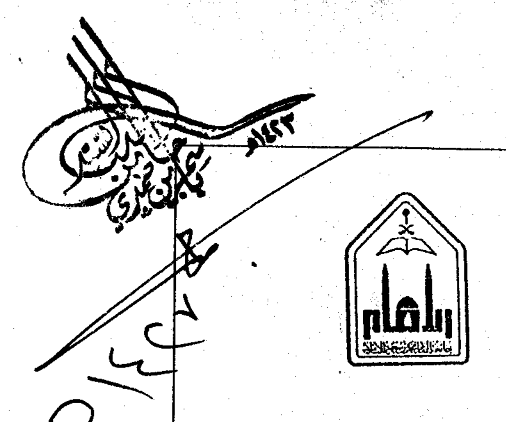


المملكة العربية السعودية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية أصول الدين

قسم القرآن وعلومه

منهج ابن الجزري في كتابه "النشر"

مع تحقيق قسم الأصول

وهو (من أول الكتاب إلى نهاية باب إفراد القراءات)

رسالة دكتوراه

إعداد: السالم محمد محمود أحمد الشنقيطي

إشراف فضيلة الدكتور: إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري

عضو هيئة التدريس بكلية أصول الدين

الرياض (١٤٢١ هـ)

الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وبعد:

فأتوجه بالشكر الجزيل إلى هذا الصرح العلمي الشامخ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ممثلة في قسم القرآن وعلومه بكلية أصول الدين.

على أن يسر لي - بعد الله - تسجيل هذا الموضوع والبحث فيه.

كما أشكر فضيلة شيخي المشرف د/ **إبراهيم بن سعيد الدوسري،** الذي كان نعم المشرف، فقد أعطاني من وقته وعلمه الشيء الكثير، لا أجازيه إلا بالدعاء له أن يمده الله بطول العمر والصحة والعافية.

والله من وراء القصد.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اصطفى حملة كتابه من عباده، وجعلهم أهله وخاصّته، وجمّلهم بمحاسن تجويد حروف كتابه، وأتحفهم بمعرفة قراءاته ورواياته، فحازوا بذلك من الشرف أعلاه، ومن الفخر أعظمه وأسناه، والصّلاة والسّلام على سيِّدنا محمَّدٍ أفضلِ مَنْ فَهِمَ القرآنَ وفهَّمه، القائل: (خيركم مَنْ تَعَلَّمَ القرآنَ وعَلَّمه)، وعلى آله وصحبه الحائزين قصبات السبق في تلاوته، وضبط قراءاته، مع التدبّر في معانيه، ورعاية حرمته وجلالته، أمَّا بعد:

فلا يخفى على طالب العلم الشرعي أنَّ عِلْمَي التجويد والقراءات مِنْ أشرف العلوم ذكراً، وأرفعها قدراً، إذْ بمعرفة علم التجويد يُتْلَى القرآن كما أُنزِلَ، وبمعرفة علم القراءات يُعْلَم اختلاف ألفاظ الوحي المُنَزَّلُ، وبه يصان كتاب الله تعالى من التحريف والتغيير، ويُعرَف ما يَقْرَأ به كُلٌّ واحد من الأئمة النحارير، مع فوائد كثيرة، وثمرات غزيرة، ولذلك اعتنى بهذين العلمين السَّلَف والخَلَف، وشغفوا بهما أعظم شغف، فألَّفوا فيهما التآليف العديدة، وأتوا فيهما بالمسائل المحرَّرة المفيدة.

ومن حكمة الله تعالى إنزاله القرآن الكريم على سبعة أحرف، تيسيراً على عباده، ومِنْ هذه الأحرف السبعة الحرفُ الذي جمع عثمان ﷺ النَّاسَ عليه، ووافقه على ذلك زهاء اثني عشر ألفاً من صحابة رسول الله ﷺ.

ومِنْ هذا الحرفِ القراءاتُ العشر المتواترة التي بين أيدينا اليوم، وهي المنسوبة إلى: نافع المدني، وابن كثير المكي، وأبي عمرو البصري، وابن عامر الشامي، وعاصم وحمزة والكسائي الكوفيين، والقراءات الثلاث المكملة للعشر المنسوبة لأبي جعفر المدني، ويعقوب الحضرمي، وخلف الكوفي.

وقد تكفَّلت الأمة بتلقّي هذه القراءات بالرضى والقبول، واعتمدتها تلاوةً وإقراءً وتصنيفاً.

وإنَّ مِنْ أجلِّ ما أُلِّفَ فيها، وأعظمها خطراً، حتى أغنى عَن غيرهِ، ولَمْ يُغْنِ غيره عنه،

الكتاب المشهور بـ:

النَّشر في القراءات العشر

للإمام الحافظ المقرئ: محمَّد بن محمَّد "بن الجزري"

ولـمّا أكرمني الله تعالى بالقبول في مرحلة الدكتوراه، في قسم القرآن وعلومه من كلية أصول الدين، في جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية، وكان لزاماً عليَّ تقديم موضوع يليق بالمرحلة المذكورة، أحببت أنْ يكون ذا تعلُّق بهذا العلم الجليل، فتوصَّلتُ –بعون الله تعالى– إلى بحثٍ توفرَّت فيه ميزتان أساسيتان في البحوث العلمية، وهما:

١– عدم تطرُّق أحد من الباحثين للكتابة فيه.

٢– القوة والجدية في مادَّته العلمية.

وهذا البحث هو:

ابن الجزري وكتابه النشر

مع دراسة للمنهج والموارد

فوضعت له الخطة التي سأسير عليها، وعرضته على القسم الموقر، الذي اقترح بعض التعديلات على الموضوع المذكور. وهذا الاقتراح هو: إضافة: (تحقيق) بعض الكتاب، ليكون عنوان البحث هو:

منهج ابن الجزري

في كتابه النَّشر

مع تحقيق قسم الأصول

وهو من أوَّل الكتاب إلى نهاية باب (إفراد القراءات)

وهو اقتراح؛ أرى أنَّه نابعٌ مِن حرص أعضاء القسم على إظهار الجدية والقيمة العلمية في الرسائل العلمية المتعلِّقة بكتب التراث، وخاصّةٍ ما يتَّصِل منها بكتاب الله تعالى.

أسباب اختيار هذا الموضوع:

معلومٌ أنَّ دراسة المصنَّفات العلمية، وخاصَّة التي تكون لها الرّيادة في مجالها وتخصّصها، تعتبر مِنْ أهمّ الأُسُس لدراسة وتتبُّع الحركة العلمية والفكرية، فمن خلالها

يتبيَّن مدى إسهام صاحب المصنَّف في الحياة العلمية عبر العصور.

ومن هذه المصنَّفات التي هي رائدة وأصلٌ في مجالها "كتاب النشر" الذي يُعَدُّ أهم مؤلّفات القراءات على مدى عِدَّة قرون، وأعني منذ تأليفه إلى يومنا هذا، وقد جاء الاختيار لهذا الموضوع ل:

(١) مكانة كتاب النشر:

أ- فهو الكتاب الذي ضمَّ القراءات العشر، مع بيان الخلاف بينها في الأصول والفرش وإيراد ما أمكن إيراده من الحُجَجِ والتوجيهات، وذكر ما يحتاجه القارئ والمقرئ مع الاختصار غير المخل، والتقليل –بل عدم- التعقيد في العبارات.

ب- ضمُّه بين دفَّتيه تحقيقاً وتحريراً لمسائل علمية دقيقة في هذا العلم.

ج- تناوله للأصول المطّردة في القراءات؛ من الوقف والابتداء والأصول والفرش، بل القراءات غير المطردة التي تناولها الرواة بأسانيد صحيحة.

د- ثناء العلماء عليه:

٢- الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ): جمع- ابن الجزري- "النشر في القراءات العشر" وجَوَّده. اهـ[1]

٣- النويري (ت ٨٥٧هـ): وكتابه "النشر" لم تسمح الأعصار بمثله. اهـ[2]

٤- العسقلاني صاحب كتاب "لطائف الإشارات": "النشر" الجامع لجميع طرق ما

(١) (المعجم المفهرس)

(٢) شرح الطيبة: ١٩١

ذكرناه...وفرائد فوائدها، الذي لم يسبق إلى مثله. اهـ

٥- البَنَّاء (ت ١١١٧ هـ): لم يُسْبَق -النشر- بمثله. اهـ[١].

فهؤلاء العلماء الكبار وغيرهم مِمَّن لم أذكر كالأزميري والمتولي والضباع، شهدوا لهذا الكتاب ووثّقوه، فتعتبر شهاداتهم أوسمة علمية على صدر المحقق (ابن الجزري) وكتابه "النشر" الذي نحن بصدد دراسته وتحقيق أصوله.

هـ- اشتماله على القراءات المتواترة؛ روايةً وإسناداً ودرايةً، يلمس ذلك من خلال تعقّبه الكثير على كثيرٍ من كبار المؤلّفين في القراءات، كالهذلي والدّاني وغيرهم.

(٢) وقوفي على نصّ مهمّ جدّاً عن ابن الجزري نفسه يبين أنَّ في "النشر" مواضع قابلة للنقاش، ولو روجع فيها لرجع، حيث ذكر -ابن الجزري- عن تلميذه محمَّد بن محمَّد الهروي:... وأخذ عني ما لا أحصيه الآن فأجاد [ونبَّهني على مواضع في "النشر" وغيره فأحسن وأفاد] اهـ[٢].

والهروي هذا -رحمه الله- لم يُتَرْجَم في "غاية النهاية"، وإنما ذُكِرَ ضمن الذين قرؤوا على المؤلف، الذي يظهر من كلامه عنه في "جامع أسانيده" له أنَّه: إمامٌ، محقّقٌ، مدقّقٌ؛ قرأ بالعشر من عِدَّة كتب، وهو السبب الذي جعل الحافظ يكتب "جامع أسانيده"، حيث قال الحافظ عنه: والتمس مني كتابة أسانيدي بالقراءات فأسعفته بهذه الأوراق.

ومن الأسباب التي أدَّت إلى اختيار الموضوع:

٣- عدمُ تطرُّق الباحثين إلى دراسة هذا الكتاب أو تحقيقه.

٤- اعتمادُ القُرَّاء على هذا الكتاب اعتماداً كُلِّيّاً، وخاصّة المتأخرين، حتى أصبح المرجع المعوَّل عليه، والمصدر الذي يُرْجع إليه لتوثيق القراءات مِن حيث الصحة والشذوذ، فغدا تذكرة للمبتدئ وغاية للمنتهي، وأصبح كُلُّ طالب علم في القراءات عالةً عليه، وصدقت فيه عبارة مؤلّفه: مَنْ زعم أنَّ هذا العلم -القراءات- قد مات، قيل: حيي بالنشر. اهـ-

---

(١) الإتحاف: ٤،٩

(٢) جامع أسانيد ابن الجزري: ق ٢١ب

٥- إنَّ مصادر القراءات الرئيسة التي يُقْرأ بها اليوم وهي: "التيسير"، و"الشاطبية" و"الدُّرَّة"، قد ضمَّت أوجهاً وأحرُفاً هي عند التحقيق والتحرير لا يُقرَأ بها لخروجها عن طرقها، ولانقطاع سندها، أو لعدم انتشارها في أمصار المسلمين، وهنا يبرز دور كتاب "النشر" في إيضاح كُلّ ذلك وتحريره، وتفصيل مجمله، وتقييده مطلقه، وتنظيم طرقه، وتمييز رواياته، مِمَّا يجعل دراسة كُلّ ذلك مِن أولى الواجبات على طالب القراءات، ويُضْفي على هذا البحث أهمية كبيرة.

٦- تنوع مصادر وموارد هذا الكتاب، من: حديث، وفقه، وتفسير، ولغة وأصول فقه، وسيرة، وعلم رجال، بالإضافة إلى مصادره في علوم القرآن، وبخاصّة كتب القراءات التي تجاوزت الستين كتاباً، مع ما صاحب تلك المصادر من منقولات شفهية عن مشايخه.

ومعلومٌ أنَّ ابن الجزري قد سبر غور سبعة وخمسين (٥٧) كتاباً في القراءات المتعددة إسناداً ومتناً، وزاد على ذلك العدد ستة شروح للشاطبية فتحرر له من مجموع كل ذلك ما يقارب ألف طريق (١٠٠٠) مع عدم عَدّه للشاطبي والتيسير سوى طريق واحدة، ولو عدّها وعدّد طرقها لتجاوزت الألف بكثير، وهذه الطرق هي أعلى ما يوجد في عصره، ولم يذكر فيها ابن الجزري إلاَّ من ثبت عنده أو عند مَنْ تقدّمه مِنْ الأئمة عدالته وتحقق لقيّه لِمَن أخذ عنه؛ وهذا التزام لم يقع لغيره من أئمة هذا العلم، وما ذلك إلاَّ لتُحْفَظَ القراءات من الخلط والتركيب.

قال الإمام النويري -وهو تلميذ ابن الجزري- في شرح طيبة النشر: وَمَنْ نظر أسانيد القراءات، وأحاط بتراجم الرواة وسند الروايات، عرف قدر ما حرّر المصنّف -ابن الجزري- ونقّح واعتبر وصحّح... فلقد أحيا من هذا العلم ما كان قد اندرس. اهـ.

٧- إنَّ كتاب "النشر" لم يُطْبَع تحت تحقيق علمي مفيد، بل الطبعات المتداولة بين أيدي طُلاَّب العلم، هي طبعات تجارية لم يُراعَ فيها الاهتمام - ولو جزئياً- تصحيحَ الآيات القرآنية، فضلاً عن غيرها، فقد كثرت الأخطاء، وتعدّد التصحيف، وتكرَّر السَّقَط، وأكتفي بذكر أمثلة على كُلّ ذلك، مع التنويه بأنَّ ما لم يُذْكَر أكثر مِمَّا ذُكِر.

جاء في النسخ المطبوعة في باب الراء:

(وأجمعوا على استثناء: مصراً، إصراً، قطراً [وزراً] وِقراً... اهـ).

والصواب أن الكلمة الرابعة (وزراً) ليست من المؤلّف، وإنما هي من بعض النُّسَّاخ، والدليل على ذلك:

أ- أنَّ هذه الكلمات استثنيت بسبب حرف الاستعلاء قبل الرَّاء، كما صرَّح بذلك ابن الجزري نفسه، وكلمة (وزراً) لا ينطبق عليها هذا الحكم؛ لأنَّ الزاي ليس من حروف الاستعلاء.

ب- بالرجوع إلى النسخ الخطية من كتاب "النشر" مقابَلةً ومُصَحَّحة وجدتُ أنَّ هذه الكلمة (وزراً) غير موجودة فيها.

مثال آخر: وهو أكثر أهمية حيث يدل على أنَّ المطبوع فيه سقط، ما جاء فيها أيضاً: (خامسها: ﴿وعشيرتكم﴾ في التوبة، فخَّمها أبو العباس المهدوي، وأبو عبد الله بن سفيان، وصاحب التجريد [وأبو القاسم...]). اهـ

وبالرجوع إلى النسخ الخطية اتَّضح أنَّ في المطبوع سقطاً بين عبارة "التجريد" و(أبو القاسم) ووَصْلُ الكلامِ هو:... وصاحب "التجريد"، وأحسبه من أجل الضمة، وذكر الوجهين أبو محمَّد مكي، وأبو عبد الله بن شريح، والآخرون على الترقيق فقط مِنْ أجل الياء الساكنة. سادسها: ﴿حيران﴾ فخَّمها من أجل عدم الصرف صاحبُ "التجريد" وأبو القاسم... إلخ.

ومن المواضع الكثيرة أذكر بعضاً منها(١)

- ١٠٢/١ - طريق ابن مهران، صوابه: ابن [أبي] مهران.
- ٣١٧/١ - تتفاوت كتفاوتها صوابه: تتفاوت [فيه] كتفاوتها، والسقط من المطبوع موجود في المخطوط، وهو لا بد منه لأنَّ تشابه التفاوت ليس مطلقاً إنَّما هو في جزئية معينة مفهومة من السياق.
- ٣٥٧/١ - بباب المد الواقع بعد همز صوابه: بباب [حرف] المد....
- ٣٧٩/١ - في خطاء وبابه، صوابه: خطاء [خطايا: خطائئ] وبابه.

---

(١) عن قصد جعلت الإحالات هنا على النسخة المطبوعة وليس على نسخة البحث للاختصار.

١/٣٨٣ - أبي ربيعة عنه فوهم، صوابه: أبي ربيعة [عن البزي وكذا ذكره أبو العز عن أبي محمد الحسن بن الفحام السامري عن النقاش عن أبي ربيعة عنه] فوهم.

١/٣٨٩ - كان عنده... صوابه: كان [المد] عنده.
وتأمل الفرق بين المعنيين في عودة الضمير من (عنده) ففي المطبوع- وهو الذي فيه السقط- الضمير يعود على الإسقاط، وهذا لا معنى له.

١/٣٩٥ - في عشرة مواضع صوابه: في [أحد] عشر موضعا.

١/٣٩٦ - وفي لقمان ﴿اتخذها هزوا واتخذها﴾ صوابه: هزوا [وموضعان في الجاثية ﴿اتخذها هزوا﴾ و﴿اتخذتم آيات الله هزوا﴾]

١/٣٩٨ البدل في قياس البدل صوابه: البدل في [هذا] قياس...

٢/٣٩ إمالتها عن أبي عثمان صوابه: إمالتها [عن أبي طاهر] عن أبي عثمان.

٢/١٥٨ بالروم بالياء صوابه: بالروم [أو] بالياء.

٢/٣٣٧ من طريق ابن مهران صوابه: من [غير] طريق....

٢/٣٨٦ ابن سوار وأبي العز صوابه: سوار [وابن فارس] وأبي.....

٢/٣٤٦ بعد قوة ضعفا فقال.. صوابه: قوة وضعفا [ثم قال: والله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا] فقال:...، وهذا السقط موجود في النسخ الخطية وموجود بنصه في تفسير ابن كثير عند هذه الآية نقله عن مسند الإمام أحمد، وهو نفس سند ابن الجزري[1]

---

(١) انظر: شرح الترمذي لابن العربي ١١/٥٦-٥٧، شرح سنن أبي داود، تفسير ابن كثير عند الآية.

-الأخطاء في النصّ القرآني:

مثلاً ١/٢٨٠ ﴿وجوهم﴾ صوابه ﴿وجوههم﴾.

١/٣١٤ ﴿كنتم تؤمنون﴾ صوابه ﴿كنتم تمنّون﴾.

١/٣١٤ ﴿ولكفور﴾ صوابه ﴿والكفور﴾.

١/٣٨٧ ﴿ولأبناء أخواتهن﴾ صوابه ﴿ولا أبناء...﴾

٢/١٦٣ ﴿شقاقي إن﴾ صوابه ﴿شقاقي أن﴾.

٢/١٦٩ ﴿فعلي أجرامي﴾ صوابه ﴿فعلي إجرامي﴾.

٢/١٩٢ ﴿ونذير﴾ في القمر صوابه ﴿ونُذُر﴾، وغيرها كثير.

- الأخطاء في أسماء الأعلام:

مثلاً: ١/٩٤ أبو بكر محمد صوابه أبو بكر بن محمد.

١/١٠٧ سلامة بن الحسن صوابه سلامة بن الحسين

١/١٢٣ عبد الرحمن...بن ذكوان صوابه عبد الله......

١/١٥٥ سعد بن إلياس صوابه سعد بن إياس

- التصحيف في الأسماء:

مثلاً: ١/٩٠ مهدي بن طرار القائني

صوابه طرارا القايني، بالياء وقد ذكره الحافظ في غاية النهاية.

١/٩١ الهزلي

صوابه: الهذلي، بالذال المعجمة لا بالزاي.

١/٩٩ ابن سور

صوابه: ابن سوار.

١/١٢٩ ابن الخيرون

صوابه: ابن خيرون. وغيرها.

١/١٤٤ صالح المزي

صوابه: صالح المرّي، بالراء وليس بالزاي

-الخطأ والتصحيف في أسماء الكتب:

مثلاً: ١/٩٤ الشفعة- بالفاء صوابه: الشمعة- بالميم.

١/١٢٧ تلخيص الإشارات صوابه: تلخيص العبارات.

١/١٢٩ المصباح لاب الخيرون صوابه: المفتاح لابن خيرون.

١/٣٢١ ابن خيرون في كفايته صوابه: في كتابيه، وغير ذلك.

- الخطأ في نسبة بعض القراءات لأصحابها:

مثلاً: ٢/٢١٦ ضم السين من اليسر - أبو عمر صوابه: أبو جعفر.

٨- رداءة إخراج الطبعة، مِمَّا أساء إلى الجهد الذي بذل فيها، حيث تداخل الكلام بعضه ببعض، ولم تستخدم فيه الفواصل الاستخدام الصحيح الذي يساعد القارئ على الوصول إلى المعنى المراد دون تعب ومشقة، مثل: كتابة بعض الشواهد من شعر أو مَثَل بطريقة لا تميزها عمَّا قبلها أو بعدها من الكلام النثري.

انظر: مثلاً: ١/٢٩ و٤١

١/٣٢٢: كتب والد المغاربة لقالون وروى بلا خلاف... إلخ. هكذا كتبت العبارة.

وصوابها هو: كتب المغاربة لقالون والدوري بلا خلاف... إلخ. كما في المخطوط.

٩- ذكر عِدَّة طرق من كتب معينة وصلت إلينا، وبعد الرجوع إليها لا نجد تلك الطرق، وهذا له عِدَّة احتمالات ستُذْكَر وتُدْرَس أثناء البحث.

١٠- أنَّ الكتاب -النشر- جمع في طريقة تأليفه بين المدرستين: المشرقية والمغربية وهي ظاهرة تعتبر ركيزة من الركائز التي اعتمد عليها في ترجيحه لمسائل الخلاف بين القُرَّاء، فكثيراً ما تصادفنا هذه العبارات: (وهو قول المشارقة قاطبةً) و(هو مذهب كثير من العراقيين) و(هو مذهب البغداديين والمصريين) و(روى الجمهور من المغاربة) و(على ذلك المغاربة قاطبةً) و(ذهب بعض المغاربة)... إلخ.

١١- عدم تقيُّد ابن الجزري بمنهج موحَّد في ذكره لأسماء الكتب التي تشترك في رواية أو طريق عن بعض القرَّاء، مِمَّا نتج عنه إيهام أو سهو.

ولتوضيح ذلك:

أنَّ من مصادر "النشر" عِدَّة كتب تشترك في الاسم الأول من عناوينها، وهي لعِدَّة مؤلِّفين مثل:

"الإرشاد" وهو لكل من: ابن غلبون (ت ٣٨٩ هـ) وأبي العز (ت ٥٢١ هـ)
"التلخيص" لأبي معشر الطبري (ت٤٧٨ هـ) وابن بليمة (ت ٥١٤ هـ)
"الغاية" لابن مهران (ت ٣٨١ هـ) ولأبي العلاء (ت ٥٦٩ هـ)
"الجامع" للفارسي (ت ٤٦١ هـ) ولابن فارس (ت ٤٥٠ ع) وغيرها.

وهذه الكتب استقى منها ابن الجزري كثيراً من الروايات والطرق عن أئمة القراءة، توافقت في بعضها واختلفت في بعضها الآخر بحسب رواية كُلّ مؤلّف، ففي حالة الاتفاق لا إشكال ولا إيهام، ولكن إذا كان الاختلاف فنجد ابن الجزري يقول مثلاً: وهذا مذكور في "الإرشاد" و"التلخيص"... و لم يحدّد أي الإرشادين، وأي التلخيصين هو المراد، هل هو لابن غلبون أو لأبي العز، وهل "التلخيص" للطبري أو لابن بليمة

وربما يقول قائل: ما الفائدة في ذلك؟

فالجواب: الفائدة عظيمة جداً ومهمة، وهي المحافظة على دقة الرواية وضبط الطريق التي جاءت منه، حتى لا يؤدي ذلك إلى الخلط والتركيب، وخاصّة إذا كان ذلك الوجه أو الطريق لم يتواتر و لم يقرأ به.

خاصّةً إذا علمنا أنَّ ابن الجزري في مواضع كثيرة يقول: وهذا مِن إرشاد أبي العز، وتلخيص أبي معشر...

مثلاً: قال ابن الجزري: قرأ خلاَّد بالسين فيهما ﴿يبصط﴾ في البقرة، و﴿بصطة﴾ في الأعراف، وهو الذي في "الكافي"... و"التلخيص". اهـ.

والمراد ولا شك هو "تلخيص" ابن بليمة.

وهذا كثير في "النشر"، مِمَّا سيعطي لهذا البحث الفرصة في توثيق جميع المعلومات وردّها إلى أصولها.

١٢- إنَّ هذا الكتاب أَلَّفه صاحبه بعد إتقانه علم القراءات على جهابذة شيوخ عصره.

١٣- علو سند ابن الجزري، حتى صار أعلى أهل زمانه في القراءات، قال تلميذه النويري: وإسناده بلغ درجة الكمال في الشهرة، ولا يوجد اليوم إسناد أعلى من إسناده، ولا ما يساويه.

١٤- احتواؤه كُلّ ما يتعلّق بالقراءة من تجويد ورسم ووقوف وعد آي.. إلخ.

١٥- الرغبة في نشر الكتاب وفق منهج علمي أصيل، يتبع فيه أُسُس التحقيق المنهجي.

تنبيه:

إنَّ الملاحظات على النسخة المطبوعة بعناية خاتمة المقرئين الشيخ الضبَّاع، وعناية الشيخ محمد بن أحمد دهمان، والرغبة في تحقيق الكتاب من بعدهما لا تنقص قدر الشيخين، ولا تغض من قيمتهما وجهدهما، ولا تزيلهما عن رتبتهما الرفيعة، بل فضلهما مُنَوَّهٌ بـه، وجهدهما مُعْتَرَفٌ به، ومكانتهما محفوظة، وما هذا إلاَّ تكميل لعمل بدآه، وتجميل لما أساءته المطبعة ونسبتهما إليه، والله الهادي إلى سواء السبيل.

خطة البحث:

قسَّمتُ البحث إلى مقدّمة، وتمهيد، وقسمين، وخاتمة، وفهارس عامّة:

المقدّمة: تحدَّثتُ فيها عن أهمية اختيار الموضوع، وخُطَّة البحث.

التمهيد: وفيه مبحثان:

المبحث الأوَّل: عصر ابن الجزري – وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: الحياة السياسية.

المطلب الثاني: الحياة العلمية.

المبحث الثاني: حياة ابن الجزري – باختصار– وفيه مطالب:

المطلب الأوَّل: اسمه، وكنيته، ولقبه، ونسبه.

المطلب الثاني: نشأته.

المطلب الثالث: مبدأ طلبه للعلم.

المطلب الرابع: رحلاته.

المطلب الخامس: شيوخه.

المطلب السادس: تلاميذه.

المطلب السابع: عقيدته ومذهبه الفقهي.

المطلب الثامن: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المطلب التاسع: وظائفه.

المطلب العاشر: آثاره.

المطلب الحادي عشر: وفاته.

القسم الأوَّل: الدراسة – وفيه فصلان:

الفصل الأول: دراسة منهج كتاب "النشر" وقسَّمته إلى تمهيد، وأربعة عشر مبحثاً:

التمهيد، وفيه النقاط التالية:

الأولى: توثيق اسم الكتاب.

الثانية: توثيق نسبة الكتاب للمؤلّف.

الثالثة: سبب وتاريخ تأليف الكتاب.

أمَّا المباحث، فهي على النحو التالي:

المبحث الأوَّل: منهجه في شروط صحة القراءة.

المبحث الثاني: منهجه في تواتر القراءات الثلاث.

المبحث الثالث: منهجه في الأسانيد.

المبحث الرابع: منهجه في حديث الأحرف السبعة.

المبحث الخامس: منهجه في التجويد.

المبحث السادس: منهجه في الاحتجاج للقراءات.

المبحث السابع: منهجه في الرسم العثماني.

المبحث الثامن: منهجه في التحريرات.

المبحث التاسع: منهجه في الانفرادت.

المبحث العاشر: منهجه في إفراد القراءات وجمعها.

المبحث الحادي عشر: اختياراته.

المبحث الثاني عشر: منهجه في التكبير عند القرَّاء.

المبحث الثالث عشر: الدراسات التي أُقيمت حول "النشر"

المبحث الرابع عشر: المسائل التي في "الطيِّبة" وليست في "النشر" وبالعكس.

الفصل الثاني: دراسة الموارد، وقسّمته إلى مبحثين:

المبحث الأوَّل: الموارد الأصيلة في القراءات، وهو على النحو الآتي:

أبدأ بأكثر الكتب استخداماً لدى المؤلِّف وأكثرها طرقاً، ثُمَّ بالتي بعدها وهكذا حتى يكون آخر كتابٍ هو الأقل استخداماً، والأقل طرقاً في "النشر"

أمَّا طريقة دراسة الموارد فهي كالآتي:

١- أذكر اسم الكتاب كما ذكره المؤلِّف في "النشر" فإنْ كان هناك تعليق على اسم الكتاب، كأن يكون ابن الجزري ذكره مختصراً، أو ذكره باسمه أو بعنوانه المشتهر به مع أنَّ مؤلِّف المورد نفسه لم يجعل له اسماً و لم يعنونه؛ فأشير في الحاشية وأُعَلِّق بما يكون مناسباً.

٢- أذكر ترجمة مختصرة لصاحب المورد.

٣- لا أذكر سند ابن الجزري إلى المؤلف، أو سند المؤلف إلى النبي ﷺ مكتفيا بذكر المؤلف لها في "النشر"

٤- أذكر الطرق التي انتقاها ابن الجزري من المورد.

٥- توثيق كلام ابن الجزري من خلال المورد.

٦- أذكر جميع استدراكات ابن الجزري على المورد، مع بيان موقف الباحث من هذا الاستدراك.

٧- أذكر جميع الانفرادات التي نسبها ابن الجزري إلى المورد.

٨- إعطاء نبذة مختصرة عن منهج المورد.

وهكذا مع سائر موارد القراءات في "النشر".

المبحث الثاني: موارد "النشر" من غير كتب القراءات، وقسمت ذلك إلى مباحث بحيث أجعل لكل علم مبحثا، مثال ذلك:

المبحث الأول: كتب الحديث – فأذكر اسم الكتاب، وعدد المرات التي نقلها ابن الجزري منه، وأشير في الحاشية إلى أمكنة النقل، وذكر ترجمة مختصرة لصاحب المورد، وتوثيق هذا النقل من نفس المورد.

وهكذا في سائر العلوم الأخرى كالفقه، والأصول، واللغة...إلخ.

القسم الثاني: تحقيق نص الكتاب، وسأتبع فيه المنهج الآتي:

١- اختيار إحدى النسخ الخطية لتكون أصلا، وذلك بعد دراسة ما توفر لدي من مخطوطات الكتاب.

٢- كتابة النص وفق قواعد الإملاء والترقيم.

٣- إثبات فروق النسخ في الحاشية، فإذا كانت كلمة زائدة أو ساقطة أو محرفة أو خطأ في الآية القرآنية أثبت الصحيح في المتن وأنبه على الخطأ في الحاشية.

٤- مراجعة مسائل الكتاب العلمية والتعليق على ما يحتاج منها إلى تعليق.

٥- عزو الآيات القرآنية إلى سورها.

٦- بيان اختيارات ابن الجزري.

٧- تخريج الأحاديث والآثار.

٨- التعريف بالأعلام.

٩- تخريج الأشعار والأمثال.

١٠- شرح الألفاظ الغريبة.

١١- توثيق النقول في الكتاب من مصدرها الأساس.

المبحث الخامس: نسخ الكتاب الخطية، مع نماذج من مصوراتها.

المبحث السادس: الملاحظات على الكتاب.

المبحث السابع: بيان منهج التحقيق.

أما الخاتمة فسأذكر فيها أهم نتائج البحث.

أما الفهارس العامة فهي:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس القراءات الشاذة.

٣- فهرس الانفرادات.

٤- فهرس الاختيارات.

٥- فهرس استدراكات ابن الجزري.

٦- فهرس الاستدراكات على ابن الجزري.

٧- فهرس الأحاديث والآثار.

٨- فهرس الأعلام.

٩- فهرس الأشعار والأمثال.

١٠- فهرس الألفاظ الغريبة.

١١-فهرس الأماكن والبلدان والطوائف.

١٢- فهرس المصادر والمراجع.

١٣- فهرس الموضوعات.

التمهيد :

المبحث الأول: عصر ابن الجزري، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الحياة السياسية.

المطلب الثاني: الحياة العلمية.

المطلب الأول: الحياة السياسية[1]

إن الحالة السياسية في عصر المؤلف هي امتداد للحالة السياسية في العالم الإسلامي كله في ذلك العصر، حيث إن هناك عوامل وحوادث عامة؛ بسطت آثارها وتأثيرها في الأقاليم الإسلامية كلها، وأيضا؛ هناك أحداث وعوامل خاصة حدثت في أماكن خاصة، وبقاع خاصة لم تتعد آثارها وتأثيراتها تلك المناطق والبقاع التي حدثت وجرت فيها.

الحوادث العامة:

أهم ذلك وأشهره الغزو المغولي الذي اجتاح البلاد الإسلامية بقوته وسطوته حتى تمكن من إسقاط بلدانه واحدا تلو الآخر، وهذا حدث -كما يقول المؤرخون- في الفترة ما بين سنة (٦١٧ هـ) وسنة (٦٥٦ هـ) ، وهي السنة التي سقطت فيها (بغداد) التي كانت في ذلك الزمن تعد أهم مركز إسلامي[2].

فكان من نتائج هذا الغزو المغولي أن توزعت الحكومات الإسلامية، وشهدت انقساماً سياسياً خطيراً ، فأصبحت السلطة فيه دائرة بين ثلاثة شعوب :

أ- المغول.

ب- الترك.

ج- العرب.

وإذا اتبعنا المؤرخين في منهجهم واصطلاحهم في (علم التاريخ) من حيث تقسيمهم العصور الإسلامية إلى أقسام مختلفة؛ فيطلقون على كل فترة زمنية -غير محددة- اسما معينا تحمله فتعرف به، قد يكون اسم دولة، أو صفة بارزة عامة في تلك الفترة، فيقولون: ‹الدولة الأموية›، و‹الدولة العباسية›، و‹العصر السلجوقي› و‹العصر الأندلسي›...إلخ

---

[1] ذكرت هذه الحالة باختصار شديد، وأرجو ألا يكون مخلا، ومن أراد مزيداً من الإيضاح والتفصيل فعليه الرجوع إلى الكتب والمؤلفات والدراسات المختصة بهذا الشأن، ومنها: "الكامل في التاريخ" لابن الأثير، (الجزء التاسع)، البداية والنهاية: ١٣/٣٣٠-٣٤٠ و١٤/٤٨، عصر سلاطين المماليك: (الجزء الثاني)

[2] انظر: الكامل: ٩/٢٣٠، الخطط المقريزية: ٣/٣٨٥

- فإنك تجدهم يصفون عصر المؤلف بأنه ‹عصر المماليك› الذي يبدأ من سنة ‹٦٤٨هـ› وينتهي سنة ‹٩٢٣ هـ› .

المماليك: جمع (مملوك) وهم في الأصل عبيد (أتراك) و(جراكسة) و(مغول) ، استعان بهم الأمراء الأيوبيون[1] للخدمة العسكرية، وتغلغلوا بين الطبقة الحاكمة حتى تمكن بعض زعمائهم من الوصول إلى الحكم، فأسسوا في مصر سلالتي المماليك ، وهما:

أ- ‹البحرية› وامتد حكمها من سنة ‹ ٦٤٨ هـ› إلى سنة ‹٧٨٤ هـ›

ب-‹البرجية› أو‹الجركسية› وامتد حكمها من سنة ‹٧٨٤هـ› إلى سنة ‹٩٢٣هـ›

هذا؛ وقد استمر حكم ‹المماليك› للدولة الإسلامية، وخاصة في ‹مصر› و‹الشام› دهرا طويلا كما تقدم، حققت فيها كثيرا من الإيجابيات، وكثيرا من السلبيات.

فمن إيجابيات تلك الدولة مواصلة الجهاد الإسلامي ونشر الإسلام، والوقوف بكل قوة وحزم أمام الجيوش الصليبية التي كانت قد بدأت في حملاتها الصليبية لغزو الشرق الإسلامي.

وأما سلبياتها فكثيرة، أهمها ضعف الحالة السياسية الداخلية، مما أدى إلى ضعف الدولة نفسها في آخر الأمر.

فقد أصاب الضعف السياسي في آخر الأمر دولة المماليك، لأسباب يذكرها المؤرخون أهمها:

أ- تقليد الحكم منهم من هو غير أهل لذلك.

ب- تعاقب عدة سلاطين في فترة وجيزة، تصل أحيانا إلى خمسة سلاطين في مدة عشر سنوات .

ج- ظهور الثورات الداخلية في ‹حلب› وغيرها.

---

[1] دولة الأيوبيين فرع من دولة بني زنكي، الذين كانوا يحكمون (الموصل) و(الشام) باسم (العباسيين) في بغداد، و(الأيوبيون) نسبة إلى أيوب نجم الدين بن شاذي، من الأكراد.

انظر: تاريخ ابن خلدون: ٥/٢٧٨-٢٨٦

د- ظهور النزاع الداخلي بين أمراء المماليك أنفسهم في ‹القاهرة› [1].

إلى غير ذلك من الأسباب التي ليس هذا البحث محلا لذكرها ودراستها.

الحوادث الخاصة:

في ظل هذا الضعف والتفرق السياسي، حدث أمر هام، قد يعتبر أهم حدث سياسي في سنوات عمر المؤلف رحمه الله، وأثر في شخصيته مباشرة، حيث صار فيما بعد أحد المقربين من زعماء هذا الحدث المهم في التاريخ الإسلامي، وأعني: غزو تيمورلنك[2]:

فقد قام هذا الرجل بشن غاراته على ‹العراق› و‹الشام› وتمكن بطريقة الاحتيال والخداع من دخول ‹دمشق› بعد أن أمن أهلها وعلماءها ، فارتكب فيها هو وعساكره ما لا يوصف من أنواع الظلم والقهر.

ومن ثم زحف إلى بلاد ‹الروم› -تركيا- وقاتل جيش السلطان بايزيد العثماني[3]، وتغلب -تيمور- عليه وهزمه، فأسره وذهب به إلى بلده ومكث عنده إلى أن توفي، كل ذلك بين عيني المؤلف الذي كان من المقربين من الرجلين ‹تيمور› و‹بايزيد›[4].

استمر تيمور بنفذ سطوته وجيوشه على تلك البلاد إلى أن مات، وبقيت الحالة السياسية كما هي عليها في الوصف العام، حروب بين الأقاليم الإسلامية بعضها ببعض، وقيام بعض الأمراء بعضهم على بعض، بل وقيام الخيانات السياسية بين وزراء الدولة الواحدة، إلى أن جاء عام (٩٢٣ هـ) فأذن الله بانقضاء هذا العصر، وحل بدلا منه عصر آخر جديد يسمى بالعصر ‹العثماني› أو ‹الدولة العثمانية› والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: سمط النجوم العوالي: ٤/٣٢-٣٤

(٢) انظر ترجمته ص ٢٩ من الدراسة.

(٣) انظر ترجمته ص: ٢٨ من الدراسة.

(٤) أشير إلى ذلك بالتفصيل في مبحث الكلام عن رحلات المؤلف ص: ٢٥

المطلب الثاني : الحياة العلمية[1]:

هذه الحياة في هذا العصر تختلف اختلافاً كليّاً عن الحياة السياسية، فبينهما بون شاسع، وتضاد واسع، فعلى رغم الضعف السياسي والسوء الإداري ، نجد أن الحياة العلمية على عكس ذلك تماماً، فهي نشطة وحيّة إلى حد كبير، وخاصّة في ‹مصر› و‹الشام› اللتين يمّم العلماء وطلاب العلم وجوههم نحوهما هرباً من الزحف المغولي الذي لم يرحم المسلمين، بل أذاقهم الكثير من الأذى، والعديد من أصناف القتل والتشريد.

وُجد في هذا العصر تنافساً علمياً بين العلماء في ‹مصر› و‹الشام› وذلك لأن دولة العلم في ‹العراق› قد زالت، والكتب قد أبيدت، والتراث قد أحرق، مما نتج عنه رَدّة فعل قويّة، حيث جعلت العلماء في المناطق الإسلامية الأخرى يشعرون بعظم المسؤولية الملقاة على عواتقهم؛ وهي نشر الدين ، وتجديد العلم ، وإحياء التراث.

وقد قام العلماء في هذا العصر تجاه حفظ العلم أحسن قيام، يدلنا على ذلك وجود جهابذة علماء المسلمين في كل العلوم ضمن هذا العصر، حيث هناك ‹المزّي› و‹ابن تيمية› و‹الفيروزآبادي› و‹ابن حجر› وغير هؤلاء كثير، من سائر العلوم الإسلامية.

ولو اقتصرنا على ‹علم القراءات› لرأينا أن هذا العصر قد ضمّ أئمة هذا العلم، ومحققيه، منهم على سبيل المثال لا الحصر: ‹ابن الصائغ› و‹الجعبري› و‹أبو حيان› والمؤلّف، وغيرهم كثير، فرحم الله الجميع، وجزاهم خيراً بما قدموا لهذا العلم خاصة، ولعلوم القرآن عامّة.

هذا، وقد وصف المؤرخون الحياة العلمية في هذا العصر ب:

أ- أنه عصر ‹جمع› و‹شرح› و‹تفسير› لا عصر ‹إبداع› و‹استنباط› .

ب- أن الحياة السياسية السيئة للمجتمع كانت سبباً في صرف الناس عن الاشتغال بالعلوم العقلية كالفلسفة والفلك الرياضي وغيرها ، مما نتج عنه انصرافهم إلى العلوم الشرعية.

---

[1] تعرضت لهذه الحياة بوجه الاختصار، ويمكن للمزيد من الإيضاح الرجوع إلى مصادر ‹ الحياة السياسية› فالكلام جدّاً مرتبط بين الحياتين في جميع المصادر.

ورغم كل ذلك – مع التحفظ على بعض ما فيه– فإن الحياة العلمية في هذا العصر تميزت بمزايا كثيرة، أهمها وأشهرها:

أ– حفظت كثيراً من التراث، واعتمدت على كتب هي الآن مفقودة، أو في اعتبار المفقود.

ب– الاجتهاد في العلوم الدينية، لمواجهة ما طرأ على الحياة من امتزاج الثقافات، وتبدل الأوضاع.

ج– تصويب هفوات المصنفين القدامى.

د– بروز النقد والتحليل والمقارنة.

هـ –التآليف الموسوعية في العلوم الإسلامية ، من ‹تفسير› و‹حديث› و‹تاريخ› .

هذا باختصار ما أمكنني توضيحه عن ‹الحياة العلمية› في عصر المؤلّف.

والله تعالى أعلم.

المبحث الثاني: حياة ابن الجزري - باختصار- وفيه أحد عشر مطلباً:

المطلب الأوَّل: اسمه، وكنيته، ولقبه، ونسبه.

المطلب الثاني: نشأته.

المطلب الثالث: مبدأ طلبه للعلم.

المطلب الرابع: رحلاته.

المطلب الخامس: شيوخه.

المطلب السادس: تلاميذه.

المطلب السابع: عقيدته ومذهبه الفقهي.

المطلب الثامن: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المطلب التاسع: وظائفه.

المطلب العاشر: آثاره.

المطلب الحادي عشر: وفاته.

المطلب الأول:

اسمه: محمد بن محمد بن محمد بن عليّ بن يوسف.[1]

كنيته : أبو الخير.

لقبه : شمس الدين.

نسبه : القرشي، وهي نسبة إلى قبيلة قريش المشهورة، ولم أجد من صرح بذلك.

وذكَر السخاوي رحمه الله نسبة ثانية وهي (العُمَري)، وهي نسبة إلى ابن عمر الذي تنسب إليه (الجزيرة) لا إلى الصحابي كما توهمه بعضهم[2].

شهرته : ابن الجزريّ، نسبة إلى (الجزيرة) وهي عدة بلاد من ديار بكر، واسم خاص لبلدة واحدة يقالَ لها: (جزيرة ابن عمر) وهو الحسن بن عمر بن خطاب التغلبي (ت سنة ٢٥٠ هـ) وهي تقع شمالي الموصل، قالوا إن المؤلّف ينتسب إليها.

قال ابن خِلّكان[3]: يقولون (جزيرة ابن عمر) ولا أدري من (ابن عمر)، وقيل إنها منسوبة إلى يوسف بن عمر الثقفي أمير العراقين، قال: ثم إني ظفرت بالصواب في ذلك وهو أن رجلاً أهل ‹برقعيد› من أعمال الموصل بناها؛ وهو عبد العزيز بن عمر، فأضيفت إليه، قال: ورأيت في بعض التواريخ أنها جزيرة ‹ابني عمر؛ أوسٍ وكاملٍ›، ولا أدري أيضاً

---

(١) انظر: غاية النهاية: ٢/٢٤٧-٢٥١، إنباء الغمر: ٨/٢٤٥، الضوء اللامع: ٩/٢٥٥-٢٦٠، قضاة دمشق: ١٢١-١٢٢، مفتاح السعادة: ١/٨٨ و٣٩٢-٣٩٤، الشقائق النعمانية: ١/٩٨- ١٠٧

(٢) انظر: الضوء اللامع: ٩/٢٥٥، المنح الفكرية: ٢٠، القاموس والتاج (قرش)

(٣) أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو العباس، قاضي القضاة، أديب، شاعر، تفقه على والده ويوسف بن شداد، وقرأ النحو على يعيش بن علي، توفي سنة (٦٨١ هـ)

و(خِلّكان) : هو الجد الرابع له، وضبطه الزبيدي بـ: كسر الخاء وتشديد اللام المكسورة، وذلك فيما استدركه على الفيروزآبادي.

انظر: طبقات السبكي:٥/١٤، الشذرات:٥/٣٧١، التاج (خشك)

من هما.اهـ

وقال في موضع آخر : قال الواقدي: بناها رجل من أهل ‹برقعيد› يقال له عبد العزيز بن عمر. اهـ[1]

مولده : قال المؤلّف: أخبرني والدي قال: وُلِدتَ لي في ليلة السبت، الخامس والعشرين من شهر رمضان المعظّم سنة إحدى وخمسين - وسبعمائة- عقيب صلاة التراويح. اهـ، داخل مكان يسمّى (خطّ القصّاعين) بدمشق.

وينبّه هنا إلى عدم صحة ما ذكره السخاوي من أن أبا المؤلّف مكث أربعين سنة لا يولد له، وهذا لا يصح ؛ لأن المؤلّف وُلِد ولأبيه ست وعشرون سنة، حيث إنه ولد كما قال المؤلّف نفسه، نقلاً عن أبيه سنة ٧٢٥ هـ.

ولعلّ السبب في هذا الوهم ما جاء في قول المؤلّف عن أبيه : حجّ سنة أربعين ثم حجّ سنة ثمان وأربعين، وقال لي: شربتُ ماء زمزم ليرزقني الله ولداً ذكراً يكون من أهل القرآن، ورجعتُ في سنة تسع وتزوجت بوالدتك سنة خمسين فوُلِدتَ لي سنة إحدى وخمسين[2].اهـ

فلعلّ النسخة التي اطلع عليها السخاوي فيها نقص ما بين كلمتي (أربعين) و(شربت) والله أعلم.

المطلب الثاني: نشأته :

نشأ -رحمه الله-بدمشق، تحت رعاية والديه اللذين اعتنيا به أتمّ عناية، فحفظ القرآن الكريم وجوّده، وحفظ الحديث والفقه، وغير ذلك، وسمع الحديث من جماعة من شيوخ عصره، حتى بلغت همّتُه به أن يسمع من أصحاب الفخر ابن البخاري،[3] وغيره.

ولم تذكر المصادر -حسب اطلاعي- شيئاً عن نشأته وأسرته، إلا ما ذكره السخاوي من أن له أخاً اسمه: علي بن محمد بن محمد بن يوسف، العلاء الدمشقي، ابن الجزري،

---

(١) انظر: وفيات الأعيان: ٣/٣٤٩-٣٥٠ و٤/١٤٣ ، التاج (جزر) ، الأنساب: ٢/٥٥

(٢) انظر: معجم أسانيده: ق: ٢٢/أ، الضوء اللامع: ٩/٢٥٦

(٣) انظر ترجمته ص: ٣٣٧ .

أخو شيخ القراء الشمس محمد، كان فيما بلغني عالماً مقرئاً، وهو جدّ الشريف ناصر الدين محمد بن أبي بكر بن علي نقيب الأشراف لأمه. اهـ[1]

لكن يتضح أن أسرة المؤلف أسرة خير وصلاح، وإن حب القرآن والقراءات متأصل فيها، بدليل المؤلف وأخيه وأبيهما، وكذا أبناء المؤلف فكلهم ما بين قارئ وقارئة. والله تعالى أعلم.

المطلب الثالث : مبدأ طلبه للعلم:

يظهر – والله أعلم- أن المؤلّف استجيبت فيه دعوة والده عندما شرب ماء زمزم ليولد له ولد من أهل القرآن، وقد كان ذلك، فما أن بلغ سنّ التعلّم حتى بدأ بحفظ القرآن وتجويده، وكان أبوه معلّمه الأول، حيث صرّح المؤلّف نفسه بذلك فقال: فأما الشيخ الأول فهو والدي – رحمه الله – .. فإني قرأت عليه القرآن العظيم مرّات، وسمع من لفظي الروايات كرّات . اهـ[2]

وهناك كثيرون من مشايخه سيذكرون في محلهم من البحث، قرأ عليهم القرآن بالقراءات، ودرس عليهم العلوم الشرعية، فنشأ نشأة أهّلته للصدارة في بعض العلوم وهو لم يبلغ العشرين من عمره .

المطلب الرابع : رحلاته:

لـمّا أتم المؤلّف – رحمه الله – حفظ القرآن الكريم؛ وهو ابن الأربع عشرة سنة، اشتغل بعلم القراءات، وتلقاها على علماء بلده، ولم يكتف بذلك، بل رحل الرحلات الكثيرة المتنوعة؛ ليس لهذا العلم فحسب، بل ولغيره من العلوم الأخرى، وقد بيّن هو نفسه سير كثير من رحلاته، فقال:

ولـمّا نشأت واشتغلت بهذا العلم الشريف، وقرأت القراءات على مَن علمته قيِّماً بها بدمشق المحروسة؛ فكنت أنقّب الفحص عمّن انتهت إليه رئاسة القراءة في البلاد، وقرأ بالروايات الكثيرة وهو فيها عالي الإسناد، فكان منهم بالديار المصرية منهم جماعة،

---

(١) الضوء اللامع : ٢٣/٦

(٢) جامع أسانيده: ق:١١/ب

فرغبت إلى والدي - رحمهما الله- أن يأذنا لي في الرحلة إليهم، وتوسلت إليهما بكل طريق، فحججت صحبة والدي - رحمه الله - سنة ثمان وستين وسبعمائة، فقرأت القراءات على شيخ المدينة الشريفة[1] ونائب الخطابة والإمامة بها . اهـ[2] فكانت هذه أول رحلة مباركة له، إلى أكثر الأماكن بركة وطهارة، مدينة رسول الله ﷺ.

ثم ذكر المؤلف رحلته الثانية فقال: ثم إني رحلت بعد عودي من الحج في سنة تسع وستين وسبعمائة فدخلت (مصر) في أول شهر رمضان منها . اهـ[3]

وقد كانت هذه الرحلة الثانية له بمفرده، ليس معه والداه، يدلنا على ذلك قوله بعد أن ذكر الشيوخ الذين قرأ عليهم في هذه الرحلة : ثم رجعت إلى دمشق في أول سنة سبعين وسبعمائة، وفي قلبي من الحزازة[4] من عدم تلاوتي[5] عليهما بأكثر من السبع، فاستأذنت والدي في العود إلى الديار المصرية فلم يسمحا بفراقي، وتذكرا ما قاسياه في غيبتي تلك الكرة . اهـ[6]

ثمّ تلت ذلك الرحلةُ الثالثة، فقال : ولما رأيا تحرّقي[7] لذلك قالا : ولا بدّ أن نكون معك، فتوّجها بي في ربيع الأول سنة إحدى وسبعين، أو قبل ذلك . اهـ[8]

وقد وصف المؤلّف هذه الرحلة بأنها (مباركة)، سمع فيها الكثير من الحديث على من

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن صالح. انظر ترجمته ص ٥٢ من الدراسة ، وهو الشيخ الخامس والعشرون.

(٢) جامع أسانيده: ق: ١٢/ب

(٣) المصدر السابق: ق: ١٣/أ

(٤) الحَزازة: وَجَعٌ في القلب من غيظ ونحوه.

انظر: أساس البلاغة والتاج (حزز)

(٥) هما ابن الصائغ وابن البغدادي، وانظر ترجمتهما على التوالي ص: ٤٢ و٤٧

(٦) جامع أسانيده: ق: ١٣/ب

(٧) الحُرقة: بالضم: ما يجده الإنسان من لذعة حبٍّ أو حزن، وفي القلب من الوجع. التاج (حرق)

(٨) جامع أسانيده: ق: ١٣/ب

بقي من المسندين ذلك الوقت.

ثمّ رجع المؤلّف بعد ذلك، وحاول الرحلة مرة أخرى إلى ‹اليمن› و‹واسط› و‹بغداد›، ولكن أبي والداه ذلك، فقال : امتنع والديّ من إذنهما في ذلك، فكتبت استدعاء بالإجازة من شيوخ بغداد المسندين، والعلماء المقدّمين . اهـ[1]

ومُكْثُ المؤلّف في دمشق يعلّم القراءات والعلوم التي حصل عليها، كان السبب؛ مع أسباب أخرى، في توقّف رحلات المؤلّف، وهو ما بيّنه بقوله : وصمّمت على الرحلة بنفسي، وتمادت بي الأحوال، وشغلتني كثرة مَن ينتابني للقراءة والأخذ عنّي، وأنا ابن تسع عشرة سنة ونحوها . اهـ[2]

وقد استمرت هذه الحال حتى سنة ثمان وسبعين، وفيها رحل مرّة ثالثة إلى الديار المصرية، ويميّز هذه الرحلة أنه صحب معه ابنه أبا الفتح، فاستجاز له شيوخه . اهـ[3] ولم تدم هذه الرحلة طويلاً حتى رجع إلى الشام، وبقي فيها إلى سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة.

ثم رجع إلى مصر، وبقي فيها إلى أن : قدّر الله ما قدّر[4] من توجّهي -والكلام

---

(١) جامع أسانيده: ق: ١٤/ب

(٢) نفس المصدر.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١/٣٤٦

(٤) يشير المؤلّف إلى ما حصل له في الديار المصرية من الظلم وأخذ أمواله، بل ومحاولة إيداعه السجن، وقد بيّن الحافظ ابن حجر ذلك فقال: وفي جمادى الأولى -من سنة ٧٩٨- هرب الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن الجزري الدمشقي من القاهرة إلى بلاد الروم، وكانت بيده عدّة وظائف بدمشق، وتدريس ‹الصلاحية› ببيت المقدس، وكان السبب في هروبه أنه كان يتحدث عن قطلوبك بالشام في مستأجراته ومتعلّقاته بدمشق، فزعم أنه تأخر عنده مال كثير، فتحاكم معه عند السلطان، فرسم عليه فهرب. اهـ
إنباء الغمر: ٣/٢٨٧
وقال أيضاً: وكان ابن الجزري يتحدّث في تعلّقات الأمير قطلوبك الذي كان في خدمة الأمير الكبير أيتمش، ثم ولي بعد ذلك ‹الأستادراية›، فحاسب ابن الجزري، فادّعى أنه يستحق عليه شيئاً كثيراً، فخشي منه ففرّ فركب البحر. اهـ إنباء الغمر: ٣/٣٢٣

==

للمؤلف-إلى بلاد الروم، فخرجت من الديار المصرية يوم السبت غرة جمادى الآخرة سنة ثمان وتسعين وسبعمائة، وتوجهت إلى ثغر الإسكندرية فأقمت بها أياما حتى تيسر الركوب في البحر، فركبته في أول رجب من السنة المذكورة، وسلم الله تعالى فخرجت منه في الخامس من الشهر المذكور بثغر أنطاكية . اهـ[1] وكانت إقامته فيها أياما.

ثم توجه إلى مدينة (بورصة) وهناك نزل عند تلميذ قرأ عليه القراءات بدمشق، وهو مؤمن بن علي الرومي،[2] وهو من أئمة القراءات في بلاد الروم، وممن له حظوة[3] عند بايزيد،[4] فعرف الملك بايزيد بمقدار المؤلف، فعظمه وأكرمه.

قال المؤلف : فبالغ في الإنعام والإحسان، والتمس مني الإقامة بدار ملكه، ورتب فوق الكفاية، فقلت : إني لم أجئ إلا لأحضر الغزاة، وينتفع بي من ينتفع؛ ممن لا يقدر على الرحلة إلي، وأعود.

قال الملك بايزيد : إني قد جهزت العساكر لغزو مدينة القسطنطينية وحصارها، وأنا ألحقهم، فإن تصبر لتكون معي، فعلت .

==

وقال السخاوي: ثم امتحن – ابن الجزري – بسبب مباشرته تعلقات أيتمش على يد أستاداره قطلبك، وسلم لوالي القاهرة ليعمل له الحساب، فوقف عليه مال عجز عنه، ففر في سنة ثمان وتسعين، وركب البحر من إسكندرية، ولحق ببلاد الروم...اهـ الضوء اللامع: ٢٥٦/٩

(١) جامع أسانيده: ق: ٢٠/أ، وقد عقب المؤلف على ذلك بقوله: وكنت نذرت أن أصوم اليوم الذي أقطع فيه النهر من كل سنة، وأنا إلى الآن أصومه. اهـ

(٢) هذا ما صرح به المؤلف، وذكر ابن حجر رحمه الله أن الذي عرف الملك بالمؤلف هو تلميذ يقال له: شيخ حاجي، ومرة أخرى ذكر أنه يسمى (كامور موبر) والله أعلم.

انظر: غاية النهاية: ٣٢٤/٢، إنباء الغمر: ٢٨٧/٣ و٣٢٤

(٣) مثلثة الحاء، المكانة والوجاهة، والقرب المعنوي، والتقدم المعنوي عند السلطان، انظر: القاموس والتاج (حظا)

(٤) هو: بايزيد – أبو يزيد- بن مراد بن عثمان، من أكبر ملوك الإسلام وأيمنهم نقيبة، وأكثرهم غزوا للكفار، مع إكرام أهل القرآن، وحب العلم والعلماء والعدل، وهو من سلاطين الدولة العثمانية.

انظر: إنباء الغمر: ٥٥/٥- ٦٢ و١٢٨، الضوء اللامع: ١٤٨/١١-١٤٩

فقلت: بل أسبقك، فأمر بتجهيزي لذلك على أحسن الوجوه وأتمها، وتوجهت في شوال من السنة فترلنا مدينة (غلطة) وهي من أعصى بلاد الكفار مجاورة للقسطنطينية.اهـ[١]

وقد حضر المؤلف هذه الغزوة، ووصفها وصفا بقوله : وكنت معه -الملك- أحدّثه في فضائل الجهاد، وما أعد الله للمجاهدين ولمن استشهد منهم ولمن صبر، ... قال : لكن الذي شاهدته أنا أن الطليعة التي كانت مقدم جيش الكفار ثلاثون ألفاً، من الإفرنج الذين يقال إنهم أشجع طوائف الكفار، وكانت في يوم الثامن والعشرين من ذي الحجة؛ سنة ثمان وتسعين، فشاهدت ملحمة عظيمة لم يكن مثلها في هذه الأعصار.اهـ[٢]

ولم يفت المؤلف أن يسجل في هذه الرحلة العسكرية أو الجهادية في سبيل الله، أن يسجل بعض الغرائب، قال : ومن أغرب ما رأيت في هذه الغزاة أن ابن عثمان المذكور -الملك- أمر لي من الأسرى بخمسة، فكانوا معي حتى رجعت إلى (بورصة) دار ملكه، ولم يكن واحد منهم يعرف لغة الآخر ؛ لأن كلا منهم من بلاد غير بلاد الآخرين، وطائفة غير طائفتهم.[٣] اهـ

وفي رجوعه هذا إلى (بورصة) بدأ المؤلف بتأليف أعظم "كتبه" وهو "النشر".

قال المؤلف : وبقيت في تلك الديار نحو سبع سنين حتى كانت الطامة، بوصول الأمير تيمورلنك[٤]، وكان ما قدره الله من كسر بايزيد.

وكان قد بلغه -تيمور- أني عند ابن عثمان، فأرسل من أخذني إليه على غاية من

---

(١) جامع أسانيده: ق٢٢/ب

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) ابن طرغان، ملك، طاغية، ابتدأ ملكه على أنقاض دولة جنكيزخان، أباد البلاد والعباد، وأكثر في الأرض الفساد، مع تقريب للعلماء والأشراف والشجعان، ولكن من خالف أمره أدنى مخالفة، استباح دمه، حتى أفتى بعض العلماء بكفره، توفي سنة ٨٠٧ هـ.
انظر: إنباء الغمر: ٥/٢٢٥-٢٢٦ و٢٣١-٢٣٨، الضوء اللامع: ٣/٤٦-٥٠.

الإجلال والتعظيم، وبقيت معه سنة وهو في زيادة اعتقاد وإكرام وإحسان، حتى التمس مني أن أكون عنده في مملكته، ليؤخذ عني كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

فجهزني على أحسن الوجوه، وأنزلني مدينة (كش)[1] وبقيت فيها حتى قدم الأمير، وأمر أن أكون معه في (سمرقند) فبقيت فيها حتى توفي في سابع عشر شهر شعبان سنة سبع وثمانمائة.

ولما استقر ولده في الملك بعده لم أزل به حتى أذن لي في العودة، فخرجت من (سمرقند) في السابع من ذي الحجة سنة سبع .

قال: فلما وصلت إلى بلدة (نسف) ويقال لها أيضا (نخشب) وهي ثلاثة أيام من (سمرقند)، وصل إلي رسول السلطان، وردني إلى (سمرقند) ؛ لأن بعض أمراء دولته عيره وذمه بتركي.

قال: فلما رجعت وقعت أمور خاف على نفسه منها، وأذن لي فتوجهت من طريق مدينة (بخارا) فوقفني أهلها أياما للأخذ عني، وخرجت منها، وقطعت نهر (جيحون)[2] في يوم السبت العشرين من المحرم سنة ثمان، ووصلت مدينة (هراة) في السابع عشر من صفر، وكان سلطانها الكبير ‹شاه رخ سلطان› التمس مني الإقامة عنده.اهـ

ويبين المؤلف هنا أن العلماء والفضلاء في هذه البلدة سألوه سماع، "صحيح" البخاري رحمه الله وقراءة كتاب "المصابيح" للبغوي[3]، فأجاب سؤلهم وجلس لهم في الجامع حتى سمعوا جميع "الصحيح"، وقرؤا عليه جميع كتاب "المصابيح" بمنزله، ثم بعد ذلك قرؤا عليه بعض مؤلفاته.

بعد ذلك ذهب إلى (أصبهان) و(يزد) ثم إلى (شيراز) وذلك سنة ‹٨٠٩ هـ› وبقي فيها حتى سنة ‹٨٢١ هـ› فاتجه إلى البصرة، وبقي فيها سنة.

---

(١) بفتح الكاف وتشديد الشين المعجمة: قرية على ثلاثة فراسخ من جرجان. انظر: معجم البلدان: ٤/٤٦٢

(٢) اسم وادي خراسان على وسط مدينة يقال لها جيهان. معجم البلدان: ٢/١٩٦-١٩٧

(٣) انظر ترجمته ص: ٢٦٦

ثم قصد الحج، فوصل المدينة المنورة سنة ‹٨٢٣هـ› وبالتحديد في شهر ربيع الأول.

ثم توجه إلى مكة فدخلها مستهل رجب من السنة المذكورة، فجاور فيها بقيتها، ثم سافر إلى بلاد العجم .

وفي سنة ‹٨٢٧ هـ› قدم للحج مرة أخرى، وفي هذه السنة كتب إلى ابنه أبي الخير أن يحضر إليه بعد غياب وفراق بينهما دام عشرين سنة، فاجتمعا في القاهرة نحو ستة عشر يوما.

وبعد أن حج المؤلف في هذه السنة سافر إلى اليمن، وبالتحديد في شهر ربيع الآخر سنة ‹٨٢٨ هـ›، وكانت سفرة للتجارة، و لم تخل من العلم أيضا، حيث إن المؤلف اجتمع مع ملكها.

قال ابن حجر: وفيه توجه ابن الجزري إلى بلاد اليمن فأكرمه ملكها، وسمع عليه الحديث، وأنعم عليه بمال، وأطلق له كثيرا من تجارته بغير مكسها[1]. اهـ[2]

ثم رجع عن طريق البحر إلى مكة ببضائع كثيرة، وبقي فيها إلى أن حج في نفس السنة؛ أعني سنة ‹٨٢٨ هـ›.

ثم رحل إلى القاهرة فدخلها في أول سنة ‹٨٢٩ هـ›، ثم غادرها إلى دمشق، ومنها إلى شيراز، وهناك مكث إلى أن جاءه القدر المحتوم.

هذا كان سير رحلات المؤلف - رحمه الله تعالى - وهي كما بيّن رحلات كثيرة، إلى أماكن متعددة، لأغراض مختلفة؛ يجمع بينها غرض واحد أساس وهو تعليم كتاب الله، ونشر سنة رسول الله ﷺ .

ولهذا؛ وقد تقدمت به السن، يتمنى لو باستطاعته مواصلة الرحلات لنشر العلم، حيث قال في جواب كتبه لأحد تلاميذه : وأعجب من ذلك أن بينكم وبيننا يا معشر القراء هذه المسافة القريبة ولا يكون لكم همة أن يرحل فيأخذ القراءات بهذا التحقيق،.. قال: وإني لأقسم بالله تعالى أني لو تمكنت من الخروج لخرجت إليكم وإلى غيركم ليؤخذ

---

(١) المكس: دراهم كانت تؤخذ من بائعي السلع في الأسواق، وهي ضرائب. انظر: التاج (مكس)

(٢) انظر: إنباء الغمر: ٦٥/٨

عني هذا العلم الشريف العزيز الذي لا أعلم أحداً اليوم على وجه الأرض يعرفه إلا من قرأه عليّ. اهـ[1]

المطلب الخامس : شيوخه:

قرأ المؤلف – رحمه الله – وتتلمذ على أشهر شيوخ عصره، في القراءات وغيرها، ولم يكن تلقيه على الشيوخ اعتباطا بحيث يأخذ عن أي شيخ، بل التزم لنفسه بصفات لا بد من توفرها في الشيخ الذي سيقرأ عليه، وهذا ما صرح به هو نفسه، حيث قال: ولما نشأت واشتغلت بهذا العلم الشريف، وقرأت القراءات على من علمته قيما بها بدمشق، فكنت أنقب وأتفحص عمن انتهت إليه رئاسة القراءة في البلاد، وقرأ بالروايات الكثيرة، وهو فيها عالي الإسناد، اهـ[2]

وقد كان له ذلك، فجمع مشيخة هي درة عصرها، وجوهرة رجال القراءات في زمنها، وسيذكر البحث هؤلاء الشيوخ، وجعلهم قسمين:

القسم الأول : شيوخه في القراءات.

القسم الثاني : شيوخه في العلوم الأخرى.

وهذا أوان الكلام على ذلك، وبالله التوفيق.

القسم الأول: شيوخه في القراءات : وقد جعلتهم مرتبتين :

المرتبة الأولى : شيوخه الذين أسند إليهم في "النشر" قراءة أو إجازة.

المرتبة الثانية: شيوخه الذين صرح بهم هو أو غيره، وليسوا من رجال "النشر"

أما المرتبة الأولى : فسأذكرهم مرتبين ترتيباً منهجياً حسب الأقدمية في الوفاة، وهم كالتالي:

(١) محمد بن عبد الله الصفوي، الهندي، الصوفي، أبو عبد الله، ولد سنة ‹٦٩٤هـ›

---

(١) ق: ٢٠/أ وفيه أن تاريخ هذا الجواب هو ربيع الثاني سنة (٨٢٠ هـ) أي أن عمر المؤلف سبعون سنة.

(٢) جامع أسانيده: ق: ١٢/ب

بدمشق، خيِّر، ديِّن، وكان محباً للحديث وأهله. توفي سنة ‹٧٦٦هـ›.[١]

ذكر المؤلّف في "غايته" أنه عرض عليه "الشاطبية" وقرأ عليه "النونية" للسخاوي، وقرأ عليه "الغاية" لابن مهران، وأنه سمع عليه كثيراً من مسموعاته.

وذكر في "النشر" أنه: أخبره ب"غاية" ابن مهران، و"النونية" بقراءتهما عليه.[٢]

(٢) أبو بكر أَيْدُغدي[٣] بن عبد الله، الشهير بابن الجندي، قيل اسمه عبد الله، ولد سنة ٦٩٩هـ،[٤] شيخ مشايخ القراء بمصر، وله عناية تامّة بالقراءات، وبَصَر في العربية، مع الدِّين والحياء، قرأ على الصائغ والجعبري،[٥] وأبي حيان وغيرهم، ألّف: "البستان" وشَرَح "الشاطبية" شرحاً تضمّن إيضاح شرح شيخه الجعبري . توفي سنة ‹٧٦٩ هـ›.[٦]

ذكر المؤلّف في "غايته" أنه قرأ عليه بكتابه "البستان" سوى قراءة الحسن البصري، إلى قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠] فمرض وأجازه، وأشهر على إجازته.[٧]

أما هنا في "النشر" فذكر أنه:

أ- قرأ عليه القرآن الكريم بالكتب "الوجيز" و"الإيجاز" و"إرادة الطالب" و"تبصرة

---

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١٩١/٢، الدرر الكامنة: ١٠٩/٤

(٢) انظر: ٥١٦ و٥٣١

(٣) كلمة أعجمية معناها: طلع القمر، كما أن (كندغدي) معناها: طلعت الشمس.

انظر: الدرر الكامنة: ١٧٣/١ حاشية (١)

(٤) كذا نقل المؤلّف عنه، وقال الذهبي سنة ٦٩٨ هـ

(٥) انظر ترجمته ص: ٤٧٦

(٦) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١٨٠/١، المعرفة: ١٥١٣/٣ - ١٥١٤، الدرر الكامنة: ٤٧١/١-٤٧٢

(٧) قال المؤلّف: لما قوي المرض بشيخنا ابن الجندي أشار عليَّ صاحبُنا أحمد بن كُحْل؛ وكان يقرأ مع المؤلّف على ابن الجندي- أن أشهد عليه بقراءتي عليه وبإجازته لي، فراح معي إليه وشهد عليه بذلك، وكتب هو خطّه بالإجازة. اهـ جامع أسانيده: ق: ٦٩/ب، وانظر: غاية النهاية: ١٨٠/١ و٢٤٧/٢-٢٤٨

المبتدئ" و"المهذب" و"الجامع" لابن فارس، و"التذكار" و"المفيد" لأبي نصر، و"الموضـح" و"المفتاح" و"الإرشاد" لأبي العز، و"الكفاية الكبرى" و"البستان".

ب- قرأ عليه بمضمّن : "الهادي" و"الكافي" و"التذكرة" و"التلخيـص" لأبي معشـر، و"الروضة" للمعدل، و"السبعة" و"المستنير" و"المبهج" و"الكفايـة في السـت" و"غايـة الاختصار" و"المصباح"[1] و"الكامل"[2] و"المنتهى" و"الإشارة" و"المفيـد" للحضرمـي، و"المطلوب" لأبي حيان.[3]

ج- قال المؤلّف : وأخبرني بشرحَيْ "الشاطبية" له ولشيخه الجعبري، و"البستان" لـه، و"الإقناع" لابن الباذش .

يضاف إلى ذلك طريقين أدائيين للمؤلّف عنه؛ عن قالون وابن ذكوان.[4] والله أعلم.

(٣) محمد بن موسى بن سليمان، أبو عبد الله، الأنصاري، ولد سنة ‹٦٨٢ هـ› سمع من الفخر ابن البخاري، وتفرّد عنه، وسمع من ابن كثير والعراقي، وولي الخزانة والحسبة وكان مشكوراً في مباشرته، عفيفاً نزيهاً. توفي سنة ‹٧٧٠هـ›[5]

لم يترجم له المؤلّف لا في "غايته" ولا في "جامع أسانيده".

وذكر في "النشر" أنه:

أ- أخبره مشافهة ب"العنوان".

ب- وذكره المؤلّف مرة أخرى مسنداً عنه حديث «انصر أخاك» إلى النبـي ﷺ ثم علّق عليه بقوله : ...فبيني وبين رسول الله ﷺ فيه عشرة رجال ثقاة عدول، وهذا سند لا يوجد اليوم في الدنيا أعلى منه ولا أقرب إلى النبي ﷺ فعيناي عاشر عين رأت مـن رأى

---

(١) قال المؤلّف: قرأت بما تضمّنه من القراءات العشر حسبما اشتملت عليه تلاوتي. اهـ

(٢) قال المؤلّف: قرأت جميع القرآن بما دخل في تلاوتي من مضمنه من القراءات العشر وغيرهـا. اهـ ص: ٥٢٢

(٣) انظر ص: ٥٢٧

(٤) انظر ص: ٥٤٥ و٦٢٦

(٥) لم أجد له ترجمة إلا عند ابن حجر في: الدرر الكامنة: ٣٨/٥

النبي ﷺ . اهـ[1]

(٤) أحمد بن محمد بن الحسين بن عمر،[2] أبو العباس، الفيروزأبادي، المهندس، المعروف ب‹زغنش›،[3] ولد سنة ‹٦٧٠ هـ›، سمع من ابن البخاري وغيره، وكان شيخا صالحا كثير التلاوة، صحيح السماع . توفي سنة ‹٧٧١ هـ›.[4]

ذكر المؤلف في "غايته" أنه قرأ عليه كتاب "الكفاية في القراءات الست" وكتاب "المبهج"

أما في "النشر" فذكر أنه : أخبرني بـ"التجريد" و"المبهج" و"الكفاية في الست" بقراءتي عليه بمنزله.[5]

(٥) إسماعيل بن محمد بن علي بن هانئ، أبو الرشيد، الغرناطي، المالكي، ولد سنة ‹٧١٠ هـ› وحفظ "الموطأ" عن ظهر قلب، وبرز في الفقه والنحو والتفسير والحساب، اجتمع بأبي حيان فعظمه كثيرا، ولي قضاء المالكية بحماة، وهو أول مالكي في ذلك، توفي

---

(١) انظر ص: ٤٧٧ و٧٤٧

(٢) كذا جاء اسمه عند المؤلف، وفي مصادر ترجمته -كما سيأتي- هو: أحمد بن محمد بن عمر بن حسين، بتقديم (عمر) على (حسين) والله أعلم.

(٣) كذا ضبطه ابن مفلح في كتابه "المقصد" فيما نقله عنه ابن العماد، قال: (زغنش) بزاي مضمومة ثم غين معجمة ثم نون مضمومة ثم شين معجمة. اهـ وبالرجوع إلى "المقصد" ذكر محققه أن هذا الضبط موجود على هامش النسخة الأصل بخط الشيخ عبد القادر بن بدران يرحمه الله. اهـ

أما المؤلف فقال: ابن غلش، وأما ابن حجر فقال: زغلش، وكلاهما تصحيف. والله أعلم.

أما السخاوي فضبطه بقوله: زغلش بفتح الزاي، وسكون المعجمة، وكسر اللام، وآخره معجمة. اهـ ذكر ذلك في ترجمته لحفيد المذكور.

انظر: الضوء اللامع: ٨٦/٢، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: ١٨٢/١، شذرات الذهب: ٢٢٠/٦

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١١١/١، الدرر الكامنة: ٣١٠/١، المقصد الأرشد: ١٨١/١-١٨٢، شذرات الذهب: ٢٢٠/٦

(٥) انظر ص : ٤٩٧ و٥٠٧ و٥١٠

سنة ‹٧٧١هـ›[1]

ذكر المؤلّف في "غايته" أنه كان يتردّد إليه ويسمع من فوائده، وأنه أنشده من حفظه قصيدة "القيجاطي" التي رواها عن مؤلّفها.

أمّا في "جامع أسانيده" فقال: وأخبرنا أنه سمع قصيدة "القيجاطي" منه، وحدّثني من لفظه بقطعة كبيرة من قصيدة الإمام أبي الحسن الحصري، حفظاً من لفظه، وشهد في إجازتي بالقراءات من شيخنا ابن اللبان. سنة ‹٧٦٩ هـ›.[2]

وأما في "النشر" فقال: وحدّثني ببعضها- القيجاطية- من لفظه.

(٦) أحمد بن إسماعيل بن أحمد، المقدسي، ولد سنة ‹٦٨٢ هـ›، ثقة أصيل، سمع من الفخر ابن البخاري، وغيره، وحدَّث وعمِّر حتى تفرّد. توفي سنة ‹٧٧٣هـ›.[3]

ذكر المؤلّف في "غايته" أنه قرأ عليه "مفردة يعقوب" لابن الفحام؛ بإجازته إن لم يكن سماعاً من ابن البخاري، وكذا ذكر هنا في "النشر" . والله أعلم.[4]

(٧) محمد بن رافع بن هجرس بن محمد بن شافع، أبو المعالي، المصري، ولد سنة ‹٧٠٤ هـ›، قال المؤلّف : سمع خلقاً لا يحصون بمصر والشام والحجاز، وذيّل على "تاريخ بغداد"، قرأ على الصائغ والحرائدي وغيره، إمام مقدّم في الحديث، توفي سنة ‹٧٧٤ هـ›[5]

---

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/١٦٨، جامع أسانيد المؤلّف: ق: ٤٣و٤٤، الدرر الكامنة: ١/٤٠٦-٤٠٧

(٢) جامع أسانيده: ق: ٤٤/أ

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/٣٩، إنباء الغمر: ١/٢١، الدرر الكامنة: ١/١١٢-١١٣، المقصد الأرشد: ١/٧٧-٧٨، شذرات الذهب: ٦/٢٢٦

(٤) انظر : ٤٩٨

(٥) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/١٣٩-١٤٠، جامع أسانيد المؤلّف: ق: ٤٦، إنباء الغمر: ١/٥٩-٦٢، الدرر الكامنة: ٤/٥٩-٦٠، الدارس في تاريخ المدارس: ١/٩٤-٩٥، شذرات الذهب: ٦/٢٣٤-٢٣٥

ذكر المؤلف في "جامع أسانيده" و"غايته" أنه قرأ عليه جميع نظم "الشاطبية" وأنه سمع عليه "الرائية" في الرسم للإمام الشاطبي رحمه الله.

أما هنا في "النشر" فذكر أنه :

أ- قرأ عليه "الشاطبية"

ب- أخبره بشرح "الشاطبية" للإمام السخاوي.

(٨) أحمد بن رجب بن الحسن السلامي، أبو العباس، البغدادي، الشيخ، الصالح، الكبير القدر، وهو والد الحافظ أبي الفرج ابن رجب الحنبلي،[1] ولد ببغداد ونشأ بها، ورحل في طلب الحديث . توفي سنة ‹٧٧٥ هـ›.[2]

ذكر المؤلف في "غايته" أنه قرأ عليه بعض القرآن بالقراءات، وكثيراً من كتب القراءات، و لم يحدّدها، بينما بيّنها في "جامع أسانيده".

فقال: قرأت عليه القرآن العظيم بقراءة عاصم وغيره، وسمعت عليه "الشاطبية" وعرضت عليه منظومة الرسعني[3] في "الظاءات" من حفظي، وقرأت عليه كثيرا من كتب القراءات سيما تواليف شعلة الموصلي الحنبلي في القراءات وغيرها، مثل "الشمعة في قراءات السبعة"

---

(١) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، صاحب "ذيل الطبقات" وغيره من المؤلفات المفيدة. توفي سنة ٧٩٥ هـ انظر: المقصد الأرشد: ٢/٨١-٨٢

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/٥٣، إنباء الغمر: ١/٤٢-٤٣، الدرر الكامنة: ١/١٤٠، وفيه أن مولده سنة ٦٤٤ هـ، وهذا لا يصح، فشيخه ابن مؤمن صاحب "الكنز" ولد سنة ٦٧١ هـ ولعله تصحيف صوابه سنة ٦٩٤ هـ، حيث لم أجد من حدد تاريخ مولده. والله أعلم. شذرات الذهب: ٦/٢٣٠-٢٣١، وفيه تصحف (الحسن) إلى (الحسين) وفيها كلها ما عدا غاية النهاية: أن وفاته سنة ٧٧٤ هـ

(٣) الرسعني: نسبة إلى بلدة رأس عين، من أعمال العراق، وهو: عبد الرزاق بن رزق الله، الحنبلي، الإمام العلامة المحدث، المفسر شيخ ديار بكر والجزيرة، قرأ بالروايات العشر على العكبري، توفي سنة ‹٦٦١ هـ›

والمنظومة هي في "الظاءات" بالمعجمة وليست بالمهملة، كما في "غاية" المؤلف، وهي اثنان وثلاثون بيتا، مطبوعة بعنوان: "درة القارئ للفرق بين الضاد والظاء"، انظر: غاية النهاية: ١/٣٨٤

و"ذات الحلا في قراءة أبي عمرو بن العلا"، ولازمته مدة، وسمعت عليه القراءات السبع جمعا وإفرادا.[1]

أما هنا في "النشر" فذكر أنه :

أ- أخبره ب"الكنز" سماعا وتلاوة لبعضه.

ب- قرأ "الكفاية" نظم "الكنز" وكذا "الشمعة" عليه.[2]

(٩) عبد الرحمن بن الحسين بن عبد الله، أبو محمد، الشافعي، الصوفي، ولد سنة (٧١١هـ)[3] تفقه للشافعي، وشارك في الفنون، توفي سنة (٧٧٥ هـ).[4]

ذكر المؤلّف في "غايته" أنه قرأ عليه "الإرشاد" لأبي العز، وسأله أن يقرأ عليه العشر فامتنع عليه.

وكذا ذكر هنا في "النشر" قرأت "الإرشاد" أجمع عليه.[5]

(١٠) أحمد بن الحسين بن سليمان بن فزارة، أبو العباس، الحنفي، ولد سنة ٦٩١هـ، إمام كبير، ثقة، صالح، قاضي القضاة بدمشق، قرأ على الجرايدي،[6] وغيره، قال عنه المؤلّف : كان كثير الفضل عليَّ؛ وبشّرني بأشياء وقع غالبها، وأرجو من الله تعالى التمام بخير،[7]

---

(١) جامع أسانيده: ق: ٣١

(٢) انظر: ٥٢٤، و٥٢٥

(٣) ذكره ابن حجر.

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٣٦٧/١، إنباء الغمر: ١١٩/١، الدرر الكامنة: ٤٣٥/٢

(٥) انظر: ٥١٢ .

(٦) انظر ترجمته ص: ٧٣ ٤

(٧) هذا من باب الفراسة، وقد وقع مثل ذلك للإمام ابن القيّم مع شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله، قال ابن القيم:

ولقد شاهدت من فراسة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أموراً عجيبة، وما لم أشاهده منها أعظم وأعظم، ووقائع فراسته تستدعي سِفْراً ضخماً، أخبر الناس والأمراء سنة (٧٠٢ هـ) لما تحرك التتار وقصدوا الشام أن الدائرة والهزيمة عليهم، وأن النصر للمسلمين، وأقسم على ذلك

==

وكان أجَلّ من قرأت عليه . اهـ[1]

توفي سنة ٧٧٦ هـ. بدمشق .[2]

ذكر المؤلّف في "غايته" أنه قرأ عليه جميع القرآن جمعاً بالقراءات السبع ولله الحمد.اهـ.[3]

أما هنا في "النشر" فذكر أنه :

أ- قرأ عليه ب"التيسير"، ورواية قالون من طريق الحلواني إلى أبي عمرو.[4]

ب- قرأ عليه بمضمّن : "الروضة" للطّلمنكي، و"المجتبى" و"الغاية"[5] لابن مهران.

ج- قال المؤلّف : وأخبرني ب"الشاطبية" و"جمال القراء".

د- وأيضاً روى عنه المؤلّف بسنده حديث إمالة «طه»

(١١) أحمد بن محمد بن محمد بن علي، أبو العباس، النحوي، قدم القاهرة فلازم أبا حيّان، وأتقن عليه النحو، وقرأ عليه ‹الثمان› وخدمه حتى مات، شرح "التسهيل"

==

أكثر من سبعين يميناً، فيقال له: قل إن شاء الله؛ فيقول: إن شاء الله تحقيقاً لا تعليقاً، وسمعته يقول ذلك، قال: فلما أكثروا عليّ قلت: لا تكثروا، كتب الله في اللوح المحفوظ أنهم مهزومون في هذه الكرّة، ثم ذكر أشياء أخرى ومنها:

أ-وأخبرني ببعض حوادث كبار تجري في المستقبل، و لم يعيِّن أوقاتها، وقد رأيتُ بعضها وأنا أنتظر بقيّتها. اهـ

ب- وأخبرني في غير مرة بأمور باطنة تختص بي مما عزمت عليه، و لم ينطق به لساني. اهـ

انظر: مدارج السالكين: ٢/٥١٠-٥١١

(١) غاية النهاية: ١/٤٩

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/٤٨-٤٩، إنباء الغمر: ١/١٠٤-١٠٥، الدرر الكامنة: ١/١٣٣-١٣٤، شذرات الذهب: ٦/ ٢٣٩-٢٤٠، وفيه تصحف اسم أبيه إلى: (الحسن)

(٣) انظر : غاية النهاية: ١/٤٩

(٤) هذه الطريق لم يذكرها المؤلّف في مبحث الطرق، وعليه فليست من طرق "النشر" انظر ص: ٤٦٨

(٥) قال المؤلّف: قرأت بما دخل في تلاوتي من القراءات السبع من كتاب "الغاية" عليه. اهـ ص: ٥١٨

و"الكتاب" قدم دمشق وتصدر بالجامع الأموي . توفي سنة ‹٧٧٦هـ›.[١]

لم يذكر المؤلف في "غايته" أنه قرأ عليه.

وذكر في "النشر" أنه : أخبره ب"الإقناع" لابن الباذش.[٢]

(١٢) محمد بن أحمد بن علي بن الحسن بن جامع، أبو المعالي، ابن اللبان، الدمشقي، ولد سنة ‹٧١٥ هـ›،[٣] أستاذ، محرر ضابط. قال عنه المؤلف : لم يكن في زمانه أحسن استحضارا منه للقراءات. اهـ[٤]

قرأ على أبي حيان والجعبري وغيرهما، وولي مشيخة الإقراء بالجامع الأموي وغيره، وكان يحفظ كثيرا من الشواذ، وربما قرأ به في الصلاة، فأنكر عليه بعض الشافعية ذلك . توفي سنة ٧٧٦ هـ.[٥]

ذكر المؤلف في "غايته": قرأت عليه بمضمن كتب.اهـ[٦] ولم يزد على هذا، ووجدته ذكر في "جامع أسانيده" بيان ما أبهمه في "غايته" فأنقله هنا حرفيا[٧]، قال المؤلف رحمه الله:

وأما الشيخ الثامن من شيوخي وهو الشيخ الإمام، الأستاذ المحقق؛ أبو المعالي محمد ابن اللبن فإني قرأت عليه القرآن العظيم ختمة كاملة، جمعا بالقراءات السبع بمضمن عشر كتب؛ بطرقها ورواياتها ووجوهها ومراتب مدودها، في شهور سنة ‹٧٦٨ هـ›، ولما

---

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١٢٥/١، إنباء الغمر: ١٠٧/١، الدرر الكامنة: ٣١٨/١-٣١٩

(٢) انظر : ٥١٥

(٣) عند ابن حجر سنة عشر أو ثلاث عشرة. كما سيأتي.

(٤) غاية النهاية: ٧٣/٢

(٥) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٧٢/٢- ٧٣، إنباء الغمر: ١٢٦/١-١٢٧، الدرر الكامنة: ٤٣٠/٣، شذرات الذهب: ٢٤٣/٦-٢٤٤

(٦) غاية النهاية: ٧٣/٢

(٧) نقلت هذا النص مع طوله لفائدته، ولأنه من مصدر لازال مخطوطا وفيه كثير من المعلومات الخاصة عن حياة المؤلف العلمية لم يتعرض لها في "غايته".

عزمت على الحج استأذنته في أن يجلس لي شهر رمضان لأكمل عليه الختمة، وكنت قد وصلت إلى أواخر سورة (طه) فلم يأذن، فقلت إني أقدر على ذلك، فقال: أنت تقدر، لكن أنا لا أقدر، أسمعت؟ فحججتُ تلك السنة ورجعت فأكملت عليه الختمة في سنة ‹٧٦٩ هـ› ثمّ شرعت عليه في ختمة أخرى بالقراءات العشر، جمعتُ فيها كلّ ما ذكر لي أنه رواه من الكتب والقراءات، وسمعت من لفظه عدّة كتب في القراءت، وقرأت عليه أيضاً كثيراً من كتب القراءات، وسمع بقراءتي أيضاً كتاب "الكفاية في الست". اهـ[1]

أما هنا في "النشر" فذكر أنه :

أ- قرأ عليه بالكتب : "جامع البيان" و"التبصرة" و"القاصد" و"الإقناع" و"عقد اللآلي".

ب- قرأ عليه بمضمّن : "العنوان" و"الهادي" و"الكافي" و"الهداية"[2] و"تلخيص العبارات" و"غاية الاختصار"[3] و"الكامل"[4] و"المنتهى" و"الإشارة" و"عقد اللآلي".

ج- قال المؤلف : وأخبرني ب"جامع البيان"[5] و"شرح الشاطبية" للفاسي، و"الهداية" و"الإقناع" و"الكتر"[6] و"الكفاية"[7] للواسطي، و"الشرعة" و"الحصرية" و"مفردة يعقوب"

---

(١) جامع أسانيده: ق:٣٤/أ

(٢) قال المؤلف: وقرأت بمضمنه القرآن كله عليه في ختمة كاملة، وكان قد فاتني منه اختلاس الحركات المتواليات لأبي عمرو فاستدركتها عليه. اهـ ص: ٤٨٨

(٣) قال المؤلف: وقرأت بأكثر ما تضمنه جميع القرآن. اهـ ص: ٥١٤

(٤) قال المؤلف: وقرأت جميع القرآن بما دخل في تلاوتي من مضمنه من القراءات العشر وغيرها.اهـ ص: ٥٢٢

(٥) قال المؤلف: أخبرني به مناولة وإجازة وسماعا لكثير منه وتلاوة لما دخل في تلاوتي منه عليه. اهـ ص : ٤٧١

(٦) قال المؤلف: سماعا وتلاوة. اهـ ص :٥٢٤

(٧) قال المؤلف: سماعا وتلاوة. اهـ ص:٥٢٥

للصعيدي.

د- قال المؤلف: حدثني ب"التيسير" و"الكافي" و"تلخيص العبارات".

هـ- قال المؤلف: وقرأت عليه "مفردة يعقوب" للداني.

يضاف إلى ذلك طريقا أدائيا واحدا للمؤلف عنه؛ من طريق أبي نشيط عن قالون.[1] والله أعلم.

(١٣) محمد بن عبد الرحمن بن علي، ابن الصائغ، شمس الدين، أبو عبد الله، ولد سنة ٧٠٤ هـ بالقاهرة، وقرأ القراءات إفرادا وجمعا للسبعة والعشرة على تقي الدين الصائغ، والعربية على أبي حيان، ومهر في العلوم.

رحل إليه المؤلف مرتين، قال المؤلف : لما رحلت إليه في الأولى فسألته القراءة فامتنع علي، فلما رأى أهليتي أذن لي أن آتي إليه في الليل، فكنت آتي إليه نصف الليل وبعده، فوالله ما أعلمني جئت إليه في وقت من الأوقات في الليل؛ إلا وخرج إلي فجلس على صفة تجاه داره فقرأت عليه . اهـ[2]

شرح "ألفية" ابن مالك[3] في النحو، و"المشارق" في الحديث، وغير ذلك. توفي سنة ٧٧٦ هـ.[4]

ذكر المؤلف في "غايته" أنه قرأ عليه في رحلته الأولى إليه ختمة جمعا بالقراءات السبع بمضمن "الشاطبية" و"التيسير" و"العنوان"، وفي رحلته الثانية سنة ‹٧٧١ هـ› قرأ عليه جمعا للسبعة وللعشرة بمضمن عدة كتب حسبما في إجازته من الصائغ .[5]

أما هنا في "النشر" فذكر أنه :

---

(١) انظر : ٥٤١

(٢) انظر: غاية النهاية: ١٦٤/٢

(٣) انظر ترجمته ص: ٢٤٥

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١٦٣/٢-١٦٤، إنباء الغمر: ١٣٧/١-١٣٩، الدر الكامنة: ١١٩/٤-١٢٠، شذرات الذهب: ٢٤٨/٦

(٥) انظر: غاية النهاية: ١٦٤/٢

أ- قرأ عليه القرآن بالكتب : "التبصرة" و"التجريد" و"مفردة يعقوب" لابن الفحام، و"الوجيز" و"الإيجاز" و"إرادة الطالب" و"تبصرة المبتدئ" و"المهذب" و"الجامع" لابن فارس، و"التذكار" و"المفيد" لأبي نصر، و"الموضح" و"المفتاح" و"الإرشاد" لأبي العز، و"الكفاية الكبرى".

ب- قرأ عليه بمضمن : "العنوان" و"الهادي" و"التذكرة" و"التلخيص" لأبي معشر، و"الروضة" للمعدل، و"المستنير" و"المصباح"[1] و"الكامل"[2] و"المنتهى" و"الإشارة" و"المفيد" للحضرمي.

ج- قال المؤلف : وأخبرني ب"التذكرة" ...[3]

ويضاف إلى ذلك خمسة طرق أدائية للمؤلف عنه، اثنتان عن ابن ذكوان، وواحدة عن كل من قالون وورش ودوري الكسائي. والله أعلم.[4]

وذكر المؤلف أنه قرأ عليه القرآن كاملا برواية الإمام الشافعي رحمه الله.[5]

وأيضا روى عنه المؤلف حديث (التحقيق)[6]

(١٤) عبد الله بن محمد بن عبد الله بن خليل، أبو محمد، القرشي، ينتهي نسبه إلى سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه من ولده أبان. ولد سنة ٦٩٤ هـ[7] أخذ عن

---

(١) قال المؤلّف: قرأت بما تضمّنه من القراءات العشر حسبما اشتملت عليه تلاوتي. اهـ ص:٥٢٠

(٢) قال المؤلّف: قرأت جميع القرآن بما دخل في تلاوتي من مضمّنه من القراءات العشر وغيرها. اهـ ص: ٥٢٢

(٣) يلاحظ أنه لم يسند عنه من "التيسير" و"الشاطبية" مع أنه قرأهما عليه.

(٤) انظر الفقرات: ٦٢٩ (الطريق العاشرة) ، ٦٦٥، ٩١٦ ، ١١٧٠

(٥) انظر: غاية النهاية: ٩٥/٢

(٦) انظر ص: ٧٦٤

(٧) هذا الصواب: أربع وتسعين بتقديم التاء والسين على العين، كما ذكره المؤلّف في "جامع أسانيده" وابن حجر في "إنبائه" وجاء في "غايته": أربع وسبعين بتقديم السين والياء على العين، وهو خطأ وتصحيف.

الصائغ وأبي حيان والسبكي وغيرهم . توفي سنة ‹٧٧٧ هـ›.[١]

ذكر المؤلف رحمه الله في "غايته" قال : لم يتفق لي قراءة "الشاطبية" عليه، ولا شيء من القراءات، ولو قصدت ذلك لما منع . اهـ[٢]

وقال في "جامع أسانيده" : سمعت عليه جملة من الأحاديث من "النسائي" الصغير و"صحيح" ابن حبان، وغير ذلك، وأجازني جميع ما يجوز له روايته، وأخبرني "بالشاطبية" عن جماعة من الشيوخ. اهـ.[٣]

أما هنا في "النشر" فذكر أنه : أخبره مشافهة ب"الكافي".

ملاحظة وتنبيه:

لا تعارض ولا تناقض بين ما ذكره المؤلف في كتبه الثلاث في هذه الجزئية؛ لأن عبارة "غايته". لم يتفق لي قراءة، وعبارة "الجامع" أخبرني، والفرق بين . والله أعلم.

(١٥) عمر بن الحسن بن مزيد بن أميلة، أبو حفص، المراغي، ولد سنة ‹٦٧٩هـ›،[٤] رحلة زمانه في علو الإسناد، أسمع على ابن البخاري وغيره، وكان صبوراً

==

انظر: جامع أسانيد المؤلف: ق: ٤٦/ب، غاية النهاية: ١/٤٥١، إنباء الغمر: ١/١٦٩

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/٤٥١-٤٥٢، جامع أسانيد المؤلف: ق ٤٦/٤٧، إنباء الغمر: ١/١٦٨ - ١٧١ الدرر الكامنة: ٣/٣٩٧-٣٩٨، شذرات الذهب: ٦/٢٥١-٢٥٢

(٢) غاية النهاية: ١/٤٥١

(٣) جامع أسانيده: ق:٤٧/ب

(٤) هذا ما ترجح عند البحث، حيث إن الخلاف في تحديد ذلك موجود، قال المؤلف: ولد فيما كان يخبرنا به في شعبان سنة ثمانين وستمائة، ثم وجدنا حضوره في صفر منها، فعلمنا أنه قبل سنة ثمانين. اهـ غاية النهاية: ١/٥٩٠

أما الحافظ ابن حجر رحمه الله فقد اضطرب ترجيحه، ففي ‹الإنباء› قال: ولد سنة ثمانين على ما كتب بخطه، لكن وجد له حضور فيها، فيحتمل أن يكون ولد في التي قبلها، ولكن وجد بخط البرزالي أن مولده في رجب سنة اثنتين وثمانين. وهذا هو المعتمد، ولعل ذاك أخ له. اهـ إنباء الغمر: ١/٢١٦

أما في "الدرر" فرجح شيئًا آخر فقال: ولد سنة ٦٧٩ هـ، ووهم من أرخه بعد ذلك، فإنه

==

على الاستماع، وربما حدث اليوم الكامل بغير ضجر . توفي سنة ‹ ٧٧٨ هـ›.[١]

ذكر المؤلف في "غايته" أنه قرأ عليه كثيرا من كتب القراءات بإجازته من شيخيه ابن البخاري والفاروثي، وإن من ذلك كتاب "الإرشاد" و"الكفاية الكبرى" و"الغاية" لابن مهران، وأنه أيضا قرأ عليه كتاب "السبعة" عن ابن البخاري عن الكندي، وكتاب "المصباح" عن ابن البخاري، عن شيوخه عن المؤلف سماعا وتلاوة، وأنه أيضا قرأ عليه ‹الفاتحة› عنه عن الفاروثي.[٢]

أما في "النشر" فذكر أنه:

أ- أخبره ب"السبعة" و"الإرشاد" و"الكفاية الكبرى" و"المصباح".

ب- قرأ عليه "الغاية" لابن مهران. والله أعلم.

وأيضا أخبره بحديثين، وقرأ عليه حديثا ثالثا[٣].

(١٦) أحمد بن يوسف بن مالك، أبو جعفر، الرعيني، الغرناطي، مولده سنة ‹٧٠٨هـ›[٤] قرأ على القيجاطي، وغيره، ثم خرج للحج سنة ٧٣٨ هـ فحج، وقدم القاهرة وأخذ عن أبي حيان وغيره، ألف كتاب "تحفة الأقران"[٥] و"شرح ألفية ابن معطي[٦] توفي سنة سنة ‹ ٧٧٩ هـ› .[١]

==

أحضر على المجد ابن حملون في الأولى من عمره في صفر سنة ثمانين. اهـ. الدرر الكامنة: ٢٣٥/٣

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٥٩٠/١، إنباء الغمر: ٢١٦/٣-٢١٨، الدرر الكامنة: ٢٣٥/٣-٢٣٦

(٢) انظر: غاية النهاية: ٥٩٠/١ و٨٤/٢ و٩٢ و١٢٥

(٣) انظر ص: ١٦١٤ و١٣٠٤

(٤) كذا صرح المؤلف في "جامع أسانيده" ق: ٤١/ب، أما ابن حجر فقال: ولد بعد السبعمائة. اهـ وتبعه العماد الحنبلي، كما سيأتي.

(٥) مطبوع محقق

(٦) ذكر المؤلف أنه أجازه به، قال: وكذلك شرح ألفية ابن معطي، أجازنيه، وأخبرني بألفية ابن

==

قال المؤلّف: قرأت عليه "التيسير" أجمع،[2] وكتاب "التكملة المفيدة" للقيجاطي.[3]

(١٧) الحسن بن أحمد بن هلال بن فضل الله، الصرخدي[4] الأصل، ثم الدمشقي، الشهير بابن هَبَل، الصالحي، ولد سنة ‹٦٨٣ هـ› سمع من ابن البخاري الجزء الثاني من "الحربيات"[5] وأجازه وسمع منه، سمع عليه المؤلّف أكثر "السنن" للبيهقي، و"الحلية" لأبي نعيم، وكثيراً من "المعجم الكبير" للطبراني وغير ذلك، قال المؤلّف: كان رجلاً جيّداً، صالحاً صدوقاً صبوراً على السَّماع . اهـ توفي سنة ‹٧٧٩ هـ›.[6]

ذكر المؤلّف في "غايته" أنه قرأ عليه "الغاية" لأبي العلاء، و"التيسير" وكذا ذكر الشيء نفسه في "جامع أسانيده".[7] وأيضاً ذكر له سنداً عنه إلى إدريس.

أما هنا في "النشر" فذكر أنه:

==

معطي عن أبي حيان. اهـ انظر: جامع أسانيده: ق ٤٣/ب

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/١٥١-١٥٢، إنباء الغمر: ١/٢٤٤، الدرر الكامنة: ١/٣٦١-٣٦٢، شذرات الذهب: ٧/٢٤٤

(٢) انظر: ص: ٤٦٥

(٣) انظر: ص: ٥٢٩

(٤) نسبة إلى: صَرْخَد، بلد ملاصق لحوران من أعمال دمشق، وهي قلعة حصينة. معجم البلدان:٣/٤٠١

(٥) وهي أحاديث لأبي الحسن علي بن عمر الحربي (ت ٣٨٦) مخطوط في الظاهرية بتاريخ سنة (٦٧٥)

وتصحفت في "غاية النهاية": إلى: (الجزئيات) بالجيم والزاي والهمزة، انظر: تاريخ بغداد: ٢/٤٠ ، فهرس المكتبة الظاهرية : ١٥٢.

(٦) كذا قال المؤلّف في "غايته" ومعه ابن حجر والعماد، لكن ذكر في "جامع أسانيده" قال: توفي سنة ٧٧٨ هـ عن نحو (٩٥) سنة. اهـ

وانظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/٢٠٧-٢٠٨، جامع أسانيده: ق: ٦٠، إنباء الغمر: ١/٢٤٨-٢٤٩، الدرر الكامنة: ٢/٩٤-٩٥، شذرات الذهب: ٦/٢٦١-٢٦٢

(٧) ورقة: ٦٠، وانظر: غاية النهاية: ٢/٩٢

أ- قرأ عليه "التيسير" أجمع.

ب- قال المؤلّف: أخبرني ب"الإيجاز" و"غاية الاختصار"

يضاف إلى ذلك طريقان أدائيان للمؤلف عنه؛ من طريق أبي الحارث عن الكسائي.[1] والله أعلم.

وأيضاً: روى عنه المؤلف بسنده أثرين، أحدهما إلى ابن مسعود ﷺ، والآخر إلى حمزة رحمه الله ، وكلا الأثرين في باب ‹المدّ›

(١٨) إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن فلاح، أبو إسحاق، الإسكندري، ولد سنة ‹٦٩٤ هـ›[2] روى القراءات عن عمر بن غدير، وروى عنه أيضاً "معجم ابن جميع" وغيره، كان ساكناً منجمعاً عن الناس. توفي سنة ٧٨٠ هـ.[1]

ذكر المؤلّف في "غايته" أنه روى لهم القراءات إجازة من كتاب "الكامل" للهذلي، وسماعاً من "الشاطبية".

وأما في "النشر" فذكر أنه : أخبره ب"الكامل" قراءة منه عليه.

(١٩) عبد الرحمن بن أحمد بن عليّ بن المبارك بن معالي، أبو محمد، ابن البغدادي، ويقال له أيضاً : الواسطي، ثم المصري، ولد سنة ‹٧٠٢ هـ› بمصر.[3] قرأ بالروايات الكثيرة على الصائغ،[4] وأخذ العربية عن أبي حيان،[5] انتهت إليه مشيخة الإقراء بالديار

---

(١) انظر ص: ٦٩٣-٦٩٤

(٢) اختلف المؤلّف وابن حجر في تحديد مولده ووفاته، فما أثبتّه هو ما ذكره المؤلّف، أمّا ابن حجر فقال: إن مولده سنة ٦٩٥ هـ بل صرّح بقوله: وقرأت بخطّه: في ذي القعدة. اهـ وجعل وفاته سنة ٧٧٨ هـ وحدّدها باليوم وهو التاسع عشر، والشهر وهو ذو الحجة.
انظر: غاية النهاية: ٥/١، إنباء الغمر: ١٩٩/١-٢٠٠، الدرر الكامنة: ٧/١

(٣) كذا ذكر المؤلّف، ولكن عند ابن حجر أنه قدم القاهرة قديماً، وهي عبارة يفهم منها أنه لم يولد في مصر والله أعلم.

(٤) انظر ترجمته: ٤٧٤

(٥) انظر ترجمته: ٢٥٠

المصرية، شَرَح "الشاطبية" ونَظَم "غاية الإحسان" لأبي حيان، واختصر "البحر المحيط" لشيخه أبي حيان أيضاً. توفي سنة ٧٨١هـ.[١]

ذكر المؤلّف في "غايته" أنه قرأ عليه جمعاً بالقراءات ختمتين،

الأولى : بمضمّن "الشاطبية" و"التيسير" و"العنوان" في شهور سنة ‹٧٦٩ هـ›،

والثانية : عند ما رحل إليه ثانياً سنة ‹٧٧١ هـ› فقرأ عليه بمضمّن كتب شتّى بالقراءات الثلاث عشرة كما قرأ بذلك على التقي الصائغ.[٢]

أما هنا في "النشر" فذكر أنه :

أ- قرأ عليه القرآن الكريم بالكتب: "التبصرة" و"الروضة" للمالكي و"الجامع" لابن فارس، و"مفردة يعقوب" لابن الفحام، و"الوجيز" و"الإيجاز" و"إرادة الطالب" و"تبصرة المبتدئ" و"المهذّب" و"الجامع" للفارسي، و"التذكار" و"المفيد" لأبي نصر، و"الموضح" و"المفتاح" و"الإرشاد" و"الكفاية الكبرى" و"الغاية" لابن مهران.

ب- : قرأ عليه القرآن بمضمّن الكتب: "الشاطبية" و"العنوان" و"الهادي" و"التذكرة" و"التلخيص" لأبي معشر، و"الروضة" للمعدّل، و"السبعة" و"المستنير" و"المبهج" و"الكفاية في الست" و"المصباح"[٣] و"الكامل"[٤] و"المنتهى" و"الإشارة" و"المفيد" للحضرمي.

ج- : قال المؤلّف : وأخبرني ب"الشاطبية" وقرأت عليه "العنوان".[٥]

ويضاف إلى ذلك طريقان أدائيان للمؤلف عنه؛ كلاهما من طريق الحلواني عن

---

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/٣٦٤، إنباء الغمر: ١/٣١٦-٣١٧، الدرر الكامنة: ٢/٤٣١، شذرات الذهب: ٦/٢٧١

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/٣٦٤

(٣) قال المؤلف: وقرأت بما تضمّنه من القراءات العشر حسبما اشتملت عليه تلاوتي. اهـ ص: ٥٢٠

(٤) قال المؤلّف: وقرأت جميع القرآن بما دخل في تلاوتي من مضمّنه من القراءات العشر وغيرها. اهـ ص: ٥٢٢

(٥) يلاحظ أنه لم يسند عنه من "التيسير" مع أنه قرأه عليه.

قالون.[1] والله أعلم.

(٢٠) أحمد بن إبراهيم بن سالم بن داود، المنبجي، المعروف بابن الطحان[2]، ولد سنة ‹٧٠٢ هـ›[3] قرأ على ابن نحلة،[4] وانتفع به كثيرا، وعلى ابن بصخان، والذهبي وغيرهم، أقرأ زمانا فلم ينتفع به أحد، ولي مشيخة دار الحديث، وهو الوحيد الذي انفرد -حسب علم المؤلف- بقراءة القراءات على الذهبي . توفي سنة ‹٧٨٢ هـ›[5]

ذكر المؤلف في "غايته" أنه قرأ عليه نحو ربع القرآن لابن عامر والكسائي، ثم جمع عليه ‹الفاتحة› وأوائل ‹البقرة› بالعشر، فاستأذنه في الإجازة؛ فأجازه مع أن ذلك لم يكن من عادته.[6]

أما في "جامع أسانيده" فقال: قرأت عليه القرآن العظيم جمعا بين قراءتي ابن عامر وعاصم، ولازمته مدة، واستأذنته في الجمع عليه بالقراءات العشر فامتنع علي وقال: لو كنت آذن لأحد في الجمع لأذنت لك، ثم إني تلطفت به، وأخذته بالحيلة فأذن لي، فقرأت عليه ‹الفاتحة› ومن أول ‹البقرة› شيئا جمعا بالقراءات العشر، وأجازني وكتب لي خطه بذلك، ولم يعرف أنه كتب لغيري.[7]

أما هنا في "النشر" فذكر أنه :

---

(١) انظر ص: ٥٤٥

(٢) قال ابن حجر: الطحان الذي نسب إليه كان زوج أمه، وكان أبوه إسكافا فمات وهو صغير، فرباه زوج أمه فنسب إليه. اهـ انظر: إنباء الغمر: ٢٠/٢

(٣) كذا عند المؤلف. وعند ابن حجر سنة ٧٠٣ هـ

(٤) انظر ترجمته ص: ١٦١٥

(٥) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٣٣/١ ، جامع أسانيد المؤلف: ق: ٣١ و٣٢ ، إنباء الغمر: ١٩/٢-٢٠

(٦) غاية النهاية: ٣٣/١

(٧) جامع أسانيده: ق: ٣١ و٣٢. ويلاحظ أنه هنا ذكر مع ابن عامر عاصما وفي "غايته" ذكر الكسائي بدل عاصم. والله أعلم.

أ- أخبرني ب"الوجيز" بقراءتي عليه بدمشق.

ب- قرأت عليه بمضمن "الكنز" ونظم "الكفاية في القراءت العشر" بعض القرآن . والله أعلم.

(٢١) عبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم، ابن السلار، أبو محمد، ولد سنة ٦٩٨هـ تلا بالسبع مفردا وجمعا على البياني والخلاطي[1] وغيرهما، وبقي حتى انفرد بالتلاوة عن الصائغ، وولي المشيخة الكبرى بدمشق، دين، جامع لكثير من الفنون؛ كالنحو والفقه والتفسير.

قال المؤلف : هو أول شيخ انتفعت به، ولازمته وصححت عليه "الشاطبية" دروسا وعرضا . اهـ[2] توفي سنة ‹٧٨٢› هـ[3]

قال المؤلف في "غايته" : قرأت عليه ختمة بقراءة أبي عمرو فأجازني وأنا مراهق دون البلوغ بكثير، وختمة بقراءة حمزة، وقصدت الجمع عليه فمنعني لسوء الوسائط، فقرأت عليه لنافع وابن كثير جمعا إلى أواخر سورة ‹الرعد› ورأيت الأمر يطول علي فانقطعت عنه لذلك وغيره. اهـ.

أما في "النشر" فذكر أنه أخبره بشرح "الشاطبية" للهمداني.

(٢٢) أبو بكر بن محمد بن أبي بكر بن الأعزازي، الصالحي، مقرئ، صالح، فاضل، قرأ على ابن مؤمن وغيره، وسمع من القاضي سليمان بن حمزة[4] وغيره، وترك الفن ولم يبق من أصحاب ابن مؤمن سواه . توفي سنة ‹٧٨٤ هـ›.[5]

---

(١) انظر ترجمته: ٤٧٥

(٢) غاية النهاية: ٤٨٣/١

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٣٨٢/١-٤٨٣، جامع أسانيده: ٤٥-٤٦، إنباء الغمر: ٢٩/١-٣٠، الدرر الكامنة: ٤٥/٣، شذرات الذهب: ٢٧٥/٦

(٤) انظر ترجمته: ٤٩٧

(٥) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١٨٤/١، جامع أسانيده: ق: ٤٥ /ب وفيه اسمه: أبو بكر محمد. ووفاته في حدود الثمانين وسبعمائة.

ذكر المؤلف في "غايته" و"جامع أسانيده" أنه قرأ عليه "الكتر".

وقال في "النشر" : أخبرني ب"الكتر" بقراءتي عليه .[1]

(٢٣) أحمد بن إبراهيم بن محمود، المعصراني، شيخ، مقرئ، تلا بالسبع على الحـــواني، ثم ترك القراءات، قال المؤلف : كان خيرا صالحا، بقي إلى سنة ‹٧٨٤هـــ›[2]

ذكر المؤلف أنه أخبره ب"الروضة" للمالكي بقراءة المؤلف لها عليه.

(٢٤) أحمد بن محمد الخضر بن مسلم، الصالحي، ولد سنة ‹٧٠٦هـــ› مفتي حنفـــي، سمع من ابن عبد الدائم والحجار وغيرهما، وهو أول من ولي الإفتـــــاء في دار العـــدل في دمشق، وكان جلدا قويا، شرح "الدرر" للقونوي[3] في مجلدات. توفي سنة ‹٧٨٥هـــ›.[4]

ذكر المؤلف في "غايته" أنه قرأ عليه كتاب "المستنير" بسماعه من الحجار، وذلك سـنة ‹٧٧١هـــ› إحدى وسبعين وسبعمائة.

وقال في "النشر": أخبرني ب"المستنير" بقراءتي عليه.[5]

يضاف إلى ذلك طريقا أدائية للمؤلف عنه ؛ من طريق ابن سوار، مـــــن طريـــق أبي الحارث عن الكسائي.[6]

---

(١) انظر ص: ٥٢٥

(٢) لم أجد ترجمته إلا في: غاية النهاية: ٣٥/١، جامع أسانيد المؤلف: ق: ٤٤ و٤٥

(٣) هو: محمد بن يوسف، أبو عبد الله، القونوي، الدمشقي، الحنفي. (ت سنة ٧٨٨ هـــ) واســـم كتابه: "درر البحار في الفروع" وأما شرح ابن خضر له فسماه: الغوص لاقتبـــــاس نفـــائس الأسرار المودعة في درر البحار"
انظر: كشف الظنون: ٧٤٦/١

(٤) كذا حدد التاريخ ابن حجر في "الإنباء" وتبعه العماد، أما المؤلف فسقطت كلمة (خمس) مـــن "غايته" ومحلها ‹بياض›، وأما ابن حجر في "الدرر" فقال: توفي سنة بضع وثمانين.
ولترجمته ينظر في: غاية النهاية: ١١٣/١، إنباء الغمـــر: ١٤٢/٢-١٤٣، الـــدرر الكامنـــة: ٢٧٩/١، شذرات الذهب: ٢٨٦/٦-٢٨٧

(٥) انظر ص: ٥٠٦

(٦) انظر ص: ٦٩٤

وأيضاً ذكر عنه المؤلّف حديثاً مسنداً من طريق ابن سوار أيضاً بسنده إلى النـــبي ﷺ «أشرف أمتي حملة القرآن»[1]

(٢٥) محمد بن صالح بن إسماعيل، أبو عبد الله، المقرئ، ولد سنة ‹٧٠٣ هـ› شـيخ المدينة المنوّرة، انتهت إليه القراءة علوّاً بالحجاز، ثقة، صالح، عارف، خيِّر، باشر الخطابـة والإمامة بالمسجد النبوي الشريف، قرأ على القصري،[2] توفي سنة ‹٧٨٥ هـ›[3].

ذكر المؤلّف أنه قرأ عليه جمعاً بمضمّن "الكافي" إلى قوله تعالى ﴿وَهُمْ فِيهَا خَـالِدُونَ﴾ [البقرة:٢٥] [4] وذلك سنة ‹٧٦٨ هـ› بالحرم النبوي الشريف؛ بالروضة الشريفة، تجـاه الحجرة الشريفة.[5]

(٢٦) أحمد بن عبد العزيز بن يوسف، الحراني، أبو العباس، ولد سنة ‹٦٩٠هـ›، أجازه يحيى الصوّاف[6] وغيره، وكان رجلاً خيِّرا محباً للحديـث وأهلـه. تـوفي سـنة ‹٧٨٨هـ›.[7]

لم يصرح المؤلّف في "غايته" بما أجازه به، وإنما قال : كتب إليَّ بالإجازة من حلـب

---

(١) انظر ص: ٣٣٤

(٢) لم أعرفه.

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية:٢/١٥٥، إنباء الغمر:٢/١٥١، الدرر الكامنة:٤/٧٦، شـذرات الذهب: ٦/٢٨٩

(٤) كذا قال في "النشر" وقال في: "غايته": إلى ﴿إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً..﴾ وكلاهمـا واحد.

(٥) هذه عبارته في "النشر" وجاءت العبارة في "غايته": بين الروضة والمنبر -كذا- وهو تعبـير لا يصح -إن لم يكن هناك سقط- وصواب العبارة والله أعلم: في الروضة بين المنبر والحجـرة ؛ لأنه ليس هناك مكان بين الروضة والمنبر؛ لأنّ الروضة هي نفس المكان الـذي بـين المنـبر والحجرة الشريفة، والله أعلم.

(٦) انظر ترجمته ص: **٤٧١**

(٧) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/٦٩، إنباء الغمر: ٢/٢٢٦-٢٢٧، الدرر الكامنـة: ١/١٧٥، شذرات الذهب: ٦/٢٨٩

مرّات. اهـ[١]

وقد بيّن ذلك في "النشر" فذكر أنه :

أ- أخبرني بـ"التبصرة" في كتابه إليّ من حلب.

ب- وكتب إليّ بـ"التلخيص" لأبي معشر.

(٢٧) عبد الوهاب بن محمد بن عبد الرحمن، أبو محمد، الإسكندري، ولد سنة ‹٧٠٢هـ›، مقرئ، صالح، مسند، ثقة، قرأ على القوصي[٢] أربعين ختمة، قرأ عليه المؤلّف من كتب الحديث "الموطأ" قال المؤلّف : كان رجلاً حَسَن الذات، كثير التواضع، اعتنى بالقراءات وسماع الحديث، فخرّج له حافظ الشام شمس الدين أبو عبد الله الذهبي جزءاً من حديثه كتبته عنه، وقرأته عليه . اهـ[٣] توفي سنة ‹٧٨٨ هـ›.[٤]

ذكر المؤلّف في "جامع أسانيده" وكذا في "غايته" أنه قرأ عليه بمضمّن "الإعلان".

أما هنا في "النشر" فقد ذكر أنه :

أ- قرأ عليه بـ"الهادي" و"تلخيص العبارات" و"التجريد" و"الإرشاد" لابن غلبون.

ب- قرأ عليه بمضمّن : "جامع البيان"[٥] و"الإعلان".

ج- قال المؤلّف : وأخبرني ب"مفردة يعقوب" للصعيدي. والله أعلم.

(٢٨) محمد بن عبد الله بن أحمد، أبو بكر، المقدسي،[٦] ولد سنة ‹٧١٢ هـ›، قال

---

(١) غاية النهاية: ٦٩/١

(٢) انظر ترجمته ص: ٤٧١

(٣) جامع أسانيده: ق: ٦٣/ب

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٤٨٢/١، جامع أسانيده: ق: ٦٣/ و٦٤، إنباء الغمر: ٢٣٨/٢-٢٣٩، الدرر الكامنة: ٤٤/٣، شذرات الذهب: ٣٠٢/٦

(٥) قال المؤلّف: وقرأت بما دخل في تلاوتي منه في... اهـ : ٤٧١

(٦) المشهور بابن المحبّ الصامت، قال عنه المؤلّف: كان لا يكلّم أحداً، فلذلك قيل له الصامت، ومن نظمي فيه:

شيخي إمام حافظ حجّة** ذو ورع حبر رضى قانت

محدّث الآفاق مع صمته** فاعجب لهذا المحدّث الصامت

المؤلّف: شيخنا وإمامنا ومبرّزنا، الحافظ الكبير، بادر به أبوه فأحضره على كبار علماء عصره، ثم قرأ بنفسه فسمع ما لا يحدّ ولا يوصف من الكتب والأجزاء، فخرّج وأفاد، رتّب "مسند" الإمام أحمد على الصحابة فأحسن فيه ما شاء.

وقال أيضاً عنه: كان صالحاً قانعاً باليسير، متقشّفاً لا يألف لأحد غيري، ربّما جاءني إلى منزلي فأسمعني وأسمع أهلي وأولادي، توفي سنة ‹٧٨٩ هـ›

ذكر المؤلّف في "غايته" أنه أخذ عنه كتاب "التجريد" قراءةً، وهو موافق لما في "النشر" والله أعلم.

(٢٩) محمد بن محمد بن عمر، أبو عبد الله الأنصاري، البلبيسي، ولد سنة ‹٧٠٥هـ›، شيخ مقرئ، صالح، قال المؤلّف: رأيته وقد ضعف جداً بمنزله بمصر في رحلتي الرابعة، ورأيت إجازته بالسبع إفراداً وجمعاً من الزبير بن علي...هـ[1] توفي سنة ‹٧٩٢هـ›.[2]

قال المؤلّف : أخبرني ب"العنوان" بقراءتي عليه.

(٣٠) محمد بن محمد بن نصر الله، أبو عبد الله، الأنصاري، الشهير بابن النحاس، ولد سنة ‹٧١٧ هـ›. وصفه المؤلّف بقوله: شيخنا وصاحبنا وصديقنا.[3] اهـ. أجازه خلق من الشام ومصر وبغداد، وكان رجلاً خيِّراً لطيفاً حسن المحاضرة. توفي سنة ‹٧٩٤هـ›[4]

ذكر المؤلّف في "غايته" أنه قرأ عليه مسموعه من كتاب "الكامل" للهذلي، وهو من

==

وانظر ترجمته في: غاية النهاية: ١٧٤/٢-١٧٥، إنباء الغمر: ٢٧٠/٢-٢٧١، الدرر الكامنة: ٨٤/٤، شذرات الذهب: ٣٠٩/٦

(١) غاية النهاية: ٢٤٥/٢

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢٤٥/٢-٢٤٦، وترجم له المؤلّف مرة ثانية في نفس الصفحة ٢٤٦، إنباء الغمر: ٥٠/٣-٥١ الدرر الكامنة: ٣٢٧/٤، شذرات الذهب: ٣٢٦/٦، وفيه: (البلقيني) بدل (البلبيسي) وهو تصحيف.

(٣) لم أجد المؤلّف جمع هذه الأوصاف كلها لشخص آخر.

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢٥٥/٢-٢٥٦، إنباء الغمر: ١٤٤/٣، الدرر الكامنة: ٦/٥-٧

سورة ‹سبأ› إلى آخره.

وكذا ذكر في "النشر" قال: أخبرني ب"الكامل" قراءة منّي عليه.

(٣١) إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد، أبو إسحاق، الشامي، ولد سنة ‹٧٠٩ هـ› شيخ الإقراء، ومسند عصره، طلب الحديث فسمع الكثير من العلماء؛ يزيدون على المائتين، وعني بالقراءات، وهو الذي أخبر المؤلّف بما جرى بين الذهبيّ وابن بُصْخان رحمهما الله.[1] وهو الوحيد الذي قرأ القراءات العشر على أبي حيّان حسب علم المؤلّف.[2] توفي سنة ‹٨٠٠ هـ›.[3]

لم يذكر المؤلّف في "غايته" تلمذته عليه، وقال في "جامع أسانيده": ولما رحلت إلى الديار المصرية سنة ‹٧٦٩ هـ› رأيته قد أضرّ وانقطع بالجامع الأقمر، فالتمست منه أن أقرأ عليه فامتنع عليَّ، وأذِن لي في قراءة كتاب "الإعلان" فقرأت عليه منه إلى أثناء الأصول ... قال: ثمّ إني لـمّا رحلت بأولادي إلى الديار المصرية سنة ٧٩٤ هـ التمست منه أن يقرأ ابني أبو بكر أحمدُ القراءات العشر؛ فأذن في ذلك؛ فقرأ عليه جميع القرآن العظيم بذلك حسبما قرأ على شيوخه، وحضرت يوم ختمته في جماعة من أهل العلم؛ منهم الإمام العلاّمة حافظ زمانه الشيخ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ثمّ وجدت سماعه كتاب "المصباح" لأبي الكرم الشهرزوري على الشيخ أبي حيان فقرأته عليه مع ابني أبي الفتح، وسمعه باقي الأولاد بحقّ سماعه له من أبي حيان . اهـ[4]

أما هنا في "النشر" فذكر أنه :

أ- أخبره ب"شرح الشاطبية" لابن جبارة، و"الإعلان" و"المصباح".

ب- قال المؤلّف : شافهني ب"الشرعة" .

---

(١) انظر: غاية النهاية: ٥٩/٢

(٢) انظر: جامع أسانيد المؤلّف: ق: ٥٩/أ

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٧/١-٨، إنباء الغمر: ٣٩٨/٣-٤٠١، الدرر الكامنة: ١١/١-١٢، شذرات الذهب: ٣٦٣/٦-٣٦٤

(٤) جامع أسانيده: ق: ٥٩

(٣٢) أحمد بن الحسن بن محمد بن محمد بن زكريا بن يحيى، أبو العباس، ابن السويدائي،[١] المقدسي المصري، ولد سنة ‹٧١٧ هـ›[٢]، خيِّر، صالح، اعتنى به أبوه فأسمعه الكثير من كتب القراءات والحديث على مشايخ عصره، واشتغل بالفقه الشافعي، ونِعْم الشيخ كان، تتلمذ عليه كثيرون، منهم الحافظ ابن حجر رحمه الله . توفي سنة ‹٨٠٤ هـ›.[٣]

ذكر المؤلّف في "غايته" أنه قرأ عليه "التيسير" و"التلخيص" لأبي معشر، وسمع عليه "الهادي" .

وأمّا هنا في "النشر" فقد ذكر أنه:

أ- قرأ عليه كتابَيْ "الهداية" و"التجريد" .[٤]

ب- أخبره بـ"التيسير" و"الهادي" و"التلخيص" لأبي معشر.

ويضاف إلى ذلك طريقاً أدائية واحدة للمؤلف عنه؛ من طريق الحلواني عن قالون.[٥] والله أعلم.

(٣٣) محمد بن محمود، أبو عبد الله، السيواسي، الصوفي، تغرّب في البلاد، ودخل واسط، قال المؤلّف : حدّثني رحمه الله، قال: دخلت المسجد الجامع؛ فجلست فيه وأنا لا أعرف كلمة بالعربيّ، وإذا بالشيخ علي الديواني قد جاء فجلس بالمسجد، وجاء الناس يقرؤون عليه القراءات فقرّبت منهم، قال: فطلبني إليه وآنسني، فبقيت عنده حتى أعطاني

---

(١) نسبة إلى قرية سويداء من أعمال حوران. وهي بين آمد وحوران، انظر: شذرات الذهب: ٤١/٧، التاج (سود)

(٢) كذا قال المؤلّف في "جامع أسانيده " ق: ٥٧/ب، و لم يذكر ابن حجر ولا العماد شيئاً في ذلك، وقال السخاوي: إنه ولد سنة ٧٢٥ هـ، ولا شك أن المؤلف أخبر. فالله أعلم. انظر: الضوء اللامع: ٢٧٨/١

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٤٧/١، إنباء الغمر: ٢٦/٥-٢٨، الضوء اللامع: ٢٧٨/١-٢٧٩، شذرات الذهب: ٤١/٧

(٤) وفيه سمّاه: المزرفي. وكذا ذكر في جامع أسانيده:... المزرفي السويداوي.

(٥) انظر: ٥٥٠

كتابيه "جامع[1] الأصول" و"روضة التقرير" فكتبتهما وقرأهما عليه . اهـ[2]

ذكر المؤلف في "النشر" أنه قرأ عليه "جمع الأصول" و"روضة التقرير" جميعهما.[3]

ويلحق بهذه المرتبة بعض شيوخه الذين أسند لهم (أحاديث) أو (آثارا) في "النشر" لكن ليس عن طريق "الكتب" أو "الطرق" وهم، حسب الأقدمية في الوفاة:

١- ست العرب، روى عنها كثيراً، الشيخة الصالحة، حنبلية، مسندة، حضرت على جدها كثيرا، وعلى عبد الرحمن بن الزين وغيرهما، سمع منها العراقي والهيثمي، طال عمرها وانتفع بها، توفيت سنة ‹٧٦٧ هـ›.[4]

٢- محمد بن محمد بن محمد النسائي؛ ولد بعيد السبعمائة، العالم الصالح، فقال عنه المؤلف: كان له إلمام بالقراءات، سمعت منه، وقرأت عليه وكان له إلي ميل كثير، وعناية بالغة، توفي سنة ‹٧٨٤ هـ›[5]

المرتبة الثانية: شيوخه في القراءات وليسوا في "النشر":

نظرا لكثرتهم، فيرى الباحث الاقتصار على ذكر أربعة منهم، مع الإحالة إلى مواضع ذكر الآخرين، وأتبع هنا الترتيب الأبجدي:

(١) إبراهيم بن عبد الله الحموي أبو إسحاق، المؤدب، ترجم له المؤلف في "غايته" مرتين قال فيهما: شيخنا أبو إسحاق، نزل دمشق، وأدب الصغار ظاهر دمشق فأخمل

---

(١) هذا الصواب، وفي "جامع أسانيده": (جميع)، وهو تصحيف.

(٢) لم أجد لهذا الشيخ ترجمة إلا عند المؤلّف في "جامع أسانيده" ق: ٤٧-٤٨، وفي غاية النهاية: ٢٦١/٢ ترجمة لـ: محمد بن محمود، شمس الدين الخبازي، وأراه ليس هو المقصود؛ لأن المؤلّف لم يصرح بتلمذته عليه كعادته عند ذكر شيوخه، ولأن شيوخه المذكورين غير مشهورين، ولو كان هو لكان على الأقل ذكر "الديواني" وهو من أئمة القراءات. والله أعلم.

(٣) انظر: ص:٥٢٦

(٤) انظر: الدرر الكامنة: ٢ /٢٢٠، شذرات الذهب: ٢٠٨/٦

(٥) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢٥٣/١

نفسه بذلك، ترددت إليه كثيراً، ومنه استفدتّ علم التجويد، ودقائق التحرير، وعليه ارتاض لساني بالتحقيق. اهـ[1]

وقد بيّن المؤلف مكانة هذا الشيخ الجليل فقال: و لم تَرَ عيناي من شيوخي أعلم بالتجويد منه ولا أصح تلفظاً وتحريراً . اهـ[2] وقال: جزاه الله عني أفضل الجزاء.

وأمّا وفاة هذا الشيخ فقد اختلفت عبارة المؤلف فيها، فقال مرّة: سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة فيما أحسب. اهـ[3] وقال مرّة أخرى: توفي أواخر سنة إحدى وسبعين وسبعمائة . اهـ[4]

بيّن المؤلف أنه قرأ على هذا الشيخ جمعاً للسبعة إلى قوله تعالى ﴿واذكروا الله﴾ [البقرة: ٢٠٢][5]

(٢) الحسن بن عبد الله السروجي[6]، ولد قبل السبعمائة، قال عنه المؤلف: شيخي وشيخ والدي رحمه الله، ولقّن والدي القرآن، ثم إنه بقي حتى صرت مراهقاً، فجعل يتردد إليَّ، فحفظت عليه من "الشاطبية" إلى أواخر ‹الإدغام›، قال: وهو الذي عرّفني الرموز والاصطلاح. اهـ

توفي هذا الشيخ في رمضان سنة ‹٧٦٤ هـ› وقال المؤلف : كان رجلاً صالحاً من أولياء الله تعالى، وحصل له ضعف بصر بآخره. رحمه الله

بيّن المؤلف أنه قرأ على هذا الشيخ بحرف أبي عمرو إلى آخر ‹المائدة› سنة (٧٦٣هـ)[7]

(٣) الحسن بن محمد بن صالح، الحنبلي، إمام، فقيه، سكن مصر، قرأ السبع على أبي

---

(١) انظر: غاية النهاية: ١٨/١ و١٣٠

(٢) غاية النهاية: ١٣١/١

(٣) غاية النهاية: ١٨/١

(٤) غاية النهاية: ١٣١/١

(٥) المصدر السابق.

(٦) نسبة إلى بلدة قرب حرّان. التاج (سرج)

(٧) غاية النهاية: ٢١٩/١

حيان، والعشر بمضمّن "الكنز" على مؤلفه.

بيّن المؤلف أنه قرأ عليه جمعاً بالعشر إلى ﴿هم فيها خالدون﴾ [البقرة:] ومن كتاب "الإرشاد" لأبي العزّ إلى آخر ‹المائدة› وذلك في شعبان سنة ‹٧٧١هـ›[١]

(٤) محمد بن محمد بن إبراهيم، القرشي الجزري، النصير، قرأ القراءات على ابن نحلة، وكان عدلاً صالحاً، خيّراً شافعياً، توفي سنة ‹٧٧٨ هـ›.

بيّن المؤلف أنه قرأ عليه "التيسير".[٢]

ولمزيد من معرفة شيوخ المؤلف في ‹القراءات› سواء الذين قرأ عليهم، أو أجازوه فقط، ينظر الإحالات الآتية[٣]، علماً بأن المؤلف ذكر أن عدّة شيوخه في القراءات من هذا النوع أربعون شيخاً.[٤] والله أعلم.

القسم الثاني: شيوخه في العلوم الأخرى:

نصّت المصادر والمراجع التي ترجمت للمؤلف على أنه تلقّى العلوم الشرعية على جهابذة عصره، فعدّوا له مشايخ مبرّزين، ومقدّمين، كلّ منهم في العلم الذي انتسب إليه، وأفنى عمره في البحث في دقائقه، حتى أشير إليه بالبنان فيه، مع عدم تقصيره في العلوم الأخرى، حيث إن نظرة التخصص لم تكن كنظرة المحدثين لها، وذلك أن القدماء نظروا إلى أن العلوم الأخرى -غير المختص بها- علوم مكمِّلة للتخصص، لا يمكن إدراك دقائق التخصص إلا بمعرفتها وفهمها ودراستها، خلافاً لنظرة المحدثين الذين فهموا -خطأً- أن التخصص هو كل شيء، وأن غير التخصص هو علم ثانوي يُستغنىَ عنه، لا حاجة لمعرفة دقائقه.

---

(١) انظر: غاية النهاية: ٢٣١/١

(٢) انظر: غاية النهاية: ٢٣٦/٢

(٣) وهذه الإحالات ستكون بذكر رقم الترجمة فقط، بدون ذكر الجزء والصفحة، وذلك كله من خلال "غاية النهاية" للمؤلف:

١٧، ٤٩٩، ٦٠٢، ١٥٦٢، ١٧٠٩، ٢٤٦٨

(٤) انظر: جامع أسانيده: ق: ٧٢/ب

ومن هنا أجد أساطين العلماء المنسوبين إلى علمٍ مّا، لم يقتصر جهدهم على ذلك العلم فقط، بل نراهم مشاركين في علوم أخرى، فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيّم، والذهبي، وابن حجر، والسخاوي، والشوكاني، وغيرهم كثير، لم يكونوا حبيسي تخصصهم الذي شهروا به، بل لهم آراء في تخصصات أخرى.

والمؤلّف رحمه الله، من هذه الرموز، وعلى هذه الشاكلة، فهو وإن كان تخصصه القراءات، و‹قد تفرّد به في جميع الدنيا، وكان أعظم فنونه وأجلّ ما عنده›[1] إلا أن له مشاركات في علوم أخرى، جاءت بالصبر والمواظبة على التحصيل، والجلوس عند الشيوخ والعلماء، وسيكتفي البحث بذكر بعض هؤلاء الشيوخ، مراعياً في ذلك تنوّع اختصاصاتهم، واختلاف العلوم التي أخذها عنهم المؤلف.

(١) إسماعيل بن عمر بن كثير، الإمام المفسِّر المحدِّث المؤرِّخ، المشهورُ تفسيره باسمه، ولد سنة ‹٧٠٠ هـ›، تغني شهرته عن إطالة التعريف به في هذه العجالة، تتلمذ على كبار مشايخ عصره ومشهوريه، منهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وكان شديد الصلة به، والتعظيم له، ومحبته، توفي سنة ‹٧٧٤ هـ›[2].

وهذا الشيخ هو الذي أجاز المؤلف وأذن له بالإفتاء سنة ‹٧٧٤ هـ›[3].

وأيضاً: ذكر المؤلّف في "نشره" قال: قد سألتُ شيخنا شيخ الإسلام ...إلخ[4]

وأيضاً قال: وقد حدّثني شيخنا الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن كثير من لفظه غير مرّة، وقد دار بيننا الكلام في حفظ أبي بكر ﷺ القرآن فقال: أنا لا أشك أنه قرأ القرآن..إلخ[5]

(٢) عبد الرحيم بن الحسن بن عليّ، جمال الدين الإسنويّ، ولد سنة ‹٧٠٤هـ›، الإمام الفقيه، الأصولي النحويّ، تتلمذ على مشايخ عصره الكبار، منهم أبو حيان، وتاج

---

(١) هذه العبارة هي للشوكاني رحمه الله في: البدر الطالع: ٢/٢٥٩

(٢) انظر ترجمته ص: ٢٦٨ .

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/٢٤٨

(٤) انظر: النشر: ٢/٤٥٣-٤٥٤ ، ٤٠٦،٤١٥،٤٢٧

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/٤٣١

الدين السبكي وغيرهما، ألّف عدّة مؤلّفات نافعة جامعة، منها: "التمهيد في تنزيل الفروع على الأصول"، و"الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية" وغيرهما، توفي سنة ‹٧٧٢ هـ›[١].

أخذ المؤلف الفقه عن هذا الشيخ الجليل، وكان المؤلف لا يصفه إلا بـ(شيخنا الإسنوي)[٢].

(٣) عمر بن رسلان بن نصير، البلقيني، الشافعي، ولد سنة ‹٧٢٤ هـ›، حفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، وكان ذكيّاً، سريع الفهم، كثير المحفوظ، أكثر من الشيوخ جداً، منهم أبو حيان وغيره، وأجاز له المزي والذهبي، وتتلمذ عليه كثيرون منهم ابن حجر وغيره، توفي سنة ‹٨٠٥ هـ›[٣].

ذكر المؤلف أن هذا الشيخ أذن له بالإفتاء سنة ‹٧٨٥ هـ›[٤].

(٤) عبد الله بن سعد بن محمد، القزويني، ويقال له: الضياء، يعرف بقاضي (القرم) الشافعي، أحد الأئمة الأعلام، أخذ عن العضد وغيره، قرأ عليه التفتازاني وغيره، كان يحلّ "الكشاف" و"الحاوي" حلاً إليه المنتهى، توفي سنة ‹٧٨٠هـ›[٥].

قرأ عليه المؤلف (الأصول) و(المعاني والبيان) وذلك في إحدى رحلاته إلى الديار المصرية.[٦]

وهناك شيوخ كثيرون تركتهم للاختصار. والله أعلم.

المطلب السادس: تلاميذه:

هناك ثلاثة عوامل رئيسة كان لها أجلّ الأثر في مسيرة حياة المؤلّف التعليمية، وكانت

---

(١) انظر: الدرر الكامنة:٢/٣٥٤-٣٥٦، بغية الوعاة:١/٣٥٢-٣٥٤، الشذرات:٦/٢٢٣-٢٢٤

(٢) مثلاً: غاية النهاية: ١/٣٨٢

(٣) انظر ترجمته في: إنباء الغمر: ٥/١٠٧-١٠٩، الضوء اللامع: ٦/٨٥-٩٠

(٤) انظر: غاية النهاية: ٢/٢٤٨

(٥) انظر ترجمته في: إنباء الغمر: ١/٢٨٢-٢٨٤، الدرر الكامنة: ٢/٢٠٩-٢١٠، الشذرات: ٦/٢٦٦-٢٦٧

(٦) انظر: غاية النهاية: ٢/٢٤٨

سبباً-كما سيرى بعد قليل-في أن يكثر الآخذون عنه، والمتتلمذون عليه، وهذه العوامل هي:

الأول: جلوسه مبكّراً -وفي حياة شيوخه- للإقراء والتعليم والتدريس.

الثاني: الرحلات الكثيرة، والتنقل المتعدد من بلد إلى بلد، ومصرٍ إلى مصرٍ.

الثالث: علوّ سنده، وخاصة عند ما تقدّم به العمر.

كلّ هذا وغيره أغرى التلاميذ وطلاب العلم بالأخذ عن المؤلّف، والتتلمذ عليه، حتى بلغوا كثرة لا مبالغة فيها.

وقد حاول البحث جمع أكبر قدر ممكن ممّن نصَّت كتب التراجم على تلمذته أو أخذه، أو إجازته من المؤلّف، مما أوجب قراءة أهمّ مصدرين لذلك؛ وهما كتاب "إنباء الغمر" للحافظ ابن حجر، وكتاب "الضوء اللامع" للإمام السخاوي، فَقُرِءا ترجمة ترجمة، وصفحة صفحة، ولله الحمد؛ حتى نتج عن ذلك مجموعة ليست قليلة من التلاميذ، بلغوا في الضوء اللامع أكثر من (٢٥٠) مائتين وخمسين شخصاً.

وقد سجل البحث أثناء جمع هؤلاء التلاميذ بعض النقاط:

أ- أنهم لم يكونوا كلّهم تلاميذ (قراءات) بل جلّهم أخذ عنه الحديثَ، ومؤلّفاتِه المختلفة وغير ذلك.

ب- أنهم لم يكونوا كلّهم من الذكور، بل بعض ذلك العدد من النساء، حيث بلغن (٧) سبع نساء.

ج- أن بعضهم سجّل له التاريخ المكانَ الذي قرأ فيه على المؤلّف، فبعضهم في ‹الروضة› الشريفة، وبعضهم تجاه الكعبة، وحتى إن بعضهم قرأ على المؤلّف وهو في ‹البحر› إلى غير ذلك.

ولما كان ذكر كلّ هؤلاء التلاميذ لا يتفق ومنهج البحث، فقد ارتأى الاقتصار على ذكر أشهرهم في عصره، أو من نبغ منهم، والإحالةَ على مواضع ترجمة الباقين. والله الموفق.

«١» إبراهيم بن عمر بن حسن، البقاعي، أبو الحسن، ولد سنة ‹٨٠٩ هـ› تقريباً، علاّمة حافظ متقن، أتقن التجويد والقراءات على المؤلّف، لما قدم المؤلّف دمشق سنة

‹٨٢٧ هـ› قرأ عليه بالعشر إلى وسط ‹البقرة› بما تضمنّته "الطيبة" إفراداً وجمعاً، توفي سنة ‹٨٨٥ هـ›[(١)].

«٢» أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف، الزبيدي، الحنفي، ولد سنة ‹ ٨١١ هـ› سمع على المؤلّف: "النسائي" و"ابن ماجة" و"مسند" الشافعي و"العدة" و"الحصن الحصين" وذلك سنة ‹٨٢٩ هـ› توفي سنة ‹٨٩٣ هـ›[(٢)]

«٣» أحمد بن أسد بن عبد الواحد، القاهري، ولد سنة ‹٨٠٨ هـ› سافر مع المؤلّف إلى مكة سنة ‹٨٢٧ هـ› وكان يقرأ عليه في المناهل وغيرها، حتى أكمل عليه يوم عرفة بالمسجد الحرام وأَذِن له، وسمع عليه "ثلاثيات أحمد" وكثيرا من "المسند" وأحاديث من "عشريات" المؤلّف. توفي سنة ‹٨٧٢ هـ›.[(٣)]

«٤» أحمد بن محمد، العبدلي، شيخ زبيد في الإقراء، قال المؤلّف: هو أفضل من رأيت باليمن، كثير الاستحضار، سمع مني "التحبير" و"التيسير" و"الطيبة" ونحو نصف "النشر" وسمع عليّ كثيراً من القراءات العشر، كان حيّاً سنة ‹٨٢٨هـ›[(٤)].

«٥» رضوان بن محمد بن يوسف، العقبي، ولد سنة ‹٧٦٩ هـ› قرأ على المؤلّف ‹الفاتحة› ومن أوّل ‹البقرة› إلى ‹المفلحون› بالعشر داخل الكعبة، وأذِن له المؤلّف بالتدريس، وهو شيخ السخاوي. توفي سنة ‹٨٥٢ هـ›[(٥)]

«٦» عبد الدائم بن علي، الحديدي، تلا بعض القرآن بالعشر على المؤلّف، وشرح "المقدّمة" و"الطيبة" إلى ‹هود› و"الهداية" للمؤلّف في الحديث. توفي سنة ‹٨٧٠ هـ›[(٦)]

«٧» عبد العليم بن عبد الله بن علي، الأنصاري، تلا بالعشر على المؤلّف، وهو الذي

---

(١) انظر: معجم الشيوخ: ٣٣٦-٣٣٩، الضوء اللامع: ١/١٠٣

(٢) انظر: الضوء اللامع: ١/٢١٤-٢١٥

(٣) انظر: الضوء اللامع: ١/٢٢٧-٢٣١

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/١٠٣

(٥) انظر: الضوء اللامع: ٣/٢٢٦-٢٢٩

(٦) انظر: الضوء اللامع: ٤/٤٢

نبّهه على إغفال "دُرِيّ"[1]

«٨» عبد الغني بن عبد الواحد بن إبراهيم، الحنفي، ولد سنة ‹٨٠٤ هـ› ودخل اليمن صحبة المؤلّف، وقرأ عليه "المعجم الصغير" للطبراني على ظهر البحر في حال المسير من جدة إلى ‹زبيد› في تسعة مجالس؛ آخرها ربيع الآخر سنة ‹٨٢٨هـ› وكتب له الوصف بالشيخ، المحدّث. ورواه له المؤلّف عن خمسة عشر نفساً عن ابن البخاري. توفي سنة ‹٨٣٣ هـ›[2]

«٩» عثمان بن محمد بن خليل، الدمشقي، ولد سنة ٧٧٢، أخذ القراءات عن المؤلّف، ولما رجع المؤلّف إلى دمشق سنة ٨٢٧ هـ كان أجلّ من لازمه، وكان هو القارئ الغالب ما قرئ عليه من تصانيفه.[3]

«١٠» عليّ بن داود بن عليّ المكي، تلا بالعشر على المؤلّف، ودخل صحبته اليمن سنة ‹٨٢٨ هـ›، وناب في قضاء مكة، واستقلالاً بجدّة سنة ‹٨٣٥ هـ› توفي سنة ‹٨٤٢هـ›[4]

«١١» عليّ بن محمد، الشرعبي، كان آخر من بقي باليمن من شيوخ القراء أهل الضبط والإتقان، وممن جمع حسن الأداء والتحقيق، لقي المؤلّف بمصر وقرأ عليه ببعض الروايات ثم أكمل عليه العشر باليمن. توفي سنة ‹٨٧١ هـ›[5]

«١٢» عليّ بن يوسف بن حسب الله، سمع على المؤلّف سنة ‹٨٢٣ هـ› ختم "النشر". توفي بمكة سنة ‹٨٤٨ هـ›.[6]

«١٣» محمد بن إبراهيم بن أحمد، ولد سنة ‹٨١٠ هـ› بالمدينة، قرأ "الأربعين"

---

(١) وانظر ذلك في محلّه من التحقيق : ٧٣٥

(٢) انظر: الضوء اللامع: ٤/٢٥١-٢٥٢

(٣) انظر: الضوء اللامع : ٤/٣٠٠

(٤) انظر: الضوء اللامع: ٥/٢١٩-٢٢٠

(٥) انظر: الضوء اللامع: ٦/٣١-٣٢

(٦) انظر: الضوء اللامع: ٦/٥٢

للنووي، بتمامها في مجلس واحد على المؤلف في ربيع الآخر سنة ‹٨٢٣ هـ› بالحرم النبوي، وأجاز له. توفي سنة ‹٨٧٠ هـ›[1]

«١٤» محمد بن أبي بكر بن محمد، ابن الخياط، ولد سنة ‹٧٨٧ هـ› أخذ عن المؤلف لما ورد عليهم اليمن سنة ‹٨٢٨ هـ› وقرأ عليه "صحيح" مسلم وغيره،

وكان المؤلف يقدمه على غيره لعلمه وفضله. توفي سنة ‹٨٣٩ هـ›[2]

«١٥» محمد بن عبد الرحمن بن محمد، المدني. ولد سنة ‹٧٩٩ هـ› تلا للعشرة من طريق "النشر" على المؤلف، وقرأ عليه في المدينة سنة ‹٨٢٣ هـ› "الشفا" وغيره، وسمع عليه "الحصن الحصين" وابتدأ في نظم "القراءات العشر" من طرق المؤلف في روي "الشاطبية" ونحوها، مع التصريح بأسماء القراء، نظما منسجما، واختصارا حسنا. توفي بالمدينة المنورة سنة ‹٨٦٠ هـ›.[3]

«١٦» محمد بن محمد بن عمر، ولد سنة ‹٨٠١ هـ›، سمع على المؤلف "الشاطبية" والجزء الذي خرجه لنفسه، وروى له "درر البحار" عن مؤلفه القونوي، وشرحه لابن خضر. توفي بعد سنة ‹٨٧٠ اهـ›.[4]

«١٧» محمد بن محمد بن علي، أبو القاسم، النويري. ولد سنة ‹٨٠١ هـ› لقي المؤلف بمكة سنة ‹٨٢٨ هـ› حين مجاورتهما، وأجاز له، توفي سنة ‹٨٥٧ هـ›.[5]

«١٨» محمد بن موسى بن عمران، المقدسي، ولد سنة ‹٧٩٤ هـ› قرأ على المؤلف بما تضمنه "النشر" و"الطيبة" وذلك سنة ‹٨٢٧ هـ› بالقاهرة. وقد مدحه بعض الشعراء.

يا شمس علم بصبح العز قد طعلت ** في برج سعد لها من عنصر الشرف

"تيسير" "نشر" الصبا من كل "طيبة" ** حويت يا خير "كتز" المذهب الحنفي

---

(١) انظر: الضوء اللامع: ٦/٢٤٥-٢٤٦

(٢) انظر: الضوء اللامع: ٧/١٩٤-١٩٥

(٣) انظر: الضوء اللامع: ٨/٣٤-٣٦

(٤) انظر: الضوء اللامع: ٩/١٦٩-١٧٠

(٥) انظر: الضوء اللامع: ٩/٢٤٦-٢٤٨

ومعلوم أن ما بين القوسين هو تورية عن أجلّ كتب القراءات، توفي رحمه الله سنة ‹٨٧٣هـ›[1]

«١٩» محمد بن أبي يزيد بن محمد، الكيلاني، أخذ القراءات عن المؤلّف، ودخل معه اليمن، وكان يتضجّر منه أحياناً. توفي سنة ‹٨٥٣ هـ›.[2]

أما تلميذاته بالإجازة فأكتفي بالإحالة إلى موضع ترجمة كل واحدة منهن، طلباً للاختصار.[3] والله الموفق.

---

(١) انظر: الضوء اللامع: ١٠/٥٨-٥٩

(٢) انظر: الضوء اللامع: ١٠/ ٧٦-٧٧

(٣) قبل أن أبدأ بذكرهن أبدأ بذكر الإحالات على أماكن تراجم تلاميذه غير من ذكروا.

معجم الشيوخ لابن فهد: ٦٨، ٨٤، ٩٢، ١٠٨، ١١٤، ١٢٢، ١٣٥، ١٦٢، ١٩٢، ٢٠٣، ٢١١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٤٢، ٢٥٧، ٢٧٠، ٢٧٦، ٢٨٤، ٣١٢، ٣٣٧، ٣٥٥، ٣٨٤، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ومن النساء: ٣٩٨، ٤٠٤، ٤٠٨

الضوء اللامع: ١/١٠، ١٤، ١٦،١٧،٢٤،٣٤،٣٧،٤٤،٥٦،٨٩، ١١٦، ١١٨، ١٥٩، ١٦٧، ٢٠٦، ٢١٠، ٢٦٣، ٢٦٨، ٣٣٣، ٣٥٥، ٣٦٠ و ٢/ ١٦، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٦٣، ٦٤، ٦٦، ٧٤، ٨٤، ٩٣، ١٠٨، ١٢٧، ١٦١، ١٦٢، ١٦٤، ١٨٨، ١٩١، ٢٤٩، ٢٨١، ٣٠٥، ٣٠٦، و ٣/١٦، ٩٤، ١٢١، ١٤٠، ١٤٦، ١٦١، ١٨٢، ١٩٣، ١٩٧، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٩٦ و ٤/٥، ٢٠، ٢٢، ٢٦، ٤٠، ٦٠، ٦٢، ٦٤، ٧٨، ٨٤، ٨٨، ٩٥، ١١٦، ١١٩، ١٢٠، ١٣٣، ١٥١، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٦، ١٧٦، ١٩٣، ٢١٨، ٢٣٧، ٢٥٨، ٢٦٨، ٢٧٥، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٨، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٢٦، ٣٣١، و ٥/٣، ٢٤، ٣٨، ٤٢، ٤٥، ٥١، ٥٢، ٥٨، ٧٧، ١٣٤، ١٧٠، ١٩٥، ٢٨٤، ٢٩٥، ٣١١، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، و٦/٣، ١٧، ٨٤، ٩٠، ٩٤، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٦، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٧، ١٨٥، ١٩٠، ٢٨٢، ٢٩٨، ٣٠٢، ٣٢١ و ٧/ ٩، ٢١، ٢٧، ٣٧، ٤٠، ٦١، ٧٤، ٨٠، ٨٤، ٨٦، ١١٧، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٨، ١٩٠ ٢١٩، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٦٧، ٢٧١، و ٨ / ٧، ٥٠، ٥٨، ٦١، ٧١، ٨٠، ١٢٦، ١٣٢، ١٣٤، ١٤١، ١٤٣، ١٧٣، ١٧٦، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٧٩، ٢٨٥، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٧، و٩/٤، ٨، ٣١، ٤٦، ٥٠، ٥١، ٦٧، ٧٣، ٩٣، ١٠٤، ١٠٥، ١١٠، ١١١، ١٣٩، ١٤٤، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٩٢، ٢٠٠، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٦٠، ٢٧٧، ٢٨٢، ٣٠٨، و١٠/ ٢، ١٦، ٥٢، ٥٣، ٥٦، ٩٠، ٩٦، ١٠٦، ١٠٧، ١٦٧، ١٧٠، ٢١٧، ٢٢١، ٢٣١،٢٤٠، ٢٥٠، ٢٥٥، ٣٠٤، ٣٣٨، و١١ / ١٠، ١٥، ٤٢، ٨٤، ٩٢، ١٠٥، ١٠٨، ١١١، ١١٣،١٢٦، ١٣١، ١٤٣.

أما اللاتي أجازهن فهن على التوالي:

==

المطلب السابع: عقيدته ومذهبه الفقهي:

لم أجد من صرح بذكر مذهبه العقدي، لكن توصل البحث من خلال بعض القرائن إلى أنه كان سلفياً، ومن تلك القرائن:

١-عدم ذكر المترجمين له أيَّ قدح أو جَرْحٍ في عقيدته.

٢-وأيضاً: ما ذكره المؤلّف نفسه، حيث قال في "الطيِّبة":[1]

فكن على نهج سبيل السَّلَف ** في مُجمَعٍ عليه أو مختلَفِ

٣-وأيضاً قوله: ولا يُعْدَلُ عن مّا ورد عن السلف الصالح، فإنما نحن متَّبعون لا مبتدعون.اهـ[2]

٤-وقوله: والصحيح عند الأئمة أولى بالاتباع ونعوذ بالله من شر الابتداع. اهـ[3]

٥-وقوله أيضاً عند ذكره ما انفرد به بعض الأئمة مخالفاً للمنصوص: والصواب ما عليه السلف، لئلاّ يعتقد أن ذلك سنّة. اهـ[4]

وهناك وجه آخر يستأنس به وهو: أن القراءات العشر المتواترة التي يقرأ بها المسلمون في هذا العصر، وقبله بسبعة قرون، و إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها - وهي التي كتب الله لها البقاء- كلها إنما تقرأ وتسند عن طريق المؤلّف وكتابه، وكفى بهذا تعديلاً، والله أعلم.

ومما يدلّ على سلفية المؤلّف رحمه الله أيضاً ردُّه على أهل البدع والخرافات، كما ذكر في ترجمة الرافضي الذي كان لا يُقرئ (الفاتحة) زعماً منه أنه قرأها على جبريل عليه

==

ج١٢/١٢١، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٣، ١٣٧، ١٣٩، ١٥٩.

تنبيهات:

الأول: لم أدخل ضمن التلاميذ أبناءه الثلاثة لاشتهار ذلك، وكذلك لم أدخل بناته ضمن تلميذاته.

الثاني: عدد الصفحات لا يدل على عدد التلاميذ نظراً لوجود أكثر من ترجمة في صفحة واحدة. والله الموفق.

الثالث: هناك تلاميذ غير هؤلاء، مذكورون أثناء ترجمة المؤلف في "غايته" يمكن الرجوع إليها.

[1] الطيِّبة: ٣٢

[2] انظر: ٨٤١

[3] انظر: ٨٦٢

[4] انظر: النشر: ٢/٤٥١

السلام، قال المؤلف تعقيبا على ذلك: ما وصل أحد هذا البهتان.[1] اهـ، والله أعلم.

وأمانة للعلم، وتتميماً للبحث يجب أن يذكر أنه وقع من (المؤلّف) بعض عبارات أثناء بعض تراجم في كتابه "غاية النهاية"[2] كان الأَولَى، بل الواجب والصواب ألاّ تصدر منه ومِن مثله؛ لما فيها من مساس بجانب العقيدة الصحيحة.

ويمكن الجواب عن هذه العبارات –حملاً للمؤلّف على حسن الظن– بأنها صدرت منه في سنّ الشباب، وهي عادةً لا يتضح فيها كثير من التحقيقات في المسائل العويصة الحسّاسة.[3]

أما مذهبه الفقهي:

فإنه (شافعي) فقد صرّح هو نفسه بذلك، فقال: قال أصحابنا الشافعية. اهـ[4] وبما صرّح به أيضاً بعض مترجميه.[5]

وأيضاً: فإن أغلب مصادره في تحقيق المسائل الفقهية في "النشر" هي كتب "شافعية" بينما يقتصر على المذاهب الأخرى بنسبة القول إلى إمامهم، لا إلى كتبهم.

ومع هذا فقد جاء في موضعين وقال: ذهب بعض أئمتنا. اهـ[6] ولم يصرّح أو يبيّن هذا المبهم، وعند البحث اتضح أن أحدهما هو قول الإمام أبي حيان، وهو ظاهريّ المذهب، والآخر هو قول الإمام ابن القيّم، وهو حنبليّ.

فهذا لا يدلّ على أنه ظاهري أو حنبلي، بقدر ما يدل على إمامة المذكورَين.

ومثلُه أيضاً: خدمةُ المؤلّف ‹لمسند› الإمام أحمد رحمه الله، لا تدل على (حنبليّته) بقدر ما تدل على أهمية (المسند) عند المحدّثين، وها هو عصريّ المؤلّف؛ أعني الحافظ ابن حجر خَدَم (المسند) وهو (شافعي) إلى (أخمصيه)[7] . والله أعلم.

---

(١) غاية النهاية : ٢٤٦/١

(٢) انظر: غاية النهاية: ٨٢/١، و٢٣/٢، ٩٧، ٢٠٨

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢٤٦/١

(٤) انظر: منجد المقرئين: ٨٣

(٥) انظر: إنباء الغمر: ٧٥/٣، الضوء اللامع: ٢٥٦/٧ و٢٥٥/٩

(٦) انظر: ٣٧٦ و٧٧٠

(٧) الأخمص: ما دخل من باطن القدم ما لم يصب الأرض. التاج (خمص)

المطلب الثامن: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

نال المؤلّف -بفضل الله عليه- مكانة علمية رفيعة بين علماء عصره، فعدّ من أشهرهم إن لم يكن أشهرهم، خاصة في مجال القراءات، وما إيذان شيوخه له بالتدريس والإفتاء والتصدير إلا دليلاً على أهليته لتلك المكانة العالية، التي لا تنال إلا بالجد والاجتهاد وترك الدعة والراحة.

وقد أثنى عليه علماء عصره بعبارات تنمّ عن كل التقدير والأهلية لما وصل إليه، فمن أقوالهم فيه:

١- الحافظ ابن حجر: الإمام الحافظ المقرئ، برز في القراءات، وكان مثرياً وشَكِلاً حسناً، وفصيحاً بليغاً، وكان يلقّب في بلاده (الإمام الأعظم) اهـ[١]

٢- الطاووسي[٢] تفرد بعلوّ الرواية، وحفظ الأحاديث، والجرح والتعديل، ومعرفة الرواة المتقدمين والمتأخرين. اهـ[٣]

٣- الإمام السيوطي: الحافظ المقرئ، كان إماماً في القراءات، لا نظير له في عصره في الدنيا، حافظاً للحديث[٤].

٤- ابن العماد:[٥] كان عديم النظير، طائر الصِّيت، انتفع الناس بكتبه، وسارت في الآفاق مسير الشمس. اهـ[٦]

---

(١) انظر: إنباء الغمر: ٨/٢٤٥-٢٤٧

(٢) أحمد بن عبد الله بن عبد القادر، ولد سنة (٧٩٠ هـ)، سمع الكثير من القرآن بالعشر على المؤلّف، وقد بلغ شيوخه أكثر من مائتي شيخ، ألّف (مشيخة) جمعهم فيها، شرح "الكشاف" و"الكافية" في النحو وغير ذلك، توفي سنة (٨٧١ هـ). انظر: الضوء اللامع: ١/٣٦٠-٣٦١

(٣) — نقلاً من الضوء اللامع: ٢٥٨/٩، وذكر أنه نقل هذا النص عن "المشيخة" للطاووسي.

(٤) -ذيل تذكرة الحفاظ: ٣٧٦

(٥) عبد الحي بن أحمد بن محمد، الحنبلي، الدمشقي، ولد سنة (١٠٣٢ هـ) تتلمذ على شيوخ عصره، ألّف مختصراً في الفقه الحنبلي سمّاه "متن المنتهى" و"شذرات الذهب" في التراجم. توفي سنة (١٠٨٩ هـ)، انظر: خلاصة الأثر: ٣٤٠/٢، الأعلام: ٢٩٠/٣

(٦) انظر: شذرات الذهب: ٢٠٦/٧

إلى غير ذلك من عبارات التبجيل والتوثيق.

المطلب التاسع: وظائفه:

ذكر المترجمون له أنه تولى عدة وظائف؛ متعلقة بالقرآءات وغيرها. وهذه الوظائف هي:

«١» الإقراء في الجامع الأموي.[١]

قال المؤلف: وجلست للإقراء في حياة شيوخي وبإذنهم لي في ذلك تحت قبة "النسر"[٢] من الجامع الأموي سنة ٧٧٠ هـ[٣]

«٢» مشيخة الإقراء بتربة أم الصالح[٤]

تولى مشيختها بعد وفاة شيخه عبد الوهاب بن السلار في ثامن شعبان سنة ‹٧٨٢هـ› وعمل فيه درسا.

قال ابن حجر: واستقر بعده -ابن السلار- في الإقراء بتربة (أم الصالح) شمس الدين ابن الجزري لكونه أولى من بقي بذلك، وحضره الأعيان وأثنوا على درسه. اهـ[٥]

وقال السخاوي:.....وعمل فيه إجلاساً بحضور الأعلام، وكان درساً جليلاً.اهـ.[٦]

هذا؛ وقد ذكر النعيمي[٧] أن المؤلف تولّى هذه المشيخة بعد شيخه (ابن اللبان) وهذا

---

(١) بناه الوليد بن عبد الملك، الخليفة الأموي، وابتدأ فيه سنة ٨٧ هـ وتوفي سنة ٩٦ هـ ولم يكتمل بناؤه، وتمم في عهد أخيه سليمان بن عبد الملك. وانظر للتوسع: الجامع الأموي للشيخ علي الطنطاوي رحمه الله.

(٢) كذا بالإفراد، وتحرفت عند السخاوي بالتثنية "النسرين" ولم أجدها لغيره. والله أعلم.

(٣) جامع أسانيده: ق: ١٦، غاية النهاية: ٢/٢٤٨

(٤) وتعرف بالمدرسة الصالحية، بناها وأوقفها الملك الصالح إسماعيل بن أبي بكر بن أيوب ولد سنة ٦٤٨ هـ انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ١/٣١٦-٣١٧

(٥) إنباء الغمر: ٢/٣٠

(٦) الضوء اللامع: ٩/٢٥٦

(٧) عبد القادر بن محمد بن عمر، أبو المفاخر، ولد سنة ٨٤٥ هـ قرأ على البقاعي وأجازه، وعلى غيره، تولى نيابة القضاء في دمشق، ألف عدة كتب. توفي سنة ٩٢٧ هـ. انظر: شذرات الذهب: ٨/١٥٣

لم يذكره غيره -حسب علمي- ومخالفٌ لما ذكره المؤلّف نفسه، فلعلّ في نسخته سقطاً.[1] والله أعلم.

«٣» مشيخة الإقراء بالمدرسة العادليّة:[2]

ذكر كلّ من (السخاوي) و(النعيمي) تولية المؤلّف لمشيخة الإقراء بهذه المدرسة، لكنهما لم يبيّنا تاريخ ذلك، ولا اسم الشيخ الذي كان قبله، وقد بيّن المؤلف نفسُه كلَّ ذلك؛ فذكر أنه تولاّها بعد وفاة الشيخ ناصر الدين نصر الله بن أبي بكر محمد البابي، وكانت وفاته سنة ٧٧٦ هـ.[3]

قال المؤلّف: توفي-البابي-سنة (٧٧٦ هـ) ووليتُ بعده مشيخة الإقراء بالعادلية.اهـ[4]

«٤» مشيخة دار القرآن الجزرية بدمشق وشيراز.[5]

«٥» مشيخة الإقراء بدار الحديث الأشرفية[6]

لم أجد من صرّح بهذا إلا الإمام السخاوي رحمه الله حيث قال: ثم ولي -المؤلّف- مشيخة دار الحديث الأشرفية. اهـ[7]

أما النعيمي فقد ذكر للأشرف داري حديث، و لم يعدّ المؤلّف ممن تولى الإقراء فيها،

---

(١) انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ٣٢٥/١

(٢) بناها الملك العادل أبو بكر محمد بن أيوب (سنة ٥٤٠ هـ - سنة ٦١٥ هـ)

انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ٣٥٩/١

(٣) وصفه المؤلّف ب"صاحبنا" مقرئ، مصدر، عارف، أقرأ بالجامع الأموي سنين. انظر: غاية النهاية: ٣٤٠/٢

(٤) جامع أسانيده: ق: ٦٧ /ب

(٥) أنشأ المؤلّف نفسُه هاتين المدرستين، الأولى بدمشق، ولا أعرف بالتحديد تاريخ إنشائها، لكنه قطعاً قبل سنة ٧٨٣ هـ، قال المؤلّف في خاتمة "غايته" وابتدأت في اختصاره - غاية النهاية - سنة ٧٨٣ هـ بمنزلي من عقبة القبّان تجاه مدرستي التي أنشأتها. اهـ وأمّا الثانية فسمّاها (دار القرآن) ولا أعلم أيضاً تاريخ إنشائها، إلا أنه وصل إلى شيراز سنة ٨٠٧ هـ. والله أعلم.

(٦) بناها الملك الأشرف مظفر الدين موسى بن العادل (٥٧٧-٦٣٥ هـ) انظر: الدارس في تاريخ المدارس:١٩/١

(٧) الضوء اللامع: ٢٥٧/٩

فضلاً عن مشيختها.[1]

«٦» التدريس بالصلاحية[2]

قال السخاوي: ثم ولي تدريس "الصلاحية" القدسية سنة ٧٩٥ هـ فدام فيها إلى ابتداء سنة ٧٩٧ هـ.[3]

«٧» التدريس بالأتابكية:[4]

ذكرها المؤلّف نفسه في ترجمته لابنه أبي بكر، حيث قال: وولاه السلطان وظائف أخيه أبي الفتح رحمه الله التي كان أخذها عني، مشيخة الإقراء بالمدرسة العادلية... وتدريس الأتابكية بسفح قاسيون. اهـ[5]

«٨» القضاء:

وقد تولاه مرتين:

الأولى: في دمشق سنة ‹٧٧٣ هـ› وكتب توقيعه الحافظ ابن كثير رحمه الله، إلا أن المصادر تشير إلى أنه لم يدم طويلاً في هذا المنصب حيث عزل بعد أيام قليلة.

المرة الثانية: في (شيراز) وممالكها وما أضيف إليها كرهاً، وبقي في هذا المنصب سنين كثيرة.[6]

---

(١) انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ١/١٩-٥٠

(٢) المدرسة الصلاحية بناها نور الدين محمود بن زنكي، ونسبت إلى الملك المجاهد صلاح الدين فاتح البيت المقدس رحمه الله. انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ١/٣٣١-٣٣٢

(٣) الضوء اللامع: ٩/٢٥٧

(٤) أنشأتها خاتون بنت السلطان مسعود بن مودود بن أتابك (ت ٦٤٠ هـ) وهي زوجة الملك الأشرف. انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ١/١٣١-١٣٣

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/١٣٠

(٦) انظر: إنباء الغمر: ٨/٤٣ و٢٤٥، الضوء اللامع: ٩/٢٥٦

«٩» الخطابة:

وقد تولاها في (جامع التوبة)[١] أولاً بمفرده، ثم تقاسمها معـــه بعــض الشـــيوخ.[٢]

«١٠» توقيع الدَّسْت.[٣]

ذكر السخاوي رحمه الله أن المؤلّف تولّى هذا المنصب سنة ‹٧٧٩ هـــ›[٤] أي وعمره آنذاك (٢٨) ثمانية وعشرون عاماً وهي سنّ الشباب.

وقال ابن حجر رحمه الله في ترجمة (أحمد بن عمر بـــن محمـــود) الحلـــبيّ المعـــروف بـــ(القنبيط) (ت سنة٧٩١ هـــ): وهو الذي أراد صاحبُنا شمس الدين ابن الجزري بقوله:

باكر إلى دار عـــدل جُلّق يـــا * طالب خير فالخير في الـــبكر[٥]

فالدست قد طاب واستوى وغلا * بالقَرع والقنبيط والجـــــزر

قال ابن حجر: أشار بالقنبيط إلى هذا، وبـــ(الجزر) إلى نفسه، وبـــ(القـــرع) إلى أبي بكر محمد. اهـــ[٦]

---

(١) سمّي بذلك لأنه كان خاناً للفواحش والخمر، وبه كلّ مكروه من القيان وغيره، فجدّد بناءه الملك الأشرف رحمه الله، وذهّبه من جاء بعده.

وتصحّف في ‹الضوء› إلى: (التوتة) بالمثناة الفوقية بعد الواو.

انظر: الضوء اللامع: ٢٥٦/٩، الدارس في تاريخ المدارس: ٢٩٤/٢ و٤٢٦ -٤٢٧

(٢) انظر: الضوء اللامع: ٢٥٦/٩، الدارس في تاريخ المدارس: ١٣٧/١

(٣) الدست: كلمة فارسية بمعنى: المجلس، أو المكان المعدّ للسيد الكبير، وتوقيع الدست: وظيفة يجلس صاحبها مـــع كاتب السر في دار العدل أمام السلطان أو النائب.

ويطلق ‹الدست› أيضاً على اللباس، وصدر المجلس، واللعبة، وقد ذكرها الحريري في المقامة ‹الثالثة والعشـــرين›

انظر: ذيل الدرر الكامنة ص٢١١، التاج (دست) معجم المصطلحات والألقاب التاريخية: ١٠٩و١٨١ بواسطة منجد المقرئين: ١١ من الهامش.

(٤) انظر: الضوء اللامع: ٢٥٦/٩

(٥) المؤلّف ينظر -والله أعلم- إلى بيت بشار بن برد:

بَكِّرا صاحبيَّ قبل الهجيرِ** إن ذاك النجاح في التبكير

انظر: ديوانه: ١٨٤/٣

(٦) انظر: إنباء الغمر: ٣٦٢/١، شذرات الذهب: ٣١٦/٦

تنبيه:

ذكر بعض المعاصرين ممن كتب عن المؤلّف أنه -المؤلّف- تولّى وظيفة (الكتابة بمصر) واستدل على ذلك بقوله: قال السخاوي: وكان -المؤلّف- كاتب الملك المؤيد. اهـ[1]

وهذا فيه نظر-عند البحث-بل هو وهْمٌ سببه قراءة كلمة(كاتِب) بكسر التاء بدلاً من فتحها، إذ الصواب عند البحث-والله أعلم-أن الكلمة تُقرأ بفتح التاء (كـــاتَب) وقـــد جاءت العبارة بوضوح أكثر عند ابن حجر حيث قال: وكان كاتب المؤيد يأذن لـــه في دخول القاهرة. اهـ[2] فما بعد كلمة (المؤيّد) واضح فيما ذهب إليه هذا البحـــث.والله أعلم

المطلب العاشر: آثاره:

لم يقتصر جهد المؤلّف وطريقته في نشر علم القراءات والحديث وغيرهما على الإقـــراء والتدريس، ومشيخة المدارس فحسب، بل تعدّى ذلك كلّه إلى خدمة العلم عـــن طريـــق التأليف، فألف المؤلّفات العديدة، تلقّاها علماء عصره بالقبول والرضا.

هذا، وقد قام بعض الباحثين المعاصرين بطبع بحثٍ، جرَّد وعدّد فيه مؤلّفات المؤلّـــف، وسلط الضوء عليها، معرِّفاً بها، ومبيِّناً ما يتعلّق بها؛ من حيـــث الطبعـــات، وتاريخـــها، ومكانها، وعددها، وبيان حالة المخطوط منها، وهو بحث -لاشك- أنه قيِّم ومفيد، وســدّ ثغرة في المكتبة الإسلامية.

لكنْ وحتى لا يكون هذا البحث تكراراً لذلك، فإني سأقتصر في ذكر آثار المؤلّـــف على ما فاته، وعلى إبداء وجهة نظر في بعض المؤلّفات التي نُسبت إلى المؤلّف، وهـــي في غالب الظن ليست له.

أولاً: الكتب التي فاته ذكرها:

١- الإسعاد: ذكره المؤلّف في ترجمة أبي العزّ، حيث قال: وقد ذكـــرتُ خُلفـــه -

---

(١) انظر: شيخ القراء ابن الجزري لمؤلّفه الدكتور: محمد مطيع الحافظ: ٣٥

(٢) إنباء الغمر: ٢٤٦/٨

الإرشاد- في كتابي "الإسعاد" اهـ.[1] ولعله مفقود.

٢- التقييد بين الشاطبية والتجريد.

ذكره المؤلّف في ترجمة ابن الفحام.[2] ولم أجد له ذكراً في المكتبات، فلعله مفقود.

٣- جزء مفرد في شرح حديث الأحرف السبعة.

ذكره المؤلّف في "النشر"[3] وربما يكون مفقوداً.

٤- حاشية على نظمه "الطيِّبة":

ذكره المؤلّف في ترجمته لابنه أحمد، حيث قال: شَرَح "طيبة النشر" فأحسن فيه ما شاء، مع أنه لم يكن عنده نسخة "بالحواشي" التي كنت كتبتُها عليها.اهـ[4]

وكذلك ذكرها في أجوبته التي بعثها لأحد تلاميذه، قال:... وكذلك نسخة بـ"الطيبة" على ما استقر عليه الحال آخراً بعد كتابتي "الحواشي" عليها، وهي بخطّي، قال: وليعتمد هذه النسخة، وليترك ما سوى ذلك. اهـ

وقال في موضع آخر من نفس الرسالة:...وهذه النسخة بخطي، وهي التي استقر عليها العمل بعد كتابتي "الحواشي" عليها. اهـ[5]

٥- طبقات النحاة:

ذكره المؤلّف في "غايته"[6] فقال:...ذكرناهما في طبقات النحاة. اهـ

٦- الفوائد المجمّعة في زوائد الكتب الأربعة.

جمع فيه زيادات أربعة كتب على ما في "الشاطبية" وهي: "التبصرة" لمكي، و"الهداية"

---

(١) انظر: غاية النهاية: ٢/١٢٨

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/٣٧٤

(٣) انظر: ... ٣٩٠

(٤) غاية النهاية: ١/١٣٠

(٥) ق: ١٧ و١٩/ب

(٦) ١/٦١٣

للمهدوي، و"الكافي" لابن شريح، و"التلخيص" لابن بليمة.[1]

٧- مشيخة الجنيد:

ذكرها له الحافظ ابن حجر والسخاوي، بل إن الأول نقل منها كثيرا من التراجم في كتابه "الدرر الكامنة" لم يكن لهم مصدر غيرها، وقد عددهم فبلغوا (١٨) ثمانية عشر رجلا.

قال ابن حجر في ترجمة (الجنيد البلباني):[2] خرج له عن شيوخه شمس الدين الجزري وحدث بها.[3]

وقال في ترجمة بعضهم: ذكره الشيخ شمس الدين ابن الجزري في "مشيخة الجنيد" - حفيده- التي خرجها له لما قدم عليهم (شيراز)، ووصف (الجنيد) بالحديث والعلم والعبادة. اهـ[4]

وقد تكرر عند ابن حجر ذكر (مشيخة الجنيد) في كل ترجمة استقاها منها.[5]

ثانيا: الكتب التي في نسبتها إليه نظر:

«١» كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة:

وهو شرح على "ألفية" ابن مالك في النحو، وقد نسبه إليه بعض الباحثين المعاصرين الذين كتبوا عن المؤلف[6] أو تولوا تحقيق بعض كتبه[7]، معتمدين في ذلك على من تولى

---

(١) منه نسخة خطية في دار الكتب المصرية برقم (٤٣٩٠٩) ميكروفلم، ضمن مجموع، وفي مكتبة جامعة الدول العربية برقم (١٩٤١٠ /ب) وانظر: القراءات في أفريقيا: ٣٣٥-٣٥٧

(٢) الجنيد بن أحمد، من علماء شيراز. توفي سنة ٨١١ هـ. انظر: إنباء الغمر: ١١٧/٦

(٣) المصدر السابق

(٤) انظر: الدرر الكامنة: ٢٤٤/١-٢٤٥

(٥) انظر: الدرر الكامنة: ٢٣١/١، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٩٣، ١٨/٢\٧٠، ٣٨٩، ١٧٠/٣، ٤٦٢، ٨٥/٤، ١٠٢/٤-١٠٣، ١٣٩، ٢٠٩، ٢٤/٥-٢٥، ٦٣، ٩٤، ١٢٠

(٦) منهم د/محمد مطيع في بحثه: ٣١-٣٢

(٧) مطبوع بتحقيق د/مصطفى أحمد النماس سنة ١٤٠٣ هـ

تحقيق هذا الكتاب ونشره.

وعند الرجوع إلى هذا الكتاب وقراءته اتضح للبحث أن في نسبته إلى المؤلّف نظراً يذكر في النقاط الآتية:

١- أنّ أوائل المترجمين والمعاصرين له، ابن حجر والبقاعي والسخاوي حتى ابنتُه سلمى وهي التي كتبت ترجمته وألحقتها بغاية النهاية — وغيرَهم، كلَّهم لم يذكروا له هذا الكتاب، فلو كان له لجعلوه مقدَّماً في الذكر على كتاب "الجوهرة" في النحو له، نظراً لأهمية "الألفية" ومكانتها عند النحويين.

٢- أن هذا الكتاب طبع على نسخة فريدة، وليس على ورقة غلافها ولا على بدايتها أو نهايتها ما يثبت أنها للمؤلّف.

قال محقّقه: عثرت على هذه المخطوطة بدار الكتب (٩٩٠) نحو، والكتاب نسخة فريدة... وقد حاولت العثور على نسخة أخرى لأقابلها، ولكن لم يتيسر لي ذلك على الرغم من اطّلاعي على فهارس المكتبات، قال: ويقول مَن عثرت عنده هذه النسخة: كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة للإمام العلامة، البحر الفهامة، شيخ الإسلام الخطيب الجزري طيّب الله ثراه... اهـ[(١)]

وجاء في بداية الكتاب: قال الشيخ الإمام الأجل العالم العلامة شيخ الإسلام بركة الأنام شمس الدين الخطيب الجزري رحمه الله ورضي عنه: الحمد لله...[(٢)]

وجاء في نهايته: هذا آخر "الألفية" المسمّاة بالخلاصة وشرحها رحم الله مصنّفها وشارحها، والمشتغل فيها، وناسخها وجميع المسلمين..اهـ ثم ذكر الناسخ اسمه ومذهبه وقال: وكان الفراغ منها في الغرّ الأخير من شعبان المبارك ثمان وعشرين وسبعمائة.اهـ[(٣)]

---

(١) انظر: كاشف الخصاصة: "ق": "ن" من مقدمة التحقيق.

(٢) كاشف الخصاصة: ٣

(٣) انظر: كاشف الخصاصة: ٤٢٣، ويلاحظ هنا أن المحقق علّق على هذا التاريخ في الحاشية بقوله: هكذا ورد بالمخطوطة ثمان وعشرين وتسعمائة. اهـ بتقديم التاء من العدد (٩٠٠) وفي مقدمة التحقيق ذكر أنها (٩٢٨) فالله أعلم بأي التاريخين هو الصحيح والدقيق.

فليس في كل ذلك ما يدل على أنها لابن الجزري المقرئ صاحبنا، بل لو تفطن المحقق قليلاً في وصف "الخطيب " لتنبّه إلى أن هذا الوصف لم يطلقه –حسب علمي – أحد على المؤلّف، ولَوجَد مندوحة عن جعله مؤلّفاً لهذا الكتاب، بل ولَمَا تخطَّى الأمانة العلمية عند ما جعل عنوان الكتاب المطبوع: (كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة) لشمس الدين أبي الخير محمد بن الخطيب المعروف بابن الجزري المولود سنة‹ ٧٥١ هـ› المتوفى سنة ‹٨٣٣هـ›.

فجَعْلُه ابنَ الجزريَّ المقرئَ هو مؤلّف هذا الكتاب عملٌ لا أساس علميّ له، ولا دليل عليه، فكان الأَوْلى الوقوف عند هذا، والتريّث حتى يجد ما يستدل عليه.

ولكن: ربما يعذر المحقّق في استعجاله هذا بسبب التشابه في لقب ونسبة الرجلين وهو (شمس الدين) و(الجزري).[1] وما أكثر شموس الدّين الجزريِّين، وفات المحقّق أنَّ:

تقارب الألقاب لا يوجب اتفاق الأسماء والأنساب.[2]

-جاء في الكتاب: قال الشيخ الإمام العلاّمة تقي الدين النّصيبيّ قدّس الله روحه عند قراءتي عليه "ألفية" ابن معطي على شرحها قال ابن السرّاج: ومن اللفظ ما ليس باسم ولا فعل ولا حرف.... اهـ كلامه.[3]

ولا يُعرف للمؤلّف شيخ يدعى (تقي الدين النّصيبيّ) ولو وجد لذُكِر، أو لذكره المؤلّف؛ خاصة وأنه قرأ عليه "ألفيةً" هي من أوّل ما أُلّف في النحو نظماً، إن لم تكن

---

(١) وقد تعدّى الأمانة العلمية أيضاً الدكتور محمد مطيع الحافظ حينما ذكر أن حاجي خليفة قال: وممن شرح الألفية الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الجزري. اهـ ص ٣٢/أ، فاختصر كلام حاجي خليفة اختصاراً مخلاً حرَّف مراده منه، ذلك لأن حاجي خليفة لا يقصد بأي حال ابن الجزري صاحبنا، بدليل أنه حدّد عام وفاة شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري المذكور عنده وهو سنة ‹ ٧١١هـ› وعبارته: وممّن شرح الألفية شمس الدين محمد بن محمد الجزري المتوفي سنة ٧١١ هـ فعدم ذكر وفاة الشخص المراد عند حاجي خليفة تدليس ظاهر، والله أعلم. انظر: كشف الظنون:١/١٥٢

(٢) هذه العبارة للمؤلّف، ذكرها في غايته: ١/١٣

(٣) كاشف الخصاصة: ٢٨٤

أوّله[1]، وقد سبق أن المؤلف أخذ هذه "الألفية" لابن معطي عن الرعيني.[2]

وسيأتي في آخر المبحث الكلام عن هذا الشيخ.

وباستقراء هذا الكتاب، سجّل البحث بعض ملاحظات قد تشير إلى أن كتاب "كاشف الخصاصة" ليس لصاحبنا، وذلك لمخالفتها ما هو مشهور في منهجه في القراءات، وذلك كالتالي:

أ- تضعيفه وتقليله لبعض القراءات الصحيحة، كما في قوله: قد تضاف (لدن) إلى ياء المتكلّم فتلحق ‹نون› الوقاية وتدغم، وقد خَفّفها بعض القرّاء فقال: (لدني) وهو قليل.اهـ[3]

ويلاحظ هنا – إضافة إلى تقليله- عدم ذكره صاحب القراءة، أو الإشارة إلى مكانتها مع أنها سبعية.

ب- لم يبيّن موقفه من قراءة ابن عامر ﴿وكذلك زيّن...﴾ بل اكتفى بقوله: ولا يختاره أكثر النحويين، وقد اختار هو-ابن مالك-الفصل بين المضاف والمضاف إليه.اهـ[4] مع أنه في "النشر" أطال الكلام في الدّفاع عنها.[5]

ج- عند مسألة العطف على الضمير قال: إذا عطفت على ضمير مخفوض فلا تعطف عليه إلا بإعادة الخافض، وهذا مذهب أكثر النحويين إلا يونس والفرّاء، واختار المصنّف – ابن مالك- جواز العطف من غير إعادة الجار متمسكاً بقراءة حمزة. اهـ[6]

فيلاحظ أنه لم يبدِ رأيه ومذهبه في المسألة، مع أنها من المسائل المهمّة التي أنكرها بعض

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق كتاب: الفصول الخمسون: ٢٩-٣٣ ففيها تأريخ لأوائل المنظومات النحوية.

(٢) انظر: ٤٥

(٣) انظر: كاشف الخصاصة: ٣١

(٤) انظر: كاشف الخصاصة: ١٨٤

(٥) انظر: النشر: ٢/٢٦٣-٢٦٥

(٦) كاشف الخصاصة: ٢٤٥

النحويين وادّعوا أنها لحن في كلام العرب.[1]

د- عند الكلام على المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، وتعداد اللغات التي في نحو (يـــا غلامي) قال: وفيه وجه آخر وهو حذف الياء، ومعاملة المنادى المضاف معاملـــة مـــا لم يضف؛ فـــيُبنى على الضمّ...ومنه قراءة بعضهم، ﴿قال ربُّ السـجن﴾ أي: يـــا ربّ. اهــ[2]

وهكذا استشهد صاحب هذا الكتاب بهذا المثال و لم يبيّن صاحب القراءة، وقطعاً هـي ليست قراءة سبعية ولا عشرية، بل هي شاذة، وهناك قراءة صحيحة متواترة كـــان الأَوْلى الاستشهاد بها على هذه القضية وهي قوله تعالى ﴿قَالَ رَبُّ احْكُمْ بِالْحَقِّ﴾[3] على قـــراءة أبي جعفر، وقد وجّهها المؤلّف في "النشر" كما هنا.[4]

هــ- عند الكلام على (عوامل الجزم) قال: وقَلَّ دخول اللام في أمر المخاطب الفاعل والمتكلم، ودخولها في أمر المخاطب قراءة من قرأ ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾[5].

و لم يبيّن صاحب القراءة وهو رويس، مع أنه أيضاً في "النشر" حكم على أنها لغـــة، وصحّت عن النبيﷺ مما يخالف منهجه هنا وادّعاء أنه (قَلَّ).[6]

هذه بعض النقاط التي رأى (البحث) أنها تخالف المعهود من منهج ابن الجزري المقـرئ عموماً في القراءات ونظرته إلى توجيهها، يستأنس بها على إثبات أن شرح الألفية المسـمّى (كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة) ليس لابن الجزري المقرئ صاحبنـــا، بـــل هـــو لشخص آخر غيره.

إذن: من هو مؤلّف هذا الكتاب؟

---

(١) انظر ص: ٣٦١ - ٣٦٤

(٢) انظر: كاشف الخصاصة: ٢٦٣

(٣) من الآية (١١٢) الأنبياء

(٤) انظر: النشر: ٣٢٥/٢

(٥) من الآية (٥٨) يونس، وانظر: كاشف الخصاصة: ٣١٦

(٦) انظر: النشر: ٢٨٥/٢

الجواب:

إن إثبات نسبة هذا الكتاب إلى مؤلّفه الحقيقيّ أمر ذو صعوبة، وذلك لعدم، أو قلّة المصادر التي تعين على هذا بدقة، حيث لم يجد (البحث) من صرّح باسم هذا الكتاب أو اسم مؤلّفه غير ما ذكره محقّق الكتاب، وكاتبُ ترجمة المؤلّف الذي نقل عن بروكلمان[1] أنه ذكره وسمّاه: "كشف الخصاصة".

وبعد البحث وجدتُ شخصاً قد يكون هو صاحب كتاب "كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة" المنسوب للمؤلّف، وهذا الرجل هو: محمد بن يوسف بن عبد الله الجزري، شمس الدين، ولد سنة ‹٦٣٠ هـ›، الخطيب، وكان خطيباً لجامع طولون، انتصب للإقراء، شرح "ألفية" ابن مالك، و"المنهاج" وغيرها، وكانت وفاته سنة ‹٧١١هـ›[2]

والذي جعل البحث يميل إلى أن هذا الرجل هو مؤلّف هذا الكتاب الأسباب الآتية:

أ — تصريح بعضهم أن له شرحاً على ‹الألفية›.

ب– شهرته ب "الخطيب الجزري".

ج– تصريحه بأنه قرأ على الشيخ تقيّ الدين النصيبيّ، وبالرجوع إلى كتب التراجم وُجِد أن النصيبي هذا قد يكون:

أحمد بن المبارك بن نوفل، أبو العباس، الخُرْفي[3] إمام، مجوّد، نحويّ، ذو فنون، رحل إلى الموصل بعد الستمائة، ثم انتقل إلى (الجزيرة) فانتفع به أهلها، وألّف في ‹الأحكام›، وشَرَح مقصورة ابن دريد، توفي سنة ‹٦٦٤ هـ›.[4]

وبالنظر إلى سنة ولادة الخطيب الجزري، وسنة وفاة النصيبي يتضح احتمال التلمذة عليه.

---

(١) انظر: بحث د/مطيع: ٣٢

(٢) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة:٥/٦٧، وذكر في١/٢٢٦و٢٢٨وصفه بـ(الخطيب) وأنه خطيب جامع طولون.

(٣) بضم الخاء المعجمة وتسكين الراء، بعدها فاء، نسبة إلى خُرْفة من أعمال (نصيبين) وتحرفت النسبة في كشف الظنون: ٢/١٨٠٧ إلى (الحوفي) بالحاء المهملة والواو بعدها.

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية:١/٩٩، المعرفة:٣/١٣٤٦، طبقات السبكي:٥/١٣، بغية الوعاة:١/٣٥٥-٣٩٠

هذا ما استطاع البحث الوصول إليه في هذه القضية، ولعلّ الأيام والأبحاث تساعد على الوصول إلى تأكيد ذلك أو نفيه. والله أعلم.

المطلب الحادي عشر: وفاته:

بعد حياة عامرة بالعلم والتعليم، والتأليف والتدريس، والحلّ والترحال، انتقل المؤلّف إلى رحمة الله تعالى، وذلك ضحوة الجمعة، لخمس خلون من أوّل الربيعين، سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة ‹٨٣٣ هـ› بمدينة شيراز، ودفن بدار القرآن التي أنشأها[١]، فرحمه الله رحمة واسعة، وجزاه عن المسلمين خير الجزاء.

وهذا التاريخ المذكور في سنة وفاته، هو الصحيح المجمع عليه، لم أرَ مَن خالفه غير الحافظ ابن حجر رحمه الله وتبعه ابن العماد، حيث جعلاه ضمن المتوفين في التي بعدها[٢].

ويغلب على الظن أن صنيع ابن حجر هذا إنما هو من النسّاخ حيث ذكر في نفس الترجمة قوله: وتوفي في أوائل سنة ‹٨٣٣ هـ›[٣]

فهذا الكلام يدل على أنه مذكور في مكانه الصحيح، إذ كيف يجعله ضمن سنة ‹٨٣٤ هـ› ويقول إنه في أوائل سنة ‹٨٣٣ هـ› والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: غاية النهاية: ٢/٢٥١

(٢) انظر: إنباء الغمر: ٨/٢٤٥

(٣) المصدر السابق.

الفصل الأول:

دراسة منهج كتاب "النشر" وقسمته إلى:

أ- تمهيد

ب- أربعة عشر مبحثاً

التمهيد: وفيه النقاط التالية:

الأولى: توثيق اسم الكتاب.

الثانية: توثيق نسبة الكتاب للمؤلّف.

الثالثة: سبب وتاريخ تأليف الكتاب.

فأقول بحول الله وقوّته:

الأولى: توثيق اسم الكتاب:

سمّى المؤلّف رحمه الله كتابه هذا بـ(نشر العشر) وذلك في عبارة جاءت في المقدّمة وهي قوله:.. فهو في الحقيقة "نشر العشر".[١] وهذا الاسم هو الموافق لقوله في "الطّيّبة":

ضمّنتها كتاب نشر العشر[٢]

وموافق لموضع في " أسانيده"[٣]

وذُكِره في نهاية الكتاب بعنوان "نشر القراءات العشر"[٤] وهو الموافق لقوله في "تقريب النشر": فلمّا كان كتابي "نشر القراءات العشر" اهـ[٥] وموافق أيضاً لموضعين للمؤلّف في "جامع أسانيده"[٦] وكذا ذكرته ابنةُ المؤلّف.[٧]

وسمّاه المؤلف "النشر" فقط بدون زيادة في موضعين، أحدهما في "غايته"[٨] والآخر في "جامع أسانيده".[٩]

---

(١) انظر ص: ٤٦٣

(٢) الطيبة: ٣٤

(٣) ق: ٢١/أ

(٤) النشر: ٢/٤٦٩

(٥) انظره : ١

(٦) ق: ١٨ /أ و٢١/أ

(٧) انظر: غاية النهاية: ٢/٢٥١ وكذلك في النسخ الخطية كما سيأتي.

(٨) انظر: ١/٢٤٤

(٩) ق: ٢١/ب

وبناء على ذلك: لو أريد الدقة في اسم الكتاب لجعل: " نشر القراءات العشر" فهو الأكثر استعمالاً عند المؤلّف، ومع هذا فلا حرج ولا غضاضة في تسميته "النشر في القراءات العشر" إذ لا اختلاف بينهما، ومؤدّاهما واحد. والله أعلم.

الثانية: توثيق نسبة الكتاب للمؤلّف:

لاشك في نسبة " النشر" إلى مؤلّفه (ابن الجزري) المقرئ المتوفى سنة ٨٣٣ هـ، أجمع على ذلك كلّ من ترجم له، كابن حجر، والبقاعي، والسخاوي، وابن العماد، وغيرهم.

وكذلك أجمعت النسخ الخطية التي وصلتنا على نسبته إليه، فكلها جمعت بين اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلّفه.

وأيضاً يضاف إلى ذلك نَقْلُ من جاء بعده منه، وإحالتهم عليه، كالسخاوي والقسطلاني والأزميري والمتولّي وغيرهم.

وأخيراً فإن في محاولة إثبات أن "النشر" هو لابن الجزري، إنما هو تضييع للوقت، وصرفه فيما لا طائل تحته. والله أعلم.

الثالثة: سبب وتاريخ تأليف الكتاب:

أمّا السبب فقد ذكره المؤلّف بقوله: وإني لما رأيت الهمم قد قَصُرَت، ومعالم هذا العلم الشريف قد دثرت.... إلخ إلى قوله: سالف الأعصار.[1]

وأمّا التاريخ: فقد ذكره المؤلّف نفسه في نهاية الكتاب، فقال: ابتدأت في تأليفه في أوائل شهر ربيع الأوّل سنة تسع وتسعين وسبعمائة، بمدينة (برصة) وفرغت منه في ذي الحجّة الحرام من السنة المذكورة.[2] اهـ والله أعلم.

أما المباحث فهي على النحو التالي:

المبحث الأول: منهجه في شروط صحّة القراءة:

لـمّا توفي النبي ﷺ وخَلَفَه صحابته رضي الله عنهم في نشر القرآن الكريم، متفرّقين في الأمصار، أخذ كل منهم يقرأ ويقرئ؛ كما أقرأه رسول الله ﷺ فصار لكل منهم

(١) انظر: ٤٥٧

(٢) انظر: النشر: ٤٦٩/٢

تلاميذه الآخذون عنه، والمبلّغون روايته لمن بعدهم.

ثمّ تعاقبت عصور هؤلاء التلاميذ، وتلاميذهم من بعدهم؛ حتى أصبح القراء لا يُحصَون كثرة في الأمصار الإسلامية، وهم مع تلك الكثرة ليسوا على مستوى واحد من الإتقان للتلاوة والضبط في القراءة، والشهرة بالرواية والدراية،[1] إذ منهم المتقن والضابط، ومنهم من هو عكس ذلك،[2] مما نتج عنه كثرة الاختلاف، وقلّة الضبط.

فكان ذلك سبباً وداعياً لجماعة من العلماء بالقيام بتمييز وتحرير وضبط كلّ ذلك،[3] وتأسيس ضوابط وشروط ليُمَيَّز بها بين صحيح هذه القراءات المختلفة، والروايات والطرق المتعدّدة والمتشعّبة وبين غيرها، فما جاء مطابقاً وداخلاً في هذه الضوابط والشروط عَدّوه قراءة صحيحة متواترة، والعكس صحيح.

وقبل ذِكر هذه الشروط والضوابط أقدّم تعريفاً ل(الشرط) لغة واصطلاحاً:

فأمّا لغة: فهو يطلق على عدّة معان، منها: العلامة،[4] وإلزام الشيء والتزامه.[5]

واصطلاحاً: هو الذي يلزم من انتفائه انتفاء المشروط.[6]

أمّا الشروط التي ضبط بها العلماء صحة القراءة فثلاثة وهي:

١- موافقة اللغة العربية ولو بوجه.

٢- موافقة رسم المصحف العثماني ولو احتمالاً.

٣- التواتر.

أمّا الأول: فالمراد منه أن يكون للقراءة وجه شائع وسائغ في لغة العرب الذين نزل

---

(١) انظر: ٣٦٠

(٢) انظر: السبعة: ٤٥-٤٦

(٣) انظر: المرشد الوجيز: ١٦٥-١٦٦

(٤) ومنه قوله تعالى ﴿فقد جاء أشراطها﴾

(٥) انظر: اللسان والقاموس والتاج (شرط)

(٦) وذلك كالحَوْل الذي هو شرط في وجوب الزكاة، ينتفي وجوبُها بانتفائه.

انظر: البحر المحيط للزركشي: ٣٠٩/١

القرآن بلسانهم، سواء أكان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أو مختلَفاً فيه، أي أن الشـرط في هذا كلّه: أن لا تخرج القراءة عن كلام العرب بالكليّة.[1]

أما الثاني: فالمراد منه أن تكون القراءة موافقة لرسم أحد المصاحف التي كتبها الصحابة رضي الله عنهم زمن عثمان ﷺ تحقيقاً أو تقديراً.

فالتحقيقيّ هو ما وافق فيه الرسم اللفظ كقراءة ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ بقصر الميم، وأمّا التقديري فهو ما خالف فيه الرسم اللفظ كقراءة المدّ في نفس الكلمة.[2]

أما الثالث: وهو (التواتر) فمعناه اللغوي: التتابع، يقال: تواترت الإبل والقَطَا،[3] إذا جاء بعضها في إثر بعض ولم تجيء مصطفّة. ومنه قول الشاعر:[4]

قَرينة سَبْعٍ إن تواترن مرّة ** ضربن وصفّت أرؤس وجنوب[5]

أما اصطلاحاً: فقد اختلفت عبارات الأصوليين في تعريفه ما بين مطوّل ومقصِّر، لكن هناك شبه إجماع منهم على أنه: نقل جماعة لخبرٍ مًّا، يمتنع تواطؤهم على الكذب، عن جماعة مثلهم، وهكذا من أول السند حتى رسول الله ﷺ.

ثمّ اختلفوا أيضاً في تحديد العدد الذي يحصل به التواتر على أقوال عديدة، مبتدأة من الأربعة إلى ثلاثمائة وبضعة عشر، عدد أهل بدر.[6]

إلاّ أن المذهب الصحيح، والقول الحق المعتمد عند المحققين من علماء الأصول وغيرهم هو أنه ليس للتواتر حدٌّ معيَّن، بل ما ثبت به العلم اليقين فهو العدد الكافي.

---

(١) انظر: الإحكام للآمدي: ٢١٢/١، كشف الأسرار: ٦٧/١-٧٠

(٢) انظر: شرح النويري: ١١٥/١-١١٧، الإتحاف: ١٠

(٣) انظر: اللسان: وتر

(٤) هو الصحابي الجليل: حميد بن ثور الهلالي، العامري، شاعر مخضرم، من الطبقة الرابعة من الشعراء الإسلاميين، توفي في خلافة سيدنا عثمان ﷺ. انظر: طبقات فحول الشعراء: ٥٨٣/٢، الإصابة:

(٥) ديوانه: ٥٥

(٦) انظر: المحصول في علم أصول الفقه: ١٢٩/٢، المنخول من تعليقات الأصول: ٢٤٠-٢٤٢ وغيرهما من كتب الأصول.

قال في "المحصول": الحقُّ أن العدد الذي يفيد قولهم العلم غيرُ معلوم، فإنه لا يُفرض عدد إلا وهو غير مستبعد في العقل صدور الكذب عنهم، وأن الناقص عنهم بواحد أو الزائد عليهم بواحد لا يتميّز عنهم في جواز الإقدام على الكذب، وما جعله بعض الأصوليين من اعتبار عدد معين للتواتر يعتبر كل ذلك تقييدات لا تعلّق للمسألة بها. اهـ[1] قال صاحب "مراقي السعود"[2]

........وأوجب العدد * من غير تحديد على ما يعتمد

وقيل بالعشرين أو بأكثرا * أو بثلاثين أو اثني عشرا

إلغاء الأربعة فيه راجح * وما عليها زاد فهو صالح

ثمّ قال في "شرحه": لا بدّ في التواتر من تعدّد نَقَلَته من غير تحديد بعدد معيّن، بل المعتبر ما حصل به العلم المعتمد، وهو مذهب الجمهور. اهـ[3]

بعد بيان هذه الشروط والضوابط لصحّة القراءة، ومقابلتها مع منهج المؤلّف في ذِكْره لها اتضح أنه يوافق الجمهور على الشرطين الأوّلَين- أعني: موافقة اللغة، ورسم المصحف- ويختلف معهم في الثالث -أعني التواتر- اختلافاً جوهريّاً، حيث يرى أنه شرط غير دقيق لتصحيح القراءة، وذلك لعدم إمكانية توفّره في كل قراءة حرفاً حرفاً كما سيأتي، ولهذا جعل شرطاً آخر يقوم مقامه، ويرى أنه الأصوب والأصلح، ألاَ وهو (صحّة السند).

قال المؤلّف: كلّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردُّها ولا إنكارها، بل هي

---

(١) انظر: المعتمد في أصول الفقة: ٥٥٨/٢-٥٦٦، المحصول: ١٣٢/٢-١٣٣

(٢) هو: سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم، من قبيلة في موريتانيا تسمى (إِدَوَعْل) أي: أبناء أو أولاد ‹عليّ›، علوي، ينتهي نسبه إلى سيدنا عليّ ﷺ، فقيه، أصولي، تبحّر في جميع العلوم؛ وتجرّد للعلم أربعين سنة، تتلمذ على المختار بن بونه الجكني، والبنّاني الفاسي علاّمة عصره في الأصول، ألّف: نور الإقاح، وشرحه، و"طلعة الأنوار" في مصطلح الحديث، وغير ذلك. توفي سنة ١٢٣٥ هـ.

انظر: الوسيط في تراجم أدباء شنقيط: ٣٧-٤٠، الأعلام: ٦٥/٤

(٣) نشر البنود: ٢٣/٢

من الأحرف السبعة... قال: ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة... هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف. اهـ[1]

وقال في "الطَّيِّبة":

فكلُّ ما وافق وجه نحوِ * وكان للرسم احتمالاً يحوي

وصحَّ إسناداً هو القرآن * فهذه الثلاثة الأركان

وحيثما يختلّ ركن أثبت * شذوذه لو أنه في السبعةِ[2]

ويشرح المؤلّف مراده بـ (صحّة السند) فيقول: قولنا: (صحّ سندها) فإنّا نعني به: أن يروي تلك القراءةَ العدلُ الضابطُ عن مثله؛ كذا حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له، غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذّ بها بعضهم.اهـ[3]

بل ذهب المؤلّف إلى أبعد من ذلك وهو تصريحه بشيئين:

أحدهما: أن اشتراط التواتر يؤدي إلى انتفاء كثير من أحرف الخلاف الثابت.

وثانيهما: أنه هو شخصياً كان يميل إلى اشتراط ‹التواتر› ثمّ رجع عنه.

قال رحمه الله: وقد شرط بعض المتأخرين ‹التواتر› في هذا الركن و لم يكتف فيه بـ(صحة السند) وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر... قال: هذا مما لا يخفى ما فيه...وإذا شترطنا ‹التواتر› في كلّ حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء السبعة وغيرهم، ولقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول ثم ظهر فساده، وموافقةُ أئمة السلف والخلف.اهـ[4]

قوله: (كنت قبلُ) أي في بداية حياته، وتحديداً في كتابه "منجد المقرئين" حيث فيه

---

(١) انظر ص: ٣٦٠

(٢) الطيبة: ٣٢

(٣) انظر ص: ٣٧١

(٤) انظر ص: ٣٧١

التصريح باشتراط التواتر بل والدفاع عن هذا القول وتخطئة ما سواه.[1]

فاتضح من كلام المؤلّف بحروفه في "نشره" و"طيّبته" أنه يشترط (صحّة السند) بدل (التواتر) بل وتضعيفه إياه.

وهذا القول الذي ذكره المؤلّف واختاره، هو في حقيقة الأمر قول لبعض الأئمة الذين سبقوه بقرون، أئمة من أهل القراءات المعتمد قولهم، والموثوق نقلهم، منهم أبو عبيد القاسم بن سلاّم، والداني، ومكّي، والمهدوي، وأبو شامة وغيرهم.[2]

هذا؛ وقد خالف بعض العلماء قَبْل المؤلّف ومن جاء بعد المؤلّف في جعل (صحّة السند) شرطاً لصحة القراءة، وادّعى أنه قول مخالف لما عليه جمهور العلماء، منهم تلميذه أبو القاسم النويري حيث قال في "شرحه" على "الطيبة" عند الأبيات المذكورة:

قوله (صحّ إسناداً): ظاهره أن القرآن يكتفي بثبوته مع الشرطين بصحة السند فقط، ولا يحتاج إلى تواتر، وهذا قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم.اهـ

وكان ممن قَبْله الصفراوي والجعبري وغيرهما.

قال الإمام الصفراوي: اعلم أن القراءات المشهورة نُقلت تواتراً. اهـ[3]

وقال الجعبري: إذا تواترت القراءة عُلِم كونها من الأحرف السبعة؛ ولا يتوقف ثبوتها

---

(١) يلاحظ أن المؤلّف في "المنجد" جعل القراءة قراءتين ولكلٍ شروطها، كالتالي:

الأولى: القراءة المتواترة: وجعل شروطها: موافقة العربية مطلقاً، وأحد المصاحف العثمانية، وتواتر نقلها.

الثانية: القراءة الصحيحة: وجعلها على قسمين:

الأول: ما صحّ سنده بنقل العدل الضابط عن مثله، وموافقة العربية والرسم، وجعله على ضربين:

أ- ضرب استفاض نقله وتلقاه الأئمة بالقبول كما انفرد به الرواة. قال: فهذا صحيح مقطوع به أنه مترل على النبي ﷺ وهذا يلحق بالتواتر.

ب- ضرب لم تتلقّه الأمة بالقبول و لم يستفض، ورجّح جواز القراءة به والصلاة به.

الثاني: ما وافق العربية وصح سنده وخالف الرسم، وجعلها قراءة شاذة. اهـ انظر: المنجد: ٧٩-٨٢

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ق:٥، التيسير: ٢، الإبانة: ٣٩ و، ٦٦-٦٧، بيان السبب: ٣٠، شرح الهداية: ١/٨

(٣) ‹الإعلان› بواسطة النويري: ١/١٢٣

على العربية والرسم. اهـ[1]

وقال الصفاقسي: مذهب الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدّثين والقـــرّاء؛ أنّ التواتر شرط في صحّة القراءة، ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر، ولو وافقت رســـم المصحف العثماني والعربية. اهـ[2]

وقال أيضاً بعد أن نقل كلام المؤلّف في "نشره" و"طيّبته": وهذا قول مُحدَث لا يعوّل عليه، ويؤدي إلى تسوية غير القرآن بالقرآن. اهـ[3]

الترجيح:

هذه المسألة من أصعب المسائل في هذا الفنّ، والترجيح فيها من مثلي أشدّ منه نقـل الجبال، نظراً لاختلاف أفهام العلماء الأجلاّء، وتباين آرائهم ونظراتهم.

وبَعْدَ النظر في كلامهم -حسب الجهد والفهم- تبيّن للبحث إمكانية الجمـــع بـين القولين، وأنهما لا تضاد بينهما في الحقيقة من بعض الوجوه، حتى وإن اختلفت العبـارات، وبيان ذلك:

أ- أن القول بصحّة السند يرجع في نهاية الأمر إلى (التواتر) وذلك لأن القائلين بـه -صحة السند- يشترطون فيه مصاحبة (الشهرة) و(الاستفاضة) وهما عند بعض الأصوليـين قسمان للتواتر يدلّ على هذا ما جاء في "كشف الأسرار":

(المشهور): هو ما كان من الآحاد في الأصل، ثم انتشر في القرن الثاني، فصار ينقلـه قوم لا يتوهّم تواطؤهم على الكذب؛ وهم التابعون بعد الصحابة رضي الله عنهم، وصـار بشهادتهم وتصديقهم بمنزلة التواتر حجة من حجج الله حتى قال الجصّاص إنه أحد قسـمي المتواتر فيثبت له علم اليقين. اهـ[4]

وفيه أيضاً: (المشهور) هو ما تلقّته العلماء بالقبول، والاعتبار بالاشتهار في القرن الثاني

---

(١) كنز المعاني: ٢/٣٠ و١٩٥

(٢) غيث النفع: ١٧

(٣) االمصدر السابق

(٤) انظر: كشف الأسرار: ٢/٦٧٣-٦٧٥

والثالث، ولا عبرة للاشتهار في القرون التي بعد القرون الثلاثة.اهـ[١]

ب- إنّ القول بـ(صحّة السند) ليس المراد منه نفي التواتر أصلاً، وإلاّ لزم نفي التواتر عن القرآن.[٢]

ج- أن أحداً من العلماء المحققين لم يدَّعِ (التواتر) في جميع حروف القراءات حرفاً حرفاً، وما اعترض به النويري والصفاقسي ومن تبعهم رحمهم الله ردّ عليه الإمام الشوكاني رحمه الله، فقال، بعد أن نقل اعتراض النويري على المؤلّف بقوله: هذا قول حادث مخالف للإجماع.. إلخ قال الشوكاني معقّباً عليه:

وأنت تعلم أن نقل مثل الإمام ابن الجزري وغيره من أئمة القرّاء لا يعارضه نقل النويري لما يخالفه، لأنّا إن رجعنا إلى الترجيح بالكثرة أو الخبرة بالفنّ أو غيرهما من المرجِّحات قطعنا بأن نقل أولئك الأئمة أرجح، وقد وافقهم عليه كثير من أكابر الأئمة حتى إنّ الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري لم يحك في "غاية الأصول" الخلاف لما حكاه ابن الجزري وغيره عن أحد سوى ابن الحاجب. اهـ[٣]

وسواء قيل بـ(التواتر) أو (بصحّة السند) فلم يَعُدْ ما يقبل من القراءات غير هذه العشرة المشهورة الآن، وما سواها فَقَدَ التواترَ وصحةَ السنَد.

ومما يدل على إمكانية الجمع بين القولين هو تقسيمه القراءة إلى ما يقرأ به وما لا يقرأ به، وبيّن فيه أن بعضه متواتر وبعضه صحيح.[٤] والله أعلم.

المبحث الثاني: منهجه في تواتر القراءات الثلاث:

لئن كان العلماء: الفقهاء، والأصوليون قد اتفقوا على تواتر القراءات السبع قولاً

---

(١) نفس المصدر.

(٢) انظر: حاشية العطار: ٣٠١/١

(٣) انظر: نيل الأوطار: ٢٣٨/٢، ونقلت هذا النص الطويل بحروفه؛ لأنه جاء في كتاب ليس مظِنّة لهذه المسائل فهو من فن آخر.

(٤) انظر ص: ٣٨٣

واحداً إلا شرذمة لا تأثير لهم في الإجماع[1] إلاّ إنهم كانوا على العكس من ذلك في نظرهم للثلاثة الزائدة عليها؛ وهي قراءة كلّ من: أبي جعفر المدني، ويعقوب البصري، وخَلَف الكوفي، إذ قد اختلفوا فيها اختلافاً؛ ما بين قائل بتواترها وأنها على مرتبة واحدة هي والسبعة، وما بين مضعِّف لها، بل ومدَّعٍ شذوذها وآحاديتها.

فالأصوليون وجمع من الفقهاء نصّوا في كتبهم على تواتر السبعة فقط، وأجمعوا على هذه العبارة المتداولة عندهم: "والقراءات السبع متواترة"[2] ولم يتعرضوا لذكر "الثلاثة" مما يعني -لو أُخذ بمفهوم المخالفة- أنهم لا يرون تواترها، ومن ثَمَّ زاد بعضهم ادِّعاء الشذوذ فيما زاد على "السبعة" مطلقاً، ممّا يفهم دخول هذه "الثلاث" من باب أولى.

وهناك أسباب كثيرة جعلت هذا الفريق من العلماء يذهب إلى هذا القول؛ ليس ذا محلّ تفصيلها لكن هناك سببان يرى البحث أنهما رئيسان في ذلك وهما:

الأول: شهرة القراءات السبع عند غير المختصين بالقراءة.

الثاني: شبهُ اقتصار بعض العلماء وطلبة العلم على كتاب واحد في القراءات -وغالباً ما يكون في السبع- "كالتيسير" و"الشاطبية" دون غيرهما، ممّا أشاع في العوامّ وَهْماً وجوبَ الاقتصار على هذه السبعة وعدمَ جواز غيرها.

وباستقراء الكتاب لمعرفة منهج المؤلّف في هذه الجزئية اتّضح أنه يخالف جمهور الأصوليين فيما ذهبوا إليه، ويختار ويميل تصريحاً إلى القول بتواتر القراءات الثلاث.

واتضح منهجه هذا في الطرق التي سلكها لتقرير مذهبه، والحجج التي ساقها للدفاع عن رأيه ولإبطال مخالفه، وذلك في النقاط الآتية:

١- اعتماده على "فتاوى" من أئمّة عصره المشهود لهم بالفتوى، وهذا يلحظ في اثنتين منها:

---

(١) هم المعتزلة، كما صرح به الزركشي في البحر المحيط: ٤٦٦/١

(٢) انظر: المستصفى: ١٢٠-١٢٥، الإحكام للآمدي: ٢١٢/١، البحر المحيط للزركشي: ٤٦٦/١، شرح الكوكب المنير: ١٢٧/١، حاشية العطار: ٢٩٧/١-٢٩٨، وغيرها من كتب الأصول.

أ- فتوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.(١)

ب- جواب للإمام أبي حيان الأندلسي.(٢)

ج- استكتابُه شخصياً فتوى في نفس القضية -أعني تواتر الثلاث- من قاضي القضـلة في عصره الإمام تاج الدين السّبكي الذي لبّى طلب المؤلّف وأجابــه بفتــوى ضمَّنــها: "والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر، وقراءة يعقوب، وقراءة خلف، متواترة، معلومة مــن الدّين بالضرورة. " اهـ(٣)

٢- اعتماد على نصوص علماء أجلاّء؛ لهم مكانتهم في العلــم؛ أمثــال أبي العــلاء الهمداني والبغويّ، والكواشيّ، وابن الصلاح وغيرهم.(٤)

٣- اعتماده على الاستقراء حيث اتضح به عنده عدم خروج أي قراءة مـــن هـــذه القراءات الثلاث عن السبعة، إذ كلّ واحدة لها أصل ترجع إليه(٥):

فقراءة أبي جعفرأ صل لقراءة نافع أصولاً وفرشاً إلا في مواضع قليلة معلومة، وقــراءة يعقوب تابعة لقراءة أبي عمرو البصري، وأمّا قراءة خلف فهي قراءة الكوفيين، بل إنــه لم يخرج عنهم إلا في حرفين.(٦)

وهذا القول الذي ذهب إليه المؤلّف هو الرّاجح في المســألة خلافــاً لجماعــة مــن الأصوليين.

ويلاحظ على منهج المؤلّف في هذه القضية أنه لم يجعلها ضمن ما (صحّ سنده) بـــل

---

(١) انظر ص: ٤٢٩

(٢) انظر ص: ٤٣١

(٣) انظر ص: ٤٤١

(٤) انظر ص: ٤٢٨

(٥) وهو ما وضّحه في "الدرّة" بقوله:

لثانٍ أبو عمرو، والأوّلِ نافع * وثالثهم مع أصله قد تأصّلا

انظر: شرح الدرة للنويري: ١/١٦١-١٦٢

(٦) انظر ص: ٧٣٤

جعلها (متواترة) قولاً واحداً.

وهذا لا تعارض فيه فإنه قد صرّح بقوله: والذي جمع في زماننا الأركانَ الثلاثة هي قراءة الأئمة العشرة.... فقراءة أحدهم كقراءة الباقين في كونها مقطوعاً بها... ولا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشر. اهـ[1]

وقد ألفَّ الإمام النويري رسالة عقد فيها فصلاً قال فيه: هذه فتاوى جماعة من الأشياخ العصريين بتحريم ما زاد على العشر. اهـ[2]

ثمّ ذكر فتاوى عن أئمة عصره منهم البلقيني، والحافظ ابن حجر العسقلاني، وغيرهم، وكلّهم اتفقوا في فتاويهم على أن: الثلاثة الزائدة على السبعة متواترة، وأنّ ما عداها شاذ ولا تجوز القراءة به.[3]

ونقل أيضاً كلاماً لابن حجر ذكر فيه سبب الاقتصار على العشرة فقط فقال: والسبب في قصرهم ذلك عليها أنه لا يوجد فيما وراءها ما حوى الشروط. اهـ[4] والله أعلم.

المبحث الثالث: منهجه في الأسانيد:

السَّند في اللغة: ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح.[5]

وعند المحدِّثين هو: الإخبار عن طريق المتن، لأن المخبر يرفع الحديث بإخباره إلى قائله، والحديثُ المسندُ هو: ما اتصل إسناده حتى يسند إلى النبي ﷺ.[6]

وقد أكرم الله تعالى أمة محمد ﷺ وشرّفها وفضّلها بالإسناد، ليس لأحد من الأمم كلِّها، قديمهم وحديثهم إسناد، إنما هو صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارَهم،

---

(١) انظر: المنجد: ٨٠

(٢) انظر: القول الجاذ: ٨٥-٨٨

(٣) انظر: شرح الطيبة: ١/١٤١-١٤٦

(٤) انظر: القول الجاذ: ٦٨

(٥) انظر: تهذيب اللغة والصحاح والقاموس (سند)

(٦) انظر: المختصر في علم الأثر: ١٥٣

وليس عندهم تمييز ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم، وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات[1].

ونقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع الاتصال خص الله به المسلمين دون سائر الملل.

هذا، وقد توفرت الدواعي، وتنافست الهمم في طلب الإسناد العالي، والحرص على القرب من رسول الله ﷺ في القراءات، والحديث، وعموم كلامه وأحواله، صلوات الله وسلامه عليه.

ولما كان للإسناد تلك المزية، لا جرم، اعتنى به العلماء وخاصة علماء القراءات أيما عناية، يتجلى ذلك في تنصيصهم على أن القراءة (سنة متبعة) لا تؤخذ إلا بطريق التلقي من أفواه المشايخ؛ المتقنين الضابطين عن مثلهم إلى النبيﷺ.

وقد اتضح للبحث أن (منهج) المؤلف في "كتابه" في هذا المبحث لم يختلف ولم يشذ عما قرره العلماء واعتمدوه من الاهتمام بـ(الأسانيد) بل سار على نهجهم ومنوالهم، وقرر أن (الأسانيد): منقبة عظيمة ونعمة جليلة لهذه الأمة، ولو لم يكن لها من الخصائص إلا هي لكفت وزفت. اهـ[2]

ويمكن بيان منهج المؤلف في (الأسانيد) في النقاط الآتية:

١- جعله (صحة الإسناد) ركنا أساسيا من أركان القراءة الصحيحة، وأنه إذا لم يتوفر في (القراءة) فتعتبر ضعيفة أو شاذة، وقد سبق الكلام على هذه النقطة.[3]

٢- أنه ذكر الكتب التي روى منها القراءات نصا وأداء، إلا أنه في (الطرق) اقتصر على الأسانيد الأدائية، حيث قال بعد أن عدد الكتب النصية والأدائية: وها أنا أذكر الأسانيد التي أدت القراءة لأصحاب هذه الكتب من الطرق المذكورة، وأذكر ما وقع من

---

(١) انظر: جامع أسانيد المؤلف: ق: ٦

(٢) انظر ص: ٤٥٧

(٣) انظر ص: ٨٨

(الأسانيد) بطريق (الأداء) فقط حسبما صحّ عندي.اهـ[1]

٣- اشتراطه (للأسانيد) شروطاً لم تقع لغيره؛ من ‹العدالة› و‹اللّقيّ› و‹المعاصرة›، قال رحمه الله بعد أن ذكر الطرق والأسانيد: لم نذكر فيها إلا مَن ثبت عندنا أو عند من تقدّمنا من أئمتنا عدالتُه، وتحقّق لقيّه لمن أخذ عنه، وصحّت معاصرته، قال: وهذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألّف في هذا العلم.اهـ[2]

٤- رؤيته في أن عدم الاهتمام بـ(الأسانيد) هو السبب في ضياع كثير من القراءات، وذلك قوله: وهذا -الأسانيد- علِم أهمل، وباب أغلق، وهو السبب الأعظم في ترك كثير من القراءات، والله يحفظ ما بقي. اهـ[3]

٥- ردُّه لكثير من الروايات والأوجه؛ عن قارئ أو راوٍ مّا، لعدم ثبوتها عنه، أو لسبب مخالفتها لما جاء عنه من الطرق الصحيحة، ومن أمثلة ذلك:

أ- كثيراً ما تصادف القارئ عبارة: لا يصح من طريق -فلانٍ- ألبتة[4]، وعبارة: ولا نعلمه ورد عن فلان ألبتة بطريق من الطرق.[5]

ب- مثلاً لـمّا ذكر وجه الإدغام الكبير مع الهمز، قال: وهو ممنوع عند أئمة القراءة، لم يجزه أحد من المحقّقين. اهـ لم يكتف بذلك، بل ردَّ على من قرأ به، فقال: لا يتابع هذا الشيخ[6] ولا الرّاوي[7] عنه على ذلك، إذ كان على خلافه أئمة الأمصار في سائر الأعصار... والصواب الرجوع إلى ما عليه الأئمة، وجمهور الأمّة ونصوص

---

(١) انظر ص: ٥٣٢

(٢) انظر ص: ٧٣٦

(٣) انظر ص: ٧٣٧

(٤) انظر ص: ١٣٣٤

(٥) انظر ص: ٨٠٦

(٦) هو أبو القاسم الأنطاكي كما سيأتي ص: ٨٨٩

(٧) هو القاضي أبو العلاء الواسطي كما سيأتي ص: ٨٨٨

أصحابه.[1] وقال: الصواب ما عليه إجماع أهل الأداء.[2]

ج- قوله: الصواب الاقتصار على إمالة ‹الراء› دون ‹الهمز› يقصد نحو ﴿رأى﴾ - من جميع الطرق التي ذكرناها في كتابنا.... وأمّا من غير هذه الطرق فإن إمالتها لم تصح عندنا. اهـ[3]

د- قوله في غير ما موضع: وليس ذلك من طرقنا.. وقوله: إلا أن روايته ليست من طرقنا ولا على شرطنا. اهـ[4] وقوله: والإسكان عن فلان من هذه الطرق عزيز. اهـ[5]

ك- ويتضح اهتمامه بالأسانيد جلياً في ردّه على سابقيه إذا حادوا عن الجادّة والمنهج الصحيح العلمي:

فمثلاً عند ما قال أبو شامة: لا ينبغي لذي لُبٍّ إذا نُقل عن إمام روايتان إحداهما أصوب وجهاً من الأخرى أن يعتقد في ذلك إلا أنه رجع عن الضعيف إلى الأقوى.اهـ[6]

ردّ المؤلّف على هذا الرأي بشدة وقال: قوله: (لا ينبغي لذي لبّ...) إلخ، فظاهر في البطلان بل لا ينبغي لذي لبّ قولُه، فإنه يلزم منه ترك كثير من الروايات، ورفض غير ما حرف من القراءات المتواترة عن كل واحد من الأئمة.اهـ[7]

وقد أطال المؤلّف الردّ على أبي شامة في هذه المسألة بما محصّله: أن رواية شخص انفرد بها عن الجمّ الغفير لا يُسلَّم أنها تقضي على نقلهم مع إعلال الأئمة لها وردّها، وأن أخذ الأقوى من قولي أيِّ إمام إنما هو في المجتهَدات لا في المنصوصات إذ اليقين لا يُنقض إلا

---

(١) انظر ص: ٨٨٨

(٢) انظر ص: ٨٨٩

(٣) انظر ص: ١٣٣٣

(٤) انظر ص: ١٣٤٥

(٥) انظر ص: ١٥٥٥

(٦) انظر ص: ١٥٧٦

(٧) انظر ص: ١٥٧٧

بيقين، وإن الانفراد والشذوذ لا يُعارضان التواتر ولا يردان قول الجمهور.اهـ[1]

كان ذلك توضيحاً لمنهج المؤلّف، ونظرته للأسانيد وأنها عنده بمنزلة رفيعة، يُحكَم بها على القراءة أو الرواية قوّة وضعفاً، قبولاً ورداً.

لكنْ بقي جانبان آخران اتضح فيها اهتمام المؤلّف بهذه الجزئية أيضاً وهما:

الأولى: تحرّيه التعبير بدقّة في استعمال مصطلح صيغة التحمّل والأداء كقوله (حدّثني) أو (أخبرني) وأحيانا أخرى: (أخبرني قراءة عليه) أو (حدثني به بعد أن تلوت عليه بمضمّن)،[2] وأحياناً بـ(قرأت بمضمّنه)[3].

الثانية: تمييزه بين الأسانيد التي وصلته رواية وقراءة، مع بيان مقدار ما قرأ على الشيخ إن كان لم يختم عليه كامل القرآن،[4] بل وأحياناً تعيين المحلّ الذي قرأ به على شيخه وتحديد تاريخه.[5]

وهذان ضروريان جداً لتبيين حالة السَّنَد والقراءة، هل هي عرضاً أم إجازة، رواية أم قراءة، وكل ذلك ليس على مرتبة واحدة من حيث القوّة في السّماع والإجازة، والله أعلم.

المبحث الرابع: منهجه في حديث الأحرف السبعة:

ويُقصد به قولُه ﷺ «أنزل القرآن على سبعة أحرف»[6] وهو حديث عظيم، معتمد عند القرّاء والمفسّرين والمحدّثين، وأفرده جماعة من العلماء؛ ومنهم المؤلّف، بتصنيف

---

(١) انظر ص: ١٥٧٨

(٢) انظر مثلاً: ٤٨٢

(٣) انظر مثلاً: ٤٨٠

(٤) انظر مثلاً: ٤٨٦

(٥) انظر مثلاً: ٥٠١

(٦) تعدّدت روايات وطرق أسانيد هذا الحديث، واختلفت ألفاظه تبعاً لذلك، ولكنها اتفقت على عبارة «أنزل» أو «نزل» و «على سبعة أحرف» انظر تخريج الحديث في محلّه من البحث: ٣٨٦

خاص.[1]

وقد نصّ بعض العلماء[2] على تواتره، وأنه قد رَوَته الجماهير في كل طبقة، ونقلتـــه الجموع الغفيرة من كل جيل.[3]

وإن كان عجب فهو ما يلحظه الباحث من اتفاق العلماء على تواتر هــذا الحديــث الشريف وأهميته، بل وتنصيصهم على أنه: ‹ليس معنى تلك السبعة أن يكـــون الحـــرف الواحد يقرأ على سبعة أوجه، فهذا شيء غير موجود›، وتأكيدهم أيضا على أن القـــراءات السبعة ليست هي المرادة بهذا الحديث كما يظنه بعض الجهال[4].

ومع هذا الاتفاق فإنهم اختلفوا في تفسيره وتبين المراد منه اختلافا كثيرا، حتى صعـــب الخروج منه بقول سالم من الاعتراض والاحتمال، وذلك -عندي- بســـبب الاشـــتراك اللفظي لكلمة (حرف) ذات المدلول المتعدد، والمعاني المختلفة.

وقد تناول المؤلف هذا الحديث تناولا منظماً، حصر الكلام عليه في عشرة أوجـــه،[5] وهي أوجه مهمة وشاملة، لا أعلمها وردت مجموعة هكذا في كتاب من كتب القـــراءات إذا استثنينا "جامع البيان" للإمام الداني، أما هذه الأوجه فهي:

---

(١) منهم: الإمام أبو الفضل عبد الرحمن الرازي، وتأليفه منه نسخة في جامعة الإمام محمد بن ســـعود الإســـلامية بالرياض، ومنهم أبو شامة، وكتابه: "المرشد الوجيز" مطبوع.
والشيخ محمد بخيت المطيعي، وكتابه بعنوان: "الكلمات الحسان في الحروف السبعة"
ومن المحدثين شيخنا د/ عبد العزيز قاري، وعنوان تأليفه: "حديث الأحرف السبعة" دراسة لأســـانيده ومتنـــه واختلاف العلماء في معناه، وصلته بالقراءات القرآنية"
وفتحي بن الطيب خماسي، وعنوان كتابه: "الأحرف السبعة وارتباطها بالقراءات"
ود/ عبد الرحمن المطرودي، وعنوان كتابه: "الأحرف القرءانية السبعة"
وغيرها. وانظر: الإتقان: ١/١٣١-١٤٣

(٢) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد:٣٣٩، جامع البيان للداني: ١/ق٤، تلخيص الفوائد: ١٣

(٣) حديث الأحرف السبعة: ٥٢-٥٣

(٤) انظر ص: ٣٩٦

(٥) انظر ص: ٣٩١

الأول: سبب وروده على سبعة أحرف: وبيّنه المؤلّف أنه للتخفيف والتيسير على الأمة.

الوجه الثاني: معنى (الحرف) عند اللغويين، وأنه يطلق على ‹الطرف›، و‹الوجهة› و‹الحدّ› والحافّة...إلخ، أما عند كلامه على (الحرف) في الحديث، فنقل قولي الداني أنه بمعنى اللغة أو بمعنى القراءة، ثم قال: وكلا الوجهين محتمل.[1]

الوجه الثالث: المقصود بهذه السبعة: وهذا الوجه أهمّ الأوجه بالبيان، وهو الذي اختلفت فيه آراء العلماء، وتشعّبت أقوالهم، حتى أوصلها بعضهم إلى خمسة وثلاثين قولاً، يتضح عند البحث أن غالبيتها متداخلة، وقد اكتفى المؤلّف بذكر خمسة منها وهي:

القول الأول: أنها لغات.

القول الثاني: أنها معاني الأحكام كالحلال والحرام.... إلخ.

القول الثالث: الناسخ والمنسوخ... إلخ.

القول الرابع: الأمر والنهي....إلخ

القول الخامس: الوعد والوعيد... إلخ.

و لم يرتض المؤلّف أيَّ قول منها؛ وإن كان وصف الأول بأن عليه أكثر العلماء،[2] بل وصف الأقوال الأخرى بأنها غير صحيحة؛ لأن الصحابة الذين ترافعوا إلى النبي ﷺ لم يختلفوا في تفسيره ولا أحكامه.[3]

ويظهر من بحث المؤلّف للمسألة أنه لم يقصد التوسع فيها بذكر الأقوال ومناقشتها، حيث ترك كثيراً من الأقوال؛ تبدو في قوّتها وكثرة القائلين بها من العلماء أولى بالذكر من الأقوال التي ذكرها، لو استثنينا القول الأول.

ويتضح لكاتبه أن القول: بأن هذا الحديث من المتشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله، هو أقرب الأقوال، لأنه كما سبق قبل قليل؛ ما من قول ذُكِر إلاّ واعترض عليه ما عدا هذا

---

(١) انظر ص: ٣٩٥

(٢) انظر ص: ٣٩٧

(٣) انظر ص: ٣٩٩

القول فلم أجد من اعترض عليه.

الوجه الرابع: ما وجه كونها سبعة لا أقل ولا أكثر؟ وهذه الجزئية نرى في المؤلف الاهتمام بها جدا؛ حيث صرح بقوله: ولا زلت أستشكل هذا الحديث وأفكر فيه، وأمعن النظر من نيف وثلاثين سنة. اهـ(١)

وبعد أن ذكر قولين للعلماء فيها، صرح برأيه وجوابه فقال: تتبعت القراءات؛ صحيحها وشاذها وضعيفها ومنكرها؛ فإذا هو يرجع إلى سبعة أوجه من الاختلاف لا يخرج عنها. اهـ(٢) ثم ذكرها.

ويظهر جليا تأثر المؤلف؛ أو بعبارة أخرى التشابه الكبير بين ما قرره المؤلف في هذه الأوجه السبعة وبين ما قرره قبله كل من ابن قتيبة وأبي الفضل الرازي مع اختلاف غير جوهري بينهم.(٣)

بل الحق أن هذا التقسيم هو لابن قتيبة رحمه الله، تأثر به من بعده وهذبه واستدرك عليه كما هي عادة المتأخرين، وقد أشار إلى هذا ابن حجر رحمه الله حيث قال بعد أن ذكر تقسيم أبي الفضل الرازي: وقد أخذ كلام ابن قتيبة ونقحه.اهـ(٤)

الوجه الخامس: على أي شيء يتوجه اختلاف السبعة ؟ فأجاب بما ملخصه السلامة من التضاد والتناقض، ثم ذكر الأمثلة لذلك.(٥)

الوجه السادس: على كم معنى تشتمل الأحرف السبعة؟ فذكر أنها متعددة لا تنضبط، لكنها ترجع إلى معنين.(٦)

الوجه السابع: هل الأحرف السبعة متفرقة في القرآن أم لا؟ واختار أنها متفرقة فيه،

---

(١) انظر ص: ٤٠٢

(٢) انظر ص: ٤٠٢

(٣) انظر: تأويل مشكل القرآن: ٣٦-٣٨، الأحرف السبعة للرازي: ق: ٢

(٤) انظر: الفتح: ٩/٢٨-٢٩

(٥) انظر ص: ٤٠٧

(٦) انظر ص: ٤١٢

خلافا للداني.[1]

الوجه الثامن: هل المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة؟ ووصف المؤلف هذه المسألة بأنها كبيرة، واختلف العلماء فيها، وذكروا فيها قولين، اختار المؤلف منهما مذهب الجمهور وهو أنها مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة.

الوجه التاسع: هل القراءات العشرة المتواترة هي الحروف السبعة أم بعضها؟ وذكر أنها مسألة مبنية على المسألة قبلها.[2]

الوجه العاشر: حقيقة اختلاف السبعة الأحرف وفائدته، وبين أنه اختلاف تنوع وتغاير، لا اختلاف تضاد وتضارب، ثم ذكر ثلاثة أوجه يقع فيها اختلاف القراءات كلها، ثم ذكر عدة فوائد لهذا الاختلاف.[3]

كان ذلك باختصار توضيحا لمنهج المؤلف في هذا الحديث، وطريقة تناوله إياه، وهناك مزيد من التعليق والإيضاح يأتي في محله من التحقيق إن شاء الله.

المبحث الخامس: منهجه في التجويد:

القرآن الكريم كتاب الله تعالى وكلامه، أنزله على رسوله محمد ﷺ بكيفية معلومة، وطريقة أداء مشهورة ومعروفة، وقد تكفل تعالى بحفظ هذا الكتاب فقال: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾[4].

وكان من أسباب هذا الحفظ أن هيأ الله سبحانه وتعالى رجالا أفنوا أعمارهم في تعلم وتعليم القرآن الكريم، حتى ضبطوه وأتقنوا ألفاظه على الكيفية التي تلقوها من مشايخهم إلى الصحابة؛ إلى النبي ﷺ، فلم يخلطوا بين مرقق ومفخم، ولم يقصروا ما حقه المد، ولم يمدوا ما حقه القصر.

---

(١) انظر ص: ٤١٤ و٤١٥

(٢) انظر ص: ٤١٩

(٣) انظر ص: ٤٥٠

(٤) الآية: (٩) الحجر

ولقد وصلتنا أحاديث عن الصحابة رضي الله عنهم، وآثار عن السلف، تبيّن لنا شدة اعتنائهم بالمحافظة على أداء القرآن كما أنزل، وإنكارهم على من خالف ذلك، فهذا الصحابيّ الجليل ابن مسعود رضي الله عنه ، الذي قال عنه رسول الله ﷺ: «مَن أحبّ أن يقرأ القرآن غضّاً كما أنزل فليقرأ قراءة ابن أم عبد»[1] كان يقرئ رجلاً، فقرأ الرجل ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾[2] مرسلة، فقال ابن مسعود رضي الله عنه: ما هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ فقال: كيف أقرأكها يا أبا عبد الرحمن، فقال: أقرأنيها ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَـٰتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾ فمدَّدها.[3]

وقد حافظ علماء القرآن على ما قرره أسلافهم من الاهتمام بتأدية القرآن بالطريقة الصحيحة المتلقّاة من أفواه المشايخ، ومنعهم من تصدير من لم يُتقن ذلك، وخاصّة مَن يعتمد في حفظه القرآن على ‹المصحف› دون الشيخ، فيعتقد أن القراءة المجوّدة هي إفراط الحركات، وترعيد المدّات[4]...إلخ.

وذلك لأن هناك ألفاظاً في القرآن -والله- لو لا شيوخ القرآن لما استطاع أيّ شخص مهما بلغ في العلم -فضلاً عن الجهال- أن يقرأها قراءة صحيحة كما أنزلت وتلقّاها الصحابة عن رسول الله ﷺ منها على سبيل المثال لا الحصر: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ﴾[5] و﴿وَلَأَوْضَعُوا﴾[6] و﴿مَجْرَاهَا﴾[7] و﴿بِأَيْيدٍ﴾[8] وغيرها.[9]

---

(١) انظر ص: ٧٧٥ ، وانظر غاية النهاية: ١/٤٥٩

(٢) من الآية (٦٠) التوبة

(٣) انظر التخريج ص: ٩٧٥

(٤) انظر ص: ٧٧٦

(٥) من الآية (١٤٤) آل عمران، ومثلها في الأنبياء (٣٤) ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾

(٦) من الآية (٤٧) التوبة

(٧) من الآية (٤١) هود

(٨) من الآية (٤٧) الذاريات

(٩) لأن هذه الكلمات رسمت في المصحف بطريقة تخالف اللفظ بها، فالياء في الكلمة الأولى (أفأين) لا تُنطق، مما

==

والمؤلّف رحمه الله قد أعطى هذا الجانب حقّه من الاهتمام والتوضيح والبيـــان، بـــل جعله أولى علوم القرآن اهتماماً، حيث قال في "تأليفه" الذي أفرده في التجويـد: وإن أولى ما قُدِّم من علومه-القرآن-معرفةُ تجويده وإقامة ألفاظه.ا هـ[1]

أمّا هنا في "النشر" فقد جعل أوّل ما يجب على مريد إتقان قراءة القــرآن، تصحيـــح إخراج كلّ حرف من مخرجه المختصّ به؛ تصحيحاً يمتاز به عن مقاربه، وتوفية كل حرف صفته المعروفة به..إلخ.[2]

وذهب أيضاً إلى: أن الأمّة كما هم متعبّدون بفهم معنى القرآن وإقامة حدوده، هُـــم، أيضاً متعبّدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفة المتلقّاة عن النبيﷺ.[3]

بل تعدّى ذلك إلى أن مَن قَدَر على تصحيح كلام الله باللفظ الصحيح وعدَل عنه إلى عكسه؛استغناء بنفسه، واستبداداً برأيه وحدسه، واتكالاً على ما أَلِـــف مـــن حفظـــه، واستكباراً عن الرجوع إلى عالم يوقفه على صحيح لفظه؛ أنه مقصِّر بلا شك، وآثم بـــلا ريب، وغاشٌّ بلا مرية.[4]

ويلحظ القارئ لمنهج المؤلّف في هذا الجانب أنه لم يقف عند بيان الأحكام والاكتفـاء بسردها فقط، بل يجده وشّى ذلك بذكر أسباب قلّة ضبط هذا العلم -عند قرّاء عصـــره- وثنّى بذكر الطرق الصحيحة لعلاج ذلك الضعف.

==

يعني أن الكلمة هي حرف شرط، ولو نطقت الياء -وهو خطأ- لتغيّر المعنى وأصبحت أداة استفهام، وكذلـك الألف في (لا) قبل الهمزة من (لأوضعوا) مرسوم في المصحف ولا يقرأ، وقراءته تغيّر المعنى، وكذلك الكلمـــة الأخيرة ﴿بأييد﴾ رسمت في المصحف بياءين مع أن المقروء به ياء واحدة، أمّا كلمة ﴿مجريها﴾ فحفص يقرؤهـــا بالإمالة وليس بالفتح، إلى غير ذلك من الكلمات التي لا يمكن أن يضبط أداؤها إلا بالتصحيح على الشـــيوخ الآخذين عن مثلهم إلى النبي ﷺ. والله أعلم.

(١) انظر: التمهيد: ٥٢

(٢) انظر ص: ٧٧٨

(٣) انظر ص: ٧٧٣

(٤) انظر ص: ٧٧٣

فمثلاً نراه يقول: أصل الخلل الوارد على ألسنة القراء هو إطلاق التفخيمات والتغليظات على طريق ألفتها الطِّباع، تُلقّيت عن العجم، واكتسبها بعض العرب، حيث لم يقفوا على الصواب ممّن يرجع إلى علمه، ويوثق بفضله وفهمه. اهـ[1]

ونراه بيّن علاج ذلك في قوله: ولا أعلم سبباً لبلوغ نهاية الإتقان والتجويد، ووصول غاية التصحيح والتسديد؛ مثل رياضة الألسن، والتكرار على اللفظ المتلقى من فم المحسن. اهـ[2]

ويلاحظ أيضاً فائدة أخرى –لم أجدها في كتب التجويد قبله- وهي تسجيل نُطْقِ بعض المجتمعات لبعض الحروف، في ذلك الزمن، وهو يريد من ذلك التحذير من مثل ذلك النطق في حروف القرآن، فهناك تسجيل لحالات صوتية عن أهل الشام، ومصر وبوادي اليمن والأندلس، والعجم (تركيا وإيران) والمغرب.[3]

المبحث السادس: منهجه في الاحتجاج للقراءات:

الاحتجاج: مأخوذ من (الحَجّ) وهو القصد، ومصدره: (احتج) أي جاء بحجّة، وهي الدليل والبرهان، وسميت الحجة بذلك لأنها تُحَجّ أي: تقصد.[4]

والحجة في الاصطلاح: ما دُلَّ به على صحة الدعوى.[5]

أمّا «الاحتجاج للقراءات» في الاصطلاح فلم أجد تعريفاً له عند القدماء، لكن من خلال الاطلاع على بعض تآليفهم وطريقة عرضهم لمباحث هذا العلم يمكن للبحث أن يعرّفه بأنه: (بيان الأسلوب العربي الذي جاءت عليه القراءات)[6]، ذلك؛ لأن الخلاف بين المؤيّدين والطاعنين في القراءات إنما هو من حيث موافقتُها لأساليب العرب في كلامهم أو عدمُه.

---

(١) انظر ص: ٧٧٩

(٢) انظر ص: ٧٧٧

(٣) انظر ص: ٧٨٣

(٤) انظر: تهذيب اللغة واللسان والتاج (حجّ)

(٥) انظر: التعريفات: ٨٢

(٦) هذا التعريف لكاتبه.

وقد أدّى الجهل بلغة العرب، وكذا عدمُ استقراء أساليبهم في الكلام إلى خلخلة واضطراب آراء بعض النحويين واللغويين - بل وبعض أهل القراءات-[1] في القراءات فنبزوها تارة بالضعف، وأخرى باللّحن، وثالثة بالخطأ.

فالاحتجاج يبحث في هذه القضية وهي بيان أن أسلوب القراءات القرءانية عربيّ، وأقلّ ما يقال فيه أنه فصيح.

وقد عُرف وثبت تفطن العلماء لهذا العلم منذ زمن الصحابة رضي الله عنهم، فقد ذكر الفرّاء[2] أن ابن عباس ﷺ قرأ ﴿ننشرها﴾[3] بالراء، ثم احتجّ لها بقوله: ﴿أَنْشَرَهُ﴾[4] وذكر مثل ذلك عن الحسن البصري[5] رحمه الله.[6]

ثمّ توالت عناية العلماء بهذا العلم، فتعرضوا له في تفاسيرهم وأبحاثهم ومؤلّفاتهم النحوية وغيرها، ومن ثَمَّ أفردوه بالتأليف دلالة عندهم على أنه صار علماً قائماً بحدّ ذاته.[7]

---

(١) من باب إحقاق الحق والإنصاف أقول: لم يقتصر الطعن في بعض القراءات على النحويين واللغويين، بل تعدّاهم إلى بعض أئمة القراءات الذين ألّفوا في الاحتجاج، وأذكر منهم مكياً بن أبي طالب، حيث صرّح في توجيه قراءة ابن عامر في قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ﴾ [الأنعام: ١٣٧] بقوله: وهذه القراءة فيها ضعف للتفريق بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر... إلى أن قال: فإجازته في القرآن أبعد. اهـ وقال في رواية قالون بإسكان العين من ﴿تَعْدُوا﴾ [النساء: ١٠٤] إسكان العين غير جائز. اهـ وكذلك ورد الطعن في بعض القراءات عند المهدوي رحمه الله.

انظر: الكشف: ١/٣٧٥-٣٧٦ و٤٠٢ و٤٥٤، شرح الهداية: ١/١٧٩، ٢/٢٩٢، إبراز المعاني: ٣/١٥١

(٢) انظر ترجمته ص:

(٣) من الآية (٢٥٩) من سورة البقرة وهي قراءة: نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب.

انظر: النشر : ٢/٢٣١

(٤) من الآية (٢٢) من سورة عبس

(٥) انظر ترجمته ص: ٣٥٨

(٦) انظر: معاني القرآن: ١/١٧٣

(٧) كفانا د/حازم سعيد، حصر المؤلّفات في التوجيه في مقدمة بحثه: "شرح الهداية"، إلا أنه لم يذكر كتاب "شرح العنوان" لعبد الظاهر بن نشوان الحميري، وهو كتاب من أحسن ما وقفت عليه في التوجيه، وقد سُجِّل بين طالبين لمرحلة الماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة.ولم يقتصر التأليف فى التوجيه للقراءات على النحويين فحسب ؛ بل شاركهم كثير من أهل القراءات فى ذلك ؛ منهم : مكي بن أبي طالب وأبو شامة وأبو حيان والسمين وغيرهم . انظر: شرح الهداية: مقدمة المحقق: ١/٢٨-٣٨

وقبل الخوض في بيان منهج المؤلّف في (الاحتجاج للقراءات) يرى البحث تقديم بعض النقاط التي قد تساعد على فهم أسباب الاختلاف في هذا المجال بين القرّاء وغيرهم. وهي:

١-إن علم الاحتجاج لا يبحث في كون القراءة صحيحة أو شاذّة من حيث السَّند.

٢- إن منهج القرّاء -جلّهم- في نظرهم للقراءات يختلف كثيراً عن منهج النحويين واللغويين فيها، وخاصة أصحاب المذهب البصري.[٨]

٣- إن ما يذكر في توجيه القراءة بعد ثبوتها إنما هو للاستيناس والاختيار لمن هو أهل له إذ كلّ ما يجوز قراءة يجوز لغة ولا عكس، وقد ذكر الداني والمؤلّف وغيرهما ذلك.[٩]

٤- إن طعن بعض كبار علماء اللغة والنحو قديماً وحديثاً في القراءات منهج غير سديد، بل خطأ، ولا يُسلّم لهم؛ لا لأنهم ليسوا من القراء، أو لأن نظرهم للقراءات تختلف عنها عند القراء فحسب، بل لسبب آخر جوهري وهو اتفاق جماهيرهم والمحققين منهم على: أن ما وصل إلينا من كلام العرب قليل.

وبعد هذا: أفلا يحتمل؛ ولو جَدَلاً أن القراءات جاءت على هذا الأسلوب الذي لم يصلنا وهو عربي.؟

أمّا منهج المؤلّف في الاحتجاج فيتبين من خلال العدد غير القليل من القراءات التي

---

(٨) لأن المدرسة البصرية لا تحتج بالقراءات إلا في القليل النادر؛ الذي يتفق مع أصولهم ويتناسق مع مقاييسهم، بعكس المدرسة الكوفية التي ترى أن القراءات سندها الرواية، وهي من أجل هذا أقوى في مجال الاستشهاد من الشعر وغيره، ومن ثمّ فهي في نظرهم مصدر لتقعيد القواعد وتصحيح الكلام؛ بغض النظر عن موافقتها للقواعد أو عدم موافقتها.

فالقراء أصحاب أداء، وتلقٍّ، وعَرْض، فهم أدقّ من النحاة الذين هم أصحاب تقعيد وتنظيم، و لم يستطيعوا -غالبهم- التعامل مع الروايات التي تخرج عن قواعدهم إلا بتجريحها أو إخراجها على التوهّم، وهو منهج غير سديد.

انظر: القراءات القرءانية وأثرها في الدراسات النحوية:١٠٩-١١٠، اللهجات العربية في القراءات القرءانية:٨٦

(٩) انظر ص:٣٥٦

وجَّهها واحتج لها، حيث ربت على (٥٦) ست وخمسين، ما بين أصول وفرش، وأيضاً في الطريقة التي سلكها في هذا الاحتجاج، ويتجلّى هذا المنهج في النقاط الآتية:

١- أن المؤلّف لم يلتزم توجيه كلّ قراءة، بل ترك كثيراً، ولا يصحّ أنّ يُفهم من صنيعه هذا أنه اقتصر على القراءات التي للنحويين وغيرهم طعن فيها، بدليل أن ما ترك الاحتجاج له فيه طعن وتضعيف بل وتخطئة منهم.[١]

٢- أنه في القراءات التي احتجّ لها لم يَسِر على وتيرة واحدة في الاحتجاج، فنراه أحياناً يكتفي بقوله: وهي لغة.[٢] وبقوله: وهي لغة لبعض العرب.[٣] بينما نراه في قراءات أخرى يطيل النفس في الاحتجاج لها؛ كما فعل عند قراءة ابن عامر ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنْ الْمُشْرِكِينَ﴾[٤]

٣- تعدّد جوانب الاحتجاج عند المؤلّف، وعدم اقتصاره على نوع واحد فيها، وهذه الجوانب هي:

أ- الاحتجاج التفسيري:[٥]

ومنه قوله بعد ما ذكر القراءات في ﴿تَجْرِي تَحْتَهَا﴾[٦] واتفقوا على إثبات (مِنْ) قبل (تحتها) في سائر القرآن، فيحتمل أنه إنما لم يكتب (مِن) في هذا الموضع لأنّ المعنى: ينبع الماء من تحت أشجارها، لا أنه يأتي من موضع وتجري من تحت هذه الأشجار، وأمّا في سائر القرآن فالمعنى أنها تأتي من موضع وتجري تحت هذه الأشجار.

فلاختلاف المعنى خولف في الخط، وتكون هذه الجنات معدّة لمن ذُكِر تعظيماً لأمرهم

---

(١) على سبيل المثال لا الحصر لم يوجّه قراءة حمزة في ﴿الأرحامِ﴾ [النساء: ٢] بالخفض، وفيها كلام كثير عند النحويين والمفسرين، والمؤلّف اكتفى بحكاية الإنكار فقط. انظر: النشر:٢/٢٤٧

(٢) النشر: ٢/٢٣٦

(٣) النشر: ٢/٢٨٥

(٤) انظر: النشر: ٢/٢٦٣-٢٦٥

(٥) وهذه بعض مواضعه في:٢/٢٤٣، ٢٤٩، ٢٧٨، ٢٨٨، ٢٩٤، ٣١٢، ٣٥٦، ٣٨٣، ٣٩١، ٣٩٢، ٤٠٣

(٦) من الآية (١٠٠) البقرة

وتنويهاً بفضلهم، وإظهاراً لمنزلتهم؛ لمبادرتهم لتصديق هذا النبيّ الكريم عليه من الله تعالى أفضل الصلاة وأكمل التسليم، ولمن تبعهم بالإحسان والتكريم، والله تعالى أعلم.اهـ[1]

ب- الاحتجاج الفقهي[2]:

ومنه قوله: واتفقوا على ﴿مَسَاكِينَ﴾[3] أنه بالجمع لأنه لا يطعم في قتل الصيد مسكين واحد، بل جماعة مساكين، وإنما اختلف في الذي في ‹البقرة›[4] لأن التوحيد يراد به عن كل يوم، والجمعَ يراد به عن أيامٍ كثيرة. اهـ[5]

ج- الاحتجاج البلاغي:

ومنه قوله: واتفقوا على ﴿مَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ﴾[6] أنه بدالين لإجماع المصاحف عليه كذلك، ولأنّ طول سورة ‹البقرة› يقتضي الإطناب، وزيادةُ الحرف من ذلك، ألا ترى إلى قوله تعالى ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ﴾[7] كيف أجمع على فكّ إدغامه، وقوله ﴿وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ﴾[8] كيف أجمع على إدغامه، وذلك لتقارب المقامين من الإطناب والإيجاز. اهـ[9]

د- الاحتجاج اللّغوي[10]

ومنه قوله عند ما ذكر القراءات في ﴿هَيْتَ﴾[11]: والصواب أن هذه السبع القراءات كلّها

---

(١) النشر: ٢/٢٨٠ ، وينبّه على أن كلمة (فلاختلاف) سقطت من المطبوع.

(٢) انظر مثلاً ص: ١١٤، ٢/٢٥٥، ٢٥٩

(٣) من الآية (٩٥) المائدة

(٤) من الآية (١٨٤) البقرة

(٥) النشر: ٢/٢٥٥

(٦) من الآية (٢١٧) البقرة

(٧) من الآية (١٣) الأنفال

(٨) من الآية (٤) الحشر

(٩) انظر: ٢/٢٥٥ و٢٧٩

(١٠) وهو كثير جداً انظر النشر:٢/٢١١، ٢١٣، ٢٢٠، ٢٢٨، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣١٢، ٣٣٨، ٣٥٣، ٣٧٢، ٤٠٣، ٤٠٥

(١١) من الآية (٢٣) يوسف

لغات في هذه الكلمة، وهي اسم فعل بمعنى (هلّم) وليست في شيء منها فعلاً، ولا التاء فيها ضمير متكلّم ولا مخاطب. اهـ[1]

هـ- الاحتجاج النحوي:[2]

ومنه لـمّا ذكر أن أبا جعفر يقرأ ﴿وَيُخْرَجُ لَهُ﴾[3] وأنّ يعقوب يقرأ ﴿يَخرُجُ﴾ والباقين يقرؤن ﴿نُخرِجُ﴾ قال: واتفقوا على نصب ﴿كِتَابًا﴾ ووجه نصبه على قراءة أبي جعفر ﴿يُخرَجُ﴾ مبنياً للمفعول قيل: إن الجار والمجرور وهو ﴿له﴾ قام مقام الفاعل، وقيل: المصدر، على حدّ قول الله ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا﴾[4] فهو مفعول به، والأحسن أن يكون حالاً أي: ويُخرج الطائر كتاباً، وكذا وجه النصب على قراءة يعقوب، فتتفق القراءتان في التوجيه على الصحيح الفصيح الذي لا يختلف فيه.اهـ[5]

و- الاحتجاج الصرفي[6]

ومنه ما ذكره في قراءة أبي جعفر في قوله تعالى ﴿وَلاَ يَتَأَلَّ﴾[7] قال: هي من الأَلِيَّة على وزن ‹فعيلة› من ‹الأُلوة› بفتح الهمزة وضمّها وكسرها، وهو الحلف...إلخ[8]

٤- إنّ المعوّل عليه عنده في الاحتجاج هو صحّة الرواية وموافقتها للشروط الثلاثة السابقة، فإذا لم تصح لا يصح الاحتجاج، ويظهر هذا من خلال تعقّبه على الجعبري عند

---

(١) النشر: ٢/٢٩٤-٢٩٥

(٢) وهو كثير أيضاً انظر: النشر:٢/٢٢٠، ٢٢٤، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦٣، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٦، ٢٩١، ٣٠٦، ٣٣٢، ٣٣٣

(٣) من الآية (١٣) الإسراء

(٤) من الآية (١٤) الجاثية

(٥) النشر: ٢/٣٠٦

(٦) انظر: النشر: ٢/٢٧٤، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣١٦، ٣٢٤، ٣٣١، موضعان، ٣٤٩ - ٣٥٠، ٣٥٧ - ٣٦٠

(٧) من الآية (٢٢) النور

(٨) النشر: ٢/٣٣١

ما أجاز تحريك التنوين بالكسر في ﴿نارا تلظى﴾[1] فقال المؤلف ردا عليه: هذا لا نعلم أحدا تقدم الجعبري إليه، ولادل عليه كلامه، ولا عرج عليه من أئمة القراءة قاطبة، ولا نقل عن أحد منهم، قال: وهذا إن جاز عند أهل العربية في الكلام، فإنه غير جائز عند القراء في كلام الملك العلام، إذ القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول. اهـ[2]

٥- احتجاجه للقراءة أحيانا بحديث رسول الله ﷺ[3] ومنه ما ذكره عند رواية رويس في قوله تعالى ﴿فلتفرحوا﴾[4] قال: روى رويس بالخطاب، وهي قراءة أبي ورويناها[5] مسندة عن النبي ﷺ، قال: وهي لغة لبعض العرب، وفي الصحيح عن النبي ﷺ «لتأخذوا مصافكم»[6]

٦- رده على المنكرين والطاعنين في بعض القراءات، وبيان عدم قبول كلامهم في ذلك، كما في عبارته: ولا التفات إلى قول الزجاج[7] ولا إلى قول الزمخشري[8]. اهـ ولما ذكر طعن المبرّد على قراءة ﴿بارئكم﴾ بالإسكان قال: ذلك مردود على قائله.اهـ.[9]

٧- استشهاده بالشعر: وهذا كثير في الكتاب، على اعتبار أنه في القراءات، وليس

---

(١) من الآية (١٤) الليل

(٢) النشر: ٢/٢٣٣

(٣) وقد يذكر الحديث مسندا منه إلى النبي ﷺ كما فعل عند رواية روح ﴿فروح وريحان﴾ [الواقعة: ٨٩] ثم قال: وأخرجه أبو داود في سننه كما أخرجناه. اهـ انظر: النشر: ٢/٣٨٣

(٤) من الآية (٥٨) يونس

(٥) في المطبوع: (رويناهما) بالتثنية، وهو خطأ.

(٦) النشر: ٢/٢٨٥

(٧) إبراهيم بن السري بن سهل، من كبار تلاميذ المبرد، ومن علماء عصره في اللغة والنحو والأدب، توفي سنة (٣١١ هـ) انظر ترجمته في : معجم الأدباء: ١/٤٧ ، وفيات الأعيان : ١/١١

(٨) انظر ص :٢٦٨

(٩) انظر : النشر ٢/٢١٣

موضوعاً لتوجيهها، وصنيعه هذا يذكّر بما رواه الحافظ أبو العلاء الهمداني بسنده إلى ابن عباس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن من الشعر لحكمة، وإذا التبس عليكم شيء من القرآن فالتمسوه في الشعر، فإنه ديوان العرب»[١].

وروى أيضاً بسنده عنه ﷺ قال: إذا سألتموني عن شيء من غريب القرآن فاطلبوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب. اهـ[٢]

٨- معلوم أن كتب القراءات وتوجيهها إنما أُلّفت لمناقشة القراءات المختلف فيها بين القراء، لكن يلاحظ الباحث أن المؤلّف هنا زاد على ذلك ذِكرَ وتوجيهَ القراءات المتفق عليها بين القراء، وهي كلّها في قسم الفرش، فكان بعد أن يذكر القراءة المختلفَ فيها يقول: واتفقوا على كذا. مثال ذلك:

لـمّا ذكر خلاف القراء في قوله تعالى ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ وتوجيه الكلمة، قال: واتفقوا على قوله تعالى ﴿وَلاَ تَاْيْئَسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لاَ يَايْئَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ.﴾[٣] أنه بالفتح؛ لأن المراد به الفَرَجَ والرحمة، وليس المراد به الحياة الدائمة.اهـ[٤]

وقد بلغ عدد هذه القراءات المتفق عليها ووجّهها المؤلّف(٥٠) خمسون قراءة.[٥] والله أعلم.

المبحث السابع: منهجه في الرسم العثماني:

الرّسمُ: لغةً: الأثر، ورسمُ الدار ما كان من آثارها لاصقاً بالأرض.[٦]

---

(١) التمهيد: ٢٠١، وانظر: حلية الأولياء: ٢٦٩/٧

(٢) التمهيد: ٢٠٨

(٣) من الآية (٨٧) يوسف

(٤) النشر: ٣٨٣/٢

(٥) انظر: النشر: ٢٠٧/٢، ٢١٢، ٢١٨، ٢٢٠، موضعان، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٩٥، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٢، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣، ٣٣٦، ٣٤٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٧١، ٣٧٦، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٨، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٧

(٦) الصحاح واللسان والتاج (رسم)

قال الشاعر:[1]

أمِن رسم دارٍ مَرْبعٌ ومُصيفُ * لعينيك من ماء الشؤون وَكِيفُ

وأمّا اصطلاحاً هنا فالمراد به: أثر الكتابة، أي الكيفية التي كُتِب بها القرآن الكريم، أي: مرسوم القرآن.

وأضيف (الرسمُ) إلى (العثماني) للدلالة على أن المراد تحديداً هو (الرسم) الحاصل في المصاحف التي كتبت في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان ﷺ بأمره، وأجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم[2]، وهو الرسم المنقول من صُحُف الصِّدِّيق ﷺ المنقول من الصحف والأدوات التي كتب فيها أمام الرسول ﷺ.[3]

و(الرسمُ) علم جليل، بل هو باب من الأبواب المتعلّقة بالقراءة؛ والتي يجب على مريد قراءة القرآن قراءة صحيحة سليمة تعلّمه وإتقانه؛ لئلاّ يقع في الخطأ، ومن ثَمَّ التحريف وتغيير المعنى.[4]

وقد أفرده كثير من العلماء بتصنيف خاص، منهم أبو عمرو الداني، وابن نجاح، والشاطبي، والسخاوي والمؤلف، وغيرهم، بل إن بعضهم ألف في توجيهه كما ألف في توجيه القراءات.[5]

ومعلوم أن (أصل الرسم) وهو ما يعتمد في كيفياته عليه، ويرجع عند اختلاف المقارئ إليه. قد ثبت وصح عن أولي العلم من السلف، قال الخراز[6] رحمه الله:

---

(١) هو الحطيئة. وقوله: (مربع) مرفوع بالمصدر الذي هو (رسم) انظر: ديوانه : ٣٩، الخزانة: ١٢١/٨

(٢) قال مكي: وساعده -عثمان- على ذلك زهاء اثني عشر ألفا من الصحابة والتابعين. اهـ الإبانة: ٢٣

(٣) انظر: الإبانة: ٤٦

(٤) لأن هناك كلمات تقرأ بغير الكيفية التي كتبت بها، وقد سبق بيان أمثلة لذلك ف: ٤٠٧

(٥) انظر: الإتقان: ٤٦/٤

(٦) أبو عبد الله، محمد بن محمد بن إبراهيم الشريشي، إمام كامل، مقرئ، شرح (الحصرية) و(البرية) و(العقيلة) وغيرها من كتب الرسم. انظر: غاية النهاية: ٢٣٧/٢

وبعد فاعلم أن أصل الرّسمِ * ثبت عن ذوي النُّهى والعلم[1]

قال الزركشي: ومن الدليل على عرفان القدماء من الصحابة وغيرهم ذلك كتابتُهم المصحف على الذي يعلّله النحويون في ذوات الياء والواو، والهمز، والمدّ والقصر، فكتبوا ذوات الياء بالياء، وذوات الواو بالواو، ولم يصوّروا الهمزة إذا كان ما قبلها ساكناً، نحو: (الخبء) فصار ذلك كلّه حجّة. اهـ[2]

ولأهمية هذا العلم –علم الرسم– وُجد علماء السلف رحمهم الله تعالى قد عُنوا به أتمّ عناية؛ حتى إنهم قاموا بإحصاء الحروف المخالفة لرسوم المصاحف، وبالنّص عليها وتدوينها، فغدا علماً خاصّاً منفرداً وسمّوه (هجاء المصاحف) و(رسم القرآن) ومن ثَمَّ اختلفوا في حكمه:

فمنهم من ذهب إلى وجوب اتّباعه؛ منهم مالك، وأحمد، والفرّاء، والبيهقي وغيرهم، قال الإمام أحمد: تحرم مخالفة خط مصحف عثمان رضي الله عنه في ياء أو واو أو ألف أو غير ذلك. اهـ[3]

وقال البيهقي: من كتب مصحفاً فينبغي أن يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به هذه المصاحف، ولا يخالفهم فيه، ولا يغيّر ممّا كتبوه شيئاً، فإنهم كانوا أكثر علماً، وأصدق قلباً ولساناً، وأعظم أمانة منّا، فلا ينبغي أن يُظَنّ بأنفسنا استدراكاً عليهم، ولا سقطاً لهم. اهـ[4]

ونقل الزركشيّ عن أبي عبيد: اتّباع حروف المصاحف عندنا كالسنن القائمة التي لا يجوز لأحد أن يتعدّاها. اهـ[5]

حتى إن الزمخشري عفا الله عنه، الذي عُرف عنه رد بعض القراءات والطعن فيها ذهب

---

(١) انظر: دليل الحيران: ١٠

(٢) البرهان في علوم القرآن: ٣٧٨/١

(٣) انظر: المقنع: ١-١٠، البرهان: ٣٧٩/١، الإتقان: ١٤٦/٤، رسالة الصفاقسي: ٢٣-٢٤

(٤) الشعب:٥٤٨/٢، وانظر: الإتقان: ١٤٦/٤-١٤٧

(٥) انظر: الشعب: ٥٤٨/٢، البرهان: ٣٨٠/١

في (الرسم) إلى قول الجمهور حيث قال: وخطّ المصحف سنّة لا تغيّر. اهـ[(١)]

وذهب بعض العلماء، منهم الباقلاني والعزّ بن عبد السلام إلى جواز مخالفة الرسم، وكتابة القرآن بالإملاء المعروف بين الناس.

أما الباقلاني فاستدل لمذهبه بعدم وجود دليل على الوجوب، وأمّا العزّ فذهب إلى ما ذهب إليه اجتهاداً منه حتى لا يقع تغيير القرآن من الجهّال.

وتعقّبه الزركشي بقوله: لا ينبغي إجراء هذا على إطلاقه لئلاّ يؤدّي إلى دروس العلم، وشيءٌ أحكمته القدماء لا يُترك مراعاة لجهل الجاهلين، ولن تخلو الأرض من قائم لله بالحجّة. اهـ[(٢)]

أمّا ما يتعلق بمنهج المؤلّف في هذا المبحث:

باستقراء الكتاب تبين للبحث منهج المؤلّف بوضوح، وأنه أَوْلى هذا العلم كثيراً من الاهتمام؛ ليس على سبيل الرواية فقط، بل وعلى سبيل الدراية أيضاً، ويمكن توضيح هذا المنهج في النقاط الآتية:

١- جعلُه الرسم العثماني شرطاً من شروط صحة القراءة وقبولها، والحكم على مخالفتها له بالشذوذ، بيّن ذلك قولُه: كلّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحّ سندها... إلى أن قال: ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان أطلق عليها ضعيفة أو شاذة. اهـ

ومع هذا فقد أوضح المؤلّف أن مطلق المخالفة للرسم لا تعتبر شذوذاً، حيث إن هناك مستثنيات، أو قل مخالفة للرسم، ومع ذلك قراءتها صحيحة ليست شاذة، هذه المخالفة هي ما صرّح بها المؤلّف في قوله: على أنّ مخالف صريح الرسم في حرف مدغم، أو مبدل، أو ثابت، أو محذوف، أو نحو ذلك لا يُعَدُّ مخالفاً إذا ثبتت القراءة به، ووردت مشهورة

---

(١) انظر: الكشاف: ٢٠٩/٣

(٢) البرهان: ٣٧٩/١

ومستفاضة. اهـ[١]

ثمّ مثَّل لذلك بنحو إثبات ياءات الزوائد، وحذف يا ﴿تَسْئَلْنِ﴾ في الكهف[٢] وغيرها ثمّ قال: إن الخلاف في ذلك مغتفر؛ إذ هو قريب يرجع إلى معنىً واحد. اهـ إلى أن قال: وهذا هو الحدُّ الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته. اهـ[٣]

٢- إفراده باباً خاصّاً للرسم، وبيان كيفية الوقوف على المرسوم، وقد قدّم لهذا الباب بمقدّمة جدُّ مهمّة، ومفيدة، أذكرها هنا باختصار، موضّحاً أهمّ النقاط التي تطرّق إليها:

أ- تبيينه أن المراد بمرسوم الخطّ هو: خطّ المصاحف العثمانية التي أجمع الصحابة عليها.[٤] وقال في موضع آخر إنه: صورة ما كتب في المصاحف العثمانية[٥].

ب- قسَّم الرسم العثماني إلى قسمين:

الأول: قياسي: وهو ما طابق فيه الخطُّ اللفظَ.

الثاني: اصطلاحي: وهو ما خالف الخطُّ اللفظ بزيادة، أو حذف، أو بدل، أو وصل، أو فصل.

ج- ذِكرُه أن للرسم قوانين وأصولاً لا بدّ من معرفتها، وأن أكثر خط المصاحف موافق لتلك القوانين، لكنه قد جاءت أشياء خارجة عن ذلك يلزم اتباعها، ولا يتعدّى إلى سواها؛ سواء ما عُرِف سببه أو ما جُهِل.[٦]

د- إلزامه اتّباع الخط، ونقله الإجماع؛ عن أهل الأداء وأئمة الإقراء، على لزوم مرسوم المصاحف فيما تدعو الحاجة إليه.[٧]

---

(١) انظر ص: ٣٧٠

(٢) من الآية (٧٠) الكهف

(٣) انظر ص: ٣٧٠

(٤) انظر ص: ١٤٧٣

(٥) انظر ص: ١١٩٢

(٦) انظر ص: ١٤٧٣

(٧) انظر ص: ١٤٧٣

كانت هذه النقاط الأربع أهمّ ما ذكره المؤلّف في مقدّمته لباب «الوقف على مرسوم الخط»، ونواصل الحديث عن بقية بيان منهج المؤلّف:

٣- ذكره لخلاف العلماء في رسم بعض الكلمات، وهو هنا لم يكتف بمجرد النقل وذكر الخلاف، بل تميّز بأمور تدل على متانة علمه وفهمه لهذا العلم، وذلك في المسائل الآتية:

أ- الترجيح بين أقوال المختلفين، والصيرورة إلى القول الأصحّ والأقرب إلى الدليل، مع ذكر وجه الترجيح، من ذلك:

لـمّا ذكر الداني أن في قوله ﴿لَتَنُوأُ﴾(١) صوِّرت الهمزة ألفاً مع وقوعها متطرفة بعد ساكن، وتبعه الشاطبي وجعلها مما خرج عن القياس، رجّح -المؤلّف- أن الصواب هو أن الألف أساساً هي زائدة وليست صورة للهمز، لأنّ الهمزة لو صوِّرت هنا لكانت واواً لأنها مضمومة.(٢)

ب- رجوعه في تحقيق المرسوم المختلف فيه إلى المصحف المعتمد في عصره، ويلاحظ هنا أنه يرجع إلى ثلاث نسخ من المصاحف في عصره وهي:

الأول: نسخة المصحف الذي يسمّيه الإمام السخاوي: (المصحف الشامي) وقد أعطانا المؤلّف نبذة عنه حينما قال:

وهذا (المصحف) الذي ينقل عنه السخاوي ويشير إليه بـ(المصحف الشامي) هو بالمشهد الشرقي الشمالي الذي يقال له:(مشهد علي) بالجامع الأموي من دمشق المحروسة، وأخبرنا شيوخنا الموثوق بهم أن هذا المصحف كان أوّلاً بالمسجد المعروف بالكوشك داخل دمشق؛ الذي جدّد عمارته نور الدين زنكي، وأن السخاوي رحمه الله كان سبب مجيئه إلى هذا المكان من الجامع. اهـ(٣)

الثانية: نسخة (المصحف الشامي) الكبير، قال عنه: الكائن بمقصورة الجامع الأموي

---

(١) من الآية (٧٦) القصص

(٢) انظر ص: ١١٩٦

(٣) انظر ص: ١٢٠٩

المعروف بالمصحف العثماني. اهـ[1]

الثالثة: نسخة المصحف (الإمام) بالديار المصرية، وقال عنه: وهو الموضوع بالمدرسة «الفاضلية» داخل القاهرة. اهـ[2]

هذا، وقد رجع المؤلف إلى الأول في موضعين،[3] وبين في موضع واحد أنه رجع للآخرين.[4]

ولا شك أن هذا الصنيع من أعلى درجات التوثيق والترجيح، خاصة إذا كانت (النسخة) معتمدة ومعترفا بها عند العلماء المحققين.

ج-الردُّ والاعتراض على الأقوال إذا كانت خطأً؛ دون النظر إلى مكانة ووجاهة قائلها، كردّه على الداني رحمه الله حينما ذهب إلى أن الألف الأولى في ﴿تَرَآءَا الْجَمْعَانِ﴾[5] هي المحذوفة لا الثانية، ووجّه رأيه هذا بثلاثة أوجه، وردّ عليه المؤلّف بذكر القول الثاني؛ وهو أن الثانية هي المحذوفة، واستدلّ لأصحابه بخمسة أوجه، ثم ذكر الردّ على أوجه الداني بنقاش علمي هادئ، وكذلك ردّه على الشاطبي وغيره.

٤- تنبيهه على أوهام بعض مَن سبقه: وهذا من ناحيتين:

الأولى: أن يكون بعضهم ذكر كلمات في غير بابها، وذلك نحو:

أ-أثناء الكلام على ما صُوّرت الهمزة فيه ألفاً قال المؤلّف: وذكر بعضهم في هذا الباب ﴿وَلاَ تَاْيْـَسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لاَ يَاْيْـَسُ﴾ و﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَسْ﴾ قال: وليس كذلك فإن الألف في هذه المواضع الثلاثة لا تعلّق لها بالهمز، بل تحتمل أمرين:

---

(١) انظر ص: ١٢٠٩

(٢) انظر ص: ١٢٠٩

(٣) الأولى عند كلمتي ﴿وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾ و﴿الْمَكْرُ السَّيِّئُ﴾.[فاطر:٤٣] والثانية عند كلمة ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤] لكنه صرح عند هذه الثانية أنه وجد فيها أثر حَكٍّ يظُنّه وقع بعد عهد السخاوي. انظر ص: ١١٩٦

(٤) انظر ص: ١٥٢٦

(٥) من الآية (٦١) الشعراء

١-إمّا أن تكون رسمت على قراءة ابن كثير وأبي جعفر؛ من روايتي البزي وابن وردان.

٢- أنه قصد بزيادتها أن يفرق بينها وبين ﴿يَئِسَ﴾[1] ونحوه، فلو رسمت بغير زيادة لاشتبهت بذلك.

ب- لـمّا ذكر الشاطبي ﴿مَسْئُولاً﴾[2] مما حذفت منه إحدى الواوين، وحذف ألف ﴿قرءان﴾ أوّل ‹يوسف› و‹الزخرف›[3] بعد الهمزة قال المؤلّف: والعجب منه-الشاطبي- كيف ذكرها، فما حذف اختصاراً للعلم به فليس من هذا الباب.

ج- لـمّا ذكر بعضهم ﴿أئمة﴾ في باب (ءإذا) ونحوه من الاستفهامين قال المؤلّف: وأمّا (أئمة) فليست من هذا الباب؛ وإن كان قد ذكرها الشاطبي وغيره فيه، فإن الهمزة فيه ليست أوّلاً وإن كانت فاء...إلخ[4]

الثانية: أن يقع بعضهم في سهو أو سبق قلم، وذلك نحو:

أ-لـمّا منع مكي رحمه الله الوقف على ‹الميم› من ﴿هاؤم﴾ ظنّاً منه أن أصلها ﴿هاؤمو﴾ بواو، مثل ﴿سندع﴾ وتبعه السخاوي في شرحه على "الرائية" وذكر معنى ذلك، قال المؤلّف: وذلك سهو بَيِّن، فإن الميم في ﴿هاؤم﴾ مثل الميم في ﴿أنتم﴾ الأصل فيها الصلة بالواو[5]...

ب- لـمّا مَثّل السخاوي ب ﴿ءاية﴾ وقال: حذفت الألف التي بعد الياء الثانية من ﴿بآية﴾ استدرك عليه المؤلّف، ونبّه بقوله: فيه نظر؛ لأنه ليس بعد الياء في (بآية) ألف، إنما الألف بعد الياء في ﴿بآياتنا﴾ ولو قال: الألف التي بعد الهمزة في ﴿بآية﴾ والألف التي بعد الياء في ﴿بآياتنا﴾ لكان ظاهراً. اهـ

---

(١) من مواضعه (٣) المائدة

(٢) من الآية (٣٤) الإسراء

(٣) من الآية (٣) يوسف و(٣١) الزخرف

(٤) انظر ص: ١٢١١

(٥) انظر ص: ١٢٠٩

ولكنْ نلحظ أن المؤلّف تطلّب عذراً لهذا الإمام فقال: ولعله أراد ذلك فسبق قلمه، أو لعلّه إنما رأى ﴿بآيــته﴾ الجمع مثل ﴿بآياتنا﴾ وعليه يصحّ كلامه، ولكن سقط من الناسخ سِنَّةٌ. اهـ[1]

٥- تعليله وتوجيهه لكثير من الكلمات المرسومة بالخط العثماني؛ ويلاحظ هنا أنه استخدم المصطلحات الآتية (كراهة اجتماع المثلين) و(حذف اختصاراً) و(تخفيفاً) و(لاحتمال القراءتين) و(لأجل مناسبة رؤس الآي) وغيرها، وهي مصطلحات لا يكاد توجيه الرسم يخرج عن إحداها[2].

ولمّا كان ذكر كلّ التعليلات والتوجيهات التي قام بها المؤلّف لا يمكن هنا فيكتفي البحث، ويقتصر هنا على ذكر بعض اختيارات المؤلّف في بعض تلك التعليلات، مع الإحالة إلى أماكن بعضها:

أ-﴿رِئياً﴾ قال: الصواب أن ذلك -حذفَ صورة همزتها وكتابتها بياء واحدة- كراهة اجتماع المثلين؛ لأنها لو صوّرت لكانت ياء فحذفت لذلك[3]

ب- ﴿رؤياك﴾ و﴿الرؤيا﴾ في جميع القرآن بمختلف الصيغ لم يكتب لها صورة، ذهب المؤلّف إلى أن الأحسن في توجيهها احتمال القراءتين؛ الإدغام والإظهار[4].

جـ-: ﴿الّـٔى﴾ على رسمها على قراءة حمزة ومن معه، قال: الظاهر أن صورة الهمزة محذوفة، والثابت هو الياء. اهـ[5]

د- ﴿نبائ المرسلين﴾ قيل إن الياء صورة الهمزة، وقيل هي زائدة، قال: والأوّل هو الأولى بالصواب.[6] اهـ.

---

(١) انظر ص: ١٢١٠

(٢) انظر ص : ١١٩٣- ١١٩٥

(٣) انظر ص: ١١٩٣

(٤) انظر ص: ١١٩٤

(٥) انظر ص: ١٢٠٣

(٦) انظر ص: ١٢٠٥

هـ- ﴿نآ﴾ قال: لا شك عندنا أنها -الألف المحذوفة- المنقلبة، وأن هذه الألف الثابتة هي صورة الهمز.

و-: ﴿سأوريكم﴾ قيل الواو زائدة والألف صورة للهمز، قال المؤلف: الظاهر أن الزائد هو الألف، وصورة الهمز هو الواو[١].

ز-: ﴿بأييد﴾ قيل إن إحدى الياءين زائدة، قال: الصواب عندي أن الألف هي الزائدة[٢].

إلى غير ذلك من الأمثلة التي توضح ما ذهب إليه البحث في هذا.

ويلاحظ في هذه الأمثلة وغيرها مما لم يذكر هنا اختلاف صيغ الترجيح عند المؤلف في هذا المبحث، نحو (الصواب) و(الأولى) و (لاشك عندنا) و(الظاهر) و(الأحسن)[٣]..إلخ.

٦- إنكاره على من أطلق اتباع الرسم دون النظر إلى ورود ذلك قراءة أم لا، صح في العربية أم لم يصح، جاء في القياس أم لا، وهذا نحو ما عرض به على بعض شراح "الشاطبية" من تجويزهم في ﴿الموءودة﴾ ﴿المودة﴾ على وزن (الموزة) وغير ذلك.[٤]

٧- استقراؤه التام، وهذا وضح جليا عند ما قال: وإنما قصدنا استيعاب ما رسم في ذلك..[٥] وقوله: فهذا ما علمناه خرج من رسم الهمز عن القياس المطرد...[٦]

ويتضح هذا الجانب أكثر في باب (الوقف على مرسوم الخط) حينما يجمع النظائر وكيفية رسمها، وبيان المتفق عليه من المختلف فيه.

والمؤلف رحمه الله وإن كان ذهب إلى أن (الرسم) شرط من شروط قبول القراءة وصحتها، فإنه أشار إلى وجوب موافقته لقياس العربية، وذلك ما يلحظ في رده على من

---

(١) انظر ص: ١٢١٠

(٢) انظر ص: ١٢١٢

(٣) انظر ص: ١١٩٧

(٤) انظر ص: ١٢١٨

(٥) انظر ص: ١٢١٤

(٦) انظر ص: ١٢١٣

يجيز بعض الأوجه المقروء بها، بل والتي لم ترد رواية؛ بمجرد احتمال الرسم لها، حيث عقب على هذا الخطأ الفاحش بقوله: إن اتباع الرسم لا يجوز إذا خالف قياس العربية.اهـ[1]

وقوله:....وهو وجه شاذ لا أصل له في العربية ولا في الرواية، واتباع الرسم في ذلك ونحوه بين بين. اهـ[2] بل إنه رحمه الله ذهب إلى أبعد من ذلك- وهذا من باب الحفاظ على الرواية وصحة القراءة- حينما صرح بأن من يقرأ قوله تعالى ﴿ءال ياسين﴾ بكسر الهمزة وقصرها وتسكين اللام؛ باعتبارها كلمة واحدة، قال: كلمة واحدة وإن انفصلت رسما، فلا يجوز قطع إحداهما عن الأخرى، وتكون هذه الكلمة على قراءة هؤلاء قطعت رسما، اتصلت لفظا، قال: ولا يجوز اتباع الرسم فيها وقفا إجماعا، ولم يقع لهذه الكلمة نظير في القراءة.[3]

وهناك نصوص كثيرة في الكتاب تدل على اهتمام المؤلف بهذا الجانب، وأن له دراسات قيمة، واختيارات وجيهة، فيها الدلالة على التنويه برسم المصحف، وأنه لا ينفك بحال عن القراءة، بل إنه يدل في مجمله على فضل عظيم للصحابة رضي الله عنهم في علم الهجاء، وفهم ثاقب في تحقيق كل علم. والله أعلم.

ولا يفوت البحث في نهاية الكلام على هذا المبحث أن يذكر أن المؤلف كتب مصحفا خاصا به، قال عنه: والمصحف الذي صححته على الرسم بخطي هو من ذلك عمدة تتبعت فيه نصوص الأئمة، وما وقفت عليه من المصاحف القديمة، وكم من مرة أردت فيها أن أنشط لجمع كتاب في الرسم يستوعب المرسوم ويكون حجة لدى اختلاف الرسوم

---

(١) انظر ص: ١١٩٣

(٢) انظر ص: ١٢٣٦

(٣) انظر ص: ١٥١١

والعوائق تشغل عن ذلك، والمرجو من الله تيسير ذلك بمنّه. اهـ[1]

المبحث الثامن: منهجه في التحريرات:

لا شك أن القراءات العشر وصلت إلينا متواترة وصحيحة عن النبي ﷺ، وأن الأمة لم تُهمل أي قراءة منها، ولا أصلاً من أصول تلك القراءة، بل حافظت عليها عن طريق حفظها في الصدور والسطور، وهذا تحقيق لوعد الله تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

لكنْ لّما طال الزمن، وبَعُد العهد عن القراء أصحاب هذه القراءات، وأُلّفت الكتب في قراءاتهم؛ جامعةً لمختلف رواياتهم، وتشعبت طرقهم، وابتكر الناس – لِقِصَر الهمم- طريقة (جمع القراءات) في ختمة واحدة، مخالفين في ذلك ما درج عليه السلف من إفراد كل رواية على حدة، نشأ ما سمّاه المتأخرون بـ(التحريرات).

ومادة ‹حرّ› في اللغة: خيار كل شيء،[2] ومن ثَمَّ أطلق مجازاً على أكثر من معنى، يناسب (البحث) هنا منها: الفعلُ الحسن،[3] ومنه قول طَرَفَة:[4]

لا يكن حبّك داء قاتلاً * ليس هذا منك ماويّ بحرّ[5]

أي: ليس هذا منك بفعل حسن.

ومنه قولهم: تحريرُ الكتابِ وغيره، أي: تقويمُه وتخليصه، بإقامة حروفه، وتحسينه بإصلاح

---

(١) الأجوبة الأربعين: ق ١٧/أ، وينبه إلى أن هذا المصحف نقل عنه كثيرا صاحب كتاب "نثر المرجان في نظم رسم القرآن" رأيته مخطوطاً في مكتبة الشيخ تميم الزعبي حفظه الله.

(٢) انظر: اللسان والقاموس والتاج (حرر)

(٣) انظر: أساس البلاغة والتاج (حرر)

(٤) اسمه الحقيقي: عمرو بن العبد، ينتهي نسبه إلى معد بن عدنان، شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات، يقال له: ابن العشرين؛ لأنه قتل وسنه تلك، وقيل: بعدها بست، قتله عمرو بن هند.
انظر: طبقات الشعراء:١/١٣٨، الخزانة: ٢/٤١٩٤٢٥

(٥) البيت هو ثاني أبيات قصيدة عدتها (٧٦) بيتاً يصف فيها أحواله وتنقله في البلاد، مطلعها:

أصحوت اليوم أم شاقتك هرّ * ومن الحب جنون مستعر

انظر: مختار الشعر الجاهلي: ١/٣٢٣

سَقَطِه.

أمّا تعريف (التحرير) اصطلاحاً عند القائلين به من أهل القراءات فهو: تنقيح القـــراءة من أي خطأ أو خلل.[1]

ويقصدون بذلك تمييز الأوجه والطُّرُق والروايات عن بعضها، وعـــدم اختلاطـــها في الأداء حتى لا يقع القارئ في التلفيق.[2]

فـ (التلفيق) و(التركيب) و(الخلط) المضافة إلى (القراءات) كلّها مصطلحات لمســمًّى واحد عندهم وهو: الانتقال من قراءة إلى أخرى، أثناء التلاوة، دون إعـــادة ولا تكــرار لأوجه الخلاف، بل إن القارئ يقرأ آية؛ أو بعضها أو أكثر منها، على قراءة، ثم ينتقــل إلى قراءة ما يليها وفق قراءة قارئ آخر؛ دون عطف لأوجه الخلاف في الموضع الواحد.

ويرى (البحث) أن (التحريرات) قسمان:

الأول: تحريرات في الطرق والروايات، كما فعل الإمام الداني في "التيسير" مقارنة بما في "جامع البيان" وكما فعل المؤلّف في "نشره" حيث سبر غَوْر كثير من كتـــب القـــراءات، فحرّر منها هذه الطرق والروايات، وتلك سمة بارزة في كتب السلف المتعلّقة بـــالقراءات، حيث يبدؤن مؤلّفاهم بذكر أسانيدهم المتصلة إلى النبي ﷺ ؛ لأن عندهم: لا بدّ لكل مـــن قرأ بمضمّن كتاب أن يعرف طرقه.[3]

الثاني: تحريرات في (الأوجُه) وتفرّقوا فيه إلى ثلاث شعب:

الأولى: لم يَرِد عنهم فيها شيء ألبتة، قلّ أو كثر، تلميحاً أو تصريحاً، وهـــم الســـلف الأقدمون، فلم يُعرَف عنهم فيما وصلنا عنهم من تراثهم ترتيب وجه على آخر، أو منعـــه عنه، وهم لم يحتاجوا إلى هذا؛ لأنهم كانوا يُفرِدون كلّ قراءة على حدة، بل كلّ روايـــة؛

---

(١) انظر: الفوائد المفهمة: ٦

(٢) مأخوذ من: لفّق الثوب يلفقه لفقاً: وهو ضمّ إحدى الشقتين إلى الأخرى فتخيطها، والمراد هنا ضم أوجه علـى أوجه. انظر: اللسان (لفق)

(٣) انظر: غيث النفع: ٣٥

ولا يبالون بطول الزمن أو قصره في ذلك.[1]

الثانية: مَن جاء عنهم شيء منها، ولكن باقتصاد، وعدمِ فتح الباب على مصراعيه، منهم المؤلّف كما سيأتي بيانه.

الثالثة: عكس السابقتين، حيث اهتموا بها كثيراً، وبالغوا فيها أشدّ مبالغة، وهم بعض المتأخرين، حتى إن بعضهم أفردها بالتأليف،[2] فشعّبوا فيه الأقوال والتعقّبات، والأخذ والردّ، والجواز والمنع، إلى درجة أن بعضهم صرّح بأن عدم (التحريرات) يؤدّي إلى قراءة ما لم يترل.[3]

أمّا بيان منهج المؤلّف في "التحريرات" فيقال فيه:

سبق قبل قليل الإشارة إلى أن المؤلّف من الذين توسّطوا في هذه المسألة، فهو لم يُهملها بتاتاً، وأيضاً لم يبالغ فيها مبالغة المتأخرين، بل يلاحظ أن (تحريراته) في الكتاب إنما هي في بعض أبواب (الأصول) وخاصّة بابي (المد) و(الوقف على الهمز) وأمّا "الفَرشُ" فهو شبهُ خلو منها كليّة، مما قد يُفهَم منه عدم اعتداد المؤلّف بها، وأنها ليست هدفاً بحدّ ذاتها، وبالتالي لا يترتب على عدم الأخذ بها إخلالٌ في الأداء والتلاوة.

ويُلحظ أيضاً أن المؤلّف يستخدم عبارات تدلّ على موقفه من (التحريرات) التي يذكرها، إمّا قَبولاً بها أو رفضاً لها، من حيث صحتُها أو عدمه، وأحياناً قليلة يذكر صاحب (التحرير) إن وجد، والردّ عليه إن كانت غير صحيحة.

وأيضاً: إن المؤلّف لم يُطِل الكلام كثيراً على المسألة أو الكلمة المراد تحريرها، اللهم إلا

---

(١) انظر: ص ١٦١٠-١٦١١

(٢) منهم الشيخ علي بن عبد الله المنصوري (ت ١١٣٤ هـ) له: "تحرير الطرق والروايات في القراءات"، والشيخ محمد بن محمد بن خليل الطباخ (١٢٠٥ هـ) له "هبة المنان في تحرير أوجه القرآن"، وغيره، والشيخ مصطفى الأزميري (ت ١١٥٥ هـ) وهو أشهر وأدقّ من تعقب المؤلّف، والشيخ محمد بن أحمد المشهور بالمتولي (ت ١٣١٣ هـ) خاتمة المحررين إلى يومنا هذا، عُرِف بـ(ابن الجزري الصغير) لعلو كعبه في القراءات.

(٣) نسب الشيخ الضباع هذا القولَ للقسطلاني رحمه الله.

انظر: القول المعتبر: ١٨٥ (مطبوع مع كتاب "المكرّر")

في كلمة ﴿ءالئـٰن﴾ موضعي ‹يونس› حيث تكلّم عليها في قرابة ثلاث صفحات، وعلّل المؤلّف صنيعه هذا بقوله: فخذ تحرير هذه المسألة بجميع أوجهها وطرقها وتقديرها، وما يجوز وما يمتنع، فلست تراه في غير ما ذكرت لك، ولي فيها إملاء قديم لم أبلغ فيه هذا التحقيق، ولغيري عليها أيضاً كلام مفرد بها، فلا يعوّل على خلاف ما ذكرت هنا والحقُّ أحقّ أن يتّبع. اهـ[1]

وقبل ذِكر أمثلة للتحريرات عند المؤلّف يُنبّه إلى شيء مهمٍّ وهو أن المؤلّف مع ذكره أنه سيلتزم ‹التحرير› وذلك في قوله: ملتزماً للتحرير[2].. لكن لا حظ البحث أن المؤلّف جعل هذه التحريرات (مسائل) تحت عنوان (قواعد) فقال: ويندرج تحت هذه القواعد مسائل.[3] اهـ ثم ذكر بعضها:

ويكتفى بذكر أمثلة لبيان كيفية تعامل المؤلّف معها وتناوله لها، قال المؤلّف:

١- إذا قرئ بالسكت لحفص فإنه لا يكون إلاّ مع المدّ، ولا يجوز أن يكون مع القَصْر؛ لأن السكت إنما ورد من طريق الأشناني عن عبيد عن حفص، وليس له إلا المدّ، والقصر ورد من طريق الفيل عن عمرو عن حفص؛ وليس له إلا الإدراج.اهـ[4]

٢- إذا قرئ ﴿الم الله﴾[5] بالوصل جاز لكل من القراء في الياء من (ميم) المدّ والقصر، باعتبار استصحاب حكم المدّ والاعتداد بالعارض، وكذلك يجوز لورش ومن وافقه على النقل في ﴿الم أحسب﴾[6] الوجهان المذكوران. اهـ

ثمّ عزا المؤلّف كلّ وجه إلى قائله من أصحاب الكتب والطرق، وعَلَّل ترجيحَ ابن غلبون لوجه القصر بقوله: من أجل أن الساكن ذهب بالحركة. اهـ

---

(١) انظر ص: ١٠٣٩

(٢) انظر ص: ٤٦٢

(٣) انظر ص: ١٠٢٨

(٤) انظر: ١١٦٤

(٥) من الآية (١) آل عمران.

(٦) من الآية (١) العنكبوت.

ولم يكتف بذلك، بل ضَعَّف قولَ الفاسيّ: ولو أخذ بالتوسط في ذلك مراعاة لجانبي اللفظ والحكم لكان وجهاً. اهـ علّق عليه المؤلّف بقوله: إنه تَفَقُّه وقياس لا يساعده نقل.اهـ[1]

٣- مسألة ﴿الخَبْءَ﴾ فيها وجه واحد وهو: النقل مع إسكان الباء للوقف، وهو القياس المطّرد، وجاء فيه وجه آخر وهو ﴿الخبا﴾ بالألف، ذكره الحافظ أبو العلاء، وذُكِر فيه وجه رابع وهو الإدغام، حكاه الهذلي، ولا يصح عن حمزة، ولو صح لجاز معه الثلاثة التي مع النقل فتصير ستة[2]. اهـ

هذا أنموج لبعض كلمات وأوجه ذكر فيها المؤلّف (تحريرات) حسب مفهوم المتأخرين، أو (قواعد) حسب تعبير المؤلّف نفسه.

وقبل ختام هذا المبحث يقف (البحث) عند مسألتين يرى أنّهما مهمّتان حيث لم ير من تطرق إليهما من المحررين، وهما في حاجة ماسّة لمزيد من الدراسة حيث إن فيهما مخالفة لمنهج المتأخرين القائلين بوجوب العمل بالتحريرات.

وهاتان المسألتان هما:

الأولى: كلمتي ﴿ضَعْفٍ﴾ و﴿ضَعْفًا﴾ في "الرّوم"[3]:

أجمعت كتب القراءات على أن عاصماً وحمزة قرآ الكلمتين بفتح الضاد، وأن الباقين قرؤهما بالضمّ.

ثمّ صرّحت بأن حفصاً ورد عنه الإتفاق مع الباقين، أي إن له الضمّ أيضاً، فتحصَّل له وجهان: الفتح والضمّ.

وهنا مسألة من مسائل التحريرات، أهملها المحرّرون، وعرَّوها من التحرير، ومرّوا عليها مرور الكرام، مع أن فيها لمن أراد التحرير وطلب الحق كلاماً وتحريراً، وهي مسألة يتوجّه النقد فيها على القائلين والمائلين إلى وجوب (التحريرات) ولا مجانبة للحق والصواب إنْ

---

(١) انظر ص: ١٠٤٠

(٢) انظر ص: ١٢٣٥

(٣) من الآية (٥٤)

قيل إنها تتجه أيضاً على منهج المؤلّف، كما سيذكر بعد قليل.

هذه المسألة هي: تجويز وجه (الضمّ) لحفص في الكلمتين المذكورتين وجعله مقروءاً به له.

والإشكال والنقد هو: أن جُلَّ كتب القراءات -التي تيسّر الاطلاع عليها- تنصّ على أن (الضمّ) لحفص إنما هو اختيار منه وليس رواية عن شيخه عاصم.

وهذه نصوص بعض الأئمّة المحقّقين:

١-قال ابن مجاهد: قرأ حفص عن نفسه لا عن عاصم بضم الضاد. اهـ[1]

٢- قال ابن غلبون؛ بعد أن ذكر أصحاب الفتح شعبة، وحمزة، والمفضل فقط: وذكر حفصٌ أنه لم يخالف عاصماً في شيء من قراءته إلا هاهنا. إلخ. اهـ[2] ٤- قال مكّي: ذكر عن حفص أنه رواه -الفتح- عن عاصم، واختارَ الضمّ لرواية قويت عنده. اهـ[3]

٣- قال الداني: أبو بكر وحمزة ﴿من ضعف﴾ في الثلاثة بفتح الضاد، وكذلك روى حفص عن عاصم فيهنّ، غير أنه ترك ذلك واختار (الضمّ) اتّباعاً منه لرواية عن عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ أقرأه ذلك بالضمّ، ورَدَّ عليه الفتح وأباه، قال-الداني-: وما رواه حفص عن عاصم عن أئمته أصحّ. اهـ[4]

٥- قال المعدّل بعد أن ذكر خلاف القراء في الكلمتين: وإنما اختار حفص ذلك- الضم- برواية رواها عن النبي ﷺ أنه قرأ بالضمّ. اهـ[5]

فهذه النصوص وغيرها كثير عن الأئمّة المعتمدين، والكتب المعتمدة في القراءات، كلّها صريحة في عدم رواية حفصٍ (الضَمَّ) عن عاصم، وإنما هو مخالف له، باختياره بعد أن روى عنه الفتح.

وقد ورد هذا عن حفص نفسه حيث قال: ما خالفت عاصماً في شيء مما قرأت به

---

(١) السبعة: ٥٠٨

(٢) التذكرة: ٤٩٥/٢

(٣) التبصرة: ٦٣٥

(٤) التيسير: ١٧٥-١٧٦

(٥) تذكرة الحفاظ: ٢/ ق: ١٧٨

عليه إلا ضَمَّ هذه الثلاثة الأحرف. اهـ[1]

ومحلّ الإشكال المتّجه على المحرّرين هو أن يُسْألوا: كيف أجزتم القراءة بهذا الوجـــه؟ فهو وإن كان صحيحاً عن حفصٍ؛ فإنه لم يقرأ به على شيخه، مما يعني أنه وجه منقطـــع الإسناد.

قال الجعبري رحمه الله عند قولِ الشاطبي رحمه الله:

«وفي الروم صف عن خُلف فصل»[2]

قال: إطلاقه الوجهين هنا لحفص قيل فيه نظر من وجهين:

كون حفص نقل الضم عن غير عاصم.

وكونه من طريق عمرو بن الصبّاح، وطريقه عن عبيد بن الصبّاح.

وهو في اصطلاح المحدِّثين (تدليس)...وكان ينبغـــي أن يقطـــع لعـــاصم بفتـــح الكـــلّ كالأصل.اهـ[3]

وبهذا تكونون قد وقعتم فيما منعتم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فـــإن تعليـــل حفص في اختياره (الضمّ) أنه من أجل الحديث، قولٌ -عند علماء القراءات- لا يقبـــل ولا يعتمد عليه لو كان الحديث صحيحاً ومتفقاً عليه، وبالأحرى إذا كان ضعيفاً كما هنا.[4]

أمّا اتجاه الإشكال على منهج المؤلّف زيـــادة علـــى مـــا ســـبق، فـــهو أن يقـــال: لماذا لم يُعامَل هذا الوجه معاملة زيادات الشاطبي؛ مع أن الفارق بينهما جوهري، وهـــو أن الزيادات غير منقطعة، وأقصى ما يقال فيها هو خروجها عن طرقه.

فعدمُ وقوف المؤلّف عند هذا الوجه لحفص كوقوفه عند الزيـــادات؛ والتنبيـــه علـــى صحتها من عدمه، خروجٌ عن منهجه، بل عن طرقه، ومخالفٌ لما صرّح به هو نفسه حيـــث

---

(١) النص من "التبصرة" ٦٣٥، وانظره أيضا في: غاية النهاية:١/٢٥٤، النشر: ٢/٣٤٥، روضة الحفاظ: ق ١٧٨ وغيرها.

(٢) الشاطبية: ٥٧

(٣) كتر المعاني: ق: ٢٤٩

(٤) ضعف الحديث؛ لأن فيه عطية العوفي. انظر: التيسير: ١٧٦

قال: إلا أن من عادتنا الجمع بين ما ثبت وصح من طرقنا لا نتخطّاه ولا نخطله بسواه. اهـ[1]

هذا؛ وقد وقفت على محاولة للشيخ المتولّي رحمة الله عليه نقلها عن الجعبري، حاول فيها تبرير اختيار حفص للضمّ، مع روايته الفتح عن شيخه، فقال: قال الجعبري في شرح "الشاطبية": قول الأهوازي: أبو عمارة عن حفص عن عاصم، والخزاز[2] عن هبيرة عن حفص عنه بضمّ الضاد كلّ ما في ‹الروم›، صريح في أن حفصاً نقل الضم عن عاصم. اهـ[3]

وزاد الجعبري بعد هذا الكلام -والشيخ المتولي لم ينقله-: وهذا جواب صحيح إن قصده الناظم،[4] فإن قلت: كيف خالف مَن توقّفت صحة قراءته عليه؟
قلتُ: ما خالفه، بل نقل عنه ما قرأه عليه، ونقل عن غيره ما قرأه عليه، لا أنه قرأ برأيه. اهـ[5]

وعليه، فإن ما أبهمه الأئمّة: الدانيُّ ومكيٌّ والمؤلّف، وغيرهم في عباراتهم حتى فُهم من ظاهرها عدم قراءة حفص بالضمّ على عاصم، اتضح بهذا الكلام -أعني كلام الجعبري- أن ذلك الظاهر غير مرادهم رحمة الله عليهم أجمعين؛ لأنه لا يمكن بحال -عندي- أن أولئك الأئمة يجيزون قراءة منقطعة الإسناد.

وخلاصة القول في هذه المسألة: أن وجه الضمّ لحفص خارج من طرق "التيسير"

---

(1) انظر ص: ١٠٠١

(2) أحمد بن علي بن الفضل، أبو جعفر، البغدادي، مقرئ، ماهر، ثقة، قرأ على هبيرة وغيره، قرأ عليه ابن مجاهد وابن شنبوذ وغيرهما. توفي سنة ٢٨٦ هـ.
انظر: غاية النهاية: ٨٦/١-٨٧، المعرفة: ٥١٢/٢، تاريخ بغداد: ٣٠٣/٤

(3) الروض النضير: ق: ٣٨١ -٣٨٢

(4) يقصد به الإمام الشاطبي رحمه الله.

(5) كنز المعاني: ق: ٢٤٩-٢٥٠، لكن يُرَدّ على هذا بأن حفصاً لم يتلق الضمّ عن عاصم نفسه، حتى وإن كان عاصم أقرأه لبعض تلاميذه، وأيضاً: إن الضم وإن كان قرأ به عاصم إلا أنه لم يصلنا من الطرق المعتمدة لا "التيسير" ولا "الشاطبية" - وهما عمدة الجعبري- ولا "النشر" ولا "الطيبة". والله أعلم.

و"الشاطبية" و"النشر"، ومع ذلك -فكاتبه- يقرأ به تبعا لمشايخه؛ وتحسينا للظن بهم فيما قرؤا وأقرؤا به، من أنهم لا يقرؤن إلا بأثر، ولا يشترط في مثلي أن يعلم جميع الأسانيد، وما كنت لأصبح بدعا في منع هذا الوجه الذي أجازه علماء القراءات مع خروجه عن جميع طرقهم الصغرى والكبرى، وما كتبت هذا إلا أمانة للعلم، وتقديما للرواية على الدراية، وتبيينا لعدم انضباط منهج المتأخرين من المحررين في بعض المسائل، وكون حفص راوٍ عن عاصم لا يمنعه ذلك أن يختار وجها صح عنده من طريق آخر، ولا يعتبر ذلك خلطا. والله أعلم.

الثانية: مسألة: السكت بين السورتين ل(خلف) في اختياره:

صرح المؤلف في موضعين؛ بعبارة مطلقة، تدل بمنطوقها ومفهومها على أن أبا العز القلانسي في "إرشاده" روى عن خلف -في اختياره- بكماله، أي من الروايتين: رواية إسحاق ورواية إدريس، السكت بين السورتين. وقال: روى عنه -خلف- أبو العز في "إرشاده" السكت بين السورتين.اهـ[1]

وقال في موضع آخر: واختلف عن خلف في اختياره بين الوصل والسكت،... ونص له صاحب "الإرشاد" على السكت. اهـ[2]

ودلالة هذا الكلام هي أن إسحاق وإدريس عن خلف يسكتان بين السورتين، وهذا فيه نظر من جهتين:

الأولى: أن "الإرشاد" ليس فيه لخلف إلا رواية واحدة وهي رواية إسحاق، وهي من طرق "النشر" وليس فيه رواية (إدريس) ألبتة.[3]

الثانية: في "الكفاية الكبرى" لأبي العز رواية إدريس، ولكنها ليست من طرق "النشر" ولم يخترها المؤلف في طرقه.[4]

وقد اضطرب -عندي- مذهب الشيخ الأزميري رحمه الله في هذه المسألة، فبعد أن قرر أن السكت لإسحاق، وأنه الأولى ختم كلامه بالتصريح بقبول عموم كلام المؤلف

---

(١) انظر ص:٧٣٥

(٢) انظر ص: ٨٥٣

(٣) انظر : الإرشاد: ١٥٥-١٥٦

(٤) انظر: الكفاية الكبرى: ١١٠-١١١

فقال: ولكن أخذناه-السكت-لإدريس أيضا اعتمادا على ابن الجزري.اهـ[1]

فحسب المنهج الذي بنى عليه المحررون -وهو إمامهم- مذهبهم الصعب، كان عليه - رحمه الله - أن لا يأخذ بالسكت لإدريس بين السورتين، ولما كتب عليه أخذه؛ فكان الأسلم أن يكون من " الكفاية الكبرى " لا "الإرشاد" فهو هنا رحمه الله لم يخلط طريقا بطريق، بل خلط كتابا بكتاب.

وقد كان الشيخ المتولي رحمه الله أكثر دقة -عندي- وأسلم منهجية وطريقا، حيث قال بعد أن ذكر ما سبق: فكلام ابن الجزري المطلق يحمل على المقيد. اهـ[2] وهذا هو الصواب.

وخلاصة القول: أن السكت بين السورتين لخلف في اختياره إنما هو من رواية إسحاق، وعليه فيكون له -لخلف- وجهان: السكت وعدمه. والله أعلم.

المبحث التاسع: منهجه في الانفرادات:

أصل مادة: (فرد) تدل على: الانقطاع عن الشيء.[3]

يقال: شجرة فارد متنحية: انفردت عن سائر الأشجار، ومنه قول المسيّب بن علَس:[4]

في ظل فاردة من السدر

وقالت العرب: ظبية فارد منفردة: انقطعت عن القطيع، وناقة فاردة وجمل فارد، وقالوا: أفرد وانفرد واستفرد: إذا تفرد بالشيء.[5]

أما اصطلاحاً: فلم أجد عند أهل القراءات من تعرض لتعريفه غير الشيخين: المزاحي والمتولي رحمهما الله تعالى، لكن تعريف كل منهما لم يكن جامعا مانعا، فلم يشف الغليل

---

(١) انظر: تحرير النشر: ق: ١٩٥/ ب، بدائع البرهان: ق: ١٠ و١٧٦

(٢) انظر: الروض النضير: ق: ٣٦-٣٧

(٣) انظر: الأساس والتاج (فرد)

(٤) اسمه زهير، ينتهي نسبه إلى ربيعة بن نزار، وهو خال الأعشى ميمون، وهو أيضاً أحد الشعراء الثلاثة المقلين الذين فضلوا في الجاهلية. انظر: الخزانة: ٣/ ٢٤٠

(٥) انظر: التاج (فرد)

لتوجّه النظر في كليهما.

أمّا الشيخ المزّاحي فعرّفه بقوله: ومعنى قولهم (انفرد) أي: شَـذَّ، إذ الشاذ والمفرد واحد.اهـ[1]

ويلاحظ على هذا التعريف جعله (الانفراد) و(الشذوذ) سواء، وهو في الواقع أمر غير مسلّم، إذ لا يلزم من «الانفرادة» أن تكون شاذّة في حقيقتها، بل قد تكون متواترة ومقروءاً بها، كما سيأتي. ولعلّه اتّبع المؤلّف في تعبيره في بعض المواضع بـ(شـذّ) وفي بعضها بـ(انفرد).

وأمّا الشيخ المتولّي فعرّفه بقوله: هو -الانفراد- اختصاص أحد الرواة ببعض الوجوه. اهـ[2]

وفي هذا التعريف نظر من جهتين:

الأولى: الإيجاز الشديد في التعريف حتى كاد لا يفهمه غير المختصين.

الثانية: قوله: (الرواة) لا يُسلّم هذا التعبير إلا من باب المجاز، لا حقيقة؛ لأن المعروف في مصطلح القراء وخاصة عند المتأخرين منهم أن (الرواة) هم تلاميذ القارئ، سواء كانوا بطريق مباشر، أو كانوا بواسطة؛ كرواة ابن كثير وأبي عمرو، وأنّ الآخذين عن هؤلاء الرواة مهما عَلَوا أو نزلوا يُطلق عليهم (طرق) أو (طريق).

فعبارة الشيخ رحمه الله غير متّجهة من حيث الدّقة في التعريف؛ لئلا يفهم منها التحديد والاقتصار على (الرواة) في الانفرادة، وأما إن كان يقصد بـ(الرواة) العموم فيدخل (الطرق) فلا بأس حينئذ إذ لا مشاحّة في الاصطلاح، وهذا هو الظن بالشيخ.

ومن خلال تتبع (الانفرادات) في هذا الكتاب، يمكن أن تُعرّف بأنها: قراءةٌ أو وجهٌ ينسبه واحد من أصحاب «الطُرق» فقط إلى أحد «الرواة» ويكون في ذلك مخالفاً لجميع الطرق المشهورة عنه.[3]

---

(١) انظر: رسالته: ق: ٣١٥ /ب

(٢) انظر: الروض النضير: ق: ٣١٥ /ب

(٣) هذا التعريف لكاتبه.

فقوله:(قراءة) هو ما كان من قبيل الكلمة القرءانية نحو كسر الراء من ﴿رِضْوَانُهُ﴾[1] حيث انفرد النهرواني عن أصحابه عن حمدون عن شعبة بكسر رائه فخالف جميع الناس.[2]

وقوله: (وجه) هو ما كان من قبيل الأداء كإخفاء التعوّذ، أو كالأوجه الجائزة في وقف حمزة وهشام على الهمز، وذلك نحو انفراد الولي عن إسماعيل عن نافع بإخفاء التعوذ.[3]

وقوله: (واحد من الطرق) يقصد به كل مَن سوى الرواة العشرين، فيدخل في ذلك مثل: الأزرق والعليمي والنهرواني والكارزيني وغيرهم، بل ويشمل أيضاً أصحاب الكتب كالداني والشاطبي والهذلي وابن سوار وأبي الكرم وغيرهم.

وقوله: (فقط) يُقصد به ألاّ يوافقه أحدٌ في ذلك الوجه أو القراءة.[4]

وقوله: (الرواة) يُقصد به الرّواة العشرون؛ كقالون، وحفص، وروح، وإدريس وغيرهم.

وقوله: (ويكون) أي (واحدُ الطرق) والضمير في (عنه) يعود على (أحد).

هذا -حسب رأي البحث- هو ضابط (الانفرادة) وحدُّها، وأمّا ما يزاد على ذلك في التعريف من بيان كونها شاذّة لقارئ، ومتواترة لآخر، فهو وصفٌ لا حدّ. والله أعلم.

والانفرادات في الكتاب ليست على درجة واحدة من الصحّة، ولا مرتبة واحدة من حيث القراءةُ بها أو عدمها ولا من حيث القبول والرفض، فبعضها يكون:

أ- متواتراً ومقروءاً به لكن لغير المنفرد به، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْوِرَةٌ مِنْ ذَهَبٍ﴾[5] قرأها حفص ويعقوب ﴿أَسْورة﴾ بإسكان السّين ولا ألف بعدها، وانفرد رويس عن

---

(١) من الآية (٢٨) القتال

(٢) انظر: النشر: ٢/٢٣٨

(٣) انظر ص: ٨٤٢

(٤) هذا غالباً؛ لأن المؤلّف قد ذكر في مواضع قليلة جداً: انفرد بكذا وتابعه كذا، فإذا أخذنا بدلائل الألفاظ فلا إشكال، وذلك للفرق بين (الموافقة) و(المتابعة) كما يظهر عند التأمل. والله أعلم.

(٥) من الآية (٥٣) الزخرف

يعقوب بـ﴿أساورة﴾ بفتح السين وألف بعدها كقراءة الباقين.[1] فانفرادة رويس هنا وهو ﴿أساورة﴾ متواترة ومقروء بها؛ لكن عن الباقين وليست عنه، ولهذا لا يصح الحكم عليها بالشذوذ، ومع هذا أيضاً لا يقرأ له بها.

ب- شاذّة ولا يقرأ بها لأحد، لا للمنفرد ولا لغيره من العشرة، وذلك نحو ﴿لاَ يَلْبَثُونَ﴾[2] انفرد روح بقراءتها ﴿يُلَبَّثُون﴾ بضم الياء وفتح اللام وتشديد الباء،[3] وهي قراءة شاذة لا يقرأ بها لأحد، لا لروح ولا لغيره، فهي شاذة؛ لأنها غير مروية عن أحد من القرّاء العشرة. أما منهج المؤلّف في الانفرادات:

يظهر اهتمام المؤلف بالانفرادات من خلال مقدمة كتابه، حيث أشار فيها إلى تنبيهه على كل ما ورد منها عن أحد من القراء، فقال: لم أدع عن هؤلاء الثقات الأثبات حرفاً إلا ذكرته ولا... وما انفرد به منفرد فذّ. اهـ[4]

وباستقراء الكتاب اتضحت أهمية الانفرادات عند المؤلف، وذلك من خلال العدد الكثير منها، حيث بلغت في جميع الكتاب (٣٤٤) انفرادة، صرح فيها بصيغة الانفراد كقوله: انفرد فلان...

يضاف إلى ذلك (١٠) عشرة مواضع عبر فيها بصيغة الشذوذ، كقوله: شذّ فلان.

خمسة مواضع عبر فيها بصيغة التوهيم، كقوله: ووهم فلان.

وقد استخدم المؤلف عدة أساليب في ذكره للانفرادة:

١- ينسب الانفرادة إلى صاحب الطريق عن الراوي، كأن يقول: وانفرد الكارزيني بإظهار ﴿جاوزه هو﴾[5] دون سائر الباب. اهـ

---

(١) انظر: النشر: ٢/٣٦٩

(٢) من الآية (٧٦) الإسراء

(٣) انظر: النشر: ٢/٣٠٨، التتمة: ٧٩٠

(٤) انظر: ٤٦٢

(٥) من الآية (٢٤٩) البقرة

وكقوله: انفرد زيد عن الرملي عن الصوري بفتح الراء وإمالة الهمزة. اهـ[1]

٢- ينسب الانفرادة إلى المؤلفين ولا يذكر كتبهم. كأن يقول: انفرد الهذلي عن الهاشمي...[2] وكقوله: وانفرد ابن مهران بالفتح عن روح. اهـ[3]

٣- أحيانا ينسب الانفرادة إلى المؤلف مع ذكر كتابه؛ مثلا: انفرد أبو العز في "كفايته". وقوله: انفرد سبط الخياط في "المبهج"[4]، وقد يكتفي بإضافة كلمة (صاحب) إلى اسم الكتاب مع عدم ذكر المؤلف

كقوله: وانفرد صاحب "التجريد"[5] وقوله: انفرد صاحب "العنوان"[6]

٤- ينسب الانفرادة إلى الكتاب فقط، كأن يقول: انفرد في "التجريد"، وقوله: انفرد في "المصباح".[7]

٥-أحيانا قليلة جدا يقدم القراءة أوالوجه ثم يعقب عليه بأنه انفرادة.[8]

كانت تلك النقاط هي ما تراءت للبحث في كيفية عرض المؤلف للانفرادة، وبقيت نقاط أخرى متعلقة بمنهجه فيها؛ منها:

١- أنه أحيانا بعد ذكره للانفرادة يعقب عليها بالحكم، كأن يقول: وانفرد به في "التذكرة" ليعقوب، وهو غريب. اهـ[9]

وكقوله: وانفرد.. فخالف سائر الرواة.

---

(١) انظر ص: ١٣٢٩

(٢) انظر ص: ٨٨٠

(٣) انظر ص: ١٣٧١

(٤) انظر ص: ١٠٦٤

(٥) انظر ص: ١٣٣٦

(٦) انظر ص: ١٣٥٢

(٧) انظر ص: ١٢٦٥

(٨) كما في: ٢/٢٤٠

(٩) انظر : ٢/٣٤٣

وكقوله: وانفرد سبط الخياط.. ولم أجد ذلك في مفردة الشريف.[1]

٢- تعليلُه وتوجيهه في بعض الأحيان لبعض الانفرادات، كقوله: وانفرد... من أجل خفّة الفتحة وسكون ما قبل. اهـ[2]

٣- يذكر أحياناً مَن تابع المنفرد في انفرادته، كقوله: وانفرد ابن مهران... وتابعه على ذلك الهذلي...اهـ[3]

٤- عكس التي قبلها، وهي أنه يذكر سلفَ المنفرد في انفرادته، كقوله: وانفرد الصفراوي....وأظنّه أخذ ذلك من قول أبي معشر الطبري. اهـ[4]

٥- يذكر أحياناً انفرادات عن رواة ليسوا من طرقه أصلاً، كقوله: انفرد الولي عن إسماعيل عن نافع. اهـ[5]

٦- أحياناً يستطرد بنسبة (الانفرادة) إلى من قرأ بها من السلف، كقوله: وهي قراءة زيد بن علي، وعبد الله بن الزبير.[6]

وكقوله أيضاً: (وهي قراءة ابن مقسم وقتادة والحسن في رواية) و هي قراءة عطاء بن أبي رباح... إلخ[7].

٧- الترجيح أحياناً، كما فعل في انفرادة ابن شنبوذ عن أبي عمرو في إدغام ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾[8] قال: والمأخوذ به هو الإظهار حفظاً للأصول ورعياً للنصوص.اهـ[9]

---

(١) انظر: ٢٤٨/٢

(٢) انظر ص: ٩١٨

(٣) انظر ص: ١٢٩١

(٤) انظر ص: ١٠٩٧

(٥) انظر ص: ٨٤٢

(٦) انظر: النشر: ٢٧٨/٢

(٧) انظر: نفس المصدر.

(٨) من الآية (٢٠) الإنسان

(٩) انظر ص: ٩١٥

٨- أنه في قسم (الفرش) يحيل على الانفرادات التي ذكرها في الأصول.

والله تعالى أعلم.

المبحث العاشر: منهجه في إفراد القراءات وجمعها:[١]

عادة السلف والقرون الأربعة الأُوَل هو إفراد كلّ رواية على حدة، فمن أراد الجمع لاثنين أو ثلاثة أو أكثر لا بدّ أن يقرأ ختمة كاملة لراوٍ واحد.

فمثلاً: يقرأ ختمة لقالون، ثمّ أخرى لورش، ثمّ أخرى للبزي...وهكذا حتى ينتهي من السبعة أو العشرة، حتى ولو استمرّ زمناً طويلاً، وفي هذا دلالة على عِظم هممهم، وكثرة حرصهم، ومبالغتهم في الإكثار من هذا العلم واستيعاب رواياته.

فلمّا كانت المائة الخامسة وفَتَرتِ الهمم، وتقاصر الطّلَب، وقُصِدت سرعة التلقي والانفراد، ظهر جمع القراءات المتعدّدة في ختمة واحدة، بحيث يقرأ الشخص ختمة يجمع فيها القراءات السبع بل والعشر.

هذا، وقد عقد المؤلّف باباً لهذا الجانب وضّح فيه أن أحداً من أئمة القراءة لم يتعرض له في تأليفه؛ سوى إشارة قليلة عند الصفراوي في "إعلانه" مع أنه (باب عظيم الفائدة، كثير النفع، بل هو ثمرة أبواب الأصول، ونتيجة تلك المقدّمات والفصول).[٢]

ومن هنا يُلحَظ موقف المؤلّف من هذا الباب، وهو أنه من العلماء القائلين به والمجوّزين له، والذين قرّروه وتلقّوه بالقبول، ويمكن توضيح منهجه في هذا الباب في النقاط الآتية:

١-عدم السماح بالجمع إلا لمن أفرد القراءات، وأتقن معرفة الطّرق والروايات، وقرأ لكل قارئ ختمة على حدة.

٢- الأخذ في الجمع بجزء من أجزاء (٢٤٠) أي أن يقرأ الطالب في المجلس الواحد ‹ربع› حزب.

٣- الأخذ في الإفراد بجزء من أجزاء مائة وعشرين، أي نصف حزب في المجلس

---

(١) انظر ص: ١٦١٠

(٢) هذا نص كلام المؤلّف ص: ١٦١٠ .

الواحد.

٤- إلزامه من يريد تحقيق علم القراءات وإحكام تلاوة الحروف؛ بأن يحفظ كتاباً كاملاً يستحضر به الاختلاف، ومعرفةَ اصطلاح ذلك الكتاب وطرقه.

٥- تبيينه الفرق بين الخلاف الواجب والجائز، وأن خلاف القراءات والروايات والطرق خلافُ نصّ ورواية، فلو أخلّ القارئ بشيء منه كان نقصاً في الرواية، فهو وضدّه واجب في إكمال الرواية، بينما خلاف الأوجه ليس كذلك؛ إذ هو على سبيل التخيير، ولا يخلّ ترك شيء منه في الرواية.[١]

٦- لـمّا بيّن مذهبَي الجمع وهما: الجمع بالحرف؛ وهو مذهب المصريين،[٢] والجمع بالوقف وهو مذهب الشاميين[٣] ركّب مذهباً بين المذهبين فقال:

ولكنّي ركّبت من المذهبين مذهباً: فأبتدئ بالقارئ وأنظر إلى من يكون من القرّاء أكثر موافقة له، فإذا وصلت إلى كلمة بين القارئين فيها خُلْف وقفت وأخرجته معه، ثمّ وصلت حتى أنتهي إلى الوقف السائغ جوازه، وهكذا حتى ينتهي الخلاف، قال: فكنت أجمع على هذه الطريقة بالوقف، وأسبق الجامعين بالحرف مع مراعاة حسن الأداء وكمال القراءة.

٧- اشتراطه أربعة أمور على جامعي القراءات وهي:[٤]

١/ رعاية الوقف.

٢/ رعاية الابتداء.

٣/ حسن الأداء.

٤/ عدم التركيب.

---

(١) انظر ص: ١٦١٧

(٢) وصفه المؤلّف بقوله: وهو أوثق في استيفاء أوجه الخلاف وأسهل في الأخذ وأخصر ولكنه يخرج عن رونق القراءة وحسن أداء التلاوة. اهـ ص: ١٦١٩

(٣) وصفه المؤلّف بقوله: وهو أشد في الاستحضار، وأسدّ في الاستظهار، وأطول زماناً، وأجود إمكاناً. اهـ ص: ١٦٢٠

(٤) انظر ص. ١٦٢٣

٨- ردّه على مَن يُلزِم تقديم شخص بعينه في الجمع، وعدُّه ذلك دلالة على عدم مهارة فاعله[1].

٩- استدراكه على بعض من سبقه في ذكره شروط الجمع، حيث بيّن المؤلف أن بعضها يتّجه إليها النظر، وأنها ‹ليست وافية بالقصد›، اهـ[2]

١٠- إضافته نوعاً رابعاً من أنواع الجمع سمّاه ‹التناسب›[3].

هذا ما اتضح للبحث في منهج المؤلّف في هذا الجانب. والله أعلم.

تتميم:

قال الإمام ابن الجوزي رحمه الله: ومنهم -القراء- من يجمع القراءات فيقول: «ملك» «مالك» «ملاك» وهذا لا يجوز، لأنه إخراج للقرآن عن نظمه، اهـ[4]

هذا الذي ذكر الإمام رحمه الله ليس هو المراد بـ ‹الجمع› هنا، بل المراد نوع آخر من الجمع، نضرب له هذا المثال:

قوله تعالى ﴿وَمَا ءَاتَىٰكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُواْ﴾[5] لو أريد جمعها لكان كالتالي:

١- نبدأ بقالون بقصر المنفصل في ﴿وَمَا ءَاتَىٰكُمُ﴾ وإسكان ‹الميم› في ﴿نَهَىٰكُم﴾ وهنا يوافقه أبو عمرو فقط.

٢- ثم نعطف بصلة الميم له أيضاً، وهنا لا يوافقه أحد.

٣- نعطف ابن كثير من قوله ﴿فَخُذُوهُ﴾ بصلة الهاء، وصلة الميم في ﴿نَهَىٰكُم﴾ وصلة الهاء أيضاً في ﴿عَنْهُ﴾ ولم يوافقه أحد.

٤- ثم نأتي بالتوسط في المنفصل لقالون وعدم صلة الهاء، وإسكان الميم، ويوافقه أبو

---

(١) انظر ص: ١٣٢٣

(٢) انظر ص: ١٣٢٣

(٣) انظر ص: ١٦٢٤

(٤) انظر: تلبيس إبليس: ١٢٣

عمرو وابن عامر وعاصم.

٥- ثم نعطف بصلة الميم له أيضاً، ولا يوافقه أحد.

٦- ثم نأتي بالإمالة في الألف بعد التاء من ﴿ءَاتَـــكُمُ﴾ وبعد الهاء من ﴿نَهَـــــكُم﴾ وهذا للكسائي فقط.

٧- ثم نأتي بالإشباع في المنفصل، والقصر في البـــدل، والفتـــح في ذات اليـــاء مـــن ﴿ءَاتَـــكُم﴾ و﴿نَهَـــكُم﴾، وهذا لورش فقط.

٨- نعطف بتوسط البدل وتقليل ذات الياء في الكلمتين.

٩و١٠- نعطف بإشباع البدل والفتح والتقليل في ذات الياء في الكلمتين. (وهـــذان وجهان)

١١- ثم إشباع المنفصل وقصر البدل والإمالة في الألف بعد التاء والهاء في الكلمتـــين. لحمزة فقط.

هذا أنموذج لجمع القراءات بالسبعة، وهو لا شك أنه جائز ومعمول به عند القـــراء، وليس هو كما ذكر ابن الجوزي رحمه الله فذلك مردود. والله أعلم

المبحث الحادي عشر : اختياراته:

الاختيار هو اختيار بعض المرويّ دون بعض عند الإقراء والتلقّي.[1]

وبيان ذلك : أن كل قارئ من الأئمة العشرة وغيرهم، يأخذ القراءات من عدد مـــن الشيوخ ويحاول ما استطاع الأخذ عن أكبر قدر ممكن، فإذا ما أراد الإقراء فإنه لا يقرئ – غالبا- بكل ما سمع، بل يختار من مسموعاته فيقرئ به، ويترك بعضاً آخر فلا يقرئ به.

وقد كان (الاختيار) سائغاً ومسموحاً به في العصور المتقدمة، بل قبـــل أن تنضبـــط القراءات وتصبح علماً منفرداً بحد ذاته، وقبل أن تتأصّل أصوله وقواعده وشروطه.

فكان كل واحد من القراء وغيرهم من أصحاب الكتب اختار مما روى وعلم وجهـــه من القراءات ما هو الأرجـــح عـــنده ، والأَوْلَى في نـــظره، فاختار طريقه ورواه، وأقرأ

(١) انظر: اللسان والتاج : (خار)

به، واشتهر عنه ، وعرف به فنسب إليه، ولم يمنع واحد منهم اختيار الآخر، ولا أنكره، بل سوّغه وأجازه، وكل واحد من هؤلاء روي عنه اختياران أو أكثر.[1]

ولا يفهم من صنيعهم هذا، أن اختيارهم مبنيّ على الرّأي والاجتهاد والقياس، لا وكلاّ، فالأمة كلها مجمعة على أن (القراءة سنّة) والأدلة الواردة عن الصحابة والتابعين وأئمة القراءة بعدم تجاوز المرويّ، وبعدم الاجتهاد في القراءة؛ وذلك الاجتهاد المؤدّي إلى استحداث غير ما قرئ به، كثير جدّاً.

فإذا ما وجدت عبارة (اختيار فلان) أو ما شابهها، فيجب أن لا تفسّر بأنها استحسان منه أو اجتهاد، حاش العلماء من ذلك، فإنهم أجمعوا -كما سلف- على تحريم ذلك.

ومصداق ذلك؛ أنه كثيراً ما تطّرد الرواية عن الإمام في بعض حروف القرآن، على وجه واحد، حتى يصير أصلاً من أصوله، ثم يخالف أصله هذا في موضع واحد أو أكثر، مثل:

أ-حفص يقرأ سائر الألفات بالفتح، ولم ترد عنه الإمالة في جميع القرآن إلا في كلمة واحدة وهي ﴿مَجْرٰىٰهَا﴾ في (هود)[2]

ب-أبو جعفر يقرأ الفعل ﴿يَحْزُنَ﴾ بفتح الياء وضمّ الزاي في جميع القرآن إلا في الموضع الذي في سورة (الأنبياء) فإنه يضم الياء ويكسر الزاي، وعكسه في ذلك تماماً نافع.[3]

إلى غير ذلك من الأمثلة وهي كثيرة، مفادها: أن لا مسوّغ لذلك إلا اتباع الرواية، وليس للقياس مدخل أو اعتبار، وإلاّ لما رأينا كثيراً من أئمة اللغة ينكرون بعض القراءات التي جاءت مخالفة لما ضبطوه وعلموه من قضايا اللغة.

أما (اختيارات) المؤلف:

فلم يقف المؤلف في كتابه موقف الناقل لأقوال من سبقوه دون تمحيص وتعقيب

---

[1] انظر: تفسير القرطبي : ١/٤٦-٤٧

[2] انظر ص: ١٣٢٢

[3] انظر: النشر : ٢/٢٤٤

لآرائهم ومنقولاتهم فحسب، بل وقف موقف الناقد البصير، والحكم الخبير، المؤهل للحكم، والمستحق لإدلاء دلوه، فما من مسألة شائكة وجد فيها خلاف أو اختلاف بين كبار علماء القراءات؛ سواء كانت في (الطرق) أو (الروايات) أو (الأوجه) إلا وكان للمؤلف موقف إيجابي تجاه تلك المسألة.

هذا، وقد بلغت (اختياراته) سبعة وأربعين (٤٧) اختياراً[١]، لم يتبع المؤلف صيغة واحدة في الدلالة على ذلك، وإنما نوّع العبارة، وأوضح الإشارة، وعقب بالتصريح دون التلويح.

فتراه أحياناً يقول: (به نأخذ وله نختار)[٢]، وأحيانا (وهو اختياري)[٣] و(المختار عندنا)[٤] و(وأختاره)[٥] و(لكنّي أختار)[٦] إلى غير ذلك مما هو مبيّن في محلّه من "التحقيق". والله أعلم.

المبحث الثاني عشر: منهجه في التكبير عند القراء:

اختلف صنيع مؤلّفي كتب القراءات في هذا الباب، فمنهم من أهمله أصلاً كابن مجاهد في " السبعة " وابن مهران في "الغاية " ومنهم من جمعه مع الكلام على (البسملة) كصاحب "الكامل" وغيره، ومنهم من جعله آخر كتابه، وهم جمهور المشارقة -ومنهم المؤلّف - والمغاربة.

ولتوضيح منهج المؤلّف في هذا الباب، يلاحظ أنه حصر الكلام عليه في أربعة مباحث:

---

(١) اعتبرت فيها كل ما فهمت أنه يدخل ضمن (الاختيار) سواء أكان بصيغة (الشهرة) أو (التصويب) أو (الأخذ). والله أعلم.

(٢) انظر ص : ٩٢٤

(٣) انظر ص : ٩٥١

(٤) انظر ص : ١٠٨٢

(٥) انظر ص : ١٠١٩

(٦) انظر ص : ١٤٤٤

المبحث الأول: في سبب وروده:

وفيه بيّن سبب اختلاف العلماء في وروده، مع بيان أن سببه هو انقطاع الوحي عن رسول الله ﷺ ولـمّا قال المشركون: قلى محمداً ربُّه، نزلت (والضحى) فقال النبي ﷺ: «الله أكبر» وأُمِر أن يفعل ذلك إذا بلغ (والضحى) مع خاتمة كل سورة حتى يختم. اهـ[1]

ووصف المؤلّف هذا القول بأنه للجمهور، ثم ذكر أقوالاً أخر كثيرة، ووصف أحدها - وهو أن التكبير من النبي ﷺ كان بسبب رؤيته جبريل عليه السلام على هيئته الحقيقية التي خلقه الله بها -: بأنه قول قوي جيّد، إذ التكبير إنما يكون غالباً لأمر عظيم أو مهول.اهـ[2]

المبحث الثاني: في ذكر من ورد عنه، وأين ورد وصيغته:

أما من ورد عنه فذكر أنه عن سائر القراء، لكن اختلفت عبارته في ذلك، حيث صرح بأنه (صح) عن أهل مكة؛ قرائهم وعلمائهم وأئمتهم، ومن روى عنه صحة استفاضة واشتهرت، وذاعت وانتشرت حتى بلغت حد التواتر. اهـ

وأيضا: صحت عن أبي عمرو من رواية السوسي، وعن أبي جعفر من رواية العمري.اهـ وأما بقية القراء فلم يعبر عنهم بـ(صح) بل اكتفى بأنها: وردت عن سائر القراء.اهـ

وأما: أين ورد ؟:

فقد أطال المؤلف الكلام على هذه الجزئية بما محصله:

أنه ورد من أول (والضحى) وقيل: من أول (ألم نشرح)، وذكر في ذلك أحاديث ستة بسنده إلى (البزي).[3]

وبين أن سبب الخلاف في ذلك هو: هل التكبير لأول السورة أم لآخرها ؟ فاختلفت نظرتهم لذلك مع تأكيده على عدم صحة القول بأن التكبير هو من آخر (الليل) وتأويل ما ورد من ذلك بأن المراد هو أول (الضحى) قال: وهذا الذي ذكروه من أن المراد

---

(1) ٢/٤٠٦

(2) ٢/٤٠٨

(3) انظر: ٢/٤١٠-٤١٩

بآخر(الليل) هو أوّل (الضحى) متعيّن، إذ التكبير إنما هو ناشئ عن النصوص المتقدمة، وهي دائرة بين ذكر (الضحى) وأوّل (ألم نشرح) لم يذكر في شيء منها (والليـــل) فعُلِم أن المقصود بذكر آخر (الليل) هو أوّل (الضحى) كما حمله شرّاح كلام الشاطبي قال: هو الصواب بلا شك.اهـ[1]

ثمّ تكلّم المؤلّف عن انتهائه هل هو: آخر سورة (الناس) كما ذهب إليه جمهور المغاربة ؟ أم هو أول سورة (الناس) كما ذهب إليه جمهور المشارقة فلا يكبّر في آخرها؟ وبيّن أن الوجهين مبنيان على الأصل المتقدّم؛ وهو هل التكبير لأوّل السورة أم لآخرها ؟ وهذا هو الفاصل في المسألة، قال: ومن وجد في كلامه خلاف ذلك فإنما هو بناء على غير أصل، أو مراده غير ظاهره.

وقد صحّح المؤلّف المذهبين جميعاً، وأفاد أنهما لا يخرجان عن النصوص، وردّ على أبي شامة رحمه الله الذي جعل في المسألة مذهباً ثالثاً؛ وهو أن التكبير مشروع بين كل سورتين بأنه قول لم يذهب إليه أحد صريحاً، وعدم صحته في بعض المواضع.

المبحث الثالث: في صيغته وحكم الإتيان به.

أمّا صيغته فنقل اتفاقهم على (الله أكبر) ثمّ اختلافهم في زيادة (التهليل) قبله نحو (لا إله إلا الله والله أكبر) وذكر -بعد أن صحَّح هذه الزيادة- حديثاً بسنده إلى البزي، ونقل له شاهداً عن النبي ﷺ فيما رواه النسائي، ثمّ ذكر زيادة أخرى وهي التحميد (لا إله إلا الله والله أكبر ولله الحمد) وصحح ذلك[2].

أما حكم الإتيان بالتكبير بين السورتين فأطال الكلام فيه وجعله مبنياً على الأصل المتقدم هل التكبير لأول السورة أم لآخرها[3].

وتظهر فائدة الاختلاف في جواز أو منع بعض الأوجه في حالة الوصل والوقف، وقد بيّنها

---

(١) ٤١٩/٢

(٢) انظر: ٤٢٩/٢-٤٣٠

(٣) انظر: ٤٣١/٢

المؤلّف، وأوصلها إلى عشر نقاط مهمّة للقارئ[1]. والله أعلم.

المبحث الثالث عشر: الدراسات التي أقيمت حول "النشر"

ما إن انتهى المؤلّف من "كتابه" وعرضه على الناس، حتى استقبلوه وقبلوه بإحسان ورضىً تامّين، فكثر ورّاده، وتعدّد المستقون منه ما بين راشف، وكارع، ومرتوي، فأقاموا عليه الدراسات، منهم من اختصره، ومنهم من نَظَمه، ومنهم مَن حرّره، وما ذلك كلّه إلا دلالة على ما لهذا الكتاب من مكانةٍ في فنّه، وها أنذا أذكر ما وقفت عليه من ذلك:

١-المؤلّف نفسُه: حيث اختصره في مؤلّف سمّاه "تقريب النشر" وكان قبل ذلك نَظَمه وسمّاه "طيبة النشر" كما سيأتي الحديث عنه في المبحث الآتي.[2]

٢- طاهر بن عرب[3]، تلميذ المؤلّف، نَظَم "النشر" في ألفيّة، وسمّاها "القصيدة الطّاهرية"[4] قال في مقدمتها:

على ما هو المشروح في نشر شيخنا * إمام الهدى شمس العدالة والعلا

محمد المدعو بالجزري مَن * هو الآية الكبرى هو الحسن الملا

٣- عمر بن قاسم النشار، من أهل القرن التاسع، اعتمد على "النشر" في مواضع من كتابه "البدور الزاهرة".[5]

٤- الإمام عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، جلال الدين السيوطي، ولد سنة ‹٨٤٩هـ› وتوفي سنة ‹٩١١ هـ› وشهرته تغني عن الإطالة في ترجمته هنا، رأيته استفاد من "النشر" في ثلاثة كتب من كتبه، "الإتقان" و"التحبير في علم التفسير" و"معترك

---

(١) انظر: ٢/٤٣٥-٤٤٠.

(٢) انظر ص: ١٤٩

(٣) عالم فاضل، مدقّق، مقرئ، أبو الحسن، ولد سنة ‹٧٨٦ هـ› حفظ القرآن وهو ابن عشر سنين، قرأ القراءات كثيراً على المؤلف، وقد ترجمت له ‹سلمى› بنت المؤلف ترجمة حافلة ألحقتها بغاية النهاية لأبيها. انظر: غاية النهاية: ١/٣٣٩-٣٤١

(٤) منها نسخة في مكتبة الحرم المكي.

(٥) انظره: ٧ و٢١ و٢٢ و٥٣، وغيرها من المواضع.

الأقران" صرح في بعضها بالمؤلف، وسكت في بعضها، وبالمقابلة اتضح أن المراد "النشر"[1]

٥- محمد بن أحمد القاهري، كان حياً سنة ‹٩٠٥ هـ›[2]، حيث شرح "القصيدة الطاهرية" السابقة الذكر، وسمى كتابه "بحر الجوامع"[3] وشرحها بكلام "النشر" بحذافيره، فلا مبالغة إذا قيل إنه نسخة مختصرة لكتاب "النشر".

٦- أحمد بن محمد القسطلاني، صاحب "لطائف الإشارات" اعتمد على "النشر" اعتماداً كلياً،فكل ما فيه مما هو متعلق بالقراء والقراءات سواء الأصول والفرش فهو نفسه كلام "النشر".

وذكروا أيضاً[4] أن له كتاباً شرح فيه "النشر" بعنوان "نشر النشر في القراءات العشر"[5]

٧- الشيخ أحمد بن محمد بن عمر، الخفاجي، شهاب الدين، توفي سنة ‹١٠٦٩هـ› اعتمد عليه في تحرير بعض المسائل المتعلقة بالقراءات، التي أخطأ فيها الإمام البيضاوي رحمه الله[6].

---

(١) انظر: الإتقان: ١٣٣/١ و١٤٢، ٢١٠، ٢١١، على سبيل المثال لا الحصر، ومعترك الأقران: ١٢٧/١-١٢٩، وغيرها.

(٢) وهي السنة التي انتهى فيها من شرحه المذكور، وبالتحديد في شهر جمادى الثانية، ولم أجد ترجمته في ما لدي من مصادر.

ويتضح من كتابه أنه عالم بالقراءات والأصول واللغة، حيث إن جل اعتراضاته على المؤلف -ابن الجزري- إنما هي أصولية، هذا وقد زاد على القراء العشرة، قراءات أبي حاتم السجستاني وأبي عبيد القاسم بن سلام. وجميع ما في كتب "الإقناع" و"جامع البيان" و"الاستغناء" وغير ذلك.

(٣) منه نسخة وحيدة في: جامع الزيتونة بتونس تحت رقم: ٣٨٤ في ٨٨٢ وجه

(٤) انظر: الفهرس الشامل: ٢٠٥

(٥) منه نسخة خطية في مكتبة: أسعد أفندي / استانبول ٣٠/٤

(٦) انظر: حاشية الشهاب: ٥٣٢/٤ و٢٩١/٩ و٣٩٣، وغيرها

٨- مصطفى بن عبد الرحمن الأزميري،[١] له "تحرير النشر"[٢] وهو مِن أقوى مَن كتب عنه.

٩- خاتمة الحفاظ، الشيخ المتولي. له "الروض النضير"

وهذا الشيخ هو عمدة كلّ من جاء بعده، حتى سمَّوه بـ(ابن الجزري الصغير) ويا حبّذا لو أخرج كتابه "الروض" بتحقيق علميّ مدروس.

١٠- الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد، البنّاء، الدمياطي، قرأ على الشيخ سلطان المزّاحي وغيره، ألّف "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر" و"مختصر السيرة الحلبية" توفي سنة ‹١١١٧ هـ› بالمدينة المنورة.

بنى كتابه "الإتحاف" على "النشر" حتى كاد أن يكون نسخة منه، لو استثنينا قـراءات الأربعة الزائدة على العشر، وتوجيه القراءات. والله أعلم.

هذا، وقد قام بعض الباحثين المعاصرين بدراسة لغوية في "النشر" سمّاها: "من قضايـا اللغة والنحو في كتاب "النشر"[٣] والله تعالى أعلم.

المبحث الرابع عشر: المسائل التي في "الطيبة" وليست في "النشر" وبالعكس:

"الطيِّبة" وتسمّى أيضاً "طيِّبة النشر في القراءات العشر" هي نظمٌ لكتاب "النشر" هـذا،

---

(١) المتوفى بمصر سنة ‹١١٥٥هـ› قالوا عنه: هو سيّد من بحث في هذا الشأن، وبصّر، وأجـاد في القـول ومـا قصّر.اهـ انظر: المتولي وجهوده في القراءات: ١٤٥-١٤٧

(٢) منه نسخة خطية في الجامعة الإسلامية بالمدينة تحت رقم (١٣٨٨) في ٣٣ق

(٣) البحث من تأليف د/ فؤاد أحمد السيد الحطاب رحمه الله، خرج منه بفوائد هامّة أجملها في نهاية البحث، منـها قوله: اشتمال "النشر" على قضايا لغوية ونحوية وصرفية وصوتية. اهـ انظره ص: ٨٥

نظمه المؤلّف نفسه، وسمّاها بهذا الاسم، فقال في بدايتها:[1]

ضمَّنتها كتاب نشر العشرِ * فهي به "طيّبة في النشر"[2]

وقال في نهايتها:

وهاهنا تمّ نظام "الطيّبة" * ألفيّة سعيدة مهذّبهْ

وقد ابتدأ المؤلّف في هذا النظم آخر رجب سنة ‹٧٩٩ هـ› بعد أن وصل إلى الـرّوم، أي: بعد أن شرع في تأليف "النشر" بخمسة أشهر تقريباً، ثم انتهى من نظم "الطيّبـة" في شعبان من نفس السنة، وذلك قوله بعد البيت الثاني المذكور:

بالرُّوم من شعْبان وسْط سَنَةِ * تسع وتسعين وسبعمائةِ

ثم ختم "النشر" في ذي الحجّة من نفس السنة، أي بعد الانتهاء من نظم "الطّيـبة" بأربعة أشهر تقريباً[3].

وهذا يوضّح عدم دقّة عبارة النويري رحمه الله عند قول المؤلّف في "الطّـيِّبة"

وهذه الرواة عنهم طُرُقُ * أصحّها في "نشرنا" يحقّق

قال: قوله (يُحقَّق) المناسب (محقّق) لأن "النشر" مقدَّم في التأليف على "الطّـيِّبة".اهـ[4]

فقوله هذا إن كان يريد به "النشر" كلّه، فغير مسلَّم كما اتّضح، وإن كـان مقيّـداً بمبحث "الطُّرُق" فقد يكون له وجه. والله أعلم.

---

(١) انظر: الطيبة: ٣٤

(٢) قال ابن الناظم: في تسميتها -الأرجوزة- "طيِّـبة" بذلك تورية حسنة تامّة؛ تستخدم في معان من طيب الرائحة ومن الحياة. اهـ

هذا وقد استخدم الشعراء هذا المركّب "طيّبة النشر" في وصف المرأة الجميلة،الزكية الرائحة، قال جميل:

خليليَّ عوجا اليوم حتى تسلّما * على عذبة الأنياب طيّبة النشر

وقال عروة الرحال:

أكلتُ دماً إن لم أرُعْكِ بضرّة * بعيدة مهوى القرط طـيّبة النشر

انظر: شرح الطيبة: ٣٤، شرح النويري: ٢٦٨/١، شرح الحماسة: ١١٧١/٢، سمط اللآلي: ٦٧٢/٢

(٣) شرح الطـيّبة: ٣٣٧-٣٣٨

(٤) انظر: شرح النويري: ٢٦٨/١

بعد هذا، يتجه سؤال مهم، وهو: هل كُل ما في "الطـــيبة" هو في "النشـــر" أم أن في أحدهما ما ليس في الآخر؟

فالجواب هو: أن المؤلف لم يقصد بنظمه "الطيبة" أن تكون نســخة مكــررة لمــا في "النشر" حذو القذة بالقذة، أو حذو الحافر بالحافر وإنما جعل بينهما خلافا واختلافا، مـع بقاء التوافق في المضمون والمطلوب، وهذا ما يبينه قوله نفسه: (ضمنتها) ولبيان ذلك يقال:

لم تنفرد "الطـــيبة" عن "النشر" في شيء؛ فكل ما فيها فهو في "النشر" والعكس غـــير صحيح، إذ في "النشر" ما ليس في "الطـــيبة" وذلك كالتالي:

١- الأسانيد والطرق.

أما ‹الأسانيد› فلم يذكرها المؤلف في "طيبته" ألبتة، وأما ‹الطرق› فاكتفى بذكر عددهـــا إجمالا، والإحالة إلى "النشر" لمعرفتها، فقال بعد أن ذكر القراء العشرة ورواتهم[١]:

وهذه الرواة عنهم طرق * أصحها في نشرنا يحقـــق

باثنين في اثنين وإلا أربع * فهي زها ألف طريق تجمع

٢- الانفرادات:

جميعها التي في "النشر" لم يعرّج عليها في "الطيبة" إلا في كلمات، وهي:

الأولى والثانية ﴿التلاق﴾ و﴿التناد﴾ قال في "النشر": انفرد أبو الفتح عن قالون بالوجـهين؛ الحذف والإثبات في الوقف... وقد خالف عبد الباقي في هذين سائر الناس، ولا أعلمـــه ورد من طريق من الطرق عن أبي نشيط ولا الحلواني، بل ولا عن قالون أيضاً إلا من طريق أبي مروان... وسائر الرواة عن قالون على خلافه.اهـــ[٢]

ثم قال في "الطَّـــيِّبة":

..........*........التلاق مع

(١) انظر: الطـــيّبة: ٣٣

(٢) انظر ص: ١٦٠٢-١٦٠٣

تناد خُذ دُم جُل وقيل الخُلف بر*[1]

ويلاحظ أن المؤلّف عبَّر بصيغة التمريض (قيل).[2]

الثالثة: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾[3]

الرابعة: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾[4]

الكلمتان تخصّان تشديد ‹التاء› فيهما من (تمنّون) و(تفكّهون) للبزّي، قال في "النشر": لم أعلم أحداً ذكر هذين الحرفين سوى الداني من هذه الطريق- الزينبي-، ولم يقع لنا تشديدهما إلا من طريق الداني، ولا اتصلت تلاوتنا بهما إلا إليه، قال: ولولا إثباتهما في "التيسير" و"الشاطبية" والتزامنا بذكر ما فيهما من الصحيح، ودخولهما في ضابط نصّ البزي لما ذكرتهما؛ لأن طريق الزينبي لم يكن في كتابنا، وذكر الداني لهما في "تيسيره" اختيار، والشاطبي تبعٌ، إذ لم يكونا من طرق كتابيهما.[5] اهـ وقال في "الطيبة":

.... يُهِدْ وفي الكلّ اختلف * له وبعد ﴿كنتم﴾ ﴿ظلتُمْ﴾ وصف[6]

هذا، وقد وجدت عبارة للدمياطي[7] توضح خلوّ "الطيبة" من الانفرادات، وهي قوله:....انفرد الحنبلي، فلا يقرأ به، ولذا أسقطه من "الطيّبة" على عادته في "الانفرادات"[8].

ويضاف إلى ذلك كلمتان ذكرا للسوسي في "الطيّبة" مع تصريحه في "النشر" أنه لا يقرأ بهما له، وهما:

الخامسة: إمالة الراء والهمزة معاً في ﴿رأى﴾ الذي بعد ساكن، بالنسبة للسوسي.

---

(١) الطيبة: ٦٠، شرح الطيبة: ١٦٢

(٢) انظر: الإتحاف: ٣٧٨

(٣) من الآية (١٤٣) آل عمران

(٤) من الآية (٦٥) الواقعة

(٥) انظر: ٢/٢٣٥

(٦) الطيبة: ٦٧

(٧) انظر ترجمته ص: ١٤٩

(٨) الإتحاف: ١٤٩، وقد تكرر منه هذا المعنى في مواضع، مثلاً في: ٢٤١، ٢٥٤، ٣١٣، ٣١٤

السادسة: إمالة الهمزة في ﴿نئا﴾

أمّا الخامسة فذكر أنها ليست من طرق "الشاطبية" ولا "النشر" بل صرّح أنه لا يقرأ له[1] بهما، ومع ذلك حكاها في "الطَّيِّبة" بـ(قيل).

وأمّا السادسة فذكر أن الرواة عنه من جميع الطرق أجمعوا على الفتح، قال: لا نعلم بينهم في ذلك خلافاً.[2] اهـ

ومع هذا أيضاً فقد ذكره في "الطيّبة" بـ(قيل)[3] قال رحمه الله:

وقيل قبل ساكنٍ حرفَيْ رأى * عنه ورا سواه مع همز نأى[4]

والله تعالى أعلم.

-ذكر في "النشر" التقليل في ﴿بلى﴾ و﴿متى﴾ لأبي عمرو من روايتيه بخلف، لكنّه في "الطيّبة" قصر الخلاف للدوري فقط فقال:

.... *...الخُلفُ طِوى قيل متى

بلى.......... *.....................[5]

- ذكر في "النشر" أن أبا عمرو من روايتيه له الوجهان، الغيب والخطاب في ﴿تَعْقِلُونَ﴾[6] لكنه قصر الخلاف في "الطيّبة" عن السوسي، فقال:

.... *.......يعقلوا طِب ياسرا

خُلفٌ............ *........................[7]

والله أعلم.

---

(1) انظر ص: ١٣٣٣ .

(2) انظر ص: ١٣٢٧

(3) انظر: شرح الطيبة: ١٣١، الإتحاف: ٢١١-٢١٢ و٢٨٦

(4) الطيبة: ٥٤

(5) الطيبة: ٥٢، وانظر: شرح الطيبة: ١٢٢، الإتحاف: ١٤٥ و١٥٧ و١٦٣ و١٧٦ و٢٠٧، ٢٥٠، ٣٥٧، ٣٧٩، وغيرها.

(6) من الآية (٦٠) القصص انظر: النشر: ٢ / ٣٤٢، الطيبة: ٢٩٢، الإتحاف: ٣٤٣

(7) الطيبة: ٩٠

الفصل الثاني:

دراسة الموارد، وقسمته إلى مبحثين:

المبحث الأول: الموارد الأصيلة في القراءات، وهو قسمان:

أ- القسم الأول: الكتب التي استقى منها الطرق.

ب- القسم الثاني: الكتب التي ليست في مبحث الطرق

المبحث الثاني: الموارد من غير كتب القراءات

المطلب الأول: كتب القراءات التي استقى منها المؤلف الطرق،

وأذكرها مرتبة حسب الأكثرية في الطرق والله الموفق:

١- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها[١]

المؤلّف: يوسف بن عليّ بن جِبارة[٢] بن محمد بن عقيل بن سوادة، أبـو القاسـم، الهذلي،[٣] البسكري[٤]

مولده سنة (٣٩٠ هـ): [٥]

طاف البلاد في طلب القراءات، ودرس النحو ودرّسه، وعرف (الكلام) ومذاهبه حتى وُصِف به، وقُرِّر في مدرسة بنيسابور،[٦] فقعد سنين وأفاد.

شيوخه:

ذكر المؤلّف أنهم (١٢٢) مائة واثنان وعشرون شيخاً،[٧] وهذا يخالف ما ذكره ابن حجر حيث قال: إنهم مائتان وعشرون (٢٢٠) شيخاً،[٨] وهو الأصوب -عندي- بدلالة

---

(١) كذا سمّاه المؤلّف في "النشر" ، ولم يذكر في ترجمة الهذلي غير "الكامل" ولم يبيّن عدد القراءات، أما في النسخة الخطية من "الكامل" المكتوبة سنة ٥٢٤ هـ فقد جاء في خاتمتها: تمّ الكتاب "الكامل المحكم" على كتب أهل العصر (.....) في هذا العلم على طريق الإنصّاف، دون الميل والمحاباة. اهـ

وهذه النسخة هي التي اعتمدتها في توثيق المعلومات عن "الكامل" وهي نسخة غير مرتبة، حيث تتداخل الأوراق بعضها في بعض ولا أعلم نسخة غيرها، مع أنها ناقصة من أولها أوراقاً تبدو قليلة، وهي تبدأ بـ(فصل في فضائل السور) وقد ذكر الهذلي أن مجموع طرق كتابه هذا (٥٤٥٩) فقال: فجملة... من شدا جميع الطرق عن الأمصار خمسة آلاف وأربعمائة وتسعة وخمسون طريقاً. اهـ ق (١٦١)

(٢) بضم الجيم وبكسرها. انظر: الأعلام: ٢٤٢/٨ حاشية (٣)

(٣) انظر: ترجمته في: غاية النهاية: ٣٩٧/٢-٤٠١، المعرفة: ٨١٥/٢-٨٢٠، الإكمال: ٤٥٨/١-٤٥٩، بغية الوعاة: ٣٥٩/٢

(٤) بالباء الموحدة والسين المهملة، وتصحفت في غاية النهاية إلى (اليشكري) بالمثناة التحتية والشين المعجمة.

(٥) قال المؤلّف: ولد في حدود سنة ٣٩٠ هـ تخميناً. اهـ، وعند ابن حجر ولد سنة ٣٩٥ هـ، وفي موضع آخر سنة ٤٩٥ هـ وهو خطأ بلا شك ولعله سبق قلم.

انظر: غاية النهاية: ٣٩٨/٢، لسان الميزان: ٣٢٥/٦

(٦) انظر: المعرفة: ٤١٩/٢

(٧) انظر: غاية النهاية: ٣٩٨/٢

(٨) انظر: لسان الميزان: ٣٢٥/٦

قول المؤلّف عن الهذلي: لا أعلم أحداً في هذه الأمّة رحل في القراءات ولا لقي من لقي من الشيوخ. اهـ[1]

أما شيوخه الذين ذُكِروا في طرق "النشر" فعدّهم (٢٦) ستة وعشرون شيخاً.[2]

مؤلّفاته: "الوجيز" و"الهادي"[3] وكلاهما في القراءات، وقد أشار هو نفسه إلى ذلك فقال: وألّفتُ هذا الكتاب - يعني "الكامل"- فجعلته جامعاً للطرق المتلوّة والقراءات المعروفة، ونَسخت به مصنفاتي كـ"الوجيز" و"الهادي" اهـ[4]

و"درّة الوقوف" و"الجامع في الوقف والابتداء"، ذكر ذلك الهذلي نفسه فقال:...ما مِن عالم إلا قد صنّف في الوقف والابتداء كنافع.... وأنا في غير هذا الكتاب - "الكامل"- فمن أراد ذلك فليتأمل "درّة الوقوف والجامع".[5]

وفاته: توفي رحمه الله سنة ‹٤٦٥ هـ›، هذا هو المشهور، لكن رأيت الذهبي رحمه الله بعد أن ذكر هذا القول قال: ثمّ رأيت ترجمته مختصرة في "تاريخ" ابن النجار فقال:...ثمّ عاد إلى بغداد سنة ‹٤٦٨ هـ› فحدّث بها. اهـ[6] فإن صحّ هذا كان، وإلا فيحتمل السهو والتصحيف من ابن النجار، أو الخطأ والتحريف من النساخ، والله أعلم.

---

(١) انظر: غاية النهاية: ٢/٣٩٨

(٢) يختلف عدد الطرق التي أخذها عن كل واحد منهم، اختلافا بينا، فبينما نجد أنه أخذ عن (القهندزي) (٣٧) سبعة وثلاثين طريقا، نجده يأخذ عن ثمانية شيوخ ثمانية طرق، بمعدل طريق واحدة عن كل شيخ، كما هو واضح في مبحث الطرق.

(٣) لم أجد أي ذكر لهذين الكتابين في فهارس المكتبات.

(٤) "الكامل" بواسطة: غاية النهاية: ٢/٤٠٠

(٥) الكامل: (ق: ٧٤)، وقد بين الهذلي رحمه الله بعض منهجه في هذا الكتاب فقال: بينت فيه وقف الفقهاء والصوفية، والمتكلمين، والقراء وأهل المعاني، مثل قول الشافعي: ﴿فلا جناح﴾ ويبتدئ ﴿عليه أن يطوف بهما﴾ وقول من جعل العمرة غير الحج كابن سيرين وغيره حين قرؤا ﴿وأتموا الحج والعمرة لله﴾ وقول أهل المعرفة ﴿وهو الله﴾ وربما قالوا وهو قول المتكلمين ﴿في السماوات وفي الأرض﴾ وقول أهل المعاني و﴿جهركم﴾ وقول....إلخ. وهذا الكتاب مفقود حسب ظني، والله أعلم.

(٦) انظر: غاية النهاية: ٢/٤٠١، المعرفة: ٢/٨٢٠

أخذ المؤلّف هذا الكتاب رواية[1]؛ وقراءة[2] على بعض شيوخه[3].

وأما الطرق التي انتقاها المؤلّف من "الكامل" فبلغ مجموعها (١٣٤) مائة وأربع وثلاثون طريقاً، تحقيقاً، موزّعة بين القراء العشرة ورواهم كالتالي:

أ- طريقان عن كل من: قنبل ودوري الكسائي وإسحاق وإدريس.

ب- ثلاثة طرق عن السوسيّ.

ج- أربعة طرق عن كل من: أبي الحارث، وابن وردان، وابن جماز.

د- خمسة طرق عن كل من: حفص وخلاّد.

هـ- ستة طرق عن كل من: شعبة والبزي.

و- ثمانية طرق عن كل من: قالون وهشام، وخلف عن حمزة، ورويس.

ز- تسعة طرق عن روح.

ح- ستة عشر (١٦) طريقا عن كل من: ورش والدوري وابن ذكوان.

مع التنبيه هنا على أن هناك طريقا واحدة عن ابن ذكوان قد كررها المؤلف مرتين، إما سهوا وإما وهما، حيث سمى الأولى (طريق السلمي) وسمى الثانية (طريق الجبني) وهما شخص واحد، كما هو مذكور في محله في التحقيق[4]، والله أعلم

فبلغ المجموع [١٣٤] مائة وأربع وثلاثون طريقا.

يضاف إلى ذلك طريقان أدائيان:

الأولى: في رواية ورش، حيث قال المؤلف: طريق أبي القاسم الهذلي: قرأ بها الكارزيني، وقرأ بها على المطوعي، وقرأ المطوعي على الأصبهاني، وقرأ على أصحاب ورش، عن ورش. اهـ[5]

---

(١) أقصد بها التي صرح المؤلف فيها بقوله: أخبرني، وقد يسمى ذلك (إجازة)

(٢) أعني به ما صرح فيه بقوله: وقرأت

(٣) انظر ص: ٥٢١

(٤) انظر ف : ٦٣١

(٥) انظر ص: ٥٦٣

وهذه الطريق أدائية، وليست من "الكامل".[1]

الثانية: في رواية الدوري عن أبي عمرو، حيث قال المؤلّف: طريق ابن خشنام عن المعدّل، قرأ بها الهذلي على أبي نصر أحمد بن مسرور، وقرأ بها على أبي الحسن عليّ بن إسماعيل الخاشع، وقرأ بها الخاشع على أبي الحسن علي بن خشنام المالكي، وقرأ بها على المعدّل على أبي الزعراء عن الدوري.[2]

وهذه الطريق أيضاً ليست في "الكامل"[3]

فيكون المجموع عن الهذلي [١٣٦] مائة وستة وثلاثون طريقاً.

الانفرادات:

بلغ مجموع ما نسبه المؤلّف إلى الهذليّ مصرحاً بأنه (انفرد) به (٤٣) ثلاثة وأربعون موضعاً،[4] وموضعان وصفه فيهما بالوهم،[5] وموضع واحد جمع له فيه بين وصفي الوهم والانفراد،[6] وموضع واحد وصفه بـ(شذ)،[7] وآخر جمع له بين وصفي "الوهم"

---

(١) طريق الهذلي في "الكامل" عن المطّوّعي، جاءت كالتالي: الهذلي عن الكارزيني عن المطوعي عن أبي محمد عبيد الله بن الربيع عن يونس بن عبد الأعلى عن ورش. اهـ الكامل: ق: ٨٦

تنبيه: كذا ذكر الهذلي عن شيخ المطّوّعي أنه أبو محمد عبيد الله بن الربيع، لكن قال المؤلّف: كذا أورده الهذلي؛ فانقلب عليه الاسم بالكنية، وهو أبو عبيد الله محمد بن الربيع. اهـ والله أعلم.

انظر: غاية النهاية: ١/٤٨٧ و٢/١٤٠

(٢) انظر ص: ٦٠١

(٣) هذه الطريق في "الكامل" جاءت هكذا: المعدّل عن عمر بن برزة عن الدوري. اهـ (ق: ١١١)

(٤) انظر ص: ٨٥٩، ٨٨٠، ٩٨١، ١٠٤٧، ١٠٩٧، ١١٠٩، ١١١١، ١١١٢، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١٢٦، ١١٣٤، ١١٥٩، ١١٦٠، ١٢٨٦، ١٣٤١، ١٣٥٧، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٤٠٩، ١٤٩٦، ١٥٠٣، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٦٦، ١٥٧٤، ١٥٩٥، المطبوع: ٢/٢٧٨، ٢٩٤، ٣١١، ٣٢٠، ٣٥٣

(٥) انظر ص:١٥٨٨ و١٥٨٩

(٦) انظر ص: ٢/٢٨٧

(٧) انظر ص: ١٣٦٤

و"الشذوذ".[1]

وجمع له في موضع واحد بين المصطلحات الثلاثة "الوهم" و"الشذوذ" و"الانفراد".[2]

فإذا اعتبرنا مصطلح (الوهم) و(الشذوذ) مرادفين لـ (الانفراد) فيكون المجموع [٤٧] سبعة وأربعين، والله تعالى أعلم.[3]

أما منهج هذا المورد فيلخص في التالي:

١- بدأ كتابه -حسب النسخة الموجودة- بذكر (فضائل السور)، ثم فضائل ثواب القرآن.

٢- ثم عقد فصلاً في فضل القارئ والمقرئ وحامل القرآن والعالم والمتعلم.

وتكلم أثناء ذلك على (آداب القارئ مع القرآن) و(معنى القارئ والمقرئ)

٣- عقد فصلاً تكلم فيه عن فضل المقرئين السبعة ومن تبعهم، بحيث إنه أفرد كل قطر بفصل.

٤- تعرّض بشكل مطوّل لحديث الأحرف السبعة.

٥- عقد فصلاً وسمّاه (كتاب التجويد)

٦- ثم بدأ بذكر أسانيده التي أدت إليه قراءات هؤلاء القراء، ثم أعقب ذلك بذكر (الأصول) مبتدئاً بالإمالة مع ملاحظتان:

الأولى: أن الهذلي في كتابه هذا "الكامل" لم يقتصر على الطرق والروايات المتواترة والصحيحة فقط، بل إنه تعدّى ذلك إلى ذكر -وهو مقصده- كل ما قرأه على شيوخه ولم يشترط في ذلك صحة أو غيرها.

الثانية: إنه اعتمد أن يذكر الحكم في محله الأول، وإذا تكرر يكتفي بالإحالة عليه.

قام المؤلّف بكثير من الاستدراكات على (الهذلي) سواء في أسانيده أو في القراءات

---

(١) انظر ص: ١٥٧٥

(٢) انظر ص: ٩٩٠

(٣) وهذا يدل على مدى اهتمام المؤلّف بالهذلي؛ خاصّة إذا علمنا أنه مصدر أساسيّ للمؤلّف في كتابه الآخر "غاية النهاية" إذ قلّما ورقة في الكتاب المذكور إلا وفيها ذكر للهذلي؛ إمّا اتباع وإمّا اعتراض.

والأوجه التي يذكرها وقد قام البحث بتحقيق ذلك في مظانّه من قسم التحقيق. والله أعلم

٢- المستنير في القراءات العشر[١]

المؤلف: أحمد بن علي بن عبيد الله[٢] بن عمر بن سوار،[٣] أبو طاهر، البغدادي.[٤]

مولده: سنة ٤١٢ هـ.[٥]

بدأ في طلب القراءات وعمره (١٨) ثماني عشرة سنة، قال الذهبي رحمه الله: وأول ما تلا كان في سنة ٤٣٠ هـ ثلاثين وأربعمائة. اهـ

وهو ما صرح به ابن سوار نفسه عند ما ذكر عن شيخه أبي منصور أحمد ابن محمد بن إسحاق أنه هو الذي لقنه القراءات، وقرأه عليه ببغداد سنة (٤٣٠هـ)[٦]

هذا، ولم تذكر المصادر أي رحلة علمية لابن سوار، مما يعني أنه تلقى العلم وهو

---

(١) كذا سماه المؤلف ص: ٥٠٦ ، وقد جاء هذا العنوان أيضا على أربع نسخ خطية من خمس نسخ، وجاء في واحدة "كتاب المستنير في القراءات العشر البواهر"، ومع هذا كله فإن ابن سوار لم يجعل لكتابه عنوانا، بل اكتفى بذكر أنه يؤلف كتابا في القراءات على ما قرأ به على شيوخه الذين أدركهم من القراءات تلاوة دون ما سمع، بالسند المتصل إلى كل إمام من الأئمة العشرة. والكتاب حقق رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية بالدينة.

انظر: المستنير: ٩٢/١ و١١٦، ومقدمة محققه ص ٦٤

(٢) هذا هو الصواب، لا كما ذكره محقق "المستنير" من أنه (عبد الله) مكبرا.

(٣) بكسر السين وتخفيف الواو، على وزن (كتاب) كما ضبطه الذهبي والزبيدي، لا كما جاء عند ياقوت بفتح السين وتشديد الواو.

انظر: معجم الأدباء: ٤٦/٤، المشتبه: ٣٧٦/١، التاج: (سور)

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٨٦/١، المعرفة: ٨٥٨/٢-٨٦٠، المنتظم: ١٣٥/٩، معجم الأدباء: ٤٦/٤-٤٨، تاج العروس (سور)؛ وذكر أن له أولادا هم: هبة الله أبو الفوارس، ومحمد أبو الفتوح، وحفيدين هما أبو طاهر الحسن ابن هبة الله، وأبو بكر محمد بن الحسن المذكور، قال -الزبيدي-: حدثوا كلهم، وهذا الأخير منهم رمي بالكذب. اهـ

(٥) انظر: غاية النهاية: ٨٦/١، المعرفة: ٨٥٨/٢

(٦) كذا قال الإمام الذهبي رحمه الله لكن ذكر المؤلف أن قراءة ابن سوار هذه كانت سنة ٤٣٢ هـ

انظر: غاية النهاية: ١٠٦/١، السير: ٢٢٧/١٩

ببغداد على شيوخها القاطنين فيها، أو القادمين إليها.[1]

شيوخه:

قام محقّق كتاب "المستنير" بجمع مشايخ ابن سوار؛ سواء في القــراءات أو الحديــث مـــمّا يغني عن إعادة ذلك هنا،[2] وأكتفي هنا بذكر المشايخ الذين ذكروا هنا في "النشر" وعددهم (١١) أحد عشر شيخاً، تتراوح أعداد طرقهم من شيخ لآخر.[3]

تلاميذه:

تتلمذ عليه كثيرون، في القراءات وفي الحديث، وحتى صار بعضهم من الأئمة المشـهورين؛ نذكر منهم الإمام ابن العربيّ الفقيه المالكيّ، صاحب كتاب "أحكام القرآن"[4].

هذا ونكتفي بالإحالة إلى مقدّمة تحقيق "المستنير" ومصادر ترجمة ابن ســـوار، حـــتى نعرف كثيراً من هؤلاء التلاميذ.[5]

مؤلفاته:

١- "المفردات". حيث أفرد فيه ما جمعه في "المستنير".[6]

وفاته: توفي رحمه الله سنة ٤٩٦ هـــ.[7]

---

(١) المستنير: مقدّمة المحقّق: ٢٧

(٢) المستنير: مقدمة التحقيق: ٢٨-٣٥

(٣) يلاحظ أن جلّ رواية ابن سوار سواء في "المنستير" أو التي ذكرها المؤلّف هي عن ثلاثة من شيوخه وهم: أبـــو عليّ العطار وله في "النشر" (٤٩) تسعة وأربعون طريقاً، وأبو عليّ الشرمقاني، وله (٣٠) ثلاثون طريقاً، وأبـــو بكر الخياط، وله (٢٣) ثلاث وعشرون طريقاً، ثمّ بعد ذلك تقلّ الطرق عن الشيخ الواحد لتكون عـــن (ابـــن شيطا) (٥) خمس طرق، وعليّ بن طلحة طريقان، وطريق واحد عن الباقين، والله أعلم.

(٤) انظر: السير: ٢٠ / ٢٢٦

(٥) انظر: مقدمة تحقيق "المستنير" ص ٣٦-٤٠

(٦) المصدر السابق: ٤٢

(٧) انظر: غاية النهاية: ١/٨٦، المعرفة:٢/٨٦٠، السير: ٢٠ /٢٢٧

تتميم:

لا يشك المطّلع على كتب القراءات في أن "المستنير" من الكتب المعتمدة فيها، وأنه قد كتب له القبول من العلماء؛ فقرؤه واستَقَوْا منه، إماّ قراءةً وإمّا معلومات تتعلق بـأحوال بعض رجال القراءات.

ولكن أن يدّعي محقّقُه أن بعض كتب القراءات الأخرى ما هي إلا نسخ من "المستنير" لمجرّد أن مؤلّفيها تلامذة لابن سوار، أو للتشابه الواقع بين "المستنير" وغيره في التأليف، فهذا كلام عاطفيّ، وغير مبني على أساس علميّ.

فمثلاً: قال محقّقه: "المصباح الزاهر" للشهرزوري، تلميذ المؤلّف، فهذا الكتاب نسخة من "المستنير" إلاّ أن مؤلّفه زاد فيه بعض الأشياء. اهـ[1]

وقال أيضاً: وأظنّ أنّ صاحب "الإرشاد" القلانسي استقى من "المستنير" لأن أسلوب "الإرشاد" قريب من أسلوب "المستنير" اهـ[2]

فهذا كله وأمثاله؛ لا تقوم به حجة على ما ادّعاه محقّق "المستنير" إذ أين "المستنير" من "المصباح" قراءاتٍ وطرقاً، بل أين شيوخ وتلاميذ ابن سوار من شيوخ وتلاميذ أبي الكرم، ولا يعني هذا تفضيل أحد الشيخين على الآخر، بل هما عينان في رأس، وكل منهما إمام له مكانته، ولكن هذا من باب إعطاء كل ذي حق حقّه.

أخذ المؤلّف هذا الكتاب إجازة وقراءة عن أربعة من شيوخه.

أمّا مجموع الطرق التي أخذها المؤلّف من "المستنير" فهي (١١٥) مائة وخمسة عشر طريقاً، موزّعة بين القراء العشرة ورواهم كالتالي:

أ- طريق واحدة عن كل من: السوسيّ وابن جمّاز.

ب-طريقان عن كل من: ورش وقنبل وروح.

ويلاحظ هنا: أنّ هذين الطريقين عن ورش هما من طريق الأصبهاني، وليسا من طريق الأزرق، حيث بيّن المؤلّف أنّ طريق الأزرق في "المستنير" منقطعة؛ لأن ابن سوار رواها

---

(١) انظر ص: ٥٩

(٢) انظر ص: ٥٩

عن عتبة بن عبد الملك عن أبي الحسن الأنطاكي عن النحاس عن الأزرق.

قال المؤلّف: وهذا سند منقطع، فإنّ الأنطاكي، لم يدرك النحّاس، بل مات النحـــاس بمصر قبل مولد الأنطاكي بأنطاكية، فمولده سنة ‹ ٢٩٩ هـــ› ووفاة النحّاس سنة بضـــع وثمانين ومائتين[1]. اهـــ

ج- أربعة طرق عن كل من: هشام وابن وردان ورويس وإسحاق.

د- خمسة طرق عن كل من: البزّي وأبي الحارث.

هـــ- سبعة طرق عن كل من: ابن ذكوان وشعبة ودوري الكسائي.

و- تسعة طرق عن كل من: حفص وخلف عن حمزة.

ز- إحدى عشرة طريقا عن خلاد.

ح- ثلاثة عشر طريقا عن قالون.

ط- ثمانية عشر طريقا عن الدوري.

فيكون المجموع [١١٥] مائة وخمسة عشر طريقا.

ثانيا: الانفرادات:

عزا المؤلّف لابن سوار (الانفرادَ) (٤) أربع مرات[2]، ووصفه مرة واحـــدة بـــالوَهَم فقال: وذكر في "المستنير"... وعُدَّ وهْماً[3]. اهـــ

ونسب المؤلّف ‹الانفراد› أيضاً مرّة واحدة إلى (العطار) نقلاً عن "المســـتنير" فقـــال: وانفرد أبو عليّ العطار فيما ذكره ابن سوار[4]...اهـــ

ويلاحظ أن جميع هذه الانفرادات منسوبة إلى المؤلّف وليس إلى المؤلّف. والله أعلم

أمّا منهج "المستنير" فقد قام محققه ببحث ذلك بحثاً وافياً، فليرجع إليه.

---

(١) انظر: غاية النهاية : ٤٩٩/١

(٢) انظر: ١٣٢٧ ، والمطبوع : ٢٣٠/٢ ، ٣١٤ ، ٣٢٢

(٣) انظر ص: ١٥٩٠

(٤) انظر ص: ١٥٦١

٣- المصباح[1]

المؤلّف: المبارك بن الحسن بن أحمد بن عليّ بن فَتحان بن منصّور، أبو الكرم، الشهرزوري، البغدادي.[2]

مولده: سنة ٤٦١ هـ

نشأ ببغداد، وتلقّى العلم فيها على كثير من أئمة عصره، حتى أصبح ممن يؤخذ عنه هذا العلم مع الثقة والصلاح.

شيوخه:

تتلمذ على كثير من الشيوخ، في القراءات والحديث، وغيرهما، حتى قال المؤلّف: وسمع الحديث من جماعة لا يحصون. اهـ[3]

وقد بلغ عدد شيوخه الذين ذكرهم في "المصباح" فقط (٣٣) ثلاثة وثلاثون شيخاً،[4] وهناك شيوخ غيرهم.

أمّا هنا في "النشر" فقد جاءت طرقه عن (١٨) ثمانية عشر شيخاً، يتفاوت عدد الطرق عن كل واحد.[5]

---

(١) كذا سمّاه المؤلّف، وهو اسم مختصر، حيث إن اسم الكتاب كما سمّاه مؤلّفه هو: "المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر" وقد حققه رسالةً علمية للدكتوراه فضيلة المشرف على هذا البحث، الدكتور: إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري، سنة ١٤١٤ هـ من أول الكتاب إلى نهاية أبواب الأصول، وقد انتهى من تحقيقه كاملاً، وهو بصدد نشره ولله الحمد.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/٣٨-٤٠، المعرفة:٢/٩٨٢-٩٨٤، الأنساب: ٣/٤٧٤-٤٧٥، المنتظم:١٠/١٦٤، معجم الأدباء: ١٧/ ٥٢-٥٣

(٣) غاية النهاية: ٢/٣٨

(٤) انظر: "المصباح"، مقدّمة التحقيق: ١٥-٢١

(٥) يظهر هذا التفاوت عند ما يلاحظ أن لعبد السيّد بن عتّاب (٣٢) اثنين وثلاثين طريقاً، ولأبي الفضل عبد القاهر العباسي (٢٣) ثلاثة وعشرين طريقاً، مقابل طريق واحدة لكل من والده وابن خيرون والدينوري وغيرهم. والله أعلم.

وفاته: سنة (٥٥٠ هـ).

أخذ المؤلّف هذا الكتاب "المصباح" إجازة وقراءة عن خمسة من شيوخه[١].

أمّا الطّرق التي استقاها المؤلّف من "المصباح" فهي (٩٧) سبعة وتسعون طريقاً،[٢] موزعة بين القراء العشرة كالتالي:

أ- طريقان عن كل من: قالون وهشام وخلاّد ودوري الكسائي وإسحاق.

ب- ثلاثة طرق عن كل من: ورش والبزّي والسوسيّ وخلف عن حمزة، وأبي الحارث وابن جماز وإدريس.

ج- أربعة طرق عن كل من: ابن ذكوان ورويس.

د- ستة طرق عن كل من: قنبل وحفص وروح.

هـ- سبعة طرق عن ابن وردان.

و- ستة عشر طريقاً عن شعبة.

ز- سبعة عشر طريقاً عن الدوري.

المجموع: (٩٧) سبعة وتسعون طريقاً.

يضاف إلى ذلك (ثمانية) طرق هي طرق أدائية للمؤلّف، حيث لم يصرح بأنها من "المصباح" وهي كالتالي:

١- طريق واحدة في رواية قالون، قال المؤلّف: ومن طريق أبي الكرم، قرأ بها على

---

(١) انظر ص: ٥١٨-٥٢٠

(٢) أقصد التي صرّح المؤلّف بأنها من "المصباح" بغضّ النظر بعد ذلك هل هي فيه أم لا، كما اتضح في محله من التحقيق.

أمّا ما صرح به المؤلّف أنه من طريق (أبي الكرم) و لم يُسَمِّ "المصباح" فهذا سيأتي الكلام عنه في نهاية هذه الفقرة.

الشريف أبي الفضل، وقرأ بها على الكارزيني.. اهـ[1]

٢- طريق واحدة في رواية البزي، وهي: أبو الكرم عن عبد السيد...[2]

٣- طريق واحدة في رواية السوسي، وهي: أبو الكرم عن الشريف العباسي...[3]

٤- طريقان في رواية هشام[4].

٥- طريقان في رواية ابن وردان[5].

٦- طريق في رواية إسحاق[6].

فيكون المجموع عن أبي الكرم هو (١٠٥) مائة طريق وخمس طرق. والله أعلم

الانفرادات:

ذكر له المؤلّف خمس انفرادات[7]، عبّر في واحدة منها بـ(المصباح)[8]، وفي واحدة بـ(انفرد أبو الكرم)[9] وفي الثلاثة الباقية جمع بين المؤلّف والمؤلّف فيقول: أبو الكرم في "المصباح"[10].

أما منهج هذا المورد فقد كفانا مؤنة ذلك، بما لا مزيد عليه محقّقه حفظه الله.

---

(١) انظر ص: ٥٣٦

(٢) انظر ص: ٥٧٤

(٣) انظر ص: ٦١٠

(٤) انظر ص: ٦٢١ و٦٢٤

(٥) انظر ص: ٧٠٢ و٧٠٤

(٦) انظر ص: ٧٣٠

(٧) انظر ص: ٩٣٨ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٥ ، ١٣٤٨ ، و٤٠٥/٢

(٨) انظر ص: ١٢٦٥

(٩) انظر ص: ١٣٤٨

(١٠) انظر ص: ٩٣٨ ، ١٢٦١ ، و٤٠٥/٢

٤- التجريد[١]

المؤلّف: عبد الرحمن بن عتيق بن خلف، ابن الفحام، ولد سنة ٤٢٢ هـ حسب ما نقله عنه السِلَفي عند ما سأله عن ذلك.[٢]

شيوخه: لم تذكر له كتب التراجم شيوخاً كثيرين، فإضافة إلى شيوخه الأربعة الذين اقتصر عليهم في "التجريد" نصّوا على أنه تتلمذ على كل من:

١- أحمد بن عليّ بن هاشم.

٢- الحسين بن أحمد بن بكار، تلميذ الحمّامي.[٣]

٣- أبي معشر الطبري.[٤]

٤- طاهر بن أحمد بن بابشاذ.[٥]

مؤلفاته: "التجريد" وسيأتي الكلام عنه بعد قليل.

---

(١) لم يذكر المؤلّف اسمه كاملاً، وهل هو في السبعة أم في غيرها ؟ أما اسمه فذكره مؤلّفه في مقدمة الكتاب فقال: وسمّيته كتاب "التجريد لبغية المريد" اهـ.

وهو في القراءات السبعة، أشار إلى ذلك مؤلّفه في نهاية الكتاب فقال: وقد نجزت القراءات السبع على ما رسمت. اهـ

قال المؤلّف - ابن الجزري- عن هذا الكتاب: إنه من أشكل كتب القراءات حلاً ومعرفة. اهـ.

والكتاب حقّق رسالة للماجستير في الجامعة الإسلامية، و لم أستطع الاستفادة منها مما اضطرني للرجوع إلى نسخة خطية وثقت منها معلومات البحث.

(٢) نقل هذا النصّ الذهبي في المعرفة: ٢/٩١٠، وانظر ترجمة ابن الفحّام في: غاية النهاية: ١/٣٧٤-٣٧٥، المعرفة: ٢/٩٠٩-٩١١، إنباء الرواة: ٢/١٦٤-١٦٥، حسن المحاضرة: ١/٢١١

(٣) من شيوخ المعدّل صاحب "الروضة"، انظر: غاية النهاية: ١/٢٣٨

(٤) لم يذكر المؤلّف ذلك.

(٥) النحوي، والده أبو الفتح أحمد المذكور في سند "التذكرة" لابن غلبون، ألّف طاهر: "المقدمة في النحو"، وشرحها، وشرح "الجمل" للزجاجي. توفي سنة ٤٦٩ هـ.

انظر: وفيات الأعيان: ١/٢٣٥، إنباء الرواة: ٢/٩٥-٩٧، حسن المحاضرة: ١/٢٢٨

هذا، وقد جاءت عبارة عند الذهبي والمؤلّف والسيوطي فَهِم منها بعض البــاحثين أن هؤلاء ذكروا له تأليفاً بعنوان "شرح المقدمة" لشيخه ابن بابَشاذ، وليس الأمر كما فـــهم، وبيان ذلك أن "المقدمة" كتاب في النحو لشيخه المذكور، وفي سنة ‹٤٦٦ هـ› طلب ابن الفحام من شيخه أن يشرحه له، فاستجاب الشيخ لطلب تلميذه وأملاه عليه، فقال الذهبي في ترجمة ابن الفحام: أخذها -العربية- عن ابن بابشاذ، وشرح مقدّمته. اهـ

فظنّ بعضهم عبارة (وشرح مقدمته) كلاماً مستأنفاً وأنه إخبــار هكــذا: شَــرَح، والصواب - والله أعلم - أن العبارة هكذا: ‹وشَرْحَ› على أنها مفعول به ل (أخــذ) والله أعلم.(١)

توفي رحمه الله سنة ‹٥١٦ هـ›.

أخذ المؤلّف هذا الكتاب رواية وقراءة بأسانيد متعددة.(٢)

أمّا الطرق التي انتقاها المؤلّف من "التجريد" فهي إحدى وخمسون طريقاً، كالتالي:

١- نافع: (١٠) عشر طرق.

٢- ابن كثير: (٤) أربعة طرق.

٣- أبو عمرو: (٩) تسعة طرق.

٤- ابن عامر: (٦) ست طرق.

٥- عاصم: (٩) تسعة طرق

٦- حمزة: (٩) تسعة طرق.

٧- الكسائي: (٤) أربعة طرق.

فالمجموع (٥١) إحدى وخمسون طريقاً.

---

(١) وقد أصاب محقق المقدمة عند ما استغرب شرح ابن الفحام فقال: من الغريب أن يشرح ابن الفحــام مقدمــة أستاذه مع أن ابن بابشاذ أملى "شرح المقدمة" بطلب من ابن الفحام. انظر: مقدمة التحقيق: ١٧

(٢) انظر ص: ٤٩٦

يضاف إليها اثنتان أدائيان للمؤلّف إلى ابن الفحام.[1]

الانفرادات:

نسب المؤلّف (الانفراد) إلى "التجريد" في اثني عشر موضعاً، وعبّر في موضع واحد آخر بـ(شَذّ)..[2] والله أعلم.

أما (منهجه) فقد قام ببيانه محقّقه.

٥- غاية الاختصار[3]

المؤلّف: الحسن بن أحمد بن الحسن، أبو العلاء الهمداني، ولد سنة (٤٨٨هـ)، ورحل في طلب العلم، وكثر شيوخه وتلاميذه، وألّف تآليف كثيرة في القراءات وعلومها.

شيوخه: رحل أبو العلاء في طلب العلم، فلقي شيوخ عصره في أماكن متعددة من البلاد، وتلقّى منهم في ‹همدان› و‹أصبهان› و‹بغداد› و‹واسط› وغيرها، حتى قيل عنه: إنه أربى على أهل زمانه في كثرة السّماعات، مع تحصيل أصول ما سمع...وبرع على الحفّاظ.[4] اهـ

ويكتفي البحث بذكر شيوخه الذين انتقى المؤلف لهم طرقا في هذا الكتاب، وهم على ترتيب الكثرة كالتالي:

---

(١) واحدة في رواية البزي من طريق ابن الحباب، وأخرى في رواية السوسي، من طريق ابن جرير. انظر ص: ٥٧٧ و٦٠٨

(٢) انظر ص: ٩٨٨، ١٠٠٢، ١٠٤٧، ١٢٦٢، ١٣٣٦، ١٣٤٢، ١٣٤٨، ١٣٥٠، ١٣٦٨، ١٤٣١، ١٤٥٦، ، وفيه (وشذ)

(٣) في القراءات العشرة، حقق مرتين، إحداهما رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية -بعناية أحمد الشيخ- والأخرى بعناية د/ أشرف محمد فؤاد، وهو مطبوع، وعليه اعتمدت في البحث.

(٤) قام محققا "غاية الاختصار" بالتعريف المفصل لحياة أبي العلاء رحمه الله، وذكر مصادر ترجمته، والزيادة عليهما هي من باب التكرار، وعليه فأحيل إلى: غاية النهاية: ١/٢٠٤-٢٠٦، مقدمة تحقيق ‹الغاية›: ١/١١-٦٢

١- أبو العزّ القلانسي،[1] مؤلّف "الإرشاد" و"الكفاية الكبرى" فقد ذُكِر له في "النشر" (٢٤) أربعة وعشرون طريقاً، منها واحدة أدائية للمؤلّف، وواحدة أخرى لم أجدها في "الإرشاد" ولا "الكفاية".[2]

٢- محمد بن الحسين المزرفي،[3] له (١٢) اثنا عشر طريقاً، منها (٢) اثنان أدائيان.

٣- الحسن بن أحمد الحدَّاد،[4] له (٨) ثمانية طرق، منها واحدة أدائية.

٤-يحيى بن الخطاب،[5] له (٣) ثلاثة طرق.

٥- عبد الله بن منصور، أبو غالب،[6] له (٢) طريقان.

٦-أحمد بن عبيد الله، أبو غالب،[7] له طريق واحدة.

٦- إسماعيل بن الفضل،[8] له طريق واحدة.

٧- محمد بن إبراهيم الأزجاهي،[9] له طريق واحدة.

توفي الحافظ أبو العلاء رحمه الله سنة ‹٥٦٩ هـ›

يروي المؤلّف هذا الكتاب إجازة وقراءة بمضمّنه، وقراءة بأكثر مما تضمّنه، كلّ ذلك على ثلاثة من شيوخه[10].

---

(١) انظر ترجمته: ١٧٢ وسيأتي الكلام عن كتابيه المذكورين ص: ١٧٢

(٢) انظر ص: ٥٨٠ و٦٩٤

(٣) ستأتي ترجمته : ٥٣٧

(٤) ستأتي ترجمته: ٣٤٦

(٥) ستأتي ترجمته: ٥٣٧

(٦) ستأتي ترجمته: ٥٤٥

(٧) ستأتي ترجمته: ٥٩٦

(٨) ستأتي ترجمته: ٥٩٦

(٩) ستأتي ترجمته: ٦٢٨

(١٠) انظر ص: ٥١٣-٥١٤

أمّا الطرق التي انتقاها منه فهي (٤٨) ثمانية وأربعون طريقاً، هلى النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن أبي جعفر.

ب- طريقان عن كل من: ابن كثير والكسائي وخلف في اختياره.

ج- ثلاثة طرق عن حمزة.

د- ستة طرق عن كل من: نافع وعاصم.

هـ- سبعة طرق عن يعقوب.

و- تسعة طرق عن ابن عامر.

ز- عشرة طرق عن أبي عمرو.

فالمجموع: ثمانية وأربعون طريقاً.

ثمّ يضاف إليها (٤) أربعة طرق هي أدائية، ثلاثة من هذه الأربع فيها التصريح بأنها قراءة الهمداني[١]، والأخرى إنما هي طريق للمؤلف لكنها تمرّ بأبي العلاء، فلهذا اعتبرتها له[٢].

الانفرادات:

أما المواضع التي صرح المؤلّف بانفراد أبي العلاء فهي (١٣) ثلاثة عشر موضعاً[٣] اثنان منها فيها التعبير بعدم موافقة أحد لأبي العلاء، والباقي عبّر فيها بـ(انفرد)، وهناك موضع واحد نسب فيه المؤلّف أبا العلاء إلى أنه ‹وَهِمَ›[٤]. والله أعلم.

أما (منهجه) فقد درسه محققاه، وبيّناه، فليرجع إليه.

---

(١) انظر ص: ٥٨٠، ٦٩٤، ٧٣٠

(٢) انظر ص: ٥٤١

(٣) انظر ص: ١١٠٩، ١١٨٠، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٧، ١٢٧٥، ١٢٩٢، ١٣٢٠، ١٣٢٦، و٢/٢٣٠، ٢٤٦

(٤) انظر ص: ١٢٦٣

٦- كتابا: الكفاية الكبرى والإرشاد[١]

كلاهما ل: محمد بن الحسين بن بندار، أبو العزّ القلانسيّ، ولد سنة ‹٤٣٥ هـ›، من أئمة أهل القراءات، شيخ العراق، تلقّى العلم على كثير من شيوخ عصره في القراءات والحديث وغيرهما.

أما شيوخه: فقد قرأ على الهذلي بمضمّن "الكامل"[٢]

وأمّا في هذين الكتابين "الإرشاد" و"الكفاية الكبرى" فقد اقتصر على شيخ واحد من شيوخه، وهو أبو عليّ الحسن بن القاسم الواسطي، المشهور بغلام الهرّاس.

ألّف هذين الكتابين و"اختلاف القراء".

توفي أبو العزّ رحمه الله ‹سنة ٥٢١ هـ›.[٣]

قبل البدء بذكر ما للمؤلّف من هذين الكتابين، يُنبّه على أن المؤلّف رحمه الله استخدم عدّة عبارات وصيغ للدّلالة على هذين المصدرين، فأحياناً يعبّر ب "الإرشاد" لأبي العزّ، وأحياناً أخرى ب "الكفاية الكبرى" لأبي العزّ، ومرّة ثالثة ب"كتابَيْ أبي العزّ"[٤]

لكنّ الباحث يقف وقفة عند ما يعبر المؤلّف بقوله: "إرشادي أبي العزّ"[٥] خاصة إذا لم يجد المعلومة المعيّنة في أحد المصدرين، فهل هي عبارة تشمل الاثنين معاً، أم تخصّ أحدهما دون الآخر ؟ فإن كان كذلك فأيهما المراد؟

وبسبب إبهام هذه الصيغة من المؤلّف حدثَ وَهْمٌ عند بعض الباحثين قديماً وحديثاً،

---

(١) عن قصدٍ خالفتُ المنهج هنا؛ رغم أن المرتبة ليست "للإرشاد" وذلك لشدة ارتباط الكلام على هذين المصدرين، فالمؤلّف نادراً ما أفرد أحدهما.

(٢) انظر: ٥٢٣

(٣) انظر: ترجمته في: غاية النهاية: ٢/١٢٨-١٢٩، المعرفة: ٢/٩١٢-٩١٥، المنتظم: ١٧/٢٤٧، وغيرها.

(٤) انظر ص: ٥٤٦

(٥) انظر ص: ٦٢٨

ففسّر عبارة المؤلّف تفسيراً غير صحيح.

أمّا قديماً فمنه ما جاء في حاشية نسخة (ز) ق: ٥٩/أ عند عبارة المؤلّف: ومن "إرشادي أبي العز" قال المحشّي: هما كتابا أبي العزّ، لكن غَلَّب "الإرشاد" فقال: "إرشادي أبي العزّ"..[١]

أمّا حديثاً فما ذكره محقّق "منجد المقرئين" تعليقاً على عبارة المؤلّف: و"إرشادي أبي العزّ" حيث علّق بقوله: كذا بالأصل ! (وهذه العلامة منه) وفي بقية النسخ (إرشاد) قال: وهو الصواب؛ فلم أجد أحداً ذكر أن للقلانسيّ "إرشادين". اهـ بنصّه.[٢]

وهذا وَهْمٌ، وتسرّع من قائله، أَوَ يُعقَل أن يخطئ المؤلّف في مثل هذا أكثر من خمس مرات في كتابه ! فلو اعتذر بما اعتذر به سابقه لكان أولى.

أمّا البحث فيرى أن عبارة المؤلّف سواء في "نشره" أو "منجده" عبارة صحيحة وسليمة، حقيقة لا مجازاً، والدليل على هذا:

١- أن الشيخ أبا بكر بن أيدغدي، المشهور بابن الجندي، شيخ المؤلّف، قد صرّح بأن للقلانسيّ - إضافة للكفاية الكبرى- إرشادين.[٣]

٢- قال الأزميري رحمه الله: مراد ابن الجزري ب "الإرشادين" "إرشادا" أبي العزّ، وله "الإرشادان" ‹الصغير› و‹الكبير› كما ذكره ابن الجندي شيخ ابن الجزري في كتابه "البستان"، وصرّح في "النشر" في أكثر المواضع بقوله: ومن "إرشادي أبي العز". اهـ[٤] وبيّن في موضع آخر أن هذين "الإرشادين" هما غير "الكفاية الكبرى".[٥] والله أعلم.

---

(١) انظر ص: ٦٧٠

(٢) انظر: منجد المقرئين: ٨٧

(٣) انظر: البستان: ق:١٤

(٤) انظر: بدائع البرهان: ق٢٥١/ب

(٥) المصدر السابق.

هذا، وقد بلغ عدد الطرق التي عزاها المؤلّف إلى أبي العز[1] أربعة وسبعين طريقاً (٧٤) كان نصّيب "الكفاية الكبرى" منها (٤٦) ستة وأربعين طريقاً، وثمانية وعشرون (٢٨) هي من "الإرشاد". والله أعلم.

تنبيه:

نَسَبَ المؤلّف بعض الطرق إلى هذين الكتابين أو أحدهما، وبالرجوع إلى النسخ المحقّقة منهما لم أجد ما ذكره المؤلّف، وهذا له -والله أعلم- احتمالان:

أ- إما أنها من "الإرشاد الكبير" وهو مفقود، ويؤكد هذا أن البحث رجع إلى كتابي "الخلافيات في علم القراءات" للبطائحي[2] و"قرّة عين القراء" للمرندي[3] فلم أجدها فيهما، وهما قد نصّا على ذكر طرق أبي العزّ، وقد اتفقا مع "الكفاية الكبرى" فكل طرقها في هذين الكتابين.

ب- أو أنّ ذلك راجع إلى اختلاف النسخ التي وصلتنا مع التي كانت عند المؤلّف، ويدلّ على هذا أيضاً، مثلاً:

طريق أبي العزّ عن شيخه أبي عليّ، عن النهرواني عن ابن أبي عمر، عن القنطري عن الكسائي الصغير عن أبي الحارث، ذكر محقق "الكفاية الكبرى" أنها موجودة في إحدى النسخ اهـ[4].

---

(١) قصدت هنا كلّ ما نسبه إلى أبي العزّ بمختلف صيغه، سواء قوله: كتابي أبي العز" أو "الإرشادين" أو"الإرشاد" أو "الكفاية الكبرى".

(٢) علي بن عساكر بن المرحّب، إمام ثقة شيخ العراق، قرأ عليه أحمد بن محمد البندنيجي وغيره، أقرأ الناس دهراً، توفي سنة ‹٥٧٢ هـ›

انظر: غاية النهاية: ٥٥٦/١، المعرفة: ١٠٣٧/٣- ١٠٣٨

(٣) أبو إسحاق، إبراهيم بن علي القواس، لم أجد له ترجمة إلا أنه اتضح من خلال كتابه المذكور أنه من تلاميذ تلاميذ أبي العلاء الهمداني، وكان حيا سنة ‹٥٨٨ هـ› وهي السنة التي ختم فيها كتابه، والله أعلم.

(٤) انظر ص: ٦٩١

ومع هذا لم يجعلها في "المتن" و لم يرجع إلى "النشر" مع أن هذه الطريق موجودة أيضـا في كتاب البطائحي.

أما من حيث الانفرادات، فقد نسب المؤلف الانفراد لأبي العز في ستة مواضع فقـط، مصرحا بـ(انفرد)[1].

وجاء في موضع فذكر "انفرد" (النهرواني) فيما حكاه أبو العزّ، وابن سوار وأبو العلاء وجماعة[2]، وهذا لم أعدّه انفرادة لأبي العزّ.

لكنْ نسب المؤلّف إلى "الحنبلي" ثمانية انفرادات، و لم يصرّح من أيّ الكتب تلك، ووجدها البحث برمّتها عند أبي العز في كتابيه "الإرشاد" و"الكفاية الكبرى"[3]، فإذا اعتبرنا هذا لأبي العزّ، يكون له في "النشر" أربع عشرة انفرادة. والله أعلم.

أما ‹منهج› هذين الكتابين فقد قام به محقّق كل منهما على حدة، والله أعلم.

٧ - المبهج في القراءات الثمان وقراءة ابن محيصن والأعمش واختيار خلف واليزيدي[4]

المؤلّف: عبد الله بن عليّ بن أحمد، أبو محمد، المعروف بـ(سبط الخياط) البغدادي، الحنبلي، ولد سنة ‹٤٦٤ هـ› شيخ صالح، ثقة، شيخ الإقراء ببغداد في عصره، وأحد أئمة التجويد والأداء.

شيوخه:

قرأ القراءات على جدّه أبي منصور، وأبي العزّ، وغيرهما.

---

(١) انظر ص: ١١٥٩، ١٢٥٨، ١٣٧١، ١٣٧٣ ، ١٥١٥ ، ١٥٧٠

(٢) انظر ص: ١١١٦

(٣) انظر ص: ١١١١ ، ١١١٧، ١١١٨ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧، ١١٣٧

(٤) حقّق رسالة دكتوراه بعناية الدكتور عبد العزيز بن ناصر السبر، في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٤٠٤هـ- ١٤٠٥ هـ، وعليها اعتمدت في توثيق معلومات هذا البحث.

وتتلمذ عليه كثيرون؛ حمزة القبّيطي، وزاهر بن رستم وغيرهما.

وذكروا له مؤلّفات عديدة كلّها في القراءات، توفي سنة ‹ ٥٤١ هـ›[١]

أخذ المؤلّف هذا الكتاب إجازة عن شيخ واحد من شيوخه بقراءة المؤلّف عليه، بينما قرأ بمضمّنه القرآن كلّه على شيخ واحد آخر، وقرأ بمضمّنه أيضاً إلى أثناء سورة "النحل" على شيخ واحد آخر[٢].

الطرق:

استقى المؤلّف من هذا الكتاب (٤١) إحدى وأربعين طريقاً على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلٍّ من: ورش، والبزي، وقنبل، وأبي الحارث، ودوري الكسائي، ورويس، وروح، وإدريس.

ب- طريقان عن كلٍّ من: السوسي، وحفص، وخلف عن حمزة.

ج- ثلاثة طرق عن خلاّد.

د- أربعة طرق عن هشام.

هـ- خمسة طرق عن كلٍّ من: قالون، والدوريّ، وابن ذكوان، وشعبة. والله أعلم.

يضاف إلى ذلك أربعة طرق أدائية للمؤلّف، صرّح فيها بأنها من طريق (السبط)، لكنها ليست على أيّ حال من "المبهج"؛ لأنّها كلّها عن أبي جعفر، اثنتان من رواية ابن وردان، واثنتان من رواية ابن جماز، ومعلوم أن قراءة أبي جعفر ليست في "المبهج"

وعند الرجوع إلى كتاب "الاختيار في القراءات العشر" لصاحب "المبهج" نفسه وجدت طريقي ابن وردان اللّتين ذكرهما المؤلّف[٣]، و لم أجد فيه طريق ابن جماز، فلعلّها من كتبه الأخرى.

---

(١) انظر: ترجمته في: غاية النهاية: ١/٤٣٤-٤٣٥، المعرفة: ٢/٩٦٠-٩٦٣، المنتظم: ١٨/٥١-٥٢

(٢) انظر ص: ٥٠٧-٥٠٨

(٣) انظر ص: ٧٠٠-٧٠١ و ٧٠٥ و٧٠٧

ملاحظة: كلّ الرواة أخذ لهم المؤلّف، ما عدا إسحاق عن خلف، بل ليس له رواية في "المبهج".

الانفرادات:

ذكر المؤلّف ثمانية وعشرين (٢٨) انفرادة لهذا الكتاب، صرّح فيها بـ(انفرد) خمسة وعشرين مرة، بصيغ مختلفة، فأحياناً يقول: انفرد سبط الخياط في "مبهجه" وأحياناً: انفرد السبط في "المبهج" وأخرى: انفرد صاحب "المبهج" وجاء في موضع واحد فعبّر بقوله: وشَذَّ صاحب "المبهج".[1]

أما الموضع السابع والعشرين فنقل قول السبط ثم قال: فانفرد بهذا المذهب. اهـ ولم يصرّح هل هو من "المبهج" أو من غيره، لكن عند التحقيق اتضح أنه من "المبهج" فلهذا عددته منه. والله أعلم.

أمّا (منهجه) فقد قام ببيانه ودراسته دراسة وافية محقّقه حفظه الله.

٨- الجامع في القراءات العشر وقراءة الأعمش[2]

المؤلّف: عليّ بن محمد بن عليّ بن فارس، أبو الحسن الخياط، البغدادي، إمام كبير، مقرئ نبيل، ثقة، قرأ على الحمّامي والنهرواني وغيرهما، قرأ عليه ابن سوار وغيره، نقل المؤلف عن الذهبي قوله: أظنه بقي إلى بعد عام ‹٤٥٠ هـ›، لكن نقل الذهبي نفسه عن الطّرّاح أنه توفي في الرابع والعشرين من المحرم سنة ‹٤٥٢ هـ›[3]

---

(١) انظر ص: ١٠٦٤، ١٠٨٥، ١١١٦، ١٢٣٧، ١٢٥٧، ١٢٦٣، ١٢٧٥، ١٢٨١، ١٢٨٩، وفيه (شذّ)، ١٢٩٤، ١٣٢٥، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٧، ١٣٥٠، ١٣٥٢، ١٣٦٤، ١٣٦٦، ١٤٦٩، ١٥٩١، ١٥٩٩، و٢/٢٤٨، ٢٩٢، ٣٠٥، ٣٥٢، ٣٦٥، ٣٩٥

(٢) مخطوط.

وقد اعتمدت في توثيق معلوماته على نسخة مطبوعة على الحاسب الآلي.

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/٥٧٣، المعرفة: ٢/٨٠٣-٨٠٤

أخذ المؤلّف هذا الكتاب تلاوة على شيخين من شيوخه.[1]

الطرق:

استقى المؤلّف من هذا الكتاب أربعة وثلاثين (٣٤) طريقاً، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلّ من: ورش، والبزي، وقنبل، والسوسي، وهشام، وابن ذكوان، وابن وردان، ورويس.

ب- طريقان عن كلّ من: الدوري، وخلف عن حمزة، وخلاّد، ودوري الكسائي، وروح، وإسحاق.

ج- ثلاثة طرق عن كلّ من: قالون، وأبي الحارث.

د- أربعة طرق عن كلّ من: شعبة، وحفص.

الانفرادات:

لم أجد المؤلّف ذكر له غير انفرادتين.[2] والله أعلم.

أمّا (منهجه) حسب النسخة التي اعتمد عليها البحث- وهي ناقصة من أولها حيث تبدأ بذكر القراء- فإنه بدأ بأسانيده -كعادة المؤلفين قديما- مبتدءاً بأهل مكة ومختتماً بـ ‹خلف› في اختياره، ثم ذكر الأصول مبتدءاً بالإدغام الكبير ثم ‹الهمز الساكن› ثم ‹الهمز المتحرك› ثم مذهب ورش في ‹النقل› ثم مذهب حمزة في ‹الوقف› ثم حكم ‹النون› الساكنة والتنوين، ثم ‹المدّ والقصر› ثم ‹الإدغام الصغير› ثم مذهب الكسائي في الوقف على ‹هاء التأنيث› ثم ‹الإمالة› ثم أعقبها بفصل خاص بـ ‹إمالة قتيبة› عن الكسائي، ثم ‹فرش الحروف› مبتدءاً بـ ‹الاستعاذة والبسملة› ثم ابتدأ ب ‹الفاتحة› وما بعدها حتى نهاية القرآن حسب ترتيب السور، والله أعلم.

---

(١) انظر: ٥٠٩

(٢) انظر: ١٥٠٤ و١٥١٥

٩- تلخيص العبارات[١]

المؤلّف: الحسن بن خلف بن عبد الله بن بلّيمة، أبو عليّ، القيرواني، إمام مقرئ، قرأ على شيوخ بلدته، ثم نزل الإسكندرية وقرأ على جماعة من أصحاب ابن غلبون، وعلى أبي معشر وغيره، قرأ عليه ابن سعدون وابن الحطيئة وغيرهما. توفي سنة٥١٤هـ.[٢]

أخذ المؤلّف هذا الكتاب إجازة عن شيخه ابن اللبان حيث حدّثه به، ثم قرأ عليه بمضمّنه جميع القرآن بسنده[٣].

وأيضاً قرأ المؤلّف بهذا الكتاب على شيخه الإسكندريّ بسنده الذي وصفه المؤلّف بقوله: وهذا أصحّ إسناد وألطفه، مسلسل بالتلاوة وبالإسكندرية إلى المؤلّف. اهـ.[٤]

الطرق:

استقى المؤلّف منه (٣٠) ثلاثين طريقاً، كالتالي:

أ- طريق واحدة عن كلّ من: قنبل، والسوسي، وحفص، وخلف، وأبي الحارث، ودوري الكسائي.

ب- طريقان عن كلّ من: قالون، والبزي، وهشام، وابن ذكوان، وشعبة.

ج- ثلاثة طرق عن ورش.

د- خمسة طرق عن خلاّد.

هـ - ستة طرق عن الدوري.

يضاف إلى ذلك طريقان أدائيان للمؤلّف عن ابن بلّيمة، واحدة من طريق السوسي،

---

(١) وهو في القراءات السبع، واسمه كاملاً: (تلخيص العبارات بلطيف الإشارات.) وهو مطبوع محقّق، لكنّه خِلو من الأسانيد، وقد جمع المؤلّف الخلف بينه وبين "الشاطبية" في مؤلف. انظر ص: ٧٥

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢١١/١، المعرفة:٩٠٢/٢-٩٠٣، حسن المحاضرة: ٤٩٤/١

(٣) انظر: ٤٩١

(٤) انظر: ٤٩٢

والثانية من طريق خلّاد.[1]

الانفرادات:

لم يصرّح له المؤلّف بالانفراد إلا في موضعين.[2] والله أعلم.

أما (منهجه) فقد بيّنه محققه.

١٠- الروضة في القراءات الإحدى عشرة وهي قـــراءات العشرة؛ المشهورة وقراءة الأعمش[3]

المؤلّف: الحسن بن محمد بن إبراهيم، أبو علي، المالكي، البغدادي، أستاذ، إمام، نـــزل مصر وصار شيخها، قرأ على الفرضي والسّوسنجردي وغيرهما، قرأ عليه الهذلي والمليحـــي وغيرهما. توفي سنة ٤٣٨ هـــ.[4]

الرواية:

أخذ المؤلّف هذا الكتاب إجازة بقراءته على شيخه المعصراني بسنديه إلى مؤلفه، وقــرأ به القرآن العظيم من أوله إلى آخره على شيخه البغدادي بأسانيده إلى مؤلّفه.[5]

الطرق:

استقى المؤلّف منه (٢٨) ثمانية وعشرين طريقاً على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلّ من: ورش، والدوري، والسوسي، وهشام، وأبي الحـــارث، ودوري الكسائي، ورويس، وإسحاق.

---

(١) انظر: ٦٠٨

(٢) انظر: ٦٠٨

(٣) حقق من أوّله إلى نهاية قسم الأصول في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للدكتوراه سنة ١٤١٥ هـــ بعناية د/نبيل آل إسماعيل، وعليه اعتمدت في هذا البحث.

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية:١/٢٣٠، المعرفة:٢/٧٥٥-٧٥٦، حسن المحاضرة:١/٤٩٣، الشذرات: ٣/٢٦١

(٥) انظر: ٤٩٣-٤٩٥

ب- طريقان عن كلّ من: قالون، وابن ذكوان، وشعبة، وحفص، وخلف عن حمـزة، وابن وردان، وروح.

ج- ثلاثة طرق عن كلّ من: البزي، وخلّاد.

الانفرادات:

صرح له المؤلف بـــ(انفرد) مرة واحدة.[1] والله أعلم.

أما (منهجه) فقد قام بدراسته وبيانه محققه حفظه الله.

١١- التلخيص في القراءات الثمان[2]

المؤلف: عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد، أبو معشر، الطبري، الشافعي، شيخ أهل مكة، إمام عارف، ثقة، صالح.

شيوخه:

قرأ على كثيرين؛ منهم أبو الفضل الرازي، وأبو القاسم الزيدي وغيرهما، وقرأ عليـــه إبراهيم بن عبد الملك القزويني، وإبراهيم بن المسبح.

وألف عدة مؤلفات جلها في القراءات، منها "سوق العروس" و"الرشاد في القــــراءات

---

(١) انظر: ١٣٤١

(٢) السبعة المشهورة مع يعقوب، وهو مطبوع محقق، لكن عليه ملاحظة لم أجد محققه تعرض لها، وهي وجود بعض الطرق التي عزاها إليه المؤلف -ابن الجزري- صراحة، وليست في المطبوع، وهي: طرق الكارزيني عن الشذائي، والطريثيثي عن الفرضي، كلاهما عن قالون، وطريق الكارزيني عن المطوعي عن ابن فرح عن الدوري، وطريـق الزيدي عن خلاد، كل هذه الأربعة صرح المؤلف أنها مـــن "تلخيـــص أبي معشـــر" وليســـت في المطبـــوع. وأيضاً ذكر المؤلف -ابن الجزري- أحكاماً لبعض الكلمات في باب الراء ونسبها إلى "التلخيص"، وبـــالرجوع إليه لم أجدها، بل ليس فيه باب الراءات لورش أصلاً، وقد نبهت في قسم التحقيق على كل ذلك وأمثاله، ممـــا يعني - والله أعلم- أن النص المحقق ناقص؛ حتى وإن ادعى محققه عكس ذلك في قوله ص ٦٥... إن الكتـــاب جاء كاملا ليس فيه سقط. اهـــ. والله المستعان.

الشاذة" و"الدرر" في التفسير. توفي سنة ‹٤٧٨ هـ›.[١]

الرواية:

أخذ المؤلّف هذا الكتاب إجازة عن شيخه السويداوي عن أبي حيّان بسنديه.

وقرأ -المؤلّف- بمضمّنه القرآن كله على شيوخه المصريِّين الثلاثة، إلاّ أنه على ابن الجندي إلى أثناء سورة "النحل" كما هو معلوم، هذا؛ وقد كتب شيخ واحد للمؤلّف بالإجازة إليه بهذا الكتاب.[٢]

الطرق:

استقى المؤلّف منه (١٩) تسعة عشر طريقاً، على النحو التالي:

أ-طريق واحدة عن كلٍّ من: ورش، والبزي، وقنبل، وهشام، وخلف، ورويس، وروح.

ب- طريقان عن كلٍّ من: الدوري، وابن ذكوان، وشعبة.

ج- ثلاثة طرق عن كلٍّ من: قالون، وخلاّد.

يضاف إلى ذلك أربعة طرق أدائية للمؤلّف، اثنتان عن ورش، وواحدة عن كلٍّ من: ابن ذكوان، وابن وردان.[٣]

الانفرادات:

لم أجد المؤلّف نسب له الانفراد، إلا في ثلاثة مواضع[٤]. والله أعلم.

أمّا (منهجه) فقد قام ببيانه ودراسته محقّقه.

---

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/٤٠١، المعرفة: ٢/٨٢٧-٨٣٠، طبقات السبكي: ٥/١٥٢-١٥٣، طبقات الداودي: ١/٣٣٨-٣٣٩

(٢) انظر: ٤٩٨-٥٠٠

(٣) انظر: ٥٥٥ و٥٦٣ ، ٦٣٣ ، ٧٠٢

(٤) انظر ص: ١٢٥٧ ، ١٣٥٠ ، ١٣٦٨

١٢- الإعلان[1]

المؤلّف: عبد الرحمن بن عبد المجيد بن إسماعيل، أبو القاسم الصفراوي، ولد سنة ‹٥٤٤هـ› أستاذ، مقرئ، فقيه، يفتي على مذهب الإمام مالك رحمه الله، قرأ على أبي الطّيّب الغرناطي، واليسع بن حزم وغيرهما، وقرأ عليه المكين الأسمر والمريوطي وغيرهما، ألّف "التقريب والبيان".

توفي سنة ‹٦٣٦ هـ›.[2]

الرواية:

أخذ المؤلّف هذا الكتاب إجازة بقراءته على شيخه أبي إسحاق الدمشقي بسنديه، ثم قرأ بمضمّنه على شيخه أبي محمد الإسكندري بسنديه أيضاً.[3]

الطرق:

استقى منه المؤلّف (٢٠) عشرين طريقاً، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلٍّ من: قالون، وخلاّد.

ب- طريقان عن ورش.

ج- ثلاثة طرق عن الدوري.

د- أربعة طرق عن قنبل.

هـ- تسعة طرق عن هشام.

الانفرادات:

صرّح له المؤلّف بانفرادة واحدة.[4] والله أعلم.

---

(١) في القراءات السبع، وهو مفقود إلا جزء منه في مكتبة الجامعة الإسلامية.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٣٧٣/١، المعرفة: ١٢٢٩/٣-١٢٣١، التكملة للمنذري: ٥٠٣/٣-٥٠٤، الشذرات: ١٨٠/٥

(٣) انظر ص: ٥٠١-٥٠٢

(٤) انظر ص: ١٠٩٧

أما (منهجه) فلم أستطع معرفة ذلك نظراً لعدم اطلاعي عليه، أما الجزء الموجود منه فهو عبارة عن ذكر بعض القراءات وعزوها لأصحابها فقط.

١٣- التذكار في القراءات العشر[١]

المؤلف: عبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن شيطا، أبو الفتح، البغدادي، ولد سنة ‹٣٧٠ هـ› الأستاذ الكبير، ثقة، رضي.

شيوخه: أخذ عن ابن العلاف والحمامي وغيرهما كثير.

لم يذكروا له غير هذا الكتاب. توفي سنة ‹٤٥٠ هـ›.[٢]

الرواية:

أخذ المؤلف هذا الكتاب تلاوة، وقرأ به أيضا على ثلاثة من شيوخه بأسانيدهم.[٣]

الطرق:

استقى المؤلف من "التذكار" تسعة عشر (١٩) طريقا، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كل من: ورش وابن ذكوان وخلف عن حمزة، وابن وردان وإسحاق.

ب- طريقان عن كل من: الدوري وشعبة وخلاد ورويس وروح.

ج- أربعة طرق عن حفص.

---

(١) مفقود.

(٢) كذا ذكر الخطيب في تاريخه، وجاء في "غاية" المؤلف خطأ وهو (٤٠٥) وهذا لا يصح؛ لأن ابن سوار صاحب "المستنير" من تلاميذه وولادته سنة ‹٤١٠هـ› أوسنة ‹٤١٢ هـ› واضطرب فيه محقق "المستنير" حيث جعله مرة (٤٥٠) ومرة (٤٥٣) وذلك في ص: ١٩ وص: ٢٥

• وانظر ترجمة ابن شيطا في: غاية النهاية: ١/٤٧٣-٤٧٤، المعرفة:٢/٧٩١-٧٩٢، تاريخ بغداد: ١١/١٦، المنتظم: ١٦/٤٠

(٣) انظر ص: ٥٠٩

الانفرادات:

لم يصرّح له المؤلّف بأي انفرادة. والله أعلم.

أمّا (منهجه) فلا يمكن بيانه نظراً لأنه مفقود.

١٤- الغاية[١]

المؤلّف: أحمد بن الحسين بن مهران، أبو بكر، الأصبهاني، ولد سنة ‹٢٩٥ هـ›، ثقة، صالح، مجاب الدعوة.

شيوخه:

قرأ على كثيرين منهم ابن الأخرم والنقاش، وقرأ عليه ابن طرارا ومنصّور العراقي وغيرهما.

وألّف عدة تآليف منها "الشامل" و"المبسوط".

توفي سنة ‹٣٨١هـ›.[٢]

الرواية:

أخذه المؤلّف إجازة بقراءته على شيخيه: الساعاتي والمراغي، بإسناديهما، وقرأ به القرآن كله ضمناً على شيخه الهمداني بسنده، وأيضاً قرأ بما دخل في تلاوته من القراءات السبع منه على شيخه الدمشقي بإسناده.[٣]

الطرق:

استقى منه المؤلّف (١٨) ثمانية عشر طريقاً، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلّ من: ورش، والدوري، وابن ذكوان، وشعبة، وخلف، وأبي

---

(١) في القراءات الإحدى عشرة، العشرة المشهورة وقراءة أبي حاتم السجستاني، ويلاحظ أن ابن مهران جعل خلفاً هو الحادي عشر، والكتاب مطبوع محقق، وعليه اعتمدت، ومحقّقٌ رسالةً للدكتوراه في الجامعة. الإسلامية سنة ١٤١٢ هـ

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٤٩/١-٥٠، المعرفة:٦٦٢/٢-٦٦٤، معجم الأدباء: ١٢/٣، شذرات الذهب: ٩٨/٣

(٣) انظر ص: ٥١٦-٥١٨

الحارث، وابن وردان، وإدريس، وروح، وإسحاق.

ب- ثلاثة طرق عن خلاّد.

ج- خمسة طرق عن قالون.

يضاف إلى ذلك طريق أدائية واحدة، وهي من رواية شعبة.[1] والله أعلم.

الانفرادات:

صرّح له المؤلّف بـ(انفرد) في ثمانية وأربعين (٤٨) موضعاً.[2] والله أعلم.

أمّا (منهجه) فقد بيّنه أتمّ بيان محقّقه في الجامعة الإسلامية، واستدرك كثيراً من المسائل العلمية والمنهجية على التحقيق المطبوع.

١٥- المفتاح في القراءات العشر[3]

المؤلّف: محمد بن عبد الملك بن الحسن، ابن خيرون، أبو منصّور، البغدادي، أستاذ بارع، قرأ على عمّه أبي الفضل، وعبد السيّد، وغيرهما، وقرأ عليه الكندي وابن عساكر وغيرهما، توفي سنة ٥٣٩ هـ.[4]

الرواية:

قرأ المؤلّف القرآن كلّه بهذا الكتاب على شيوخه المصريّين وهم: ابن الصائغ، والبغدادي، وابن الجندي.[5] بسندهم إلى مؤلفه.[6]

---

(١) انظر ص: ٦٥١

(٢) انظر ص: ٨٧٩، ٩٥١، ٩٦٤، ١٠٧٢، ١٠٧٦، ١٠٨٣، ١٠٨٦، ١٠٩٣، ١٠٩٧، ١١٠٢، ١١٠٩، ١١٦٠، ١٢٩١، ١٣٢٥، ١٣٥٣، ١٣٦٦-١٣٧٣، ١٤٩٢، ١٤٩٦، ١٥٧٤، و٢/٢٢٢، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣١ – ٣٤٩، ٣٥٤، ٣٦٠، ٣٧٥، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٣، ٣٨٨

(٣) لم أعثر له على أي خبر.

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية:٢/١٩٢، المعرفة:٢/٩٥٨-٩٥٩، المنتظم: ١٨/٤٢-٤٣، الشذرات: ٤/١٢٥

(٥) ينبّه على أن المؤلّف لم يختم على ابن الجندي، وإنما قرأ إلى أثناء سورة «النحل» كما هو معروف.

(٦) انظر ص: ٥١١

الطرق:

استقى المؤلف منه (١٨) ثمانية عشر طريقا، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كل من: ورش، والبزي، وشعبة، وأبي الحارث، وابـــن وردان، وابن جماز، ورويس، وإسحاق.

ب- طريقان عن كل من: خلف، وخلاد، وروح.

ج- أربعة طرق عن الدوري.

يضاف إلى ذلك طريق واحدة أدائية للمؤلف.[١]

الانفرادات:

صرح له المؤلف بانفرادة واحدة[٢]، و لم يذكر هل هي من هذا الكتاب أم من كتابـــه الآخر "الموضح"[٣] والله أعلم.

أما (منهجه) فلا يستطاع بيانه؛ لأنه مفقود.

---

(١) انظر ص: ٧٠٢

(٢) انظر ص: ٩٤٢

(٣) انظر الكلام عنه ص: ٢٠١-٢٠٢

١٦- الكفاية في القراءات الست[١]

المؤلّف: سبط الخياط.[٢]

الرواية: أخذ المؤلّف هذا الكتاب إجازة بقراءته على شيخه البنّاء بسنده، ثم قرأ بمضمّنه القرآن كلّه على شيخه البغدادي، وإلى أثناء سورة "النحل" على ابن الجندي بأسانيدهما فيه.[٣]

الطرق:

استقى المؤلّف منه (١٦) ستة عشر طريقاً كالتالي:

أ- طريق واحدة عن كلٍّ من: شعبة، وحفص، وإسحاق.

ب- طريقان عن كلٍّ من: قالون، وإدريس.

ج- أربعة طرق عن الدوري.

د- خمسة طرق عن قنبل.

يضاف إلى ذلك طريق واحدة أدائية للمؤلّف عن الكِنْدي، وهي عن شعبة.[٤] والله أعلم.

---

(١) وهي التي بيّنها مؤلّفها نفسه في مقدمة كتابه فقال: وهم ابن كثير من رواية قنبل؛ من طريق ابن مجاهد وابن شنبوذ، ونافع من رواية قالون؛ من طريق الحلواني وأبي نشيط، ورواية إسماعيل بن جعفر، وعاصم من رواية حفص؛ من طريق عُبَيد بن الصبّاح وهبيرة، وأبي بكر بن عياش من رواية العليمي، والكسائيُّ من رواية أبي عمر الدوري؛ من رواية ابن فرح، وعلي بن سُلَيم، وخلفُ صاحب الاختيار؛ من طريق السوسنجردي وأبي الحسن الحذاء، وأبو عمرو بن العلاء؛ من رواية اليزيدي؛ من طريق أبي الزعراء وابن فرح وهم خمسة رواة، من جملة السبعة، وخلف. اهـ الكفاية في الست: ق: ١/أ

وهي القراءات التي قرأها أبو القاسم هبة الله الحريري على شيوخه، ألّفه السبط لتلميذه تاج الدين الكندي.

والكتاب منه نسختان خطيتان في مكتبة المخطوطات في الجامعة الإسلامية بالمدّينة، الأولى برقم (٤٣٦٧) في ٤١ ق وهي التي اعتمدتها في هذا البحث.

(٢) صاحب "المبهج" سبق التعريف به

(٣) انظر ص: ٥١٠-٥١١

(٤) انظر ص: ٦٤٦

الانفرادات: صرح المؤلّف بأنه (انفرد) في أربعة مواضع.[1] والله أعلم.

أمّا (منهجه):

١- بدأ أولاً -بعد المقدمة- بذكر أسانيده التي لم يصل منها إلا أسانيد قراءة نافع، ثم يبدأ الكتاب بقوله تعالى ﴿إِذَا دَعَانِ﴾ في القرة [١٨٦]

٢- يذكر الحرف، ثم يعقب عليه لصاحب القراءة، وأحياناً يعكس المسألة.

٣- عقد فصلاً للتكبير، ولخّصه في عدة أسطر.

١٧- التيسير[2]

المؤلّف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر، أبو عمرو الداني. ولد سنة ‹٣٧١ هـ› شيخ مشايخ المقرئين، رحل في طلب العلم من المغرب إلى المشرق، وأخذ عن شيوخ كثيرين، منهم طاهر بن غلبون، وفارس بن أحمد وغيرهما، وسمع الحديث وبرز فيه وفي أسماء رجاله، وفي التفسير والفقه وغير ذلك.

ألّف الكثير من الكتب، منها "الفتن والملاحم" وغيره.

توفي سنة ‹٤٤٤ هـ›.[3]

أخذ المؤلّف هذا الكتاب (إجازة) عن شيخين من شيوخه،[4] وكذلك قرأه أجمع على شيخين آخرين، وصف إسناد أحدهما بقوله: إسناد صحيح عال، تسلسل لي بالأندلسيين منّي إلى المؤلّف.[5] ووصف الآخر بأنه أعلى من الأول.[6]

---

(١) انظر ص: ١٠٨٢ ، ١١٣٥ ، ١٣٥٠ ، ١٣٦١

(٢) في القراءات السبع، مطبوع بعناية المستشرق أوتوبرتزل، وسجل للماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدّينة سنة ١٤١٩ هـ

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٥٠٣/١-٥٠٥، المعرفة: ٧٧٣/٢-٧٨١، جزوة المقتبس: ٤٨٣/٢-٤٨٤، معجم الأدباء: ١٢١/١٢-١٢٨، وغيرها كثير من كتب التراجم.

(٤) انظر ص: ٤٦٤ و٤٦٦

(٥) انظر ص: ٤٦٥-٤٦٦

(٦) انظر ص: ٤٦٦

وقد قرأ المؤلّف القرآن كلّه من أوله إلى آخره بهذا الكتاب على شيخ واحد من شيوخه، قال واصفاً له: هذا أعلى إسناد يوجد اليوم متصلاً، واختص هذا الإسناد بتسلسل التلاوة والقراءة والسّماع، ومنّي إلى المؤلّف كلّهم علماء أئمة ضابطون[1].

وأيضاً تلقّى المؤلّف شرح هذا الكتاب للمالقي "الدر النثير" على غير واحد من الثقات مشافهة، لكنه لم يصرّح باسم أحدهم.[2]

الطرق:

استقى المؤلّف جميع طرق "التيسير" وعددها (١٥) خمسة عشر طريقاً عن كل راو من رواة القراء السبعة طريقاً إلا عن شعبة عن عاصم فعنه طريقان. والله أعلم.

ويضاف إلى ذلك (٢٨) ثمانية وعشرون طريقاً عن القرّاء السبعة من طريقه هي كلها طرق أدائية للمؤلّف، وقد جاءت كالتالي:

١- خمس طرق عن نافع: اثنتان لقالون، وثلاثة عن ورش.

٢- اثنتان عن ابن كثير؛ كلتاهما عن البزي.

٣- سبعة طرق عن أبي عمرو، كلّها عن الدوريّ.

٤- ثلاثة عن ابن عامر، واحدة عن هشام، واثنتان عن ابن ذكوان.

٥- اثنتان عن عاصم، واحدة لكلّ من: شعبة، وحفص

٦- سبعة عن حمزة، ثنتان منها لخلف، وخمسة لخلاّد.

٧- اثنتان عن الكسائي، كلتاهما عن دوريّه.

المجموع: ثمانية وعشرون طريقاً.

فيكون المجموع الكلّي للقراء السبعة من طرق الداني: ثلاثة وأربعين طريقاً [٤٣] وهذا يدلّ على مكانة الداني، وكتبه عند المؤلّف، وهو أهل لذلك. والله أعلم.

---

(١) انظر ص: ٤٦٨

(٢) انظر ص: ٤٦٩

الانفرادات:

ذكر المؤلّف أن الداني (انفرد) في ثمانية مواضع.[1]

أمّا (منهجه) فقد قسم كتابه إلى قسمين:

الأول: الأسانيد والأصول.

الثاني: الفرش.

ويلاحظ أن المؤلف -ابن الجزري- سار على نفس الترتيب الذي سار عليه الداني في هذا الكتاب.

بقي أن يذكر أن الداني ذكر في هذا الكتاب (ما اشتهر وانتشر وصحّ وثبت) والله أعلم.

تتميم:

يُعَدُّ "التيسير" من كتب القراءات المهمّة التي تلقّى القراء قراءاتِه بالقبول والإقراء، وهو أحد الكتب الثلاثة التي يقرأ بها اليوم، ولا أعلم أن هذه الميزة لغيره من الكتب حاشا "الشاطبية" و"النشر".

أقول هذا، لأنّي وجدت بعض الباحثين -وأعني محقّقَيْ كتاب "العنوان" - قاما بموازنة -حسب رأيهما- بين الكتابين، وهي موازنة غير سديدة، ومبنيّة على أمثلة كلّها خطأ، تدلّ على عدم قراءة كتاب "العنوان" نفسه فضلاً عن "التيسير" حيث صرّحا بأن بعض القراءات انفرد بها "العنوان" وخلا منها "التيسير" وذلك قولهما:

وقد دلّ الاستقراء على أن في "العنوان" ما ليس له ذكر في "التيسير" وأنّ بعض ما في الأوّل مخالف لما في الآخر وهو قليل. اهـ[2]

أقول: أمّا الخلاف بين الكتابين من حيث المعلومات وأن في أحدهما ما ليس في الآخر فهذا شيء وارد وطبيعي ولا يعتبر ميزة لأحدهما دون الآخر؛ لأنّ مردّ ذلك هو رواية كلّ

---

(١) انظر ص: ١٠٦٨، ١٠٨٣، ١٣١٩، ١٤٧٣، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٥٠٤، و ٢/٣٠٣

(٢) العنوان: مقدمة التحقيق: ١٢

منهما، ولا يشترط أن يتفقا في كل الأوجه والروايات؛ نظراً لاختلاف طرق كلّ منهما.

وأمّا القول بأن الاستقراء دلّ على انفراد "العنوان" بما خلا منه "التيسير" فقد مثّلا بأمثلة كلّها غير صحيحة، وهذا بيان ذلك:

١- قالا: لم يذكر الداني ما ورد في الآية (٨) من سورة ‹الملك› وورد في "العنوان" ﴿تكاد تّميز﴾ بتشديد التاء للبزي.[١]

الجواب: بل ذكر الداني ذلك في سورة ‹البقرة›.[٢]

٢- قالا: كما لم يذكر الداني ما ورد في الآية [٣٨: القلم] ﴿لما تخيرون﴾ بتشديد التاء للبزي. اهـ[٣]

الجواب: بل ذكرها في سورة ‹البقرة›.[٤]

٣- قالا: لم يرد حديث في "التيسير" عن قراءة هشام للآية [٢٦: الحديد] ﴿نوحا وإبراهام﴾ بالألف. اهـ[٥]

الجواب: بل ذكرها في سورة ‹البقرة›.[٦]

٤- قالا: ومثله ما ورد في "العنوان" عن الآية [٤: الممتحنة] عن هشام أيضا و لم يرد في "التيسير". اهـ[٧]

الجواب: بل ورد فيه في سورة ‹البقرة›.[٨]

---

(١) العنوان: ١٢

(٢) انظر: التيسير: ٨٤ وهذا يدل على أنهما لم يستقرآ التيسير كله.

(٣) انظر: العنوان: ١٣

(٤) انظر: التيسير: ٨٤

(٥) انظر: العنوان: ١٣

(٦) انظر: التيسير: ٧٧

(٧) انظر: العنوان: ١٣

(٨) انظر: التيسير: ٧٧

٥- قالا: ورد في "العنوان" ما لم نجده في "التيسير" ﴿نشرت﴾ [١٠: التكوير] بتخفيف الشين نافع وابن عامر وعاصم، وقد سبق ابنُ مجاهد أبا الطّاهر إلى ذكره. اهـ[١]

الجواب: بل ذكر الدانيُّ رحمه الله هذه الكلمة في محلِّها من سورتها، ولكنّها سقطت من النسخة المطبوعة، ووقفتُ على ذلك في نسخة خطِّية في مكتبة الحرم النبوي الشريف، قال الداني: نافع وابن عامر وعاصم «نشرت» بتخفيف الشين، الباقون بتشديدها.اهـ[٢]

٦- قالا: ومن ذلك ذكر أبي الطاهر لما ورد في الآية [٣٦: المطففين] ولا نجدها في "التيسير". اهـ[٣]

الجواب: إن كانا يقصدان ﴿هل ثوِّب﴾ فهي مذكورة في "التيسير".[٤]

٧- قالا: وفي الحديث عن إمالة ﴿يس﴾ وافق أبو الطّاهر ابنَ مجاهد، وكان أكثر توفيقاً من الداني. اهـ[٥]

الجواب: لم أفهم مرادهما من هذه العبارة الأخيرة. والله أعلم.

١٨- الشاطبية[٦]

المؤلّف: القاسم بن فيرّة بن خلف بن أحمد، أبو محمد، وأبو القاسم، الشاطبي،

---

(١) انظر: العنوان: ١٣

(٢) التيسير: ق ١١٨/أ، نسخة خطية كتبت سنة ٨٠٦ هـ في المكتبة المذكورة.

(٣) انظر: العنوان: ١٣

(٤) انظر: التيسير: ٤٣

(٥) انظر: العنوان: ١٣

(٦) هذا اسم الشهرة، واسم النظم كاملاً "حرز الأماني ووجه التهاني" وهو في القراءات السبع، ذَكَر أنه بدأ أولها بالأندلس إلى قوله: (جعلت أبا جاد) وهو البيت رقم (٤٥) ثم أكملها بالقاهرة، قال عنها المؤلّف: لا يَعْرِف مقدارها إلا من نظم على منوالها أو قابل بينها وبين ما نظم على طريقها، ولقد رزق هذا الكتاب -النظم- من الشهرة والقبول ما لا أعلمه لكتاب غيره في هذا الفن... إلخ. اهـ انظر: غاية النهاية: ٢٢/٢

وهذا النظم مطبوع عدّة طبعات.

الشافعيّ، ولد سنة ‹٥٣٨ هـ›، أحد الأعلام الكبار، غاية في القراءات، حافظ للحديث، إمام في اللّغة، رأس في الأدب؛ مع الزهد والعبادة.

شيوخه:

كثيرون، منهم: أبو عبد الله محمد بن أبي العاص النفزي،[١] وابن هذيل[٢]، وأبو عبد الله محمد بن حَميد.[٣] وغيرهم.

مؤلفاته:

جُلُّها في القرآن وعلومه، منها: "العقيلة" في رسم القرآن.[٤] ونظم كتاب "التمهيد" لابن عبد البر، في خمسمائة بيت؛ قصيدة "دالية"[٥]

توفي سنة ‹٥٩٠ هـ›.[٦]

الرواية:

أخبر المؤلّف بهذا النظم ثلاثة من شيوخه بأسانيدهم المختلفة، وذكر أنه قرأ القرآن العظيم بمضمّنه على جماعة من الشيوخ، ذكر منهم شيخين اثنين.

أمّا شروح "الشاطبية" فذكر منها سبعة، أجازه بها سبعة من الشيوخ، كلّ شرح عن شيخ.[٧]

---

(١) انظر ترجمته: ٤٨٨

(٢) انظر ترجمته: ٤٦٥

(٣) البلنسي، تلا على ابن شريح، وغيره، أخذ عنه الشاطبي كتاب سيبويه و"الكامل" للمبرد و"أدب الكاتب" لابن قتيبة، وسمع منه أيضاً كتاب "الكافي"، توفي سنة ٥٨٦ هـ.
انظر: غاية النهاية: ٢/٢٠، المعرفة: ٣/١٠٧٢-١٠٧٣، الإحاطة: ٣/٧٠-٧٢

(٤) نظم فيها المقنع للداني.

(٥) نقل عنه تلميذه السخاوي أنه من حفظها أحاط علماً ب"التمهيد" انظر: المعرفة: ٣/١١١٤

(٦) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/٢٠-٢٣، المعرفة: ٣/١١١٠-١١١٥ معجم الأدباء: ١٦/٢٩٣-٢٩٦، التكملة للمنذري: ١/٢٠٧-٢٠٨، وغيرها كثير من كتب التراجم.

(٧) انظر تفصيل كلّ ذلك ص: ٤٧٢-٤٧٧

أما الطرق:

التي استقاها المؤلّف منه فعددها (١٥) خمسة عشر طريقاً، عن كل راوٍ من رواة القراء السبعة طريقاً واحداً إلا شعبة عن عاصم فله طريقان.

ويضاف إلى هذه الخمسة عشر طريقاً خمسةُ طرق أدائية للمؤلّف عن الشـــاطبي. أي: إنها ليست منسوبة "للشاطبية" بل إلى الشاطبي.[1]

فيكون مجموع طرق الشاطبي عشرين طريقاً. والله أعلم.

الانفرادات:

صرّح المؤلّف بـــ(انفرد) للشاطبي في ثلاثة مواضع[2] فقط.

تنبيهان:

الأول: "الشاطبية" نظم لكتاب "التيسير" مع بعض الزيادات التي قرأها الشاطبي علـــى مشايخه، وهي خارجة عن طرق "التيسير" وقد عُرفت هذه الزيادات فيما بعد عند أهـــل القراءات ب "الزيادات على القصيد".

هذا، وقد تفضّل المؤلّف رحمه الله بالتنبيه على جلّ المواضع التي زادها الشاطبي علـــى الداني، بل أيضاً التنبيه على المواضع التي خرج فيها الشاطبي عن طرقه نفسِه، فمثلاً قولـــه: ذِكْرُ الحذف -في ﴿يتقي﴾- في "الشاطبية" خروج عن طرقـــه.[3] ومثلـــه غـــير قليـــل.

الثاني: ظهر من المؤلّف رحمه الله شدة اهتمامه ب"الشاطبية" وذلك من خلال تبيـــين الزيادات، وإظهار بعض الملاحظات على الشاطبي فيما ذهب إليه في بعض الأوجه، بـــل وتصحيح بعض الأوهام التي ذكرها.

هذا وقد سجّل البحث ثلاثة مواضع استخدم المؤلّف فيها عبارات يرى أن غيرها أولى

---

(١) انظر: ٥٣٣ ، ٥٣٩ ، ٥٥٢ ، ٥٩١ ، ٥٩٥

(٢) انظر: ١٢٦٣ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٢

(٣) انظر: ١٥٩٧

منها، وهي كالتالي:

الموضع الأول: لـمّا ذكر الشاطبي رحمه الله الخلاف في ﴿يؤاخذ﴾ عند البدل لورش، مع أنه من المستثنيات فليس فيه إلا القصر قولاً واحداً، قال المؤلّف معقباً عليه: وكأنّ الشاطبي رحمه الله ظَنَّ بكونه -الداني- لم يذكره في "التيسير" أنه داخل في الممدود لورش بمقتضى الإطلاق فقال:

وبعضهم يؤاخذكم

أي: وبعض رواة المدّ قصر ﴿يؤاخذ﴾ وليس كذلك، فإنّ رواة المدّ مجمعون على استثناء ﴿يؤاخذ﴾ فلا خلاف في قصره. اهـ بنصّه.[1]

هذا اعتراض المؤلّف بنصّه على الشاطبي رحمه الله، وفيه نظر من جهتين:

الأولى: أن الشاطبيّ رحمه الله ليس ممن يأخذ القراءات من الكتب، وبالقياس، فقوله:

وما لقياس في القراءة مدخلٌ[2]

دليلٌ على منهجه في القراءات، وقوله:

جزى الله بالخيرات عنا أئمة * لنا نقلوا القرانَ عذباً وسلسلاً[3]

إشارةٌ إلى أن القراءات لابدّ فيها من النقل[4].

فقولُ المؤلّف في تعقيبه (ظَنَّ) كانَ في اللغة متسعٌ للتعبير عن مراده بغيرها حتى لا يفهم منها ما هو الظاهر.

---

(١) انظر: ١٠١١

(٢) المراد هنا نفي القياس فيما فيه نصّ، أما غيره فقد قال عنه أبو شامة: نفي أصل القياس في علم القراءة مطلقاً لا سبيل إليه، وقد أطلق الداني ذلك في مواضع فقال:... وقسناه على الأصول إذ عدمنا النصّ. اهـ

انظر: الشاطبية: ٢٩، إبراز المعاني: ١٧٧/٢

(٣) أبيات مقدمة الشاطبية: ٢

(٤) وهذا أحد قولين في شرح البيت ذكرهما أبو شامة رحمه الله. انظر: إبراز المعاني: ١٤/١

الثانية: أن المؤلّف حمل قول الشاطبي (وبعضهم) على أن المراد: بعض رواة المدّ وهو يخالف ما حمله عليه قول الجعبري رحمه الله، حيث قال: يفهم من قوله: (وبعضهم) أن المتقدم مستثنى للكل، وليس كذلك؛ لأن الصقلي[1] لم يستثن شيئاً، ولم يستثن الحصري ﴿إسرائيل﴾، وكذا مكّي، وفي "الكافي" فيه وجهان..فالأَوْلى: حَمْلُه على شيوخه. اهـ[2] وتفسير الجعبري أولى. والله أعلم.

الموضع الثاني: لـمّا ذكر الشاطبي الخلاف لشعبة في إمالة الراء والهمزة من ﴿رأى﴾ التي بعدها ساكن نحو ﴿رأى القمر﴾ وبيّن المؤلف أن الصواب عنه إمالة الراء فقط، قال: وقد صحَّح الداني الإمالة فيهما؛ يعني من طريق خلف حسبما نصّ عليه في "التيسير" فَحَسِبَ الشاطبي أن ذلك من طريق كتابه فحكى فيه خلافاً، والصواب الاقتصار على إمالة الراء دون الهمزة من جميع الطرق التي ذكرناها في كتابنا، وهي التي من جملتها طرق "الشاطبية" و"التيسير".[3]

الموضع الثالث: لـمّا زاد الشاطبي وجه الفتح في الياء من ﴿كهيعص﴾ قال المؤلّف: وقد أبهم في "التيسير" قال عقب ذكره الإمالة: وكذا قرأت في رواية أبي شعيب على فارس بن أحمد عن قراءته. فأوهم أن ذلك من طريق أبي عمران التي هي طريق "التيسير" وتبعه على ذلك الشاطبي وزاد وجه الفتح فأطلق الخلاف عن السوسي وهو معذور في ذلك إلخ.[4]

فقول المؤلّف: في هاتين العبارتين (فَحَسِبَ) و(معذور) لا يرى البحث لهما وجهاً في حق الشاطبي رحمه الله، ويقول البحث ما قاله المؤلّف في الرّد على الزمخشري رحم الله

---

(١) يقصد ابن الفحام، صاحب "التجريد" وانظر ترجمته ص:١٦٨

(٢) كنز المعاني: ٣٥٦/٢

(٣) انظر: ١٣٣٣

(٤) انظر: ١٣٦٩-١٣٧٠

الجميع: نعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهّي، وهل يحل لمسلمٍ القراءة بما يجـــد في الكتابة من غير نقل. اهـــ.[1]

وهناك موضع قال المؤلّف فيه: واتفقوا على حرف "الحشر" وهو قوله ﴿لا يخرجـــون معهم﴾ [١٢] وعبارة الشاطبي موهمة له لو لا ضبط الرواة؛ لأن منع الخروج منسوب إليهم وصادر عنهم. اهـــ.[2]

قولُه: (..موهمة)، يقصد أن قول الشاطبي: (لا يخرجون في رضاً) موهم؛ لأنه يدخـــل فيه موضع "الجاثية" [٣٥] وموضع "الحشر" هذا، مع أن المراد والذي فيه الخـــلاف هـــو موضع "الجاثية" فقط، فمن هنا كان الإيهام لعدم التقييد، وقد اتبع المؤلّف أبا شـــامة في فهم الإيهام. والله أعلم.[3]

١٩- الكافي[4]

المؤلّف: محمد بن شريح بن أحمد بن شريح، أبو عبد الله، الإشـــبيلي، ولـــد ســـنة ‹٣٨٨هـــ› أستاذ، محقق، رحل سنة ٤٣٣ هـــ وقرأ على الشيوخ في المشـــرق، مصـــر، ومكة، ورجع بعلم كثير فولّي خطابة إشبيلية.

شيوخه: ذكروا له منهم: ابن نفيس، وتاج الأئمة، وأنّه، لقي مكّيّاً وأجـــازه، وغـــير هؤلاء كثير.

ألّف: كتاب "التذكير" و"الكافي" .

توفي سنة ‹٤٧٦ هـــ›[5]

---

(١) انظر: ٢٦٣/٢

(٢) انظر: ٢٦٨/٢

(٣) انظر: إبراز المعاني : ١٦٥/٣

(٤) في القراءات السبع، مطبوع، وحقّق سنة ١٤٢٠ هـــ رسالة علمية للماجستير بجامعة أم القرى.

(٥) انظر ترجمته: غاية النهاية: ١٥٣/٢، المعرفة: ٨٢٤/٢-٨٢٥، بغية الملتمس: ٨١، الشذرات: ٣٥٤/٣

الرواية:

أخذ المؤلّف هذا الكتاب إجازة عن شيخين من شيوخه بأسانيدهما المختلفة، وقرأ بمضمّنه القرآن الكريم كلّه على شيخ واحد، وإلى أثناء سورة "النحل" على شيخ آخر مرتين، وإلى قوله تعالى ﴿هم فيها خالدون﴾[1] على شيخ آخر أيضاً.[2]

الطرق:

استقى المؤلّف من هذا الكتاب أربعة عشر طريقاً (١٤) كالتالي:

أ- طريق واحدة عن كلّ من: ورش، وقنبل، والسوسي، وهشام، وشعبة، وخلاّد، وأبي الحارث.

ب- طريقان اثنان عن كلّ من: قالون، والدوري.

ج- ثلاثة طرق عن خلف.

ويضاف إلى ذلك طريق واحدة أدائية للمؤلّف من طريق ابن شريح عن هشام[3]. والله أعلم.

الانفرادات:

ذكر له المؤلّف ثمانية مواضع صرّح فيها بقوله: ‹انفرد›[4]. والله أعلم.

تنبيه:

ذكر المؤلّف في رواية خلف من طريق ابن مقسم قال: ومن "الكافي" قرأ بها ابن شريح على ابن نفيس، وقرأ ابن نفيس على أبي أحمد السامرّي، وقرأ السامرّي على ابن مقسم، وقرأ ابن مقسم على إدريس، وقرأ إدريس على خلف[5]، هكذا ذكر المؤلّف هذه الطريق

---

(١) من الآية (٢٥) البقرة

(٢) انظر ص: ٤٨٦

(٣) انظر ص: ٦١٨

(٤) انظر ص: ٨٦٠، ١٠١٣، ١٠٢١، ١٠٢٦، ١٠٩٢، ١٣٣٤، ١٣٤٢، و٢/٢٣٦

(٥) انظر ص: ٦٦٩

وأسندها إلى "الكافي".

وبالرجوع إلى "الكافي" -المطبوع- لم أجد هذه الطريق على النحو الذي ذكره المؤلّف، بل هي فيه كما صرّح مؤلّفه، قال: قرأتُ بها على ابن نفيس، وقرأ ابن نفيس على السامرّي، وقرأ السامرّي على أبي الحسن بن الرّقي،[1] وقرأ أبو الحسن على إدريس، وقرأ إدريس على خلف. اهـ[2]

فاتّضح الاختلاف في الطريقين، ولعلّ سهوٌ حدث من المؤلّف رحمه الله، إذ طريق ابن مقسم هو في "الكافي" لكن ليس عن السامري، بل عن الحمّامي، وهذا نصّها: قال صاحب "الكافي":

قرأتُ برواية خلف على أبي عليّ البغدادي،[3] وعلى أبي العبّاس ابن هاشم، وقرآ جميعاً على أبي الحسن الحمّامي، وقرأ الحمّامي على ابن مقسم، وقرأ ابن مقسم على إدريس، وقرأ إدريس على خلف. اهـ.[4]

مع أنّ هذين الطريقين أعني -البغدادي وأبا هاشم- اختارهما المؤلّف أيضاً من "الكافي" والله أعلم.

أما (منهجه) فقد قام ببيانه ودراسته محقّقه.

٢٠- الموضح في القراءات العشر[5]

المؤلّف: أبو منصّور، ابن خيرون.[6]

الرواية: تقدّم بيانها عند الكلام على "المفتاح".[7]

---

(١) تحرفت في "الكافي" المطبوع ص ١١ إلى (الزي)

(٢) الكافي: ١١

(٣) هو صاحب "الروضة" وانظر ترجمته ص: ١٨١

(٤) الكافي: ١١

(٥) لم يذكره المؤلّف عند ما ترجم لابن خيرون.

(٦) تقدمت ترجمته ص: ١٨٧

(٧) انظر ص: ١٨٧-١٨٨

الطرق:

استقى المؤلّف من هذا الكتاب (١٤) أربعة عشر طريقاً، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلٍّ من: شعبة، وأبي الحارث، وابن وردان، وابن جماز، ورويس، وإسحاق.

ب- طريقان عن كلٍّ من: الدوري، وخلف، وخلاّد، وروح.

وسبق بيان أن له طريقاً أخرى أدائية.[1]

الانفرادات:

سبق بيان أن المؤلّف لم يذكر لابن خيرون إلا انفرادة واحدة،[2] ولم يصرّح بأي من الكتابين هي، ويترجّح أنها من الكتابين. أعني "الموضح" و"المفتاح" خاصّة وأنها من رواية خلاّد، وهي في كلا "الكتابين". والله أعلم.

أما (منهجه) فلا يُعرف لأنه مفقود.

٢١- المجتبى[3]

المؤلّف: عبد الجبار بن أحمد بن عمر بن الحسن، أبو القاسم، الطرسوسي، يعرف بـ(الطّويل) ولد سنة (٣٣١ هـ)، أستاذ مصدّر، ثقة، نزل مصر، وكان شيخها، قال عنه الداني: كان شيخاً فاضلاً ضابطاً، ذا عفاف ونسك، رأيته وشاهدته، وكان كثيراً ما يَقصِد شيخنا فارس بن أحمد يذاكره في مجلسه. اهـ[4]

شيوخه:

تلقّى العلم على شيوخ كثيرين، لكن الذين أخذ المؤلّف طُرُقَهم في "نشره" أربعة

---

(١) انظر ص: ١٨٨

(٢) انظر ص: ١٨٨

(٣) سمّاه المؤلّف "المجتبى الجامع". انظر: غاية النهاية: ٣٥٧/١، فهرست ابن خير: ٢٥، وفيه أن اسمه: "الجامع لقراءات الأئمة"

(٤) انظر: غاية النهاية: ٣٥٨/١

فقط، وهم:[1]

١-أبو أحمد السامريّ، وله تسعة طرق.

٢- أبو بكر الأذفويّ، طريق واحدة.

٣- أبو عديّ عبد العزيز. طريق واحدة.

٤- أبو القاسم المصري. طريق واحدة.

هذا، ولم تذكر له كتب التراجم غير "المجتبى" غير أن ابن خير سمّاه "الجامع".

توفي سنة ‹٤٢٠ هـ›[2]

الرواية:

ذكر المؤلّف أنه قرأ بهذا الكتاب ضمناً مع "التيسير" و"الهادي" و"التبصرة" وغيرها على شيخ واحد من شيوخه.[3]

الطرق:

أخذ منه المؤلّف (١٢) اثني عشر طريقاً كالتالي:

أ- طريق واحدة عن كلٍّ من: قالون، وقنبل، والسوسي، وهشام، وشعبة، وخلف، وخلاّد.

ب- طريقان عن: ورش.

ج- ثلاثة طرق عن الدوري. والله أعلم.

الانفرادات:

لم يذكر المؤلّف أي انفرادة لهذا الكتاب ولا لمؤلفه، والله أعلم.

أمّا (منهجه) فالكتاب مفقود، فلا يمكن معرفته.

---

(١) ستأتي ترجمة كل في محله من التحقيق.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/٣٥٧-٥٥٨، المعرفة: ٢/٧٢٨، حسن المحاضرة: ١/٤٩٢

(٣) انظر: ٤٩٠

٢٢- الروضة[١]

المؤلّف: موسى بن الحسين بن إسماعيل، الشريف الحسيني، أبو إسماعيل، المعروف بـ(المعدَّل) أستاذ عارف، قرأ على ابن نفيس والبزاز وغيرهما، وقرأ عليه منصور بن يملا الأحدب.[٢]

وفاته: بعد سنة (٤٧٠ هـ).[٣]

الرواية: أخذ المؤلّف هذا الكتاب بنفس إسناد "تلخيص أبي معشر".[٤]

الطرق:

استقى المؤلّف منه (١٢) اثني عشر طريقاً، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلّ من: قالون، وقنبل، والدوري، والسوسي، وشعبة، وخلاّد.

ب- طريقان عن كلّ من: ورش،والبزي، وهشام.

الانفرادات: لم أجد المؤلّف صرّح له بأي انفرادة. والله أعلم.

أمّا (منهجه) فقد قام ببيانه محقّقه.

٢٣- التذكرة في القراءات الثمان[٥]

المؤلّف: طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله، أبو الحسن، ابن غَلْبون، الحلبي، نزيل مصر،

---

(١) قال مؤلّفه: وسمّيته "بالجامع للأداء، روضة الحفاظ". وجاء في غلاف النسخة الخطية: (الجامع للأداء، روضة الحفاظ، بتهذيب الألفاظ، في اختلاف الأئمة الغرر، في القراءات الخمسة عشر، برواياتها المنتخبة، وطرقها المقتضبة) وقد اعتمدت على النسخة المصرية وهي في جزئين، في الجامعة الإسلامية تحت رقم: ٨٨٦٧

(٢) مقرئ كبير، وعالم شهير، قرأ على أبي معشر وغيره، صنف كتاباً في القراءات، توفي سنة ٥٢٦ هـ انظر: غاية النهاية: ٢/٣١٢، المعرفة: ٢/٩٣٠-٩٣١

(٣) هكذا ترجم له المؤلّف، و لم أجد من ذكر وفاته، لكنها بعد سنة ٤٧٣ هـ لأنها مذكورة في كتابه "الروضة" وانظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ٣١٨-٣١٩

(٤) انظر ص: ١٨٣

(٥) السبعة المشهورة ويعقوب، والكتاب مطبوع محقّق.

أستاذ عارف، ثقة، حجّة، قرأ على أبيه وابن خشنام، وغيرهما، وقرأ عليه الداني وابن بابشاذ وغيرهما.

ألّف "الراءات لورش" و"الوقف لحمزة وهشام" وغيرهما.

توفي سنة ‹٣٩٩هـ›.[١]

الرواية:

أخذ المؤلّف هذا الكتاب إجازة بقراءته على شيخه الصائغ بسنده، ثم قرأ القرآن الكريم كلّه بمضمّنه عليه، وعلى شيخيه البغدادي وابن الجندي، لكن على الأخير إلى أثناء سورة "النحل" بأسانيدهم التي قال المؤلّف عن واحد منها: سند صحيح عالٍ، تسلسل منّا إلى المؤلّف بالأئمة المصريّين الضابطين، وبمصر أيضاً.اهـ[٢]

الطرق:

استقى المؤلّف منه (١٠) عشرة طرق، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلٍّ من: قالون، والدوري، وابن ذكوان، وحفص، وخلف، وأبي الحارث، ورويس، وروح.

ب- طريقان عن ورش.

الانفرادات:

ذكر له المؤلّف سبع انفرادات، صرّح في ثلاثة منها بـ(انفرد أبو الحسن ابن غلبون)[٣] وفي ثلاثة أخرى بـ(انفرد في التذكرة)،[٤] وفي موضع واحد بـ(انفرد صاحب

---

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية:٣٣٩/١، المعرفة:٦٩٨/٢-٦٩٩، الوافي الوفيات: ٤٠٤/١٦-٤٠٥، حسن المحاضرة:٤٩١/١

(٢) انظر ص: ٤٩٢

(٣) انظر ص: ١١٠٢ ، ١١٢٠ ، ١٢٧٥

(٤) انظر ص: ٣٤٣/٢ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠

التذكرة).[1] والله أعلم.

أما (منهجه) فقد قام ببيانه ودراسته محقّقه.

٢٤- الهداية[2]

المؤلّف: أحمد بن عمّار بن أبي العباس، أبو العباس، المهدوي، الإمام، أستاذ، مشهور، رحل إلى "القيروان" و"مكة"، وتتلمذ على شيوخهما، وهو الذي ذكره الشاطبي في باب ‹الاستعاذة›.

وألّف "التفسير" وغيره. توفي سنة ‹٤٣٠ هـ›[3]

الرواية:

أخبر المؤلّفَ بهذا الكتاب شيخُه ابن اللّبان، ثم قرأ عليه القرآن بمضمّنه ختمة كاملة، وكذلك قرأ المؤلّف الكتاب على شيخه أبي العباس القاهري.[4]

الطرق:

بلغت الطرق التي استقاها المؤلّف من هذا الكتاب تسعة طرق (٩) على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كل من: ورش، والبزي، وخلاّد.

ب- طريقان عن كلّ من: قالون، وابن ذكوان، وأبي الحارث، والله أعلم.

الانفرادات:

ذكر له المؤلّف ثلاث انفرادات فقط[5]، والله أعلم.

أما (منهجه) فلا يعرف لأنه مفقود.

---

(١) انظر ص: ٨٥٩

(٢) في القراءات السبع، ‹مفقود›.

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٩٢/١، المعرفة: ٧٦١/٢، جذوة المقتبس: ١١٤، بغية الملتمس: ١٦٣، معجم الأدباء: ٣٩/٥، طبقات المفسرين للسيوطي: ١٩، طبقات المفسرين للداودي: ٥٦/١

(٤) انظر: ٤٨٧-٤٨٩

(٥) انظر: ١٣٦٨ ، ١٤٣٢ ، ١٤٨٨

٢٥- العنوان[١]

المؤلّف: إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران، أبو طاهر، ويقال: أبو الطاهر، الأنصّاري، الأندلسي، المصريّ، إمام، عالم، مقرئ، نحويّ، أديب.

شيوخه:

لم أجد له في كتب التراجم غير شيخين:

١- أبو القاسم عبد الجبار الطرسوسي،[٢] وهو صاحب "المجتبى" شيخ له في القراءات، وجميع روايات "العنوان" و"الاكتفاء" إنما هي عنه.

٢- أبو الحسن عليّ بن إبراهيم الحوفي، عالم من أئمة التفسير، والنحو، واللغة، وهو الذي لُقِّب به أبو الطاهر، وذلك لشدة اختصاصه به.

توفي سنة ‹ ٤٣٠ هـ›[٣]

مؤلفاته:

١- "إعراب القرآن".[٤]

٢- "الاكتفاء في القراءات." ويغلب على الظن أنه مفقود، قال عنه مؤلفه: جعلت كتابي المترجم ب "الاكتفاء" كافياً للمتناهي والمبتدي، فبسطته بسطاً لا يشكل على ذي لبّ سويّ. اهـ [٥]

٣- "العنوان": وهو مختصر من سابقه.

---

(١) في القراءات السبع، مطبوع محقّق.

(٢) انظر الكلام عنه وعن كتابه ص: ٢٠٢-٢٠٤

(٣) انظر ترجمته في: إنباء الرواة: ٢/٢١٩، وفيات الأعيان: ٣/٣٠٠

(٤) ذكر محققا "العنوان" أنه في تسع مجلدات منه نسخة من مجلدين في دار الكتب الوطنية بتونس، الأول في (١٦٦ ق برقم ٤٩٧٨) والثاني: في (٢٠٦ ق برقم: ٤٩٧٩) ومن المجلد الثاني نسخة أخرى في الإسكندرية برقم (٣٤٧٥ ج)، مقدمة التحقيق: ٨

(٥) العنوان: ٣٩

٤- "مختصر الحجة" للفارسي.

٥- "ديوان شعره".[١]

توفي رحمه الله سنة (٤٥٥ هـ)[٢]

الرواية:

قرأ المؤلّف جميع القرآن الكريم بما تضمّنه هذا الكتاب "العنوان" على ثلاثة من شيوخه، وهم ابن اللبان، وابن الصائغ، وابن الجندي، إلى ﴿إن الله يأمر بالعدل والإحسان﴾ وزاد ذلك بأن قرأ على الأخيرين منهم الكتاب كله.[٣]

أمّا رواية الكتاب إجازة فكانت عن شيخين هما: البلبيسي والأنصّاريّ بأسانيد ثلاثة متفاوتة في العلو.[٤]

الطرق:

أما مجموع الطرق التي استقاها المؤلّف من "العنوان" فهي تسعة طرق(٩) على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلّ من: ورش، وقنبل، والسوسي، وهشام، وشعبة، وخلاّد، وخلف.

ب- طريقان عن الدوريّ عن أبي عمرو؛ إحداهما عن السامريّ عن ابن مجاهد، والثانية عن القصري عن ابن مجاهد.

---

(١) ذكر المؤلّف -ابن الجزري- في ترجمة ابن صاحب "العنوان" أن أبا الطاهر السلفي روى عنه شعر أبيه. انظر: غاية النهاية: ١٩١/١، فهرست ابن خير: ٤١٧

(٢) انظر ترجمة أبي الطاهر في: غاية النهاية: ١٦٤/١، المعرفة: ٨٠٥/٢، معجم الأدباء: ١٦٥/٦-١٦٧، بغية الوعاة: ١٩٥/١-١٩٦

(٣) انظر: ٤٧٨-٤٧٩

(٤) انظر: ٤٧٧-٤٧٨

الانفرادات:

ذكر المؤلّف اثنتي عشرة انفرادة لهذا الكتاب، كلّها إلا موضعاً واحداً جاء التعبير فيها بقوله: انفرد صاحب "العنوان"[1] وموضعٌ واحد جاء بالعطف على غيره، وذلك في قوله:...انفرد الهذلي... ووافقه صاحب "العنوان". اهـ[2]

فإذا لم يعتبر هذا انفراده فيكون الجميع إحدى عشرة. والله أعلم.

ملاحظات هامة:

١- كتاب "العنوان" من الكتب المهمّة والعالية في علم القراءات، وقد صرّح بذلك المؤلّف -ابن الجزري- حيث قال ما نصّه: هذا الكتاب -العنوان- مع شهرته فأسانيده أعلى من سائر كتب المغاربة كـ"التيسير" و"التذكرة"[3] وغيرهما.[4]اهـ

٢- لم يذكر مؤلف "العنوان" أسانيده في القراءات فيه، وإنما أحال فيها على كتابه الآخر"الاكتفاء" فقال: وأضربت عن ذكر أسانيدي في هذا المختصر إذ كنت قد بيّنتها في كتاب "الاكتفاء" فمن أراد شيئاً منها التمسه هناك. اهـ[5]

ولـمّا كان كتاب "الاكتفاء" مفقوداً، ومعرفة أسانيد "العنوان" مهمّة وضرورية، وشديدة الصلة بهذا البحث، رأى أن ذِكْرَها هنا هو من إتمام الفوائد، فكان من نِعَم الله تعالى أن وصلتنا هذه الأسانيد؛ ليس من "الاكتفاء" وإنـمّا من مصدر آخر موثوق، وهو "جامع أسانيد المؤلّف" فقد ذكرها نقلاً عن "الاكتفاء" فيرى البحث أن من الواجب نقلها هنا:

---

(١) انظر: ١٢٥٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٨ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٧ ، ١٤٨١ ، و٢/٢٣٠ ، ٢٨٤

(٢) انظر: ١٣٧٢

(٣) كذا في النسخة عندي، ولعله سبق قلم من "التبصرة" والله أعلم.

(٤) انظر: تحفة الإخوان: ق(١)

(٥) العنوان: ٣٩

قال المؤلف —ابن الجزري- رحمه الله: قال[1] رحمه الله في كتابه "الاكتفاء": إنه قرأ بجميع طرق "العنوان" على شيخه أبي القاسم عبد الجبار بن أحمد الطرسوسي:

وتلا الطرسوسي برواية ورش على أبي عدي عبد العزيز بن علي المقرئ المصري بمصر، وتلا أبو عدي على أبي بكر ابن سيف المصري بمصر، وتلا ابن سيف على أبي يعقوب يوسف بن عمرو الأزرق المصري بمصر، وتلا الأزرق على ورش المصري بمصر،* وهذه رواية تسلسلت لنا بالتلاوة بالمصريين وبمصر، منا إلى ورش لم يقع لنا مثلها في شيء من الروايات.*[2]

وتلا الطرسوسي بما بقي من روايات الأئمة السبعة على شيخه الإمام أبي أحمد عبد الله بن الحسين بن حسنون السامري.

وتلا السامريّ برواية قالون على ابن مجاهدٍ على إسماعيل القاضي على قالون...

وتلا برواية البزّي على أبي نصّر سلامة بن هارون البصريّ، على أبي مَعْمرٍ سعيد بن عبد الرحيم الحجبيّ،[3] على البزي.

وتلا السامري أيضاً برواية قنبل على ابن مجاهد وابن الصبّاح ، وابن بقرة، وقرؤا على قنبل.

وتلا السامري برواية الدوري عن اليزيدي على ابن مجاهد، وتلا أبو القاسم الطرسوسي على أبي القاسم عبيد الله بن محمد القصري، على ابن مجاهد، على أبي الزعراء على الدوري على اليزيديّ.

وتلا أبو أحمد السامريّ برواية السوسيّ على أبي الحسن عليّ بن الحسن الرَّقّي وأبي

---

(١) أي أبو الطاهر، صاحب "العنوان"

(٢) ما بين النجمتين هو من كلام المؤلّف، لا من كلام أبي الطاهر، كما هو واضح.

(٣) كذا، وفي غاية النهاية: ٣٠٦/١ سمّاه: سعيد بن عبد الرحمن الجمحي. والله أعلم.

عمران موسى بن جرير الرقي، وقرأ السوسي على اليزيدي على أبي عمرو.

وتلا السامري برواية هشام على أبي عليّ الحسن بن أحمد المقرئ، وعلى محمد بن أحمد بن عبدان، وغيرهما، وقرأ كلاهما على أبي الحسن الحلواني على هشام.

وقرأ السامري برواية ابن ذكوان على أبي الحسن محمد بن أحمد بن شنبوذ؛ وأبي نصر سلامة بن هارون البصري، وقرأ كلاهما على الأخفش على ابن ذكوان.

وتلا السامري برواية أبي بكر (شعبة) على أبي بكر أحمد بن يوسف القافلائّي، على شعيب بن أيوب الصريفيني، على يحيى بن آدم، عنه.

وتلا السامري برواية حفص على أبي العباس الأشناني عن عُبيد عن حفص.

وتلا بها أيضاً على أحمد بن شعيب المالحاني، على أبي شعيب القوّاس على حفص.

وتلا السامري برواية خلف عن سُلَيم عن حمزة؛ على ابن شنبوذ، وأبي الحسن عليّ بن الحسين الرّقّي، كلاهما قرآ على إدريس بن عبد الكريم عن خلف.[1]

وتلا برواية خلاّد على ابن شنبوذ، وتلا ابن شنبوذ بها على ابن شاذان، وتلا ابن شاذان على خلاّد على سُلَيم على حمزة.

وتلا برواية الدوري عن الكسائي على أبي الحسن محمد بن محمد الباهليّ على الدوري عنه، وتلا بها أيضاً على ابن مجاهد على أبي الزعراء عنه.

وتلا السامري برواية أبي الحارث على ابن شنبوذ، على أبي عبد الله محمد بن يحيى الكسائي الصغير، عن أبي الحارث عن الكسائي.[2]

كذا وقع النقل من هذه الطريق عن أبي أحمد السامريّ، أنّه قرأ على محمد بن يحيى الكسائي الصغير نفسهِ من غير واسطة، وهو غلط؛ لأن محمد بن يحيى الكسائي توفي سنة

(١) هذه الطريق تخالف طريق "النشر" حيث فيه: أبو الطاهر عن الطرسوسي عن السامري عن ابن مقسم عن إدريس عن خلف. والله أعلم.

(٢) كل الأعلام الذين لم أترجم لهم هنا في هذا المبحث، سيترجم لهم ضمن (التحقيق) لأنه ألْيَق.

ثمانين ومائتين، وقد وُلِد السامرّي سنة خمس أو ست وتسعين ومائتين، بعد وفاة محمد بن يحيى بأكثر من خمس عشرة سنة.

والصواب أن السامريّ قرأ بها على ابن مجاهد، وابن مجاهد قرأ على محمد بن يحيى، فسقط ذكر ابن مجاهد من الكتّاب. والله أعلم.

أو وقع في ذلك وَهْمٌ من بعض الرواة أو أبي أحمد فإنه قد كبر وتغيّر بآخرة، والله أعلم.[1] اهـ بنصّه.

هكذا علّق المؤلّف على الطريق الأخيرة، أعني طريق رواية أبي الحارث، وهو تعليق للبحث عليه تعليق، وهو وبالله التوفيق.

أ-إنّ هذه الطريق هي ممّا أُخذ على السامريّ، قال المؤلّف: وأمّا من تكلّم فيه بسبب أنه قال: قرأ على الكسائي الصغير فإنه: لم يصحّ عندنا أنه ذكر ذلك ولا ادّعاه.اهـ[2]

ب- إنّ قول المؤلّف فيها: (من غير واسطة). مشكِل مع قوله في نفس السند: تلا السامري برواية أبي الحارث على ابن شنبوذ...فالواسطة هنا مصرّح بها، مع أن كلاًّ من الذهبي والمؤلّف صرّحا بقراءة السامري على ابن شنبوذ.

الملاحظة الثالثة:

إنّ كتاب "العنوان" كما تقدّم بيانه، كتاب عالي الإسناد، وله السبق على كثير من كتب القراءات من هذه الناحية وغيرها؛ من الاختصار غير المخلّ، والرشاقة في أسلوب العرض وغير ذلك.

لكنْ، جاء محقّقاه -ويظهر أنهما ليسا من أهل الاختصاص بهذا العلم- وبالغا في تمجيده مبالغة أعطت للقارئ صورة غير صحيحة عن بعض معلومات الكتاب، وذلك

---

(١) انظر: جامع أسانيد المؤلّف: ق ٦١-٦٢

(٢) انظر: غاية النهاية: ٤١٦/١

عندما قاما بمقارنة بينه وبين كتاب "التيسير" للإمام الداني، وهي مقارنة جلُّها خطأ، تـدلّ على عدم استقراء، وعدم قراءة "العنوان" نفسه فضلاً عن "التيسير" وقد بيّن البحث كـل هذا أثناء الكلام عن كتاب "التيسير".[١] والله أعلم.

ومن الأخطاء الشنيعة قولهما: فهذا مكّي بن أبي طالب معاصر أبي الطاهر وندّه يشـير إلى جملة من اختيارات أبي الطاهر في القراءات السبع بكثير من الأكبار والنصّفَة[٢].اهـ

وهذا وَهْمٌ منهما تبعا فيه محقق كتاب "الكشف" فهو الذي ادّعى هذا، وهو خطأ منه لا شكّ فيه، إذ المراد عبد الواحد ابن أبي هاشم، أبو طاهر، مؤلف كتاب "البيان" وتلميذ ابن مجاهد.[٣] والله أعلم.

وممّا يستدرك عليهما أيضاً: ‹السقط› و‹التحريف› و‹الخطأ› سواء في صلب الكتاب أو في تعليقاتهما عليه:

أ- فمن السقط: ما جاء في ص ٦٥ بعد قوله: وهو ‹إشارة› السطر (٢) بعده:...وهو إشارة، فنطق ببعضها، وأمّا الإشمام فلا يكون إلا في المضموم معرباً كان أو مبنياً، لأنه ضمّ الشفتين من غير صوت يسمع، فلذلك لا يسمعه الأعمى، وأما المفتوح المنوّن فإنهم يعوّضون فيه من التنوين ألفاً في الوقف بلا خلاف، والمفتوح غير المنوّن لا يصح فيه الروم لخفة الفتحة واعتياض النطق ببعضها، والوقف بالإسكان في ذلك كلّه جائز وهو الأصل، والاختيار ما بدأنا به[٤]. اهـ

وسقط أيضاً بعد هذا قوله: فصل: قرأت على شيخنا رحمه الله لحمزة بالسكت على

---

(١) انظر ص: ١٩٢-١٩٤

(٢) انظر: العنوان / مقدمة التحقيق: ١٠

(٣) بل صرّح أن مكياً ذكر أنه قرأ على أبي الطاهر إسماعيل بن خلف، ولم يذكر عمدته في ذلك إلا ما وجده عند مكّي من قوله: وهذا اختيار أبي الطاهر، فظن أنه هو، مع أنه ليس كذلك. والله أعلم.
انظر: الكشف: مقدمة التحقيق: ٣٦ و١/٣٢ و٢٢٧ و٢/١٠ و٤٥٦

(٤) شرح العنوان: ق٣٢/ب

كل ساكن بعده همزة سكتة خفيفة أيّ حرف كان، نحو: الأرض، من آمن، «خاشـــعة أبصارهم»، ونحو ذلك[1]. اهــ وغير ذلك.

ومن الخطأ: ص٦٢ السطر ١٧: (هذا فراقه) هكذا، وهو خطأ، ليس في القرآن هـــذا اللفظ، والصواب هو ﴿فراق﴾ بدون ضمير[2].

ومن التحريف، وهو كثير، ما جاء في ص ٥١ في باب ‹مذهب أبي عمرو في الهمزات السواكن› قالوا: روى السوسي عن البزّي عن أبي عمرو. اهـــ

وهذا خطأ وتحريف، صوابه: ‹اليزيدي› وليس ‹البزي›[3]

هذا بعض ما أَحبّ البحث أن ينبّه عليه فيما يخصّ هذا الكتاب القيّم، الذي هو مـــن أجلّ كتب القراءات متناً وإسناداً، ولا عيب فيه سوى أنه حقّق من قِبَل مَن ليس من أهـــل هذا العلم، ويا حبذا لو تولّى أحد من أهل القراءات إعادة دراسته وتحقيقه.

وأخيراً:

يرجع الفضل في اكتشاف هذه الملحوظات على هذا الكتاب لله عزّ وجـــــل أولاً، ثم للشيخ عبد الظاهر بن نشوان الحميري ت‹٦٤٩ هـــ› وهو أوّل من شرح هذا الكتـــاب، وكان من منهجه أن يقدّم أوّلاً كلام المؤلف فيقول: ‹قال صاحب الكتاب› ثم إذا انتـــهى يبدأ كلامه هو بقوله: ‹قال الشارح› مما يجعل "شرحه" نسخة خطيّة قيِّمة من "العنـــوان"، خاصة وأنه تلميذ تلميذ مؤلفه. والله تعالى أعلم.

٢٦- الجامع في العشر[4]

المؤلّف: نصّر بن عبد العزيز بن أحمد، أبو الحسين، الفارسي، الشيرازي، شيخ محقّـــق،

---

(١) شرح العنوان: ق:٣٣/أ

(٢) شرح العنوان: ق:٢٩/ب

(٣) شرح العنوان: ق:١٣/ب

(٤) توجد بعض ورقات منه في مكتبة الأسد الظاهرية بدمشق تحت رقم **٤٤٢٥** وسمّاه الذهـــبي: الجـــامع في القراءات العشر وعللها.

إمام مسند، ثقة عدل، قرأ على النهرواني والزيدي وغيرهما، وقرأ عليه ابن الفحام وغيره.

توفي سنة ‹٤٦١ هـ›.[1]

الرواية:

روى المؤلّف هذا الكتاب بإسناد عالٍ وباتصال التلاوة عن شيخ واحد من شيوخه.

الطرق:

استقى المؤلّف منه سبعة (٧) طرق على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلّ من: ابن ذكوان، وابن وردان، وإسحاق.

ب- وأربعة طرق عن يعقوب بكماله كلّ راوٍ طريقين. والله أعلم.

الانفرادات:

لم يذكر له المؤلّف إلا (انفرادة) واحدة.[2] والله أعلم.

أمّا (منهجه) فلا يعرف لأنه مفقود، و لم أطلع على الجزء الموجود منه.

٢٧- السبعة[3]

المؤلّف: أحمد بن موسى بن العباس، أبو بكر، المشهور بـ(ابن مجاهد) البغدادي، ولد سنة ٢٤٥ هـ شيخ القراءات، وأوّل من سبّع السبعة، قرأ على قنبل والكسائي الصغير وغيرهما، وقرأ عليه ابن أبي طاهر والشذائي وغيرهما، ألف في القراءات الشاذة.

توفي سنة ‹٣٢٤ هـ›.[4]

الرواية:

أخذ المؤلّف هذا الكتاب إجازة بقراءته على شيخه المراغي بسنده، ثم قرأ القرآن

---

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٣٣٦/٢، المعرفة: ٨٠١/٢-٨٠٢، حسن المحاضرة: ٤٩٤/١

(٢) انظر ص: ١٢٥٨

(٣) في القراءات السبعة، كما هو واضح من عنوانه، مطبوع محقق.

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١٣٩/١-١٤٢، المعرفة: ٥٣٣/٢-٥٣٨، تاريخ بغداد: ١٤٤/٥-١٤٨

بمضمّنه على شيخه البغدادي، وإلى أثناء سورة "النحل" علىٰ ابن الجندي، بسندهما الـــذي وصفه المؤلّف بقوله: وهذا إسناد لا يوجد اليوم أعلى منه مع صحّته واتصاله.اهـــ[1]

الطرق: استقى المؤلّف منه (٦) ستة طرق،[2] على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلٍّ من: الدوري، وهشام، وأبي الحارث.

ب- ثلاثة طرق عن قالون.

الانفرادات:

نسب له المؤلّف انفرادة واحدة.[3] والله أعلم.

أما (منهجه) فذكره محقّقه، ويقوم باحث في ‹قسم القرآن وعلومه› بكلية أصول الدين في جامعة الإمام بدراسة منهج هذا الكتاب.

٢٨- التبصرة[4]

المؤلّف: مكّي بن أبي طالب بن حمّوش، أبو محمد، القرطبّي. ولد سنة ‹٣٥٥ هـــــ› علاّمة، محقّق، مقرئ، مجوّد، مفسّر، نحويّ، قرأ على أبي الطيب ابن غلبون، وابن عـــدي وغيرهما، وقرأ عليه ابن البيّاز وابن مطرف وغيرهما، وألّف كثيراً من الكتب منها "مشــكل إعراب القرآن" و"التفسير"

توفي سنة ‹٤٣٧ هـــ›.[5]

---

(١) انظر: ٥٠٤-٥٠٥

(٢) العدد القليل لا يقدح في أهمية ومكانة هذا الكتاب، حيث إن جلّ الطرق تـــمّر على (ابن مجاهد) ولو اعتبرنـــا ذلك لبلغت طرقه عشرات. والله أعلم.

(٣) انظر: ٢/٢٨٦

(٤) في القراءات السبع. مطبوع محقق.

(٥) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/٣٠٩-٣١٠، وفيه تصحيف اسم جده إلى (حيوس) بالمثناة التحتية بعد الحـــاء والسين المهملة في آخره، المعرفة: ٢/٧٥١-٧٥٢، الصلة: ٦٣١-٦٣٣، معجم الأدبـــاء: ١٩/١٦٧-١٧١، طبقات المفسرين للداودي: ٢/٣٣١-٣٣٢ و٣٣٧-٣٣٨

الرواية:

أخذه المؤلّف إجازة مكاتبة عن شيخه الحرّاني، وقرأ به القرآن الكريم كلّه على شيوخه؛ ابن اللّبان، وابن الصائغ، والبغدادي، بأسانيدهم.[١]

الطرق:

استقى المؤلّف منه ستة طرق (٦) على النحو التالي:

طريق واحدة عن كلٍّ من: قالون، وورش، والدوري، وابن ذكوان، وخلّاد، وأبي الحارث.

الانفرادات:

ذكر المؤلّف له موضعين وصفهما بـ(انفرد)،[٢] وموضعين آخرين بـ(شَذّ).[٣] والله أعلم.

أمّا (منهجه) فقد قام ببيانه محقّقه.

٢٩- القاصد[٤]

المؤلّف: عبد الرحمن بن الحسن بن سعيد، أبو القاسم، الخزرجي، القرطبي، أستاذ ماهر، مقرئ حاذق، رحل إلى المشرق سنة ‹٣٨٠ هـ› وأخذ عن الكبار كالسامري وغيره، لم يُعرف له غير هذا الكتاب.

توفي فجأة سنة ‹٤٤٦ هـ›.[٥]

---

(١) انظر: ٤٨٩

(٢) انظر: ١٣٤٠ ، ١٤٢٧

(٣) انظر: ١٤٤٥ ، ١٤٦٦

(٤) لعلّه في القراءات السبع، وقد جاء في ترجمته عند الذهبي "المقاصد" وهو تحريف، وذكره على الصواب في ترجمه تلميذه ابن البياز: ٨٦١/٢

(٥) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٣٦٧/١، المعرفة: ٧٨٢/٢-٧٨٣، الصلة: ٣٣٣-٣٣٤

الرواية:

قرأ المؤلّف القرآن كلّه بهذا الكتاب على شيخ واحد من شيوخه.[1]

الطرق: استقى منه المؤلّف ستة طرق (٦) على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلٍّ من: قالون، وقنبل، وهشام، وخلاّد.

ب- طريقان عن الدوريّ. والله أعلم.

الانفرادات: لم تُذكرْ له أي انفرادة. والله أعلم.

أمّا (منهجه) فلا يعرف، لأن الكتاب مفقود.

٣٠- الهادي[2]

المؤلّف: محمد بن سفيان، أبو عبد الله، القيرواني، أستاذ حاذق، مقرئ ماهر، فقيه مالكي، رحل إلى مصر ومكة والمدّينة، قرأ على أبي الطيب ابن غلبون وغيره، لم تذكر له التراجم غير كتاب "الهادي"

توفي بالمدينة المنورة سنة ‹٤١٥ هـ›.[3]

أخذ المؤلّف هذا الكتاب إجازة عن شيخ واحد من شيوخه، وقرأ بمضمّنه القرآن كلّه على ثلاثة من شيوخه، وإلى أثناء سورة "النحل" على شيخ واحد.[4]

الطرق: استقى المؤلّف من هذا الكتاب (٥) خمسة طرق فقط، طريق واحدة عن كلٍّ من: قالون، والدوري، وابن ذكوان، وخلاّد، وأبي الحارث.

الانفرادات: لم يذكر له المؤلّف أيّ انفرادة. والله أعلم.

---

(١) انظر: ٤٩٠

(٢) في القراءات السبع؛ مخطوط في مكتبة إيا صوفيا برقم ٥٩

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١٤٧/٢، المعرفة: ٧٢٦/٢-٧٢٧، الوافي الوفيات: ١١٤/٣

(٤) انظر: ٤٨٠-٤٨١

أما (منهجه):

١- ذكر في ‹المقدمة› أن بعض المجتهدين من طلبة القراءة رغب إليه في إملاء هذا الكتاب.

٢- ثم ذكر أسانيده في القراءات السبعة وأعقبه بذكر ‹الاستعاذة والبسملة› ثم فاتحة الكتاب وفي ضمنها ذكر بعض أبواب الأصول كالمد وميم الجمع والاستفهامين والإدغام إلخ، حسب الترتيب الذي اتبعه كثير من المؤلفين كالداني ومكي وغيرهما.

٣- ثم بدأ بذكر الفرش، حسب ترتيب السور، واتبع منهج ذكر ياءات الإضافة والزوائد في نهاية كل سورة.

٤- هناك بعض القراءات الشاذة في هذا الكتاب[1].

٣١- مفردة يعقوب[2]

المؤلّف: ابن الفحّام.[3]

الرواية:

قرأ المؤلّف القرآن الكريم بهذا الكتاب على شيخيه؛ البغدادي وابن الصائغ بسنديهما.[4]

الطرق:

استقى المؤلّف منه خمسة طرق على النحو التالي:

أ- طريقان عن رويس.

ب- ثلاثة طرق عن روح.

---

(١) انظر: ق ٣/ب

(٢) منه نسخة خطية في مكتبة راغب باشا (٦) ضمن مجموع (٢)

(٣) انظر ترجمته ص: ١٦٨ وهو نفسه صاحب كتاب "التجريد"

(٤) انظر ص: ٤٩٨

الانفرادات: لم يذكر له المؤلّف أي انفرادة. والله أعلم.

أما (منهجه) فلا يختلف كثيراً عن ‹التجريد› حيث بدأه بالأسانيد ثم بالأصول ثم بالفرش.

٣٢- الوجيز[١]

المؤلّف: الحسن بن عليّ بن إبراهيم، أبو عليّ، الأهوازي، ولد سنة ‹٣٦٢هـ› بالأهواز، شيخ القراء في عصره، وأعلاهم إسناداً، إمام، كبير، محدّث، قال عنه المؤلّف: إمام جليل القدر، أستاذ في الفنّ-القراءات-لكنّه لا يخلو من أغاليط وسهو[٢]

شيوخه: كثيرون، منهم اثنان فقط في طرق "النشر" وهم:[٣] إبراهيم بن أحمد الطبري، له طريقان، وأبو بكر محمد السّلميّ له طريق واحدة.

مؤلفاته: ألّف "الموجز"[٤] و"الإيضاح" و"الاتضاح" و"الإقناع".

توفي رحمه الله ‹سنة٤٤٦هـ›[٥]

الطرق: ذكر له المؤلف ثلاث طرق (٣) فقط عن كلٍّ من: ابن ذكوان، وحفص، وخلف. والله أعلم.

الانفرادات:

ذكر المؤلّف ثلاثة مواضع (انفرد) فيها الأهوازي، وموضعاً رابعاً عبّر فيه بـ(شَذَّ) الأهوازي، والملاحظ أن هذه الأربعة مواضع كلّها ليست من طُرُق المؤلّف.[٦] والله أعلم.

أمّا (منهجه) فقد قام ببيانه محقّقه.

---

(١) في القراءات الثمان، مخطوط.

(٢) انظر: غاية النهاية: ٢٢٠/١

(٣) ستأتي ترجمتهما في محلّها من التحقيق.

(٤) في القراءات السبع، حقق في الجامعة الإسلامية للماجستير

(٥) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢٢٠/١-٢٢٢، المعرفة: ٧٦٦/٢-٧٧١، تاريخ دمشق: ٤٧٥/٤-٤٧٧

(٦) انظر: ٨٤٢ ، ٩٤٧ ، ١٤٥٧ ، وفيه "شذّ" ، و٢٣٠/٢

٣٣- مفردة يعقوب[١]

المؤلف: أبو عمرو الداني.[٢]

الرواية: قرأها المؤلف بعد تلاوته القرآن العظيم على شيخه أبي المعالي ابن اللبان بأسانيده.[٣]

الطرق:

هذا الكتاب -أعني المفردة - لم يذكره المؤلف في مبحث الطرق، ولم ينسب إليه أي طريق البتة، بل اكتفى في النسبة إلى: (قراءة الداني)، وهذا اصطلاح اتضح من خلال استقراء منهج المؤلف في طرقه أنه ليس نصا في نسبة الطريق إلى الكتاب، بل هو غالبا نسبة إلى المؤلف، وهو ما عرف بـ(طريق أدائية).

ويمكن الاعتذار والجواب عن المؤلف بأنه لما كان لا يعرف للداني تأليف في قراءة يعقوب غير "المفردة" اكتفى بذلك اعتمادا على الشهرة، خاصة وأن المؤلف صرح باسم الكتاب "مفردة يعقوب" للداني، أثناء كلامه عن الكتب التي استقى منها القراءات.

ومع هذا الاعتذار والجواب عن المؤلف يبقى هنا إشكال كبير وهو: أن المؤلف ذكر في أسانيد قراءة يعقوب ثلاثة طرق صرح فيها بأنها من قراءة الداني، وهي كالتالي

أ- طريق واحدة لروح. وهذه لا إشكال فيها، لموافقتها ما في "المفردة".

ب-طريقان لرويس. وهنا الإشكال، وذلك لعدم وجود هذين الطريقين في "المفردة" التي وصلتنا، والتي ليس فيها لرويس غير طريق واحدة لا غير، وهي تختلف عما ذكره المؤلف، ولبيان ذلك أنقل ما ذكره المؤلف، ثم ما ذكره الداني حتى يتضح الإشكال:

---

(١) منه نسخة خطية في مكتبة نور عثمانية، رقم (٦٢) اطلعت عليها في مكتبة الشيخ محمد تميم الزعبي حفظه الله، أما البحث فقد اعتمدت فيه على نسخة مكتوبة على الحاسب الآلي..

(٢) سبقت ترجمته ص: ١٩٠

(٣) انظر: ٤٦٩

قال المؤلّف: ومن طريق الجوهري عن التمّار: قرأ بها الحافظ أبو عمرو الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون، وقرأها على أبي الحسن علي بن محمد بن إبراهيم البصري، وقرأ بها الداني أيضاً على أبي الفتح فارس، وقرأ بها على أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن الخراساني، وقرآ على أبي الحسن عليّ بن محمد بن جعفر البغدادي، وقرأ على أبي الحسن عليّ بن عثمان الجوهريّ، وقرأ بها على التمّار، وقرأ على رويس. اهـ[1]

هكذا ذكر المؤلّف هذين الطريقين للداني.

أمّا في "المفردة" فقال الداني: وأمّا رواية محمد بن المتوكل رويس: فإنّي قرأت بها القرآن كله على شيخنا أبي الفتح، وقال لي: قرأت بها على أبي أحمد عبد الله بن الحسين المقرئ، وسمعتُها منه، وقال لي: قرأت بها على أبي بكر محمد بن هارون التمّار، وسمعتها منه، وقال لي: قرأت بها على رويس. اهـ[2]

هذا هو الإسناد الوحيد الذي رواه الداني في "مفردته" عن رويس، وهو إسناد أعلى من الذي ذكره المؤلّف.

وممّا زاد الإشكال ما ذكره الأزميري رحمه الله حيث قال: ليس في "مفردة يعقوب" للداني من طريق "الطيّبة" سوى طريق الجوهري عن التمّار عن رويس، وسوى طريق المعدّل عن ابن وهب عن روح. اهـ[3]

والظنُّ بالأزميري أن لا يقول هذا إلا وقد وقف على نسخة من "المفردة" غير التي بين يديّ، وهو ثقة، وإلاّ فاعتبارُ طريقي الداني عن رويس من "المفردة" في النفس منه شيء، فالأَوْلى أن يكونا أدائيين، ولا مشاحّة في الاصطلاح. والله أعلم.

---

(١) انظر ص: ٧١٦

(٢) انظر: المفردة: ١٤

(٣) تحرير النشر: ق ١٧/ب

الانفرادات:

ذكر له المؤلّف ثلاث انفرادات.[1] والله أعلم.

أمّا (منهجه):

ذكر الداني في المقدمة أنه في قراءة يعقوب فيما خالف فيه نافعاً من رواية قالون ثم قال موضحاً منهجه: وقد ذكرت لك مفرداً بلفظ يعقوب خاصّة من رواية روح، دون لفظ نافع، فإذا انقضى ذكر ذلك ذكرت الاختلاف بين روح ورويس بلفظ رويس.

ثم بدأ بذكر رجال يعقوب الذين اتصلت قراءته بهم برسول الله ﷺ وذِكر طرقٍ من أخباره وفضائله.

ثم ذكر الأسانيد التي أوصلت إليه قراءة يعقوب ‹يعقوب› من الروايتين.

ثم بدأ بذكر ‹سورة أم القرآن› و‹البقرة› ويدخل فيهما ضمناً بعض أبواب الأصول كصلة ‹ميم الجمع› و‹المد والقصر› و‹الهمزتين المتلاصقتين› ثم باب ‹الإظهار والإدغام› فباب ‹الإمالة› و‹ياءات الإضافة› فالزوائد، ف‹الوقف على أواخر الكلم› ف‹الوقف على مادة هاء السكت›

ثم بدأ بفرش الحروف سورة سورة... وهكذا. والله أعلم.

٣٤- الإرشاد[2]

المؤلّف: عبد المنعم بن عبيد الله بن غَلْبون، أبو الطيّب، الحلبي، ولد سنة ‹٣٠٩هـ› محقق، ضابط، ثقة، خيّر، ديّن، قرأ على كثيرين؛ منهم: إبراهيم بن عبد الرزّاق وغيره، وتتلمذ عليه كثيرون منهم ابنه طاهر ومكي وغيرهما.

---

(١) انظر ص: ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٥٠٤

(٢) في القراءات السبع وهو مفقود.

ويظهر أن في هذا الكتاب بعض الغلط والوهم، بدليل أن الإمام الدانيّ رحمه الله ألّف كتاباً سمّاه إصلاح الغلط عن أبي الطيّب في كتاب "الإرشاد" وهو في جزء.

انظر: فهرست الداني: ٢٤

ألّف: "الاستكمال"[1] و"المرشد في القراءات السبع" وغيرها.

توفي رحمه الله سنة ‹٣٨٩هـ›[2]

الرواية:

قرأ المؤلّف القرآن الكريم كلّه بهذا الكتاب على شيخ واحد من شيوخه.[3]

الطرق:

أخذ المؤلّف عن هذا الكتاب "الإرشاد" طريقين فقط، إحداهما عن ورش، والثانية عن قنبل.

الانفرادات: لم يذكر له إلا انفرادة واحدة.[4] والله أعلم.

أمّا (منجهه) فلا يعرف؛ لأن الكتاب مفقود.

٣٥- **الروضة**[5]

المؤلّف: أحمد بن محمد بن عبد الله بن لبّ، أبو عمر، الطَلَمنكيّ، الأندلسي، ولد سنة ‹٣٤٠ هـ›، رحل إلى المشرق، وتلقّى عن شيوخ عصره، منهم عمر بن عراك، وعبد المنعم بن غلبون وغيرهما، وتتلمذ عليه كثيرون منهم ابن عبد البر وابن حزم وغيرهما.

لم تذكر له كتب التراجم غير هذا الكتاب.

وذكر المؤلّف أنه أوّل من أدخل القراءات إلى الأندلس.

---

(١) وهو في خلاف القراء بين الفتح والإمالة. مطبوع محقق.

(٢) انظر ترجمة أبي الطيّب في: غاية النهاية: ١/٤٧٠-٤٧١، المعرفة:٢/٦٧٧-٦٧٨، فهرست ابن خير: ٢٥-٢٧، طبقات الشافعيّة للسبكي: ٣/٣٣٨ / حسن المحاضرة: ١/٤٩٠

(٣) انظر: ٥٠٢

(٤) انظر: ٢/٣٦٤

(٥) لعله في القراءات السبع. وهو مفقود.

توفي رحمه الله سنة ‹٤٢٩ هـ›.[1]

الرواية:

قرأ المؤلف بهذا الكتاب ضمنا مع "التيسير" و"الهادي" و"التبصرة" على شيخ واحد من شيوخه.[2]

الطرق:

لم يستق منه المؤلف غير طريق واحدة وهي عن قالون.[3]

الانفرادات: لم تذكر له أي انفرادة. والله أعلم.

أما (منهجه) فلا يعرف لأن الكتاب مفقود.

---

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/١٢٠، المعرفة: ٢/٧٣٣-٧٣٤، جذوة المقتبس: ١/١٨١، طبقات المفسرين للسيوطي: ١٧-١٨

(٢) انظر: ٤٩٠

(٣) انظر: ٥٤٠

القسم الثاني من المبحث الأول من الفصل الثاني:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: كتب القراءات وعلومها.

المطلب الثاني: كتب التفسير وفضائل القرآن.

القسم الثاني من المبحث الأول من الفصل الثاني:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: كتب القراءات وعلومها.

وأذكر فيه كتب القراءات التي استفاد منها المؤلّف ورجع إليها، وليس لها ذكر في ‹الطرق› بمعنى أن المؤلّف لم يذكرها في ‹مبحث الطرق› وقد أدخلت فيها كل الكتب التي لها علاقة ب‹القراءات› وهي كتب ‹الرسم› و‹الوقف والابتداء› والكتب التي أُلّفت في ‹وقف حمزة› والكتب التي أُلّفت للبحث في جزئية من جزئيات ‹علم القراءات› ما عدا كتب ‹التوجيه› فقد جعلتها ضمن كتب ‹اللغة وعلومها›

وقد رتبت المصادر حسب الترتيب الهجائي:

١- الإبانة[١]

المؤلّف: مكّي بن أبي طالب.[٢]

نقل عنه المؤلّف ثلاث مرّات.[٣] صرح في واحدة منها باسم الكتاب فقال: قال أبو محمد مكي في "إبانته"[٤] وذكر في واحدة وصف الكتاب دون اسمه فقال: قال مكي في مصنفه الذي ألحقه بكتاب "الكشف".[٥] أمّا المرّة الثالثة فاكتفى بنسبة النصّ إلى مكي دون سائر كتبه. فقال: قال أبو محمد مكي:... اهـ[٦] وكلّ هذه النصّوص الثلاثة بحروفها في "الإبانة" والله أعلم.

٢- الاتّضاح[٧]

المؤلّف: أبو علي الأهوازيّ.[٨]

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً في باب (الوقف على الهمز) حيث حكى عن شيخه[٩] تجويزه إبدال الهمزة ياء في نحو: ﴿خائفين﴾ و‹جائر› و﴿أولئك﴾ وواواً في نحو ﴿أحبَّؤه﴾ ثم نقل ردّه على شيخه بقوله: و لم أر أحداً ذكره ولا حكاه، من جميع من لقيت غيره.اهـ[١٠]

---

(١) اسمه: (الإبانة عن معاني القراءات) قال عنه مؤلّفه: جعلته متّصلاً بكتاب "الكشف" فبه تتمّ فائدة "الكشف" وأفردته لمن يرغب في نسخه على انفراده... فهو كتاب قائم بنفسه في معناه. اهـ ص ٢٠
والكتاب مطبوع محقّق مرتين، واعتمدت على تحقيق د/محي الدين رمضان.

(٢) سبقت ترجمته ص: ٢١٦

(٣) انظر ص: ٣٧٢ ، ٤٢٥ ، ٤٤٣

(٤) انظر ص: ٤٤٣

(٥) انظر ص: ٣٧٢

(٦) انظر ص: ٤٢٥

(٧) لم أجد له أي ذكر في الفهارس.

(٨) انظر ترجمته ص : ٢٢٠

(٩) الضمير يعود على (الأهوازي) والمراد هنا هو أبو إسحاق إبراهيم الطبري.

(١٠) انظر ص : ١٢١٩

٣- إرادة الطالب[١]

المؤلف: سبط الخياط.[٢]

الرواية:

يرويها المؤلّف إجازة عن شيخه ابن هلال الصالحي[٣]، وأيضاً قرأ به القرآن كله على شيخين من شيوخه ، وإلى أثناء سورة ‹النحل› على واحد آخر.[٤]

لم يصرّح المؤلف بالنقل من هذا الكتاب. والله أعلم.

٤- الإرشاد في القراءات الأربع عشرة[٥]

المؤلّف: عليّ بن أحمد النيسابوري.

ويغلب على ظنّي أنه المعروف بابن الغزال، الذي ترجم له المؤلّف في "غايته" ووصفه بقوله: أستاذ زاهد . اهـ ونقل عن الحافظ أبي عمرو قوله في النيسابوري هذا " كان عارفاً بفنون القراءات ، مبرِّزاً في العربية ، شيخ القرّاء بخراسان، وزاهد عصره. مات سنة ٥١٦ هـ . اهـ

وإذا كان المراد من قول المؤلّف : ‹قال الحافظ أبو عمرو› هو الإمام الداني – وهذا هو المتبادر– فإن هذا يعني أن النيسابوري عمّر طويلاً – إذ بين وفاة الداني ووفاته (٧٢) اثنتان وسبعون سنة، يضاف إلى ذلك أن الدانيّ رجع إلى الأندلس سنة ‹٣٩٩ هـ› فيا ترى كم كان عمر النيسابوري آنذاك ؟ وهل التقى به الداني ؟ وإن كان فأين ومتى؟ علماً بأن الداني مكث في المشرق سنتين فقط ، كلُّ هذا يجعل للبحث نظراً في نقل هذه الترجمة

---

(١) مفقود

(٢) انظر ترجمته ص : ١٧٦

(٣) انظر ترجمته ص : ٤٦

(٤) انظر ص : ٥٠٨-٥٠٩

(٥) لعلّه من الكتب المفقودة حيث لم أقف له على أي ذِكر في الفهارس.

عن الداني، إن كان هو المراد بـ(أبو عمرو) والله تعالى أعلم.

ثم اتّضح أن هذا كلّه سبق قلم من المؤلّف رحمه الله، أراد ‹أبو عبد الله› فكتب ‹أبو عمرو› والمراد هو الذهبي رحمه الله حيث إن النصّ عنده بحروفه [1].

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً في باب التكبير.[2]

٥- الاستبصار [3]

المؤلّف: إبراهيم بن أحمد، أبو إسحاق، الطبري، المالكي، البغدادي، ثقة، مشهور، ولد سنة ‹٣٢٤هـ› قرأ على النقاش وابن مقسم وغيرهما، قرأ عليه أبوا علـيّ المالكيّ والأهوازيّ، وغيرهما.

قال الخطيب : خرَّج له الدارقطني خمسمائة جزء، وكان مفضلاً على أهل العلم، وداره مجمع أهل القرآن والحديث.[4]

توفي رحمه الله سنة ‹٣٩٣ هـ›[5]

لم يصرح المؤلّف بالنقل عنه ، وإنما رجع إليه ليوثّق ما حكاه عنه تلميذه الأهوازي من جواز إبدال الهمزة ياء في نحو ﴿خائفين﴾ و﴿أبناؤكم﴾ ثمّ قال –المؤلّف– : ثمّ إني راجعت كتاب الطبريّ وهو "الاستبصار" فلم أره حكى في جميع ذلك سوى ‹بين بين› لا غير. اهـ. والله أعلم.

---

(١) انظر : غاية النهاية : ٥٠٣/١ و٥٢٤ ، المعرفة : ٩٤٦/٢

(٢) انظر : النشر : ٤٢٦/٢ ، ويلاحظ أن المؤلّف لم يجعل عبارة تدل على انتهاء كلام النيسابوري رحمه الله .

(٣) قال عنه المؤلّف: كتاب في القراءات ، أحسن – الطبري – فيه التحقيق . اهـ و لم أجد من بيّن هل هو في السبعة أم أقلّ أم أكثر ، وأيضاً لم أجد من ذكره في فهارس المخطوطات، والله أعلم.
انظر : غاية النهاية : ٦/١

(٤) تاريخ بغداد : ١٩/٦

(٥) انظر ترجمته في : غاية النهاية : ٥/١-٦ ، المعرفة : ٦٨١/٢-٦٨٢ ، تاريخ بغداد : ١٩/٦-٢٠

٦- الاستبصار في القراءات العشر[١]

المؤلّف: محمد بن إسرائيل بن أبي بكر السلميّ، القصّاع، الدمشقيّ، ولد سنة ‹٦٣٦هـ›، وتلا بالروايات الكثيرة على الكمال ابن شجاع العبّاسيّ، وغيره، عني بهذا الشأن أتمّ عناية، وتصدّر للإقراء.

وُصِف بالذكاء والتواضع، والصلاح مع حسن ديانة، حتى توفي سنة ‹٦٧١هـ› وله خمس وثلاثون سنة.[٢]

ألّف كتابين "الاستبصار" و"المغني" قال عنهما الذهبيّ: جمع في كلّ واحد منهما عدّة كتب في القراءات، انتفعتُ بما فيهما من تحرير النقل وتجويد الأسانيد كثيراً. اهـ[٣]

وقال عنهما المؤلّف: حرّر فيهما الإسناد والطُّرُق، وظهرت فيهما أستاذيّته، رأيتهما عند شيخنا أبي المعالي ابن اللبّان بخطه. اهـ.[٤]

وقد نقل المؤلّف عن القصّاع (٩) تسع مرّات،[٥] صرّح في واحدة منها بأنه من "الاستبصار"[٦] وسكت عن السبعة الأخرى، فلا أدري هل هي منه أم من "المغني" وإن كان يترجّح عندي أنها لو كانت من "المغني" لذكر ذلك ولو مرّة واحدة على الأقل. والله تعالى أعلم.

وينبّه أيضاً على أن ثلاثة من هذه المرّات هي نصوص، أما الباقية فهي عبارة عن نسبة بعض الأحكام إليه.

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) انظر: غاية النهاية: ٢/١٠٠، المعرفة: ٣/١٣٨٣-١٣٨٤

(٣) المعرفة: ٣/١٣٨٣

(٤) غاية النهاية: ٢/١٠٠

(٥) انظر ص: ٥٢١، ٨٦٩، ٩٣٦، ٩٨٤، ١٠٠٠، ١٠١٢، ١٠٢١، ١٠٢٨

(٦) انظر ص: ٨٦٩

٧- الإشارة في القراءات العشر[١]

المؤلّف: منصّور بن أحمد، أبو نصّر، العراقي، شيخ الهذلي، أخذ عن ابن مهران وغيره[٢].

الرواية:

يرويه المؤلّف مما دخل في قراءته ضمْناً على شيوخه في كتاب "الكامل" للهذلي[٣].

نقل عنه المؤلّف في باب ‹المدّ› تعقيباً على الهذلي[٤].

٨- الإقناع[٥]

المؤلّف: أبو عليّ الأهوازي.[٦]

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً ، ضمّنه تغليطه والردّ عليه.[٧]

تتميم:

هذا الكتاب مفقود -حسب علمي- ليس له ذكر في جميع الفهارس التي تعنى بالمخطوطات حسبما اطلعت عليه، ولكن؛ بفضل الله تعالى فقد عرفنا القراءات الموجودة في هذا الكتاب، وذلك عن طريق المرندي رحمه الله، حيث قال:

وأمّا لفظ كتاب "الإقناع" وهم أحد عشر إماماً:

---

(١) منه نسخة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة تحت رقم ٢٢٣/٣

(٢) انظر ترجمته في : غاية النهاية : ٣١١/٢-٣٣١٢ ، المعرفة : ٧٣٠/٢ ، تاريخ بغداد: ٨٥/١٣

(٣) انظر ص : ٥٢٣

(٤) انظر ص : ٩٧٤

(٥) في القراءات الشاذة، وعند المرندي: الإقناع في "الشواذ"

(٦) انظر ص : ٢٢٠

(٧) قال المؤلّف: وإن عني بمثل (عنبهم) -إلَفِهم- بفتح اللام مع حذف الألف كما رواه الأهوازي في كتابه "الإقناع" وتبعه الحافظ أبو العلاء ومن أخذ منه فهو شاذّ، وأحسبه غلطاً من الأهوازي. اهـ.
الكلام على قراءة ﴿إيلافهم﴾ . انظر : النشر: ٤٠٣/٢-٤٠٤

أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني، وشيبة بن نصاح، ومحمد بن محيصن، وحميد بن قيس، وابن شهاب الزهري، والحسن بن أبي الحسن البصري، وسليمان بن مهران الأعمش، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وطلحة بن مصرّف، وأبو بحرية السكوني، وابن مناذر المدني.

قال: ومعهم اختيار عشرة أئمّة من المختارين وهم:

يعقوب بن إسحاق الحضرمي، وأيوب المتوكل، وأبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي، وأبو عبيد القاسم بن سلاّم الخراساني، وخلف بن هشام البزّار، وأبو جعفر محمد بن سعدان النحوي، ومحمد بن عيسى الأصفهاني، وأبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، وأبو بكر أحمد بن جبير الأنطاكي، وأبو جعفر محمد بن جرير الطبري.

قال: إحدى وعشرين اختياراً من كتاب "الإقناع" من تصنيف ‹الأهوازي› رحمه الله. اهـ

ثمَّ ذكر المرندي إسناده إلى ‹الأهوازي› في هذا الكتاب فقال: قرأت عليه -الشيخ يوسف بن موسى الحنفي المرندي- كتاب "الإقناع" وأخبرني أنه قرأ على الشيخ الإمام أبي الحسن عليّ بن عساكر البطائحي، وهو أخبره أنه قرأ على الشيخ الإمام أبي العزّ وهو أخبره أنه قرأ على أبي عليّ الواسطي، وأخبره أنه قرأ على الإمام أبي عليّ الأهوازي وهو مصنّف الكتاب. اهـ[1]

٩- الإقناع في القراءات السبع[2]

المؤلّف: أحمد بن عليّ بن أحمد ، أبو جعفر ، ابن الباذش ، ولد سنة ‹ ٤٩١ هـ › إمام محقق، محدِّث، قرأ على أبيه، وشريح وغيرهما، وقرأ عليه أحمد بن حكيم الغرناطي، وعبيد

---

(١) عفواً، في نقل هذا النص الطويل، لكن لأهميته وندرة المصدر الذي ذكره نقلته كاملاً حتى يعطي صورة عن هذا الكتاب. انظر: قرة عين القراء: ق: ١٣ و١٤

(٢) مطبوع محقّق، قال عنه المؤلّف : من أحسن الكتب، ولكنه ما يخلو من أوهام. اهـ غاية النهاية : ٨٣/١

الله الحجري، ألّف "الطرق المتداولة في القراءات". مات قبل أن يكمله.

مات سنة (٥٤٠ هـ).[١]

الرواية:

أخذ المؤلّف هذا الكتاب إجازة ، وقرأ به القرآن كلّه على شيخه أبي المعالي ابن اللبان عن أبي حيان بأسانيده.[٢]

نقل عنه المؤلّف في مواضع قليلة بالنصّ.[٣]

١٠- الاكتفاء[٤]

المؤلّف: أبو عمرو الداني.

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً وذلك في باب (الاستعاذة) في المبحث الرابع وهو الوقف على الاستعاذة.[٥]

١١- الإمالة أو الموضح[٦]

المؤلّف: أبو عمرو الداني.

اختلفت عبارة المؤلّف رحمه الله في النسبة إلى هذا المصدر، فأحياناً يسمّيه "الإمالة" وأخرى "الموضح" مما يوهم أنهما كتابان وليس واحداً.

والذي يظهر أنهما عنوانان لمؤلّف واحد، خلافاً لما ذهب إليه بعض المعاصرين حيث

---

(١) انظر ترجمته في : غاية النهاية : ٨٣/١ ، المعرفة : ١٠٤٥/٣-١٠٤٦ ، الإحاطة : ١٩٤/١-١٩٦

(٢) انظر : ٥١٥

(٣) انظر : ٨٤٩

(٤) (في الوقف والابتداء) لم أقف عليه محقّقاً أو مطبوعاً ، وهو غير كتابه الآخر المعنون بـ(المكتفى في الوقف والابتداء)

(٥) انظر ص : ٨٤٩

(٦) لم أجد من ذكر للداني كتاباً بعنوان "الإمالة" فقط، غير المؤلف -تبعاً لأبي شامة- وإنما الموجود له هو كتاب: "الموضح لمذاهب القرّاء في الفتح والإمالة" وهو محقّق. وانظر فهرست الداني : ١٧ رقم (١٥)

جعل كلاًّ منهما كتاباً منفرداً على الآخر، و لم يستدل على ذلك إلا بعدم وجود نصٍّ نقله المؤلِّف -ابن الجزري- عن "الإمالة" و لم يره هذا الباحث في "الموضح"[1].

وهذا لا يعتبر دليلاً على هذه القضية لو صحّ، وبالأحرى إذا كان غير صحيح، فالنصّ المنسوب إلى "الإمالة" موجود بحروفه في "الموضح" مما يدل على تجوّز المؤلِّف رحمه الله في العنونة لهذا الكتاب، وأرجح أنه فعل ذلك تبعاً لأبي شامة رحمه الله.

يضاف إلى ذلك أنْ ليس في "فهرست" مؤلّفات الداني كتاب بعنوان "الإمالة" وليس هذا البحث لدراسة هذه القضية ، والله أعلم.

نقل المؤلِّف رحمه الله عن هذا الكتاب ستة نصوص، صرّح في ثلاثة منها بـ"الإمالة"[2] والثلاثة الأخرى أنها من "الموضح"[3]، والله أعلم.

١٢- الإيجاز[4]

المؤلِّف: أبو عمرو الداني.

نقل عنه المؤلّف ثلاث مرات:

الأولى: نصّاً، وذلك في باب (المدّ) عند الكلام على حكم ﴿ءالن﴾[5] الثانية، والثالثة بالمعنى.[6]

---

(١) انظر: كتاب ‹أبو علي الفارسيّ› للدكتور : عبد الفتاح شلبي: ٣٩٤-٣٩٥

(٢) انظر ص : ١٣٣٥ ، ١٣٣٧ ، ١٤١٢

(٣) انظر ص : ١٣٠٢ ، ١٣٤٢ ، ١٣٨٨ .

(٤) واسمه كاملاً : "إيجاز البيان عن أصول قراءة ورش عن نافع بالعلل"، وتصحّف في غاية النهاية : ٥٠٥/١ إلى (إيجاد) بالدال. وهو في مجلّد، وفي المكتبة الوطنية بباريس مخطوطة للداني باسم "الإيجاز والبيان في أصول قراءة نافع" في (١٤٨) ق ، تحت رقم (٥٩٢)

انظر : فهرست تصانيف الداني : ١٧ حاشية (١٣)

(٥) انظر ص : ١٠١٤

(٦) انظر ص : ١٠١١ ، ١٠٥٨

١٣- الإيجاز[١]

المؤلف: سبط الخياط.

الرواية: يرويها المؤلف إجازة عن شيخه ابن هلال الصالحي، وأيضا قرأ به القرآن كله على شيخين من شيوخه ، وإلى أثناء سورة ‹النحل› على واحد آخر.[٢]

لم يصرح المؤلف بالنقل من هذا الكتاب. والله أعلم.

١٤- البسيط[٣]

المؤلف: ابن مهران.[٤]

حكى عنه المؤلف مصرحا باسمه نصا واحدا يتعلق بمراتب المد.[٥]

١٥- البيان[٦]

المؤلف: عبد الواحد بن عمر أبي هاشم، أبو طاهر، العلم الثقة، مقرئ نحوي، قرأ على ابن مجاهد وغيره.

توفي رحمه الله سنة ‹٣٤٩ هـ›[٧]

نقل عنه المؤلف نصاً واحداً ، وذلك في تعريضه على ابن مقسم لتجويزه القراءة بكل ما صح لغة.[٨]

---

(١) مفقود

(٢) انظر ص : ٥٠٨

(٣) كذا قال المؤلف، و لم أجد عند كل من ترجم لابن مهران أن له كتابا بهذا العنوان، مع اتفاق بعضهم أن له كتابا قريب عنوانه من هذا ، وهو "المبسوط" ، وقد نقل المؤلف منه كما سيأتي. فهل "البسيط" هو "المبسوط" أم أنهما اثنان ؟ الله أعلم.

(٤) انظر ترجمته ص : ١٨٦

(٥) انظر ص : ٩٧٧

(٦) كذا سماه المؤلف هنا ، وفي "غايته" : ٤٧٥/١ ، وسماه الذهبي : (جامع البيان) ، وهو مفقود، حيث لم أعثر على أي خبر عنه.

(٧) انظر ترجمته في : غاية النهاية : ٤٧٥/١-٤٧٧ ، المعرفة : ٦٠٣/٢-٦٠٥ ، تاريخ بغداد : ٧/١١-٨

(٨) انظر ص : ٣٨١

١٦- تبصرة البيان في القراءات الثمان[١]

المؤلّف: عليّ بن جعفر بن سعيد ، أبو الحسن ، السعيدي، أستاذ معروف، قرأ على النقاش والشذائي وغيرهما ، وقرأ عليه نصّر الشيرازي، وغيره.

وقد جاءت عنه بعض طرق القراءات في رواية قالون كما سيأتي في محله.

بقي إلى حدود سنة ‹٤١٠ هـ›[٢]

نقل عنه المؤلّف مرّتين:

الأولى: عزا إليه قراءة رويس ﴿سلاسل﴾ في [الإنسان][٣] بالتنوين قولاً واحداً، ويلاحظ أنه في هذا الموضع لم يصرّح باسم الكتاب كاملاً وإنما قال: ... السعيدي في "تبصرته".[٤]

الثانية: نقل عنه نصّاً في باب (التكبير) وأشار إلى أنه في آخر كتابه "تبصرة البيان في القراءات الثمان".[٥]

١٧- تبصرة المبتدي[٦]

المؤلّف: سبط الخياط.

الرواية:

يرويها المؤلّف إجازة عن شيخه ابن هلال الصالحي، وأيضاً قرأ به القرآن كله على

---

(١) لم أعرف عنه شيئاً ، إلا أن الذهبي قال: وقفت عليه. اهـ ، وعلى كل حال فهذا الكتاب يُستدرَك على محقّق "التلخيص" لأبي معشر الطبري ، عند ما ذكر أنه -التلخيص- رابع كتاب في (الثمان) و لم يذكر كتاب السعيدي . انظر : مقدّمة تحقيقه: ٤٩

(٢) انظر : غاية النهاية : ٥٢٩/١ ، المعرفة : ٦٩٩/٢-٧٠٠

(٣) من الآية (٤)

(٤) انظر : ٣٩٤/٢

(٥) انظر : النشر: ٤٢٦/٢

(٦) مفقود

شيخين من شيوخه ، وإلى أثناء سورة ‹النحل› على واحد آخر.[1]

لم يصرّح المؤلّف بالنقل من هذا الكتاب. والله أعلم.

١٨- التبيان[2]

المؤلّف: النووي.

يحي بن شرف بن مري، أبو زكريا، فقيه شافعي، محدِّث مشهور، شهرته تغني عن ترجمته هنا، توفي سنة ‹٦٧٦هـ›[3]

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً يتعلق بمسألة خلط القراءات بعضها ببعض، وأن ذلك لا ينبغي.[4]

١٩- التجويد[5]

المؤلّف: عبد العزيز بن علي بن محمد ، أبو حميد، المعروف بابن الطّحان[6] ولد سنة ‹٤٩٨ هـ›. أستاذ، محقّق بارع، مجوّد ، ثقة، قرأ على كثيرين منهم شريح بن محمد.

ألّف في الوقف والابتداء ، وغيره .

---

(١) انظر ص : ٥٠٨

(٢) اسمه كاملاً : (التبيان في آداب حملة القرآن)، وهو مطبوع محقّق.

(٣) انظر ترجمته في : طبقات السبكي : ١٦٥/٥ وما بعدها، الدارس في تاريخ المدارس : ٢٤/١

(٤) انظر : ٣٨٤

(٥) لابن الطّحان مؤلّفان في التجويد ، الأول بعنوان : (الإنباء في تجويد القرآن) والثاني: (مقدّمة في التجويد) ولم يبيّن المؤلّف أيهما مصدره ، وإن كان الأقرب أنه "الإنباء" حيث ذكر من اطّلع عليه أنه تحدّث فيه عن أنواع منها : الوقف على المفخّم والمرقق من الحروف . اهـ

انظر : مقدّمة تحقيق كتاب "نظام الأداء في الوقف والابتداء" لابن الطحان: ١٠ ١١

(٦) قال المؤلّف : هو ابن الطحان الذي ذكرت عنه في "التمهيد" من تأليفي تقسيمَ المشدّدات ، وهو أبو الأصْبَغ الذي ذكرته في باب أصول القراءة من "التمهيد" اهـ . ولعل صنيع المؤلّف هذا حتى لا يشتبه على القارئ بابن الطّحان شيخ المؤلّف . والله أعلم. انظر : غاية النهاية : ٣٩٥/١

توفي رحمه الله سنة ‹٥٦١ هـ›[١].

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً، يتعلّق بتقسيمه المفخّمات إلى ثلاثة أضرب.[٢]

٢٠- **التحديد**[٣]

المؤلّف: أبو عمرو الداني.[٤]

نقل عنه المؤلّف خمس مرّات، صرّح باسمه في اثنتين،[٥] وسكت عن ذلك في الباقي؛ واكتفى في بعضها بعزو الكلام إلى الداني، دون إشارة إلى أيٍّ من كتبه،[٦] وفي بعضها لم يشر لا إلى الداني ولا إلى الكتاب، بل ذكر الكلام كأنه له هو، واتضح أنه للداني وبالتحديد في "التحديد" عند مطابقة النصّ به.[٧]

وهذه النقول الخمسة: واحد منها في الكلام على إسناد حديث "التحقيق" الذي رواه المؤلّف من طريق الداني، والاثنان الآخران يتعلّقان بتعريف "التجويد" ومدح التجويد والمجوّدين، والرابع نص في وصف "الترقيق"[٨] والخامس يتعلق بالإخفاء والرَّوم،[٩] والله أعلم.

---

(١) هذا ما صرّح به الذهبي، حيث ذكره ضمن المتوفين في هذه السنة، أمّا المؤلّف فأطلق ما بعد الستين، قال: بعد الستين.

انظر:غاية النهاية:٣٩٥/١، المعرفة:١٠٥١/٣-١٠٥٢، التكملة لكتاب الصلة: ٦٢٨/٢، السير: ٢٠ /٤٥١

(٢) انظر ص: ٧٨٤

(٣) اسمه (التحديد لحقيقة الإتقان والتجويد) كذا جاء في فهرست الداني. وفي بعض المصادر: (التحديد في الإتقان والتجويد) ويقال (التحديد في معرفة التجويد لتلاوة القرآن) والكتاب مطبوع بتحقيق د/أحمد عبد التواب الفيومي بعنوان: (التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد) وهي النسخة التي اعتمد عليها البحث. وحققه أيضاً د/غانم قدوري الحمد، و لم أطلع على ذلك.

(٤) انظر: غاية النهاية: ٥٠٥/١، فهرست الداني: ٢١، فهرست ابن خير: ٩

(٥) انظر ص: ٧٦٦، ١٤١٥

(٦) انظر ص: ٧٧٧، ١٤٧١

(٧) انظر ص: ٧٧٣

(٨) انظر ص: ١٤١٥

(٩) انظر ص: ١٤٧١

٢١- التذكرة والتبصرة لمن نسي تفخيم الألف أو أنكره[١]

المؤلِّف: محمد بن أحمد بن بُصْخان،[٢] الدمشقي ، ولد سنة ‹٦٦٨ هـ›، شيخ مشايخ الإقراء بالشام، سمع الحديث وعني بالقراءات ، وكان الناس يقصدونه لسماع تلاوته وحسن أدائه وتجويده، وكان بينه وبين الإمام الذهبي ما يكون بين الأقران عادة، قرأ على محمد بن عبد العزيز الدمياطي[٣] وغيره، وقرأ عليه شيخ المؤلِّف أحمد بن إبراهيم الطحان،[٤] وغيره.

توفي رحمه الله سنة ‹٧٤٣ هـ›[٥]

نقل عنه المؤلف نصًا واحدًا لبيان أن ‹الألف› التي تقع بعد حرف التفخيم إنما تكون مفخمة تبعا لما قبلها غير مرققة؛ خلافا لمن نص على الترقيق.[٦]

---

(١) كذا سماه المؤلف هنا، وذكر في ترجمة ابن بصخان أنه : "التذكرة في الرد على من رد تفخيم الألف وأنكره" ولعل ما بعد كلمة "التذكرة" ليس من العنوان، وإنما هو وصف من المؤلف للكتاب، ولكن السجعة تضعف هذا. ويجدر التنبيه على أن هذا المؤلف إنما هو رسالة وليس كتابا؛ بدليل قول المؤلف: رأيته بخطه في كراسة. اهـ والله أعلم. ولم أجد من ذكر هذه الرسالة في الفهارس أو المكتبات.

انظر : غاية النهاية : ٥٨/٢

(٢) كذا ضبطه الحافظ ابن حجر رحمه الله ، بالحروف قائلا : بموحدة وسكون المهملة بعدها معجمة . اهـ وعند المؤلف بالضاد المعجمة والحاء المهملة.

انظر : الدرر الكامنة : ٣٩٨/٣

(٣) أبو عبد الله، الدمشقي، مقرئ، عارف ثقة، اختص بالسخاوي، وقرأ عليه الذهبي وغيره. توفي سنة ٦٩٣هـ .

انظر : غاية النهاية : ١٧٣/٢

(٤) انظر ترجمته ص: ٤٩

(٥) انظر ترجمته في : غاية النهاية : ٥٧/٢-٥٩ ، المعرفة:١٤٨٤/٣-١٤٨٦، طبقات السبكي : ١٠/ ٢٢٣ ، الدرر الكامنة : ٣٩٨/٣

(٦) انظر ص : ٧٨٠، ويلاحظ أن المؤلف ذكر بعد نهاية كلام ابن بصخان : ووقف عليه أستاذ العربية والقراءات أبو حيان رحمه الله فكتب عليه : طالعته فرأيته قد حاز إلى صحة النقل كمال الدراية، وبلغ في حسنه الغاية . اهـ انظر : ٧٨١/١

٢٢- **التكملة المفيدة لحافظ القصيدة** "نظم".[١]

المؤلّف: عليّ بن عمر بن إبراهيم ، أبو الحسن ، القيجاطي، ولد سنة ‹ ٦٥٠ هـ › أستاذ، ماهر، محقّق، قرأ على أبيه ، وابن أبي الأحوص ، وغيرهما، وقرأ عليه حفيده محمد، وإسماعيل بن هانئ، وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة ‹ ٧٣٠ هـ ›.[٢]

الرواية:

قرأها المؤلّف على شيخه الرعيني، وحدّثه ببعضها شيخه إسماعيل بن هانئ.[٣]

نقل عنها المؤلّف نصّاً طويلاً في باب : إفراد القراءات...[٤]

٢٣- **التمهيد**[٥]

المؤلّف: أبو عمرو الداني.

نقل عنه المؤلّف ثلاثة نصّوص[٦].

٢٤- **التنبيه**[٧]

المؤلّف: أبو عمرو الداني.

نقل المؤلّف عنه نصّاً واحداً فيه بيان أن الداني قرأ ﴿رأيت﴾ إذا وقع بعد همزة الاستفهام كيف تصرف بالوجهين، أعني : إبدالها ألفاً خالصة فتمدّ لالتقاء الساكنين ،

---

(١) قال المؤلّف: نظم فيها ما زاد على "الشاطبية" من "التبصرة" و"الكافي" و"الوجيز".

(٢) انظر ترجمته في : غاية النهاية : ٢/٥٥٧-٥٥٨

(٣) انظر ص : ٥٢٩

(٤) انظر ص : ١٦٢١

(٥) اسمه كاملاً (التمهيد لاختلاف أصحاب نافع) مجلد . و لم أجد له أي ذكر، فلعله مفقود.

انظر : فهرست الداني: ١٧

(٦) انظر ص : ١١٣٨ ، ١١٤٠ ، ١٣٢٣

(٧) مفقود، سواء أكان للداني، أم لمكي كما هو مرجّح.

والوجه الثاني : التسهيل ‹بين بين› ، وهذا كلّه إنما هو من طريق الأزرق عن ورش.[1]

تتميم:

كذا نسب المؤلف هذا الكتاب للداني رحمه الله، وقد بحثت عن كتاب بهذا الاسم للداني فلم أجد إلاّ "التنبيه على مذهب أبي عمرو في الفتح والإمالة بالعلل" فما علاقة هذه المسألة بالفتح والإمالة.؟

وينبّه على أن اسم الكتاب جاء في عبارة قلقة ومشكلة ، قال المؤلّف: ...وعند الداني في غير "التيسير" وقال في كتاب "التنبيه" إنه قرأ بالوجهين. اهـ هكذا جاءت العبارة ولا أفهم منها إلا أن فاعل (قال) هو الداني لا غير، وأنه هو الذي قرأ بالوجهين.

وهذا كلّه عندي وَهْمٌ من المؤلّف – رحمه الله – وتبعه كل من جاء بعده و لم ينتبهوا، و لم يحققوا المسألة؛ حيث إن صاحب "التنبيه" والذي قرأ بالوجهين هو الإمام مكيّ بن أبي طالب رحمه الله وكتابه هو "التنبيه على أصول قراءة نافع وذكر الاختلاف عنه"[2].

وسبب وَهْمِ المؤلّف –والله أعلم– هو أنه نقل عن المالقي ، و لم يدقّق في نقله، حيث إن النصّ برمّته منه –كما بُيِّن في موضعه من التحقيق– وأنقل هنا نصّ المالقي لتتضح المسألة. قال رحمه الله : (سورة الأنعام) ذكر الشيخ رحمه الله في ترجمة ﴿أرأيتكم﴾ : وقد قيل عن ورش إنه يبدلها ألفاً .....أقيس على أصول العربية ، وذكر في كتاب "التنبيه" أنه قرأ بالوجهين لورش ، ومذهب الحافظ والإمام عن ورش إنّما هو بين بين كقالون لا غير.اهـ[3]

ومعلوم أن المالقي يقصد بـ(الشيخ) الإمام مكيَّ وبـ(الإمام) ابنَ شريح ، وبـ(الحافظ) الإمام الداني.[4]

---

(١) انظر ص : ١١١٢-١١١٣

(٢) انظر: وفيات الأعيان : ٢٧٦/٥ ، معجم الأدباء : ١٧٠/١٩ ، إنباه الرواة: ٣١٦/٣

(٣) انظر : ٢٣١/٤

(٤) انظره : ٤٥/١

وكان الصواب عليَّ أن أذكر هذا الكتاب ل (مكي) ولكن تركته كما هو حسب عبارة المؤلّف مع عدم دقتها -عندي- حتى يُعلَم ما هو له ممّا هو لغيره. والله أعلم.

بقي أن أذكر أن للداني رسالة بعنوان: (التنبيه على الخطأ والجهل والتمويه) ليست في القراءات ، بل في الرد على المهدوي فيما كان بينهما من منافرة[1].

٢٥- التنزيل[2]

المؤلِّف: سليمان بن نجاح، أبو داود، ولد سنة (٤١٣ هـ)، أخذ عن أبي عمرو الداني، ولازمه مدّة طويلة، وهو أجلّ أصحابه، وكتب عن ابن عبد البر والباجي وغيرهما، قرأ عليه كثيرون؛ منهم أبو الحسن ابن هذيل وأبو علي الصدفي وغيرهما.

ألّف عدّة مؤلّفات، منها "البيان الجامع لعلوم القرآن" و"الاعتماد".

توفي رحمه الله سنة (٤٩٦ هـ)[3]

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً،[4] والله أعلم.

٢٦- الجامع[5]

المؤلِّف: الطبري.[6]

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً، متعجّباً منه[7].

---

(١) انظر : فهرست الداني :٢٨

(٢) كتاب في (الرسم) حقق "مختصره" للمؤلف نفسه.

(٣) انظر: ترجمته في : غاية النهاية: ٣١٦/١ ، المعرفة : ٨٦٢/٢-٨٦٤ ، بغية الملتمس : ٣٠٣-٣٠٤

(٤) انظر ص : ١١٩٥

(٥) مفقود

(٦) انظر ترجمته في : غاية النهاية : ١٠٦/٢-١٠٨ ، المعرفة: ٥٢٧/٢-٥٣١ ، تاريخ بغداد : ١٦٢/٢-١٦٩ ، طبقات المفسرين للسيوطي: ٨٢-٨٤

(٧) انظر : النشر : ٢٥٠/٢

٢٧- جامع البيان

المؤلّف: الداني.[١]

الرواية:

أخذ المؤلّف هذا الكتاب مناولة، وإجازة، وسماعاً لكثير منه، وتلاوة لما دخل في تلاوته على شيخه ابن اللبان بسنده.[٢]

نقل المؤلّف من هذا الكتاب نصّوصاً كثيرة جداً ، صرّح في بعضها به، وسكت في مواضع عن التنبيه على ذلك. والله أعلم.

٢٨- جمع الأصول في مشهور المنقول[٣]

المؤلّف: علي بن محمد بن أبي سعد، أبو الحسن، الديواني. ولد سنة ‹٦٦٣هـ› ماهر، محقّق، شيخ قراء واسط، قرأ على الجعبري وغيره. وقرأ عليه ولده والسيواسي . له نظم في "الشواذ".

توفي رحمه الله سنة ‹٧٤٣ هـ›.[٤]

الرواية:

قرأ المؤلّف هذا الكتاب على شيخه السيواسي.[٥]

---

(١) حقق كاملاً في جامعة أم القرى بين أربعة أشخاص، و لم أستطع العثور إلا على بعض تحقيق الفرش وبالذات الذي من سورة البقرة؛ ومن سورة العنكبوت إلى آخر القرآن، وذلك عن طريق الشيخ د/محمد سيدي الحبيب الجكني. و لم أستفد منها نظراً لعدم دخولها ضمن مقررات هذا البحث، ولكن يتضح -عندي- عدم سلامة، وعدم صحّة، المنهج الذي سار عليه محققوه، حيث عاملوا القراءات ورجالها معاملة الحديث والمحدِّثين، مما نتج عنه تضعيفهم لكثير من القراءات والأوجه، والله المستعان.

(٢) انظر ص :٤٧١

(٣) منه مسخة خطية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ضمن مجموع، تحت رقم (٢٩٠) رقم (٤)

(٤) انظر ترجمته في : غاية النهاية : ٥٨٠/١ ، المعرفة : ١٤٩٥/٢-١٤٩٦ ، الدرر الكامنة : ١٠٤/٣-١٠٥

(٥) انظر ص : ٥٢٦

نقل المؤلّف عنه نصّاً واحداً.[1]

٢٩- حلية القراء[2]

المؤلّف: حامد بن علي بن حسنويه، أبو الفخر، الجاجاني، إمام بارع ناقل، أسند القراءات عن محمد الأصبهاني.

قال عنه المؤلّف: روى كثيراً من كتب القراءات، و لم أعرف من قرأ عليه إلا أنه كان بعد الستمائة. اهـ[3]

نقل عنه المؤلف ثلاث مرات.[4]

٣٠- الدالية في القراءات السبع العلية[5]

المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك ، الطائي، الأندلسي، صاحب "ألفية" النحو، أخذ عن السخاوي وغيره، غلب عليه النحو واللغة، وقد أخذ عنه اللغة والنحو كثيرون من أهل عصره.

قال المؤلّف: ولا أعلم أحداً قرأ عليه القراءات ولا أسندها. اهـ[6]

لكن قال الذهبي: تلا عليه جمعا زين الدين المزي إلى سورة ‹الحج› . اهـ[7]

توفي رحمه الله سنة ‹٦٧٢ هـ›[8]

---

(١) انظر : النشر: ١٣٣/٢

(٢) اسمه كاملاً : (حلية القراء وزينة الإقراء) ذكر المؤلف أن فيه فوائد.

انظر : غاية النهاية : ٢٠٢/١

(٣) انظر ترجمته في : غاية النهاية : ٢٠٢/١

(٤) انظر ص : ٩٧٨ ، ١٠٣٣ ، و٤٥١/٢

(٥) نقل عنها المؤلّف بيتاً بيّن فيها منهجه ، وذلك قوله :

ولا بدّ من نظمي قوافي تحتوي * لما قد حوى حرز الأماني وأزيدا

(٦) انظر : غاية النهاية: ١٨١/٢

(٧) المعرفة : ١٣٦٤/٣

(٨) انظر ترجمته في : غاية النهاية : ١٨٠/٢-١٨١ ، المعرفة : ١٣٦٣/٣-١٣٦٤ ، الوافي بالوفيات: ٣٥٩/٣-٣٦٤ ، بغية الوعاة : ١٣٠/١-١٣٧

استشهد المؤلّف ببيتين من هذه القصيدة في معرض ردّه على الإمام الجعبري رحمـه الله في تجويزه الكسر في نحو ﴿هل تّربصون﴾ و﴿ناراً تلظّى﴾ في رواية البزّي، والبيتان هما[1]

ووجهان في كنتم تّمنون مع ظلتم تفكـ * ـهون وأخفى عنه بعض مـجوّدا

ملاقي ساكن صحيح كـهل تربـ * ـصون ومن يكسر يحِدْ عن الاقتدا

٣١- الراءات[2]

المؤلّف: أبو عمرو الداني.

نقل عنه المؤلّف تصريحاً نصّاً واحداً[3]، والله أعلم.

تتميم:

ذكروا أن للداني رحمه الله كتابين بعنوان "الراءات واللامات لورش" كلاهما في مجلد، ووصفوا بأن أحدهما أوسط والآخر أصغر، ولم يبين المؤلّف أيّ الكتابين رجع إليه، وإن كان يترجح -عند البحث- أنه رجع إلى "الأوسط" منهما، استئناساً بقوله: في "غايته" عند تعداد كتب الداني: "كتاب الراءات لورش مجلّد"[4] وهو ما يوافق وصف أحدهما في "فهرسته" بينما الآخر وصفوه ب"جزء لطيف"[5] والله أعلم.

٣٢- الرعاية[6]

المؤلّف: مكّي بن أبي طالب[7].

نقل عنه المؤلف تصريحاً نصّاً واحداً[8]. والله أعلم.

---

(١) انظر : النشر: ٢٣٣/٢

(٢) مفقود.

(٣) انظر ص: ١٤٤٥

(٤) انظر: غاية النهاية: ٥٠٥/١

(٥) انظر: فهرست الداني: ٢٢

(٦) مطبوع محقّق.

(٧) انظر ترجمته ص: ٢١٦

(٨) انظر ص: ١٢٨٧

٣٣- روضة التقرير في الخلف بين "الإرشاد" و"التيسير"[١]

المؤلِّف: أبو الحسن الديواني[٢] .

الرواية:

قرأ المؤلف هذا الكتاب على شيخه السيواسي[٣].

لم يصرّح بالنقل عنه.

٣٤- الشافي[٤]

المؤلِّف: إسماعيل بن إبراهيم بن محمد القرّاب[٥]، الإمام، الحافظ، عظيم القدر، سمع من أبي بكر الإسماعيليّ، وغيره، وحدَّث عنه شيخ الإسلام عبد الله بن محمد الأنصّاريّ، وغيره.

قال عنه الذهبي: إمام في القراءات، والحديث، والفقه، ومعاني القرآن، والأدب[٦].

ألّف "الكافي في علم القرآن" و"الجمع بين الصحيحين".

توفي رحمه الله سنة ‹٤١٤ هـ›.[٧]

نقل منه المؤلف نصًا واحدًا،[٨] يتعلق بنفي انحصار الأحرف السبعة في "الشاطبية" و"التيسير"

---

(١) منه نسخة خطية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٢) انظر ترجمته ص : ٢٤٤

(٣) انظر ص : ٥٢٦

(٤) صرح السبكي رحمه الله أنه في القراءات، ولم يبين هل هي السبعة أم غيرها، وكذا المؤلف لم يذكر في ترجمته له من مصنفاته غير "مناقب الشافعي" أما الذهبي فلم يترجم له في "المعرفة". والله أعلم.

انظر: غاية النهاية: ١٦٠/١، طبقات السبكي: ٢٦٧/٤-٢٦٨

(٥) نسبة إلى بيع القرب.

(٦) السير: ٣٧٩/١٧

(٧) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١٦٠/١، السير: ٣٧٩/١٧-٣٨١، طبقات السبكي: ٢٦٦/٤-٢٧٠

(٨) انظر ص: ٤٤٢

٣٥- شرح التيسير[١]

المؤلّف: عبد الواحد بن محمد بن عليّ بن أبي السّداد، أبو محمد، الباهلي، المالقي، أستاذ مقرئ، نحوي، إمام في القراءات وعلومها، فقيه، أصولي، قرأ على أبي جعفر أحمد بن إبراهيم الزبير، وغيره، قرأ عليه محمد بن يحيى بن بكر الصّعيدي.

ذكر المترجمون له أن له مؤلفاتٍ في القراءات والفقه، لكن لم يصرّحوا إلاّ بشرحه "للتيسير".

توفي رحمه الله سنة (٧٠٥ هـ).[٢]

ورد ذكر هذا الكتاب عند المؤلّف مرّتين:

الأولى: عند ذكره للكتب التي روى منها القراءات، فقال بعد أن ذكر أسانيده لكتاب "التيسير" وأخبرني بشرحه -التيسير- للأستاذ أبي محمد عبد الواحد المالقي..[٣]

الثانية: عند ما نقل عنه نصّاً في باب (المدّ) فقال: قال الأستاذ المحقّق أبو محمد عبد الواحد بن محمد بن أبي السّداد المالقي في شرح "التيسير".. إلخ.[٤] وهو نصّ لا يتجاوز ثلاثة أسطر، ثم عقّب عليه شارحاً مراده من ذلك.

وفي ما عدا هذين الموضعين لا يجد القارئ أيّ ذكر للمالقي ولا "لكتابه"، فهل يُفهم من هذا أن المؤلّف لم يرجع إليه ألبتة بعد ذلك؟

---

(١) كذا سمّاه المؤلّف، وهو اسم مختصر، وعنوانه كاملاً: (الدر النثير والعَذْب النّمير في شرح مشكلات، وقيد مهملات، وحل مقفلات، اشتمل عليها كتاب التيسير) هكذا ذكره مؤلّفه في مقدّمة كتابه.

ويلاحظ أنه مطبوع بهذا العنوان ما عدا عبارة (وقيد مهملات)، وهو بتحقيق د/ أحمد عبد الله أحمد المقرئ. سنة١٤١١هـ في أربعة أجزاء.

(٢) انظر: غاية النهاية: ٤٧٧/١، ومقدمة المحقّق: ١٣/١ وفيها مصادر ترجمته.

(٣) يلاحظ أن المؤلّف لم يصرّح باسم أحد ممن أخذ عنهم هذا الكتاب بل قال: أخبرني به غير واحد من الثقات مشافهة عن القاضي أبي عبد الله محمد بن يحيى الأشعري. اهـ: ص : ٤٦٩

(٤) انظر ص: ١٠٣٢

الجواب: لا، فلئن غاب ذكر اسم المالقي، أو اسم "كتابه" فإنّ حروفه وكلامه وتحقيقاتِه لم تغب ولم تُطمس، بل هي كثيرة بين الأسطر والصفحات، نُقُولٌ حرفيةٌ من المؤلّف عنه، لم يحجبها عن العيان إلاّ عدم تصريح المؤلّف به، وإن كان في بعضٍ منها يلمّح بقوله: ‹قال بعضهم›.

ولا مبالغة إذا قيل: إن "شرح التيسير" للمالقي هو المصدر الثاني بعد "جامع البيان" للداني من المصادر التي ارتكز عليها المؤلّف في تحقيقاتِه وآرائه في بعض الأبواب الصعبة والمهمّة من أبواب القراءات.[1]

وقد نُبِّه في ‹التحقيق› على جميع المنقولات الحرفية من هذا الكتاب، ويُكتفى هنا بالإحالة إليها.[2] والله أعلم.

٣٦- الشّرعة في القراءات السبعة[3]

المؤلّف: هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم، أبو القاسم، البارزي، ولد سنة ‹٦٤٥هـ›. مفتي الشام ، قرأ على محمد التاذفي، وحدّث عنه جماعة ، منهم شيخ المؤلّف إبراهيم الشامي.

توفي رحمه الله سنة ‹٧٣٨ هـ›.[4]

---

(١) بيّن المؤلّف في ترجمته للمالقي أنه: شرح "التيسير" شرحاً حسناً أفاد فيه وأجاد. اهـ ولكن لم يصرّح في "نشره" باستفادته منه، وهي مسألة وإن كان فيها ما فيها إلاّ أنها كانت صفة كثير من طلبة العلم في ذلك العصر، وقد يكون هناك سبب آخر وهو: أن النفس غالباً ما تستكره الإفادة ممن يعاصرها. والله أعلم.

انظر: غاية النهاية: ٤٧٧/١

(٢) انظر ص: ١١٤٠ ، ١١٤٣، ١٤٧٠ وغيرها

(٣) منه نسخة خطية في الجامعة الإسلامية، وقال ابن الوردي؛ وهو تلميذ البارزي : إن اسم الكتاب هو "السرعة" بالسين المهملة. انظر: كشف الظنون : ١٠٤٤/٢

(٤) انظر ترجمته في : غاية النهاية : ٣٥١/٢-٣٥٢ ، المعرفة : ١٤٨٧/٣ ، طبقات السبكي : ٢٤٨/٦-٢٥٠

الرواية:

أخذ المؤلِّف هذا الكتاب إذناً عن جماعة؛ منهم شيخُه ابن اللبان، وشافهه بها شيخه إبراهيم الشامي.[1]

لم يصرّح المؤلّف بالنقل عنها.

٣٧- الشّمعة في قراءات السبعة"نظم".[2]

المؤلّف: محمد بن أحمد بن محمد ، أبو عبد الله ، الموصلي، المعروف بـ(شعلة) الحنبلي، ولد سنة ‹٦٢٣ هـ›، إمام ، ناقل ، أستاذ ، صالح ، قرأ على شيخه الإربلي، ثم قرأ هو عليه.

ألّف شرح "الشاطبية" وسمّاه " كتر المعاني" و"العنقود" في النحو، وغير ذلك.

توفي رحمه الله سنة ‹٦٥٦ هـ›.[3]

الرواية:

قرأها المؤلِّف على شيخه ابن رجب السّلاميّ بسنده.[4]

لم ينقل المؤلّف عنه شيئاً.

٣٨- عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي[5]

المؤلِّف: محمد بن يوسف بن عليّ، أبو حيّان، الأندلسي، ولد سنة ‹٦٥٤ هـ› مقرئ، مفسّر، نحوي، أصولي، قرأ على كثيرين في المشرق والمغرب، منهم أبو جعفر ابن الزبير، وابن الأحوص، وقرأ عليه ابن نحلة وابن الجندي.

وألّف "شرح التسهيل" لابن مالك، و"النكت الحسان" وغيرهما كثير.

---

(١) انظر ص : ٥٢٧

(٢) لم أعثر عليه في الفهارس.

(٣) انظر ترجمته في : غاية النهاية : ٢/٨٠-٨١ ، المعرفة : ٣/١٣٤٠-١٣٤١ ، الوافي بالوفيات: ٢/١٢٢

(٤) انظر ص : ٥٢٥

(٥) منه نسخة في الهند.

توفي رحمه الله سنة ‹٧٤٥ هـ›[1].

الرواية:

قرأها المؤلّف وقرأ بمضمّنها على شيخه ابن اللبان[2].

لم ينقل عنه المؤلّف، والله أعلم.

٣٩- القراءات[3]

المؤلّف: القاسم بن سلاّم بن عبد الله ، أبو عبيد، ولد سنة ‹١٥٧ هـ›، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن الكسائي ، وغيره ، وروى عنه القراءة أحمد بن إبراهيم؛ وراق خلف وغيره، إمامُ أهل دهره في القراءات واللّغة، والفقه، وثّقه وعدّله الحفّاظ في عصره.

توفي رحمه الله سنة ‹٢٢٤ هـ›[4]

نقل عنه المؤلّف تصريحاً نصّاً واحداً يتعلّق بذكر من نقل عنه شيء من القراءات من الصحابة رضي الله عنهم[5]، ثمّ في ثلاثة مواضع أخرى؛ لكن ليس فيها التصريح بأنها من كتاب "القراءات"[6]

ويغلب على الظنّ أن المؤلف ينقل عن هذا الكتاب بواسطة؛ إما الداني، وإما السخاوي وأبي شامة، والله أعلم.

---

(١) انظر: ترجمته في : غاية النهاية : ٢/٢٨٥-٢٨٦ ، المعرفة: ٣/١٤٧١-١٤٧٤ ، طبقات السبكي : ٦/٣١-٤٤، طبقات الداودي: ٢/٢٨٦-٢٩١

(٢) انظر ص : ٥٢٧

(٣) مفقود.

(٤) فيكون عمره (٦٧) سبعا وستين سنة كما قال البخاري رحمه الله ، خلافاً للمؤلف الذي قال: توفي عن (٧٣) ثلاث وسبعين.

وانظر في ترجمته :غاية النهاية : ٢/١٧-١٨ ، المعرفة: ١/٤٦٠-٣٦٥ ، التاريخ الكبير : ٧/١٧٢ ، تاريخ بغداد : ١٢/٤٠٣-٤٠٦ ، السير: ١٠/٤٩٠-٥٠٩

(٥) انظر ص : ٣٤٩

(٦) انظر : ٢/٢٧٩ ، ٣٨٢

تتميم:

يعد هذا الكتاب أول كتاب معتبر ألف في القراءات، قال عنه ابن درستويه: كتاب جيد ليس لأحد من الكوفيين مثله. اهـ ويبدو أنه يشتمل على تعليل القراءات التي يذكرها ، كما يلحظ عند النحاس في "معاني القرآن" له، من كثرة الردود والتعقبات عليه في التعليل والتوجيه، حتى بلغت فيما أخبرني به متخصص في النحو -أكثر من (١٥٨) موضعا، وقد لا يكون الإمام ابن العربي مبالغا عند ما قال: ولا فرق بين أن يقرأ كتاب أبي عبيد أو الطبري ، وهما خير من كتاب ابن مجاهد وأصح، فعلى أحدهما عولوا إن أردتم النظر في شيء من ضبط الحروف. اهـ[١]

ولكن الله شاء ألا يبقى إلا كتاب ابن مجاهد فسبحانه من حكيم عليم.

٤٠- القصيدة الحصرية[٢]

المؤلّف : عليّ بن عبد الغني ، أبو الحسن ، الحصري، أستاذ ، مقرئ ، أديب، قرأ على أبي بكر القصري تسعين ختمة بالسبع، وعلى ابن حمدون الجلولي، وغيرهما، وقرأ عليه سليمان المعافري ، وأبو القاسم الصواف.

توفي رحمه الله سنة ‹٤٨٨ هـ›[٣]

الرواية :

أخذ المؤلّف هذه القصيدة سماعاً لبعضها وتلاوة لجميع القرآن عن شيخه ابن اللبان عن أبي حيان بأسانيده.

نقل عنها المؤلف في ثلاثة مواضع[٤]، والله أعلم.

---

(١) انظر : تاريخ بغداد : ٤٠٥/١٢ ، العواصم من القواصم: ٣٦٢

(٢) حقّقت في المغرب كما أخبرني بعض الباحثين.

(٣) كذا قال الذهبي وهو الصواب، وقال المؤلف: سنة ‹٤٦٨ هـ› وهو خطأ لا شك فيه.

انظر ترجمته في : غاية النهاية : ٥٥٠/١-٥٥١ ، المعرفة : ٨٦٩/٢-٨٧١ ، جذوة المقتبس : ٤٣٢-٤٣٣

(٤) انظر ص : ١٠٠٣ ، ١٠٢٣ ، ١٦١٠

٤١- **الكفاية** "نظم الكتر"[١]

المؤلّف: ابن مؤمن الواسطي[٢].

الرواية:

هي نفسها التي في "الكتر" إلا أنه هنا قرأ النظم على شيخه ابن رجب.[٣]

لم يصرح بالنقل عنها. والله أعلم.

٤٢- الكنز في القراءات العشر[٤]

المؤلّف: عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه، أبو محمد، الواسطي، ولد سنة ‹٦٧١هـ› أستاذ ، عارف، محقّق، ثقة، شيخ العراق في زمنه، قرأ على ابني غزال وغيرهما كثير، وقرأ عليه ابن اللبّان وابن الطّحان وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة ‹٧٤٠ هـ›.[٥]

الرواية:

أخذه المؤلّف سماعاً وتلاوة عن شيخه ابن اللبان ، وسماعاً لبعضه عن أحمد بن رجب، ثم قرأ بمضمّنه بعض القرآن على شيخه ابن الطّحان.[٦]

صرّح المؤلّف بالنقل عنه نصّاً في أربعة مواضع،[٧] والله أعلم.

٤٣- اللوامح[٨]

المؤلّف: عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن ، أبو الفضل الرازي، شيخ ، ثقة، ورع ، قرأ

---

(١) لم أعثر عليه.

(٢) انظر ترجمته ص : ٢٥٣

(٣) انظر ص : ٥٢٥

(٤) مطبوع محقّق.

(٥) انظر ترجمته في: غاية النهاية:١/٤٢٩-٢٣٠ ، المعرفة : ٣/١٤٩٤-١٤٩٥ ، الدرر الكامنة : ٢/٢٧٠-٢٧١

(٦) انظر ص : ٥٢٤

(٧) انظر: ٢/٤٢٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤

(٨) مفقود، لم أعرف عنه شيئاً سوى ما ينقله أبو حيان في "البحر المحيط" عنه.

على أبي الحسن الحمّامي وغيره، قرأ عليه الهذلي وأبو معشر الطبري وغيرهما كثير.

توفي رحمه الله سنة ‹٤٥٤ هـ›.(١)

نقل عنه المؤلّف ثلاث مرّات ، مصرّحاً به ، على ثلاث قضايا:

الأولى: نقل عنه قراءات شاذّة في سورة "الفاتحة" موافقة لخط المصحف، وواردة عن الأئمّة المشهورين.(٢)

الثانية: في توجيه قراءة ﴿ونزّل الملائكة﴾ [الفرقان:٢٥].(٣)

الثالثة: للدّلالة على عدم انفراد ابن عامر رحمه الله في قراءة: ﴿إلياس﴾ [الصافات:١٢٣] بوصل الهمزة بعد نون (إنَّ).(٤)

وهناك نقل رابع عن أبي الفضل في توجيه قراءة أبي جعفر ﴿ربّ احكم﴾ [الأنبياء:١١٢] لم يصرّح المؤلّف في أيّ كتاب من كتب الرازي ، ولعلّه من "اللوامح"(٥) والله أعلم.

٤٤- المبسوط(٦)

المؤلّف: ابن مهران.(٧)

نقل عنه المؤلّف أربعة نصّوص، صرّح في ثلاثة منها باسم الكتاب.(٨)

٤٥- المدّات(٩)

المؤلّف: ابن مهران.

---

(١) انظر : غاية النهاية : ٣٦١/١-٣٦٣ ، المعرفة: ٧٩٥/٢-٧٩٨ ، السير : ١٣٥/١٨-١٣٨

(٢) انظر : ٤٤٥

(٣) انظر : ٣٢٤/٢

(٤) انظر : ٣٥٩/٢

(٥) انظر : ٣٢٥/٢

(٦) مطبوع.

(٧) انظر ترجمته ص: ١٨٦

(٨) انظر ص: ٩٨٧ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ١٢٧٨

(٩) مفقود.

نقلْ عنه المؤلّف نصّاً واحداً في تعليل التسمية بـــ(مدّ المبالغة)[1]

٤٦- المرشد في الوقف والابتداء[2]

المؤلّف: علي بن سعيد ، أبو محمد ، العماني.

توفي رحمه الله بعد سنة (٥٠٠ هــ)[3]

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً في كيفية الوقف على ﴿ما لي﴾ في[يس:٢٢][4]

٤٧- المرشد الوجيز[5]

المؤلّف: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، المشهور بأبي شامة، مقرئ محدِّث مؤرِّخ، من أشهر تلاميذ السخاوي، ألّف كثيراً من الكتب، منها: مختصر تاريخ دمشـــق، تـــوفي سنة(٦٦٥هــ)[6]

نقل عنه المؤلّف ثلاثة نصّوص ، اثنان منها يتعلقان بمسألة التواتر، هل هو لابدّ منـــه أم يكتفى بصحة السند[7]، وأمّا النقل الثالث فهو لفتوى الشيخ ابن الصّـــلاح رحمـــه الله في نفس المسألة.[8]

---

(١) انظر ص : ١٠١٩

(٢) توجد نسخة خطية ناقصة في جامعة استنبول -القسم العربي- تحت رقم (٦٧٢٧) باسم: (المرشـــد في معـــنى الوقف التام والحسن والكافي والصالح والجائز والمفهوم وبين تهذيب القراءات وتحقيقها وعللها) وقد لخصّ الشيخ زكريا الأنصّاري هذا الكتاب وسمّاه (المقصد لتلخيص ما في المرشد) وهو مطبوع.

انظر : نوادر المخطوطات : ٢/٢٥١

(٣) لم أجد له ترجمة في ما بين يدي من مصادر.

(٤) انظر ص : ١٥٤٤

(٥) مطبوع بتحقيق د/طيّار آلتي قولاج.

(٦) انظر ترجمته في : غاية النهاية : ١/٣٦٥-٣٦٦

(٧) انظر ص : ٣٦١ ، ٣٧١

(٨) انظر ص : ٤٢٨

٤٨- المشكل[١]

المؤلّف: عبد الله بن قتيبة بن مسلم الدينوري، سُنِّي، من أئمة الأدب، تتلمذ على ابن راهويه وغيره، له المؤلَّفات العديدة.

توفي رحمه الله سنة ‹٢٧٩ هـ›.[٢]

نقل عنه المؤلّف نصّين في مبحث شرح حديث (الأحرف السبعة) صرّح في أحدهما باسم الكتاب، وفي الآخر اكتفى بنسبته إلى ابن قتيبة.[٣]

٤٩- المفردات[٤]

المؤلّف: الداني.

نقل عنه المؤلّف كثيراً[٥]، ويعتبر هذا الكتاب من الأسس التي أقام عليها المؤلّف تحقيقاته.

٥٠- المطلوب في قراءة يعقوب ونظمه: غاية المطلوب[٦]

المؤلّف: أبو حيّان[٧].

الرواية:

قرأ المؤلّف بمضمّن "المطلوب" وقرأ "نظمه" على شيخه ابن الجندي إلى أثناء سورة "النحل" ، وسمع منه بعضه وناوله باقيه وأجازه به[٨].

---

(١) مطبوع محقّق.

(٢) انظر ترجمته : طبقات الزبيدي : ١٩٩

(٣) انظر ص : ٣٩٣ ، ٣٩٤

(٤) مطبوع.

(٥) انظر مثلاً ص: ١٠١٤

(٦) كلاهما مفقود.

(٧) انظر ترجمته ص : ٢٥٠

(٨) انظر ص: ٥٢٧

نقل المؤلّف عن "المطلوب" إحالةً في موضع واحد[1]، والله أعلم.

٥١- مفردة ابن عامر[2]

المؤلّف: الشريف عبد القاهر العباسي.[3]

ذكرها المؤلّف ثلاث مرّات ـــ صرّح في اثنتين منها بالرجوع إليها دون أن يذكر منها نصّاً حيث قال: ... و لم أره منصوصاً في الخلاف بين أصحاب ابن عامر.[4] وقال: ...و لم أجد ذلك في "مفردة الشريف"[5] .

أمّا في الموضع الثالث فقد صرّح بنقل نصّ منه فقال: ورأيت في "مفردة ابن عـــــامر" للشيخ الشريف ما نصّه :....[6]

٥٢- مفردة ابن كثير[7]

المؤلف: أبو العلاء الهمداني.[8]

نقل عنها المؤلف نصا واحدا في باب (التكبير) يتعلق بالحديث المسند من المؤلـــف إلى النبي ﷺ الدال على قراءة (الفاتحة) بعد الانتهاء من قراءة (الناس) في الختمة،[9]

وينبه هنا على أن هذا النص قد شمل عدة أحاديث بأسانيد مختلفة. والله أعلم.

٥٣- مفردة يعقوب[10]

المؤلف: عبد الباري بن عبد الرحمن بن عبد الكريم ، أبو محمد ، الصعيدي، مقـــرئ ،

---

(١) انظر ص : ٩٤٨

(٢) لم أعثر عليها.

(٣) شيخ سبط الخياط الذي اعتمد عليه في "المبهج" انظر ترجمته ص : ٥٣٥

(٤) انظر ص :١١٥٧

(٥) انظر : ٢٤٨/٢

(٦) انظر : ٣٠٥/٢

(٧) لم أجد لها أي ذكر في الفهارس ، وفات ذكرها أيضا على محققي كتابه "غاية الاختصار" .

(٨) انظر ترجمته :

(٩) انظر : ٤٤٠/٢

(١٠) لم أجد لها ذكراً في الفهارس.

مكثر ، ناقل، قرأ على أبي القاسم بن عيسى، والصفراوي، وغيرهما ، وقرأ عليه ولده عبد الكريم والمريوطي.

ألّف كتاب "البيان في معرفة الجميع بالقراءات الثمان" ذكر الذهبي أنه في تسعة عشر مجلداً.

توفي رحمه الله سنة (٦٥٦ هـ).[1]

الرواية:

أخذ المؤلّف هذا الكتاب إجازة بقراءته على شيخه ابن اللبّان، وعلى القروي مشافهة بسنديهما.

لم يصرّح المؤلّف بالنقل عنه.

٥٤- المفيد في القراءات الثمان[2]

المؤلّف: محمد بن إبراهيم بن أبي مُشَيرح، أبو عبد الله ، الحضرمي، اليمني، جاور بمكّة.[3]

الرواية :

قرأ المؤلّف القرآن الكريم بهذا الكتاب ضمناً على شيوخه المصريّين.

نقل عنه المؤلّف مرّة واحدة[4]. والله أعلم.

٥٥- المفيد في القراءات العشر[5]

المؤلّف: أحمد بن مسرور بن عبد الوهاب ، أبو نصّر ، الخباز ، البغدادي، شيخ

---

(١) كذا ذكر الذهبي نقلاً عن ابن العمادية وهو معاصر له، انظر ترجمته في : غاية النهاية : ٣٥٦/١ ، المعرفة: ١٣٣٧/٣-١٣٣٨

(٢) منه نسخة خطية في الجامع الكبير بصنعاء

(٣) انظر ترجمته في : غاية النهاية : ٤٦/٢ ، طبقات فقهاء اليمن : ١٨٧

(٤) انظر ص : ٨٥٤

(٥) مفقود.

جليل، مشهور، قرأ على الحمّامي والمعافا الجزيري وغيرهما، وقرأ عليه ابن سوار والحسن بن أحمد الشهرزوري وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٤٤٢ هـ)[1]

الرواية :

يروي المؤلّف هذا الكتاب تلاوة بنفس سند كتب السبط.[2]

لم يصرّح بالنقل عنه. والله أعلم.

٥٦- المقنع[3]

المؤلّف: أبو عمرو الداني.

نقل عنه المؤلّف نصّين يتعلقان برسم وتوجيه نحو ﴿إن أولياؤه﴾ و﴿ملإيه﴾ و﴿ملأئهم﴾[4]

٥٧- المنتهى في الخمسة عشر[5]

المؤلّف: محمد بن جعفر بن عبد الكريم، أبو الفضل، الخزاعي، إمام جليل، من أئمة القراءة الموثوق بهم، قرأ على المطّوّعي، والسامرّي، وغيرهم كثير، وقرأ عليه أبو العلاء الواسطي، وأبو الفضل الباطرقاني وغيرهما، ألّف "تهذيب الأداء في السبع" و"الواضح".

توفي سنة (٤٠٨ هـ).[6]

---

(١) انظر ترجمته في : غاية النهاية : ١/١٣٧-١٣٨ ، المعرفة : ٢/٧٩٠ ، لسان الميزان : ١/٣١٠

(٢) انظر ص : ٥٠٩-٥١٠

(٣) اسمه كاملاً : "المقنع في رسم مصاحف الأمصار". مطبوع

(٤) انظر : ١١٩٩ ، ١٢٠٨

(٥) هذا الصواب كما ذكره المؤلّف في "غايته" ، وما في "النشر" من أنه في "العشر" خطأ، والقراءات التي فيه هي العشرة المشهورة يضاف إليها قراءة كلّ من: أبي بحرية، وأبي حاتم السجستاني، وأبي عبيد، وأيوب بن المتوكل، وسلاّم الخرساني... والكتاب حقّق للدكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدّينة سنة ١٤١٥ هـ

انظر : مقدّمة تحقيقه ٣٥-٩٥

(٦) انظر ترجمته في : غاية النهاية : ٢/١٠٩-١١٠ ، المعرفة :٢/٧١٩-٧٢٠ ، تاريخ بغداد: ٢/١٥٧ ، الأنساب: ٢/١١٦.

نقل عنه المؤلف تصريحا في ثلاثة مواضع:

الأول: من رواية إسحاق عن خلف وذلك للاحتجاج على صواب ما أسنده أبو العلاء الهمداني من أن البرصاطي لم يقرأ على أحمد بن إبراهيم الوراق[1].

الثاني: في الحديث المسلسل بالتعوذ، الذي رواه المؤلف بسنده، وقال المؤلف: وروى الخزاعي في كتابه "المنتهى"[2]

ويلاحظ هنا أن البحث ذكر في موضعه من ‹التحقيق› أن هذا النص ليس في "المنتهى" المحقق، مما يعني نقص الذي وصل منه، أو أن النص هو من كتاب "الاستعاذة" وليس "المنتهى" وما حدث إنما هو سبق قلم من المؤلف رحمه الله ، والله أعلم.

الثالث: في مبحث ‹التكبير› وسببه.[3]

٥٨- المهذب في العشر[4]

المؤلف : محمد بن أحمد بن علي، أبو منصور، الخياط، البغدادي ، ولد سنة ‹٤٠١هـ›، أستاذ كبير، ثقة، قرأ على أبي نصر ابن مسرور وابن مهدي ، وغيرهما، قرأ عليه سبطه أبو محمد صاحب "المبهج" وابن الحصين ، وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة ‹٤٩٩ هـ›.[5]

يروي المؤلف هذا الكتاب تلاوة عن شيوخه ابن الصائغ والبغدادي وابن الجندي.[6]

لم يصرح المؤلف بالنقل من هذا الكتاب. والله أعلم.

---

(١) انظر ص : ٧٣١

(٢) انظر ص : ٨٣١

(٣) انظر: النشر : ٤٣١/٢

(٤) لعله مفقود، وذكره الذهبي، لكن سماه "المهذب في القراءات".

(٥) انظر ترجمته في : غاية النهاية : ٧٤/٢-٧٥ ، المعرفة : ٨٧٩/٢-٨٨١ ، طبقات الحنابلة: ٢٥٤/٢-٢٥٥

(٦) انظر : ٥٠٩

٥٩-الموجز[١]

المؤلف: أبو عمرو الداني.

نقل عنه المؤلف نصا واحدا تصريحا.[٢]

٦٠- نهاية الإتقان في تجويد القرآن[٣]

المؤلف: شريح بن محمد بن شريح ، أبو الحسن ، ابن صاحب "الكافي" مقرئ ، محدث، أديب ، قرأ على أبيه وغيره، وقرأ عليه عبد المنعم بن الخلوف وغيره، وله إجازة من الإمام ابن حزم رحمه الله .

توفي رحمه الله سنة ‹٥٣٧ هـ›[٤]

نقل عنه المؤلف نصا واحدا في مبحث (صفات الحروف) يتعلق بمسألة القلقلة.[٥]

٦١-النونية في التجويد[٦]

المؤلف: علي بن محمد بن عبد الصمد، السخاوي، مقرئ، نحوي، مفسر، سمع من السلفي والبوصيري، وقرأ القراءات الكثيرة على أبي اليمن الكندي، وعلى الإمام الشاطبي، وهو أول من شرح "الشاطبية" تتلمذ عليه كثيرون منهم أبو شامة وغيره، توفي سنة (٦٤٣هـ)[٧]

الرواية: أخذها المؤلف إجازة عن شيخه أبي عبد الله بقرءاته عليه.[٨] و لم يصرح المؤلف بالنقل عنها. والله أعلم.

---

(١) لم أعرف عنه شيئاً.

(٢) انظر ص:٨٦٠

(٣) توجد منه نسخة رديئة جدا كتابة وترتيبا في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة.

(٤) انظر ترجمته في : غاية النهاية : ١/٣٢٤-٣٢٥ ، المعرفة: ٢/٩٥٣-٩٥٤ ، بغية الملتمس : ٣١٨

(٥) انظر ص: ٧٦١

(٦) مطبوعة محققة، مع أنها في الأصل هي مبحث من مباحث كتابه "جمال القراء".

(٧) انظر ترجمته في : غاية النهاية : ١/٥٦٨-٥٧١

(٨) انظر : ص ٥٣١

٦٢- هجاء السنّة[١]

المؤلّف: الغازي بن قيس ، أبو محمد، الأندلسي ، إمام جليل ، ثقة، شهد الإمام مالكاً وهو يؤلّف "الموطأ" فأخذه عنه، وتتلمذ على الإمام نافع وأخذ عنه القراءة فكان أوّل من أدخلها و"الموطأ" الأندلس.

توفي رحمه الله سنة ‹٢٩٩ هـ›.[٢]

نقل عنه المؤلّف مرّتين في باب ‹الوقف على الهمز›، الأولى في تنصّيصه على رسم الهمز في ﴿هيئ﴾ و﴿يهيء﴾و ﴿مكر السيء﴾ و﴿المكر السيء﴾ بألف.[٣]

أما النقل الثاني فهو حكايته حذف صورة الهمز في ﴿جـزاؤا﴾ الثلاثة في سورة ‹يوسف›.[٤]

٦٣- الوسيط في العشر[٥]

المؤلّف: أبو الفضل الرازي.[٦]

نقل عنه المؤلّف نصّين في باب (التكبير) . ويلاحظ أن واحداً منهما كرّره مرتين. والله أعلم.[٧]

٦٤- الوسيلة[٨]

المؤلّف : علم الدين السخاوي.

---

(١) مفقود.

(٢) انظر ترجمته في : غاية النهاية : ١/٢ ، تاريخ علماء الأندلس: ٣٤٥/٥ ، ترتيب المدّارك : ١١٤/٣-١١٥ ، السير : ٣٢٢/٩-٣٢٣

(٣) انظر ص : ١١٩٤

(٤) انظر ص : ١١٩٩

(٥) لم أعثر عليه.

(٦) سبقت ترجمته ص : ٢٥٣

(٧) انظر : ٤٢٨/٣و٤٣٠

(٨) في شرح "رائية" الشاطبي في الرسم المسمّاة "العقيلة" وهذا الكتاب حقق للماجستير في الجامعة الإسلامية.

نقل عنه المؤلف ثلاثة نصوص[1]، والله أعلم.

٦٥- الوقف[2]

المؤلّف: محمد بن أحمد واصل ، أبو العباس، البغدادي، مقرئ جليل، متقن، ضابط ، أجلّ أصحاب محمد بن سعدان ، قرأ على أبيه وغيره، وقرأ عليه ابن مجاهد وابن شنبوذ وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة ‹٢٧٣ هـ›.[3]

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً في باب (الوقف على الهمز).[4]

٦٦- الوقف[5]

المؤلّف: محمد بن القاسم بن بشار، أبو بكر، المعروف بابن الأنباري ، الإمام الكبير، المشهور ، قرأ على إدريس والتمار وغيرهما، وقرأ عليه السامري والدارقطني وغيرهما، ألّف كثيراً من الكتب منها "شرح المعلقات" ، و"الأضداد" وغير ذلك.

توفي رحمه الله سنة ‹٣٢٨هـ›[6]

نقل عنه المؤلِّف نصّين في باب الوقف على الهمز.[7]

٦٧- وقف حمزة[8]

المؤلِّف: ابن مهران.[9]

---

(١) انظر ص : ١١٩٤ ، ١٢٠٣ ، ١٢١٢

(٢) لم أعثر عليه.

(٣) انظر ترجمته في : غاية النهاية : ٩١/٢ ، المعرفة:٥١٩/٢-٥٢٠ ، تاريخ بغداد : ٣٦٧/١

(٤) انظر : ١٢٢١

(٥) مطبوع بعنوان: "إيضاح الوقف والابتداء" وهو محقّق.

(٦) انظر ترجمته في : غاية النهاية : ٢٣٠/٢-٢٣١ ، المعرفة: ٥٥٦/٢-٥٥٩ ، تاريخ بغداد : ١٨١/٣-١٨٦ ، بغية الوعاة : ٢١٢/١-٢١٤

(٧) انظر : ١١٨٨ ، ١٢٢١

(٨) مفقود.

(٩) انظر ترجمته ص: ١٨٦

نقل عنه المؤلّف نصّين، أحدهما يتعلق بالنقل في ميم الجمع بعد همزة القطع نحو ﴿عليكم أنفسكم﴾ والآخر: الإبدال في نحو ﴿تائبات﴾.[1]

٦٨- الوقف والابتداء[2]

المؤلّف: أبو عمرو الداني.

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً.[3]

---

(١) انظر ص: ١١٨٦، ١٢١٩

(٢) لعله المطبوع بعنوان (المكتفى في الوقف والابتدا) أو أنه كتاب آخر كما ذكر في فهرست الداني: ١٨

(٣) انظر ص: ٨٤٩

المطلب الثاني:
كتب التفسير وفضائل القرآن
والترتيب هجائي

١- البحر المحيط[١]

المؤلّف: أبو حيّان.[٢]

نقل المؤلّف عن هذا الكتاب ثلاث مرّات، ولم يصرّح به، بل اكتفى بقوله: ‹قال أبو حيّان›. وبالرجوع إليه وجدت النصّوص مطابقة.[٣]

٢- تفسير البغوي[٤]

المؤلّف: الحسين بن مسعود بن محمد، البغوي، فقيه شافعي، محدِّث، مفسّر، تتلمذ على القاضي حسين، وعبد الواحد المليحي وغيرهما، وتتلمذ عليه كثيرون منهم محمد بن محمد أبو الفتوح الطائي، وأبو منصّور حَفَدة.

توفي رحمه الله سنة ‹٥١٦ هـ›.[٥]

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً.[٦]

٣- التبصرة[٧]

المؤلّف: أحمد بن يوسف بن حسن، أبو العباس، الكواشي، عالم، مفسر، ولد سنة ٥٩٠ هـ أخذ عن السخاوي وغيره، ألّف في التفسير، وسمعه منه والقراءات بعض شيوخ شيوخ المؤلّف.

توفي رحمه الله سنة ‹٦٨٠ هـ›.[٨]

---

(١) مطبوع.

(٢) انظر ترجمته ص: ٢٥٠

(٣) انظر: ٢٩٢/٢، ٢٩٥، ٣٣٨

(٤) مطبوع عدة طبعات، منها واحدة محقّقة، بعنوان "معالم التنزيل"

(٥) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٤٦٣/١، تذكرة الحفاظ: ١٢٥٧/٤، طبقات الشافعيّة: ٧٥/٧، طبقات المفسرين: ٣٨-٣٩

(٦) انظر ص: ٤٢٧

(٧) اسمه: (تبصرة المتذكر المتبصّر) حقق للماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدّينة.

(٨) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١٥١/١، المعرفة: ١٣٦١/٣-١٣٦٣، نكت الهميان: ١١٦-١١٧، طبقات

==

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً يتعلق بشروط القراءة الصحيحة، ويلاحظ أن النصّ أصلاً لمكّي.[1] والله أعلم.

٤- تفسير ابن أبي حاتم[2]

المؤلّف: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، أبو محمد ، ولد سنة ‹٢٤٠ هـ› حافظ ، محدّث، مفسر، سمع يونس بن عبد الأعلى وأبا زرعة وغيرهم كثير، وروى عنه ابن عدي وأبو الشيخ بن حيّان وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة ‹٣٢٧ هـ›.[3]

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً في ‹باب التكبير›[4]

٥- تفسير الرازي[5]

المؤلّف: محمد بن عمر بن الحسين، فخر الدين الرّازي، من ذريّة أبي بكر الصديق‌رضي الله عنه. ولد سنة ‹٥٤٤ هـ›. تتلمذ على جلّ شيوخ عصره؛ أشهرهم البغوي، والمجد الجيلي. وتتلمذ عليه الطوعاني وغيره.

توفي رحمه الله سنة ‹٦٠٦ هـ›.[6]

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً في مبحث (الاستعاذة).[7]

==

المفسرين: ١/٩٨-١٠٠

(١) انظر ص : ٤٣٨، التبصرة : ١٢٩-١٣٠

(٢) قال عنه الذهبي : كبير في عدّة مجلدات، عامته آثار بأسانيده، من أحسن التفاسير . اهـ السير : ١٣/٢٦٤

(٣) انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة: ٢/٥٥ ، السير : ١٣/٢٦٣-٢٦٩ وقد طبع بعض هذا التفسير ، ميزان الاعتدال : ٢/٥٨٧-٥٨٨

(٤) انظر : ٢/٤٠٨

(٥) مطبوع بعنوان: (التفسير الكبير/مفاتيح الغيب) وقد ذكرت بعض مصادر ترجمته أن الرازي لم يكمل تفسيره.

(٦) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٣/٣٨١، طبقات الشافعيّة: ٨/٨١، طبقات المفسرين: ١٠٠-١٠١، طبقات المفسرين: ٢/٢١٥-٢١٨

(٧) انظر ص: ٨٥١

٦- تفسير ابن كثير[١]

المؤلّف: إسماعيل بن عمر، أبو الفداء، المشهور بابن كثير.[٢]

نقل عنه المؤلِّف أربعة نصوص صرّح في اثنين منهما باسم الكتـــاب[٣]، والآخَريــن نسبهما لابن كثير. والله أعلم.

٧- الكشّاف[٤]

المؤلّف: محمود بن عمر بن محمد، أبو عمر، ويقال: أبو القاسم، الزمخشريّ، الحنفـــيّ، المعتزليّ، ولد سنة ‹٤٦٧ هـ›، فاضل لو لا اعتزاله، إمـــام الأدب والبلاغـــة بأنواعـــها، والعربية، وكلّ من جاء بعده من البلاغيين فلفضله يعرف، ومن بحره يغرف.

رحل وسمع من نصّر بن الطبر وغيره، وحجّ وجاور حتى عرف بـ(جـــار الله) روى عنه السّلفي، بالإجازة، وتتلمذ عليه كثيرون.

توفي رحمه الله سنة ‹٥٣٨ هـ›.[٥]

نقل عنه المؤلّف خمس مرّات،[٦] لم يصرّح باسم الكتاب إلاّ مرّة واحدة،[٧] وفي ثلاثـة منها يقول: ‹قال الزمخشري›[٨]، وفي موضع واحد نقل عنه بالمعنى فقال: ومـــن ثم وَهِـــم الزمخشريُّ...اهـ[٩]

---

(١) مطبوع عدة طبعات.

(٢) انظر ترجمته ص: ٦٠

(٣) انظر ص: ٨٥١ ، والنشر: ٢/٤٠٦ و٤١٥

(٤) مطبوع.

(٥) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان : ٢/١٨١ ، معجم الأدباء: ٧/١٤٧

(٦) انظر ص: ٤٠٩ ، ١٠٧٤ ، و٢/٢٦٣ ، ٢٩٣ ، ٣٨٨

(٧) انظر ص: ١٠٧٤

(٨) انظر : ٢/٢٦٣ ، ٢٩٣ ، ٣٨٨

(٩) انظر ص: ٤٠٩

٨- اللاحق السابق والناطق الصادق[1]

المؤلف: محمد بن علي بن عبد الواحد، أبو أمامة، ابن النقاش، المغربي الأصل، ولـد سنة ‹٧٢٥ هـ› تتلمذ على شيوخ عصره منهم: أبو حيان وتقي الدين السبكي وغيرهما شرح "التسهيل" و"الألفية" وغيرها.

توفي رحمه الله سنة ‹٧٦٣ هـ›[2]

نقل عنه المؤلف نصا واحدا في باب ‹الاستعاذة›[3].

٩- فضائل القرآن[4]

المؤلف: أبو عبيد، القاسم بن سلام.[5]

صرح المؤلف بالنقل عنه في موضع واحد.[6]

١٠- فضائل القرآن[7]

المؤلف: عبد الله بن سليمان بن الأشعث، ابن أبي داود، والده هو صاحب "السنن" ولد سنة ‹٢٣٠ هـ› حافظ مقرئ، سمع من عيسى بن حماد وأحمد بن صالح وغيره، وحدث عنه ابن أبي حاتم.

ألف كتاب "المصاحف" و"شريعة المقارئ".

توفي رحمه الله سنة ‹٣١٦ هـ›[8]

---

(١) في التفسير، و لم أجد له أي ذكر في الفهارس.

(٢) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة: ٤/١٩٠، بغية الوعاة: ١/١٨٣، طبقات المفسرين: ٢/٢٠٢-٢٠٤

(٣) انظر ص: ٨٣٢

(٤) مطبوع محقق

(٥) انظر ترجمته ص: ٢٥١

(٦) انظر: النشر: ٢/٤٥٦

(٧) لم أقف عليه.

(٨) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/٤٢٠-٤٢١، المعرفة: ٢/٥٢١-٥٢٣، تاريخ بغداد: ٩/٤٦٤-٤٦٨، ميزان الاعتدال: ٢/٤٣٣-٤٣٦

صرّح المؤلّف بالنقل عنه في موضع واحد.[1]

يضاف إلى ذلك أنّ المؤلّف نقل نصّاً يتعلق بأثر «إن في المصاحف لحناً» وذكر أن أبا بكر بن أبي داود رواه.[2] واتضح أنه من كتابه "المصاحف" والله أعلم.

١١- فضائل القرآن[3]

المؤلّف: المظفّر بن الحسين، أبو منصور الأرجاني[4].

نقل عنه المؤلّف تصريحاً أثراً واحداً[5].

---

(١) انظر: النشر: ٢/٤٥٥

(٢) انظر ص: ١<١٤

(٣) لم أعثر له على أي خبر.

(٤) لم أجد له ترجمة بعد البحث.

(٥) انظر: النشر: ٢/٤٦٤

المبحث الأول من القسم الأول:

كتب الحديث وعلومه

الترتيب هجائي

١- الأذكار[١]

المؤلّف: الإمام النوويّ.[٢]

استقى منه المؤلّف نصّاً واحداً في باب «المدّ»، في استحباب مدّ الذاكر قول (لا إلـــه إلا الله) وأن هذا الاستحباب هو المذهب الصحيح المختار عند العلماء.[٣]

٢- الأوسط[٤]

المؤلّف: سليمان بن أحمد بن أيوب، الطبراني، الإمام الحافظ المحدّث، روى القــراءات سماعاً عن عليّ البغوي، وروى عنه القراءات أبو نعيم.

توفي رحمه الله سنة ‹٣٦٠ هـ›[٥]

نقل عنه المؤلّف حديثاً واحداً.[٦]

٣- الجامع[٧]

المؤلّف: محمد بن عيسى بن سورة ، ولد في حدود سنة ‹ ٢١٠ هـ› محدّث، الحـافظ، العلم، الورع، تتلمذ على البخاري وغيره وتتلمذ عليه كثيرون.

ألّف "الجامع" و"العلل" وغير ذلك.

توفي رحمه الله سنة ‹٢٧٩ هـ›[٨]

نقل عنه المؤلّف ثلاثة عشر حديثاً ، صرّح في ثلاثة منها بأنها منه، وفي البقية اكتفـــى

---

(١) كذا سمّاه المؤلّف، وعنوانه في المطبوع: (الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار ﷺ)

(٢) انظر ترجمته ص: ٢٣٨

(٣) انظر ص: ١٠١٩

(٤) مطبوع محقق.

(٥) انظر ترجمته في : غاية النهاية :٣١١/١ ، المنتظم : ٥٤/٧، السير: ١١٩/١٦-١٣٠ ، طبقـــات المفســرين: ١٩٨/١-٢٠١

(٦) انظر : ٤٦٢/٢

(٧) مطبوع عدّة طبعات، وهو المشهور أيضاً ب"سنن الترمذي".

(٨) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ: ٦٣٣/٢-٦٣٥، ميزان الاعتدال:٦٧٨/٣، تهذيب التهذيب:٣٨٧/٩-٣٨٩

بعد ذكره الحديث بالعزو إلى الترمذي .

ويضاف إلى ذلك موضع واحد في مسألة (صلاة التسبيح) أشار إلى أن فيها حديثاً عند الترمذي لكن المؤلّف لم يذكره.[1]

٤- الدعاء[2]

المؤلّف: الطبراني.[3]

نقل عنه المؤلّف حديثاً واحداً.[4]

٥- دلائل النبوة[5]

المؤلّف: أحمد بن عبد الله بن أحمد، أبو نعيم الأصبهاني، ولد سنة ٣٣٦ هـ ، الإمام الحافظ ، الرحّال، قرأ وتتلمذ على مشايخ عصره، وأجازوه وله ستّ سنين ، منهم أبو العباس الأصم، وأحمد بن محمد القصار وغيرهما، وتتلمذ عليه كثيرون منهم الخطيب البغدادي ومحمد بن إبراهيم العطار.

توفي رحمه الله سنة ‹ ٤٣٠ هـ›.[6]

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً.[7]

٦- السنن[8]

المؤلّف: محمد بن يزيد، أبو عبد الله ، ابن ماجة، القزويني. ولد سنة ‹٢٠٩هـ›.

---

(١) انظر : ٤٢٨/٢

(٢) مطبوع

(٣) انظر ترجمته ص : ٢٧٢

(٤) انظر ص : ٨٤٠

(٥) مطبوع جزء منه.

(٦) انظر ترجمته في: غاية النهاية : ٧١/١ ، المنتظم:١٠٠/٨ ، وفيات الأعيان : ٩١/١ ، السير: ٤٥٣/١٧-٤٦٤

(٧) انظر : النشر: ٤٠٩/٢

(٨) مطبوع.

حافظ محدّث، مفسّر، سمع من كثيرين؛ منهم جبارة بن المغلّس وإبراهيم بن المنذر الحزامي، وسمع منه كثيرون منهم محمد بن عيسى والأبهري وسليمان بن يزيد الفامي.

توفي رحمه الله سنة ‹٢٧٣هـ›[1]

نقل عنه المؤلف سبعة أحاديث كلها عن ابن ماجة دون تصريح باسم الكتاب، لكن في واحد منها قال: ‹ذكره أصحاب السنن› اهـ، وابن ماجة منهم، وأيضا يذكره دائما مع الترمذي وأبي داود ، كل ذلك يؤكد أن المؤلف يقصد "السنن" والله أعلم.[2]

٧- السنن الكبرى[3]

المؤلف: أحمد بن شعيب بن علي، النسائي، ولد سنة ‹٢١٥ هـ› الحافظ الثبت، سمع من إسحاق بن راهوية وحدث عنه كثيرون، منهم الطحاوي والنحاس النحوي.

توفي رحمه الله سنة ‹٣٠٣ هـ› وهو مدفون بين الصفا والمروة.[4]

نقل عنه المؤلف تصريحا حديثا واحدا ـ يضاف إلى ذلك أربعة أحاديث أخرى نسبها المؤلف إلى النسائي دون تصريح بأي كتاب من كتبه[5].

٨- شعب الإيمان[6]

المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر، البيهقي، سمع وهو ابن خمس عشرة سنة، طلب ورحل كثيرا، وسمع من الحاكم وغيره.

توفي رحمه الله سنة ‹٤٥٨ هـ›.[7]

---

(١) انظر ترجمته في : السير : ٢٧٧/١٣-٢٨١ ، تهذيب التهذيب : ٥٣٠/٩-٥٣٢ ، طبقات المفسرين : ٢٧٢/٢-٢٧٣

(٢) انظر ص : ٨٣٧

(٣) مطبوع.

(٤) انظر: ترجمته في : غاية النهاية : ٦١/١ ، السير : ١٢٥/١٤-١٣٥ ، طبقات السبكي: ١٤/٣-١٦ ، تهذيب التهذيب : ٣٦/١-٣٧

(٥) انظر : ٤٣٠/٢

(٦) مطبوع.

(٧) انظر: ترجمته في: السير: ١٨-١٦٣-١٦٩، طبقات السبكي: ٨/٤-١٦

نقل عنه المؤلّف سبعة أحاديث تصريحاً، ويضاف إليها ثلاثة أحاديث لم يصرح باسم الكتاب، بل عزاها إلى البيهقي.[1]

٩- الشمائل[2]

المؤلّف: أحمد بن عمرو، أبو بكر ابن الضحاك، ابن أبي عاصم، الشيباني، ولد سنة ‹٢٦٠ هـ› من أهل السنة والحديث، حدَّث عن ابن داود الطيالسي وغيره، ومن تلاميذه أبو الشيخ، وأبو بكر بن القباب.

توفي رحمه الله سنة ‹٢٨٧ هـ›[3]

نقل عنه المؤلّف حديثاً واحداً ثم حكم عليه ‹بالإعضال›.[4]

١٠- الصحيح[5]

المؤلّف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ، المشهور بالبخاري، أبو عبد الله، ولد سنة ‹١٩٤ هـ› إمام أئمة الحديث ، أخذ عن كثيرين، منهم مكّي بن إبراهيم وغيره، وأخذ عنه كثيرون، منهم الترمذي وأبو حاتم وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة ‹٢٥٦ هـ›[6]

نقل عنه المؤلّف ستة أحاديث، صرّح فيها بأنها منه ، يضاف إلى ذلك أربعة أحاديث صرّح فيها أنها من (الصّحيحين).[7] والله أعلم.

---

(١) انظر ص: ٣٤٢ ، و٢/٤٤٦ ، ٤٦١ ، ٤٦٥

(٢) لم أجد له أي خبر.

(٣) انظر ترجمته في: السير: ١٣/٤٣٠-٤٣٩، وفيها مصادر ترجمته.

(٤) انظر : ٢/٤٦٤

(٥) مطبوع عدة طبعات، واسمه : "الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه" انظر: إرشاد الساري.

(٦) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: ٧/١٩١، تاريخ بغداد :٢/٤-٣٣ ، السير:١٢/٣٩١-٤٧١، وغيرها كثير.

(٧) انظر ص : ٧٧٥ و٢/٤٠٦ ، ٤٥٨ ، ٤٦١

١١- الصحيح[١]

المؤلّف: مُسْلِم بن الحجّاج، أبو الحسين القشيري، المشهور بـ(مسلم) ولد سنة ‹٢٠٤ هـ› الإمام الحجة الحافظ سمع كثيرين منهم ابن راهويه وغيره، وروى عنه الترمذي وغيره.

توفي رحمه الله سنة ‹٢٦١ هـ› [٢]

نقل عنه المؤلّف سبعة أحاديث، يضاف إليها أربعة صرح فيها أنها من (الصحيحين)[٣]

١٢- الصحيح[٤]

المؤلّف: محمد بن إسحاق بن خزيمة ، أبو بكر. ولد سنة ‹٢٢٣ هـ›. الحافظ الحجة، الفقيه الشافعي، يُضرب به المثل في سعة العلم والإتقان، سمع من ابن راهويه وغيره، وحدّث عنه الشيخان وغيرهما كثير.

توفي رحمه الله سنة ٣١١هـ[٥]

نقل عنه المؤلّف حديثين ، صرّح في أحدهما أنه من (الصحيح) وسكت عن الآخر، وقد وجدته فيه.[٦]

١٣- الصحيح[٧]

المؤلّف: يعقوب، بن إسحاق بن إبراهيم، أبو عَوَانة، الإمام الحافظ، سمع من يونس بن

---

(١) مطبوع عدة طبعات.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: ١٨٢/٨-١٨٣، تاريخ بغداد: ١٠٠/١٣-١٠٤ ، السير: ٥٥٧/١٢-٥٨٠

(٣) انظر ص : ٧٧٥ ، و٤٠٦/٢ ، ٤٥٨ ، ٤٦١

(٤) مطبوع.

(٥) انظر ترجمته في : غاية النهاية : ٩٧/٢-٩٨ ، الجرح والتعديل : ١٩٦/٧ ، السير : ٣٦٥/١٤ ، طبقات السبكي: ١٠٩/٣-١١٠

(٦) انظر : ٧٦٨ ، و٤١٤/٢

(٧) طبع بعضه بحيدر أباد في الهند

عبد الأعلى وغيره، وحدَّث عنه الطبراني وأبو بكر الإسماعيلي وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٣١٦ هـ)[١]

نقل عنه المؤلّف ثلاثة أحاديث.[٢]

١٤- الصحيح[٣]

المؤلّف: محمد بن حبّان بن أحمد، أبو حاتم، البستي، المشهور ب (ابن حِبَّان) شيخ خراسان، سمع خلقاً كثيراً أكبرهم الفضل بن الحباب الجمحي، وحدّث عنه ابن منده والحاكم وغيرهما.

ألّف كثيراً من المؤلّفات، منها: "تاريخ الثقات" و"الهداية إلى علم السنن" وغيرها.

توفي رحمه الله سنة (٣٥٤ هـ)[٤]

نقل عنه المؤلّف ستة أحاديث.[٥]

١٥- الصحيح المستدرك[٦]

المؤلِّف: محمد بن عبد الله ، أبو عبد الله الحاكم، الإمام الحافظ الناقد، الشافعي،ولد سنة (٣٢١ هـ)، حدّث عن كثيرين، منهم ابن الأخرم وغيره، وحدّث عنه الدارقطني -وهو من شيوخه- والبيهقي وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٤٠٥ هـ)[٧]

نقل عنه المؤلّف سبعة أحاديث صرّح فيها به ، إلا أنه في موضع واحد جمع بين

---

(١) انظر ترجمته في: السير: ١٤/٤١٧-٤٢٢، طبعات السبكي: ٣/٤٨٧-٤٨٨، الشذرات: ٢/٢٧٤

(٢) انظر ص: ٨٣٤ ، و٢/٤٥٩ ، ٤٦٣

(٣) مطبوع.

(٤) انظر ترجمته في : معجم البلدان : ١/٤١٥-٤١٩ ، السير : ١٦/٩٢-١٠٤ ، لسان الميزان : ٥/١١٢-١١٥

(٥) انظر ص : ٨٤٠ ، و٢/٤٠٩ ، ٤٥٨ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣

(٦) كذا سمّاه المؤلّف، واسمه كاملاً: (المستدرك على الصحيحين) وهو مطبوع.

(٧) انظر ترجمته في : تاريخ بغداد: ٥/٤٧٣ ، ميزان الاعتدال : ٣/٦٠٨ ، السير : ١٧/١٦٢-١٧٧ ، طبقات السبكي : ٤/١٥٥-١٧١

وصفي الكتاب فقال: "صحيحه المستدرك".[1]

١٦- عمل اليوم والليلة[2]

المؤلّف : النَّسائي.[3]

نقل عنه المؤلِّف حديثاً واحداً.[4]

١٧- عمل اليوم والليلة[5]

المؤلّف: أحمد بن محمد بن إسحاق، أبو بكر، المشهور بابن السُّنّي ، سمع من النسائي وأبي القاسم البغوي وغيرهما، وحدّث عنه أبو علي أحمد بن عبد الله الأصبهاني، والقاضي أبو نصْر الكسار وغيرهما، توفي سنة ‹٣٦٤ هـ›.[6]

نقل عنه المؤلّف حديثين في مبحث (الاستعاذة) صرح في واحد منهما باسم الكتاب ، وفي الآخر اكتفى بقوله: كتاب ابن "السّني"[7]

١٨- الفردوس[8]

المؤلِّف: شيرويه بن شهردار بن شيرويه، أبو شجاع الديلمي الهمداني ، ولد سنة ٤٤٥هـ ، محدّث ، حافظ، مؤرِّخ، سمع محمد بن عثمان القومساني وأبا القاسم بن البسري وغيرهما، وحدّث عنه ولده شهردار، وأبو العلاء العطّار المقرئ، وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة ‹٥٠٩ هـ›[9]

---

(١) انظر ص : ٨٤٠ ، و٤١٣/٢ ، ٤٥٨ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣

(٢) مطبوع.

(٣) انظر ترجمته ص : ٢٧٤

(٤) انظر ص : ٨٢٧

(٥) مطبوع . سمّاه الذهبي : كتاب (يوم وليلة) وقال عنه : وهو من المرويات الجيدة . اهـ السير : ٢٥٦/١٦

(٦) انظر ترجمته في : الإكمال : ٥٠١/٤ ، اللباب : ١٥٠/٢ ، السير : ٢٥٥/١٦-٢٥٧

(٧) انظر ص : ٨٣٦ ، ٨٤٠

(٨) مطبوع.

(٩) انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ : ١٢٥٩/٤-١٢٦٠ ، طبقات السبكي : ١١١/٧-١١٢ ، شذرات الذهب:٢٣/٤-٢٤

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً.[1]

١٩- القبس[2]

المؤلِّف : محمد بن عبد الله بن محمد، أبو بكر، المعروف بابن العربي، المالكي. ولد سنة ٤٦٨ هـ ، فقيه، مفسّر، أديب، قاضي، أخذ العلم عن كثيرين؛ منهم أبوه الفقيه الوزير.

وألّف "أحكام القرآن" و"عارضة الأحوذي" وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة ‹٥٤٣ هـ›.[3]

نقل عنه المؤلِّف تصريحاً نصّاً واحداً يتعلّق بجواز القراءة والإقراء بقراءة أبي جعفر وشيبة والأعمش وغيرهم،[4] ويظهر أن هذا النقل كان بواسطة "المرشد الوجيز" لأبي شامة، نظراً لاتفاقهما حرفياً، واختلافهما لنص "القبس" فكأنهما نُقلا بالمعنى كما بُيِّن في التحقيق.[5] والله أعلم.

٢٠- المسند[6]

المؤلِّف: الإمام الشافعي ﷺ.[7]

نقل عنه المؤلِّف حديثاً واحداً ، كرّره مرتين.[8]

٢١- المسند[9]

المؤلِّف: الحارث بن محمد بن أبي أسامة ، ولد سنة ‹١٨٦ هـ› ثقة صدوق، محدِّث،

---

(١) انظر : ٤٤٦/٢

(٢) في شرح "مُوَطّأ" الإمام مالك بن أنس رحمه الله . وهو مطبوع محقّق.

(٣) انظر ترجمته في : السير : ١٩٧/٢٠ ، طبقات المفسرين : ٣٤ ، نفح الطيب : ٢٥/٢

(٤) انظر ص : ٤٢٧

(٥) انظر ص : ٤٢٧

(٦) مطبوع

(٧) انظر ترجمته ص : ٢٨٤

(٨) انظر ص : ٨٣٧

(٩) مطبوع.

إخباري، قرأ على ابن مجاهد، وحدّث عن الحميدي وغيرهما، حدّث عنه ابن حسنويه وابن كامل.

توفي رحمه الله سنة ‹٢٨٢ هـ› [١]

نقل عنه المؤلّف حديثاً واحداً وهو من أحاديث (الأحرف السبعة).[٢]

٢٢- المسند الكبير[٣]

المؤلّف: أحمد بن عليّ بن المثنّي، أبو يعلى الموصلي، شيخ الإسلام، حافظ، ولد سنة ‹٢١٠ هـ›، لقي الكبار وأخذ عنهم، منهم أحمد بن منيع، وحدّث عنه كثيرون، منهم النسائي وغيره.

توفي رحمه الله سنة ‹٣٠٧ هـ›[٤]

نقل عنه المؤلّف حديثين، أحدهما في (الأحرف السبعة) والآخر في (التعوذ).[٥]

٢٣- المعجم الكبير[٦]

المؤلّف: الطبراني[٧].

نقل عنه المؤلّف ثلاثة أحاديث[٨]، وهناك أربعة أحاديث صرّح فيها المؤلّف بأنها من (الطبراني) دون النسبة إلى أي كتبه[٩].

---

(١) انظر ترجمته في : غاية النهاية : ٢٠١/١ ، تاريخ بغداد: ٢١٨/٨-٢١٩ ، ميزان الاعتدال : ٤٤٢/١-٤٤٣ ، لسان الميزان: ١٥٧/٢-١٥٩

(٢) انظر ص : ٣٨٩

(٣) مفقود، أما المطبوع فهو "المسند الصغير" انظر: مقدمة محقّقه : ج و د

(٤) انظر ترجمته في : السير : ١٧٤/١٤-١٨٢ ، الوافي بالوفيات : ٢٤١/٧

(٥) انظر ص : ٣٩١ ، ٨٢٧

(٦) مطبوع

(٧) انظر ترجمته ص : ٢٧٢

(٨) انظر ص : ٣٣٧ ، ٣٨٦ ، ٩٧٥

(٩) انظر ص : ٣٣٩ ، ٣٩٩ ، و٤٤٦/٢ ، ٤٥٢

٢٤- المنهاج في شعب الإيمان[١]

المؤلِّف: الحسين بن الحسن بن محمد ، أبو عبد الله ، الحليمي، انتهت إليه رياسة الحديث في عصره ، تتلمذ على أبي بكر القفال وغيره، وتتلمذ عليه عبد الله الديلمي، وعبد الرحيم بن أحمد التميمي.

توفي رحمه الله سنة ‹٤٠٣ هـ›[٢]

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً في صفة (التكبير)[٣]

---

(١) مطبوع.

(٢) انظر ترجمته في : المنتظم : ٢٦٤/٧ ، البداية والنهاية : ٣٤٩/١١ ، السير : ٢٣١/١٧-٢٣٤

(٣) انظر : ٤٣٤/٢

المبحث الثاني:
كتب الفقه وأصوله والمنطق
والترتيب «هجائي»

١- البحر[١]

المؤلّف: عبد الرحمن بن إسماعيل بن أحمد بن محمد، أبو المحاسن، الروياني[٢] فخر الإسلام، ولد سنة٤١٥هـ، أحد أئمة الشافعية، تتلمذ على أبيه وغيره، روى عنه زاهر الشحامي وغيره.

كان يقول -الروياني-: لو احترقت كتب الشافعي لأمليتها من حفظي.اهـ

ألف "الفروق" و"الحلية" و"مناصيص الشافعي" وغيرها.

توفي رحمه الله سنة ‹٥٠٢ هـ› قتلته الملاحدة حسداً بعد فراغه من "الإملاء".[٣]

أما كتابه "البحر" الذي نقل عنه المؤلف نصاً واحداً، في مبحث ‹التكبير›.[٤]

٢- البيان[٥]

لم يذكر المؤلف اسم صاحب هذا الكتاب، بل قال: ‹حكى صاحب البيان›..ثم نقل عنه نصاً واحداً يتعلق بحكم الاستعاذة من حيث الجهر والإسرار.[٦]

---

(١) مخطوط.

(٢) نسبة إلى ‹رويان› بلدة من أعمال طبرستان، وليست نسبة إلى ‹الري› لأن هذه لا تكون النسبة إليها إلا بـ‹الرازي› والله أعلم. انظر: السير: ١٩/٢٦٢

(٣) انظر ترجمته في: السير:١٩/٢٦٠ -٢٦٢، البداية والنهاية:١٢/١٦٩-١٧٠، طبقات السبكي: ٧/١٩٣-٢٠٣

(٤) فقد قال عنه السبكي: "البحر" وإن كان من أوسع كتب المذهب إلا أنه عبارة عن "حاوي" الماوردي، مع فروع تلقاها الروياني عن أبيه وجده، ومسائل أخرى، فهو أكثر من "الحاوي" وإن كان "الحاوي" أحسن ترتيباً وأوضح تهذيباً. اهـ

وقال عنه الذهبي: كتاب "البحر" في المذهب-الشافعي-طويل جداً،غزيز الفوائد.اهـ

وقال ابن كثير: "البحر" حافل، شامل للغرائب وغيرها، وفي المثل: ‹حدث عن "البحر" ولا حرج› اهـ

انظر: النشر: ٢/٤٢٨ ، البداية والنهاية: ١٢/١٧٠ ، طبقات الشافعية الكبرى: ٧/١٩٥ ، السير: ١٩/٢٦١

(٥) من أشهر كتب الشافعية، يقع في نحو عشر مجلدات، توجد منه نسخة بدار الكتب المصرية رقم (٢٥) فقه شافعي. ونسخة أخرى في مكتبة أحمد الثالث باستانبول تحت رقم (٦٧١)

(٦) انظر ص : ٨٤٤

المؤلّف:

يحيى بن أبي الخير بن سالم بن سعيد، العمراني،[1] أبو الحسين، ولد سنة ‹٤٨٩هـ›

إمام، زاهد، ورع، خير، فقيه شافعي، أعرف أهل زمانه بتصانيف أبي إسحاق الشيرازي.

تفقه على خاله أبي الفتوح بن عثمان وغيره، وتتلمذ عليه الكثيرون، وألّف عدة مصنفات أشهرها "الانتصار في الرد على القدرية الأشرار" و"الزوائد" وغيرها.

توفي رحمه الله سنة ‹٥٥٨ هـ›.[2]

٣- الرسالة[3]

المؤلّف: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان، المطلبي.

كنيته: أبو عبد الله.

نسبه: الشافعي، نسبة إلى شافع بن السائب، ينتهي نسبه إلى المطلب بن عبد مناف.

مولده: سنة ‹١٥٠ هـ› بغزة، وقيل: بعسقلان.

ثم جيء به إلى مكة وهو ابن سنتين، وتعلم فيها، إلى أن رحل في طلب العلم حتى أصبح حجة فيه، إماماً، معتمد قوله في الفقه والحديث، موثوق بلغته ومستشهد بها، ويؤخذ عنه الشعر والنسب والطب.

أما القراءة، فله اختيار فيها، ورواية رويت عنه، قرأ بها المؤلف القرآن كاملا من كتابي "المستنير" و"الكامل"[4].

توفي رحمه الله سنة ‹٢٠٤ هـ› بمصر، وقبره معروف مشهور إلى الآن[5].

---

(١) نسبة إلى: عمران بن ربيعة.

(٢) انظر: ترجمته في: طبقات فقهاء اليمن: ١٧٤-١٧٦، طبقات السبكي: ٧/٣٣٦-٣٣٨

(٣) اعتبره العلماء أول مؤلف في علم الأصول.

(٤) انظر: غاية النهاية: ٢/٩٥

(٥) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/٩٥-٩٧ ، والجزء الأول كاملاً من طبقات السبكي هو في التعريف به.

ورحم الله من قال: وليس الشافعيّ ممن يُتَرجم له في أوراق أو كراريس. اهـ[1]
وأضيف: ولا في أسطر.

أما ما يتعلق بهذا الكتاب فمعلوم أن الشافعيّ رحمه الله لم يسمّه "الرسالة" وإنما كان يسمّيها "الكتاب" أو "كتابي" أو "كتابنا" وإنّما سميت "الرسالة" في عصره بسبب إرساله إيّاها لأحد العلماء.[2]

وقد نقل المؤلّف منه نصّاً واحداً، يتعلق بالثناء على الصحابة رضي الله عنهم وبيان فضلهم، وأن لهم منه ما ليس لأحد بعدهم.[3]

تنبيه:

هذا النصّ الذي عزاه المؤلّف ل "الرسالة" ليس موجوداً في النسخة التي طبعت بعناية الشيخ أحمد شاكر رحمه الله، ومَردُّ ذلك عندي - والله أعلم- هو أن الشافعيّ رحمه الله ألّف "الرسالة" مرّتين:

١- "الرسالة" القديمة؛ وهي التي أرسلها لعبد الرحمن بن مهدي رحمه الله، وهذه مفقودة لا يعرف إلا اسمها من خلال الكتب التي ترجمت للشافعي، ويغلب على ظنّي أن هذا النصّ هو من هذه النسخة، وذلك للأسباب الآتية:

أ- أنّ الشافعيّ رحمه الله كتبها إمّا في مكة، وهو ما رجّحه الشيخ أحمد شاكر،[4] وإمّا في بغداد وهو ما رجّحه الرازي.[5]

ب- أنّ الزعفرانيّ[6] الذي صرّح المؤلّف بأنه روى "الرسالة" عن الشافعيّ هو من

---

(١) هو الشيخ أحمد شاكر في مقدّمة تحقيقه للرسالة: ٨

(٢) هو عبد الرحمن بن مهدي، الإمام، الحافظ، قال عنه الشافعيّ: لا أعرف له نظيراً في الدنيا.

(٣) انظر ص: ٣٦٩

(٤) انظر: مقدّمة تحقيقه: ١٠-١١

(٥) قال: اعلم أن الشافعيّ رضي الله عنه صنّف كتاب "الرسالة" ببغداد، ولما رجع إلى مصر أعاد تصنيف كتاب "الرسالة" وفي كل واحد منهما علم كثير. اهـ مناقب الشافعيّ ‹له›: ٥٧ (بواسطة الشيخ أحمد شاكر ص١١)

(٦) الحسن بن محمد بن الصبّاح، ثقة، من الفصحاء البلغاء، كان يقرأ للشافعي كتبه في بغداد، مع صغر سنه، سمع ==

تلاميذ الشافعيّ في بغداد، وهو الذي قال عنه الشافعيّ: رأيت ببغداد نبطيّاً ينتحي علـــيّ حتى كأنه عربيّ وأنا نبطيّ، فقيل له: من هو ؟ فقال: الزعفرانيّ اهـــ [١]

ج- أنّ الذهبي قال في ترجمته للزعفراني:...قرأ على الشافعيّ ‹كتابه القديم›.اهـــ[٢]

فإذا ضممنا هذه العبارة مع عبارة الشيخ أحمد شاكر: (كتاب الرسالة ألّفه الشـــافعيّ مرتين، ولذلك يعده العلماء في فهرس مؤلفاته كتابين: "الرســـالة القديمـــة" و"الرســـالة الجديدة". اهــ[٣] يتأكد أن مراد الذهبي هو "الرسالة" والله أعلم.

٢- "الرسالة الجديدة" وهي التي ألّفها في مصر، ووصلت إلينا برواية أنجب تلاميـــذة الشافعيّ، ألا وهو الربيع بن سليمان.

قال الشيخ أحمد شاكر: وأياً ما كان فقد ذهبت "الرسالة" القديمة، وليس في أيـــدي الناس الآن إلا "الرسالة" الجديدة، وهي هذا الكتاب.اهــ[٤]

٤- شرح الجامع الصغير[٥]

المؤلّف: صدر القضاة[٦].

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً يتعلق بحكم صلاة ‹التسبيح›.[٧]

==

من سفيان بن عيينة وغيره. توفي سنة ٢٦٠ هـــ

الزعفراني: نسبة إلى قرية قرب بغداد، وأما حارة (الزعفرانية) في بغداد فمنسوبة إليه، لا كما وَهِـــمَ الذهـــبي فعكس ذلك.

انظر: الجرح والتعديل: ٣٦/٣، تاريخ بغداد: ٤٠٧/٧-٤١٠، الســـير: ٢٦٢/١٢-٢٦٥، (وفيـــها مصـــادر ترجمته) طبقات السبكي: ١١٤/١٢-١١٧

(١) انظر: السير: ٢٦٤/١٢

(٢) السير: ٢٦٢/١٢

(٣) مقدمة تحقيق الرسالة: ١٠

(٤) المصدر السابق: ١١

(٥) لم أعرف عنه شيئاً.

(٦) لم أجد له ترجمة.

(٧) انظر : النشر : ٤٢٨/٢

تتميم:

كتاب "الجامع الصغير" هو في المذهب الحنفي، تأليف محمد بن الحسن الشيباني (ت١٨٧هـ) صاحب أبي حنيفة رحمه الله ، وهو كتاب يشتمل على ألف وخمسمائة واثنتين وثلاثين (١٥٣٢) مسألة، ذكر الاختلاف في (١٧٠) مسألة، و لم يذكر القياس ولا الاستحسان إلا في مسألتين، وكان لا يتولّى القضاء الحنفي إلا مَن يفهمه ويحفظه[١]. والله أعلم.

٥- شرح المنهاج[٢]

المؤلّف: علي بن عبد الكافي، أبو الحسن، تقي الدين السّبكي، أصولي، مفسّر، فقيه، ولد سنة ‹٦٨٣ هـ›، تتلمذ على

وتتلمذ عليه ابنه، والذهبي، وابن كثير وغيرهم كثير.

توفي رحمه الله سنة ‹٧٥٦ هـ›[٣]

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً في جواز القراءة في الصلاة بقراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف.[٤]

٦- الفروع[٥]

المؤلّف: محمد بن مفلح بن محمد بن مفلح، ولد سنة ‹٧٠٨ هـ› شيخ الحنابلة في عصره، تتلمذ على شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره، قال عنه ابن القيّم : ما تحت قبة الفَلَك أعلم بمذهب الإمام أحمد من ابن مفلح، اهـ

توفي رحمه الله سنة ‹٧٦٣ هـ› [٦]

---

(١) انظر: كشف الظنون : ٥٦١/١

(٢) مطبوع، وهو من ‹الأصول› شرح ل"منهاج الأصول" للإمام البيضاوي رحمه الله

(٣) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ١٥٠٧/٤، حسن المحاضرة : ١٧٧/١

(٤) انظر : ٤٣٩

(٥) مطبوع، وهو في الفقه الحنبليّ.

(٦) انظر ترجمته في : الجوهر المنضد : ١١٢ ، المقصد الأرشد : ٥١٧/٢-٥٢٠ ، الدرر المنضد: ٥٣٦/٢-٥٣٧

نقل عنه المؤلِّف ثلاثة نصّوص.[1]

٧- المُغْني[2]

المؤلِّف: عبد الله بن أحمد بن محمد، ابن قدامة، المقدسي، ولد سنة ‹٥٤١ هـ› فقيه حنبلي، سمع والده وأبا المكارم وأبا الحسن البطائحي وغيرهم، حدّث عنه ابن النجار وأبو شامة وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة ‹٦٢٢ هـ›[3]

نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً[4]، والله أعلم.

٨- منع الموانع في سؤالات جمع الجوامع[5]

المؤلِّف: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، تاج الدين، السبكي، ولد سنة ٧٢٧هـ مؤرِّخ ، فقيه شافعي، قاضي ، تتلمذ على كبار شيوخ عصره منهم أبوه والذهبي وابن كثير ، وغيرهم.

توفي رحمه الله سنة ‹٧٧١ هـ›.[6]

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً للاستدلال على تواتر القراءات الثلاث الزائدة على السبعة.[7]

---

(١) انظر : النشر : ٤٢٨/٢ و٤٥٠ و٤٥٤

(٢) مطبوع محقّق، وهو عمدة المذهب الحنبلي، وأحد كتب أصول الإسلام مع "المحلى" لابن حزم و"الاستذكار" لابن عبد البر.

(٣) انظر ترجمته في : السير:١٦٥/٢٢-١٧٣، ذيل طبقات الحنابلة:١٣٣/٢-١٤٩، المقصد الأرشد : ١٥/٢-٢٠

(٤) انظر : ٤٤٩/٢

(٥) مطبوع محقّق.

(٦) انظر ترجمته في : الدرر الكامنة :٤٢٧/٢ ، حسن المحاضرة : ١٨٢/١

(٧) انظر ص : ٤٤٠

٩- الهداية[1]

المؤلّف: علي بن بكر بن عبد الجليل، أبو الحسن، المرغيناني، الحنفي، عالم مـــا وراء النهر، عمدة في المذهب الحنفي، وتحقيقاته يرجع إليها، ألّف "بداية المبتدئ"

توفي رحمه الله سنة ‹٥٩٣ هـــ›[2]

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً في ‹الاستعاذة›[3].

١٠- المنطق[4]

المؤلّف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، المشهور بشيخ الإسلام ابن تيميـــــة،[5] ولد سنة ‹٦٦١ هــ› إمام، فقيه حنبلي، سلّم له بالاجتهاد، مفسّر، عالم بالحديث؛ فروعه وأصوله، مناظر، قرأ على شيوخ عصره منهم: ابن عبد الدائم وغـــيره، وتتلمـــذ عليـــه كثيرون، أشهرهم ابن القيم والذهبي وابن كثير.

توفي رحمه الله سنة ‹٧٢٨ هــ›

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً ، في الاستدلال على أن (الحرف) بمعنى (الكلمة).[6]

---

(١) في الفقه الحنفي، مطبوع، وعنوانه: "الهداية في شرح البداية" وهو شرح لكتابه "بداية المبتدئ"

(٢) انظر ترجمته في : السير ٢٣٢/٢١ ، الجواهر المضيئة : ٣٨٣/١

(٣) انظر ص : ٨٣١.

(٤) مطبوع بعنوان : (الرد على المنطقيين)

(٥) انظر: ذيل طبقات الحنابلة : ٣٨٧/٢ ، تذكرة الحفاظ: ١٤٩٦/٤-١٤٩٧ ، المقصد الأرشد : ١٣٢/١-١٣٩

(٦) انظر : النشر : ٤٥٤/٢

المبحث الثالث:
كتب اللغة وعلومها
الترتيب هجائي

١- الارتشاف[١]

المؤلِّف: أبو حيّان الأندلسيّ.[٢]

نقل عنه المؤلِّف خمسة نصّوص، صرّح في واحد منها بأنها منه،[٣] واكتفى في موضع واحد بنسبته إلى أبي حيّان دون نسبته إلى أي كتاب من كتبه، ولكن اتّضح أنه من "الارتشاف" بمقارنته به[٤].

وأمّا في بقية المواضع الثلاثة فلم يصرّح لا بالمؤلِّف ولا بالمؤلَّف، وعند الرجوع إلى "الارتشاف" وجدت النصّوص فيه حرفية.[٥] والله أعلم.

٢- الإعراب[٦]

المؤلِّف: عبد الله بن الحسين بن عبد الله، العكبري، الحنبلي، ولد سنة ‹٥٣٩ هـ› مقرئ فقيه، مفسّر، نحوي، قرأ بالروايات على البطائحي وغيره، تتلمذ عليه ابن النجار وغيره.

توفي رحمه الله سنة ‹٦١٦ هـ›[٧]

نقل عنه المؤلِّف تصريحاً نصّاً واحداً[٨] في الوقف على ﴿مَالِي﴾ في ‹يس› بعكس ﴿مَالِي﴾ في ‹النمل›[٩].

ثمّ نقل المؤلِّف ثلاثة نصوص أخرى نسبها إلى أبي البقاء دون تحديد اسم الكتاب، وهما

---

(١) عنوانه: "ارتشاف الضَرَب من لسان العرب" وهو مطبوع محقّق.

(٢) انظر ترجمته ص: ٢٥٠

(٣) انظر ص: ١١٨٥

(٤) انظر ص: ١١٩٠

(٥) انظر ص : ٧٥٥ ، ٧٥٩

(٦) كذا سمّاه المؤلِّف وهو الكتاب المطبوع بعنوان (إملاء ما منَّ به الرحمن)

(٧) انظر: ترجمته في: السير: ٢٢/٩١-٩٢، ذيل طبقات الحنابلة: ٢/١٠٩، المقصد الأرشد: ١/٣٠-٣٢

(٨) انظر ص: ١٥٤٤

(٩) سبق عزو الآيات وأرقامها

في هذا الكتاب.[1] والله أعلم.

٣- تهذيب الأسماء واللغات[2]

المؤلّف: شرف الدين النوويّ.[3]

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً في سبب تسمية صلاة (التسبيح)[4] بهذا الاسم.

٤- التوضيح[5]

المؤلّف: عبد الله بن يوسف، جمال الدين ، المشهور بابن هشام، ولد سنة (٧٠٨هـ) إمام عصره في النحو، ولا أحاشي أبا حيّان، تتلمذ على مشاهير عصره، منهم الفاكهاني وتقي الدين السّبكي، ومن تلاميذه كثيرون منهم ابن نباتة وقد رثاه.

ألّف عدة مؤلفات، أشهرها "مغني اللبيب" وغيره.

توفي رحمه الله سنة (٧٦١هـ)[6]

نقل عنه المؤلِّف نصّين، أحدهما في توجيه قراءة البزي في تشديد تاءاته نحو ﴿ولا تّيمّموا﴾[7] والآخر في توجيه ﴿ننجي المؤمنين﴾[8]

٥- الحجّة[9]

المؤلّف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو عليّ الفارسي، سمع من عليّ بن الحسين

---

(١) انظر : ٢/٢١٠ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧

(٢) مطبوع.

(٣) انظر ترجمته ص: ٢٣٨

(٤) انظر : ٢/٤٢٩

(٥) كذا سمّاه المؤلّف ، والمراد : (أوضح المسالك) وهو مطبوع، عدة طبعات، وأقيمت عليه عدة شروح، أشهرها شرح الشيخ خالد الأزهري، سمّاه "التصريح على التوضيح"

(٦) انظر ترجمته في : الدرر الكامنة: ٢/٤١٥ ، بغية الوعاة: ٢/٦٨-٧٠

(٧) انظر : النشر : ٢/٢٣٤

(٨) انظر : النشر : ٢/٣٢٤

(٩) مطبوع محقّق بعنوان: "الحجة للقراء السبعة"
وهو في الأساس شرح وتوجيه لكتاب "السبعة" لابن مجاهد.

بن معدان، والزجاج، وغيرهما، وعنه ابن جني وعبيد الله الأزهري وغيرهما.

ويعتبر إمام النحو والصرف لابتكاراته واستخراجه عويص المسائل في ذلك.

توفي رحمه الله سنة ‹٣٧٧ هـ›[1]

نقل عنه المؤلف خمس مرّات، صرّح في ثلاث منها باسم الكتاب[2]، والله أعلم.

٦- الخصائص[3]

المؤلِّف: عثمان بن جنِّي[4]، أبو الفتح. الأزدي بالولاء، روميّ يونانيّ، ولد سنة ‹٣٠٢ هـ› نشأ بالموصل، وتلقى مبادئ التعلم فيها، وأخذ عن أئمة عصره منهم شيخ القراء أبو بكر بن مقسم وأبو علي الفارسي الذي صحبه ابن جني أربعين سنة بسبب قصة يذكرها أهل التراجم، وألّف كثيراً من الكتب.

توفي رحمه الله سنة ‹٣٩٢ هـ›[5]

نقل عنه المؤلِّف نصّاً واحداً في باب ‹الهمزتين المجتمعتين من كلمة›[6].

يضاف إلى ذلك نصٌّ آخر صرّح بأنه عن "ابن جنّي" ولم يذكر من أي كتبه[7]. والله أعلم.

---

(١) انظر ترجمته في: طبقات الزبيدي: ١٣٠، تاريخ بغداد: ٧/٢٧٥-٢٧٦، بغية الوعاة: ١/٤٩٦-٤٩٨

(٢) انظر ص: ١١٣٧، ١٢٣٩، و٢/٢٧٤، ٢٩٤

(٣) من الكتب العالية المهمة في علم اللغة ‹الصرف› قال في مقدمته: لم نر أحداً من علماء البلدين -البصرة والكوفة- تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه. اهـ ١/٢

وهو مطبوع في ثلاثة أجزاء بتحقيق: محمد علي النجار.

(٤) لا يعرف من اسمه غير هذا، و‹جنّي› بكسر الجيم وتشديد النون والياء ساكنة أبداً وهي كلمة يونانية بمعنى: الفاضل، انظر: الإحالة الآتية.

(٥) اعتمدت في هذه الترجمة المختصرة على دراسة محقق "الخصائص" لقوتها واستيعابها لحياة ابن جني.

وانظر ترجمته: الخصائص (مقدمة المحقق): ١/١-٧٠، تاريخ بغداد: ١١/٣١١-٣١٢، معجم الأدباء: ١٢/٨١-١١٥، إنباء الرواة: ٢/٣٣٥-٣٤٠

(٦) انظر ص: ١٠٧٣

(٧) انظر: النشر: ٢/٣٣٣

٧- شرح الكافية[١]

المؤلّف: ابن مالك.[٢]

نقل منه المؤلّف نصّاً واحداً يتعلق بقراءة البزي﴿ولا تّيمّموا﴾ ونحوه.[٣]

٨- شرح الهداية[٤]

المؤلِّف: أبو العباس المهدوي.[٥]

نقل عنه المؤلّف تصريحاً نصّا واحداً في باب (الوقف على الهمز) وذلك في مسألة الوقف على نحو ﴿جاء﴾ في وجه البدل مما يؤدّي إلى اجتماع ألفين ، فنقل المؤلّف عن المهدوي تجويزه أن تكون الأولى ، واختيارَه أن تكون الثانية.[٦]

٩- الصِّحاح[٧]

المؤلّف: إسماعيل بن حماد، أبو نصر، الجوهري، أحد من يُضرب به المثل في ضبط اللغة، تتلمذ على أبي سعيد وأبي علي الفارسيَّين وخاله الفارابي، وتتلمذ عليه إبراهيم بن صالح الورّاق.

توفي رحمه الله سنة ‹٣٩٣ هـ›[٨]

نقل عنه المؤلِّف نصّين، صرّح باسم الكتاب في أحدهما.[٩]

---

(١) في النحو، مطبوع.

(٢) انظر ترجمته ص: ٢٤٥

(٣) انظر : ٢٣٣/٢

(٤) مطبوع محقّق.

(٥) انظر ترجمته ص : ٢٠٦

(٦) انظر ص : ١٢٢٤

(٧) مطبوع محقّق بعنوان "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية".

(٨) انظر: ترجمته في: معجم الأدباء: ١٥١/٦-١٥٦، إنباء الرواة: ١٩٤/١-١٩٨، بغية الوعاة: ٤٤٦/١-٤٤٨

(٩) انظر ص: ٨٣١ ، ١٤٦٤

١٠- علل القراءات[١]

المؤلّف: القرّاب.[٢]

نقل عنه المؤلّف: نصّاً واحداً في توجيه كلمة ﴿يأتل﴾ [النور:٢٢] على القراءتين،[٣] فقال المؤلّف: وذكر أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم القراب في كتابه "علل القراءات" أنه كتب في المصاحف ﴿يتل﴾ قال: فلذلك، ساغ الاختلاف فيه على الوجهين. اهـ.[٤]

١١- غريب الحديث[٥]

المؤلّف: ابن قتيبة[٦]

نقل منه المؤلّف نصّاً واحداً في تفسير حديث (الحالّ المرتحل)[٧]

١٢- الفرخ[٨]

المؤلّف: صالح بن إسحاق، أبو عمر، الجرميّ، مولى جرم بن زبان، من قضاعة، وقيل:

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) تقدمت ترجمته ص: ٢٤٧

(٣) الأولى قراءة أبي جعفر ﴿يتألّ﴾بهمزة مفتوحة بين التاء واللام مع تشديد اللام مفتوحة، والثانية ﴿يأتل﴾ بهمزة ساكنة بين الياء والتاء وكسر اللام خفيفاً، وهي للباقين.

انظر: النشر: ٣٣١/٢

(٤) نقلت النصّ كاملاً؛ لأنه ليس في المقدار المحدّد للرسالة.

انظر: النشر: ٣٣١/٢

(٥) مطبوع محقّق.

(٦) انظر ترجمته ص : ٢٥٥

(٧) انظر : النشر: ٤٤٧/٢

(٨) كذا ذكره جلّ من ترجم له، وهو مفقود، وقالوا: معناه: فرخ كتاب سيبويه، وقد ذكر هذا الكتاب أبو العلاء المعري في لزومية من ‹لزومياته› بيّن فيها أن النحاة أجهدوا أنفسهم في أمور لم تدفع عنهم عاديات الدهر، وذلك في قوله:

وللجرميّ ما اجترمت يداه * وحسبك من فلاح أو بوار

فأمّا "فرخه" فبلا جناح * يطير بحمل أقلام جوار

انظر: الجامع في أخبار أبي العلاء: ١٥١٨/٣-١٥١٩

هو من جرم، بطن في طيّء.[1] إمام في اللّغة، أعلم الناس بكتاب سيبويه في عصره، فقيه مع الورع والدّين، كانت بينه وبين الفرّاء مناظرات، وتكلّم فيه أبو حاتم السجستاني بما لا يقبل منه؛ لأنه من كلام الأقران بعضهم في بعض.

وكان يؤخذ عنه اللّغة والنحو، ألّف عدّةَ كتبٍ؛ منها "مختصر في السيرة" جيّد "غريب كتاب سيبويه" وغير ذلك.

توفي رحمه الله سنة ‹٢٢٥ هـ›[2]

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً،[3] وهو أن بعض العرب يجيز الإبدال والإدغام في المنفصل نحو ﴿في أنفسكم﴾ و﴿قالوا ءامنّا﴾.

والذي يظهر أن المؤلّف نقل عن "الفرخ" بواسطة "الارتشاف"[4] والله أعلم.

١٣- الكافية[5]

المؤلّف : ابن مالك.[6]

نقل عنه المؤلّف بيتاً واحداً في ترجيحه وجه قراءة ابن عامر[7] ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنْ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[8]

١٤- الكتاب[9]

المؤلّف: عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام النحو، المشهور ب‹سيبويه› من أهل فارس،

---

(١) انظر: التاج: (جرم)

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ أصبهان: ١/٣٤٦-٣٤٧، تاريخ بغداد: ٩/٣١٣-٣١٥، وفيات الأعيان: ٢/٤٨٥-٤٨٦، إنباه الرواة: ٢/٨٠-٨٣

(٣) انظر ص: ١١٨٥

(٤) انظر ص: ١١٨٥

(٥) مطبوع

(٦) انظر ترجمته ص : ٢٤٥

(٧) انظر: النشر : ٢/٢٦٤

(٨) من الآية (١٣٧) الأنعام

(٩) مطبوع محقق.

ونشأ بالبصرة، أخذ عن الخليل ويونس والأخفش، وغيرهم.

توفي رحمه الله سنة ‹ ١٨٠ هـ›[١]

نقل عنه المؤلّف تصريحاً نصّاً واحداً،[٢] وهناك ستة مواضع أخرى اتّضح أنها بواسطة أبي حيّان، فلذا لم أعتبرها هنا، وقد أشير إلى ذلك في قسم ‹التحقيق›، والله أعلم.

١٥- المفصّل[٣]

المؤلّف: الزمخشريّ.[٤]

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً بالمعنى فقال:... نصّ أكثر النحاة على إبدال الباء كما ذكره الزمخشري في "المفصّل". اهـ[٥]

١٦- الموضح في وجوه القراءات[٦]

المؤلف: نصر بن علي بن محمد ، أبو عبد الله ، يعرف بابن أبي مريم، الفارسي، أستاذ عارف ، قرأ على تاج القراء محمود بن حمزة.

لم أجد من ذكر سنة وفاته، لكنه كان حيا سنة ‹ ٥٦٢ هـ›[٧]

نقل عنه المؤلف نصين، الأول يتعلق ب"التجويد" وحسن الأداء، والثاني يتعلق

---

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ١٢/١٩٧-١٩٩، بغية الوعاة: ٢/٢٢٩-٢٣٠

(٢) انظر ص: ١٤٧١

(٣) مطبوع محقق، بعنوان: "المفصل في علم العربية"

ويدل على قيمة هذا الكتاب اهتمام العلماء به، وكثرة الدراسات التي أقيمت حوله، فقد ذكر د/ عبد الرحمن العثيمين عدد (١٠٤) دراسة، منها (٨٠) ثمانون شرحا، والبقية إما في نظمه أو شرح شواهده وحواشيه.

انظر: مقدمة تحقيق التخمير ص: ٤٧-٥٩

(٤) تقدمت ترجمته ص: ٢٦٨

(٥) انظر ص: ١٠٧٤

(٦) مطبوع محقق.

(٧) انظر ترجمته في : غاية النهاية : ٢/٣٣٧

بخلاف نحويي الكوفة والبصرة في ‹الروم› و‹الإشمام›[1] والله أعلم.

١٧- النكت الحسان[2]

المؤلف: أبو حيان الأندلسي.[3]

نقل عنه المؤلف نصين، و لم يصرح به ولا بمؤلفه، واتضح أنه نقل منه بمطابقة كلامه معه، إذ النصان منقولان حرفيا[4]. والله أعلم.

---

(١) انظر ص : ٧٧٤ ، ١٤٦٤

(٢) مطبوع محقّق، وهو شرح لمقدمة أبي حيّان نفسه المسمّاة "غاية الإحسان في علم اللسان".

(٣) انظر ترجمته ص: ٥٠؟

(٤) انظر ص: ٧٥٩ ، ٧٦٢

المبحث الرابع:
كتب: السيرة والتراجم
والترتيب «هجائي»

١- تاريخ بغداد[١]

المؤلّف: أحمد بن عليّ بن ثابت، أبو بكر، الخطيب البغدادي، ولد سنة (٣٩٢هـ)، قرأ القراءات بالروايات، وسمع الحديث وهو ابن إحدى عشرة سنة، وكتب الكثير، حتى تقدم في الحديث ورجاله، وأعلى ما عنده حديث مالك وحماد بن زيد، فبينه وبين كل منهما ثلاثة أنفس.

حدَّث عن ابن عمر بن مهدي الفارسي، وأحمد بن محمد بن الصلت الأهوازي، وغيرهما، وحدَّث عنه أبو بكر البرقاني وهو من شيوخه، وأبو الفضل بن خيرون، وغيرهما، توفي سنة (٤٦٣هـ).[٢]

نقل المؤلّف عن هذا الكتاب ست مرات[٣]، صرح في واحدة منها باسم الكتاب[٤]، واكتفى في البقية بالنسبة إلى المؤلّف.

١- تاريخ دمشق[٥]

المؤلّف: علي بن الحسن بن هبة الله، ابن عساكر، الدمشقي، ولد سنة ‹٤٩٩ هـ›، إمام حافظ، محدِّث، مؤرِّخ، سمع كثيرين منهم، ابن الحصين وزاهر الشحامي وغيرهما، حدّث عنه أبو العلاء الهمداني وابن السمعاني وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة ‹٥٧١ هـ›[٦]

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً في ترجمة ابن الأخرم.[٧]

---

(١) مطبوع

(٢) انظر ترجمته في : السير: ١٨/٢٧٠-٢٩٧

(٣) انظر ص: ٣٨١ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٧١١ ، و٢/٤٥١

(٤) انظر ص: ٣٨١

(٥) مطبوع

(٦) انظر ترجمته في: معجم الأدباء: ١٣/٧٣-٨٧، وفيات الأعيان: ٣/٣٠٩-٣١١، السير: ٢٠/٥٥٤-٥٦٤

(٧) انظر ص: ٦٤١

٢- طبقات القرّاء[1]

المؤلّف: أبو عمرو الدانيّ.

استقى منه المؤلّف (٣٠) ثلاثين نصّاً،[2] صرّح باسمه في اثنين منها.[3] وسمّاه في آخَرين بـــ(تاريخ القرّاء)، واكتفى في بقية المواضع بقوله (قال الداني) وما أشبه ذلك.

ويلاحظ أنه كرّر ذكر نصّين عن يعقوب، عزاهما في الموضع الأول إلى "الطبقـــات" واكتفى في الثاني بالعزو إلى "الداني".[4]

و"الطبقات" صحيح النسبة إلى الداني رحمه الله وهو يقع في أربعة أسفار صغـــار،[5] اطّلع المؤلّف على بعض منها، وتمنّى الحصول على بقيتها، قال في ترجمة الـــداني: كتـــاب "طبقات القراء" في أربعة أسفار، وهو عظيم في بابه، لعلّي أظفر بجميعه. اهـــ[6]

وهذا النصّ يقيّد عموم قول المؤلّف في مقدّمة "غايته": وأتيت فيه على جميع كتـــابَيْ الحافظين أبي عمرو الداني والذهبي. اهــ.[7]

هذا، وقد سكتت كتب الفهارس عن مصير هذا الكتاب، مما يغلب على الظـــنّ أنـــه مفقود، لكن قرأتُ في كتاب "نفح الطيّب" ما يدل على وجوده عنـــد مؤلّفـــه (ســـنة ١٠٣٨هـــ) حيث جاء في رسالة أرسلت إليه: (..ثمّ المأمول من سيدنا أن يتفضل علينـــا بكتاب "طبقات القراء" للداني إذ ليس عندنا منه نسخة) اهـــ[8] والله أعلم.

---

(١) مفقود، كذا سمّى المؤلّف هذا الكتاب وهو اسم مختصر، بينما ذُكر اسمه كاملاً في بعض المصادر هكذا: (طبقات القراء والمقرئين من الصحابة والتابعين ومن تلاهم في سائر الأمصار من الخالفين) انظر: فهرست تصانيف الداني: ١٥ فهرست ابن خير: ٢٧

(٢) انظر الصفحـــات: ٥٧١ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٩٠ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦٣٧ ، ٦٣٩ ، ٦٦٦ ، ٦٨٦-٦٨٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧١٠ ، ٧٢٦ ، ٧٢٨

(٣) انظر ص: ٤٣٧

(٤) انظر ص: ٤٣٧ ، ٧٢٥

(٥) انظر: المعرفة: ٧٧٦/٢، توضيح المشتبه: ٢٦٠/٤

(٦) غاية النهاية: ٥٠٥/١

(٧) غاية النهاية: ١/١

(٨) انظر: نفح الطيب: ٤٧٤/٢

بل وجدتُ نصّاً آخر كتب سنة ‹٩٨٧ هـ› يدلّ على أنه كان موجوداً ذلك الوقت في ‹جامع القَرَوِيّين› وذلك في رسالة أرسلها ابن غازي إلى الفقيه الونشريسي[١]

ثمّ وجدتُ الإمام محمد بن أحمد بن محمد الرهوني، (ت ١٢٣٠ هـ) نقل عنه ترجمة ابن سفيان فقال: قال الداني في "طبقات القرّاء"... إلخ[٢]

وأقدم من هذه النصوص كلها وجدتُ السيوطيَّ رحمه الله ذكر أنه رجع إلى بعضه في تأليف كتابه "بغية الوعاة" فقال في المقدمة وهو يعدّد المصادر التي استقى منها كتابه هذا: وطالعت... بعض "طبقات القرّاء" لأبي عمرو الداني اهـ.[٣] والله أعلم.

٣- طبقات القُرَّاء[٤]

المؤلَّف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز بن الشيخ عبد الله، الذهبيّ. التركماني، كذا عرَّف الذهبيُّ نفسَه[٥]، أبو عبد الله، شمس الدين، الذهبيّ؛ لأنّ أباه كانت هذه صنعته، وقد اشتغل هو بها أيضاً ردحاً من الزمن[٦]، ولد سنة‹٦٧٣›

وهو أستاذ، ثقة كبير، عالم بالقراءات، إلاّ أن الحديث ورجاله شغلوه عنها، حتى صار عمدة المتأخرين في الجرح والتعديل، مع الورع، والتحري والإنصّاف حتى من الخصوم والمخالفين.

---

(١) انظر: أزهار الرياض في أخبار عياض: ٣/٨٥-٨٦

(٢) ذكر ذلك في حاشيته على الزرقاني في شرحه لمختصر خليل في الفقه المالكي، المسمّي: "أوضح المسالك وأسهل المراقي إلى سبك إبريز الشيخ عبد الباقي: ١/٥٧

(٣) انظر: بغية الوعاة: ١/٥

(٤) كذا سمّاه المؤلّف، وقد يكون تبع فيه الذهبيَّ نفسه في مواضع من السير (انظر: ٥/٢٩٣ و٦/٤٠٧ وغيرها) (وهذا من باب التجويز وعدم الالتزام بالعنوان الحقيقي للكتاب) إذ صواب ذلك هو: (معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار) كما أثبته الذهبيُّ نفسُه، ونقل عنه تلميذه الصفديّ وقد أجازه به.

وقد طبع هذا الكتاب عدة طبعات، أتقنُها وأكملُها -بزيادة(٥٠٠) ترجمة عن غيرها-حسب علمي هي طبعة: مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة، التركي، بتحقيق د/طيّار آلتي قولاج، في استنبول سنة ١٤١٦ هـ وهي التي أعتمد عليها في هذه الرسالة.

(٥) انظر: معجم الشيوخ: ١/٢١

(٦) انظر: طبقات السبكي: ٥/٢١٦

توفي رحمه الله سنة ‹٧٤٨ هـ›[١]

أمّا كتابه "معرفة القراء" وهو ما سمّاه المؤلّف "طبقات القراء" فقد نقل عنه المؤلّف (١٤) نصّاً،[٢] منها نصّ واحد (١) صرّح المؤلّف باسم الكتاب وهو "طبقات القراء" وفي بقية المواضع اكتفى بالتصريح بقوله: ‹قال الذهبي›، وهذه النصّوص كلّها في قسم الأسانيد، إلا نصّاً واحداً فهو في ‹المقدّمة›.[٣] والله أعلم.

٤- الكامل[٤]

المؤلّف: عبد الله بن عَدِيّ بن عبد الله، أبو أحمد، الجرجاني، ولد سنة ‹٢٧٧ هـ›، من أئمة الجرح والتعديل، سمع كثيرين، منهم أبو خليفة الجمحي وأبو عبد الرحمن النسائي وغيرهما، حدّث عنه شيخه أبو العباس ابن عقدة وأبو سعد الماليني وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة ‹٣٦٥ هـ›[٥]

نقل عنه المؤلّف مرّتين، صرّح باسم الكتاب في إحداهما، وكلا النقلين في الجرح والتعديل[٦].

٥- الوفا[٧]

المؤلّف: عبد الرحمن بن علي بن محمد، ابن الجوزي، ينتهي نسبه إلى سيدنا أبي بكر الصدّيق رضي الله عنه ، إمام حافظ، حنبلي، واعظ، مفسِّر حدّث عن ابن ناصر وغيره.

توفي رحمه الله سنة ‹٥٩٧ هـ›[٨]

---

(١) لمزيد من الإيضاح للتعريف بهذا الإمام الجليل ينظر: غاية النهاية:٢/٧١، و"الذهبي ومنهجه" للدكتور بشار عوّاد.

(٢) انظر ص: ٥٧٠ ، ٥٧٢ ، ٥٨٧ ، ٦١٦ ، ٦٤٠ ، ٦٦٤ ، ٦٨٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٢٦ ، ٧٢٨

(٣) انظر ص: ٤٣٧

(٤) مطبوع بعنوان: "الكامل في الضعفاء"

(٥) انظر ترجمته في: تاريخ جرجان: ٢٢٥-٢٢٧، الأنساب: ٣/٢٢١-٢٢٢، السير: ١٦/١٥٤-١٥٦، طبقات السبكي: ٣/٣١٥-٣١٦

(٦) انظر ص: ١١٦٦ و٢/٤٥٣

(٧) مطبوع محقّق بعنوان : "الوفا بأحوال المصطفى" ﷺ .

(٨) انظر ترجمته في : غاية النهاية : ١/٣٧٥ ، وفيات الأعيان: ٢/٣٢١ ، تذكرة الحفاظ:٤/١٣٥

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً ، وهو حديث رواه المؤلّف بسنده إليه عن النبي ﷺ ، ثم علّق عليه المؤلّف بأنه حديث ضعيف.[1]

وهناك مصادر أخرى للمؤلّف استعان بها في تأليف كتابه، لم تُنسب معلوماتها إلى "الكتب" بل نسبها إلى أصحابها مباشرة دون تحديد لمرجع مّا، ويرى (البحث) أن يُسمّى هذا النوع من المصادر: بـ(مصادر نقلية) وهي مصادر متنوعة في القراءات والتفسير واللغة والجرح والتعديل وغير ذلك.

ولـمّا كان ترتيب هذه المصادر على حسب الترتيب الذي قبلها -وهو حسب الفن- لا يمكن، نظراً لعدم التيقن من المصدر الذي ينقل منه المؤلّف أولاً، ولاحتمال أن يكون المؤلّف اعتمد على حفظه ثانياً، رأى (البحث) ترتيب هذه المصادر حسب الترتيب الزمني لأصحابها.

(١)- الضحاك: (ت: ١٠٢ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[2].

(٢)- مجاهد: (ت: ١٠٤هـ) نقل عنه المؤلّف ثلاثة نصوص[3].

(٣)- قتادة: (ت: ١١٨ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[4].

(٤)- مالك بن دينار: (ت: ١٣٠ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[5].

(٥)- ابن إسحاق (ت: ١٥٢هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[6].

(٦)- نافع: (ت: ١٦٩ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[7].

---

(١) انظر : النشر: ٢/٤٦٤

(٢) انظر ص: ٧٦٨

(٣) انظر ص: ٧٦٨

(٤) انظر : ٢/٤٠٩

(٥) انظر : ٢/٤٦١

(٦) انظر : ٢/٤٠٨

(٧) انظر ض: ٧٠٩

(٧)- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥ هـ) نقل عنه المؤلف أربع مـــرات[1] .

(٨)- مالك: (ت: ١٧٩هـ) نقل عنه المؤلف نصين[2].

(٩)- سيبويه (ت: ١٨٠ هـ) نقل عنه المؤلف ست مرات، ويرجح أنها بواسطة كتب أبي حيان[3].

(١٠)- أبو يوسف: (ت: ١٨٢ هـ) نقل عنه المؤلف نصا واحدا[4].

(١١)- القاسم بن معن: (ت: ١٨٨هـ) نقل عنه المؤلف نصا واحدا[5].

(١٢)- الفراء: (ت: ٢٠٧هـ) نقل عنه المؤلف نصين[6].

(١٣)-أبو عبيدة: (ت:٢١٠ هـ) نقل عنه المؤلف نصا واحدا. وزاد المؤلف قوله: ناهيك به[7].

(١٤)- أبو سليمان الداراني: (ت:٢١٥هـ) نقل عنه المؤلف نصا واحدا[8].

(١٥)- يحيى بن معين: (ت: ٢٣٣هـ) نقل عنه المؤلف ثلاثة نصوص[9].

(١٧)- أبو حاتم السجستاني: (ت: ٢٥٥هـ) نقل عنه المؤلف نصا واحدا[10].

(١٨)- أبو زرعة الدمشقي: (ت:٢٨١هـ) نقل عنه المؤلف نصا واحدا[11].

(١٩)- المبرد: (ت: ٢٨٥ هـ) نقل عنه المؤلف نصين[12].

---

(١) انظر ص: ٧٥١ ، ٧٥٣ ، ٧٦٠ ، ٧٨٢

(٢) انظر ص: ٧٠٩ ، ٨٥٢

(٣) انظر ص: ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٦٢ ، ٧٨٤ ، ١١٨٧

(٤) انظر ص: ٨٥١

(٥) انظر : ٢٩٨/٢

(٦) انظر : ٢١٣/٢ ، ٢٩٥

(٧) انظر : ٢٣٦/٢

(٨) انظر : ٤٥٨/٢ ، ٤٦٨

(٩) انظر ص: ٦٦٤ ، ٦٩٨ ، ٧٠٩

(١٠) انظر ص: ٧٢٥

(١١) انظر ص: ٦٣٩

(١٢) انظر ص: ٧٦٠ ، و٢١٣/٢

(٢٠)- عبد الله بن أحمد: (ت: ٢٩٠ هـ) نقل عنه المؤلف نصا واحدا[١].

(٢١)- ثعلب: (ت: ٢٩١هـ) نقل عنه المؤلف نصا واحدا وهو شاهد شعري[٢].

(٢٢)- ابن عطاء: (ت: ٣٠٩ هـ) نقل عنه المؤلف نصا واحدا[٣].

(٢٣)- الزجاج: (ت: ٣١١ هـ) نقل عنه المؤلف نصا واحدا[٤].

(٢٥)- ابن المنادي أحمد بن جعفر: (ت: ٣٣٦ هـ) نقل عنه المؤلف نصين[٥].

(٢٦)- ابن يونس: (ت: ٣٤٧ هـ) نقل عنه المؤلف نصا واحدا[٦].

(٢٧)- ابن أشتة: (ت:٣٦٠ هـ) نقل عنه المؤلف نصين[٧].

(٢٨)- أبو الشيخ ابن حيان: (ت: ٣٦٩ هـ) نقل عنه المؤلف نصا واحدا[٨].

(٢٩)- أبو الحسن محمد بن العباس بن الفرات: (ت: ٣٨٣ هـ) نقل عنه المؤلف نصا واحدا[٩].

(٣٠)- الخطابي: (ت٣٨٨ هـ) نقل عنه المؤلف نصين[١٠].

(٣١)- أبو علي الأصبهاني: (ت:٤٦٦ هـ) نقل عنه المؤلف نصا واحدا[١١].

(٣٢)- الغزالي: (ت:٥٠٥ هـ) نقل عنه المؤلف نصين، وهما في كتابه "إحياء علوم الدين"[١٢].

---

[١] انظر ص: ٦٦٣

[٢] انظر ص: ١١٤٧

[٣] انظر : ٤٦٨/٢

[٤] انظر ص: ١١١٨

[٥] انظر ص: ٦٦٤ ، ١١٩٩

[٦] انظر ص: ٥٦٩

[٧] انظر ص: ٤٣٧ ، ٧٣٤

[٨] انظر : ٤٤٦/٢

[٩] انظر ص: ٧٢٧

[١٠] انظر : ٤٥٨/٢ ، ٤٦٠

[١١] انظر ص: ٦٤٠

[١٢] انظر ص: ٧٧١ و٤٦٠/٢

(٣٣)- ابن عطية: (ت:٥٤١ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً. وهو في تفسيره "المحرر الوجيز"[١]

(٣٤)- ابن خروف: (ت:٦٠٩ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[٢].

(٣٥)- ابن الحاجب: (ت:٦٤٦ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّين[٣].

(٣٦) -العزّ بن عبد السلام (ت: ٦٦٠ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[٤].

(٣٧)- ابن تيمية (ت:٧٢٨ هـ) نقل عنه المؤلّف مرّتين، صرّح في إحداهما به، وسكت في الأخرى، مع أنه نصّ طويل جدا.

وقد وجد هذا النقل في "الفتاوى"[٥]

(٣٨)- يعقوب بن جعفر: (ت: - هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً[٦].

المبحث الخامس: نسخ الكتاب

تمكّنت بحمد الله وتوفيقه من تحقيق هذا "البحث" على ستّ نسخ خطية، وصفها كالتالي؛ مبتدئاً بالأكثر أهمية واعتماداً ثم التي تليها وهكذا...

١- **النسخة السليمانية:** ورمزها (س):

منها مصوّرة في مكتبة مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم (٨٨٨٣ ف) وهي جزءان:

الجزء الأول: يبدأ من أول الكتاب، وعدد أوراقه (٢٠٤) ق، في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٢٧ سطراً)، وينتهي هذا الجزء بنهاية باب (أحكام النون الساكنة والتنوين) وجاء في نهايته في وسط الصفحة بعد آخر سطر:

آخر الجزء الأول

---

[١] انظر : ٢٧٨/٢

[٢] انظر : ٧٥٢/٢

[٣] انظر ص: ٤١٣ ، ١٤٥٨

[٤] انظر ص / ٤٦٣

[٥] انظر ص: ٣٤٧ ، ٤٢٩

[٦] انظر ص: ٧٠٩

من النشر في القراءات

العشر يتلوه في الثاني

باب الفتح والإمالة وبين

اللفظين إن شاء الله

وقع الفراغ منه بعد مدّة طويلة أولها شهر المحرّم في عشرين شعبان وهو يوم الاثنـــــين

من سنة ست وأربعين وثمان مائة

والحمد لله وحده

وصلى الله على محمد وآله

وصحبه وسلم

حسبنا الله ونعم الوكيل اهـــ

وكتب في الحاشية اليسرى تجاه آخر كلمة: بلغ مقابلة بأصله

في السادس والعشرين من رمضان سنة ثمانمائة

الجزء الثاني: يبدأ بباب (الإمالة) وعدد أوراقه (١٦٨) في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٢٧ سطراً) وينتهي بنهاية الكتاب.

وجاء في ورقة الغلاف:

الجزء الأول من كتاب النشر في القراءات

العشر تاليف شيخنا الإمام الحافظ الحجة الناقد

شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن الجَزَري الشافعي

المقرئ تغمده الله برحمته ونفعنا بعلومه وبركته آمين

وكتب تحته بيتان من الشعر وهما:

تـــرا الفتى ينكر فضـــل الفـــتى ** لؤماً وخبثاً فإذا ما ذهبْ

لـــجَّ (تجده) في الحرص على نكتة** يكتبها عنه بـــماء الذهبْ

ثم تحت ذلك:

صار في نوبة العبد الفقير أحمد بن محمد المسيري

المقرئ تلميذ مولانا شيخ... (ثم كلام مطموس)

وجاء في آخر هذه النسخة بعد آخر كلمة، في الحاشية-: تمّ مقابلة بأصلـــه. اهـــ

و: تمّ كتاب النشر في القراءات العشر، ضحوة نهار الخميس مفتتح شهر الله المحرم الحـــرام أول شهور سنة سبع وأربعين وثماني مائة على يد مالكه الفقير إلى عفو الله ومغفرته علـــي بن أحمد بن عليّ المقرئ اليمني الشوائطي، عفا الله عنهم أجمعين وسامحهم

والحمد لله وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيـــل.

ثم في الوجه الأيسر سماع وهذا نصه:

الحمد لله رب العالمين

سمع جميع هذا الكتاب وهو "نشر القراءات العشر" من لفظه مؤلّفه للشـــيخ الإمـــام، قدوة أهل العلوم الشرعية، المرجوع إليه في سائر أقسامها الأصلية والفرعية أبي الخير شمـــس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري العربي القرشيّ العدوي العمري الدمشقي الشـــافعي تغمده الله برحمته، وأسكنه بحبوحة جنته... في....للفقير إلى الله تعالى أحمد بن عليّ بـــن عمر المقرئ اليمني الشوائطي، نزيل الحرمين الشريفين لطف الله به في الدنيا والآخـــرة...

ثم حدّد المواضع والأماكن التي لم يسمعها على الشيخ، وختم كلامه بقوله: وأجاز - المؤلّف-للشيخ المستمع المذكور لي ولوالدي ولأخي باقي الكتاب المذكور وجميع ما يجـوز له روايته بشرطه، قال ذلك وكتب: علي بن أحمد بن علي المقرئ، والحمد لله وحده.اهـــ

ثم في الورقة الأخرى: الحمد لله رب العالمين: وكان سماع كتاب "النشر" المذكـور في (خمسين) مجلساً آخرها يوم الجمعة خامس عشر ذي القعدة الحرام سنة ثلاث وعشـــرين وثماني مائة في ظل قبة زمزم المبارك تجاه الركن الأسود من البيت الحرام، وهـــذه أوائـــل المجالس تسهيلاً على من طلبها...

(ثم سرد المجالس الخمسين، تركتها هنا للاختصار) جاء في نهايتها: والحمد لله وحـــده وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.

ونجد في عدة مواضع من حواشي هذه النسخة عبارة: (بلغ مقابلة بأصلـــه) و(بلـــغ) وأحياناً أخرى تعليقات عبارة عن تصويبات وتصحيفات بعضها من كتاب "غاية النهايـة" للمؤلّف.

وقد وجدتُ هذه النسخة أهمّ النسخ أثناء التحقيق، نظراً لقدمـــها، وقلـــة الســـقط

والتحريف فيها، ولأن كاتبها عالم من علماء القراءات، وسمع -مع صغره- ختام الكتاب على المؤلّف نفسه، إضافة إلى أن والده أيضاً من علماء القراءات في عصره وممن تتلمذ وقرأ على المؤلّف القراءات العشر، قال السخاوي:

٢- **النسخة الظاهرية**: ورمزها: (ظ)

وهي من أصح النسخ التي وصلتنا من "النشر" وقد حصلت على مصورة منها، إهداء من الشيخ أيمن رشدي سويد، وهي مصورة عن "الظاهرية" تحت رقم (٢٩٠)، وعدد أوراقها (٣٤٦) في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٢٥ سطراً)، وهي مكتوبة بخط النسخ، وجاء في ورقة غلافها: كتاب "النشر في القراءات العشر"، تأليف الإمام الحافظ أبي الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري الشافعي رضي الله عنه، آمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

ثم تحت هذا العنوان:

الحمد لله، أروي هذا الكتاب وسائر مصنّفاته وجميع مروياته عن جماعة، منهم: الشيخ محمد بن محمد بن إبراهيم العَيثاوي الشامي، عن النجم محمد بن محمد الغزي عن والده أبو... بدر الدين محمد بن... عن المسند العارف أبي الفتح محمد بن محمد الإسكندري عن المؤلّف رحمه الله تعالى، وهذا سند جامع بين شرف العلو ولطيف (إنه) مسلسل بالمحمدين، وقد سمّاني شيخنا المذكور باسمه إبقاء لشرط المسلسلة.

وأخبرني أعلى من هذا بدرجة الشيخ المعمّر العارف بالله تعالى أبو الوفاء أحمد بن محمد العجلي اليمني نفع الله به إجازة عن البدر الغزي بسنده، والحمد لله وحده.

ثم كتب تحته بخط مغاير:

هذا ما وقفه الوزير المعظم والمشير المفخم جناب الحاج أسعد باشا والي الشام وأمير الحاج على مدرسة والده المرحوم المغفور له الحاج إسماعيل باشا، وأشرط الواقف المذكور أنه لا يخرج من مكانه. (ثم تحته ختم)

وهذه النسخة من أصح النسخ التي وصلتنا، وعليها خط المؤلّف نفسه، وجاء في آخرها ما نصه: بلغ السماع والتصحيح بقراءة الشيخ أبي الحسن طاهر بن عرب في الخامس من شوال سنة (٨٢٥ هـ) بالمدرسة التي أنشأها دار الحديث والقرآن من مدينة

شيراز المحروسة، كتبه المؤلف عفي عنه.

وقد جعلت هذه النسخة في المرتبة الثانية مع أن عليها خط المؤلف بسبب بعض التصحيفات والسقط، ولتغاير خطها في بعض المواضع.

وينبه على أن هذه النسخة هي إحدى النسخ التي اعتمد عليها الشيخ محمد أحمد دهمان في تحقيقه وتصحيحه لهذا الكتاب.

٣- **نسخة خاصة**: رمزها (م)

وهي نسخة (خاصة) لا توجد في أي مكتبة من المكتبات، وليس لها ذكر في الفهارس، وحصلت على مصورة منها من مالكها وهو الشيخ المقرئ محمد تميم الزعبي، الذي أخبرني بأنها (خاصة) وصلت إليه عن طريق التداول بين المشايخ.

وهي نسخة قديمة، كتبت بخط نسخ جيد وعدد أوراقها (٣٦٤)، في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٢٧ سطرا) وكتبت سنة (٨٤٨ هـ)، وهي مكونة من جزءين:

الجزء الأول: يبتدئ ب: بسم الله الرحمن الرحيم؛..صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه: قال مولانا الإمام شيخ الإسلام، مقتدى العلما الأعلام، مقري ديار مصر والشام، افتخار الأئمة، ناصر الأمة أستاذ المحدثين، بقية الراسخين، شمس الملة والشريعة والدين أبو الخير محمد بن الجزري الشافعي أيد الله ظلال إفادته على المسلمين: الحمد لله الذي أنزل القرآن....

وينتهي بنهاية باب (الإدغام الصغير) وجاء في نهايته: تم الجزء الأول من كتاب النشر في القراءات العشر، بلغ مقابلة بحسب الطاقة، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد.

الجزء الثاني: يبدأ بباب (حروف قربت مخارجها) وينتهي بنهاية الكتاب، وفيها: بلغت المقابلة بحسب الجهد والطاقة ولله الحمد والمنة في عاشر شعبان سنة (٨٤٨هـ) وكتب على ورقة الغلاف: ألجزء الأول من النشر

في القراءات العشر

تأليف الشيخ الإمام العالم، العلامة، فريد عصره، ووحيد دهره، محمد بن محمد بن محمد بن الجزري العربي (كذا) الدمشقي الشافعي تغمده الله برحمته.

وفي الجانب الأيسر تملك نصه: الحمد لله على نعمه، هو الرابع من كتب العبد شهاب الدين أحمد بن محمود السلولي (كذا) والذي بعده بالشراء الشرعي للمـــ نفعه الله بــه.
وتحت هذا جاء:

هذا الكتاب وقف لوجه الله تعالى على ذريتي الذكور، لا يباع ولا يوهب ولا يرهـــن فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم، وأنا الفقـــير إلى الله تعالى السيد أحمد بن عبد الرحمن المؤذن بجامع أموي (كذا) حلب. اهــ ثم عليه ختمـــه.

وفي غلاف الجزء الثاني كتب العنوان، ثم مما يحاذيه من الجهة اليسرى: الحمد لله علـى نعمه، هو العليم ملك كاتبها العبد شهاب الدين أحمد السلولي (كذا) بالوجــه الشــرعي نفعه الله بما فيه كالذي قبله ق و..

ملاحظة: بعد ورقة الغلاف في الجزء الأول وضع كاتبه فهرسا لهذا الكتاب ذكر اسم الباب ورقم الورقة.

٤- **نسخة تشستربيـــتي**: (الأولى) ورمزها: (ك):

وقد حصلت عليها من المكتبة المذكورة عن طريق المراسلة، وهي تحت رقـم (٣١٤١) بخط نسخ متقن، وعدد أوراقها (٤٣٩) في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٢٣سطرا).

بدايتها: قال الفقير إلى رحمة الله تعالى محمد بن محمد بن محمد بن الجزري كان الله لــه في... الحمد لله الذي أنزل القرآن.

أما ورقة الغلاف فعليها كتابات متفرقة، من ضمنها اسم الكتاب بخط صغير يكـاد لا يرى حيث إنه في الطرف العلوي من الزاوية اليسرى هكذا: "نشر القراءات ال" وكتب في الجهة اليمنى بخط معاصر ومغاير: "نشر القراءات للجزري بخطه سنة ٧٩٩ هــ" وهــــذا كله خطأ، ليس في نهاية النسخة ما يدل عليه، وربما كان السبب في هذا الخطأ هـــو مــا كتب في نفس الورقة بخط مغربي قديم: كان (كذا) هذه النسخة خط المؤلف، ظـــهر لي ذلك لما عرضت عليها نسخة أخرى عتيقة، والله أعلم. اهــ

وتتفق هذه النسخة مع النسخة السليمانية (س) في كثير من الزوائد، لكنـــها تتمـيز بالحواشي والتعليقات وفي بعض الأماكن الاعتراضات العلمية على المؤلف، وقد أثبـت في قسم التحقيق كل ذلك.

٥- **النسخة الأزهرية:** رمزها (ز)

وهي مصورة من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم (٦٥/٤٤٧٠) وعدد أوراقها (٣٨٧) في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٢٥سطرا) كتبت سنة (٨٩٥هـ)، وخطها نسخ جميل.

وهي نسخة مقابلة ومصححة تتميز بضبط بعض الأعلام والكلمات الغريبة، وتوضيح لبعض الأماكن، وعليها حواش بعضها من كلام المؤلف نفسه.

جاء على ورقة غلافها: كتاب النشر في القراءات العشر، لشيخ الإسلام، مفتي العلماء الأعلام خاتمة مجتهدي الأنام، شمس الملة والدين محمد بن محمد الجزري الشافعي أيد الله ظلال إفادته على المسلمين، آمين آمين.

وتحت هذا العنوان: سعا (كذا) في تكملة هذا الكتاب مغيره (كذا) عبد الوهاب الأزهري الحنفي مذهبا، والسليماني بلدا، والأزهري علما، غفر الله له ولمن علمه، وجزاهما الله خير الجزاء، آمين، آمين آمين.

ثم تحته: وقف لله تعالى بخزانت (كذا) الشيخ أحمد الدمنهوري بحارت (كذا) البشابشة في الأزهر الأنور.

وديباجة هذه النسخة: بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبه نستعين: قال مولانا الإمام، شيخ الإسلام، مفتي العلماء الأعلام، خاتمة مجتهدي الأنام، افتخار الأئمة، ناصر الأمة، أستاذ المحدثين، شمس الملة والدين محمد بن محمد الجزري الشافعي، أيد الله ظلال إفادته على المسلمين: الحمد لله الذي أنزل القرآن...

ويلاحظ هنا التشابه التام بين هذه الديباجة وديباجة النسخة (م)

وجاء في نهايتها: وافق الفراغ من نسخه في الحادي والعشرين من شهر شوال المبارك عام (٨٩٥ هـ) على يد الفقير إلى الله تعالى محمد بن محمد الشهير بالمرستاني، المكنى بأبي الطيب، تاب الله عليه وغفر له ولوالديه ولجميع المسلمين، آمين، آمين آمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

بلغ مقابلة على النسخة التي نقل منها بحسب الطاقة.   ثم تحته:

فائدة: وجد في ذخائر الإسكندر صحيفة مكتوبة باليانونية (كذا) فسرت بالعربية: الفلك أدور،...ثم ذكر فائدة طويلة، وختمها ببيتين من الشعر هما:

وأحسن ما يولا الجميل إذا أتا** إلى أهله من أهله في أوانه

وما كل وقت يدرك المرء نعمة** يقلدها إخوانه في زمانه

تم والله الموفق.

وانفردت هذه النسخة بذكرها ما بيض له المؤلف وهو ست ورقات- ما بين باب (إفراد القراءات) و(سورة البقرة) مع أنه كتب في حاشيتها عند هذا المكان: هذه الرواية مبيض لها في النسخة المنقول منها هذه النسخة. اهـ

ويلاحظ أيضا في هذه النسخة أنها من ق ٢١/ب إلى نهاية الورقة (٣٢/أ) كتب بخط مغاير جدا لخط جميع المخطوط وكتب في أعلى ورقة (٣٢/ب): ناقص عدة كراريس، فلعل ما كتب في ورقة الغلاف (سعي في تكملة هذا الكتاب) هو المراد في هذين الموضعين، والله أعلم.

٦- **نسخة تشستربيتي**: ورمزها (ت)

وهي مصورة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحت رقم (٤٧٣٧ ف) وعدد أوراقها (٣٦٨) في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٣١ سطرا) تبدأ بقوله: قال الشيخ الإمام العالم المقرئ، المحقق الفاضل، فريد دهره، ووحيد عصره، أبي (كذا) الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن الجزري الشافعي رحمه الله ورضي عنه: الحمد لله الذي أنزل القرآن.

وتنتهي ب:...وأجزت جميع المسلمين أن يرووه عني بشرطه والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا وهادينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكان الفراغ من نسخه في يوم الجمعة المبارك بعد صلاة العصر حادي عشرين شهر ربيع الآخرة من شهور سنة إحدى وستين وثماني مائة، وكتبه لنفسه بيده الفانية أضعف عبيد الله تعالى وأحوجهم إلى رحمته وغفرانه، المذنب المستغفر

عبد الكريم بن علي بن عبد الرحمن المغربي أصلا

الخليل مولدا ومنشأ غفر الله له ولوالديه

ولمشايخه ولمن نظر فيه

ودعا لكاتبه بالتوبة

والمغفرة ولجميع

المسلمين.

أجمعين، آمين، آمين آمين،....

وجاء في غلافها: كتاب النشر في القراءات العشر، تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة فريد دهره ووحيد عصره، رحلة الطالبين، وإمام المحققين، أبي الخير شمس الملة والدين محمد بن محمد بن محمد الجزري الشافعي، تغمده الله برحمته ورضوانه، وأسكنه بحبوحة جنانه بمنه وكرمه آمين، آمين آمين.

ثم هناك حواشي وتعليقات مختلفة محيطة بالعنوان من جميع النواحي.

المبحث السادس: الملاحظات على الكتاب

يلزم المنهج العلمي في التحقيق الأكاديمي الطالب بإفراد مبحث يبين فيه ما اتضح له أثناء البحث من مسائل ترآى له فيها أن صاحب الكتاب خالف فيها منهجه؛ إما سهوا وإما غلطا، وإما اختيارا منه لمخالفة ما هو مشهور في تلك المسائل؛ إما اجتهادا وإما ترجيحا متبعا فيه غيره، وعنونوا هذا المبحث بـ(المآخذ) أو (الملاحظات)؛ قصدهم بذلك معرفة مجهود الباحث ومدى جده وخدمته، بل وفهمه للكتاب الذي هو بصدد تحقيقه ودراسته.

ومن هذا المنطلق جعل هذا المبحث، ولولاه لما سمحت نفسي بالتعقب على المؤلف وغيره من أئمة القراءات؛ لا لاعتقادي بعصمتهم- حاش وكلا- ولكن اتهاما لنفسي واعترافا بجهلي، وقلة -بل عدم- بضاعتي، وعلم الله أني: (لم أقصد بها مباهاة فأذكرها، ولا أردت السمعة فأسميها، فالمراد ربنا جل وجهه، وهو العون فيها، والملي بالمجازاة عليها، وما كان لله فسيبدو)[1]

---

[1] ما بين القوسين استعرته من كلام للإمام ابن حزم رحمه الله نقلاً من نفح الطيب: ١٧٦/٣

وكثيرا ما يوقظني من غمرة الفرح بوجود ملاحظة على المؤلف عبارة لأحد العلماء؛ وهو صادق فيها وهي: (لا ينبغي الاعتراض على الشيوخ لمن هو في سن الشباب)[1]، ولكن عذري أني اعترضت على الشيخ بكلام الشيوخ.

وليعلم الناظر في هذه المآخذ أنها قد تسلم للبحث وقد لا تسلم، ومهما يكن فهي لا تمس ولا تقلل من شأن المؤلف أو المؤلف، والله من وراء القصد، وهذا بيان لهذه الملاحظات أولا: الكلمات القرآنية:

لا يشك أحد في حفظ المؤلف للقرآن الكريم، بل وإتقانه له، ومع ذلك؛ أبى الله إلا أن يبدو من المؤلف السهو في عدة مواضع من كتابه؛ واحدة منها تعد سهوا أو وهما منه، والأخرى لا أعرف ما ذا أسميها حيث إنها ليست ألفاظا قرآنية ألبتة، وهذا بيانها:

١- جاء في جميع النسخ الخطية قول المؤلف:... إلى قوله تعالى: ﴿وبشرى للمحسنين﴾ من سورة ‹النحل›[2] اهـ وهذا خطأ صوابه ﴿للمسلمين﴾ بدل (للمحسنين)

٢- عند كلامه على ضم الهاء وكسرها من ضمير التثنية والجمع إذا وقعت بعد ياء ساكنة، قال: (نحو...وإليهما)[3]، وهذا اللفظ ليس في القرآن الكريم، والله أعلم.

٣- عند الكلام على الهمز المتوسط المتحرك بعد متحرك، ومفتوح بعد فتح ذكر أمثلة منها:‹سأَلت›[4] وهذه الكلمة بهذا اللفظ ليست في القرآن الكريم.

٤- عند الكلام على الحرفين المتجانسين وأولهما ساكن ذكر أمثلة ومنها:... ﴿هل رأيتم﴾[5] وليس في القرآن الكريم راء بعد لام هل.

---

(1) عبارة قيِّمة -عندي- قرأتها في حاشية كتاب لابن العربي، وليس فيها تسمية قائلها، لكنها تنبئ عن فضله وأدبه مع العلماء وإن زلّوا كما هو الظنّ بطلبة العلم. انظر: العواصم من القواصم: ٧٩ حاشية (٨)

(2) أمّا مجيئها على الصواب في المطبوع فهو من صنيع المسئول عن الطبع.

(3) انظر: ٨٧٦ ، والعجب أن هذا الخطأ وقع فيه أئمة قبله كالداني وأبي العز، انظر: مفردة يعقوب للداني: ١٥، الإرشاد: ٢٠٣، الكفاية الكبرى: ٢٢٠

(4) انظر ص: ١٢٤٥

(5) انظر: ١٢٨٥

٥- قال:.. ونحو: ‹ولقد آتيناهم›، وهذا في جميع النسخ الخطية، وهو خطأ، ليس في القرآن هذه الكلمة، وكتابتها على الصواب في المطبوع هو من صنيع المصحح، والله أعلم.

هذا؛ وإن كان البحث لا يجد العذر للمؤلف في الكلمة الثانية- أعني إليهما- فالعذر له في الأخيرتين بأن مقصوده في التمثيل بها اللغة لا القراءة، والله أعلم.

ثانيا: الحديث الشريف:

ذكر المؤلف عدة أحاديث؛ مستشهدا بها على قضايا مختلفة، لكن يلاحظ أنه لم يسر على منهج واحد في التعامل معها، فهو وإن كان قد بين درجة كثير منها من حيث ‹الصحة› و‹الحسن› والضعف› إلا أنه سكت عن بيان بعض منها، ويجمل البحث ملاحظاته

كالتالي:

١- سكوته عن أحاديث، و لم يعقب عليها بشيء يبين درجتها.[١]

٢- سكوته عن حديث رواه بسنده إلى النبي ﷺ مكتفيا بالتعقيب عليه بقوله: وكذلك رواه ابن مهدي.[٢]

٣- تبيينه علة بعض الأحاديث، دون بيان موضع العلة في الحديث، كما في حديث الاستعاذة، حيث نقل عن شيخه أنه (ضعيف ومنقطع)، و لم يبين محل الضعف والانقطاع[٣]، وهذا عكس ما فعله في حديث عن الشافعي رحمه الله.[٤]

٤- حكمه على بعض المتكلم فيهم بكلام أئمة القراءات، لا بكلام أهل الجرح والتعديل[٥].

٥- اكتفاؤه في بعض الأحاديث بعزو تخريجها إلى كتاب ليس من كتب التسعة.[٦]

---

[١] انظر مثلا : ٧٧٢

[٢] انظر: ٣٤٧

[٣] انظر: ٨٣٣

[٤] انظر: ٨٣٧

[٥] كنقله عن أبي شامة، لكن يشفع للمؤلّف تعقيبه عليه بكلام الإمام أحمد، انظر: ١١٦٧

[٦] انظر: ٤٤٢

ثالثاً: علمُ الأسانيد:

علم القراءات علم مبني على الأسانيد، وقد سبق بيان أنها شرط من شــروط صحــة القراءة، واعتناء المؤلّف بهذا الجانب[1]، ومع هذا فإن الباحث يجد مواضع للرأي فيها محل، وهي كالتالي:

أولاً: قبوله طرقاً فيها مقال عنده هو شخصياً، وهذا كما حدث في:

١- طريق أحمد بن الصقر؛ من قراءة الهذلي عليه، عن أبي القاسم زيد بن أبي بلال عن الداجوني عن هشام[2]، قال المؤلّف في ترجمته: روى القراءة عن زيد بن أبي بــلال فيمــا ذكره الهذلي، وقراءته على زيد من أبعد البعيد. اهـ[3]

٢- طريق الحسن بن خشيش ؛ نفس التي قبلها، قال في ترجمته: روى القراءة عرضــاً عن زيد بن علي؛ وهو بعيد.[4]

٣- محمد بن يعقوب الأهوازي البغدادي؛ كالتي قبلها، قال في ترجمته: قرأ على زيــد فيما زعم، ولا يصح ذلك. اهـ[5]

وقال المؤلّف في ترجمة زيد بن أبي بلال عندما ذكر هؤلاء الثلاثة وأن الهــذلي ذكــر قراءهم عليه: وذلك بعيد جداً. اهـ[6]

وذكر أيضاً في ترجمة الهذلي أنّ لأبي العلاء الهمداني حاشية على أسانيد "الكــامل" ردّ فيها الخطأ والوهم إلى الصواب وأنه سكت عن كثير، وكان من بعض ما ســكت عنــه هؤلاء الثلاثة ولم ينكر عليهم قراءهم على زيد مع أنها لا تصح، وهذه نصّ عبارة المؤلّــف أنقلها لدلالتها على مراد البحث، ولأن بيان المؤلّف عن مراده أوضح من بيان غيره عنــه، قال رحمه الله: وقد وقع له -الهذلي- أوهام في أسانيده، وهو معذور في ذلك لأنه ذكــر

---

[1] انظر: ٩٥

[2] انظر: ٦٢٣

[3] غاية النهاية: ٦٣/١

[4] غاية النهاية: ٢٢٣/١

[5] غاية النهاية: ٢/ ٢٨٣

[6] غاية النهاية: ٢٩٨/١-٢٩٩

ما لم يذكره غيره، وأكثر القراء لا أعلم لهم بالأسانيد فمن ثمّ حصل الوهم، وللحافظ أبي العلاء الحواشي[1] على ذلك، ردّ أكثرها إلى الصواب وسكت عن كثير؛ فمن ذلك قول الهذلي: إنه قرأ على: أحمد بن الصقر والحسن بن خشيش ومحمد بن يعقوب، وأنهم قرؤوا على زيد بن علي بن أبي بلال، ولم أر الحافظ أبا العلاء أنكر ذلك، ومن أبعد البعيد قراءته -الهذلي- على أحد[2] من أصحاب زيد؛ فإن آخر أصحاب زيد موتاً الحسن بن علي بن الصقر[3]، قرأ عليه لأبي عمرو فقط، ومات سنة تسع وعشرين وأربعمائة عن أربع وتسعين سنة، ولم يدركه الهذلي، وأيضاً فإن هؤلاء الثلاثة لا يعرفون، ولو كانوا قد قرؤوا على زيد وتأخروا حتى أدركهم الهذلي في حدود الثلاثين وأربعمائة أو بعدها؛ لرحل الناس إليهم من الأقطار واشتهر اسمهم في الأمصار. اهـ[4]

يرى القارئ لهذا النصّ الطويل والمهم استبعاد المؤلّف قراءة هؤلاء الثلاثة على زيد؛ بل وقراءة الهذلي على أحد من أصحاب زيد، وهو ما يثير عدة نقاط للبحث:

١- إذا كان ذلك كذلك فلماذا اختار المؤلّف هذه الطرق الثلاثة في "نشره" مع خروجها الصريح عنده عمّا اشترطه والتزمه؟.

٢- ما هو المعتمد -والحال هذه- في هذه الطرق عند المؤلّف؟ هل هو ما في "نشره"؟ أم ما في "غايته"؟

فالخلاف جوهري جداً؛ لأنه في حالة اعتماد ما في "النشر" فمعنى ذلك أنها طرق صحيحة موصولة ومقروء بها، وأمّا في الحالة الأخرى فالعكس تماماً؛ أي أنها طرق منقطعة الإسناد فلا يقرأ بها لمخالفتها شرطاً من شروط صحّة القراءة؛ خاصّة عند من يلزمون أنفسهم بتحريرات "الطّيّبة".

إذن: ما هو الحلّ، أو كيف يجمع بين هذين النقيضين؟

---

[1] في غاية النهاية: الحواش، ولعلها لحن.

[2] تحرفت في غاية النهاية إلى: أحمد، كأنها اسم

[3] انظر ترجمته ص: ٦٠٥

[4] غاية النهاية: ٢/٤٠٠-٤٠١

بعد بحث المسألة -حسب الجهد- اتضح أن ما في "النشر" هو المعتمد والمعول عليه من كلام المؤلف؛ ليس لأنه المتأخر في التأليف، لا، فهذه مسألة لا يمكنني إثباتها بحال[1]، ولكن للأسباب الآتية:

١- أن ما ذكره المؤلف في "غايته" لم يأت بصيغة الجزم، بل عبر فيه المؤلف بصيغة الاستبعاد، مما يعني أن في الأمر فسحة للرأي والنقد، وأن بالإمكان معارضة ذلك، وتوضيح ذلك:

إن استبعاد المؤلف قراءة الهذلي على أحد من أصحاب زيد مستدلا بأن آخر أصحاب زيد موتا توفي سنة (٤٢٩) يجاب عنه ب: إن كان بعيدا فليس مستحيلا، لأنه قد ثبت في الواقع تتلمذ الهذلي على واحد من تلاميذ زيد، وهو الحافظ أبو نعيم[2].

لكن، قد يقال: إن هذا في جانب الحديث لا القراءة؟ ويدفع هذا الاعتراض بأن هذا لمجرد إثبات الإمكانية وعدم بعد قراءة الهذلي على أحد من أصحاب زيد؛ وعليه فهل من أبعد البعيد أن يكون هؤلاء الثلاثة معاصرين ومشابهين لأبي نعيم، ورزق هو الشهرة وحرموها هم؟

٢- أن الهذلي أدرك (٣٤) أو (٢٧) سنة على أقل تقدير[3] من عمر آخر أصحاب زيد وفاة، وقد ثبت أنه -الهذلي- قرأ على أبي العلاء الواسطي سنة (٤٣١ هـ) وهي السنة التي توفي فيها، أي بعد وفاة ابن الصقر بسنتين غير كاملتين، فليس من البعيد ولا من المستحيل أن يكون هؤلاء الثلاثة من طبقته؛ بل وأكبر منه سنا، ليتجاوز عمرهم في تلك السنة (٩٦) سنة أو غيرها، لكنهم لم يشتهروا، خاصة وأن سن القاضي تحمل القراءة على زيد نفسه، حيث إنه ولد سنة (٣٤٩ هـ) أي قبل وفاة زيد بـ(٩) سنوات وهي سن في العادة يصح معها أخذ القراءة؛ لكن لم أجد من صرّح بذلك.

---

[1] السبب في ذلك أني لم أستطع معرفة المتقدم من المتأخر، حيث إن المؤلف يحيل إلى الكتابين في كليهما.

[2] انظر ترجمته: ٣٧٢

[3] وذلك للخلاف في تاريخ مولد الهذلي هل هو سنة (٣٩٥ هـ) أو (٤٠٢ هـ)

٣- نُصَّ في ترجمة الهذلي على أنه (درس الأصول)، وأنّه (يفهم الكلام)[1]، والمقصود من هذا حسب ما فهمتُه من هذا الوصف أن للهذلي مشاركة في (الأصول) و(علم الكلام)؛ وهما علمان متعلّقان بشكل كبير على معرفة الألفاظ ودلائلها، إذ أدنى درجات الأصوليّ والمتكلم أن يكون عارفاً بذلك، ويقدح عند أهل هذا العلم من كانت دلائل ألفاظه لا تتفق وألفاظَه.

إذ عُرِف هذا، فإن هذا الكلام يقرّر صحّة ما في "النشر" ويؤكد قراءة الهذليّ على هؤلاء الثلاثة، وصحّة قراءهم على زيد خلافاً للمؤلّف في "غايته" وبيان هذا التقرير[2]:

أنَّ الهذليّ صرّح بذلك فقال: وقرأت على ابن حشيش الكوفي، وأحمد بن الصقر، ومحمد بن يعقوب، قالوا كلّهم: قرأنا على زيد...اهـ

فقوله: (قرأت) والتعبيرُ بهذا اللفظ دون غيره من ألفاظ تحمّل القراءة؛ ك: (أخبرني) و(حدّثني) و(كتب إليّ) أو غيرها من الصيغ التي استخدمها الهذلي في "كامله" لبيان كيفيّة أخذه القراءة أو الطريق من مشايخه لدليلٌ على أن ذلك حصل فعلاً، وليس وَهْماً ولا عبثاً، فـ(قرأتُ) لا يفهم منها غير معناها الأساس وهو المتبادر، ولم يجد البحث مَن (جَرَح) الهذلي بالتدليس.

أمّا القول بأن هؤلاء الثلاثة مجاهيل لا يعرفون، فلا يلزم الهذلي لأنه قد رآهم، وعرفهم، وقرأ عليهم وأخبروه أنهم قرؤوا على زيد؛ فمن حفظ حجّة على من لم يحفظ، والمثبت للشيء مقدّم على النافي.

نعم، قد يقدح عدم معرفتهم عند العلماء في طرقهم، وهذا من باب الورع والاحتياط، وليس الهذلي بمنفرد في ذلك، فهناك طرق اكتفى المؤلّف في توثيقها ومعرفتها بشخص واحد، وهناك من عرف حاله ووصف بعدم الحفظ والإتقان، ومع ذلك قبلت طرقه كما سيأتي.

---

[1] انظر: ١٥٦

[2] الكامل: ق:١٢١

وخلاصة القول في هذا: إن البحث يرى أن هذه الطرق الثلاث طرق معتمدة صحيحة بدليل اختيار المؤلف لها، فلا بد وأن يكون قد وقف على ما يرجح ما أثبته في "النشر" وإلا لم يعتمدها، لكن لم يقف البحث على هذا المرجح، فلربما تأتي به الأيام، والله أعلم.

ثانيا: ذكر المؤلف في طريق الأزرق أن عمر بن عراك قرأ على ابن هلال، وهذا سهو منه رحمه الله، أو سقط من النساخ، حيث إن بينهما رجلا وهو حمدان بن عون، وقد ذكر المؤلف الصواب في طريق أخرى[1].

ثالثاً: ذكر في رواية ابن ذكوان من طريق الصوري أن أبا الكرم قرأ على ابن زلال، وهذا سهو منه رحمه الله، صوابه أن أبا الكرم قرأ على عبد السيِّد بن عتّاب الذي قرأ على ابن زلال.[2]

رابعاً: ذكر في موضعين من كتابه أن الشريف موسى المعدّل صاحب "الروضة" قرأ على أبي عليّ الحسن بن سليمان الأنطاكي، عن ابن بدهن[3].

وهذا سهو منه رحمه الله، صوابه أن المعدّل قرأ على ابن هاشم الذي قرأ على الأنطاكي، وقد وجدت هذا الإسناد الذي ذكرته في سبعة طرق في "الروضة" المعدّل وليس فيها إسناد واحد: المعدّل عن الأنطاكي مباشرة.

والعجب أن المؤلّف ذكر في "غايته" في ترجمة (المعدّل) أنه قرأ على الاثنين، وفي ترجمة (الأنطاكي) ذكر أن (المعدّل) وابن هاشم قرآ عليه، وفي ترجمة ابن هاشم أنه قرأ على الأنطاكي، ولم يذكر شيئاً عن (المعدّل).

وهذا كله سهو أو خلط، صوابه ما تقدم نقلاً عن "الروضة" ولعل سبب هذا كله عائد إلى النسخة التي اعتمدها المؤلّف من "روضة" المعدّل[4]. والله أعلم.

---

[1] انظر ص: ٥٥٤

[2] انظر ص: ٦٣٤-٦٣٥

[3] انظر ص: ٥٩٤ وص: ٨٨٨

[4] انظر في غاية النهاية: ٨٩/١ و٢١٥، ٣١٩/٢

خامساً: ذكر في رواية ابن وردان من طريق الفضل أن عبد الباقي بن فارس قرأ على عبد الباقي بن الحسن، وهذا لا يصحّ ولعله من النسّاخ، إذ الصواب أن ابن فارس قرأ على أبيه فارس الذي قرأ على عبد الباقي بن الحسن[1]. والله أعلم

سادساً: ذكر طريقاً في رواية البزي، وهي طريق النهرواني عن النقاش، وأسندها إلى "الروضة" للمالكي، وبالرجوع إليها وجد أنها تخالف ما ذكره[2].

سابعاً: نسب إلى "التبصرة" لمكي طريقين، وبالرجوع إليها وجد أنها تخالف ما ذكره، ثم اتضح للبحث أن هذين الطريقين أدائيين لمكي، ومذكوران كما عند المؤلّف، لكن في كتاب "الإقناع" لابن الباذش[3].

ثامناً: ذكر في رواية ابن ذكوان من طريق ابن الأخرم قراءة الهذلي على أبي الفضل الرازي، لكن لم يبين قراءة الرازي على مَن كانت، والصواب أنها على الداراني[4].

تاسعاً: ذكر طريقين باسمين مختلفين وهما في الحقيقة طريق واحدة، وذلك في رواية ابن ذكوان طريق السلمي عن ابن الأخرم، ثم قال: طريق الجبنِّي عن ابن الأخرم، والحقيقة أن (السلميّ) هو نفسه (الجُبْنِيّ)[5].

عاشراً: ذكر في رواية ابن جماز أن ابن بهرام قرأ على الدوري، والصواب أنه ابن النَفَّاح وليس ابن بهرام[6].

- كثيراً ما يذكر الحافظ في "النشر" أنَّ فلاناً -من أصحاب الكتب- انفرد بوجهٍ من الأوجه أو قراءة من القراءات، عن بعض الرواة أو القُرَّاء، وبعد البحث والتقصي يتَّضح عكس ذلك.

- قال انفرد أبو العلاء عن ورش من طريق الأصبهاني بإدغام ﴿اركب معنا﴾،

---

[1] انظر ص: ٧٠٣ وغاية النهاية: ٣٥٦/١ و٣٥٧

[2] انظر ص: ٥٧٥

[3] انظر ص: ٦٣٠ ، ٦٩٢

[4] انظر ص: ٦٢٩-٦٣٠

[5] انظر ص: ٦٣٠-٦٣١ وقد ذُكِر هذا أيضاً عند الكلام على كتاب "الكامل"

[6] انظر ص: ٧٠٧

والصواب أن أبا العلاء لم ينفرد بذلك، بل ذكر ذلك عن ورش من نفس الطريق كل من ابن سوار في كتابه "المستنير" وأبي الكرم الشهرزوري في كتابه "المصباح".

- ذكره في بعض الأحيان أن فلانًا - من أصحاب الكتب- لم يذكر وجهًا من الأوجه أو قراءة ما. وبالرجوع إلى الكتاب نفسه يوجد عكس ما ذكر المؤلف، مثلاً: ذكر في "النشر" أن أبا العلاء لم يعول على الروم والإشمام في إدغام المتقاربين ولم يذكرهما البتة.

والصواب عكس ذلك، فأبو العلاء قد صرح في "غايته: ١/١٨٨" بذلك فقال: وكان -أبو عمرو- يشير إلى حركة المدغم إذا كانت ضمة أو كسرة. اهـ

ومعلوم أن الإشارة في مصطلح القراء وأهل القراءات يقصدون به الروم والإشمام.

- أحيانا ينسب سندا لرواية ما من كتاب ما، وعند التحقيق يتضح عكس ذلك، مثلا: ذكر -ابن الجزري- في رواية خلف من كتاب "الكافي" لابن شريح و"العنوان" لأبي الطاهر: أن السامري قرأ على ابن مقسم عن إدريس عن خلف. وبالرجوع إلى أسانيد الكتابين نجد أن في السند الذي في "النشر" خلطا، صوابه: السامري عن الرقي عن إدريس.

- ذكر في "النشر: ١/٣٢٢" القصر عن يعقوب من مفردة ابن الفحام، بينما ظاهر كلام ابن الفحام يدل على التوسط لا القصر.

قال الأزميري في "بدائع البرهان": رأيت في مفردة ابن الفحام أنه قال: إذا خالف يعقوب قالون من طريق أبي نشيط نذكره، وإذا وافق نسكت، فسكت في باب المد والقصر ولم يذكر شيئا.

فيكون مذهب يعقوب مثل أبي نشيط، وذكر لأبي نشيط التوسط في المنفصل والمتصل كقراءة الكسائي، فظهر أن مذهب يعقوب من مفردة ابن الفحام المد المتوسط في الضربين. اهـ (مخطوط غيرمرقم).

قال في "النشر"[1] في بحث ﴿رآك﴾ ونحوه: أمال الراء والهمزة جميعا عن ابن ذكوان المغاربة قاطبة، وجمهور المصريين، وهو الذي لم يذكر صاحب "التيسير" وأبو العلاء عن

---

[1] انظر: النشر: ٢/٤٦

الأخفش من طريق النقاش سواه...وفتح الراء وأمال الهمزة الجمهور عن الصوري، وهو الذي لم يذكر أبو العز وأبو العلاء عنه سواه. وذكر الداني في "التيسير" و"جامع البيان فتحهما للنقاش، وذكر أبو العلاء في "غايته" فتحهما للأخفش وإمالتهما للصوري، ولم يذكر فتح الراء مع إمالة الهمزة أصلا، وذكر أبو العز في "إرشاده" فتحهما للأخفش وزيد عن الرملي وفتح الراء مع إمالة الهمزة للشذائي عن الرملي.

فما ذكره في "النشر" يخالف ما هو مذكور في هذه الكتب، وقد نبه على ذلك يوسف زاده الذي قال: ما في "النشر" يخالف ما في "التيسير" فلعله سهو من الناسخ أو من ابن الجزري. اهـ[1] والأزميري الذي استدرك على "النشر" مخالفته لما في "جامع البيان" و"غاية" أبي العلاء، و"إرشاد"أبي العز، إضافة "للتيسير" [2].

- التعارض في بعض عبارات المؤلف: مثلا: قال: لم يختلف عن الحلواني في رفع ﴿دولة﴾ في ‹الحشر›، مع أنه قرأ بالتذكير والنصب، الذي هو رواية الداجوني عن أصحابه عن هشام.

ومحل التعارض أنه قال بعد ذلك: وهو الذي لم يذكر ابن مجاهد وابن سوار وابن فارس- وعدد كثيرا من الأئمة- عن هشام سواه.

فقوله: (عن هشام) يعني من جميع طرقه، فيدخل فيهم الحلواني، والله أعلم.

رابعاً: الأعلام:

قد وقع السهو في مواضع قليلة جداً، تكاد لا تذكر، ولكن أمانة للعلم وتتميماً للبحث يشار إليها هنا، وهذا السهو يتمثل في:

١- قال في رواية خلاّد من طريق ابن الهيثم أن الشذائي والشنبوذي والسامري قرؤا على أبي بكر بن شنبوذ. والصوب أنه: أبو الحسن[3].

---

[1] انظر: الائتلاف في وجوه الاختلاف ص ١٣١

[2] انظر: بدائع البرهان: ق ٤١٩ مخطوط.

[3] انظر ص: ٦٧٥

٢- قال في إسناده لكتاب "التيسير" للداني:...أبو العباس الحصّار. اهـ وعند الرجوع إلى كتب التراجم وجد أن كنيته هي: أبو جعفر[١].

وأيضاً في إسناد آخر لنفس الكتاب قال:... أحمد بن عبد الله بن موسى. اهـ وفي التراجم أنه: أحمد بن عبد الملك[٢].

٣- قال في نهاية قراءة حمزة: وتوفي ابن صالح في حدود الأربعين وثلاثمائة كما تقدم في رواية البزي. اهـ[٣]

وهذا وَهْمٌ منه رحمه الله، فإن الذي تقدم في رواية البزّي هو: أحمد بن صالح بن عمر، أمّا هذا الذي في قراءة الكسائي فهو: أحمد بن عبيد الله بن حمدان، وقد ترجم المؤلّف لكل منهما، والله أعلم.

٤- قال في ياءات الزوائد:... إلاّ من طريق أبي مروان عنه، وذكره الداني عن العثماني أيضاً. اهـ فقد يظنّ القارئ أنهما شخصان، بينما هما شخص واحد فأبو مروان هو العثماني نفسه[٤].

٥- ذكر عن وفاة عبيد بن الصباح أنها سنة (٢٣٥ هـ)، بينما نقل في "غايته" عن ابن البخاري أنها سنة (٢١٩ هـ)[٥].

٦- ذكر أن ابن ماموية هو: أحمد بن محمد. اهـ وكذا ذكر في "غايته" بينما ذكر ابن عساكر أنه (محمد بن بشر)[٦] والله أعلم.

---

[١] انظر ص: ٤٦٤

[٢] انظر ص: ٤٦٧

[٣] انظر ص: ٦٨٧

[٤] انظر ص: ١٦٠٣

[٥] انظر ص: ٦٦٦

[٦] انظر: ٦٢٥ ، و: غاية النهاية: ١٢٨/١، تاريخ دمشق: ٥٢/١٥٠-١٥١

خامسا: الشعر:

الشعر هو ديوان العرب، الذي يلجأ إليه العلماء لتفسير ما غَرُب عليهم من ألفاظ القرآن الكريم، وهو من العلوم المساعدة والمهمة لبيان وجلاء ما غمض من أساليب القرآن الكريم، اهتم به المفسرون واللغويون والنحويون فأكثروا منه.

أما أهل القراءات فاهتموا به للدلالة على صحة القراءات التي أنكرها غيرهم من حيث اللغة والأسلوب العربي، وكان المؤلّف رحمه الله ممن أعطى هذا الجانب جزءاً من الاهتمام، ولم يُخل كتابه منه، ولكن لم يسلم منهجه في هذا من تسجيل بعض الملحوظات:

١- ذكر شطر بيت مستشهداً به على مسألة لغوية، وتوجيهاً لقراءة ﴿أو لمستم﴾، فقال: ومنه قول الشاعر:

وألمست كفّي كفّه طلب الغنا

وقد ذُكِر في التحقيق أن قائل البيت إمّا بشار بن برد أو أبو بكر الخياط، وكلاهما مولّد، ليس ممن يحتجّ بشعره عند العلماء، وإنما يُذكَر للتمثيل لا الاستشهاد.[1]

٢- لم يلتزم المؤلّف بتحديد محلّ الشاهد من البيت، خاصة وأن بعضها يستشهد به العلماء على أكثر من قضية[2].

سادساً: النقل:

هذا الكتاب -أعني "النشر"- مليء بالنقل من مصادر شتى، وكتب متنوعة، أتى بها

---

[1] قسَّم العلماء الشعراء على طبقات أربع:

الأولى: الشعراء الجاهليون، كامرئ القيس والأعشى.

الثانية: الشعراء المخضرمون؛ وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد وحسّان.

الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

الرابعة: المُوَلّدون، ويقال لهم: المُحْدَثون، وهم مَن بعدهم كبشار وأبي نواس.

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، أمّا الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً، وللعلماء في ذلك تفصيل يرجع إليه في محلّه. والله أعلم.

انظر: العمدة: ١/٥٦-٧٣، الاقتراح: ٢٦-٢٨، الخزانة: ١/٥-٨

[2] انظر ص: ١١٤٧

المؤلف استشهادًا أو استدراكًا أو تعليلاً لما يذهب إليه، يسجل البحث ملحوظاته كالتالي:

١- النقل عن مصادر دون تصريح بها، وهذا الملحظ جدًا مهّم؛ لأن سكوت المؤلف عن ذلك يوهم أن الكلام له، بينما هو في الحقيقة لغيره، ولو لم يكن فيه إلا هذا لكفى لأن الأفكار العلمية حق لصاحبها يجب إسنادها إليه أمانة للعلم وحفظا للحقوق، خاصة إذا كانت هذه الآراء والأفكار في مجال الترجيح والتصحيح، فهناك نصوص نسبت إلى المؤلف مع أنها ليست له، وإنما قد سبقه إليها غيره.

قد يقال اعتراضا على هذا: سبق غيره إليها لا يقدح في أنها للمؤلف عندما يختارها؛ فالجواب: هذا صحيح لكن كان عليه أن يصيغها بأسلوبه، أما أن يذكرها وينقلها حرفيا وينسبها لنفسه فهذا ما لا يصح.

مثال ذلك: المواضع الكثيرة التي نقلها عن المالقي و لم يشر إليها[١].

٢- النقل عن مصادر بواسطة، مع توفر الأصل عنده؛ وهذا تكرر منه.

أ- فقد نقل عن مكي بواسطة أبي شامة عند مسألة ﴿كتابيه إني﴾ [الحاقة: ١٩] و لم يصرح بأنه بواسطة، والذي دل على ذلك هو اتفاق عبارة المؤلف تماما مع عبارة أبي شامة، واختلافهما مع عبارة مكي، مع أنهما صرحا بأن الكلام لمكي.[٢]

ب- نقل عن "الكتاب" لسيبويه بواسطة "ارتشاف الضرب" لأبي حيان، و لم يصرح.[٣]

ج- نقل نصاً عن الكواشي في تفسيره ونسبه إليه، مع أن النص بحروفه لمكي، وقد أشار إليه أيضاً الكواشي نفسه.[٤]

٣- نسبة بعض النقول إلى بعض الأشخاص دون الكتب، مما يشتت ذهن الباحث في أي مصدر هو، خاصة إذا كان للشخص أكثر من كتاب.[٥]

---

[١] انظر ص: ٥٤٨

[٢] انظر ص: ١١٣٤

[٣] انظر ص: ١١٨٧

[٤] انظر ص: ٤٣٨

[٥] انظر ص: ٥٦٦

٤- النقل -في الترجيح- عن كتب ليست من مصادره في الطرق، وترك التي من مصادره.

وهذا كما فعل في عدة مواضع من اعتماد "المبسوط" لابن مهران، مع أنه لم يأخذ منه أي طريق، ويترك "الغاية" وهي من مصادره في الطرق.

وكما فعل أيضا عن كتاب "يعقوب" لابن شريح، مع أنه لم يذكره في مصادره و لم يأخذ منه أي طريق.[1]

٥- الإيهام في النقل: كأن يقول: (قال بعضهم) و لم يبين هذا ال(بعض) من هو، وقد وفق البحث -بحمد الله- في معرفة شيء من ذلك[2].

٦- لم يعط أحيانا إشارة إلى نهاية الكلام المنقول، مما يجعل القارئ لا يميز كلام المؤلف من غيره[3].

هذا ما استطاع البحث تسجيله في هذا المبحث. والله من وراء القصد.

المبحث السابع: بيان منهج التحقيق:

اتبعت المنهج التالي:

١- اعتمدت نسخة (س) هي الأساس في العمل، وذلك بعد أن قابلتها مع جميع النسخ الخطية التي توفرت لي، لكن إذا كان فيها - س- خطأ أو تحريف أو تصحيف؛ وانفردت به، فإني أثبت الصواب في المتن، وأكتب ما فيها في الحاشية وأشير إلى ذلك، وأما إذا وافقتها إحدى النسخ خاصة (ظ) و(م) فأجعل الموافقة في المتن، أي أني لم أتقيد بـ(س) مطلقا، بل حاولت إخراج نص صحيح متفق عليه بين جميع النسخ أو أكثرها.

٢- إذا كان هناك اختلاف بين (س) والنسخ الأخرى من حيث الكلمات والعبارات التي لا تؤدي إلى اختلاف مهم في النتائج والأحكام فإني أبقي ما في (س) ولا أدرج تلك الاختلافات في الهامش لعدم أهمية ذلك.

---

[1] إنظر ص: ٩٨٥

[2] انظر ص: ١٠٨٢

[3] انظر ص: ١٢١٧

٣- لم أُشِر إلى الاختلاف في عبارات التتريه لله تعالى، والصلاة والسلام على النبي ﷺ، والترضي والترحم.

٤- جعلتُ ما سقط؛ سواء من المطبوع أو المخطوط بين نجمتين هكذا * * وأشـــرت إلى ذلك في الحاشية.

٥- التزمت –غالباً– بالرسم العثماني إلا في بعض الكلمات، وذلك راجع لعدم الإمكانيـة في الحاسب الآلي الذي طبع فيه البحث،فإذا ذكر المؤلف كلمة قرآنية على سبيل التمثيـــل والاستشهاد فأكتفي بجعلها بين معقوفتين ،ولا أعزوها غالباً اختصاراً.

٦- عزوت الكلمات القرآنية إلى سورها، وذكرت أرقامها في السورة، وذلك كله في الحاشية؛ إلا إذا كان المؤلّف ذكر اسم السورة في النص، فإني أكتفي بالرقم في الحاشية.

٧- خرّجت جميع الأحاديث والآثار التي ذكرها المؤلّف، وعزوتها إلى مصادرهـــا، لكن إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما فأكتفي به، وفي غير ذلك أكتفي بذكـــر ثلاثة أو أربعة مصادر فقط.

٨- شرحت بعض (الغريب) وذلك بالرجوع إلى المعاجم اللغويـــة والقواميـــس الموثوق بها، واعتمدت في الغالب على "تاج العروس" لتأخره وكثرة اســـتدراكاته علـــى السابقين.

٩- ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في البحث، وهم كثيرون جـــداً، حيـــث زاد عددهم على (٩٦٠) تسعمائة وستين عَلَماً، وفاتني قليل منهم، لا يتجـــاوز عـــدد (٢٠) عشرين عَلَماً، إما لأني لم أجد لهم ترجمة في ما رجعت إليه من مصادر، وإما لعدم تـأكدي من أنهم هم المعنيون عند المؤلّف.

١٠- ذكرت في الترجمة –باختصار– ما يعرّف بالعَلَم، من اسم أبيـــه وجـــده، وشيخ أو شيخين وتلميذ أو تلميذين، والإشارة إلى أن له تأليفاً، وذكـــر ســـنة وفاتـــه.

١١- اتبعت في ذكر المصادر في الحاشية الترتيب الزمـــني، إلا إذا كـــان ضمـــن المصادر "غاية النهاية" للمؤلّف أو "معرفة القراءة الكبار" للذهبي فإني أذكرهما أولاً، مقدمـاً "الغاية" ثم بعد ذلك أذكر المصادر الأخرى حسب الترتيب المذكور.

١٣- كثيراً ما أكتفي باختصار اسم المصدر، أو بذكره أول اسمه مضافاً إلى مؤلّفـــه، فمثلاً في مصدر مثل: "طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي، و"طبقات النحاة" للزبيدي

أقول: "طبقات" السبكي، أو "طبقات" الزبيدي، وفي مصدر مثل "طبقات المفسرين" للسيوطي والداودي، أكتفي في القول ب"طبقات المفسرين" ولا أذكر اسم المؤلّف مكتفيا بذكر الجزء والصفحة، لأن من المعلوم أن كتاب السيوطي هو في مجلد واحد، وكتاب الداودي هو في مجلدين فإذا كان بعد اسم الكتاب رقم للجزء فيعرف أن المراد هو "طبقات المفسرين" للداودي.

١٤- أثبت في حاشية المتن، من الجهة اليسرى رقمي جزء وصفحات (المطبوع) وذلك حسب طبعة دار الكتب العلمية، بعناية الشيخ الضباع، وذلك لعدم إمكانية الإحالة على النسخ الخطية، حيث إني لم أجعل واحدة منها نسخة (أصلاً) بالمعنى المتبادر، فمثلاً:...والجرميّ/ والفراء... ١٩٩/١

يعني أن كلمة (والفراء) هي أول كلمة من الصفحة (١٩٩) من الجزء الأول،، وهكذا...

١٥- أرجعت بعض النصوص إلى أصحابها ممن لم يصرح المؤلّف بالنقل عنهم.

١٦- بيَّنت حالة بعض النصوص التي نقلها المؤلّف، هل هي من المصادر المذكورة مباشرة أم أن المؤلّف نقلها بواسطة.

١٧- أحلت في بعض أماكن البحث إلى النشر (المطبوع) وذلك في الجزء الخارج عن مقدار البحث المقرر، وهو من أول الفرش إلى آخر الكتاب.

١٨- عمل فهارس علمية، تعين الباحث والناظر في هذا البحث، وهي كالتالي:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس القراءات الشاذة.

٣- فهرس الانفرادات.

٤- فهرس الاختيارات.

٥- فهرس استدراكات ابن الجزري.

٦- فهرس الاستدراكات على ابن الجزري.

٧- فهرس الأحاديث والآثار.

٨- فهرس الأعلام.

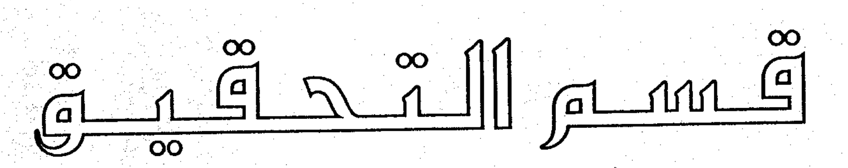
٩- فهرس الأشعار والأمثال.

١٠- فهرس الألفاظ الغريبة.

١١-فهرس الأماكن والبلدان والطوائف.

١٢- فهرس المصادر والمراجع.

١٣- فهرس الموضوعات.


قسم التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر وأعن يا كريم.

قال الشيخ الإمام شيخ مشايخ الإسلام، خاتمة مجتهدي الأنام، بقية محققي الأئمة الأعلام، أبو الخير شمس الملة والشريعة والدين، مفيد الطالبين، مرشد السالكين، محمد بن محمد بن محمد بن الجزري الشافعي رحمه الله تعالى ورضي عنه:[١]

الحمد لله الذي أنزل القرآن كلامه ويسره، وسهل[٢] نشره لمن رامه وقدره، ووفق للقيام به من اختاره وبصره، وأقام لحفظه خيرته من بريته الخيرة، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة مقر بها بأنها للنجاة[٣] مقررة، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، القائل: « إن الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة»[٤]، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين جمعوا القرآن في صدورهم السليمة، وصحفه المطهرة، وسلم وشرف وكرم.

ورضي الله تعالى عن أئمة القراءة[٥] المهرة، خصوصا القراء العشرة، الذين كل منهم تجرد لكتاب الله فجوده وحرره ورتله كما أنزل، وعمل به وتدبره، وزينه بصوته وتغنى به وحبره.

ورحم الله السادة المشايخ الذين جمعوا[٦] في اختلاف حروفه ورواياته الكتب

---

(١) هذه الديباجة من (س) انظر اختلاف النسخ في ذلك في فقرة وصف النسخ

(٢) كذا في (س) و (ظ) وفي بقية النسخ: وسهل.

(٣) في (ظ) للحياة.

(٤) متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب تفسير القرآن (الفتح ٨/٥٦٠ ح ٤٩٣٧) بنحوه، وأخرجه مسلم في صحيحه- كتاب صلاة المسافرين وقصرها (٥٤٩/١-٥٥٠ ح ٧٩٨) ولفظه: « الماهر بالقرآن مع السفرة...»

(٥) في (ز): القرأة، وفي (ظ): للقرآن، وفي (ك): القراء.

(٦) في (ظ): (أجمعوا) ولعله سهو من الناسخ.

المبسوطةَ والمختصرة فمنهم من جعل "تيسيره"[١] فيها "عنواناً" و"تذكرةً"، ومنهم من أوضح "مصباحه" "إرشاداً" و"تبصرة"، ومنهم من "أبرز المعاني في حرز الأماني" "مفيدة" و"خَيِّرة"[٢]، أثابهم الله تعالى أجمعين، وجمع بيننا وبينهم في دار كرامته في علّيّين بمنّه وكرمه.

وبعد: فإنّ الإنسان لا يَشرُف إلا بما يعرف، ولا يَفضُل إلا بما يعقل، ولا يَنجُب إلا بمن يَصحَب، ولـمّا كان القرآن العظيم أعظم كتاب أنزل، كان المنزَّل عليه ﷺ أفضل نبيّ أرسل، وكانت أُمَّته من العرب والعجم أفضل/ أمَّة أخرجت للناس من[٣] الأمم، ٢/١ وكانت حَمَلَتُه أشرف هذه الأمة، وقرّاؤه ومقرئوه أفضل أهل[٤] هذه الملة:

كما أنا الشيخ الإمام العالم أبو العباس أحمد بن محمد بن[٥] الخضر الحنفيّ[٦] رحمه الله بقراءتي عليه بسفح قاسيون[٧] ظاهر دمشق المحروسة في أوائل سنة إحدى وسبعين وسبعمائة[٨] قال: أنا أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن نعمة الصالحي[٩] سماعاً[١٠] عليه

---

(١) في (ظ): (تيسره).

(٢) هذه تورية ببعض كتب علم القراءات، وسيأتي الحديث عنها مع بيان مؤلّفيها.

(٣) في (س): « خير » بدلاً من « من ».

(٤) أهل: من « س » و « ك »

(٥) ابن: ليست في « ز »

(٦) انظر ترجمته في شيوخ المؤلّف ص: ٥١

(٧) قاسَيون: هو الجبل المشرف على مدينة دمشق وفيه عدة مغاور، وفي سفحه مقبرة أهل الصلاح.

انظر: معجم البلدان: ٤/٢٩٥-٢٩٦

(٨) في (ظ): « وتسعمائة » وهو خطأ.

(٩) هو: الحجار، يُعرف بابن الشّحنة، مسنِد زمانه، روى القراءات عن جعفر الهمذاني وحدَّث بكتاب "المستنير" بين سماعه وإسماعه مائة سنة، توفي سنة ٧٣٠ هـ وجاء في (ز) و(ظ) «نعمة الله»

انظر: غاية النهاية: ٦٤/١.

(١٠) السَّماع: مصطلح عند المحدِّثين يقصد به: أن الطالب يسمع من لفظ الشيخ بحضور قلب، سواء حدّث من كتابه أو من حفظه، وسواء أكان بإملاء، أو بغير إملاء، وهو أرفع أقسام التحمُّل.

==

سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة قال: أنا أبو طالب عبد اللطيف بن محمد القُبَّيْطي[1] في آخرين[2] إذناً[3] قالوا: أنا أبو بكر أحمد بن المقرّب الكرخي[4] قال: أنا الإمام أبو طاهر أحمد بن عليّ بن عبيد الله[5] البغدادي[6]، أنا شيخنا أبو عليّ المقرئ - يعني الحسن بن عليّ بن عبد الله[7] العطار-[8]، أنا إبراهيم بن أحمد الطبري[9] ثنا أبو بكر أحمد بن عبد الرحمن بن الفضل العجليّ[10] قال: حدثني عمر بن أيوب السَّقَطي[11]، ثنا أبو إبراهيم

==

انظر: تدريب الراوي: ٨/٢، رسالتان في مصطلح الحديث (ص: ١٦٣).

(١) الثقة، مسند العراق، سمع من عبد القادر الجيلي وغيره، حدَّث عنه عز الدين الفاروثي وغيره، توفي سنة ٦٤١ والقُبَّيْطي: نسبة إلى قُبَّيْط، وهي حلاوة عسلية. انظر: التكملة: ٦٢٤/٣-٦٢٥، السير: ٢٣/ ٨٧-٨٩

(٢) لعلهم المذكورون في سند المؤلف لكتاب "المستنير" كما سيأتي ص: ٥٠٦

(٣) الإذن: مصطلح حديثي يُقصد به: إعلام الشيخِ الطالبَ أن هذا الحديثَ أو الكتابَ سماعُه مقتصراً عليه دون أن يأذن في روايته عنه، وقد اختلف في جواز الرواية عنه، وأجازها كثيرون من أصحاب الحديث والفقه والأصول. انظر: تدريب الراوي: ٥٢/٢

(٤) ابن الحسين، ثقة مسند، ديِّن، صحيح السماع، سمع من طِرَاد الزينبيّ وغيره، وروى عنه السمعاني وابن الجوزي وغيرهما، توفي سنة ٥٦٣ هـ الكرخي نسبة إلى الكرخ. انظر: معجم البلدان: (كرخ)، السير: ٤٧٣/٢٠

(٥) في: (ظ): عبد الله، وهو خطأ.

(٦) هو: ابن سوار، صاحب "المستنير".

(٧) في (ز) وكذا في المطبوع « عبيد الله » وهو خطأ.

(٨) المعروف بالأقرع، والد الكاتبة فاطمة صاحبة الخط الفائق، من كبار قرّاء بغداد، حدَّث عنه الخطيب وقال: لم يكن به بأس، توفي سنة ٤٤٧ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٢٢٤/١، معرفة القرّاء: ٧٨٨/٢، تاريخ بغداد: ٧/ ٣٩٢ .

(٩) هو صاحب كتاب " الاستبصار " مرّ الكلام عنه ص: ٣٠

(١٠) تقدمت ترجمته ص: ٢٥٣

والعجلي نسبة إلى: بني عجل بن لجيم، ينتهي إلى نزار.

انظر: غاية النهاية: ٦٦/١-٦٧، الأنساب: ١٦٠/٤-١٦١

(١١) أبو حفص، وثقه الدارقطني وغيره، سمع من عثمان بن أبي شيبة وغيره، وروى عنه إسماعيل الخطبي، توفي سنة٣٠٣هـ

السَّقَطي نسبة إلى بيع السَّقَط، وهي الأشياء غير الثمينة كالملاعق والحزائم والخرز وغيرها.

انظر: تاريخ بغداد: ١١/ ٢١٩، الأنساب: ٢٦٢/٣-٢٦٣، السير ١٦١/١٤ وغيرها.

البرجماني[1] -يعني إسماعيل بن إبراهيم-ثنا سعد بن سعيد[2] الجرجانيّ-وكنّا نعده من الأبدال[3]- عن نهشل أبي عبد الرحمن القرشي[4]، عن الضحاك[5]، عن ابن عباس[6] قال:

---

(١) كذا في جميع النسخ الخطية والمطبوعة بالباء الموحدة من أسفل، وهو تصحيف، صوابه: (الترجماني) بالمثناة الفوقية.

وهو: إسماعيل بن إبراهيم بن بسّام البغدادي، صاحب سُنَّة وفضل وخير كبير، قال عنه أحمد وأبو داود والنسائي: ليس به بأس، توفي سنة ٢٣٦ هـ.

انظر: تهذيب الكمال: ٣/١٣-١٦، تهذيب التهذيب: ١/٢٧١-٢٧٢

(٢) كذا في (ز) و (س) وهو الصواب، وفي البقية و"المستنير": « سعيد بن سعيد » وهو خطأ، قال عنه البخاري: لا يصح حديثه، قال الذهبي: يعني: أشراف أمّتي....، وقال ابن عدي: رجل صالح، يُلقّب "سعدُوْيه" الجرجاني.

انظر: ميزان الاعتدال: ٢/١٢١.

(٣) هذه العبارة المعترضة ليست من كلام المؤلّف، وإنما هي من كلام الجرجاني كما نقلها عنه ابنُ سوار، والأبدال جمع بديل كشريف وأشراف، وقيل جمع بدل، أُطلق أولاً على أهل العلم والصلاح والفضل حتى إنه روي عن الإمام أحمد رحمه الله: إن لم يكونوا أهل الحديث فمن هم ؟ ثم بعد ذلك أصبح مصطلحاً عند أهل التصوف أطلقوه على قوم من الصالحين لا تخلو الدنيا منهم ورَوَوْا في ذلك أحاديث منها ما هو في المسند من حديث علي رضي الله عنه

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: هو حديث منقطع ليس بثابت، وقال الإمام السخاوي: حديث الأبدال له طرق عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً بألفاظ مختلفة كلها ضعيفة اهـ وقد ألّف الإمام السخاوي والسيوطي كل منهما رسالة في الأبدال، وقبلهما صنف الإمام العز بن عبد السلام رسالة في الرد على من يقول بوجودهم وأقام النكير على قولهم: «بهم يحفظ الله الأرض».

انظر: الفتاوى: ١١/١٦٤و٤٤١ المقاصد الحسنة: ٨ ، اللسان والتاج (بدل)

(٤) نهشل بن سعيد بن وردان الخراساني النيسابوري الأصل البصري، يكنى أبا عبد الله، وقيل: أبو سعيد، ولم أجد من كنّاه أبا عبد الرحمن غير المؤلّف.

انظر: تهذيب الكمال: ٣٢-٣٣، تهذيب التهذيب: ١٠/٤٧٩ .

(٥) ابن مزاحم الخراساني، تابعي، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، توفي سنة ١٠٥ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١/٣٣٧

(٦) حبر الأمة، وابن عم رسول الله ﷺ . حفظ القرآن كله في زمن النبيّ ﷺ ، وعرضه كله على أُبَيٍّ وزيد، وعرض عليه مولاه درباس وسعيد بن جبير. توفي بالطائف سنة ٦٨ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١/٤٢٥-٤٢٦، المعرفة: ١/١٢٩-١٣١، الإصابة: ٢/٣٣٠-٣٣٤

قال رسول الله ﷺ: « أشرف أمتي حملة القرآن»[1] نهشل هذه ضعيف[2].

وقد رواه الطبراني[3] في "المعجم الكبير"[4] من حديث الجرجاني هذا، عن كامل أبي عبد الله الراسبي[5]، عن الضحاك به إلا أنه قال: « أشراف[6] أمتي حملة القرآن » و لم يذكر نهشلا في إسناده[7]، والصواب ذكره.

كما أخبرتنا ست العرب ابنة محمد بن علي مشافهة في دارها بسفح قاسيون سنة ست وستين وسبعمائة قالت: أنا جدي علي بن أحمد بن عبد الواحد،[8] أنا أبو سعد الصفار[9]

---

(١) كتب في حاشية (ز): في نسخة « أشراف ». انظر: المستنير: ١/٨١-٨٢

(٢) انظر: الجرح والتعديل: ٨/ ترجمة ٢٢٦٧، الضعفاء والمتروكين (ص: ٥٥١)، ميزان الاعتدال: ٤/٢٧٥، تهذيب التهذيب: ١٠/٤٧٩

(٣) انظر ترجمته ص: ٢٧٢

(٤) انظره: ١٢/١٢٥

(٥) لم أجد له ترجمة، وانظر التعليق الآتي.

(٦) في « ت » وكذا في المطبوع: «أشرف» وهو خطأ.

(٧) قوله: (لم يذكر نهشلا في إسناده) سهو من المؤلف، أو عدم وجوده في النسخة التي لديه، حيث إن نهشلا مذكور في النسخة المطبوعة من " المعجم الكبير"، قال الطبراني: ثنا محمد بن عبد الله بن بكر السراج العسكري، ثنا إسماعيل بن إبراهيم الترجماني، ثنا سعد بن سعيد الجرجاني، عن نهشل أبي عبد الله الراسبي، عن الضحاك بن مزاحم، عن ابن عباس...اهـ

وليس في جميع أحاديث الضحاك عنده-الطبراني- ذكر لكامل أبي عبد الله، أو كامل بن عبد الله، فالذي يظهر - والله أعلم- أن النسخة التي نقل منها المؤلف وقع فيها هذا السهو من الناسخ من نهشل إلى كامل، خصوصا أن (الراسبي) نسبة لقبيلة بني راسب التي نزلت البصرة، ونهشل بصري، لكن يعكر على هذا أني لم أجد من نسب نهشلا لبني راسب. انظر: المعجم الكبير: ١٢/١٢٥.

(٨) المعروف بابن البخاري، مسند زمانه، إمام ثقة، روى الحروف من كتاب " الإيجاز " لسبط الخياط، وسماعا من أبي اليمن الكندي، روى عنه القراءات بالإجازة أبو حيان، وقرأ المؤلف الحروف من غير ما كتاب على غير واحد من أصحابه إجازة، توفي سنة ٦٩٠ هـ. انظر: غاية النهاية: ١/٥٢٠.

(٩) عبد الله بن عمر بن أحمد، إمام علامة فقيه أصولي ثقة، سمع من الفراوي " صحيح" مسلم ومن جماعة، وحدث عنه بدل التبريزي وغيره، توفي سنة ٦٠٠ هـ انظر: السير: ٢١/٤٠٤

في كتابه، أنا زاهر بن طاهر[1] سماعاً، أنا أحمد بن الحسين الحافظ أنا أبو عبد الرحمن السُّلَمي[2] وأبو الحسين محمد بن القاسم الفارسي[3] إملاءً[4] قالا: ثَنَا أبو بكر محمد بن عبد الله بن قريش[5] ثَنَا الحسين بن سفيان[6]، ثَنَا أبو إبراهيم الترجماني، ثَنَا سعد بن سعيد الجرجاني، أنا نهشل بن عبد الله، عن الضّحّاك، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أشراف أمّتي حملة القرآن/، وأصحاب الليل» كذا رواه البيهقي في "شعب الإيمان"[7] وهو الصحيح[8]. ٣/١

---

(١) أبو محمد، أبو القاسم النيسابوري، محدّث، مسند خراسان، أجاز له عبد الغافر الفارسي وغيره، وسمع منه السمعاني وابن عساكر وغيره، توفي سنة ٥٣٣ هـ انظر: المنتظم: ٧٩/١٠-٨٠، السير: ٩/٢٠-١٣

(٢) محمد بن الحسين، الإمام الحافظ المحدِّث، كبير الصوفية، غزير العلم والسير على سنن السلف، ألّف "حقائق التفسير" فانتقده عليه العلماء، سمع من أبي العباس الأصمّ وغيره، روى عنه الحاكم وأبو القاسم القشيري وغيرهما. توفي سنة ٤١٢ هـ.

انظر: تاريخ بغداد: ٢٤٨/٢-٢٤٩، السير: ٢٤٧/١٧-٢٥٥، طبقات السبكي: ١٤٣/٤، طبقات المفسرين: ١٤١/٢-١٤٣

(٣) لم أعرفه، بعد كثير بحث.

(٤) كتب فوق كلمة (إملاء) في (ك): يعني من الحفظ لا من القراءة ولا من السَّماع.

(٥) لم أجد من شيوخ السلمي أحداً بهذا الاسم، غير أبي بكر محمد بن عبد الله بن عبد العزيز، الرازي، المذكّر، الضريس، به جلالة عند المتصوفة، قالوا عنه: ليس بمؤتمن في الحديث، توفي سنة ٣٧٦ هـ ولعل (الضريس) تصحفت إلى (قريش). والله أعلم.

انظر: تاريخ بغداد: ٤٦٤/٥-٤٦٥، الأنساب: ٢٤٢/٥، السير: ٣٦٤/١٦-٣٦٥

(٦) في شعب الإيمان: الحسن، ولعله الصواب، فإن كان فهو الإمام الحافظ صاحب "المسند"، روى عن أحمد وغيرهما، وروى عنه ابن خزيمة وابن الأخرم وغيرهما، توفي سنة ٣٠٣ هـ.

انظر: الجرح والتعديل: ١٦/٣، ميزان الاعتدال: ٤٩٢/١-٤٩٣، لسان الميزان: ٢١١/٢

(٧) الحديث ذكره الغافقي في « لمحات الأنوار ونفحات الأزهار وري الظمآن » ورمز إليه أنه من كتاب «المعجم» لأبي الفضل عياض بن موسى.

انظر: شعب الإيمان: ٥٥٥/٢-٥٥٦، لمحات الأنوار: ٥٥/١-٥٦، مجمع الزوائد: ١٦١/٧.

(٨) في حاشية (ك): أي إيراد نهشل في هذا الإسناد، لكنّ الحديث ضعيف من جهة أن نهشلاً في الإسناد، فهو ضعيف، اهـ. انظره في : المعجم الكبير ١٢٥/١٢ ، الكامل ٣٥٨/٣ و٥٧/٧

وروينا فيه عن ابن عباس أيضاً قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة لا يكترثون[1] للحساب ولا تفزعهم الصيحة ولا يحزنهم الفزع الأكبر: حامل القرآن يؤديه إلى الله يقدم على ربه سيدا شريفا حتى يرافق[2] المرسلين، ومن أذن سبع سنين لا يأخذ على أذانه طمعا، وعبد مملوك[3] أدى حق الله من نفسه وحق مواليه».

وروينا أيضاً في "الطبراني" بإسناد جيد من حديث عبد الله بن مسعود[4] رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « خيركم من قرأ القرآن وأقرأه »[5].

ورواه البخاري[6] في "صحيحه"[7] عن عثمان بن عفان[8] رضي الله عنه، ولفظه: قال: قال رسول الله ﷺ: « خيركم من تعلّم القرآن وعلمه ».

وكان الإمام أبو عبد الرحمن السلمي[9] التابعي الجليل يقول لما يروي هذا الحديث عن

---

(١) أي: لا يبالون، انظر: النهاية في غريب الحديث واللسان (كرث)

(٢) في (ز): يوافق، بالواو بدل الراء.

(٣) في (س) و (ظ): عبدا مملوكا.

(٤) ابن غافل بن حبيب، الصحابي الجليل، أسلم قديما، وهاجر الهجرتين، وهو صاحب نعل رسول الله ﷺ، وهو أول من جهر بالقرآن بمكة، وفضائله كثيرة. توفي سنة ٣٢ هـ.
انظر: الإصابة: ٢٩/٤-٣٠.

(٥) المعجم الكبير (٢٠٠/١٠)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٦٦/٧): « رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وإسناده فيه شريك وعاصم وكلاهما ثقة، وفيهما ضعف ».
وضعفه الشيخ الألباني رحمه الله من هذا الطريق، انظر:: السلسة الصحيحة (١٦٩/٣).
ورواه أيضا أبو العلاء الهمداني في تمهيده: ق: ١٢٢-١٢٣

(٦) الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن بردزبه البخاري، أبو عبد الله، إمام أئمة الحديث، توفي سنة ٢٥٦ هـ.
انظر: الجرح والتعديل: ١٩١/٧، تاريخ بغداد: ٤/٢-٣٣ ـ السير: ٣٩١/١٢-٤٧١

(٧) صحيح البخاري - كتاب فضائل القرآن - باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه (الفتح ٦٩١/٨).

(٨) هو: ثالث خلفاء النبي ﷺ، جدته من أمه: البيضاء بنت عبد المطلب عمة رسول الله ﷺ، ولد بعد الفيل بست سنين، وتزوج رقية رضي الله عنها بنت النبي ﷺ فماتت عنده، فزوجه بعدها أختها أم كلثوم، وبمقتله سنة ٣٥ انفتح باب الفتنة. انظر: الإصابة ٢٢٣/٤.

(٩) التابعي الجليل عبد الله بن حبيب، الضرير، مقرئ الكوفة، ثقة، ولد في حياة النبي ﷺ، ولأبيه صحبة، أخذ عرضاً

==

عثمان رضي الله عنه :«هذا الذي أقعدني مقعدي هذا»[1] يشير إلى كونه جالساً في المسجد الجامع بالكوفة يعلّم القرآن ويقرئه مع جلالة قدره وكثرة علمه وحاجة الناس إلى علمه، وبقي يقرئ الناس بجامع الكوفة أكثر من أربعين سنة[2]، وعليه قرأ الحسن[3] والحسين[4] رضي الله عنهما.

ولذلك كان السّلف رحمهم الله تعالى لا يعدلون[5] بإقراء القرآن شيئًا، فقد روينا عن شقيق[6] أبي وائل قال: قيل لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه: إنك تقلّ الصوم؟ قال:

==

عن عثمان وابن مسعود وعلي رضي الله عنهم، وذكر السخاوي أن عليا رضي الله عنه قرأ عليه وهو يمسك المصحف، أخذ القراءة عنه عرضا عاصم وعطاء بن السائب وغيرهما، توفي سنة ٧٤ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١/٤١٣-٤١٤ - حلية الأولياء: ٤/١٩١-١٩٥، جمال القراء: ٢/٤٣٧.

(١) انظر: فتح الباري: ٩/٧٤، وبخاصة (ص: ٧٦) فقد ذكر بحثا أجاد فيه من حيث إلزام أو عدم إلزام هذا الحديث للفضلية بين المقرئ والفقيه، وانظر: شعب الإيمان: ٢/٣٢٤ و٤٠٥، حلية الأولياء: ٤/١٩٤، التمهيد لأبي العلاء، ق:١٢٣ وغيرها من الكتب التي ترجمته فكلها تنص على قوله هذا.

(٢) انظر: فتح الباري: ٩/ ٧٦.

(٣) ريحانة رسول الله ﷺ وسبطه، وسيد شباب أهل الجنة، والده علي بن أبي طالب ابن عم رسول الله ﷺ، وأمه فاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ، ولد سنة ٣ من الهجرة، وعق عنه جده ﷺ، حدث عن جده وأبيه وأمه، حفظ الله به دماء المسلمين في زمانه، مات سنة ٤٩ هـ، وقيل في التي بعدها.

انظر: السير: ٣/٢٤٥-٢٧٩.

(٤) شقيق الذي قبله، ومحبوب رسول الله ﷺ وريحانته وسبطه، حدث عن جده ﷺ وأبويه علي وفاطمة، وصهره عمر بن الخطاب رضي الله عنهم، وطائفة، توفي سنة ٦١ هـ.

السير: ٣/٢٨٠-٣٢١.

(٥) من قول العرب: عدلت فلانًا بفلان: إذا جعلته له نظيراً وعديلاً. ومنه قول جرير:

أثعلبة الفوارس أو رباحا ** عدلت بهم طهية والخشابا

انظر: اللسان والتاج (عدل)

(٦) في (ت): شقيق عن أبي وائل، وكلمة « عن » زائدة ؛ لأن شقيقا كنيته أبو وائل، وهو: شقيق بن سلمة الأسدي، مخضرم، أدرك النبي ﷺ وما رآه حدث عن عمر وعثمان وعلي، وغيرهم، وقيل: إنه روى عن أبي بكر رضي الله عنه، وذكر الذهبي أنه ارتد ثم من الله عليه بالإسلام، حدث عنه عاصم، ووثقه ابن معين وابن سعد، مات سنة ٨٢ هـ. انظر: السير: ٤/١٦١-١٦٦.

« إني إذا صمت ضعفت عن القرآن، وتلاوة القرآن أحب إلي »[1].

وفي "جامع" الترمذي من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه [2] قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله عز وجل: من شغله القرآن عن ذكري ومسألتي أعطيته أفضل ما أعطي السائلين » قال الترمذي: حديث حسن غريب.[3]

وقد جمع الحافظ أبو العلاء الهمذاني[4] طرق هذا الحديث[5]، وفي بعضها: «من شغله قراءة القرآن في أن يتعلمه أو[6] يعلمه عن دعائي ومسألتي»[7].

وأسند الحافظ أبو العلاء أيضًا عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «أفضل العبادة قراءة القرآن»[8].

---

(1) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد (ص: ٢٦) الجامع لشعب الإيمان: ٥٨٢/٤، المعجم الكبير: ١٩٥/٩، شعب الإيمان ٣٥٤/٢

(2) سعد بن مالك بن سنان، الخزرجي، الأنصاري، صحابي جليل، روى الكثير عن النبي ﷺ والخلفاء الأربعة، وروى عنه ابن عباس وابن عمر وغيرهما، توفي سنة ٧٤ هـ وقيل غير ذلك.
انظر: الإصابة: ٧٨/٣-٧٩

(3) جامع الترمذي -كتاب فضائل القرآن (١٨٤/٥) وانظر: الجامع لشعب الإيمان: ٥٨٠/٤-٥٨١

(4) صاحب كتاب " غاية الاختصار " تقدم الكلام عنه ص: ١٧٠

(5) قال ابن حجر: وقد أطنب الحافظ أبو العلاء العطار في كتابه " الهادي في القرآن " في تخريج طرقه، فذكر ممن تابع شعبة ومن تابع سفيان جمعًا كثيرًا. اهـ فتح الباري: ٧٤/٩
كتاب " الهادي " هو في الوقف والابتداء، وقد رجعت إليه و لم أجده تعرض لهذا الحديث، فلعل النسخة ناقصة، والحافظ لا يدفع اطلاعه، وقد أفادني شيخي المشرف د/ إبراهيم الدوسري بأن أبا العلاء خرجه في كتابه "التمهيد"

(6) في (ظ): « و » بدون همزة، وما أثبته هو الصواب في جميع النسخ.

(7) لم أقف عليه لا في "الهادي" ولا في "التمهيد"، وروى ابن خالويه هذه الرواية بسنده عن أبي سعيد عن النبي ﷺ في كتابه: إعراب القراءات: ٣٥/١-٣٦

(8) لم أجده عند أبي العلاء، ووجدته عند ابن قانع بسنده عن أسير بن جابر ﷺ عن النبي ﷺ في معجم الصحابة: ٥٦/١، وانظر: لمحات الأنوار: ٤٣/١.

ورويناعن النعمان بن بشير[1] رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «أفضل عبادة أمتي / قراءة القرآن» أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان»[2].

٤/١

وعن عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني[3]: سألت سفيان الثوري[4] عن الرجل يغزو أحب إليك أو يقرئ القرآن؟ فقال: يقرئ القرآن ؛ لأن النبي ﷺ قال: «خيركم من تعلّم القرآن وعلّمه»[5].

وروينا عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: « من قرأ القرآن لم يرد إلى أرذل العمر لكيلا يعلم من بعد علم شيئًا وذلك قوله تعالى ﴿ ثم رددناه أسفل سافلين إلا الذين ءامنوا﴾[6] قال: إلا الذين قرؤا القرآن»[7].

---

(١) أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي، صحابي هو وأبوه، أول مولود في الإسلام من الأنصار بعد الهجرة بـ(١٤) شهرا، خطيب، استخلفه معاوية على الكوفة وتولى قضاء دمشق، توفي سنة ٦٥ هـ.
انظر: الإصابة: ٥٥٩/٣.

(٢) لم أجده عند البيهقي في شعبه، ووجدته عند القضاعي بسنده عن النعمان بنصه، وذكره القرطبي وعزاه إلى مكحول عن عبادة بن الصامت ﷺ، ونصه: أفضل عبادة أمتي قراءة القرآن نظراً. اهـ
انظر: مسند الشهاب: ٢٤٦/٢، تفسير القرطبي: ٢٨/١

(٣) هو: أبو يحيى الكوفي، يلقب (بشمين) خوارزمي الأصل، روى عن أبي حنيفة وغيره، قال عنه ابن معين: ثقة، لكنه ضعيف العقل. وقد ضعفه أحمد وابن سعد. توفي سنة ٢٠٢ هـ. انظر: تهذيب التهذيب: ١٠٩/٦

(٤) ابن سعيد بن مسروق، ينتهي نسبه إلى نزار بن معد بن عدنان، ثقة، شيخ الإسلام، إمام الحفاظ في زمانه، روى عن كثيرين منهم أيوب السختياني، وروى عنه كثيرون منهم الأعمش وجعفر الصادق، توفي سنة ١٦١ هـ.
انظر: تاريخ بغداد: ٩/ ١٥١ -١٧٤، السير: ٢٢٩/٧-٢٧٩.

(٥) انظر: التمهيد لأبي العلاء: ق ١٢١، أخلاق أهل القرآن: ٦٤-٦٥ الفتح: ٧٧/٩ .

(٦) من الآيتين (٥-٦) التين.

(٧) قال السيوطي: أخرجه الحاكم وصححه، والبيهقي في شعب الإيمان عن ابن عباس، وعزاه مرة أخرى إلى سعيد بن منصور وابن المنذر وأبي حاتم وابن أبي شيبة. اهـ قال الحاكم: هذا حديث صحيح و لم يخرجاه. اهـ وتبعه الذهبي وقال: صحيح. وذكره ابن أبي شيبة بسنده عن عكرمة.
انظر: المصنف في الآثار: ١٢٠/٦، شعب الإيمان: ٥٥٦/٢، المستدرك: ٥٢٨/١-٥٢٩، الدر المنثور: ١٤٦/٥ و ٥٥٨/٨

وعن عبد الملك بن عمير[١]: « أبقى الناس عقولا قراء القرآن »[٢].

وأنبأنا أحمد بن محمد بن الحسين البناء، عن علي بن أحمد، أن أبا محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي[٣] الحافظ أخبره قال: أنا عبد الرزاق بن إسماعيل القوسياني[٤] سماعا، أنا أبو شجاع الديلمي الحافظ، أنا أبو بكر أحمد بن معمر الأثوابي الوراق[٥]، أنا أبو الحسن طاهر بن حمد[٦] بن سعدويه الدهقان[٧] بهمذان، ثنا محمد بن الحسين النيسابوري[٨] بها[٩]، ثنا أبو بكر الرازي[١٠]

---

(١) هو: ابن سويد القرشي، حليف بني عدي بن كعب، وقيل: الفرسي - بالفاء والسين المهملة - نسبة إلى فرس له سابق، رأى عليا وأبا موسى، وروى عن سمرة بن جندب وعبد الله بن الزبير وغيرهما، وعنه ابنه والأعمش وشعبة وغيرهم، ضعفه أحمد جدا، وقال العجلي: صالح الحديث، توفي سنة ١٣٦ هـ.
انظر: تهذيب التهذيب: ٦/٤١١-٤١٢، ميزان الاعتدال: ٢/٦٦٠-٦٦١.

(٢) عبارة المؤلف توحي بأن القول لعبد الملك، بينما الصواب أن عبد الملك يحكيه عن من سبقه، كما في المصادر:
عن عبد الملك بن عمير: كان يقال: أبقى...،
انظر: المصنف لابن أبي شيبة: ٦/١٢٠، شعب الإيمان: ٢/٥٥٧، الدر المنثور: ٥/١٤٦

(٣) الحنبلي، حافظ، سمع كثيرًا من الشيوخ منهم السلفي والجيلي، وروى عنه الضياء المقدسي وابن قدامة وغيرهما ألف كثيرا من الكتب منها " الأحكام الكبرى " و " الصغرى " وغيرها، ابتلي في آخر حياته وأوذي، توفي سنة ٦٠٠ هـ. الذيل: ٢/٥-٣٤، السير: ٢١/٤٤٣-٤٧١

(٤) في (ز): القوستاني بالتاء المثناة الفوقية، وعند الذهبي (القومساني) بالميم بعد الواو.
و لم أجد بهذا الاسم ويكون محتملاً- غير: عبد الرزاق بن إسماعيل بن محمد، أبا المحاسن، القومساني صاحب الدوني.
انظر: المغني في طبقات المحدثين: ٢/١٨٧، تذكرة الحفاظ: ٤/١٣٧٣

(٥) لم أعرفه.

(٦) لم أعرفه.

(٧) الدهقان: بكسر الدال المهملة وسكون الهاء وفتح القاف وفي آخرها النون، نسبة إلى من يكون صاحب الضيعة والكروم. اهـ الأنساب: ٢/٥١٦

(٨) لم أعرفه.

(٩) (به) ليست في (ك).

(١٠) لم أعرفه.

ح:[1] وأخبرني محمد بن أحمد الصالحي شفاهاً عن أبي الحسن بن أحمد الفقيه قال: كتب إليّ الحافظ عبد الرحمن بن علي السلامي، أنا بن ناصر، أنا أبو علي الحسن بن أحمد، أنا أبو محمد الخلال[2]، أنا عبيد الله[3] بن عبد الرحمن الزهري، ثنا أحمد بن محمد بن مقسم قال: سمعت، وقال الرازي أيضا: سمعت قال:][4] سمعت عبد العزيز بن محمد النهاوندي[5] يقول [سمعت عبد الله[6] بن أحمد بن حنبل يقول][7]: سمعت أبي[8] رحمة الله عليه يقول: « رأيت رب العزة في النوم فقلت: يا رب ما أفضل ما يتقرب المتقربون به إليك ؟

فقال: بكلامي يا أحمد.

فقلت: يا رب[9] بفهم أو بغير فهم ؟

---

(١) هذه إشارة عند المحدثين يقصد بها تحويل السند إلى سند آخر. انظر: تدريب الراوي: ٨٨/٢.

(٢) الحسن بن محمد، إمام، حافظ، محدّث العراق، سمع القطيعي وغيره، توفي سنة ٤٣٩ هـ.

الخلاّل: نسبة إلى بيع الخلّ.

انظر: تاريخ بغداد: ٤٢٥/٧، اللباب: ٤٧٣/١، السير: ٥٩٣/١٧-٥٩٥

(٣) هذا الصواب في اسمه، وهو عَلَمٌ، ثقة، مسند العراق، ينتهي نسبه إلى عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، توفي سنة ٣٨١ هـ.

انظر: تاريخ بغداد: ٣٦٨/١-٣٦٩، السير: ٣٩٢/١٦-٣٩٤

(٤) ما بين المعقوفتين من (ك) فقط.

(٥) لم أعرفه، غير أنه مذكور عند البيهقي والذهبي: عبد العزيز بن أحمد النهاوندي الزعفراني.

انظر: شعب الإيمان: ١٥١/٣، السير: ٣٤٧/١١

(٦) أبو عبد الرحمن، راوية أبيه، من كبار الأئمة، توفي سنة ٢٩٠ هـ.

انظر: الجرح والتعديل: ٧/٥، تاريخ بغداد: ٣٧٥/٩-٣٧٦، السير: ٥١٦/١٣-٥٢٦

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من (س)و (ظ).

(٨) هو الإمام المشهور صاحب المذهب الفقهي

(٩) (يارب) سقطت من (س).

قال: بفَهْم وبغير فَهْم »[1].

وقد خَصَّ الله تعالى هذه الأمة في كتابهم هذا المنزّل على نبيِّهم ﷺ بما لم يكن لأمّة من الأمم في كتبها المنزلة، فإنه[2] تعالى تكفَّل بحفظه دون سائر الكتب و لم يَكلْ حفظه إلينـــا، قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَـافِظُونَ﴾[3]، وذلـك إعظـام لأعظـم[4] معجزات النبيّ ﷺ؛ لأن الله تعالى تحدَّى بسورة منه أفصحَ العرب لساناً وأعظمَهم عِنــاداً وعتوًّا وإنكاراً، فلم / يَقدِروا على أن يأتوا بآية مثله، ثم لم يزل يُتلَى آناء الليل والنــهار[5] من نَيِّفٍ[6] وثمانمائة سنة مع كثرة الملحدين وأعداء الدين، و لم يستطع أحد منهم معارضـة شيء منه، وأيُّ دلالة أعظم على صدق نبوته ﷺ من هذا ؟ ١/٥

وأيضاً فإن علماء هذه الأمة لم تزل من الصدر الأول وإلى آخر وقت يستنبطون منــه من[7] الأدلة والحجج والبراهين والحِكَم وغيرها ما لم يطَّلع عليه متقدم ولا ينحصر لمتأخر، بل هو البحر العظيم الذي لا قرار له ينتهي إليه، ولا غاية لآخره يوقف عليه، ومن ثَـمَّ لم تحتج هذه الأمة إلى نبيٍّ بعد نبيِّها ﷺ كما كانت الأمم قبل ذلك، لم يخـل زمـان مـن أزمنتهم عن أنبياء يُحكِّمون أحكام كتابهم، ويهدونهم إلى ما ينفعهم في عاجلهم ومآلهم

---

(١) هذه الرؤيا ذكرها ابن الجوزي والذهبي والسعدي المتوفى سنة ٩٠٠ هـ الذي علّق على مسألة رؤيا الرّبّ تعالى ببحثٍ جدير بالقراءة. وكثير من العلماء الذين رَوَوْا أنهم رأوا الربّ تعالى مناماً.
انظر: شعب الإيمان: ١٥١/٣، معرفة الثقات: ٣٦٤/١، السير: ١١/ ٣٤٧ ، تفسير ابـن كثـير: ٥٠٢/٢، الجوهر المحصّل (ص: ١٣٣)

(٢) في (ك): فالله.

(٣) من الآية (٩) الحجر

(٤) في (ك): لأنه أعظم.

(٥) في (ك): وآناء النهار.

(٦) النيِّف – بتشديد الياء، وقد تُخفّف : الزيادة، وهو من واحد إلى ثلاثة، ولا يقال: نيِّف إلا بعد العقد، كقولك: عشرة ونيِّف، ومائة ونيِّف، وألْف ونيِّف.
انظر: اللسان والمصباح المنير والقاموس المحيط، مادة (نوف)

(٧) (من) ليست في (س).

قال تعالى: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ.. ﴾[1]، فوكل حفظ التوراة إليهم، فلهذا دخلها بعد أنبيائهم التحريفُ والتبديل[2] .

ولـمّا تكفّل تعالى بحفظه خصَّ به من شاء من بريّته، وأورثه مَن اصطفاه من خليقته، قال تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا.. ﴾[3] وقال ﷺ: «إن لله أهلين من الناس» قيل: من هم يا رسول الله ؟ قال: « أهل القرآن هم أهل الله وخاصتّه». رواه ابن ماجه[4]، وأحمد[5]، والدارمي[6] وغيرهم من حديث أنس بإسناد رجاله ثقاتٌ[7] .

وقد أخبرتنا به عالياً أم محمد ستُّ العرب ابنة محمد بن عليّ بن أحمد بن عبد الواحد الصالحية مشافهة، أنا جدّي قراءة عليه وأنا حاضرة، أنا أبو المكارم أحمد بن محمد اللبّان[8] في كتابه من أصبهان، أنا الحسن بن أحمد الحدّاد[9] سماعاً، أنا أبو نعيم الحافظ أنا عبد الله بن جعفر[10]،

---

(١) من الآية (٤٤) المائدة

(٢) هذا الكلام هو جواب إسماعيل بن إسحاق القاضي المالكي البغدادي، تلميذ قالون حيث سئل رحمه الله: لِمَ جاز التبديل على أهل التوراة و لم يجز على أهل القرآن ؟ فأجاب: قال الله عز وجل في أهل التوراة: ﴿ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ﴾ فوكل الحفظ إليهم فجاز التبديل عليهم، وقال في القرآن: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ فلم يجز التبديل عليه. انظر: غاية النهاية: ١٦٢/١.

(٣) من الآية (٣٢) فاطر

(٤) سنن ابن ماجه - المقدمة (١ / ٧٨ ح٢١٥) وقال البوصيري: إسناده صحيح.

(٥) المسند: (٣ / ١٢٧).

(٦) سنن الدارمي - كتاب فضائل القرآن (٢ / ٥٢٥ ح ٣٣٢٦)

(٧) وصححه الشيخ الألباني رحمه الله في صحيح الجامع (رقم ٢١٦٥).

(٨) التميمي الأصبهاني، قاضي، مسند أصبهان، تفرد بالإجازة عن عبد الغفار الشيروي، حدث عنه الحافظ عبد الغني وغيره، توفي سنة ٥٩٧ هـ انظر: التكملة: ١/ ٤٠٣-٤٠٤، شذرات الذهب: ٣٢٩/٤

(٩) المقرئ المحدث، شيخ أصبهان في القراءات والحديث جميعا، شيخ الحافظ أبي العلاء الهمداني، سمع من أبي نعيم وغيره، توفي سنة ٥١٥ هـ انظر: غاية النهاية: ٢٠٦/١، المعرفة: ٩٠٦/٢-٩٠٧ ، المنتظم: ٢٢٨/٩

(١٠) ابن فارس الأصبهانيّ، الإمام المحدث، تفرد بالرواية عن الكبار كمحمد بن عاصم وأحمد بن يونس الضبي، حدث عنه أبو عبد الرحمن بن منده وغيره، توفي سنة ٣٤٦ هـ . انظر: السير: ١٥/ ٥٥٣-٥٥٤، شذرات الذهب: ٢ / ٣٧٢

أنا يونس بن حبيب[1]، ثنا أبو داود الطيالسي[2]، ثنا عبد الرحمن بن بديل[3] العقيلي، عن أبيه[4]، عن أنس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لله أهلين من الناس» قيل: يا رسول الله ومن هم ؟ قال:/ «أهل القرآن هم أهل الله وخاصته»، وكذلك رواه عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الرحمن بن بديل[5].

٦/١

ثم إن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور، لا على حفظ المصاحف والكتب، وهذه أشرف خِصِّيصَةٍ[6] من الله تعالى لهذه الأمة، ففي الحديث الصحيح الذي رواه مسلم[7] أن النبي ﷺ قال: «إن ربِّي قال لي: قم في قريش فأنذِرهم، فقلت له:

---

(١) ابن عبد القاهر، أبو بشر، العجلي، مقبول، روى عنه ابن الجارود وعبد الله بن جعفر وغيرهما، توفي سنة ٢٦٧ هـ انظر: طبقات المحدثين بأصبهان: ٤٩/٣، السير: ٥٩٦/١٢-٥٩٧

(٢) سليمان بن داود بن الجارود، فارسي الأصل، سكن البصرة، وحدّث عن شعبة والثوري وغيرهما، وروى عنه أحمد وابن معين وغيرهما. توفي سنة ٢٠٤ هـ. انظر: تاريخ بغداد: ٢٤/٩-٣٠
والحديث في مسنده (ص: ٢٨٣).

(٣) ابن ميسرة، ضعّفه يحيى وابن حبان، وقوّاه غيرُهما، واحتج به النسائي، روى عن أبيه، وروى عنه عبد الرحمن بن مهدي والأصمعي.
انظر: ميزان الاعتدال: ٢ / ٥٤٩، تهذيب التهذيب: ٦ / ١٤٣-١٤٤

(٤) ثقة، صدوق، روى عنه حماد بن زيد وغيره، توفي سنة ١٣٠ هـ
انظر: الجرح والتعديل: ٢/ ٤٢٨، المنتظم: ٧ / ٢٧٩

(٥) رواه أحمد في المسند عن عبد الصمد عن ابن بديل، وتفرد به، ورواه النسائي وابن ماجه من طريق ابن مهدي، وكذلك روى الذهبي بسنده عن ابن مهدي عن ابن بديل. انظر: المسند ١٢٧/٣ ، مسند الطيالسي: ٢٨٣، شعب الإيمان: ٥٥١/٢، المستدرك: ٥٥٦/١ وفيه عبارة وكذلك رواه... ، ميزان الاعتدال: ٥٤٩/٢،

(٦) كذا ضبطت في جميع النسخ، و لم أجدها في معاجم اللغة، والصواب: « خِصِّيصَى » من الفعل: خصَّ بالشيء يخص خصّاً وخصوصا، ومنه: الخصوصية والخِصِّيَّة والخاصَّة والخِصِّيصَى بالكسر والقصر وهو فصيح، وقد تمد، ومعناه: أفرده بالشيء دون غيره، ولا نظير ل « خِصِّيصَى » إلا « المِكِّيثَى».
وهذه الكلمة وقع فيها نزاع بين السّيوطيّ والسّخاويّ حتى أُلف فيها الأول بحثاً.
ويحتمل أن يكون ضبط الكلمة «خَصِيصَة » وعليه فلا إشكال. انظر: القاموس المحيط والتاج (خصَّ)

(٧) صحيح مسلم - كتاب صفة الجنة ونعيمها (٤ / ٢١٩٧ ح ٢٨٦٥).

رب[1] إذاً يثلغوا[2] رأسي حتى يدعوه خبزة، فقال: إني[3] مبتليك ومبتلٍ بك، ومنزل عليك كتاباً لا يغسله الماء، تقرؤه نائماً ويقظان، فابعث جنداً أبعث مثلهم، وقاتل بمن أطاعك من عصاك، وأنفق ننفق عليك»[4].

فأخبر تعالى أن القرآن لا يحتاج في حفظه إلى صحيفة تغسل بالماء، بل يقرؤه في كل حال كما جاء في صفة أمته: « أناجيلهم في صدورهم »[5]، وذلك بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظونه إلا في الكتب، ولا يقرؤنه كله إلا نظراً لا عن ظهر قلب[6].

ولما خص الله تعالى بحفظه من شاء من أهله أقام له أئمة ثقاتٍ تجردوا لتصحيحه، وبذلوا أنفسهم في إتقانه، وتلقّوه من النبي ﷺ حرفاً حرفاً، لم يهملوا منه حركة ولا سكوناً، ولا إثباتاً، ولا حذفاً، ولا دخل عليهم في شيء منه شك ولا وهم، وكان منهم

---

(١) في (ك): أي رب.

(٢) الثلغ من: ثلغ رأسه: شدخه. القاموس المحيط (ثلغ).

(٣) (إني) سقطت من المطبوع.

(٤) الحديث رواه مسلم من طريق أبي غياث السمعي عن عياض عن حمار المجاشعي ﷺ، بألفاظ تختلف عما ذكره المؤلف تقديما وتأخيرا، بل ومن حيث المعنى أيضا، فقول المؤلف هنا: فابعث جندا أبعث مثلهم، جاء عند مسلم وأحمد «ابعث جيشا نبعث خمسة مثلهم»
وقوله ﷺ: لا يغسله الماء: معناه أنه محفوظ في الصدور لا يتطرق إليه الذهاب بل يبقى على مر الأزمان، انظر: صحيح مسلم: ١٧ / ١٩٧-٢٠٠، المسند: ٤ / ١٦٣

(٥) الإنجيل: اسم عبراني أو سرياني، وقيل: عربي، وهو اسم الكتاب الذي أنزل على سيدنا عيسى عليه السلام، والمراد هنا أن كتاب أمة محمد ﷺ وهو القرآن محفوظ في صدور أمته. وهذه العبارة، أعني «أناجيلهم في صدورهم» وردت في حديث طويل رواه أبو نعيم عن أبي هريرة عن الرسول ﷺ أن موسى عليه السلام وجد في الألواح صفات لأمة من الأمم تمنى عند كل صفة أن تكون لأمته فيقول الله تعالى له: هذه أمة أحمد وفيه: قال موسى عليه السلام: يا رب: إني أجد في الألواح أمة أناجيلهم في صدورهم يقرؤنها ظاهرا، فاجعلها أمتي، قال: تلك أمة أحمد.. إلخ
انظر: دلائل النبوة: ١/٦٨-٦٩، اللسان: (نجل)

(٦) من قوله: الاعتماد... إلى هنا هو بنصه كلام الإمام ابن تيمية رحمه الله. انظر: الفتاوى: ١٣/ ٤٠٠

مَن حفظه كلّه[1]، ومنهم من حفظ أكثره، ومنهم من حفظ بعضه، كل ذلك في زمن النبي ﷺ.

وقد ذكر الإمام أبو عبيد القاسم بن سلاّم في أول كتابه في "القراآت" مَن نقل عنهم شيء من وجوه القراءة من الصحابة وغيرهم، فذكر من الصحابة: أبا بكر[2]، وعمر[3]، وعثمان، وعليًا، وطلحة[4]، وسعدًا[5]، وابن مسعود، وحذيفة[6]، وسالمًا[7]، وأبا هريرة، وابن عمر، وابن عباس، وعمرو بن العاص[8]، وابنه عبد الله[9]،

---

(1) منهم معاذ بن جبل وأبي بن كعب وأبو موسى الأشعري رضي الله عنهم أجمعين.

انظر: الإتقان: ١/١٩٩-٢٠٣

(2) خليفة رسول الله وصدّيق أُمّته، وأفضل من طلعت عليه الشمس بعد النبيين. توفي سنة ١٣ هـ.

انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (عهد الخلفاء: ٥/١٢٢)

(3) أول أمير للمؤمنين، فاروق هذه الأمة، توفي سنة ٢٣ هـ انظر: أسد الغابة: ٣/٦٤٢ - ٦٧٨

(4) ابن عبيد الله بن عثمان التيمي، أسلم على يد أبي بكر، أحد الثمانية الذين سبقوا إلى الإسلام، وأحد الستة أصحاب الشورى، اتقى بيده النبل عن رسول الله ﷺ يوم أحد حتى شلت أصبعه ﷺ، توفي سنة ٣٦ هـ الإصابة: ٢ / ٢٢٩ - ٢٣٠

(5) ابن مالك، المشهور بابن أبي وقاص، آخر العشرة موتا، وهو أحد الستة أهل الشورى، أول من رمى بسهم في سبيل الله، وكان مجاب الدعوة، توفي سنة ٥٦ هـ على الأشهر. انظر: الإصابة: ٢/٣٣

(6) ابن حسيل بن جابر، المشهور بابن اليمان العبسي سماه قومه بذلك ؛ لأن أباه - وهو صحابي - رضي الله عنه كان قد أصاب دما فهرب إلى المدينة فحالف بني عبد الأشهل من اليمانية، وهو صاحب رسول الله استعمله عمر على المدائن توفي سنة ٣٦ هـ . انظر: الإصابة: ١ / ٣١٧ - ٣١٨ و ٣٣١ - ٣٣٢

(7) ابن معقل مولى أبي حذيفة بن عتبة، أحد السابقين الأولين قال له النبي لما سمعه يقرأ: « الحمد لله الذي جعل في أمتي مثلك »، توفي سنة ١٢ هـ يوم اليمامة. وقد جعله المؤلف من المهاجرين تبعا للسخاوي - مع أن عداده في الأنصار لخروجه مع أبيه مهاجرا إلى رسول الله ﷺ - ولأنه لم يكن من ساكني المدينة.

انظر: الاستيعاب: ١/ ٧٠ - ٧١، جمال القراء: ٢/ ٤٢٥، المرشد الوجيز: ٤١، الإصابة: ٢/٦-٨

(8) ابن وائل، السهمي، أبو عبد الله، من أكابر الصحابة، وهو الذي فتح مصر، توفي سنة ٤٣ هـ

انظر: الاستيعاب: ٢ / ٥٨٠

(9) صحابي حفظ القرآن على عهد النبي ﷺ، توفي سنة ٦٥ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٤٣٩، الإصابة: ٢ / ٣٥١

ومعاوية[1]، وابن الزبير[2]، وعبد الله بن السائب[3]، وعائشـــة[4]، وحفصـــة[5]، وأم سلمة[6]، وهؤلاء كلّهم من المهاجرين.

وذكر من الأنصار: أبيّ ابن كعب[7]، ومعاذ بن جبل[8]، وأبا الدرداء[9]، وزيد بـــن ثابت[10]، وأبا زيد[11]، ومجمع بن جارية[12]، وأنس بـــن مـــالك رضـــي الله عنـــهم

---

(1) ابن أبي سفيان، مؤسس الدولة الأموية، ومن كبار كتاب الوحي، توفي سنة ٦٠ هـــ.

انظر: الإصابة: ٣ / ٤٣٣ ، تاريخ الخلفاء: ٧٥

(2) عبد الله بن الزبير بن العوام، أول قرشي يولد في الإسلام بالمدينة، توفي سنة ٧٣ هـــ. انظر: الإصابة:٢/٣٠٩

(3) المخزومي، من قراء الصحابة، أخذ عنه أهل مكة القراءة، توفي سنة ٦٨ هـــ على خلاف.

انظر: الإصابة: ٢/٣١٤

(4) بنت أبي بكر الصديق، أم المؤمنين رضي الله عنها، من أفقه النساء، توفيت سنة ٥٨ هـــ.

انظر: الإصابة: ٤ / ٣٥٩

(5) بنت عمر بن الخطاب، أم المؤمنين رضي الله عنها، توفيت سنة ٤٥. انظر: الإصابة: ٤ / ٢٧٣

(6) هند بنت أبي أمية، المعروف بزاد الركب، بن المغيرة المخزومية، أم المؤمنين رضي الله عنها، توفيت سنة ٥٩ هـــ. انظر: الإصابة: ٤ / ٤٥٨

(7) ابن قيس، أبو المنذر، الأنصاري من كتاب الوحي، قرأ على النبي ﷺ وقرأ عليه النبي ﷺ بـــعض القـــرآن للتعليم. توفي سنة ٣٠ هـــ. انظر: غاية النهاية: ١ / ٣١

(8) ابن عمرو، أبو عبد الرحمن، الخزرجي، جليل القدر، جمع القرآن حفظا على عهد النبي ﷺ، توفي سنة ١٧هـــ الإصابة: ٣ / ٤٢٦.

(9) عويمر بن مالك، الخزرجي، توفي سنة ٣٣ هـــ انظر: الإصابة: ٣ / ٤٥.

(10) الأنصاري الخزرجي، أبو خارجة، من أشهر كتاب الوحي، قاضي، مفتي، فرضي، توفي سنة ٤٥.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٩٦، الإصابة: ١/ ٥٦١

(11) اختلف فيه لاشتراك أكثر من صحابي بهذه الكنية، والراجح -والله أعلم- أنه قيس بن السكن بن زعراء، مـــن بني عدي بن النجار، وأحد عمومة أنس ﷺ، مات بعد سنة ٧٠ هـــ ولم يعقب.

انظر: الاستيعاب: ٨/١٦٦٤-١٦٦٥، الإصابة: ٥/٤٧٦ و٧/١٥٩

(12) ابن عامر، جمع القرآن على عهد النبي ﷺ، توفي في زمن معاوية. انظر: غاية النهاية: ٢ / ٤٢

أجمعين[1]./

ولما توفي النبي ﷺ وقام بالأمر بعده أحق الناس به أبو بكر الصديق رضي الله عنه وقاتل الصحابة رضوان الله عليهم أهل الردة[2] وأصحاب مسيلمة[3]، وقتل من الصحابة نحو الخمسمائة[4] أشير[5] على أبي بكر رضي الله عنه بجمع القرآن في مصحف واحد خشية أن يذهب بذهاب الصحابة، فتوقف في ذلك من حيث إن النبي ﷺ لم يأمر في ذلك بشيء، ثم اجتمع رأيه ورأي الصحابة رضي الله عنهم على ذلك، فأمر زيد بن ثابت بتتبع القرآن وجمعه[6]، فجمعه في صحف كانت عند أبي بكر رضي الله عنه حتى[7] توفي، ثم عند عمر رضي الله عنه حتى توفي، ثم عند حفصة رضي الله عنها[8].

ولما كان في حدود[9] سنة ثلاثين[10] من الهجرة في خلافة عثمان رضي الله عنه حضر حذيفة بن

---

(١) كتاب أبي عبيد مفقود -حسب علمي-، ولعل المؤلف اطلع عليه، أو أنه - وهو الأرجح - نقل عنه بواسطة السخاوي وأبي شامة، مع انفراده عنهما بذكر أبي زيد.

انظر: جمال القراء: ٢/٤٢٤، المرشد الوجيز: ٤١ - ٤٢

(٢) وذلك في غزوة اليمامة سنة ١٢ لما ادّعى مسيلمة النبوة. انظر: سيرة ابن هشام: ٤/٢٢٢-٢٤٦

(٣) ابن حبيب بن ثمامة، المشهور بمسيلمة الكذاب، كان يطمح في ملك العرب فارتد بعد وفاة النبي ﷺ وادعى النبوة، وقتل في غزوة اليمامة، انظر: السيرة: ٤/ ٢٢٢ - ٢٤٦ ، شذرات الذهب: ١/ ٢٣.

(٤) قيل: سبعمائة، وقيل: أكثر، انظر: فتح الباري: ٩ / ١٢.

(٥) الذي أشار هو عمر رضي الله عنه.

انظر: جمال القراء: ١/٨٦، المرشد الوجيز (ص: ٤١ - ٤٢)، فتح الباري: ٩ / ١٠، .

(٦) فكان بذلك أول من جمع القرآن كما قال علي رضي الله عنه: رحم الله أبا بكر، كان أول من جمع القرآن، وفي رواية: أول من جمع بين اللوحين.

انظر: المصنف لابن أبي شيبة: ٢ / ١٦٣، جمال القراء: ١ / ٨٢.

(٧) في (ك): « ثم » بدل « حتى »، وهو سبق قلم.

(٨) انظر: تاريخ الطبري: ١ / ٢٠، المصاحف (ص: ١٨ - ٢٠)، الفتح: ٩ / ١٠.

(٩) في (ظ) و (ت) «نحو» وسقطت من المطبوع كلمة «سنة».

(١٠) اعترض ابن حجر على هذا الرأي تلميحا، ووصفه بأنه زعم من قائله الذي لم يذكر له مستنداً، وهذا نص عبارته، قال رحمه الله: وغفل بعض من أدركناه فزعم أن ذلك كان في حدود سنة ثلاثين، ولم يذكر لذلك

==

اليمان فتح إرمينية[1] وأذربيجان[2] فرأى الناس يختلفون في القرآن، يقول أحدهم للآخر: قراءتي أصح من قراءتك، فأفزعه ذلك، وقدم على عثمان وقال: « أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى »، فأرسل عثمان إلى حفصة: أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها ثم نردها إليك، فأرسلتها إليه، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص[3]، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام[4] أن ينسخوها في المصاحف وقال: « إذا اختلفتم أنتم وزيد في شيء فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم».[5]

فكتب منها[6] عدة مصاحف فوجه بمصحف إلى البصرة، ومصحف إلى الكوفة،

==

مستنداً. اهـ

لا شك - عندي - في أن هذا الذي لم يصرّح الحافظ باسمه - احتراماً وتقديراً له - هو المؤلف، فهذا نص عبارته، وتعقب الحافظ للمؤلف في هذا القول لا يسلم-مع التقدير والأدب الكامل -مع قائله رحمه الله، لـ:

أ - اختلاف المؤرخين في تحديد زمن مجيء حذيفة لعثمان، وفي زمن فتح أرمينية وأذربيجان، فقيل سنة (٢٥)، وهو ما رجحه ابن حجر بطريقة حسابية، وقيل سنة (٣٠)، وقيل سنة (٣٤) فمن هذا الاختلاف يرفع وصف (الغفلة) عن المؤلف.

ب - قول الحافظ: « لم يذكر مستنداً » صحيح، لكن ليس معناه أنه لا مستند له، فهذا الزمن الذي حدده المؤلف سبقه إليه ابن الأثير، وأبو الفداء.

انظر: الكامل في التاريخ: ٣/ ٥٥، المختصر في تاريخ البشر: ١ / ١٦٧ - ١٦٨، الفتح: ٩ / ١٧.

(١) بكسر الهمزة وفتحها وسكون ثانيه وكسر الميم وياء ساكنة وكسر النون وياء خفيفة مفتوحة. بلد في الروم، افتتحت زمن عثمان رضي الله عنه. انظر: الأنساب: ١١٧/١، معجم البلدان: ١ / ٢٠٣

(٢) من بلاد العراق، مما يلي إرمينية. انظر: معجم البلدان: ١ / ١٥٩

(٣) الأموي، من مشاهير الصحابة، وفصحاء قريش، توفي سنة ٥٨ هـ وقد وهم ابن عبد البر رحمه الله فجعل ابن أخي سعيد وهو أبان بن سعيد بن العاص، هو الذي تولى إملاء المصحف مع زيد، وتعقبه ابن حجر بقوله: هذه رواية شاذة تفرد بها نعيم بن حماد عن الدراوردي، وكيف يعيش إلى خلافة عثمان من قتل في خلافة أبي بكر. اهـ. انظر: الإصابة: ١٧/١ و٢/ ٤٧

(٤) المخزومي، ولد في زمن النبي ﷺ، وأدرك عشر سنين من حياته عليه الصلاة والسلام، توفي سنة ٤٣ هـ، انظر: الإصابة: ٣ / ٦٦

(٥) انظر: الإتقان: ١٦٩/١

(٦) اختلفت الأقوال في هذه الجزئية، وخلاصة هذا الخلاف أن يقال: إن مجموع المصاحف العثمانية ثمانية، خمسة

==

ومصحف إلى الشام، وترك مصحفاً بالمدينة، وأمسك لنفسه مصحفاً الذي يقال له (الإمام)، ووجّه بمصحف إلى مكة، وبمصحف إلى اليمن، وبمصحف إلى البحرين، وأجمعت[1] الأمة المعصومة من الخطأ[2] على ما تضمنته هذه المصاحف وترك ما خالفها من زيادة ونقص، وإبدال كلمة بأخرى مما كان مأذونا فيه توسعة عليهم، و لم يثبت عندهم ثبوتا مستفيضا أنه من القرآن، وجردت هذه المصاحف جميعها من النقط والشكل[3] ليحتملها ما صح نقله وثبتت تلاوته عن النبي ﷺ، إذ كان الاعتماد على الحفظ لا على مجرد الخط، وكان من جملة الأحرف السبعة[4] التي/أشار إليها النبي ﷺ بقوله: «أنزل القرآن على سبعة أحرف »[5]، فكتبت المصاحف على اللفظ الذي استقر

٨/١

==

متفق عليها، وثلاثة مختلف فيها.

فأما المتفق عليها فهي: الكوفي والبصري والشامي والمدني العام والخاص، وأما الثلاثة المختلف فيها فهي: المكي ومصحف البحرين ومصحف اليمن.

قال الشاطبي في العقيلة:

وسار في نسخ منها مع المدني ** كوف وشام وبصر تملأ البصرا

وقيل مكة والبحرين مع يمن ** ضاعت بها نسخ في نشرها قطرا

فقوله: « المدني » يشمل المدني العام وهو الذي تركه عثمان في المدينة، والخاص وهو الذي يسمى "الإمام".

وفي « شرح العقيلة » لابن القاصح: أمر عثمان ﷺ زيد بن ثابت أن يقرأ بالمدينة، وبعث عبد الله بن السائب مع المكي، وبعث المغيرة بن شهاب مع الشامي، وأبا عبد الرحمن السلمي مع الكوفي، وعامر بن عبد قيس مع البصري، وبعث مصحفا إلى اليمن، وآخر إلى البحرين، ولا علمنا من أنفذ معها، ولهذا انحصر الأئمة السبعة في الأمصار الخمسة. اهـ انظر: شرح العقيلة: ١٥ وما بعدها.

(١) في (س): «اجتمعت»

(٢) (من الخطأ): ليست في (س)

(٣) قال الشاطبي في العقيلة:

فجردوه كما يهوى كتابته ** ما فيه شكل ولا نقط فيحتجرا

انظر: شرح العقيلة: ١٥، الكواكب الدرية: ٢٧

(٤) (السبعة): سقطت من المطبوع.

(٥) متفق عليه، وهو حديث متواتر عن النبي ﷺ، وسيأتي كلام المؤلف رحمه الله عنه، وأخرجه البخاري في صحيحه

==

عليه في العرضة الأخيرة عن رسول الله ﷺ كما صرح به غير واحد من أئمة السلف كمحمد بن سيرين،[1] وعبيدة السلماني[2]، وعامر الشعبي[3].

قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «لو وليت في المصاحف ما ولي عثمان لفعلت[4] كما فعل.

وقرأ أهل كل[5] مصر بما في مصحفهم وتلقّوا ما فيه عن الصحابة الذين تلقّوه من في رسول الله ﷺ ثم قاموا بذلك مقام الصحابة الذين تلقّوه عن النبيﷺ.

- كتاب الخصومات (الفتح ٥ / ٨٩ ح ٢٤١٩)، وفي كتاب فضائل القرآن (الفتح ٨ / ٦٣٨ ح ٤٩٩٢) وغيرها من المواضع.

وأخرجه مسلم في صحيحه - كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب بيان أن القرآ ن على سبعة أحرف وبيان معناه (١ / ٥٦٠ ح ٨١٨).

(١) أبو بكر مولى أنس بن مالك، إمام البصرة مع الحسن، روى عن بعض الصحابة منهم عائشة وأبو هريرة وزيد، وروى عنه الشعبي وثابت وقتادة، اشتهر بتعبير الرؤى، توفي سنة ١١٠هـ.

انظر: غاية النهاية:٢/١٥١-١٥٢

(٢) عبيدة بن عمرو المرادي، أبو عمرو الكوفي، تابعي، أسلم زمن فتح مكة لكنه لم ير النبي ﷺ ، السلماني، وقيل: السلماني نسبة إلى " السلمان " حي من مراد، وقيل: سلمان في قضاعة، توفي سنة ٧٢ هـ

انظر: غاية النهاية: ١/٤٩٨، الأنساب: ٣ / ٢٧٦- ٢٧٧، الإصابة: ٣ / ١٠٢

(٣) عامر بن شراحيل، الحميري، تابعي، محدث، فقيه، روى عن (١٥٠) مائة وخمسين من الصحابة، هو القائل: القراءة سنة فاقرؤا كما قرأ أولوكم.

الشعبي: بفتح الشين العجمة وسكون العين نسبة إلى " شعب" وهو بطن من حمير، قال السمعاني: الشعبي من حِمْير وعداده في همدان. توفي سنة ١٠٥ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١/٣٥٠ ، تاريخ بغداد: ١٢ / ٢٢٧ -٢٣٤، الأنساب ٣ / ٤١١ و٤٣١ - ٤٣٢

(٤) انظر: السنن الكبرى: ٢ / ٤٢ ، المرشد الوجيز: ٥٣ - ٥٤

(٥) في المطبوع: كل أهل، وهو تحريف.

(فممن كان بالمدينة):

ابن المسيّب[1]، وعروة[2]، وسالم[3]، وعمر بن عبد العزيز[4]، وسليمان[5] وعطاء ابنا يسار[6] ، ومعاذ بن الحارث المعروف بمعاذ القارئ[7]، وعبد الرحمن بن هرمز الأعـوج[8]، وابن شهاب الزهري[9]، ومسلم بن جندب[10]، وزيد بن أسلم[11].

---

(١) سعيد، المخزومي، وردت عنه الرواية في حروف القرآن عن ابن عباس وأبي هريرة، قرأ عليه ابن شهاب الزهري، توفي سنة ٩٤ هـ. انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٠٨.

(٢) ابن الزبير بن العوام، وردت عنه الرواية في حروف القرآن عن أبويه وعائشة، كان صواما، توفي سنة ٩٣ هـ وهو صائم. انظر: غاية النهاية: ١/ ٥١١ - ٥١٢

(٣) ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب، أحد الفقهاء السبعة، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، توفي سنة١٠٦هـ نظر: غاية النهاية: ١ / ٣٠١

(٤) الأموي، أمير المؤمنين، مناقبه كثيرة، اشتهر بالخليفة الراشد، توفي سنة ١٠١ هـ انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٩٣

(٥) أبو أيوب، الهلالي، المدني، مولى ميمونة زوج النبي ﷺ توفي سنة ١٠٧ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣١٨

(٦) أبو محمد، مولى ميمونة زوج النبي ﷺ توفي سنة ١٠٢ هـ انظر: غاية النهاية: ٥١٣/١

(٧) المدني، روى عنه نافع وابن سيرين، توفي بالحرة سنة ٦٣ هـ . غاية النهاية: ٢ / ٣٠١ - ٣٠٢

(٨) المدني، أخذ عرضاً عن أبي هريرة وابن عباس، قرأ عليه نافع، توفي سنة ١١٧ هـ .

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٨٠ - ١٨٢.

(٩) محمد بن مسلم، المدني، قرأ على أنس، وروى عنه وعن ابن عمر، عرض عليه نافع، وروى عنه مالك، توفي سنة ١٢٤ هـ. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٦٢ - ٢٦٣

(١٠) المدني، قرأ على ابن عياش المخزومي، قرأ عليه نافع، توفي سنة ١١٠ هـ .

انظر: المعرفة: ١ / ١٨٤ - ١٨٦ ، الجرح والتعديل: ٨ / ١٨٢

(١١) المدني، مولى عمر، توفي سنة ١٣٦. انظر: غاية النهاية: ١ / ٢٩٦

(وبمكة):

عبيد بن عمير[1]، وعطاء[2]، وطاووس[3]، ومجاهد[4]، وعكرمة[5]، وابن أبي مليكة[6].

(وبالكوفة):

علقمة[7]، والأسود[8]، ومسروق[9]، وعبيدة، وعمرو بن شرحبيل[10]، والحارث ابن قيس[11]، والربيع بن خثيم[12]، وعمرو بن ميمون[13]، وأبو عبد الرحمن السلمي، وزر بن

---

(١) أبو قتادة، المكي ولد في زمن النبي ﷺ، روى عن عمر وأبي، روى عنه مجاهد وعطاء، توفي سنة ٧٤ هـ. غاية النهاية: ١ / ٤٩٦ - ٤٩٧

(٢) ابن أبي رباح، القرشي، مولاهم، روى القراءة عن أبي هريرة، عرض عليه أبو عمرو.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٥١٣

(٣) ابن كيسان اليماني، أخذ القرآن عن ابن عباس، وعظم روايته عنه، توفي سنة ١٠٦ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٣٤١

(٤) ابن جبر المكي، مقرئ مفسر، قرأ على ابن عباس، وحدث عنه وعن عائشة وأبي هريرة وغيرهم، توفي سنة١٠٣هـ

انظر: الجرح والتعديل: ٣١٩/٨، المعرفة:١٦٣/١-١٦٥، طبقات المفسرين للداودي: ٣٠٥/٢ - ٣٠٨

(٥) ابن خالد، المكي، قرأ على ابن عباس وابن عمر، عرض عليه أبو عمرو، توفي سنة ١١٥ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٥١٥

(٦) عبد الله بن عبيد الله، التميمي، توفي سنة ١١٧ هـ . انظر: غاية النهاية: ١ / ٤٣٠

(٧) ابن قيس، الكوفي، فقيه، ولد في حياة النبي ﷺ، قرأ على ابن مسعود، توفي سنة ٦٢ هـ.

انظر: الطبقات الكبرى:٦ / ٨٦ -٩٢، تاريخ بغداد:١٢ / ٢٩٦ - ٣٠٠، المعرفة:١/ ١٤٠ - ١٤٣

(٨) ابن يزيد، الكوفي، فقيه، مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، عرض على ابن مسعود، قرأ عليه ابن وثاب والنخعي وغيرهما، توفي سنة ٧٥ هـ . انظر: حلية الأولياء: ٢ / ١٠٢ - ١٠٥، المعرفة: ١ / ١٣٧-١٣٩

(٩) ابن الأجدع، سمع من أبي بكر وعمر، وقرأ على ابن مسعود، حدث عنه سعيد بن جبير وغيره، توفي سنة٦٣هـ

انظر: الجرح والتعديل: ٨ / ٣٩٦ - ٣٩٧، المعرفة: ١ / ١٣٩ - ١٤٠

(١٠) الهمداني، الكوفي، عرض على ابن مسعود، وروى عن عمر وعلي، روى عنه السبيعي.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٦٠١

(١١) الجعفي، الكوفي، راو، روى عن ابن مسعود. انظر: غاية النهاية: ١ / ٢٠١

(١٢) الثوري، الكوفي، قرأ على ابن مسعود الذي قال له: لو رآك محمد ﷺ لأحبك، وما رأيتك إلا ذكرت المخبتين، توفي قبل سنة ٩٠ هـ. انظر: غاية النهاية: ١ / ٢٨٣

(١٣) الكوفي، أدرك النبي ﷺ ولم يلقه، عرض على ابن مسعود، وروى عن عمر، توفي سنة ٧٥ هـ.

==

حبيش[1]، وعبيد بن نضيلة[2]، وأبو زرعة بن عمرو بن جرير[3]، وسعيد بن جبير[4]، وإبراهيم النخعي[5]، وعامر الشعبي.

(وبالبصرة):

عامر بن عبد قيس[6]، وأبو العالية[7]، وأبو رجاء[8]، ونصر بن عاصم[9]، ويحيى يعمر[10]،

==

انظر: غاية النهاية: ١ / ٦٠٣.

(١) الأسدي، الكوفي، قرأ على ابن مسعود وغيره، حدث عن عمر وأبي، توفي سنة ٨٢ هـ.

انظر: السير: ٤ / ١٦٦ - ١٧١، المعرفة: ١ / ١٤٣ - ١٤٥

(٢) الخزاعي، الكوفي، سمع من المغيرة بن شعبة، وقرأ عليه حمران بن أعين.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٤٩٧ - ٤٩٨، المعرفة: ١ / ١٤٦

(٣) عمرو بن عمرو، سمع أبا هريرة، وعرض على الربيع بن خثيم، روى عنه عمارة بن القعقاع وغيره.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٦٠٢

(٤) الوالبي، مولاهم، قرأ على ابن عباس وحدث عنه، وقرأ عليه أبو عمرو، قتل شهيدا سنة ٩٥ هـ.

انظر: حلية الأولياء: ٤ / ٢٧٢ - ٣٠٩، المعرفة: ١ / ١٦٥ - ١٦٨

(٥) ابن يزيد، الكوفي، قرأ على الأسود، وقرأ عليه الأعمش، توفي سنة ٩٦ هـ.

والنخعي نسبة إلى: النخع، قبيلة من العرب نزلت الكوفة، وهو جسر بن عمرو بن علة، من أدد، سمي (النخع) لأنه ذهب عن قومه. انظر: غاية النهاية: ١ / ٢٩ - ٣٠، الأنساب: ٤٧٣/٥

(٦) التميمي، ثقة، من كبار التابعين، روى عن عمر رضي الله عنه ، وتلقن القرآن من أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، توفي في خلافة عثمان.

انظر: الإصابة: ٧٦/٥-٧٧، الطبقات الكبرى: ١٠٣/٧-١١١، حلية الأولياء: ٨٧/٢-٩٥

(٧) رفيع بن مهران، الرياحي، أخذ عرضا عن أبي وزيد وعمر، قرأ عليه الأعمش وأبو عمرو، توفي سنة ٩٠ هـ.

انظر: غاية النهاية:٢٨٤/١-٢٨٥، المعرفة:١٥٥/١-١٥٨، طبقات المفسرين للداودي:١/ ١٧٢ - ١٧٣

(٨) عمران بن تيم العطاردي، أخذ عرضا عن ابن عباس، وقرأ عليه أبو الأشهب، توفي سنة ١٠٥ هـ.

انظر: المعرفة: ١ / ١٥٣- ١٥٤

(٩) الدؤلي، مقرئ نحوي، قرأ على أبي الأسود، روى عنه أبو عمرو، وثقه النسائي، توفي سنة ٩٠ هـ

انظر: غاية النهاية: ٢ / ٣٣٦، المعرفة: ١ / ١٧٠، تهذيب التهذيب: ١٠ / ٤٢٧ - ٤٢٨

(١٠) العدواني، أخذ عرضاً عن أبي الأسود، وسمع من ابن عباس وعمر وابنه، قرأ عليه أبو عمرو، ثقة عالم، أول من نقط المصحف. انظر: غاية النهاية: ٢ / ٣٨١، بغية الوعاة: ٢ / ٣٤٥

ومعاذ[١]، وجابر بن زيد[٢]، والحسن[٣]، وابن سيرين، وقتادة[٤].

(وبالشام):

المغيرة بن أبي شهاب المخزومي[٥] صاحب عثمان بن عفان في القراءة، وخليد بن سعد[٦] صاحب أبي الدرداء.

ثم تجرد قوم للقراءة والأخذ واعتنوا بضبط القراءة أتم عناية حتى صاروا في ذلك أئمة يقتدى بهم ويرحل إليهم ويؤخذ عنهم، أجمع أهل بلدهم على تلقي قراءتهم بالقبول ولم يختلف عليهم فيها اثنان، ولتصديهم للقراءة نسبت إليهم.

(فكان بالمدينة):

أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ثم شيبة بن نصاح[٧] ثم نافع بن أبي نُعيم.

(وكان بمكة):

عبد الله بن كثير، وحميد بن قيس الأعرج[٨]، ومحمد بن محيصن[٩].

---

(١) هذا الاسم انفردت به (ت) فقط، ولم يذكره السخاوي. ولم أجد في القراء من التابعين من اسمه (معاذ).

(٢) أبو الشعثاء، الأزدي وردت له حروف في القرآن. انظر: غاية النهاية: ١ / ١٨٩

(٣) ابن أبي الحسن، البصري، ثقة، قرأ على حطان الرقاشي، أخذ عنه القراءة أبو عمرو، توفي سنة ١١٠هـ.
انظر: الطبقات الكبرى: ٧/ ١٥٦ - ١٧٨، حلية الأولياء ٢/١٣١-١٦١، المعرفة: ١/ ١٦٨ - ١٦٩

(٤) ابن دعامة، السدوسي، المفسر، له اختيار في القراءة، روى عن أنس، وسمع منه، روى عنه أبان بن يزيد وغيره، توفي سنة ١١٧ هـ. انظر: غاية النهاية: ٢ / ٢٥ - ٢٦

(٥) المغيرة بن عبد الله بن عمرو، أخذ عرضا عن عثمان، قرأ عليه ابن عامر، توفي سنة ٩١.
انظر: غاية النهاية: ٢ / ٣٠٥ ، المعرفة: ١ / ١٣٦.

(٦) السلماني، وسلمان: من قضاعة، كان رجلا حسن الصوت تأمره أم الدرداء أن يقرأ عليهم.
انظر: ميزان الاعتدال: ١ / ٣١٠، لسان الميزان: ٢/٤٠٦

(٧) أبو ميمونة، المدني، مولى أم سلمة زوج النبي ﷺ، قرأ على ابن عياش المخزومي، قرأ عليه نافع وابن جماز، وثقه النسائي وغيره، توفي سنة ١٣٠هـ. انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٢٩ - ٣٣٠، المعرفة: ١/ ١٨٢ - ١٨٤

(٨) أبو صفران، المكي، قرأ على مجاهد ثلاث مرات، روى عنه القراءة عرضاً أبو عمرو وسفيان بن عيينة وغيرهما، توفي سنة ١٣٠ هـ.
انظر: غاية النهاية: ١/٢٦٥، المعرفة: ١/٢١٩-٢٢١، الجرح والتعديل: ٣/٢٢٧-٢٢٨

(٩) هو: محمد بن عبد الرحمن، أبو عبد الله، اختلف في اسمه والأشهر ما أثبته، ثقة، قرأ على مجاهد ودرباس وغيرهما، ==

(وكان بالكوفة):

يحيى بن وثاب[1]، وعاصم بن أبي النجود، وسليمان الأعمش[2] ثم حمزة ثم الكسائي.

(وكان / بالبصرة):

9/1

عبد الله بن أبي إسحاق[3] وعيسى بن عمر[4] وأبو عمرو بن العلاء[5] ثم عاصم الجحدري[6] ثم يعقوب الحضرمي[7]

(وكان بالشام)

عبد الله بن عامر[8] وعطية بن قيس الكلابي[9] وإسماعيل بن عبد الله بن المهاجر[10] ثم

==

قرأ عليه أبو عمرو وشبل وغيرهما، توفي سنة ١٢٣ هـ. انظر: غاية النهاية: ٢/١٦٧، المعرفة: ١/٢٢١-٢٢٣

(١) الأسدي، الكوفي، حدث عن ابن عباس وابن عمر وغيرهما، وقرأ القرآن على بعض الصحابة والتابعين، توفي سنة ١٠٣ هـ انظر: المعرفة: ١/١٥٩-١٦٢

(٢) سليمان بن مهران، أبو محمد، الأسدي، قرأ على ابن وثاب وعرض على مجاهد وأبي العالية وغيرهما، وقرأ عليه حمزة، توفي سنة ١٤٨ هـ

انظر: غاية النهاية: ١/٣١٥-٣١٦، المعرفة: ١/٢١٤-٢١٩، تاريخ بغداد: ٩/٣-١٣

(٣) الحضرمي، جدّ يعقوب القارئ، أخذ عرضا عن يحيى بن يعمر، روى عنه أبو عمرو، توفي سنة ١١٧ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٤١٠

(٤) الهمداني، الكوفي، ثقة، عرض على عاصم والأعمش، عرض عليه الكسائي، توفي سنة ١٥٦ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٦١٢-٦١٣، المعرفة: ١ / ٢٦٩-٢٧٠، الجرح والتعديل: ٦ / ٢٨٢

(٥) انظر ترجمته ص: ٦١٣

(٦) أخذ عرضاً عن سليمان بن قتة، ويحيى بن يعمر، وعرض عليه أبو المنذر سلام وغيره، توفي سنة ١٢٨ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٣٤٩، المعرفة: ١ / ٢١٠-٢١١

(٧) انظر ترجمته ص: ٧٢٥

(٨) انظر ترجمته ص: ٦٣٧

(٩) عرض القرآن على أم الدرداء، ثقة، قرأ عليه عبد الرحمن بن يزيد، توفي سنة ١٢١ هـ .

انظر: غاية النهاية: ١ / ٥١٣-٥١٤

(١٠) ويقال: إسماعيل بن عبيد الله. انظر: تهذيب التهذيب: ١ / ٣١٧

يحيى بن الحارث الذماري[1] ثم شريح بن يزيد الحضرمي[2].[3]

ثم إن القراء بعد هؤلاء المذكورين كثروا وتفرقوا في البلاد وانتشروا وخلفهم أمم بعد أمم، عرفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة، المشهور بالرواية والدراية، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف، وكثر بينهم لذلك الاختلاف، وقل الضبط، واتسع الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحق[4]، فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد[5] الأئمة، فبالغوا في الاجتهاد، وبينوا الحق المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاذ[6]، بأصول أصلوها، وأركان فصلوها، وها نحن نشير إليها ونعول كما عولوا عليها فنقول:

كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عمّن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرح بذلك الإمام الحافظ

---

(١) الغساني، أبو عمرو، عرض على واثلة بن الأسقع، ثقة، قرأ عليه عراك بن خالد وغيره، توفي سنة ١٤٥ هـ

الذماري: نسبة إلى ذمار بلدة باليمن. انظر: المعرفة: ١ / ٢٣٩-٢٤١، الطبقات الكبرى: ٧ / ٤٦٣

(٢) مقرئ، ثقة، وهو والد حيوة بن شريح، له اختيار في القراءة، روى عن الكسائي، روى عنه ابنه وغيره، توفي سنة ٢٠٣ هـ.

انظر: المعرفة: ١ / ٣٥٤ - ٣٥٥، الثقات: ٨ / ٣١٣-٣١٤

(٣) انظر: جمال القراء: ٢ / ٤٣١، المرشد الوجيز: ١٦٥

(٤) من قوله: (ثم إن - إلى هنا) هو نص كلام أبي شامة في المرشد الوجيز: ١٦٥، وإبراز المعاني: ١ / ٩٥

(٥) جمع صنديد، ويطلق على عدة معان: السيد الشريف في قومه، والشجاع، والي القوم ومتولي مهماتهم. (تاج العروس: صندد)

(٦) من قولهم: فذّ الرجل عن أصحابه إذا شذّ عنهم وبقي منفردًا. القاموس والتاج (فذ)

أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني[١]، ونَصَّ عليه في غير موضع الإمام أبو محمد مكيّ بن أبي طالب[٢]، وكذلك الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي[٣]، وحقَّقه الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل، المعروفِ بأبي شامة[٤] وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن[٥] أحد منهم خلافه.

قال أبو شامة رحمه الله في كتابه "المرشد الوجيز": « فلا ينبغي أن يُغترَّ بكل قراءة / ١٠/١ تُعزَى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة ويطلق عليها لفظ الصحة وأنَّ هكذا[٦] أنزلت إلا إذا دخلت في ذلك الضابط وحينئذ لا يتفرّد بنقلها مصنّف عن غيره، ولا يختص ذلك بنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غيرهم من القرّاء فذلك لا يخرجها عن الصحة، فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف لا عمَّن تنسب إليه، فإن القراءاتِ المنسوبةَ إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمةٌ إلى المجمَع عليه والشاذّ، غيرَ أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجتمع عليه في قراءتهم تركن النفس إلى ما نُقِل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم »[٧]

قلت وقولنا في الضابط: « ولو بوجه » نريد به وجهاً من وجوه النحو سواء أكان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يَضُرُّ مثلُه، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأمة بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية، فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم و لم يعتبر إنكارهم بل أجمع الأئمة المقتدَى بهم من السلف على قبولها كإسكان

---

(١) انظر ترجمته ص: ١٩٠

(٢) انظر ترجمته ص:٢١٦

(٣) انظر ترجمته ص:٢٠٦

(٤) انظر ترجمته ص:٢٥٥

(٥) (عن) سقطت من (س)

(٦) كذا ضبطت في جميع النسخ إلا (س) فكتبت فيها: «وأنها كذا» بفصل الهاء عن الكاف.

(٧) المرشد الوجيز: ١٧٤

﴿ بارئكم ﴾[1] و﴿ يأمركم﴾[2] ونحوه[3].

و﴿ سبأ ﴾[4] و﴿يابني﴾[5][6] و﴿مكر السيئ﴾[7] [8]

---

(١) من الآية (٥٤) البقرة

(٢) من الآية (٥٨) النساء

(٣) قوله (ونحوه) يدخل فيه (يأمرهم) و (تأمرهم) و (ينصركم) و (يشعركم) والمقصود بالإسكان هنا – وهو للسوسي – إسكان الهمزة فيها كلها والراء، والإنكار الذي أشار إليه المؤلف هو لعدم وجود سبب يقتضي الإسكان، فالكلمات إما مجرورة في ﴿ بارئكم ﴾ أو مرفوعة، ولا وجه للإنكار لثبوت القراءة أولا، ولورود هذا الأسلوب في كلام العرب، كقول امرئ القيس:

فاليوم أشرب غير مستحقب ** إثما من الله ولا واغل

مستحقب: مرتكب، والواغل: الداخل على القوم في طعامهم وشرابهم من غير أن يدعى إليه أو ينفق معهم في نفقاتهم.

الشاهد: قوله: (أشرب) بتسكين الباء.

وكقول الشاعر:

وناع يخبرنا بمهلك سيد ** تقطع من وجد عليه الأنامل

الشاهد: تسكين الراء من (يخبرنا).

انظر: معاني القرآن للفراء: ٢/١٢، الخصائص: ١/ ٧٤، شرح الهداية: ١/١٦٥- ١٦٦، التاج (وغل)

(٤) من الآية (٢٢) النمل. تسكين الهمز لقنبل على نية الوقف.

انظر: السبعة: ٤٨٠، التيسير: ١٦٧، النشر: ٢ / ٣٣٧

(٥) من الآية (١٣) لقمان

(٦) تسكين الياء، وذلك في الموضع الأول من سورة لقمان، وهو ﴿ يابني لا تشرك بالله ﴾ [لقمان: ١٣] لابن كثير، والموضع الثالث وهو قوله ﴿ يابني أقم الصلاة﴾ [لقمان:١٧] لقنبل فقط.

وجهت هذه القراءة بأن أصل الكلمة (بنيي) ثلاث ياءات، الأولى ياء التصغير وهي ساكنة، والثانية لام الفعل وهي مكسورة، والثالثة ياء الإضافة، وهي متحركة، فوجه قراءة الإسكان هو حذف ياء الإضافة على لغة من قال: يا غلام أقبل، فبقيت الياء التي هي لام الفعل مكسورة فحذفت استخفافا وبقيت ياء التصغير ساكنة.

انظر: التيسير: ١٧٦، شرح العنوان: ق: ١٧٧/ب، النشر: ٢ / ٢٨٩

(٧) من الآية (٤٣) فاطر

(٨) بإسكان الهمزة، وهي قراءة حمزة، ووجهها التخفيف لتوالي الحركات.

السبعة: ٥٣٥-٥٣٦، إبراز المعاني: ٤ / ١١٢ -١١٥، النشر: ٢ / ٣٥٢

و﴿ نجي المؤمنين﴾[1][2] والجمع بين الساكنين في تـاآت البزي[3]، وإدغـام أبي عمرو[4]، و﴿اسطاعوا﴾[5] لحمزة[6]، وإسكان ﴿نعما ﴾[7] و﴿يهدي﴾ [8] وإشباع الياء في ﴿نرتع﴾[9] و ﴿يتق ويصبر﴾[10] و﴿أفئدة من الناس﴾[11]

---

(١) من الآية (٨٨) الأنبياء.

(٢) أي على قراءة ابن عامر وشعبة ﴿نجي﴾ بنون واحدة وتشديد الجيم ونصب ﴿المؤمنين﴾ ووجهت توجيهات كثيرة بعضها لا يصح، والراجح أنها على معنى ﴿ننجي﴾ ثم حذفت إحدى النونين تخفيفا.
انظر: النشر: ٢/٣٢٤

(٣) وهي التاء التي تكون في أوائل الأفعال المستقبلة إذا حسن معها تاء أخرى ولم ترسم خطا، ومجموعها في القرآن الكريم إحدى وثلاثون تاء. انظر: التيسير: ٨٣-٨٤، النشر: ٢ / ٢٣٢-٢٣٣

(٤) أي الإدغام الكبير وهو إدغام حرف متحرك في حرف متحرك، وله باب خاص سيذكره المؤلف.

(٥) من الآية (٩٧) الكهف

(٦) يريد قوله تعالى ﴿ فما اسطاعوا ﴾ لا قوله ﴿ ما استطاعوا﴾ ولا عبرة بطعن بعض النحويين ومعهم ابن مجاهد رحمه الله في هذه القراءة، فهي مع تواترها - كغيرها - جائزة ومسموعة في كلام العرب.
انظر: السبعة: ٤٠١، التيسير: ١٤٦، إبراز المعاني: ٣ / ٣٥٣-٣٥٤، النشر: ٢ / ٣١٦

(٧) ﴿نعمّا ﴾ في البقرة [٢٧١] والنساء [٥٨] والمراد تسكين العين، وهي قراءة أبي جعفر قولا واحدا، وعن أبي عمرو وقالون وشعبة خلاف بين الإسكان والاختلاس، والإسكان: لغة.
انظر: التيسير: ٨٤ ، النشر: ٢ / ٢٣٥-٢٣٦

(٨) من الآية (٣٥) يونس

وهي قراءة أبي جعفر، والمراد تسكين الهاء مع تشديد الدال، وهي لغة. انظر: النشر: ٢ / ٢٨٣

(٩) وهي رواية قنبل بخلاف عنه، ووجهت بأنها لغة بعض العرب في إجرائهم المعتل مجرى الصحيح، فلا يحذف منه شيء من حروفه في الجزم. واستشهدوا له بقول قيس بن زهير:

ألم يأتيك والأنباء تنمي ** بما لاقت لبون بني زياد

الشاهد قوله: (يأتيك) بالياء مع أنه مجزوم ب "لم".
انظر: إبراز المعاني: ٢ / ٢٦٨، النشر: ٢ / ٢٩٧

(١٠) وهي رواية قنبل، ووجهت كتوجيه ﴿ يرتع ﴾.

انظر: التيسير: ١٣١، الدر المصون: ٦ / ٢٩٧، النشر: ٢ / ٢٩٧

(١١) من الآية (٣٧) إبراهيم.

المراد ﴿ أفئيدة ﴾ بياء بين الهمزة الثانية والدال، وهي رواية هشام بخلف عنه، وهي لغة بعض العرب، حيث

==

وضمّ ﴿الملائكة اسجدوا﴾[1] ونصب ﴿كن فيكون﴾[2] وخفض ﴿والأرحام﴾[3] ونصب و﴿ليجزي قومًا﴾[4] والفصل بين المضافين في "الأنعام"[5]، وهمز ﴿سأقيها﴾[6] ووصل ﴿وإن إلياس﴾[7] وألف ﴿إن هذان﴾[8] وتخفيف ﴿ولا تتبعان﴾[9] وقراءة ﴿ليكة﴾

==

يشبعون الحركات الثلاث.

انظر: إبراز المعاني: ٣ / ٢٩٩-٣٠١، النشر: ٢ / ٢٩٩- ٣٠٠

(١) حيث جاء، وهي قراءة أبي جعفر، ووجهها الاتباع. النشر: ٢ / ٢١٠

(٢) انظر: النشر: ٢ / ٢١٠-٢١١

(٣) انظر: ص: ١٠٧ من الدراسة.

(٤) من الآية (١٤) من سورة الجاثية.

يقصد قراءة أبي جعفر ﴿ ليجزى ﴾ بالبناء للمجهول، ﴿ قوما ﴾ بالنصب، وهي حجة على إقامة الجار والمجرور، وهو ﴿ بما ﴾ مقام الفاعل وهو ﴿ قوما ﴾. انظر: النشر: ٢ / ٣٧٢

(٥) يقصد قراءة ابن عامر في قوله تعالى ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾ فضم الزاي وكسر الياء من ﴿زين﴾ ورفع لام ﴿ قتل ﴾ ونصب دال ﴿أولادهم﴾ وخفض همزة ﴿شركائهم﴾ بإضافة ﴿قتل﴾ إليه، وهو فاعل في المعنى، وهذه القراءة حجة على جواز الفصل بين المضاف وهو ﴿قتل﴾ وبين ﴿شركائهم﴾ وهو المضاف إليه، بالمفعول وهو ﴿أولادهم﴾.

انظر: الكشف: ١/٤٥٣-٤٥٤، النشر: ٢ / ٢٦٣-٢٦٥

(٦) من الآية (٤٤) من سورة النمل.

وهي رواية قنبل. انظر: التيسير: ١٦٨، النشر: ٢/٣٣٨

(٧) من الآية (١٢٣) الصافات.

وهي قراءة ابن عامر بخلف عنه، ومراده وصل همزة ﴿إلياس﴾ وإذا ابتدأ فتحها، والباقون بقطعها مكسورة

انظر: النشر: ٢ / ٣٥٧-٣٦٠

(٨) من الآية (٦٣) طه.

وهي قراءة غير أبي عمرو، بإثبات ألف التثنية في اسم (إن).

انظر: النشر: ٢ /٣٢٠-٣٢١

(٩) من الآية (٨٩) من سورة يونس

وهي قراءة ابن عامر بخلف. انظر: النشر: ٢ /٢٨٦-٢٨٧

في الشعراء [١٧٦] وص [١٣] وغير ذلك[١].

قال الحافظ أبو عمرو الداني في كتابه "جامع البيان" بعد ذكره إسكان ﴿بارئكم﴾ ﴿ويأمركم﴾ لأبي عمرو وحكاية إنكار سيبويه له، فقال أعني الداني: « والإسكان أصح في النقل وأكثر في الأداء وهو الذي أختاره وآخذ به.

ثم لما ذكر نصوص رواته قال: وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة / والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت[٢] عنهم لا يردها قياس عربية، ولا فشو لغة ؛ لأن القراءة سنة متبعة[٣] يلزم قبولها والمصير إليها» [٤]

١١/١

قلت [٥] ونعني بموافقة أحد المصاحف ما كان ثابتاً في بعضها دون بعض كقراءة ابن عامر ﴿قالوا اتخذ الله ولداً﴾ في البقرة: [١١٦] بغير واو،[٦] ﴿وبالزبر وبالكتٰب المنير﴾[٧] بزيادة الباء في الاسمين، ونحو ذلك، فإن ذلك ثابت في المصحف

---

(١) قوله: (وغير ذلك) ليس المراد به لفظ ﴿ ليكة ﴾ في غير "الشعراء" و "ص"، وهما موضع الحجر (٧٨) وموضع ق (١٤) لأن هذين الموضعين لا خلاف فيهما عند جميع القراء، بل اتفقوا على قراءتهما بألف الوصل مع إسكان اللام وهمزة مفتوحة بعدها وخفض التاء، وإنما المراد بقوله (غير ذلك) غير ما ذكر من القراءات التي طعن فيها النحويون وردوها.

والخلاف في ﴿ ليكة ﴾ في "الشعراء" و"ص هو" أن نافعاً وأبا جعفر وابن كثير وابن عامر يقرءون بلام مفتوحة من غير ألف وصل قبلها ولا همز بعدها وبفتح تاء التأنيث في الوصل كما رسمت، ويقرأ الباقون بألف الوصل مع إسكان اللام وهمز مفتوحة بعدها وخفض تاء التأنيث.

انظر: التيسير: ١٦٦/١، النشر: ٢ / ٣٣٦

(٢) في المطبوع: « ثبت»، وهو تحريف.

(٣) انظر: تخريج هذا القول ص: ٣٨٢

(٤) جامع البيان: ٢ / ق ٥/ب

(٥) في المطبوع: « قلنا » وهو تحريف.

(٦) انظر: السبعة: ١٦٩، التيسير: ٧٦

(٧) المقصود قوله تعالى ﴿ جاءوا بالبينات والزبر والكتاب المنير﴾ [آل عمران: ١٨٤] فهذه هي التي فيها الخلاف، أما قوله تعالى ﴿.. جاءتهم رسلهم بالبينات وبالزبر وبالكتاب المنير﴾ [فاطر:٢٥] فهذه لا خلاف فيها، فهي بالباء

==

الشاميّ[1]، وكقراءة ابن كثير ﴿جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ في الموضع الأخير من سورة براءة[١٠٠] بزيادة " من " فإن ذلك ثابت في المصحف المكّيّ[2]، وكذلك ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ﴾ في سورة الحديد[٢٤] بحذف (هو)[3] وكذا ﴿ وَسَارِعُوا﴾ [4] بحذف الواو[5] وكذا ﴿مِنْهُمَا مُنقَلَبًا﴾ بالتثنية في الكهف [٣٦] إلى[6] غير ذلك من مواضعَ كثيرةٍ في القرآن اختلفت المصاحف فيها فوردت القراءة عن أئمة تلك الأمصار على موافقة مصحفهم فلو لم يكن ذلك كذلك في شيء من المصاحف العثمانية لكانت القراءة بذلك شاذة لمخالفتها الرسمَ المجمعَ عليه.[7]

وقولنا بعد ذلك: « ولو احتمالاً » نعني به ما يوافق الرسم ولو تقديراً، إذ موافقة الرسم قد تكون تحقيقاً وهو الموافقة الصريحة، وقد تكون تقديراً وهو الموافقة احتمالاً، فإنه قد خولف صريحُ الرّسم في مواضع إجماعاً نحو ﴿السَّمَٰوَٰتِ﴾ و﴿الصَّٰلِحَٰتِ﴾[8]

==

للقراء العشرة. التيسير: ٩٢، النشر: ٢/٢٤٥-٢٤٦

(١) يفهم من عبارة المؤلف أن زيادة الباء في الاسمين قراءةُ ابن عامر بكماله قولاً واحداً، وهذا غير مقصود من المؤلّف، حيث إن قراءة ابن عامر بزيادة الباء في روايتيه إنما هي في كلمة ﴿ بِالزُّبُرِ ﴾، أما الكلمة الثانية وهي ﴿ وَبِالْكِتَابِ﴾ ففيها الخلاف عن هشام من طريق النشر والطيّبة، بالزيادة وعدمها، وأما من الشاطبية فقولاً واحداً بالزيادة، وأما ابن ذكوان فهو كالباقين بدون زيادة الباء.

انظر: التيسير:٩٢، النشر:٢/٢٤٥-٢٤٦، المقنع:١٠٦، شرح الطيبة لابن الناظم:٢٦١، فتح المنان: ق٥٩ ب

(٢) قال في العقيلة: (من تحتها آخِراً مكيُّهم زَبَرا) زَبَرا: كتب. انظر: المقنع: ١٠٨، شرح العقيلة: ٢٩

(٣) على قراءة أبي جعفر ونافع وابن عامر، فتكون محذوفة في المصحف المدني والشامي.

انظر: المقنع: ١١٢، النشر: ٢ / ٣٨٤، شرح الطيبة: ٩٨

(٤) آل عمران: ١٣٣

(٥) وهي قراءة المدنيَّيْن أبي جعفر ونافع، ومعهما الشاميُّ ابنُ عامر، فتكون محذوفة على مصحفيهما.

انظر: المقنع: ٨٦، النشر: ٢ / ٢٤٢، الطيّبة: ٦٨

(٦) وهي قراءة المدنيين والشامي، وهي كذلك في مصاحفهم.

انظر: المقنع: ١١٣-١١٥، النشر: ٢ / ٣١٠ - ٣١١، شرح الطيبة: ٣٣٦

(٧) انظر: الإبانة: ٩٦-٩٨

(٨) وجه المخالفة: كتابتها محذوفة الألفين، إحداهما اتفاقاً والأخرى باختلاف.

==

﴿واليل ﴾[1] ﴿والصلوة﴾ و﴿الزكاة﴾ و﴿الربوا﴾[2] ونحو ﴿لننظر كيف تعملون﴾[3]، و﴿وجآىء﴾ في الموضعين[4]، حيث كتب بنون واحدة[5] وبألف بعد الجيم[6] في بعض المصاحف[7].

==

انظر: شرح العقيلة: ٣٩، دليل الحيران: ٥٤

(١) وجه المخالفة كتابتها بلام واحدة، باتفاق علماء الرسم، وهذا الحكم يشمل أربع كلمات أخرى، وهي:

(اللائي، والتي، واللاتي، والذي) كيف جاء سواء أكان مفردا أم مثنى أم جمعا.

قال الشاطبي:

لام التي اللائي واللاتي وكيف أتى الـــــ.....ذي مع الليل فاحذف واصدق الفكرا

أي: انتبه حتى لا يشتبه عليك ما كتب بلامين غير هذه الخمسة.

انظر: شرح العقيلة: ٨٥، دليل الحيران: ٢٠٦-٢٠٨

(٢) وجه المخالفة كتابتها بالواو، وهي عوض عن الألف. انظر: دليل الحيران: ٢٨٧ وما بعدها.

(٣) من الآية (١٤) من سورة يونس

(٤) الزمر: ٦٩، والفجر: ٢٣

(٥) أي في ﴿ لننظر﴾

(٦) أي في ﴿ جآىء﴾

(٧) ﴿ لننظر﴾ ذكر الداني بسنده عن يحيى بن الحارث أنه وجدها في المصحف الإمام بنون واحدة، وتعقبه بقوله: لم نجد ذلك - كتابتها بنون واحدة - في شيء من المصاحف.

وذكر الأصبهاني في كتابه: « هجاء المصاحف » في الجدد والعتق بنون واحدة، اهـ. ولم يذكر الخراز في "مورد الظمآن" هذه الكلمة ولا مثيلتها أعني - لننصر - بل سكت عنهما، ووجه سكوته أنه بسبب تضعيف الشيخين لحذف النون فيهما.

قال الشاطبي:

وفي لننظر حذف النون رد...

قال شارحه ابن القاصح: أخبر أن من حكى حذف النون فقوله مردود، بل الصحيح أنها مرسومة بنونين. فالأولى أن يمثل بغيره.

وأما ﴿ جآىء﴾ فقد ذكر أبو داود والداني في المحكم، والشاطبي الخلاف فيها، قال الشاطبي:

وجيء أندلس تزيده ألفاً ** معاً وبالمدني رسماً عنوا سيرا

وما ذكره الشاطبي في العقيلة هو من زيادات القصيد على المقنع

انظر: المحكم: ١٧٤، شرح العقيلة: ٤٢، دليل الحيران: ٢٤٨

وقد توافق بعض القراءات الرسم تحقيقاً ويوافقه بعضها تقديراً نحـــو ﴿مـــالك يـــوم الدين﴾[1] فإنه كتب بغير ألف في جميع المصاحف، فقراءة الحذف تحتمله تحقيقا كما كتب ﴿ملك الناس﴾[2] وقراءة الألف تحتمله تقديرا كما كتب ﴿مالك الملك﴾[3] فتكون الألف حذفت اختصارا، وكذلك ﴿النشأة﴾[4] حيث كتبت بالألف وافقت قراءة المـــد تحقيقـــاً ووافقت قراءة القصر[5] تقديرًا إذ يحتمل أن تكون الألف صورة الهمزة على غير قياس كما كتب ﴿موئلاً﴾[6]

وقد توافق اختلاف القراءات الرسم تحقيقاً نحـــو / ﴿أنصـــاراً للـــه﴾[7] و﴿فنادتـــه الملائكة﴾[8] و﴿يغفر لكم﴾[9] و ﴿يعملون﴾ و ﴿هيث لك﴾[10] ونحو ذلك مما يدل ...

---

(١) الآية (٣) من سورة الفاتحة

(٢) الآية (٢) من سورة الناس

(٣) من الآية (٢٦) من سورة أل عمران

(٤) العنكبوت: (٢٠)، النجم: (٤٧)، الواقعة: (٦٢)

(٥) قوله: (قراءة القصر) سهوا منه رحمه الله ؛ لأن القراءة الأخرى ليست بالقصر وإنما هي بإسكان الشين. فـالمد لابن كثير وأبي عمرو، والقصر للباقين. انظر: السبعة: ٤٩٨، التيسير: ١٧٣، النشر: ٢ / ٣٤٣

(٦) من الآية (٥٨) الكهف.

المراد بالقياس أن الهمزة الواقعة بعد ساكن غير الألف لا تجعل لها صورة ؛ لأن تخفيفها يذهبها ... ؛ لأنه يكون بنقل حركتها إلى ما قبلها، وقد خولف القياس هنا فجعلت لها صورة، ورسمـت بيـاء ...

قال الداني: لا أعلم همزة متوسطة قبلها ساكن رسمت في المصاحف إلا هذه الكلمة و﴿موئلا﴾ ...

قال الشاطبي:

والنشأة الألف المرسوم همزتها ** أو مدة وبياء موئلا ندرا

انظر: شرح العقيلة: ٧٥، فتح المنان: ق ٨٧أ ، دليل الحيران: ٢١٧

(٧) من الآية (١٤) الصف، وهي بتنوين ﴿أنصارا﴾ في الوصل وإبداله ألفا في الوقف، ولام الجر قبل لفظ الجلالة، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وأبي جعفر، والقراءة الأخرى بغير تنوين على الأصل، ...

(٨) من الآية (٢٩) آل عمران.

والرسم يحتمل القراءتين ﴿فناداه﴾بألف ممالة بعد الدال، لحمزة والكسائي وخلف في اختياره، وبتاء ساكنة للتأنيث بعد الدال للباقين.

(٩) البقرة(٥٨) والأعراف (١٦١)

(١٠) من الآية (٢٣) من سورة يوسف.

عن النقط والشكل، وحذفه وإثباته على فضل عظيم للصحابة رضي الله عنهم في علم الهجاء[1] خاصة، وفهم ثاقب في تحقيق كل علم، فسبحان من أعطاهم وفضلهم على سائر هذه الأمة.

ولله در الإمام الشافعي رحمه الله[2] حيث يقول في وصفهم في "رسالته" التي رواها عنه الزعفراني ما هذا نصه: وقد أثنى الله تبارك وتعالى على أصحاب رسول الله ﷺ في القرآن والتوراة والإنجيل وسبق لهم على لسان رسول الله ﷺ من الفضل ما ليس لأحد بعدهم فرحمهم الله وهنأهم ما[3] أتاهم من ذلك ببلوغ أعلى منازل الصدقين والشهداء والصالحين، أدوا إلينا سنن رسول الله ﷺ وشاهدوه والوحي يترل عليه فعلموا ما أراد رسول الله ﷺ عاما وخاصا وعزما وإرشادا، وعرفوا من سننه ما عرفنا وجهلنا، وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمر استدرك به علم واستنبط به، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من رأينا عند أنفسنا[4].

قلت: فانظر كيف كتبوا ﴿الصراط﴾(٥) و ﴿المصيطرون﴾[6] بالصاد المبدلة من السين وعدلوا عن السين التي هي الأصل لتكون قراءة السين وإن خالفت الرسم من وجه قد أتت على الأصل فيعتدلان، وتكون قراءة الإشمام[7] محتملة، ولو كتب ذلك بالسين على الأصل لفات ذلك وعدت قراءة غير السين مخالفة للرسم والأصل، ولذلك كان الخلاف في المشهور في ﴿ بسطة ﴾ الأعراف [٦٩] دون ﴿بسطة﴾ البقرة [٢٤٧] لكون

==

انظر: النشر: ٢ / ٢٩٥ ، التيسير: ١٢٨

(١) علم الهجاء هو بيان كيفية رسم الألفاظ اللغوية.

(٢) كذا في (س) و (ز) وفي البقية:«رضي الله عنه»

(٣) في المطبوع: (بما) وهو تحريف.

(٤) لم أقف على هذا النص في الرسالة المطبوعة بتحقيق الشيخ أحمد شاكر. وانظر ص: ٢٨٥ من الدراسة

(٥) من مواضعه (٥) الفاتحة

(٦) من الآية (٣٧) من سورة الطور

(٧) سيذكر المؤلف المراد به في ص: ١٤٦٤

حرف "البقرة" كتب بالسين وحرف "الأعراف" بالصاد؛ على أن مخالف صريح الرسم في حرف مدغَم أو مبدَل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يُعدّ مخالِفاً إذا ثبتت القراءة بـــه ووردت مشهورة مستفاضة.

ألا ترى أنهم لم يعدّوا إثبات يـــاءات الزوائـــد[1]، وحـــذفَ يـــاء ﴿تسـئلنّي﴾ في الكهف:[٧٠] وقراءة ﴿وأكون من الصالحين﴾[2] والظاء من ﴿بضنين﴾[3] ونحو ذلك مـن مخالف[4] الرسم المردود، فإن الخلاف / في ذلك يغتفر إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد وتُمَشّيه[5] صحةُ القراءة وشهرتها وتلقيها بالقبول، وذلك بخلاف زيادة كلمة ونقصانهـــا وتقديمها وتأخيرها حتى[6] ولو كانت حرفاً واحداً من حروف المعاني[7] فإن حكمـــه في

١٣/١

---

(١) سيأتي الحديث عنها في آخر الأصول ص: ١٥٨٠

(٢) من الآية (١٠) من سورة المنافقون.

قرأها أبو عمرو ﴿وأكونَ﴾ بإثبات الواو بين الكاف والنون، مع نصب النون، وقرأها الباقون ﴿وأكُنْ﴾ بجـــزم النون من غير واو بين الكاف والنون، وهكذا رسمت في جميع المصاحف.

ووجهت قراءة أبي عمرو بأن ﴿أكونَ﴾ نُصِب عطفاً على ﴿ فأصدّقَ﴾ الذي هو منصوب على جواب التّمنيّ في قوله ﴿لولا أخرتني﴾

انظر: إبراز المعاني: ٤/ ٢١٠ ، الدر المصون: ١٠ / ٣٤٤

(٣) من الآية (٢٤) من سورة التكوير.

قرأها ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس عن يعقوب بالظاء - المعجمة - والباقون بالضاد - المعجمـــة - وكذا هي في جميع المصاحف مرسومة.

انظر: مفردة الداني: ١١٦، النشر: ٢/٣٩٨-٣٩٩

(٤) في (ك) «مخالفة».

(٥) كذا ضبط بالشكل في: (س) و (ز).

(٦) في (ت): « حتى لو » بدون واو بين الكلمتين.

(٧) الحروف نوعان:

١- حروف المباني: وهي التي تتركب منها بنية الكلمة وتسمى حروف التهجي.

٢- حروف المعاني: وهي التي تدل على معان جزئية وضعت لها أو استعملت فيها، فهي تربط بين جزئـــين، فـــلا تكون ركناً في الكلام إلا مع ضميمة، وسميت بذلك لأنها موضوعة لمعان تتميز بها من حروف المباني، ومـــن حروف المعاني حروف العطف والجر... إلخ.

==

حكم الكلمة لا يسوِّغ مخالفة الرسم فيه وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة اتّباع الرسم ومخالفته[1].

وقولنا:« وصح سندها »: فإنا نعني به أن يروي تلك القراءةَ العدلُ الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذَّ بها بعضهم[2].

وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن و لم يكتف فيه بصحة السند وزعم أن قرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأنَّ ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وهذا مما لا يخفى ما فيه، فإن التواتر إذا ثبت لا يُحتاج فيه إلى الركنين الآخَرين[3] من الرسم وغيره، إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي ﷺ وجب قبوله وقطع بكونه قرآناً سواء أوافق الرسم أم خالفه، وإذا اشترطنا التواتر في كل حرفٍ حرفٍ[4] من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم، ولقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول ثم ظهر فساده وموافقة أئمة السلف والخلف[5].

قال الإمام الكبير أبو شامة في "مرشده": وقد شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلّدين أن القراءات السبع كلها متواترة، أي: كل فرد فرد مما[6] روي عن هؤلاء الأئمة السبعة، قالوا: والقطع بأنها منزلة من عند الله واجب ونحن بهذا نقول، ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطُّرُق واتفقت عليه الفِرَق من غير نكير له مع

==

انظر: شرح الكوكب المنير: ١ / ٢٢٨، أثر اللغة في اختلاف المجتهدين: ٢١١-٢١٢

(١) انظر: شرح الهداية: ١ / ٥-٦

(٢) انظر: هدى الساري: ٩

(٣) في (ت) وكذا المطبوع: « الأخيرين ».وهو تحريف.

(٤) «حرف » سقطت من (ت) وكذا المطبوع.

(٥) انظر: منجد المقرئين: ٧٩-٨٠

(٦) في المطبوع « ما » بميم واحدة، وهو تحريف.

أنه شاع واشتهر واستفاض فلا أقل من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر في بعضها[1].

وقال الشيخ أبو محمد إبراهيم بن عمر الجعبري[2]: أقول الشرط واحد وهو صحة النقل ويلزم الآخران، فهذا ضابط يعرف ما هو من الأحرف السبعة وغيرها، فمن أحكم معرفة حال النقلة وأمعن في العربية وأتقن الرسم انحلت له هذه الشبهة.[3]

وقال الإمام أبو محمد مكي في "مصنفه" الذي ألحقه بكتاب "الكشف" له: فإن[4] سأل/ سائل فقال: فما الذي يقبل من القرآن[5] الآن فيقرأ به وما الذي لا يقبل ولا يقرأ به وما الذي يقبل ولا يقرأ به ؟ ١٤/١

فالجواب: أن جميع ما روي في القرآن[6] على ثلاثة أقسام:

قسم يقرأ به اليوم وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال وهن[7]:

أن ينقل عن الثقات عن[8] النبي ﷺ، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن سائغا[9]، ويكون موافقا لخط المصحف، فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به

---

(١) وصف المؤلف رحمه الله هذا القول بالسقوط.، انظر: المرشد الوجيز : ٧٦، المنجد: ١٩٧-٢٠٣

(٢) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، محقق، حاذق، ثقة، مقرئ، أصولي، توفي سنة (٧٣٢ هـ)

انظر : غاية النهاية : ٢١/١

(٣) لم أقف عليه لا في "شرح الشاطبية"، ولا في "خلاصة الأبحاث"، فلعله في "نهج الدماثة" و لم يتيسر لي الاطلاع عليها..

(٤) « فإن »: سقطت من (ت)

(٥) كذا في النشر، وفي الإبانة: « القراءات» وهي الصواب.

(٦) في الإبانة: « من القراءات ».

(٧) في الإبانة: « وهي ».

(٨) في الإبانة:« إلى».

(٩) في (ز) و (س) والإبانة: « شائعا »، بالشين المعجمة والعين المهملة، والأَوْلى ما أثبتُّه ؛ لأن الشيوع لا يشترط كما قرره الداني وغيره. بإفادة شيخي المشرف.

وقطع على مغيبه وصحته وصدقه؛ لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقة خط[1] المصحف وكفر[2] من جحده.

قال: والقسم الثاني: ما صح نقله عن الآحاد وصح وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف، فهذا يقبل ولا يقرأ به لعلتين:

إحداهما: أنه لم يؤخذ[3] بإجماع إنما أخذ بأخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد.

والعلة الثانية: أنه مخالف لما قد أجمع عليه فلا يقطع على مغيبه وصحته وما لم يقطع على صحته لا تجوز القراءة به ولا يكفر من جحده ولبئس[4] ما صنع إذ[5] جحده.

وقال: والقسم الثالث: هو ما نقله غير ثقة أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية، فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف، قال: ولكل صنف من هذه الأقسام تمثيل تركنا ذكره اختصارا[6].

قلت: ومثال القسم الأول: ﴿ مالك، و ملك ﴾[7] و ﴿ يخدعون، و يخادعون﴾[8] و﴿أوصى، ووصى ﴾[9] و﴿ يطوع، و تطوع ﴾[10] ونحو ذلك من القراءات المشهورة.

---

(١) في الإبانة: « موافقته لخط ».

(٢) كذا مضبوطة في (س) و (ك)

(٣) في الإبانة: « يوجد »، من الإيجاد. ولعله تصحيف بدليل قوله بعده: أخذ، من الأخذ.

(٤) في الإبانة: « وبئسما »، بدون اللام.

(٥) في المطبوع: « إذا »، بألف بعد الذال، وفي (ت) « إن » بالنون.

(٦) الإبانة: ٣٩-٤٠

(٧) بإثبات الألف بعد الميم وحذفها.

(٨) بضم الياء وفتح الخاء وبعدها ألف وكسر الدال، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو، وبفتح الياء وتسكين الخاء وحذف الألف وفتح الدال على قراءة الباقين، وهي من الاية (٩) من سورة البقرة.
انظر: النشر: ٢ / ٢٠٧

(٩) بإثبات الهمزة بين الواوين ثانيهما ساكن وتخفيف الصاد، وهي قراءة نافع وأبي جعفر وابن عامر. وبحذف الهمزة وفتح ثانيهما وتشديد الصاد، وهي قراءة الباقين. وهي من الآية (١٣٢) من سورة البقرة،
انظر: النشر: ٢/ ٢٢٢- ٢٢٣

(١٠) بالياء وتشديد الطاء وإسكان العين، وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف في اختياره، والأخرى: بالتاء وتخفيف
==

ومثال القسم الثاني: قراءة عبد الله بن مسعود وأبي الدرداء: (والذكر والأنثى) في ﴿وما خلق الذكر والأنثى ﴾[1] وقراءة ابن عباس (وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصباً وأما الغلام فكان كافراً)[2] ونحو ذلك مما ثبت برواية الثقات.

واختلف العلماء في جواز القراءة بذلك في الصلاة، فأجازها بعضهم ؛ لأن الصحابة والتابعين كانوا يَقرؤن بهذه الحروف في الصلاة، وهذا أحد القولين لأصحاب الشافعي وأبي حنيفة[3] وإحدى الروايتين عن مالك وأحمد.

وأكثرُ العلماء على عدم الجواز ؛ لأن هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبي ﷺ وإن ثبتت بالنقل فإنها منسوخة بالعرضة الأخيرة[4]، أو بإجماع الصحابة على المصحف العثماني أو أنها / لم تنقل إلينا نقلا يثبت بمثله القرآن، أو أنها لم تكن من الأحرف السبعة، كل هذه مآخذ للمانعين. ١٥/١

وتوسط بعضهم[5] فقال: إن قرأ بها في القراءة الواجبة وهي الفاتحة عند القدرة على

الطاء وفتح العين، وهي قراءة الباقين، وهي من الآية (١٨٤) من سورة البقرة.

انظر: التيسير: ٧٧، النشر: ٢ / ٢٢٣

(١) من الآية (٣) من سورة الليل.

انظر: مختصر الشواذ: ١٧٤

(٢) « غصبا » سقطت من (ز) وهي قراءة شاذة.

والقراءة المتواترة في الآيتين ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ ﴿ وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾ سورة الكهف (٧٩ / ٨٠)

(٣) النعمان بن ثابت، الإمام صاحب المذهب، رأى أنس بن مالك ﷺ توفي سنة ١٥٠ هـ.

تذكرة الحفاظ: ١ / ١٦٨ - ١٦٩

(٤) ثبت عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهم أن النبي ﷺ كان يعرض القرآن على جبريل عليه السلام في كل عام مرّة، وعرض عليه في العام الذي توفي فيه مرتين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: والعرضة الأخيرة هي قراءة زيد بن ثابت وغيره، وهي التي أمر الخلفاء الراشدون بكتابتها في المصاحف. اهـ.

انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٥٧، المرشد الوجيز: ٢٢٠، الفتاوى: ١٣/ ٣٩٥

(٥) ذكر شيخ الإسلام أنه اختيار جدّه أبي البركات. انظر: الفتاوى: ١٣ / ٣٩٨

غيرها لم تصح صلاته ؛ لأنه لم يتيقن أنه أدى الواجب من القراءة لعدم ثبوت القرآن بذلك، وإن قرأ بها فيما لا يجب لم تبطل ؛ لأنه لم يتيقن أنه أتى في الصلاة بمبطل، لجواز أن يكون ذلك من الحروف التي أنزل عليها القرآن.

وهذا يبتني على أصل وهو: أن ما لم يثبت كونه من الحروف السبعة فهل يجب القطع بكونه ليس منها.؟

فالذي عليه الجمهور أنه لا يجب القطع بذلك، إذ ليس ذلك مما وجب علينا أن يكون العلم به في النفي والإثبات قطعيا، وهذا هو الصحيح عندنا[١]، وإليه أشار مكي بقوله: (ولبئس ما صنع إذ جحده).

وذهب بعض أهل الكلام[٢] إلى وجوب القطع بنفيه، حتى قطع بعضهم[٣] بخطأ مَن[٤] لم يثبت البسملة من القرآن في غير سورة "النمل"[٥].

وعكس بعضهم فقطع بخطأ من أثبتها لزعمهم أن ما كان من موارد الاجتهاد في القرآن فإنه يجب القطع بنفيه.

والصواب أن كلاً من القولين حق وأنها آية من القرآن في بعض القراءات، وهي قراءة الذين يفصلون بها بين السورتين، وليست آية في قراءة من لم يفصل بها، والله أعلم[٦].

---

(١) الضمير في (عندنا) يعود على الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ؛ لأن هذا الكلام كلامه كما سيأتي بعد قليل الإشارة إلى ذلك .

(٢) في (ت) « بعض المتأخرين »

(٣) هو القاضي أبو بكر الباقلاني رحمه الله تعالى.

انظر: نكت الانتصار: ٧١- ٧٩ ، الفتاوى: ١٣ / ٣٩٨

(٤) هو الإمام الشافعي، المصدر السابق.

(٥) المراد التي في وسطها وهو قوله تعالى ﴿ إنه من سليمان وإنه باسم الله الرحمان الرحيم﴾ الآية: (٣٠)

(٦) المؤلف نقل هذا الكلام، أعني من قوله: (واختلف العلماء...) إلى هنا، من شيخ الإسلام، بل إن نقله من قوله: (إن قرأ بها..) نقل حرفي لم يزد عليه إلا قوله: (وإليه أشار مكي...جحده.)

ومن هنا أرى أن يصحح ذلك القول الشائع بين بعض طلاب العلم بأن هذا الجمع في البسملة هو من مبتكرات الحافظ ابن حجر رحمه الله، فالصواب أنه لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وأيضا قد أشار إلى هذا الإمام:

==

وكان بعض[1] أئمتنا يقول: وعلى قول من حرم القراءة بالشاذ يكون عالم من الصحابة وأتباعهم قد ارتكبوا محرما بقراءتهم بالشاذ، فيسقط الاحتجاج بخبر من يرتكب المحرم دائما وهم نقلة الشريعة الإسلامية فيسقط ما نقلوه، فيفسد على قول هؤلاء نظام الإسلام والعياذ بالله تعالى. قال:

ويلزم أيضا أن الذين قرؤوا بالشواذ لم يصلوا قط ؛ لأن تلك القراءة محرمة " والواجب لا يتأدى بفعل المحرم ".

وكان مجتهد العصر أبو الفتح محمد بن علي بن دقيق العيد[2] يستشكل الكلام في هذه المسألة ويقول: الشواذ نقلت نقل آحاد عن رسول الله ﷺ ، فيعلم ضرورة أنه ﷺ قرأ بشاذ منها وإن لم يعين، قال: فتلك القراءة تواترت وإن لم تتعين بالشخص فكيف يسمى شاذا، والشاذ لا يكون متواترا[3]؟.

قلت: وقد تقدم آنفا ما يوضح هذه الإشكالات / من مآخذ من منع القراءة بالشاذ، ١٦/١

==

محمد بن محمد بن عاصم الأندلسي الغرناطي (٧٦٠-٨٢١ هـ) وهو من الأئمة المتقنين لعدة علوم منها القراءات، واشتهر أكثر بالأصول، في نظمه:مرتقى الأصول إلى علم الأصول" فقال:

ومذهب القرا بهذي المسأله ** أقعد في الأمر كذا في البسمله

ومراده بهذي المسألة: مسألة التواتر في القرآن.

وله في القراءات أرجوزة "إيضاح المعاني في قراءة الثماني" .

انظر: المرشد الوجيز: ١٨٢-١٨٣، الفتاوى: ١٣/ ٣٩٤ و ٣٩٧-٣٩٩، مرتقى الأصول: ٧١

(١) هذا المبهم هو الإمام أبو حيان، صاحب تفسير البحر المحيط.، وقد نقل قوله هذا المؤلف في كتابه « منجد المقرئين » وصرح باسمه هناك.

انظر: منجد المقرئين: ٩٢

(٢) فقيه مجتهد في المذهبين: المالكي والشافعي، ولد بالقرب من ينبع، واسع العلم، شديد الخوف دائم الذكر، توفي سنة ٧٠٢ هـ.

انظر: تذكرة الحفاظ: ٤/ ٤٨١-٤٨٣

(٣) قال المؤلّف بعد نقله كلام أبي حيّان: هذه ونحوها مباحث لا طائل تحتها إذ القول في القراءات الشاذة كالقول في الأحاديث الضعيفة المنقولة في كتب الأئمة، يُعلم بالجملة أن النبي ﷺ قال شيئاً منها وإن لم تُعرف عينه، انظر: المنجد: ٩٣

وقضية ابن شنبوذ[1] في منعه من القراءة به معروفة، وقصته في ذلك مشهورة ذكرناها في كتاب « الطبقات » [2].

وأما إطلاق من لا يعلم على ما لم يكن عن السبعة القراء أو ما لم يكن في هذه الكتب المشهورة كـ"الشاطبية" و"التيسير" أنه شاذ، فإنه اصطلاح ممن لا يعرف حقيقة ما يقول كما سنبينه فيما بعد إن شاء الله تعالى[3].

ومثال القسم الثالث مما نقله غير ثقة كثير مما في كتب الشواذ مما غالب إسناده ضعيف كقراءة ابن السميفع[4] وأبي السمال[5] وغيرهما في ﴿ ننجيك ببدنك﴾[6] (ننحيك): بالحاء المهملة، و[7] ﴿تكون لمن خلفك آية﴾ بفتح سكون اللام[8]، وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله التي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي[9] ونقلها عنه أبو القاسم

---

(١) ستأتي ترجمته في أسانيد ابن كثير ص: ٥٨٩

(٢) انظر: غاية النهاية: ٢/٥٤-٥٥

(٣) انظر: ص: ٤٢٤ المغني: ٢ / ١٥١ - ١٥٣، الروضة للنووي: ١ / ٣٤٨، الذخيرة للقرافي: ٢ / ١٨٧

(٤) بفتح السين، محمد بن عبد الرحمن [كما عند المؤلف] أو [عبد الله] كما عند الذهبي، أبو عبد الله اليمني، له اختيار شاذ في القراءة رواه المؤلف عن بعض شيوخه إلى أبي معشر، قيل: إنه قرأ على نافع، وقراءته شاذة لخروجها عن المشهور، توفي سنة ٢١٥ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٢ / ١٦١، المعرفة: ١ / ٣٥٥

(٥) هو: قعنب بن هلال بن أبي قعنب، أبو السمال، بفتح السين وتشديد الميم وباللام، وقيل: السماك، بالكاف بدل اللام -كما في «س»- العدوي، البصري، له اختيار شاذ في القراءة، لم يقرئ الناس وإنما أخذت عنه القراءة في الصلاة، قيل: إنه كان يقدم على الخليل، توفي في زمن المنصور، ترجم له الذهبي ثلاث مرات.

انظر: غاية النهاية: ٢ / ٢٧، المعرفة: ١ / ٢٦٦ و ٣٠٧ - ٣٠٨ و ٣٥٢

(٦) من الآية (٩٢) من سورة يونس

(٧) كتب الواو في المطبوع داخل القوس، مما يوهم أنها قراءة، وقد بحثت فيما لدي من مصادر فلم أجد أحدا ذكر ذلك، فلهذا جعلتها خارج القوس.

(٨) هي قراءة شاذة.

انظر: مختصر ابن خالويه: ٥٨، المحتسب: ١ / ٣١٦، إعراب القراءات الشواذ: ١ / ٦٥٣

(٩) انظر ترجمته: ٢٥٩

الهذلي[1] وغيره، فإنها لا أصل لها، قال أبو العلاء الواسطي[2]: إن الخزاعي وضع كتابًا في الحروف نسبه إلى أبي حنيفة فأخذت خط الدارقطني[3] وجماعة أن الكتاب موضوع لا أصل له[4].

قلت: وقد رويت الكتاب المذكور، ومنه: ﴿ إنما يخشى الله من عباده العلمـٰـؤا ﴾[5] برفع الهاء ونصب الهمزة، وقد راج ذلك على أكثر المفسرين ونسبها إليه وتكلف توجيهها، وإن أبا حنيفة رحمه الله لبريء منها[6].

---

(١) انظر ترجمته: ١٥٦

(٢) انظر ترجمته: ٥٧٨

(٣) هو: علي بن عمر، سمع "السبعة" من مؤلفه ابن مجاهد، وتصدر للإقراء في آخر عمره، وألف كتابا في القراءات لم يؤلف مثله، بل قال المؤلف: لم يكمل حسن "جامع البيان" إلا لكونه نسج على منواله، قيل: هو أول من وضع الأصول قبل الفرش. توفي سنة ٣٨٥ هـ.
غاية النهاية: ١ / ٥٥٨-٥٥٩، المعرفة: ٢ / ٦٦٥ - ٦٧٣ ، تاريخ بغداد: ١٢ / ٣٤-٤٠، وفيات الأعيان: ٢ / ٤٥٩ - ٤٦٠

(٤) وكان ذلك سبب نزوح الخزاعي عن بغداد، لكن اعتذر المؤلف للخزاعي بقوله: لم تكن عهدة الكتاب عليه بل على الحسن بن زياد، وإلا فالخزاعي إمام جليل من أئمة القراء الموثوق بهم. اهـ
وقد نقل قول أبي العلاء الخطيب والذهبي والمؤلف.
انظر: غاية النهاية: ٢/١٠٩ وما بعدها، المعرفة: ٢ / ٧٢٠، تاريخ بغداد: ٢ / ١٥٧

(٥) من الآية (٢٨) من سورة فاطر

(٦) وهي منسوبة أيضًا لعمر بن عبد العزيز، وأبي حيوة، وذكرها من المفسرين الزمخشري والقرطبي - نقلاً عنه - وأبو حيان، والنسفي والشوكاني والسمين، والبيضاوي و لم ينسبها.
ووجهها البلاغيون بأن الخشية فيها استعارة للتعظيم، والمعنى: إنما يعظم الله من عباده العلماء.
ووجهها بعض النحويين بأنها على القلب، كقولهم: تهيبني الفلاة، في معنى: تهيبت الفلاة، ومنه قول الفرزد
غداة أحلت لابن أصرم طعنة ** حصين عبيطات السدائف والخمر
عبيطات: اللحم الطري، السدائف: شحم السنام، والشاهد: نصب " طعنة " ورفع " عبيطات " مع أن الطعنة هي التي أباحت له ما حرم على نفسه من الأكل والخمر.
انظر: الجمل للزجاج: ٢٠٤، الكشاف: ٣ / ٢٧٥، القرطبي: ١٤/ ٣٤٤، البحر: ٧ / ٣١٢، الدر المصون: ٩/ ٢٣١، إعراب القرآن لقوام السنة: ٣٢٧

ومثال ما نقله ثقة ولا وجه له في العربية ولا يصدر مثل هذا إلا على وجـــه الســـهو والغلط وعدم الضبط، ويعرفه الأئمة المحققون والحفاظ الضابطون وهو قليل جدا بـــل لا يكاد يوجد، وقد جعل بعضهم منه رواية خارجة[١] عن نافع (معائش) بالهمز[٢]، ومـــا رواه ابن بكار[٣] عن أيوب[٤] عن يحيى عن ابن عامر من فتح ياء (أدري أقريب)[٥] مع

---

(١) ابن مصعب، أبو الحجاج، الضبعي، أخذ عن نافع وأبي عمرو، وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه، وروى عن حمزة حروفا، روى عنه أبو معاذ النحوي، توفي سنة ١٦٨ هـ. انظر: غاية النهاية: ١/٢٦٨

(٢) من الآية (١٠) من سورة الأعراف.

وهي قراءة شاذة نسبها ابن خالويه أيضا إلى الأعرج، وزاد السمين نسبتها إلى ابن عامر وزيـــد بـــن علـــي والأعمش. وشاذة أيضا من حيث اللغة، فأصل الكلمة " عيش " أصلية الياء " فمعايش " على وزن مفـــاعل، فيجب إبقاؤها ياء، وإنما تبدل الياء همزة فيما كانت فيه الياء زائدة نحو سفينة و مدينة، فيقال: سفائن ومدائن، بالهمز وشذ قولهم: (مصائب) في جمع (مصيبة) لأن الأصل: (مصاوب) وأصل النقل: (صوب)، وهذه القـــراءة لم تصح عن نافع كما ذكر المؤلف، وإنما رواها الثقات عن ابن عامر فصح جوازها كونها لغة لا قراءة ولقـــد نقل الفراء ذلك عن بعض العرب.

انظر: معاني القرآن: ١/٣٧٣-٣٧٤، إعراب القراءات السبع لابـــن خالويـــه: ١ / ١٧٦- ١٧٧، الموضـــح للشيرازي: ٢ / ٥٢٢-٥٢٣، البحر: ٤ / ٢٧١-٢٧٢، الدر المصون: ٥ / ٢٥٧-٢٥٩، الصحاح والقاموس والتاج (عيش)

(٣) عبد الحميد الكلاعي، نزيل دمشق، روى عن الوليد بن مسلم، روى عنه العباس بن الوليد، ذكر المؤلف أنـــه انفرد عن ابن عامر بفتح الواو من ﴿ عورات النساء ﴾ [النور: ٣١]، انظر: غاية النهاية: ١ / ٣٦٠

(٤) ابن تميم، الدمشقي، ضابط مشهور، وهو الذي خلف يحيى بالقيام في القراءة بدمشق، توفي ســـنة ٢١٩ هـــ انظر: غاية النهاية: ١/١٧٢

(٥) من الآية (١٠٩) من سورة الأنبياء.

قال الداني: ما أحسب ذلك إلا وهماً من ابن بكار. اهـ

وقال ابن جني: هذا غلط ؛ لأن " إن " نافية لا عمل لها. اهـ وقال السمين: قراءة شاذة منكرة، ووجهت على التشبيه بياء الإضافة.

انظر: المحتسب: ٢ / ٦٨ ، جامع البيان: ٢ / ق ١١٩/ب ، العكبري: ٢ / ١٢١، الدر المصون: ٨/٢١٦-٢١٧

إثبات الهمزة، وهي رواية زيد[1] وأبي حاتم[2] عن يعقوب[3] وما رواه أبو علي العطار عن العباس[4] عن أبي عمرو (ساحران تظَّاهرا) بتشديد الظاء[5]، والنظر في ذلك لا يخفى.

ويدخل في هذين القسمين ما يذكره بعض المتأخرين من شرّاح "الشاطبية" في وقف حمزة على نحو ﴿ أسمايهم ﴾ و ﴿أوليك﴾ بياء خالصة ونحو ﴿شركاؤكم﴾ و ﴿وأحبّؤه﴾[6] بواو خالصة ونحو ﴿بدأكم ﴾ و ﴿أخاه﴾ بألف خالصة، ونحو «رأى» «را»، «ترای»، «ترا» و﴿اشمأزت﴾[7] اشمزت و﴿فادّارأتم﴾ «فادّارأتم»، بالحذف في ذلك كله مما يسمّونه التخفيف الرسمي، ولا يجوز في وجه / من وجوه العربية، فإنه إما أن يكون منقولاً عن ثقة‚ولا سبيل إلى ذلك فهو مما لا يقبل إذ لا وجه له، وإما أن يكون منقولاً عن غير ثقة فمنعه أحرى وردّه أولى، مع أني تتبعت ذلك فلم أجده منصوصاً لحمزة

١٧/١

---

(١) ابن أحمد، ابن أخي يعقوب الحضرمي، روى عنه الفضل بن شاذان وغيره. غاية النهاية: ١ / ٢٩٦

(٢) سهل بن محمد، إمام البصرة في القراءة والنحو واللغة، له اختيار في القراءة، صلى في البصرة التراويح ستّين سنة لم يخطئ و لم يلحن، توفي سنة ٢٥٥ وقيل: سنة ٢٥٠ هـ.
انظر: غاية النهاية: ١ / ٣٢٠ - ٣٢١، المعرفة: ١ / ٤٣٤ - ٤٣٦

(٣) انظر ترجمته ص: ٧٢٥

(٤) ابن الفضل، الأنصاري البصري، من أكابر أصحاب أبي عمرو، ناظر الكسائي في الإمالة، و لم يشتهر ؛ لأنه لم يجلس للإقراء، توفي سنة ١٨٦ هـ انظر: غاية النهاية: ١ / ٣٥٣

(٥) من الآية (٤٨) من سورة القصص.
وهي شاذة منسوبة للحسن وأبي حيوة واليزيدي والذماري، واستبعدها بعض علماء اللغة، كابنِ خالويه الذي قال: التشديد لحن،؛ لأنه فعل ماضي، وإنما يشدد المضارع، اهـ. والعكبريٌ الذي قال: هو بعيد، اهـ والهذليٌ في "الكامل" قال: لا معنى له. اهـ وغيرهم.
والصواب أن لها وجهاً، وهو أنّ أصلها " تتظاهران " فأدغم التاء في التاء وحذفت النون للتخفيف، كقوله ﷺ: « لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابّوا.»
انظر: مختصر الشواذ: ١١٣ ، إعراب القراءات: ٢ / ١٧٧ ، العكبري: ٢ / ٢٦٣ ، البحر: ٧ /١٢٤، الدر المصون: ٨ / ٦٨٣

(٦) من الآية (١٨) من سورة المائدة

(٧) من الآية (٤٥) من سورة الزمر

لا بطريق[1] صحيحة ولا ضعيفة وسيأتي بيان ذلك في بابه إن شاء الله[2].

وبقي قسم مردود أيضاً وهو ما وافق العربية والرسم و لم ينقل ألبتة[3]، فهذا رده أحق ومنعه أشدّ،ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر، وقد ذكر جواز ذلك عن أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم البغدادي[4] المقرئ النحوي وكان بعد الثلاثمائة.

قال الإمام أبو طاهر بن أبي هاشم[5] في كتابه « البيان »: وقد نبغ نابغ في عصرنا فزعم أن كل من صح عنده وجه في العربية بحرف من القرآن يوافق المصحف فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها فابتدع بدعة ضل بها عن قصد السبيل[6].

قلت: وقد عقد له بسبب ذلك مجلس ببغداد حضره الفقهاء والقراء وأجمعوا على منعه وأوقف للضرب فتاب ورجع، وكتب عليه بذلك محضر كما ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب[7] في « تاريخ بغداد » وأشرنا إليه في "الطبقات"[8].

ومن ثمّ امتنعت القراءة بالقياس المطلق؛ وهو الذي ليس له أصل في القراءة يرجع إليه

---

(١) في (ت) و (ز) «طرق » بالجمع.

(٢) انظر: ص: ١٢١٨، ١٢٤٩

(٣) اختلف في همزتها هل هي قطع أم وصل، والمرجح الثاني، انظر: التاج (بت)

(٤) انظر ترجمته ص: ٦٨٧

(٥) انظر ترجمته ص: ٦٣٦

(٦) للكلام تكملة مهم ذكرها وهي:... السبيل، وأورط نفسه في منزلة عظمت بها جنايته على الإسلام وأهله، وحاول إلحاق كتاب الله من الباطل ما لا يأتيه من بين يديه ولا من خلفه، إذ جعل لأهل الإلحاد في دين الله بسبب رأيه طريقا إلى مغالطة أهل الحق بتخيير القراءات من جهة البحث والاستخراج بالآراء دون الاعتصام والتمسك بالأثر.... وإنما كان النكير على هذا الرجل شذوذه عما عليه الأئمة الذين هم الحجة فيما جاؤا به مجتمعين ومختلفين اهـ.

انظر: المعرفة: ٢ / ٥٩٩- ٦٠٠

(٧) انظر ترجمته ص: ٣٩٩

(٨) انظر: غاية النهاية: ٢ / ١٢٣-١٢٥، المعرفة: ٢ / ٥٩٧-٦٠٠، تاريخ بغداد: ٢ / ٢٠٦ - ٢٠٨، جمال القراء: ١ / ٢٣٩-٢٤٠

ولا ركن وثيق في الأداء يعتمد عليه، كما روينا عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما من الصحابة وعن ابن المنكدر[1] وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز وعامر الشعبي من التابعين أنهم قالوا: القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول، فاقرؤوا كما علمتموه[2] ولذلك كان كثير من أئمة القراءة كنافع وأبي عمرو يقول: لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأت لقرأت حرف كذا كذا وحرف كذا كذا[3].

أمّا إذا كان القياس على إجماع انعقد أو عن أصل يعتمد فصير[4] إليه عند عدم النص وغموض وجه الأداء فإنه مما يسوغ قبوله ولا ينبغي رده لا سيما فيما تدعو[5] الضرورة وتمس الحاجة مما يقوي وجه الترجيح ويعين على قوة التصحيح، بل قد لا يسمى ما كان كذلك قياسا على الوجه الاصطلاحي ؛ إذ هو في الحقيقة نسبة جزئي إلى كلي كمثل ما اختير في تخفيف بعض الهمزات لأهل الأداء، وفي إثبات / البسملة وعدمها لبعض القراء[6] ١٨/١ ونقل[7] ﴿كتابيه إني﴾[8] وإدغام ﴿ ماليه هلك﴾[9] قياساً عليه[10] وكذلك قياس ﴿قال

---

(١) محمد، أبو عبد الله، المدني، تابعي، من حفاظ الحديث، توفي سنة ١٣٠ هـ

انظر: تهذيب التهذيب: ٩ / ٤٧٣

(٢) من قوله: " عن عمر " إلى هنا، بنصه في المرشد الوجيز: ١٧٠، وعند ابن مجاهد إلى: "الأول".

وانظر: السبعة:٤٩-٥٢، فضائل القرآن لأبي عبيد:٣٦١، المرشد الوجيز:١٧٠، جامع أسانيد المؤلف: ق ٦/ب

(٣) المشهور أن هذا القول لأبي عمرو، رواه عنه الأصمعي، ولم أجده عن نافع.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٢٩٠، المعرفة: ١ / ٢٣٣، السبعة: ٤٨، نكت الانتصار: ٤١٦

(٤) في المطبوع: « فيصير » بزيادة ياء بين الفاء والصاد، وهي تحريف.

(٥) في المطبوع: تدعو إليه، وكلمة (إليه) ليست في النسخ الخطية. فهو تحريف.

(٦) سيأتي توضيح مذاهبهم فيها في باب خاص.

(٧) المراد بالنقل هنا: نقل حركة الهمزة - وهي الكسر- إلى الهاء الساكنة قبلها، فتحذف حيئذ الهمزة، وسيأتي التفصيل في هذه الكلمة.

(٨) من الآيتين (١٩-٢٠) من سورة الحاقة

(٩) من الآيتين (٢٨-٢٩) من سورة الحاقة

(١٠) الضمير في " عليه " يعود على النقل، والمعنى: أن إدغام هاء ﴿ماليه﴾ في هاء ﴿هلك﴾ قياس على النقل في

==

رجلان ﴾[1] ﴿وقال رجل﴾[2] على ﴿قال رب﴾[3] في الإدغام كما ذكره الداني[4] وغيره، ونحو ذلك مما لا يخالف نصاً ولا يرد إجماعاً ولا[5] أصلاً؛مع أنه قليل جداً كما ستراه مبيّناً بعد إن شاء الله تعالى.

وإلى ذلك أشار مكي بن أبي طالب رحمه الله في آخر كتابه «التبصرة» حيث قال: فجميع ما ذكرنا في هذا الكتاب ينقسم ثلاثة أقسام:

قسم قرأت به ونقلته وهو منصوص في الكتب موجود.

وقسم قرأت به وأخذته لفظا أو سماعا وهو غير موجود في الكتب.

وقسم لم أقرأ به ولا وجدته في الكتب ولكن قسته على ما قرأت به إذ لا يمكن فيه إلا

==

﴿كتابيه إني﴾، وتوضيح ذلك: أن ﴿كتابيه إني﴾ فيها وجهان: النقل وعدمه، كما أن ﴿ماليه هلك﴾ فيها الإدغام وعدمه، فمن نقل أدغم، ومن لا: أظهر.

قال الداني: من روى التحقيق - عدم النقل - لزمه أن يقف على الهاء في قوله ﴿ ماليه هلك ﴾ وقفة لطيفة في حال الوصل من غير قطع ؛ لأنه واصل بنية الوقف، فيمتنع بذلك من أن تدغم في الهاء التي بعدها، ومن روى الإلقاء - النقل - لزمه أن يصلها ويدغمها في الهاء التي بعدها ؛ لأنها عنده كالحرف اللازم الأصلي.اهـ

انظر: جامع البيان: / ق ١١٤ ، الإتحاف: ٤٢٣

(١) من الآية (٢٣) من سورة المائدة

(٢) من الآية (٢٨) من سورة غافر

(٣) من الآية (١٦) من سورة القصص

(٤) توضيح ذلك: أن اللام تدغم في الراء نحو ﴿كمثل ريح﴾ و ﴿قد جعل ربك﴾ وشبهه، وكذلك إن سكن ما قبلها وتحرك اللام بالكسر أو الضم نحو ﴿ سبيل ربك ﴾ و ﴿يقول ربنا﴾ وشبهه، أما إذا سكن ما قبل اللام وتحرك اللام بالفتح فالإظهار قولا واحدا، هذا هو الأصل والقاعدة،

إلا أنه استثني منها الفعل ﴿ قال رب ﴾ و ﴿ قال ربكم ﴾ نصا وأداء، ووجه لقوة مدة الألف. ولما لم يرد نص في غير هذه الصيغة قاسوا عليه شبهه، قال الداني: ﴿ قال رب ﴾... متصل بضمير أو غير متصل أدغمه - السوسي- نصا وأداء لقوة مدة الألف، وقياسه: ﴿ قال رجلان ﴾ و ﴿ قال رجل ﴾، ولا خلاف بين أهل الأداء في إدغامهما. اهـ.

انظر: التيسير: ٢٧ ، سراج القاري: ٣٣

(٥) « ولا »: سقطت من (ظ)

ذلك عند عدم الرواية في النقل والنص وهو الأقل[1].

قلت: وقد زَلّ بسبب ذلك قوم وأطلقوا قياس ما لا يروى على ما روي، وما له وجه ضعيف على الوجه القوي، كأخذ بعض الأغبياء بإظهار الميم المقلوبة من النون والتنوين[2]، وقطع بعض القراء بترقيق الراء الساكنة قبل الكسرة والياء[3]، وإجازة بعض[4] من بلغنا عنه ترقيق لام الجلالة تبعا لترقيق الراء من ﴿ذكر الله﴾[5] إلى غير ذلك مما تجده في موضعه ظاهرا في التوضيح مبينا بالتصحيح مما سلكنا فيه طريق السلف و لم نعدل فيه إلى تمويه الخلف، ولذلك منع بعض الأئمة تركيب القراءات بعضها ببعض وخطأ القارئ بها في السنة والفرض.

قال الإمام أبو الحسن علي بن محمد السخاوي[6] في كتابه «جمال القراء» وخلط هذه القراءات بعضها ببعض خطأ[7].

وقال الحبر العلاّمة أبو زكريا النووي في كتابه « التبيان »: وإذا ابتدأ القارئ بقراءة

---

(١) التبصرة: ٧٣٦

(٢) انظر ص: ١٢٩٥

(٣) لعل في قوله هذا تلميحاً بأبي الحسن الحصري، فهو المشهور عند القراء بذلك في الكلمات ﴿قرية﴾ و ﴿مريم﴾ و﴿المرء﴾ حيث قال:

وإن سكنت والياء بعد كمريم ** فرقق وغلط من يفخم عن قهر

ولا تقرأن را المرء إلا رقيقة **......

وأفادني شيخي المشرف بأن مكياً ذهب إلى ذلك أيضاً كالحصري.

وسيأتي مناقشة ذلك في باب الراءات . انظر : التبصرة: ٤٠٧-٤٠٨

(٤) هذا الذي أبهمه المؤلف هنا وفي "باب اللامات"، و لم يصرح به، هو الإمام أبو عبد الله محمد بن محمد القيجاطي الأندلسي، شيخ الإقراء بالأندلس في زمن المؤلف.

والذي أبلغ المؤلف عنه بذلك هو أبو الحسن علي بن عيسى الفهري، تلميذ القيجاطي، وصاحب المؤلف، عن طريق رسالة كتبها إليه بذلك. انظر: غاية النهاية: ٢/٢٤٣-٢٤٤

(٥) لم يضبط الكلمة في جميع النسخ، وضبطتها تبعاً للقاهري في "بحر الجوامع" ق: ٢٢/أ.

(٦) انظر ترجمته ص: ٣٦١

(٧) جمال القراء: ٢ / ٥٢٩، وعبارته: وخلط بعض القراءات ببعض عندنا خطأ.

شخص من السبعة فينبغي أن لا يزال على تلك القراءة ما دام للكلام ارتباط، فإذا انقضى ارتباطه فله أن يقرأ بقراءة آخر من السبعة، والأولى دوامه على تلك القراءة في ذلك المجلس[1].

قلت: وهذا معنى ما ذكره ابن الصَّلاح[2] في "فتاويه"[3].

وقال الأستاذ أبو إسحاق[4] الجَعْبَري: والتركيب ممتنع في كلمة وفي كلمتين إن تعلق أحدهما بالآخر وإلا كره[5].

قلت: وأجازها أكثر الأئمة مطلقاً، وجعل خطأ مانعي ذلك محقَّقًا./ ١٩/١

والصواب عندنا في ذلك التفصيل والعدولُ بالتوسط إلى سواء السبيل فنقول: إنْ كانت إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى فالمنع من ذلك منعُ تحريمٍ كمن يقرأ ﴿ فَتَلَقَّى ءَادَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَٰتٍ ﴾[6] بالرفع فيهما أو بالنصب آخِذاً رفع ﴿ آدم ﴾ من قراءة غير ابن كثير ورفعَ ﴿ كلمٰتٌ ﴾ من قراءة ابن كثير، ونحو ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾[7] بالتشديد[8] مع الرفع[9] أو عكس ذلك[10]،

---

(١) علّق ابن حجر على قول النووي رحمه الله بقوله: من الأولوية لا على الحتم.
انظر: التبيان: ٥٣ ، الفتح: ٣٨/٩

(٢) هو: عثمان بن عبد الرحمن، الكردي، من أئمة عصره في الحديث والتفسير والفقه، شافعي، توفي سنة (٦٤٣هـ) انظر: طبقت السبكي: ١٣٧/٥

(٣) سيذكر المؤلف كلام ابن الصلاح ص: ٤٢٨

(٤) في حاشية (ز) و (ظ): تقدم أنه أبو محمد وهما كنيتان. اهـ

(٥) لم أجد مصدراً آخر لتوثيق هذا النص.

(٦) من الآية (٣٧) من سورة البقرة

(٧) من الآية (٣٧) من سورة آل عمران

(٨) أي في الفاء.

(٩) أي في الهمزة في (زكرياء)

(١٠) أي التخفيف مع النصب.

وبيان القراءات في هاتين الكلمتين كالتالي: قرأ الكوفيون إلا شعبة ﴿كفّلها زكريّا ﴾ بتشديد الفاء مع القصر في ﴿زكريّا﴾ من دون همز، وقرأ شعبة بتشديد ﴿كفّلها﴾ مع نصب همز ﴿زكرياءَ﴾ وقرأ الباقون بالتخفيف مع

==

ونحو ﴿أَخِذَ مِيثَٰقُكُمْ﴾[1] وشبهه مما يركّب بما لا تجيزه العربية ولا يصحّ في اللغة.

وأمّا ما لم يكن كذلك فإنّا نفرّق فيه بين مقام الرواية وغيرها، فإن قرأ بذلك على سبيل الرواية فإنه لا يجوز أيضاً من حيث إنه كذب في الرواية وتخليط على أهل الدراية، وإن لم يكن على سبيل النقل والرواية بل على سبيل القراءة والتلاوة فإنه جائز صحيح مقبول لا منع منه ولا حَظْر، وإن كنّا نَعيبُه على أئمة القراءات العارفين باختلاف الروايات من وجه تساوِي العلماء بالعوامّ، لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام إذ كلٌّ من عند الله نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين تخفيفاً عن الأمة، وهوينًا على أهل هذه الملّة، فلو أوجبنا عليهم قراءة كل رواية على حِدَة لَشَقَّ عليهم تمييز القراءة الواحدة وانعكس المقصود من التخفيف وعاد الأمر بالسهولة إلى التكليف.

وقد روينا في "المعجم الكبير" للطبراني بسند الصحيح[2] عن إبراهيم النخعي قال: قال عبد الله يعني[3] ابن مسعود: « ليس الخطأ أن يقرأ بعضه في بعض، ولكن الخطأ أن يلحقوا به ما ليس منه»[4].

وقال رسول الله ﷺ « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه»[5] متفق عليه، وهذا لفظ البخاري عن عمر.

*وفي لفظ البخاري عن عمر قال: سمعت هشام بن حكيم بن حزام[6] يقرأ سورة

==

رفع الهمز ﴿كَفَلَها زكرياءُ﴾ انظر: التيسير: ٨٧، النشر: ٢ / ٢٣٩

(١) من الآية (٨) من سورة الحديد.

كتب في المطبوع في سورة الحديد ﴿ أخذنا ﴾ بزيادة (نا) وهو خطأ. وفيها قراءتان أُخِذ، بالبناء للمجهول ورفع ﴿ميثاقُكم﴾ وهي قراءة أبي عمرو. أَخَذ: بالبناء للفاعل ونصب ﴿ميثاقَكم ﴾ وهي قراءة الباقين. وسيأتي تفصيل ذلك. انظر: النشر: ٢/٣٨٤

(٢) كذا بالتعريف في جميع النسخ.

(٣) «يعني » سقطت من المطبوع.

(٤) المعجم الكبير:٩/١٥٠ حديث رقم [٨٦٨٣]، و انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٥٥، المرشد الوجيز: ٨٨

(٥) سبق تخريجه ص: ٣٥٣.

(٦) الأسدي، وليس مخزوميًّا كما عند ابن منده، وخديجةُ رضي الله عنها عمةُ أبيه، أسلم يوم الفتح وكان من الآمرين بالمعروف والنّاهين عن المنكر، انظر: أسد الغابة: ٤ / ٦٢٢

"الفرقان" على غير ما أقرأنيها رسول الله ﷺ، الحديث[1]*.

وفي لفظ مسلم عن أُبَيٍّ أن النبيّ ﷺ «كان عند أضاة[2] بني غِفار[3] فأتاه جبريل عليه السلام فقال: إن الله يأمرك أن تُقرِئَ أمّتَك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومعونته[4] وإن أمتي لا تطيق ذلك ثم أتاه الثانية على حرفين، فقال له مثل ذلك، ثم أتاه الثالثة بثلاثة / فقال له مثل ذلك، ثم أتاه الرابعة فقال له: إن الله يأمرك أن تُقرِئَ أمتك القرآن[5] على سبعة أحرف فأيّما حرف قرؤا عليه فقد أصابوا »، ورواه أبو داود والترمذي[6] وأحمد، وهذا لفظه مختصراً[7].

٢٠/١

وفي لفظ للترمذي أيضاً عن أُبَيٍّ قال: لقي رسولُ الله ﷺ جبريلَ عند أحجار المِرا[8] قال: فقال رسول الله ﷺ لجبريل: « إني بُعِثت إلى أمّة أميين فيهم الشيخ الفاني[9] والعجوز الكبيرة والغلام، قال: فمرهم فليقرؤا القرآن على سبعة أحرف» قال الترمذي: حسن

---

(١) ما بين النجمتين كتب في حاشية (ز) و (س) و (ظ) وكتب عليه: «صح »

(٢) على وزن: حَصاة، ويقال: أضاء، بالهمز بعد حرف المد موضعان أحدهما بمكة والآخر بالمدينة. وأصلها الغدير.
انظر: تاريخ مكة للأزرقي: ٢١٣/٢، معجم البلدان:٢١٤/١، خلاصة الوفاء:٢ /٥٤٧، التاج (أضا)

(٣) غِفار بن مُليل بن ضمرة، ينتهي نسبه إلى مضر بن نزار، انظر: الأنساب: ٤ / ٣٠٤

(٤) كذا في النشر، وفي المصادر: « مغفرته ».

(٥) (القرآن) سقطت من (ت) و(س)

(٦) الحديث لم أجده عند الترمذي.

(٧) انظر: مسلم: ٢ / ٢٠٣: (٢ / ٢٠٣) سنن أبي داود: ١٦٠/٢-١٦١، المصنف لابن أبي شيبة:١٣٨/٦
المسند: ٥ / ١٢٧-١٢٨ ، تفسير الطبري: ١ / ١٧ ، المرشد الوجيز: ١ / ٨٢

(٨) كذا في النسخ والمطبوع: « المِرا » بالقصر، وجاء في "جامع البيان" للدّاني « المراء » بالمد، وهو الصواب، وأحجار المراء بكسر الميم وتخفيف الراء مع المد موضع بالمدينة، قيل: هو قباء أو قريب منه.
انظر: النهاية في غريب الحديث: ٤ / ٣٢٣ ، خلاصة الوفاء: ٢ / ٥٤٥

(٩) في (ظ) « العاسي » بالعين والسين، وهي رواية في الحديث، ومعناها: الكبير، والخفيف الضعيف، انظر: تفسير الطبري: ١ / ١٦ ، المرشد الوجيز: ٨٣

صحيح[1].

وفي لفظ « فمن قرأ بحرف منها فهو كما قرأ »[2]

وفي لفظ حذيفة « فقلت يا جبريل: إني أرسلت إلى أُمّة أميّة، الرجل والمرأة والغلام والجارية والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتاباً قطّ قال: إن القرآن أنزل على سبعة أحرف»[3]، وفي لفظ لأبي هريرة « أنزل القرآن على سبعة أحرف عليماً حكيماً غفوراً رحيماً[4]».

*وفي رواية لأبَيٍّ « دخلت المسجد أُصَلِّي فدخل رجل[5] فافتتح "النحلَ" فقرأ فخالفني في القراءة فلما انفتل[6] قلت: من أقرأك ؟ قال: رسول الله ﷺ، ثم جاء رجل فقام يصلِّي وافتتح "النحل" فخالفني في القراءة[7] وخالف صاحبي، فلما انفتل قلت: من أقرأك ؟ قال: رسول الله ﷺ، قال فدخل قلبي من الشك والتكذيب أشدّ مما كان في الجاهلية، فأخذت بأيديهما فانطلقت بهما إلى النبي ﷺ فقلت: استقرئ هذين، فاستقرأ أحدَهما، قال: أحسنت، فدخل قلبي من الشك والتكذيب أشدّ مما كان في الجاهلية، ثم استقرأ الآخَرَ، فقال: أحسنت، فدخل صدري من الشك والتكذيب أشدُّ مما كان في الجاهلية، فضرب رسول الله ﷺ صدري بيده فقال: أعيذك[8] بالله يا أُبَيّ من الشك، ثم قال: إن جبريل عليه

---

(١) عبارة « أحجار المرا » ليست في الترمذي، بل لفظه يختلف عمّا هنا، ونصّه: « لقي رسول الله ﷺ جبريل فقال يا جبريل إني بعثت إلى أمة أميين منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط، قال يا محمد: إن القرآن أنزل على سبعة أحرف.» اهـ

انظر: الترمذي: ٤ / ٢٦٣، عارضة الأحوذي: ١١ / ٦٣، الطبري: ١ / ١٦ ، المرشد الوجيز: ٨٢

(٢) انظر: الطبري: ١ / ١٧ مقدمة جامع البيان للداني: ١٤، المرشد الوجيز: ٨١ .

(٣) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٣٨، المسند: ٥/ ٤٠٠، الترمذي: ٤/ ٢٦٣، المرشد الوجيز: ٨٣

(٤) انظر: المصنف لابن أبي شيبة: ٦ / ١٣٨، المرشد الوجيز: ٨٥

(٥) هو عبد الله بن مسعود ﷺ كما عند الطبري.

(٦) أي: انصرف. قاموس (فتل)

(٧) « في القراءة »: من (ت) فقط.

(٨) في (ت) « أعندك » وهو تصحيف.

السلام أتاني فقال: إن ربك عز وجل يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد فقلت اللهم خفف عن أمتي ثم عاد [فقال: إن ربك عز وجل يأمرك أن تقرأ القرآن على حرفين، فقلت: اللهم خفف عن أمتي، ثم عاد][1] فقال: إن ربك عزّ وجل يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف وأعطاك بكل ردة مسألة »[2] الحديث رواه الحارث بن أبي[3] أسامة[4]/ في مسنده بهذا اللفظ * [5].

٢١/١

وفي لفظ لابن مسعود « فمن قرأ على حرف منها فلا يتحول إلى غيره رغبة عنه»[6]

وفي لفظ لأبي بكرة[7] «كل شاف كاف ما لم تختم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب» وهو كقولك: هلم، وتعال، وأقبل، وأسرع، واذهب، وأعجل [8].

وفي لفظ لعمرو بن العاص « فأي ذلك قرأتم فقد أصبتم ولا تماروا فيه؛ فإن المراء فيه كفر»[9].

---

(١) ما بين القوسين سقط من (ت)

(٢) تكملته... بكل ردة رددتكها مسألة تسألنيها، فقلت: اللهم اغفر لأمتي، اللهم اغفر لأمتي، وأخّرتُ الثالثة ليوم يرغب إليّ الخلق كلُّهم حتى إبراهيم ﷺ. مسلم: ٢ / ٢٠٣ ، أحمد: ٥ / ١٢٧

(٣) كلمة « أبي » سقطت من (ز)

(٤) انظر: صحيح مسلم: ٢ / ٢٠٣، المسند: ١٢٧/٥، صحيح ابن حبان: ١٥/٣، الطبري: ١ / ١٧-١٨، السير: ١٣ / ٣٨٨

(٥) ما بين النجمتين سقط من (ظ) و (ز) وكتب في الحاشية ووضع عليه " صحَّ، أصل " وسقط برمّته من (س)

(٦) انظر: الطبري: ١ / ٢٢، المعجم الكبير: ١٨٢/١٠، المرشد الوجيز: ٨٦

(٧) نفيع بن الحارث، ويقال: ابن مسروح، صحابيّ، تدلّي إلى النبي ﷺ من حصن الطائف ببكرة فاشتهر بها. توفي سنة ٥١ هـ أو بعدها.

انظر: السير: ٣ / ٥-١٠، الإصابة: ٦ / ٢٥٢

(٨) قال الهيثمي: رواه أحمد والطبراني، وفيه علي بن زيد بن جُدعان وهو سيِّءُ الحفظ وقد توبع، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح. انظر: مجمع الزوائد: ٥ / ١٥٠-١٥١، المصنف لابن أبي شيبة: ٦ / ١٣٨، الطبري: ١ / ٢٢ ، المسند: ٥ / ٥١ ، مقدّمة جامع البيان: ٢١

(٩) انظر: المسند: ١٧٠/٤و ١٢٤/٥، فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٣٨، مقدمة جامع البيان: ١٧، الفتح:٩/ ٢٦

وقد نص الإمام الكبير أبو عبيد القاسم بن سلاّم رحمه الله على أن هذا الحديث تواتر عن النبي ﷺ.[1]

قلت: وقد تتبعت طرق هذا الحديث في جزء مفرد جمعته في ذلك فرويناه من حديث عمر بن الخطاب، وهشام بن حكيم بن حزام، وعبد الرحمن بن عوف[2]، وأُبَيٍّ بن كعب، وعبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وأبي هريرة، وعبد الله بن عباس، وأبي سعيد الخدري، وحذيفة بن اليَمان، وأبي بكرة، وعمرو بن العاص، وزيد بن أرقم[3]، وأنس بن مالك، وسمرة بن جندب[4]، وعمر بن أبي سلمة[5]، وأبي جُهَيم[6] وأبي طلحة الأنصاريّ[7]، وأمّ أيوب الأنصاريّة[8] رضي الله عنهم.

---

(١) فضائل القرآن: ٣٣٩

(٢) من بني زهرة بن كلاب، من أغنياء الصحابة رضي الله عنهم، ولد بعد عام الفيل بعشر سنين، وهاجر إلى الحبشة الهجرتين، توفي سنة ٣٢ هـ. انظر: الطبقات ابن سعد: ٣/١٢٤-١٣٧

(٣) ابن زيد الخزرجي، أبو عمر أو عامر، ردّه النبي ﷺ يوم أحد لصغر سنه، ثم شهد معه سبع عشرة غزوة، وهو الذي أخبر النبيَّ ﷺ بقولةِ ابنِ سلول ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ فأنكر ابنُ سلول ذلك، فأنزل الله ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَافِقُونَ..﴾ الآيات، فقال النبي ﷺ: « إن الله قد صدّقك يا زيد » توفي سنة ٦٦ هـ. انظر: الإصابة: ١ / ٥٦

(٤) الصحابيّ، من علمائهم، ثبت سماع الحسن البصري منه، كان يخلف على الكوفة والبصرة بالتناوب. توفي سنة ٥٨ هـ الطبقات لابن سعد: ٦ / ٣٤ السير: ٣ / ١٨٣ – ١٨٦

(٥) المخزوميّ، ربيب رسول الله ﷺ ؛ لأن أمّه أمّ سلمة زوجُ النبي ﷺ ورضي الله عنها، توفي النبي ﷺ وعمره تسع سنوات شهد مع عليٍّ "الجَمَل"، واستعمله على البحرين وفارس. أسد الغابة: ٣ / ٦٨٠

(٦) عبد الله بن الحارث، وقيل: غير ذلك، حديثه في الصحيحين وغيرهما. الإصابة: ٧ / ٣٥

(٧) زيد بن سهل، الخزرجي، صحابي، أمهر أمّ سليم بإسلامه، كان يَرمِي بين يدي رسول الله ﷺ يوم أحد، وهو الذي قال له النبي ﷺ : بخٍ بخٍ، ذاك مال رابح، عند ما تصدق بأعز ماله لديه وهو بَيْرُحاء. توفي سنة ٥٠ هـ أو التي بعدها، الإصابة: ١ / ٥٦٧

(٨) بنت قيس بن عمرو، الخزرجية، زوجة الصحابي أبي أيوب.

وحديثها في المصنّف بسنده قالت: قال رسول الله ﷺ : « نزل القرآن على سبعة أحرف أيها قرأت أصبت. ==

وروى الحافظ أبو يعلى الموصلي في "مسنده الكبير" أن عثمان بن عفان ﷺ قال يوماً وهو على المنبر: أُذَكِّر الله[1] رجلاً سمع النبي ﷺ قال: إن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف، لَما قام، فقاموا حتى لم يحصوا فشهدوا أن رسول الله ﷺ قال: «أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف.» فقال عثمان ﷺ وأنا أشهد معهم[2].

وقد تكلم الناس على هذا الحديث بأنواع الكلام، وصنف الإمام الحافظ أبو شامة رحمه الله تعالى فيه كتاباً حافلاً[3] وتكلّم بعده قوم وجنح آخرون إلى شيء آخر، والذي ظهر لي أن الكلام عليه ينحصر في عشرة أوجه:

(الأول) في سبب وروده.

(الثاني) في معنى الأحرف.

(الثالث) في المقصود بها هنا.

(الرابع) ما وجه كونها سبعة ؟.

(الخامس) على أي شيء يتوجه اختلاف هذه السبعة ؟.

(السادس) على كم معنى تشتمل هذه السبعة ؟.

(السابع) هل هذه السبعة متفرقة في القرآن ؟.

(الثامن) هل المصاحف العثمانية مشتملة عليها ؟.

(التاسع) هل القراءات التي بين أيدي الناس اليوم / هي السبعة أم بعضها ؟. ٢٢/١

==

المصنف لابن أبي شيبة: ٦ / ١٣٧ ، الإصابة: ٨ / ٢١٤

(١) في المطبوع: « أذكر أن رجلاً »، وهو تحريف.

(٢) قال الهيثمي: رواه أبو يعلى في "الكبير" وفيه راو لم يسم. اهـ

وقال أبو يعلى: حدثني أبو المنهال عن عثمان.. اهـ وأبو المنهال لم يلق عثمان فبينهما مبهم لم يعين، وأبو المنهال هو: سيار بن سلامة الرياحي، ثقة، وحديثه في الكتب الستة، توفي سنة ١٢٩ هـ.

انظر: مسند أبي يعلى: ١ / ١٥٣، مجمع الزوائد: ٧ / ١٥٥ ، تقريب التهذيب: ١ / ٣٤٣، مسند الحارث: ٧٣٤/٢

(٣) هو: "المرشد الوجيز الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز".

(العاشر) ما حقيقة هذا الاختلاف وفائدته ؟.

فأما سبب وروده على سبعة أحرف: فللتخفيف على هذه الأمة وإرادة اليُسْر بها والتهوين عليها شرفاً لها وتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها وإجابة لقصد نبيِّها أفضلِ الخلق وحبيب الحقّ حيث أتاه جبريل فقال له: «إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف، فقال ﷺ: أسأل الله معافاتِه ومغفرتَه[1] إن أمتي لا تطيق ذلك» ولم يزل يردّد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف[2].

وفي الصحيح أيضاً: « إنّ ربّي أرسل إليَّ أن أقرأ القرآن على حرف، فرددْت إليه: أنْ هوِّن على أمتي، ولم يزل يردد حتى بلغ سبعة أحرف »[3].

وكما ثبت صحيحاً[4]: « إن القرآن نزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف، وإن الكتاب قبله كان ينزل من باب واحد على حرف واحد » وذلك أن الأنبياء عليهم الصلاة السلام كانوا يُبعَثون إلى قومهم الخاصّين بهم، والنبي ﷺ بعث إلى جميع الخلق أحمرِها وأسودِها، عربيِّها وعجميِّها، وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتُهم مختلفة، وألسنتهم شتّى، ويَعْسُر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها أو من حرف إلى آخر بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولا بالتعليم والعلاج، لا سيَّما الشيخ والمرأة ومن لم يقرأ كتاباً، كما أشار إليه ﷺ، فلو كُلِّفوا العُدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يستطاع وما عسى أن يتكلّف المتكلف وتأبى الطباع.

ولذلك اختلف العلماء في جواز القراءة بلغة أخرى غير العربي[5] على أقوال[6]: ثالثها:

---

(١) في المطبوع: « ومعونته » ولم أجدها في ما اطّلعت عليه من مصادر.

(٢) انظر: ما سبق ص: ٣٨٧

(٣) انظر: صحيح ابن حبان: ١٥/٣، من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيِّ بن كعب رضي الله عنه، وفيه: «فرددت عليه» بدل «إليه»

(٤) في صحة هذا الحديث نظر كما سيأتي ص: ٣٩٩

(٥) في (ز): « العربية »

(٦) حذف القولين لتضمن الثالث لهما، والمعنى: الأول الجواز، الثاني المنع، الثالث...

إن عجز عن العربيّ جاز وإلا فلا، وليس هذا موضع الترجيح فقد ذكر في موضعه[(١)].

قال الإمام أبو محمد عبد الله بن قتيبة في كتاب "المشكل": فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه ﷺ بأن يقرئ كل أُمَّة[(٢)] بلغتهم وما جرت عليه عادتهم، فالهذلي[(٣)] يقرأ (عتّى حين) يريد (حَتّى) هكذا يلفظ بها ويستعملها، والأَسَديّ[(٤)] يقرأ ﴿تِعلمون﴾ و ﴿ تِعلم ﴾ و﴿تِسوَدّ وجوه﴾[(٥)] و﴿أَلم إعهد إليكم﴾[(٦)] والتّميميّ[(٧)] يهمز، والقرشي[(٨)] لا يهمز، والآخر يقرأ ﴿قيل لهم﴾[(٩)] ﴿وَغِيضَ الْمَاءُ﴾[(١٠)] بإشمام الضم مع الكسر، و ﴿بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[(١١)] بإشمام الكسر مع / الضمّ، و ﴿ مَا لَكَ لاَ تَأْمَنَّا﴾[(١٢)] بإشمام الضمّ مع الإدغام[(١٣)]. ٢٣/١

---

(١) قال ابن قدامة: ولا تجزئ القراءة بغير العربية ولا إبدال لفظها بلفظ عربيّ، سواء أحسن العربية أم لا، وهو قول الشافعي أيضاً وعند أبي حنيفة تجزئ.

انظر: المغني: ٢/ ١٥٨-١٦٠، الروضة: ٣٤٨/١، بدائع الصنائع: ٣٢٩/١

(٢) في حاشية (س): قوله « كل أمة، أي كل قبيلة » اهـ والنص عند ابن قتيبة: « كل قوم » بدل: أمة.

(٣) نسبة إلى: "هذيل" ابن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معدّ بن عدنان. اهـ الأنساب: ٦٣١/٥

(٤) اسم لعدة قبائل من العرب. الأنساب: ١٣٨/١

(٥) من الآية (١٠٦) من سورة آل عمران.

ذكر أبو حيان أنها لغة تميم. البحر: ٣ / ٢٢ ، الدر المصون: ٣ / ٣٤٠

(٦) من الآية (٦٠) من سورة يس.

انظر: الدر المصون: ٩ / ٢٨٠-٢٨١

(٧) نسبة إلى تميم بن مرة بن أدّ، ينتهي إلى معدّ بن عدنان، الأنساب: ١ / ٤٧٩

(٨) نسبة إلى قريش وهو قصيّ بن كلاب. الأنساب: ٤ / ٤٨٥

(٩) من مواضعه (١١) من سورة البقرة.

(١٠) من الآية (٤٤) من سورة هود

(١١) من الآية (٦٥) من سورة يوسف

(١٢) من الآية (١١) من سورة يوسف

(١٣) المشكل: ٣٩

قلت: وهذا يقرأ «عليهم»، «وفيهم» بالضم[1] والآخر يقرأ «عليهمو» و«منهمو» بالصلة[2]، وهذا يقرأ ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾[3] و ﴿ قُلْ أُوحِيَ ﴾[4] و﴿خَلَوْا إِلَى﴾[5] بالنقل[6]، والآخر يقرأ «موسى»، و«عيسى»، و«دنيا» بالإمالة[7] وغيره يلطّف[8]، وهذا يقرأ «خبيراً» «بصيراً» بالترقيق[9] والآخر يقرأ «الصّلوة»، و«الطّلاق» بالتفخيم[10] إلى غير ذلك.

قال ابن قتيبة: ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً[11] لاشتدّ ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه و لم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة وتذليل للسان وقطع للعادة، فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم متسعاً في اللغات ومتصرّفاً في الحركات كتيسيره عليهم في الدّين.[12]

وأما معنى الأحرف: فقال أهل اللغة: حرفُ كلّ شيء طرفُه، ووجهُه، وحافَّتُه، وحَدُّه، وناحيتُه، والقطعةُ منه، والحرف أيضاً: واحد[13] حروف التَّهجّي كأنه قِطعةٌ من

---

(١) أي: بضم الهاء، وذلك هو الأصل فيها، وسيأتي توضيح القراءات وتفصيلها ص: ٨٧٩

(٢) أي بزيادة المدة في ضم الميم حتى تصير واواً.

(٣) المؤمنون: ١، الأعلى: ١٥

(٤) من الآية (١) من سورة الجن

(٥) من الآية (١٤) من سورة البقرة

(٦) أي بحذف همزة "إلى" وجعل حركتها على الواو الساكن قبلها.

(٧) المرادُ: الإمالةُ الكبرى، وسيعقد لها بابا خاصا.

(٨) التلطيف يطلق على التقليل، وسيأتي.

(٩) أي في الراء.

(١٠) أي في اللام، ويسمى أيضًا التغليظ، وسيأتي.

(١١) الكَهْل: مَن جاوز الثلاثين أو أربعاً وثلاثين إلى إحدى وخمسين.

انظر: قاموس (كهل)

(١٢) النَصُّ حرفيٌّ من "المشكل"، إلا أنه عبّر ب (أُمِر) بدل (أراد) انظر: المشكل: ٣٩ وما بعدها.

(١٣) في (ت): « أحد » وضبط الحاء بالفتحة، وهو صحيح لغة. انظر: التاج (أحد)

الكلمة[1].

قال الحافظ أبو عمرو الدّاني: معنى الأحرف التي أشار إليها النبي ﷺ هاهنا يتوجه إلى وجهين:

أحدهما: أن يعني أن القرآن أنزل على سبعة أوجه من اللغات ؛ لأن الأحرف جمع حرف في القليل[2] كفَلْس وأَفْلُس، والحرف قد يراد به الوجه بدليل قوله تعالى ﴿يَعْبُدُ اللَّـهَ عَلَى حَرْفٍ﴾[3] فالمراد بالحرف هنا: الوجهُ، أي: على النّعمة والخير وإجابة السؤال والعافية، فإذا استقامت له هذه الأحوال اطمأنّ وعَبَدَ الله وإذا تغيّرت عليه وامتحنه الله بالشدة والضرّ ترك العبادة وكَفَر، فهذا عبد الله على وجه واحد[4]، فلهذا سَمَّى النبيُّ ﷺ هذه الأوجه المختلفة من القراءات والمتغايرة من اللغات أحرفاً على معنى أن كلّ شيء منها وجهٌ.

قال[5]: والوجه الثاني من معناها: أن يكون سَمَّى القراءاتِ أحرفاً على طريق السَّعَة كعادة العرب في تسميتهم الشيء باسم ما هو منه وما قاربه وجاوره وكان كسبب منه وتعلق به ضرباً من التعلّقِ كتسميتهم الجملة باسم البعض[6] منها، فلذلك سَمَّى النبيُّ ﷺ القراءة حرفاً وإن كان كلاماً كثيراً من أجل أن منها حرفاً قد غُيِّر نظمُه أو كُسر أو قُلب

---

(1) انظر: اللسان والقاموس والتاج (حرف)

(2) أي جمع قلة، وهي ما دل حقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة.

انظر: شرح ابن عقيل: ٤ / ١١٤

(3) من الآية (١١) من سورة الحج

(4) انظر: تفسير القرطبي: ١٧/١٢

(5) أي الداني.

(6) في (ز): « بعض »، بدون (ال) وكلاهما يصح، إلا أن ما في (ز) هو الأصح والمتفق عليه عند اللغويين.

قال الفيروز آبادي: «بعض»: لا تدخله اللام، خلافا لابن درستويه، واستعملهما سيبويه والأخفش لقلة علمهما بهذا النحو. اهـ

انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنووي (غير)، القاموس والتاج (بعض)

٢٤/١ إلى غيره أو أميل / أو زيد أن نقص منه على ما جاء في المختلف فيه من القراءة، فسمى القراءة إذ كان ذلك الحرف منها[١] حرفا على عادة العرب في ذلك واعتمادا على استعمالها[٢].

قلت: وكلا الوجهين محتمل إلا أن الأول محتمل احتمالا قويا في قوله ﷺ « سبعة أحرف » أي سبعة أوجه وأنحاء، والثاني محتمل احتمالا[٣] قويا في قول عمر رضي الله عنه في[٤] الحديث: سمعت هشاما يقرأ سورة ‹الفرقان› على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ أي: على قراءات كثيرة، وكذا قوله في الرواية الأخرى: سمعته يقرأ فيها أحرفا لم يكن النبي ﷺ أقرأنيها، فالأول غير الثاني كما سيأتي بيانه[٥].

وأما المقصود بهذه السبعة: فقد اختلف العلماء في ذلك مع إجماعهم على أنه ليس المقصود أن يكون الحرف الواحد يقرأ على سبعة أوجه إذ لا يوجد ذلك إلا في كلمات يسيرة نحو ﴿ أف ﴾[٦] و﴿ وجبريل﴾[٧] و﴿ أرجه ﴾[٨] و﴿هيهات﴾[٩] و ﴿هيت﴾ وعلى أنه لا يجوز أن يكون المراد هؤلاء السبعة القراء المشهورين وإن كان يظنه بعض العوام؛ لأن هؤلاء السبعة لم يكونوا خلقوا ولا وجدوا، وأوّل من جمع قراءاتهم أبو بكر بن مجاهد[١٠] في أثناء المائة الرابعة كما سيأتي[١١].

---

(١) في المطبوع: « فيها » ، وهو تحريف.

(٢) المؤلف نقل النص ملخصا، انظر: جامع البيان (المقدمة) ص: ٣٠

(٣) « احتمالا » سقطت من (ت) و (ظ)

(٤) في (س): «في هذا»، وهو تحريف.

(٥) انظر: ص ، فتح الباري: ٩ / ٦٤

(٦) الإسراء: (٢٣) والأحقاف: (١٧)

وانظر القراءات التي فيها في: مختصر الشواذ: ٧٦

(٧) من مواضعه البقرة (٩٧)

(٨) من مواضعه الأعراف (١١١)

(٩) من الآية (٣٦) من سورة المؤمنون

(١٠) انظر ترجمته ص: ٢١٥

(١١) انظر: ص : ٤٢٠

وأكثر العلماء على أنها لغات[1]، ثم اختلفوا في تعيينها فقال أبو عبيد: قريش، وهذيل، وثقيف[2]، وهوازن[3]، وكنانة[4]، وتميم، واليمن.

وقال غيره[5]: خمس لغات في أكناف هوازن: سعد وثقيف، وكنانة، وهذيل، وقريش، ولغتان على جميع ألسنة العرب[6].

وقال أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي يعني على سبع لغات من لغات العرب، أي أنها متفرقة في القرآن، فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن وبعضه بلغة اليمن[7].

قلت: وهذه الأقوال مدخولة، فإن عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم اختلفا في قراءة سورة ‹الفرقان› كما ثبت في الصحيح وكلاهما قرشيّان من لغة واحدة وقبيلة واحدة.[8]

---

(١) الأكثرية هنا نسبية للمؤلِّف، وإلا فإنّ ابنَ عبد البَرّ زعم عكس ذلك فقال: وأنكر أكثر أهل العلم أن يكون معنى الحديث: سبع لغات. اهـ.

وقد تُعقِّب القول بأنها لغات: بزيادة لغات العرب على سبعة، إلا أن يكون المراد أفصحها فلا تعقيب. انظر: التمهيد: ٨ / ٢٨٠-٢٨١، الفتح: ٩/ ٢٦

(٢) اسمه: قَسِيّ بن منبّه، وإليه تنسب القبيلة العربية التي نزل أكثرها الطائف، من قيس عيلان.

الاشتقاق: ٣٠١ ، الأنساب: ١ / ٥٠٨-٥٠٩

(٣) بطن من قبيلة قيس بن عيلان. الاشتقاق: ٢٦٥-٢٩١

(٤) من قبائل قريش، كنانة بن خزيمة بن مدركة.

الاشتقاق: ١٧٠ ، اللباب في الأنساب: «كنانة».

(٥) هو الكلبيّ، كما صرح به ابن عبد البر. التمهيد: ٨ / ٢٨٠

(٦) انظر: فنون الأفنان: ٢١٧

(٧) من قوله: (قال أبو عبيد) إلى (هنا) نقله أبو شامة أيضاً عن أبي عبيد وصرَّح أنه بواسطة "الكامل" للهذلي.

انظر: غريب الحديث: ٣ / ١٥٩ - ١٦٠ ، الكامل: ق (١٨)، المرشد الوجيز: ٩٩-١٠٠

(٨) قال ابن عبد البر: لأن عمر قرشي عَدَوي، وهشام بن حكيم قرشي أسدي، ومحال أن ينكر عليه عمر لغته، كما محال أن يقرئ رسول الله ﷺ واحداً منهما بغير ما يعرفه من لغته. اهـ

وقال القاهريّ: يمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأن الاختلاف بين عمر وهشام، ألا يجوز أن يكون لعدم العلم بالنزول، وإن كانت القراءة موافقة للغتهما، وعلى تقدير التسليم لِمَ لا يجوز أن يُعَلِّم النبي ﷺ أحدهما

==

وقال بعضهم: المراد بها معاني الأحكام: كالحلال، والحرام، والمحكم[١]، والمتشابه[٢]، والأمثال[٣]، والإنشاء[٤]، والإخبار[٥].

وقيل: الناسخ[٦] والمنسوخ[٧]، والخاص[٨] والعام[٩]، والمجمل[١٠] والمبين[١١]، والمفسر[١٢].

وقيل: الأمر، والنهي، والطلب،/والدعاء، والخبر، والاستخبار، والزجر. ٢٥/١

==

القرآن بلغة غيرهما. اهـ

انظر: التمهيد: ٨ / ٢٨١، بحر الجوامع: ق ١٨/ب

(١) اختلفوا في تعريفة، وكذلك ما بعده على أقوال أظهرها عندي: أنه ما لا يحتمل إلا وجهاً واحداً.

انظر: فواتح الرحموت: ١٩/٢، التعريفات: ١/ ٢٦٣

(٢) ما احتمل عدة أوجه، وقيل: هو ما خفي بنفس اللفظ، ولا يرجى دركه أصلاً.

انظر: التعريفات: ٧٤.

(٣) إبراز المعاني في صورة حسية.

(٤) هو ما ليس له نسبة في الخارج تطابقه بخلاف الخبر. اهـ التعريفات: ٧٤

(٥) هو عند البلاغيين: ما يحتمل الصدق والكذب. ولا يورد على هذا التعريف كلام الله تعالى فإنه لا يكون إلا صدقاً. انظر: معترك الأقران: ٣١٩/١

(٦) الحكم الرافع لحكم قبله، ولا بد أن يكونا شرعيين، ولا يمكن الجمع بينهما.

(٧) الحكم الشرعي المرفوع بحكم شرعي آخر بعده لا يمكن الجمع بينهما.

(٨) كل لفظ وضع لمعنى معلوم على الانفراد، ليتميز عن المشترك.

انظر: التعريفات: ٩٥

(٩) هو اللفظ الواحد الدال على مسميين فأكثر في وقت واحد. انظر: الإحكام للآمدي: ٢ / ١٩٦

(١٠) هو ما احتمل معنيين أو أكثر من غير ترجيح لواحد منها على غيره.

انظر: تفسير النصوص: ٢٧٦/١-٢٧٨

(١١) عكس الذي قبله.

(١٢) ما ازداد وضوحاً على النص، بحيث لا يبقى احتمال التخصيص إن كان عاماً والتأويل إن كان خاصاً.

التعريفات: ٢٢٤

وقيل: الوعد، والوعيد، والمطلق[1] والمقيّد[2]، والتفسير، والإعراب[3]، والتأويل[4].

قلت: وهذه الأقوال غير صحيحة فإن الصحابة الذين[5] اختلفوا وترافعوا إلى النبي ﷺ كما ثبت في حديث عمر وهشام وأُبَيٍّ وابنِ مسعود وعمرو بن العاص وغيرِهم لم يختلفوا في تفسيره ولا أحكامه وإنما اختلفوا في قراءة حروفه.

فإن قيل: فما تقول في الحديث الذي رواه الطبراني من حديث عمر بن أبي سلمة المخزوميّ أن النبي ﷺ قال لابن مسعود: « إنّ الكتب كانت تنزل من السماء من باب واحد، وإنّ القرآن أنزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف: حلالٍ، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وضرب أمثال، وآمر وزاجر، فأَحِلّ حلالَه، وحَرِّمْ حرامه واعمل بمحكمه، وقف عند متشابهه، واعتبر أمثاله فإنّ كُلاًّ من عند الله وما يذكّر إلا أولوا الألباب[6].»

---

(١) ما دل على الماهية بلا قيد. الإتقان: ٢ / ٣١

(٢) عكسه. انظر المصدر السابق.

(٣) اختلاف آخر الكلمة باختلاف العامل. التعريفات: ٣٠

(٤) صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى مرجوح محتمل يدل عليه الدليل.

وقد اكتفيت في تعريف هذه المصطلحات بالاختصار الشديد، إذ لكل مصطلح عدة تعاريف تؤخذ من مظانها انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، التعريفات للجرجاني، تفسير النصوص، وغيرَها من كتب الأصول. أما كتب القراءات فقد أشار إلى هذه المسائل إشارة خاطفة الإمامُ الجعبريَّ في شرحه للشاطبية.

انظر: كنز المعاني: ٢/٢٩

(٥) « الذين » ليست في (ت)

(٦) الحديث أخرجه الطبري وأبو عبيد وابن حبان والحاكم وغيرهم، وتُكُلِّم فيه من جهة الانقطاع في السند بين أبي سلمة وابن مسعود، قال ابن عبد البر: هذا حديث عند أهل العلم لا يثبت ؛ لأن أبا سَلَمة لم يلق ابن مسعود، وابنُه سلمة ليس ممّن يحتج به - قال: وهذا الحديث مجتَمَعٌ على ضَعفه من جهة إسناده، وقد ردَّه قوم من أهل النظر. اهـ ثم نقل عن بعضهم ما حاصله استحالةُ اجتماع هذه الأمور السبعة في حرف واحد، وذهب ابن حبان والحاكم إلى تصحيح الحديث، وتَعقَّب ذلك ابنُ حجر بأن الانقطاع المذكور يمنع من تصحيحه. وأما رواية الطبراني فقال الهيثمي في "المجمع": فيه عمّار بن مطر وهو ضعيف جداً، وقد وثقه بعضهم. اهـ

انظر: الطبري: ١ / ٣٠-٣٢ ، المعجم الكبير: ٩ / ١١، التمهيد: ٨ / ٢٧٥ وما بعدها، الإبانة: ٨٣، المرشد الوجيز: ١٠٧-١٠٨، الفتح: ٩ / ٢٩

(فالجواب) عنه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن هذه السبعةَ غيرُ السبعةِ الأحرف التي ذكرها النبي ﷺ في تلك الأحاديث، وذلك من حيث فَسَّرها في هذا الحديث فقال: حلالٌ وحرامٌ إلى آخره، وأمر بإحلال حلاله وتحريم حرامه إلى آخره، ثم أَكَّد ذلك بالأمر بقول «آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا» فدَلَّ على أن هذه غير تلك القراءات.

الثاني: أن السبعة الأحرف في هذا الحديث[1] هذه المذكورة في الأحاديث الأخرى التي هي الأوجه والقراءات، ويكون قوله: (حلال وحرام) إلى آخره، تفسيراً للسبعة الأبواب، والله أعلم.[2]

الثالث: أن يكون قوله: (حلال وحرام) إلى آخره، لا تعلق له بالسبعة الأحرف ولا بالسبعة الأبواب بل إخبار عن القرآن، أي: هو كذا وكذا، واتفق كونُه بصفاتٍ سبع كذلك.[3]

وأما وجه كونها سبعة أحرف دون أنْ لاّ كانت أقلَّ أو أكثر، فقال الأكثرون: إنّ أصول قبائل العرب تنتهي إلى سبعة، أو أن اللغات الفصحى سبعة[4] وكلاهما دعوى، وقيل: ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص بل المراد السَّعَةُ والتيسيرُ وأنه لا حرج عليهم في قراءته بما هو من لغات العرب من حيث إن الله تعالى / أذن لهم في ذلك، والعرب يطلقون لفظ السَّبع، والسبعين، والسبعمائة، ولا يريدون حقيقة العدد

١/٢٦

(١) في المطبوع: « هي هذه » وهو تحريف.

(٢) هذان القولان ذكرهما الداني، واقتصر أبو شامة على الثاني منهما.

انظر: جامع البيان (المقدمة): ٥٩ ، المرشد الوجيز: ١٠٩

(٣) هذا القول صرح أبو شامة بأنه للأهوازي في كتابه " الإيضاح " وذكره أبو العلاء الهمداني في كتاب "المقطع" ونقله ابن حجر وصرَّح بهما.

انظر: المرشد الوجيز: ١٠٩ ، الفتح: ٩ / ٢٩

(٤) في المطبوع: « سبع » وهو لحن.

بحيث لا يزيد ولا ينقص بل يريدون الكثرة والمبالغة من غير حصر[1]، قال تعالى ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾[2] و﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾[3] وقال ﷺ في الحَسَنَةِ:« إلى سبعمائة ضعفٍ، إلى أضعاف كثيرة»[4] وكذا حمل بعضهم قولَه ﷺ «الإيمان بضع وسبعون شعبة »[5].

وهذا جيدٌ لولا أن الحديث يأباه، فإنه ثبت في الحديث من غير وجه أنه لما أتاه جبريل بحرف واحد قال له ميكائيل: استزده، وأنه سأل الله تعالى التهوين على أمته فأتاه على حرفين فأمره ميكائيل بالاستزادة، وسأل الله التخفيف، فأتاه بثلاثة، ولم يزل كذلك حتى بلغ سبعة أحرف، وفي حديث أبي بكرة: « فنظرت إلى ميكائيلَ فسكتَ فعلمتُ أنه قد

---

(١) بذلك فُسِّر قوله تعالى ﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]، فالمغفرة غير حاصلة لهم - والعياذ بالله - ولو زاد على السبعين.

وكذلك فُسِّر الحديث الشريف « إنه ليُغَانّ على قلبي حتى أستغفر الله في اليوم سبعين مرة »، واستشهدوا له بقول علي ﷺ:

لأُصبِّحنَّ العاص وابنَ العاص ** سبعين ألفًا عاقدي النواصي

وما ذكره المؤلّف في تفسيره للآيتين والحديثين نستشف منه رأيه ومذهبه في المسألة المشهورة وهي (المجاز) من حيث وقوعه في القرآن الكريم أو عدمه.

وهي مسألة اختلفوا فيها بين مجوّز ومانع، فالمانعون لوقوعه في القرآن منعوه سداً للذريعة حتى لا يتجرأ الناس على تأويل صفات الله تعالى بدعوى المجاز. والمجيزون قالوا بجوازه؛ لأنه لا علاقة عندهم بين المجاز والكذب متى جاء المجاز على شروطه.

وللفريقين أدلة وحجج، ليس ذا محل استيفائها ومناقشتها.

انظر: الرسالة: باب الصنف الذي يبين سياقه معناه: ٦٢-٦٤، روضة الناظر: ٦٢-٦٣ الكشاف: ٢ / ٦٦ ، التاج (سبع)، منع جواز المجاز كله، أمالي الدّلالات: ٧٥-٧٨ ، الصواعق المرسلة (المجلد الثاني)

(٢) من الآية (٢٦١) من سورة البقرة

(٣) من الآية (٨٠) من سورة التوبة

(٤) انظر: صحيح مسلم: ١ / ٨٣، سنن النسائي: ٨ / ١٠٦ ، الفتح: ١ / ٩٨

(٥) انظر: صحيح مسلم: ١ / ٤٦، سنن النسائي: ٨ / ١١٠، المسند: ٢ / ٤١٤ و ٤٤٥، الفتح: ١/ ٥١

انتهت العِدّة.»[1] فدل على إزادة حقيقة العدد وانحصاره.

ولا زلت أستشكل هذا الحديث وأفكّر فيه وأُمعِن النظر من نيّف وثلاثين سنة حتى فتح الله عليّ بما يمكن أن يكون صواباً إن شاء الله، وذلك أني تتبّعت القراءات، صحيحها وشاذّها وضعيفِها ومنكرِها فإذا هو يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه من الاختلاف لا يخرج عنها وذلك:

أ-إمّا في الحركات بلا تَغيُّرٍ في المعنى والصورة: نحو (البخل) بأربعة[2] و (يحسب)[3] بوجهين.[4]

ب- أو بتغيّرٍ في المعنى فقط نحو ﴿فَتَلَقَّى ءادَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَٰتٍ﴾[5] ﴿وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾[6] و﴿أَمَهٍ﴾.[7]

ج- وإمّا في الحروف بتغيّر المعنى لا الصّورة نحو ﴿تَبْلُو﴾[8] و﴿تتلوا﴾[9] و ﴿نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً﴾[10] و﴿ نُنَحِّيكَ بِبَدَنِكَ ﴾ أو عكس ذلك نحو «بصطة»، و«بسطة»، و«الصراط»، و«السراط» أو بتغيرهما نحو ﴿أَشَدَّ مِنْكُمْ﴾ و﴿مِنْهُمْ﴾[11]

---

(١) انظر: جامع البيان (المقدمة): ٢٠، كنز المعاني: ٢/٢٧-٢٨ ، الإتقان: ١ / ٤٦

(٢) أي: أوجه، وهي فتح الباء مع الفتح والتسكين في الخاء، وضم الباء مع الضم والتسكين في الخاء.

﴿ البُخُل، البُخْل، البَخَل، البَخْل ﴾، والثاني والثالث هما المتواتر. انظر: التيسير: ٩٦

(٣) بشرط أن يكون فعلاً مضارعاً، وعلى أي تصرف جاء نحو (تحسبهم، يحسبون..)

(٤) هما الفتح والكسر في السين. انظر: النشر: ٢/٢٣٦

(٥) من الآية (٣٧) من سورة البقرة

(٦) من الآية (٤٥) من سورة يوسف

(٧) الأَمَهُ: النسيان، انظر: القاموس والتاج، (أمه)

(٨) من الآية (٣٠) من سورة يونس

(٩) ﴿تتلوا ﴾ بتاءين، من التلاوة، قراءة حمزة والكسائي وخلف، و ﴿ تبلوا﴾ بالمثناة من فوق ثم موحدة من أسفل من البلوى، قراءة الباقين، انظر: النشر: ٢ / ٢٨٣

(١٠) من الآية (٩٢) من سورة يونس

(١١) من الآية (٢١) من سورة غافر.

بالكاف قراءة ابن عامر، وبالهاء قراءة الباقين.

==

و﴿يأتل﴾ و﴿يتأل﴾[1] و ﴿فامضوا إلى ذكر الله ﴾.[2]

د- وإما في التقديم والتأخير نحو ﴿فيقتلون ويقتلون﴾ و ﴿وجاءت سكرت الحق بالموت﴾[3]، أو في الزيادة والنقصان نحو ﴿وأوصى، ووصى﴾ و ﴿الذكر والأنثى﴾[4] فهذه سبعة أوجه لا يخرج الاختلاف عنها.[5]

وأما نحو اختلاف الإظهار، والإدغام، والروم، والإشمام، والتفخيم، والترقيق، والمد، والقصر، والإمالة، والفتح، والتحقيق، والتسهيل، والإبدال، والنقل، مما يعبر / عنه (بالأصول) فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ أو المعنى ؛ لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً ولئن فرض فيكون من الأول.[6]

٢٧/١

ثم رأيت الإمام الكبير أبا الفضل الرازي حاول ما ذكرته فقال: إن الكلام لا يخرج اختلافه عن سبعة أوجه:

(الأول) اختلاف الأسماء من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والمبالغة

==

انظر: السبعة: ٥٦٩ ، التيسير: ١٩١

(١) ﴿يتأل﴾ بتقديم التاء على الهمزة قراءة أبي جعفر. انظر: النشر: ٢/٣٣١

(٢) وهي قراءة شاذة كما سيأتي ص: ٤٠٦

(٣) المتواترة ﴿سكرة الموت بالحق ﴾ (١٩) "ق"

(٤) انظر: ما تقدم ص: ٣٧٤

(٥) انظر: التمهيد: ٨ / ٢٩٥، جمال القراء: ١ / ٢٤٢ ، المرشد الوجيز: ١١٧ ، الفتح: ٩ / ٢٨

(٦) قال القاهري معقبا على المؤلف: يرد عليه – هذا الكلام – إن أراد بالأول بقوله: (فيكون من الأول) القسم الأول وهو الاختلاف في الحركات بلا تغير الصورة والمعنى: إدغام المتقاربين، والتفخيم والترقيق والمد والقصر والتحقيق والتسهيل والإبدال، فإن الاختلاف بهذه الأسباب ليس من قبيل الاختلاف في الحركات بل من قبيل الاختلاف في الحروف.

وأيضا إن أراد بالروم الروم الذي في الإدغام فهو اختلاف السكون لا اختلاف الحركة ولا الحرف وكذلك الروم حالة الوقف ؛ لأن اعتباره بعد اعتبار الوقف فيكون من قبيل الاختلاف في السكون، وإن أراد بالإشمام إشمام الحرف فهو من قبيل الاختلاف في الحروف، وإن أراد إشمام الحركة فهو في الحقيقة ليس في الحركة ولا في الحرف.

وبالجملة لا يخرج بهذا الكلام عن شيء، وإن أراد شيئا آخر فليبين حتى نتكلم فيه. اهـ بحر الجوامع: ق: ٢٠

وغيرها.

(الثاني) اختلاف تصريف الأفعال وما يسند إليه من نحو الماضي والمضارع، والأمر والإسناد إلى المذكر والمؤنث، والمتكلم والمخاطب، والفاعل والمفعول به.

(الثالث) وجوه الإعراب.

(الرابع) الزيادة والنقص.

(الخامس) التقديم والتأخير.

(السادس) القلب والإبدال في كلمة بأخرى وفي أحرف[1] بأخر.

(السابع) اختلاف اللغات من فتح وإمالة وترقيق وتفخيم وتحقيق وتسهيل وإدغام وإظهار ونحو ذلك.[2]

ثم وقفت على كلام ابن قتيبة وقد حاول ما حاولنا بنحو آخر فقال: وقد تدبرت وجوه الاختلاف في القراءات فوجدها سبعة:

(الأول) في الإعراب بما لا يزيل صورتها في الخط ولا يغير معناها نحو ﴿ هؤلاء بناتي هن أطهر ﴾[3] و﴿أطهر﴾[4]، و﴿وهل يجزى إلا الكفور﴾ و﴿نجزي إلا الكفور﴾[5] و«البخل»، و«البخل» و﴿ ميسرة ﴾[6] ﴿وميسرة﴾[7].

---

(١) في المطبوع: (حرف بآخر) على الإفراد، وهو تحريف.

(٢) وصف ابن حجر كلام الرازي بأنه ليس إلا تنميق وتنقيح لكلام ابن قتيبة الآتي. انظر: الفتح: ٩ / ٢٩

(٣) من الآية (٧٨) من سورة هود

(٤) وقراءة النصب شاذة، وهي قراءة: الحسن وزيد بن علي والسدي.

انظر: المحتسب: ٣٢٥/١، البحر المحيط: ٢٤٧/٥

(٥) من الآية (١٧) من سورة سبأ.

كلاهما قراءة صحيحة، الأولى لنافع وأبي جعفر وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة، والثانية للباقين، انظر: النشر ٣٥٠/٢

(٦) من الآية (٢٨٠) من سورة البقرة

(٧) بضم السين لنافع، وفتحها للباقين.

انظر: السبعة: ١٩٢ ، التيسير: ٨٥

و ﴿كالصّوف﴾.[1]

(والسادس) أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير نحو ﴿وجاءت سكرت الحق بالموت﴾ في / ﴿سكرة الموت بالحق﴾.

28/1

(والسابع) أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان نحو ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾[2] و﴿عَمِلَتْهُ﴾[3] و﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾[4] و﴿هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً أُنْثَى﴾[5] ثم قال ابن قتيبة: وكلُّ هذه الحروف كلامُ الله تعالى نزل به الروح الأمين على رسول الله ﷺ[6]. انتهى

قلت: وهو حسن كما قلنا إلا أن تمثيله بـ«طلع نضيد» و«طلح منضود» لا تعلّق له باختلاف القراءات، ولو مثّل عِوَضَ ذلك بقوله ﴿بضنين﴾ بالضاد و﴿بظنين﴾ بالظاء[7]

---

(1) وهي شاذة، ص: 72

(2) من الآية (35) من سورة يس

(3) كلاهما قراءة صحيحة، فحذف الهاء قراءة حمزة والكسائي وخلف وشعبة، وإثباته قراءة الباقين.

انظر: النشر: 2 / 353

(4) من الآية (24) من سورة الحديد.

ليس كما ذكر محقق كتاب "المشكل" أنها الآية [26: لقمان] فتلك لاخلاف فيها بين القراء.
أما الخلاف فهو هنا في موضع "الحديد"، وهو دائر بين إثبات (هو) وحذفها. وكلاهما قراءةَ صحيحة.
فالحذف قراءة المدنيَّيْن وابن عامر، والإثبات قراءة الباقين، انظر: النشر: 2 / 384

(5) من الآية (23) من سورة (ص).

الآية بدون كلمة (أنثى) صحيحة، من (23) من سورة "ص".
وهذه الشاذة منسوبة لابن مسعود ﷺ، وهو كان يرى أن النعجة يكون ذكراً.
انظر: التمهيد: 8 / 298

(6) ما ذكره ابن قتيبة رحمه الله استحسنه بعض العلماء:

قال ابن عبد البرّ: هذا وجه حسن من وجوه معنى الحديث، وفي كل وجه منها حروف كثيرة لا تحصى عدداً. اهـ

انظر: المشكل: 36-38 ، التمهيد: 8 / 295 - 298 ، الفتح: 9 / 29

(7) والقراءتان متواترتان: الظاء - المعجمة - لابن كثير وأبي عمرو والكسائي ورويس، والأخرى للباقين.

انظر: التيسير: 220 غاية الاختصار: 2 / 708

(والثاني) الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغير معناها ولا يزيلها عن صورها نحو ﴿رَبَّنَا بَاعِدْ﴾ و﴿رَبُّنَا بَاعَدَ﴾[1] و ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾[2] و﴿تَلِقُونَهُ﴾[3] و ﴿بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ و﴿بعد أَمَهٍ﴾.

(والثالث) الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغيّر معناها ولا يزيل صورها نحو ﴿وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِرُهَا﴾[4] و﴿نُنشِزُهَا﴾ و ﴿إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾[5][سبأ:٢٣] و﴿فُرِّغ﴾[6].

(والرابع) أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغيّر صورها ومعناها نحو ﴿طَلْع نَضِيد﴾[7] في موضع و﴿وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ﴾[8] في آخرَ.

(والخامس) أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغيّر صورها في الكتاب ولا يغيّر معناها نحو ﴿إِلاَّ زَقْيَةً[9] وَاحِدَةً﴾[10] و﴿صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ و ﴿كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ﴾[11]

---

(١) كلاهما قراءة صحيحة، الرفع ليعقوب، والأخرى للباقين. انظر: النشر: ٢/ ٣٥٠

(٢) من الآية (١٥) من سورة النور

(٣) ﴿ تَلِقُونه ﴾بفتح التاء مع كسر اللام مخففاً وضم القاف، قراءة شاذة مروية عن ابن عباس وعائشة وابن يعمر.

انظر: الدر المصون: ٣٩١/٨

(٤) من الآية (٢٥٩) من سورة البقرة.

كلاهما قراءة صحيحة، بالزاي - المنقوطة - للكوفيين وابن عامر، وبالراء المهملة للباقين.

انظر: النشر: ٢٣١/٢

(٥) من الآية (٢٣) من سورة سبأ

(٦) الأولى وهي التي بالزاي والعين المهملة صحيحة متواترة، أما الثانية التي بالراء والغين المعجمة فهي شاذة نسبت في حاشية (ك) إلى الحسن البصري، وكتب في المطبوع ﴿ فزّع ﴾ للأولى، وهو خطأ.

(٧) من الآية (١٠) من سورة (ق)

(٨) من الآية (٢٩) من سورة الواقعة.

(٩) في المطبوع: « ذقية » بالذال المعجمة، وهو خطأ، وهي قراءة شاذة.

(١٠) وهي شاذة.

(١١) من الآية (٥) من سورة القارعة

و﴿أشدَّ منكم ﴾ و ﴿ أشدَّ منهم ﴾ لاستقام، وطَلع بَدْرُ حُسْنِه في تمام.

على أنه قد فاته كما فات غيره أكثر أصول القراءات: كالإدغام، والإظهار والإخفاء، والإمالة، والتفخيم، وبين بين، والمد، والقصر، وبعض أحكام الهمز، وكذلك الرَّوم، والإشمام، على اختلاف أنواعه، وكل ذلك من اختلاف القراءات وتغاير الألفاظ مما اختلف فيه أئمة القراء وقد كانوا يترافعون بدون ذلك إلى النبي ﷺ ويردُّ بعضهم على بعض كما سيأتي تحقيقه وبيانه في باب "الهمز" و"النقل" و"الإمالة"، ولكن يمكن أن يكون هذا من القسم الأول فيشمل الأوجه السبعة على ما قرّرناه.

(وأما) **على أي شيء يتوجّه اختلاف هذه السبعة**: فإنه يتوجه على أنحاء ووجوه مع السلامة من التضادّ والتناقض كما سيأتي إيضاحه في حقيقة اختلاف هذه السبعة[1]:

(فمهنا) ما يكون لبيان حكم مُجمَعٍ عليه كقراءة سعد بن أبي وقّاصٍ وغيره ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمٍّ﴾[2] فإن هذه القراءة تبين أن المراد بالإخوة هنا هو الإخوة للأم وهذا أمر مجمع عليه، ولذلك اختلف العلماء في مسألة المشرَّكة[3] وهي: زوج وأم[4] أو جدة واثنان من إخوة الأم وواحد أو أكثر من إخوة الأَبِ والأم:

فقال الأكثرون من الصحابة وغيرهم بالتشريك بين الإخوة ؛ لأنهم من أمّ واحدة،

---

(١) انظر: ص ٤٥٠

(٢) القراءة المتواترة بدون كلمة (من أُمّ)، وهي من الآية (١٢) من النساء.

(٣) بفتح الراء المشددة، أي: المشرَّك فيها، فحذف الجار والمجرور، ويقال أيضاً: المشتركة بالتاء الفوقية بعد الشين من الاشتراك، وسميت بذلك للتشريك فيها بين الجميع في الثلث.

وقد وقعت هذه المسألة في زمن عمر ﷺ فأعطى الزوج النصف، والأم السدسَ، وجعل الثلثَ لأولاد الأمّ، فقال أولاد الأبوين: هب أن أبانا.... فشرَّك بينهم.

وصحّ التشريك عن عثمان بن عفان ﷺ.

انظر: الذخيرة:١٣/٤٤ و٦٠، الدر المنثور: ٤ / ٤٤٩، شرح الرهوني: ٨ / ٣٢٢، شرح الحطّاب:٦/٤١٣

(٤) في (ز) «أو»، وهو خطأ.

وهو مذهب الشافعيّ ومالك وإسحاق[1] وغيرهم[2].

وقال جماعة من الصحابة[3] وغيرهم يجعل الثلث لإخوة الأمّ ولا شيء للإخوة للأبوين[4] لظاهر القراءة الصحيحة وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه الثلاثة[5] وأحمد بن حنبل وداود[6] / الظاهري[7] وغيرهم.

٢٩/١

---

(١) ابن إبراهيم بن راهويه، الإمام الحافظ، سمع من ابن المبارك وغيره، وكتب عن كثير من أتباع التابعين، حدّث عنه بقيّة بن الوليد وأحمد ويحيى بن معين، وغيرهم، توفي سنة ٢٣٨ هـ.

انظر: التاريخ الكبير: ١ / ٣٧٩، الجرح التعديل: ٢ / ٢٠٩، ميزان الاعتدال: ١/ ١٨٢ - ١٨٣، تهذيب التهذيب: ١ / ٢١٦-٢١٩

(٢) انظر: المغني: ٩ / ٢٧، الذخيرة: ١٣ / ٦٠، الفقه الإسلامي وأدلته ٣١١/٨-٣١٢

(٣) منهم عليّ بن أبي طالب ﷺ. وهو أيضاً قول أبيّ بن كعب وأبي موسى الأشعري ورواية عن ابن عباس.

قال وكيع: لم يختلف عن عليٍّ في ذلك.

انظر: تفسير ابن كثير: ١ / ٤٦٠

(٤) كذا في (س) وهو الأنسب، وفي بقية النسخ: «لإخوة الأبوين»

(٥) هم: أ- زفر بن الهذيل، فقيه مجتهد، ثقة مأمون، أخذ عن أبي حنيفة، توفي سنة ١٥٨ هـ.

انظر: طبقات ابن سعد: ٦ / ٣٨٧ - ٣٨٨ ، الجرح والتعديل: ٣ / ٦٠٨

ب - أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، القاضي، أخذ عنه أحمد وابن معين وغيرهما، توفي سنة ١٨٢ هـ.

انظر: تذكرة الحفاظ: ١ / ٢٩٢-٢٩٤.

ج- محمد بن الحسن، فقيه العراق، أخذ بعض الفقه عن أبي حنيفة ثم تممّه على أبي يوسف، توفي سنة ١٨٩هـ.

انظر: تاريخ بغداد: ٢ / ١٧٢-١٨٢

(٦) بن سليمان بن عليّ، فقيه، أصبهانيّ، سكن بغداد، سمع من ابن راهويه المسند والتفسير، امتنع الإمام أحمد من الاجتماع معه بسبب ما قيل عنه (إن القرآن مخلوق)، وهو مؤسّس المذهب الظاهريّ. توفي سنة ٢٧٠ هـ

انظر: الأنساب: ٤ / ٩٩ ، تذكرة الحفاظ: ٢ / ٥٧٢ وما بعدها.

(٧) نسبة إلى القول بإجراء النصوص على ظاهرها، وهي مدرسة فقهية، والظاهر في اللغة ضد الباطن، وعند الأصوليين: اللفظ الدالّ على معنى متبادرٍ منه مع احتماله للتفسير والتأويل، وقد عرّفه الإمام ابن حزم فقال: هو ظاهر اللفظ من ناحية اللغة، فلا يصرف اللفظ عن معناه اللغوي إلا بنص آخر أو إجماع، فإن نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره وعمّا وضع له في اللغة إلى معنى آخر بغير نص أو إجماع فحكم ذلك النقل أنّه باطل ويعتبر تبديلاً ==

ومنها ما يكون مرجِّحاً لحكم إختلف فيه كقراءة ﴿ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مؤمنة ﴾[1] في كفارة اليمين فكان فيها ترجيحٌ لاشتراط الإيمان فيها كما ذهب إليه الشافعيّ وغيره، ولم يشترطه أبو حنيفة رحمه الله[2].

ومنها: ما يكون للجمع بين حكمين مختلفين كقراءة ﴿ يَطْهُرْنَ ﴾ و﴿يَطَّهَّرْن﴾[3] بالتخفيف والتشديد، ينبغي الجمع بينهما وهو أن الحائض لا يقربها زوجها حتى تطهر بانقطاع حيضها وتطَّهَّر بالاغتسال[4].

ومنها: ما يكون لأجل اختلاف حكمين شرعيين كقراءة ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾[5] بالخفض والنصب، فإن الخفض يقتضي فرضَ المسح[6]، والنَّصبَ يقتضي فرضَ الغَسل[7] فبيّنهما النبي ﷺ فجعل المسح للابس الخف والغسل لغيره[8]، ومن ثَمَّ وَهِمَ الزمخشريّ حيث حمل

==

لكلام الله عز وجل. اهـ

انظر: الإحكام في أصول الأحكام: ١ / ٤٢

(١) المتواترة بدون (مؤمنة) وهي من الآية (٨٩) المائدة.

(٢) الخلاف مبنيٌّ على مذهبهم في الأصول: هل يحمل المطلق على المقيد أم لا ؟ فالشافعي ومالك وظاهر مذهب أحمد يرون التقييد بالإيمان ككفارة الخطأ، وأبو حنيفة وابن حزم ورواية عن أحمد يوجبون إبقاء اللفظ في كلّ نصّ على حِدَة. انظر تفصيل المسألة في:

المحلى: ٧١/٧، المغني ٥١٧/١٣، وقد ناقش المسألة نقاشاً علمياً، القرطبي: ٢٨٠/٦ ، تفسير ابن كثير: ٩٠/٢

(٣) من الآية (٢٢٢) من سورة البقرة.

فالتشديد للكوفيين غيرحفص، والتخفيف للباقين. انظر: النشر: ٢ / ٢٢٧

(٤) انظر: أحكام القرآن للجصّاص: ١ / ٣٤٩ ، القرطبي: ٣ / ٨٨ وما بعدها.

(٥) من الآية (٦) من سورة المائدة.

الخفض والنصب في اللام، وكلاهما متواتر، النصب قراءة نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص، والخفض للباقين. انظر: النشر: ٢ / ٢٥٤

(٦) لأنه معطوف في الظاهر على ﴿ بِرُءُوسِكُمْ ﴾ أما لو اعتبرنا العطف على المحل لا على المعنى فلا اقتضاء في ذلك. والله أعلم. انظر: أضواء البيان: ٧/٢-١٤

(٧) باعتبار عطفه على ﴿ وُجُوهَكُمْ ﴾

(٨) هو ما ثبت في الصّحيحين عند ما كانوا في سفر وأرادوا الوضوء فجعلوا يمسحون على أرجلهم فناداهم ﷺ

==

اختلاف[1] القراءتين في ﴿ إلا امرأتك﴾[2] رفعاً ونصباً على اختلاف قولي المفسرين[3].

ومنها ما يكون لإيضاح حكم يقتضي الظاهر خلافه كقراءة ﴿فامضوا إلى ذكر الله﴾[4] فإن قراءة ﴿ فاسعوا ﴾ يقتضي ظاهرها المشي السريع، وليس كذلك فكانت القراءة الأخرى موضحة لذلك ورافعة لما يتوهم منه.[5]

==

بقوله: « أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار » انظر: صحيح البخاري كتاب الوضوء، باب غسل الرجلين: ١ /٣٧، المسند ٣ / ٣١٦ ، الطبري: ٦ / ٨٥ ، ابن كثير: ٢ / ٢٦ ، أضواء البيان: ٢ /٦

(١) في (ت): « الاختلاف في..»

(٢) من الآية (٨١) من سورة هود

(٣) عبارته بعد أن ذكر القراءتين وتوجيههما: وفي إخراجها - امرأة لوط عليه السلام - مع أهله روايتان:

أ- روي أنه أخرجها معهم، وأمر ألا يلتفت منهم أحد إلا هي، فلما سمعت هدة العذاب التفتت وقالت: يا قوماه فأدركها حجر فقتلها.

ب- وروي أنه أمر بأن يخلفها مع قومها فإن هواها إليهم فلم يسر بها، واختلاف القراءتين لا ختلاف الروايتين.اهـ

هذا نص كلامه الذي لم يرض الإمام أبا حيان، فوصفه بالوهم، حيث قال أبو حيان: هذا وهم فاحش إذ بنى القراءتين على اختلاف الروايتين من أنه سرى بها أو أنه لم يسر بها، وهذا تكاذب في الأخبار، يستحيل أن تكون القراءتان وَهْماً من كلام الله تترتبان على التكاذب. اهـ

وَوَصْفُ المؤلِّف - تبعاً لأبي حيّان رحمه الله - الزمخشريَّ بالوَهْم في هذا لا يُسلَّم، فالقولان مشهوران عند المفسرين، ولا يلزم من ذلك التكاذب والتعارض ؛ لأنه يمكن الجمع بينهما وهو: أن السرَّ - والله أعلم - في أمر لوط عليه السلام أن يسري بأهله هو النجاة من العذاب الواقع صباحاً لقومه، والله تعالى قدّر أنه سيصيب امرأة لوط لا محالة فهي غير داخلة في النتيجة على كلا القراءتين، وما لا فائدة فيه فهو كالمعدوم، فيستوي حينئذ معنى أنه تركها و لم يسر بها أصلاً، وأنه سرى بها وهلكت مع الهالكين.

انظر: الكشاف: ٢ / ٢٢٧ -٢٢٨ ، إبراز المعاني: ٣ / ٢٤٢-٢٤٥، شواهد التوضيح: ٤٢،

البحر المحيط: ٥ / ٢٤٨، الدر المصون: ٦ / ٣٦٨ ، أضواء البيان: ٣ / ٣٢-٣٥

(٤) المتواترة ﴿ فاسعوا﴾ من الآية (٩) الجمعة

والشاذة ﴿ فامضوا ﴾ منسوبة لعمر وعليّ وابن مسعود وابن الزبير رضي الله عنهم.

انظر: مختصر الشواذ: ١٥٦، المحتسب: ٣٢١-٣٢٢

(٥) لأن المفهوم من قراءة ﴿ فاسعوا ﴾ هو الجري بشدّة، وهذا ليس هو المراد، بدليل قول النبي ﷺ: « إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون ولكن ائتوها وعليكم السكينة »

==

ومنها: ما يكون مفسِّراً لما لَعَلَّه لا يُعرف، مثل قراءة ﴿ كالصوف المنفوش ﴾[1]

ومنها: ما يكون حجة لأهل الحق ودفعاً لأهل الزيغ كقراءة ﴿ وَمَلِكاً كَبِيراً ﴾[2] بكسر اللاّم،[3] وردت عن ابن كثير وغيره[4] وهي من أعظم دليل على رؤية الله تعالى في الدار الآخرة.[5]

ومنها مايكون حجَّةً بترجيحٍ لقول بعض العلماء كقراءة ﴿ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾[6] إذ اللمس يطلق على الجس[7] والمس كقوله تعالى ﴿فلمسوه بأيديهم﴾[8] أي مسُّوه[9]، ومنه

==

وعن الحسن: أما والله ما هو بالسعي على الأقدام، ولقد نُهوا عن أن يأتوا الصلاة إلا وعليهم السكينة والوقار، ولكن بالقلوب والنية والخشوع.

انظر: المحتسب: ٢ / ٣٢٢، القرطبي: ١٨ / ١٠٣، التسهيل لابن جُزَي: ٤ / ١١٩

(١) نسبها ابن خالويه لابن مسعود ﷺ، وفي المطبوع من مختصر الشواذ ﴿ المنقوش ﴾ بالقاف، وهو تصحيف، والعهن قيل هو الصوف عامة، أو الأحمر أو الملون.

انظر: مختصر الشواذ:١٧٨ ، المحرّر الوجيز: ١٦ / ٣٥٦

(٢) المتواترة بضم الميم وتسكين اللام، وهي من الآية (٢٠): الإنسان.

(٣) أي وفتح الميم.

(٤) انفرد بها يعلى بن حكيم الثقفي عن شيخه ابن كثير، وهي منسوبة لابن عباس وعليّ رضي الله عنهم.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٩١، قرة عين القراء في القراءات للمرندي (مخطوط): ق ٢٠٩، شواذ القراءة (مخطوط) للكرماني: ق: ٢٥٥ .

(٥) انظر: البحر: ٨ / ٣٩٩

(٦) من الآية (٣٤) من سورة النساء

(٧) الجسُّ: المس باليد، (قاموس)

(٨) من الآية (٧) من سورة الأنعام.

في الكلمة قراءتان: بإثبات الألف على وزن فاعل، وهي قراءة العشرة غير حمزة والكسائي وخلف. وبحذفها على وزن فعل، وهي قراءة غير المذكورين.

انظر: التيسير: ٩٦، النشر: ٢/٢٥٠

(٩) « أي مسّوه » سقطت من (ت)

قوله ﷺ «لعلك قَبَّلت أو لَمست»[1]

ومنه قول الشاعر[2]:

وألمست كفّي كفّه طَلَبَ الغِنَى

ومنها: ما يكون حجة لقول بعض أهل العربية كقراءة ﴿وَٱلْأَرْحَامِ﴾ بالخفض و﴿لِيُجْزَى قَوْماً﴾ على ما لم يُسَمَّ فاعله مع النصب.[3]

وأمّا على كم معنًى تشتمل هذه الأحرف السبعة ؟

فإن معانيها من حيث وقوعُها وتكرارُها شاذاً وصحيحاً لا يكاد ينضبط من حيث التعدادُ، بل يرجع ذلك كله إلى معنيين:

---

(١) نَصّ أئمة اللغة على أن (لمس) في النساء مجاز، يقال: لمس الجارية: جامعها.

والحديث الشريف رواه أحمد في مسنده عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ للأسلمي: «لعلك قبلت أو لمست أو نظرت».

انظر: المسند: ١ / ٢٣٨ و ٢٥٥ (كتاب: مسند بني هاشم) رقم الحديث [٢١٩٦]، صحيح البخاري في (الحدود) حديث رقم [٦٣٢٤]، مسلم (الحدود) حديث رقم [٣٢٠٥]، الترمذي في (الحدود) [١٣٤٧]، التاج والقاموس (لمس)

(٢) كذا في النشر « وألمست » وهو عجز بيت من بيتين، على النحو التالي:

لمست بكفّي كفّه أبتغي الغِنَى ** و لم أَدْرِ أن الجود مِن كفّه يُعدِي

فلا أنا منه ما أفاد ذَوُو الغنى ** أَفدتُ وأعدابي فأتلفتُ ما عندي

وهما من أبيات حماسة أبي تمام.

والأكثرون على أن قائل البيتين هو عبد الله بن سالم المشهور بابن الخياط، مدح المهدي فأعطاه (٥٠ ألف درهم، ففرّقها على جلسائه، و لم يبق منها شيء، فلما علم المهديُّ أعطاه بدل كل درهم ديناراً.

والقصة رواها الخطيب في "تاريخ بغداد" بسنده، إلا أن روايته: « أخذت » بدل « لمست »

وقيل: إن البيتين لبشار – وهما ملحقان في ديوانه –

وفي كتاب الأغاني أن أعرابياً سأل أبا عمرو بن العلاء: مَن أمدحُ الناس – الشعراء –؟ فقال: قائل هذين البيتين.

وذِكْرُ المؤلف رحمه الله لهذا الشطر لا يُعدّ استشهاداً، بل تمثيلاً ؛ لأن قائلهما أيّاًكان ليس ممن يحتج بشعره.

انظر: عيون الأخبار: ١/ ٣٤٤، الأغاني: ٣/١٥٠، الصناعتين: ٢٠٠، تاريخ بغداد:٥/٢٩١-٢٩٢، معجم مقاييس اللغة: (لمس) ، المحاسن: ٢٢٦، شرح الحماسة للشنتمري: ٢ / ٩٠١

(٣) انظر: ما سبق ص: ٣٦٤

٣٠/١ أحدهما: ما اختلف لفظه واتفق / معناه سواء أكان الاختلاف اختلاف كُلٍّ أو جُزء، نحو: ﴿ أرشدنا[١]، واهدنا ﴾ و*﴿فامضوا ﴾ و ﴿ فاسعوا ﴾*[٢] و﴿العهن ﴾ و﴿الصوف﴾ و «زقية»[٣]، و «صيحة»، و«خطْوات»، و«خُطُوات»، و«هُزؤا»، و«هزا»[٤]، و«هزؤاً» كما مَثَّل في الحديث (هَلُمَّ، وتعال، وأقبل)

والثاني: ما اختلف لفظه ومعناه نحو: ﴿ قال رب﴾، و﴿قل رب[٥]﴾ ﴿ولنثوينّهم﴾ ﴿ولنثوبنهم﴾ و﴿ يخدعون﴾، و﴿يخادعون﴾، و﴿يكْذِبون﴾، و﴿يكَذّبون﴾[٦]، و﴿اتَخَذوا﴾، و﴿اتَخِذوا﴾[٧]، و﴿كُذِّبوا﴾، و﴿كَذَبوا﴾[٨]، و﴿لِتزول﴾، و﴿لَتزول﴾[٩].

وبقي ما اتَّحدَ لفظه ومعناه مما تتنوّع صفة النطق به: كالمدّات، وتخفيف الهمزات والإظهار، والإدغام، والروم، والإشمام، وترقيق الراءات، وتفخيم اللامات، ونحو ذلك مما يعبِّر القراء عنه[١٠] "بالأصول"، فهذا عندنا ليس من الاختلاف الذي يتنوّع فيه اللفظ أو المعنى؛ لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً، وهذا الذي أشار إليه أبو عمرو بن الحاجب[١١] بقوله: والسبعة متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمد

---

(١) فُسِّر بها قوله تعالى ﴿ اهدنا الصراط المستقيم ﴾، (٦) الفاتحة.

انظر: مختصر الشواذ: ١، تفسير البغوي: ١ / ٥٤

(٢) ما بين النجمتين من (ت) فقط.

(٣) في المطبوع بالذال المعجمة، وهو تصحيف، وقد مرّ.

(٤) سقطت من (ت)

(٥) في (ظ): « ربي »

(٦) من الآية (١٠) البقرة.

(٧) من الآية (١٢٥) البقرة.

(٨) من الآية (١١٠) يوسف.

(٩) من الآية (٤٦) إبراهيم.

سيذكر المؤلف بعد قليل تفصيل هذه المسائل وتوجيهها.

(١٠) في المطبوع: « عنه القراء »

(١١) هو: عثمان بن عمر، كردي الأصل، فقيه مالكي، أصولي نحوي، مقرئ، ولد سنة ٥٧٠ هـ أو في التي بعدها، ==

والإمالة وتخفيف الهمز ونحوه.[1]

وهو وإن أصاب في تفرقته بين الخلافين في ذلك كما ذكرناه فهو واهمٌ في تفرقته بين حالتَيْ[2] نقله وقطعه بتواتر الاختلاف اللفظيّ دون الأدائيّ، بل هما في نقلهما واحد، وإذا ثبت تواتر ذلك كان تواتر هذا من باب أولى، إذ اللفظ لا يقوم إلا به أو[3] لا يصح إلاّ بوجوده، وقد نَصَّ على تواتر ذلك كلّه أئمة الأصول كالقاضي أبي بكر بن الطيِّب[4] الباقلاّنيّ[5] في كتابه ((الانتصار)) وغيره، ولا نعلم أحداً تقدّم ابنَ الحاجب إلى ذلك، والله أعلم.[6]

نعم هذا النوع من الاختلاف هو داخل[7] في الأحرف السبعة لا أنه واحد منها.

وأما هل هذه السبعة الأحرف متفرقة في القرآن ؟

فلا شك عندنا[8] في أنها متفرقة فيه بل وفي كل رواية وقراءة باعتبار ما قرّرناه في

==

قرأ ببعض الروايات على الشاطبي، وسمع منه التيسير والشاطبية، ثم قرأ جميع القراءات على أبي الجود وحدَّث عنه الدمياطي والمنذري، توفي سنة ٦٤٦ هـ

انظر: غاية النهاية: ١/٥٠٨ المعرفة: ٣ / ١٢٨٧ وما بعدها

(١) تتمة قوله: لأنها لو لم تكن لكان بعض القرآن غير متواتر ك ﴿ مَلِكِ، ومالك ﴾ ونحوهما، وتخصيص أحدهما تحكم باطل لاستوائهما. اهـ

ذكر هذا في كتابه "مختصر أصول الفقه"، والعجب أنه في كتابه: منتهى الوصول والأمل، قال: القراءات السبع متواترة. اهـ

انظر: مختصر أصول الفقه: ٢/ ٢١، منتهى الوصول: ٤٦، الفوائد الجميلة: ٤٤- ٤٥

(٢) في المطبوع: « الحالتين »

(٣) في (ت): « إذ »

(٤) « ابن الطيب » ليست في (ز)

(٥) محمد بن الطيب، البصري، البغدادي، الأشعري، المالكي، من أئمة علم الكلام، توفي سنة ٤٠٣ هـ

انظر: ترتيب المدارك: ٤ / ٥٨٥-٦٠٢ ، تاريخ بغداد: ٥ / ٣٧٩- ٣٨٣، السير: ١٧ / ١٩٠-١٩٢

(٦) ناقش المؤلفُ ابنَ الحاجب في هذه المسألة في المنجد: ١٨٦-١٩٧

(٧) في المطبوع: « دخل »، بسقوط الألف.

(٨) « عندنا »: ليست في (ت)

وجه «كونها سبعة أحرف»[1]، لا أنها منحصرة في قراءة ختمة وتلاوة رواية، فمن قرأ ولو بعض القرآن بقراءة معينة اشتملت على الأوجه المذكورة فإنه يكون قد قرأ بالأوجه السبعة التي ذكرناها دون أن يكون قرأ بكل الأحرف السبعة.

٣١/١ وأمّا قول أبي عمرو الداني: إن الأحرف السبعة ليست متفرقة في القرآن /كلها ولا موجودة فيه في ختمة واحدة بل بعضها، فإذا قرأ القارئ بقراءة من القراءات أو رواية من الروايات فإنما قرأ ببعضها لا بكلها فإنه صحيح على ما أصَّله من أن الأحرف هي اللغات المختلفات، ولا شك أنه من قرأ برواية من الروايات لا يمكنه أن يحرّك الحرف ويسكّنه في حالة واحدة، أو يرفعه وينصبه، أو يقدّمه ويؤخّره، فدلّ على صحّة ما قاله.[2]

وأمّا كون المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة فإن هذه مسألة كبيرة اختلف العلماء فيها:

أ-فذهب جماعات من الفقهاء والقرّاء والمتكلّمين إلى أنّ المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة، وبَنَوْا ذلك على أنه لا يجوز على الأمّة أن تهمل نقل شيء من الحروف السبعة التي نزل بها القرآن[3]، وقد أجمع الصحابة على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبو بكر وعمر وإرسال كل مصحف منها إلى كل مِصرٍ[4] من أمصار المسلمين وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك.

قال هؤلاء: ولا يجوز أن يُنْهَى عن القراءة ببعض الأحرف السبعة ولا أن يُجْمِعوا على ترك شيء من القرآن.

ب- وذهب جماهير العلماء من السَّلَف والخلف وأئمة المسلمين إلى أن هذه المصاحف

---

(١) « أحرف »: ليست في (ز)

(٢) انظر: جامع البيان (المقدمة): ٥٢

(٣) في المطبوع: « القرآن بها »

(٤) كذا في (ز) و (س) و (ظ)، إلا أنه في (ز) ضرب عليه بخط خفيف، وفي (ت) والمطبوع: « إلى مصر » بدون كلمة (كل) وتميزت (ت) و(س) بضبط كلمة (مصر) بالجر والتنوين هكذا (مِصْرٍ) فصرفه، وكلمة (كل) لا معنى لها، إذ أن عثمان أرسل إلى أمصار معدودة لا كل الأمصار.

العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل عليه السلام، متضمنة لها لم تترك حرفاً منها.[1]

قلت: وهذا القول هو الذي يظهر صوابه ؛ لأن الأحاديث الصحيحة والآثار المشهورة المستفيضة تدلّ عليه وتشهد له، إلاّ أن له تتمّةً لا بدّ من ذكرها، نذكرها آخر هذا الفصل.

وقد أجيب[2] عمّا استشكله أصحاب القول الأول بأجوبة منها:

ما قاله الإمام المجتهد محمد بن جرير الطبريّ، وغيره وهو أن القراءة على الأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأمّة، وإنما كان ذلك جائزاً لهم ومرخَّصاً فيه، وقد جعل لهم الاختيار في أيّ حرف قرؤا به، كما في الأحاديث الصحيحة، قالوا: فلمّا رأى الصحابة أن الأمّة تفترق وتختلف وتتقاتل إذا لم يجتمعوا على حرف واحد اجتمعوا على ذلك اجتماعاً سائغاً[3] وهم معصومون أن يجتمعوا / على ضلالة ولم يكن في ذلك تركٌ لواجب ولا فعلٌ لمحظور.[4] ٣٢/١

وقال بعضهم:[5] إن الترخيص في الأحرف السبعة كان في أول الإسلام لما في المحافظة على حرف واحد من المشقة عليهم أوّلاً، فلما تذلّلت ألسنتهم بالقراءة وكان اتفاقهم على حرف واحد يسيراً عليهم وهو أوفق لهم أجمعوا على الحرف الذي كان في العرضة الأخيرة.

وبعضهم[6] يقول: إنه نُسِخ ما سوى ذلك ؛ ولذلك نَصَّ كثير من العلماء على أن

---

(١) انظر: شرح الهداية: ١ / ٦ ، المرشد الوجيز: ١٣٨ وما بعدها ، الفتح: ٩ / ٣٠

(٢) في (س) و (ز): « أجبتُ » بتاء المتكلم، وضبطت فيهما بالضمة.

(٣) في (س) و (ز): « شائعا »، بالشين المعجمة والعين المهملة.

(٤) النقل بالمعنى، انظر: تفسير الطبري: ١ / ٢٥ ، المرشد الوجيز: ١٣٩

(٥) منهم الإمام الطحاوي رحمه الله.

انظر: مشكل الآثار: ٤ / ١٩١، إكمال المُعلِم: ٣ / ١٨٩، المرشد الوجيز: ٨٩ -٩٠

(٦) انظر: التحرير والتنوير: ١/٥٦

الحروف التي وردت عن أبي وابن مسعود وغيرهما مما يخالف هذه المصاحف منسوخة.[1]

وأما من يقول[2] إن بعض الصحابة كابن مسعود كان يجيز القراءة بالمعنى فقد كذب عليه، إنما قال: «نظرت القرأة[3] فوجدهم متقاربين فاقرؤوا كما علمتم»[4]، نعم كانوا ربما يدخلون التفسير في القراءة إيضاحا وبيانا ؛ لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرآنا، فهم آمنون من الالتباس أ وربما كان بعضهم يكتبه معه، لكن ابن مسعود ﷺ كان يكره ذلك ويمنع منه، فروى مسروق عنه أنه كان يكره التفسير[5] في القرآن، وروى غيره عنه «جردوا القرآن ولا تلبسوا به ما ليس منه »[6]

قلت: ولا شك أن القرآن نسخ منه وغير فيه في العرضة الأخيرة، فقد صح النص بذلك عن غير واحد من الصحابة.

وروينا بإسناد صحيح عن زر بن حبيش قال: قال لي ابن عباس أي القراءتين تقرأ ؟

---

(١) انظر: التمهيد لابن عبد البر: ٤ / ٢٨٢ ، التبيان: ٥٢-٥٣

(٢) نسب بعضهم هذا القول للقاضي عياض رحمه الله، و لم يذكر مصدره، وقد رجعت إلى "شرح مسلم" للقاضي وكتابه "مشارق الأنوار" فلم أجده ذكر ذلك، والله أعلم. انظر: المرشد الوجيز: ٨٩، إكمال المعلم: ١ /٧٨ و ٣/١٨٦-١٩٥ ، مشارق الأنوار (حرف) و (سبع) شرح الأحرف السبعة:٩١

(٣) في (س) و (ز): « القراء »، وفي المطبوع: « القراءات »، ولا يستقيم مع قوله: وجدهم. وما أثبته يوافق ما عند أبي عبيد، انظر: فضائل القرآن: ٣٦١، المصباح: ٢٧٦/١

(٤) انظر: فضائل القرآن: ٣٦١ ، شعب الإيمان: ١ / ٣٧٣، المعجم الكبير: ٩/ ١٤٩، التمهيد لأبي العلاء: ق: ١٢٤ /أ، المرشد الوجيز: ٨٩

(٥) كذا في جميع النسخ « التفسير » بالفاء والسين المهملة، وهو تصحيف، صوابه (التعشير) بالعين المهملة والشين المعجمة، فهذا هو الذي روى مسروق كره ابن مسعود له، وروى عنه أيضاً: أنه كان يحك التعشير من المصحف، والتعشير هو: تجزئة القرآن بحيث أن توضع علامة معينة بعد كل عشر آيات.
انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٩٤، المصاحف: ١٧٠، المحكم في نقط المصاحف: ١٤، البيان في عد آي القرآن للداني: ١٢٩، تفسير القرطبي: ٦٣/١ ، الإتقان: ٤ / ١٦٠

(٦) هذه رواية أبي الزعراء عنه، وفي بعض الروايات: « لا تخلطوا » بدل: « لا تلبسوا »
انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٩٢ ، المصاحف: ١٥٤-١٥٥، المحكم في نقط المصاحف: ١٠ - ١١ وروايته (ولا تخلطوا)

قلت: الآخرة[1]، قال: فإنّ النبي ﷺ كان يعرض القرآن على جبريل[2] عليه السلام يعني[3] في كلّ عام مرة، قال: فعرض عليه القرآن في العام الذي قبض فيه النبي ﷺ مرتين فشهد عبد الله يعني ابن مسعود ما نُسِخ منه وما بُدِّل، فقراءة عبد الله الآخرة[4].

وإذ قد ثبت ذلك فلا إشكال أن الصحابة كتبوا في هذه المصاحف ما تحققوا أنه قرآن، وما علموه استقر في العرضة الأخيرة. وما تحقّقوا صحّته عن النبي ﷺ مما لم ينسخ[5]، ولذلك اختلفت المصاحف بعض اختلاف، إذ لو كانت العرضة الأخيرة فقط لم تختلف المصاحف بزيادة ونقص وغير ذلك، وتركوا ما سوى ذلك، ولذلك لم يختلف عليهم اثنان حتى / إنّ عليَّ بنَ أبي طالب رضي الله عنه لما ولي الخلافة بعد ذلك لم ينكر حرفاً ولا غَيَّره مع أنه هو الرّاوي أنّ رسول الله ﷺ يأمركم أن تقرؤا القرآن كما عُلِّمتم[6]، وهو القائل: لو وَلِيتُ من المصاحف ما وُلِّي عثمان لفعلت كما فعل[7]. ٣٣/١

والقراءات التي تواترت عندنا عن عثمان وعنه وعن ابن مسعود وأُبَيّ وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم لم يكن بينهم فيها إلا الخلاف اليسير المحفوظ بين القراء.

ثم إن الصحابة رضي الله عنهم لَمَّا كتبوا تلك المصاحف جَرَّدوها من النقط والشكل ليحتمله ما لم يكن في العرضة الأخيرة مما صحَّ عن النبي ﷺ

---

(١) في (ت) : « الأخيرة »

(٢) في (ت) « على جبريل القرآن »

(٣) « يعني » سقطت من المطبوع.

(٤) عَرْضُ النبي ﷺ القرآن على جبريل، أخرجه البخاري في صحيحه في فضائل القرآن (٤٦١٤): أبو داود في الصوم (٢١١٠) والترمذ في الصوم (٧٢٠) وابن ماجه في الصوم (١٧٥٩)
وانظر: إكمال المعلم: ٧ / ٣٧٣، المرشد الوجيز: ٢، و١٧٠، وانظر ما تقدم ص:

(٥) بعد كلمة « ينسخ » جاء في (ك) والمطبوع: « وإن لم تكن داخلة في العرضة الأخيرة » وليست في جميع النسخ.

(٦) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٦١، السبعة: ٤٧، الإبانة: ٥٢، التمهيد لأبي العلاء: ق ١٢٣، المرشد الوجيز: ٨٧، جامع أسانيد المؤلف (ق٥)

(٧) انظر: ما سبق ص٣٥٤، تفسير القرطبي: ١ / ٥١

وإنما أَخْلَوا المصاحف من النقط والشكل لتكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين المنقولين المسموعين المتلُوَّيْن شبيهة بدلالة اللفظ الواحد على كلا المعنيين المعقولين المفهومين، فإن الصحابة رضوان الله عليهم تَلَقَّوْا عن رسول الله ﷺ ما أمره الله تعالى بتبليغه إليهم من القرآن، لفظِه ومعناه جميعاً ولم يكونوا لِيُسقطوا شيئاً من القرآن الثابت عنه ﷺ ولا يمنعوا من القراءة به.

وأما هل القراءات التي يُقرَأُ بها اليوم في الأمصار جميع الأحرف السبعة أم بعضها ؟

فإن هذه المسألة تبتني على الفصل المتقدم، فإنَّ مَن عنده أنه لا يجوز للأمة ترك شيء من الأحرف السبعة يدّعي أنها مستمرة النقل بالتواتر إلى اليوم وإلاّ تكون الأمةُ جميعُها عصاة مخطئين في ترك ما تركوا منه، كيف وهم معصومون من ذلك.

وأنت ترى ما في هذا القول، فإن القراءات المشهورة اليوم عن السبعة والعشرة والثلاثة عشر بالنِّسبة إلى ما كان مشهوراً في الأعصار الأُوَل قُلٌّ من كُثْر، ونَزْرٌ من بحر، فإنّ من له اطّلاع على ذلك يعرف عِلمَه العلمَ[1] اليقين، وذلك أن القُرَّاء الذين أخذوا عن أولئك الأئمة المتقدمين من السبعة وغيرهم كانوا أُمماً لا تُحصَى، وطوائفَ لا تُستقصَى، والذين أخذوا عنهم أيضاً أكثر وهلُمَّ جَرًّا.

فلمّا كانت المائة الثالثة واتسع الخرقُ وقَلَّ الضَّبطُ وكان علم الكتاب والسنة أوفر ما كان في ذلك العصر تَصدَّى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات:

فكان أَوَّلَ إمام معتبر جمع / القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلاّم وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً[2] مع هؤلاء السبعة وتوفي سنة أربع وعشرين ومائتين. ٣٤/١

وكان بعده أحمد بن جبير بن محمد الكوفي[3] نزيل أنطاكية[4] جمع كتاباً في القراءات

---

(١) « العلم » سقطت من (ظ)

(٢) كتابه مفقود وقول المؤلف: (فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً) لعل صوابه (خمسة عشر قارئاً) كما حقق ذلك بعض الباحثين عنه. انظر ص: ٢٥١ من الدراسة.

(٣) من كبار القراء وحذاقهم ومُعمَّريهم، ثقة ضابط، قرأ عرضاً وسماعاً على الكسائي وغيره، عاش نَيِّفاً على تسعين سنة، وكتابه مفقود. انظر: غاية النهاية: ٤٢/١ ، المعرفة: ١ / ٤١٦-٤١٨

(٤) بتخفيف الياء، وهي في القديم قصبة العواصم من الثغور الشامية، والآن في تركيا.

الخمسة، من كل مِصرٍ واحدٌ، وتوفي سنة ثمان وخمسين ومائتين.

وكان بعده القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكيّ، صاحب قالون، أَلَّفَ كتاباً في القراءات [1]جمع فيه قراءة عشرين إماماً، منهم هؤلاء السبعة، توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين.

وكان بعده الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبريّ، جمع كتاباً حافلاً سمّاه "الجامع"[2]، فيه نَيِّف وعشرون قراءة، وتوفي سنة عشر وثلاثمائة.

وكان بُعَيْده أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الدَّاجونيّ[3] جمع كتاباً في القراءات[4] وأدخل معهم أبا جعفر[5] أحد العشرة، وتوفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة[6].

وكان في إِثْره أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد[7] أول من اقتصر على قراءات هؤلاء السبعة فقط، وروى فيه عن هذا الدَّاجونيّ وعن ابن جرير أيضاً وتوفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة[8].

وقام الناس في زمانه وبعده فألَّفوا في القراءات أنواع التواليف، كأبي بكر أحمد بن

==

انظر: معجم البلدان: ١ / ٢٦٦-٢٧٠

(١) مفقود.

(٢) مفقود.

(٣) ستأتي ترجمته في أسانيد قراءة ابن عامر انظر ص : ٦٣٩

(٤) مفقود.

(٥) ستأتي ترجمته في أسانيده ص: ٧٠٩

(٦) نقله الذهبي بصيغة التمريض:"وقيل" وزاد عن الداني: أظن في رجب وهو ابن إحدى وخمسين سنة. المعرفة:١/٥٣٩

(٧) انظر ترجمته ص: ٢١٥

(٨) جاءت العبارة في (ت) بالعكس: « توفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة وروى فيه عن هذا الداجوني وعن ابن جرير أيضاً.

قوله: روى عن الداجوني والطبري، صرح بأنه دلّس اسميهما، فقال في الأول: عبد الله محمد بن عبد الله، وفي الثاني: محمد بن عبد الله. انظر: غاية النهاية: ١/١٣٩-١٤٢ و ٢/ ٧٧ و ١٠٦-١٠٨ ، السبعة: ٩١، ٢١٥

نصر الشَّذائي[١] توفي سنة سبعين وثلاثمائة، وأبي بكر أحمد بن[٢] الحسين بن مهران مؤلف كتاب "الشامل"[٣] و"الغاية" وغير ذلك[٤] في قراءات العشرة وتوفي سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة، والإمام الأستاذ أبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعي مؤلف "المنتهى"، جمع فيه ما لم يجمعه مَنْ قَبلَه، وتوفي سنة ثمان وأربعمائة.

وانتدب الناس لتأليف الكتب في القراءات بحسب ما وصل إليهم وصحّ لديهم، كلُّ ذلك و لم يكن بالأندلس ولا ببلاد الغرب شيء من هذه القراءات[٥] إلى أواخر المائة الرابعة فرحل منهم من روى القراءات بمصر ودخل بها وكان أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد الله الطَّلَمَنْكي[٦] مؤلف « الروضة » أولَّ[٧] من أدخل القراءات إلى الأندلس، وتوفي سنة تسع وعشرين وأربعمائة، ثم تبعه أبو محمد مكيّ بن أبي طالب القَيْسِيّ مؤلفُ "التبصرة" و"الكشف" وغير ذلك، وتوفي سنة سبع وثلاثين وأربعمائة، ثم الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الدَّاني مؤلف "التيسير" و"جامع البيان » / وغير ذلك، توفي سنة أربع وأربعين وأربعمائة، وهذا كتاب "جامع البيان" له في قراءات السبعة فيه عنهم أكثر من خمسمائة رواية وطريق.

١/٣٥

---

(١) نسبة إلى: شذا، قرية بالبصرة. الأنساب: ٣ / ٤١٠ ، وستأتي ترجمته في أسانيد قراءة أبي عمرو ص: ٥٣٦

(٢) في (ت) و (ز): « ابن أبي الحسين » وهو خطأ، وفي إبراز المعاني: أبو بكر بن أحمد، وهو خطأ كذلك.

وستأتي ترجمته ص٤٨٦ انظر: إبراز المعاني: ٢ / ٥

(٣) لا أعرف عنه إلا أن الحاكم رحمه الله إمام الحديث قرأه عليه.

(٤) مثل (المبسوط في القراءات العشر) مطبوع محقق.

(٥) بل كان عندهم قراءة ابن عامر وحمزة، ونافع. انظر: القراء والقراءات بالمغرب: ١٣

(٦) نسبة إلى: طلمنكة، مدينة أندلسية بناها محمد بن عبد الرحمن بن الحكم، معجم البلدان: ٤ / ٣٩

و انظر ترجمته ص: ٤٢٢

(٧) ذكر أبو بكر الزبيدي أن أبا موسى الهوارى -أندلسي- رحل إلى المشرق أول خلافة عبد الرحمن الداخل (ت١٣٨ هـ) ولقي مالكاً، وكان أول من أدخل القراءات إلى الأندلس وألّف فيها.

انظر: القراء والقراءات: ١٣-١٥

وكان بدمشق الأستاذ أبو عليّ الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي[1] مؤلف "الوجيز"[2] و"الإيجاز" و"الإيضاح"[3] و"الاتضاح"[4] و"جامع المشهور و الشاذ" ومن لم يلحقه أحد في هذا الشأن، وتوفي سنة ست وأربعين وأربعمائة.

وفي هذه الحدود[5] رحل من المغرب أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي إلى المشرق وطاف البلاد وروى عن أئمة القراءة حتى انتهى إلى ما وراء النهر، وقرأ بغَزْنة[6] وغيرها وألّف كتابه «الكامل» جمع فيه خمسين قراءة عن[7] الأئمة وألفاً وأربعمائة وتسعة وخمسين رواية وطريقاً، قال فيه: فجملة من لقيت في هذا العلم ثلاثمائة وخمسة وستون شيخاً من آخر المغرب إلى باب فرْغانة[8] يميناً وشمالاً وجبلاً وبحراً، وتوفي سنة خمس وستين وأربعمائة.

وفي هذا العصر كان أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبريّ بمكة مؤلّف كتاب «التلخيص في القراءات الثمان» و«سوق العروس»[9] فيه ألف وخمسمائة وخمسون رواية

---

(١) انظر ترجمته في ص: ٢٢٠

(٢) انظر ص: ٢٢٠

(٣) "الإيضاح وغاية الإنشراح"، قال السخاوي: من أحسن الكتب وأفضلها، مشحون بالفوائد. اهـ جمال القراء: ٢ / ٤٥١-٤٥٢

(٤) مفقود.

(٥) حدّدها الذهبي أنها سنة ٤٢٥. المعرفة: ٢ / ٨١٦

(٦) الصحيح: عند العلماء غَزْنين، مدينة واسعة في طرف خراسان، انظر: معجم البلدان: ٤ / ٢٠١

(٧) في (ت): «قراءة من ألف وأربعمائة...» وهو تحريف.

(٨) بالفتح ثم السكون وغين معجمة، مدينة واسعة بما وراء النهر متاخمة لبلاد تركستان، بينها وبين سمرقند خمسون فرسخاً، انظر: معجم البلدان: ٤ / ٢٥٣

(٩) كذا سمّاه المترجمون له، والذي يظهر أنه نفسه كتاب " الجامع " له، حيث قال في مقدمته:... وجُملتُه ألْفُ رواية وخمس مائة وخمسون رواية وطريقاً..وسمّيتُه "جامع" أبي معشر. اهـ (ق ١)
وكلّهم ذكروا أن " سوق " بالسين المهملة، إلا أن د / عبد الصبور شاهين ذكر في كتابه "تاريخ القرآن " أنه بالمعجمة وأن المهملة تصحيف، و لم يذكر مستنداً لذلك، إضافة لجعله إيّاه في القراءات الشاذة فلعله وهم منه.
==

وطريقاً[1]، وتوفي سنة ثمان وسبعين وأربعمائة.

وهذان الرجلان أكثر مَن علمنا جَمْعًا[2] في القراءات، لا نعلم أحداً بعدهما جمع أكثر منهما إلا أبا القاسم عيسى بن عبد العزيز الإسكندري[3] فإنه ألّف كتاباً سمّاه «الجامع الأكبر والبحر الأزخر»[4] يحتوي على سبعة آلاف رواية وطريق، وتوفي سنة تسع وعشرين وستمائة.

ولا زال الناس يؤلِّفون في كثير القراءات وقليلها ويَرْوُون شاذها وصحيحَها بحسب ما وصل إليهم أو صحّ لديهم، ولا ينكر أحد عليهم بل هم في ذلك متّبعون سبيل السلف حيث قالوا: «القراءة سُنَّةٌ متّبَعة يأخذها الآخر عن الأول»[5].

==

والسَّوْق هو المهر، وهو مناسب لكلمة " العروس "

والكتاب في القراءات المشهور والغريبة، وليس الشاذة فقط، وتصحفت كلمة " الغريبة " في بعض المصادر كالعقد الثمين إلى العربية.

انظر: غاية النهاية: ١/٤٠١ ، المعرفة: ٢/٨٢٨، اللسان والتاج (سوق) العقد الثمين: ٥ / ، تاريخ القرآن: ٢٢

(١) قال الذهبي: سوق العروس فيه ألف وخمسمائة طريق، اهـ وقال المؤلّف: ألف وخمسمائة رواية وطريقاً. اهـ وكل منهما لم يذكر ال[٥٠]، بل إن الذهبي قال: وقد تأملت في ذلك فما وجدته يبلغ ذلك، اهـ

انظر: غاية النهاية: ١/٤٠١ ، المعرفة: ٢ / ٨٢٩

(٢) في المطبوع: « جميعاً » وهو تحريف.

(٣) شريشي الأصل، مالكي، إمام في القراءات كبير، جمع فأوعى لكنه خلط كثيرا وأتى بشيوخ لا تعرف، قرأ عليه أبو عبد الله الفاسي وعبد الكريم الصعيدي وغيرهما. توفي سنة ٦٢٩ هـ

انظر: غاية النهاية: ١ / ٦٠٩ - ٦١١، المعرفة: ٣ / ١٢٠٦- ١٢١٣

(٤) ذكر الذهبّي أنه في خمسين مجلداً، وذكر ابن حجر أنه وقف عليه كاملاً وأنه نحو ثلاثين مجلداً، وأمّا المؤلف فقد ذكر أن عنده بعضه ومختصره، وأن شيخه البلقيني عنده نسخة كاملة، وهو كتاب في اختلاف القراء السبعة.

انظر: غاية النهاية: ١/٦١١ ، المعرفة: ٣ / ١٢٠٨ و ١٢١٣، فتح الباري ٩ / ٣٦.

(٥) رواه المؤلف بسنده في جامع أسانيده (ق ٦) عن محمد بن المنكدر، قال: وسمعت بعض أشياخنا يقول عن عمر بن الخطاب وعمر بن العبد العزيز مثله اهـ وذكر الدّانيّ أثراً فيه أن عبارة «يأخذها الآخِر عن الأول» هي تفسير لعبارة "القراءة سنة متبعة" فسّرها بذلك قالون رحمه الله.

انظر: جامع البيان: ١/٧١-٧٧

وما علمنا أحدًا أنكر شيئًا قرأ به الآخر إلا ما قدّمنا عن ابن شنبوذ لكونه[1] خرج عن المصحف العثماني، وللناس في ذلك خلاف كما قدمناه، وكذا ما أنكر على ابن مقسم من كونه أجاز القراءة بما يوافق المصحف من غير أثر كما قدمنا.

أما من قرأ «بالكامل» للهذلي أو «سوق العروس» للطبري أو «إقناع»[2] الأهوازي أو «كفاية» أبي العز أو «مبهج» سبط الخياط أو «روضة» المالكي ونحو/ ذلك على ما فيه من ضعيف وشاذ عن السبعة والعشرة وغيرهم فلا نعلم أحدا أنكر ذلك، ولا زعم أنه مخالف لشيء من الأحرف السبعة، بل ما زالت علماء الأمة وقضاة المسلمين يكتبون خطوطهم ويثبتون شهاداتهم في إجازاتنا بمثل هذه الكتب والقراءات. ٣٦/١

وإنما أطلنا هذا الفصل لما بلغنا عن بعض من لا علم له أن القراءات الصحيحة هي التي عن هؤلاء السبعة أو أن الأحرف السبعة التي أشار إليها النبي ﷺ هي قراءة هؤلاء السبعة، بل غلب على كثير من الجهال أن القراءات الصحيحة هي التي في «الشاطبية» و«التيسير» وأنها هي المشار إليها بقول ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» حتى إن بعضهم يطلق على ما لم يكن في هذين الكتابين أنه شاذ، وكثير منهم يطلق على ما لم يكن عن هؤلاء السبعة شاذا وربما كان كثير[3] مما لم يكن في «الشاطبية» و«التيسير» وعن غير هؤلاء السبعة أصح من كثير مما فيهما، وإنما أوقع هؤلاء في الشبهة كونهم سمعوا «أنزل القرآن على سبعة أحرف» وسمعوا قراءات السبعة فظنوا أن هذه[4] السبعة هي تلك المشار إليها.

ولذلك كره كثير من الأئمة المتقدمين اقتصار[5] ابن مجاهد على سبعة *من القراء*[6]

---

(١) في المطبوع: «لكنه» وهو خطأ.

(٢) في القراءات الشاذة، وهو مفقود.

(٣) في (ت): «كثيرًا» بالنصب، ولم أر له وجهًا.

(٤) في (س): «هؤلاء» وكتب في حاشيتها: في نسخة: هذه.

(٥) في (ت) «اختصار» بالخاء المعجمة، و "عن" بدل "على"

(٦) ما بين النجمتين سقط من (ظ) وفي (ز) كتبت في الحاشية ووضع عليها: صح.

وخطأوه في ذلك وقالوا: ألا[1] اقتصر على دون هذا العدد أو زاده أو بين مراده ليخلص من لا يعلم من هذه الشبهة.؟

قال الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي: فأما اقتصار أهل الأمصار في الأغلب على نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، فذهب إليه بعض المتأخرين اختصارا واختيارا، فجعله عامة الناس كالفرض المحتوم، حتى إذا سمع ما يخالفها خطأ أو كفر، وربما كانت أظهر وأشهر، ثم اقتصر من قلت عنايته على راويين لكل إمام منهم، فصار إذا سمع قراءة راو عنه غيرهما أبطلها وربما كانت أشهر، ولقد فعل مسبع هؤلاء السبعة ما لا ينبغي له أن يفعله، وأشكل على العامة حتى جهلوا ما لم يسعهم جهله، وأوهم كل من قل نظره أن هذه هي المذكورة في الخبر النبوي لا غير وأكد[2] وهم اللاحق السابق، وليته إذ اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل هذه / الشبهة.[3] ٣٧/١

وقال أيضا: القراءة المستعملة التي لا يجوز ردها: ما اجتمع فيها الثلاثة الشروط[4]، فما جمع ذلك وجب قبوله و لم يسع أحدا من المسلمين رده[5]، سواء أكانت عن أحد من الأئمة السبعة المقتصر عليهم في الأغلب أو غيرهم.

وقال الإمام أبو محمد مكي: وقد ذكر الناس من الأئمة في كتبهم أكثر من سبعين ممن هو أعلى رتبة وأجل قدرا من هؤلاء السبعة، على أنه قد ترك جماعة من العلماء في كتبهم

---

(١) كذا ضبطت « ألا » في جميع النسخ.

(٢) في (ظ) : « وأوكد »

(٣) النقل بتصرف، انظر: بيان السبب الموجب للاختلاف: ٣٢-٣٤، فتح الباري: ٩ / ٣٠ وصرح بنقله عن المهدوي. هذا وقد دافع الجعبري عن ابن مجاهد من هذا النقد بقوله: هذه الشبهة تنحل لمن عرف قوله في ديباجة "سبعته": ومخبر بالقراءة التي عليها الناس في الحجاز والعراق والشام المشهورة في هذه البلاد في زمانه، وليس في هذا دليل على حصر الأحرف السبعة في "سبعته"، وهو مثاب لاجتهاده، وهم مقصرون، والله الموفق. اهـ. انظر: خلاصة الأبحاث: ١٥٦، كنز المعاني: ٣٢/١-٣٣

(٤) بينها المهدوي بقوله: موافقة خط المصحف ٢/ كونها غير خارجة عن لسان العرب، ٣/ ثبوتها بالنقل الصحيح. انظر: بيان السبب: ٣٠

(٥) إلى كلمة " ردّه " ينتهي كلام المهدوي، انظر: بيان السبب: ٣٠

في القراءات ذكر بعض هؤلاء السبعة واطرحهم، قد[1] ترك أبو حاتم وغيره ذكر حمزة والكسائي وابن عامر وزاد نحو عشرين رجلا من الأئمة ممن هو فوق هؤلاء السبعة، وكذلك زاد الطبري في كتاب "القراءات" له على هؤلاء السبعة نحو خمسة عشر رجلا، وكذلك فعل أبو عبيد وإسماعيل القاضي، فكيف يجوز أن يظن ظان أن هؤلاء السبعة المتأخرين قراءة كل واحد منهم أحد الحروف السبعة المنصوص عليها ؟ هذا تخلف[2] عظيم، أكان ذلك بنص من النبي ﷺ أم كيف ذلك ؟ وكيف يكون ذلك والكسائي إنما لحق[3] بالسبعة بالأمس في أيام المأمون[4] وغيره، وكان[5] السابع يعقوب الحضرمي[6] فأثبت ابن مجاهد في سنة ثلاثمائة أو نحوها الكسائي في موضع يعقوب، ثم أطال الكلام في تقرير ذلك.[7]

وقال الإمام الحافظ أبو عمرو الداني بعد أن ساق اعتقاده في الأحرف السبعة ووجوه اختلافها: وإن القراء السبعة ونظائرهم من الأئمة متبعون في جميع قراءاتهم[8] الثابتة عنهم التي لا شذوذ فيها.[9]

وقال أبو القاسم الهذلي في «كامله»: وليس لأحد أن يقول لا تكثروا من الروايات ويسمّي ما لم يصل إليه من القراءات شاذاً، لأنْ ما من قراءة قرئت ولا رواية رويت إلا

---

(١) كذا أيضا في الإبانة، وفي (س): « وقد » بالواو، وفي (ز): « فقد » بالفاء.

(٢) وفي الإبانة: « خطأ » بدل « تخلف » التي أشار المحقق أنها في بعض النسخ.

(٣) في (ت) : « ألحق »

(٤) هو عبد الله بن هارون الرشيد، الخليفة العباسي، له اهتمام بالفقه وعلم الكلام، مات غازيا بأرض الروم.

(٥) كذا في النشر: « وكان » بالواو، وليست في الإبانة ولا في المرشد الوجيز، بل فيهما: وغيره كان السابع وهو يعقوب.. على أن يعقوب بدل..

(٦) قول مكي: " والكسائي إنما ألحق... الحضرمي " تعقبه أبو شامة بما ملخصه: أن ابن مجاهد بعد المأمون بكثير، فلعل شخصاً آخر ألّف في السبعة وذكر يعقوب بدل الكسائي، فيصح ما ذكره مكي. المرشد الوجيز: ١٥٤

(٧) الإبانة: ٢٦-٢٨

(٨) كذا في (ت) بالجمع، وهو الموافق لما في "جامع البيان" وفي بقية النسخ: «قراءتهم» بالإفراد.

(٩) جامع البيان: ٦٢/١

وهي صحيحة إذا وافقت رسم الإمام و لم تخالف الإجماع.[١]

قلت: وقد وقفت على نص الإمام أبي بكر بن[٢] العربي في كتابه « القبس »[٣] على جواز القراءة والإقراء بقراءة أبي جعفر وشيبة والأعمش وغيرهم وأنها ليست / من الشاذة ولفظه: وليست هذه الروايات بأصل للتعيين بل ربما خرج عنها ما هو مثلها أو فوقها كحروف أبي جعفر المدني وغيره.[٤]

٣٨/١

وكذلك رأيت نص الإمام أبي محمد بن حزم[٥] في آخر كتاب "السيرة".[٦]

وقال الإمام محي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي في أول "تفسيره": ثم إن الناس كما أنهم متعبدون باتباع أحكام القرآن وحفظ حدوده، فهم متعبدون بتلاوته وحفظ حروفه على سنن خط المصحف الإمام الذي اتفقت الصحابة عليه، وأن لايجاوزوا فيما يوافق الخط عما قرأ به القراء المعروفون الذين خلفوا الصحابة والتابعين واتفقت الأمة على اختيارهم.

قال: وقد ذكرت في هذا الكتاب قراءات من اشتهر منهم بالقراءة واختياراتهم على ما قرأته، وذكر إسناده[٧] إلى ابن مهران، ثم سماهم فقال: وهم أبو جعفر ونافع المدنيان، وابن

---

(١) انظر: المرشد الوجيز: ١٧٨

(٢) كلمة « ابن » سقطت من المطبوع.

(٣) في (ت) « المقتبس»، وهو خطأ.

(٤) تتمة كلامه: كحروف أبي جعفر المدني فإنها فوق حروف عبد الله بن كثير المكي ؛ لأنه أشهر وأعلم وأقرأ وأمثاله من قراء الأمصار. اهـ القبس: ١ / ٤٠٢-٤٠٣

(٥) علي بن أحمد بن سعيد/ظاهري، إمام حافظ فقيه، متفنن في علوم جمة الشرعية والعقلية، والمذاهب والأديان، له عدة كتب منها المحلّى. توفي سنة ٤٥٦ هـ انظر: جذوة المقتبس: ٢٩٠ - ٢٩٣

(٦) انظر: جوامع السير: ٢٢ و ٢٦٩ - ٢٧١

(٧) قال البغوي: وقد ذكرت في الكتاب قراءة من اشتهر منهم بالقراءات واختياراتهم على ما قرأته على الإمام أبي نصر محمد بن أحمد بن علي المقرئ المروزي، رحمه الله تلاوة ورواية قال: قرأت على أبي القاسم طاهر ابن علي الصيرفي قال: قرأت على أبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران بإسناده المذكور في كتابه المعروف بالغاية.اهـ
تنبيه: تصحف اسم كتاب أبي مهران في تفسير البغوي إلى: العناية. انظر: معالم التنزيل: ١ / ٦-٧

كثير المكيّ، وابن عامر الشاميّ، وأبو عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرميّ البصريّـان، وعاصم، وحمزة، والكسائيّ الكوفـيّون، ثم قال: فذكرت قراءة هؤلاء للاتفاق على جواز القراءة بها.[1]

وقال الإمام الكبير الحافظ المُجمَعُ على قوله في الكتاب والسّنة أبو العلاء الحسن[2] بن أحمد بن الحسن الهمذاني في أوّل «غايته»[3]: أمّا بعد: (فإن هذه تذكرة في اختلاف القـرّاء العشرة الذين اقتدى الناس بقراءتهم وتمسّكوا فيها بمذاهبهم من أهـل الحجـاز والشـام والعراق، ثم ذكر القراء العشرة المعروفين).

وقال شيخ الإسلام ومفتي الأنام العَلاّمة أبو عمرو عثمان بن الصَّلاح رحمه الله مـن جملة جواب فتوى[4] وردت عليه من بلاد العجم[5] ذكرها العلاّمة أبو شـامة في كتابـه «المرشد الوجيز » أشرنا إليها في كتابنا « المنجد »: يشترط أن يكون المقروء به قد تواتـر نقله عن رسول الله ﷺ قرآناً، واستفاض نقله كذلك، وتلقّته الأمّـة بـالقبول، كـهذه القراءات السبع ؛ لأن المعتبر في ذلك اليقينُ والقطع على ما تقرّر وتمهّد في الأصول، فما لم يوجد فيه ذلك كما عدا السَّبع أو كما[6] عدا العشر فممنوع من القراءة به مَنْعَ تحـريمٍ لا منع كراهةٍ انتهى.[7] /

١/٣٩

ولما قدم الشيخ أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي[8] دمشق في حدود سـنة

---

(١) ويلاحظ أن البغوي لم يذكر خلفاً في اختياره. انظر: معالم التنزيل: ١ / ٦-٧

(٢) في (ت) « الحسين » وهو خطأ.

(٣) غاية الاختصار ١ / ٣

(٤) نصّها: هل تجوز القراءة بالشاذة أو يجوز أن يقرأ القارئ عشراً كل آية بقراءة ورواية. اهـ فتاوى ابن الصلاح: ١ / ٢٣١

(٥) بين المؤلف أن ورود الفتوى كان في حدود الأربعين وستمائة، في ص ١٧ انظر: المنجد: ١٧

(٦) « كما » سقطت من (ز)

(٧) انظر: فتاوى ابن الصلاح: ١ / ٢٣١ ، المرشد الوجيز: ١٨٣ ، المنجد: ١٧

(٨) انظر ترجمته والحديث عن كتابه "الكنز" ص: ٢٥٣

ثلاثين وسبعمائة وأقرأ بها للعشرة بمُضَمَّنِ كتابيه[٩] «الكتر » و «الكفاية» وغير ذلك، بَلَغَنا أن بعض مقرئي دمشق ممن كان لا يعرف سوى «الشاطبية» و«التيسير» حَسَدَه وقَصَد منعه من بعض القضاة، فكتب علماء ذلك العصر في ذلك وأئمّته، و لم يختلفوا في جواز ذلك واتفقوا على أن قراءات هؤلاء العشرة واحدة، وإنما اختلفوا في إطلاق الشاذّ على ما عدا هؤلاء العشرة، وتوقَّف بعضهم، والصواب أنّ ما دخل في تلك الأركان الثلاثة فهو صحيح وما "لا" فعلى ما تقدم.

أ- وكان من جواب[١٠] الشيخ الإمام مجتهد ذلك العصر أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية رحمه الله: لا نزاع بين العلماء المعتَبَرين أن الأحرف السبعة التي ذكر النبي ﷺ أن القرآن أنزل عليها ليست قراءات القراء[١١] السبعة المشهورة، بل أول من جمع ذلك ابن مجاهد ليكون ذلك موافقاً لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن، لا لاعتقاده واعتقاد غيره من العلماء أن القراءات السبع هي الحروف السبعة أو أن هؤلاء السبعة المعيَّنين[١٢] هم الذين لا يجوز أن يُقْرَأ بغير قراءهم، ولهذا قال بعض من قال من أئمة القرّاء: لولا أنّ ابن مجاهد سبقني إلى حمزة لجعلت مكانه يعقوب الحضرميّ إمام جامع البصرة وإمام قراء البصرة في زمانه في رأس المائتين.

ب- ثم قال أعني ابن تيمية: ولذلك لم يتنازع[١٣] علماء الإسلام المتبعون من السلف والأئمة في أنه لا يتعين أن يقرأ بهذه القراءات المعينة في جميع أمصار المسلمين، بل من ثبتت عنده قراءة الأعمش، شيخ حمزة أو قراءة يعقوب الحضرمي ونحوهما، كما ثبتت عنده قراءة حمزة والكسائي فله أن يقرأ بها بلا نزاع بين العلماء المعتبرين المعدودين من أهل

---

(٩) في (ت): « كتابه » بالإفراد.

(١٠) السائل هو الإمام أبو حيان، انظر: المنجد: ٢٨

(١١) في (ز): « قراء »

(١٢) في (ز) : « المتعينين »

(١٣) في (ت): « ينازع »

الإجماع والخلاف، بل أكثر العلماء الأئمة الذين أدركوا قراءة حمزة كسفيان بن عيينة[1]، وأحمد بن حنبل، وبشر بن الحارث[2] وغيرهم يختارون قراءة أبي جعفر بن القعقاع، وشيبة بن نصاح المدنيين، وقراءة البصريين كشيوخ يعقوب وغيرهم على قراءة حمزة والكسائي، وللعلماء الأئمة في ذلك من / الكلام ما هو معروف عند العلماء، ولهذا كان أئمة أهل العراق الذين ثبتت عندهم قراءات العشرة أو الأحد عشر كثبوت هذه السبعة يجمعون ذلك في الكتب ويقرؤنه في الصلاة وخارج الصلاة، وذلك متفق عليه بين العلماء لم ينكره أحد منهم. ١/٤٠

ج- وأما الذي ذكره القاضي عياض[3] ومن نقل كلامه من الإنكار على ابن شنبوذ الذي كان يقرأ بالشواذ في الصلاة في أثناء المائة الرابعة، وجرت له قصة مشهورة، فإنما كان ذلك في القراءات الشاذة الخارجة عن المصحف، ولم ينكر أحد من العلماء قراءة العشرة، ولكن من لم[4] يكن عالما بها أو لم تثبت عنده كمن يكون في بلد[5] من بلاد الإسلام بالمغرب أو غيره لم يتصل به بعض هذه القراءات فليس له أن يقرأ بما لا يعلمه، فإن القراءة كما قال زيد بن ثابت: « سنة يأخذها الآخر عن الأول»، كما أن ما ثبت عن النبي ﷺ من أنواع الاستفتاحات في الصلاة، ومن أنواع صفة الأذان والإقامة، وصفة صلوات الخوف، وغير ذلك، كله حسن يشرع العمل به لمن علمه، وأما من علم نوعا ولم يعلم بغيره فليس له أن يعدل عما علمه إلى ما لم يعلمه، وليس له أن ينكر على من علم ما

---

(١) أبو محمد، أدرك أكثر من ثمانين من التابعين، سمع من الزهري والسبيعي وغيرهما، روى عنه الأعمش والشافعي، توفي سنة (١٩٨ هـ) انظر: تاريخ بغداد: ٩/١٧٤-١٧٥

(٢) المشهور بالحافي، زاهد، صدوق، سمع من مالك وابن المبارك وغيرهما، سمع منه سري السقطي وغيره، توفي سنة (٢٢٧ هـ) انظر: تاريخ بغداد: ٧/٦٧-٧٩

(٣) ابن موسى بن عياض، اليحصبي، نسبة إلى مدينة بالأندلس، وليس كما زعم محقق إكمال المعلم أنها قبيلة من حمير، إمام في الحديث والنحو واللغة، سمع صحيح مسلم من الحسين بن محمد الصدف وغيره، ألف كثيرا من الكتب، توفي سنة ٥٤٤ هـ انظر: وفيات الأعيان: ٣ / ٤٨٣ ، السير: ٢٠ / ٢١٢-٢١٥

(٤) « لم » سقطت من الفتاوى.

(٥) في (س): «بلاد»، بالجمع، وهو تحريف.

لم يعلمه من ذلك ولا أن يخالفه، كما قال النبي ﷺ:« لا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا »[1] ثم بسط القول في ذلك.

د- ثم قال: فتبيّن بما ذكرناه أن القراءات المنسوبة إلى نافع وعاصم ليست هي الأحرف السبعة التي أنزل عليها القرآن، وذلك باتفاق علماء السلف والخلف، وكذلك ليست هذه القراءات السبع هي مجموع حرف واحد من الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها باتفاق العلماء المعتبرين، بل القراءات الثابتة عن أئمة القراء كالأعمش ويعقوب، وخلف، وأبي جعفر، وشيبة، ونحوهم هي بمنزلة القراءات الثابتة عن هؤلاء السبعة عند من يثبت[2] ذلك عنده، وهذا أيضاً مما لم يتنازع فيه الأئمة المتبعون من أئمة الفقهاء والقراء وغيرهم.

هـ- وإنما تنازع الناس من الخلف[3] في المصحف العثماني الإمام الذي أجمع عليه أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون لهم بإحسان والأمة بعدهم هل هو بما فيه من قراءة السبعة وتمام العشرة وغير ذلك حرف من الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها / أو هو مجموع الأحرف السبعة ؟ على قولين مشهورين، والأول قول أئمة السلف والعلماء، والثاني قول طوائف من أهل الكلام والقراء وغيرهم.

٤١/١

ثم قال في آخر جوابه: وتجوز القراءة في الصلاة وخارجها بالقراءات الثابتة الموافقة لرسم المصحف كما ثبتت هذه القراءات وليست شاذة حينئذ والله أعلم.[4]

وكان من جواب الإمام الحافظ أستاذ المفسرين أبي حيان محمد بن يوسف بن حيان الجياني[5] الأندلسي رحمه الله، ومن خطه[6] نقلت:

---

(١) انظر: صحيح البخاري : ٨٤٩/٢ و١٢٨٢/٣ من حديث ابن مسعود، مسند ابن الجعد : ٨٣ ، مسند الطيالسي: ٥١/٢

(٢) في (س): «ثبت» بالماضي.

(٣) كذا ضبطت في (ز) و (س)

(٤) النص نقله المؤلف مختصراً، انظر: الفتاوى: ١٣ / ٣٩٠-٤٠٣

(٥) نسبة إلى " جيان " بلدة كبيرة من بلاد الأندلس.

(٦) في (ز): «قد نقلت».

وقد[1] ثبت لنا بالنّقل الصَّحيح أن أبا جعفر شيخُ نافع، وأن نافعاً قرأ عليه، وكان أبو جعفر من سادات التّابعين، وهما بمدينة الرسول ﷺ حيث كان العلماء متوافرين[2]، وأخذ قراءته عن الصحابة، عبدِ الله بنِ عبَّاس تُرجمان القرآن وغيره، ولم يكن مَن هو بهذه المثابة ليقرأ كتاب الله بشيء محرّم عليه، وكيف وقد تلقّف[3] ذلك في مدينة رسول الله ﷺ عن صحابته غَضًّا[4] رَطْباً قبل أن تطول الأسانيد وتدخل فيها النَّقَلةَ غير الضابطين، هذا وهُمْ عَرَبٌ آمِنون من اللحن، وأن يعقوب كان إمام الجامع بالبصرة يؤم بالناس[5] والبصرة إذ ذاك مَلأَى من أهل العلم ولم ينكر أحد عليه شيئاً من قراءته، ويعقوبُ تلميذ سلاَّم الطويل[6]، وسلاَّم تلميذ أبي عمرو وعاصم، فهو[7] من جهة أبي عمرو كأنّه مِثل الدوريّ الذي روى عن اليزيديّ[8] عن أبي عمرو، ومن جهة عاصم كأنه مِثل العُلَيْميّ أو يحيى، اللّذين رويا عن أبي بكر عن عاصم، وقرأ يعقوبُ أيضاً على غير سلاَّم.

ثم قال: وهل هذه المختصرات التي بأيدي الناس اليوم «كالتيسير» و«التبصرة» و«العنوان» و «الشاطبية» بالنسبة لما اشتهر من قراءات الأئمة السبعة إلا نَزْرٌ من كُثْر وقَطْرة من قَطْر[9]، وينشأ الفقيه الفروعيّ فلا يرى إلا مثل «الشاطبية» و«العنوان» فيعتقد أنّ السبعة محصورة في هذا فقط ، ومن كان له اطّلاع على هذا الفن رأى أن هذين

---

(١) كذا: «وقد» بالواو في (ز) و(س) فقط.

(٢) كذا في (ظ)، وكتب عليه: « كذا »، وأيضا في (ت)، ولها وجه، وفي البقية: « متوافرين »

(٣) في (ت) و (ز): « تلقّن » بالنون.

(٤) أي: طريا. (التاج) غض.

(٥) في (س): « الناس » بدون الباء.

(٦) ستأتي ترجمته ص : ٧٢٣

(٧) أي: يعقوب

(٨) كمهدي بن ميمون. غاية النهاية: ٢ / ٣٨٦

(٩) أي : المطر . (التاج : قطر)

الكتابين ونحوهما من السبعة كنغبة[1] من دأماء، وتربة في بهماء ؛ هذا أبو عمرو بن العلاء الإمام الذي يقرأ أهل الشام ومصر بقراءته، اشتهر عنه في هذه الكتب المختصرة السيزيدي وعنه رجلان: الدوري والسوسي[2] /، وعند أهل النقل اشتهر عنه سبعة عشر راويا: اليزيدي، وشجاع[3]، وعبد الوارث[4]، والعباس بن الفضل، وسعيد بن أوس[5]، وهارون الأعور[6]، والخفاف[7]، وعبيد بن عقيل[8]، وحسين الجعفي[9]، ويونس بن حبيب، واللؤلؤي[10]، ومحبوب[11]،

٤٢/١

---

(١) كذا في النشر بالنون ، وفي المطبوع : « ثغبة » بالثاء المثلثة .

والنغبة بالنون المضمومة: الجرعة، يقال : سقاه نغبة من لبن ، وبالمثلثة : أكثر ما بقي من الماء في بطن الوادي، والدأماء : على وزن فعلاء : البحر المحيط ، والبهماء : اسم أرض .

انظر : لسان العرب والقاموس والتاج (نغب) و(بهم) و(دأم)

(٢) ستأتي ترجمتهما في أسانيدهما.

(٣) ابن أبي نصر، أبو نعيم البلخي، ولد سنة ١٢٠ هـ، ثقة كبير، سئل عنه أحمد فقال: بخ بخ وأين مثله اليوم. وتوفي سنة ١٩٠ هـ غاية النهاية: ٣٢٤/١

(٤) ابن سعيد، أبو عبيدة التنوري، ولد سنة ١٠٢ هـ،حافظ مقرئ ثقة، قال أحمد: يرى القدر ولا يدعو إليه، وتوفي سنة ١٨٠ هـ غاية النهاية: ٤٧٨/١

(٥) أبو زيد الأنصاري، ولد سنة ١٢٠ هـ، من ذرية ثابت بن زيد أحد الستة الذين جمعوا القرآن على عهد النبي ﷺ وتوفي سنة ٢١٥ هـ انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٠٥

(٦) ابن موسى، الأزدي بالولاء، علامة، صدوق نبيل، أول من تتبع الشاذ، توفي قبل المائتين. غاية النهاية: ٣٤٨/٢

(٧) هو: عبد الوهاب بن عطاء، الخفاف، أبو نصر، البصري، ثقة مشهور، توفي سنة ٢٠٤ هـ وقيل غيرها. غاية النهاية: ٤٧٩/١، المعرفة: ٣٤٠/١

(٨) الهلالي، ضابط صدوق، مات في رمضان سنة ٢٠٧ هـ غاية النهاية: ٤٩٦/١

(٩) الحسين بن علي بن فتح، الزاهد، أحد الأعلام، قال أحمد: ما رأيت أحسن منه، روى عن زائدة، وروى عنه ابن أبي عرابة،. توفي سنة ٢٠٣ هـ

و(الجعفي): نسبة إلى جعفي بن سعد العشيرة، من مذحج، وحسين هذا من مواليهم.

غاية النهاية: ٢٤٧/١، الأنساب: ٦٨/٢

(١٠) أحمد بن موسى، صدوق، المعرفة: ٣٤١/١

(١١) هناك محبوبان وكلاهما يسمى: محمد بن الحسن، وأخذا عن أبي عمرو، ويترجح أن المراد هو ابن هلال، أبو =

وخارجة، والجهضمي[1]، وعصمة[2]، والأصمعي [3]، وأبو جعفر الرؤاسي[4]، فكيف تقصر قراءة أبي عمرو على اليزيدي ويلغى من سواه من الرواة على كثرتهم وضبطهم وديانتهم[5]وثقتهم، وربما يكون فيهم من هو أوثق وأعلم من اليزيدي ؟

وننتقل إلى اليزيدي فنقول: اشتهر ممن روى عن اليزيدي الدوري، والسوسي، وأبو حمدون[6] ومحمد بن أحمد بن جبير[7]، وأوقية أبو الفتح[8]، وأبو خلاد[9]، وجعفر بن

==

بكر، مشهور كبير، أما الآخر أبو جعفر فقد روى حروفا عن أبي عمرو وهو من المقلين عنه.

انظر: غاية النهاية: ٢/١١٥ و ١٢٣

(١) علي بن نصر بن علي، روى عن الطيالسي، من العلماء المتقنين، ثقة، ثبت حجة، روى عن الأصمعي وغيره، وروى عنه البخاري ومسلم وغيرهما، توفي سنة ٢٥٠هـ والجهضمي: نسبة إلى جهضم: بطن من الأزد.

انظر: الجرح والتعديل: ٦ / ٢٠٧، السير: ١٢/١٣٨-١٤٠، الأنساب: ٢/١٣٢-١٣٣، التاج (جهضم)

(٢) ابن عروة، أبو نجيح البصري، روى القراءة عن أبي عمرو وعاصم، وحروفا عن شعبة، روى عنه يعقوب قال ابن أبي حاتم: مجهول. اهـ انفرد عن شعبة برواية (مستطر) بتشديد الراء لم يروه غيره.

انظر: غاية النهاية: ١/٥١٢

(٣) عبد الملك بن قريب، الباهلي، إمام اللغة والأدب، روى القراءة عن نافع وأبي عمرو، وله عنهما نسخة، وحروفا عن الكسائي، توفي سنة ٢١٥ هـ غاية النهاية: ١/٤٧٠ ، طبقات النحويين: ١٦٧-١٧٤

(٤) محمد بن الحسن، الكوفي، النحوي، إمام مشهور، روى الحروف عن أبي عمرو، وله اختيار في القراءة و"الوقف" يرويان عنه، روى عنه حمزة والكسائي، ولقب بالرؤاسي لعظم رأسه.

غاية النهاية: ٢/١١٦-١١٧، طبقات النحويين: ١٢٥ ، بغية الوعاة: ١/٨٢-٨٣

(٥) في المطبوع: « درايتهم » بالراء وهو تصحيف.

(٦) في المطبوع: « حمدان »، بالألف، وهو خطأ، وستأتي ترجمته في أسانيد قراءة عاصم ص: ٦٦٥

(٧) كذا في جميع النسخ، وهو سبق قلم من المؤلف أو الناسخ رحمهما الله تعالى، صوابه: أحمد بن جبير بن محمد، أبو جعفر الكوفي، هو الأنطاكي، من كبار القراء وحذاقهم ومعمّريهم، تقدمت ترجمته ص: ٤١٩

وكتب في حاشية (س): صوابه كما في "الطبقات" للمؤلف: جبير بن محمد. كذا، اهـ وجاء في حاشية (ك): كذا هو بخط أبي حيان وصوابه: أحمد بن جبير بن محمد فسبق قلمه إلى ذلك.

انظر: غاية النهاية: ١/٤٢، المعرفة ١/٤١٦

(٨) عامر بن عمر بن صالح، مقرئ حاذق، أخذ عن اليزيدي، وله عنه نسخة، روى القراءة عنه أحمد بن سمعويه وغيره، قال الذهبي: ما علمت به بأساً، اهـ توفي سنة ٢٥٠ هـ

انظر: غاية النهاية: ١/٣٥٠-٣٥١، المعرفة: ١/٣٩٤، الوافي الوفيات: ١٦/٥٩٠

(٩) سليمان بن خلاد، النحوي، السامري، المؤدب، صدوق مصدر، أخذ عرضاً وسماعاً عن اليزيدي، وله عنه

==

حمدان سجادة[1]، وابن سعدان[2]، وأحمد بن محمد بن اليزيدي[3]، وأبو الحارث الليث بن خالد[4]، فهؤلاء عشرة فكيف يقتصر على أبي شعيب والدوري ويلغى بقية هؤلاء الرواة الذين شاركوهما في اليزيدي وربما فيهم من هو أضبط منهما وأوثق ؟

وننتقل إلى الدوري فنقول: اشتهر ممن روى عنه.

ابن فرح[5] وابن بشار[6] وأبو الزعراء[7] وابن مسعود السراج[8] والكاغدي[9] وابن برزة[10] وأحمد بن حرب المعدل[11]

==

نسخة، روى عنه ابن شنبوذ وغيره، توفي سنة ٢٦١ هـ

انظر: غاية النهاية: ٣١٣/١، المعرفة: ٣٩٤/١-٣٩٥ ، الجرح والتعديل: ١١٠/٤

(١) البغدادي، مشهور من أصحاب اليزيدي، قرأ عليه السراويلي بالهمز والإظهار، والمراحلي بالهمز وتركه مع الإظهار، وبالإدغام وترك الهمز، وهو غير إبراهيم بن حماد صاحب "سجادة" كما ذكر أبو العز، نبه على ذلك المؤلف، انظر: غاية النهاية: ١/١٩١-١٩٢

(٢) ستأتي ترجمته ص: ٧٧٥

(٣) أبو جعفر، حفيد اليزيدي، وتلميذه، روى القراءة عنه أخوه عبيد الله وابن أخيه. غاية النهاية: ١٣٣/١

(٤) هو راوي الكسائي، وستأتي ترجمته ص: ٦٩٩

(٥) انظر ترجمته ص: ٦١٥

(٦) الحسن بن علي العلاف، المقرئ الأديب، الشاعر النحوي، أورد له المؤلف أربعة أبيات منها مطلع قصيدته المشهورة في رثاء هرته، قرأ عليه الشنبوذي وغيره، توفي سنة ٣١٨ هـ

انظر: غاية النهاية: ٢٢٢/١، المعرفة: ١/ ٤٧٨-٤٧٩، تاريخ بغداد: ٧/ ٣٧٩-٣٨٠

(٧) ستأتي ترجمته في أسانيد قراءة ابن كثير ص: ٦١٦

(٨) أحمد بن مسعود، أبو العباس، من جلة أصحاب الدوري، روى عنه عرضا البزوري وغيره.

غاية النهاية: ١٣٨/١

(٩) عمر بن محمد بن نصر، أبو حفص، القاضي، كبير القدر، آخر من مات ببغداد من أصحاب الدوري، روى القراءة عنه الشذائي وغيره. توفي سنة ٣٠٥ هـ

الكاغدي نسبة إلى: عمل الكاغد الذي يكتب عليه وبيعه.

غاية النهاية: ٥٩٨/١، المعرفة: ١/ ٤٦٩-٤٧٠، تاريخ بغداد: ١١/ ٢٢٠، الأنساب: ١٨/٥-١٩

(١٠) عمر بن محمد بن برزة، أبو جعفر الأصبهاني، روى القراءة عنه محمد بن يعقوب المعدل وغيره.

غاية النهاية: ٥٩٦/١

(١١) ابن غيلان، أبو جعفر، روى عنه المطوعي وغيره، توفي سنة ٣٠١ هـ غاية النهاية: ٤٥/١

ونتنقل إلى ابن فرح فنقول: روى عنه ممن اشتهر:

زيد بن أبي بلال[١]، وعمر بن عبد الصمد[٢]، وأبو العبّاس بن محيرز[٣]، وأبو محمد القطّان[٤]، والمطوعي[٥]، وهكذا نترّل هؤلاء القراءُ طبقةً طبقةً إلى زماننا هذا، فكيف.؟؟

وهذا نافع الإمام الذي يقرأ أهل المغرب بقراءته اشتهر عنه في هذه الكتب المختصَرة ورشٌ وقالون، وعند أهل النقل اشتهر عنه تسعة رجال: ورش، وقالون، وإسماعيل بن جعفر[٦]، وأبو خُلَيد[٧]، وابن جَمَّاز[٨]، وخارجة، والأصمعيّ، وكَرِدَم[٩]، والمُسيّبي[١٠].

وهكذا كلّ إمام من باقي السبعة، قد اشتهر عنه رواة غير ما في هذه المختصَرات، فكيف يلغى نقلهم ويقتصر على اثنين ؟ وأيُّ مَزيَّة وشفوف[١١] لذينك الاثنين على رفقائهما وكلّهم أخذوا عن شيخ واحد، وكلّهم ضابطون ثقات.

وأيضاً فقد كان في زمان هؤلاء السبعة من أئمة الإسلام الناقلين القراءاتَ عالَمٌ لا

---

(١) ستأتي ترجمته ص: ٦١٦

(٢) لم أجد له ترجمة، ولم يذكره المؤلف في "غايته" ضمن تلاميذ ابن فرح.

(٣) لم أجد له ترجمة إلاّ أن المؤلّف ذكره ضمن تلاميذ ابن فرح وسمّاه عبد الله بن محرز، مكبّراً، وتحرف في المطبوع إلى: « محيريز ».

(٤) لم أعرفه بعد البحث.

(٥) انظر ترجمته ص: ٥٧٢

(٦) ستأتي ترجمته في قراءة أبيه ص: ٧١٠

(٧) عتبة بن حماد، القارئ، له نسخة عن نافع، روى عنه القراءة هشام، وقرأ الموطأ على مالك في أربعة أيام. غاية النهاية: ٤٩٨/١

(٨) انظر ترجمته في قراءة أبي جعفر ص: ٧١٠

(٩) ابن خالد، التونسي، قدم المدينة وعرض على نافع، زاهد، عابد، فاضل، روى عنه الأنطاكي. انظر: غاية النهاية: ٣٢/٢

(١٠) ستأتي ترجمته ص: ٧٣٤

(١١) في (ز) « وشرف » والمثبت أصحُّ، ومعناه: الفضلُ والزيادةُ، مأخوذ من: الشِّف بكسر الشين. انظر: تهذيب اللغة واللسان والتاج (شفف)

٤٣/١ يُحصَون وإنما/ جاء مقرئٌ اختار هؤلاء وسمّاهم، ولِكَسَلِ بعض الناس وقِصَر الهمم وإرادة الله أن يَنقُصَ العلمُ اقتصروا على السبعة، ثم اقتصروا من السبعة على نزر يسير منها. انتهى.

وقال الإمام مؤرِّخ الإسلام وحافظ الشام وشيخ[1] المحدّثين والقرّاء أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي في ترجمة ابن شنبوذ من «طبقات القراء»[2] له: إنه كان يرى جواز القراءة بالشاذّ، وهو ما خالف رسم المصحف الإمام، مع أن الخلاف في جواز ذلك معروف بين العلماء قديماً وحديثاً وما رأينا أحداً أنكر الإقراء بمثل قراءة يعقوب وأبي جعفر، وإنما أنكر من أنكر القراءة بما ليس بين الدَّفتين.

وقال الحافظ أبو عمرو الدانيّ صاحب «التيسير» في «طبقاته»[3]: وائتم بيعقوب في اختياره عامّة البصريّين بعد أبي عمرو، فَهُمْ أو أكثرهم على مذهبه، قال: وقد سمعت طاهر بن غلبون[4] يقول: إمام الجامع بالبصرة لا يقرأ إلاّ بقراءة يعقوب.

وقال الإمام أبو بكر بن أشتة[5] الأصبهاني: وعلى قراءة يعقوب إلى هذا الوقت أئمّة المسجد الجامع بالبصرة وكذلك أدركناهم.

وقال الإمام شيخ الإسلام أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازيّ بعد أن ذكر الشبهة التي من أجلها وقع بعض العَوَامّ الأغبياء في أن أحرف هؤلاء الأئمة السبعة هي[6] المشار

---

(١) «شيخ» سقطت من (ت)

(٢) هو: معرفة القراء الكبار على الطبقات الأعصار. انظر الحديث عنه ص: ٣٠٢

قال الذهبي: وكان -ابن شنبوذ- يرى التلاوة في الصلاة وغيرها بما في مصحف أبيّ ومصحف ابن مسعود مما صَحَّ سنده. اهـ انظر: المعرفة: ٢ / ٥٤٨

(٣) انظر: ما سبق ص: ٣٠٠

(٤) انظر ترجمته ص: ٢٠٤

(٥) محمد بن عبد الله، مقرئ، نحوي، صاحب سنة، قرأ على ابن مجاهد وغيره، له: «المحبّر في القراءات» مَدَحَه المؤلّف بقوله: كتاب جليل يدل على عظم مقداره اهـ و: «كتاب المفيد في الشاذ»، توفي سنة ٣٦٠، غاية النهاية: ٢/ ١٨٤، المعرفة: ٢/ ٦١٧

(٦) «هي» سقطت من (ت)

إليها بقوله ﷺ:« أنزل القرآن على سبعة أحرف »وأن الناس إنما ثمّنوا[1] القراءات وعشّروها[2] وزادوا على عدد السبعة الذين اقتصر عليهم ابن مجاهد لأجل هذه الشبهة، ثم قال: وإنّي لم أَقْتَفِ أثرهم تثميناً في التصنيف أو تعشيراً[3] أو تفريداً[4] إلاّ لإزالة ما ذكرته من الشبهة، وليُعلم أنْ ليس المُرَاعَى في الأحرف السبعة المنزّلة عدداً من الرجال دون آخرين، ولا الأزمنة ولا الأمكنة، وأنه لو اجتمع عدد لا يُحصَى من الأمّة فاختار كلّ واحد منهم حروفاً بخلاف صاحبه، وجرَّد طريقاً في القراءة على حِدَةٍ في أيِّ مكان، كان وفي أيِّ أَوانٍ أراد بعد الأئمة الماضين في ذلك بعد أن كان ذلك المختار بما اختاره من الحروف / بشرط الاختيار لَمَا كان بذلك خارجاً عن الأحرف السبعة المنزّلة بل فيها متّسعٌ وإلى يوم القيامة.[5]

٤٤/١

وقال الشيخ الإمام العالم الوليّ موفّق الدّين أبو العبّاس أحمد بن يوسف الكَواشِيّ[6] الموصليّ في أول تفسيره « التبصرة »: وكلّ ما صحَّ سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق لفظُه خطَّ المصحف الإمام، فهو من السبعة المنصوص عليها ولو رواه سبعون ألفاً مجتمعين أو مفترقين، فعلى هذا الأصل بُنِيَ قَبولُ القراءات عن سبعة كانوا أو عن سبعة آلاف، ومتى فُقِد واحدٌ من هذه الثلاثة المذكورة في القراءة فاحكم بأنها شاذَّة[7]، انتهى.

---

(١) أي ألّفوا في ثمانية من قرائها، كالتذكرة لابن غلبون، في السبعة المشهورين مع يعقوب.

(٢) ألّفوا في عشرة من قرَّائِها، كغاية الاختصار لأبي العلاء، وهذا الكتاب أعني "النشر".

(٣) في (ت) « تغييراً » وهو تصحيف.

(٤) في (ت) « تقديراً » وهو تصحيف، والتفريد هو أن تجعل كلّ قراءة في تأليف خاص، انظر ص:١٣٣ من هذه الرسالة.

(٥) نقل ابن حجر كلام أبي الفضل بتصرف واختصار إلا أنه صرح بأنه من كتاب «اللوائح » كذا في الفتح، ولعله تصحيف، صوابه « اللوامح » انظر: الفتح: ٩ / ٣٢

(٦) انظر الكلام عنه وعن كتابه ص: ٢٦٦ من الدراسة.

(٧) هذا النّصُّ الذي نقله المؤلّف - وابن حجر أيضاً - عن الكواشيّ ونسبوه له، هو في حقيقة الأمر ليس للكواشيّ، بل هو نَصُّ كلام الإمام مكيّ رحمهم الله جميعاً، فكان من حقِّ الأمانة العلميّة ردُّ الفائدة إلى صاحبها، خاصّةً وأن المؤلّف اطّلع على مصدر الكواشي بلا أدنى شك، وهذا دليل قوي أيضاً على استفادة ابن حجر رحمه الله من المؤلّف مع عدم العزّو إليه.

==

وقال الإمام العلاّمة، شيخ الشافعيّة والمحقّق للعلوم الشرعية، أبو الحسن عليّ بن عبد الكافي السبكيّ[1] في « شرح المنهاج » في صفة الصلاة: (فرع) قالوا يعني أصحابُنا الفقهاء: تجوز القراءة في الصلاة وغيرها بالقراءات السبع ولا تجوز بالشاذة، وظاهر هذا الكلام يُوهِم أن غير السبع المشهورة من الشواذ، وقد نقل البغويّ في أوّل "تفسيره" الاتفاقَ على القراءة بقراءة يعقوب وأبي جعفر مع السبع المشهورة، قال: وهذا القول هو الصواب، واعلم أن الخارج عن السبع[2] المشهورة على قسمين:

منه ما يخالف رسم المصحف، فهذا لا شك في أنه لا تجوز قراءته لا في الصلاة ولا في غيرها.

ومنه ما لا يخالف رسم المصحف و لم تشتهر القراءة به، وإنّما ورد من طريق غريبة لا يُعوَّل عليها، وهذا يظهر المنعُ من القراءة به أيضاً.

ومنه ما اشتهر عند أئمة هذا الشأن القراءةُ به قديماً وحديثاً، فهذا لا وجه للمنع منه؛ ومن ذلك قراءة يعقوب وغيره.

قال: والبغويُّ أولى مَن يُعتَمد عليه في ذلك، فإنه مقرئٌ فقيهٌ جامعٌ للعلوم، قال: وهكذا التفصيل في شواذ السبعة، فإنّ عنهم شيئاً كثيراً شاذاً. انتهى[3].

وسئل ولده العلاّمة قاضي القضاة أبو نصر عبد الوهّاب[4] رحمه الله عن قوله في كتاب «جمع الجوامع» في الأصول: «والسبع متواترة»، مع قوله: «والصحيح أن ما وراء العشرة فهو شاذ»: إذا كانت العشرة متواترة فلِمَ لا قلتم والعشر متواترة بَدَلَ

من المؤلّف مع عدم العزو إليه.

انظر: الإبانة: ٦٧ ، التبصرة:١٢٩-١٣٠، الفتح: ٣٠/٩ و ٣٢

(١) انظر ترجمته والكلام على كتابه ص: ٢٨٧ من الدراسة.

(٢) في (ت) و(ز): «السبعة»

(٣) لم أجد هذا النص في المقدار الذي شرحه الإمام عليُّ بن عبد الكافي. وقد نقله أيضاً ابن حجر في (الفتح): ٣٠/٩

(٤) انظر ترجمته والكلام على كتابه ص: ٢٨٨ من الدراسة.

قولكم / و"السبع" ؟ ٤٥/١

فأجاب: أمّا كوننا لم نذكر العشر بَدَل السبع مع ادّعائنا تواترهـا فـلأنّ السـبعَ لم يُختلَف في تواترها، وقد ذكرنا أوّلاً موضع الإجماع ثم عطفنا عليه موضع الخلاف، علـى أنّ القول بأن القراءات الثلاث غير متواترة في غاية السقوط ولا يصح القول به عمَّن يعتبر قولُه في الدِّين، وهي أعني القراءات الثلاث: قراءة يعقوب، وخلـف، وأبي جعفـر بـن القعقاع، لا تخالف رسم المصحف.

ثمّ قال: سمعت الشيخ الإمام، يعني والده المذكور رحمه الله تعالى، يُشدِّد النَّكير علـى بعض القضاة وقد بلغه عنه أنّه منع من القراءة بها، واستأذنه بعض أصحابنا مرّة في إقـراء السبع فقال: أذنت لك أن تقرئ العشر انتهى؛ نقلته من كتابه « منـع الموانـع[1] علـى سؤالات جمع الجوامع »

وقد جرى بيني وبينه في ذلك كلام كثيرٌ وقلت له: كان[2] ينبغي أن تقول: و«العشرة متواترة[3] ولا بد»، فقال: أردنا التنبيه على الخلاف.

فقلتُ: وأين الخلاف، وأين القائل به، ومَن قال إن قراءة أبي جعفر ويعقوب وخلـف غير متواترة ؟

فقال: يفهم من قول ابن الحاجب: «والسبع متواترة»[4].

فقلت: أيّ سبع ؟ وعلى تقدير أن يكون هؤلاء السبعة، مع أن كلام ابن الحـاجب لا يدلّ عليه، فقراءة خلف لا تخرج عن قراءة أحدٍ منهم، بل ولا عن قـراءة الكوفيّـين في حرف، فكيف يقول أحدٌ بعدم تواترها مع ادّعائه تواتر السبع.؟

وأيضاً فلو قلنا: إنه يعني هؤلاء السبعة فمِن أيّ رواية ومن أيّ طريق ومن أيّ كتاب ؟

---

(١) انظر: حاشية العطار على جمع الجوامع: ١ / ٢٩٩-٣٠٠

(٢) « كان » : سقطت من المطبوع.

(٣) هذا يخالف ما قرّره في ما سبق ، من أنه لا يشترط التواتر، ويظهر - للبحث - أن المؤلّف أدخل ما كان كتبه في المنجد هنا بدون زيادة أو نقص. انظر: المنجد: ١٧٠-١٧٥

(٤) سبق تخريج هذا القول ص: ٤١٣

إذ التخصيص لم يدّعه ابن الحاجب ولو ادّعاه لما سُلِّم له، بقي[1] الإطلاق فيكون[2] كلّ ما جاء عن السبعة فقراءة يعقوب جاءت عن عاصم وأبي عمرو، وأبو جعفر هو شيخ نافع ولا يخرج عن السبعة من طرق أخرى.

فقال: فمن أجل هذا قلتُ: والصّحيح أنّ ما وراء العشرة فهو شاذّ، وما يقابل الصحيحَ إلاّ فاسد[3].

ثم كتبت له استفتاء في ذلك وصورته: ما تقول السادة العلماء أئمّة الدِّين في القراءات العشر التي يُقرأ بها اليوم، هل هي متواترة أو غير متواترة ؟ وهل كلّ ما انفرد به واحد من العشرة بحرف من الحروف متواتر أم لا ؟ وإذا كانت متواترة فما يجب على من جحدها أو حرفاً منها ؟

فأجابني ومن خطّه نقلت /: الحمد لله، القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي والثلاث[4] التي هي قراءة أبي جعفر وقراءة يعقوب وقراءة خلف متواترة معلومة من الدّين بالضّرورة، وكلّ حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدِّين بالضرورة أنه منزّل على رسول الله ﷺ لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل، وليس تواتر شيء منها مقصوراً على من قرأ بالروايات، بل هي متواترة عند كلّ مسلم يقول: «أشهد أن لاّ إله إلاّ الله وأشهد أن محمداً رسول الله»، ولو كان مع ذلك عاميًّا جِلْفاً[5] لا يحفظ من القرآن حرفاً، ولهذا تقرير طويل وبرهان عريض لا يسع هذه الورقة شرحُه وحظُّ كلّ مسلم وحقُّه أن

---

(١) في (ت): « نفي »، بالنون والفاء. وهو تصحيف.

(٢) في (ت) : « فكيف » وهو تحريف.

(٣) قال المؤلف بعد حكايته ذلك: وظهر منه – السبكي – في تلك الحالة أنه بدا له تغيير "السبع" "بالعشر" فلم يمهل وانتقل إلى رحمة الله تعالى. اهـ المنجد: ١٧٤
وقال أيضاً: ثم سألته أن يكتب لي شيئا في هذا المعنى يشفي القلب فقال: اكتب لي فتوى أكتب لك عليها فكتبت... اهـ انظر: المنجد: ١٧٤

(٤) في (س): «والثلاثة»

(٥) بكسر الجيم، الجافي، وأصله من أجلاف الشاة، وهي المسلوخة بلا رأس ولا قوائم ولا بطن، فشبهوا الأحمق ومن لا عقل له بها، انظر: الصحاح واللسان والقاموس والتاج (جلف)

يَدِينَ الله تعالى ويجزم نفسه بأنَّ ما ذكرناه متواتر معلوم باليقين لا يتطرّقُ الظّنون ولا الارتياب إلى شيء منه. والله أعلم، كتبه عبد الوهاب بن السبكيّ الشافعيّ.[١]

وقال الإمام الأستاذ إسماعيل بن إبراهيم بن محمد القرّاب[٢] في أول كتابه «الشافي»: ثم التمسك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنّة، وإنما هو من جمع بعض[٣] المتأخرين لم يكن قرأ بأكثر من السبع، فصَنَّف كتاباً وسمَّاه "السبع" فانتشر ذلك في العامَّة وتَوَهَّموا أنه لا تجوز الزيادة على ما ذُكر في ذلك الكتاب[٤]، لاشتهار ذِكْرِ مصنفِّه، وقد صنَّف غيرُه كتباً في القراءات وبعده، وذَكَر لكلّ إمام من هؤلاء الأئمة روايات كثيرةً وأنواعاً من الاختلاف، ولم يقل أحدٌ إنه لا تجوز القراءة بتلك الروايات من أجل أنها غير مذكورة في كتاب ذلك المصنِّف، ولو كانت القراءة محصورة بسبع روايات لسبعةٍ من القرّاء لوجب أن لا يؤخذ[٥] عن كلّ واحد منهم إلاّ رواية واحدة[٦]، وهذا لا قائل به، وينبغي أن لا يَتوهَّم مُتوهِّم في قوله ﷺ: « أنزل القرآن على سبعة أحرف » أنه منصرف إلى قراءة سبعة من القراء الذين وُلِدوا بعد التابعين؛ لأنه يُؤدِّي أن يكون الخبر متعرِّيا عن الفائدة إلى أن يولد هؤلاء الأئمة السبعة فتؤخذ عنهم القراءة، ويؤدِّي أيضاً إلى أن لا يجوز لأحد من الصحابة أن يقرأ إلا بما يعلم أن هؤلاء السبعة من/ القرّاء إذا وُلدوا وتعلموا اختاروا القراءة به، وهذا تجاهل من قائله.

٤٧/١

قال: وإنما[٧] ذكرت ذلك؛ لأن قوماً من العامَّة يقولونه جهلاً ويتعلقون بالخبر، ويتوهمون أن معنى السبعة الأحرف المذكورة في الخبر اتّباعُ هؤلاء الأئمة السبعة، وليس

---

(١) المنجد: ١٧٥

(٢) انظر ترجمته والكلام على كتابه ص:٢٤٧ من الدراسة.

(٣) في (ت): « بين » ، وهو تحريف.

(٤) « الكتاب » ليس في (ت)

(٥) في (ظ) : « يوجد »

(٦) « واحدة » : سقطت من المطبوع.

(٧) في (ت): « وإذا »

ذلك على ما توهموه، بل طريق أخذ القراءة أن تؤخذ عن إمام ثقة لفظاً عن لفظ، إماماً عن إمام إلى أن يتصل بالنبي ﷺ. والله أعلم بجميع ذلك.[1]

وقال الإمام أبو محمد مكّي في « إبانته »: ذكر اختلاف الأئمة المشهورين غير السبعة في سورة « الحمد » مما يوافق خط المصحف ويقرأ به[2]:

(قرأ) إبراهيم بن أبي عبلة[3] ﴿الحمدُ لُلّه﴾ بضم اللام الأولى[4].

(وقرأ) الحسن البصري بكسر الدال وفيهما بُعْدٌ في العربية، ومجازُهما الإتْباعُ[5].

(وقرأ) أبو صالح[6] ﴿مالِكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ بألف والنصب على النّداء وكذلك محمد بن السَّمَيْفَع اليمانيّ وهي قراءة حسنة[7].

(وقرأ) أبو حَيْوَة ﴿مَلِكَ﴾ بالنصب على النداء من غير ألف[8].

(وقرأ) عليّ بن أبي طالب ﷺ ﴿مَلَكَ يومَ الدِّينِ﴾ فنصب اللام والكاف ونصب «يوم» جعله فعلاً ماضياً[9].

---

(١) نقل هذا النَّصَّ من كتاب « الشافي » أيضاً ابنُ حجر رحمه الله. انظر: الفتح: ٩/ ٣٢

(٢) قال مكيّ بعد هذه العبارة: ولم أقرأ به. اهـ الإبانة: ٩٠

(٣) هو: أبو إسماعيل، ثقة كبير، تابعيّ، له حروف في القراءات واختيار خالف فيه العامّة، في صحة إسنادها إليه نظر، من أقواله: مَن حَمَلَ شاذَّ العلماء حَمَلَ شرّاً كبيراً، توفي سنة ١٥٣ هـ غاية النهاية: ١/ ١٩

(٤) أي من (لِلّه)

(٥) أي: إتْباعُ حركة اللاّم لحركة الدّال قبلها، ونُزِّلَتِ الكلمتان (الحمد لله) منزلة الكلمة الواحدة، فقراءة ابن أبي عبلة على حدِّ قولهم: عُنُق وطُنُب، وقراءة الحسن - وهي أيضاً لزيد بن عليّ - كقولهم: إبِل، وإطِل؛ وهو الخاصرة، وقراءةُ الضمِّ جاءت على لغة بعض قيس حيث يُتْبِعون الثاني للأول، وقراءة الكسر لغة تميم وبعض غطفان. انظر: الشواذ: ١، المحتسب: ١ / ٣٧

(٦) لعله: السمَّان ذكوان، سمع أبا هريرة وعائشة وابن عباس وغيرهم رضي الله عنهم، قال عنه أحمد: ثقة ثقة، من أجَلِّ الناس وأوثقهم، توفي سنة ١٠١ هـ انظر: تذكرة الحفاظ: ١ / ٨٩-٩٠

(٧) انظر: الشواذ: ١ ، البحر المحيط: ١ / ٢٠

(٨) انظر: الشواذ: ١ ، البحر المحيط: ١/ ٢٠

(٩) انظر: التبيان: ١ / ٦

وروى عبد الوارث عن أبي عمرو ﴿مَلْكِ يوم الدين﴾ بإسكان اللام والخفض[1] وهي منسوبة لعمر بن عبد العزيز.

(وقرأ) عمرو بن فائد الأسواري[2] ﴿إياك نعبد وإياك﴾ بتخفيف الياء فيهما، وقد كره ذلك بعض[3] المتأخرين لموافقة لفظه لفظ (إيا) الشمس، وهو ضياؤها[4].

(وقرأ) يحيى بن وثاب ﴿نِستعين﴾ بكسر النون الأولى وهي لغة مشهورة حسنة[5].

(وروى) الخليل بن أحمد[6] عن ابن كثير ﴿غيرَ المغضوب﴾ بالنصب، ونصبه حسن على الحال أو على الصفة[7].

---

(١) انظر: الشواذ: ١

(٢) وردت عنه الرواية في حروف القرآن، روى عنه بكر بن نصر العطار. غاية النهاية: ١/٦٠٢

(٣) لعله يقصد السمين الحلبي الذي قال في كتابه "الدر المصون": وقال بعضهم « إياك » بالتخفيف مرغوب عنه، لأنه يصير: شمسك نعبد، فإن إياة الشمس ضوؤها. اهـ

ووجهت هذه القراءة بأنها من باب التخفيف لكراهة اجتماع التضعيف مع ثقل الياءين والهمزة والكسرة. قال ابن جني: ولا ينبغي أن يحمل ﴿ إياك ﴾ بالتخفيف على أنه لغة، وذلك أنا لم نر لذلك أثرا في اللغة ولا رسما، ولا مر بنا في نثر ولا نظم، قال:... وينبغي للقرآن أن يختار له ولا يختار عليه. اهـ

انظر: المحتسب ١/٤٠-٤١، إعراب القراءات الشاذة: ١/٩٣، القرطبي: ١/١٤٦، الدر المصون: ١/٥٦

(٤) إيا الشمس، بالكسر والتخفيف والقصر، ويقال: (أياة) كسحاب: شعاع الشمس وضوؤها، ويقال: الإياة للشمس كالهالة للقمر. انظر: الصحاح واللسان والتاج (أبي) و (إيا)

(٥) نسبها أبو حيان إلى قيس وتميم وأسد ربيعة. انظر: البحر المحيط: ١ / ٢٣

(٦) الفراهيدي، إمام اللغة وصاحب كتاب « العين » ومخترع العروض، قيل: إن أباه هو أول من تسمى بأحمد بعد النبي ﷺ، وقد تفرد بهذه الرواية عن ابن كثير. توفي سنة ١٧٠هـ وقيل سنة ١٧٧هـ انظر: غاية النهاية: ١/٢٧٥ ، طبقات الزبيدي: ٤٧-٥١

(٧) الحال من الهاء والميم في (عليهم) والتقدير: أنعمت عليهم مرضيا عنهم، وعلى القول بأنها صفة تكون صفة ل « الصراط ».

انظر: العكبري: ١ / ١٠٣ ، البيان: ١ / ٤٠ ، البحر المحيط: ١ / ٢٩، الدر المصون: ١ / ٧٤ الدر المنثور: ١ / ٧٢-٧٤

(قرأ) أيوب السختياني[1] ﴿ولا الضألين﴾ بهمزة مفتوحة في موضع الألف، وهو قليل في كلام العلاب[2].

قال: فهذا كله موافق لخط المصحف والقراءة به لمن رواه عن الثقات جائزة لصحة وجهه في العربية وموافقته الخط إذا صح نقله.[3]

(قلت): كذا اقتصر على نسبة هذه القراءات لمن نسبها إليه، وقد وافقهم عليها غيرهم، وبقيت قراءات أخرى عن الأئمة المشهورين في "الفاتحة" توافق خط المصحف/ وحكمها حكم ما ذكر، ذكرها الإمام الصالح الولي أبو الفضل الرازي في كتاب «اللوامح» له: وهي: ٤٨/١

﴿الحمد لله﴾ بنصب الدال، عن زيد بن علي بن الحسين بن علي[4] رضي الله عنهم وعن رؤبة بن العجاج[5]،

---

(١) في (ظ): « السجستاني » خطأ وتصحيف.

هو: ابن كيسان، العنزي، مولاهم، إمام حافظ، سمع من ابن جبير والرياحي وغيرهما، وحدث عنه ابن سيرين والزهري وغيرهما. كان إذا ذكر له حديث رسول الله ﷺ بكى حتى يشفق عليه، توفي سنة ١٣١هـ السختياني: نسبة إلى عمل السختيان وبيعها، وهي الجلود الضأنية.

انظر: الأنساب: ٣ / ٢٣٢، السير: ٦ / ١٥-٢٦، تهذيب التهذيب: ١ / ٣٩٧

(٢) واستشهدوا لهذه اللغة بقول كثير:

وللأرض أما سودها فتجللت ** بياضًا وأما بيضها فادهأمت

وعند النحويين لا ينقاس على هذه اللغة، لورودها في ألفاظ قليلة لم تكثر كثرة توجب القياس، وظاهر كلام ابن جني أنه ينقاس عليها.

ووجهت هذه القراءة للتخفيف والمنع من التقاء الساكنين.

انظر: الشواذ: ١، المحتسب: ١ / ٤٦-٤٧ ، البحر المحيط: ١ / ٣٠

(٣) الإبانة: ٩٠-٩٣

(٤) المدني، الهاشمي، ذو علم وصلاح، روى عن أبيه زين العابدين وغيره، وهو الذي تنسب إليه فرقة الزيدية، استشهد سنة ١٢٥ هـ

انظر: طبقات ابن سعد: ٥ / ٣٢٥، وفيات الأعيان: ٥ / ١٢٢، السير: ٥ / ٣٨٩ - ٣٩١

(٥) أبو الجحاف، أكثر شعرًا من أبيه، وقيل: إنه أفصح، وفيه نظر، وهو في الطبقة التاسعة من الإسلاميين، هو

==

وعن هارون بن موسى العتكي[1]، ووجهها[2] النصب على المصدر، وترك فعله للشهرة[3].

وعن الحسن أيضا ﴿الحمد لله﴾ بفتح اللام[4] اتباعا لنصب الدال وهي لغة بعض قيس.

وإمالة الألف من (لله) لقتيبة[5] عن الكسائي، ووجهها الكسرة بعد.

وعن أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري ﴿رب العالمين﴾ بالرفع والنصب وحكاه عن العرب، ووجهه أن النعوت إذا تتابعت وكثرت جازت المخالفة بينها، فينصب بعضها بإضمار فعل ويرفع بعضها بإضمار المبتدأ، ولا يجوز أن ترجع إلى الجر بعد ما انصرفت عنه إلى الرفع والنصب[6].

وعن الكسائي في رواية سورة بن المبارك[7] وقتيبة ﴿مالك يوم الدين﴾ بالإمالة.

وعن عاصم الجحدري ﴿مالك﴾ بالرفع والألف منوناً ونصب ﴿يوم الدين﴾ بإضمار

==

وأبوه من أقوى رجاز العرب، ومعرفة بغريب اللغة ووحشيها، توفي سنة ١٤٥ هـ.

انظر: طبقات فحول الشعراء: ٧٦١-٧٦٦، الشعر والشعراء: ٥٧٦، الخزانة: ١ / ٨٩-٩٣

(١) هو هارون الأعور سبقت ترجمته ص: ٤٣٣

(٢) في المطبوع: « ووجها » وهو تحريف.

(٣) أي: أحمد الله حمداً.

انظر: الشواذ: ١ ، البحر المحيط: ١ / ١٩ ، الدر المصون : ١ / ٣٩ وما بعدها.

(٤) المحتسب: ١ / ٣٧

(٥) ابن مهران، أبو عبد الرحمن، إمام مقرئ صالح ثقة، روى القراءة عنه يونس بن حبيب وغيره قرأ هو والكسائي القرآن من أوله إلى آخره كل منهما على الآخر، وروايته عن الكسائي استمرت حتى القرن السابع، توفي بعد سنة ٢٠٠ هـ.

غاية النهاية: ٢ / ٢٦ ، المعرفة: ١ / ٣٥٦ -٣٥٨ ، لسان الميزان : ٤ / ٤٧٠

(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٧١، الكشاف: ١ / ٥٣ ، إعراب القراءات الشاذة: ١ / ٨٩ ، البحر المحيط: ١ / ١٩، الدر المصون: ١ / ٤٥ - ٤٦

(٧) الخراساني، روى عن الكسائي وهو من المكثرين عنه، روى عنه محمد بن الجهم وغيره، غاية النهاية: ٣٢١/١

المبتدأ وإعمال (مالك) في (يوم)[1].

وعن عون بن[2] أبي شداد العقيلي[3] (مالك) بالألف والرفع مع الإضافة، ورفعه بإضمار المبتدأ، وهي أيضا عن أبي هريرة وأبي حيوة وعمر بن عبد العزيز.[4]

وعن علي بن أبي طالب (ملاك يوم الدين) بتشديد اللام مع الخفض[5]، وليس ذلك بمخالف للرسم بل يحتمله تقديرا كما تحتمله قراءة ﴿مالك ﴾ وعلى ذلك قراءة حمزة والكسائي ﴿علام الغيب﴾[6].

وعن اليماني أيضا ﴿مليك يوم﴾ بالياء[7] وهي موافقة للرسم أيضا كتقدير الموافقة في ﴿ جبريل ﴾ و ﴿ميكائيل﴾ بالياء والهمزة، وكقراءة أبي عمرو ﴿وأكون من الصالحين﴾ بالواو.[8]

وعن الفضل بن محمد الرقاشي[9] ﴿أياك نعبد وأياك ﴾ بفتح الهمزة فيهما، وهي لغة

---

(١) نسب أبو حيان هذه القراءة إلى عون العقيلي وأبي عبيد وأبي حاتم، وقال: ورويت عن خلف بن هشام. اهـ انظر: البحر المحيط: ١ / ٢٠

(٢) « ابن » سقطت من (ظ)

(٣) أبو روح، له اختيار في القراءة، أخذ القراءة عرضا عن نصر بن عاصم، وقرأ عليه المعلى بن عيسى. غاية النهاية: ١/٦٠٦

(٤) ذكر أبو حيان أن الذي نسبها إلى العقيلي هو صاحب « اللوامح » يعني أبا الفضل الرازي. انظر: البحر المحيط:١/٢٠

(٥) نقلها أبو حيان عن الفارسي و لم ينسبها، و لم أجدها في "الحجة". انظر: البحر المحيط: ١/ ٢٠

(٦) وهي من الآية (٤٨) سبأ، وقراءتهما ﴿علام﴾ بتشديد اللام على وزن فعال. انظر: التيسير: ١٧٩-١٨٠

(٧) جميع هذه القراءات شاذة لا يقرأ بها.

(٨) من الآية (١٠) من سورة المنافقون. انظر: التيسير: ٢١١، النشر: ٢/٣٨٨

(٩) كذا في جميع النسخ، و لم أجد في كتب التراجم - التي بين يدي - من اسمه الفضل بن محمد الرقاشي، وإنما المشهور هو الفضل بن عبد الصمد الرقاشي، وأجزم أنه غير مراد المؤلف؛ لأن عداده ليس في القراء وإنما هو في الشعراء المجيدين، مشهور -كصديقه وحميمه أبي نواس - بالخلاعة والمتك. ويغلب على ظني - والله أعلم- أن المراد هو: فضيل بن زيد الرقاشي، أبو حسان، فقد صرح السمعاني بأنه من التابعين ومن أهل البصرة وقرائهم، وهناك الفضل بن عيسى بن أبان الرقاشي، البصري، الواعظ، روى عن أنس والحسن البصري، ضعفه أحمد، ==

ورواها سفيان الثوري عن عليّ أيضاً.[1]

وعن أبي عمرو في رواية عبد الله بن داود الخُرَيْبِـــيّ[2] إمالة الألف منـــهما، ووجـــهُ ذلك الكسرة من قبل.

وعن بعض أهل مكة ﴿نعبدْ﴾ بإسكان الدّال، ووجهها التخفيف، كقراءة أبي عمـــرو ﴿ يأمركم ﴾ بالإسكان، وقيل: إنها عندهم رأس آية[3] فنوى الوقف للسُّنَّة وحمل الوصـــل على الوقف[4].

49/1 وروى الأصمعيّ عن / أبي عمرو ﴿ الزِّراط ﴾ بالزاي الخالصة، وجـــاء أيضـــاً عـــن حمزة[5]، ووجه ذلك أن حروف الصفير يبدل بعضها من بعض، وهي موافقـــة للرســـم كموافقة قراءة السين.

وعن عمر ﷺ ﴿غيرُ المغضوب ﴾ بالرفع[6] أي هم غير المغضوب، أو: أولئك.

وعن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، ومسلم بن جندب، وعيسى بن عمر الثقفي

==

وقال عنه ابن معين: كان رجل سوء قد روي خبيث. اهـــ والله أعلم.

والرَّقاشي: بفتح الراء والقاف المخففة في آخرها شين معجمة نسبة إلى امرأة من قيس عيلان اسمها رقاش كَـــثُرَ أولادها حتى صاروا قبيلة.

انظر: تاريخ بغداد: ١٢ / ٣٤٥-٣٤٦، الأنساب: ٣ / ٨١، البحر المحيط: ٢٣/١، تهذيب التهذيب: ٢٨٣/٨-٢٨٤، الأعلام: ٥ / ١٥٠

(1) انظر: المحرر الوجيز: ١/ ٧٥، البحر المحيط: ١ / ٢٣

(2) ثقة حجة، روى عن أبي عمرو، وحدّث عن الأعمش، وروى عنه القراءة مسلم بن عيسى، وحدّث عنه بشر بن موسى، توفي سنة ٢١٣ هـــ. غاية النهاية: ٤١٨/١

(3) نسبها أبو حيَّان إلى عمرو بن عبيد، وقال: إنه شذ في ذلك اهـــ، والمعروف أنها شبيهة بالفاصلة، قال الـــداني رحمه الله: وفيها – الفاتحة – مما يشبه الفواصل، وليس بمعدود بإجماع موضع واحد وهو ﴿إياك نعبد ﴾ اهـــــ

انظر: البيان في عد آي القرآن: ١٣٩، المحرر الوجيز: ٨٧/١ ، البحر المحيط: ١ / ٣١

(4) إعراب الشواذ للعكبري: ١ / ٩٧، البحر المحيط: ١ /٢٣

(5) وهي قراءة شاذة لا يقرأ بها. انظر: إبراز المعاني: ١ / ٢٤٢ ، البحر المحيط: ١ / ٢٥

(6) انظر: المحرر الوجيز: ١ / ٨٧

البصري، وعبد الله بن يزيد القصير[1] ﴿ عليهم ﴾ بضم الهاء ووصل الميم بالواو.

وعن الحسن وعمرو بن فائد ﴿عليهم﴾ بكسر الهاء ووصل الميم بالياء.

وعن ابن هرمز أيضا بضم الهاء والميم من غير صلة[2]، وعنه أيضا بكسر الهاء وضم الميم من غير صلة. فهذه أربعة أوجه، وفي المشهور ثلاثة[3] فتصير سبعة وكلها لغات، وذكر أبو الحسن الأخفش[4] فيها ثلاث لغات أخرى لو قرئ بها لجاز وهي:

ضم الهاء وكسر الميم مع الصلة،

والثانية: كذلك إلا أنه بغير صلة،

والثالثة: بالكسر فيهما من غير صلة[5].

ولم يختلف عن أحد منهم في الإسكان وقفا.

قلت وبقي منها روايات أخرى رويناها، منها: إمالة «العالمين» و«الرحمن» بخلاف لقتيبة عن الكسائي.

ومنها إشباع الكسرة من «مالك يوم» قبل الياء حتى تصير ياء.

وإشباع الضمة من ﴿نعبد وإياك﴾[6] حتى تصير واوا رواية كردم عن نافع، ورواها

---

(1) المكي، إمام كبير في الحديث، ومشهور في القراءات، لقن القرآن سبعين سنة، ثقة، روى الحروف عن نافع والبصريين، وله اختيار في القراءة، روى عنه ابنه محمد، توفي سنة ٢١٣ هـ

انظر: غاية النهاية: ١/٤٦٣-٤٦٤

(2) في (ظ) : « بغير » وجاء في (م) بعد كلمة «صلة»: (وعنه أيضا بكسر الهاء والميم من غير صلة) ولعله سبق نظر من الناسخ؛ لأن هذا الوجه سيذكره المؤلف بعد قليل نقلا عن الأخفش، وهو الوجه الثالث.

(3) وهي: كسر الهاء وإسكان الميم، وكسر الهاء ووصل الميم بالواو، ضم الهاء وإسكان الميم. انظر: التيسير: ١٩

(4) سعيد بن مسعدة، المجاشعي، يعرف بالأخفش الصغير، أخذ عن سيبويه مع أنه أكبر منه سنا، قرأ عليه الكسائي كتاب سيبويه وهو أول من أملى غريب كل بيت من الشعر تحته. توفي سنة ٢١٥ هـ

انظر: طبقات الزبيدي: ٧٢-٧٤ ، بغية الوعاة: ١ / ٥٩٠

(5) انظر: معاني القرآن: ١ / ٢٧-٢٨ ، العكبري: ١ / ٩٩- ١٠١

(6) بعد الكلمة القرآنية في (ت): «قبل الواو » وفي (ك) ضرب عليها بخط، وهذه العبارة كتبت في حاشية الأصل ولم توضع عليها أي علامة.

أيضاً الأهوازي عن ورش، ولها وجه[1].

ومنها ﴿يُعبَدُ﴾ بالياء وضمها وفتح الباء على البناء؛ للمفعول، قراءة الحسن، وهي مشكلة[2] وتُوَجَّهُ على الاستعارة[3] والالتفات.[4]

وأما حقيقة اختلاف هذه السبعة الأحرف المنصوص عليه من النبي ﷺ وفائدته:

فإن الاختلاف المشار إليه في ذلك اختلاف تَنَوُّعٍ وتغايُر لا اختلاف تضادّ وتناقض؛ فإن هذا محال أن يكون من كلام الله تعالى قال تعالى ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[5].

وقد تدبَّرنا اختلاف القراءات كلّها فوجدناه لا يخلو من ثلاثة أحوال:

(أحدها) اختلاف اللفظ والمعنى واحدٌ.

---

(١) نسبها الصفراويّ إلى أحمد بن صالح عن ورش عن نافع، وهي قراءة شاذة.

قال مكّي: وأجمعوا على كسر الكاف من ﴿مَلِكِ﴾ من غير البلوغ ياءً، وعلى ضمّ الدّال من ﴿نعبد﴾ من غير بلوغ واوٍ، إلا شيئاً تفرّد به عن ورشٍ بعض قرّاء أهل المغرب، وشاذٌّ من غيرهم؛ من الإشباع حتى يتولّد بعد الحركة حرف، قال: وليس بالقويّ ولا المشهور عند الحفاظ من رواية نافع، ولا عليه عمل عند من قرأنا عليه وله وُجَيْهٌ. اهـ

وقال الداني: وقد كان بعض متقدمي المغاربة من أصحاب ورش يتأوّل الإشباع يقول: إنه المولّد للحروف الصحاح، فكان يبالغ في تمطيط الكسرات مع الياء، والضمات مع الواو، وهم الذين يقولون: ياء شكل لقيت ياء سواد، وواو شكل لقيت واو سواد، وذلك خطأ من متأوله. اهـ

انظر: التبصرة: ٢٥٠، جامع البيان: ١/ق٦٠/أ-ب، التقريب والبيان: ١٧٢/١

(٢) وجه الإشكال هو أن ﴿إياك﴾ ضمير منصوب ب ﴿نعبد﴾ فإذا قرئ ﴿يُعبد﴾ فيصير حينئذ لا ناصب له. انظر: إعراب الشواذ: ١ / ٩٦، البحر المحيط: ١ / ٢٤

(٣) الاستعارة هي أن يُذكر أحد طرفي التشبيه مع أن المراد شيء آخر بدلالة أداة التشبيه، والمراد بها هنا هو إحلال الضمير المنصوب ﴿إياك﴾ موضع الضمير المرفوع.

انظر: التبيان للطيّبي: ٢٢٧، البحر المحيط: ٢٤/١

(٤) الالتفات هو الانتقال من أسلوب إلى آخر لمفهوم واحد، رعايةً لنكتةٍ. وهو عدة أقسام. والمعنى هنا كما قال ابن الأنباري: قل يا محمد: (إياك يُعبد).

انظر: التبيان: ٢٨٤، زاد المسير: ١ /١٤ ــ إعراب الشواذ: ٩٧/١، البحر المحيط: ١/ ٢٤

(٥) من الآية (٨٢) النساء

(الثاني) اختلافهما جميعاً مع جواز اجتماعهمافي شيء واحد.

(الثالث) اختلافهما جميعاً مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء / واحد، بل يتّفقـــان ١/٥٠ من وجه آخر لا يقتضي التضاد.

فأما الأول: فكالاختلاف في «الصراط»، «عليهم»، و«يؤده»،[١] و«القـــدس»،[٢] و«يحسب» ونحو ذلك مما يطلق عليه أنه لغات فقط.

وأما الثاني: فنحو ﴿مالك﴾ و﴿ ملك ﴾ في الفاتحة؛ لأن المراد في القراءتـــين هـــو الله تعالى؛ لأنه مالك يوم الدين ومَلِكُه، وكذا ﴿يُكذّبون﴾ و﴿يَكْذِبون[٣]﴾ لأن المراد بهما هم المنافقون؛ لأنهم يُكذِّبون بالنبي ﷺ ويَكْذِبون في أخبارهم، وكذا ﴿كيف ننشـــرها[٤]﴾[٥] بالراء والزاي؛ لأن المراد بهما هي العِظام وذلك أن الله أنشرها أي أحياها[٦]، وأنشـــزها أي: رفع بعضها إلى بعض حتى التأمَتْ[٧] فضمّن الله تعالى المعنيين في القراءتين.

---

(١) الخلاف فيه من حيث حركة الهاء، ففيها التسكين والصلة والاختلاس، وسيأتي الكلام عليها وبابها في "باب هاء الكناية"

(٢) الخلاف فيه من حيث إسكان الدال وهو لابن كثير، وضمها للباقين. انظر: التيسير: ٧٤

(٣) بضم الياء وتشديد الذال مكسورة قراءة غير الكوفيين، وبفتح الياء وتخفيف الذال قراءة الكوفيين.

انظر: التيسير:٧٢، النشر ٢/٢٠٧-٢٠٨

(٤) الزاي المنقوطة للكوفيين وابن عامر، والراء للباقين.

انظر: السبعة: ١٨٩، التيسير: ٨٢، النشر: ٢/٢٣١

(٥) من الآية (٢٥٩) البقرة

(٦) ومنه قول الأعشى:

حتى يقول الناس ممّا رأوا ** يا عجباً للميّت الناشر

ديوانه: ١٤١

(٧) ومنه قول الأخطل:

ترى الثعلب الحوليّ فيها كأنه ** إذا ما علا نَشزاً حصان مجلّل

ومنه قولهم: نشوز المرأة.

انظر: الحجة للفارسي: ٢ / ٣٨١ وما بعدها، المحرر: ٢ / ٢٩٨ ، القرطبي: ٣ / ٢٩٥ .

وأما الثالث فنحو ﴿وظنوا أنهم قد كذبوا﴾[1] بالتشديد والتخفيف[2] وكـــذا ﴿وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال﴾[3] بفتح اللام الأولى ورفع الأخرى، وبكسر الأولى وفتـح الثانية[4].

وكذا ﴿ للذين هاجروا من بعد ما فتنوا﴾[5] و﴿فتنوا﴾ بالتسمية والتجهيل[6].

وكذا: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ﴾[7] بضم التاء وفتحها[8].

وكذلك ما قرئ شاذاً ﴿وهو يُطعَم ولا يُطعِم[9]﴾ عكس القراءة المشهورة، وكذلـك ﴿يُطعِم ولا يُطعِم ﴾ على التسمية فيهما[10] فإن ذلك كلّه وإنِ اختلف لفظـاً ومعـنىً وامتنع اجتماعه في شيء واحد فإنه يجتمع من وجه آخر يمتنع فيه التضاد والتناقض.

فأمّا وجه تشديد ﴿كذّبوا﴾ فالمعنى: وتيقّن الرّسلُ أنّ قومهم قـــد كذبوهـــم، ووجـــه التخفيف: أي وَتَوَهَّم المرسَل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به، فـــالظن في الأولى يقين والضمائر الثلاثة للرسل، والظن في القراءة الثانية شـــك والضمـــائر الثلاثـــة

---

(١) من الآية (١١٠) يوسف.

(٢) التشديد في الذال، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو ويعقوب وابن عامر. والتخفيف في الذال قراءة الباقين

انظر: النشر: ٢ / ٢٩٦، التذكرة: ٢ / ٣٨٢

(٣) من الآية (٤٦) إبراهيم

(٤) أي من كلمة ﴿لتزول﴾، وفتح الأولى ورفع الثانية قراءة الكسائي، والثانية للباقين.

انظر: السبعة: ٣٧٥-٣٧٦

(٥) من الآية (١١٠) النحل

(٦) التسمية والتجهيل في الفعل ﴿فتنوا﴾ فالأولى لابن عامر، والثانية للباقين. انظر: السبعة: ٣٧٥-٣٧٦

(٧) من الآية (١٠٢) الإسراء

(٨) الضمّ للكسائي، والفتح للباقين. انظر: السبعة: ٣٨٥-٣٨٦

(٩) المتواترة ﴿ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلاَ يُطْعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤].

(١٠) القراءة الشاذة منسوبة إلى: مجاهد وسعيد بن جبير والأعمش وابن أبي عبلة.

انظر: الشواذ: ٣٦، إعراب الشواذ: ١ / ٤٧٠-٤٧١، القرطبي: ٦/ ٣٩٧ ، البحر المحيط: ٤ / ٨٦

للمرسل إليهم.[1]

- وأما وجه فتح اللام الأولى ورفع الثانية من ﴿لتزول﴾ فهو أن تكون "إنْ" مخففة من الثقيلة أي: وإنَّ مكرهم كان من الشدة بحيث تقتلع منه الجبال الراسيات من مواضعها، وفي القراءة الثانية "إن" نافية أي ما كان مكرهم وإن تعاظم وتفاقم ليزول منه أمر محمد ﷺ ودين الإسلام ففي الأولى تكون الجبال حقيقة وفي / الثانية مجازاً.[2]

٥١/١

وأما وجه ﴿من بعد ما فتنوا﴾ على التجهيل فهو أن الضمير يعود للذين هاجروا، وفي التسمية يعود إلى ﴿الخاسرون﴾[3].

وأما وجه ضم تاء «علمت» فإنه أسند العلم إلى موسى حديثاً منه لفرعون حيث قال ﴿إنَّ رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون﴾ فقال موسى عن[4] نفسه *﴿لَقَدْ عَلِمْتُ مَا أَنزَلَ هَؤُلَاءِ إِلاَّ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَائِرَ﴾ فأخبر موسى عليه السلام عن نفسه*[5] بالعلم بذلك أي أنَّ العالم بذلك ليس بمجنون، وقراءة فتح التاء أنه أسند هذا العلم لفرعون مخاطبة من موسى له بذلك على وجه التقريع لشدة معاندته للحق بعد علمه[6].

وكذلك وجه قراءة الجماعة ﴿يطعم﴾ بالتسمية ﴿ولا يطعم﴾ على التجهيل أن الضمير في: «وهو» يعود إلى "الله" تعالى، أي: والله تعالى يرزق الخلق ولا يرزقه أحد، والضمير في عكس هذه القراءة يعود إلى الوَلِيّ، أي: والوليُّ المتَّخَذ يُرزق ولا يَرزق أحداً، والضمير

---

(١) انظر: الحجة في القراءات:٤/٤٤٤، حجة القراءات: ٣٦٦، الكشف: ٢ / ١٥، البحر المحيط: ٥ / ٣٥٥

(٢) وجه المجاز هو جعل زوال الجبال مَثَلاً عن الشدة.

انظر: الكشاف: ٢ / ٣٨٣ ، المحرر الوجيز: ٨ / ٢٦٤، البحر المحيط: ٥ / ٤٣٨ ، الدر المصون: ٧ / ١٢٦

وانظر ما كتب حول قضية المجاز في القرآن (ص ٤٠١) من هذا البحث.

(٣) في الآية (١٠٩) وعبارة المؤلّف على الحكاية فلهذا لم يجر الاسم بعد الجار.

انظر: البحر المحيط: ٥ / ٥٤١ ، الدر المصون: ٧/٢٩٢-٢٩٣

(٤) في المطبوع: « على » وهو تحريف.

(٥) ما بين النجمتين سقط من (ت)

(٦) انظر: البحر المحيط: ٦ / ٨٦ ، الدر المصون: ٧ / ٤٢٢

في القراءة الثالثة إلى "الله" تعالى، أي: والله يُطعِم من يشاء* من عباده ولا يُطعِم*[1] من يشاء، فليس في شيء من القراءات تنافٍ ولا تضادٌّ ولا تناقضٌ.

وكلّ ما صحّ عن النبي ﷺ من ذلك فقد وجب قبوله ولم يسع أحداً من الأمّة ردّه ولزم الإيمان به، وأنَّ كلّه منزَّلٌ من عند الله، إذ كلّ قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلّها واتّباعِ ما تضمَّنته من المعنى عِلمًا وعملاً لا يجوز ترك موجَبِ إحداهما لأجل الأخرى ظَناً أنّ ذلك تعارض، وإلى ذلك أشار عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بقوله: « لا تختلفوا في القرآن ولا تنازعوا فيه فإنه لا يختلف ولا يتساقط، ألا ترون أنّ شريعة الإسلام فيه واحدة، حدودها وقراءتُها وأمرُ الله فيها واحد، ولو كان من الحرفين حرف يأمر بشيء ينهى عنه الآخَر كان ذلك الاختلاف، ولكنه جامعٌ ذلك كلّه، ومن قرأ على قراءة فلا يدعها رغبة عنها فإنه من كفر بحرف منه كفر به كلّه»[2]

قلت وإلى ذلك أشار النبيّ ﷺ حيث قال لأحد المختلِفَيْن « أحسنت »[3]، وفي الحديث الآخر « أصبت »[4]، وفي الآخر « هكذا أنزلت» فصوَّب / النبيُّ ﷺ قراءة كلّ من المختلِفين، وقطع بأنّها كذلك أُنزلت من عند الله. ٥٢/١

وبهذا افترق اختلاف القرّاء من اختلاف الفقهاء، فإن اختلاف القراء كلّ حقٌ وصوابٌ نزل من عند الله وهو كلامه لا شك فيه واختلاف الفقهاء اختلافٌ اجتهاديّ؛ والحقُّ في نفس الأمر فيه واحد، فكلّ مذهب بالنسبة إلى الآخر صواب يحتمل الخطأ، وكلّ قراءة بالنسبة إلى الأخرى حقٌّ وصوابٌ في نفس الأمر نقطع بذلك ونؤمن به، ونعتقد أن معنى إضافة كلّ حرف من حروف الاختلاف إلى من أضيف إليه من الصحابة وغيرهم إنما

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (ظ)، وسقط « من عباده » من (ت) و(ز) و(ك) و(م)

(٢) انظر: تفسير الطبري: ١ / ٢٢ ، المعجم الكبير: ١ / ١٨٢

(٣) قال الدّانيّ: أي أحسنتَ القصدَ لالتماس الثواب بقراءة القرآن على الحروف التي أُقرِئْتَها، وأحسنت في الثبات على ما كان معك من الأحرف السبعة، إذ هي متساوية. اهـ انظر: مقدمة جامع البيان: ٥٦

(٤) ذكر الدّانيّ أنّ هذه العبارة من حديث قَبيصة بن ذؤيب وهي مرسلة. المصدر السابق.

هو من حيث: إنه كان أضبطَ له وأكثرَ قراءةٍ وإقراء به، وملازمة له، وميلاً إليه، لا غير[1] ذلك.

وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم؛ المراد بها أن ذلك القارئ وذلك الإمام اختارالقراءة بذلك الوجه من اللّغة حسبما قرأ به، فآثره على غيره، وداوم عليه ولزمه حتى اشتهر وعُرِف به، وقُصِد فيه، وأُخِذ عنه، فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد.[2]

وأما فائدة[3] **اختلاف القراءات وتنوّعها**: فإن في ذلك فوائدَ غيرَ ما قدّمنا من سبب التهوين والتسهيل والتخفيف على الأمة.

منها: ما في ذلك من نهاية البلاغة، وكمال الإعجاز وغاية الاختصار، وجمال الإيجاز، إذ كلّ قراءة بمنزلة الآية، إذ كان تنوّع اللفظ بكلمة يقوم مقام آيات، ولو جعلت دلالة كلّ لفظ آيةً على حدتها لم يَخْفَ ما كان في ذلك من التطويل.

ومنها: ما في ذلك من عظيم البرهان وواضح الدّلالة؛ إذ هو مع كثرة هذا الاختلاف وتنوعه لم يتطرق إليه تضادّ ولا تناقض ولا تخالف؛ بل كلّه يصدّق بعضه بعضاً، ويبيّن بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض، على نمط واحد وأسلوب واحد، وما ذاك إلا آية بالغة، وبرهان قاطع على صدق من جاء به ﷺ.

---

(1) أنكر العلاّمة ابن هشام النحويّ في كتابه « شذور الذهب» هذا الأسلوب، أعني قولهم: (لا غير) وقال: إنه لحن، وإنّ سبب إشاعته هو تداول الفقهاء له، وإن الصواب أن يقال: ليس غير. اهـ

والصوابُ في غير ما ذهب إليه، بل هو أسلوب مسموع في كلام العرب، واستشهدوا له بقول الشاعر:

جواباً به تنجو اعتمد فَوربّنا ** لَعَنْ عملٍ أسلفتَ لا غير تُسأل

واحتج به ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل، وكذلك غيره.

انظر: شرح التسهيل: ٣ / ٢٠٩ ، مغني اللبيب: ١ / ١٣٦ ، شذور الذهب: ١٠٦ ، القاموس (غير)، حاشية الأشموني: ٢ / ٢٠١

(2) انظر: الإبانة: ٦٣-٦٥ ، المرشد: ١٥٥-١٥٨

(3) نقل الإمام السيوطي هذه الفوائد و لم يصرح أنها للمؤلّف، بل قال: قال بعض المتأخرين.

انظر: معترك الأقران: ١/١٢٧-١٢٨

٥٣/١ ومنها سهولة حفظه وتيسير نقله على هذه الأمة، إذ هو على هذه الصِّفة من البلاغة / والوَجازة، فإنه من يحفظ كلمة[١] ذات أوجه أسهلُ عليه وأقرب إلى فهمه وأدعى لقبوله من حفظه جُمَلاً من الكلام تؤدي معاني تلك القراءات المختلفات، لا سيّما فيما كان خطُّه واحداً، فإن ذلك أسهل حفظاً، وأيسر لفظاً.

ومنها إعظام أجور هذه الأمة من حيث إنهم يُفرِغون جهدهم ليبلغوا قصدهم في تتبّع معاني ذلك واستنباط الحِكَم والأحكام من دلالة كلّ لفظ، واستخراج كَمِين أسراره وخفيّ إشاراته، وإنعامهم النظر وإمعانهم[٢] الكشف عن التوجيه والتعليل والترجيح والتفصيل، بقدر ما يبلغ غاية علمهم، ويصل إليه نهاية فهمهم ﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَـامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾[٣] والأجرُ على قدر المشقّة.

ومنها: بيان فضل هذه الأمة وشرفها على سائر الأمم، من حيث تلقيهم كتاب ربهم هذا التلقي، وإقبالهم عليه هذا الإقبال، والبحث عن لفظة لفظة، والكشف عن صيغة صيغة، وبيان صوابه، وتحرير تصحيحه، وإتقان تجويده، حتى حموه من خلل التحريف، وحفظوه من الطغيان والتطفيف، فلم يهملوا تحريكا ولا تسكينا، ولا تفخيما ولا ترقيقا، حتى ضبطوا مقادير المدات، وتفاوت الإمالات، وميزوا بين الحروف بالصفات، مما لم يهتد إليه فكر أمة من الأمم، ولا يوصل إليه إلا بإلهام بارئ النسم.

ومنها ما ذخره[٤] الله من المنقبة العظيمة، والنعمة الجليلة الجسيمة لهذه الأمة

---

(١) في (ظ): « كلمات »

(٢) يقال: أنعم فلان: إذا أجاد وزاد على الإحسان.

ويقال أيضاً: أمعن في الأمر: إذا أبعد فيه، وفي المجاز هو إبذال الوسع في الشيء.

انظر: أساس البلاغة (معن) و (نعم)

(٣) من الآية (١٩٥) آل عمران

(٤) في (ت) و (ظ) « دخره » بالدال المهملة، وفي المطبوع: « ادّخره » بالمهملة أيضاً، وهو تصحيف شنيع، بل وتحريف قبيح، يقال: ذَخَرَ – بالمعجمة – الشيءَ واذّخره: خبّأه لوقت حاجته، ومن المجاز: ذَخَر لنفسه حديثاً حسناً، وأعمالُ المؤمن ذخائر عند الله.

وأما دَخَر – بالدال المهملة – من باب منع وفرح فهي بمعنى: صَغُر وذَلّ، قالت العرب: الأول فاخر والآخر ==

الشريفة[١]، من إسنادها كتاب ربِّها، واتصال هذا السبب الألـهيّ بسببها خَصِيصَة[٢] الله تعالى لهذه الأمّة المحمدية، وإعظاماً لقدر أهل هذه الملة الحنيفيّة، فكلّ قارئ يوصل حرفه بالنقل إلى أصله، ويرفع ارتياب الملحد قطعاً بوصله، فلو لم يكن من الفوائد إلا هذه الفائدة الجليلة لَكَفَتْ، ولو لم يكن من الخصائص إلاّ هذه الخَصيصة[٣] النبيلة لَوَفَّتْ.

ومنها: ظهور سرِّ الله تعالى في تولِّيه حفظ كتابه العزيز وصيانته[٤] كلامَه المنزَّل/ بأوفى البيان والتمييز، فإن الله تعالى لم يُخْلِ عصراً من الأعصار، ولو في قُطْر من الأقطار، من إمامٍ حجَّة قائم بنقل كتاب الله تعالى وإتقان حروفه ورواياته، وتصحيح وجوهه وقراءاته، يكون وجوده سبباً لوجود هذا السبب[٥] القويم على ممرِّ الدّهور، وبقاؤه دليلاً على بقاء القرآن العظيم في المصاحف والصدور.

٥٤/١

فصل

وإنّي لمّا رأيت الهِمَم قد قَصُرَت، ومعالمَ هذا العلم الشريف قد دثرت، وخلت من أئمته الآفاق، وأقوت[٦] من موفَّق يوقِف على صحيح الاختلاف والاتفاق، وتُرِك لذلك

==

داخر.

وأما قوله تعالى ﴿ تَدَّخرون ﴾ فأصل الكلمة (تذتخرون) ثم أبدلت دالاً بطريقة صرفية. انظر: الأساس والقاموس والتاج (دخر) و (ذخر)

(١) في (م): «المحمدية» بدل «الشريفة»

(٢) الكلمة لم تضبط في (ظ)، وإنما ضبطت في (س) و (ز) « خِصِّيصة » وقد سبقت الإشارة إلى ما في هذا الضبط ص: ٣٤٧

(٣) كذا ضبطت في (ظ) فقط، وهو ضبط سليم صحيح، أما في (س) و (ز) فضبطت « الخِصِّيصة » وفي هذه نظر، سبقت الإشارة إليه.

(٤) كذا في (س) و(م) وفي البقية «صيانة» والمثبت أنسب ليوفق (توليه)

(٥) في (ت) « البيت » وهو تصحيف.

(٦) أي: خَلَتْ، ومنه قول النابغة:

يا دار مية بالعلياء فالسَّنَدِ ** أقوتْ وطال عليها سالف الأمد

انظر: مختار الشعر الجاهلي: ١٤٩/١

أكثر القراءات المشهورة، ونُسِي غالب الروايات الصحيحة المذكورة، حتى كاد النـــاس لم يُثبتوا قرآناً إلا ما في «الشاطبية» و «التيسير» ولم يَعلموا قراءاتٍ سوى ما فيـــهما مـــن التزر[1] اليسير، وكان من الواجب عليّ التعريف بصحيح القراءات، والتوقيف على المقبول من منقول مشهور الروايات، فعمدتُ إلى[2] أثبت ما وصل إليَّ من قراءاتهم، وأوثق مـــا صح لديَّ من رواياتهم، من الأئمة العشرة قرّاء الأمصار، والمُقتدَى بهم في سالف الأعصار، واقتصرت عن كلّ إمام براويين، وعن كلّ راو بطريقين وعن كلّ طريق بطريقين: مغربيـــةٍ ومشرقيةٍ، مصريةٍ وعراقيةٍ، مع ما يتصل إليهم من الطُّرق، ويتشعَّب عنهم من الفِرَق.

فنافع[3] من روايتي قالونَ وورشٍ عنه.

وابن كثير من روايتي البزي وقنبل عن أصحابهما عنه.

وأبو عمرو من روايتي الدوريّ والسوسيّ عن اليزيديّ عنه.

وابنُ عامر من روايتي هشام وابن ذكوان عن أصحابهما عنه.

وعاصمٌ من روايتي أبي بكر شعبةَ وحفصٍ عنه.

وحمزة من روايتي خلف وخلاّدٍ عن سُلَيْم عنه.

والكسائيُّ من روايتي أبي الحارث[4] والدوريّ عنه.

وأبو جعفر من روايتي عيسى بن وَرْدَانَ وسليمان بن جَمَّاز عنه.

ويعقوب من روايتي رُوَيْسٍ ورَوْحٍ عنه.

وخلفٌ من روايتي إسحاق الورّاق وإدريس الحدّاد عنه.

فأما قالونُ فمن طريقَيْ أبي نشيط والحلواني / عنه. فأبو نشيط من طريقَيْ ابن بُويـــان والقَزَّاز عن أبي بكر بن الأشعث عنه فعنه. ٥٥/١

---

(١) في المطبوع: « النذر »، بالذال، وهو تصحيف.

(٢) في (ت) « إلى أن » بزيادة (أن) وهو تحريف.

(٣) بدأ المؤلّف في سرد هؤلاء القراء ورواتهم وطرقهم، وسيعود ويفصّل كلّ ذلك، ويزيد بذكر تراجمَ لهم. فلهذا لم أترجم لهم هنا طلباً للاختصار وهرباً عن التّكرار.

(٤) في (ظ)، بسقوط واو العطف بين أبي الحارث والدوريّ.

والحلواني من طريقي ابن أبي مهران وجعفر بن محمد عنه فعنه.

وأما ورش فمن طريقي الأزرق والأصبهاني؛ فالأزرق من طريقي إسماعيل النحاس وابن سيف عنه فعنه[1].

والأصبهاني من طريقي ابن جعفر والمطوعي عنه عن أصحابه فعنه.

وأما البزي فمن طريقي أبي[2] ربيعة وابن الحباب عنه، فأبو ربيعة من طريقي النقاش وابن بنان عنه فعنه.

وابنُ الحباب من طريقي ابن صالح وعبد الواحد بن عمر عنه فعنه.

وأما قنبل فمن طريقَيْ ابن مجاهد وابن شنبوذ عنه، فابن مجاهد من طريقي السامَرِّي[3] وصالح عنه فعنه.

وابن شنبوذ من طريقَيْ القاضي أبي الفرج والشَّطَوِيّ عنه فعنه.

وأمّا الدّوريّ فمن طريقَيْ أبي الزعراء وابن فرح - بالحاء- عنه، فأبو الزعراء من طريقَيْ ابن مجاهد والمُعَدَّل عنه فعنه.

وابن فرح من طريقَيْ ابن أبي بلال والمطوّعي عنه فعنه.

وأمّا السّوسيّ فمن طريقَيْ ابن جرير وابن جُمهور عنه. فابن جرير من طريقي عبد الله بن الحسين وابن حِبْشٍ عنه فعنه.

وابن جمهور من طريقَيْ الشّذائيّ والشنبوذيّ عنه فعنه.

وأما هشام فمن طريقَيْ الحلوانيّ عنه، والداجونيّ عن أصحابه عنه. فالحلواني من طريقي ابن عِبْدان والجَمَّال عنه فعنه.

والداجونيّ من طريقَيْ زيد بن عليّ والشَّذَّائيّ عنه فعنه.

وأمّا ابن ذكوان فمن طريقَيْ الأخفش والصُّورِيّ عنه، فالأخفش من طريقي النقاش

---

(١) « فعنه » من (ز) و(م) فقط، والضمير فيها يعود على (ورش) وفي الأولى على (الأزرق)

(٢) في (ظ) « ابن » وهو تصحيف.

(٣) بفتح الميم وتشديد الراء بعدها نسبة إلى سرمن رأى أو سامرّاء، وهي بلدة على (دجلة) في العراق، أعاد بناءها المعتصم انظر: الأنساب: ٢٠٢/٣

وابن الأخرم عنه فعنه.

والصُّورِيُّ من طريقَيْ الرَّمْليّ والمطّوّعيّ عنه فعنه.

وأمّا أبو بكر فمن طريقي يحيى بن آدم والعُلَيْمِيّ عنه، فابن آدم من طريقي شعيب وأبي حمدون عنه فعنه[1].

والعُلَيْمِيّ من طريقَيْ ابن خُلَيْع والرَّزَّاز[2] عن أبي بكر الواسطيّ عنه فعنه.

وأمّا حفص فمن طريقي عُبَيْد بن الصبّاح وعمرو بن الصبّاح عنه[3] فعُبَيْد من طريقي أبي الحسن الهاشميّ وأبي طاهر عن الأُشْنانيّ عنه فعنه.

وعمرو من طريقي الفِيل وزَرْعانَ عنه فعنه.

وأمّا خلف فمن طُرُق: ابنِ عثمان، وابن[4] مِقْسَم، وابن صالح، والمطّوِّعي، أربعتِهم عن إدريسَ عن خلف /.

٥٦/١

وأمّا خَلّاد فمن طرق: ابن شاذان، وابن الهَيْثَم، والوزّان، والطَّلْحِيّ، أربعتِهم عن خلّاد.

وأمّا أبو الحارث فمن طريقي محمد بن يحيى، وسلمة بن عاصم عنه، فابن يحيى من طريقي البَطِّي والقَنطَرِيّ عنه فعنه.

وسلمة من طريقي ثعلب وابن الفرج عنه فعنه.

وأمّا الدوريّ فمن طريقي جعفر النَّصِيبِيّ وأبي عثمان الضّرير عنه. فالنَّصِيبيّ من طريقي ابن الجُلَنْدَا وابن دَيْزُوَيْه[5] عنه فعنه.

وأبو عثمان من طريقي ابن أبي هاشم والشذائيّ عنه فعنه.

وأمّا عيسى بن وردان فمن طريقي الفضلِ بن شاذان، وهبةِ الله بن جعفر عن

---

(١) « فعنه » من (ز) فقط وفي (م) ضرب فوقها بخط.

(٢) في (ت) و (ظ) «الزراز» بتقديم الزاي، وهو تصحيف

(٣) «عنه» سقطت من المطبوع.

(٤) في (ت) «أبي» وهو خطأ.

(٥) في (ز) « ذورزوية » وهو تحريف.

أصحابهما عنه، فالفضل من طريقي ابن شبيب وابن هارون عنه عن أصحابه عنه.

وهبة الله من طريقي الحنبلي والحمّاميّ عنه فعنه[1].

وأمّا ابن جماز فمن طريقي أبي أيوب الهاشمي، والدوريّ عن إسماعيل بن جعفر عنه[2] فعنه، فالهاشمي من طريقي ابن رَزين والأزرق الجَمَّال عنه فعنه.

والدوريّ من طريقي ابن النفاح[3] وابن نهشل عنه فعنه.

وأمّا رُوَيْسٌ فمن طرق[4] النخاس - بالمعجمة - وأبي الطيّب، وابن مقسم، والجوهريّ أربعتِهم عن التمّار عنه.

وأمّا رَوْحٌ فمن طريقي ابن وهب والزُّبيري[5] عنه، فابن وهب من طريقي المُعدَّل وحمزة بن عليّ عنه فعنه.

والزُّبيريّ من طريقي غلام بن شنبوذ وابن حِبْشَان عنه فعنه.

وأمّا الوراق فمن طريقي السُّوسَنْجِرْدِيّ وبكر بن شاذان عن ابن أبي عمر عنه، ومن طريقي محمد بن إسحاق الوراق والبرصاطِيّ عنه.

وأمّا إدريس الحدّاد فمن طريقي الشَّطِّي والمطوّعيّ وابن بويان والقطيعي، الأربعة عنه.

وجمعتها[6] في كتاب يُرجَع إليه، وسِفْرٍ[7] يُعتمَد عليه، لم أَدَعْ عن هؤلاء الثقات

---

[1] «فعنه» من (س) و (ك)

[2] في حاشية (ت): «عنه» ووضع عليها صح وكذلك في (ك)، ووضع عليها: (ز)

[3] في المطبوع: «النفاخ»، بالخاء المعجمة، وهو تصحيف كما سيأتي، بل صرَّح المؤلّف أنه بالحاء المهملة. انظر: تقريب النشر: ٤

[4] في (ظ) و(م): «طريق» بالإفراد، وكتب في حاشية (س): « الأربعة طريق واحد فلهذا عبر بالطريق. اهـ» مع أن فيها: «طرق»

[5] ضبطت في (س) «الزَبيري » بفتح الزاي، وهو خطأ، لأن النسبة إنما هي إلى الصحابيّ الزُّبير بن العوام ﷺ كما سيأتي في ترجمته ص: ٧٢٨

[6] في (ز): « وأما »، بدل « وجمعتها »، وهو تحريف.

[7] السِّفر: بكسر السين: الكتاب الذي يسفر عن الحقائق، وقيل: الكتاب الكبير يبين الشيء ويوضحه. اهـ التاج (سفر)

الأثبات حرفاً إلا ذَكَرتُه، ولا خُلْفاً إلا أثبتّه، ولا إشكالاً إلا بَيَّنْتُه وأوضحتُه، ولا بعيداً إلا قرَّبته، ولا مفرَّقاً إلا جمعتُه ورتّبتُه، منبِّهاً[1] على ما صحَّ عنهم[2] وشذَّ، وما انفرد به منفرد وَفَذَّ. ملتزماً للتّحرير والتصحيح والتضعيف والترجيح، معتبِراً للمتابعات والشواهد[3] رافعاً إبهام التركيب بالعزّو[4] المحقَّق إلى كلّ واحد جمع بين طرق[5]: الشرق والغرب، فروّى الوارِدَ[6] والصادرَ[7] بالغَرْب[8].

---

(١) «منها» سقطت من (ز)

(٢) «منهم» ليست في (ز)

(٣) هذه ثلاثة مصطلحات عند أهل الحديث وهي: الاعتبار والمتابعات والشواهد:

فالاعتبار: أن تأتي إلى حديث لبعض الرواة فتعتبره بروايات غيره من الرواة بسبر طرق الحديث ليُعرَف هل شاركه في ذلك الحديث راو غيره عن شيخه أم لا ؟:

فإن يكن شاركه أحد ممن يُعتبر بحديثه يسمى تابعاً، إن لم يكن شورك يُنظر هل أتى حديث آخر بمعناه ؟ فإن أتى سُمِّيَ شاهداً.

قال العراقي:

الاعتبار سبرك الحديث هل ** شارك راو غيره فيما حمل

عن شيخه فإن يكن شورك من ** معتَبَر به فتابع وإنْ

شورك شيخه ففوق فكذا ** وقد يسمَّى شاهداً ثم إذا

مَتْنٌ بمعناه أتى فالشاهدُ **..........................

وللعلماء في هذا كلام طويل واختلافات ليس ذا محل بسطها.

انظر: ألفية الحديث: ٩٠-٩١، تدريب الراوي: ١ / ٢٤١-٢٤٤، ألفية السيوطي: ٥١-٥٣

(٤) «بالعزّو» ليست في (ز)

(٥) في (ظ) و(م) «بين الطرق»، وفي المطبوع: « جمع طرق بين » وهو تحريف.

(٦) أصل الوارد: هو الجَرِيءُ المقبل على الشيء، والمراد هنا تشبيه هذا الكتاب بمنهل الماء الذي يَرِدُه الناس وغيرهم. التاج (ورد)

(٧) مأخوذ من الصَدَر، وهو هنا بمعنى الرجوع، يقال: صدر عن الماء والبلاد، قال الليث: الصَدَر الانصراف عن الورود. التاج (صدر)

(٨) يلاحظ هنا الجناس بين كلمتي « الغرب» الأولى وهي بمعنى الجهة، والثانية ولها (٣٤) أربعة وثلاثون معنىً في لغة العرب، يرى البحث أنّ أنسبَها: الغَرْب بمعنى: الدَّلْوُ العظيمة المملوءة ماء، وذلك هو المناسب للرّواء والورود ==

٥٧/١ وانفرد / بالإتقان والتحرير، واشتمل جزء منه على كلّ ما في «الشاطبية» و«التيسير»؛ لأن الذي فيهما عن السبعة أربعة عشر طريقاً،[١] وأنت ترى كتابنا هذا حوى ثمانين طريقاً تحقيقاً، غير ما فيه من فوائدَ لا تُحصى ولا تُحصَر، وفرائدَ ذُخرت[٢] له، فلم تكن في غيره تُذكر، فهو في الحقيقة نشر العشر، ومن زعم أنّ هذا العلم قد مات قيل له[٣]: قد حيي بالنشر.

وإنّي لأرجو عليه من الله تعالى عظيم الأجر، وجزيل الثواب يوم الحشر، وأن يجعله لوجهه الكريم من خالص الأعمال، وأن لا يجعل حظ تَعبي ونصبي فيه أن يُقَال، وأن يعصمني في القول والعمل من زيغ الزلل وخطأ الخطل.[٤]

٥٨/١ / (**باب ذكر إسناد هذه العشر[٥] القراءات من هذه الطرق والروايات**)

وها أنا أقدم أوّلاً كيف روايتي للكتب التي رَوَيتُ منها هذه القراءاتِ نصاً، ثم أتبع ذلك بالأداء المتَّصلِ بشرطه:

كتاب التَّيسير

للإمام الحافظ الكبير أبي عمرو عثمان بن[٦] سعيد بن عثمان بن سعيد الدّانيّ، وتوفي منتصفَ شوّال سنة أربع وأربعين وأربعمائة ب(دانية) من الأندلس، رحمه الله[٧].

==

والصدور. انظر: التاج: (غرب)

(١) الصواب أنها خمسة عشر؛ لأن كلاً منهما له عن شعبة طريقان.

(٢) في المطبوع: « دخرت » بالدال المهملة وهو تحريف، وقد سبق ما فيه.

(٣) في (ت) « فقل له »

(٤) في (ز) و (ظ) الخلل بلامين، والخطل: الخفة والسرعة والطول والاضطراب، والخلل: الوهن في الأمر، والتفرق في الرأي. انظر: التاج (خطل) و (خلل)

(٥) «العشر» سقطت من (ظ)

(٦) في (ز) «أبي» وهو خطأ.

(٧) انظر ص: ١٩٠ من الدراسة.

حدَّثني به شيخنا الأستاذ شيخ مشايخ[1] الإقراء؛ أبو المعالي محمد بن أحمد بن عليّ ابن الحسن[2] بن اللَّبّان الدّمشقيّ بعد أن قرأتُ عليه القرآن بمضمّنه في شهور سنة ثمان وستين وسبعمائة[3] قال: أخبرنا به أبو العبّاس أحمد بن محمد بن إبراهيم المراديّ العشَّاب[4] بقراءتي لجميعه عليه بثغر الإسكندريّة سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة، وأراني خطَّه بذلك قال: أخبرنا به أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أبي بكر الشُّبَارْتي[5] قراءة عليه قال: أخبرنا به أبو العبّاس[6] أحمد بن علي بن يحيى الحصّار قراءةً[7] وتلاوةً سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة.

---

(١) «مشايخ» سقطت من المطبوع.

(٢) في (ت) و (ز) وكذا في المطبوع: « الحسين » وهو خطأ، والصواب ما أثبته كما في مصادر ترجمته.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٧٢ ، إنباء الغمر: ١/١٢٦- ١٢٧

(٣) انظر: ص ١٩١ من هذا البحث.

(٤) مقرئ، ثقة، ألف تفسيراً وكتاباً في المعاني. توفي سنة ٧٣٦ هـ، المرادي نسبة إلى: (مراد) قبيلة من اليمن تنتهي إلى سبأ، وقيل إلى نزار.

انظر: غاية النهاية: ١/١٠٠، المعرفة: ٣ / ١٤٥٣-١٤٥٤، طبقات الداودي: ١ / ٦٦، التاج (مرد)

(٥) مقرئ، مصدَّر، مشهور، وخطيب معروف، توفي بعد سنة ٦٦٠ هـ.

والشُّبارتي: ضبطها المؤلّف في "غايته" بضم الشين المعجمة، وموحدة بعدها أَلِفٌ ثم راء ساكنة، وقال: نسبة إلى موضع بالمغرب. اهـ وكذلك ضبطت في (س) إلا أنه وضع على الألف علامة المد (الشُّبَآرْتي) وضبطت في (م) هكذا: (الشُّبَأَرْتي) وعند ياقوت: "شبرت": قلعة على ساحل البحر المحيط بالأندلس. وفي "المشتبه" و"تبصير المشتبه" ما يفهم أنها بضم الشين وفتح الراء.

انظر: غاية النهاية: ١/٤٦٤، المعرفة: ١٣٢٣/٣، والمستنير: ١ / ٣٨٠ ، تبصير المشتبه: ٢ / ٧٦٢، معجم البلدان: ٣ / ٢١

(٦) كذا في جميع النسخ، أبو العبّاس، وهو خطأ، صوابه: أبو جعفر.

وهو: مقرئ، أستاذ عارف، الدانيٌّ، نزيل بلنسية، ورع، وكان ينسخ كتاب "التيسير" في الأسبوع ويبيعه ويقتات منه.

انظر: غاية النهاية:١/٩٠، المعرفة:١١٥٢/٣، التكملة لكتاب الصلة:١/١٢٣، برنامج الوادي آشي: ١٨٣

(٧) في (م) «قراءة عليه وتلاوة» علماً بأن «عليه» كتبت في الحاشية ووضع عليها (صح)

ح: وقرأته أجمع على الشيخ الإمام العالم أبي جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الأندلسي، قدم علينا دمشق أوائل سنة إحدى وسبعين وسبعمائة، قال: أخبرنا به[1] الإمام أبو الحسن عليُّ بن عمر بن إبراهيم القَيْجَاطِيّ الأندلسي[2] قراءة وتلاوة، قال: أخبرنا به القاضي أبو عليّ الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص[3] الفِهري[4] الأندلسيّ قراءة وتلاوة[5] قال: أخبرنا* به أبو بكر محمد بن محمد بن وضَّاح[6] اللّخميّ[7] الأندلسي قراءة عليه*[8]

قالا: أعني الحصّارَ وابنَ وضّاحٍ: أخبرنا به أبو الحسن عليّ بن محمد بن هذيل[9] الأندلسيّ؛ قراءة وتلاوة للحصار وسماعاً[10] لابن وضّاح سوى يسير منه فمناولة وإجازة، قال: أخبرنا أبو داود سليمان بن نجاح[11] الأندلسي سماعاً وقراءة وتلاوة، قال: أخبرنا

---

(١) «به» سقطت من (ظ)

(٢) انظر ترجمته ص: ٤١>

(٣) المقرئ، وأحد الأئمة بالأندلس، ألّف كتاب « الترشيد » في التجويد، توفي سنة ٦٧٩ هـ غاية النهاية: ١/٢٤٢-٢٤٣، المعرفة: ٣ / ١٣٥٩-١٣٦١، وأرخ وفاته (٦٨٠) ظنّاً تبعاً للذهبيّ، صلة الصلة: ٥ / ٣٦٣- ٣٦٤

(٤) نسبة إلى فهر بن مالك بن النضر بن كنانة. الأنساب: ٤ / ٤١٢

(٥) « تلاوة »: ليست في (ز) و «قال» سقطت من (ك)

(٦) إمام رحّال، هو الذي أدخل "الشاطبية" إلى بلاد الغرب والأندلس، بعد أن قرأها على ناظمها الإمام الشاطبيّ سنة ٥٨٠ هـ، توفي سنة ٦٣٤ هـ انظر: غاية النهاية: ٢/٢٥٧، المعرفة: ٣/ ١٢٣٤

(٧) نسبة إلى لخم، قبيلة من اليمن، الأنساب ٥ / ١٣٢

(٨) ما بين النجمتين سقط من (ز) وكتب في حاشية (م)

(٩) أجلّ أصحاب ابن نجاح، لأنه كان زوج أمه، وورث كتبه، ديّن ورع زاهد، شيخ الشاطبي، توفي سنة ٥٦٤ غاية النهاية: ١/٥٧٣-٥٧٤، المعرفة: ٢ / ٩٩٠-٩٩٢

(١٠) بقراءة والده عام وفاته. انظر: غاية النهاية: ٢/٢٥٧، المعرفة: ٣ / ١٢٣٤

(١١) شيخ القراء وإمام الإقراء، أجلّ أصحاب الدّانيّ، من خيار العلماء وفضلائهم، وقُدّم مذهبه في الرسم على مذهب شيخه. توفي سنة ٤٩٦ هـ

==

٥٩/١

به[١] مؤلِّفه أبو عمرو الداني الأندلسي / كذلك، وهذا إسناد صحيح عـــال تسلســـل لي الثاني بالأندليسيين منّي إلى المؤلِّف.

وأعلى من هذا بدرجة: قرأته أجمع على الشيخ المعمَّر الثقة أبي عليّ الحسن[٢] بن أحمد بن هلال الصَّالحيّ الدّقّاق بالجامع الأموي بدمشق المحروسة، قال: أخبرنا الشيخ الإمام أبو الحسن عليّ بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي مشافهة، قال: أخبرنا العلاَّمة أبو اليُمن زيد بن الحسن بن زيد[٣] الكنديّ[٤] سماعاً لما فيه من القراءات من كتاب «الإيجـــاز» لسـبط الخيّاط[٥]، وإجازةً شافهني بها للكتاب المذكور[٦] وغيرِه، قال: أخبرنا به وبغيره من الكتب شيخي الأستاذ أبو محمد عبد الله بن عليّ بن أحمد البغداديّ، سبط الخيّاط قراءة وتـــلاوة وسماعاً، قال: قرأته على الشيخ أبي محمد عبد الحق بن أبي مروان[٧] الأندلسي المعـــروف بابن التَّلْجي[٨] بالمسجد الحرام سنة خمسمائة وأخبرني به عن مصنّفه[٩].

وأخبرني به أيضاً الشيخ الأصيل أبو العبّاس أحمد بن الحسن[١٠] بن محـــمد بن محمد

---

(١) «به»: من (س) فقط

(٢) في (ز): «أبو الحسن علي»، وهو خطأ.

(٣) أبو اليُمن، مقرئ، نحوي، لغوي، تلقن القرآن وهو ابن سبع، وقرأ القراءات العشر وهو ابن عشر سنين، عمّـر طويلاً، توفي سنة ٦١٣هـ. غاية النهاية : ١/٢٩٧-٢٩٨

(٤) نسبة إلى كندة، قبيلة مشهورة من اليمن، تفرقت في البلاد. اهـ، الأنساب: ٥ / ١٠٤

(٥) تقدم الحديث عنه وعن كتابه ص: ٢٣٦

(٦) في المطبوع: «المذكورة» وهو تحريف.

(٧) شيخ، لم أجد له ترجمة غير ما ذكر المؤلِّف في الغاية، و لم يزد على ما هنا إلاّ بقوله: نقلت ذلك من نسخة طبقة السّماع بخط المطرّز.

انظر: غاية النهاية: ١/٣٥٩

(٨) قد تكون نسبة إلى ثَلْجِ بن عمرو من بني قضاعة، أو إلى بيع الثلج.

انظر: النساب: ١ / ٥١٢

(٩) في (ز) «عن مؤلّفه»

(١٠) في (ت) و (ز): «الحسين» وهو خطأ.

المصريّ بالقاهرة المحروسة قراءة منّي عليه، قال: أخبرني به الشيخ أبو فارس عبد العزيز بن عبد الرحمن بن عبد الواحد بن أبي زُكْنون[1] التونسيّ، قراءة عليه وأنا أسمع[2]، قال: أخبرني به أبو بكر محمد بن محمد بن أحمد بن مُشْلِيون[3] البلنسيّ سماعاً عن أبي بكر محمد بن أحمد بن عبد الله[4] بن موسى بن أبي جمرة[5] المرسيّ[6]

قال أخبرني به والدي[7] سماعاً[8] قال: أخبرني به[9] مؤلّفه الإمام الحافظ أبو عمرو إجازة.

وقرأت به القرآن كلّه من أوّله إلى آخره على شيخي الإمام العالم الصالح قاضي المسلمين أبي العبّاس أحمد بن الشيخ الإمام العالم أبي عبد الله الحسين بن سليمان بن فزارة[10] الحنفيّ، بدمشق المحروسة رحمه الله، وقال لي: قرأته وقرأت به القرآن العظيم على

---

(١) قدم مصر بعد أن قرأ القراءات على البَطَرْني، وسماعُه من ابن مشليون في غاية العلوّ.

انظر: غاية النهاية: ٣٩٣/١-٣٩٤

(٢) بيَّن المؤلّف أنَّ سماعَ شيخه منه كان في سنة ٧٣٥ هـ في شهر شوال. انظر: غاية النهاية: ٣٩٤/١

(٣) كذا ضبطت في (س) و (ت)، وضبطت في (ك): «مَشْلُيون» وفي (م) «مَشْلُيُون»

وهو مقرئ كبير، ومشهور، عارف، طال عمره، وبَعُد صيته، توفي سنة ٦٧٠ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٢٣٨/٢، المعرفة: ١٣٢٤/٣-١٣٢٥

(٤) كذا في جميع النسخ، وهو خطأ: صوابه: « عبد الملك »

وهو العلاّمة، إمام كبير، وفقيه شهير آخر من روى عن أبيه، الذي هو أيضاً آخر من روى عن الداني في الدنيا. أفتى وله نيِّفٌ على عشرين سنة. توفي سنة ٥٩٩ هـ

غاية النهاية: ٢/ ٦٩، المعرفة: ٣ / ١١١٥ - ١١١٦

(٥) في (ت) و (ز) وكذا المطبوع: «حمزة» بالحاء المهملة والزاي وهو تصحيف.

(٦) بضم الميم وفتحها، وسكون الراء، بلدة من بلاد المغرب، وهي الآن في (تونس).

انظر: الأنساب: ٢٥٧/٥

(٧) أبو القاسم، فقيه إمام. انظر: غاية النهاية: ٧٧/١

(٨) بيَّن الذهبي رحمه الله أن ذلك كان سنة ٥٣١ هـ. انظر: المعرفة: ١١١٦/٣

(٩) «به»: من (ت) و(س).

(١٠) كذا في (ز) و (ك) وفي البقية: « قرارة» بالقاف والراء ولعله تصحيف، انظر: ترجمته ص: ٣٨

والدي[1]، وأخبرني أنه قرأه وقرأ به القرآن على الشيخ الإمام أبي محمد القاسم بن أحمد بن الموفق اللُّورقي[2]، قال: قرأته وقرأت به على المشايخ الأئمة المقرئين؛ أبي العبّاس أحمد بن عليّ بن يحيى بن عون الله الحصّار، وأبي عبد الله محمد بن سعيد بن محمد المرادي، وأبي عبد الله محمد بن أيوب بن محمد بن/نوح[3] الغافِقيّ[4] الأندلسيِّين، قال كلّ منهم: قرأته وقرأت به على الشيخ الإمام أبي الحسن عليّ بن محمد بن هذيل البَلَنْسِيّ، قال: قرأته وتلوت به على أبي داود سليمان بن نجاح، قال: قرأته وتلوت به على مؤلّفه الإمام أبي عمرو الداني. ٦٠/١

وهذا أعلى إسناد يوجد اليوم في الدنيا متّصلاً، واختَصَّ هذا الإسناد بتسلسل التّلاوة والقراءة والسَّماع، ومنّي إلى المؤلّف كلّهم علماء أئمة ضابطون.

وقرأت عليه رواية «قالون» من طريق الحلوانيّ بهذا الإسناد إلى أبي عمرو.

وأخبرني بشرحه للأستاذ أبي محمد عبد الواحد بن محمد بن عليّ[5] الباهلي[6]

---

(١) إمام، قاضي، قرأ بالروايات على أبي شامة، قصده القرّاء لعلوّ سنده. توفي سنة ٧١٩ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٢٤١/١ - المعرفة: ٣ / ١٤٣٩ - ١٤٤١، الدرر الكامنة: ٢ / ٥٦

(٢) شافعي، مقرئ، نحويّ أصوليّ، من أذكياء النّحاة والمتكلّمين، شرح "الشاطبية" و"المفصَّل" و"الجزولية"، توفي سنة ٦٦١ هـ

غاية النهاية: ٢/ ١٥-١٦، المعرفة: ٣ / ١٣١٠، بغية الوعاة: ٢ / ٢٥٠

(٣) إمام، مقرئ، وصفه الذهبي بالرسوخ في العلم، وبرع في القراءات والعربية والفقه والفتيا، توفي سنة ٦٠٨ هـ

غاية النهاية: ١٠٣/٢، المعرفة: ٣ / ١١٥٥ - ١١٥٦

(٤) غافِقَ: حصن بالأندلس، بينه وبين قرطبة مرحتان، وخُطّة بمصر، وأيضاً قبيلة من الأزد وهو ابن الشاهد بن عك، وقيل: هو ابن الحارث بن عك. انظر: التاج (غفق)

(٥) «عليّ»: سقطت من المطبوع.

هو ابن أبي السَّداد، انظر الكلام عن ترجمته وكتابه في قسم الدراسة ص: ٢٤٨

(٦) نسبة إلى قبيلة باهلة.. وهي عربية أصيلة خلافاً لما هو مشهور عند أهل الأدب، وما يذكره بعض المفسرين من أنها مشهورة باللؤم هو من عادات العرب؛ حيث جرت عادتُهم في إلصاق كلّ قبيلة بصفة من الصفات في فعلها، لا في نسبها، وهذا حتى هذا العصر موجود في كثير من قبائل العرب، وقد ألّفَ العلاّمة حمد الجاسر رحمه الله كتاباً قيّماً في الدفاع عنها سمّاه: "باهلة: القبيلة المفترى عليها". فليراجع.

الأندلسيّ المالقيّ، وتوفي سنة خمس[1] وسبعمائة بمالقة، غيرُ[2] واحد من الثقات مشافهة عن القاضي أبي عبد الله محمد بن يحيى[3] بن بكر الأشعريّ عن المؤلّف تلاوة وسماعاً.

مفردة يعقوب

للإمام أبي عمرو الداني المذكور.

قرأها بعد تلاوتي القرآن العظيم على الأستاذ أبي المعالي محمد بن أحمد بن عليّ الدّمشقيّ، وأخبرني أنه قرأها وتلا بها على الشيخين: الإمام الحافظ الأستاذ أبي حيَّان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيَّان الأندلسيّ، والإمامِ المقرئ المحدِّثِ أبي عبد الله محمد بن جابر بن محمد بن قاسم القيسي الوادي آشي.[4]

أما أبو حيَّان فتلا بها على أبي محمد عبد النصير بن عليّ بن يحيى المَرْيوطي[5] قال: تلوت بها على الإمام أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد المجيد[6] بن إسماعيل الصفراويّ[7]

---

(١) كذا في (ك) وكتب عليها "صح" وسقطت من (ظ) وتصحّفت في البقيّة إلى «بضع» وفي حاشية (م): «خامس ذي القعدة "صح"»

(٢) لم يصرِّح المؤلّف هنا ولا في الغاية بواحد من هؤلاء.

(٣) قاضي الجماعة بغرناطة، إمام مقرئ، من ذرية ابن أبي بردة صاحب رسول الله ﷺ، ولد سنة ٦٧٤ هـ وتوفي سنة ٧٤١ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٢/٢٧٦، الإحاطة: ٢/١٧٦-١٨٠، نفح الطيب: ٥/٣٨٧

(٤) ثقة، من مشاهير القراء والمحدثين في عصره، أخذ عن السخاوي وغيره، وأخذ عنه الذهبي وغيره، رحال مشهور، توفي سنة ٧٤٩ هـ والوادي آشي: نسبة إلى وادي آش بالأندلس.

انظر: غاية النهاية: ٢/١٠٦، المعرفة: ٣ / ١٤٩٦ - ١٤٩٧، الديباج المذهب: ٢ / ٢٩٩ - ٣٠١، نفح الطيب: ٥ / ٢٠٢

(٥) مقرئ، من كبار شيوخ الإقراء بالإسكندرية، صالح، ضابط للخلاف، مؤدب. توفي بعد سنة ٦٨٠ هـ والمريوطي نسبة: إلى (مريوط) كورة من كور الإسكندرية.

انظر: غاية النهاية: ١/٤٧٢ - ٤٧٣، المعرفة: ٣ / ١٣٥٤ - ١٣٥٥، القاموس والتاج (ريط)، حسن المحاضرة: ١/٥٠٤

(٦) في (ت): « محمد المجيد » وهو تحريف.

(٧) انظر ترجمته ص: ١٨٤

قال: قرأت بها على أبي يحيى اليَسَعْ بن عيسى بن حزم[1] الغافقيّ، وقرأ بها على أبيه[2] وقرأ على أبي داود، وأبي الحسن[3] عليّ بن عبد الرحمن بن أحمد بن الدُّوش[4] وأبي الحسين يحيى بن إبراهيم بن أبي زيد بن البيّاز[5] اللّواتي[6] وقرأ ثلاثتهم بها على الحافظ أبي عمرو.

وأما الوادي آشى فقال لنا أبو المعالي: إنه قرأها وتلا بها على الشيخ أبي العبّاس أحمد بن موسى بن عيسى الأنصاري البَطَرْني[7] وإنه قرأها وتلا بها على الشُّبَّارْتي المتقدم على الحصَّار على ابن هذيل على أبي داود على المؤلّف./ ٦١/١

---

(١) الأندلسيّ، مقرئ حاذق، صحيح التلاوة، له كتاب في "التاريخ"، أوّلُ من خطب بمصر على منبر العُبَيْديِّين بالدَّعوة العبّاسيّة، توفي سنة ٥٧٥ هـ. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٨٥-٣٨٤

(٢) نزيل المِرْية، مجود محقق، كان حيا في سنة ٥٢٥ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٦٠٨/١، المعرفة: ٢ / ٩٣١-٩٣٢

(٣) في (ت): « الحسين » وهو خطأ.

(٤) أستاذ، ماهر، ثقة، كبير، أقرأ الناس دهراً وأسمعهم، تتلمذ على ابن عبد البَرِّ وغيره، توفي سنة ٤٩٦ هـ والدُّوش: بضم الدال المهملة بعدها واو ساكنة بعدها شين معجمة، وقيل: الدُّش: كذلك إلا أن الواو محذوفة، ويقال له أيضاً: ابن أخي الدُّوش.

انظر: غاية النهاية: ٥٤٨/١، المعرفة: ٢/ ٨٦٤-٨٦٥، شذرات الذهب: ٣ / ٤٠٤

(٥) كذا في جميع النسخ، (البياز) بالزاي، وفي برنامج الوادي آشي ص: ١٨٣، ومعجم السفر للسّلفي ص: ٤٣٢ (البيار): بالراء.

(٦) مقرئ، أحد شيوخ الأندلس، صاحب كتاب « النبذ النامية في القراءات الثمانية » قال عنه الذهبي: وقع لنا سنده عالياً ففرحنا به وقتاً ثم أوذينا فيه، وبان لنا ضعفه. توفي سنة ٤٩٦ هـ وعمّر دهراً، وجاء في حاشية (ك) لواتة قبيلة من عرب المغرب.

غاية النهاية: ٢/ ٣٦٤، المعرفة ٢/ ٨٦٠ - ٨٦١، الصلة: ٢ / ٦٣٣- ٦٣٤

(٧) في المطبوع: « البطراني » وهو خطأ.

وهو شيخ تونس في وقته، بَعُدَ صِيتُه وعمِّر دهراً، نظم قراءة يعقوب من طريق الداني نظماً حسناً، نقل المؤلّف عن الذهبي أن وفاته "قبل السبعمائة"، ولعل هذا في النسخة التي عند المؤلّف، أما النسخة التركية ففيها زيادة وهي: وضبط ابن أبي زكنون وفاته سنة ٧٠٣ هـ، وأمّا مقرئ بيت المقدس فقال: جمعت عليه سنة ٧٠٧ هـ، اهـ فهذا يدل على أنه توفي بعد هذا التاريخ.

انظر: غاية النهاية: ١٤٢/١-١٤٣، المعرفة: ٣ / ١٤١١-١٤١٢، البرنامج: ١٨٢-١٨٥

كتاب جامع البيان في القراءات السبع

يشتمل على نيّفٍ على[1] خمسمائة رواية وطريق عن الأئمة السبعة. وهو كتاب جليل في هذا العلم، لم يؤلَّف مثله، للإمام الحافظ الكبير أبي عمرو الداني، قيل: إنه جمع فيه كلّ ما يعلمه في هذا العلم.

أخبرني به الشيخ أبو المعالي محمد بن أحمد بن عليّ بن[2] اللبَّان رحمه الله، مناولة وإجازة وسماعاً لكثير منه، وتلاوة لما دخل في تلاوتي منه عليه؛ بما دخل في تلاوته على الأستاذ أبي حيَّان؛ بما دخل في تلاوته على عبد النصير المريوطي، بما دخل في تلاوته على الصفراويّ.

وقرأتُ بما دخل في تلاوتي منه في كتاب «الإعلان»[3] لأبي القاسم الصفراويّ على الشيخ عبد الوهاب بن محمد الإسكندريّ بقراءته بذلك على أحمد بن محمد القوصيّ[4] ومحمد بن عبد النصير بن الشوّاء[5]؛ وقرأ به القوصيّ على يحيى بن أحمد بن الصوّاف[6] وقرأ ابن الشوّاء على عبد الله بن منصور الأسمر[7] وقرآ به على المؤلّف أبي القاسم الصفراويّ.

---

(١) كذا في (س) و (ظ) و (ك) وهو الصواب لغة، وفي البقية: « نيف و...» وهو لحن، انظر ما تقدم ص:

(٢) « بن » سقطت من (ظ)

(٣) انظر الحديث عنه في ص: ١٨٤

(٤) اضطربت عبارة المؤلّف في تعريفه، ففي ترجمة الإسكندريّ السابقة ذكر أنه: محمد بن محمد بن أحمد القوصي، بينما ترجم له في الغاية وجامع أسانيده ب: أحمد بن محمد بن أحمد، أبو العبّاس، مقرئ حاذق، متصدر.
والقوصيّ: نسبة إلى (قوص) : بلدة على طرف البحر من صعيد مصر.
انظر: غاية النهاية: ١/١٠٥، جامع أسانيد المؤلّف: ق ٦٣، الأنساب: ٥٥٩/٤

(٥) الإسكندريّ، وُصِف بالمعرفة والإتقان. غاية النهاية: ١٩٢/٢

(٦) أبو الحسين، المالكي، الإسكندريّ، مقرئ عدل، صحيح التلاوة، آخر أصحاب الصفراويّ موتاً، وللإمام الذهبي معه قصة. توفي سنة ٧٠٥ هـ.
انظر: غاية النهاية: ٢/٣٦٦-٣٦٧، المعرفة: ٣ / ١٣٧٤- ١٣٧٦

(٧) المعروف بالمكين الأسمر المالكي لإسكندري، محقق، قرأ ختمة بالسبعة على الإمام ابن وثيق، توفي سنة٦٩٢هـ
انظر: غاية النهاية: ١/٤٦٠ و ٢٥، المعرفة: ٣ / ١٣٦٧- ١٣٦٨

وقرأ الصفراويّ بـ"جامع البيان" على شيخه أبي يحيى اليسع بن عيسى بن حزم الغافقي، وقرأ به على أبيه، وقرأه وقرأ به على أبي داود سليمان بن نجاح، قال: أخبرنا به المؤلّف تلاوة وقراءة عليه في داره بدانية سنة أربعين وأربعمائة.

كتاب الشّاطبيّة

وهي القصيدة اللامية المسمّاة ب «حرز الأماني ووجه التّهاني» من نظم الإمام العلاّمة وليّ الله أبي القاسم القاسم بن فِيرُّه[1] بن خلف بن أحمد الرُّعينيّ الأندلسيّ الشاطبيّ الضّرير، وتوفي في الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة تسعين وخمسمائة بالقاهرة.

أخبرني بها الشيخ الإمام العالم شيخ الإقراء أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن البغداديّ بقراءتي عليه بعد تلاوتي القرآن العظيم بمضمّنها في / أواخر سنة تسع وستين وسبعمائة بالديار المصريّة.

٦٢/١

وقرأتها قبل ذلك على الشيخ الإمام الحافظ شيخ المحدِّثين أبي المعالي محمد بن رافع بن أبي محمد السلاّميّ[2] بالكلاّسة شمالي جامع دمشق المحروسة قالا: أخبرنا بها الشيخ الأصيل المقرئ أبو عليّ الحسن بن عبد الكريم بن عبد السلام الغُماريّ[3] المصريّ قراءة عليه ونحن نسمع، قال: أخبرنا بها الشيخ الإمام العالم الزاهد أبو عبد الله محمد بن عمر بن يوسف القرطبي[4] قراءة عليه وأنا أسمع[5] قال: أخبرنا ناظمها قراءة وتلاوة.

---

(١) كذا ضبطت في النسخ، بكسر الفاء بعده ياء مثناة تحتية، بعدها راء مضمومة مشددة بعدها هاء. وكتب في حاشية (ك) الفيرّة بلغة عجم أهل الأندلس الحديد، والرواية ضم الهاء منه.

(٢) بالتشديد، وتصحفت في المطبوع إلى: « السلاسي » بالسين.

(٣) المعروف بسبط زيادة، مقرئ مؤدب، حفظ القرآن وهو صغير، من تلاميذه الذهبيُّ. توفي سنة ٧١٢، والغماري نسبة إلى: غُمارة: قبيلة من البربر، وقد نصَّ الزبيدي على أن هذا الرجل خاصةً منها حيث عيَّنه باسمه وصرَّح بوصفه.

انظر: غاية النهاية: ٢١٧/١، المعرفة: ٣ / ١٤٥٠- ١٤٥١، الدرر الكامنة: ٢ / ١٩، التاج (غمر)

(٤) المالكيّ، إمام عالم، فقيه، مفسر، نحوي، مقرئ، لم يسمع أحد من الشاطبيّ "الرائية" كاملة سواه وسوى التجيبي، أمّ بمسجد النبي ﷺ وتوفي في المدينة سنة ٦٣١ هـ.

غاية النهاية: ٢/ ٢١٩ -٢٢٠، المعرفة: ٣ / ١٢٧٠ - ١٢٧١، التكملة ٣ / ٣٥٨

(٥) بيَّن الذهبيُّ أن سماعَ الغُماري الشاطبية من القرطبي كان سنة ٦٢٨ هـ .

انظر: المعرفة ٣ / ١٤٥١

زاد شيخنا ابنُ رافع فقال: وأخبرنا بها أيضاً الشيخ الإمام مفتي المسلمين أبو الفدا إسماعيل بن عثمان بن المعلّم الحنفي[1] قراءة عليه وأنا أسمع قال: أخبرنا بها الشيخ الإمام العلاّمة أبو الحسن عليّ بن محمد بن عبد الصمد السَّخاويّ؛ قراءة وتلاوة قال: أخبرنا ناظمها كذلك.

وأخبرني بها الشيخ الإمام أبو العبّاس أحمد بن الحسين بن سليمان الكَفْري بقراءتي عليه وتلاوتي القرآن العظيم بمضمّنها قال: قرأتها على الشيخ المقرئ أبي عبد الله محمد بن يعقوب بن بَدْران الجَرائديّ[2] قال: أخبرنا الشيوخ: الإمام الكمال أبو الحسن عليّ بن شجاع بن سالم الضّرير[3]، والسَّديدُ عيسى بن مكّي بن حسين المصريّ[4]، والجمالُ محمد[5] ابن ناظمها؛ قراءة وتلاوة على الأول، وسماعاً على الآخَرَين، قالوا: أخبرنا ناظمها سماعاً وقراءة وتلاوة، إلا محمد ابنَ ناظمِها المذكورَ فبسماعه من أوّلها إلى سورة «ص» وإجازته منه لباقيها.[6]

وقرأت بمضمّنها القرآن كلّه على جماعة من الشيوخ؛ منهم الشيخ الإمام العالم التقيّ

---

(١) قرشي، دمشقي، قال الذهبي: مفتي المسلمين، بقية السلف، إمام في العربية، آخر من تلا بالسبع على السخاوي، توفي سنة ٧١٤ هـ

انظر: غاية النهاية: ١/١٦٦، المعرفة: ٣ / ١٤٤٨ - ١٤٤٩، معجم شيوخ الذهبي: ١ / ١٧٦-١٧٧، الدرر الكامنة ١ / ٣٦٩

(٢) مقرئ، من شيوخ الذهبي والبرزالي، حافظ للشاطبية، ناسياً للقراءات، توفي سنة ٧٢٠ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٢ / ٢٨١-٢٨٣، المعرفة: ٣ / ١٤٥٣

(٣) الهاشميّ العبّاسيّ، ساق المؤلّف نسبَه إلى عبد الله بن عباس ﷺ، شيخُ القراء، وصِهر الشاطبي توفي سنة٦٦١هـ

انظر: غاية النهاية: ١/٥٤٥ -٥٤٦، المعرفة ٣ / ١٣٠٧- ١٣٠٩

(٤) أبو القاسم، شافعيّ، إمام الجامع الحاكمي، توفي سنة ٦٤٩ هـ .

انظر: غاية النهاية: ١/٦١٤، حسن المحاضرة: ١ / ٥٠١

(٥) أبو عبد الله، ابن الإمام الشاطبي، توفي سنة ٦٥٥ هـ . انظر: غاية النهاية: ٢ / ٢٣٠

(٦) قال المؤلّف: هذا الذي رأيناه مثبتاً عند الحُفّاظ، وإن كان وقع في بعض الإجازات إطلاق روايته لها عن أبيه،اهـ غاية النهاية: ٢ / ٢٣٠

أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن عليّ بن البغداديّ المصريّ الشافعيّ، شيخ الإقراء بالديار المصريّة، وذلك بعد قراءتي لها عليه قال: قرأتها وقرأت القرآن بمضمّنها على الشيخ الإمام الأستاذ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الخالق المصريّ الشافعيّ المعروف بالصائغ[1] شيخ الإقراء بالديار المصريّة، قال: قرأتها وقرأت القرآن العظيم بمضمّنها على الشيخ الإمام العالم الحسيب النسيب[2] / أبي الحسن عليٍّ بن شجاع بن سالم بن عليٍّ بن موسى العبّاسيّ[3] المصريّ الشافعيّ، صِهر الشاطبيّ، شيخ الإقراء بالدِّيار المصريّة، قال: قرأتها وتلوت بها على ناظمها الإمام أبي القاسم الشاطبيّ الشافعيّ[4]، شيخَ مشايخ الإقراء بالديار المصريّة.

٦٣/١

وهذا إسناد لا يوجد اليوم أعلى منه، تسلسل بمشايخ الإقراء وبالشافعيّة وبالديار المصريّة وبالقراءة والتلاوة إلاّ أنَّ صِهر الشاطبّي بقي عليه من رواية أبي الحارث عن الكسائي من سورة «الأحقاف» مع أنه كمَّل[5] عليه تلاوة القرآن في تسع عشرة[6] ختمة إفراداً ثم جمع عليه بالقراءات، فلما انتهى إلى « الأحقاف » توفي، وكان سمع عليه جميع القراءات من كتاب «التيسير » وأجازه غيرَ مرةٍ فشملت ذلك الإجازة، على أنّ أكثر أئمتنا؛ بل كلّهم لم يستثنوا من ذلك شيئاً بل يطلقون قراءته جميع القراءات على الشاطبي وهو قريب.[7]

---

(١) مسند عصره، ورُحْلة وقته، شافعيّ، حصَّل الفقه والقراءات وطرفاً من العربية، آخر من قرأ على الكمال الضّرير، وممن قرأ عليه محمد بن أحمد العسقلاني وهو آخر من روى عنه القراءات كاملاً. توفي سنة ٧٢٥هـ
انظر: غاية النهاية: ٢ / ٦٥ - ٦٧، المعرفة: ٣ / ١٤٤٢ - ١٤٤٦، حسن المحاضرة: ١ / ٥٠٨

(٢) الحَسَب: قيل هو ما يُعَدُّ من مفاخر الآباء، والنَسَب هو القرابة في الآباء خاصة، وهناك معان أخر ذكرها أهل اللغة. انظر: اللسان والتاج (حسب) و (نسب)

(٣) في المطبوع: « العبّاس » وهو تحريف.

(٤) انظر: ص : ١٩٤

(٥) كذا ضبطت في (ك) وهو صواب.

(٦) في المطبوع « عشر » وهو لحن.

(٧) انظر: غاية النهاية: ٥٤٥/١، المعرفة: ٣ / ١٣٠٨

وأخبرني بشرحها للإمام العلاّمة أبي الحسن عليّ بن محمد السخاويّ، وتوفي بدمشق سنة ثلاث وأربعين وستمائة، شيخُنا الإمام الحافظ أبو المعالي محمد بن رافع بن أبي محمد السلاّمي قراءة منّي لها وإجازة للشرح، قال: أخبرنا بها كذلك الإمام الرشيد إسماعيل بن عثمان بن المعلّم الحنفيّ، أخبرنا المؤلّف سماعاً وقراءة وتلاوة.

وأخبرني بشرحها للإمام الكبير الحافظ أبي القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل الدّمشقيّ المعروف بأبي شامة وتوفي بها سنة خمس وستين وستمائة: شيخنا الإمام القاضي أبو العبّاس أحمد بن الحسين بن سليمان بن يوسف الحنفي قراءة وتلاوة لها وإذناً للشرح قال: أخبرني والدي قراءة وتلاوة[1] وسماعاً للشرح، قال[2]: أخبرني المؤلّف سماعاً وقراءة لها ولشرحها المذكور.

وأخبرني بشرحها للشيخ المنتجب ابن أبي العزّ بن رشيد الهمداني وتوفي سنة ثلاث وأربعين وستمائة بدمشق: شيخُنا الإمام أبو محمد عبد الوهاب بن يوسف بن السّلاّر سماعاً وقراءة لها وإجازة للشرح، قال: أخبرني به كذلك / الشيخ الوحيد يحيى بن أحمد الخِلاطي[3] إمام الكلاّسة، قال: أخبرنا به الصائن محمد بن الزين الهذليّ[4] سماعاً وقراءة وتلاوة، أخبرنا المؤلّف كذلك.[5]

٦٤/١

(١) « وتلاوة » سقطت من المطبوع.

(٢) « قال » سقطت من (ظ)

(٣) ابن خذاذاذ، بالمعجمات، الرّومي، الشافعيّ، إمام، محقق، بصيراً بالقراءات ودقائقها عارفاً بشرح الشاطبية والرسم والوقف والابتداء، مشارك في العربية، قال الذهبيُّ: بلغني أنه كان يترفض. توفي سنة ٧٢٠ هـ، انظر: غاية النهاية: ٢ / ٣٦٥ - ٣٦٦، المعرفة: ٣/١٤٨٧-١٤٨٨، الدرر الكامنة: ١٨٥/٥

(٤) شيخ بلاد الروم، فقيه، شافعي، توفي سنة ٦٨٤ هـ، المعرفة: ٣ / ١٣٨٥-١٣٨٦

(٥) يلاحظ على هذا السند أن صائن الدين لم يكتب الإجازة للخِلاطي، لسبب ذكره الذهبيُّ والمؤلّف، وهو أنه طلب خِلعةً مقابل كتابته له بالإجازة فتشفع له، فحلف لا يأخذ إلا خلعة وبغلة، لكن قال الذهبي: وثِقَ القرّاء بقول الوحيد - الخِلاطي - وبمعرفته وأخذوا عنه، وإنما فائدة الإجازة معرفة الإسناد، وإسناد المنتجب معروف متّصل. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ٢ / ٢٥٥ و ٣٦٦ ، المعرفة: ٣ / ١٣٨٥ - ١٣٨٦

وأخبرني بشرحها للإمام العالم أبي عبد الله محمد بن الحسن[1] الفاسي الحنفي[2] وتوفي سنة ست وخمسين وستمائة بحلب: الأستاذُ أبو المعالي محمد بن أحمد بن اللبّان قراءة وتلاوة بها[3] وإجازة للشرح، أخبرني[4] به كذلك الأستاذ أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي أخبرنا أبو العبّاس أحمد بن محمد بن المحروق[5] الواسطيّ، أخبرنا الشريف حسين بن قتادة[6] أخبرنا المؤلّف سماعاً وتلاوة.

وأخبرني بشرحها للإمام العلاّمة أبي إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبريّ، وتوفي سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة ببلدة الخليل عليه السلام: شيخُنا الإمام الأستاذ أبو بكر عبد الله بن أيدغدي[7] الشَّمسيّ المعروف بابن الجنديّ تلاوة ومناولة وإجازة قال: أخبرنا المؤلّف تلاوة وسماعاً.

وأمّا شرح[8] شيخنا ابن الجنديّ المذكور لشرح الجعبري فشافهني به شيخنا المذكور ورأيته يكتب فيه، وربّما قرأ عليّ منه.

وأخبرني بشرحها للإمام أبي العبّاس أحمد بن محمد بن عبد[9] الوليّ بن جبارة المقدسي

---

(١) في (ظ): « الحسين، وهو خطأ.

(٢) « الحنفي » من (س) فقط.

(٣) «لها» من (س) فقط، وفي حاشية (م): «بها» ووضع عليها (صح)

(٤) الضمير عائد على أبي المعالي، وليس على المؤلّف.

(٥) أستاذ نحرير مجود، توفي سنة ٧٠٦ هـ وتحرفت الحروف في (ت) إلى «المحردق » بالدال.

انظر: غاية النهاية: ١/١٠٢

(٦) العلوي، الحسني، المَدَنِيّ، عارفاً بالقراءات والأنساب. توفي سنة ٦٨١ هـ،

انظر: غاية النهاية: ١ /٢٤٨

(٧) في (ت): (المؤلّف «كذلك» تلاوة..) ولعله سبق قلم من الناسخ.

(٨) ظاهر هذه العبارة أنّ ابنَ الجنديّ شَرَحَ شَرْحَ الجعبريّ، بينما الحقيقة هي أنه شرح الشاطبية وضمَّنها إيضاحاً لشرح الجعبري.

انظر: غاية النهاية: ١/١٨٠

(٩) في (ت) « عبد الله الولي » وهو خطأ.

وتوفي سنة ثمان وعشرين وسبعمائة بالقدس الشريف: أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد الشاميّ سماعاً لها وإجازة له، قال: أخبرنا المؤلّف سماعاً وتلاوة لبعض القرآن ومناولة وإجازة للشرح.

كتاب العنوان

تأليف الإمام أبي الطّاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران الأنصاريّ الأندلسيّ الأصل، ثم المصريّ النحويّ المقرئ، وتوفي سنة خمس وخمسين وأربعمائة بمصر.

وقد أخبرني به الشيخ الصالح المسند المقرئ أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمر الأنصاري المصريّ بقراءتي عليه غير مرة بالجامع العتيق من مصر المحروسة قال/: أخبرني به ٦٥/ القاضي أبو القاسم عبد الغفار بن محمد بن محمد بن عبد الكافي السَّعديّ[١] المصريّ سماعاً عليه[٢] بمصر، قال: أخبرنا به الخطيب عبد الهادي بن عبد الكريم بن عليّ القيسيّ[٣] المصريّ سماعاً عليه بمصر، قال: أخبرنا به الشيوخ: أبو الجُود غِياث بن فارس بن مكّيّ اللّخميّ[٤] المصريّ سماعاً وتلاوة بمصر، وأبو الحسن عليُّ بن فاضل بن صمدون[٥]، ومحمد

---

(١) إمام، شافعي، باشر نيابة حكم مصر، اعتنى بالحديث، وولي مشيخة بالصاحبية، جمع لنفسه معجماً في ثلاث مجلدات، سمع من ابن الصابوني وابن الدهان وغيرهما. توفي سنة ٧٣٢ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٣٩٨، طبقات السبكي: ١٠ / ٨٥-٨٧ ، الدرر الكامنة: ٢ / ٤٩٦.

(٢) سماعه كان سنة ٧٣٠ هـ بواسطة فخر الدين إسماعيل بن إبراهيم، وهو شيخه.

انظر: غاية النهاية: ١ / ١٦١ و ٣٩٨

(٣) أبو الفتح ــ مقرئ، صالح خيِّر، عمّر حتى تفرد في الدنيا، وصفه الذهبي بقوله: لم يكن بالماهر في القراءات على ما بلغني. اهـ توفي سنة ٦٨١ هـ. غاية النهاية: ١/٤٧٣، المعرفة: ٣ / ١٣١٩-١٣٢٠

(٤) الضّرير، إمام، ثقة، من شيوخ ابن الحاجب، وهو نحويّ وفَرَضِيّ، أديب، تصدّر للإقراء من شبيبته. توفي سنة ٦٠٥ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٢ /٤ وتصحفت كنيته في المطبوع إلى « أبو الجواد » واللّخميّ إلى «اللحمي» بالحاء المهملة في (ت).

(٥) المقرئ، غاية النهاية: ١ / ٥٦١

بن الحسن بن محمد العامريّ[١] سماعاً[٢] عليهما بمصر، قالوا: أخبرنا الشريف أبو الفتوح ناصر بن الحسن الحسينيّ[٣] بمصر، أخبرنا الشيخ أبو الحسين يحيى بن عليّ بن الفرج الخشّاب[٤] بمصر، أخبرنا المؤلّف بمصر.

وهذا إسناد عالٍ صحيح تسلسل لنا بالمصريّين وبمصر إلى المؤلّف.

وأعلى من ذا بدرجة قال عبد الهادي أيضاً: وأخبرني به أبو طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر الخشوعي[٥] سماعاً، وأبو الحسن مقاتل بن عبد العزيز بن يعقوب البرقي[٦] إجازة، قالا:[٧] أخبرنا جعفرُ[٨] ولدُ المؤلّف، أخبرنا المؤلّف.

قلت: وأعلى من ذا بدرجة: أخبرني به غير واحد من الشيوخ الثقات مشافهة، منهم: الأصيلُ أبو عبد الله محمد بن موسى بن سليمان الأنصاري عن الشيخ أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد الحنبلي: أنبأنا أبو طاهر الخشوعي بسنده.

وقرأت بما تضمّنه جميع القرآن العظيم على الشيوخ الأئمة: الأستاذ أبي المعالي ابن

---

(١) رئيس معدّل، غاية النهاية: ٢ / ١٢٢

(٢) بيّن المؤلّف أن سماع عبد الهادي من العامري كان بقراءة الحافظ عبد العظيم المنذريّ المحدِّث.

انظر: غاية النهاية: ٢ / ١٢٢

(٣) شيخ الديار المصريّة، ومقرؤها، من تلاميذ ابن القطاع اللغويّ، من جِلّة العلماء في زمانه. توفي سنة ٥٦٣. غاية النهاية: ٢/٣٢٩-٣٣٠ المعرفة: ٢/١٠٠٢

(٤) شيخ الإقراء بمصر، ماهر، ضابط، توفي سنة ٥٠٤ هـ غاية النهاية: ٢/٣٧٥

(٥) مسند، ثقة، مشهور، حدَّث هو وأبوه وجدّه، توفي سنة ٥٩٨ هـ، وسمِّي بالخشوعيّ: لأن جدّه الأعلى كان يَؤُمّ بالناس فتوفي في المحراب فسمِّي الخُشوعيّ، وتصحفت «طاهر» كلّها في (ت) إلى «ظاهر» بالمعجمة.

انظر: غاية النهاية: ١ / ١٧٦، التكملة لوفيات النقلة: ٤١٩/١-٤٢٠، التاج (خشع)

(٦) شيخ مقرئ، آخر من قرأ على أبي الفحام موتاً. توفي سنة ٥٧٩ هـ

غاية النهاية: ٢ / ٣٠٨، المعرفة: ٣ / ١٠٣٠

(٧) في المطبوع: «قال» بالإفراد، وهو تحريف.

(٨) أبو الفضل، مقرئ، نحوي، روى القراءة عن أبيه سماعاً وتلاوة، وروى عنه السِّلفي شعر أبيه. توفي سنة ٥١٦.

انظر: غاية النهاية: ١٩١/١، المعرفة: ٢ / ٩٢٥

اللبان بدمشق، والعلاّمة أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عليّ بن أبي الحسن الحنفي، وشيخ الإقراء أبي محمد عبد الرحمن بن البغداديّ، وذلك بعد أن قرأته عليه وعلى الشيخ الإمام الأستاذ أبي بكر عبد الله بن أيدغدي الشمسيّ الشهير بابن الجنديّ المصريّين، وذلك بالديار المصريّة إلاّ أنّي وصلت على الشيخ الرابع[1] إلى قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾ من سورة النحل[٩٠] ، وقرأ به الأوّل[2] والرابع على الشيخ أبي حيَّان، وقرأ به على أبي الطّاهر إسماعيل بن هبة الله بن المَلِيجي[3]، وقرأ به الآخَران والرابعُ أيضاً على الأستاذ أبي عبد الله محمد بن أحمد الصائغ المصري، إلاّ أن الثالث[4] والرابع سمعاه عليه قال: قرأته وتلوت به على الكَمَال أبي/الحسن عليّ بن شجاع الضّرير، والتَّقيّ أبي القاسم عبد الرحمن بن مُرهَفِ بن نَاشِرة[5]، قالوا؛ أعني المليجي والضّرير وابن ناشرة المصريّين؛: أخبرنا أبو الجود المصريّ المذكورُ سماعاً وقراءة وتلاوة.

٦٦/١

وقد تسلسل لي أيضاً من شيوخي الثلاثةِ المصريّين المذكورين بالقراءة والتلاوة والسَّماع من شيوخي إلى المؤلّف كلّهم مصريون وبمصر، ولا يوجد اليوم أعلى منه متصلاً ولله الحمد.

كتاب الهادي

تأليف الإمام الفقيه أبي عبد الله محمد بن سفيان القيروانيّ المالكيّ، وتوفي ليلة مستهل

---

(١) هو ابن الجنديّ.

(٢) هو ابن اللبّان.

(٣) وهو شيخ عدل مسند، عمّر طويلاً، فاحتيج إلى عُلوّ إسناده، وكان تاركاً للفن، ولصحة أخذه حَمَلوا عنه، توفي سنة ٦٨١ هـ،

والمليجي نسبة إلى بلدة في مصر، وضبطها المؤلّف في الغاية: بفتح الميم وياء وساكنة بعد اللام المكسورة وجيم. اهـ وتصحفت في المطبوع بالحاء المهملة.

انظر: غاية النهاية: ١ / ١٦٩ - ١٧٠ ، المعرفة: ٣ / ١٣٢١ - ١٣٢٢

(٤) هو ابن البغداديّ.

(٥) شافعيّ، مقرئ، متقن، وله قصة مع تلميذه الصائغ ذكرها المؤلّف، توفي سنة ٦٦١ هـ.

غاية النهاية: ١/٣٧٩-٣٨٠، المعرفة:٣/١٣١٠

صفر سنة خمس عشرة وأربعمائة بالمدينة، ودفن بالبقيع بعد حَجَّته ومجاورته بمكة سنةً.

أخبرني به الشيخ أبو العبّاس أحمد بن الحسن بن محمد المصريّ؛ قراءة عليه بالجامع الأزهر من القاهرة المُعِزِّيَّة[1] قال: أخبرنا به الإمام أبو حيَّان الأندلسي قراءة عليه، قال: أخبرنا به أبو محمد عبد النّصير بن عليّ بن يحيى المريوطي قراءة وتلاوة، أخبرنا الإمام أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد المجيد بن إسماعيل الصفراويّ كذلك، أخبرنا به كذلك أبو الطيب عبد المنعم بن أبي بكر يحيى بن خلف بن النَّفيس المعروف بابن الخَلوف[2] الغرناطيّ، أخبرنا أبو الحسن عبد الرحيم بن قاسم بن محمد الحجَّاري[3] — بالراء — أخبرنا أبو عمر أحمد بن محمد بن المور[4] الحجّاري - بالراء -: أخبرنا المؤلّف.

وقرأت بمضمّنه القرآن كلّه على الأستاذ أبي المعالي ابن اللبّان بدمشق وإلى أثناء سورة "النحل" على الأستاذ أبي بكر بن الجنديّ وقرآ به على أبي حيَّان، وقرأ به على عبد النصير ابن علي المريوطيّ، وقرأ به على أبي[5] القاسم الصفراويّ وأبي الفضل جعفر بن عليّ الهَمْدانيّ.[6]

---

(١) كذا ضبطت في (س)، وضبطت في (ظ)، بكسر العين وتشديد الزاي، وهو إشارة إلى بانيها: المعز لدين الله الفاطمي.

(٢) في (ظ): « خلوف » وهو: حِميريّ الأصل، إمام في القراءة، قيِّم بها مجوّد، لكنه لم يكن بالضابط لأسماء شيوخه مع رداءة خطه، وله حظ في العربية، توفي سنة ٥٨٦.

انظر: غاية النهاية: ٤٧١/١ وما بعدها. المعرفة: ٣ / ١٠٦٦ - ١٠٦٧، صلة الصلة: ١٦/٧، التكملة لوفيات النقلة: ١ / ١٣٠

(٣) شيخ مقرئ. انظر: غاية النهاية: ١ / ٣٨٣

والحِجاري: نسبة إلى (وادي الحجارة) بالأندلس وثغورها، منه كثير من العلماء المحدِّثين.

انظر: الأنساب: ١٥٧/٢، التاج (حجر)

(٤) انظر: غاية النهاية: ١ / ١٢٦

(٥) في (ظ): بزياة « ابن »، وهو خطأ.

(٦) المالكيّ، مقرئ، محدِّث، ثقة خيِّر، صنّف "مفردات القراءات"، توفي سنة ٦٣٦ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٩٣، المعرفة: ٣ / ١٢٣٢ - ١٢٣٤، التكملة لوفيات النقلة: ٣ / ٥٠٠ - ٥٠١، حسن المحاضرة: ١ / ٤٥٥

ح وقرأت به على الشيخ[1] الصالح الثقة المقرئ المسند أبي محمد عبد الوهاب بن محمد بن عبد الرحمن القروي بثغر الإسكندرية، وقرأ به على / أبي العباس أحمد بن محمد بن أحمد القوصي، وعلى أبي عبد الله محمد بن عبد النصير بن علي بن الشواء، وقرأ به الأول على يحيى بن الصواف، والثاني على عبد الله بن منصور،[2] وقرآ به على الصفراوي، وقرأ الصفراوي والهمداني على أبي القاسم عبد الرحمن بن خلف الله بن عطية المالكي[3] وقرأ به على أبي علي الحسن بن خلف بن عبد الله الهواري[4] وقرأ على أبي عمرو عثمان بن بلال الزاهد[5] وغيره، وقرؤا على المؤلف.

67/1

وقرأ به الصفراويّ أيضاً على أبي الطيّب عبد المنعم بن يحيى بن خلف بن الخَلوف الغرناطيّ، وقرأ به على أبي محمد[6] عبد الرحيم بن قاسم بن محمد الحجّاري وقرأ به على أبي العبّاس[7] أحمد بن محمد بن المور الحجّاري - بالراء كلاهما - وقرآ به على المؤلّف.

وقرأت بمضمّن كتاب « الهادي » على المشايخ المصريّين عبد الرحمن بن أحمد، ومحمد بن عبد الرحمن، وابن الجنديّ كما تقدم[8]، وقرءوا كلّ القرآن على الصائغ وقرأ به على الكمال الضّرير، وقرأ به على أبي الحسن شجاع بن محمد بن سيّدهم المدلجي،[9] وقرأ به على أبي العبّاس أحمد بن عبد الله بن[10] الحُطَيْئَة،[11] وقرأ به على أبي القاسم عبد الرحمن

---

(1) « الشيخ »: سقطت من المطبوع.

(2) هو المكين الأسمر، وقد مر في ص: 471

(3) القرشيّ، المؤدِّب، شيخ، مقرئ، صالح، ثقة، توفي سنة 572. انظر: غاية النهاية: 367/1 وما بعدها.

(4) هو ابن بلّيمة، صاحب: "تلخيص العبارات"، انظر الحديث عنه ص: 180

(5) انظر: غاية النهاية: 1 / 501

(6) كنّاه قبل قليل: (أبو الحسن) انظر ص: 480

(7) وكناه قبل قليل بأبي عمر انظر ص: 480

(8) قوله: (كما تقدم) يقصد به أن قراءته على ابن الجنديّ كانت إلى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ..﴾ من سورة النحل.

(9) المصريّ، مالكي، إمام، مقرئ، مصدَّر، ثقة. توفي سنة 591. غاية النهاية: 324/1

(10) « ابن »: سقطت من (ظ)

(11) مقرئ، صالح، أتقن الفقه والعربية، وخطُّه مرغوب فيه لإتقانه، توفي سنة 560 هـ، تصحفت في الغاية إلى«الحطية» انظر: غاية النهاية: 1/ 71 - 72، المعرفة: 2 / 1003 - 1006

ابن الفحام،[1] وقرأ به على أبي الحسن عليّ بن العجميّ،[2] وقرأ به على المؤلّف.

كتاب الكافي

للإمام الأستاذ أبي عبد الله محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح الرُّعَيْنيّ الإشبيليّ، وتوفي في شوّال من سنة ست وسبعين وأربعمائة بإشبيليّة من الأندلس.

حدَّثني به الأستاذ أبو المعالي محمد بن أحمد الدّمشقيّ سنة تسع وستين وسبعمائة بدمشق بعد أن تلوت عليه بمضمّنه، وقال لي: قرأته على أبي حيَّان، قال: أخبرنا به أبو جعفر أحمد بن عليّ بن محمد بن الطبّاع[3] الغرناطي قراءة عليه، أخبرنا به أبو محمد عبد الله بن محمد بن الحسين بن مجاهد الكوّاب[4] قراءة عليه، قال: أخبرنا به أبو بكر / محمد ابن محمد بن حسنون[5] الحِمْيَريّ أخبرنا أبو الحسن شريح[6]، كذا أخبرني بهذا الإسناد أبو المعالي عن أبي حيَّان وكتبه لي بخطه.

٦٨/١

---

(١) صاحب: "التجريد". انظر الحديث عنه ص: ١٦٨

(٢) الفرَضي، شيخ. وفي حاشية (س) « ابن محمد ».

انظر: غاية النهاية: ١ / ٥٨٦ – ٥٨٧، المعرفة: ٢ / ٨٠٦

(٣) شيخ القراء بغرناطة، إمام مشهور، نبيل، صالح، نحوي، خطيب، تلا على الكوّاب عشرين ختمة، توفي سنة ٦٨٠ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٢٧، المعرفة: ٣ / ١٣٥٨

(٤) الزاهد، خطيب غرناطة، متقن للتجويد، والنفع للمتعلّمين، قال الذهبيّ: كان في شبيبته يعمل الأكواب، يعني الكيزان اهـ، توفي سنة ٦٣١ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٤٧ – ٤٤٨، المعرفة: ٣ / ١٢٢٨ – ١٢٢٩

(٥) المقرئ، قاضي (بياسة) وخطيبها ومفتيها، عمّر حتى ألحق الصغار بالكبار، سمع من ابن العربي، توفي سنة ٦٠٤هـ وقيل سنة ٦٠٨ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٢ / ٢٤١، المعرفة: ٣ / ١١٣٥

(٦) ابن مؤلّف الكتاب، أعني – الكافي – إمام مقرئ، محدِّث، أديب، ولي الخطابة والقضاء في أشبيلية. توفي سنة ٥٣٩ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٣٢٤– ٣٢٥، الصلة: ١ / ٢٣٠

والذي رأيته في أسانيد أبي حيَّان وبخطه: قال قرأته على أبي عليّ[1] بن أبي الأحـــوص بمالقة، أخبرنا به مناولة أبو القاسم أحمد بن يزيد بن بقّى.[2]

ح قال: وقرأ به[3] على أبي الحسين[4] اليُسْر بغرناطة عن أبي عبـــد الله محمـــد عبّـــو الفازازي بن المصَالّي.[5]

ح قال ابن أبي الأحوص: وأنبأنا أبو الحسن عليّ بن جابر الدّباج[6] قال: أخبرنا[7] أبو بكر محمد بن صافٍ[8].

ح قال ابن أبي الأحوص: وأخبرنا أبو الربيع ابن سالم[9] الحافظ سماعاً عليه لجميعه إلا

---

(١) « أبي علي »، وكلمة « أبي » الثانية: سقطت من (ظ)

(٢) الظاهري، إمام في اللغة، تولى القضاء، ألّف كتاباً في الآيات المتشابهات، وهو آخر من روى إجازة عن شـريح، توفي سنة ٦٢٥ هـــ.

انظر: التكملة: ٣ / ٢٢٩، صلة الصلة: ٥ / ٣٤٨، السير: ٢٢ / ٢٧٤، نيل الإبتهاج: ٦٣

(٣) في المطبوع: (وقرأته) بتاء المتكلّم، وهو تحريف وتصحيف.

(٤) كذا في (ظ) وهو الصواب، وفي البقية والمطبوع: « ابن اليسر » وهو خطأ.

وهو اليُسْر بن عبد الله، أبو الحسين، وأبو سهل أيضاً، مقرئ عارف.

انظر: غاية النهاية: ٢ / ٣٨٥

(٥) لم أعرفه.

(٦) كذا بالدال المهملة والباء الموحدة من أسفل، والجيم، وتصحفت في (ت) إلى الحاء المهملة، وهو إمام علاّمـــة، من أهل الصلاح، ولما استولى الروم على أشبيلية وحَلَّ الناقوسُ بدل الآذان أصابته حالة مـــن الألم والتأســـف والاضطراب إلى أن مات بعد أيام، رحمه الله، سنة ٦٤٦ هـــ.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢٨-٥٢٩، المعرفة: ٣ / ١١٢٨، السِّير: ٢٣ / ٢٠٩ - ٢١٠

(٧) هي ومثيلاتها في هذا الإسناد، تصحفت في (ظ) إلى: « إلى»

(٨) هو محمد بن خلف، و " صاف " هو جدُّ جدِّه، إمام، مقرئ، حاذق، له شرح على "الأشعار الستة" و"فصيح" ثعلب. توفي سنة ٥٨٥ هـــ. و(صاف) الفاء خفيفة كما ضبطت في (م): «صافٍ»خف

انظر: غاية النهاية: ٢ / ١٣٧ - ١٣٨، المعرفة: ٣ / ١٠٦٢ - ١٠٦٣، بغية الوعاة: ١/ ١٠٠ - ١٠١

(٩) سليمان بن موسى، الكلاعي، حافظ، خطيب، لم يتفرغ للإقراء، وله تصانيف نافعة وبلاغة وفضـــائل، قتـــل

==

يسير[1] فوات دخل في الإجازة: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن جعفر بن حَمِيد.[2]

ح قال أبو حيَّان: وقرأته على أبي جعفر بن الزُّبَير[3] بغرناطة؛ أخبرنا أبو بكر محمد بن أحمد بن القاضي[4] اللّخميّ: أخبرنا أبو الحكم عبد الرحمن بن حجّاج[5] وأبو العبّاس أحمد بن محمد بن مقدام[6] الرّعينيّ؛ قالوا - أعني ابنَ بقّي وابنَ المصَالي وابنَ صافٍ وابنَ حَمِيد وابنَ حجّاج وابنَ مقدام-: أخبرنا أبو الحسن شريح بن محمد بن شريح.

قال ابن بقّي: إجازة، وهو آخر من حدّث عنه في الدنيا.

وقال ابن المصَالي: أخذت السَّبْعَ عن شريح قال: أخبرنا أبي أبو عبد الله محمد بن شريح.

==

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣١٦، المعرفة: ٣ / ١٢٣٨-١٢٣٩، نفح الطيب: ٤/٤٧٣-٤٧٦

(١) في (س) « ليسير »

(٢) الأنصاريّ، أستاذ، مقرئ، سمع من الشاطبي كتاب (الكافي) بارع في النحو، وشرح "الإيضاح" و"الجمل"، توفي سنة ٥٨٦ هـ، (وحَمِيْد) مكبراً، كما في (ت) و (ك) وبعض المصادر.

انظر: غاية النهاية: ٢ / ١٠٨- ١٠٩، المعرفة: ٣ / ١٠٧٢- ١٠٧٣، صلة الصلة: ٥ / ٣٩٠ - ٣٩١

(٣) هو أحمد بن إبراهيم الثقفي، أحد نحاة الأندلس ومحدثيها، توفي سنة ٧٠٨ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٣٢ - ٣٣، المعرفة: ٣ / ١٤٢٧-١٤٢٩

(٤) كذا في جميع النسخ، بالقاف والضاد المعجمة، والترجيح أنه تصحيف: « العاصي » بالعين والصاد المهملتين. حيث لم أر من وصفه بالقضاء..

وهو مقرئ، مجوّد، حافظ للحديث، ضابط لما يحدّث به. توفي سنة ٦٦٦ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٢ / ٧٠، المعرفة: ٣ / ١٣١٤، صلة الصلة: ٥ / ٣٧٨

(٥) في (س): «الحجاج» بالتعريف، وهو تحريف.

وهو ابن محمد، خطيب، مقرئ، صالح، ثم تزهد وترك وانقطع على شأنه. توفي سنة ٦٠١ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٣٧٨- ٣٧٩، المعرفة: ٣ / ١١٣٨

وتصحفت « حجاج » في الغاية في ترجمة تلميذه أبي العاص إلى « نجاح » انظر: غاية النهاية: ٢ / ٧٠

(٦) الشيخ الصالح، قرأ على ابن العربي الفقيه، وقلت (الفقيه)؛ لأنه تصحف في الغاية إلى: « ابن عربي » فلعل الذهن يذهب إلى الصوفي الذي هو من طبقة تلاميذ تلاميذ ابن شريح، توفي ابن مقدام سنة ٦٠٤ هـ.

غاية النهاية: ١ / ١٠٤، المعرفة: ٣ / ١١٣٦-١١٣٧

وقال لي أبو المعالي أيضاً: إنه قرأ بثغر الإسكندريّة على زين الدّار أُمّ محمّد الوجيهيّة[١] بنت عليّ بن يحيى الصعيدي، قالت: أخبرنا به[٢] أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن بن وثيق[٣] الإشبيليّ إجازة.

ح وأخبرني به الشيخ الإمام الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن خليل القرشيّ المكيّ مشافهة، قال: أخبرني الإمام المقرئ أبو عمرو عثمان بن محمد التَّوْزَرِي[٤] كذلك، قال: أخبرنا أبو القاسم بن وثيق سماعاً وتلاوة، قال: أخبرنا[٥] به أبو الحسن حبيب بن محمد بن حبيب[٦] الحِمْيَرِيّ، وأبو الحكم عبد الرحمن بن محمد بن عمرو اللّخميّ، وأبو العبّاس أحمد بن محمد بن أحمد بن مِقدام الرّعينيّ الإشبيليون، وغيرهم سماعاً وتلاوة، قالوا: أخبرنا به[٧] أبو الحسن شُريح ابن المؤلّف، قال أخبرنا به والدي سماعاً وقراءة وتلاوة.

وقرأت بمضمّنه القرآن كلّه بدمشق على أبي المعالي ابن اللبّان، وإلى أثناء سورة/ ٦٩/١ "النحل" على ابن الجنديّ بمصر، وقرآ به على أبي حيَّان، وقرأ به فيما أخبرني شيخنا[٨] أبو

---

(١) الأنصارية، سمعت من ابن النحاس وغيره، وسمع منها ابن عرام وغيره، توفيت سنة ٧٣٢ هـ.

انظر: الدرر الكامنة: ٥/١٨٠

(٢) « به »: سقطت من (ظ)

(٣) إمام مجوّد، محقّق، حدّث بالإجازة عن السلفيّ، وله قصة مع المكين، سيذكرها المؤلّف ص: ١٦١٦، توفي سنة ٦٥٤ هـ غاية النهاية: ١ / ٢٤- ٢٥

(٤) المالكيّ، مقرئ، محدّث، جاور بمكة حتى مات، سمع منه الذهبي جزءين، وسمع الشاطبية من خمسة من أصحاب الشاطبي، توفي سنة ٧١٣.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٥١٠، المعرفة: ٣/ ١٤٣٧- ١٤٣٨

(٥) قراءة ابن وثيق على حبيب كانت سنة ٥٩٧ هـ .

انظر: غاية النهاية: ١ / ٢٠٢

(٦) سبط شريح بن محمد، توفي سنة ٥٩٨ هـ. انظر: غاية النهاية: ١ / ٢٠٢

(٧) « به »: سقطت من المطبوع.

(٨) كلمة « شيخنا » سقطت من (ظ)، وفي (م): «فيما أخبرني (به) شيخنا..»

المعالي على الأستاذين: أبي عليّ الحسين بن عبد العزيز بن أبي الأحوص، وأبي جعفر أحمد بن عليّ بن الطبّاع،[1] وقرآ به على أبي محمد بن الكوّاب بسنده المتقدم.

وقرأت بمضمّنه أيضاً جمعاً إلى قوله تعالى ﴿ وَهُمْ فِيهَا خَـٰلِدُون﴾ من البقرة [٢٥] على الشيخ الإمام الخطيب الصالح أبي عبد الله محمد بن صالح بن إسماعيل، المدنيّ[2] الخطيب بها، وذلك في شهر ذي القعدة الحرام سنة ثمان وستين وسبعمائة بالحرم الشّريف النّبويّ بالروضة تُجاه الحُجرة الشّريفة.

وعلى الشيخ الإمام أبي بكر بن أَيْدُغْدي الشّمسيّ إلى قوله تعالى ﴿وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ[3]﴾ من سورة النحل [٨٩].

وأخبرني كلّ منهما أنّه قرأ بمضمّنه على الشيخ الإمام الصالح أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن يوسف بن غصن القَصْري[4] وقرأ به على الأستاذ أبي الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله[5] عن أبي القاسم بن بَقّي عن الإمام أبي الحسن[6] شريح عن أبيه المؤلّف كما تقدم.

---

(١) هذا الصواب، وتصحفت في (ت) بالصاد المهملة والغين المعجمة.

(٢) هذه النسبة خاصّة للمدينة المنوّرة، مدينة النبي ﷺ، أمّا غيرها كمدينة المنصور ومَدين، والمدينة التي في أصفهان فالنسبة إليها: مديني، بإثبات الياء بين الدّال والنون، وأما النسبة إلى مدائن كسرى فهي: مدائنيّ. قال الزّبيدي: (وذلك) للفرق بين النّسب لئلاّ تختلط. اهـ انظر: التاج (مدن)

(٣) كذا في (ك) وهو الصواب، وفي بقية النسخ « للمحسنين » وهو خطأ.

(٤) الشّدادي، بالشين المعجمة ودالين مهملين بينهما ألف، وتصحفت في "الغاية" الدّالُ الثانية إلى واو، وهي نسبة إلى جده الأعلى الصحابيّ الجليل شدّاد بن أوس ﷺ، له تآليف في "المفردات"، حفظ "الموطأ" في ثمانية أشهر، توفي سنة ٧٢٣ هـ. انظر: غاية النهاية: ٢ / ٤٧-٤٨، المعرفة: ٣ / ١٥١٩

(٥) هذا الصواب كما في (ت) و (ز) و في البقية وكذا المطبوع: « عبد الله » مكبراً، وهو تحريف. وهو ابن أبي الرّبيع، شيخ سبتة، تصدّر للإفادة في حياة شيوخه، عُدّ من نظراء ابن مالك وابن عصفور في النحو. شرح "إيضاح الفارسيّ" في أربعة أسفار. توفي سنة ٦٨٨ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٤٨٤ - ٤٨٥، المعرفة: ٣ / ١٣٩٦، بغية الوعاة: ٢ / ١٢٥ - ١٢٦

(٦) في (ت) « يحيى » هو خطأ وتحريف.

كتاب الهداية

للشيخ الإمام المقرئ المفسِّر الأستاذ أبي العبّاس أحمد بن عمّار بن أبي العبّاس المهدويّ، وتوفي فيما قاله الحافظ الذهبيّ بعد الثلاثين وأربعمائة[1].

أخبرني به الشيخ الإمام شيخ القراء أبو المعالي محمد بن أحمد بن عليّ الدّمشقيّ بقراءتي عليه[2] في سلخ[3] جمادى الآخرة سنة تسع وستين وسبعمائة بدمشق المحروسة.

ثم قرأته بالدّيار المصريّة على الشيخ أبي العبّاس أحمد بن الحسن[4] بن محمد بن محمد بن زكريا القاهريّ، قالا: أخبرنا بها الإمام أبو حيَّان محمد بن يوسف، قال الأول: تلاوة وقراءة، وقال الثاني: قراءة عليه وأنا أسمع، قال: أخبرنا به القاضي العالم أبو عليّ الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص القرشي قراءة منّي عليه بغرناطة في شوال سنة* أربع وسبعين وستمائة قال: أخبرنا به الحافظ أبو عمران موسى بن عبد الرحمن بن يحيى بن العربيّ الشهير بالسَّخّان[5] قراءة منّي عليه بغرناطة سنة*[6] اثنتين/ وعشرين وستمائة قال: أخبرنا الإمام أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيليّ[7] سماعاً بمالقة قال: أخبرنا الأديب أبو عبد الله محمد بن سليمان بن[8] أحمد النفزي[9] سماعاً، قال:

١/٢٠

---

(١) المعرفة: ٧٦١/٢، وانظر ص: ٢٠٦ من الدراسة.

(٢) «عليه»: سقطت من المطبوع.

(٣) أي في نهايته، فالسَّلَخ: بالفتح: آخر الشهر. القاموس والتاج (سلخ)

(٤) في (ظ) « الحسين » وهو خطأ.

(٥) بالخاء المعجمة، إمام متقن، توفي سنة ٦٢٨ هـ. غاية النهاية: ٢ / ٣٢٠، المعرفة: ٣ / ١٢٦٠

(٦) ما بين النجمتين سقط من (ت).

(٧) إمام مشهور، عالم باللغة والأدب والنسب، جمع بين الرواية والدراية، ألف عدة كتب منها: "الروض الأُنُف في السيرة النبوية"، تولى القضاء وحسنت سيرته. توفي سنة ٥٨١ هـ.
والسهيلي نسبة لقرية في مالقة لا يُرى النجمُ سهيلٌ في جميع الأندلس إلا من جبلها.
انظر: غاية النهاية: ١ / ٣٧١، المعرفة: ١٠٧٩/٣-١٠٨٠، معجم البلدان: ٢٩١/٤

(٨) « ابن » سقطت من المطبوع.

(٩) مقرئ، نحوي، صنّف كتاباً في "تعليل القراءات العشر"، وشرح (النبات) لأبي حنيفة الدينوري في نحو ثلاثين مجلداً. توفي سنة ٥٢٥ هـ.

أخبرني خالي غانم بن وليد بن عمر[1] المخزومي قال: أخبرنا المؤلّف.

قال القاضي أبو عليّ: وأخبرنا أبو القاسم أحمد بن عمر بن أحمد الخزرجيّ[2] إجازة عن أبي الحسن عليّ بن عبد الله بن محمد بن مَوْهِب[3] الجُذاميّ عن أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن إلياس[4] اللّخميّ المقرئ بجامع المـريَّة عن المهدوي سماعاً وتلاوة.

وقرأت بمضمّنه القرآن كلّه على شيخ الإقراء ابن اللبّان في ختمة كاملة، وكان قد فاتني منه اختلاس الحركات المتواليات لأبي عمرو فاستدركتها عليه، وأخبرني أنه قرأ به جميع القرآن على أبي حيَّان الأندلسيّ وأنّ أبا حيَّان قرأ به على أبي جعفر أحمد بن عليّ بن أحمد الغرناطي[5]، قال: قرأت به على أبي محمد عبد الله بن محمد العبدريّ[6] قال: قرأت به على أبي خالد يزيد بن محمد بن رِفاعة اللّخميّ[7] قال: قرأت به على أبي الحسن عليّ

==

انظر: غاية النهاية: ٢ / ١٤٨، المعرفة: ٢ /٩٥٢-٩٥٣، الصلة: ٢ / ٥٤٩

(١) كذا في النشر، أن جده يَسمَّى (عمر) والذي في الصِّلة: « غانم بن الوليد بن محمد بن عبد الرحمن المخزومي» وهو إمام في الأدب والفقه، مع فضل وحسن طريقة، وذكر له الحميديّ أربعة أبيات، توفي سنة ٤٧٠ هـ انظر: غاية النهاية: ٢ / ٣، جذوة المقتبس: ٣٠٦ - ٣٠٧، الصلة: ٤٣٣ - ٤٣٤

(٢) لم أعرفه.

(٣) الأندلسي، وفي الغاية (مرهب) بالراء، لم أجد له ترجمة إلا ما ذكر المؤلّف من اسمه واسم شيخه وتلميذه هنا. والجُذَامي نسبة إلى جذام: قبيلة من اليمن. وجذام هو: الصَّدفُ بن أسلم بن زيد، ينتهي إلى حضرموت الأكبر. انظر: غاية النهاية: ١ / ٥٥٤، اللباب في الأنساب: ١ / ٢٦٥

(٤) أخذ عن مكيّ والدانيّ وغيرهما، تصدّر للإقراء والعربية والأدب، كان حياً سنة ٤٨١ هـ. انظر: غاية النهاية: ٢ / ٤٧

(٥) هو ابن الطبّاع، وقد تقدم ص: ٤٨٢

(٦) هو الكوّاب، وقد تقدم ص: ٤٨٢ ، والعبدريّ: نسبة إلى بني عبد الدار. انظر: الأنساب: ١٣١/٤

(٧) مقرئ، مصدّر، بصير بالقراءات وعللها، سمع من ابن العربي، وغيره، توفي سنة ٥٨٥ هـ. انظر: غاية النهاية: ٢ / ٣٨٤، المعرفة: ٣ / ١٠٩١

بن أحمد بن خلف بن الباذَش[1] قال: قرأت به على أبي الحسين يحيى بن إبراهيم بن أبي زيد اللّواتي[2] قال قرأت به على المهدويّ المؤلّف.

كتاب التبصرة

تأليف الإمام الأستاذ العلاّمة أبي محمد مكيّ بن أبي طالب بن محمد بن مختار القيسي القيروانيّ ثم الأندلسيّ، وتوفي ثاني المحرم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة بقرطبة.

أخبرني به الشيخ الثقة الأصيل أبو العبّاس أحمد بن عبد العزيز بن يوسف بن أبي العز الحَرّاني في كتابه إليّ من حلب، عن الإمام المقرئ أبي الحسين يحيى بن أحمد بن عبد العزيز بن الصوّاف[3] الإسكندريّ، قال: أخبرنا الإمام أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد المجيد المقرئ[4] قراءة عليه، أخبرنا أبو يحيى اليسع بن حزم بن عبد الله الغافقي، أخبرنا أبو العبّاس أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد القَصَبيّ[5]، أخبرنا أبو عمران موسى بن سليمان اللّخميّ[6]، أخبرنا المؤلّف. /

٧١/١

وقرأت به القرآن كلّه على الأستاذ أبي المعالي ابن اللبان بدمشق، وقرأ به على أبي حيّانأت بمصر، وقرأ به على أبي محمد عبد النّصير بن عليّ بن يحيى، وقرأ به على أبي القاسم الصفراويّ.

وقرأت به القرآن كلّه أيضاً على الشيخين: العلاّمة أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الحنفي، والإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد الشافعيّ بالدّيار المصريّة، وقرآ به على

---

(١) والد صاحب (الإقناع) محقّق، مقرئ نحوي، أديب، عارف بالحديث ورجاله، توفي سنة ٥٢٨ هـ.

ضبط (الباذش) في (س) بفتح الذال كما هنا. انظر: غاية النهاية: ١ / ٥١٨-٥١٩

(٢) في المطبوع: « اللّوتي »، وهو تحريف.

(٣) « بن » سقطت من (ت) وكذا المطبوع.

(٤) هو الإمام الصفراويّ.

(٥) الثقفيّ، الأندلسيّ، إمام مقرئ، توفي سنة ٥٤٠ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٦٦، المعرفة: ٢/ ٩٥٩، بغية الملتمس: ١٨٩

(٦) المغربي، مقرئ مسند، قال عنه الذهبي: كان عالي الإسناد. توفي سنة ٤٩٤ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٣١٩/٢، وتصحفت فيه (المغربي) إلى: «المقرئ»، المعرفة: ٨٥٤/٢، الصلة: ٦١٣-٦١٤

الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد المصريّ، وقرأ به على الكمال ابن شجاع الضّرير، وقرأ به[1] على أبي الجود، وقرأ أبو الجود والصفراويّ على اليَسع بن حزم، وقرأ بها[2] على أبي العبّاس القَصَبيّ، وقرأ بها على موسى بن سليمان، وقرأ بها على المؤلّف.

وقال أبو حيَّان أيضاً: أخبرنا به أبو جعفر أحمد بن عليّ بن محمد بن أحمد بن الطبّاع، أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد الكوّاب، أخبرنا أبو خالد يزيد بن رفاعة. أخبرنا أبو الحسن عليّ بن أحمد الأنصاريّ أخبرنا يحيى بن إبراهيم بن البيّاز[3]، أخبرنا مكّيٌّ المؤلّف.

وبهذا الإسناد:

كتاب القاصد

لأبي القاسم عبد الرحمن بن الحسن بن سعيد الخزرجيّ القرطبيّ وتوفي بها سنة ست وأربعين وأربعمائة.

قرأت به القرآن إلى ابن البيّاز[4] وقرأ ابن البيّاز[5] على المؤلّف.

كتاب الروضة

للإمام أبي عمر أحمد بن عبد الله بن لُبّ الطَّلَمَنْكِيّ الأندلسيُ؛ نزيل قرطبة، وتوفي بها بذي الحجة سنة تسع وعشرين وأربعمائة.

و: كتاب المجتبَى

للإمام أبي القاسم عبد الجبار بن أحمد بن عمر الطَّرَسوسي، نزيل مصر، وتوفي بها سَلْخ ربيع الأول سنة عشرين وأربعمائة.

قرأت بهما ضِمْناً مع كتاب « التيسير » و « الهادي » و « التبصرة » وغير ذلك، على

---

(١) « به »: من (س) فقط.

(٢) أي (بالتبصرة)

(٣) في المطبوع: « البياذ »، بالذال المعجمة، وهو تصحيف.

(٤) في المطبوع: « البياذ » بالذال، وهو تصحيف.

(٥) في المطبوع: « البياذ » بالذال، وهو تصحيف.

الشيخ / الإمام أبي العبّاس أحمد بن الحسين بن سليمان الدّمشقيّ، وقرأ بها كذلك على والده، وقرأ على القاسم بن الموفّق[1] الأندلسيّ، وقرأ على أحمد بن عون الله الحصّار البلنسيّ، وقرأ على أبي الحسن عليّ بن عبد الله بن خلف بن النّعمة البلنسي[2]، وقرأ على أبي محمد عبد الله بن سهل بن يوسف الأنصاري المرسي[3]، وقرأ على أبي عمر الطَّلَمَنْكِيّ بقرطبة، وعبد الجبار الطرسوسيّ بمصر، وعلى أبي عمرو الدّانيّ، وعلى مكّيّ، وعلى ابن[4] سفيان، وعلى غيرهم.[5] ٧٢/١

كتاب تلخيص العبارات

تأليف الإمام المقرئ أبي علي الحسن بن خلف بن عبد الله بن بَلِّيمة الهوّاريّ القيروانيّ نزيل الإسكندريّة، وتوفي بها ثالث عشر رجب سنة أربع عشرة وخمسمائة.

حدثني به أبو المعالي محمد بن أحمد بن عليّ الشافعيّ شيخ مشايخ الإقراء بدمشق، وقال لي: قرأته على أبي حيَّان، أخبرنا به أبو محمد المريوطي، أخبرنا به الصفراويّ، أخبرنا به أبو القاسم ابن خلف الله، أخبرنا المؤلّف.

وقرأت بمضمّنه جميع القرآن على الأستاذ ابن اللبان وقرأ به على محمد بن يوسف

---

(١) هو اللّورقيّ، وقد تقدم ص: ٤٦٨

(٢) عالم، فقيه مفسر، خطيب، صنف كتاب (الإمعان في شرح سنن النسائي) وله تفسير كبير في عدة مجلدات، ولي خطابة بلنسية، وانتهت إليه رياسة الإقراء والفتوى، توفي سنة ٥٦٧ هـ.
انظر: غاية النهاية: ١ / ٥٥٣، المعرفة: ٣ / ١٠٣١-١٠٣٢، بغية الملتمس: ٣٢٤

(٣) مقرئ الأندلس، ثقة، محقق، لازم الداني (١٨) عاماً بعد أن كانت بينهما مقاطعة، كان شديداً على أهل البدع، قوّالاً للحق، فامتحن بسبب ذلك، وكانت بينه وبين الباجي منافرة عظيمة، توفي سنة ٤٨٠ هـ.
انظر: غاية النهاية: ١ / ٤٢١ - ٣٢٢، المعرفة: ٢/ ٨٣٠-٨٣١، بغية الملتمس: ٣٤٥ - ٣٤٦

(٤) في المطبوع: « أبي »، وهو خطأ وتحريف.

(٥) ذكر المؤلّفُ بعضَهم ومنهم: عبد الباقي بن فارس وخلف بن غصن ومحمد بن سليمان صاحب السامري، ثم علّق المؤلّف على ذلك بقوله: وهؤلاء شيوخ ما نعلم أحداً جمع بينهم سواه اهـ.
غاية النهاية: ١ / ٤٢٢

الأندلسي[1] وقرأ به على عبد النصير الإسكندريّ.

ح وقرأت به على أبي محمد عبد الوهاب بن محمد القرويّ بثغر الإسكندريّة، وقرأ به على أحمد بن محمد القوصيّ شيخ الإقراء بالإسكندريّة، وعلى محمد بن عبد النّصير بن الشّوّاء المقرئ بالإسكندريّة، وقرأ به القوصيّ على أبي الحسين يحيى بن أحمد بن عبد العزيز بن الصوّاف الإسكندريّ، وقرأ به ابن الشّوّاء على الشيخ الإمام المكين أبي محمد عبد الله بن منصور الأسمر وقرأ به المكين الأسمر، وابن الصوّاف على أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد المجيد المالكيّ[2] شيخ القراء بالإسكندريّة، وقرأ به على أبي القاسم عبد الرحمن بن خلف الله بن محمد بن عطية المقرئ بالإسكندريّة، وقرأ به على مؤلّفه بالإسكندريّة / وهذا أصحّ إسناد وألطفه، مسلسل بالتلاوة بالإسكندريّة إلى المؤلّف.

٧٣/١

كتاب التذكرة في القراءات الثمان

تأليف الإمام الأستاذ أبي الحسن طاهر بن الإمام الأستاذ أبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي، نزيل مصر، وتوفي بها لعشرٍ مضين من ذي القعدة سنة تسع وتسعين وثلاثمائة.

أخبرني به الإمام العلاّمة أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عليّ بن أبي الحسن بن الصائغ بقراءتي عليه بالدّيار المصريّة، قال أخبرنا به الأستاذ أبو عبد الله محمد بن أحمد المصريّ، أخبرنا به الإمام أبو الحسن بن شجاع العبّاسيّ، أخبرنا به الإمام أبو الجود اللّخميّ، أخبرنا به الشريف أبو الفتوح ناصر بن الحسن، أخبرنا به أبو الحسين يحيى بن عليّ الخشّاب أخبرنا به أبو الفتح أحمد بن بابشاذ الجوهريّ[3] أخبرنا به المؤلّف.

وقرأت بمضمّنه القرآن كلّه على أبي عبد الله محمد ابن الصائغ المذكور، وأبي محمد عبد الرحمن بن أحمد الشافعيّ، وإلى أثناء سورة "النحل" على الأستاذ أبي بكر بن أيدغدي

---

(١) هو أبو حيّان.

(٢) هو الصفراويّ.

(٣) نحويّ، إمام شهير، توفي حدود سنة ٤٤٥ هـ. انظر: غاية النهاية: ١ / ٤٠

بالدّيار المصريّة، متفرّقين، وقالوا لي: قرأنا به كلّ القرآن إفراداً[1] وجمعاً على الإمام أبي عبد الله الصائغ بمصر، وقرأ هو القرآن بمضمّنه على الشريف الكمال عليّ بن شجاع الضّرير بمصر المحروسة، وقرأ به على الشيخين الإمامين: أبي الحسن شجاع بن محمد بن سيِّدهم المدلجي، وأبي الجود غياث بن فارس بن مكّيّ المنذريّ، بمصر المحروسة.

أما المدلجيّ فقال: قرأت به على الإمام أبي العبّاس أحمد بن عبد الله بن أحمد بن هشام اللّخميّ رحمه الله[2] بمصر، أخبرنا به أبو جعفر أحمد بن محمد بن حَمُّوشَة[3] القَلعيّ بمصر، أخبرنا به أبو علي الحسن بن خلف بن بَلِّيمة، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن أحمد القزوينيّ[4] أخبرنا المؤلّف. / ٧٤/١

وأما المنذريّ فقرأ به القرآن كلّه على الشّريف الخطيب ناصر بن الحسن الزيديّ بمصر، قال: قرأت به على أبي الحسين الخشاب بمصر وقرأ به على أبي الفتح ابن بابشاذ بمصر وقرأ به على المؤلّف طاهرِ بن غلبون بمصر، سَنَدٌ صحيحٌ عالٍ تسلسل منّا إلى المؤلّف بالأئمة المصريّين الضابطين، وبمصر أيضاً.

كتاب الروضة في القراءات الإحدى عشرة

وهي قراءات العشرة المشهورة وقراءة الأعمش، تأليف الإمام الأستاذ أبي عليّ الحسن بن محمد بن إبراهيم البغداديّ المالكيّ، نزيل مصر، وتوفي بها في شهر رمضان سنة ثمان

---

(١) في المطبوع « أفراداً » بفتح الهمزة، وهو تحريف.

(٢) هو ابن الحطيّة، وقد مر ص: ٤٨١

(٣) كذا ضبطها المؤلّف في غايته وقال عنه: مقرئ، مصدّر، اهـ.

وظاهر كلام المؤلّف أن القلعيَّ شيخٌ للخميّ، فيكون واسطة بينه وبين المدلجي، وهذا لا يصح؛ لأن القلعيّ شيخ المدلجيّ مباشرة، وهو من طبقة اللّخميّ، وعليه فيكون صواب كلام المؤلّف أن المدلجي قرأ علىَ اللّخميّ، وأجازه القلعيُّ، ويؤيد هذا ما ذكره المؤلّف في ترجمة (القلعي) من أنه روى القراءات من «التذكرة» عن أبي عليّ بن سليم. انظر: غاية النهاية: ١/ ١٠١

(٤) المقرئ أحد الحُذّاق بالقراءات، حدّث عن الحلبيّ والكلابيّ وغيرهما، وحدّث عنه الكتّاني والحميديّ وغيرهما، توفي سنة ٤٥٢ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٢ / ٧٥، المعرفة: ٢ / ٧٩٣-٧٩٤، حسن المحاضرة: ١ / ٤٩٣

وثلاثين وأربعمائة.

أخبرني به الشيخ الصالح[1] الثقة أبو العبّاس أحمد بن إبراهيم بن محمود الدّمشقيّ المَعْصَرَانيّ بقراءتي عليه بمنزله بخِطة الشِّبْلية[2] بسفح قاسيون، قال: أخبرنا الإمام أبو العبّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل الحرّانيّ[3] قراءة عليه وأنا أسمع قال: أخبرنا به أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن المظفر الوزيريّ[4] قراءة عليه، أخبرنا الإمام أبو الحسن ابن شجاع العبّاسيّ سماعاً وتلاوة، أخبرنا به أبو الجود غياث بن فارس اللّخميّ سماعاً وتلاوة.

ح قال شيخنا أبو العبّاس المَعْصَرَاني أيضاً: وأخبرني بكتاب «الروضة» أيضاً شيخنا أبو العبّاس أحمد بن أبي طالب بن أبي النِّعَم[5] بن بيان الصّالحيّ فيما شافهني به، قال: أخبرنا كذلك شيخنا الإمام المسند المقرئ أبو الفضل جعفر بن عليّ بن هبة الله بن جعفر بن يحيى الهمدانيّ قال: أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن خلف الله الإسكندريّ سماعاً وتلاوة، أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن عتيق بن خلف بن الفَحَّام الصِّقلّيّ، قال أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن غالب الخيّاط المصريّ المالكيّ.

---

(١) في المطبوع: « صالح » منكّراً، وهو تحريف.

(٢) المدرسة الشبلية: نسبة إلى بانيها الطواشي شبل الدولة، واسمه: كافور بن عبد الله، من خدام الأمير حسام الدين محمد بن لاجين، بناها للأحناف، كان رجلاً ديّناً، صالحاً، عاقلاً، سمع من الخشوعي والكندي وغيرهما، توفي سنة ٦٢٣ هـ.

انظر: البداية والنهاية: ١٣/١٢٥، الدارس في تاريخ المدارس: ١/٥٣٠-٣٥٢

(٣) صالح، خيّر، ثقة، عارف بالقراءات وعللها، قال الذهبي: سمع الكثير من كتب الحديث على الشيخ أبي عمرو وغيره، حمل إليّ إجازاته فعملت له منها ما يكتب للتلامذة. توفي سنة ٧٢٥.

انظر: غاية النهاية: ١ / ١٠٧، المعرفة: ٣ / ١٤٨٨-١٤٨٩، الدرر الكامنة: ١ / ٢٥٥

(٤) أستاذ، ماهر، حفظ كتاب "العنوان" وغيره، عُني بالقراءات، وسمع عدة كتب فيها، توفي بين الحرمين بعد قضائه الحج سنة ٦٨٤ هـ.

الوزيري نسبة إلى (الوزيريّة) وهي حارةٌ بالقاهرة.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٩، المعرفة: ٣ / ١٣٩٢ - ١٣٩٣، حسن المحاضرة: ١ / ٥٠٣

(٥) سمّاه في أول الكتاب « نعمة الله » انظر: ص ٣٣٤

ح وقرأت به القرآن العظيم من أوله إلى آخره على الإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد بن عليّ البغداديّ بمصر، وأخبرني أنه قرأ به جميع القرآن / على شيخه الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد المعدّل[1] بمصر، قال: قرأت به على الإمام أبي الحسن العبّاسيّ، قال: قرأت به على أبي الجود، قال: قرأت القرآن بما تضمَّنه كتاب «الروضة» لأبي عليّ المالكيّ على الإمام الشريف أبي الفتوح ناصر بن الحسن بن إسماعيل الحسينيّ الزيديّ وسمعتها عليه، وأخبرني أنه قرأ كذلك القرآن بمضمّن كتاب « الروضة » على الشيخ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مُسَبِّح الفضّيّ[2] وسماعاً عليه، قال أخبرنا الشيخان: أبو الحسن عليّ بن محمد بن حميد الواعظ المعدّل المعروف بابن الصوّاف[3]، وأبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن غالب المالكيّ المعروف بالخيّاط[4] سماعاً عليهما لكتاب « الروضة » وتلاوة بمضمّنه، قالا: سمعناه وتلونا به على مصنّفه.

75/1

قال ابن الفحّام: قال لنا شيخُنا أبو الحسين نصر بن عبد العزيز بن أحمد الفارسي[5] إنه قرأ بالطُّرق والروايات والمذاهب المذكورة في كتاب «الروضة» لأبي عليّ المالكيّ البغداديّ على شيوخ أبي عليّ المذكورين في « الروضة » كلّهم القرآنَ كلّه، وأَنَّ أبا عليّ كان كلّما قرأ جزءاً من القرآن قرأت مثله، وكلّما ختم ختمة ختمت مثلها حتى انتهيت إلى ما انتهى إليه من ذلك، وأن سَنَد قراءته[6] كسند الشيخ أبي عليّ سواء.

قلت وكذا هو مسند في كتاب «التجريد» الآتي ذكره، وبهذا تعلو أسانيدنا في «التجريد» على أسانيد «الروضة» بواحد واثنين فليعلم ذلك.

---

(1) في (س) « ابن المعدّل »، وهو تقي الدين الصائغ، وقد سبق ص: 474

(2) مقرئ، مصدِّر، عدل، كثير الروايات، تلا على أبي معشر بكتابه "سوق العروس".

انظر: غاية النهاية: 2 / 187، المعرفة: 2 / 917 - 918

(3) مقرئ مصدر، انظر: غاية النهاية: 1 / 567

(4) شيخ مقرئ، عدل، مشهور. انظر: غاية النهاية: 1 / 10

(5) انظر: ترجمته ص: 216

(6) في المطبوع: « قراء »، وهو تحريف.

ولهذا الفارسيّ:

كتاب الجامع في العشر

نرويه بهذا الإسناد عالياً باتّصال التلاوة، وتوفي بمصر سنة إحدى وستين وأربعمائة.

كتاب التجريد

تأليف الإمام الأستاذ أبي القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف / الصِّقِلّي المعروف بابن الفحام، شيخ الإسكندريّة، وتوفي بها في ذي القعدة سنة ست[1] عشرة وخمسمائة. ٧٦/١

أخبرني به شيخنا الإمام الحافظ الكبير، شيخ المحدّثين أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسيّ بسفح قاسيون بقراءتي عليه، قال: أخبرنا به الشيخ أبو عبد الله محمد بن عليّ بن أبي القاسم بن أبي العزّ بن الورّاق؛ المعروف بابن الخروف[2] الموصليّ الحنبليّ قراءة عليه وأنا أسمع سنة ثماني عشرة وسبعمائة، أخبرنا به الإمام أبو أحمد عبد الصمد بن أحمد بن عبد القادر بن أبي الجيش[3] البغداديّ سماعاً وتلاوة، أخبرنا به كذلك الإمام أبو المعالي محمد بن أبي الفرج بن معالي الموصليّ[4]، أخبرنا به الإمام أبو بكر يحيى بن سعدون بن تمام الأزدي[5] القرطبيّ سماعاً وتلاوة، قال: أخبرنا المؤلّف كذلك.

---

(١) (ست) سقطت من (م)

(٢) مقرئ، وصفه المؤلّف بأنه محقّق مجوّد ناقل، ووصفه الذهبي - وقد سمع منه التجريد - بأنه متوسط المعرفة، تاركٌ، في سمعه ثِقَلٌ، تولّى مشيخة الإقراء بالتربة الأشرفية، توفي سنة ٧٢٧ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٢ / ٢٠٦ -٢٠٧، المعرفة: ٣ / ١٤٧٤ -١٤٧٥، الدرر الكامنة ٤ / ٧٧ - ٧٨

(٣) شيخ القراء ببغداد، محقق، بصير بالقراءات وعللها وغريبها، يروي أكثر من (٣٠) كتاباً في القراءات، أجاز له ابن الجوزيّ وغيره. توفي سنة ٦٧٦ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٣٨٧ - ٣٨٨، المعرفة: ٣ / ١٣٢٦-١٣٢٨، الذيل على طبقات الحنابلة: ٢/٢٩٠ - ٢٩٤

(٤) مقرئ، فقيه، شافعي، صدوق، توفي سنة ٦٢١ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٢ / ٢٢٨، المعرفة: ٣ / ١١٩٢-١١٩٣، التكملة: ٣ / ١٢٨-١٢٩

(٥) مقرئ، نحوي، أخذ العربية عن الزمخشري، ثقة، ورع، أخذ عنه ابن عساكر والسمعاني وغيرهما، توفي سنة

==

قال شيخنا أبو بكر: وأخبرنا به إجازة شفاهاً غير واحد من الثقات: القاضي سليمان بن حمزة،[1] ويحيى بن سعد،[2] وأبو بكر بن أحمد بن عبد الدائم،[3] قالوا: أخبرنا جعفر بن عليّ الهمدانيّ مشافهة وعبد الرحمن بن عبد المجيد الصفراويّ مكاتبة.

ح[4] ثم قرأته أجمع بالديار المصريّة على الشيخ الصالح أبي العبّاس أحمد بن الحسن بن محمد المزرفي[5] قال أخبرنا به الإمام أبو حيَّان محمد بن يوسف الأندلسيّ قراءة عليه وأنا أسمع قال قرأته وتلوت بمضمّنه على الشيخ أبي محمد عبد النصير بن عليّ بن يحيى الهمداني أخبرنا الشيخان: أبو الفضل جعفر الهمدانيّ وأبو القاسم الصفراويّ قراءة وتلاوة، قالا - أعني الهمدانيّ والصفراويّ -: أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن خلف الله بن عطيّة القرشيّ قراءة وتلاوة أخبرنا مؤلّفه كذلك.

وأخبرني به أعلى من ذلك الشيخ المعمّر أبو العبّاس أحمد بن محمد بن الحسين الفيروزآبادي ثم الصالحيّ البنّاء قراءة مني عليه بسفح قاسيون عن الشيخ أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد ابن البخاري.

وقال أبو حيَّان: وأنبأنا ابن/ البخاريّ يعني المذكور في كتابه إليّ من دمشق عن أبي ٧٧/١

==

٥٦٧ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٢/٣٧٢، المعرفة: ٣ / ١٠٢٤ - ١٠٢٥، وفيات الأعيان: ٥/٢١٩، بغية الوعاة: ٢/ ٣٣٤، نفح الطيب: ٢ / ١١٦ -١١٨

(١) المقدسي، فقيه، حنبلي، قاضي.

انظر: الوافي بالوفيات: ١٥ / ٣٧٠، ذيل طبقات الحنابلة: ٢ / ٣٦٤

(٢) يحيى بن محمد بن سعد بن مفلح، الأنصاري، المقدسي، ثم الصالحي الحنبليّ، ولد سنة ٦٣١ هـ، وحدّث بالكثير، وكان خيِّراً متواضعاً، تولى مشيخة (الضيائية)، توفي سنة ٧٢١ هـ. انظر: الدرر الكامنة: ٥/٢٠١

(٣) النابلسي، المقدسي. توفي سنة ٧١٨ هـ.

انظر: الدرر الكامنة: ١ / ٤٣٨

(٤) (ح) علامة تحويل السند ليست في (م)

(٥) في (م): «المزرقي» بالقاف، وهو تصحيف.

طاهر بركات بن إبراهيم الفُرْشِيّ[1] الخشوعيّ عن مؤلّفه.

وقرأت به القرآن كلّه على الشيخ الإمام العلاّمة أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عليّ الحنفيّ بالقاهرة المحروسة، وأخبرني أنه قرأ به القرآن كلّه على أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الخالق الصائغ، وقرأ به على الكمال أبي الحسن ابن شجاع العبّاسيّ، وقرأ به على أبي الجود، وقرأ به على أبي الحسن شجاع بن محمد المدلجي، وقرأ به على أبي العبّاس أحمد بن عبد الله بن أحمد بن هشام اللّخميّ المعروف بابن الحطيئة، وقرأ به على مؤلّفه.

وقرأت به بمدينة الإسكندريّة على أبي محمد عبد الوهاب بن محمد الإسكندريّ، وقرأ به على أبي العبّاس أحمد بن محمد الإسكندريّ بها، وقرأ به على يحيى بن أحمد الإسكندريّ بها، وقرأ به على الإمام أبي القاسم الصفراويّ الإسكندريّ بها، وقرأ به[2] على ابن خلف الله الإسكندريّ بها وقرأ به على مؤلّفه بالإسكندريّة.

مفردة يعقوب

لابن الفحّام المذكور؛ قرأتها بسفح قاسيون على الشيخ الأصيل النجم أحمد بن النجم إسماعيل بن أحمد بن عمر بن الشيخ أبي عمر المقدسيّ، عن أبي الحسن عليّ بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي عن الخُشوعيّ عن المؤلّف.

وقرأت بها القرآن كلّه على عبد الرحمن بن أحمد ومحمد بن عبد الرحمن وقرآ بها على محمد بن أحمد الصائغ بسنده المتقدم.

كتاب التلخيص في القراءات الثمان

للإمام الأستاذ أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد بن علـيّ بـن محمـد

---

(١) كذا في (س) بالفاء، وهو صحيح، قاله المنذريُّ، وضبطه بضم الفاء وسكون الراء المهملة وبعدها شين معجمة، نسبة إلى بيع الفُرُش، اهـ وفي بقية النسخ (القرشيّ) بالقاف، وهو صحيح أيضاً، أشار الذهبيّ إلى أنه ضبط جماعة من المحدّثين منهم الضياء وابن خليل، وتوقف بعضهم في نسبته للخلف فيها.
التكملة ٤٢٠/١ والحاشية رقم (١)، التاج (فَرَشَ) بالفاء.

(٢) « به » ليست في (س)

٧٨/١

الطبريّ الشافعيّ، شيخ أهل مكة، وتوفي بها سنة ثمان وسبعين وأربعمائة. /

أخبرني به الشيخ المعدّل أبو العبّاس أحمد بن الحسن بن محمد السويداويّ قراءة منيّ عليه بمنزلي[١] بالقاهرة المحروسة، قال: أخبرنا الأستاذ أبو حيَّان محمد بن يوسف سماعاً عليه قال: أخبرني به الأستاذ النحويّ الحافظ أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفيّ قراءة منيّ، عليه بغرناطة، أخبرنا الشيخ الزاهد أبو عثمان سعد بن محمد بن سعد الأنصاريّ عُرِفَ بالحَفَّار[٢]، أخبرنا أبو الحسن[٣] عليّ بن أحمد بن كوثر المحاربيّ[٤]، أخبرنا أبو عليّ الحسن بن عبد الله بن عمر القيروانيّ[٥] عن أبي معشر إجازة[٦] وعن أبيه[٧] عبد الله بن عمر سماعاً وتلاوة عن المؤلّف سماعاً وتلاوة.

قال أبو حيَّان أيضاً: وأنبأنا به الشيخ المعمّر أبو محمد عبد الوهاب بن الحسن[٨] بن

---

(١) في (م): «بمنزله»

(٢) مقرئ، صالح، ثقة، عدل، زاهد، مقتصد جداً في لباسه وجميع شؤونه. توفي سنة ٦٤٦ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١/٣٠٣-٣٠٤، المعرفة: ٣ / ١٢٥٨

(٣) في (س) « الحسين » مصغراً، وهو خطأ.

(٤) ثقة، مسند، تصدر للإقراء والرواية وانتفع به الناس، وصنَّف عدة كتب، وبَعُدَ صيته، توفي سنة ٥٨٩.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٥٢٤، المعرفة: ٣ / ١٠٩٣ - ١٠٩٤، التكملة للصلة: ٢ / ٦٧٣-٦٧٤.

(٥) إمام في القراءات، متصدر، مفتي، شافعيّ، انتهت إليه رئاسة الإقراء بمكة، قصده القراء لعلوّ سنده، آخر من روى عن أبي معشر، توفي سنة ٥٤٧ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٢١٧، المعرفة: ٢ / ٩٤٣ - ٩٤٤، العقد الثمين: ٤ / ٨١-٨٢

(٦) قوله: (إجازة) إشارة إلى تصويب القول بأنه لم يقرأ عليه، وهذا تبع لقول أبي حيَّان والذهبيّ، حيث وصف المؤلّفُ القولَ بقراءته عليه بأنه بعيد وأن أبا حيَّان أنكره.

انظر: غاية النهاية:١/٢١٧، المعرفة: ٢ / ٩٤٤

(٧) المعروف بابن العرجاء، وهي أُمّه، كانت فقيهة عابدة، تقعد في المسجد الحرام تعظ النساء، وهو مقرئ، ثقة، حاذق، جاور بمكة واستوطنها وأمّ بالمقام، إليه انتهت رئاسة الإقراء بالحرم المكيّ، سمع منه السِّلفي وغيره، توفي قبل سنة ٥٠٠ هـ. انظر: غاية النهاية: ١ / ٤٣٨، المعرفة: ٢ / ٨٧٨-٨٧٩

(٨) في (ت) « الحسين » وهو تحريف وخطأ.

الفرات[1] اللّخميّ[2] بالإسكندريّة عن أبي عبد الله محمد بن أحمد الأَرتاحيّ[3] وهو آخِرُ مَن حدّث عنه عن أبيّ الحسن علي بن الحسين بن عمر الفراء الموصليّ[4] عن أبي معشر.

قال أبو حيَّان أيضاً: وأخبرنا به الرَّشيد عبد النصير المريوطي قراءة وتلاوة عن الصفراويّ كذلك.

ح وكتب إليَّ الشيخ أبو العبّاس أحمد بن عبد العزيز الحرّانيّ أنّ أبا الحسين يحيى بن أحمد بن عبد العزيز المقرئ أخبره مشافهة، قال: قرأته وتلوت به على الإمام أبي القاسم الصفراويّ.

ح وقرأت بمضمّنه القرآن كلّه على أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد بن البغداديّ، وأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن الصائغ وإلى أثناء سورة ‹النحل› على أبي بكر ابن أيدغدي، قالوا قرأنا بمضمّنه على الصائغ، وقرأ به على الكمال الضّرير، وقرأ به على أبي الجود، وقرأ به الصفراويّ وأبو الجود، على أبي يحيى اليسع بن حزم بن عبد الله بن اليسع الأندلسيّ قال: قرأته وتلوت به على أبي عليّ[5] منصور بن الخَيِّر بن يعقوب* بن يَمْلَى

---

(١) في (ت) القرَّاب » وهو تحريف.

(٢) صفي الدين، المسند، ولد سنة ٥٩١ بالإسكندرية توفي سنة ٦٨٣ هـ، وجاء في الإحاطة (الحسنيّ) بدل (اللخميّ) ولعله تحريف، وأيضاً فإن (الفرات) هو جدُّ جدِّ.
انظر: ذيل التقييد: ٢ / ١٥٨، الإحاطة: ٣/٤٤

(٣) ابن حامد بن مفرج بن غياث، وهو آخر من روى في الدنيا عن شيخه أبي الحسن الموصلي، توفي سنة ٦١٠هـ
والأرتاحي: نسبة إلى موضع بحلب يقال له: (أرتاح) قال عنه الأرتاحي نفسه: نحن من أرتاح البصر؛ لأن يعقوب عليه السلام رُدَّ بها عليه بصره. انظر: معجم البلدان: ١/١٤٢-١٤٣

(٤) الشيخ العالم، الثقة، ولد سنة ٤٣٣ هـ، سمع من ابن الضراب والمحاملي وغيرهم، وحدَّث عنه السلفي وأبو القاسم البوصيري وغيرهما، توفي سنة ٥١٩ هـ.
انظر: السير: ١٩ / ٥٠٠

(٥) « عليّ » سقت من (س)

المَغْرَاوي*[1] عرف بالأحدب[2] قال قرأته وتلوت به على مؤلّفه أبي معشر الطبري./ ٧٩/١

وبهذا الإسناد نروي:

كتاب: الرّوضة

للإمام الشريف أبي إسماعيل موسى بن الحسين بن إسماعيل بن موسى المعدّل، تلاوة، وقرأ عليه بها أبو[3] عليّ الأحدب المذكور.

كتاب الإعلان

للإمام أبي القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن عثمان بن يوسف الصفراويّ الإسكندريّ، توفي بها في ربيع الآخر سنة ستّ وثلاثين وستمائة.

أخبرني به الشيخ الإمام المسند أبو إسحاق[4] إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن الدّمشقيّ بقراءتي عليه في سنة تسع وستين وسبعمائة بالقاهرة المحروسة، قال: أخبرنا به الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن نُمَير[5] المجوّد المصريّ تلاوة، أخبرنا[6] به: أبو محمد عبد الله بن منصور بن عليّ بن منصور الإسكندريّ سماعاً وتلاوة، أخبرنا المؤلّف كذلك.

قال شيخنا: وأخبرنا به إجازة عن المؤلّف غير واحد من الشيوخ كالقاضي سليمان بن حمزة بن أبي عمر، ويحيى بن سعد، وأبي بكر بن أحمد بن عبد الدائم المقدسيِّين.

---

(١) ما بين النجمتين حُرِّف في (ت) إلى: « علي بن العولوي » وتصحفت « المغراوي » في المطبوع إلى «المعزاوي» بالعين المهملة والزاي.

(٢) أستاذ، مقرئ كبير، صنّف كتاباً في القراءات، وقصده الناس، قال ابن بشكوال: سمعت بعض شيوخنا يضعّفه. اهـ توفي سنة ٥٢٦، والمغراوي لعلها نسبة إلى موضع، حيث لم أجدها في الكتب المختصة بذلك. والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ٢ / ٣١٢، المعرفة: ٢ / ٩٣٠ - ٩٣١، الصلة: ٦٢٠

(٣) « أبو » سقطت من المطبوع.

(٤) في المطبوع: « إسحاق بن» وهو تحريف وخطأ.

(٥) شيخ القراء، كاتب، له مشاركة في النحو، توفي سنة ٧٤٧ هـ، وليس سنة ٧٤٩ كما في غاية المؤلّف. انظر: غاية النهاية: ٢ / ٢٥٦، المعرفة: ٣ / ١٤٧٧ - ١٤٧٨، الدرر الكامنة: ٤ / ٢٣٢ - ٢٣٣

(٦) بيّن الذهبيّ أنّ ابن نمير ارتحل إلى ابن منصور - هو المكين الأسمر - سنة ٦٩٠ هـ فعرض عليه ختمة بالسبع في ستة عشر يوماً. انظر: المعرفة: ٣ / ١٤٧٧

وقرأت بمضمّنه على الشيخ المقرئ أبي محمد عبد الوهاب بن محمد بن عبد الرحمن القرويّ الإسكندريّ بثغر الإسكندريّة[1] وقرأ بمضمّنه على الشيخ أبي العبّاس أحمد بن محمد بن أحمد القوصي أربعين ختمة إفراداً وجمعاً بالإسكندريّة في مدّة آخرها سنة ستّ عشرة وسبعمائة، وعلى أبي عبد الله محمد بن عبد النّصير بن عليّ، عُرِفَ بابن الشّوّاء وذلك بثغر الإسكندريّة، قال القوصيّ: قرأت به على يحيى بن أحمد بن الصوّاف، وقال ابن الشّوّاء: قرأت به على المكين الأسمر، قال كلّ منهما: قرأته وقرأت بمضمّنه على مؤلّفه الصفراويّ بثغر الإسكندريّة المحروس.[2]

كتاب الإرشاد

لأبي الطيّب عبد المنعم بن عبيد[3] الله بن غلبون الحلبيّ، نزيل مصر، وتوفي بها / في جمادى الأولى سنة تسع وثمانين وثلاثمائة. ٨٠/١

قرأت به القرآن كلّه بالسند المتقدّم في كتاب « الإعلان » لأبي القاسم الصفراويّ، وقرأ به على أبي القاسم عبد الرحمن بن خلف الله بن محمد بن عطية الإسكندريّ، وقرأ به على أبي عليّ الحسن بن خلف بن بَلِّيمة، وقرأ به على أبي حفص عمر بن أبي الخير الخزّاز[4]، وقرأ به على أبي الحسن عليّ بن أبي غالب المهدويّ[5] وقرأ به على مؤلّفه.

كتاب الوجيز

تأليف الأستاذ أبي عليّ الحسن بن عليّ بن إبراهيم بن يزداذ بن هرمز الأهوازيّ، نزيل دمشق، وتوفي بها رابع ذي الحجة سنة ست وأربعين وأربعمائة.

---

(١) في سنة ٧٨٥ كما ذكر المؤلّف نفسه في جامع أسانيده ق: ٦٣ ب

(٢) قال المؤلّف بعد أن ذكر إسنادَيْ شيخه عبد الوهاب: وهذان الإسنادان مع رفعتهما وصحتهما تسلسلا لي بالإسكندريّة إلى المؤلّف وكذلك للمؤلّف من شيوخه. اهـ جامع أسانيده ق: ٦٤ /أ

(٣) في المطبوع: « عبد الله » مكبراً، وهو تحريف وخطأ.

(٤) كذا في جميع النسخ، وفي ترجمته عند المؤلّف « الخزار » بالراء في آخره.

وهو: مقرئ، شيخ متصدر، قيرواني. انظر: غاية النهاية: ١ / ٥٩٢

(٥) مقرئ. انظر: غاية النهاية: ١ / ٥٦٠-٥٦١

أخبرني به الإمام الصالح شيخ القراء أبو العبّاس أحمد بن إبراهيم بن داود بن محمد المنبجيّ، الدّمشقيّ، بقراءتي عليه بدمشق المحروسة، عن أبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن[1] هبة الله بن مَمِيل[2] بن الشيرازي[3] بدمشق المحروسة قال أخبرنا جديّ أبو نصر[4] محمد[5] المذكور كذلك بدمشق المحروسة، قال: أخبرنا أبو البركات الخضر بن شبل بن الحسين بن عبد الواحد الحارثيّ المعروف بابن عَبْد،[6] سماعاً عليه بدمشق المحروسة قال أخبرنا أبو الوحش سُبَيع بن المُسَلّم بن قيراط[7] الضّرير بدمشق المحروسة سماعاً عليه، قال: أخبرنا المؤلّف سماعاً وتلاوة بدمشق المحروسة، وهذا سند صحيح في غاية العلوّ، تسلسل لنا إلى المؤلّف بالدّمشقيّين وبدمشق إلى المؤلّف.

وقرأت به القرآن كلّه على أبي عبد الله ابن الصائغ، وأبي محمد بن البغداديّ، وأبي بكر بن الجنديّ[8] كما تقدم، وأخبروني أنهم قرءوا به جميع القرآن على الإمام أبي عبد الله الصائغ وقرأ به على الكمال علي بن شجاع الضّرير، قال: قرأت به على أبي الجود، قال:

---

(١) « محمد بن » سقطت من (س)، وفي (م): «محمد بن» فتكون أربعة.

(٢) كذا في جميع النسخ بميمين وهو الصواب، والذي في "البداية والنهاية" لابن كثير -كما سيأتي- جميل، بالجيم والميم

(٣) مسند وقته، سمع من السخاوي وابن الصابوني وغيرهما، وله مشيخة وعوال، وروى الكثير، وكبر سنّه ولم يختلط، توفي سنة ٧٢٣ هـ ليلة عرفة عن أربع وتسعين سنة وشهرين.
انظر: الشذرات: ٦/٦٢، وكنيته فيه: (أبو نصر)

(٤) في (م): «أبو منصور» وهو خطأ.

(٥) ابن هبة الله بن مميل، فقيه، عالم فاضل، حسن الأخلاق، عالم بأيّام العرب، سمع على ابن عساكر وغيره، توفي سنة ٥٣٥ هـ. انظر: غاية النهاية: ٢ / ٢٢٧٤، البداية والنهاية: ١٣ / ١٦٢

(٦) انظر: غاية النهاية: ١ / ٢٧٠

(٧) المُسلّم بن هارون، مقرئ، ثقة، انتهت إليه المشيخة في القراءة ببلده، وكان يقرئ الناس تلقيناً وتجويداً، من الصبح إلى الظهر، قال المؤلّف: وأظنه هو الذي أشهر قراءة أبي عمرو تلقيناً بدمشق بعد ما كانوا يتلقنون لابن عامر. اهـ توفي سنة ٥٠٨ هـ و (ابن قيراط) ليس اسم جده، وإنما هو اسم الشهرة.
انظر: غاية النهاية: ١ / ٣٠١، المعرفة: ٢ / ٨٨٨

(٨) في المطبوع: « ابن الجند » بالجمع، وهو تحريف.

قرأت به على الشريف الخطيب، قال: قرأت به على أبي الحسن عليّ/ ابن أحمد بن علي ٨١/١
المَصِّينـيّ الأبْهَري[١] قال: قرأت به على مؤلّفه.

وقال الكمال الضّرير: وأخبرني به أيضاً أبو عبد الله محمد بن الحسن بن عيسى اللُّرُسْتانيّ[٢] سماعاً عليه[٣] سنة خمس وستمائة: أخبرنا أبو القاسم عليّ بن الحسن بن الحسن بن أحمد؛ عرف بابن الماسح[٤]، وأبو البركات الخضر بن شبل بن الحسين الحارثيّ سماعاً قالا: أخبرنا أبو الوحش سُبيع: أخبرنا المؤلّف.

كتاب السبعة

للإمام الحافظ الأستاذ أبي بكر أحمد بن موسى بن العبّاس بن مجاهد التّميميّ البغداديّ وتوفي بها في العشرين من شعبان سنة أربع وعشرين وثلاثمائة.

أخبرني به الشيخ المسند الرُّحْلة[٥] أبو حفص عمر بن الحسن بن مزيد بن أميلة المراغي

---

(١) المقرئ الضّرير، أقرأ بالديار المصريّة، قال الذهبي: عليه دارت في وقتنا طرق الأهوازيّ، ولا أعلم أحداً من المؤرّخين ذكر له ترجمة، وكان موجوداً في حدود عام (٥٠٠) اهـ.

المصيني، لم أعرف هذه النسبة.

الأبهري نسبة إلى موضعين، أحدهما بالقرب من (زَنجان) على حدود "أذربيجان"، وثانيهما قرية من قرى أصبهان.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٥٢١ (والترجمة حرفية من الذهبي)، المعرفة: ٢ / ٨٦٥ - ٨٦٦، الأنساب: ١/٧٧-٧٨ و١٦٨/٣

(٢) صالح، خيِّر، روى عنه المنذريّ كتاب "الوجيز"، وفي ترجمة شيخه ابن الماسح (اللوستاني) بالواو.

اللّرستاني لم أجد هذه النسبة بهذا اللفظ، بل ذكروا في مادة (لرى) أن النسبة إليها: (اللُّرِّي) بضم اللام وتشديد الراء المكسورة، قالوا: وهي نسبة إلى ناحية من جبال أصفهان وأشتر، يقال لها: (لرستان).

انظر: غاية النهاية: ٢ / ١١٨، الأنساب: ١٣٦/٥، اللباب: ١٣١/٣

(٣) (عليه): سقطت من (س)

(٤) إمام، مقرئ، فقيه شافعيّ، فرضيّ، نحويّ، كانت له حلقة بالجامع الأموي، روى عنه ابن عساكر وغيره، توفي سنة ٥٦٢ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٥٣٠، المعرفة: ٢ / ٩٩٩- ١٠٠٠، طبقات السبكي: ٧ / ٢١٤

(٥) كذا ضبطت في (س) و(ك) بضم الراء وسكون الحاء، وهو الصواب، ومعناها: الذي يُرْحل إليه؛ لا أنه كثير

==

بقراءتي عليه في سنة سبعين وسبعمائة بالمِزّة الفوقانية؛ ظاهر دمشق، عن شيخه أبي الحسن عليّ بن أحمد بن عبد الواحد المقدسيّ عن الإمام أبي اليُمْنِ زيد بن الحسن بن زيد الكنديّ سماعاً لبعض حروفه وإجازة لباقيه.

ح وقرأت القرآن بمضمّنه على الشيخ أبي محمد بن البغداديّ وإلى أثناء سورة "النحل" على أبي بكر بن الجنديّ، وأخبراني أنهما قرآ به على شيخهما أبي عبد الله محمد بن أحمد الصائغ قال: قرأت به على الشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل التميميّ،[1] قال: قرأت به على أبي اليُمْن الكنديّ، قال الكنديّ: أنا به أبو الحسن محمد بن أحمد بن توبة[2] الأسديّ[3] المقرئ قراءة عليه وأنا أسمع، قال: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله بن هَزَارَمَرْد الخطيب الصَّرِيفينيّ[4]، قال: أخبرنا أبو حفص عمر بن إبراهيم بن أحمد بن كثير الكتّاني[5]، قال[6]: أخبرنا المؤلّف المذكور سماعاً عليه لجميعها، وتلاوة لقراءة عاصم، وهذا سند[7] لا يوجد اليوم أعلى منه مع صحّته واتّصاله. / ٨٢/١

==

الترحال كما فسره بعض المعاصرين، قال الزَّبيدي: الرُّحلةُ بالضم: الوجه الذي تقصده وتريده... يقال: مكة رُحلتي: أي وجهي الذي أريد أن أرتحل إليه، قال: ومن هنا أطلق على الشريف أو العالم الكبير الذي يُرحل إليه لجاهه أو علمه. اهـ، وضبطت في (ت) الرِحلة، بكسر الراء. انظر: اللسان والقاموس والتاج (رحل)

(١) شيخ جليل، قرأ بكلّ ما قرأ به الكنديّ عليه، ثم طال عمره فكان آخر من قرأ على الكنديّ وقصده الناس من الأقطار، توفي سنة ٦٧٦ هـ. انظر: غاية النهاية: ١ / ٦، المعرفة: ٣/١٣٢٢-١٣٢٣

(٢) في (ت) «ثوبة» بالثاء المثلثة، وهو تصحيف.

(٣) في (س) « الإسكندريّ » بدل « الأسديّ » فلعله تحريف.

وهو: مقرئ حاذق، شافعيّ، صالح، خيِّر، روى عنه ابن عساكر وغيره، توفي سنة ٥٣٥ هـ. انظر: غاية النهاية: ٢ / ٨٤، المعرفة: ٢ / ٩٤٢ - ٩٤٣، المنتظم: ١٨ / ١٢ - ١٣

(٤) الصريفيني، بفتح الصاد المهملة وكسر الراء، نسبة إلى (صَرِيفين) قرية من قرى بغداد.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٤٥٢، الأنساب: ٣/٥٣٦-٥٣٧

(٥) ستأتي ترجمته ص: ٦٠٠

(٦) (قال) من (م) فقط.

(٧) في المطبوع: « إسناد »، وهو تحريف.

كتاب المستنير في القراءات العشر

تأليف الإمام الأستاذ أبي طاهر أحمد بن عليّ بن عبيد[1] الله بن عمر بن سوار البغداديّ وتوفي بها سنة ستّ وتسعين وأربعمائة.

أخبرني به الشيخ الإمام العالم أبو العبّاس أحمد بن محمد بن الخضر بن مُسَلّم الحنفيّ بقراءتي عليه في شهر ربيع الأول سنة إحدى وسبعين وسبعمائة بسفح قاسيون، قال: أخبرنا به الشيخ الرُّحْلة المسند أبو العبّاس أحمد بن أبي طالب بن أبي النِّعَم بن الحسن الصّالحيّ قراءة عليه وأنا أسمع في شهر[2] ربيع الآخر سنة أربع وعشرين وسبعمائة بسفح قاسيون قال أخبرنا به أبو طالب عبد اللطيف بن محمد بن القُبَّيْطي، والأنجب بن أبي السعادات الحمّامي[3] إجازة قالا: أخبرنا به أبو بكر أحمد بن المقرّب بن الحسين بن الحسن الكرخيّ سماعاً، قال: أخبرنا المؤلّف كذلك.

وقرأت بمضمّنه القرآن كلّه على الشيخ الإمام العلاّمة مفتي المسلمين أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عليّ بن أبي الحسن الحنفيّ، والشيخ الإمام العالم أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد بن عليّ بن البغداديّ الشافعيّ، وإلى أثناء سورة "النحل" على الأستاذ أبي بكر عبد الله بن أيدغديّ الشمسيّ، وأخبروني أنهم قرءوا بمضمّنه على شيخهم الإمام الأستاذ مسند القراء أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الخالق بن علي بن سالم الشافعيّ المعروف بالصائغ، قال: قرأت بمضمّنه على الشيخ الإمام مسند القراء أبي إسحاق[4] إبراهيم أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن فارس الإسكندريّ ثم الدّمشقيّ، قال: قرأت بمضمّنه على الإمام

---

(١) في (س): « عبد الله » مكبراً، وهو خطأ.

(٢) (شهر) سقطت من (س) و(ظ)

(٣) ابن محمد، البغدادي، ولد سنة ٥٥٤ هـ، سمع من أبي زرعة طاهر المقدسي وأبي المعالي محمد بن الجبان، حدّث بالكثير مع محبة للرواية وحسن الخلق، توفي سنة ٦٣٥ هـ.

الحمّاميّ: بفتح الحاء وتشديد الميم نسبة إلى: الحمّام الذي يغتسل فيه الناس.

انظر: الأنساب: ٢/٢٥٥، التكملة لوفيات النقلة: ٣ / ٤٧٠، العبر: ٥ / ١٤٢

(٤) في المطبوع: « إسحاق بن » وهو تحريف وخطأ.

العلاّمة أبي اليُمن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن الكنديّ اللغويّ المقرئ قال قرأت بمضمّنه على شيخي الإمام الأستاذ الكبير أبي محمد عبد الله بن عليّ سبط الخيّاط وقرأ به على مؤلّفه.

قال الصائغ: وقرأت بمضمّنه أيضاً على الشيخ الإمام أبي الحسن عليّ بن شجاع الضّرير عن[1] الإمام الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد السِّلَفيّ الأصبهانيّ[2] إجازة عامّة، قال: أخبرنا المؤلّف سماعاً إلا شيئاً من آخره تشمله الإجازة./ ٨٣/١

كتاب المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن[3] واختيار خلف واليزيدي.

تأليف الإمام الكبير الثقة الأستاذ أبي محمد عبد الله بن عليّ بن أحمد بن عبد الله المعروف بسبط الخيّاط البغداديّ، وتوفي بها في ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين وخمسمائة.

أخبرني به الشيخ الصالح أبو العبّاس أحمد بن محمد بن الحسين الشيرازيّ ثم الصالحيّ المهندس، بقراءتي عليه بمنزله بسفح قاسيون في سابع عشر الحجة سنة سبعين وسبعمائة، قال: أخبرني[4] به الشيخ الكبير المسند أبو الحسن عليّ بن أحمد بن عبد الواحد المقدسيّ فيما شافهني به، قال: أخبرني به الإمام أبو اليُمن زيد بن الحسن[5] الكنديّ سماعاً لما فيه من كتاب (الإيجاز) وإجازة لباقيه إن لم يكن سماعاً، قال: أخبرني به المؤلّف قراءة وسماعاً وتلاوة.

---

(١) في المطبوع: « على » وهو تحريف.

(٢) الحافظ، محدّث، عني بالقراءات، عالي الإسناد في القراءات والحديث، والثقة والعلم، توفي سنة ٥٧٦ هـ.
السِّلفي، بكسر السين المهملة وفتح اللام وفي آخرها الفاء، نسبة إلى جدٍّ له يسمّى (سِلَفَة)
انظر: غاية النهاية: ١ / ١٠٢-١٠٣، المعرفة: ٣ / ١٠٢٦-١٠٢٧، الأنساب: ٣/٢٧٤، لسان الميزان: ١ / ٢٩٩- ٣٠٠

(٣) في المطبوع: « ابن محيصن والأعمش »، وهو تحريف.

(٤) في (س): « أخبرنا »

(٥) في المطبوع: « حسن » منكراً، وهو تحريف.

وقرأت بمضمّنه القرآن كلّه على الشيخ التقيّ عبد الرحمن بن أحمد بن عليّ الواسطيّ وإلى قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾ على الأستاذ أبي بكر عبد الله الحنفيّ، وأخبراني[1] أنهما قرآ بمضمّنه جميع القرآن على أبي عبد الله الصائغ، وقرأ بمضمّنه على إبراهيم بن فارس وقرأ به على الكنديّ، وقرأ بمضمّنه على مؤلّفه.

كتاب الإيجاز

لسبط الخيّاط المذكور، أخبرني به الشيخ المعمّر أبو عليّ الحسن بن أحمد بن هلال المعروف بابن هَبَلٍ الصالحيّ بقراءتي عليه بالجامع الأمويّ بدمشق، قلت له: أخبرك شيخُك الإمام أبو الحسن عليّ بن أحمد الحنبليّ[2] فيما شافهك به ؟ قال: أخبرنا به الإمام أبو اليُمن الكنديّ قراءة عليه.

وقرأت به القرآن كلّه على الشيخين: أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد بن عليّ بن البغداديّ، وأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن الصائغ، وإلى أثناء سورة "النحل" على الأستاذ أبي بكر/ بن أيدغدي المصريّين، وقرأ كلّهم بمضمّنه على شيخهم الإمام الثقة أبي عبد الله محمد الصائغ، وقرأ به على الكمال إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل التميميّ، وقرأ به على أبي اليُمن الكنديّ، قال الكنديّ: أخبرنا به مؤلّفه الإمام أبو محمد سبط الخيّاط سماعاً وتلاوة.

84/1

كتاب: إرادة الطالب في القراءات العشر[3]

وهو فرش القصيدة المُنْجِدة.

وكتاب: تبصرة المبتدئ

وغير ذلك من تأليف سبط الخيّاط المذكور، وما في ذلك من:

---

(1) في المطبوع: « أخبرني » بالإفراد، وهو تحريف.

(2) هو ابن عبد الواحد المقدسي، المشهور بابن البخاري، تكرر كثيراً.

(3) « العشر » سقطت من (ت)

كتاب: المهذّب في العشر

تأليف جَدّه الإمام الزاهد أبي منصور محمد بن أحمد بن عليّ الخيّاط البغداديّ، وتوفي بها سادس عشر المحرم سنة تسع وتسعين وأربعمائة.

وكتاب: الجامع في القراءات العشر وقراءة الأعمش

للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن عليّ بن فارس الخيّاط البغداديّ، وتوفي بها في حدود سنة خمسين وأربعمائة.

وكتاب: التذكار في القراءات العشر

تأليف الإمام الأستاذ أبي الفتح عبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن عثمان بن شِيطَا البغداديّ، وتوفي بها في صفر سنة خمس وأربعين وأربعمائة.

وكتاب: المفيد في القراءات العشر

للإمام أبي نصر أحمد بن مسرور بن عبد الوهاب البغداديّ، وتوفي بها في جمادى الأولى سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة.

فإنّ هذه الكتب نرويها تلاوة بهذا الإسناد إلى الكنديّ وتلا بها الكنديّ، وسمعها على شيخه سبط الخيّاط المذكور. /

٨٥/١

أمّا كتاب "المهذب" فعن مؤلّفه جدّه أبي منصور الخيّاط سماعاً وتلاوة.

وأمّا كتاب "الجامع" فقرأه أعني سبط الخيّاط، وتلا بما فيه على أبيّ بكر أحمد بن علي بن بدران الحلوانيّ[1]، وقرأه الحلوانيّ وقرأ بما فيه على مؤلّفه ابن فارس.

وأما كتاب "التذكار" فقرأ بما فيه على أبي الفضل محمد بن محمد بن الطيّب البغداديّ[2]، قال: أخبرنا مؤلّفه سماعاً وتلاوة.

وقرأت به على الشيوخ الثلاثة المصريّين كما تقدم، وقرءوا على الصائغ، وقرأ على

---

(١) أستاذ ماهر، ثقة، صالح، عالي الإسناد، توفي سنة ٥٠٧ هـ. انظر: غاية النهاية: ١ / ٨٤

(٢) شيخ مقرئ، صحيح الرواية.

غاية النهاية: ٢ / ٢٤٠

الكمال الضّرير: أخبرنا عبد العزيز بن بَاقا[١] قراءة عليه[٢]، أخبرنا عليّ بن أبي سعد الخباز[٣] أخبرنا الحسن بن محمد الباقرحي[٤] أنا المؤلّف[٥].

وأمّا كتاب "المفيد" فقرأ به على جَدّه أبي منصور المذكور، وقرأه وقرأ بما فيه على مؤلّفه.

كتاب: الكفاية

تأليف الإمام سبط الخيّاط المذكور، في القراءات الست التي قرأها الشيخ الثقة أبو القاسم هبة الله بن أحمد بن عمر بن الطَّبر الحريريّ[٦] البغداديّ، وتوفي بها سنة إحدى وثلاثين وخمسمائة.

أخبرني به الشيخ أبو العبّاس أحمد بن محمد بن الحسين البنّاء بقراءتي عليه في حادي

---

(١) هو: عبد العزيز بن أحمد بن سالم، أبو بكر، ولد سنة ٥٥٥ هـ، الحنبلي، العدل، التاجر، سمع من ابن النقور والبطائحي وغيرهما، وسمع منه المنذري وغيره، توفي سنة ٦٣٠ هـ.
انظر: التكملة: ٣٤٩/٣، ذيل التقييد: ١٢٤/٢-١٢٥، الشذرات: ١٣٥/٥-١٣٦

(٢) في المطبوع: « عليه قال » وهو تحريف.

(٣) لم أعرفه

(٤) ابن إسحاق، أبو عليّ، من شيوخ أبي العلاء الهمداني، توفي سنة ٥١٦ هـ.
والباقرحي: بفتح القاف وسكون الراء والحاء المهملة، نسبة إلى قرية من قرى بغداد من نواحي النهروان، وتصحفت في (س) و«غاية» المؤلف: (الباقرجي) بالجيم.
انظر: غاية النهاية: ٢٣٠/١، معم البلدان: ٣٢٧/١

(٥) ذكر المؤلف هذا السند -أعني من «الكمال» إلى «أبي نصر»- في "غايته" هكذا: سمع -الكمال- "التذكار" لابن شيطا من أبي بكر عبد الرحمن (كذا) بن باقا، أنبأنا علي بن سعد (كذا) الخباز، أنبأنا الحسن بن أحمد (كذا) الباقرجي (كذا بالجيم) اهـ، وهذا كله سهو وتصحيف، صوابه ما ذكر هنا.
ويظهر أن المؤلف تبع الذهبيّ في هذا التصحيف والسهو، فالنص منقول حرفياً منه.
انظر: غاية النهاية: ٥٤٥/١، المعرفة: ١٣٠٨/٣

(٦) المقرئ، مسند، ثقة، روى عنه ابن عساكر وابن الجوزي، وغيرهما، توفي سنة ٥٣١ هـ
وتصحفت (الطبري) في (م) إلى (الطير) بالمثناة التحتية.
انظر: غاية النهاية: ٢ / ٣٤٩ - ٣٥٠، المعرفة: ٢ / ٩٣٨ - ٩٣٩، المنتظم: ١٧ / ٣٢٦

عشري[1] شعبان سنة سبعين وسبعمائة بالزاوية السيوفية[2] بسفح قاسيون عن شيخه أبي الحسن عليّ بن أحمد بن البخاري الحنبلي، قال[3]: أخبرنا أبو اليُمن الكنديّ سماعاً لما فيه من كتاب «الإيجاز» وإجازة لباقيه إن لم يكن سماعاً.

وقرأت بمضمّنه القرآن كلّه على أبي محمد ابن البغداديّ، وعلى أبي بكر بن الجنديّ، كما تقدم، وأخبراني أنهما قرآ به على الصائغ، وقرأ به على الكمال بن فارس، وقرأ به على الكنديّ، قال قرأته وقرأت بما فيه على مؤلّفه أبي محمد، وعلى الشيخ أبي القاسم بأسانيدهما فيه./

٨٦/١

كتابا: الموضح والمفتاح في القراءات العشر

كلاهما تأليف الإمام أبي منصور محمد بن عبد الملك بن الحسن بن خَيرون العطّار البغداديّ، وتوفي بها سادس عشري شهر[4] رجب سنة تسع وثلاثين وخمسمائة.

قرأت بهما القرآن كلّه على المشايخ المصريّين كما تقدم، وقرءوا بهما على الصائغ، وقرأ على ابن فارس على[5] الكنديّ على مؤلّفهما.

كتاب: الإرشاد في العشر

للإمام الأستاذ أبي العزّ محمد بن الحسين بن بُندار القلانسيّ الواسطيّ، وتوفي بها في شوال سنة إحدى وعشرين وخمسمائة.

أخبرني به الشيخ المسند الرُّحْلة أبو حفص عمر بن الحسن بن مزيد المراغيّ، ثم المزّيّ بقراءتي عليه غير مرة، أخبرنا به الشيخ الإمام العلاّمة أبو العبّاس أحمد بن إبراهيم بن عمر

---

(١) في (ت) و (ظ) « عشرين » وتحرفت في المطبوع إلى « عشر »

(٢) نسبة إلى بانيها نجم الدين عيسى بن شاه أرمن السيوفي الرومي المتوفى سنة ٧١٠ هـ.

انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ٢/٢٠٢

(٣) (قال) من (م) فقط.

(٤) « شهر » ليست في (س)

(٥) « على »: سقطت من المطبوع، فتحرفت إلى: « فارس الكنديّ ».

بن الفرج الفاروثيّ الشافعيّ[1] فيما شافهني به إن لم يكن سماعاً، قال: أخبرنا به والدي أبو إسحاق إبراهيم[2] قراءة وتلاوة، أخبرنا أبو السعادات الأسعد بن سلطان الواسطيّ[3] سماعاً وتلاوة، قال[4]: أخبرنا المؤلّف كذلك.

قال شيخ شيخنا: وأخبرنا به أيضاً أبو عبد الله الحسين بن أبي الحسن بن ثابت الطِّيبيّ الواسطيّ[5] سماعاً وتلاوة: أخبرنا أبو بكر عبد الله بن منصور بن عمران بن الباقلاّنيّ الواسطيّ[6] كذلك، أخبرنا المؤلّف كذلك.

وقرأته أجمع على الشيخ الإمام العالم التّقيّ أبي محمد عبد الرحمن بن الحسين بن عبد الله الواسطيّ الشافعيّ، وأخبرني أنه قرأه على الشيخ الإمام أبي الفضل يحيى بن عبد الله ابن الحسن بن عبد الملك الواسطي[7] الشافعيّ، مدرس واسط، قال: أخبرنا به الإمام الشريف أبو البدر محمد بن عمر بن أبي القاسم؛ عُرِفَ بالدّاعي الرَّشيديّ / الواسطيّ[8]، قال: 87/1

---

(1) الإمام الصالح، محدّث، فقيه، عالم باللغة والتفسير، تتلمذ عليه كثيرون منهم البرزالي، توفي سنة ٦٩٤ هـ.

الفاروثي: نسبة إلى الفاروث: قرية كبيرة ذات سوق على شاطئ دجلة بين واسط والمذار.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٣٤-٣٥، المعرفة: ٣ / ١٣٨٧-١٣٩٠، معجم البلدان: ٣ / ٨٤٠، طبقات السبكي: ٨ / ٦- ١٥

(2) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٢

(3) مقرئ، عارف. انظر: غاية النهاية: ١ / ١٦٠

(4) « قال» من (م)

(5) ماهر، صالح، ضرير، تصدّر للإقراء بواسط، كان حياً حدود سنة ٦٤٠ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٢٤٠، المعرفة: ٣ / ١٢٦٤

(6) شيخ القراء ومسندهم، بصير بالقراءات وعللها، فقيه، شاعر، روى عنه كثيرون، منهم ابن الجوزي والسمعانيّ وابن عساكر، توفي سنة ٥٩٣ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١/٤٦٠-٤٦١، المعرفة: ٣/١٠٩٦-١١٠٠، التكملة لوفيات النقلة: ١/ ٣٣٣-٣٣٤

(7) مقرئ واسط، بقي إلى حدود سنة ٧٣٠، انظر: غاية النهاية: ٢ / ٣٧٤

(8) ينتهي نسبه إلى هارون الرّشيد، ولذا سمي الرّشيديّ، وهو شيخ العراق، إمام بارع، مسند، حدّث ب(جامع المسانيد) عن ابن الجوزي، توفي سنة ٦٦٨ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٢ / ٢١٨، المعرفة: ٣ / ١٣٠٥ - ١٣٠٧

أخبرنا ابن الباقلاّنيّ الواسطيّ سماعاً وتلاوة عن المؤلّف كذلك.

وهذا إسناد[1] عالٍ متّصلٌ إلى المؤلّف، رجالُه[2] واسطيّون.

وقرأت به القرآن كلّه على المشايخ الثلاثة المصريِّين كما تقدم، وأخبروني أنهم قرءوا به جميع القرآن على شيخهم أبي عبد الله المصريّ، وقرأ به على إبراهيم بن أحمد بن فارس وقرأ به على زيد بن الحسن، وقرأ به على عبد الله بن عليّ[3] وقرأ به على المؤلّف.

كتاب الكفاية الكبرى

لأبي العزّ القلانسيّ المذكور.

أخبرني به شيخنا أبو حفص عمر بن الحسن المذكور، بقراءتي عليه عن شيخه الإمام أبي العبّاس أحمد بن إبراهيم المذكور، عن أبي عبد الله الطّيبيّ، وغيرِه سماعاً وتلاوة، عن ابن[4] الباقلانيّ كذلك عن المؤلّف كذلك.

وقرأت به جميع القرآن على شيوخي المصريّين عن تلاوتهم بذلك على الصائغ، وقرأ به على ابن فارس، وقرأ به على الكنديّ، وقرأ به على سبط الخيّاط، وقرأ به على مؤلّفه.

كتاب غاية الاختصار

للإمام الحافظ الكبير أبي العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد العطّار الهمدانيّ، وتوفي بها في تاسع عشر جمادى الأولى سنة تسع وستين وخمسمائة.

أخبرني به الشيخ الرُّحْلة المعمّر أبو عليّ الحسن بن أحمد بن هلال الصالحيّ الدقّاق بقراءتي عليه بالجامع[5] الأمويّ في شهر رمضان سنة خمس وسبعين وسبعمائة، قال: أخبرنا

---

(١) كذا في (ز) و (س) وفي البقية: « سند ».

(٢) « رجاله » من (ز) فقط، وكتب في حاشية (م) ووضع عليها: (صح)

(٣) هو سبط الخيّاط.

(٤) « ابن » سقطت من (س)

(٥) في (س): « في الجامع »

الإمام الزاهد أبو الفضل إبراهيم بن عليّ بن فضلٍ الواسطيّ [١] مشافهة، قال: أخبرنا به الإمام شيخ الشّيوخ أبو محمد عبد الوهاب بن عليّ بن عليّ بن سُكَيْنة[٢] البغداديّ كذلك قال: أخبرنا به مؤلّفه سماعاً وقراءة وتلاوة.

١/٨٨ وقرأت بمضمّنه من أول القرآن العظيم إلى قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ/ وَالإِحْسَانِ﴾ في سورة النحل [٩٠] على الأستاذ أبي بكر بن أيدغديّ بالقاهرة، وأخبرني أنه قرأ بمضمّنه جميع القرآن على الشيخ الإمام العلاّمة أبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجَعبريّ، ببلد الخليل عليه الصلاة السلام، قال: أخبرني الشريف أبو البدر محمد بن عمر بن أبي القاسم الواسطيّ، شيخ العراق المعروف بالداعي إجازة.

ح: وقرأت بأكثر ما تضمَّنه جميع القرآن على شيخنا الأستاذ أبي المعالي محمد بن أحمد بن اللبّان، وقرأ كذلك على شيخه الأستاذ أبي محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطيّ، وقرأ به على شيخه أبي العبّاس أحمد بن غزال بن مُظَفَّر الواسطيّ[٣]، وقرأ به على الشّريف الدّاعي المذكور، وقرأ به على أبي عبد الله محمد بن محمد بن هارون المعروف بابن الكال الحِليّ[٤]، وقرأ به على مؤلّفه.

---

(١) الحنبلي، شيخ الحديث بالظاهرية بدمشق، عابد، صالح، داعية لمذهب السلف والصدر الأول، توفي سنة ٦٩٢هـ.

إنظر: البداية والنهاية: ٣٣٣/١٣، وكنيته فيه: (أبو إسحاق)، تذكرة الحفاظ: ١٤٧٦/٤، الدارس في تاريخ المدارس: ١٦٩/١-٢٧٠

(٢) « سكَيْنَة » بضم السين وفتح الكاف بعدها ياء ساكنة بعدها نون، اسم جدته أمّ أبيه، فقيه، مسند العراق ومحدِّثه، روى عنه الموفّق ابن قدامة وغيره، توفي سنة ٦٠٧ هـ.

غاية النهاية: ١ / ٤٨٠، المعرفة: ٣ / ١١٣١ - ١١٣٤، طبقات السبكي: ٨ / ٣٢٤ -٣٢٥

(٣) شيخ ماهر، أجاز للذهبي وغيره، توفي سنة ٧٠٧ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٩٤ - ٩٥، المعرفة: ٣ / ١٤٣٤ - ١٤٣٥

(٤) أستاذ، ناقل، عني بالقراءات المشهورة والغريبة عناية كلّية، توفي سنة ٥٩٧ هـ.

و(الكال) بألف بين الكاف واللام الأخيرة، وتحرفت في (ز) و(م) وكذا في المطبوع إلى « الكمال » بميم بعد الكاف وهو خطأ.

==

كتاب: الإقناع في القراءات السبع

تأليف الإمام الحافظ الخطيب أبي جعفر أحمد[1] بن عليّ بن أحمد بن خلف بن الباذَش[2] الأنصاريّ الغرناطيّ، وتوفي بها في جمادى الآخرة سنة أربعين وخمسمائة.

قرأت به القرآن كلّه على أبي المعالي ابن اللبّان، وأخبرني أنه قرأ بمضمّنه على أبي حيَّان.

ح وأخبرني به أبو المعالي المذكور، والإمام الأستاذ النحويّ أبو العبّاس أحمد بن محمد بن عليّ العنّابيّ، والأستاذ المقرئ أبو بكر عبد الله بن أيدغديّ الشمسيّ؛ سماعاً لبعضه؛ إلاّ أنّ الأولَ حدّثني به من لفظه، قالوا: قرأناه وقرأنا به على أبي حَيَّان المذكور، قال: قرأته على أبي جعفر أحمد بن الزّبير الثّقفيّ بغرناطة إلاّ الخُطبة فسمعتُها من لفظه، أخبرنا أبو الوليد إسماعيل بن يحيى الأَزديّ العطّار.[3]

ح وأنبأني به الثّقات عن ابن الزّبير المذكور إجازة، وقال أبو حيَّان أيضاً: وقرأته على أبي عليّ بن أبي الأحوص بمالَقة، أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن حسين[4] الكوّاب/ 89/1 قراءة عليه لكثير منه ومناولة لجميعه، قالا - أي العطّار والكوّاب -: أخبرنا أبو جعفر

==

والحِلِّي: نسبة إلى حلة المَزْيَدية، في بغداد.

انظر: غاية النهاية: ٢ / ٢٥٦ - ٢٥٧، المعرفة: ٣: ١١٠١، التكملة لوفيات النقلة: ١ / ٤٠٣-٤٠٤

(١) هذا الصواب، وما ذكره الزبيدي في "تاج العروس" من أن اسمه (محمد) خطأ، فلعله سهو أو سبق قلم. انظر: التاج (بذش)

(٢) كذا ضبطت في جميع النسخ بفتح الذال، ما عدا (ت) فالكلمة لم تضبط فيها، وهذا الضبط يخالف ما ذكره الفيروز آبادي حيث قال: الباذش كصاحب اهـ. فهي بكسر الذال المعجمة. والله أعلم. انظر: القاموس والتاج (بذش)

(٣) مقرئ، مصدر، فاضل، ثقة، آخر من تلا على أصحاب شريح موتا، توفي سنة ٦٦٨ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١ / ١٧٠، المعرفة: ٣ / ١٣٠٠-١٣٠١

(٤) كذا في جميع النسخ « حسين » وقد سبق في ترجمته: « الحسين ».

أحمد بن عليّ بن حكم[1]، قال العطّار: سماعاً وإجازة، زاد الكوّاب وأبو خالد[2] يزيد بن رفاعة قالا[3]: أخبرنا أبو جعفر بن الباذَش.

قال أبو حيَّان: وأخبرنا القاضي أبو عليّ كما تقدم عن أبي القاسم أحمد بن عمر[4] بن أحمد الخزرجيّ[5]؛ وهو آخر من روى عنه* عن أبي جعفر بن الباذش وهو آخر من روى عنه*[6].

كتاب: الغاية

تأليف الإمام الأستاذ أبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهانيّ ثم النَّيسابوريّ، وتوفي بها في شوال سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة.

أخبرني به الشيخ الصّالح أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفويّ السّاعاتيّ بقراءتي عليه في سنة سبعين وسبعمائة بمنزله بصنعاءَ دمشق عن الشيخ أبي الفضل أحمد بن هبة الله بن محمد بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدّمشقيّ[7].

ح وقرأته أيضاً على الشيخ الرُّحْلة المسند الثّقة أبي حفص عمر بن الحسن بن مزيد بن أمِيلة الحلبيّ ثم الدّمشقيّ بالمِزَّة ظاهر دمشق، قال: أخبرنا به الشيخان الإمام أبو العبّاس أحمد بن إبراهيم بن عمر الواسطيّ[8]، وأبو الفضل ابن عساكر المذكور وغيره مشافهة، قال الواسطيّ: أخبرنا به الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن محمود بن النجّار[9] البغداديّ

---

(١) انظر: غاية النهاية: ١ /٨٥

(٢) في (س) « خالد بن » وهو تحريف.

(٣) أي: ابن حكم وابن رفاعة.

(٤) في المطبوع: « عمير » بالتصغير، وهو تحريف.

(٥) انظر ص: ٤٨٨

(٦) ما بين النجمتين سقط من (م)

(٧) ثقة، مسند، صالح، توفي سنة ٦٩٩ هـ ، انظر: غاية النهاية: ١ / ١٤٦ - ١٤٧

(٨) هو ابن غُنَيْمة الفاروثي، وقد سبق ص: ٥١٢

(٩) في (ز) « البخاري » وهو خطأ.

سماعاً قالا - أعني ابنَ عساكر وابنَ النجّار-: أخبرنا به الشيخ أبو الحسن المؤيَّد بن محمد بن عليّ الطّوسيّ[1] والشيخة أُمُّ المؤيَّد زينب ابنة أبي القاسم عبد الرحمن بن الحسن الشَّعْرِية[2] إجازة للأول، وسماعاً للثاني، قالا: أخبرنا به[3] الشيخ أبو القاسم زاهر بن طاهر بن محمد الشَّحامي قراءة عليه ونحن نسمع، قال: أخبرنا به الشيخ أبو سعد أحمد بن إبراهيم بن موسى بن أحمد الأصبهاني[4] سماعاً قال: أخبرنا به مؤلّفه سماعاً وتلاوة.

وقرأت به القرآن كلّه على الشيخ الأستاذ أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد / بن عليّ المصريّ ضِمناً، وأخبرني أنه قرأ به كذلك على الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الصائغ وقرأ على إبراهيم بن أحمد بن فارس، وقرأ على أبي اليُمن، وقرأ على سبط الخيّاط، وقرأ على أبي العزّ، وقرأ على أبي القاسم يوسف بن عليّ بن جبارة البَسْكَريّ[5] وقرأ على أبي

٩٠/١

==

وهو: محمد بن محمود بن الحسن، حافظ كبير، ثقة، مؤرّخ، صاحب "الذيل على تاريخ بغداد"، استمرت رحلته (٢٧) سنة، واشتملت مشيخته على (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف شيخ، توفي سنة ٦٤٣ هـ.

انظر: معجم الأدباء ١٩ / ٤٩-٥١، طبقات السبكي: ٨ / ٩٨-٩٩

(١) النيسابوري، مسند، سمع صحيح مسلم من الفراوي، توفي سنة ٦١٧ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٢ / ٣٢٥، التكملة: ٢٦/٣، التقييد: ٢ / ٢٦٧، الشذرات: ٥ / ٧٨

(٢) الجرجانية، ولدت سنة ٥٢٤ هـ، سمعت كثيرين وأجازوها، منهم الزمخشري، وأجازت المنذري وغيره، توفيت سنة ٦١٥ هـ. وانقطع بموتها إسناد عالٍ.

الشعرية: قال ابن خلكان: الشَّعْرى: بفتح الشين المعجمة وسكون العين المهملة وفتحها وبعدها راء، نسبة إلى الشَّعَر وبيعه وعمله، قال: ولا أعلم مَن كان مِن أجدادها يتعاطاه فنسبوا إليه. اهـ

انظر: التكملة: ٤٣٥/٢، السير: ٢٢ / ٨٥، الشذرات ٥ / ٦٣

(٣) « به » سقطت من (س)

(٤) جاء في حاشية (ز) هذا يُعرف بابن أبي شمس، وكان مقرئاً، مجوّداً، رئيساً كاملاً، توفي سنة ٤٥٤ هـ في شعبان وهو في عشر التسعين، وروى عن أبي محمد المخلديّ وغيره. اهـ

وهذا نَصُّ كلام المؤلّف في "الغاية" إلاّ أن فيه (أبو سعيد) بدل (سعد). انظر: غاية النهاية: ١ / ٣٦

(٥) انظر: ص ١٥٦ ، وجاء في حاشية (م) مع أن في متنها (اليشكري) بالمثناة والشين المعجمة: (بسكر بلدة في المغرب وإليها نسب الهذلي. تبصرة المشتبه).

الوفا مهدي بن طَرارا القايني[1] وقرأ على المؤلّف.

وقرأت بما دخل في تلاوتي من القراءات السبع من كتاب "الغاية" المذكور جميع القرآن على شيخي الإمام أبي العبّاس أحمد بن الحسين بن سليمان[2] الدّمشقيّ عن الشيخ أبي الفضل أحمد بن هبة الله بن عساكر بسنده المتقدم.

كتاب: المصباح في القراءات العشر

تأليف الإمام الأستاذ أبي الكرم المبارك بن الحسن بن أحمد بن عليّ بن فتحان الشهرزوريّ البغداديّ، وتوفي بها ثاني عشر ذي الحجة سنة خمسين وخمسمائة.

أخبرني به الشيخ المسند رِحْلَةُ[3] زمانه أبو حفص عمر بن الحسن بن مزيد[4] المراغيّ الحلبيّ ثم الدّمشقيّ المِزّيّ بقراءتي عليه بالجامع المرجانيّ من المِزّة الفوقانية عن شيخه العالم[5] المسند الرّحلة أبي الحسن عليّ بن أحمد بن عبد الواحد المقدسيّ، قال: أخبرنا به الشيوخ: أبو البركات دواد بن أحمد بن محمد بن منصور بن ملاعب[6]، وأبو حفص عمر بن بكرون[7]، وأبو محمد عبد الوهاب بن علي بن سُكَيْنَة، وأبو محمد عبد الواحد بن

---

(١) كذا الصواب كما في (ز) و (ظ) و (ك) «طرارا» براءين وألفين، و « القايني» بياء مثناة تحتية بعد الألف، وقد صرّح المؤلّف بهذا الضبط فقال: القايني بالقاف وآخر الحروف والنون. اهـ وتحرفت «طرارا» في (ت) إلى «طراز» بالزاي في آخره، وفي (س) إلى « طرّار » كذا بتشديد الراء، وفي كلّها ما عدا (ز) «القائني» كتبت بالهمزة والياء. وهو: بغدادي، شيخ مقرئ، حاذق، توفي سنة ٤٣٠ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٢ / ٣١٥، المعرفة: ٢/٧٦١-٧٦٢

(٢) كذا في (ت) و (ك) وهو الصواب؛ لأن والد سليمان هو « فزارة » لا « يوسف » وفي (ز) و (س) وحاشية (م) «سليمان بن يوسف » وهو خطأ، وفي (ظ) كتب « يوسف » وضرب عليها بخط وكتب فوقها «سليمان»

(٣) كذا ضبطت في (س)

(٤) في المطبوع: « المزيد » وهو تحريف.

(٥) في (ز) « الإمام » بدل « العالم »

(٦) مسند، جليل، توفي سنة ٦١٦ هـ . انظر: غاية النهاية: ١ / ٢٧٨

(٧) بكرون، هو جدُّه الثالث، فهو: عمر بن أحمد بن الحسن بن عليّ بن بكرون، النهرواني الأصل، البغدادي،

==

سلطان،[1] وأبو يعلى حمزة بن عليّ القبيطيّ[2]، وعبد العزيز بن الناقد،[3] وزاهر بن رستم،[4] وأبو الفتوح نصر بن محمد بن عليّ بن الحُصْري[5]، وأبو شجاع محمد بن أبي محمد بن أبي المعالي بن المقرون[6] البغداديُّون؛ مشافهة من الأول، ومكاتبة من الباقين، قالوا أخبرنا به المؤلّف سماعاً للأول وقراءة وتلاوة للباقين.

وأخبرني به أيضاً الشيخ الإمام المقرئ الفقيه أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد الضّرير قراءة عليه بالجامع الأقمر من القاهرة قال: أخبرنا به / الأستاذ أبو حيَّان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيَّان الأندلسيّ قراءة عليه وأنا أسمع بالقاهرة، قال: قرأته

٩١/١

==

العَدْلُ، ولد سنة ٥٢٣ هـ، ممن أجاز المنذري، حدّث، وكان إمام النظامية سنين، توفي سنة ٥٩٧ هـ.

تنبيه: ذكر المؤلف سنده "للمصباح" في ترجمة أبي الكرم كما هنا غير أنه ليس فيه (عمر ابن بكرون وزاهر بن رستم الآتي)

انظر: غاية النهاية: ٢/٥٤٥، ذيل تاريخ بغداد: ٥/١٧-١٨، التكملة: ١/٣٨٩-٣٩٠

(١) كذا كنّاه المؤلّف هنا « أبو محمد » مع أنه في ترجمته، وكذا عند الذهبي، كنيته «أبو الفضل»، وهو مقرئ، خيّر، صالح، عالي الإسناد، بصير بعلم الأداء، توفي سنة ٦٠٤ هـ.

غاية النهاية: ١ / ٤٧٤، المعرفة: ٣ / ١١٣٤-١١٣٥، التكملة لوفيات النقلة: ٢ / ١٢٩

(٢) مقرئ، محقق، مسند، قرأ على سبط الخياط وغيره، توفي سنة ٦٠٢ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٢٦٤، المعرفة: ٣ / ١١٣٠ - ١١٣١، التكملة: ٢/٩٢-٩٣

(٣) "الناقد" هو جدُّه الرابعُ، فهو عبد العزيز بن أحمد بن مسعود... إمام مقرئ، مكثر، ثقة، قال المنذري: يقال: إنه آخر مَن قرأ "بالمصباح" على مؤلّفه. اهـ توفي سنة ٦١٦ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٣٩٢، المعرفة: ٣ /١١٦٠-١١٦١، التكملة لوفيات النقلة: ٢ /٤٨٣

(٤) ابن أبي الرجاء، شافعيّ، فقيه، مقرئ، صالح، جاور بمكة وأمّ بمقام إبراهيم توفي سنة ٦٠٩ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١/٢٨٨، العقد الثمين: ٤/٤٢٦-٤٢٧، التكملة: ٢/٢٦٠-٢٦١، الشذرات: ٥/٣٧

(٥) فقيه حنبليّ، مقرئ، حافظ، حجة، جاور بمكة نحو (٢٠) سنة وأمّ بالحطيم، توفي سنة ٦١٩ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٢/٣٣٨، المعرفة: ٣/١١٧٦-١١٧٧، التكملة: ٣/٦٩-٧٠، المقصد الأرشد: ٣/ ٦٧-٦٨

(٦) شيخ مقرئ، مجوّد، تصدّر للإقراء والتلقين (٦٠) سنة حتى لَقّن الآباء والأبناء والأجداد احتسابا لله ولا يأخذ من أحد شيئاً، توفي سنة ٥٩٧ هـ.

غاية النهاية: ٢ / ٢٥٩، المعرفة: ٣ / ١١٠٢ - ١١٠٣، التكملة: ١/٣٨٣-٣٨٤

على الشيخ المقرئ أبي سهل اليُسْر بن عبد الله بن محمد بن خلف بن اليُسْر الغرناطيّ، وتلوت عليه بقراءة نافع، قال: قرأت جميع « المصباح » على الشيخ أبي الحسن[1] عليّ بن محمد بن إبراهيم بن عليّ بن أبي العافية السبتيّ[2]، وقرأت عليه بعض القرآن بمضمّنه سنة اثنتين وعشرين وستمائة، وأخبرني به عن الشيخ المقرئ أبي بكر محمد بن إبراهيم الزنجانيّ[3] سماعاً وتلاوة عن المؤلّف كذلك.

هذا هو الصواب في هذا الإسناد، وإن وقع فيه أنَّ ابن أبي العافية رواه سماعاً وقراءة عن المصنّف، فإنه وَهْمٌ؛ سقط منه ذِكْرُ الزّنجانيّ، فليعلم ذلك، فقد نبّه عليه الحافظ أبو حيّان والحافظ أبو بكر بن مسدّي[4]، وهو الصّواب.[5]

وقرأت بما تضمّنه من القرءات العشر حسبما اشتملت عليه تلاوتي على الشيوخ الثلاثة؛ ابنِ الصائغ وابنِ البغداديّ وابن الجنديّ، إلاّ أني وَصلْتُ على ابن الجنديّ إلى أثناء سورة "النحل" حسبما تقدم، وقرءوا كذلك على الأستاذ أبي عبد الله الصائغ، وقرأ كذلك على الشيخ الإمام أبي الحسن علي بن شجاع الضّرير، وقرأ هو به على الإمام أبي الفضل محمد بن يوسف بن عليّ الغزنويّ[6]، وقرأه وقرأ به على المؤلّف، كذا نصَّ الإمام

---

(١) في المطبوع: « الحسين » مصغّراً، وهو تحريف.

(٢) مقرئ حاذق، تاجر، معمّر، توفي حدود سنة ٦٣٠ هـ.

السّبتي نسبة إلى: سبتة بفتح السين وباء موحدة ساكنة، مدينة في المغرب.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٥٦٣، المعرفة: ٣ / ١٢٥٩-١٢٦٠، اللباب: ٢ / ٩٨

(٣) المجاور بمكة.

الزنجاني: نسبة إلى: زنجان، مدينة على حدود أذربيجان. انظر: غاية النهاية: ٢ / ٤٨، اللباب: ٢ / ٧٧

(٤) محمد بن يوسف، إمام، حافظ، مقرئ، نزيل مكة، قال الذهبي: بدت منه هفوة في حقِّ أمِّ المؤمنين عائشة، وفيه تشيّع، رأيتهم يُغمزونه، توفي سنة ٦٦٣ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٢ / ٢٨٨، المعرفة: ٣ / ١٣١٢-١٣١٣، النفح: ٢ / ١١٢ و ٥٩٤ - ٥٩٥

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/٥٦٣ و ٢/ ٤٨، المعرفة: ٣ / ١٤٧٣

(٦) مقرئ، فقيه حنفي، مفسر، توفي سنة ٥٩٩ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٢ / ٢٨٦، المعرفة: ٣ / ١١٢٦-١١٢٧، التكملة: ١ / ٤٤٨، طبقات المفسرين: ٢ /

==

الثقة أبو عبد الله ابن القَصَّاع أَنّ عليّ بن شجاع قرأ "بالمصباح" على الغزنـــويّ، وابــنُ القَصّاع ثقة عارف ضابط، وقد رحل إليه وقرأ عليه، فلولا أنه أخبره بذلك لم يذكره، ولا شكّ عندنا في أنه لقي الغزنويّ وسمع منه.

كتاب الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها

تأليف الإمام الأستاذ النّاقلِ أبي القاسم يوسف بن عليّ بن جبارة بن محمد بن عقيـــل الهذليّ[1] المَغربيّ؛ نزيل نيسابور، توفي بها سنة خمس وستين وأربعمائة. / ٩٢/١

أخبرني به الشيخان: المعمّر الأصيل المقرئ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن حاتم الإسكندريّ، والأصيلُ العَدْل أبو عبد الله محمد بن عليّ بن نصر الله بـــن النحـــاس الأنصاري قراءة منـــّي عليهما بالجامع الأمويّ، قال الأول: أخبرنا به الشيخ أبو حفـــص عمر بن غَدير بن القَوّاس الدّمشقيّ[2]، مشافهة عن الإمام أبي اليُمن الكنديّ، قال: أخبرني به شيخي أبو محمد عبد الله بن عليّ البغداديّ[3] تلاوة وسماعاً، قال: أخبرني به أبو العــــزّ محمد بن الحسين بن بندار الواسطيّ كذلك عن المؤلِّف كذلك.

وقال الشيخ الثاني: أخبرني به الشيخ الأصيل أبو محمد القاسم بن المظفّر بن محمود بـــن عساكر[4] قراءة عليه وأنا أسمع من سورة "سبأ" إلى آخره وإجازة لباقيه قـــال: أخـــبرني به.....[5]

==

٢٩١-٢٩٢

(١) في المطبوع: « الهزلي » بالزاي، وهو تصحيف قبيح، حاشا الهذليّ منه.

(٢) غدير هو جدُّه الثالث، فهو: عمر بن عبد المنعم بن عمر بن عبد الله بن غدير، ولد سنة ٦٠٥هـــ ناصر الدين، قرأ عليه الذهبيّ "السبعة" و"المبهج" و"الكفاية في الست" وخرّج له مشيخة، سمع منه البرزالي والمزي وغيرهمـــا، توفي سنة ٦٩٨ هـــ، ولم يتزوج.

انظر: الوافي بالوفيات: ٥٢٠/٢٢، الشذرات: ٤٤٢/٥، درة الحجال: ١٩٦/٣

(٣) هو سبط الخيّاط.

(٤) الطبيب، توفي سنة ٧٢٣ هـــ. انظر: الدرر الكامنة: ٣ / ٢٣٩

(٥) وقع في جميع النسخ بعد « به » بياض، وكلّها أشارت إلى أنه في الأصل، ففي (ت) فراغ بمقدار ســـطر، ثم

==

وقرأت جميع القرآن بما دخل في تلاوتي[1] من مضمّنه من القراءات العشر وغيرها على الشيوخ: الأستاذ أبي المعالي محمد بن اللبّان الدّمشقيّ، والعلاّمة أبي عبد الله بن الصائغ والإمام أبي محمد الواسطيّ، وإلى قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾ من (النحل) على الأستاذ أبي بكر بن الجنديّ.

وقرأ ابن اللبان بما تضمَّنه من القراءات العشر فقط على شيخه الأستاذ أبي محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطي وقرأ هو بجميع ما تضمَّنه من جميع القراءات على أبي العبّاس أحمد بن غزال الواسطيّ، وقرأ به على الشّريف أبي البدر محمد بن عمر الدّاعي، وقرأ به على أبي عبد الله محمد بن محمد بن الكال الحلّي وعلى أبي بكر عبد الله بن منصور بن الباقلاّني الواسطيّ، وقرأ ابن الكال به على الإمام الحافظ أبي العلاء الهمذانيّ، وقرأ به أبو العلاء وابن الباقلاّنيّ على الإمام أبي العزّ القلانسيّ.

وقرأ باقي شيوخي بما تضمَّنه من القراءات الاثني[2] عشرة وغيرها على شيخهم / أبي عبد الله الصائغ، وقرأ كذلك على الكمال ابن فارس، وقرأ كذلك على الإمام أبي اليُمْن الكنديّ وقرأ بمضمّنه على سبط الخيّاط، وقرأ بمضمّنه على الإمام أبي العزّ القلانسيّ، وقرأ

93/1

==

علّق عليه في الحاشية: كذا وجد في أصلٍ عليه خطّ المؤلّف. اهـ.

وفي (ز) كتب فوق الفراغ بخط رقيق: كذا بياض في نسخة الأصل. اهـ، وكتب في الحاشية: قال المؤلّف: لعل ابن عساكر يرويه بالإجازة عن أصحاب أبي العلاء الهمداني كأبي الحسن ابن المغير، وعجيبة بنت الباقرادي وغيرهما عن الهمداني عن أبي العزّ القلانسيّ عن المؤلّف. اهـ

وهذا القول المنسوب للمؤلف لم أجده في غاية النهاية. والله أعلم.

وفي (س) وفي الأصل بياض بعد « به ».

وفي (ظ) أشير بعد « به » إلى الحاشية وكتب: بياض.

وفي (ك) و(م) أشير بعد « به » إلى الحاشية وكتب: في نسخة الأصل ها هنا بياض.

لكن هذا البياض جاء محلّه في المطبوع: به جماعة من أصحاب الإمام أبي العلاء الحسن بن أحمد العطار الهمداني سماعاً لبعضهم وإجازة لآخرين، منهم: الشيخ المسند أبو الحسن علي بن المقير البغداديّ، قال: أنا به الحافظ الشيخ الإمام شيخ العراق محمد أبو العزّ القلانسيّ قراءة وتلاوة على المؤلّف. اهـ

(1) في (س): «تلاوته»، وهو تحريف.

(2) في (ز) و (س) وكذا المطبوع: « الاثني عشرة »

به أبو العزّ على مؤلّفه الإمام أبي[1] القاسم الهذليّ، رحل[2] إليه لأجل ذلك فيما أخبرني به بعض شيوخي، ثم وقفتُ على كلام الحافظ الكبير أبي العلاء الهمذانيّ أنه قرأ عليه ببغداد، وهو الصحيح. والله أعلم.

كتاب المنتهى في القراءات العشر[3]

تأليف الإمام الأستاذ أبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعيّ، وتوفي سنة ثمان وأربعمائة.

قرأت به ضمناً على شيوخي المذكورين آنفاً في كتاب «الكامل» للهذلي بإسنادهم إلى أبي القاسم الهذليّ، وقرأ به على شيخه أبي المظفَّر عبد الله بن شبيب[4] وقرأ به على الخزاعيّ.

كتاب: الإشارة في القراءات العشر

تأليف الإمام الثقة[5] أبي نصر منصور بن أحمد العراقيّ وتوفي سنة[6]........

دخل في قراءتي ضمناً على شيوخي بإسنادهم إلى الهذليّ، وقرأ به الهذليّ على المؤلّف.

كتاب: المفيد في القراءات الثمان

تأليف الإمام المقرئ أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الحضرميّ اليمنيّ، وتوفي في حدود سنة ستين وخمسمائة، وهو كتاب مفيد كاسمه اختصر فيه كتاب «التلخيص» لأبي معشر الطبريّ وزاده فوائد.

---

(١) في المطبوع: «أبو» وهو مرجوح.

(٢) انظر: غاية النهاية: ٢ /١٢٨

(٣) كذا في جميع النسخ، وهو سهو من المؤلّف رحمه الله، والصواب أنه في (الخمسة عشر).

انظر: غاية النهاية: ٢ / ١٠٩، المعرفة: ٢ / ٧١٩ ص٢٥٩ من هذه الرسالة.

(٤) مقرئ متصدِّر، صالح، ضابط، عالم بالقراءات، كثير السَّماع، حدّث عن الحافظ أبي عبد الله بن مندة، توفي سنة ٤٥١ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٤٢٢-٤٢٣، المعرفة: ٢ / ٨٠٤

(٥) في (س) «الفقيه» ولعله تصحيف.

(٦) كذا بياض في جميع النسخ ما عدا (ت) و (س) فليس فيهما عبارة «وتوفي سنة».

قرأت به القرآن ضمناً على الشيوخ المصريِّين، وقرءوا به كذلك على شيخهم أبي عبد الله محمد بن أحمد الصائغ، وقرأ به على شيخه الكمال بن سالم الضّرير، * وقرأ به على أبي الحسن شجاع بن محمد بن سيّدهم المدلجيّ المصريّ، وقرأ به على المؤلّف أبي عبد الله الحضرميّ، وقرأ به المؤلّف *[1] على أبي الحسن عليّ / بن عمر الطبري صاحب أبي معشر وعلى سعيد بن أسعد اليمنيّ.[2]

94/1

وحيث أطلقنا «المفيد» في كتابنا فإيّاه نريد لا «مفيد» الخيّاط[3].

كتاب: الكنز في القراءات العشر

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطيّ وتوفي في شوال سنة أربعين وسبعمائة، كتابٌ حَسَنٌ في بابه، جمع فيه بين «الإرشاد» للقلانسيّ و«التيسير» للدّانيّ وزاده فوائد.

أخبرني به سماعاً وتلاوة الشيخ أبو المعالي محمد بن أحمد بن اللبّان، وقرأه وقرأ به على مؤلّفه المذكور.

وأخبرني به سماعاً وتلاوة لبعضه الشيخ الإمام الوليّ أبو العبّاس أحمد بن رجب البغداديّ وقرأه *وقرأ بمضمّنه*[4] على مؤلّفه.

---

(1) ما بين النجمتين سقط من (ت) وفي (م) تحرفت العبارة الأخيرة إلى «وقرأ به على المؤلف على أبي الحسن» كذا ذكر المؤلف أن الحضرمي قرأ على الطبري صاحب أبي معشر، وهو سهو منه رحمه الله إذ الموجود في إجازة في آخر كتاب "المفيد" أنه قرأ على أبي عليّ الحسن بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن أبي معشر، اهـ وقد يكون المؤلف تجوّز في العبارة على قول من أثبت قراءة الحسن بن عبد الله على أبي معشر نفسه دون واسطة أبيه، وقول المؤلف أيضاً: (وقرأ به المؤلف على أبي الحسن) صوابه: وقرأ بما حواه المؤلف... والله أعلم. انظر: غاية النهاية: 217/1 و560

(2) كذا ذكر المؤلّف هنا أن الحضرميّ قرأ على اليمنيّ، وعكس ذلك في "الغاية" حيث ذكر في ترجمة اليمنيّ أنه هو الذي قرأ على الحضرميّ. والصواب ما ذكره هنا كما هو موجود في الإجازة التي في آخر "المفيد".

(3) هذا تجوّز في العبارة أو سهو منه رحمه الله؛ لأن المراد: "المفيد" لأبي نصر الخباز الذي رواه الخياط كما سبق في ص:509 وانظر: غاية النهاية: 65/2

(4) ما بين النجمتين من (ز) و (س) فقط، وجاء في حاشية (م): وكتب عليه«صح»

وأخبرني به الشيخ المسند المقرئ صلاح الدين أبو بكر بن[1] محمد بن أبي بكر بن محمد الأعزازيّ بقراءتي عليه، وقرأه وقرأ بمضمّنه على مؤلّفه.

كتاب: الكفاية في القراءات العشر

من نظم أبي محمد عبد الله، مؤلّف «الكنز» المذكور أعلاه نظم فيها كتابه «الكنز» على وزن «الشاطبية» ورويِّها.[2]

قرأتُها على الشيخ شهاب الدين أحمد بن رجب المذكور، وأخبرني أنه قرأها على ناظمها المذكور وأخبرني بها سماعاً وتلاوة أبو المعالي بن اللبّان عن الناظم كذلك.

وقرأت بمضمّن الكتابين المذكورين بعض القرآن على الشيخ المقرئ المجوّد أبي العبّاس أحمد بن إبراهيم بن الطحّان المنبجيّ، وقرأ بهما جميع القرآن على مؤلِّفهما المذكور.

كتاب: الشمعة[3] في القراءات[4] السبعة

من نظم الإمام العلاّمة أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الموصليّ المعروف ب"شعلة" وتوفي في صفر سنة ست وخمسين وستمائة، وهي قصيدة / "رائية" قدر نصف «الشاطبية» مختصرة جداً، أحسن في نظمها واختصارها. ٩٥/١

قرأتُها وغيرها من نظم المذكور على شيخنا أبي العبّاس أحمد بن رجب بن الحسن السلاميّ وأخبرني بها عن [ ][5] عن شيخه التّقيّ أبي الحسن عليّ بن عبد العزيز

(١) « بن » سقطت من المطبوع، وهو خطأ.

(٢) « الوزن » و « الرَّويّ » مصطلحان عَرُوضيان:

فالوزن: هو البحر الذي تنظم فيه القصيدة من طويل وكامل وغيره.

والرويّ هو: الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب إليه، ولا يكون هذا الحرف حرف مدٍّ ولا هاء.

انظر: شرح كتاب أهدى سبيل: ١٧٨-٢٥٠

(٣) في المطبوع: « الشفعة » بالفاء بدل الميم، وهو تحريف.

(٤) في (ز) و (ظ): « قراءات » بالتنكير، والمثبت أصحّ.

(٥) كذا بياض في جميع النسخ ما عدا (ت) ففيها: « بها عن شيخه التقي أبي الحسن علي..» وهذا لا يصح؛ لأنّ الإربليّ ليس شيخاً للسّلاميّ بل هو شيخ شيخه، ويؤيد هذا ما ذكره المؤلف نفسه حيث قال في ترجمة «شعلة» ==

الإربلي[1] عن الناظم المذكور، سماعاً من لفظه عن الإربليّ المذكور قراءة بمضمّنها، وهـذا من أطرف[2] ما وقع في أسانيد القراءات، ولا أعلم وقع مثله فيها.[3]

كتاب: جمع الأصول في مشهور المنقول

نظم الإمام المقرئ أبي الحسن عليّ بن أبي محمد بن أبي سعد[4] الديوانيّ الواسطيّ، وتوفي بواسط[5] سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة،كذا رأيته بخط الحافظ الذهبيّ في طبقاته.[6]

وهو قصيدة لامية في وزن «الشاطبية» ورَوِيِّها.

كتاب: روضة التقرير في الخلف بين "الإرشاد" و"التيسير" نظم المذكور.

قرأتهما جميعاً على الشيخ الصالح أبي عبد الله محمد بن محمـود السّيواسـيّ الصـوفيّ بدمشق، وأخبرني أنه قرأهما على ناظمهما المذكور بواسط.

كتاب: عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي

من نظم الإمام الأستاذ أبي حيَّان محمد بن يوسف الأندلسيّ، في وزن «الشاطبية»

==

قرأت كثيراً من نظمه على شيخنا ابن رجب عن شيخه عن الإربليّ عنه. اهـ

والعجب أن هذا البياض والفراغ وقع في هذا الموضع نفسه في "جامع أسانيد المؤلف: ق:٣١/ب

انظر: غاية النهاية: ٢ /٨١

(١) المقرئ، نزيل بغداد، إمام، بارع، فقيه، فرضي، نحوي، توفي سنة ٦٨٨ هـ.

الإربلي: نسبة إلى: (إِرْبِل): بكسر الهمزة وسكون الراء وكسر الباء الموحدة بعدها لام: قلعة على مرحلة من الموصل.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٥٥٠، المعرفة: ٣ /١٣٩٩- ١٤٠٠، الأنساب: ١٠٥/١

(٢) كذا في (ز) و (ظ) بالمهملة، وفي البقيّة «أظرف» بالمعجمة، ولا وجه لها هنا، والله أعلم.

(٣) في المطبوع: «فيه» بالتذكير، وهو تحريف.

(٤) في (ظ): «سعيد»، وهو خطأ.

(٥) في (ت): «بها» وفي (ك) كتب: «بواسط» وفوقها بخط دقيق: «بها»

(٦) انظر: المعرفة: ٣ / ١٤٩٦

ورويِّها أيضاً؛ لم يأت فيها برمز، وزاد فيها على[1] «التيسير» كثيراً.

قرأتها وقرأت بمضمّنها على ابن اللبّان، وقرأها وقرأ بمضمّنها على ناظمها المذكور.

وقرأتها أيضاً على جماعة عن الناظم المذكور.

وكذا قرأت منظومته[2] « غاية المطلوب في قراءة يعقوب».

وقرأت بمضمّن كتابه « المطلوب» أيضاً إلى أثناء سورة "النحل" على ابن الجنديّ، وسمعت منه بعضَه وناولني باقيه وأجازَنيه. /

٩٦/١

كتاب: الشرعة في القراءات[3] السبعة

وهو كتابٌ حسنٌ في بابه، بديع الترتيب، جميعُه أبوابٌ، لم يذكر فيه فرشاً، بل ذكر الفرش في أبواب أصوله[4]، وهو تأليف الشيخ الإمام العلاّمة[5] شرف الدين هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن البارزيّ، قاضي حماة، وتوفي بها سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة.

أخبرني بها عنه إذناً جماعة، وسمعتها جمعاً[6] تقرأ على الشيخ أبي المعالي محمد بن أحمد بن[7] اللبّان، وأخبرنا أنه قرأها على مؤلّفها المذكور.

وشافهني به الشيخ إبراهيم بن أحمد الدّمشقيّ قال: شافهني به مؤلّفه.

القصيدة الحصرية في قراءة نافع

نظم الإمام المقرئ الأديب أبي الحسن عليّ * بن عبد الغنيّ *[8] الحُصْريّ.

أخبرنا بها شيخنا أبو المعالي محمد بن أحمد بن اللبّان سماعاً لبعضها وتلاوة لجميع

---

(١) « على » سقطت من المطبوع، مما أدّى إلى تحريف العبارة.

(٢) في المطبوع: « منظومة » بدون ضمير، وهو تحريف.

(٣) كذا في (ت) و (س) وهو الصواب، وفي البقية: « قراءات »

(٤) كذا في (س) و (ظ) وهو الأصوب عندي، وفي البقية: « أصولية »

(٥) في (س): «العالم»

(٦) في (س): «جمعاً» وفي (م): «جميعا».

(٧) « بن » سقطت من المطبوع.

(٨) ما بين النجمتين سقط من (س)

القرآن قال: أخبرنا أبو حيَّان تلاوة، أخبرنا أبو عليّ بن أبي الأحوص سماعاً، أخبرنا أبو جعفر أحمد بن عليّ الفحام[1]، أخبرنا أبو عليّ بن زُلاَّل الضّرير[2]، أخبرنا ابن هذيل، أخبرنا أبو محمد السَّرُقُسْطيّ[3].

ح قال أبو حيَّان: قرأتُها[4] على أبي الحسين[5] بن اليُسْر، أخبرنا أبي[6] عبدُ الله بن محمد، أخبرنا أبو جعفر بن حكم، وأبو خالد بن رفاعة، قالا: أخبرنا أبو جعفر أحمد بن عليّ بن الباذش، أخبرنا أبو القاسم خلف بن صَوَاب،[7] قالا - أعني ابن صواب والسرقسطي -: أخبرنا الحُصْرِيّ.

---

(١) إمام مقرئ، يدري العربية والقراءات، رائق الخط، توفي سنة ٦٤٥ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٨٨، التكملة لوفيات النقلة: ١ / ١٥١

(٢) الحسين بن يوسف بن أحمد، أستاذ، علاّمة، انتهت إليه أستاذية الإقراء؛ لإتقانه وتحقيقه وتجويده، توفي سنة ٦١٣ هـ.

وأمّا ذِكْرُ المؤلّف في "الغاية" نقلاً عن الأبّار من أن وفاته سنة ٥٤٧ هـ فهو سهوٌ من المؤلّف أو سبق قلم، فالذي ذكره الأبّار نفسه وكلٌ من ترجم له أن وفاته سنة ٦١٣ هـ، وما ذكره المؤلّف هو سنة ولادته لا سنة وفاته.

و(زُلاَّل) ضَبطها الصَّفديّ بقوله: بضم الزاي وتشديد اللام.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٢٥٣، المعرفة: ٣ / ١١٦٥، التكملة لوفيات النقلة: ٢ / ٣٥٩ - ٣٦٠، الوافي بالوفيات: ١٣ / ٨٦

(٣) لم أعرفه.

(٤) في المطبوع: « قرأت »، وهو تحريف.

(٥) في (ت): « الحسن »، وهو تحريف.

(٦) في (ت) و(م) وكذا في المطبوع: « أبو »، وهو خطأ، لأن المراد والد أبي الحسين وهو عبد الله.

(٧) كذا في جميع النسخ، وذكر المؤلّف في ترجمة الحُصْريّ أنه أبو القاسم بن الصواف، بالفاء بدل الباء.

أمّا الذهبي فذكره أيضاً في ترجمة الحصريّ بأنه أبو القاسم بن رضوان، وكلاهما تصحيف وتحريف، والصواب ما هنا كما ذكر ابن بشكوال في ترجمة الحُصري، وقال عنه: هو خلف بن محمد بن عبد الله بن صواب، اللخمي، قرطبي، عني بملاقاة الشيوخ من صغره، وتخصص في القراءات، توفي سنة ٥١٤ هـ.

انظر: الصلة: ١/١٧٢ و٢/٤١٠

قال ابن أبي الأحوص وأخبرنا بها[1] مشافهة، الحاكم أبو عبد الله محمد بن الزّبير القضاعيّ، أخبرنا أبو الحسن عليّ بن عبد الله بن النّعمة، أخبرنا ابن صواب، أخبرنا الحُصْريّ.

قال أبو حيَّان: وعرضتُها حفظاً عن ظهر قلب على مُعَلِّمي عبد الحق بن علي الوادي آشي[2]، وكتب إليّ الشريف أبو جعفر أحمد بن يوسف الشروطيّ[3] - أي صاحب الأحكام - عن أبي محمد بن بقيّ عن الحُصْريّ. /

٩٧/١

كتاب التكملة المفيدة لحافظ القصيدة

من نظم الإمام الخطيب أبي الحسن عليّ بن عمر بن إبراهيم الكتّاني القَيْجَاطِيّ وتوفي سنة ثلاثين وسبعمائة[4]: قصيدة محكَمَةُ النظم في وزن «الشاطبية» ورويّها، نَظَم فيها ما زاد على «الشاطبية» من «التبصرة» لمكّي و«الكافي» لابن شريح و«الوجيز» للأهوازيّ.

قرأتها على الشيخ الإمام الأديب النحويّ المقرئ أبي جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرُّعينيّ في صفر سنة إحدى وسبعين وسبعمائة.

وحدّثني ببعضها من لفظه القاضي الإمام العلاّمة أبو محمد إسماعيل بن هانئ المالكيّ الأندلسيّ في سنة تسع وستين وسبعمائة، قالا: قرأناها على ناظمها المذكور.

وستأتي الإشارة إليها في باب "إفراد القراءات وجمعها" آخر الأصول من هذا

---

(١) في المطبوع: « به »، وهو تحريف.

(٢) أبو محمد، خطيب، مقرئ، صالح، مؤدّب أبي حيَّان، قال أبو حيَّان: قرأت عليه السبع في نحو من عشرين ختمة إفراداً وجمعاً، وعليه تعلّمت الهجاء، ولازمته نحواً من سبعة أعوام وذلك في مدة آخرها سنة ٦٦٩ هـ
وفي (ز) « الوادا آشي »
انظر: غاية النهاية: ١ / ٣٥٩

(٣) لم أعرفه.

(٤) كذا في (ك) فقط، وهو الصحيح، وفي (ظ) جاءت العبارة هكذا: « سنة... وعشرين وسبعمائة. اهـ»
وفي البقية: « سنة نيف وعشرين وسبعمائة. اهـ »
وجاء في المطبوع: « سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة. اهـ » وهو خطأ ؟
انظر: غاية النهاية: ١ / ٥٥٨

الكتاب[1] إن شاء الله تعالى.

كتاب: البستان في القراءات الثلاث عشرة[2]

تأليف شيخنا الإمام الأستاذ أبي بكر عبد الله بن أيدغدي الشمسيّ، الشهير بابن الجنديّ، وتوفي بالقاهرة في آخر شوال سنة تسع وستين وسبعمائة.

أخبرني به مؤلّفه المذكور إجازة ومناولة وتلاوة بمضمّنه خَلا قراءة الحسن من أول القرآن إلى قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَـنِ﴾ من سورة "النحل"، وأجازني بما بَقِيَ، وعاقني عن إكمال الختمة موتُه رحمه الله.

كتاب جمال القراء وكمال الإقراء

تأليف الإمام العلاَّمة علم الدّين أبي الحسن عليّ بن محمد بن عبد الصمد السَّخاويّ وتقدم[3] أنه توفي سنة ثلاث وأربعين وستمائة بدمشق.

وهو غريبٌ في بابه؛ جمع أنواعاً من الكتب المشتملة على ما يتعلّق بالقراءات والتجويد والناسخ والمنسوخ والوقف والابتداء وغير ذلك ومن جملته «النونية» له في التجويد.

أخبرني به شيخنا الإمام قاضي القضاة أبو العبّاس أحمد بن الحسين بن / سليمان بن يوسف الكفريّ رحمه الله، فيما قرأته[4] وقرئ عليه، قال: أخبرنا به الشيخ الإمام شيخ القراء أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي الرقّي[5] بقراءتي عليه قال: أخبرنا كذلك الإمام شيخ القراء شهاب الدين محمد بن مزهر[6] الدّمشقيّ، قال: قرأته على مؤلّفه. ٩٨/١

---

(١) انظر ص: ١٦٢١

(٢) في المطبوع: « الثلاث عشر »، وهو لحن.

(٣) انظر: ص: ٤٧٥

(٤) في (ز): «قرأ به» بالباء الموحدة بعد الهمزة، وجاءت الكلمة خالية من النقط في (س)

(٥) شيخ القراء بدمشق، إمام، ثقة، ناقل، ولي مشيخة دار الحديث الأشرفية، توفي سنة ٧٤٢ هـ.

الرَّقي: بفتح الراء وفي آخرها القاف المشددة نسبة إلى بلدة (الرقة) على طرف الفرات.

انظر: غاية النهاية: ٢ / ٧٥ - ٧٦ ، الأنساب: ٨٤/٣

(٦) محمد بن عبد الخالق بن مزهر، عالم فاضل، ذاكر للروايات، له مشاركة في الفقه والنحو، توفي سنة ٦٩٠هـ.

==

وأخبرني بالقصيدة "النونية" منه وهي التي أولها:

يا من يروم تلاوة القرآن

الشيخ الصالح[1] المقرئ أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفويّ رحمه الله، بقراءتي عليه، قال: أخبرني بها الشيخ الإمام المقرئ الأديب أبو العبّاس أحمد بن سليمان بن مروان البعلبكيّ[2] قراءة عليه وأنا أسمع عن[3] الناظم المذكور رحمه الله.

مفردة يعقوب

لأبي محمد عبد البارئ بن عبد الرحمن بن عبد الكريم الصَّعيديّ، وتوفي بالإسكندريّة في سنة نيف[4] وخمسين وستمائة.

أخبرني بها أبو المعالي محمد بن أحمد بن عليّ الدّمشقيّ، بقراءتي عليه عن ستِّ الدار بنت عليّ بن يحيى الصعيديّ عنه، وأخبرني أنه قرأ بها القرآن على شيخه أبي حيَّان عن المريوطيّ تلاوة عنه كذلك.

وأخبرني[5] بها شيخنا عبد الوهاب بن محمد القرويّ مشافهة عن أصحابه عنه تلاوة وقرأ هو على الصفراويّ وجعفر الهمدانيّ وعيسى بن عبد العزيز بأسانيدهم.

فهذا ما حضرني من الكتب التي رويت منها هذه القراءات من الروايات والطرق بالنص والأداء.

==

انظر: غاية النهاية: ٢ / ١٥٩-١٦٠

(١) في المطبوع: « الصالحيّ »، وهو تحريف.

(٢) المعدَّل، قرأ علي السخاوي وعرض عليه الشاطبية، توفي سنة ٧١٢ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٥٨-٥٩

(٣) في (ز): « من »

(٤) في (ظ) و (ك) بياض مكان « نيّف »

(٥) في (س): «وأخبرنا» بالجمع.

وأخبرني[1] بها شيخنا عبد الوهاب بن محمد القرويّ مشافهة عن أصحابه عنه تــلاوة وقرأ هو على الصفراويّ وجعفر الهمدانيّ وعيسى بن عبد العزيز بأسانيدهم.

فهذا ما حضرني من الكتب التي رويت منها هذه القراءات من الروايــات والطــرق بالنص والأداء.

وها أنا أذكر الأسانيد التي أدّت القراءة لأصحاب هذه الكتب من الطرق المذكــورة، وأذكر ما وقع من الأسانيد بالطرق المذكورة بطريق الأداء فقط حسبما صَحَّ عندي مــن أخبار الأئمة قراءة قراءة، ورواية رواية، وطريقاً طريقاً مع الإشارة إلى وفَيَاتهم والإيمـاءِ إلى تراجمهم وطبقاتهم إن شاء الله.

١/٩٩

/أما قراءة نافع من روايتي قالون[2] وورش[3] عنه

رواية قالون، طريق أبي نشيط[4] عن قالون من طريق ابن بويان[5] من سبع طــرق:

الأولى إبراهيم بن عمر[6] عنه من طريقي "الشاطبية" و"التيسير".

فمن "التيسير" قال الداني: قرأت بها القرآن كله على شيخي أبي الفتح فارس بن أحمـد بن موسى[7] المقرئ الضرير، وقال لي: قرأت بها على أبي الحسن عبد الباقي بن الحســن[8]

---

(١) في (س): «وأخبرنا» بالجمع.

(٢) سيترجم له المؤلف ص: ٥٦٨

(٣) انظر ترجمته ص: ٥٦٩

(٤) انظر ترجمته ص: ٥٦٩

(٥) انظر ترجمته ص: ٥٧٠

(٦) أبو إسحاق، البغداديّ، مقرئ، قال الداني: لا أعلم أحداً أسند عنه غير عبـد البـاقي بـن الحسـن. اهـــ انظر: غاية النهاية: ١ / ٢١-٢٢

(٧) الحمصيّ، أستاذ ضابط ثقة، واسع الرواية مع النسك والفضل والصدق. له كتاب « المُنشأ في القراءات الثمـان» توفي سنة ٤٠١ هـــ انظر : غاية النهاية: ٢ / ٥-٦، المعرفة: ٢ / ٧١٧ /

(٨) « ابن الحسن » سقطت من (ز)
وهو خراسانيّ الأصل، ضابط، ثقة، إمام في القراءات والعربيّة، توفي سنة ٣٨٠ هـــ
انظر : غاية النهاية: ١ / ٣٥٦-٣٥٧، المعرفة: ٢ / ٦٨٠-٦٨١

المقرئ، وقال: قرأت على إبراهيم بن عمر المقرئ[1].

ومن "الشاطبية" قرأ بها الشّاطبيّ على أبي عبد الله محمد بن عليّ بن أبي العاص النَّفزيّ، وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن الحسن بن محمد بن غلام الفَرَس[2]، وقرأ بها على أبي داود سليمان بن نجاح، وأبي الحسن عليّ بن عبد الرحمن بن الدّوش، وأبي الحسين يحيى بن إبراهيم بن البيّاز، وقرءوا بها على الدّانيّ.

وقرأ بها[3] الشاطبيّ أيضاً على أبي الحسن عليّ[4] بن محمد بن هذيل، وقرأ بها على أبي داود على الداني بسنده.

طريق الحسن بن محمد بن الحباب[5] وهي الثانية عن ابن بويان من طريقي "الهداية" و"الكافي"، قال كلّ من ابن شريح والمهدوي: قرأت بها على أبي الحسن أحمد بن محمد المقرئ القَنْطَريّ[6] بمكة في المسجد الحرام[7]، وقرأ على أبي عليّ[8] الحسن ابن محمد بن الحباب البزاز البغداديّ المقرئ.

---

(1) التيسير: ١٠

(2) مقرئ، نحويّ، لغويّ، كتب عنه السِّلفيّ مع تقدمه، وله حظ من علم الحديث ورجاله، توفي سنة ٥٤٧هـ والفَرَس: لقب تاجر كان جدُّه سعيد عنده.
انظر: غاية النهاية: ٢ / ١٢١-١٢٢، المعرفة: ٢ / ٩٨٠-٩٨٢

(3) في (ت) بعد كلمة « بها »: « على » وهو سبق قلم من الناسخ.

(4) في (ت): « أحمد » وهو خطأ.

(5) أبو علي، مقرئ، متصدر. غاية النهاية: ١ /٢٣١

(6) نزيل مكة، شيخ مقرئ، قال عنه الداني: لم يكن بالضابط ولا بالحافظ. توفي سنة ٤٣٨ هـ
غاية النهاية: ١ /١٣٦، المعرفة: ٢ / ٧٥٤-٧٥٥، العقد الثمين: ٣ / ١٧٨

(7) ابنُ شريح قراءته كانت في سنة ٤٣٣ هـ ولعلها في شهر ذي القعدة، فهو في هذه الفترة سمع على القنطري كتابه « الاختصار في القراءات » وأما المهدوي فلم أقف على تحديد وقت قراءته.
انظر: فهرست ابن خير: ٢٦

(8) « عليّ » سقطت من (م) وكذا المطبوع. وانظر: الكافي: ٦

طريق أبي الحسن عليّ بن العلاّف[1] وهي الثالثة عن ابن بويان من "المستنير": قال ابن سوار: قرأت بها جميع القرآن على أبي عليّ الحسن بن أبي الفضل الشّرمقاني[2] وأخبرني أنه قرأ بها جميع القرآن على أبي الحسن بن[3] العلاّف؛ يعني عليّ بن محمد بن يوسف بن يعقوب البغداديّ الأستاذ الثقة.[4]

طريق أبي بكر بن مهران وهي الرابعة عن ابن بويان من كتاب "الغاية" له ومن كتاب "الكامل"

قال الهذلي: قرأت على أبي الوفا[5] وقرأ بها على أحمد بن الحسين يعني الأستاذ أبا بكر بن مهران.[6]

طريق إبراهيم الطّبريّ وهي الخامسة عن ابن بويان من"المستنير" من طريقين: قال ابن سوار[7]: وقرأت بها جميع / القرآن على أبي عليّ الحسن بن أبي الفضل الشّرمقانيّ وأخبرني أنه قرأ بها جميع القرآن على أبي إسحاق الطّبريّ. ١/١٠٠

وقرأ بها[8] ابن سوار أيضاً على أبي عليّ العطّار وقرأ بها على الطّبريّ؛ يعني إبراهيم بن

---

(١) ثقة ضابط، من كبار أئمة أهل الأداء، توفي سنة ٣٩٦ هـ.

غاية النهاية: ١ / ٥٧٧، المعرفة: ٢ /٦٨٨ ، تاريخ بغداد : ١٢ / ٩٥ ، المنتظم: ١٥ / ٥١

(٢) الزاهد، من العالمين بالقراءات ووجوهها، وله قصة مع شيخه ابن العلاّف، وأخرى مع الأمير محمود بن سبكتكين تدلّ على علمه بعلم العَدّ، توفي سنة ٤٠١ هـ

والشرمقاني: نسبة إلى شرمقان من قرى نسا.

انظر: غاية النهاية: ١ /٢٢٧، المعرفة: ٢ / ٧٨٦-٧٨٨، تاريخ بغداد: ٧ /٤٠٢-٤٠٣ معجم البلدان: ٥ / ٢٨١-٢٨٢

(٣) « بن » سقطت من (ز)

(٤) المستنير: ١ / ١٤٨-١٤٩، وفيه أن قراءة ابن سوار على الشرمقاني كانت سنة ٤٣٣ هـ.

(٥) هو مهدي بن طرارا، سبقت ترجمته ص: ٥١٨

(٦) الغاية: ٥١-٥٢، الكامل: ق ٤٦/أ

(٧) سقطت الألف بين الواو والراء في المطبوع، مما أدى إلى تصحيف الاسم إلى: « سور»

(٨) في (ت) بعد (بها): « على » وهو سبق قلم.

أحمد بن إسحاق المالكيّ البغداديّ الإمام الثقة.[1]

طريق أبي بكر الشذّائيّ وهي السادسة عن ابن بويان من طريقين:

طريق الخبّازيّ من "الكامل" قرأ بها على منصور بن أحمد القُهُنْدُزيّ[2] وقرأ بها على أبي الحسن[3] عليّ بن محمد الخبّازيّ[4].

وطريق الكارَزيني من ثلاث طرق:

من "التلخيص"[5]: قال أبو معشر: قرأت على أبي عبد الله محمد بن الحسين الفارسيّ يعني الكارَزيني.[6]

ومن "المبهج" : قال سبط الخيّاط: قرأت بها القرآن على الإمام أبي الفضل عبد القاهر بن عبد السلام[7]، وأخبرني أنه قرأ بها على الإمام أبي عبد الله الكارَزيني[8].

---

(١) المستنير: ١ / ١٤٩

(٢) ضبطه المؤلّف بضم القاف والهاء والدال والزاي، وهو هرويّ، ضابط، لكن: جَعَل المؤلّفُ اسمَ أبيه (أحمد) وهْماً من الهذليّ، ورجّح أنه "منصور بن محمد"، بدليل أن الإمام الرُّوذباريّ قرأ عليه ونَسَبه وهو من أهل بلدته.
انظر: غاية النهاية: ٢ / ٣١٢

(٣) كذا في (ت) وهو الصواب، وتصحفت في البقية والمطبوع إلى « الحسين »
وكذلك في مواضع في الغاية: ٢ / ٣١٢

(٤) شيخ القراء بنيسابور، إمام ثقة محقق، تخرج به أكثر من عشرة آلاف رجل. توفي سنة ٣٩٨ هـ
والخبّازيّ نسبة إلى: الخبز ؛ عمله أو بيعه.
انظر: غاية النهاية: ١ / ٥٧٧-٥٧٨، المعرفة: ٢ / ٧١٤، الكامل: ق ٤٦/أ ، اللباب: ١ / ٤١٧

(٥) هذه الطريق ليست في التلخيص المطبوع المحقّق.

(٦) الإمام المعمَّر، المجاور بمكة، مسند القراء في زمانه، خاتمة أصحاب المطوّعيّ، توفي سنة ٤٤٠ هـ
الكارَزيني نسبة إلى: كارزين مدينة في فارس.، واختلفوا في ضبطها بين كسر الراء وهو المشهور، وبين فتحها.
انظر: غاية النهاية: ٢ /١٣٢-١٣٣، المعرفة: ٢/٧٥٦-٧٥٧، الأنساب: ٥/١٢-١٣ — التاج :(كرز)

(٧) الهاشمي، نقيب الهاشميين بمكة، ثم استوطن بغداد، وتوفي سنة ٤٩٣ هـ.
غاية النهاية: ١/ ٣٩٩، المعرفة: ٢ / ٨٥٧-٨٥٨، المنتظم: ١٧ / ٥٨، العقد الثمين: ٥ / ٤٧١-٤٧٢

ومن طريق[1] أبي الكرم قرأ بها على الشّريف أبي الفضل، وقرأ بها على الكارَزيني *وقــرأ الكارَزيني*[2] والخبّازيّ على الإمام أبي بكر أحمد بن نصر بن منصور الشذّائيّ[3].

فهذه أربع طرق للشذّائي.

طريق أبي أحمد الفَرَضيّ وهي السابعة عن ابن بويان من سبع طرق.

طريق أبي الحسين[4] الفارسيّ وهي الأولى عن الفَرَضيّ من "التجريد" قال ابن الفحّام: قرأت على أبي الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسيّ.[5]

طريق المالكيّ وهي الثانية عن الفَرَضيّ من طريقين؛ من كتاب «الروضة » له ومـــن كتاب "الكافي" قرأ بها ابن شريح على المالكيّ.

طريق الطُّرَيْثِيثِيّ: وهي الثالثة عن الفَرَضيّ من كتاب "التلخيص" قال أبو معشر: قرأت بها على أبي الحسن عليّ بن الحسين بن زكريا الطُّريثيثيّ[6].

طريقا أبي عليّ العطّار وأبي الحسن الخيّاط وهما الرابعة والخامسة عن الفَرَضـــيّ مـــن كتاب "المستنير"، قال ابن سوار: قرأت بها على الشيخين أبي عليّ العطّار المـــؤدّب، وأبي

---

(١) كذا أطلق المؤلف و لم يصرح بمصدر هذا الطريق هل هي من المصباح أم من غيره.

وبالرجوع إلى المصباح لم أجد هذه الطريق، إذ طريق الشذّائيّ فيه عن أبي الحسن بن شنبوذ عن أبي حسان عـن أبي نشيط عن قالون عن نافع ، وقد تكون طريقاً أدائية للمؤلف عن أبي الكرم. انظر: المصباح: ٣٢٨/١-٣٢٩

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ز)

(٣) إمام مشهور، ضابط، له معرفة باللغة، من كبار أصحاب ابن مجاهد. توفي سنة ٣٧٣ هـ

انظر : غاية النهاية: ١ / ١٤٤-١٤٥، المعرفة: ٣ / ٦١٦-٦١٧

(٤) تصحفت في (ت) إلى « الحسن »

(٥) التجريد: ق ٥٣ /أ

(٦) شيخ مقرئ، صوفي، له كتاب "الكافي" وهو في القراءات العشر واختيار أبي حاتم وطلحة بن مصرّف وابـــن سعدان ومحمد بن عيسى ، ذكر ذلك كله الإمام المرندي ، بل ذكر جميع الطرق التي فيه.

الطريثيثي: بضم الطاء المهملة وفتح الراء بعدها ياء ساكنة وثاء مثلثة وياء ساكنة وفي آخرها ثاء مثلثة نسـبة إلى (طريثيث) ناحية كبيرة من نواحي نيسابور.

ملاحظة: هذه الطريق ليست في « التلخيص » المطبوع المحقق.

وانظر: غاية النهاية: ١ / ٥٣٣ ، قرة عين القراء : ق : ١٠/ب و ١١/أ ، الأنساب : ٦٥/٤

الحسن علي بن محمد الخياط.[1]، وهي أيضاً في "الجامع" له[2].

طريق غلام الهراس وهي السادسة عن الفرضي من كتاب "الكفاية الكبرى" قال أبو العز: قرأت بها على أبي علي الحسن[3] بن القاسم الواسطي[4]؛ يعني غلام الهراس[5].

طريق أبي بكر الخياط[6] وهي السابعة عن الفرضي من ثلاث طرق. / ١٠١/١

من "المصباح" قال أبو الكرم: أخبرنا بها أبو بكر الخياط[7].

ومن كتاب "غاية الاختصار" قال[8] الهمداني: قرأت القرآن أجمع على أبي بكر محمد بن الحسين الشيباني[9]، وأبي منصور يحيى بن الخطاب بن عبيد الله البزاز النهري[10] ببغداد، وأخبراني[11] أنهما قرآ على أبي بكر محمد بن علي بن محمد الخياط[12].

---

(١) المستنير: ١ / ١٤٩

(٢) الضمير في (له) عائد على الخياط، فهو صاحب « الجامع » قد مر الكلام عليه ص : ١٧٨
وهذه الطريق في « الجامع » : ٨

(٣) في (ت) « أبي الحسين بن القاسم » وهو خطأ.

(٤) شيخ العراق، والجوال في الآفاق، قرأ عليه أبو العز بجميع ما قرأ به بالروايات المشهورة والشاذة قال عنه المؤلف: ثقة ربما يهم، توفي سنة ٤٦٨ هـ وما ذكره الزبيدي أن اسمه: أبو الحسن بن القاسم، فخطأ منه أو من الناسخ.
انظر: غاية النهاية: ١/٢٢٨-٢٢٩، المعرفة: ٢ / ٨١٣-٨١٥، ميزان الاعتدال: ١ /٥١٨

(٥) الكفاية الكبرى: ٣١-٣٢

(٦) الحنبلي، مسند، ثقة، بصير بالقراءات، حدث عنه الخطيب وأحمد المغازلي، توفي سنة ٤٦٧ هـ.
انظر: غاية النهاية: ٢ / ٢٠٨-٢٠٩، المعرفة: ٢ / ٨١١-٨١٢، طبقات الحنابلة: ٢ / ٢٣٢ - ٢٣٤

(٧) المصباح: ١ / ٣٢٩-٣٣٠

(٨) « قال » سقطت من المطبوع.

(٩) المزرفي، بالفاء، وليس بالقاف كما في الغاية، وهي قرية بين بغداد وعكبرا.
وهو عالم مقرئ فرضي، روى عنه ابن الجوزي وابن عساكر، مات ساجدا سنة ٥٢٧ هـ.
انظر : غاية النهاية: ٢ /١٣١، المعرفة: ٢ / ٩٣٧-٩٣٨، المنتظم: ١٧/٢٨٠-٢٨١، معجم البلدان:٥/١٢١، المشتبه: ٥٨٧

(١٠) شيخ مقرئ، متصدر، غاية النهاية: ٢ / ٣٦٩) لم أعرف إلى أي شيء تعود هذه النسبة.

(١١) وفي المطبوع « وأخبرني » بالإفراد، ولا يستقيم مع السياق.

(١٢) غاية الاختصار: ١ / ٩١

ومن كتاب "الكفاية في القراءات الست" قرأ بها أبو القاسم هبة الله بن أحمد الحريري على أبي بكر الخيّاط المذكور في شعبان سنة إحدى وستين وأربعمائة.[1]

قلت: وهذا إسناد لا مزيد على علوّه مع الصحّة والاستقامة؛ يساوي فيه أبو اليُمن الكنديّ أبا عمرو الدانيّ، وأبا الفتوح الخَشَّاب، وابن الحطيئة[2]، ونظراءهم[3]، ونساوي نحن فيه الشيخ الشاطبيّ من إسناده المتقدم ، ومن إسناده الآتي عن القزّاز نساوي شيخه أبا عبد الله النفزيّ، حتى كأنّني أخذتها عن ابن غلام الفَرَس شيخِ شيخ الشاطبيّ.

وتوفي ابن غلام الفَرَس في المحرّم سنة سبع وأربعين وخمسمائة.

وقرأ أبو بكر الخيّاط وأبو عليّ غلام الهرّاس وأبو الحسن الخيّاط، وأبو عليّ العطّار، والطُّريثيثيّ، والمالكيّ والفارسيّ سبعتهم على أبي أحمد عبيد الله بن محمد بن أحمد بن محمد بن عليّ بن مهران بن أبي مسلم الفَرَضيّ.[4]

وقرأ الفَرَضيّ، والشذّائيّ، والطَّبريّ، وابن مهران، وابن العلاّف، وابن الحباب وإبراهيم بن عمر، سبعتهم على أبي الحسين أحمد بن عثمان بن جعفر بن بويان البغداديّ القطّان الحربيّ.

فهذه ثلاث وعشرون طريقاً عن ابن بويان.

ومن طريق القزاز طريقان:

---

(١) صرَّح بهذا التاريخ أبو القاسم نفسه، وقرأ عليه أيضاً قبل هذا التاريخ مرتين: الأولى سنة ٤٥٦ هـ، والثانية سنة٤٥٨ هـ.

انظر: المعرفة: ٢ / ٩٣٩، الكفاية في الست : ق: ٤

(٢) وذلك لأن الداني بينه وبين ابن بويان ثلاثة رجال هم: فارس بن أحمد، وعبد الباقي بن الحسن، وإبراهيم بن عمر، وكذلك أبو اليُمن بينه معه ثلاثةٌ هم: هبة الله الحريري، والخيّاط، والفَرَضيّ.

فكأنّ الكنديّ قرأ على فارس بن أحمد، وبين وفاة فارس وميلاد الكندي: (١٢٠) سنة إذ أنّ وفاة فارس كانت سنة ٤٠١ هـ، وميلاد الكندي سنة ٥٢٠ هـ.

(٣) في (ز): « ونظائرهم »

(٤) مقرئ، إمام كبير، ثقة، وهو آخر أصحاب ابن بويان، توفي سنة ٤٠٦ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٤٩١-٤٩٢، المعرفة: ٢ / ٦٩١-٦٩٢، تاريخ بغداد: ١٠ / ٣٨٠ - ٣٨٢

الأولى طريق صالح بن إدريس[1] عنه من[2] ثمان طرق:

الأولى: طريق ابن غُصن:

قرأ بها الشاطبيّ على النفزيّ على ابن غلام الفَرَس على أبي الحسن عبد العزيز بن عبد الملك بن شفيع[3]، على عبد الله بن سهل[4] على أبي سعيد خلف بن غصن[5] الطائي[6].

الثانية: طريق طاهر بن غلبون من كتابه "التذكرة".

الثالثة: طريق ابن سفيان من ثلاث طرق من كتابه "الهادي" ومن كتاب "الهداية" قرأ بها المهدويّ على[7] ابن سفيان، ومن كتاب "تلخيص العبارات" قرأ بها ابن بَلّيمة على شيوخه عثمان بن بلال وغيره عنه.

الرابعة: طريق مكّي من كتابه "التبصرة".

---

(١) البغداديّ، نزيل دمشق، ضابط متقن، من تلاميذ ابن مجاهد، توفي سنة ٣٤٥ هـ.
غاية النهاية: ١ / ٣٣٢

(٢) « من » سقطت من المطبوع.

(٣) الأندلسي، قرأ على أحمد بن الإمام الداني، شيخ صالح مجود، توفي سنة ٥١٤ هـ.
غاية النهاية: ١ / ٣٩٤

(٤) ابن يوسف، أبو محمد الأنصاري، المقرئ، الرجل الصالح، أخذ عن الدانيّ ومكّي وابن سفيان، ضابط للقراءات وطرقها، توفي سنة ٤٨٠ هـ.
غاية النهاية: ١ / ٤٢١-٤٢٢، المعرفة: ٢ / ٨٣٠، الصلة: ١ / ٢٧٦ -٢٧٧

(٥) ابن عليّ، القرطبي، قال ابن بشكوال: كان شيخا أميًّا و لم يكن بالضابط، وكان خيّراً فاضلاً، توفي سنة٤١٧هـ. انظر : غاية النهاية: ١ / ٢٧٢، المعرفة: ٢ / ٧٢٤، الصلة: ١ / ١٦٦-١٦٧

(٦) نسبة إلى طيّء، مِثل: سيّد، وهو أبو قبيلة من اليمن، واسمه: جلهمة بن أدد، ينتهي إلى حِمْيَر، وهذه النسبة أعني: (طائي) في هذا الاسم جاءت على غير قياس إذ القياس طيِّئيّ حذفت الياء الثانية فبقي طيٍّء فقلبت الياء الساكنة وهي الأولى ألفاً على غير قياس أيضاً فإن القياس ألاّ تقلب السواكن؛ لأن القلب للتخفيف وهو مع السكون حاصل.
انظر: الأنساب: ٤/٣٥-٤٠، التاج (طاء)

(٧) تكررّت « على » في المطبوع.

الخامسة: طريق ابن أبي الربيع من كتاب "الإعلان": قرأ بها الصّفراويّ على اليسع بن حزم / على القَصَبيّ، على أبي عمران اللّخميّ، على أبي عمر[1] أحمد بن أبي الربيع الأندلسيّ[2].

١٠٢/١

السادسة: طريق ابن نفيس من كتاب "التجريد"[3] قرأ بها ابن الفحّام على أبي العبّاس أحمد بن سعيد بن أحمد بن نفيس المصريّ[4].

السابعة: طريق الطلمنكي من كتابه[5] "الروضة".

الثامنة: طريق ابن هاشم[6] من كتاب[7] "الكامل" قرأ بها الهذلي على أبي العباس أحمد بن علي بن هاشم المصري.

وقرأ بها ابن غصن، وطاهر، وابن سفيان، ومكي، وابن أبي الربيع، وابن نفيس، والطلمنكي، وابن هاشم، ثمانيتهم على الإمام أبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك الحلبي وقرأ على أبي سهل صالح بن إدريس بن صالح بن شعيب[8] البغدادي

---

(١) كذا في « النشر »، والذي في مصادر ترجمته: « أبو جعفر ».

انظر: غاية النهاية: ١ / ٥٨، المعرفة: ٢ / ٧٥٩، الصلة: ١ / ٨٨ و ٢ / ٥٧٩

(٢) الأندلسي، ماهر، رحال مسند القراء بالأندلس، توفي سنة ٤٤٦ هـ .

انظر : غاية النهاية: ١ / ٥٨، المعرفة: ٢ / ٧٥٩، الصلة: ١ / ٨٨-٨٩

(٣) التجريد : ق : ٣/أ

(٤) طرابلسي الأصل، إمام ثقة كبير، قيل: إن الداني أخذ عنه، وإن الذي تولى تربيته هو أبو الطيب ابن غلبون، توفي سنة ٤٥٣ هـ

انظر: غاية النهاية: ١ / ٥٦ -٥٧ ، المعرفة : ٧٩٤/٢-٧٩٥

(٥) كذا في (م) فقط وهو الأصوب، وفي البقية: « كتاب » بدون الضمير.

(٦) تصحفت في (س) إلى: « هشام » وهو: تاج الأئمة. سيترجم له المؤلف في باب الإدغام

(٧) في المطبوع: « كتابه » وهو تحريف.

(٨) في (ز): « شعوب » وهو تصحيف.

الوراق نزيل دمشق.[1]

طريق الدارقطني عن القزاز وهي الثانية عنه:

قرأت بها على ابن اللبان[2] وقرأ على ابن مؤمن[3]، وقرأ على أحمد بن غزال، وقرأ على الشريف الداعي، وقرأ على ابن الكال، وقرأ على الحافظ أبي العلاء، وقرأ على أبي علي[4] الحسن بن أحمد بن الحسن الحداد، وقرأ على أبي بكر أحمد بن الفضل الباطرقاني[5] أخبرنا: محمد بن إبراهيم بن أحمد[6] قراءة عليه أخبرنا الحافظ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني.

وقرأ هو وصالح بن إدريس على أبي الحسن علي بن سعيد بن الحسن بن ذؤابة[7] البغدادي القزاز.

فهذه إحدى عشرة طريقاً عن القزاز.

وقرأ القزاز وابن بويان على[8] القاضي أبي بكر أحمد بن محمد بن يزيد بن الأشعث بن

---

(١) انظر: التذكرة: ١ / ١٦-١٧، وفيها بين طاهر بن غلبون أنه قرأ بهذا السند بضم ميم الجمع وإسكانها، الهادي : ق ٢/أ ، التبصرة: ١٩٩- ٢٠٠، وفيه تصحف (سهل) إلى (سهيل)

(٢) في (م): «المبارك» بدل «اللبان»، وهو خطأ وتحريف.

(٣) في (م): «موسى»، تحريف.

(٤) « علي » سقطت من (ظ)

(٥) مقرئ أصبهان ومحدثها، له كتاب: « القراءات الشاذة » و « طبقات القراء » سماه: « المدخل إلى معرفة أسانيد القراءات ومجموع الروايات» قال عنه الذهبي: كان أحد الحفاظ و لم يكن بالمتقن، توفي سنة ٤٦٠ هـ.
والباطرقاني : بكسر الطاء لا بفتحها كما في (س) نسبة إلى (باطرقان) إحدى قرى أصبهان.
غاية النهاية: ١ / ٩٦-٩٧، المعرفة: ٢ / ٨٠٩-٨١٠، الأنساب: ١ / ٢٥٩ - ٢٦٠

(٦) البغدادي، سمع من الدارقطني كتابه في "القراءات".
غاية النهاية: ٢ / ٤٣-٤٤

(٧) بالذال المعجمة، وذكر المؤلف أن أبا الطيب ابن غلبون كان يهم فيه ويقول إنه بالمهملة.
انظر: غاية النهاية: ١ / ٥٤٣

(٨) في (ز): « عن »

حسان العتري البغداديّ المعروف بأبي حسان وقرأ على أبي جعفر محمد بن هارون الربغيّ البغداديّ المعروف بأبي نَشِيط.

فهذه أربع وثلاثون طريقاً لأبي نَشِيط.

طريق الحلوانيّ عن قالون من طريق ابن أبي[1] مهران عن الحلوانيّ من خمس طرق:

فالأولى: طريق ابن شنبوذ من طريقين:

طريق السامَرِّيّ[2] وهي الأولى عن ابن شنبوذ من أربع طرق: أولاها: فارس بن أحمد؛ قرأ بها عليه أبو عمرو الداني[3] ومن كتاب "التجريد" قرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسن عبد الباقي بن فارس وقرأ على أبيه.[4]

ثانيتها ابن نفيس من كتاب "تلخيص العبارات" قرأ بها ابن بَلِّيمة عليه / ومن كتاب "التجريد" قرأ بها ابن الفحّام على ابن نفيس أيضاً.[5] ١٠٣/١

ثالثتها: الطّرسوسيّ من كتاب "المجتبى".

رابعتها: الخزرجيّ من كتاب "القاصد".

وقرأ الخزرجيّ والطرسوسيّ، وابن نفيس، وفارس، أربعتهم على أبي أحمد عبد الله بن الحسين بن حَسنون السامَرِّي، فهذه ست طرق للسامَرِّيّ[6].

طريق المطوّعيّ وهي الثانية عن ابن شنبوذ من طريقين:

أولاهما: الشّريف من كتاب "المبهج" قرأ بها سبط الخيّاط على الشريف أبي الفضل

---

(١) « أبي » سقطت من (ظ) والمطبوع.

(٢) بفتح الميم وتشديد الراء نسبة إلى: سرّمن رأي

وهو: مسند القراء بالديار المصريّة، توفي سنة ٣٨٦ هـ.

غاية النهاية: ١ / ٤١٥-٤١٧

(٣) هذه الطريق ليست في التيسير، بل هي في: جامع البيان: ١/ ق ٣٧، التعريف: ١٧٩-١٨٠

(٤) هو فارس بن أحمد، شيخ الداني.

(٥) التجريد: ق : ٣ /أ

(٦) انظر: غاية النهاية: ١ / ٤١٥-٤١٧

عبد القاهر بن عبد السلام العبّاسيّ[1].

وثانيتهما المالكيّ من كتاب « التجريد » قرأ بها ابن الفحّام على أبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل المالكيّ[2].

وقرأ بها المالكيّ و[3]العبّاسيّ على أبي عبد الله محمد بن الحسين الكارَزيني وقرأ الكارَزيني على أبي العِبّاس الحسن بن سعيد المطوّعيّ[4].

وقرأ المطوّعيّ والسامَرِّيّ على الإمام أبي الحسن محمد بن أحمد بن أيّوب بن شنبوذ. فهذه ثمان طرق لابن شنبوذ.

وذكر ابن الفحّام أن الكارَزيني قرأ على ابن شنبوذ، وهو غلط[5]، وتبعه على ذلك الصفراويّ، والصوابُ أنه قرأ على المطوّعيّ عنه كما صرح به في "المبهج"[6].

طريق ابن مجاهد وهي الثانية عن ابن أبي مهران من كتاب "السبعة" لابن مجاهد من الثلاث الطرق[7] المتقدمة في أسانيد كتاب "السبعة"[8].

---

(١) المبهج: ١/٣١-٣٢

(٢) التجريد: ٣ /أ

(٣) « و »: سقطت من المطبوع مما أدّى إلى تحريف المراد.

(٤) المطوّعيّ نسبة إلى: المطوّعة، وهم جماعة فرغوا أنفسهم للغزو والجهاد، وقصدوا الغزو في بلاد الكفر. الأنساب: ٥ / ٣٢٦-٣٢٧

(٥) : ق٣

(٦) انظر: المبهج: ١/٣٢

(٧) في (ت) « طرق » بالتنكير.

(٨) كذا قال المؤلف: إنّ لابن مجاهد ثلاث طرق، وبالرجوع إلى «السبعة» لم أجد إلا طريقين عن ابن أبي مهران،
قال ابن مجاهد: أخبرني الحسن بن أبي مهران عن الحلواني عن قالون عن نافع.
وأخبرني بها الحسن أيضاً عن أحمد بن قالون عن أبيه عن نافع. اهـ.
فاتّضح من هذا النص أن ابن مجاهد ليس له في السبعة عن الحلوانيّ إلا طريق واحد وهو ابن أبي مهران، لا ثلاثة، وهذا كله ما لم تكن النسخة التي وصلتنا ناقصة، والله أعلم.
وسيذكر المؤلّف رحمه الله في نهاية الطرق: أن ابن مجاهد قرأ على ابن أبي مهران الحروف فقط، وبيَّن في "الغاية" أنها سماعاً.

==

طريق النقاش وهي الثالثة عن ابن أبي مهران من تسع طرق:

طريق الحمامي؛ وهي الأولى عن النقاش من إحدى عشرة طريقا:

أولاها: أبو علي المالكي من كتاب "الروضة"[١] له[٢].

ثانيتها: طريق أحمد بن علي بن هاشم[٣].

ثالثتها: طريق الحسين بن أحمد الصفار[٤] من كتاب "الروضة" للمعدل قرأ عليه بها[٥]

رابعتها: طريق[٦] أبي علي الحسن العطار.

خامستها: طريق أبي علي الحسن الشرمقاني.

سادستها: طريق أبي الحسن علي الخياط من "الجامع"[٧] له ومن كتـــاب "المســـتنير" قرأ[٨] عليهم بها ابن سوار[٩].

==

وبعد التأمل اتضح لي أن المؤلف لعله يقصد أسانيده هو نفسه إلى كتاب السبعة، فهي ثلاثة، وهذا سيتكرر منـه عند كتاب "الغاية" . والله أعلم.

انظر: غاية النهاية: ١ / ١٤٠، السبعة: ٨٨-٨٩

(١) الروضة: ١٥١

(٢) « له »: ليست في (ت)

(٣) هو تاج الأئمة

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/٢٣٨

(٥) هذان الطريقان من « روضة » المعدّل، بين أن الأولى بضم الميمات، والثانية بإسكانها، قال: رواية الحلواني عـن قالون، طريق النقاش: قرأت بها بضم الميمات على الشيخ أبي العباس أحمد بن علي بن هاشم، وبإسكانها علـى الشيخ أبي عبد الله الحسين بن أحمد الصفار. اهـ

انظر: روضة الحفاظ : ق: ٤٤-٤٥

(٦) « طريق »: سقطت من (ت)

(٧) الجامع: ٧-٨

(٨) في المطبوع: « قرأها » وهو تحريف .

(٩) المستنير: ١ / ١٤٦-١٤٧

سابعتها: أبو عليّ غلام الهرّاس من كتابي "الإرشاد"[1] و"الكفاية"[2] قرأ عليه بها أبو العز.

ثامنتها: أبو بكر الخيّاط من كتاب "غاية الاختصار" قرأ بها الهمدانيّ على أبي بكر محمد بن الحسين الشّيباني،[3] ومن "الكفاية في السِّت" قرأ بها الكنديّ على ابن الطبر،[4] وقرأ بها الشيباني وابن الطبر على أبي بكر الخيّاط.

تاسعتها: /أبو الخطاب أحمد بن عليّ الصوفّي[5]: قرأتُ بها على ابن البغداديّ على الصائغ على ابن فارس على[6] الكنديّ على أبي الفضل محمد بن المهتدي بالله[7].

١٠٤/١

ومن "غاية الاختصار" قرأ بها الهمدانيّ على أبي غالب عبيد الله[8] بن منصور البغداديّ[9] وقرأ بها هو وابن المهتدي بالله على أبي الخطّاب.

عاشرتها: رزق الله بن عبد الوهاب التميميّ[10]: قرأتُ بها على التّقيّ المصريّ، على

---

(١) الإرشاد: ١٢٥-١٢٧

(٢) الكفاية الكبرى: ٢٨-٢٩

(٣) غاية الاختصار: ١ / ٩٠

(٤) « حَدَثَ » سقط في مخطوط "الكفاية في الست" مما لم يمكن معه توثيق هذه الطريق.

(٥) من شيوخ الإقراء ببغداد، له قصيدة في السّنة، وأخرى في "عدّ الآي"، لم يكن عنده خط بالإجازة إلا أنهم قرؤا عليه لحسن الظن به، توفي سنة ٤٧٦ هـ.

انظر : غاية النهاية: ١ / ٨٥، المعرفة: ٢ / ٨٥٥- ٨٥٦

(٦) « على » سقطت من (س)

(٧) الشريف المقرئ، ثقة، صالح، خيّر، سرد الصوم نيّفا على خمسين سنة، قرأ بخمس روايات على الصوفي، توفي سنة ٥٣٧ هـ.

غاية النهاية: ٢ / ١٧٦، المعرفة: ٢ / ٩٤٨-٩٤٩

(٨) كذا في جميع النسخ : "عبيد الله"، بالتصغير، وضبطت في (ظ)، وهو خطأ ، صوابه مكبّراً، مقرئ صادق، توفي سنة ٥١٥ هـ.

انظر : غاية النهاية: ١/ ٤٦٠، المعرفة: ٢ / ٩٢٤ – ٩٢٥

(٩) غاية الاختصار: ١ / ٩٠

(١٠) الحنبلي، الواعظ، المقرئ، الفقيه، الأصوليّ، اللغوي المفسر الفَرَضيّ، كبير الشأن وافر الحرمة، آخر من روى عنه مطلقاً أبو طاهر السلفي، توفي سنة ٤٨٨ هـ.

==

التّقيّ[1] الصائغ، على الكمال الإسكندري، على أبي اليُمن على محمد بن الخضر المحوليّ، ومن "المصباح" لأبي الكرم قرأ بها هو والمحوّلي على أبي محمد رزق الله التميميّ[2].

الحادية عشر: طريق أبي الحسين[3] الفارسيّ: قرأتُ بها بضمّ الميمات على شيوخي الثلاثة المصريّين، على الصائغ، على الكمال الضرير، على أبي الجود، على الخطيب، على الخشّاب، على أبي الحسين نصر بن عبد العزيز الشيرازي الفارسيّ.

وقرأ بها الفارسيّ ورزق الله وأبو الخطّاب والخيّاطان وأبوا عليّ والصفّار وغلام الهرّاس والمالكيّ وابن هاشم؛ الأحد عشر على الأستاذ أبي الحسن عليّ بن أحمد بن عمر[4] الحمّاميّ.

فهذه ست عشرة طريقاً للحمّاميّ.

طريق العَلِويّ وهي الثانية عن النقاش من كتابي أبي العز قرأ بها على أبي عليّ الواسطيّ، وقرأ بها على أبي محمد عبد الله بن الحسين العلويّ[5].

طريق الشريف أبي القاسم الزيدي وهي الثالثة عن النقاش من "تلخيص" أبي معشر الطّبريّ »قرأ بها[6] على أبي القاسم الزيدي.[7]

مطلقاً أبو طاهر السلفي، توفي سنة ٤٨٨ هـ.

غاية النهاية: ١ / ٢٨٤، المعرفة: ٢ / ٨٤٢-٨٤٣، طبقات الحنابلة: ٢ / ٢٥٠

(١) « على التقي »: سقطت من (ز)

(٢) المصباح: ١ / ٣١١-٣١٢

(٣) في (س) و (ظ): « الحسن »، وهو تصحيف.

(٤) في المطبوع: « عمرو »، وهو خطأ.

(٥) ابن محمد، الحنبلي، مقرئ، مصدر، ضابط، وهو الذي انفرد عن النقاش عن ابن ذكوان بالسكت على الساكن مطلقاً كما سيأتي ص:**1157**، وما ذكر المؤلّف من أنّ هذه الطريق من "كتابي" أبي العزّ، فإني لم أجدها إلاّ في « الإرشاد »، أمّا في «الكفاية الكبرى» (المحقّق) فليست فيه، بل ليس فيه طريق العلوي إلا من روايته عن الأسكافي -وليس النقاش - عن القاضي عن قالون . وهذه ليست من طرق "النشر" والله أعلم.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٤١٧-٤١٨، الإرشاد: ١٢٥-١٢٦ ، الكفاية الكبرى : ٣٠-٣١

(٦) (بها): سقطت من المطبوع.

(٧) التلخيص: ٩١.

طريق السعيدي[1] وهي الرابعة عن النقاش: من كتاب "التجريد" قرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسين الفارسيّ، وقرأ بها[2] على أبي الحسن عليّ بن جعفر السَّعيديّ[3].

طريق إبراهيم الطّبريّ وهي الخامسة عنه من كتاب « المستنير » من طريقين[4]: أبي عليّ العطّار، وأبي عليّ الشّرمقانيّ؛ قرأ بها عليهما ابن سوار، وقرأ كلاهما على أبي إسحاق إبراهيم ابن أحمد الطّبريّ[5].

طريق ابن العلاف وهي السادسة عنه من "المستنير" أيضاً: قرأ بها ابن سوار على الشّرمقانيّ، وقرأ بها على أبي الحسن عليّ بن محمد العلاّف[6].

طريق النهروانيّ[7] وهي السابعة عنه من طريقين[8]: أبي عليّ العطّار من "المستنير" قرأ

==

علي بن محمد ينتهي نسبه إلى سيدنا الحسين ﷺ، الحنبلي، شيخ معمّر، مقرئ صالح، ثقة، قرأ على النقاش، وسمع منه "تفسيره" وهو آخر أصحابه، وثّقه الدانيّ، توفي سنة ٤٣٣ هـ.

غاية النهاية: ١ / ٥٧٢-٥٧٣، المعرفة: ٢ / ٧٤٤-٧٤٥

(١) الفارسيّ، أستاذ معروف، له مصنف في القراءات الثمان، وقف عليه الذهبي، ومصنف في التجويد، رآه المؤلّف، توفي بعد سنة ٤١٠ هـ.

غاية النهاية: ١/٥٢٩، المعرفة: ٢ / ٦٩٩-٧٠٠

(٢) بيّن المؤلف أن قراءة الفارسيّ على السعيديّ كانت سنة ٤٠٢ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١ /٥٢٩

(٣) التجريد: ق: ٣/أ وفيه بيّن ابن الفحّام أن قراءة الفارسيّ على السعيديّ كانت بأرض فارس.

(٤) في (س) «طريقي» بالإضافة، وفي (ظ): « كتابين »

(٥) المستنير: ١ / ١٤٦-١٤٧

(٦) المصدر السابق.

(٧) مقرئ، ثقة، من جلة المقرئين، له مصنف في القراءات، توفي سنة ٤٠٤ هـ.

غاية النهاية: ١ / ٤٦٧-٤٦٨، المعرفة: ٢ / ٧٠٠-٧٠١، تاريخ بغداد: ١٠ / ٤٣١ -٤٣٢

(٨) في (س): «طريقي» وفي (م) «طريق» بالإفراد.

١٠٥/١

بها عليه[1] ابن سوار[2]، وطريق أبي علي الواسطي من "الإرشاد"/ و"الكفاية الكبرى" قرأ عليه بها أبو العز، وقرأ العطار وأبو علي على أبي الفرج عبد الملك بن بكران النهرواني.[3]

طريق الشنبوذي وهي الثامنة عنه من كتاب "المبهج" قرأ بها سبط الخياط على الشريف أبي الفضل، وقرأ بها على الكارزيني، وقرأ على أبي الفرج محمد بن أحمد الشنبوذي[4].

طريق ابن الفحام البغدادي وهي التاسعة عنه من « الإرشاد » و « الكفاية الكبرى » قرأ بها أبو العز على أبي علي وقرأ أبو علي على أبي محمد الحسن بن محمد بن يحيى بن الفحام البغدادي[5].[6]

وقرأ ابن الفحام والشنبوذي، والنهرواني وابن العلاف، والطبري، والسعيدي والشريف الزيدي، والعلوي، والحمامي؛ تسعتهم على أبي بكر محمد ابن الحسن[7] بن زياد النقاش، فهذه تسع وعشرون طريقاً للنقاش.[8]

طريق أبي بكر المنقي وهي الرابعة عن ابن أبي[9] مهران من أربع طرق:

الأولى: أبو علي البغدادي عنه؛ قرأ بها الداني على أبي الفتح، وقرأ على عبد الباقي ابن

---

(١) في (ت): « على »

(٢) المستنير: ١ / ١٤٦-١٤٧

(٣) الإرشاد: ١٢٥ - ١٢٧، الكفاية الكبرى : ٢٨-٢٩

(٤) المبهج: ٣٠/١

(٥) السامري، شيخ مصدر، بارع، مقرئ فقيه، توفي سنة ٣٤٠ هـ، وليس هو ابن الفحام صاحب كتاب التجريد، فذلك كما سبق هو: عبد الرحمن بن عتيق، أبو القاسم، الصقلي.

انظر : غاية النهاية: ١ / ٢٣٢، ٢٣٣، المعرفة: ٢ / ٧٠٢-٧٠٣، تاريخ بغداد: ٧ / ٤٢٤

(٦) الإرشاد: ١٢٥-١٢٦، الكفاية الكبرى : ٢٨-٢٩

(٧) في (ظ): « الحسين »، تصحيف.

(٨) انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٢٠

(٩) كلمة « أبي » سقطت من (س)

الحسن، وقرأ على أبي علي محمد بن عبد الرحمن البغدادي.[1]

الثانية: الشنبوذي عن المنقي من طريقين:

"المبهج" و"الكامل" قرأ بها السبط على الشريف أبي الفضل، وقرأ بها الشريف والهذلي على الكارزيني، وقرأ بها على أبي الفرج الشنبوذي[2].

الثالثة: المطوعي عن المنقي من كتاب "الكامل": قرأ بها الهذلي على أبي نصر منصور بن أحمد القهندزي، وقرأ بها على أبي الحسين[3] علي بن محمد الخبازي، وقرأ بها على أبي العباس المطوعي[4].

الرابعة: الشذائي عن المنقي من طريقين:

"المبهج" و"الكامل" قرأ بها السبط على الشريف أبي الفضل، وقرأ بها على الكارزيني، وقرأها الهذلي[5] على أبي نصر بن[6] أحمد وقرأ بها على أبي الحسين الخبازي[7]، وقرأ بها الخبازي والكارزيني على أبي بكر الشذائي.

وقرأ الشذائي والمطوعي والشنبوذي والبغدادي أربعتهم على أبي بكر أحمد بن حماد الثقفي المنقي، المعروف بصاحب المشطاح،[8] فهذه ست طرق للمنقي.

---

(١) ليست من "التيسير" وإنما هي من "جامع البيان" : ١/ ق ٣٧ / ب، والتعريف: ١٧٩-١٨٠

(٢) الكامل: ق : ٤٦/ب ، المبهج: ٣٠/١

(٣) كذا في جميع النسخ ، وهو خطأ ، صوابه : «الحسن» .

(٤) الكامل: ق: ٤٦/ ب

(٥) « الهذلي » سقطت من (ت)

(٦) « بن » سقطت من (ز)

(٧) الكامل: ق: ٤٦ / ب

(٨) مقرئ، معروف، من قراء بغداد في زمانه، حاذق في رواية الحلواني عن قالون.

المنقي بكسر القاف نسبة إلى: من ينقي الحنطة، والمشطاح: كذا في جميع النسخ بالشين المعجمة، بعد الميم، وأراها تصحيفا للمسطاح، بالسين المهملة ، وهي لغة في « المسطح » ، وهو لغة في الجر ين وهو موضع الحب - بفتح الحاء المهملة - وقيل هو الذي يقلى فيه البر -بضم الباء - وهذا ما يناسب نسبته « المنقي » ، قلت ذلك ولم أجد من أشار إليه، فالله أعلم.

==

طريق ابن مهران: وهي الخامسة عن ابن أبي مهران من كتاب "الغاية" له من الطـرق الأربعة المذكورة في إسنادها[1].

وقرأ هو والمنقي،/ والنقاش وابن مجاهد، وابن شنبوذ، الخمسة على أبي علي الحسن بن العباس بن أبي مهران الجمال - بالجيم - إلا أن ابن مجاهد قرأ عليه الحروف فقط. ١٠٦/١

فهذه خمس وأربعون طريقا لابن أبي مهران عن الحلواني.

طريق جعفر بن محمد[2] عن الحلواني وهي الثانية عنه عن قالون من طريقين: طريـق النهرواني وهي الأولى عن جعفر من ثلاث طرق:

الأولى طريق أبي علي من "المستنير" قرأ بها ابن سوار على أبي علي العطار[3] الثانيـة طريق أبي أحمد من "الكامل" قرأ بها الهذلي على أبي أحمد عبد الملـك بـن عبدويـه[4] العطار[5].

الثالثة طريق أبي الحسن الخياط من "الجامع"[6].

==

انظر: غاية النهاية: ١ / ٥١، المعرفة: ٢ / ٥٦٠، الأنساب: ٥ / ٣٩٨، التاج (سطح) و (جرن)

(١) الضمير فيه تشويش بعض الشيء، هل هو عائد على أسانيد ابن مهران في الغاية، أم على أسانيد المؤلـف إلى «الغاية» ؟

الذي يظهر - والله أعلم - أنه الثاني؛ لأن ابن مهران ليس له عن ابن أبي مهران إلا رواية واحدة عنه نفسه، قال في «الغاية»: طريق الحلواني....: قرأت القرآن من أوله إلى آخره مرارا على الحسن بن عباس الرازي - ابـن أبي مهران - وأخبرني أنه قرأ على... والحلواني جميعا على قالون...اهـ. الغاية : ٥٠-٥١

وإن صح هذا التقرير فيكون مراد المؤلف من قوله: (الطرق الأربعة...) أي طرقه منه إلى ابن مهران صـاحب «الغاية» ، فقد سبق وذكر أنه رواها من أربعة أسانيد. والله أعلم. انظر: ص

(٢) أبو جعفر، البغدادي، قيّم برواية قالون، ضابط لها ولغيرها، توفي سنة ٢٩٠ هـ. غاية النهاية: ١ / ١٩٧

(٣) المستنير: ١ / ١٤٧

(٤) عبد الملك بن الحسين الأصبهاني، مقرئ، شيخ، متصدر، توفي سنة ٤٣٣ هـ.

غاية النهاية: ١ /٤٦٨، المعرفة: ٢ / ٧٤٧-٧٤٨

(٥) الكامل: ٤٦/ ب

(٦) الجامع: ٩

وقرأ بها[1] الخيّاط والعطّاران[2] على أبي الفرج النهرواني.

طريق الشامي: وهي الثانية عن جعفر من "الكامل" قرأ بها الهذليّ على أبي أحمد العطّار، وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن محمد الشاميّ[3].[4]

وقرأ الشاميّ، والنهروانيّ على أبي القاسم هبة الله بن جعفر بن محمد بن الهيثم البغداديّ، وقرأ على أبيه جعفر بن محمد، فهذه أربع طرق لجعفر.

وقرأ جعفر، وابن أبي مهران على أبي الحسن أحمد بن يزيد الحلوانيّ[5]، فهذه تسع وأربعون طريقاً للحلوانيّ، عن قالون[6].

وقرأ الحلوانيّ، وأبو نشيط، على أبي موسى عيسى بن مينَا بن وَرْدان بن عيسى بن عبد الرحمن بن عمر[7] بن عبد الله الزُّرَقِيّ[8]؛ الملقّب ب(قالون) قارئ المدينة.

فهذه ثلاث وثمانون طريقاً لقالون من طريقَيْه[9].

رواية ورش طريق الأزرق عنه؛ من طريق النحّاس من ثمان طرق عنه:

طريق أحمد بن أسامة[10] وهي الأولى عنه:

---

(1) « بها »: سقطت من (س)

(2) في (س): « العطّار » بالإفراد ، وهو خطأ .

(3) يعرف بالمرعشيّ، ويقال: الخوزي. غاية النهاية: ١ / ١٣٥

(4) الكامل: ٤٦ ب

(5) انظر: غاية النهاية: ١ / ١٥٠

(6) انظر: لطائف الإشارات: ١ / ١١١

(7) كذا في (س) و(ك)، وفي البقية «عمرو» وهو تحريف.

(8) لعله الزُّرَقي: بضم الزاي وفتح الراء، نسبة إلى بني زريق، بطن من الأنصار، وهناك (الزَرَقي) بفتح الزاي والراء، قرية من قرى (مرو) وقد جعل الإمام الذهبي "قالون" مولى لبني "زهرة" وهم قرشيون وهو مدني. والله أعلم. انظر: الأنساب: ٣/١٤٦-١٤٧، المعرفة: ١/٣٢٦-٣٢٨

(9) انظر: لطائف الإشارات: ١ / ١١١

(10) التُّجيبيّ مولاهم، المصريّ، المقرئ، عارف برواية ورش، قيّم بها، توفي سنة ٣٥٦ هـ.

من طريقي « الشاطبية » و « التيسير »، قال الدانيّ: قرأت بها القرآن كلّه على أبي القاسم خلف بن إبراهيم بن محمد بن خاقان[1] المقرئ بمصر، وقرأ على أبي جعفر أحمد بن أسامة بن أحمد التَّجيبيّ[2].

طريق الخيّاط وهي الثانية عن النحاس قرأ بها الشاطبيّ على النَّفْزيّ، على ابن غلام الفَرَس، على أبي داود، على الدانيّ، على خلف بن إبراهيم، على أبي عبد الله محمد بن عبد الله الأنماطيّ[3]، على أبي جعفر أحمد بن إسحاق[4] بن إبراهيم الخيّاط[5].[6]

١٠٧/١ طريق ابن أبي الرّجاء / وهي الثالثة عن النحاس: قرأ بها أبو عمرو الدانيّ على خلف بن إبراهيم، وقرأ على أبي بكر أحمد بن محمد بن أبي[7] الرّجاء[8] المصريّ[9].

طريق ابن هلال وهي الرابعة عن النحاس من ثلاث طرق:

==

التُّجيبيّ: بضم المثناة الفوقية وكسر الجيم، نسبة إلى (تُجيب) وهي قبيلة، وهو اسم امرأة وهي أم عدي وسعد ابني أشرس.

غاية النهاية: ١ / ٣٨، المعرفة: ٢ / ٥٨٤

(١) الأستاذ، الضابط في رواية ورش وغيرها، كتب عنه الداني الكثير من القراءات والحديث والفقه. توفي سنة ٤٠٢ هـ.

غاية النهاية: ١ / ٢٧١، المعرفة: ٢ /٦٩٠

(٢) التيسير: ١١، جامع البيان: ١/ ق ٣٩ / أ، وفيه أن قراءة ابن خاقان على التّجيبي كانت سنة ٣٤٠ ، انظر : التعريف: ١٨٥ -١٨٦

(٣) مقرئ، غاية النهاية: ٢ / ١٨٨

(٤) « ابن إسحاق » سقطت من (ت)

(٥) من أحذق أصحاب النّحاس، يعرف بالأعسر. غاية النهاية: ١ / ٣٨-٣٩

(٦) انظر: جامع البيان ١/٣٩/ أ، التعريف: ١٨٥-١٨٦

(٧) « أبي » ليست في (ت)

(٨) من حذّاق رواة ورش، توفي سنة ٣٤٣ هـ. غاية النهاية: ١ /١١٥

(٩) بيّن المؤلف نقلاً عن الدانيّ أن قراءته على ابن أبي الرجاء كانت سنة ٣٤٠ هـ.

غاية النهاية: ١ / ١١٥، جامع البيان ١ / ٣٩ / أ

الأولى أبو غانم من ثلاث طرق:

من كتاب "الهداية" قرأ بها المهدوي على القَنْطَريّ بمكة، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسن الضرير[1]

ومن كتاب "المجتبى " لعبد الجبّار الطَّرسوسيّ.

ومن كتاب "الكامل" قرأ بها الهذليّ على أبي العبّاس أحمد بن علي بن هاشم، وإسماعيل بن عمرو بن راشد[2]، وقرآ على أبي القاسم أحمد[3] ابن الإمام أبي بكر الأُذْفَوِيّ[4].

وقرأ أبو بكر الضّرير، والطّرسوسيّ، وأبو القاسم، على أبي بكر محمد بن عليّ بن أحمد الأُذْفَوِيّ[5]،

وقرأ الأُذْفَوِيّ على أبي غانم المظفّر بن أحمد بن حمدان[6].[7]

الثانية ابن عراك عنه أيضاً من كتاب "الكامل": قرأ بها الهذليّ على أبي العبّاس أحمد بن علي بن هاشم، وقرأ بها على أبي حفص عمر بن محمد بن عراك[8].[9]

---

(١) الطّحّان، محقّق، مقرئ مجوّد، جالسه الدانيّ بمصر ، وسمع منه أحاديث، ووصفه بالضّبط وحُسْن الأخذ، توفي سنة ٣٩٨ هـ. غاية النهاية: ٢ / ١٢٧

(٢) أبو محمد، الحدّاد، شيخ، صالح، كبير القدر، توفي سنة ٤٢٩ هـ.
انظر: غاية النهاية: ١/١٦٧، المعرفة: ٢/٧٣١-٧٣٢، حسن المحاضرة: ١/٤٩٣

(٣) روى رواية ورش عن أبيه. غاية النهاية: ١٢٤

(٤) نسبة إلى « أذفو » بضم الهمزة وسكون الذال المعجمة بعدها فاء، مدينة بمصر، وكتب في حاشية (ك): «أذفو» مدينة من متعلقات مصر.

(٥) مقرئ، نحوي، مفسر، ثقة، ألف كتاب: « الاستغنا في علوم القرآن » و « التفسير » في ١٢٠ مجلدا، توفي سنة ٣٨٨ هـ. غاية النهاية: ٢ / ١٩٨، المعرفة: ٢ / ٦٧٥-٦٧٦

(٦) المقرئ، النحوي، أجل أصحاب ابن هلال وأضبطهم، له تأليف في السبعة، توفي سنة ٣٣٣ هـ.
غاية النهاية: ٢ / ٣٠١، المعرفة: ٢ / ٥٦٥

(٧) انظر: الكامل: ق: ٤٤/ب

(٨) أستاذ في رواية ورش، وهو السبب في تأليف النحاس لكتابه: « اللامات »، توفي سنة ٣٨٨ هـ.
انظر : غاية النهاية: ١ / ٥٩٧

(٩) الكامل: ٤٣ ب

الثالثة الشعراني عن ابن هلال أيضاً من "الكامل" قرأ بها الهذلي على أبي نصر على الخبازي، على زيد بن علي، على أبي[1] الحسن أحمد بن محمد بن هيثم[2] الشعراني.[3]

وقرأ الشعراني وابن عراك[4] وأبو غانم، الثلاثة على أبي جعفر أحمد بن عبد الله بن محمد ابن هلال.[5]

طريق الخولاني وهي الخامسة عن النحاس من أربع طرق:

طريق الداني قرأ بها على أبي الفتح فارس بن أحمد[6].

ومن كتابي "التجريد" و"تلخيص العبارات" قرأ بها[7] ابن الفحام وابن بليمة على أبي الحسن عبد الباقي بن فارس.

ومن "الكامل" قرأ بها الهذلي على تاج الأئمة ابن هاشم، وقرأ بها الهذلي أيضا على إسماعيل بن عمرو.

وقرأ بها فارس وعبد الباقي، وابن هاشم، وإسماعيل، الأربعة على ابن عراك، وقرأ بها

---

(١) في (ز) و (س): « ابن » تصحيف.

(٢) الدينوري، الصوفي. غاية النهاية: ١ / ١٣٢-١٣٣

(٣) هذه الطريق لم أجدها في « الكامل » والذي فيه: الهذلي على أبي نصر على الخبازي على أبي محمد عبد الرحمن بن يوسف المصري.

أما طريق زيد بن علي فيه: الهذلي عن ابن هاشم... عن إسماعيل النحاس عن زيد الشعراني.. انظر: الكامل: ٤٣ب.

(٤) كذا في النشر أن عمر بن عراك قرأ على ابن هلال، وهذا سبق قلم من المؤلف رحمه الله - وجل من لا يسهو - فإن بين ابن عراك وابن هلال رجلا هو شيخ عمر وتلميذ أحمد وهو: حمدان بن عون الخولاني، كما صرح بذلك الهذلي ، وكل من ترجم لهما يذكر أن ابن هلال شيخ شيخ عمر.

انظر: الكامل : ٤٣/ب ، غاية النهاية: ١ / ٧٤ و ٢٦٠ و ٥٩٧، ٢/ ٣٠١

(٥) الأزدي، المصري، أستاذ، محقق، ضابط، توفي سنة ٣١٠ هـ.

غاية النهاية: ١/ ٧٤-٧٥، المعرفة: ٢/ ٥٤٢ -٥٤٣، المعرفة: ٢ / ٥٤٣ و ٥٨٥ و ٦٧٦، الكامل: ٤٣ ب

(٦) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ٣٩ أ

(٧) في (ت) « بها على »، وكلمة « على » لا وجه لها.

ابن عراك على أبي جعفر حمدان[1] بن عون بن حكيم الخولاني.[2]

طريق أبي نصر الموصلي: وهي السادسة عن النحاس من طريقي أبي معشر و"الكامل" قرأ بها أبو معشر الطبري، وأبو القاسم الهذلي، على الإمام أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي، وقرأ بها على أبي محمد الحسن بن محمد بن الفحام، وقرأ بها على أبي نصر سلامة بن الحسن[3] الموصلي.[4]

طريق الأهناسي / وهي السابعة عن النحاس من طريقين من "الكامل": ١٠٨/١

قرأ بها الهذلي على أبي نصر وقرأ بها على الخبازي.

وقرأ بها أيضا على أبي المظفر، وقرأ بها على الخزاعي وقرآ بها على أبي بكر الشذائي، وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الأهناسي[5].[6]

طريق ابن شنبوذ وهي الثامنة عن النحاس من طريقين من كتاب "الكامل":

قرأ بها الهذلي على أبي نصر العراقي، وقرأ على أبي الحسن الخبازي، وقرأ بها على أبي بكر الشذائي[7].

---

(١) المقرئ، أحد الحذاق، قرأ على ابن هلال (٣٢٠) ختمة حسبما ذكر هو لعمر بن عراك سنة ٣٣٢ هـ، توفي سنة ٣٤٠ هـ. انظر : غاية النهاية: ١ / ٢٦٠، المعرفة: ٢ / ٥٨٥

(٢) انظر: التجريد:ق: ٣ /أ ، الكامل: ق:٤٣ /ب

(٣) كتب في حاشية (ز): حاشية منه رحمه الله، قوله: وقرأ بها على أبي نصر سلامة بن الحسن الموصلي، قال المؤلف رحمه الله: قيل: هو سلامة بن علي بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الحلواني، قال الحافظ أبو العلاء: سلامة بن الحسن بن علي أشبه بالصواب، والأول قول أصحابه. والله أعلم. اهـ
ووضع فوق كلمتي «سلامة» و «الحسن» علامة (صح)، توفي سلامة سنة ٢٨٣ هـ.
انظر : غاية النهاية: ١ / ٣٠٩

(٤) انظر: الكامل: ق: ٤٤/ب ، وفيه سماه: سلامة بن هارون، وقد ذكر المؤلف هذا أيضا عن أبي العز وقال: وليس به. اهـ غاية النهاية: ١ / ٣٠٩

(٥) الطائي، ضابط معروف، غاية النهاية: ٢ / ٤٨-٤٩

الأهناسي: نسبة إلى: (أهناس) وهي بليدة بصعيد مصر . انظر : الأنساب : ٢٣١/١ ، التاج (أهناس)

(٦) الكامل: ق: ٤٣ / ب و ٤٤ /أ

(٧) الكامل: ق :٤٥/أ

وقرأ بها الهذلي أيضا على إسماعيل بن عمرو وقرأ على غزوان بن القاسم[1] المازني، وقرأ غزوان[2] والشذائي على أبي الحسن بن شنبوذ.

وقرأ هو والأهناسي والموصلي والخولاني وابن هلال وابن أبي الرجاء والخياط وابن أسامة ثمانيتهم على أبي الحسن إسماعيل بن عبد الله بن عمرو[3] النحاس المصري[4]. فهذه تسع عشرة[5] طريقا إلى النحاس.

طريق ابن سيف عن الأزرق من ثلاث طرق:

الأولى طريق أبي[6] عدي من سبع طرق:

الأولى: طاهر من طريقي الداني[7] و"التذكرة" قرأ بها الداني على أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون.[8]

الثانية: طريق الطرسوسي من طريقي "العنوان" و"والمجتبى" قرأ بها أبو الطاهر بن خلف على أبي القاسم عبد الجبار بن أحمد الطرسوسي[9].

الثالثة[10]: طريق ابن نفيس من ثلاث طرق:

---

(١) مقرئ، حاذق، محرر، واسع الرواية حافظ للحروف . توفي سنة ٣٨٦ هـ. غاية النهاية: ٢ / ٣

(٢) في الكامل: غزوان على إسماعيل، اهـ. وتعقبه المؤلف بقوله: الصواب: على ابن شنبوذ عن إسماعيل. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ٢ / ٣، الكامل: ق: ٤٣ /ب

(٣) في (ت): « عمر »، وهو خطأ.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١ / ١٦٥، المعرفة: ١ / ٤٥٧

(٥) في (س): «تسعة عشر»، وكلاهما صحيح.

(٦) تصحفت في (ت) و(م) إلى « ابن »

(٧) في (س): «الشذائي» وهو تحريف.

(٨) التذكرة: ١ / ١٩-٢٠ ، جامع البيان: ١/ ٣٩ أ

(٩) قال المؤلف بعد أن ذكر سند "العنوان" و"المجتبى" في هذه الرواية إلى ورش: وهذه رواية تسلسلت لنا بالتلاوة بالمصريين وبمصر منا إلى ورش، لم يقع لنا مثلها في شيء من الروايات. اهـ.

انظر: جامع أسانيد المؤلف: ق ٦١ ب

(١٠) في المطبوع تصحفت إلى: « الثانية »

"الكافي" لابن شريح و"التلخيص" لابن بليمة و"التجريد" لابن الفحام: قرأ بها ثلاثتهم على أبي العباس أحمد بن سعيد بن نفيس[1].

الرابعة: طريق مكي من "التبصرة" لمكي[2].

الخامسة: طريق الحوفي من "تجريد" ابن الفحام و"تلخيص" ابن بليمة قرآ بها على عبد الباقي بن فارس، وقرأ بها على أبي القاسم قسيم بن محمد[3] بن مطير الظهراوي[4]، وقرأ بها على جده[5] أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الظهراوي[6] الحوفي.[7]

السادسة طريق أبي محمد إسماعيل[8] بن عمرو بن راشد الحداد المصري من كتاب "الكامل" قرأ بها الهذلي عليه بالقيروان.[9]

السابعة طريق تاج الأئمة أبي العباس أحمد بن علي[10] بن هاشم المصري من "الكامل"

---

(١) قال المؤلف: ابن نفيس آخر من قرأ على أبي عدي، فلهذا كانت رواية ورش من هذا الطريق في "التجريد" أعلى ما يوجد عن ورش. اهـ ، انظر : غاية النهاية: ١ / ٣٩٤-٣٩٥ ، الكافي: ٦، التجريد: ٢ب

(٢) التبصرة: ١٩٦-١٩٧

(٣) كذا في النشر « محمد » والذي في مصادر ترجمته: « أحمد »، كان ضابطاً لرواية ورش يقصد فيها، وتؤخذ عنه، توفي سنة ٣٩٩ هـ وقيل في التي قبلها.

والظهراوي : بالواو : لم أجد من تعرض لنسبتها ، ووجدت (الظهراني) بالنون وهي نسبة إلى (ظهران) قرية قريبة من مكة.

والحوفي : بفتح الحاء وسكون الواو وفي آخرها الفاء : نسبة إلى (حوف) قرية بمصر، وأخرى ناحية عمان.

انظر: غاية النهاية:٢/ ٢٧، المعرفة:٢ /٧٣٠-٣٧١، الأنساب:٢/٢٩٠ و١٠٤/٤، حسن المحاضرة: ١/ ٤٩٢

(٤) في (ت): « الظهرواني » وهو تحريف،

(٥) هو جده لأمه، كما ذكر المؤلف في غايته : ٢٧/٢

(٦) غاية النهاية: ١ / ٤٢٨

(٧) التجريد: ٢ ب

(٨) « إسماعيل » سقطت من (ز)

(٩) الكامل: ق: ٤٤ /ب

(١٠) « بن علي » سقطت من (ظ)

قرأ بها عليه أبو القاسم الهذلي بمصر[1].

وقرأ تاج الأئمة، وأبو محمد الحداد، والحوفي، ومكي، وابن نفيس، والطرسوسي، وطاهر سبعتهم على أبي عدي عبد العزيز بن علي بن محمد بن إسحاق / بن الفرج المصري[2]. فهذه اثنتاعشرة طريقا عن أبي عدي. ١/١٠٩

طريق ابن مروان: وهي الثانية عن ابن سيف من ثلاث طرق:

طريقي "الإرشاد" لأبي الطيب عبد المنعم ابن غلبون، و"التذكرة" لطاهر بن عبد المنعم بن غلبون، ومن "الكامل" قرأ بها الهذلي على ابن هاشم، وقرأها على عبد المنعم بن غلبون، وقرأ عبد المنعم وطاهر على أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن مروان الشامي[3] الأصل ثم المصري[4]؛ عبد المنعم جميع القرآن، وطاهر الحروف.

طريق الأهناسي وهي الثالثة عن ابن سيف: طريق واحدة من "الكامل" قرأ بها الهذلي على منصور بن أحمد، وقرأ على أبي الحسن علي بن محمد الخبازي، وقرأ بها على أحمد بن نصر الشذائي، وقرأ على أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الأهناسي[5]

وقرأ الأهناسي وابن مروان[6] وأبو عدي، على أبي بكر[7] عبد الله بن مالك بن عبد الله بن يوسف بن سيف التجيبي المصري. فهذه ست عشرة طريقاً إلى ابن سيف.

---

(١) الكامل: ق: ٤٤ /ب

(٢) انظر: غاية النهاية: ١ / ٣٩٤-٣٩٥، المعرفة: ٢ / ٦٦١-٦٦٢

(٣) ضابط، ماهر، عارف برواية ورش، عالي السند فيها. غاية النهاية: ١ / ٢٦

(٤) انظر: التذكرة: ١ / ١٨، الكامل: ق: ٤٤ /ب

(٥) الكامل: ق: ٤٣-٤٤

(٦) بين المؤلف أن قراءة ابن مروان على ابن سيف كانت سنة ٢٩٨ هـ. غاية النهاية: ١ / ٢٦

(٧) جاء في حاشية (ز) و (ك): هذا هو الصواب في اسم أبي بكر بن مالك، وقال الأهوازي وأبو الفضل الرازي: أبو بكر بن عبد الله بن مالك، وهو وهم اهـ.

وذكر المؤلف والذهبي أن أبا الطيب ابن غلبون غلط فيه فسماه «محمدا» وتابعه بعض الأئمة على هذا.

انظر: غاية النهاية: ١/٤٤٥، المعرفة: ١ / ٤٥٨، التذكرة: ١ / ١٨

وقرأ ابن سيف والنّحّاس على أبي يعقوب يوسف بن عمرو[1] بن يسار المدنيّ، ثم المصريّ المعروف بالأزرق، وهذه خمس وثلاثون طريقا إلى الأزرق عن ورش:

طريق الأصبهاني عن أصحابه عن ورش؛ فمن طريق هبة الله من أربع طرق: الحمّاميّ وهي الأولى عن هبة الله من اثني عشرة طريقاً.

أبو الحسين[2] نصر بن عبد العزيز بن أحمد بن نوح الفارسيّ من كتاب "التجريد"؛ قرأ بها عليه ابن الفحّام[3].

أبو عليّ[4] الحسن بن القاسم[5] الواسطيّ من طريقين؛ كتاب "الكفاية الكبرى" قرأ بها عليه أبو العزّ القلانسيّ[6].

ومن كتاب "غاية الاختصار" قرأ بها أبو العلاء على أبي العز القلانسي[7].

أبو عليّ الحسن بن عليّ العطّار من كتاب "المستنير" قرأ عليه بها أبو طاهر ابن سوار[8].

أبو عليّ المالكيّ من كتاب "الروضة" له[9].

أبو نصر أحمد بن مسرور بن عبد الوهاب الخبّاز البغداديّ من كتاب "الكامل" قرأ عليه بها الهذليّ[10].

---

(١) في (س): « عمر » وهو خطأ.

(٢) في (ت) « الحسن »، وهو خطأ.

(٣) التجريد: ق: ٢ /ب

(٤) « علي » سقطت من (ت)

(٥) هو غلام الهرّاس.

(٦) الكفاية الكبرى: ١ / ٤٣- ٤٤

(٧) غاية الاختصار: ١ / ٩٣-٩٤

(٨) المستنير: ١ / ١٥٩-١٦٠، وفيه أن قراءة ابن سوار على العطّار كانت سنة ٤٣٥ هـ.

(٩) إسناد رواية ورش بأكمله سقط من النسخ التي وصلت من "الروضة". انظر: الروضة: ١٥٢

(١٠) الكامل: ق: ٤٥ /ب

أبو الفتح بن شيطا من كتابه "التذكار".

أبو القاسم عبد السيد بن عتاب[1] الضرير من كتاب "المفتاح" لابن خيرون، قرأ عليه بها أبو منصور محمد بن عبد الملك بن / خيرون.

١١٠/١

البيع وابن سابور من "روضة المعدل" قرأ بها عليهما أعني - أبا عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم البيّع[2] وأبا نصر عبد الملك بن علي بن سابور-[3] و[4]من "الإعلان" بسنده إليه.[5]

أبو سعد أحمد بن المبارك الأكفاني[6]، و[7] أبو نصر أحمد بن علي بن محمد الهاشمي[8] من "المصباح" لأبي الكرم قرأ بها على الأول[9] جميع القرآن، وعلى الثاني[10] إلى آخر سورة "الفتح"[11].

---

(١) من كبار القراء المسندين، ثقة، من تلاميذه عمر بن ظفر المغازلي، توفي سنة ٤٨٧ هـ.

غاية النهاية: ١ / ٣٨٧، المعرفة: ٢ / ٨٣٩ - ٨٤٠

(٢) شيخ، بيّن "المعدل" أنه قرأ عليه بمسجده عند شارع الدقيق.

والبيع: بفتح الموحدة من أسفل وكسر المثناة التحتية المشددة بعدها عين مهملة: نسبة إلى من يتولى البياعة والتوسط في الخانات بين البائع والمشتري.

انظر: غاية النهاية: ٢ / ٥١، روضة الحفاظ: ١/ق:٤٣، الأنساب: ٤٣٢/١

(٣) شابور، بالشين المعجمة، وهو شيخ مقرئ، متصدر، ذكر "المعدل" أنه قرأ عليه "بتاج الجامع".

انظر: غاية النهاية: ١ / ٤٦٩، روضة الحفاظ: ١/ ق٤٣

(٤) الواو سقطت من المطبوع.

(٥) كتب في حاشية (ز) و (ظ): « أي إلى المعدل ».

(٦) مقرئ، طال عمر حتى قرأ عليه أبو الكرم. توفي سنة ٤٩١ هـ.

الأكفاني: نسبة إلى بيع الأكفان. غاية النهاية: ١ / ٩٩، المعرفة: ٢ / ٨٤٠، الأنساب: ٢٠٣/١

(٧) الواو سقطت من المطبوع.

(٨) يعرف بالهبّاري وبالعاجي الفَرَضيّ، رحّال. توفي بعد سنة ٤٩٠ هـ.

غاية النهاية: ١ / ٨٨-٨٩، المعرفة: ٢ / ٨٥٠-٨٥١، ميزان الاعتدال: ١ / ١٢٢

(٩) أي: الأكفاني.

(١٠) أي: الهاشمي.

(١١) قراءة أبي الكرم على الهاشميّ كانت بالجمع كما ذكر المؤلّف والذهبيّ.

رزق الله بن عبد الوهاب التميمي البغدادي، من[1] طريق المحولي[2] قرأت بها على ابن الصائغ[3]، وقرأ بها على[4] الصائغ[5] على بن فارس على الكندي على المحولي على رزق الله.

وقرأ رزق الله، والبيع، وابن سابور، وأبو سعد الأكفاني، وأبو نصر الهاشمي، وعبد السيد، وابن شيطا، وأبو نصر، والمالكي، وأبو علي العطار، وأبو علي الواسطي، والفارسي، الاثنا عشر على أبي الحسن علي بن أحمد الحمامي، إلا أن الأكفاني قرأ عليه إلى آخر الجزء من "سبأ"[6] فهذه خمس[7] عشرة طريقا للحمامي.

طريق النهرواني عن هبة الله: وهي الثانية عنه من ثلاث طرق عنه:

الأولى طريق أبي علي[8] العطار من كتاب "المستنير" قرأ عليه بها ابن سوار[9].

الثانية طريق أبي علي الواسطي من "كفاية" أبي العز قرأ عليه بها أبو العز القلانسي[10] ومن

==

غاية النهاية: ١ / ٨٨، المعرفة: ٢ / ٨٥٠، المصباح ١ /٣٦٢-٣٦٣

(١) كذا في (ت) و(م)، وهو الصواب، وسقطت «من» من بقية النسخ وكذا المطبوع مما أوهم أنهما طريقان بينما الأمر أنها طريق واحدة.

(٢) محمد بن الخضر بن إبراهيم، أبو بكر، أستاذ، مجود بارع، أجل أصحاب ابن سوار، لزمه خمس عشرة سنة، توفي سنة ٥٣٨ هـ.

المحول: بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد الواو المفتوحة، نسبة إلى (المحول) قرية على فرسخين من بغداد.
انظر: غاية النهاية: ٢/١٣٧، المعرفة: ٢/٩٥٠، الأنساب: ٥/٢٢١، المنتظم: ١٨/٣٥

(٣) هو شيخ المؤلف: محمد عبد الرحمن بن الصائغ الحنفي ...

(٤) في (ز) و (س): « ابن » بدل « على »، وهو خطأ.

(٥) هو الإمام: محمد بن أحمد الصائغ الشافعي شيخ الأول.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١ / ٩٩، المعرفة: ٢ / ٨٤٠

(٧) في (س): « خمسة عشر ».

(٨) « علي » سقطت من (ت)

(٩) المستنير: ١ / ١٥٩ وفيه أن قراءته عليه كانت سنة ٤٣٥ هـ.

(١٠) الكفاية الكبرى: ١ / ٤٣

"غاية" أبي العلاء قرأ بها على أبي العز عن[1] الواسطي[2].

الثالثة طريق أبي الحسن الخياط من كتابه "الجامع".

وقرأ بها هو وأبوا[3] علي العطار والواسطي على أبي الفرج عبد الملك بن بكران النهرواني فهذه أربع طرق للنهرواني.

طريق الطبري: عن هبة الله وهي الثالثة عنه من "تلخيص" أبي معشر قرأ بها على أبي علي الحسين بن محمد الصيدلاني[4]، وقرأ على أبي حفص عمر بن علي الطبري النحوي[5]، ومن كتاب "الإعلان" بسنده إليه فهذه طريقان[6] للطبري[7].

طريق ابن مهران: عن هبة الله وهي الرابعة عنه من كتاب "الغاية" للإمام أبي بكر بن مهران[8].

وقرأ بها ابن مهران، والطبري، والنهرواني، والحمامي؛ الأربعة على أبي القاسم هبة الله بن جعفر بن محمد بن الهيثم البغدادي[9]، فهذه اثنتان[10] وعشرون طريقا إلى هبة الله.

ومن طريق المطوعي عن الأصبهاني من ثلاث طرق:

طريق الشريف أبي الفضل وهي / الأولى عنه من كتابي "المبهج" و"المصباح" قرأ بها ١١١/١

---

(١) « عن » سقطت من (ت)

(٢) غاية الاختصار: ١ / ٩٣

(٣) في (س) والمطبوع: « أبو »، بالإفراد ، وهو تحريف .

(٤) في (س) : «أبي الحسين» وهو خطأ ، وهو شيخ، مقرئ، غاية النهاية: ١ / ٢٥٢

(٥) مقرئ آمل، أستاذ، ألف كتاباً في "الوقف" مبسوطاً أحسن فيه. غاية النهاية: ١ / ٥٩٥

(٦) في المطبوع: « طريقتان »، بالتأنيث.

(٧) التلخيص: ٩٢

(٨) الغاية: ٤٢

(٩) ذكر المؤلف قراءة ابن مهران والنهرواني والحمامي على هبة الله في ترجمته، ولم يذكر قراءة الطبري عليه فيها. وإنما ذكرها أثناء ترجمته للطبري.
انظر: غاية النهاية: ١ / ٥٩٥، ٢ / ٣٥٠

(١٠) في المطبوع: « اثنان ».

سبط الخيّاط وأبو الكرم على أبي الفضل العبّاسيّ المذكور.[1]

طريق أبي القاسم الهذليّ وهي الثانية.

طريق أبي معشر الطّبريّ وهي الثالثة.

وقرأ الشّريف أبو الفضل، والهذليّ، والطّبريّ على أبي عبد الله الكارَزيني، و[illegible] على أبي العبّاس الحسن بن سعيد بن جعفر المطوّعيّ العبَّاداني[2]، فهذه أربع طرق لل[illegible]وعـــيّ، وقرأ المطوّعيّ، وهبة الله، على أبي بكر محمد بن عبد الرحيم بن شبيب بن يزيد بن خـــالد الأسديّ الأصبهانيّ[3]، فهذه ست وعشرون طريقاً إلى الأصبهانيّ.

وقرأ الأصبهانيّ على جماعة من أصحاب ورش وأصحاب أصحابه.

فأصحابُ ورش: أبو الربيع سليمان بن داود بن حماد بن سعد الرِّشْدِيني[4]، ويقـــال: ابن أخي الرِّشْدِيني، وهو ابن[5] ابن أخي رِشْدَين[6] بن سعد، وأبو يحيى محمد بن أبي[7]

---

(١) المبهج: ١/٢٢-٢٣ ، المصباح: ١ / ٣٦٤

(٢) بفتح العين المهملة، والباء الموحدة من أسفل المشددة بعدها ألفان بينهما دال وفي آخرها نونُ نسبةً إلى: عبَّادان: وهي بليدة بنواحي البصرة في البحر، وجاءت في (س) : «العبّادي» .
انظر : الأنساب: ٤ / ١٢٢

(٣) انظر: الكامل: ق ٤٤

(٤) مقرئ، مالكي، ثقة صالح، حدّث عنه أبو داود والنسائي في سننيهما، توفي سنة ٢٥٣ هـ.
انظر : غاية النهاية: ١ / ٣١٣، المعرفة: ١ / ٣٧٦-٣٧٧، تهذيب التهذيب: ٤ / ١٨٦-١٨٧

(٥) « ابن » سقطت من (س)

(٦) هو: ابن مفلح، المَهْري، أبو الحجاج، روى عن الضحاك وابن صالح وغيرهم، وروى عنه ابن المبارك وغـــيره، قال عنه أحمد: صالح الحديث، وضعفه غيره، توفي سنة ١٨٨ هـ
في المعرفة: رشيد.
انظر: ميزان الاعتدال: ٢/٤٩-٥٠، تهذيب التهذيب: ٣/٢٧٧-٢٧٩

(٧) كلمة « أبي » سقطت من المطبوع، وتصحفت في (ت) إلى: « أخي » بالخاء المعجمة. وهو إمام، ثقة، قـــرأ عليه الأصبهاني ختمة بمكة سنة ٢٥٣ في المسجد الحرام فأمر جماعة أن يقرؤا عليه، وكان يقرئـــهم بحضرتـــه.
انظر: غاية النهاية: ٢ / ١٨٨

عبد الرحمن[1] عبد الله بن يزيد المكي[2]، وأبو الأشعث عامر بن سُعَيد[3] الحرسي بالمهملات[4] وأبو[5] مسعود الأسود اللون المدني[6]. وسمعها من يونس بن عبد الأعلى المصري.[7]

وأما أصحاب أصحاب ورش: فأبو القاسم موّاس بن سهل المعافري[8] المصري، وأبو العباس الفضل بن يعقوب بن زياد الحمراوي[9]،

---

(١) في (ز) « بن »، وهو خطأ، فأبو عبد الرحمن هو نفسه عبد الله بن يزيد، وهو مقرئ إمام كبير في الحديث والقرآن، لقن القراءات سبعين سنة، له اختيار في القراءة، توفي سنة ٢١٣ هـ.
انظر : غاية النهاية: ١ /٤٦٣-٤٦٤

(٢) في المطبوع: « المالكي » وهو خطأ. انظر: غاية النهاية: ١ / ٤٦٣

(٣) نص المؤلف على أنه بالتصغير، قال: ويقال له أيضاً: سعير، بالراء، وهو خير صالح فاضل، غزا الروم سبعين سنة. انظر : غاية النهاية: ١ / ٣٤٩-٣٥٠، المعرفة: ١ / ٣٨٥-٣٨٦

(٤) كذا ضبطه المؤلف والذهبي، وتصحفت في "الغاية" بالمعجمات.
والحرس: قرية في مصر.
انظر: غاية النهاية: ١ / ٣٤٩ ، المعرفة : ١/٣٨٥-٣٨٦ ، الأنساب : ٢/٢٠١

(٥) تصحفت في (ت) إلى « ابن »، وكذا هي في الكامل: ق: ٤٥ /أ

(٦) نزيل مصر، كان لا يقرئ بغير قراءة نافع، نقل الداني عن الأصبهاني أنه كان كثير الخلاف لأصحابه المصريين، وكان يمدّ مدًّا طويلاً، وكان له سكتات شبه الإخفاء في مثل (أولئك) فإنه كان يقول: (أولا) ثم يسكت ثم يقول (إك). انظر: غاية النهاية: ٢ / ٣٢٦ ، جامع البيان: ١/٤٠ أ

(٧) المقرئ، الفقيه، المحدّث، ثقة، آخر من قرأ على ورش وفاة، حدث عنه مسلم والنسائي وابن ماجة والطبري، وكثيرون من المشرق والمغرب، توفي سنة ٢٦٤ هـ.
انظر : غاية النهاية: ٢ / ٤٠٦-٤٠٧، المعرفة: ١ / ٣٨٣-٣٨٥، الجرح والتعديل: ٩ / ٢٤٣

(٨) بتثقيل الواو، مقرئ مشهور، ابن أخت أبي الربيع الرشيديني.
المعافري بالعين المهملة نسبة إلى: معافر ، وهو أبو حي من مهدان.
انظر: غاية النهاية: ٢ / ٣١٦، المعرفة: ١ / ٣٦١-٣٦٢ ، الأنساب : ٥/٣٣٣-٣٣٤ ، التاج (عفر)

(٩) تصحفت في (ز) إلى النون « الحمراني ».
وهو مقرئ، روى رجوع نافع عن تسكين ياء ﴿ محياي ﴾ إلى تحريكها. وستأتي بالتفصيل في باب "ياءات الإضافة" والحمراوي نسبة إلى : الحمراء ، موضع بفسطاط مصر.

==

وأبو عليّ الحسين بن الجنيد[1] المكفوف، وأبو القاسم عبد الرحمن؛ ويقال: سليمان بن داود بن أبي طيبة[2] المصريّ.

وقرأ موّاس على يونس بن عبد الأعلى، وداود بن أبي طيبة[3]، وقرأ الفضل بن يعقوب على عبد الصمد بن عبد الرحمن العُتَقيّ[4]، وقرأ المكفوف على أصحاب ورش الثّقات[5]، وقرأ ابن داود بن أبي طيبة على أبيه[6].

وقرأ أبو يعقوب الأزرق، وسليمان الرِّشْدِينيّ، ومحمد بن عبد الله المكيّ وعامر الحرسيّ، والأسود اللّون، ويونس بن عبد الأعلى، وداود بن أبي طيبة، وعبد الصمد العتقيّ، على أبي سعيد عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو بن سليمان بن إبراهيم القرشيّ، مولاهم[7] القِبْطِيّ[8] المِصْريّ الملقب بورش.

==

انظر : غاية النهاية: ٢ / ١٢ ، وانظر ص : ١٥٧٨ من هذه الرسالة ، الأنساب : ٢٦١/٢

(١) المصريّ المقرئ. غاية النهاية: ١ / ٢٣٩

(٢) ترجم له المؤلّف ب : عبد الرحمن، و لم يذكر (سليمان)، لكن ذكر الذهبي في ترجمة والده أنه (سليمان)، وهو مقرئ، ناقل مشهور، توفي سنة ٢٧٣ هـ. انظر : غاية النهاية: ١ / ٣٦٨، المعرفة: ١ / ٣٧٥

(٣) أبو سليمان، نحويّ، ماهر، محقّق، من جِلّة أصحاب ورش، توفي سنة ٢٢٣ هـ.

انظر : غاية النهاية: ١ /٣٧٩-٣٨٠، المعرفة: ١ /٣٧٥

(٤) صاحب الإمام مالك، ولمكانه العلميّ اعتمد عليه الأندلسيون في رواية ورش، وله عنه نسخة. توفي سنة ٢٣١هـ.

العتقي: نسبة إلى (العتقيين) و(العتقاء) وهم جماعة من قبائل شتّى منهم مِن حَجْر حِمْيَر وهو من هؤلاء ، ومنهم من كنانة مضر ، وغيرها.

انظر : غاية النهاية: ١ /٣٨٩، المعرفة: ١ / ٣٧٤-٣٧٥ ، الأنساب : ١٥٢/٤

(٥) هذه العبارة، أعني: (قرأ المكفوف على أصحاب ورش الثقات) هي عبارة المكفوف نفسه، عند ما سأله بعضهم عمَّن أخذتَ قراءتك هذه ؟ فقال: أخذهّا عن أصحاب ورش الثقات الذين قرؤا عليه. اهـ.

انظر: جامع البيان: ١/٤٠ ب

(٦) انظر: غاية النهاية: ١ / ٣٧٩ و ٣٦٨، المعرفة: ١ / ٣٧٥

(٧) مولى آل الزبير بن العوام ﷺ. المعرفة: ١ / ٣٢٣

(٨) نسبة إلى طائفة بمصر قديمة إلى الآن، ينتهي نسبها إلى: قبط بن قوط بن حام. انظر: الأنساب: ٤ / ٤٤٤

فهذه إحدى وستون طريقاً لورش.

وقرأ قالون وورش على إمام المدينة ومقرئها أبي رُوَيْم، ويقال أبو الحسن، نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم اللَّيثيّ، مولاهم المدنيّ فذلك مائة وأربع وأربعون طريقا عن نافع./ ١١٢/١

وقرأ نافع على سبعين من التابعين[1]؛ منهم أبو جعفر، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، ومُسلِم بن جندب، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزّهريّ، وصالح بن خَوَّات[2]، وشيبة بن نصاح ويزيد بن رومان[3]، فأما أبو جعفر فسيأتي على من قرأ في قراءته.

وقرأ الأعرج على[4] عبد الله بن عباس[5] وأبي هريرة، وعبد الله بن عيّاش بن أبي ربيعة المخزومي.[6]

وقرأ مسلم، وشيبة، وابن رومان، على عبد الله بن عيّاش بن أبي ربيعة أيضاً، وسمع شيبة القراءة من عمر بن الخطاب، وقرأ صالح على أبي هريرة، وقرأ الزهريّ على سعيد بن المسيب، وقرأ سعيد على ابن عباس وأبي هريرة، وقرأ ابن عباس وأبو هريرة وابن عيّاش على أُبيٍّ بن كعب، وقرأ ابن عباس[7] أيضاً على زيد[8] بن ثابت، وقرأ أبي وزيد وعمر رضي الله عنهم على رسول الله ﷺ.

---

(١) هذا قول نافع نفسه، وقد رواه بعض أئمة القراءات مسنداً من طريق موسى بن طارق أنه سمع نافعاً يقول ذلك انظر: السبعة: ٦١، الغاية: ٣٢، جامع البيان: ١ / ق١٦٨، الإقناع: ١ / ٧٢، المصباح: ١ / ٣٠٣

(٢) ابن جبير، الأنصاري، المدني، تابعي. انظر: غاية النهاية: ١ / ٣٣٢

(٣) المدنيّ، مقرئ، فقيه، محدّث، مولى آل الزبير بن العوّام، لم تصح روايته عن ابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهما، وهو ثقة خرجوا له في الكتب الستة، توفي سنة ١٣٠ هـ.

انظر : غاية النهاية: ٢ / ٣٨١، المعرفة: ١ / ١٧٨-١٧٩، الجرح والتعديل: ٩ / ٣٦٠

(٤) بعد كلمة « على » جاء في (ظ) « ابن» ، وهو تحريف .

(٥) تصحفت في (س) إلى: « عياش » بالمثناة من أسفل والشين المعجمة.

(٦) المكّيّ ثم المدني، التابعي الكبير، قارئ، ولد بالحبشة، وقيل إنه رأى النبي ﷺ، توفي بعد سنة ٧٠ هـ.

انظر : غاية النهاية: ١ / ٤٣٩ - ٤٤٠، المعرفة : ١٥٢/١

(٧) في (س) « عياش » بالمثناة من أسفل والشين المعجمة، تصحيف.

(٨) تحرفت في (ظ) إلى: « يزيد »

وتوفي نافع سنة تسع وستين ومائة على الصحيح، ومولده في حدود سنة سبعين[1] وأصله من أصبهان[2]، وكان أسود اللّون حالكاً[3]، وكان إمام الناس في القراءة بالمدينة، انتهت إليه رياسة الإقراء بها وأجمع[4] الناس عليه بعد التابعين، أقرأ بها أكثر من سبعين سنة[5]، قال سعيد بن منصور[6]: سمعت مالك بن أنس يقول: قراءة أهل المدينة سُنَّة، قيل له: قراءة نافع ؟ قال: نعم[7].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي أيّ القراءة[8] أحبّ إليك ؟ قال: قراءة أهل المدينة، قلت: فإن لم تكن ؟ قال: قراءة عاصم.[9]

وكان نافع إذا تكلّم يُشَمُّ من فيه رائحة المسك فقيل له: أَتَطَيَّب ؟ فقال: لا، ولكن رأيت فيما يرى النائم النبيَّ ﷺ وهو يقرأ في فيّ[10]، فمن ذلك الوقت أَشمُّ من[11] فيّ هذه الرائحة.[12]

---

(1) انظر: غاية النهاية: ٢ / ٣٣٤، المعرفة: ١ / ٢٤٧، السير: ٧ / ٣٣٦-٣٣٨

(2) هذا قول الإمام نافع نفسه قاله للإمام الأصمعي إمام اللغة. انظر: المعرفة: ١ / ٢٤٣

(3) الحَلَك: شِدّة السّواد، يقال: إنه لأشد سواداً من حلك الغراب. تهذيب اللغة (حلك)

(4) في (ز): « واجتمع »

(5) انظر: غاية النهاية: ٢ / ٣٣١

(6) أبو عثمان، ثقة، روى عن مالك والليث بن سعد وغيرهما، وروى عنه الإمام أحمد ومسلم وأبو داود وغيرهم، ثقة ، صادق ، توفي سنة ٢٢٧ هـ بمكة في شهر رمضان .
انظر : الطبقات الكبرى : ٥٠٢/٥ ، السير : ٥٨٦/١٠-٥٩٠ ، الشذرات : ٦٢/٢

(7) انظر: غاية النهاية: ٢ / ٣٣١-٣٣٢، المعرفة: ١ / ٢٤٢

(8) في (ت) : « القراءات »، بالجمع.

(9) إلى (عاصم) انتهى كلام ابن حنبل، علماً بأن عبارة: (قال قراءة أهل المدينة) تكررت في (ز).
انظر: غاية النهاية: ٢ / ٣٣٢، المعرفة: ١ / ٢٤٢، العلل ومعرفة الرجال: ٢ / ١٦٩

(10) في (س) « فمي » وكلاهما صحيح.

(11) في (ت) « في » بدل « من »

(12) نقل الذهبيّ هذا الكلام عن أحمد بن هلال المصريّ عن الشيبانيّ عن رجلٍ، ثم تعقبه بقوله: لا تثبت هذه الحكاية من جهة جهالة راويها. اهـ

==

وتوفي قالون سنة عشرين ومائتين، على الصواب، ومولده سنة عشرين ومائة[١] وقرأ على نافع سنة خمسين[٢]، واختَصّ به كثيراً، فيقال إنه كان ابنَ زوجته، وهو الذي لَقَّبه قالون لجودة قراءته[٣]، فإنّ قالون بلغة الروم جَيّد[٤].

قلت: وكذا سمعتها من الرُّوم غير أنّهم ينطقون بالقاف كافاً على عادتهم[٥].

وكان قالون قارئ / المدينة ونحويَّها، وكان أصمّ لا يسمع البُوق، فإذا قرئ عليه القرآن يسمعه[٦]. ١١٣/١

وقال: قرأت على نافع قراءته غير مرة وكتبتها عنه[٧].

وقال: قال نافع: كم تقرأ عليَّ؟ اجلس إلى[٨] أسطوانةٍ[٩] حتى أرسل إليك مَن يقرأ

==

من جهة جهالة راويها. اهـ

وذكرها في "السِّيَر" بصيغة التمريض (رُوِي) ولم يعقّب عليها بشيء.

انظر: المعرفة: ١ / ٢٤٣ ، السير: ٧ / ٣٣٧

(١) انظر: غاية النهاية: ١ / ٦١٦، المعرفة: ١ / ٣٢٨ / السير: ١٠ / ٣٢٧

(٢) في سوق العروس: « خمس وخمسين »

(٣) انظر: المصادر السابقة.

(٤) وقد ذكر الزَّبيدي عن ابن عساكر رحمه الله قصةً عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه اشترى جارية روميّة وكانت تقول له: أنت قالون، أي: رجل صالح، فهربت منه فقال:

قد كنت أحسبني قالون فانطلقت ** فاليوم أعلم أني غير قالون

انظر: التاج (قَلن)

(٥) بيّن المؤلّف أنه سألهم عن ذلك فصدّقوه له. انظر: غاية النهاية: ١ / ٦١٦

(٦) قائل هذا الوصف هو الحافظ: عليّ بن الحسن الهِسِنْجاني، تلميذ قالون.

انظر: المعرفة: ١ / ٣٢٧، الجرح والتعديل: ٦ / ٢٩٠

(٧) انظر: غاية النهاية: ١ / ٦١٥

(٨) في (ز): « على »

(٩) الأسطوانة : كلمة فارسية معرَّبة ، من : أستوانة ، أي: العمود أو السارية. انظر : قصد السبيل : ١٨٢/١

عليك[١].

وتوفي ورش بمصر سنة سبع وتسعين، ومائة ومولده سنة عشر ومائة[٢]، رحل إلى المدينة ليقرأ على نافع، فقرأ عليه ختمات[٣] في سنة خمس وخمسين ومائة، ورجع إلى مصر فانتهت إليه رياسة الإقراء بها، فلم ينازعه فيها منازع، مع براعته في العربية ومعرفته بالتجويد، وكان حَسَنَ الصوت، قال يونس بن عبد الأعلى: كان ورش جَيِّد القراءة حَسَن الصوت[٤] إذا يُهمِزُ ويمدُّ ويُشدِّد ويُبيِّن الإعرابَ لا يَملّه سامعه.[٥]

وتوفي أبو نشيط سنة ثمان وخمسين ومائتين[٦] ووهم من قال غير ذلك[٧]،وكان ثقة ضابطاً مقرئاً جليلاً محققاً مشهوراً، قال ابن أبي حاتم[٨]: صدوق سمعت منه مع أبي ببغداد.[٩]

---

(١) نقل هذا القولَ عن قالون تلميذُه عثمان بن خُرَّزاذ الأنطاكي.

انظر : غاية النهاية: ١ / ٦١٥، المعرفة: ١ / ٣٢٧

(٢) انظر: غاية النهاية: ١ /٥٠٢-٥٠٣، المعرفة: ١ / ٣٢٣و٣٢٦

(٣) لم يُحَدَّد في النسخ عدد الختمات، وإنما حدّدت في المطبوع حيث جاءت العبارة: (فقرأ عليه أربع ختمات) وقد بيَّن ورشٌ نفسُه أنه قرأ على نافع أربع ختمات في شهر واحد، حسبما روى الأهوازيّ بسنده إلى يونس ابن عبد الأعلى، ومع هذا فقد ذكر الذهبّي هذه المعلومة بصيغة التضعيف حيث قال: ويقال إنه قرأ على نافع أربع ختمات في شهر واحد. اهـ

انظر: غاية النهاية: ١ / ٥٠٣، المعرفة: ١ / ٣٢٣ و ٣٢٦، السِّيَر: ٩ / ٢٩٦

(٤) « الصوت » سقطت من (ت)

(٥) انظر: غاية النهاية: ١ / ٥٠٣ / المعرفة: ١ / ٣٢٦

(٦) انظر: غاية النهاية: ٢ / ٢٧٣، المعرفة: ١ / ٤٣٩، تاريخ بغداد: ٣ / ٣٥٣، السير: ١٢ / ٣٢٥

(٧) الذي وَهِم في ذلك هو الإمام الدانيّ رحمه الله حيث قال إنما سنة ٢٦٣ هـ صرّح به الذهبيّ رحمه الله نقلاً عن ابن مخلد تلميذ أبي نشيط نفسه. وَذَكَر أن المتوفى سنة ٢٦٣ هـ هو محمد بن أحمد بن هارون شيطا.

انظر: المعرفة: ١ / ٤٣٩، السير: ١٢ / ٣٢٦

(٨) انظر ترجمته ص : ٦٦٧

(٩) الجرح والتعديل: ٨ / ١١٧

وتوفي الحلوانيّ سنة خمسين ومائتين[1]. وكان أستاذاً كبيراً إماماً في القراءات عارفاً بها ضابطاً لها لا سيّما في روايتي قالون وهشام، رحل إلى قالون إلى المدينة مرّتين[2]، وكان ثقة متقناً.

وتوفي ابن بويان سنة أربع وأربعين وثلاثمائة ومولده سنة ستين ومائتين[3]، وكان ثقة كبيراً مشهوراً ضابطاً.

و"بُويان" بضم الباء الموحّدة، وواو ساكنة وياء آخر الحروف، وكان ابنُ غلبون يقول فيه: "ثوبان" بمثلّثة ثمّ موحّدة، وهو تصحيف منه[4].

وتوفي القزّاز فيما أحسب قبل الأربعين وثلاثمائة[5]، وكان مقرئاً، ثقة، ضابطاً ذا إتقان وتحقيق وحذق.

وتوفي ابن الأشعث قبيل الثلاثمائة فيما قاله الذهبيّ[6]، وكان إماماً ثقة ضابطاً لحرف "قالون" انفرد بإتقانه عن أبي نشيط.

١١٤/١ وتوفي ابن أبي[7] مهران سنة تسع وثمانين ومائتين[8]، وكان مقرئاً ماهراً ثقة حاذقاً./

وتوفي جعفر بن محمد[9] في حدود التسعين ومائتين[10]، وكان قَيِّمًا برواية "قالون"

---

(١) هذا قول أبي عبد الله القَصَّاع، لكن عقّب عليه المؤلّف بقوله: وأحسب أنه توفي نيّف وخمسين ومائتين. اهـ
انظر : غاية النهاية: ١ / ١٥٠، المعرفة: ١ / ٤٣٨

(٢) لم يبيّن هنا عدد رحلات الحلوانيّ لهشام، وهي ثلاث كما صرّح به المؤلّف والذهبيّ.
انظر : غاية النهاية: ١ / ١٤٩، المعرفة: ١ / ٤٣٨

(٣) انظر: غاية النهاية: ١/ ٧٩-٨٠، المعرفة: ٢ / ٥٧٦، تاريخ بغداد: ٤ / ٢٩٨ - ٢٩٩

(٤) لم يصرح أيهما، والمراد: طاهر بن عبد المنعم الابن. وقد نقل ذلك عنه تلميذه الإمام الداني.
انظر: غاية النهاية: ١ /٧٩، التذكرة ١ / ٤٤

(٥) لم أجد مصدراً آخر ذكر سنة وفاته.

(٦) وعبارته: توفي قبل الثلاثمائة فيما أرى.
غاية النهاية: ١ /١٣٤، المعرفة: ١ / ٤٦٧

(٧) « أبي » سقطت من (س)

(٨) انظر : غاية النهاية: ١ / ٢١٦، المعرفة: ١ / ٤٦٤، تاريخ بغداد: ٧ / ٣٩٧

(٩) في (ت) « محمد بن جعفر »، وهو خطأ، وكذلك كتب في (ز) إلا أنه ضرب عليه وصحح في الهامش.

(١٠) انظر : غاية النهاية: ١ / ١٩٧

ضابطا لها.

وتوفي الأزرق في حدود سنة أربعين ومائتين[1]، وكان محققاً ثقة ذا ضبط وإتقان، وهو الذي خلف ورشا في القراءة والإقراء بمصر، وكان قد لازمه مدة طويلة.

وقال: كنت نازلاً مع ورش في الدار * فقرأت عليه عشرين ختمة من حدر وتحقيق، فأما التحقيق فكنت أقرأ عليه في الدار التي يسكنها*[2]، وأما الحدر فكنت أقرأ عليه إذا رابطت معه بالإسكندرية[3].

وقال أبو الفضل الخزاعي: أدركت أهل مصر والمغرب على رواية أبي يعقوب؛ يعني[4] الأزرق، لا يعرفون غيرها[5].

وتوفي الأصبهاني ببغداد سنة ست وتسعين ومائتين[6] وكان إماماً في رواية ورش ضابطاً لها مع الثقة والعدالة، رحل فيها وقرأ على أصحاب ورش وأصحاب أصحابه كما قدّمنا،[7] ثم نزل بغداد فكان أول من أدخلها العراق، وأخذها الناس عنه حتى صار أهل العراق لا يعرفون رواية ورش من غير طريقه، ولذلك نسبت إليه دون ذكر أحد من شيوخه.

قال الحافظ أبو عمرو الداني: هو إمام عصره في قراءة نافع رواية ورش عنه، لم ينازعه في ذلك أحد من نظرائه[8]، وعلى ما رواه أهل العراق ومن أخذ عنهم إلى وقتنا هذا.[9]

---

(١) انظر : غاية النهاية: ٢ / ٤٠٢، المعرفة: ١ / ٣٧٤، حسن المحاضرة: ١ / ٤٨٦

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ت)

(٣) هذا القول نقله عدي بن عبد العزيز قال: سمعت أبا بكر بن سيف يقول: سمعت أبا يعقوب الأزرق يقول: إن ورشا لما تعمق في النحو اتخذ لنفسه مقرءا يسمي مقرأ ورش، فلما جئت لأقرأ عليه قلت له: يا أبا سعيد، إني أحب أن تقرئني مقرأ نافع خالصا، وتدعني مما استحسنت لنفسك، قال: فقلدته مقرأ نافع، وكنت نازلا..إلخ انظر : غاية النهاية: ٢ / ٤٠٢، المعرفة: ١ / ٣٧٣ - ٣٧٤

(٤) « يعني » ليست في (ظ)

(٥) انظر: غاية النهاية: ٢ / ٤٠٢، المعرفة: ١ / ٣٧٤، حسن المحاضرة: ١ / ٤٨٦

(٦) انظر: غاية النهاية: ٢ / ١٧٠ / المعرفة: ١ / ٤٦١

(٧) انظر: ص : ٥٦٣

(٨) في (ز) « نظائره »

(٩) انظر: غاية النهاية: ٢ / ١٧٠

وتوفي النحاس فيما قاله الذهبي سنة بضع وثمانين ومائتين،[1] وكان شيخ مصر في رواية ورش، محققا جليلا ضابطا نبيلا.

وتوفي ابن سيف يوم الجمعة سلخ جمادى الآخرة سنة سبع وثلاثمائة بمصر[2]، وكان إماماً في القراءة، متصدراً، ثقة، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالديار المصرية بعد الأزرق، وعمّر زماناً، وقد غلط فيه ابنا غلبون فسمّياه ‹محمداً›[3]، وهو ‹عبد الله› كما قدّمنا.[4]

وتوفي هبة الله قبيل[5] الخمسين وثلاثمائة فيما أحسب[6]، وكان مقرئاً متصدراً ضابطاً مشهورا، قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي فيه: أحد من عني بالقراءات، وتبحر فيها وتصدّر للإقراء دهراً[7]./

١١٥/١

وتوفي المطّوّعي سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة وقد جاوز المائة سنة[8] وكان إماما في القراءات، عارفا بها، ضابطا لها، ثقة فيها، رحل فيها إلى الأقطار، سكن اصطخر[9]، وألف[10] وأثنى عليه الحافظ أبو العلاء الهمداني وغيره.

---

(١) انظر : غاية النهاية: ١ / ١٦٥، المعرفة: ١ / ٤٥٧

(٢) انظر : غاية النهاية: ١ / ٤٤٥، المعرفة: ١ / ٤٥٨

(٣) بين الذهبي أن أبا الحسن بن غلبون سماه "محمدا" في كتاب « الراءات » له.

انظر: المعرفة: ١ / ٤٥٨

(٤) انظر: ص : ٥٥٨

(٥) تصحفت في (س) إلى « قنبل »

(٦) قال الذهبي: مات سنة نيف وخمسين وثلاثمائة فيما أظن. اهـ. وقال الخطيب : قرأت في كتاب ابن الثلاج بخطه: توفي هبة الله بن جعفر القارئ في صفر سنة ٣٥٠ هـ . اهـ

انظر: غاية النهاية: ٢ / ٣٥١، المعرفة: ٢ / ٦٠٧ ، تاريخ بغداد : ٦٩/١٤

(٧) المعرفة: ٢ / ٦٠٧

(٨) غاية النهاية: ١ / ٢١٥، المعرفة: ٢ / ٦١٥

(٩) من أقدم مدن فارس وأشهرها ، وبها كان مسكن ملك فارس ، بينها وبين "شيراز" اثنا عشر فرسخا .

انظر : معجم البلدان : ٢١١/١

(١٠) لم أقف على من ذكر أسماء مصنفاته.

وأما قراءة ابن كثير

من روايتي البزي وقنبل.

فرواية البزي[١] عن أصحابه عنه[٢] من طريق أبي ربيعة عن البزي.

طريق النقَّاش عن أبي ربيعة من عشر طرق.

الأولى عنه طريق عبد العزيز[٣] الفارسيّ من طريقي "الشاطبية" و"التيسير" قرأ بها الداني على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر بن محمد الفارسيّ[٤].

الثانية: طريق الحمّاميّ عن النقّاش من اثنتي عشرة طريقاً:

طريق نصر الشيرازي وهي الأولى عن الحمّاميّ من كتاب "التجريد" قرأ عليه ابن الفحّام[٥].

طريق أبي عليّ المالكيّ وهي الثانية عن الحمّاميّ من كتاب "الروضة" له و"التجريد" لابن الفحّام و"تلخيص" ابن بَلّيمة ؛ قرأ بها ابن الفحّام على أبي إسحاق المالكيّ، وقرأ بها ابن بَلّيمة على عبد المعطي السفاقسي، ومن "الكامل"، وقرأ بها الهذليّ وأبو إسحاق وعبد المعطي على أبي عليّ المالكيّ[٦].

طريقا أبي عليّ العطّار، وأبي عليّ الشرمقانيّ من "المستنير" قرأ عليهما بهما ابن سوار[٧].

طريق أبي الحسن الخيّاط وهي الخامسة عن الحمّاميّ من كتابي "الجامع" له و"المستنير"

---

(١) قدّم البزي، وفاقاً للشاطبي، وخلافاً للداني، لعلو سند البزي على قنبل. انظر : كنز المعاني : ١/٧٧

(٢) (عنه): سقطت من (ت)

(٣) في (ت): (عبد العزيز بن الفارسيّ) وهو تحريف.

(٤) التيسير: ١٢

(٥) التجريد: ق: ١/ب

(٦) الروضة للمالكيّ: ١/١٥٩ ، الكامل: ق:٩٨ ، التجريد: ق: ١/ب

(٧) المستنير: ١/١٢٥ ، الجامع: ٥-٦

لابن سوار* قرأ عليه بها ابن سوار[1]،* ومن كتاب "المصباح" قرأ بها أبو الكرم على أبي القاسم عبد السيِّد بن عتَّاب وقرأ على أبي الحسن الخيّاط[2].

طريق أبي عليّ الواسطيّ*[3] وهي السادسة عن الحمّاميّ من "الإرشاد" و"الكفاية" لأبي العزّ، قرأ عليه بها أبو العز القلانسيّ[4]، ومن "غاية" الحافظ أبي العلاء قرأ بها على أبي العز القلانسي[5].

طريق القيسيّ من "الروضة" للمعدّل، قرأ بها المعدّل على محمد بن إبراهيم القيسيّ[6].

طريق ابن هاشم من كتابي "الروضة" للمعدل و"الكامل" للهذلي قرآ بها عليه[7].

طريقاً أحمد بن مسرور وعبد الملك بن سابور وهما التاسعة والعاشرة عن الحمّاميّ من كتاب "الكامل" قرأ بها عليهما الهذليّ[8].

طريق أبي نصر أحمد بن عليّ / الهبّاري وهي الحادية عشر عن الحمّاميّ من "المصباح" قرأ بها أبو الكرم عليه إلى آخر سورة "الفتح"[9]. ١١٦/١

طريق عبد السيِّد بن عتَّاب[10] وهي الثانية عشر عن الحمّاميّ قرأ بها عليه أبو الكرم[11].

---

(١) الجامع: ٥-٦، المستنير: ١٢٥/١، والعبارة بين النجمتين سقطت من المطبوع.

(٢) هذه الطريق ليست في المصباح المحقق. انظر: المصباح: ٤٠٦/٢ حاشية (١) علماً بأن من قوله: (ومن كتاب المصباح) إلى: الخيّاط. ليس في نسخة (ك)

(٣) ما بين النجمتين كلّه سقطت من (ت)

(٤) الإرشاد: ١٣٤ ، الكفاية الكبرى: ٤-٥

(٥) غاية الاختصار: ٩٥/١

(٦) روضة الحفاظ: ١/ق٥١ -٥٢

(٧) روضة الحفاظ: ١/ق٥١، الكامل: ق: ٩٨

(٨) الكامل: ق: ٩٨

(٩) المصباح: ٤٠٦/٢

(١٠) تصحفت في (ظ) إلى (غياث) بالغين المعجمة والياء المثناة التحتية، والثاء المثلثة.

(١١) أبو الكرم عن عبد السيِّد عن الحمّاميّ عن النقّاش... في المصباح: ٢ / ٤٠٥-٤٠٦

وقرأ عبد السيِّد والهبّاري وابن سابور وابن مسرور وابن هاشم والقيسيّ والواسطيّ والخيّاط والشرمقانيّ والعطّار والمالكيّ والشيرازيّ الاثنا عشر على أبي الحسن الحمّامي"[١]، فهذه تسع عشر طريقاً للحمامي.

الثالثة: طريق النّهروانيّ عن النقّاش من كتاب "الروضة" قرأ عليه بها أبو علي المالكي"[٢].

الرابعة: طريق السعيدي عن النقّاش من كتاب "التجريد" قرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسين الفارسي"[٣] وقرأ على أبي الحسن عليّ بن جعفر السعيدي.

الخامسة: طريق الشّريف الزيديّ عنه من كتابي "تلخيص" أبي معشر و"الكامل" قرأ بها عليه كلٌّ من أبي معشر الطّبريّ وأبي القاسم الهذليّ، ومن "تلخيص" ابن بلّيمة قرأ بها على على أبي معشر بسنده[٤].

السادسة: عن النقّاش طريق ابن العلاّف من كتاب "الهداية" قرأ بها المهدوي على أبي الحسن القنطري، وقرأ بها على أبي الحسن عليّ بن محمد بن يوسف بن العلاّف.

السابعة عنه: طريق أبي إسحاق الطّبريّ من "المستنير" قرأ[٥] بها ابن سوار على أبوي عليّ العطّار والشرمقانيّ، وقرآ بها على أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إسحاق الطّبري"[٦].

الثامنة: طريق الشنبوذي عن النقاش من كتاب "المبهج" قرأ بها سبط الخياط على أبي الفضل العباسي، وقرأ بها على محمد بن الحسين الكارزيني، وقرأ بها على أبي الفرج محمد بن

---

(١) انظر: غاية: ٥٢٢/١

(٢) ليس في "الروضة" «المحقق» النهرواني عن النقاش. بل فيه: المالكي عن النهرواني عن هبة الله بن جعفر عن أبي ربيعة عن البزي. انظر: الروضة: ١٥٨

(٣) التجريد: ١-٢/أ

(٤) التلخيص: ٩٥

(٥) في المطبوع: « قرآ» بالتثنية، ولا وجه لها.

(٦) المستنير: ١٢٥/١

أحمد الشنبوذيّ[1].

التاسعة: عن النقّاش طريق أبي محمد الفحّام من "كتابي"[2] أبي العزّ، ومن "غاية" أبي العلاء[3]، قرأ بها أبو العزّ على أبي عليّ الواسطيّ، وقرأ على أبي محمد الحسن بن محمد الفحّام السامريّ[4].

العاشرة عن النقاش طريق فرج القاضي من كتاب "الروضة" قرأ عليه أبو علي المالكي[5] وهو: فرج[6] بن محمد بن جعفر قاضي تكريت[7].

وقرأ فرج والفحام والشنبوذي والطبري وابن العلاف والزيدي والسعيدي والنهرواني والحمامي والفارسي عشرتهم على أبي بكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن سند بن هارون بن النقاش الموصلي[8]،/ فهذه ثلاث وثلاثون طريقا إلى النقاش.

١١٧/١

---

(١) المبهج: ١/ ١٥

(٢) كذا في النشر، أسند هذه الطريق من (كتابي) أبي العز، ولعل المراد بهما عنده: كتاب الإرشاد وكتاب الكفاية الكبرى.

وبالرجوع إليهما لم أجد هذه الطريق في "الإرشاد"، بل ليس فيه عن البزي إلا طريق واحدة وهي طريق الحمامي التي سبقت قبل قليل.

أما في "الكفاية الكبرى" ففيه "ابن الفحام" ولكن ليس عن النقاش بل عن زيد بن أبي بلال عن ابن فرج عن البزي. والله أعلم.

وعندي احتمال آخر وهو أنه يقصد (الإرشاد الكبير) لأبي العز. انظر: الإرشاد: ١٣٤ -١٣٥، الكفاية الكبرى: ٦-٧ ، وص : ١٧٣ من الدراسة.

(٣) غاية الاختصار: ٩٥/١

(٤) انظر ترجمته ص : ٥٣٧

(٥) الروضة: ١٥٩

(٦) الفرج، بالألف واللام، كما في "الروضة" وغاية المؤلف، مقرئ، شيخ. انظر: غاية النهاية: ٨/٢، الروضة للمالكي: ١٥٩

(٧) بفتح التاء على الصحيح، بلدة بين بغداد والموصل، وإلى بغداد أقرب، قيل: سميت باسم تكريت بنت وائل، ولها قصة ذكرها ياقوت في معجم البلدان نقلا عن من وصفه بالعلم والفضل. انظر: معجم البلدان: ٣٨/٢

(٨) انظر: غاية النهاية: ١٢٠/٢، المعرفة: ٢/ ٥٧٩

طريق ابن بنان[1] عن أبي ربيعة من طريقين من كتابي "المصباح" لأبي الكرم و"المفتاح" لابن خيرون، قرأ بها كلٌّ من أبي الكرم الشهرزوري وأبي منصور بن خيرون على عبد السيِّد بن عتَّاب وقرأ بها عبد السيِّد على أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن عبد الله البغدادي الحربي[2]، وقرأ على أبي محمد عمر بن محمد بن عبد الصمد بن الليث بن بنان البغدادي.

وقرأ النقَّاش وابن بُنان على أبي ربيعة محمد بن إسحاق بن وهب بن أيمن[3] بن سنان الربعي المكي.[4] فهذه خمس وثلاثون طريقاً عن أبي ربيعة.

طريق ابن الحباب عن البزي من طريق أحمد بن صالح[5] من ثلاث طرق:

الأولى عنه ابن بشر الأنطاكيّ، قرأ بها الحافظ أبو عمرو الداني على أبي الفرج محمد بن يوسف بن محمد النجّاد[6]، وقرأ بها على أبي الحسن عليّ بن محمد بن إسماعيل بن بشر[7] الأنطاكي[8][9].

الثانية عنه: عبد الباقي بن الحسن من طريقي "الداني" و"ابن الفحّام" قرأ بها الداني على فارس بن أحمد، وقرأ بها ابن الفحّام على عبد الباقي بن فارس وقرأ بها على أبيه فارس وقرأ

---

(١) ستأتي ترجمته ص:٥٨٧

(٢) المقرئ الزاهد، الحنبلي، وُصف بأنه من أولياء الله تعالى وله كرامات كثيرة. توفي سنة ٤٢٩ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١/٢٣٨، المعرفة: ٢/ ٧٤٦-٧٤٧ وكانت قراءة عبد السيِّد عليه سنة ٤٢١ هـ.

(٣) كذا في جميع النسخ: « أيمن» بالياء بعدها ميم، والصواب: «أعين» بالعين بعدها ميم، كما في كتب القراءات والتراجم. انظر: غاية النهاية: ٢/٩٩

(٤) المصباح: ٢/٤٠٥

(٥) ستأتي ترجمته ص: ٥٨٧

(٦) القرطبي، خال الإمام الداني، من أهل الإتقان والضبط، مع نصيب وافر من العربية والفرائض والحساب. توفي سنة ٤٢٩ هـ. انظر: غاية النهاية: ٢/٢٨٧، المعرفة: ٢/٧٣٦-٧٣٧

(٧) تصحفت في (س) إلى: «نسر» بالنون والسين المهملة.

(٨) نزيل الأندلس ومقرؤها ومسندُها، رأس في القراءات في زمنه، بصير بالعربية، وله حظ في الفقه الشافعي، توفي سنة ٣٧٧ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١/٥٦٤-٥٦٥، المعرفة: ٣/٦٥٦، تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس: ١/٣٦١

(٩) هذه الطريق ليست في "التيسير" ولا في "جامع مع البيان"، فهي طريق أدائية.

بها فارس على عبد الباقي بن الحسن[1].

الثالثة عنه: عبد المنعم بن غلبون من كتابه "الإرشاد".

وقرأ ابن غلبون وعبد الباقي وابن بشر[2] على أبي بكر أحمد[3] بن صالح بن عمر بن إسحاق البغدادي[4] نزيل الرَّمْلة[5].

طريق عبد الواحد بن عمر من طريق "الكامل" للهذليّ، قرأ بها على أبي العلاء محمد بن عليّ الواسطيّ[6] ببغداد، وقرأ على عقيل بن عليّ بن البصري[7].

ومن طريق الخزاعي قرأ بها على عقيل المذكور وقرأ بها على أبي طاهر عبد الواحد ابن أبي هاشم * عمر بن محمد*[8] البغدادي[9].

---

(١) ليست هذه الطريق في "التيسير" ولا "في الجامع" ولا في "التجريد"، قال الداني: قرأت أنا القرآن كلّه على فارس بن أحمد المقرئ، وقال لي: قرأت على عبد الباقي بن الحسن المقرئ، وقال: قرأت على أبي بكر عبد الرحمن بن عمر بن عليّ، وعلى أبي عليّ أحمد بن عبيد الله المقرئ، وأخبراني أنهما قرآ على أبي عليّ الحسن بن الحباب وأخبرهما أنه قرأ على البزي. اهـ فهي طريق أدائية، وقد أشار المؤلّف في ترجمة "النجاد" إلى أنّ قراءة النجاد على الأنطاكي - التي رواها الداني- هي من "جامع البيان". والله أعلم.

انظر: غاية النهاية: ٢/٢٨٧ ، جامع البيان: ١/ق٤٢ ، التجريد: ق ٢/أ

(٢) في (ز): «علي» بدل: (ابن) وهو خطأ.

(٣) في (ز): (محمد) وهو خطأ.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/٦٢

(٥) بلدة في فلسطين.

(٦) المقرئ، المحدث، أستاذ متقن، تبحر في القراءات، وانتهت إليه رياسة الإقراء في العراق. توفي سنة ٤٣١ هـ

انظر: غاية النهاية: ٢/١٩٩-٢٠٠، المعرفة: ٢/٧٤١-٧٤٢، تاريخ بغداد: ٣/٩٥-٩٩

(٧) ضبطت (عقيل) في (ت) بضم العين، و لم أجد ذلك فيما لدي من مصادر. قال عنه الداني: من جلة أصحاب ابن مجاهد، مات شاباً، توفي سنة ٣٧٠ هـ انظر: غاية النهاية: ١/٥١٤

(٨) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٩) في الكامل (ق:٩٩) أن أبا العلاء الواسطي قرأ على أبي طاهر مباشرة، وقال المؤلف: لا يصح، بل الصواب أنه قرأ على عقيل عنه. اهـ وعلّل ذلك بقوله: لأنه - الواسطي- ولد في السنة التي توفي فيها أبو طاهر. اهـ

انظر: غاية النهاية: ١/٤٧٦ و ٢/١٩٩

وقرأ ابن عمر وابن صالح على أبي الحسن بن الحباب بن مَخْلَد الدقّاق[1]، إلاّ أنّ ابن عمر قرأ الحروف وابن صالح قرأ القرآن، فهذه ست طرق عن ابن الحُباب.

وقرأ ابن الحباب وأبو ربيعة على أبي الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة[2] البزّيّ المكيّ، فهذه إحدى وأربعون طريقاً عن البزّيّ.

رواية قنبل: عن أصحابه عن ابن كثير.

١١٨/١

طريق ابن مجاهد من طريقين: /

الأولى: طريق أبي أحمد السّامريّ عنه من أربع طرق:

فارس بن أحمد وهي الأولى عن السامريّ من طريقي "الشاطبية" و"التيسير" قرأ بها الداني عليه[3]، ومن "تلخيص" ابن بليمة قرأ بها على أبي بكر بن نبت[4] العروق، وقرأ بها على أبي العباس الصّقِلّيّ[5] وقرأ بها على فارس، ومن "الإعلان" قرأ بها الصفراويّ على أبي القاسم ابن خلف الله، وقرأ بها على أبي القاسم ابن الفحّام وقرأ بها على عبد الباقي بن فارس وقرأ على أبيه.

طريق أبي العباس بن نفيس وهي الثانية عنه من سبع طرق: من "التجريد" قرأ بها ابن الفحّام عليه ومن "الكافي" قرأ بها ابن شريح، عليه ومن "روضة" المعدّل قرأ بها الشريف موسى المعدّل عليه[6].

---

(١) الدقّاق: نسبة إلى: الدقيق وعمله وبيعه. الأنساب : ٤٨٥/٢

(٢) قال الإمام البخاري: اسم أبي بزة: بشار، فارسي، أسلم على يد السائب بن صفى المخزومي، ونقل المؤلّف عن الأهوازي أن معنى (أبو بزة): أبو شدة.

انظر: غاية النهاية: ١١٩/١، المعرفة ٣٦٥/١

(٣) التيسير: ١١

(٤) تصحفت في (ز) إلى (ثبت) بالمثلثة بدل النون. وهو: محمد بن أبي الحسن، شيخ متصدر.

غاية النهاية: ١٢٧/٢

(٥) أحمد بن محمد. غاية النهاية: ١٣٤/١

(٦) التجريد: ق٢/أ ، الكافي: ٦-٧، روضة الحفّاظ: ١/ق٥٣ .

ومن "الإعلان" من ثلاث طرق: قرأ بها الصفراوي على عبد المنعم بن يحيى بن[1] الخلوف، وقرأ بها على أبيه، وقرأ بها على أبي الحسين الخشاب وعبد القادر الصدفي وأبي الحسن محمد بن أبي داود الفارسيّ، وقرأ الثلاثة على ابن نفيس، ومن "الكامل" قرأ بها الهذليّ عليه[2].

طريق الطرسوسي وهي الثالثة عنه من كتابي[3] "المجتبى" له و"العنوان" قرأ بها أبو الطاهر[4] بن خلف على أبي القاسم عبد الجبار الطرسوسي.

طريق أبي القاسم الخزرجي وهي الرابعة عنه من كتابه "القاصد".

وقرأ بها أبو القاسم الخزرجي والطرسوسي وابن نفيس وفارس أربعتهم على أبي أحمد عبد الله بن الحسين بن حسنون السامريّ[5]، فهذه أربع عشرة طريقاً للسامريّ.

الثانية: طريق صالح بن محمد من ثلاث طرق:

ثابت بن بندار[6] من طريقي ابن الطبر وسبط الخيّاط من كتاب "الكفاية" له قرأ بها أبو اليُمن الكنديّ عليهما، وقرآ على ثابت بن بندار[7].

وابن سوار من كتاب "المستنير" له.[8] وأبو بكر القطان قرأ بها الحافظ أبو العلاء الهمدانيّ على أبي بكر محمد بن الحسين المَزْرَفِي، وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن الحسين بن

---

(١) (بن) سقطت من المطبوع.

(٢) الكامل: ق: ١٠٠-١٠١

(٣) في المطبوع: (كتاب) بالإفراد.

(٤) في (ز) «العطّار» وهو خطأ.

(٥) ذكر المؤلّف أن هؤلاء الأربعة قرؤا على السامريّ وذلك في ترجمته وترجمة كلّ منهم، إلا أنه زاد أن فارس بن أحمد هو أضبط من قرأ عليه في أيام حفظه. انظر: غاية النهاية: ١/٤١٧

(٦) أبو المعالي، الدينوري، الرجل الصالح، من أعيان شيوخ بغداد، مقرئ ومحدّث. توفي سنة ٤٩٨ هـ انظر: غاية النهاية: ١/١٨٨، المعرفة ٢/٨٨٢-٨٨٣، المنتظم: ١٧ / ٩٣

(٧) الكفاية في القراءات الست: ق١/ب

(٨) المستنير: ١/١٣١

أحمد المقدسي القطان[1]*

وقرأ بها القطان*[2] وابن سوار وثابت ثلاثتهم على أبي الفتح فرج بن عمر بن الحسن[3] الضرير الواسطي[4] وقرأ على أبي طاهر صالح بن محمد بن المبارك[5] المؤدب البغدادي، فهذه أربع طرق لصالح.

وقرأ صالح والسامري على الأستاذ / أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي[6]، فهذه ثماني عشرة طريقا لابن مجاهد، فإذا أسندت هذه الرواية من كتاب "السبعة" لابن مجاهد تعلو جدا كما قدمنا فيكون تسع عشرة طريقا.

١١٩/١

طريق ابن شنبوذ عن قنبل من[7] طريقيه، طريق القاضيَ أبي الفرج[8] من طريقين: أبو تغلب[9] وهي الأولى عنه من "كفاية" سبط الخياط، قرأ بها أبو القاسم الحريري[10] وسبط الخياط على أبي المعالي ثابت بن بندار*[11].

---

(١) مقرئ حاذق، توفي سنة ٤٦٨ هـ. غاية النهاية: ٤٨/١

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ز) وينبه على أن هذه الطريق لأبي العلاء ليست في "غايته"، وإنما هي طريق أدائية. والله أعلم.

(٣) هذا هو الصواب كما في (ت) ومصادر ترجمته، وفي بقية النسخ: «الحسين» وهو تصحيف. وهو مقرئ حاذق، مفسر، موصوف بالصلاح، توفي سنة ٤٣٦ هـ .
غاية النهاية: ٧/٢، المعرفة ٧٥٠/٢و٧٨٦

(٤) المستنير: ١٣١/١ وفيه أن قراءته عليه كانت سنة ٤٣٦ بدرب الناموس في مترله.

(٥) مقرئ، حاذق، متصدر، توفي سنة ٣٨٠ هـ . غاية النهاية: ٣٣٤/١

(٦) انظر: غاية النهاية: ١٤١/١، المعرفة: ٢ /٥٣٦

(٧) في (ز): فمن.

(٨) ستأتي ترجمته ص: ٥٨٩

(٩) كذا في "النشر"، وتصحفت في غاية النهاية إلى: (ثعلب) بالثاء المثلثة والعين المهملة.
وهو مقرئ، مصدر، صدوق، عارف بالقراءات والفرائض، حافظ لظاهر فقه الشافعي، توفي سنة ٤٣٩ هـ
انظر: غاية النهاية: ٤٧٩/١، المعرفة: ٧٥٨/٢، تاريخ بغداد: ٣٣/١١، المنتظم " ١٥ / ٣١٠

(١٠) هو هبة الله بن الطبر.

(١١) الكفاية في القراءات الست: ق١/ب

ومن كتاب "المستنير" أيضا لابن سوار، ومن "المصباح" قرأ بها أبو الكرم على عبد السيد بن عتاب وثابت بن بندار*[1]

وقرأ بها ثابت وعبد السيد وابن سوار على أبي تغلب[2] عبد الوهاب بن علي بن الحسن بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم الملحمي[3].

فهذه خمس طرق لأبي[4] تغلب.

أبو نصر الخباز وهي الثانية عن أبي الفرج من "الكفاية" قرأ بها السبط على جده أبي منصور محمد بن أحمد بن علي الخياط، ومن "المصباح" من ثلاث طرق؛ قرأ بها أبو الكرم على والده الحسن بن أحمد[5] وعلى أبي الحسن علي ابن الفرج الدينوري، وعلى عبد السيد بن عتاب، ومن كتاب "تلخيص" أبي معشر.

وقرأ بها هو وأبو منصور والدينوري[6] وعبد السيد والحسن بن أحمد على أبي نصر أحمد بن مسرور بن عبد الوهاب[7] الخباز[8]، فهذه خمس طرق لأبي نصر.

وقرأ أبو نصر وأبو تغلب كلاهما على القاضي أبي الفرج المعافى بن زكريا بن طرارا[9]

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (ت)

(٢) المستنير: ١٣٣/١، المصباح: ٤٢٢/٢

(٣) كذا في النشر بالحاء المهملة، وهو الصواب ، وهو بضم الميم وسكون اللام وفتح الحاء المهملة وفي آخرها الميم نسبة إلى ثياب تنسج من الحرير بمرو وتسمى " الملحم" وتصحفت الكلمة في غاية النهاية إلى: (الملجمي) بالجيم، وفي المنتظم إلى (اللخمي).

انظر: غاية النهاية: ٤٧٩/١، الأنساب : ٣٧٧/٥ ، تاريخ بغداد: ٣٣/١١، المنتظم: ١٥ / ٣١٠

(٤) تصحفت في (ت) إلى: (ابن)

(٥) شيخ، قرأ على الخباز، وقرأ عليه ولده، وصف بالزهد والإمامة.

انظر: غاية النهاية: ٢٠٧/١، المصباح ٧٠٥/٢

(٦) والدينوري: سقطت من (ظ)

(٧) انظر ترجمته ص: ٢٥٨

(٨) التلخيص:٩٧-٩٨ ، الكفاية في الست: ق١ب و٢/أ ، المصباح: ٤٢٣/٢

(٩) في المطبوع: (طراز). وسقطت: (ابن طرارا) من (س)

النهرواني الجريري بالجيم مفتوحة[1]، فهذه عشر طرق عن القاضي أبي الفرج.

طريق الشطوي عن ابن شنبوذ من ثلاث طرق:

الأولى: الكارزيني من كتاب "المبهج" وكتاب "المصباح" قرأ بها أبو محمد سبط الخياط وأبو الكرم الشهرزوري على شيخهما الشرف أبي الفضل عز الشريف العباسي، وقرأ على[2] أبي[3] عبد الله محمد بن الحسين الكارزيني[4].

طريق السلمي وهي الثانية عن الشطوي من كتاب "الكامل" قرأ بها على[5] عبد الله بن محمد الذارع[6] وقرأ بها على أبي الحسين أحمد بن عبد الله السلمي[7][8].

طريق ابن سيار وهي الثالثة عن الشطوي من "الجامع" لابن فارس، قرأ بها على أبي طاهر أحمد بن محمد بن محمد بن محمد / بن سيار[9][10].

١٢٠/١

وقرأ بها ابن سيار والسلمي والكارزيني على أبي الفرج محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف الشطوي وغيره، فهذه أربع طرق للشطوي.

---

(١) نسبة إلى ابن جرير الطبري، إمام المفسرين، فقد كان أبو الفرج من أتباع مذهبه الفقهي.

انظر : الأنساب : ٥٢/٢

(٢) (على) سقطت من (ظ)

(٣) كلمة (أبي) سقطت من (ز)

(٤) المبهج: ١٠/١-١١ ، المصباح ٤٢٣/٢-٤٢٤

(٥) في (س): «أبي عبد الله » وتحتمل، لأنها كنيته أيضاً.

(٦) في (ت) وكذا المطبوع: (الذراع) بتقديم الراء على الألف، وهو تحريف.

نقل المؤلف عن الهذلي: كان إمام الوقت في القرآن، أصبهاني، خطيب، قرأ على عبد العزيز التميمي وغيره.

انظر: غاية النهاية: ٤٥٠/١-٤٥١

(٧) كذا هنا وفي (الكامل) من أن كنيته (أبو الحسين) وفي غاية المؤلف: (أبو العباس)، ابن الفضل،مقرئ روى القراءة عرضا عن المغازلي وابن باذان. انظر: غاية النهاية: ٧٤/١

(٨) الكامل: ق: ١٠١

(٩) شيخ، مقرئ. غاية النهاية: ١٢٩/١

(١٠) الجامع: ٤

وقرأ القاضي أبو الفرج والشطوي على الأستاذ الكبير أبي الحسن[1] محمد بن أحمد بن أيوب بن الصَّلْت المعروف بابن شنبوذ البغدادي، فهذه أربع عشرة طريقاً عن ابن شنبوذ.

وقرأ هو وابن مجاهد على أبي عمر محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد بن جُرْجَة المخزوميّ المكيّ؛ المعروف بقنبل. فهذه اثنتان وثلاثون طريقاً عن قنبل.

وقرأ البزّي وقنبل على أبي الحسن أحمد بن محمد بن علقمة بن نافع بن عمر بن صُبْح بن عون المكي، النبّال المعروف بالقوَّاس[2]، وقرأ القواس على أبي الإخريط وهب بن واضح[3] المكي.

زاد البزّي فقرأ أيضاً[4] على أبي الإخريط المذكور، وعلى أبي القاسم عكرمة بن سليمان بن كثير بن عامر[5] المكيّ،وعلى عبد الله بن زياد بن عبد الله بن يسار[6] المكي.

وقرأ الثلاثة على أبي إسحاق إسماعيل بن عبد الله بن قُسْطَنْطِين المكي المعروف

---

(١) في المطبوع: « الحسن بن » وهو خطأ، فأبو الحسن كنية لمحمد.

(٢) إمام مكة في القراءة ذكر له المؤلّف بيتين شاهدين لقراءة ﴿ مَنْ حَيّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢] بتشديد الياء وهما:

سألتني جارتي عن معشر ** وإذا ما عيَّ ذو اللبّ سأل

سألتني عن أناس ذهبوا ** شرب الدهر عليهم وأكل

والبيتان للنابغة الجعدي، مع اختلاف في شطر كلّ واحد منهما.

وتوفي القوّاس سنة ٢٤٠ هـ. والقوّاس : نسبة إلى عمل القسيّ وبيعها.

انظر: غاية النهاية:١/١٢٣-١٢٤، المعرفة:١/٣٧٠-٣٧١ ، ديوان النابغة:٩٢-٩٣، الأنساب : ٤/٥٥٧ ، اللسان والتاج (طرب)

(٣) مقرئ أهل مكة، توفي سنة ١٩٠ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٢/٣٦١، المعرفة ١/٣٠٨

(٤) (أيضاً): سقطت من المطبوع.

(٥) مقرئ، مولى آل شيبة الحجبي العبدي، شيخ مستور الحال، فيه جهالة. توفي سنة ٢٠٠ هـ.

انظر : غاية النهاية: ١/٥١٥، المعرفة: ١/٣٠٩

(٦) ضابط محقّق، وهو مولى عبد الله بن عمير الليثي. غاية النهاية: ١/٤١٩

بالقِسْط[1]، وقرأ القسط على أبي الوليد معروف بن مشكان[2] وعلى شبل بن عباد[3] المكيّين.

وقرأ القسط أيضا ومعروف وشبل على شيخ مكة وإمامها في القراءة أبي معبد عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان بن هرمز الداري المكي؛ فذلك تتمة ثلاث وسبعين طريقا عن ابن كثير.

وقرأ ابن كثير على أبي السائب عبد الله بن السائب بن أبي السائب المخزومي، وعلى أبي الحجاج مجاهد بن جبر المكّي، وعلى دِرْباس[4] مولى ابن عباس.

وقرأ عبد الله بن السائب على أبيّ بن كعب وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما، وقرأ مجاهد على عبد الله بن عباس وعبد الله بن السائب، وقرأ درباس على مولاه ابن عباس.

وقرأ ابن عباس على أبيّ بن كعب وزيد بن ثابت، وقرأ أبيٌّ وعمر وزيد رضي الله عنهم على رسول الله ﷺ.

وتوفي ابن كثير سنة عشرين ومائة بغير شك[5] ومولده سنة خمس وأربعين[6] وكان

---

(١) مقرئ مكة، ثقة ضابط قرأ عليه الإمام الشافعي، وهو آخر من قرأ على ابن كثير. توفي سنة ١٧٠ هـ.
انظر : غاية النهاية: ١/١٦٥-١٦٦، المعرفة: ١/٢٩٠-٢٩٣

(٢) من أبناء الفرس الذين بعثهم كسرى في السفن لطرد الحبشة من اليمن، قارئ أهل مكة.
و(مشكان) يجوز في الميم الضم والكسر. توفي سنة ١٦٥ هـ
انظر : غاية النهاية: ٢/٣٠٣-٣٠٤، المعرفة: ١/٣٧٢-٣٧٣

(٣) مقرئ مكة، ثقة ضابط، أجلّ أصحاب ابن كثير، حدّث عنه سفيان بن عيينة. توفي قريب من سنة ١٦٠هـ.
انظر : غاية النهاية: ١/٣٢٣-٣٢٤، المعرفة: ١/٣٧١-٣٧٢

(٤) المكّيّ، ذكر ابن مجاهد أن أهل مكة يقولون (درباس) بالتخفيف، وأن أهل الحديث يقولون (دربّاس) بالتشديد وهو الصواب. واعترض المؤلِّف على ذلك بقوله: فيما قاله نظر، بل المشهور عند أهل الحديث وغيرهم هو التخفيف وهو الصواب. اهـ وقد جاء قوله : «وقرأ درباس» في (ت) مضبوطاً بتشديد الباء ، بينما جاءت في كل المواضع في (ز) مضبوطة بالتخفيف : «دِرْباس» انظر: غاية النهاية: ١/٢٨٠

(٥) قوله: (بغير شك) فيه تلميح بالرّد على الداني وابن الباذش وغيرهما الذين قالوا: إنه توفي بعد هذا التاريخ. انظر: غاية النهاية: ١/٤٤٤، الإقناع: ١/٧٨-٧٩

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/٤٤٣-٤٤٥، المعرفة: ١/١٩٧-٢٠٣، الطبقات الكبرى: ٥/٤٨٤

إمام الناس في القراءة بمكة لم ينازعه فيها منازع.

قال ابن مجاهد: لم يزل هو / الإمام المجتمع[1] عليه في القراءة بمكة حتى مات[2]. ١٢١/١

وقال الأصمعي قلت لأبي عمرو قرأت على ابن كثير ؟ قال: نعم، ختمت على ابن كثير بعد ما ختمت على مجاهد وكان أعلم بالعربية من مجاهد[3].

وكان فصيحاً بليغاً مُفَوّهًا أبيض اللّحية، طويلاً أسمر جسيماً، أشهل[4] يَخْضِبُ بالحنّاء،[5] عليه السكينة والوقار، لقي من الصحابة عبد الله بن الزُّبير، وأبا أيوب الأنصاريّ وأنس بن مالك رضي الله عنهم.

وتوفي البزّي سنة خمسين ومائتين، ومولده سنة سبعين ومائة، وكان إماماً في القراءة محقّقاً ضابطاً متقناً لها، ثقة فيها انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة، وكان مؤذن المسجد الحرام[6].

وتوفي قنبل سنة إحدى وتسعين ومائتين، ومولده سنة خمس وتسعين ومائة، وكان إماماً في القراءة، متقناً ضابطاً، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز، ورحل إليه الناس من الأقطار[7].

وتوفي أبو ربيعة في رمضان سنة أربع وتسعين ومائتين، وكان مقرئاً جليلاً ضابطاً، وكان مؤذن المسجد الحرام بعد البزّي، قال الدانيّ: كان من أهل الضبط والإتقان والثقة

---

(١) في (س): «المجمع»

(٢) النص بمعناه في (السبعة): ٦٥

(٣) إلى هنا نهاية كلام أبي عمرو. انظر: غاية النهاية: ٤٤٤/١-٤٤٥

(٤) الشَّهَل بالشين المعجمة والهاء، من أوصاف العين، ويقال أيضاً: الشهلة بزيادة التاء وهو حمرة في سواد العين، قالوا: رجل أشهل وامرأة شهلاء.
ونقل الأزهري عن الليث أن الشهل خاص بوصف النساء إذا رُكّب معه "الكَهَل"، فلا يقال رجل شهل وكهل
انظر: تهذيب اللغة (شهل)

(٥) خَضَب الرجل شيبته بالحناء يخضبه، والاسم الخِضاب، وكلّ لون غَيَّر لونَه حمرةٌ فهو مخضوب.
تهذيب اللغة واللسان (خضب)

(٦) انظر: غاية النهاية:١١٩/١-١٢٠، المعرفة:٣٦٥/١-٣٧٠، السير:٥٠/١٢-٥١، العقد الثمين:١٤٢/٣-١٤٣

(٧) انظر: غاية النهاية: ١٦٥/٢-١٦٦، المعرفة: ٤٥٢/١، تذكرة الحفاظ: ٦٥٩/٢، العقد الثمين:١٠٩/٢-١١٠

والعدالة[1].

وتوفي ابن الحباب سنة إحدى وثلاثمائة ببغداد، وكان شيخاً متصدراً في القراءة، ثقة ضابطاً مشهوراً من كبار الحذّاق والمحقّقين[2].

وتوفي النقّاش ثالث شوال سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة، ومولده سنة ستّ وستّين ومائتين، وكان إماماً كبيراً مقرئاً مفسراً محدّثاً اعتنى بالقراءات من صغره، وسافر فيها الشرق والغرب، وألّف التفسير المشهور الذي سمّاه « شفاء الصدور » وأتى فيه بغرائب، وألّف أيضاً في «القراءات»[3]، قال الداني: طالت أيّامه فانفرد بالإمامة في صناعته مع ظهور نسكه وورعه وصدق لهجته وبراعة فهمه وحسن اضطلاعه[4] واتساع معرفته[5].

قلت: من جملة من روى عنه شيخُه ابن مجاهد في كتابه "السبعة"[6]./ ١٢٢/١

وتوفي ابن بنان سنة أربع وسبعين وثلاثمائة، وكان مقرئاً زاهداً عابداً صالحاً عالي الإسناد، وبنان بضم الباء الموحدة وبالنون[7].

وتوفي ابن صالح بعد الخمسين وثلاثمائة بالرملة فيما قاله الحافظ الذهبي، وكان مقرئاً ثقة ضابطاً،نزل بالرملة يقرئ بها حتى مات[8].

وتوفي عبد الواحد بن عمر في شوال سنة تسع وأربعين وثلاثمائة وقد جاوز السبعين

---

(١) انظر: غاية النهاية: ٢/٩٩، المعرفة: ١/٤٥٤، العقد الثمين: ١/٤١١-٤١٢

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/٢٠٩، المعرفة: ١/٤٥٥، تاريخ بغداد: ٧/٣٠١-٣٠٢

(٣) ذكر له ابن النديم عدة كتب في القراءات هي: كتاب "المعجم الأصغر"، و"الأوسط"، و"الكبير" في أسماء القراء وقراءاتهم. وكتاب (السبعة بعللها) الكبير والأوسط والأصغر. انظر: الفهرست: ٣٦

(٤) كذا في (ك) وهو الموافق لما في المعرفة، وبقية النسخ: (اطلاعه) انظر: المعرفة: ٢/٥٧٩

(٥) انظر: غاية النهاية: ٢/١١٩-١٢١، المعرفة: ٢/٥٧٨-٥٨٣، تاريخ بغداد: ٢/٢٠١-٢٠٥، المنتظم: ١٤/١٤٨-١٤٩، معجم الأدباء: ١٨/١٤٦-١٤٩، طبقات السبكي: ٢/٤٨٣، ميزان الاعتدال: ٣/٥٢٠

(٦) لم أجد له ذكراً في (السبعة) المطبوع، وذكر المؤلف أن ابن مجاهد سماه فيها: محمد بن سند، فدلسه، وأيضاً لم أجد هذا الاسم في السبعة. والله أعلم.

(٧) انظر: غاية النهاية: ١/٥٩٧

(٨) انظر: غاية النهاية: ١/٦٢، المعرفة: ٢/٦١١-٦١٢، تاريخ بغداد: ٤/٢-٥

فيه[1]، وكان إمامًا جليلاً ثقة ضابطاً[2] نبيلاً كبيراً مقرئاً نحوياً[3] حجة، لم يكن بعد ابن مجاهد مثله.[4] قال الخطيب البغدادي: كان ثقة أميناً[5].

وتوفي ابن مجاهد في شعبان سنة أربع وعشرين وثلاثمائة، ومولده سنة خمس وأربعين ومائتين، وكان إليه المنتهى في زمانه في الإقراء[6]، وبَعُدَ صيته في الأقطار، ورحل إليه الناس من البلدان، وازدحم الناس عليه وتنافسوا في الأخذ عنه حتى كان في حلقته ثلاثمائة متصدر[7] وله أربعة وثمانون، خليفة يأخذون على الناس[8] قبل أن يقرؤا عليه، وهو أوّلُ من سبّع "السبعة" كما قدمنا[9]، وكان ثقة ديِّناً خيِّراً ضابطاً حافظاً ورعاً[10][11].

وتوفي أبو أحمد السامريّ في المحرّم سنة ستّ وثمانين وثلاثمائة، ومولده سنة خمس أو ست وتسعين ومائتين، وكان مقرئاً لغوياً مسند القراء في زمانه، قال الداني: مشهور ضابط ثقة مأمون، غير أن أيّامه طالت فاختلّ حفظه ولحقه الوَهَم وقلّ من ضبط عنه ممن

---

(١) «فيه»: سقطت من (س)

(٢) (ضابطاً) من (ت) فقط.

(٣) على مذهب الكوفيين، فيما نقله الذهبيّ عن الدانيّ. انظر: غاية النهاية: ٢/٦٠٤

(٤) هذا كلام الداني، نقله عنه الذهبي والمؤلّف. انظر: غاية النهاية: ١/٤٧٦، المعرفة: ٢/٦٠٤

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/٤٧٥-٤٧٧، المعرفة: ٢/٦٠٣-٦٠٥، تاريخ بغداد: ١١/٧-٨ ، المنتظم: ١٤/ ١٢٩، إنباه الرواة: ٢/٢١٥

(٦) تصحفت في المطبوع إلى (القراءة)

(٧) في (ت) و (ك) «مصدّر»، وقوله: حتى كان... متصدر، هو قول ابن الأخرم، نصّ عليه المؤلّف والذهبيّ. انظر: غاية النهاية: ١/١٤٢، المعرفة: ٢/٥٣٧

(٨) هذا قول عليّ بن عمر المقرئ، تلميذ ابن مجاهد. انظر: غاية النهاية: ١/١٤٢، المعرفة: ٢/٥٣٧

(٩) انظر: ص

(١٠) (ورعاً): ليست في (س)، وفيها، بدلا منها (صالحاً) مع التنبيه إلى أن النسخ تختلف في ترتيب هذه الأوصاف.

(١١) انظر: غاية النهاية: ١/١٣٩-١٤٢، المعرفة: ٢/٥٣٣-٥٣٨، تاريخ بغداد: ٥/ ١٤٤-١٤٨، معجم الأدباء: ٥/ ٦٥-٧٣، السير: ١٥/٢٧٢-٢٧٤، طبقات السبكي: ٢/١٠٢-١٠٣

قرأ عليه في آخر أيامه[1].

قلت: وقد تُكلّم فيه وفي النقّاش إلا أن الداني عَدَّهما وقَبِلَهما وجعلهما من طرق "التيسير" وتلقّى الناس روايتهما بالقبول ولذلك أدخلناهما كتابنا[2].

وتوفي صالح في حدود الثمانين وثلاثمائة وكان مقرئاً متصدراً حاذقاً عالي السند مشهوراً[3].

وتوفي ابن شنبوذ في صفر سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة على الصواب، وكان إماماً شهيراً وأستاذاً كبيراً ثقة ضابطاً صالحاً،[4] رحل إلى البلاد في طلب / القراءات واجتمع عنده منها ما لم يجتمع عند غيره، وكان يرى جواز القراءة بما صحَّ سنده وإن خالف الرسم، وعقد له في ذلك مجلس كما تقدم، وهي مسألة مختلف فيها ولم يَعُدَّ أحد ذلك قادحاً في روايته، ولا وصمة[5] في عدالته[6].

١٢٣/١

وتوفي القاضي أبو الفرج سنة تسعين وثلاثمائة عن خمس وثمانين سنة، وكان إماماً علاّمة مقرئاً فقيهاً ثقة، قال الخطيب البغداديّ: سألت البَرْقانيّ[7] عنه، فقال: كان أعلم الناس.[8]

---

(١) قال المؤلّف تعقيباً على هذا: هذا هو الإنصاف في ترجمته. اهـ.
انظر: غاية النهاية: ٤١٥/١-٤١٧، المعرفة: ٦٣٤/٢-٦٣٩، تاريخ بغداد: ٩/ ٤٤٢-٤٤٣، السِّيَر: ٥١٥/١٦-٥١٦

(٢) قال الذهبيّ: ولا أشكّ في ضعف أبي أحمد. اهـ وقد ردّ المؤلّف على ذلك وأسباب ضعفه والتكلّم فيه.
انظر: غاية النهاية: ٤١٦/١-٤١٧، المعرفة: ٦٣٥/٢، ميزان الاعتدال: ٤٠٨/٢-٤٠٩، لسان الميزان: ٢٧٣/٣-٣٧٤ فقد ردّ المؤلّف أسباب التكلّم فيه.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٣٣٤/١

(٤) (صالحا) ليست في (ظ)

(٥) الوصم: العيب، وقيل: هو أشده، يقال: ما في فلان وصمة، أي: عيب. التاج (وصم)

(٦) انظر: غاية النهاية: ٥٢/٢-٥٦، المعرفة: ٥٤٦/٢-٥٥٣، الفهرست: ٣٤، تاريخ بغداد: ٢٨٠/١-٢٨١، السِّيَر: ٢٦٤/١٥-٢٦٦

(٧) أبو بكر أحمد بن محمد، الخوارزمي، شيخ بغداد، ثقة ثبتاً ورعاً، صنّف وخرّج على الصحيحين. توفي سنة ٤٢٥ هـ. انظر: تاريخ بغداد: ٢٧٣/٤

(٨) تاريخ بغداد: ٢٣١/١٣

وعن أبي محمد عبد الباقي[1]، إذا حضر القاضي أبو الفرج فقد حضرت العلوم كلها، ولو أوصى أحد بثلث ماله أن يدفع إلى أعلم الناس لوجب أن يدفع إليه[2].

وتوفي الشطوي في صفر سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة ومولده سنة ثلاثمائة، وكان أستاذاً مكثراً من كبار أئمة القراءة، جال البلاد ولقي الشيوخ وأكثر عنهم ولكنه اختص بابن شنبوذ وحمل عنه وضبط حتى نسب إليه، وقد اشتهر اسمه وطال عمره فانفرد بالعلو[3] مع علمه « بالتفسير » و « علل القراءات »، كان يحفظ خمسين ألف بيت شاهداً للقرآن،[4] قال الداني: مشهور نبيل[5] حافظ ماهر حاذق[6].

قراءة أبي عمرو رحمه الله

رواية الدوري؛ طريق أبي الزعراء عن الدوري فمن[7] طريق ابن مجاهد عنه من سبع وعشرين طريقا:

طريق أبي طاهر وهي الأولى عن ابن مجاهد من أربع طرق؛ من كتابي "الشاطبية" و"التيسير" قرأ بها الداني على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر البغدادي.[8] ومن "المستنير" من طريقين؛ قرأ بها[9] ابن سوار على أبي الحسن[10] العطار، وقرأ بها العطار على أبي

---

(١) كذا في جميع النسخ، وهو خطأ وتصحيف، أما الخطأ فتسميته عبد الباقي، بالباء الموحدة من أسفل والقاف بعدها ياء، والصواب عدم وجود كلمة (عبد)، والباقي صوابه: (الباني) بالفاء وقيل: بالنون، نسبة إلى باف أوبان، إحدى قرى خوارزم، وهو عبد الله بن محمد، أبو محمد البخاري، المعروف بالباني، من أفقه أهل وقته على مذهب الشافعي، وله معرفة بالنحو والأدب، وذكر له الخطيب بعض أبيات، توفي سنة ٣٩٨هـ. انظر: تاريخ بغداد: ١٠ / ١٣٩-١٤٠، اللباب: ١/١١٢

(٢) انظر: غاية النهاية: ٢/٣٠٢، المعرفة: ٢/٦٥٣، تاريخ بغداد: ١٣ / ٢٣٠ ٢٣١

(٣) في (س): (بالعلوم) وهو تحريف.

(٤) قوله: يحفظ... إلخ، سمعه الخطيب من عبيد الله بن أحمد أنه سمع الشطوي يقوله. انظر: تاريخ بغداد: ١/٢٧٢

(٥) انظر: غاية النهاية: ٢/٥٠، المعرفة: ٢/٦٤٠-٦٤٢، تاريخ بغداد: ١/١٧١-١٧٢

(٦) الأوصاف الثلاثة الأخيرة سقطت من (ت)

(٧) (فمن): سقطت من المطبوع.

(٨) التيسير: ١٢

(٩) في المطبوع (بهما) بالتثنية ، وهو تحريف.

(١٠) كذا في جميع النسخ، وهو خطأ، صوابه: أبي علي الحسن...

الحسن علي بن محمد الجوهري[١] وأبي الحسن الحمامي[٢]، ومن كتابي "التذكار" و"المستنير" أيضا قرأ بها[٣] ابن سوار على ابن شيطا وقرأ بها ابن شيطا على أبي الحسن بن العلاف[٤]، ومن كتاب "المصباح" قرأ بها أبو الكرم على أبي القاسم يحيى بن أحمد بن السيبي[٥]، وقرأ بها على الحمامي[٦].

وقرأ عبد العزيز والجوهري / والحمامي وابن العلاف أربعتهم على أبي طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم البغدادي[٧]. فهذه سبع طرق لأبي طاهر. ١٢٤/١

طريق السامري وهي الثانية عن ابن مجاهد من ثمان طرق:

من قراءة الداني على أبي الفتح.[٨] ومن كتاب "التجريد" من طريقين: قرأ بها ابن الفحام على عبد الباقي بن أبي الفتح وقرأ بها على أبيه[٩]، وقرأ بها ابن الفحام أيضا على ابن نفيس[١٠]، ومن كتاب "تلخيص" ابن بليمة من طريقين أيضا؛ قرأ بها على عبد الباقي بن أبي الفتح وابن نفيس، ومن قراءة الشاطبي على النفزي على ابن غلام الفرس على ابن شفيع على ابن سهل على[١١] الطرسوسي، ومن كتابي[١٢] "العنوان" و"المجتبى" قرأ بها

---

(١) البغدادي، الشاهد، مقرئ، غاية النهاية: ١/٥٧٨-٥٧٩

(٢) المستنير: ١/١٨٦

(٣) في المطبوع : «بهما» ، بالتثنية ، وهو تحريف.

(٤) المستنير: ١/١٨٥-١٨٦

(٥) مقرئ، صالح، ثقة، وهو آخر من قرأ على الحمامي، جاوز المائة وهو ممتع بقواه، توفي سنة ٤٩٠ هـ. والسيبي: نسبة إلى (سيب) قرية بواسط.

انظر: غاية النهاية: ٢/٣٦٥، المعرفة: ٢/٨٤٤-٨٤٥، الأنساب: ٣/٣٥٥، السير: ١٩ / ٩٨-١٠٠

(٦) المصباح: ٢/٦٧٢

(٧) انظر: غاية النهاية: ١/٤٧٥-٤٧٦، التيسير: ١٢، المستنير: ١/١٨٦، المصباح: ٢/٦٧٢

(٨) انظر: جامع البيان: ١/ق٤٣

(٩) التجريد: ق٤

(١٠) المصدر السابق.

(١١) كلمة (على) سقطت من (س) مما أدى إلى تحريف المراد ، وحرفت فيه أيضا «ابن سهل» إلى «أبي سهل».

(١٢) في المطبوع (كتاب) بالإفراد.

صاحب "العنوان" على صاحب "المجتبى" الطرسوسي[1]، ومن كتاب "الكافي" قرأ بها ابن شريح على ابن نفيس[2]، ومن كتاب "تلخيص" أبي معشر، قرأ بها على إسماعيل ابن عمرو الحداد[3]، ومن كتاب "الإعلان" من ثلاث طرق؛ قرأ بها الصفراوي على ابن الخلوف، وقرأ على أبيه، وقرأ على أبي الحسين الخشّاب وعبد القادر الصدفي، وأبي الحسن بن أبي داود، ومن كتاب "القاصد" للخزرجيّ.

وقرأ بها الخزرجيّ وابن أبي داود والصدفي والخشاب والحداد وابن نفيس والطرسوسي وأبو الفتح ثمانيتهم على أبي أحمد السامريّ.[4] فهذه أربع عشرة طريقاً عن السامريّ.

طريق أبي القاسم القصري[5] وهي الثالثة عن ابن مجاهد[6] من كتابي "العنوان" و"المجتبى" قرأ بها أبو القاسم الطرسوسيّ على أبي القاسم عبيد الله بن محمد القصري[7].

طريق ابن أبي عمر[8] وهي الرابعة عن ابن مجاهد من كتاب "الجامع" لابن فارس، قرأ بها على عبد الملك النّهروانيّ[9]، ومن كتاب "الكفاية في القراءات الست" قرأ بها[10] ابن الطبر على أبي بكر محمد بن عليّ الخيّاط، وقرأ بها على أبي الحسين[11] أحمد بن عبد الله

---

(١) انظر: جامع أسانيد المؤلّف: ٦١

(٢) الكافي:٨

(٣) التلخيص: ١٢٢

(٤) انظر: غاية النهاية: ٤١٧/١

(٥) كذا في النشر: القَصْري بالقاف، والذي ذكره المؤلّف في ترجمته وفي أثناء تعداد شيوخ الطرسوسيّ أنه بالميم نسبة إلى "مصر" البلد. وكذلك ذكره بالميم في جامع أسانيده ق: ٦٢.
انظر: غاية النهاية: ٣٥٧/١ و ٤٩٣

(٦) في (ز) وكذا المطبوع: (ومن) بزيادة واو العطف، وهو تحريف.

(٧) انظر: جامع أسانيد المؤلّف: ق٦٢

(٨) في (س) (عمرو) وهو خطأ.

(٩) الجامع : ٢٧

(١٠) في (س) : «بها على ابن..»

(١١) في (ت) و(س) «الحسن» مكبّراً، ويظهر من ترجمته أنه يكنى بهما، انظر: غاية النهاية: ٧٣/١، المعرفة:

==

السوسنجردي[1]، ومن "غاية" أبي العلاء قرأ بها على أبي العزّ وقرأ بها على أبي علي، وقرأ على عبد الملك بن بكران النّهرواني[2].

وقرأ بها هو والسوسنجردي على أبي الحسن[3] محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي عمر النقّاش الصغير[4].

طريق مقري أبي قرّة وهي الخامسة عن ابن مجاهد من كتابي "الإرشاد" و"الكفاية" لأبي العزّ، / ومن "غاية" أبي العلاء، قرأ بها على أبي العزّ وقرأ بها على أبي عليّ وقرأ بها على أبي القاسم عبيد الله[5] بن إبراهيم بن محمد المعروف بمقري أبي قرة[6][7].

١٢٥/١

طريقاً طلحة وابن البواب وهما السادسة والسابعة، عن ابن مجاهد: من كتابي ابن خيرون ومن كتاب "المصباح" لأبي الكرم قرآ بهما[8] على ابن عتّاب وقرأ بهما على القاضي أبي العلاء الواسطي وقرأ على[9] أبي القاسم طلحة بن محمد بن جعفر[10] المعروف

==

٦٨٩/٢

(١) ضابط، ثقة، مشهور، توفي سنة ٤٠٢ هـ، والسوسنجردي: نسبة إلى سوسنجرد قرية بنواحي بغداد، انظر: غاية النهاية: ٧٣/١، الأنساب: ٣٣٥/٣

(٢) غاية الاختصار: ١/ ١٠٩-١١٠

(٣) في (س) : «حُسَيْن» هكذا بالتصغير والضبط ، وهو خطأ ، انظر مصادر ترجمته.

(٤) يعرف أيضاً بابن أبي مرّة، مقرئ جليل، خيِّر صالح، توفي سنة ٣٥٢ هـ . انظر: غاية النهاية: ١٨٦/٢، المعرفة: ٢/ ٦٢١-٦٢٢

(٥) في (س) « عبد الله » مكبراً وهو خطأ.

(٦) شيخ معمر، كان حيا سنة ٣٨٩ هـ وهي السنة التي قرأ عليه فيها غلام الهراس ختمة، وكذلك الحسن بن القاسم الواسطي. انظر: غاية النهاية: ٤٨٣/١- ٤٨٤، المعرفة: ٦٨٦/٢

(٧) الإرشاد: ١٤٢-١٤٣، الكفاية الكبرى: ١/ ١١٢- ١١٣، غاية الاختصار: ١١٠/١

(٨) «قرآ بهما» سقطت من (ت) و (ظ)

(٩) «على» سقطت من (ظ)

(١٠) وراق -كاتب- ابن مجاهد، كان يدعو إلى الاعتزال، و لم يكن بمتقن إلا أنه صحيح القراءة،صنف كتاباً في "أخبار القضاة " توفي سنة ٣٨٠.

==

بغلام ابن مجاهد وأبي الحسين عبيد الله[1] بن أحمد بن يعقوب المعروف بـابن البـواب[2] البغداديَّيْن[3] فهذه ستّ طرق لهما.

طريق القزاز وهي الثامنة عن ابن مجاهد من ثلاث طرق: من كتاب "التجريد" قرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسين[4] الفارسيّ[5]، ومن كتاب "المستنير" قرأ بها ابن سوار على أبي نصر أحمد بن مسرور وعلى أبي عليّ العطّار[6].

وقرأ بها الفارسيّ وابن مسرور والعطّار على أبي الحسن منصور بن محمد بن منصور القزّاز[7]، إلا أن العطّار لم يختم عليه[8].

طريق ابن بُدُهن[9] وهي التاسعة عن ابن مجاهد من طريقين؛ من كتابي "الروضة" للمعدل و"كامل" الهذليّ، قرأ بها الشريف موسى بن الحسين المعدّل على الأستاذ أبي علي الحسن ابن سليمان الأنطاكيّ[10]، وقرأ بها الهذليّ على أحمد بن عليّ بن هاشم، وقرأ بها

==

انظر : غاية النهاية: ٣٤٢/١، المعرفة: ٦٥٨/٢-٦٥٩، تاريخ بغداد: ٩/ ٣٥١، لسان الميزان ٢١٢/٣

(١) في (ت) « عبد الله » وهو خطأ.

(٢) مقرئ، ثقة، توفي سنة ٣٧٦ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٤٨٦/١، المعرفة: ٦٢٩/٢-٦٣٠

(٣) المصباح: ٦٧٣/٢

(٤) في المطبوع: « الحسن » وهو خطأ ، وعبارة: (على أبي الحسين) كلّها سقطت من (ز)

(٥) التجريد: ق٤

(٦) المستنير: ١٨٤/١-١٨٥

(٧) مقرئ، معمّر آخر أصحاب ابن مجاهد موتاً على الإطلاق، بقي إلى حدود سنة ٤١٠ هـ.

انظر : غاية النهاية: ٣١٤/٢، المعرفة: ٦٨٥/٢، تاريخ بغداد: ٨٥/١٣

(٨) ذكر ذلك العطّار نفسه فيما نقله عنه ابن سوار. انظر: غاية النهاية: ٣١٤/٢، المستنير: ١٨٥/١

(٩) كذا ضبطت في النشر، وقد صرح الذهبي بأن بعضهم ضبطها بكسر الباء وضم الدال.

وسيذكر له المؤلّف ترجمة في باب الإدغام الكبير ص : ٨٨٨، وانظر: غاية النهاية: ٦٠٩/٢

(١٠) كذا في جميع النسخ، من أنّ المعدّل قرأ على الأنطاكيّ، وهذا سهو من المؤلّف رحمه الله، صوابه أنه قرأ على ابن هاشم الذي قرأ على الأنطاكي، وقد وجدت هذا الإسناد – أعني المعدّل عن ابن هاشم عن الأنطاكي عن ابن بدهن – في سبعة طرق في "روضة" المعدّل، وليس فيها إسناد واحد عن الأنطاكي مباشرة، والعجيب أن

على الأنطاكيّ المذكور، وقرأ الأنطاكي على أبي الفتح أحمد بن عبد العزيز بن بُدُهن.

طريق أبي الحسن الجلاَّء وهي العاشرة عن ابن مجاهد قرأ بها الداني على أبي الفتح فارس * وقرأ بها على أبي أحمد السامريّ *[1] وقرأ بها على أبي الحسن عليّ بن عبد الله[2] الجلاء[3].

طريق المجاهدي وهي الحادية عشر عن ابن مجاهد من خمس طرق؛ من قراءة الشاطبي على النفزي على ابن غلام الفَرَس على ابن الدوش وأبي داود على الدّانيّ على[4] طاهر بن غلبون.

ومن كتاب "التذكرة" قرأ بها طاهر.

ومن كتاب "الهادي" قرأ بها ابن سفيان[5].

ومن كتاب "التبصرة" قرأ بها مكي.

ومن كتاب "الكامل" قرأ بها الهذليّ على ابن هاشم.

وقرأ بها ابن هاشم ومكي وابن سفيان وطاهر على أبي الطيب بن غلبون، وقرأ بها أبو

==

بدهن – في سبعة طرق في "روضة" المعدّل، وليس فيها إسناد واحد عن الأنطاكي مباشرة، والعجب أن المؤلّف ذكر في "غايته" في ترجمة المعدّل أنه قرأ على الاثنين، وفي ترجمة الأنطاكي أنّ المعدّل وابن هاشم قرآ عليه، وفي ترجمة ابن هاشم أنه قرأ على الأنطاكي، و لم يذكر شيئا عن المعدّل. وهذا كلّه خلط، صوابه ما تقدم نقلاً عن روضة المعدّل نفسه، ولعلّ سبب هذا كلّه يعود إلى النسخة التي عتمدها المؤلّف من "الروضة" انظر: غاية النهاية: ١/٨٩ و ٢١٥، ٢/٣١٨-٤١٩، روضة الحفاظ: ق ٦٢-٦٣

(١) ما بين النجمتين سقط من (ظ) و (ت)

(٢) رجّح المؤلّف أنه أبو الحسن عليّ بن عبد العزيز، وأن اسمَ والده: عبد الله، تصحيفٌ من الناسخ لجامع البيان للداني، ولهذا ترجم له مرتين تحت كلّ واحد منهما إلا أنه فيما رجحه ذكر عدة شيوخ وتلاميذ له، ووصفه بأنه شيخ سكن دمشق. انظر: غاية النهاية: ١/٥٥٠-٥٥٥

(٣) انظر: جامع البيان: ق٤٣

(٤) (على): سقطت من المطبوع.

(٥) سقط إسناد قراءة "أبي عمرو" بكماله من النسخة التي لديّ من "الهادي"

الطيب بن غلبون على أبي القاسم نصر بن يوسف المجاهدي[1][2].

طريق الشنبوذي وهي / الثانية عشر عن ابن مجاهد من ثلاث طرق: من كتاب "المستنير" قرأ بها ابن سوار على أبي محمد عبد الله بن محمد بن مكي السواق.[3][4] ومن "غاية" أبي العلاء قرأ بها على أبي غالب أحمد بن عبيد الله بن محمد النهري[5]، وقرأ بها على السواق المذكور[6].

١٢٦/١

ومن كتاب "المبهج" قرأ بها سبط الخياط على الشريف أبي الفضل وقرأ بها على الكارزيني، وقرأ بها الكارزيني والسواق على أبي الفرج محمد بن أحمد بن إبراهيم الشنبوذي[7].

طريق الحسين الضرير وهي الثالثة عشر عن ابن مجاهد من "غاية" أبي العلاء قرأ بها على أبي الفتح إسماعيل بن الفضل بن أحمد السراج[8] ، وقرأ بها على أبي الفضل عبد

---

(١) يعرف أيضا بالترابي وهو مقرئ، شيخ، نزل حلب، وهو قديم الموت.

المجاهدي: نسبة إلى شيخه ابن مجاهد. انظر: غاية النهاية: ٣٣٩/٢، المعرفة: ٦٣٣/٢

(٢) انظر: المفردات: ١٢، التذكرة: ٣٨/١-٣٩، التبصرة: ٢٠٦، الكامل: ق ١٠٨

(٣) البغدادي، مقرئ، صالح، إمام ثقة، توفي سنة ٤٤٤ هـ.

والسواق: بفتح السين وتشديد الواو وفي آخرها القاف نسبة إلى بيع السويق.

غاية النهاية: ٤٥٤/١، المعرفة: ٧٧٣/٢، تاريخ بغداد: ١٠ /١٤٣، الأنساب : ٣٢٩/٣

(٤) المستنير: ١٨٤/١

(٥) شيخ مقرئ، متصدر عدل، المعاير، ويقال: المعير، والأول أصح، وهو ابن خال ابن سوار، توفي سنة ٥٠٨هـ.

والنهري نسبة إلى نهر بن زيد القضاعي.

تنبيه : ذكر المؤلف في ترجمته له أنه (المعاير) وذكر في موضع آخر أنه (المغير، بالمعجمة وبمثناة من تحت ، اهـ والصواب الأولى ، أما الثانية فهي تصحيف ، صوابه بالعين المهملة ، وكلا النسبتين صفة لمن يحفظ عيار الذهب حتى لا يخالطوا به الغش.

انظر : غاية النهاية : ٧٩/١ و٢٠٥ ، الأنساب : ٣٤٩/٥ ، السير : ٣١٣/١٩ ، التاج : (نهر)

(٦) غاية الاختصار: ١٠٨/١

(٧) انظر: غاية النهاية: ٥٠/٢ إضافة إلى مصادر هذه الطريق السابقة.

(٨) إمام، حافظ، شيخ، يعرف بالإخشيد، والسراج : بفتح السين وتشديد الراء إلى عمل السرج وهو الذي يوضع على الفرس. انظر : غاية النهاية: ١٦٧/١ ، الأنساب : ٢٤١/٣

الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي، وقرأ على أبي عبد الله الحسين[١] بن عثمان ابن علـــي الضرير[٢][٣].

طريق ابن اليسع وهي الرابعة عشر عن ابن مجاهد من كتاب "المستنير" ومن كتـــاب "المصباح" قرأ بها أبو الكرم على ابن عتاب*

وقرأ بها ابن عتاب *[٤] وابن سوار على أبي الحسن علي بن طلحة بن محمد البصري[٥] وقرأ بها على أبي[٦] القاسم عبد الله[٧] بن اليسع الأنطاكي[٨].

طريق بكار وهي الخامسة عشر عن ابن مجاهد من "المستنير" قرأ بها ابن سوار على أبي علي[٩] الحسن بن علي العطار وقرأ بها على الحمامي وقرأ على أبي القاسم[١٠] بكار بـــن

---

(١) تصحفت في (ظ) إلى «الحسن»

(٢) المقرئ، بغدادي، سكن دمشق، كان يذكر أنه لقنه ابن مجاهد القرآن، وقيل: كان يأخذ على الإنسان الختمـــة بدينار. توفي سنة ٤٠٠ هـــ.

وما وقع في "غاية" المؤلف في ترجمته أن ابن مجاهد آخر من قرأ عليه حرف أبي عمرو فخطأ واضح من الناسخ.

انظر : غاية النهاية: ٢٤٣/١-٢٤٤، المعرفة: ٦٨٣/٢-٦٨٤

(٣) في المطبوع: «الضريري» وهو خطأ.

انظر: غاية الاختصار: ١٠٨/١، وفيه أن قراءة الرازي على الضرير كانت سنة ٣٩٤ هـــ

(٤) ما بين النجمتين سقط من (ز)

(٥) مقرئ، مشهور ثقة، توفي سنة ٤٣٤ هـــ.

غاية النهاية: ٥٤٦/١، المعرفة: ٧٦٢/٢، تاريخ بغداد: ٤٤٢/١١-٤٤٣

(٦) كلمة (أبي) سقطت من (ز)

(٧) ابن محمد، ينسب إلى جده، وهو إمام مقرئ، قال عنه المؤلف: مقرئ متصدر، لا بأس به، وقال عنه الذهـــبي: ليس هو في الحديث بشيء. اهـــ وكان شيخا معمرا، توفي سنة ٣٨٥ هـــ .

انظر: غاية النهاية: ٤٥٦/١، المعرفة: ٦٣١/٢، تاريخ بغداد: ١٣٤/١-١٣٥

(٨) المستنير: ١٨٤/١، المصباح: ٦٧٦/٢

(٩) (علي) سقطت من المطبوع.

(١٠)كذا في جميع النسخ، والذي في مصادر ترجمته بما فيها "غاية" المؤلف نفسه:(أبو عيســـى) ولم تشـــر إلى: أبي القاسم.

أحمد بن بكار[1] البغدادي[2].

طريق أبي بكر الجلاء وهي السادسة عشرة عنه[3] من كتاب "المستنير"، قرأ بها ابن سوار على أبي علي العطار، وقرأ بها على أبي الحسن الحمامي، وقرأ بها على أبي بكر[4] أحمد بن إبراهيم الجلاء[5].

طريق الكاتب وهي السابعة عشرة عن ابن مجاهد من طريقين: قرأ بها الداني على أبي الفتح[6]، ومن كتاب "المبهج" قرأ بها سبط الخياط على الشريف أبي الفضل وقرأ بها على أبي عبد الله الفارسي[7] وقرأ الفارسي وأبو الفتح على أبي محمد الحسن بن عبد الله بن محمد الكاتب[8].

طريقا ابن بشران والشذائي وهما الثامنة عشر والتاسعة عشر عن ابن مجاهد من كتابي "المبهج" و"الكامل"، قرأ بها سبط الخياط على عز الشرف العباسي وقرأ على محمد بن الحسين بن آذر بهرام[9]، وقرأها الهذلي على منصور بن أحمد، وقرأها على أبي الحسين الخبازي.

وقرأ الخبازي وابن/ آذر بهرام على أبي بكر أحمد بن نصر الشذائي وأبي[10] الحسن ١٢٧/١

---

(١) (ابن بكار) سقطت من المطبوع.

(٢) أبو عيسى، البغدادي، ثقة، من كبار أئمة الأداء، أقرأ القرآن ستين سنة، سمع الحديث من عبد الله بن الإمام أحمد. توفي سنة ٣٥٣ هـ. ونقل المؤلف أن الداني سمى أباه: محمدا، وليس بصواب.
انظر : غاية النهاية: ١/١٧٧ و١٧٨، المعرفة: ٢/٥٩٦، تاريخ بغداد: ٧ /١٣١٣٥

(٣) «عنه» سقطت من (ظ)

(٤) عارف، صالح، أثنى عليه الداني. انظر: غاية النهاية: ١/٣٦

(٥) المستنير: ١/١٨٦

(٦) هذه الطريق للداني لم أقف عليها لا في "جامع البيان" ولا في "المفردات" .

(٧) المبهج: ١/١٠٠

(٨) مقرئ، محقق، من جلة أصحاب ابن مجاهد. انظر: غاية النهاية: ١/٢١٨، المعرفة: ٢/٦٣٣

(٩) هو الكارزيني.

(١٠) ابن محمد بن بشران، البغدادي، مقرئ. انظر : غاية النهاية: ١/٥٦٦

عليّ بن بشران[1].

طريق ابن الشارب وابن حبش وزيد بن عليّ وابن حبشان وعبد الملك البزاز وعبد العزيز العطّار والمطوّعيّ سبعتهم عن ابن مجاهد من كتاب "الكامل" قرأها[2] الهذليّ على أبي نصر القُهُنْدُزيّ، وقرأ على عليّ بن محمد الخبازي، وقرأ على أبي بكر أحمد بن محمد بن بشر بن الشارب[3]، وأبي عليّ الحسن[4] بن محمد بن حبش[5]، وأبي القاسم زيد[6] ابن عليّ وأبي الحسن عليّ بن عثمان بن حبشان[7]، وأبي محمد عبد الملك بن الحسن البزاز[8] وأبي القاسم عبد العزيز بن الحسن العطّار[9] والمطوّعي[10][11].

ومن "مصباح" أبي الكرم قرأ بها على عبد السيد بن عتاب، وقرأ بها على أبي العلاء القاضي، وقرأ بها على ابن حبش[12]، ومنه أيضا: قرأ بها على الشريف أبي الفضل، وقرأ بها على الكارزيني، وقرأ بها على المطوعي وعلى أحمد بن نصر الشذائي وعلى أبي الحسن بن بشران وعلى أبي محمد الحسن بن عبد الله بن محمد الكاتب وعلى أبي الفرج الشنبوذي[13].

---

(١) المبهج ١/١٠٠ ، الكامل: ق ١٠٩

(٢) في المطبوع: « بما » وهو تحريف.

(٣) الخراساني، نزيل بغداد، شيخ جليل، ثقة ثبت، توفي سنة ٣٧٠ هـ

انظر : غاية النهاية: ١/١٠٧-١٠٨

(٤) كذا في جميع النسخ، وهو خطأ، صوابه: (الحسين) بالتصغير كما سيأتي في ترجمته.

(٥) الحسين ، بالتصغير، الدينوري، حاذق، ضابط متقن، ثقة، توفي سنة ٣٧٣ هـ.

انظر : غاية النهاية: ١/٢٥٠، المعرفة: ٢/٦٢٠-٦٢١

(٦) سيترجم له المؤلف ص : ٦١٦

(٧) مقرئ مصدر، روى الحروف عنه علي بن محمد بن جعفر شيخ شيخ طاهر بن غلبون.

انظر : غاية النهاية: ١/٥٥٦

(٨) انظر : غاية النهاية: ١/٤٦٨

(٩) انظر : غاية النهاية: ١/٣٩٣

(١٠) «والمطوعي»: من (س) فقط، وكذا سقطت من المطبوع أيضا.

(١١) الكامل: ق: ١٠٩

(١٢) المصباح: ٢/٦٧٣-٦٧٥

(١٣) المصباح: ٢/٦٧٤-٦٧٥

وقرأ المطوعي والعطار والبزاز[1] وابن حبشان وزيد وابن حبش وابن الشارب وابن بشران والشذائي والكاتب وأبو بكر الجلاء وبكار وابن اليسع والضرير[2] والشنبوذي والمجاهدي وأبو الحسن[3] الجلاء وابن بدهن والقزاز وطلحة وابن البواب ومقرئ أبي قرة وابن أبي عمر[4] والقصري[5] والسامري وأبو طاهر؛ الستة والعشرون على الإمام أبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد[6]، فهذه إحدى وسبعون طريقا لابن مجاهد.

السابعة والعشرون طريق الكتاني[7] عن ابن مجاهد من كتاب "السبعة" له، طريق واحدة تتمة اثنتين وسبعين طريقا عن ابن مجاهد.

طريق المعدل عن أبي الزعراء من ثلاث طرق*:[8]

طريق[9] السامري وهي الأولى عن المعدل من أربع طرق؛ قرأ بها الداني على فارس ابن أحمد[10]، ومن كتابي "التجريد" و"تلخيص الإشارات"[11] قرأ بها ابن الفحام وابن بليمة على عبد الباقي بن فارس بن أحمد وقرأ بها على أبيه فارس[12]، وقرأ بها أيضا ابن الفحام وابن بليمة على أبي العباس بن نفيس، ومن كتاب "المجتبى" لأبي القاسم الطرسوسي ومن

---

(1) في المطبوع: (البزار) بالراء المهملة، وهو تصحيف.

(2) في المطبوع: (الضريري) وهو تحريف.

(3) (الحسن) سقطت من المطبوع.

(4) في (ز) « وأبي عمرو» وهو خطأ.

(5) انظر: ما سبق ص : ٥٩٢

(6) انظر: غاية النهاية: ١/١٤٠-١٤٢

(7) عمر بن إبراهيم بن محمد بن أحمد، البغدادي، مقرئ ومحدث، سمع (السبعة) من ابن مجاهد نفسه، توفي سنة ٣٩٠ هـ. والكتاني : بفتح الكاف وتشديد التاء ، نسبة إلى (الكتان) وهو نوع من الثياب ، وعم انظر : غاية النهاية: ١/٥٨٧-٥٨٨ ، المعرفة: ٢/٦٧٩ ، تاريخ بغداد: ١١/٢٦٩ ، الأنساب: ٥/٣١-٣٢

(8) ما بين النجمتين سقط من (ز)

(9) (طريق): سقط من (ت)

(10) انظر: جامع البيان: ١/ق:٤٣

(11) كذا في جميع النسخ، وهو خطأ، صوابه: «تلخيص العبارات».

(12) ليس في النسخة التي لدي من (التجريد) طريق المعدل هذه، بل فيها السامري وفارس عن ابن مجاهد فقط. انظر: التجريد: ق ٤

١٢٨/١

كتاب / "القاصد" لأبي القاسم الخزرجي.

وقرأ بها الخزرجي والطرسوسي وفارس وابن نفيس أربعتهم على أبي أحمد السامري[١]، فهذه سبع طرق عن السامري.

طريق العطار وهي الثانية عن المعدل قرأ بها الداني على أبي القاسم الفارسي، وقرأ بها بالبصرة على أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم العطار[٢].

طريق ابن خشنام[٣] وهي الثالثة عن المعدل من طريقين؛ قرأ بها الداني على عبد العزيز بن خواستي[٤] وقرأ بها الهذلي على أبي نصر أحمد بن مسرور وقرأ بها على أبي الحسن علي ابن إسماعيل الخاشع *[٥] وقرأ بها الخاشع *[٦] وابن خواستي على أبي الحسن علي بن محمد بن إبراهيم بن خشنام المالكي.

وقرأ ابن خشنام والعطار والسامري ثلاثتهم على أبي العباس محمد بن يعقوب بن الحجاج بن معاوية بن الزبرقان بن صخر البصري المعروف بالمعدل[٧]، فهذه عشر طرق للمعدل.

وقرأ المعدل وابن مجاهد على أبي الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس الهمذاني الدّقاق.

---

(١) انظر: غاية النهاية: ٤١٧/١

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ق٤٣

(٣) تصحفت هي والاثنتان بعدها في المطبوع إلى: (خشنان) بنونين بينهما ألف.

وهو: شيخ مشهور، زاهد، صالح، عدل، كان قيما بقراءة يعقوب. توفي سنة ٣٧٧ هـ.

وخشنام: ضبطها الفيروزأبادي بضم الخاء المعجمة، وقال: هو علم معرب (خوش نام) أي : الطيب الاسم.

غاية النهاية: ٥٦٢/١-٥٦٣، المعرفة: ٦٤٤/٢ ، القاموس والتاج (خشنم)

(٤) عبد العزيز بن جعفر، الفارسي، ثم البغدادي، ثم الأندلسي، دخلها تاجرا سنة ٣٥٠ هـ أخذ العربية عن السيرافي. و(خواستي) ضبطها المؤلف: بضم الخاء المعجمة وسكون السين المهملة.

غاية النهاية: ٣٩٢/١-٣٩٣، المعرفة: ٧٠٧/٢، الصلة: ٣٥٦/٢-٣٥٧

(٥) أحد من اعتنى بعلم الأداء، محقق، صنف في القراءات، وطال عمره. توفي سنة ٣٩٠ هـ.

انظر : غاية النهاية: ٥٢٦/١-٥٢٧، المعرفة: ٦٤٩/٢-٦٥٠

(٦) ما بين النجمتين سقط من (ز)

(٧) انظر: جامع البيان: ١/ق ٤٣ ، الكامل: ق: ١١١

(٨) انظر: غاية النهاية: ٣٧٤/١، المعرفة: ٤٦٨/١

فذلك اثنتان[1] وثمانون طريقا لأبي الزعراء.

طريق ابن فرح[2] عن الدوري، فمن طريق زيد بن أبي بلال من ثمان طرق:

طريق الخراساني وهي الأولى عن زيد من ثلاث طرق:

قرأ بها الداني على فارس بن أحمد[3]، ومن كتاب "التجريد" و"تلخيص العبارات"، قرأ بها ابن الفحام وابن بليمة على عبد الباقي بن فارس[4]* وقرأ على أبيه*[5]، وقرأ بها فارس على عبد الباقي بن الحسن الخراساني[6].

طريق الحمّاميّ وهي الثانية عن زيد من اثنتي عشرة طريقاً عنه، من كتاب "التجريد" قرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسين الفارسيّ[7]، ومن كتاب "الروضة" لأبي علي المالكيّ[8]، ومن كتاب "الكافي" و"تلخيص العبارات"[9] قرأ بها ابن شريح وابن بليمة على أبي علي المالكيّ المذكور[10]، ومن كتاب "الجامع" لأبي الحسن الخيّاط[11]، ومن كتابي "الكفاية الكبرى"[12] و"الإرشاد" قرأ بها أبو العزّ على أبي عليّ الواسطي[13]، ومن "غاية"

---

(١) في المطبوع: (اثنان)

(٢) ستأتي ترجمته ص: ٦١٥

(٣) جامع البيان: ١/ ق ٤٤أ

(٤) التجريد: ق ٤أ

(٥) ما بين النجمتين من (س) و (ك) وانفردت (ك) بذكر «فارس» بعد كلمة «أبيه» وسقطت من بقية النسخ وكذا المطبوع. وهي لا بد منها كما هو معلوم ومكرّر في هذا السند.

(٦) جامع البيان: ق٤٤/أ ، التجريد: ق ٤/أ

(٧) التجريد: ق ٤/ب

(٨) الروضة للمالكيّ : ١٨٢/١

(٩) كذا في (ك) بالجمع، وفي البقية: العبارة. بالإفراد، وهو خطأ. وفي (س) : «وقرأ»

(١٠) الكافي: ٧-٨

(١١) الجامع: ٢٦-٢٧

(١٢) (الكبرى) سقطت من (ظ)

(١٣) الكفاية الكبرى: ١١٣/١، الإرشاد: ١٤١-٤٢

أبي العلاء قرأ بها على أبي العز المذكور[١]، ومن كتاب "المستنير" قرأ بها ابن سوار على أبي علي الشرمقاني وأبي الحسن[٢] الخيّاط المذكور، وأبي عليّ العطّار وأبي الفتح بن شيطا[٣]، ومن كتاب "التذكار" لابن شيطا المذكور، ومن كتاب[٤] "كفاية" سبط الخيّاط في / "الست"، قرأ بها على أبي القاسم يحيى بن أحمد بن السيبيّ، وقرأ بها أبو القاسم بن الطبر على أبي بكر أحمد بن عبد العزيز بن الأطروش[٥][٦]، ومن "الكامل" قرأ بها الهذليّ على أبي العباس أحمد بن علي بن هاشم[٧]، ومن "المصباح" لأبي الكرم قرأ بها على جمال الإسلام أبي محمد رزق الله بن أحمد[٨] البغداديّ جميع القرآن، وعلى الشريف أبي نصر

١٢٩/١

---

(١) غاية الاختصار: ١/١١١.

(٢) في المطبوع: (حسن)

(٣) المستنير: ١/١٨٨ ، وفيه أنّ قراءته على أبي الفتح بها كانت بالإدغام وتخفيف الهمز، وأما على الثلاثة الآخرين فكانت بالإدغام وترك الهمز، والإظهار وتركه وتخفيفه.

(٤) (كتاب): سقطت من المطبوع.

(٥) مقرئ، قرأ عليه ابن الطبر لأبي عمرو سنة ٤٥٦ هـ. انظر : غاية النهاية: ١/٦٩-٧٠

(٦) كتب في حاشية (ز) بعد «الأطروش» : عبارة (أي شيخ الكندي) اهـ، وكتبت العبارة نفسها أيضاً، في متن (س) ولكن بعد (ابن هاشم) الآتي، ولا شك أن ذلك خطأ. فابن الأطروش وابن هاشم ليس واحد منهما شيخاً للكندي.

(٧) الكامل: ق ١٠٩

(٨) كذا في جميع النسخ (رزق الله بن أحمد) ولعله سهو من المؤلّف رحمه الله، حيث إن (أحمد) ليست في سلسلة آباء (رزق الله) فهو: رزق الله بن عبد الوهاب.
ويقوى عند البحث أن بين كلمتي (ابن) و (أحمد) سقطاً، اتّضح بالرجوع إلى "المصباح" حيث فيه: قرأت بها على الشيخين الإمامين: جمال الإسلام أبي محمد رزق الله [بن التميمي وأبي القاسم يحيى بن أحمد] بن أحمد بن السيبي جميع القرآن وعلى الشريف أبي نصر أحمد بن علي.
وذكر محقق "المصباح" د/إبراهيم الدوسري، أن ما بين القوسين سقط من نسخةٍ منه، فلعلّها التي اعتمد عليها ابن الجزري رحمه الله.
وهذا احتمال قويّ، لكن يعكّر عليه عندي أننا ستزيد طريقاً لا ندري هل المؤلّف قرأ بها أم لا؟ وهل اختارها أم لا؟ والله أعلم. انظر: المصباح: ٢/٢٦٨-٢٦٩

أحمد بن علي الهباري إلى آخر سورة "الفتح"[١].

وقرأ بها الفارسي والمالكي والواسطي والشرمقاني والخياط والعطار وابن شيطا وابن السيبي وابن الأطروش وابن هاشم ورزق الله والهباري الاثناعشر على أبي الحسن علي بن أحمد بن عمر الحمامي[٢]، فهذه ست عشرة طريقا إلى الحمامي.

طريق النهرواني وهي الثالثة عن زيد من خمس طرق: من "كتابي"[٣] أبي العز؛ قرأ بها على أبي علي الواسطي[٤]، ومن "غاية" أبي العلاء قرأ بها على أبي العز المذكور[٥]، ومن "المستنير" قرأ بها ابن سوار على أبي الحسن الخياط وأبي علي العطار[٦]، ومن "الكامل" قرأ بها الهذلي على الإمام أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي[٧].

وقرأ بها الواسطي والخياط[٨] والعطار والرازي على أبي الفرج عبد الملك بن بكران النهرواني.

طريق ابن الصقر وهي الرابعة عن زيد من خمس[٩] طرق عنه؛ من "كفاية" السبط قرأ بها على أبي الخطاب علي بن عبد الرحمن بن هارون بن الوزير[١٠]، وأبي البركات محمد بن

---

(١) المصباح: ٢/٦٦٨-٦٦٩

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/٥٢٢

(٣) أي كتاب: "الكفاية الكبرى" و"الإرشاد"، كلاهما لأبي العز، وتصحفت الكلمة في المطبوع إلى (كفاية) والعجب أن محققي لطائف الإشارات صرحا بأن ما في المطبوع هو الصحيح، وليس كذلك، بل هو خطأ. والصواب ما أثبت حتى لايؤخذ بمفهوم المخالفة "للإرشاد".

انظر: الإرشاد: ١٤١-١٤٢، الكفاية الكبرى: ١١٣، لطائف الإشارات: ١/١٢٨

(٤) الكفاية الكبرى: ١/١١٣، الإرشاد: ١٤٢

(٥) غاية الاختصار: ١/١١١

(٦) المستنير: ١/١٨٨-١٨٩

(٧) الكامل: ق: ١١٠

(٨) (الخياط) سقطت من (ت)

(٩) في (س) و (ظ): «أربع»

(١٠) إمام، مقرئ، مجوّد، صنف منظومة في "القراءات"، توفي سنة ٤٩٧.

غاية النهاية: ١/٥٤٨-٥٤٩، المعرفة: ٢/ ٨٧٦-٨٧٧، المنتظم: ١٧/٨٨

عبد الله بن يحيى بن الوكيل[1]، ومن كتاب "المفتاح"[2] لابن خيرون[3]، قرأ بها على عمه أبي الفضل بن خيرون[4] وعلى عبد السيد بن عتاب، ومن "المصباح" لأبي الكرم قرأ بها على عبد السيد بن عتاب، وأبي البركات محمد بن عبد الله بن الوكيل وأبي المعالي ثابت بن بندار وأبي الخطاب علي بن عبد الرحمن بن هارون بن الوزير[5].

وقرأ بها ابن الوزير وابن الوكيل وابن خيرون وابن عتاب وابن بندار خمستهم[6] على أبي محمد الحسن بن علي بن الصقر الكاتب[7]، فهذه ثماني طرق إلى ابن الصقر.

طريق أبي محمد الفحّام وهي الخامسة عن زيد من ثلاث طرق: من كتابي "المستنير" و"الكفاية" قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطّار[8]، ومن "غاية" أبي العلاء قرأ بها على أبي العزّ[9]، / وقرأ بها أبو العزّ على أبي[10] علي الواسطيّ[11]، وقرأ بها العطّار والواسطي على أبي محمد الحسن بن محمد بن يحيى الفحّام البغداديّ. ١٣٠/١

طريق المصاحفي[12] وهي السادسة عن زيد من كتاب "المستنير" قرأ بها ابن سوار

---

(١) إمام مقرئ، اتهم بالاعتزال ثم تاب منه ورجع عنه، توفي سنة ٤٩٩ هـ، وما ذكر في "غاية" المؤلف من أنّ مولده سنة ٥٦٠ هـ، فخطأ لعلّه من الناسخ، صوابه: سنة ٤٠٦ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١/٥٤٨-٥٤٩، المعرفة: ٢/٨٨٣-٨٨٤، المنتظم: ١٧ / ٩٧

(٢) تصحفت في المطبوع إلى: (المصباح) بالصاد والباء.

(٣) وأبو الفضل هو: أحمد بن الحسن بن خيرون، أستاذ، مقرئ ثقة، توفي سنة ٤٨٨ هـ .

انظر : غاية النهاية: ٤٦/١ ، شذرات الذهب : ٣٨٣/٣

(٤) في المطبوع: (الخيرون) بالألف واللام وهو خطأ.

(٥) المصباح: ٦٧٠/٢

(٦) في (ظ) « أربعتهم»، ولم يذكر فيها: ابن بندار.

(٧) المصريّ، شيخ عال الرواية، آخر من روى عن زيد بن أبي بلال، توفي سنة ٤٢٩ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٢٢٤/١، المعرفة: ٧٤٦/٢

(٨) المستنير: ١٨٨/١-١٨٩

(٩) غاية الاختصار: ١١١/١

(١٠) كلمة (أبي) سقطت من المطبوع.

(١١) الكفاية الكبرى: ١١٣/١

(١٢) مقرئ مشهور، ضابط، توفي سنة ٤٠١ هـ غاية النهاية: ٤٩٠/١

على أبي عليّ العطّار، وقرأ بها على أبي الفرج عبيد الله[1] بن عمر بن محمد بن عيسى المصاحفي[2].

طريق ابن شاذان وهي السابعة عن زيد من أربع[3] طرق: من "غاية" أبي العلاء، قرأ بها على أبي العزّ[4]، ومن "كتابي" أبي العزّ، ومن "المستنير" قرأ بها أبو العزّ على أبي عليّ الحسن ابن القاسم[5]، وقرأ بها ابن[6] سوار على أبي عليّ الحسن بن عليّ العطّار[7] وقرأ بها الحَسَنَان على أبي القاسم بكر بن شاذان الواعظ[8].

طريق ابن الدَوْرَقيّ وهي الثامنة عن زيد من "غاية" ابن مهران، قرأ بها على أبي الصقر[9] محمد بن جعفر بن محمد المعروف بابن[10] الدَّورقيّ*.

وقرأ ابن الدورقي*[11] وابن شاذان والمصاحفي والفحّام وابن الصقر والنّهروانيّ والحمّاميّ والخراساني ثمانيتهم على أبي القاسم زيد بن عليّ بن أحمد بن محمد بن عمران ابن أبي بلال العجلي الكوفي[12]، فهذه ثمان وثلاثون طريقاً عن زيد.

ومن طريق المطّوعيّ عن ابن فرح من ثلاث طرق:

---

(١) لفظ الجلالة سقط من (ظ)

(٢) المستنير: ١/١٨٨-١٨٩

(٣) في (س) : «عشر» وهو خطأ من الناسخ.

(٤) غاية الاختصار: ١/١١١

(٥) الكفاية الكبرى: ١/ ١١٣ ، الإرشاد: ١٤١-١٤٢

(٦) (ابن) سقطت من المطبوع.

(٧) المستنير: ١/١٨٨-١٨٩

(٨) البغدادي، شيخ ماهر، ثقة، مشهور، صالح، توفي سنة ٤٠٥ هـ. انظر: غاية النهاية: ١/١٧٨

(٩) جاء في (الغاية) المطبوع المحقّق، أنّ ابن مهران قرأ على الدورقي وعلى زيد، وهذا خطأ صوابه: قرأ على الدورقي و [قرأ] على زيد، فيكون سقط من المطبوعة كلمة (قرأ) بين الواو و (على) والله أعلم. انظر: الغاية: ٦٥

(١٠) (بابن) سقطت من المطبوع.

(١١) ما بين النجمتين سقط من (ت) ، وهو شيخ متصدر. انظر: غاية النهاية: ٢/١١١-١١٢

(١٢) انظر: غاية النهاية: ١/٢٩٨-٢٩٩

طريق الكارَزيني وهي الأولى عن المطوّعيّ من ثلاث طرق: من كتاب "المبهج" ومن كتاب "المصباح"، قرأ بها السّبط وأبو الكرم على الإمام الشّريف أبي الفضل العبّاسيّ[1]، ومن كتاب "التلخيص" للإمام أبي معشر الطّبريّ، ومن كتاب "الكامل" لأبي القاسم الهذليّ، وقرأ بها العبّاسيّ و[2]الطّبريّ والهذليّ على أبي عبد الله محمد بن الحسين الكارَزيني[3]، فهذه أربع طرق إلى الكارَزيني.

طريق الشيرازي وهي الثانية عن المطوّعيّ من كتاب "الكامل" قرأ بها الهذليّ على أبي زرعة الشيرازي[4][5].

طريق الخزاعي وهي الثالثة عن المطوّعيّ من كتاب "الكامل" قرأ بها أبو القاسم يوسف بن جبارة على أبي المظفر عبد الله بن شبيب وقرأ بها على أبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعي، وقرأ بها الخزاعي والشيرازي والكارَزيني ثلاثتهم على أبي العباس الحسن بن سعيد بن جعفر المطوّعيّ[6]، فهذه ستّ طرق للمطوّعيّ.

وقرأ المطوّعيّ وزيد على أبي جعفر أحمد بن فرج بن جبريل البغداديّ المفسر/ الضرير، فهذه أربع وأربعون طريقاً لابن فرح*.

١٣١/١

وقرأ ابن فرح*[7] وأبو الزّعراء على أبي عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صُهْبَان الدوريّ البغداديّ الضّرير، فهذه تتمة مائة وست وعشرين طريقاً عن الدوريّ.

---

(١) المبهج: ٩٨/١ ، المصباح: ٦٧٠/٢

(٢) واو العطف سقطت من المطبوع.

(٣) هذه الطريق ليست في "التلخيص" المطبوع، وهي في "سوق العروس" لأبي معشر ق (٤١/ أ) وانظر: الكامل: ق: ١١٠

(٤) أحمد بن محمد النوشجاني، الخطيب بكارزون، غاية النهاية: ١٣٧/١

(٥) الكامل: ق: ١١٠

(٦) انظر: غاية النهاية: ٢١٤/١

(٧) ما بين النجمتين سقط من (ت)

رواية السوسي

طريق ابن جرير[1] عنه فمن طريق عبد الله بن الحسين من ثلاث طرق:

طريق أبي الفتح فارس بن أحمد وهي الأولى عن ابن الحسين من أربع طرق:

من كتابي "الشاطبية" و"التيسير" قرأ بها الداني على أبي الفتح فارس[2]، ومن طريقي صاحب "التجريد" و"تلخيص العبارات" قرأ بها ابن الفحّام وابن بليمة على عبد الباقي بن فارس وقرأ بها على أبيه فارس[3].

طريق ابن نفيس وهي الثانية عن ابن الحسين من أربع طرق: من كتاب "التجريد" لابن الفحّام، وكتاب "التلخيص" لابن بليمة، وكتاب "الكافي" لابن شريح، وكتاب "الروضة" لموسى المعدّل؛ قرأ بها الأربعة على أبي العباس أحمد بن نفيس[4].

طريق الطّرسوسيّ وهي الثالثة عن[5] ابن الحسين من طريقين: من كتاب "العنوان" قرأ بها أبو الطاهر ابن خلف على أبي القاسم الطّرسوسيّ[6]، ومن كتاب "المجتبى" للطّرسوسيّ المذكور.

وقرأ الطّرسوسيّ وابن نفيس وأبو الفتح؛ ثلاثتهم على أبي أحمد عبد الله بن الحسين بن حسنون السامّريّ[7]، فهذه عشر طرق عن ابن الحسين[8].

ومن طريق ابن حبش عن ابن جرير من أربع طرق: طريق ابن المظفر وهي الأولى عن

---

(١) ستأتي ترجمته، والعجب أن بعض المعاصرين ألّف كتاباً ترجم فيه للقراء السبعة وطرقهم، وعند ما جاء لهذا ظنّه ابنَ جرير الطّبريّ المفسّر، فسوّد عدة أوراق في ترجمته ظناً منه أنّه أحد طرق السوسيّ. والله المستعان.

(٢) التيسير: ١٢

(٣) هذه الطريق لصاحب "التجريد" أدائية وليست من "التجريد" ، والتي فيه هي : عن السامري عن الرقي عن السوسي . والله أعلم. انظر : التجريد:ق: ٤/ب

(٤) التجريد: ق:٤/ب ، الكافي: ٨ ، روضة الحفّاظ: ق ٦٣-٦٤

(٥) في المطبوع: (عن سوار بن..) وكلمة (سوار) لا وجه لها.

(٦) انظر: جامع أسانيد المؤلّف: ق٦١

(٧) انظر: غاية النهاية: ٤١٧/١

(٨) انظر: لطائف الإشارات: ١٣١/١

ابن حبش من ستّ طرق؛ من كتاب "التجريد" لابن الفحّام، قرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسين الفارسيّ[1]، ومن كتاب "المستنير" قرأ بها ابن سوار على أبي الحسن عليّ بن محمد بن فارس الخيّاط[2]، ومن كتاب "الجامع" لأبي الحسن ابن فارس الخيّاط المذكور[3]، ومن كتاب "غاية" أبي العلاء قرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسين المزرفي، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن علي الخيّاط[4].

وبإسنادي إلى الكِنْديّ وقرأ بها على الخطيب أبي بكر محمد بن الخضر بن إبراهيم المحَوّلي، وقرأ بها على أبي القاسم يحيى بن أحمد السيبيّ[5]، ومن كتاب "المصباح" قرأ بها أبو الكرم على ابن السيبيّ المذكور[6]، ومن كتاب "الروضة" / لأبي علي المالكيّ[7]، ومن "كفاية" أبي العزّ قرأ بها على الحسن ابن القاسم الواسطيّ[8].

١٣٢/١

وقرأ الواسطي والمالكيّ وابن السيبيّ والخيّاطان والفارسيّ ستتهم على أبي بكر محمد بن المظفر بن عليّ بن حرب[9] الدينوري[10]، فهذه ثمان طرق لابن المظفر.[11]

طريق الخبازي وهي الثانية عن ابن حبش؛ من: "الكامل" قرأ بها الهذلي على أبي نصر منصور بن أحمد القهندزي، وقرأ بها على أبي الحسين علي بن محمد الخبازي[12].

---

(١) التجريد: ٤ب

(٢) المستنير: ١٨٩/١

(٣) الجامع : ٢٦

(٤) غاية الاختصار: ١١٣/١-١١٤

(٥) انظر ص : ٥١٠

(٦) المصباح: ٦٨٠/٢-٦٨١

(٧) الروضة للمالكي: ١٨٧/١

(٨) الكفاية الكبرى: ١١٩/١-١٢٠

(٩) إمام مشهور، مقرئ حاذق. انظر: غاية النهاية: ٢٦٤/٢

(١٠) سقطت الراء من المطبوع فأصبحت: (الدينوي)

(١١) انظر: غاية النهاية: ٢٦٤/٢

(١٢) الكامل: ق: ١١١

طريق الخزاعي وهي الثالثة عن ابن حبش من كتاب "الكامل" أيضا، قرأ بها الهذلي على أبي المظفر عبد الله بن شبيب الأصبهاني، وقرأ بها على أبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعي[1].

طريق القاضي أبي العلاء وهي الرابعة عن ابن حبش من ثلاث طرق: من "المصباح" لأبي الكرم قرأ بها على أبي البركات محمد بن عبد الله بن يحيى بن الوكيل وقرأ بها على القاضي أبي العلاء محمد بن علي بن يعقوب[2]*، ومن "غاية" الحافظ أبي العلاء، قرأ بها على أبي العز[3]،

ومن "كفاية" أبي العز قرأ بها على[4] أبي علي الواسطي[5] وقرأ بها على أبي العلاء محمد بن يعقوب القاضي*[6].

وقرأ القاضي والخزاعي والخبازي وابن المظفر الأربعة على أبي علي[7] الحسين بن محمد بن حبش بن حمدان الدينوري.[8] فهذه ثلاث عشرة طريقا لابن حبش.

وقرأ عبد الله بن الحسين وابن حبش على أبي عمران موسى بن جرير الرقي الضرير. فهذه ثلاث وعشرون طريقاً لابن جرير.

طريق ابن جمهور عن السوسي فمن طريق الشذائي من طريقين عنه؛ من كتابي "المبهج" و"المصباح" قرأ بها السبط وأبو الكرم على عز الشرف أبي الفضل، وقرأ بها على

---

(١) الكامل: ق: ١١١-١١٢

(٢) المصباح: ٦٨٢/٢

(٣) غاية الاختصار: ١١٤/١-١١٥

(٤) (على) سقطت من المطبوع، فصارت العبارة: (قرأ بها أبي علي الواسطي) وهذا تحريف.

(٥) هذه الطريق وهي : أبو العز عن الواسطي عن القاضي عن ابن حبش..إلخ ، لم أجدها في "الكفاية الكبرى" لأبي العز، والذي فيه: الواسطي عن ابن المظفر عن ابن حبش عن ابن جرير عن السوسي.
انظر: الكفاية: ص ١١٩-١٢٠

(٦) ما بين النجمتين سقط من (ت)

(٧) (علي) سقطت من (ظ) ، وفي (س) : «الحسن» بدل «الحسين» ، وهو تحريف.

(٨) انظر: غاية النهاية: ١٤٥/١

الشيخ أبي عبد الله الكارزيني[1]، ومن كتاب "الكامل" : قال الهذلي: أنا بها القهندزي يعني أبا نصر[2] منصور بن أحمد قال: أنا أبو الحسين علي بن محمد الخبازي.

وقرأ بها الخبازي والكارزيني على أبي بكر أحمد بن نصر بن منصور بن عبد المجيد الشذائي.[3] فهذه ثلاث طرق للشذائي.

ومن طريق الشنبوذي من "المبهج" قرأ بها سبط الخياط، وكذلك أبو الكرم[4] على الشريف العباسي، وقرأ بها على الإمام محمد بن الحسين الفارسي، وقرأ بها على أبي الفرج محمد بن أحمد الشطوي[5] الشنبوذي[6]، فهذه طريقان / للشنبوذي.

١٣٣/١

وقرأ بها الشذائي والشنبوذي على أبي الحسن[7] محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت البغدادي، وقرأ بها على أبي عيسى موسى بن جمهور بن زريق التنيسي.[8] فهذه خمس

---

(١) هذه الطريق المنسوبة "للمصباح"، وهي: أبو الكرم عن أبي الفضل عن الكارَزيني عن الشذائي عن ابن شنبوذ عن ابن جمهور عن السوسي، لم أجدها في "المصباح" المحقق، بل فيه هذا السند إلى ابن جمهور عن أوقية عن اليزيدي عن أبي عمرو. اهـ ٦٨٩/٢

وفيه نفس السند إلى الكارَزيني لكن عن المطوّعيّ عن ابن جرير...اهـ ٦٨٢/٢

وانظر: المبهج: ١٠٢/١، تحرير النشر: ق: ٧/ب ، الروض النضير: ق ٢٥

(٢) تصحفت في المطبوع إلى (أنا) بالنون.

(٣) هذه الطريق التي نسبها المؤلّف "للكامل" أعني الشذائي عن ابن الصلت عن ابن جمهور عن السوسي. لم أجدها فيه، بل وجدت فيه طريقين بهذا السند – وبأخبرنا- إلى ابن جمهور عن أحمد بن جبير، والثانية ابن جمهور عن أوقية، حتى إن الهذليّ لما ذكر طريق ابن جمهور عن ابن جبير قال: وهكذا إسناد السوسيّ. اهـ والله أعلم.

انظر: الكامل: ق: ١١٢- وق: ١١٤

(٤) في (ت) «أبو الفضل »، ولعلّه سبق قلم من الناسخ.

وهذه الطريق عن أبي الكرم أدائية، فالمؤلّف لم يصرح بأنها من "المصباح"، وهي أيضاً ليست فيه. والله أعلم.

(٥) في المطبوع: (الشطوى والشنبوذيّ) بإضافة واو بينهما، وهو خطأ فهما واحد.

(٦) المبهج: ١٠٢/١

(٧) في المطبوع: (الحسين) بالتصغير، وهو خطأ.

(٨) تِنِّيس: بكسر التاء المثناة الفوقية، بعدها نون مشددة مكسورة، بعدها ياء تحتية مثناة، وسين مهملة، بلدة من بلاد مصر في وسط البحر، سميت بتِنِّيس ابن حام بن نوح.

وتصحفت في (ز) إلى (التيس) بدون نون. انظر: معجم البلدان: ٤٨٧/١

طرق لابن جمهور.

وقرأ ابن جرير وابن جمهور على أبي شعيب صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود السوسيّ الرقيّ، فهذه تتمة ثمان وعشرين طريقا عن السوسيّ[1].

وقرأ السوسي والدوري على أبي محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة اليزيدي، وقرأ اليزيدي على إمام البصرة ومقرئها أبي عمرو زبان[2] بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحصين بن الحارث المازنيّ البصريّ، فذلك مائة وأربع وخمسون طريقاً عن[3] أبي عمرو.

وقرأ أبو عمرو على أبي جعفر يزيد بن القعقاع، ويزيد بن رومان، وشيبة بن نصاح وعبد الله بن كثير، ومجاهد بن جبر، والحسن البصريّ، وأبي العالية رُفَيْع بن مِهران الرِّياحِي وحُميد بن قيس الأعرج المكي، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ، وعطاء بن أبي رباح وعكرمة بن خالد[4]، وعكرمة مولى ابن عباس، ومحمد بن عبد الرحمن بن محيصن، وعاصم بن أبي النجود، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر.

وسيأتي سند أبي جعفر[5]، وتقدم سند يزيد بن رومان وشيبة في قراءة نافع[6]، وتقدم سند مجاهد في قراءة ابن كثير[7].

وقرأ الحسن على حِطّان بن عبد الله الرقاشي[8] وأبي العالية الرياحيّ* وقرأ حِطّان على

---

(١) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ١٣١

(٢) هذا أشهر الأقوال في اسمه، والخلاف في ذلك كثير ومشهور.

انظر: غاية النهاية: ١/٢٨٨-٢٨٩، المعرفة: ١/٢٢٤

(٣) في المطبوع: (على) وهو خطأ.

(٤) انظر ترجمته ص : ٣٥٦

(٥) انظر: ص: ٧٠٩

(٦) انظر: ص: ٥٦٧

(٧) انظر: ص: ٦١٢

(٨) السدوسي، كبير القدر، صاحب علم وورع وزهد، وثق، واحتج به مسلم وأصحاب السنن، توفي سنة نيف وسبعين ، ظنّاً.

==

أبي موسى الأشعري *[1] وقرأ أبو العالية على عمر بن الخطاب، وأبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وابن عباس، وقرأ حُمَيد على مجاهد وتقدم سنده[2].

وقرأ عبد الله بن أبي إسحاق على يحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم وقرأ عطاء على أبي هريرة وتقدم سنده[3].

وقرأ عكرمة بن خالد على أصحاب ابن عبّاس وتقدم سنده[4]، وقرأ عكرمة مولى ابن عبّاس على ابن عبّاس، وقرأ ابن محيصن على مجاهد ودرباس وتقدم سندهما[5]، وسيأتي سند عاصم[6].

وقرأ نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر على أبي الأسود* وقرأ أبو الأسود[7] *على عثمان وعليّ رضي الله عنهما، وقرأ أبو موسى الأشعريّ وعمر بن الخطاب / وأبيّ كعب وزيد بن ثابت وعثمان وعليٌّ رضي الله عنهم على رسول الله ﷺ[8].

١٣٤/١

وتوفي أبو عمرو في قول الأكثرين سنة أربع وخمسين ومائة، وقيل: سنة خمس، وقيل: سنة سبع، وأَبْعَدَ من قال: سنة ثمان وأربعين[9]، ومولده سنة ثمان وستين، وقيل: سنة

==

انظر: غاية النهاية: ١/٢٥٣-٢٥٤، المعرفة: ١/١٣٦-١٣٧، الجرح والتعديل: ٣/٣٠٣-٣٠٤، تقريب التهذيب: ١ / ١٨٥

(١) ما بين النجمتين سقط من (ظ)

(٢) في قراءة ابن كثير، انظر: ص: ٥٨٤

(٣) أي سند أبي أبي هريرة رضي الله عنه

(٤) أي سند ابن عباس رضي الله عنهما

(٥) انظر ص: ٥٨٥

(٦) في ص: ٦٦٢

(٧) ما بين النجمتين سقط من (ز)

(٨) انظر: السبعة : ٨٣ ، المعرفة: ١/٢٢٥

(٩) انظر: غاية النهاية : ١/٢٩٢، المعرفة: ١/٢٣٧، طبقات النحويين: ٤٠، الإقناع: ١/٩٤، إنباه الرواة: ٤/١٣١، بغية الوعاة : ٢/٢٣٢

سبعين[1].

وكان أعلم الناس بالقرآن والعربية، مع الصدق والثقة والأمانة والدين، مر الحسن بـه وحلقته متوافرة والناس عكوف[2] عليه، فقال: لا إله إلا الله، لقد كـادت العلمـاء أن يكونوا أرباباً؛ كل عزّ لم يوطد[3] بعلم فإلى ذل يؤول[4].

وروينا عن سفيان بن عيينة أنه[5] قال: رأيت رسول الله ﷺ في المنام[6] فقلـت: يـا رسول الله قد اختلفت علي القراءات؛ فبقراءة من تأمرني أن أقرأ ؟ قال: اقرأ بقـراءة أبي عمرو بن العلاء[7].

وتوفي اليزيدي سنة اثنتين ومائتين، عن أربع وسبعين سنة، وقيل: جاوز التسـعين.[8] وكان ثقة علاّمة فصيحاً مفوّهاً،إماماً في اللغات والآداب حتى قيل: أملـى عشـرة آلاف

---

(١) انظر: غاية النهاية: ١/٢٨٩، المعرفة: ١/٢٢٥

(٢) عكف على الشيء عكوفًا: أقبل عليه مواظبا لا يصرف عنه وجهه، وقوم عكوف: بالضم أي: عـاكفون: أي مقيمون وملازمون لا يبرحون، ومنه قول أبي ذؤيب يصف الأثافي:

فهن عكوف لنوح الكريـ * ـم قد شف أكبادهن الهوى

شف: يقال شفه الهم: هزله ونحله.

انظر: اللسان والتاج (عكف) (شف)

(٣) في غاية النهاية : لم يؤكد، بالكاف بدل الطاء. : ١/٢٩١

(٤) رواه المؤلف عن الأخفش، انظر: غاية النهاية: ١/٢٩١

(٥) (أنه) من (ز)

(٦) رؤيا النبي ﷺ في المنام حق كما روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: « سموا باسمي ولا تكتنوا بكنيتي ومن رآني في المنام فقد رآني فإن الشيطان لا يتمثل في صورتي...» صحيح البخاري: كتـاب الأدب حديث رقم (٥٧٢٩)

(٧) هذه القصة رواها ابن مجاهد بسنده عن سفيان.

انظر: غاية النهاية: ١/٢٩١، المعرفة: ١/٢٣٣، جامع البيان: ١٦ ب

(٨) غاية النهاية: ٢/٣٧٧، المعرفة: ١/٣٢٢، الفهرست: ٧١٨، طبقات الزبيدي: ٦٦ وفيه: وقد قارب المائـة. اهـ ، الإقناع: ١/٩٦،

ورقة من صدره عن أبي عمرو خاصة[1] غير ما أخذه عن الخليل وغيره.

وتوفي الدوري في شوال سنة ست وأربعين ومائتين على الصواب[2]، وكان إمام القراءة في عصره، وشيخ الإقراء في وقته، ثقة ثبتا ضابطاً كبيراً، وهو أوّل من جمع القراءات[3] ولقد روينا القراءات العشر من[4] طريقه.

وتوفي السوسي أول سنة إحدى وستين ومائتين[5] وقد قارب التسعين[6]، وكان مقرئاً ضابطا محررا ثقة من أجل أصحاب اليزيدي وأكبرهم.

وتوفي أبو الزعراء سنة بضع وثمانين ومائتين،[7] وكان ثقة ضابطاً محقّقاً، قال الداني: هو من أكبر أصحاب الدوري وأجلّهم وأوثقهم[8].

وتوفي ابن فرح في الحجة سنة ثلاث وثلاثمائة وقد قارب التسعين.[9] وكان ثقة كبيراً جليلاً ضابطاً قرأ على الدوري بجميع ما قرأ به من القراءات، وكان عالماً بالتفسير فلذلك

---

(١) غاية النهاية: ٣٧٧/٢، المعرفة: ٣٢٢/١

(٢) كذا قال المؤلف: على الصواب، وذكر في "غايته" قول الذهبي: وغلط من قال سنة ٢٤٨ هـ لكن هذا الذي صوبه المؤلف ورجحه الذهبي في البداية قد رجع عنه الذهبي في آخر أمره، وصوب ما كان قد غلطه فقال: وغلط من قال سنة ٢٤٨ هـ ثم تبين لي صحة ذلك ؛ لأن الحسن بن علي أخبرنا... (ثم ذكر سندا) إلى حاجب بن أركين قال: سمعت أبا عمر الدوري المقرئ سنة ٢٤٨ هـ ومات فيها...اهـ
وهذا النص موجود في النسخة التركية من "المعرفة"، وخلت منه النسخة المطبوعة الأخرى.
انظر: غاية النهاية: ٢٥٦/١-٢٥٥، المعرفة: ٣٨٩/١

(٣) غاية النهاية: ٢٥٥/١ ، المعرفة: ٣٨٧/١

(٤) في المطبوع: (عن) بالعين، وهو تحريف.

(٥) غاية النهاية: ٣٣٣/١، المعرفة: ٣٩١/١

(٦) هذا الصواب، بتقديم التاء المثناة الفوقية؛ لأنه سمع من اليزيدي سنة ١٩٤ هـ ، وتصحفت في "غاية" المؤلف: إلى (السبعين) بتقديم السين المهملة والباء الموحدة من أسفل.
انظر: غاية النهاية: ٣٣٣/١، المعرفة: ١ /٣٩١

(٧) (ومائتين) سقطت من (ظ) والمطبوع.

(٨) انظر: غاية النهاية: ٣٧٣/١-٣٧٤، المعرفة: ٤٦٧/١-٤٦٨

(٩) انظر: غاية النهاية: ٩٦/١

عُرِف بالمفسِّر[١]، وأبوه[٢] فرح بالحاء المهملة[٣]، وتقدمت وفاة ابن مجاهد في رواية قنبل[٤]./

١٣٥/١

وتوفي المعدّل في حدود الثلاثين وثلاثمائة أو بعدها[٥]، وكان إماماً في القراءة[٦] ضابطاً ثقة، قال الداني: انفرد بالإمامة[٧] في عصره ببلده فلم ينازعه في ذلك أحد من أقرانه مع ثقته وضبطه وحسن معرفته[٨].

وتوفي ابن أبي بلال في جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة[٩] ببغداد، وكان إماماً بارعاً انتهت إليه مشيخة العراق في زمانه، وتقدمت وفاة المطّوعيّ في رواية ورش[١٠].

وتوفي ابن جرير حول سنة ست عشرة وثلاثمائة[١١] فيما قاله الداني وأبو حيان؛ وهو الأقرب، وقال الذهبيّ في حدود سنة عشر وثلاثمائة[١٢]، وقال[١٣]: كان بصيراً بالإدغام ماهراً في العربية،وافر الحرمة،كثير[١٤] الأصحاب.

---

(١) انظر: طبقات المفسرين للسيوطي: ١٩-٢٠، طبقات الداودي: ٦٣/١

(٢) في (ز) « أبو» بدون ضمير، وفي (س) « ابن »

(٣) غاية النهاية: ٩٥/١، المعرفة: ٤٦٨/١-٤٦٩

(٤) انظر: ص : ٥٨٨

(٥) ذكر المؤلّف في "غايته" قال: توفي بعد العشرين وثلاثمائة. اهـ و لم يذكر الذهبي تاريخ وفاته.
انظر: غاية النهاية: ٢٨٢/٢

(٦) في (ز) « القراءات» بالجمع.

(٧) في (ت) و (ز) « بالإمالة » وهو تصحيف.

(٨) نقل ذلك عن الداني المؤلّفُ والذهبيُّ. انظر: غاية النهاية: ٢٨٢/٢، المعرفة: ٥٦٦/٢

(٩) انظر: غاية النهاية: ٢٩٨/١-٢٩٩، المعرفة: ٦٠٦/٢-٦٠٧، تاريخ بغداد: ٤٤٩/٨-٤٥٠

(١٠) انظر ص: ٥٧٢

(١١) غاية النهاية: ٣١٨/٢، المعرفة: ٤٨٣/٢

(١٢) صرح الذهبيّ بأن أبا حيان قاله له. انظر : المعرفة: ٤٨٣/١

(١٣) أي: الذهبيّ، والنص في المعرفة: ٤٨٣/١

(١٤) في (ك) : «كبير» بالموحدة بدل المثلثة، وهو تصحيف.

وتوفي ابن جُمهور في حدود سنة ثلاثمائة[1] فيما أحسب، وكان مقرئاً ثقة متصدراً، قال الداني: هو كبير في أصحابهم، ثقة مشهور، وتقدمت وفاة عبد الله بن الحسين وهو السامريّ في رواية قنبل[2].

وتوفي ابن حبش سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة.[3] وكان ثقة ضابطاً، قال الداني: متقدّم في علم القراءات[4] مشهور بالإتقان ثقة مأمون[5].

وتوفي الشذائي سنة وسبعين وثلاثمائة[6] فيما قاله الداني، وقال الذهبيّ: سنة ثلاث[7] وقيل: سنة ست[8]، وكان إماماً في القراءات مشهوراً مقدماً مع الإتقان والضبط.

وتقدمت وفاة الشنبوذيّ في رواية قنبل مع وفاة شيخه ابن الصلت[9] وهو ابن شنبوذ[10].

قراءة ابن عامر[11]

رواية هشام، طريق الحلوانيّ عن هشام.

فمن طريق ابن عبدان[12] عن الحلوانيّ من أربع طرق:

عن السامريّ عنه من طريق أبي الفتح من ثلاث طرق: من كتابي "التيسير"

---

(١) انظر : غاية النهاية: ٤٨١/١

(٢) انظر: ص : ٥٨٨

(٣) غاية النهاية: ٢٥٠/١، المعرفة: ٦٢١/٢

(٤) في (ت): « القراءة » بالإفراد، وفي (س): «العربية»

(٥) انظر: غاية النهاية: ٢٥٠/١، المعرفة: ٦٢١/٢

(٦) انظر: غاية النهاية: ١٤٥/١

(٧) قال المؤلّف: وهو الصحيح، في ذي القعدة.
انظر: غاية النهاية: ١٤٥/١، المعرفة: ٦١٧/٢

(٨) المعرفة: ٦١٧/٢

(٩) تصحفت في المطبوع إلى: (السلط) بالسين والطاء المهملتين بينهما لام.

(١٠) انظر: ص : ٥٨٩

(١١) قال الجعبري: قدّم على الكوفيين لعلو سنده. كتر المعاني: ٨٣/٢

(١٢) ستأتي ترجمته ص: ٦٣٩

و"الشاطبية" قرأ بها الداني على أبي الفتح فارس[1]، ومن كتاب "تلخيص العبارات" قرأ بها ابن بلّيمة على عبد الباقي بن فارس وقرأ على أبيه.

ومن طريق ابن نفيس / من عشر طرق من كتاب "التلخيص" لابن بليمة، وطريق[2] ابن شريح، و"الروضة" لموسى المعدل و"الكامل" للهذلي قرؤا بها على ابن نفيس[3]، ومن كتاب الكفاية لأبي العز قرأ بها على أبي علي الواسطي وقرأ بها على ابن نفيس[4]. ١٣٦/١

ومن "الإعلان" للصفراوي من ست طرق قرأ بها على أبي يحيى اليسع بن عيسى بن حزم الغافقي وقرأ بها على أبيه، وقرأ بها على أبي الحسن علي بن خلف بن ذي النون[5] العبسي[6].

ومنه أيضا قرأ بها على أبي الطيب عبد المنعم بن يحيى بن خلف بن الخلوف، وقرأ بها على أبيه، وقرأ بها على أبي[7] الحسن العبسي المذكور، على[8] أبي الحسين يحيى بن الفرج الخشاب وأبي الحسن محمد بن أبي[9] داود الفارسي[10] ومحمد بن المفرج[11] وعبد القادر

---

(١) التيسير: ١٤

(٢) انظر: ما سيذكره المؤلف بعد قليل عن طريق ابن شريح

(٣) روضة الحفاظ: ق ٦٠، الكامل: ق: ١٢١

(٤) الكفاية الكبرى: ٥٦-٥٧

(٥) في المطبوع: (ذا) بالنصب، وهو خطأ.

(٦) الأندلسي، الإشبيلي، ثقة صالح، مجاب الدعوة، توفي سنة ٤٧٨ هـ.

والعبسي: بفتح العين وسكون الموحدة من أسفل قبيلة مشهورة تنسب إلى عبس بن بغيض بن قيس عيلان. انظر: غاية النهاية: ٥٤١/١، الصلة ٤٠٢/٢، الأنساب: ١٤٠/٤

(٧) (أبي) سقطت من (س)

(٨) في (ت): «وعلى» بزيادة واو، وهو خطأ، وكذلك هي في المطبوع.

(٩) كلمة (أبي) سقطت من (ت) والمطبوع.

(١٠) مقرئ مصدر. غاية النهاية: ١٣٩/٢

(١١) يعرف بالربويله، بفتح الراء والباء وإسكان الواو وفتح الياء آخر الحروف وضم اللام وإسكان الهاء، مقرئ، متصدر، قيل: إنه قرأ على الداني ومكي والأهوازي والمهدوي، وهذا لا يعرف لأحد، وكذب في ذلك. توفي سنة ٤٩٤ هـ بالمرية، وليس المدينة كما جاء في "غاية" المؤلف.

==

الصَّدَفي[1] وقرأ هؤلاء الخمسة على ابن نفيس[2] فهذه إحدى[3] عشرة طريقاً عن ابن نفيس.

ومن طريق الطّرسوسيّ من ثلاث طرق: من كتاب "المجتبى" له ومن كتاب "العنوان" لأبي الطاهر قرأ بها على الطّرسوسيّ[4]، ومن كتاب "القاصد" للخزرجيّ قرأ على الطرسوسي أيضاً[5].

ومن طريق أبي بكر الطحان من كتاب "الكامل" قرأ بها الهذليّ على أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن الحسن الشيرازي وقرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسن الطّحّان[6].

وقرأ فارس وابن نفيس والطرسوسي والطحان أربعتهم على أبي أحمد عبد الله بن الحسين السامريّ[7]، وقرأ السامريّ على محمد بن أحمد بن عبدان الجزريّ[8]، فهذه ثمان عشرة طريقاً لابن عبدان، وهو الصواب في هذا الإسناد، وإن كان بعضهم قد[9] أسندها عن السامّريّ عن ابن مجاهد عن البكراوي[10] عن هشام كصاحب "الكافي"[11]

==

انظر: غاية النهاية: ٢/٢٦٥، المعرفة: ٢/٨٦٨-٨٦٩، الصلة: ٢/٥٣٣

(١) متصدر. غاية النهاية: ١/٣٩٩

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/٥٧

(٣) (إحدى) : سقطت من (ت)

(٤) انظر: جامع أسانيد المؤلّف: ق٦١

(٥) كذا ذكر المؤلف أن الخزرجي قرأ على الطرسوسيّ، و لم يذكر ذلك في ترجمتيهما في "غايته" وكذلك الذهبي، وهو محتمله. والله أعلم.

(٦) الكامل: ق: ١٢١

(٧) انظر: غاية النهاية: ١/٤١٧

(٨) في المطبوع: (الخزرجي) وهو تصحيف.

(٩) «قد» سقطت من المطبوع.

(١٠) هو: أبو العباس أحمد بن محمد بن بكر، مولى ابن سليم، شيخ. غاية النهاية: ١/١٠٨

(١١) الكافي: ٩

وغيره[1]، فإن ذلك من جهة السماع، وهذا إسنادها تلاوة، وكأنهم قصدوا الاختصار[2] والله أعلم.

ومن طريق أبي عبد الله الجمال من أربع طرق:

طريق النقاش: وهي الأولى عن الجمال من خمس طرق عنه قرأ بها الداني على أبي القاسم عبد العزيز بن خواستي الفارسي، وقرأ بها على أبي طاهر عبد الواحد بن عمر[3]، ومن كتاب "التجريد" قرأ بها ابن الفحام على أبي الحسين الفارسي[4]، ومن "المصباح" قرأ بها على الشريف أبي نصر الهاشمي[5]، ومن "كامل" الهذلي، وقرأ بها الثلاثة على الشريف أبي القاسم علي بن محمد الزيدي[6]، ومن / كتاب "المبهج" قرأ بها السبط على أبي الفضل العباسي وقرأ بها على أبي عبد الله الكارزيني وقرأ بها على أبي الفرج الشنبوذي[7]، ومن كتاب "التلخيص" لأبي معشر وقرأ بها على أبي علي[8] الحسين بن محمد الأصبهاني[9] وقرأ بها على أبي حفص عمر بن علي الطبري النحوي.

١٣٧/١

وقرأ الطبري والشنبوذي والزيدي وأبو طاهر أربعتهم على أبي بكر النقاش.[10] فهذه

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) ذكر أبو جعفر ابن الباذش سند ابن شريح تلاوة فقال: قرأت -هذه الرواية - القرآن كله على أبي الحسن ابن شريح، وأخبرني أنه قرأ بها على أبيه، وأخبره أنه قرأ على ابن نفيس، وقرأ ابن نفيس على أبي أحمد عبد الله بن الحسين، وقال: قرأت على محمد بن أحمد بن عبدان، قال: قرأت على الحلواني، قال: قرأت على هشام. اهـ الإقناع: ١٠٩/١

(٣) لم أجدها لا في "جامع البيان" ولا في "المفردات"

(٤) التجريد: ٣ب

(٥) المصباح: ٤٤٨/٢

(٦) الكامل: ق:١٢٢

(٧) المبهج: ٤٣/١

(٨) «عليّ» سقطت من المطبوع.

(٩) التلخيص: ١٠٣ ، وفيه أن قراءته كانت بآمل طبرستان، القرآن كلّه ختمة كاملة مفردة. اهـ

الأصبهاني هذا هو (الصيدلاني) تقدمت ترجمته ص : ٥٦٣

(١٠) انظر: غاية النهاية: ١٢٠/٢

ست طرق للنقاش.

طريق أحمد الرازي وهي الثانية عن الجمّال من كتاب المبهج قرأ بها سبط الخيّاط على الشريف أبي الفضل، وكذلك أبو الكرم[١]، وقرأ بها على محمد بن الحسين، وقرأ بها على أبي الفرج محمد بن أحمد الشنبوذيّ، وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن محمد الرازي.

ووقع في المبهج أحمد بن عبد الله؛ كذا، غير منسوب، والصواب أنه أحمد بن محمد بن عثمان بن شبيب[٢] كما بيّناه في "طبقاتنا"[٣].

طريق ابن شنبوذ وهي الثالثة عن الجمّال من "المبهج" قرأ بها أبو محمد سبط الخيّاط على الشريف عبد القاهر، وقرأ بها على الكارَزيني، وقرأ بها على الشنبوذيّ، وقرأ بها على أبي الحسن محمد بن أحمد بن شنبوذ[٤].

طريق ابن مجاهد وهي الرابعة عن الجمّال من كتاب "السبعة" لابن مجاهد[٥] وقرأ ابن مجاهد وابن شنبوذ وأحمد الرازي والنقّاش أربعتهم على أبي عبد الله الحسين[٦] بن عليّ بن[٧] حماد بن مهران الرازيّ؛ المعروف بالأزرق الجمّال إلا أنّ ابن مجاهد قرأ الحروف دون القرآن فهذه عشر طرق للجمّال.

وقرأ الجمّال وابن عبدان على أحمد بن يزيد الحلوانيّ فهذه ثمان وعشرون طريقاً للحلوانيّ.

---

(١) قوله: (وكذلك أبو الكرم) لم أجد هذا الطريق في المصباح. فلعلها طريق أدائية

(٢) مقرئ مشهور، ضابط، توفي سنة ٣١٢ هـ غاية النهاية: ١/١٢٣

(٣) غاية النهاية: ١/١٢٣

(٤) المبهج: ١/٤٤ وفيه أنه وجده غير منسوب، قال السبط : طريق أحمد بن عبد الله : لم ينسبه الكارَزيني وإنما وجدته هكذا . اهـ

وقال المؤلف -ابن الجزري- : أحمد بن عبد الله : كذا ذكره الكارَزيني و لم ينسبه ولا كنّاه ؛ إلى أن قال: ولا شكّ أنه وَهمٌ والصواب أنه أحمد بن محمد الرازي فليعلم . غاية النهاية : ١/٧٦

(٥) السبعة: ١٠١

(٦) في السبعة: (الحسن) وهو خطأ.

(٧) في السبعة: (ابن أبي)

ووقع في "التجريد" أن النقّاش قرأ على الحلوانيّ نفسه[١]، وسقط ذكر الجمّال بينهما ولعلّ ذلك من النّساخ، والله أعلم.

طريق الداجوني[٢]عن أصحابه عن هشام:

فمن طريق زيد بن علي من ست طرق:

طريق النّهروانيّ وهي الأولى عن زيد من كتاب "الجامع" لأبي الحسن الخيّاط، ومن كتاب "المستنير" من ثلاث طرق؛ قرأ بها ابن سوار على أبي علي الشرمقاني وأبي علي العطّار وأبي الحسن الخيّاط المذكور[٣]، ومن كتاب "الروضة" لأبي علي المالكيّ، ومن كتاب "الكافي" وقرأ بها على أبي عليّ المالكيّ المذكور[٤]، / ومن كتاب "التجريد" قرأ بها ابن الفحّام على أبي إسحاق المالكيّ وقرأ بها على أبي عليّ المالكيّ، وقرأ بها ابن الفحّام أيضاً على أبي الحسين الفارسيّ[٥]، ومن كتاب "الكفاية" لأبي العز القلانسيّ، ومن كتاب "الغاية" لأبي العلاء الهمداني وقرأ بها على أبي العزّ المذكور، وقرأ بها[٦] أبو العزّ على أبي عليّ الحسن بن القاسم الواسطي[٧]، ومن "روضة" المعدّل قرأ بها على أبي نصر عبد الملك بن سابور[٨].

١٣٨/١

وقرأ بها ابن سابور والواسطيّ والفارسيّ والمالكيّ والخيّاط والعطّار والشرمقانيّ سبعتهم على أبي الفرج عبد الملك بن بكران النّهروانيّ[٩]، فهذه إحدى عشرة طريقاً للنّهروانيّ.

---

(١) التجريد: ٣ب

(٢) ستأتي ترجمته ص: ٦٣٩

(٣) الجامع : ١٨ ، المستنير: ١٦٨/١

(٤) الكافي: ٩

(٥) التجريد: ق ٣ب

(٦) «بها» سقطت من المطبوع.

(٧) الكفاية الكبرى: ٥٧ ، غاية الاختصار: ١٠٣/١

(٨) روضة الحفاظ: ق: ٦١

(٩) الروضة للمالكي: ١٦٤

طريق المفسّر[1] وهي الثانية عن زيد من "المستنير" قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطّار، وقرأ بها على أبي القاسم هبة الله بن سلامة بن نصر بن عليّ المفسّر البغدادي الضَّرير[2].

طريق ابن خشيش وابن الصقر وابن يعقوب؛ الثلاثة من "الكامل" قرأ بها أبو القاسم الهذليّ على أبي علي الحسن بن خشيش[3] الكوفيّ بالكوفة، وأبي الفتح أحمد بن الصقر[4] ومحمد بن يعقوب[5] الأهوازي البغداديَّيْنِ ببغداد[6].

طريق الحمّاميّ من "المصباح" قرأ بها على الشريف أبي نصر إلى آخر سورة الفتح وقرأ بها على أبي الحسن الحمّاميّ[7].

وقرأ الحمّاميّ والثلاثة[8] والمفسّر والنّهروانيّ ستّتُهم على أبي القاسم زيد بن علي بن أبي بلال الكوفي.[9] فهذه ست عشرة طريقاً لزيد.

ومن طريق الشذائي عن الداجوني من ثلاث طرق:

طريق الكارزيني وهي الأولى من ثلاث طرق من "المبهج"[10]: قرأ بها سبط الخياط

---

(١) صاحب كتاب: (الناسخ والمنسوخ)، حدث عنه سبطه رزق الله التميمي، توفي سنة ٤١٠ هـ.

غاية النهاية: ٣٥١/٢، المعرفة: ٨٢١/٢-٨٢٢، تاريخ بغداد: ٧٠/١٤

(٢) المستنير: ١٦٨/١

(٣) بضم الخاء المعجمة، وبعدها شينان معجمتان بينهما آخر الحروف - بالتصغير - شيخ. غاية النهاية: ٢٢٣/١

(٤) شيخ مقرئ. غاية النهاية: ٦٣/١

(٥) شيخ. غاية النهاية: ٢٨٣/٢

(٦) الكامل: ق: ١٢١

(٧) المصباح: ٤٤٩/٢-٤٥٠

(٨) هم: ابن خشيش وابن الصقر وابن يعقوب، والعجب أن المؤلف ذكر في ترجمة كل منهم عدم صحة قراءته على زيد. وانظر: ٣١٨ من الدراسة.

(٩) غاية النهاية: ٢٩٨/١-٢٩٩

(١٠) في (س) و (ظ): «من المبهج من ثلاث طرق» وهو تحريف

وكذا أبو الكرم على الشريف أبي الفضل[1]، ومن "الإعلان" قرأ بها الصفراوي على عبد الرحمن بن خلف الله، وقرأ على ابن بلّيمة، وقرأ بها الصفراوي أيضاً على أبي يحيى اليسع[2] وقرأ بها على أبي عليّ بن العرجا، وقرأ بها ابن العرجا وابن بليمة على أبي معشر.

وقرأ بها أيضاً الصفراوي على عبد المنعم بن الخلوف وقرأ بها على أبيه وقرأ[3] على بن المفرج وقرأ بها ابن المفرج وأبو معشر والشريف ثلاثتهم على أبي عبد الله محمد بن الحسين بن آذر بهرام الكارَزيني.[4] فهذه خمس طرق له.

طريق الخبّازي وهي الثانية من "الكامل" قرأها الهذليّ على أبي نصر منصور بن/ أحمد وقرأها على أبي الحسين علي بن محمد الخبازي[5]. ١٣٩/١

طريق الخزاعي وهي الثالثة من "كامل" الهذليّ أيضاً قرأ بها على أبي المظفر عبد الله بن شبيب، وقرأ بها علىأبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعي[6]، وقرأ بها الخزاعي والخبّازي والكارَزيني على أبي بكر أحمد بن نصر الشذائي[7]، فهذه سبع طرق للشّذائيّ.

وقرأ الشذائي وزيد على أبي بكر محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن سليمان الداجونيّ الرَّمْليّ الضرير، فهذه ثلاث وعشرون طريقاً للداجونيّ.

وقرأ الداجوني على أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله البَيْسانيّ[8] وأبي

---

(١) المبهج: ٤٥/١ ، المصباح: ٢ / ٤٤٩

(٢) تصحفت في المطبوع إلى: « اليبسع » بالباء الموحدة من أسفل بين الياء المثناة من تحت والسين المهملة.

(٣) في المطبوع (وقرأ بها)

(٤) غاية النهاية: ١٣٣/٢

(٥) الكامل: ق: ١٢١

(٦) الكامل: ق: ١٢١

(٧) غاية النهاية: ١٤٥/١

(٨) ويقال فيه: أبو محمد أحمد بن محمد، قرأ باختيار أبي عبيد على ابن ذكوان.

والبَيْسَانيّ: بفتح الباء الموحدة من أسفل بعدها ياء مثناة تحتية ساكنة بعدها سين مهملة بعدها ألف بعدها نون، نسبة إلى بَيْسان من بلاد الفور بالشام.

انظر: غاية النهاية: ٨٥/٢، المعرفة: ٤٨٧/١، الأنساب: ١/ ٤٣٠

الحسن أحمد بن محمد بن ماموية[1] وأبي علي إسماعيل بن الحويرس[2] الدمشقيِّين، وقرأ هؤلاء الثلاثة والحلوانيّ على أبي الوليد هشام بن عمّار بن نُصَير بن مَيْسَرة السلميّ[3] الدمشقيّ، تتمةُ إحدى وخمسين[4] طريقاً لهشام.

رواية ابن ذكوان

طريق الأخفش[5] عنه:

فمن طريق النقّاش من عشر طرق:

طريق عبد العزيز بن جعفر وهي الأولى عنه من كتابي "الشاطبية" و"التيسير" قرأ بها أبو عمرو الداني على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر[6].

طريق الحمّاميّ وهي الثانية عن النقّاش من ثمان طرق:

من كتاب "التجريد" قرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسين نصر بن عبد العزيز

---

(١) كذا سمّاه المؤلف هنا، وفي "غايته" وهو وَهْمٌ منه رحمه الله صوابه : محمد بن بشر بن يوسف بن إبراهيم ، أبو الحسن ، القرشيّ، القزاز، يعرف بابن ماموية، مولى عثمان بن عفان، سئل عنه الدارقطني فقال: صالح، قال عنه ابن عساكر بعد أن ذكر ذلك : قرأ القرآن بحرف ابن عامر على هشام بن عمار، وروى عن هشام بن خالد وحاجب بن سليمان وغيرهما ، وقرأ عليه أبو بكر محمد بن أحمد الداجونيّ، وروى عنه جعفر بن محمد بن الكندي وأبو عمر بن فضالة وسليمان بن أحمد الطبراني وغيرهم.

ونقل ابن عساكر أيضاً بسنده إلى أبي أحمد بن عدي -تلميذ ابن ماموية- قوله : ابن ماموية أروى الناس عن هشام بن عمار، قال : كان عنده كتبه كلها وراقة . اهـ توفي سنة ٣٠١ هـ

ملاحظة : مما يؤكّد أن اسمه (محمد) وليس (أحمد) ما قاله ابن عساكر تعقيباً على مَن سمّاه (أحمد) فقال: الصواب (محمد) بلا شكّ اهـ والله أعلم.

انظر : غاية النهاية: ١٢٨/١ ، تاريخ دمشق : ٥٢/١٥٠-١٥١

(٢) قرأ عليه الدّاجونيّ وحده. انظر : غاية النهاية: ١٦٣/١

(٣) انظر: غاية النهاية: ٣٥٥/٢

(٤) في لطائف الإشارات (١٣٥/١) [إحدى وعشرين]، وهو خطأ.

(٥) ستأتي ترجمته ص: ٦٤٠

(٦) التيسير: ١٣

الفارسيّ[1]. وبه[2] إلى أبي الحسين الخشّاب في سند "التذكرة"[3] وقرأ بها على الفارسيّ[4]، ومن كتاب "الروضة" لأبي عليّ المالكيّ، ومن كتاب "التجريد" قرأ بها ابن الفحّام على أبي إسحاق الخيّاط، وقرأ بها على المالكيّ المذكور[5].

وبه إلى الكنديّ[6]، وقرأ بها على أبي الفضل محمد بن عبد الله بن المهتدي بالله، ومن "غاية" الهمداني؛ قرأ بها على أبي غالب عبد الله بن منصور البغدادي، وقرآ[7] بها على أبي الخطاب أحمد بن عليّ الصوفي[8]، ومن "الجامع" لأبي الحسن الخيّاط[9]، ومن كتاب "المستنير" قرأ بها ابن سوار على أبي الحسن الخيّاط المذكور، وعلى أبي عليّ العطّار وأبي علي الشرمقاني[10].

ومن "الغاية" لأبي العلاء قرأ بها على أبي العزّ القلانسيّ[11]، ومن كتابي "الإرشاد" و"الكفاية" قرأ بها أبو العزّ المذكور على أبي علي الواسطيّ[12]، ومن كامل الهذليّ قرأ على الإمام أبي الفضل الرازي[13]، ومن "المصباح" لأبي الكرم قرأ بها على الشريف أبي نصر

---

(١) التجريد: ق ٣ب

(٢) أي: طريق الحمّاميّ.

(٣) وهو: المؤلّف عن ابن الصائغ عن أبي عبد الله المصريّ عن ابن شجاع عن أبي الجود عن أبي الفتح عن الخشاب...

(٤) انظر: غاية النهاية: ٣٧٥/٢ وفيه أن قراءة الخشاب على الفارسيّ كانت سنة ٤٤٧ هـ

(٥) الروضة للمالكي: ١٦٦-١٦٧، التجريد: ق ٣ب

(٦) المؤلّفُ له عدة أسانيد إلى الكندي، و لم أهتد إلى المراد منها هنا.

(٧) في المطبوع: (قرأ) بالإفراد، وهو خطأ.

(٨) انظر: غاية النهاية: ٨٥/١ و٢٩٧ و ١٧٦/٢، غاية الاختصار: ١٠٦/١

(٩) الجامع : ١٦

(١٠) جاءت العبارة في (ك) (...ابن سوار على أبي علي العطّار وأبي الحسن الخيّاط المذكور وأبي علي الشومقاني.) انظر: المستنير: ١٧٠/١

(١١) غاية الاختصار: ١٠٥/١-١٠٦

(١٢) الإرشاد: ١٣٦ ، الكفاية الكبرى: ٥٣-٥٤

(١٣) الكامل: ق ١١٩

أحمد بن عليّ الهبّاريّ إلى آخر / "الفتح"[1]. ١٤٠/١

وقرأ بها الهبّاري والرازي والواسطيّ والشرمقانيّ والعطّار والخيّاط والصوفيّ والمالكيّ والفارسيّ تسعتهم على أبي الحسن علي بن أحمد بن عمر الحمّاميّ[2]، فهذه خمس عشرة طريقاً للحمامي.

طريق النّهروانيّ وهي الثالثة عن النقّاش من "المستنير" قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطّار[3]، ومن "غاية" الهمدانيّ قرأ بها على أبي العزّ[4]، ومن "إرشادَيْ"[5] أبي العزّ، وقرأ بها على أبي عليّ الواسطيّ[6]، وقرأ بها الواسطيّ والعطّار على أبي الفرج النّهروانيّ[7]، فهذه أربع طرق له.

طريق السَّعيديّ:[8] وهي الرابعة عن النقّاش من كتاب "التجريد" قرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسين الفارسيّ، وقرأ بها على أبي الحسن عليّ بن جعفر السعيدي[9].

طريق الواعظ:[10] وهي الخامسة عن النقّاش من "غاية" أبي العلاء؛ قرأ بها على أبي العزّ[11]، ومن كتابي أبي العزّ وقرأ بها على الحسن بن القاسم وقرأ بها على بكر بن شاذان الواعظ[12]، فهذه ثلاث طرق له.

---

(١) المصباح: ٢ / ٤٤٢-٤٤٣

(٢) انظر: غاية النهاية: ٥٢٢/١

(٣) المستنير: ١٧٠/١

(٤) غاية الاختصار: ١٠٥/١-١٠٦

(٥) الراجح عندي أنه يقصد الإرشاد (الكبير) و(الصغير) خلافاً لما جاء في حاشية (ز): أي الإرشاد والكفاية، اهـ. والله أعلم. انظر ص : ١٧٣ من الدراسة.

(٦) الإرشاد: ١٣٦ ، الكفاية الكبرى: ٥٣-٥٤

(٧) انظر: غاية النهاية: ٤٦٨/١

(٨) سبقت ترجمته ص: ٥٤٧

(٩) التجريد: ق ٣ب

(١٠) سبقت ترجمته في ص: ٦٠٦

(١١) غاية الاختصار: ١/ ١٠٥-١٠٦

(١٢) هذه الطريق التي نسبها المؤلّف لكتابي أبي العز، وهي: أبو العزّ عن الحسن عن ابن شاذان عن النقّاش. ليست في ==

طريق ابن العلاف وهي السادسة عن النقاش من "التذكار" لابن شيطا، قرأ بها على أبي الحسن علي بن العلاف[1].

طريق الطبري وهي السابعة عن النقاش من "لمستنير" قرأ بها ابن سوار على أبوي علي العطار والشرمقاني، وقرآ بها على إبراهيم بن أحمد الطبري[2].

طريق الزيدي وهي الثامنة عن النقاش من "تلخيص" ابن بليمة، قرأ بها على أبي معشر ومن "غاية" أبي العلاء قرأ بها على محمد بن إبراهيم الأرجاهي[3]، وقرأ بها على أبي معشر[4]، ومن "تلخيص" أبي معشر المذكور، ومن "كامل" الهذلي، ومن "مصباح" أبي الكرم قرأ بها على الشريف الهباري.

وقرأ بها الهباري والهذلي وأبو معشر على الشريف أبي القاسم علي بن محمد الزيدي[5] فهذه خمس طرق له.

طريق العلوي وهي التاسعة عن النقاش من "غاية" أبي العلاء الهمذاني قرأ بها على أبي العز[6]، ومن "إرشادي" أبي العز وقرأ بها على أبي علي الواسطي، وقرأ بها على أبي محمد عبد الله بن الحسين[7] العلوي[8].

==

"الإرشاد" ولا في "الكفاية الكبرى" ولا في "الخلافيات" للبطائحي ، بل فيها كلها ابن شاذان عن زيد بن أبي بلال عن الرملي.. والله أعلم. انظر: الإرشاد: ١٣٧-١٣٨، الكفاية الكبرى: ٥٤-٥٥

(١) انظر: غاية النهاية: ٥٧٧/١

(٢) المستنير: ١٧٠/١

(٣) كذا في النشر، بالراء والهاء، وفي الغايتين بالزاي والهاء وهي الصواب، نسبة إلى أزجاه إحدى قرى خراسان. والتي بالراء والنون: أرجان من كور الأهواز في بلاد خوزستان.

والأزجاهي: شيخ متصدر.

انظر: غاية النهاية: ٤٨/٢، غاية الاختصار: ١٠٦، الأنساب: ١ / ١٠٦ و ١١٩

(٤) غاية الاختصار: ١٠٦

(٥) التلخيص: ١٠٠، الكامل: ق: ١١٩ ، المصباح: ٢ / ٤٤٢-٤٤٣

(٦) غاية الاختصار: ١٠٥/١-١٠٦

(٧) الحنبلي، مقرئ متصدر، ضابط، غاية النهاية: ٤١٧/١-٤١٨

(٨) الإرشاد: ١٣٦ ، الكفاية الكبرى: ٥٣-٥٤

طريق الرقي وهي العاشرة عن النقّاش من "الكامل" قرأ بها الهذليّ على أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازيّ، وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن محمد الرقي[1].

وقرأ الرّقيّ والعلويّ / والزيديّ والطّبريّ وابن العلاّف والواعظ والسعيديّ والنّهروانيّ والحمّاميّ وعبد العزيز، عشرتُهم على أبي بكر محمد بن الحسن النّقّاش.[2] فهذه سبع وثلاثون طريقاً للنقاش[3]. ‏١٤١/١

ومن طريق ابن الأخرم[4] من ستّ طرق:

طريق الداراني وهي الأولى عن ابن الأخرم من خمس طرق: "تلخيص" ابن بلّيمة قرأ بها على أبي بكر محمد بن أبي[5] الحسن بن نبت[6] العروق الصّقلّيّ[7]، وقرأ بها على أبي العباس أحمد بن محمد الصقلي، وبه إلى أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عليّ القزويني المتقدم في سند "التذكرة"[8].

ومن "هداية" المهدوي قرأ بها على أبي الحسن القنطري، ومن "المبهج" قرأ بها سبط الخيّاط على أبي الفضل العبّاسيّ وقرأ بها على الكارَزيني[9]، ومن "غاية" أبي العلاء قرأ بها على الحسن بن أحمد الحدّاد[10]، ومن "كامل" الهذليّ قرأ بها هو والحداد على أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي[11]، ومن "الكامل" أيضاً قرأ بها على أحمد بن عليّ بن

---

(١) الكامل: ق ١١٩

(٢) انظر: غاية النهاية: ١٢٠/٢

(٣) انظر: لطائف الإشارات: ١٣٨/١

(٤) ستأتي ترجمته ص: ٦٤٠

(٥) «أبي» من (ز) و غاية النهاية: ١٢٧/٢ وقد سبق.

(٦) هذا الصواب، بتقديم النون على الباء الموحدة من أسفل، وتصحفت في المطبوع بتقديم الموحدة على النون.

(٧) في (ظ) « الصيقلي » بالياء المثناة التحتية بين الصاد المهملة والقاف، وهو تصحيف.

(٨) انظر ص: ٤٩٣

(٩) المبهج: ٣٩/١-٤٠

(١٠) غاية الاختصار: ١٠٤/١-١٠٥

(١١) الكامل: ق ١٠٦

هاشم[١].

وقرأ بها ابن هاشم والكارَزيني والقنطري والقزويني والصِّقِلّيّ الخمسة[٢] على الشيخ أبي الحسن عليّ بن داود بن عبد الله الداراني[٣]، فهذه سبع طرق للداراني.

طريق صالح وهي الثانية عن ابن الأخرم من خمس طرق من "الهداية" للمهدوي قرأ بها على ابن سفيان، ومن "تبصرة" مكّي، و"هادي" ابن سفيان و"تذكرة" طاهر ابن غلبون، والدّاني وقرأ بها عليه[٤].

وقرأ بها مكّي وابنُ سفيان وطاهرٌ على أبيه أبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون، وقرأ بها[٥] على صالح بن إدريس[٦].

ولم يصرّح في "التبصرة" و"الهداية" و"الهادي" بطريق صالح من أجل نزول السند فذكروا عبد المنعم من قراءته على ابن حبيب عن الأخفش فقط وكلاهما صحيح تلاوة ورواية[٧].

طريق السُّلميّ وهي الثالثة عن ابن الأخرم من طريقين: من "الوجيز" لأبي عليّ

---

(١) الكامل: ق ١٠٦

(٢) الصواب أن يقال (الستة) لأن أبا الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي، من "الكامل" و "غاية أبي العلاء" قرآ على الدارانيّ أيضاً. ولم يذكره المؤلّف هنا، ولعله سقط سهواً، بدليل قوله (الخمسة) والله أعلم.

(٣) إمام مقرئ، ضابط، متقن، زاهد، ذكر له المؤلّف قصة إمامته للجامع الأموي، توفي سنة ٤٠٢ هـ. والداراني، نسبة إلى داريا، قرية كبيرة من قرى دمشق.

انظر: غاية النهاية: ١/٥٤١-٥٤٢، المعرفة: ٢/٦٩٢-٦٩٤، الأنساب: ٢/٤٣٦، تاريخ دمشق: ١٢/٨٣-٨٥

(٤) ليست في "التيسير" ولا في "جامع البيان" وإنما هي من "المفردات" : ١٨١

(٥) (بها) سقطت من المطبوع.

(٦) التذكرة: ١/ ٢٧ ، التبصرة: ٢١١

(٧) ذكر ابن الباذش سند مكّي تلاوة، فقال: قرأت بها القرآن كلّه على أبي محمد الهمداني، وقرأ على أبي عبد الله المقرئ، وقرأ بها على مكي وقرأ بها على أبي الطيب سنة ٣٧٨ هـ وأخبره أنه قرأ بها على أبي سهل صالح بن إدريس، وأخبره أنه قرأ على ابن الأخرم. اهـ.

انظر: التبصرة: ٢١٢، الإقناع: ١/١٠٨

الأهوازي؛ قرأ بها على أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن هلال السلمي[١] بدمشق[٢]، ومن "المبهج" للسبط قرأ بها على الشريف العباسي وقرأ بها على الكارزيني[٣]، ومن "الكامل" للهذلي قرأ بها على محمد بن[٤] الحسن بن موسى الشيرازي[٥]، وقرأ بها الشيرازي والكارزيني على أبي بكر السلمي، فهذه ثلاث طرق للسلمي[٦].

١٤٢/١ طريق الشذائي وهي الرابعة عن ابن[٧] الأخرم / من "المبهج" قرأ بها السبط على أبي الفضل عز الشرف وقرأ بها على الكارزيني[٨]، ومن "الكامل" قرأ بها أبو القاسم الهذلي على منصور بن أحمد وقرأ بها على علي بن محمد الخبازي[٩]، وقرأ بها الخبازي والكارزيني على أبي بكر أحمد بن نصر الشذائي[١٠].

طريق الجُبْنـي[١١] وهي الخامسة عن ابن الأخرم من "الكامل" قرأ بها الهذليّ على محمد بن الحسن بن موسى الشيرازي وقرأ بها على أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد الجُبْنيّ.

طريق ابن مهران وهي السادسة عن ابن الأخرم من "الكامل" قرأ بها الهذليّ على أبي

---

(١) شيخ القراء بدمشق، ضابط للرواية، يعرف صدراً من التفسير ومعاني القراءات. توفي سنة ٤٠٧ هـ.

انظر : غاية النهاية: ٨٤/٢-٨٥، المعرفة: ٧٠٤/٢-٧٠٥

(٢) الوجيز: ق ٣ب، وفيه أن الأهوازي قرأ على السلمي في دمشق في منزل السلمي بدرب الحبّالين سنة ٣٩٣هـ

(٣) المبهج: ٣٩/١-٤٠

(٤) محمد بن عبد الله بن الحسن، القاضي، شيخ مقرئ متصدر، روى بالإجازة عن النقّاش.

انظر : غاية النهاية: ١٧٨/٢

(٥) الكامل: ق: ١٠٦

(٦) انظر: غاية النهاية: ٨٥/٢

(٧) (ابن) سقطت من (ز)

(٨) المبهج: ٣٩/١-٤٠

(٩) الكامل: ق ١٠٦

(١٠) انظر: غاية النهاية: ١٤٥/١

(١١) هو السلميّ الذي سبق قبل قليل، وعليه فتكون هذه الطريق مكررة، والجُبْني: بضم الجيم وتسكين الباء الموحدة من أسفل والنون، وقيل له ذلك ؛ لأن أباه كان إمام مسجد سوق الجُبن في دمشق.

انظر: غاية النهاية: ٨٥/٢

الوفا بكْرَمان*[1] على ابن مهران *[2] ومن كتاب "الغاية" له[3].

وقرأ ابن مهران والجُبْنـيّ والشذائي والسُّلَميّ وصالح والدارانيّ ستّتهم[4] علـى أبي الحسن محمد بن النضر بن مرّ بن الحرّ بن حسّان بن محمد الربعيّ الدمشقيّ المعروف بـابن الأخرم[5]، فهذه عشرون[6] طريقاً لابن الأخرم.

وقرأ النقّاش وابن الأخرم على أبي عبد الله هارون بن موسى بـن شـريك التغلـبيّ المعروف بالأخفش الدمشقيّ، فهذه سبع وخمسون طريقاً للأخفش[7].

طريق الصوري[8] عن ابن ذكوان:

فمن طريق الرمليّ[9] من أربع طرق:

طريق زيد وهي الأولى عن الرملي من "كتابي" أبي العز قـرأ بهـا علـى أبي علـي الواسطي[10]، ومن "الروضة" لأبي علي المالكيّ، ومن كتاب "الجامع" لأبي الحسين نصـر بن عبد العزيز الفارسيّ.

وقرأ بها المالكيّ والفارسيّ والواسطي على بكر بن شاذان[11] وقرأ بكـر[12] علـى

---

(1) بفتح الكاف، على الصحيح، وكسره على المشهور، اسم لعدة مواضع. وتصحفـت في (ز) إلى: (بكـران) بدون ميم. انظر: غاية النهاية: ٢/٣١٥ و ٤٠٠، الأنساب: ٥ /٥٦

(2) ما بين النجمتين من (ت)

(3) الغاية: ٧٢ ، الكامل: ق: ١٠٦

(4) الصواب – والله أعلم – أن يقال: خمستهم ؛ لأن السلمي والجبني شخص واحد كما سبق.

(5) انظر: غاية النهاية: ٢/٢٧٠-٢٧١

(6) في (ت): « ست عشر ». وهو خطأ.

والصواب أن يقول: «تسع عشرة »؛ لأن طريق السلمي والجبني من "الكامل" واحدة وليست اثنتين.

(7) انظر: لطائف الإشارات: ١/١٣٨

(8) ستأتي ترجمته ص : ٦٤١

(9) هو الداجوني الذي سبق في رواية هشام وستأتي ترجمته ص : ٦٣٩

(10) الإرشاد: ١٣٧ ، الكفاية الكبرى: ٥٤-٥٥.

(11) الروضة للمالكي: ١٦٧-١٦٨

(12) في المطبوع: (ابن شاذان) وهي زيادة ليست في جميع النسخ.

زيد[1]، فهذه أربع طرق لزيد.

طريق الشذائي وهي الثانية عن الرمليّ من طريق أبي معشر، ومن "المبهج" قرأ بها سبط الخيّاط على الشريف أبي الفضل[2]، ومن "إرشاد" أبي العزّ، وقرأ بها على أبي عليّ الواسطي[3]، ومن "الكامل" للهذليّ قرأ بها على منصور بن أحمد وقرأ بها على أبي الحسين الخبازي[4].

ومن طريق الداني: أخبرني[5] محمد بن عبد الواحد البغدادي[6]، وقرأ بها الواسطيّ والشريف وأبو معشر على أبي عبد الله الكارَزيني[7]، وقرأ بها هو والخبازي والبغدادي على أبي بكر الشذائي[8]، فهذه خمس طرق للشّذّائيّ.

طريق القَبّاب[9] وهي الثالثة عن الرملي من "غاية" أبي العلاء قرأ بها على أبي علي الحسن بن أحمد[10] الحداد[11] ومن "كامل" الهذليّ قرأ بها هو والحداد على أبي القاسم

---

(1) انظر: غاية النهاية: ١/٢٩٨

(2) التلخيص: ١٠١ ، المبهج: ١/٣٦-٣٧ ، ومن قوله : «طريق الشذائي» في بداية الفقرة إلى هنا سقط من (س)

(3) الإرشاد: ١٣٨

(4) الكامل: ق: ١١٩

(5) القائل هو الداني.

(6) الباغندي: نسبة إلى باغند من قرى واسط، شيخ. غاية النهاية: ٢/١٩٣، جامع البيان: ٤٧أ، الأنساب: ١/٢٦٢

(7) غاية النهاية: ٢/١٣٢-١٣٣

(8) غاية النهاية: ١/١٤٥ ، وفيه أن البغدادي قرأ عليه الحروف.

(9) ابن فورك الأصبهاني، مقرئ مفسر، له اختيار في القراءة رواه عنه الهذليّ، ثقة، روى عنه الجرجرائي الحافظ وغيره ، توفي سنة ٣٧٠ هـ.

والقَبّاب : بفتح القاف وتشديد الباء الأولى الموحدة وفي آخرها باء أخرى نسبة إلى عمل القِباب التي هي كالهوادج.

انظر : غاية النهاية: ١/٤٥٤ ، الأنساب : ٤/٤٣٨ وذكر له قصة مع أحد تلاميذه.

(10) غاية الاختصار: ١/١٠٧

(11) الكامل: ق: ١٢٠

١٤٣/١ عبد الله بن محمد / بن أحمد العطّار(١)، ومن "المستنير" قرأ بها ابن سوار على أبي الفتح منصور بن محمد بن عبد الله التميميّ(٢) ولم يختم عليه(٣)، وقرأ بها هو والعطّار على أبي بكر عبد الله بن محمد بن محمد بن فورك القباب(٤)، فهذه ثلاث طرق للقبّاب.

طريق ابن الموفَّق وهي الرابعة عن الرملي من "الكامل" قرأ بها الهذليّ على أبي القاسم عبد الله بن محمد العطّار وقرأ بها على أبي الحسن عليّ(٥) بن محمد بن عبد الله الأصبهاني(٦) الزاهد، وقرأ بها على أبي يعقوب يوسف بن بشر بن آدم بن الموفَّق(٧) الضرير.

وقرأ بها ابن الموفَّق والقبّاب والشّذائي وزيد على أبي بكر محمد بن أحمد الرمليّ الدّاجونيّ(٨)، فهذه ثلاث عشرة(٩) طريقاً للرّمليّ.

ومن طريق المطوّعيّ عن الصوري من سبع طرق عنه:

طريق الكارَزيني وهي الأولى عن المطوّعيّ من "المبهج" و"المصباح" وقرأ بها سبط الخيّاط والشهرزوريّ على الشريف أبي الفضل(١٠)، ومن "التلخيص" لأبي معشر، قرأ بها كلٌّ من الشريف أبي الفضل وأبي معشر على أبي عبد الله محمد بن الحسين الكارَزيني(١١).

طريق ابن زُلاّل وهي الثانية عن المطوّعيّ من "المصباح" قرأ بها على أبي بكر محمد بن

---

(١) الأصبهاني، شيخها، صدوق ضابط، غاية النهاية: ٤٤٧/١

(٢) يعرف بابن المقدّر، نحوي مقرئ، توفي سنة ٤٤٢ هـ. غاية النهاية: ٣١٤/٢

(٣) صرّح بذلك ابن سوار نفسه. المستنير: ١٧١/١

(٤) غاية النهاية: ٤٥٤/١

(٥) في المطبوع: (عن) تصحيف.

(٦) يعرف بابن أبولة، إمام فقيه، ثقة مقرئ. غاية النهاية: ٥٧١/١-٥٧٢

(٧) مقرئ متصدر. غاية النهاية: ٣٩٤/٢

(٨) غاية النهاية: ٧٧/٢

(٩) انظر: لطائف الإشارات: ١ /١٣٩

(١٠) المبهج: ٣٦/١ ، المصباح: ٢ /٤٤٢

(١١) انظر : غاية النهاية: ١٤٥/١، التلخيص: ١٠١

عمر بن موسى بن زلال[١] النّهاونديّ[٢].

طريق الخمسة عن المطوّعيّ من كتاب "الكامل" قرأ بها أبو القاسم الهذليّ على أبي المظفر عبد الله بن شبيب الأصبهانيّ قال: قرأت بها على أبي بكر محمد بن عليّ[٣] بن أحمد، وأبي بكر محمد بن أحمد العَدْل[٤]، وأبي بكر محمد بن الحسن الحارثيّ[٥] وأبي بكر محمد بن عبد الرحمن بن جعفر[٦] وأبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن سعيد[٧].

وقرأ هؤلاء الخمسة وابن زلال والكارَزيني سبعتهم على أبي العباس الحسن بن سعيد المطوّعيّ.[٨] فهذه تسع طرق للمطوّعيّ.

وقرأ المطوّعيّ والرمليّ على أبي العباس محمد بن موسى بن عبد الرحمن بن أبي عمّار الصوري،[٩] الدمشقيّ فهذه اثنتان وعشرون طريقاً للصوري[١٠].

---

(١) كذا في جميع النسخ أنّ صاحب "المصباح" قرأ على ابن زُلاّل ، ولا يصح ، بل بينهما واسطة وهو : عبد السيّد بن عتّاب ، كما صرّح بذلك أبو الكرم نفسه. انظر : المصباح : ٢/٤٤١-٤٤٢

(٢) لم يترجم له المؤلّف بغير ذكر اسمه وعرض المطوّعيّ عليه.

والنهاوندي: نسبة إلى: نهاوند، كانت بها غزوة زمن عمر ﷺ بين المسلمين والكفار، تعرف بها وذلك ذكروا أنه كان يقال لها: نوح أوند فأبدلوا الحاء هاء، على القول بأن نوحاً عليه السلام هو الذي بناها، والله أعلم.

انظر: غاية النهاية: ٢/٢١٧، الأنساب: ٥/٥٤١، اللباب: ٣ /٣٣٦

(٣) غاية النهاية: ١/٤٢٢، ٢/٢٠٠

(٤) العَدْل، بدون ميم قبل العين، هو الصواب، كما في "الكامل" وتحرفّت في المطبوع بالميم قبل العين، كما ذكره المؤلف في غايته في ترجمة ابن شبيب، قال عنه المؤلّف: مقرئ.

انظر: غاية النهاية: ٢/٩٥، ١/٤٢٢، الكامل: ق: ١٢٠

(٥) في الكامل (ق: ١٢٠) « الحسين » مصغراً، قال عنه المؤلّف: مقرئ. انظر: غاية النهاية: ٢/١٢٦

(٦) ويكنى بأبي عليّ، مقرئ، إمام متصدر أستاذ زاهد، قال عنه ابن شبيب: لم تر عيناي مثله في حضر ولا في سفر.

انظر : غاية النهاية: ٢/١٦١ ، الكامل : ق : ١٢٠

(٧) مقرئ فقيه. غاية النهاية: ١/١٠

(٨) انظر: غاية النهاية: ١/٢١٤، الكامل: ق: ١٢٠

(٩) غاية النهاية: ٢/٢٦٨

(١٠) انظر: لطائف الإشارات: ١/١٣٩

وقرأ الصوري والأخفش على أبي عمرو عبد الله[1] بن أحمد بن بشر[2] بن ذكوان القرشي الفهري[3] الدمشقي، تتمة تسع[4] وسبعين طريقا لابن ذكوان[5].

وقرأ هشام وابن ذكوان على أبي سليمان أيوب بن تميم التميمي الدمشقي./ ١/١٤٤

وقرأ هشام أيضاً على أبي الضحاك عراك بن خالد بن يزيد بن صالح المري[6] الدمشقي وعلى أبي محمد سويد بن عبد العزيز بن نمير[7] الواسطي، وعلى أبي العباس[8] صدقة بن خالد الدمشقي.

وقرأ أيوب وعراك وسويد وصدقة على أبي عمرو[9] يحيى بن الحارث الذماري، وقرأ الذماري على إمام أهل الشام أبي عمران عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي[10]، فذلك مائة وثلاثون طريقاً لابن عامر[11].

---

(١) في المطبوع: (عبد الرحمن) وهو خطأ

(٢) في (ت) و (ك) « بشير» وكلاهما صحيح. غاية النهاية: ١/٤٠٤

(٣) نسبة إلى فهر بن مالك بن النضر. المصدر السابق.

(٤) في (ت) « سبع » وهو تصحيف.

(٥) انظر: لطائف الإشارات: ١/١٣٩

(٦) بالراء، وتصحفت في (ت) وكذا في المطبوع إلى (المزي) بالزاي، وفي (ظ) « المرى » بدون نقط، وهو شيخ أهل دمشق في عصره، قال الدارقطني - وليس الداني كما تصحف في غاية النهاية - ليس به بأس. والمري: بضم الميم، والراء المكسورة المشددة، نسبة إلى جماعة بطون من قبائل مر بن أد، ولكن يؤخذ من ظاهر عبارة السمعاني أن عراكا ينسب إلى موضع بدمشق يقال له: مرة، حيث نص على أن خالد بن يزيد بن صبيح والد عراك منها.
انظر: غاية النهاية: ١/٥١١، ٢/٣٠٦، المعرفة: ١/٣١٨، السبعة: ٨٥ و ١٠١، الجرح والتعديل: ٧ /٣٨، الأنساب: ٥/٢٦٨-٢٧٠

(٧) قاضي بعلبك، قال عنه البخاري: في بعض حديثه نظر. اهـ توفي سنة ١٩٤ هـ .
انظر: غاية النهاية: ١/٣٢١، المعرفة: ١/٣١٩-٣٢٠، الجرح والتعديل: ٤ /١٣٨-٢٣٩، الضعفاء الصغير: ٥٥

(٨) في غاية النهاية: (أبو عثمان) توفي سنة ١٨٠ هـ غاية النهاية: ١/٣٣٦

(٩) في المطبوع كتبت كأنها (عمر ويحيى) الواو عاطفة، وليست كذلك بل هي واو "عمرو"

(١٠) مثلث الصاد، نسبة إلى يحصب - مثلث الصاد أيضا - بن دهمان، من حمير، وحمير من قحطان بن عامر، قيل هو سيدنا هود عليه السلام، وقيل: إن " يحصب " أخو ذي " أصبح" جد الإمام مالك رحمه الله.
انظر: غاية النهاية: ١/٤٢٤، المعرفة: ١ / ١٨٦، أخبار القضاة: ٣/٢٠٣، التاج (حصب)

(١١) انظر: لطائف الإشارات: ١/١٣٩

وقرأ ابن عامر على أبي هاشم المغيرة بن أبي شهاب عبد الله بن عمرو بن المغيرة[1] المخزومي[2]، بلا خلاف عند المحققين[3]، وعلى أبي الدرداء عويمر بن زيد بن قيس فيما قطع به الحافظ أبو عمرو الداني وصح عندنا عنه[4]، وقرأ المغيرة على عثمان بن عفان رضي الله عنه، وقرأ عثمان وأبو الدرداء على رسول الله ﷺ[5].

وتوفي ابن عامر بدمشق يوم عاشوراء سنة ثمان عشرة ومائة[6]، ومولده سنة إحدى وعشرين[7]، أو سنة ثمان من الهجرة[8]، على اختلاف في ذلك.

وكان إمامًا كبيراً،وتابعياً جليلاً، وعالماً شهيرًا، أمّ المسلمين[9] ب"الجامع" الأموي سنين كثيرة في أيام عمر بن عبد العزيز وقبله وبعده، وكان يأتم به وهو أمير المؤمنين،

---

(١) كان يقرئ بدمشق في خلافة معاوية. توفي سنة ٩١ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٢/٣٠٣-٣٠٤ ـ المعرفة: ١/١٣٦

(٢) نسبة إلى مخزوم بن يقظة بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب، من قريش. انظر: الأنساب: ٥ / ٢٢٥

(٣) خالف في ذلك الإمام الطبري، وأبو طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم، تلميذ ابن مجاهد، وقال أبو شامة: هب أنه لم يصح أنه قرأ على عثمان، فقد قرأ على غيره من الصحابة. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ٢/٣٠٥-٣٠٦، المعرفة: ١/١٩٢-١٩٥، تاريخ دمشق : ٢٩/٢٧١-٢٧٢ ، جمال القراء: ٢/٤٣٢-٤٣٣، المرشد الوجيز: ١٦١-١٦٢

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/٦٠٦

(٥) انظر: المصدر السابق.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/٤٢٥، المعرفة: ١/١٩٧

(٧) وهو قول يحيى بن الحارث الذماري، قال الذهبي: هذا أشبه. اهـ.

انظر : غاية النهاية: ١/٤٢٥، المعرفة: ١/١٨٨

(٨) هذا قول ابن عامر نفسه، نقله عنه خالد بن يزيد قال: سمعت عبد الله بن عامر اليحصبي يقول: ولدت سنة ثمان من الهجرة، في البلقاء بضيعة يقال لها (رحاب) وقبض رسول الله ﷺ ولي سنتان وذلك قبل فتح دمشق، وانقطعت إلى دمشق بعد فتحها ولي تسع سنين. اهـ

قال المؤلّف: هذا أصح من الذي قبله لثبوته عنه نفسه.

انظر: غاية النهاية:١/٤٢٥، المعرفة:١ / ١٨٦-١٨٧

(٩) في (س): « بالمسلمين » وكلاهما صحيح، يقال: أَمَّهم، وأَمَّ بهم. التاج (أمّ)

وناهيك[1] بذلك منقبة[2]، وجمع له بين الإمامة والقضاء ومشيخة الإقراء بدمشق، ودمشق إذ ذاك دار الخلافة، ومحطُّ رحال العلماء والتابعين، فأجمع الناس على قراءته وعلى تلقّيها بالقَبول، وهم الصدر الأول الذين هم أفاضل المسلمين.

وتوفي هشام سنة خمس وأربعين ومائتين[3]، وقيل: سنة أربع وأربعين[4]، ومولدُه سنة ثلاث وخمسين ومائة[5]. وكان عالم أهل دمشق وخطيبهم ومقرئهم ومحدّثهم ومفتيهم مع الثقة والضبط والعدالة.[6] قال الدّارقطنيّ: صدوق كبير المحل[7]، وكان فصيحاً علاّمة واسع الرواية[8]، وقال عبدان:[9] سمعته يقول: ما أَعَدْتُ خطبة منذ عشرين سنة[10]./ ١٤٥/١

وتوفي ابن ذكوان في شوّال سنة اثنين وأربعين ومائتين[11] على الصواب، ومولده يوم

(١) المعروف في كتب اللغة: ناهيك منه، يقال: نَهْيك من رجل، وناهيك منه، ونهاك منه: أي كافيك من رجل، كلُّه بمعنى حَسْب، وفسّره الجوهريّ بقوله: إنه بجدّه وغنائه ينهاك عن تطلب غيره، وأنشد له:

هو الشيخ الذي حدثت عنه * نهاك الشيخ مكرمة وفخرا

والمعنى الذي يريده المؤلّف هنا: حسبك من ائتمام عمر بن عبد العزيز بابن عامر منقبة.

انظر: الصحاح والقاموس والتاج (نهي)

(٢) المنقبة: المفخرة، وهي ضد المثلبة. انظر: اللسان والتاج والأساس: (نقب)

(٣) قاله الإمام البخاري. انظر: غاية النهاية: ٣٥٦/٢، المعرفة: ٤٠٢/١، التاريخ الصغير: ٣٥١/٢

(٤) غاية النهاية: ٣٥٦/٢

(٥) غاية النهاية: ٣٥٤/٢، المعرفة: ٣٩٦/١

(٦) انظر: غاية النهاية:٣٥٤/٢-٣٥٦، المعرفة:٣٩٦/١-٤٠٢، الجرح والتعديل:٦٦/٩-٦٧، الثقات: ٩ /٢٣٣، تهذيب الكمال: ٣٠ / ٢٤٢-٢٥٥، السير: ٤٢٠/١١-٤٣٥

(٧) انظر: غاية النهاية: ٣٥٥/٢، المعرفة: ٣٩٨/١

(٨) وصفه بذلك أبو عليّ أحمد بن محمد الأصبهاني المقرئ.

غاية النهاية: ٣٥٥/٢ ، المعرفة: ٤٠٠/١

(٩) لم أعرفه.

(١٠) النص في المعرفة: ٣٩٩/١، غاية النهاية: ٣٥٥/٢

(١١) كذا في (ك) فقط، وهو الصحيح، وفي بقية النسخ وحتى المطبوع: (سنة اثنين ومائتين [٢٠٢]) وهو خطأ، ولعله سقط من الناسخ.

انظر: المعرفة: ٤٠٥/١، غاية النهاية: ٤٠٥/١ ، تاريخ دمشق : ٦/٢٧-١١

عاشوراء سنة ثلاث وسبعين ومائة[1]. وكان شيخ الإقراء بالشام وإمام "الجامع" الأموي انتهت إليه مشيخة الإقراء بعد أيوب بن تميم. قال أبو زرعة[2] الحافظ الدمشقي: لم يكن بالعراق ولا بالحجاز ولا بالشام ولا بمصر ولا بخراسان في زمان ابن ذكوان أقرأ عندي منه[3].

وتقدمت وفاة الحلوانيّ في رواية قالون[4].

وتوفي الداجونيّ في رجب سنة أربع وعشرين وثلاثمائة برملة لدٍّ، عن إحدى وخمسين سنة[5]. وكان إماماً جليلاً كثير الضبط والإتقان والنقل، ثقة، رحل إلى العراق وأخذ عن ابن مجاهد، وأخذ عنه ابن مجاهد أيضاً[6]، قال الداني: إمام مشهور ثقة مأمون حافظ ضابط[7].

وتوفي ابن عبدان بعيد الثلاثمائة فيما أظن، وهو من رجال "التيسير"[8]؛ ذكره الحافظ أبو عمرو في "تاريخه" وقال: إنه من جزيزة ابن عمر[9]، أخذ القراءة عرضاً عن الحلوانيّ عن هشام[10].

---

(١) هذا قول ابن ذكوان نفسه. انظر: غاية النهاية: ١/٤٠٥، المعرفة: ١/٤٠٤

(٢) عبد الرحمن بن عمرو بن صفوان النصري. توفي سنة ٢٨١ هـ

(٣) النص لم أجده في "تاريخه" المطبوع ، فلعله في الجزء المفقود، ووقفت عليه عند ابن عساكر نقلاً عنه، وقال الذهبي بعد أن نقل قول أبي زرعة والوليد: ما بالعراق أقرأ من ابن ذكوان. قال – الذهبي-: بل أبو عمر الدوري أقرأ أهل زمانه. اهـ ولعلّ الذهبي رحمه الله لم يتمعّن في كلمة أبي زرعة (عندي)، أو أنه يقصد «عنده» هو أيضاً . انظر: غاية النهاية: ١/٤٠٥، المعرفة: ١ /٤٠٣- ٤٠٤ ، تاريخ دمشق : ٢٧ / ٨

(٤) انظر: ص : **٥٧٠**

(٥) هذا قول الإمام الداني. انظر: غاية النهاية: ٢/٧٧، المعرفة: ٢/٥٣٩

(٦) المصدرين السابقين.

(٧) انظر: غاية النهاية: ٢/٧٧، المعرفة: ٢/٥٤٠

(٨) قال المؤلّف: لا أعرف من حاله شيئاً غير أنه في "التيسير" وغيره. انظر : غاية النهاية: ٢/٦٥

(٩) لعلها نفس الجزيرة التي منها المؤلّف. انظر: جامع البيان: ٤٧أ

(١٠) انظر : غاية النهاية: ٢/٦٤-٦٥، المعرفة: ٢/٥٤٢، جامع البيان: ٤٧أ

وتوفي الجمّال في حدود سنة ثلاثمائة[1]، وكان ثبتاً محققاً أستاذاً ضابطاً قال الذهبيّ الحافظ: كان محقّقاً لقراءة ابن عامر[2].

وتقدمت وفاة زيد في رواية الدوري[3]، وتقدمت وفاة الشذائي في رواية السوسي[4].

وتوفي الأخفش[5] سنة اثنين وتسعين ومائتين بدمشق عن اثنين وتسعين سنة.[6] وكان شيخ القراء[7] بدمشق، ضابطاً ثقة نحوياً مقرئاً، قال أبو عليّ الأصبهاني[8]: كان من أهل الفضل، صنّف كتباً كثيرة في القراءات والعربيّة، وإليه رجعت الإمامة في قراءة ابن ذكوان[9]، وتقدمت وفاة النقّاش في رواية البزي[10].

وتوفي ابن الأخرم سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة بدمشق، وقيل: سنة اثنتين وأربعين[11]. ومولده سنة ستين ومائتين[12] بقَيْنِيّة[13] ظاهر دمشق. وكان إماماً كاملاً ثبتاً

---

(١) كذا عند المؤلّف وفي "غايته" أيضاً، وعند الذهبي: بعد الثلاثمائة.

انظر: غاية النهاية: ١/٢٤٤، المعرفة: ١/٤٦٦

(٢) وعبارته: (محقّقاً لأداء قراءة ابن عامر) اهـ المعرفة: ١/٤٦٦

(٣) انظر: ص : ٦١٦

(٤) انظر: ص : ٥٣٦

(٥) يعرف بأخفش باب الجابية. غاية النهاية: ٢/٣٤٧

(٦) غاية النهاية: ٢/٣٤٧-٣٤٨، المعرفة: ١ /٤٨٦-٤٨٧

(٧) في المطبوع: (الإقراء) وهو تحريف.

(٨) لم أعرفه.

(٩) قوله: (قراءة ابن ذكوان) تجوّز، قبل الاصطلاح على "القراءة" للإمام، و"الرواية" للتلميذ، وقد نقل هذا القولَ المؤلّفُ والذهبيّ.

انظر: غاية النهاية: ١/٣٤٧-٣٤٨، المعرفة: ١/٤٨٦-٤٨٧

(١٠) انظر: ص : ٥٨٧

(١١) هذا قول أبي علي الأصبهاني نقله عنه الذهبيّ والمؤلّف.

انظر: غاية النهاية: ٢/٢٧١، المعرفة: ٢/٥٧٤

(١٢) في (ظ) « ومائة »، خطأ، انظر: المعرفة: ٢/٥٧٥

(١٣) تصحفت في (س) إلى : «قبنية» بالموحدة من أسفل بعد القاف. انظر: معجم البلدان: ٤/٤٢٥

١٤٦/١ رضياً ثقة، أجلّ أصحاب الأخفش وأضبطهم؛ وقال ابن عساكر[1] الحافظ في / "تاريخه": طال عمره وارتحل الناس إليه، وكان عارفاً بعلل القراءات بصيراً بالتفسير والعربية، متواضعاً، حسن الأخلاق، كبير الشأن[2].

وتوفي الصوريّ سنة سبع وثلاثمائة[3] بدمشق، وكان شيخاً مقرئاً، مشهوراً بالضبط معروفاً بالإتقان.

وتقدمت وفاة الرمليّ، وهو أبو بكر الداجونيّ المذكور في رواية هشام[4]، إلا أنه مشهور في رواية ابن ذكوان من طريق الصوري "بالرملي"، وتقدمت وفاة المطوّعيّ في رواية ورش[5].

قراءة عاصم

رواية أبي[6] بكر؛ طريق يحيى[7] عنه:

فمن طريق شعيب[8] عن يحيى من خمس طرق:

طريق الأصمّ[9] وهي الأولى عن شعيب من ست طرق؛ فطريق البغدادي من "الشاطبية" و"التيسير" قرأ بها الداني على فارس بن أحمد[10]، ومن "تجريد" ابن الفحّام و"تلخيص" ابن بليمة وقرآ بها على عبد الباقي بن فارس[11]، وقرأ بها على أبيه فارس وقرأ

---

(١) انظر ترجمته ص : ٣٠٠

(٢) انظر: غاية النهاية: ٢/٢٧١، المعرفة ٢/٥٧٤، تاريخ دمشق: ٥٦/١٢٠

(٣) هو قول أبي الفضل الخزاعي، نقله عنه الذهبي والمؤلّف. انظر : غاية النهاية: ٢/٢٦٨، المعرفة: ١/٤٩٩

(٤) انظر: ص : ٦٣٩

(٥) انظر: ص : ٥٧٢

(٦) هو شعبة، وستأتي ترجمته ص: ٦٦٣

(٧) ستأتي ترجمته ص : ٦٦٤

(٨) ستأتي ترجمته ص : ٦٦٥

(٩) ستأتي ترجمته ص : ٦٦٥

(١٠) التيسير: ١٤

(١١) التجريد: ٥ب

بها فارس على عبد الباقي بن الحسن، وقرأ بها على أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمـــن[1] البغداديّ[2]، فهذه أربع طرق له.

وطريق المطوّعيّ من "المبهج" و"المصباح" قرأ بها سبط الخيّاط وأبو الكرم على الشريف أبي الفضل وقرأ بها على الكارَزيني وقرأ بها على أبي العباس المطوّعيّ[3]، فـــهذه طريقـــان للمطوعي.

وطريق ابن عصام[4] من كتاب "المستنير" قرأ بها ابن سوار على أبي الحسن علي ابـــن طلحة بن محمد البصري[5]، ومن "المصباح" لأبي الكرم قرأ بها على عبد السيِّد، وقرأ بهـــا على علي بن طلحة البصري المذكور[6]، وقرأ على أبي الفرج عبد العزيز بن عصام، فـــهذه طريقان له.

وطريق ابن بَابُش[7] من "مصباح" أبي الكرم؛ قرأ بها على ابن عتَّاب، وقرأ بها علـــى القاضي أبي العلاء، ومن "كامل" الهذليّ قرأ على القاضي أبي العلاء محمد بن علـــيّ بـــن يعقوب وقرأ بها على أبي القاسم يوسف بن محمد بن أحمد بن بابش، فهذه طريقان له*[8].

---

(١) مقرئ، قال المؤلِّف: هو أحد رجال التيسير، انفرد به الداني. اهـــ وهو من رجال التجريد أيضاً.

انظر : غاية النهاية: ١/ ١٦

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٥٦ و ٢/ ٤٠٤

(٣) المبهج: ١/ ٥٦ ، المصباح: ٢/ ٤٨٣

(٤) مقرئ متصدر، توفي نيف على ثلاثمائة. غاية النهاية: ١/ ٣٩٤

(٥) المستنير: ١/ ٢٢١ ، وفيه أنّ قراءته على البصريّ كانت سنة ٤٣٤ هـــ ربيع الآخر، وهي السنة التي مات فيها البصري، في منزله. وأن قراءة البصري على ابن عصام كانت سنة نيّف وستين وثلاثمائة.

(٦) المصباح: ٢/ ٤٨٣

(٧) بالمهملة في (ظ)، كما هو في "غاية" المؤلف، ويقال: « بابوس » مقرئ حاذق متصدر، توفي سنة ٣٧٠ هـــ.

انظر : غاية النهاية: ٢/ ٤٠٣

(٨) قال الهذليّ: وأدركت أبا العلاء بدرب السلولي حين قدمت بغداد من مصر فقرأت عليه هذه الروايـــة. اهـــ

انظر: الكامل: ق ١٢٩، المصباح: ٢ / ٤٨٢

وطريق النقَّاش من "تلخيص" أبي معشر؛ قرأ بها على أبي القاسم الزيديّ، وقرأ بها على النقَّاش*[1][2].

وطريق ابن خليع[3] من "غاية" ابن مهران؛ قرأ بها / على أبي الحسن عليّ بن محمد بن جعفر بن أحمد بن خليع، ببغداد[4]. ١٤٧/١

وقرأ بها ابن خليع والنقَّاش وابن بابش وابن عصام والمطوّعيّ والبغداديّ ستتهم على أبي بكر يوسف بن يعقوب بن الحسين الواسطيّ المعروف بالأصمّ[5]، فهذه اثنتا عشرة طريقاً للأصمّ.

طريق القَافْلاّني[6] وهي الثانية عن شعيب من "التيسير" و"الشاطبية" وقرأ بها الداني على فارس[7]، ومن "التجريد" و"التلخيص" قرأ بها ابن الفحّام وابن بليمة على عبد الباقي بن فارس وقرأ بها على أبيه فارس[8]، ومن كتاب "العنوان" قرأ بها أبو الطاهر على عبد الجبار الطّرسوسيّ[9]، ومن "المجتبى" للطرسوسي المذكور، ومن كتاب "الكافي" قرأ بها ابن شريح ومن "روضة" المعدّل وقرآ بها على ابن نفيس[10].

---

(١) التلخيص: ١٠٨-١٠٩

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ظ)

(٣) ستأتي ترجمته: ص: ٦٦٦

(٤) الغاية: ٨٨

(٥) انظر: غاية النهاية: ٢/٤٠٤

(٦) قال السمعاني: هذه النسبة إلى حرفة عجيبة سمعت القاضي أبا بكر الأنصاري يقول: وهي اسم لمن يشتري السفن الكبار المنحدرة من الموصل والمُصعدة من البصرة، ويكسرها ويبيع خشبها وقيرَها وقفلها، والقفلُ الحديد الذي فيها، يقال لمن يفعل هذه الصنعة: القَافْلاّنيّ. اهـ وذكر ابن شريح أنه يقال فيه أيضاً: الباقلاّني، بالباء والقاف. ولم يترجم المؤلّف للقافلاّني بأكثر من ذكر شيخيه شعيب وإدريس، وتلميذيه السامريّ والشارب. انظر: غاية النهاية: ١/١٥٣، الكافي: ١٠، الأنساب: ٤/٤٣٣، اللباب: ٣ / ٨

(٧) التيسير: ١٤

(٨) التجريد: ٥ ب

(٩) انظر: ص: ٣١١

(١٠) الكافي: ٩-١٠ ، روضة الحفاظ: ق ٧٥

وقرأ بها فارس والطرسوسي وابن نفيس على أبي[1] أحمد السامري، وقرأ بها على أحمد بن يوسف القافلائي[2] فهذه ثمان طرق للقافلائي.

طريق المُثَلِّثي[3] وهي الثالثة عن شعيب، من "كتاب" أبي[4] منصور ابن خيرون، ومن "مصباح" أبي الكرم قرآ بها على أبي عبد السيد بن عتاب، وقرأ بها على القاضي أبي العلاء الواسطي، وقرأ بها على أبي علي أحمد بن علي بن البصري الواسطي[5].

وبالإسناد المتقدم إلى سبط الخياط قرأ بها على أبي المعالي ثابت بن بندار[6]، ومن "المصباح" لأبي الكرم، قرأ بها على عبد السيد بن عتاب وثابت بن بندار[7]، وقرآ بها على أبي الفتح فرج بن عمر بن الحسن البصري المفسر، وقرأ بها على القاضي أبي الحسن علي بن أحمد بن العريف الجامدي، وقرأ بها ابن البصري والجامدي[8] على أبي العباس أحمد بن سعيد الضرير المعروف بالمثلثي، فهذه ست طرق للمثلثي[9].

طريق أبي عون وهي الرابعة عن شعيب من طريقين من "المستنير" قرأ بها ابن سوار على أبوي[10] علي؛ الشرمقاني والعطار[11]، وقرآ بها على عمر بن إبراهيم الكتاني وقرأ بها

---

(١) كلمة « أبي » سقطت من المطبوع.

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/١٥٣

(٣) لم أعرف هذه النسبة ، وضبطتها كما في (س) وفي النفس شيء من هذا الضبط؛ لأنه في اللغة معناه: الساعي بأخيه عند السلطان، قال الزبيدي نقلا عن عمر ﷺ : وذلك شر . اهـ وحاشا صاحبنا من ذلك فهو جليل نبيل كما سيأتي في ترجمته . انظر : القاموس والتاج (ثلث)

(٤) في (س): « كتاب » بالإفراد.

(٥) المصباح: ٢/٤٨٢-٤٨٣

(٦) انظر: ص : ٥٠٨

(٧) المصباح: ٢/٤٨٤

(٨) القاضي، قرأ عليه فرج المفسر براوية قنبل وشعبة، توفي في حدود سنة ٣٨٠ هـ، انظر : غاية النهاية: ١/٥٢٦

(٩) ويقال: ابن سعد، شيخ واسط، ضابط جليل، نبيل، رحال، توفي سنة ٣٢٣ هـ. انظر : غاية النهاية: ١/٥٦ و٧٥، المعرفة: ٢ /٥٥٦ .

(١٠) تصحفت في (ت) إلى « أيوب »

(١١) المستنير: ١/٢٢٤-٢٢٥

على أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن جعفر البغدادي[1] المعروف بالحربي[2]، ومن "المبهج" و"المصباح" قرأ بها سبط الخياط وأبو الكرم على الشريف أبي الفضل، وقرأ بها على الكارزيني، وقرأ بها على أبي الفرج الشنبوذي، وقرأ بها على الحربي المذكور، وعلى أبي بكر أحمد بن حماد المنقي الثقفي، المعروف بصاحب المشطاح[3].

١٤٨/١

ومن كتاب "المصباح" قال: أخبرنا أبو محمد[4] / الصريفيني قال: أخبرنا أبو حفص عمر بن إبراهيم الكتاني؛ وقرأ بها على الحربي قال:[5]

ومنه تلقّنت[6] القرآن[7]، وقرآ بها؛ أي الحربي والمنقى على أبي جعفر محمد[8]، ويقال: أحمد[9] بن علي بن عبد الصمد البغدادي البزاز، وقرأ بها على أبي عون محمد بن عمرو ابن

---

(١) مقرئ مجود، أحد الصالحين، قديم الوفاة. انظر : غاية النهاية: ١٧٦/٢-١٧٧، المعرفة: ٢ /٥٨٨-٥٨٩

(٢) كذا في جميع النسخ، بالحاء المهملة، وعلق عليها في حاشية (ك): « قيل الجربي بضم الجيم والراء »، ورأيته مضبوطا عن الحافظ الذهبي بالحاء المهملة مفتوحة وهو كذلك نسبة إلى حرب... اهـ وبعد كلمة (حرب) كلمة لم أستطع قراءتها لعدم وضوحها، ورأيته في المصباح: ٤٨٦/٢ " الجربي " بالجيم والراء.
وذكره المؤلف مرة بالجيم ومرة بالحاء المهملة. انظر: غاية النهاية: ١١١/٢ و١٧٧

(٣) المبهج: ١ / ٥٧، أما "المصباح" فلم أجد فيه قراءة الشنبوذي على المنقي.
انظر: المصباح: ٢ / ٤٨٦-٤٨٧

(٤) في (ت) : « أبو أحمد » وهو خطأ.

(٥) القائل هو الكتاني.

(٦) تحرفت في (ت) وكذا المطبوع إلى: (تلقيت) بالمثناة التحتية بعد القاف، ورسمت الكلمة مبهمة في (ظ)

(٧) المصباح: ٤٨٦/٢-٤٨٧

(٨) غلّط المؤلف النقاش والرهاوي والحافظ أبا العلاء وغيرهم في تسميتهم له: " أحمد "، وذكر أن الصواب في اسمه هو " محمد " كما أثبته الحافظان الدارقطني والداني.
وترجم له بأنه: مقرئ مشهور ضابط، وأنه هو الذي أشهر رواية أبي بكر عن عاصم ببغداد، وأنه كان حيا سنة ٢٨٢ هـ وهي السنة التي قرأ عليه فيها النقاش.
وبعد هذا كله فلم يستبعد المؤلف أن يكون "محمد" و "أحمد" شخصين مختلفين؛ كلاهما قرأ على إبراهيم السمسار , انظر: غاية النهاية: ٨٨/١، ٢١٤/٢-٢١٥

(٩) المبهج : ٥٦/١ ، المصباح : ٤٨٥/٢

عون الواسطي[1]، فهذه خمس طرق لأبي عون.

طريق نفطويه وهي الخامسة عن شعيب من "المبهج" و"المصباح" قرأ بها السبط وأبو الكرم على الشريف أبي الفضل وقرأ بها على الكارَزيني[2]، ومن "كامل" الهذليّ قرأها على أبي نصر منصور بن أحمد، وقرأها على أبي الحسين عليّ بن محمد الخبّازي، وقرأ الخبّازي والكارَزيني على أبي بكر الشّذائيّ[3]، ومن "المبهج" أيضاً ومن "المصباح" لأبي الكرم قرأ بها هو وسبط الخيّاط على الشريف عبد القاهر، وقرأ بها على الكارَزيني، وقرأ بها الكارَزيني أيضاً على أبي الفرج الشنبوذيّ، وقرأ بها الشذائي والشنبوذيّ على أبي عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة المعروف بنفطَويه[4] النحوي[5]، ومن كتاب "المصباح" لأبي الكرم الشهرزوري قال: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد الخطيب[6].

وبإسنادي المتقدّم في كتاب "السبعة" لابن مجاهد إلى الخطيب المذكور قال: أخبرنا بها أبو حفص عمر بن إبراهيم الكتانيّ، قال:أخبرنا أبو بكر بن مجاهد[7] قال:أخبرنا أبو عبد الله إبراهيم بن محمد نفطويه.[8] فهذه سبع طرق لنفطويه.

---

(١) مقرئ محدّث، مشهور، ضابط متقن، أدرك أيام قالون و لم يقرأ عليه.

انظر : غاية النهاية: ٢٢١/٢، المعرفة: ٤٦٦/١-٤٦٧، تاريخ بغداد: ١٣٠/٣-١٣١

(٢) المبهج: ٥٧/١، المصباح: ٢ /٤٨٥

(٣) الكامل: ق : ١٣٠

(٤) كان يحفظ نقائض جرير والفرزدق، وشعر ذي الرمة، ظاهريّ المذهب، من المنكرين للاشتقاق، ألّف "غريب القرآن" وغيره، من تلاميذ المبرّد وثعلب، وله مناقضات مع ابن دريد، توفي سنة ٣٢٣ هـ وصلّى عليه رئيس الحنابلة.

انظر : غاية النهاية: ٢٥/١، المعرفة: ٥٤٤/٢-٥٤٥، طبقات الزبيدي: ١٥٤، تاريخ بغداد: ١٥٩/٦-١٦٢، معجم الأدباء : ٢٥٤/١-٢٧٢

(٥) المبهج: ١/ ٥٧، المصباح: ٤٨٥/٢

(٦) المصباح: ٤٨٥/٢ والخطيب هو الصريفيني المتقدم.

(٧) انظر: ص : ٥٠٥

(٨) لم أجد في السبعة ابن مجاهد عن نفطويه، بل لم يذكره في أسانيده لعاصم ألبتة، فلعله سهو من المؤلّف، خاصة وأنه لم يذكر نفطويه ضمن شيوخ أو تلاميذ ابن مجاهد، مع تصريحه بأن الكتاني سمع الحروف من نفطويه وهو

==

وقرأ نفطويه وأبو عون والمثلثي والقافلائي والأصم خمستهم على أبي بكر شعيب بن أيوب بن رزيق بتقديم الراء الصريفيني؛ إلا أن نفطويه قرأ الحروف[1]، فهذه ثمان وثلاثون طريقا لشعيب.

ومن طريق أبي حمدون[2] من طريقين: طريق الصواف وهي الأولى عن أبي حمدون من ثلاث طرق:

طريق الحمامي من ثمان طرق: من كتاب "التجريد" قرأ بها ابن الفحام على أبي الحسين الفارسي، ومنه أيضا وقرأ بها على أبي إسحاق المالكي، وقرأ بها على أبي علي المالكي[3] ومن كتاب "الروضة" لأبي علي المالكي المذكور، ومن "كتابي" أبي العز؛ قرأ بها على أبي علي الواسطي[4]، ومن "المستنير" قرأ بها ابن سوار على أبي علي العطار وأبي الحسن الخياط[5]، ومن كتاب "الجامع" لأبي الحسن الخياط المذكور[6] ومن "الكامل" / قرأ بها الهذلي على تاج الأئمة ابن هاشم[7]، ومن "المصباح" قرأ بها أبو الكرم على أبي نصر أحمد بن علي بن محمد الهاشمي إلى آخر سورة "الفتح"[8] ومن "التذكار" لابن شيطا.

١٤٩/١

وقرأ بها ابن شيطا والهاشميّ وابن هاشم والخيّاط والعطّار والواسطيّ والمالكيّ

==

الموافق لما في "المصباح". ورأيت شيخي المشرف د/ إبراهيم الدوسري حفظه الله نبّه على هذا في "المصباح": ٤٨٥/٢ (حاشية: ٥) ، وعلى كلّ فالطريق (أدائية) للمؤلف. والله أعلم.

انظر: غاية النهاية: ٢٥/١ و١٣٩-١٤٢ و٥٨٧

(١) انظر: غاية النهاية: ٢٥/١ و٣٢٧

(٢) ستأتي ترجمته ص : ٦٦٥

(٣) التجريد: ٥أ

(٤) الإرشاد: ١٤٥ ، الكفاية الكبرى: ٦٠-٦١

(٥) المستنير: ٢٢٧/١

(٦) الجامع: ٤٢

(٧) الكامل: ق: ١٣١

(٨) المصباح: ٤٨٩/٢

والفارسيّ ثمانيتهم على أبي الحسن[1] الحمّاميّ، فهذه إحدى عشرة طريقاً للحمّاميّ.

طريق ابن شاذان وهي الثانية عن الصوّاف من كتاب "الغاية" لأبي العلاء؛ قرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسين المزرفيّ وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عليّ الخيّاط وقرأ بها على بكر بن شاذان[2].

طريق النّهروانيّ وهي الثالثة عن الصواف من "كتابي" أبي العزّ قرأ بها على أبي علي غلام الهرّاس[3]، ومن كتاب "المستنير" قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطّار[4] وأبي الحسن الخيّاط[5]، ومن كتاب "الجامع" للخياط المذكور، وقرأ بها الخيّاط والعطّار وغلام الهرّاس على أبي الفرج النّهروانيّ، فهذه خمس طرق للنّهروانيّ.

طريق النحّاس[6] والخلاّل وهما الرابعة والخامسة عن الصواف من كتاب "المصباح" قرأ بها أبو الكرم على أبي القاسم عبد السيِّد بن عتَّاب، وقرأ بها على القاضي أبي العلاء الواسطي قال أخبرنا أبو القاسم عبد الله بن الحسن النحّاس، وأبو الحسين أحمد بن جعفر الخلاّل[7].

وقرأ الخلاّل والنحّاس والنّهروانيّ وابن شاذان والحمّاميّ على أبي عيسى بكّار بن أحمد

---

(١) انظر: غاية النهاية: ٥٢٢/١

(٢) غاية النهاية: ١٧٨/١، غاية الاختصار: ١٢٢/١

(٣) الإرشاد: ١٤٧، الكفاية الكبرى: ٦٠-٦١

(٤) في (ز) « الخيّاط» ولعله سبق قلم.

(٥) المستنير: ٢٢٧/١

(٦) كذا في النشر: النحاس، بالحاء المبهمة، والصواب أنه بالخاء المعجمة كما ضبطه المؤلّف نفسه في "غايته" حيث قال: النخاس بالمعجمة. اهـ وهو ثقة، روى عنه شيخه ابن مجاهد، توفي سنة ٣٦٨ هـ.
انظر : غاية النهاية: ٤١٤/١، المعرفة: ٢ / ٦٢٢-٦٢٣، تاريخ بغداد: ٤٣٨/٩

(٧) مقرئ، روى القراءة عرضاً عن أبي حمدون والكسائي، وحدّث عن الطبريّ والبغوي وغيرهما، توفي سنة ٣٧٢هـ. وما في غاية النهاية: أنه (ومائتين) خطأ لعله من الناسخ، وكذلك فيه أنه توفي ليلة الأربعاء الثاني عشر من رمضان ، صوابه (الثامن) عشر. والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ٤٣/١-٤٤، تاريخ بغداد: ٧٤/٤

بن بكار بن بنان البغدادي[1]، وقرأ بها على أبي علي الحسن بن الحسين الصواف البغدادي[2]، إلا أن النحاس والخلال قرآ عليه الحروف، فهذه تسع عشرة طريقاً للصواف.

طريق أبي عون وهي الثانية عن أبي حمدون من كتاب "الكامل" قرأها الهذلي على أبي نصر القهندزي، وقرأها على أبي الحسين الخبازي، وقرأ بها على أبي بكر الشذائي، وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحربي، وقرأ بها على أبي جعفر محمد بن علي البزاز وقرأ بها على أبي عون محمد بن عمرو الواسطي[3]، وقرأ بها أبو عون والصواف على أبي حمدون الطيب بن إسماعيل بن أبي تراب الذهلي[4] البغدادي، فهذه عشرون طريقاً لأبي حمدون.

١٥٠/١ وقرأ أبو حمدون وشعيب على أبي زكريا يحيى بن آدم بن سليمان بن خالد / بن أسد[5] الصلحي[6] عرضا في قول كثير من أهل الأداء، وقال بعضهم: إنما قرآ عليه الحروف فقط، والصحيح أن شعيباً سمع منه الحروف،وأن أبا حمدون عرض عليه القرآن[7] والله أعلم، تتمة ثمان وخمسين طريقاً ليحيى بن آدم عن أبي بكر.

---

(١) ما ذكره المؤلف في هذا الطريق من "المصباح" أن النحاس - النخاس- والخلال قرآ على بكار يخالف ما في "المصباح" حيث فيه أنهما قالا: حدثنا أبو علي الحسن بن الصواف... إلخ اهـ فليس بينهما وبينه واسطة كما ذكر المؤلف هنا. وواضح اضطراب عبارة المؤلف، أعني عبارته الآتية: (إلا أن النحاس والخلال قرآ عليه الحروف. اهـ) فلو أخذنا بظاهرها لكان المعنى أنهما قرآ الحروف على بكار، لا على الصواف. وأيضا فإن الحمامي عن بكار عن الصواف في "المصباح" إنما هي لأبي الكرم من قراءته على الشريف أبي نصر أحمد بن علي الحمامي... إلخ والله أعلم. انظر: المصباح: ٤٨٨/٢-٤٨٩

(٢) شيخ متصدر، عرض على الدوري و لم يختم عليه، وكان رحمه الله يختم وهو راكع، توفي سنة ٣١٠هـ. انظر: غاية النهاية: ٢١٠/١-٢١١، المعرفة: ٤٧٤/١-٤٧٥، تاريخ بغداد: ٧ /٢٩٧-٢٩٨

(٣) الكامل: ق:١٣١

(٤) في (س) « الدهلي » بالدال المهملة، ولعله تصحيف.

(٥) كذا في جميع النسخ مكبراً، وفي "غاية" المؤلّف: (أسيد) بالتصغير. انظر: غاية النهاية: ٣٦٣/٢

(٦) بكسر الصاد والحاء المهملتين بينهما لام ساكنة، نسبة إلى " فم الصلح " وهي بلدة بدجلة بأعلى واسط. انظر: الأنساب: ٥٥٠/٣، معجم البلدان ٤٢١/٣

(٧) انظر: غاية النهاية: ٣٦٣/٢-٣٦٤، المعرفة ٣٤٢/١-٣٤٣، غاية الاختصار: ١٢٢/١

طريق العُليميّ[1] عن أبي بكر: فمن طريق ابن خليع من عشر طرق:

طريق الحمّاميّ وهي الأولى عن ابن خليع من كتاب "التجريد" قرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسين الفارسيّ، ومنه أيضاً وقرأ بها على أبي إسحاق المالكيّ، وقرأ بها على أبي علي المالكيّ[2]، ومن "روضة" أبي علي المالكيّ المذكور ومن "كفاية" أبي العزّ، قرأ بها على أبي علي الواسطيّ[3]، ومن "التذكار" لابن شيطا، ومن "الجامع" لابن فارس، وقرأ بها هو وابن شيطا والواسطيّ والمالكيّ والفارسيّ على أبي الحسن الحمّاميّ فهذه ست طرق له[4].

طريق الخراسانيّ وهي الثانية عن ابن خليع، قرأ بها الداني[5] على فارس بن أحمد وقرأ بها على عبد الباقي بن الحسن الخراساني[6].

طريق ابن شاذان وهي الثالثة عن ابن خليع من "كفاية" السبط قرأ بها ابن الطّبر على أبي بكر محمد بن عليّ الخيّاط الحنبليّ، وقرأ بها على أبي القاسم بكر بن شاذان القزاز.

طريق السّوسنجرديّ وهي الرابعة عن ابن خليع من غاية أبي العلاء قرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسين المزرفي، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عليّ بن الخيّاط، وقرأ بها على أبي الحسين[7] أحمد بن عبد الله السوسنجرديّ[8].

طريق البَلديّ وهي الخامسة عن ابن خليع؛ قرأ بها أبو اليُمن الكنديّ على الخطيب المحوّلي، وقرأ بها على أبي العباس أحمد بن الفتح الموصليّ[9]، وقرأ بها على الشيخ الصالح

---

(١) ستأتي ترجمته ص: ٦٦٤.

(٢) التجريد: ٥أ

(٣) الكفاية الكبرى: ٦٧-٦٨

(٤) انظر: غاية النهاية: ٥٢٢/١ ، الجامع: ٤١-٤٢

(٥) « الداني»: سقطت من (ز)

(٦) جامع البيان: ٥٠أ

(٧) في (ظ) « الحسن » وهو موافق لما في غاية النهاية: ٧٣/١، وما أثبتّه موافق لما في المعرفة: ٦٨٩/٢.

(٨) غاية الاختصار: ١٢٨/١

(٩) مقرئ صالح، زاهد، وذكر المؤلّف في ترجمة تلميذه الموصليّ أن نسبته " البازي" وتصحف اسمه في غاية النهاية: ==

نذير بن عليّ بن عبيد الله البَلَديّ[1].

طريق النّهروانيّ وهي السادسة عن ابن خليع من "كفاية" أبي العز قرأ بها على أبي عليّ غلام الهرّاس، وقرأ بها على أبي الفرج النّهروانيّ[2].

طريق الخبّازي وهي السابعة عن ابن خليع من "الكامل" قرأ بها على أبي نصر القُهندزيّ وقرأها على أبي الحسين عليّ بن محمد الخبازيّ[3].

طريق النَّحويّ وهي الثامنة عن ابن خليع من كتاب /"التلخيص" لأبي معشر قرأ بها على أبي عليّ الحسين بن محمد الصيدلانيّ، وقرأ بها على أبي حفص عمر بن عليّ النَّحويّ[4].

١٥١/١

طريق المصاحفيّ وهي التاسعة عن ابن خليع من "الجامع" لابن فارس قرأ بها على[5] عبيد الله بن عمر المصاحفيّ.

طريق ابن مهران وهي العاشرة عن ابن خليع.

وقرأ بها هو والنَّحويّ والمصاحفيّ والخبّازي والنّهروانيّ والبلديّ والسوسنجرديّ وابن شاذان والخراسانيّ والحمّاميّ؛ عشرتُهم على أبي الحسن عليّ بن محمد بن جعفر بن أحمد بن خليع الخيّاط البغداديّ، المعروف بالقلانِسيّ[6] وبابن بنت القلانِسيّ[7]، فهذه خمس

==

٥٦٦/١ إلى: «ندى». والبازي نسبة إلى قرية من قرى مرو، والبلدي نسبة إلى بلدة قرب الموصل.

انظر: غاية النهاية: ٩٥/١و ٣٣٤/٢، الأنساب: ٢٥٧/١ و٣٨٩-٣٩٠، معجم البلدان: ٤٨٠/١-٤٨٢

(١) ابن عبد الجبار، مقرئ معدل، صحيح التلاوة، توفي سنة ٤٨٤ هـ . انظر : غاية النهاية: ٩٥/١

(٢) الكفاية الكبرى: ٦٧-٦٨

(٣) الكامل: ق: ١٢٩ و ١٣٠

(٤) التلخيص: ١٠٧

(٥) في المطبوع: (أبي عبيد الله) وهي خطأ، فكلمة (أبي) زائدة، فعبيد الله اسمه، وكنيته: أبو الفرج.

انظر: غاية النهاية: ٤٩٠/١ ، الجامع (لابن فارس) : ٤١-٤٢

(٦) انظر: الغاية: ٨٦ وفيه: المعروف بابن القلانسي، بدون "بنت"

(٧) انظر: غاية النهاية: ٥٦٦/١-٥٦٧

عشرة طريقاً لابن خليع.

ومن طريق الرّزاز عن العليميّ من كتاب "المبهج" و"المصباح" قرأ بها سبط الخيّاط وأبو الكرم على الشريف أبي الفضل، وقرأ بها على الكارَزيني[1]، ومن "الكامل" قرأ بها الهذليّ على عبد الله بن شبيب وقرأ بها على الخزاعيّ[2] وقرأ بها الخزاعيّ[3] والكارَزيني على أبي عمرو عثمان بن أحمد بن سِمْعان[4] الرّزاز البغداديّ[5] النّجاشيّ[6] وغيره، فهذه ثلاث طرق للرزاز.

وقرأ ابن خليع والرزاز على أبي بكر يوسف بن يعقوب بن الحسين بن يعقوب بن خالد بن مهران الواسطي الأطروش، وقرأ على أبي محمد يحيى بن محمد بن قيس العليميّ الأنصاريّ الكوفيّ، فهذه ثمان عشرة طريقاً للعليميّ.

وقرأ العليمي ويحيى بن آدم عرضاً فيما أطلقه كثير من أهل الأداء على أبي بكر شعبة بن عياش بن سالم الحنّاط - بالنون[7]- الأسديّ الكوفيّ، وقال بعضهم: إنهما لم يعرضا عليه القرآن وإنما سمعا منه الحروف، والصحيح أن يحيى بن آدم روى عنه الحروف سماعاً

---

(١) المبهج: ١/٥٨-٥٩ ، المصباح: ٢/٤٧٩

(٢) الكامل: ق ١٣٥

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ز)

(٤) كذا ضبطت السين ، وبالوجهين: الفتح والكسر في (ز) وكتب فوقها: معاً.

(٥) مقرئ، متصدر، ثقة، جميل المذهب سمع الحسن بن علي بن القطان وغيره، تتلمذ عليه محمد بن طلحة وغيره، من شيوخ البغدادي، توفي سنة ٣٦٧ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١/٥٠١، تاريخ بغداد ١١/٣٠٦، الأنساب ٣/٥٧

(٦) كذا في جميع النسخ (النّجاشي) بالنون، وهو يخالف ما في ترجمته عند البغدادي، حيث فيه (المجاشي) بالميم قبل الجيم، وهي نسبة لم أجد أحداً عرّف بها.

وذكرها الزبيدي في استدراكاته على القاموس فقال: ومما يستدرك عليه (المَجَاش) كسَحاب: عَلَم أو موضع، وأبو عمرو عثمان بن أحمد بن سمعان المجاشي بغدادي. اهـ إلا أنه ذكر أن وفاته سنة ٣٦٣ هـ، والخطيبُ البغداديُّ أعرف. والله أعلم.

انظر: تاريخ بغداد: ١١/٣٠٦ ، الأنساب: ٥/١٩٧، تاج العروس (مجش)

(٧) لأنه كان يتّجر في الحنطة. المعرفة: ١/٢٨٠

وأنّ يحيى العليمي عرض عليه القرآن[١].

قال الحافظ أبو عمرو الداني: وقد زعم[٢] أبو بكر ابن مجاهد أنّه لم يقرأ القرآن علـــى سَرَدٍ[٣] على أبي بكر غير أبي يوسف الأعشى[٤]، قال:[٥] وقــد ثــبت عنــدنا وصــحّ

---

(١) انظر: الدر النثير: ١/٩٧، الكافي: ١٠.

(٢) الزعم: بتثليث الزاي: القول الحق والباطل والكذب، وأكثر ما يقع على الكذب والباطل كقوله تعالى ﴿فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ﴾ الأنعام[١٣٦] وقد ذكر أئمة اللغة أن "الزعم" يأتي على أربعة أوجه منها: القولُ والذكرُ ومنه قول أبي زبيد الطائي:

يا لهف نفسي إن كان الذي زعموا ** حقاً، وما ذا يردّ اليوم تلهيفي

فقوله: زعموا، أي: قالوا وذكروا، وهذا هو الذي أراده الداني من نسبة الزعم لابن مجاهد لا المعنى المشهور وهو الكذب، وحاشا ابن مجاهد من ذلك، وهذا – أي استعمال الزعم بمعنى القول والذكر – كثيرا مــا يســتعمله الإمام سيبويه في الكتاب بقوله: «وزعم الخليل».

والمعاني الثلاثة الأخرى هي: الوعد، ومنه قول عمرو بن شأس:

تقول هلكنا إن هلكتَ وإنما ** على الله أرزاق العباد كما زعم

أي: كما وعد.

٣– الكفالة والضمان، ومنه قول عمر:

قلت كفِّي لك رهن بالرضى ** وازعمي يا هند قالت قد وجب

ازعمي: اضمني.

٤– الظن: ومنه قول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود:

فذق هجرها قد كنت تزعم أنه ** رشاد، ألا يا ربما كذب الزعم

تزعم: تظن.

انظر: الصحاح واللسان والتاج (زعم)، إكمال الإعلام: ١/٢٧٨

(٣) سَرد القرآن: تابع قراءته في حدر منه، مجازاً.

وعبارة الداني: لم يقرأ القرآن سرداً على..، بحذف حرف "على" ونصب (سرد).

انظر: جامع البيان: ٥٠أ، التاج والأساس (سرد)

(٤) لم أجد قول ابن مجاهد في "السبعة" والذي رواه عنه الداني: قال ابن مجاهد: لم يرو لنا أن أحداً قرأ على أبي بكر وأخذ الناس القراءة عنه بعد أبي بكر غير أبي يوسف الأعشى. اهـــ.

والأعشى هو: يعقوب بن محمد بن خليفة التميمي، أجلّ أصحاب شعبة، صاحب قرآن وفرائـــض، تـــوفي في حدود سنة ٢٠٠ هـــ. انظر: غاية النهاية: ٢/٣٩٠، جامع البيان: ٥٠أ

(٥) القائل هو الداني.

لدينا أنه عرض عليه القرآن وأخذ عنه القراءة تلاوة خمسةٌ سوى الأعشى وهم: يحيى بن محمد العليمي، وعبد الرحمن بن أبي حماد،[1] وسهل بن شعيب الشَّبَهي،[2] وعروة بن محمد / الأسدي،[3] وعبد الحميد بن صالح البرجمي.[4] قال: وهؤلاء من أعلام أهل[5] الكوفة ومن المشهورين بالإتقان والضبط[6]، تتمة ست وسبعين طريقاً لأبي بكر. ١٥٢/١

رواية حفص

طريق عبيد بن الصبّاح عنه، فمن طريق الهاشميّ من خمس طرق:

طريق طاهر وهي الأولى عن الهاشميّ من "الشاطبية" و"التيسير" قرأ بها الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون[7]، ومن "تلخيص" ابن بلّيمة قرأ بها على أبي عبد الله القزوينيّ، وقرأ بها على طاهر[8]، ومن كتاب "التذكرة" لطاهر المذكور.

طريق عبد السلام وهي الثانية عن الهاشميّ من "المستنير" قرأ بها ابن سوار على أبي الحسن الخيّاط، ومن "الجامع" للخيّاط، وقرأ بها على أبي أحمد عبد السلام بن الحسين البصريّ[9].

---

(١) ابن مسكين بن حماد، أبو محمد، الكوفي، صالح مشهور، أخذ عرضاً عن حمزة، وخلفه في القيام بالقراءة.

انظر: غاية النهاية: ٣٦٩/١-٣٧٠

(٢) في المطبوع: (الشهي) والكلمة غير مقروءة في جامع البيان.

انظر: غاية النهاية: ٣١٩/١، جامع البيان: ٥٠أ

(٣) روى حروفاً عن الكسائي. و لم يذكره الذهبيّ ضمن الخمسة في ترجمة شعبة.

انظر: غاية النهاية: ٥١٢/١، المعرفة: ٢٨١/١

(٤) مقرئ، ثقة، قرأ على شعبة ثم الأعمش بحضرة شعبة، و لم يذكره المؤلّف ضمن الخمسة في ترجمة شعبة، توفي سنة ٢٣٠ هـ. وتصحفت (البُرجمي) بالباء الموحدة في المطبوع إلى التاء المثناة الفوقية.

انظر: غاية النهاية: ٣٦٠/١-٣٦١، المعرفة: ٤٠٨/١-٤٠٩، الجرح والتعديل: ١٤/٦

(٥) «أهل» سقطت من المطبوع.

(٦) جامع البيان: ٥٠أ

(٧) التيسير: ١٤

(٨) انظر: غاية النهاية: ٢١١/١ و ٧٥/٢

(٩) البغداديّ، شيخ عارف، ثقة، صدوق، توفي سنة ٤٠٥ هـ.

==

طريق الملنجي[1] وهي الثالثة عنه من "غاية" الحافظ أبي العلاء قرأ بها على أبي علي الحداد، ومن "كامل" الهذلي، وقرأ بها هو والحداد على أبي عبد الله أحمد بن محمد بن الحسين بن يزدة الملنجي[2].

طريق الخبازي وهي الرابعة عن الهاشمي من "الكامل" قرأ بها الهذلي على أبي نصر منصور بن أحمد الهروي، وقرأ بها على أبي الحسين علي بن محمد الخبازي[3].

طريق الكارزيني وهي الخامسة عنه من "المبهج" قرأ بها السبط على الشريف عبد القاهر وقرأ بها على أبي عبد الله الكارزيني[4].

وقرأ بها الكارزيني والخبازي والملنجي وعبد السلام وطاهر بن غلبون[5] الخمسة على أبي الحسن علي بن محمد بن صالح بن داود الهاشمي البصري الضرير، ويعرف بالجوخاني[6]، فهذه عشر طرق للهاشمي.

==

انظر : غاية النهاية : ٣٨٥/١ ، الجامع: ٣٩، المستنير: ٢٣٧/١-٢٣٨

(١) هذه أعلى طريق للمؤلف عن حفص، فبينه وبين النبي ﷺ اثنا عشر رجلاً ثقات، قال المؤلف: وهذه طريق أساوى فيها الشاطبي من أعلى طرقه، فكأننا جميعاً أخذناها عن ابن هذيل. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ٥٦٨/١

(٢) الخياط الأصبهاني، عمّر طويلاً حتى كان الحداد آخرمن قرأ عليه موتاً، حدث عنه الخطيب البغدادي، إمام في القراءات، توفي سنة ٤٣٧ هـ.

والملنجي: بكسر الميم وفتح اللام وسكون النون وفي آخرها جيم، نسبة إلى "ملنجة" قرية بأصبهان.

انظر: غاية النهاية:١/ ١١٠-١١١، المعرفة:٢/٧٤٣-٧٤٤، الكامل: ق:١٣٦، غاية الاختصار:١/١٣٠-١٣١، الأنساب: ٣٨١/٥-٣٨٢، الإكمال: ٣٢١/٧

(٣) الكامل: ق: ١٣٦

(٤) المبهج: ٥٣/١

(٥) التذكرة: ٣١/١-٣٢

(٦) بضم الجيم وسكون الواو وفتح الخاء المعجمة بعدها ألف، بعدها نون، كذا كتبت في حاشية (ك) وهي نسبة إلى " جوخان " وهي لغة لأهل البصرة يسمون بها المكان الذي يجمع فيه التمر إذا جني من النخلة وأريد أن ينشف. الأنساب: ٢/ ١١١، اللباب: ٣٠٤/١-٣٠٥

ومن طريق أبي طاهر[١] من أربع طرق:

طريق الحمامي وهي الأولى عنه من ثمان طرق: من "التجريد" قرأ بها ابن الفحام على أبي الحسين نصر الفارسي ومنه أيضا وقرأ بها على أبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل المالكي، وقرأ بها على أبي علي المالكي[٢]، ومن "الروضة" لأبي علي المالكي[٣]، ومن "الكامل" قرأ بها الهذلي على أبي الفضل الرازي[٤]، ومن "الجامع" لابن فارس[٥]، ومن "المصباح" قرأ بها أبو الكرم على أبي محمد رزق الله بن عبد الوهاب التميمي وعلى الشريف أبي نصر الهباري[٦]، ومن "كتابي" أبي العز قرأ بها على الحسن بن القاسم[٧]، ومن "تذكار" ابن شيطا.

١٥٣/١

وقرأ بها هو / والحسن بن القاسم والرازي وابن فارس والهباري ورزق الله والمالكي والفارسي الثمانية على أبي الحسن علي بن أحمد الحمامي[٨]، فهذه عشر طرق له.

طريق النهرواني وهي الثانية عنه من "كتابي" أبي العز، قرأ بها على أبي علي الواسطي وقرأ بها على أبي الفرج النهرواني[٩].

طريق ابن[١٠] العلاّف وهي الثالثة عن أبي طاهر من "التذكار" لابن شيطا، قرأ بها على أبي الحسن ابن[١١] العلاف.

---

(١) هو ابن هاشم.

(٢) التجريد: ٥ب

(٣) الروضة للمالكي: ١٧٩

(٤) الكامل: ق: ١٣٦

(٥) الجامع : ٣٩

(٦) المصباح: ٤٦٦/٢

(٧) الإرشاد: ١٤٦، الكفاية الكبرى: ٧٠

(٨) غاية النهاية: ٥٢٢/١

(٩) الإرشاد:١٤٦، الكفاية الكبرى: ٧٠

(١٠) في المطبوع: (أبي) وهو تصحيف.

(١١) (ابن) سقطت من المطبوع

طريق المصاحفيّ وهي الرابعة عنه من "كفاية" السبط قرأ بها على أبي بكر محمد بن عليّ بن محمد البغداديّ، وقرأ بها على أبي الفرج عبيد الله بن عمر بن محمد بن عيسى المصاحفيّ البغدادي.

وقرأ المصاحفيّ وابن العلاّف والنّهروانيّ والحمّاميّ أربعتهم على أبي طاهر عبد الواحد[1] بن أبي هاشم البغداديّ[2] فهذه أربع عشرة طريقاً لأبي طاهر.

وقرأ الهاشميّ وأبو طاهر على أبي العباس أحمد بن سهل[3] بن الفيروزانيّ الأُشنانيّ[4]، وقرأ الأشناني على أبي محمد عبيد بن الصبّاح بن صُبَيْح[5] النهشليّ[6] الكوفيّ ثم البغدادي، تتمة أربع وعشرين طريقاً لعبيد.

طريق عمرو بن الصبّاح عن حفص، فمن طريق الفيل[7] عن عمرو:

طريق الوليّ وهي الأولى عن الفيل، طريق الحمّاميّ عن الولي من سبع طرق: من "المستنير" قرأ بها ابن سوار على أبي علي الشرمقانيّ وأبي الحسن الخيّاط وأبي عليّ العطّار[8]، ومن "الكامل" قرأ بها الهذليّ على أبي الفضل الرازي[9]، ومن كفاية أبي العزّ قرأ

---

(١) في المطبوع: (عبد الواجد) بالجيم، تصحيف.

(٢) غاية النهاية: ٤٧٦/١

(٣) ستأتي ترجمته ص : ٦٦٧

(٤) بضم الهمزة وسكون الشين المعجمة وفتح النون الأولى وكسر الثانية وبينهما ألف نسبة إلى بيع الأشنان وشرائه، والأشنان جمع الشَّنَ: القربة الخلقة، يقال: قِربة أشنان؛ كأنهم جعلوا جزء منها شنًا. انظر: الأنساب: ١٧٠/١، التاج (شنّ)

(٥) الضبط من (ز)

(٦) نسبة إلى نهشل بن دارم، بطن من تميم، أو إلى نهشل بن عدي، بطن من بني كلب. انظر: الأنساب : ٥٤٦/٥

(٧) ستأتي ترجمته ص: ٦٦٧

(٨) المستنير: ٢٣٩/١ وفيه أنهم قرؤا بها بالقصر من غير مدّ، وأن قراءتهم على الحمّاميّ كانت سنة ٣٩٢ هـ، وليس من صواب المنهج أن نعتبر هذه الطريق من " الجامع " لابن فارس، وإن كان سنده كما هنا بالنسبة للمستنير، حيث إن المؤلّف لم يصرح بذلك، والله أعلم. انظر: الجامع: ٤٠

(٩) الكامل: ق:١٣٧

بها على أبي علي الواسطي[1]، ومن "غاية" أبي العلاء قرأ بها على أبي العزّ المذكور، وقرأ بها على الواسطي المذكور[2]، ومن "المصباح" قرأ بها أبو الكرم على أبي الحسين[3] أحمد بن عبد القادر بن محمد بن يوسف[4]، ومن "التذكار" لابن شيطا.

وقرأ بها هو وأبو الحسين والواسطيّ والرازي[5] والعطّار والخيّاط والشرمقانيّ، السبعة على أبي الحسن الحمّامي[6]، فهذه ثمان طرق للحمّاميّ إلاّ أن أبا الحسين قرأ الحروف.

طريق الطّبريّ عن الولي من "المستنير" قرأ بها ابن سوار على أبوي عليّ؛ العطّار والشّرمقاني[7]، ومن "الكامل" للهذلي قرأ بها على عبد الله بن شبيب وقرأ بها على الخزاعي[8]، ومن "الوجيز" للأهوازي[9].

١٥٤/١ وقرأ بها الأهوازي والخزاعيّ والعطّار / والشّرمقانيّ على أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطّبريّ، فهذه أربع طرق للطبري.

وقرأ الطّبريّ والحمّاميّ على أبي بكر أحمد بن عبد الرحمن بن الحسن بن البختَري[10] العِجلي[11] المعروف بالولي[12] فهذه اثنتا عشرة طريقاً للولي.

---

(١) الكفاية الكبرى: ٧١-٧٢

(٢) غاية الاختصار: ١٣٢/١

(٣) مقرئ جليل، ثقة، صالح، قرأ على المسافر بن الطيّب، أكثر الترحال، توفي سنة ٤٩٢ هـ.
انظر: غاية النهاية: ٧٠/١، السير: ١٩ /١٦٣-١٦٤

(٤) المصباح: ٤٧١/٢-٤٧٢

(٥) في (ز) « الرزاز » خطأ.

(٦) انظر: غاية النهاية: ٥٢٢/١

(٧) المستنير: ٢٣٩/١ ، وفيه أنّ قراءته على الشرمقاني كانت سنة ٤٣٣ هـ وعلى العطّار كانت سنة ٤٣٦ هـ وأن قراءتهما على الطّبريّ كانت سنة ٣٩٠ هـ.

(٨) الكامل: ق: ١٣٧

(٩) الوجيز: ق٤ب

(١٠) هو اسم وليس نسبة. انظر : الأنساب : ٢٩٤/١

(١١) لعله نسبة إلى بني عجل بن لجيم، ينتهي إلى ربيعة بن نزار. انظر: الأنساب: ٤ /١٦٠

(١٢) المروزي، مقرئ، ثقة، ضابط، مسند، توفي سنة ٣٥٥ هـ. انظر: غاية النهاية: ٦٦/١-٦٧، المعرفة: ٦٠١/٢-٦٠٢

طريق ابن الخليل وهي الثانية عن الفيل من "المبهج" و"المصباح" قرأ بها سبط الخيّاط وأبو الكرم على الشريف عبد القاهر، وقرأ بها على محمد بن الحسين، وقرأ بها على أبي الطيّب عبد الغفار بن عبيد الله[1] بن السّريّ الحُضَيْني[2] الكوفيّ ثم الواسطيّ، وقرأ بها على أبي الحسن محمد بن أحمد بن الخليل العطّار[3]، وقرأ بها هو والوليّ على أبي جعفر أحمد بن محمد بن حميد الفاميّ[4]؛ الملقب بالفيل، فهذه أربع عشرة طريقاً للفيل.

ومن طريق زَرْعَان[5]: طريق السّوسنجرديّ وهي الأولى عنه من كتاب "التجريد" قرأ بها ابن الفحّام على أبي نصر[6] الفارسيّ[7]، ومن "الروضة" لأبي علي المالكيّ[8]، ومن "غاية" الهمذاني، قرأ بها على أبي منصور محمد بن علي بن[9] منصور بن الفراء[10]، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عليّ الخيّاط[11]، ومن "المصباح" قرأها[12] على الخيّاط المذكور،

---

(١) هذا الصواب، بالتصغير، وتصحف في (س) وكذا المطبوع إلى: « عبد » مكبراً.

وهو شيخ القراء بواسط، مقرئ، معروف متقن نحوي أديب، من تلاميذ الطّبريّ وابن مجاهد، له كتاب في "القراءات"، ملكه الذهبيّ، توفي سنة ٣٦٩ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٣٩٧/١-٣٩٨، المعرفة: ٦٤٢/٢-٦٤٣، سؤالات السلفي : ٦٥ ، بغية الوعاة: ١٠٣/٢، الأنساب: ٢٣٣/٢

(٢) كذا ضبطه المؤلّف بالحروف: بالحاء المهملة والضاد المعجمة، وهي نسبة لم أعرفها ، وتصحفت في المطبوع إلى: « الحصيني » بالصاد المهملة... انظر: الأنساب: ٢٣٣/٢، اللباب: ٣٧٢/١

(٣) مقرئ متصدر، وتصحفت (الخليل) في (ز) إلى « الخليع» انظر: غاية النهاية: ٦٢/٢

(٤) نسبة إلى قرية فامية من عمل دمشق. انظر : غاية النهاية: ١١٢/١ ، الأنساب : ٣٤٣/٤

(٥) ستأتي ترجمته ص: ٦٦٨

(٦) في (ت) « أبي علي » وهو خطأ.

(٧) التجريد: ٥ب

(٨) الروضة للمالكيّ: ١٧٧

(٩) «علي بن» سقطت من (ت)

(١٠) شيخ، مقرئ، متصدر. انظر : غاية النهاية: ٢١٠/٢

(١١) غاية الاختصار: ١٣٣

(١٢) في (ت) و (ز): « قرأها أيضاً »

وقرأ بها هو والمالكيّ والفارسيّ على أبي الحسين أحمد بن عبد الله بن الخضر[1] السوسنجردي، فهذه أربع طرق له.

طريق الخراسانيّ وهي الثانية عنه قرأ بها الداني على أبي الفتح فارس، وقرأ بها على عبد الباقي بن الحسن الخراساني[2].

طريق النّهروانيّ وهي الثالثة عنه من "كفاية" أبي العزّ قرأ بها على الحسن بن القاسم[3]، ومن "المستنير" قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطّار[4]، وقرأ بها العطّار وابن القاسم على أبي الفرج النّهروانيّ[5].

طريق الحمّاميّ وهي الرابعة عنه من "التذكار" لابن شيطا، ومن "الجامع" لابن فارس، ومن "المستنير" قرأ بها ابن سوار أيضاً على العطّار[6]، وقرأ بها هو وابن فارس وابن شيطا على أبي الحسن الحمّاميّ[7].

طريق المصاحفي وهي الخامسة عنه من "الجامع" لابن فارس، ومن "المستنير" أيضاً قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطّار[8]، ومن "المصباح" قال أبو الكرم: أخبرنا أبو بكر الخيّاط وقرأ بها على العطّار[9]* وقرأ بها العطّار[10]* وابن فارس على عبيد الله بن عمر

---

(١) في (س) : «الحصين» ، وهو تحريف وخطأ. انظر: غاية النهاية: ٧٣/١

(٢) جامع البيان: ١٥ب

(٣) الكفاية الكبرى: ٧٢

(٤) المستنير: ٢٤٠/١

(٥) انظر: غاية النهاية: ٤٦٨/١

(٦) المستنير: ٢٤٠/١، الجامع: ٤٠

(٧) انظر: غاية النهاية: ٥٢٢/١

(٨) المستنير: ٢٤٠/١، الجامع: ٤٠

(٩) المصباح: ٤٧٢/٢-٤٧٤ ولكن فيه: أن الخيّاط قرأ على السوسنجردي الذي قرأ على المصاحفي، وليس فيه قراءة الخيّاط على العطّار، و لم أجد فيما لديّ من مصادر أن الخيّاط قرأ على (العطّار) بل يظهر من ترجمتيهما أنهما قِرنان وذلك لاشتراكهما في نفس الشيوخ ، والله أعلم. انظر : غاية النهاية : ٢٢٤/١ و٢٠٨/٢-٢٠٩

(١٠) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

المصاحفي"[1].

طريق بكر وهي السادسة عنه من "غاية" أبي العلاء، قرأ بها على أبي منصور بن الفـرّاء وقرأ بها على أبي بكر محمد / بن عليّ الخيّاط، وقرأ بها على بكر بن شاذان الواعظ[2]. ١٥٥/١

وقرأ بها الواعظ والمصاحفيّ والحمّاميّ والنّهروانيّ والخراسانيّ والسوسنجرديّ ستتهم على أبي الحسن عليّ بن محمد بن أحمد القلانسي"[3]، وقرأ على أبي الحسن زرعان بن أحمد بن عيسى الدقّاق[4] البغداديّ، فهذه أربع عشرة طريقاً لزرعان.

وقرأ زرعان والفيل على أبي حفص عمرو بن الصبّاح بن صُبَيْح البغداديّ الضرير، فهذه ثمان وعشرون طريقاً لعمرو.

وقرأ عمرو وعبيد على أبي عمرو[5] حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي الغاضري[6] البزاز، تتّمة اثنتين وخمسين طريقاً لحفص.

وقرأ حفص وأبو بكر على إمام الكوفة وقارئها أبي بكر عاصم بن أبي النَّجود[7] بهدلةَ الأسديّ؛ مولاهم الكوفيّ، فذلك مائة وثمان[8] وعشرون طريقاً لعاصم

وقرأ عاصم على أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب بن ربيعة[9] السلميّ الضرير،

---

(١) انظر: غاية النهاية: ٤٩٠/١

(٢) غاية الاختصار: ١٣٣/١

(٣) انظر: غاية النهاية: ٥٦٦/١-٥٦٧

(٤) سماه أبو العز وابن سوار: (زرعان بن عبد الله) والدقاق: نسبة إلى عمل الدقيق وبيعه.
انظر: المستنير: ٢٤٠/١، الكفاية الكبرى: ٧٢، الأنساب: ٤٨٥/٢

(٥) كذا في جميع النسخ بإثبات واو (عمرو) وفي مصادر ترجمته : (أبو عمر) بدون واو بعد الراء.

(٦) بالغين والضاد المعجمتين، نسبة إلى غاضرة بن مالك بن ثعلبة من بني أسد، وليست نسبة إلى بلدة (الغاضرية) التي قرب الكوفة، والله أعلم، وهذه النسبة فاتت السمعاني واستدركها عليه ابن الأثير، وتحرفت في (س) إلى : «الناصري» بالنون والصاد المهملة.
انظر : غاية النهاية: ٢٥٤/١، المعرفة: ٢٨٧/١، اللباب: ٢/ ٣٧٢ ، التاج : (غضر)

(٧) كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع: « بن بهدلة »

(٨) في المطبوع: « ثمانية »

(٩) ضبطت في "المعرفة" : « رُبَيِّعة » بضم الراء وفتح الباء الموحدة من أسفل، والياء المثناة من أسفل المشددة.

==

وعلى أبي مريم زِرّ بن حبيش بن حباشة الأسدي[1] وعلى أبي عمرو سعد بن إياس الشيباني[2]، وقرأ هؤلاء الثلاثة على عبد الله بن مسعود ﷺ .

وقرأ السلمي وزر أيضاً على عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما وقرأ السلمي أيضاً على أبي بن كعب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما، وقرأ ابن مسعود وعثمان وعلي وأبي وزيد على رسول الله ﷺ.

وتوفي عاصم آخر سنة سبع وعشرين ومائة[3]، وقيل: سنة ثمان وعشرين[4]، ولا اعتبار بقول من قال غير ذلك[5]، وكان هو الإمام الذي انتهت إليه رياسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمن السلمي؛ جلس موضعه ورحل[6] الناس إليه في القراءة[7]، وكان قد جمع بين الفصاحة[8] والإتقان، والتحرير والتجويد، وكان أحسن الناس صوتاً بالقرآن[9].

==

وتحرفت في (ظ) إلى « زمعة » بالزاي والميم. انظر: المعرفة: ١٤٦/١

(١) ذكر ابن الأثير أنه غاضريّ كحفص. انظر : اللباب: ٣٧٢/٢

(٢) الكوفي، أدرك زمن النبي ﷺ و لم يره، ذكر السمعاني أنه كان يقول: أذكر أني سمعت برسول الله ﷺ وأنا أرعى إبلاً لأهلي بكاظمة. اهـ توفي نحو سنة ٩٦ هـ وله ١٢٠ سنة. والشيباني: نسبة لشيبان بن ذهل من ثعلبة قبيلة في بكر بن دوائل. انظر: غاية النهاية: ٣٠٣/١، الأنساب: ٣ / ٤٨٢-٤٨٥

(٣) انظر : غاية النهاية: ٣٤٨/١، المعرفة: ٢٩٠/١

(٤) رواه البخاري عن أحمد بن سليمان عن إسماعيل بن مجالد، قال الذهبي: فلعله في أولها. اهـ انظر: المصدرين السابقين.

(٥) نقل المؤلّف عن الأهوازي: اختلف في موته فقيل سنة ١٢٠ هـ وهو قول أحمد بن حنبل، وقيل سنة ١٢٩ هـ.. إلخ قال الأهوازي: والذي عليه الأكثر ممن سبق أنه سنة ١٢٩. قلت -المؤلّف-: الصحيح ما قدمت ولعله تصحف على الأهوازي (سبع) " بتسع"، والله أعلم. اهـ. انظر : غاية النهاية: ٣٤٨/١-٣٤٩

(٦) في (ت) والمطبوع: (رجل) بالجيم، ومعناها: يقال: رجَل الرجل رجَلاً إذا كان يمشي في السفر وحده لا دابّة له يركبها. التاج (رجل) بالجيم.

(٧) في المطبوع: (للقراءة)

(٨) الفصاحة: البيان.

(٩) هذا قول أبي بكر بن عياش، تمامه: حتى كأن في حنجرته جلاجل.اهـ.

انظر : غاية النهاية: ٣٤٧/١، المعرفة: ٢٠٥/١

قال أبو بكر ابن عيّاش: لا أحصي ما سمعت أبا إسحاق السَّبيعي[1] يقول: ما رأيت أحدا أقرأ للقرآن من عاصم[2].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن عاصم فقال: رجل صالح خيّر ثقة[3].

وقال ابن عيّاش: دخلت على عاصم وقد / احتضر فجعل يردّد هذه الآية، يحققها حتى كأنّه في الصلاة: ﴿ ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَـٰهُمُ الْحَقِّ﴾[4].[5]

١٥٦/١

وتوفي أبو بكر شعبة في جمادى الأولى سنة ثلاث وتسعين ومائة[6]، ومولده سنة خمس وتسعين[7]. وكان إماماً علماً كبيراً عالماً عاملاً، حُجَّةً من كبار أئمة السُّنَّة[8]، ولمّا حضرته الوفاة بكت أخته، فقال لها ما يبكيك ؟ انظري إلى تلك الزاوية[9] فقد ختمت فيها ثمان عشرة ألف[10] ختمة[11].

---

(١) عمرو بن عبد الله بن عليّ الهمداني، ولد في خلافة عثمان، ورأى كثيراً من الصحابة رضي الله عنهم، روى عنه الأعمش والثوري. توفي سنة ١٢٧ هـ.

السَّبيعي: نسبة إلى: سبيع بن صعب، وهو بطن من همدان. انظر: الأنساب: ٢١٨/٣

(٢) نقل قولَ أبي إسحاق ابنُ سوار بسنده إليه ثم عقّب عليه بقوله: قول أبي إسحاق حجة ؛ لأنه من أجلاّء التابعين، لقيَ ثلاثة وعشرين رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ٣٤٧/١، المعرفة: ٢٠٦/١، المستنير: ٢١٣/١

(٣) كتاب العلل ومعرفة الرجال: ١٦٣/١

(٤) الأنعام: ٦٢

(٥) غاية النهاية: ٣٤٨/١، المعرفة: ٢٠٩/١، إعراب القراءات الشاذة للعكبري: ٤٧٥/١

(٦) وهو قول أحمد بن حنبل ويحيى بن آدم.

انظر: غاية النهاية: ٣٢٧/١، المعرفة: ٢٨٧/١

(٧) هذا قوله هو نفسه سمعه منه هارون بن حاتم. انظر: غاية النهاية: ٣٢٦/١، المعرفة: ٢٨٠/١

(٨) قال ابن المبارك: ما رأيت أحداً أسرع إلى السنة من أبي بكر بن عياش. اهـ.

وقال شعبة نفسه: من زعم أن القرآن مخلوق فهو عندنا كافر زنديق عدو الله، لا نجالسه ولا نكلّمه. اهـ

ومن أقواله: الدخول في العلم سهل، لكن الخروج منه إلى الله شديد. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ٣٢٦/١، المعرفة: ٢٨٦/١

(٩) في (ت) والمطبوع: « الزواية » بتقديم الواو على الألف، وهو تحريف.

(١٠) في (ت) « آلاف » على الجمع.

(١١) هذه القصّة روى أبو العباس بن مسروق أنه سمع يحيى الحِمّاني يقولها.

وتوفي حفص سنة ثمانين ومائة على الصحيح[1]، ومولده سنة تسعين[2]. وكان أعلم أصحاب عاصم بقراءة عاصم[3]، وكان ربيب[4] عاصم؛ ابن زوجته، قال يحيى بن معين: الرواية الصحيحة التي رويت من قراءة عاصم رواية حفص[5].

وقال ابن المنادي: كان الأولون يعدونه في الحفظ[6] فوق ابن عياش، ويصفونه بضبط الحروف التي قرأ على عاصم، وأقرأ الناس دهرا[7].

وقال الحافظ الذهبي: أما[8] القراءة فثقة ثبت ضابط بخلاف حاله في الحديث[9].

وتوفي يحيى بن آدم[10] النصف من شهر ربيع الآخر سنة ثلاث ومائتين، وكان إماماً كبيراً من أئمة الأعلام حفاظ السنة.[11]

وتوفي العليمي سنة ثلاث وأربعين ومائتين[12] ومولده سنة خمسين[13] ومائة، وكان

==

انظر: غاية النهاية: ١/٣٢٧، المعرفة: ١/٢٨٦

(١) خلافاً لما ذكره أبو طاهر ابن أبي هاشم وغيره من أنه توفي قبل الطاعون بقليل، وكان الطاعون في سنة ١٣١هـ فذاك حفص بن سليمان المنقري من أقران السختياني، قديم الوفاة. وقال غيره: توفي حفص بين الثمانين والتسعين. انظر: غاية النهاية: ١/٢٥٥، المعرفة: ١/٢٨٩

(٢) غاية النهاية: ١/٢٥٤، المعرفة: ١/٢٨٧

(٣) هذا قول أبي هشام الرفاعي: انظر : غاية النهاية: ١/٢٥٤، ١/٢٨٨

(٤) الربيب: ابن امرأة الرجل من غيره، وكذلك يقال لامرأة الرجل إذا كان له ولد من غيرها ربيبة. التاج (ربب)

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/٢٥٤، المعرفة: ١/٢٨٧

(٦) في المعرفة : الحفظ -يعني- للقراءة فوق.... ١/٢٨٩

(٧) أول كلام ابن المنادي: قرأ حفص على عاصم مرارا وكان الأولون... اهـ وينبه إلى أن كلمة " حفص" سقطت من "غاية" المؤلف حتى أصبح الكلام كأن ابن المنادي قرأ عليه عاصم.

انظر: غاية النهاية: ١/٢٥٤، المعرفة: ١/٢٨٩

(٨) كذا في النسخ و"غاية" المؤلف، وفي المعرفة والمطبوع: « أما في..»

(٩) المعرفة: ١/٢٨٨

(١٠) كذا في جميع النسخ بدون (في)

(١١) غاية النهاية: ٢/٣٦٤، المعرفة: ١/٣٤٢-٣٤٤ وفيه أن وفاته في ربيع الأول.

(١٢) غاية النهاية: ٢/٣٧٩

(١٣) في المطبوع: (خمس) وهو خطأ، وانظر: غاية النهاية: ٢/٣٧٨ ، المعرفة : ١/٤٠٩-٤١٠

شيخاً جليلاً ثقة ضابطاً صحيح القراءة.

وتوفي شعيب سنة إحدى وستين ومائتين، وكان مقرئا ضابطاً عالماً حاذقاً موثقـاً[1] مأموناً[2].

وتوفي أبو حمدون في حدود سنة أربعين ومائتين، وكان مقرئاً ثقة ضابطاً صالحاً ناقلا[3].

وتوفي أبو بكر الواسطي سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة[4]، ومولده سنة ثمان عشرة ومائتين، وكان إماماً جليلاً ثقة ضابطاً صالحاً[5]،كبير القدر ذا كرامات وإشارات حتى قالوا: لولاه[6] لما[7] اشتهرت روايات العليمي[8].

---

(1) في (س) « موثوقاً » والكلمة ساقطة من (ز)

(2) انظر: غاية النهاية: ١/٣٢٧

(3) قرأ على شيخه حسين الجعفي القرآن في كلّ يوم آيةً حتى ختمه في خمس عشرة سنة، وذكر له المؤلّف والسمعانيّ رؤياً عن الإدغام، وذكر له السمعانيّ أيضاً عدة حكايات تدل على صلاحه وزهده، منها ما نقله عن ابن المنادي قال: كان يقصد المواضع التي ليس فيها أحد يقرئ الناس فيقرئهم حتى إذا حفظوا انتقل إلى قوم آخرين بهذا النعت. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ١/٣٤٤، المعرفة: ١/٤٢٥-٤٢٦، تاريخ بغداد: ١٣/١٦، الأنساب: ١/٥٠٨

(4) كذا في "النشر" وهو قول الأهوازي، وقد استبعد المؤلّف هذا التاريخ، والصواب الذي عليه الخطيب والقصاع والذهبي والمؤلّف والنقّاش أنه توفي سنة ٣١٣ هـ ثلاث عشرة وثلاثمائة.

انظر: غاية النهاية: ٢/٤٠٥، المعرفة: ١/٤٩٣، تاريخ بغداد: ١٤/٣١٩-٣٢٠، السير: ١٥/٢٢٠

(5) (صالحا) سقطت من المطبوع.

(6) «لولا» عند سيبويه حرف جر، لكن لا تجر إلا المضمر نحو: (لولاك لولاي، لولاه)، فالضمائر الثلاثة عنده مجرورات بلولا، وعند الأخفش هي في موضع رفع بالابتداء ولا تعمل (لولا) فيها وهي كنحو: (لولا زيد لأتيتك)، و لم يذكر ابن مالك في الألفية (لولا) ضمن حروف الجر العشرين، وذكرها في كتبه الأخرى، وذهب المبرد إلى أن (لولا) لم ترد في كلام العرب متصلة بضمائر الجر كالكاف والهاء والباء، ومذهبه محجوج بوروده في كلام العرب الموثوق بعربيتهم - مع قلته وقلة شيوعه، كقول عمرو بن العاص لمعاوية رضي الله عنهما:

أتطمع فينا مَن أراق دماءنا ** ولولاك لم يعرض لأحسابنا حَسَن

وغير ذلك. انظر: شرح ابن عقيل: ٣/٧-٨

(7) في (ت) و (ز): «ما» بدون اللام وكلاهما صحيح.

(8) ممن صرح بهذا القول سبط الخيّاط في "كفايته" قال: العُلَيْميّ ليس بمذكور في القراءة ولا في الحديث إلاّ أن

==

١٥٧/١ وقال النقاش: ما رأت / عينـي مثله[1]، وكان إمام "الجامع" بواسط سنين، وكـان أعلى الناس إسنادا في قراءة عاصم[2].

وتوفي ابن خليع في ذي القعدة سنة ست وخمسين وثلاثمائة، وكان مقرئاً متصدراً ثقة ضابطاً متقناً[3].

وتوفي الرزاز في حدود سنة ستين[4] وثلاثمائة، وكان مقرئاً متصدراً معروفاً.

وتوفي عبيد بن الصباح سنة خمس وثلاثين ومائتين[5]، وكان مقرئاً ضابطاً صالحاً، قال الداني: هو من أجل أصحاب حفص وأضبطهم[6]، وقال الأشناني: قرأت عليـه فكـان فيما[7] علمته من الورعين المتقين.[8]

وتوفي عمرو بن الصباح سنة إحدى وعشرين ومائتين[9]، وكان مقرئاً ضابطاً حاذقـاً

== الرواية عنه عظمت وجلت بالإمام أبي بكر يوسف بن يعقوب ؛ لأنه كان ثقة في نفسه أمينا في روايته ونقلـه. اهـ بواسطة غاية النهاية: ٤٠٥/٢

(١) نقله أبو إسحاق الطبري، أنه سمع النقاش يقول ذلك، وزاد: كان أصم إلا عن كتاب الله، ومُقعَـداً إلا عـن فرائض الله، ثم قال الطبري: لو لم يحك هذه الحكاية النقاش لما تحدثت بها. اهـ انظر: غاية النهاية: ٥٠١/٢

(٢) انظر: غاية النهاية: ٤٠٤/٢

(٣) غاية النهاية: ٥٦٧/١

(٤) تصحفت في (ظ) إلى: « ثنتين » بالمثلثة والنون، وذكر المؤلّف في "غايته" نقلاً عن القـاضي أسـد - كـذا والصواب: أسعد - أنه توفي في المحرم سنة ٣٦٧ هـ انظر: غاية النهاية: ٥٠١/١

(٥) لكن رجّح بل صحّح المؤلّف في "غايته" بسندٍ ذكره ووصفه بأنه أخبره به الثقات إلى أبي العباس الأشناني أنـه قال: مات عبيد بن الصبّاح سنة ٢١٩ هـ: تسع - بتقديم التاء - عشرة ومائتين، ثم قال المؤلّف: وهذا أصح. انظر: غاية النهاية: ٤٩٦/١

(٦) انظر : المعرفة : ٤١١/١

(٧) من (ز) ، وفي (ظ) و (س): « ما» وفي (ت) « مما» بميمين، وما أثبته من (ز) موافق لما في غاية الاختصـار: ١٣١/١

(٨) في (ت) « المتقدمين » انظر: غاية النهاية: ٤٩٦/١

(٩) غاية النهاية: ٦٠١/١، المعرفة: ٤١١/١

من أعيان أصحاب حفص.

وقد قال غير واحد[١]: إنه أخو عبيد، وقال الأهوازي وغيره:[٢] ليسا بأخوين بل حصل الاتفاق في اسم الأب والجدّ وذلك عجيب، ولكن أبعد وتجاوز من قال هما واحد.

وتوفي الهاشمي سنة ثمان وستين وثلاثمائة، وكان شيخ البصرة في القراءة مع الثقة والمعرفة والشهرة والإتقان، رحل إليه أبو الحسن طاهر بن غلبون حتى قرأ عليه بالبصرة[٣].

وتقدمت وفاة أبي طاهر في رواية البزي[٤].

وتوفي الأشناني سنة سبع وثلاثمائة على الصحيح[٥]. وكان ثقة عدلاً ضابطاً خيِّراً مشهوراً بالإتقان، وانفرد بالرواية، قال ابن شنبوذ: لم يقرأ على عبيد بن الصبّاح سواه[٦] ولمّا توفي عبيد قرأ على جماعة من أصحاب حفص غير[٧] عبيد[٨].

وتوفي الفيل سنة تسع وثمانين ومائتين[٩]، وقيل: سنة سبع، وقيل: سنة ست، وكان شيخاً ضابطاً، ومقرئاً حاذقاً مشهوراً، وإنما لُقِّب بالفيل لعظم خَلقه[١٠]. / ١٥٨/١

---

(١) منهم الداني وابن أبي مريم صاحب "الموضح" والذهبي.

انظر: غاية النهاية: ٤٩٦/١ و ٦٠١، المعرفة: ١/ ، الإقناع: ١٢٣/١، الموضح: ١٤٠/١

(٢) منهم ابن شيطا. انظر: المعرفة: ٤١٢/١، المستنير: ٢١٨/١، الإقناع: ١٢٣/١

(٣) غاية النهاية: ٥٦٨/١، المعرفة: ٦١٨/٢

(٤) انظر: ص : ٥٨٧

(٥) خلافا للداني الذي قال سنة ٣٠٠ هـ، والأهوازي الذي قال: سنة ٣٠٥ هـ

انظر: غاية النهاية: ٦٠/١، المعرفة: ٤٨٩/١

(٦) ذكر المؤلّف عن ابن شنبوذ أنه قال: ذكر الأشناني أنه لم يجد بين أصحاب عمرو وعبيد خلافاً، وهذا دليل الاختلال ؛ لأنا نجد من طريق غيره عنهما خلافاً. اهـ.

ثم علّق المؤلّف بقوله: كلامه هذا ينقض قوله أوّلاً: لم يرو عنه الأشناني. اهـ.

وزيادة على ذلك فقد ذكر المؤلّف ممن قرأ عليه غير الأشناني: عبد الصمد بن محمد العينوني والحسن بن المبارك، من الكامل. انظر: غاية النهاية: ٤٩٥/١، المعرفة: ٤١١/١-٤١٢

(٧) في (س) «عن» خطأ

(٨) انظر: غاية النهاية: ٥٩/١-٦٠

(٩) وهو قول الأهوازي والنقّاش. انظر: غاية النهاية: ١١٢/١، المعرفة: ٥١٤/٢

(١٠) انظر: غاية النهاية: ١١٢/١، المعرفة: ٥١٣/٢

وتوفي زرعان في حدود التسعين ومائتين[1]، وكان من جِلّة[2] أصحاب عمرو بن الصبّاح، مشهوراً فيهم، ضابطاً محقّقاً متصدراً[3].

قراءة حمزة

رواية **خلف** طريق إدريس[4] عن[5] خلف، فمن طريق ابن عثمان من ثلاث طرق:

طريق الحِرْتكيّ وهي الأولى عنه من "الشاطبية" و"التيسير" قرأ بها الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون،[6] ومن "تلخيص" ابن بليمة قرأ بها على أبي عبد الله القزوينيّ، وقرأ بها على[7] ابن غلبون المذكور، ومن كتاب "التذكرة" لابن غلبون، وقرأ بها ابن غلبون على أبي الحسن محمد بن يوسف بن نهار الحرتكي[8] فهذه أربع طرق للحرتكيّ.

طريق المصاحفيّ وهي الثانية عن ابن عثمان من "تجريد" ابن الفحّام، قرأ بها على أبي الحسين الفارسيّ.[9] ومن "روضة" المالكيّ[10]، ومن "المستنير" قرأ بها ابن سوار على أبي

---

(١) لم يذكر المؤلّف تاريخ وفاته في "غايته".

(٢) في (ت): « جملة» بالميم بين الجيم واللام، وليست هي مراد المؤلّف، والله أعلم.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١/٢٩٤

(٤) ستأتي ترجمته ص: ٦٨٦

(٥) في (س) «عنه» بالضمير، وهو تحريف.

(٦) التيسير: ١٥

(٧) «على» سقطت من المطبوع.

(٨) شيخ مقرئ، إمام جامع البصرة، معروف بالضبط والإتقان، أدرك الأكابر من الشيوخ، توفي بعد سنة ٣٧٠هـ الحِرتكي: بكسر الحاء وسكون الراء وبعدها تاء مثناة من فوق نسبة لم أجد من ذكرها، ويغلب على الظنّ أنها وصفٌ لا نسبة من قولهم: حَرْتَك: على وزن جعفر، وهو الصغير الجسم، والله أعلم.

تنبيه: كنّاه الذهبي بأبي الحسين، مصغرا.

انظر: غاية النهاية: ٢/٢٨٨-٢٨٩، المعرفة: ٢/٦٦١، التذكرة ١/٤٤، القاموس (حتك) التاج (حرتك) وتصحف (نهار) إلى (نيار)

(٩) التجريد: ٥ب

(١٠) الروضة للمالكي: ٢٠١-٢٠٢

عليّ العطّار وأبي الحسن الخيّاط[1]، ومن "الجامع" للخياط المذكور[2]، وقرأ بها الخيّاط والعطّار والمالكيّ والفارسيّ الأربعة على أبي الفرج عبيد الله بن عمر المصاحفيّ[3]، فهذه خمس طرق للمصاحفي.

طريق الأَدَمي وهي الثالثة عن ابن عثمان من "الكامل" قرأ بها الهذليّ على أبي المظفر عبد الله بن شبيب بن عبد الله الأصبهاني وقرأ بها على أبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعيّ[4] وقرأ بها على محمد بن الحسن الأَدَميّ[5].

وقرأ الأدميّ والمصاحفيّ والحرتكيّ على أبي الحسين أحمد بن عثمان بن بويان[6]، فهذه عشر طرق لابن عثمان.

ومن طريق ابن مقسم من عشر طرق:

طريق السامريّ وهي الأولى عنه قرأ بها الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد.[7] ومن "الكافي" قرأ بها ابن شريح على ابن نفيس*[8] ومن "الكامل" قرأ بها الهذليّ على ابن نفيس*[9] ومنه أيضاً قرأ بها على محمد بن الحسن الشيرازي وقرأ بها على أبي بكر محمد بن

---

(١) المستنير: ٢٥٢/١

(٢) في المطبوع: « المذكورة» بالتاء. وانظر الجامع لابن فارس: ٣٣

(٣) انظر: غاية النهاية: ٤٩٠/١

(٤) الكامل: ق: ١٤٠

(٥) أبو عبد الله نزيل البصرة.

والأَدَمي: بفتح الهمزة والدال بعدها ميم، نسبة إلى من يبيع الأدم، وكتب بخط دقيق تحت كلمة (الأدمي) في (ك): بالقصر اهـ، وكذا ضبطها المؤلّف، وقال: لا يُعرف: (الآدمي) بالمد في القراء ووهم من زعم ذلك، قال: ويقع في كتب القراء ضبط: جعفر بن محمد من عبد الله بالمد وغيره بالمد ولعله وَهم والله أعلم.اهـ

انظر: غاية النهاية: ١٧٤/١ و ١١٨/٢

(٦) انظر: غاية النهاية: ٨٠/١

(٧) جامع البيان: ٥٣أ

(٨) الكافي: ١١

(٩) ما بين النجمتين سقط من (س)

الحسن الطحّان[1]، ومن "العنوان" قرأ بها أبو الطاهر على الطرسوسي*[2] ومن "المجتبى" لأبي القاسم الطرسوسيّ المذكور، وقرأ بها الطرسوسيّ*[3] والطحان وابن / نفيس وفارس على أبي أحمد السامريّ[4] فهذه ستّ طرق للسامري. 159/1

طريق الحمّاميّ وهي الثانية عن ابن مقسم من "التجريد" قرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسين الفارسيّ[5] ومن "الكافي" و"الكامل" قرآ[6] بها على تاج الأئمة ابن هاشم[7]، ومن "الكافي" أيضاً قرأ بها على أبي عليّ المالكيّ[8]، ومن "التجريد" أيضاً قرأ بها على ابن غالب وقرأ بها على المالكيّ[9]، ومن "الروضة" لأبي عليّ المالكيّ المذكور، ومن "الكامل" قرأ بها على أبي الفضل الرازي.[10]

ومن "إرشادي"[11] أبي العز قرأ بها على أبي علي الواسطيّ[12] ومن "التذكار" لابن شيطا ومن "المستنير" قرأ بها على ابن شيطا المذكور[13]، ومن "الجامع" لابن فارس الخيّاط، ومن "المستنير" لابن سوار قرأ[14] على الخيّاط المذكور، ومنه أيضاً قرأ بها على أبوي عليّ

---

(1) الكامل: ق: 140

(2) انظر: ص: 311

(3) ما بين النجمتين سقط من متن (س، ظ) وكتب في الحاشية ووضع عليه "صح"

(4) انظر: غاية النهاية: 417/1

(5) التجريد: 5ب

(6) كذا بالتثنية، وفي المطبوع: (قرأ) بالإفراد، وهو خطأ

(7) الكامل: ق: 140، الكافي: 11

(8) الكافي: 11

(9) التجريد: 5ب-6أ

(10) الكامل: ق: 140

(11) في (س) « إرشاد» بالإفراد، وكتب في حاشية (ز): وهما كتابا أبي العز، ولكن غلّب "الإرشاد" فقال: إرشادي أبي العز. اهـ والراجح عندي أن هناك إرشادين لأبي العز، كما سبق بيانه ص: 173 من الدراسة.

(12) الإرشاد: 147-148، الكفاية الكبرى: 89-90

(13) المستنير: 251/1

(14) في المطبوع: (بها)

الشرمقانيّ والعطّار[1]، ومن "المصباح" قرأ بها أبو الكرم على الشريف أبي نصر أحمد بن عليّ الهبّاري[2]، ومن "غاية" أبي العلاء قرأ بها على أبي بكر المزرفي، وقرأ بها على أبي عبد الله الحسين بن الحسن بن أحمد بن غريب[3] الموصليّ[4].

وقرأ الموصليّ والهبّاري والعطّار والشرمقانيّ والخيّاط وابن شيطا والواسطيّ والرازيّ والمالكيّ[5] وتاج الأئمّة والفارسيّ الأحد عشر على أبي الحسن الحمّاميّ[6] فهذه سبع عشرة طريقاً للحماميّ.

طريق الطّبريّ وهي الثالثة عن ابن مقسم من المستنير قرأ بها ابن سوار على أبوي عليّ العطّار والشرمقانيّ[7]، ومن "الوجيز" لأبي علي الأهوازيّ[8]، وقرأ بها هو والشرمقاني والعطّار على أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطّبريّ فهذه ثلاث طرق للطبري

طريق الشنبوذيّ وهي الرابعة عنه من "المبهج" قرأ بها السبط على الشريف أبي الفضل، وقرأ بها على الكارزيني، وقرأ بها على أبي الفرج الشنبوذيّ[9].

طريق النّهروانيّ وهي الخامسة عن ابن مقسم من "المستنير" قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطّار[10]، ومن "الكامل" قرأ بها أبو القاسم الهذليّ على أبي الفضل الرازي[11]،

---

(١) الجامع: ٣٢، المستنير: ٢٥١/١ وفيه أن قراءتهم على الحمّاميّ كانت سنة ٣٩٢ هـ

(٢) المصباح: ٥٤٣/٢

(٣) الإسكاف نزيل بغداد، مقرئ ضابط معروف. غاية النهاية: ٢٤٠/١

(٤) غاية الاختصار: ١٣٦/١

(٥) انظر: الروضة المالكيّ: ٢٠٠-٢٠١

(٦) انظر: غاية النهاية: ٥٢٢/١

(٧) المستنير: ٢٥١/١

(٨) ليس في الوجيز -عندي- هذا الطريق، بل فيه: الأهوازي عن الجبني عن ابن شنبوذ عن إدريس. الوجيز: ق ٤

(٩) المبهج: ٦٧/١

(١٠) المستنير: ٢٥٢/١

(١١) الكامل: ق: ١٤٠

وقرأ بها الرازي[1] والعطار على أبي الفرج النهرواني[2].

طريق الرزاز[3] وهي السادسة عنه من "المصباح" لأبي الكرم ومن الموضح والمفتاح[4] لابن خيرون وقرآ بها على عبد السيد بن عتاب وقرأ بها على أبي الحسن علي بن / أحمد الرزاز[5]، فهذه ثلاث طرق للرزاز. ١/١٦٠

طريق ابن مهران وهي السابعة عن ابن مقسم من "الغاية" له[6].

طريق الخوارزمي عن ابن مقسم وهي الثامنة عنه من "الكامل" قرأها الهذلي على أبي نصر الهروي، وقرأ بها على الخبازي، وقرأ بها على أبي بكر[7] أحمد بن إبراهيم الخوارزمي[8].

طريق ابن شاذان وهي التاسعة عن ابن مقسم من "كتابي" ابن خيرون قرأها على عمه أبي الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون: أنبأ[9] أبو علي الحسن بن أحمد بن شاذان.

طريق البزاز وهي العاشرة عن ابن مقسم من كامل الهذليّ قرأها على القهندزي[10]

---

(١) في (ز): « الرزاز » ولعله سبق قلم.

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/٤٦٨

(٣) مقرئ متصدر ضابط لرواية خلف عن حمزة، له قصة مع عبد السيِّد بن عتَّاب تلميذه، توفي سنة ٤١٩ هـ انظر: غاية النهاية: ١/٥٢٣-٥٢٤

(٤) تصفحت في المطبوع إلى: « المصباح » بالصاد والباء.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/٥٢٣، المصباح: ٢/٥٤٢

(٦) الغاية: ١٠٧-١٠٨

(٧) الكامل: ق: ١٤٠

(٨) المؤدب، مقرئ، انفرد برواية: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وأستفتح الله وهو خير الفاتحين) عن إدريس عن خلف عن حمزة.

والخوارزمي: نسبة إلى خوارزم، وهي اسم لناحية من جرجان، مكونة من الكلمتين: خوار: اللحم، ورزم: الحطب. وذكر ياقوت سبب تسميتها بهذا الاسم، وقال: هي في الشرق كسجلماسة في الغرب.

انظر: غاية النهاية: ١/٣٦، معجم البلدان: ٢/٣٩٥-٣٩٨

(٩) في (س) و (ز) « أخبرنا»

(١٠) الكامل: ق: ١٤٠

وقرأها على أبي الحسين الخبازي وقرأ بها على أبي نصر عبد الملك بن أحمد البزاز.

وقرأ بها البزاز وابن شاذان والخوارزمي وابن مهران والرزاز والنّهروانيّ والشنبوذيّ والطّبريّ والحمّاميّ والسامريّ عشرتهم على أبي بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مقسم العطّار البغداديّ، فهذه سبع وثلاثون طريقاً لابن مقسم[1].

ومن طريق ابن صالح قرأ بها الداني على أبي الفتح فارس[2]، ومن "التجريد" قرأ بها[3] ابن الفحّام على عبد الباقي بن فارس، وقرأ بها على أبيه، وقرأ بها فارس على أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن الخراساني[4]، وقرأ بها على أبي عليّ أحمد بن عبيد الله بن حمدان بن صالح[5] البغداديّ، فهذه طريقان لابن صالح.

ومن طريق المطوعي[6] من "المبهج" ومن "المصباح" قرأ بها سبط الخيّاط وأبو الكرم

---

(١) كذا ذكر المؤلّف، وتبعه القسطلاني أنها (٣٧) طريقاً لابن مقسم، والصواب أنه (٣٤) طريقاً؛ لأن طرق "الكافي" و"العنوان" و"الوجيز" ليست كما ذكر المؤلّف هنا.

وأذكر أولاً طريق الكتابين كما في النشر هنا، ثم أذكر طريقيهما من خلال الكتب الثلاثة نفسها ليتضح صحة هذا الكلام:

طريق الكافي: ابن شريح عن ابن نفيس عن السامريّ عن ابن مقسم.

طريق العنوان: أبو الطاهر عن الطرسوسي عن السامريّ عن ابن مقسم.

طريق الوجيز: الأهوازي عن الطّبريّ عن ابن مقسم.

هكذا ذكر المؤلّف هنا.

أمّا طريق ابن شريح في "الكافي" فهي: قال ابن شريح: قرأت بها على ابن نفيس وقرأ ابن نفيس على السامريّ وقرأ السامريّ على أبي الحسن بن الزي - كذا - وهو تصحيف، صوابه " الرقي ".

وأمّا طريق أبي الطاهر في "العنوان" فهي: أبو الطاهر عن الطرسوسي عن السامريّ عن ابن شنبوذ وأبي الحسن عليّ بن الحسين الرقي.اهـ.

وأمّا طريق الأهوازي في الوجيز فهي: الأهوازي عن الجبني عن ابن شنبوذ عن إدريس.

(٢) جامع البيان: ١/ق ٥٣

(٣) في (ز): « قرأ بها على » وكلمة (على) زائدة.

(٤) التجريد: ٦أ ، وفيه: عبد الله، بدل عبيد الله.

(٥) سيترجم له المؤلّف بعد قليل.

(٦) في المطبوع: «ومن» بزيادة الواو.

على الشريف عبد القاهر[1]، ومن "تلخيص" أبي معشر قرأ بها هو والشريف على الكارزيني[2]، ومن "التجريد" قرأ بها ابن الفحّام على[3] نصر الفارسيّ وقرأ بها على أبي الحسن السعيدي[4]، وقرأ بها الكارزيني والسعيدي على أبي العباس الحسن بن سعيد المطوعيّ فهذه أربع طرق للمطوعيّ.

وقرأ بها المطوعي وابن صالح وابن مقسم وابن عثمان الأربعة على أبي الحسن إدريس[5] بن عبد الكريم الحداد وقرأ إدريس على أبي محمد خلف بن هشام البزار[6]. تتمة ثلاث وخمسين طريقاً عن خلف.

رواية خلاد:

١٦١/١

طريق ابن شاذان عنه: طريق ابن شنبوذ عنه من ثلاث / طرق:

طريق السامريّ وهي الأولى عنه من "الشاطبية" و"التيسير" قرأ بها الداني على أبي الفتح فارس[7]، ومن "تجريد" ابن الفحّام، ومن "تلخيص" ابن بلّيمة قرآ بها على عبد الباقي بن فارس وقرأ بها على أبيه[8]، ومن "كافي" ابن شريح، ومن "روضة" المعدّل قرآ بها على ابن نفيس.

ومن "العنوان" قرأ بها أبو الطاهر على أبي القاسم الطرسوسي، ومن "المجتبى"

---

(١) المبهج: ٦٩/١-٧٠، المصباح: ٥٤٣/٢

(٢) التلخيص: ١١٤

(٣) في (س) « أبي نصر »

(٤) التجريد: ٥ب، وفيه سمّى المطوعي: أحمد بن سعيد، وهو وهم كما ذكر المؤلّف في غايته: ٥٨/١و٢١٥

(٥) في (س): « أبي إدريس الحسن» بالعكس، ولعله سبق قلم من الناسخ.

(٦) في (ت) والمطبوع والتجريد: « البزاز» بزاءين، تصحيف، صوابه "البزار " بزاي ثم ألف ثم راء كما صرح به المؤلّف في "غايته"، نسبة إلى استخراج الدهن من البزر أو بيعه، وقد ذكر السمعانيُّ خَلَفًا في هذه المادة. انظر: غاية النهاية: ٢٧٢/١، المعرفة: ٤١٩/١، الأنساب: ٣٣٦/١

(٧) التيسير: ١٥

(٨) التجريد: ٦أ

للطرسوسيّ المذكور[1]، ومن "الكامل" قرأ بها الهذليّ على محمد بن الحسن الشيرازي وقرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسن الطحان[2]، ومن "القاصد" للخزرجي.

وقرأ بها هو[3] والطّحّان والطرسوسيّ وابن نفيس وفارس خمستهم على أبي أحمد السامريّ، فهذه عشر طرق للسامري.

طريق الشنبوذيّ وهي الثانية عن ابن شنبوذ من "المبهج" قرأ بها سبط الخيّاط على عزّ الشرف العبّاسيّ، وقرأ بها على محمد بن الحسين الفارسيّ[4]، ومن "كتابي" ابن خيرون ومن "مصباح" أبي الكرم قرأ بها هو وابن خيرون على عبد السيِّد بن عتَّاب، وقرأ بها على محمد بن ياسين[5] الحلبيّ[6]، وقرأ الحلبيّ والفارسيّ بها[7] على أبي الفرج الشنبوذيّ، فهذه أربع طرق للشنبوذي.

طريق الشذائي وهي الثالثة عنه من "مبهج" السبط قرأ بها على الشريف أبي الفضل وقرأ بها على أبي عبد الله الكارزيني وقرأ بها على الشذائي[8]، وقرأ بها الشذائي والشنبوذي والسامريّ ثلاثتهم على[9] أبي بكر[10] بن شنبوذ، فهذه خمس عشرة طريقاً لابن شنبوذ.

---

(١) الكافي: ق:١٤١، روضة الحفاظ: ق ٨٢

(٢) الكامل: ق: ١٤١

(٣) « هو»: سقطت من (س)

(٤) المبهج: ٧٠/١

(٥) أبو طاهر، البزار، أحد أعلام القرآن، إمام محقق، له مصنّف في القراءات، توفي سنة ٤٢٦ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٢٧٦/٢، المعرفة: ٧٢٩/٢، الوافي بالوفيات: ١٨١/٥

(٦) المصباح: ٥٤٩/٢

(٧) «بها»: سقطت من (س)

(٨) المبهج: ٦٩/١-٧٠

(٩) في المطبوع: «عن» وهو تحريف.

(١٠) كذا في جميع النسخ، وهو خطأ، صوابه (أبي الحسن) وذكر المعدّل في "روضته" [ق: ٨٢] أن اسمه (أحمد) وهو خطأ أيضاً، نقله عن السامريّ الذي ذكر المؤلّف أنه كان يهم في اسمه. انظر: غاية النهاية: ٥٤/٢

طريق النقَّاش عن ابن شاذان من "تلخيص" ابن بلّيمة قرأ بها على أبي معشر، ومن كتاب "الإعلان" قرأ بها الصفراوي على أبي الطيب عبد المنعم بن يحيى بن الخلوف، وقرأ بها على أبيه، وقرأ بها على أبي معشر، ومن "تلخيص" أبي معشر قرأ بها على الشريف أبي القاسم الزيديّ، وقرأ بها على أبي بكر النقَّاش[1]،فهذه ثلاث طرق للنقاش.

وقرأ النقَّاش وابن شنبوذ على أبي بكر محمد بن شاذان الجوهري البغداديّ، فهذه ثمان عشرة طريقاً لابن شاذان.

طريق ابن الهيثم[2] عن خلاد:

طريق القاسم بن نصر[3] عنه، قرأ بها الداني على أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون[4]، ومن "تلخيص" ابن بليمة قرأ بها على القزويني وقرأ بها على طاهر* وقرأ بها طاهر*[5] على أبيه عبد المنعم، ومن كتاب / "التبصرة" لمكيّ، ومن "الهداية" للمهدويّ قرأ بها على ابن سفيان* ومن "الهادي" لابن سفيان المذكور*[6] وقرأ بها ابن سفيان ومكيّ على عبد المنعم بن غلبون وقرأ بها على أبي سهل صالح بن إدريس بن صالح البغدادي[7]، ومن "المبهج" قرأ بها السبط على الشريف عبد القاهر وقرأ بها على أبي عبد الله الفارسي[8]، ومن "الكامل" قرأ بها الهذليّ على عبد الله بن شبيب وقرأ بها على الخزاعيّ،

١٦٢/١

---

(١) ليس في "التلخيص" لأبي معشر المطبوع "رواية خلاد أصلاً، وفي "سوق العروس" روى هذه الرواية، عن الأهوازي عن أبي إسحاق الطّبريّ عن النقَّاش عن الجوهري عن خلاد عن سليم عن حمزة.اهـ ق: ٧٣أ

(٢) ستأتي ترجمته ص: ٦٨٨

(٣) أبو سلمة الكوفي، مقرئ، ضابط، مقصود في قراءة حمزة، توفي في حدود سنة ٣٩٠ انظر: غاية النهاية: ٢/٢٥

(٤) المفردات: ٣٤٣-٣٤٤

(٥) ما بين النجمتين سقط من: (ز)

(٦) ما بين النجمتين سقط من: (ط)، وانظر الهادي: ق: ٣/أ

(٧) التذكرة: ١/٤٥، التبصرة: ٢٠٩-٢١٠

(٨) المبهج: ١/٦٩-٧٠

ومنه أيضا قرأ بها على أبي نصر الهروي وقرأ بها على الخبازي[1].

وقرأ بها الخبازي والخزاعي والفارسي على أبي بكر الشذائي.[2] وقرأ بها الشذائي وصالح على أبي سلمة عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي[3] وقرأ بها على القاسم بن نصر المازني[4] فهذه ثمان طرق لابن نصر.

طريق ابن ثابت عن ابن[5] الهيثم: قرأ بها الداني على فارس بن أحمد[6]، ومن تلخيص ابن بليمة قرأ بها على عبد الباقي بن فارس وقرأ بها على فارس وقرأ بها فارس على أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن الخراساني بدمشق، وقرأ بها على أبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن عبد الرحمن البغدادي[7]، وقرأ بها على محمد بن يوسف الناقد.[8] وقرأ بها على أبي محمد عبد الله بن ثابت التوزي[9] وقرأ ابن ثابت والقاسم بن نصر على أبي عبد الله محمد

---

(١) الكامل: ق: ١٤٢

(٢) انظر: ص: ٥٣٦

(٣) يعرف بابن أبي الروس، مقرئ، لا يقصد في غير قراءة حمزة. انظر: غاية النهاية: ١/٣٦٥

(٤) نسبة إلى قبيلة من تميم. الأنساب: ٥/١٦٣

(٥) «ابن»: سقطت من المطبوع.

(٦) جاء في حاشية (ك): « ثم رأيت نسخة بكتاب "جامع البيان" أسند فيها هذه الرواية من هذه الطريق عن شيخه أبي الفتح عن شيخه عبد الباقي عن قراءته على إبراهيم بن عمر البغدادي عن قراءته على محمد بن يوسف الناقد عن قراءته على عبد الله بن ثابت، وهذا إسناد نازل جدا فليحرر من كتاب الطبقات.

كشف ذلك من طبقات الحافظ أبي عمرو الداني فقال: محمد بن يوسف يعرف بالناقد بغدادي، أخذ القراءة عرضا عن عبد الله بن ثابت صاحب محمد بن الهيثم، روى القراءة عنه عرضا إبراهيم بن محمد. قاله: أبو الفتح عن عبد الباقي أبي الحسن عنه. انتهى. وانظر: جامع البيان: ١/ق ٥٤/أ

(٧) تقدمت ترجمته ص: ٦٤٢

(٨) مقرئ. غاية النهاية: ٢/٢٨٩

(٩) مقرئ مجود، وكان يجوِّد قراءة حمزة.

التَوَّزي: ضبطه المؤلّف بفتح المثناة وتشديد الواو وبالزاي، نسبة إلى: " توَّز" بفتح أوله وتشديد ثانيه وفتحه أيضاً: مدينة بفارس قريبة من كازرون فتحت في زمن سيدنا عمر ﷺ سنة ١٨-١٩ هـ ويقال لها أيضاً: توج: بالجيم بدل الزاي.

انظر: غاية النهاية: ١/٤١١-٤١٢، معجم البلدان: ٢/٥٦ و ٥٨، الأنساب: ١/٤٩١

بن الهيثم الكوفي فهذه عشر طرق لابن الهيثم.

طريق الوزّان عن خلاد من طريقين:

الأولى طريق الصوّاف عن الوزّان من سبع طرق عنه:

طريق البزوريّ وهي الأولى عن الصوّاف[1] قرأ بها الداني على فارس بن أحمد[2]، ومن تلخيص ابن بلّيمة قرأ بها على ابن نبت العروق وقرأ بها على أبي العباس الصقلي وقرأ بها على فارس وقرأ بها فارس[3] على عبد الباقي بن الحسن، ومن "كامل" الهذلي قرأ بها على أحمد بن هاشم وقرأ بها على أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الله الحذّاء[4]، وقرأ بها الحذّاء وعبد الباقي على أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبد الله البُزُوريّ[5] البغداديّ، فهذه ثلاث طرق للبُزوري.

طريق بكار وهي الثانية عن الصوّاف من "التجريد" قرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسين الفارسيّ، ومنه قرأ بها على ابن غالب وقرأ بها على أبي علي المالكيّ.*[6]/ ومن الروضة للمالكي المذكور*[7]، ومن "غاية" أبي العلاء قرأ بها على أبي العزّ[8]، ومن "كفاية" أبي العز المذكور قرأ بها على الواسطيّ[9]، ومن "المستنير" قرأ بها ابن سوار على

---

(١) تقدمت ترجمته ص: ٦٤٩

(٢) المفردات: ٣٤٣

(٣) « فارس»: من (ك) فقط

(٤) الكامل: ق: ١٤١

(٥) كذا في النشر " البزوري" بالباء الموحدة من أسفل، المضمومة، والزاي، بعدها واو ثم راء، نسبة إلى من يبيع البزور وهي نوع من البقول، وفي "غاية" المؤلف: المروزي: بالميم بدل الباء ثم راء وواو ثم زاي، نسبة إلى "مرو" بفارس، وهو: مقرئ، يعرف بابن المناوي.

انظر: غاية النهاية: ٧/١، الأنساب: ٣٤٣/١، و ٢٦٥/٥-٢٦٦

(٦) التجريد: ٦أ

(٧) ما بين النجمتين سقط من (ظ)

(٨) غاية الاختصار: ١٣٩/١

(٩) الكفاية الكبرى: ٩٢

الشرمقاني والعطار، ومنه قرأ بها أيضا على أبي الحسن الخياط[1]، ومن "الجامع" للخياط المذكور، ومن "المستنير" أيضا قرأ على أبي الفتح ابن شيطا[2]، ومن "التذكار" لابن شيطا المذكور.

وقرأ بها ابن شيطا والخياط[3] والعطار والشرمقاني والواسطي والمالكي والفارسي سبعتهم على أبي الحسن الحمامي.

ومن "الروضة" أيضا للمالكي[4]، ومن "تلخيص" أبي معشر قرأ بها على الشريف أبي القاسم الزيدي[5]، ومن "غاية" الهمذاني قرأ بها على القلانسي، وقرأ بها على غلام الهراس[6]، ومن "المستنير" أيضا لابن سوار قرأ بها على أبي الحسن الخياط[7]، ومن "جامع" الخياط *[8] المذكور.

وقرأ الخياط *[9] وغلام الهراس والزيدي والمالكي أربعتهم على أبي محمد الحسن بن محمد بن داود الفحام.

ومن "مستنير" ابن سوار أيضا قرأ بها على ابن شيطا، ومن "تذكار" ابن شيطا أيضا، وقرأ بها ابن شيطا على أبي الحسن بن العلاف[10]، ومن "الغاية" لأبي بكر ابن مهران

---

(١) المستنير: ٢٥٨/١

(٢) المصدر السابق.

(٣) يلاحظ هنا أن الخياط صرح بعدم ختمه على الحمامي، حيث قال ما نصه: وقرأتها على شيخنا أبي الحسن الحمامي، إلا أنني لم أختم عليه، بل سمعت كتاب "خلاد" منه عن بكار بهذا الإسناد. اهـ ثم أشار الخياط في كتابه الآخر " التبصرة " أنه قرأ القرآن كله بهذه الرواية على الحمامي، ومعلوم أن "التبصرة" مؤلفة بعد (الجامع). انظر: الجامع: ٣٤ و٣٥، التبصرة: ق: ٧

(٤) الروضة للمالكي: ٢٠٥-٢٠٦

(٥) ليس في "التلخيص" المطبوع رواية "خلاد" فضلا عن هذه الطريق.

(٦) غاية الاختصار: ١٣٩/١

(٧) المستنير: ٢٥٨/١

(٨) الجامع: ٣٤

(٩) ما بين النجمتين سقط من (ظ)

(١٠) المستنير: ٢٥٨/١

ومن "المستنير" أيضاً *[1] قرأ بها ابن سوار على العطار وقرأ بها على أبي الفرج النهرواني[2].

وقرأ النهرواني وابن مهران[3] وابن العلاف والفحام والحمامي الخمسة على أبي عيسى، بكار بن أحمد بن عيسى، فهذه عشرون طريقا لبكار.

طريق ابن عبيد وهي الثالثة عن الصواف قرأ بها الداني على فارس[4]، وقرأ بها ابن بليمة على محمد بن أبي الحسن الصقلي * وقرأ بها على أبي العباس الصقلي *[5] وقرأ على فارس، وقرأ بها فارس على أبي الحسن الخراساني بدمشق وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عبد الرحمن بن عبيد البغدادي.

طريق أبي بكر النقاش وهي الرابعة عن الصواف من "تلخيص" أبي معشر قرأ بها على أبي القاسم الشريف، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسن النقاش[6].

طريق ابن أبي عمر النقاش وهي الخامسة عن الصواف من "التجريد" لابن الفحام قرأ بها على أبي[7] نصر الفارسي[8]، ومن "روضة" أبي علي المالكي[9] وقرأ بها الفارسي والمالكي على أبي الحسين السوسنجردي.

ومن "كفاية" أبي العز قرأ على أبي علي / الواسطي[10]، ومن "مستنير" ابن سوار قرأ ١٦٤/١

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (ظ)

(٢) المستنير: ٢٥٨/١

(٣) الغاية: ١٠٩

(٤) المفردات: ٣٤٣

(٥) ما بين النجمتين سقط من (س)

(٦) لا توجد رواية "خلاد" في "التلخيص" المطبوع.

(٧) كذا في جميع النسخ: « أبي نصر» والصواب حذف كلمة (أبي)؛ لأن الفارسي اسمه (نصر).

(٨) التجريد: ق: ٦

(٩) الروضة للمالكي: ٢٠٤-٢٠٥

(١٠) الكفاية الكبرى: ٩٣

بها على الشرمقانيّ[1]، وقرأ بها الشرمقانيّ والواسطيّ على بكر بن شاذان، ومنه أيضاً قرأ بها ابن سوار على أبي علي العطّار وقرأ بها على أبي إسحاق الطّبريّ[2]، ومن "غاية" ابن مهران.

وقرأ بها[3] هو والطّبريّ وبكر والسوسنجرديّ على أبي الحسن محمد بن عبد الله بن مرّة المعروف بابن أبي عمر النقّاش الطوسيّ[4] فهذه ستّ طرق له.

طريق ابن حامد وهي السادسة عن الصوّاف من غاية ابن مهران قرأ بها على أبي عليّ محمد بن أحمد بن حامد[5] المقرئ بسمرقند[6].

طريق الكتّانيّ وهي السابعة عن الصوّاف من "كتابي" ابن خيرون و"المصباح" لأبي الكرم وقرأ بها على عبد السيِّد بن عتَّاب وقرأ بها على محمد بن ياسين، وقرأ بها على أبي حفص عمر بن إبراهيم الكتّانيّ[7].

وقرأ بها الكتّانيّ وابن حامد والنقّاشان وابن عبيد وبكّار والبزوريّ[8] سبعتهم على أبي عليّ الحسن بن الحسين الصوّاف[9]، فهذه ست وثلاثون طريقاً للصواف.

---

(١) المستنير: ٢٥٨/١

(٢) نفس المصدر.

(٣) الغاية: ١٠٨-١٠٩

(٤) نسبة إلى (طوس) بضم الطاء المهملة، بلدة بخراسان. انظر: الأنساب: ٨٠/٤

(٥) مقرئ، ضابط لحروف ابن كثير وغيره، أثنى عليه ابن مهران واعتمد على روايته. انظر: غاية النهاية: ٦٠/٢-٦١

(٦) الغاية: ١٠٩

(٧) لم أجد هذا الطريق في "المصباح".

(٨) في (ظ): « المروزي » بالميم وتقديم الراء على الزاي، وقد سبق ما في ذلك.

(٩) كذا عمَّم المؤلِّف قراءة السبعة على الصواف، وهذا التعميم يخرج منه ابن حامد؛ لأن تلميذه ابنَ مهران نقل عنه قوله: قرأت عليه - الصواف - إلى سورة "محمد " ﷺ و لم أقدر أن أختم عليه. اهـ فكان الأولى الإشارة إلى ذلك كما فعل سابقاً في "المصباح". والله أعلم.

الثانية عن الوزان: طريق ابن[1] البختري من كتاب "المستنير" قرأ بها ابن سوار على أبوي علي الحسنين ابن الفضل الشرمقاني وابن عبد الله العطار، وقرآ بها على أبي إسحاق الطبري، وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن عبد الرحمن بن الفضل بن الحسن بن البختري البغدادي، المعروف بالولي، وقرأ بها على أبيه[2] عبد الرحمن[3].

وقرأ بها أبوه والصواف على أبي محمد القاسم بن يزيد بن كليب الوزان الأشجعي الكوفي وهذه ثمان وثلاثون طريقا للوزان.

طريق الطلحي عن خلاد: قال الداني: أخبرنا بها أبو القاسم عبد العزيز بن جعفر الفارسي قال: حدثنا بها عبد الواحد بن عمر[4].

ومن كتاب "الكامل" قرأ بها أبو القاسم الهذلي على أبي العباس أحمد بن هاشم بمصر، وقرأ بها على أبي الحسن علي بن أحمد الحمامي ببغداد، وقرأ بها على[5] عبد الواحد بن عمر وقرأ بها عبد الواحد على الإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، وقرأ بها مرارا على أبي داود سليمان بن عبد الرحمن بن حماد بن عمران بن موسى بن طلحة بن عبيد الله الطلحي[6] الكوفي التمار[7].

١٦٥/١ وقرأ / الطّلحيّ والوزّان وابن الهيثم وابن شاذان على أبي عيسى خَلّاد بن خالد الشيبانيّ؛ مولاهم الكوفيّ الصيرفيّ[8]، تتمة ثمان وستين طريقاً لخلاد.*

---

(١) «ابن» سقطت من المطبوع.

(٢) المستنير: ٢٥٧/١

(٣) مقرئ. غاية النهاية: ٣٧٦/١

(٤) هذه الطريق للداني لم أجدها في "جامع البيان" ولا في "المفردات" فضلاً عن "التيسير". فلعلها أدائية للمؤلف، والله أعلم.

(٥) «على» سقطت من (ظ)

(٦) مقرئ ثقة، توفي سنة ٢٥٢ هـ
غاية النهاية: ٣١٤/١

(٧) الكامل: ق: ١٤١

(٨) انظر: غاية النهاية: ٢٧٤/١-٢٧٥

وقرأ خلاد*[١] وخلف على أبي عيسى سليم[٢] بن عيسى بن سليم بن عامر بن غالب الحنفي[٣]، مولاهم الكوفي.

وقرأ سُلَيم[٤] على إمام الكوفة أبي عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي الزيات فذلك مائة وإحدى وعشرون طريقا عن حمزة[٥].

وقرأ حمزة على أبي محمد سليمان بن مهران الأعمش عرضاً[٦]، وقيل: الحروف فقط[٧].

وقرأ حمزة أيضاً على أبي حمزة حمران بن أعين[٨]، وعلى أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي، وعلى محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وعلى أبي محمد طلحة بن مُصَرِّف اليامي[٩]، وعلى أبي عبد الله جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين علي بن

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (ظ)

(٢) مشهور عند أهل القراءات أنه بالتصغير، و لم أجد من ضبطه.

(٣) نسبة إلى بني حنيفة الذين كانوا في اليمامة. الأنساب: ٢/٢٨٠

(٤) في (ت): «سليمان » وهو سبق قلم.

(٥) « عن حمزة » سقطت من (ظ)

(٦) هذا القول رمز إليه المؤلف بأنه للجماعة (ع).

انظر: غاية النهاية: ١/٢٦١

(٧) وهذا القول رواه أحمد بن جبير الأنطاكي بسنده عن حمزة فقال: ثنا حجاج بن محمد، قلت لحمزة: قرأت على الأعمش، قال -حمزة-: لا، ولكني سألته عن هذه الحروف حرفاً حرفاً. اهـ.

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: حدثني عدة من أهل العلم عن حمزة أنه قرأ على حمران، وكانت هذه الحروف التي يرويها حمزة عن الأعمش إنما أخذها عن الأعمش أخذاً، و لم يبلغنا أنه قرأ عليه القرآن من أوله إلى آخره. اهـ.

وكيفية أخذه الحروف عن الأعمش أنه كان إذا جاء رمضان جاء حمزة ومعه مصحف فيمسك على الأعمش فيقرأ ويسمع حمزة قراءته حتى يختم.

انظر: غاية النهاية: ١/٢٦٢-٢٦٣، المعرفة: ١/٢٦٤-٢٦٥، السبعة: ٧١-٧٢

(٨) مقرئ، من كبارهم، الهمدانيّ، ولاؤه لبني شيبان، ثبت في القراءة، يرمى بالرفض.

انظر: غاية النهاية: ١/٢٦١، المعرفة: ١/١٧١

(٩) نسبة إلى: يام، بطن من همدان. وكتب في (ظ) « اليئامي » بهمزة بين الألف والياء ولعله تصحيف. الأنساب: ٥/٦٧٧-٦٨٨

الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي[1]، وقرأ الأعمش، وطلحة، على أبي محمد يحيى بن وثاب الأسدي.

وقرأ يحيى على أبي شبل علقمة بن قيس، وعلى ابن أخيه الأسود بن يزيد بن قيس، وعلى زر بن حبيش، وعلى زيد بن وهب[2]، وعلى عبيدة بن عمرو السلماني، وعلى مسروق بن الأجدع.

وقرأ حمران على أبي الأسود الديلي[3] وتقدم سنده،[4] وعلى عبيد بن نضيلة، وقرأ عبيد على علقمة، وقرأ حمران أيضاً على محمد الباقر، وقرأ أبو إسحاق على أبي عبد الرحمن السلمي[5] وعلى زر بن حبيش، وتقدم سندهما، وعلى عاصم بن ضمرة[6]، وعلى الحارث بن عبد الله الهمذاني[7].

وقرأ عاصم والحارث على علي، وقرأ ابن أبي ليلى على المنهال بن عمرو وغيره، وقرأ المنهال على سعيد بن جبير، وتقدم سنده[8].

وقرأ علقمة والأسود وابن وهب ومسروق وعاصم بن ضمرة والحارث أيضاً على عبد الله بن مسعود.

---

(١) المدني، قرأ عليه حمزة بالمدينة، ولم يخالفه إلا في عشرة أحرف ذكرها المؤلف في "غايته". توفي سنة ١٤٨هـ غاية النهاية: ١/١٩٦-١٩٧

(٢) الجهني، الكوفي، رحل إلى النبي ﷺ فمات ﷺ وهو في الطريق، توفي بعد الثمانين.

انظر: غاية النهاية: ١/٢٩٩

(٣) في المطبوع: « الديلمي »، تصحيف.

(٤) انظر: ص: ٣٣٩

(٥) في (س): « عبد الرحمن بن أبي ليلى » ولعله سبق قلم.

(٦) الكوفي، معظم روايته عن علي رضي الله عنه، ثقة، صالح.

انظر: غاية النهاية: ١/٣٤٩

(٧) كان فقيهاً فرضياً نسابة، شيعياً، توفي سنة ٦٥هـ.

انظر: غاية النهاية: ١/٢٠١

(٨) انظر: ص: ٣٥٧

وقرأ جعفر الصادق على أبيه محمد الباقر[١]، وقرأ الباقر على أبيه زين العابدين،[٢] وقرأ زين العابدين على أبيه؛ سيد شباب أهل الجنة الحسين، وقرأ الحسين على أبيه علي بن أبي طالب، وقرأ علي وابن مسعود رضي الله عنهما على رسول الله ﷺ./ ١٦٦/١

وتوفي حمزة سنة ست وخمسين ومائة على الصواب[٣]، ومولده سنة ثمانين[٤]، وكان إمام الناس في القراءة بالكوفة بعد عاصم والأعمش.

وكان ثقة كبيرًا حجّة رضًى[٥] قيّماً بكتاب الله مجوّدًا[٦] له[٧]، عارفاً بالفرائض والعربية، حافظاً للحديث، ورعاً عابداً خاشعاً ناسكاً زاهداً قانتاً لله لم يكن له نظير، وكان يجلب الزيت من العراق إلى حلوان[٨] ويجلب الجبن[٩] والجوز منها إلى الكوفة.

قال له الإمام أبو حنيفة: شيئان غلبتنا عليهما لسنا ننازعك عليهما: القرآن والفرائض[١٠].

وكان شيخه الأعمش إذا رآه يقول: هذا حبر القرآن.

وقال حمزة: ما قرأت حرفاً من كتاب الله إلا بأثر.[١١]

---

(١) محمد بن علي بن الحسين، سمي الباقر؛ لأنه بقر العلم أي عرف ظاهره وخفيه، سئل عن الشيخين فقال: تبرأ من عدوهما فإنهما كانا إمامي هدى، توفي سنة ١١٨ هـ وقيل غير ذلك. انظر: غاية النهاية: ٢٠٢/٢

(٢) علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ثقة مأمون، ورع، رفيع القدر، حدث عن عائشة وصفية وأم سلمة وأبي هريرة وابن عباس وغيرهم، حدث عنه أولاده وهشام بن عروة وغيرهما، توفي سنة ٩٤ هـ على القول الصحيح. انظر: غاية النهاية:٥٣٤/١، طبقات ابن سعد:٢١١/٥، تاريخ البخاري: ٢٦٦/٦، السير: ٣٨٦/٤-٤٠١

(٣) هذا قول ابن أبي الدنيا، حدثه به محمود بن أبي نصر العجلي. انظر: غاية النهاية: ٢٦٣/١، المعرفة: ٢٦٥/١، السبعة: ٧٧

(٤) انظر: غاية النهاية: ٢٦١/١

(٥) في « رضياً»

(٦) في (ظ): « مجردا » بالراء.

(٧) «له» سقطت من المطبوع.

(٨) من أعمال مصر.

(٩) كذا ضبطت في (ظ) و (ك) وهي لغة فيها. انظر: التاج (جبن)

(١٠) انظر: غاية النهاية: ٢٦٣/١، المعرفة: ٢٥٣/١، وفيهما: « فيهما » بدل « عليهما »

(١١) رواه ابن مجاهد والذهبي بسنديهما عن شعيب بن حرب، قال: سمعت حمزة يقول: ما قرأت...

==

وتوفي خلف سنة تسع وعشرين ومائتين، وستأتي ترجمته في سند[1] قراءته إن شاء الله تعالى.[2]

وتوفي خلاد سنة عشرين ومائتين[3]، وكان إماماً في القراءة، ثقة، عارفاً محقّقاً مجوّداً أستاذاً ضابطاً متقناً، قال الداني: هو أضبط أصحاب سُلَيْم وأجلّهم[4].

وتوفي سُلَيم سنة ثمان وثمانين[5] وقيل سنة سبع وثمانين ومائة[6]، وكان إماماً في القراءة ضابطاً لها محرّراً حاذقاً.

وكان أخصَّ أصحاب حمزة وأضبطهم وأقومهم بحرف[7] حمزة، وهو الذي خلفه في القيام بالقراءة.

قال يحيى بن عبد الملك[8]: كنّا نقرأ على حمزة فإذا جاء سُلَيم قال لنا حمزة: تَحفَّظوا - أو -[9] تثبتوا فقد جاء سُلَيم.

وتوفي إدريس سنة اثنتين وتسعين ومائتين، عن ثلاث وتسعين سنة[10]، وكان إماماً ضابطاً متقناً، ثقة، روى عن خلف روايته واختياره، وسئل عنه الدارقطني فقال: ثقة وفوق

==

انظر: غاية النهاية: ١/٢٦٣، المعرفة: ١/٢٥٣-٢٥٤، السبعة: ٧٥

(١) «سند» سقطت من المطبوع.

(٢) انظر: ص: ٧٣٣

(٣) ورّخه الإمام البخاريّ رحمه الله. انظر: غاية النهاية: ١/٢٧٥، المعرفة: ١/٤٢٣، التاريخ الكبير: ٣/١٨٩

(٤) انظر: المعرفة: ١/٢٥٣

(٥) «وثمانين» سقطت من المطبوع.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/٣١٩

(٧) في المطبوع: «لحروف» باللام والجمع.

(٨) لم أعرفه، والنص ذكره الذهبي عن يحيى بن سليمان الجعفي عن يحيى بن المبارك. وكذا ذكره المؤلّف في "غايتـه". انظر: غاية النهاية: ١/٣١٩، المعرفة: ١/٣٠٦

(٩) في غاية النهاية: ١/٣١٩، و المعرفة: ١/٣٠٦: بدون همزة، بل بواو العطف: (تحفظوا وتثبتوا)

(١٠) انظر: غاية النهاية: ١/١٥٤، المعرفة: ١/٥٠٠

الثقة بدرجة[1].

وتقدمت وفاة ابن عثمان وهو ابن بويان في رواية قالون.[2]

وتوفي ابن مِقْسَم وهو محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن الحسين بن محمد بن سليمان بن داود بن عبيد الله بن مقسم، ومقسم هذا هو صاحب ابن عباس[3] في ربيع الآخر سنة أربع وخمسين وثلاثمائة[4]، ومولده سنة خمس وستين / ومائتين[5]، وكان إماماً كبيراً في القراءات والنحو جميعاً، قال الداني: مشهور بالضبط والإتقان، عالم بالعربية، حافظ للغة، حسن التصنيف في علوم القرآن[6].

١٦٧/١

وتوفي ابن صالح في حدود الأربعين وثلاثمائة[7]، كما تقدم في رواية البزيّ[8]، وأنه

---

(١) انظر: المعرفة: ٥٠٠/١

(٢) انظر: ص: ٥٧٠

(٣) انظر: ص: ٦٨٧

(٤) انظر: المعرفة: ٦٠٠/٢

(٥) في المطبوع: «ومائة»، وهو خطأ

(٦) كلام الداني نقله الذهبي في المعرفة: ٥٩٨/٢

(٧) انظر: غاية النهاية: ٧٨/١-٧٩

(٨) قوله: (كما تقدم في رواية البزي): سهو من المؤلّف رحمه الله – وجلّ من لا يغفل – فابن صالح هذا لم يتقدم له ذكر، والذي يقصده المؤلّف هو ابن صالح آخر، وهما شخصان:

الأول: أحمد بن عبيد الله بن حمدان بن صالح، وكنيته أبو عليّ، وهو المراد هنا في رواية خلف.

الثاني: أحمد بن صالح بن عمر، وكنيته: أبو بكر، وهو الذي تقدم في رواية البزي، وذكر المؤلّف أن وفاته سنة ٣٥٠ هـ فالمؤلّف خلط بين الاثنين هنا، مع أنه ذكر اسم كلّ منهما صحيحا في موضعه، ويؤكد ذلك:

أ- اختلاف الاسمين.

ب-تصريح المؤلّف بقراءة أبي عليّ على إدريس وأنه تلقن منه القرآن كلّه، في ترجمته له، ولم يذكر في ترجمته لأبي بكر إدريسَ لا من حيث المشيخة أو التلمذة.

قال الداني: قال لي أبو الفتح: وقرأت على عبد الباقي وقال: قرأت ثلاث ختم على أبي عليّ أحمد بن عبد الله – عبيد الله – بن حمدان بن صالح المقرئ ببغداد، قال: وأخبرني أنّ إدريس لقّنه القرآن من أوله إلى آخره في مدة ثلاث سنين، ثم ختم عليه القرآن بعد ذلك ختمات كثيرة...اهـ

ج- إن المؤلّف رمز في ترجمة كلّ منهما إلى أنها من جامع البيان، وبالرجوع إليه في رواية البزي لم أجد أي ذكر لأحمد

==

تلقّن القرآن كلّه من إدريس وكان من الضبط والإتقان بمكان[١]، وتقدمت وفاة المطوّعي في رواية الأصبهاني [٢].

وتوفي ابن شاذان سنة ست وثمانين ومائتين وقد جاوز التسعين[٣]، وكان مقرئاً محدّثاً راوياً، ثقة مشهوراً، حاذقاً متصدّراً قال الدارقطني: ثقة[٤].

وتوفي ابن الهيثم سنة تسع وأربعين ومائتين[٥]، وكان قيّماً بقراءة حمزة، ضابطاً لها مشهوراً فيها حاذقاً، وقال الداني: هو أجلّ أصحاب خلاد.

وتوفي الوزّان قريباً من سنة خمسين ومائتين، كذا قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي[٦]، وقال: هو أجل أصحاب خَلاّد[٧].

قلت: هو مشهور بالضبط والإتقان والحذق وعلى طريقه العراقيون قاطبة[٨].

وتوفي الطّلحيّ سنة اثنتين وخمسين ومائتين[٩]، وكان ثقة ضابطاً جليلاً متصدراً.

==

بن صالح أبي بكر، وفيه رواية لأحمد بن عبيد الله أبي علي من طريق ابن الحباب عن البزي.

د- في ترجمته لإدريس ذكر أبا عليّ ضمن تلاميذه.

زيادة على ذلك ليس من منهجه ذكر الوفاة والإحالة بل دائماً يكتفي بالإحالة لمن سبق.

انظر: غاية النهاية: ٦٢/١ و ٧٨ و ١٥٤، جامع البيان: ٤٢أ و ٥٣

(١) انظر: غاية النهاية: ٦٣/١، جامع البيان: ٥٣ب

(٢) انظر: ص: ٥٧٢

(٣) غاية النهاية: ١٥٢/٢

(٤) انظر: المعرفة: ٥٠٢/١

(٥) غاية النهاية: ٢٧٤/٢

(٦) قاله في المعرفة، وعبارته: توفي قبل... اهـ لكنه -الذهبي- صرح في كتابه " تاريخ الإسلام " في وفيات (٢٥١-٢٦٠): أنه توفي سنة اثنتين وخمسين، أي سنة ٢٥٢ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٢٥/٢، المعرفة: ٤٤٣/١، تاريخ الإسلام: (وفيات سنة ٢٥١-٢٦٠): ٢٣٢

(٧) انظر: المعرفة: ٤٤٣/١

(٨) روى المؤلّف بسنده إلى الوزان قال: قرأت بقراءة حمزة عشر ختمات وبلغت من الحادية عشرة إلى"الشعراء"، قراءة معشّرة رضيها عليٌّ يعني: خلاد.

انظر: غاية النهاية: ٢٥/٢، الغاية لابن مهران: ١٠٩، المستنير: ٢٥٨/١

(٩) انظر: غاية النهاية: ٣١٤/١

قراءة الكسائي

رواية أبي الحارث[1]، طريق محمد بن يحيى[2] عنه من طريق البَطّي[3] من طريقين:

الأولى طريق زيد بن عليّ من "التيسير" و"الشاطبية" قرأ بها الداني على فارس بن أحمد[4]، ومن "التجريد" لابن الفحّام ومن "التلخيص" لابن بلّيمة وقرآ بها على أبي الحسن عبد الباقي بن فارس بن أحمد[5] وقرأ بها على أبيه، وقرأ بها على عبد الباقي بن الحسن السقّاء، ومن "كامل" الهذليّ قرأ بها على أبي نصر القهندزيّ، وقرأ بها على أبي الحسين علي بن محمد الخبّازيّ[6]، وقرأ بها الخبّازيّ والسقّاء على زيد بن عليّ بن أبي بلال[7] فهذه خمس طرق لزيد.

الثانية بكّار من طريقين من "الهداية" للمهدويّ وقرأ بها على أبي[8] الحسن أحمد بن محمد القَنطَريّ، وقرأ بها على أبي الفرج محمد بن الحسن بن عَلاّن[9]، ومن "الغاية" لابن مهران وقرأ بها / ابن مهران وابن علاّن على أبي عيسى بكّار بن أحمد[10]

١٦٨/١

وقرأ بها بكّار وزيد على أبي الحسن أحمد بن الحسن البَطّي[11] البغداديّ، فهذه سبع

---

(١) ستأتي ترجمته ص: ٦٩٩

(٢) ستأتي ترجمته ص: ٦٩٩

(٣) بفتح الباء، نسبة إلى جد المنتسب إليه أو إلى بيع البط، وبضمها أيضاً نسبة إلى اسم رجل، فلا أدري أيهما المراد.
انظر: الأنساب: ٣٦٨/١، ٣٦٩

(٤) التيسير: ١٦

(٥) التجريد: ٦أ

(٦) الكامل: ق: ١٥٠-١٥١

(٧) انظر: غاية النهاية: ٢٩٨/١-٢٩٩

(٨) كلمة «أبي» سقطت من المطبوع.

(٩) الواسطي، السراج، مقرئ متصدر، رجح المؤلف أن وفاته سنة ٣٩٠ هـ.
انظر: غاية النهاية: ١١٧/٢-١١٨، المعرفة: ٦٢٧/٢

(١٠) الغاية: ١١٦

(١١) ستأتي ترجمته: ص: ٦٩٩

طرق للبطي.

ومن طريق القنطري عن محمد بن يحيى من ثلاث طرق:

الأولى طريق ابن أبي عمر من خمس طرق؛ طريق السوسنجرديّ وهي الأولى عن ابن أبي عمر من "التجريد" قرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسين الفارسيّ[1]، وقرأ بها ابن الفحّام أيضاً على أبي إسحاق المالكيّ وقرأ بها على أبي عليّ المالكيّ، ومن الكافي قرأ بها ابن شريح على أبي علي المالكيّ[2]، ومن "الروضة" لأبي عليّ المالكيّ المذكور[3]، ومن "كفاية" أبي العزّ وقرأ بها على أبي عليّ الواسطيّ[4] ومن "غاية" أبي العلاء قرأ بها على أبي بكر المزرفي، وقرأ بها على محمد بن عليّ الخيّاط[5]، وقرأ بها الخيّاط وأبوا[6] عليّ؛ الواسطيّ والمالكيّ ثلاثتهم على أبي الحسين[7] السوسنجرديّ[8] فهذه ست طرق له.

طريق الحمّاميّ وهي الثانية عنه من "المستنير" قرأ بها ابن سوار على الشرمقاني والعطّار، ومنه أيضاً قرأ بها على أبي الحسن الخيّاط، ومن "الجامع" للخياط المذكور[9]، ومن "الكامل" قرأ بها الهذليّ على أحمد بن هاشم[10]، ومن "المصباح" لأبي الكرم قرأ بها على أبي القاسم عليّ بن أحمد بن البُسْريّ[11]، ومن "كفاية" أبي العزّ قرأ بها على الحسن

---

(١) التجريد: ٦أ

(٢) الكافي: ١١

(٣) الروضة للمالكي: ٢١١-٢١٢

(٤) الكفاية الكبرى: ١٠٤-١٠٥

(٥) غاية الاختصار: ١/١٥٩-١٦٠

(٦) في (ز) وكذا المطبوع: «أبو» بالإفراد، وهو تحريف.

(٧) في المطبوع: «الحسن»

(٨) انظر: غاية النهاية: ١/١٥٩

(٩) المستنير: ١/٢٨٤، الجامع: ٤٩

(١٠) الكامل: ق: ١٥٣

(١١) شيخ بغداد في عصره.

والبُسْري، بضم الباء الموحدة من تحت، وسكون السين المهملة وفي آخرها الراء، نسبة إلى بيع وشراء البُسْر وهو:

==

ابن القاسم[1].

وقرأ بها هو وابن هاشم وابن البسريّ والخيّاط والعطّار والشرمقانيّ الستّة على أبي الحسن الحمّاميّ، فهذه سبع طرق للحمّاميّ.

طريق بكر وهي الثالثة عن ابن أبي عمر من "المستنير" قرأ بها ابن سوار على أبي الحسن الخيّاط، ومن "الجامع" للخياط المذكور، وقرأ بها الخيّاط على بكر بن شاذان[2].

طريق النّهروانيّ وهي الرابعة عنه من كفاية أبي العز قرأ بها على أبي عليّ، وقرأ بها على أبي الفرج النّهروانيّ[3].

طريق المصاحفي وهي الخامسة عنه من "مستنير" ابن سوار قرأ بها على أبي الحسن الخيّاط[4]، ومن "الجامع" للخياط أيضاً وقرأ على عبيد الله بن عمر المصاحفيّ[5]

وقرأ بها المصاحفيّ والنّهروانيّ وبكر والحمّاميّ والسوسنجرديّ خمستهم على أبي الحسن محمد بن عبد الله بن مرّة المعروف بابن أبي عمر الطوسيّ، فهذه ثمان عشرة طريقاً لابن أبي عمر.

الثانية عن القنطريّ: طريق نصر بن / عليّ من "كتابي" أبي منصور بن خيرون، و"مصباح" أبي الكرم، وقرآ بها على عبد السيِّد بن عتَّاب[6]، وقرأ بها على أبي عبد الله 169/1

==

التمرُ قبل إرطابه، سمي بذلك لغضاضته، وذلك إذا لوّن و لم ينضج، وإذا نضج فقد أرطب، وقيل: هي نسبة إلى البُسْرية على فرسخين من بغداد.

انظر: المصباح: 2/630، الأنساب: 1/349-350، اللباب: 1/ 152، القاموس والتاج (بسر)

(1) الكفاية الكبرى: 104-105

(2) المستنير: 1/284

(3) هذه الطريق ليست في "الكفاية" المحقق.

(4) المستنير: 1/284

(5) الجامع: 49

(6) المصباح: 2/629-630

الحسين بن أحمد الحربي، وقرأ بها على أبي القاسم نصر بن علي الضرير.[1]

الثالثة عن القنطري: طريق الضراب[2] من "المبهج" و"المصباح" قرأ بها السبط وأبو الكرم على أبي الفضل العباسي، وقرأ بها على محمد بن عبد الله الكارزيني[3]، ومن "الكامل" قرأ بها الهذلي على أبي نصر الهروي وقرأ بها على أبي الفضل الخزاعي[4]، وقرأ بها الخزاعي والكارزيني على أبي شجاع فارس بن موسى الفرائضي الضراب[5].

وقرأ الضراب ونصر وابن أبي عمر ثلاثتهم على أبي إسحاق إبراهيم بن زياد القنطري[6]، فهذه أربع وعشرون طريقا للقنطري.

وقرأ القنطري والبطي على أبي عبد الله محمد بن يحيى البغدادي المعروف بالكسائي الصغير، وهذه إحدى وثلاثون طريقا لابن يحيى.

طريق سلمة عن أبي الحارث: من طريق ثعلب[7] من "التبصرة" لمكي، ومن "الهداية" قرأ بها على أبي عبد الله بن سفيان، ومن "الهادي" لابن سفيان المذكور، ومن "التذكرة" لأبي الحسن بن غلبون، وقرأ بها مكي وابن سفيان وأبو الحسن على أبيه أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون[8]، وقرأ بها على أبي الفرج أحمد بن موسى[9] البغدادي[10].

---

(١) مقرئ متصدر. غاية النهاية: ٣٣٨/٢

(٢) بفتح الضاد المعجمة، وتشديد الراء في آخرها باء موحدة من أسفل، نسبة إلى ضرب الدنانير والدراهم. انظر: الأنساب: ١٤/٤

(٣) المبهج: ٨٣/١، المصباح: ٦٢٩/٢-٦٣٠

(٤) الكامل: ق: ١٥٣

(٥) مقرئ متصدر، غاية النهاية: ٦/٢

(٦) ستأتي ترجمته: ص: ٦٩٩

(٧) ستأتي ترجمته ص: ٦٩٩

(٨) التذكرة: ٥٢/١، التبصرة: ٢١٠، الهادي: ق: ٣

(٩) هذا السند لابن غلبون في "التذكرة"، أمّا سند مكي في "التبصرة" فهو: عن أبي الطيب عن أبي سهل وابن خالويه عن مجاهد عن محمد بن يحيى عن أبي الحارث عن الكسائي (التبصرة: ٢١٠)، وأما السند المذكور هنا وهو: مكي عن أبي الطيب عن أبي الفرج،..إلخ فقد ذكره الإمام ابن الباذش في الإقناع (١٤٥/١) بسنده إلى مكي.. والله أعلم

(١٠) شيخ. انظر: غاية النهاية: ١٤٢/١

ومن "الكامل" للهذليّ قرأ بها على تاج الأئمّة ابن هاشم * وقرأ بها على أبي الحسن الحمّاميّ،*[1] وقرأ بها على أبي طاهر بن أبي هاشم، وقرأ بها أبو طاهر وأبو الفرج البغدادي على أبي بكر بن مجاهد[2].

ومن كتاب "السبعة" لابن مجاهد المذكور قال: حدثني أحمد بن يحيى ثعلب[3]، فهذه ست طرق لثعلب ورواها ابن مجاهد أيضاً عن محمد بن يحيى المتقدم عن الليث[4] وهو الذي في إسناد "الهداية" و"التبصرة"[5].

وقد أوردها الحافظ أبو عمرو في "جامعه" عن ابن مجاهد عن أحمد بن يحيى ثعلب[6]، ورواها أبو الحسن بن غلبون في "التذكرة" من الطريقين جميعاً سماعاً عن أبي الحسن المعدّل[7]، وتلاوة على والده[8] عن أبي الفرج أحمد بن موسى كلاهما عن ابن مجاهد عنهما[9]، وكلاهما صحيح والله أعلم.

ومن طريق ابن الفرج قرأتها / على الشيخ الصالح أبي عليّ الحسن بن أحمد بن هلال بجامع دمشق عن الإمام أبي الحسن عليّ بن أحمد المقدسيّ[10]، أخبرنا الحافظ أبو الفرج

١٧٠/١

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (ظ)

(٢) الكامل: ق: ١٥٤

(٣) السبعة: ٩٨

(٤) السبعة: ٩٨

(٥) التبصرة: ٢١٠-٢١١

(٦) قال الداني: وأما طريق سلمة فحدثنا محمد بن عليّ الكاتب قال: حدثنا ابن مجاهد قال: حدثني أحمد بن يحيى بن ثعلب قال: حدثنا سلمة بن عاصم، قال: حدثنا أبو الحارث عن الكسائيّ بالقراءة. اهـ.
ويلاحظ أن صيغ السند " حدثني " بينما في السبعة " أخبرني " وكلاهما واحد. انظر: جامع البيان: ٥٦أ

(٧) علي بن محمد بن إسحاق القاضي، الحلبي، وكناه المؤلّف: أبا الحسين، غاية النهاية: ٥٦٤/١

(٨) التذكرة: ٥٢/١-٥٣

(٩) أي: عن محمد بن يحيى وثعلب.

(١٠) هو ابن البخاري، سبقت ترجمته.

عبد الرحمن بن عليّ البكريّ[1] كتابة.

وبالإسناد المتقدم[2] إلى الحافظ أبي العلاء الهمذاني وقرآ بها على أبي بكر أحمد بن الحسين بن أحمد المزرفيّ القطان[3]. وبإسنادي المتقدّم[4] إلى أبي طاهر ابن سوار.

وقرأ بها هو والمزرفيّ على أبي الوليد عتبة بن عبد الملك بن عاصم الأندلسيّ[5]، وقرأ على أبي الحسن علي بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن بشر الأنطاكيّ[6]، وقرأ على أبي بكر أحمد بن صالح بن عمر بن إسحاق البغداديّ، وقرأ على أبي الحسن أحمد بن جعفر بن محمد بن المنادي، وقرأها على أبي جعفر محمد بن الفرج الغَسّانيّ[7]، فهذه ثلاث طرق لابن الفرج.

وقرأها ابن الفرج وثعلب على سلمة بن عاصم البغدادي النحويّ، وهذه تسع طرق لسلمة.

وقرأ محمد بن يحيى وسلمة على أبي الحارث الليث بن خالد البغداديّ، تتمة أربعين. طريقاً لأبي الحارث[8].

رواية الدوري عن الكسائي

طريق جعفر بن محمد[9]:

---

(١) هو الإمام أبو الفرج الجوزي. انظر ترجمته ص: ٣٠٣

(٢) انظر: ص: ٥٤١

(٣) هذه الطريق للمؤلّف عن أبي العلاء بسنده، طريق أدائية، وليست في " غاية الاختصار " خلافاً لما ذكر القسطلاني رحمه الله في لطائف الإشارات: ١/١٥٥

(٤) انظر: ص: ٥٠٦

(٥) مقرئ صالح، عالي الإسناد، له غرائب من الأزرق. توفي سنة ٤٤٥ هـ. غاية النهاية: ١/٤٩٩

(٦) تقدمت ترجمته ص: ٥٧٧

(٧) هذه الطريق للمؤلف عن ابن سوار، أيضاً أدائية، وليست من " المستنير " خلافاً لما ذكره القسطلاني رحمه الله انظر: لطائف الإشارات: ١/١٥٥

(٨) انظر ترجمته ص: ٦٩٩

(٩) ستأتي ترجمته في ص: ٦٩٩

فمن طريق ابن الجلندا[1] من "التيسير" و"الشاطبية" قرأ بها الداني على فارس بن أحمد[2]، ومن "تلخيص" ابن بلّيمة، وبإسنادي إلى أبي الحسين الخشاب[3]، وقرآ بها على عبد الباقي بن فارس، وقرأ بها على أبيه فارس، وقرأ بها فارس على عبد الباقي بن الحسن الخراساني وقرأ بها على أبي بكر محمد بن علي بن الحسن بن الجلندا الموصلي، فهذه أربع طرق له.

ومن طريق ابن ديزويه[4] قال الداني: أخبرنا بها أبو محمد عبد الرحمن بن عمر بن محمد النحاس المعدل[5]، ومن "الكامل" لأبي القاسم الهذلي قرأ بها على تاج الأئمة ابن هاشم وقرأ بها على أبي محمد النحاس المذكور وقرأها على أبي عمر عبد الله بن أحمد بن ديزويه الدمشقي[6].

وقرأ ابن الجلندا وابن ديزويه على أبي الفضل جعفر بن محمد بن أسد النصيبي الضرير فهذه ست طرق لجعفر بن محمد.

طريق أبي عثمان الضرير عن الدوري، فمن طريق ابن هاشم من ست / طرق: ١٧١/١

طريق الفارسي وهي الأولى عنه قرأها الداني على عبد العزيز بن جعفر الفارسي.[7]

طريق السوسنجردي وهي الثانية عنه من "التجريد" قرأ بها ابن الفحام على أبي الحسين[8] نصر الشيرازي[9]، ومن "روضة" المالكي، ومن "غاية" أبي العلاء قرأ بها على أبي

---

(١) ستأتي ترجمته في ص: ٧٠٠

(٢) التيسير: ١٦

(٣) انظر: ص: ٤٩٢

(٤) ستأتي ترجمته ص: ٧٠٠، وجاء في حاشية (ك): « ديزويه» بالفارسية هو القلعة. اهـ

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/٣٧٦، جامع البيان: ١/ ق: ٥٥/ب

(٦) الكامل: ق: ١٥١

(٧) الذي في "جامع البيان" (١/ق ٥٥/ب) أنها «إجازة» وليس تلاوة، قال الداني: وأما طريق أبي عثمان الضرير فحدثنا عبد العزيز بن جعفر... إلخ. والله أعلم.

(٨) في المطبوع: « الحسن »، وهو خطأ

(٩) التجريد: ٦

بكر محمد بن الحسين الشيبانيّ، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن علي الخيّاط. قرأ الخيّاط والمالكيّ والشيرازيّ على أبي الحسن السوسنجردي[1]، فهذه ثلاث طرق للسوسنجردي.

طريق الحمّاميّ وهي الثالثة عنه من المستنير قرأ بها ابن سوار على أبوي عليّ الشرمقانيّ والعطّارِ، وأبي الحسن الخيّاط[2]، ومن "الجامع" للخياط المذكور[3]، ومن "الكامل" للهذليّ قرأ بها على أبي الفضل الرازي[4]، ومن "المصباح" قرأ بها أبو الكرم على أبي نصر الهاشمي إلى آخر سورة "الفتح"[5]، وبإسنادي إلى الكندي وقرأ بها على الشريف أبي الفضل محمد بن المهتدي بالله، وقرأ بها على أبي الخطاب أحمد بن علي الصوفي.

وقرأ الصوفيّ والهاشميّ والرازيّ والخيّاط والعطّار والشرمقانيّ ستتهم على أبي الحسن علي بن أحمد الحمّاميّ[6]، وهذه سبع طرق للحمّاميّ.

طريق المصاحفي وهي الرابعة من "المستنير" قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطّار، وقرأ بها على أبي الفرج عبيد الله بن عمر المصاحفيّ[7].

طريق الصيدلانيّ وهي الخامسة عن أبي طاهر من "مستنير" ابن سوار قرأ بها على الشرمقاني وأبي الحسن الخيّاط، ومن "الجامع" للخياط المذكور، وقرآ بها على أبي القاسم عبيد الله بن أحمد الصيدلانيّ[8]، فهذه ثلاث طرق له.

طريق الجوهري وهي السادسة[9] عنه من "المستنير" أيضاً قرأ بها ابن سوار على أبي

---

(١) الروضة للمالكي: ٢١٤، غاية الاختصار: ١٥٦/١

(٢) المستنير: ٢٧٨/١-٢٧٩

(٣) الجامع: ٤٨

(٤) الكامل: ق: ١٥٠

(٥) المصباح: ٦٠٨/٢-٦٠٩

(٦) انظر: غاية النهاية: ٥٢٢/١

(٧) المستنير: ٢٧٨/١

(٨) الجامع: ٤٨، المستنير: ٢٧٨/١

(٩) في المطبوع: « الثالثة» وهو خطأ.

عليّ العطّار، وقرأ بها على أبي الحسن عليّ بن محمد الجوهري[1].

وقرأ بها الجوهريّ والصيدلانيّ والمصاحفيّ والحمّاميّ والسوسنجرديّ والفارسيّ ستتهم على أبي[2] طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم البغداديّ[3]، فهذه ست عشرة طريقاً لابن أبي هاشم.

ومن طريق الشذائي من كتاب "المبهج" وكتاب "المصباح" قرأ بها سبط الخيّاط وأبو الكرم على الشريف أبي الفضل العبّاسيّ، وقرأ بها على أبي عبد الله الكارزيني، وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن نصر بن منصور / بن عبد المجيد بن عبد المنعم الشذائي[4] وغيره فهاتان طريقان للشذائي.

١٧٢/١

وقرأ الشذائي وأبو طاهر على أبي عثمان سعيد بن عبد الرحيم بن سعيد الضرير البغداديّ المؤدّب، إلا أن أبا طاهر لم يختم عليه وانتهى إلى "التغابن"[5]، فهذه ثمان عشرة طريقاً لأبي عثمان، وقرأ أبو عثمان وجعفر على أبي عمر حفص بن عبد العزيز الدوري، تتمّة أربع وعشرين طريقاً للدوري.

وقرأ أبو الحارث والدوري على أبي الحسن علي بن حمزة بن عبدالله بن بهمن بن فيروز الكسائيّ الكوفيّ فذلك أربع وستون طريقاً للكسائيّ.

وقرأ الكسائيّ على حمزة، وعليه اعتماده[6]، وتقدّم سنده ، وقرأ أيضاً على محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وتقدم سنده ، وقرأ أيضاً على عيسى بن عمر الهمداني، وروى

---

(١) المستنير: ٢٧٨/١

(٢) في المطبوع: « الطاهر » وهو تحريف.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٥٧٨/١-٥٧٩

(٤) المبهج: ٨٥/١-٨٦، المصباح: ٦٠٧/٢

(٥) انظر: غاية النهاية: ٣٠٧/١، جامع البيان: ١/ق٥٥/ب وفيه قول أبي طاهر نفسه: بلغت عليه إلى آخر سورة "التغابن"

(٦) أخذ القراءة عرضاً عنه أربع مرات كما ذكره خلف. انظر: غاية النهاية: ٥٣٥/١، المعرفة: ٢٩٨/١

أيضا الحروف عن أبي بكر بن عياش وعن إسماعيل بن جعفر وعن زائدة بن قدامة.[1]

وقرأ عيسى بن عمر على عاصم، وطلحة بن مصرّف والأعمش،وتقدم سندهم[2]، وكذلك أبو بكر بن عياش، وقرأ إسماعيل بن جعفر على شيبة بن نصاح ونافع، وتقدم سندهما[3].

وقرأ أيضاً إسماعيل على سليمان بن محمد بن مسلم بن جماز وعيسى بن وردان، وسيأتي سندهما[4]، وقرأ زائدة بن قدامة على الأعمش، وتقدم سنده[5].

وتوفي الكسائي سنة تسع وثمانين ومائة على أشهر الأقوال عن سبعين سنة[6]، وكان إمام الناس في القراءة في زمانه وأعلمهم بالقرآن[7].

قال أبو بكر بن الأنباري:[8] اجتمعت في الكسائي أمور: كان أعلم الناس بالنحو وأوحدهم في الغريب، وكان أوحد الناس في القرآن، فكانوا يكثرون عليه حتى لا يضبط الأخذ عليهم فيجمعهم في مجلس ويجلس على كرسي ويتلو القرآن من أوله إلى آخره وهم يستمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادئ[9].

وقال ابن معين: ما رأيت بعيني هاتين أصدق لهجة من الكسائي[10].

---

(١) أبو الصلت الثقفي، ثقة حجة، صاحب مسند، ألف في القراءات والتفسير، توفي بالروم غازيا سنة ١٦١ هـ

انظر: غاية النهاية: ١/٢٨٨، الجرح والتعديل: ٣/٦١٣، السير: ٧ / ٣٧٥-٣٧٨

(٢) انظر: ص: ٣٥٩

(٣) انظر: ص: ٥٦٦

(٤) انظر: ص: ٧١٠

(٥) انظر: ص: ٣٥٩

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/٥٣٩-٥٤٠، المعرفة: ٣٠٥

(٧) في المطبوع: «لقراءة» وهو تحريف، وذكر السمعاني أن كتابه في القراءات اسمه (الآثار).

انظر: الأنساب: ٥/٦٦

(٨) انظر ترجمته ص: ٦٣٢

(٩) انظر: غاية النهاية: ١/٥٣٨، المعرفة: ١/٢٩٩

(١٠) ذكر أبو عمر الدوري أنه سمعه يحيى يقوله: انظر: المعرفة: ١/٢٩٨

١٧٣/١٠ وتوفي أبو الحارث سنة أربعين ومائتين[١]، وكان ثقة قيّماً بالقراءة ضابطاً / لها محقّقاً، قال الحافظ أبو عمرو: وكان من جلّة أصحاب الكسائيّ، وتقدمت وفاة أبي عمر[٢] الدوري[٣].

وتوفي محمد بن يحيى سنة ثمان وثمانين ومائتين[٤]، وكان شيخاً كبيراً مقرئاً متصدراً محقّقاً جليلاً ضابطاً، قال الداني: هو أجلّ أصحاب أبي الحارث.

وتوفي البطّيّ بعيد الثلاثمائة[٥] وكان مقرئاً صادقاً متصدراً جليلاً. قال الداني: هو من أجلّ أصحاب محمد بن يحيى.

وتوفي القنطري في حدود سنة عشر وثلاثمائة، وكان مقرئاً ضابطاً معروفاً مقصوداً مقبولاً[٦].

وتوفي ثعلب في جمادى الأولى سنة إحدى وتسعين ومائتين، وكان ثقة، كبير المحلّ، عالماً بالقراءات، إمام الكوفيين في النحو واللغة.[٧]

وتوفي محمد بن الفرج قبيل[٨] سنة ثلاثمائة، وكان مقرئاً نحوياً عارفاً[٩] ضابطاً مشهوراً.

وتوفي جعفر بن محمد بعد سنة سبع وثلاثمائة فيما قاله الذهبي[١٠]، وكان شيخ نصيبين

---

(١) غاية النهاية: ٣٤/٢، المعرفة: ٤٥٤/١

(٢) في المطبوع: « أبي عمرو والدوري »، وهو خطأ

(٣) انظر: ص: ٦١٥

(٤) غاية النهاية: ٢٧٩/٢، المعرفة: ٥٠٣/١

(٥) حدّد المؤلّف وفاته سنة ٣٣٠ هـ. غاية النهاية: ٤٧/١

(٦) غاية النهاية: ١٥/١

(٧) غاية النهاية: ١٤٨/١-١٤٩

(٨) في غاية المؤلّف: (بعد) ٢٢٩/٢

(٩) في (ظ): «عالما»

(١٠) المعرفة: ٤٧٧/١ ، وسقطت كلمة "بعد" من غاية النهاية: ١٩٥/١

في القراءة مع الحذق والضبط، وهو من جلّة أصحاب الدوري[1].

وتوفي ابن الجلندا سنة بضع وأربعين وثلاثمائة، وكان مقرئاً متصدراً متقناً ضابطاً. قال الداني: مشهور بالضبط والإتقان.

وتوفي ابن ديزويه بعد الثلاثين وثلاثمائة[2]، وكان ثقة معروفاً، راوياً شهيراً، ذا ضبط وإتقان.

وتوفي أبو عثمان بعد سنة عشر وثلاثمائة في قول الذهبي[3]، وكان مقرئاً جليلاً ضابطاً. قال الداني: هو من كبار[4] أصحاب الدوري.

وتقدمت وفاة أبي طاهر بن أبي هاشم في رواية حفص.[5] وتقدمت وفاة الشذائي في رواية السوسي س[6]./ ١٧٤/١

قراءة أبي جعفر

رواية عيسى بن وردان من طريق الفضل، طريق ابن شبيب من خمس طرق:

طريق النّهروانيّ وهي الأولى عنه من "كتابي" أبي العزّ القلانسيّ، ومن "غاية" أبي العلاء وقرأ بها على أبي العزّ المذكور، وقرأ بها على أبي عليّ الواسطيّ س[7].

و[8]بالإسناد إلى سبط الخيّاط، وقرأ بها سبط الخيّاط على أبي الخطاب عليّ بن عبد الرحمن بن الجرّاح، وقرأ بها على الدينوري[9]، ومن "المصباح" لأبي الكرم قرأ بها على عبد

---

(١) غاية النهاية: ١/١٩٥، المعرفة: ١/٤٧٧

(٢) ذكر في غايته أنه قبل الأربعين وثلاثمائة فيما يحسب. غاية النهاية: ١/٤٠٦

(٣) في (س): «ثلاثمائة وكان ثقة معروفاً في قول الذهبيّ»، وهو تحريف من الناسخ. انظر: المعرفة: ١/٤٧٧.

(٤) «كبار» سقطت من (س).

(٥) انظر: ص: ٥٧٨

(٦) انظر: ص: ٥٣٦

(٧) الإرشاد: ١١٦-١١٨، الكفاية الكبرى: ٤٨، غاية الاختصار: ١/٨٦-٨٧

(٨) الواو: سقطت من المطبوع، مما أدّى إلى تحريف المراد.

(٩) هذا الإسناد لسبط الخيّاط موجود في كتابه: " الاختيار في القراءات العشر " ١/٦٧ ، والدينوري هو محمد بن علي بن إبراهيم، مقرئ، انظر: غاية النهاية: ٢/٢٠٠

السيّد بن عتاب، وقرأ بها على أبي الحسن أحمد بن رضوان الصيدلاني، وأبي علي الشرمقاني، وعلى أبي علي الحسن بن علي العطار[1]، ومن "روضة" أبي علي المالكي، ومن "المستنير" قرأ بها ابن سوار على أبوي علي، الشرمقاني والعطار، ومن "الكامل" قرأ بها على المالكي المذكور، ومنه أيضا قرأ على أبي نصر عبد الملك بن علي بن سابور [2]، ومن "الجامع" لابن فارس[3].

وقرأ بها ابن فارس والعطار والصيدلاني والشرمقاني وابن سابور والمالكي والدينوري والواسطي الثمانية على أبي الفرج عبد الملك بن بكران النهرواني.[4] فهذه ثلاث عشرة[5] طريقاً للنهرواني.

طريق ابن العلاف وهي الثانية عنه من "التذكار" لأبي الفتح عبد الواحد بن شيطا قرأ بها على الأنماطي. وقرأ بها سبط الخياط على جده أبي منصور محمد بن أحمد الخياط وقرأ بها على أبي نصر أحمد بن مسرور الخباز، وقرأ بها السبط أيضا على أبي الخطاب بن الجراح وقرأ بها على أبي عبد الله الحسين بن الحسن الأنماطي[6]، ومن "المصباح" قرأ بها أبو الكرم على أبي القاسم ابن عتاب، وقرأ بها على أحمد بن رضوان، وعلى أبي علي الحسن بن أبي الفضل الشرمقاني، وعلى الحسن بن علي العطار[7]، ومن "المستنير" قرأ بها ابن سوار على الشرمقاني والعطار[8].

وقرأ بها العطار وابن رضوان والشرمقاني والخباز والأنماطي الخمسة على أبي الحسن ابن العلاف، فهذه ثماني طرق لابن العلاف.

---

(١) المصباح: ١/٣٩٠-٣٩٣

(٢) الروضة للمالكي: ٢١٨-٢١٩، الكامل: ق: ٨٣، المستنير: ١/٢٩٥-٢٩٦

(٣) الجامع: ١٥

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/٤٦٧-٤٦٨

(٥) في المطبوع: «عشر» وهو خطأ

(٦) سند سبط الخياط في كتابه " الاختيار: ١/٦٥-٦٦ "

(٧) المصباح: ١/٣٩٠-٣٩٣

(٨) المستنير: ١/٢٩٥-٢٩٦

طريق الخبازي: وهي الثالثة عنه من "كامل" الهذليّ قرأها الهذليّ على أبي نصر القهندزي وقرأها على أبي الحسين [1] الخبازي.

طريق الورّاق: وهي الرابعة / عنه ومنه[2] قرأ بها الهذليّ أيضاً على ابن شبيب[3] وقرأ بها على الخزاعي وقرأ بها على منصور بن محمد الوراق.[4] ١٧٥/١

طريق ابن مهران وهي الخامسة عنه ومن كتاب "الغاية" له[5].

وقرأ بها ابن مهران والوراق والخبازي وابن العلاّف والنّهروانيّ على أبي القاسم زيد بن عليّ بن أحمد بن محمد بن أبي بلال البزاز الكوفيّ، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن أحمد بن عمر الداجونيّ وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن محمد بن عثمان بن شبيب الرازي، فهذه أربع وعشرون طريقاً لابن شبيب.

طريق ابن هارون الرازي: من كتابي "الإرشاد" و"الكفاية" لأبي العز القلانسيّ وقرأ بها على الشيخ أبي عليّ الحسن بن القاسم الواسطيّ، وقرأ بها على القاضي أبي العلاء الواسطي[6].

وقال سبط الخيّاط: أخبرنا بها أبو الفضل العبّاسيّ، قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن الحسين الكارزينيّ.

وقال أبو معشر الطّبريّ: أخبرنا الكارزيني المذكور[7].

وقرأ بها أبو منصور ابن خيرون وأبو الكرم الشهرزوريّ على عبد السيِّد بن عتَّاب

---

(١) في المطبوع: « الحسن» وهو خطأ، وانظر: الكامل: ق: ٨٣

(٢) أي: "الكامل".

(٣) في المطبوع: « شيب» وهو تحريف.

(٤) الكامل: ق: ٨٣

(٥) الغاية: ٣٨-٣٩

(٦) الإرشاد: ١٢٢، الكفاية الكبرى: ٥٢

(٧) لم أجد هذين الطريقين لا للسبط ولا لأبي معشر، وفتشت عنهما في أسانيد أبي معشر من كتابه " سوق العروس " في أسانيد أبي جعفر فلم أجدها. والأقوى أنهما طريقان أدائيان للمؤلف. والله أعلم.

وقرأ[1] على أبي طاهر محمد بن ياسين الحلبيّ.

وقرأ الحلبيّ والكارزينيّ وأبو العلاء الواسطيّ على أبي الفرج محمد بن أحمد بن إبراهيم الشنبوذيّ المعروف بالشطويّ[2].

وبإسنادي[3] إلى أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مُسبّح الفِضِي، وقرأ بها على أبي الحسن عبد الباقي بن فارس وقرأ على عبد الباقي[4] بن الحسن الخراسانيّ، وقرأ بها هو والشطويّ على أبي بكر محمد بن أحمد بن هارون الرازيّ[5]، وهذه سبع طرق لابن هارون.

وقرأ بها ابن هارون وابن شبيب على أبي العباس الفضل بن شاذان بن عيسى الرازيّ، فهذه إحدى وثلاثون طريقاً للفضل.

طريق هبة الله من طريق الحنبلي من كتابي "الإرشاد" و"الكفاية" لأبي العزّ وقرأ بها على أبي عليّ الواسطيّ[6]، ومن كتابي "الموضح" و"المفتاح" لابن خيرون، ومن "المصباح"

---

(١) في المطبوع: « بها » وهو تحريف.

(٢) هذه الطريق لأبي الكرم ليست في " المصباح " وعليه فتعتبر طريق أدائية للمؤلّف، ويقوي هذا أن المؤلّف لم يصرح بأنّها من " المصباح " والله أعلم.

(٣) قوله: بإسنادي إلى الفِضّي عن ابن فارس.. لم أجد إسناد المؤلّف هذا، فالفضّي ذُكِر في إسناد كتاب "الروضة" للمالكيّ، ولكن ليست عن عبد الباقي بن فارس، وإنما عن ابن الصوّاف وابن غالب، وفي ترجمة المؤلف له ذكر أنه قرأ على عبد الباقي بن فارس وأبي معشر بكتابه " سوق العروس". وبتتبع سنده عن عبد الباقي إلى ابن وردان، من خلال "غاية" المؤلّف وجدته هكذا: ابن مسبح قرأ على عبد الباقي بن فارس، وقرأ عبد الباقي على أبيه فارس، وقرأ فارس على عبد الباقي بن الحسن الخراساني، وقرأ الخراساني على محمد بن أحمد بن هارون الرازي – وذكر المؤلّف أنه من جامع البيان – وقرأ الرازي على الفضل بن شاذان [ذكر المؤلّف أنه من جامع البيان والكفاية الكبرى] ومن هنا يتفق سند "الكفاية" مع ما ذكره المؤلّف هنا، وخلاصة القول: إن هذه طريق أدائية للمؤلّف. انظر: غاية النهاية: ١/٣٥٦-٣٥٧ و ٢/٩٠، الكفاية الكبرى: ٥٢

(٤) كذا في جميع النسخ أن عبد الباقي بن فارس قرأ على عبد الباقي بن الحسن، ولعله سهو من المؤلّف أو سقط من الناسخ، والصواب أن عبد الباقي بن فارس قرأ على أبيه فارس الذي قرأ على عبد الباقي بن الحسن الخراساني. انظر: غاية النهاية: ١/٣٥٦-٣٥٧ و ٢/١٨٧

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/٤٠١

(٦) الإرشاد: ١٢١-١٢٢ ، الكفاية الكبرى: ٥٠-٥١

لأبي الكرم، وقرأ بها هو وابن خيرون على عبد السيد بن عتاب[1].

وقرأ بها ابن عتاب والواسطي على القاضي أبي العلاء محمد بن علي بن أحمد بن يعقوب الواسطي، وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن أحمد بن الفتح بن سيما، ويقال: أحمد بن محمد بن سيما بن الفتح الحنبلي[2]، فهذه خمس[3] طرق / للحنبلي.

176/1

ومن طريق الحمامي من كتاب "الروضة" لأبي علي المالكي[4]، ومن "جامع" أبي الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسي.

وقرأ بها سبط الخياط على أبي القاسم يحيى بن أحمد بن أحمد القصري، وقرأ بها أبو الكرم الشهرزوري[5] على عبد السيد بن عتاب.

وقرأ بها ابن عتاب والقصري والفارسي والمالكي على أبي الحسن علي بن أحمد بن عمر بن حفص بن عبد الله الحمامي، وهذه أربع طرق عن الحمامي.

وقرأ بها الحمامي والحنبلي على أبي القاسم هبة الله بن جعفر[6] بن محمد بن الهيثم البغدادي، وقرأ بها على أبيه جعفر، فهذه تسع طرق لهبة الله، وقرأ بها جعفر والفضل على أبي الحسن أحمد بن يزيد الحلواني، وقرأ بها على قالون، وقرأ بها على أبي الحارث عيسى بن وردان المدني الحذاء، تتمة أربعين طريقاً لعيسى بن وردان.

رواية ابن جماز

طريق الهاشمي:

من طريق ابن رزين[7] من كتاب "المستنير" قرأ بها ابن سوار على أبي علي[8] الحسن

---

(١) المصباح: ٣٨٩/١-٣٩٠

(٢) ذكر المؤلف أن تسميته أحمد بن محمد كما وقع في "الكفاية" لأبي العز وغيرها - "المستنير" و"سوق العروس" - ربما يكون وهماً. انظر: غاية النهاية: ١٩/٢

(٣) في (ت): «أربع» خطأ.

(٤) هذه الطريق ليست في " الروضة " المحقق.

(٥) طريق أبي الكرم هذه ليست في " المصباح " مما يقوي أنها طريق أدائية للمؤلف. والله أعلم.

(٦) «جعفر» سقطت من المطبوع.

(٧) ستأتي ترجمته في: ص: ٧١١

(٨) «علي» سقطت من المطبوع.

بن أبي الفضل الشرمقاني، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عبد الله بن المرزبان الأصبهاني[1]، وقرأ بها على أبي عمر محمد بن أحمد بن عمر الخرقي الأصبهاني[2]، وقرأ بها على خاله أبي عبد الله محمد بن جعفر بن محمود[3] الأشناني[4]، ومن كتاب "المصباح" قرأ بها أبو الكرم على عبد السيد بن عتاب، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عبد الله بن المرزبان المذكور[5]. ومن "الكامل" للهذلي قرأ بها على أبي نصر منصور بن أحمد القهندزي، وقرأ بها على الأستاذ أبي الحسين علي بن محمد الخبازي، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عبد الرحمن بن الفضل الجوهري[6]، وأبي جعفر محمد بن جعفر المغازلي[7].

وقرأ بها المغازليّ والجوهريّ والأشنانيّ على أبي عبد الله محمد بن أحمد بن الحسن بن عمر الثقفي[8] ويعرف بالكسائيّ[9].

ومن "المصباح" أيضاً قال: أخبرنا أبو عليّ الحسن بن أحمد الحدّاد أنه قرأ على أبي القاسم عبد الله بن محمد العطّار الأصبهانيّ، قال: قرأت على أبي عبد الله الأشناني المذكور.[10]

وقال سبط الخيّاط: أخبرني بها الشريف أبو الفضل العبّاسيّ / شيخنا قال: أخبرنا أبو ١٧٧/١

(١) مقرئ، صالح، عالي الإسناد، ثقة، توفي سنة ٤٣١ هـ. غاية النهاية: ٢/١٧٥-١٧٦

(٢) مقرئ، حاذق، ثقة، عمّر دهراً طويلاً، وبقي إلى سنة ٤٢٠ هـ.

الخِرَقيّ: بفتح الخاء المعجمة والراء وفي آخرها قاف، نسبة إلى خَرَق، قرية على ثلاثة فراسخ من مرو، وبكسر الخاء وفتح الراء نسبة إلى بيع الخِرق، وقد اشتهر جماعة من العلماء بكلّ من النسبتين فلا أدري صاحبنا من أيهما.

انظر: غاية النهاية: ٢/٧٧-٧٨، الأنساب: ٢/٣٤٩، معجم البلدان: ٢/٣٦٠

(٣) الأَدَمي، مقرئ مشهور. غاية النهاية: ٢/١١٢

(٤) المستنير: ١/٢٩٧-٢٩٨

(٥) المصباح: ١/٣٨٦-٣٨٧

(٦) شيخ مقرئ معروف، غاية النهاية: ٢/١٦٥

(٧) التميميّ، مقرئ مشهور، ضابط، شيخ أصبهان.

والمغازلي: نسبة إلى: المغازل وعملها. انظر: غاية النهاية: ٢/١١٢، الأنساب: ٥/٣٥١

(٨) شيخ مشهور، توفي سنة ٣٤٧ هـ. غاية النهاية: ٢/٦١

(٩) الكامل: ق: ٨٤

(١٠) المصباح: ١/٣٨٨

عبد الله محمد بن الحسين الفارسيّ، وقرأ بها على الحسن بن سعيد المطّوّعيّ[1].

وقرأ بها المطّوّعيّ والكسائيّ على أبي بكر ويقال: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن شاكر الصيرفيّ الرمليّ[2]، وقرأ بها على أبي العباس أحمد بن سهل المعروف بالطّيّان[3]، وقرأ بها على أبي عمران موسى بن عبد الرحمن البزاز،[4] وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن عيسى بن إبراهيم بن رزين الأصبهانيّ، فهذه ستّ طرق لابن رزين.

ومن طريق الأزرق الجمّال وهي الثانية عن الهاشميّ من "المصباح" لأبي الكرم[5] ومن "كتابي" ابن خيرون، قرآ[6] بها على أبي القاسم عبد السيِّد بن عتَّاب، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عمر بن موسى بن عثمان بن زلال النهاوندي سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة[7] وقرأ بها على أبي الحسن علي بن إسماعيل بن الحسن بن العباس الخاشع القطّان، وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن الحسن بن سعيد الرازي[8]، وقرأ بها على أبي عبد الله الحسين بن عليّ بن حماد بن مهران الأزرق الجمّال بقزوين، وقرأ بها الجمال وابن رزين على أبي أيوب سليمان بن داود بن علي بن عبد الله بن عباس[9] الهاشمي البغدادي فهذه تسع طرق للهاشميّ.

طريق الدوري من طريق ابن النفاح[10] من طريقين:

---

(١) هذه طريق أدائية للمؤلّف.

(٢) مقرئ متصدر معروف، والصيرفي، نسبة إلى من يبيع الذهب.
انظر: غاية النهاية: ١٧٩/٢، الأنساب: ٥٧٤/٣

(٣) مقرئ متصدر. انظر: غاية النهاية: ٦١/١

(٤) بالباء الموحدة من أسفل، ويقال بالخاء المعجمة، مقرئ متصدر، ثقة. انظر: غاية النهاية: ٣٢٠/٢

(٥) المصباح: ٣٨٥/١-٣٨٦

(٦) في المطبوع: « قرأ » بالإفراد، تصحيف.

(٧) كتب التاريخ في (ظ) بالأرقام، وفي حاشية (ز) بالحروف.

(٨) مقرئ متصدر عارف. غاية النهاية: ١٧٧/٢

(٩) كذا بالباء الموحدة من أسفل والسين المهملة، وهو الصواب، وتصحفت في المطبوع إلى (عياش) بالمثناة والمعجمة.
انظر: غاية النهاية: ٣١٣/١

(١٠) بالحاء المهملة، وتصحفت هي والآتية في المطبوع بالخاء المعجمة. انظر: غاية النهاية: ٢٤٢/٢

الأولى من طريق ابن بهرام من كتاب الكامل قرأ بها أبو القاسم الهذلي على أبي[1] محمد عبد الله بن محمد الذارع[2] الأصبهاني؛ الخطيب بها[3]، وقرأ بها على أبي جعفر محمد بن جعفر بن محمد التميمي، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن أحمد بن عبد الوهاب بن داود بن بهرام الأصبهاني[4] الضرير[5].

الثانية طريق المطوعي قرأها سبط الخياط على الشريف عبد القاهر العباسي وقرأها على الكارزيني، وقرأها على أبي العباس المطوعي[6]، وقرأ بها المطوعي وابن بهرام على أبي الحسن محمد بن محمد بن عبد الله بن بدر بن[7] النفاح الباهلي البغدادي.

ومن طريق ابن نهشل من "الكامل" قرأ بها الهذلي على أبي محمد الذارع، وقرأ بها على الأستاذ أبي جعفر المغازلي، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن أحمد الأصبهاني الضرير، وقرأ بها على أبي عبد الله جعفر بن عبد الله بن الصباح / بن نهشل الأنصاري الأصبهاني[8]. ١٧٨/١

وقرأ ابن نهشل وابن بهرام[9] على أبي عمر حفص بن عمر الدوري إلا أن الأكثر على

---

(١) «أبي»: سقطت من (ت)

(٢) بالذال المعجمة، وتصحفت في المطبوع إلى: (الزارع) بالزاي. وكذلك الآتية.

(٣) «بها»: سقطت من المطبوع.

(٤) إمام، مقرئ محرر له مؤلف في القراءات ومفردة لعاصم، توفي سنة ٣٥٥ هـ. انظر: غاية النهاية: ٢/٦٩-٧٠

(٥) الكامل: ق: ٨٤

(٦) هذه طريق أدائية للمؤلف، والله أعلم.

(٧) «بن»: سقطت من المطبوع.

(٨) ستأتي ترجمته ص: ٧١٢

(٩) كذا في جميع النسخ، وهو سهو من المؤلف رحمه الله صوابه: ابن بدر النفاح، فهو الذي قرأ على الدوري وهو صاحب الطريق التي قبل ابن نهشل، وهو الذي ذكر المؤلف في ترجمته أنه: روى الحروف عن الدوري سنة ٢٤٤ هـ بسرمن رأى، ويقال إنه عرض عليه. اهـ.

زد على ذلك أن ابن بهرام ما وجد في الدنيا إلا بعد رحيل الدوري عنها ب (٢٧) سبع وعشرين سنة، فوفاة الدوري سنة ٢٤٦ هـ وولادة ابن بهرام سنة ٢٧٣ هـ.

وقال المؤلف: ابن النفاح قرأ برواية أبي جعفر على الدوري وأقرأ بها. اهـ.

انظر: غاية النهاية:١/٢٥٦-٢٥٧ و٢/٦٩-٧٠ و٢٤٢، المنجد: ١٢١، لطائف الإشارات: ١/١٦٠-١٦١

أن ابن بهرام قرأ الحروف فقط.[1] فهذه ثلاث طرق للدوريّ.

وقرأ الدوريّ والهاشميّ على أبي إسحاق إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير المدني، وقرأ على أبي الربيع سليمان بن مسلم بن جماز الزهري مولاهم المدنيّ، تتمّة اثنتي عشرة طريقاً لابن جماز[2].

وقرأ ابن جماز وابن وردان على إمام قراء المدينة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المخزوميّ المدنيّ، وقيل إن إسماعيل بن جعفر* قرأ على أبي جعفر*[3] نفسه، أثبت ذلك بعض حُفّاظنا،[4] فذلك اثنتان وخمسون طريقاً لأبي جعفر.

وقرأ أبو جعفر على مولاه عبد الله بن عيّاش بن أبي ربيعة المخزوميّ، وعلى الحبر البحر عبد الله بن عباس الهاشميّ، وعلى أبي هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسيّ، وقرأ هؤلاء الثلاثة على أبي المنذر أُبيّ بن كعب الخزرجيّ، وقرأ أبو هريرة وابن عباس أيضاً على زيد بن ثابت.

وقيل: إن أبا جعفر قرأ على زيد نفسه[5]، وذلك محتمل؛ فإنّه صحّ أنّه أُتيَ به إلى أم سلمة زوجِ[6] النبي ﷺ رضي الله عنها فمسحت على رأسه ودعت له، وأنّه صلّى بابن

---

(١) انظر: غاية النهاية: ٢/٢٤٢، المعرفة: ١/٤٨٠

(٢) في (ت): «للهاشميّ» وهو سبق قلم.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ظ)

(٤) لعله يقصد المعدّل، حيث أثبت قراءة إسماعيل على جعفر، فقال: روى عنه - أبي جعفر - القراءة إسماعيل بن جعفر. اهـ بل جعل له رواية عنه فقال: قرأت على الشيخ أبي العباس أحمد بن سعيد عن السامريّ عن محمد بن محمد الباهليّ عن الدوريّ عن إسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر يزيد بن القعقاع القارئ. اهـ

وقال المؤلّف: وليس يبعد قول من قال: إنه - إسماعيل - قرأ على أبي جعفر. اهـ.

وذكر الذهبيّ أن إسماعيل سمع من أبي جعفر. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ١/١٦٣، المعرفة: ١/٢٩٤، روضة الحفاظ: ق: ٢٤ و ٥٠

(٥) قال الذهبيّ: لم يصح. اهـ. انظر: غاية النهاية: ٢/٣٨٢، المعرفة: ١/١٧٣

(٦) هذه لغة صحيحة لبعض العرب، يقولون لقرينة الرجل بنكاح (زوجاً) بدون هاء، كما يقولون للرجل، وقد أنكر بعض علماء اللغة -منهم الإمام الأصمعيّ رحمه الله - أن يقال: زوجة بالهاء، وعدّوا ذلك لحناً، والصواب خلاف ذلك، بل "زوجة" لغة صحيحة لبعض القبائل من تميم وكثيرٍ بن قيس وأهل نجد وأزد شنوءة، ومنها ما جاء في

==

عمر بن الخطاب، وأنّه أقرأ الناس قبل الحَرّة؛ وكانت الحرَّة سنة ثلاث وستين[1]، وقرأ زيد وأُبَيٌّ على رسول الله ﷺ.

وتوفي أبو جعفر سنة ثلاثين ومائة علىأصح الأقوال[2] وكان تابعيًا كبـــيرا القَــدْر، انتهت إليه رياسة القراءة بالمدينة.

قال يحيى بن معين: كان إمام أهل المدينة في القراءة وكان ثقة[3].

وقال يعقوب بن جعفر بن أبي كثير[4]: كان إمام الناس بالمدينة أبو جعفر[5].

وروى ابن مجاهد عن أبي الزناد قال: لم يكن بالمدينة أحـــد أقـــرأ للسّـــنة مـــن أبي جعفر[6].

وقال الإمام مالك: كان أبو جعفر رجلاً صالحاً[7].

وروينا عن نافع قال: لما غُسِّل أبو جعفر بعد وفاته نظروا ما بين نحره إلى فؤاده مثـــل ورقة المصحف، قال: فما شكّ أحد ممن حضره أنه نور القرآن.

ورؤي في المنام بعد وفاته على صورة حسنة فقال: بَشِّرْ أصحابي وكلّ من قرأ قـــراءتي

==

صحيح مسلم عن أنس ﷺ أن النبي ﷺ كان مع إحدى نسائه فمرّ به رجل فدعاه فجاء فقال ﷺ: « يا فلان هـــذه زوجتي فلانة » اهـــ.

وأيضاً قول ابن عباس في عائشة رضي الله عنها: هذه زوجة نبيكم، ومنه قول الفرزدق:

وإن الذي يسعى ليفسد زوجتي ** كساعٍ إلى أسد الشرى يستبيلها

وهذا معروف في شعر العرب ونثرهم. انظر: اللسان والتاج (زوج)

(١) انظر: البداية والنهاية: ٨/٢٢٠-٢٢٥

(٢) كذا في (س) وفي بقية النسخ « على الأصح » وانظر: غاية النهاية: ٢/٣٨٤، المعرفة: ١/١٧٨

(٣) انظر: الجرح والتعديل: ٩ /٢٨٥، السير: ٥ /٢٨٧

(٤) المدني، أخو إسماعيل، غاية النهاية: ٢/٣٨٩-٣٩٠

(٥) انظر: السبعة: ٥٧

(٦) قال ابن مجاهد: وحدثوني عن الأصمعي عن ابن أبي الزناد قال:..... إلخ، انظر: السبعة: ٥٧

(٧) انظر: المعرفة: ١/١٧٥

أنّ الله قد غفر لهم / وأجاب فيهم دعوتي، ومُرهم أن يُصَلُّوا هذه الركعات[1] في جـــوف الليل كيف استطاعوا[2]. 179/1

وتوفي ابن وردان في حدود سنة ستين ومائة[3] وكان رأساً في القراءة[4] ضابطاً لهـــا محقّقاً، من قدماء أصحاب نافع، ومن أصحابه في القراءة على أبي جعفر.

وتوفي ابن جمّاز بُعيد سنة سبعين ومائة، وكان مقرئاً جليلاً ضابطاً نبيلاً، مقصـــوداً في قراءة أبي جعفر ونافع، روى القراءة عرضا عنهما.[5]

وتوفي إسماعيل بن جعفر ببغداد سنة ثمانين ومائة على الصواب، وكان إماماً جليلاً ثقة عالماً مقرئاً ضابطاً[6].

وتوفي ابن شاذان في حدود سنة تسعين ومائتين[7]، وكان إماماً كبيراً ثقة عالماً. قـــال الداني: لم يكن في دهره مثله في علمه وفهمه وعدالته وحسن اطّلاعه[8].

وتوفي ابن شبيب سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة[9] بمصر، وكان شيخاً كبيراً مقرئاً متصـدراً مشهوراً، مشاراً إليه بالضبط والتحقيق والإتقان والحذق.

وتوفي ابن هارون سنة بضع وثلاثين وثلاثمائة[10] ببغداد، وكان مقرئاً جليلاً ضابطـــاً حاذقاً مشهوراً محقّقاً.

---

(١) كتب في (ك) تحت كلمة « الركعات»: يعني صلاة التهجد. اهـ

(٢) انظر: غاية النهاية: ٣٨٤/٢

(٣) انظر: غاية النهاية: ٦١٦/١

(٤) في المطبوع: «القرآن» وهو تحريف.

(٥) انظر: غاية النهاية: ٣١٥/١

(٦) انظر: غاية النهاية: ١٦٣/١

(٧) انظر: غاية النهاية: ١٠/٢

(٨) انظر: المعرفة: ٤٦٣/١

(٩) انظر: غاية النهاية: ١٢٣/١

(١٠) قال الداني فيما نقله عنه المؤلّف: توفي بعد الثلاثين وثلاثمائة. اهـ. انظر: غاية النهاية: ٩٠/٢

وتوفي هبة الله في حدود سنة خمسين وثلاثمائة[١]، وكان مقرئاً حاذقاً ضابطاً مشـــهوراً بالإتقان والعدالة.

وتوفي الحنبلي بُعيد سنة تسعين وثلاثمائة فيما أظن[٢]، وكان مقرئاً متصدراً مقبولاً.

وتوفي الحمّاميّ في شعبان سنة سبع عشرة وأربعمائة عن تسعين سنة[٣]، وكان شـــيخَ العراق، ومسندَ الآفاق، مع الثقة والبراعة وكثرة الروايات، والدِّين، قال الحافظ أبو بكـــر الخطيب: كان صدوقاً ديِّناً فاضلاً، تفرّد بأسانيد القرآن[٤] وعلوّها.

وتوفي الهاشمي سنة تسع عشرة ومائتين[٥] ببغداد، وكان مقرئاً ضابطاً / مشهوراً ثقـــة كتب القراءة عن إسماعيل بن جعفر. ١٨٠/١

قال الخطيب البغدادي: مات داود بن عليّ وابنه حَمْل[٦] فلمّا وُلِـــد سمّـــوه باسمـــه داود[٧]، وكان سليمان ثقة صدوقاً، وتقدمت وفاة الدوري في قراءة أبي عمرو.[٨]

وتوفي ابن رزين سنة ثلاث وخمسين ومائتين على الصحيـــح[٩]، وكـــان إمامـــاً في القراءات كبيراً، ثقة في النقل مشهوراً، له في القراءة اختيار رويناه عنه، ومؤلّفات مفيـــدة نقلت عنه وروى عنه الأئمّة والمقرئون، وتقدمت وفاة الجمّال في رواية هشام[١٠].

---

(١) لكن قال الذهبيّ: مات سنة نيّف وخمسين وثلاثمائة فيما أظن. اهـــ.
انظر: غاية النهاية: ٣٥١/٢، المعرفة: ٦٠٧/٢

(٢) انظر: غاية النهاية: ٧٩/٢

(٣) انظر: غاية النهاية: ٥٢٢/١، المعرفة: ٧١٠/٢

(٤) في المطبوع: « القراءات »

(٥) انظر: غاية النهاية: ٣١٣/١

(٦) بفتح الحاء المهملة وسكون الميم بعدها لام: ما يُحمل في البطن من الولد، ومنه قوله تعـــالى ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَـــالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ الطلاق [٤] انظر: التاج (حمل)

(٧) تاريخ بغداد: ٣١/٩

(٨) انظر: ص: ٦٢٥

(٩) انظر: غاية النهاية: ٢٢٤/٢

(١٠) انظر: ص: ٦٤٠

وتوفي ابن النفاح[1] سنة أربع عشرة وثلاثمائة بمصر، وكان ثقة مشهوراً صالحاً، قال ابن يونس[2]: كان ثقة ثبتاً صاحب حديث متقلّلاً من الدنيا.[3]

وتوفي ابن نهشل سنة أربع وتسعين ومائتين[4]، وكان إماماً في القراءة مجوّداً فاضلاً ضابطاً، وكان إمام جامع أصبهان[5].

قراءة يعقوب

رواية رويس: طريق التمّار[6] عنه من طريق النخّاس [7] * - بالخاء المعجمة -*[8] عن التمّار من سبع طرق:

طريق الحمّاميّ وهي الأولى عن النخاس من تسع طرق؛ من "التذكار" لابن شيطا، ومن "مفردة" ابن الفحّام، قرأ بها أبو القاسم ابن الفحّام على أبي الحسين نصر الفارسيّ، ومن كتاب "الجامع" لنصر المذكور، وقرأ بها ابن الفحّام أيضاً على ابن غالب، وقرأ بها على أبي عليّ المالكيّ[9]، ومن "الكامل" للهذليّ قرأ بها على أبي عليّ المالكيّ أيضاً[10]، ومن كتاب "الروضة" للمالكيّ المذكور، ومن كتابي "الإرشاد" و"الكفاية" لأبي العز قرأ

---

(١) بالمهملة كما سبق، وتصحف في المطبوع بالمعجمة.

(٢) أغلب ظنيّ أنه: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى، إمام، حافظ متقن، مصريّ، قال الذهبي: صاحب "تاريخ علماء مصر" سمع النسائي وغيره، ما ارتحل ولا سمع بغير مصر، ولكنه إمام بصير بالرجال فَهْمٌ متيقظ، حدّث عنه ابن مندة وغيره. توفي سنة ٣٤٧ هـ. انظر: السير: ١٥ /٥٧٨-٥٧٩

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/٢٤٢، المعرفة: ١/٤٨١

(٤) وقيل بعدها بسنة. انظر: غاية النهاية: ١/١٩٣

(٥) يلاحظ أنه خالف منهجه، فكان من حقّه ذكر ابن نهشل قبل ابن النفاح.

(٦) ستأتي ترجمته ص: ٧٢٦

(٧) سبقت ترجمته ص: ٦٤٨

(٨) ما بين النجمتين سقط من (س)

(٩) مفردة ابن الفحّام: ق: ٢-٣

(١٠) الكامل: ق: ١٢٤-١٢٥

بها على أبي علي الواسطي[1]، ومن "غاية" أبي العلاء الحافظ قــرأ بهــا علــى أبي العــز المذكور[2]، ومن "المستنير" قرأ بها ابن سوار على أبي علي الشرمقاني، ومن "المستنير" أيضا قرأ بها على أبي علي العطار إلى آخر[3] سورة «إبراهيم»، ومنه أيضا قرأ بهــــا علــى أبي الحسن علي بن محمد بن علي الخياط، ومن "الجامع" لأبي الحسن الخياط / المذكـــــور[4]، ١٨١/١ ومن "المصباح" قرأ بها أبو الكرم على الشريف أبي نصر أحمد بن علي الهاشمي[5]، ومـــــن "الكامل" للهذلي، وقرآ[6] بها على عبد الملك بن علي بن سابور[7] بن نصر[8].

وقرأ ابن سابور والخيّاط والعطّار والهــاشميّ والشّــرمقانيّ والواســطيّ والمــالكيّ[9] والفارسيّ وابن شيطا تسعتهم على أبي الحسن عليّ بن أحمد الحمّاميّ، فهذه خمس عشـرة طريقاً للحمّاميّ.

طريق القاضي أبي العلاء وهي الثانية عن النخاس من "كتابي" أبي العزّ القلانسيّ، قــرأ بها على الحسن بن القاسم[10]، ومن "كتابي" ابن خيرون، قرأ بها على عبد السيِّد بن عتَّاب ومن "المصباح" قرأ بها أبو الكرم على ابن عتَّاب القرآن كلّه، وعلى أبي الفضل أحمد بـــن الحسن بن خيرون إلى آخر "الأنعام"[11].

---

(١) الإرشاد: ١٥٢ ، الكفاية الكبرى: ١٣٦

(٢) غاية الاختصار: ١/١٢٠-١٢١

(٣) عبارة ابن سوار: (وبلغت إلى سورة إبراهيم) اهـ.

(٤) الجامع: ٣٠ ، المستنير: ١/٣٠٣

(٥) المصباح: ٢/٧٥١ ، وفيه أن أبا الكرم قرأ على الهاشمي إلى آخر سورة "الفتح" كما هو معلوم.

(٦) بالتثنية ، وتصحفت في المطبوع: (قرأ) بالإفراد.

(٧) كذا بالمهملة في (س) وفي البقية بالمعجمة ، وكلاهما صحيح.

(٨) الكامل: ق: ١٢٤-١٢٥

(٩) الروضة للمالكي: ٢٢٠

(١٠) الإرشاد: ١٥٢ ، الكفاية الكبرى: ١٣٦

(١١) المصباح: ٢ / ٧٤٩-٧٥٠

وقرأ بها الحسن وابن عتّاب وأبو الفضل على القاضي أبي العلاء محمد بن عليّ بن أحمد بن يعقوب الواسطيّ، فهذه ست طرق للقاضي أبي العلاء.

طريق السعيدي وهي الثالثة عن النخّاس قرأ بها أبو القاسم بن الفحّام على أبي الحسين الفارسيّ، ومن الجامع للفارسيّ المذكور، وقرأ بها على أبي الحسن عليّ بن جعفر السعيدي[1].

طريق ابن العلاّف وهي الرابعة عن النخّاس من "المستنير" قرأ بها أبو طاهر ابن سوار على الحسن بن أبي الفضل الشرمقانيّ، ومن كتاب "التذكار" لابن شيطا، وقرأ بها ابن شيطا والشرمقانيّ على أبي الحسن علي بن محمد بن يوسف بن العلاف.[2]

طريق الكارزيني وهي الخامسة عن النخاس من "المبهج" قرأ بها سبط الخيّاط على الشريف أبي الفضل، ومن "المصباح" قرأ بها أبو الكرم عليه أيضاً، ومن "كفاية" أبي العز قرأ بها على أبي علي الواسطيّ، ومن "الكامل" لأبي القاسم الهذليّ؛ ومن "تلخيص" أبي معشر الطّبريّ

وقرأ بها هو والهذليّ والواسطيّ والشريف أبو[3] الفضل على أبي عبد الله محمد بن الحسين بن آذر بهرام الكارزينيّ، فهذه خمس طرق للكارزيني.[4]

طريق الخبازي وهي السادسة عن النخاس من الكامل قرأ بها الهذليّ علي منصور بن أحمد القهندزيّ، وقرأ بها على الأستاذ أبي الحسين علي بن محمد بن الحسين الخبازي[5].

طريق الخزاعي وهي السابعة عن النخّاس من "الكامل" للهذليّ أيضاً قرأ بها على عبد

---

(١) مفردة ابن الفحّام: ق: ٢-٣

(٢) المستنير: ٣٠٣/١

(٣) في المطبوع: « وأبو » بواو العطف ، وهو خطأ؛ لأن - أبو الفضل - هو الشريف نفسه ، فهو بدل ، وليس معطوفاً.

(٤) الكامل: ق: ١٢٥ ، التلخيص: ١٢٨ ، المبهج: ١٢١/١-١٢٢ ، الكفاية الكبرى: ١٣٦ ، المصباح: ٧٥٠/٢

(٥) كذا قال المؤلّف هنا إن الهذليّ قرأ بهذه الطريق على القهندزي ، بينما في (الكامل: ق: ١٢٥) قال الهذليّ: أخبرنا القهندزي...إلخ. والفرق واضح ومهمّ ، والله أعلم.

الله / بن شبيب، وقرأ بها على أبي الفضل محمد بن جعفر بن عبد الكريم بن بديل الخزاعي[1]. ١٨٢/١

وقرأ بها الخزاعي والخبازي والكارزيني وابن العلاف والسعيدي والقاضي أبو العلاء والحمامي سبعتهم على أبي القاسم عبد الله بن الحسن بن سليمان النخاس -بالخاء- المعجمة[2] البغدادي، فهذه اثنتان وثلاثون طريقا للنخاس.

ومن طريق أبي الطيب[3] عن التمار من طريقين؛ من "غاية" أبي العلاء الهمذاني، قرأ بها على أبي علي الحسن بن أحمد الحداد، وقرأ بها على أبي القاسم عبد الله بن محمد العطار وقرأ بها على أبي جعفر محمد بن جعفر بن محمد التميمي[4] وأبي الحسن علي بن محمد ابن عبد الله الزاهد، المعروف بابن أبولة[5]، وقرآ[6] بها على أبي الطيب محمد بن أحمد بن يوسف البغدادي.[7] فهذه طريقان له[8].

ومن طريق أبي الحسن محمد بن مقسم عن التمار من "غاية" أبي بكر ابن مهران، ومن "الكامل" قرأ بها الهذلي على محمد بن أحمد النوجاباذي[9]، ومحمد بن علي الزنبيلي[10]،

---

(١) الكامل: ق: ١٢٤و ١٢٥

(٢) انظر: غاية النهاية: ٤١٤/١ ، المنجد: ١١٧

(٣) ستأتي ترجمته ص: ٧٢٧

(٤) مقرئ نحوي ، معمر ، مسند ، ثقة ، متقن للحديث ، توفي سنة ٤٠٢ هـ.
غاية النهاية: ١١١/٢ ، المعرفة: ٦٠٨/٢

(٥) سبقت ترجمته ص: ٦٣٤

(٦) بالتثنية ، وتصحفت في المطبوع بالإفراد.

(٧) ستأتي ترجمته ص :٦٣٤

(٨) غاية الاختصار: ١٢٠/١

(٩) شيخ متصدر ببخارى ، روى عنه الهذلي عرضاً وسماعاً.
والنوجاباذي: بفتح النون وضمها وسكون الواو وفتح الجيم والباء الموحدة من أسفل بين الألفين وفي آخرها ذال معجمة ، نسبة إلى: نوجاباذ: قرية من قرى بخارى.
انظر: غاية النهاية: ٩٣/٢ ، الأنساب: ٥/ ٥٣١ ، معجم البلدان: ٣٠٩/٥-٣١٠

(١٠) السجزي ، روى عن الحداد. غاية النهاية: ٢١٤/٢

وقرآ بها على أبي نصر منصور بن أحمد بن إبراهيم العراقيّ، وقرآ بها؛ أعني: العراقيَّ وابنَ مهران، على أبي الحسن أحمد بن أبي بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم العطّار البغداديّ[1] وغيره، فهذه ثلاث طرق لابن مقسم.

ومن طريق الجوهريّ عن التمّار، قرأ بها الحافظ أبو عمرو الداني على أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، ومن "التذكرة" لابن غلبون المذكور، وقرأها على أبي الحسن عليّ بن محمد بن إبراهيم البصريّ، وقرأ بها الداني أيضاً على أبي الفتح فارس، وقرأ بها على أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن الخراساني[2]،

---

(١) الغاية: ١٢٦ ، الكامل: ق: ١٢٥

(٢) هذان طريقان للداني رحمه الله ، وهُما:

أ- الداني عن ابن غلبون عن البصري - هو ابن خشنام المالكيّ - عن البغدادي - وهو ابن خليع - عن ابن حبشان... إلخ.

ب- الداني عن أبي الفتح عن الخراساني عن البغدادي عن ابن حبشان... إلخ ، عليهما عدة ملحوظات:

١- ليسا في "مفردة يعقوب " للداني ، بل ليس فيها عن (رويس) إلا رواية واحدة وهي:

قال الداني: قرأت بها القرآن كلّه على شيخنا أبي الفتح ، وقال لي: قرأت بها على أبي أحمد عبد الله بن الحسين المقرئ ، وسمعتها منه ، وقال لي: قرأت بها على أبي بكر محمد بن هارون بن نافع التمار ، سمعتها منه، وقال لي: قرأت بها على أبي عبد الله محمد بن المتوكّل الملقّب برويس، وقرأ رويس على يعقوب. اهـ ص١٤

٢- قول المؤلّف: (ومن التذكرة) قرأها ابن غلبون على أبي الحسن علي.. اهـ يخالف ما في "التذكرة" ، ففيها قال ابن غلبون: حدّثني بها. اهـ

ويمكن أن يقال: ذلك لا يعتبر قدحاً ، ولكنه لا يجعلها " قراءة" بل رواية أو "إجازة" ، وأيضاً: إذا لم نعتبر ذلك قدحاً فما ذا يقال في رواية ابن خليع عن ابن حبشان ، فقد صرّح المؤلّف بأنها أخذاً للحروف ، أي: أن ابن خليع أخذ الحروف عن ابن حبشان ، وعليه فنعتبر طريق (الداني) عن ابن غلبون "إجازة" وطريقه الثانية عن (أبي الفتح) أدائية للمؤلف ، والله أعلم.

٣- أن المؤلّف هنا لم يصرح في طريقي الداني أنهما من (مفردته) ليعقوب ، فإقحامها هنا والتنصيص على أن لها طريقاً في النشر في رواية رويس كما ذكر الشيخ الأزميري رحمه الله حينما قال: ليس في " التذكرة " ولا في " مفردة يعقوب " للداني ، من طريق الطيبة سوى طريق الجوهري عن التمار. اهـ تحرير النشر: ق: ١٧/ب أراه ليس صواباً كما تقدم من حيث "المنهجية".

٤- أن المؤلّف رحمه الله ترك إسناد " المفردة" وهو عالٍ ومسلسل بالقراءة وبالسماع، من شيخ الداني إلى رويس واختار سند التذكرة وهو نازل عنه بدرجة ، إضافة إلى أنه ليس قراءة كما تقدم. والله أعلم.

وقرآ بها[1] على أبي الحسن عليّ بن محمد بن جعفر البغدادي[2]، ومن "الكامل" للـهذليّ قرأها[3] على أبي نصر القهندزيّ، وقرأ بها على أبي الحسين الخبازي.

وقرأ بها الخبازي والبغدادي على أبي الحسن عليّ بن عثمان بن حبشـان الجوهـريّ، فهذه أربع طرق للجوهريّ.

وقرأ بها الجوهريّ وابن مقسم وأبو الطيّب والنخّاس الأربعة على أبي بكر محمد بـن هارون بن نافع بن قريش بن سلامة التمّار البغداديّ، وقرأ التمّار على أبي عبد الله/ محمـد بن المتوكّل اللؤلؤيّ البصريّ؛ المعروف برويس، تتمّة إحدى وأربعين طريقاً لرويس.

١٨٣/١

رواية روح

طريق ابن وهب:[4] من طريق المعدّل من ثلاث طرق:

طريق ابن خشنام وهي الأولى عن المعدّل من عشر طرق:

من "التذكار" لابن شيطا، ومن "مفردة" ابن الفحّام، وقرأ بها ابن الفحّـام علـى أبي الحسين الفارسيّ، ومن "الجامع" للفارسيّ المذكور، ومن "الجامع" لابن فارس الخيّاط، وقرأ بها ابن الفحّام أيضاً على أبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن غالب الخيّاط، وقرأ بها علـى أبي عليّ الحسن بن إبراهيم المالكيّ[5]، ومن "الروضة" لأبي عليّ المالكيّ المذكور، ومـن "الكامل" قرأ بها الهذليّ على المالكيّ المذكور[6].

وقرأ بها المالكيّ والفارسيّ وابن فارس الخيّاط، وابن شيطا، على أبي أحمد عبد السـلام

---

(١) «بها» سقطت من المطبوع.

(٢) هو ابن خليع ، سبقت ترجمته ص: ٦٦٦

(٣) كذا ذكر المؤلّف في هذه الطريق أيضاً أن الهذليّ قرأها على القهندزي ، بينما عبارة السند كلّه في " الكامل " هـي بالإجازة ، قال الهذليّ: أخبرنا القهندزي عن أبي الحسن عن النحاس وابن حبشان. اهـ والله أعلم.
انظر: الكامل: ق: ١٢٥

(٤) ستأتي ترجمته ص: ٧٢٧

(٥) المفردة لابن الفحّام: ق: ١

(٦) الكامل: ق: ١٢٥

بن الحسين بن محمد بن عبد الله بن طيفور البصريّ[1]، وأبي محمد الحسن بن محمد[2] بن يحيى الفحّام[3].

ومن "غاية" أبي العلاء قرأ بها على أبي العزّ[4]، ومن "الإرشاد" و"الكفاية" لأبي العز القلانسيّ المذكور قرأ بها على أبي عليّ الحسن بن القاسم الواسطيّ[5]، ومن "الكامل" للهذليّ قرأ بها على أبي نصر عبد الملك بن سابور البغداديّ[6].

وقرأ بها هو والواسطي على القاضي أبي الحسين أحمد بن عبد الكريم بن عبد الله الشّينيزيّ[7]، زاد ابن سابور فقرأ على عبد السلام بن[8] الحسين المذكور، ومن "غاية" أبي العلاء أيضاً قرأ بها على أبي العزّ أيضاً، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن نزار بن القاسم بن يحيى التكريتيّ[9] بالجامدة[10]، ومن "المستنير" لابن سوار، ومن "تلخيص" أبي معشر الطّبريّ، وقرأ بها على أبي القاسم المسافر[11] بن الطيّب بن عبّاد

---

(١) شيخ عارف ، ثقة ، صدوق ، لغوي ، عارف بالقراءات ، توفي سنة ٤٠٥ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٣٨٥/١ ، المعرفة: ٧١١/٢-٧١٢ ، تاريخ بغداد: ٥٧/١١

(٢) «بن محمد »: سقطت من المطبوع.

(٣) الروضة للمالكي: ٢٢١

(٤) غاية الاختصار: ١١٩/١

(٥) الإرشاد: ١٥٣ ، الكفاية الكبرى: ١٣٧

(٦) الكامل: ق: ١٢٥

(٧) مقرئ متصدر ، مشهور ، قاضي سرّمن رأى.

الشينيزي: بكسر الشين المعجمة بعدها ياء مثناة تحتية بعدها نون مكسورة ثم ياء أخرى ثم زاي ، لم أجد نسبتها ، والذي ضبطه ابن نقطة أنها بالمهملة وصوّبه ، نسبة إلى: سينيز: من قرى الأهوازي.

انظر: غاية النهاية: ٧٠/١-٧١ ، الأنساب: /٣٦٦ الإرشاد: ١٥٣ (حاشية ٤)

(٨) في المطبوع: « بن أبي الحسين » وكلمة (أبي) زائدة خطأ.

(٩) مقرئ الجامدة. غاية النهاية: ٢٦٩/٢

(١٠) غاية الاختصار: ١١٩/١

(١١) كذا في جميع النسخ بالتعريف ، وفي مصادر ترجمته: « مسافر » بدون «ال».

==

البصريّ[١]، ومن "كتابي" أبي منصور ابن خيرون قرأ بها على عمه أبي الفضل أحمد بن الحسن بن[٢] خيرون، ومن "المصباح" و"كتابي" ابن خيرون قرأ بها أبو الكرم وأبو منصور ابن خيرون أيضاً على عبد السيِّد بن عتَّاب[٣].

وقرأ بها ابن عتَّاب وأبو الفضل ابن خيرون أيضاً على أبي القاسم المسافر بن الطيّب البصري المذكور.

ومن "المصباح" أيضاً قرأ بها أبو الكرم على أبي المعالي ثابت بن بندار، وأبي الحسن أحمد بن عبد القادر، وأبي الخطاب عليّ بن عبد الرحمن / بن هارون، وقرأ الثلاثة على المسافر بن الطيّب[٤]. ١٨٤/١

ومن "المبهج" و"المصباح" قرأ بها السبط وأبو الكرم على عزّ الشرف العبّاسيّ، وقرأ بها على أبي عبد الله الكارزيني[٥]، ومن "الكامل" قرأ بها الهذليّ أيضاً على أبي الحسن عليّ بن أحمد الجوردكيّ[٦]، ومنه أيضاً قرأ بها على عبد الله بن شبيب، وقرأ بها على أبي الفضل الخزاعيّ، ومنه أيضاً قرأها على أبي نصر الهرويّ، وقرأ بها على أبي الحسين الخبّازيّ[٧]،

==

وهو مقرئ حاذق ، زاهد ، بصير بحرف يعقوب ، حافظ له ، عالي الإسناد. توفي سنة ٤٤٣ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٢/٢٩٣-٢٩٤ ، المعرفة: ٢/٧٦٣-٧٦٤

(١) المستنير: ١/٣٠١ وفيه أن قراءته على مسافر كانت سنة ٤٣٢ هـ وقراءة مسافر على ابن خشنام سنوات ٣٦٤ و٣٦٥ و ٣٦٦ هـ. انظر: التلخيص: ١٢٦

(٢) «بن» سقطت من المطبوع.

(٣) المصباح: ٢ / ٧٥٣-٧٥٤

(٤) المصباح: ٢ / ٧٥٣-٧٥٤

(٥) المبهج: ١/١٢١ ، المصباح: ٢/٧٥٣

(٦) شيخ مقرئ، معمّر، متصدر، ولم أجد من عرّف نسبة (الجردكيّ)،

انظر: غاية النهاية: ١/٥٢٥-٥٢٦

(٧) الكامل: ق: ١٢٥

وقرأ بها الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون[1]، ومن "التذكرة" لابن غلبون المذكور[2]

وقرأ بها ابن غلبون والخبازي والخزاعي والجوردكي[3] والكارزيني والمسافر والتكريتي والشينيزي والحسن بن الفحام وعبد السلام، عشرتهم على أبي الحسن علي بن محمد[4] بن إبراهيم بن خشنام المالكي البصري، فهذه سبع وثلاثون طريقا لابن خشنام.

طريق ابن أشتة وهي الثانية عن المعدل من "المستنير" قرأ بها ابن سوار على أبي علي الشرمقاني، وقرأ بها الشرمقاني على أبي الحسن بن العلاف، وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن عبد الله البروجردي[5] المؤدب ، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن أشتة[6] الأصبهاني[7].

طريق هبة الله وهي الثالثة عن المعدل من طريقين؛ من "الغاية" لابن مهران[8] قرأ بها على أبي القاسم هبة الله بن جعفر بن محمد بن الهيثم البغدادي[9]، ومن "المصباح" قرأ بها

---

(١) مفردة يعقودة للداني: ١٢-١٣

(٢) التذكرة: ٥٦/١

(٣) وصف المؤلف قراءة الهذلي على الجوردكي عن ابن خشنام بأنها في غاية العلو.

انظر: غاية النهاية: ٥٢٦/١

(٤) « بن محمد » سقطت من الطبوع.

(٥) مقرئ حاذق، له انفرادات عن شيخه.

والبروجردي: بضم الباء الموحدة من أسفل وفتحها بعدها راء ممدودة بواو ثم جيم مكسورة بعدها راء ساكنة ثم دال مهملة، نسبة إلى: بروجرد، بلدة على ثمانية عشر فرسخا من همدان، خرج منها جماعة من العلماء في كل فن.

انظر: غاية النهاية: ١٩٠/٢، الأنساب: ٣٣٢/١ ، معجم البلدان: ٤٠٤/١

(٦) في المستنير: أحمد بن حرب المعدل، وهو وهم كما نبه عليه المؤلف، والذي يدل على أنه أحمد ذكره له صحيحا في طريق ابن خشنام وزيد.

انظر: غاية النهاية: ٤٥/١ و١٨٤/٢، المستنير: ٣٠١/١ و ٣٠٢ و ٣٠٤

(٧) المستنير: ٣٠١/١-٣٠٢

(٨) تصحفت في المطبوع إلى: « مهروان» بواو بين الراء والألف.

(٩) الغاية: ١٢٣

الشهرزوري على عبد السيِّد بن عتَّاب، وقرأ بها على القاضي أبي العلاء، وقرأ بها على أحمد بن محمد بن سيما بن الفتح الحنبليّ، وقرأ بها على هبة الله بن جعفر[1].

وقرأ بها هبة الله وابن أشتة وابن خشنام ثلاثتهم على أبي العباس محمد بن يعقوب بن الحجّاج بن معاوية بن الزبرقان بن صخر التيميّ المعدّل، فهذه أربعون طريقاً للمعدّل.

وقد وقع في "أخبار" ابن العلاّف أنّ ابن أشتة قرأ على أحمد بن حرب المعدّل،[2] والصواب محمد بن يعقوب المعدّل كما ذكره ابن أشتة في "كتابه" وأيضاً فإن ابن حرب قديم الوفاة[3] لم يدركه ابن أشتة، ولو أدركه لذكره في جملة شيوخه من "كتابه"[4].

وقرأ هبة الله أيضاً على أحمد بن يحيى الوكيل صاحب روح سنة ثلاث[5] وثمانين ومائتين، ومن هذه الطريق[6] ساق الإسنادَ ابنُ مهران في «الغاية» وأبو الكرم في/ «المصباح»[7] وله عنهما[8] انفرادات نذكرها إن شاء الله تعالى.

١٨٥/١

ومن طريق حمزة بن عليّ عن ابن وهب من كتاب «الكامل» لأبي القاسم الهذليّ قرأها[9] على أبي نصر منصور بن أحمد الهروي القهندزيّ، وقرأ بها على أبي الحسين عليّ بن محمد الخبازيّ، وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن إبراهيم المؤدّب، وقرأ بها على أبي بكر

---

(١) المصباح: ٧٥٢/٢

(٢) ذكر اثنين من القراء فقال لكلّ منهما: أحمد بن حرب المعدّل، أحدهما ابن غيلان وكنيته أبو جعفر، وقد ترجم له، والثاني: ابن مسمع وكنيته أيضاً أبو جعفر وترجم له ضمن ترجمة الأول ولم يفرده بترجمة خاصة. انظر: غاية النهاية: ٤٥/١

(٣) توفي سنة ٣٠١. هـ انظر: غاية النهاية: ٤٥/١

(٤) المصدر السابق.

(٥) في "الغاية" (١٢٣): سنة نيِّف وثمانين ومائتين. اهـ

(٦) في المطبوع: « الطرق » بالجمع، خطأ.

(٧) الغاية: ١٢٣، المصباح: ٢/ ٧٥٢

(٨) في حاشية (ك): وله عنهما: أي لهبة الله عن المعدّل وأحمد بن يحيى الوكيل. هـ

(٩) في المطبوع: « قرأ بها »

محمد بن إلياس بن علي[1]، وقرأ بها على عمه حمزة بن علي البصري[2].

وقرأ حمزة والمعدل على أبي بكر محمد بن وهب بن يحيى بن العلاء بن عبد الحكم بن هلال بن تميم الثقفي البغدادي، فهذه إحدى وأربعون طريقا لابن وهب.

طريق الزبيري عن روح من طريق غلام ابن شنبوذ من طريقين.

من "غاية" أبي العلاء قرأ بها على أبي علي[3] الحسن بن أحمد الحداد، وقرأ بها على أبي القاسم عبد الله بن محمد العطار، وقرأ بها على أبي جعفر محمد بن جعفر الأصبهاني المغازلي وأبي الحسن علي بن محمد الزاهد الفقيه، وقرآ بها على أبي الطيب محمد بن أحمد بن يوسف[4] البغدادي المعروف بغلام ابن شنبوذ[5].

ومن طريق ابن حبشان[6] من "الكامل" قرأها الهذلي على أبي نصر منصور بن أحمد، وقرأ بها على الأستاذ أبي الحسين علي بن محمد الأصبهاني، وقرأ بها على أبي الحسن علي بن عثمان بن حبشان الجوهري[7].

وقرأ ابن حبشان وغلام ابن شنبوذ على الفقيه أبي عبد الله الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام الأسدي الزبيري، البصري الشافعي الضرير، فهذه ثلاث طرق للزبيري.

وقرأ الزبيريّ وابن وهب على أبي الحسن روح بن عبد المؤمن بن عبدة بن مسلم[8]

---

(١) غاية النهاية: ١٠٢/٢ ، وفي الكامل: ق: (١٢٥) تصحف (إلياس) إلى: (العباس)

(٢) الكامل: ق: ١٢٥، إلاّ أن فيه قراءة حمزة بن عليّ على إسماعيل عن روح. اهـ

(٣) «علي» سقطت من المطبوع.

(٤) في (س): « يونس»، وهو تصحيف وخطأ.

(٥) غاية الاختصار: ١١٨/١

(٦) بالفتح، كرمضان، انظر: القاموس والتاج (حبش)

(٧) الكامل: ق: ١٢٥

(٨) اتّبع المؤلّف قول الداني، أمّا الأهوازي فقال: هو: ابن عبد المؤمن بن قرة بن خالد البصري. اهـ
ثم قال المؤلّف: وإن صحّ ما ذكره الأهوازي في نسبه يكونان واحداً، ويكون ابن قرة نُسب إلى جده. اهـ

==

الهذليّ، مولاهم البصريّ النحويّ، تتمة أربع وأربعين طريقاً لروح.

وقرأ روح ورويس على إمام البصرة أبي محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ، مولاهم البصريّ، فذلك خمس وثمانون طريقاً ليعقوب.

وقرأ يعقوب على أبي المنذر سلاّم بن[1] أبي سليمان[2] المزنيّ[3]، مولاهم، الطويل[4]، وعلى شهاب بن شُرْنفة[5]

وعلى أبي يحيى مهدي بن ميمون المَعْوَلي[6]، وعلى أبي الأشهب جعفر بن حيّان

==

وذهب الدّانيّ والهذليّ والذهبيّ إلى أنهما شخصان.

انظر: غاية النهاية: ١/٢٨٥-٢٨٦، المعرفة: ١/٤٢٧-٤٣٠

(١) كذا في جميع النسخ: « ابن أبي » وكلمة (أبي) زائدة.

(٢) المقرئ النحوي، إمام جامع البصرة، يعرف بالخراساني، ثقة جليل صدوق. توفي سنة ١٧١ هـ

انظر: غاية النهاية: ١/٣٠٩، المعرفة: ١/٢٧٧، الجرح والتعديل: ٤/٢٥٩، تاريخ بغداد: ٩/١٩٧-١٩٨

(٣) تصحفت في (س) إلى: « المدني » بالدال المهملة، بدل الزاي.

(٤) صرّح الإمام الذهبيّ بأن سلاّماً هذا ليس هو سلاّماً الطّويل، وقال: سلاّم بن سليمان أبو المنذر يُعرف بالخراساني، وليس هو سلاّماً الطويل السعيديّ.

ثم قال بعد أن ذكر توثيق العلماء لسلاّم المزني، فأما سلاّم الطّويلُ المدائني فهو أبو سليمان بن مسلم السعدي أحد الضعفاء في الحديث.

قال: ولا يكاد يميز بينه وبين سلام أبي المنذر القارئ إلا الحذّاق، يروي الطّويلُ عن ابن زاذان والعمّي وجماعة، ويروي عنه شبابة وهو تميمي.

وسلاّم بن سليمان الثقفي المدائني ضعيف، توفي بعد المائتين. انظر: المعرفة: ١/٢٧٧-٢٧٩

(٥) هذا هو الصواب، بضم الشين المعجمة وسكون الراء وفتح النون وضمها، كما ضبطه المؤلّف، وقد سبقه إلى ذلك ابن المنادي كما نقله عنه الذهبي، وتصحفت في المطبوع إلى (شريفة) بالياء المثناة التحتية بدل النون.

وهو من جلّة المقرئين بعد أبي عمرو مع الثقة والصلاح، قرأ عليه يعقوب ختمة واحدة في خمسة أيام. توفي بعد سنة ١٦٠ هـ. انظر: غاية النهاية: ١/٣٢٨-٣٢٩، المعرفة: ١/٢٧٤

(٦) ثقة مشهور، روى عنه ابن المبارك ووكيع. توفي سنة ١٧١ هـ.

المَعْوَلي: بفتح الميم وسكون العين المهملة وفتح الواو وفي آخرها لام، نسبة إلى: مَعْوَلَة بطن من الأزد، ومهدي مَعْوَلي

==

العُطّاردي[1]، وقيل: إنه قرأ على أبي عمرو نفسه[2]، وقرأ سلاّمٌ على/ عاصم الكوفي وعلى أبي عمرو وتقدم سندهما[3]. ١٨٦/١

وقرأ سلاّمٌ أيضاً على أبي المُجَشِّر[4] عاصم بن العجّاج الجحدريّ البصري، وعلى أبي عبد الله يونس بن عبيد بن دينار العبقسيّ[5]، مولاهم البصريّ، وقرآ على الحسن بن أبي الحسن البصري. وتقدم سنده.[6] وقرأ الجحدريّ أيضاً على سليمان بن قتّة التيميّ، مولاهم البصريّ[7]، وقرأ على عبد الله بن عباس.

==

بالولاء. انظر: غاية النهاية: ٣١٦/٢، الأنساب: ٣٤٨/٥-٣٤٩

(١) توفي سنة ١٦٥. غاية النهاية: ١٩٢/١

والعطاردي: بضم العين وفتح الطاء المهملة وكسر الراء والدال نسبة إلى جده، أو إلى عطارد بن عوف بطن من تميم، وهذا الثاني استدركه ابن الأثير على السمعاني وصرح أن منهم أبا رجاء العطاردي، فلعل جعفرا منهم أيضا.

انظر: الأنساب: ٤ / ٢٠٨-٢٠٩

(٢) ذكره ابن غلبون: ٥٨/١ والذهبي نقلا عن ابن المنادي. المعرفة: ٣٣٠/١

(٣) انظر: ص : ٦٦٢

(٤) ضبطها المؤلف بقوله: بالجيم والشين المعجمة مشددة مكسورة، وضبطها الزبيدي على وزن (محدث).

انظر: غاية النهاية: ٣٤٩/١ ، التاج: (جشر)

(٥) إمام جليل، رأى أنس بن مالك ﷺ، توفي سنة ١٣٩ هـ.

والعقبسي: نسبة إلى: (عبد القيس من ربيعة بن نزار، ويقال لهم أيضا: العبدي.

ونسبه المؤلف في ترجمته أنه (قعنبي) وهي نسبة إلى أحد أجداد المنتسب به.

انظر: غاية النهاية: ٤٠٧/٢، الأنساب: ٤/ ١٣٥ و ١٤٣ و ٥٣١

(٦) انظر: ص: ٣٥٨

(٧) سليمان بن حبيب، التميمي ، مولاهم، التابعي ، قتة بفتح القاف ومثناة من فوق مشددة على وزن (ضبة) ، وهي أمه، وهو ثقة عرض على ابن عباس ثلاث عرضات، من فحول الشعراء ، وهو القائل في رثاء الحسين ﷺ:

وإن قتيل الطف من آل هاشم ** أذل رقاب المسلمين فذلت

غاية النهاية: ٣١٤/١ ، تاريخ الطبري: ١٨٢/٤ ، السير: ٥٩٦/٤

وقرأ شهاب على أبي عبد الله هارون بن موسى العتكي الأعور النحوي، وعلى المعلى بن عيسى[1]، وقرأ هارون على عاصم الجحدري وأبي عمرو بسندهما، وقرأ هارون أيضا على عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وهو أبو جد يعقوب، وقرأ على يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم بسندهما المتقدم[2].

وقرأ المعلى على عاصم الجحدري بسنده، وقرأ مهدي على شعيب بن الحبحاب[3]، وقرأ على أبي العالية الرياحي، وتقدم سنده[4]، وقرأ أبو الأشهب على أبي رجاء عمران بن ملحان العطاردي وقرأ أبو رجاء على أبي موسى الأشعري، وقرأ أبو موسى على رسول الله ﷺ، وهذا سند في غاية من الصحة والعلو.

وتوفي يعقوب سنة خمس ومائتين، وله ثمان وثمانون سنة[5]، وكان إماما كبيرا ثقة عالما صالحا دينا، انتهت إليه رياسة القراءة بعد أبي عمرو، وكان إمام جامع البصرة سنين.

قال أبو حاتم السجستاني: هو أعلم من رأيت بالحروف والاختلاف في القرآن،[6] وعلله ومذاهبه ومذاهب النحو،[7] وأروى الناس لحروف القرآن وحديث الفقهاء[8].

وقال الحافظ أبو عمرو الداني: وائتم بيعقوب في اختياره عامة البصريين بعد أبي

---

(١) البصري ، الناقط، من أثبت الناس في عاصم الجحدري، وهو الذي روى عنه عدد الآي والأجزاء ، روى عنه العدد سليم وعبيد بن عقيل. انظر: غاية النهاية: ٣٠٤/٢

(٢) انظر: ص : ٣٥٧

(٣) الأزدي، تابعي ثقة، توفي سنة ١٣٠ هـ.

وتصحف اسم والده في المطبوع إلى (الحجاب) بالحاء المهملة ثم جيم. انظر: غاية النهاية: ٣٢٧/١

(٤) انظر: ص : ٣٥٧

(٥) والعجب أنه وأباه وجده وجد أبيه كل منهم مات عن هذا العمر. انظر: غاية النهاية: ٣٨٩/٢

(٦) في المطبوع: «القراءات » وهو تحريف.

(٧) في المطبوع: « النحوي » بإثبات ياء النسبة ، وهو تحريف.

(٨) انظر: غاية النهاية: ٣٨٩/٢، السير: ١٠ / ١٧٣، مفردة يعقوب للداني: ١١، وفيات الأعيان: ٣٩٠/٦-٣٩١

عمرو، فهم أو أكثرهم على مذهبه، قال: وقد[1] سمعت طاهر بن غلبون يقول: إمام الجامع بالبصرة لا يقرأ إلا بقراءة يعقوب[2].

ثم روى الداني عن شيخه الخاقاني عن محمد بن محمد بن عبد الله الأصبهاني[3] أنه قال: وعلى قراءة يعقوب إلى هذا الوقت أئمة المسجد[4] الجامع بالبصرة وكذلك أدركناهم [5].

١٨٧/١ وتوفي رويس بالبصرة سنة ثمان وثلاثين ومائتين[6]، وكان إماماً في القراءة قيّماً/ بها ماهراً ضابطاً مشهوراً حاذقاً، قال الداني: هو من أحذق أصحاب يعقوب.[7]

وتوفي روح سنة أربع أوخمس وثلاثين ومائتين[8]، وكان مقرئاً جليلاً، ثقة ضابطاً مشهوراً، من أجلّ أصحاب يعقوب وأوثقهم، روى عنه البخاريّ في صحيحه[9].

وتوفي التمّار بعيد سنة ثلاثمائة، وقال الذهبيّ: بعد سنة عشر[10]، وكان مقرئ البصرة وشيخها في القراءة، من أجلّ أصحاب رويس وأضبطهم، قرأ عليه سبعاً وأربعين ختمة[11].

---

(١) «قد» سقطت من المطبوع.

(٢) انظر: التذكرة: ٥٨/١، السير: ١٧٣/١٠

(٣) لم أعرفه. وفي (ز) و(س): «محمد بن عبد الله» بدون تكرار (محمد بن)

(٤) في (ز): « المسجد الحرام »، ولعله سهو وسبق قلم.

(٥) انظر: المعرفة: ٣٢٩/١

(٦) انظر: غاية النهاية: ٢٣٥/٢

(٧) انظر: غاية النهاية: ٢٨٥/١

(٨) انظر: الثقات: ٢٤٤/٨ ، المعرفة: ٤٢٨/١

(٩) انظر: صحيح البخاري: ٩٤/٤ (كتاب بدء الخلق) (باب: ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة)

(١٠) انظر: غاية النهاية: ٢٧٢/٢، المعرفة: ٥٣٢/٢

(١١) قاله التمار نفسُه، قال ابن الجلندا: قرأت على التمار وأعطيته (٢٨) درهماً وأخبرني أنه قرأ على رويس (٢٤) ختمة و (٢٣) ختمة أخرى متقطعات. اهـ وروى الداني بسنده إلى السامريّ قال: أنشدني التمار شاهداً لقراءة يعقوب:

جارية أحسن من حلْيها ** والحَليُ فيه الدرّ والجوهر

==

وتوفي النخّاس سنة ثمان وستين، وقيل: سنة ست وستين وثلاثمائة، ومولده سنة تسعين ومائتين[1]، وكان ثقة مشهوراً ماهراً في القراءة قيّماً بها متصدراً، من أجل أصحاب التمّار، وقال أبو الحسن بن الفرات:[2] ما رأيت في الشيوخ مثله.

وتوفي أبو الطيّب؛ وهو غلام ابن شنبوذ، سنة بضع وخمسين وثلاثمائة[3]، وكان مقرئاً مشهوراً ضابطاً ناقلاً رحّالاً، حدّث عنه الحافظ أبو نعيم الأصبهانيّ وغيره.

وتوفي أبو الحسن أحمد بن مقسم - وهو ولد أبي بكر[4] محمد بن مقسم الذي تقدم في رواية خلف عن حمزة - في سنة ثمانين وثلاثمائة[5]، وكان قيّماً بالقراءة، ثقة فيها، ذا صلاح ونسك، روى عنه الحافظ أبو نعيم وغيره أيضاً[6].

وتوفي الجوهريّ؛ وهو ابن حبشان أيضاً، في حدود الأربعين وثلاثمائة، أو بعدها فيما أظنّ، وكان مقرئاً معروفاً بالإتقان، عارفاً بحرف يعقوب وغيره[7].

وتوفي ابن وهب في حدود سنة سبعين ومائتين أو بُعَيدها، وكان إماماً ثقة عارفاً ضابطاً، سمع الحروف من يعقوب، ثم قرأ على روح ولازمه، وصار أجلّ أصحابه وأعرفهم بروايته[8].

==

الشاهد قوله: حَليها، و(الحلي) بفتح الحاء وإسكان اللام وتخفيف الياء كما قرأ يعقوب ﴿من حليهم﴾ [الأعراف: ١٤٨] كذلك.

انظر: غاية النهاية: ١٧١/٢، المعرفة: ٥٣٢/٢ ، التذكرة: ٣٤٦/٢-٣٤٧ ، الجمع والتوجيه: ٢٦٢

(١) غاية النهاية: ٤١٤/١، المعرفة: ٦٢٣/٢

(٢) محمد بن العباس بن أحمد، توفي سنة ٣٨٣ هـ، انظر: السير: ٤٩٥/١٦-٤٩٦

(٣) انظر: غاية النهاية: ٩٢/٢

(٤) في (س): «وهو أبو بكر ولد...» إلخ ، وهذا تحريف من الناسخ.

(٥) لم يذكر في ترجمته سنة وفاته.

(٦) « أيضاً » من (ك) فقط.

(٧) لم أجد له ترجمة عند الذهبي أو غيره، ولم يذكر المؤلّف تاريخ وفاته. انظر: غاية النهاية: ٥٥٦/١

(٨) انظر: غاية النهاية: ٢٧٦/٢، المعرفة: ٥١٠/٢-٥١١

وتوفي المعدّل بُعيد العشرين وثلاثمائة، وكان ثقة ضابطاً، إماماً مشهوراً، وهو أكبر أصحاب ابن وهب وأشهرهم، قال الداني: انفرد بالإمامة في عصره ببلده فلم ينازعه في ذلك أحد من أقرانه مع ثقته وضبطه وحسن معرفته[1].

وتوفي حمزة بن علي[2] قبيل العشرين وثلاثمائة فيما أحسب[3]، والصواب أنه قرأ على ابن / وهب نفسه كما قطع به الحافظ أبو العلاء الهمدانيّ، ورَدَّ قول الهذليّ إنه روى عنه بواسطة.[4] ١٨٨/١

وتوفي الزبيريّ سنة بضع وثلاثمائة، قال الذهبّي ويقال: إنه بقي إلى سنة سبع عشرة[5] وقيل توفي سنة عشرين[6].

وكان إماماً فقيهاً[7] مقرئاً ثقة كبيراً شهيراً، وهو صاحب كتاب «الكافي»[8] في الفقه على مذهب الإمام الشافعيّ، وتقدمت وفاة غلام ابن شنبوذ وابن حبشان آنفاً رحمهم الله أجمعين[9].

قراءة خلف

رواية إسحاق الورّاق: طريق ابن أبي عمر من طريق السوسنجرديّ وهي الأولى عنه

---

(١) انظر: غاية النهاية: ٢٨٢/٢، المعرفة: ٥٦٥/٢-٥٦٦ ، ولم يذكر تاريخ وفاته.

(٢) «بن علي » سقطت من المطبوع.

(٣) غاية النهاية: ٢٦٤/١

(٤) لم أجد قول الهمداني وردّه على الهذليّ، لكن بين المؤلّف أن هذه الواسطة التي ذكرها الهذليّ هو رجل يقال له إسماعيل، ولم ينسبه، ونقل قول الهمداني: ولا نعرف إسماعيل هذا أبداً. اهـ.
انظر: غاية النهاية: ٢٦٤/١، الكامل: ق: ١٢٥

(٥) انظر: غاية النهاية: ٢٩٣/١، المعرفة: ٥٢٤/٢، الطبقات الكبرى: ٢٩٦/٣

(٦) ذكره الذهبي في السير: ٥٨/١٥

(٧) ترجم له السبكيّ في طبقاته ونقل عنه مسائل وفوائد وغرائب، وصحّح بعض ما نُقل عنه مما رجع عنه أو نقل عنه خلاف كلامه. انظر: طبقات الشافعية: ٢٩٦/٣

(٨) ذكره له كلّ من ترجم له.

(٩) لم أعرف سبب إعادته لهما ، مع ذكرهما قبل قليل .

من تسع طرق:

من "روضة" أبي عليّ المالكيّ، ومن "جامع" أبي الحسين الفارسيّ، ومن "كامل" الهذليّ، وقرأ بها على المالكيّ المذكور[1]، ومنه أيضاً قرأ بها الهذليّ على أبي نصر عبد الملك بن سابور[2]، ومن "كتابي" أبي العزّ القلانسيّ، وقرأ بها على أبي عليّ الواسطيّ[3]، ومن "كفاية" سبط الخيّاط قرأ بها هبة الله بن الطّبر، ومن "غاية" أبي العلاء الحافظ قرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسين الشيبانيّ وقرأ بها هو وابن الطبر على أبي بكر محمد بن عليّ بن موسى الخيّاط[4].

ومن "المصباح" قال أبو الكرم: أخبرنا أبو بكر الخيّاط المذكور[5]، ومن "المستنير" قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ الحسن بن عليّ العطّار، ومنه أيضاً قرأ بها على أبي عليّ الحسن بن أبي الفضل الشّرمقانيّ[6]، ومن كتاب "التذكار" لأبي الفتح بن شيطا، ومن "جامع" ابن فارس[7].

وقرأ ابن فارس وابن شيطا والشرمقانيّ والعطّار والخيّاط والواسطيّ وابن سابور والمالكيّ[8] والفارسيّ؛ تسعتهم على أبي الحسين أحمد بن عبد الله بن الخضر بن مسرور السّوسنجرديّ، إلاّ أنّ الشرمقانيّ لم يختم عليه، وبلغ عليه إلى سورة "التغابن"[9]، فهذه ثلاثة عشر طريقاً للسوسنجردي.

---

(١) الكامل: ق: ١٤٧

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) الإرشاد: ١٥٥، الكفاية الكبرى: ١٠٨

(٤) غاية الاختصار: ١٦١/١

(٥) المصباح: ٦٤٨/٢

(٦) المستنير: ٣٠٩/١

(٧) الجامع: ٥٣

(٨) الروضة للمالكي: ٢٢٧

(٩) هذا قول الشرمقاني نفسه قال: ولم أختم على الشرمقاني وانتهت قراءتي عليه إلى آخر سورة التغابن. اهـ انظر: المستنير: ٣٠٩/١

ومن طريق بكر وهي الثانية[1] عن ابن أبي عمر من "المستنير" قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ الشّرمقانيّ، و"منه" قرأ بها أيضاً على الأستاذ أبي الحسن الخيّاط[2]، ومن "الجامع" للخياط المذكور[3]، ومن "المصباح" لأبي الكرم قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن عليّ بن يوسف[4] الخيّاط[5] / وقرأ بها الخيّاطان المذكوران والشرمقانيّ على أبي القاسم بكر بن شاذان، وهذه أربع طرق لبكر. ١٨٩/١

وقرأ بكر والسوسنجرديّ على أبي الحسن محمد بن عبد الله بن محمد بن مرّة الطوسيّ، المعروف بابن أبي عمر، فهذه سبع عشرة طريقاً لابن أبي عمر[6].

طريق محمد بن إسحاق عن أبيه إسحاق الورّاق: من "غاية" ابن مهران قرأ بها على أبي الحسن محمد بن عبد الله بن محمد بن[7] مرّة، وقرأ بها على محمد بن إسحاق بن إبراهيم[8].

طريق البرصاطيّ عن إسحاق من كتابي "المفتاح" و"الموضح" لأبي منصور ابن خيرون، ومن طريق أبي الكرم الشهرزوريّ قرآ[9] بها على عبد السيِّد بن عتّاب[10]، وقرأ بها الحافظ أبو العلاء على الأستاذ أبي العز القلانسيّ، وقرأ بها على أبي عليّ الحسن بن القاسم الواسطيّ[11].

---

(١) كذا في (ك) وهو الصواب، وفي بقية النسخ وكذا في المطبوع: « الثالثة » وهو تحريف.

(٢) المستنير: ٣٠٩/١

(٣) الجامع: ٥٣

(٤) كذا في جميع النسخ: «يوسف» وهو خطأ، صوابه: « موسى» كما سبق مراراً.

وانظر: غاية النهاية: ٢٠٨/٢

(٥) المصباح: ٦٤٨/٢ ، وفي (س) بزيادة «والشرمقاني» وهو تحريف من الناسخ.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١٨٦/٢

(٧) « محمد بن » سقطت من المطبوع.

(٨) الغاية: ١٣٠

(٩) في المطبوع: «قرأ» بالإفراد، وهو خطأ وتحريف؛ لأن المراد قراءة ابن خيرون وأبي الكرم على ابن عتّاب.

(١٠) المصباح: ٦٤٧/٢

(١١) هذه الطريق ليست في غاية الاختصار والإرشاد ولا الكفاية الكبرى، فتعتبر طريقاً أدائية للمؤلف.

وقرأ بها الواسطيّ وابن عتَّاب على أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن عبد الله الحربيّ، الزاهد وقرأ بها على أبي علي[1] الحسن بن عثمان النجار المعروف بالبرصاطي ويقال البرزاطي[2] فهذه أربع طرق للبرصاطي.

وقرأ البرصاطي وابن أبي عمر ومحمد على أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبد الله الورّاق المروزيّ، ثم البغداديّ، تتمّة اثنين وعشرين طريقاً لإسحاق.

وذكر ابن خيرون والشهرزوريّ في "المصباح" أن البرصاطيّ قرأ على أبي العباس أحمد بن إبراهيم المروزي الوراق أخي إسحاق المذكور[3].

وهو وَهْمٌ، والصوابُ ما أسنده الحافظ أبو العلاء الهمداني وقطع به لأنه الحجة والعمدة ولأن أحمد بن إبراهيم الوراق قديم الوفاة لم يدركه البرصاطي ولو صحت قراءته من طريق أحمد المذكور لكان بينه وبينه رجل وقد أثبته أبو الفضل الخزاعي في كتابه "المنتهى" كما ذكره الحافظ أبو العلاء أيضاً فصح ذلك والله تعالى أعلم.[4]

رواية إدريس:

طريق الشطّي:

من "غاية" الحافظ أبي العلاء العطّار وقرأ بها على أبي بكر محمد[5] بن الحسين بن عليّ الشيبانيّ، وقرأ بها على أبي بكر الخيّاط[6]، ومن "المصباح" قال الشهرزوريّ: أخبرنا أبو بكر الخيّاط[7]، ومن "كفاية" سبط الخيّاط قرأ بها أبو القاسم بن الطبر على أبي بكر محمد بن عليّ بن محمد الخيّاط/ وقرأ بها الخيّاط على أبي الحسن عليّ بن محمد بن عبد الله ١٩٠/١

(١) «أبي علي» سقطت من المطبوع.

(٢) نسبة إلى: برزاط قرية من قرى بغداد. انظر: الأنساب ٣١٨/١، معجم البلدان: ٣٨١/١

(٣) المصباح: ٦٤٧/٢

(٤) انظر: المنتهى: ١٤٠/٢-١٤١

(٥) في (ت) والمطبوع: «أحمد» خطأ.

(٦) غاية الاختصار: ١٦١/١-١٦٢

(٧) المصباح: ٦٥٠/٢

الحذاء[1]، وقرأ بها على أبي إسحاق إبراهيم بن الحسين بن عبد الله النّسّـــاج، المعـروف بالشطّي فهذه ثلاث طرق للشطّي.

طريق المطوعي من كتاب "المبهج" لأبي محمد سبط الخيّاط، ومن كتاب "المصبـــاح" لأبي الكرم الشهرزوريّ، قرآ بها على الشريف أبي الفضل العبّاسيّ، وقرأ بها على أبي عبـد الله الكارزيني[2]، ومن "الكامل" لأبي القاسم الهذليّ قرأ بها على عبد الله بن شبيب[3]، وقرأ بها على أبي الفضل الخزاعيّ، وقرأ بها الخزاعي والكارزيني على أبي العباس الحسن بن سعيد بن جعفر المّطوّعيّ[4]، وهذه ثلاث طرق للمطّوعيّ.

طريق ابن بويان من "الكامل" قرأ بها الهذليّ على محمد بن أحمد النوجاباذيّ، وقرأ بهـا على الأستاذ أبي نصر منصور بن أحمد العراقيّ، وقرأ بها على أبي محمد الحسن بن عبـد الله بن محمد البغداديّ، وقرأ بها على أبي الحسين أحمد بن عثمان بن جعفر بن بويان البغـدادي فهذه طريق واحدة[5].

طريق القَطِيعيّ[6] من "الكفاية في القراءات الست" و"المصباح" قرأ بها سبط الخيّـــاط وأبو الكرم على أبي المعالي ثابت بن بندار بن إبراهيم البقّال[7]، وقرأها على القـــاضي أبي العلاء محمد بن أحمد بن علي[8] بن يعقوب الواسطيّ، وسمعها[9] منه سنة إحدى وثلاثـين

---

(١) شيخ مقرئ، عدل، ضابط، توفي سنة ٤١٥ هـــ، انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٧٢

(٢) المبهج: ٩١/١ ، المصباح: ٦٤٩/٢

(٣) الكامل: ق: ١٤٧

(٤) الكامل: ق: ١٤٧

(٥) نفس المصدر السابق.

(٦) بفتح القاف وكسر الطاء المهملة وسكون المثناة التحتية وفي آخرها عين مهملة، نسبة إلى: القطيعة. وهي مواضع في أماكن متفرقة من بغداد. انظر: الأنساب: ٥٢٨/٤

(٧) بفتح الموحدة من أسفل، وتشديد القاف وفي آخرها لام، نسبة لمن يبيع الأشياء المتفرقة من الفواكه اليابسة وغيرها. الأنساب: ٣٧٨/١- ٣٧٩

(٨) «بن علي » سقطت من المطبوع.

(٩) في المطبوع: « سمعتُها » وهو خطأ وتصحيف.

وأربعمائة، وقرأها من الكتاب على أبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب بن عبد الله القطيعي[(1)].

وقرأ القطيعيّ وابن بويان والمطّوعيّ والشطّي على أبي الحسن إدريس بن عبد الكريم الحدّاد، تتّمة تسع طرق لإدريس.

وقرأ الحدّاد والورّاق على الإمام[(2)] أبي محمد خلف بن هشام بن ثعلب البزار[(3)]- بالراء- صاحب "الاختيار" فذلك إحدى وثلاثون طريقاً لخلف.

واستقرت جملةُ الطرق عن الأئمة العشرة على تسعمائة طريق وثمانين طريقاً حسبما فُصِّل فيما تقدم، عن كلّ راوٍ راوٍ من روّاهم، وذلك بحسب تشعّب الطرق من أصحاب الكتب[(4)]، مع أنّا لم نَعدّ للشاطبيّ / رحمه الله وأمثاله إلى صاحب «التيسير» وغيره سوى طريق واحدة، وإلا فلو عددنا طرقنا وطرقهم لتجاوزت الألف. 191/1

وفائدة ما عيّناه وفصّلناه من الطرق وذكرناه من الكتب هو عدم التركيب فإنها إذا مُيِّزَت وبُيِّنَت[(5)] ارتفع ذلك والله الموفق.

وقرأ خلف على سُلَيم صاحب حمزة كما تقدم[(6)]، وعلى يعقوب بن خليفة الأعشى صاحب أبي بكر، وعلى أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري صاحب المفضّل الضّبّي[(7)] وأبان

---

(1) المصباح: ٢/٦٤٩

(2) يلاحظ أنه الوحيد من بين العشرة الذي وصف بالإمامة مطلقاً، أما غيره -ما عدا الكسائي- فقيّد إمامته بقُطْره كقوله: إمام المدينة أو مكة... إلخ أما الكسائي فجرّده من أي لقب.

(3) كان خلف رحمه الله يكره أن يدعى البزار، وكان يقول: ادعوني المقرئ. انظر: المعرفة: ٤٢٢/١

(4) في (ز): «الطرق»

(5) في المطبوع: « بنيت »، بتقديم النون، تصحيف.

(6) انظر: ص : ٦٨٣

(7) ابن محمد بن يعلى، مقرئ نحوي إخباري، ثقة عند الخطيب، وعند السجستاني في الشعر لا الحروف، ومتروك فيهما معاً عند أبي حاتم، كان يأتي عاصماً يقرأ عليه فإذا لم يأته أتاه عاصم نفسُه في بيته. توفي سنة ١٦٨ هـ.
غاية النهاية: ٣٠٧/٢، المعرفة: ٢٧٧/١-٢٧٨، الضعفاء الكبير: ١٦٠/٢، الجرح والتعديل: ٢٥٩/٤، تاريخ بغداد: ١٩٧/٩-١٩٨

العطّار[1] وقرأ أبو بكر والمفضّل وأبان على عاصم، وتقدم سند عاصم،[2] وروى الحروف عن إسحاق المسّيبي[3] صاحب نافع، وعن يحيى بن آدم عن أبي بكر[4] أيضاً، وعن الكسائيّ ولم يقرأ عليه عرضاً[5]، وتقدمت أسانيدهم متصلة إلى النبي ﷺ[6].

وتوفي خلف في جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين ومائتين، ومولده سنة خمسين ومائة[7]، وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين، وابتدأ في طلب العلم وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وكان إماماً كبيراً، عالماً ثقة زاهداً عابداً، روينا عنه أنه قال: أشكل عليّ باب من النحو فأنفقت ثمانين ألفاً حتى عرفته[8].

قال أبو بكر بن أشتة: إنه خالف حمزة، يعني في "اختياره" في مائة وعشرين حرفاً[9].

قلت: تتبعت "اختياره" فلم أره يخرج عن قراءة الكوفيّين في حرف واحد، بل ولا عن حمزة والكسائي وأبي بكر إلا في حرفين * وهما قوله تعالى في "الأنبياء" ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾[10]

---

(١) ابن يزيد بن أحمد، البصري، النحوي، ثقة، صالح. غاية النهاية: ٤/١

(٢) انظر: ص : ٦٦٢

(٣) ابن محمد بن عبد الرحمن المدني، إمام جليل قيم بقراءة نافع، ضابط لها محقق، فقيه، عالم بالحديث. توفي سنة ٢-٦هـ

المسيبي: بضم الميم، وفتح السين المهملة والياء المشددة آخر الحروف وفي آخرها ياء موحدة من أسفل، نسبة إلى جدهم.

انظر: غاية النهاية: ١/١٥٧-١٥٨، المعرفة: ١/٣١٢-٣١٥، الأنساب: ٥/٢٩٩-٣٠٠

(٤) كان بإمكان خلف القراءة على أبي بكر نفسه إلا أن إرادة الله تعالى ثم حدة شباب خلف منعته من ذلك.

انظر القصة في: غاية النهاية: ١/٢٧٣، المعرفة: ١/٤٢١-٤٢٥

(٥) هذا قول الحافظ أبي العلاء، وذكر الأهوازي في مفردة الكسائي أنه قرأ عليه. انظر: غاية النهاية: ١/٢٧٣

(٦) انظر: ص: ٦٩٧

(٧) توفي في التاريخ المذكور وهو مختف من الجهمية. انظر: غاية النهاية: ١/٢٧٤ ، المعرفة: ١/٤٢٢

(٨) ذكر ذلك حمدان بن هانئ المقرئ أنه سمع خلفاً يقوله. انظر: غاية النهاية: ١/٢٧٣، المعرفة: ١/٤٢١

(٩) انظر: غاية النهاية: ١/٢٧٤

(١٠) من الآية: ٩٥

وفي سورة "النور" ﴿ دُرِّيٌّ﴾[1]*[2] قرأهما كحفص والجماعة، وروى عنه أبو العز القلانسي في "إرشاده" السكت بين السورتين، فخالف الكوفيِّين[3].

وتوفي الورّاق سنة ست وثمانين ومائتين[4]، وكان ثقة، قيّماً بالقراءة، ضابطا لها، منفرداً برواية "اختيار" خلف لا يعرف غيره، وتقدمت وفاة إدريس في رواية خلف عن حمزة[5]./ ١٩٢/١

وتوفي ابن أبي عمر سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة، وكان مقرئاً كبيراً، متصدراً صالحاً جليلاً مشهوراً نبيلاً[6].

وتوفي محمد بن إسحاق الوراق قديماً، أظنه بعد التسعين ومائتين[7]، ووقع في كتب ابن مهران ما يقتضي أنه توفي سنة ست وثمانين ومائتين؛ فإنه حكى عن ابن أبي عمر أنه قال: قرأت على إسحاق الوراق "باختيار" خلف وكان لا يحسن غيره، ثم ثقلت أذنه فخلفه ابنه محمد فقرأت عليه أيضاً، ثم توفي سنة ست وثمانين ومائتين[8].

---

(١) من الآية: ٣٥

(٢) ما بين النجمتين من (س) فقط، وفي البقية وكذا المطبوع: إلا في حرف واحد وهو قوله تعالى في الأنبياء ﴿وحرام على قرية﴾ قرأها كحفص والجماعة بألف.

وكتب في حاشية (ز) ما في (س) وأشير إلى أنه من نسخة أخرى. والذي أثبته هو الصواب.

وأمانة للعلم وإرجاع الحق لصاحبه أقول: إن ما انفردت به (س) وكتب في حاشية (ز) هو من تنبيه أحد تلاميذ المؤلف للمؤلف، حيث ذكر السخاوي في ترجمة: عبد العليم بن عبد الله الخزرجي الأنصاري اليماني وهو ممن تلا بالعشر على المؤلف، أنه نبه المؤلف على إغفال لفظة ﴿ دري﴾ فاستدركها عليه، قال: لأن خلفا خالف المذكورين فيها أيضا، قال السخاوي: ووقف عليه المؤلف - الجزري- فأمر به واستحسنه.اهـ

انظر: الضوء اللامع: ٢٤١/٤

(٣) انظر: ص: ١٣٢

(٤) انظر: غاية النهاية: ١٥٥/١

(٥) انظر: ص: ٦٨٦

(٦) انظر: غاية النهاية: ١٨٦/٢

(٧) الغاية: ١٣٠

(٨) الغاية: ١٣٠

قلت: الذي توفي سنة ست وثمانين هو إسحاق نفسه[1] والله أعلم.

وتوفي السوسنجردي في رجب سنة اثنتين وأربعمائة، عن نيِّف وثمانين سنة، وكان ثقة ضابطاً متقناً مشهوراً[2].

وتوفي بكر في شوال سنة خمس وأربعمائة، وكان ثقة واعظاً مشهوراً نبيلاً[3].

وتوفي البرصاطيّ في حدود الستين وثلاثمائة[4]، وكان مقرئاً حاذقاً ضابطاً معدّلاً.

وتوفي الشطّي في حدود السبعين وثلاثمائة[5]، وكان مقرئاً متصدراً ضابطاً، متقناً مقصوداً شهيراً، وتقدمت وفاة المطوعي في رواية ورش،[6] وتقدمت وفاة ابن بويان في رواية قالون[7].

وتوفي القطيعي سنة ثمان وستين وثلاثمائة، وكان ثقة، راوياً مسنداً نبيلاً صالحاً، انفرد بالرواية وعلوّ الإسناد[8].

فهذا ما تيسر من أسانيدنا بالقراءات العشر من الطرق المذكورة التي أشرنا إليها، وجملة ما تحرر عنهم من الطرق بالتقريب نحو ألف طريق[9]، وهي أصحّ ما يوجد اليوم في الدنيا وأعلاه، لم نذكر فيها إلاّ من ثبت عندنا أو عند من تقدمنا من أئمتنا / عدالته، وتحقق لُقِيُّه لمن أخذ عنه وصَحَّت[10] معاصرته، وهذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألّف في هذا العلم.

١٩٣/١

---

(١) انظر: غاية النهاية: ٢/٩٧

(٢) غاية النهاية: ١/٧٣، المعرفة: ٢/٦٩٠، تاريخ بغداد: ٤/٢٣٧

(٣) غاية النهاية: ١/١٧٨

(٤) قال المؤلّف: توفي بعد الخمسين وثلاثمائة في حدود الستين، بل بعد ذلك. اهـ. غاية النهاية: ١/٢٢٠

(٥) لم يذكر المؤلّف تاريخ وفاته. انظر: غاية النهاية: ١/١١

(٦) انظر: ص: ٥٧٢

(٧) انظر: ص: ٥٧٠

(٨) انظر: غاية النهاية: ١/٤٣، الأنساب: ٣/٥٢٨

(٩) أُشيرَ هنا في (ز) و (ك) إلى الحاشية وكتب: أصل: ثم جمعتها بالتحقيق فإذا هي تسعمائة طريق وثمانون طريقاً.

(١٠) في (ز): « ووضحت » بالضاد المعجمة، ولعلها ليست هي مراد المؤلّف.

ومن نظر أسانيد كتب القراءات وأحاط بتراجم الرواة علماً عرف قدر ما سبرنا[١] ونقّحنا[٢] واعتبرنا[٣] وصحّحنا، وهذا علم أهمل، وباب أغلق، وهو السبب الأعظم في ترك كثير من القراءات، والله تعالى يحفظ ما بقي.

وإذا كان صحة السند من أركان القراءة كما تقدم[٤]، تَعَيَّن أن يُعرف حالُ رجال القراءات كما يعرف أحوالُ رجال الحديث، لا جرم[٥] اعتنى الناس بذلك قديماً، وحِرْصُ الأئمّة على ضبطه عظيماً، وأفضل من علمناه تعاطى ذلك وحقّقه، وقَيَّد شوارده[٦] ومطلقه، إماما الغرب والشرق؛ الحافظ الكبير الثقة أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني مؤلف "التيسير" و"جامع البيان" و"تاريخ القراء" وغير ذلك، ومن انتهى إليه تحقيق هذا العلم وضبطه وإتقانه ببلاد الأندلس والقطر الغربي، والحافظ الكبير أبو العلاء الحسن بن أحمد العطّار الهمداني مؤلّف "الغاية" في القراءات العشر و"طبقات القرّاء" وغير ذلك، ومن انتهى إليه معرفة أحوال النقلة وتراجمهم ببلاد العراق والقطر الشرقي.

ومن أراد الإحاطة بذلك فعليه بكتابنا « غاية النهاية في أسماء رجال القراءات أولي الرواية والدراية»[٧]

---

(١) السَّبْر: استخراج كنه الأمر، وهو مصطلح أصوليّ، يقصد به: إيراد أوصاف الأصل، أي المقيس عليه، وإبطال بعضها ليتعين الباقي للعِلّية.

انظر: التعريفات: ١١٦-١١٧، اللسان والتاج (سبر) أضواء البيان: ٤/٣٦٩-٣٧٤

(٢) أي: هذّبنا، يقال نقح الكلام: فتّشه وأحسن النظر فيه، وقيل: أصلحه وأزال عيوبه.

انظر: الأساس والقاموس والتاج (نقح)

(٣) الاعتبار هو: النظر في حال الحديث هل تفرد به راويه أم لا ؟ وهل هو معروف أم لا؟ والمؤلّف هنا طبقه على طرق القراءات. انظر: الباعث الحثيث: ٥٦، رسالة في مصلح الحديث للجرجاني: ٨٦

(٤) انظر: ص: ٣٦٠

(٥) أي: حقاً. التاج (جرم)

(٦) كلمة (شرد) تدور حول التفرق والتفرد والشذوذ والطرد. انظر: اللسان والتاج (شرد)

(٧) قال عنه المؤلّف في مقدمته: من حصّله أرجو أن يجمع بين الرواية والدراية. اهـ .

وأعلى ما وقع لنا باتصال تلاوة القرآن على شرط الصحيح[1] عند أئمة هذا الشأن أنّ بيني وبين النبي ﷺ أربعة عشر رجلا، وذلك في قراءة عاصم من رواية حفص، وقراءة يعقوب من رواية رويس، وقراءة ابن عامر من رواية ابن ذكوان، ويقع لنا من هذه الرواية ثلاثة عشر رجلا لثبوت قراءة ابن عامر على أبي الدرداء ﷺ، وكذلك يقع لنا في رواية حفص من طريق الهاشمي عن الأشناني، ومن طريق هبيرة عن حفص متّصلاً وهو من "كفاية" سبط الخيّاط * لكن وقع لي من طريق الملنجيّ عن الهاشميّ عن الأشنانيّ عن عُبَيد عن حفص عن عاصم اثنا عشر رجلاً ثقاتٍ بالإجازة *[2][3].

وهذه أسانيد لا يوجد اليوم أعلى منها * بل لا يوجد ما يُساويها الآن *[4]، ولقد وقع لنا في/ بعضها المساواة والمصافحة للإمام أبي القاسم الشاطبيّ رحمه الله ولبعض شيوخه كما بيّنت ذلك في غير هذا الموضع[5]. ١٩٤/١

ووقع لي بعض القرآن كذلك وأعلى من ذلك، فوقعت لي سورة "الصفّ" مسلسلةً متّصلة[6] إلى النبي ﷺ بثلاثة عشر رجلاً ثقاتٍ، وسورة "الكوثر" مسندة بأحد عشر رجلا * من "مسند" الإمام أحمد، وفي قوّة عشرة من "معجم" ابن جُميع،[7]*[8] وهذا أعلى ما

---

(١) انظر: ص:٣٧١

(٢) ما بين النجمتين من (ك) فقط.

(٣) انظر: ص: ٦٥٥

(٤) ما بين النجمتين من (ك) فقط.

(٥) في المطبوع: «الموضوع» وهو تحريف.

(٦) «متصلة» من (ك) فقط.

(٧) أبو الحسن، محمد بن أحمد بن محمد، الغساني، الصيداوي، المسند المحدث، الشيخ الصالح، سمع من ابن الأعرابي وأبي العباس الأثرم وغيرهما كثير، وحدّث عنه عبد الغني بن سعيد وأبو عليّ الأهوازي وولده السكن وغيرهم، وثقه الخطيب وغيره. توفي سنة ٤٠٢ هـ وله ٩٦ سنة.

.و(معجم الشيوخ) له مطبوع في جزء بتحقيق د/عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة - بيروت.

انظر: السير: ١٧ / ١٥٢-١٥٦

(٨) ما بين النجمتين من (ك) فقط.

يكون من جهة القرآن.

وأمّا من جهة الحديث النبويّ فوقع لي صحيحاً في غير ما حديث عشرة رجال، ثقاتٍ باتصال السّماع والمشافهة واللُّقيّ والاجتماع.

فأما سورة الصف:

فأخبرني بها جماعة من الشيوخ الثقات بمصر ودمشق وبعلبك والحجاز، منهم المسند الصالح أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن صِدِّيق بن إبراهيم الصوفي المؤذّن، بقراءتي عليه في يوم الأحد الرابع من ذي الحجة الحرام سنة اثنين وتسعين وسبعمائة بالمسجد الحرام تجاه الكعبة المعظّمة، قال: أخبرنا أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن نعمة الصالحي، قال: أخبرنا أبو المنجّا عبد الله بن عمر بن اللَّتي الحريميّ[1]، أخبرنا أبو الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب الصوفي[2]. أخبرنا أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد الداوودي[3]، أنا أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حمّويه السرخسيّ[4]، أنا أبو عمران عيسى بن عمر بن العباس

---

(١) الشيخ الصالح المسند، سمع من أبي الفتوح الطائيّ وغيره، وروى عنه ابن النجار وغيره، قال الذهبي: كان شيخاً صالحاً مباركاً، عاميّاً عَرِياً من العلم، وقال: شيخ صالح لا يدري هذا الشأن ألبتة، وبه ختم حديث أبي القاسم البغوي بعلوّ. توفي سنة ٦٣٠ هـ.

الحريميّ: نسبة إلى محلة شرق بغداد تعرف بالحريم الطاهري، تنسب إلى طاهر بن الحسين، كان من لجأ إليها أمن، فسميت بالحريم، وأمّا (اللّتي) فهي بفتح اللام وتشديدها وتاء ثالث الحروف مكسورة وياء النسب، ونقل الزبيدي عن ابن الأعرابي أن (اللتي) على وزن (غنيّ) في اللغة هو الملازم للموضع ، وقيل: هو المرمى.

انظر: التكملة: ٥١٦/٣ ، السير: ١٥/٢٣-١٧، التاج (التي) و(حرم)

(٢) الشيخ الإمام الزاهد، ابن الشيخ، سمع من كثيرين منهم شيخ الإسلام الأنصاري، حدث عنه ابن عساكر والسمعاني وابن الجوزي وغيرهم، ذكر له الذهبي قصة تدل على همّته وتواضعه وورعه في طلبه العلم، توفي سنة ٥٥٣ هـ.

انظر: الأنساب: ٤٧/٧، المنتظم: ١٨٢/١٠-١٨٣، السير: ٣٠٣/٢٠ - ٣١١

(٣) ابن المظفر، الإمام العلاّمة، الورع، المسند، سمع الصحيح ومسند ابن حميد ومسند الدارمي من السرخسي، وتفرد في الدنيا بعلوّ ذلك، حدّث عنه أسعد الماليني وغيره، توفي سنة ٤٦٧ هـ.

انظر: الأنساب: ٢٦٣/٥-٢٦٤ ، السير: ٢٢٢/١٨-٢٢٦ ، الطبقات الكبرى: ١١٧/٥-١٢٠

(٤) الإمام المحدّث، المسند، سمع (الصحيح) من الفربري، والمسند الكبير والتفسير لابن حميد من إبراهيم الشاشي حدّث عنه أبو ذر الهروي وغيره، توفي سنة ٣٨١ هـ انظر: السير: ٤٩٢/١٦-٤٩٣

السمرقندي[1]، أنا أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي[2]، أنا محمد بن كثير[3] عن الأوزاعي[4] عن يحيى بن أبي كثير[5] عن أبي سلمة عن عبد الله بن سَلَام[6] قال: «قعدنا نفرٌ من أصحاب رسول الله ﷺ فتذاكرنا فقلنا: لو نعلم أيَّ الأعمال أحبَّ إلى الله تعالى لعملناه، فأنزل الله سبحانه: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ يَـٰأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[7] حتى ختمها، قال عبد الله: فقرأها علينا رسول الله ﷺ حتى ختمها، قال أبو سلمة: فقرأها علينا ابن سَلَام، قال يحيى: فقرأها علينا / أبو سلمة، قال الأوزاعيّ: فقرأها علينا يحيى، قال ابن كثير: فقرأها علينا الأوزاعيّ قال الدارميّ: فقرأها علينا ابن كثير[8]، ١٩٥/١

---

(١) المحدث، الصدوق، راوي مسند الدارمي، صاحبه، قال الذهبي: شيخ مقبول لا نعلم شيئا من أمره، حدث عنه السرخسي وأبو الحسن محمد بن عبد الله الكاغدي، ولا أعلم متى توفي إلا أنه كان حياً في قرب سنة ٣٢٠ هـ
انظر: السير: ٤٨٧/١٤

(٢) انظر ترجمته ص: ٤٦٦

(٣) ابن أبي عطاء، الإمام المحدّث، أبو يوسف الصنعاني ثم المصّيصي، حدّث عن حماد بن سلمة وغيره، وحدّث عنه أبو عبيد القاسم والحسن بن الربيع وغيرهما، ضعفه أحمد، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الذهبي: بكلّ حال يكتب حديثه، أما الحجّة به فلا تنهض. اهـ توفي سنة ٢١٦ هـ.
انظر: الجرح والتعديل: ٦٩/٨، ميزان الاعتدال: ١٨/٤-٢٠، السير: ٣٨٠/١٠-٣٨٣

(٤) عبد الرحمن بن عَمرو بن يُحْمَد، شيخ الإسلام، أبو عمرو، ولد في حياة الصحابة، حدّث عن عطاء ومكحول وقتادة وغيرهم، روى عنه ابن شهاب وابن أبي كثير، وهما من شيوخه، وشعبة والثوري وغيرهم كثير، توفي سنة ١٥٧هـ.
انظر: الجرح والتعديل: ١٨٤/١-٢١٩، ميزان الاعتدال: ٥٨٠/٢، السير: ١٠٧/٧-١٣٤

(٥) الإمام الحافظ، أحد الأعلام، أبو نصر الطائي، مولاهم، اسم أبيه: صالح وقيل يسار وقيل نشيط، روى عن أبي قلابة وعمران بن حطان وغيرهما، وروى عنه ابنه عبد الله، وعكرمة بن عمار وغيرهما، توفي سنة ١٢٩ هـ.
انظر: ميزان الاعتدال: ٤٠٢/٤-٤٠٣ ، السير: ٢٧/٦-٣١ ، تهذيب التهذيب: ٢٦٨/١١

(٦) ابن الحارث ، الصحابي الجليل، من ذرية سيدنا يوسف عليه السلام ، من بني قينقاع ، ثم الأنصاري بالحلف، كان اسمه الحصين فسمّاه النبي ﷺ بعبد الله، توفي سنة ٤٣ هـ ، انظر: الإصابة: ١١٨/٤-١١٩

(٧) الصف: ١-٣

(٨) انظر: سنن الدارمي: ٢٦٣/٢ (كتاب الجهاد: باب الجهاد في سبيل الله أفضل العمل.)

قال السمرقندي: فقرأها علينا الدارميّ، قال السرخسيّ: فقرأها علينا السمرقندي، قال الداوديّ: فقرأها علينا السرخسيّ، قال عبد الأول: فقرأها علينا الداودي قال ابن اللّتيّ: فقرأها علينا عبد الأول، قال ابن نعمة الصالحيّ: فقرأها علينا ابن اللّتيّ، قال شيخنا ابن صدّيق: فقرأها علينا ابن نعمة الصالحيّ، قلت أنا: فقرأها علينا ابن صدّيق تجاه الكعبة المعظمة.

هذا حديث جليل كلّ رجال إسناده ثقات، ورويته أيضاً بأحسن من هذا الإسناد باعتبار تقدّم سماع مَن حدّثني به وجلالته وجلالة شيوخهم وتقدّمهم، إلاّ أنّي ذكرت هذه الطريق[1] لعظم المكان الذي سمعتها به، مع أنّه لم يكن من أعالي رواياتي ولا أرفع سماعاتي. أخرج الترمذيّ هذا الحديث في "جامعه" عن الدارميّ كما أخرجناه فوافقناه بعلوّ ولله الحمد، وقال: قد خولف محمد بن كثير في إسناد هذا الحديث عن الأوزاعيّ فرواه[2] ابن المبارك[3] عن الأوزاعيّ عن يحيى بن أبي كثير عن هلال ابن أبي ميمونة[4] عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن سلام، أو عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام[5].

قلت: كذا رواه الإمام أحمد عن مُعمَّر[6] عن ابن المبارك به مسلسلاً، ورواه أيضاً عن

---

(١) في المطبوع: «الطرق» بالجمع، وهو تحريف.

(٢) كذا في النسخ، وفي الترمذي: (فروى)

(٣) عبد الله بن المبارك بن واضح، الإمام، عالم زمانه، أبو عبد الرحمن، الحنظلي، مولاهم، التركي، طلب العلم وهو ابن عشر سنين، روى عن الربيع بن أنس وهو أقدم شيوخه، ومالك وابن لهيعة وغيرهم كثير، وحدّث عنه: معمر، والثوري، وطائفة من شيوخه وغيرهم. قال الذهبي: حديثه حجّة بالإجماع وهو في المسانيد والأصول.اهـ توفي سنة ١٨١ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١/٤٤٦، الجرح والتعديل: ٥/١٧٩، تاريخ بغداد: ١٠/ ١٥٢، السير: ٨/٣٧٨-٤٢١

(٤) هلال بن علي، المدني، مولى آل عامر بن لؤي، ثقة مشهور، حدّث عن أنس وغيره، وروى عنه مالك بن أنس وغيره، توفي سنة بضع وعشرين ومائة. انظر: الجرح والتعديل: ٩/٧٦، السير: ٥/٢٦٥-٢٦٦

(٥) انظر: سنن الترمذي: ٥/٨٥-٨٦

(٦) ابن سليمان، أبو عبد الله النخعي، الإمام القدوة، حدّث عن حجاج بن أرطاة وغيره، وحدّث عنه أبو عبيد وابن أبي شيبة وغيره، وثّقه يحيى بن معين، وقال الأزدي: في حديثه مناكير، قال الذهبيّ: ما ألتفت إلى غمز الأزديّ له، ==

يحيى بن آدم، ثنا ابن المبارك عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة وعن عطاء بن يسار عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام[1]، فتابع ابن المبارك محمد بن كثير من هذه الطريق[2]؛ وزاد برواية الأوزاعيّ عن عطاء عن[3] أبي سلمة عن ابن سلام، فيكون الأوزاعيّ قد سمعه من يحيى ومن عطاء جميعاً.

قال الترمذيّ أيضاً: ورواه الوليد بن مسلم[4] عن الأوزاعيّ نحواً من رواية محمد بن كثير[5].

قلت: وكذا رواه الوليد بن مَزْيدٍ[6] عن الأوزاعي كما رواه محمد بن كثير سواء، وبهذه المتابعات حسن الحديث وارتقى عن درجة الحسن./ ١٩٦/١

وأمّا سورة الكوثر:

فأخبرني بها الشيخ الرُّحْلة أبو عمر محمد بن أحمد بن عبد الله ابن قدامة المقدسيّ الحنبليّ بقراءتي عليه بسفح قاسيون من دير[7] الحنابلة ظاهر دمشق المحروسة، قال: أخبرنا

==
ويكفيه أنه ذكر فيمن اسمه معمر - بالتخفيف - وإنما هو مثقّل.

انظر: التاريخ الصغير: ٢/ ٢٤٥، الجرح والتعديل: ٣٧٢/٨، السير: ٢١٠/٩، ميزان الاعتدال: ١٥٦/٤

(١) المسند: ٤٥٢/٥ وفيه تصحف اسم: معمر، إلى: (يعمر)

(٢) في المطبوع: (الطرق) بالجمع، وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: (على) وهو تحريف.

(٤) الإمام الحافظ ، إمام دمشق ، سمع يحيى الذماري وغيره حدث عنه الإمام أحمد وغيره، قال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال ابن عدي: ثقة، قال الذهبي: لا نزاع في حفظه وعلمه وإنما الرجل مدلس، فلا يحتج به إلا إذا صرح بالسماع، اهـ توفي سنة ١٩٥ هـ انظر: تذكرة الحفاظ: ٣٠٢/١-٣٠٣

(٥) الترمذي: ٨٦/٥

(٦) الحافظ الثقة، العذري البيروتي، أخذ عن الأوزاعي تصانيفه، وعن مقاتل بن سفيان وغيرهما، حدث عنه ابنه العباس، ودحيم وغيرهما، قال الدارقطني: ثبت. اهـ توفي سنة ٢٠٣ هـ .

انظر: الجرح والتعديل: ١٨/٩، السير: ٤١٩/٩-٤٢١

(٧) جمع ديِّرة: بفتح الدال المهملة وتشديد الياء المثناة التحتية، وهو اسم موضع في عصر المؤلّف، وليس من دارات العرب المشهورة. انظر: التاج (دار)

الشيخ الإمام أبو الحسن عليّ بن أحمد بن عبد الواحد الحنبليّ قراءة عليه بالسفح أيضاً ظاهر دمشق،* أخبرنا أبو عليّ حنبل بن عبد الله[1] الحنبليّ قراءة عليه ظاهر دمشق، من السفح،*[2] أخبرنا هبة الله بن الحصين الحنبليّ[3] قراءة عليه[4] ببغداد مدينة السلام، أخبرنا أبو عليّ الحسن بن المذهب[5] الحنبليّ قراءة عليه ببغداد: أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن مالك القطيعي الحنبلي ببغداد، أخبرنا عبد الله بن الإمام أحمد ابن محمد بن حنبل ببغداد قال: حدّثني أبي ببغداد، ثنا محمد بن فضيل[6] عن المختار بن فلفل[7] عن[8] أنس بن مالك ﷺ قال: « أغفى رسول الله ﷺ إغفاءة فرفع رأسه مبتسماً إمّا قال لهم وإمّا قالوا له: لم ضحكت ؟ فقال رسول الله ﷺ إني أنزلت عليّ آنفاً سورة، فقرأ؛ يعني ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ * إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾

---

(١) بن فرج، بقية المسندين سمع إسماعيل بن السمرقنديّ وابن المؤمّل وغيرهما، حدّث عنه ابن الدبيثي وابن النجار وغيرهما، وكان فقيراً جداً، توفي سنة ٦٠٤ هـ.
انظر: التكملة: ٢/١٢٥-١٢٦، السير: ٢١/٤٣١-٤٣٣

(٢) ما بين النجمتين جاء في (ز) و(س) بعد: «أخبرنا هبة الله بن الحصين» وهو تقديم وتأخير من الناسخ، سبق بصر، والله أعلم

(٣) ابن محمد بن عبد الواحد ، تفرد برواية "المسند" حدّث عنه ابن ناصر والسلفي وغيرهما، توفي سنة ٥٢٥ هـ.
انظر: المنتظم: ١٠/٢٤ ، السير: ١٩/٥٣٦-٥٣٩

(٤) «عليه» من (ز) فقط.

(٥) ابن محمد، المكبّر بجامع المهدي ، روى "المسند" كلّه عن ابن الحصين، حدّث عنه الدبيثي وابن النجار، توفي سنة ٦٠٤ هـ انظر: التكملة: ٢/١٢٥-١٢٦ ، السير: ٢١/٤٣١-٤٣٣

(٦) إمام صدوق، حافظ، حدّث عن أبيه وعاصم الأحول وغيرهما، وقرأ على حمزة، وحدّث عنه أبو عبيد وإسحاق وغيرهما، وثقه العجلي وابن معين وأحمد مع تشيع كان فيه، واحتج به أصحاب الصحاح، توفي سنة ١٩٥ هـ.
انظر: تاريخ ابن معين: ٥٣٤، الجرح والتعديل: ٨/٥٧، السير: ٩/١٧٣-١٧٥، هدي الساري: ٤٤١

(٧) كوفي، ثقة، عابد، روى عن أنس وإبراهيم التيمي، وعنه الثوري وجرير الضبي وغيرهما، كان حيّاً حدود سنة ١٤٠هـ.
انظر: الجرح والتعديل: ٨/٣١٠، تهذيب التهذيب: ١٠/٦٨-٦٩، السير: ٦/١٢٣

(٨) في المسند: (إن فلفل قال: سمعت أنس)

حتى ختمها[1] قال: هل تدرون ما الكوثر ؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: هو نهر أعطانيه ربي عز وجل في الجنة عليه خير كثير، ترد عليه أُمّتي يوم القيامة، آنيته عدد الكواكب، يختلج[2] العبد منهم فأقول: يا ربّ إنه من أُمّتي فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك»[3]

هذا حديث صحيح أخرجه مسلم في "صحيحه" بهذا اللفظ وأبو داود والنسائي من طريق محمد بن فضيل وعليّ بن مسهر[4]، كلاهما عن[5] المختار بن فلفل عن أنس.[6]

وهذا الحديث يدلّ على أن البسملة نزلت مع السورة، وفي كونها منها أو في أولها احتمال، وقد يدلّ على أن هذه السورة مَدَنية، وقد أجمع[7] من نعرفه من علماء العدد والنزول على أنها مكية، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وأما الحديث فمنه ما أخبرني به غير واحد من الشيوخ الثقات المسندين؛ منهم الرئيس

---

(١) لم يذكر في المسند السورة كلّها بل ذكر الآية الأولى فقط، وهو مناسب لقوله: حتى ختمها، أمّا عبارة المؤلّف بعد ذكر كلّ السورة فلم أر له وجهاً. والله أعلم.

(٢) أي: يجتذب، من الخَلْج وهو الجذب والنزع. اللسان والتاج (خلج)

(٣) المسند: ١٠٢/٣

(٤) الإمام الحافظ، من مشايخ الإسلام، القرشي الكوفي، سمع يحيى بن سعيد الأنصاري وغيره، حدّث عنه أبو بكر بن أبي شيبة وغيره، وثّقه أبو زرعة وابن معين، توفي سنة ١٨٩ هـ.
انظر: تهذيب التهذيب: ٣٨٣/٧، السير: ٤٨٤/٨-٤٨٧

(٥) في المطبوع: «على» وهو تحريف.

(٦) مسلم في "الصلاة" باب: حجة من قال البسملة آية: ١٢/٢-١٣.
أبو داود في كتاب السنّة: ١١٠/٥ و ٤٩٦/١-٤٩٧، في الصلاة باب من لم ير الجهر ببسم الله.
النسائيّ في الافتتاح: ١٣٣/٢-١٣٤ مشيخة ابن البخاري: ١٦٧/١-١٦٨ ،
تنبيه: الحديث رواه مسلم من طريقي ابن فضيل وابن مسهر كلاهما عن ابن فلفل، ورواه النسائي عن ابن مسهر فقط، ورواه أبو داود عن ابن فضيل فقط، والله أعلم.

(٧) اعترض الشهاب الخفاجي على قول المؤلّف بالإجماع، فقال: فيه نظر مع وجود الاختلاف فيها. اهـ
ويمكن الجواب عن المؤلّف أن هذا الاعتراض لا يسلّم؛ لأن المؤلّف خَصَّ الإجماع بمن يعرفه من علماء العدد، ولم يجعله عامّاً، مع التنبيه إلى أن الخفاجي رحمه الله لم ينقل هذه العبارة، أعني (من علماء العدد)
انظر: البيان للداني: ٢٩٢ ، كفاية القاضي: ٥٧٧/٩ ، التحرير والتنوير: ٥٧١/٣٠

الكبير الأصيل أبو عبد الله محمد بن موسى بن سليمان الأنصاري قراءة عليه وأنا أسمع[1] في يوم السبت / ثامن عشر ربيع الآخر سنة ثمان وستين وسبعمائة بدار الحديث الأشرفية داخل دمشق، قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي قراءة عليه وأنا أسمع بسفح قاسيون، قال: أخبرنا الإمام أبو اليُمن زيد بن الحسن بن زيد الكندي وغيره: أخبرنا القاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري[2]، أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن أحمد البرمكي الفقيه[3]، أخبرنا أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن موسى[4]، ثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله بن مسلم الكجّي[5]، ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري[6]، ثنا حميد[7] عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «انصر أخاك ظالماً أو

١٩٧/١

---

(١) «وأنا أسمع » سقطت من المطبوع.

(٢) الشيخ، الإمام، الفرضي، من سلالة كعب بن مالك ﷺ، سمع كثيرين، منهم القاضي أبو الطيّب الطّبريّ وغيره، وسمع منه كثيرون منهم السلفيّ والسمعاني وابن الجوزي وغيرهم، توفي سنة ٥٣٥ هـ.
انظر: المنتظم: ١٠ / ٩٢-٩٤، السير: ٢/٢٣-٢٨

(٣) الشيخ الإمام، المفتي، المسند، الحنبلي، سمع من أبي بكر القطيعي وغيره، وحدّث عنه هبة الله بن الطّبر وغيره، وكتب عنه الخطيب، وبرع في مذهب الإمام أحمد، توفي سنة ٤٤٥ هـ.
البرمكي: نسبة إلى قرية: البرمكية. انظر: تاريخ بغداد: ١٣٩/٦، الأنساب: ٣٢٩/١ ، السير: ١٧ /٦٠٦

(٤) الشيخ المحدّث الثقة، البغدادي، سمع من أبي معشر الدارمي وغيره، وحدّث عنه أبو نعيم وغيره، وثقه الخطيب. توفي سنة ٣٦٩ هـ. انظر: تاريخ بغداد: ٩/ ٤٠٨-٤٠٩، المنتظم: ١٠٢/٧، السير: ١٦ /٢٥٢-٢٥٣

(٥) الإمام الحافظ، صاحب السنن، سمع من الأصمعي وحجاج بن منهال وغيرهما، وحدّث عنه أبو القاسم الطّبريّ وأبو بكر الآجري وغيرهما، وثقه الدارقطني وغيره، وقد مدحه البحتري بعدة قصائد، توفي سنة ٢٩٢ هـ.
الكجيّ: نسبة إلى الكج، وهو الجصّ.
انظر: تاريخ بغداد: ١٢٠/٦-١٢٤، الأنساب: ٣٦/٥ ، السير: ٤٢٣/١٣-٤٢٥

(٦) ابن المثنى، من أهل البصرة، روى عنه البخاري وأحمد وغيرهما، وثقه ابن معين وغيره، تولى القضاء بالجانب الشرقي من بغداد زمن هارون الرشيد ، توفي سنة ٢١٥ هـ انظر: تاريخ بغداد: ٤٠٨/٥-٤١١،

(٧) ابن أبي حميد، الطويل، الإمام الحافظ، أبو عبيدة البصري، واسم أبيه: تيرويه ، وقيل: تيرو، سمع أنس والحسن البصري وغيرهما، وروى عنه عاصم بن بهدلة والسفيانان وغيرهم، وثقه العجلي وأبو حاتم، توفي وهو قائم يصلي سنة ١٤٢ هـ أو آخر التي بعدها.
انظر: الجرح والتعديل: ٢٢١/٣، الأنساب: ٨٣/٤ ، السير: ١٦٣/٦-١٦٨

مظلوماً، قال: قلت يا رسول الله أنصره مظلوماً فكيف أنصره ظالماً ؟ قال: تمنعه من الظلم، فذلك نصرك إياه»، هذا حديث صحيح متفق عليه، أخرجه البخاري في "صحيحه" عن مسدّد[1] عن معتمر بن سليمان[2] عن حميد عن أنس به[3]، فكأن شيوخنا سمعوه من الكشميهني[4]، وأخرجه الترمذي عن محمد بن حاتم المؤدب[5] عن محمد بن عبد الله الأنصاري كما أخرجناه وقال: حديث حسن صحيح.[6]

فوقع لنا بدلاً[7] عالياً جداً حتى كأنا سمعناه من أصحاب أبي الفتح الكروخي، وتوفي

---

(١) ابن مسرهد بن مسربل بن مرعبل، الإمام الحافظ الحجة، أحد أعلام الحديث، سمع من وكيع وأبيه الجراح وأبي عوانة وغيرهم، وحدث عنه البخاري وأبو داود وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم. توفي سنة ٢٢٨ هـ. انظر: الجرح والتعديل: ٤٣٨/٨، السير: ١٠ /٥٩١-٥٩٥

(٢) ابن طرخان، الحافظ القدوة، ابن الإمام أبي المعتمر التيمي، من موالي بني مرة، حدث عن أبيه وأيوب وغيرهما، وحدث عنه ابن المبارك وعبد الرزاق والأصمعي وغيرهم، وثقه ابن معين وأبو حاتم وابن سعد، توفي سنة ١٨٧هـ انظر: طبقات ابن سعد: ٢٩٠/٧، الجرح والتعديل: ٤٠٢/٨، السير: ٤٧٧/٨-٤٧٩

(٣) متفق عليه من حيث المعنى، أما ألفاظه فمختلف فيها، فما رواه البخاري عن مسدد إلى أنس قال: قال رسول الله ﷺ: « انصر أخاك ظالما أو مظلوماً، قالوا: يا رسول الله هذا ننصره مظلوماً، فكيف ننصره ظالماً ؟ قال: تأخذ فوق يديه. » اهـ

قال ابن حجر: قوله: (تأخذ فوق يديه) كنى به عن كفه عن الظلم بالفعل إن لم يكف القول، وعبر بالفوقية إشارة إلى الأخذ بالاستعلاء والقوة. اهـ.

وأما لفظ البخاري كما رواه المؤلف فهو من طريق محمد بن عبد الرحيم إلى عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس.
انظر: المسند: ٩٩ و ٢٠١ و ٣٢٤، سنن الدارمي: ٤٠١/٢-٤٠٢ ، فتح الباري: ٩٨/٥ و ٣٢٣/١٢

(٤) أبو الفتح محمد بن عبد الرحمن، الإمام الخطيب الزاهد، سمع من أبي المظفر السمعاني ومحمد بن أبي عمران الصفار وغيرهما، روى عنه ابنه محمد وعبد الرحيم بن أسعد السمعاني وغيرهما، توفي ٥٤٨ هـ

الكشميهني: بضم الكاف وسكون الشين المعجمة، وكسر الميم وسكون الياء المثناة التحتية وفتح الهاء وفي آخرها نون، نسبة إلى قرية من قرى مرو، خرج منها جماعة من العلماء. وقال ياقوت: هي بفتح الميم.
انظر: الطبقات الكبرى: ١٢٤/٦ -١٢٥، الأنساب: ٧٥/٥، معجم البلدان: ٤٦٣/٤، السير: ٢٠ / ٢٥١-٢٥٢

(٥) ابن سليمان، خراساني، ثقة، صاحب حديث، حدث عن هشيم وجرير بن عبد الحميد وطبقتهما، وعنه النسائي وعبد الله بن أحمد وغيرهما، توفي سنة ٢٤٦ هـ. انظر: الجرح والتعديل: ٢٣٨/٧، السير: ٤٥٢/١١-٤٥٣

(٦) انظر: سنن الترمذي: ٣٥٦/٣ -٣٥٧

(٧) في المطبوع: «سندا » وهو تحريف.

الكروخي سنة ثمان وأربعين وخمسمائة، فبيني وبين النبي ﷺ فيه عشرة رجال ثقاة عدول وهذا سند لم يوجد اليوم في الدنيا أعلى منه ولا أقرب إلى النبي ﷺ فعيناي عاشر[1] عين رأت مَن رأى النبي ﷺ.

وإنما ذكرت هذا الطرف[2] وإن كنت خرجت عن مقصود الكتاب ليعلم مقدار علوّ الإسناد وأنه كما قال يحيى بن معين رحمة الله عليه: الإسناد[3] العالي قربة إلى الله تعالى وإلى رسوله ﷺ، وروينا عنه أنه قيل له في مرض موته: ما تشتهي؟ فقال: بيت خال وإسناد عال.[4] وقال أحمد بن حنبل: الإسناد العالي سنّة عمن سلف[5].

وقد رحل جابر بن عبد الله الأنصاري[6] رضي الله عنه من المدينة إلى مصر[7] لحديث واحد بلغه عن مَسلَمة بن مَخْلَد[8].

---

(١) جاء في ترجمة أبي عبد الله محمد بن أحمد، المعروف بقطب الدين النهروالي: (٩١٧-٩٩٠) أنّ له مسلسلاً عشارياً بينه وبين النبي ﷺ (١٠) عشرة أنفس، قال: وقد افتخر قبل هذا -وقته- بنحو مائة وخمسين عاماً بعشاريّ السند، رواه الحافظ ابن الجزري في النشر. اهـ. انظر: فهرس الفهارس للكتاني: ٩٤٧/٢

(٢) في المطبوع: « الطرق » بالقاف، وهو تصحيف.

(٣) في (ك): « الأستاذ » بالمثناة والمعجمة، وهو تصحيف، وكذلك التي بعدها.

(٤) انظر: التقييد والإيضاح: ٢٥٧

(٥) انظر: التقييد والإيضاح: ٢٥٧، الباعث الحثيث: ١٥٥

(٦) السلمي، صحابي جليل، أحد الستة الذين شهدوا العقبة الأولى، توفي سنة ٧٤ هـ ، انظر: الإصابة: ٤٣٤/١

(٧) في حاشية (ك): (لعلها إلى الشام)، وقضية مصر واقعة أخرى.

(٨) خلط المؤلف هنا بين قصتين ، فالأولى هي رحلة جابر (وكانت إلى الشام للقاء عبد الله بن أنيس الأنصاري والثانية رحلة عقبة بن عمرو وهو الذي رحل إلى مسلمة بن مخلد).

والعجب أن المؤلف رحمه الله ذكر القصتين على التحقيق مسندتين منه إلى أصحابها في "جامع أسانيده" فقال: بعد أن ذكر إسناده إلى جابر بن عبد الله أنه قال: بلغني عن رجل من أصحاب النبي (حديثاً سمعه من رسول الله (ولم أسمعه منه، فخشيت أن أموت قبل أن أسمعه، فابتعت بعيراً فشددت عليه ثم سرت عليه شهراً حتى قدمت الشام فأتيت عبد الله بن أنيس الأنصاري ، فقمت فاستأذنت عليه، فقلت: جابر بن عبد الله ، فخرج إليّ فعانقني وعانقته، فقلت: حديثاً بلغني أنك سمعته من رسول الله في المظالم ، خشيت أن تموت أو أموت قبل أن أسمعه ، قال: سمعت رسول الله يقول: «يحشر الله العباد ، وأومأ بيده إلى الشام عراة حفاة غرلاً بهماً ، قال: قلت: ما بهماً ؟ قال: ليس عليهم شيء فيناديهم مناد بصوت يسمعه مَن بَعُد كما يسمعه مَن قَرُب: أنا الملك الديان، لا ينبغي لأحد من أهل

==

١٩٨/١ ولا يقال إنه[1] إنما رحل / لشكّه في رواية مَن رواه له عنه فأراد تحقيقه؛ لأنه لـو لم يصدّق الراوي لم يرحل من أجل حديثه، ولهذا قال العلماء: إن الإسناد خصيصة الله لهـذه الأمّة، وسنّة بالغة من السنن المؤكدة[2]، وطلب العلوّ فيه سنّة مرغوب فيها، ولهذا لم يكن لأمّة من الأمم أن تسند عن نبيّها إسناداً متصلاً غير هذه الأمة[3].

والعلو ينقسم إلى خمسة أقسام: أجلُّها القربُ من رسول الله ﷺ[4]، ومِن ثَمّ تداعـت

==

الجنة يدخل الجنة وأحدٌ من أهل النار يطلبه بمظلمة، ولا ينبغي لأحد من أهل النار يدخل النار وأحد من أهل الجنـة يطلبه بمظلمة، حتى اللطمة، قال: قلت: وكيف وإنما نأتي عراة غرلاً بهماً، قال: الحسنات والسيئات»اهـ

ثم قال المؤلف في نهايته: ولا يقال إنما رحل لشكه... حديثه. اهـ ثم واصل الكلام فقال: وكذا رحل عقبة بـن عمرو إلى مسلمة بن مخلد رضي الله عنهما لحديث معه من النبي (كما أخبرنا شيخنا... (ثم ذكـر إسـناده إلى مكحول): إنّ عقبة أتى مسلمة، وكان بينه وبين البواب شيء، فسمع صوته فأذن له ، فقال: إني لم آتك زائـراً ، ولكنّي جئتك لحاجة ، أتذكر يوم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (:«من علم من أخيه سيئة فسترها سـتر الله عليه يوم القيامة»اهـ

ومسلمة هو الصحابي الجليل، ولد حين قدم النبي صلى الله عليه وسلم (المدينة مهاجراً، استعمله معاوية (علـى مصر والمغرب، وهو أول من جمعا له ، توفي سنة ٦٢ هـ

انظر: الأدب المفرد: حديث رقم (٩٩٩) باب المعانقة ص٢٠٩ ، المسند: ٤٩٥/٣ في حديث عبد الله بن أنيـس و١٠٤/٤ حديث مسلمة بن مخلّد، الرحلة في طلب العلم: ٣١-٣٤ ، فتح الباري: ١٥٨/١ ، وفيها كلها أن رحلة جابر كانت للشام كما ذكر المؤلف في جامع أسانيده ق: ١٠ و١١ ــ أسد الغابـة: ٣٩٨/٤-٣٩٩ ، السـير: ٤٢٤/٣-٤٢٦

(١) «إنه» سقطت من المطبوع.

(٢) هذا نص كلام ابن الصلاح. انظر: التقييد والإيضاح: ٢٥٧

(٣) هذا نص كلام ابن كثير في الباعث الحثيث: ١٥٤

(٤) ثانيها: القرب من إمام من أئمة الحديث وإن كثر العدد من ذلك الإمام إلى النبي ﷺ.

ثالثها: العلوّ بالنسبة إلى رواية الصحيحين أو أحدهما أو غيرهما من الكتب المعتمدة.

رابعها: العلوّ المستفاد من تقدم وفاة الراوي.

خامسها: العلوّ المستفاد من تقدم السماع. وقد نظمها المؤلّف في منظومته في مصطلح الحديث: (الهدايـة في علم الرواية) فقال:

وهو خمسة فالأعلـى الأوّلُ * قرب الرسول إذ هو المعوّل
ثُمّتَ قربٌ من إمام ذي عمل * ثُمّت قُربٌ بوفاق أو بدل

==

رغبات الأئمة والنقاد، والجهابذة[1] الحفاظ من مشايخ الإسلام، إلى الرحلة إلى أقطار الأمصار[2]، ولم يُعَدّ أحد منهم كاملاً إلاّ بعد رحلته، ولا وصل مَن وصل إلى مقصوده إلاّ بعد هجرته، نسأل الله تعالى أن يوفقنا لأحبّ الأعمال إليه، ولأنفع العلوم لديه، فإنه مالك ذلك والقادر عليه.

ولا بأس بتقديم فوائد لا بد من معرفتها لمريد هذا العلم قبل الأخذ فيه، كالكلام على «مخارج الحروف وصفاتها»، وكيف ينبغي أن يقرأ القرآن من التحقيق والحدر والترتيل والتصحيح والتجويد والوقف والابتداء[3]، ملخّصاً مختصراً، إذ بسط ذلك بحقه ذكرته في غير هذا الموضع[4].

فأقول: أمّا مخارج الحروف فقد اختلفوا في عددها:

فالصحيح المختار عندنا وعند من تقدمنا من المحقّقين كالخليل بن أحمد، ومكي بن أبي طالب وأبي القاسم الهذلي وأبي الحسن شريح وغيرهم؛ سبعة عشر مخرجاً[5]، وهذا الذي يظهر من حيث الاختبار[6] وهو الذي أثبته أبو عليّ ابن سينا[7] في مؤلّف أفرده في (مخارج

==

ثم تقدم الوفاة ثمـــــا * قدم تاريخ السماع تـــما

انظر: التقييد والإيضاح: ٢٥٧-٢٦١، الغاية في شرح الهداية: ٩٧-١٠٥ ، نزهة النظر: ٥٨-٥٩ ، لطائف الإشارات: ١٧٤-١٨٠

(١) جمع: جهباذ، وهو لغة في الجهبذ وهو: النقاد، أي الخبير بغوامض الأمور، البارع العارف لطرق النقد، قال الزبيدي: وهو معرب صرح به ابن الشهاب والتلمساني. اهـ انظر: القاموس والتاج (جهبذ)

(٢) انظر: الباعث الحثيث: ١٥٦

(٣) سيتولى المؤلف تعريف هذه المصطلحات وبيان المراد بها عند علماء هذا العلم في مظانها من الكتاب ص:

(٤) أي في كتابه (التمهيد في علم التجويد)

(٥) ما ذكره المؤلف عن الخليل يخالف ما ذكره الهذلي وأبو حيان عنه ، حيث نصا على أن مذهبه أنها ستة عشر (١٦) مخرجا. اهـ انظر: الكامل ق: ٤١ ، الرعاية: ١٤٤ ، النكت الحسان: ٢٧٥

(٦) كذا الصواب بالموحدة من أسفل ، وتصحفت في المطبوع بالمثناة.

(٧) الحسين بن عبد الله بن الحسن البخاري معدود في الفلاسفة والمنطقيين والأطباء ، وهو بالأولين ألصق ، تعقّب الإمامُ ابن تيمية رحمه الله سقطاتِه وعثراته الفلسفية المخالفة للقرآن والسنة ، وقيل إنه تاب عن ذلك وتصدق بماله على الفقراء ورد المظالم وأعتق مماليكه ، وكان يختم القرآن كل ثلاث، توفي سنة ٤٢٨هـ ==

الحروف وصفاتها)[1].

وقال كثير من النّحاة والقرّاء هي ستة عشر، فأسقطوا مخرج الحروف الجوفية التي هي حروف المد واللين، وجعلوا مخرج (الألف) من أقصى الحلق (والواو) من مخرج المتحركة وكذلك (الياء).

199/1

وذهب قطرب[2] والجرميّ / والفراء وابن دريد[3][4] إلى أنها أربعة عشر فأسقطوا مخرج النون واللام والراء وجعلوها من مخرج واحد[5].

والصحيحُ عندنا الأولُ لظهور ذلك في الاختبار[6].

==

الفقراء وردَّ المظالم وأعتق مماليكه ، وكان يختم القرآن كل ثلاث، توفي سنة ٤٢٨هـ

وكتابه في "المخارج" الذي ذكره المؤلّف لم أقف عليه ، وربما يكون فصلاً من فصول كتابه "اللغة" حيث إنهم ذكروا أنه في مجلدات ، والله أعلم. انظر: السير: ٥٣١/١٧-٥٣٧

(١) هذا مذهب سيبويه وابن السراج والرَّضِيّ وابن الحاجب ، من النحويين ، ومن القراء كثيرون منهم: الداني الذي قال عن هذا المذهب: هو الصحيح المعوّل عليه. اهـ ومكّي خلافاً لما نسب إليه المؤلّف وابن الباذش والمهدوي وابن أبي مريم والشاطبيّ وأبو شامة المالقي.

انظر: الكتاب: ٤٣٣/٤، الأصول في النحو:٤٠٠/٣، التحديد: ٢١٩ ، الرعاية: ١٤٤ ، شرح الهداية:٧٥/١، الإقناع: ١٧١/١ ، الموضح ١٦/١ ٣، الدر النثير: ١٤/٢

(٢) محمد بن المستنير ، أبو علي ، لازم سيبويه ، حتى لقبه بقطرب وهو عند العرب: دويبة وطائر لا تستريح نهارها سعياً، وأخذ عن عيسى بن عمر ، وتأثر به حتى صار معتزلياً من فرقة النظّامية، قال السيوطي: لم يكن ثقة ، كان يكذب في اللغة توفي سنة ٢٠٦ هـ. انظر: بغية الوعاة: ٢٤٢/١-٢٤٣، القاموس والتاج (قطرب)

(٣) أبو بكر محمد بن الحسن، الأزدي، إمام عصره في اللغة والأدب والشعر، أخذ عن أبي حاتم السجستاني والرياشي وغيرهما، وأخذ عنه أبو علي القالي وغيره ألف"الجمهرة" وغيرهما، توفي سنة ٣٢١ هـ

انظر: وفيات الأعيان: ٣٢٣/٤-٣٢٩

(٤) جاء في المطبوع بعد كلمة (دريد) ابن كيسان ، وهي زيادة ليست في جميع النسخ ولا في "الارتشاف" لأبي حيان الذي يغلب الظن عندي أن المؤلف ينقل منه ، وأيضاً هذه الزيادة في "التحديد" للدّانيّ ولكن ليس فيه "ابن دريد" انظر: التحديد: ٢٢٣ ، الارتشاف: ٥/١

(٥) جاء في المطبوع بعد (واحد) «وهو طرف اللسان» وهو تحريف ، لأن النص من "الارتشاف" ٦/١ وليست فيه هذه الزيادة.

(٦) انظر: التحديد: ٢٢٣ ، النكت الحسان: ٢٧٥

واختبار[1] مخرج الحرف[2] محقّقاً: هو أن تلفظ بهمزة الوصل[3] وتأتي بالحرف بعدها ساكناً أو مشدداً ، وهو أبين؛ ملاحِظاً فيه صفات ذلك الحرف[4].

المخرج الأول: الجوف[5] وهو للألف والواو الساكنةِ المضمومِ ما قبلها ، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، وهذه الحروف تسمّى حروف المدّ واللّين ، وتسمى الهوائية والجوفية.

قال الخليل: وإنما نسبن إلى الجوف لأنه آخر انقطاع مخرجهن[6].

وقال مكّي: وزاد غير الخليل معهن الهمزة[7] لأن مخرجها من الصدر وهو يتصل بالجوف[8].

قلت: الصواب اختصاص هذه الثلاثة بالجوف دون الهمزة؛ لأنهن أصوات لا يعتمدن على مكان حتى يتصلن بالهواء بخلاف الهمزة.

المخرج الثاني: أقصى الحلق[9] وهو للهمزة والهاء، فقيل على مرتبة واحدة[10]، وقيل

---

(١) بالموحدة من أسفل ، والمراد كيفية معرفة مخرج الحرف ، وتصحفت الكلمة في المطبوع بالمثناة.

(٢) في المطبوع: (الحروف) بالجمع ، وكذلك الآتيتين ، وهو تحريف.

(٣) هي التي ليست بفاء الفعل في الأفعال التي لا يضم أول مستقبلها، كألف استفعل ، سميت بذلك للتوصل إلى النطق بالساكن في ابتداء الكلمة. انظر: الحروف للمزني: ٣٨-٣٩ ، المباني: ٣٨

(٤) انظر: سرّ صناعة الإعراب: ١/٦-٧ ، التحديد: ٢٢ ، شرح الهداية: ١/٨٠ ، المفيد لابن أم قاسم: ٤٤ ، شرح المقدمة لزكريا: ٣١

(٥) هو الخلاء الداخل في الفم والحلق. التاج (جوف)

(٦) نقل المؤلّف قول الخليل بالمعنى وليس بالنص ، ويغلب الظن أنه بواسطة مكّي؛ لأن النص حرفي فيه.

انظر: العين: ١/٥٧ ، الرعاية:: ١٤٢

(٧) ذكر الخليل نفسه الهمزة معهن. انظر: العين: ١/٥٧

(٨) الرعاية: ١٤٢

(٩) مما يلي الصدر.

(١٠) هذا مذهب الأخفش. انظر: شرح الشافية: ٣/٢٥١

الهمزة أوّل[1].

المخرج الثالث: وسط الحلق وهو للعين والحاء المهملتين، فنصَّ مكّي على أنّ العين قبل الحاء[2] وهو ظاهر كلام سيبويه[3] وغيره[4]، ونصّ شريح على أنّ الحاء قبل وهو ظاهر[5] كلام المهدوي وغيره.

المخرج الرابع: أدنى الحلق إلى الفم وهو للغين والخاء ، ونصّ شريح على أنّ الغين قبل الخاء[6] وهو ظاهر كلام سيبويه أيضاً،[7] ونصّ مكي على تقديم الخاء[8]، وقال الأستاذ أبو الحسن عليّ بن محمد بن خروف النحوي:[9] إن سيبويه لم يقصد ترتيباً فيما هو من مخرج واحد[10].

قلت: وهذه الستة الأحرف المختصة بهذه الثلاثة المخارج هي الحروف الحلقية.[11]

---

(١) قال أبو حيان: الذي يظهر من كلام سيبويه أن الهمزة هي المتقدمة في الترتيب وتليها الهاء ، اهـ.

انظر: النكت الحسان: ٢٧٦

(٢) الرعاية: ١٣٩

(٣) عبارته: ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء. اهـ الكتاب: ٤/٤٣٣

(٤) منهم أبو حيّان في "النكت" حيث قال: وسط الحلق له العين والحاء-المهملتان- وهي بعد العين في الرتبة. اهـ:٢٧٦

(٥) بل هو نص كلامه ، وعبارته: المخرج الثاني: له حرفان: الحاء والعين مخرجهما من وسط الحلق. اهـ

انظر: شرح الهداية: ١/٧٦

(٦) «الخاء » من (ز) وهي كذلك في الارتشاف: ١/٧

(٧) نص عبارته: وأدناها مخرجاً من الفم: الغين والخاء. اهـ الكتاب: ٤/٤٣٣

(٨) الرعاية: ١٣٩ و١٦٨-١٦٩

(٩) الحضرميّ نسباً الإشبيليّ وطناً ، من أئمة اللغة والنحو والأدب ، تتلمذ على كثيرين ، منهم ابن خير وابن صاف المقرئ ، وتتلمذ عليه كثيرون أيضاً ، منهم المقرئ علي بن جابر الدباج وغيره. شرح (الكتاب) و (الجُمَل) توفي سنة ٦٠٩ هـ انظر: إنباه الرواة: ٤/١٩٢ ، بغية الوعاة: ٢/٢٠٣

(١٠) لم يذكر المؤلّف مصدر كلام ابن خروف ، هل هو من شرح الجمل أو شرح الكتاب ، وعلى كل فالاثنين لم أهتد إليهما.

(١١) انظر: العين: ١/٥٢ ، التحديد: ٢٢٠-٢٢١ ، الرعاية: ١٣٩ ، النكت: ٧٦ ، التمهيد: ١١٣

المخرج الخامس: أقصى اللسان مما يلي الحلق وما فوقه من الحنك وهو للقاف[1]، وقال شريح: إن مخرجها من اللهاة مما يلي الحلق ومخرج الخاء[2]. / ٢٠٠/١

المخرج السادس: أقصى اللسان من أسفل مخرج القاف من اللسان قليلا وما يليه من الحنك وهو للكاف[3]، وهذان الحرفان يقال لكل منهما لَهَويّ، نسبة إلى اللّهاة وهي بين الفم والحلق[4].

المخرج السابع: للجيم والشين المعجمة، والياء غير المدّية من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك[5] ويقال إن الجيم[6] قبلهما، وقال المهدويّ: إن الشين تلي الكاف، والجيم والياء يليان الشين[7]، وهذه هي الحروف الشجرية.

المخرج الثامن: للضاد المعجمة من أوّل حافة اللسان وما يليه من الأضراس من الجانب الأيسر عند الأكثر، ومن الأيمن عند الأقلّ[8]، وكلام سيبويه يدل على أنها تكون من الجانبين[9]، وقال الخليل: إنها[10] أيضاً شجرية[11]، يعني من مخرج الثلاثة قبلها،

---

(١) انظر: الكتاب: ٤٣٣/٤، التحديد: ٢٢١، الرعاية: ١٧١، التمهيد: ١١٣

(٢) انظر: الرعاية: ١٣٩

(٣) انظر: المصادر السابقة.

(٤) ذكر مكي أن الخليل سماها بذلك، والنص موجود حرفياً في الرعاية: ١٣٩

(٥) انظر: التحديد: ٢٢١، الرعاية: ١٣٩، التمهيد في معرفة التجويد: ٢٧٨، التمهيد: ١١٤

تنبيه: في الرعاية (الضاد) بدل (الياء) وقد تبع مكيٌّ في هذا الخليلَ.

(٦) كذا في النسخ كلّها، وهو صنيع جلّهم، لم أر مَن خالفه غير مكي والمهدوي حيث قدما الشين والياء على الجيم.

انظر: الرعاية: ١٣٩، شرح الهداية: ٧٦/١

(٧) تصحفت في المطبوع إلى (السين) بالمهملة.

(٨) انظر: التحديد: ٢٢٢، التمهيد: ١١٤

(٩) انظر: الكتاب: ٤٣٢/٤، التحديد: ٢٢٢، الارتشاف: ٩/١، النكت الحسان: ٢٧٦-٢٧٧، المفيد لابن أم قاسم: ٤٢

(١٠) أي: (الضاد)

(١١) العين: ٥٨/١، وانظر: الرعاية: ١٣٩

والشَّجْر[1] عنده: مَفْرج[2]؛ الفم أي مفتحه.

وقال غير الخليل[3]: وهو مجمع اللَّحيَين عند العنفقة[4]، فلذلك لم تكن الضاد منه.

المخرج التاسع: للام من حافة[5] اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فويق الضاحك[6] والناب[7] والرَّباعية[8] والثنيّة[9].

المخرج العاشر: للنون من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا أسفل اللام قليلا.

المخرج الحادي عشر: للراء وهو من مخرج النون من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا العليا، غير أنها أدخل في ظهر اللسان قليلاً[10]، وهذه الثلاثة[11] يقال لها: الذَّلَقِيّة، نسبة إلى موضع مخرجها وهو طرف اللسان؛ إذ طرف كلّ شيء ذَلَقُه[12].

المخرج الثاني عشر: للطاء، والدال، والتاء من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا

---

(١) في المطبوع: (الشجرة) بالتاء، ولا أستطيع اعتبارها تحريفاً لوجودها في نسخة من نسخ (الرعاية) فلعلها التي ينقل منها المؤلّف.

(٢) بالفاء بعد الميم، وهو الصواب، وفي "القاموس" للفيروزآبادي (مخرج) بالخاء المعجمة من "خرج" لكن صرح الزبيدي بأنه تصحيف، صوابه بالفاء. انظر: القاموس والتاج (شجر)

(٣) هو أبو عمرو الشيباني، كما صرّح به أبو العلاء الهمداني في "تمهيده" ص: ٢٧٨

(٤) اسم لشعيرات بين الشفة السفلى والذقن، وقيل غير ذلك.

انظر: الرعاية: ١٣٩-١٤٠، لطائف الإشارات: ١٩١/١، التاج (الشجر) و (عنفق)

(٥) أما عند الداني فهي من أدنى حافته. اهـ ويلاحظ هنا التشابه الحرفي في هذا المخرج مع كلام الهمداني فيه. انظر: الكتاب: ٤٣٣/٤، التحديد: ٢٢٢، التمهيد: ٢٧٧، التمهيد: ١١٤، والارتشاف: ٩/١، شرح الهداية: ٧٦/١

(٦) هي الأسنان الأربعة التي بين الأنياب والأضراس. القاموس (ضحك)

(٧) السن التي خلف الرباعية. القاموس (ناب)

(٨) فتح الراء على وزن (ثمانية) وهي السن التي بين الثنية والناب. القاموس (ربع)

(٩) قيل هي سن الأضراس الأربع التي في مقدمة الفم ثنتان من فوق وثنتان من أسفل، وقيل هي أول ما في الفم. انظر: التاج (ثني)

(١٠) انظر: التحديد: ٢٢٢، الارتشاف: ١٠/١

(١١) أي: اللام والنون والراء.

(١٢) انظر: اللسان: (ذلق)، الرعاية: ١٤٠-١٤١

مضعداً إلى جهة الحنك[1]، ويقال لهذه الثلاثة: النّطعيّة؛ لأنها تخرج من نطع الغار الأعلى وهو سقفه[2].

المخرج الثالث عشر: لحروف الصفير وهي: الصاد والسين والزاي/ من بين طرف اللسان و[3]فويق الثنايا السفلى.

٢٠١/١

ويقال في الزاي زاءٌ بالمدّ، وزِيٌّ بالكسر والتشديد[4]، وهذه الثلاثة الأحرف هي الأسلية؛ لأنها تخرج من أسلة اللسان وهو مستدقه.[5]

المخرج الرابع عشر: للظاء، والذال، والثاء من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا ويقال لها: اللثوية ، نسبة إلى اللثة؛ وهو اللّحم المركب فيه الأسنان[6].

المخرج الخامس عشر: للفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا.

المخرج السادس عشر: للواو غير المدّية والباء والميم مما بين الشفتين فينطبقان في[7] الباء والميم[8]، وهذه الأربعة الأحرف يقال لها: الشفهية والشفوية، نسبة إلى الموضع الذي تخرج منه وهو الشفتان[9].

المخرج السابع عشر: الخيشوم وهو للغنّة، وهي تكون في النون والميم الساكنتين حالة الإخفاء أو ما في حكمه من الإدغام بالغنة،[10] فإنّ مخرج هذين الحرفين يتحول من مخرجه

---

(١) التحديد: ٢٢١ ، شرح الهداية: ٧٧/١ ، الارتشاف: ١٠/١

(٢) الرعاية: ١٤١

(٣) الواو سقطت من المطبوع.

(٤) النص حرفيا في الارتشاف: ١٠/١ ، وانظر: الكتاب: ٤٣٣/٤ ، التحديد: ٢٢٢ ، شرح الهداية: ٧٧/١ وقال المؤلف في التمهيد: ومن رأسه -اللسان- وبين أصول الثنيتين: الصاد والسين والزاي. اهـ: ١١٤

(٥) انظر: الرعاية: ١٤٠ ، اللسان والتاج (أسل)

(٦) القاموس: (لث) ، التحديد: ٢٢ ، الرعاية: ١٤ والنص حرفيّاً منه ، شرح الهداية: ٧٧/١، التمهيد: ١١٤

(٧) في (ك) وكذا المطبوع «على»

(٨) انظر: التحديد: ٢٢٣ ، شرح الهداية: ٧٧/١ ، الارتشاف: ١٠/١

(٩) الرعاية: ١٤١-١٤٢

(١٠) انظر: التحديد: ٢٢٣ ، الرعاية: ٢٤٠ ، شرح الهداية: ٧٧/١ ، الارتشاف: ١١/١ ، التمهيد: ١١٤

في هذه الحالة عن مخرجهما الأصلي على القول الصحيح كما يتحول مخرج حروف المد من مخرجها[1] إلى الجوف على الصواب.

وقول سيبويه: إن مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة إنما يريد به النون الساكنة المظهرة[2].

ولبعض هذه الحروف فروع صحّت القراءة بها؛ فمن ذلك:

الهمزة المسهلة « بين بين» فهي فرع عن الهمزة المحققة ومذهب سيبويه أنها حرف واحد نظراً[3] إلى مطلق التسهيل، وذهب غيره[4] إلى أنها ثلاثة أحرف نظراً إلى التفسير[5] بالألف والواو والياء.

ومنه ألفا الإمالة والتفخيم، وهما فرعان عن الألف المنتصبة،[6] وإمالة "بين بين" لم يَعْتَدَّها[7] سيبويه وإنما اعتدّ الإمالة المحضة وقال: «التي تمال إمالة شديدة»[8] كأنها حرف آخر قَرُبَ من الياء[9]. /

٢٠٢/١

---

(١) في المطبوع: (مخرجهما) بالتثنية ، وهو تحريف.

(٢) انظر: الكتاب: ٤٣٤/٤ ، الارتشاف: ١١/١

(٣) الكتاب: ٤٣٢/٤

(٤) هو السيرافي كما صرح به أبو حيان في الارتشاف ، وذكره ابن عقيل في المساعد.
انظر: الارتشاف: ١٢/١ ، المساعد: ٢٤٤

(٥) كذا في النشر: التفسير ، بالفاء والسين المهملة والراء ، وفي الارتشاف: (التقييد) بالقاف وياءين والدال ، وهو الصواب كما يقتضيه السياق، قال السهيلي بعد أن ذكر مذهب سيبويه: وينبغي في التحقيق أن تعد ثلاثة أحرف، وذلك أن همزة (بين بين) تجعل بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، فإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة فبين الهمزة والواو ، وإن كانت مفتوحة فبين الهمزة والألف ، ولما كانت الياء غير الواو وجب أن يكون الحرف الذي بين الهمزة والياء غير الحرف الذي بين الهمزة والواو ، وكذلك الذي بين الهمزة والألف.اهـ. انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١٢٤٣/٢ ، الارتشاف: ١٢/١

(٦) أي: الخالصة التي لا ترقيق ولا تفخيم فيها. شفاء العليل: ١١١٦/٣

(٧) في (ز): «بها»

(٨) عبارة سيبويه وما بعده كلام أبي حيان كما سيأتي. انظر: الكتاب ٤٣٢/٤

(٩) من قوله: (فمن ذلك..) إلى هنا: بنصه من الارتشاف: ١٣/١

ومنه الصاد المُشَمَّة[1] وهي التي بين الصاد والزاي، فرع عن الصاد الخالصة أو عن الزاي.[2]

ومنه اللاّم المفخمة، فرع عن المرققة وذلك في اسم «اللّه» تعالى بعد فتحة وضمة وفيما صحت الرواية به[3] عن ورش حسبما نقله أهل الأداء من مشيخة المصريين.[4]

وأما صفات الحروف*

فمنها المجهورة: وضدها المهموسة، والهمس من صفات الضعف، كما أن الجهر من صفات القوة، والمهموسة عشرة يجمعها قولك «سكت فحثه شخص» والهمسُ: الصوت الخفيّ فإذا جرى مع الحرف النَّفَسُ لضعف الاعتماد عليه كان مهموساً[5].

والصاد والخاء المعجمة أقوى مما عداهما[6]، وإذا مَنَع الحرفُ النَّفَسُ أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد كان مجهوراً، قال سيبويه: إلا أن النون والميم قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم فيصير فيهما غنّة[7].

ومنها الحروف الرخوة وضدها الشديدة والمتوسطة، فالشديدة وهي ثمانية: «أَجِدْ قطٍ بَكَت» والشدةُ: امتناع الصوت أن يجري في الحروف، وهو من صفات القوة.

والمتوسطة بين الشدة والرخاوة خمسة يجمعها قولك: «لن عمر» وأضاف بعضهم إليها الياء والواو.[8]

---

(١) في المطبوع: (المشممة) بميمين ، وهو تحريف.

(٢) انظر: الكتاب: ٤/٤٣٢ ، النكت للسهيلي: ٢/١٢٤٣ ، الارتشاف: ١/١٤

(٣) في المطبوع: (فيه) وهو تحريف.

(٤) سيأتي الكلام على ذلك مفصلاً في بابه: انظر: ص: ١٤٥١

(٥) انظر: الكتاب: ٤/٤٣٤، التحديد: ٢٢٥، شرح الهداية: ١/٧٨،: ١/١٦

(٦) لأن في الصاد إطباقاً واستعلاء وصفيراً وفي الخاء استعلاء، وكل ذلك من صفات القوة.اهـ النكت: ٢٧٨، التمهيد: ٩٧، ونقل كلام أبي حيان.

(٧) من قوله: (سكت فحثه) إلى هنا بنصه في الإرتشاف: ١/١٧، الكتاب: ٤/٤٣٤

(٨) انظر: الرعاية: ٩٤، التمهيد لأبي العلاء: ٢٨١، شرح المفصل لابن يعيش: ٤/١٢٩، شرح الشافية:

==

والمهموسة كلّها غير التاء والكاف رخوة، والمجهورة الرخوة خمسة: الغين، والضاد، والظاء، والذال المعجمات والراء. والمجهورة الشديدة ستّةٌ يجمعها قولك: «طبق أجد»[1]

ومنها الحروف المستفلة[2] وضدها المستعلية، والاستعلاء من صفات القوة وهي سبعة يجمعها قولك: « قظ خص ضغط»[3] وهي حروف التفخيم على الصواب، وأعلاها الطاء، كما أن أسفل المستفلة الياء، وقيل حروف التفخيم هي[4] / حروف الإطباق،[5] ولا شك أنها أقواها تفخيماً، وزاد مكيّ عليها الألف،[6] وهو وَهْمٌ، فإن الألف تتبع ما قبلها فلا توصف بترقيق ولا تفخيم والله أعلم.

٢٠٣/١

ومنها الحروف المنفتحة وضدها المنطبقة والمطبقة، والانطباق من صفات القوة، وهي أربعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء.[7]

*ومنها الحروف المصمة،[8] وضدها المذلقة،[9] أي المتطرفة، وهي ستة يجمعها قولك:

==

٣/ ٢٥٨، الإرتشاف: ١٧/١، والمؤلّف نفسه في التمهيد: ٩٨

(١) الإرتشاف: ١٧/١

(٢) بالفاء، وتصحفت في المطبوع بالقاف، وهو تحريف شنيع.

(٣) التحديد: ٢٢٧-٢٢٨، الرعاية: ١٢٣، شرح الهداية: ٧٨/١-٧٩، إبراز المعاني: ١٧٣/٢، الإرتشاف: ١٧/١

(٤) في (ظ): «من» بدل (هي)

(٥) سميت بذلك؛ لأن طائفة من اللسان تنطبق مع الريح إلى الحنك عند النطق بها، وبعضها أقوى من بعض، فالطاء -المهملة - أقواها في الإطباق لجهرها وشدتها، والظاء -المعجمة- أضعفها في الإطباق لرخاوتها وانحرافها إلى طرف اللسان. التمهيد: ١٠٠ بتصرف، التمهيد لأبي العلاء: ٢٨١

(٦) الضمير في (عليها) يعود على حروف التفخيم فهي التي ذكر مكيّ معها الألف، وليس على حروف الإطباق كما قد يتوهم، وعليه فيمكن توجيه كلام مكي رحمه الله على أنه يقصد الألف المسبوقة بحرف مفخم، وإذا صح هذا فتوهيمه وَهْمٌ، والله أعلم. انظر: الرعاية: ١٢٨-١٢٩

(٧) انظر: التحديد: ٢٢٧، الرعاية: ١٢٢-١٢٣، شرح الهداية: ٧٨/١، التمهيد: ١٠٠

(٨) سميت بذلك لمنع أن يبنى منها كلمة رباعية أو خماسية معراة من حروف الإذلاق.

انظر: الرعاية: ١٣٥، اللسان (صمت)، التمهيد لأبي العلاء: ٢٧٩

(٩) ذلق كل شيء: طرفه، وسميت الحروف بذلك لأن عملها وخروجها من طرف اللسان وما يليه من الشفتين.

==

«فَرَّ مَن لَبَّ»[1]، ثلاثة من طرف اللسان، وثلاثة من طرف الشفتين،[2] ولا توجد كلمة رباعية فما فوقها بناؤها من الحروف المصمتة لثقلها إلا ما ندر؛ من ذلك: عسجد[3] وعَسْطوس،[4] وقيل: إنهما ليستا أصليين بل ملحقتان في كلامهم، وذلك لسهولة هذه الحروف، فلذلك ينطق بها سهلة *[5].

وحروف الصفير ثلاثة: الصاد، والسين، والزاي، وهي الحروف الأسلية المتقدمة.

وحروف القلقلة، ويقال اللقلقة خمسة يجمعها قولك « قطب جد »[6]، وأضاف

==

انظر: المصدرين السابقين.

(١) كذا ضبطت بالشكل في (ز) و(س)

(٢) هذا إجمال، بيانه: أن ثلاثةَ طرفِ اللسان هي: الراء والنون واللام، وثلاثة طرف الشفتين هي: الفاء والباء والميم، وهذه لا عمل للسان فيها. الرعاية: ١٣٦

(٣) العَسْجَد: الذهب، وقيل هو اسم جامع للجوهر كله من دُرٍّ وياقوت..إلخ، والعسجد: نوع من الإبل كان يركبه الملوك.

انظر: الجمهرة: ١١٣٦/٢، التهذيب، الصحاح، اللسان (عسجد)

(٤) قال ابن دريد: العَسْط: كلمة مماتة منها اشتقاق العسطوس، وهو ضرب من الشجر لا شوك له، واستشهدوا على ذلك بقول ذي الرمة:

على أمر منْقدّ العفاء كأنه ** عصا عَسَطوسٍ لِينها واعتدالها

العِفاء: جمع عِفو وهو الوبر الذي على الحمار، يصفه بتمزق شعره، وهذه كانت رواية كتب اللغة، أما رواية الديوان فهي:

.........عصا قُسٍّ قُوس.......

قال ابن برّي: وهو المشهور في شعره. اهـ والقُوس: المنارة التي فيها الراهب، قال أبو عمرو: ليس شيء أشد استواء من عصا القسّ، تكون ملساء مستوية. اهـ وقيل: العسطوس: من رؤس النصارى، بالرومية.، وجاء أيضاً: الدهدقة، والزهدقة.

انظر: العين: ٥٢/١، الجمهرة: ٨٣٤/١، شرح ديوان ذي الرمة: ٥٢٦/١، التهذيب و الصحاح واللسان (عسطس) شرح صناعة الإعراب: ٦٥/١، شرح الشافية: ٢٦٢/٣، الإرتشاف: ٢٠/١، النكت الحسان: ٢٨٦

(٥) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٦) جعل الداني التاء المثناة من فوق بدلاً من الموحدة، وكنت أحسبه تصحيفاً إلى أن قرأت قول أبي حيان في الإرتشاف: والجمهور على أن الباء متقلقلة دون التاء، وذهب بعض أهل النحو والأداء إلى أنها التاء دون الباء.

==

بعضهم إليها "الهمزة"؛ لأنها مجهورة شديدة، وإنما لم يذكرها الجمهور لما يدخلها من التخفيف حالة السكون، ففارقت أخواتها، ولما يعتريها من الإعلال.

وذكر سيبويه معها "التاء"، مع أنها من[1] المهموسة، وذكر لها نفخا، وهو قوي في الاختبار[2]، وذكر المبرد منها "الكاف" إلا أنه جعلها دون "القاف"، قال: وهذه القلقلة بعضها أشد من بعض[3].

وسميت هذه الحروف بذلك؛ لأنها إذا سكنت ضعفت فاشتبهت بغيرها فيحتاج إلى ظهور صوت يشبه النبرة حال سكونهن في الوقف[4] وغيره وإلى زيادة إتمام النطق بهن، فذلك الصوت في سكونهن أبين منه في حركتهن، وهو في الوقف أمكن، وأصل هذه الحروف القاف؛ لأنه لا يقدر أن يؤتى به ساكنا إلا مع صوت زائد لشدة استعلائه[5].

وذهب متأخروا أئمتنا[6] إلى تخصيص القلقلة بالوقف تمسكا بظاهر ما رأوه من عبارة المتقدمين أن القلقلة تظهر في هذه الحروف في الوقف، فظنوا أن المراد بالوقف ضد الوصل، وليس المراد سوى السكون، فإن المتقدمين يطلقون الوقف على السكون، وقوى الشبهة في ذلك كون القلقلة في الوقف العرفي أبين، وحسبانهم أن القلقلة حركة وليس كذلك، فقد قال الخليل: القلقة شدة الصياح واللقلقة شدة الصوت[7].

==

اهـ توقفت، ووجه ذلك: أن التاء لا يمكن أن تنطق إلا بانفراج العضوين كحروف القلقلة، فالجامع لها مع القلقلة وجيه جدا وعلى هذا فحرفا الباء والتاء من حروف القلقلة كالجيم، بل كذلك الكاف بإفادة شيخي المشرف د/إبراهيم الدوسري، والله أعلم.

(١) (من) سقطت من المطبوع.

(٢) النص من الإرتشاف: ١/١٨، وانظر: الكتاب: ٤/٤٣٤

(٣) انظر: المقتضب: ١/١٩٦، إبراز المعاني: ٤/٣٢٢

(٤) تصحفت في المطبوع إلى: (الوقت) بالتاء.

(٥) انظر: الرعاية: ١٢٤

(٦) صرح بهذا شيخ المؤلف ابن الجندي في «البستان»

(٧) انظر: الرعاية: ١٢٥

وقال أستاذ التجويد[1] أبو الحسن شريح بن الإمام أبي عبد الله محمد بن شريح رحمه الله / في كتابه (نهاية الإتقان في تجويد القرآن) لما ذكر أحرف القلقلة الخمسة فقال: وهي متوسطة كباء ﴿الْأَبْوَابَ﴾[2] وجيم ﴿النَّجْدَيْنِ﴾[3] ودال ﴿مَدَدْنَا﴾[4] وقاف ﴿خَلَقْنَا﴾[5]وطاء ﴿أَطْوَارًا﴾[6] ومتطرفة كباء ﴿لَمْ يَتُبْ﴾[7] وجيم ﴿لم يخرج﴾[8] ودال ﴿لَقَدْ﴾[9]وقاف ﴿مَنْ يُشَاقِقْ﴾[10] وطاء ﴿لاَ تُشْطِطْ﴾[11] فالقلقلة هنا أبين في الوقف في المتطرفة من المتوسطة. انتهى. وهو عينُ[12] ما قاله المبرّد ونصٌّ فيما قلناه والله أعلم[13].

204/1

وحروف المدّ هي الحروف الجوفية وهي الهوائية وتقدمت أولاً، وأمكنهن عند الجمهور الألف، وأبعد ابن الفحّام[14] فقال: أمكنهن في المدّ الواو ثم الياء ثم الألف،

---

(1) في المطبوع: (الأستاذ أبو الحسن)

(2) يوسف: 23

(3) البلد: 10

(4) الحجر: 19 وسورة ق: 7

(5) الذاريات: 49 وسورة ق: 38 و الإنسان: 2 و البلد: 4 والتين: 4

(6) نوح: 14

(7) الحجرات: 11

(8) كذا في جميع النسخ، وهو خطأ، إذ لا يوجد هذا التركيب في القرآن الكريم.

(9) الملك: 5

(10) النساء: 115

(11) ص: 22

(12) تصحفت في (ت) إلى «غير» بالغين المعجمة والمثناة التحتية والراء

(13) من قوله: (وقال أستاذ..) إلى هنا: كتب في حاشية (س،ظ) ووضع عليه: صح.

(14) كذا في النشر، و لم أجد ما نسبه لابن الفحام في التجريد، ويغلب على الظن أن المؤلف وَهِمَ، فصاحب هذا القول هو عمر بن خلف الصقلّي. قال أبو حيان: وأمكنهن.. خلافاً لأبي بكر الصقلي... اهـ وقال في النكت: وذهب صاحب الاقتداء وهو أبو بكر الصقلي.. فلعل الإشتراك في النسبة هي سبب وهم المؤلف،

==

والجمهور على أن الفتحة من الألف، والضمة من الواو، والكسرة من الياء، فـــالحروف على هذا عندهم قبل الحركات، وقيل عكس ذلك، وقيل ليســت الحركـات مـأخوذة من الحروف ولا الحروف مأخوذة من الحركات، وصحّحه بعضهم[1].

والحروف الخفية أربعة: الهاء وحروف المد، سميت خفية؛ لأنها تُخفــى في اللفــظ إذا اندرجت بعد حرف قبلها، ولخفاء الهاء قويت بالصلة، وقويت حروف المدّ بـالمد عنـد الهمزة[2].

وحرفا اللين الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما.[3]

وحرفا الانحراف اللام والراء على الصحيح، وقيل اللام فقط، ونسب إلى البصريـين، وسميا بذلك؛ لأنهما انحرفا عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما. [4]

وحرفا الغنّة هما النون والميم، ويقال لهما الأغنان لما فيهما من الغنة المتصلة بالخيشوم.

والحرف المكرّر هو الراء، قال سيبويه وغيره: هو حرف شديد جرى فيه الصـوت[5] لتكرره وانحرافه إلى اللام فصار كالرخوة ولو لم يكرر لم يجر فيه الصوت.

وقال المحقّقون:[6] هو بين الشدة والرخاوة، وظاهر كلام سيبويه أن التكرير صفة ذاتية

==

خاصة إذا علمت أن النص حرفي من الإرتشاف: ١/١٨، النكت: ٢٧٩

(١) من قوله: (وأمكنهن..) إلى هنا حرفياً في الإرتشاف، وانظر في هذه المسألة - أعني الحركات والحروف - سر صناعة الإعراب: ١/١٧-١٩، الخصائص: ٢/٣٢١-٣٢٨، الرعاية: ٩٨-١٠٢، الإرتشاف: ١/١٨

(٢) انظر: الرعاية: ١٢٧

(٣) انظر: الرعاية: ١٢٦

(٤) انظر: في هذه المسألة: الأصول لابن السراج: ٣/٤٠٣، سر صناعة الإعراب: ١/٦٣، شرح الشافية: ٣/٢٥٨، الإرتشاف: ١/١٩، الرعاية: ١٣١-١٣٢

(٥) المؤلّف نقل كلام سيبويه من أبي حيان، ممـا حـدث عنـه تغيـير وسـقط بعـض كلمـات سـيبويه. وعبارة الكتاب: المكرّر حرف شديد يجري.... لتكريره وانحرافه إلى الـلام فتجـافى للصـوت كـالرخوة. انظر: الكتاب: ٤/٤٣٥، الإرتشاف: ١/١٩

(٦) بيّنهم أبو حيان فقال: وقال الصيمريّ وشريح: هو بين الشدة...

والصيمريّ هو: عبد الله بن عليّ النحوي، أبو محمد صـاحب كتـاب "التبصـرة والتذكـرة " في النحـو.

==

في الراء وإلى ذلك ذهب المحقّقون[1]، فتكريرها ربّوها في اللفظ لا إعادة[2] بعد قطعها، ويتحفظون من إظهار تكريرها خصوصاً إذا شدّدت، ويعدّون ذلك عيباً في القراءة، وبذلك قرأنا على جميع من قرأنا عليه وبه نأخذ[3]./ ٢٠٥/١

وحرف التفشي:[4] هو الشين اتفاقاً؛ لأنه تفشّى في مخرجه حتى اتصل بمخرج الظاء[5]، وأضاف بعضهم إليها الفاء والضاد، وبعض: الراء والصاد والسين والياء والثاء والميم[6].

والحرف[7] المستطيل: هو الضاد؛ لأنه استطال عن الفم[8] عند النطق به حتى اتصل بمخرج اللام، وذلك لما فيه من القوة بالجهر والإطباق والاستعلاء.[9]

وأمّا كيف يقرأ القرآن:

فإنّ كلام الله تعالى يقرأ بالتحقيق وبالحَدْر وبالتدوير الذي هو التوسط بين الحالتين مرتّلاً مجوّداً بلحون العرب وأصواتها، وتحسين اللفظ والصوت بحسب الاستطاعة[10].

==

انظر: الإرتشاف: ١٩/١، التبصرة: ٩٢٩/٢، بغية الوعاة: ٤٩/٢

(١) صرّح أبو حيان بأنه شريح، ومن قوله: المكرّر.. إلى هنا بنصه في الإرتشاف: ١٩/١

(٢) في المطبوع: (وإعادتها) وهو خطأ.

(٣) قال أبو حيان: وبالتكرير قرأنا على من قرأ بشرق الأندلس، وبعدم التكرير البتة قرأنا على شيوخ غرناطة، وهو مذهب مكي وأبي عبد الله المغامي. اهـ الإرتشاف: ١/ ١٩

(٤) قال مكي: معنى التفشي: كثرة انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك وانبساطه في الخروج عند النطق بها. اهـ الرعاية: ١٣٥

(٥) في (ت، ز) والمطبوع: الطاء المهملة، وهو تصحيف.

(٦) انظر: الرعاية: ١٣٤-١٣٥

(٧) في المطبوع: (والحروف) بالجمع.

(٨) تصحفت في المطبوع إلى: «الفهم» بالهاء بين الفاء والميم.

(٩) النص حرفي في الرعاية: ١٣٤

(١٠) انظر: التحديد: ١٧٣، التمهيد: ٥٩-٦٣، لطائف الإشارات: ٢٠٧/١

أما التحقيق: فهو مصدر من حقّقت الشيء تحقيقاً إذا بلغت يقينه، ومعناه: المبالغة في الإتيان بالشيء على حقّه من غير زيادة فيه ولا نقصان منه، فهو بلوغ حقيقة الشيء والوقوف على كنهه، والوصول إلى نهاية شأنه.

وهو عندهم: عبارة عن إعطاء كل حرف حقه من إشباع المد، وتحقيق الهمز، وإتمام الحركات، واعتماد الإظهار والتشديدات، وتوفية الغنّات، وتفكيك الحروف؛ وهو بيانها وإخراج بعضها من بعض بالسكت والترسل واليسر والتؤدة وملاحظة الجائز من الوقوف، ولا يكون غالباً معه قصر ولا اختلاس ولا إسكان محرّك ولا إدغامه.

فالتحقيق يكون لرياضة الألسن وتقويم الألفاظ وإقامة القراءة بغاية الترتيل، وهو الذي يُستحسَن ويُستحبّ الأخذ به على المتعلمين من غير أن يتجاوز فيه إلى حد الإفراط من تحريك السواكن، وتوليد الحروف من الحركات وتكرير الراءات وتطنين النّونات بالمبالغة في الغنّات؛ كما رويناه عن حمزة الذي هو إمام المحقّقين أنه قال لبعض من سمعه يبالغ في ذلك: أما علمت أنّ ما كان فوق الجعودة[1] فهو قَطَطٌ[2] وما كان فوق البياض فهو برص / وما كان فوق القراءة فليس بقراءة[3].

٢٠٦/١

قلت: وهو نوع من "الترتيل" وهذا النوع من القراءة وهو التحقيق، فهو مذهب حمزة وورش من غير طريق الأصبهانيّ عنه، وقتيبة عن الكسائي، والأعشى عن أبي بكر، وبعض طرق الأشناني عن حفص، وبعض المصريّين عن الحلواني عن هشام، وأكثر طرق[4] العراقيين عن الأخفش عن ابن ذكوان، كما هو مقرّر في كتب الخلاف مما سيأتي في بابه إن شاء الله تعالى[5].

قرأت القرآن كلّه على الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المصري ب"التحقيق"

---

(١) الجعد من الشعر: خلاف السبط وهو القصير. التاج (جعد)

(٢) القطط: الشديد الجعودة. التاج (قَطط)

(٣) انظر النص في: التحديد: ١٩٤، غاية النهاية: ٢٦٣/١، المعرفة: ٢٥٤/١، لطائف الإشارات: ٢٠٨/١

(٤) (طرق) سقطت من المطبوع.

(٥) انظر: ص: ٩٦٨

وقرأ هو على محمد بن أحمد العدل[1] "التحقيق"، وقرأ على علي بن شجاع "التحقيق"، وقرأ على الشاطبي "التحقيق"، وقرأ على ابن هذيل "التحقيق"، وقرأ على أبي داود "التحقيق"، وقرأ على أبي عمرو الداني "التحقيق"، وقرأ على فارس بن أحمد "التحقيق"، وقرأ على عمرو[2] بن عراك "التحقيق"، وقرأ على حمدان بن عون "التحقيق"، وقرأ على إسماعيل النحاس "التحقيق"، وقرأ على الأزرق "التحقيق"، وقرأ على ورش "التحقيق"، وأخبره أنه قرأ على نافع "التحقيق"، قال: وأخبرني نافع أنه قرأ على الخمسة[3] "التحقيق"، وأخبره الخمسة أنهم قرءوا على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة "التحقيق"، وأخبرهم عبد الله أنه قرأ على أبي بن كعب "التحقيق"، قال: وأخبرني أبي أنه قرأ على رسول الله ﷺ "التحقيق"، قال: وقرأ النبي ﷺ علي [4] "التحقيق"[5].

قال الحافظ أبو عمرو الداني: هذا الحديث غريب لا أعلمه يحفظ إلا من هذا الوجه وهو مستقيم الإسناد[6].

---

(١) في (ت) وكذا المطبوع: «المعدل» بالميم قبل العين، وهو تصحيف، والمراد تقي الدين الصائغ، ووصفه المؤلف بأنه: عدل. انظر: غاية النهاية: ٢/٦٦ و ٣٣٢

(٢) كذا في جميع النسخ: (عمرو) بالواو، وهو خطأ صوابه: (عمر) كما سبق، وانظر: غاية النهاية: ٣٣٢/٢

(٣) سيذكرهم المؤلف بعد قليل.

هذا السند يختلف عن السند الذي ذكره الداني في كتابيه: "جامع البيان" و«التحديد»:

قال الداني: حدثنا فارس، قال: حدثنا عمر بن محمد - هو ابن عراك- قال: حدثنا الحسن بن أبي الحسن العسكري قال: حدثنا محمد بن الحسن بن عمير، قال: حدثنا عبد الرحمن بن داود بن أبي طيبة، قال قرأت على أبي التحقيق، وأخبرني أنه قرأ على ورش التحقيق... إلخ اهـ وهذا هو السند الثاني للمؤلف حيث قال أخبوني أبو محمد بن أبي بكر عن عثمان بن محمد المالكي عن أبي إسحاق الإشبيلي عن أبي عبد الله الأندلسي عن أحمد بن محمد عن الداني قال: حدثنا فارس...

انظر: غاية النهاية: ٣٣٢/٢ ، جامع البيان: ٢٤ب، التحديد: ١٨١

(٤) كذا في «النشر» و«غاية المؤلف»، وفي التحديد: وقرأ النبي ﷺ على جبريل بالتحقيق. اهـ

انظر: غاية النهاية: ٣٣٢/٢، التحديد: ١٨١

(٥) ذكر المؤلف لهذا الحديث سندا آخر إلى نافع. انظر: غاية النهاية: ٣٣٢/٢

(٦) جامع البيان: ١/٢٤/ب

وقال في كتاب "التحديد"[1] بعد إسناده هذا الحديث: هذا الخبر الوارد بتوقيف قراءة "التحقيق" من الأخبار الغريبة، والسنن العزيزة؛ لا توجد روايته[2] إلا عند المكثرين الباحثين ولا يكتب إلا عن الحفّاظ الماهرين، وهو أصل كبير في وجوب استعمال قراءة "التحقيق" وتعلّم الإتقان والتجويد، لاتصال سنده، وعدالة نقلته، ولا أعلمه يأتي متصلاً إلا من هذا الوجه. انتهى[3].

وقال بعد إيراده له في "جامع البيان": هذا الحديث غريب، لا أعلمه يحفظ إلا من/ هذا الوجه وهو مستقيم الإسناد.[4] ٢٠٧/١

والخمسة الذين أشار إليهم نافع هم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ويزيد بن رومان، وشيبة بن نصاح، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، ومسلم بن جندب، كما سمّاهم محمد ابن إسحاق المسّييّ عن أبيه عن نافع[5]. والله أعلم.

وأما الحدر: فهو مصدر من حَدَر بالفتح، يَحدُر بالضمّ: إذا أسرع، فهو من الحدور الذي هو الهبوط[6]؛ لأن الإسراع من لازمه، بخلاف الصعود.

فهو[7] عندهم عبارة عن إدراج القراءة وسرعتها، وتخفيفها؛ بالقصر، والتسكين، والاختلاس، والبدل، والإدغام الكبير وتخفيف الهمز، ونحو ذلك مما صحّت به الرواية، ووردت به القراءة، مع إيثار الوصل، وإقامة الإعراب، ومراعاة تقوّم[8] اللفظ، وتمكين الحروف.

وهو عندهم ضد التحقيق؛ فالحدر يكون لتكثير الحسنات في القراءة، وحوز فضيلة

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى: (التجريد) بالجيم والراء.

(٢) في التحديد: (التي لا توجد روايةً): ١٨١

(٣) التحديد: ١٨١-١٨٢

(٤) كذا في جميع النسخ بإعادة هذه العبارة.

(٥) انظر: جامع البيان: ١/ ٢٣-٢٤

(٦) اللسان والتاج (حدر)

(٧) أي: (الحدر)

(٨) في المطبوع: (تقويم) وهو تحريف.

التلاوة، وليحترز فيه عن بتر حروف المد، وذهاب صوت الغنة، واختلاس أكثر الحركات، وعن التفريط إلى غاية لا تصح بها القراءة، ولا توصف بها التلاوة، ولا يخرج عن حد الترتيل[1]، ففي "صحيح" البخاري أن رجلا[2] جاء إلى ابن مسعود ﷺ فقال: قرأت المفصل[3] الليلة في ركعة، فقال: هذا كهذ[4] الشعر، الحديث.[5]

قلت: وهذا النوع وهو الحدر: مذهب ابن كثير وأبي جعفر وسائر من قصر المنفصل كأبي عمرو ويعقوب وقالون والأصبهاني عن ورش في الأشهر عنهم وكالولي عن حفص وكأكثر العراقيين عن الحلواني عن هشام.

وأما التدوير: فهو عبارة عن التوسط بين المقامين من التحقيق والحدر، وهو الذي ورد عن أكثر الأئمة ممن روى مد المنفصل و لم يبلغ فيه إلى الإشباع، وهو مذهب سائر القراء، وصح عن جميع الأئمة، وهو المختار عند أكثر أهل الأداء، قال ابن مسعود ﷺ: لا تنثروه - يعني القرآن - نثر الدقل[6] ولا تهذوه هذالشعر؛ الحديث سيأتي بتمامه[7].

وأما الترتيل: فهو مصدر من رتل فلان كلامه؛ إذا أتبع بعضه بعضا على / مكث ٢٠٨/١

---

(١) انظر: التحديد: ١٧٣، التمهيد: ٦١-٦٢

(٢) هو نهيك بن سنان السلمي. انظر: المسند (المكثرين من الصحابة [٣٧٦٢]) التمهيد لأبي العلاء: ١٣٩-١٤٠، الفتح: ٩/٩٠

(٣) سمي بذلك لكثرة الفصول التي بين السور بالبسملة، وقيل لقلة المنسوخ فيه، واختلف في تعيين أوله على اثني عشر قولا (١٢) هل هو من سورة (ق) أو غيرها. انظر: الإتقان: ١/١٨٠-١٨١

(٤) الهذ: سرعة القطع، ومجازا. سرعة القراءة. التاج (هذ)

(٥) انظر: صحيح البخاري: ١/١٨٩ (الأذان ١٠٦) سنن أبي داود: ٢/٧٧، الفتح: ٩/٨٩-٩٠، ورواه أيضا الداني في «التحديد»: ١٧٨ بسنده إلى ابن مسعود ﷺ.

(٦) الدقل: أردأ التمر. التاج (دقل)

(٧) لعل المؤلف سها عن إتمامه، وتمامه « قفوا عند عجائبه، وحركوا به القلوب، ولا يكن هم أحدكم آخر السورة. أهـ» انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ١٧٥، شعب الإيمان: ٢/٣٦٠، التمهيد لأبي العلاء: ١٤٠، المعرفة: ١/١١٧-١١٨

وتفهم من غير عجلة[1]، وهو الذي نزل به القرآن، قال الله تعالى: ﴿ورتلناه ترتيلا﴾[2]

وروينا عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: « إن الله يحب أن يقرأ القرآن كما أنزل » أخرجه ابن خزيمة[3] في "صحيحه"[4].

وقد أمر الله به نبيه ﷺ فقال تعالى: ﴿ورتل ا لقرآن ترتيلا﴾[5]، قال ابن عباس: بينه، وقال مجاهد: تأن فيه، وقال الضحاك: انبذه حرفا حرفا.

يقول تعالى: تلبّث[6] في قراءته وتمهل فيها، وافصل الحرف من الحرف الذي بعده[7]، و لم يقتصر سبحانه على الأمر بالفعل حتى أكده بالمصدر اهتماما به وتعظيما له؛ ليكون ذلك عونا على تدبر القرآن وتفهمه، وكذلك كان ﷺ يقرأ.

ففي "جامع" الترمذي وغيره عن يعلى بن مملك[8] أنه سأل أم سلمة رضي الله عنها عن قراءة النبي ﷺ فإذا هي تنعت قراءة مفسرة حرفا حرفا[9].

قالت عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله ﷺ يقرأ السورة حتى تكون أطول

---

(١) انظر: التحديد: ١٧٠، الصحاح والقاموس (رتل)

(٢) الفرقان: ٣٢

(٣) انظر ترجمته ص: ٦٧٦

(٤) لم أجده فيه، وعزاه السيوطي إلى السجزي في "الإبانة" . انظر: الفتح الكبير: ٣٥٦/١

(٥) المزمل: ٤

(٦) في (س): «تثبت» بالثاء المثلثة بدل اللام.

(٧) انظر: المصنف لعبد الرزاق: ٤٩٠/٢، المصنف لابن أبي شيبة: ٥٢٥/١٠، الطبري: ١٢٧/٣٠، التحديد: ١٧١، التمهيد لأبي العلاء: ١٤١-١٥٣، الدر المنثور: ٣١٤/٨

(٨) قال الذهبي: ما حدّث عنه سوى ابن أبي مليكة، اهـ، وقال ابن حجر: مملك : على وزن جعفر، المكي، مقبول من الثالثة. اهـ

انظر: التاريخ الكبير : ٤١٥/٨ ، ميزان الاعتدال: ٥٨/٤ ، التقريب: ٣٧٩/٢

(٩) انظر: المسند ٢٩٤/٦، الترمذي: ١٨٢/٥، التحديد: ١٧٧، التمهيد لأبي العلاء: ١٧٩-١٨٢، القرطبي: ١٧/١

من أطول منها[1].

وعن أبي الدرداء ﷺ أن النبي ﷺ قام بآية يردّدها حتى أصبح ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾[2] رواه النَّسائي وابن ماجة[3].

وفي "صحيح" البخاريّ عن أنس: أنه سئل عن قراءة رسول الله ﷺ فقال: كانت مدًّا ثم قرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ﴾ يمدّ (الله) ويمد (الرحمن) ويمدّ (الرحيم)[4]، *"فالتحقيق" داخل في "الترتيل" كما قدّمنا والله أعلم*.[5]

وقد اختلف في الأفضل؛ هل الترتيل وقلّة القراءة، أو السرعة مع كثرة القراءة ؟

فذهب بعضهم إلى أن كثرة القراءة أفضل، واحتجّوا بحديث ابن مسعود: قال رسول الله ﷺ: «من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة، والحسنة بعشر أمثالها،» الحديث رواه الترمذي وصححه،[6] ورواه غيره: «بكل حرف عشر حسنات»[7]، ولأنّ عثمان ﷺ قرأه في ركعة، وذكروا آثاراً عن كثير من السلف في كثرة القراءة.

---

(١) الحديث لم أجده عن عائشة رضي الله عنها، بل هو مشهور عن حفصة رضي الله عنها، رواه الداني وأبو العلاء عن حفصة رضي الله عنها وفيه «...ويقرأ السورة فيرتلها حتى...»

انظر: الموطأ: ١٠٤، سنن أبي داود: ٢٩٤/٤، المعجم الكبير: ١٦٧/٢٣، التحديد: ١٧٦، التمهيد لأبي العلاء: ١٧٨-١٧٩

(٢) المائدة: ١١٨

(٣) انظر: المجتبى (١٠١٠) كتاب: الافتتاح، باب: ترديد الآية، تفسير النسائي: ٤٦٤/١ وقد استوعب محققه تخريج هذا الحديث بما يغني عن الإعادة، سنن ابن ماجة رقم (١٣٥٠) كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في القراءة في صلاة الليل، التمهيد لأبي العلاء: ١٦٦

تنبيه: في جميع المصادر المذكورة وغيرها أن الراوي هو أبو ذر الغفاري ﷺ وليس أبا الدرداء، وذكرت أيضاً رواية أخرى عن أبي سعيد الخدري ﷺ لكنها مجملة وفيها: أن رسول الله ﷺ ردّد آية حتى أصبح. اهـ

(٤) انظر: الفتح: ٩٠/٩-٩١، المسند: وفيه أن السائل هو قتادة ﷺ، القرطبي: ١٠/١، التحديد: ١٨٢ وفيها: (يمد بسم الله)

(٥) ما بين النجمتين سقط من (ظ)

(٦) قال الترمذي: حديث حسن صحيح. اهـ سننه: ٢٤٨/٤

(٧) انظر: المعجم الكبير: ١٣٩/٩-١٤٠ ، لمحات الأنوار: ١١٤/١-١٢٣

والصحيح بل الصواب ما عليه معظم السلف / والخلف وهو أن: الترتيل والتدبر مع قلة القراءة أفضل من السرعة مع كثرتها، لأن المقصود من القرآن فهمه، والتفقه فيه، والعمل به، وتلاوته وحفظه وسيلة إلى معانيه، وقد جاء ذلك منصوصا عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم[1]. ٢٠٩/١

وسئل مجاهد عن رجلين؛ قرأ أحدهما البقرة والآخر البقرة وآل عمران في الصلاة وركوعهما وسجودهما واحد، فقال: الذي قرأ البقرة وحدها أفضل[2].

ولذلك كان كثير من السلف يردد الآية الواحدة إلى الصباح كما فعل النبي ﷺ.

وقال بعضهم: نزل القرآن ليعمل به فاتخذوا تلاوته عملاً[3].

وروينا عن الإمام[4] محمد بن كعب القرظي رحمة الله عليه أنه كان يقول: لأن أقرأ في ليلتي حتى أصبح "إذا زلزلت"، و"القارعة" لا أزيد عليهما، وأتردد فيهما وأتفكر؛ أحب إلي من أن أهذ القرآن هذا؛ أو قال: أنثره نثرا[5].

وأحسن بعض[6] أئمتنا رحمه الله فقال: إن ثواب قراءة الترتيل والتدبر أجل وأرفع قدرًا، وإن ثواب كثرة القراءة أكثر عددًا؛ فالأول كمن تصدّق بجوهرة عظيمة أو أعتق عبدا قيمته نفيسة جداً، والثاني كمن تصدّق بعدد كثير من الدراهم أو أعتق عدداً من العبيد قيمتهم رخيصة[7].

---

(١) هذا نص كلام ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد: ٣٣٧/١-٣٣٩

(٢) روى أبو العلاء الهمداني بسندين إلى مجاهد هذا الأثر، وفي أحدهما أن مجاهداً هو السائل وليس المسئول، انظر: التمهيد لأبي العلاء: ١٤٩-١٥٠، وذكر محققه أنه في الزهد لابن المبارك: ٤٥٥

(٣) انظر: زاد المعاد: ٣٣٨/١

(٤) أبو حمزة، ويقال: أبو عبد الله، المدني، من حلفاء الأوس، روى عن العباس وابن مسعود وغيرهما، ثقة عالم بالقرآن، صالح، كثير الحديث، توفي سنة ١١٨ هـ. انظر: تهذيب التهذيب: ٤٢١/٩-٤٢٢

(٥) لم أجد هذا الأثر عن القرظي، ووجدته منسوباً لابن عباس ﷺ في: إحياء علوم الدين: ٢٧٧/١

(٦) في حاشية (ك): «ذلك البعض هو الشيخ شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية.» وفي «بحر الجوامع» هو ابن الجوزي. اهـ الأول هو الصحيح كما سيأتي.

(٧) النقل حرفياً من زاد المعاد: ٣٣٩/١

وقال الإمام أبو حامد الغزالي[1] رحمه الله: واعلم أن الترتيل مستحب لا لمجرد التدبر؛ فإن العجمي الذي لا يفهم معنى القرآن يستحب له أيضا في القراءة الترتيل والتؤدة؛ لأن ذلك أقرب إلى التوقير والاحترام، وأشد تأثيرا في القلب من الهذرمة والاستعجال[2].

وفرّق بعضهم[3] بين الترتيل والتحقيق: أن التحقيق يكون للرياضة والتعليم والتمرين، والترتيل يكون للتدبر والتفكر والاستنباط، فكلُّ تحقيق ترتيل وليس كلّ ترتيل تحقيقاً.

وجاء عن عليّ ﷺ أنه سئل عن قوله تعالى ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلاً﴾ فقال: الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف[4].

وحيث انتهى بنا القول إلى هنا فلنذكر فصلاً في التجويد يكون جامعاً للمقاصد، حاوياً للفوائد[5]. وإن كنّا قد أفردنا لذلك كتابنا: "التمهيد في التجويد" وهو ممّا / ألّفناه حال اشتغالنا بهذا العلم في سنّ البلوغ، إذ القصد أن يكون كتابنا هذا جامعاً ما يحتاج إليه القارئ والمقرئ. ١/٢١٠

أخبرنا الشيخ الإمام العالم المقرئ المجود أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الشامي بقراءة ابني[6] أبي الفتح عليه، أخبرنا الإمام العلاّمة المقرئ شيخ "التجويد" أبو حيّان محمد بن يوسف الأندلسيّ سماعاً، أخبرنا الشيخ المقرئ المجوّد أبو سهل اليسر بن عبد الله الغرناطي قراءة مني عليه، أخبرنا الشيخ المقرئ أبو الحسن علي بن محمد بن أبي العافية بقراءتي عليه أخبرنا الشيخ المقرئ أبو بكر محمد بن إبراهيم الزنجاني.

---

(١) محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، المشهور بحجة الإسلام، برع في الفقه، ومهر في الكلام والجدل، وتصوّف حتى زهد في الدنيا، ورفض الرئاسة، ألف الكثير من الكتب، توفي سنة ٥٠٥ هـ.
انظر: المنتظم: ٩/١٦٨-١٧٠، وفيات الأعيان: ٤/٢١٦-٢١٩، السير، ١٩/٣٢٢-٣٤٦

(٢) إحياء علوم الدين: ١/٢٧٧

(٣) هو الإمام الداني. انظر: التحديد: ١٧٣

(٤) الحديث من «الكامل» ولكنه منقطع الإسناد، بإفادة شيخي المشرف حفظه الله، وانظر الإتقان: ١/٨٥

(٥) في (س): «للفرائد» بالراء، وكتب في حاشيتها: بلغ الصديق العمرانيّ قراءة على سيدي شهاب الدين أحمد المقرئ سنة ٨٤٠ هـ

(٦) (ابني) سقطت من (ت)

ح وأعلى من هذا: قرأت على شيخنا المقرئ أبي حفص عمر بن الحسن الحلبي أنبأك[1] علي بن أحمد المقدسي عن شيخ الشيوخ عبد الوهاب بن علي البغدادي وغيره[2] قالوا: أخبرنا الإمام شيخ القراءات والتجويد أبو الكرم بن الحسن البغدادي[3] حدثنا أحمد ابن بندار بن إبراهيم،[4] حدثنا أبو الحسين محمد بن عبد الواحد بن رزمة[5] البزاز، حدثنا أبو الحسن علي بن محمد بن[6] المعلى الشونيزي،[7] حدثنا محمد بن يحيى المروزي[8]، حدثنا محمد بن سعدان،[9] حدثنا أبو معاوية الضرير[10] عن جويبر[11] عن الضحاك، قال: قال عبد الله بن مسعود: جَوِّدوا[12] القرآن، وزيِّنوه بأحسن الأصوات، وأعربوه، فإنه

---

(١) في (ت) وكذا المطبوع «أنبأني»

(٢) انظر: ص: ٥١٨

(٣) هو المبارك بن الحسن الشهرزوري صاحب «المصباح».

(٤) أبو ياسر، أخو المقرئ ثابت، توفي سنة ٤٩٧ هـ، انظر: الشذرات: ٣/٤٠٤-٤٠٥

(٥) بالميم بعد الزاي، وتصحفت في المطبوع إلى الباء. وهو: ثقة، من شيوخ الخطيب، محدّث، توفي سنة ٤٣٥ هـ. انظر: غاية النهاية: ٢/١٩٣، تاريخ بغداد: ٢/٣٦١

(٦) (بن): سقطت من المطبوع.

(٧) محدّث، صدوق، رمي بالتشيع. توفي سنة ٣٦٤ هـ

والشونيزي: بالشين المعجمة مضمومة بعدها واو ساكنة بعدها نون ثم ياء تحتية مثناة بعدها زاي: نسبة إلى محلة ببغداد. انظر: تاريخ بغداد: ١٢/٨٤-٨٥، الأنساب: ٣/٤٧١-٤٧٢

(٨) مقرئ محدّث مشهور، من جلّة أصحاب محمد بن سعدان. انظر: غاية النهاية: ٢/٢٧٦-٢٧٧

(٩) أبو جعفر، الضرير، نحوي، ثقة عدل، له اختيار لم يخالف فيه المشهور، له «الجامع» و«المجرّد». توفي سنة ٢٣١ هـ. انظر: غاية النهاية: ٢/١٤٣، تاريخ بغداد: ٥/٣٢٤

(١٠) محمد بن خازم، بالخاء المعجمة، من تلاميذ الأعمش، روى عنه الإمام أحمد، ثقة ثبت. توفي سنة ١٩٥ هـ انظر: ميزان الاعتدال: ٤/٥٧٥، التقريب: ٢/٥٧

(١١) ابن سعيد، أبو القاسم، روى عن أنس ﷺ، وصفه الحافظ ابن حجر بقوله: ضعيف جداً.

انظر: التقريب: ١/١٣٦

(١٢) كذا في جميع النسخ بالواو، وهو المناسب للمستدَل عليه، ولقوله: أحسن الأصوات، وجاء في بعض المصادر: جرّدوا، بالراء.

==

عربيّ والله يحب أن يعرب به[1][2].

فالتجويد مصدر من جَوّد تجويداً، والاسم منه الجودة ضد الرداءة، يقال جوّد فلان في كذا إذا فعل ذلك جيّداً[3].

فهو عندهم عبارة عن الإتيان بالقراءة مجوّدة الألفاظ، بريئة من الرداءة في النطق، ومعناه: انتهاء الغاية في التصحيح وبلوغ النهاية في التحسين[4].

ولا شكّ أنّ الأمة كما هم متعبَّدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده، هم[5] متعبَّدون بتصحيح ألفاظه، وإقامة حروفه، على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة، المتصلة بالحضرة النبويّة الأفصحيّة العربية؛ التي لا يجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها.

والناس في ذلك بين محسن مأجور، ومسيء آثم أو معذور، فمن قدر / على تصحيح كلام الله تعالى باللفظ الصحيح العربيّ الفصيح، وعَدَل إلى اللفظ الفاسد العجميّ أو النبطي[6] القبيح، استغناء بنفسه واستبداداً برأيه وحدسه[7]، واتّكالاً على ما ألف من حفظه، واستكباراً عن الرجوع إلى عالم يوقفه على صحيح لفظه؛ فإنه مقصّر بلا شكّ، وآثم بلا ريب، وغاشّ بلا مرية، فقد قال رسول الله ﷺ:« الدين النصحية: لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامّتهم»[8].

٢١١/١

==

انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٩٢ ، المحكم للداني: ١٠، المصباح: ٢٨٥/١، مجمع الزوائد: ١٥٨/٧

(١) السند ضعيف لضعف جويبر، كما سبق في ترجمته قبل قليل.

(٢) من قوله: أخبرنا إلى هنا سقط من أصل (ظ) وكتب في الحاشية.

(٣) انظر: اللسان والقاموس (جود)، التمهيد: ٥٩-٦٠

(٤) قوله: انتهاء..إلخ هو نص كلام الداني في التحديد: ١٦٩

(٥) (هم): سقطت من المطبوع.

(٦) النَّبَط: جيل نزل سواد العراق، غير عرب، سمّوا بذلك لاستنباطهم ما يخرج من الأرض.

انظر: القاموس والتاج (نبط)

(٧) الحدس: التوهم والظن، التاج (حدس)

(٨) أخرجه مسلم في صحيحه: ٧٤/١ ح(٩٥/٥٥) عن تميم الداري، في كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة

أما من كان لا يطاوعه لسانه، أو لا يجد من يهديه إلى الصواب بيانه، فإن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها، ولهذا أجمع من نعلمه من العلماء على أنه لا تصح صلاة قارئ خلف أمي، وهو من لا يحسن القراءة[١].

واختلفوا في صلاة من يبدل حرفاً بغيره، سواء تجانسا أم تقاربا، وأصح القولين عدم الصحة، كمن قرأ: "الحمد" بالعين، أو "الدين" بالتاء، أو "المغضوب" بالخاء أو الظاء[٢].

ولذلك عدّ العلماء القراءة بغير تجويد لحناً، وعدّوا القارئ بها لحاناً، وقسموا اللحن إلى جلي وخفي، واختلفوا في حده وتعريفه، والصحيح أن اللحن فيهما: خلل يطرأ على الألفاظ فيخل؛ إلا أن الجلي يخل إخلالا ظاهرا يشترك في معرفته علماء القراءة وغيرهم.

وأن الخفي يخل إخلالا يختص بمعرفته علماء القراءة[٣] وأئمة الأداء، الذين تلقوا من أفواه[٤] العلماء، وضبطوا عن ألفاظ أهل الأداء، الذين ترتضى تلاوتهم،[٥] ويوثق بعربيتهم، و لم يخرجوا عن القواعد الصحيحة، والنصوص الصريحة، فأعطوا كل حرف حقه، ونزلوه منزلته، وأوصلوه مستحقه من التجويد والإتقان والترتيل والإحسان.

قال الشيخ الإمام أبو عبد الله نصر بن علي بن محمد الشيرازي[٦] في كتابه "الموضح في وجوه القراءات" في فصل "التجويد" منه بعد ذكره الترتيل[٧] والحدر ولزوم التجويد فيهما[٨] قال: فإنّ حُسْنَ الأداء فرض في القراءة، ويجب على القارئ أن يتلو القرآن حقّ تلاوته؛ صيانة للقرآن عن أن يجد اللحن والتغيير إليه سبيلاً، على أنّ العلماء قد اختلفوا في

---

(١) انظر: القاموس والتاج (أمّ)

(٢) انظر: الفقه الإسلامي وأدلته: ١/٦٤٥-٦٥٥

(٣) في (ظ) « القرآن»

(٤) تصحفت في المطبوع إلى: (أقوال)

(٥) في (ز): «رواتهم»

(٦) انظر ترجمته ص: ٦١٢

(٧) في المطبوع: (الترتيلي) وهو تحريف.

(٨) في المطبوع: (فيها)وهو تحريف.

وجوب حسن الأداء في القرآن، فذهب بعضهم إلى/ أنّ ذلك مقصور على ما يلزم المكلّف قراءته في المفترضات فإن تجويد اللفظ وتقويم الحروف وحسن الأداء واجب فيه فحسب، وذهب الآخرون إلى أن ذلك واجب على كلّ من قرأ شيئاً من القرآن كيفما كان؛ لأنه لا رخصة في تغيير اللفظ بالقرآن وتعويجه، واتخاذ اللحن سبيلاً إليه إلا عند الضرورة قال الله تعالى: ﴿ قُرآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾[1] انتهى[2]. ٢١٢/١

وهذا الخلاف على هذا الوجه الذي ذكره غريب، والمذهب الثاني هو الصحيح بل الصواب على ما قدمنا، وكذا ذكره الإمام الحجة أبو الفضل الرازي في "تجويده"[3] وصوَّب ما صوَّبناه، والله أعلم.

فالتجويد هو حلية التلاوة، وزينة القراءة، وهو إعطاء الحروف حقوقها، وترتيبها مراتبها، وردّ الحرف إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره، وتصحيح لفظه، وتلطيف النطق به على حال صيغته، وكمال هيئته؛ من غير إسراف ولا تعسف، ولا إفراط ولا تكلّف[4]، وإلى ذلك أشار النبي ﷺ بقوله: «من أحبّ أن يقرأ القرآن غَضًّا[5] كما أنزل؛ فليقرأ قراءة ابن أُمّ عبد»[6] يعني عبد الله بن مسعود، وكان رضي الله عنه قد أعطي حظّاً عظيماً في تجويد القرآن وترتيله وتحقيقه كما أنزله الله تعالى، وناهيك برجل أحبّ النبيّ ﷺ أن يسمع القرآن منه، ولما قرأ أبكى رسولَ اللهﷺ كما ثبت في "الصحيحين".

ورويناً بسند صحيح عن أبي عثمان النهديّ قال: صلّى بنا ابن مسعود المغرب بـ«قل

---

(١) الآية (٢٨) من سورة الزمر

(٢) الموضح: ١/١٥٦-١٥٧

(٣) لم أقف عليه.

(٤) هذا نص كلام الداني. انظر: التحديد: ١٦٩

(٥) أي: طريّ، التاج (غض)

(٦) من حديث عمار ﷺ، انظر: غاية النهاية: ١/٤٥٩، المعرفة: ١/١١٦، المسند: ٧/٢٧، المستدرك: ٣/٣١٧، التمهيد لأبي العلاء: ١٨٢

هو الله أحد» و[1] لوددت أنه قرأ بسورة البقرة؛ من حسن صوته وترتيله[2].

قلت: وهذه سنة الله تبارك وتعالى فيمن يقرأ القرآن مجوّداً مصحّحًا كما أنزل، تلتذّ الأسماع بتلاوته، وتخشع القلوب عند قراءته، حتى يكاد أن يسلب العقول، ويأخذ بالألباب سر من أسرار الله تعالى، يودعه من يشاء من خلقه، ولقد أدركنا من شيوخنا من لم يكن له حسن صوت ولا معرفة بالألحان، إلا أنه كان جيد الأداء، قيما باللفظ، فكان إذا قرأ أطرب[3] المسامع، وأخذ من القلوب بالمجامع، وكان الخلق يزدحمون عليه، ويجتمعون على الاستماع إليه، أمم من الخواص والعوام، يشترك في ذلك من يعرف العربي ومن لا يعرفه من سائر الأنام / مع تركهم جماعات من ذوي الأصوات الحسان، عارفين بالمقامات والألحان؛ لخروجهم عن التجويد والإتقان. ٢١٣/١

وأخبرني جماعة من شيوخي[4] وغيرهم أخباراً بلغت التواتر عن شيخهم الإمام تقي الدين محمد بن أحمد الصائغ المصري[5] رحمه الله وكان أستاذاً في "التجويد" أنه قرأ يوما في صلاة الصبح ﴿ وتفقد الطير فقال ما لي لا أرى الهدهد﴾[6] وكرر هذه الآية، فنزل طائر على رأس الشيخ يسمع قراءته حتى أكملها، فنظروا إليه فإذا هو هدهد[7].

وبلغنا عن الأستاذ الإمام أبي محمد عبد الله بن علي البغدادي المعروف بسبط الخياط مؤلّف "المبهج" وغيره في "القراءات" رحمه الله أنه كان قد أعطي من ذلك حظاً عظيماً،

---

(١) في المطبوع: (ووالله) وليست في النسخ ولا في المصادر.

(٢) روى أبو العلاء هذا الحديث بسنده عن النزال بن عمار عن ابن مسعود قال: صليت خلف النبي ﷺ المغرب... إلخ، وأشار إلى أن النزال لم يلق ابن مسعود، فالعبارة لابن مسعود يصف قراءة النبي ﷺ.
انظر: غاية النهاية: ٤٥٩/١، المعرفة: ١١٧/١، التمهيد لأبي العلاء: ١٧١

(٣) الطرب، بالتحريك: خفة تلحق الشخص من فرح أو حزن. اللسان والقاموس والتاج (طرب)

(٤) ذكر المؤلف أن منهم شيخه أبا بكر بن الجندي وكان حاضراً ذلك اليوم. انظر: غاية النهاية: ٦٧/٢

(٥) انظر ترجمته ص: ٤٧٤

(٦) سورة النمل الآية: ٢٠

(٧) انظر: غاية النهاية: ٦٧/٢، لطائف الإشارات: ٢١١/١

وأنه أسلم جماعة من اليهود والنصارى من سماع قراءته[1].

وآخر من علمناه بلغ النهاية في ذلك الشيخ بدر الدين محمد بن أحمد بن بصخان شيخ الشام،[2] والشيخ إبراهيم بن عبد الله الحكري[3] شيخ الديار المصرية رحمهما الله، وأما اليوم فهذا باب أغلق، وطريق سد، نسأل الله التوفيق، ونعوذ به من قصور الهمم ونفاق[4] سوق الجهل في العرب والعجم.

ولا أعلم سبباً لبلوغ نهاية الإتقان والتجويد ووصول غاية التصحيح والتسديد،[5] مثل رياضة الألسن، والتكرار على اللفظ المتلَقَّى من فَمِ المُحسِن، وأنت ترى تجويد حروف الكتابة كيف يبلغ بها[6] الكاتب بالرياضة وتوقيف الأستاذ.

ولله دَرُّ الحافظ أبي عمرو الداني رحمه الله حيث يقول: ليس بين التجويد وتركه إلا رياضة لمن تدبره بفكه[7].

فلقد صدق وبَصَّر، وأوجز في القول وما قَصَّر، فليس التجويد بتمضيغ اللسان، ولا بتقعير[8] الفم، ولا بتعويج الفكّ، ولا بترعيد الصوت ولا بتمطيط الشدّ، ولا بتقطيع المدّ، ولا بتطنين الغنّات، ولا بحصرمة الراءات، قراءة تنفر عنها الطباع، وتمجّها القلوب

---

(١) انظر: لطائف الإشارات: ١/٢١١

(٢) انظر ترجمته ص: ٢٤٠

(٣) أبو إسحاق، أستاذ ماهر، سمع الحديث من الدمياطي، انتهت إليه رئاسة الإقراء والتجويد مع حسن الصوت وجودة الأداء. توفي سنة ٧٤٩ هـ.

الحكريّ نسبةٌ لم أجد من ذكرها، إلا أن هناك «حُكرة» بالضم وهي من مخاليف الطائف، و«منية حكر» من قرى مصر، والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ١/١٧-١٨، معجم البلدان: ٢/٢٨٠، التاج (حكر)

(٤) نفق البيع، والسلعة نَفَاقاً -كسحاب-: راجت وغلت ورغب فيها. القاموس والتاج (نفق)

(٥) تصحفت في المطبوع بالشين المعجمة.

(٦) (بها) سقطت من المطبوع.

(٧) التحديد: ١٦٩، وانظر: الإقناع: ١/٥٦٠، التمهيد: ٥٩، لطائف الإشارات: ١/٢٠٨-٢٩

(٨) قَعْر كل شيء: أقصاه، يقال: تقعّر الرجل: تشدّق وتكلم بأقصى قعر فمه، ومتقعّر في كلامه متشدق، قال ابن الأعرابي: هو يتقعر في كلامه إذا كان يتنحّى وهو لحّانة، ويتعاقل وهو هلباجة. اهـ القاموس والتاج (قعر)

والأسماع، بل القراءة السهلة العذبة الحلوة اللطيفة؛ التي لا مضغ فيها ولا لوك، ولا تعسّف ولا تكلّف، ولا تصنّع ولا تنطّع، لا[1] تخرج عن طباع العرب وكلام الفصحاء بوجه من وجوه القراءات والأداء، وها نحن نشير إلى جُمَلٍ من ذلك بحسب التفصيل، نقدم الأهمّ فالأهمّ فنقول: / ٢١٤/١

أوّلُ ما يجب على مريد إتقان قراءة القرآن تصحيحُ إخراج كل حرف من مخرجه المختصّ به؛ تصحيحاً يمتاز به عن مقاربه، وتوفيةُ كل حرف صفته المعروفة به؛ توفية تخرجه عن مجانسه، يُعمِل لسانه وفمه بالرياضة في ذلك إعمالاً يصير ذلك له طبعاً وسليقة، فكل حرف شارك غيره في المخرج فإنه لا يمتاز عن مشاركه إلا بالصفات، وكل حرف شارك غيره في صفاته فإنه لا يمتاز عنه إلا بالمخرج.

كالهمزة والهاء اشتركا مخرجاً وانفتاحاً واستفالاً، وانفردت الهمزة بالجهر والشدّة.

والعين والحاء اشتركا مخرجاً واستفالاً وانفتاحاً وانفردت الحاء بالهمس والرخاوة الخالصة.

والغين والخاء اشتركا مخرجاً ورخاوة واستعلاء وانفتاحاً، وانفردت الغين بالجهر.

والجيم والشين والياء اشتركت مخرجاً وانفتاحاً واستفالاً*، وانفردت الجيم بالشدة، واشتركت مع الياء في الجهر*[2]، وانفردت الشين بالهمس والتفشي، واشتركت مع الياء في الرخاوة.

والضاد والظاء اشتركا صفة جهراً ورخاوة واستعلاء وإطباقاً، وافترقا مخرجاً، وانفردت الضاد بالاستطالة.

والطاء والدال والتاء اشتركت مخرجاً وشدة، وانفردت الطاء بالإطباق والاستعلاء، واشتركت مع الدال في الجهر، وانفردت التاء بالهمس، واشتركت مع الدال في الانفتاح والاستفال.

والظاء والذال والثاء اشتركت مخرجاً ورخاوة، وانفردت الظاء بالاستعلاء والإطباق

---

(١) في (ت): (ولا) بزيادة الواو

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ز)

واشتركت مع الذال في الجهر، وانفردت الثاء[1] بالهمس، واشتركت مع الذال استفالا وانفتاحا.

والصاد والزاي والسين اشتركت مخرجا ورخاوة وصفيرا، وانفردت الصاد بالإطباق والاستعلاء، واشتركت مع السين في الهمس، وانفردت الزاي بالجهر، واشتركت مع السين في الانفتاح والاستفال، وكل ذلك ظاهر مما تقدم.

فإذا أحكم القارئ النطق بكل حرف على حدته، موف حقه، فليعمل نفسه بإحكامه حالة التركيب؛ لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الإفراد وذلك ظاهر، فكم ممن يحسن الحروف مفردة، ولا يحسنها مركبة بحسب ما يجاورها من مجانس ومقارب / وقوي وضعيف، ومفخم ومرقق، فيجذب القوي الضعيف، ويغلب المفخم المرقق، فيصعب على اللسان النطق بذلك على حقه؛ إلا بالرياضة الشديدة حالة التركيب، فمن أحكم صحة التلفظ[2] حالة التركيب حصل حقيقة التجويد بالإتقان والتدريب، وسنورد لك من ذلك ما هو كاف إن شاء الله تعالى بعد قاعدة نذكرها وهي:

٢١٥/١

أن أصل الخلل الوارد على ألسنة القراء في هذه البلاد وما التحق بها؛ هو إطلاق التفخيمات والتغليظات على طريقة ألفتها الطباعات[3]، تلقيت من العجم، واعتادتها النبط، واكتسبها بعض العرب، حيث لم يوقفوا[4] على الصواب ممن يرجع إلى علمه، ويوثق بفضله وفهمه، وإذا انتهى الحال إلى هذا فلا بد من قانون صحيح يرجع إليه، وميزان مستقيم يعول عليه، نوضحه مستوفى إن شاء الله في أبواب "الإمالة" و"الترقيق" ونشير إلى مهمّه[5] هنا:

---

(١) في المطبوع: (التاء) بالمثناة، تصحيف.

(٢) في المطبوع: (اللفظ)

(٣) في (ز): (الطباع)

(٤) في المطبوع: (يقفوا) وهو تحريف، والضبط من (س)

(٥) في المطبوع: «مهمة» بالتاء، وهو تحريف.

فاعلم أن الحروف المستفلة[1] كلّها مرقّقة، لا يجوز تفخيم شيء منها إلاّ اللاّم من اسم "اللّه" تعالى بعد فتحة أو ضمّة إجماعاً، أو بعد بعض حروف الإطباق في بعض الروايات وإلاّ الراء المضمومة أو المفتوحة مطلقاً في أكثر الروايات، والساكنة في بعض الأحوال كما سيأتي تفصيل ذلك في بابه إن شاء الله تعالى[2]، والحروف المستعلية كلّها مفخّمة لا يستثنى شيء منها في حال من الأحوال.

وأمّا الألف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم بل بحسب ما يتقدمها فإنها تتبعه ترقيقاً وتفخيماً[3].

وما وقع في كلام بعض أئمتنا من إطلاق ترقيقها فإنما يريدون التحذير مما يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها إلى أن يُصَيِّروها كالواو، أو يريدون التنبيه على ما هي مرقّقة فيه.

وأما نَصُّ بعض المتأخرين على ترقيقها بعد الحروف المفخمة فهو شيء وَهِمَ فيه ولم يسبقه إليه أحد،[4] وقد رَدَّ عليه الأئمة المحققون من معاصريه.

ورأيت من ذلك تأليفاً للإمام أبي عبد الله محمد بن بصخان سمّاه: "التذكرة والتبصرة لمن نسي[5] تفخيم الألف أو أنكره" قال فيه: اعلم أيها القارئ أن من أنكر تفخيم الألف؛

---

(١) تصحفت في المطبوع بالقاف بدل الفاء، وهو تحريف أيضا.

(٢) سيعقد المؤلّف لكل من «الراء» و«اللام» باباً خاصاً.

(٣) هذا رجوع منه عن ما كان قد قرّره وقال به في "التمهيد" من أنّ الألف ترقّق دائماً وبخاصة بعد حرف الاستعلاء.

و"التمهيد" ألّفه كما ذَكَرَ قبل قليل في سنّ البلوغ وبالتحديد سنة ٧٦٩هـ أي وعمره (١٨سنة) والله أعلم.
انظر: التمهيد: ١٢٧-١٢٨

(٤) قوله: (بعض أئمتنا) هو الإمام الجعبري حيث نُقل عنه ذلك، والمراد بقوله (بعض المتأخرين) هو الإمام ابن الجندي شيخه، وتلميذ الجعبري، حيث نقل عنه قوله: وتفخيم الألف بعد حروف الاستعلاء خطأ. اهـ
انظر: التمهيد: ١٢٧-١٢٩، لطائف الإشارات: ١/٢٢٠-٢٢١، تنبيه الغافلين: ٤٥-٤٦

(٥) في (س): «سَنَّ»،

فإنكاره صادر عن جهله، أو غِلَظِ[1] طباعه، أو عدم / اطّلاعه أو تمسكه ببعض كتب التجويد التي أهمل مصنفوها فيها التصريح بذكر تفخيم الألف. ٢١٦/١

ثم قال: والدليل على جهله أنه يدّعي أن الألف في قراءة ورش "طال" و"فصالا" وما أشبههما مرقّقة، وترقيقها غير ممكن لوقوعها بين حرفين مغلظين.

والدليل على غلظ طبعه أنه لا يفرق في لفظه بين ألف (قال) وألف (حال) حالة التجويد.

والدليل على عدم اطّلاعه أنّ أكثر النحاة نصّوا في كتبهم على تفخيم الألف، ثم ساق نصوص أئمة اللسان في ذلك.

ووقف عليه أستاذ العربية والقراءات أبو حيان رحمه الله فكتب عليه: طالعته فرأيته قد حاز إلى صحة النقل كمال الدراية، وبلغ في حسنه الغاية.

فالهمزة إذا ابتدأ بها القارئ من كلمة فليلفظ بها سلسة في النطق، سهلة في الذوق، وليتحفّظ من تغليظ النطق بها نحو «الحمد»، «الذين»، «أأنذرهم» ولا سيّما إذا أتى بعدها ألف نحو «آتى»، و «آيات»، و«آمّين»، فإن جاء بعدها[2] حرف مغلّظ كان التحفظ آكد نحو: «الله»، «اللّهم»، أو مفخّم نحو «الطلاق»، «اصطفى»، و «أصلح» فإن كان حرفاً مجانسها أو مقاربها كان التحفظ بسهولتها أشدّ، وبترقيقها أوكد نحو: «اهدنا»، «أعوذ»، «أعطى»، «أحطت»، «أحقّ» فكثير من الناس ينطق بها في ذلك كالمتهوّع.

وكذا الباء إذا أتى بعدها حرف مفخّم نحو «بطل»، «بغى»، و«بصلها» فإن حال بينهما ألف كان التحفظ بترقيقها أبلغ، نحو: «باطل»، و«باغ»، و«الأسباط» فكيف إذا وليها حرفان مفخمان نحو: «برق»، و«البقر»، «بل طبع»، عند من أدغم، وليحذر في ترقيقها من ذهاب شدتها كما يفعله كثير من المغاربة لا سيّما إن كان حرفاً خفيّاً[3] نحو:

---

(١) كذا ضبطت في (س)

(٢) «بعدها»: من (س) فقط، وسقطت من المطبوع أيضاً.

(٣) في المطبوع: (خفيفاً)

«بهم»، و«بــــه»، و«بهـــاد»،[1] و«بـــالغ»، و«باســـط»، و«بـــارئكم» أو ضعيفـــاً نحو: «بثلاثة»، «بذي»، و«بساحتهم» وإذا سكنت كان التحفظ بما فيها مـــن الشـــدّة والجهر أشدّ نحو: «ربوة»، و«الخبء»، و«قبل»، و«الصبر»، «فانصب»، «فـــارغب» وكذلك الحكم في سائر حروف القلقلة لاجتماع الشدّة والجهر فيها؛ نحـــو «يجعلـــون»، و«الحجر»، و«الفجر»، و«وجهك»، و«النجدين»، و«من يخرج» ونحو: «تَـــدْرون»، و«العدل»، و«القدر»، و«عَدْواً» و«قد نرى»، و«اقصـــد» ونحـــو: / «يطمعـــون»، ٢١٧/١ و«البطشة»، و«مطلع»، «إطعام»، و«بما لم تحط» ونحـــو: «يقطعـــون»، و«قـــرا»ً،[2] و«بقلها»، «إن يسرق».

والتاء: يتحفظ بما فيها من الشدة لئلا تصير رخوة، كما ينطق بها بعض الناس، وربمـــا جعلت سيناً، لا سيما إذا كانت ساكنة نحو: «فتنة»، و«فـــترة»، و«يتلـــون»، و«اتـــل عليهم» ولذا أدخلها سيبويه في جملة حروف القلقلة، وليكن التحفظ بها إذا تكررت آكـــد نحو: «تتوفاهم»، و«تتولّوا»، «كدت تركن»، «الرجفة تتبعها» وكذلك كلّ ما تكـــرر من مثلين نحو: «ثالث ثلاثة»، و«حاججتم»، و«لا أبرح حتى»، و«يرتدد»، و«أخـــي اشدد»، و«صددناكم»، و«عدّده»، و«مُمَدّدة»، و«ذي الذكر»، و«محرّراً» و«تحريـــر رقبة»، و«بشرر»، «فعزّزنا بثالث»، و«شـــــططا»، و«نطبـــع علـــى»، و«يخفـــف»، و«ليستعفف»، و«تعرف في»، و«حق قدره»، و«الحق قالوا»، و«مناسككم»، و«إنـــك كنت»، و«لتعلمن نبأه»، و«جباههم»، و«وجوههم»، و«فيه هدى»، «واعبدوه هـــذا» «ووري»، و«يستحيي»، و«يحييكم»، و«البغي يعظكم»، «إن وليي الله»، و«حيّيتـــم» لصعوبة اللفظ بالمكرّر على اللسان.

قالوا: هو بمنزلة مَن في القَيْد، يرفع رجله مرتين أو ثلاثاً، ويردّها في كـــلّ مـــرّة إلى الموضع الذي رفعها منه، ولذلك آثر أبو عمرو وغيره الإدغام بشرطه تخفيفاً، ويعتني ببيانهـا وتخليصها مرقّقة إذا أتى بعدها حرف إطباق ولا سيما الطاء التي شاركتها في المخـــرج،

---

(١) رسمت في المطبوع: (بهاد) دون -و- وهذا تحريف للكلمة

(٢) في المطبوع: (وقرأ) وهو تحريف.

وذلك نحو: «أفتطمعون»، و«تطهيراً»، و«لا تطغـوا»، و«تصديـة»، و«تصـدون»، و«تظلمون».

والثاء: حرف ضعيف، فإذا وقع ساكناً[1] فليتحفظ في بيانه، لا سيما إذا أتى بعده حرف يقاربه، وقرئ بالإظهار نحو: «يلهث ذلك»، و«لبثت»، و«لبثتم» وكذا إن أتى قبل حرف استعلاء وجب التحرز في بيانه لضعفه وقوة الاستعلاء بعده، نحو: «أثخنتموهم»، و«إن يثقفوكم»، وكثير من العجم لا يتحفظون من بيانها فيخرجونها سينا خالصة.

والجيم: يجب أن يتحفظ بإخراجها من مخرجها[2]، فربما خرجت من دون مخرجها فينتشر بها اللسان، فتصير ممزوجة بالشين[3]؛ كما يفعله كثير من أهل الشام ومصر، وربما نبا بها اللسان فأخرجها ممزوجة بالكاف، كما يفعله بعض الناس، وهو موجود كثيراً / في بوادي اليمن، وإذا سكنت وأتى بعدها بعض الحروف المهموسة كان الاحتراز بجهرها وشدتها أبلغ[4] نحو: «اجتمعوا»، و«اجتنبوا»، و«خرجْت»، «تجري»، و«تجزون»، و«رجزاً» و«رجساً» لئلا تضعف؛ فتمزج بالشين، وكذلك إذا كانت مشدّدة نحو: «الحج»، و«أتحاجّوني»، و«حاجّه» لا سيما نحو «لجّيّ»، و«يوجّهه»[5] لأجل مجانسة الياء وخفاء الهاء.

٢١٨/١

والحاء: تجب العناية بإظهارها إذا وقع بعدها مجانسها أو مقاربها لا سيما إذا سكنت نحو: «فاصفح عنهم»، و«سبّحه» فكثيرا ما يقلبونها في الأول عيناً ويدغمونها وكذلك

---

(١) في المطبوع: (ساكنها)، وهو تحريف.

(٢) قال البقاعي: هذه الجيم لم نأخذ عن أحد يقيم لفظها على ما ينبغي إلا ابن الجزري رحمه الله، وذلك أنها حرف من جملة صفاته الشدة... قال: وكل من أدركناه سواه يمكّن مدّ الصوت بما ينطق به منها عند الإسكان. اهـ إظهار العصر لأسرار أهل العصر: ٢٧٧/١

(٣) انظر: النكت للسهيلي: ١٢٤٤/٢

(٤) يلاحظ أن بعض هذه الأمثلة ليس فيها بعد الجيم حرف مهموس وهي ﴿تجري﴾ ﴿تجزون﴾ ﴿رجزاً﴾

(٥) في المطبوع: (يوجه) بهاء واحدة، وهو خطأ.

يقلبون الهاء في ﴿سبحه﴾ حاء، لضعف الهاء وقوة الحاء؛ فتجذبها فينطقون بحاء مشـــددة، وكل ذلك لا يجوز إجماعا، وكذلك يجب الاعتناء بترقيقها إذا جاورها حرف الاســـتعلاء نحو: ﴿أحطت، والحق،﴾ فإن اكتنفها حرفان كان ذلك أوجب نحو: ﴿حصحص﴾.

والخاء: يجب تفخيمها وسائر حروف الاستعلاء، وتفخيمها إذا كانت مفتوحة أبلـــغ، وإذا وقع بعدها ألف أمكن نحو: ﴿خلق، وغلب، وطغى، وصعدا[1]، وضرب، وخـــالق، وصادق، وضالين، وطائف، وظالم.﴾

قال ابن الطحان الأندلسي في "تجويده": المفخمات على ثلاثة أضرب: ضرب يتمكـن التفخيم فيه، وذلك إذا كان أحد حروف الاستعلاء مفتوحاً، وضرب دون ذلك وهـــو أن يقع مضموما، وضرب دون ذلك وهو أن يكون مكسوراً. انتهى.[2]

والدال: فإذا كانت بدلا من تاء؛ وجب بيانها؛ لئلا يميل اللسان بها إلى أصلها نحـــــو: «مزدجر»، و«تزدري».

والذال يعتنى بإظهارها إذا سكنت وأتى بعدها نون نحو: «فنبذنـــاه»، و«إذ نتقنـــا» وكذلك يعتنى بترقيقها، وبيان انفتاحها واستفالها إذا جاورها حرف مفخـــم، وإلا ربمـــا انقلبت ظاء نحو: «ذرهم»، و«ذره»، و«أنذرتكم»، و«الأذقان» ولا ســـيما في نحـــو: «المنذرين»، و«محذورا»،[3] و«ذللنا» لئلا تشتبه بنحو: «المنظريـــن»[4]، و«محظـــورا»، و«ظللنا» وبعض النبط ينطق بها دالا مهملة، وبعض العجم يجعلها زايا، فليتحفـــظ مـــن ذلك.

والراء انفرد بكونه مكرراً صفة لازمة له لغلظه، قال سيبويه: إذا تكلمت بها خرجـــت كأنها مضاعفة.[5]

---

(١) في المطبوع: «صعيدا» وهو تحريف.

(٢) انظر: التمهيد: ١٢٧

(٣) في المطبوع: (محذرا) وهو تحريف.

(٤) في المطبوع: «المنتظرين» بالتاء قبل الظاء، وهو تحريف، لأن المراد القياس على «المنذرين» وليس «المنتذرين»

(٥) الكتاب: ٤/١٣٦

٢١٩/١

وقد توهم بعض الناس أن حقيقة التكرير ترعيد اللسان بها المرة بعد / المرة، فأظهر ذلك حال تشديدها كما ذهب إليه بعض الأندلسيين[١]، والصواب التحفظ من ذلك بإخفاء تكريرها كما هو مذهب المحققين[٢].

وقد يبالغ قوم في إخفاء تكريرها مشددة، فيأتي بها محصرمة شبيهة بالطاء، وذلك خطأ لا يجوز، فيجب أن يلفظ بها مشددة تشديداً ينبو به اللسان نبوة واحدة، وارتفاعاً واحداً؛ من غير مبالغة في الحصر والعسر نحو: «الرحمن الرحيم»، «خر موسى» وليحترز حال ترقيقها من نحولها نحولا يذهب أثرها، وينقل لفظها عن مخرجها، كما يعانيه بعض الغافلين.

والزاي: يتحفظ ببيان جهرها، لا سيما إذا سكنت نحو: «تزدري»، و«أزكى»، و«رزقا»، و«مزجاة»، و«ليزلقونك»، و«وزرك» وليكن التحفظ بذلك إذا كان مجاورها حرفا مهموسا آكد، لئلا يقرب من السين نحو: ﴿ ما كنزتم ﴾.

والسين: يعتنى ببيان انفتاحها واستفالها إذا أتى بعدها حرف إطباق[٣]، لئلا تجذبها قوته فتقلبها صاداً، نحو: «بسطة»، و«مسطوراً» ، و«تستطع»، و«أقسط» وكذلك نحو: «فسلطهم»، و«سلطان»، و«تساقط» ويتحفظ ببيان همسها إذا أتى بعدها غير ذلك نحو: «مستقيم»، و«مسجد» فربما ضارعت في ذلك الزاي والجيم نحو «أسروا» و«يسبحون»، و«عسى»، و«قسمنا» لئلا يشتبه بنحو: «أصروا»، و«يصبحون»، و«عصى»، و«قصمنا».

والشين: انفردت بصفة التفشي، فليعن ببيانه، لا سيما في حال تشديدها أو سكونها نحو: «فبشرناه»، و«اشتراه»، و«يشربون»، و«اشدد»، و«الرشد» ولا سيما في الوقف وفي نحو: «شجر بينهم»، و«شجرة تخرج» فليكن البيان أوكد للتجانس.

---

(١) ذكر أبو حيان أن الذي ذهب إلى ذلك هو ابن شريح. انظر: الإرتشاف: ١/ ١٩

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٩٦

(٣) (إطباق) سقطت من (ظ)

والصاد: ليحترز حال سكونها إذا أتى بعدها تاء[١] أن تقرب من السين نحو ﴿ولو حرصت، وحرصتم﴾ أو طاء أن تقرب من الزاي نحو: ﴿اصطفى، ويصطفي﴾ أو دال أن يدخلها التشريب عند من لا يجيزه نحو ﴿اصدق، ويصدر، وتصدية﴾.

والضاد: انفردت بالاستطالة، وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله، فإن ألسنة الناس فيه مختلف، وقلَّ من يحسنه؛ فمنهم من يخرجه ظاء، * ومنهم من يخرجه طاء*[٢] ومنهم من يمزجه بالذال، ومنهم من يجعله لاماً مفخمة، ومنهم من يشمه الزاي؛ وكلّ ذلك لا يجوز.

والحديث / المشهور على الألسنة « أنا أفصح من نطق بالضاد» لا أصل له ولا يصح[٣]. ٢٢٠/١

فليحذر من قلبه إلى الظاء لا سيما فيما يشتبه بلفظه نحو: ﴿ضل من تدعون﴾ يشتبه بقوله: ﴿ظلّ وجهه مسوداً﴾ وليعمل الرياضة في إحكام لفظه خصوصاً إذا جاوره ظاء نحو: «أنقض ظهرك»، «يعضّ الظالم» أو حرف مفخّم نحو: ﴿أرض الله﴾ أو حرف يجانس ما يشبهه نحو: ﴿الأرض ذهباً﴾، وكذا إذا سكن وأتى بعده حرف إطباق نحو:﴿فمن اضطر﴾ أو غيره نحو: ﴿أفضتم، وخضتم، واخفض جناحك، وفي تضليل﴾

والطاء: أقوى الحروف تفخيماً، فلتوفّ حقّها، ولا سيما إذا كانت مشدّدة نحو:﴿اطّيرنا، وأن يطّوف﴾ وإذا سكنت وأتى بعدها تاء وجب إدغامها إدغاماً غير

---

(١) في المطبوع: تاآن، وهو خطأ.

(٢) ما بين النجمتين من (ز) فقط، وهو أيضاً في التمهيد للمؤلّف: ١٤١

(٣) قوله: (لا يصح) أي من حيث السند، أما من حيث المعنى فهو صحيح لا شك، قال ابن كثير رحمه الله بعد أن ذكر الحديث: لا أصل له، ومعناه صحيح، وقال السيوطي: أورده أصحاب الغريب ولا يعرف له إسناد. اهـ ورواه ابن سعد عن يحيى بن يزيد السعدي مرسلاً بلفظ: (أنا أعربكم) والطبراني عن أبي سعيد: (أنا أعرب العرب..) وقد ذكر ابن الأنباري هذه العبارة بنصها فقال في الاستدلال على منع «أنْ» في خبر «كاد»، قال: وأما الحديث: «كاد الفقر أن يكون كفراً» فإن صحّ فزيادة (أنْ) من كلام الراوي، لا من كلامه ﷺ لأنه صلوات الله وسلامه عليه أفصح من نطق بالضاد. اهـ بنصه.

انظر: الإنصاف: ٥٦٧/٢ ، كشف الخفا: ٢٠٠-٢٠١، الجد الحثيث: ١٩، الخزانة: ١٤/١

مستكمل، بل تبقى معه صفة الإطباق والاستعلاء؛ لقوة الطاء وضعف التاء، ولولا التجانس لم يَسُغِ الإدغام لذلك، نحو:﴿بسطت، وأحطت، وفرطت﴾ كما يحكم ذلك في المشافهة.

والظاء: يتحفظ ببيانها إذا سكنت وأتى بعدها تاء نحو:﴿أوعظت﴾ ولا ثاني له وإظهارها مما لا خلاف عن هؤلاء الأئمة فيه، نعم قرأنا بإدغامه عن ابن محيصن مع إبقاء صفة التفخيم.

والعين: يحترز من تفخيمها، لا سيما إذا أتى بعدها ألف نحو: ﴿العالمين﴾، وإذا سكنت وأتى بعدها حرف مهموس فليبين جهرها وما فيها من الشدة نحو:﴿المعتدين، ولا تعتدوا﴾، وإن وقع بعدها غين وجب إظهارها؛ لئلا يبادر اللسان للإدغام لقرب المخرج نحو: ﴿واسمع غير مسمع﴾.

والغين يجب إظهارها عند كل حرف لاقاها، وذلك آكد في حروف الحلق، وحالة الإسكان أوجب، وليحترز مع ذلك من تحريكها لا سيما إذا اجتمعا في كلمة واحدة، وأمثلة ذلك نحو: ﴿يغشى، وأفرغ علينا، والمغضوب، وضِغثاً، ويغفر، وفرغت، وأغطش﴾ وليكن اعتناؤه بإظهار ﴿لا تزغ قلوبنا﴾ أبلغ، وحرصه على سكونه أشدّ، لقرب ما بين "الغين" و"القاف" مخرجاً وصفة.

والفاء: فيجب إظهارها عند الميم والواو نحو: «تلقف ما»، و«لا تخف ولا» فليحرص على ذلك، وكذلك عند الباء عند أكثر القراء نحو:﴿نخسف بهم﴾ ولا ثاني/ له كما سيأتي[1].

٢٢١/١

والقاف: فليتحرز على توفيتها حقها كاملاً، وليتحفظ مما يأتي به بعض الأعراب وبعض المغاربة في إذهاب صفة الاستعلاء منها حتى تصير كالكاف الصّمّاء، وإذا لقيها كاف لغير المدغم نحو: ﴿خلق كل شيء، وخلقكم﴾.

فأمّا إذا كانت ساكنة قبل الكاف كما هي في قوله تعالى: ﴿ألم نخلقكم﴾ فلا خلاف في إدغامها، وإنما الخلاف في إبقاء صفة الاستعلاء مع ذلك، فذهب مكي وغيره إلى أنها

---

(١) انظر ص: ١٢٧٥

باقية مع الإدغام كهي في: ﴿أحطت، وبسطت﴾ وذهب الداني وغيره إلى إدغامه إدغاما محضاً، والوجهان صحيحان إلاّ أن هذا الوجه أصحّ قياساً على ما أجمعوا في باب المحرك للمدغم من: ﴿خلقكم، ورزقكم، وخلق كل شيء﴾.

والفرقُ بينه وبين ﴿أحطت﴾ وبابه أن الطاء زادت بالإطباق[1]، وسيأتي الكلام فيها أيضاً آخر باب "حروف قربت مخارجها"[2].

والكاف: فليعن بما فيها من الشدّة والهمس، لئلا يذهب بها إلى الكاف الصّمّاء الثابتة في بعض لغات العجم، فإن تلك الكاف غير جائزة في لغة العرب، وليحذر من إجراء الصوت معها كما يفعله بعض النبط والأعاجم، ولا سيما إذا تكررت أو شددت أو جاورها حرف مهموس نحو: «بشرككم»، و«يدرككم الموت»، و«نكتل»، و«كشطت».

واللام: يحسن ترقيقها، لا سيما إذا جاورت حرف تفخيم نحو: ﴿ولا الضالين، وعلى الله، وجعل الله، واللّطيف، واختلط، وليتلطف، ولسلطهم﴾، وإذا سكنت وأتى بعدها نون فليحرص على إظهارها مع رعاية السكون، وليحذر من الذي يفعله بعض العجم من قصد قلقلتها؛ حرصًا على الأظهار؛ فإن ذلك مما لا يجوز، ولم يرد بنصٍّ ولا أداء، وذلك نحو: ﴿جعلنا، وأنزلنا وظللنا، وفضلنا، وقل نعم،[3]﴾ ومثلُ ذلك، ﴿قل تعالوا أتل﴾.

وأمّا ﴿قل ربي﴾ فلا خلاف في إدغامه لشدة القرب وقوة الراء، ولذلك تدغم لام التعريف في أربعة عشر حرفاً وهي: التاء، والثاء، والدال، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، واللام، والنون. ويقال لها "الشمسية" لإدغامها، / وتظهر عند باقي الحروف وهي أربعة عشر أيضاً وتسمى "القمرية" لإظهارها. ٢٢٢/١

---

(١) انظر: التمهيد: ١٥٠

(٢) انظر ص: ١٢٦٩

(٣) في المطبوع: (قال) وهو خطأ.

وأما لام "هل" و"بل" فسيأتي ذكرها في بابها[1].

والميم: حرف أغنّ، وتظهر غنّته من الخيشوم إذا كان مدغمًا أم مخفيًا[2]، فإن أتى محركًا فليحذر من تفخيمه، ولا سيما إذا أتى بعده حرف مفخم نحو:﴿مخمصة، ومرض، ومريم، وما الله بغافل﴾ فإن أتى بعده ألف كان التحرز من التفخيم آكد، فكثيرا ما يجري ذلك على الألسنة؛ خصوصا الأعاجم نحو:﴿مالك، بما أنزل إليك، وما أنزل من قبلك﴾ وأما إذا كان ساكنًا فله أحكام ثلاثة:

الأول: الإدغام بالغنة عند ميم مثله، كإدغام النون الساكنة عند الميم، ويطلق ذلك في كل ميم مشددة نحو:﴿دمر، ويعمر، وحمالة، صم،[3] والم، وهم من،[4] أم من أسس﴾.

الثاني: الإخفاء عند الباء على ما اختاره الحافظ أبو عمرو الداني وغيره من المحققين، وذلك مذهب أبي بكر بن مجاهد وغيره[5]، وهو الذي عليه أهل الأداء بمصر والشام والأندلس وسائر البلاد الغربية،[6] وذلك نحو: ﴿يعتصم بالله، وربهم بهم، يوم هم بارزون﴾ فتظهر الغنة فيها إذ ذاك إظهارها بعد القلب في نحو: ﴿من بعد، أنبئهم بأسمائهم﴾، وقد ذهب جماعة كأبي الحسن أحمد بن المنادي وغيره[7] إلى إظهارها عندها إظهارا تاما وهو اختيار مكي القيسي[8] وغيره، وهو الذي عليه أهل الأداء بالعراق وسائر البلاد الشرقية، وحكى أحمد بن يعقوب التائب إجماع القراء عليه[9].

---

(١) انظر ص: ١٢٦٥

(٢) في المطبوع: (مخففا)، وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: (حم) بالحاء، وهو تحريف.

(٤) (من) سقطت من المطبوع.

(٥) كعلي بن بشر، شيخ الداني، وسيبويه والخزاعي والفراء. انظر: الإقناع: ١/١٨٨

(٦) في (س): «العربية» بالعين المهملة، تصحيف.

(٧) كأحمد التائب وعبد الباقي بن الحسن. انظر: الإقناع: ١/١٨٠

(٨) انظر: الرعاية: ٢٣٢-٢٣٣

(٩) انظر: التحديد: ٣٦٣

قلت: والوجهان صحيحان مأخوذ بهما؛ إلا أن الإخفاء أولى للإجماع على إخفائها عند القلب، وعلى إخفائها في مذهب أبي عمرو حالة الإدغام في نحو:﴿أعلم بالشاكرين﴾.

الحكم الثالث: إظهارها عند باقي الأحرف نحو:﴿الحمد، وأنعمت، وهم يوقنون، ولهم عذاب، أنهم هم، عليهم أأنذرتهم، معكم إنما﴾ ولاسيما إذا أتى بعدها فاء أو واو، فليعن بإظهارها لئلا يسبق اللسان إلى الإخفاء لقرب / المخرجين[1] نحو: ﴿هم فيها، ويمدهم في، عليهم وما، أنفسهم وما﴾ فيتعمّل اللسان عندهما ما لايتعمل في غيرهما، وإذا أظهرت في ذلك فليتحفظ بإسكانها وليحترز من تحريكها. ٢٢٣/١

النون: حرف أغنّ، آصل في الغنة من الميم لقربه من الخيشوم، فليتحفظ من تفخيمه إذا كان متحركاً، لا سيما إن جاء بعده ألف نحو: ﴿أنا، أتأمرون الناس، وإن الله، ونصر، ونكص، ونرى﴾ وسنذكر أحكامها ساكنة في بابه إن شاء الله تعالى[2]، وليحترز من إخفائها حالة الوقف على نحو:﴿العالمين، يؤمنون، الظالمون،﴾ فليعن ببيانها، فكثيراً ما يتركون ذلك فلا يسمعونها حالة الوقف.

والهاء: يعتنى بها مخرجاً وصفة؛ لبعدها وخفائها، فكم من مقصِّرٍ فيها يخرجها كالممزوجة بالكاف، ولا سيما إذا كانت مكسورة نحو: ﴿عليهم، وقلوبهم وسمعهم وأبصارهم﴾ وكذلك إذا جاورها ما قاربها صفة أو مخرجاً، فليكن التحفظ ببيانها آكد نحو: ﴿وعد الله حق، ومعهم الكتاب، وسبحه﴾ ولا سيما إذا وقعت بين ألفين نحو: ﴿بناها، وطحاها، وضحاها﴾ فقد اجتمع في ذلك ثلاثة أحرف خفيّة، وليكن التحفظ ببيانها ساكنة أوجب نحو: ﴿اهدنا، عهداً، ويستهزئ، واهتدى، والعهن﴾ وليُخلِص لفظها مشددة غير مشوبة بتفخيم نحو: ﴿أينما يوجهه﴾ وليحترز من فكّ إدغامها عند نطقه بها كذلك، وإن كانت كتبت بهاءين فإن اللفظ بهاء واحدة، وكقوله تعالى: ﴿فمهّل﴾.

وقد اختلف في إدغام: ﴿ماليه هلك﴾ وإظهاره مع اجتماع المثلين، والجمهورُ على

---

[1] في (س): «المخرج» بالإفراد.

[2] انظر ص: ١٢٨٩

الإظهار من أجل أن الأولى منهما "هاء" سكت، وسيأتي بيان ذلك[١].

الواو: فإذا كانت مضمومة أو مكسورة تحفظ[٢] في بيانها من أن يخالطها لفظ غيرها أو يقصر[٣] اللفظ عن حقها نحو:﴿تفاوت، ووجوه، ولا تنسوا الفضل، ولكل وجهة﴾ وليكن التحفظ بها حال تكررها[٤] أشد نحو: ﴿ووري﴾ وليحترز من مضغها حال تشديدها نحو: ﴿عدوا وحزننا، وغدوا، وأفوض، ولووا﴾ و«اتقوا وآمنوا» لا كما يلفظ بها بعض الناس، فإن سكنت وانضم ما قبلها وجب تمكينها بحسب ما فيها من المد واعتنى[٥] بضم الشفتين لتخرج الواو من بينهما صحيحة / ممكنة، فإن جاء بعدها واو أخرى وجب إظهارها[٦] واللفظ بكل منهما نحو: «آمنوا وعملوا» «قالوا وهم».

٢٢٤/١

والياء: فليعتن بإخراجها محركة بلطف ويسر خفيفة، نحو: ﴿ترين، ولاشية، ومعايش﴾ وليحترز من قلبها فيهما همزة، وليحسن في تمكينها إذ جاءت حرف مد ولا سيما إذا وقع بعدها ياء محركة نحو: ﴿في يوم، الذي يوسوس﴾ وإذا أتت مشددة فليتحفظ من لوكها ومطها نحو: ﴿إياك، وعتياً، وبتحية، فحيوا﴾ فكثيراً ما يتواهن في تشديدها وتشديد الواو أختها، فيلفظ بهما لينتين ممضوغتين، فيجب أن ينبوا اللسان بهما نبوة واحدة وحركة واحدة، وبعض القراء يبالغ في تشديدها فيحصرمها، وليته لو يخضرمها.

فهذا ما تيسر من الكلام على تجويد الحروف مركبة، والمشافهة تكشف حقيقة ذلك، والرياضة توصل إليه، والعلم عند الله تبارك وتعالى.

---

(١) انظر ص: ١٢٨٨

(٢) في (ز): (يتحفظ)

(٣) في (ز): (يقتصر)

(٤) في (س) وكذا المطبوع: (تكريرها) وهو تحريف.

(٥) في المطبوع: (واعتن) تحريف.

(٦) في المطبوع: إظهارهما، بالتثنية، وهو تحريف.

وأما الوقف[1] والابتداء

فلهما حالتان:

الأولى: معرفة ما يوقف عليه وما يبتدأ به.

الثانية: كيف يوقف وكيف يبتدأ، وهذه تتعلق بالقراءات، وسيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى في بابي «الوقف على أواخر الكلم» و«مرسوم الخط»[2].

والكلام هنا على معرفة ما يوقف عليه ويبتدأ به، وقد ألف الأئمة فيه كتبا؛ قديما وحديثا، ومختصرا ومطولا، أتيت على ما وقفت عليه من ذلك، واستقصيته في كتاب «الاهتدا إلى معرفة الوقف والابتدا» وذكرت في أوله مقدمتين جمعت فيهما أنواعا من الفوائد، ثم استوعبت أوقاف القرآن سورة سورة، وها أنا أشير إلى زبد ما في الكتاب المذكور فأقول:

لما لم يمكن القارئ أن يقرأ السورة أو القصة في نفس واحد، ولم يجز[3] التنفس بين كلمتين حالة الوصل، بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة؛ وجب حينئذ اختيار وقف للتنفس والاستراحة، وتعين ارتضاء ابتداء بعد التنفس والاستراحة، / وتحتم أن لا يكون ذلك مما يحيل[4] المعنى ولا يخل بالفهم؛ إذ بذلك يظهر الإعجاز، ويحصل القصد، ولذلك حض الأئمة على تعلمه ومعرفته كما قدمنا عن علي بن أبي طالب ﷺ قوله: «الترتيل معرفة الوقوف وتجويد الحروف.»[5]

٢٢٥/١

ورويناعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «لقد عشنا[6] برهة من دهرنا وإنّ أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على النبي ﷺ فَيُتَعلّم حلالها وحرامها،

---

(١) في المطبوع: (الوقوف)

(٢) انظر: ص : ١٤٧٣

(٣) تصحفت في المطبوع بالراء.

(٤) في المطبوع: (يخل ب)، تصحيف.

(٥) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ٩٣٣

(٦) في (ز، س): (غشينا) بالغين المعجمة بعدها ياء مثناة تحتية.

وأمرها وزاجرها، وما ينبغي أن يوقف عنده منها»[1]

ففي كلام علي ﷺ دليل على وجوب تعلّمه ومعرفته، وفي كلام ابن عمر برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة رضي الله عنهم[2].

وصحّ بل تواتر عندنا تعلّمه والاعتناء به من السلف الصالح كأبي جعفر يزيد بن القعقاع؛ إمام أهل المدينة الذي هو من أعيان التابعين، وصاحبه الإمام نافع بن أبي نعيم وأبي عمرو ابن العلاء، ويعقوب الحضرميّ، وعاصم بن أبي النجود، وغيرهم من الأئمّة. وكلامهم في ذلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة في الكتب، ومن ثمَّ اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحداً إلا بعد معرفته الوقف والابتداء، وكان أئمتنا يوقفوننا عند كل حرف ويشيرون إلينا فيه بالأصابع، سنّةً أخذوها كذلك عن شيوخهم الأولين، رحمة الله عليهم أجمعين.

وصحّ عندنا عن الشعبيّ؛ وهو من أئمّة التابعين علماً وفقهاً ومقتدى أنه قال: إذا قرأت ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾[3] فلا تسكت حتى تقرأ ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾[4][5]

---

(١) الحديث رواه النحاس والداني، وفي سنده مقال، حيث فيه القاسم بن عوف البكري، وهو مضطرب الحديث عند أبي حاتم، وضعيف عند النسائي وابن معين.

وفيه أيضاً هلال بن العلاء، قال عنه النسائي: روى أحاديث منكرة عن أبيه. اهـ

فظهر ضعف الحديث من حيث سنده. والله أعلم.

انظر: تهذيب التهذيب: ٨/٣٢٦-٣٢٧ ومع علة هذين الراويين فإن الحاكم قال: حديث صحيح على شرط الشيخين ولا أعرف له علة، ولم يخرجاه. اهـ وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.

وفي استدلال المؤلّف بهذا الحديث على سنية الوقف نظر، وهو أن قول ابن عمر ﷺ على فرض صحته (يوقف عنده) يمكن حمله وتفسيره على معنى الوقوف عند حدود الله بدليل قوله: (فيتعلم حلالها وحرامها)، وأيضاً فإن في تكملة الحديث: «عنده منه» أي من الأمر والزجر. والله أعلم.

انظر: القطع والائتناف: ٨٧، المكتفى: ١٣٤، المستدرك: ١/٩١ وفيه (وإن أحدثنا)، مجمع الزوائد: ٧/١٦٥

(٢) تعليل كلام علي ﷺ هو للنحاس، وتعليل كلام ابن عمر ﷺ هو كلام الداني. انظر: المصدرين السابقين.

(٣) الرحمن: ٢٦

(٤) الرحمن:٢٧

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم. انظر: الإتقان: ١/٢٣١

وقد اصطلح الأئمة لأنواع أقسام الوقف والابتداء أسماء، وأكثر في ذلك الشيخ أبو عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي[1]، وخرج في مواضع عن حد ما اصطلحه واختاره كما يظهر ذلك من كتابي: "الاهتداء". وأكثر ما ذكر الناس في أقسامه غير منضبط ولا منحصر.

وأقرب ما قلته في ضبطه: أن الوقف ينقسم إلى اختياري واضطراري؛ لأن الكلام: إما أن يتم أولا، فإن تم كان اختياريا، وكونه تامًّا[2] لا يخلو:

إما أن لا / يكون له تعلق بما بعده البتة؛ أي لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى؛ فهو الوقف الذي اصطلح عليه الأئمة «بالتام» لتمامه المطلق، يوقف عليه ويبتدأ بما بعده. ٢٢٦/١

وإن كان له تعلق فلا يخلو هذا التعلق إما أن يكون من جهة المعنى فقط؛ وهو الوقف المصطلح عليه «بالكافي» للاكتفاء به واستغنائه[3] عما بعده، واستغناء ما بعده عنه، وهو كالتمام[4] في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده.

وإن كان التعلق من جهة اللفظ فهو الوقف المصطلح عليه "بالحسن" لأنه في نفسه حسن مفيد، يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي، إلا أن يكون رأس آية، فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء؛ لمجيئه عن النبي ﷺ في حديث أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية يقول: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ثم يقف، ثم يقول: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ثم يقف، ثم يقول: ﴿الرحمن الرحيم، ملك يوم الدين﴾ رواه أبو داود ساكتاً عليه، والترمذي وأحمد وأبو عبيد[5] وغيرهم،

---

(١) إمام مقرئ، نحوي، مفسر، له تفسير حسن للقرآن، كان حياً في المائة السادسة، وله كتابان في الوقف؛ (علل الوقف) وهو مطبوع، و(وقوف القرآن) مخطوط. انظر: غاية النهاية: ١٥٧/٢

(٢) في (ت) و (ز): «تماما»

(٣) (واستغنائه) سقطت من المطبوع، وفي (س): (والاستغناء به)

(٤) في المطبوع: (كالتام)

(٥) في المطبوع: (أبو عبيدة) وهو خطأ.

وهو حديث حسن، وسنده صحيح[١].

ولذلك[٢] عدّ بعضهم الوقف على رؤوس الآي في ذلك سنّة، وقال أبـو عمـرو:[٣] وهو أحب إليّ،[٤] واختاره أيضاً البيهقيّ في "شعب الإيمان"،[٥] وغيره من العلماء، وقالوا: الأفضل الوقف على رؤوس الآيات وإن تعلقت بما بعدها،[٦] قالوا: واتّباع هدي رسـول الله ﷺ وسنّته أولى.

وإن لم يتمّ الكلام كان الوقف عليه اضطرارياً؛ وهو المصطلح عليه "بالقبيح" لا يجـوز تعمّد الوقف عليه إلا لضرورة، من انقطاع نَفَس ونحوه؛ لعدم الفائدة، أو لفساد المعنى.

فالوقف التامّ أكثر ما يكون في رؤوس الآي وانقضاء القَصَص؛ نحو الوقـف علـى ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ﴾ والابتداء ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَـٰلَمِينَ﴾ ونحو الوقف علـى ﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ والابتداء ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْـتَعِينُ﴾ ونحـو ﴿وَأُولَـٰئِـكَ هُـمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[٧] والابتداء ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ونحو ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ وابتداء ﴿يَـٰأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾[٨] ونحو ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[٩] / والابتداء ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰئِكَةِ﴾[١٠] ونحو ﴿وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾[١١] والابتـداء ﴿يَـٰبَنِي إِسْـرَٰءِيلَ

٢٢٧/١

---

(١) قال الداني: له طرق كثيرة، وهو أصل في هذا الباب. اهـ
انظر: سنن أبي داود: ٣٧/٤، سنن الترمذي: ١٨٢/٥، المسند: بقية مسند الأنصـار (٢٥٥١٧)، مسـند أبي يعلى: ٤٥١/١٢

(٢) في المطبوع: (وكذلك) بالكاف، تصحيف، وانظر جمال القراء: ٥٥٣/٢

(٣) هو ابن العلاء، كما في المكتفى للداني: ١٤٦

(٤) المكتفى: ١٤٦

(٥) انظر: شعب الإيمان: ٥٢٠/٢

(٦) انظر: المكتفى: ١٤٥

(٧) البقرة: ٥

(٨) البقرة: ٢١

(٩) البقرة: ٢٩

(١٠) البقرة: ٣٠

(١١) البقرة: ٤٦

اذكروا نعمتي﴾[1].

وقد تكون قبل انقضاء الفاصلة نحو ﴿وجعلوا أعزة أهلها أذلة﴾[2] هذا انقضاء حكاية كلام بلقيس[3] ثم قال تعالى: ﴿وكذلك يفعلون﴾[4] رأس آية[5].

وقد يكون وسط الآية نحو ﴿لقد أضلني عن الذكر بعد إذ جاءني﴾[6] هو تمام حكاية قول الظالم[7]، وهو أبي بن خلف[8]، ثم قال تعالى ﴿وكان الشيطان للإنسان خذولا﴾[9].

وقد يكون بعد انقضاء الآية بكلمة نحو ﴿لم نجعل لهم من دونها ستراً﴾[10] آخر الآية، وتمام الكلام ﴿كذلك﴾ أي أمر ذي القرنين كذلك؛ أي كما وصفه تعظيماً لأمره، أو كذلك كان خبرهم، على اختلاف بين المفسرين في تقديره مع إجماعهم على أنه

---

(١) البقرة: ٤٧

(٢) النمل: ٣٤

(٣) بنت هداد بن شرحيل، ويقال: ذي شرح بن عمرو ذي الأذعار ابن أبرهة، وعند الطبري اسمها بلقمة، واختلف في نكاح سيدنا سليمان عليه السلام لها، فقيل أنكحها لنفسه، وقيل: أنكحها له فتى من ملوك اليمن.
انظر: تاريخ الطبري: ٤٨٩/١، التعريف والإعلام: ٩٤، تفسير مبهمات القرآن: ٢٩٢/٢

(٤) من الآية نفسها.

(٥) نقل النحّاس عن أبي حاتم أن الوقف على ﴿أذلة﴾ مرويّ عن ابن عباس رضي الله عنه صحيحاً

(٦) الفرقان: ٢٩

(٧) المكتفى: ١٤١

(٨) كذا قال المؤلّف، وهو يخالف ما عليه جمهور المفسرين من أن ﴿الظالم﴾ هو عقبة بن أبي معيط، و﴿فلاناً﴾ هو «أبيّ» والله أعلم، وهو من صناديد مشركي قريش طعنه النبي ﷺ يوم أحد طعنة كانت سبب وفاته بعد عودته بمكة سنة ٣ هـ، وهو المراد هنا في الآية على قول المؤلّف بسبب ردّه عقبة بن أبي معيط عن الإسلام بعد أن نطق بالشهادتين في بيته أمام رسول الله ﷺ.
انظر: الطبري: ٧/١٩-٨، القرطبي: ١٣-٢٥، التحرير والتنوير: ١١/١٩-١٢

(٩) الفرقان: ٢٩

(١٠) الكهف: ٩٠

التمام[1].

ونحو ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُصْبِحِينَ﴾[2] هو آخر الآية، والتمام ﴿وَبِـــاللَّيْلِ﴾[3] أي مصبحين ومُلْيلين. ونحو ﴿وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِئُونَ﴾[4] آخر الآية، والتمام ﴿وَزُخْرُفًا﴾[5].

وقد يكون الوقف تامّاً على تفسير أو إعراب، ويكون غير تامّ على آخر؛ نحو ﴿وَمَـــا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ﴾[6] وقف تام على أنّ ما بعده مستأنف؛ وهو قول ابن عباس وعائشـــة وابن مسعود وغيرهم، ومذهب أبي حنيفة وأكثر أهل الحديث، وبه قال نافع والكســـائيّ ويعقوب والفرّاء والأخفش وأبو حاتم وسواهم من أئمّة العربية[7].

قال عروة[8]: والراسخون في العلم لا يعلمون التأويل؛ ولكن يقولون آمنّا به.

وهو غير تامّ عند آخرين، والتمام عندهم على ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ فهو عندهـــم معطوف عليه، وهو اختيار ابن الحاجب وغيره[9].

ونحو ﴿الم﴾ ونحوه من حروف الهجاء فواتح السور، الوقف عليها تامّ على أن يكـــون المبتدأ أو الخبر محذوفاً، أي هذا "الم" أو "الم" هذا، أو على إضمار فعل، أي: قل "الم" على

---

(1) انظر: المكتفى: ٣٧٢. القطع: ٤٤٩

(2) الصافات: ١٣٧

(3) الصافات: ١٣٨

(4) الزخرف: ٣٤

(5) الزخرف: ٣٥

(6) آل عمران: ٧

(7) انظر: القطع والائتناف: ٢١٥، المكتفى: ١٩٦

(8) ابن الزبير بن العوام، ابن حواريّ رسول الله ﷺ، أبو عبد الله، عالم المدينة، أحد الفقهاء السبعة، حدّث عن أبيه وخالته عائشة وعليّ وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين، حدّث عنه أبناؤه يحيى وهشام وعثمان ومحمد وأيضاً ابـــن شهاب وغيرهم، توفي سنة ٩٤ هـــ.

انظر: طبقات ابن سعد: ١٧٨/٥، تاريخ البخاري: ٣١/٧، السير ٤٢١/٤-٤٣٧، الدر المنثور: ١٥١/٢

(9) انظر: البحر المحيط: ٣٨٤/٢

استئناف ما بعدها، وغير تام على أن يكون ما بعدها هو الخبر[1].

وقد يكون الوقف تاما على قراءة، وغير تام على أخرى، نحو ﴿مثابة للناس وأمنـًا﴾[2] تام على قرءاة من كسر خاء ﴿ واتخذوا﴾ وكاف على قراءة من فتحها،[3] ونحو ﴿ إلـى صراط العزيز الحميد﴾[4] تام على قراءة من رفع الاسم الجليل بعدها، وحسن على قـراءة من خفض[5].

وقد يتفاضل التام في التمام نحو «مـلك يوم الدين»،و«إياك نعبـد»، و«إيـاك/ نستعين» كلاهما تام؛ إلا أن الأول أتم من الثاني لاشتراك الثاني فيمـا بعـده في معنى الخطاب، بخلاف الأول[6]. ٢٢٨/١

والوقف الكافي يكثر في الفواصل وغيرها نحو ﴿ ومما رزقناهم ينفقـون﴾[7] وعلـى ﴿من قبلك﴾[8] وعلى ﴿هدى من ربهم﴾[9] وكذا ﴿يخادعون الله والذيـن آمنـوا﴾[10] وكذا ﴿إلا أنفسهم﴾[11] وكذا ﴿إنما نحن مصلحون﴾[12] هذا كله كلام مفهوم، والذي

---

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٢٧/١، الدر المصون: ٨١/١، إعراب القرآن للعكبري: ١/ ١٠، القرطـبي: ١٥٤/١

(٢) البقرة: ١٢٥

(٣) قراءة الفتح لنافع وابن عامر، وهي على الخبر، وقراءة الكسر للباقين وهي على الأمر. انظر: النشر: ٢٢٢/٢

(٤) إبراهيم: ٢

(٥) الرفع لأبي جعفر ونافع وابن عامر وصلا في الحالتين، ورويس معهم في الابتداء خاصة، والباقون بـالخفض في الحالتين. انظر: النشر: ٢٩٨/٢

(٦) انظر: إيضاح الوقف والابتداء: ١٧٦/١، المكتفى: ١٥٥

(٧) البقرة: ٣

(٨) البقرة: ٤

(٩) البقرة: ٥

(١٠) البقرة: ٩

(١١) البقرة: ٩

(١٢) البقرة: ١١

بعده كلام مستغن عما قبله لفظا وإن اتصل معنى[1].

وقد يتفاضل في الكفاية كتفاضل التام نحو ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾[2] كاف ﴿فَزَادَهُمْ اللَّهُ مَرَضًا﴾[3] أكفى منه ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[4] أكفى منهما.

وأكثر ما يكون التفاضل في رؤوس الآي نحو ﴿أَلاَ إِنَّهُمْ هُمْ السُّفَهَاءُ﴾[5] كاف ﴿وَلَكِنْ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[6] أكفى، ونحو ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِم الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾[7] كاف و﴿إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾[8] أكفى، ونحو ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾[9] كاف ﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[10] أكفى.

وقد يكون الوقف كافياً على تفسير أو إعراب ويكون غير كاف على آخر، نحو ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾[11] كاف: إذا جعلت "ما" بعده نافية، فإن جُعلت موصولة كان حَسَناً فلا يبتدأ بها، ونحو ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾[12] كاف؛ على أن يكون ما بعده مبتدأ، خبره ﴿أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾[13] وحَسَنٌ على أن يكون ما بعده خبر

---

(١) انظر: الهادي لأبي العلاء: ١/١٥-١٧

(٢) البقرة: ١٠

(٣) البقرة: ١٠

(٤) البقرة: ١٠

(٥) البقرة: ١٣

(٦) البقرة: ١٣

(٧) البقرة: ٩٣

(٨) البقرة: ٩٣

(٩) البقرة: ١٢٧

(١٠) البقرة: ١٢٧

(١١) البقرة: ١٠٢

(١٢) البقرة: ٤

(١٣) البقرة: ٥

﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾[1] أو خبر ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾

وقد يكون كافياً على قراءة وغير كاف على أخرى، نحو ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ﴾[2] كاف على قراءة من قرأ ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾[3] بالخطاب، وتامّ على قراءة من قرأ بالغيب[4]، وهو نظير ما قدمنا في التام، ونحو ﴿يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾[5] كاف على قراءة من رفع «فَيَغْفِرُ»، و«يُعَذِّبُ»[6] وحَسَنٌ على قراءة من جزم[7]، ونحو ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ﴾[8] كاف على قراءة من كسر ﴿وأَنَّ﴾ وحسن على قراءة الفتح.

والوقف الحسن؛ نحو الوقف على ﴿ بِسْمِ اللَّهِ﴾ وعلى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ وعلى ﴿رَبِّ الْعَـٰلَمِينَ﴾ وعلى ﴿الرَّحْمَـٰنِ﴾ وعلى ﴿الرَّحِيمِ﴾ وعلى ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ و﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ الوقف على / ذلك وما أشبهه حَسَنٌ؛ لأنّ المراد من ذلك يفهم، ولكن الابتداء ب ﴿الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ﴾ و﴿رَبِّ الْعَـٰلَمِينَ﴾ و﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ و﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ و﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾لا يحسن لتعلقه لفظاً؛ فإنه تابع لما قبله، إلاّ ما كان من ذلك رأس آية، وتقدم الكلام فيه وأنه سنّة.

١/٢٢٩

وقد يكون الوقف حسناً على تقدير، وكافياً على آخر، وتامّاً على غيرهما، نحو قوله تعالى ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾[9] يجوز أن يكون حسناً إذا جعل ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ نعتاً

---

(١) البقرة: ٣

(٢) البقرة: ١٣٩

(٣) البقرة: ١٤٠

(٤) قراءة الخطاب لابن عامر وحمزة والكسائي وخلف وحفص ورويس، والغيب للباقين. انظر: النشر: ٢/٢٢٣

(٥) البقرة: ٢٨٤

(٦) البقرة: ٢٨٤

(٧) قراءة الرفع لابن عامر وعاصم وأبي جعفر ويعقوب، والجزم للباقين. انظر: النشر: ٢/٢٣٧

(٨) آل عمران: ١٧١، وقراءة الكسر للكسائي فقط. انظر: النشر: ٢/٢٣٧

(٩) البقرة: ٢

﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ وأن يكون كافياً إذا جعل ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾[1] رفعاً بمعنى: هم الذين يؤمنون بالغيب، أو نصباً بتقدير «أعني» الذين، وأن يكون تامّاً إذا جعل ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ مبتدأ وخبره ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾[2].

والوقف القبيح نحو الوقف على ﴿بِسْمِ﴾ وعلى ﴿الحمد﴾ وعلى ﴿ربّ﴾ و«ملك» و«يوم» و﴿إيّاك﴾ و﴿صراط الذين﴾ و﴿غير المغضوب﴾ فكلّ هذا لا يتمّ عليه كلام ولا يفهم منه معنى.

وقد يكون بعضه أقبح من بعض؛ كالوقف على ما يحيل المعنى نحو ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَ لِأَبَوَيْهِ﴾[3] فإن المعنى يفسد بهذا الوقف؛ لأن المعنى يصير[4] أن البنت مشتركة في النصف مع "أبويه"، وإنما المعنى أن النصف للبنت دون الأبوين، ثم استأنف الأبوين بما يجب لهما مع الولد[5]، وكذا الوقف على قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَىٰ﴾[6] إذ الوقف عليه يقتضي أن يكون الموتى يستجيبون مع الذين يسمعون، وليس كذلك؛ بل المعنى أن الموتى لا يستجيبون، وإنما أخبر الله تعالى عنهم أنهم يبعثون؛ مستأنف بهم[7].

وأقبح من هذا ما يحيل المعنى ويؤدّي إلى ما لا يليق والعياذ بالله تعالى، نحو الوقف على ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾[8] و﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ﴾[9] و﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي﴾[10] و﴿لا

---

(1) البقرة: ٣

(2) البقرة: ٥

(3) النساء: ١١

(4) (يصير) سقطت من المطبوع.

(5) انظر: القرطبي: ٥/٧٢

(6) الأنعام: ٣٦

(7) انظر: القرطبي: ٦/٤١٨

(8) البقرة: ٢٦

(9) البقرة: ٢٥٨

(10) غافر: ٢٨

يبعث الله﴾[1] و﴿للذين[2] لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء ولله﴾[3] و﴿فويل للمصلين﴾[4] فالوقف / على ذلك كله[5] لا يجوز إلا اضطرارا لانقطاع النفس، أو نحو ذلك من عارض لا يمكنه الوصل معه. فهذا حكم الوقف اختياريا واضطراريا[6].

٢٣٠/١

وأما الابتداء فلا يكون إلا اختياريا؛ لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة فلا يجوز إلا بمستقل بالمعنى، موف بالمقصود.

وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة، ويتفاوت تماما وكفاية وحسنا وقبحا، بحسب التمام وعدمه، وفساد المعنى وإحالته، نحو الوقف على ﴿ومن الناس﴾[7] فإن الابتداء بـ«الناس» قبيح، و﴿يؤمن﴾ تام، فلو وقف على ﴿من يقول﴾[8] كان الابتداء بـ«يقول» أحسن من ابتدائه ب«من»، وكذا الوقف على ﴿ختم الله﴾[9] قبيح، والابتداء ب«الله» أقبح. وب«ختم» كاف، والوقف على ﴿عزير ابن﴾[10] و﴿المسيح ابن﴾[11] قبيح والابتداء ب«ابن» أقبح، والابتداء ب"عزير" و"المسيح" أقبح منهما. ولو وقف على ﴿ما وعدنا الله﴾[12] ضرورة؛ كان الابتداء بالجلالة قبيحا، وب﴿وعدنا﴾ أقبح

---

(١) النحل: ٣٨

(٢) في المطبوع: (الذين) خطأ

(٣) النحل: ٦٠

(٤) الماعون: ٤

(٥) قوله: «كله» يدخل فيه: ﴿فويل للمصلين﴾ فهي رأس آية، وقد سبق بيان المؤلف لذلك قبل قليل. والله أعلم

(٦) في (س): «اختيارا واضطرارا»

(٧) البقرة ٨

(٨) البقرة: ٨

(٩) البقرة: ٧

(١٠) التوبة: ٣٠

(١١) التوبة: ٣٠

(١٢) الأحزاب: ١٢

منه وبـ﴿ما﴾ أقبح منهما. والوقف على ﴿بعد الذي جاءك من العلم﴾[1] للضرورة والابتداء بما بعده قبيح. وكذا بما قبله، بل[2] من أول الكلام.

وقد يكون الوقف حسنا والابتداء به قبيحا نحو ﴿يخرجون الرسول وإياكم﴾[3] الوقف عليه حسن لتمام الكلام، والابتداء به قبيح لفساد المعنى؛ إذ يصير تحذيرا من الإيمان بالله تعالى.

وقد يكون الوقف قبيحا والابتداء به جيدا نحو ﴿من بعثنا من مرقدنا هذا﴾[4] فإن الوقف على "هذا" قبيح عندنا؛ لفصله بين المبتدأ وخبره؛ ولأنه يوهم أن الإشارة إلى "مرقدنا"، وليس كذلك عند أئمة التفسير، والابتداء بـ﴿هذا﴾ كاف أو تام؛ لأنه وما بعده جملة مستأنفة رد بها قولهم.

تنبيهات

أولها: قول الأئمة لا يجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على الفعل دون الفاعل، ولا على الفاعل دون المفعول، ولا على[5] المبتدأ دون الخبر / ولا على نحو "كان" و"إن" وأخواتهما؛ دون أسمائهما[6]، ولا على النعت دون المنعوت، ولا على المعطوف عليه دون المعطوف، ولا على القسم دون جوابه، ولا على حرف دون ما دخل عليه، إلى آخر ما ذكروه وبسطوه من ذلك؛ إنما يريدون بذلك الجواز الأدائي، وهو الذي يحسن في القراءة، ويروق في التلاوة، ولا يريدون بذلك أنه حرام ولا مكروه ولا ما يؤثم، بل أرادوا بذلك الوقف الاختياري الذي يبتدأ بما بعده.

٢٣١/١

---

(١) البقرة: ١٢٠

(٢) (بل) سقطت من المطبوع.

(٣) الممتحنة: ١

(٤) يس: ٥٢

(٥) (على): ليست في (س) و (ظ)

(٦) في المطبوع: أسمائها، بالإفراد، وهو تحريف.

وكذلك لا يريدون بذلك أنه لا يوقف عليه ألبتة، فإنه حيث اضطر القارئ إلى الوقف على شيء من ذلك، باعتبار قطع نَفَس أو نحوه؛ من تعليم أو اختبار، جاز له الوقف بلا خلاف عند أحد منهم، ثم يعتمد في الابتداء ما تقدم من العود إلى ما قبلُ فيبتدئ به، اللهم إلاّ من يقصد بذلك تحريف المعنى عن مواضعه، وخلاف المعنى الذي أراده الله تعالى؛ فإنه والعياذ بالله يَحْرُم عليه ذلك، ويجب رَدْعه بِحسبه، على ما تقتضيه الشريعة المطهرة،[1] والله تعالى أعلم.

ثانيها: ليس كلّ ما يتعسفه بعض المعربين[2]، أو يتكلفه بعض القراء، أو يتأوّله بعض أهل الأهواء، مما يقتضي وقفاً أو ابتداء، ينبغي أن يتعمد الوقف عليه؛ بل ينبغي تحري المعنى الأتم، والوقفَ الأَوْجَه، وذلك نحو الوقف على ﴿وَارْحَمْنَا أَنْتَ﴾[3] والابتداء ﴿مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا﴾[4] على معنى النداء، ونحو ﴿ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ﴾[5] ثم الابتداء ﴿بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلاَّ إِحْسَاناً﴾ ونحو ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَابُنَيَّ لاَ تُشْرِكْ﴾[6] ثم الابتداء ﴿بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ﴾ على معنى القسم، ونحو ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلاَ جُنَاحَ﴾[7] ونحو ﴿فَانتَقَمْنَا مِنْ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقًّا﴾[8] ويبتدئ ﴿عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ و﴿عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بمعنى واجب أو لازم، ونحو الوقف على ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾[9] والابتداء ﴿فِي السَّمَـوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ﴾[10]، وأشدّ قبحاً من ذلك الوقف على ﴿فِي

---

(١) صرح الداني بكفره. انظر: المكتفى: ١٥٠

(٢) في (س): (المقرئين) وهو تصحيف وتحريف، والتعسف هو: ركوب الأمر بلا تدبر ولا روية، التاج: (عسف)

(٣) البقرة: ٢٨٦

(٤) البقرة ٢٨٦

(٥) النساء: ٦٢

(٦) لقمان: ١٣

(٧) البقرة: ١٥٨

(٨) الروم: ٤٧

(٩) الأنعام: ٣

(١٠) الأنعام:٣

السَّمَـــوَاتِ﴾ والا بتداء ﴿وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ﴾، ونحو الوقف على ﴿ مَا كَانَ لَهُم الْخِيَرَةُ﴾[1] مع وصله بقوله ﴿وَيَخْتَارُ﴾ على أن "ما" موصولة.

ومن ذلك قول بعضهم في ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلاً﴾[2]/ إنّ الوقف على ﴿تُسَمَّى﴾ أي: عيناً مسمّاة معروفة، والابتداء ﴿سَلْ سَبِيلاً﴾ هكذا جملة أمرية؛ أي اسأل طريقاً موصلة إليها، وهذا مع ما فيه من التحريف يبطله إجماع المصاحف على أنه كلمة واحدة[3]، ومن ذلك الوقف على ﴿لاَ رَيْبَ﴾ والابتداء ﴿فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾وهذا يرده قوله تعالى في سورة «السجدة» ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[4].

٢٣٢/١

ومن ذلك تعسّف بعضهم إذا وقف على ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ﴾ أن يبتدئ ﴿اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[5] ويبقى ﴿يَشَاءَ﴾ بغير فاعل، فإنّ ذلك وما أشبهه تمحّل وتحريف للكلم عن مواضعه يُعرف أكثره بالسباق والسياق.

ثالثها: من الأوقاف ما يتأكد استحبابه لبيان المعنى المقصود، وهو ما لو وصل طرفاه لأوهم معنى غير المراد، وهذا هو الذي اصطلح عليه السجاونديّ «لازم»، وعبّر بعضهم عنه «بالواجب»، وليس معناه الواجب عند الفقهاء؛ يعاقب على تركه، كما توهمه بعض الناس ويجيء هذا في قسمي التام والكافي وربما يجيء في الحَسَن.

فمن التامّ: الوقف على قوله ﴿وَلاَ يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ﴾ والابتداء ﴿ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ

---

(١) القصص: ٦٨

(٢) الإنسان: ١٨

(٣) نقل هذا الوجه الزمخشري، وذكر أنه معزو إلى علي ﷺ، ثم شنّع على قائله غاية التشنيع، وقال: هذا غير مستقيم على ظاهره، ثم وجّهه من حيث العربية، وقال: وهو مع استقامته في العربية تكلف وابتداع، وعزوه إلى مثل علي ﷺ أبدع. اهـ

انظر: الكشاف: ١٧٠/٤، البحر المحيط: ٣٩٨/٨، مغني اللبيب: ٦١٢/٢، الدر المصون: ١٠/ ٦١٣-٦١٤، روح المعاني: ١٧٨/١٥

(٤) السجدة: ٢

(٥) التكوير: ٢٩

جميعا﴾[1] لئلا يوهم أن ذلك من قولهم، وقوله ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ عند الجمهور، وعلى ﴿والراسخون في العلم﴾ مع وصله بما قبله عند الآخرين كما تقدم، وقوله ﴿أليس في جهنم مثوى للكافرين﴾[2] والابتداء ﴿والذي جاء بالصدق﴾[3] لئلا يوهم العطف، ونحو قوله ﴿أصحاب النار﴾[4] والابتداء ﴿الذين يحملون العرش﴾[5] لئلا يوهم النعت، وقوله ﴿ربنا إنك تعلم ما نخفي وما نعلن﴾[6] والابتداء ﴿وما يخفى على الله من شيء﴾ لئلا يوهم وصل "ما" وعطفها.

ومن الكافي: الوقف على نحو ﴿وما هم بمؤمنين﴾[7] والابتداء ﴿يخادعون الله﴾[8] لئلا يوهم الوصفية حالا. ونحو ﴿زين للذين كفروا الحيوة الدنيا ويسخرون من الذين آمنوا﴾ والابتداء ﴿والذين اتقوا﴾[9] لئلا يوهم الظرفية "ليسخرون"، ونحو ﴿تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض﴾ والابتداء ﴿منهم من كلم الله﴾[10] لئلا يوهم التبعيض للمفضل عليهم، والصواب جعلها جملة مستأنفة، فلا موضع لها من الإعراب،/ ونحو ﴿ثالث ثلثة﴾ والابتداء ﴿وما من إله إ لا إله واحد﴾[11] لئلا يوهم أنه من مقولهم، ونحو ﴿وما كان لهم من دون الله من أولياء﴾ والابتداء ﴿يضاعف لهم العذاب﴾[12] لئلا يوهم الحالية أو الوصفية.

٢٣٣/١

---

(١) يونس: ٦٥

(٢) الزمر: ٣٢

(٣) الزمر: ٣٣

(٤) غافر: ٦

(٥) غافر: ٧

(٦) إبراهيم: ٣٨

(٧) البقرة: ٨

(٨) البقرة: ٩

(٩) البقرة ٢١٢

(١٠) البقرة: ٢٥٣

(١١) المائدة: ٧٣

(١٢) هود: ٢٠

ونحو ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لاَ يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً﴾ والابتداء ﴿وَلاَ يَسْتَقْدِمُونَ﴾[1] أي ولا هم يستقدمون، لئلا يوهم العطف على جواب الشرط، ونحو ﴿وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وِرْدًا﴾[2] والابتداء ﴿لاَ يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ﴾[3] لئلا يوهم الحال، ونحو ﴿وَلاَ تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ والابتداء ﴿لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾[4] لئلا يوهم الوصفية، ونحو ﴿خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾[5] والابتداء ﴿تَنَزَّلُ الْمَلاَئِكَةُ﴾ مستأنفاً لئلا يوهم النعت، ونحو ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ والابتداء ﴿سُبْحَانَهُ﴾[6] لئلا يوهم أنه من قولهم، وقد منع السجاوندي الوقف دونه، وعلّله بتعجيل التتريه، وألزم بالوقف على ﴿ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ﴾[7] لإيهام كونه من قولهم، ولم يوصل لتعجيل التتريه.

وقد كان أبو القاسم الشاطبيّ رحمه الله يختار الوقف على ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا﴾والابتداء ﴿لاَ يَسْتَوُونَ﴾[8] أي لا يستوي المؤمن والفاسق.

ومن الحسن: الوقف على نحو قوله ﴿مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ والابتداء ﴿إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمْ﴾[9] لئلا يوهم أن العامل فيه ﴿أَلَمْ تَرَ﴾، ونحو ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ ءادَمَ بِالْحَقِّ﴾ والابتداء ﴿إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا﴾[10] ونحو ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ﴾ والابتداء ﴿إِذْ قَالَ

---

(١) الأعراف: ٣٤

(٢) مريم: ٨٦

(٣) مريم: ٨٧

(٤) القصص: ٨٨

(٥) القدر: ٣

(٦) البقرة: ١١٦

(٧) المائدة: ٧٣

(٨) السجدة: ١٨

(٩) البقرة: ٢٤٦

(١٠) المائدة: ٢٧

لقومه﴾[1]، كل ذلك ألزم السجاوندي بالوقف عليه لئلا يوهم أن العامل في "إذ" الفعل المتقدم.

وكذا ذكروا الوقف على ﴿وتعزروه وتوقروه﴾ويبتدأ ﴿وتسبحوه﴾[2] لئلا يوهم اشتراك عود الضمائر على شيء واحد، فإن الضمير في الأولين عائد على النبي ﷺ، وفي الآخر عائد على الله عز وجل، وكذا ذكر بعضهم الوقف على ﴿فأنزل الله سكينته عليه﴾ والابتداء ﴿وأيده بجنود﴾[3] قيل لأن ضمير "عليه" لأبي بكر الصديق، "وأيده" للنبي ﷺ، ونقل عن سعيد بن المسيب، ومن ذلك اختار بعضهم الوقف على ﴿وإن كان قميصه/ قد من دبر فكذبت﴾ والابتداء ﴿وهو من الصـدقين﴾[4] إشعارا بأن يوسف عليه السلام من الصادقين في دعواه.

٢٣٤/١

رابعها: قول أئمّة الوقف لا[5] يوقف على كذا، معناه أن لا[6] يبتدأ بما بعده، إذ كلّ ما أجازوا الوقف عليه، أجازوا الابتداء بما بعده، وقد أكثر السجاونديّ في هذا القسم وبالغ في كتابه (لا)، والمعنى عنده: لا تقف، وكثير منه يجوز الابتداء بما بعده، وأكثره يجوز الوقف عليه.

وقد توهّم من لا معرفة له من مقلّدي السجاونديّ أن منعه من الوقف على ذلك يقتضي أن الوقف عليه قبيح، أي لا يحسن الوقف عليه ولا الابتداء بما بعده، وليس كذلك، بل هو من الحَسَن؛ يَحسُن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده، فصاروا إذا اضطرهم النَفَس يتركون الوقف على الحسن الجائز ويَتَعَدّون[7] الوقف إلى[8] القبيح

---

(١) يونس: ٧١

(٢) الفتح: ٩

(٣) التوبة: ٤٠

(٤) يوسف: ٢٧

(٥) (لا): سقطت من (ز) و (ظ)

(٦) (لا): سقطت من (ز) و (ظ)

(٧) من (س) وكذا ضبطت فيها، وفي البقية: «يتعمدون...على»

(٨) من (س)، وفي البقية: «...على»

الممنوع، فتراهم يقولون: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ﴾ثم يقولون ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ ويقولون ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ﴾ ثم يبتدئون ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾[1] فيتركون الوقف على ﴿عَلَيْهِمْ﴾وعلى ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ الجائزَين قطعاً، ويقفون على ﴿غَيْرِ﴾و﴿الَّذِينَ﴾ اللذين تَعَمُّدُ الوقف عليهما قبيح بالإجماع؛ لأن الأول مضاف، والثاني موصول، وكلاهما ممنوع من تعمد الوقف عليه، وحجّتهم في ذلك قول السجاوندي (لا).

فليت شعري إذ مَنَع من الوقف عليه، هل أجاز الوقف على: ﴿غير﴾ أو ﴿الذين﴾؟ فليعلم أن مراد السجاوندي بقوله: (لا) أي لا يوقف عليه على أن يبتدأ بما بعده كغيره من الأوقاف[2].

ومن المواضع التي منع السجاوندي الوقف عليها وهو من الكافي الذي يجوز الوقف عليه ويجوز الابتداء بما بعده قوله تعالى ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ منع[3] الوقف عليه، قال: لأن ﴿الذين﴾ صفتهم، وقد تقدّم جواز كونه تامًّا وكافياً وحَسَنًا، واختار كثير من أئمتنا كونه كافياً، وعلى كل تقدير فيجوز الوقف عليه والابتداء بما بعده، فإنه وإن كان صفة ﴿للمتقين﴾ فإنه يكون من الحَسَن، وسوّغ ذلك كونه رأس آية.[4] وكذلك منع الوقف

---

(١) البقرة: ٣

(٢) لقائل أن يقول: لأن تعمد الوقف على "غير" و "الذين" المذكورين بل هو اضطراري، والوقف على ما قبلهما على سبيل التعمد مع القدرة على الوقف على ما بعدهما، ولا شك أن تعمد الوقف على المواضع الممنوعة عنده وإن كانت رءوس الآي أولى بالمنع من الوقف الاضطراري المطلق عنده. اهـ بحر الجوامع: ٧٧/ب

(٣) في المطبوع: (مع) وهو تحريف.

(٤) هذا غير مخصوص بالسجاوندي، فإنه أورد في تفسير الكواشي: إن نصبت أو رفعت " ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ مدحاً وقفت على ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ وإن جرّدته وصفاً لهم لم تقف عليهم، وأيضاً لِمَ لا يجوز أن يكون هذا المنع من قبيل ما ذكرتم من منع القراء الوقف بين "النعت" و " المنعوت" أي بمعنى عدم الجواز الأدائي، وعدم الحسن في التلاوة، لا بمعنى أنه حرام أو مكروه، نعم، قال الداني في المكتفى: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ تامّ إذا رفع ﴿الذين﴾ بالابتداء، وجعل الخبر في قوله ﴿أولئك﴾ فإن رفع على المدح بتقدير هم الذين، أو نصب بتقدير: أعني الذين، فالوقف على ﴿ المتقين﴾ كاف، وإن خفض على النعت "للمتقين" فالوقف عليه حسن، وهذه الأوجه جائزة في كل ما يرد من نحو ﴿الذين﴾ و ﴿الذي﴾ نعتاً كقوله ﴿لعلكم تتقون﴾ ﴿الذي جعل لكم﴾ و﴿الفاسقين﴾

==

على ﴿يُنفِقُونَ﴾ للعطف، وجوازه كما تقدم ظاهر[1].

وقد/ ذكرنا في"الاهتداء" رواية أبي الفضل الخزاعيّ عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلّى الغداة، فقرأ في الركعة الأولى بفاتحة الكتاب وب﴿الم(١) ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ وفي الثانية بفاتحة الكتاب وب﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ ثم سلّم، وأيّ مقتدىً به أعظم من ابن عباس ترجمان القرآن[2]. ٢٣٥/١

ومن ذلك ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ منع الوقف عليه، قال: لأن الفاء للجزاء فكان تأكيداً لما في قلوبهم ولو عكس فجعله من الوقف اللازم لكان ظاهراً، وذلك على وجه أن تكون الجملة دعاء عليهم بزيادة المرض، وهو قول جماعة من الفسرين والمعربين، والقول الآخر أن الجملة خبر، ولا يمتنع أن يكون الوقف على هذا كافياً للتعلّق المعنويّ فقط، فعلى كل تقدير لا يمتنع الوقف عليه، ولذلك قطع الحافظ أبو عمرو الداني بكونه كافياً و لم يحك غيره[3].

ومن ذلك ﴿لاَ يَرْجِعُونَ﴾ منع الوقف عليه للعطف بأو، وهي للتخيير، قال: ومعنى التخيير لا يبقى مع الفصل، وقد جعله الداني وغيره كافياً أو تامّاً[4].

==

﴿الذين ينقضون...﴾ ونحو ذلك، فهذا الجواز مخصوص بكون ﴿الذي﴾ نعتاً على ما ذكره الداني، وأنتم قـائلون بعمومه في جميع رءوس الآي، على أن الوقف على قوله تعالى ﴿تتفكرون﴾ قبل قوله ﴿في الدنيا والآخرة﴾ والابتداء بقوله ﴿في الدنيا والآخرة﴾ غير مستحسن عند القراء مع أنه رأس آية عند الكوفيين، لأن قوله ﴿في الدنيا﴾ متعلق بقوله ﴿تتفكرون﴾ أو ب﴿يبين آياته﴾. اهـ

بحر الجوامع: ٧٧ب -٧٨/أ

(١) منع السجاوندي الوقف على ﴿ينفقون﴾ من حيث عطف ﴿الذين يؤمنون بما أنزل﴾ على ﴿الذين يؤمنون بالغيب﴾ لئلا يتوهم عدم العطف المذكور، ولا شك أن هذا المقدار يكفي في منع جواز الوقف الأدائي، وعدم الحسن في التلاوة، نعم يجوز الوقف من حيث كونه كلاماً تاماً وهذا لا ينافي عدم جوازه من الحيثية المذكورة. اهـ، بحر الجوامع: ت ٧٨/ أ

(٢) هذا مُسلّم، لكن لم يجوز أن يكون الوقف منه على ﴿المتقين﴾ و ﴿ينفقون﴾ على سبيل الرخصة، والقرينةُ عليها قصرُ القراءة عن القراءة المسنون عليها في هذه الصلاة. اهـ بحر الجوامع: ق٧٨/أ

(٣) انظر: المكتفي: ١٦٠

(٤) انظر: المكتفي: ١٦١

قلت: وكونه كافياً أظهر و"أو" هنا ليست للتخيير كما قال السجاونديّ، لأن "أو" إنما تكون للتخيير في الأمر أو ما في معناه، لا في الخبر[1]، بل هي للتفصيل، أي من الناظرين من يشبههم بحال المستوقد، ومنهم من يشبههم بحال ذوي صيِّب، والكاف من ﴿كصَيِّب﴾ في موضع رفع؛ لأنها خبر مبتدأ محذوف، أي: ومَثَلُهم كمثل صَيِّب، وفي الكلام حذف، أي: كأصحاب صيِّب، ويجوز أن تكون معطوفة على ما موضعه رفع وهو ﴿كمثل الذي﴾، وكذا قوله ﴿سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾[2] والابتداء بقوله ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ﴾ وقطع الداني بأنه تام.

ومن ذلك ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ منع الوقف عليه؛ لأن ﴿الذي﴾ صفة الرّب تعالى، وليس بمتعيّن أن يكون صفة للرّب كما ذكر، بل يجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي: هو الذي، وحسن القطع فيه؛ لأنه صفة مدح، وجوّز مكيّ أن يكون في موضع نصب بإضمار أعني، وأجاز أيضاً نصبه مفعولاً ب﴿تتقون﴾ وكلاهما بعيد.[3]

ومن ذلك ﴿إِلاَّ الفَسِقِينَ﴾ منع الوقف عليه؛ لأن ﴿الذين﴾ صفتهم، وهو ك﴿الَّذِينَ/ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ سواء. ٢٣٦/١

---

(١) انظر: مغني اللبيب: ٦٤/١-٧١

(٢) النور: ٣٩

(٣) مَنْعُ الوقف من السجاوندي على ﴿في قلوبهم مَرض﴾ للإشارة إلى التعلق المعنويّ، لا بمعنى أنه حرام، وكذلك مَنْعُ الوقف على قوله تعالى ﴿فهم لا يرجعون﴾ من حيث إن "أو" للتخيير. وما قلتم في النشر من أن "أو" إنما تكون للتخيير في الأمر أو ما في معناه، لا شك أنه يمكن أن يأوّل الآية ههنا بمعنى الأمر، أي: إن شئت شبِّهْهم بأصحاب الصيِّب كما أشار إليه صاحب الكواشي وغيره من المفسرين.

وكذا منع الوقف منه على قوله تعالى ﴿سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ والابتداء بقوله ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ﴾ للإشارة إلى العطف على ﴿كَسَرَابٍ﴾.

وما قلتم إن الداني قطع بأنه تام، فليس في المكتفى، بل على قوله ﴿يَرْزُقُ مَنْ يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ على أن صاحب الكواشي قال: لا أحب الوقف على﴿سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ لكون ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ﴾ عطفاً على ﴿كَسَرَابٍ﴾.

وكذا منع الوقف على ﴿تُنفِقُونَ﴾ من حيث إن ﴿الذِينَ﴾ صفة الرب، وكذا على ﴿الفَاسِقِينَ﴾ لكون ﴿الذِينَ﴾ صفتهم لا بمعنى أن الوقف من كل وجه ممنوع وحرام، تأمل فإن هذا من مزالق الأذكياء. اهـ بحر الجوامع: ق٧٨/أ

ومثل ذلك كثير في وقوف السجاوندي، فلا يغتر بكل ما فيه، بل يتبع فيه الأصوب ويختار منه الأقرب.

خامسها: يغتفر في طول الفواصل، والقَصَص، والجمل المعترضة، ونحو ذلك، وفي حالة جمع القراءات، وقراءة التحقيق، والترتيل، ما لا يغتفر في غير ذلك، فربما أجيز الوقف والابتداء لبعض ما ذكر، ولو كان لغير ذلك لم يبح، وهذا الذي يسميه السجاوندي «المرخّص ضرورة» ومثّله بقوله تعالى ﴿وَالسَّمَاء بِنَاء﴾ والأحسن تمثيله بنحو ﴿قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ وبنحو ﴿وَالنَّبِيِّينَ﴾ وبنحو ﴿وَأَقَامَ الصَّلَوةَ وَءَاتَى الزَّكَوةَ﴾[1] وبنحو ﴿عَاهَدُوا﴾ ونحو كل من ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ﴾[2] إلى آخره، وهو إلى ﴿إِلاَّ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾[3] إلاّ أن الوقف على آخر الفاصلة قبله أكفى. ونحو كلّ من فواصل ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[4] إلى آخر القصة، وهو ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[5].

ونحو فواصل ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾[6] إلى جواب القسم عند الأخفس والكوفيين والزجاج وهو ﴿إِنْ كُلٌّ إِلاَّ كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ[7]﴾[8] وقيل الجواب ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ أي لكم، وحذفت اللام.

وقيل الجواب: ﴿ص﴾ على أن معناه صدق الله، أو محمد.

وقيل الجواب محذوف تقديره: لقد جاءكم، أو إنه لمعجز، أو ما الأمر كما تزعمون،

---

(١) البقرة: ١٧٧

(٢) النساء: ٢٣

(٣) النساء: ٢٤

(٤) المؤمنون: ١

(٥) المؤمنون: ١١

(٦) سورة ص: ١

(٧) في المطبوع: (العقاب)، وهو خطأ.

(٨) سورة ص: ١٤

أو إنك لمن المرسلين[1].

ونحو ذلك الوقف على فواصل ﴿والشمس وضحاها﴾ إلى ﴿قد أفلح من زكاها﴾ ولذلك أجيز الوقف على ﴿لا أعبد ما تعبدون﴾ دون ﴿يـأيها الكافرون﴾ وعلى ﴿الله الصمد﴾ دون ﴿هو الله أحد﴾ وإن كان ذلك كله معمول ﴿قل﴾ ومن ثم كان المحققون يقدرون إعادة العامل، أو عاملا آخر، أو نحو ذلك فيما طال.

سادسها: كما اغتفر الوقف لما ذكر، قد لا يغتفر ولا يحسن فيما قصر من الجمل، وإن لم يكن التعلق لفظيا نحو ﴿ولقد آتينا موسى الكتاب﴾ ﴿وآتينا عيسى ابن مريم البينات﴾ لقرب الوقف على: ﴿بالرسل﴾ وعلى: ﴿القدس﴾.

١/٢٣٧

ونحو ﴿مالك الملك﴾[2] لم يغتفروا/ القطع عليه لقربه من ﴿تؤتي الملك من تشاء﴾ وأكثرهم لم يذكر ﴿ تؤتي الملك من تشاء﴾ لقربه من ﴿وتنزع الملك ممن تشاء﴾، وكذا لم يغتفر كثير منهم الوقف على ﴿وتعز من تشاء﴾ لقربه من ﴿وتذل من تشاء﴾ وبعضهم لم يرض الوقف على ﴿وتذل من تشاء﴾ لقربه من ﴿بيدك الخير﴾، وكذا لم يرضوا الوقف على ﴿تولج اليل في النهار﴾ وعلى ﴿تخرج الحي من الميت﴾ لقربه من ﴿وتولج النهار في اليل﴾ ومن ﴿وتخرج الميت من الحي﴾[3].

وقد يغتفر ذلك في حالة الجمع، وطول المد، وزيادة التحقيق وقصد التعليم؛ فيلحق بما قبل لما ذكرنا، بل قد يحسن؛ كما أنه إذا عرض ما يقتضي الوقف من بيان معنى، أو تنبيه على خفي؛ وقف عليه وإن قصر، بل ولو كان كلمة واحدة ابتدئ بها، كما نصوا على الوقف على ﴿بلى﴾ و﴿كلا﴾ ونحوهما مع الابتداء بهما؛ لقيام الكلمة مقام الجملة كما سنبينه.

سابعها: قد يجيزون الوقف على حرف، ويجيز آخرون الوقف على آخر، ويكون بين الوقفين مراقبة على التضاد، فإذا وقف على أحدهما امتنع الوقف الآخر، كمن أجاز الوقف

---

(١) انظر: الدر المصون: ٩/٣٤٤-٣٤٦

(٢) آل عمران: ٢٦

(٣) آل عمران: ٢٧

على ﴿لَا رَيْبَ﴾ فإنه لا يجيزه على﴿ فِيهِ﴾، والذي يجيزه على ﴿فِيهِ﴾ لا يجيزه على ﴿لَا رَيْبَ﴾، وكالوقف على ﴿مَثَلاً﴾ يراقب الوقف على ﴿مَا﴾ من قوله ﴿مَثَلاً مَا بَعُوضَةً﴾ وكالوقف على ﴿مَاذَا﴾ يراقب ﴿مَثَلاً﴾ وكالوقف على ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ﴾ فإنّ بينه وبين ﴿كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾[1] مراقبة، وكالوقف على ﴿وَقُودُ النَّارِ﴾[2] فإنّ بينه وبين ﴿كَدَأْبِ/ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ مراقبة، وكذلك الوقف على ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ﴾ بينه وبين ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾[3] مراقبة، وكالوقف على ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ فإنه يراقب ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾[4] وكذا الوقف على ﴿مِنْ النَّـدِمِينَ﴾[5] يراقب ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾.

٢٣٨/١

وأوّل من نبّه على «المراقبة» في الوقف الإمام الأستاذ أبو الفضل الرازي، أخذه من «المراقبة» في «العَروض»[6].

ثامنها: ربما يراعى في الوقف «الازدواج» فيوصَل ما يوقف على نظيره مما يوجد التمام عليه وانقطع تعلقه ممّا بعده لفظاً، وذلك من أجل ازدواجه نحو ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ مع ﴿وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ﴾[7] ونحو ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ مع ﴿وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾[8] نحو﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[9] ونحو ﴿تُولِجُ الَّيْلَ

---

(١) البقرة: ٢٨٢

(٢) آل عمران: ١٠

(٣) آل عمران: ٧

(٤) المائدة: ٢٦

(٥) المائدة: ٣١

(٦) المراقبة بين الوقفين ألاّ يثبتا معاً، ولا يسقطا معاً، بل يوقف على أحدهما، أمّا في «العروض» فهي عدم اجتماع «الزحافين» فإذا وجد أحدهما لم يحصل الآخر، ولا يصح أن تخلو التفعيلة منهما، والمراقبة يكون في بحري «المضارع» و«المقتضب».

وانظر تفصيل كل ذلك في: العمدة: ٢٩١/١-٢٩٢، الوافي: ١٦٥، الهادي: ٥٥/١-٥٧، شرح أهدى سبيل: ١٣٤-١٣٥

(٧) البقرة: ١٣٤

(٨) البقرة: ٢٠٣

(٩) البقرة: ٢٨٦

فِي النَّهَارِ﴾ مع ﴿وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾ نحو﴿تُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ مع ﴿وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾[١] ونحو ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾ مع ﴿وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾[٢] وهذا اختيار نُصَير بن محمد ومن تبعه من أئمّة الوقف[٣].

تاسعها: لا بدّ من معرفة أصول مذاهب الأئمّة القراء في الوقف والابتداء؛ ليعتمد في قراءة كلٍّ مذهبه.

فنافع كان يراعي محاسن الوقف والابتداء بحسب المعنى، كما ورد عنه النص بذلك.

وابن كثير روينا عنه نصّاً أنه كان يقول: إذا وقفت في القرآن على قوله تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ﴾[٤] وعلى قوله ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾[٥] وعلى ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾[٦] لم أُبال بعدها وقفت أو لم أقف، وهذا يدلّ على أنه يقف حيث ينقطع نَفَسُه[٧]، وروى عنه الإمام الصالح أبو الفضل الرازي أنه كان يراعي الوقف على رءوس الآي مطلقاً، ولا يتعمد في أوساط الآي وقفاً سوى هذه الثلاثة المتقدمة.

وأبو عمرو فروينا عنه أنه كان يتعمد الوقف على رءوس الآي ويقول: هو أحب إليّ، وذكر عنه الخزاعي أنه كان يطلب حسن الابتداء، وذكر عنه أبو الفضل الرازي: أنه كان

---

(١) آل عمران: ٢٧

(٢) فصلت: ٤٦

(٣) هذه الفقرة كلها جاءت في المطبوع «سابعاً» قبل التي قبلها، وهو تحريف من النساخ. والله أعلم.

(٤) البقرة: ٧

(٥) الأنعام: ١٠٩

(٦) النحل: ١٠٣

(٧) لقائل أن يقول: لِمَ لا يجوز أن يكون مراده بقوله: (لم أبال بعدها وقفت أم لم أقف) ما كان مثلها في كونها كلاماً تامّ المعنى، على أن قوله (لم أبال بعدها وقفت أم لم أقف) لم يدل على عدم الوقف على ما سواه، بل يحتمل الوجهين.

وقول الشيخ: وهذا يدل على أنه يقف حيث ينقطع نفسه، إن أراد أنه مخصوص به فغير مسلّم؛ لأن كل واحد من القراء هذه الحالة أنه يقف حيث ينقطع نفسه، وإن أراد معنى آخر فليبين من أي اللفظ من كلامه فهم ذلك. اهـ بحر الجوامع: ق٧٨/ب

يراعي حسن الوقف.

وعاصم ذكر عنه أبو الفضل الرازي أنه كان يراعي حسن الابتداء، وذكر الخزاعي أن عاصماً والكسائيّ كانا يطلبان الوقف من حيث يتم الكلام.

وحمزة اتفقت الرواة عنه أنه كان يقف عند انقطاع النفس، فقيل: لأن قراءته التحقيقُ والمدّ الطويل، فلا يبلغ نفس القارئ إلى وقف التمام ولا إلى الكافي.

وعندي أن ذلك من أجل كون القرآن عنده كالسورة الواحدة فلم يكن يتعمد وقفاً معيّناً، ولذلك آثر وصل السورة بالسورة، فلو كان من أجل التحقيق لآثر القطع على آخر السورة[1].

والباقون من القراء كانوا يراعون حسن الحالتين وقفاً وابتداء، كذا حكى عنهم غير واحد، منهم الإمامان أبوا[2] الفضل الخزاعيّ والرازي رحمهما الله تعالى.

٢٣٩/١

عاشرها: في الفرق بين الوقف، والقطع، والسكت:/

هذه العبارات جرت عند كثير من المتقدمين مراداً بها الوقف غالباً، ولا يريدون بها غير الوقف إلا مقيّدة، وأما عند المتأخرين وغيرهم من المحقّقين فإن القطع عندهم: عبارة عن قطع القراءة رأساً، فهو كالانتهاء، فالقارئ به كالمُعرض عن القراءة، والمنتقل منها إلى حالة أخرى سوى القراءة كالذي يقطع على حزب، أو وِرْد، أو عُشر، أو في ركعة ثم يركع، أو نحو ذلك مما يؤذن بانقضاء القراءة والانتقال منها إلى حالة أخرى، وهو الذي

---

(١) لقائل أن يقول: كون القرآن عنده كالسورة الواحدة؛ لا يقتضي أن لا يتعمد وقفاً معيناً، ولا إيثار وصل السورة بالسورة، لِمَ لا يجوز أن يكون ذلك منه لأجل الحرص على التلاوة، أو لأجل إظهار المهارة في العلم بكيفية طرق الوصل وتعليمها، ولو اقتضى عدم تعمد توقف إنما يقتضي وصل السورة بالسورة، لا عدم تعمد الوقف في أوساط السورة، ولواقتضى ينبغي أن يقتضي في السورة الواحدة عدم تعمد الوقف عند سائر القراء أيضاً وليس كذلك، تأمل.

وأيضاً الملازمة في قوله: فلو كان من أجل التحقيق لآثر القطع على آخر السورة؛: ممنوعة. اهـ بحر الجوامع: ق ٧٩/أ

(٢) كذا بالتثنية وهو الصواب، وفي المطبوع «أبو» بالإفراد، وهو تحريف.

يستعاذ بعده للقراءة المستأنفة أدباً[1] ولا يكون إلا علـــى رأس آيـــة؛ لأن رءوس الآي في نفسها مقاطع[2].

أخبرنا أبو العباس أحمد بن محمد بن الحسين الفيروزابادي في آخرين مشافهة عـــن أبي الحسن علي بن أحمد السعدي،[3] أنا محمد بن أحمد الصيدلانيّ[4]؛ في كتابه عن الحسن بـن أحمد الحداد، أخبرنا أبو بكر أحمد بن الفضل، أنا أبو الفضل محمد بن جعفـــر الخزاعـــيّ، أخبرني أبو عُمر بن حيُّويَه،[5] حدثنا أبو الحسن[6] بن المنادي، ثنا عبد الله بن أحمد بـــن حنبل، حدثني أبي، ثنا الحسين بن محمد المروزي، حدثنا خلف[7] عن أبي سنان هو ضـــرار بن مرة[8] عن عبد الله بن أبي الهذيل[9] أنه قال: إذا افتتح أحدكم آية يقرؤها فلا يقطعـــها حتى يتمها[10].

---

(1) «أدباً» من (س) فقط.

(2) انظر: إيضاح الوقف والابتداء: ٣٨٧/١

(3) هو ابن البخاري، تقدمت ترجمته

(4) أبو جعفر، مسند الوقت، روى عنه الضياء وغيره، توفي سنة ٦٠٣ هـــ.

انظر: التكملة: ١٢١/٢-١٢٢، السير: ٤٣٠/٢١-٤٣١

(5) محمد بن العباس بن محمد، الخزاز، البغدادي، سمع الباغندي والبغوي وغيرهما، وحدث عنه البرقـــاني والخـــلال وغيرهما، توفي سنة ٣٨٢ هـــ. تنبيه: في المطبوع «أبو عمرو» وهو خطأ.

انظر: تاريخ بغداد: ٣/ ١٢١-١٢٢، المنتظم: ١٧٠/٧-١٧١، السير: ٤٠٩/١٦-٤١٠

(6) كذا في جميع النسخ، وهو خطأ، صوابه: «الحسين» مصغراً.

(7) خلف بن خليفة، تغير قبل موته، واختلط، صدوق، قال الحاكم: أخرجه مسلم في الشواهد، توفي سنة ١٨١هـــ.

انظر: من تكلم فيه: ٧٦/١، الجرح والتعديل: ٣٦٩/٣-٣٧٠، السير: ٣٤١/٨-٣٤٢

(8) الشيباني، سمع سعيد بن جبير، روى عنه الثوري وابن عيينة.

انظر: المقتنى في سرد الكنى: ٩٥/١، الكنى والأسماء: ٤٠٢/١

(9) العنزي، روى عن ابن مسعود ﷺ وأبي هريرة وغيرهما، وروى عنه عطاء بن السائب وغيره.

انظر: غاية النهاية: ٤٦٢/١-٤٦٣- الجرح والتعديل: ١٩٦/٥، الحلية: ٣٥٨/٤-٣٦٤، السير: ١٧٠/٤-١٧١

(10) عقّب المؤلف على ذلك بقوله: وقد حمله أئمتنا على أن مراده بذلك القراءة في الصلاة ونحو ذلك من القطع لا ==

وأخبرتنا به أم محمد بنت محمد السعدية إذنا، أخبرنا علي بن أحمد جدي، عن أبي سعد الصفار، ثنا أبو القاسم بن طاهر،[1] أخبرنا أبو بكر الحافظ،[2] أخبرنا أبو نصر بن قتادة،[3] أخبرنا أبو منصور النضروي،[4] حدثنا أحمد بن نجدة،[5] ثنا سعيد بن منصور، ثنا خلف بن خليفة، حدثنا أبو سنان عن ابن أبي الهذيل قال: إذا قرأ أحدكم الآية فلا يقطعها حتى يتمها.

قال الخزاعي: في هذا دليل على أنه لا يجوز قراءة بعض الآية في الصلاة حتى يتمّها، فيركع حينئذ، قال: فأما جواز ذلك لغير المصلّي فمجمع عليه.

قلت: كلام ابن أبي الهذيل أعمّ من ذلك، ودعوى الخزاعيّ الإجماع على الجواز لغير المصلي فيها نظر، إذ لا فرق بين الحالتين[6] والله تعالى أعلم.

وقد أخبرتني به أسند من هذا الشيخة الصالحة أم محمد ست العرب ابنة / محمد بن علي[7] بن أحمد بن[8] البخاري رحمهما الله فيما شافهتني به بمنزلها من الزاوية الأرموية[9] ٢٤٠/١

==

الوقف والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ٤٦٣/١

(١) هو زاهر الشحامي، تقدم ص: ٣٣٨

(٢) هو الإمام البيهقي، تقدم ص: ٢٧٤

(٣) لم أعرفه.

(٤) العباس بن الفضل بن زكريا، ثقة، مسند، روى عنه الدقاق وغير، وثقه الخطيب، توفي سنة ٣٧٢ هـ،

انظر: السير: ٣٣١/١٦، الشذرات: ٧٩/٣

(٥) المحدّث القدوة، أبو الفضل الهروي، الثقة، حدّث عنه أبو إسحاق البزاز وغيره، توفي سنة ٢٩٦ هـ.

انظر: السير: ٥٧١/١٣، الشذرات: ٢٢٤/٢

(٦) لقائل أن يقول: بين الحالتين فرق وهو؛ أن الاقتصار ببعض الآية في الصلاة ممنوع؛ لأنه يستلزم ترك الفرض، وفي غير الصلاة لا يستلزم شيئاً، فلا وجه لمنعه في خارج الصلاة. اهـ بحر الجوامع: ق٨٠/ب

(٧) في (س) «عثمان»، خطأ.

(٨) (بن) سقطت من المطبوع.

(٩) وهي فوق الروضة بجبل قاسيون، أسسها الشيخ الصالح القدرة عبد الله بن يونس الأرموي المتوفى سنة٦٣١هـ

انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ١٩٦/٢

بسفح قاسيون في سنة ست وستين وسبعمائة، أخبرنا جدي أبو الحسن علي المذكور قراءة عليه وأنا حاضرة، أخبرنا أبو سعد عبد الله بن عمر بن الصفار في كتابه، أخبرنا أبو القاسم زاهر بن طاهر الشحامي، أنا أبو بكر أحمد بن الحسين الحافظ، أنا أبو نصر بن قتادة، أخبرنا أبو منصور النضروي، ثنا أحمد بن نجدة، أنا سعيد بن منصور، ثنا أبو الأحوص عن أبي سنان عن ابن أبي الهذيل أنه[1] قال: كانوا يكرهون أن يقرؤا بعض الآية ويدعوا بعضها.

وهذا أعم من أن يكون في الصلاة أو خارجها، وعبد الله بن أبي الهذيل هذا تابعي كبير، وقوله: (كانوا) يدل على أن الصحابة كانوا يكرهون ذلك، والله تعالى أعلم[2].

والوقف: عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمنا؛ يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة؛ إما بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله، كما تقدم جوازه في أقسامه الثلاثة لا بنية الإعراض[3]، وتنبغي البسملة معه في «فواتح» السور كما سيأتي[4]، ويأتي في رءوس الآي وأوساطها، ولا يأتي في وسط كلمة، ولا فيما اتصل رسما كما سيأتي، ولا بد من التنفس معه، كما سنوضحه.

والسكت: عبارة عن قطع الصوت زمنا هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس.

وقد اختلفت ألفاظ أئمتنا في التأدية عنه بما يدل على طول السكت وقصره، فقال أصحاب سليم عنه عن حمزة في السكت على الساكن قبل الهمز: سكتة يسيرة[5].

وقال جعفر الوزان[6] عن علي بن سليم[7] عن خلاد: لم يكن يسكت على السواكن

---

(١) (أنه) سقطت من المطبوع.

(٢) رواه أبو عبيد في: فضائل القرآن: ١٩٠

(٣) انظر: ص: ٨٠٨

(٤) انظر: ص: ٨٥٩

(٥) انظر: جامع البيان: ١١٥ب

(٦) ابن محمد، القرشي، يعرف بصنجة، مقرئ متصدر من أئمة القراء المشهورين. غاية النهاية: ١/١٩٤

(٧) كذا في النسخ: (سليم)، وذكر في ترجمته أنه: سلم، بدون ياء، وهو الصواب.

وهو: علي بن الحسين بن سلم، النخعي، راو مشهور، قال أبو العلاء: يروي عن خلاد وسليم، وهو صادق في

==

كثيراً[1].

وقال الأشناني: سكتة قصيرة[2].

وقال قتيبة عن الكسائي: سكت سكتة مختلسة من غير إشباع[3].

وقال النقار[4] عن الخياط[5] يعني عن[6] الشموني[7] عن الأعشي: تسكت حتى يظن أنك قد نسيت ما بعد الحرف[8].

وقال أبو الحسن طاهر بن غلبون: وقفة يسيرة[9].

وقال مكيّ: وقفة خفيفة[10].

وقال ابن شريح: وقيفة[11].

==

كليهما. انظر: غاية النهاية: ١/٥٣٣

(١) انظر: جامع البيان: ١١٥

(٢) انظر: جامع البيان: ١١٥

(٣) انظر: جامع البيان: ١١٥

(٤) الحسن بن داود، أبو علي، نحوي، مصدر حاذق، من أضبط أصحاب الخياط، وقرأ عليه (٤٠) ختمة ذكر له الذهبيّ رؤيا لطيفة، توفي قبل سنة ٣٥٠ هـ انظر: غاية النهاية: ١/٢١٢، المعرفة: ٢/٥٩٢-٥٩٣، بغية الوعاة: ١/٥٠٣

(٥) القاسم بن أحمد أبو محمد، يعرف بالقملي، إمام في قراءة عاصم، حاذق، ثقة، أجمع الناس على تفضيله في قراءة عاصم، توفي سنة ٢٩١ هـ

انظر: غاية النهاية: ٢/١٦-١٧، المعرفة: ١/٤٩٤-٤٩٥، تاريخ بغداد: ١٢/٤٣٨

(٦) (عن) سقطت من المطبوع.

(٧) محمد بن حبيب، أبو جعفر، مقرئ ضابط مشهور، تلقن القرآن من الأعمش تلقيناً. توفي بعد سنة ٢٤٠ هـ الشمّوني: لم أجد نسبتها إلى شيء، والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ٢/١١٤-١١٥، المعرفة: ١/٤١٣

(٨) انظر: جامع البيان: ١١٥ب

(٩) الذي وقفت عليه في التذكرة: (وقفة خفيفة). التذكرة: ١/١٤٥ و ٢/٤١٢

(١٠) التبصرة: ٥٧٢ -٥٧٣

(١١) الكافي: ١٢٤

وقال أبو العز: سكتة يسيرة هي أكثر من سكت القاضي عن رويس[1].

وقال الحافظ / أبو العلاء يسكت حمزة والأعشى[2] وابن ذكوان من طريق العلوي[3]، والنهاوندي عن قتيبة، من غير قطع نَفَس وأتمّهم سكتة[4] حمزة والأعشى[5]. ٢٤١/١

وقال أبو محمد سبط الخياط: حمزة وقتيبة يقفان وقفة يسيرة من غير مهلة[6].

وقال أبو القاسم الشاطبي: [سكتاً مقللاً][7].

وقال الداني: سكتة لطيفة من غير قطع. وهذا لفظه أيضا في السكت بين السورتين من "جامع البيان"[8]

وقال فيه ابن شريح: بسكتة خفيفة[9].

وقال ابن الفحام: سكتة خفيفة[10].

وقال أبو العز: مع سكتة يسيرة[11].

وقال أبو محمد في «المبهج»: وقفة تؤذن بإسرارها، أي بإسرار البسملة، وهذا يدل على المهلة[12].

---

(1) الإرشاد: ١٨٨، وقال في الكفاية: وقفة يسيرة اهـ: ٢٢٦

(2) تقدمت ترجمته ص: ٦٥٥

(3) تقدمت ترجمته ص: ٥٤٦

(4) في غاية الاختصار: (سكتا) انظره: ٢٦٦/١

(5) غاية الاختصار: ٢٦٥/١-٢٦٦

(6) المبهج: ٣٢٦/١

(7) الشاطبية: ١٩

(8) التيسير: ١٤٢، جامع البيان: ٥٩/١/ب

(9) الكافي: ١٤

(10) التجريد: ١٩ب

(11) الإرشاد: ١٨٨

(12) المبهج: ٣٤٥/١

وقالَ الشاطبي: [وسكتهم المختار دون تنفس][1].

وقال أيضا: [وسكتة حفص دون قطع لطيفة][2].

وقال الداني في ذلك: بسكتة لطيفة من غير قطع[3].

وقال ابن شريح: وقيفة[4].

وقال أبو العلاء: بوقيفة[5].

وقال ابن غلبون: وقفة خفيفة[6].

وكذا قال المهدوي[7].

وقال ابن الفحّام: سكتة خفيفة[8].

وقال القلانسي في سكت[9] أبي جعفر على حروف الهجاء: يفصل بين كل حرف[10] منها بسكتة يسيرة[11].

وكذا قال الهمذاني[12].

وقال أبو العزّ: ويقف على: ﴿ص﴾ و ﴿ق﴾ و﴿ن﴾ وقفة يسيرة[13].

---

(1) الشاطبية: ٦٦

(2) المصدر السابق

(3) التيسير: ١٤٢

(4) الكافي: ١٢٤

(5) غاية الاختصار: ٥٥٢/٢

(6) التذكرة: ٤١٢/٢

(7) لم أجده في (شرح الهداية)

(8) التجريد: ٣٦ب

(9) في (س): «وقف»

(10) في (س): «حرفين»

(11) الكفاية الكبرى: ٢٢٦

(12) غاية الاختصار: ٤٠٤/٢

(13) الإرشاد: ٢٠٧

وقال الحافظ أبو عمرو في "الجامع": واختياري فيمن ترك الفصل سوى حمزة أن يسكت القارئ على آخر السورة بسكتة خفيفة[1] من غير قطع شديد[2].

فقد اجتمعت ألفاظهم على أن «السكت» زمنه دون زمن الوقف عادة، وهم في مقداره بحسب مذاهبهم في التحقيق، والحدر، والتوسط، حسبما تحكمه المشافهة.

وأما تقييدهم بكونه دون تنفس فقد اختلفت أيضاً في المراد به آراء بعض[3] المتأخرين، فقال الحافظ أبو شامة: الإشارة بقولهم[4] [دون تنفس] إلى عدم الإطالة المؤذنة بالإعراض عن القراءة[5].

وقال الجعبريّ: قطع الصوت زماناً قليلاً أقصر من زمن إخراج النَّفَس؛ لأنه إن طال صار وقفاً يوجب البسملة[6].

وقال الأستاذ ابن بُصخان: أي دون مهلة، وليس المراد بالتنفس هنا إخراج النفس؛ بدليل أن القارئ إذا أخرج نَفَسه مع السكت بدون مهلة لم يمنع من ذلك فدلّ على أن التنفس هنا بمعنى المهلة[7].

وقال ابن جبارة: «دون تنفس» يحتمل معنيين: أحدهما: سكوت يقصد به الفصل بين السورتين / لا السكوت الذي يقصد به القارئ التنفس، ويحتمل أن يراد به سكوت دون السكوت لأجل التنفس، أي أقصر منه، أي دونه في المترلة والقصر؛ لكن يحتاج إذا حمل الكلام على هذا المعنى أن يعلم مقدار السكوت لأجل التنفس، حتى يجعل هذا دونه في

٢٤٢/١

---

(١) في (ظ): «خفية»

(٢) جامع البيان: ١/ ٥٩/ب وفي المطبوع: (شديدة) وهو خطأ.

(٣) في (س): «بعض آراء»

(٤) في إبراز المعاني: «قوله»: وهو الصحيح، والمراد به الشاطبيّ رحمه الله.

(٥) في إبراز المعاني: ٢٣٢/١

(٦) كتر المعاني: ١٨٨/٢

(٧) لم أجد هذا المصدر

القصر. قال: ويعلم ذلك بالعادة وعرف القراء[1].

قلت: الصواب حمل "دون" من قولهم [دون تنفس] أن تكون بمعنى «غير» كما دلّت عليه نصوص المتقدمين، وما أجمع عليه أهل الأداء من المحققين من أن السكت لا يكون إلا مع عدم التنفس، سواء قَلّ زمنه أم كثر، وإنَّ حملَه على معنى "أقلّ" خطأٌ، وإنما كان هذا صواباً لوجوه:

أحدها: ما تقدم من النصّ عن الأعشى "تسكت حتى يظن أنك قد نسيت"، وهذا صريح في أنّ زمنه أكثر من زمن إخراج النَّفَس وغيره.

ثانيها قول صاحب «المبهج»: سكتة تؤذن بإسرارها، أي بإسرار البسملة، والزمن الذي يؤذن بإسرار البسملة أكثر من زمن[2] إخراج النَّفَس بلا نظر.

ثالثها: أنه إذا جعل بمعنى أقلّ فلا بد من تقديره، كما قدروه بقولهم: أقل من زمان إخراج النفس ونحو ذلك، وعدمُ التقدير أولى.

رابعها: أن تقدير ذلك على الوجه المذكور لا يصح؛ لأن زمن إخراج النفس وإن قلّ لا يكون أقلّ من زمن قليل السكت، والاختبار يبيّن ذلك.

خامسها: أن التنفس على الساكن في نحو:﴿الأرض﴾ و﴿الآخرة﴾ و﴿قرآن﴾ و﴿مسئولا﴾ ممنوع اتفاقاً، كما لا يجوز التنفس[3] على الساكن في نحو: ﴿الخالق﴾ و﴿البارئ﴾ و ﴿فرقان﴾ و ﴿مسحوراً﴾ إذ التنفس في وسط الكلمة لا يجوز[4]، ولا فرق

---

(١) لم أجد هذا المصدر

(٢) (زمن): سقطت من المطبوع.

(٣) في (س): «الوقف»

(٤) يمكن أن يجاب عن الأول بأن يقال: لا نسلم أن نص بعض الأئمة (تسكت حتى تظن أنك قد نسيت) يدل على أن زمنه أكثر من زمن إخراج النَّفَس، فضلاً عن التصريح به؛ لأنه يجوز أن يكون السكوت في زمن أقل من زمان إخراج النفس مظنة النسيان.

وعن الثاني: بأن زمان قراءة البسملة يجوز أن يكون أقل من زمن إخراج النفس على سبيل العادة، إذا قرأ القارئ بسرعة، فهلاّ أطلقتم بقولكم: إن الزمن الذي يؤذن بإسرار البسملة أكثر من زمن إخراج النفس بلا نظر

وعن الثالث: أن التقدير في كلام الفصحاء لحصول معنىً حَسَنٍ معقولٍ لاشبهة فيه، أحسنُ من عدم التقدير فيه،

==

بين أن يكون بين سكون وحركة، أو بين حركتين.

وأمّا استدلال ابن بُصخان بأن القارئ إذا أخرج نَفَسه مع السكت بدون مهلة لم يمنع من ذلك؛ فإن ذلك ليس على إطلاقه، فإنّه إن أراد مطلق السكت فإنه يمنع من ذلك إجماعاً، إذ لا يجوز التنفس في أثناء الكلمة كما قدمنا، وإن أراد سكتاً[1] بين السورتين من حيث إن كلامه فيه، فإن ذلك جائز باعتبار أن أواخر السور في نفسها تمام، يجوز القطع عليها والوقف، فلا محذور من التنفس عليها،/ نعم لا يخرج وجه السكت مع التنفس، فلو تنفس القارئ آخر سورة لصاحب السكت أو على ﴿عِوَجاً﴾ و﴿مَرْقَدِنَا﴾ لحفص من غير مهلة؛ لم يكن ساكتاً ولا واقفاً؛ إذ الوقف يشترط فيه التنفس مع المهلة، لم يكن ساكتا ولا واقفاً؛ إذ الوقف يشترط فيه التنفس مع المهلة[2]، ٢٤٣/١

والسكت لا يكون معه تنفس[3] * فاعلم ذلك وإن كان لا يفهم من كلام أبي شامة

==

وقد كان له معنى فيه شبهة لا معقولية فيه.

وعن الرابع: بأنه لا يلزم من التقدير المذكور أن يكون زمن إخراج النفس أقل من زمن قليل السكت، حتى لا يصح ذلك التقدير على الوجه المذكور.

وعن الخامس: المنع إنما هو باعتبار كون السكوت المستلزم للمهلة معه عادة، وليس المراد أن مجرد النّفَس أعمّ من أن يكون مع السكوت المستلزم للمهلة أو لا غير جائز؛ لأنه لا جهة لمنع التنفس على الساكن بحيث لا يلزم قطع في الكلمة معه. اهـ بحر الجوامع: ق ٨١-٨٢

(١) كذا في (س)، وفي البقية: «سكت»

(٢) هذا القول غير مسلّم، بل الوقف قطع الصوت على آخر الكلمة مع إسكانه، مع مهلة يجري فيها التنفس عادة. ومَن شَرط التنفس فإنما شرط باعتبار كون المهلة معه عادة، فإن مَن حبس نفسه على خلاف العادة زماناً طويلاً، وقرأ فيه خمس آيات مع السكوت في كل آية مقدار زمان التنفس عادة من غير إخراج النفس، لا يقال له: لَمْ يقف، ولو قيل له: إنه لم يقف، فمع كونه مستبعداً جداً يكون مجرد اصطلاح ولا مشاحة فيه. فالحقّ أن مهلة زمان السكت دون مهلة زمان التنفس، ومهلة زمان الوقف مقدار مهلة زمان التنفس عادة، وإن أجرى التنفس على خلاف العادة في الأول بلا سكوت مستلزم لمهلة، و لم يجر في الثاني مع السكوت المستلزم للمهلة مقدار التنفس عادة. اهـ بحر الجوامع: ق ٨٢ /أ

(٣) لقائل أن يقول: إن أردتم بقولكم: لا يجوز التنفس في أثناء الكلام، التنفس مع السكوت المستلزم للمهلة فعدمُ جوازه مُسلّم، لكن لا يضر ذلك ابن بصخان؛ لأن مراده ليس في ذلك، وإن أردتم أعمّ من أن يكون مع

==

ومن تبعه *.[1]

خاتمة: الصحيح أن السكت مقيد بالسماع والنقل، فلا يجوز إلا فيما صحت الرواية به لمعنى مقصود بذاته، وذهب ابن سعدان فيما حكاه عن أبي عمرو، وأبو بكر بن مجاهد فيما حكاه عنه أبو الفضل الخزاعي؛ إلى أنه جائز في رؤوس الآي مطلقا حالة الوصل لقصد البيان، وحمل بعضهم الحديث الوارد على ذلك، وإذا صح حمل ذلك جاز، والله تعالى أعلم.

باب اختلافهم في الاستعاذة

والكلام عليها من وجوه:

الأول: في صيغتها، وفيه مسألتان:

الأولى: أن المختار لجميع القراء من حيث الرواية (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) كما ورد في سورة «النحل»[2]؛ فقد حكى الأستاذ أبو طاهر ابن سوار، وأبو العز القلانسي وغيرهما الاتفاق على هذا اللفظ بعينه[3].

وقال الإمام أبو الحسن السخاوي في كتابه "جمال القراء" إن الذي عليه إجماع الأمة هو: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)[4]، وقال الحافظ أبو عمرو الداني: إنه هو المستعمل

==

السكوت وعدم السكوت فعدم جوازه ممنوع، لم لا يجوز أن يكون التنفس مع عدم السكوت المستلزم للمهلة بحيث لا يقع قطع في الكلمة، ولا شك أن مجرد التنفس في أثناء الكلام غير ممنوع، نعم باعتبار كون السكوت المستلزم للمهلة معه يكون ممنوعا.

ففي الحقيقة السكوت المستلزم للمهلة في أثناء الكلام ممنوع؛ لأنه يقع معه قطع في الكلمة، فأما مجرد التنفس بحيث لا يقع معه قطع في الكلمة ليس ممنوعا بل لا جهة لمنعه. اهـ بحر الجوامع: ق ٨١/ب

(١) ما بين النجمتين سقط من (ظ)

(٢) يقصد قوله تعالى ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾ [٩٨]

(٣) انظر: التذكرة: ٦٢/١، التلخيص: ١٣٣، التبصرة: ٢٤٦، الكافي: ١٣، المستنير: ٤٣٩/١، الكفاية الكبرى: ٢١٣، ولم يذكرها في الإرشاد، العنوان: ٦٥، التجريد: ١٩ب، تلخيص العبارات: ٢١-٢٢، إيضاح الرموز: ٢٠

(٤) انظر: جمال القراء: ٤٨٢/٢

عند الحذاق دون غيره.[1]

وهو المأخوذ به عند عامّة الفقهاء؛ كالشافعيّ وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم، وقد ورد النص بذلك عن النبي ﷺ، ففي «الصحيحين» من حديث سلميان بن صرد[2] رضي الله عنه قال: استبّ رجلان عند النبي ﷺ ونحن عنده جلوس، وأحدهما يسبّ صاحبه مغضباً قد احمّر وجهه، فقال النبيّ ﷺ: «إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه ما يجده؛ لو قال: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»

الحديثُ لفظ / البخاريّ في باب «الحذر» من الغضب في كتاب «الأدب»، ورواه أبو يعلى الموصليّ في «مسنده» عن أُبيّ بن كعب رضي الله عنه، وكذا رواه الإمام أحمد، والنسائيّ في «عمل اليوم والليلة» وهذا لفظه أيضاً[3]، وأبو داود، ورواه أيضاً الترمذي من حديث معاذ بن جبل بمعناه[4]، وروي هذا اللفظ من التعوّذ أيضاً من حديث جبير بن مطعم، ومن حديث عطاء بن السائب عن السلميّ عن ابن مسعود[5].

٢٤٤/١

وقد روى أبو الفضل الخزاعيّ عن المطوعيّ عن الفضل بن الحباب عن روح بن عبد المؤمن قال: قرأت على يعقوب الحضرميّ فقلت: أعوذ بالسميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على سلام أبي[6] المنذر فقلت: أعوذ بالسميع

---

(١) التيسير: ١٦

(٢) الخزاعي، الصحابي الجليل، روى عنه: يحيى بن يعمر وغيره، توفي رضي الله عنه سنة ٦٥هـ.

انظر: طبقات ابن سعد: ١٧/٧، الاستيعاب: ١٠٨، السير: ٣٩٤/٣-٣٩٥

(٣) من (س)، وفي المطبوع: (نصاً) وهو تحريف.

(٤) لم أجده عند (الترمذي) لا بلفظه ولا بمعناه عن (معاذ) رضي الله عنه، بل وجدت فيه: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبيّ ﷺ فقال: علمني شيئاً ولا تكثر عليّ لعلّي أعيه، قال: «لا تغضب، فردد ذلك مراراً، كل ذلك يقول: لا تغضب»، قال الترمذي: وفي الباب عن أبي سعيد سليمان بن صرد، وهذا حديث حسن صحيح غريب. اهـ انظر: سنن الترمذي: ٣٧١/٤

(٥) البخاري: ٢٢٤٨/٥، مسلم: ٢٠١٥/٤، المسند: ٢٤٠/٥، سنن أبي داود: ١٣٩/٥-١٤٠، عمل اليوم والليلة: ٣٠٦/١، السنن الكبرى: ١٠٤/٦

(٦) في المطبوع: (ابن) بدل (أبي) وهو خطأ، فهي كنيته لا اسم أبيه.

العليم. فقال لي قل: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على عاصم بن بهدلة فقلت: أعوذ بالسميع العليم. فقال لي قل: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على زرّ بن حبيش فقلت: أعوذ بالسميع العليم. فقال لي قل: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على عبد الله بن مسعود ﷺ فقلت: أعوذ بالسميع العليم، فقال لي قل: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على النبي ﷺ فقلت: أعوذ بالسميع العليم فقال لي: « يا ابن أمّ عَبْد قُلْ: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، هكذا أخذته عن جبريل عن ميكائيل[1] عن اللوح المحفوظ.» حديث غريب[2] جيّد الإسناد من هذا الوجه[3].

ورويناه مسلسلاً من طريق روح أيضاً؛ قرأت على الشيخ الإمام العالم، العارف، الزاهد جمال الدين أبي محمد محمد بن محمد بن محمد بن محمد الجمال النّسائي[4] مشافهة فقلت أعوذ بالله السميع العليم. فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على الشيخ الإمام، شيخ السنّة سعيد[5] الدين محمد بن مسعود بن محمد الكازروني[6] فقلت: أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على أبي الربيع عليّ بن عبد الصمد بن أبي الجيش:[7] أعوذ بالله

---

(١) في (س) فقط: «عليهما الصلاة والسلام»

(٢) هو الذي رواه واحد فقط، ويسمّى أيضاً الفرد المطلق.

انظر: ألفية السيوطي: ٤٤-٤٥، تدريب الراوي: ٢/١٨٠-١٨٢

(٣) الكامل: ق١٥٥/ب

(٤) انظر ترجمته ص: ٥٧

(٥) في المطبوع: (سعد) وهو تحريف.

(٦) في المطبوع: (الكارزيني) وهو تحريف.

هو: شيخ المحدثين في فارس، سمع الكثير، وأجاز له المزي وغيره، وخرّج (المسلسلات)، توفي سنة ٧٥٨ هـ

انظر: الدرر الكامنة: ٤/٢٥٥

(٧) لم أعرفه.

السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على والـــدي[1] أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت علـــى محي الدين أبي محمد / يوسف بن عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي[2] أعوذ بـــالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على والدي أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قـــرأت علـــىأبي الحسن علي بن يحيى البغدادي[3] أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله مـــن الشيطان الرجيم) فإني قرأت علىأبي بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري،[4] أعوذ بـــالله السميع العليم، * فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)*[5] فإني قرأت على هنـــاد بن إبراهيم النسفي[6]، أعوذ بـــالله الســـميع العليـــم، فقـــال لي: قـــل (أعـــوذ بـــالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على محمود بن المثنى بن المغيرة[7] أعوذ بـــالله الســـميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على أبي عصمة محمد بـــن أحمد السجزي،[8] أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على أبي محمد عبد الله بن عجلان بن عبد الله الزنجاني[9] أعوذ بـــالله الســـميع

٢٤٥/١

---

(١) عبد الصمد بن أحمد، البغدادي، الحنبلي، شيخ القراء ببغداد، إمام عارف محقق زاهد ثقة ورع، روى عن الناقد أكثر من (٣٠) كتاباً في القراءات، توفي سنة ٦٧٦ هـــ. المعرفة: ٣٨٧/١-٣٨٨

(٢) محتسب بغداد، تولى تدريس المدرسة المستنصرية للحنابلة، وكان يتردد في الرسائل إلى الملوك حتى صار أســـتاذ دار الخلافة، توفي في وقعة التتر قتيلاً سنة ٦٥٣ هـــ، انظر: وفيات الأعيان: ١٤٢/٣

(٣) لم أعرفه.

(٤) انظر ترجمته ص: ٧٤٥

(٥) ما بين النجمتين سقط من (ظ)

(٦) من المحدّثين المكثرين، والحفاظ المشهورين، قال عنه ابن ناصر الدين: لكنه ضعيف مكثر من رواية الموضوعات. توفي سنة ٤٦٥ هـــ، انظر: الشذرات: ٤٢٤/٣

(٧) لم أعرفه

(٨) لم أعرفه.

(٩) لم أعرفه.

العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على أبي عثمان سعيد ابن عبد الرحمن الأهوازي[1] أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على محمد بن عبد الله بن بسطام[2] أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على روح بن عبد المؤمن أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على يعقوب بن إسحاق الحضرمي أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على سلاّم أبي[3] المنذر أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على عاصم بن أبي النجود أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على زرّ بن حبيش أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على عبد الله بن مسعود ﷺ أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على رسول الله ﷺ أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: « قل أعوذ بالله / من الشيطان الرجيم فإني قرأت على جبريل أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ثم قال جبريل: هكذ أخذت عن ميكائيل وأخذها ميكائيل عن اللوح المحفوظ»[4].

٢٤٦/١

وقد أخبرني بهذا الحديث أعلى من هذا شيخاي الإمامان: الولي الصالح أبو العباس أحمد بن رجب المقرئ، وقرأت عليه، «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، والمحدّث[5] الكبير يوسف بن محمد السّرّمرّي البغداديان فيما شافهني[6] به، وقرآ على أبي الربيع بن أبي

---

(١) لم أعرفه.

(٢) لم أعرفه.

(٣) في المطبوع: (ابن) وهو خطأ.

(٤) انظر: الكامل: ق: ١٥٥/ب، المصباح: ١٥٧٣/٤

(٥) في المطبوع: «المقرئ» قبل كلمة «المحدّث» وهو تحريف.

(٦) في (س): «شافهاني»، بالتثنية، وهو تحريف.

الجيش المذكور.

وأخبرني به عاليا جدا جماعة من الثقات منهم؛ أبو حفص عمر بن الحسن بن مزيد بن أميلة المراغي[١]، وقرأت عليه «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، عن شيخه الإمام أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد بن البخاري، قال: أخبرنا الإمام أبو الفرج عبد الرحمن بن علي[٢]بن محمد بن الجوزي في «كتابه»، فذكره بإسناده.

وروى الخزاعيّ أيضاً في كتابه "المنتهى" بإسناد غريب عن عبد الله بن مسلم بن يسار[٣] قال: قرأت على أبيّ بن كعب فقلت: أعوذ بالله السميع العليم، فقال: يا بنيّ، عمّن أخذت هذا ؟ قل: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)؛ كما أمرك الله عز وجلّ[٤].

الثانية: دعوى الإجماع على هذا اللفظ بعينه مشكلة، والظاهر أن المراد على أنه المختار فقد ورد تغيير هذا اللفظ والزيادة عليه والنقص منه، كما سنذكره ونبيّن صوابه.

وأمّا أعوذ: فقد نقل عن حمزة فيه: «أستعيذ»، و«نستعيذ»، و«استعذت» ولا يصح، وقد اختاره بعضهم كصاحب «الهداية»[٥] من الحنفيّة، قال: لمطابقة لفظ القرآن، يعني قوله تعالى ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾[٦] وليس كذلك[٧].

وقولُ الجوهريّ[٨]: عذت بفلان، واستعذت به؛ أي لجأت إليه[٩]، مردود عليه[١٠] عند أئمّة اللسان، بل لا يجزي ذلك على الصحيح، كما لا يجزي: أتعوّذ، ولا تعوّذت،

---

(١) انظر ترجمته ص: ٤٤

(٢) لم أعرفه.

(٣) لم أجد له ترجمة مع شهرة ومكانة أبيه في العلم.

(٤) لم أجد هذا النص في "المنتهى" فلعله في كتابه الخاص بـ"الاستعاذة"، والله أعلم.

(٥) انظر ترجمته ص: ٢٨٩

(٦) النحل: ٩٨

(٧) انظر: غاية الاختصار: ٤٠١/١

(٨) انظر ترجمته ص: ٢٩٤

(٩) الصحاح في اللغة: (عوذ)

(١٠) (عليه): سقطت من المطبوع.

وذلك لنكتة[1] ذكرها الإمام الحافظ العلامة أبو أمامة محمد ابن علي بن عبد الواحد بن النقاش[2] رحمه الله تعالى في كتابه "اللاحق السابق والناطق الصادق" في التفسير فقال:

بيان الحكمة التي لأجلها / لم تدخل السين والتاء في فعل المستعيذ الماضي والمضارع ٢٤٧/١ وقد قيل له: استعذ، بل لا يقال إلا "أعوذ" دون «أستعيذ» و«أتعوذ»، و«استعذت» و«تعوذت»، وذلك أن السين والتاء شأنهما الدلالة على الطلب، فوردتا في الأمر إيذاناً بطلب التعوذ، فمعنى استعذ بالله: اطلب منه أن يعيذك، فامتثال الأمر هو أن يقول: أعوذ بالله؛ لأن قائله متعوذ أو مستعيذ قد عاذ والتجأ، والقائل: أستعيذ بالله ليس بعائذ؛ إنما هو طالب العياذ به، كما تقول أستخير الله، أي أطلب خيرته، وأستقيله أي أطلب إقالته، وأستغفره أي أطلب مغفرته، فدخلت في فعل الأمر إيذانا بطلب هذا المعنى من المعاذ به، فإذا قال المأمور أعوذ بالله، فقد امتثل ما طلب منه، فإنه طلب منه نفس الاعتصام والالتجاء، وفرق بين الاعتصام وبين طلب ذلك، فلما كان المستعيذ هارباً ملتجئاً معتصماً بالله أتى بالفعل الدال على طلب ذلك فتأمله.

قال: والحكمة التي لأجلها امتثل المستغفر الأمر بقوله: استغفر الله * أنه طلب منه أن يطلب المغفرة التي لا تتأتي إلا منه سبحانه[3]، بخلاف العياذ واللجأ والاعتصام، فامتثل الأمر بقوله: أستغفر الله *[4] أي أطلب منه أن يغفر لي.[5] انتهى. ولله درّه ما ألطفه

---

[1] النكتة: بالضم؛ هي اللطيفة المؤثرة في القلب، ثم أطلقت من باب المجاز على المسائل الحاصلة بالنقل المؤثر في القلب التي يقارنها نكت-ضرب- الأرض غالباً بنحو الأصبع. اهـ التاج (نكت)

[2] انظر ترجمته ص: ٢٦٩

[3] (سبحانه): من (س)

[4] ما بين النجمتين سقط من (ت)

[5] لقائل أن يقول: قولكم في رد قول صاحب "الهداية" حيث قال: «لمطابقته لفظ القرآن» «وليس كذلك»: إن أردتم أنه ليس مطابقا للفظ القرآن؛ فهو مكابرة، وإن أردتم معنى آخر فليس ردا له، وأيضا: قولكم: «فمعنى أستعيذ بالله؛ أطلب منه أن يعيذك» إن أردتم به أنه المعنى الموضوع له لقوله «استعذ» فممنوع؛ لأن المعنى الموضوع له لاستعذ اطلب العياذ، لا أطلب الإعاذة، وإن أردتم به المعنى الإلزامي فمسلم، ولكن الكلام ليس فيه، فامتثال الأمر يكون بقوله: «أستعيذ» أظهر من قوله: «أعوذ» ولئن سلمنا أن معنى «أستعيذ» أطلب الإعاذة يكون امتثال الأمر بقوله: «اللهم أعذني»، لا بقوله: «أعوذ» لأنه وضع «أعذني» لطلب الإعاذة لا «أعوذ»،

==

وأحسنه.

فإن قيل: فما تقول في الحديث الذي رواه الإمام أبو جعفر ابن جرير الطبري في تفسيره: حدثنا أبو كريب،[1] ثنا عثمان بن سعيد،[2] ثنا بشر بن عمارة،[3] ثنا أبو روق،[4] عن الضحاك، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: « أوّل ما نزل جبريل على محمد ﷺ قال: يا محمد استعذ، قال: أستعيذ بالسميع العليم من الشيطان الرجيم، ثم قال بسم الله الرحمن الرحيم ﴿اقرأ باسم ربك﴾[5].»[6]

قلت: ما أعظمه مساعداً لمن قال به لو صح. فقد قال شيخنا الحافظ أبو الفداء إسماعيل ابن كثير رحمه الله بعد إيراده: وهذا إسناد غريب، قال: وإنما ذكرناه ليعرف، فإن في إسناده ضعفا وانقطاعا.[7][8]

==

نعم دلالته عليه بالالتزام، والكلام ليس فيه، على أن قياس ما أوردتم من قولكم «أستخير الله» و«أستقيله» و«أستغفره» يقتضي أن يكون الامتثال ب «أستعيذ» لا ب «أعوذ» وأيضا طلب العياذ أبلغ من طلب الإعادة؛ لأن في طلب العياذ منه تعالى إشارة إلى أن العياذ وإن كان فعل العبد فهو متعلق بإرادة الله ومشيئته، ولا يحصل بدونها، وليس للعبد اختيار في حصول ذلك الفعل منه، فيكون العبد محتاجا إليه تعالى في حصول هذا الفعل منه، فهو كالإعادة في هذا المعنى. والله أعلم. اهـ بحر الجوامع: ق ٨٤/أ

(١) محمد بن العلاء، الهمداني، الكوفي، الثقة، شيخ المحدثين، حدث عن أبي بكر بن عياش، وهشيم وغيرهما، وحدث عنه الستة وغيرهم، وثقه النسائي وغيره، توفي سنة ٢٤٨ هـ

انظر: الجرح والتعديل: ٥٢/٨، السير: ٣٩٤/١١-٣٩٨، تهذيب التهذيب: ٣٨٥/٩

(٢) مرة، المري، المكفوف.

(٣) الخثعمي، ضعفه النسائي، ومشاه غيره.

انظر: الجرح والتعديل: ٣٦٢/٢، الضعفاء والمتروكين: ٦٨، ميزان الاعتدال: ٣٢١/١

(٤) عطية بن الحارث، العوفي، الهزاني، صدوق من الخامسة، صاحب "التفسير" روى له أبو داود والنسائي وابن ماجة. انظر: تقريب التهذيب: ٢٤/٢، طبقات المفسرين: ٣٨٦/١

(٥) العلق: ١

(٦) تفسير الطبري: ٥٠/١

(٧) تفسير القرآن العظيم: ١٤/١

(٨) لم يبينا رحمهما الله محل الضعف والانقطاع في الحديث.

==

قلت: ومع ضعفه وانقطاعه وكونه لا تقوم به حجّة؛ فإن الحافظ أبا عمرو الداني رحمه الله تعالى رواه على الصواب من حديث أبي روق أيضاً عن الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: « أوّل ما نزل جبريل عليه السلام على النبي ﷺ علّمه/ الاستعاذة، قال يا محمد قُل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم،[1] ثم قال: قل: بسم الله الرحمن الرحيم.»[2]

٢٤٨/١

والقصدُ أنّ الذي تواتر عن النبي ﷺ في التعوذ للقراءة ولسائر تعوّذاته من روايات لا تحصى كثرة، ذكرناها في غير هذا الموضع؛ هو لفظ: «أعوذ»، وهو الذي أمره الله تعالى به وعلّمه إيّاه فقال تعالى ﴿وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ﴾[3] ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾[4] ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾[5] وقال عزّ وجلّ عن موسى صلّى الله تعالى على نبينا وعليه وسلّم ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾[6] ﴿إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ﴾[7] وعن مريم عليها السلام ﴿أَعُوذُ بِالرَّحْمَٰنِ مِنْكَ﴾[8]

وفي «صحيح» أبي عوانة عن زيد بن ثابت ﷺ أن النبي ﷺ * أقبل علينا بوجهه *[9] فقال: « تعوّذوا بالله من عذاب النار، قلنا نعوذ بالله من عذاب النار، قال: تعوّذوا بالله من

==

الضعف من جهة: بشر بن عمارة

الانقطاع من جهة الخلاف في لقيّ الضحاك لابن عباس ﷺ، والله أعلم.

(١) عند الداني: (قل أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم اهـ)

جامع البيان: ٥٦ب

(٢) المصدر السابق.

(٣) المؤمنون: ٩٧

(٤) الفلق: ١

(٥) الناس: ١

(٦) البقرة: ٦٧

(٧) غافر: ٢٧

(٨) مريم: ١٨

(٩) ما بين النجمتين سقط من (س) و (ظ)

الفتن ما ظهر منها وما بطن، قلنا: نعوذُ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن، قال: تعوّذوا بالله من فتنة الدجّال، قالوا: نعوذ بالله من فتنة الدجال.»[1]

فلم يقولوا في شيء من جوابه ﷺ «نتعوذ» بالله ولا «تعوّذنا» على طِبْقِ اللّفظ الـذي أمروا به، كما أنّه ﷺ لم يقل «أستعيذ» بالله، ولا «استعذت» على طِبق اللفظ الذي أمره الله به.

ولا كان ﷺ وأصحابه ﷺ يعدلون عن اللفظ المطابق الأَوْلَى المختار إلى غـيره؛ بـل كانوا هم أولى بالاتّباع، وأقرب إلى الصواب، وأعرف بمراد الله تعالى، كيف وقد علّمنـا رسول الله ﷺ كيف يُستعاذ فقال: «إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربـع، يقـول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المَحْيا والممات، ومـن شرّ فتنة المسيح الدجّال» رواه مسلم وغيره[2]، ولا أصرح من ذلك.

وأمّا «بالله»: فقد جاء عن ابن سيرين: «أعوذ بالسميع العليم»، وقيّده بعضهم عنه[3] بصلاة التطوع، ورواه أبو علي الأهوازي عن ابن واصل وغيره عن حمزة، وفي صحة ذلك عنهما نظر.

وأمّا «الرجيم»: فقد ذكر/ الهذلي في "كامله" عن شبل، عن حُميد؛ يعني ابن قيـس: (أعوذ بالله القادر من الشيطان الغادر)[4]، وحكى أيضاً عن أبي زيد عن أبي السماك (أعوذ بالله القوي من الشيطان الغوي)[5] وكلاهما لا يصح. ٢٤٩/١

وأمّا تغييرهما بتقديم وتأخير ونحوه، فقد روى ابن ماجة بإسناد صحيح من حديـث

---

(١) مسلم: ٢١٩٩/٤ (٢٨٦٧)، صحيح ابن حبان: ٢٨١/٣، الآحاد والمثاني: ٩١/٤، مسند عبد بـن حميـد: ١١١/١

(٢) مسلم: ٤١٢/١، مسند أبي عوانة: ٥٤٧/١

(٣) (عنه): سقطت من المطبوع.

(٤) الكامل: ق ١٥٥/ب

(٥) الكامل: ق١٥٥/ب، وقال ابن الباذش: واختاره بعضهم لجميع القراء. اهـ.

انظر: الإقناع: ١٥١/١، وقرة عين القراء: ق٤٠/أ

عبد الله بن مسعود ﷺ عن النبي ﷺ: « اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم»[1]

وكذا رواه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى[2] عن معاذ بن جبل، وهذا لفظه[3]، والترمذي بمعناه وقال: مرسل[4].

يعني أن عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يلق معاذاً؛ لأنه مات قبل سنة عشرين[5].

ورواه[6] ابن ماجة أيضاً بهذا اللفظ عن جبير بن مطعم[7] واختاره بعض القراء[8].

وفي حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: « إذا خرج أحدكم من المسجد فليقل: اللهم اعصمني من الشيطان الرجيم.» رواه ابن ماجة، وهذا لفظه، والنسائي من غير ذكر "الرجيم"[9].

وفي كتاب ابن السني[10]: « اللهم أعذني من الشيطان الرجيم»[11]، وفيه أيضاً عن أبي أمامة ﷺ: «اللهم إني أعوذ بك من إبليس وجنوده » الحديث[12].

---

(١) ابن ماجة: ١/٢٦٦

(٢) في المطبوع: (ليلة)

(٣) سنن أبي داود: ١/٢٠٦

(٤) الترمذي: ١/١٥٤

(٥) قال الذهبي: حدث عن عمر وعلي وأبي وابن مسعود ومعاذ؛ وما إخاله لقيه، مع كون ذلك في السنن الأربعة. اهـ والضمير في (لأنه) راجع إلى معاذ ﷺ فقد مات سنة ١٨ هـ على أصح الأقوال، وعليه فسن ابن أبي ليلى تحتمل لقي معاذ حيث إن ولادته -عبد الرحمن- كانت في زمن الصديق ﷺ أو قبله، وقيل: في خلافة عمر ﷺ، والله أعلم. انظر: السير: ١/٤٦١ و٤/٢٦٣

(٦) في (ز): «رواية»

(٧) في (ز): «معظم» تصحيف وخطأ. ولعله سبق قلم.

(٨) ابن ماجة: ١/٢٦٥

(٩) ابن ماجة: ١/١٢٩ وفيه: وإذا خرج فليسلم على النبيّ ﷺ وليقل: اللهم....

(١٠) انظر ترجمته ص: ٢٧٨

(١١) انظر: الأذكار: ٣٣

(١٢) الحديث:« إن أحدكم إذا أراد أن يخرج من المسجد تداعت جنود إبليس، وأجلبت واجتمعت كما تجتمع النحل على يعسوبها، فإذا قام أحدكم على باب المسجد فليقل: اللهم.... فإنه إذا قالها لم يضرّه».
انظر: الأذكار للنووي: ٣٣٣

وروى الشافعي في «مسنده» عن أبي هريرة: أنه تعوّذ في المكتوبة رافعاً صوته: «ربنا إنّا نعوذ بك من الشيطان الرجيم»[1].

وأما الزيادة فقد وردت بألفاظ؛ منها ما يتعلق بتنزيه الله تعالى:

الأول: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم» نصّ عليها الحافظ أبو عمرو الداني في "جامعه"، وقال: إن على استعماله عامة أهل الأداء من أهل الحرمين والعراقين والشام[2]، ورواه أبو عليّ الأهوازي أداء عن الأزرق[3] بن الصباح، وعن الرفاعيّ[4] عن سُليم؛ كلاهما عن حمزة، ونصّاً عن أبي حاتم[5]، ورواه الخزاعيّ عن أبي عديّ عن ورش أداء.[6]

قلت: وقرأت أنا به في اختيار أبي حاتم السجستاني، ورواية حفص من طريق هبيرة.[7] وقد رواه أصحاب السنن الأربعة وأحمد عن أبي سعيد الخدري بإسناد "جيد"، وقال الترمذي: هو أشهر حديث في هذا الباب[8].

وفي «مسند» أحمد بإسناد صحيح عن معقل بن يسار[9]/ عن النبي ﷺ قال: «من ٢٥٠/١

---

(١) انظر ص: ٨٤٦

(٢) جامع البيان: ٥٦ب، وفيه: (العراقيين) بالجمع.

(٣) كذا في جميع النسخ، ولعله سهو من المؤلّف، صوابه: المنذر بن الصباح، كوفي، أخذ القراءة عن حمزة، وهو معدود في أصحابه، روى عنه القراءة: محمد بن عبد الرحمن بن قتبي.

وذكر المؤلّف في ترجمة حمزة اثنين يكنيان بالأزرق، وهما: إبراهيم بن عليّ، وإسحاق بن يوسف. ولعلهما ليسا مرادين هنا. انظر: غاية النهاية: ١/ و٣١١/٢

(٤) محمد بن يزيد، أبو هشام، إمام مشهور، قاضي، ألّف: «الجامع» في القراءات، له روايات شاذة وانفرادات عن سليم وشعبة والكسائي، روى عنه مسلم في صحيحه والترمذي وابن ماجة وابن خزيمة، قال البخاري: رأيتهم مجمعين على ضعفه. توفي سنة ٢٤٨ هـ. انظر: غاية النهاية: ٢/٢٨٠-٢٨١

(٥) لعله في كتابه: «الإقناع»، وهو مفقود. وانظر: الإقناع لابن الباذش: ١٥٠/١، التقريب والبيان: ٢٠/١

(٦) انظر: الإقناع: ١٤٨/١، التقريب والبيان: ٢٠/١

(٧) انظر: التقريب والبيان: ٢٠/١، الكنز: ١٢١

(٨) انظر: سنن الترمذي: ١٥٤/١

(٩) المزني، الصحابي الجليل، شهد بيعة الرضوان، سكن البصرة، روى عنه عمرو بن ميمون وأبو عثمان النهدي

==

قال[1] حين يصبح ثلاث مرات أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، ثم قرأ ثلاث آيات من آخر سورة "الحشر"، وكل الله به سبعين ألف ملك يصلون[2] عليه حتى يمسي، وإن مات في ذلك اليوم مات شهيدا ومن قالها حين يمسي كان بتلك المترلة » رواه الترمذي وقال: حسن غريب[3].

الثاني: (أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم) ذكره الداني أيضاً في "جامعه" عن أهل مصر وسائر بلاد المغرب، وقال: إنه استعمله منهم أكثر أهل الأداء[4]، وحكاه أبو معشر الطبري في "سوق العروس" عن أهل مصر أيضاً وعن قنبل والزينبي[5].

وراه الأهوازي عن المصريين عن ورش،[6] وقال: على ذلك وجدت أهل الشام في الاستعاذة، إلا أني لم أقرأ بها عليهم من طريق الأداء عن ابن عامر، وإنما هو شيء يختارونه، ورواه أداء عن أحمد بن جبير في اختياره، وعن الزهريّ وأبي بحرية[7]، وابن مناذر[8]، وحكاه الخزاعي عن الزينبي عن قنبل ، ورواه أبو العزّ أداء[9] عن أبي عديّ عن

==

وغيرهما، توفي آخر خلافة معاوية ﷺ، وقيل في خلافة يزيد.

انظر: أسد الغابة: ٤/٤٥٦-٤٥٧، السير: ٢/٥٧٦

(١) في (ز) «قرأ» بدل (قال) وهو خطأ

(٢) الصلاة هنا بمعنى الدعاء، وهذا أحد معانيها اللغوية، ومنه قول الأعشى:

تقول بنتي وقد قربت مرتحلاً ** يا رب جنب أبي الأوصاب والوجعا

عليك مثل الذي صليت فاغتمضي ** نوماً فإن لجنب المرء مضطجعا

انظر: القرطبي: ١/١٨٨

(٣) المسند: ٥/٢٦، سنن الترمذي: ٥/١٨٢

(٤) جامع البيان: ١/ق٥٦/ب

(٥) الموجودُ من "سوق العروس" إن صح أنه الجامع؛ قسمُ الأسانيد فقط. وانظر الإقناع: ١/١٤٩-١٥٠

(٦) انظر: الإقناع: ١/١٤٩، قرة عين القراء: ١٤، الكتر: ١٢١

(٧) عبد الله بن قيس الكندي، من كبار التابعين، علم فاضل، حدّث عن عمر وأبي هريرة وغيرهما، روى عنه خالد بن معدان وضمرة بن حبيب وغيرهما، توفي في خلافة الوليد.

انظر: طبقات ابن سعد: ٧/٤٤٢، السير: ٤/٥٩٤

(٨) تصحفت في المطبوع بالدال المهملة. و لم أعلفه.

(٩) (أداء) سقطت من (ظ)

ورش[1]، ورواه الهذلي عن ابن كثير في غير رواية الزينبي[2].

الثالث: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، إن الله هو السميع العليم) رواه الأهوازي عن أبي عمرو[3]، وذكره أبو معشر عن أهل مصر والمغرب[4]، ورويناه من طريق الهذلي عن أبي جعفر وشيبة ونافع في غير رواية أبي عدي عن ورش[5]، وحكاه الخزاعي وأبو الكرم الشهرزوري عن رجالهما عن أهل المدينة، وابن عامر، والكسائي، وحمزة، في أحد وجوهه[6]، وروي عن عمر بن الخطاب، ومسلم بن يسار، وابن سيرين، والثوري.

وقرأت أنا به في قراءه الأعمش، إلا أني في رواية الشنبوذي عنه أدغمت الهاء في الهاء[7].

الرابع: (أعوذ بالله العظيم السميع العليم من الشيطان الرجيم) رواه الخزاعي عن هبيرة عن حفص، قال: وكذا في حفظي عن ابن الشارب عن الزينبي عن قنبل، وذكره الهذلي عن أبي عدي عن ورش[8].

الخامس: (أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم، إن الله هو السميع العليم) رواه الهذلي عن الزينبي عن ابن كثير[9]./ ٢٥١/١

السادس: (أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، إن الله هو السميع العليم)

---

(١) لم أعرف مصدر المؤلف في هذا، فالإرشاد ليس فيه الكلام عن الاستعاذة، والكفاية فيها ما عليه الجمهور.

فلعله في "الإرشاد" الكبير.

(٢) الكامل: ق: ١٥٥/ب

(٣) انظر: قرة عين القراءة: ٤٠ أ

(٤) لعله في الجامع، أما في التلخيص فقال عنه: مدني، شامي، علي الكسائي. اهـ ص١٣٣

(٥) الكامل: ق ١٥٥/ب

(٦) انظر: المنهاج: ق٧٠، المصباح: ١٥٧٦/٤، وليس فيه «حمزة» وإنما فيه خلف في اختياره.

(٧) أي الهاء من لفظ الجلالة (الله) في هاء «هو»

وانظر: قرة عين القراءة: ٤٠، التقريب والبيان: ٢٢/١

(٨) الكامل: ق ١٥٥/ب

(٩) الكامل: ق١٥٥/ب

ذكره الأهوازي عن جماعة، وقرأت به في قراءة الحسن البصري[1].

السابع: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وأستفتح الله وهو خير الفاتحين) رواه أبو الحسين الخبازيّ، عن شيخه أبي بكر الخوارزميّ، عن ابن مقسم، عن إدريس، عن خلف عن حمزة[2].

الثامن: (أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم، وسلطانه القديم، من الشيطان الرجيم) رواه أبو داود في الدخول إلى المسجد عن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ وقال: « إذا قال ذلك، قال الشيطان: حُفظ منّي سائر[3] اليوم » إسناده جيّد، وهو حديث حسن.

ووردت بألفاظ تتعلق بشتم الشيطان؛ نحو « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، الخبيث المخبث، والرجس النّجس» كما رويناه في كتابَي «الدعاء» لأبي القاسم الطبرانيّ، و«عمل اليوم والليلة» لأبي بكر بن السني عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء قال: « اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس، الخبيث المخبث، الشيطان الرجيم» وإسناده ضعيف[4].

ووردت أيضاً بألفاظ تتعلق بما يستعاذ منه؛ ففي حديث جبير ابن مطعم «من الشيطان الرجيم، من همزه ونَفْثِه ونفخه» رواه ابن ماجة، وهذا لفظه، وأبو داود والحاكم وابن حبّان في «صحيحيهما»[5]، وكذا في حديث أبي سعيد، وفي حديث ابن مسعود: «من الشيطان الرجيم، وهمزه، ونفخه، ونفثه»[6]، وفسّروه فقالوا: همزه الجنون، ونفثه الشعر، ونفخه الكبر[7].

وأما النقص: فلم يتعرض للتنبيه عليه أكثر أئمتنا، وكلام الشاطبي رحمه الله يقتضي

---

(١) المصدر السابق.

(٢) هذا بنصه كلام الهذلي في «الكامل»: ق: ١٥٥/ب

(٣) (سائر): ليست في (ز)

(٤) الدعاء: ١٣٤-١٣٥

(٥) الدعاء: ١٣٤ و١٣٥، سنن أبي داود: ٢٠٦/١، المستدرك: ٣٦٠/١، صحيح ابن حبان: ٧٨/٥-٧٩.

(٦) انظر: صحيح ابن خزيمة: ٢٤٠/١، الدعاء للضبي: ٢٩٩/١.

(٧) في (ظ): «الكذب» والكلمة سقطت من (ت)

عدمه[1]، والصحيح جوازه؛ لما ورد، فقد نصّ الحلواني في "جامعه" على جواز ذلك فقال: وليس للاستعاذة حد ينتهي إليه، من شاء زاد، ومن شاء نقص، أي بحسب الرواية[2] كما سيأتي.

وفي «سنن» أبي داود من حديث جبير بن مطعم « أعوذ بالله من الشيطان» من غير ذكر "الرجيم"، وكذا رواه غيره، وتقدم في حديث أبي هريرة من رواية النسائي «اللهم اعصمني من الشيطان» من غير ذكر "الرجيم"[3]./

٢٥٢/١

فهذا الذي أعلمه ورد في الاستعاذة من الشيطان في حالة القراءة وغيرها، ولا ينبغي أن يعدل عمّا صح منها حسبما ذكرناه مبيّناً، ولا يعدل عمّا ورد عن السلف الصالح، فإنما نحن متّبعون لا مبتدعون، قال الجعبريّ في شرح قول الشاطبي:

[وإن تزد ** لربك تتريهاً فلست مجهّلا][4].

هذه الزيادة وإن أطلقها وخصّها؛ فهي مقيّدة بالرواية، وعامّة في غير التتريه[5].

الثاني: في حكم الجهر بها والإخفاء

وفيه مسائل:

الأولى: أن المختار عند أئمة القراءة هو الجهر بها عن جميع القراء، لا نعلم في ذلك خلافاً عن أحد منهم، إلا ما جاء عن حمزة وغيره مما نذكره، وفي كلّ حال من أحوال القراءة كما نذكره.

قال الحافظ أبو عمرو في "جامعه": لا أعلم خلافاً في الجهر بالاستعاذة عند افتتاح القرآن، وعند ابتداء كلّ قارئ بعرض، أو درسٍ، أو تلقينٍ، في جميع القرآن، إلاّ ما جاء عن نافع وحمزة.

---

(١) لأنه ذكر لفظ «النحل» والزيادة عليه، ولم يتعرض للنقص عما في سورة «النحل» مما يفهم منه أن ذلك غير جائز، والله أعلم.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ق٥٧/ب

(٣) انظر ص: ٨٣٦

(٤) الشاطبية: ٨

(٥) تتمة كلامه:...ولم يروها، ولهذا ما بيّنها، بل نبّه عليها على مذهب الغير. اهـ كتر المعاني: ١٧٤/٢

ثم روي عن ابن المسيبي أنه سئل[1] عن استعاذة أهل المدينة؛ أيجهرون بها أم يخفونها؟ قال: ما كنا نجهر ولا نخفي، ما كنا نستعيذ البتة.

وروى عن أبيه عن نافع؛ أنه كان يخفي الاستعاذة، ويجهر بالبسملة عند افتتاح السور ورؤس الأثمنة[2] في جميع القرآن[3].

وروي أيضاً عن الحلواني قال: قال[4] خلف: كنا نقرأ على سليم، فنخفي التعوذ ونجهر بالبسملة في "الحمد" خاصة ونخفي التعوذ والبسملة في سائر القرآن، نجهر برءوس أثمنتها، وكانوا يقرءون على حمزة فيفعلون ذلك، قال الحلواني: وقرأت على خلاد ففعلت ذلك[5].

قلت صح إخفاء التعوذ من رواية المسيبي عن نافع[6]، وانفرد به الولي عن إسماعيل عن نافع، وكذلك الأهوازي عن يونس عن ورش[7]، وقد ورد من طرق كتابنا عن حمزة على وجهين:

أحدهما: إخفاؤه حيث قرأ القارئ مطلقا؛ أي في أول الفاتحة وغيرها، وهو الذي لم يذكر أبو العباس المهدوي عن حمزة من / روايتي خلف وخلاد سواه[8]، وكذا روى الخزاعي عن الحلواني عن خلف وخلاد، وكذا ذكر الهذلي في "كامله" وهي رواية إبراهيم بن زربي عن سليم عن حمزة[9].

٢٥٣/١

---

(١) السائل هو: الحسن بن مخلد. جامع البيان: ١/ق ٥٧ /أ

(٢) عند الداني: (الآي): ق ٥٧، وما في النشر يوافق ما في التيسير: ١٧، وتحرفت في المطبوع إلى «الآيات»

وجاء في حاشية (ك): أي الأجزاء، إذ عند الأئمة المصريين والشاميين كل جزء ثمانية أثمان. هـ

(٣) جامع البيان: ق ٥٧، التيسير: ١٧، النجوم الطوالع: ٢٤

(٤) (قال): سقطت من المطبوع.

(٥) جامع البيان: ق٥٧، التيسير: ١٧، الإقناع: ١٥٢

(٦) وهي ليست من طرقه.

(٧) هذه الانفرادة خارجة عن طرقه.

(٨) انظر: شرح الهداية: ١/٨-٩

(٩) انظر: الكامل: ق١٥٥/ب، الإقناع: ١٥٢/١

الثاني: الجهر بالتعوذ في أول «الفاتحة» فقط وإخفاؤه في سائر القرآن، وهو الذي نصّ عليه في «المبهج» عن خلف عن سليم وفي «اختياره»، وهي رواية محمد بن لاحق التميمي[1] عن سليم عن حمزة[2].

ورواه الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في «كتابه» عن أبي الحسين بن المنادي، عن الحسن بن العباس، عن الحلوانيّ، عن خلف، عن سُليم، عن حمزة؛ أنه كان يجهر بالاستعاذة والتسمية في أول سورة «فاتحة» الكتاب، ثم يخفيها بعد ذلك في جميع القرآن.

قال الحلواني: وقرأت على خلاد فلم يغيّر عليّ، وقال لي: كان سُليم يجهر[3] فيهما جميعاً، ولا ينكر على من جهر ولا على من أخفى.

وقال أبو القاسم الصفراوي في "الإعلان": واختلف عنه؛ يعني عن حمزة، أنه كان يخفيها عند «فاتحة» الكتاب، كسائر المواضع، أو يستثني «فاتحة» الكتاب، فيجهر بالتعوّذ عندها؛ فرُوِيَ عنه الوجهان جميعاً انتهى.[4]

وقد انفرد أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبريّ عن الحلوانيّ عن قالون بإخفائها في جميع القرآن.[5]

الثانية: أطلقوا اختيار الجهر في الاستعاذة مطلقاً، ولا بدّ من تقييده، وقد قيّده الإمام أبو شامة رحمه الله تعالى أنه[6] بحضرة من يسمع قراءته، ولا بدّ من ذلك، قال: لأن الجهر بالتعوذ إظهار لشعار[7] القراءة، كالجهر بالتلبية، وتكبيرات العيد، ومن فوائده أن السامع ينصت للقراءة من أوّلها لا يفوته منها شيء، وإذا أخفي التعوذ، لم يعلم السامع بالقراءة إلا

---

(١) متصدر، أخذ القراءة عرضاً عن سليم، رواها عنه عرضاً الحسن بن داود والنقار، وتفرد بالأخذ عنه. غاية النهاية: ٢/٢٣٣-٢٣٤

(٢) المبهج: ١/٣٤٥ ، وهي ليست من طرقه.

(٣) في جامع البيان: ١/ ق ٥٧:(يجيزهما) وأرى أنها الأصوب، وما هنا تصحيف.

(٤) انظر: جامع البيان: ١/ق٥٧/أ

(٥) لعله ذكر هذه الانفرادة في كتابه: "الاستبصار"، الذي هو مفقود.

(٦) (أنه): من (ز)

(٧) من (س)، وهو الذي في إبراز المعاني: ١/٢٢٥، وفي بقية النسخ: (شعائر)

بعد أن فاته من المقروء شيء، وهذا المعنى هو الفارق بين القراءة خـــارج الصـــلاة، وفي الصلاة، فإن المختار في الصلاة الإخفاء؛ لأن المأموم منصت من أول الإحرام بالصلاة[1].

وقال الشيخ محي الدين النووي رحمه الله: إذا تعوذ في الصلاة التي يسر فيها بــالقراءة أسر بالتعوذ، فإن تعوذ في التي يجهر فيها بالقراءة فهل يجهر ؟ فيه خلاف، من أصحابنا من قال يسر، وقال الجمهور: للشافعيّ في المسألة قولان:

أحدهما: يستوي الجهر والإسرار، وهو نصه/ في "الأم"، والثاني: يسن الجهر، وهـــو نصه في "الإملاء"، ومنهم من قال قولان: أحدهما يجهر صححـــه الشـــيخ أبـــو حـــامد الإسفراييني[2] إمام أصحابنا العراقيين، وصاحبه المحاملي[3] وغيره، وهو الذي كان يفعلـــه أبو هريرة ﷺ، وكان ابن عمر رضي الله عنهما يسر، وهو الأصح عند جمهور أصحابنـــا، وهو المختار.

٢٠٤/١

قلت: حكى صاحب "البيان" القولين على وجه آخر فقال: أحد القولين إنه يتخير بين الجهر والسر، ولا ترجيح. والثاني: يستحب فيه الجهر، ثم نقل عن أبي علي الطبري أنـــه يستحب فيه الإسرار، وهذا مذهب أبي حنيفة، وأحمد، ومذهب مالك في قيام رمضان[4].

ومن المواضع التي يستحب فيها الإخفاء، إذا قرأ خالياً؛ سواء قرأ جهراً أو سراً، ومنها إذا قرأ سرا فإنه يسر أيضا، ومنها إذا قرأ في الدور ولم يكن في قراءته مبتدئا؛ يسر بـــالتعوذ لتتصل القراءة ولا يتخللها أجنبي، فإن المعنى الذي من أجله استحب الجهر؛ وهو الإنصات

---

(١) إبراز المعاني: ٢٢٥/١

(٢) أحمد بن محمد بن أحمد، انتهت إليه رياسة الشافعية في بغداد، أخذ الفقه عن أبي الحسن بن المرزبان، علق علـــى مختصر المزني "تعاليق" وغيرها ـــ توفي سنة ٤٠٦ هـــ.

الاسفراييني: نسبة إلى اسفراين بلدة بخراسان بنواحي نيسابور.

انظر: تاريخ بغداد: ٣٦٨/٤، وفيات الأعيان: ٧٢/١-٧٤، طبقات السبكي: ٢٤/٣

(٣) أبو الحسن، أحمد بن محمد بن القاسم، له تعليقة في الفقه الشافقي، تنسب إليه، توفي سنة ٤١٥ هـــ

المحاملي: نسبة إلى المحامل التي يحمل عليها الناس في السفر.

انظر: تاريخ بغداد: ٣٧٢/٤، وفيات الأعيان: ٧٤/١-٧٥، الشذرات: ٢٠٢/٣

(٤) النص بحروفه في الأذكار: ٤٥، انظر: المهذب: ٧٢/١، روضة الطالبين: ٣٤٦/١-٣٤٧

فقد في هذه المواضع.

الثالثة: اختلف المتأخرون في المراد بالإخفاء، فقال كثير منهم: هو الكتمان، وعليه حمل كلام الشاطبي أكثر الشراح، فعلى هذا يكفي فيه الذكر في النفس من غير تلفظ.

وقال الجمهور: المراد به الإسرار، وعليه حمل الجعبري كلام الشاطبي، فلا يكفي فيه إلا التلفظ وإسماع نفسه، وهذا هو الصواب؛ لأن نصوص المتقدمين كلها على جعله ضدا للجهر، وكونه ضدا للجهر يقتضي الإسرار به، والله تعالى أعلم.

فأما قول ابن المسيبي ما كنا نجهر ولا نخفي؛ ما كنا نستعيذ البتة؛ فمراده الترك رأسا كما هو مذهب مالك رحمه الله تعالى كما سيأتي.

الثالث في محلها: وهو قبل القراءة إجماعا ولا يصح قول بخلافه عن أحد ممن يعتبر قوله، وإنما آفة العلم التقليد، فقد نسب إلى حمزة وأبي حاتم، ونقل عن أبي هريرة/ ﷺ وابن سيرين، وإبراهيم النخعي، وحكي عن مالك، وذكر أنه مذهب داود بن علي الظاهري وجماعته؛ عملا بظاهر الآية وهو: ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله﴾[1] فدل على أن الاستعاذة بعد القراءة.

١/٢٥٥

وحكي قول آخر؛ وهو: الاستعاذة قبل وبعد، ذكره الإمام فخر الدين الرازي في "تفسيره"، ولا يصح شيء من هذا عمن نقل عنه، ولا ما استدل به لهم[2].

أمّا حمزة وأبو حاتم؛ فالذي ذكر ذلك عنهما هو أبو القاسم الهذلي، فقال في "كامله": قال حمزة في رواية ابن قلوقا[3] إنما يتعوّذ بعد الفراغ من القرآن، قال: وبه قال أبو حاتم.

قلت: أمّا رواية ابن قلوقا عن حمزة فهي منقطعة في "الكامل" لا يصحّ إسنادها[4]،

---

(١) النحل: ٩٨

(٢) انظر: أحكام القرآن: ١١٧٥/٣، المحرر الوجيز: ٤٨/١، القرطبي: ٨٨/١، التفسير الكبير: ١٤١/٢٠، تفسير ابن كثير: ١٣/١

(٣) عبد الرحمن، الكوفي، راو معروف، عرض على حمزة وعلى سليم، روى عنه الإمام أحمد بن حنبل. انظر: غاية النهاية: ٣٧٦/١

(٤) وذلك لأن الهذليّ رواها عن أحمد بن محمد بن الفتح الفرضي عن زيد بن علي عن محمد بن الحسن بن يونس عن أبي أيوب الضبي، عن رجاء بن عيسى عن ابن قلوقا عن حمزة.

وكل من ذكر هذه الرواية عن حمزة من الأئمة كالحافظين أبي عمرو الداني، وأبي الغـــلاء الهمداني، وأبي طاهر ابن سوار، وأبي محمد سبط الخياط، وغيرهم؛ لم يذكروا ذلك عنـــه ولا عرّجوا عليه.

وأمّا أبو حاتم فإنّ الذين ذكروا روايته واختياره؛ كابن سوار، وابـــن مـــهران، وأبي معشر الطبري، والإمام أبي محمد البغوي[1]، وغيرهم؛ لم يذكروا عنه شيئاً ولا حكوه.

وأمّا أبو هريرة فالذي نقل عنه رواه الشافعي في "مسنده": أخبرنا إبراهيم بن محمـــد عن ربيعة بن عثمان[2] عن صالح بن أبي صالح[3] أنه سمع أبا هريرة وهو يؤمّ الناس رافعـــاً صوته (ربنا إنّا نعوذ بك من الشيطان الرجيم) في المكتوبة إذا فرغ من «أمّ» القرآن[4].

وهذا إسناد لا يحتج به؛ لأن إبراهيم بن محمد هو الأسلمي، وقد أجمع أهـــل النقـــل والحديث على ضَعْفه، ولم يوثّقه سوى الشافعيّ ﷺ، قال أبو داود: كان قدريّاً رافضيّـــاً مأبوناً[5] كلُّ بلاءٍ فيه[6]، وصالح بن أبي صالح الكوفي ضعيف واهٍ[7].

وعلى تقدير صحّته، لا يدلّ على أن الاستعاذة بعد القراءة، بل يدل على أنـــه كـــان يستعيذ إذا فرغ من «أمّ القرآن» أي للسورة الأخرى، وذلك واضح.

فأمّا أبو هريرة فهو ممن عرف بالجهر بالاستعاذة.

==

والانقطاع هو: أن الفرضي لم يقرأ على زيد. انظر: الكامل: ٧٤ أ

(١) لم يذكر البغوي أبا حاتم ضمن القراء الذين اعتمد رواياتهم وطرقهم.

(٢) يروي عن ابن المنكدر، قال عنه أبو حاتم: منكر الحديث اهـ، ووثقه غيره، انظر: من تكلم فيه: ٧٩/١

(٣) اسم أبيه: مهران، مولى عمرو بن حريث، انظر: الجرح والتعديل: ٤١٣/٤

(٤) مسند الشافعي: ٣٥/١

(٥) تصحفت في المطبوع بالتاء بدل النون، والكلمة مأخوذة من: الأبنة، يقال: أبنه يابنه: اتهمه بخير أو شـــر، وإذا أطلقت فقيل هو مأبون: فهو للشر خاصة. قاموس: (أبن)

(٦) المدني، تكلموا فيه وكذبوه، غير الشافعي تلميذه وابن الأصبهاني، فإنه كان ثقة عندهما في الحديث، وأجابوا عن الشافعي بأنه تتلمذ عليه في حداثته، ويحفظ عنه حفظ الصبي، ولا شك أن الجرح مقدم، توفي سنة ١٨٤هـــ انظر: الضعفاء الكبير للعقيلي: ٦٢/١-٦٤، ميزان الاعتدال: ٥٧/١-٦١، تهذيب التهذيب: ١٥٨/١

(٧) انظر: تقريب التهذيب: ٣٦٠/١، تاريخ ابن معين: ١٣٤

وأمّا ابن سيرين والنخعيّ فلا يصح عن واحد منهما عند أهل النقل.

وأما مالك فقد حكاه عنه القاضي أبو بكر بن العربي في "المجموعة" وكفى في الرد والشناعة[1] على قائله[2].

وأما داود وأصحابه فهذه كتبهم موجودة/ لا تعدّ كثرة، لم يذكر فيها أحد شيئاً من ذلك، ونَصَّ ابن حزم[3]؛ إمام أهل الظاهر على التعوّذ قبل القراءة، ولم يذكر غير ذلك[4].

٢٥٦/١

وأما الاستدلال بظاهر الآية فغير صحيح؛ بل هي جارية على أصل لسان العرب وعرفه وتقديرها عند الجمهور: إذا أردت القراءة فاستعذ، وهو كقوله تعالى ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَوٰةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾[5] وكقوله ﷺ: « من أتى الجمعة فليغتسل»[6]

وعندي أن الأحسن في تقديرها: إذا ابتدأت وشرعت،[7] كما في حديث جبريل عليه السلام:«فصلّى الصبح حين طلع الفجر»[8]؛ أي أخذ في الصلاة عند طلوعه، ولا يكمن

---

(١) شنع عليه: قبّحه، القاموس (شنع)

(٢) عبارة المؤلف تُفهم أن "المجموعة" هي لابن العربي: وأنه حكى فيها هذا القول، وهذا ليس كذلك، ف"المجموعة" اسم كتاب مشهور في الفقه المالكي ألّفه محمد بن إبراهيم بن عبدوس (ت ٢٦٠ هـ) وهو من أوثق وأكبر وأعلم تلاميذ سحنون، قال عياض: ألّف –ابن عبدوس– "المجموعة" كتاب شريف على مذهب مالك وأصحابه، أعجلته المنية قبل تمامه، قال: وهي نحو خمسين كتاباً. اهـ وتصويب عبارة المؤلف هو التعبير ب"عن المجموعة" بدل "في" لأن ابن العربي حكى هذا القول عنها، ونصّ عبارته: ومن أغرب ما وجدناه قول مالك في "المجموعة" في تفسير هذه الآية ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ...﴾ قال: ذلك بعد قراءة أم القرآن لمن قرأ في الصلاة، وهذا قول لم يرد به أثر ولا يعضده نظر... قال: والله أعلم بسرّ هذه الرواية. اهـ

انظر: أحكام القرآن: ١١٧٥/٣-١١٧٦، ترتيب المدارك: ٢٢٢/٤-٢٢٨، تفسير القرطبي: ٨٨/١، تفسير ابن كثير: ١٤/١

(٣) في (ظ): «ابن الأخرم» ولعله سبق قلم.

(٤) انظر: المحلى: ٢٤٥/٣-٢٤٨

(٥) المائدة: ٦

(٦) انظر: البخاري: ٩/٢، مسلم: ٢/٣، الترمذي: ١٥٣/١، ابن ماجة: ١٧٩

(٧) كتب في حاشية (ك): لأن القارئ ربما يريد القراءة ولا يقرأ، فلا معنى لاستعاذته. اهـ

(٨) مسلم: ٤٢٩/١، السنن الكبرى: ٤٦٦/١

القول بغير ذلك، وهذا بخلاف قوله في الحديث: « ثم صلاّها بالغد بعد أن أسفر»[١]؛ فإنّ الصحيح أن المراد بهذا: الابتداءُ؛ خلافاً لمن قال إن المراد الانتهاء[٢].

ثم إن المعنى الذي شرعت الاستعاذة له يقتضي أن تكون قبل القراءة؛ لأنها طهارة الفمّ مما كان يتعاطاه؛ من اللغو، والرفث وتطييبٌ له، وتهيّؤٌ لتلاوة كلام الله تعالى، فهي التجاءٌ إلى الله تعالى، واعتصام بجنابه، من خلل يطرأ عليه، أو خطأ يحصل منه في القراءة وغيرها وإقرار له بالقدرة، واعتراف للعبد بالضعف، والعجز، عن هذا العدو الباطن الذي لا يقدر على دفعه ومنعه إلا الله تعالى، الذي خلقه، فهو لا يقبل مصانعة، ولا يداري بإحسان، ولا يقبل رشوة، ولا يؤثر فيه جميل؛ بخلاف العدوّ الظاهر من جنس الإنسان، كما دلّت عليه الآي الثلاث من القرآن؛ التي أرشد فيها إلى ردّ العدوّ الإنساني والشيطاني، فقال تعالى في الأعراف ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾[٣] فهذا ما يتعلق بالعدوّ الإنسانيّ، ثم قال ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾[٤] الآية، وقال في "المؤمنون" ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةَ﴾[٥] ثم قال ﴿وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ﴾[٦] الآية. وقال في "فُصّلت" ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ﴾[٧] الآيات[٨].

وقلت: في ذلك، وفيه أحسن الاكتفاء[٩]، وأملح الاقتفاء: / ٢٥٧/١

---

(١) انظر: الموطأ: ٤/١، التمهيد: ٣٣١/٤ وفيه قال ابن عبد البر: لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث اهـ.

(٢) انظر: التمهيد: ٣٣٤/٤-٣٣٦، شرح الزرقاني على الموطأ: ٢٨/١، تنوير الحوالك: ١٧/١

(٣) الأعراف: ١٩٩

(٤) الأعراف: ٢٠٠

(٥) المؤمنون: ٩٦

(٦) المؤمنون: ٩٧

(٧) فصلت: ٣٤

(٨) هذه الفقرة هي كلام ابن كثير مختصراً في تفسيره: ١٦/١

(٩) هو حذف الكلام لدلالة الباقي على الذاهب منه، وهو عند البلاغيين داخل في باب «المجاز» وهو أسلوب معروف في القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب؛ شعرهم ونثرهم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى﴾ [الرعد: ٣١] أي: لكان هذا القرآن، أو غيره على ==

شيطاننا المغويّ عدوٌ فاعتصم ** بالله منه والتجئ وتعـــــوّذ

وعدوك الإنســـــي دار وداده** تملكه وادفع بالتي فإذا الذي

الرابع: في الوقف على «الاستعاذة»، وقل من تعرض لذلك من مؤلفي الكتب، ويجوز الوقف على «الاستعاذة» والابتداء بما بعدها بسملة كان أو غيرها، ويجوز وصلـــها بمـــا بعدها والوجهان صحيحان.

وظاهر كلام الداني رحمه الله أن الأولى وصلها بالبســـــملة؛ لأنـــه قـــال في كتابـــه "الاكتفاء":[1] الوقف على آخر التعوذ تام، وعلى آخر التسمية أتم[2].

وممن نص على هذين الوجهين الإمام أبو جعفر بن الباذش، ورجح الوقف لمن مذهبـه الترتيل، فقال في كتابه "الإقناع": ولك أن تصلها أي «الاستعاذة» بالبســـملة في نفـــس واحد، وهو أتم[3]، ولك أن تسكت عليها ولا تصلها بالبسملة، وذلك أشبه بمذهب أهـل الترتيل، فأما من لم يسم؛ يعني مع الاستعاذة؛ فالأشبه عندي أن يسكت عليها ولا يصلـها بشيء من القرآن، ويجوز وصلها[4].

==

اختلاف المفسرين في بيان ذلك المحذوف.

ومن كلام النبي ﷺ قوله للمهاجرين، وقد شكروا عنده الأنصار رضي الله عنهم أجمعين: «أليس قد عرفتم ذلك لهم؟ قالوا: بلى، قال: فإن ذلك»، أي مكافأة لهم.

وأما في كلام العرب فكثير جداً، فمن المنثور قولهم: (لو رأيت علياً بين الصفين) أي لرأيت أمراً عظيماً.

ومنه قول امرئ القيس:

فلو أنها نفس تموت سوية**ولكنها نفس تساقط أنفسا

كأنه قال: لهان الأمر.

وإنما كان «الاكتفاء» معدودا من أنواع البلاغة لأن نفس السامع تتسع في الظن والحساب، والله أعلم.

انظر: النكت للرماني: ٧٠، العمدة: ١/٤٣٣-٤٣٤

(١) ويسمى أيضاً (المكتفى)

(٢) المكتفى: ١٥٥

(٣) علّله ابن الباذش بقوله: لأنك تكمل الاستفتاح اهـ: ١/١٥٤

(٤) الإقناع: ١/١٥٤

قلت: وهذا أحسن ما يقال في هذه المسألة، ومراده «بالسكت» الوقفُ؛ لإطلاقه ولقوله في «نَفَس واحد»، وكذلك نظمه الأستاذ أبو حيان في «قصيدته» حيث قال:

وقف بعد أو صِلاَ

وعلى الوصل لو التقى مع الميم مثلها نحو «الرحيم» ﴿مَا نَنْسَخْ﴾[1] أدغم، لمن مذهبه الإدغام كما يجب حذف همزة الوصل في نحو «الرحيم» ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾[2] ونحو «الرحيم» ﴿القَارِعَةُ﴾[3]

وقد ورد من طريق أحمد بن إبراهيم القصباني[4] عن محمد بن غالب عن شجاع عن أبي عمرو أنه كان يخفي الميم من «الرحيم» عند باء: «بسم الله».

و لم يذكر ابن شيطا وأكثر العراقيين سوى وصل «الاستعاذة» «بالبسملة»، كما سيأتي في باب البسملة.

الخامس: في حكم الاستعاذة استحباباً[5] ووجوباً:

وهي مسألة لا تعلق للقراءات بها، ولكن لما ذكرها شرّاح "الشاطبية" لم نخل كتابنا من ذكرها، لما يترتب عليها من الفوائد، وقد تكفّل أئمة التفسير والفقهاء بالكلام فيها،[6] ونشير إلى ملخّص ما ذكر فيها في مسائل:

الأولى: ذهب الجمهور / إلى أن «الاستعاذة» مستحبة في القراءة بكل حال؛ في الصلاة وخارج الصلاة، وحملوا الأمر في ذلك على الندب، وذهب داود بن عليّ وأصحابه

٢٥٨/١

---

(١) البقرة: ١٠٦

(٢) الحديد: ٢٠

(٣) القارعة: ١

(٤) انظر ترجمته ص :٩٣١

لكن بيّن المؤلّف في "غايته" أنه -القصباني- كان يخفي الميم قبل الباء إذا كان قبلها ساكن عليل. انظر: غاية النهاية: ٣٥/١-٣٦

(٥) الاستحباب هو الندب، وهو عند الأصوليين: أمر بتخيير في الترك، إلا أن فاعله مأجور، وتاركه لا أجر له ولا إثم عليه، وهو كل تطوّع ونافلة، وسائر أعمال البر. انظر: الإحكام في أصول الأحكام: ٤٣/١

(٦) في (ز): «عليها».

إلى وجوبها؛ حملاً للأمر على الوجوب كما هو الأصل، حتى أبطلوا صلاة من لم يستغذ، وقد جنح الإمام فخر الدين الرازي رحمه الله إلى القول بالوجوب، وحكاه عن عطاء بن أبي رباح واحتج له بظاهر الآية من حيث الأمر، والأمر ظاهره الوجوب، وبمواظبة النبي ﷺ عليها؛ ولأنها تدرأ شرّ الشيطان، وما لا يتمّ الواجب إلا به فهو واجب؛ ولأن الاستعاذة أحوط، وهو أحد مسالك الوجوب، وقال ابن سيرين: إذا تعوذ مرة واحدة في عمره فقد كفى في إسقاط الوجوب، وقال بعضهم: كانت واجبة على النبي ﷺ دون أمته، حكى هذين[1] القولين شيخنا الإمام عماد الدين ابن كثير رحمه الله تعالى في "تفسيره"[2].

الثانية: الاستعاذة في الصلاة للقراءة لا للصلاة، وهذا مذهب الجمهور كالشافعي وأبي حنيفة، ومحمد بن الحسن، وأحمد بن حنبل.

وقال أبو يوسف هي للصلاة، فعلى هذا يتعوّذ المأموم وإن كان لا يقرأ، ويتعوّذ في العيدين بعد الإحرام، وقبل تكبيرات العيد[3].

ثم إذا قلنا بأن الاستعاذة للقراءة؛ فهل قراءة الصلاة قراءة واحدة فتكفي الاستعاذة في أول ركعة، أو قراءة كلّ ركعة مستقلّة بنفسها، فلا يكفي ؟ قولان للشافعيّ، وهما روايتان عن أحمد[4].

والأرجح الأولُ؛ لحديث أبي هريرة في "الصحيح" أن النبي ﷺ كان إذا نهض من الركعة الثانية استفتح القراءة و لم يسكت[5]، ولأنه لم يتخلّل القراءتين أجنبيّ؛ بل تخللهما ذِكْر، فهي كالقراءة الواحدة؛ حَمدٌ لله أو تسبيح أو تهليل أو نحو ذلك، ورجّح الإمام

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى: (هذا من»

(٢) انظر : القرطبي: ٨٥/١، ابن كثير: ١٤/١، المحلى: ٢٤٧/٣، التحرير والتنوير: ١٤ /٢٧٧ أضواء البيان: ٣٥٦/٣-٣٥٧

(٣) هذه الفقرة كلّها وبنصّها من كلام ابن كثير في تفسيره: ١٥/١-١٦

(٤) انظر: المغني: ٣١٣/١

(٥) مسلم: ٤١٩/١، السنن الصغرى: ٣٣٠/١ السنن الكبرى: ١٩٦/٢، المستخرج على صحيح مسلم: ١٩٧/٢

النوويّ وغيره الثاني[1].

وأما الإمام مالك فإنه قال: لا يستعاذ إلا في قيام رمضان فقط[2]، وهو قول لا يعرف لمن قبله، وكأنه أخذ بظاهر الحديث الصحيح عن عائشة رضي الله عنها « كان يستفتح[3] الصلاة بالتكبير، والقراءة ب(الحمد لله رب العالمين).» ورأى أنّ هذا دليل على ترك التعوّذ، فأمّا قيام رمضان / فكأنه رأى أن الأغلب عليه جانب القراءة، والله أعلم.

٢٥٩/١

الثالثة: إذا قرأ جماعة جملة؛ هل يلزم كل واحد منهم[4] «الاستعاذة» أو تكفي استعاذة بعضهم؟.

لم أجد فيها نصًا ويحتمل أن تكون كفاية، وأن تكون عيناً على كلّ من القولين بالوجوب والاستحباب، والظاهر الاستعاذة لكل واحد؛ لأن المقصود اعتصام القارئ والتجاؤه بالله من[5] شرّ الشيطان كما تقدم ، فلا يكون تعوذ واحد كافياً عن آخر كما اخترناه في التسمية على الأكل، وذكرناه في غير هذا الموضع، وأنه ليس من سنن الكفايات والله أعلم.

الرابعة: إذا قطع القارئ القراءة لعارض من سؤال أو كلام يتعلق بالقراءة لم يعد الاستعاذة، وذلك بخلاف ما إذا كان الكلام أجنبياً؛ ولو ردّاً للسلام، فإنه يستأنف الاستعاذة وكذا لو كان القطع إعراضاً عن القراءة كما تقدّم ، والله أعلم.

وقيل: يستعيذ، واستُدِلّ له بما ذكره أصحابنا.[6]

---

(١) في حاشية (ك): «وهو التعوّذ كل ركعة اهـ» وانظر:

(٢) انظر: القرطبي: ٨٦/١ وقال ابن كثير: في أول ليلة منه. اهـ ١٥/١

(٣) في المطبوع عبارة ليس في النسخ وهي: رسول الله ﷺ، وانظر: شرح مسلم للنووي: ٢١٣/٤

(٤) «منهم» من (ز)

(٥) في المطبوع: «عن» بالعين، تصحيف.

(٦) أي الشافعية.

باب اختلافهم في البسملة

والكلام على ذلك في فصول:

الأول: بين السورتين:

وقد اختلفوا في الفصل بينهما بالبسملة وبغيرها، وفي الوصل بينهما؛ ففصل بالبسملة بين كلّ سورتين إلا بين ‹الأنفال› ‹وبراءة› ابن كثير، وعاصم، والكسائي،[1] وأبو جعفر، وقالون، والأصبهانيُّ عن ورش، ووصل بين كلّ سورتين حمزة.

واختُلف عن خلف في اختياره بين الوصل والسكت؛ فنصّ له أكثر أئمة المتقدمين على الوصل كحمزة، وهو الذي في "المستنير" و"المبهج" و"كفاية" سبط الخياط و"غاية" أبي العلاء[2]، ونصّ له صاحب "الإرشاد" على السكت[3]، وهو الذي عليه أكثر المتأخرين الآخذين بهذه القراءة كابن الكَدِي[4]، وابن الكال[5]، وابن زريق الحدّاد[6]، وأبي الحسن الديواني، وابن مؤمن صاحب "الكنز"[7] وغيرهم.

واختلف أيضاً عن الباقين وهم: أبو عمرو، وابن عامر، ويعقوب/ وورش من طريق الأزرق؛ بين الوصل والسكت والبسملة. ٢٦٠/١

---

(١) سقط ذكر «الكسائي» من (ت)

(٢) انظر: المستنير: ١/ ٤٣٩، المبهج: ١/ ٣٤٦، غاية الاختصار: ٤٠١/١

(٣) الإرشاد ليس فيه رواية ورش أصلاً، فالأولى تقييد كلام المؤلف. انظر الدراسة ص١٣٤ ، الإرشاد: ١٩٩

(٤) كتب فوق الكلمة في (ز) « خف» وكتب تحتها في (ك): « بإسكان الياء» وتصحفت في (ت) إلى «اللولوي» وفي (س) إلى «الكوى» بالواو بدل الدال.

(٥) تصحفت في (ز) و(ك) إلى «الكيّال» بالياء بين الكاف والألف.

(٦) المبارك بن المبارك، أبو جعفر، أستاذ حاذق، قرأ القرآن على والده، وسبط الخياط، ألف "الخيرة في القراءات العشر" مختصر من الإرشاد (نظم) توفي سنة ٥٩٦ هـ. غاية النهاية: ٤١/٢

(٧) الكنز كالإرشاد ليس فيه رواية إدريس أصلاً. انظر: الكنز: ٣٥-٣٦ و ١٢١

فأمّا أبو عمرو فقطع له بالوصل صاحب "العنوان"[1] وصاحب "الوجيز"[2]، وهو أحد الوجهين في "جامع البيان" للداني، وبه قرأ على شيخه الفارسي عن أبي طاهر[3]، وهو طريق أبي إسحاق الطبري في "المستنير"[4]، وغيره، وهو ظاهر عبارة "الكافي"[5] وأحد الوجهين في "الشاطبية"، وبه قرأ صاحب "التجريد" على عبد الباقي[6]، وهو أحد الوجوه الثلاثة في "الهداية" وبه قطع في "غاية الاختصار" لغير السوسيّ[7]، وبه قطع الحضرميّ في "المفيد" للدوري عنه[8].

وقطع له بالسكت صاحب "الهداية"[9] في الوجه الثاني، و"التبصرة" و"تلخيص العبارات" و"تلخيص" أبي معشر، و"الإرشاد" لابن غلبون، و"التذكرة"[10]، وهو الذي في "المستنير" و"الروضة"، وسائر كتب العراقيين لغير ابن حبش عن السوسي[11]، وفي

---

(١) العنوان: ٦٥

(٢) تأمّل عبارة المؤلف "صاحب الوجيز" والمقصود الأهوازي، ويُنبّه هنا أن المؤلف لم يختر أي طريق من "الوجيز" في قراءة أبي عمرو، مما يعني أن هذا خارج عن طرقه، والله أعلم. انظر: الوجيز ق ٦/أ

(٣) جامع البيان: ١/ق ٥٨-٥٩

(٤) المستنير: ٤٣٩/١

(٥) الكافي: ١٤

(٦) التجريد: ق ١٩/ب

(٧) غاية الاختصار: ٤٠١/١

(٨) يلاحظ أن "المفيد" ليس له أي طريق في "النشر"

(٩) "الهداية" ليس لها طريق في قراءة أبي عمرو.

(١٠) أما "الإرشاد" لابن غلبون فليس له أي طريق في قراءة أبي عمرو، وأما "التذكرة" فلها طريق واحدة عن الدوري وليس عن السوسي.
وانظر: التذكرة: ٦٣/١-٦٤، التبصرة: ٢٤٧، التلخيص: ١٣٤، تلخيص العبارات: ٢٢

(١١) المستنير: ٤٣٩، الروضة للمالكي: ٦٦٣

"الكافي" أيضاً، وقال: إنه من أخذ[1] البغداديين[2].

وهو الذي اختاره الداني وقرأ به على أبي الحسن وأبي الفتح وابن خاقان، ولا يؤخذ من "التيسير" بسواه عند التحقيق[3]، وهو الوجه الآخر في "الشاطبية" وبه قرأ صاحب "التجريد" على الفارسي للدوري،[4] وقطع به في "غاية الاختصار" للدوري أيضاً[5].

وقطع له بالبسملة صاحب "الهادي" وصاحب "الهداية"[6] في الوجه الثالث، وهو اختيار صاحب "الكافي"[7]، وهو الذي رواه ابن حبش عن السوسي، وهو الذي في "غاية الاختصار" للسوسي[8].

وقال الخزاعي، والأهوازي، ومكي، وابن سفيان، والهذلي: والتسمية بين السورتين مذهب البصريين عن أبي عمرو[9].

وأما ابن عامر؛ فقطع له بالوصل صاحب "الهداية"، وهو أحد الوجهين في

---

(١) في المطبوع: «أحذ من» خطأ.

(٢) وعبارته: والبغداديون يأخذون في قراءة أبي عمرو بسكتة بين السورتين. اهـ الكافي: ١٤

(٣) انظر: جامع البيان: ١/ت٥٩/ب، التيسير: ١٧-١٨

(٤) التجريد: ق: ١٩/ب

(٥) غاية الاختصار: ١/٤٠١

(٦) الهادي: ق: ٣، وأما "الهداية" فقد سبق قبل قليل أنه ليس منها أي طريق في قراءة أبي عمرو.

(٧) وعبارته: واختياري الأخذ لجماعة القراء إلا حمزة بالفصل بها بين كل سورتين إلا بين الأنفال وبراءة، وبه قرأت على أكثر من قرأت عليه. اهـ الكافي: ١٤

(٨) غاية الاختصار: ١/٤٠١-٤٠٢

(٩) أما قول الأهوازي فلم أجده في الوجيز، وقول الخزاعي موجود في المنتهى (٢/٢٢٧) لكن ينبه على أن المؤلف لم يأخذ أي طريق من هذا الكتاب.
وانظر: المنتهى: ٢/٢٢٧، الوجيز: ق: ٧، الكامل: ق: ٣١٣، التبصرة: ٢٤٨، الهادي: ق: ٣

"الكافي"[1] و"الشاطبية"[2]، وقطع له بالسكت صاحب "التلخيص"[3] و"التبصرة" وابنا غلبون، واختيار الداني، وبه قرأ على شيخه أبي الحسن، ولا يؤخذ من "التيسير" بسواه، وهو الوجه الآخر في "الشاطبية"، وقطع له بالبسملة صاحب "العنوان"، وصاحب "التجريد"، وجميع العراقيين وهو الوجه الآخر في "الكافي"، وبه قرأ الداني على الفارسي وأبي الفتح، وهو الذي لم يذكر المالكي في "الروضة" سواه، وهو الذي في "الكامل"[4].

وأما يعقوب؛ فقطع له بالوصل صاحب "غاية الاختصار"[5]، وقطع له بالسكت صاحب "المستنير" و"الإرشاد" و"الكفاية" / وسائر العراقيين[6]، وقطع له بالبسملة صاحب "التذكرة"، والداني وابن الفحام وابن شريح[7] وصاحب "الوجيز" و"الكامل"[8].

٢٦١/١

---

(١) "الهداية" منها طريقان في "النشر" في قراءة ابن عامر، وهما من رواية ابن ذكوان، فهشام فيها ليس من طرق هذا الكتاب،وأما "الكافي" فله في "النشر" طريق واحدة عن ابن عامر من رواية هشام، وعليه فابن ذكوان فيه ليس من طرق هذا الكتاب، والله أعلم.

(٢) في (ز) و(ظ) «صاحبا» بالتثنية، وما أثبته أصح، بل هو الصحيح لا غير؛ لأن المقصود هو "تلخيص العبارات" لابن بليمة، لا تلخيص أبي معشر. قال أبو معشر: الباقون -يعني غير حمزة وأبي عمرو وورش- يجهرون بها عند رؤس السور فقط وهو الاختيار، اهـ. انظر: التلخيص: ١٣٤، تلخيص العبارات: ٢٢

(٣) انظر: التذكرة: ١/٦٣-٦٤، التيسير: ١٧-١٨، جامع البيان: ١/ق ٥٩، التبصرة: ٢٤٧

أما "الإرشاد" لابن غلبون الذي دلت عليه عبارة المؤلف (ابنا غلبون) فليس له أي طريق في قراءة ابن عامر في "النشر"

(٤) انظر: الروضة للمالكي: ٦٦٣، جامع البيان: ١/ق٥٩، الكافي: ١٤، التجريد: ق:٢٠، العنوان: ٦٥

(٥) غاية الاختصار: ١/٤٠١

(٦) انظر: المستنير: ١/٤٣٩، الإرشاد: ١٩٩، الكفاية الكبرى: ٢١٣

(٧) لعله يقصد في كتابه في قراءة يعقوب، مع العلم أنه ليس من مصادره.

(٨) انظر: التذكرة: ١/٦٣، الوجيز: ق ٦/أ مع أنه ليس عنه أي طريق في "النشر"، الكامل: ق: ٣١٣، مفردة يعقوب لابن الفحام: ق: ٥

تنبيه: ليس في النسخة التي لدي من مفردة يعقوب للداني فصل: ‹التعوذ› و‹البسملة›، والله أعلم.

وأمّا ورش من طريق الأزرق؛ فقطع له بالوصل صاحب "الهداية" وصاحب "العنوان" والحضرمي[1] صاحب "المفيد"، وهو ظاهر عبارة "الكافي"، وأحد الوجوه الثلاثة في "الشاطبية"[2]، وقطع له بالسكت ابنا غلبون، وابن بلّيمة صاحب "التلخيص"، وهو الذي في "التيسير"، وبه قرأ الداني على جميع شيوخه، وهو الوجه الثاني في "الشاطبية"، وأحد الوجهين في "التبصرة" من قراءته على أبي الطيّب، وهو ظاهر عبارة "الكامل" الذي لم يذكر له غيره[3]، وقطع له بالبسملة صاحب "التبصرة" من قراءته على أبي عديّ، وهو اختيار صاحب "الكافي"، وهو الوجه الثالث في "الشاطبية"، وبه كان يأخذ أبو غانم وأبو بكر الأذفويّ وغيرهما عن الأزرق.[4]

الثاني: أن الآخذين بالوصل لمن ذكر، من حمزة أو أبي عمرو، أو ابن عامر، أو يعقوب أو ورش؛ اختار كثير منهم لهم السكت بين‹المدثر› و‹لا أقسم بيوم القيامة› وبين ‹الانفطار› و‹ويل للمطفّفين› وبين ‹والفجر› و‹لا أقسم بهذا البلد› وبين ‹والعصر› و‹ويل لكل همزة› كصاحب "الهداية" وابني غلبون، وصاحب "المبهج"، وصاحب "التبصرة"، وصاحب "الإرشاد"، وصاحب "المفيد"، ونَصَّ عليه أبو معشر في "جامعه"، وصاحبُ "التجريد"، وصاحب "التيسير"، وأشار إليه الشاطبي.

ونُقِل عن ابن مجاهد في غير ‹العصر› و‹الهمزة›[5]، وكذا اختاره ابن شيطا صاحب "التذكار"، وبه قرأ الداني على أبي الحسن ابن غلبون[6].

---

(١) في المطبوع: «وصاحب» بإثبات واو العطف، وهو خطأ؛ لأن الحضرميّ نفسه هو صاحب "المفيد" وقد سبق بيان أن "المفيد" ليس له أي طريق في "النشر"

(٢) انظر: الكافي: ١٤، العنوان: ٦٥

(٣) انظر: التذكرة: ١/٦٣-٦٤، التبصرة: ٢٤٧-٢٤٨، التيسير: ١٧-١٨، الكامل: ق ٣١٢-٣١٣، تلخيص العبارات: ٢٢

(٤) انظر: التبصرة: ٢٤٧، الكافي: ١٤

(٥) مذهب ابن مجاهد هذا ليس في "السبعة" بل ليس فيها ذكر التعوذ والبسملة أصلاً.

(٦) انظر: التذكرة:١/٦٣-٦٤، التبصرة: ٢٤٨، التيسير: ١٨، جامع البيان: ١/ق٥٩، المبهج:١/٣٤٦، الإرشاد: ١٩٩

وكذا الآخذون بالسكت لمن ذكر؛ من أبي عمرو، وابن عامر، ويعقوب، وورش اختار كثير منهم لهم البسملة في هذه الأربعة المواضع؛ كابني غلبون، وصاحب "الهداية" ومكيّ صاحب "التبصرة"، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وخلف ابن خاقان[1].

وإنما اختاروا ذلك لبشاعة[2] وقوع مثل ذلك إذا قيل: ﴿أهل المغفرة لا﴾ أو ﴿ادخلي جنّتي لا﴾ أو ﴿لله ويل﴾ أو ﴿وتواصوا بالصبر ويل﴾ من غير فصل، ففصلوا بالبسملة للساكت، وبالسكت للواصل، ولم يُمْكِنْهم البسملة له؛ لأنه ثبت / عنه النص بعدم البسملة، فلو بسملوا لصادموا النصّ بالاختيار، وذلك لا يجوز. ٢٦٢/١

والأكثرون على عدم التفرقة بين الأربعة وغيرها، وهو مذهب فارس بن أحمد، وابن سفيان صاحب "الهادي"، وأبي الطّاهر صاحب "العنوان"، وشيخِهِ عبد الجبار الطرسوسي و[3]صاحب "المستنير" و"الإرشاد" و"الكفاية" وسائر العراقيين، وهو اختيار أبي عمرو الداني والمحقّقين، والله تعالى أعلم.[4]

تنبيهات

أولها: تخصيص السكت والبسملة في الأربعة المذكورة مفرَّع على الوصل والسكت مطلقاً، فمن خصّها بالسكت فإن مذهبه في غيرها الوصل، ومن خصها بالبسملة فمذهبه في غيرها السكت، وليس أحد يرى[5] البسملة لأصحاب الوصل كما توهمه "المنتجب"

---

(١) انظر: التذكرة: ٦٣/١-٦٤، التبصرة: ٢٤٨، جامع البيان: ١/ق٥٩

(٢) الباشاعة: مصدر "بشع" وهو في اللّغة من قولهم: البَشِع -ككَتِف - من الطعام: الكريه الذي فيه مرارة، وفي المجاز يطلق على عدة معان منها: البشع من الناس: الكريهُ ريح الفم الذي لا يتخلل ولا يستاك، والسيء الخلق، وبَشِع بالأمر: ضاق به ذرعاً، ولم أجد فيما اطلعت عليه من معاجم اللغة من استخدم "البشاعة" في المعنى الذي يريده المؤلّف، نعم هي عبارة عند القراء كالداني وغيره، أما عند اللغويين فالله أعلم هل هذا التعبير صحيح أم لا؟ انظر: أساس البلاغة، وتهذيب اللغة، وتاج العروس (بشع)

(٣) الواو سقط من المطبوع، مما يوهم القارئ أن الطرسوسي هو صاحب "المستنير"

(٤) انظر: الهادي: ق: ٣، التيسير: ١٨، المستنير: ٤٣٩/١، الكفاية الكبرى: ٢١٣، الإرشاد: ١٩٩، العنوان: ٦٥

(٥) في المطبوع: «يروى» وهو تحريف.

وابن بُصخان[1]، فافهم ذلك، فقد أحسن الجعبريّ في فهمه ما شاء وأجاد الصواب[2]. والله أعلم.

وانفرد الهذلي بإضافته إلى هذه الأربعة موضعاً خامساً؛ وهو البسملة بين ‹الأحقاف› و‹القتال› عن الأزرق عن ورش، وتبعه في ذلك أبو الكرم[3].

وكذلك انفرد صاحب "التذكرة" باختيار الوصل لمن سكت من أبي عمرو، وابن عامر، وورش، في خمسة مواضع، وهي: ‹الأنفال› ب‹براءة› و‹الأحقاف› ب‹الذين كفروا› و‹اقتربت› ب‹الرحمن› و ‹الواقعة› ب‹الحديد› و ‹الفيل› ب‹لإيلاف قريش› قال: لحسن ذلك بمشاكلة آخر السورة لأول التي تليها[4].

ثانيها: إنه تقدم تعريف "السكت"، وأنّ الشرط فيه أن يكون من دون نَفَس، وأن كلام أئمتنا مختلف في طول زمنه، وقصره، وحكايةُ قول سبط الخياط،‹و[5] إن الذي يظهر من قوله طول زمن السكت بقدر البسملة›، وقد قال: أيضاً في "كفايته" ما يصرح بذلك حيث قال عن أبي عمرو: وروي عن أبي عمرو إسرارها بينهما أي إسرار البسملة[6].

قلت: والذي قرأت به وآخذ؛ السكتُ عن جميع من روى عنه السكت بين السورتين سكتا يسيراً من دون تنفس، قدر السكت / لأجل الهمزة عن حمزة وغيره، حتى أني أخرجت وجه حمزة مع وجه ورش بين سورتي ‹الضحى› و ‹ألم نشرح› على جميع من قرأت[7] عليه من شيوخي وهو الصواب والله أعلم.

٢٦٣/١

الثالث: أن كلاً من الفاصلين بالبسملة والواصلين والساكتين؛ إذا ابتدأ سورة من

---

(١) انظر: ترجمته ص: ٣٤٠

(٢) انظر: كنز المعاني: ٣٤٧-٣٥١

(٣) انظر: الكامل: ق ٣١٣، المصباح: ١٥٩١/٤

(٤) التذكرة: ٦٤/١

(٥) سقط (و) من المطبوع

(٦) انظر: ص: ٨٢٤

(٧) في المطبوع: «قرأته» وهو تحريف.

السور بسمل بلا خلاف عن أحد منهم، إلا إذا ابتدأ ‹براءة› كما سيأتي، سواء أكان الابتداء عن وقف أو قطع.

أمّا على قراءة من فصل بها فواضح، وأمّا على قراءة من ألغاها فللتّبرك والتّيمّن، ولموافقة خط المصحف الكريم؛ لأنها عند من ألغاها إنما كتبت لأول السورة تبرّكاً، وهو لم يلغها في حالة الوصل إلا لكونه لم يبتدئ، فلما ابتدأ لم يكن بُدٌّ من الإتيان بها لئلا يخالف المصحف وصلاً ووقفاً؛ فيخرج عن الإجماع، فكأنّ ذلك عنده كهمزات الوصل تحذف وصلاً وتثبت ابتداء، ولذلك لم يكن بينهم خلاف في إثبات البسملة أول ‹الفاتحة› سواء وصلت بسورة ‹الناس› قبلها أو ابتدئ بها؛ لأنها ولو وصلت لفظاً فإنها مبتدأ بها حكماً، ولذلك كان الوصل هنا حالاً مرتَحَلاً.

وأما ما رواه الخرقي عن ابن سيف عن الأزرق عن ورش أنه ترك البسملة أول ‹الفاتحة›، فالخرقي هو شيخ الأهوازي وهو محمد بن عبد الله بن القاسم؛ مجهول لا يعرف إلا من جهة الأهوازي[1]. ولا يصح ذلك عن ورش، بل المتواتر عنه خلافه.

قال الحافظ أبو عمرو في كتابه "الموجز": اعلم أن عامّة أهل الأداء من مشيخة المصريين رَوَوْا أداء عن أسلافهم عن أبي يعقوب عن ورش أنه كان يترك التسمية بين كل سورتين في جميع القرآن إلا في أول ‹فاتحة› الكتاب، فإنه يبسمل في أولها لأنها أول القرآن، فليس قبلها سورة يوصل آخرها بها، هكذا قرأت على ابن خاقان وابن غلبون وفارس بن أحمد، وحكوا ذلك عن قراءتهم متصلاً[2].

وانفرد صاحب "الكافي" بعدم البسملة لحمزة في ابتداء السور سوى ‹الفاتحة›[3]، وتبعه

---

(١) انظر: غاية النهاية: ١٨٣/٢

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ق٥٨/أ، ولم يكن "الموجز" عندي فأوثق منه هذا النص.

(٣) وعبارته: وإذا ابتدأ -القارئ- بأول سورة، أيّ سورة كانت إلا براءة عوّذ وبسمل إلا لحمزة، بهذا قرأت وبه آخذ. اهـ الكافي: ١٤

وفي انفراد "الكافي" بذلك نظر، قال الهذلي: وروي عن حمزة، طريق ابن عطية وابن زربى ترك التسمية في جميع القرآن وهكذا جميع طرق الزيادات إلا في الفاتحة. اهـ الكامل: ق ١٥٦، وانظر: المصباح: ١٥٩٤/٤

على ذلك ولده أبو الحسن شريح؛ فيما حكاه عنه أبو جعفر بن الباذش، مِن أنه مَن كان يأخذ لحمزة بوصل السورة / بالسورة، لا يلتزم الوصل ألبتة، بل آخر السورة عنده كآخر آية وأول السورة الأخرى كأول آية أخرى، فكما لا يلتزم له ولا لغيره وصل الآيات بعضهن ببعض كذا لا يلتزم له وصل السورة حتماً، بل إن وصل فحسن، وإن ترك فحسن.[١]

٢٦٤/١

قلت: حجّته في ذلك قول حمزة: القرآن عندي كسورة واحدة، فإذا قرأت ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ في أول فاتحة الكتاب أجزأني.[٢]

ولا حجّة في ذلك، فإنّ كلام حمزة يُحمل على حالة الوصل لا الابتداء، لإجماع أهل النقل على ذلك والله أعلم.

الرابع: لا خلاف في حذف البسملة بين ‹الأنفال› و ‹براءة› عن كل من بسمل بين السورتين، وكذلك في الابتداء ب‹براءة› على الصحيح عند أهل الأداء، وممن حكى الإجماع على ذلك أبو الحسن ابن غلبون، وأبو القاسم ابن الفحّام، ومكيّ، وغيرهم، وهو الذي لا يوجد نصّ بخلافه[٣].

وقد حاول بعضهم جواز البسملة في أولها؛ قال أبو الحسن السخاوي: إنه القياس.

قال: لأن إسقاطها إما أن يكون لأن ‹براءة› نزلت بالسيف، أو لأنهم لم يقطعوا بأنها سورة قائمة بنفسها دون ‹الأنفال›، فإن كان لأنها نزلت بالسيف فذلك مخصوص بمن نزلت فيه، ونحن إنما نسمّي للتبرك.

وإن كان إسقاطها لأنه لم يقطع بأنها سورة وحدها، فالتسمية في أوائل الأجزاء، جائزة. وقد عُلم الغرض بإسقاطها فلا مانع من التسمية[٤].

---

(١) الإقناع: ١٥٩/١

(٢) انظر: الكافي: ١٤، الدر النثير: ١٢٨/١

(٣) انظر: التذكرة: ٦٣/١، التبصرة: ٢٤٨

(٤) انظر: جمال القراء: ٤٨٤/٢، إبراز المعاني: ٢٣٤/١-٢٣٥

قلت: لقائل أن يقول: يمنع تضافر[1] النصوص.

وقال أبو العبّاس المهدويّ: فأما ‹براءة› فالقراء مجمعون على ترك الفصل بينها وبين ‹الأنفال› بالبسملة، وكذلك أجمعوا على ترك البسملة في أوّلها في حال الابتداء بها، سوى من رأى البسملة في حال الابتداء بأوساط السور، فإنه يجوّز[2] أن يبتدأ بها من أول ‹براءة› عند جعلها و‹الأنفال› سورة واحدة ولا يبتدأ بها في قول من جعل علّة تركها في أولها أنها نزلت بالسيف[3].

وقال أبو الفتح بن شيطا: ولو أن قارئاً ابتدأ قراءته من أول ‹التوبة›، فاستعاذ ووصل الاستعاذة بالتسمية متبرّكاً بها، ثم تلا السورة، لم يكن عليه حرج إن شاء الله تعالى/ كما يجوز له إذا ابتدأ من بعض سورة أن يفعل ذلك، وإنما المحذور أن يصل آخر ‹الأنفال› بأول ‹براءة› ثم يفصل بينهما بالبسملة؛ لأن ذلك بدعة، وضلال، وخرق للإجماع، ومخالف للمصحف.

٢٦٥/١

قلت: ولقائل أن يقول له ذلك أيضاً في البسملة أوّلها: أنه خرق للإجماع، ومخالف للمصحف، ولا تُصادم النصوص بالآراء، وما رواه الأهوازي في كتابه "الاتضاح"[4] عن أبي بكر من البسملة أوّلها فلا يصح[5]، والصحيح عند الأئمة أولى بالاتّباع ونعوذ بالله من شرّ الابتداع.

الخامس: يجوز في الابتداء بأوساط السور مطلقاً سوى ‹براءةُ›، البسملة وعدمها لكل

---

(١) كذا بالضاد المعجمة، وكتب في حاشية (ك): «تضافروا على الشيء أي تعاونوا عليه،اهـ» ومن معانيها: تجمعوا عليه وهو المناسب هنا. وكتب في (س): « تظافر » بالظاء المعجمة، وهي مثلها في المعنى، وتصحفت في المطبوع إلى: « بظاهر » بالظاء المعجمة والهاء.

(٢) في المطبوع: «لا يجوز» وهو خطأ.

(٣) لم أجد هذا النص في شرح الهداية.

(٤) بالتاء، وتصحفت في المطبوع بالياء، وكلاهما اسم كتاب للأهوازي.

(٥) انظر: التقريب والبيان: ٢٦/١

من القراء تخييراً، وعلى اختيار البسملة جمهور العراقيين، وعلى اختيار عدمها جمهور المغاربة، وأهل الأندلس.

وقال ابن شيطا: اعلم أنني قرأت على جميع شيوخنا، في كل القراءات، عن جميع الأئمة الفاصلين؛ بالتسمية بين السورتين والتاركين لها، عند ابتداء القراءة عليهم بالاستعاذة، موصولة بالبسملة مجهوراً بهما سواء كان المبدوء به أول سورة، أو بعض سورة، قال: ولا علمت أحداً منهم قرأ على شيوخه إلا كذلك انتهى؛ وهو نصٌّ في وصل الاستعاذة بالبسملة كما سيأتي.

وقال ابن فارس في "الجامع": وبغير بسملة ابتدأت رؤوس الأجزاء على شيوخي الذين قرأت عليهم في مذاهب الكل، وهو الذي أختار، ولا أمنع من التسمية[١].

وقال مكي في "تبصرته": فإذا ابتدأ القارئ بغير أول سورة عوذ فقط، هذه عادة القراء، ثم قال: وبترك التسمية في غير أوائل السور قرأت[٢].

وقال ابن الفحّام: قرأت على أبي العباس؛ يعني ابن نفيس، أوّل حزبي من وسط سورة، فبسملت، فلم ينكر عليّ، وأتبعت ذلك: هل آخذ ذلك عنه على طريق الرواية؟ فقال: إنما أردت التبرك، ثم منعني بعد ذلك، وقال: أخاف أن تقول رواية، قال: وقرأت بذلك على غيره، فقال: ما أمنع، وأمّا قرأت بهذا فلا. انتهى[٣]، وهو صريح في منعه رواية.

---

(١) نصّ ابن فارس لم أقف عليه في النسخة التي لديّ من "الجامع" وأيضاً ليس في "التبصرة" لابن فارس، ويغلب على الظنّ أن المؤلف وهم في نسبته إلى ابن فارس، والدليل على ذلك أن هذا الكلام بنصه هو كلام الداني الآتي بعد قليل، والله أعلم.

(٢) التبصرة: ٢٤٩

(٣) كذا في جميع النسخ، وهو يخالف ما في "التجريد" خلافاً جوهرياً يؤدي إلى تغيير المعنى، فظاهر كلام المؤلّف أن عبارة (وقرأت بذلك...) هي من كلام ابن الفحام، مع أن السياق في "التجريد" هي من تتمّة كلام شيخه أبي العباس، والعبارة هناك: « أخاف أن تقول رواية أو يقال وقرأت....إلخ» فتأمل الفرق بين (قال) هنا، وبين (أو يقال..) هناك. والله أعلم، انظر: التجريد: ق: ٢٠ /أ وفيه أيضاً: (جزء) بدل (حزبي)

وقال الداني في "جامعه": وبغير تسمية ابتدأت رؤوس الأجزاء على شيوخي الذين قرأت عليهم في مذهب الكل، وهو الذي / أختار، ولا أمنع من التسمية[1].

٢٦٦/١

قلت: وأطلق التخيير في الوجهين جميعا أبو معشر الطبريّ، وأبو القاسم الشاطبي[2] وأبو عمرو الداني في "التيسير"[3].

ومنهم من ذكر البسملة وعدمها على وجه آخر؛ وهو التفصيل، فيأتي بالبسملة عمّن فصل بها بين السورتين؛ كابن كثير، وأبي جعفر، ويتركها عمّن لم يفصل بها؛ كحمزة وخلف، وهو اختيار سبط الخياط، وأبي عليّ الأهوازيّ، وأبي جعفر بن الباذش[4]؛ يتبعون وسط السورة بأوّلها.

وقد كان الشاطبيّ يأمر بالبسملة بعد الاستعاذة في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾[5] وقوله ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾[6] ونحوه لما في ذلك من البشاعة[7]، وكذلك كان يفعل أبو الجود غياث[8] بن فارس، وغيره، وهو اختيار مكي في غير "التبصرة".

قلت: وينبغي قياساً أن ينهى عن البسملة في قوله تعالى ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُم الْفَقْرَ﴾[9] وقوله ﴿لَعَنَهُ اللَّهُ﴾[10] ونحو ذلك؛ للبشاعة أيضاً.

---

(١) جامع البيان: ١/ق ٦٠/أ، وقد سبق قبل قليل نسبة هذا القول لابن فارس في "جامعه"

(٢) وذلك في قوله [وفي الأجزاء خيّر من تلا] ، الشاطبية: ٩

(٣) التيسير: ١٨

(٤) المبهج: ٣٤٦/١، الموجز: ق ٦/أ، الإقناع: ١٦٣/١

(٥) النساء: ٨٧

(٦) فصلت: ٤٧

(٧) ذكر ذلك الجعبري في كنز المعاني: ١٩٠/٢

(٨) في (س) «عتاب» بالعين المهملة بعد تاء مثناة فوقية، وهو تصحيف.

(٩) البقرة: ٢٦٨

(١٠) النساء: ١١٨

السادس: الابتداء بالآي وسط ‹براءة› قلَّ من تعرض للنص عليها، و لم أر فيها نصاً لأحد من المتقدمين، وظاهر إطلاق كثير من أهل الأداء؛ التخيير فيها.

وعلى جواز البسملة فيها، نَصّ أبو الحسن السخاوي في كتابه "جمال القراء" حيث قال: ألا ترى أنه يجوز بغير خلاف أن يقول: بسم الله الرحمن الرحيم،﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾[1] وفي نظائرها من الآي[2].

وإلى منعها جنح أبو إسحاق الجعبريّ فقال رادّاً على السخاويّ: إن كان نقلاً فمسلّم، وإلاّ فردّ عليه أنه تفريع على غير أصل، وتصادم لتعليله[3].

قلت: وكلاهما يحتمل، و[4]الصواب أن يقال: إن من ذهب إلى ترك البسملة في أوساط غير ‹براءة›، لا إشكال في تركها عنده في وسط ‹براءة›، وكذلك لا إشكال في تركها فيها عند من ذهب إلى التفصيل، إذ البسملة عندهم في وسط السورة تَبَعٌ لأوّلها، ولا تجوز البسملة أوّلها، فكذلك وسطها.

وأمّا من ذهب إلى البسملة في الأجزاء مطلقاً؛ فإن اعتبر بقاء أثر العلّة التي من أجلها حذفت البسملة من أولها، وهي نزولها بالسيف؛ كالشاطبي ومن سلك مسلكه؛ لم يبسمل، وإن لم يعتبر بقاء أثرها، أو لم يرها علّة بسمل بلا نظر، والله تعالى أعلم./ ٢٦٧/١

السابع: إذا فصلت[5] بالبسملة بين السورتين أمكن أربعة أوجه:

الأول: أولاها قطعها عن الماضية ووصلها بالآتية.

الثاني: وصلها بالماضية وبالآتية.

والثالث: قطعها عن الماضية وعن الآتية، وهو مما لا نعلم خلافاً بين أهل الأداء في

---

(١) التوبة: ٣٦

(٢) جمال القراء: ١٨٤/٢

(٣) كنز المعاني: ١٩١/٢٠ وفيه « فيرد» بدل «فردّ» وفيه أيضاً «مصادم» بالميم بدل «تصادم» بالتاء

(٤) الواو: سقط من المطبوع مما أدى إلى التحريف.

(٥) في المطبوع: ‹فصل› وهو تحريف.

جوازه، إلا ما انفرد به مكّيٌ؛ فإنه نَصَّ في "التبصرة" على جواز الوجهين الأولين، ومنع الرابع وسكت عن هذا الثالث، فلم يذكر فيه شيئاً[١].

وقال في "الكشف" مانصّه: إنه أُتِيَ بالبسملة على إرادة التبرك بذكر الله وصفاته في أول الكلام، وإثباتها للاستفتاح[٢] في المصحف، فهي للابتداء بالسورة، فلا يوقف[٣] على التسمية دون أن توصل بأول السورة[٤] انتهى.

وهو صريح في اقتضاء منع الوجهين؛ الثالث والرابع، وهذا من أفراده كما سنوضّحه في باب ‹التكبير› آخر الكتاب، إن شاء الله تعالى.

والرابع: وصلها بالماضية وقطعها عن الآتية، وهو ممنوع؛ لأن البسملة لأوائل السور لا لأواخرها، قال صاحب "التيسير": والقطع عليها إذا وصلت بأواخر السور غير جائز[٥].

تنبيهات

أولها: أن المراد بالقطع المذكور[٦] هو ‹الوقف› كما نصّ عليه الشاطبيّ، وغيره من الأئمة، قال الداني في "جامعه": واختياري في مذهب من فصل؛ أن يقف القارئ على آخر السورة، ويقطع على ذلك، ثم يبتدئ بالتسمية موصولة بأول السورة الأخرى[٧] انتهى.

وذلك واضح؛ وإنّما نبّهت عليه لأنّ الجعبريّ رحمه الله ظنّ أنه ‹السكت› المعروف

---

(١) انظر: التبصرة: ٧٣٥

(٢) في المطبوع: «للافتتاح» وهو تصحيف.

(٣) تصحفت في المطبوع إلى: « يوصف » بالصاد المهملة بدل القاف.

(٤) الكشف: ١٣/١، ويحتمل أن المؤلّف نقل النص بواسطة "الدر النثير"(١٣٠/١) للمشابهة بينهما بحذف كلمة (أسماء) في قوله: بذكر (أسماء) الله وصفاته...

(٥) التيسير: ١٨

(٦) كتب تحت الكلمة في (ك): « أي في قول التيسير اهـ» وتصحفت في المطبوع إلى: «المذكورة» بالتاء.

(٧) جامع البيان: ١/ق٥٩/ب

فقال: في قول الشاطبيّ ‹فلا تقفن›: لو قال فلا تسكتن لكان أسدّ[١].

وذلك وَهْمٌ لم يتقدمه أحد إليه، وكأنه أخذه من كلام السخاوي حيث قال: فإذا لم يصلها بآخر سورة جاز أن يسكت عليها، فلم يتأمّله، ولو تأمّله لعلم أن مراده ‹بالسكت› ‹الوقفُ› فإنه قال في أول الكلام: اختار الأئمة لمن يفصل بالتسمية أن يقف القارئ على أواخر السور ثم يبتدئ بالتسمية./ ٢٦٨/١

ثانيها: تجوز الأوجه الأربعة في البسملة مع الاستعاذة؛ من الوصل بالاستعاذة والآية، ومن قطعها عن الاستعاذة والآية، ومن قطعها عن الاستعاذة ووصلها بالآية، ومن عكسه كما تقدم الإشارة إلى ذلك في الاستعاذة[٢]، وإلى قول ابن شيطا في الفصل الخامس قريباً[٣] في قطعه بوصل الجميع، وهو ظاهر كلام سبط الخياط، وقال ابن الباذش: إن الوقف على الجميع أشبه بمذهب أهل الترتيل[٤].

ثالثها: أن هذه الأوجه ونحوها؛ الواردة على سبيل التخيير، إنما المقصود بها معرفة جواز القراءة بكل منها، على وجه الإباحة، لا على وجه ذكر الخُلْف، فبأي وجه قرئ منها جاز ولا احتياج إلى الجمع بينها في موضع واحد إذا قصد استيعاب الأوجه حالة الجمع أو الإفراد. وكذلك سبيل ما جرى مجرى ذلك من الوقف بالسكون وبالروم والإشمام. وكالأوجه الثلاثة في التقاء الساكنين وقفاً، إذا كان أحدهما حرف مدٍّ أو لين ولذلك كان بعض المحققين لا يأخذ منها إلا بالأصح الأقوى، ويجعل الباقي مأذوناً فيه وبعض لا يلتزم شيئاً، بل يترك القارئ يقرأ ما شاء منها، إذ كلّ ذلك جائز مأذون فيه

---

(١) دافع ابن المبارك عن الجعبري بما حاصله أن الجعبري أراد تأكيد المعنى بالنهي عن الأضعف الذي يُفهم النهي عن الأقوى بالأحرى، لا لينص على أن الموضع محل سكت، ونظّره بقوله تعالى: ﴿فَلاَ تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا﴾ بخلاف قول الشاطبي فإنه لا يلزم منه نفي السكت. اهـ.

انظر: الجعبري ومنهجه في كتر المعاني: ٤٦٧/١، كتر المعاني: ١٩٥/٢

(٢) انظر: ص: ٨٤٩

(٣) انظر: ص: ٨٦٣

(٤) الإقناع: ١٥٤/١

منصوص عليه.

وكان بعض مشايخنا يرى أن يجمع بين هذه الأوجه على وجه آخر، فيقرأ بواحد منها في موضع، وبآخر في غيره، ليجمع الجميع المشافهة.

وبعض أشياخنا[1] يرى الجمع بينها في أول موضع وردت، أو في موضعٍ مّا، على وجه الإعلام، والتعليم، وشمول الرواية.

أمّا من يأخذ بجميع ذلك في كلّ موضع، فلا يعتمده إلا متكلّف غير عارف بحقيقة أوجه الخلاف.

وإنما ساغ الجمع بين الأوجه في نحو ‹التسهيل› في وقف حمزة لتدريب القارئ المبتدئ ورياضته على الأوجه العربية[2] ليجري لسانه، ويعتاد التلفظ بها بلا كلفة، فيكون على سبيل التعليم، فلذلك لا يكلّف العارف بجمعها في كل موضع، بل هو بحسب ما تقدم

ولقد بلغنا عن جلّة مشيخة الأندلس -حماها الله-، أنهم لا يأخذون/ في وجهي ‹الإسكان› و‹الصلة› من ميم الجمع لقالون؛ إلا بوجه واحد معتمدين ظاهر قول[3] الشاطبي: ٢٦٩/١

وقالون بتخييره جلا[4]

وسيأتي ذلك.

رابعها: يجوز بين ‹الأنفال› و‹براءة› إذا لم يقطع على آخر ‹الأنفال› كل من الوصل والسكت والوقف لجميع القراء. أمّا الوصل لهم فظاهر؛ لأنه كان جائزاً مع وجود البسملة فجوازه مع عدمها أولى عن الفاصلين والواصلين، وهو اختيار أبي الحسن بن غلبون في قراءة من لم يفصل، وهو في قراءة من فصل[5] أظهر.

---

(١) كذا في (س) فقط، وفي البقية: ‹أصحابنا› بدل ‹أشياخنا› ولعل المثبت هو الأصوب، والله أعلم.

(٢) في (ز): ‹الغريبة›، وكذا المطبوع، ولعله تصحيف.

(٣) في المطبوع: «قولي» بالتثنية، وهو تحريف.

(٤) الشاطبية: ٩

(٥) في المطبوع: « يصل» بالياء، تصحيف.

وأما ‹السكت› فلا إشكال فيه عن أصحاب السكت، وأما عن غيرهم من الفاصلين والواصلين، فممّن نصّ عليه لهم ولسائر القراء أبو محمد مكّي في "تبصرته" فقال: وأجمعوا على ترك الفصل بين ‹الأنفال› و‹براءة› لإجماع المصاحف على ترك التسمية بينهما، فأمّا ‹السكت› بينهما فقد قرأت به لجماعتهم وليس هو منصوصاً[١].

وحكى أبو عليّ البغدادي في "روضته" عن أبي الحسن الحمّاميّ أنه كان يأخذ بسكتة بينهما لحمزة وحده، فقال: وكان حمزة وخلف[٢] والأعمش، يَصِلون السورة بالسورة، إلا ما ذكره الحمّاميّ عن حمزة؛ أنه سكت بين ‹الأنفال› و‹التوبة› وعليه أعوّل[٣] انتهى. وإذا أُخِذ بالسكت عن حمزة، فالأخذ به عن غيره أحرى.

قال الأستاذ المحقق أبو عبد الله ابن القصاع في كتابه "الاستبصار في القراءات العشر": واختلف في وصل ‹الأنفال› ب‹التوبة›؛ فبعضهم يرى وصلهما وتبيين[٤] الإعراب، وبعضهم يرى السكت بينهما. انتهى.

قلت: وإذا قرئ بالسكت على ما تقدم؛ فلا يتأتى وجه إسرار البسملة على مذهب سبط الخياط المتقدم، إذ لا بسملة بينهما يسكت بقدرها فاعلم ذلك.

وأما الوقف فهو الأقيس، وهو الأشبه بمذهب أهل الترتيل، وهو اختياري في مذهب الجميع؛ لأن أواخر السور من أتم التمام.

وإنما عدل عنه في مذهب من لم يفصل؛ من أجل أنه لو وقف على أواخر السور للزمت البسملة أوائل السور من أجل الابتداء، وإن لم يؤت بها خولف الرسم في الحالتين كما تقدم، واللازم هنا منتف، والمقتضي للوقف قائم؛ فمن ثم اخترنا[٥] الوقف، ولا نمنع غيره، والله أعلم./ ٢٧٠/١

---

(١) التبصرة: ٢٤٨

(٢) أي في اختياره كما في الروضة.

(٣) الروضة للمالكي: ٦٦٣

(٤) في المطبوع: «ويتبين» وهو تصحيف.

(٥) في (س): «أجزنا» ولها وجه، وفي نسخة من نسخ شرح الطيبة للنويري: فمن ثم أجيز الوقف. شرح الطيبة: ٣٦/٢

خامسها: ما ذكر من الخلاف بين السورتين، هو عام بين كل سورتين، سواء كانتا مرتبتين، أو غير مرتبتين، فلو وصل آخر ‹الفاتحة›؛ مثلا[1]، ب‹آل عمران› أو آخر ‹آل عمران› ب‹الأنعام›؛ جازت البسملة وعدمها على ما تقدم، ولو وصلت ‹التوبة› بآخر سورة سوى ‹الأنفال› فالحكم كما لو وصلت ب‹الأنفال›، أما لو وصلت سورة ما بأولها كأن كررت -مثلا- كما تكرر سورة ‹الإخلاص›، فلم أجد فيه نصا، والذي يظهر البسملة قطعا، فإن السورة والحالة هذه مبتدأة؛ كما لو وصلت ‹الناس› ب‹الفاتحة›.

ومقتضى ما ذكره الجعبري عموم الحكم، وفيه نظر؛ إلا أن يريد في مذهب الفقهاء عند من يعدّها آية، وهذا الذي ذكرناه على مذهب القراء[2].

وكذلك يجوز إجراء أحوال الوصل في آخر السورة الموصَل طرفاها من إعراب وتنوين، والله أعلم.

الثامن: في حكمها وهل هي آية في أول كل سورة كتبت فيه أم لا؟

وهذه مسألة اختلف الناس فيها، وبسط القول فيها في غير هذا الموضع، ولا تعلق للقراءة بذلك؛ إلا أنه لـمّا جرت عادة أكثر القراء للتعرض لذلك، لم نخل كتابنا منه، لتعرف مذاهب أئمة القراءة فيها فنقول:

اختلف في هذه المسألة على خمسة أقوال:

أحدها: أنها آية من ‹الفاتحة› فقط، وهذا مذهب أهل مكّة، والكوفة، ومن وافقهم، وروي قولاً للشافعيّ.

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى: «مبتدئاً»

(٢) تعقّب ابنُ دراوة المكناسي رحمه الله المؤلف بقوله: ما فهمه الشيخ ابن الجزري رحمه الله من قوله: ‹والحكم عام› أنه راجع لوصل طرفيها، ونظر فيه، وتكلف للجواب عنه بقوله: إلا أن يريد مذهب الفقهاء... إلخ، لا يظهر، إذ لا بينية هناك؛ بل المراد بقوله: ‹والحكم عام› في المرتبتين وغيرهما للفاصلين بها والتاركين لها، ولا يرجع للمنفردة المكررة التي وصل طرفاها لأنها فاتتها البينية، والكلام مفروض في البينية، وأما حكم المكررة فمن قوله: ‹ولا بد منها في ابتدائك سورة›..إلخ فقوله:‹والحكم عام› في المرتبتين وغيرهما، وقوله: لكن أخرج وصل طرفيها؛ هو مفهوم البينية، صرّح به ولا إشكال. اهـ انظر: الجعبري ومنهجه: ١/٤٦٥-٤٦٦

الثاني: أنها آية من أوّل ‹الفاتحة› ومن أوّل كل سورة، وهو الأصحُّ من مذهب الشافعيّ ومن وافقه، وهو رواية عن أحمد، ونسب إلى أبي حنيفة[1].

الثالث:* أنها آية من أوّل ‹الفاتحة› وبعض آية من غيرها، وهو القول الثاني للشافعي.*[2]

الرابع: أنها آية مستقلّة في أوّل كل سورة؛ لا منها، وهو المشهور عن أحمد، وقول داود وأصحابه، وحكاه أبو بكر الرازي[3] عن أبي الحسن الكرخي[4]؛ وهو من كبار أصحاب أبي حنيفة.

الخامس: أنها ليست بآية، ولا بعض آية من أوّل ‹الفاتحة› ولا من أوّل غيرها، وإنّما كتبت للتيمن والتبرّك، وهو مذهب مالك، وأبي حنيفة، والثوريّ، ومن وافقهم[5] وذلك مع/ إجماعهم على أنها بعض آية من سورة ‹النمل›، وأن بعضها[6] آية من الفاتحة. ٢٧١/١

قلت: وهذه الأقوال ترجع إلى النفي والإثبات، والذي نعتقده أن كليهما صحيح وأنّ كلّ ذلك حق، فيكون الاختلاف فيها كاختلاف القراءات.

قال السخاويّ رحمه الله: واتفق القراء عليها في أول ‹الفاتحة›: فابن كثير وعاصم،

---

(١) انظر: شرح فتح القدير: ٢٩١/١، المجموع: ٣٣٢/٣-٣٣٤، المغني: ١٤٧/٢-١٤٨

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ظ)

(٣) أحمد بن علي، الحنفي، المشهور بالجصّاص، صاحب حديث ورحلة، اتهم بالاعتزال، قال الذهبي: إليه المنتهى في معرفة المذهب.اهـ تفقه بالكرخي، توفي سنة ٣٧٠ هـ

انظر: تاريخ بغداد: ٣١٤/٤-٣١٥، السير: ٣٤٠/١٦-٣٤١، الجواهر المضية: ٢٢٠/١-٢٢٤

(٤) عبيد الله بن الحسين الحنفي، انتهت إليه رئاسة المذهب، وكان رأساً في الاعتزال، سمع إسماعيل القاضي وغيره. توفي سنة ٣٤٠ هـ

انظر: تاريخ بغداد: ٣٥٣/٤-٣٥٥، السير: ٤٢٦/١٥-٤٢٧، الجواهر المضية: ٣٣٧/١

(٥) هذه مسألة مشهور الخلاف فيها بين العلماء، حتى أفردها بعض كبار العلماء بالتأليف، منهم ابن عبد البر وأبو شامة وغيرهم.

(٦) كتب في حاشية (ك): «أي: الرحمن الرحيم» بعد "ملك"

والكسائي، يعتقدونها آية منها، ومن كل سورة، ووافقهم حمزة على ‹الفاتحة› خاصة. قال: وأبو عمرو، وقالون، ومن تابعه من قراء المدينة؛ لا يعتقدونها آية من ‹الفاتحة›[١] انتهى.

ويحتاج إلى تعقب؛ فلو قال ‹يعتقدونها من القرآن أول كل سورة› ليعم كونها آية منها، أو فيها، أو بعض آية لكان أسدّ؛ لأنا لا نعلم أحدا منهم عدها آية من كل[٢] سورة سوى ‹الفاتحة› نصاً.

وقوله: إن قالون ومن تابعه من قراء المدينة لا يعتقدونها آية من الفاتحة، فيه[٣] نظر إذ قد صح نصا أن إسحاق بن محمد المسيبي أوثق أصحاب نافع وأجلهم قال: سألت نافعا عن قراءة ‹بسم الله الرحمن الرحيم› فأمرني بها، وقال: أشهد أنها[٤] من السبع المثاني، وأن الله أنزلها، روى ذلك الحافظ أبو عمرو الداني بإسناد صحيح[٥]، وكذلك رواه أبو بكر ابن مجاهد عن شيخه موسى بن إسحاق القاضي عن محمد بن إسحاق المسيبي عن أبيه، ورويا[٦] أيضا عن ابن المسيبي قال: كنا نقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) أول ‹فاتحة› الكتاب، وفي أول سورة ‹البقرة› وبين السورتين في العرض والصلاة هذا[٧] كان مذهب القراء بالمدينة، قال: وفقهاء المدينة لا يفعلون ذلك .

قلت: وحكى أبو القاسم الهذلي عن مالك؛ أنه سأل نافعاً عن ‹البسملة› فقال: السنّة

---

(١) انظر: جمال القراء: ٢/٤٨٤

(٢) «كل» سقطت من (س) و(ك)

(٣) في المطبوع: «ففيه» بفائين وهو تحريف.

(٤) انظر: جامع البيان: ١/ق:٥٩/ب

(٥) في المطبوع: «آية من» وهو تحريف. وانظر: جامع البيان: ١/ق ٥٩/ب

(٦) كذا بالتثنية، وتصحفت في (ت) وكذا في المطبوع إلى: «روينا» بالجمع.

(٧) في المطبوع: ‹هكذا› وهو تحريف.

الجهر بها، فسلّم إليه وقال: كلّ علم يُسأل عنه أهله[1].

ذكر اختلافهم في سورة أمّ القرآن

اختلفوا في ﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[2] فقرأ عاصم، والكسائيّ، ويعقوب، وخلف؛ بالألف[3] مدّاً، وقرأ الباقون بغير ألف؛ قصراً.

واختلفوا في ﴿الصِّرَاطَ﴾[4] و ﴿صِرَاطَ﴾[5] فرواه رويس حيث وقع، وكيف أتى بالسين.

واختلف عن قنبل، فرواه عنه بالسين كذلك ابن مجاهد[6]، وهي رواية أحمد بن ثوبان[7] عن قنبل[8]، ورواية / الحلوانيّ عن القواس[9]، ورواه عنه ابن شنبوذ بالصاد،[10] ٢٧٢/١ وكذلك سائر الرواة عن قنبل، وبذلك قرأ الباقون إلا حمزة؛ فروى عنه خلف بإشمام الصاد الزاي في جميع القرآن.

واختلف عن خلاد في إشمام «الأوّل» فقط، أو حرفي «الفاتحة» خاصّة، أو المعرّف[11] باللام في جميع القرآن، أو لا إشمام في شيء.

---

(١) لم أجده في النسخة التي لديّ من "الكامل"

(٢) الفاتحة:٤

(٣) أي بعد الميم

(٤) الفاتحة: ٦

(٥) الفاتحة: ٧

(٦) وهي الموجودة في كتب القراءات مثل: التذكرة ٦٥/١، غاية النهاية: ٤٠٣/٢

(٧) بالثاء المثلثة، وتصحفت في (س) بالموحدة. انظر: غاية النهاية: ٦٣/١

(٨) ليست من طرق هذا الكتاب.

(٩) ليست من طرق هذا الكتاب، وإنما طريقه عن ابن مجاهد عن قنبل عن القواس..

(١٠) انظر: السبعة: ١٠٤-١٠٥، جامع البيان: ق/٦١، التلخيص: ٢٠١

(١١) في المطبوع: «المعروف» وهو تصحيف.

فقطع له بالإشمام في الحرف الأول حسب[1] في" التيسير" و"الشاطبية"، وبذلك قرأ الداني على أبي الفتح فارس[2]، وصاحب "التجريد" على عبد الباقي[3]، وهي رواية محمد بن يحيى الخنيسي[4] عن خلاد[5].

وقطع له بالإشمام في حرفي ‹الفاتحة› فقط، صاحب "العنوان"[6]، والطرسوسيّ من طريق ابن شاذان عنه، وصاحب "المستنير" من طريق ابن البختري عن الوزان عنه[7]، وبه قطع أبو العزّ والأهوازيّ عن الوزان أيضاً[8]،

---

(١) في (ت): «حسبما»

(٢) التيسير: ١٥ و١٨، جامع البيان: ١/ق٥٣ و ٦١

(٣) التجريد: ق ٢٠

(٤) مقرئ مشهور، روى القراءة عن خلاد عن سليم، وروى عنه القراءة جعفر بن محمد بن حرب.

الخنيسي: نسبة إلى ‹خنيس› وهي محلة في الكوفة.

انظر: غاية النهاية: ٢/٢٧٨-٢٧٩ الإكمال: ٣/٢٥٧، التاج (خنس)

(٥) هذه الرواية ليست من طرقه، بل هي من "الكامل" وكتب في حاشية (ك): «من المتابعات.اهـ»

(٦) العنوان: ٦٧

(٧) المستنير: ١/٤٤١

(٨) قوله: ‹قطع به أبو العز› فيه كلام:

أولاً: إن أبا العز قطع بإشمام حرفي الفاتحة لخلاد من طريق الوزان.

ثانياً: أن الوزان هو الوزان المذكور قبل قليل في طريق البختري من المستنير.

أما أولاً: فإن أبا العز لم يقطع لخلاد إلا بإشمام المعرف فقط، حيث نص على ذلك فقال: روى..وخلاد عن سليم عن حمزة بإشمام الزاي فيما كان فيه ألف ولام فقط.

والذي قطع به أبو العز في إشمام حرفي الفاتحة إنما هو رواية علي بن سلم حيث قال: وروى علي بن سلم إشمامها الزاي في الحمد خاصة في الموضعين فقط.

فاتضح من كلام أبي العز غير ما ذكره عنه المؤلف، وقد يقول قائل: إن علياً بن سلم قرأ على خلاد كما أنه قرأ على سليم، فالجواب أن ذلك صحيح ولكن لا علاقة له هنا؛ حيث إن أبا العز جعل لكل من خلاد وعلي طريقا عن سليم، حيث قال: رواية خلاد: أبو العز عن الهراس عن الحمامي عن بكار عن الصواف عن القاسم

==

وهي طريق ابن حامد عن الصواف[1].

وقطع له بالإشمام في المعرّف باللام خاصّة؛ هنا وفي جميع القرآن جمهور العراقيين، وهو طريق بكار عن الوزان؛ وبه قرأ صاحب "التجريد" على الفارسي والمالكيّ[2]، وهو الذي في "روضة" أبي علي البغدادي[3]، وطريق ابن مهران عن ابن أبي عمر، عن الصوّاف، عن الوزان[4]، وهي رواية الدوري عن سليم عن حمزة[5].

وقطع له بعدم الإشمام في الجميع؛ صاحب "التبصرة" و"الكافي" و"التلخيص"[6] و"الهداية" و"التذكرة" وجمهور المغاربة[7]، وبه قرأ الداني على أبي الحسن.[8] وهي طريق

==

بن يزيد الوزان عن خلاد عن سليم.

وروايته عن علي: أبو العز عن الهراس عن الجعفي عن محمد الحسن عن جعفر بن محمد الوزان عن عليّ بن سلم عن سليم.

أما ثانياً: هناك وزانان: أولهما: وهو الذي في رواية خلاد - وهو من طرق النشر- فاسمه: القاسم بن يزيد بن كليب، وقد سبقت ترجمته ص: ٦٨٨

أما الثاني: وهو الذي في رواية علي بن سلم، فاسمه: جعفر بن محمد بن أحمد، وتقدمت ترجمته أيضاً ص ٨١٩

ثالثاً: هذا المذكور عن أبي العز إنما هو من كتابه "الكفاية" أما "الإرشاد" فليس فيه رواية خلاد أصلاً. والله أعلم.

(١) وهي من "غاية" ابن مهران. انظر: الغاية: ١٣٨

(٢) التجريد: ق٢٠

(٣) الروضة: ١٨٥

(٤) الغاية: ١٣٨

(٥) ليست من طرقه، وهي من طرق، المستنير: ١/٤٤١، الكفاية الكبرى: ٢١٨

(٦) وهو تلخيص العبارات لابن بليمة، أما التلخيص لأبي معشر فليس فيه رواية خلاد.

(٧) انظر: التذكرة: ١/٦٥، التبصرة: ١/٢٥١، الكافي: ١٤، الإقناع: ٢/٢، تلخيص العبارات: ٢٣

(٨) كتب في حاشية (ك): «فكأن الداني اختصر في "التيسير" حيث لم يذكر الخلف عن خلاد وفي الأول. هـ» انظر: جامع البيان: ١/ق/٦١

ابن الهيثم، والطلحيّ[١] ورواية الحلوانيّ عن خلّاد[٢].

وانفرد ابن عبيد عن[٣] أبي علي الصوّاف، عن[٤] الوزان عنه بالإشمام في المعرّف والمنكّر؛ كرواية خلف عن حمزة في كلّ القرآن[٥]، وهو ظاهر "المبهج" عن ابن الهيثم[٦].

واختلفوا في[٧] ضمّ الهاء وكسرها، من ضمير التثنية والجمع، إذا وقعت بعد ياء ساكنة نحو: ﴿عَلَيْهِمْ﴾[٨] و﴿إِلَيْهِمْ﴾[٩] و﴿لَدَيْهِمْ﴾[١٠] و﴿عَلَيْهِمَا﴾[١١] و﴿وَإِلَيْهِمَا﴾ و﴿فِيهِمَا﴾[١٢] و ﴿عَلَيْهِنَّ﴾[١٣] و﴿إِلَيْهِنَّ﴾[١٤] و ﴿فِيهِنَّ﴾[١٥] و ﴿أَبِيهِمْ﴾[١٦] و﴿صَيَاصِيهِمْ﴾[١٧]

---

(١) انظر: ص: ٦٨٢

(٢) ليست من طرقه، وانظر: جامع البيان: ق٦١

(٣) تصحفت في المطبوع إلى: «على»

(٤) تصحفت في المطبوع إلى: «على»

(٥) انظر: جامع البيان: ق ٥٤ و٦١

(٦) انظر: المبهج: ٣٤٩/٢

(٧) في (ز): «على» بدل في

(٨) الفاتحة: ٧

(٩) الممتحنة: ١

(١٠) آل عمران: ٤٤

(١١) طه: ١٢١

(١٢) الرحمن: ٦٦

(١٣) الأحزاب: ٤٩

(١٤) يوسف: ٣١

(١٥) الرحمن: ٥٦

(١٦) يوسف: ٦٣

(١٧) الأحزاب: ٢٦

و[1]﴿بِجَنَّتَيْهِمْ﴾[2] و﴿تَرْمِيهِمْ﴾[3] ﴿ومَاثُرِيهِمْ﴾[4] و﴿بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾[5] وشبه ذلك، فقرأ يعقوب جميع ذلك بضم الهاء، وافقه حمزة في: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و﴿إِلَيْهِمْ﴾ و﴿لَدَيْهِمْ﴾ فقط[6].

فإنْ سقطت منه الياء لعلّة جزم أو بناء[7] نحو:﴿وَإِنْ يَأْتِهِمْ﴾[8] و﴿يُخزِهِمْ﴾[9] ﴿أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ﴾[10] ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ﴾[11] ﴿فَآتِهِمْ﴾[12] فإن رويساً يضمّ الهاء في ذلك كلّه، إلا قوله تعالى﴿وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ﴾ في‹الأنفال›[13] فإنه كسرها/بلا خلاف[14].

٢٧٣/١

---

(١) الواو تكررت في المطبوع، وهو خطأ

(٢) سبأ: ١٦

(٣) الفيل: ٤

(٤) الزخرف: ٤٨

(٥) يس: ٩، وفي (س): ‹ بين أيديهن›

(٦) انظر: التذكرة: ٦٦/١

(٧) الجزم نحو ﴿وإن يأتهم﴾ والبناء نحو ﴿فاستفتهم﴾

انظر: التتمة: ٣٢، إيضاح الرموز: ٣، الإتحاف: ١٢٣

(٨) الأعراف: ١٦٩

(٩) التوبة: ١٤

(١٠) العنكبوت: ٥١

(١١) الصافات: ١١، ١٤٩

(١٢) الأعراف: ٣٨

(١٣) الأنفال: ١٦

(١٤) العلّة في ذلك- بعد الرواية - هي أن اللاّم مشددة، فهي بمترلة كسرتين، والانتقال من كسرتين إلى ضمّة ثقيل جداً، وقيل جمعاً بين اللغتين.

انظر: شرح الطيبة لابن الناظم: ٥٢، الإيضاح للزبيدي: ١٠٨، التتمة: ٣٦

واختُلف عنه في ﴿وَيُلْهِهِم الأَمَلُ﴾ في ‹الحجر›[1] و﴿يُغْنِهِم اللَّهُ﴾ في ‹النور›[2] ﴿وَقِهِم السَّيِّئَاتِ﴾،[3] ﴿وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾[4] وكلاهما في ‹غافر›، فكسر الهاء في الأربعة القاضي أبو العلاء عن النخّاس[5]، وكذلك روى الهذلي عن الحمّامي في الثلاثة الأول، وكذا نصّ الأهوازي[6]، وقال الهذلي: هكذا أخذ علينا في التلاوة، ولم نجده في الأصل مكتوباً[7].

زاد ابن خيرون عنه كسر الرابعة وهي ﴿وَقِهِم عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾، وضم الهاء في الأربعة الجمهور عن رويس[8].

وانفرد فارس بن أحمد، عن يعقوب؛ بضم الهاء في ﴿بِبَغْيِهِمْ﴾ في ‹الأنعام›[9] و﴿حُلِيِّهِمْ﴾ في ‹الأعراف›[10]، ولم يرو ذلك غيره[11].

---

(١) الحجر: ٣

(٢) النور: ٣٢

(٣) غافر: ٩

(٤) غافر: ٧

(٥) بالخاء المعجمة كما سبق، وتصحفت في المطبوع بالمهملة.

(٦) الوجيز: ق:٢١ مع ملاحظة أن "الوجيز" ليس له أي طريق في قراءة يعقوب في "النشر".

(٧) الكامل: ق: ٣٠٧ وفيه «عليّ» بدل «علينا»

(٨) قال الشيخ صدقة المسحرائي: وكذا بالخلاف نقل الداني في ‹مفردة رويس› ولكنه رجّح الضمّ في الكلّ، وقال: وهو الصواب عندي. اهـ
انظر: مفردة يعقوب للداني: ١٠٢-١٠٣، التتمة: ٣٤

(٩) الأنعام: ١٤٦

(١٠) الأعراف: ١٤٨

(١١) قال الداني: والوجهان جيدان. اهـ انظر: مفردة يعقوب للداني: ١٧، التتمة: ٣٦

وانفرد ابن مهران، عن يعقوب؛ بكسر الهاء من ﴿أَيْدِيهِنْ وَأَرْجُلُهُنْ﴾[1]، وبذلك قرأ الباقون في جميع الباب.

واختلفوا في صلة ميم الجمع بواو، وإسكانها؛ إذا[2] وقعت قبل محرَّك، نحو ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ ﴿عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ﴾[3]، فضمّ الميم من جميع ذلك، ووصلها بواو في اللفظ وصلاً؛ ابنُ كثير، وأبو جعفر.

واختلف عن قالون، فقطع له بالإسكان صاحب "الكافي"، وهو الذي في "العنوان"، وكذا قطع في "الهداية" من طريق أبي نشيط، وهو الاختيار له في "التبصرة" ولم يذكر في "الإرشاد" غيره، وبه قرأ الداني على أبي الحسن من طريق أبي نشيط، وعلى أبي الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين، من طريق الحلواني، وصاحب "التجريد" على[4] ابن نفيس، من طريق أبي نشيط، وعليه وعلى الفارسي والمالكي من طريق الحلواني، وبه قرأ الهذلي أيضا من طريق أبي نشيط[5].

وبالصلة قطع صاحب "الهداية" للحلواني، وبه قرأ الداني على أبي الفتح من الطريقين عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن، وعن قراءته على عبد الله بن الحسين من طريق الجمال عن الحلواني[6]، وبه قرأ الهذلي أيضا من طريق الحلواني[7].

---

(١) الممتحنة: ١٢، وينبه على أن المراد الهاء من ﴿أيديهن﴾، أما ﴿أرجلهن﴾ فلا خلاف فيها أنها بالكسر لعدم مطابقة القاعدة عليها. انظر: الغاية: ١٤١، المبسوط: ٨٨، الكامل: ٣٠٧

(٢) في المطبوع: «وإذا» بزيادة "و" وهو تحريف.

(٣) البقرة: ٧

(٤) في المطبوع: «عن» وهو تحريف.

(٥) انظر: جامع البيان: ق: ٦٢، التبصرة: ٢٥٣، الكافي: ١٥، الكامل: ق ٣٠٨، الإرشاد: ٢٠٤، التجريد: ٧٠، العنوان: ٤٢

(٦) جامع البيان: ق: ٦٢-٦٣

(٧) الكامل: ق ٣٠٨

وأطلق الوجهين عنْ قالون ابن بليمة صاحب "التلخيص" من الطريقين[1]، ونص على الخلاف صاحب "التيسير" من طريق أبي نشيط[2]، وأطلق التخيير له في "الشاطبية"[3]، وكذا جمهور الأئمة العراقيين من الطريقين./

٢٧٤/١

وانفرد الهذلي عن الهاشمي عن ابن جماز بعدم الصلة مطلقا كيف وقعت، إلا أنه مقيد بما لم يكن قبل همزة قطع[4]، كما سيأتي في باب ‹النقل›[5].

ووافق ورش على الصلة؛ إذا وقع بعد ميم الجمع همزة قطع، نحو ﴿عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ﴾، ﴿مَعَكُمْ إِنَّمَا﴾[6]، ﴿وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ﴾[7]، والباقون بإسكان الميم في جميع القرآن وأجمعوا على إسكانها وقفا.

واختلفوا في كسر ميم الجمع، وضمها، وضم ما قبلها، وكسره، إذا كان بعد الميم ساكن، وكان قبلها هاء؛ قبلها كسرة أو ياء ساكنة، وذلك نحو ﴿قُلُوبُهِمُ الْعِجْلَ﴾[8] و﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾[9] و﴿يُغْنِهِمُ[10] اللَّهُ﴾[11] و﴿يُرِيهِمُ اللَّهُ﴾[12] و﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾[13]

---

(١) تلخيص العبارات: ٢٥ وفيه: قالون في رواية الحلواني إذا ضم الميمات بضمها -ميم الجمع- في جميع القرآن، وإذا سكن الميمات أسكن ميم الجمع. اهـ

ملاحظة " جاء في تلخيص العبارات المطبوع: «الميمان»، في الموضعين بالنون، وهو تصحيف وتحريف صوابه الميمات، بالتاء المثناة الفوقية آخره.

(٢) التيسير: ١٩

(٣) في قوله:[وقالون بتخييره جلا]

(٤) وعبارته: والهاشمي عنه بالإسكان لا غير. اهـ الكامل: ٣٠٨ وانظر التتمة: ٣٩

(٥) انظر: ص: ١١٣٢

(٦) البقرة: ١٤

(٧) البقرة: ٤٦

(٨) البقرة: ٩٣

(٩) البقرة: ١٦٦

(١٠) في المطبوع: ﴿يغنيهم﴾ بالياء بعد النون، وهو خطأ.

(١١) النور: ٣٢

(١٢) البقرة: ١٦٧

(١٣) النساء: ٧٧

و﴿مِنْ يَوْمِهِم الَّذِي﴾[1].

فكسر الميم والهاء في ذلك كلّه أبو عمرو، وضم الميم وكسر الهاء؛ نافع، وابن كثير، وابن عامر[2]، وعاصم، وأبو جعفر، وضمّ الميم والهاء جميعاً حمزة، والكسائي، وخلف.

وأَتْبَعَ يعقوبُ الميمَ الهاءَ على أصله المتقدم، فضمّها حيث ضمّ الهاء وكسرها، حيث كسرها، فيضمّ نحو ﴿يُرِيهُمُ اللَّهُ﴾ و﴿عَلَيْهُمُ الْقِتَالُ﴾ لوجود ضمّة الهاء، ويكسر نحو ﴿فِي قُلُوبِهِمِ الْعِجْلَ﴾ لوجود الكسرة، ورويس على الخلاف في نحو ﴿يُغْنِهِم اللَّهُ﴾ هذا حكم الوصل.

وأمّا حكم الوقف؛ فكلّهم على إسكان الميم، وهم في الهاء على أصولهم؛ فحمزة يضم نحو ﴿عَلَيْهُمُ الْقِتَالُ﴾ و﴿إِلَيْهُمُ اثْنَيْنِ﴾[3]، ويعقوبُ يضمّ ذلك، ويضمّ في نحو ﴿يُرِيهُمُ اللَّهُ﴾ و ﴿لاَ يَهْدِيهُمُ اللَّهُ﴾[4]، ورويس في نحو: ﴿يُغْنِهِم اللَّهُ﴾ على أصله بالوجهين.

وأجمعوا على ضمّ الميم إذا كان قبلها ضمّ، سواء كان هاء، أم كافاً أم تاء؛ نحو ﴿يَلْعَنُهُم اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمْ اللاَّعِنُونَ﴾[5] ﴿وَمِنْهُم الَّذِينَ﴾[6] و﴿عَنْهُم ابْتِغَاءَ﴾[7] و﴿عَلَيْكُم الْقِتَالُ﴾[8] ﴿وَأَنْتُم الأَعْلَوْنَ﴾[9] وما أشبه ذلك، وإذا وقفوا سكنّوا الميم.

---

(١) الذاريات: ٦٠

(٢) «ابن عامر» ليس في (س)

(٣) يس: ١٤

(٤) النحل: ١٠٤

(٥) البقرة: ١٥٩

(٦) التوبة: ٦١

(٧) الإسراء: ٢٨

(٨) البقرة: ٢١٦

(٩) آل عمران: ١٣٩

باب اختلافهم في الإدغام الكبير[1].

الإدغام: هو اللفظ بحرفين حرفاً كالثّاني مشدداً، وينقسم إلى كبير وصغير: الكبير: ما كان الأول من الحرفين فيه متحركاً، سواء أكانا مثلين أم جنسين أم متقاربين.

٢٧٥/١ وسمي كبيراً لكثرة وقوعه، إذ الحركة أكثر من السكون، وقيل/: لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه، وقيل: لما فيه من الصعوبة، وقيل: لشموله نوعي المثلين والجنسين والمتقاربين.

والصغير: هو الذي يكون الأوّل منهما ساكناً، وسيأتي بعد باب ‹وقف حمزة وهشام على الهمزة›.

وكلّ منهما ينقسم إلى جائز، وواجب، وممتنع، كما هو مفصّل عند علماء العربية[2] وتقدّم الإشارة إلى ما يتعلّق بالقراءة في الكلام على الحروف في فصل ‹التجويد›،[3] وسيأتي تتمّته في آخر باب ‹الإدغام الصغير›[4]، والكلام عند القراء على الجائز منهما، بشروطه عمن ورد.

وينحصر الكلام على الإدغام الكبير في فصلين.

الأول: في روّاته.

---

(١) ذكر المؤلّف هذا الباب بعد ‹الفاتحة›؛ لأنه من مسائلها وذلك في قوله تعالى ﴿الرحيم ملك﴾ وهو في اللغة: الإدخال والستر، يقال: أدغمت اللجام في فم الفرس.

أما اصطلاحاً فسيأتي تعريف المؤلف له بعد قليل.

انظر: هذا الباب في: التذكرة: ٧٢/١-٧٣، التيسير: ٢٠-٢٢، الإدغام الكبير: ٤٠-٤٢، الإقناع: ١٩٥/١، المصباح: ٨١٩/٣-٩٤٧، غاية الاختصار: ١٨١/١-١٨٣، إبراز المعاني: ٢٥٣/١-٢٥٤، شرح الطيبة للنويري: ٦١/٢-١٢٦

(٢) انظر: المقتضب: ١٩٧/١-٢٢٤، الأصول في النحو: ٤٠٥/٣-٤٢٩ شرح المفصل: ١٢١/١٠-١٥٥، شرح الشافية: ٢٣٣/٣-٢٥٠، شرح ابن عقيل: ٢٤٨/٤-٢٥٤

(٣) انظر ص: ٧٧٦

(٤) انظر ص: ١٢٨٥

والثاني: في أحكامه.

فأمّا روّاته: فالمشهورُ به، والمنسوبُ إليه، والمختصُّ به من الأئمة العشرة؛ هو أبو عمرو ابن العلاء، وليس بمنفرد به، بل قد ورد أيضاً عن الحسن البصريّ، وابن محيصن، والأعمش، وطلحة بن مُصرّف، وعيسى بن عمر، ومسلمة بن عبد الله الفهري[1] ومسلمة بن محارب السدوسي،[2] ويعقوب الحضرميّ وغيرهم.

ووجهه: طلبُ التخفيف[3]، قال أبو عمرو بن العلاء: الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها، ولا يحسنون غيره[4].

ومن شواهده في كلام العرب قول عديّ بن زيد[5]:

وَتَذكَّرْ رَبُّ الخَورْنقِ إذ فكّـ * ـر يوماً وللهدي تفكير[6]

---

(١) النحوي، من العلماء بالعربية، وكان يقرأ بالإدغام الكبير لإبي عمرو، وروى حروفاً لم يدغمها أبو عمرو، وله اختيار في القراءة، قال المؤلّف: لا أعلم على من قرأ، قرأ عليه شهاب بن شرنفة.
انظر: غاية النهاية: ٢/٢٩٨

(٢) ابن دثار، قرأ على أبيه عرضاً، وعرض عليه يعقوب. انظر: غاية النهاية: ٢/٢٩٨

(٣) قال ابن جنّي: إدغام الحرف في الحرف أخفّ من إظهار الحرفين. انظر: الخصائص: ٢/٢٢٨

(٤) نقله الداني بسنده عن أبي عمرو. انظر: الإدغام الكبير: ٣٩

(٥) ينتهي نسبه إلى مضر بن نزار، شاعر فصيح من الجاهلية، وليس ممن يُعَدّ في الفحول، بل هو قرويّ؛ يصف ما لم ير، فيضعه في غير موضعه، وهو أوّل من كتب العربية في ديوان كسرى، سكن المدائن وأرسله أنوشروان إلى ملك الروم، ثم تزوج هنداً بنت النعمان. توفي نحو سنة ٣٥ قبل الهجرة.
انظر: طبقات فحول الشعراء: ١/١٤٠-١٤٢، الأغاني: ٢/٩٧-١٥٤، الأعلام: ٤/٢٢٠

(٦) البيت من قصيدة تعتبر من غرر قصائده، مطلعها:

أيها الشامت المعيِّر بالدهـ * ـر أأنت المبرَّأُ الموفور

أم لديك العهد الوثيق من الأيـ * ـام بل أنت جاهل مغرور

وبعد البيت:

سَرَّه ماله وكثرةُ ما يمـ * ـلك والبحرُ مُعرِضاً والسدير

==

قوله ‹تذكر› فعل ماض، و‹رَبّ› فاعله.

وقال غيره:[1]

عشية تـــمنّى أن تكون حمامة * بمكة يؤويك الستار المحرَّم

ثم إن لمؤلفي الكتب من أئمة القراءة في ذكره طرقاً؛ منهم من لم يذكره ألبتة، كمـــا فعل أبو عبيد في "كتابه"، وابن مجاهد في "سبعته"[2]، ومكّي في "تبصرته"، والطلمنكـيّ في "روضته"، وابن سفيان في "هاديه"، وابن شريح في "كافيه"، والمهدويّ في "هدايته"، وأبـو الطاهر في "عنوانه"، وأبو الطيّب ابن غلبون، وأبو العزّ القلانسيّ في "إرشاديهما"، وسـبط

==

والخورنق: اسم قصر النعمان الأكبر، بالعراق، وقد ذكر في شعر الأعشى، والمنخّل، وعبد المسيح الغساني، وهو معرب (خورنكاه) أي: موضع الأكل والشرب.

وفي البيت رواية أخرى: «وتبيّن» بدل «وتذكّر» و«أشرف» بدل «فكّر»

انظر: طبقات فحول الشعراء: ٢/ ١٤١، الأغاني: ٢/١٣٨-١٣٩، التاج (خرنق)

(١) هو جرير بن خرقاء العجلي، البكري، أبو العطّاف، من بكر بن وائل، والبيت قاله راداً على بيت الفـــرزدق؛ عند ما تنكّر لبني وائل بعد أن أمّنوه:

فدعني أكن ما كنتُ حيّاً حمامةً ** من القاطنات البيت غيرِ الروائم

وهذا البيت المستشهد به هو ثالث أربعة، وبعده مما يستحسن عند أهل الشعر:

فإن تنأ عنّا لا تضِرنا، وإن تَعُدْ ** تجدْنا على العهد الذي كنتَ تعلم

ملاحظتان:

١- رواية البيت في المصادر: ‹ليالي تمـــنّى› بدل ‹عشية› ولعل المؤلف اتبع كتب القراءات كشرحي أبي شـــامة والجعبري.

٢- نسب النويري رحمه الله في شرحه "الطيبة" هذا البيت إلى عكرمة، وهو خطأ.

انظر: طبقات الشعراء: ١/٣٠٨- ٣٠٩ و٣٥٨-٣٥٩، أمالي المرتضـــى: ١/٣٠٤-٣٠٥، إبـــراز المعـــاني: ١/٢٥٤، كنز المعاني: ٢/ق٤٨

(٢) لعل المؤلف يقصد أن ابن مجاهد لم يفرد الإدغام الكبير بباب خاص، وإلا فقد ذكره في أماكن متعـــددة مـــن "السبعة". انظر مثلاً:١١٣-١٢٧

الخياط في "موجزه" ومن تبعهم كابن الكدي[1]، وابن زريق، والكال[2]، والديوانيّ، وغيرهم.

ومنهم من ذكره في أحد الوجهين عن أبي عمرو بكماله، من جميع طرقه وهم/ ٢٧٦/١ الجمهور، من العراقيين وغيرهم.

ومنهم من ذكره عن الدوريّ، والسوسيّ معاً، كأبي معشر الطبري في "تلخيصه"، والصفراويّ في "إعلانه"[3].

ومنهم من خَصَّ به السوسيَّ وحده؛ كصاحب "التيسير" وشيخه أبي الحسن طاهر بن غلبون، والشاطبيّ ومن تبعهم.

ومنهم من لم يذكره عن السوسيّ ولا الدوريّ، بل ذكره عن غيرهما من أصحاب اليزيدي، وشجاع عن أبي عمرو، كصاحب "التجريد"، والمالكي صاحب "الروضة"[4]، وذلك كله بحسب ما وصل إليهم مرويًّا، وصَحّ لديهم مسنداً.

وكلّ من ذكر الإدغام ورواه، لا بدّ أن يذكر معه إبدال الهمز الساكن، كما ذكر من لم يذكر الإدغام إبداله مع الإظهار، فثبت حينئذ عن أبي عمرو مع الإدغام وعدمه ثلاث[5] طرق:

الأولى: الإظهار مع الإبدال: وهو أحد الأوجه الثلاثة عند جمهور العراقيين عن أبي عمرو وبكماله، وأحد الوجهين عن السوسيّ في "التجريد"، و"التذكار"، وأحد الوجهين

---

(١) كتب في حاشية (ك): بإسكان الياء كذا قال المصنف نوّر الله مرقده.

وتصحفت في المطبوع إلى: الكندي، بالنون بين الكاف والدال.

(٢) تصحفت في (ك) إلى: «الكيال» وفي المطبوع إلى: «الكمال» بالميم.

(٣) قال النويري: والمصنف ابن الجزري موافق لهما-الطبري والصفراوي- بين الطريقين لاجتماعهما على ثبوته للراويين.اهـ انظر: شرح الطيبة: ١٧٧/١

(٤) انظر: التذكرة: ٧٢/١، التيسير: ١٩

(٥) أي المقروء بها، والجائزة عند القراء، وإلا فهي أربع كما سيذكر المؤلف بعد قليل.

انظر: شرح الطيبة: ١٧٧/١

في "التيسير" المصرّح به في أسانيده من قراءته على فارس بنْ أحمد،[1] وفي "جامع البيان" من قراءته على أبي الحسن[2]، وهو الذي لم يذكر مكيّ، والمهدوي، وصاحب "العنوان" و"الكافي"، وغيرهم؛ ممن لم يذكر الإدغام عن أبي عمرو سواه وجهاً واحداً، وكذلك اقتصر عليه أبو العز في "إرشاده"[3]؛ إلاّ أن بعضهم خَصّ ذلك بالسوسيّ كصاحب "العنوان" و"الكافي" وبعضهم عَمَّ أبا عمرو، كمكّي، وأبي العز في "إرشاده"[4].

الثانية: الإدغام مع الإبدال: وهو الذي في جميع كتب أصحاب الإدغام، من روايتي الدوري والسوسيّ جميعاً، ونصّ عليه عنهما جميعاً الداني في "جامعه" تلاوة[5]، وهو الذي عن السوسيّ في "التذكرة" لابن غلبون[6]، و"الشاطبية"[7] و"مفردات" الداني[8]، وهو

---

(١) التيسير: ١٢

(٢) أي طاهر بن غلبون، انظر: جامع البيان: ق: ٤٤ب

(٣) انظر: الحاشية الآتية بعد هذه.

(٤) ليس في الإرشاد المطبوع رواية السوسيّ، ولهذا قال الأزميري: ويوهم ظاهر عبارة "النشر" أن يكون السوسيّ في "الإرشاد" اهـ ثم ذكر ما ذكره المؤلف، وتوهيم المؤلّف هنا قد يُدفَع بأن المؤلّف يقصد "الإرشاد" الكبير، والله أعلم. انظر: بدائع البرهان: ق٧٦

(٥) انظر: جامع البيان: ق: ٤٤أ

(٦) انظره: ٧٢/١

(٧) نص الشاطبية يعمّ الدوري والسوسي، وهذا نصه:

ودونك الإدغام الكبير وقطبه * أبو عمرو البصري فيه تحفّلا

فقول المؤلّف هنا: (والشاطبية) حذفه أولى؛ لأنه سيذكر مذهبها المعمول به بعد قليل. انظر: الشاطبية: ١٠

(٨) لعل المؤلّف اعتمد على حفظه هنا - والحفظ أحياناً يخون- فإن ‹الإدغام الكبير› ليس في "المفردات" بدليل تصريح الداني نفسه: فأمّا في الإدغام للمثلين المتحركين، والمتقاربين، فقد بسطناه في غير هذا الكتاب، وإنما لم نذكره هنا؛ لأن الطالبين لمذهبه، قَلَّ ما يقرؤن به لصعوبته وتشابهه، فلا يضطبه إلا من تفرّس في القراءة، وتعمق في العربية، فتركنا ذكره في هذا الكتاب لذلك. اهـ. المفردات: ١٦٧

وقال أيضاً: فأمّا مذهبه -أبي عمرو- في إدغام الحروف المتحركة فقد أفردنا لذلك كتاباً بسطناه فيه، وقد ذكرنا منه ما فيه كفاية في كتاب " التيسير لاختلاف مذاهب القراء" اهـ المفردات: ١٢٥

الوجه الثاني عنه في "التيسير"، و"التذكار"، وهو المأخوذ به اليوم في الأمصار من طريقـــي "الشاطبية"، و"التيسير" وإنما تبعوا في ذلك الشاطبيَّ رحمه الله.

قال السخاويّ في آخر باب الإدغام من "شرحه": وكان أبو القاسم، يعني الشـــاطبي، يقرئ بالإدغام الكبير من طريق السوسيّ لأنه كذلك قرأ[1].

وقال أبو الفتح فارس بن أحمد: وكان أبو عمرو يقرئ بهذه القراءة المـــاهر النحريـــر الذي عرف وجوه القراءات ولغات العرب[2].

الثالثة: الإظهار مع / الهمزة: وهو الأصل عن أبي عمرو، والثابت عنه من جميع الطرق ٢٧٧/١ وقراءة العامّة من أصحابه، وهو الوجه الثاني عن السوسيّ في "التجريد"[3]، وللدوريّ عند من لم يذكر الإدغام؛ كالمهدويّ، ومكّي، وابن شريح وغيرهم، وهو الذي في "التيســـير" عن الدوريّ من قراءة الداني على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر البغدادي.

وبقيت طريق رابعة وهي الإدغام مع الهمز؛ ممنوع منها عند أئمة القراءة؛ لم يجزهـــا أحد من المحقّقين، وقد انفرد بذكرها الهذلي في "كامله"، فقال: وربّـــما همـــز وأدغـــم المتحرك، هكذا قرأنا على ابن هاشم، على الأنطاكيّ، على ابن بدهن، على ابن مجـــاهد، على أبي الزعراء، على الدوري[4].

قلت: كذا ذكر الهذلي، وهو وهمٌ منه على[5] ابن هاشم المذكور، عن هذا الأنطاكيّ، لأنَّ:

ابنَ هاشم المذكورَ هو: أحمد بن عليّ بن هاشم المصريّ؛ يعرف بتاج الأئمة أســـتاذ

---

(١) انظر: إبراز المعاني: ١/ ٣١٠

(٢) لم أجد مصدر هذه المعلومة فيما وقفت عليه من مراجع، وانظر: المفردات: ١٦٧

(٣) وهي من طرق " التيسير"

(٤) الكامل: ق ٢٠٥ وفي النسخة التي لديّ: أبو الزعراء على أبي عمرو. اهـ فلعله سهو أو سقط من الناسخ.

(٥) في المطبوع: «عنه عن » وهو تصحيف.

مشهور ضابط، قرأ عليه وأخذ عنه غير واحد من الأئمة كالأستاذ أبي عمر[1] الطلمنكيّ، وأبي عبد الله ابن شريح، وأبي القاسم ابن الفحام، وغيرهم، و لم يَحْكِ أحد منهم عنه ما حكاه الهذليّ ولا ذكره ألبتة.

وشيخَه الأنطاكيّ هو: الحسن بن سليمان، أستاذ ماهر حافظ، أخذ عنه غير واحد من الأئمة، كأبي عمرو الداني، وموسى بن الحسين المعدّل الشريف صاحب "الروضة"[2]، ومحمد بن أحمد بن علي القزويني وغيرهم، و لم يذكر أحد منهم ذلك عنه.

وشيخَه ابنُ بُدُهّن هو: أبو الفتح أحمد بن عبد العزيز البغدادي، إمام متقن مشهور، أحذق أصحاب ابن مجاهد، أخذ عنه غير واحد من الأئمة كأبي الطيب عبد المنعم بن غلبون وابنه أبي الحسن طاهر وعبيد الله بن عمر القيسي[3] وغيرِهم، لم يرو أحد منهم ذلك عنه.

وشيخَه ابن مجاهد شيخ الصنعة[4] وإمام "السبعة"[5] نقل عنه خلق كثير لا يحصون و لم ينقل ذلك أحد عنه.

وكذلك أغرب[6] القاضي أبو العلاء محمد بن عليّ بن يعقوب الواسطي؛ حيث قال: أقرأني أبو القاسم عبد الله بن اليسع الأنطاكيّ، عن قراءته على الحسين بن إبراهيم بن أبي

---

(١) في المطبوع: «عمرو» وهو خطأ

(٢) في هذا نظر، وللمرّة الثانية يقع المؤلّف فيه، حيث سبق في مبحث الطرق (ص:٥٩٤) إنْ ذكر مثل ذلك، فارجع إليه.

(٣) نزيل الأندلس، إمام مقرئ علاّمة، صنف في القراءات، والفقه، وأصول الأحكام، توفي سنة ٣٦٠ هـ انظر: غاية النهاية: ١/٤٨٩-٤٩٠

(٤) أي: القراءات.

(٥) يقصد إمام من ألّف في "السبعة" إذ كتابه هو المعتمد لا أن ابن مجاهد إمام القراء السبعة كما يتبادر.

(٦) تصحفت في المطبوع بالعين المهملة.

عجرم[1] الأنطاكيّ، عن قراءته على أحمد بن جبير، عن اليزيدي عن أبي عمرو بالإدغام الكبير مع الهمز، قال القاضي: ولم يقرئنا أحد من شيوخنا بالإدغام مع الهمز إلا هذا/ الشيخ[2]. ٢٧٨/١

قلت: ولا يتابع أيضاً هذا الشيخ ولا الراوي عنه على ذلك، إذا كان على خلافه أئمة الأمصار في سائر الأعصار؛ قال أبو عليّ الأهوازي: وما رأيت أحداً يأخذ عن أبي عمرو بالهمز وبإدغام المتحركات ولا أعرف لذلك راوياً عنه.[3] انتهى، وناهيك بهذا من الأهوازي؛ الذي لم يقرأ أحد فيما نعلم بمثل ما قرأ.

وقد حكى الأستاذ أبو جعفر ابن الباذش عن شيخه شريح بن محمد أنّه كان يجيز الهمز مع الإدغام فقال في باب الإدغام من "إقناعه" بعد حكايته كلام الأهوازي المذكور: والناس على ما ذكر الأهوازيّ؛ إلاّ أن شريحاً بن محمد أجاز لي الإدغام مع الهمز، قال: وما سمعت ذلك من غيره[4].

قلت: وقد قصد[5] بعض[6] المتأخرين التغريب؛ فذكر ذلك معتمداً على ما ذكره الهذلي، فكان بعض شيوخنا يقرئنا عنه بذلك، وأخذ عليّ الأستاذ أبو بكر بن الجندي بذلك عند ما قرأت عليه ب"المبهج" متمسكاً بما فيه من العبارة المحتملة، حيث قال في

---

(١) أشهر أصحاب ابن جبير وأضبطهم. انظر: غاية النهاية: ٢٣٧/١

(٢) هذا قرأ به أبو الكرم على عبد السيد بن عتاب، وقرأ به ابن مؤمن بسنده إلى أبي الكرم.

انظر: المصباح: ٦٨٧/٢، الكنز: ٥٠

(٣) ليس في كتابه "الوجيز" وانظر: الإقناع: ١٠٥/١

(٤) الإقناع: ١٩٥/١

(٥) في (ت) «نص»

(٦) جاء في حاشية (ك): هو ابن اللبان. اهـ وعندي أن المقصود بقوله: (بعض المتأخرين) هو ابن مؤمن الواسطي صاحب "الكنز" فهو الذي ذكر ذلك (ص ٥٠) والمقصود بقوله: الآتي (بعض شيوخنا يقرئنا عنه بذلك) هو ابن اللبان وهو الذي أخذ عنه المؤلف "الكنز" كما سبق، والله أعلم.

باب الإدغام: إنه قرأ من رواية السوسي بالإدغام والإظهار وبالهمز وتركه[1].

وليس في هذا تصريح بذلك، بل الصواب الرجوع إلى ما عليه الأئمة وجمهور الأمة ونصوص أصحابه هو الصحيح، فقد روى الحافظ أبو عمرو الداني أن أبا عمرو كان إذا أدرج القراءة، أو أدغم، لم يهمز كل همزة ساكنة[2]، فلذلك تعيّن له القصر أيضاً حالة الإدغام كما سيأتي تحقيق ذلك، والله تعالى أعلم[3].

وأما أحكام الإدغام: فإن له شرطاً، وسبباً ومانعاً.

فشرطه في المدغَم: أن يلتقي الحرفان خطّاً ولفظاً، أو خطّاً لا لفظاً، ليدخل نحو ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾[4] ويخرج نحو ﴿أَنَا نَذِيرٌ﴾[5]، وفي المدغَم فيه: كونه أكثر من حرف إن كانا بكلمة واحدة، ليدخل نحو ﴿خَلَقَكُمْ﴾[6] ويخرج نحو ﴿نَرْزُقُكَ﴾[7]

وسببه: التماثل، والتجانس، والتقارب، قيل: والتشارك، والتلاصق، والتكافؤ، والأكثرون على الاكتفاء بالتماثل والتقارب.

فالتماثل: أن يتفقا مخرجاً وصفة؛ كالباء في الباء، والتاء في التاء، وسائر المتماثلين.

والتجانس: أن يتفقا مخرجاً ويختلفا صفة، كالذّال في التاء، والثاء في الظاء، والتاء في الدال.

والتقارب: أن يتقاربا مخرجاً أو صفة *أو مخرجاً وصفة*[8] كما سيأتي[9]./ ٢٧٩/١

---

(١) انظر: المبهج: ١٣٥/١

(٢) انظر ص: ١٠٩٨

(٣) انظر ص: ١٠٩٩

(٤) فصلت: ٣٦

(٥) العنكبوت: ٥٠

(٦) التغابن: ٢

(٧) طـه: ١٣٢ وفي المطبوع ﴿نرزقكم﴾ بالجمع، وهو خطأ.

(٨) ما بين النجمتين سقط من (ظ)

(٩) انظر ص: ٩٠٩

وموانعه المتفق عليها ثلاثة: كون الأول تاءَ ضمير أو مشدّداً، أو منوّناً.

أمّا تاء الضمير؛ فسواء كان متكلماً أو مخاطَباً نحو ﴿كُنتُ تُرَاباً﴾[1] ﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ﴾[2] ﴿خَلَقْتَ طِينًا﴾[3] ﴿جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾[4].

وأمّا المشدّد فنحو ﴿رُّبَ بِمَا﴾[5] ﴿مَسَّ سَقَرَ﴾[6] ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ﴾[7] ﴿الْحَقُّ كَمَنْ﴾[8] ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً﴾[9] ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾[10]، وليس ﴿إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ﴾[11] من باب الإدغام، فلذلك نذكره في موضعه إن شاء الله تعالى.

وأمّا المنوّن فنحو ﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[12] ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[13] ﴿وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾[14]

---

(١) النبأ: ٤٠

(٢) يونس: ٤٢

(٣) الإسراء: ٦١

(٤) الكهف: ٧١

(٥) القصص: ١٧

(٦) القمر: ٤٨

(٧) الأعراف: ١٤٢

(٨) الرعد: ١٩ وكتبت في المطبوع: «كن»، بالكاف والنون، وهو تحريف.

(٩) البقرة: ٢٠٠

(١٠) يوسف: ٢٤

(١١) الأعراف: ١٩٦

(١٢) التحريم: ١

(١٣) التوبة: ١٠٣

(١٤) الرعد: ١٠

﴿نعْمَةٌ تَمُنُّهَا﴾[1] ﴿فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾[2] ﴿شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ﴾[3] ﴿رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾[4] ﴿لَذِكْرٌ لَكَ﴾[5] ﴿كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ﴾[6] ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾[7] وقد وهِمَ فيه الجعبري وتقدمه إلى ذلك الهذلي.[8]

والمختلفُ فيه: الجزمُ، قيل: وقلّة الحروف، وتوالي الإعلال؛ ومصيره إلى حرف مدّ.

واختص بعض المتقاربين بخفة الفتحة، أو بسكون ما قبله، أو بهما كليهما،

أو بفَقْد المجاور، أو عدم التكرار.

واعلم أنه ما تكافأ في المترلة من الحروف المتقاربة؛ فإدغامه جائز[9]، وما زاد صوته؛ فإدغامه ممتنع للإخلال الذي يلحقه،[10] وإدغام الأنقص صوتاً في الأزيد؛ جائز مختار، لخروجه من حال الضعف إلى حال القوة.

فأمّا الجزم؛ فورد في المتماثلين في قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ﴾[11] و﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾[12]

---

(١) الشعراء: ٢٢

(٢) الزمر: ٦

(٣) الحشر: ١٤

(٤) هود عليه السلام: ٧٨

(٥) الزخرف: ٤٤

(٦) الفيل: ٥

(٧) قريش: ١

(٨) انظر: الكامل: ق: ٢٢١ و لم أقف على ما نسبه للجعبري في "شرحه" للشاطبية.

(٩) لأنه لا يعرض له ما يمنعه من الإدغام. اهـ قاله الداني. الإدغام: ٤٢

(١٠) وهو ذهاب صوته بالإدغام. نفس المصدر.

(١١) آل عمران: ٨٥

(١٢) يوسف: ٩ وفي المطبوع ﴿يحل﴾ بالحاء المهملة، وهو تصحيف.

﴿وَإِن يَكُ كَاذِبًا﴾[1]، وفي المتجانسين ﴿وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾[2] وأُلحق به ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَى﴾[3] لقوّة الكسرة، وفي المتقاربين في قوله: ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً﴾[4]؛ فأكثرهم على الاعتداد به مانعاً مطلقاً، وهو مذهب أبي بكر ابن مجاهد وأصحابه، وبعضهم لم يعتد به مطلقاً، وهو مذهب ابن شنبوذ وأبي بكر الداجوني.

والمشهورُ الاعتداد به في المتقاربين، وإجراء الوجهين في غيره، ما لم يكن مفتوحاً بعد ساكن، ولهذا كان الخلاف في ﴿ يُؤْتَ سَعَةً﴾ ضعيفاً، وفي غيره قويّاً، وسيأتي الكلام على كل ذلك مفصّلاً[5].

فإذا وجد الشرط والسبب، وارتفع المانع؛ جاز الإدغام، فإن كانا مثلين أسكن الأول وأُدغم، وإن كانا غير مثلين، قُلب كالثاني، وأسكن ثم أدغم، وارتفع اللسان[6] عنهما رفعة واحدة، من غير وقف على الأول، ولا فصل بحركة ولا روم / وليس بإدخال حرف في حرف كما ذهب إليه بعضهم[7]، بل الصحيح أن الحرفين ملفوظ بهما كما وصفنا، طلباً للتخفيف.

٢٨٠/١

و لم يدغم من المثلين في كلمة واحدة إلا قوله تعالى ﴿مَنَاسِكَكُمْ﴾ في البقرة[8] و﴿مَا

---

(١) غافر: ٢٨

(٢) النساء: ١٠٢

(٣) الإسراء: ٢٦

(٤) البقرة: ٢٤٧

(٥) انظر ص: ٩١٨

(٦) خالف السخاوي هذا التعبير، واختار أن يقال: (العضو) بدل (اللسان) وعلّل ذلك أن من الحروف ما تدغم ولا دخل للسان فيها نحو الباء في الباء. انظر: جمال القراء: ٤٨٥/٢

(٧) قوله: (بعضهم) لعله المالقي حيث قال: إن الإدغام في اصطلاح القراء وأهل العربية معناه: إدخال الحرف في الحرف، ودفنه فيه حتى لا يقع بينهما فصل بوقف ولا بحركة، ولكنك تُعمل العضو الناطق بهما إعمالاً واحداً فيكون الحاصل منهما في اللفظ حرفاً واحداً مشدّداً. اهـ انظر: الدر النثير: ٩/٢

(٨) البقرة: ٢٠٠

سَلَكَكُمْ﴾ في المدثر[1] وأظهر ما عداهما نحو ﴿جِبَاهُهُمْ﴾[2] و﴿وُجُوهُهُمْ﴾[3] و﴿أَتُحَاجُّونَنَا﴾[4] و﴿بِشِرْكِكُمْ﴾[5] وشبهه.

إذا عُلم ذلك؛ فليعلم أن من الحروف الألفَ والهمزةَ[6] لا يدغمان، ولا يدغم فيهما.

ومنها خمسة أحرف، لم تلق مثلها، ولا جنسها، ولا مقاربها، فيدغم فيها، وهي: الخاء، والزاي، والصاد، والطاء، والظاء.

ومنها ستّة أحرف لقيت مثلها، و لم تلق جنسها، ولا مقاربها، وهي: العين، والغين، والفاء، والهاء، والواو، والياء.

ومنها خمسة لقيت مجانسها، أو مقاربها، و لم تلق مثلها، وهي: الجيم، والشين، والدال، والذال، والضاد.

وبقي من الحروف أحد عشر حرفاً لقيت مثلها ومقاربها، أو مجانسها، وهي: الباء، والتاء، والثاء، والحاء، والراء، والسين، والقاف، والكاف، واللام، والميم، والنون.

فجملة اللاّقي مثلَه متحركاً سبعة عشر، وجملة اللاّقي مجانسه أو مقاربه ستة عشر حرفاً، تفصيل السبعة عشر اللاقية مثلها:

فالباء، نحو قوله تعالى ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾[7] ﴿الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾[8]، وجملة ما في

---

(1) المدثر: ٤٢

(2) التوبة: ٣٥

(3) الزمر: ٦٠ وفي المطبوع (وجههم) وهو تحريف.

(4) البقرة: ١٣٩

(5) فاطر: ١٤، وجه إظهارها -بعد الرواية- أن الراء قبل الكاف ساكنة فلو أدغم لجمع بين ساكنين ليس أحدهما حرف مد. انظر: الإدغام: ٤٤

(6) لا يعترض على المؤلّف بإدغام الهمزة في الهمزة في نحو (سآل) فمراده القراءة لا اللغة. والله أعلم.

(7) البقرة: ٢٠

(8) البقرة: ١٧٦

القرآن من ذلك سبعة وخمسون[1] حرفاً، عند من لم يبسمل بين السورتين، أو عند من بسمل، إذا لم يصل آخر السورة بالبسملة، وهي عنده إذا وصل تسعة وخمسون حرفاً، لزيادة آخر ‹الرعد› و‹إبراهيم›.

والتاء: نحو ﴿الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا﴾[2] ونحو ﴿الشَّوْكَةِ تَكُونُ﴾[3] مما ينقلب في الوقف هاءً، وجملة الجميع أربعة عشر حرفاً[4].

والثاء: وهو ثلاثة أحرف[5]: ﴿حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾[6] في البقرة والنساء[7] ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ في المائدة[8].

والحاء: في موضعين ﴿النِّكَاحِ حَتَّى﴾ *في البقرة*[9] و﴿لَا أَبْرَحُ حَتَّى﴾ في الكهف[10]

والراء: نحو ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾[11] ﴿الْأَبْرَارِ رَبَّنَا﴾[12]، وجملته خمسة وثلاثون حرفاً[13].

---

(١) انظر: النثير: ٢/٩٩

(٢) المائدة: ١٠٦

(٣) الأنفال: ٧

(٤) كذا ذكر المؤلف أنها أربعة عشر (١٤) وقد سبقه المالقي وابن الباذش، إلا أن المالقي عددها كلها فصارت ثلاثة عشر (١٣) لا كما قالوا أربعة عشر.

انظر: الإقناع: ١/٢٠٠-٢٠١، الدر النثير: ٢/٨٤-٨٥

(٥) انظر: الإقناع: ١/٢٠٧، الدر النثير: ٢/١٠٤

(٦) البقرة: ١٩١

(٧) النساء: ٩١

(٨) المائدة: ٧٣

(٩) البقرة: ٢٣٥ ، وما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(١٠) الكهف: ٦٠

(١١) البقرة: ١٨٥

(١٢) آل عمران: ١٩٣-١٩٤

(١٣) في الإقناع ‹٤٦› موضعاً، ١/٢١٣

وانظر الدر النثير: ٢/٨٥-٨٨

والسين: ﴿النَّاسَ سُكَارَى﴾[1] ﴿لِلنَّاسِ سَوَاءً﴾[2] كلاهما في الحج ﴿الشَّمْسَ سِرَاجًا﴾[3] في ‹نوح›، ثلاثة مواضع لا غير[4].

والعين: ﴿يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾[5] ثمانية عشر حرفاً[6].

والغين: ﴿وَمَنْ/ يَبْتَغِ غَيْرَ﴾[7] موضع واحد لا غير، واختلف فيه لحذف لامه[8] بالجزم[9]؛ فروى إدغامه: أبو الحسن الجوهريّ، عن أبي طاهر، وأبو محمد الكاتب، وابن أبي عُمَرَ[10] النقاش كلهم عن ابن مجاهد، ونصّ عليه بالإدغام وجهاً واحداً؛ الحافظ أبو العلاء[11] وأبو العزّ[12]، وابن الفحام، ومن وافقهم[13].

281/1

وروى إظهاره سائر أصحاب ابن مجاهد، ونصّ عليه بالإظهار؛ ابن شيطا، وأبو الفضل الخزاعيّ وغير واحد.

وروى الوجهين جميعا؛ أبو بكر الشذائي، ونصّ عليهما؛ أبو عمرو الداني، وابن سوار

---

(1) الحج: 2

(2) الحج: 25

(3) نوح: 16

(4) الإقناع: 1/ 215، الدر النثير: 2/83

(5) البقرة: 255

(6) انظر: الإقناع: 1/218، الدر النثير: 2/62

(7) آل عمران: 85

(8) وهو الياء بعد الغين، لأن الأصل (يبتغي) من بغى.

(9) لأنه مجزوم بأداة الشرط "من"

(10) كذا في (س) وفي بقية النسخ ‹مرة› بدل ‹عمر› وكلاهما واحد

(11) انظر: غاية الاختصار: 1/181-183

(12) انظر: الكفاية الكبرى: 16

(13) انظر: التجريد: 13/أ

وأبو القاسم الشاطبي[1]، وسبط الخياط[2]، وغيرهم.

قلت: والوجهان صحيحان فيه، وفيما هو مثله مما يأتي من المجزوم.

والفاء: نحو ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ﴾[3] وجملته ثلاثة وعشرون حرفا[4].

والقاف: خمسة مواضع ﴿الرِّزْقِ قُلْ﴾[5] ﴿أَفَاقَ قَالَ﴾[6] ﴿يُنفِقُ قُرُبَاتٍ﴾[7] ﴿الْغَرَقُ قَالَ﴾[8] ﴿طَرَائِقَ قِدَدًا﴾[9].

والكاف: نحو ﴿رَبَّكَ كَثِيرًا﴾[10] ﴿إِنَّكَ كُنْتَ﴾[11] وجملته ستة وثلاثون حرفاً[12]، واختلف عنه في ﴿يَكُ كَاذِبًا﴾[13] كما تقدم في ﴿يَبْتَغِ غَيْرَ﴾. وأظهر ﴿يَحْزُنْكَ كُفْرُهُ﴾[14] لكون النون قبلها مخفاة عندها، فلو أخفاها على المختار عندهم كما سيأتي[15]

---

(١) انظر: انظر: التيسير: ٢١، المستنير: ١/٣٣١ و٢/٥٠٢

(٢) أما في المبهج فقد نصّ على أنه قرأ بالإظهار قولاً واحداً. انظره: ١/١٥١

(٣) البقرة: ٢١٣

(٤) الدر النثير: ٢/٨٨-٨٩

(٥) الأعراف: ٣٢

(٦) الأعراف: ١٤٣

(٧) التوبة: ٩٩

(٨) يونس: ٩٠

(٩) الجن: ١١

(١٠) آل عمران: ٤١

(١١) طه: ٣٥

(١٢) انظر: الدر النثير: ٢/٨٣

(١٣) غافر: ٢٨

(١٤) لقمان: ٢٣

(١٥) فيما قبل إدغام ساكن صحيح. كما في حاشية (ك)

لوالَى بين إخفائين،* ولو أدغمها لوالى بين*[1] إعلالين.

وانفرد الخزاعي عن الشذائي عن ابن شنبوذ عن القاسم بن عبد الوارث[2] عن الدوريّ بإدغامه، لم يروه أحد عن الدوري[3] سواه، ولا نعلمه ورد عن السوسيّ ألبتة، وإنما رواه أبو القاسم بن الفحام عن مدين[4] عن أصحابه، ورواه عبد الرحمن بن واقد[5] عن عباس[6]، وعبدُ الله بن عمر الزهري[7] عن أبي زيد؛ كلاهما عن أبي عمرو[8]، قال الداني: والعمل والأخذ بخلافه[9].

واللام: نحو ﴿لاَ قِبَلَ لَهُمْ بِهَا﴾[10] ﴿جَعَلَ لَكَ﴾[11]، وجملته مائتان وعشرون حرفاً[12]،

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (ظ)

(٢) أبو نصر، أخذ القراءة عن الدوريّ وهو من قدماء أصحابه، وروى عنه ابن مجاهد.

انظر: غاية النهاية: ١٩/٢

(٣) انظر: المنتهى:١٦٨/٢، الكامل: ق ١٠٣/أ، جامع البيان:١، ق: ٦٦

(٤) ابن شعيب، أبو عبد الرحمن، الصوفي، يُعرف بمردويه، شيخ مقرئ مشهور ثقة، أخذ عن عبيد الله اليزيديّ، توفي سنة٣٠ انظر: غاية النهاية: ٢٩٢/٢-٢٩٣، المعرفة:٥٤٣/٢

(٥) عبد الرحمن بن عبيد الله، أبو مسلم، مقرئ معروف، روى عنه ابنه عبيد الله شيخ ابن مجاهد.

انظر: غاية النهاية: ٣٨١/١

(٦) ابن الفضل بن جعفر، الواسطي. غاية النهاية: ٣٥٤/١

(٧) روى القراءة عنه عرضاً إبراهيم بن يحيى الأشعري. غاية النهاية: ٤٣٨/١

(٨) انظر: المستنير: ٣٣٣/١

(٩) جامع البيان: ق: ٦٦أ

(١٠) النمل: ٣٧

(١١) الفرقان: ١٠

(١٢) ذكر ابن الباذش أن جملته (٢١٥) مائتان وخمسة عشر، ولا تعارض بين القولين؛ لأن المؤلّف قصد المجموع الكلّي، وابن الباذش قصد المتفق عليه فقط، والمختلَفُ فيه خمسٌ.

==

واختلف منها عنه في ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾[1] و﴿آلَ لُوطٍ﴾[2]؛ أمّا ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ فهو من المجزوم[3]، وتقدّم[4].

وأمّا ﴿آلَ لُوطٍ﴾ فأربعة مواضع؛ منها في ‹الحِجْر› حرفان[5]، وواحد في ‹النمل›[6]، وآخر في ‹القمر›[7]؛ فروى إدغامه؛ أبو طاهر ابن سوار عن النهرواني، وأبو الفتح ابن شيطا عن الحمّاميّ وابنِ العلاف، ثلاثتهم عن ابن فرح عن الدوريّ[8]، ورواه أيضاً ابن حبش عن السوسيّ، وبذلك قرأ الداني[9]، وكذا رواه شجاع عن أبي عمرو، ومدينُ، والحسينُ بن شيرك[10] الأَدَميّ[11] عن أصحابهما، والحسن بن بشار العلاّف عن الدوريّ، وعن أحمد بن جبير/، كلُّهم عن اليزيديّ، وهي رواية أبي زيد، وابن واقد، عن عبّاس[12]، كلاهما عن أبي عمرو. ٢٨٢/١

وروى إظهاره سائر الجماعة، وهو اختيار ابن مجاهد ورواه عن عصمة، ومعاذ عن أبي

==

انظر: الإدغام: ٧٣، الإقناع: ٢٢٣/١، الدر النثير: ٦٤/٢

(١) يوسف: ٩

(٢) القمر ٣٤

(٣) لأن لام الكلمة وهو الواو؛ محذوف؛ جواباً للأمر، وأصل الكلمة (يخلو) والعجب قول الداني: الإدغام عندي في ﴿يخل لكم﴾ قبيح. انظر: الإدغام: ٧٤، الإقناع: ٢٢٤/١، إبراز المعاني: ١/ ٢٦٥

(٤) انظر: ص: ٨٩٢

(٥) في (ت) وكذا المطبوع: (موضعان) والآيتان من الحجر: ٥٩ و ٦١

(٦) النمل: ٥٦

(٧) القمر ٣٤

(٨) انظر: المستنير: ٣٣٤/١

(٩) انظر: الإدغام: ٧٤، الإقناع: ٢٢٤/١

(١٠) في المطبوع: (شريك) تصحيف.

(١١) كذا ضبطت في (س)، وهو: أبو عبد الله، البغدادي، مقرئ عارف، أخذ القراءة عن أبي حمدون صاحب اليزيدي، وهو جليل في أصحابه، روى عنه محمد بن يونس المطرز وغيره، انظر: غاية النهاية: ٢٤١/١-٢٤٢

(١٢) في المطبوع: (ابن عباس) وهو خطأ، وكلمة "ابن" زائدة.

عمرو نصّاً[1].

واختلف المظهرون في مانع إدغامه؛ فروى ابن مجاهد، عن عصمة بن عروة الفقيميّ[2] عن أبي عمرو: لا أدغمها لقلّة حروفها[3]، وردَّ الداني هذا المانع بإدغام ﴿لَكَ كَيْدًا﴾[4] إجماعاً؛ إذ هو أَقَلُّ حروفاً من ﴿آل﴾ فإنّ هذه الكلمة على وزن ‹قال› لفظاً وإن كان رسمها بحرفين اختصاراً.

قال الداني: وإذا صحّ الإظهار فيه بالنصّ؛ ولا أعلمه من طريق اليزيديّ، فإنما ذلك من أجل اعتلال عينه بالبدل، إذ كانت ‹هاءً› على قول البصريّين، والأصل ‹أهل›، أو ‹واواً› على قول الكوفيّين والأصل ‹أول›؛ فأبدلت الهاء همزة لقرب مخرجيهما[5]، وانقلبت الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها فصار ذلك كسائر المعتلّ الذي يؤثر الإظهار فيه، للتغيير الذي لحقه، لا لقلّة حروف الكلمة[6].

قلت: ولعلّ أبا عمرو أراد بقوله: ‹لقلّة حروفها›، أي لقلّة دورها في القرآن؛ فإن قلّة الدَّور وكثرته معتبرٌ، كما سيأتي في ‹المتقاربين›،[7] على أنّ أبا عمرو من البصريّين، ولعله أيضاً راعى كثرة الإعلال وقلّة الحروف مع اتّباع الرواية، والله أعلم.

---

(١) انظر: الإدغام: ٧٤، جامع البيان: ١/ ق: ٦٦، الإقناع: ١/ ٢٢٤

(٢) تصحفت في (س) إلى: ‹الثقفي›، وانظر ترجمته ص: ٤٣٤

(٣) انظر: الإقناع: ١/٢٢٤-٢٢٥

(٤) يوسف: ٥

(٥) في المطبوع: (مخرجها) وهو خطأ، وتصريفُ المؤلّف يحتاج إلى تتمّة، فيقال: لما أبدلت الهاء همزة اجتمع همزتان فصارت الكلمة (آل) فأبدلت الثانية ألفاً.

انظر: الممتع: ١/٣٤٨-٣٤٩، شرح الشافية: ٣/٢٠٨، الإرتشاف: ١/٢٦٤

(٦) ردّ ابنُ الباذش - الأبّ- قولَ الداني ومن تبعه من أنّ أصل ‹آل›: ‹أهل›، وهو قول البصريين، ورجح قول الكوفيين وهو قول الكسائي أساساً.

انظر: الاقتضاب: ٨، الإقناع: ١/٢٢٦-٢٢٧، الدر النثير: ٢/١١٨-١١٩، الإرتشاف: ١/٢٦٤

(٧) انظر: ص: ٩٣٣

والميم: نحو ﴿الرَّحِيمِ مَالِكِ﴾[1] ﴿آدَمُ مِنْ رَبِّهِ﴾[2] وجملته مائة وتسعة وثلاثون حرفاً[3].

والنون: نحو ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ﴾[4] ﴿وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾[5] وجملته أحد[6] وسبعون حرفاً.

والواو: نحو ﴿هُوَ وَالَّذِينَ﴾[7] ﴿هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ﴾[8] مما قبل الواو فيه مضموم، وجملته ثلاثة عشر حرفاً، ونحو: ﴿وَهْوَ وَلِيُّهُمْ﴾[9] و﴿الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾[10] مما قبلها ساكن وجملته خمسة أحرف[11]، تتمّة ثمانية عشر حرفاً.

وقد اختلف فيما قبل الواو مضموم؛ فروى إدغامه ابن فرح من جميع طرقه؛ إلا

---

(1) الفاتحة ٣-٤

(2) البقرة: ٣٧

(3) كتب في حاشية (ز): «وفي نسخة أربعون.اهـ» وفي (ك): «ضُرِب على قوله: ‹وتسعة وثلاثون› وكتب في الحاشية: ‹وأربعون صحّ›.

وقال الداني وابن الباذش: وهي في جميع القرآن مائة وسبعة وثلاثون (١٣٧) وقيل: مائة وأربعون (١٤٠)
انظر: الإدغام: ٨٠، الإقناع: ٢٢٨/١، الدر النثير: ٢/٩٠-٩٩

(4) البقرة: ٣٠

(5) البقرة: ٤٩

(6) (أحد و): من (ك)، وكذا هي عند الداني وابن الباذش.

انظر: الإدغام: ٦٨، الإقناع: ٢٢٩/١، الدر النثير: ٧٦/٢

(7) البقرة: ٢٤٩

(8) آل عمران: ١٨

(9) الأنعام: ١٢٧ والمثال على قراءة أبي عمرو بتسكين الهاء.

(10) الأعراف: ١٩٩

(11) وهي: الموضعان اللذان ذكرهما إضافة إلى: ﴿فهو وليهم اليوم﴾(النحل: ٦٣) و﴿وهو واقع بهم﴾ (الشورى:٢٢) و﴿من اللهو ومن التجارة﴾ (الجمعة: ١١) وهذه الأخيرة كل القراء يسكنون الهاء.

العطار[1] وابن شيطا عن الحمامي عن زيد عنه[2]، وكذا أبو الزعراء من طريق ابن شيطا عن ابن العلاّف، عن أبي طاهر، عن ابن مجاهد، وابن جرير، عن السوسيّ؛ وهي رواية الحسن بن بشار، عن الدوريّ، وابن روميّ[3]، وابن جبير، كلاهما عن اليزيديّ، وبه قرأ فارس بن أحمد، وطاهر بن غلبون، وهو اختيار ابن شنبوذ والجلّة من البصريين[4] والمغاربة. / وروى إظهاره؛ سائر البغداديّين سوى من ذكرنا، وهو اختيار ابن مجاهد وأكثر أصحابه[5]. ٢٨٣/١

واختلفوا في مانع الإدغام؛ فالأكثرون منهم على أن ذلك، من أجل أنّ الواو تسكّن للإدغام فتصير بمنزلة الواو التي هي حرف مدّ ولين، في نحو قوله تعالى: ﴿آمَنُوا وَعَمِلُوا﴾[6] مما لا يدغم إجماعاً من أجل المدّ[7].

وردَّ المحقّقون[8] ذلك بالإجماع على جواز إدغام نحو ﴿نُودِي يَامُوسَى﴾[9] و﴿أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾[10]، ولا فرق بين الواو والياء، مع أن تسكينها للإدغام عارض[11]، وقيل: لقلّة

---

(١) في المطبوع: (إلا أن) وهو خطأ.

(٢) انظر: المستنير: ٣٣٨/١

(٣) محمد بن عمر بن عبد الله، أبو عبد الله، البصري، مقرئ جليل، انظر: غاية النهاية: ٢١٨/٢

(٤) كذا في (س) نسبة إلى (البصرة)، وهو الموافق لما عند النويري أيضاً، ولعله الصواب، وفي البقية: ‹المصريين› نسبة إلى (مصر) ولا أرى لها وجهاً، والله أعلم.

(٥) انظر: السبعة: ١١٧، الإدغام: ٨١، جامع البيان: ق: ٦٦، الإقناع: ٢٣٣/١

(٦) الإنشقاق: ٢٥

(٧) انظر: الإدغام: ٨١، جامع البيان: ق: ٦٦ب إبراز المعاني: ٢٧٠/١

(٨) صرح الداني بأنه قول ابن شنبوذ: ١/ق٦٦

(٩) طـه: ١١

(١٠) الشورى: ٤٧

(١١) لأن أصلهما الحركة فليسا حرفي مد. انظر: جامع البيان: ق: ١/ق٦٦

حروفه، وردَّ بما تقدّم.

والصحيح: اعتبار المانِعَين جميعاً وإن كانا ضعيفين، فإن الضعيف إذا اجتمع إلى ضعيف أكسبه قوة، وقد قيل:

وضعيفان يغلبان قويّا[1]

على أن الداني قال في"جامع البيان": وبالوجهين قرأت ذلك، وأختار الإدغام لاطّراده وجريه على قياس نظائره، ثم قال: فإن سكن ما قبل الواو سواء كان ‹هاءً› أو غيرها؛ فلا خلاف[2] في إدغام الواو في مثلها، وذلك نحو ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُمْ﴾ و﴿خُذ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾[3][4]

قلت: وإنما نَبَّه على ما قبل الواو فيه ساكن، وسوّى فيه بين ‹الهاء› وغيرها؛ من أجل ما رواه بعضهم[5] من الإظهار في ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُمْ﴾ في ‹الأنعام› ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمْ﴾ في ‹النحل›[6] ﴿وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ في ‹الشورى›[7]، فلم[8] يعتدّ بهذا الخلاف لضعف حجته، وانفراد راويه[9] عن الجادة؛ فإن الذي ذُكِر في ‹هو› المضموم الهاءِ مفقودٌ هنا؛ وإن قيل بتوالي

---

(1) هذا الشطر مشهور في كتب الأدب، و لم أعرف صدره ولا قائله، حيث إنه مضمّن في كثير من الأبيات، ولعل أجود ما يمكن أن يكون صدراً له هو:

لا تخاصم بواحد أهل بيت ** فضعيفان...

ووجدت الشطر مضمّناً في شعر أكثر من شاعر، رأيت عدم ذكرها هنا، تنزيهاً لهذا الكتاب، فهي في المجون أو الغزل الفاحش. انظر: الغيث المسجم: ١/١٢٣، الوافي بالوفيات: ٢٠/٣٦٧، أضواء البيان: ١/١٥١

(2) في المطبوع: (خوف) وهو تحريف.

(3) الأعراف: ١٩٩

(4) جامع البيان: ١/ ق٦٦، الإدغام: ٨٢

(5) هو الأهوازي وابن سوار. انظر: المستنير: ١/٣٣٧، الإقناع: ١/٢٣٢

(6) النحل: ٦٣

(7) الشورى: ٢٢

(8) في المطبوع: (فلا) وهو تحريف.

(9) من (س) و(ك)، وفي البقية: (روايته)

الإعلال فيلزم مثله في نحو ﴿فَهِيَ يَوْمَئِذٍ﴾[1]؛ وقد أجمعوا على جواز إدغامه فلا فرق.

قال القاضي أبو العلاء: قال ابن مجاهد: إدغامهن قياس مذهب أبي عمرو؛ لأن ما قبل الواو منهن ساكن كما هو في ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ و﴿مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ﴾[2]، قال: وأقرأنا ابن حبش عنه بالإظهار[3].

ووقع في "تجريد" ابن الفحام: أن شيخه عبد الباقي روى فيهن الإظهار[4]، وصوابه: أنّ عبد الباقي يروي إدغامهن، وأنّ شيخه الفارسيّ يروي إظهارهنّ، فسبق القلم سهواً، والسهو قد يكون في الخط، وقد يكون في اللفظ، وقد يكون في الحفظ.

والصحيح أن لا فرق بين ﴿وهو وليهم﴾ وبين ﴿العفو وأمر﴾ وبين ﴿فهي يومئذ﴾[5] إذ لا يصح نص عن أبي عمرو/ وأصحابه بخلافه، وما روي عن ابن جبير وابن سعدان، عن اليزيدي، من خلاف ذلك؛ فلا يصح، والله أعلم.

٢٨٤/١

والهاء: نحو ﴿فيه هدى﴾[6] ﴿جاوزه هو﴾[7] ﴿لعبادته هل﴾[8]، وتحذف الصلة وتدغم

---

(١) الحاقة: ١٦

(٢) الجمعة: ١١

(٣) انظر: الإقناع: ٢٣٢/١

(٤) التجريد: ١٢/أ

(٥) الحاقة: ١٦، لأن أصل الياء في ﴿يأتي يوم﴾ التحريك، وأن السكون عارض لأجل الإدغام، وكذلك الواو في ﴿وهو وليهم﴾ وأخواتها، بخلاف الواو في ﴿آمنوا﴾ فإن سكونه أصل كسكون الياء في ﴿الذي يدع﴾ وما أشبهه. ولهذا قال الداني: ولا فرق بين البابين -بالموحدة بعد الألف- اهـ قال المالقي أي: باب الياء المكسور ما قبلها، وباب الواو المضموم ما قبلها؛ في أن كل واحد منهما إذا سكن صار حرف مدّ. اهـ.
تنبيه: في "التيسير": الياءين، بالهمزة تثنية ياء المثناة التحتية، وهو تصحيف نبّه عليه المالقي.
انظر: الإدغام: ٥٩ و٨٢، التيسير: ٢١ الدر النثير: ١٢٠/٢

(٦) البقرة: ٢

(٧) البقرة: ٢٤٩

(٨) مريم: ٦٥

للالتقاء خطّاً، ولأنّ الصلة عبارة عن إشباع حركة الهاء؛ تقوية لها، فلم يكن لها استقلال، ولهذا تحذف للساكن، فلذلك لم يعتدّ بها.

وقد حكى الداني عن ابن مجاهد، أنه كان يختار ترك الإدغام في هذا الضرب، ويقول: إن شرط الإدغام أن تسقط له الحركة من الحرف الأول لا غير، وإدغام: ﴿جَاوَزَهُ هُوَ﴾ ونظائره؛ يوجب سقوط الواو التي بين ‹الهاءين› وإسقاط حركة الهاء، وليس ذلك من شرط الإدغام، قال: وقد ذهب إلى ما قاله جماعة من النحويين[1]، وقد بيّنا فساد ذلك.[2]

قلت: ممن ذهب إلى عدم إدغامه أيضاً؛ أبو حاتم السجستاني وأصحابه، والصواب إدغامه، فقد روى محمد بن شجاع البلخيّ[3] إدغامه نصّاً عن اليزيديّ عن أبي عمرو في

---

(١) وذهب إليه من المقرئين الأهوازي فيما حكاه عنه ابن الباذش. انظر: جامع البيان: ق: ٦٧، الإقناع ٢٣٤/١

(٢) جاء في حاشية (ك): يعني بما ورد في جامع البيان من الوجهين الدالين على صحة الإدغام، وذلك أنه قال في "الجامع" قبيل هذا الكلام ما نصه: إذا أدغم أبو عمرو ‹الهاء› التي للضمير؛ الموصلة بياء، أو بواو، في مثلها نحو ﴿لعبادته هل تعلم﴾ و﴿من فضله هو﴾ و﴿جاوزه هو﴾ و﴿إنه هو التواب﴾ وشبهه؛ حذف صلتها ثم أدغمها وذلك من حيث كانت تلك الصلة زيادة كبرت بها ‹الهاء› لخفائها، ألا ترى ‹الهاء› تحذف عند الوقف لذلك، فلذلك تحذف أيضا عند الإدغام، لاشتراكهما في تغيير الحركة وتسكينها، وجائز أن يكون أبو عمرو أخذ في هذه ‹الهاء› بلغة من لم يصلها، كما قرأ به غير واحد في قوله ﴿يؤده إليك﴾ و﴿فألقه إليهم﴾ و﴿يرضه لكم﴾ وشبهه، فعلى هذا لايحتاج إلى حذف. اهـ

فظهر من هذا الكلام المنقول بنصه من جامع البيان أن فساد وجه الإظهار في ﴿جاوزه هو﴾ ونظائره مردود من وجهين:

١- أن الفاصل بين المدغم والمدغم فيه هو الصلة، وهي لا أصل لها في الكلمة، بل جيء بها تكثيرا للهاء لخفائها.

٢- أن وجه الإدغام جاء على لغة من لغات العرب، وأبو عمرو كان من أئمتها، وهي لغة من يكتفي بحركة الهاء دون الصلة، ولها شواهد كثيرة من كلام العرب، من ذلك قول الأعشى، وهو من شواهد سيبويه:

فما له من مجد تليد وماله ** من الريح فضل لا الجنوب ولا الصبا

الشاهد قوله: ماله. حيث حذف الصلة.

انظر: الكتاب: ٣٠/١، الإدغام: ٥٠٠٥١، جامع البيان: ١/ق:٦٧، الارتشاف: ٢٤١٠/٥

(٣) البغدادي، فقيه حنفي، مشهور، متكلم فيه من جهة اعتقاده، قيل إنه تاب عن ذلك، وتوفي سنة ٢٦٤ هـ وهو ساجد. انظر: غاية النهاية: ١٥٢/٢-١٥٣

قوله: ﴿إِلَٰهَهُ هَوَاهُ﴾[٤] ورواه العباس[٥] أيضاً، وروى أبو زيد نصاً[٦] عن أبي عمرو إدغام ﴿إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ﴾[٧]، و لم يأت عنه نصٌّ بخلاف ذلك، وجملة ما ورد من ذلك خمسة وتسعون حرفاً[٨].

وانفرد الكارزيني بإظهار ﴿جَاوَزَهُ هُوَ﴾ دون سائر الباب، ذكر أنه قرأه على أصحاب[٩] ابن مجاهد بالإظهار، حكى ذلك عنه سبط الخياط.[١٠]

قلت: والصواب ما عليه إجماع أهل الأداء من إدغام الباب كلّه، من غير فرق، والله أعلم.

والياء: ثمانية مواضع ﴿يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ في ‹البقرة›[١١] و‹إبراهيم›[١٢] و‹الروم›[١٣] و‹الشورى›[١٤]، ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[١٥] ﴿وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ﴾[١٦] و﴿نُودِيَ يَامُوسَى﴾[١٧]

---

(٤) الفرقان: ٤٣

(٥) هو ابن عبد الوارث كما في جامع البيان: ١/ق:٦٧

(٦) في المطبوع: (أيضاً) تصحيف.

(٧) البقرة: ٣٧

(٨) عند الداني وابن الباذش: ثلاثة وتسعون، وعند المالقي أربعة وتسعون. انظر: الإدغام: ٥٠، الإقناع: ٢٣٣/١، الدر النثير: ٥٥/٢

(٩) هما الشذائي وابن بشران. انظر: الكفاية الكبرى: ١٦٧

(١٠) الذي حكاه سبط الخياط هو الإدغام. وعبارته: ﴿جاوزه هو﴾ فقرأت بالإدغام على أصحاب ابن مجاهد، وهذا على قول الكارزيني.اهـ وكذلك ذكر الإدغام في كتابه "الاختيار" والله أعلم.

انظر: المبهج: ١٥٥/١، الاختيار: ١٩٦/١ و٣٢٣

(١١) البقرة: ٢٥٤

(١٢) إبراهيم: ٣١

(١٣) الروم: ٤٣

(١٤) الشورى: ٤٧

(١٥) هود: ٦٦

(١٦) النحل: ٩٠

(١٧) طـه: ١١

﴿فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾[18]

وقد ذكر الداني في هذا الباب قوله تعالى ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ﴾ في سورة ‹الطـــلاق›[19]، ونص له على إظهاره وجهاً واحداً على مذهبه في إبدالها ياء ساكنة،[20] وتبعه على ذلـك أبو القاسم الشاطبيّ[21]، والصفراويّ، وأصحابهم[22]؛ وقياس ذلك إظهارها للبزيّ أيضاً.

وتعقّب ذلك عليهم أبو جعفر ابن الباذش، ومن تبعه من الأندلسيين و لم يجعلوه مـــن هذا الباب؛ بل جعلوه من ‹الإدغام الصغير›، وأوجبوا إدغامه في مذهب من سكّن اليـــاء مبدلة.[23]

وصوّبه أبو شامة فقال: الصواب / أن يقال: لا مدخل لهذه الكلمة في هذا الباب بنفي ولا إثبات، فإن الياء ساكنة، وباب ‹الإدغام الكبير› مختص بإدغام المتحرك، وإنما موضـــع ذكر هذه قوله:

١/٢٨٥

وما أوّل المثلين فيه مسكّن ** فلا بدّ من إدغامه

قال: وعند ذلك يجب[24] إدغامه؛ لسكون الأول وقبله حرف مدّ، فالتقاء الساكنين

---

(١٨) الحاقة: ١٦

(١٩) الطلاق: ٤

(٢٠) انظر: جامع البيان: ١/ق: ٦٧، التيسير: ٢٢، الإقناع: ١/٢٣٦

(٢١) في قوله:

وقبل يئسن الياء في اللاء عارض ** سكوناً أو اصلاً فهو يظهر مسهلا

الشاطبية: ١١

(٢٢) منهم طاهر بن غلبون كما صرح به ابن الباذش في الإقناع: ١/١٦٧

(٢٣) قال ابن الباذش: وإنما يأخذ في هذا -اللائي- بالإظهار لهما - أبي عمرو والبزي- من اعتقد أن الهمزة مليّنـــة ‹بين بين› لا مبدلة، قال: فثبت أن الإدغام في ﴿واللائي يئسن﴾ لأبي عمرو واجب في الإدغام الصغير فلا وجـــه لذكره في الإدغام الكبير. اهـــ. انظر: الإقناع: ١/١٦٨-١٦٩

(٢٤) تصحفت في "إبراز المعاني" إلى (بحيث)

على حدّهما[1] انتهى.

قلت: وكلّ من وجهي الإظهار والإدغام ظاهر؛ مأخوذ به، وبهما قرأت على أصحاب أبي حيّان، عن قراءتهم بذلك عليه، فوجه الإظهار توالي الإعلال من وجهين:

أحدهما: أن أصل هذه الكلمة ‹اللائي›[2]، كما قرأ ابن عامر، والكوفيون، فحذفت الياء لتطرفها، وانكسار ما قبلها، كما قرأ نافعٌ في غير رواية ورش، وابنُ كثير في رواية قنبل وغيره[3] ويعقوبُ، ثم خفّفت الهمزة لثقلها وحشوها، فأبدلت ياء ساكنة على غير قياس[4]، فحصل في هذه الكلمة إعلالان،[5] فلم تكن لتعلّ ثالثاً بالإدغام[6].

الثاني: أن أصل هذه الياء الهمزةُ؛ فإبدالها وتسكينها عارض، و لم يعتدّ بالعارض فيها، فعوملت الهمزة، وهي مبدلة؛ معاملتها وهي محقّقة ظاهرة، لأنها في النية والمراد والتقدير، وإذا كان كذلك لم تدغم، ووجه الإدغام ظاهر من وجهين:

أحدهما: أن سبب الإدغام قَوِيَ باجتماع المثلين، وسَبْقِ أحدهما بالسكون، فحسن الاعتداد بالعارض لذلك، وذلك أصل مطرد عندهم غير منخرم،[7] ألا ترى إلى إدغام ﴿رؤيا﴾[8] في مذهب أبي جعفر وغيره[9] كيف عوملت الهمزة المبدلة واواً، معاملة

---

(١) إبراز المعاني: ١/٢٧٢

(٢) أي بإثبات ياء ساكنة بعد الهمزة. انظر: التيسير: ١٧٨، تحبير التيسير: ٣٤

(٣) قوله: (غيره) بيّنه الداني بأنه رواية القوّاس وابن فليح. انظر: جامع البيان: ١/٦٧

(٤) إذ قياسها أن تكون ‹بين بين›. انظر: الدر النثير: ٢/١٢٣

(٥) قال الداني: هما: حذف الياء وذهاب نبرتها، فإن أدغمت الياء اكتنفها إعلال ثالث، وذلك خروج من الكلام وعدول عن المتعارف في اللغة، فبطل الإدغام لذلك.اهـ انظر: جامع البيان: ١/ق٦٧

(٦) هذا التوجيه نص كلام الداني. انظر: جامع البيان:١/ ٦٧

(٧) خَرَم الشيء: خرقه. الأساس والتاج (خرم)

(٨) من مواضعه (٤٣) يوسف عليه السلام.

(٩) قوله: (وغيره) هو ورش من طريق الأصبهاني

الأصلية، وفعل بها كما فعل في ﴿مَقْضِيًّا﴾[1] و﴿وَلِيًّا﴾[2] فأبدلت ‹ياء› من أجل الياء بعدها وأدغمت فيها.

الثاني: أن ‹اللايْ› بياء ساكنة من غير همزة، لغة ثابتة في ‹اللائي›، قال أبو عمرو بن العلاء: هي لغة قريش،[3] فعلى هذا يجب الإدغام على حِدَة، بلا نظر، ويكون من ‹الإدغام الصغير›، وإنما أظهرت في قراءة الكوفيين، وابن عامر، من أجل أنها وقعت حرف مدّ، فامتنع إدغامها لذلك.

فجملة الحروف المدغمة في مثلها، على مذهب ابن مجاهد بما فيه من الحرفين اللذين من كلمة سبعمائة وتسعة وأربعون حرفاً، والله تعالى أعلم./ ٢٨٦/١

ذكر المتقاربين[4]

وهما على ضربين، أحدهما من كلمة، والثاني: من كلمتين.

أمّا ما هو من كلمة واحدة:

فإنه لم يدغم إلا ‹القاف› في ‹الكاف› إذا تحرك ما قبل ‹القاف›، وكان بعد ‹الكاف› ميم[5] جمع نحو ﴿خَلَقَكُمْ﴾[6] و﴿رَزَقَكُمْ﴾[7] ﴿صَدَقَكُمْ﴾[8] ﴿وَاثَقَكُمْ﴾[9]

---

(١) مريم: ٢١

(٢) الأحزاب: ١٧

(٣) نقله السمين، وتتمة كلامه، وهي: التي أمرنا أن يقرأوا بها. اهـ.
انظر: البحر: ٢١١/٧ ـ الدر المصون: ٩٢/٩

(٤) وهو من جملة الإدغام الكبير كالمثلين، وهو إدغام حرف في حرف يقاربه في المخرج، وبعد تسكينه يقلب إلى لفظ الحرف المدغم فيه، فيرتفع اللسان بلفظ الثاني مشدّداً، ولا يبقى للأول أثر، إلا إذا كان حرف إطباق أم مغنّ فيبقى أثرهما. انظر: إبراز المعاني: ٢٧٤/١

(٥) وجهُ هذين الشرطين: أنّ الكلمة تطول بالميم وتثقل بالحركة فاستحسنوا تخفيفها بالإدغام، ووجه التقارب بين القاف والكاف اشتراكهما في الشدة لاتصال المخرج. انظر: الدر النثير: ١٢٥/٢، المصباح: ٩٠٩/٣-٩١٥

(٦) نوح: ١٤

(٧) يس: ٤٧

(٨) آل عمران: ١٥٢

(٩) المائدة: ٧

﴿سَبَقَكُمْ﴾[1] ولا ماضي غيرهنّ، ونحو ﴿يَخْلُقكُمْ﴾[2] ﴿يَرْزُقكُمْ﴾[3] ﴿فَيُغْرِقَكُمْ﴾[4]، ولا مضارع غيرهن[5]، وجملة ذلك ثمانية[6]، وما تكرر منه سبعة وثلاثون حرفاً[7].

فإن سكن ماقبل ‹القاف›، أو لم يأت بعد ‹الكاف› ميم جمع نحو ﴿مِيثَاقَكُمْ﴾[8] ﴿مَا خَلْقُكُمْ﴾[9] ﴿بِوَرْقِكُمْ﴾[10] ﴿صَدَقَكُمْ﴾[11] ﴿خَلَقَكَ﴾[12] ﴿نَرْزُقُكَ﴾[13] لم يختلف في إظهاره.

واختلف فيما إذا كان بعدها ‹نون جمع› وهو في موضع واحد ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ في سورة ‹التحريم›[14]، فرواه عنه بالإظهار عامّة أصحاب ابن مجاهد، عنه، عن أبي الزعراء، عن الدوريّ، وهو رواية عامّة العراقيّين[15] عن السوسيّ، ورواية مدين عن أصحابه، قال ابن

---

(١) الأعراف: ٨٠

(٢) الزمر: ٦

(٣) يونس: ٣١

(٤) الإسراء: ٦٩

(٥) بل ﴿نرزقكم﴾ بالنون.

(٦) الصواب أنها تسعة (٩) وهي: ﴿خلقكم﴾ و﴿يخلقكم﴾ و﴿رزقكم﴾ و﴿يرزقكم﴾ و﴿نرزقكم﴾ و﴿سبقكم﴾ و﴿صدقكم﴾ و﴿واثقكم﴾ و﴿فيغرقكم﴾، ويلاحظ أن المؤلف اعتبر ﴿يرزقكم﴾ و﴿نرزقكم﴾ واحدة، والله أعلم، وقد نبّه على هذا المالقي، وعدد مواضع كلٍّ في كل سورة. انظر: الدر النثير: ٢/١٢٥-١٢٦

(٧) انظر: الإدغام: ٤٦ و ٥٦، الإقناع: ١/ ٢٢٠، الدر النثير: ٢/١٢٥

(٨) البقرة: ٦٣

(٩) لقمان: ٢٨

(١٠) الكهف: ١٩، والمثال على قراءة أبي عمرو حيث إنه يسكن الراء، ومعه حمزة وخلف وشعبة. انظر: النشر: ٢/٣١٠

(١١) آل عمران: ١٥٢

(١٢) الكهف: ٣٧

(١٣) طه: ١٣٢

(١٤) التحريم: ٥

(١٥) قال ابن سوار: ﴿طلّقكنّ﴾ أدغم بإجماع؛ غير مدين، والجوهري عن أبي طاهر عن مجاهد. اهـ

==

مجاهد: ألزم[1] اليزيديّ أبا عمرو إدغام ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾؛ فإلزامه ذلك يدل على أنه لم يدغمه.[2]

ورواه بالإدغام ابن فرح، وابن أبي عمر[3] النقّاش، والجَلاَّء، وأبو طاهر ابن عمر، من غير[4] طريق الجوهريّ، وابن شيطا؛ ثلاثتهم عن ابن مجاهد، وهي رواية ابن بشار عن الدوريّ، والكارزينيُّ عن أصحابه عن السوسيّ، والخزاعيُّ و[5]ابنُ حبش عن السوسيّ وسائر العراقيين عن أصحابهم[6]، ورواية[7] الجماعة عن شجاع[8].

قال الداني: وبالوجهين[9] قرأته أنا، وأختار الإدغام؛ لأنه قد اجتمع في الكلمة ثِقلان: ثقلُ الجمع وثقل التأنيث، فوجب أن يخفف بالإدغام، على أنّ العباس بن الفضل قد روى

==

انظر: الإدغام: ٤٧، جامع البيان: ١/ق ٦٧ب، المستنير: ١/٣٣١-٣٣٢، الكفاية الكبرى: ١٦١

(١) بيّن المالقي ذلك فقال: بيان وجه الإلزام، أن اليزيديّ يقول لشيخه أبي عمرو: قد اجتمع في هذا الحرف الشروط التي تعتبر إدغام القاف في الكاف إذا كانا في كلمة، وذلك تحريك ما قبل القاف، ووقوع حرف الجمع بعد الكاف، فالنون هنا بعد الكاف تدلّ على جماعة المؤنث، كما أن الميم في ﴿رزقكم﴾ وأخواته تدل على جماعة المذكّرين، مع أن التأنيث أقلّ من التذكير، فليكن الإدغام هنا أوكد، قال: فهذا وجه الإلزام. اهـ الدر النثير: ٢/١٢٩

(٢) لأنّ اليزيديّ روى ﴿طلقكنّ﴾ عن أبي عمرو بالإظهار، وإلا لم يكن لإلزامه له معنى، قال المالقي: يقول: ألزمت فلاناً كذا إذا كان قائلاً بخلاف ما ألزمته، ويكون مع ذلك من أصول مذهبه ما يقتضي القول مما ألزمته، وهذه الشروط موجودة في هذه المسألة. انظر: الإدغام: ٤٧، جامع البيان: ق ٦٧، الدّر النثير: ٢/١٣٠

(٣) الواو: سقط من (ت) وكذا في المطبوع.

(٤) «غير»: سقطت من (ظ)

(٥) في (ت) وكذا في المطبوع: «عن» بدل (و)

(٦) انظر: التلخيص: ٤٤٠، المستنير: ١/٣٣٢، الكفاية الكبرى: ١٦١، غاية الاختصار: ١/١٨٤

(٧) في (ز) «ورواه»

(٨) انظر: التجريد: ١٢ب

(٩) هذا قوله في جامع البيان أما في ‹التيسير› فقد صرّح أنه قرأ بالإدغام فقط.

الإدغام في ذلك عن أبي عمرو نصا. انتهى[1]، وعلى إطلاق الوجهين فيها من علمناه من القراء بالأمصار[2]. والله أعلم.

وأما ما هو من كلمتين: فإن المدغم في مجانسه، أو مقاربه، ستة عشر حرفا وهي: الباء[3]، والتاء، والثاء، والجيم، والحاء، والدال، والذال، والراء، والسين، والشين، والضاد، والقاف، والكاف، واللام، والميم، والنون، وقد/ جمعت في كلم (رض سننشد حجتك بذل قثم)[4]، فكان يدغم هذه الستة عشر، فيما جانسها، أو قاربها؛ إلا الميم إذا تقدمت الباء[5]؛ فإنه يحذف حركتها فقط ويخفيها، ويدغم ما عداها ما لم يمنع مانع من الموانع الثلاثة المجمع عليها كما تقدم، أو مانع اختص ببعضها، أو مانع اختلف فيه، كما سيأتي مبينا.

٢٨٧/١

فالباء: تدغم في الميم في قوله تعالى ﴿يعذب من يشاء﴾ فقط، وذلك في خمسة مواضع:[6] موضع في ‹آل عمران›[7]، وموضعان في ‹المائدة›[8]، وموضع في ‹العنكبوت›[9]

---

(١) انظر: جامع البيان: ٦٧ب، الإدغام: ٤٧

(٢) قال ابن غلبون: وكلاهما -الإظهار والإدغام- معمول به. اهـ.

انظر: السبعة: ٦٤٠-٦٤١، التذكرة: ٧٥/١، إبراز المعاني: ٢٧٧/١

(٣) بالموحدة من أسفل، وتصحفت في جامع البيان بالفاء، ق:٦٧

(٤) العبارة: أصلها للداني إلا أنه جعل كلمة (رض) بعد كلمة (بذل) قال: وجمعتها في كلام مفهوم ليحفظ وهو: سننشد..اهـ. وقد ضمّن المؤلف هذه العبارة بأكملها وجعلها شطر بيت في الطّيبة فقال:

كاللاء لا يحزنك فامنع وكلم ** رض سننشد حجتك بذل قثم

رض: من الرياضة وهي التهذيب، بذل: من البذل، وهو الإعطاء عن طيب نفس.

وقثم: الكثير العطاء من الناس، وقد سمت العرب به.

انظر: جامع البيان: ٦٧، التيسير: ٢٢-٢٣، إبراز المعاني: ٢٧٨/١-٢٧٩، الدر النثير: ١٣٠/٢، شرح الطيبة: ٥٧، التاج: (بذل)

(٥) بالموحدة من أسفل، وتصحفت في المطبوع بالمثناة التحتية.

(٦) ليس فيها موضع البقرة ﴿ويعذب من يشاء﴾ [٢٨٤] لأنه -أبا عمرو- يقرؤه بتسكين الباء فهو واجب الإدغام عنده، من جهة الإدغام الصغير لا الكبير. انظر: إبراز المعاني: ١٩٥/١

(٧) آل عمران: ١٢٩

(٨) المائدة: ١٨ و ٤٠

(٩) العنكبوت: ٢١

وموضع في ‹الفتح›[1]، وإنما اختصت بالإدغام في هذه الخمسة؛ موافقة لما جاورها، وهو ﴿وَيَرْحَمُ مَنْ﴾ و﴿يَغْفِرُ لِمَنْ﴾؛ إمّا قبلها أو بعدها، فطرد الإدغام لذلك، ومن ثَمَّ أظهر ما عدا ذلك، نحو ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾[2] ﴿سَنَكْتُبُ مَا﴾[3] لفقد المجاور، وهذا مما لا نعلم فيه خلافاً[4].

وقد روينا عن ابن مجاهد قال: قال اليزيديّ: إنما أدغم ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ من أجل كسرة الذال، وردَّ الداني هذه العلة بنحو ﴿وَكُذِّبَ مُوسَى﴾[5] و﴿يَضْرِبَ مَثَلاً﴾[6][7]، وقيل[8]: إنما أراد اليزيديّ إذا انضمّت ‹الباء› بعد كسرة، وردّه أيضاً الداني بإدغامه ﴿زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾[9].

قلت: والعلة الجيّدة فيه مع صحة النقل؛ وجود المجاور، ومما يدلّ على اعتباره أن جعفر بن محمد الأدميّ، روى عن ابن سعدان، عن اليزيديّ، عن أبي عمرو؛ أنه أدغم ﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ﴾ في ‹المائدة›[10]، والباء في ذلك مفتوحة[11]، وما ذاك إلاّ من أجل مجاورة ﴿بَعْدِ ظُلْمِهِ﴾ المدغمة في مذهبه، والدليل على ذلك: أنه مع إدغامه حرف

---

(١) الفتح: ١٤

(٢) الحج: ٧٣

(٣) آل عمران: ١٨١

(٤) انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٩٥

(٥) الحج: ٤٤

(٦) البقرة: ٢٦

(٧) انظر: السبعة: ١١٨، جامع البيان: ١/ق ٧٢أ، غاية الاختصار: ١/١٨٥

(٨) هذا القول افترضه الداني، وعبارته: ولعلّ قائلاً يقول: إنما... انظر: جامع البيان: ١/ق ٧٢

(٩) آل عمران: ١٨٥، وانظر: جامع البيان: ١/ق٧٢

(١٠) المائدة: ٣٩

(١١) جامع البيان: ١/ق ٧٢، المنتهى: ٢/١٥٨، وهي شاذة.

‹المائدة› أظهر ﴿وَمَنْ تَابَ مَعَكَ﴾في ‹هود›[1] والله أعلم.

والتاء: تدغم في عشرة أحرف، وهي: الثاء، والجيم، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء.[2]

فالثاء نحو ﴿بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ﴾[3] وجملته خمسة عشر حرفاً[4]، واختلف عنه: في ﴿الزَّكَوةَ ثُمَّ﴾[5] و﴿التَّوْرَاةَ ثُمَّ﴾[6] لمانع كونهما من المفتوح بعد ساكن، فروى إدغامهما للتقارب، ابن حبش من طريقيّ الدوريّ والسوسيّ، وبذلك قرأ الداني من الطريقين[7]، وهي رواية أحمد بن جبير، وابن رومي عن اليزيديّ، ورواية القاسم بن عبد الوارث عن الدوريّ، ومدين والأدميّ عن أصحابهما، ورواية الشذائي عن الشونيزيّ/ وأبو[8] الليث، كلاهما عن شجاع[9]، وروى أصحاب ابن مجاهد عنه، الإظهار لخفة

٢٨٨/١

---

(١) هود: ١١٢

(٢) من فوائد المالقي؛ تبيّينه أن التاء التي تدغم في هذا الباب هي أبداً تاء التأنيث، إما في المفرد نحو ﴿الآخرة﴾ أو الجمع المؤنث السالم نحو ﴿الصالحات﴾ إلا خمسة مواضع، اثنان منهما التاء فيهما لام الكلمة وهما ﴿الممات﴾ في الإسراء (٧٥) ﴿والممات﴾ في العنكبوت (٥٧) وثلاثة منها التاء فيها عين وهي ﴿ولتأت طائفة﴾ (النساء ١٠٢) ﴿وآت ذا القربى﴾ (الإسراء ٢٦) والروم(٣٨)

انظر: التيسير: ٢٦، الإقناع: ٢٠١/١، الدر النثير: ١٥٦/٢

(٣) البقرة: ٩٢

(٤) عند الداني والمالقي (١٦) وعند ابن الباذش (١٧) والصواب ما ذكره الداني وعدّده المالقي.

انظر: الإدغام:٦٤، الإقناع: ٢٠١/١، الدر النثير: ١٥٨/٢-١٥٩

(٥) البقرة: ٨٣

(٦) الجمعة: ٥

(٧) بل صرح بأنه يأخذ به، قال: بذلك قرأت وبه آخذ. اهـ الإدغام: ٦٤

(٨) كذا بالرفع في جميع النسخ، ولها وجه وهو الحكاية، وهو: نصر بن نصر، البغدادي، كان من خيار عباد الله، فقيه حنفي، توفي سنة ٣١٤ هـ انظر: غاية النهاية: ٣٣٨/٢

(٩) انظر: التذكرة: ٨٥/١، الإدغام: ٦٤، جامع البيان: ٧٠أ، الإقناع: ٢٠٢/١،

الفتحة بعد السكون، وهي رواية أولاد اليزيديّ عنه، واختيار ابن مجاهد[1].

وانفرد ابن شنبوذ بإدغام ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ في ‹الإنسان›[2]، وهو من ‹تاء› المضمر، وكذا روى أبو زيد عن شجاع، والخزاعي عن الشذائي، عن شجاع، وعن القاسم عن الدوريّ[3]، وذلك مخالف لمذهب أبي عمرو وأصوله، والمأخوذ به هو الإظهار حفظاً للأصول، ورعياً للنّصوص، والله أعلم.

وفي الجيم: نحو ﴿الصَّـٰلِحَاتِ جَنَّـٰتٍ﴾[4] وجملته سبعة عشر حرفاً[5].

وفي الذال: نحو ﴿السَّيِّئَاتِ ذَٰلِكَ﴾[6] ﴿وَٱلْآخِرَةَ ذَٰلِكَ﴾[7] وجملته تسعة أحرف[8].

واختلف في ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ﴾ في الموضعين[9]، لكونهما من المجزوم، أو مما حكمه حكم المجزوم؛ فكان ابن مجاهد وأصحابه، وابن المنادي وكثير من البغداديين، يأخذونه بالإظهار من أجل النقص وقلّة الحروف[10]، وكان ابن شنبوذ وأصحابه، وأبو بكر

---

(1) وهو اختيار طاهر بن غلبون حيث قال:...والمأخوذ به الإظهار في الموضعين. اهـ وصرح بإظهارها أبو العز أيضاً.

انظر: السبعة: ١٢١، التذكرة: ١/٨٥، التيسير: ٢٥، جامع البيان: ق: ٧٠، الإدغام: ٦٤، الكفاية الكبرى: ١٥٣، الإقناع: ١/٢٠٢، الدر النثير: ٢/١٥٩-١٦٠

(2) الإنسان: ٢٠، وهذا شاذ لا يقرأ به.

(3) انظر: المنتهى: ٢/١٦٠، الإدغام: ٦٤، جامع البيان: ٧٠، الإقناع: ١/٢٠٤-٢٠٥

(4) محمد ﷺ: ١٢

(5) انظر: الإدغام: ٦٤، الدر النثير: ٢/١٦١

(6) هود: ١١٤

(7) الحج: ١١

(8) كذا في جميع النسخ، والصواب أن التاء لقيت الذال في اثني عشر (١٢) موضعاً.

انظر: الإدغام: ٦٦، الإقناع: ١/٢٠٣، الدر النثير: ٢/١٥٨

(9) الموضع الأول في الإسراء: ٢٦ والثاني في الروم: ٣٨، إلاّ أنه بالفاء ‹فئات›

(10) انظر: جامع البيان: ٧٠، الإدغام: ٦٦، الإقناع: ١/٢٠٧

الداجوني ومن تبعهم[1]، يأخذونه بالإدغام؛ للتقارب وقوة الكسرة، وبالوجهين قرأ الداني، وبهما أخذ الشاطبي وأكثر المقرئين[2].

وفي الزاي في ثلاثة أحرف: ﴿بِالْآخِرَةِ زَيَّنَّا﴾[3] ﴿فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا﴾[4] ﴿إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾[5]

وفي السين: نحو ﴿الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ﴾[6] و﴿السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ﴾[7] وجملته أربعة عشر حرفاً.[8]

وفي الشين: في ثلاثة مواضع:[9] ﴿السَّاعَةِ شَيْءٌ﴾[10] ﴿بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾[11] موضعان.

واختلف في ﴿جِئْتِ شَيْئًا فَرِيًّا﴾في ‹كهيعص›[12]، فرواه بالإظهار[13]، ورواه بالإدغام؛

---

(١) منهم طاهر بن غلبون: الذي قال: المأخوذ به الإدغام في السورتين. اهـ ومنهم أبو العز وابن سوار.

انظر: التذكرة: ١/٨٦، المستنير: ١/٣٢٠، الكفاية الكبرى: ١٥٣

(٢) منهم ابن مؤمن، قال: وبالوجهين قرأت من طريق المصريين. اهـ الكتر: ٥٧

(٣) النمل: ٤

(٤) الصافات: ٢

(٥) الزمر: ٧٣

(٦) النساء: ٥٧

(٧) الأعراف: ١٢٠

(٨) انظر: الإقناع: ١/٢٠٢

(٩) انظر: الإقناع: ١/٢٠١

(١٠) الحج: ١

(١١) النور: ٤

(١٢) مريم: ٢٧

(١٣) كتب في حاشية (ك): كأن في النسخة الأصل بياض بعد قوله: (فرواه بالإظهار اهـ.) ويلاحظ: أنه لم يذكر وجه الإظهار كما سبق في سابقيه، كما لم يذكر من قرأ به، ووجهه أن ﴿جئت﴾ منقوص العين، فالإدغام يخلّ ==

لقوة الكسرة، وهي رواية مدين عن أصحابه، وبالوجهين قرأ الداني وابن الفحام الصقلّي، وبهما أخذ الشاطبيّ، وسائر المتأخرين.

وفي الصاد: ثلاثة أحرف:[1] ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾[2] ﴿وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا﴾[3] ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾[4]

وفي الضاد موضع واحد: ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا﴾[5][6]

وفي الطاء ثلاثة أحرف: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ﴾[7] ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى﴾[8] و﴿الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ﴾[9].

واختلف في ﴿وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾[10] من أجل الجزم؛ فرواه بالإدغام من روى إدغام

==

به، وقد ذكر طاهر ابن غلبون والشاطبي علّة أخرى؛ وهي أن التاء للخطاب فقال:

[وفي جئت شيئا أظهروه لخطابه ونقصانه] وضعّف أبو شامة هذا الوجه، وقد قرأ بالإظهار قولاً واحداً ابن غلبون وأبو العزّ.

انظر:التذكرة:١/٨٦، الإدغام:٦٥، جامع البيان:١/ق٧٠، الكفاية الكبرى:١٥٤، إبراز المعاني:١/٢٩٠-٢٩١

(١) انظر: الإدغام: ٦٥ الإقناع: ١/٢٠٣

(٢) الصافات: ١

(٣) النبأ: ٣٨

(٤) العاديات: ٣

(٥) العاديات: ١

(٦) ما بين النجمتين ساقط من جميع النسخ الخطية إلا أنه في (م) كتب في الحاشية، ووضع عليه ‹صح› علماً أنه أيضاً غير موجود في "بحر الجوامع" للقاهري. والله أعلم.

(٧) هود عليه السلام: ١١٤

(٨) الرعد: ٢٩

(٩) النحل: ٣٢

(١٠) النساء: ١٠٢

المجزوم من المثلين، وأظهره من أظهر سائر المجزومات؛ إلاّ أن الإدغام يقوى هنا من أجل التجانس وقوة الكسرة/ والطاء؛ ورواه الداني وأكثر أهل الأداء بالوجهين[1]. ٢٨٩/١

قال الخزاعيّ: سمعت الشذائي يقول: كان ابن مجاهد يأخذ بالإدغام قديماً، ثم رجع إلى الإظهار، وبه قرأت عليه[2].

وقال ابن سوار: أنا أبو العطار، أنا أبو إسحاق الطبري، أنا أبو بكر الولي، ثنا ابن فرح، عن الدوريّ، عن اليزيديّ ﴿وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾ مدغم فيما قرأت به عليه[3].

وانفرد ابن حبش عن السوسيّ بإظهار ﴿الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ﴾ من أجل خفة الفتحة وسكون ما قبل[4]، وأدغمه سائر أهل الأداء؛ من أجل التجانس، وقوة الطاء.

وأمّا قوله تعالى في ‹النساء› ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ﴾[5] فإنه يدغم ‹التاء› في ‹الطاء› في الإدغام والإظهار جميعاً، وأجمع من روى الإظهار عنه على إدغامه، وقال الداني: و لم يدغم من الحروف المتحركة؛ إذا قرأ بالإظهار غيره.[6] انتهى.

وقال بعضهم:[7] هو من السواكن؛ من قولهم بَيَّأهُ وتبيَّاه، إذا تعمّده[8]، فتكون ‹التاء›

---

(١) انظر: جامع البيان: ٦٩ب، الإدغام:٦٥، الإقناع: ٢٠٦/١، التيسير: ٢٥

(٢) ورواه الداني بسنده عن زيد بن علي أنه سمع ابن مجاهد سنة (٣٠٠) يقرئ ﴿ولتأت طائفة﴾ و﴿يخل لكم﴾ بالإدغام، وكذلك سائر المنقوص، ثم رجع إلى الإظهار في آخر عمره. اهـ زاد ابن الباذش: واعتلّ بما سقط من أصل الكلمة. اهـ انظر: جامع البيان: ٦٩، الإدغام: ، الإقناع: ٢٠٦

(٣) وكذا رواه ابن الباذش سماعاً عن أبي عليّ الصوفي، عن ابن سوار.

انظر: المستنير: ٣٢٢/١، الإقناع: ٢٠٥/١-٢٠٦

(٤) وذكر الخزاعي أنه قرأه علي أبي شعيب مظهراً.اهـ وهو شاذ لا يقرأ به، المنتهى: ١٥٩/٢، الإقناع: ٢٠٣/١

(٥) النساء: ٨١

(٦) جامع البيان: ١/ق٦٩ب، سيعيد المؤلف ذكر هذا في نهاية الباب.

(٧) انظر: الموضح: ٤٢٢/١

(٨) انظر: تهذيب اللغة، والصحاح، واللسان، والتاج (بيّ) و(فوف)

على هذا للتأنيث مثل ﴿وَدَّتْ طَائِفَةٌ﴾(١) وأنشدوا:

باتت تبيّا(٢) حوضها عكوفا * مثل الصفوف لاقت الصفوفا(٣)

يصف إبلاً اعتمدت حوضها لتشرب الماء، والعكوف: الإقبال على الشيء.

وفي الظاء: في موضعين ﴿الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي﴾ في ‹النساء›(٤) و‹النحل›(٥).

والثاء: تدغم في خمسة أحرف، وهي: التاء، والذال، والسين، والشين، والضاد، ففي التاء في موضعين: ﴿حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾(٦) و﴿الْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ﴾(٧)، وفي الذال حرف واحد: ﴿وَالْحَرْثِ ذَلِكَ﴾(٨).

وفي السين: أربعة أحرف: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ﴾(٩)، ﴿حَيْثُ سَكَنتُمْ﴾(١٠)﴿الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ﴾(١١) ﴿مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا﴾(١٢)

---

(١) آل عمران: ٦٩

(٢) تصحّفت في المطبوع إلى (تبتا)

(٣) الرجز لأبي محمد الفقعسي، من قطعة فيها:

أمسى غلامي كَسِلاً قطوفا * يسقي معيدات العِراق جوفا

باتت...... الصفوفا

وأنت لا تغنين عني فوفا

انظر: الصحاح اللسان، والتاج (بيّ) و(فوف) و(قطوف)

(٤) النساء: ٩٧

(٥) النحل: ٢٨

(٦) الحجر: ٦٥

(٧) النجم: ٥٩

(٨) آل عمران: ١٤

(٩) النمل: ١٦

(١٠) الطلاق: ٦

(١١) القلم: ٤٤

(١٢) المعارج: ٤٣

وفي الشين: خمسة أحرف: ﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾[1] ﴿حَيْثُ شِئْتُمْ﴾[2] في ‹البقرة› و‹الأعراف›، ﴿ثَلَاثِ شُعَبٍ﴾[3]

وفي الضاد: موضع واحد ﴿حَدِيثُ ضَيْفِ﴾[4].

والجيم: تدغم في موضعين: في الشين ﴿أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾[5]، وفي التاء: ﴿ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ﴾[6]، لخ وقد اختلف في ﴿أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾ فأظهره ابن حبش عن السوسيّ، وأبو محمد الكاتب عن ابن مجاهد، عن أبي الزعراء عن الدوري، وهو رواية[7] القاسم بن بشار[8] عن الدوريّ، ومدين عن أصحابه/ وابن جبير عن اليزيديّ، وابن واقد عن[9] عباس عن أبي عمرو، والخزاعي عن شجاع، وأدغمه سائر أصحاب الإدغام، وهو الذي قرأ به الداني وأصحابه ولم يذكروا غيره[10].

٢٩٠/١

قلت: والوجهان صحيحان، نصَّ عليهما سبط الخياط[11]، ورواهما جميعاً الشذائي

---

(١) البقرة: ٣٥ والأعراف: ١٩

(٢) البقرة: ٥٨ والأعراف: ١٦١

(٣) المرسلات: ٣٠

(٤) الذاريات: ٢٤

(٥) الفتح: ٢٩

(٦) المعارج: ٣-٤، وصف ابن الباذش عبارة القراء بالإدغام هنا أنها تجوز قال: وتحقيقه إخفاء الحركة.

انظر: جامع البيان: ١/ق: ٦٧، الإدغام ٥٨، الإقناع: ٢٠٨/١

(٧) في المطبوع: (رواية أبي) وهو خطأ، وكلمة (أبي) زائدة.

(٨) هو: القاسم بن محمد بن بشار، والد أبي بكر الأنباري المشهور، ثقة، عرض على عمه أحمد بن بشار، وغيره، توفي سنة ٣٠٤ هـ. انظر: غاية النهاية: ٢٤/٢

(٩) في (ز) «ابن» بدل (عن) وهو خطأ.

(١٠) انظر: المستنير: ٣٢٣/١، الإقناع: ٢٠٩/١، الدر النثير: ١٤٠/٢

(١١) انظر: المبهج: ١٤٧/١

وقال: قرأت على ابن مجاهد مدغماً ومظهراً، قال: وقد كان قديماً يأخذه مدغماً انتهى.

ولم يختلف عنه أحد من طرقنا في إدغام ﴿ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ﴾ وإظهار ﴿وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا﴾[1] و﴿مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾[2][3] والله أعلم.

نعم؛ قال الداني: وإدغام ‹الجيم› في ‹التاء› قبيح؛ لتباعد ما بينهما في المخرج، إلا أن ذلك جائز لكونها من مخرج ‹الشين›[4]، والشينُ لتفشيها تتصل بمخرج ‹التاء›، فأجري لها حكمها وأدغمت في ‹التاء› لذلك، قال: وجاء بذلك نصّاً عن اليزيديّ ابنُه عبد الرحمن وسائر أصحابه، فقالوا عنه: كان يدغم ‹الجيم› في ‹التاء›، و‹التاء› في الجيم[5].

والحاء: تدغم في ‹العين› في حرف واحد؛ قوله تعالى: ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾[6] فقط؛ لطول الكلمة وتكرار الحاء[7]، ولذلك يظهر فيما عداه نحو ﴿لاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾[8] و﴿الْمَسِيحَ عِيسَى﴾[9] و﴿الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾[10] ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾[11] لوجود المانع[12]، وقد روى إدغام ﴿زُحْزِحَ﴾ منصوصاً أبو عبد الرحمن بن اليزيديّ عن أبيه.

---

(١) النازعات: ٢٩

(٢) الإسراء: ٨٠

(٣) انظر: جامع البيان: ١/ق٦٨، الإقناع: ٢٠٩/١

(٤) بالمعجمة، وفي المطبوع بالمهملة، وهو تصحيف.

(٥) انظر: جامع البيان: ٦٨أ، الإدغام: ٥٨، المستنير: ٣٢٣/١، الدر النثير: ١٤٠/٢

(٦) آل عمران: ١٨٥

(٧) التوجيه بنصّه في إبراز المعاني: ٢٨١/١، والدّر المصون: ٥٢٢/٣

(٨) البقرة: ٢٣٦

(٩) النساء: ١٥٧

(١٠) الأنبياء: ٨١

(١١) المائدة: ٣

(١٢) كتب في حاشية (ز) و(ك): «وهو أن حروف الحلق لا تدغم مقاربة ولا مجانسة»

قلت: وهو مما ورد فيه[1] الخلاف عن أصحاب الإدغام، فروى إدغامه عامّة أهل الأداء، وهو الذي عليه جميع طرق ابن فرح عن الدوريّ، وابن جرير من جميع طرقه، عن السوسيّ، وبه قرأ الداني عن أصحاب الإدغام وعليه أصحابه، وروى إظهاره جمهور العراقيين من جميع طرق أبي الزعراء، عن الدوريّ، ومن جميع طرق السوسيّ، والوجهان صحيحان مأخوذ بهما.

وأمّا قول ابن مجاهد: سمعت أبا الزعراء يقول: سمعت الدوريّ يقول: سمعت اليزيديّ يقول: مِن العرب مَن يدغم ‹الحاء› في ‹العين› نحو ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنْ النَّار﴾وكان أبو عمرو لا يرى ذلك[2]؛ فمعناه: أنه لا يرى ذلك قياساً، بل يقصره على السماع، بدليل صحة الإدغام عن أبي عمرو نفسه من رواية شجاع، وعباس، وأبي زيد، وعن اليزيديّ/ ٢٩١/١ من رواية ابنه، ومدين والأدميّ.

وقد روى القاسم بن عبد الوارث، عن الدوريّ إدغام ﴿لاَ جُنَاحَ﴾ و﴿الْمَسِيحَ عِيسَى﴾ و﴿الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾[3]، ورواه صاحب "التجريد" عن شجاع وعبيد الله[4] في ﴿فلاَ جُنَاحَ﴾ و﴿الْمَسِيحَ﴾[5].

والإظهار هو الأصحّ، وعليه العمل، ويقوّيه ويعضّده الإجماع على إظهار ‹الحاء› الساكنة، التي إدغامها آكد من المتحركة، في قوله ﴿فَاصْفَحْ عَنْهُمْ﴾[6] فدلّ على أن إدغام

---

(١) (فيه): سقطت من المطبوع.

(٢) انظر: الإدغام: ٥٢، الدر النثير: ١٣٤/٢

(٣) قال ابن الباذش: وهذا عندهم لا يوافق أصول أبي عمرو، فحدثنا أبو داود، حدثنا أبو عمرو، قال: انعقد الإجماع على إظهار الحاء وهي ساكنة عند العين في قوله: ﴿فاصفح عنهم﴾ وذلك مبطل لرواية القاسم؛ لأن الساكنة أولى وأحق بالإدغام في المتحركة. اهـ انظر: الإقناع: ٢١٠/١

(٤) المعروف بمقرئ أبي قرة، تقدمت ترجمته ص٥٣٩ . وفي (ت): عبد الله مكبراً، وهو تصحيف.

(٥) التجريد: ق:١٤

(٦) الزخرف: ٨٩ هذا التعليل ذكره الداني في الإدغام: ٥٣

‹الحاء› في ‹العين› ليس بقياس بل مقصور على السماع، كما أشار إليه أبو عمرو بن العلاء، والله أعلم[1].

والدال: تدغم في عشرة أحرف: التاء، والثاء، والجيم، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والظاء، بأي حركة تحركت ‹الدال›، إلا إذا فتحت وقبلها ساكن، فإنها لا تدغم إلا في ‹التاء›، فإنها تدغم فيها على كل حال للتجانس.

ففي ‹التاء› خمسة مواضع: ﴿الْمَسَاجِدِ تِلْكَ﴾[2] ﴿مِنْ الصَّيْدِ تَنَالُهُ﴾[3] ﴿كَادَ يَزِيغُ﴾[4] ﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾[5] ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾[6]

وفي الثاء موضعان: ﴿يُرِيدُ ثَوَابَ﴾[7] ﴿لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ﴾[8]

وفي الجيم موضعان: ﴿دَاوُودُ جَالُوتَ﴾[9] ﴿دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءً﴾[10]، وقد روي إظهار هذا الحرف عن الدوريّ من طريق ابن مجاهد، وعن السوسيّ من طريق الخزاعي من أجل اجتماع الساكنين، والصحيح: أن الخلاف في ذلك هو في ‹الإخفاء› و‹الإدغام› من كون الساكن قبله حرفاً صحيحاً، كما سيأتي التنبيه عليه آخر الباب[11]؛ إذ لا فرق بينه وبين

---

(١) انظر: الكتاب: ٤/٤٥١، الإقناع: ١/٢١٠

(٢) البقرة: ١٨٧

(٣) المائدة: ٩٤

(٤) التوبة: ١١٧

(٥) النحل: ٩١

(٦) الملك: ٨

(٧) النساء: ١٣٤

(٨) الإسراء: ١٨

(٩) البقرة: ٢٥١

(١٠) فصلت: ٢٨

(١١) انظر: ص: ٩٣٨

غيره، وهذا مذهب المحقّقين، وبه كان يأخذ ابن شنبوذ، وابن المنادي، وغيره من المتقدمين ومن بعدهم من المتأخرين، وبه قرأ الداني، وبه نأخذ وله نختار لقوّة الكسرة[1]، والله أعلم.

وفي الذال: نحو ﴿مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾[2] ﴿وَالْقَلَائِدَ ذَلِكَ﴾[3] وجملته ستة عشر موضعا.

وفي الزاي: موضعان: ﴿تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[4] و﴿يَكَادُ زَيْتُهَا﴾[5].

وفي السين: أربعة مواضع ﴿فِي الْأَصْفَادِ سَرَابِيلُهُمْ﴾[6] ﴿كَيْدُ سَاحِرٍ﴾[7] ﴿عَدَدَ سِنِينَ﴾[8] ﴿يَكَادُ سَنَا﴾[9]، ولم يذكر الداني﴿كَيْدُ سَاحِرٍ﴾ بل تركه سهواً[10]، قال: ويدغم ‹الدال› في ‹السين› بعد الساكن في موضعين ﴿فِي الْأَصْفَادِ سَرَابِيلُهُمْ﴾ ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ﴾ لا غير[11].

وفي الشين: موضعان: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾ في الحرفين من ‹يوسف›[12] و‹الأحقاف›[13].

---

(١) انظر: جامع البيان: ٦٩، الإدغام: ٦٢، الإقناع: ١/٢٠٩، الدر النثير: ٢/١٥٢

(٢) النور: ٤٧

(٣) المائدة: ٩٧

(٤) الكهف: ٢٨

(٥) النور: ٣٥

(٦) إبراهيم: ٤٩-٥٠

(٧) طـه: ٦٩

(٨) المؤمنون: ١١٢

(٩) النور: ٤٣

(١٠) لكن ذكره في كتابه "التفصيل" كما ذكر ذلك عنه المالقي؛ انظر: الدر النثير: ٢/١٥٣

(١١) انظر: جامع البيان: ٦٩، الإدغام: ٦٢، التيسير: ٢٤

(١٢) يوسف: ٢٦

(١٣) الأحقاف: ١٠

وفي الصاد: في أربعة مواضع/ ﴿نَفْقِدُ صُوَاعَ﴾[1] ﴿فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[2] ﴿وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ﴾[3] ﴿مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾[4] ٢٩٢/١

وفي الضاد ثلاثة مواضع ﴿مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ﴾ في ‹يونس›[5] و‹حم› السجدة[6] و﴿مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ﴾ في ‹الروم›[7].

وفي الظاء ثلاثة مواضع ﴿يُرِيدُ ظُلْمًا﴾ في ‹آل عمران›[8] و‹غافر›[9] ﴿مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ﴾ في ‹المائدة›[10].

والذال تدغم في ‹السين› في قوله ﴿فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ﴾ في موضعي ‹الكهف›[11].

وفي الصاد موضع في قوله ﴿مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً﴾[12].

والراء: تدغم إذا تحركت؛ في ‹اللام› بأي حركة تحركت هي، نحو ﴿أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[13]

---

(١) يوسف: ٧٢

(٢) مريم: ٢٩

(٣) النور: ٥٨

(٤) القمر: ٥٥

(٥) يونس: ٢١

(٦) حم فصلت: ٥٠

(٧) الروم: ٥٤

(٨) آل عمران: ١٠٨

(٩) غافر: ٣١

(١٠) المائدة: ٣٩

(١١) الكهف: ٦١ و٦٣

(١٢) الجن: ٣

(١٣) هود: ٧٨

﴿لِيَغْفِرَ لَكَ﴾[1]، فإنْ سكن ما قبلها وتحركتْ هي بضمّة أو كسرة، أدغم ما جاء من ذلك نحو ﴿الْمَصِيرُ لا يُكَلِّفُ﴾[2] ﴿وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ﴾[3]، وجملة المدغم منها أربعة وثمانون حرفاً[4].

وأجمعوا على إظهارها إذا فتحت وسكن ما قبلها، نحو ﴿وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا﴾[5] و﴿الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا﴾[6] و﴿الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ﴾[7] ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾[8] إلاّ ما روي عن شجاع، ومدين، من إدغام الثلاثة الأول[9]، وسيأتي حكمها إذا سكنت في ‹الإدغام الصغير›[10].

والسين: تدغم في ‹الزاي› في موضع واحد؛ قوله ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾[11] لا غير، وفي الشين قوله ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[12]، وقد اختلف فيه؛ فروى إظهاره ابن حبش عن أصحابه، في روايتي الدوريّ والسوسيّ، وابن شيطا عن أصحابه عن ابن مجاهد، في رواية الدوريّ، والقاضي أبو العلاء عن أصحابه عن الدوريّ، والقاسم بن بشار عنه، وهي رواية

---

(١) الفتح: ٢

(٢) البقرة: ٢٨٥-٢٨٦

(٣) آل عمران: ١٩٠

(٤) وقيل ستة وثمانون، كما عند الداني. انظر: الإدغام: ٧١، الإقناع: ٢١٤/١

(٥) النحل: ٨

(٦) النحل: ١٤

(٧) الحج: ٧٧

(٨) المطففين: ٢٢

(٩) انظر: المستنير: ٣٢٨/١-٣٢٩

(١٠) انظر: ١٢٧٥

(١١) التكوير: ٧

(١٢) مريم عليها السلام: ٤

ابن جبير عن اليزيديّ، وأبي الليث عن شجاع، وابن واقد عن عباس.

وأدغمها سائر المدغمين، وبه قرأ الداني، قال: وعليه أكثر أهل الأداء عن اليزيديّ وعن شجاع، وكان ابن مجاهد يخيّر فيها، يقول: إن شئت أدغمتها وإن شئت تركتها.

وقال الشذائي: أخذه عليّ[١] ابن مجاهد أولاً بالإظهار، وآخراً بالإدغام[٢]، وأطلق الشاطبي ومن تبعه فيها الخلاف[٣].

وأجمعوا على إظهار ﴿لاَ يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾[٤] لخفة الفتحة بعد السكون[٥].

والشين: تدغم في ‹السين›[٦] في موضع واحد ﴿إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلاً﴾[٧] لا غير، وقد اختلف فيه؛ فروى إدغامه منصوصاً عبد الله بن اليزيديّ عن أبيه،[٨] وهي رواية ابن شيطا من جميع طرقه عن الدوريّ، والنهروانيّ عن ابن فرح عن الدوريّ، وأبي الحسن الثغري[٩]

---

(١) (عليّ): سقطت من المطبوع

(٢) قال ابن الباذش: حكى الأهوازي عن الشذائي قال: قرأنا على ابن مجاهد في الختمة الأولى بالإظهار كأشباهها، وفي الثانية بالإدغام فقط. اهـ

انظر: جامع البيان: ١/ق ٦٨، الإدغام: ٦٦-٦٧، الإقناع: ١/٢١٥

(٣) في قوله: (... ومدغم* له الرأس شيباً باختلاف توصّلا

ويجب التنبيه على أن إطلاق الشاطبي الخلاف فيها إنما هو للسوسيّ فقط؛ لأنه صاحب الإدغام عنده أما الدوريّ فليس له من الشاطبية إلا الإظهار قولاً واحداً. والله أعلم، انظر: الشاطبية: ١٢

(٤) يونس: ٤٤

(٥) انظر: الإقناع: ١/٢١٥

(٦) (في السين): سقطت من المطبوع

(٧) الإسراء: ٤٢

(٨) انظر: جامع البيان: ١/ق٦٨أ، الإدغام: ٥٨

(٩) علي بن أحمد، مقرئ مشهور، قرأ على الدوريّ والسوسيّ وعرض على السجستاني، أخذ القراءة عنه عرضاً المطوعي وغيره. انظر: غاية النهاية: ١/٥٢٢-٥٢٣

عن السوسيّ والدوريّ[1]، وبه قرأ الداني من جميع طرق / اليزيديّ وشـجاع،[2] وروى 293/1
إظهاره سائر أصحاب الإدغام عن أبي عمرو، وبه قرأ الشذائي، عن سائر أصحـاب أبي عمرو وهواختيار[3] أبي طاهر ابن سوار، وغيره، من أجل زيادة ‹الشين› بالتفشّي.

قلت: ولا يمنع الإدغام من أجل صفير ‹السين›، فحصل التكافؤ، والوجهان صحيحان قرأت بهما، وبهما آخذ، والله أعلم.

والضاد: تدغم في ‹الشين› في موضع واحد: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾[4] في ‹النور› حسب لا غير، وقد اختلف فيه؛ فروى إدغامه منصوصاً أبو شعيب السوسيّ عن الـيزيديّ، قـال الداني: ولم يروه غيره[5].

قلت: يعني منصوصاً، وإلا فروى إدغامه أداء؛ ابنُ شيطا عن ابن أبي عمر، عن ابـن مجاهد، عن أبي الزعراء، عن الدوريّ، وابنُ سوار من جميع طـرق ابـن فـرح سـوى الحمامي[6]، ورواه أيضاً شجاع،[7] والأدميّ عن صاحبيه، وبكران عن صاحبيه، والزهري عن أبي زيد، والفحام عن عباس، وروى إظهاره سائر رواة الإدغام.

وقال الداني: وبالإدغام قرأت، وبلغني عن ابن مجاهد؛ أنه كان لا يمكّن من إدغامها إلا

---

(1) قال ابن سوار: أدغمها الثغريّ عن صاحبيه: السوسيّ والدوريّ من طريق عبد السلام. اهـ المستنير: 330/1

(2) جامع البيان: 1/ق68أ

(3) لم يصرح ابن سوار بذلك، وإنما قال: وفي إدغامها قبح؛ لأن السين من مخرج الشين. اهـ وهذه ليست صريحة في ما قاله المؤلّف، خاصة وأن ابن سوار لم يذكر إلا من أدغم الكلمة. انظر: المستنير: 330/1

(4) النور: 62

(5) كذا قال الإمام الداني في "جامع البيان" وكتابه الآخر "الإدغام"، وزاد فيه: وقال ابن جبير: أكثر ظني أبي قرأته على اليزيديّ بالإدغام. اهـ. انظر: جامع البيان: 1/ق68، الإدغام: 76، الإقناع: 217/1

(6) انظر: المستنير: 330/1

(7) قال ابن الباذش: وذكر الأهوازي عن ابن المنادي عن الصوّاف، عن ابن غالب، عن شجاع، إدغام الضـاد في الشين في ذلك كله. اهـ انظر: الإقناع: 216/1

حاذقاً، قال: وقياس ذلك قوله في ‹النحل›:﴿ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾[1] ولا أعلم خلافاً بين أهل الأداء في إظهاره، ولا فرق بينهما إلا الجمع بين اللّغتين، مع الإعلام بأن القراءة ليست بالقياس دون الأثر[2].

قلت: يمكن أن يقال في الفَرق: أن الإدغام لما كان القارئ يحتاج إلى التحفظ في التلفظ به، اجتنب بعد الراء المحتاج إلى التحفظ في التلفظ بها من ظهور تكرارها.

وأمّا ﴿ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾[3] فلخفة الفتح بعد السكون، على أنه قد انفرد القاضي أبو العلاء عن ابن حبش عن السوسيّ بإدغامه[4]، وتابعه الأدميّ عن صاحبيه فخالفا سائر الرواة، والعمل على ما عليه الجمهور. والله أعلم.

والقاف: تدغم في ‹الكاف› إذا تحرك ما قبلها نحو ﴿يُنفِقُ كَيْفَ﴾[5] وجملته أحد عشر حرفاً، فإن سكن ما قبلها لم تدغم نحو ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي﴾[6]

والكاف: تدغم إذا تحرك ما قبلها في ‹القاف› نحو ﴿وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ﴾[7] وجملته اثنان وثلاثون حرفاً، فإن سكن ما قبلها لم تدغم نحو ﴿إِلَيْكَ قَالَ﴾[8] ﴿يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ﴾[9] ﴿وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾[10].

---

(١) النحل: ٧٣

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ق٦٨، الإدغام: ٧٦، الدر النثير: ٢/١٤٣-١٤٤

(٣) عبس: ٢٦

(٤) انظر: الإقناع: ١/٢١٧، الدر النثير: ٢/١٤٤، وهذه الانفرادة لا يقرأ بها فهي شاذة.

(٥) المائدة: ٦٤

(٦) يوسف: ٧٦

(٧) البقرة: ٣٠

(٨) الأعراف: ١٤٣

(٩) يونس: ٦٥

(١٠) الجمعة: ١١

والـلام: تدغم إذا تحرك ما قبلها في ‹الراء› بأي حركة تحركت هـي، نحـو ﴿رُسُلُ ربِّكَ﴾[1] ﴿كَمَثَلِ رِيحٍ﴾[2] ﴿أنزَلَ رَبُّكُمْ﴾[3] / وجملته أربعة وثمانون حرفاً؛ كجملة ‹الراء› في ‹اللام› سواء، فإن سكن ما قبلها أدغمها، مضمومة كانت أو مكسورة، نحـو ﴿يَقُولُ رَبَّنا﴾[4] ﴿سَبِيلِ رَبِّكَ﴾[5]، فإن انفتحت بعد الساكن لم تدغم، نحـو ﴿فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ﴾[6] إلاّ لامُ ‹قال› فإنها تدغم حيث وقعت لكثرة دروها، نحو ﴿قَالَ رَبِّ﴾[7] ﴿قَالَ رَبُّكُمْ﴾[8] ﴿وَقَالَ رَجُلٌ﴾[9] ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾[10].

294/1

والميم: تسكن عند ‹الباء› إذا تحرك ما قبلها، تخفيفاً لتوالي الحركات؛ فتخفـى إذ ذاك بغنّة نحو ﴿يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[11] ﴿بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾[12] ﴿مَرْيَمَ بُهْتَانًا﴾[13] وجملته ثمانيـة وسبعون حرفاً.

---

(1) هود: 81

(2) آل عمران: 117

(3) النحل: 24

(4) البقرة: 200

(5) النحل: 125

(6) الحاقة: 10

(7) سورة (ص): 35

(8) سبأ: 23

(9) غافر: 28

(10) المائدة: 23

(11) الزمر: 3

(12) الأنعام: 53

(13) النساء: 156

فإن سكن ما قبلها أجمعوا على ترك ذلك، إلا ما رواه القصبانيّ[1]، عن شجاع عن أبي عمرو، من الإخفاء بعد حرف المدّ أو اللّين[2] نحو ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾[3] ﴿الْيَوْمَ بِجَالُوتَ﴾[4]، وليس ذلك من طرق كتابنا، وقد عبّر بعض المتقدّمين[5] عن هذا ‹الإخفاء› ‹بالإدغام›؛ والصواب ما ذكرته، وفي ذلك كلام لا يسع هذا الموضع بسطه فنذكره في غيره والله الموفق.

والنون: تدغم إذا تحرك ما قبلها في ‹الراء› و‹اللام›، ففي ‹الراء› في خمسة أحرف ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾[6] ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ﴾[7] ﴿خَزَائِنَ رَحْمَةِ﴾في ‹الإسراء›[8] و‹ص›[9] ﴿خَزَائِنُ رَبِّكَ﴾ في ‹الطور›[10].

فإن سكن ما قبلها أظهرت بغير خُلْف نحو ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾[11] ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ﴾[12]

---

(١) أحمد بن إبراهيم بن مروان، قرأ عليه زيد بن عليّ بن أبي بلال.

انظر: غاية النهاية: ١/٣٥-٣٦، جامع البيان: ٧١، الإقناع: ١/٢٢٨-٢٢٩

(٢) ما رواه القصباني لا يقرأ به، فهو شاذ. انظر: المنتهى: ٢/١٦٩، الكامل: ق١٠٣/أ

(٣) البقرة: ١٩٤

(٤) البقرة: ٢٤٩

(٥) مهنم اليزيديّ كما صرح بذلك الداني في جامع البيان: ١/ق ٧١

(٦) الأعراف: ١٦٧

(٧) إبراهيم: ٧

(٨) الإسراء: ١٠٠

(٩) سورة (ص): ٩

(١٠) الطور: ٣٧

(١١) إبراهيم: ١

(١٢) النحل: ٥٠

وفي اللام نحو ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ﴾[1] ﴿تَبَيَّنَ لَهُ﴾[2] ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ﴾[3] وجملة ذلك ثلاثة وستون حرفاً.

فإن سكن ما قبلها لم تدغم إلاّ في كلمة ‹نحن› حيث وقعت، وجملته عشرة مواضع؛ في ‹البقرة› أربعة ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾[4] حرفان، ﴿وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾[5] ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ﴾[6] وفي ‹آل عمران› ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾[7] وفي ‹الأعراف› ﴿فَمَا نَحْنُ لَكَ﴾[8] وفي ‹يونس› ﴿وَمَا نَحْنُ لَكُمَا﴾[9] وفي ‹هود› ﴿وَمَا نَحْنُ لَكَ﴾[10] وفي ‹المؤمنون› ﴿وَمَا نَحْنُ لَهُ﴾[11] وفي ‹العنكبوت› ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾[12]، روى ذلك منصوصاً أصحاب اليزيديّ عنه؛ سوى ابن جبير[13].

---

(١) البقرة: ٥٥

(٢) التوبة: ١١٤

(٣) الرعد: ٣٣

(٤) البقرة: ١٣٣ و ١٣٦

(٥) البقرة: ١٣٨

(٦) البقرة: ١٣٩

(٧) آل عمران: ٨٤

(٨) الأعراف: ١٣٢

(٩) يونس: ٧٨ ، وكتب في المطبوع (فما) بالفاء وهو خطأ.

(١٠) هود: ٥٣

(١١) المؤمنون: ٣٨

(١٢) العنكبوت: ٤٦

(١٣) انظر: جامع البيان: ١ق: ٧١

واختلف في علّة تخصيص هذه الكلمة بالإدغام؛ فقيل: لثقل الضمة[1]، ويَرِدُ على ذلك ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ﴾[2] فإنه مُظهَر، وقال الداني: للزوم حركتها وامتناعها من الانتقال من الضم إلى غيره، وليس ما عداها كذلك[3].

قلت: ويمكن أن يقال لتكرار النون فيها / وكثرة دورها، ولم يكن ذلك في غيرها[4]، هذه رواية الجمهور عن اليزيديّ. ٢٩٥/١

وقد انفرد الكارزيني عن السوسيّ بإظهار هذه الكلمة، لسكون[5] ما قبل النون، طرداً للقاعدة، وتابعه على ذلك الخزاعيّ[6] عن ابن حبش، عن شجاع، وعن السوسيّ، وروى ذلك أيضاً أحمد بن جبير عن اليزيديّ[7].

كما انفرد محمد بن غالب عن شجاع، بإدغام ما قبله ساكن من ذلك، نحو ﴿مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾[8] و﴿مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ﴾[9] ولم يستثن من ذلك سوى ﴿أَرْضَعْنَ لَكُمْ﴾[10] فأظهره[11]، والأول هو المعوّل عليه، والمأخوذ به من طرق كتابنا، والله تعالى أعلم.

---

(١) أي: التي في النون

(٢) الأنعام: ١٠١

(٣) جامع البيان: ١ق: ٧١، الإدغام: ٦٩

(٤) انظر: كنز المعاني: ٢/٢٩٨

(٥) تصحفت في المطبوع إلى: (لكون) بدون السين.

(٦) قال ابن الباذش: وأظن ما حكى الخزاعي عن أبي شعيب من الإظهار اختياراً من أبي عمران.اهـ
انظر: المنتهى: ٢/١٧٠، الكامل: ق١٠٣/ب، الإقناع: ١/٢٣٠

(٧) انفرادة لا يقرأ بها للسوسيّ، فهي شاذة.

(٨) البقرة: ١٢٨

(٩) النمل: ٤٤

(١٠) الطلاق: ٦

(١١) انظر: جامع البيان: ١/ق٧١، الإدغام: ٦٩، الإقناع: ١/٢٣٠-٢٣١

قال ابن شيطا: فجميع باب ‹المتقاربين› من ‹كلمة› و‹كلمتين›[1] خمسمائة حرف، وستة وأربعون حرفاً، قال: فتكامل جميع[2] باب ‹المثلين› و‹المتقاربين› ألف حرف، ومائتان وخمسة وتسعون حرفاً.

وقال الداني: وقد حصّلنا جميع ما أدغمه أبو عمرو من الحروف المتحركة، فوجدناه على مذهب ابن مجاهد؛ ألف حرف، ومائتين وثلاثة وسبعين حرفاً، قال: وعلى ما أقرئنله ألف حرف، وثلاثمائة حرف، وخمسة أحرف، قال: وجميع ما وقع الاختلاف فيه بين أهل الأداء اثنان وثلاثون حرفاً.

قلت: كذا قال في "التيسير" و"جامع البيان" وغيرهما[3]، وفيه نظر ظاهر، والصواب أن يقال: على مذهب ابن مجاهد ألف حرف، ومائتين وسبعة وسبعين حرفاً، لأن الذي أظهره ابن مجاهد ثمانية وعشرون، لا اثنان وثلاثون، وهي عشرون من المثلين ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ﴾[4] و﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾[5] و﴿يَكُ كَاذِبًا﴾[6] و﴿آلَ لُوطٍ﴾[7] أربعة، وهو ثلاثة عشر، ومن ‹المتقاربين› ثمانية ﴿الزَّكَاةَ ثُمَّ﴾ ﴿وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾ *﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَى﴾*[8] و﴿الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ و﴿جِئْتِ شَيْئًا فَرِيًّا﴾ و﴿التَّوْرَاةَ ثُمَّ﴾ و﴿طَلَّقَكُنَّ﴾.

وأن يقال: وجميع ما أدغمه على مذهب غير ابن مجاهد إذا وصل السورة بالسورة: ألف حرف، وثلاثمائة وأربعة أحرف؛ لدخول آخر ‹القدر› بـ‹لم يكن›، وعلى رواية من بسمل إذا وصل آخر السورة بالبسملة؛ ألف وثلاثمائة وخمسة أحرف، لدخول آخر ‹الرعد› بأول ‹إبراهيم› وآخر ‹إبراهيم› بأول ‹الحجر›، وعلى رواية من فصل بالسكت و لم

---

(١) في المطبوع: (وكلمتين وخمسمائة) بزيادة الواو بين الكلمتين، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع بعد كلمة جميع: (ما في) وهي ليست في النسخ الخطية.

(٣) الإدغام: ١٢٧، جامع البيان: ق ٧٢، التيسير: ٢٨

(٤) آل عمران: ٨٥

(٥) يوسف: ٩

(٦) غافر: ٢٨

(٧) الحجر: ٦١

(٨) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

يسمل، ألف وثلاثمائة وثلاثة أحرف، كذا حقّق وحرّر، ومن/ أراد الوقوف على تحقيق ذلك فليعتبر سورة سورة وليجمع[1]، ويضاف إلى ذلك ﴿وَاللاَّئِي يَئِسْنَ﴾ على ما قررناه[2] والله تعالى أعلم. ٢٩٦/١

فصل

اعلم أنه ورد النصّ عن أبي عمرو؛ من رواية أصحاب اليزيدي عنه، وعن شجاع، أنه كان إذا أدغم الحرف الأول في مثله، أو مقاربه، وسواء سكن ما قبل الأول أوتحرك، إذا كان مرفوعاً، أو مجروراً، أشار إلى حركته، وقد اختلف أئمتنا في المراد بهذه الإشارة[3]:

فحمله ابن مجاهد على الرَّوم، فقال: كان أبو عمرو يشمّ الحرف الأول المدغم إعرابَه في الرفع والخفض، ولا يشمّ في النصب[4]، وهذا صريح في جعله إيّاه رَوماً، وتسميةِ الروم إشماماً، كما هو مذهب الكوفيين.

وحمله أبو الفرج الشنبوذي على أنه الإشمام، فقال: الإشارة إلى الرفع في المدغم مرئية، لا مسموعة، وإلى الخفض مضمرة في النفس، غير مرئية ولا مسموعة[5]، وهذا صريح في جعله إيّاه إشماماً على مذهب البصريين.

وحمله الجمهور على الرّوم والإشمام جميعاً، فقال أبو عمرو الداني: والإشارة عندنا تكون رَوماً وإشماماً، والرَّوم آكد في البيان عن كيفية الحركة، لأنه يقرع السمع؛ غير أن الإدغام الصحيح، والتشديد التامّ يمتنعان معه، ويصحّان مع الإشمام، لأنه إعمال العضو، وتهيئته من غير صوت خارج إلى اللفظ، فلا يقرع السمع، ويمتنع في المخفوض لبُعد ذلك العضو من مخرج الخفض، فإن كان الحرف الأوّل منصوباً، لم يشر إلى حركته لخفته[6].

---

(١) العجب من أن قوله: (كذا قال في التيسير) إلى هنا سقط من: (ز) و(ظ) وكتب في الحاشية.

(٢) انظر: الدر النثير: ١٨٨/٢

(٣) انظر: جامع البيان: ١/ق ٧٢، الإدغام: ٨٤، التذكرة: ٩١/١-٩٣، الإقناع: ٢٣٦/١

(٤) السبعة: ١٢٢

(٥) قول الشنبوذي هذا نسبه إليه أيضاً أبو الكرم في المصباح: ٩٤٤/٣، وانظر الإقناع: ٢٣٦/١-٢٣٦

(٦) جامع البيان: ١/ق: ٧٢، الإدغام: ٨٤، التيسير: ٢٨

قلت: وهذا أقرب إلى معنى الإشارة؛ لأنه أعمّ في اللفظ، وأصوب في العبارة، وتشهد له القراءتان الصحيحتان المجمع عليهما عن الأئمة السبعة وغيرهم في ﴿تَأْمَنَّا﴾ في سورة يوسف[1]، وهو من ‹الإدغام الكبير› كما سيأتي، فإنهما بعينهما هما المشار إليهما في قول الجمهور في إدغام أبي عمرو[2].

ومما يدلّ على صحّة ذلك؛ أن الحرف المسكّن للإدغام يشبه المسكن للوقف من حيث إنّ سكون كلّ منهما عارض، ولذلك أُجرِي فيه المدُّ وضدُّه الجاريان في سكون الوقف/ كما سيأتي قريبا[3].

٢٩٧/١

نعم؛ يمتنع الإدغام الصحيح مع ‹الرّوم› دون ‹الإشمام›، إذ هو هنا عبارة عن الإخفاء والنطق ببعض الحركة، فيكون مذهباً آخر غير الإدغام، وغير الإظهار[4]، كما هو في ﴿تَأْمَنَّا﴾.

فإن قيل: فإذا أجري الحرف المسكّن للإدغام، مجرى المسكّن للوقف؛ في ‹الروم› و‹الإشمام› و‹المدّ› و‹ضدّه›، فهلاّ أجري فيه ترك ‹الرّوم› و‹الإشمام› ويكون هو الأصل في الإدغام، كما هو الأصل في الوقف؟.

قلت: ومن يمنع ذلك؛ وهو الأصل المقروء به، والمأخوذ عند عامّة أهل الأداء، في كل ما نعلمه من الأمصار، وأهل التحقيق من أئمة الأداء؛ بين من نصّ عليه، كما هي رواية ابن جرير عن السوسيّ، فيما ذكره الأستاذ أبو عبد الله ابن القصّاع، وعليه كثير من العراقيّين عن شجاع وغيره، وبين من ذكره مع ‹الروم› و‹الإشمام› كالأستاذ أبي جعفر ابن الباذش، ومن تبعه، ونحا نحوه، وبين من أجراه على أصل الإدغام، ولم يعوّل على ‹الروم› و‹الإشمام› ولا ذكرهما ألبتة؛ كأبي القاسم الهذلي والحافظ أبي العلاء، وكثير من الأئمّة، وبين من ذكرهما نصّاً ولم يمنع غيرهما، كما فعل أبو عمرو الدانيّ، ومن معه من الجمهور.

---

(١) يوسف: ١١

(٢) انظر: إبراز المعاني: ٢٩٨/١

(٣) انظر: ص: ٩٥

(٤) من قوله: (يمتنع..) إلى هنا بنصه في إبراز المعاني: ٢٩٧/١-٢٩٨

مع أن الذي وصل إلينا عنهم أداء؛ هو الأخذ بالأصل، لا نعلم بين أحد ممن أخذنا عنه من أهل الأداء خلافا في جواز ذلك، و لم يعوّل منهم على‹الروم› و‹الإشمام›، إلا حاذقٌ قصد البيان والتعليم.

وعلى ترك ‹الرّوم› و‹الإشمام›، سائر رواة الإدغام عن أبي عمرو، وهو الذي لا يوجد نصٌّ عنهم بخلافه.

ثم إنّ الآخذين بالإشارة عن أبي عمرو، أجمعوا على استثناء ‹الميم› عند مثلها، وعند ‹الباء› وعلى استثناء ‹الباء› عند مثلها وعند ‹الميم›؛ قالوا: لأن الإشارة تتعذّر في ذلك من أجل انطباق الشفتين[1].

قلت: وهذا إنما يتجه؛ إذا قيل: بأن المراد ‹بالإشارة› ‹الإشمامُ› إذ تعسّر الإشارة بالشفة، و‹الباء› و‹الميم› من حروف الشفة، والإشارة غير النطق بالحرف، فيتعذر فعلهما معاً في الإدغام، من حيث إنه وَصْل، ولا يتعذر ذلك في الوقف؛ لأن الإشمام فيه ضمُّ الشفتين بعد سكون الحرف، فلا يقعان معاً[2].

٢٩٨/١ واختلفوا في استثناء ‹الفاء› في ‹الفاء›؛ فاستثناها/ أيضاً غير واحد كأبي طاهر ابن سوار في "المستنير"[3]، وأبي العزّ القلانسيّ في "الكفاية"[4]، وابن الفحّام وغيرهم، لأن مخرجها من مخرج ‹الميم› و‹الباء› فلا فرق، ومثال ذلك ﴿يَعْلَمُ مَا﴾[5] ﴿أَعْلَمُ بِمَا﴾[6] ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا﴾[7] ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ﴾[8] ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ﴾[9].

---

(١) هذا القول بنصه للداني، قاله في التيسير: ٢٩

(٢) انظر: إبراز المعاني: ٢٩٨/١، فكلام المؤلّف كأنه تنميق وتوضيح لكلام أبي شامة.

وانظر: الدر النثير: ١/ ١٩٢

(٣) ٣١٧/١

(٤) الكفاية الكبرى: ١٦٨

(٥) التغابن: ٤

(٦) الممتحنة: ١

(٧) يوسف: ٥٦

(٨) البقرة: ٢٨٤

(٩) المطففين: ٢٤

وانفرد أبو الكرم في "المصباح" في الإشارة بمذهب آخر، فذكر إنْ جاورت ضمّة أو واواً مدّية، نحو ﴿يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾[1] و﴿يَنشُرُ رَحْمَتَهُ﴾[2] ﴿فَاعْبُدُوهُ هَذَا﴾[3] لم[4] يشر إلى بيان حركة الإدغام، وإن لم تجاوره نحو ﴿يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾[5] ﴿يُنفِقُ كَيْفَ﴾[6] ﴿كَيْدُ سَاحِرٍ﴾[7] ﴿وَنَحْنُ لَهُ﴾[8] أشار[9] إلى الحركة بالروم والإشمام[10]، وكأنه نقل ذلك من الوقف.

وحكى ابن سوار، عن أبي عليّ العطار، عن أبي أحمد عبد السلام بن الحسين البصري، أنه كان يأخذ بالإشارة في ‹الميم› عند ‹الميم›، وينكر على من يخل بذلك، وقال: هكذا قرأت على جميع من قرأت عليه بالإدغام[11]، وهذا يدل على أن المراد ‹بالإشارة› ‹الرّوم›، والله أعلم.

تنبيهات

الأول: لا يخلو ما قبل الحرف المدغم؛ إمّا أن يكون محرّكاً، أو ساكناً؛ فإن كان محرّكاً فلا كلام فيه، وإن كان ساكناً؛ فلا يخلو إمّا أن يكون معتلاً أو صحيحاً، فإن كان معتلاً فإن الإدغام معه ممكن، حسن، لامتداد الصوت به، ويجوز فيه ثلاثة أوجه، وهي: المدّ

---

(١) النمل: ٤٠

(٢) الشورى: ٢٨

(٣) آل عمران: ٥١

(٤) في المطبوع: (ما لم) و(ما) زائدة وهو خطأ

(٥) البقرة: ٢٥٥

(٦) المائدة: ٦٤

(٧) طه: ٦٩

(٨) البقرة: ١٣٣

(٩) كتب في المطبوع: (إشارة)، وهو خطأ.

(١٠) انظر: المصباح: ٨٣٧/٣، كنز المعاني: ٣٠٥/٢

(١١) المستنير: ٣١٧/١

والتوسط، والقصر؛ كجوازها في الوقف، إذ كان حكم المسكّن للإدغام كالمسكّن[1] للوقف كما تقدم،[2] وممن نصّ على ذلك الحافظ أبو العلاء الهمذاني، فيما نقله عنه أبو إسحاق الجعبري،[3] وهو ظاهر لا نعلم[4] نصّاً بخلافه، وذلك نحو ﴿الرَّحِيمِ مَالِكِ﴾[5] ﴿قَالَ لَهُمْ﴾[6] ﴿يَقُولُ رَبَّنَا﴾[7]، وكذا لو انفتح ما قبل الواو والياء، نحو ﴿قَوْمُ مُوسَى﴾[8] ﴿كَيْفَ فَعَلَ﴾[9]، والمدُّ أرجح من القصر، ونصَّ عليه أبو القاسم الهذلي[10]، ولو قيل باختيار المدّ في حرف المدّ، والتوسط في حرف اللّين، لكان له وجه، لما يأتي في ‹باب المد›[11].

وإن كان الساكن حرفاً صحيحاً/ فإنّ الإدغام الصحيح معه يعسر، لكونه جمعاً بين ساكنين أوّلهما ليس بحرف علّة، فكان الآخذون فيه بالإدغام الصحيح قليلين، بل أكثر المحقّقين من المتأخرين على ‹الإخفاء› وهو ‹الرَّوم› المتقدم، ويعبّر عنه ‹بالاختلاس›، وحملوا ما وقع في عبارة المتقدمين بالإدغام على المجاز، وذلك نحو ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾[12] و﴿الرُّعْبَ

٢٩٩/١

---

(١) في (س): «حكم المسكن»

(٢) انظر ص: ٩٢٣

(٣) كنز المعاني: ٣٠٥/٢

(٤) في المطبوع: (لا نعلم له) وكلمة (له) زائدة.

(٥) الفاتحة: ٣-٤

(٦) الشعراء: ١٧٧

(٧) البقرة: ٢٠٠

(٨) الأعراف: ١٤٨

(٩) الفيل: ١

(١٠) لم أجده في النسخة التي لديّ من "الكامل"

(١١) انظر: ص: ١٠٣١

(١٢) البقرة: ١٨٥

بِمَا﴾[1] و﴿الْعِلْمِ مَا لَكَ﴾[2] و﴿الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ و﴿بَعْدِ ظُلْمِهِ﴾ و﴿الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ و﴿زَادَتْهُ هَذِهِ﴾[3].

قلت: وكلاهما ثابت، صحيح مأخوذ به، والإدغام الصحيح هو الثابت عند قدماء الأئمّة من أهل الأداء، والنصوصُ مجتمعة عليه، وسيأتي تتمّة الكلام على ذلك، عند ذكر ﴿نِعِمَّا﴾[4]، إذ السكون فيها كالسكون فيهن، وخصّ بعضهم هذا النوع منه ‹بالإظهار›، وإن لم يُرِد ‹الرّومَ› فقد أبعد، والله أعلم.

الثاني: كلّ من أدغم ‹الراء› في مثلها، أو في ‹اللام› أبقى إمالة الألف قبلها، نحو ﴿فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ رَبَّنَا﴾[5] ﴿وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ﴾[6]من حيث إنّ الإدغام عارض، والأصل عدم الاعتداد، وروى ابن حبش، عن السوسيّ، فتح ذلك حالةَ الإدغام، اعتداداً بالعارض، وسيأتي الكلام على ذلك بحقّه في باب ‹الإمالة›[7] والله الموفق[8].

الثالث: أجمع رواة الإدغام عن أبي عمرو، على إدغام ‹القاف› في ‹الكاف› إدغاماً كاملاً تذهب معه صفة الاستعلاء، ولفظها؛ ليس بين أئمّتنا في ذلك خلاف، وبه ورد الأداء وصحَّ النقل، وبه قرأنا، وبه نأخذ، ولم نعلم أحداً خالف في ذلك، وإنما خالف من خالف في ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾[9] ممن لم يرو إدغام أبي عمرو. والله أعلم.

وكذلك أجمعوا على إدغام ‹النون› في ‹اللام› و‹الراء›، إدغاماً خالصاً كاملاً من غير

---

(1) آل عمران: ١٥١

(2) الرعد: ٣٧

(3) التوبة: ١٢٤

(4) النساء: ٥٨

(5) آل عمران: ١٩٠-١٩١

(6) آل عمران: ١٩٠ وكتب في المطبوع: ‹والنهار› الآيات.

(7) انظر ص: ١٣٧٧

(8) ذكر ذلك عن الجعبري في كنز المعاني: ٣٠٢/٢

(9) المرسلات: ٢٠ وانظر الوجيز: ق‹٨›، الكامل: ق: ‹١٩٨›، المصباح: ٨١٤/٢

غنّة من روى الغنّة عنه في ‹النون الساكنة› و‹التنوين› عند ‹اللام› و‹الراء›، ومن لم يروها، كما سيأتي ذكر من روى الغنّة في ذلك في باب ‹أحكام النون الساكنة والتنوين›[1]، فاعلم ذلك والله تعالى أعلم.

١/٣٠٠ فهذا مذهب أبي عمرو بن العلاء، رحمه الله تعالى، في ‹الإدغام الكبير›/ قد حرّرناه مستوفًى، بحمد الله تعالى ومنّه. وها نحن نتبعه بأحرف، تتعلق ‹بالإدغام الكبير›؛ منها ما وافق بعضهم عليها أبا عمرو، ومنها ما انفرد بها عنه؛ نذكرها مستوفاة إن شاء الله تعالى.

فوافقه حمزة على إدغام التاء من غير ‹إشارة›، في أربعة مواضع:[2] ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا، فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا، فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا﴾[3] ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا﴾[4].

واختلف عن خلاّد عنه في: ﴿فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا﴾[5] و﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾[6] فرواهما بالإدغام أبو بكر ابن مهران عن أصحابه، عن الوزان، عن خلاّد[7]، وأبو الفتح فارس بن أحمد عن أصحابه، عن خلاّد، وبه قرأ الدانيّ عليه[8].

وروى أبو إسحاق الطبري، عن البختريّ، عن الوزّان *عن خلاّد*[9] إدغام:

---

(١) انظر ص: ١٢٩٧

(٢) في (ظ) العكس:(في أربعة مواضع من غير إشارة) وكذا هي في المطبوع.

(٣) الصافات: ١-٣

(٤) الذاريات: ١

(٥) المرسلات:٥

(٦) العاديات: ٣

(٧) انظر: الغاية: ١٤٥

(٨) قال الدانيّ: وأقرأني شيخنا أبو الفتح عن قراءته في رواية خلاّد عن سليم عن حمزة ﴿فالملقيات ذكراً﴾ و﴿فالمغيرات صبحاً﴾ بإدغام التاء في الذال والصاد فيها، و لم أجد ذلك مسطوراً من خلاّد. اهـ
انظر: جامع البيان: ١/ق: ١٤٨، التيسير: ١٨٥-١٨٦

(٩) ما بين النجمتين من (ت) و(ز)

﴿فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا﴾ فقط[1].

وروى سائر الرواة عن خلّاد إظهارهما، وذكر الوجهين عنه أبو القاسم الشـــاطبي[2]، ومن تبعه.

وانفرد ابن خيرون عنه بإدغام: ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا﴾[3].

ووافقه[4] يعقوب على إدغام ‹الباء› في موضع واحد؛ وهو ﴿وَالصَّاحِبِ بِـالْجَنْبِ﴾ في ‹النساء›[5]. واختص دونه بإدغام ‹التاء› في حرف واحد وهو ﴿تَتَمَارَى﴾ من قوله: ﴿فَبِأَيِّ ءَالاَءِ رَبِّكَ تَتَمَارَى﴾ من سورة ‹النجم›[6].

ووافقه رويس على إدغام أربعة أحرف بلا خلاف، منها ‹الكاف› في ‹الكاف› ثلاثـة أحرف وهي ﴿كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا﴾ في سور ‹طه›[7]، والرابع ‹الباء› في سورة ‹المؤمنين› ﴿فَلاَ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾[8]، واختص عنه بإدغام ‹التـــاء› في موضع واحد، وهو قوله تعالى في سورة ‹سبأ›﴿ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا﴾[9].

وزاد الجمهور عنه إدغام اثني عشر حرفاً، وهي: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ في ‹البقـــرة›[10]

---

(١) نقله عنه ابن سوار في المستنير: ١/٣٤٠

(٢) قال الشاطبي رحمه الله:

وخلادهم بالخلف فالملقيات فالـــــــ * ـــمغيرات في ذكراً وصبحًا فحصّلا

الشاطبية: ٧٩

(٣) العاديات: ١

(٤) الضمير يعود على أبي عمرو، أي وافق يعقوب أبا عمرو.

(٥) النساء: ٣٦

(٦) النجم: ٥٥

(٧) طـــــه: ٣٣-٣٥

(٨) المؤمنون: ١٠١

(٩) سبأ: ٤٦

(١٠) البقرة: ٢٠

﴿وَجَعَلَ لَكُمْ﴾ جميع ما في ‹النحل›[1] وهي ثمانية مواضـع و﴿لاَ قِبَلَ لَهُمْ بِهَا﴾ في ‹النمل›[2] ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى﴾ وهما الأخيران من سورة ‹النجم›[3]؛ فأدغمها أبو القاسم النخاس من جميع طرقه، وكذلك الجوهريّ؛ كلاهما عن التمّار، وهو الذي لم يذكر في "المستنير" و"الإرشادين"[4] و"المبهج" و"التذكرة" والداني، وابن الفحّام، وأكثر أهل الأداء، عن رويس سواه، وكذا في "الروضة" غير أنه ذكر في ﴿جَعَلَ﴾ التخيير عن الحمّامي،[5] وذكرها الهذلي من طريق/الحمّامي، عن أصحابه عنه[6]، ورواه أبو الطيّب، وابن مقسم كلاهما عن التمار عنه؛ بالإظهار.

٣٠١/١

واختلف عنه أيضاً في أربعة عشر حرفاً، وهي ثلاثة في ‹البقرة›: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾[7] ﴿وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ﴾[8] وبعدها ﴿نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ﴾[9]، وفي ‹الأعراف› ﴿مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾[10]، وفي ‹الكهف› ﴿لاَ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾[11]، وفي ‹مريم› ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا﴾[12]، وفي ‹طه› ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾[13]، وفي

---

(١) النحل: وهي الآيات رقم: ٧٢، ٧٨، ٨٠، ٨١

(٢) النمل: ٣٧

(٣) النجم: ٤٨-٤٩

(٤) في المطبوع: ‹الإرشاد› وهو تحريف.

(٥) انظر: التذكرة: ١/ ٩٤، مفردة يعقوب للداني: ١٠٠، المستنير: ١/٣٣٩-٣٤٠، المبهج: ١/١٥٨-١٥٩ الإرشاد: ٢١٣-٢١٤، الروضة: ٣٧٥

(٦) الكامل: ق (٢٠١)

(٧) البقرة: ٧٩

(٨) البقرة: ١٧٥

(٩) البقرة: ١٧٦

(١٠) الأعراف: ٤١

(١١) الكهف: ٢٧

(١٢) مريم: ١٧

(١٣) طه: ٣٩

‹النمل› ﴿وأَنزلَ لَكُمْ﴾[1]، وكذلك في ‹الزمر›[2]، وفي ‹الرُّوم› ﴿كَذَلِكَ كَانُوا﴾[3]، وفي ‹الشورى› ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾[4]، وفي ‹النجم› ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾[5]؛ وهما الحرفان الأوّلان، وفي ‹الإنفطار› ﴿رَكَّبَكَ كَلاَّ﴾[6]، فروى أبو العزّ في "كفايته" عن القاضي أبي العلاء إدغام ﴿الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ وهو الذي في "المبهج" عن رويس[7].

وروى صاحب "الإرشادين"[8] عن القاضي أيضاً إدغام ﴿الْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ﴾ ورواه أيضاً في "الكفاية" عن الكارزيني.[9] وهو الذي في: "التذكرة" و"المصباح"[10] و"التلخيص" عن رويس.[11]

وروى النخاس في "الإرشادين" و"المصباح" و"غاية أبي العلاء" إدغام ﴿نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ﴾[12] واستثنى ذلك الكارزيني في "الكفاية" عن النخاس،[13]وهو الصحيح

---

(١) النمل: ٦٠

(٢) الزمر: ٦

(٣) الروم: ٥٥

(٤) الشورى: ١١

(٥) النجم: ٤٣-٤٤

(٦) الإنفطار: ٨-٩

(٧) الكفاية الكبرى: ١٥١، المبهج: ١/١٥٨

(٨) في (ت) و(س) والمطبوع «الإرشاد» بالإفراد، وهو تحريف.

(٩) الكفاية الكبرى: ١٥٢

(١٠) قوله: (والمصباح) فيه نظر، إذ ليست فيه، قال الأزميري: وذكر في "النشر" إدغامها ﴿العذاب بالمغفرة﴾ من المصباح بلا خلاف ولم أجدها في "المصباح" منصوصاً. اهـ

انظر: المصباح: ٣/٨٦٩ حاشية (٢)، تحرير النشر ق: ٣٠/أ

(١١) انظر: التذكرة: ١/ ٩٤ التلخيص: ٢٢٩

(١٢) انظر: الإرشاد: ٢١٣-٢١٤، المصباح:٣/٩٣٨، غاية الاختصار: ١/١٩٣

(١٣) الكفاية الكبرى: ١٥٢

وذكره في "الإرشاد" للقاضي و لم يذكر في "الروضة" عن رويس في إدغامه خلافاً ونص عليه للحمامي[1] في "الكامل" و لم يذكر في "المستنير" عن رويس سواه.[2]

وروى النخاس من غير طريق الكارزيني إدغام ﴿جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾، وذكره في "الكامل" عن الحمّاميّ، وهو الذي في "المصباح"[3]، و"الروضة"، و"المستنير" عن رويس[4].

وروى الكارزيني عن النخاس إدغام ﴿لاَ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ وكذا هو في "المبهج" و"الكفاية" و"مفردة" ابن الفحّام، و لم يذكر في "التذكرة" سواه[5].

وروى أبو عمرو الدانيّ وابن الفحّام إدغام ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا﴾ ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى﴾ الحرفين كليهما، وهو الذي في "التذكرة" و"المبهج"[6].

وروى طاهر بن غلبون، وابن الفحّام؛ إدغام ﴿أَنزَلَ لَكُمْ﴾ في الموضعين، وهو الذي في "المبهج" و في "الكفاية" عن الكارزين.[7].

وروى الأهوازي، وعبد الباري إدغام ﴿كَذَلِكَ كَانُوا﴾ وهو الذي في "التذكرة" و"المبهج"[8].

---

(١) كذا في (س)، وفي البقية: (الحمّاميّ) وهو تحريف

(٢) انظر: الإرشاد: ٢١٤، الروضة للمالكي: ٣٧٤، الكامل: ق ٢٠١، المستنير: ٣٣٩/١

(٣) قوله: (المصباح) إنما هو في موضع الأعراف فقط، وفي المطبوع: (مهاداً) وهو خطأ.

(٤) الروضة للمالكي: ٣٧٤، الكامل: ق (٢٠١) المستنير: ٣٣٩/١-٣٤٠، المصباح: ٩٣٩/٣ ونص على أنه خاص بالأعراف.

(٥) انظر: التذكرة: ٩٤/١، المبهج: ١٥٩/١، الكفاية: ١٦٣

(٦) قوله: (روى أبو عمرو إدغام ﴿فتمثل لها﴾) يخالف ما في النسخة التي لديّ من "المفردة" له، حيث ذكر الإدغام فقط في ﴿لذهب بسمعهم﴾ و﴿العذاب بالمغفرة﴾ و﴿فلا أنساب بينهم﴾ قال: في الثلاثة لا غير، وكذا قرأت، وقد ذكر التمّار في كتابه عن رويس حروفاً كثيرة من المثلين، وهي عشرون حرفاً، وإنما تركت ذكرها لأني قرأتها بالإظهار، وعلى إظهارها أهل الأداء عن التمّار عن الرويس. اهـ ص١٠٠،

وانظر: التذكرة:١/ ٩٤، المبهج: ١٥٩/١

(٧) انظر: التذكرة:١/ ٩٤، المبهج: ١٥٩/١، الكفاية: ١٦٣

(٨) انظر: التذكرة:١/ ٩٤، الوجيز: ق (٩/أ) المبهج: ١٥٨/١

وروى صاحب "المبهج" إدغام ﴿جَعَلَ لَكُم﴾ في الشورى، وهو الذي في "التذكـــرة" ورواه في "الكفاية" عن الكارزيني[1].

وروى إدغام الموضعين ﴿أَنَّهُ هُو﴾ الأوَّلَيْن من ‹النجم› أبو العـــلاء في "غايتـــه" عـــن النخّاس، وهو الذي في "الإرشادين" و"المستنير" و"الروضة"[2].

وروى الأهوازي إدغام﴿رَكَّبَكَ كَلاَّ﴾ وهو الذي في "المبهج"[3].

وروى الباقون عن رويس، إظهار جميع ذلك، والوجهان عنه صحيحان.

وقد روى أبو القاسم ابن الفحّام عن الكارزيني إدغام ﴿جَعَلَ لَكُم﴾ جميـــع مـــا في القرآن؛ وهو ستة وعشرون حرفاً، منها الثمانية المتقدمة في ‹النحل›، وحرف ‹الشـــورى› وسبعة عشر حرفاً سوى ذلك، وهي في ‹البقرة› حرف ﴿جَعَـــلَ لَكُـــم ٱلْأَرْضَ﴾[4] وفي ‹الأنعام› ﴿جَعَلَ لَكُم النُّجُومَ﴾[5] وفي ‹يونس› ﴿جَعَلَ لَكُـــم اللَّيْـــلَ﴾[6] وفي ‹الإســـراء› ﴿وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلاً﴾[7] وفي ‹طه› ﴿جَعَلَ لَكُم ٱلأَرْضَ﴾[8]وفي ‹الفرقان› ﴿جَعَـــلَ لَكُـــم اللَّيْلَ﴾[9] وفي ‹القصص› ﴿جَعَلَ لَكُم اللَّيْلَ﴾[10] وفي ‹السجدة› ﴿وَجَعَلَ لَكُم السَّمْعَ﴾[11]

---

(١) انظر: التذكرة:١/ ٩٤، المبهج: ١/١٥٩، الكفاية: ١٦٣

(٢) انظر: الروضة للمالكي: ٣٧٦، المستنير: ١/ ٣٤٠، الإرشاد: ٢١٤، غاية الاختصار: ١/١٩٣

(٣) انظر: الوجيز: ق (٩/أ)، المبهج: ١/١٥٨

(٤) البقرة: ٢٢

(٥) الأنعام: ٩٧

(٦) يونس: ٦٧

(٧) الإسراء: ٩٩

(٨) طه: ٥٣

(٩) الفرقان: ٤٧

(١٠) القصص: ٧٣

(١١) السجدة: ٩

وفي ‹يس› ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ﴾[1] وفي ‹غافر› ثلاثة[2]، وفي ‹الزخرف› ثلاثة[3]، وفي ‹الملك› حرفان[4]، وفي ‹نوح› ﴿جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ بِسَاطًا﴾[5].

وروى أبو عليّ في "روضته" وابن الفحّام أيضاً؛ التخيير فيها عن الحمّامي[6]، أي في غير التسعة المتقدمة أوّلاً، وإلا فلا خلاف عنه في التسعة المذكورة.

وكذا روى الأهوازيّ عن رويس إدغام ﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ مطلقاً؛ يعني في الستة والعشرين كما ذكر ابن الفحّام[7].

وانفرد الأهوازي بإدغام ‹الباء› في ‹الباء› في جميع القرآن، عن رويس، إلاّ قوله تعالى في سورة ‹الأنعام› ﴿وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا﴾[8][9]

وانفرد عبد الباري بإدغام ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ﴾ في ‹البقرة›[10] ﴿وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا﴾ في ‹الأنعام›.

وانفرد القاضي أبو العلاء؛ عنه أيضاً بإدغام ﴿أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ﴾ في ‹الحج›[11] و﴿طُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾[12] جميع ما في القرآن[13]، و﴿جَاوَزَهُ هُوَ﴾[14].

---

(١) يس: ٨٠

(٢) غافر: ٦١ و٦٤ و٧٩

(٣) الزخرف: ١٠ و١٢

(٤) الملك: ١٥ و ٢٣

(٥) نوح: ١٩

(٦) انظر: الروضه للمالكي: ٣٧٥

(٧) انظر: الموجز: (ق٩/أ)

(٨) الأنعام: ٢٧

(٩) الموجز: ق(٩/أ)

(١٠) البقرة: ٣٧

(١١) الحج: ٦٥

(١٢) التوبة: ٨٧

(١٣) انظر الإرشاد: ٢١٤، التتمة: ٤٤

(١٤) البقرة: ٢٤٩

وانفرد ابن العلاّف بإدغام ﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا﴾ في ‹الحج›[1][2]

وذكر صاحب "المصباح" عن رويس وروح، وغيرهما، وجميع رواة يعقوب؛ إدغام كلّ ما أدغمه أبو عمرو، من حروف المعجم، أي من المثلين والمتقاربين[3]، وذكره شيخ شيوخنا الأستاذ أبو حيان في كتابه: "المطلوب/ في قراءة يعقوب"، وبه قرأنا على أصحابه عنه، وربما أخذنا عنه به، وحكاه الإمام أبو الفضل الرازي، واستشهد به للإدغام مع تحقيق الهمز[4].

٣٠٣/١

قلت: هو رواية الزبيري[5] عن روح ورويس، وسائر أصحابه، عن يعقوب.

تنبيه: إذا ابتدئ ليعقوب بقوله تعالى ﴿تَتَمَارَى﴾ المتقدمة. ولرويس بقوله تعالى ﴿تَتَفَكَّرُوا﴾ ابتدئ بالتاءين جميعاً، مظهرتين؛ لموافقة الرسم، والأصل؛ فإن الإدغام إنما يتأتى في الوصل، وهذا بخلاف الابتداء بتاءات البزيّ الآتية[6] في ‹البقرة›، فإنها مرسومة بتاء واحدة فكان الابتداء كذلك موافقة للرسم، فلفظ الجميع في الوصل واحد، والابتداء مختلف، لما ذكرنا والله أعلم.

وبقي من هذا الباب خمسة أحرف:

---

(١) الحج ٦٠

(٢) انظر: المستنير: ٣٣٩/١، التتمة: ٤٥

(٣) هذا القول نسبه أبو الكرم إلى الأهوازي، قال: وروى الأهوازي عن الزبيري عن رجاله، عن يعقوب، إدغام جميع حروف المعجم التي أدغمها أبو عمرو.اهـ
قال محقق المصباح: يعني برجاله: أشياخه، وهم جميع رواة يعقوب سوى الوليد بن حسان، وزيد بن أحمد الحضرمي. اهـ. انظر: المصباح: ٩٤١/٣ وحاشية (٣) من نفس الصفحة، وانظر ما سيذكره المؤلف بعد قليل.

(٤) ذكر أبو العلاء في كتابه "مفردة يعقوب": أدغم السيرافي، عن داود، وابن حبيب عن الوليد، عن يعقوب، كل ما أدغمه أبو عمرو من المتماثلين والمتقاربين في الكبير إلا ﴿وإن يك كاذباً﴾ و﴿زحزح عن النار﴾ والدال إذا انفتحت وسكن ما قبلها و﴿قال رب﴾ وبابه. اهـ انظر: التتمة: ٤٧-٤٨

(٥) وتصحفت في (س) إلى: «اليزيدي»

(٦) النشر: ٢٣٢/٢-٢٣٥

الأول: ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ﴾ في ‹النساء› أدغم ‹التاء› منه في ‹الطاء›؛ أبو عمرو وحمزة، وليس إدغامه لأبي عمرو، كإدغام باقي الباب، بل كلُّ أصحاب أبي عمرو، مجمعون على إدغامه؛ من أدغم منهم ‹الإدغام الكبير› ومن أظهره، ولذلك[1] قال الدانيّ: ولم يدغم أبو عمرو من الحروف المتحركة إذا قرأ بالإظهار سواه[2]. انتهى، كما ذكرناه في ‹التاء› من المتقاربين، وقد قدّمنا أن بعضهم جعله عنده من السواكن، ولم يجعله من ‹الكبير›[3].

الثاني: ﴿أَتَعِدَانِنِي﴾ في ‹الأحقاف›[4]، أدغم ‹النون› في ‹النون› هشام عن ابن عامر[5]، وهي قراءة الحسن، وحكاها أبو حاتم، عن نافع، ورواها محبوب عن أبي عمرو، وسلاّم ومحبوب عن ابن كثير[6]، وقرأ الباقون بالإظهار، وكلّهم كسر ‹النون› الأولى[7].

الثالث: ﴿أَتُمِدُّونَنِي بِمَالٍ﴾ في ‹النمل›[8]، أدغم ‹النون› في ‹النون› حمزة، ويعقوب، وقرأ الباقون بالإظهار[9]، وهي بنونين في جميع المصاحف، وسيأتي الكلام على يائها[10] الزوائد[11]، ولا خلاف عمّن أدغمهما[12] في مدّ الألف، والواو، للساكنين.

---

(١) في المطبوع: (وذلك) تصحيف.

(٢) جامع البيان: ١/ ق ٦٩

(٣) انظر: ص: ٩١٩

(٤) الأحقاف: ١٧

(٥) انظر: التيسير: ١٩٩

(٦) ذكر السّمين أن الحسن يقرأ بفتح النون الأولى. انظر: الدر المصون: ٩/٦٧٠

(٧) لأنها نون الرفع، والثانية للوقاية. انظر: إبراز المعاني: ٤/١٧٥-١٧٦، الدر المصون: ٩/٦٧٠

(٨) النمل: ٣٦

(٩) انظر: التذكرة: ٢/٤٨١

(١٠) تصحفت في المطبوع إلى: (بابها) بموحدتين من أسفل بينهما ألف.

(١١) انظر: ص: ١٥٨٨

(١٢) في المطبوع: (أدغمها) بالإفراد، وهو خطأ، وكتب في حاشية (ت): (أي: ﴿أتمدوني﴾ و﴿أتعداني﴾)

الرابع: ﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي﴾ في ‹الكهف›[1] قرأ ابن كثير، بإظهار النونين، وكذا هي في مصاحف أهل مكة، وقرأ الباقون بالإدغام، وهي في مصاحفهم بنون واحدة[2].

الخامس: ﴿مَا لَكَ لاَ تَأْمَنَّا﴾ في ‹يوسف›[3]، أجمعوا على إدغامه، واختلفوا في اللفظ به؛ فقرأ أبو جعفر بإدغامه، إدغاماً محضاً، من غير إشارة، بل يلفظ بالنون مفتوحة مشدّدة، وقرأ الباقون بالإشارة[4]، واختلفوا فيها / فبعضهم يجعلها رَوماً، فتكون حينئذ إخفاء، ولا يتمّ معها الإدغام الصحيح، كما قدّمنا في إدغام أبي عمرو[5]، وبعضهم يجعلها إشماماً، فيشير إلى ضمّ النون بعد الإدغام، فيصحّ معه حينئذ الإدغام كما تقدّم.

٣٠٤/١

وبالأوّل قطع الشاطبي[6]، وقال الداني: إنه[7] الذي ذهب إليه أكثر العلماء من القرّاء والنحويين، قال: وهو الذي أختاره، وأقول به، قال: وهو قول أبي محمد اليزيدي، وأبي حاتم النحوي، وأبي بكر ابن مجاهد، وأبي الطيّب أحمد بن يعقوب التائب، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وأبي بكر بن أشتة، وغيرهم من الجلّة، قال[8]: وبه ورد النصّ عن نافع، من طريق ورش.انتهى[9].

---

(١) الكهف: ٩٥

(٢) انظر: التيسير: ١٤٦، المقنع: ١٠٨

(٣) يوسف: ١١

(٤) انظر: السبعة: ٣٤٥، التيسير:١٢٧-١٢٨، غاية الاختصار: ١٩٥/١

(٥) انظر: ص: ٩٣٦

(٦) حيث قال:...... * وتأمننا للكل يُخفي مفصّلا

قال أبو شامة في شرحه: الإخفاء هو المعبّر عنه بالروم، و(مفصل) أي يفصل إحدى النونين عن الأخرى بخلاف حقيقة الإدغام. اهـ انظر: الشاطبية: ٦١، إبراز المعاني: ٢٦١/٣-٢٦٢

(٧) في المطبوع: (إنه هو) وهذه الزيادة تحريف.

(٨) «قال» سقطت من المطبوع.

(٩) جامع البيان: ٨٦/٢

وبالقول الثاني قطع سائر أئمّة أهل الأداء، من مؤلّفي الكتب، وحكاه أيضاً الشاطبي[1] رحمه الله تعالى، وهو اختياري؛ لأني لم أجد نصّاً يقتضي خلافه؛ ولأنه الأقرب إلى حقيقة الإدغام، وأصرح في اتّباع الرسم، وبه ورد نصّ الأصبهاني.

وانفرد ابن مهران، عن قالون، بالإدغام المحضّ؛ كقراءة أبي جعفر[2]، وهي رواية أبي عون، عن الحلوانيّ، وأبي سليمان[3]، وغيره، عن قالون، والجمهور على خلافه، والله أعلم.

باب: «هاء» الكناية

وهي عبارة عن: هاء الضمير؛ التي يكنّى بها عن المفرد المذكر الغائب،[4] وهي تأتي على قسمين:

الأول: قبل متحرّك.

والثاني: قبل ساكن.

فالتي قبل متحرك؛ إن تقدّمها متحرّك؛ وهو فتح، أو ضم، فالأصل أن توصل بواو لجميع القراء، نحو ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾[5] ﴿إِنَّهُ أَنَا﴾[6] ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ﴾[7]، وإن كان المتحرّك

---

(1) حيث قال: (وأدغم مع إشمامه البعضُ عنهم.)

الشاطبية: ٦١

(2) قال: ﴿لا تأمنا﴾ بلا شمّ يزيد، والحلوانيّ عن قالون. اهـ

انظر: الغاية: ٢٨٥، التتمة: ٧٠٠

(3) سالم بن هارون بن موسى الليثي، المؤدّب، بمدينة النبي ﷺ، عرض على قالون، وعرض عليه ابن شنبوذ.

انظر: غاية النهاية: ٣٠١/١

(4) انظر:التذكرة: ٩٥/١-٩٧، التيسير: ٢٩-٣٠، غاية الاختصار: ٣٧٧/١-٣٨٦

(5) البروج: ١٣

(6) النمل: ٩

(7) الكهف: ٣٤

قبلها كسراً؛ فالأصل أن توصل بياء عن الجميع، نحو ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾[1] ﴿فِي رَبِّهِ إِذْ قَالَ﴾ ﴿وَقَوْمِهِ إِنَّنِي﴾[2]، وإن تقدّمها ساكن؛ فإنهم اختلفوا في صلتها وعدم صلتها كما سنبيّنه.

وأما التي قبل ساكن؛ فإن تقدّمها كسرة، أو ياء ساكنة، فالأصل أن تكسر هاؤه من غير صلة عن الجميع نحو ﴿عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾[3] ﴿مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ﴾[4] و﴿بِهِ اللَّهُ﴾[5] و﴿عَلَيْهُ اللَّهَ﴾[6] ﴿وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾[7] / ﴿وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ﴾[8]، وإن تقدمها فتح، أو ضمّ، أو ساكن؛ غير الياء فالأصل ضمّه من غير صلة، عن كلّ القراء، نحو ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ﴾[9] و﴿لَهُ الْمُلْكُ﴾[10] ﴿تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ﴾[11] ﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ﴾[12] ﴿يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾[13] ﴿تَذْرُوهُ الرِّيَاحُ﴾[14].

١/٣٠٥

وقد خرج مواضع، عن هذه الأصول المذكورة، نذكرها مستوفاة إن شاء الله وذلك

---

(١) البقرة: ٢٦

(٢) الزخرف: ٢٦

(٣) الكهف: ١

(٤) المؤمنون: ٣٣

(٥) البقرة: ٢٨٤

(٦) الفتح: ١٠، والمثال على قراءة غير حفص كما سيأتي.

(٧) المائدة: ١٨

(٨) إبراهيم: ١٧

(٩) التوبة: ٤٠

(١٠) الأنعام: ٧٣

(١١) البقرة: ٢٤٨

(١٢) الأنعام: ٧٣

(١٣) البقرة: ١٩٧

(١٤) الكهف: ٤٥

بعد أن نبين اختلافهم في ‹الهاء› الواقعة بعد[1] ساكن قبل متحرك فنقول: لا يخلو الساكن قبل ‹الهاء› من أن يكون ‹ياء› أو غيرها، فإن كان ‹ياء›: فإن ابن كثير، يصل ‹الهاء› ‹بياء› في الوصل، وإن كان غير ‹ياء› وصلها ابن كثير أيضا بواو وذلك نحو ﴿فيه هدى﴾[2] و﴿عليه آية﴾[3] ﴿منه آيات﴾[4] و﴿اجتباه وهداه إلى﴾[5] ﴿خذوه فاعتلوه إلى﴾[6].

والباقون يكسرونها بعد ‹الياء›، ويضمّونها بعد غيرها، من غير صلة، إلاّ أن حفصاً يضمّها في موضعين ﴿وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلاَّ الشَّيْطَانُ﴾ في ‹الكهف›[7]، و﴿عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ﴾ في ‹الفتح›[8]، ووافقه حفص على الصلة في حرف واحد وهو قوله تعالى ﴿فِيهِ مُهَانًا﴾ في ‹الفرقان›[9].

وأمّا ما خرج من المتحرّك ما قبله، وهو قبل متحرك، وعدّته اثنا عشر حرفاً، في عشرين موضعاً ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾[10] و﴿لاَ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ في ‹آل عمرن›[11] و﴿نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾ في ‹آل عمران›[12] و‹الشورى›[13] و﴿نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ﴾ في ‹النساء›[14] ﴿وَمَنْ

---

(1) في المطبوع زيادة كلمة ‹كل› بعد كلمة ‹بعد› وهو خطأ وتحريف

(2) البقرة: ٢

(3) الرعد: ٢٧

(4) آل عمران: ٧

(5) النحل: ١٢١

(6) الدخان: ٤٧

(7) الكهف: ٦٣

(8) الفتح: ١٠

(9) الفرقان: ٦٩

(10) آل عمران: ٧٥

(11) آل عمران: ٧٥

(12) آل عمران: ١٤٥

(13) الشورى: ٢٠

(14) النساء: ١١٥

﴿يَأْتِهِ مُؤْمِنًا﴾ في ‹طه›[1] ﴿وَيَتَّقِهِ﴾ في ‹النور›[2] ﴿فَأَلْقِهِ إِلَيْهِمْ﴾ في ‹النمل›[3] و﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ في ‹الزمر›[4] و﴿أَنْ لَمْ يَرَهُ﴾ في ‹البلد›[5] و﴿خَيْرًا يَرَهُ﴾[6] و﴿شَرًّا يَرَهُ﴾ في ‹الزلزلة›[7] و﴿أَرْجِهِ﴾ في ‹الأعراف›[8] و‹الشعراء›[9] و﴿بِيَدِهِ﴾في موضعي ‹البقرة›[10]، وحرف ‹المؤمنون›[11] و‹يس›[12] و﴿تُرْزَقَانِهِ﴾ في ‹يوسف›[13].

فسكّن ‹الهاء› من ‹يُؤَدِّهِ› و‹نُؤْتِهِ› و‹نُوَلِّهِ› و‹نُصْلِهِ› أبو عمرو وحمزة وأبو بكر[14].

واختلف عن أبي جعفر، وهشام؛ فأسكنها عن أبي جعفر، أبو الفرج النهروانيّ، وأبو بكر محمد بن هارون الرازي، من جميع طرقهما، عن أصحابهما، عن عيسى بن وردان، وكذلك روى الهاشميّ، عن ابن جمّاز، وهو المنصوص عنه[15][16]، وأسكنها عن هشام

---

(١) طه: ٧٥

(٢) النور: ٥٢

(٣) النمل: ٢٨

(٤) الزمر: ٧

(٥) البلد: ٧

(٦) الزلزلة: ٧

(٧) الزلزلة: ٨

(٨) الأعراف: ١١١

(٩) الشعراء: ٣٦

(١٠) البقرة: ٢٣٧ و٢٤٩

(١١) المؤمنون:٨٨

(١٢) يس: ٨٣

(١٣) يوسف: ٣٧

(١٤) انظر: التذكرة: ٢/ ٢٩٠، التيسير: ٨٩، الإقناع: ١/٤٩٩، غاية الاختصار: ١/٣٨٣

(١٥) في (س) «عليه»

(١٦) انظر: الإرشاد: ٢٦٥، الكفاية الكبرى: ٢٨٧، غاية الاختصار: ١/٣٨٣

الداجوني من جميع طرقه[1].

وكسر ‹الهاء› فيها، من غير صلة؛ يعقوب، وقالون، وأبو جعفر؛ من طرق ابن العلاّف، وابن مهران، والخبّازي، والورّاق، وهبة الله، عن أصحابهم، عن الفضل، عن ابن وردان، ومن طريق الدوري، عن ابن/جمّاز[2]، وهو ظاهر كلام ابن سوار عن الهاشميّ عنه[3]. ٣٠٦/١

واختلف عن الحلوانيّ، عن هشام؛ فروى عنه كذلك بالقصر[4]، ابنُ عبدان[5]، وابن مجاهد، عن أبي عبد الله الجمّال[6]، وبذلك قرأ الدانيّ، على فارس بن أحمد، عن قراءته على عبد الله بن الحسين السامرّيّ، ولم يذكر في " التيسير" سواه[7].

وروى النقّاش، وأحمد الرازي، وابن شنبوذ، من جميع طرقهم[8] عن الجمّال، بإشباع كسرة ‹الهاء› في الأربعة، وهو الذي لم يذكر سائر المؤلّفين، من العراقيين، والشاميّين، والمصريين، والمغاربة، عن الحلوانيّ عن هشام سواه.

قلت: والوجهان صحيحان؛ ذكرهما الشاطبي[9] ومن تبعه.

---

(١) انظر: المستنير: ٥٠٠/١، الكفاية الكبرى: ٢٨٧

(٢) انظر: التذكرة: ٢٩٠/٢، التيسير: ٨٩، الكفاية الكبرى: ٢٨٧

(٣) قوله: (وهو ظاهر كلامهم...) فيه نظر، إذ نص كلام ابن سوار هو أن الهاشمي عن ابن جمّاز يقرأ بكسر الهاء مع صلتها بياء.

قال ابن سوار بعد أن ذكر الكلمات الأربع:... أبو جعفر من طريق النهروانيّ بإسكان الهاء، ومن طريق ابن العلاّف بكسر الهاء من غير صلة.... والباقون بكسر الهاء وصلتها بياء. اهـ ويدخل مع الباقين الهاشمي عن ابن جمّاز. والله أعلم. انظر: المستنير: ٤٩٩/١-٥٠٠

(٤) وهو معروف عند القراء في هذا الباب بالاختلاس.

(٥) عن الحلوانيّ كما سبق في الأسانيد.

(٦) عن الحلوانيّ أيضاً.

(٧) انظر: جامع البيان: ١/ق: ٣٦، التيسير: ٨٩

(٨) انظر طرقهم في ما سبق

(٩) وذلك في قوله:

واختلف عن الصوريّ عن ابن ذكوان، فروى الخمسة[1] عن المطوّعيّ، عنه بالاختلاس، وكذا روى زيد بن عليّ من طريق غير أبي العزّ[2]، وأبو بكر القبّاب، كلاهما عن الرمليّ عن الصوري، وبذلك قطع له الحافظ أبو العلاء[3]، وصاحب "الإرشاد"، فيما رواه عن غير زيد[4]، وهو الذي لم يذكر صاحب "المبهج" عن ابن ذكوان، من طريق الداجونيّ سواه[5]، وهو رواية التغلبي[6] عن ابن ذكوان[7]، وروى عنه زيد من طريق أبي العزّ وغيره بالإشباع[8]، كذا روى الأخفش من جميع طرقه لابن ذكوان، وبذلك قرأ الباقون.

فيكون لأبي جعفر وجهان وهما: الإسكان والاختلاس، ولابن ذكوان وجهان وهما:[9]

==

(وفي الكل قصر الهاء بان لسانه * بخلف.......)

الشاهد في قوله: (لسانه) إذ اللام رمز لهشام، وأُخِذ الوجهان من قوله (بخلف) أي بخلاف. والله أعلم.

انظر: الشاطبية:١٤، إبراز المعاني: ١/٣١٢

(١) هم المذكورون في الأسانيد ص:٦٣٥وبيّن هناك أنهم كلّهم من كتاب "الكامل".

(٢) بين المؤلّف في الأسانيد؛ أن طريق زيد بن عليّ، عن الرمليّ، عن الصوريّ، من "كتابي" أبي العز و"الروضة" للمالكي و"الجامع" للفارسيّ فاستثناؤه هنا أبا العز، يوهم أن الاختلاس عند الآخرين، وهذا "للروضة" لا يصحّ، إذ فيها التصريح بالإسكان، قال المالكي: واختلف عن هشام وأبي جعفر، والذي قرأت به لهما ما قدّمت ذكره. اهـ والذي قدّم ذكره هو الإسكان فقط. والله أعلم. انظر: الروضة ق:٢١٥

(٣) استثنى أبو العلاء له ﴿نؤته﴾ موضع الشورى، حيث قال: وافقهم الصوري إلا في الشورى فإنه خصّه بياء الصلة. اهـ غاية الاخصار: ١/٣٨٢

(٤) الإرشاد: ٢٦٥

(٥) انظر: المبهج: ٢/٤٣٤

(٦) في (ز) وكذا المطبوع: (الثعلبي)، بالثاء المثلثة والعين المهملة، وهو تصحيف.

(٧) انظر: المصباح: ٣/١٣٩٥

(٨) انظر: الإرشاد: ٢٦٥

(٩) (وهُما): سقطت من (ز)

الصلة والاختلاس، ولهشام الثلاثة: الإسكان والاختلاس، والصلة[1].

وانفرد بذلك أبو بكر الشذائي، عن ابن بويان، عن أبي نشيط، عن قالون فخالف سائر الرواة عن أبي نشيط.

وكذا اختلافهم في ﴿فَأَلْقِهِ إِلَيْهِمْ﴾[2]، إلاّ أن حفصاً سكّن ‹الهاء› مع من أسكن[3]، فيكون عاصم بكماله يسكّنها، وكذا سكّنها الحنبليّ، عن هبة الله، في رواية عيسى ابن وردان مع من أسكنها عنه، فيكون على إسكانها النهروانيّ، وابن هارون، والحنبليّ، كلّهم عن ابن وردان، ويكون على قصرها عنه ابن العلاّف، وابن مهران، والحمّاميّ، وكذا روى الأهوازيّ عنه.

وسكّن الهاء من ﴿يَتَّقِهِ﴾ أبو عمرو، وأبو بكر، واختلف عن هشام، وخلاّد، وابن وردان.

فأمّا هشام فالخلاف عنه كالخلاف في الخمسة الأحرف المتقدّمة، بأوجهه الثلاثة.

وأمّا خلاّد فنصّ على الإسكان له أبو بكر ابن/ مهران، وأبو العزّ القلانسي في "كفايته"، وأبو طاهر ابن سوار، والحافظ أبو العلاء وصاحب "المبهج" و"الروضة"، وسائر العراقيين، وهو الذي قرأ به الدانيّ على أبي الفتح، وبه قرأ ابن الفحّام على الفارسيّ، والمالكيّ عن الحمّاميّ؛ إلاّ أن سبط الخياط ذكر الإسكان عن حمزة بكماله، وهو سهو؛ فقد نصَّ شيخه الشريف أبو الفضل، على الإسكان لخلاّد وحده،[4] ونصّ له على الصلة صاحبا[5] "التلخيص" وصاحب "العنوان" و"التبصرة" و"الهداية" و"الكافي" و"التذكرة"

٣٠٧/١

---

(١) انظر: شرح ابن الناظم: ٦٧-٦٨

(٢) النمل: ٢٨

(٣) أبو عمرو وحمزة. انظر: الإتحاف: ٣٦

(٤) انظر: الغاية: ٢١٤-٢١٥، الكفاية الكبرى: ٤٥٩، المستنير: ٧٠٢/٢، غاية الاختصار: ٣٨٤/١، المبهج: ٦٤٩/٢، الروضة للمالكي: ق٣٠٦، جامع البيان: ٢/ق١٢٥

(٥) كذا ‹صاحبا› بالتثنية، والمراد "تلخيص أبي معشر" و"تلخيص العبارات" لابن بليمة، ويلاحظ أن كل هؤلاء المذكورين قد ذكر الصلة في هذه الكلمة لحمزة بكماله، كما ذكر المؤلّف عن سبط الخياط.

==

وسائر المغاربة، وبه قرأ الدانيّ على أبي الحسن، ونصّ له على الوجهين جميعاً؛ صاحب "التيسير"[1]، وتبعه على ذلك الشاطبي[2].

وأمّا ابن وردان فروى عنه الإسكان؛ النهروانيّ، وابن هارون الرازيّ، وهبة الله، وهو الذي نصّ له عليه الحافظ أبو العلاء[3]، وروى عنه الإشباع ابن مهران[4]، وابن العلاّف[5]، والوراق، وروى الوجهين جميعاً الخبازي.

وكسر ‹الهاء› من غير إشباع؛ يعقوب، وقالون، وحفص، إلاّ أن حفصاً يسكّن ‹القاف› قبلها، ووافقهم على كسر ‹الهاء› من غير إشباع؛ هشام في أحد أوجهه الثلاثة المتقدّمة؛ واختلف عن ابن ذكوان وابن جمّاز.

فأمّا ابن ذكوان فالخلاف عنه كالخلاف في الخمسة الأحرف المتقدمة.

وأمّا ابن جمّاز فروى عنه الدوريّ، والهاشميّ، من طريق الجمّال، قصر ‹الهاء›، وهو الذي لم يذكر الهذليّ عنه سواه[6]، وروى عنه الهاشميّ، من طريق ابن رزين إشباع كسرة ‹الهاء›، وهو الذي نصَّ عليه له الأستاذ أبو عبد الله ابن القصّاع و لم يذكر ابن سوار عن ابن جمّاز سواه[7]، وبذلك قرأ الباقون.

==

انظر: التذكرة: ٢/٤٦١-٤٦٢، جامع البيان: ٢/ق:١٢٥/ب، التبصرة: ٦١١، الكافي: ١٤٢، التلخيص: ٣٤٤، العنوان: ١٣٩، تلخيص العبارات: ١٢٨

(١) التيسير: ١٦٢-١٦٣

(٢) وذلك قوله: (......ويتقه* حمى صفوه قوم بخلف.)

والقاف من (قوم) رمز لخلاّد.

انظر: الشاطبية:١٤، إبراز المعاني: ١/٣١٠

(٣) المستنير: ٢/٧٠٢، غاية الاختصار: ١/٣٨٤

(٤) الغاية: ٢١٤-٢١٥

(٥) ذكر ابن سوار أن أبا جعفر من طريق ابن العلاف يقرأ بالاختلاس، وهو القصر. انظر: المستنير: ١/٧٠٢

(٦) انظر: الكامل:ق: ١٥٢.

(٧) المستنير: ٢/٧٠٢

وانفرد الشذائي، عن أبي نشيط عن قالون بذلك، كانفراده في الخمسة الأحرف المتقدمة فيكون لكلّ من خلاّد وابن وردان، وجهان: الإسكان، والإشباع، ويكون لكلّ من ابن ذكوان وابن جمّاز؛وجهان: القصر والإشباع، ويكون لهشام كلّ من الثلاثة[1].

وسكّن ‹الهاء› من ﴿يَرْضَهُ﴾ السوسيّ، واختلف عن الدوريّ وهشام وأبي بكر وابن جمّاز.

فأمّا الدوريّ؛ فروى عنه الإسكان أبو الزعراء من طريق المعدّل، وابن فرح من طريق المطوعي عنه، ومن طريق بكر بن شاذان القطّان، وأبي الحسن الحمّاميّ، عن/زيد، عن ابن فرح، عنه، وهو الذي لم يذكر صاحب "العنوان" سواه، وبه قرأ الدانيّ من طريق ابن فرح، وبه قرأ صاحب "التجريد" على الفارسي، وهي رواية القاسم العلاّف، وعمر بن محمد الكاغدي، كلاهما عن الدوريّ[2].

٣٠٨/١

وروى عنه الصلة، ابن مجاهد عن أبي الزعراء من جميع طرقه[3]، وزيد بن أبي بلال، عن ابن فرح، من غير طريق القطّان، والحمّاميّ، وبه قرأ الدانيّ، على من قرأ، من طريق أبي الزعراء[4]، وهو الذي لم يذكر في "الهداية" و"التبصرة" و"الكافي"[5] و"التلخيص"[6] وسائر المصريِّين و[7]المغاربة عن الدوريّ سواه.

---

(١) انظر: شرح الطيبة: ٦٧-٦٨

(٢) انظر: جامع البيان:٢/ق١٥٢، العنوان:١٦٥

(٣) السبعة: ٥٦٠

(٤) انظر: جامع البيان: ٢/ق١٥٢، المستنير: ٢/٧٦٧

(٥) انظر: التبصرة: ٦٥٨، الكافي: ١٦٣

(٦) المراد "تلخيص العبارات" لابن بلّيمة فهو الذي صرّح بالصلة للدوري، أما "التلخيص" لأبي معشر ففيه التصريح له بالإسكان.

ملاحظة: جاء في تلخيص العبارات: ووصل السوسيّ بالإسكان.اهـ ولعله سبق قلم، صوابه: وقرأ السوسيّ؛إذ لا يتأتى الإسكان مع الصلة. والله أعلم. انظر: التلخيص: ٣٩٠، تلخيص العبارات: ١٤٤

(٧) في المطبوع: (من) بدل (و)

وذكر الوجهين جميعاً عنه أبو القاسم الشاطبي[1] وهو ظاهر "التيسير"[2]، وبه قرأ صاحب "التجريد" على ابن نفيس، وعبد الباقي[3].

وأمّا هشام فروى عنه الإسكان صاحب "التيسير" من قراءته على أبي الفتح، وظاهره أن يكون من طريق ابن عبدان،[4] وتبعه في ذلك الشاطبيّ[5].

وقد كشفتُه من "جامع البيان"، فوجدته قد نصّ على أنه من قراءته على أبي الفتح، عن عبد الباقي بن الحسن الخراساني، عن أبي الحسن بن خليع، عن مسلم بن عبيد الله بن محمد، عن أبيه، عن الحلوانيّ[6]، وليس عبيد الله بن محمد، في طرق "التيسير" ولا "الشاطبية"، وقد قال الدانيّ: إن عبيد الله بن محمد لا يُدرى من هو[7].

وقد تتبّعتُ رواية الإسكان عن هشام، فلم أجدها في غير ما ذكرت؛ سوى ما رواه الهذلي عن زيد[8] وجعفر بن محمد البلخيّ، عن الحلوانيّ، وما رواه الأهوازي عن عبيد الله

---

(١) وذلك في قوله: (إسكان يرضه يمنه لُبْس طَيِّبٍ * بخلفهما.....)

فالطاء رمز للدوري عن أبي عمرو، وحكم له بالخلاف في الإسكان، فيكون له الإسكان من نصّ البيت، وله الصلة؛ لأنه لم يذكره مع من قرأ بالقصر.

انظر: الشاطبية: ١٤، إبراز المعاني: ١/٣١٤-٣١٥

(٢) وعبارته: وأبو شعيب وأبو عمرو -كذا- وغيرهما عن اليزيدي بإسكانها، وقرأت على الفارسي وغيره من طريق أهل العراق بصلتها بواو. اهـ

قوله: (أبو عمرو) خطأ، لعله من الناسخ، صوابه: أبو عمر، بدون واو، وهي كنية الدوريّ.

انظر: التيسير: ١٨٩، الدر النثير: ٤/٢٧٦

(٣) انظر: التجريد: ق ٤٥/أ

(٤) قوله: (وظاهره..) إلخ لأنها هي الطريق التي ذكرها في إسناده. انظر: التيسير: ١٤ و١٨٩

(٥) في قوله: (إسكان يرضه يمنه لُبْس طَيِّبٍ * بخلفهما.....)

فاللام رمز لهشام. انظر: الشاطبية:١٤

(٦) جامع البيان: ١/ق: ٤٧

(٧) لم أقف عليه في جامع البيان فلعله في طبقات القراء، وهو مفقود.

(٨) «زيد و» من (ت)، وكذا هي موجودة في "الكامل"

بن محمد عن هشام[1]، وذكره في "مفردة" ابن عامر، أيضاً عن الأخفش، وعن هبة الله، والداجوني عن هشام، وتبعه على ذلك الطبري في "جامعه"، وكذا ذكره أبو الكرم في ‹هاء› الكناية من "المصباح" عن الأخفش عنه، ولم يذكره له في ‹الزمر›[2]، وليس ذلك كلّه من طرقنا، وفي ثبوته عن الداجوني عندي نظر، ولولا شهرته عن هشام، وصحّته في نفس الأمر لم نذكره.

وروى الاختلاس سائر الرواة، واتفق عليه أئمّة الأمصار، في سائر مؤلّفاتهم، والله تعالى أعلم.

وأمّا أبو بكر، فروى عنه الإسكان، يحيى بن آدم، من طريق أبي حمدون، وهو الذي في "التجريد" عن يحيى بكماله/[3]، وكذا روى ابن خيرون من طريق شعيب، وروى عنه الاختلاس العليمي، وابن آدم من طريق شعيب، سوى ابن خيرون عنه، وذكر الوجهين صاحب "العنوان"[4].

٣٠٩/١

وأمّا ابن جمّاز، فسكّن ‹الهاء› عنه الهاشمي؛ من غير طريق الأشناني، وهو نصّ صاحب "الكامل"[5]، ووصلها ‹بواو› الدوريّ عنه، والأشنانيّ عن الهاشمي، واختلس ضمّة ‹الهاء› نافع وحمزة، ويعقوب، وحفص، واختلف عن ابن ذكوان، وابن وردان، وهشام، وأبي بكر:

فأمّا ابن ذكوان؛ فروى عنه الاختلاس، الصوريّ، والنقاش عن الأخفش، من جميع طرقه إلاّ من طريق الدانيّ، وأبي القاسم ابن الفحّام، وهو الذي لم يذكر[6] في "المبهج" عنه

---

(١) انظر: الكامل:ق١٥٢/ب

(٢) المصباح: ١٣٩٩/٤

(٣) التجريد: ق:٤٥/أ

(٤) العنوان: ١٦٥

(٥) الكامل: ق١٥٢

(٦) في المطبوع «بذكره» وهو خطأ

سواه، وهو الذي نُصَّ[1] في "الإرشادين" و"المستنير" وسائر كتب العراقيين من هذه الطرق، ونَصَّ عليه الحافظ أبو العلاء من طريق ابن الأخرم[2].

وروى عنه الإشباع أبو الحسن بن الأخرم، عن الأخفش، من جميع طرقه سوى "المبهج"، وكذلك روى الدانيّ وابن الفحّام الصقلّي، عنه من سائر طرقهما، وهو الذي لم يذكر صاحب "التذكرة" وابن مهران، وابن سفيان وصاحب "العنوان" وسائر المصريّين، والمغاربة، عنه سواه.

فأمّا ابن وردان، فروى عنه الاختلاس؛ ابن العلاّف، وابن مهران،والخبازي، والورّاق عن أصحابهم عنه، وهو رواية الأهوازي، والرّهاوي، عن أصحابهما عنه، وروى عنه الإشباع ابن هارون[3] الرازي، وهبة الله بن جعفر، والنهروانيّ، عن أصحابهم عنه.

وأمّا هشام، وأبو بكر، فتقدّم ذكر الخلاف عنهما[4].

وأشبع ضمّة الهاء فيها[5] الباقون وهم؛ ابن كثير، والكسائيّ، وخلف، واختلف عن؛ الدوريّ، وابن جمّاز، وابن ذكوان، وابن وردان كما تقدّم.

فيكون لكلّ من؛ الدوريّ وابن جمّاز، وجهان: الإسكان، والإشباع، ويكون لكلّ من هشام وأبي بكر وجهان: الإسكان والاختلاس، ويكون لكل من ابن ذكوان، وابن وردان، وجهان: الاختلاس والإشباع[6].

واختلف عن السوسيّ في إسكان ‹هاء› ﴿يَأْتِهِ﴾ فروى الدانيّ، من جميع طرقه عنه إسكانها، وكذلك ابنا غلبون، وكذلك صاحب "الكافي" و"التلخيص" و"التبصرة"

---

(١) في (ز) «نص في » وسقطت كلمة ‹نصّ› من (س)

(٢) انظر: الإرشاد: ٥٣٠، الكفاية الكبرى: ٥٢٣، المستنير: ٧٦٧/٢، غاية الاختصار: ٣٨٠/١-٣٨١

(٣) في (ز): «مهران» خطأ

(٤) انظر: ص: ٩٦١

(٥) في المطبوع: «فيهما» بالتثنية، تصحيف.

(٦) انظر: شرح الطيبة: ٦٨-٦٩

والشاطبي[1] وسائر المغاربة[2]، وروى عنه الصلة ابن سوار، وابن مهران، وسبط الخياط، والحافظ أبو العلاء/ وكذلك صاحب "الإرشادين" و"العنوان"[3] و"التجريد" و"الكامل" وسائر العراقيين[4]، ونصّ على الوجهين عنه؛ أبو العباس المهدوي في "هدايته"، واختلف عن قالون، وابن وردان، ورويس، في اختلاسها:

١/٣١٠

فأمّا قالون؛ فروى عنه الاختلاس وجهاً واحداً صاحب "التجريد" و"التذكرة" و"التبصرة" و"الكافي" و"التلخيص" وأبو العلاء في "غايته" وسبط الخياط في "كفايته"، وهي طريق صالح بن إدريس، عن أبي نشيط، وطريق ابن مهران، وابن العلاّف، والشذائي، عن ابن بويان، وكذلك رواه أبو أحمد الفرضي من جميع طرقه، وكذا رواه ابن أبي[5] مهران عن الحلوانيّ، من طريق السامريّ، والنقّاش، وبه قرأ الدانيّ على أبي الحسن.

وروى عنه الإشباع وجهاً واحداً صاحب "الهداية" و"الكامل" من جميع طرقنا، وبه قرأ الدانيّ على أبي الفتح، ولم يذكر في "جامع البيان" عن الحلوانيّ سواه، وهي طريق إبراهيم الطبري وغلام الهرّاس، عن ابن بويان، وطريق جعفر بن محمد عن الحلوانيّ، وأطلق الخلاف عنه صاحب "التيسير" والشاطبي ومن تبعهما[6].

---

(١) في قوله: (.............. ويأته لدى طه بالإسكان يجتلا)

فالياء رمز للسوسي.

انظر: التذكرة: ٤٣٢/٢، الكافي:١٦٣، تلخيص العبارات: ١٢١، التبصرة: ٥٩٣، الشاطبية: ١٤

(٢) وهذا يردّ على ما ذكره محقّق "تلخيص العبارات" من أن الدانيّ لم يذكر هذا الحرف، بل الدانيّ رحمه الله ذكره.

انظر: التيسير: ١٥٢، تلخيص العبارات: ١٢١ حاشية (١)

(٣) "العنوان" المطبوع لم يتعرض للكلمة ألبتة، لكن قال المؤلف في "تحفة الإخوان": اتفق القرّاء على إشباع ﴿يأته﴾ في طه. اهـ وذكر في المقدمة أن اللفظ سيكون موافقاً لما في "العنوان".

انظر: تحفة الإخوان في الخلف بين الشاطبية والعنوان: ق٤

(٤) انظر: الغاية:٢١٤، الكامل: ق١٥٢/أ، المستنير: ٦٧٦/٢، الإرشاد: ٤٣٦، غاية الاختصار: ٣٨٣/١

(٥) «أبي» سقطت من المطبوع

(٦) قال الشاطبي: (.... وفي طه بوجهين بجّلا)

والباء رمز لقالون، والمراد من قوله في طه: أي الموضع الذي في طه وهو ﴿ يأته ﴾

==

وأمّا ابن وردان؛ فروى الاختلاس عنه؛ هبة الله بن جعفر، وكذلك ابن العلّاف والورّاق، وابن مهران، عن أصحابهم، عن الفضل، وبه قرأ الخبّازي على زيد في الختمة الأولى، وروى عنه الإشباع؛ النهروانيّ، من جميع طرقه، وابن هارون الرازي كذلك.

وانفرد أبو الحسين الخبّازيّ، في قراءته على زيد؛ في الختمة الثانية، بإسكان الهاء[1].

وأمّا رويس؛ فروى الاختلاس عنه؛ العراقيون قاطبة، لا نعرف بينهم في ذلك خلافاً، وروى الصلة عنه أبو الحسن طاهر بن غلبون، والدانيّ من طريقيه، وأبو القاسم ابن الفحّام فيما أحسب، وسائر المغاربة[2]، وبذلك قرأ الباقون، وهم؛ ابن كثير، وابن عامر، وعاصم وحمزة، والكسائيّ، وخلف، وورش، والدوريّ، وابن جمّاز، وروح.

وقد انفرد ابن مهران عن روح بالاختلاس[3]، فخالف سائر الناس.

فيكون للسوسي وجهان؛ وهما: الإسكان والإشباع، ولكلّ من قالون، وابن وردان، ورويس، وجهان؛ وهما: الاختلاس والإشباع[4].

وسكّن ‹الهاء› من ﴿يَرَهُۥ﴾ في ‹البلد› الداجوني عن هشام، وكذلك روى أبو العزّ في "كفايته"، عن/ ابن عبدان عن الحلوانيّ عنه[5] واختلف في اختلاسه عن يعقوب، وابن وردان:

311/1

فأمّا يعقوب فأطلق الخلاف فيه، عن رويس عنه؛ أبو القاسم الهذلي من جميع طرقه، وروى هبة الله، عن المعدّل، عن روح، اختلاسها، وهو القياس عن يعقوب، وروى الجمهور عنه الإشباع، والوجهان صحيحان عنه، قرأنا بهما، وبهما نأخذ.

وأمّا ابن رودان، فروى عنه الاختلاس؛ هبة الله بن جعفر، من طرقه، وابن العلّاف،

==

انظر: التيسير: ١٥٢، الشاطبية: ١٤

(١) جميع ما ذكره المؤلف عن ختمات الخبازي على زيد، ذكره الهذلي في "الكامل": ق:١٥٢

(٢) انظر: التذكرة: ٤٣٢/٢، مفردة يعقوب للداني: ٤٢

(٣) الغاية: ٢١٤-٢١٥

(٤) انظر: شرح الطيبة: ٦٨-٦٩

(٥) الكفاية الكبرى: ٦١٤

عن ابن شبيب، وابن هارون الرازي، كلاهما عن الفضل، كلّهم عن أصحابهم عنه، وبه قرأ أبو الحسين الخبّازي، على زيد في الختمة الثانية، وروى الصلة عنه النهرواني، والورّاق، وابن مهران، عن أصحابهم عنه، وبه قرأ الخبّازي في الأولى، وبذلك قرأ الباقون.

وسكّن ‹الهاء› في الموضعين من ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾ هشام من جميع طرقه، إلا ما انفرد به الكارزيني، من طريق الحلوانيّ عنه، فيما ذكره في "المبهج" أنه أشبعها[1].

واختلف عن ابن وردان، فروى عنه النهروانيّ الإسكان فيهما، وروى عنه الإشباع، ابن مهران، والورّاق، والخبازي، فيما قرأه في الختمة الأولى، وروى عنه الاختلاس باقي أصحابه، فيكون له فيها ثلاثة أوجه.

واختلف أيضاً عن يعقوب؛ فروى عنه الاختلاس فيهما؛ أبو الحسن طاهر بن غلبون، وأبو عمرو الدانيّ، وغيرهما، وذلك قياس مذهبه[2]، وروى الصلة عنه؛ سبط الخياط في "مبهجه" وأبو العلاء في "غايته"[3]، من جميع طرقهما، وأبو بكر ابن مهران وغيرهم، وروى الوجهين جميعاً بالخلاف عن رويس، فقط؛ أبو القاسم الهذلي في "كامله"، وخَصَّ أبو طاهر ابن سوار وأبو العزّ القلانسيّ، وغيرهما[4] روحاً بالاختلاس، ورويساً بالصّلة، وكلا الوجهين صحيح عن يعقوب.

وقرأ ﴿أَرْجِئهِ﴾ بهمزة ساكنة؛ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، ويعقوب، واختلف عن أبي بكر؛ فروى عنه كذلك أبو حمدون، عن يحيى بن آدم، وكذلك روى نفطويه، عن الصريفيني، عن يحيى؛ فيما قاله سبط الخياط، وانفرد الشذائي بذلك عن أبي نشيط، وقرأ الباقون بغير همز.

---

(١) قال ابن الباذش: قال البلخي وغيره عنه -هشام- بالإسكان، ورواية الحلوانيّ عنه بالاختلاس، وقال: الذي يصح عندي عن الحلوانيّ عن هشام وصلها بواو كالجماعة.

انظر: التيسير: ٢٢٤، المبهج: ٢/٨١٩، الإقناع: ١/ ٥٠٢-٥٠٣

(٢) انظر: التذكرة: ٢/٦٣٦

(٣) الذي صرّح به أبو العلاء يخالف ما ذكره المؤلّف هنا، حيث صرّح - أبو العلاء - أن روحاً يحذف الصلة، ورويساً يبقيها، انظر: غاية الاختصار: ١/٣٨١

(٤) يدخل فيهم أبو العلاء: كما سبق قبل قليل.

وضمّ ‹الهاء› من غير صلة؛ أبو عمرو، ويعقوب، والداجوني عن هشام، وأبو حمدون، ونفطويه، عن الصريفيني؛ كلاهما عن يحيى، عن أبي بكر، وانفرد بذلك/ الشذائي عن أبي نشيط، وضمّها مع الصلة؛ ابن كثير، والحلوانيّ عن هشام، وأسكنها حمزة، وعاصم؛ من غير طريق أبي حمدون، ونفطويه، كما تقدم[1]، وكسر ‹الهاء› الباقون، واختلسها منهم؛ قالون وهبة الله بن جعفر، وابن هارون الرازي؛ كلاهما عن ابنِ وردان، وابنُ ذكوان، إلاّ أنه بالهمز كما تقدم[2].

٣١٢/١

وانفرد عنه أبو الحسين الخبّازي، فيما ذكره الهذلي[3] بالإشباع؛ يعني مع ‹الهمز›، وأحسبه وهمًا؛ فإنّي لا أعلم أحداً قرأ به.

والباقون منهم بالإشباع؛ وهم الكسائي، وخلف، وورش، وابن جمّاز، وابن وردان، من باقي طرقه؛ فيكون فيها ستّ قراءات؛ سوى انفراد الخبازي عن ابن ذكوان.

واختلس كسر ‹الهاء› من ﴿بِيَدِهِ﴾ في المواضع الأربعة، رويس، وأشبعها الباقون.

واختلف عن قالون، وابن وردان، في اختلاس كسرة ‹الهاء› من ﴿تُرْزَقَانِهِ﴾:

فأمّا قالون؛ فروى عنه الاختلاس أبو العزّ القلانسي في "كفايته" وأبو العلاء في "غايته" وغيرهما عن أبي نشيط، ورواه في "المستنير" عن أبي عليّ العطار، من طريق الفرضي، عن أبي نشيط، والطبريّ، عن الحلوانيّ، ورواه في "المبهج" من طريق الشذائي، عن أبي نشيط، ورواه في "التجريد" عن قالون، من قراءته على الفارسيّ؛ يعني من طريق أبي نشيط والحلوانيّ، وروى عنه الصلة سائر الرواة من الطريقين، وهو الذي لم يذكر المغاربة سواه.

وأمّا ابن وردان، فروى عنه الاختلاس؛ أبو بكر محمد بن أحمد بن هارون الرازي، ونصَّ عليه الأستاذ أبو العزّ القلانسي في "إرشاديه"[4]، وروى عنه سائر الرواة الإشباع، وبذلك قرأ الباقون.

---

(١) انظر: ص: ٩٦٥

(٢) انظر: ص: ٩٦٥

(٣) انظر: الكامل: ق:١١٧

(٤) انظر: الإرشاد: ٣٨١

وبقي من المتحرّك الذي قبله متحرك؛ حرف واحد؛ وهو ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ انفرد أبو بكر الخياط، عن الفرضي، من طريق أبي نشيط، عن قالون، فيما حكاه الهمداني عنه، باختلاس ضمّة ‹الهاء›، يعني: حالة الوصل بالبسملة، إذ لا يتأتّى ذلك إلاّ في هذه الحالة، وكذلك ذكره ابن سوار، عن الفرضيّ، وسائرُ الرواة، من جميع الطرق، على الصلة وبذلك قرأ الباقون.

وأمّا ما خرج مما قبله متحرك، وهو قبل ساكن؛ فحرفان؛ في ثلاثة مواضع وهي: ﴿يَأْتِيكُمْ بِهِ انظُرْ كَيْفَ﴾[1] في ‹الأنعام› و﴿لِأَهْلِهِ امْكُثُوا﴾ في ‹طه›[2] و‹القصص›[3]/ فضمّ ‹الهاء› من ﴿بِهِ انظُرْ﴾ الأصبهانيّ عن ورش، وكسرها الباقون، وضمّ ‹الهاء› من ﴿لِأَهْلِهِ امْكُثُوا﴾ حمزة، وكسرها الباقون.

٣١٣/١

وأمّا ما كان مما قبله ساكن، وهو قبل ساكن، فحرف واحد، وهو ﴿عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾[4] في رواية البزي بتشديد ‹التاء› من ﴿تَّلَهَّىٰ﴾، فإنه يُثبت واو الصلة بعد ‹الهاء› قبل ‹التاء›، ولذلك يمدّ لالتقاء الساكنين، كما سيأتي في باب ‹المد› مبيّناً[5]، والله تعالى الموفق.

---

(١) الأنعام: ٤٦

(٢) طه: ١٠

(٣) القصص: ٢٩

(٤) عبس: ١٠

(٥) انظر: ص: ١٠٠٦

باب المد والقصر[1]

والمدّ في هذا الباب عبارة عن زيادة مطٍّ[2] في حرف المدّ، على المدّ الطبيعي، وهو الذي لا تقوم ذات حرف المد دونه.

والقصر: عبارة عن ترك تلك الزيادة، وإبقاء المدّ الطبيعي على حاله وتقدّم ذكر حروف «المد»، وهي الحروف الجوفية:

الألف: ولا تكون إلا ساكنة، ولا يكون قبلها إلا مفتوح.

والواو: الساكنة المضموم ما قبلها.

والياء: الساكنة المكسور ما قبلها.

وتلك الزيادة لا تكون إلا لسبب؛ والسبب إمّا لفظيّ، وإمّا معنويّ، فاللفظي: إمّا همزة، وإمّا سكون[3].

أمّا الهمزة: فإمّا أن تكون قبل نحو ﴿ آدَمُ ﴾[4] و﴿ رَأَى ﴾[5] و﴿ الْإِيمَانِ ﴾[6]

---

(١) وهو من أبواب التجويد المهمة، لما يترتب عليه من إتقان التلاوة، وحسن الأداء، لمن يؤدّيه حق تأديته، فضلاً عن ضبط الطرق والروايات، وعدم الخلط بعضها ببعض، لما يلزم -روايةً- على كل وجه منهما في بعض الأحايين، وسيذكر المؤلّف وصف قراءة النبي ﷺ بأنه كان يمد مداً، وردُّ ابن مسعود لمن قرأ المنفصل بالقصر وتبيينه بأنه لم يقرأ هكذا على النبي ﷺ.

ولا أعلم كتاباً في القراءات خلا من هذا الباب، فقد ذكره كلٌّ من:

السبعة: ١٣٤-١٣٦، التذكرة: ١٠٥-١٠٩، التيسير: ٣٠-٣١، جامع البيان: ١/ق:٧٣-٨٦، التبصرة: ٢٥٦-٢٦٦، الكافي: ١٦-٢٢، التلخيص: ١٦٣-١٦٨، الروضة للمالكي: ٤٦٣-٤٧٣، الإرشاد: ١٨٦-١٨٨، الكامل: ق١٣٦-١٣٧، المستنير: ١/٣٩٤-٣٩٦، المصباح: ٤/١٤٣٩-١٤٦٧، التجريد:ق٩-١٠، الكفاية الكبرى: ٢٠٩-٢١٢، العنوان: ٤٣-٤٤، غاية الاختصار: ١/٢٥٩-٢٦٤، تلخيص العبارات: ٢٥-٢٦، الإقناع: ١/ ٤٦٠-٤٨١

(٢) كذا بالطاء المهملة، وهي بمعنى "مَدًّ" بالدال، انظر: التاج (مط)

(٣) من (ز) وفي البقية (ساكن).

(٤) طه: ١٢١

(٥) النجم: ١٨

(٦) التوبة: ٢٣

و﴿الْخَاطِئِينَ﴾[1] و﴿أُوتِيَ﴾[2] و﴿الْمَوْءُودَةُ﴾[3].

وإمّا أن تكون بعدُ، وهي في ذلك على قسمين:

أحدهما: أن يكون معها في كلمة واحدة، ويسمّى متّصلاً.

والثاني: أن يكون حرف المد آخر كلمة والهمزة أول كلمة أخرى، ويسمّى منفصلاً، فما كان الهمز فيه متقدّماً، سيفرد بالكلام بعد.

فالمتّصل: نحو ﴿أُولَئِكَ﴾[4] ﴿أَولِيَاءُ﴾[5] ﴿يَشَاءُ اللَّهُ﴾[6] ﴿السوأى﴾ ﴿مِنْ سُوءٍ﴾[7] و﴿لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾[8] و﴿يُضِيءُ﴾[9] و﴿سِيئَتْ﴾[10] ونحو ﴿بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾[11] في قراءة من همز.

والمنفصل: نحو ﴿بِمَا أُنزِلَ﴾[12] ﴿يَاأَيُّهَا﴾[13] ﴿قَالُوا آمَنَّا﴾[14] ﴿وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾[15]

---

(1) يوسف: ٢٩

(2) الحاقة: ٢٥

(3) التكوير: ٨

(4) البينة: ٧

(5) الأحقاف: ٣٢

(6) محمد: ٤

(7) آل عمران: ٣٠

(8) آل عمران: ١٧٤

(9) النور: ٣٥

(10) الملك: ٢٧

(11) الأحزاب: ٥٣، والهمز قراءة نافع، انظر: التيسير: ٧٣

(12) المائدة: ٤٨

(13) المزمل: ١

(14) الأعراف: ١٢١

(15) البقرة: ٢٧٥

ونحو ﴿عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ﴾[1] ﴿لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾[2] ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾ عند من وصل الميم أو بين السورتين ﴿فِي أَنفُسِكُمْ﴾[3] ﴿بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ﴾[4] ونحو ﴿اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾[5] عند من أثبت الياء، وسواء أكان حرف المد ثابتاً رسماً، أم ساقطاً منه، ثابتاً لفظاً كما مثلنا به، ووجّه «المدّ» لأجل الهمز، أن/حرف المد خفيّ، والهمز صعب فزيد في الخفي ليتمكّن من النطق بالصعب.

٣١٤/١

وأمّا الساكن: فإمّا أن يكون لازماً، وإما أن يكون عارضاً، وهو في قسميه إمّا مدغم، أو غير مدغم:

فالساكن اللازم المدغَم، نحو ﴿الضَّالِّينَ﴾[6] ﴿دَابَّةٍ﴾[7] ﴿أَالذَّكَرَيْنِ﴾[8] عند من أبدل[9] ﴿وَاللَّذَانِ﴾[10] ﴿هَذَانِ﴾[11] عند من شدد[12]

و﴿تَأْمُرُونَنِي أَعْبُدُ﴾[13] و﴿أَتَعِدَانِنِي﴾ عند من أدغم،[14] ونحو ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا، فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا، فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا﴾ عند حمزة، ونحو ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ عند من أدغم

---

(١) البقرة: ٦

(٢) البينة: ٨

(٣) الذاريات: ٢١

(٤) البقرة: ٢٦

(٥) غافر: ٣٨، وأثبت الياء وصلاً أبو جعفر، وأبو عمرو، وقالون، والأصبهاني عن ورش، وفي الحالين ابن كثير ويعقوب. النشر: ٣٦٦/٢

(٦) الفاتحة: ٧

(٧) الشورى: ٢٩

(٨) الأنعام: ١٤٣

(٩) قوله: (من أبدل) المراد به في ﴿ءالذكرين﴾ فقط، وهو وجه لجميع القراء.

(١٠) النساء: ١٦

(١١) الحج: ١٩

(١٢) وهو ابن كثير، انظر: التيسير: ٩٤-٩٥

(١٣) غافر: ٦٤

(١٤) وهو هشام كما سبق

عن خلاّد ونحو ﴿فَلاَ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ عند رويس، ونحو و﴿الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ عند من أدغمه عن رويس، ونحو ﴿وَلاَ تَيَمَّمُوا﴾ ﴿وَلاَ تَعَاوَنُوا﴾[1] و﴿عَنْهُ تَلَهَّى﴾[2] و﴿كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾[3] و﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾[4] عند البزّي.

والساكن العارض المدغم، نحو ﴿قَالَ لَهُمْ﴾[5] ﴿قَالَ رَبُّكُمْ﴾[6] ﴿يَقُولُ لَهُ﴾[7] ﴿فِيهِ هُدًى﴾ و﴿يُرِيدُ ظُلْمًا﴾[8] ﴿فَلاَ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا، فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا﴾ عند أبي عمرو إذا أدغم[9].

والساكن اللازم غير المدغم؛ نحو ﴿لام، ميم، صاد، نون﴾ من فواتح السور، ونحو ﴿وَمَحْيَايْ﴾[10] في قراءة من سكّن الياء، ونحو ﴿اللاي﴾ في قراءة من أبدل الهمزة ياء ساكنة، ونحو ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ﴾[11] و﴿أَأَشْفَقْتُمْ﴾[12] عند من أبدل الهمزة الثانية ألفاً، ونحو

---

(1) المائدة: ٢

(2) عبس: ١٠

(3) آل عمران: ١٤٣ وكتب في المطبوع: (كنتم مؤمنون) وهو خطأ إذ لا إدغام فيها للبزي.

(4) الواقعة: ٦٥

(5) الشعراء: ١٧٧

(6) الشعراء: ٢٦

(7) البقرة: ١١٧

(8) آل عمران: ١٠٨

(9) كتب في حاشية (ك): (﴿والصافات صفاً﴾ عند حمزة نظير الساكن اللازم، إذ ليس له إلا الإدغام، وعند أبي عمرو نظير الساكن العارض، إذ له وجهان: الإظهار والإدغام، هذا ما خطر ببالي و لم نذكر فيه شيئاً من شيخنا... وقت القراءة.) اهـ.

(10) الأنعام: ١٦٢ ، وسكّنها نافع باختلاف عن الأزرق عن ورش، وأبو جعفر. انظر: النشر: ٢٦٧/٢

(11) البقرة: ٦

(12) المجادلة: ١٣

﴿هَـٰٓؤُلَآءِ إِنْ كُنتُمْ﴾[1] ﴿جَآءَ أَمْرُنَا﴾[2] عند من أبدل الهمـــزة الثانيـــة المفتوحـــة ألفـــًا، والمكسورة ياء[3].

والساكن العارض غير المدغم، نحو ﴿الرَّحْمَـــــنِ﴾[4] و﴿الْمِهَادُ﴾[5] و﴿الْعِبَـــادِ﴾[6] و﴿الدِّينَ﴾[7] و﴿نَسْتَعِينُ﴾[8] و﴿يُوقِنُونَ﴾[9] و﴿الْكُفُّـــورِ﴾[10] ونحـــو ﴿وَبِـئْرٍ﴾[11] و﴿الذِّئْبُ﴾[12] و﴿الضَّأْنِ﴾[13] عند من أبدل الهمزة، وذلك حالة الوقف بالســـكون، أو بالإشمام فيما يصح فيه، ووجّه المدّ للساكن التمكن من الجمع بينهما، فكأنه قـــام مقـــام حركة.

وقد أجمع الأئمّة على مدّ نوعي ‹المتّصل› و‹ذي الساكن اللازم›، وإن اختلفـــت آراء أهل الأداء أو آراء بعضهم في قدر ذلك المد على ما سنبينه مع إجماعهم على أنه لا يجـــوز فيهما، ولا في واحد منهما، القصر، واختلفوا في مدّ النوعين الآخرين وهما: ‹المنفصـــل›، و‹ذو الساكن العارض›، وفي قصرهما، والقائلون بمدّهما؛ اختلفوا أيضاً في قدر ذلك المـــدّ كما سنوضحه.

---

(١) البقرة: ٣١

(٢) هود: ٤٠

(٣) انظر ص: ١٠٨٠

(٤) الملك: ٣

(٥) البقرة: ٢٠٦

(٦) غافر: ٤٨

(٧) البينة: ٥

(٨) الفاتحة: ٥

(٩) لقمان: ٤

(١٠) سبأ: ١٧

(١١) الحج: ٤٥

(١٢) يوسف: ١٣

(١٣) الأنعام: ١٤٣

فأما المتصل: فاتفق أئمة الأداء من أهل العراق؛ إلا القليل منهم، وكثير من المغاربة على مدّه قدراً واحداً / مشبعاً، من غير إفحاش، ولا خروج عن منهاج العربية؛ نصّ على ذلك أبو الفتح ابن شيطا، وأبو طاهر ابن سوار، وأبو العزّ القلانسي، وأبو محمد سبط الخياط وأبو عليّ البغدادي، وأبو معشر الطبري، وأبو محمد مكّي بن أبي طالب، وأبو العباس المهدوي، والحافظ أبو العلاء الهمداني، وغيرهم.

٣١٥/١

حتى بالغ أبو القاسم الهذليّ في تقرير ذلك رادّاً على أبي نصر العراقي[1]، حيث ذكر تفاوت المراتب في مدّه، فقال ما نصّه: وقد ذكر العراقيّ، أن الاختلاف في مدّ كلمة واحدة، كالاختلاف في مدّ كلمتين، قال: و لم أسمع هذا لغيره، وطالما مارست الكتب

---

(١) كذا ذكر المؤلّف هنا، وفي "غايته" ردَّ الهذلي على العراقي، وحكايته عن نفسه -المؤلف- أنه لم يجد ما ذكر عن العراقي، حيث قال في ترجمة العراقي:... وهو الذي حكى عنه الهذلي؛ أن الاختلاف في مدّ المتصل كالاختلاف في المنفصل، وأنكر ذلك عليه....قال: وأخذ أبو شامة ذلك بالتسليم فحكى فيه الخلاف وقلده غيره وتوسط الناس في ذلك، حتى وقفت أنا على كلام العراقيّ في المدّ، فلم أجده حكى سوى اختلاف المراتب و لم يحك القصر ألبتة، وهذا؛ فهو بالنسبة للعراقيين غريب؛ لأنهم قاطبة لم يرووا في المتصل سوى المدّ مرتبة واحدة، كالمدّ اللازم عندنا، فليعلم ذلك، فهو موضح اهـ بنصه.

ويحتمل عند البحث أن الهذلي يقصد الردّ على شيخه أبي عليّ المالكي صاحب "الروضة"، لا شيخه أبا نصر، لوجوه:

أ- إن الهذلي قال: ‹العراقي› فقط، و لم يذكر اسماً أو كنية، وقد تكرّر هذا معه في "الكامل" كثيراً.

ب- إن أبا عليّ، صرح بالاختلاف أو الخلاف في ‹المتصل› فقال: وقد ذهب غير أصحابنا في هذا النوع -المتصل- أنه مختلف في مدّه وقصره. اهـ

ج- أن العراقي -كما صرح المؤلّف- لم يذكر سوى الاختلاف في المراتب، ويبعد -حسب رأي البحث- أن تخون دلائلُ ألفاظه فَهْم الهذلي، وهو المطّلع الممارس للكتب والعلماء، حتى قال عنه ابن ماكولا: كان يدرس علم النحو، ويفهم الكلام. اهـ

د- أن وصف الهذلي لصاحب هذا القول بـ: العراقي، ربما يكون من باب التدليس احتراماً لشيخه، فهو بغدادي، ونهاية الأمر، عراقي.

هـ - نسب الصفراوي ترك زيادة المدّ المتصل وأنه يعامل كالمنفصل إلى ‹المالكي› في "روضته".

و- لو فسرت كلمة ‹أسمع› على الحقيقة، لا المجاز، فإنما لا تنطبق إلا على المالكي، أما العراقي فلا. والله أعلم.

انظر: غاية النهاية: ٣١١/٢-٣١٢، الروضة للمالكي: ٤٦٥، التقريب والبيان: ٧٢/١

والعلماء، فلم أجد أحداً يجعل مدّ الكلمة الواحدة، كمدّ الكلمتين، إلا العراقيّ، بل فصلوا بينهما.[1] انتهى.

ولـمّا وقف أبو شامة رحمه الله على كلام الهذليّ رحمه الله، ظنّ أنه يعني أن في المتصل قصراً، فقال في "شرحه": ومنهم من أجرى فيه الخلاف المذكور في كلمتين[2].

ثمّ نقل ذلك عن حكاية الهذلي، عن العراقيّ، وهذا شيء لم يقصده الهذلي، ولا ذكره العراقي[3]، وإنما ذكر العراقيُّ التفاوتَ في مدّه فقط.

وقد رأيت كلامه في كتابه "الإشارة في القراءات العشر" وكلام ابنه عبد الحميد في مختصرها "البشارة"، فرأيته ذكر مراتب المدّ في ‹المتصل› و‹المنفصل› ثلاثة: طولي، ووسطي، ودون ذلك، ثم ذكر التفرقة بين ما هو من كلمة فيمدّ، وما هو من كلمتين فيقصر، قال: وهو مذهب أهل الحجاز؛ غير ورش، وسهل، ويعقوب، واختلف عن أبي عمرو، وهذا نصّ فيما قلناه.

فوجب أن لا يعتقد أن قصر المتصل جائز عند أحد من القراء، وقد تتبعته فلم أجده[4] في قراءة صحيحة، ولا شاذة، بل رأيت النصَّ بمدّه، ورد عن ابن مسعود ﷺ، يرفعه إلى النبي ﷺ فيما أخبرني الحسن بن أحمد[5] الصالحي، فيما قرئ عليه وشافهني به عن عليّ بن أحمد المقدسي، أخبرنا محمد بن أبي زيد الكرّاني[6] في كتابه، أخبرنا محمود بن إسماعيل

---

(١) الكامل: ق ١٣٦/أ

(٢) إبراز المعاني: ٣٢١/١

(٣) إن صح أن المراد بالعراقي هو منصور بن أحمد، فيحتمل أنه ذكر ذلك في كتابه الآخر "علل القراءات" فهو مظنة لذلك، والله أعلم.

(٤) قوله: ‹أجده›؛ إن كان الضمير عائداً على الجواز، فصحيح مسلّم به، إذ لم يُجِز أحد قصر المتصل، وإن كان عائداً على وجود القول بقصره؛ بغض النظر عن جوازه أو عدمه، ففيه نظر، حيث إن المالكيّ والداني والصفراوي قد حَكَوه، ولكنهم اتفقوا على عدم صحته، بل نصوا على شذوذه.

انظر: الروضة: ٤٦٥، جامع البيان: ق: ٧٤أ، التقريب والبيان: ٧٢/١

(٥) في ‹ت› وكذا المطبوع «محمد» وهو خطأ.

(٦) هو: الأصبهاني، الشيخ الصدوق، مسند أصبهان، عاش مائة سنة، توفي سنة ٥٩٧ هـ

==

الصيرفي،[1] أخبرنا أحمد بن محمد بن الحسين الأصبهانيّ،[2] أخبرنا سليمان بن أحمد الحافظ[3]، ثنا محمد بن علي الصايغ[4] المكي، ثنا سعيد بن منصور، ثنا شهاب بن خِراش،[5] حدثني مسعود بن يزيد الكندي[6]، قال: كان ابن مسعود يقرئ رجلاً، فقرأ الرجل ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ / لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾[7] مرسلة[8]، فقال ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقال: كيف أقرأكها يا أبا عبد الرحمن؟ فقال أقرأنيها: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾، فمُدّوها.

٣١٦/١

هذا حديث جليل، حجّة ونصّ في هذا الباب، رجال إسناده ثقات، رواه الطبراني في "معجمه الكبير"[9].

==

والكرّاني: بفتح الكاف وتشديد الراء، محلة بأصبهان.

انظر: التكملة: ٤٠٠/١، السير: ٣٦٣/٢١، الشذرات: ٣٢٢/٤

(١) ابن محمد، حدث عن أبي الحسن بالمعجم الكبير للطبراني، توفي سنة ٥١٤ هـ.

انظر: التحبير: ٢٧٥/٢-٢٧٧، التقييد: ٢٤٥/٢، السير: ٤٢٨/١٩-٤٣٠

(٢) هو: ابن فاذ شاه، التّانيّ، كثير السماع من الطبراني، كان ينتحل الاعتزال والتشيع، توفي سنة ٤٣٣ هـ

والتّاني: بالمثناة الفوقية، نسبة لصاحب الضياع والعقار.

انظر: التقييد: ١٩٨/١-١٩٩، السير: ٥١٥/١٧-٥١٦، الشذرات: ٢٥٠/٣

(٣) هو الإمام الطبراني.

(٤) ابن زيد، أبو عبد الله، المكي، سمع الكثير مع الصدق والفهم، وسعة الرواية، توفي بمكة سنة ٢٩١ هـ.

انظر: تذكرة الحفاظ: ٦٥٩/٢، السير: ٤٢٨/١٣-٤٢٩

(٥) ابن حوشب، أبو الصلت، الإمام، القدوة، حدّث عن عمرو بن مرة وغيره، وحدّث عنه ابن مهدي وغيره، توفي سنة ١٨٠ هـ.

انظر: تاريخ ابن معين: ٢٥٨، الجرح والتعديل: ٣٦٢/٤، السير: ٢٨٤/٨-٢٨٦

(٦) لم أعرفه.

(٧) التوبة: ٦٠

(٨) علّق عليها في حاشية (س): أي غير ممدودة.

(٩) المعجم الكبير: ١٤٨/٩ وفيه «فمدّدَها» بدل «فمدوها» وانظر: المجمع: ١٥٥/٧ وقال: ورجاله رجال الصحيح.

وذهب الآخرون مع من قدمنا ذكره[1] آنفاً إلى تفاضل مراتب المدّ فيه، كتفاضلها عندهم في ‹المنفصل›، واختلفوا على كم مرتبة هو ؟

فذهب أبو الحسن طاهر بن غلبون، والحافظ أبو عمرو الداني، وأبو عليّ الحسن بن بليمة، وأبو جعفر ابن الباذش، وغيرهم؛ إلى أنه على[2] أربع مراتب: إشباع، ثم دون ذلك، ثم دونه، ثم دونه؛ وليس بعد هذه المرتبة إلا ‹القَصْر›، وهو ترك المدّ العرضي.

وظاهر كلام "التيسير" أن بينهما مرتبة أخرى، وأقرأني بذلك بعض شيوخنا، عملاً بظاهر لفظه، وليس ذلك بصحيح، بل لا يصحّ أن يؤخذ من طريقه؛ إلاّ بأربع مراتب، كما نصَّ عليه صاحب "التيسير" في غيره.

فقال في "المفردات" من تأليفه: إنه قرأ للسوسي، وابن كثير، بقصر ‹المنفصل› وبمدّ متوسط في ‹المتصل›، وأنه قرأ عن الدوريّ، وقالون؛ على جميع شيوخه، بمدّ متوسط في ‹المتصل›، لم يختلف عليه في ذلك، قال: وإنما اختلف أصحابنا عنهما في ‹المنفصل›[3].

وكذا ذكره في "جامعه" وزاد فيه[4] في ‹المتصل› و‹المنفصل› جميعاً مرتبة خامسة هي أطول من الأولى، لمن سكت على الساكن قبل الهمزة، وذلك من رواية أبي بكر، طريق الشمّوني عن الأعشى عنه، ومن رواية حفص، طريق الأشناني، عن أصحابه عنه، ومن غير رواية خلاّد عن حمزة، ومن رواية قتيبة عن الكسائيّ؛[5] لأنّ هؤلاء إذا مدّوا المدّ المشبع على قدر المرتبة الأولى، يزيدون[6] التمكين الذي هو قدر زمن السكت، وهذه المرتبة تجري لكل من روى ‹السكت› على المدّ، وأشبع، كما سيأتي .

---

(١) في (ز) و(س): «سأذكره»

(٢) «على» سقطت من المطبوع

(٣) المفردات: ٣٣، ٦١، ١٢١ -١٢٢

(٤) «فيه» سقطت من المطبوع.

(٥) انظر: جامع البيان: ١/ق:٧٦

(٦) تصحفت في المطبوع بالراء المهملة.

وذهب الإمام أبو بكر بن مهران في "البسيط"[1]، وأبو القاسم بن الفحّام، والأستاذ أبو عليّ الأهوازي، وأبو نصر العراقي وابنه عبد الحميد، وأبو الفخر الجاجاني، وغيرهم إلى أن مراتبه ثلاث: وسطي، وفوقها،/ ودونها؛ فأسقطوا المرتبة العليا، حتى قدّره ابن مهران بألفين، ثم بثلاثة، ثم بأربعة. ٣١٧/١

وذهب الأستاذ أبو بكر ابن مجاهد، وأبو القاسم الطرسوسي، وأبو الطاهر ابن خلف، وغيرهم؛ إلى أنه على مرتبتين: طولي، ووسطي، فأسقطوا الدنيا وما فوق الوسطى، وسيأتي تعيين قدر المرتبة في ‹المنفصل›.

وقد ورد عن خلف، عن سُلَيم، أنه قال: أطول المدّ عند حمزة؛ المفتوحُ نحو ﴿تِلْقَاءَ أَصْحَابِ﴾[2] و﴿جَاءَ أَحَدَهُمْ﴾[3] و﴿يَاأَيُّهَا﴾[4] قال: والمدّ الذي دون ذلك ﴿خَائِفِينَ﴾[5] ﴿وَالْمَلَائِكَةُ﴾[6] ﴿يَابَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[7] قال: وأقصر المدّ ﴿أُولَٰئِكَ﴾[8].

وليس العمل على ذلك عند أحد من الأئمة، بل المأخوذ به عند أئمّة الأمصار، في سائر الأعصار، خلافه، إذ النظر يردّه، والقياس[9] يأباه، والنقل المتواتر يخالفه، ولا فرق

---

(١) "البسيط" ليس من مصادره في الطرق، ولم يذكر الغاية لأنه ليس فيها باب المدّ والقصر، والله أعلم.

(٢) الأعراف: ٤٧

(٣) المؤمنون: ٩٩

(٤) المزمل: ١ قال حمزة: هو -يا أيها- في موضع ألفين. اهـ وأنكر الشذائي قوله هذا وقال: لا معنى له. انظر: الإقناع: ١/٤٦١-٤٦٢

(٥) البقرة: ١١٤

(٦) الشورى: ٥

(٧) البقرة: ٤٠

(٨) البينة: ٧، ذكر هذه الرواية عن حمزة؛ بعض المصنفين بأسانيدهم كالشهرزوري، والهذلي، والداني، وابن الباذش، وذكرها ابن مجاهد، عن خلف مباشرة، بدون سند، وعلّق عليها ابن الباذش بقوله: وهذه الحكاية غير مفهومة.اهـ

انظر: السبعة: ١٣٥، جامع البيان: ١/ق: ٧٤، الكامل: ٢٧٤، المصباح: ٤/١٤٥١-١٤٥٢، الإقناع: ١/٤٦١-٤٦٢

(٩) كتب في حاشية (ك): قلت: في قول الشيخ: والقياس يأباه، نظر، إذ لو ثبت صحة السند، له وجه في القياس وهو أن ﴿أولئك﴾ أكثر استعمالاً من ﴿الخائفين﴾ والله أعلم. كتبه جلال العالي، نقلته من خطه. اهـ

بين ﴿أُولَئِكَ﴾ و﴿خَائِفِين﴾ فإنّ الهمزنتة فيهما بعد الألف مكسورة.

وأما المدّ للساكن اللازم في قسميه، ويقال له أيضاً ‹المدّ اللازم›، إمّا على تقدير حذف مضاف، أو لكونه يلزم في كل قراءة على قدر واحد، ويقال له أيضًا ‹مدّ العدل›[1]؛ لأنه يعدل حركة، فإن القرّاء مجمعون على مدّه مشبعاً؛ قدراً واحداً من غير إفراط، لا أعلم بينهم في ذلك خلافاً؛ سلفاً ولا خلفاً، إلاّ ما ذكره الأستاذ أبو الفخر؛ حامد بن عليّ بن حسنويه، الجاجانيّ في كتابه "حلية القراء" نصّاً عن أبي بكر ابن مهران، حيث قال: والقراء مختلفون في مقداره، فالمحققون يمدّون عليه قدر أربع ألفات، ومنهم من يمدّ على قدر ثلاث ألفات، والحادرون يمدّون عليه ألفين؛ إحداهما الألف التي بعد المتحرك، والثانية المدّة التي أدخلت بين الساكنين لتعدل، ثم قال الجاجاني: وعليه، يعني وعلى المرتبة الدنيا، قولُ أبي مزاحم الخاقاني[2] في قصيدته:

وإن حرف مدّ[3] كان من قبل مدغم * كآخر ما في الحمد فامدده واستجْرْ[4]

مددت لأن الساكِنَين تلاقيا * فصار كتحريك كذا قال ذو الخُبْر[5]

قلت: وظاهر عبارة صاحب "التجريد" أيضاً؛ أن المراتب تتفاوت فيه[6] كتفاوتهما/ في ‹المتصل›، وفحوى[7] كلام أبي علي[8] الحسن بن بلّيمة في "تلخيصه" تعطيه، والآخرون[9] ٣١٨/١

---

(١) انظر: المصباح: ١٤٥٣/٤، الإيضاح: ١٣٠أ نقلاً عن المصباح حاشية (٥)

(٢) موسى بن عبيد الله بن يحيى، البغدادي، مقرئ مجوّد، محدّث، ثقة، سنّي، أخذ القراءة عن الحسن بن عبد الوهاب، ومحمد بن الفرج عن الدوري عن الكسائيّ، وإدريس وغيرهم، قرأ عليه الشذائي والشنبوذي وغيرهما، قيل هو أول من ألّف في التجويد، توفي سنة ٣٢٥ هـ. غاية النهاية: ٣٢٠/٢-٣٢١

(٣) في القصيدة: (حرف لين مدغم)

(٤) في (ت) «استحر» بالحاء المهملة. وهو تصحيف

(٥) انظر: قصيدتان في التجويد: ٢٦-٢٧

(٦) «فيه» سقطت من المطبوع

(٧) فحوى الكلام وفحواؤه: معناه ومذهبه، وهو عند الأصوليين ما يسمّى بمفهوم الموافقة بقسميه الأوْلى والمساوي. انظر: أساس اللغة والتاج (فحا)، نشر البنود على مراقي السعود: ٨٩/١-٩٠

(٨) «علي» سقطت من المطبوع.

(٩) في (ت) «الآخذون» بالذال المعجمة، ولعلها مرجوحة.

من الأئمة بالأمصار على خلافه.

نعم؛ اختلفت آراء أهل الأداء من أئمتنا، في تعيين هذا القدر المجمع عليه؛ فالمحقّقون منهم على أنه الإشباع، والأكثرون على إطلاق تمكين المدّ فيه. وقال بعضهم: هو دون ما مُدَّ للهمز، كما أشار إليه الأستاذ العلاّمة أبو الحسن السخاويّ في قصيدته بقوله:

والمدّ من قبل المسكّن دون ما * قد مدّ للهمزات باستيقان[1]

يعني: أنه دون أعلى المراتب، وفوق التوسط، وكلّ ذلك قريب.

ثم اختلفوا أيضاً في تفاضل بعض؛ ذلك على بعض فذهب كثير إلى أن مدَّ المدّغم منه، أشبع تمكيناً من المظهر؛ من أجل الإدغام، لاتصال الصوت فيه، وانقطاعه في المظهر، فعلى هذا يزاد إشباع ‹لام› على إشباع ‹ميم› من أجل الإدغام، وكذلك ﴿دَآبَّةٌ﴾ بالنسبة إلى ﴿مَحْيَايْ﴾ عند من أسكن، وينقص عند هؤلاء ‹صاد ذكر›، و‹سين ميم›، و ‹نون والقلم› عند من أظهر، بالنسبة إلى من أدغم، وهذا قول أبي حاتم السجستانيّ، ذكره في كتابه[2]، ومذهب ابن مجاهد، فيما رواه عنه أبو بكر الشذائي، ومكّي بن أبي طالب، وأبي عبد الله بن شريح، وقَبِلَه الحافظ أبو عمرو الداني وجوّده، وقال: به كان يقول شيخنا الحسن بن سليمان، يعني الأنطاكيّ، وقال: وإياه كان يختار[3].

وذهب بعضهم إلى عكس ذلك، وهو أن المدّ في غير المدّغم، فوق المدّغم، وقال: لأن المدّغم يتحصّن ويقوى بالحرف المدّغم فيه بحركته، فكأنّ الحركة في المدّغم فيه حاصلة في المدّغم، فقوي بتلك الحركة، وإن كان الإدغام يخفي الحرف، ذكره أبو العز في "كفايته"[4].

وذهب الجمهور إلى التسوية بين مدّ المدّغم، والمظهر، في ذلك كله، إذ الموجب للمدّ

---

(١) قصيدتان في التجويد: ٥٤

(٢) نسبه إليه الداني في جامع البيان: ١/ق: ٨٦أ

(٣) جامع البيان: ١/ ق: ٨٦ب.

(٤) لم أقف عليه في الكفاية الكبرى.

هو التقاء الساكنين؛ والتقاؤهما موجود، فلا معنى للتفضيل بين ذلك، وهذا الذي عليه جمهور أئمّة العراقيين قاطبة، ولا يعرف نصّ عن أحد من مؤلّفيهم باختيار خلافه.

قال الداني: وهذا[١] مذهب أكثر شيوخنا، وبه قرأت على أكثر[٢] أصحابنا البغداديين، والمصريين، قال: وإليه كان / يذهب محمد بن علي، يعني الأذفوي وعلي بن بشر يعني الأنطاكي نزيل الأندلس[٣]. ٣١٩/١

وأمّا المنفصل: ويقال له أيضاً مدّ ‹البسط›؛[٤] لأنه يبسط بين الكلمتين، ويقال مد ‹الفصل›[٥]؛ لأنه يفصل بين الكلمتين، ويقال له ‹الاعتبار›؛ لاعتبار الكلمتين من كلمة، ويقال مدّ ‹حرف لحرف›، أي مدّ كلمة لكلمة، ويقال المدّ ‹الجائز›، من أجل الخلاف في مدّه وقصره.

وقد اختلفت العبارات في مقدار مدّه؛ اختلافاً لا يمكن ضبطه، ولا يصحّ جمعه، فقلّ من ذكر مرتبة لقارئ، إلا وذكر غيره لذلك القارئ ما فوقها أو ما دونها، وها أنا أذكر ما جنحوا إليه، وأثبت ما يمكن ضبطه من ذلك.

فأمّا ابن مجاهد، والطرسوسي، وأبو الطاهر ابن خلف، وكثير من العراقيين؛ كأبي طاهر بن سوار، وأبي الحسن ابن فارس، وابن خيرون، وغيرهم، فلم يذكروا فيه، مِن سوى القصر غير مرتبتين؛ طولى، ووسطى.

وذكر أبو القاسم ابن الفحّام الصقلّي، ثلاث مراتب غير القصر وهي، التوسط، وفوقه قليلاً، وفوقه، ولم يذكر ما بين التوسط والقصر، وكذا ذكر صاحب "الوجيز" أنها ثلاث

---

(١) في (س): «وهو» ويخالف ما في جامع البيان.

(٢) أكثر: «ليست في "جامع البيان"، وإذا لم تكن سقطت من الناسخ، فالمعنى جدّ مختلف.

انظر: جامع البيان: ١/٨٦ب

(٣) قال الداني في إثره: والوجهان جيدان. اهـ جامع البيان: ١/٨٦ب

(٤) انظر: القواعد والإشارات: ٤٣

(٥) انظر: المصباح: ٤/١٤٥٥

مراتب[1]، إلاّ أنه أسقط العليا؛ فذكر ما فوق القصر، وفوقه؛ وهو التوسط، وفوقه، وتبعه على ذلك ابن مهران، والعراقيّ، وابنه، وغيرهم، وكذا ذكر أبو الفتح بن شيطا؛ ولكنه أسقط ما دون العليا؛ فذكر القصر، وفوقه، والتوسط، والطولي، فكلّ هؤلاء ذكر ثلاث مراتب، سوى القصر، واختلفوا في تعيينها.

وذكر أبو عمرو الداني في "تيسيره" ومكّي في "تبصرته" وصاحب "الكافي" و"الهادي" و"الهداية" و"تلخيص العبارات" وأكثر المغاربة، وسبط الخياط في "مبهجه" وأبو عليّ المالكي في "روضته" وبعض المشارقة أنها أربعة، وهي: ما فوق القصر، وفوقه؛ وهو التوسط، وفوقه، والإشباع، وكذا ذكر أبو معشر الطبريّ؛ إلاّ أنه لم يذكر القصر المحض، كما فعل صاحبه الهذلي، كما سيأتي.

وذكرها الحافظ أبو عمرو الداني في "جامع البيان" خمس مراتب سوى القصر، فزاد مرتبة سادسة فوق الطولي التي ذكرها في "التيسير"، وكذا ذكر الحافظ أبو العلاء/ الهمداني في "غايته" وتبعهما في ذلك أبو القاسم الهذلي في "كامله" وزاد مرتبة سابعة، وهي إفراط، وقدّرها ست ألفات؛ انفرد بذلك عن ورش، وعزا ذلك إلى ابن نفيس، وابن سفيان، وابن غلبون والحدّاد؛ يعني إسماعيل بن عمرو، وقد وَهم عليهم في ذلك، ولم يذكر القصر فيه ألبتة عن أحد من القراء، واتفق هو وأبو معشر الطبري على ذلك، وظاهر عبارتهما أنه لا يجوز قصر المنفصل ألبتة، وأنه عندهما كالمتّصل في "التيسير"[2] والله أعلم.

٣٢٠/١

وزاد أبو علي[3] الأهوازي، مرتبة ثامنة دون القصر، وهي البتر، عن الحلوانيّ، والهاشمي، كلاهما عن القوّاس عن ابن كثير، في جميع ما كان من كلمتين، قال: والبترُ هو حذف الألف، والواو، والياء من سائرهنّ، قال: واستثنى الحلواني، عن القوّاس؛ الألف،

---

(١) من (ت) فقط

(٢) تصحفت في (س) إلى «التفسير» بالفاء.

(٣) «عليّ» سقطت من المطبوع.

ومدّها مدّاً وسطاً، في ثلاث كلمات لا غير، قوله تعالى ﴿يَاآدَمُ﴾[1] حيث كان و﴿يَاأُخْتَ هَارُونَ﴾[2] و﴿يَاأَيُّهَا﴾[3] حيث كان، وباقي الباب بالبتر.

قلت: استثناء الحلوانيّ هذه الكلم، ليس لكونها منفصلة، وإنما كان الحلوانيّ يتوهم أنها من ‹المتصل›؛ من حيث إنها اتصلت رسماً، فمثل في "جامعه" ‹المتصل› ب‹السَّمَاءِ›، و‹مَاءً›، و‹نِدَاءً›، و‹يَاأُخْتَ هَارُونَ›، و‹يَاأَيُّهَا›، و‹يَاآدَمُ› قال الداني: وقد غلط في ذلك[4].

قلت: وليس البتر مما انفرد به الأهوازيّ، فقد حكاه أيضاً[5] الحافظ أبو عمرو الداني من رواية القوّاس، عن الخزاعيّ، عن الهاشميّ، عنه، وعن الحلواني، ومن رواية قنبل، عن ابن شنبوذ، عنه، ثم قال الداني: وهذا مكروه[6] قبيح، لا يعمل عليه، ولا يؤخذ به، إذ هو لحن لا يجوز بوجه، ولا تحلّ القراءة به، قال: ولعلّهم أرادوا حذف الزيادة لحرف المدّ وإسقاطها، فعبّروا عن ذلك بحذف حرف المدّ وإسقاطه، مجازاً[7].

قلت: ومما يدلّ على أنهم أرادوا حذف الزيادة، كما قال الداني، قولُ الحلوانيّ فيما رواه الأهوازيّ عنه، عن القوّاس حيث استثنى الكلم الثلاث، ومدّها مدّاً وسطاً، كما قدمنا والله أعلم.

وها أنا أذكر كلاً من هذه المراتب على التعيين، ومذاهب أهل الأداء فيها، لكلّ من

---

(١) من مواضعه البقرة: ٣٣

(٢) مريم: ٢٨

(٣) المزمل: ١

(٤) جامع البيان: ١/٧٦أ

(٥) «أيضاً» سقطت من المطبوع.

(٦) في (ك) «منكر»

(٧) نقل ابن الباذش كلام الداني بواسطة ابن نجاح ثم قال: قال لي أبي ﷺ: يعني بالبتر حذف المدّ الذي تجلبه الهمزة، وليس يعني المدّ الذي كان في الألف قبل مجيء الهمزة؛ لأن ذلك لا يبتر، من قِبَل أن الهمزة إنما توجب الزيادة في المدّ، ولا تجلب نقصه ولا إزالته. اهـ.

انظر: جامع البيان: ١/ق٧٦أ، الإقناع: ١/٤٦٧-٤٦٨

أئمة القرّاء ورواتهم، منبّهاً على الأولى من ذلك، ثم أذكر النصوص؛ ليأخذ المتقن بما هو أقرب، ويرتفع[1] عن التقليد إلى الأصوب. والله المستعان./

٣٢١/١

فالمرتبة الأولى: قصر المنفصل؛ وهي حذف المدّ العرضيّ، وإبقاء ذات حرف المدّ على ما فيها، من غير زيادة، وذلك هو القصر المحض، وهي لأبي جعفر، وابن كثير، بكمالهما من جميع ما علمناه ورويناه من الكتب والطرق، حسبما تضمنّه كتابنا، سوى "تلخيص" أبي معشر و"كامل" الهذلي، فإن عبارتهما تقتضي الزيادة له[2] على القصر المحض، كما سيأتي نصّهما[3]، واختلف عن قالون، والأصبهانيّ؛ عن ورش، وعن أبي عمرو، من روايتيه، وعن يعقوب، وعن هشام؛ من طريق الحلواني، وعن حفص؛ من طريق عمرو[4].

أمّا قالون فقطع له بالقصر؛ أبو بكر ابن مجاهد، وأبو بكر ابن مهران، وأبو طاهر ابن سوار، وأبو عليّ البغدادي، وأبو العزّ في "إرشاديه"، من جميع طرقه، وكذلك ابن فارس في "جامعه" والأهوازيّ في "وجيزه" وسبط الخياط في "مبهجه" من طريقيه، وابن خيرون في "كتابيه"[5]، وجمهور العراقيين، وكذلك أبو القاسم الطرسوسي، وأبو الطاهر ابن خلف وبعض المغاربة[6]، وقطع له به من طريق الحلواني ابن الفحّام صاحب "التجريد" ومكّي صاحب "التبصرة" والمهدوي صاحب "الهداية" وابن بلّيمة في "تلخيصه" وكثير من المؤلّفين كابني غلبون، والصفراويّ، وهو أحد الوجهين في "التيسير" و"الشاطبية"[7] وبه قرأ الداني

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى: «يرجع»

(٢) في حاشية (ك): أي للمد الطبيعي، اهـ.

(٣) انظر ص: ٩٨٥

(٤) في المطبوع: «ابن الصباح» وليست في النسخ.

(٥) تصحّفت في المطبوع إلى «كفايته» بالفاء والياء والتاء، وليس له كتاب بهذا الاسم، والمراد بهما: "الموضح" و"المفتاح".

(٦) منهم ابن الباذش كما في الإقناع: ٤٦٣/

(٧) في قوله: (فإن ينفصل فالقصر بادره طالبا * بخلفهما).

والباء رمز لقالون. انظر: الشاطبية: ١٤

على أبي الفتح فارس بن أحمد.

وأمّا الأصبهانيّ، عن ورش، فقطع له بالقصر؛ أكثر المؤلّفين من المشـــارقة والمغاربـــة، كابن مجاهد، وابن مهران، وابن سوار، وصاحب "الروضة" وأبي العزّ وابن فارس، وسـبط الخياط والداني، وغيرهم، وهو أحد الوجهين في "الإعلان" نصَّ عليهما تخييرًا بعد ذكـــره ‹القصر›.

وأمّا أبو عمرو فقطع له بالقصر من روايتيه؛ ابن مهران، وابن سوار، وابن فارس وأبو علي البغداديّ، وأبو العزّ، وابن خيرون، والأهوازيّ، وصـــاحب "العنــوان" وشـيخه والأكثرون، وهو أحد الوجهين عند ابن مجاهد من جهة الرواية،[1] وفي "جامع البيان" من قراءته على أبي الفتح أيضاً وفي "التجريد" و"المبهج" و"التذكار" إلاّ أنه مخصوص بوجـــه الإدغام، نصَّ على ذلك سبط الخياط، وأبو الفتح ابن شيطا، والقصّاع في طريق "التجريد" وغيرهم،/ وهو الصحيح الذي لا نعلم نصّاً بخلافه، وهو الذي نقرأ به ونأخذ. ٣٢٢/١

وقطع له بالقصر من رواية السوسيّ فقط؛ ابن سفيان، وابن شـــريح، والمـــهدويّ، ومكّي، وصاحبا "التيسير" و"الشاطبية"[2] وابن بلّيمة، وسائر المغاربة، وكذلك ابنا غلبون، والصفراويّ، وغيرهم، وهو المشهور عنه وأحد الوجهين للدوريّ في "الكافي" و"الإعـلان" و"الشاطبية" وغيرهما.

وأمّا يعقوب فقطع له بالقصر، ابن سوار، والمالكي، وابن خيرون، وأبو العزّ، وجمهور العراقيين، وكذلك الأهوازي، وابنا غلبون، وصـــاحب[3] "التجريـــد" في "مفردتـــه"،[4]

---

(١) في حاشية (ك): أي لا من جهة الأخذ. اهـ

(٢) في قوله: فإن ينفصل فالقصر بادره طالباً * بخلفهما يرويك درّاً و...

فالياء المثناة من تحت في (يرويك) رمز للسوسي.

انظر: الشاطبية: ١٤

(٣) في المطبوع: (صاحبا) بالتثنية وهو تصحيف.

(٤) قال الأزميري: ذكر في النشر القصر ليعقوب من مفردة ابن الفحّام، ورأيت في المفردة أن ابن الفحّام قال فيها: إذا خالف يعقوب قالون من طريق أبي نشيط نذكره، وإذا وافق نسكت، فسكت في باب المدّ والقصـــر، ولم ==

وكذلك الداني وابن شريح[1]، وغيرهم، وهو المشهور عنه.

وأمّا هشام فقطع له بالقصر، من طريق ابن عبدان عن الحلواني؛ أبو العزّ القلانسيّ وقطع له به من طريق الحلواني، ابن خيرون، وابن سوار، والأهوازي، وغيرهم، وهو المشهور عند العراقيين عن الحلواني من سائر طرقه، وقطع به ابن مهران لهشام بكماله، وكذلك في "الوجيز".

وأمّا حفص فقطع له بالقصر؛ أبو عليّ البغدادي؛ من طريق زرعان، عن عمرو، عنه، وكذلك ابن فارس في "جامعه" وكذلك صاحب "المستنير" من طريق الحمّاميّ، عن الولي عنه، وكذلك أبو العزّ، من طريق الفيل عنه، وهو المشهور عند العراقيين من طريق الفيل.

والمرتبة الثانية: فوق القصر قليلاً، وقدّرت بألِفين، وبعضهم بألِف ونصف، وهو مذهب الهذلي، وعبّر عنها ابن شيطا بزيادة متوسطة، وسبط الخياط بزيادة أدنى زيادة، وأبو القاسم ابن الفحّام بالتمكين من غير إشباع.

ثمّ هذه المرتبة هي في ‹المتصل› لأصحاب قصر ‹المنفصل› مثل الدوريّ، والسوسيّ، عند من جعل مراتب ‹المتصل› أربعا؛ كصاحب "التيسير" و"التذكرة" و"تلخيص العبارات" وغيرهم كما تقدم.

وهي في ‹المنفصل› عند صاحب "التيسير" لأبي عمرو من رواية الدوريّ، وذلك قراءته على أبي الحسن، وأبي القاسم الفارسي، ولقالون بخلاف عنه فيه، وبهذه المرتبة؛ قرأ له على أبي الحسن، من طريق أبي نشيط، وهي في "الهادي" و"الهداية" و"التبصرة" و"تلخيص العبارات" و"التذكرة" وعامّة كتب المغاربة، لقالون، والدوريّ[2] بلاخلاف./ وكذا في

٣٢٣/١

==

يذكر شيئاً، فيكون مذهب يعقوب مثل أبي نشيط، وذكر لأبي نشيط في التجريد المدّ المتوسط في المنفصل، والمتصل، كقراءة الكسائيّ، فظهر من ذلك أن مذهب يعقوب من مفردة ابن الفحّام المدّ المتوسط في الضربين.اهـ بدائع البرهان: ٣٩-٤٠

(١) ليس في "الكافي" إذ هو في السبعة، ويعقوب ليس منهم، قد يكون ابن شريح ذكره في كتابه عن اختلاف أصحاب يعقوب، وهو ليس من مصادر المؤلف التي ذكرها في الكتب التي استقى منها الطرق.

(٢) كتبت العبارة في المطبوع؛ بشكل غير مفهوم هكذا: والو المغاربة لقالون ورى.

"الكافي" إلاّ أنه قال: وقرأت لهما[1] بالقصر، وهي في "المبهج" ليعقوب، وهشام، وحفص؛ من طريق عمرو، ولأبي عمرو؛ إذا أظهر، وفي "التذكار" لنافع، وأبي جعفر والحلواني عن هشام والحمّاميّ عن الولي عن حفص، ولأبي عمرو إذا أظهر، وفي "الروضة" لخلف في اختياره، وللكسائي؛ سوى قتيبة، وفي "غاية" أبي العلاء لأبي جعفر، ونافع، وأبي عمرو، ويعقوب، والحلوانيّ؛ عن هشام، والوليّ عن حفص[2]، وفي "تلخيص" الطبريّ لابن كثير، ولنافع؛ غير ورش، وللحلوانيّ عن هشام ولأبي عمرو ويعقوب، وفي "الكامل" لقالون، من طريق[3] الحلواني، وأبي نشيط، وللسوسي وغيره، عن أبي عمرو، وللحلواني عن أبي جعفر؛ يعني في رواية ابن وردان، وللقواس عن ابن كثير يعني قنبلاً وأصحابه.

المرتبة الثالثة: فوقها قليلاً، وهي التوسط عند الجميع، وقدّرت بثلاث أِلفات، وقدّرها الهذلي وغيره بألفين ونصف، ونقل عن شيخه عبد الله بن محمد الطيرائي الذارع قدر ألفين، وهو ممن يقول: إن التي قبلها قدر ألف ونصف[4].

ثم هذه المرتبة في "التيسير" و"التذكرة" و"تلخيص العبارات" لابن عامر، والكسائيّ؛ في الضربين، وكذا في "جامع البيان" سوى قتيبة عن الكسائيّ. وهي عند ابن مجاهد للباقين سوى حمزة والأعشى وسوى من قصر وأحد الوجهين لأبي عمرو من جهة الأداء، وكذلك هي للباقين سوى حمزة والأعشى وسوى من قصر الوجهين لأبي عمرو من جهة الأداء وكذلك هي للباقين؛ سوى حمزة وورش، أي من طريق الأزرق، عند من جعل المدّ في الضربين مرتبتين؛ طولي، ووسطي كصاحب "العنوان" وشيخه الطرسوسي، وهو اختيار الشاطبي.

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى: (لها) بالتأنيث

(٢) صرّح أبو العلاء في أول كلامه؛ بأن ابن كثير معهم، حيث قال: قرأ بتمكين ذلك من غير مدّ: حجازي...

وهذا الرمز عنده يدخل فيه نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، إلا أنه ذكر في آخر كلامه عبارة تؤذن بأن ابن كثير ينقص مدّه عن مدّهم، فقال: وأقصرهم مداً مكّي. انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢٦٠.

(٣) في س : (طريقي) بالتثنية، وهو تحريف.

(٤) انظر: الكامل: ق: ١٣٦/ب

وكذلك هي عند هؤلاء في ‹المتصل› لمن قصر ‹المنفصل›، وهي فيهما عند صاحب "التجريد" للكسائي، ولعاصم؛ من قراءته على عبد الباقي، ولابن عامر من قراءته على الفارسي، ولأبي نشيط عن قالون، وللأصبهاني عن ورش، ولأبي عمرو بكماله من قراءته على الفارسيّ، والمالكيّ؛ يعني من رواية الإظهار، وهي في ‹المنفصل› عند صاحب "المبهج" للكوفيين؛ سوى حمزة، وسوى عمرو عن حفص، ولابن عامر سوى هشام.

وعند صاحب/ "المستنير" للعبسيّ، عن حمزة، ولعليّ بن سليم عن سُلَيم عنه، ولسائر من لم يقصره؛ سوى حمزة غير من تقدّم عنه، وغير الأعشى، وقتيبة والحمّاميّ، عن النقاش عن ابن ذكوان[1]، وكذا في "جامع" ابن فارس سوى حمزة والأعشى،[2] وكذا عند ابن خيرون؛ سوى حمزة، والأعشى، والمصريّين عن ورش، وفي "الروضة" لعاصم سوى[3] الأعشى، وقتيبة؛ عن الكسائيّ[4]، وفي "الوجيز" للكسائيّ، وابن ذكوان،[5] وفي "إرشاد" أبي العزّ لمن يمدّ ‹المنفصل›؛ سوى حمزة، والأخفش عن ابن ذكوان،[6] وهي في "الكامل" لابن عامر، وللأصبهاني عن ورش، ولبقية أصحاب أبي جعفر، وللدوريّ، وغيره عن أبي عمرو، ولحفص من غير طريق عمرو، ولباقي أصحاب ابن كثير؛ يعني البزّي وغيره،[7] وفي "مبسوط" ابن مهران لسائر القراء؛ غير ورش، وحمزة، والأعشى[8]، وفي "روضة" أبي عليّ لعاصم في غير رواية الأعشى[9].

٣٢٤/١

---

(١) المبسوط: ١٢٠

(٢) انظر: الجامع: ٨٦

(٣) من قوله: (إلا الأعشى) إلى (سوى) تكرر في المطبوع.

(٤) انظر: الروضة للمالكي: ٤٦٤

(٥) انظر: الوجيز: ق١٢/أ

(٦) انظر: الإرشاد: ١٨٧

(٧) انظر: الكامل: ق: ١٣٦/ب

(٨) انظر: المبسوط: ١٢٠، مع التنبيه إلى أنه ليس من مصادره.

(٩) انظر: الروضة: ٤٦٤

المرتبة الرابعة: فوقها قليلاً، وقدّرت بأربع ألفات، عند بعض من قدَّر الثالثة بثـــلاث، وبعضهم بثلاث ونصف، وقال الهذلي: مقدار ثلاث ألفات عند الجميع[1]؛

أي عند من قدر الثالثة بألِفين، وبألِفين ونصف.

ثم هذه المرتبة في ‹الضربين› لعاصم عند؛ صاحب "التيسير" و"التذكرة" وابن بلّيمـــة، وكذا في "التجريد" من قراءته على عبد الباقي، ولابن عامر أيضاً من قراءته على الفارسيّ؛ سوى النقّاش عن[2] الحلوانيّ عن هشام كما سيأتي.

وهي في ‹المنفصل› لعاصم أيضاً عند؛ صاحب "الوجيز" و"الكفاية الكبرى" و"الهادي" و"الهداية" و"الكافي" و"التبصرة"، وعند ابن خيرون؛ لعاصم، ولحمزة من طريق الرزّاز، عن إدريس، عن خلف، عنه وفي "غاية" أبي العلاء لحمزة وحده، وفي "تلخيص" أبي معشـــر لورش وحده، وفي "الكامل" لأبي بكر، ولحفص من طريق عبيد، وللأخفش عـــن ابـــن ذكوان، وللدوريّ عن الكسائيّ، وفي "مبسوط" ابن مهران للأعشى عن أبي بكـــر[3]، وفي "روضة"/ أبي عليّ المالكي لابن عامر فقط، ولم يكن طريق الحلواني عن هشام فيها؛ بـــل الداجونيّ فقط. ٣٢٥/١

والمرتبة الخامسة: فوقها قليلاً، وقدّرت بخمس ألفات، وبأربع ونصف، وبأربع؛ بحسب اختلافهم في تقدير ما قبلها، وهي في ‹الضربين› لحمزة ولورش؛ من طريق الأزرق، عنـــد صاحب "التيسير" و"التذكرة" و"تلخيص العبارات" و"العنوان" وشيخه، وغـــيرهم، وفي "جامع البيان" لحمزة من رواية خلاّد، وورش من طريق المصريين.

وفي "التجريد" لحمزة، وورش من طريق الأزرق، ويونس، ولهشام من طريق النقـــاش، عن الحلوانيّ، وهي قراءته على الفارسيّ، انفرد بذلك عنه، وفي "الروضـــة" لأبي علـــي؛ لحمزة، والأعشى فقط.

---

(١) انظر: الكامل: ق:١٣٦/ب

(٢) في (س) «و» بدل (عن) وهو تحريف.

(٣) المبسوط: ١٢١-١٢٢

وهي في ‹المتفصل› عند صاحب "المبهج" لحمزة وحده، وفي "المستنير" لحمزة سوى العبسي، وعلي بن سلم، عن سليم عنه، ولقتيبة عن الكسائي، وللأعشى عن أبي بكر، قال: وكذلك ذكر شيوخنا عن الحمامي، عن النقاش، عن ابن ذكوان[1]، وفي "الروضة" لحمزة والأعشى، وكذا في "جامع" ابن فارس وفي "إرشاد" أبي العز لحمزة، والأخفش، عن ابن ذكوان وفي "كفايته" لحمزة والأعشى، وقتيبة، والحمامي عن[2] ابن عامر؛ يعني في رواية ابن ذكوان، وفي "كتابي" ابن خيرون؛ لحمزة، والأعشى، وقتيبة، والمصريين عن[3] ورش، وفي "غاية" أبي العلاء للأعشى وحده، وفي "تلخيص" أبي معشر لحمزة وحده، وكذا في "مبسوط" ابن مهران[4]، وفي "الوجيز" لحمزة، وورش، وفي "التذكار" لحمزة، والأعشى، وقتيبة، والحمامي، عن النقاش عن الأخفش، عن ابن ذكوان، وفي "الكامل" لمن لم يذكر، لحمزة في المرتبة الآتية، وهم من لم يسكت عنه، وللأعشى عن أبي بكر، ولقتيبة غير النهاوندي.

وينبغي أن تكون هذه المرتبة في ‹المتصل› للجماعة كلهم، عند من لم يجعل فيه تفاوتاً وإلا فيلزمهم تفضيل مد ‹المنفصل›، إذ لا مرتبة فوق هذه لغير أصحاب السكت في المشهور، ولا قائل به، وكذا يكون لهم أجمعين في المد اللازم، للازم المذكور، إذ سببه أقوى بالإجماع./ ٣٢٦/١

مرتبة سادسة: فوق ذلك، قدرها الهذلي بخمس ألفات، ونقل ذلك عن ابن غلبون، وقيل: بأقل، والصحيح أنها على ما تقدم، وهي في "الكامل" عن حمزة؛ لرجاء، وابن قلوقا وابن رزين، وخلف من طريق إدريس، والمحفّي[5]، وغيرهم من أصحاب السكت عنه،

---

(١) المستنير: ٣٩٤/١ وعبارته: عن النقاش عن الأخفش.

(٢) تصحفت في المطبوع إلى: «على»

(٣) تصحفت في (س) إلى «غير»

(٤) المبسوط: ١٢٠

(٥) محمد بن إسحاق، أبو علي، روى عنه القراءة ابن شنبوذ. و‹المحفي› في جميع النسخ بفتح الحاء المهملة، وعند الهذلي بالخاء المعجمة والمهملة أيضاً، ولم أجد نسبتها لأي شيء.

==

وللشمّوني عن الأعشى، غير ابن أبي أمية، وللزندولانيّ[1]، عن قتيبة، ولورش غير الأصبهانيّ عنه، وغير من يأتي في المرتبة السابعة.

وهذه المرتبة أيضاً في "غاية" أبي العلاء لقتيبة عن الكسائيّ، وفي "مبسوط" ابن مهران لورش، وهي أيضاً في "جامع البيان" لحمزة؛ في غير رواية خلاّد، ولأبي بكر من رواية الشمّوني، عن الأعشى عنه، ولحفص في رواية الأشناني عن أصحابه عنه، وللكسائيّ في رواية قتيبة، قال: لأن هؤلاء يسكتون على الساكن قبل الهمزة، فهم لذلك أشدّ تحقيقاً، وأبلغ تمكينا[2].

قلت: وقد خالف هذا القول في "التيسير" و"مفرداته" فجعل مدّ حمزة؛ في رواية خلف، وخلاّد، وسائر رواته؛ واحداً[3].

والصواب والله أعلم؛ أن هذه المرتبة إنما تتأتّى لأصحاب السكت على المدّ، لا لأصحاب السكت مطلقاً، فإن من يسكت على حرف المدّ قبل الهمزة، كما يسكت على الساكن غيره قبل الهمز؛ لا بدّ لهم من زيادة قدر السكت بعد المدّ، فمن ألحق هذه الزيادة بالمدّ؛ زاد مرتبة على المرتبة الخامسة، ومن لم يلحقها بالمدّ لم يتجاوز المرتبة الخامسة، ومن عدل عن ذلك فقد عدل عن الأصوب والأقوم، والله تعالى أعلم.

مرتبة سابعة: فوق ذلك، وهي الإفراط، قدّرها الهذلي بستّ ألفات، وذكرها في "كامله" لورش، فيما رواه الحدّاد، وابن نفيس، وابن سفيان، وابن غلبون، وقد وَهِمَ عليهم في ذلك[4]، وانفرد بهذه المرتبة، وشذّ عن إجماع أهل الأداء، وهؤلاء الذين ذكرهم؛ فالأداء عنهم مستفيض، ونصوصهم صريحة بخلاف ما ذكره، ولم يتجاوز أحد

==

انظر: غاية النهاية: ٢/٩٩، الكامل: ق: ٧١/ب و١٣٦/ب

(١) كتب في المطبوع: (وللزند) في آخر السطر الثاني، فصارت: وللزند ولأبي. وهو تصحيف.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ق٧٦

(٣) انظر: التيسير: ٣٠-٣١، المفردات: ٢٩٣-٢٩٤

(٤) نبّه المؤلّف على هذا قبل قليل

منهم المرتبة الخامسة، وكلهم سوَّى بين ورش؛ من طريق الأزرق، وبين حمزة، وسيأتي حكاية نصوصهم، والله الموفق.

٣٢٧/١ واعلم أن هذا الاختلاف في تقدير المراتب بالألفات؛ لا تحقيق وراءه/ بل يرجع إلى أن يكون لفظياً، وذلك أن المرتبة ‹الدنيا› وهي ‹القصر›، إذا زيد عليها أدنى زيادة صارت مرتبة[١] ثانية، ثم كذلك حتى تنتهي إلى القصوى، وهذه الزيادة بعينها إن قدّرت بألف، أو بنصف ألف هي واحدة، فالمقدّر غير محقّق، والمحقّق إنما هو الزيادة، وهذا مما تحكمه المشافهة، وتوضّحه الحكاية ويبيّنه الاختبار، ويكشفه الحسّ[٢].

قال الحافظ أبو عمرو رحمه الله: وهذا كلّه جارٍ على طباعهم ومذاهبهم في تفكيك الحروف، وتخليص[٣] السواكن، وتحقيق القراءة وحَدْرها، وليس لواحد منهم مذهب يسرف فيه على غيره إسرافاً يخرج عن المتعارف في اللغة، والمتعالَم في القراءة، بل ذلك قريب بعضه من بعض، والمشافهة توضحّ حقيقة ذلك، والحكاية تبيّن كيفيته[٤].

قلت: وربما بالغ الأستاذ على المتعلّم في التحقيق والتجويد، والمدّ والتفكيك، ليأتي بالقدر الجائز المقصود؛ كما أخبرنا أبو عليّ[٥] الحسن بن أحمد بن هلال، الدقّاق؛ بقراءتي عليه؛ بالجامع الأمويّ، عن الإمام أبي الفضل إبراهيم بن عليّ بن فضل الواسطي، أخبرنا عبد الوهاب بن عليّ الصوفي، أخبرنا الحسن بن أحمد العطار؛ الحافظ، أخبرنا أحمد بن عليّ الأصبهانيّ، أخبرنا أحمد بن الفضل الباطرقاني، أخبرنا محمد بن جعفر المقري الجرجاني، حدثنا أبو بكر بن محمد بن نصر الشذائي، ثنا أبو الحسن ابن شنبوذ إملاء، ثنا

---

(١) «مرتبة» من (س)

(٢) تصحفت في المطبوع إلى: «الحسن»

(٣) تحرفت في المطبوع إلى: «تلخيص»

(٤) جامع البيان: ١/ق٧٦

(٥) «علي» سقطت من المطبوع.

محمد بن حيان،[1] ثنا أبو حمدون، حدثنا سُلَيم، قال: سمعت حمزة يقول: إنما أزيد على الغلام في المدّ، ليأتي بالمعنى[2]. انتهى.

وروينا عن حمزة أيضاً؛ أن رجلاً قرأ عليه فجعل يمدّ، فقال له حمزة: لا تفعل؛ أما علمت أنّ ما كان فوق البياض فهو برص، وما كان فوق الجعودة فهو قطط، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة[3].

قلت: فالأوّل لما لم يُوَفِّ الحقّ زاد عليه ليوَفِّيَه، والثاني: لما زاد على الحق، ردّ عليه ليهديه، فلا يكون تفريط ولا إفراط.

ومثل ذلك ما روى الدوريّ، عن سُليم أنه قال: قال الثوريّ لحمزة وهو يقرئ: يا أبا عُمارة؛ ما هذا الهمز، والقطع، والشدّة ؟ فقال: يا أبا عبد الله؛ هذه رياضة للمتعلّم[4].

وها نحن نذكر من نصوص الأئمّة ما حضرنا كما وَعَدْنا؛ فقال أبو الحسن طاهر بن غلبون/ في "التذكرة": إن ابن كثير، وأبا شعيب، وقالون؛ سوى أبي نشيط، ويعقوب؛ يمدّون أحرف المدّ[5] إذا كنّ مع الهمزة في كلمة واحدة، مدّاً وسطاً، ويتركون مدّها زيادة على ما فيهن من المدّ واللّين؛ إذا لم يكنَّ مع الهمزة في كلمة واحدة. ٣٢٨/١

قال: وقرأ الباقون، وأبو نشيط عن قالون، والدوريّ عن أبي عمرو، بمدّ حرف المدّ واللّين؛ إذا وقعت قبل الهمزة في هذين الضربين، مدّاً واحداً مشبعاً؛ غير أنهم يتفاضلون في المدّ؛ فأشبعُهم مدّاً؛ ورش، وحمزة، ثمَّ عاصم دون مدّهما[6] قليلاً، ثمَّ ابن عامر، والكسائيّ

---

(١) محمد بن عيسى بن حيان، أبو جعفر، البغدادي، شيخ مقرئ، متصدر، أخذ عن أبي هشام الرفاعي وغيره، روى القراءة عنه ابن مجاهد والسامري.

وتصحفت في المطبوع إلى: (حبان) بالموحدة. انظر: غاية النهاية: ٢٢٤/٢

(٢) انظر: غاية الاختصار: ٢٦٢/١-٢٦٣، الإقناع: ٤٧١/١

(٣) انظر: التذكرة: ١٠٧/١

(٤) ذكره الداني: بسنده في جامع البيان: ١/ق٨٠أ

(٥) في التذكرة: (حروف اللين)

(٦) في المطبوع: (مدها) بالتأنيث، خطأ

دون مدّه قليلاً، ثم أبو نشيط عن قالون، والدوريّ[١] عن أبي عمرو، دون مدّهما قليلاً[٢].

وقال الحافظ أبو عمرو في "التيسير": إنّ ابن كثير، وقالون؛ بخلاف عنه، وأبا شعيب، وغيره؛ عن اليزيديّ، يقصرون حرف المدّ، فلا يزيدونه تمكيناً على ما فيه من المدّ الذي لا يوصل إليه إلا به.

ومثّل ‹المنفصل›، ثم قال: والباقون يطوّلون حرف المدّ في ذلك زيادة، وأطولهم مدّاً في ‹الضربين› جميعاً؛ ورش، وحمزة، ودونهما عاصم، ودونه ابن عامر، والكسائيّ، ودونهما أبو عمرو؛ من طريق أهل العراق، وقالون؛ من طريق أبي نشيط بخلاف عنه[٣].

وقال في "جامع البيان": وأشبعُ القراء مدّاً، وأزيدهم تمكيناً في ‹الضربين› جميعاً من ‹المتصل› و‹المنفصل›، حمزة، في غير رواية خلاّد، وأبو بكر؛ في رواية الشمّوني عن الأعشى عنه، وحفص في رواية الأشناني عن أصحابه عنه.

قال: ودونهم في الإشباع والتمكين؛ حمزة في رواية خلاّد، ونافع في رواية ورش؛ من طريق المصريّين، ودونهما عاصم؛ في غير رواية الشمّوني عن الأعشى، وفي غير رواية الأشناني عن حفص، ودونه الكسائيّ؛ في غير رواية قتيبة، وابنُ عامر، ودونهما أبو عمرو من طريق ابن مجاهد وسائر البغداديين، ونافع من رواية أبي نشيط عن قالون، قال: ودونهما ابن كثير ومن تابعه على التمييز بين ما كان من كلمة ومن كلمتين[٤].

وقال أبو محمد مكّي في "التبصرة": إن ابن كثير، وأبا عمرو؛ في رواية الرّقّيّين؛ يعني السوسيّ[٥]، والحلواني عن قالون، يقصرون ‹المنفصل›، وأبا نشيط؛ عن قالون /وأبا عمرو؛ في رواية العراقيين؛ يعني الدوريّ[٦]، بالمدّ مدّاً متمكّناً، وكذلك ابن عامر والكسائيّ، غير

٣٢٩/١

---

(١) عبارة ابن غلبون: ثم قالون وأبو عمرو دون...اهـ

(٢) التذكرة: ١٠٦-١٠٧

(٣) التيسير: ٣٠-٣١

(٤) جامع البيان: ١/ ق: ٧٦

(٥) (يعني السوسي) من كلام المؤلّف، وليست من كلام الداني.

(٦) (يعني الدوريّ) من كلام المؤلّف.

أنهما أزيد قليلاً، ومثلهما عاصم غير أنه أزيد قليلاً، ومثله ورش وحمزة غير أنهما أمكن قليلاً[1].

وقال أبو العباس المهدوي في "الهداية": وأطولهم؛ يعني في ‹المنفصل›؛ حمزة، وورش، ثمّ عاصم، ثمّ ابن عامر، والكسائيّ، ثمّ أبو نشيط، والدوريّ؛ عن اليزيدي، ثمّ الباقون.

وقال أبو عبد الله ابن شريح في "الكافي" عن ‹المنفصل›: فورش وحمزة أطولهم مدّاً، وعاصم دونهما، وابن عامر، والكسائيّ دونه، وقالون، والدوريّ؛ عن اليزيديّ دونهما، وابن كثير وأبو شعيب أقلّهم مدّاً، وقد قرأت لقالون، والدوريّ عن اليزيدي، كابن كثير، وأبي شعيب، قال: وإنما يشبع المدّ في هذه الحروف؛ إذا جاء بعدها همزة أو حرف ساكن مدغَم، أم غير مدغم[2].

وقال أبو عليّ الأهوازي في "الوجيز": إنّ ابن كثير، وأبا عمرو، ويعقوب، وقالون، وهشاماً، لا يمدّون ‹المنفصل›[3]، وإنّ أطولهم مدّاً؛ حمزة، وورش؛ وإن عاصماً ألطف مدّاً، وإن الكسائيّ، وابن ذكوان؛ ألطف منه مدّاً، قال: فإذا كان حرف المدّ مع الهمزة في كلمة واحدة، أجمعوا على مدّه زيادة، ويتفاضلون في ذلك على قدر مذاهبهم في التجويد والتحقيق انتهى[4]. وهذا يقتضي التفاوت أيضاً في ‹المتصل› كالجماعة.

وقال أبو القاسم ابن الفحّام في "التجريد": إن حمزة، والنقاش؛ عن الحلواني، عن هشام، ويونس، والأزرق عن ورش، يمدّون في الضربين مدّاً مشبعاً تامّاً، ويليهم عبد الباقي عن عاصم، والفارسي عن ابن عامر؛ سوى النقاش عن الحلواني عن هشام، ويليهم الكسائيّ وعبد الباقي عن ابن عامر، وأبو نشيط، والأصبهانيُّ عن ورش، وأبو الحسين الفارسي؛ يعني من طرق الإظهار، والباقون. وهم؛ ابن كثير، والقاضي والحلواني عن

---

(١) تحرفت في المطبوع إلى: (قيلاً) وانظر: التبصرة: ٢٦٤-٢٦٥

(٢) الكافي: ١٦-١٧

(٣) عبارة الأهوازي: لا يمدون الألف والواو والياء، إذا أتى بعدهن همزة، وكانا من كلمتين، بل يمكّنون حرف المدّ من غير وقفة ولا زيادة مدّ.. الوجيز: ق١٢/أ

(٤) النقل بتصرف. انظر: الصدر السابق.

قالون، وأبو عمرو؛ يعني من طرق الإدغام، ومن طريق عبد الباقي وابن نفيس عن أصحابهم عنه مثلهم، إلاّ أنهم لا يمدّون حرفاً لحرف[1].

وقال أبو معشر الطبري في "التلخيص": إن حجازيّاً؛ غير ورش، والحلواني عن هشام، يتركون المدّ ‹حرفاً لحرف› ويمكّنون / تمكيناً، وأن عاصماً، والكسائيّ، وابن عامر، إلاّ الحلوانيّ يمدّون وسطاً فوق الأولى[2] قليلاً، وأن حمزة وورشاً، يمدّان مدّاً تامّاً، وأن حمزة أطول مدّاً.[3] انتهى؛ وهو يقتضي عدم القصر المحض.

٣٣٠/١

وقال أبو جعفر ابن الباذش في "الإقناع": وأطول القرّاء مدّاً في ‹الضربين›، ورش، وحمزة؛ ومدّهما متقارب، قال: ويليهما عاصم؛ لأنه كان صاحب مدّ، وقطع وقراءة شديدة[4]، ويليه ابن عامر، والكسائيّ.

قال: وعلى ما قرأت به للحلواني عن هشام من غير طريق ابن عبدان، مِنْ ترك مدِّ ‹حرف لحرف›، يكون مدّ ابن عامر دون مدّ الكسائيّ، ويليهما أبو عمرو؛ من طريق ابن مجاهد، والبغداديين عن أبي عمرو، وقالون من طريق أبي نشيط، من غير رواية الفرضي، ثمّ قال:[5] وهذا كلّه على التقريب من غير إفراط[6].

وقال[7] ابن شيطا: إن ابن كثير يأتي بحرف المدّ في ‹المنفصل› على صيغته، من غير زيادة، وإن مدنيّاً والحلواني لهشام، والحمّاميّ عن الولي؛ عن حفص، يأتون في ذلك بزيادة

---

(١) تصرف المؤلّف في النقل عن التجريد. انظر: التجريد: ق٩ب

(٢) في (س): (ذلك)، بدل (الأولى) وينبه على أن عبارة: (فوق الأولى قليلا) ليست من كلام أبي معشر، بل هي للمؤلّف.

(٣) التلخيص: ١٦٣

(٤) وصفه بذلك شريك بن عبد الله القاضي، كما نقله ابن الباذش بإسناده. الإقناع: ٤٧٠/١

(٥) هذا يوهم أن هذا القول لابن الباذش نفسه، بينما هو للداني، قال ابن الباذش: حدثنا أبو داود حدثنا أبو عمرو قال: وهذا كله... إلخ. انظر: الإقناع: ٤٧٠/١

(٦) الإقناع: ٤٧٠/١-٤٧١

(٧) في المطبوع: (قان) بالنون، وهو تصحيف.

متوسطة، وأبو عمرو له مذهبان: أحدهما كابن كثير يخص به الإدغام، والثاني: كنافع ومن تابعه؛ بل أتمّ منه، يخصّ به الإظهار، قال: وهو المشهور عنه، وبه أقرأ ابن مجاهد أصحابه، عن أبي عمرو، والباقون بمدّ مشبع، غير فاحش، ولا مجاوز للحدّ، وأتمّهم مدّاً حمزة، والأعشى، وقتيبة، والحمّاميّ عن النقاش، عن الأخفش، عن ابن ذكوان، وباقيهم يتقاربون فيه، وهذا صريح في أنه لا قصر في المنفصل لغير ابن كثير.

وقال الحافظ أبو العلاء في "الغاية"؛ بعد ذكره ‹المنفصل› وتمثيله: فقرأ بتمكين ذلك من غير مدّ؛ حجازيّ، والحلوانيّ، عن هشام، والوليّ عن حفص، وأقصرهم مدّاً مكّي، ثمّ قال: والباقون بالمدّ المستوفى في جميع ذلك، مع التمكين، وأطولهم مدّاً حمزة، ثم الأعشى، ثم قتيبة، قال: وأجمع القرّاء على إتمام المدّ وإشباعه، فيما كان حرف المدّ والهمزة بعده في كلمة واحدة.[1] وهذا أيضاً صريح في ذلك كما تقدّم.

وقال سبط الخياط في "المبهج" بعد ذكره ‹المنفصل›: فكان ابن كثير وابن محيصن، يمكّنان هذه الحروف تمكيناً يسيراً سهلاً، قال: وقال المحقّقون في ذلك: بل يقصرانها[2] قصراً محضاً؛ بمعنى[3] أنهما ينطقان بأحرف المدّ / في هذا الفصل على صورهن في الخط، وكان نافع إلا أبا سليمان، وأبا مروان[4] جميعاً عن قالون، وهشام، وحفص؛ في رواية عمرو بن الصباح، ويعقوب، يمدّونها مدّاً متوسطاً فيُنَفِّسون مدّها تنفيساً.

٣٣١/١

قال: وكان لأبي عمرو[5] في مدّهنّ مذهبان: أحدهما القصر، على نحو قراءة ابن كثير، إذا أدغم المتحرّكات؛ نصّ على ذلك الشذائي، وأمّا المطوعي فما عرفت عنه عن أبي

---

(١) غاية الاختصار: ١/٢٦٠-٢٦١

(٢) كتب في المطبوع كأنه كلمتين: (يقصر أنها)

(٣) في المطبوع: (يعني) تحريف.

(٤) أبو سليمان وأبو مروان ليسا من طرق النشر.

(٥) في المبهج: ١/٣٣١: ولأبي عمرو إلا أبا معمر عن عبد الوارث..

عمرو نصّاً، والذي قرأت به على شيخنا الشريف بالمدّ الحسن كنافع ومتابعيه[1].

ثمّ قال: وكان أهل الكوفة إلا الشنبوذي، عن الأعمش، وعمرو بن الصباح عن حفص، وابن عامر إلاّ هشاماً، وأبو سليمان وأبو مروان عن قالون، يمدّون مدّاً تامّاً حسناً، مشبعاً من غير فحش فيه، وكان أتمّهم مدّاً، وأزيدهم فيه حدّاً وتمطّياً، حمزة، ويقاربه قتيبة، ويدانيهما ابن عامر غير هشام، ثمّ قال: واتفقوا على تمكين هذه الحروف التمكين الوافي، وأن[2] تُمَدَّ المدّ الشافي بشرط أن يصحبها معها في الكلمة همزة أو مدغم[3].

وقال في "كفايته": اختلفوا في المدّ والقصر، على ثلاثة مذاهب؛ يعني في ‹المنفصل›، فكان عاصم والكسائيّ وخلف، يمدّون هذا النوع مدّاً حسنًا، تامّاً، والباقون يمكّنون هذا النوع تمكيناً سهلاً؛ إلاّ أنّ ابن كثير؛ أقصرهم تمكيناً، فإن اتفق حرف المدّ والهمزة في كلمة واحدة، فأجمعوا على مدّ حرف المدّ من غير خلاف، ويتفاوت تقدير المدّ فيما بينهم، والمشافهة تبيّن ذلك انتهى. وهو صريح في التفاوت في ‹المتصل›.

وقال أبو العز القلانسي في "إرشاده" عن ‹المنفصل›: كان أهل الحجاز، والبصرة، يمكّنون هذه الحروف من غير مدّ، والباقون بالمدّ؛ إلاّ أن حمزة، والأخفش عن ابن ذكوان، أطولهم مدّاً[4].

وقال في "كفايته": قرأ الولي عن حفص[5]، وأهلُ الحجاز[6]، والبصرةُ، وابنُ عبدان عن هشام، بتمكين حروف المدّ واللين من غير مدّ، يعني ‹المنفصل›، ومثّله، ثم قال: إلاّ أن

---

(١) قوله: ‹ومتابعيه› هي من كلام المؤلف، حيث إن عبارة السبط هي:.... بالمدّ الحسن المتوسط مثل قراءة نافع إلا أبا سليمان وأبا مروان جميعاً عن قالون ومن تبعه. اهـ المصدر السابق.

(٢) في (س) «وإنما»

(٣) المبهج: ١/٣٣١-٣٣٣

(٤) الإرشاد: ١٨٧

(٥) الذي في الكفاية: الفيل عن حفص، وليس الولي كما ذكر المؤلف. انظر: الكفاية الكبرى: ٢٠٩

(٦) استثنى أبو العز منهم: المطوعي عن الخطيب عن البزي. المصدر السابق.

حمزة، والأعشى أطولهم مدّاً، وقتيبة أطول أصحاب الكسائيّ مدّاً، وكذلك الحمّاميّ عن ابن عامر؛ يعني[1] في رواية ابن ذكوان، ثمّ قال: الآخرون بالمدّ المتوسط، وأطولهم مدّاً عاصم[2] انتهى، وهو صريح بتطويل مدّ عاصم على الآخرين؛ خلاف ما ذكره في "الإرشاد".

٣٣٢/١ وقال أبو طاهر/ ابن سوار في "المستنير" عن ‹المنفصل›: إن أهل الحجاز غير الأزرق وأبي الأزهر، عن ورش، والحلواني عن هشام، والولي عن حفص؛ من طريق الحمّاميّ، وأهلَ البصرة؛ يمكّنون الحرف من غير مدّ، قال: وإن شئت أن تقول اللفظ به[3]، كاللفظ بهنّ عند لقائهن سائر حروف المعجم، وحمزة غير العبسي، وعلي بن سلم، والأعشى، وقتيبة؛ يمدّون مدّاً مشبعاً، من غير تمطيط ولا إفراط، قال[4]: وكذلك ذكر أشياخنا عن أبي الحسن الحمّاميّ، في رواية النقاش عن الأخفش، الباقون بالتمكين والمدّ دون مدّ حمزة وموافقيه.

قال: وأحسن المدّ من كتاب الله عند استقبال همزة أو إدغام، كقوله تعالى ﴿حَادَّ اللَّهَ﴾[5] ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾[6] ﴿طَائِعِينَ﴾[7] ﴿وَالْقَائِمِينَ﴾[8]، ثمّ قال: فإن كان الساكن والهمزة في كلمة، فلا خلاف بينهم في المدّ والتمكين انتهى.[9] ويفهم منه الخلاف فيما إذا

---

(١) قوله: (يعني... ذكوان) هو من كلام المؤلف، أما عبارة أبي العز فهي: الحمّاميّ عن ابن عامر.

(٢) النقل بتصرف في العبارة، انظر: الكفاية الكبرى: ٢٠٩-٢١٠

(٣) في المستنير: (اللفظ بهن عند لقائهن همزة كاللفظ..)

(٤) تصحفت في المطبوع إلى: (كان)

(٥) المجادلة: ٢٢

(٦) الفاتحة: ٧

(٧) فصلت: ١١

(٨) الحج: ٢٦

(٩) المستنير: ٣٩٤/١-٣٩٥

كان[1] الساكن في كلمتين، والله أعلم.

وقال أبو الحسن عليّ بن فارس في "الجامع": إن أهل الحجاز، والبصرة، والوليّ عن حفص، وقتيبةَ؛ يعني من طريق ابن المرزبان[2]، لا يمدّون حرفاً لحرف، ثمّ قال: الباقون بإشباع المدّ، وأطولهم مدّاً حمزة والأعشى[3].

وقال أبو عليّ المالكي في "الروضة": فكان أطول الجماعة مدّاً حمزة، والأعشى، وابنُ عامر دونهما، وعاصمٌ في غير رواية الأعشى دونه، والكسائيّ دونه؛ غير أن قتيبة أطول أصحاب الكسائيّ مدّاً انتهى[4]، وإنما ذكر ذلك في ‹المنفصل›.

وقال أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران في "الغاية" ﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾[5] مدّ حرفاً لحرف؛ كوفي، وورش، وابن ذكوان، انتهى[6]. ولم يزد على ذلك.

وقال في "المبسوط" عن ‹المنفصل›: أبو جعفر، ونافع[7]، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب؛ لا يمدّون حرفاً لحرف، قال: وأمّا عاصم، وحمزة، والكسائيّ، وخلف، وابن عامر، ونافع برواية ورش؛ فإنهم يمدّون ذلك، وورش أطولهم مدّاً، ثمّ حمزة، ثم عاصم برواية الأعشى، الباقون يمدّون مدّاً وسطاً لا إفراط فيه، ثمّ قال: عن ‹المتصل›: ولم يختلفوا في مدّ الكلمة، وهو أن تكون المدّة والهمزة في كلمة واحدة، إلاّ أن منهم من يفرط، ومنهم من يقتصر[8] كما ذكرنا في مذاهبهم في مدّ الكلمتين، انتهى[9]. وهو نصّ في / ٣٣٣/١

---

(١) «إذا» من (ز) و(س) فقط.

(٢) قوله: ‹يعني....المرزبان› هو تفسير من المؤلف وليس من كلام ابن فارس.

(٣) الجامع: ٨٤-٨٦، وينبّه على أن العبارة الأخيرة وهي: ‹الباقون بإشباع.... والأعمش› ذكرها المؤلف بالمعنى وليس بالنص.

(٤) الروضة: ٤٦٤

(٥) البقرة: ٤

(٦) الغاية: ١٥٨-١٥٩

(٧) في المبسوط: ١٢٠: نافع برواية قالون وإسماعيل.

(٨) كذا بالراء، وفي المبسوط: بالدال، ولعلّها الصواب والأنسب لقوله: يفرط.

(٩) المبسوط: ١٢٠-١٢٢، مع التنبيه على أنه -المبسوط- ليس من مصادر المؤلف في (الطرق).

تفاوت المتصل وفي اتفاق هشام، وابن ذكوان، وورش من طريقيه، على مـدّ ‹المنفصل› وكلاهما صحيح، والله أعلم.

وقال أبو الطاهر إسماعيل بن خلف في "العنوان": إن ابن كثير، وقالون، وأبا عمرو، يترك الزيادة في ‹المنفصل› ويمدّ ‹المتصل› زيادة مشبعة، وإن الباقين[1] بالمدّ المشبع في ‹الضربين›، وأطولهم مدّاً؛ ورش وحمزة،[2] وكذا ذكر في "الاكتفاء"، وكذا نصّ شيخه عبد الجبار الطرسوسي في "المجتبى".

فهذا ما حضرني من نصوصهم، ولا يخفى ما فيها من الاختلاف الشديد في تفاوت المراتب، وأنّه ما من مرتبة ذكرت لشخص من القرّاء، إلاّ وذكر له ما يليها، وكلّ ذلك يدل على شدّة قرب كل مرتبة مما يليها، وأنّ مثل هذا التفاوت لا يكاد ينضبط، والمنضبط من ذلك غالباً هو القصر المحض، والمدّ المشبع من غير إفراط عرفاً، والتوسط بين ذلك.

وهذه المراتب تجري في ‹المنفصل› ويجري منها في ‹المتصل› الاثنان الأخيران؛ وهما الإشباع، والتوسط، يستوي في معرفة ذلك أكثر الناس، ويشترك في ضبطه غالبهم، وتحكم المشافهة حقيقته، ويبيّن الأداء كيفيته، ولا يكاد تخفى معرفته عن أحد، وهو الذي استقرّ عليه رأي المحقّقين من أئمتنا، قديماً وحديثاً، وهو الذي اعتمده الإمام أبو بكر بن مجاهد، وأبو القاسم الطرسوسي وصاحبه أبو الطاهر ابن خلف، وبه كان يأخذ الإمام أبو القاسم الشاطبي، ولذلك لم يذكر في "قصيدته" في ‹الضربين› تفاوتاً، ولا نبّه عليه، بل جعل ذلك مما تحكمه المشافهة في الأداء، وبه أيضاً كان يأخذ الأستاذ أبو الجود غياث بن فارس وهو اختيار الأستاذ المحقّق أبي عبد الله محمد بن القصاع الدمشقي، وقال: هذا الذي ينبغي أن يؤخذ به، ولا يكاد يتحقّق غيره.

قلت: وهذا الذي أميل إليه، وآخذ به غالباً، وأعوّل عليه، فآخذ في ‹المنفصل› بالقصر المحض؛ لابن كثير، وأبي جعفر، من غير خلاف عنهما، عملاً بالنصوص الصريحة، والروايات الصحيحة، ولقالون بالخلاف من طريقيه، وكذلك ليعقوب من روايتيه جمعاً

---

(١) في المطبوع: «الباقون» بالرفع، وهو خطأ ولحن.

(٢) النقل بتصرف، العنوان: ٤٣

بين الطرق، ولأبي عمرو إذا أدغم الإدغام الكبير، عملاً بنصوص من تقدّم، وأُجْري الخلاف عنه مع الإظهار؛ لثبوته نصّاً وأداء، / وكذلك آخذ بالخلاف عن حفص من طريق عمرو بن الصباح عنه، كما تقدّم، وكذا آخذ بالخلاف عن هشام من طريق الحلواني؛ جمعاً بين طريقي المشارقة والمغاربة، واعتماداً على ثبوت ‹القصر› عنه من طريق العراقيين قاطبة.

٣٣٤/١

وأمّا الأصبهانيّ عن ورش، فإنني آخذ له بالخلاف كقالون[١] لثبوت الوجهين جميعاً عنه نصّاً عمّن ذكرنا من الأئمة، وإن كان القصر أشهر عنه، إلاّ أن من عادتنا الجمع بين ما ثبت وصح من طرقنا لا نتخطاه ولا نخلطه بسواه.

ثمّ إني آخذ في ‹الضربين› بالمدّ المشبع من غير إفراط؛ لحمزة، وورش؛ من طريق الأزرق، على السواء، وكذا في رواية ابن ذكوان من طريق الأخفش عنه، كما قدّمنا من مذهب العراقيين، وآخذ له من الطريق المذكورة أيضاً ومن غيرها، ولسائر القراء ممن مدّ ‹المنفصل› بالتوسط في ‹المرتبتين›، وبه آخذ أيضا في ‹المتصل› لأصحاب ‹القصر› قاطبة، وهذا الذي أجنح إليه، وأعتمد غالباً عليه، مع أني لا أمنع الأخذ بتفاوت المراتب، ولا أردّه، كيف وقد قرأت به على عامّة شيوخي، وصحّ عندي نصّاً وأداء عمّن قدّمته من الأئمة.

وإذا أخذت به كان القصر في ‹المنفصل› لمن ذكرته عنه، كابن كثير، وأبي جعفر، وأصحاب الخلاف؛ كقالون وأبي عمرو ومن معهما[٢]، ثم فوق القصر قليلاً في ‹المتصل› لمن قصر ‹المنفصل› وفي ‹الضربين› لأصحاب الخلاف فيه، ثم فوقها قليلاً للكسائي، وخلف، ولابن عامر سوى من قدّمنا عنه في الروايتين، ثم فوقها قليلاً لعاصم، ثمّ فوقها قليلاً لحمزة، وورش، والأخفش عن ابن ذكوان؛ من طريق العراقيّين وليس عندي فوق هذه مرتبة، إلاّ لمن يسكت على ‹المدّ› كما تقدم وسيأتي، هذا إذا أخذت بالتفاوت في

---

(١) في المطبوع: «لقالون» باللام، وهو خطأ وتحريف.

(٢) في المطبوع: «تبعهما» تصحيف.

‹الضربين› كما هو مذهب الداني وغيره.

وأمّا إذا أخذت بالتفاوت في ‹المنفصل› فقط كما هو مذهب من ذكرت من العراقيين وغيرهم، فإن مراتبهم عندي في ‹المنفصل› كما ذكرت آنفا، ويكون ‹المتصل› بالإشباع على وتيرة واحدة.

وكذلك لا أمنع التفاوت في المدّ اللازم على ما قدّمت، غير[1] أنّي أختار ما عليه الجمهور، والله الموفِّق.

وقد انفرد أبو القاسم ابن الفحّام في "التجريد" / عن الفارسيّ، عن الشريف الزيدي، عن النقاش، عن الحلوانيّ عن هشام بإشباع المدّ في ‹الضربين›[2]، فخالف سائر الناس في ذلك، والله أعلم.

٣٣٥/١

تنبيه: من ذهب إلى عدم تفاوت ‹المتصل› فإنه يأخذ فيه بالإشباع كأعلى مراتب ‹المنفصل›، وإلاّ يلزم منه تفضيل ‹المنفصل› *على ‹المتصل›*[3]، وذلك لا يصح، فليعلم،[4] وبهذا يتضح أن المدّ للساكن اللازم، هو الإشباع، كما هو مذهب المحقّقين، والله أعلم.

وأمّا المدّ للساكن العارض؛ وقد يقال له أيضاً الجائز، والعارض، فإن لأهل الأداء من أئمّة القرّاء فيه ثلاث مذاهب:

الأول: الإشباع، كاللاّزم؛ لاجتماع الساكنين اعتداداً بالعارض، قال الداني: وهو مذهب القدماء من مشيخة المصريين، قال: وبذلك كنت أقف على الخاقاني؛ يعني خلف بن إبراهيم بن محمد المصري[5].

---

(١) في المطبوع: « إلا » بدل (غير) وليس في النسخ.

(٢) التجريد: ٩ب

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ت) و(ظ) والمطبوع، وكتب في (س) و(ك) في الحاشية ووضع عليه: صح

(٤) في المطبوع: «فيعلم»، وهو تحريف.

(٥) جامع البيان: ١/ ق: ٨٥/أ

قلت: وهو اختيار الشاطبي لجميع القرّاء، وأحد الوجهين في "الكافي"[1]، واختاره بعضهم[2] لأصحاب التحقيق؛ كحمزة، وورش، والأخفش عن ابن ذكوان؛ من طرق[3] العراقيين، ومن نحا نحوهم من أصحاب عاصم وغيره.

الثاني: التوسط؛ لمراعاة اجتماع الساكنين، وملاحظة كونه عارضاً، وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد وأصحابه، واختيار أبي بكر الشذائي، والأهوازي، وابن شيطا، والشاطبيّ أيضاً، والداني، قال: وبذلك كنت أقف على أبي الحسن، وأبي الفتح، وأبي القاسم؛ يعني عبد العزيز بن جعفر بن خواستي الفارسي، قال: وبه حدّثني الحسن بن شاكر[4]، عن أحمد بن نصر؛ يعني الشذائي، قال: وهو اختياره، قال: وعلى ذلك ابن مجاهد وعامّة أصحابه[5].

قلت: وهو الذي في "التبصرة"[6] واختاره بعضهم[7] لأصحاب ‹التوسط› وتدوير القراءة، كالكسائيّ، وخلف في اختياره، وابن عامر في مشهور طرقه، وعاصم في عامّة رواياته.

الثالث: القصر؛ لأن السكون عارض فلا يعتدّ به؛ ولأن الجمع بين الساكنين مما يختص بالوقف، نحو ‹القدر›، و‹الفجر›، وهو مذهب أبي الحسن عليّ بن عبد الغني الحصري، قال في "قصيدته":

٣٣٦/١

وإن يتطرف[8] عند وقفك ساكن * فقف دون مدّ ذاك رأيي بلا فَخْرِ/

---

(١) الكافي: ٢١-٢٢

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ٨٥/أ

(٣) في المطبوع: ‹طريق› بالإفراد، وهو تحريف.

(٤) في المطبوع: «الحسين» وهو خطأ، لم أعرفه.

(٥) جامع البيان: ١/ ق: ٨٥/أ

(٦) التبصرة: ٢٦٨

(٧) هو الداني كما ذكر في جامع البيان: ١/ ق: ٨٥/أ

(٨) تصحفت في المطبوع إلى: ‹يتطرق› بالقاف.

فجمعك بين الساكنين يجوز إن * وقفت وهذا من كلامهم الحر

وهو اختيار أبي إسحاق الجعبري وغيره، والوجه الثاني في "الكافي"[1]، وقد كره ذلك الأهوازي، وقال: رأيت من الشيوخ من يكره المدّ في ذلك فإذا طالبته باللفظ[2] قاله في الوقف بأدنى تمكين في اللفظ، بخلاف ما يعبّر به،[3] وكذلك لم يرتضه الشاطبيّ، واختاره بعضهم لأصحاب الحدر، والتخفيف، ممن قصر ‹المنفصل›، كأبي جعفر، وأبي عمرو، ويعقوب وقالون، قال الداني: وكنت أرى أبا عليّ شيخنا، يأخذ به في مذاهبهم، وحدّثني به عن أحمد بن نصر[4].

قلت: الصحيح جواز كلّ من الثلاثة، لجميع القراء، لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض وعدمه عن الجميع؛ إلاّ عند من أثبت تفاوت المراتب في اللازم؛ فإنه يُجوّز فيه لكل ذي مرتبة في اللازم تلك المرتبة، وما دونها، للقاعدة المذكورة، ولا يجوّز ما فوقها بحال، كما سيأتي إيضاحه آخر الباب، والله أعلم[5].

وبعضهم فرّق بين عروض سكون الوقف، وبين عروض سكون ‹الإدغام الكبير› لأبي عمرو؛ فأجرى الثلاثة له في الوقف، وخصّ الإدغام بالمدّ، وألحقه باللاّزم، كما فعل أبو شامة في باب ‹المدّ›[6]، والصواب أنّ سكون إدغام أبي عمرو عارض؛ كالسكون في الوقف، والدليل على ذلك؛ إجراء أحكام الوقف عليه من؛ الإسكان، والرّوم، والإشمام، كما تقدّم.

قال الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري: ولأبي عمرو في الإدغام إذا كان قبله

---

(١) انظر: الكافي: ٢٢، إبراز المعاني: ١/ ٣٣٦، كنز المعاني: ٢/٣٦٥

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: (في اللفظ)

(٣) لم أجده في "الوجيز"

(٤) جامع البيان: ١ ق: ٨٥/أ

(٥) انظر ص: ١٠٢٨

(٦) انظر: إبراز المعاني: ١/٣٣٧-٣٣٨

حرف مد ثلاثة أوجه القصر والتوسط والمدّ كالوقف، ثم مثله، وقال: نص عليها أبو العلاء، قال: والمفهوم من عبارة الناظم؛ يعني الشاطبي، في باب ‹المدّ› المدُّ[1][2].

قلت: أما ما وقفت عليه من كلام أبي العلاء فتقدم آخر باب ‹الإدغام الكبير›، وأمّا الشطبي فنصّه على كون الإدغام عارضاً، قد يفهم منه المدُّ وغيرُه؛ على أن الشاطبيّ لم يذكر في ‹ساكن الوقف› قصراً، بل ذكر وجهين[3] وهما: الطول، والتوسط، كما نصّ السخاويّ في "شرحه"[4]، وهو أخبر بكلام شيخه ومراده، وهو الصواب في شرح كلامه؛ لقوله[5] بعد ذلك:

وفي عَينٍ[6] الوجهان

٣٣٧/١ فإنه يريد الوجهين المتقدّمين من الطول والتوسط؛ بدليل قوله: / (والطول فضّلا)[7] ولو أراد ‹القصر› لقال: والمدّ فضّلا، فمقتضى اختيار الشاطبي عدم ‹القصر› في سكون الوقف، فكذلك سكون ‹الإدغام الكبير› عنده، إذ لا فرق بينهما عند من روى ‹الإشارة› في الإدغام.

ولذلك كان ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾ لحمزة؛ ملحقاً باللازم، كما تقدم في أمثلتنا[8]، فلا

---

(١) ‹المدّ› الثانية سقطت من المطبوع.

(٢) انظر: كنز المعاني: ٣٠٥/٢

(٣) وذلك قوله:... وعند سكون الوقف وجهان أصّلا.

فلم يصرّح الشاطبي بالوجهين، فقول المؤلف رحمه الله: (هما الطول والتوسط) هذا شرح منه لعبارة الشاطبي، وقد خالفه في ذلك غيره، والله أعلم،

انظر: الشاطبية: ١٥، إبراز المعاني: ٣٣٥/١، كنز المعاني: ٣٦٢/٢-٣٦٣

(٤) هو (فتح الوصيد)

(٥) الضمير للشاطبي

(٦) أي من قوله تعالى ﴿كهيعص﴾ و ﴿حم عسق﴾

(٧) الشاطبية: ١٥

(٨) انظر: ص: ٩٣٩

يجوز له فيه إلا ما يجوز في ‹دابة›، و‹الحاقة› ولذلك لم يجز له فيه الروم كما نصوا عليه، فلا فرق حينئذ بينه وبين ﴿أتمدونني﴾ له، وليعقوب، كما لا فرق لهما بينه وبين ‹لام›، من ‹الم› وكذلك حكم إدغام﴿أنساب بينهم﴾[1] ونحوه لرويس و﴿أتعدانني﴾[2] لهشام، ونحو ذلك من ﴿تأمرونني﴾[3] و‹تاءات› البزي وغيره.

أما أبو عمرو؛ فإن من روى الإشارة عنه في ‹الإدغام الكبير› كصاحب "التيسير" و"الشاطبية" والجمهور، فإنه لا فرق بينه وبين الوقف، ومهما كان مذهبه في الوقف فكذلك في الإدغام؛ إن مدا فمد، وإن قصرا فقصر، ولذلك لم نر أحدا منهم نص على المد في ‹الإدغام› إلا ويرى المد في الوقف؛ كأبي العز، وسبط الخياط، وأبي الفضل الرازي، والجاجاني وغيرهم؛ ولا نعلم أحدا منهم ذكر المد في الإدغام وهو يرى القصر في الوقف.

وأمّا من لا يرى الإشارة في ‹الإدغام› فيحتمل أن يلحقه باللازم لجريه مجراه لفظاً، ويحتمل أن يفرق بينهما؛ من حيث إن هذا جائز وذاك واجب، فإن ألحقه به وكان ممن يرى التفاوت في مراتب اللازم؛ كابن مهران، وصاحب"التجريد" أخذ له فيه بمرتبته في اللازم، وهو ‹الدنيا› قولاً واحداً، وإن كان ممن لا يرى التفاوت فيه؛ كالهذلي أخذ له ‹بالعليا›، إذ لا فرق بينه وبين غيره في ذلك، ولذلك نصَّ الهذلي في ‹الإدغام› على المدّ فقط، و لم يلحقه باللازم، بل أجراه مجرى الوقف والحكم فيه ما تقدّم، والله أعلم، والأَوجُه في ذلك أوجُه اختيار لا أوجه اختلاف فبأيّ، وجه قرأ أجزأ، والله أعلم.

قلت: والاختيار هو الأوّل، أخذاً بالمشهور، وعملاً بما عليه الجمهور، وطرداً للقياس وموافقة لأكثر الناس.

فإن قيل: لم ثبت حرف المدّ من الصلة وغيرها، مع لقائه الساكن المدّغم في/‹تاءات› البزي وغيره، حتى احتيج في ذلك إلى زيادة المدّ لالتقاء الساكنين، وهلاّ حذف حرف المدّ ٣٣٨/١

---

(١) المؤمنون:١٠١

(٢) الأحقاف: ١٧

(٣) الزمر: ٦٤، وكتبت في المطبوع ﴿أتأمرني﴾ بزيادة همزة الاستفهام، وهو خطأ وتحريف.

على الأصل، كما حذف في نحو ﴿وَمِنْهُم الَّذِينَ﴾[1] و﴿يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾[2] ﴿وَلاَ الَّذِينَ﴾[3]

فالجواب: أن الإدغام في ذلك طارئ على حرف المدّ، فلم يحذف لأجله، فهو مثل إدغام ‹دَآبَّة›، و‹الصَّاخَة›، فلم يحذف حرف المدّ خوفاً من الإجحاف باجتماع إدغام طارئ وحذف.

أمّا إدغام اللام في ﴿الَّذِينَ﴾ و﴿الدَّارِ﴾ ونحوه، فأصل لازم، وليس بطارئ على حرف المدّ، فإنه كذلك أبداً كان قبله حرف مدّ أو لم يكن، فحذف حرف المدّ للساكن طرداً للقاعدة، فلم يقرأ ﴿وَمِنْهُم الَّذِينَ﴾، كما لم يثبت حرف المدّ في نحو ﴿قَالُوا اطَّيَّرْنَا﴾[4] و﴿ادْخُلاَ النَّارَ﴾[5].

وإلى هذا أشار الداني حيث قال في "جامع البيان": وإذا وقع قبل ‹التاء› المشدّدة حرف مدّ ولين؛ ألف، أو واو، نحو ﴿وَلاَ تَيَمَّمُوا﴾ و﴿عَنْهُ تَلَهَّى﴾ وشبههما، أثبت في اللفظ، لكون التشديد عارضاً فلم يعتدّ به في حذفه، وزيد في تمكينه؛ ليتميز بذلك الساكنان أحدهما من الآخر فلا يلتقيا[6].

وكذلك الحكم في ﴿اثْنَا عَشَرَ﴾[7] في قراءة من سكّن العين[8]، نصّ أيضاً على ذلك في "الجامع"[9].

---

(١) البقرة: ٦١

(٢) البقرة: ١٩٧

(٣) النساء: ١٨

(٤) النمل: ٤٧

(٥) التحريم: ١٠

(٦) جامع البيان:٢ / ق: ٢٢ب

(٧) التوبة: ٣٦

(٨) وهي قراءة أبي جعفر. انظر: النشر: ٢٧٩/٢

(٩) جامع البيان: ٢/ ق: ٧٣/أ

فصل

وأمّا ما وقع فيه حرف المدّ بعد الهمز[١]، نحو ما مثلنا به أوّلاً؛ فإن لورش من طريق الأزرق، مذهباً اختص به، سواء أكانت الهمزة في ذلك ثابتة عنده، أو مغيَّرة في مذهبه.

فالثابتة نحو ‹آمنوا›، و‹نأى›، و‹سوآت›، و‹إيتاء›،[٢] و‹لإيلاف›، و‹دعائي›، و‹المستهزئين›، و‹النبيئين›، و‹آتوا›،[٣] و‹يؤوسا›، و‹النبيؤن›.

والمغيرة له؛ إما أن تكون ‹بين بين› وهو ﴿آمنتم﴾ في ‹الأعراف›[٤] و‹طه›[٥] و‹الشعراء›[٦]، و﴿أآلهتنا﴾[٧] ﴿جاء آل﴾ في ‹الحجر›[٨]، ﴿جاء آل فرعون﴾ في ‹القمر›[٩]، أو بالبدل، وهو ﴿هؤلاء آلهة﴾ في ‹الأنبياء›[١٠] و﴿من السماء آية﴾ في ‹الشعراء›[١١]، أو بالنقل، نحو: ﴿الآخرة﴾ ﴿الآن جئت﴾ ﴿الإيمان﴾ ﴿الأولى﴾ ﴿من آمن﴾ ﴿ابني آدم﴾[١٢] ﴿ألفواءآباءهم﴾[١٣] ﴿قل إي وربي﴾[١٤] ﴿قد أوتيت﴾[١٥] وشبه ذلك/ فإن ورشاً؛ من ٣٣٩/١

---

(١) وهو المعروف بمد البدل.

(٢) في المطبوع: «أتيا» تصحيف.

(٣) في المطبوع: «أتوا» تصحيف.

(٤) الأعراف: ١٢٣

(٥) طه: ٧١

(٦) الشعراء: ٤٩

(٧) الزخرف: ٥٨

(٨) الحجر: ٦١

(٩) القمر: ٤١

(١٠) الأنبياء: ٩٩

(١١) الشعراء: ٤

(١٢) الإسراء: ٧٠

(١٣) الصافات: ٦٩

(١٤) يونس: ٥٣

(١٥) طه: ٣٦

طريق الأزرق، مدّ ذلك كلّه، على اختلاف بين أهل الأداء في ذلك.

فروى ‹المد› في جميع الباب: أبو عبد الله ابن سفيان صاحب "الهادي"، وأبو محمد مكي صاحب "التبصرة"، وأبو عبد الله ابن شريح صاحب "الكافي"، وأبو العباس المهدوي صاحب"الهداية"، وأبو الطاهر بن خلف صاحب "العنوان"، وأبو القاسم الهذلي، وأبو الفضل الخزاعي، وأبو الحسن الحصري، وأبو القاسم بن الفحّام صاحب "التجريد"، وأبو الحسن[(١)] بن بلّيمة صاحب "التلخيص"، وأبو علي الأهوازيّ، وأبو عمرو الداني؛ من قراءته على أبي الفتح، وخلف بن خاقان، وغيرهم من سائر المصريّين والمغاربة، زيادة المدّ في ذلك كله[(٢)].

ثمّ اختلفوا في قدر هذه الزيادة، فذهب الهذليّ فيما رواه عن شيخه أبي عمرو إسماعيل بن راشد الحدّاد، إلى الإشباع المفرط، كما هو مذهبه عنه في المدّ ‹المنفصل› كما تقدم، قال: وهو قول محمد بن سفيان القروي، وأبي الحسين؛ يعني الخبازي، عن أبي محمد المصري؛ يعني عبد الرحمن بن يوسف؛ أحد أصحاب ابن هلال[(٣)].

وذهب جمهور من ذكرنا إلى أنه الإشباع من غير إفراط، وسوَّوْا بينه وبين ما تقدم على الهمزة، وهو أيضاً ظاهر عبارة "التبصرة" و"التجريد".

وذهب الداني، والأهوازي، وابن بلّيمة، وأبو علي الهراس؛ فيما رواه عن أبي[(٤)] عديّ إلى التوسط، وهو اختيار أبي علي الحسن بن بلّيمة[(٥)].

---

(١) كذا في جميع النسخ: «أبو الحسن » ولعله سبق قلم صوابه «أبو علي الحسن»

(٢) انظر: الهادي:ق:٤، التبصرة: ٢٥٨، الكافي: ١٧، العنوان: ٤٤، التجريد:ق:٩/ب، تلخيص العبارات:٢٦

(٣) لم أجده في النسخة التي لدي من "الكامل"

(٤) في المطبوع: «ابن» وهو تصحيف وتحريف.

(٥) قول المؤلّف إن اختيار ابن بلّيمة التوسط، يخالف نصّ عبارة ابن بلّيمة نفسه، حيث قال: وأما همزة ﴿ءامن الرسول﴾ و﴿ءامنهم من خوف﴾ على قراءة نافع فإن بعض شيوخنا يشيرون بمدّة يسيرة وبعضهم يمنعون، والقصر -والله أعلم- أصوبُ، لعلّة الفرق بين الخبر والاستخبار. اهـ تلخيص العبارات: ٢٦

وذكر أبو شامة أن مكّيّاً ذكر كلاًّ من الإشباع والتوسط[1]، وذكر السخاويّ عنه الإشباع فقط.

قلت: وقفت له[2] على مؤلَّف انتصر فيه للمدّ في ذلك، وردَّ على من ردّه، أحسن في ذلك وبالغ فيه، وعبارته في "التبصرة" تحتمل الوجهين جميعاً، وبالإشباع قرأت من طريقه.

وذهب إلى ‹القصر› فيه أبو الحسن طاهر بن غلبون، وردَّ[3] في "تذكرته" على من روى المدّ وأخذ به وغَلّط أصحابه، وبذلك قرأ الداني عليه، وذكره أيضاً ابن بليمة في "تلخيصه"، وهو اختيار الشاطبي حسب ما نقله أبو شامة عن أبي الحسن السخاوي عنه، قال أبو شامة: وما قال به ابن غلبون هو الحق،[4] انتهى.

وهو اختيار مكّي فيما / حكاه عنه أبو عبد الله الفاسي[5]، وفيه نظر[6]، وقد اختاره أبو إسحاق الجعبريّ[7]. ١/٣٤٠

وأثبت الثلاثة جميعاً أبو القاسم الصفراوي في "إعلانه"، والشاطبي في "قصيدته"،

---

(١) الذي نصَّ عليه أبو شامة أن مكيا نص على المدّ، و لم يذكر أبو شامة التوسط. انظر: إبراز المعاني: ١/٣٢٥

(٢) الضمير يعود على مكّي، والمؤلَّف المذكور رسالة صغيرة مطبوعة بعنوان "تمكين المدّ في ﴿آتى﴾ و﴿آمن﴾ و ﴿آدم﴾ وشبهه" بتحقيق د/أحمد حسن فرحات. سنة ١٤٠٤ هـ في دار الأرقم بالكويت.

(٣) انظر: التذكرة: ١/١٠٨

(٤) إبراز المعاني: ١/٣٣٢

(٥) في المطبوع: «الفارسي» وهو خطأ. قال الفاسي: واختار مكي القصر مع إجازته المدّ. اللآلي الفريدة: ١/٤١ب

(٦) لعل النظر بسبب تصريح مكي أنه قرأ بالمدّ حيث قال: وبالمدّ قرأت له. اهـ

ويحتمل أن يكون الفاسي يقصد أن اختيار مكي للقصر هو من حيث التوجيه والترجيح والاختيار، لا من حيث الرواية، لأنه حكي عنه ما صرح به في "الكشف"، حيث قال مكي: وحجة من لم يمكن مدّه، وعليه سائر القراء...فلم يمكن مدّه، وهو الاختيار، لإجماع القراء على ذلك، ولأن الرواة غير ورش عن نافع على ترك مدّه؛ ولأن البغداديين رووا عن ورش ترك تمكين مدّه، فمدّه في الرواية قليل، إنما رواه المصريون عن ورش، لكنه كثير الاستعمال بالمغرب... اهـ

انظر: التبصرة: ٢٥٨، الكشف: ١/٤٧-٤٨، تمكين المدّ: ٢٢، اللآلي الفريدة: ١/ق٤١ب

(٧) صرح بذلك في كنز المعاني: ٢/٣٥٣

وضعَّف المدّ الطويل[1].

والحقّ في ذلك: أنه قد[2] شاع وذاع، وتلقّته الأمة بالقبول، فلا وجه لردّه، وإن كان غيره أولى منه، والله أعلم.

وقد اتفق أصحاب المدّ في هذا الباب عن ورش، على استثناء كلمة واحدة، وأصلين مطّردين:

فالكلمة ﴿يُؤَاخِذُ﴾[3] كيف وقعت نحو: ﴿لاَ يُؤَاخِذُكُم اللَّهُ﴾[4] ﴿لاَ تُؤَاخِذْنَا﴾[5]﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ﴾[6]، نصَّ على استثنائها؛ المهدوي، وابن سفيان، ومكّي وابن شريح، وكلّ من صرّح بمدّ المغيّر بالبدل.

وكون صاحب "التيسير" لم يذكره في "التيسير" فإنه اكتفى بذكره في غيره، وكأنّ الشاطبي رحمه الله ظنّ بكونه لم يذكره في"التيسير" أنه داخل في الممدود لورش، بمقتضى الإطلاق، فقال:

وبعضهم يواخذكم[7]

أي وبعض رواة المدّ قصر ﴿يواخذ﴾، وليس كذلك، فإنّ رواة المدّ مجمعون على استثناء ﴿يواخذ﴾ فلا خلاف في قصره[8]، قال الداني في" إيجازه": أجمع أهل الأداء على

---

(1) قال: وما بعد همزة ثابت أو مغير * فقصر وقد يروي لورش مطولاً
ووسطه قوم....
الشاطبية: ١٤

(2) «قد» سقطت من المطبوع.

(3) النحل: ٦١

(4) البقرة: ٢٢٥

(5) البقرة: ٢٨٦، وكتب في المطبوع: ﴿يواخذنا﴾ وهو خطأ

(6) النحل: ٦١

(7) وقد تبع ابن برّي الشاطبي في ذكره الخلاف فقال: وفي يواخذ الخلاف وقعا.
انظر: الشاطبية: ١٥، النجوم الطوالع: ٥٧

(8) قال المؤلّف: واتفقوا على استثناء ﴿يؤاخذكم﴾ حيث وقع، وما ذكر في الشاطبية من خلاف فوَهْمٌ. اهـ
تقريب النشر: ٢٠

ترك زيادة التمكين للألف في قوله ﴿لاَ يُؤَاخِذُكُمْ﴾ و﴿لاَ تُؤَاخِذْنَا﴾ ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ﴾ حيث وقع، قال: وكأنّ ذلك عندهم من ‹واخذت› غير مهموز.

وقال في "المفردات": وكلّهم لم يزد في تمكين الألف في قوله تعالى ﴿لاَ يُؤَاخِذُكُم اللَّهُ﴾ وبابه، وكذلك استثناها في "جامع البيان"، ولم يحك فيها خلافاً[1].

وقال الأستاذ أبو عبد الله ابن القصّاع: وأجمعوا على ترك الزيادة للألف في ﴿يواخذ﴾ حيث وقع، نصَّ على ذلك الداني، ومكي، وابن سفيان، وابن شريح.

قلت: وعدم استثنائه في "التيسير" إمّا لكونه من: (واخذ)[2] كما ذكره في "الإيجاز" فهو غير ممدود، أو من أجل لزوم البدل له، فهو كلزوم النقل في "ترى"، فلا حاجة إلى استثنائه، واعتمد على نصوصه في غير "التيسير"، والله أعلم.

وأما الأصلان المطردان:

فأحدهما: أن يكون قبل الهمز ساكن صحيح، وهما[3] من كلمة واحدة، وهو ﴿الْقُرْآنَ﴾[4]

و﴿الظَّمْآنُ﴾[5] و﴿مَسْئُولاً﴾[6] ﴿مَذْءُومًا﴾[7] / و﴿مَسْئُولُونَ﴾[8]، واختلف في علّة ٣٤١/١

---

(١) لم أجد ما ذكره المؤلف في "المفردات" للداني، وانظر: جامع البيان: ١/ق:٧٩/ب

(٢) أنكر بعض اللغويين كالفيروز آبادي هذه اللغة وقال: لا تقل: (واخذه) ونسبها غيره للعامة، وتعقّب الفيومي عليهم هذا الإنكار بقوله:... آخذ، وتبدل واواً في لغة اليمن، فيقال: واخذه مواخذة، وقرئ بها في المتواتر فكيف تُنكَر أو يُنهى عنها. اهـ وقال ابن الباذش: لا يعرف أهل اللغة (واخذ).

انظر: القاموس والمصباح والتاج (أخذ)، الإقناع: ٤٧٤/١

(٣) في المطبوع: «وكلاهما» وهو تحريف.

(٤) الإنسان: ٢٣

(٥) النور: ٣٩

(٦) الإسراء: ٣٤

(٧) الأعراف: ١٨

(٨) الصافات: ٢٤

ذلك، فقيل: لأمن الخفاء[1] بعده، وقيل: لتوهم النقل، فكأنّ الهمزة معرّضة للحذف[2].

قلت: وظهر لي في علّة ذلك؛ أنه لما كانت الهمزة فيه محذوفة رسماً، ترك زيادة المدّ فيه تنبيهاً على ذلك، وهذه هي العلّة الصحيحة في استثناء ﴿إسرائيل﴾ عند من استثناها، والله أعلم.

فلو كان الساكن قبل الهمز، حرف مدّ أو حرف لين، كما تقدم في مُثُلنا، فهُمْ عنه فيه على أصولهم المذكورة.

وانفرد صاحب "الكافي" فلم يمدّ الواو بعد الهمزة في ﴿الْمَوْءُودَةُ﴾[3]، فخالف سائر أهل الأداء، الراوين مدّ هذا الباب عن الأزرق[4].

والثاني: أن تكون الألف بعد الهمزة مبدلة من التنوين في الوقف، نحو ﴿دُعَاء﴾ و﴿نِدَاءً﴾ و﴿هُزُؤًا﴾ و﴿مَلْجَأً﴾[5]؛ لأنها غير لازمة، فكان ثبوتها عارضاً، وهذا أيضاً مما لا خلاف فيه، ثمّ اختلف رواة المدّ عن ورش؛ في ثلاث كلم، وأصل مطرد:

---

(١) في (ز): «الإخفاء»

(٢) انظر: الدر النثير: ٢/٢٣٨

(٣) التكوير: ٨

(٤) ليس في "الكافي" المطبوع ما يدلّ على ما ذكره عنه المؤلّف من أنه لم يمدّ الواو بعد الهمزة، بل كلامه -الكافي- هو في الواو التي قبل الهمزة، قال: وإذا انفتح ما قبل الواو والياء الساكنين، وجاء بعدهما همزة في كلمة واحدة فورش وحده يمدّها مداً وسطاً نحو ﴿شيء﴾، إلى أن قال: وقد قرأت له أيضاً بإشباع المدّ في ذلك كلّه، وخالف أصله في ﴿موئلاً﴾ و﴿الموءودة﴾ و ﴿سوآتهما﴾ و ﴿سوآتكم﴾ فلم يمدّهن. وقرأ الباقون ذلك كله بغير مد. اهـ قال المالقي: نصّ الإمام – ابن شريح – على الزيادة في ألف (سوءات) فبقي ﴿الموءودة﴾ غير مستثنى، فالظاهر أنه بغير زيادة عنده مثل (مذؤماً) والله أعلم. اهـ ثمّ وجدت ابن سفيان نصّ على عدم مدّ ﴿الموءودة﴾ فقال: وخالف –ورش- أصله في ﴿موئلاً﴾ و﴿سوآتهما﴾ و﴿الموءودة﴾ فلم يمدّ. اهـ الهادي: ق٥/أ فلعل في عبارة المؤلف سهواً أو سبق قلم من "الهادي" إلى "الكافي"، هذا إن صحّ أن عبارة "الهادي" تشمل الواو التي بعد الهمزة، وليس التي قبلها، والله أعلم.

انظر: الكافي: ١٨-١٩، التجريد: ق٩ب، الدر النثير: ٢/٢٣٥

(٥) التوبة: ٥٧

فالأولى من الكلم: ﴿إسرائيل﴾ حيث وقعت، نصَّ على استثنائها أبو عمرو الداني وأصحابه، وتبعه على ذلك الشاطبي، فلم يحك فيها خلافاً، ووُجِّه بطول الكلمة، وكثرة دروها، وثقلها بالعجمة، مع أنها أكثر ما تجيء مع كلمة ﴿بني﴾، فتجتمع ثلاث مدّات فاستثنى مدّ ‹الياء› تخفيفا[1].

ونصَّ على مدّها[2] ابن سفيان، وأبو الطاهر ابن خلف، وابن شريح[3]، وهو ظاهر عبارة مكّي، والأهوازي، والخزاعي، وأبي القاسم ابن الفحّام، وأبي الحسن الحصري لأنهم لم يستثنوها.

الثانية: ﴿آلآن﴾ المستفهَم بها في حرفي ‹يونس› ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ وَقَدْ كُنتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾[4] ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾[5] أعني المدَّ بعد اللام، فنصَّ على استثنائها ابن سفيان، والمهدوي وابن شريح[6]. ولم يستثنها مكّي في كتبه، ولا الداني في "تيسيره"، واستثناها في "الجامع"[7]، ونصَّ في غيرهما بخلاف فيها، فقال في "الإيجاز" و"المفردات": إن بعض الرواة لم يزد في تمكينها[8]. وأجرى الخلاف فيها الشاطبي.

الثالثة: ﴿عَادًا الْأُولَى﴾ في سورة ‹النجم›[9]، لم يستثنها صاحب "التيسير" فيه

---

(1) انظر: إبراز المعاني: ١/٣٢٧-٣٢٨

(2) في المطبوع: «تخفيفها» وهو خطأ وتحريف.

(3) انظر: الهادي:ق:٤، العنوان: ٤٤، الكافي: ١٧

(4) يونس: ٥١

(5) يونس: ٩١

(6) انظر: الهادي:ق:٤، العنوان: ٤٤، الكافي: ١٧

(7) جامع البيان: ق:٧٩/ب

(8) لم أجد ذلك في "المفردات".

(9) النجم: ٥٠

٣٤٢/١

واستثناها في "جامعه"، ونصَّ على الخلاف في غيرهما كحرفي ﴿آلآن﴾ في ‹يونس›./

ونصَّ على استثنائها مكّي، وابن سفيان، والمهدوي، وابن شريح، وأمّا صاحب "العنوان" وصاحب "الكامل" والأهوازي، وأبو معشر، وابن بلّيمة فلم يذكروا: ‹ءَالْـٰنَ›، و‹عَادًا الْأُولَىٰ›، بل ولا نصّوا على الهمز المغيّر في هذا الباب، ولا تعرّضوا له بمثالٍ ولا غيره، وإنّما ذكروا الهمز المحقّق ومثّلوا به.

ولا شكّ أن ذلك يحتمل شيئين: أحدهما، أن يكون ممدوداً على القاعدة الآتية آخر الباب؛ لدخوله في الأصل الذي ذكروه، إذ تخفيف الهمز بالتليين، أو البدل، أو النقل، عارض، والعارض لا يعتدّ به على ما سيأتي في القاعدة، والاحتمال الثاني: أن يكون غير ممدود؛ لعدم وجود همز محقّق في اللفظ.

والاحتمالان معمول بهما عندهم، كما تمهّد في القاعدة الآتية، غير أن الاحتمال الثاني عندي أقوى في مذهب هؤلاء، من حيث إنهم لم يذكروه، ولم يمثّلوا بشيء منه، ولا استثنوا منه شيئاً، حتى ولا مما أجمع على استثنائه، وكثير منهم ذكر ‹القصر› فيما أجمع على مده من ‹المتصل› إذا وقع قبل الهمزة المغيّرة، فهذا أولى.

وأمّا صاحب "التجريد" فإنه نصَّ على المدّ في المغيّر بالنقل في آخر باب ‹النقل›؛ فقال: وكان ورش إذا نقل حركة الهمز التي بعدها حرف مدّ إلى الساكن قبلها، أبقى المدّ على حاله قبل النقل[1]. انتهى. وقياس ذلك المغيّر بغير النقل؛ بل هو أحرى والله أعلم.

وكذلك الداني في "التيسير" وفي سائر كتبه، لم ينصّ إلا على المغيّر بنقل، أو بدل، فقال: سواء كانت محقّقة؛ أي الهمزة، أو ألقى حركتها على ساكن قبلها، أو أبدلت، ثمّ مثّل بالنوعين، ولم ينصّ على المسهّل ‹بين بين›، ولا مثّل به، ولا تعرّض إليه.

فيحتمل أن يكون تركُه ذِكْر هذا النوع لأنه لا يرى زيادة التمكين؛ فيه. إذ لو جازت زيادة تمكينه لكان كالجمع بين أربع ألفات؛ وهي الهمزة المحقّقة، والمسهّلة ‹بين بين›، والألف المبدلة[2]، فلو مدّها لكانت كأنها ألفان، فيجتمع أربع ألفات، وبهذا علّل ترك

---

(١) لم أجد هذا النص في "التجريد"، انظر: التجريد: ق: ٩و١٠

(٢) «المبدلة » من (ز) و(ك).

إدخال الألف بين الهمزتين في ذلك، كما سيأتي في موضعه.

فإن قيل: لو كان كذلك لذكره مع المستثنيات، فيمكن أن يجاب بأن ذلك / غير لازم، لأنه إنما استثنى ما هو من جنس ما قدّر، وذلك أنه لما نصَّ على التمكين بعد الهمزة المحقّقة[١] والمغيّرة بالنقل، أو بالبدل. خاصّة، ثم استثنى مما بَعْدُ[٢] الهمزةَ المحقّقةَ، فهذا استثناء من الجنس، فلو نصَّ على استثناء ما بعد الهمزة المغيّرة ب‹بين بين› لكان استثناء من غير الجنس، فلم يلزم ذلك، واستثناؤه ما بعد الهمزة المجتلبة للابتداء، استثناء من الجنس، لأنها حينئذ محققة[٣]، وكذلك من علمناه من صاحب "الهداية" و"الكافي"[٤] و"التبصرة" وغيرهم، لم يمثّلوا بشيء من هذا النوع، إلاّ أن إطلاقهم ‹التسهيل› قد يرجّح إدخال نوع ‹بين بين› وإن لم يمثّلوا به.

٣٤٣/١

وبالجملة فلا أعلم أحداً من متقدّمي أئمّتنا نص فيه بشيء، نعم عبارة الشاطبي صريحة بدخوله، ولذلك مثّل به شرّاح كلامه، وهو الذي صحّ أداء، وبه يؤخذ، على أني لا أمنع إجراء الخلاف في الأنواع الثلاثة، عملاً بظواهر عبارات من لم يذكرها، وهو القياس، والله أعلم.

تنبيه: إجراء الوجهين من المدّ وضدّه، في المغيّر بالنقل إنما يتأتّى حالة الوصل، أمّا حالة الابتداء إذا وقع بعد لام التعريف، فإن لم يعتد بالعارض فالوجهان في نحو ‹ٱلْآخِرَة›، ‹ٱلْإِيمَانَ›، ‹ٱلْأُولَى› جاريان، وإن اعتدّ بالعارض فالقصر ليس إلاّ، نحو ‹لَآخِرَة›، ‹لَإِيمَانَ›، ‹لُأولَى› لقوّة الاعتداد[٥] في ذلك، ولعدم تصادم الأصلين، نصّ على ذلك أهل التحقيق من أئمتنا.

---

(١) في (س): ‹المخففة› بالخاء المعجمة والفاء

(٢) الضبط من (س).

(٣) في (س): ‹مخففة› بالخاء المعجمة والفاء، وينبه على أن هذا السؤال والجواب عنه موجود بنصه في الدر النثير: ٢٣١/١

(٤) تصحفت في (ز) إلى: «الكفاية»

(٥) في المطبوع: «الاعتدا بالعارض» وهي زيادة ليست في النسخ.

قال مكّي في "الكشف" إن ورشاً لا يمدّ ﴿ٱلۡأُولَىٰ﴾ وإن كان من مذهبه مدُّ حرف المدّ بعد الهمز المغـــيّر، لأن هذا وإن كان همزاً مغـــيّراً إلاّ أنه قد اعتدّ بحركة اللام، فكـــأنْ لا همز في الكلمة، فلا مدّ، انتهى[1].

وأمّا الأصل المطّرد الذي فيه الخلاف فهو؛ حرف المدّ إذا وقع بعد همزة الوصل حالـــة الابتداء، نحو ﴿ائْتِ بِقُرْآنٍ﴾[2] ﴿ائْتُونِي﴾[3] ﴿اؤْتُمِنَ﴾[4] ﴿ائْذَنْ لِـــي﴾[5] فنـــصَّ علـــى استثنائه وترك الزيادة في مدّه أبو عمرو الداني في جميع كتبـــه، وأبـــو معشـــر الطـــبريّ والشاطبي[6] وغيرهم، ونصّ على الوجهين جميعاً من المدّ وتركه؛ ابن سفيان، وابن شريح، ومكّي، وقال في "التبصرة": وكلا الوجهين حسن، وترك المدّ أقيس[7].

ولم يذكره المهدوي، ولا ابن الفحّام، ولا ابن بلّيمة، ولا /صاحب "العنـــوان"، ولا الأهوازيّ فيحتمل مدّه؛ لدخوله في القاعدة، ولا يضر عدم التمثيل به، ويحتمل ترك المـــدّ، وأن يكونوا استغنوا عن ذلك بما مثّلوه من غيره، وهو الأَوْلى. ٣٤٤/١

فوجه المدّ؛ وجود حرف مدّ بعد همزة محققة لفظاً، وإن عرضت ابتداء، ووجه القصر؛ كون همزة الوصل عارضة، والابتداء بها عارض، فلم يعتدّ بالعارض، وهذا هو الأصح والله أعلم.

---

(١) انظر: الكشف: ١/٩١-٩٢

(٢) يونس: ١٥

(٣) يونس: ٧٩

(٤) البقرة: ٢٨٣

(٥) التوبة: ٤٩

(٦) «والشاطبي»: من (ز) وحاشية (ك).

(٧) التبصرة: ٢٦٠

وأمّا نحو ﴿رأى الْقَمَرَ﴾[١] و﴿رأى الشَّمْسَ﴾[٢] ﴿تَرَاءَى الْجَمْعَانِ﴾[٣] في الوقف؛ فإنهم فيه على أصولهم المذكورة من الإشباع، والتوسط، والقصر؛ لأن الألف من نفس الكلمة، وذهابها وصلاً عارض، فلم يعتدّ به، وهذا من المنصوص عليه.

وأمّا ﴿مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ﴾في ‹يوسف›[٤] ﴿فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَائِي إِلاَّ﴾ في ‹نوح›[٥]، حالة الوقف ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ رَبَّنَا﴾ في ‹إبراهيم›[٦]، حالة الوصل فكذلك هم فيها على أصولهم، ومذاهبهم عن ورش؛ لأن الأصل في حرف المدّ من الأُولَيين الإسكانُ، والفتحُ فيهما[٧] عارض من أجل الهمزة، وكذلك حذف حرف المدّ في الثالثة عارض حالة الوقف[٨] اتباعاً للرسم، والأصل إثباتُها، فجرت فيها مذاهبهم على الأصل، ولم يعتدّ فيها بالعارض، وكان حكمها حكم ﴿مِن وَرَائِي﴾[٩] في الحالتين، وهذا مما لم أجد فيه نصاً لأحد، بل قلته قياساً، والعلم عند الله تبارك وتعالى، وكذلك أخذته أداء عن الشيوخ في ﴿دُعَاءِ﴾ في ‹إبراهيم›، وينبغي أن لا يعمل بخلافه.

فصل

وأمّا السبب المعنوي: فهو قصد المبالغة في النفي، وهو سبب قويّ مقصود[١٠] عند

---

(١) الأنعام: ٧٧

(٢) الأنعام: ٧٨

(٣) الشعراء: ٦١

(٤) يوسف: ١٦١

(٥) نوح: ٦

(٦) إبراهيم: ٤٠-٤١

(٧) في المطبوع: «فيها» وهو خطأ

(٨) في المطبوع: «الوصل» وهو خطأ

(٩) مريم: ٥ وكتب في المطبوع: (وراء) وهو خطأ

(١٠) في المطبوع: «مقصور» بالراء، وهو تصحيف

العرب وإن كان أضعف من السبب اللفظي عند القراء، ومنه مدّ التعظيم، في نحو ﴿لاَ إِلَـهَ إِلاَّ اللَّهُ﴾[1] ﴿لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾[2] ﴿لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ﴾[3].

وهو قد ورد عن أصحاب ‹القصر›[4] في ‹المنفصل› لهذا المعنى، نصّ على ذلك أبـو معشر الطبري، وبو القاسم الهذلي، وابن مهران والجاجاني، وغيرهم، وقـرأت بـه مـن طريقهم وأختاره.

ويقال له أيضاً مدّ المبالغة، قال ابن مهران في كتاب "المدّات" له: إنما سمي مدّ ‹المبالغة› لأنه طلب للمبالغة في نفي/ إلهية سوى الله سبحانه، قال: وهذا معروف عند العرب؛ لأنها تمدّ عند الدعاء، وعند الاستغاثة، وعند المبالغة في نفي شيء، ويمدّون ما لا أصل له بهـذه العلّة، قال: والذي له أصل؛ أولى وأحرى.

٣٤٥/١

قلت: يشير إلى كونه اجتمع سببان وهما: المبالغة، ووجود الهمز كما سيأتي، والـذي قاله في ذلك جيّد ظاهر.

وقد استحب العلماء المحقّقون مدّ الصوت ب‹لا إله إلا الله› إشعاراً بما ذكرنا وبغـيره، قال الشيخ محي الدين النووي، رحمه الله في "الأذكار": ولهذا كان المذهب الصحيح المختار استحباب مد الذاكر قوله: (لا إله إلا الله) لما ورد فيه من التدبر، قال: وأقوال السـلف وأئمة الخلف في[5] هذا مشهورة، والله أعلم[6]. انتهى.

---

(١) محمد ﷺ: ١٩

(٢) الحشر: ٢٢

(٣) الأنبياء: ٨٧

(٤) قوله: (عن أصحاب القصر) يدخل فيهم قالون، لكن قال الأزميري: وليس لنافع المدّ للتعظيم في قوله: (لاإله إلا الله) من غاية ابن مهران، وإنما هو لابن كثير فقط، ولا من "تلخيص" أبي معشر؛ وإنما هو لابن كثير ويعقـوب فقط. اهـ . انظر: الكامل: ق١٣٧، التلخيص: ١٦٤، تحرير النشر: ق١٦٨/أ

(٥) في المطبوع: «في مدّ» وليست هذه الزيادة في النسخ.

(٦) الأذكار: ١٣

قلت: وروينا في ذلك حديثين مرفوعين: أحدهما عن ابن عمر: من قال (لا إله إلا الله) ومدّ بها صوته أسكنه الله دار الجلال؛ داراً سمّى بها نفسه، فقال ‹ذو الجلال والإكـــرام›، ورزقه النظر إلى وجهه[1].

والآخر عن أنس: من قال: (لا إله إلا الله) ومدَّها، هَدَمَتْ له أربعة آلاف ذنب[2].

وكلاهما ضعيفان، ولكنّهما في فضائل الأعمال.

وقد ورد مدّ المبالغة للنفي* في (لا) التي للتبرئة[3] في نحو ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾[4] ﴿لاَ شِيَةَ فِيهَا﴾[5] ﴿لاَ مَرَدَّ لَهُ﴾[6] ﴿لاَ جَرَمَ﴾[7] عن حمزة *[8]، نصّ على ذلك له أبو طاهر ابـــن سوار في "المستنير"[9]، ونصّ عليه أبو محمد سبط الخياط في "المبهج"؛ من رواية خلف عن

---

(١) انظر: ذيل اللآلي المصنوعة: ١٤٧، تنزيه الشريعة المرفوعة: ٢/٣٢٥

(٢) انظر: تنزيه الشريعة المرفوعة: ٢/٣٢٥، مسند الفردوس: ٣/٤٧٣

(٣) في (س): «للتنزيه» تصحيف.

و"لا" التبرئة هي الداخلة على النكرة. انظر: شرح الطيبة للنويري: ٢/١٩٢

(٤) البقرة: ٢

(٥) البقرة: ٧١

(٦) الروم: ٤٣

(٧) هود: ٢٢

(٨) ما بين النجمتين سقط من (ت)

(٩) رجعت إلى كتاب "المستنير" لابن سوار؛ النسخة المحقّقة، والتي ذكر محقّقها أنه اعتمد فيها على خمس نســـخ، أقدمها سنة ٥٢٧ هـــ أي بعد وفاة ابن سوار بـــ(٣١) إحدى وثلاثين سنة فقط، فما وجدت فيها ما ذكـــره المؤلّف، إلا أني بعد ذلك وجدت الأزميريّ قال: تنبيه: قال في النشر بعد تمثيل (لا) التي للتبرئة: نصّ على ذلك له ابن سوار في المستنير، قلت -الأزميري-: رأيت نسخاً كثيرة من "المستنير" لم يتعرض لذكر التوسط في هذا النوع إلا نسخة واحدة ذكر فيها أول البقرة، فقال فيها: روى العطار، عن ابن سعدان، عن سليم، عن حمـــزة التوسط في ﴿لا ريب﴾ ونحوها، فعلى هذا لا يجيء التوسط في المستنير لخلف وخلّاد، لكن نأخذ بالتوسط منـــه اعتماداً على ابن الجزري؛ لأنه عالم بالفن ويحتمل خطأ جميع ما رأيته في النسخ. اهـــ

انظر: المبهج: ٢/٣٥٢، الجامع: ١٣٧-١٣٨، بدائع الدهان: ق ١٥ب، الروض النضير: ق:٤١-٤٢ (بخـــط ==

سُليم عنه ونصّ عليه أبو الحسن بن فارس في كتابه "الجامع" عن محمد ابن سعدان عن سليم، وقال أبو الفضل الخزاعيّ: قرأت به أداء من طريق خلف وابن سعدان وخلّاد وابن جبير ورويم بن يزيد؛ كلهم عن حمزة.

قلت: وقَدْر المدّ في ذلك فيما قرأنا به؛ وسط لا يبلغ الإشباع، وكذا نصَّ عليه الأستاذ أبو عبد الله ابن القصاع، وذلك لضعف سببه عن سبب الهمز، وقرأت بالمدّ أيضاً في ﴿لاَ رَيْبَ﴾ فقط من كتاب "الكفاية في القراءات الست" لحفص من طريق هبيرة عنه.

هذا ما يتعلق بالمدّ في حروف المدّ مستوفى، إذ لا يجوز زيادة في حرف من حروف المدّ بغير سبب من الأسباب المذكورة.

وقد انفرد أبو عبد الله ابن شريح في "الكافي" بمدّ ما كان على حرفين في ‹فواتح› السور، فحكى عن رواية/ أهل المغرب، عن ورش؛ أنه[1] يمدّ ذلك كلّه، واستثنى الراء من ‹الر›، و‹المر› و‹الطاء› و‹الهاء› من (طه)[2].

١/٣٤

قلت: وكأنهم نظروا إلى وجود الهمز مقدّراً بحسب الأصل، وذلك شاذ، لا نأخذ به، والله أعلم.

وقد اختلف في إلحاق حرفي اللّين بها، وهما؛ الياء، والواو، المفتوح ما قبلهما، فوردت زيادة المدّ فيهما بسببَيْ الهمز والسكون، إذ كانا قويين.

وإنما اعتبر شرط المدّ فيهما مع ضعفه بتغيّر حركة ما قبله؛ لأن فيهما شيئاً من الخفاء، وشيئاً من المدّ؛ وإن كانا أنقص في الرتبة مما في حروف المدّ، ولذلك جاز الإدغام

==

الشيخ المرصفي رحمه الله)

(١) في المطبوع: (أنه كان) وهي زيادة ليست في النسخ، ولا في الكافي: ٢٠

(٢) كلام المؤلّف فيه نظر، وهو أن ابن شريح لم يستثن شيئاً مما حكاه المؤلّف، بل صريح عبارته أنه ممدود عند من حكاه عنهم، قال رحمه الله: وكذلك إن كان على حرفين فليس أحد يمكّن مدّه نحو: ‹ها› و‹يا› و‹را› و‹طا›، إلا ما روى أهل المغرب عن ورش أنه يمدّ ذلك كله من: "الر" و " المر" و الطاء والهاء من (طه). اهـ وذكر ابن الباذش أن أبا عبد الله الطرفي حكى عن قوم أنهم أخذوا لورش خاصة فيه بالإشباع اتباعاً لما التقى فيه ساكنان. ثم قال – ابن الباذش-: ولم أر ذلك لغيره. اهـ انظر: الكافي: ٢٠، الإقناع: ١/٤٧٨

في نحو ﴿كَيْفَ فَعَلَ﴾[1] بلا عسر، و لم ينقل الحركة إليهما في الوقف في نحو: زيد، وعوف، مَن نقل في نحو: بكر، وعمرو[2]، وتعاقبا مع حروف المدّ في الشعر، قبل حرف الرويّ في نحو قول الشاعر:[3]

تصفّقها الرياح إذا جرينا

مع قوله:

مخاريق بأيدي اللاعبينا

وقالوا في تصغير مدق، وأضم مُدَيْق وأُضَيْم[4] فجمعوا بين الساكنين وأجروهما مجرى حروف المدّ، فلذلك حملا عليها؛ وإن كانا دونها في الرتبة لقربهما منها، وسوّغ زيادة المدّ فيهما سببية الهمز، وقوّة اتصاله بهما في كلمة، وقوّة سببية السكون.

أمّا الهمز؛ فإنه إذا وقع بعد حرفي اللّين؛ متصلاً من كلمة واحدة نحو ﴿شَيْءٍ﴾ كيف وقع و‹كَهَيْئَةِ›، و ‹سَوْءَة›، و‹السَّوء›؛ فقد اختلف عن ورش؛ من طريق الأزرق، في إشباع المدّ في ذلك، وتوسّطه، وغير ذلك.

فذهب إلى الإشباع فيه؛ المهدويّ، وهو اختيار أبي الحسن الحصري، وأحد الوجهين

---

(١) الفجر: ٦

(٢) يقصد نقل حركة الحرف الأخير إلى الذي قبله، لأن بعض العرب يقول: هذا البَكُرْ، من البَكِر.

انظر: الكتاب: ٤/١٧٣-١٧٤، الإقناع: ١/٤٨١

(٣) هو عمرو بن كلثوم.

والشطران كل منهما عجز بيت، من معلّقته المشهورة.

كأنّ كتونهنّ متون غدر ** تصفقها...

كأنّ سيوفنا منّا ومنهم ** مخاريق....

والضمير في قوله (متونهن) يعود على الدروع التي يصفها.

والتعاقب الذي أشار إليه المؤلف رحمه الله هو قوله: (جرينا) بفتح الراء، مع (اللاعبينا) بكسر الباء، وهذا عند العرب قبيح وعيب في الشعر، ويسميه العَروضيون (سناداً)

انظر: شرح الهداية: ١/٣٥-٣٦، ديوانه: ٧٦، القصد النافع: ١٤٣-١٤٤، اللسان والتاج (خرق)

(٤) انظر: الكشف: ١/٥٥

في "الهادي"[١] و"الكافي" و"الشاطبية" ومحتملٌ في "التجريد".

وذهب إلى التوسط أبو محمد مكّي وأبو عمرو الداني، وبه قرأ الداني على أبي القاسم خلف بن خاقان، وأبي الفتح فارس بن أحمد، وهو الوجه الثاني في "الكافي" و"الشاطبية" وظاهر "التجريد" وذكره أيضاً الحصري في "قصيدته"[٢] مع اختياره الإشباع، فقال:

وفي مدّ ‹عين› ثمّ ‹شيء› و‹سوءة› * خلاف جرى بين الأئمّة في مصر

فقال أناس مدّه متوسّط * وقال أناس مفرط وبه أُقري/ ٣٤٧/١

وأجمعوا على استثناء كلمتين من ذلك، وهما ‹موئلاً› و ‹الموءودة› فلم يزد أحد فيهما تمكّيناً على ما فيهما من الصيغة.

وانفرد صاحب "التجريد" بعدم[٣] استثناء ﴿موئلاً﴾ فخالف سائر الرواة عن الأزرق[٤].

واختلفوا في تمكّين واو ﴿سوآت﴾ من ﴿سَوْآتِهِمَا﴾[٥] و﴿سَوْآتِكُمْ﴾[٦]، فنصّ على استثنائها المهدوي في "الهداية"، وابن سفيان في "الهادي"، وابن شريح في "الكافي"، وأبو محمد في "التبصرة" والجمهور، ولم يستثنها أبو عمرو الداني في "التيسير" ولا في سائر كتبه، وكذلك الأهوازيّ في "كتابه الكبير" ونصّ على الخلاف فيها أبو القاسم الشاطبي.

وينبغي أن يكون الخلاف هو ‹المدّ المتوسط› و‹القصر›؛ فإني لا أعلم أحداً روى الإشباع في هذا الباب إلاّ وهو يستثني ﴿سوآت﴾، فعلى هذا لا يأتى فيها لورش سوى أربعة أوجه وهي؛ قصر الواو مع الثلاثة في ‹الهمزة›، طريق من قدمنا، والرابع التوسط

---

(١) (الهادي) سقطت من (ز)

(٢) تحرفت في المطبوع إلى (قضيته)

(٣) في المطبوع سقطت الميم، فصارت (بعد)

(٤) انظر: التحريد: ق٩/ب

(٥) الأعراف: ٢٠

(٦) الأعراف: ٢٦

فيهما[1]، طريق الداني. والله تعالى أعلم. وقد نظمت ذلك في بيت، وهو:

وسوآت قصر الواو والهمز ثلّثا * ووسّطهما فالكلّ أربعة فادري

وذهب آخرون إلى زيادة المدّ في ﴿شيء﴾ فقط، كيف أتى؛ مرفوعاً، أو منصوباً أو مخفوضاً، وقَصَرَ سائر الباب، وهذا مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي الطاهر صاحب "العنوان"، وأبي القاسم الطرسوسي، وأبي عليّ الحسن بن بلّيمة صاحب "التلخيص"، وأبي الفضل الخزاعيّ وغيرهم.

واختلف هؤلاء في قَدْر هذا المدّ؛ فابن بلّيمة والخزاعيّ، وابن غلبون، يرون أنه التوسط، وبه قرأ الداني عليه، والطرسوسي وصاحب "العنوان" يريان أنه الإشباع، وبه قرأت من طريقهما.

واختلف أيضاً بعض الأئمّة من المصريّين والمغاربة في مدّ ﴿شيء﴾ كيف أتى، عن حمزة، فذهب أبو الطيّب ابن غلبون، وصاحب "العنوان"، وأبو عليّ الحسن بن بلّيمة وغيرهم، إلى مدّه، وهو ظاهر نصّ أبي الحسن بن غلبون في "التذكرة".

وذهب الآخرون إلى أنه ‹السكت› دون المدّ، وعلى ذلك حمل الداني كلام ابن غلبون، وبه قرأ عليه، وبه آخذ أنا[2] أيضاً، وقال في "الكافي": إنه قرأ بالوجهين؛ يعني من ‹المدّ› و‹السكت›، وهما/ أيضاً في "التبصرة". ٣٤٨/١

والمراد بالمدّ عند من رواه من هؤلاء هو ‹التوسط›، وبه قرأت من طرق[3] من روى ‹المدّ›، ولم يروه عنه إلا من روى السكت في غيره، والله أعلم.

وإذا وقع الهمز بعد حرف اللّين منفصلاً؛ فأجمعوا على ترك الزيادة نحو ﴿خَلَوْا إِلَى﴾[4] و﴿ابْنَيْ آدَمَ﴾[5]، ولا فرق بينه وبين ما لا همز بعده، نحو ﴿عَيْنًا﴾[6] ﴿هَوْنًا﴾[7]،

---

(١) في المطبوع: (فيها) بالإفراد، وهو خطأ

(٢) في المطبوع: (أخذنا) بالجمع، وهو تصحيف.

(٣) في (س) «طريق»

(٤) البقرة: ١٤

(٥) المائدة: ٢٧

(٦) البقرة: ٦٠

(٧) الفرقان: ٦٣

لا خلاف بينهم في ذلك لما سنذكره، إلاّ ما جاء من نقل حركة الهمز في ذلك، كما سيأتي في بابه إن شاء الله تعالى.

وأمّا السكون فهو على أقسام المدّ[1] أيضاً: لازم، وعارض، وكلّ منهما مشدّد وغير مشدّد. فاللازم غير المشدّد حرف واحد؛ وهو (عين) من فاتحة ‹مريم› و‹الشورى›، فاختلف أهل الأداء في إشباعها، وفي توسطها، وفي قصرها؛ لكلّ من القراء:

فمنهم من أجراها مجرى حرف المدّ، فأشبع مدّها لالتقاء الساكنَين، وهذا مذهب أبي بكر ابن مجاهد، وأبي الحسن عليّ بن محمد بن بشر الأنطاكي، وأبي بكر الأذفوي، واختيار أبي محمد مكّي، وأبي القاسم الشاطبيّ، وحكاه أبو عمرو الداني في "جامعه" عن بعض من ذكرنا. وقال: هو قياس قول من روى عن ورش المدّ في ﴿شيء. والسَوء﴾ وشبههما،[2] وذكره في "الهداية" عن ورش وحده؛ يعني من طريق الأزرق، وكذا كان يأخذ ابن سفيان.

ومنهم من أخذ بالتوسط نظراً لفتح ما قبلُ[3]، ورعاية للجمع بين الساكنَين، وهذا مذهب أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون، وابنه أبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي الحسن علي بن سليمان الأنطاكي، وأبي الطاهر صاحب "العنوان" وأبي الفتح ابن شيطا وأبي عليّ صاحب "الروضة" وغيرهم، وهو قياس من روى عن ورش التوسط في ﴿شيء﴾ وبابه، وهو الأقيس لغيره والأظهر، وهو الوجه الثاني في "جامع البيان" و"حرز الأماني" و"التبصرة" وغيرها، وهو أحد الوجهين في "كفاية" أبي العز القلانسي عن الجميع، وفي "الكافي" عن ورش وحده بخلاف، وهذان الوجهان مختاران لجميع القرّاء عند المصريّين والمغاربة، ومن تبعهم وأخذ بطريقهم.

ومنهم من أجراها مجرى الحروف الصحيحة، فلم يزد في تمكّينها على ما فيها، وهذا

---

(١) «المدّ» سقطت من (ز)

(٢) جامع البيان: ١/ق:٨٥ب

(٣) في (ز) «قبله»

مذهب أبي طاهر ابن سوار / وأبي محمد سبط الخياط، وأبي العلاء الهمداني، وهو الوجه الثاني عند أبي العز القلانسي، واختيار متأخري العراقيّين قاطبة، وهو في "الهداية" و"الهادي" و"الكافي" لغير ورش، وهو الوجه الثاني فيه لورش، وقال: لم يكن أحد مدها إلا ورشاً باختلاف عنه(١).　٣٤٩/١

قلت: القصر في (عين) عن ورش من طريق الأزرق، مما انفرد به ابن شريح(٢)، وهو مما ينافي أصوله، إلا عند من لا يرى مدّ حرف اللّين قبل الهمز؛ لأن سبب السكون أقوى من سبب الهمز كما سيأتي(٣) والله أعلم.

واللاّزم المشدّد في حرفين ﴿هَاتَيْنِ﴾ في ‹القصص›(٤) و﴿الَّذَيْنِ﴾ في ‹فصلت›(٥) في قراءة ابن كثير؛ بتشديد النون، فيجري له فيهما الثلاثة الأوجه المتقدمة، على مذهب من

---

(١) الكافي: ٢١

(٢) قال ابن الباذش: ولا أعلم أحداً ترك مدّ (عين) لورش، وإنما ذلك لأنه يمدّ (شيئاً) وبابه، ومدُّه لـ(شيء) يوجب مدّه (عين).اهـ الإقناع: ٤٧٩/١

(٣) قال الشيخ المتولي رحمه الله: ظاهر عبارة "النشر" في مراتب (عين) التوسط والطول من "تجريد" ابن الفحام.... و"تلخيص" ابن بلّيمة، و"كامل" الهذلي، لأنه ذكرهما من طريق المغاربة، وهؤلاء منهم، ولم يخصّهم بحكم، لكن هذه المسألة لم تكن في "التلخيص" ولا في "التجريد" أصلاً، فالقياس أن يؤخذ لهما بالأوجه الثلاثة، ولا وجه للاقتصار على بعضها إذا كانت كلها صحيحة مختارة، على أن هذه المسألة من فنّ التجويد، فمن ذكرها من مؤلفي القراءات فإنما هو على سبيل التبرّع ومن لم يذكرها فإنما يدع القارئ يقرأ بما شاء.ثم نقل المتولي قول الأزميري رحمه الله: وأمّا كتاب "التجريد" فلم يذكر عنه "النشر" شيئاً من مراتب (عين) ولكن منع القصر منه للأزرق ضمناً حيث قال: قلت ‹القصر› في (عين) عن ورش من طريق الأزرق مما انفرد به ابن شريح، ورأينا "التجريد" ولم يتعرض لكلمة (عين) أصلاً في باب ‹المد والقصر› ولا في ‹سورته› فالقياس أن يكون منه ‹القصر› فقط، ولكن نأخذ بالتوسط والطول للأزرق كما هو مذهبه في نحو (شيء) و(سَوء) وبالقصر لغيره. وأما كتاب "الكامل" فلم يذكر في "النشر" عنه شيئاً من مراتب (عين) أيضاً، ولكن منع ‹القصر› منه للأزرق كما تقدم، اهـ.ثم قال المتولي رحمه الله: وقد مشينا في النظم وشرحه على ما مشى عليه الأزميري، ثم بيّنّا ما استظهرناه. اهـ انظر: الروض النضير: ق:٣٣٣ و٣٣٤

(٤) القصص: ٢٧

(٥) فصلت: ٢٩

مذهب من تقدم، وممن نص على أن المد فيهما كالمد في ﴿الضالين﴾[1] و﴿هذان﴾[2] الحافظ أبو عمرو الداني في "جامعه" في باب ‹المد›[3]، وهو ظاهر "التيسير"، ونص في سورة ‹النساء› من "جامع البيان" على الإشباع في ﴿هذان﴾ والتمكين فيهما،[4] وهو صريح في التوسط.

ولم يذكر سائر المؤلفين فيهما إشباعا ولا توسطا، فلذلك كان القصر فيهما مذهب الجمهور، والله أعلم.

وأما الساكن العارض غير المشدد فنحو ‹الليل›، و‹الميل›،[5] و‹الميت›، و‹الحسنيين›، و‹الخوف›، و‹الموت›، و‹الطول› حالة الوقف بالإسكان أو بالإشمام فيما يسوغ فيه؛ فقد حكى فيه الشاطبي وغيره عن أئمة الأداء ثلاثة مذاهب وهي:

الإشباع والتوسط والقصر، وهي أيضا لورش من طريق الأزرق، في غير ما الهمزة فيه متطرفة نحو ‹شيء›، و‹السوء› فإن القصر يمتنع له في ذلك كما سيأتي.

والإشباع فيه مذهب؛ أبي الحسن علي بن بشر، وبعض من يأخذ بالتحقيق وإشباع التمطيط من المصريين وأضرابهم[6].

والتوسط مذهب أكثر المحققين، واختيار أبي عمرو الداني، وبه كان يقرئ وأبو القاسم الشاطبي، كما نص عليه أبو عبد الله ابن القصاع، عن الكمال الضرير عنه، قال الداني: المد في ذلك[7] التمكين المتوسط من غير إسراف، وبه قرأت[8].

---

(١) الفاتحة: ٧

(٢) الحج: ١٩

(٣) جامع البيان: ١/ق:٨٤ب

(٤) انظر: جامع البيان: ١/ق: ٨٤/ب و٢/ق٤٢/أ، التيسير: ٩٤-٩٥

(٥) من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ النساء: ١٢٩

(٦) في (س): «وأحزابهم»، ولعله تصحيف.

(٧) في المطبوع: (حال)، وهو تحريف.

(٨) لم أجده في التيسير ولا في جامع البيان، والله أعلم.

والقصر وهو مذهب الحذاق كأبي بكر الشذائي، والحسن بن داود النقار، وأبي الفتح ابن شيطا، وأبي محمد سبط الخياط، وأبي علي المالكي وأبي عبد الله ابن شريح وغيرهم، وأكثرهم /حكى الإجماع على ذلك، وأنها جارية مجرى الصحيح، وبه كان يقرئ الأستاذ أبو الجود المصري، كما نص عليه ابن القصاع عن الكمال الضرير عنه، وهو قول النحويين أجمعين، وقد نص على الثلاثة جميعا الإمام أبو القاسم الشاطبي.

٣٥٠/١

قلت: والتحقيق في ذلك أن يقال: إن هذه الثلاثة الأوجه، لا تسوغ إلا لمن ذهب إلى الإشباع في حروف المد من هذا الباب. وأما من ذهب إلى القصر فيها فلا يجوز له إلا القصر فقط، ومن ذهب إلى التوسط فيها فلا يسوغ له هنا إلا التوسط، والقصر؛ اعتد بالعارض أو لم يعتد، ولا يسوغ له هنا إشباع، فلذلك كان الأخذ به في هذا النوع قليلاً.

والعارض المشدد نحو ﴿اليل لباسا﴾[1] ﴿كيف فعل﴾[2] ﴿اليل رأى﴾[3] ﴿بالخير لقضي﴾[4] عند أبي عمرو في الإدغام الكبير، وهذه الثلاثة الأوجه سائغة فيها كما تقدم آنفا في العارض، والجمهور على القصر، وممن نقل فيه المد والتوسط؛ الأستاذ أبو عبد الله ابن القصاع.

فصل: في قواعد في هذا الباب مهمّة

تقدم أن شرط المد: حرفه، وأن سببه موجبه:

فالشرط قد يكون لازما؛ فيلزم في كل حال نحو ﴿أولئك﴾ و﴿قالوا آمنا﴾[5] و﴿الحاقة﴾، أو يرد على الأصل، نحو ﴿وأمره إلى﴾[6] ﴿بعضهم إلى بعض﴾[7] ﴿به

---

(١) الفرقان: ٤٧

(٢) الفيل: ١

(٣) الأنعام: ٧٦

(٤) يونس: ١١

(٥) غافر: ٨٤

(٦) البقرة: ٢٧٥

(٧) التوبة: ١٢٧

﴿إِلَيْكُمْ﴾[1].

وقد يكون عارضاً فيأتي في بعض الأحوال، نحو ﴿ملجأ﴾ حالة الوقف، أو يجيء على غير الأصل نحو ﴿أأنتم﴾ عند من فصل، ونحو ‹أألد›، ‹أأمنتم من›، و‹من السماء إلى› عند من أبدل الثانية، وقد يكون ثابتاً فلا يتغير عن حالة السكون، وقد يكون مغيّراً، نحو ﴿يضيء﴾ و﴿سوء﴾ في وقف حمزة وهشام وقد يكون قوياً فتكون حركة ما قبله[2] من جنسه، وقد يكون ضعيفاً فيخالف حركة ما قبله جنسه.

وكذلك السبب، قد يكون لازماً نحو ﴿أَتُحَاجُّونِي﴾[3]/ و﴿إِسْرَائِيلَ﴾[4] وقد يكون عارضاً نحو ﴿وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ﴾[5] حالة الإدغام والوقف و﴿اؤْتُمِنَ﴾[6] حالة الابتداء، وقد يكون مغيّراً نحو ﴿الم اللهُ﴾ حالة الوصل، ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾[7] حالة الوصل عند البزي أو أبي عمرو، وحالة الوقف عند حمزة، وقد يكون قوياً، وقد يكون ضعيفاً.

٣٥١/١

والقوة والضعف في السبب بتفاضل، فأقواه ما كان* لفظياً، ثم أقوى اللفظي ما كان*[8] ساكناً، أو متصلاً، وأقوى الساكن ما كان لازماً، وأضعفه ما كان عارضاً.

وقد يتفاضل عند بعضهم لزوماً وعروضاً، فأقواه ما كان مدغماً كما تقدم، ويتلو الساكن العارض ما كان منفصلاً، ويتلوه ما تقدّم الهمز فيه على حرف المدّ، وهو أضعفها.

وإنما قلنا اللفظيّ أقوى من المعنويّ لإجماعهم عليه، وكان الساكن أقوى من الهمز؛

---

(١) هود: ٥٧

(٢) في المطبوع: (قبله من) وهي زيادة ليست في النسخ.

(٣) الأنعام: ٨٠ في (ز) «وقد يكون ضعيفا وقد..»

(٤) الدخان: ٣٠

(٥) الأعراف: ٥٤

(٦) البقرة: ٢٨٣

(٧) البقرة: ٣١

(٨) ما بين النجمتين سقط من (ز)

لأن المد فيه يقوم مقام الحركة، فلا يتمكن من النطق بالساكن بحقه إلا بالمد، ولذلك اتفق الجمهور على مده قدرا واحدا، وكان أقوى من المتصل لذلك، وكان المتصل أقوى من المنفصل لإجماعهم على مده؛ وإن اختلفوا في قدره، ولاختلافهم في مد المنفصل وقصره، وكان المنفصل أقوى مما تقدم فيه الهمز لإجماع من اختلف في المد بعد الهمز، على مد ‹المنفصل›، فمتى اجتمع الشرط والسبب، مع اللزوم والقوة، لزم المد ووجب إجماعا، ومتى تخلف أحدهما، أو اجتمعا ضعيفين، أو غير الشرط، أو عرض ولم يقو السبب، امتنع المد إجماعا، ومتى ضعف أحدهما، أو عرض السبب، أو غير جاز المد وعدمه؛ على خلاف بينهم في ذلك كما سيأتي مفصلا، ومتى اجتمع سببان عمل بأقواهما، وألغى أضعفهما إجماعا؛ وهذا معنى قول الجعبري: إن القوي ينسخ حكم الضعيف[1].

ويتخرج على هذه القاعدة مسائل:

الأولى: لا يجوز مدّ نحو ﴿خَلَوْا إِلَى﴾[2] و﴿ابْنَيْ آدَمَ﴾[3] كما تقدّم، وذلك لضعف الشرط باختلاف حركة ما قبله، والسبب بالانفصال، ويجوز مدّ نحو ‹سوءة›، و‹هيئة› لورش من طريق الأزرق، كما تقدم، لقوّة السبب بالاتصال، كما يجوز مدّ: ‹عين›، و‹هذين› في الحالين، ونحو: ‹الموت›، و‹الليل› وقفاً، لقوّة السبب بالسكون.

الثانية: لا يجوز المدّ في وقف/ حمزة وهشام على نحو ﴿وَتَذُوقُوا السُّوءَ﴾[4] ﴿حَتَّى تَفِيءَ﴾[5] حالة النقل، وإن وقف بالسكون؛ لتغيّر حرف المدّ بنقل حركة الهمزة إليه، ولا يقال إنه إذ ذاك حرف مدّ قبل همز مغيّر؛ لأن الهمز لمّا زال حرّك حرف المدّ ثم سكّن حرف المدّ للوقف.

٣٥٢/١

---

(١) لم أجده.

(٢) البقرة: ١٤

(٣) المائدة: ٢٧

(٤) النحل: ٩٤

(٥) الحجرات: ٩

وأمّا قول السخاويّ: وتقف على ﴿المسيء﴾ بإلقاء حركة الهمزة على الياء وحذف الهمزة، ثم تسكّن الياء للوقف، ولا يسقط المدّ؛ لأن الياء وإن زال سكونها فقد عاد إليها؛ فإن أراد المدّ الذي كان قبل النقل، وهو الزيادة على المدّ الطبيعي فليس بجيد؛ لأنه لا خلاف في إسقاطه، وإن أراد المدّ الذي هو الصفة اللازمة، قد عاد إلى الياء بعد أن لم يكن حالة حركتها بالنقل، فمُسَلَّم؛ لأنه يصير مثل ‹هو› و‹هي›[1]، في الوقف من نحو قوله ‹وهو بكل›، و‹هي تجري› وكذا قوله في ﴿لِيَسُوءُوا﴾[2] والله أعلم.

الثالثة: لا يجوز عن ورش من طريق الأزرق مدّ نحو ‹أألد›، ‹ءأمنتم من›، و‹جاء أجلهم›، و‹السماء إلى›، و‹أولياء أولئك› حالة إبدال الهمزة الثانية حرف مدّ، كما يجوز له مدّ نحو ﴿آمنوا، وإيمان، وأوتي﴾ لعروض حرف المدّ بالإبدال، وضعف السبب بتقدّمه على الشرط، وقيل للتكافؤ؛ وذلك أنّ إبداله على غير الأصل، من حيث إنه على غير قياس، والمدّ أيضاً غير الأصل، فكافأ ‹القصرُ› الذي هو الأصل، البدلَ الذي هو على[3] غير الأصل فلم يمدّ.

ويرد على هذا طرداً نحو ﴿ملجأ﴾ فإنّ إبدال ألفه على الأصل، وقصره إجماع، ويرد عليه عكساً نحو ‹أأنذرتهم›، و‹جاء أمرنا› فإنّ إبدال ألفه على غير الأصل، ومدّه إجماع، فالأَوْلى أن يقال: إن منع مدّه من ضعف سببه، ليدخل نحو ﴿ملجأ﴾ لضعف السبب، ويخرج نحو ﴿أأنذرتهم﴾ لقوّته.

واختلف في نحو ‹ءأنتم›، و‹أئنا›، و‹ءأنزل› في مذهب من أدخل بين الهمزتين ألفاً، من *حيث إنّ*[4] الألف فيها مقحمة[5]، جيء بها للفصل بين الهمزتين؛ لثقل اجتماعهما، فذهب بعضهم إلى الاعتداد بها لقوّة سببية الهمز، ووقوعه بعد حرف المدّ من كلمة، فصار

---

(١) (هو): سقطت من (ز) و(س) وسقطت (هي) من (ك)

(٢) الإسراء: ٧

(٣) (على) سقطت من المطبوع.

(٤) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٥) تصحفت في المطبوع إلى: (مفخمة) بالفاء والخاء المعجمة، وكتبت (ح) حاء مهملة صغيرة تحت الكلمة في (س) لتأكيدها.

من باب‹المتصل› وإن كانت عارضة، كما اعتد بها من أبدل ومد لسببية السكون/ وهــذا مذهب جماعة؛ منهم أبو عبد الله ابن شريح، نص عليه في "الكافي"، فقال في باب ‹المد›: فإن قيل: إن هشاما إذا استفهم، وأدخل بين الهمزتين ألفا يمد الألف التي بعد الهمزة، قيل: إنما يمد من أجل الهمزة الثانية فهو ﴿كخائفين﴾ ونحوه[1]. وقال في باب ‹الهمزتين من كلمة›: إن قالون، وأبا عمرو، وهشاما؛ يدخلون بينهما ألفا فيمدون[2].

٣٥٣/١

وهو ظاهر كلام "التيسير" في مسألة ﴿هاأنتم﴾ حيث قال: ومن جعلها؛ يعني الهاء، مبدلة، وكان ممن يفصل بالألف، زاد في التمكين، سواء أحقق الهمزة أو لينها، وصرح بذلك في "جامع البيان"، كما سيأتي مبيناً عند ذكرها في باب ‹الهمز المفرد› إن شاء الله[3].

وقال الأستاذ المحقق؛ أبو محمد عبد الواحد بن محمد بن أبي السداد المالقي في "شرح التيسير" من باب ‹الهمزتين من كلمة› عند قوله: وقالون وهشام وأبو عمرو يدخلونها؛ أي الألف، قال: فعلى هذا يلزم المد بين المحققة والملينة، إلا أن مد هشام أطول، ومد السوسي أقصر، ومد قالون والدوري أوسط، وكله من قبيل المد ‹المتصل›[4].

قلت: إنما جعل مد السوسي أقصر؛ لأنه يذهب إلى ظاهر كلام "التيسير" من جعل مراتب ‹المتصل› خمسة، والدنيا منها لمن قصر ‹المنفصل› كما قدمنا، وبزيادة المد قرأت من طريق "الكافي" في ذلك كله، والله تعالى أعلم.

وذهب الجمهور إلى عدم الاعتداد بهذه الألف لعروضها، ولضعف سببية الهمز عن[5] السكون، وهو مذهب العراقيين كافة، وجمهور المصريين، والشاميين، والمغاربة، وعامة أهل الأداء، وحكى بعضهم الإجماع على ذلك.

---

(١) الكافي: ١٨

(٢) الكافي: ٢٢

(٣) انظر: التيسير: ٨٨-٨٩، وانظر ص: ١١١٨ من هذا البحث.

(٤) الدر النثير: ٢/٢٤٥

(٥) تحرفت في المطبوع إلى: (عند)

قال الأستاذ أبو بكر ابن مهران؛ فيما حكاه عنه أبو الفخر حامد بن حسنويه الجاجاني في كتابه " حلية القراء " عند ذكره أقسام المد: أما مد ‹الحجز› ففي مثل قوله ‹أأنذرتهم›، و‹أؤنبئكم›، و‹أإذا› وأشباه ذلك، قال: وإنما سمي مد ‹الحجز›؛ لأنه أدخل بين الهمزتين حاجزا، وذلك أن العرب تستثقل الجمع بين الهمزتين، فتدخل بينهما مدة تكون حاجزة بينهما، ومبعدة لإحداهما عن الأخرى، قال: ومقداره ألف تامة بالإجماع؛ لأن / الحجز يحصل بهذا القدر، ولا حاجة إلى الزيادة. انتهى.

٣٥٤/١

وهو الذي يظهر من جهة النظر؛ لأن المد إنما جيء به زيادة على حرف المد الثابت، بيانا له وخوفا من سقوطه لخفائه، واستعانة على النطق بالهمزة بعده لصعوبته، وإنما جيء بهذه الألف زائدة بين الهمزتين؛ فصلا بينهما، واستعانة على الإتيان بالثانية، فزيادتها هنا كزيادة المد على[1] حرف المد ثم، فلا يحتاج إلى زيادة أخرى، وهذا الأولى بالقياس والأداء، والله تعالى أعلم.

الرابعة: يجوز المد وعدمه، لعروض السبب، ويقوى بحسب قوته، ويضعف بحسب ضعفه، فالمد في نحو ‹نستعين›، و‹يؤمنون› وقفا، عند من اعتد بسكونه؛ أقوى منه في نحو ‹ائذن›، و‹أؤتمن› ابتداء، عند من اعتد بهمزه؛ لضعف سبب تقدم الهمز عن سكون الوقف، ولذلك كان الأصح إجراء الثلاثة في الأول دون الثاني، كما تقدم، ومن ثم جرت الثلاثة له ولغيره في الوقف على ﴿ائت﴾ حالة الابتداء، لقوة سبب السكون، على سبب الهمز المتقدم، والله أعلم.

الخامسة: يجوز المد وعدمه؛ إذا غير سبب المد عن صفته التي من أجلها كان المد، سواء كان السبب همزا، أو سكونا، وسواء كان تغير الهمز ‹بين بين› أو ‹بالإبدال› أو ‹النقل› أو ‹بالحذف› كما سيأتي في ‹الهمزتين من كلمتين›، و‹وقف حمزة›، وهشام وقراءة أبي جعفر، وغير ذلك، فالمد لعدم الاعتداد بالعارض الذي آل إليه اللفظ، واستصحاب حاله فيما كان أولاً، وتنزيل السبب المغير كالثابت والمعدوم كالملفوظ، والقصر اعتداداً

---

(١) تحرفت في المطبوع إلى: (في)

بما عرض له من التغيير والاعتبار بما صار إليه اللفظ، والمذهبان قويان، والنظران صحيحان مشهوران، معمول بهما نصا وأداء، قرأت بهما جميعا، والأول أرجح عند جماعة من الأئمة؛ كأبي عمرو الداني، وابن شريح، وأبي العز القلانسي، والشاطبي وغيرهم، وحجتهم: أن من مد عامل الأصل، ومن قصر عامل اللفظ، ومعاملة الأصل أوجه وأقيس، وهذا اختيار الجعبري.

والتحقيق في ذلك أن يقال: إن الأولى فيما ذهب بالتغيير اعتباطا؛ هو الثاني، وفيما بقي / له أثر يدل عليه هو الأول، ترجيحا للموجود على المعدوم، فقد حكى أبو بكر الداجوني، عن أحمد بن جبير عن أصحابه، عن نافع، في الهمزتين المتفقتين نحو ﴿السماء أن تقع﴾ قال: يهمزون ولا يطولون ﴿السماء﴾ ولا يهمزونها، وهذا نص منه على القصر من أجل الحذف، وهو عين ما قلناه، والله أعلم.

١/٣٥٥

ومما يدل على صحة ما ذكرناه؛ ترجيح المد على القصر لأبي جعفر في قراءته ﴿إسرائيل﴾ ونحوه بالتليين، لوجود أثر الهمزة، ومنع المد في ﴿شركاي﴾ ونحوه في رواية من حذف الهمزة عن البزي، لذهاب الهمزة.

وقد يعارض استصحاب الحكم مانع آخر، فيترجح الاعتداد بالعارض، أو يمتنع ألبتة، ولذلك استثنى جماعة ممن لم يعتد بالعارض لورش من طريق الأزرق ﴿آلآن﴾ في موضعي ‹يونس›، لعارض غلبة التخفيف بالنقل، ولذلك خص نافع نقلها من أجل توالي الهمزات؛ فأشبهت اللازم، وقيل لثقل الجمع بين المدين، فلم يعتد بالثانية لحصول الثقل بها.

واستثنى الجمهور منهم ﴿عادا الأولى﴾ لغلبة التغيير، وتنزيله بالإدغام منزلة اللازم، وأجمعوا على استثناء ﴿يواخذ﴾ للزوم البدل، ولذلك لم يجز في الابتداء بنحو ‹الإيمان›، ‹الأولى›، ‹آلآن› سوى القصر، لغلبة الاعتداد بالعارض كما قدمنا.

تنبيه: لا يجوز بهذه القاعدة إلا المد، على استصحاب الحكم، أو ‹القصر› على الاعتداد بالعارض، ولا يجوز التوسط إلا برواية، ولا نعلمها، والفرق بين عروض الموجب وتغيره واضح، سيأتي في التنبيه ‹العاشر›، والله أعلم، ويتخرج على ما قلناه فروع:

الأوّل: إذا قرئ لأبي عمرو ومن وافقه[1] نحو ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾[2] بحذف إحدى الهمزتين، في وجه قصر ‹المنفصل›، وقدّر حذف الأولى[3]، على مذهب الجمهور؛ فالقصر في ﴿ها﴾[4] لانفصاله؛ مع وجهي المدّ والقصر في ﴿أولاء إن كنتم﴾؛ لعروض الحذف وللاعتداد بالعارض، وإذا قرئ في وجه مدّ ‹المنفصل›؛ فالمدُّ في ﴿ها﴾ مع المدّ في ﴿أولاء إن﴾ وجهاً واحداً.

ولا يجوز المدّ في ﴿ها﴾ مع قصر ﴿أولاء إن﴾ لأنّ ﴿أولاء﴾ لا يخلو من أن يقدّر متصلاً، أو منفصلاً، فإن قدّر منفصلاً؛ مُدّ مع مَدّ ﴿ها﴾، أو قُصِر مع قَصْر‹ها›، وإن قدّر متّصلاً/ مُدَّ مع قَصْر ﴿ها﴾، فلا وجه حينئذ لمدّ ﴿ها﴾ المتفق على انفصاله، وقصر ﴿أولاء﴾ المختلف في اتصاله، ويكون جميع ما فيهما[5] ثلاثة أوجه فحسب.

٣٥٦/١

الثاني: إذا قرئ في هذا ونحوه، لقالون ومن وافقه؛ بتسهيل الأولى؛ فالأربعة الأوجه المذكورة جائزة، فمع قصر ﴿ها﴾ المدُّ والقصرُ في ﴿أولاء﴾، ومع مدّ ﴿ها﴾ كذلك؛ استصحاباً للأصل، أو اعتداداً بالعارض، إلا أنّ المدّ في ﴿ها﴾ مع القصر في ﴿أولاء﴾ يضعف[6]؛ باعتبار أن سبب الاتصال ولو تغير أقوى من الانفصال؛ لإجماع من رأى قصر

---

(١) في المطبوع: (وافقه على) و(على) زيادة ليست في النسخ.

(٢) البقرة: ٣١

(٣) في المطبوع: (الأولى فيها) وهي زيادة ليست في النسخ.

(٤) كتب في المطبوع (فيها) متصلة وليست صواباً فـ(ها) ليست ضميراً وإنما هي الهاء من (هؤلاء) في الكلمة القرءانية.

(٥) في المطبوع: ‹فيها› بالإفراد، وهو تحريف وخطأ.

(٦) قال الأزميري: تنبيه: منع ابن الجزري في "النشر" لقالون المدّ في (ها) مع قصر (أولاء) بقوله: والمدّ المتصل وإن غيّر أولى من المنفصل، ويلزم عليه أن يمنع المدّ في ﴿وارحمنا﴾ آخر البقرة، مع قصر الميم، في قوله ﴿الم الله﴾ قال: ولم نقرأ بالمدّ في (ها) مع قصر (أولاء) لقالون، وكذا لا نقرئ به، ولكن لا يمكن الجواب للسائل سوى الأخذ.اهـ

ومع هذا فقد ذكر العلامة المتولي رحمه الله جواز هذا الوجه، وألزم المؤلّف بما لا يلزمه؛ لأن القراءة سنة متبعة لا

==

المنفصل على جواز مدّ المتصل، وإنْ غيّر سببه، دون العكس، والله أعلم.

الثالث: إذا قرئ ﴿هأنتم هؤلاء﴾ لأبي عمرو وقالون، وقُدِّر أن ﴿ها﴾ في ﴿هـــأنتم﴾ للتنبيه؛ فمن مدَّ ‹المنفصل› عنهما، جاز له في ﴿هأنتم﴾ وجهان لتغير الهمز، ومن قصره فلا يجوز له إلا القصر فيهما، ولا يجوز مدّ ﴿ها﴾ من ﴿هأنتم﴾وقصر ﴿ها﴾ من ﴿هـؤلاء﴾ إذ لا وجه له، والله أعلم. وسيأتي ذلك.

الرابع: إذا قرئ لحمزة، وهشام في أحد وجهيه، نحو ‹هم السفهاء›، و‹من الســـماء› وقفاً في وجه الرَّوم؛ جاز المدُّ والقصرُ؛ على القاعدة، وإذا قرئ بالبدل، وقُــدّر حـذف المبدل فالمدُّ على المرجوح، والقصر على الأرجح؛ من أجل الحذف.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في نحو ﴿هؤلاء﴾ إذا وقف عليه بالرَّوم لحمزة، وســـهلت الهمزة الأولى لتوسطها بعد الألف، جاز في الألفين ‹المدُّ› و‹القصرُ› معاً لتغيّر الهمزتين بعـد حرفي المدّ، ولا يجوز مدُّ أحدهما وقصرُ الآخر من أجل التركيب، وإن وقف بالبدل وقـدّر الحذف كما تقدم؛ جاز في ألف ﴿ها﴾ الوجهان مع قصر ألف ﴿أولاء﴾، على الأرجـح؛ لبقاء أثر التغيّر في الأولى، وذهابه في الثانية وجاز مدّهما وقصرهما؛ كما جـاز في وجـه الرَّوم؛ على وجه التفرقة بين ما بقي أثره وذهب، والله أعلم، وسيأتي بيان ذلك بحقـه في باب ‹وقف حمزة وهشام› على الهمز.

الخامس[1]: لو وقف على ﴿زكريّا﴾ لهشام في وجه التخفيف، جاز حالة البدل، المــدُّ والقصرُ؛ جرياً على القاعدة، فلو وقف عليه لحمزة لم يجز له سوى القصر للزوم التخفيف لغة[2]، ولذلك لم يجز لورش في نحو ﴿ترى﴾ سوى القصر.

٣٥٧/١ السادس: / لا يمتنع بعموم القاعدة المذكورة؛ إجراء ‹المدّ› و‹القصر›، في حرف المــدّ

==

تؤخذ بالاجتهاد، وقراءة ابن غازي رحمه الله بهذا الوجه على شيخه -كما ذكر المتولي- لا تبيح هذا الوجـــه لغيره ممن لم يقرأ به متصلاً. والله أعلم.

انظر: بدائع البرهان: ٦٠-٦١، الروض النضير: ١٤٤-١٤٥، كلاهما بخط شيخنا المرصفي رحمه الله.

(١) في (ت) بعد «الخامس» قلت.

(٢) (لغة): سقطت من (س)، وينبّه على أن حمزة ممن يقرأ هذه الكلمة بدون همز بعد الياء.

بعد الهمز المغـــيّر في مذهب ورش من طريق الأزرق بل القصر ظاهر عبـــارة صــاحب "العنوان" و"الكامل" و"التلخيصين"[1] و"الوجيز" ولذلك لم يستثن أحد منهم ما أجمع على استثنائه من ذلك نحو ﴿يؤاخذ﴾، ولا ما اختلف فيه من ‹ءالْـــن›، و‹عـــاداً الأولى› ولا مثّل أحد منهم بشيء من المغـــيّر، ولا تعرضوا له، ولم ينصّوا إلاّ على الهمز المحقّـــق، ولا مثّلوا إلاّ به كما تقدّم، وهذا صريح أو كالصريح في الاعتداد بالعارض، وله وجه قــويّ؛ وهو ضَعْف سبب المدّ بالتقدّم، وضَعْفه بالتغيّر.

وتظهر فائدة الخلاف في ذلك؛ في نحو ﴿مَنْ يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾[2]؛ فمـن لم يعتدّ بالعارض في ﴿الآخر﴾ ساوى بين ﴿ءامنا﴾ وبين ﴿الآخر﴾ مدّاً وتوسّطاً وقصـــراً، ومن اعتّد به مدَّ أو توسّط في ﴿آمنا﴾ وقصر في ﴿الآخر﴾.

ولكنّ العمل على عدم الاعتداد بالعارض في الباب كلّه؛ سوى ما استثني من ذلـــك فيما تقدّم، وبه قرأت وبه آخذ، ولا أمنع الاعتداد بالعارض، خصوصاً من طرق[3] مـــن ذكرت، والله أعلم.

السابع: ﴿ءالْـــن﴾ في موضعي ‹يونس›، إذا قرئ لنافع، وأبي جعفر، بوجه إبـــدال همزة الوصل ألفاً، ونقل حركة الهمزة بعد اللام إليها، جاز لهما في هذه الألف المبدلة؛ المـدُّ باعتبار استصحاب حكم المدّ للساكن، والقصرُ باعتبار الاعتداد بالعارض، على القـــاعدة المذكورة، فإن وقف لهما عليها، جاز مع كلّ واحد من هذين الوجهين في الألف التي بعد اللام، ما يجوز لسكون[4] الوقف، وهو المدّ، والتوسّطُ، والقصرُ، وهذه الستة[5] تجوز أيضاً لحمزة في حال وقفه بالنقل، وأمّا ورش من طريق الأزرق، فله حكم آخر، مـــن حيـــث

---

(١) في المطبوع: «التلخيص» بالإفراد، وهو خطأ.

(٢) البقرة: ٨

(٣) في (س): طريق، بالإفراد.

(٤) تحرفت في المطبوع إلى: «لكون»

(٥) في المطبوع: «الثلاثة» وهو خطأ.

وقوع كلّ من الألفين بعد الهمز، إلا أن الهمزة الأولى محقّقة، والثانية مغيّرة بالنقل.

وقد اختلف في إبدال همزة الوصل التي نشأت عنها الألف الأولى، وفي تسهيلها ‹بين بين› فمنهم من رأى* إبدالها لازماً، ومنهم من رآه جائزاً *[1] ومنهم من رأى تسهيلها لازماً، ومنهم من رآه جائزاً؛ وسيأتي تحقيقه في باب ‹الهمزتين من كلمة›.

فعلى القول بلزوم البدل، يلتحق بباب حرف[2] المدّ الواقع بعد همز، ويصير حكمها حكم ﴿آمن﴾ فيجري فيها للأزرق، المدُّ و‹التوسطُ› والقصرُ، وعلى/ القول[3] بجواز البدل، يلتحق بباب ‹آنذرتهم› و‹آلد› للأزرق عن ورش، فيجري فيها حكم الاعتداد بالعارض، فيقصر مثل ﴿أألد﴾ وعدم الاعتداد به، فيمدّ ﴿كآنذرتهم﴾، ولا يكون من بلب ﴿آمن﴾ وشبهه، فلذلك لا يجري فيها على هذا التقدير توسط، وتظهر فائدة هذين التقديرين في الألف الأخرى:

٣٥٨/١

فإذا قرئ بالمدّ في الأولى، جاز في الثانية؛ ثلاثة، وهي المدُّ والتوسطُ، والقصرُ، فالمدُّ على تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها، وعلى تقدير لزوم البدل في الأولى، وعلى تقدير جوازه فيها إن لم يعتدّ بالعارض، وهذا في "التبصرة" لمكّي، وفي "الشاطبية" ويُحتمل لصاحب "التجريد"، والتوسط في الثانية مع مَدّ الأولى بهذين التقديرين المذكورين، وهو في "التيسير" و"الشاطبية"، والقصر في الثانية مع مدّ الأولى؛ على تقدير الاعتداد بالعارض في الثانية، وعلى تقدير لزوم البدل في الأولى، ولا يحسن أن يكون على تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها؛ لتصادم المذهبين، وهذا الوجه في "الهداية" و"الكافي" وفي "الشاطبية" أيضاً، ويحتمل لصاحب "تلخيص العبارات" و"التجريد" و"الوجيز".

وإذا قرئ بالتوسط في الأولى؛ جاز في الثانية وجهان. وهما؛ التوسط والقصر، ويمتنع المدُّ فيها؛ من أجل التركيب، فتوسّطُ الأولى؛ على تقدير لزوم البدل، وتوسط الثانية على

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (ز)

(٢) «حرف»: سقط من المطبوع.

(٣) في المطبوع: (الآخر) وليست في النسخ.

تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها، وهذا الوجه طريق أبي القاسم خلف بن خاقان، وهو أيضا في "التيسير" ويخرج من "الشاطبية" ويظهر من "تلخيص العبارات" و"الوجيز"، وقصر الثانية، على تقدير الاعتداد بالعارض فيها وعلى تقدير لزوم البدل في الأولى وهو في "جامع البيان"، ويخرج من "الشاطبية"، ويحتمل من "تلخيص" ابن بليمة و"الوجيز".

وإذا قرئ بقصر الأولى، جاز في الثانية، القصر؛ ليس إلا؛ لأن قصر الأولى؛ إما أن يكون على تقدير لزوم البدل، فيكون على مذهب من لم ير المد بعد الهمز؛ كطاهر بن غلبون، فعدم جوازه في الثانية من باب أولى، وإما أن يكون على تقدير جواز البدل، والاعتداد معه بالعارض؛ كظاهر ما يخرج من "الشاطبية"؛ فحينئذ يكون الاعتداد بالعارض في الثانية أولى وأحرى/ فيمتنع إذا مع قصر الأولى مد الثانية، وتوسطها، فخذ تحرير هذه المسألة بجميع أوجهها، وطرقها، وتقديراتها، وما يجوز وما يمتنع، فلست تراه في غير ما ذكرت لك، ولي فيها إملاء قديم، لم أبلغ فيه هذا التحقيق، ولغيري عليها أيضا كلام مفرد بها، فلا يعول على خلاف ما ذكرت هنا (والحق أحق أن يتبع)، وقد نظمت هذه الستة الأوجه؛ التي لا يجوز غيرها على مذهب من أبدل؛ فقلت:

٣٥٩/١

للأزرق في آلآن ستة أوجه * على وجه إبدال لدى وصله تجري[١]

فمدّ وثلّث ثانياً ثمّ وسّطن* به وبقصر ثمّ بالقصر مع قصر

وقولي: ‹لدى وصله›، قَيْدٌ، ليعلم أن وقفه ليس كذلك، فإن هذه الأوجه الثلاثة الممتنعة حالة الوصل، تجوز لكلّ من نقل في حالة الوقف كما تقدم، وقولي: ‹على وجه إبدال›، ليعلم أن هذه الستة؛ لا تكون إلاّ على وجه إبدال همزة الوصل ألفاً.

أمّا على وجه تسهيلها فيظهر له ثلاثة أوجه في الألف الثانية؛ المدُّ وهو ظاهر كلام الشاطبي و"كامل"[٢] الهذلي، ويحتمله كتاب" العنوان"، والتوسطُ طريق أبي الفتح فارس، وهو في "التيسير" وظاهر كلام الشاطبيّ أيضاً، والقصرُ، وهو غريب في طريق الأزرق؛ لأنّ

(١) كتب في حاشية: (ظ) و(ك): في نسخة: لورش لدى الآن... وفي وصله.

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: (كلام)

أبا الحسن طاهر بن غلبون، وابن بلّيمة، اللذين رويا عنه القصر في باب ﴿آمن﴾؛ مذهبهما في همزة الوصل الإبدالُ، لا التسهيل، ولكنه ظاهر من كلام الشاطبيّ مخرّج من اختيـــاره، ويحتمل احتمالاً قويّاً من "العنوان"، نعم هو طريق الأصبهاني عن ورش، وهو أيضا لقالون وأبي جعفر، والله تعالى أعلم.

الثامن: إذ قرئ ﴿الم الله﴾[1] بالوصل، جاز لكلّ من القراء في الياء من (ميـــم) المـــدّ والقصر، باعتبار استصحاب حكم المد، والاعتداد بالعارض؛ على القـــاعدة المذكـــورة، وكذلك يجوز لورش ومن وافقه على النقل في ﴿الم أحسب﴾ الوجهان المذكوران بالقاعدة المذكورة.

ممن نص على ترك المد، إسماعيل بن عبد الله النحاس، ومحمد بن عمر ابـــن خـــيرون القيرواني[2]، عن أصحابهما عن ورش، وقال الحافظ أبو عمرو الداني: والوجهان جَيِّدَنِ[3].

ومن نص على الوجهين أيضاً أبو محمد مكيّ وأبو العباس / المهدوي، وقال الأســـتاذ أبو الحسن طاهر بن غلبون في "التذكرة": وكلا القولين حسن، غير أني بغير مد قـــرأت فيهما، وبه آخذ[4]

١/٣٦٠

قلت: إنما رجّح القصر، من أجل أن الساكن ذهب بالحركة.

وأمّا قول أبي عبد الله الفاسيّ: ولو أخذ بالتوسط في ذلك؛ مراعاة لجانبي اللفظ والحكم لكان وجهاً،[5] فإنّه تفقّهٌ، وقياسٌ لا يساعده نقل، وسيأتي علّة منعه والفرق في التنبيه ‹العاشر›، قريباً والله أعلم.

---

(١) انظر: جامع البيان: ١/ق٨٦ /أ، الإقناع: ١/٤٧٩-٤٨٠

(٢) شيخ القراء بالقيروان، ثقة مأمون، أخذ عن ابن سيف وغيره، أخذ عنه ابنه وغيره، هو الذي قدم بقراءة نافع إلى القيروان، توفي سنة ٣٠٦ هـ انظر: غاية النهاية: ٢١٧/١

(٣) انظر: جامع البيان: ١/٨٦/أ، وفيه: «حسنان» بدل «جيدان»

(٤) التذكرة: ٧١/١

(٥) اللآلي الفريدة: ١/ق٤٢/ب

التاسع: إذا قرئ لورش؛ بإبدال الهمزة الثانية من المتفقتين من كلمتين، حرف مد وحرك ما بعد الحرف المبدل بحركة عارضة وصلا؛ إما لالتقاء الساكنين نحو ﴿لستن كأحد من النساء إن اتقيتن﴾[1]، أو بإبقاء الحركة نحو ﴿على البغاء إن أردن﴾[2] و﴿للنبي إن أراد﴾[3] جاز القصر؛ إن اعتد بحركة الثاني، فيصير مثل ﴿في السماء إله﴾[4]، وجاز المد إن لم يعتد بها، فيصير مثل ﴿هؤلاء إن كنتم﴾ وذلك على القاعدة المذكورة.

العاشر: تقدم التنبيه على أنه لا يجوز التوسط فيما تغير سبب المد فيه؛ على القاعدة المذكورة، ويجوز فيما تغير سبب القصر؛ نحو ﴿نستعين﴾ في الوقف، وإن كان كل منهما على الاعتداد بالعارض فيهما وعدمه، والفرق بينهما أن المد في الأول هو الأصل، ثم عرض التغير في السبب، والأصل أن لا يعتد بالعارض، فمد على الأصل، وحيث اعتد بالعارض قصر، إذ كان القصر ضدا للمد، والقصر لا يتفاوت. وأما القصر في الثاني؛ فإنه هو الأصل، عدما للاعتداد بالعارض، فهو كالمد في الأول، ثم عرض سبب المد، وحيث اعتد بالعارض مد، وإن كان ضدا للقصر؛ إلا أنه يتفاوت طولا وتوسطا، فأمكن التفاوت فيه، واطّردت في ذلك القاعدة، والله أعلم.

المسألة السادسة: في العمل بأقوى السببين

وفيه أيضاً فروع:

الأول: إذا قرئ نحو قوله ﴿لا إله إلا الله﴾[5] و﴿لا إكراه في الدين﴾[6] و﴿فلا إثم عليه﴾[7] لحمزة، في مذهب من روى المد للمبالغة عنه؛ فإنه يجتمع في ذلك السبب/ ٣٦١/١

---

(١) الأحزاب: ٣٢

(٢) النور: ٣٣

(٣) الأحزاب: ٥٠

(٤) الزخرف: ٨٤

(٥) الصافات: ٣٥

(٦) البقرة: ٢٥٦

(٧) البقرة: ١٧٣

اللفظيُّ والمعنويُّ؛ واللفظيُّ أقوى كما تقدّم، فيمدّ له فيه مدّاً مشبعاً على أصله في المـــدّ، لأجل الهمزة، كما يمدّ ﴿بما أنزل﴾، ويلغي المعنويّ[1]، فلا يقرأ فيه بالتوسط له، كمـــا[2] يقرأ ﴿لا ريب فيه﴾ و ﴿لاَ جَرَمَ﴾[3] و﴿لاَ عِوَجَ﴾[4] وشبهه؛ إعمالا للأقـــوى، وإلغـــاء للأضعف.

الثاني: إذا وقف على نحو ﴿يشاء﴾ و﴿تفيء﴾ و﴿السوء﴾ بالسكون، لا يجـــوز فيـــه القصرُ عن أحد؛ وإن كان ساكناً للوقف، وكذا لا يجوز التوسط وقفاً لمن مذهبه الإشباع وصلا بل يجوز عكسه، وهو الإشباع وقفاً؛ لمن مذهبه التوسط وصلاً، إعمـــالاً للســـبب الأصلي دون السبب العارض.

فلو وقف القارئ لأبي عمرو مثلاً، على ﴿السماء﴾ بالسكون؛ فإن لم يعتدّ بالعـــارض، كان مثله في حالة الوصل، ويكون كمن وقف له على ‹الكتاب›، و‹الحســـاب› بـــالقصر حالة السكون، وإن اعتدّ بالعارض زيد في ذلك إلى الإشباع، ويكون كمن وقف بزيـــادة المدّ في ‹الكتاب›، و‹الحساب›.

ولو وقف مثلاً عليه لورش؛ لم يجز له غير الإشباع، ولا يجوز له ما دون ذلك؛ مـــن توسط، أو قصر، ولم يكن ذلك؛ من سكون الوقف؛ لأنّ سبب المدّ لم يتغيّر، ولم يُعـــرض حالة الوقف، بل ازداد قوة إلى قوته بسكون[5] الوقف، ولم يجز لورش من طريـــق الأزرق في الوقف على ‹شيء› إلا المدّ والتوسّط، ويمتنع له القصر، ويجوز لغيره؛ كما تقـــدّم، والله أعلم.

الثالث: إذا وقف لورش من طريق الأزرق على نحـــو ‹يســـتهزئون›، و‹متكئـــين›،

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى: (المعندي) بالدال بدل الواو.

(٢) في المطبوع: (كما لا) و(لا) زائدة وهي خطأ وتحريف.

(٣) هود: ٢٢

(٤) طه: ١٠٨

(٥) في (ز): «بسبب سكون»

و‹المآب› فمن روى عنه المدَّ وصلاً؛ وقف كذلك؛ سواء اعتدّ بالعارض، أو لم يعتدّ، ومـــن ررى التوسط وصلاً، وقف به؛ إن لم يعتدّ بالعارض، وبالمدّ إن اعتد به كما تقدّم، ومـــن روى القصر؛ كأبي الحسن ابن غلبون، وأبي الحسن بن بلّيمة، وقف كذلك؛ إذا لم يعتـــدّ بالعارض، وبالتوسط أو الإشباع إن اعتدّ به، وتقدّم.

٣٦٢/١

الرابع: إذا قرئ له أيضاً نحو ﴿رَأَى أَيْدِيَهُمْ﴾[١] و﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ﴾[٢] و﴿السُّـوءَى/ أَنْ كَذَّبُوا﴾[٣] وصلاً، مدَّ وجهاً واحداً مشبعاً، عملاً بأقوى السّببين، وهو المدّ لأجل الهمـــز بعد حرف المدّ في ﴿أَيْدِيَهُمْ﴾[٤] و﴿أَبَاهُمْ﴾ و﴿ أَنْ كَذَّبُوا﴾، فإن وقـــف علـــى ‹رَأَى›، و‹جَاءُوا›، و‹السُّوءَى› جازت الثلاثة الأوجه؛ بسبب تقدّم الهمز على حرف المدّ، وذهـلب سببية الهمز بعده، وكذلك لا يجوز له في نحو ﴿بُرَءَاؤُا﴾[٥] و﴿آمِّينَ الْبَيْتَ﴾[٦] إلا الإشـباع وجهاً واحداً في الحالين؛ تغليباً لأقوى السّببين، وهو الهمز والسكون بعد حـــرف المـــدّ، وألغى الأضعف، وهو تقدّم الهمز عليه.

الخامس: إذا وقف على المشدّد بالســكون؛ نحـــو ﴿صَـوَافَّ﴾[٧] و﴿الـــدَّوَابِّ﴾[٨] ﴿تُبَشِّرُونَّ﴾[٩] عند من شدّد النون، وكذلك ‹اللذانّ›، ‹اللذيـــنّ›، و‹هـــاتينّ› فمقتضـــى إطلاقهم لا فرق في قدر هذا المدّ وقفاً ووصلاً.

---

(١) هود: ٧٠

(٢) يوسف: ١٦

(٣) الروم: ١٠

(٤) في (س): «آنذرتهم» وهو خطأ

(٥) الممتحنة: ٤

(٦) المائدة: ٢

(٧) الحج: ٣٦

(٨) الأنفال: ٢٢

(٩) الحجر: ٥٤، والذي قرأها بالتشديد هو ابن كثير رحمه الله. انظر: التيسير: ١٣٦

ولو قيل بزيادته في الوقف؛ على قدره في الوصل، لم يكن بعيداً، فقد قال كثير منهم بزيادة ما شدّد على غير المشدّد، وزادوا مدّ (لام) من ﴿الم﴾ على مدّ (ميم) من أجل التشديد؛ فهذا أولى لاجتماع ثلاثة سواكن، وقد ذهب الداني إلى الوقف بالتخفيف في هذا النوع؛ من أجل اجتماع هذه السواكن، ما لم يكن أحدها ألفاً، وفرّق بين الألف وغيرها، وهو مما لم يقل به أحد غيره، وسيأتي ذكر ذلك في موضعه في آخر باب ‹الوقف›.

باب في الهمزتين المجتمعتين من كلمة[1]

وتأتي الأولى منهما همزة زائدة للاستفهام ولغيره، ولا تكون إلا متحركة، ولا تكون همزة الاستفهام إلا مفتوحة، وتأتي الثانية منهما[2] متحركة وساكنة، فالمتحركة؛ همزة قطع، وهمزة وصل.

فأما همزة القطع المتحركة بعد همزة الاستفهام؛ فتأتي على ثلاثة أقسام: مفتوحة، ومكسورة، ومضمومة، فالمفتوحة على ضربين: ضرب اتفقوا على قراءته بالاستفهام، وضرب اختلفوا فيه.

فالضرب الأول المتّفق عليه؛ يأتي بعده ساكن ومتحرك، فالساكن يكون صحيحاً،

---

(١) لمّا كان النطق بهمزتين متتاليتين، سواء في كلمة أو كلمتين، فيه نوع من التكلف والصعوبة، ذهب العرب الذين نزل القرآن بلسانهم إلى تغييره بجميع أنواع التسهيل، من حذف وإبدال...إلخ.

وقد جاءت بعض القراءات المتواترة على هذا الأسلوب العربي الأصيل، فاهتمّ به القرّاء والمصنفون في القراءات؛ ومنهم المؤلف، حيث لم يخلوا مصنفاتهم من إفراده بباب أو بابين يجمعون فيه شوارده، ويلمّون فيه متفرّقه، ما عدا كلمات لها حكم خاصّ، ارتأوا تأجيل الكلام عليها في الأصول، وأخّروها إلى محالّها في الفرش في أماكنها من سورها، كالمذكور في سورة (الرعد) من لفظ الاستفهامين و﴿أشهدوا﴾ في الزخرف (١٩) وانظر هذا الباب في:

السبعة: ١٣٦-١٣٧، التذكرة: ١/١١١-١١٥، التيسير: ٣١-٣٢، التبصرة: ٢٧٥-٢٨٤، الإرشاد: ٢٠٨، الإقناع: ١/٣٥٨-٣٧٧، المصباح: ٣/١٢١٠-١٢٣٣، غاية الاختصار: ١/٢٢٠-٢٣٨، إبراز المعاني: ١/٣٤٦-٣٧١ وغيرها.

(٢) في المطبوع: (منها) بالإفراد، تحريف.

٣٦٣/١ وحرف مد / أما الذي بعده[١] ساكن صحيح من المتفق عليه، فهو عشر كلم، في ثمانية عشر موضعا؛ وهي: ﴿أأنذرتهم﴾ في ‹البقرة›[٢] و‹يس›[٣]، و﴿أأنتم﴾ في ‹البقرة›[٤] و‹الفرقان›[٥]، وأربعة مواضع في ‹الواقعة›[٦]، وموضع في ‹النازعات›[٧]، و﴿أأسلمتم﴾ في ‹آل عمران›[٨]، و﴿أأقررتم﴾ فيها أيضا[٩] و﴿أأنت﴾ في ‹المائدة›[١٠] و‹الأنبياء›[١١] و﴿أأرباب﴾ في ‹يوسف›[١٢] و﴿أأسجد﴾ في ‹الإسراء›[١٣]، و﴿أأشكر﴾ في ‹النمل›[١٤] و﴿أأتخذ﴾[١٥] في ‹يس› [١٦] و﴿أأشفقتم﴾[١٧] في ‹المجادلة›[١٨].

فاختلفوا في تخفيف الثانية منهما، وتحقيقها، وإدخال ألف بينهما، فسهلها بين الهمزة والألف؛ ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وقالون، ورويس، والأصبهاني عن ورش،

---

(١) في المطبوع: (بعد) بسقوط الهاء، وهو خطأ

(٢) البقرة: ٦

(٣) يس: ١٠

(٤) البقرة: ١٤٠

(٥) الفرقان: ١٧

(٦) الواقعة: ٥٩، ٦٤، ٦٩، ٧٢

(٧) النازعات: ٢٧

(٨) آل عمران: ٢٠

(٩) آل عمران: ٨١

(١٠) المائدة: ١١٦

(١١) الأنبياء: ٦٢

(١٢) يوسف: ٣٩

(١٣) الإسراء: ٦١

(١٤) النمل: ٤٠

(١٥) كتب الواو في المطبوع داخل القوسين، وهو خطأ.

(١٦) يس: ٢٣

(١٧) كتب الواو داخل القوسين، وهو خطأ

(١٨) المجادلة: ١٣

واختلف عن الأزرق عنه، وعن هشام:

أمّا الأزرق فأبدلها عنه ألفاً خالصة؛ صاحب "التيسير"، وابنُ سفيان، والمهدويُّ، ومكّي، وابن الفحام، وابن الباذش وغيرهم، قال الداني: وهو قول عامّة المصريين عنه[1]، وسهّلها عنه ‹بين بين› صاحب "العنوان" وشيخه الطرسوسيّ، وأبو الحسن طاهر بن غلبون، وأبو عليّ الحسن بن بلّيمة، وأبو عليّ الأهوازي وغيرهم، وذكر الوجهين جميعاً؛ ابن شريح والشاطبيّ والصفراويّ وغيرهم[2]، فعلى قول رواة البدل، يمدّ مُشبَعاً لالتقاء الساكنين، كما تقدم[3].

وأمّا هشام فروى عنه الحلواني من طريق ابن عبدان؛ تسهيلها ‹بين بين› وهو الذي في "التيسير" و"الكافي" و"العنوان" و"المجتبى" و"القاصد" و"الإعلان" و"تلخيص العبارات" و"روضة" المعدّل، و"كفاية" أبي العزّ؛ من الطريق المذكورة، وهو أيضاً عن الحلواني من غير الطريق المذكورة في "التبصرة" و"الهادي" و"الهداية" و"الإرشاد"[4] و"التذكرة" لابني غلبون و"المستنير" و"المبهج" و"غاية" أبي العلاء، و"التجريد" من قراءته على عبد الباقي، وهو رواية الأخفش عن هشام[5]، وروى الحلوانيّ عنه أيضاً من طريق أبي عبد الله الجمّال تحقيقها، وهو الذي في "تلخيص" أبي معشر[6]، و"روضة" أبي عليّ البغدادي، و"التجريد "

---

(١) النصّ لم أقف عليه لا في "الجامع"، ولا "التيسير"، ولا "المفردات"، وعزاه المالقي إلى (إيجاز البيان).

انظر: الدر النثير: ٢/٢٤٤

(٢) انظر: العنوان:٤٤-٤٥، التذكرة: ١/١١١، تلخيص العبارات: ٢٧، الوجيز: ق١٢/أ، الكافي: ٢٢

(٣) انظر ص: ١٠٣١

(٤) قوله: "الإرشاد" يقصد به "إرشاد" ابن غلبون، بدليل قوله: (ابني) بالتثنية، التي تحرفت في المطبوع إلى: «ابن» بالإفراد، فحرفت المعنى المراد للمؤلف.

(٥) انظر: التيسر: ٣٢، الكافي:٢٢، العنوان:٤٥، تلخيص العبارات: ٢٧، روضة الحفاظ: ١/ق١٣٦، الكفاية الكبرى: ٢٢٨ التبصرة: ٢٧٦، التذكرة: ١/١١١، المستنير: ١/٤٣٢، المبهج: ١/٢٠١، غاية الاختصار: ١/٢٢٢، التجريد: ٦/ب

(٦) الذي في "التلخيص" المطبوع هو (التسهيل) قال أبو معشر: بهمزة ومدة؛ حجازي غير روح، والحلواني

==

و"سبعة" ابن مجاهد[1]، وكذلك روى الداجوني، من مشهور طرقه عن أصحابه؛ عن هشام، وهي رواية إبراهيم بن عباد[2] عن هشام[3]، وبذلك قرأ الباقون؛ وهم: الكوفيون، وروح، وابن ذكوان إلا أن الصوري من جميع طرقه عنه، سهل الثانية من ﴿أأسجد﴾ في ‹الإسراء›[4]، ولم يذكر/ ذلك[5] في "المبهج".

٣٦٤/١

وانفرد في "التجريد" بتسهيلها لهشام بكماله؛ أي من طريقي الحلواني والداجوني، وبتحقيقها لابن ذكوان بكماله؛ أي من طريقي الأخفش والصوري، فخالف سائر المؤلفين، ووافقه في "الروضة" عن هشام، وهو من طريق الداجوني[6].

وانفرد هبة الله المفسر عن الداجوني بتسهيل ﴿أأنذرتهم﴾ في الموضعين[7].

وانفرد الهذلي عن ابن عبدان بتحقيق الباب كله[8]، والله أعلم.

وفصل بين الهمزتين بألف: أبو عمرو، وأبو جعفر، وقالون، واختلف عن هشام؛ فروى عنه الحلواني من جميع طرقه الفصل كذلك، وروى الداجوني عن أصحابه عنه بغير فصل، وبذلك قرأ الباقون ممن حقق الثانية أو سهلها.

وانفرد هبة الله المفسر عن الداجوني عن هشام بالفصل، كرواية الحلواني عنه[9]،

==

لهشام..إلخ. ومعروف أن (بهمزة ومدة) مصطلح يقصد به ‹التسهيل› كما سيذكره المؤلف بعد قليل.

انظر: التلخيص: ١٧٠

(١) انظر: الروضة: ٢٣١، التجريد: ق/ب، السبعة: ١٣٧

(٢) التميمي البصري، قرأ عليه إبراهيم بن عبد الرزاق الأنطاكي. انظر: غاية النهاية: ١٦/١

(٣) رواية ابن عباد ليست من طرقه.

(٤) الإسراء: ٦١

(٥) تحرفت في المطبوع إلى: (في ذلك)

(٦) انظر: التجريد: ق:٦/ب، الروضة المالكي: ٢٣٥

(٧) انظر: المستنير: ٤٣٢/١ و٤٤٥

(٨) انظر: الكامل: ق: ٢٦٣

(٩) انظر: المستنير: ٤٣٢/١

وانفرد به الداجوني عن هشام في ﴿أَأَسْجُدُ﴾[1]، وكذلك انفرد به أبو الطيّب ابن غلبون، والخزاعيّ؛ عن الأزرق عن ورش، قال ابن الباذش: وليس بمعروف [2].

قلت: وأحسبه وَهْماً، والله أعلم.

وبقي حرف واحد يلحق بهذا الباب في قراءة أبي جعفر وهو ﴿أَئِنْ ذُكِّرْتُمْ﴾ في ‹يس›[3]، يقرؤه بفتح الهمزة الثانية كما سنذكره إن شاء الله تعالى في موضعه، فهو على أصله في التسهيل وإدخال ألف بينهما، والله أعلم[4].

وأمّا الذي بعده متحرك من المتفق على الاستفهام فيه؛ فهو حرفان؛ أحدهما ﴿أَأَلِدُ﴾ في ‹هود›[5] والآخر ﴿أَأَمِنتُمْ﴾ في ‹الملك›[6]، وقد اختلفوا في تسهيل الثانية منهما، وإبدالها، وتحقيقها، وإدخال الألف بينهما على أصولهم المتقدمة، إلاّ أنّ رواة الإبدال عن الأزرق عن ورش؛ لم يمدّوا على الألف المبدلة، ولم يزيدوا على ما فيها من المدّ؛ من أجل عدم السبب، كما تقدّم مبيّناً في باب ‹المدّ›[7].

---

(١) قال العلاّمة الأزميري رحمه الله: لا خلاف عن هشام في الفصل بين الهمزتين في ﴿ءأسجد﴾ خاصّة، وإن أطلق الخلاف في الطيّبة، وصرّح في "النشر" الفصل من طريقيه، ولكن ذكر الفصل للداجوني بطريق الانفراد.اهـ ثم ذكر الأزميريّ كلام المؤلف، وعقّب عليه بقوله: ظاهره انفرد الداجوني ولم يتابعه أصحابه، ولكن وجدنا الفصل له مصرحًا في "التجريد" و"روضة" المالكي و"تلخيص" أبي معشر.اهـ

وقال الشيخ المتولي رحمه الله، معقّباً على قول المؤلّف: انفرد به – الفصل- الداجوني..إلخ. قال: معلوم أن الانفراد هو اختصاص أحد الرواة ببعض الوجوه، ولا شك أن قوله: وانفرد به الداجوني..إلخ، يُفهم منه أن الحلواني لم يَرو الفصل في هذا الحرف، مع أنه يرويه كالداجوني، فكان الأَولَى أن يُعبّر بما يفيد اتفاقهما على الفصل؛ لأن الداجونيّ لم ينفرد به، بل وافق الحلواني عليه. والله أعلم.

انظر: بدائع البرهان: ق ٣٧١، الروض النضير: ق:٣١٥، كلاهما بخط شيخي المرصفي رحمه الله.

(٢) الإقناع: ٣٦١/١

(٣) يس: ١٩

(٤) انظر: النشر: ٣٥٣/٢

(٥) هود: ٧٢

(٦) الملك: ١٦

(٧) انظر ص: ١٠٣١

وخالفَ قنبلٌ في حرف ‹الملك› أصلَه؛ فأبدل الهمزة الأولى منـــهما واواً؛ لضـــمّ راء ﴿النُّشُورُ﴾[1] قبلها، واختُلف عنه في الهمزة الثانية؛ فسهّلها عنه ابن مجاهد علـــى أصلـــه، وحقّقها ابن شنبوذ، هذا في حالة الوصل، وأمّا إذا ابتدأ فإنه يحقق الأولى، ويسهّل الثانيـــة على أصله، والله أعلم.[2]

وأمّا الذي بعده حرف مدٍّ فموضع واحد وهو ﴿أَآلِهَتُنَا﴾ في الزخرف[3]: فـاختلف في تحقيق الهمزة الثانية / منه، وفي تسهيلها ‹بين بين›، فقـــرأ بتحقيقـــها الكوفيـــون وروح، وسهّلها الباقون.

٣٦٥/١

و لم يدخل أحد بينهما ألفاً؛ لئلا يصير اللفظ في تقدير أربـــع ألفـــات؛ الأولى همـــزة الاستفهام، والثانية الألف الفاصلة، والثالثة همزة القطع، والرابعـــة المبدلَـــة مـــن الهمـــزة الساكنة[4]، وذلك إفراط في التطويل وخروج عن كلام العرب[5].

وكذلك لم يبدل[6] أحد ممن روى إبدال الثانية في نحو ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ﴾ عن الأزرق عـــن ورش، بل اتفق أصحاب الأزرق قاطبة على تسهيلها ‹بين بين›، لما يلـــزم مـــن التبـــاس

---

(١) من قوله تعالى ﴿وإليه النشور﴾ الملك: ١٥

(٢) انظر: السبعة: ١٣٦و١٤٤، ويلاحظ أنه جعل القراءة في هذا الحرف لابن كثير من الروايتين، و لم يقصرها على قنبل، التيسير: ٢١٢، إبراز المعاني: ٢١٣/٤-٢١٤

(٣) الزخرف: ٥٨

(٤) أصل الكلمة (أألهة) على وزن «أفعلة» بهمزتين أولاهما زائدة، وثانيتهما فاء الكلمة قلبت ألفاً لسكونها بعد فتح، على القاعدة الصرفية في الخلاصة:

ومدّاً أبدل ثاني الهمزتين من ** كِلمة إن يَسْكُن كآثر وائتمن

ثمّ بعد القلب دخلت همزة الاستفهام على الكلمة، فالتقى همزتان محقّقتان: الأولى للاستفهام، والثانيـــة همـــزة أفعلة.. فبعض القرّاء أبقى الهمزتين محققتين وبعضهم سهّل الثانية، و لم يدخل أحد ألفاً خوف الاجتماع من أربع ألفات كما بين المؤلّف. انظر: الدر المصون: ٦٠١/٩، شرح ابن عقيل: ٢١٥/٤

(٥) انظر: التذكرة: ٥٤٦/٢، شرح العنوان: ق ١٩٦/أ

(٦) في المطبوع: (يبد) بدون لام، وهو تحريف.

الاستفهام بالخبر؛ باجتماع الألفين وحذف إحداهما، قال ابن الباذش في "الإقناع": ومن أخذ لورش في ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ﴾ بالبدل، لم يأخذ هنا إلا ‹بين بين›[1].

قلت: وكذلك لم يذكر الداني، وابن سفيان، والمهدويّ، وابن شريح، ومكّي، وابن الفحّام، وغيرهم؛ فيها سوى ‹بين بين›.

وذكر الداني في غير "التيسير" أن أبا بكر الأذفوي ذكر البدل فيها، وفيما كان مثلها عن ورش، في كتابه "الاستغناء " على أصله في نحو ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ﴾ وشبهه، قال الأذفوي: لم يمدّ ههنا لاجتماع الألف المبدلة من همزة القطع، مع الألف المبدلة من همزة الأصل[2]؛ لئلا يلتقي ساكنان، قال: ويشبع المدّ ليدلّ بذلك أنّ مخرجها مخرج الاستفهام دون الخبر[3].

قلت: وهذا مما انفرد به وخالف فيه سائر الناس، وهو ضعيف؛ قياساً، ورواية، ومصادم لمذهب ورش نفسه، وذلك أنه إذا كان المدّ من أجل الاستفهام؛ فَلِمَ نَرَه يجيز المدّ في نحو ﴿آمَنَ الرَّسُولُ﴾[4] ويخرجه بذلك عن الخبر إلى الاستفهام.

والعجب أن بعض شراح "الشاطبية" يجيز ذلك، ويجيز فيه أيضاً الثلاثة الأوجه التي في نحو ﴿أَئِفْكًا آلِهَةً﴾[5]، فليت شعري؛ ما ذا يكون الفرق بينهما ؟ وكذلك الحكم في ﴿أَأَمِنتُمْ﴾ في الثلاثة كما سيأتي .

والضرب الثاني: المختلف فيه بين الاستفهام والخبر؛ يأتي بعد همزة القطع فيه ساكن صحيح، وحرف مدّ، ولم يقع بعده متحرك، فالذي بعده ساكن صحيح أربعة مواضع:

---

(١) الإقناع: ٣٦٢/١

(٢) في (ت) «الوصل»

(٣) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ٨٤/أ

(٤) البقرة: ٢٨٥

(٥) الصافات: ٨٦

٣٦٦/١

أولها: ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ﴾ في ‹آل عمران›[١]؛ فكلّهم قرأه بهمزة واحدة / على الخبر، إلا ابن كثير؛ فإنه قرأه بهمزتين على الاستفهام، وهو في تسهيل الهمزة الثانية على أصله من غير فصل بألف[٢].

ثانيها: ﴿أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ في ‹فصلت›[٣]، رواه بهمزة واحدة على الخبر؛ قنبل، وهشام ورويس؛ باختلاف عنهم:

أمّا قنبل؛ فرواه عنه بالخبر ابن مجاهد من طريق صالح بن محمد، وكذا رواه عن ابن مجاهد[٤] طلحة بن محمد الشاهد، والشذائيّ، والمطّوّعي، والشنبوذي، وابن أبي بلال، وبكّار من طريق النهرواني، وهي رواية ابن شوذب[٥] عن قنبل، ورواه عنه بهمزتين على الاستفهام؛ ابن شنبوذ، والسامريّ عن ابن مجاهد عنه، والله أعلم[٦].

وأمّا هشام فرواه عنه بالخبر الحلواني من طريق ابن عبدان، وهو طريق صاحب "التجريد" عن أبي عبد الله الجمّال عن الحلواني، وكذا رواه صاحب "المبهج" عن الداجوني عن أصحابه عنه، ورواه عنه بالاستفهام الجمّال عن الحلواني؛ من جميع طرقه إلا من طريق "التجريد"، وكذلك الداجوني إلا من طريق "المبهج"[٧]، والله أعلم.

---

(١) آل عمران: ٧٣

(٢) انظر: السبعة: ٢٠٧، التيسير: ٨٩، ويلاحظ أنهما -ابن مجاهد والداني- عبَّرا بقولهما:(بالمدّ) بدل التسهيل، وهو مصطلح، ولا مشاحة في الاصطلاح. انظر: الدر النثير: ٢٤٩/٢و٢٢٨/٤

(٣) فصلت: ٤٤

(٤) (ابن مجاهد) سقطت من (س)

(٥) عبد الله بن عمر بن أحمد، الواسطي، مقرئ متصدر، روى القراءة عن شعيب بن أيوب الصريفيني، روى القراءة عنه ابن مهدي الواسطي.

ويلاحظ: رواية ابن شوذب عن قنبل ليست من طرق هذا الكتاب. انظر: غاية النهاية: ٤٣٧/١

(٦) انظر: المستنير: ٧٧٧/٢

(٧) انظر: التجريد: ٤٦/أ، المبهج: ٢٠٣/١

وأمّا رويس فرواه عنه بالخبر؛ أبو بكر التمار من طريق أبي الطيب البغدادي،[1] ورواه عنه بالاستفهام من طريق النخاس، وابن مقسم، والجوهري، وكذلك قرأ الباقون.

وحقّق الهمزة الثانية منهما حمزة والكسائي، وخلف، وأبو بكر، وروح[2]، وانفرد هبة الله المفسر بذلك عن الداجوني[3]، والباقون ممّن قرأ بالاستفهام؛ بالتسهيل.

وهم على أصولهم المذكورة من ‹البدل› و‹بين بين› و(إدخال الألف) و(عدمه) إلاّ أنّ ابن ذكوان نصَّ له جمهور المغاربة، وبعض العراقيّين؛ على إدخال الألف فيها بين الهمزتين، وسيأتي تحقيق ذلك في ﴿أَنْ كَانَ﴾؛[4]

ثالثها: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾ في سورة ‹الأحقاف›[5]، قرأه بهمزة واحدة على الخبر؛ نافع وأبو عمرو، والكوفيّون، والباقون بهمزتين على الاستفهام، وهم: ابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب.

وهم على أصولهم المذكورة من ‹التسهيل› و‹التحقيق› و‹الفصل› و‹عدمه› إلاّ أن الداجوني عن هشام من طريق النهرواني يسهّل الثانية ولا يفصل، والمفسّرَ يحقّق ويفصل[6].

---

(١) ذكر المؤلّف في مبحث (الطرق) من مصادر هذه الطريق "الغاية" لابن مهران، وبالرجوع إليها قال: ﴿أأعجمي﴾ بهمزتين كوفي غير حفص، بهمزة هشام.اهـ ولعلّ في النسخة المحقّقة سقطاً، وهو مذهب الباقين، ورجعت إلى "المبسوط" فوجدت فيه: الباقون ومعهم رويس بهمزة واحدة ممدودة.اهـ قوله: ممدودة: أي مسهّلة. انظر: الغاية: ٣٨٦، المبسوط: ٣٩٤، مفردة الداني: ٨٣، غاية الاختصار: ١/٢٢٤

(٢) انظر: التذكرة: ٢/٥٣٨، مفردة الداني: ٨٣

(٣) انظر: المستنير: ٢/٧٧٧

(٤) القلم: ١٤، وانظر ص: ١٠٥٣

(٥) الأحقاف: ٢٠

(٦) لم يذكر البنّاء الدمياطي وجه التحقيق مع عدم الإدخال، مما جعل الأزميري يستدركه عليه بقوله: منشأ سهوه ما قاله "النشر": والداجوني من طريق النهرواني يسهّل ولا يفصل، ومن طريق المفسّر يحقّق ويفصل، فتوهم من ذلك أن للداجوني طريقين: النهرواني والمفسر فقط، وليس كذلك بل للداجوني طريق زيد والشذائي، ولزيد ستّ طرق؛ منهم النهروانيّ والمفسر.

قال- الأزميري -: والذي يظهر من "النشر" للحلوانيّ؛ وجهان في ﴿أذهبتم﴾: الفصل فقط؛ مع التحقيق

==

وذكر الحافظ أبو العلاء في "غايته" أن الصوريّ عن ابن ذكوان يخيّر بين تحقيق الهمزتين / معاً بلا فصل، وبين تحقيق الأولى وتليين الثانية مع الفصل[1].

٣٦٧/١

رابعها: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ في سورة (ن)[2] فقرأه بهمزة واحدة على الخبر؛ نافع وابن كثير، وأبو عمرو، والكسائيّ، وخلف، وحفص، وقرأه الباقون بهمزتين على الاستفهام وهم: ابن عامر، وحمزة، وأبو جعفر، ويعقوب، وأبو بكر.

وحقّق الهمزتين منهم: حمزة، وأبو بكر، وروح، وانفرد بذلك المفسّر، عن الداجوني، على أصله في ذلك وفي الفَصْل.

وحقّق الأولى، وسهّل الثانية؛ ابن عامر، وأبو جعفر، ورويس، وفَصَل بينهما بألف؛ أبو جعفر، والحلوانيّ عن هشام[3].

واختلف في ذلك عن ابن ذكوان في هذا الموضع، وفي حرف ‹فصلت›، فنصَّ له على الفصل فيهما؛ أبو محمد مكّي، وابن شريح، وابن سفيان، والمهدويّ، وأبو الطيّب ابن غلبون وغيرهم، وكذلك ذكر الحافظ أبو العلاء عن ابن الأخرم والصوري[4].

ورَدَّ ذلك الحافظ أبو عمرو الداني، فقال في "التيسير": ليس ذلك بمستقيم من طريق النظر، ولا صحيح من جهة القياس، وذلك أنّ ابن ذكوان لَمَّا لم يفصل بهذه الألف بين الهمزتين في حال تحقيقهما مع ثقل اجتماعهما، عُلِم أن فصله بها بينهما في حال تسهيله

==

والتسهيل، وللداجوني ثلاثة أوجه: الفصل مع التحقيق فقط؛ من طريق المفسّر عن زيد عن الداجوني، والثاني والثالث عدم الفصل مع التسهيل؛ من طريق النهرواني عن زيد عنه، ومع التحقيق للداجوني سوى المفسر والنهرواني عن زيد، ولكن وجدنا الفصل مع التسهيل للداجوني من طريق من ذكرنا، ولمّا أسقط في "النشر" واسطة زيد بين هذين الطريقين والداجوني، وقع البنّاء في هذا الخطأ في "إتحافه" في الأصول وفي الفرش.اهـ

انظر: الإتحاف: ٤٦، بدائع البرهان: ٥٣٠

(١) غاية الاختصار: ٢٢٤/١

(٢) القلم: ١٤

(٣) انظر: السبعة: ٦٤٦-٦٤٧، التيسير: ٢١٣، المستنير: ٤٣٢/١ و ٨٢٧/٢

(٤) انظر: التبصرة: ٧٠٦، الكافي: ١٨٣، غاية الاختصار: ٢٢٥/١

إحداهما مع خفة ذلك غير صحيح في مذهبه، على أن الأخفش قد قال في "كتابه" عنـــه؛ بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، و لم يذكر فصلاً في الموضعين، فاتضح ما قلناه، قال: وهـذا من الأشياء اللطيفة، التي لا يميّزها ولا يعرف حقائقها إلا المطلعون[١] بمذاهـــب الأئمّـــة، المختصّون بالفهم الفائق، والدراية الكاملة. انتهى.[٢] وبسط القـــول في بيـــان ذلـــك في "جامعه"[٣].

وقال الأستاذ أبو جعفر ابن الباذش في "الإقناع": فأمّا ابن ذكوان فقد اختلف الشيوخ في الأخذ له، فكان عثمان بن سعيد، يعني الداني، يأخذ له بغير فصل كابن كثير[٤]، قـال: وكذلك روى لنا أبو القاسم[٥] رحمه الله عن الملنجي[٦] عن أبي عليّ البغدادي، وكذلـــك قال محمد بن إبراهيم؛ أبو عبد الله القيسي؛ يعني ابن عيسون[٧] الأندلسي صـــاحب ابـــن أشته، قال: وهؤلاء الثلاثة علماء بتأويل نصوص من تقدّم، حفّاظٌ.

---

(١) في (س) «المضطلعون»

(٢) التيسير: ١٩٤

(٣) جامع البيان : ٢/ق ١٨٢

(٤) في المطبوع: (كثير) بالهمز بعد الكاف، وهو تحريف.

(٥) هو: خلف بن إبراهيم بن خلف، القرطبي، عرف بالحصار، قرأ بمكة على أبي معشر الطبري، رحل إلى المشـرق ثم عاد وتولى خطابتها وكان عليه مدار الإقراء بها، توفي سنة ٥١١ هـــ، انظر: غاية النهاية: ١/٢٧١

(٦) كذا في جميع النسخ: (الملنجي) بالنون بعد اللام، بعدها جيم، وفي "غاية" المؤلف و"الإقناع" لابـــن البـــاذش: (المليحي) بالمثناة التحتية بعد اللام، وبعدها ‹حاء› مهملة، وترجمه بقوله: عبد المجيد بن عبد القوي، أبو محمـــد، المليحي، المصري، الضرير، شيخ مقرئ، قرأ على المالكي، روى عنه ابن بلّيمة. و لم أجد من نصَّ على نسبته إلى أيهما، أما ما في النسخ فقد سبق ص:٦٥٥، وأما في "غاية" المؤلف فلعله نسبه إلى (بني مليح) وهو حـيّ مـن خزاعة. انظر: غاية النهاية: ١/٤٦٦، التاج (ملح)

(٧) أقرأ الناس بالأندلس، وحدّث وكتب، أستاذ حافظ محقق، قرأ عليه بعض أصحاب الداني، وفي "غاية" المؤلـف (عيشون) بالشين بالمعجمة، وهو تصحيف، توفي بعد سنة ٣٩٠ هـــ، تنبيه: في المطبوع: (القيس) وهو تحريف. انظر: غاية النهاية: ٢/٤٧

قال:[1] وكان أبو محمد مكّي بن أبي طالب يأخذ له بالفصل بينهما بألف، وعلى ذلك أبو الطّيّب وأصحابه، وهو الذي تعطيه نصوص الأئمة / من أهل الأداء؛ ابــن مجـاهد، والنقاش، وابن شنبوذ، وابن عبد الرزاق، وأبي الطيب التائب، وأبي طاهر ابن أبي هاشـم، وابن أشته، والشذائي، وأبي الفضل الخزاعيّ، وأبي الحسن الدارقطني، وأبي عليّ الأهوازي، وجماعة كثيرة من متقدّم ومتأخر؛ قالوا كلّهم: بهمزة ومَدّة[2].

١/٣٦٨

قلت: وليس نص من يقول: (بهمزة ومدّة)[3] يعطي الفصل، أو يدلّ عليه، ومن نظـر كلام الأئمّة؛ متقدّمهم ومتأخرهم، عَلِم أنهم لا يريدون بذلك إلا ‹بين بين›[4] ليـس إلاّ، فقول الداني أقربُ إلى النصّ، وأصحّ في القياس.

نعم؛ قول الحسن بن حبيب[5]؛ صاحب الأخفش، أقرب إلى قول مكّي وأصحابـه؛ فإنه قال في "كتابه" عن ابن ذكوان، عن يحيى، أنه قرأ ﴿أعجمي﴾ بمَدَّة مطوّلة كما قال ذو الرمة[6]:

---

(١) (قال) سقطت من المطبوع.

(٢) الإقناع: ١/٣٦٣-٣٦٤

(٣) تصحفت التاء في المطبوع إلى الهاء.

(٤) وهذا ما صرح به الداني نفسه، حيث قال:... بهمزة ممدودة يعني: مسهّلة من غـير فصـل بـألف. اهـ

وقال الداني أيضاً: يراد بالمدّ التسهيلُ، إذ كذلك جرت عادتهم وعادة غيرهم من الرواة في العبارة عنهما. اهـ

وصرّح به أيضاً المالقي في شرحه للتيسير عند قول الداني: بهمزة ومدّة: قال المالقي: فهذا الموضع نـصٌ في أن الحافظ يطلق المدّ وهو يريد به الهمزة الملّينة ‹بين بين›. اهـ

انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ١٥٩ و١٨٢، الدر النثير: ٢/٢٤٩ - ٢٥٠ و ٤/٢٧٩-٢٨٠

(٥) ابن عبد الملك، أبو علي، الدمشقي، فقيه شافعي، مقرئ ثقة، روى عن الأعمش كتابه في قراءة ابـن عـامر بالعلل، قال الداني: لا نعلم أحداً من الشاميين يروي هذا الكتاب إلا عن أبي علي، اهـ روى عنه صالح بـن إدريس وعبد المنعم بن غلبون وغيرهما، توفي سنة ٣٣٨ هـ

انظر: غاية النهاية: ١/٢٠٩-٢١٠ ، السيرة : ١٥/٣٨٣-٣٨٤

(٦) غيلان بن عقبة، العدوي.

أأن توهّمت من خرقاء منزلةً[1]

قال: فقال (أأن) بهمزة طويلة. انتهى.

فهذا يدل على ما قاله مكّي، ولا يمنع ما قاله الداني؛ لأن الوزن يقوم بهما، وكلُّهم ينشده بالتسهيل، ويستدل له به، والوزنُ لا يقوم بالبدل[2].

وقد نصَّ على ترك الفصل لابن ذكوان غير من ذكرت ممّن هو أعرف بدلائل النصوص؛ كابن شيطا، وابن سوار، وأبي العزّ، وأبي عليّ المالكي، وابن الفحّام[3] الصقلّيّ وغيرهم، وقد قرأت له بكلّ من الوجهين، والأمر في ذلك قريب،[4] والله أعلم.

---

(١) صدر بيت، وهو مطلع قصيدة له، عدد أبياتها (٨٤) بيتاً، وعجز البيت هو:

ماء الصبابة منك مسجومُ

وفي الديوان (ترسمت) بدل (توهمت)، و(خرقاء) اختلفوا فيه؛ هل هو لقب لميّة، حسب قول ثعلب، أم أنه اسم امرأة قيل هي من بني البكاء بن عامر بن صعصعة.

انظر: ديوانه: ١/٣٦٩-٣٧١، الأغاني: ١٦/١١٣-١١٧، الخزانة: ٤/٤٩٥

(٢) رواية البيت فيما اطلعت عليه من مصادر هو (أعَنْ) بإبدال الهمزة الثانية عيناً، وهو شاهد لذلك، و(ءَأَنْ) بهمزتين محقّقتين، و لم أجد من جعل الثانية منهما مبدلة، ووجدت العلماء يستدلون على مراد المؤلف ببيت الأعشى:

ءان رأيت رجلاً أعشى أضرَّ به ** ريب المنون ودهر مفسد خبل

ومنه قول الآخر:

ءان زُمّ أجمالٌ وفارق جيرةً ** وصاح غرابُ البين أنت حزين

الشاهد في البيتين هو (ءان) بتسهيل الهمزة الثانية ‹بين بين› دلالة على أنها في حكم المتحركة، وأنها ليست ساكنة، ولولا ذلك لانكسر وزن البيت، وهذا معنى قول المؤلف: (والوزن لا يقوم بالبدل) بمعنى: أن بعد الهمزة نوناً ساكنة، فلو كانت الهمزة المخفّفة -بالخاء المعجمة والفاء- في الحكم ساكنة لالتقى ساكنان وهذا لا يصح لأنه لا يكون في الشعر إلا في القوافي، وقواف مخصوصة أيضاً. والله أعلم.

انظر: ديوان الأعشى: ٥٥، الكتاب: ١/٤٧٦ و٢/١٦٧، الحجة للفارسي: ١/٢٨٥-٢٨٦، و٤/١٧٣-١٧٤، شرح المفصل: ٩/١١٣-١١٤

(٣) في المطبوع: (والصقلي) والواو زائدة.

(٤) انظر: الإقناع: ١/٣٦٦

وأما الذي بعده حرف مد واختلف فيه؛ استفهاما وخبرا، فكلمة واحدة، وقعت في ثلاثة مواضع، وهي ﴿أآمنتم﴾ في ‹الأعراف› قوله تعالى﴿قال فرعون ءامنتم به﴾ [١]

وفي ‹طه›[٢] و‹الشعراء›[٣] ﴿قَالَ ءَامَنْتُمْ لَهُ﴾؛ فقرأ الثلاثة بالإخبار: حفص، ورويس، والأصبهانيّ عن ورش، وانفرد بذلك الخزاعيّ عن الشذائي عن النحاس[٤] *عن الأزرق*[٥] عن ورش فخالف سائر الرواة والطرق عن الأزرق.

واختلف عن قنبل في حرف "طه" فرواه عنه بالإخبار ابن مجاهد، ورواه ابن شنبوذ بالاستفهام، وبذلك قرأ الباقون في[٦] الثلاثة.

وحقّق الثانية في[٧] الثلاثة منهم؛ حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر، وروح، واختلف عن هشام؛ فرواها عنه الداجوني من طريق الشذائي كذلك بالتحقيق، ورواها عنه الحلواني والداجوني من طريق زيد (بين بين) / وبذلك قرأ الباقون وهم: أبو عمرو، وأبو جعفر، وقالون، وورش من طريق الأزرق، والبزي، وابن ذكوان[٨].

٣٠٦/١

وأمّا قنبل فإنه وافقهم على التسهيل في ‹الشعراء› وكذلك في ‹طه› من طريق ابن شنبوذ، وأبدل بكماله الهمزة الأولى من ‹الأعراف› بعد ضمّه نون ﴿فرعون﴾ واواً خالصة حالةَ الوصل؛ كما فعل في ﴿النُّشُورُ أَأَمِنتُمْ﴾[٩]واختلف عنه في الهمزة الثانية كذلك،

---

(١) الأعراف: ١٢٣

(٢) طه: ٧١

(٣) الشعراء: ٤٩

(٤) تصحفت في المطبوع بالخاء المعجمة، وهو خطأ

(٥) ما بين النجمتين سقط من (ز)

(٦) (في): سقط من المطبوع.

(٧) تحرفت في المطبوع إلى: (في الثانية)

(٨) انظر: السبعة: ٢٩٠-٢٩١، التذكرة:٢/٣٤٤

(٩) الملك: ١٥

فسهّلها عنه ابن مجاهد، وحققها مفتوحة ابن شنبوذ، فإذا ابتدأ حقّق الهمزة الأولى وسهّل الثانية (بين بين) من غير خلاف.

ولم يُدخِل أحدٌ بين الهمزتين في واحد من الثلاثة ألفاً، لما[1] تقدّم في ﴿أآلِهَتُنَا﴾ *وكذلك لم يبدل الثانية ألفاً عن الأزرق عن ورش كما تقدم ذلك في ﴿أآلِهَتُنَا﴾*[2]؛ إذ لا فرق بينهما ولذلك لم يذكر في "التيسير" لورش سوى التسهيل وأجراه مُجرى قالون وأبي عمرو وغيرهما من المسهّلين[3].

وأمّا ما حكاه في "الإيجاز" وغيره من إبدال الثانية لورش؛ فهو وجه قال به بعض من أبدلها في ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ﴾ ونحوه، وليس بسديد لما بيّناه في ﴿أآلِهَتُنَا﴾ فيما تقدّم، إذ لا فرق بينهما.

ولعل ذلك وَهْمٌ من بعضهم، حيث رأى بعض الرواة عن ورش يقرءونها بالخبر؛ فظنّ أن ذلك على وجه البدل، ثم حذفت إحدى الألفين؛ وليس كذلك؛ بل هي رواية الأصبهاني عن أصحابه عن ورش، ورواية أحمد بن صالح، ويونس بن عبد الأعلى، وأبي الأزهر؛ كلُّهم عن ورش؛ يقرءونها بهمزة واحدة على الخبر كحفص، فمن كان من هؤلاء يروي المدّ لما بعد الهمز، يمدّ ذلك فيكون مثل ﴿آمنوا وعملوا﴾ لا أنه بالاستفهام، وأبدل، وحذف، والله أعلم[4].

فهذا جميع أنواع همزة القطع، وأحكامها مفتوحة مع همزة الاستفهام اتفاقاً واختلافاً.

وأمّا الهمزة المكسورة: فتأتي أيضاً متفقٌ عليه بالاستفهام ومختلفٌ فيه:

فالضرب الأول المتّفق عليه: سبعُ كلم، في ثلاثة عشر موضعاً، وهي ﴿أئِنَّكُمْ﴾ في

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى: (كما) بالكاف، وليس المراد، إذ المراد أن علّة عدم الإدخال بين الهمزتين هنا هي علّة عدم الإدخال في ﴿ءألهتنا﴾

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ز)

(٣) انظر: التيسير: ١١٢، الدر النثير: ٢٣٤/٤

(٤) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٦٥-٦٦

‹الأنعام›[1] و‹النمل›[2] و‹فصلت›[3] و﴿أئن لنالأجرا﴾ ‹الشعراء› [4] و﴿أءلـه﴾ في خمسة/ ١/٣٧٠
مواضع ‹النمل›[5]، و﴿أئنا لتاركوا﴾ ﴿أئنك لمن﴾ و﴿أئفكاً﴾ ثلاثتها في ‹الصافات›[6]، و﴿أئذا متنا﴾[7] في ‹ق›.

فاختلفوا في تسهيل الثانية منهما، وتحقيقها، وإدخال ألف بينهما؛ فسهّلها ‹بين بين›؛ أي بين الهمزة والياء، نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وحقّقها الكوفيون، وابن عامر، وروح، واختلف عن رويس في حرف ‹الأنعام›، وعن هشام في حرف ‹فصلت›:

أمّا حرف ‹الأنعام›، وهو ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ فروى أبو الطيّب عن رويس تحقيقه؛ خلافاً لأصله، ونصَّ أبو العلاء في "غايته" على التخيير فيه له بين التسهيل والتحقيق[8].

وأمّا حرف ‹فصلت› وهو ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾ فجمهور المغاربة عن هشام على[9] التسهيل؛ خلافاً لأصله.

وممن نصَّ له على التسهيل وجهاً واحداً؛ صاحب "التيسير" و"الكافي"، و"الهادي"[10]، و"الهداية" و"التبصرة" و"تلخيص العبارات" وابنا غلبون، وصاحب "المبهج"، وصاحب

---

(١) الأنعام: ١٩

(٢) النمل: ٥٥

(٣) فصلت: ٩

(٤) الشعراء: ٤١، وكتب الواو في المطبوع داخل القوس، مما يوهم أنها حرف قرآني، وكذلك في الذي بعدها.

(٥) النمل: ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤

(٦) الصافات: ٣٦ و٥٢ و ٨٦

(٧) سورة ق: ٣

(٨) انظر: غاية الاختصار: ١/٢٢٧، التتمة: ٨٧

(٩) في (س) و(ز) «بالتسهيل»

(١٠) (والهادي) سقطت من المطبوع.

"العنوان" وكلّ من روى تسهيله، فصل بألف قبله، كما سيأتي[1]. وجمهور العراقيين عنه على التحقيق، وممن نصّ عليه وجهاً واحداً على أصله، ولم يذكر عنه فيه تسهيلاً؛ ابن شيطا، وابن سوار، وابن فارس، وأبو العزّ، وأبو عليّ البغدادي، وابن الفحّام، والحافظ أبو العلاء[2].

ونصّ على الخلاف فيه خاصّة؛ أبو القاسم الشاطبيّ، والصفراويّ، ومن قبلهما الحافظ أبو عمرو الداني في "جامع البيان"[3].

وفَصَل بين الهمزتين بألف في جميع الباب: أبو عمرو، وأبو جعفر، وقالون.

واختلف عن هشام، فروى عنه الفصل في الجميع الحلواني من طريق ابن عبدان من طريق صاحب " التيسير" من قراءته على أبي الفتح، ومن طريق أبي العزّ صاحب "الكفاية"، ومن طريق أبي عبد الله الجمّال عن الحلواني، وهو الذي في "التجريد" عنه، وهو المشهور عن الحلواني عند جمهور العراقيّين؛ كابن سوار[4]، وابن فارس، وأبي علي البغدادي، وابن شيطا وغيرهم، وهو طريق الشذائي عن الداجوني، كما هو في "المبهج" وغيره، وعليه نصَّ الداني عن الداجوني، وبه قطع الحافظ أبو العلاء من طريقي الحلواني والداجوني، وهو أحد الوجهين في " الشاطبية"[5].

---

(١) انظر: التيسير:٣٢، الكافي:٢٣، التبصرة: ٢٨٢، تلخيص العبارات: ٢٧، التذكرة:١/١١٢، العنوان: ٤٥

(٢) انظر: المستنير: ١/٤٣٣، غاية الاختصار: ١/٢٢٧-٢٢٨

(٣) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ٨٩/أ

(٤) قوله (كابن سوار) لم يذكر ابن سوار حكم هذه الكلمة، نعم قد ذكرها بنصها في باب (الهمزتين من كلمة) في المفتوحة وبعدها مكسورة، ووعد بأنه سيذكرها في موضعها، ولم يفعل، فاحتمال أنه نسي أو أن النسخ التي وصلت من "المستنير" ناقصة، أو أنه سَقَط من الناسخ، كل ذلك محتمل، والله أعلم.

انظر: المستنير: ١/٤٣٤ و٢/٧٧٦

(٥) انظر: التيسير: ٣٢، جامع البيان:١/ ق: ٨٩، غاية الاختصار:١/٢٢٧-٢٢٨

وروى عنه القصر؛ وهو/ ترك الفصل في الباب كلّه: الداجوني عند جمهور العراقيين وغيرهم، كصاحب "المستنير" و"التذكار" و"الجامع" و"الروضة" و"التجريد" و"الكفاية الكبرى" وغيرهم، وهو الصحيح من طريق زيد عنه، وهو الذي في "المبهج" من طريق الجمّال عن الحلواني، وذهب آخرون عن هشام إلى التفصيل؛ ففصلوا بالألف في سبعة مواضع، وتركوا الفصل في الأُخَر،[1] ففصلوا مما تقدم في أربعة مواضع وهي ﴿أَئِنَّ لَنَا﴾ في ‹الشعراء› و﴿أَئِنَّكَ﴾ و﴿أَئِفْكًا﴾ في ‹الصافات›، و﴿أَئِنَّكُمْ﴾ في ‹فصلت›، وهو الذي في "الهداية" و"الهادي" و"الكافي" و"التلخيص" و"التبصرة" و"العنوان"، وهو الوجه الثاني في "الشاطبية"، وبه قرأ الداني على أبي الحسن،[2] وسيأتي بقية ما فصلوا فيه في الضرب ‹الثاني›[3].

371/1

ومما يلحق بهذا الضرب[4]، من المتفق عليه بالاستفهام؛ قوله تعالى في ‹العنكبوت› ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾[5] وفي ‹الواقعة› ﴿أَئِذَا مِتْنَا﴾[6]، أجمعوا على قراءتهما بالاستفهام، وهما من ‹المكرر› كما سيأتي، وكذلك قوله ﴿أَئِنْ ذُكِّرْتُمْ﴾ في ‹يس›: أجمعوا على قراءته بالاستفهام، إلاّ أن أبا جعفر يفتح الهمزة الثانية، فيلحق بضرب الهمزة المفتوحة، كما تقدّم، والباقون يكسرونها، فيلحق عندهم بهذا الضرب.

وهم في هذه الثلاثة الأحرف على أصولهم المذكورة؛ تحقيقاً، وتسهيلاً، وفصلاً، إلاّ أن أصحاب التفصيل عن هشام يفصلون بين الهمزتين في حرفي ‹العنكبوت› و‹الواقعة› ولا يفصلون في حرف ‹يس› والله أعلم.

---

(1) كذا الصواب، وكتب في المطبوع: (الآخر) وهو تحريف.

(2) انظر: الكافي:32، التلخيص: 27، التبصرة: 283، العنوان: 45، جامع البيان:1/ ق:89/أ

(3) انظر: ص: 1062

(4) في المطبوع: ‹الباب›، وهو تحريف.

(5) العنكبوت: 29

(6) الواقعة: 47

والضرب الثاني: المختلف فيه بين الاستفهام والخبر على قسمين:

قسم: مفرد؛ تجيء الهمزتان فيه وليس بعدهما مثلهما.

وقسم: مكرر؛ تجيء الهمزتان وبعدهما مثلهما.

فالقسم الأول خمسة أحرف ﴿أئنكم لتأتون الرجال﴾ ﴿أءن لنا لأجراً﴾ وكلاهما في ‹الأعراف›[1] ﴿أئنك لأنت يوسف﴾ في ‹يوسف›[2] ﴿أئذا ما مت﴾ في ‹مريم› [3] ﴿إنا لمغرمون﴾ ‹الواقعة›[4]

أما ﴿إنكم لتأتون﴾ في ‹الأعراف›[5]؛ فقرأه بهمزة واحدة على الخبر: نافع، وأبو جعفر، وحفص، والباقون بهمزتين على الاستفهام، وهم على/ أصولهم المذكورة؛ تسهيلا وتحقيقا وفصلا. ٣٧٢/١

وأما ﴿إن لنا لأجراً﴾ فقرأه على الخبر: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وحفص، والباقون على الاستفهام، وهم على أصولهم، وهما من المواضع السبعة، اللاتي يفصل فيها عن الحلواني عن هشام؛ أصحاب التفصيل.

وأما ﴿أئنك لأنت يوسف﴾ فقرأه بهمزة واحدة على الخبر: ابن كثير، وأبو جعفر، والباقون بهمزتين على الاستفهام. وهم على أصولهم.

وأما ﴿أئذا ما مت﴾ فاختلف فيه عن ابن ذكوان؛ فرواه عنه، بهمزة واحدة على الخبر الصوري من جميع طرقه غير الشذائي عنه وهو الذي عليه جمهور العراقيين من طريقه، وابن الأخرم عن الأخفش عنه؛ من طريق "التبصرة" و"الهداية" و"الهادي" و"تلخيص العبارات" و"الكافي" وابن غلبون، وجمهور المغاربة، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الفتح

---

(١) الأعراف: ٨١، ١١٣

(٢) يوسف: ٩٠

(٣) مريم: ٦٦

(٤) الواقعة: ٦٦

(٥) الأعرف: ٨١

فارس، وأبي الحسن طاهر[1].

ورواه عنه النقاش عن الأخفش عنه، بهمزتين على الاستفهام، وذلك من جميع طرقه؛ من المغاربة، والمصريّين، والشاميّين، والعراقيّين، والشذائي، عن الصوريّ عنه، وهو الذي في "التجريد" و"المبهج" و"الكامل" و"غاية" ابن مهران.

والوجهان جميعاً عنه في "الشاطبية" و"الإعلان" وظاهر"التيسير"، ونصَّ عليهما في "المفردات" و"جامع البيان"[2]، وبالاستفهام قرأ الداني على عبد العزيز الفارسيّ، وبذلك قرأ الباقون، وهم على أصولهم تحقيقاً وتسهيلاً وفصلاً، وهذا الحرف تتمّة السبعة التي يفصل فيها لهشام من طريق الحلواني أصحابُ التفصيل.

وأمّا ﴿إِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾ فرواه بهمزتين على الاستفهام أبو بكر، وقرأه الباقون بهمزة على الخبر.

والقسم الثاني: وهو المكرّر من الاستفهامين[3]نحو ‹أءذا›، ‹أءنا› وجملته أحد عشر موضعاً من تسع سور، في ‹الرعد› ﴿أءِذَا كُنَّا تُرَابًا أءِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[4] وفي ‹الإسراء› موضعان ﴿أءِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا﴾[5] وفي ‹المؤمنون› ﴿أءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾[6] وفي ‹النمل› ﴿أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾[7] وفي ‹العنكبوت› ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِن/ الْعَالَمِينَ، أَئِنَّكُم ٣٧٣/١

---

(١) انظر: جامع البيان:٢/ ق: ١١٣/ب

(٢) انظر: المفردات: ١٨٢

(٣) انظر خلاف القراء في الاستفهامين في: السبعة: ٢٨٥-٢٨٦، التذكرة: ٣٨٦/١-٣٨٩، الروضة: ٢٤٩-٢٦٣، المصباح: ١٢٦٣/٣-١٢٦٨، الإقناع: ٣٧٤/١-٣٧٦، غاية الاختصار: ٢٣٠/١-٢٣٧، التتمة: ٧٢٩-٧٣٣

(٤) الرعد: ٥

(٥) الإسراء: ٤٩ و ٩٨ وسقطت كلمة ﴿خلقاً﴾ من المطبوع.

(٦) المؤمنون: ٨٢

(٧) النمل: ٦٧

لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾[1] وفي ‹الم السجدة› ﴿أَئِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[2] وفي ‹الصافات› موضعان؛ الأولُ ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾[3] والثاني ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَدِينُونَ﴾[4] وفي ‹الواقعة› ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾[5] وفي ‹النازعات› ﴿أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ، أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا نَـخِرَةً﴾[6] فتصير بحكم التكرير اثنين وعشرين حرفاً.

فاختلفوا في الإخبار بالأوّل منهما، والاستفهام بالثاني، وعكسه، والاستفهام فيهما؛

فقرأ ابن عامر، وأبو جعفر؛ بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني، من موضع ‹الرعد› وموضعي ‹الإسراء› وفي ‹المؤمنون› و‹السجدة› والثاني من ‹الصافات›.

وقرأ نافع، والكسائي، ويعقوب؛ في هذه المواضع الستة بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني، وقرأ الباقون بالاستفهام فيهما.

وأمّا موضع ‹النمل›؛ فقرأه نافع، وأبو جعفر، بالإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني، وقرأه ابن عامر، والكسائي، بالاستفهام في الأول، والإخبار في الثاني، مع زيادة نون فيه، فيقولان ﴿إننا لمخرجون﴾[7] وقرأ الباقون بالاستفهام فيهما.

وانفرد سبط الخياط في "المبهج" عن الكارزيني، عن النخاس، عن رويس بالإخبار في

---

(١) العنكبوت: ٢٨ و ٢٩

(٢) السجدة: ١٠ وسقطت من المطبوع ﴿خلق جديد﴾

(٣) الصافات: ١٦

(٤) الصافات: ٥٣

(٥) الواقعة: ٤٧، كذا بالألف بعد النون، وهي قراءة شعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف في اختياره، ورويس، وابن ذكوان بخلف، انظر: تقريب النشر: ١٨٦

(٦) النازعات: ١٠-١١

(٧) انظر: التذكرة: ٢/٣٨٨، التيسير: ١٦٩

الأول، والاستفهام في الثاني؛ كقراءة نافع وأبي جعفر، فخالف سائر الرواة عن رويس[1].

وأمّا موضع ‹العنكبوت› فقرأه نافع، وأبو جعفر، وابن كثير، وابن عامر، ويعقوب، وحفص، بالإخبار في الأول، وقرأ الباقون بالاستفهام، وهم: أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر، وأجمعوا على الاستفهام في الثاني.

وأمّا الموضع الأول من ‹الصافات› فقرأه ابن عامر بالإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني، وقرأه نافع، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب؛ بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني، وقرأه الباقون بالاستفهام فيهما.

وأمّا موضع ‹الواقعة› فقرأه أيضاً نافع، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، بالاستفهام في الأوّل، والإخبار في الثاني، وقرأه الباقون بالاستفهام فيهما، فلا خلاف عنهم في الاستفهام في الأوّل.

وأمّا موضع ‹النازعات› فقرأه أبو جعفر بالإخبار/ في الأوّل والاستفهام في الثاني، وقرأ نافع، وابن عامر، والكسائي، ويعقوب، بالاستفهام في الأوّل، والإخبار في الثاني، وقرأه الباقون بالاستفهام فيهما. ٣٧٤/١

وكلُّ مَن استفهم في حرف من هذه الاثنين والعشرين، فإنه في ذلك على أصله من؛ التحقيق، والتسهيل، وإدخال الألف، إلا أن أكثر الطرق عن هشام، على الفصل بالألف في هذا الباب؛ أعني الاستفهامين، وبذلك قطع له صاحب "التيسير" و"الشاطبية" وسائر المغاربة، وأكثر المشارقة، كابن شيطا، وابن سوار، وأبي العز، والهمداني، وغيرهم، وذهب آخرون إلى إجراء الخلاف عنه في ذلك، كما هو مذهبه في سائر هذا الضرب، منهم الأستاذ أبو محمد سبط الخياط، وأبو القاسم الهذلي، وأبو القاسم الصفراويّ، وغيرهم، وهو الظاهر قياساً، والله أعلم.

وأمّا الهمزة المضمومة: فلم تأت إلا بعد همزة استفهام، وأتت في ثلاثة مواضع متفق عليها، وواحد مختلف فيه.

---

(١) ذكر هذه الانفرادة عن رويس صدقة المسحراتي نقلاً عن الصابوني.

انظر: المبهج: ٢١١/١ و٦٦٨/٢، التتمة: ٧٣٢

فالمواضع المتفق عليها في ‹آل عمران› ﴿قل أؤنبئكم بخير من ذلكم﴾[1] وفي ‹ص› ﴿أءنزل عليه الذكر﴾[2] في ‹القمر› ﴿أءلقي الذكر عليه﴾[3]

فسهّل الهمزة الثانية فيها: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وحققها الباقون، وفصل بينهما فيها[4] بألف أبو جعفر، واختلف عن أبي عمرو، وقالون، وهشام:

أما أبو عمرو؛ فروى عنه الفصل أبو عمرو الداني في "جامع البيان"، وقواه بالقياس، وبنصوص الرواة عنه؛ أبي عمر[5]، وأبي شعيب، وأبي حمدون، وأبي خلاد، وأبي الفتح الموصلي، ومحمد بن شجاع وغيرهم، حيث قالوا عن اليزيدي عن أبي عمرو: إنه كان بهمزة الاستفهام؛ همزة واحدة ممدودة، قالوا وكذلك[6] كان يفعل بكل همزتين التقتا، فيصيرهما واحدة ويمد إحداهما مثل ﴿أيذا﴾، و﴿أإله﴾، و﴿أينكم﴾ و﴿أنتم﴾وشبهه.

قال الداني: فهذا يوجب أن يمد إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة مضمومة، إذ[7] لم يستثنوا ذلك، وجعلوا المد سائغا في الاستفهام كله، وإن لم يدرجوا شيئاً من ذلك في التمثيل، فالقياس فيه جار، والمد فيه مطرد، انتهى[8].

٣٧٥/١ وقد نص على الفصل للدوري عنه؛ من طريق ابن فرح أبو القاسم الصفراوي/، وللسوسي من طريق ابن حبش[9]؛ ابن سوار، وأبو العز، وصاحب " التجريد" وغير واحد، والوجهان للسوسي أيضا في "الكافي" و"التبصرة"، وقطع به للسوسي ابن بليمة،

---

(١) آل عمران: ١٥

(٢) سورة ص: ٨

(٣) القمر: ٢٥

(٤) (فيها) سقطت من المطبوع.

(٥) في المطبوع: (أبي عمرو) بالواو بعد الراء، وهو خطأ، إذا المراد الدوري، وكنيته: أبو عمر، بضم العين وفتح الميم.

(٦) تحرفت في المطبوع إلى: (لذلك) باللام.

(٧) تحرفت في المطبوع إلى: (إذا)

(٨) جامع البيان:١/ ق: ٩٠

(٩) في المطبوع: (وابن) وهو خطأ.

وأبو العلاء الحافظ.

وروى القصر عن أبي عمرو؛ جمهور أهل الأداء من العراقيّين والمغاربة وغيرهم، ولم يذكر في "التيسير" غيره، وذكر عنه الوجهين جميعاً؛ أبو العباس المهدوي، وأبو الكرم الشهرزوريّ[1]، والشاطبيّ والصفراوي أيضاً.

وأمّا قالون؛ فروى عنه المدّ من طريقي أبي نشيط والحلواني، أبو عمرو الداني في "جامعه"؛ من قراءته على أبي الحسن، وعن أبي نشيط من قراءته على أبي الفتح، وقطع به له في "التيسير" و"الشاطبية" و"الهادي" و"الهداية" و"الكافي" و"التبصرة" و"تلخيص العبارات بلطيف الإشارات"[2]، ورواه من الطريقين عنه صاحب" التذكرة" وأبو عليّ[3] المالكي، وابن سوار، والقلانسي، وأبو بكر ابن مهران، وأبو العلاء الهمداني، والهذلي، وأبو محمد سبط الخياط في "المبهج"، وأمّا في "الكفاية" فقطع به للحلواني فقط.

والجمهور من أهل الأداء على الفصل، من الطريقين، وبه قرأ صاحب "التجريد" على الفارسيّ والمالكي.

وروى عنه القصر من الطريقين؛ أبو القاسم بن الفحام في " تجريده" من قراءته على عبد الباقي بن فارس، قال: ولم يذكر عنه سوى القصر[4].

ورواه من طريق أبي نشيط؛ أبو محمد سبط الخيّاط في "كفايته"، ورواه من طريق الحلوانيّ الحافظ أبو عمرو في "الجامع"، وبه قرأ على أبي الفتح فارس بن أحمد، وكذا روى عن قالون القاضي إسماعيل، وأحمد بن صالح، والشحّام؛ فيما ذكره الداني، وبه قطع صاحب "العنوان" عن قالون؛ يعني من طريق إسماعيل[5].

---

(١) أبو الكرم، ورجّح القصر بقوله: وهو المشهور عن أبي حمدون وعن اليزيدي عنه. اهـ

انظر: المصباح: ٣/١٢٢٥-١٢٢٦

(٢) في (ز) و(س): "تلخيص الإشارات" وهو تحريف.

(٣) في (س): «أبو علي» بسقوط واو العطف، مما يوهم أن المالكي هو صاحب "التذكرة".

(٤) التجريد: ق:٧/أ

(٥) انظر: جامع البيان: ١/ق:٨٩-٩٠، مع التنبيه على أن هؤلاء ليسوا من طرق "النشر"

وأمّا هشام فالخلاف عنه في المواضع الثلاثة المذكورة على ثلاثة أوجه:

أحدها: التحقيق مع المدّ في الثلاثة، وهذا أحد وجهي "التيسير" وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد؛ يعني من طريق ابن عبدان عن الحلواني، وفي "كفاية" أبي العزّ أيضاً، وكذا في "الكامل" للهذلي، وفي "التجريد" من طريق أبي عبد الله الجمّال، عن الحلواني، وقطع به ابن سوار، والحافظ أبو العلاء، للحلواني عنه.

ثانيها: التحقيق مع القصر في الثلاثة، وهو أحد وجهي "الكافي" وهو الذي/ قطع به الجمهور له، من طريق الداجوني عن أصحابه عن هشام؛ كأبي طاهر بن سوار، وأبي علي البغدادي صاحب[1] "الروضة"، وابن الفحام صاحب"التجريد" وأبي العزّ القلانسي، وأبي العلاء الهمداني، وسبط الخياط وغيرهم، وبذلك قرأ الباقون. ٣٧٦/١

ثالثها: التفصيل: ففي الحرف الأول؛ وهو الذي في ‹آل عمران› بالقصر والتحقيق، وفي الحرفين الآخرين وهما اللذان في ‹ص› و‹القمر› بالمدّ والتسهيل، وهو الوجه الثاني في "التيسير"، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وبه قطع في "التذكرة"، وكذلك في "الهداية" و"الهادي" و"التبصرة" و"تلخيص العبارات " و"العنوان" وجمهور المغاربة، وهو الوجه الثاني في "الكافي" وهذه الثلاثة الأوجه في "الشاطبية".

وانفرد الداني من قراءته على أبي الفتح من طريق الحلواني أيضاً، بوجه رابع، وهو تسهيل الهمزة الثانية مع المدّ في الثلاثة[2].

وانفرد أيضاً الكارزيني عن الشنبوذي من طريق الجمّال عن الحلواني أيضاً، بالمدّ مع التحقيق في ‹آل عمران› و‹القمر›، وبالقصر مع التحقيق في ‹ص›، فيصير له الخلاف في الثلاثة، على خمسة أوجه، والله أعلم.

---

(١) في المطبوع: (وصاحب) وهو خطأ

(٢) قال الداني: وقرأت له -هشام- على أبي الفتح من طريق الحلواني في الثلاثة المواضع بالتخيير بين تحقيق الهمزتين معاً، وبين تسهيل الثانية مع المدّ في الوجهين، طرداً لمذهبه في مدّ الاستفهام. اهـ
جامع البيان: ١/ق:٩٠/ب

وأما الموضع المختلف فيه من هذا الباب فهو ﴿أشهدوا خلقهم﴾ في ‹الزخـــــرف›[1]؛ فقرأ نافع، وأبو جعفر، بهمزتين: الأولى مفتوحة، والثانية مضمومة، مع إسكان الشـــــين، كما سنذكره في سورته إن شاء الله تعالى، وسهلا الهمزة الثانية ‹بين بين› على أصلـــهما، وفصل بينهما بألف أبو جعفر على أصله.

واختلف عن قالون أيضا فرواه بالمد ممن روى المد في أخواته؛ الحافظ أبو عمرو مـــن قراءته على أبي الفتح من طريق أبي نشيط، وأبو بكر ابن مهران من الطريقين، وقطع بـــه سبط الخياط في "المبهج" لأبي نشيط، وكذلك الهذلي من جميع طرقه، وبه قطع أبو العـــز، وابن سوار؛ للحلواني من غير طريق الحمامي، وروى عنه القصر كل من روى عنه القصر في أخواته و لم يذكر في "الهداية " و"الهادي" و"التبصرة" و"الكافي" و"التلخيص"و"غايـــة الاختصار" و"التذكرة" وأكثر المؤلفين سواه، وبه قرأ الداني على أبي الحســـن، وهـــو في "المبهج" و"المستنير" و"الكفاية" وغيرها عن أبي نشيط، وقطع به سبط الخياط/ في "كفايته" من الطريقين.

٣٧٧/١

والوجهان جميعا عن أبي نشيط في "التيسير" و"الشاطبية" و"الإعلان" وغيرها. فـــهذه ضروب همزة القطع، وأقسامها، وأحكامها.

وأما همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام:

فتأتي على قسمين: مفتوحة ومكسورة، فالمفتوحة أيضا على ضربين: ضرب اتفقـــوا على قراءته بالاستفهام، وضرب اختلفوا فيه.

فالضرب الأول: المتفق عليه، ثلاث كلمات، في ســـتة مواضـــع: ﴿آلذكريـــن﴾ في موضعي ‹الأنعام›[2] ﴿ءالـــن وقد﴾في موضعي ‹يونس› ﴿ءالله أذن لكم﴾ في ‹يونـــس›[3]. ﴿ءالله خير﴾ في ‹النمل›[4].

---

(١) الزخرف: ١٩

(٢) الأنعام: ١٤٣، ١٤٤

(٣) يونس: ٥٩

(٤) النمل: ٥٩

فأجمعوا على عدم حذفها وإثباتها مع همزة الاستفهام؛ فرقا بين الاستفهام والخبر، وأجمعوا على عدم تحقيقها لكونها همزة وصل، وهمزة الوصل لا تثبت إلا ابتداء.

وأجمعوا على تليينها، واختلفوا في كيفيته:

فقال كثير منهم: تبدل ألفاً خالصة، وجعلوا الإبدال لازما لها؛ كما يلزم إبدال الهمزة إذا وجب تخفيفها في سائر الأحوال، قال الداني: هذا قول أكثر النحويين، وهو قياس ما رواه المصريون أداء عن ورش عن نافع[1]؛ يعني في نحو ﴿أأنذرتهم﴾، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن، وبه قرأنا من طريق "التذكرة" و"الهادي" و"الهداية" و"الكافي" و"التبصرة" و"التجريد" و"الروضة" و"المستنير" و"التذكار" و"الإرشادين" و"الغايتين" وغير ذلك، من جلة المغاربة والمشارقة، وهو أحد الوجهين في "التيسير" و"الشاطبية" و"الإعلان"، واختاره أبو القاسم الشاطبي.

وقال آخرون: تسهل ‹بين بين› لثبوتها في حال الوصل، وتعذر حذفها فيه، فهي كالهمزة اللازمة، وليس إلى تحقيقها[2] سبيل، فوجب أن تسهل ‹بين بين› قياساً على سائر الهمزات المتحركات بالفتح، إذا وليتهن همزة الاستفهام. قال الداني في "الجامع": والقولان جيدان[3].

وقال في غيره: إن هذا القول هو الأوجه في تسهيل هذه الهمزة، قال: لقيامها في الشعر مقام المتحركة، ولو كانت مبدلة لقامت فيه مقام الساكن المحض، قال: ولو كان كذلك لانكسر[4] هذا البيت:

أألحق إن دار الرباب تباعدت * أو انبتّ حبل أن قلبك طائر[5]/ ٣٧٨/١

---

(١) هنا نهاية كلام الداني. انظر: جامع البيان: ١/٩١/أ

(٢) تصحفت في المطبوع إلى: (تخفيفها) بالخاء المعجمة والفاء.

(٣) انظر: جامع البيان:١/ ق: ٩١، وينبّه على أن هذين القولين بنصهما للداني.

(٤) لأن اللام من كلمة (الحق) ساكن، فلو جعلت الهمزة مبدلة لاجتمع ساكنان في بداية البيت، وهو لا يوجد ولا يصح في الشعر، انظر ما تقدم ص: ١٠٥٦

(٥) البيت نسبه سيبويه والبغدادي وغيرهما، لعمر بن أبي ربيعة، وهو ثاني عشرة أبيات في ديوانه من قصيدة مطلعها:

يقول عَتيقٌ إذ شكوت صبابتي ** وبيَّن داءٌ من فؤادي مخامر

==

قلت: وبه قرأ الداني على شيخه[1] وهو مذهب أبي الطاهر إسماعيل بن خلف صاحب "العنوان"، وشيخه عبد الجبار الطرسوسي صاحب "المجتبى"، والوجه الثاني في "التيسير" و"الشاطبية" و"الإعلان" وأجمع من أجاز تسهيلها عنهم؛ أنه لا يجوز إدخال ألف بينها[2] وبين همزة الاستفهام، كما يجوز في همزة القطع؛ لضعفها عن همزة القطع.

والضرب الثاني المختلف فيه، حرف واحد، وهو ﴿بِهِ السِّحْرُ﴾ في ‹يونس›[3] فقرأه أبو عمرو، وأبو جعفر، بالاستفهام، فيجوز لكل واحد منهما الوجهان المتقدمان من؛ البدل، والتسهيل، على ما تقدّم في الكلم الثلاث، ولا يجوز لهما الفصل فيه بالألف، كما لا يجوز فيها، وقرأ الباقون بهمزة وصل على الخبر، فتسقط وصلاً، وتحذف ياء الصلة من الهاء قبلها لالتقاء الساكنين.

وأمّا همزة الوصل المكسورة الواقعة بعد همزة[4] الاستفهام: فإنها تحذف في الدرج بعدها، من أجل عدم الالتباس، ويؤتى بهمزة الاستفهام وحدها؛ نحو قوله تعالى ﴿أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾[5] ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾[6] ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾[7] ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا﴾[8]

==

وبعده هذا البيت لكن برواية:

أحقًا لئن دار.....

انظر: ديوانه: ١٠٩، الكتاب: ٣/١٣٦، تحصيل عين الذهب: ٤٣١، شرح التسهيل: ٣/٤٦٧

(١) كتب في (س) فوق كلمة شيخه: (أبي الفتح) بخط رقيق.

(٢) في المطبوع: (بينهما) بالتثنية، وهو خطأ.

(٣) يونس: ٨١

(٤) في (س): «حرف» بدل همزة.

(٥) سبأ: ٨

(٦) المنافقون: ٦

(٧) الصافات: ١٥٣

(٨) سورة ‹ص›: ٦٣

على اختلاف في بعضها، يأتي مستوفى في موضعه إن شاء الله تعالى، فهذه أقسام الهمزتين والأولى منهما همزة استفهام.

وأمّا إذا كانت الأولى لغير استفهام، فإن الثانية منهما تكون متحركة وساكنة:

فالمتحركة لا تكون إلا بالكسر، وهي كلمة واحدة في خمسة مواضع ﴿أئمة﴾ في ‹التوبة› ﴿فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ﴾[1] وفي ‹الأنبياء› ﴿أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾[2] وفي ‹القصص› ﴿وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً﴾[3] وفيها ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾[4] وفي ‹السجدة› ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً﴾[5] فحقق الهمزتين جميعاً في الخمسة: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، وروح، وسهّل الثانية فيها الباقون، وهم: نافع، وأبو عمرو، وابن كثير، وأبو جعفر، ورويس.

وانفرد ابن مهران عن روح بتسهيلها مع من سهّل، فخالف سائر الرواة عنه[6].

واختلف عنهم في كيفيّة تسهيلها:

فذهب الجمهور من أهل الأداء إلى أنها تجعل ‹بين بين› كما هي في سائر باب ‹الهمزتين› من كلمة، وبهذا ورد النصّ عن الأصبهاني عن أصحاب ورش، فإنه / قال: ‹أئمة› بنبرة واحدة، وبعدها إشمام الياء[7]، وعلى هذا الوجه نصَّ أبو[8] طاهر ابن سوار، ٣٧٩/١

---

(١) التوبة: ١٢

(٢) الأنبياء: ٧٣

(٣) القصص: ٥

(٤) القصص: ٤١

(٥) السجدة: ٢٤

(٦) هذه الانفرادة ليست في "الغاية" وهي من مصادر المؤلف، وإنما هي من "المبسوط" ص٢٢٥، وهو ليس من مصادره.

(٧) عزاه إليه الداني في جامع البيان: ٢/ق٧٢/أ

(٨) (أبو) سقطت من المطبوع.

والهذلي، وأبو علي البغدادي، وابن الفحّام الصقلي، والحافظ أبو العلاء، وأبو محمد سبط الخياط، وأبو العباس المهدوي، وابن سفيان وأبو العزّ في "كفايته" ومكّي في "تبصرته" وأبو القاسم الشاطبي وغيرهم، وهو معنى قول صاحبي "التيسير" و"التذكرة" وغيرهما: ‹بياء مختلسة الكسرة›[١]، ومعنى قول ابن مهران: ‹وبهمزة واحدة غير ممدودة›[٢].

وذهب آخرون منهم إلى أنها تجعل ياء خالصة، نصّ على ذلك أبو عبد الله ابن شريح في "كافيه" وأبو العزّ القلانسي في "إرشاده"، وسائر الواسطيّين، وبه قرأت من طريقهم، قال أبو محمد بن مؤمن في "كنزه": إن جماعة من المحقّقين يجعلونها ياء خالصة[٣]، وأشار إليه أبو محمد مكّي، والداني في "جامع البيان"، والحافظ أبو العلاء، والشاطبيّ وغيرهم، وأنه مذهب النحاة.

قلت: قد اختلف النحاة أيضاً في تحقيق هذه الياء أيضاً، وكيفية تسهيلها، فقال ابن جِنِّي[٤] في باب ‹شواذ الهمز› من كتاب "الخصائص" له: ومن شاذِّ الهمز عندنا؛ قراءة الكسائي ﴿أئمة﴾ بالتحقيق فيهما، فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة، إلا أن يكونا عينين نحو ‹سئّال›، و‹سئّار›، و‹جئّار›[٥]، فأمّا التقاؤهما على التحقيق من كلمتين، فضعيف عندنا، وليس لحناً، ثم قال: لكن التقاؤهما في كلمة واحدة غير عينين، لحن إلاّ ما شذّ مما حكيناه *في ‹خطاءئ› وبابه*[٦] [٧].

---

(١) تمام العبارة: من غير مد. انظر: التذكرة: ٣٥٦/٢، التيسير: ١١٧

(٢) المبسوط: ٢٢٥، وليس هذا النص في "الغاية"

(٣) هنا نهاية كلام ابن مؤمن في الكنز: ٧٢، مع قوله: وأنه مذهب النحاة.

تنبيه: تحرفت ‹أئمة› في "الكنز" المطبوع المحقق إلى ‹آية› فالله المستعان.

(٤) انظر: ترجمته ص: ٣٩٣

(٥) الكلمة الثانية ‹سئّار› من قولهم: سأر؛ إذا أبقى شيئاً من الشراب في قعر الإناء، وأما الثالثة: ‹جئّار› من قولهم: جأر، إذا رفع صوته بالدعاء. انظر: التاج (جأر) و(سأر)

(٦) ما بين النجمتين سقط من (ت) ، انظر: الخصائص: ١٤٣/٣، إبراز المعاني: ٣٦٨/١

(٧) في (ز): «خطايا خطائي وبابه» وهو تحريف،

قلت: ولـمّا ذكر أبو عليّ الفارسيّ[1] التحقيق، قال: وليس بالوجه؛ لأنّا لا نعلم أحداً ذكر التحقيق في «آدم» و«آخر»[2] ونحو ذلك، فكذا ينبغي في القياس «أئمة»[3].

قلت: يشير إلى أن أصلها «أأْمِمَة»[4] على وزن «أَفْعِلَة» جَمْعُ «إِمامٍ»، فنقل حركة الميم إلى الهمزة الساكنة قبلها؛ من أجل الإدغام، لاجتماع المثلين، فكان الأصلُ الإبدالَ، من أجل السكون، ولذلك نصَّ أكثر النحاة على إبدال الياء[5]، كما ذكره الزمخشريّ في ‹المفصل›.

قال أبو شامة: ووجهه النظر إلى أصل الهمزة وهو السكون، وذلك يقتضي الإبدال مطلقاً، قال: وتعيّنت ‹الياء› هنا لانكسارها الآن، فأبدلت ياء مكسورة[6].

ومنع كثير منهم تسهيلها ‹بين بين› قالوا: لأنها تكون بذلك في حكم / الهمزة، ألاَ ترى أن الأصل عند العرب في اسم الفاعل من ‹جاءٍ›: جائِئٌ[7]؛ فقلبوا الهمزة الثانية ياء محضة؛ لانكسار ما قبلها.

١/٣٨٠

ثمّ إن الزمخشريّ خالف النحاة في ذلك، واختار تسهيلها ‹بين بين›، عملاً بقول من خفّفها[8] كذلك من أئمة القرّاء، فقال في "الكشاف" من سورة ‹التوبة› عند ذكر ‹أئمة›:

---

(١) انظر ترجمته ص: ٢٩٢

(٢) أي تحقيق الهمزة الثانية فيهما لأن الأصل: «أأدم» و« أأخر»

(٣) الحجة للقراء السبعة: ٤/١٧٥-١٧٦

(٤) تحرفت في المطبوع إلى: (أأيمة) بالياء المثناة التحتية بعد الهمزة الثانية.

(٥) تصحفت في (س) إلى: (الباب)

(٦) هنا نهاية كلام أبي شامة. انظر: إبراز المعاني: ١/٣٦٧

(٧) واستدلوا له بقول الشاعر:

فإنك لا تدري متى الموت جائئ ** إليك ولا ما يحدث الله في غد

انظر: الخصائص: ٢/٦ و٣/١٤٣

(٨) هذا هو الصواب، وتصحفت في (س) وكذا المطبوع إلى: «حققها» بالحاء المهملة والقافين.

فإن قلت: كيف لفظ ‹أئمة›؟ قلت: همزة بعدها همزة ‹بين بين›؛ أي بين مخرج الهمزة والياء، قال: وتحقيق الهمزتين قراءة، مشهورة، وإن لم تكن بمقبولة عند البصريِّين[1]، قال: وأمّا التصريح ‹بالياء› فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون، ومن صرّح بها فهو لاحن محرّف[2].

قلت: وهذا مبالغة منه، والصحيحُ ثبوت كلّ من الوجوه الثلاثة؛ أعني التحقيق، و‹بين بين› والياء المحضة عن العرب، وصحته في الرواية كما ذكرناه عمّن تقدّم، ولكلٍ وجهٌ في العربية[3]، سائغ قبوله والله تعالى أعلم.

واختلفوا في إدخال الألف فصلاً بين الهمزتين من هذه الكلمة، من حقّق منهم، ومن سهّل: فقرأ أبو جعفر؛ بإدخال الألف بينهما على أصله في كلّ[4] باب الهمزتين من كلمة، هذا مع تسهيله الثانية.

وافقه ورش من طريق الأصبهاني على ذلك؛ في ‹الثاني› من ‹القصص› وفي ‹السجدة›، نصَّ على ذلك الأصبهاني في "كتابه" وهو المأخوذ به من جميع طرقه[5].

---

(١) يقصد النحويين لا القراء.

(٢) اعترض بعض أئمة القراءات؛ منهم أبو حيان والصفاقسي، على الزمخشري من هذه المسألة، لكن لم يُسلّم لهم هذا الاعتراض، من قِبَل السمين حيث قال: لا ينقم على الزمخشري شيء، فإنه قال: إنما غير مقبولة عند البصريين، ولا يلزم من ذلك أنه لا يقبلها، غاية ما في الباب أنه نقل عن غيره، وأمّا التصريح بالياء فإنه معذور فيه، لأنه إنما اشتهر بين القراء التسهيل ‹بين بين› لا الإبدال المحض، حتى إن الشاطبي جعل ذلك مذهباً للنحويين لا للقراء، فالزمخشري إنما اختار مذهب القراء لا مذهب النحاة من هذه اللفظة. اهـ

انظر: الكشاف: ١٤٢/٢، إبراز المعاني: ٣٦٧/١، البحر المحيط: ١٥/٥، الدر المصون: ٢٣/٦-٢٥، غيث النفع: ٢٣٦-٢٣٧

(٣) انظر: الدر المصون: ٢٥/٦

(٤) (كل) سقطت من المطبوع.

(٥) ذكره الداني وعقّب عليه بقوله: ولا يعرف أحد من أهل الأداء كروايته المدّ. اهـ جامع البيان: ٢/ق٧٢/ب، وانظر: التجريد: ق:٤٢ و٤٣

تنبيه: ذكر المؤلف في مصادر طريق ‹الأصبهاني› "غاية" أبي العلاء، وبالرجوع إليها وجد فيها قوله: وافقهما

==

وانفرد النهرواني عن هبة الله عنه، من طريق أبي عليّ العطار، بالفصل في ‹الأنبيـــاء›، فخالف سائر الرواة عنه[1].

وانفرد أيضاً ابن مهران عن هبة الله عنه، فلم يدخل ألفاً بين الهمزتين بموضع، فخـالف فيه سائر المؤلّفين[2]، والله أعلم.

واختلف عن هشام؛ فروى عنه المدَّ من طريق ابن عبدان وغيره عن الحلواني: أبو العزّ، وقطع به للحلواني جمهور العراقيين كابن سوار، وابن شيطا، وابن فارس، وغيرهم، وقطـع به لهشام من طرقه الحافظ أبو العلاء.

وفي "التيسير" من قراءته على أبي الفتح؛ يعني من غير طريق ابن عبدان، وأمّا من طريق ابن عبدان، فلم يقرأ عليه إلا بالقصر، كما صرّح بذلك في "جامع البيان"، وهذا من جملـة ما وقع له فيه خَلْطُ طريق بطريق[3].

وفي "التجريد" من قراءته على عبد الباقي؛ يعني من طريق الجمّال عن الحلـــواني. وفي "المبهج" سوَّى بينه وبين / سائر الباب، فيكون له من طريق الشـــذائي عـــن الحلـــواني والداجوني وغيرهما.

٣٨١/١

وروى القصر: ابن سفيان، والمهدوي، وابن شريح، وابنا غلبون؛ ومكّي، وصـــاحب "العنوان"، وجمهور المغاربة، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وعلى أبي الفتح من طريق ابـن عبدان، وفي "التجريد" من غير طريق الجمّال، وهو في "المبهج" من طريقه.

تنبيه: لم ينفرد أبو جعفر بإدخال الألف بين الهمزة المحقّقة والمسهلة في ﴿أئمة﴾؛ بـل

==

(ورش) فأطلق (ورش) مما يوهم أنه من جميع طرقه، لكن هذا الإيهام يتضح عدم صحته إذا عرف أن ورشاً ليس له في "غاية الاختصار" إلا طريق الأصبهاني فقط، فلهذا جرى التنبيه، والله أعلم.

(١) انظر: المستنير: ٥٧٦/٢

(٢) انظر: المبسوط: ٢٢٥

(٣) قال الداني: وأدخل هشام عن ابن عامر، من قراءتي على فارس، عن قراءته على أبي الحسن المقرئ، في روايـــة الحلواني عنه، وعن قراءته على أبي طاهر، في رواية ابن عباد عنه، بين الهمزتين ألفاً، وقرأت عليه عن قراءته على ابن حسنون، عن ابن عبدان، عن الحلوانيّ عنه، بغير ألف بينهما. اهـ جامع البيان:٢/ ق:٧٢/ب

ورد ذلك أيضًا عن نافع وأبي عمرو، فنافع من رواية المسيبي، وإسماعيل جميعا عنه، وأبو عمرو من رواية ابن سعدان عن اليزيدي، ومن رواية أبي زيد؛ جميعا عن أبي عمرو.

فكل من فصل بالألف بينهما من المحققين، إنما يفصل بها في حال تسهيلها ‹بين بين›، ولا يجوز الفصل بها في حال إبدالها ‹الياء› المحضة، لأن الفصل إنما ساغ تشبيها لها بـ‹أءنا›، و‹أءذا› وسائر الباب، وذلك الشبه إنما يكون في حالة ‹التحقيق›، أو ‹التسهيل› ‹بين بين›، أما في حالة ‹الإبدال› فإن ذلك يمتنع أصلا وقياسا، و لم يرد بذلك نص عمن يعتبر؛ وإن كان ظاهر عبارة بعضهم.

قال الداني بعد ذكر من يسهلها ‹بين بين›: ولا تكون ‹ياء› محضة الكسرة في مذهبهم؛ لأنهم يرون الفصل بالألف بينها وبين الهمزة المخففة[1]، فهي في نية همزة محققة بذلك، قال: وإنما يتحقق إبدالها ‹ياء› محضة الكسرة، في مذهب من لم ير ‹التحقيق› ولا ‹الفصل›، وهو مذهب عامة النحويين البصريين، قال: فأما من يرى ذلك، وهو مذهب أئمة القراءة فلا يكون إلا ‹بين بين› لما ذكرناه، انتهى[2].

وأما الهمزة الساكنة بعد المتحركة، لغير الاستفهام؛ فإن الأولى منهما؛ أعني المتحركة، تكون مفتوحة، ومضمومة، ومكسورة، نحو ‹آسى›، و‹آتى›، و‹آمن›، و‹آدم›، و‹آزر›، و‹أوتي›، و‹أوتيتم›، و‹أوذوا›، و‹أوتمن أمانته›، و‹إيمان›، و‹إيتاء›،[3] و‹إيلاف›، و‹إيت بقرآن› فإن الهمزة الثانية منهما تبدل في ذلك كله حرف مد، من جنس ما قبلها، فتبدل ألفا بعد المفتوحة، وواوا بعد المضمومة، وياء بعد المكسورة، إبدالا لازما واجبا، لجميع القراء، ليس عنهم في ذلك اختلاف، والله تعالى أعلم./ ٣٨٢/١

باب في الهمزتين المجتمعتين من كلمتين

وتأتي على ضربين: متفقتين، ومختلفتين:

---

(١) تصحفت في المطبوع بالحاء المهملة والقافين.

(٢) جامع البيان:٢/ ق: ٧٢/ب

(٣) (إيتاء): سقطت من المطبوع.

فالضرب الأول: المتفقتان: وهما على ثلاثة أقسام: متفقتان بالكسر، ومتفقتان بـالفتح، ومتفقتان بالضم.

أما المتفقتان كسرا فعلى قسمين: متفق عليه، ومختلف فيه:

فالمتفق عليه ثلاثة عشر لفظا في خمسة عشر موضعا؛ في ‹البقرة› ﴿هؤلاء إن كنتـم﴾ وفي ‹النساء› ﴿من النساء إلا﴾[1] في الموضعين، وفي ‹هود› ﴿ومن وراء إسـحاق﴾[2] وفي ‹يوسف› ﴿بالسوء إلا﴾[3] وفي ‹الإسراء› و‹ص› ﴿هؤلاء إلا﴾[4] وفي ‹النور› ﴿على البغـاء إن﴾[5] وفي ‹الشعراء› ﴿من السماء إن كنت﴾[6] وفي ‹السجدة› ﴿من السماء إلى﴾[7] وفي ‹الأحزاب› ﴿من النساء إن اتقيتن﴾[8] وفيها ﴿ولا أبناء إخوانهن﴾[9] وفي ‹سـبأ› ﴿مـن السماء إن﴾[10] وفيها ﴿أهؤلاء إياكم﴾[11] وفي ‹الزخرف› ﴿في السماء إلـه﴾[12].

والمختلف فيه ثلاثة مواضع: ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾[13] و﴿بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلاَّ﴾[14] في قـراءة

---

(١) النساء: ٢٢ و ٢٤

(٢) هود: ٧١

(٣) يوسف: ٥٣

(٤) الإسراء: ١٠٢ وسورة ‹ص›: ١٥

(٥) النور: ٣٣

(٦) الشعراء: ١٨٧

(٧) السجدة: ٥

(٨) الأحزاب: ٣٢

(٩) الأحزاب: ٥٥، وكتب في المطبوع: ‹ولأبنا › وهو تحريف.

(١٠) سبأ: ٩

(١١) سبأ: ٤٠

(١٢) الزخرف: ٨٤

(١٣) الأحزاب: ٥٠

(١٤) الأحزاب: ٥٣

نافع، و﴿مِن الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ﴾[1] في قراءة حمزة.

وأمَّا المتفقتان فتحاً، ففي ستة عشر لفظاً، في تسعة وعشرين موضعاً، في ‹النساء› ﴿السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمْ﴾[2] وفيها[3] وفي ‹المائدة›[4] ﴿جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ﴾ وفي ‹الأنعام› ﴿جَاءَ أَحَدَكُمْ﴾[5] وفي ‹الأعراف› ﴿تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ﴾[6] وفيها[7] وفي ‹يونس›[8] و‹هود›[9] و‹النحل›[10] و‹فاطر›[11] ﴿جَاءَ أَجَلُهُمْ﴾ وفي ‹هود› * موضعان ﴿جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾[12]، وفيها *[13] خمسة مواضع[14] وموضع[15] ‹المؤمنين›[16] ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾

---

(١) البقرة: ٢٨٢

(٢) النساء: ٥

(٣) النساء: ٤٣

(٤) المائدة: ٦

(٥) الأنعام: ٦١

(٦) الأعراف: ٤٧

(٧) الأعراف: ٣٤

(٨) يونس: ٤٩

(٩) كذا في جميع النسخ، ولعله سهو من الناسخ أو من المؤلف، إذ ليس في ‹هود› ﴿جَاءَ أَجَلُهُمْ﴾، نعم في (س) فراغ بين ‹يونس› و‹النحل› مطموس

(١٠) النحل: ٦١

(١١) فاطر: ٤٥

(١٢) هود: ٧٦ و ١٠١

(١٣) ما بين النجمتين كتب فقط في حاشية (ك). وانظر: الدر النثير: ١٤/٣

(١٤) هود: ٤٠ و ٥٨ و٦٦ و٨٢ و٩٤

(١٥) في (ت) و (ك) وكذا المطبوع: (موضعي) بالتثنية، وهو خطأ، إذ ليس في المؤمنون ﴿جاء أمرنا﴾ إلا في موضع واحد وهو (٢٧) ولعلّ المؤلّف اتّبع المالقي في سهوه، حيث ذكر أن في المؤمنون موضعين من ﴿جاء أمرنا﴾ انظر: الدر النثير: ١٥/٣

(١٦) المؤمنون: ٢٧

وفي ‹الحِجْر› ﴿وَجَاءَ أَهْلُ﴾[1] وفيها[2] وفي ‹القمر›[3] ﴿جَاءَ آل﴾ وفي ‹الحج› ﴿السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ﴾[4] وفي ‹المؤمنين› ﴿جَاءَ أَحَدَهُمْ﴾[5] وفي ‹الفرقان› ﴿شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ﴾[6] وفي ‹الأحزاب› ﴿شَاءَ أَوْ يَتُوبَ﴾[7] وفي ‹غافر›[8] و‹الحديد›[9] ﴿جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ﴾ وفي ‹القتال› ﴿جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾[10] وفي ‹المنافقين› ﴿جَاءَ أَجَلُهَا﴾[11] وفي ‹عبس› ﴿شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾[12]

وأمّا المتفقتان ضماً، فموضع واحد ﴿أَولِيَاءُ أُولَٰئِكَ﴾ في ‹الأحقاف›[13].

فاختلفوا في إسقاط إحدى الهمزتين من ذلك، وتخفيفها، وتحقيقها: فقرأ أبو عمرو بإسقاط الهمزة الأولى منهما في / الأقسام الثلاثة ، وافقه على ذلك ابن شنبوذ عن قنبل من أكثر طرقه، وأبو الطيّب عن رويس، وانفرد بذلك أبو الفرج الشنبوذي عن النقاش عن أبي ربيعة* عن البزي، وكذا ذكره أبو العزّ عن أبي محمد الحسن بن الفحام السامري

٣٨٣/١

---

(١) الحجر: ٦٧

(٢) الحجر: ٦١

(٣) القمر: ٤١

(٤) الحج: ٦٥

(٥) المؤمنون: ٩٩

(٦) الفرقان: ٥٧

(٧) الأحزاب: ٢٤

(٨) غافر: ٧٨

(٩) الحديد: ١٤

(١٠) محمد: ١٨

(١١) المنافقون: ١١

(١٢) عبس: ٢٢

(١٣) الأحقاف: ٣٢

عن النقاش عن أبي ربيعة*[1] عنه، فَوَهِمَ في ذلك.

والصواب أن ذلك رواية السامرّي عن ابن فرح عن أبي ربيعة، كما ذكره ابن سوار، ولذلك لم يعوّل عليه الحافظ أبو العلاء، والله أعلم.

ووافقهم على ذلك في المفتوحتين خاصّة؛ قالون، والبزيّ، وسهّلا الأولى من المكسورتين، ومن المضمومتين ‹بين بين› مع تحقيق الثانية، واختلف عنهما في ﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾ و﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ و﴿بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا﴾.

أمّا: ﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾؛ فأبدل الهمزة الأولى منهما واواً، وأدغم الواو التي قبلها فيها؛ الجمهورُ من المغاربة، وسائر العراقيّين عن قالون والبزي، وهذا هو المختار رواية، مع صحته في القياس، وقال الحافظ أبو عمرو الداني في "مفرداته": هذا الذي لا يجوز في التسهيل غيره[2].

قلت: وهذا عجيب منه، فإن ذلك إنّما يكون إذا كانت الواو زائدة كما سيأتي في باب ‹وقف حمزة›،[3] وإنّما الأصل في تسهيل هذه الهمزة هو النقل، لوقوع الواو قبلها أصلية ‹عَيْنَ› الفعل كما سيأتي.

قال مكّي في "التبصرة" والأحسن الجاري على الأصول، إلقاء[4] الحركة، ثم قال: ولم يرو عنه[5]؛ يعني عن قالون.

---

(1) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(2) المفردات: ١٠٢، ويلاحظ أنه -الداني- ذكر ذلك عن البزي فقط.

(3) انظر ص: ١٢٣٥

(4) تصحفت في المطبوع إلى: (إلغاء) بالغين المعجمة، والعجب من محقّق "التبصرة" ذكر أنها في الأصول ما عدا نسخة واحدة:(إلقاء) بالقاف، إلاّ أنه عدل عن ذلك وجعلها "إلغاء" بالغين تبعاً لما في "النشر" انظر: التبصرة: ٥٤٨ حاشية (٥)

(5) التبصرة: ٥٤٨، والمراد حذف الهمزة الأولى وإلقاء حركتها على الواو قبلها.

قلت: قد قرأتُ به عنه وعن البزي من طريق "الإقناع"[(١)]، وغيره، وهو مع قوّته قياساً ضعيف[(٢)] رواية، وذكره أبو حيان، وقرأنا به على أصحابه عنه.

وسهّل الهمزة الأولى منهما ‹بين بين› طرداً للباب جماعة من أهل الأداء، وذكره مكّي أيضاً، وهو الوجه الثاني في "الشاطبية"، ولم يذكره صاحب "العنوان" عنهما[(٣)]، وذكر عنهما كلاً من الوجهين ابن بلّيمة.

وأمّا ‹لِلنَّبِيءِ›، و‹النبيءِ› فظاهر عبارة أبي العزّ في "كفايته" أن تجعل الهمزة فيهما ‹بين بين› في مذهب قالون، وقال بعضهم:[(٤)] لا يمنع من ذلك كون الياء ساكنة قبلها، فإنها لو كانت ألفاً لما امتنع جعلها ‹بين بين› بعدها لغة[(٥)].

قلت: وهذا ضعيف جدّاً، والصحيح قياساً ورواية ما عليه الجمهور من الأئمة قاطبة وهو الإدغام، وهو المختار عندنا الذي لا نأخذ بغيره، والله أعلم.

وقد انفرد سبط الخياط في "كفايته" عن الفرضي عن ابن بويان، عن/ قالون بإسقاط الأولى من المضمومتين كما يسقطها في المفتوحتين. ٣٨٤/١

---

(١) لكن ليس "للإقناع" أي طريق في هذا الكتاب في روايتي قالون والبزي كما سبق.

(٢) قال ابن الباذش بعد أن ذكر مذهب قالون والبزي: هكذا أخذ علينا أبي، وهو القياس ولا أعلمه روي. اهـ الإقناع: ٣٧٨/١-٣٧٩

(٣) قوله: (لم يذكره صاحب "العنوان" عنهما) فيه نظر حيث ذكر لهما التسهيل، فقال في الهمزتين من كلمتين المتفقتي الحركة: وقرآ -البزي وقالون- في المكسورتين والمضمومتين بتليين الأولى وتحقيق الثانية، فتصير الأولى من المكسورتين كالياء المختلسة الكسرة. اهـ

وقال عند ﴿السوء إلا﴾ في يوسف: على أصولهم في الهمزتين من كلمتين. اهـ

والعجب أن المؤلّف ذكر في "تحفة الإخوان" أن صاحب "العنوان" ذكر التسهيل لقالون والبزي في الأولى بين بين وجهاً واحداً، حيث قال المؤلّف: قرأ قالون والبزي ﴿بالسوء إلا﴾ بتسهيل الأولى ‹بين بين› وجهاً واحداً.اهـ، وكان ذكر في المقدمة أن اللفظ "للعنوان"، والمسكوت عنه كما في "الشاطبية".

انظر: العنوان: ٤٧ و١١١، تحفة الإخوان: ق ١ و٣

(٤) هو أبو شامة.

(٥) هذا الكلام ذكره أبو شامة تعليلاً لكلمة ﴿السوء إلا﴾. انظر: إبراز المعاني: ٣٧٦/١

وانفرد ابن مهران عن ابن بويان، بإسقاط الأولى من المتفقتين في الأقسام الثلاثة فخالف سائر الرواة عنه، والله أعلم.

وانفرد الداني عن أبي الفتح من طريق الحلواني عن قالون، بتحقيق الأولى وتسهيل الهمزة الثانية من المضمومتين والمكسورتين[1]، وبذلك قرأ أبو جعفر، ورويس من غير طريق أبي الطيب، والأصبهاني عن ورش في الأقسام الثلاثة، واختلف عن قنبل والأزرق عن ورش:

أما قنبل: فروى عنه الجمهور من طريق ابن مجاهد جعل الهمزة الثانية فيها ‹بين بين› كذلك، وهو الذي لم يذكر عنه العراقيون، ولا صاحب "التيسير" في تسهيلها غيره، وكذا ذكره ابن سوار عنه من طريق ابن شنبوذ.

وروى عنه عامة المصريين والمغاربة إبدالها حرف مد خالص؛ فتبدل في حالة الكسر ياء خالصة ساكنة، وحالة الفتح ألفا خالصة، وحالة الضم واوا خالصة ساكنة، وهو الذي قطع به في "الهادي" و"الهداية" و"التجريد" وهو أحد الوجهين في "التبصرة" و"الكافي" و"الشاطبية".

وروى عنه ابن شنبوذ إسقاط الأولى في الأقسام الثلاثة كما تقدم، هذا الذي عليه الجمهور من أصحابه.

وقال ابن سوار: قال شيخنا أبو تغلب: قال ابن شنبوذ:[2] إذا لم تحقق الهمزتين فاقرأ كيف شئت، قال ابن سوار: فيصير له؛ يعني لابن شنبوذ، ثلاثة ألفاظ: أحدها: كأبي عمرو وموافقيه، والثاني: كالبزي وموافقيه، والثالث: كأبي جعفر وموافقيه[3].

قلت: وقد ذكر الداني أن ابن مجاهد حكى هذا الوجه عن قنبل، ثم قال: ولم أقرأ به، ولا رأيت أحداً من أهل الأداء يأخذ به في مذهبه، انتهى[4].

---

(١) انظر: جامع البيان:١/ ق:٩٣

(٢) بين أبي تغلب وابن شنبوذ رجل هو: المعافا بن زكريا. انظر: المستنير: ٤٣٦/١

(٣) المصدر السابق.

(٤) هذا الكلام ذكره الداني أثناء كلامه عن الهمزتين المضمومتين في ﴿أولياء أولئك﴾

==

وأما الأزرق: فروى عنه إبدال الهمزة في الأقسام الثلاثة حرف مد كوجه قنبل؛ جمهور أصحابه المصريين، ومن أخذ عنهم من المغاربة؛ وهو الذي قطع به غير واحد منهم؛ كابن سفيان، والمهدوي، وابن الفحام الصقلي، وكذا في "التبصرة" و"الكافي" وقالا: إنه الأحسن له.[1] ولم يذكره الداني في "التيسير" وذكره في "جامع البيان" وغيره، وقال: إنه الذي رواه المصريون عنه أداء، ثم قال: والبدل على غير/ قياس. ٣٨٥/١

وروى عنه تسهيلها ‹بين بين› في الثلاثة الأقسام كثير منهم؛ كأبي الحسن ابن غلبون، وأبي علي[2] الحسن بن بليمة، وأبي الطاهر؛ صاحب "العنوان"، وهو الذي لم يذكر في "التيسير" غيره، وذكر الوجهين جميعا أبو محمد مكي، وابن شريح، والشاطبي وغيرهم.

واختلفوا عنه في موضعين وهما ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنتُمْ﴾ و﴿الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ فروى عنه كثير من رواة التسهيل جعل الثانية فيهما ياء مكسورة، وذكر في "التيسير" أنه قرأ به على ابن خاقان عنه، وأنه مشهور[3] عنه في الأداء.

وقال في "الجامع": إن الخاقاني، وأبا الفتح، وأبا الحسن، استثنوهما؛ فجعلوا الثانية منهما ياء مكسورة محضة الكسرة، قال: وبذلك كان يأخذ فيهما أبو جعفر ابن هلال، وأبو غانم ابن حمدان، وأبو جعفر ابن أسامة، وكذلك رواه إسماعيل النحاس[4] عن أبي يعقوب أداء، قال: وروى أبو بكر ابن سيف عنه إجراءهما كسائر نظائرهما، وقد قرأت بذلك أيضاً على أبي الفتح وأبي الحسن، وأكثر مشيخة المصريّين على الأول[5].

قلت: فدلّ على أنه قرأ بالوجهين على كل من أبي الفتح وأبي الحسن، و لم يقرأ بغير

==

انظر: جامع البيان: ١/ق٩٥

(١) انظر: التبصرة: ٢٨٥، الكافي:٢٥

(٢) (عليّ) سقطت من المطبوع.

(٣) في المطبوع: (المشهور)، بالتعريف، وهو تحريف، وانظر: التيسير: ٣٣

(٤) تصحفت في المطبوع بالخاء المعجمة.

(٥) انظر: جامع البيان: ١/ق٩٣

إبدال الياء المكسورة على ابن خاقان الخاقاني كما أشار إليه في "التيسير".

وقد ذكر فيهما الوجهين؛ أعني التسهيل، والياء المكسورة، أبو علي الحسن بن بلّيمة في "تلخيصه" وابن غلبون في "تذكرته" وقال: إن الأشهر التسهيل،[1] على أن عبارة "جامع البيان" في هذا الموضع مشكلة.

وانفرد خلف بن إبراهيم بن خاقان الخاقاني، فيما رواه الداني عنه عن أصحابه عن الأزرق، بجعل الثانية من المضمومتين واواً مضمومة خفيفة الضمة، قال الداني: كجعله إيّاها ياء خفيفة الكسرة في ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾ و﴿الْبِغَاءِ إِنْ﴾ قال: ورأيت أبا غانم وأصحابه قد نصّوا على ذلك عن ورش، وترجموا عنه بهذه الترجمة.

ثمّ حكى مثل ذلك عن النحّاس[2] عن أصحابه عن ورش، ثمّ قال: وهذا موافق للذي رواه لي خلف بن إبراهيم عن أصحابه، وأقرأني به عنهم، قال: وذلك أيضاً على غير قياس التليين[3].

قلت: والعمل على غير هذا عند سائر أهل الأداء، في سائر الأمصار، ولذلك لم يذكره في "التيسير" مع إسناده رواية ورش من طريق ابن خاقان، والله/ أعلم.

٣٨٦/١

وانفرد بذلك في المضمومتين وسائر المكسورتين سبط الخياط في "المبهج" عن الشذائي، عن ابن بويان، في رواية قالون، وترجم عن ذلك ‹بكسرة خفيفة› و‹بضمة خفيفة›[4]، ولو لم يغاير بينه وبين التسهيل ‹بين بين› لقيل إنه يريد التسهيل، و لم أعلم أحداً روى عنه البدل في ذلك غيره، والله أعلم.

وقرأ الباقون وهم: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، وروح؛ بتحقيق الهمزتين جميعاً في الأقسام الثلاثة.

---

(١) النص بالمعنى، انظر: التذكرة: ١١٧/١

(٢) تصحفت في المطبوع بالخاء المعجمة.

(٣) جامع البيان: ١/ق٩٣

(٤) المبهج: ٢١٦/١-٢١٧

وانفرد ابن مهران عن روح بتسهيل الثانية منهما كأبي جعفر وموافقيه[1]، وكذلك انفرد عنه ابن أشته فيما ذكره ابن سوار في موضع من المفتوحتين وهو ﴿شاء أنشره﴾[2] والله أعلم.

الضرب الثاني: المختلفتان، ووقع منهما في القرآن خمسة أقسام، وكانت القسمة تقتضي ستة.

القسم الأول: مفتوحة ومضمومة؛ وهو موضع واحد ﴿جاء أمة رسولها﴾ في المؤمنين[3]

والقسم الثاني: مفتوحة ومكسورة، وورد متفق عليه، ومختلف فيه:

فالمتفق عليه[4] من ذلك سبعة عشر موضعاً وهي ﴿شُهَدَاءَ إِذْ﴾ في ‹البقرة›[5] و‹الأنعام›[6] ﴿وَالْبَغْضَاءَ إِلَى﴾ في موضعي ‹المائدة›[7]* وفيها ﴿عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ﴾*[8] و﴿أَوْلِيَاءَ إِن اسْتَحَبُّوا﴾ في ‹التوبة›[9] وفيها ﴿إِنْ شَاءَ إِنَّ اللَّهَ﴾[10] و﴿شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ﴾ في ‹يونس›[11] ﴿وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ﴾ في ‹يوسف›[12] وفيها ﴿وَجَاءَ إِخْوَةُ﴾[13] و﴿أَوْلِيَاءَ إِنَّا﴾

---

(1) انظر: الغاية: ١٧٤-١٧٥، المبسوط: ١٢٥

(2) المستنير: ٤٣٦/١

(3) المؤمنون: ٤٤

(4) (عليه) سقطت من المطبوع.

(5) البقرة: ١٣٣

(6) الأنعام: ١٤٤

(7) المائدة: ١٤ و٦٤

(8) المائدة: ١٠١ وما بين النجمتين سقط من (س) فقط.

(9) التوبة: ٢٣

(10) التوبة: ٢٨

(11) يونس: ٦٦

(12) يوسف: ٢٤

(13) يوسف: ٥٨

في ‹الكهف›[1] و﴿الدُّعَاءَ إِذَا﴾في ‹الأنبياء›[2] *و﴿نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ﴾ في ‹الشعراء›[3] و﴿الدُّعَـــاءَ إِذَا وَلَّوْا﴾ ‹بالنمل›[4] و‹الروم›*[5] و﴿الْمَاءَ إِلَى﴾ في ‹السجدة›[6] و﴿حَتَّى تَفِيءَ إِلَـــى﴾ في ‹الحجرات›[7].

والمختلف فيه موضعان وهما ﴿وَزَكَرِيَّا إِذْ﴾ في ‹مريم›[8] و‹الأنبياء› [9] على قراءة غـــير حمزة، والكسائي، وخلف، وحفص[10].

والقسم الثالث: مضمومة ومفتوحة، ووقع متفقاً عليه ومختلفاً فيه:

فالمتفق عليه أحد عشر موضعاً، وهـــي ﴿السُّـــفَهَاءُ أَلَا﴾ في ‹البقـــرة› [11] ﴿نَشَـــاءُ أَصَبْنَاهُمْ﴾ ‹الأعراف› [12] / وفيها ﴿تَشَاءُ أَنْـــتَ وَلِيُّنَـــا﴾[13] و﴿سُـــوءُ أَعْمَالِـــهِمْ﴾ في ‹التوبة›[14]

٣٨٧/١

---

(١) الكهف: ١٠٢

(٢) الأنبياء: ٤٥

(٣) الشعراء: ٦٩

(٤) النمل: ٨٠

(٥) الروم: ٥٢، وما بين النجمتين سقط من (ت)

(٦) السجدة: ٢٧

(٧) الحجرات: ٩

(٨) مريم: ٢-٣

(٩) الأنبياء: ٨٩

(١٠) لأن هؤلاء المذكورين يقرؤن بحذف الهمزة من ‹زكريا› والباقين يثبتونها حسب محلها من الإعراب، ففي هذين الموضعين الهمزة مفتوحة. انظر: التيسير: ٨٧، النشر: ٢٣٩/٢

(١١) البقرة: ١٣

(١٢) الأعراف: ١٠٠

(١٣) الأعراف: ١٥٥

(١٤) التوبة: ٣٧

﴿وَيَاسَمَاءُ أَقْلِعِي﴾ في ‹هود›[1] و﴿الْمَلأُ أَفْتُونِي﴾ في موضعي ‹يوسف›[2] و‹النمل›[3] و﴿يَشَاءُ أَلَمْ تَرَ﴾ في ‹إبراهيم›[4] ﴿الْمَلؤاْ أَيُّكُمْ﴾ في ‹النمل› [5] و﴿جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ﴾ ‹فصلت›[6] ﴿وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا﴾ في ‹الامتحان›[7].

والمختلف فيه موضعان، وهما «النَّبِيُّ أَوْلَى»، «إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ» في ‹الأحزاب›[8] على قراءة نافع.

والقسم الرابع: مكسورة ومفتوحة، وهو متفق عليه، ومختلف فيه:

فالمتفق عليه خمسة عشر موضعاً، وهي ﴿مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ﴾ في ‹البقرة› [9] و﴿هَؤُلاَءِ أَهْدَى﴾ في ‹النساء›[10] و﴿لاَ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ﴾ في ‹الأعراف›[11] و﴿هَؤُلاَءِ أَضَلُّونَا﴾[12] و﴿مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا﴾[13] كلاهما فيها أيضا، و﴿مِنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا﴾

---

(١) هود: ٤٤

(٢) يوسف: ٤٣

(٣) النمل: ٣٢

(٤) إبراهيم ٢٧-٢٨، والمؤلّف يقصد حالة الوصل، لأن ﴿يشاء﴾ رأس آية و﴿ألم تر﴾ أول الآية الأخرى

(٥) النمل: ٣٨

(٦) فصلت: ٢٨

(٧) الممتحنة: ٤

(٨) الأحزاب: ٦ و ٥٠

(٩) البقرة: ٢٣٥

(١٠) النساء: ٥١

(١١) الأعراف: ٢٨

(١٢) الأعراف: ٣٨

(١٣) الأعراف: ٥٠

في ‹الأنفال›[1] و﴿مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ﴾ في موضعي ‹يوسف›[2] و﴿هَٰؤُلَاءِ آلِهَةً﴾ في ‹الأَنْبِيَاء› [3] و﴿هَٰؤُلَاءِ أَمْ هُمْ﴾ في ‹الفرقان›[4] و﴿مَطَرَ السَّوْءِ أَفَلَمْ﴾ فيها[5] ﴿مِنَ السَّمَاءِ آيَةً﴾ في ‹الشعراء› [6] ﴿وَلَا أَبْنَاءِ أَخَوَاتِهِنَّ﴾ في ‹الأحزاب›[7] و﴿فِي السَّمَاءِ أَنْ﴾ في موضعي ‹الملك›[8].

والمختلف فيه موضع واحد، وهو ﴿مِنْ الشُّهَدَاءِ أَنْ﴾[9] في غير قراءة حمزة كما تقدّم في المكسورتين.

والقسم الخامس: مضمومة ومكسورة، وهو متفق عليه، ومختلف فيه:

فالمتفق عليه اثنان وعشرون موضعاً، وهو ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ في موضعي ‹البقرة›[10] وفي ‹يونس›[11] و‹الحج›[12] و‹النور›[13] ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا﴾ في ‹البقرة› [14] أيضاً، و﴿مَا

---

(١) الأنفال: ٣٢

(٢) يوسف: ٧٦

(٣) الأنبياء: ٩٩

(٤) الفرقان: ١٧

(٥) الفرقان: ٤٠

(٦) الشعراء: ٤

(٧) الأحزاب: ٥٥ في المطبوع: (ولأبناء) وهو خطأ.

(٨) الملك: ١٦ و ١٧

(٩) البقرة: ٢٨٢

(١٠) البقرة: ١٤٢ و ٢١٣

(١١) يونس: ٢٥

(١٢) الحج: ٥، و(الحج) سقطت من (ز)، وينبه على أن موضع الحج ﴿ نشاء ﴾ بالنون عكس الأخرى فهي بالياء، ولكن المؤلف يقصد الهمزتين. وسيذكرها بعد قليل.

(١٣) النور: ٤٦

(١٤) البقرة: ٢٨٢

﴿يَشَاءُ إِذَا﴾ في ‹آل عمران›[1] و﴿يَشَاءُ إِنَّ﴾ فيها[2] وفي ‹النور›[3] و‹فاطر›[4] و﴿من نشاء إن﴾ في ‹الأنعام›[5] و﴿السُّوءُ إِنْ﴾ في ‹الأعراف›[6] و﴿نَشَاءُ إِنَّكَ﴾ في ‹هود›[7] و﴿يَشَاءُ إِنَّهُ﴾ في ‹يوسف›[8] وموضعي ‹الشورى›[9] و﴿ما يشاء إلى﴾ في ‹الحج›[10] و﴿شُهَدَاءُ إِلاَّ﴾[11] في ‹النور›[12] و﴿يَاأَيُّهَا المَلؤُاْ إِنِّي﴾ في ‹النمل›[13] و﴿الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ﴾ ‹فاطر›[14] و﴿الْعُلَمَـؤُاْ إِنَّ اللَّهَ﴾ فيها[15] و﴿السَّيِّئُ إِلاَّ﴾ فيها أيضاً[16] و﴿يَشَاءُ إِنَاثًا﴾ في ‹الشورى›[17].

---

(١) آل عمران: ٤٧

(٢) آل عمران: ١٣

(٣) النور: ٤٥

(٤) فاطر: ١

(٥) الأنعام: ٨٣، وفي (ز) و(س) و(م): ‹ما يشاء إن› وهو خطأ، إذ ليس هذا اللفظ في الأنعام.

(٦) الأعراف: ١٨٨، وفي (س) ‹ إنّ › بتشديد النون، وهو خطأ.

(٧) هود: ٨٧

(٨) يوسف: ١٠٠

(٩) الشورى: ٢٧ و ٥١

(١٠) ذكره قبل قليل.

(١١) في المطبوع: (سهداء إلى) وهو خطأ

(١٢) النور: ٦

(١٣) النمل: ٢٩

(١٤) فاطر: ١٥

(١٥) فاطر: ٢٨

(١٦) فاطر: ٤٣

(١٧) الشورى " ٤٩

والمختلف فيه ستة مواضع:

أولها ﴿يازكريا إنا﴾ في مريم [1] في غير قراءة حمزة، والكسائي، وخلف، وحفص، وباقيها ﴿يأأيها النبي إنا أرسلناك﴾ و﴿يأأيها النبي إنا أحللنا﴾ في ‹الأحزاب›[2] و﴿يأأيها / النبي إذا جاءك﴾ في ‹الامتحان›[3] و﴿يأأيها النبي إذا﴾ في ‹الطلاق›[4] و﴿النبي إلى﴾ في ‹التحريم› [5] وهذه الخمسة في قراءة نافع.

٣٨٨/١

قسم سادس: وهو كون[6] الأولى مكسورة، والثانية مضمومة، عكس الخامس، لم يرد لفظه في القرآن، وإنما ورد معناه، وهو قوله في ‹القصص› ﴿وجد عليه أمة﴾[7]، والمعنى وجد على الماء أمة.

فقرأ: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو[8] وأبو جعفر، ورويس؛ بتحقيق الهمزة الأولى، وتسهيل الثانية من الأقسام الخمسة.

وتسهيلها عندهم أن تجعل في القسم الأول والثاني ‹بين بين›، وتبدل في القسم الثالث واوا محضة، وفي القسم الرابع ياء كذلك، واختلف أئمتنا في كيفية تسهيل القسم الخامس:

فذهب بعضهم إلى أنها تبدل واوا خالصة مكسورة، وهذا مذهب جمهور القراء من أئمة الأمصار قديما؛ وهو الذي في "الإرشاد" و"الكفاية" لأبي العز، قال الداني في "جامعه": وهذا مذهب أكثر أهل الأداء، قال: وكذا حكى أبو طاهر ابن أبي هاشم أنه قرأ

---

(١) مريم: ٧

(٢) الأحزاب: ٤٥ و ٥٠

(٣) الممتحنة: ١٢

(٤) الطلاق: ١

(٥) التحريم: ٣

(٦) في (س): «حرف» تحريف.

(٧) القصص: ٢٣

(٨) (أبو عمرو) سقطت من (ز)

على ابن مجاهد، قال: وكذا حكى أبو بكر الشذائي أنه قرأ على غير ابن مجـــاهد، قـــال: وبذلك قرأت أنا على أكثر شيوخي[1]. وقال في غيره: وبذلك قرأت على عامة شـيوخي؛ الفارسي والخاقاني وابن غلبون.

وذهب بعضهم إلى أنها تجعل ‹بين بين› أي بين الهمزة والياء، وهو مذهب أئمة النحو، كالخليل، وسيبويه، ومذهب جمهور القراء حديثا، وحكاه ابن مجاهد نصا عن اليزيدي عن أبي عمرو، ورواه الشذائي عن ابن مجاهد أيضا وبه قرأ الداني على شـــيخه فـــارس بـــن أحمد،[2] قال: وأخبرني به عن[3] عبد الباقي بن الحسن أنه قرأ كذلك على شيوخه، وقـــال الداني: إنه الأوجه في القياس، وإن الأول آثر في النقل[4].

قلت: وبالتسهيل قطع مكي، والمهدوي، وابن سفيان، وصاحب " العنوان" وأكـــثر مؤلفي الكتب، كصاحب "الروضة" و"المبهج" و"الغايتين" و"التلخيص"[5]، ونص علـــى الوجهين في "التذكرة" و"التيسير" و"الكافي" و"الشاطبية" و"تلخيص العبارات" وصـاحب" التجريد" في آخر ‹فاطر› وقال: إنه قرأ بالتسهيل على الفارسي وعبد الباقي[6].

وقد أبعد وغرّب[7] ابن شريح في /"كافيه" حيث حكى تســـهيلها كـــالواو[8]، ولم يصب من وافقه على ذلك؛ لعدم صحته نقلا وإمكانه لفظا، فإنه لا يتمكن منه إلا بعـــد ٣٨٩/١

---

(١) جامع البيان: ١/ق: ٩٧/أ

(٢) في المطبوع: (بن أحمد بن محمد) وهو خطأ.

(٣) (به عن) سقطت من المطبوع.

(٤) انظر: التيسير: ٣٤، جامع البيان: ١/٩٧/أ

(٥) في (ز) و (ك): «التلخيضين» وليس صوابا، إذ المراد تلخيص أبي معشر فقط، أما تلخيص ابن بليمة فســيذكر بعد قليل.

(٦) التجريد: ق٤٤

(٧) كذا في النسخ، يقال: غرب: بعد وأبعد، وتكلم فأغرب: إذا جاء بغرائب الكلام ونوادره. الأساس والقاموس والتاج (غرب)

(٨) انظر: الكافي: ٢٥، إبراز المعاني: ١/٣٨٤، الدر النثير: ٣/٢٥

تحويل كسر الهمزة ضمّة، أو تكلّف إشمامها الضمّ، وكلاهما لا يجوز ولا يصح، والله تعالى أعلم.

وقرأ الباقون وهم: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، وروح؛ بتحقيق الهمزتين جميعاً في الأقسام الخمسة.

وانفرد ابن مهران عن روح بالتسهيل مثل رويس والجماعة[1].

تنبيهات

الأول: اختلف بعض أهل الأداء في تعيين إحدى الهمزتين التي أسقطها أبو عمرو ومن وافقه؛ فذهب أبو الطيّب ابن غلبون فيما حكاه عنه صاحب "التجريد"، وأبو الحسن الحمّامي فيما حكاه عنه أبو العزّ[2] إلى أن الساقطة هي الثانية، وهو مذهب الخليل بن أحمد وغيره من النحاة، وذهب سائر أهل الأداء إلى أنها الأولى، وهو الذي قطع به غير واحد، وهو القياس في المثلين.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في المدّ قبلُ؛ فمن قال بإسقاط الأولى كان المدّ عنده من قبيل ‹المنفصل›، ومن قال بإسقاط الثانية كان المدّ[3] عنده من قبيل ‹المتصل›.

والثاني: إذا أبدلت الثانية من المتفقتين حرف مدّ، في مذهب من رواه عن الأزرق وقنبل ووقع بعده ساكن؛ زِيْد في مدّ حرف المدّ المبدل لالتقاء الساكنين، فإن لم يكن بعده ساكن لم يزد على مقدار حرف المدّ، فالساكن نحو ﴿هَؤُلَاء إِنْ﴾ ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ وغير الساكن نحو ﴿فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾ ﴿جَاءَ أَحَدَهُمْ﴾ ﴿أَولِيَاءُ أُولَئِكَ﴾ وتقدّم تحقيقه في باب ‹المدّ والقصر›.

الثالث: إذا وقع بعد الثانية من المفتوحتين ألف، في مذهب المبدلين أيضاً، وذلك في موضعين ﴿جَاءَ آلَ لُوطٍ﴾ و﴿جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ﴾ فهل تبدل الثانية فيهما؛ كسائر الباب أم

---

(١) انفرادة لا يقرأ بها لروح. وانظر: المبسوط: ١٢٥

(٢) قال الشيخ المتولي رحمه الله: لم يكن في "النشر" صاحب "التجريد" عن أبي الطيب في طرق المسقطين قاطبة ولا أبو العزّ عن الحمامي في رواية السوسي وقنبل، فاعلم ذلك، اهـ الروض النضير: ق:٤٤٥

(٣) (المدّ) من (ز) فقط.

تسهل من أجل الألف بعدها ؟.

قال الداني: اختلف أصحابنا في ذلك، فقال بعضهم: لا يبدلها فيهما؛ لأن بعدها ألف فيجتمع ألفان، واجتماعهما متعذر / فوجب لذلك أن تكون ‹بين بين› لا غير؛ لأن همزة ‹بين بين› في زنة[1] المتحركة، وقال آخرون: يبدلها فيهما كسائر الباب، ثم فيهما بعد البدل وجهان: أن تحذف للساكنين، والثاني: أن لا تحذف، ويزاد في المد فتفصل بتلك الزيادة بين الساكنين وتمنع من اجتماعهما، انتهى[2].

٣٩٠/١

وهو جيد، وقد أجاز بعضهم على وجه الحذف؛ الزيادة في المد، على مذهب من روى المد عن الأزرق، لوقوع حرف المد بعد همز ثابت، فحكى فيه المد والتوسط والقصر، وفي ذلك نظر لا يخفى، والله أعلم.

الرابع: أن هذا الذي ذكر من الاختلاف في تخفيف إحدى الهمزتين في هذا الباب، إنما هو في حالة الوصل، فإذا وقفت على الكلمة الأولى، أو بدأت بالثانية؛ حققت الهمز في ذلك كله لجميع القراء، إلا ما يأتي في ‹وقف حمزة وهشام› في بابه[3]، والله تعالى أعلم.

باب الهمز المفرد[4]

وهو يأتي على ضربين: ساكن، ومتحرك، ويقع فاء من الفعل، وعيناً، ولاماً.

فالضرب الأول: الساكن[5]، ويأتي باعتبار حركة ما قبله على ثلاثة أقسام:

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى: (رتبة)

(٢) جامع البيان: ١/ق ٩٢

(٣) انظر ص: ١١٦٨

(٤) يعني بالمفرد: ما لم يجتمع مع همز آخر، بعكس البابين السابقين؛ فهما في الهمز المجتمع مع همز آخر، وقد ذكر المؤلفون في القراءات هذا الباب لاختلاف القراء في أحكامه، فقد ذكر في كل من:
السبعة: ٣٤٦ -٣٧٠، التذكرة:١/١٢٧-١٣١، الروضة للمالكي: ٢٨١-٢٩١، التبصرة: ٢٩٥-٢٩٧، الكشف: ١/٨١-٨٨، التيسير:٣٤-٣٥، الكافي: ٢٥-٢٨، التلخيص: ١٥١-١٥٣، المستنير: ١/٣٦١-٣٦١-٣٧٠، الإرشاد: ١٦٧، الكفاية الكبرى: ١٦٩-١٧٣، غاية الاختصار: ١/١٩٥-١٩٧، الإقناع: ١/٤٠٧-٤١٣، تلخيص العبارات: ٣١-٣٢، التتمة: ١٠١-١٠٣

(٥) بدأ بالكلام على الساكن لاطراد تخفيفه، ولأن القراء بتخفيفه أكثر، ثم أتبعه بالمتحرك بعد المتحرك لتحقيق الحالين، ولكثرة تنوّعه. اهـ. شرح الطيبة لابن الناظم: ٨٨

مضموماً ما قبله نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾[1] و﴿يُؤْتِــي﴾[2] و﴿رُؤْيَــا﴾[3] و﴿الْمُؤْتَفِكَــةَ﴾[4] و﴿لُؤْلُؤٌ﴾[5] و﴿تَسُؤْكُمْ﴾[6] و﴿يَقُولُ ائْذَنْ لِي﴾ ومكسوراً نحو «بئــس»، و«جئــت» و«شئت»، و«رئياً»، و«نبّيء»، و«الذي ائتمن» ومفتوحاً نحو «فأتوهن»، «فــأذنوا»، و«أتوا»[7]، «وأمر أهلك»[8]، و«مأوى»، و«اقرأ»، و«إن يشأ»[9]، و«الهدى ائتنا»[10].

فقرأ أبو جعفر جميع ذلك بإبدال الهمزة فيه حرف مدّ بحسب حركة مـــا قبلـه؛ إن كانت ضمة فواو، أو كسرة فياء، أو فتحة فألف.

واستثنى من ذلك كلمتين وهما: ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾ في ‹البقرة›[11] ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ في ‹الحجــر›[12] و‹القمر›[13]. واختلف عنه في كلمة واحدة وهي ﴿نَبِّئْنَا﴾ في ‹يوسف›[14]:

فروى عنه تحقيقها أبو طاهر ابن سوار من روايتي ابن وردان وابن جماز جميعـــاً[15]، وروى الهذلي إبدالها من طريق/ الهاشمي عن ابن جماز، وروى تحقيقها من طريق ابن شبيب عن ابن وردان، وكذا أبو العزّ من طريق النهرواني عنه، وأبدلها[16] عنه من سائر طرقه.

١/٣٩١

---

(١) المرسلات: ٥٠

(٢) البقرة: ٢٤٧

(٣) كذا في جميع النسخ بدون إضافة، وليست في القرآن إلا مضافة أو معرفة، منها (٦٠) الإسراء، و(٥) يوسف.

(٤) من آية (٥٣) النجم، وجميع النسخ ﴿مؤتفكة﴾ بالتنكير، وهو خطأ.

(٥) الطور: ٢٤

(٦) المائدة: ١٠١

(٧) في المطبوع ﴿وآتوا﴾ بالمدّ، وهو خطأ

(٨) طه: (١٣٢)

(٩) في المطبوع ﴿أن يشاء﴾ بفتح همزة (إن) وبهمزة بعد الألف من المشيئة، وهو خطأ.

(١٠) الأنعام: ٧١

(١١) البقرة: ٣٣

(١٢) الحجر: ٥١

(١٣) القمر: ٢٨

(١٤) يوسف: ٣٦

(١٥) المستنير: ١/٣٦٥

(١٦) في المطبوع: (وإبدالها)، وهو تحريف.

وقطع له بالتحقيق الحافظ أبو العلاء، وأطلق الخلاف عنه من الروايتين أبو بكر ابن مهران[1].

وأجمع الرواة عنه على أنه إذا أبدل الهمزة واواً في ‹رؤيا›، و‹الرؤيا› وما جاء منه: يقلب الواو ياء، ويدغم الياء في الياء التي بعدها؛ معاملة للعارض معاملة الأصلي، وإذا أبدل ‹تؤوي›، و‹تؤويه› جمع بين الواوين مظهراً، وسيأتي الكلام على ﴿رئياً﴾.[2]

وافقه ورش من طريق الأصبهاني؛ على الإبدال في الباب كلّه، واستثنى من ذلك خمسة أسماء، وخمسة أفعال:

فالأسماءُ ﴿الْبَأْسِ﴾[3] و﴿الْبَأْسَاءِ﴾[4] و﴿اللُّؤْلُؤُ﴾[5] ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾[6] حيث وقع، ﴿وَرِئْيًا﴾[7] في ‹مريم› ﴿وَكَأْسٍ﴾[8] و﴿الرَّأْسُ﴾[9] حيث وقعا.

والأفعال: ﴿جئت﴾ وما جاء منه نحو ﴿أَجِئْتَنَا﴾[10] و﴿جِئْنَاهُمْ﴾[11] و﴿جِئْتُمُونَا﴾[12] و(نبّئْ) وما جاء من لفظه نحو ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾ ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾[13] و﴿نَبِّئْ عِبَادِي﴾ و﴿نَبَّأْتُكُمَا﴾[14]

---

(١) انظر: الكامل: ق٢٢٣، الإرشاد: ١٦٨، الكفاية الكبرى: ١٧٠، غاية الاختصار: ١/١٩٥، الغاية: ١٥٤

(٢) انظر ص: ١١٠١

(٣) البقرة: (١٧٧)، و الأحزاب: (١٨).

(٤) البقرة: (١٧٧)

(٥) الرحمن: (٢٢)

(٦) من مواضعه الآية (٢٣) من سورة الحج

(٧) مريم: (٧٤)

(٨) الواقعة: (١٨)، والصافات: ٤٥، والإنسان: ٥

(٩) مريم: ٤

(١٠) الأعراف: ٧٠

(١١) الأعراف: ٥٢

(١٢) الأنعام: ٩٤ والكهف: ٤٨

(١٣) الحجر: ٥١

(١٤) يوسف: ٣٧

و﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ﴾[1] و(قرأتَ) وما جاء منه نحو﴿قَرَأْنَاهُ﴾[2] و﴿اقْرَأْ﴾[3] و﴿وَهَيِّئْ﴾[4] ﴿وَيُهَيِّئْ﴾[5] ﴿وَتُؤْوِي﴾[6] و﴿تُؤْوِيهِ﴾[7] وهذا مما اتفق الرواة على استثنائه نصاً وأداء.

وانفرد ابن مهران عن هبة الله، فلم يستثن شيئاً سوى ﴿ذَرَأْنَا﴾[8] و﴿تَبَرَّأْنَا﴾[9] بخلاف فَوَهِمَ في ذلك، وكذلك الهذلي حيث لم يستثن الأفعال.[10]

وانفرد الصفراوي باستثناء ‹يشأ›، و‹تسوهم›[11]، و‹رئيا› فحكى فيها خلافاً، وأظنه أخذ ذلك من قول أبي معشر الطبري، وليس ذلك كما فهم؛ إذ قد نَصَّ أبو معشر على إبدالها وبابها، ثمّ قال: والهمز أظهر، إن شاء الله[12]، وهذا لا يقضي أنه[13] يتحقق فيها سوى الإبدال والله أعلم.

وأما من طريق الأزرق فإنه يبدل الهمزة إذا وقعت فاء من الفعل نحو ‹يومنون›، و‹يالمون›، و‹ياخذ›، و‹مومن›، و‹لقانا ايت›، و‹الموتفكات› واستثنى من ذلك أصلا مطّرداً وهو ما جاء من باب الإيواء نحو ﴿وَتُؤْوِي إِلَيْكَ﴾[14] و﴿الَّتِي تُؤْوِيهِ﴾[15] و﴿الْمَأْوَى﴾[16]

---

(1) النجم: ٣٦

(2) القيامة: ١٨

(3) الإسراء: ١٤

(4) الكهف: ١٠

(5) الكهف: ١٦

(6) الأحزاب: ٥١

(7) المعارج: ١٣

(8) الأعراف: (١٧٩)

(9) القصص: (٦٣)

(10) انظر: الغاية: ١٥٧، الكامل: ق: ٢٢٢

(11) في المطبوع (يسؤهم) بالمثناة التحتية وهو خطأ.

(12) التلخيص: ١٥٤-١٥٥

(13) في المطبوع: (أن) وهو تحريف.

(14) الأحزاب: ٥١

(15) المعارج: ١٣

(16) السجدة: ١٩

﴿وَمَأْوَاكُم﴾[1] و﴿فَأْوُوا﴾[2] ولم يبدل مما وقع عينا من الفعل سوى ﴿بيس﴾ كيف أتى[3] و﴿وَبِئْرٍ﴾[4] و﴿الذِّئْبُ﴾[5] وحقق ما عدا ذلك.

واختلف عن أبي عمرو، في إبدال الهمز الساكن على ما تقدم مبينـــا في أول بـــاب ‹الإدغام الكبير›.

ونشير هنا إلى زيادة تتعين معرفتها وذلك: أن الداني قال / في "التيسير": اعلم أن أبـــا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة، أو أدرج القراءة، أو قرأ بالإدغام؛ لم يهمز كل همزة ساكنة. انتهى.[6]

٣٩٢/١

فخص استعمال ذلك بما إذا قرأ في الصلاة، أو أدرج القراءة، أو قرأ بالإدغام الكبـــير، وقيده مكي، وابن شريح، والمهدوي، وابن سفيان؛ بمـــا إذا أدرج القـــراءة، أو قـــرأ في الصلاة.[7]

وقال في "جامع البيان": اختلف أصحاب اليزيدي عنه، في الحال التي يستعمل تـــرك الهمز فيها؛ فحكى أبو عمر[8] وعامر الموصلي، وإبراهيم من رواية عبيد الله، وأبو جعفـــر اليزيديون عنه، أن أبا عمرو كان إذا قرأ فأدرج القراءة لم يهمز كا كانت الهمـــزة فيـــه مجزومة ثم قال: فدل على أنه إذا لم يسرع في قراءته واستعمل التحقيق همز.

وقال: وحكى أبو شعيب عنه، أن أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة لم يهمز، ثم قـــال: فدل ذلك على أنه كان إذا قرأ في غير الصلاة؛ سواء استعمل الحدر، أو التحقيق، همز.

---

(١) العنكبوت: ٢٥

(٢) الكهف: ١٦

(٣) البقرة: (١٢٦)

(٤) الحج: ٤٥

(٥) يوسف: (١٣، ١٤، ١٧)

(٦) التيسير: ٣٦، وانظر: السبعة: ١٣٣

(٧) انظر: التبصرة: ٢٩٨، الكافي: ٢٦

(٨) تحرفت في المطبوع إلى: (عمرو) بالواو بعد الراء، وهو خطأ إذا المراد الدوري وكنيته أبو عمر، بفتح العين كما هي مضبوطة بالشكل في (س)

قال: وحكى أبو عبد الرحمن، وإبراهيم؛ من رواية العباس، وأبو حمدّون، وأبو خلاّد، ومحمدّ بن شجاع، وأحمد بن حرب؛ عن الدوري عنه[1]: أن أبا عمرو كان إذا قرأ لم يهمز.[2]

ثمّ قال: فدلّ قولهم على أنه كان لا يهمز على كلّ حال؛ في صلاة أو غيرها، وفي حدر أو تحقيق. انتهى.[3]

والمقصود بالإدراج. هو: ‹الإسراع›، وهو ضدّ ‹التحقيق›؛ لا كما فَهِمه من لا فَهْم له؛ من أن معناه ‹الوصل› الذي هو ضدّ ‹الوقف› وبنى على ذلك أن أبا عمرو إنما يبدل الهمز في الوصل، فإذا وقف حقّق،[4] وليس في ذلك نقل يتّبع، ولا قياس يستمع.

وقال الحافظ أبو العلاء: وأمّا أبو عمرو فله مذهبان:

أحدهما: التحقيق مع الإظهار، والتخفيفُ مع الإدغام؛ على التعاقب.

والثاني: التخفيف مع الإظهار؛ وجه واحد. انتهى.[5]

وهذا صريح في عدم التحقيق مع الإدغام، وأنه ليس بمذهب لأبي عمرو كما قدّمنا بيان ذلك في أوّل ‹الإدغام الكبير›.

واعلم أن الأئمّة من أهل الأداء أجمعوا عمّن روى ‹البدل› عن أبي عمرو؛ على استثناء خمس عشرة كلمة، في خمسة وثلاثين موضعاً، تنحصر في خمسة معاني[6]:

الأول: الجزم؛ ويأتي في ستة ألفاظ وهي ﴿يَشَأْ﴾[7] في عشرة مواضع/في ‹النساء› ٣٩٣/١

---

(١) (عنه): من (ك) وكذلك هي في جامع البيان، والدر النثير: ٤٧/٣

(٢) في جامع البيان: ١/ق١٠٢: لم يهمز ما كانت الهمزة فيه مجزومة. اهـ وانظر: الدر النثير: ٤٧/٣

(٣) جامع البيان: ١/ق١٠٢

(٤) هذا الكلام للمالقي رحمه الله في الدر النثير: ٤٦/٣ والله أعلم.

(٥) غاية الاختصار: ١٩٨/١

(٦) في المطبوع: (خمس معان)، وهو لحن في (خمس) أما (معان) فلها وجه، لأنها تعامل معاملة (قاضي)

(٧) الشورى: (٣٣)، تصحفت في المطبوع إلى ﴿يشاء﴾

موضع[1] وفي ‹الأنعام› ثلاثة،[2]وفي ‹إبراهيم› موضع[3]، وفي ‹سبحان› موضعـــان[4]، وفي فاطر موضع[5] وفي ‹الشورى› موضعان[6]

و(نشأ)[7]: في ثلاثة مواضع في ‹الشعراء›[8] و‹سبأ›[9] و‹يس›[10]

و(تسؤ) في ثلاثة مواضع، في ‹آل عمران›[11] و‹المائدة›[12] و‹التوبة›.[13]

و(ننسأها) في ‹البقرة›[14] ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُمْ﴾ في ‹الكهف›[15] و﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ﴾ في ‹النجم›

والثاني: الأمر: وهو البناء له، ويأتي في ستة ألفاظ أيضاً وهي ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾ في ‹البقـــرة›. و﴿أَرْجِهِ﴾ في ‹الأعراف›[16] و‹الشعراء›[17] و﴿نَبِّئْنَا﴾ في ‹يوسف› و﴿نَبِّئْ عِبَـــادِي﴾ في

---

(1) النساء: (١٣٣)

(2) في المطبوع: ثلاثة مواضع، وهذه الزيادة ليست في النسخ الخطية عندي. والمواضع هي (٣٩) وهي ﴿مَنْ يَشَـأ اللَّهُ يُضْلِلْه ومَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ..﴾ و(١٣٣) ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾

(3) إبراهيم: (١٩)

(4) الإسراء: (٥٤) ﴿إِنْ يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾

(5) فاطر: (١٦)

(6) الشورى: (٢٤ و٣٣)

(7) في المطبوع ﴿نشاء﴾ وهو خطأ

(8) الشعراء: (٤)

(9) سبأ: (٩)

(10) يس: (٤٣)

(11) آل عمران: (١٢٠)

(12) المائدة: (١٠١)

(13) التوبة:(٥٠)

(14) البقرة: (١٠٦)

(15) الكهف: (١٦)

(16) الأعراف: (١١١)

(17) الشعراء: (٣٦)

‹الحجر› ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ فيها وفي ‹القمر› و﴿اقْرَأْ﴾ في ‹سبحان›[1] وموضعي ‹العلق›[2]، و﴿وَهَيِّئْ لَنَا﴾ في ‹الكهف›[3]

الثالث: الثقل: وهو كلمة واحدة، أتت في موضعين: ﴿وَتُؤْوِي إِلَيْكَ﴾ في ‹الأحزاب›[4] و﴿تُؤْوِيهِ﴾ في ‹المعارج›[5] لأنه لو ترك همزه لاجتمع واوان، واجتماعهما أثقل من الهمز[6]

الرابع: الاشتباه: وهو موضع واحد ﴿وَرِئْيًا﴾ في ‹مريم›[7] لأنه بالهمز من الرّواء؛ وهو المنظر الحَسَن؛ فلو ترك همزه لاشتبه بِرِيِّ الشارب وهو امتلاؤه.[8]

وانفرد عبد الباقي عن أبيه، عن ابن الحسين السامرّي، عن السوسيّ[9] فيما ذكره صاحب "التجريد"[10] بإبدال الهمزة فيها ياء، فيجمع بين الياءين من غير إدغام، كأحد وجهي حمزة في الوقف كما سيأتي، وقياس ذلك ﴿تُؤْوِي﴾ و﴿تُؤْوِيهِ﴾ ولم يذكر فيه شيئاً. والله أعلم.

الخامس: الخروج من لغة إلى أخرى: وهو كلمة واحدة في موضعين ﴿مُوصَدَةٌ﴾ في ‹البلد›[11] و‹الهمزة›[12]،

---

(1) الإسراء: (١٤)

(2) العلق: (١ و٣)

(3) من الآية (١٠)

(4) من الآية (٥١)

(5) من الآية (١٣)، وكتب الواو في المطبوع داخل القوس، وهو خطأ.

(6) ذكر أبو الكرم أن السوسي يترك الهمز في الكلمتين من طريق أبي جرير، قال: ذكر الشذائي أن السوسي ترك همز ﴿تؤوي﴾ و﴿تؤويه﴾ اهـ وكذلك صرح أبو العلاء في "الغاية" أن السوسي يبدل هاتين الكلمتين. انظر: المصباح: ١١٥٣/٣ و١٢٥٨، غاية الاختصار: ٢٠٠/١

(7) من الآية (٧٤)

(8) انظر: التذكرة: ١٤٠/١، جامع البيان: ١٠٤/١أ، إبراز المعاني: ٣٩٥/١، التاج: مادتي (روى) و(ري)

(9) في المطبوع: (السويسي) وهو تحريف

(10) التجريد: ق(٣٧ب)

(11) من الآية (٢٠)

(12) من الآية (٨)

لأنه بالهمز من ‹أَصَدْتُ›[1] أي أَطْبَقْتُ، فلو ترك همزه لخرج إلى لغةِ مَن هو عنده من ‹أوصدت›.[2]

وانفرد عبد الباقي بن الحسن الخراساني، عن زيد عن أصحابه عن اليزيدي، فيما رواه الداني، وابن الفحام الصقلي، عن فارس بن أحمد عنه،[3] وكذا أبو الصقر الدورقيّ عن زيد فيما رواه ابن مهران عنه، بعدم استثناء شيء من ذلك، وذلك في رواية الدوري* من طريق ابن فرح*[4] فخالفا سائر الناس، والله تعالى أعلم.[5]

وانفرد أبو الحسن ابن غلبون[6] ومن تبعه بإبدال الهمزة من ﴿بَارِئِكُمْ﴾ في حرفي

---

(1) كذا ضبطت في (س) وهو صواب.

(2) ومعناها أيضاً: أطبقت، ونقل الزبيدي عن أبي عبيدة: آصدت وأوصدت: إذا أطبقت. اهـ التاج (وصد)
تنبيه: ذكر الزبيدي في "تاجه" أن يعقوب له الخلاف في ﴿مؤصدة﴾ وهذا نقلاً عن "البصائر" للفيروز آبادي، وهذا غير معمول به، إذ المقروء به ليعقوب قولاً واحداً هو الهمز موافقة لأبي عمرو وحمزة وخلف وحفص.
انظر: إبراز المعاني: ١/٣٩٦، التاج (وصد)

(3) انظر: جامع البيان: ١/ق١٠٢-١٠٣ و١٠٤/أ، التجريد: ق٧/ب و٨/أ

(4) ما بين النجمتين سقط من (س)

(5) ما ذكره ابن مهران هو في كتابه "المبسوط" وهو ليس من مصادر "النشر".
انظر: الغاية: ١٥٥-١٥٦، المبسوط: ١٠٧

(6) قوله: انفرد أبو الحسن بن غلبون...إلخ، فيه نظر وهو:
أن مذهب ابن غلبون في هذه الكلمة متعارض، حيث ذكر في باب (مذهب أبي عمرو في الهمزات السواكن) ما ذكره المؤلف هنا من أنه يبدل، ونصّ عبارته: وكذا أيضاً -يعني السوسي- يترك الهمزة من قوله تعالى ﴿باريكم﴾ في الموضعين من ‹البقرة› فيبدلها ياءً ساكنة...اهـ التذكرة: ١/١٣٩
وعند ما جاء إلى موضع الكلمة في سورتها قال ما نصه: قرأ السوسي عن أبي عمرو ﴿بارئكم﴾ و﴿ينصركم﴾.. هذه الخمس الكلمات بإسكان الهمزة من ﴿بارئكم﴾ في الموضعين.... قال: وقرأ الدوري عن أبي عمرو باختلاس حركة الهمزة والراء في هذه المواضع كلها، وكذا روى ابن سعدان عن اليزيدي عن أبي عمرو، اهـ
انظر: التذكرة: ٢/ ٢٥٢-٢٥٣
وقولُ ابن غلبون: وكذا روى ابن سعدان....اهـ لا يهمّ في هذه المسألة لأنه ليس من طرق "التذكرة" بل ذكره حكاية. والله أعلم.
ولعل المؤلِّف رحمه الله اقتصر على كلام ابن غلبون في الأصول دون الفرش، أو أنه اعتمدَ على كلام أبي شامة رحمه الله عند شرحه لقول الشاطبي:
==

‹البقرة›[1] بإحالة قراءتها بالسكون لأبي عمرو، ملحقا ذلك بالهمز الساكن المبدل.

وذلك غير مرضيٍّ؛ لأن إسكان هذه الهمزة عارض / تخفيفاً، فلا يعتدّ به، وإذا كان الساكن اللازم حالة الجزم والبناء لم يعتد به، فهذا أولى. ٣٩٤/١

وأيضاً: فلو اعتدّ بسكونها، وأجريت مجرى اللازم كان إبدالها يخالف[2] أصل أبي عمرو؛ وذلك أنه كان يشتبه بأن يكون من ‹البَرَا› وهو التراب، وهو فقد همز مؤصدة ولم يخففها[3] من أجل ذلك مع أصالة السكون فيها، فكان الهمز في هذا أولى وهو الصواب، والله أعلم.

وبقي أحرف، وافقهم بعض القراء على إبدالها، وخالف آخرون فهمزوها، وهي: ﴿الذِّئْبُ﴾ في موضعي ‹يوسف›[4] و﴿اللؤلؤ﴾ و﴿لؤلؤ﴾ معرّفاً ومنكّراً و﴿المؤتفكة﴾ و﴿المؤتفكات﴾ حيث وقعا، و(رئياً) في ‹مريم› و﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ في ‹الكهف›[5] و‹الأنبياء›[6] و﴿ضِيزَى﴾ في ‹النجم›[7] و﴿مؤصدة﴾ في الموضعين.

أمّا ﴿الذئب﴾ فوافقهم على إبداله ورش[8] والكسائي وخلف.[9]

==

وبارئكم بالهمز حال سكونه * وقال ابن غلبون بياء تبدّلا

فكلامهما رحمهما الله متشابه. والله أعلم.

وقال الداني رحمه الله: وكان أبو الحسن شيخنا يبدل الهمزة في ﴿بارئكم﴾ و﴿عند بارئكم﴾ بسكون الهمزة اهـ

انظر: المفردات: ١٧٢، إبراز المعاني: ١ / ٣٩٦-٣٩٧

(١) من الآية (٥٤)

(٢) كذا في (س) وفي البقية: (مخالفاً لأصل..)

(٣) في (س) «يحققها» بالحاء المهملة وقافين.

(٤) قوله: (في موضعي) لا وجه له، إذ هي ثلاثة مواضع: (١٣ و ١٤ و١٧) فلعلّه سهو منه، أو خطأ من الناسخ

(٥) من الآية (٩٤)

(٦) من الآية (٩٦) إلا أنها بالرفع ﴿يأجوجُ ومأجوجُ﴾

(٧) من الآية (٢٢)

(٨) قوله: (ورش) هو من طريق الأزرق فقط، كما بيّنه في "الطيّبة" حيث قال: [والذئب جانيه.] ومعلوم أن الجيم رمز لورش من طريق الأزرق في الأصول، أمّا في الفرش فهي للطريقين. انظر: شرح الطيبة: ٨٩

(٩) انظر: التيسير: ١٢٨، الإرشاد: ٣٧٩، الكفاية الكبرى: ٣٨٣

وأمّا ‹اللؤلؤ›، و‹لؤلؤ› فوافقهم على إبداله أبو بكر.[1]

وأمّا ‹المؤتفكة›، و‹المؤتفكات› فاختلف فيهما عن قالون:

فروى أبو نشيط فيما قطع به ابن سوار، والحافظ أبو العلاء، وسبط الخياط في "كفايته"، وغيرهم، إبدال الهمزة منهما، وكذا روى أبو بكر ابن مهران، عن الحسن بن العبّاس الجمّال وغيره عن الحلواني، وهي طريق الطبريّ والعلويّ عن أصحابهما عن الحلواني[2]، وكذا روى الشحّام[3] عن قالون، وهو الصحيح عن الحلواني، وبه قطع له الداني في "المفردات"[4].

وقال في "الجامع": وبذلك قرأت في روايته من طريق ابن أبي حمّاد[5]، وابن عبد الرزاق[6] وغيرهما، وبذلك آخذ، قال: وقال لي أبو الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين عن أصحابه عن الحلواني، يعني بالهمز، قال الداني: وهو وَهْمٌ لأن الحلواني نصّ على ذلك في "كتابه" بغير همز. انتهى.[7]

وروى الجمهور عن قالون بالهمز، وهو الذي لم يذكر المغاربة والمصريون عنه سواه، والوجهان عنه صحيحان، بهما قرأت، وبهما آخذ، والله تعالى أعلم.

وأمّا ﴿رئياً﴾ فقرأه بتشديد الياء من غير همز: أبو جعفر، وقالون، وابن ذكوان.

وانفرد هبة الله المفسر، عن زيد عن الداجوني، عن أصحابه عن هشام بذلك، ورواه

---

(١) انظر: السبعة: ٤٣٥، التيسير: ١٥٦

(٢) ذكر أبو الكرم أنه طريق ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون. انظر: المصباح: ١١٥٢/٣

(٣) الحسن بن علي بن عمران، مقرئ معروف، قرأ على الوزان عرضاً، قرأ عليه محمدّ بن الحسن النحوي وغيره. انظر: غاية النهاية: ٢٢٥/١

ملاحظة: الشحّام عن قالون ليس من طرق "النشر"

(٤) انظر: الغاية: ١٥٨، المفردات: ١٣، المستنير: ٥٨٠/٢

(٥) عبد الرحمن بن سكين الكوفي، صالح مشهور، روى القراءة عرضاً عن حمزة وخلفه في القيام بالقراءة، روى الحروف عن نافع، روى القراءة عنه الكسائي وغيره. انظر: غاية النهاية: ٣٦٩/١-٣٧٠

(٦) هو إبراهيم بن عبد الرزاق الأنطاكي، أبو إسحاق، مشهور، ثقة، قرأ على أبي العباس الرازي وغيره، قرأ عليه المطوعي وغيره، توفي سنة ٣٣٩ هـ. انظر: غاية النهاية: ١٦/١-١٧

(٧) النص بحروفه، لكن بتقديم وتأخير في جامع البيان: ١/ق ١٠١/أ

سائر الرواة عنه بالهمز، وبذلك قرأ الباقون[١].

وأمّا ﴿يأجوج / ومأجوج﴾ فقرأهما عاصم بالهمز، وقرأهما الباقون بغير همز.[٢] ٣٩٥/١

وأمّا ﴿ضيزى﴾ فقرأه بالهمز: ابن كثير، والباقون بغير همز.[٣]

وأمّا ﴿مؤصدة﴾ فقرأه بالهمز: أبو عمرو، ويعقوب، وحمزة، وخلف، وحفص، وقرأه الباقون بغير همز.[٤]

والضرب الثاني: المتحرك، وينقسم إلى قسمين:

متحرّك قبله متحرّك.

ومتحرّك قبله ساكن.

أمّا المتحركُ المتحركُ ما قبله فاختلفوا في تخفيف الهمزة منه في سبعة أحوال:

الأول: أن تكون مفتوحة مضموم ما قبلها،[٥] فإن كانت ‹فاء› من الفعل، فاتفق أبو جعفر، وورش؛ على إبدالها واواً نحو ﴿يؤدّه﴾[٦] و﴿يؤاخذ﴾[٧] و﴿يؤلّف﴾[٨] و﴿مؤجّلاً﴾[٩] و﴿مؤذّن﴾[١٠] و﴿المؤلّفة﴾[١١].

واختلف عن ابن وردان في حرف واحد من ذلك وهو ﴿يؤيّد بنصره﴾ في ‹آل عمران›[١٢]، فروى ابن شبيب من طريق ابن العلاّف وغيره، وابنُ هارون من طريق

---

(١) انظر: السبعة: ٤١١-٤١٢، التذكرة: ٤٢٦/٢، التيسير: ١٤٩، المستنير: ٦٦٩/٢-٦٧٠

(٢) انظر: السبعة: ٣٩٩، التيسير: ١٤٥-١٤٦، الإرشادة: ٤٢٢

(٣) انظر: التيسير: ٢٠٤

(٤) انظر: التيسير: ٢٢٣، التذكرة: ٦٢٨/٢، الكفاية الكبرى: ٦١١

(٥) كذا في (س) وفي البقية: «وقبلها مضموم»

(٦) آل عمران: (٧٥)

(٧) النحل: (٦١)

(٨) من الآية **٤٣** من سورة **النور**

(٩) آل عمران: (١٤٥)

(١٠) الأعرف: (٤٤)، و يوسف: (٧٠)

(١١) التوبة: (٦٠)

(١٢) من الآية (١٣)

الشطوي وغيره؛ كلاهما عن الفضل بن شاذان؛ تحقيق الهمزة فيه، وكذا روى الرهاوي عن أصحابه عن الفضل، وكأنه روعي[1] فيه وقوع الياء المشددة بعد الواو المبدلة، فيجتمع ثلاثة أحرف من حروف العلة، وروى سائر الرواة عنه ‹الإبدال› طردا للباب، وهي رواية ابن جماز[2].

واختلف أيضاً عن ورش في حرف واحد وهو ﴿مُؤَذِّنٌ﴾ وهو[3] في ‹الأعراف›[4] و‹يوسف›[5]؛ فروى عنه الأصبهاني تحقيق الهمزة فيه، وكأنه راعى مناسبة لفظ ﴿فَأَذَّنَ﴾ وهي مناسبة مقصودة عندهم في كثير من الحروف، وروى عنه الأزرق الإبدال على أصله[6].

وإن كانت ‹عيناً› من الفعل؛ فإن الأصبهانيّ عن ورش اختص بإبدالها في حرف واحد[7] وهو ﴿الْفُؤَادَ﴾ و﴿فؤاد﴾ وهو في ‹هود›[8] و‹سبحان›[9] و‹الفرقان›[10] و‹القصص›[11] و‹النجم›[12].

وإن كانت ‹لاماً› من الفعل؛ فإن حفصاً اختص بإبدالها في ﴿هزواً﴾ وهو في أحد عشر[13] موضعاً؛ في ‹البقرة› موضعان ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾[14] ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ

---

(١) في (س) وكذا المطبوع: «راعى» وهو تحريف

(٢) انظر: التيسير: ٣٤-٣٥، المستنير: ٣٧٢/١

(٣) (هو) سقطت من المطبوع.

(٤) من الآية (٤٤)

(٥) من الآية (٧٠)

(٦) انظر: المستنير: ٣٧١/١

(٧) (واحد) سقط من المطبوع.

(٨) من الآية (١٢٠) ﴿فؤادك﴾

(٩) من الآية (٣٦) ﴿الفؤاد﴾

(١٠) من الآية (٣٢) ﴿فؤادك﴾

(١١) من الآية (١٠) ﴿فؤاد﴾

(١٢) من الآية (١١) ﴿الفؤاد﴾

(١٣) «أحد»: من (ز) و(ك)، وهو الصواب، وفي بقية النسخ وكذا المطبوع: في عشرة مواضع، وهو خطأ.

(١٤) من الآية (٦٧)

﴿هُزُوًا﴾[1] وفي ‹المائدة› موضعان ﴿لاَ تَتَخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا﴾[2] و﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلاَةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا﴾[3]، وفي ‹الكهف› موضعان ﴿وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَا أُنْذِرُوا هُزُوًا﴾[4]/ ﴿وَرُسُلِي هُزُوًا﴾[5] وفي ‹الأنبياء› ﴿إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلاَّ هُزُوًا﴾[6] وكذا في ‹الفرقان›[7] وفي ‹لقمان› ﴿وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا[8]﴾[9] وموضعان في ‹الجاثية› ﴿اتَّخَذَهَا هُزُوًا﴾[10] و﴿اتَّخَذْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا﴾[11] وفي ﴿كُفُوًا﴾[12] وهو في ‹الإخلاص›[13].

٣٩٦/١

الثاني: أن تكون مفتوحة وقبلها مكسور؛ فإن أبا جعفر يبدلها ياء في ﴿رِئَاءَ النَّاسِ﴾ وهو في ‹البقرة›[14] و‹النساء›[15] و‹الأنفال›[16]، وفي ﴿خَاسِئًا﴾ في ‹الملك›[17]، وفي ﴿نَاشِئَةَ اللَّيْلِ﴾ في ‹المزمل›[18]، وفي ﴿شَانِئَكَ﴾ وهو في ‹الكوثر›[19] وفي ﴿اسْتُهْزِئَ﴾ وهو

---

(1) من الآية (٢٣١)

(2) من الآية (٥٧)

(3) من الآية (٥٨)

(4) من الآية (٥٦)

(5) من الآية (١٠٦)، وكتب في المطبوع (واتخذوا آياتي) في الآيتين وليس كذلك في المخطوطات.

(6) من الآية (٣٦)

(7) من الآية (٤١)

(8) من الآية (٦)

(9) كذا في (ك) وهو الصواب، واختلفت النسخ الأخرى حيث فيها: وفي لقمان: ﴿اتخذها هزواً﴾ و﴿اتخذها هزواً﴾ في الجاثية، وفي ﴿كفواً﴾... إلا أن (ز) فيها: (موضعان في الجاثية)

(10) من الآية (٩)

(11) من الآية (٣٥)

(12) من الآية (٤)

(13) انظر: السبعة: ١٥٨-١٦٠، التيسير: ٧٤

(14) من الآية (٢٦٤)

(15) من الآية (٣٨)

(16) من الآية (٤٧)

(17) من الآية (٤)

(18) من الآية (٦)

(19) من الآية (٣)

في ‹الأنعـــام›[1] و‹الرعـــد›[2] و‹الأنبيـــاء›[3]، وفي ﴿قُــرِئَ﴾ وهـــو في ‹الأعـــراف›[4] و‹الانشقاق›[5]، وفي ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ وهو في ‹النحل›[6] و‹العنكبوت›[7]، وفي ﴿لَيُبَطِّئَنَّ﴾ وهو في ‹النساء›[8]، وفي ﴿مُلِئَتْ﴾ وهـــو في ‹الجـــن›[9]، وكـــذا يبدلهـــا في ﴿خَاطِئَـــةٍ﴾[10] و﴿بِالْخَاطِئَةِ﴾[11] و﴿مِائَة﴾ و﴿فِئَة﴾ وتثنيتهما[12].

وانفرد الشطوي عن ابن هارون في رواية ابن وردان؛ بتحقيق الهمزة في هذه الأربعـة، وكذلك ابن العلاف عن زيد عن ابن شبيب، فخالف سائر الـــرواة عـــن زيـــد وعـــن أصحابه[13].

واختلف عن أبي جعفر في ﴿مَوْطِئاً﴾ فقطع له بالإبدال الحافظ أبو العلاء من رواية ابن وردان، وكذلك الهذلي من روايتي ابن وردان وابن جماز جميعاً، و لم يذكر فيها همزاً[14] إلا من طريق النهرواني عن أصحابه عن ابن وردان، و لم يذكر فيها أبو العز[15] ولا ابن ســوار

---

(1) من الآية (١٠)

(2) من الآية (٣٢)

(3) من الآية (٤١)

(4) من الآية (٢٠٤)

(5) من الآية (٢١)

(6) من الآية (٤١)

(7) من الآية (٥٨)

(8) من الآية (٧٢)

(9) من الآية (٨)

(10) من الآية (١٦)

(11) من الآية (٩)

(12) «مئة» تثنيتها في (٦٥) و(٦٦) من ‹الأنفال›، و«فئة» تثنيتها في (١٣) من ‹آل عمران›.

(13) انظر: المستنير: ٣٧٤/١-٣٧٥

(14) في المطبوع: (همزة) وهو تحريف.

(15) في (س) «أبو العلاء» وهو خطأ

من الروايتين جميعاً إبدالاً، والوجهان صحيحان بهما قرأت، وبهما آخذ[1] والله أعلم.

ووافقه الأصبهاني عن ورش في ‹خاسئاً›، و‹ناشئة›، و‹ملئت›، وزاد فأبدل ﴿فبـــأيّ﴾ حيث وقع منسوقاً بالفاء نحو ﴿فَبِأَيِّ آلاَءِ رَبِّكَ﴾[2].

واختلف عنه فيما تجرّد عن الفاء نحو ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾[3] ﴿بِأَيِّيكُمْ الْمَفْتُـــونُ﴾[4] فروى الحمّامي من جميع طرقه عن هبة الله، والمطوعي؛ كلاهما عنه إبدال الهمزة فيها، وبـه قطع في "الكامل" و"التجريد"، وذكر صاحب "المبهج" أنه قرأ له بالوجهين في ﴿بِـــأَيِّيكُمْ الْمَفْتُونُ﴾ على شيخه الشريف، وروى التحقيق سائر الرواة عـــن هبـــة الله عنـــه، والله أعلم[5].

وانفرد أبو العلاء الحافظ عن النهرواني بالإبدال في ﴿شانئك﴾[6].

وانفرد الهذلي في "الكامل" بالإبدل في ﴿لنبوئنّهم﴾[7]./ ٣٩٧/١

وانفرد ابن مهران عن الأصبهاني فلم يذكر له إبدالا في هذا الحال فخـــالف ســـائر الناس[8]. والله أعلم

واختص[9] الأزرق عن ورش بإبدال الهمزة ياء في ﴿لِئَلاَّ﴾ وهي[10] في ‹البقـــرة›[11]

---

(1) انظر: غاية الاختصار: ٢١٢/١

(2) من (٥٥) النجم.

(3) لقمان: (٣٤)

(4) القلم: (٦)

(5) انظر: الكامل: ق٢٢٤، التجريد: ق ، المبهج: ١٩٠/١، المستنير: ٣٧٥/١

(6) انظر: غاية الاختصار: ٢١٣/١

(7) الكامل: ق:٢٢٤، وهي انفرادة لا يقرأ بها لورش.

(8) انظر: الغاية: ١٥٧

(9) قوله: اختص الأزرق... فيه نظر؛ فقد صرح ابن مهران أن أبا جعفر -وهو في رواية ابن وردان مـــن طـــرق النشر- يترك همز ﴿لئلا﴾ حيث إن الهاشمي عن ابن جماز عن أبي جعفر -وهو من طرق النشر- يقـــرأ بحيـــال الهمزة، أي التسهيل. وقال في "المبسوط": أبو جعفر ترك الهمز من قوله... و﴿لئلا﴾ في كل القـــرآن اهـــ. انظر: الغاية: ١٥٤-١٥٥، المبسوط: ١٠٥-١٠٦، المصباح: ١٢٠٢/٣

(10) (هي) سقطت من المطبوع.

(11) من الآية (١٥٠)

و‹النساء›[1] و‹الحديد›[2].

الثالث: أن تكون مضمومة بعد كسر، وبعدها واو، فإن أبا جعفر يحذف الهمزة ويضم ما قبلها من أجل الواو، نحو ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾[3] ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾[4] و﴿مُتَّكِئُونَ﴾[5] و﴿مَالِئُونَ﴾[6] و﴿لِيُوَاطِئُوا﴾[7] و﴿يُطْفِئُوا﴾[8] و﴿قُلِ اسْتَهْزِئُوا﴾[9] وما أتى من ذلك. ووافقه نافع على ﴿الصَّابِئُونَ﴾ وهو في ‹المائدة›[10].

واختلف عن ابن وردان في حرف واحد وهو ﴿الْمُنشِئُونَ﴾[11] فرواه عنه بالهمز ابن العلاف عن أصحابه، والنهرواني من طريقي "الإرشاد" و"غاية "أبي العلاء، والحنبلي من طريق "الكفاية"، وبه قطع له الأهوازي[12]، وبذلك قطع أبو العزّ في "الإرشاد" من غير طريق هبة الله، وهو بخلاف ما قال في "الكفاية". وبالحذف قطع ابن مهران والهذلي وغيرهما.

ونصّ له على الخلاف أبو طاهر ابن سوار، والوجهان عنه صحيحان، و لم يختلف عن

---

(1) من الآية (١٦٥)

(2) من الآية (٢٩)

(3) البقرة: (١٤)

(4) المائدة: (٦٩)

(5) يس: (٥٦)

(6) الواقعة: (٥٣)

(7) التوبة: (٣٧)

(8) التوبة: (٣٢)

(9) التوبة: (٦٤)

(10) انظر: الكفاية الكبرى: ١٨١

(11) الواقعة: (٧٢)

(12) قوله: (قطع له الأهوازي) ليس من "الموجز" لأنه في القراءات السبع ولا في "الوجيز" لأنه في الثمان، بزيادة يعقوب، ولا أعلم أن له كتاباً ذكر فيه قراءة أبي جعفر؛ فيظهر للبحث أن المؤلّف ذكر مذهبه حكاية نقلاً عن أبي العز، والله أعلم. انظر: الإرشاد: ١٧١، الكفاية الكبرى: ١٨١

ابن جمّاز في حذفه[1].

وقد خصَّ بعض أصحابنا الألفاظ المتقدّمة، و لم يذكر ‹أنبئوني›، و‹نبئوني›[2]، و‹أتنبئون›[3]، و‹يتكئون›، و‹يستنبئونك› وظاهر كلام أبي العزّ والهذلي العموم؛ على أن الأهوازي وغيره نصّ عليها[4]، ولا يظهر فرق سوى الرواية[5]، والله أعلم.

الرابع: أن تكون مضمومة بعد فتح، فإن أبا جعفر يحذفها[6] في ﴿وَلاَ يَطَئُونَ﴾[7] و﴿لَمْ تَطَئُوهَا﴾[8] و﴿أَنْ تَطَئُوهُمْ﴾[9].

وانفرد الحنبليّ بتسهيلها ‹بين بين› في ﴿رَءُوفٌ﴾[10] حيث وقع[11].

وانفرد الهذلي عن أبي جعفر بتسهيل ﴿تَبَوَّءُوا الدَّارَ﴾[12] كذلك، وهي رواية الأهوازي عن ابن وردان[13].

الخامس: أن تكون مكسورة بعد كسر، وبعدها ياء، فإن أبا جعفر يحذف الهمزة في

---

(1) انظر: الإرشاد: ١٧١، غاية الاختصار: ٢١٦/١، الكفاية الكبرى: ١٨١، الغاية: ١٥٥، الكامل: ق٢٢٤، المستنير: ٣٧٣/١

(2) في المطبوع: (أنبيوني) وهي مكررة.

(3) (أتنبئون) سقط من المطبوع

(4) في (س): «عليه»

(5) انظر: الجامع لابن فارس: ٧١

(6) انظر: المستنير: ٣٧٣/١

(7) التوبة: (١٢٠)

(8) الأحزاب: (٢٧)

(9) الفتح: (٢٥)، وكتب في المطبوع (إن) بكسر الهمزة وهو خطأ.

(10) البقرة: (١٤٣) و(٢٠٧)

(11) انظر: الإرشاد: ١٧٢

(12) من الآية (٩) من سورة الحشر

(13) الإرشاد: ١٧٢، الكامل: ق: ٢٢٤

﴿مُتَّكِئِينَ﴾[1]﴿وَالصَّابِئِينَ﴾[2]و﴿الْخَاطِئِينَ﴾[3]و﴿خَاطِئِينَ﴾[4]و﴿الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾[5] حيث وقعت. وافقه نافع في ﴿وَالصَّابِئِينَ﴾ وهو في ‹البقرة›[6] و‹الحج›[7].

وانفرد الهذلي عن النهرواني عن ابن وردان؛ بحذفها في ﴿خَاسِئِينَ﴾[8] أيضاً[9].

السادس: أن تكون الهمزة مفتوحة بعد فتح؛ فاتفق نافع، وأبو جعفر؛ على تسهيلها ‹بين بين› في ﴿رأيت﴾ إذا وقع بعد همزة الاستفهام، نحو ﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾[10] و﴿أَرَأَيْتُمْ﴾[11] و﴿أَرَأَيْتَ﴾[12] و﴿أَفَرَأَيْتُمْ﴾[13] حيث وقع.

٣٩٨/١ واختلف عن الأزرق / عن ورش، في كيفية تسهيلها؛ فروى عنه بعضهم[14] إبدالها ألفاً خالصة، وإذا أبدلها مدّ لالتقاء الساكنين مدّاً مشبعاً، على ما تقرّر في باب ‹المدّ›، وهو أحد الوجهين في "التبصرة" و"الشاطبية" و"الإعلان"، وعند الداني في غير "التيسير". وقال في كتابه " التنبيه"[15]

---

(١) الإنسان: (١٣)

(٢) البقرة: (٦٢)

(٣) يوسف: (٢٩)

(٤) يوسف: (٩٧)

(٥) الحجر: (٩٥)

(٦) البقرة: (٦٢)

(٧) الحج: (١٧)، انظر: السبعة: ١٥٨، الغاية: ١٥٥، التيسير: ٧٤، الإرشاد: ٢٢٣

(٨) البقرة: (٦٥)

(٩) انظر: الكامل: ق٢٢٤

(١٠) الأنعام: (٤٠)

(١١) القصص: (٧١)

(١٢) الماعون: (١)

(١٣) النجم: (١٩)

(١٤) هو مذهب بعض المصريين. انظر: تقريب النشر: ٣٢

(١٥) قوله: وقال في كتابه "التنبيه"...يفهم منه أن القائل هو الداني رحمه الله، وهو ليس كذلك، وهو وَهْمٌ منه رحمه الله من جهات:

أ- لا يعرف للداني كتاب بعنوان "التنبيه" غير رسالته في الردّ على المهدوي "التنبيه........" وقطعاً ليست هي ==

إنه قرأ بالوجهين له[1].

وقال مكّي: وقد قيل عن ورش إنه يبدلها ألفاً، وهو أحرى[2] في الرواية؛ لأن النقل والمشافهة إنما هو بالمدّ عنه، وتمكين المدّ إنما يكون مع البدل، وجعلُها ‹بين بين› أقيس على أصول العربية[3].

قال: وحَسَّن[4] جواز البدل في الهمزة وبعدها ساكن؛ أنّ الأول حرف مدّ ولين، فالمدُّ الذي يحدث مع السكون، يقوم مقام حركة يتوصل بها إلى النطق بالساكن. انتهى[5].

وقال بعضهم: إنه غلط عليه[6].

قال أبو عبد الله الفاسي[7]: ليس غلطاً عليه؛ بل هي رواية صحيحة عنه، فإن أبا عبيد القاسم بن سلاّم رحمه الله روى أن أبا جعفر ونافعاً، وغيرهما من أهل المدّينة؛ يسقطون الهمزة؛ غير أنهم يدعون الألف خَلَفاً منها، فهذا يشهد للبدل،[8] وهو مسموع من العرب،

==

المرادة هنا إذ ليست مظنة ذلك.

ب- إن الداني نصَّ في جامع البيان (٢/ق٥٢) على وجه التسهيل كما في التيسير ص١٠٢ وجعل المدّ للأصبهاني.

ج- إن المؤلف -والله أعلم- اعتمدّ في هذه المعلومة على المالقي الذي ذكر أن "التنبيه" هو لمكي، وفيه تصريحه بأنه قرأ بالوجهين. وانظر ما تقدم في ‹الدراسة› ص: ٢٤٢

(١) (له): سقطت من المطبوع

(٢) في (ك) بالجيم وتصحفت تصحيفاً قبيحاً في التبصرة.

(٣) النص بحروفه في الدر النثير: ٢٣١/٤. وانظر: التبصرة: ٤٩٣

(٤) كذا ضبطت الكلمة في (ز) و(س)

(٥) النص من الكشف: ٤٣١/١ وفيه (يحذف) بالفاء بدل (يحث) بالثاء وفيه (الساكن الثاني)

(٦) الضمير في (عليه) يعود على ‹نافع› كما بيّن ‹السّمين› وقال: وسبب ذلك أنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين، فإن الياء بعدها ساكنة. اهـ انظر: الدر المصون: ٦١٥/٤

(٧) وفي المطبوع: (الفارسي) وهو تحريف.

(٨) قال السّمين: هذه العبارة تشعر أن هذه الألف ليست بدلاً عن الهمزة، بل جيء بها عوضاً عن الهمزة الساقطة.اهـ الدر المصون: ٦١٦/٤

حكاه قطرب وغيره[1].

قلت: والبدل في هذا[2] قياس البدل في ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ﴾ وبابه، إلاّ أن ‹بين بين› في هــذا أكثر وأشهر، وعليه الجمهور،[3] والله أعلم.

وقرأ الكسائي بحذف الهمزة في ذلك كلّه، وقرأ الباقون بالهمز[4].

واختصّ الأصبهاني عن ورش، بتسهيل الهمزة الثانية إذا وقعت بعد همزة الاستفهام في ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ﴾[5] وفي ﴿أفأمن﴾ وهو﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى﴾[6] ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾[7] ﴿أَفَأَمِنُوا أَنْ تَأْتِيَهُمْ﴾[8] ﴿أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا﴾[9] ﴿أَفَأَمِنتُمْ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ﴾[10] ولا سادس لها[11]. وكذا[12] سهّلها في ﴿أَفَأَنْتَ﴾[13] و﴿أَفَأَنْتُمْ﴾[14].

وكذلك سهّل الثانية من ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ ووقعت في ‹الأعراف›[15] و‹هود›[16] و‹السجدة›[17] و‹ص›[18].

---

(1) اللآلي الفريدة: ٢/ق٤٩/أ، وانظر: الدر المصون: ٤/٦١٥-٦١٦

(2) (هذا) سقطت من المطبوع

(3) انظر: الكشف: ١/٤٣١

(4) انظر: السبعة: ٢٥٧، التيسير: ١٠٢

(5) الإسراء: (٤٠)

(6) الأعراف: (٩٧)

(7) الأعراف: (٩٩)

(8) يوسف: (١٠٧)

(9) النحل: (٤٥)

(10) الإسراء: (٦٨)

(11) انظر: المستنير: ١/٣٧٦

(12) في المطبوع: (لذا) باللام، وهو تحريف.

(13) الزخرف: (٤٠)

(14) الأنبياء: (٥٠)

(15) من الآية: (١٨)

(16) من الآية: (١١٩)

(17) من الآية: (١٣)

(18) من الآية: (٨٥)، وانظر: المستنير: ١/٣٧٦، غاية الاختصار: ١/٢١٤

وكذلك الهمزة[1] من ﴿كأنَّ﴾ كيف أتت؛ مشدّدة أم مخفّفة، نحو ﴿كَأَنَّهُمْ﴾[2] و﴿كَأَنَّكَ﴾[3] و﴿كَأَنَّمَا﴾[4] و﴿كَأَنَّهُ﴾[5] و﴿كَأَنَّهُنَّ﴾[6] و﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ﴾[7] و﴿وَيْكَأَنَّهُ﴾[8] و﴿كَأَنْ لَمْ تَكُنْ﴾[9] و﴿كَأَنْ لَمْ تَغْنَ﴾[10] و﴿كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُوا﴾[11]

وكذلك الهمزة من ﴿تَأَذَّنَ﴾[12] في ‹الأعراف›[13] خاصة[14].

وكذلك الهمزة من: ﴿وَاطْمَأَنُّوا بِهَا﴾ في ‹يونس›[15] و﴿اطْمَأَنَّ بِهِ﴾ في ‹الحج›[16].

وكذلك الهمزة من (رأى) في ستة مواضع ﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ و﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ في ‹يوسف›[17] / و﴿رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾[18] و﴿رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً﴾ في ‹النمل›[19]، و﴿رَآهَا تَهْتَزُّ﴾ في ‹القصص›[20] خاصة، و﴿رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ﴾ ٣٩٩/١

---

(١) في المطبوع: (الهمزتين) وهو خطأ وتحريف.

(٢) المنافقون: (٤)

(٣) الأعراف: (١٨٧)

(٤) الأنعام: (١٢٥)

(٥) النمل: (٤٢)

(٦) الصافات: (٤٩)

(٧) ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ﴾ سقطت من المطبوع، وهي من القصص: (٨٢)

(٨) القصص: (٨٢)

(٩) النساء: (٧٣)، والياء رواية ورش

(١٠) يونس: (٢٤)

(١١) يونس: (٤٥)

(١٢) في المطبوع: ﴿فأذن﴾ بالفاء وهو تحريف

(١٣) من الآية: (١٦٧)

(١٤) انظر: غاية الاختصار: ٢١٤/١

(١٥) من الآية: (٧)

(١٦) من الآية: (١١)

(١٧) كلاهما من الآية: (٤)

(١٨)من الآية: (٤٠)

(١٩)من الآية: (٤٤)

(٢٠) من الآية (٣١)

في ‹المنافقين›[1].

واختلف عنه في ﴿تَأَذَّنَ﴾ في ‹إبراهيم›[2] فروى صاحب "المستنير" وصاحب "التجريد" وغيرهما تحقيق الهمزة فيه[3]، وروى الهذلي، والحافظ أبو العلاء وغيرهما تسهيلها،[4] واختلف على أبي العزّ في "الكفاية"، ففي بعض النسخ عنه ‹التحقيق›، وفي بعضها ‹التسهيل›،[5] ونَصَّ على الوجهين جميعاً أبو محمدّ في "المبهج"[6].

وانفرد النهرواني فيما حكاه ابن سوار، وأبو العزّ، والحافظ أبو العلاء والجماعة عنه بالتحقيق في ﴿اطْمَأَنَّ بِهِ﴾ في ‹الحج›[7].

وانفرد فيما حكاه أبو العز، وابن سوار؛ بالتحقيق في ﴿رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ﴾ في ‹النمل› و﴿رَآهَا تَهْتَزُّ﴾ في ‹القصص› و﴿رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ﴾ في ‹المنافقين›[8].

وانفرد السبط في "المبهج" بالوجهين في هذه الثلاثة، وفي ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي﴾ في ‹يوسف› و﴿رَآهُ مُسْتَقِرًّا﴾[9].

وانفرد الهذلي عنه بإطلاق تسهيل ﴿رَأَتْه﴾و﴿رَآهَا﴾ وما يشبهه فلم يخص شيئاً، ومقتضى ذلك تسهيل ﴿رَأَيْتُ﴾ و﴿رَآهُ﴾ وما جاء من ذلك، وهو خلاف ما رواه سائر الناس من الطرق المذكورة[10]، نعم أطلق ذلك كذلك نصّاً الحافظ أبو عمرو الداني في

---

(1) من الآية (٤)، وانظر: المستنير: ٣٧٦/١-٣٧٧، غاية الاختصار: ٢١٥/١

(2) إبراهيم: (٧)

(3) المستنير: ٣٧٦/١ حيث لم يذكرها ضمن ما يسهّل له، وانظر: التجريد: ق:٨/أ

(4) الكامل: ق٢٢٤

(5) ذكر في النسخة المحقّقة التسهيل في موضع الأعراف، وسكت عن موضع (إبراهيم) فيكون مذهبه التحقيق. والله أعلم، انظر: الكفاية: ١٧٧-١٧٨

(6) انظر: المبهج: ١٩١/١

(7) انظر: المستنير: ٣٧٧/١، الإرشاد:١٧٤، الكفاية الكبرى: ١٧٨، غاية الاختصار: ٢١٥/١

(8) انظر: الكفاية الكبرى: ١٧٨، و لم يذكر أبو العزّ في "الإرشاد" المطبوع شيئا، المستنير: ٣٧٧/١

(9) المبهج: ١٩١/١-١٩٢

(10) انظر: الكامل: ق: ١١٢/أ

"جامعه" ولكنه من طريق إبراهيم بن عبد العزيز الفارسي عنه؛ وليس من طرقنا [١].

وانفرد الهذلي عن أبي جعفر من روايتيه؛ بتسهيل ﴿تَـأَخَّرَ﴾ وهو في ‹البقرة›[٢] و‹الفتح›[٣]، و﴿يَتَأَخَّرَ﴾ في ‹المدثر›[٤] فخالف سائر الناس في ذلك[٥].

وانفرد الحنبلي عن هبة الله في رواية ابن وردان؛ بتسهيل ﴿تَأَذَّنَ﴾ في الموضعين[٦].

واختلف عن البزي في تسهيل الهمزة من ﴿لَأَعْنَتَكُمْ﴾ في ‹البقرة›[٧] فروى الجمهور عن أبي ربيعة عنه التسهيل، وبه قرأ الداني من طريقه،[٨] وروى صاحب "التجريد" عنه ‹التحقيق› من قراءته على الفارسي[٩]، وبه قرأ الداني من طريق ابن الحباب عنه، ولم يذكر ابن مهران عن أبي ربيعة سواه، والوجهان صحيحان عن البزي.

واختص أبو جعفر بحذف الهمزة في ﴿مُتَّكَأً﴾ في ‹يوسف›[١٠] فيصير مثل: «متقى»[١١].

السابع: أن تكون مكسورة بعد فتح، فانفرد الحنبلي عن هبة الله بتسهيل الهمزة في ‹تطمئن›، و‹يئس›[١٢] حيث وقع، ولم يروه غيره[١٣].

---

(١) انظر: جامع البيان: ٢/ق٥١/أ

(٢) من الآية (٢٠٣)

(٣) من الآية (٢)

(٤) من الآية (٣٧)

(٥) الكامل: ق١١٢/أ

(٦) انظر: الإرشاد: ١٧٤، الكفاية الكبرى: ١٧٨

(٧) من الآية (٢٢٠)

(٨) في المطبوع (طريقيه) وهو خطأ كما سيأتي بعد قليل.

(٩) هذا يخالف ما في "التجريد" ق:٢٣/أ، حيث فيه: روى الفارسي في روايته عن البزي عن ابن كثير ﴿لأعنتكم﴾ بتسهيل الهمزة، وقرأ بتحقيقها من بقي، اهـ

(١٠) من الآية (٣١)

(١١) انظر: الكفاية الكبرى: ١٧٨، المستنير: ٣٧٧/١

(١٢) في المطبوع: (بيس) وهو خطأ

(١٣) انظر: الإرشاد: ١٧٤

وأمّا المتحرك / الساكن ما قبله: فلا يخلو الساكن من أن يكون ألفاً، أو ياء، أو زايـاً؛ ١/٤٠٠
فإن كان ألفاً؛ فقد اختلفوا في ﴿إسرائل﴾ و﴿كأيّن﴾ في قـــراءة المـدّ،[١] و﴿هـاأنتم﴾ ﴿وَاللاَّئِي﴾.

وانفرد الحنبلي عن هبة الله عن أصحابه، عن ابن وردان؛ بتسهيل الهمزة بعد الألـــف من ﴿كهيئة الطائر﴾ ﴿فيكون طائرا﴾ من موضعي ‹آل عمران›[٢] و‹المائدة›[٣] خاصّـــة، وسائر الرواة عن أبي جعفر على التحقيق فيها وفي جميع القرآن[٤]، والله أعلم.

وأمّا ﴿إسرايل﴾ و﴿كأيّن﴾ حيث وقعا، فسهَّل الهمزة فيهما أبو جعفـــر، وحقّقـها الباقون،[٥] وسيأتي الخلاف في ﴿كأيِّن﴾ في موضعه من ‹آل عمران›[٦].

وانفرد الهذلي عن ابن جماز بتحقيق الهمزة في ﴿كأيِّن﴾ فخالف سائر الناس عنــه[٧]، والله أعلم.

وانفرد أبو علي العطار عن النهرواني عن الأصبهاني؛ بتســهيل الهمــزة في موضـع ‹العنكبوت›، مع إدخال الألف قبلها، كأبي جعفر سواء، وقد خالف في ذلك سائر الـرواة عن النهرواني وعن الأصبهاني، والله أعلم[٨].

وأمّا ﴿هـأنتم﴾ وهي[٩] في موضعي ‹آل عمران› وفي ‹النساء› و‹القتال›؛ فاختلفوا في تحقيق الهمزة فيها، وفي تسهيلها، وفي إبدالها، وفي حذف الألف منها:

---

(١) وهي قراءة ابن كثير. انظر: التيسير: ٩٠، ومن مواضعه (٤٦) آل عمران

(٢) آل عمران: (٤٩)

(٣) المائدة: (١١٠)

(٤) انظر: الإرشاد: ٢٦٣، الكفاية الكبرى: ٢٨٥

(٥) الإرشاد: ٢٢٠، المستنير: ٤٥٢/١

(٦) قال المؤلّف: واختلفوا في ﴿كأين﴾ حيث وقع، فقرأ ابن كثير وأبو جعفر، بألف ممدودة بعد الكاف، وبعدهـا همزة مكسورة، وقرأ الباقون بهمزة مفتوحة بعد الكاف وبعدها ياء مكسورة مشدّدة. اهـ النشر: ٢٤٢/٢

(٧) انظر: الكامل: ق:٢٣١

(٨) المستنير: ٥٠٥/٢

(٩) (هي) سقطت من المطبوع

فقرأ نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر؛ بتسهيل الهمزة ‹بين بين›، واختلف عن ورش من طريقيه، فورد عن الأزرق ثلاثة أوجه:

الأول: حذف الألف، فيأتي بهمزة مسهّلة بعد الهاء مثل ﴿هَعَنْتُم﴾[1]، وهو الذي لم يذكر في "التيسير" غيره، وهو أحد الوجهين في "الشاطبية" و"الإعلان"[2].

الثاني: إبدال الهمزة ألفاً محضة، فتجتمع مع النون وهي ساكنة، فيمدّ لالتقاء الساكنين، وهذا الوجه هو الذي في "الهادي" و"الهداية" وهو الوجه الثاني في "الشاطبية" و"الإعلان".

الثالث: إثبات الألف؛ كقراءة أبي عمرو، وأبي جعفر، وقالون؛ إلا أنه يمد مشبعا على أصله، وهو الذي في "التبصرة" و"الكافي" و"العنوان"[3] و"التجريد" و"التلخيص" و"التذكرة" وعليه جمهور المصريين والمغاربة[4].

وورد عن الأصبهاني وجهان:

أحدهما: حذف الألف؛ كالوجه الأول عن الأزرق، وهو طريق المطوعي عنه، وطريق الحمامي من جمهور طرقه عن هبة الله عنه[5].

١/٤٠١ والثاني: إثباتها كقالون ومن معه؛ وهو الذي رواه النهرواني من طرقه عن / هبة الله، وكذا روى صاحب "التجريد" عن الفارسي عن الحمامي عنه، وكذلك ابن مهران وغيره عن هبة الله أيضاً، والوجهان صحيحان، والله أعلم.

وقرأ الباقون؛ بتحقيق الهمزة بعد الألف، وهم: ابن كثير، وابن عامر، والكوفيون ويعقوب[6].

---

(١) هذه الكلمة لم أجد لها أي معنى فيما رجعت إليه من كتب اللغة، مع تنصيص أهلها على أن حروف الحلق لا تتوالى، أما القراء فقد ذكروها وعبروا بها، منهم ابن مجاهد وأبو العز وغيرهم.

انظر: السبعة: ٢٠٧، الإرشاد: ٢٦٥، التلخيص: ٢٣٣

(٢) انظر: التيسير: ٨٨-٨٩

(٣) سقطت من (ز)

(٤) انظر: التبصرة: ٤٦٠، التلخيص: ٢٣٣، التذكرة: ٢/٢٨٩

(٥) انظر: التلخيص: ٢٣٣، المستنير: ٢/٤٩٩

(٦) انظر: الغاية: ٢١٢-٢١٣، المستنير: ٢/٤٩٩

وانفرد أبو الحسن ابن غلبون ومن تبعه، بتسهيل الهمزة عن رويس، فخالفوا سائر الناس، وهو وهم، والله أعلم[1].

واختلف عن قنبل: فروى عنه ابن مجاهد، حذف الألف، فتصير مثل ﴿سألتم﴾ وهو كالوجه الأول عن ورش، إلا أنه بالتحقيق،[2] وكذا روى نظيف،[3] وابن ثوبان[4] وابن عبد الرزاق وابن الصباح كلهم عن قنبل، ووافق قنبلا على ذلك عن القواس أحمد بن يزيد الحلواني، وهو الذي لم يذكر في "التذكرة" و"العنوان" و"الهداية" و"الهادي" و"الكافي" و"التلخيص" و"التبصرة" و"الإرشاد" عن قنبل سواه[5].

وروى عنه ابن شنبوذ إثباتها كرواية البزي، وكذا روى الزينبي، وابن بقرة، وأبو ربيعة، وإسحاق الخزاعي، وصهر[6] الأمير،[7] واليقطيني[8]، والبلخي[9]، وغيرهم عن قنبل، ورواه بكار عن ابن مجاهد.

ولم يذكر ابن مهران غيره، وذكر عن أبي بكر الزينبي أنه رد الحذف، وقال: إنه قرأ على قنبل بمد تام، وكذا قرأ على غيره من أصحاب القواس، وأصحاب البزي، وابن فليح.

---

(1) انظر: التذكرة: ٢/٢٨٩

(2) انظر: السبعة: ٢٠٧

(3) ابن عبد الله، أبو الحسن، الحلبي، من كبار القراء، ذكر الذهبي أن قراءته على قنبل وهماً، بينما جعلها المؤلف محتملة، قرأ على عبد الصمدّ العينوني، وقرأ عليه عبد المنعم بن غلبون.
انظر: غاية النهاية: ٢/٣٤١-٣٤٢، المعرفة: ٢/٥٩٥

(4) هذا الصواب؛ بالمثلّثة بعدها واو، بعده موحّدة من أسفل، وتصحف في المطبوع إلى (بويان) بالموحدة والمثناة التحتية بعد الواو. وتقدمت ترجمته. وانظر: غاية النهاية: ١/٦٣ و٢/١٦٦

(5) انظر: التذكرة: ٢/٢٨٩، التلخيص: ٢٣٣، التبصرة: ٤٦، الإرشاد: ٢٦٥

(6) في (ز): «صمير» وهو تحريف،

(7) ويقال: صهر أميره، وهو العباس بن الفضل، سبقت ترجمته ص: ٣٨٠

(8) محمدّ بن أحمد أبو بكر، أخذ القراءة عرضاً عن قنبل والتمار، روى القراءة عنه نظيف وغيره.
انظر: غاية النهاية: ٢/٨٧-٨٨

(9) عبد الله بن أحمد بن إبراهيم يعرف بـ(دلبه) مقرئ متصدر، صدوق أخذ القراءة عرضاً عن قنبل وغيره، روى عنه الشذائي وغيره، توفي سنة ٣١٨ هـ. انظر: غاية النهاية: ١/٤٠٣-٤٠٤

ووهَّم[1] ابنَ مجاهد في رواية الحذف، وقال: أجمعوا على أن هذا لا يجوز ولا يصح في كلام العرب، قال: ولو جاز في ‹ها أنتم›، ‹هأنتم› مثل ‹هعنتم› لجاز في ‹هاذا› ‹هَـذَا› فيصير حرفاً بمعنى آخر[2].

قلت: وفيما قاله من ذلك نظر، وحذفُ الألف في ﴿هانتم﴾ فقد صحَّ من رواية ورش كما ذكرنا، ومن رواية من ذكرنا عن قنبل، وعن شيخه القواس، وصحَّ أيضاً عن أبي عمرو من رواية أبي حمدّون، وإبراهيم وعبد الله ابني اليزيدي؛ ثلاثتهم عن اليزيدي، ومن رواية أبي عبيد عن شجاع؛ كلاهما عن أبي عمرو، وزاد العباس بن محمدّ بن يحيى اليزيدي عن عمّه إبراهيم، قال: على معنى ﴿أأنتم﴾ فصيَّرت الهمزة هاءً، وزاد أبو حمدّون عن اليزيدي قال: قال أبو عمرو: إنما هي ﴿آنتم﴾ ممدّودة، فجعلوا مكان الهمزة هاء والعرب تفعل هذا.

وأمّا قوله: (إن هذا لا يصح في كلام العرب) فقد رواه / عن العرب أبو عمرو بن العلاء، وأبو الحسن الأخفش، وقالا: الأصل ﴿أأنتم﴾ فأبدل من همزة الاستفهام (ها) لأنها من مخرجها، واستحسن ذلك أبو جعفر النحاس، وَهُمْ حجَّة كلام العرب[3].

١/٤٠٢

وأمّا قوله: (لو جاز في ﴿هانتم﴾ مثل (هعنتم) لجاز في (هاذا) هذا؛ فكلاهما جائز مسموع من العرب، قال الشاعر:

وأتى صواحبها فقلن هَذَا الذي ** منح المودة غيرنا وجفانا

أنشده الحافظ أبو عمرو الداني وقال: يريد (أذا[4] الذي) فأبدل الهمزة هاء.[5]

قلت: وما قاله محتمل ولا يتعين بل يجوز أن الأصل (ها) في (هاذا) للتنبيه، فحذفت

---

(1) في المطبوع: (وهم) بواو واحدة وهو تحريف، ويلاحظ أن ابن مهران لم يصرح باسم ابن مجاهد بل قال: وَهِمَ فيه بعض الشيوخ. اهـ المبسوط: ١٦٤

(2) انظر: المبسوط: ١٦٤-١٦٥

(3) انظر: البحر المحيط: ٤٨٦/٢، الدر المصون: ٢٣٦/٣

(4) في المطبوع: (إذا) بكسر الهمزة، وهو تحريف.

(5) انظر: جامع البيان: ٣٢/٢ ، والبيت لجميل بثينة في ديوانه: ٢١٨

ألفها كما حذفت ألف ‹هاء› التنبيه من نحو ﴿أيّه الثقلان﴾ وقفاً.[1]

وقال الحافظ أبو عمرو الداني: هذه الكلمة من أشكل حروف الاختلاف، وأغمضها وأدقّها، وتحقيق المد والقصر اللذين ذكرهما الرواة عن الأئمة فيها؛ حال تحقيق همزتها وتسهيلها، لا يتحصل إلا بمعرفة ‹الهاء› التي في أولها، أهي ‹للتنبيه› أم ‹مبدلة› من همزة ؟ فبحسب ما يستقر عليه من ذلك في مذهب كل واحد من أئمة القراءة[2]؛ يقضى للمد والقصر بعدها[3]، ثمّ بيّن أن ‹الهاء› على مذهب أبي عمرو، وقالون، وهشام؛ يحتمل أن تكون للتنبيه، وأن تكون مبدلة من همزة، وعلى مذهب قنبل، وورش؛ لا تكون إلا مبدلة، لا غير[4].

قال: وعلى مذهب الكوفيين والبزي وابن ذكوان؛ لا تكون إلا ‹للتنبيه› فقط، فمن جعلها ‹للتنبيه› وميّز بين ‹المنفصل› و‹المتصل› في حروف المدّ؛ لم يزد في تمكين الألف، سواء أحقق الهمزة بعدها، أو سهلها، ومن جعلها ‹مبدلة›، وكان ممن يفصل بالألف، زاد في التمكين، سواء أيضا حقق الهمزة، أو لينها. انتهى[5].

وقد تبعه فيما ذكره أبو القاسم الشاطبي رحمه الله، وزاد عليه احتمال وجهي ‹الإبدال› و‹التنبيه› عن كل من القراء، وزاد أيضاً قوله:

وذو البدل الوجهان عنه مُسهِّلا[6]

وقد اختلف شراح كلامه في معناه، ولا شك، والله أعلم؛ أنه أراد بذي ‹البدل› من جعل ‹الهاء› مبدلة من همزة، والألف للفصل؛ لأن الألف على هذا الوجه قد تكون من قبيل ‹المتصل› كما تقدّم في أواخر (باب المد والقصر)[7].

---

(١) وجهوا قراءته اتباعاً لرسم المصحف، الدر المصون: ٣/٢٣٧

(٢) في المطبوع: (القراء) وهو تحريف.

(٣) جامع البيان: ٢/ق٣٢

(٤) جامع البيان: ٢/ق٣٢

(٥) النص بحروفه في التيسير: ٨٨-٨٩

(٦) الشاطبية: ٤٥

(٧) انظر ص: ١٠٣٢

١/٤٠٣

فعلى هذا القول من حقق / همزة ﴿أنتم﴾ فلا خلاف عنه في المد؛ لأنه يصير ك(السماء) و(الماء)، ومن سهل فله المد والقصر؛ من حيث كونه حرف مد قبل همز مغير، فيصير للكلام فائدة، ويكون قد تبع في ذلك ابن شريح ومن قال بقوله.

وقيل أراد بذي البدل (ورشاً)؛ لأن الهمزة في (هاأنتم) لا يبدلها ألفا إلا ورش في أحد وجهيه، يعني أن عنه المد والقصر في حال كونه مخففا بالبدل والتسهيل؛ إذا أبدل مد، وإذا سهل قصر[١]، وليس تحت هذا التأويل فائدة، وتعسفه ظاهر، والله أعلم.

وبالجملة فأكثر ما ذكر في وجهي كونها مبدلة من همزة، أو هاء تنبيه، تمحل وتعسف لا طائل تحته، ولا فائدة فيه، ولا حاجة لتقدير كونها مبدلة أو غير مبدلة، ولولا ما صح عندنا عن أبي عمرو أنه نص على إبدال الهاء من الهمزة لم نصر إليه، ولم نجعله محتملا عن أحد من أئمة القراءة؛ لأن البدل مسموع في كلمات فلا ينقاس؛ ولم يسمع ذلك في همزة الاستفهام، ولم يجئ في نحو ‹أتضرب زيدا›: ‹هتضرب زيدا›[٢].

وما أنشده على ذلك من البيت المتقدم، فيمكن أن يكون هاء تنبيه وقصرت كما تقدم، ثم يكون الفصل[٣] بين الهاء المبدلة من همزة الاستفهام وهمزة (أنتم) لا يناسب؛ لأنه إنما فصل[٤] لاستثقال اجتماع الهمزتين وقد زال هنا بإبدال الأولى هاء.

ألا ترى أنهم حذفوا الهمزة في نحو (أريقه)، والأصل (أأريقه) لاجتماع الهمزتين، فلما أبدلوها ‹هاء› لم يحذفوها؛ بل قالوا: (أهريقه)[٥] فلم يبق إلا أن يقال: أجري البدل في الفصل؛ مجرى المبدل، وفيه ما فيه.

ونحن لا نمنع احتماله، وإنما نمنع قولهم: (إن الهاء لا تكون في مذهب ورش وقنبل إلا مبدلة من همزة لا غير) لأنه قد صح عنهما إثبات الألف بينهما، وليس من مذهبهما

---

(١) هذا القول للسخاوي تلميذ الشاطبي، نسبه إليه أبو شامة. انظر: إبراز المعاني: ٢٩/٣

(٢) (زيدا) سقطت من المطبوع، والكلام بنصه في البحر المحيط: ٤٨٦/٢

(٣) في (ظ): «التوجيه يكون» وضرب على كلمة (التوجيه) في (ك)، وكله تحريف.

(٤) في المطبوع: (فصل التوجيه لاستثقال) وكلمة (التوجيه) ليست في النسخ.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٤٨٦/٢

الفصل في[1] الهمزتين المجتمعتين؛ فكيف هنا.

وكذلك نمنع احتمال الوجهين عن كلّ من القرّاء؛ فإنه: مصادم للأصول، ومخالف للأداء.

والذي يحتمل أن يقال في ذلك، إنّ قَصْدَ ذِكْره؛ أنّ ‹الهاء› لا يجوز أن تكون في مذهب ابن عامر، والكوفيين، ويعقوب، والبزيّ؛ إلا ‹للتنبيه›.

ونمنع كونها ‹مبدلة› في مذهب هشام ألبتة؛ لأنه قد / صحّ عنه في ﴿أأنذرتهم﴾ وبابه؛ الفصلُ وعدمُه، فلو كانت في (هاأنتم) كذلك لم يكن بينهما فرق، فهي عند هؤلاء من باب ‹المنفصل› بلا شك، فلا يجوز زيادة المدّ فيها عند البزي، ولا عند من روى ‹القصر› عن يعقوب، وحفص، وهشام، ويحتمل أن يكون في مذهب الباقين على الوجهين. ٤٠٤/١

وقد يقوى ‹البدل› في مذهب ورش، وقنبل، وأبي عمرو؛ لثبوت الحذف عندهم، ويضعف في مذهب قالون، وأبي جعفر؛ لعدم ذلك عنهم.

فمن كانت عنده ‹للتنبيه› وأثبت الألف و‹قصر› ‹المنفصل› لم يزد على ما في الألف من المدّ، وإن مدّه جاز له المدّ على الأصل بقدر مرتبته، والقصر اعتدّاداً[2] بالعارض من أجل تغيّر[3] الهمزة بالتسهيل.

ومن كانت عنده ‹مبدلة› وأثبت الألف، لم يزد على ما فيها من المدّ؛ سواء أقصر ‹المنفصل›[4] أو مدّه، على المختار عندنا؛ لعروض حرف المدّ كما قدّمنا، وقد يزاد على ما فيها من المدّ وتُنَزَّل في ذلك منزلة ‹المتصل› على مذهب من ألحقه به كما تقدم، والله أعلم.

وأمّا (اللائي) وهو في ‹الأحزاب› و‹المجادلة› وموضعي ‹الطلاق›: فقرأ ابن عامر والكوفيون؛ بإثبات ياء ساكنة بعد الهمزة، وقرأ الباقون بحذفها؛ وهم: نافع، وابن كثير،

---

(١) في (س): «بين» بدل (في)

(٢) في المطبوع: (إعدادا) وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: (تغيير) وهو تحريف.

(٤) في المطبوع: (المفصل) بدون النون، وهو تحريف.

وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب.

واختلف عن هؤلاء في ‹تحقيق› الهمزة، و‹تسهيلها› و‹إبدالها›، فقرأ يعقوب، وقالون، وقنبل بتحقيق الهمزة، وقرأ أبو جعفر، وورش؛ بتسهيلها ‹بين بين›.

واختلف عن أبي عمرو والبزي: فقطع لهما العراقيون قاطبة بالتسهيل كذلك، وهو الذي في "الإرشاد" و"الكفاية" و"المستنير" و"الغايتين" و"المبهج" و"التجريد" و"الروضة"[1]، وقطع لهما المغاربة قاطبة بإبدال الهمزة ياء ساكنة، وهو الذي في "التيسير" و"الهادي" و"التبصرة" و"التذكرة" و"الهداية" و"الكافي" و"تلخيص العبارات" و"العنوان" فيجتمع ساكنان، فيمد لالتقاء الساكنين[2]، قال أبو عمرو بن العلاء: هي لغة قريش[3].

والوجهان في "الشاطبية" و"الإعلان"، والوجهان صحيحان، ذكرهما الداني في "جامع البيان"، فالأول وهو ‹التسهيل› قرأ به على أبي الفتح فارس بن أحمد، في قراءة أبي عمرو، ورواية البزي، والإبدال قرأ به على/ أبي الحسن ابن غلبون، وعبد العزيز الفارسي[4]. /١

وانفرد أبو علي العطار عن النهرواني، عن هبة الله عن الأصبهاني؛ عن ورش، في ‹الأحزاب› مثل قالون، وفي ‹المجادلة› كابن عامر، وفي ‹الطلاق› كالأزرق، فخالف في ذلك سائر الرواة[5]، والله أعلم.

وإن كان الساكن قبل الهمزة ياء؛ فقد اختلفوا من ذلك في ﴿النَّسِيءُ﴾ وفي ﴿بَرِئ﴾ وجمعه، و﴿هَنِيئًا﴾ و﴿مَرِيئًا﴾ و﴿كَهَيْئَةِ﴾ و﴿يَيْأَس﴾ وما جاء من لفظه.

فأما ﴿النَّسِيء﴾ وهو في ‹التوبة›[6]؛ فقرأ أبو جعفر، وورش؛ من طريق الأزرق، بإبدال

---

(١) انظر: الإرشاد: ٤٩٩-٥٠٠، الكفاية الكبرى: ٤٩٥، المستنير: ٧٣٩/٢، الغاية: ٣٦١

(٢) انظر: التيسير: ١٧٧-١٧٨، التبصرة: ٦٣٨-٦٣٩، التذكرة: ٥٠٠/٢، الكافي: تلخيص العبارات: ١٣٧

(٣) انظر: الكتاب: ٤٠٦/٤، السبعة: ٥١٨-٥١٩، الحجة للفارسي: ٤٦٥/٥-٤٦٧، الصحاح (لوى) التاج (التي).

(٤) انظر: جامع البيان: ٢/ق:٣٢

(٥) وصف المؤلف هذه الانفرادة بالغرابة. انظر: المستنير: ٧٣٩/٢، تقريب النشر: ٣٤

(٦) من الآية (٣٧)

الهمزة منها ياء، وإدغام الياء التي قبلها فيها، وقرأ الباقون بالهمز[1].

وانفرد الهذلي عن الأصبهاني بذلك[2]، فخالف سائر الرواة والله أعلم.

وأمّا ﴿بريء﴾ و﴿بريئون﴾ حيث وقع[3] و﴿هنيئاً﴾ و﴿مريئاً﴾ وهو في ‹النساء›[4]؛ فاختلف فيها عن أبي جعفر: فروى هبة الله من طرقه والهذلي عن أصحابه عن ابن شبيب؛ كلاهما عن ابن وردان؛ بالإدغام كذلك، وكذلك روى الهاشمي من طريقي[5] الجوهري والمغازلي، والدوري؛ كلاهما عن ابن جمّاز، وروى باقي أصحاب أبي جعفر من الروايتين ذلك بالهمز، وبذلك قرأ الباقون.

وأمّا ﴿كهيئة﴾ وهو في ‹آل عمران› و‹المائدة›، فرواه ابن هارون من طرقه، والهذلي عن أصحابه، في رواية ابن وردان؛ كذلك بالإدغام، وهي رواية الدوري وغيره عن ابن جمّاز في الروايتين[6].

وانفرد الحنبليّ عن هبة الله عن ابن وردان، بمدّ الياء مدّاً متوسطاً؛ لم يروه عنه غيره والله أعلم[7].

وأمّا ﴿ييأس﴾ وهو في ‹يوسف› ﴿فَلَمَّا اسْتَيْئَسُوا مِنْهُ﴾[8] ﴿وَلاَ تَايْئَسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ

---

(١) انظر: التيسير: ١١٨، الإرشاد: ٣٥٣

(٢) قوله: (بذلك) إن كان يقصد أن الهذلي ذكر للأصبهاني الإبدال، فهذا يخالف ما في "الكامل" إذ نص عبارته: (النسيُّ) مشدّد... وورش إلا الأسدي.. الباقون: مهموز ممدّود. اهـ

وإن كان الكاف يعود على أقرب مذكور وهو (الهمز) فالهذلي لم ينفرد بذلك بل ذكره له كل من ابن سوار وأبي العز وغيرهم.

انظر: الكامل: ق٢٣٨-٢٣٩، المستنير: ٥٧٨/٢، الكفاية الكبرى: ٣٥٨

(٣) موضعهما (٤١) يونس

(٤) من الآية (٤) من سورة النساء

(٥) في المطبوع: (طريق) بالإفراد، وهو تحريف.انظر: الإرشاد: ١٧٤، الكامل: ق: ٢٣١

(٦) انظر: الكامل: ق: ٢٣٠، المستنير: ٤٩٨/٢

(٧) انظر: الإرشاد: ٢٦٣، الكفاية الكبرى: ٢٨٥

(٨) من الآية (٨٠)

إِنَّهُ لَا يَاْيْئَسُ﴾[1] ﴿حَتَّى إِذَا اسْتَيْئَسَ الرُّسُلُ﴾[2] وفي ‹الرعد› ﴿أَفَلَمْ يَـائِيَس الَّذِيـنَ﴾[3] اختلف فيها عن البزي:

فروى عنه أبو ربيعة من عامة طرقه؛ بقلب الهمزة إلى موضع الياء * وتأخير اليـاء إلى موضع الهمزة *[4] فتصير (تَأيسُوا) ثم تبدل الهمزة ألفا، وهي[5] رواية اللهبي، وابن بقـرة وغيرهم[6] عن البزي، وبه قرأ الداني على عبد العزيز بن خواستي الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة[7]. وروى عنه ابن الحباب بالهمز، كالجماعة، وهي رواية سائر الرواة عن البزي، وبه قرأ الداني / على أبي الحسن، وأبي الفتح، وهو الذي لم يذكر المهدوي وسائر المغاربة عن البزي سواه.[8]

١/٤٠٦

وانفرد الحنبلي عن هبة الله عن أصحابه عن ابن وردان؛ بالقلب والإبدال في الخمسـة كرواية أبي ربيعة[9].

وإن كان الساكن قبل الهمز زايا؛ فهو حرف واحد وهو: (جُزء) في ‹البقـرة› ﴿ثُـمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا﴾[10] وفي ‹الحجر› ﴿جُزْءٌ مَقْسُومٌ﴾[11] وفي ‹الزخـرف› ﴿مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا﴾[12] ولا رابع لها؛ فقرأ أبو جعفر بحذف الهمزة وتشديد الزاي؛ على أنه حذف الهمزة بنقل حركتها إلى الزاي تخفيفا، ثم ضعف الزاي؛ كالوقف على (فرج) عنـد

---

(١) من الآية (٨٧)

(٢) من الآية (١١٠)

(٣) من الآية (٣١)

(٤) ما بين النجمتين سقط من (ز)

(٥) في المطبوع: (من) بدل (هي) وهو تحريف.

(٦) في المطبوع: (وغيره) بالإفراد، وهو تحريف.

(٧) انظر: التيسير: ١٢٩-١٣٠

(٨) انظر: جامع البيان: ٢/ق٣٢

(٩) انظر: الإرشاد: ٣٨٣، الكفاية الكبرى: ٣٨٧ -٣٨٨

(١٠) من الآية (٢٦٠)

(١١) من الآية (٤٤)

(١٢) من الآية (١٥)

من أجرى الوصل مجرى الوقف، وهي قراءة الإمام أبي بكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري.[1] وإن كان غير ذلك من السواكن قبل الهمز، فإن له باباً يختص بتخفيفه[2] يأتي بعد هذا الباب إن شاء الله تعالى.[3]

وبقيت من هذا الباب كلمات اختلفوا في الهمز فيها وعدمه على غير قصد التخفيف، وهي: (النبي) و‹بابه›، و﴿يضهون﴾ و﴿مرجون﴾ و﴿ترجي﴾ و﴿ضياء﴾ و﴿بادي﴾ و﴿البرية﴾.

فأما (النبي) وما جاء منه و﴿النبيون﴾ و﴿النبيين﴾ و﴿والأنبياء﴾ و﴿النبوة﴾ حيث وقع فقرأه نافع بالهمز، وقرأه[4] الباقون بغير همز[5]، وتقدم حكم التقاء الهمزتين من ذلك في الباب المتقدم[6].

وأما ﴿يضاهون﴾ وهو في ‹التوبة› ﴿يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[7] فقرأ عاصم بالهمز فينضم من أجل وقوع الواو بعدها، وتنكسر الهاء قبلها، وقرأ الباقون بغير همز فينضم[8] الهاء قبل؛ من أجل الواو[9].

وأما (مرجون) وهي في ‹التوبة›[10] ﴿مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ﴾[11] و(ترجي) وهو في ‹الأحزاب› ﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ﴾[12] فقرأهما بهمزة مضمومة ابن كثير، وأبو عمرو،

---

(1) انظر ترجمته ص: ٣٥٥

(2) تصحفت في (س) إلى: (تحقيقه) بالحاء المهملة والقافين.

(3) انظر: ص ١١٣٢

(4) (قرأه) سقطت من المطبوع

(5) انظر: السبعة: ١٥٧-١٥٨، المستنير: ٧٣

(6) انظر ص: ١٠٨١

(7) من الآية (٣٠)

(8) في المطبوع: (فيضم) وهو تحريف.

(9) انظر: السبعة: ٣١٤، التيسير: ١١٨

(10) جاء في المطبوع بعد كلمة (التوبة): «أيضا» وهو تحريف.

(11) من الآية (١٠٦)

(12) من الآية (٥١)

وابن عامر، ويعقوب، وأبو بكر، وقرأهما الباقون بغير همز[١].

وأمّا (ضياء) وهو في ‹يونس›[٢] و‹الأنبياء›[٣] و‹القصص›[٤]، فرواه قنبل بهمزة مفتوحة بعد الضاد في الثلاثة.

وزعم ابن مجاهد أنه غلط[٥]، مع اعترافه أنه قرأ كذلك على قنبل وخالف الناسُ ابنَ مجاهد في ذلك فرووه[٦] عنه بالهمزة ولم يختلف عنه في ذلك، ووافق قنبلاً أحمد بن يزيد الحلواني، فرواه كذلك عن القوّاس شيخ قنبل، وهو على القلب قدمت فيه اللام على العين، كما قيل في (عاق) عقا[٧]، وقرأ / الباقون بغير همز في الياء[٨].

٤٠٧/١

وأمّا (بادي) وهو في ‹هود› ﴿بَادِيَ الرَّأْيِ﴾[٩] فقرأه أبو عمرو، بهمزة بعد الدال، وقرأه الباقون بالياء بغير همز.[١٠]

---

(١) انظر: السبعة: ٥٢٣، التذكرة: ٣٦٠/٢، ولم يذكر موضع التوبة. التيسير: ١١٩، التلخيص: ٢٨٠

(٢) من الآية (٥)

(٣) من الآية (٤٨)

(٤) من الآية (٧١)

(٥) غَلّط ابن مجاهد رواية قنبل في موضع ‹القصص› فقط، وصرّح بأن رواية الياء هي الصواب، أمّا في موضعي ‹يونس› و‹الأنبياء› فلم يذكر تغليطاً ولا تصويباً، بل اقتصر على ذكر الخلاف.

وينبّه على أن موضعي ‹يونس› و‹الأنبياء› جاءا منصوبين، بينما موضع ‹القصص› جاء مجروراً.

قال السّمين بعد أن ذكر تغليط ابن مجاهد: كثيراً ما يتجرأ أبو بكر على شيخه ويغلّطه.. قال: وهذا لا ينبغي أن يكون، فإن قنبلاً بالمكان الذي يمنع أن يتكلم فيه أحد. اهـ انظر: السبعة: ٣٢٣ و٤٢٩ و٤٩٥، الدر المصون: ١٥٢/٦

(٦) في المطبوع: (فرواه) وهو خطأ

(٧) في (س): «غاق: غقا» وفي المطبوع: «عات: عتا» وكلاهما تحريف.

(٨) جاءت العبارة في (س): «الباقون» بالباء بغير همز في الياء، ولعله تحريف من الناسخ،

نظر: التيسير: ١٢٠-١٢١، الإرشاد: ٣٦٠

(٩) من الآية (٢٧)

(١٠) انظر: التيسير: ١٢٤، المصباح: ١١٩٥/٤. ويلاحظ أن المؤلف لم يبين حركتي الهمزة والدال، وهي الفتح فيهما.

وأما (البرية) وهو في ‹لم يكن› ﴿شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾[1] و﴿خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾[2] فقرأهما نافع، وابن ذكوان بهمزة مفتوحة بعد الياء. وقرأ الباقون بغير همزة مشددة الياء في الحرفين.[3]

تنبيهات

الأول: إذا لقيت الهمزة الساكنة؛ ساكناً، فحركت لأجله‹ كقوله في ‹الأنعام› ﴿مَنْ يَشَأ اللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾[4] وفي ‹الشورى› ﴿فَإِنْ يَشَأ اللَّهُ﴾[5] حُقِّقت[6] في مذهب من يبدلها ولم تبدل لحركتها، فإن فُصِلت من ذلك الساكن بالوقف عليها دونه؛ أُبدلتْ لسكونها، وذلك في مذهب أبي جعفر، وورش من طريق الأصبهاني، وقد نصّ عليه كما قلنا الحافظ أبو عمرو في "جامع البيان".[7]

الثاني: الهمزة المتطرفة المتحركة في الوصل نحو ﴿إن شاء﴾ و﴿يستهزئ﴾ و﴿لكل امرئ﴾ إذا سكنت في الوقف؛ فهي محقّقة في مذهب من يبدل الهمزة الساكنة، وهذا مما لا خلاف فيه.

قال الحافظ في "جامعه": وقد كان بعض شيوخنا يرى ترك الهمز في الوقف في ‹هود› على ﴿بادئ﴾ لأن الهمزة في ذلك تسكن للوقف، قال: وذلك خطأ في مذهب أبي عمرو من وجهين:[8]

أحدهما: إيقاع الإشكال بما لا يُهمز؛ إذ هو عنده من ‹الابتداء› الذي أصله الهمز، لا من الظهور الذي لا أصل له في ذلك.

---

[1] من الآية (٦)

[2] من الآية (٧)

[3] انظر: التذكرة، ٢/٦٣٥، التيسير: ٢٢٤، المستنير: ٢/٨٥٦

[4] من الآية (٣٩)

[5] من الآية (٢٤)

[6] تصحفت في المطبوع إلى: (خففت) بالخاء المعجمة والفاء، وما أثبته أيضاً موافق ما في جامع البيان.

[7] النصُّ في جامع البيان: ١/ق١٠٠/أ (إلا أنه عبر ب«التسهيل» بدل (الإبدال)

[8] كذا في (س) وفي البقية «جهتين» وهو موافق لما في جامع البيان.

والثانية: أن ذلك كان يلزم في نحو ‹قرئ›، و‹استهزئ› وشبههما بعينه، وذلك غير معروف من مذهبه فيه.[1]

قلت: وهذا يؤيّد ويصحّح ما ذكرناه؛ من عدم إبدال همزة ﴿بارئكم﴾ حالة إسكانها تخفيفاً كما تقدّم[2]، والله أعلم.

الثالث: (هـأنتم) إذا قيل فيها بقول الجمهور أن (ها) فيها ‹للتنبيه› دخلت على (أنتم) فهي باتصالها رسماً كالكلمة الواحدة، كما هي في (هذا) و(هؤلاء) لا يجوز فصلها منها، ولا الوقف[3] عليها دونها.

١/٤٠٨ وقد وقع في كلام الداني في "جامعه" خلاف/ ذلك، فقال بعد ذكره وجه كونها ‹للتنبيه› ما نصّه: الأصل هاأنتم (ها) دخلت على (أنتم) كما دخلت على (أولاؤء) في قوله ﴿هؤلاء﴾ فهي في هذا الوجه وما دخلت عليه كلمتان منفصلتان، يسكت على إحداهما، ويبتدأ بالثانية. انتهى[4]، وهو مشكل، سيأتي تحقيقه في باب ‹الوقف على مرسوم الخط› إن شاء الله تعالى.[5]

الرابع: إذا قصد الوقف على (اللائي) في مذهب من سهل الهمزتين ‹بين بين›؛ إنْ وقف ‹بالرَّوم› لم يكن فرق بين الوصل والوقف، وإن وقف بالسكون وَقَف بياءٍ ساكنة، نَصَّ على ذلك الحافظ أبو عمرو الداني وغيره، و لم يتعرض كثير من الأئمّة إلى التنبيه على ذلك.[6]

وكذلك الوقف على (ءأنت) و(أرأيت) على مذهب من روى البدل عن الأزرق عن ورش، فإنه يوقف عليه بتسهيل ‹بين بين› عكس ما تقدم في (اللائي)، وذلك من أجل

---

(١) جامع البيان: ١/ق١٠٤/ب، المفردات: ١٧١

(٢) انظر ص: ١١٢٠

(٣) في المطبوع: (الوقوف) وهو تحريف.

(٤) النص حرفيا في جامع البيان: ٢/٣٢/أ

(٥) انظر: ص: ١٥٣٠

(٦) انظر: التبصرة: ٣٢١، الكافي: ٣٣، الدر النثير: ٦٣/٣

اجتماع ثلاث سواكن ظواهر، وهو غير موجود في كلام العرب[1]، وليس هذا كـالوقف على المشدد كما سيأتي آخر باب ‹الوقف على أواخر الكلم›[2] والله أعلم.

باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها[3]

وهو نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد، لغة لبعض العرب، اختص بروايتـه ورش[4]، بشرط، أن يكون آخر كلمة، وأن يكون غير حرف مد، وأن تكون الهمزة أول الكلمـة الأخرى، سواء كان ذلك الساكن تنويناً، أو لام تعريف، أو غير ذلك.

فيتحرك ذلك الساكن بحركة الهمزة، وتسقط هي من اللفـظ؛ لسـكونها وتقديـر سكونه،[5] وذلك نحو ﴿وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾[6] ﴿وَكُلَّ شَـيْءٍ أَحْصَيْنَـاهُ﴾[7] ﴿خَبِـيرٍ أَلاَّ تَعْبُدُوا﴾[8] و﴿بِعَادٍ إِرَمَ﴾[9] و﴿لأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ﴾[10] و﴿حَامِيَـةٌ أَلْـهَاكُمْ﴾[11] ونحـو

---

(1) قال الشيخ المتولي رحمه الله: لكن نقل الشيخ سلطان المزاحي، عن الشيخ أحمد بن عبد الحق السنباطي، أن الدانيّ جوّز الإبدال مطلقاً في "جامع البيان" وقال الأزميري: وكذا رأيت أنا في "جامع البيان" أطلق الوجهين لـلأزرق ولم يقيده بوصل، فيحتمل التقييد اهـ

قال -المتولي- وذكر السيّد هاشم جواز الوقف بالإبدال في ﴿أرأيت﴾ مع توسط اليـاء. والله أعلـم. اهـ

انظر: جامع البيان: ١/ق٨٦، الروض النضير: ق:٢٥٢-٢٥٣

(2) انظر ص: ١٤٧٢

(3) انظر: هذا الباب في:

التذكرة: ١/١٢٣-١٢٦، التيسير: ٣٥-٣٦، التبصرة: ٣٠٧-٣١٠، الكافي:٣٥-٣٧، المصبـح:٤ /١١٩٦-١٢٠٤، الإقناع: ١/٣٨٨-٣٩٧، غاية الاختصار: ١/٢٠٢-٢٠٥، إبراز المعـاني: ١/٤٠٣-٤٢٤، الكـنز: ٦٦-٦٧

(4) قال الهذلي: قال نافع لورش: خصصتك بنقل الحركات وهو اختياري؛ لجودة قراءتك. اهـ الكامل: ق:١٧/أ

(5) في المطبوع: (سكونها) وهو خطأ وتحريف.

(6) البقرة: (٣٦)

(7) النبأ: (٢٩)

(8) هود: (١-٢)

(9) الفجر: (٦-٧)

(10) المرسلات: (١٢)

(11) القارعة: (١١) والتكاثر: (١)

﴿الآخرة﴾ و﴿الآخر﴾ و﴿الأرض﴾ و﴿الأسماء﴾ و﴿الإنسان﴾ و﴿الإيمان﴾ و﴿الأولى﴾ و﴿الأخرى﴾ و﴿الأنثى﴾ ونحو﴿مَنْ آمَنَ﴾[١]و﴿مِنْ إِلَهٍ﴾[٢] و﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾[٣] و﴿مَنْ أُوتِيَ﴾[٤]، و﴿لقد آتيْنَاهُمْ﴾[٥] و﴿الم أَحَسِبَ النَّاسُ﴾[٦] و﴿فَحَدِّثْ أَلَمْ نَشْرَحْ﴾[٧] و﴿خَلَوْا إِلَى﴾[٨] و﴿ابْنَيْ آدَمَ﴾[٩] ونحو ذلك.

فإن/ كان الساكن حرف مدّ؛ تركه على أصله المقرّر في باب ‹المدّ والقصر›، نحو ﴿ياأيها﴾ ﴿وَإِنَّا إِنْ﴾[١٠] و﴿وَفِي أَنفُسِكُمْ﴾[١١] ﴿وَقَالُوا آمَنَّا﴾[١٢]. ١/٤٠٩

واختلف عن ورش في حرف واحد من الساكن الصحيح، وهو قوله تعالى في ‹الحاقّة› ﴿كِتَابِيَه إِنِّي ظَنَنتُ﴾[١٣] فروى الجمهور عنه إسكان الهاء وتحقيق الهمزة، على مراد القطع والاستئناف؛ من أجل أنها (هاء سكت) وهذا الذي قطع به غير واحد من الأئمّة من طريق الأزرق، ولم يذكر في "التيسير" غيره، وذكره في غيره وقال: إنه قرأ بالتحقيق من طريقه[١٤] على الخاقاني، وأبي الفتح، وابن غلبون[١٥]، وبه قرأ صاحب "التجريد" من طريق الأزرق على ابن نفيس عن أصحابه عنه، وعلى عبد الباقي عن أصحابه عن ابن

---

(١) الأعراف: (٨٦)

(٢) الأعراف: (٥٩)

(٣) الرحمن: (٥٤)

(٤) الحاقة: (١٩)

(٥) كذا في جميع النسخ، ولا أحفظه في القرآن الكريم بهذه الصيغة.

(٦) العنكبوت: (١-٢)

(٧) الضحى: (١١) والشرح: (١)

(٨) البقرة: (١٤)

(٩) المائدة: (٢٧)

(١٠) البقرة: (٧٠)

(١١) الذاريات: (٢١)

(١٢) سبأ: (٥٢)

(١٣) الحاقة: (١٩-٢٠)

(١٤) في المطبوع: (طريقيه) بالتثنية، وهو خطأ إذ المراد بالضمير في (طريقه) هو أبو يعقوب، الأزرق كما في جامع البيان.

(١٥) هذا النص في جامع البيان: ١/١١٣/ب

عراك عنه، ومن طريق الأصبهاني أيضا بغير خلف عنه[1]، وهو الذي رجحه الشاطبي وغيره.

وروى النقل فيه كسائر الباب جماعة من أهل الأداء، و لم يفرقوا بينه وبين غيره، وبه قطع غير واحد من طريق الأصبهاني، وهو ظاهر نصوص العراقيين له، وذكره بعضهم عن الأزرق، وبه قرأ صاحب "التجريد" على عبد الباقي عن أبيه من طريق ابن هلال عنه، وأشار إلى ضعفه أبو القاسم الشاطبي[2]، وقال مكي: أخذ قوم بترك النقل في هذا، وتركه أحسن وأقوى[3]، وقال أبو العباس المهدوي في "هدايته": وعنه في ﴿كتابيه إني﴾ النقل والتحقيق، فسوى بين الوجهين.

قلت: وترك النقل فيه هو المختار عندنا، والأصح لدينا، والأقوى في العربية، وذلك أن هذه الهاء ‹هاء سكت› وحكمها السكون، فلا تحرك إلا في ضرورة الشعر على ما فيه من قبح، وأيضا؛ فلا تثبت إلا في الوقف، فإذا خولف الأصل وأثبتت في الوصل؛ إجراء له مجرى الوقف لأجل إثباتها في رسم المصحف، فلا ينبغي أن يخالف الأصل من وجه آخر؛ وهو تحريكها، فيجتمع في حرف واحد مخالفتان.[4]

وانفرد الهذلي عن أصحابه عن الهاشمي عن ابن جماز؛ بالنقل كمذهب ورش فيما ينقل

---

(1) ذكر الأهوازي أن الأصبهاني روى عنه تحقيق الهمزة. انظر: الإقناع: ٣٨٩/١، التجريد: ق: ١٠/أ

(2) تجوز المؤلف في العبارة، فالشاطبي رحمه الله لم يشر إلى ضعف النقل، وإنما أشار إلى أن الإسكان أصح منه، أي فهو صحيح، قال رحمه الله في "الشاطبية":

......وكتابيه ** بالإسكان عن ورش أصح تقبلا

انظر: الشاطبية:١٩، إبراز المعاني: ٤٢٣/١-٤٢٤

(3) كذا في جميع النسخ، حتى المطبوع منها، وهو تحريف، ولعله سهو من المؤلف، فكلمة (بترك) ليس لها أي وجود في كلام مكي، وإليك نص عبارته في "التبصرة": فأما هاء السكت فالاختيار أن لا ينقل عليه الحركة، وهو موضع واحد من كتاب الله؛ قوله عز وجل ﴿كتابيه إني﴾ وقد أخذ جماعة بنقل الحركة في هذا، وتركه أحسن وأقوى. اهـ.

ويلاحظ أن المؤلف لم ينقل كلام مكي منه مباشرة، وإنما نقله بواسطة أبي شامة، بدليل توافق عبارتيهما واختلافهما مع عبارة مكي. انظر: التبصرة: ٣٠٩-٣١٠، إبراز المعاني: ٤٢٣/١

(4) من قوله: وترك النقل.. إلى هنا هو كلام أبي شامة، فكان الأولى نسبته إليه. انظر: إبراز المعاني: ٤٢٣/١

إليه في جميع القرآن، وهو رواية العمري عن أصحابه عن أبي جعفر.[1]

ووافقه على النقل في ﴿من إستبرق﴾ فقط في ‹الرحمن›؛ رويس[2]، ووافقه على ﴿ءَالْـٰـن﴾ في موضعي ‹يونس› وهما / ﴿ءَالْـٰـنَ وَقَدْ كُنتُمْ﴾ و﴿ءَالْـٰـنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ قالون وابن وردان.[3] ٤١٠/١

وانفرد الحمامي عن النقاش، عن أبي الحسن الجمّال عن الحلواني عن قالون، بالتحقيق فيهما كالجماعة[4]، وكذلك انفرد السبط في "كفايته" بحكايته في وجه لأبي نشيط، وقد خالفا في ذلك جميع أصحاب قالون، وجميع النصوص الواردة عنه وعن أصحابه، وعن نافع، والله أعلم.[5]

وانفرد أبو الحسن ابن العلاّف أيضاً عن أصحابه عن ابن وردان بالتحقيق في الحرفين، فخالف الناس في ذلك.[6]

واختلف عن ابن وردان في ﴿ءَالْـٰٔـن﴾ في باقي القرآن[7]: فروى النهرواني من جميع طرقه، وابن هارون من غير طريق ابن هبة الله وغيرهما؛ النقلَ فيه، وهو رواية الأهوازي والرهاوي وغيرهما عنه، ورواه هبة الله، وابن مهران، والوراق، وابن العلاّف، عن أصحابهم عنه بالتحقيق.

والوجهان صحيحان عنه، نصّ عليهما له غير واحد من الأئمة، والله أعلم.

والهاشمي عن ابن جماز في ذلك كله على أصله من النقل، كما تقدم، والله أعلم.[8]

---

(1) انظر: الكامل: ق٢٧٠-٢٧١

(2) انظر: الكامل: ق:٢٧١، التذكرة: ٥٧٧/٢، التلخيص: ١٥٨

(3) انظر: التيسير: ١٢٢، المستنير: ٥٩٠/٢

(4) انظر: المستنير: ٥٩٠/٢، الجامع لابن فارس: ٢٧٥، الإرشاد: ٣٦٣

(5) انظر: الكفاية في الست (سورة يونس) حيث إن المخطوط ناقص وغير مرتب، وعبارة السبط هي: ورأيت أن أبا نشيط يقرؤهما بالتحقيق كالباقين، عن أبي نشيط مذهبان. اهـ

(6) انظر: المستنير: ٥٩٠، المصباح: ١٢٠٠/٤ حاشية (٥)

(7) من مواضعه (٧١) البقرة.

(8) انظر: المستنير: ٥٩٠/٢، الإرشاد: ٣٦٣

واتفق ورش، وقالون، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب في: ﴿عــادا الأولــى﴾ في ‹النجم›[1] على نقل حركة الهمزة المضمومة بعد اللام، وإدغام التنوين قبلها فيـها حالـة الوصل، من غير خلاف عن أحد منهم.[2]

واختلف عن قالون في همز الواو التي بعد اللام: فروى عنه همزها جمهور المغاربـة، و لم يذكر الداني عنه، ولا ابن مهران، ولا الهذلي من جميع الطرق سواه، وبه قطع في "الهـادي" و"الهداية" و"التبصرة" و"الكافي" و"التذكرة" و"التلخيص" و"العنوان" وغيرها من طريق أبي نشيط وغيره، وبه قرأ صاحب "التجريد" على ابن نفيس، وعبد الباقي مــن طريـق أبي نشيط، ورواه عنه أيضا[3] جمهور العراقيين من طريق الحلواني، وبه قطع له ابن سوار وأبـو العز، وأبو العلاء الهمداني، وسبط الخياط في مؤلفاته.[4]

وروى عنه بغير همز أهل العراق قاطبة من طريق أبي نشيط، كصـاحب "التذكـار" و"المستنير" و"الكفاية" و"الإرشاد" و"غاية الاختصار" و"الموضح" و"المبهج" و"الكفايـة في الست" و"المصباح" وغيرهم، ورواه صاحب "التجريد" عن الحلواني.

والوجهان صحيحان، غير أن الهمز أشهر عن الحلواني، وعدمه أشهر عن أبي نشيط.

وليس الهمز مما انفرد به / قالون كما ظن من لا اطلاع له على الروايات ومشـهور الطرق والقراءات، فقد رواه عن نافع أيضاً أبو بكر بن أبي أويس،[5] وابــن أبي الزنـاد،

٤١١/١

==

و لم يذكر المؤلف النقل لابن جماز في "الطيبة" لاعتبارها انفرادة من الهذلي، قال محقق المصباح: ليس كذلك،بل هي في المصباح وعلى شيوخه. اهـ انظر: المصباح: ١٢٠٠/٤

(١) من الآية (٥٠)

(٢) انظر: التذكرة: ٥٧٠/٢-٥٧٢، التيسير: ٢٠٤-٢٠٥، الإرشاد: ٥٧٣-٥٧٤

(٣) (أيضا) سقطت من المطبوع

(٤) انظر: التبصرة:٦٨٧، الكافي:٣٦، التلخيص:٤٢١-٤٢٢، الكفاية الكبرى: ٥٦٠-٥٦١، المبـهج:٧٥٨/٢-٧٥٩

(٥) هو: عبد الحميد بن عبد الله، ابن أخت الإمام مالك رحمه الله، يعرف بالأعشى، ثقة، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن نافع، وروى عنه القراءة الحلواني وغيره، لازم نافعاً (٢٤) أربعاً وعشرين سنة لم يفارقه، قال المؤلف: رأيتـه في كتاب ابن مجاهد والكامل، توفي سنة ٢٣٠ هـ

==

وكردم، وابن جبير، عن إسماعيل عن نافع، وابن ذكوان وابن سعدان عن المسيـــــــبـــــــيّ عنه[1].

وانفرد به الحنبلي عن هبة الله عن أصحابه، في رواية ابن وردان.[2]

واختلف في توجيه الهمز؛ فقيل: وجهه ضمة اللام قبلها؛ فهمزت لمجاورة الضمّ، كمـا همزت في: (سؤق)[3] و(يؤقن)[4] وهي لغة لبعض العرب[5]، كقول الشاعر:[6]

أحبّ المؤقدين إليّ مؤسى[7]

ذكره أبو علي في "الحجّة" وغيره.[8]

==

انظر: غاية النهاية: ٣٦٠/١

(١) انظر: الحجة للفارسي: ٢٣٧/٦

(٢) انظر: الإرشاد: ٥٧٣-٥٧٤

(٣) وهي رواية قنبل عن ابن كثير في قوله تعالى ﴿بالسوق والأعناق﴾ [ص: ٣٣] وهي جمع ساق. انظر: الموضح: ٩٦٣/٢

(٤) ومنه القراءة الشاذة لأبي حية النميري ﴿وبالآخرة هم يؤقنون﴾ انظر: البحر المحيط: ٤٢/١

(٥) وهم: أسد وتميم وعكل، انظر: الخصائص: ٢٠٧/٣

(٦) هو جرير بن عطية.

(٧) وهذا صدر بيت/عجزُه:

وجَعدة إذا أضاءهما الوَقودُ

البيت من قصيدته التي يمدح فيها هشام بن عبد الملك بن مروان، ومطلعها:

عفا النَّسْرانِ بعدك والوحيدُ * ولا يَبْقَى لجِدته جديد

والشاهد همز واو (مؤقد) و(مؤسى).

تنبيه: رواية المؤلّف هي إحدى روايات البيت، ولكن رواية الديوان:

لَحَبُّ الوافدان إليّ موسى

واللام للقسم، والمعنى: حبب الله إليّ إضاءتي وقودهم

وموسى وجعدة: ابنا جرير

انظر: ديوان جرير: ١٤٧، الموضح للشيرازي: ٩٦٣/٢، الخصائص: ١٧٥/٢، شرح الشافية: ٢٠٦/٣، مغني اللبيب: ٧٦٢/٢، الدر المصون: ١٠١/١، شرح شواهد المغني للسيوطي: ٩٦٢/٢-٩٦٣

(٨) قوله: غيره. لعله يقصد الشيرازي، فعبارة المؤلّف تطابقها.

==

وقيل: الأصل في الواو الهمز، وأبدل لسكونه بعد همز مضموم واواً؛ ك(أوتي)، فلمّا حذفت الهمزة الأولى بعد النقل زال اجتماع الهمزتين فرجعت تلك الهمزة.

قال الحافظ أبو عمرو الداني في كتاب "التمهيد" له: قد كان بعض المنتحلين لمذاهب[1] القراء يقول بأنه لا وجه لقراءة قالون بحيلة، وجَهِل العلّةَ؛ وذلك أن (أُوْلى) وزنها (فُعْلى) لأنها تأنيث (أوّل)، كما أنّ ‹أخرى› تأنيث ‹آخر›[2]، هذا في قول من لم يهمز الواو، فمعناها على هذا: المتقدمةُ، لأن أوّل الشيء متقدمه، فأمّا في قول قالون؛ فهي عندي مشتقة من (وَأَلَ) أي (لجأ) ويقال: (نجا)[3] فالمعنى: أنها نجت بالسبق لغيرها، فهذا وجه بيّن من اللغة والقياس، وإن كان غيره أبين، فليس سبيلُ ذلك أن يدفع ويطلق عليه الخطأ، لأن الأئمّة إنما تأخذ بالأثبت عندها في الأثر دون القياس، إذ[4] كانت القراءة سنة، فالأصل فيها على قوله (وُءْلى) بواو مضمومة بعدها همزة ساكنة، فأبدلت الواو همزة لانضمامها، كما أبدلتَ في: (أقّتت)[5] وهي من ‹الوقت›، فاجتمعت همزتان؛ الثانية ساكنة، والعربُ لا تجمع بينهما على هذا الوجه، فأبدلت الثانية واواً لسكونها وانضمام ما قبلها كما أبدلت في (يومن) و(يوتي) وشبهه[6] ثم أدخلت الألف واللام للتعريف فقلت ‹الأولى› بلام ساكنة، بعدها همزة مضمومة، بعدها واو ساكنة، فلمّا أتى التنوين قبل ‹اللاّم› في قوله ﴿عاداً﴾ التقى ساكنان، فألقيت حينئذ حركة الهمزة على اللام، وحركْتها بها لئلا يلتقي ساكنان،[7]/ ولو كسرت التنوين و لم تدغمه؛ لكان القياس، ولكن هذا وجه الرواية، فلمّا عدمت المضمومة، وهي الموجبة لإبدال الهمزة الثانية واواً لفظاً، ردَّ قالون

٤١٢/١

==

انظر: الحجة للفارسي:٢٣٩/١، الموضح: ١٢٢١/٣-١٢٢٢

(١) في المطبوع: (لمذهب) بالإفراد، تحريف.

(٢) تحرفت العبارة في المطبوع بالعكس: (أن آخر تأنيث أخرى)

(٣) انظر: اللسان والتاج (وأل)

(٤) تحرفت في المطبوع إلى: (إذا)

(٥) المرسلات: (١١)، ويقرؤها أبو عمرو ﴿وقّتت﴾ انظر: التيسير: ٢١٨

(٦) تحرفت في المطبوع إلى: (شبهما)

(٧) قال السمين: هذا تكلّف لا دليل عليه. اهـ انظر: الدر المصون: ١١١/١٠

تلك الهمزة لعدم العلة الموجبة لإبدالها فعامل اللفظ.[1]

قال: ونظير ذلك ‹لقاءنا ايت› و‹قال ايتوني› وشبهه مما دخلت عليه ألف الوصل على الهمزة فيه، ألا ترى أنك إذا وصلت حققت الهمزة لعدم وجود همزة الوصل حينئذ، فإذا ابتدأت كسرت ألف الوصل وأبدلت الهمزة، فكذلك هنا فعله قالون.

وقال: أصل (أولى) عند البصريين (وولى) بواوين؛ تأنيث (أول) قلبت الواو الأولى همزة وجوبا، حملا على جمعه، وعند الكوفيين (وءلى) بواو وهمزة؛ من (وأل) فأبدلت الواو همزة على حد (وجوه)، فاجتمع همزتان، فأبدلت الثانية واوا على حد (أوتي) انتهى.[2] فعلى هذا تكون (الأولى) في القراءتين بمعنى، وهو الظاهر والله أعلم.

وقرأ الباقون وهم: ابن كثير، وابن عامر، والكوفيون؛ بكسر التنوين، وإسكان اللام، وتحقيق الهمزة بعدها،[3] هذا حكم الوصل.

وأما حكم الابتداء؛ فيجوز في[4] مذهب أبي عمرو، ويعقوب، وقالون؛ إذا لم يهمز الواو، وأبي جعفر من غير طريق الهاشمي[5] عن ابن جماز، ومن غير طريق الحنبلي عن ابن وردان ثلاثة أوجه:

أحدها: (الولى) بإثبات همزة الوصل وضم اللام بعدها، وهذا الذي لم ينص ابن سوار على سواه، ولم يظهر من عبارة أكثر المؤلفين غيره، وهو أحد الثلاثة في "التيسير" و"التذكرة" و"غاية" أبي العلاء، و"كفاية" أبي العز و"الإعلان" و"الشاطبية" وغيرها، وأحد الوجهين في "التبصرة" و"التجريد" و"الكافي" و"الإرشاد" و"المبهج" و"الكفاية".

الثاني: (لولى) بضم اللام وحذف همزة الوصل قبلها اكتفاء عنها بتلك الحركة، وهذا الوجه هو ثاني الوجوه الثلاثة في الكتب المتقدمة ك"التيسير" و"التذكرة" و"الغاية"

---

(١) من قوله: (قد كان بعض المنتحلين..) إلى هنا، بنصه في الدر النثير: ٤/٢٨٧-٢٨٨

(٢) انظر: الدر النثير: ٤/٢٨٦-٢٨٨

(٣) انظر: التيسير: ٢٠٥

(٤) (في) تكرر في المطبوع.

(٥) جاء في حاشية (ك): «إنما استثنى الهاشمي من أجل أنه ينقل مطلقاً كورش اهـ»

و"الكفاية" و"الإعلان" و"الشاطبية"، وهو الوجه الثاني في "الكافي" و"الإرشاد" و"المبهج" و"كفايته" وغيرها.

وهذان الوجهان جائزان في ذلك وشبهه، في مذهب ورش، وطريق الهاشمي عن ابن جماز، كما سيأتي.[1]

الثالث: (الأولى) تَرُدّ الكلمة إِلَى أصلها؛ فتأتي بهمزة الوصل/ وإسكان اللام، وتحقيق الهمزة المضمومة بعدها، وهذا الوجه منصوص عليه في "التيسير" و"التذكرة" و"الغاية" و"الكفاية" و"الإعلان" و"الشاطبية" وهو الوجه الثاني في "التبصرة" و"التجريد".

٤١٣/١

قال مكي: وهو أحسن.[2]

وقال أبو الحسن ابن غلبون: وهذا أجود الوجوه.[3]

وقال في "التيسير": وهو عندي أحسن الوجوه وأقيسها، لما بيّنته من العلّة في ذلك في كتاب "التمهيد".[4]

وقال في "التمهيد": وهذا الوجه عندي أوجه الوجوه الثلاثة وأليق، وأقيس من الوجهين الأولين، وإنما قلت ذلك؛ لأنّ العلّة التي دعت إلى مناقضة الأصل في الوصل في هذا الموضع خاصة، مع صحة الرواية بذلك، هي التنوين في كلمة (عاد) لسكونه وسكون لام المعرفة بعده، فحرّك اللام حينئذ بحركة الهمزة لئلا يلتقي ساكنان، ويتمكن إدغام التنوين فيها؛ إيثاراً للمرويّ عن العرب في مثل ذلك، فإذا كان ذلك كذلك، والتقاء الساكنين والإدغام في الابتداء معدوم، بافتراق الكلمتين حينئذ بالوقف على إحداهما والابتداء بالثانية، فلمّا زالت العلّة الموجبة لالقاء حركة الهمزة على ما قبلها في الابتداء، وجب ردّ الهمزة؛ ليوافق بذلك؛ يعني أصل مذهبهم في سائر القرآن. انتهى.[5]

---

(١) انظر ص: ١١٤٤

(٢) التبصرة: ٦٨٧

(٣) التذكرة: ٥٧٢/٢

(٤) التيسير: ٢٠٥

(٥) انظر: الدر النثير: ٢٨٨/٤-٢٩٠

وكذلك يجوز في الابتداء بها لقالون؛ في وجه همز الواو، وللحنبلي عن ابـــن وردان[1] ثلاثة أوجه:

أحدها: (الُؤْلى) بهمزة الوصل، وضم اللاّم، وهمزة ساكنة على الواو.

ثانيها: (لُؤْلى) بضم اللاّم، وحذف همزة الوصل، وهمز الواو.

ثالثها: (الأولى) كوجه أبي عمرو الثالث.

وهذه الأوجه هي أيضاً في الكتب المذكورة كما تقدم، إلاّ أن صاحب "الكـــافي" لم يذكر هذا الثالث عن أبي عمرو، وذكره لقالون، ولم يذكـــر الثـــاني لقـــالون صـــاحب "التبصرة"، وذكر له الثالث بصيغة التضعيف فقال: وقيل إنه يبتدأ لقالون بالقطع وهمـــزة مضمومة كالجماعة.[2]

وظاهر عبارة أبي العلاء الحافظ جواز الثالث عن ورش أيضاً،وهو سهو[3] والله أعلم.

فأما إذا كان الساكن والهمز في كلمة واحدة، فلا ينقل إليه إلا في كلمات مخصوصـــة وهي (ردءا) و(ملء) و(القرآن) و(اسأل).

أما (ردءا) من قوله/: ﴿رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ في ‹القصص›،[4] فقرأه بالنقل نـــافع، وأبـــو جعفر، إلا أن أبا جعفر أبدل من التنوين ألفا في الحالين، ووافقه نافع في الوقف.[5] ‏٤١٤/١

وأما (ملء) من قوله ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ في ‹آل عمران›[6] فاختلف فيه عـــن ابـــن وردان، والأصبهاني عن ورش؛ فرواه[7] بالنقل النهرواني عن أصحابه عن ابن وردان، وبـــه

---

(1) في (س): «ابن ذكوان» وهو خطأ، ولعله سبق قلم

(2) انظر: التبصرة: ٦٨٧-٦٨٨، الكافي:١٧٦-١٧٧

(3) عبارة أبي العلاء: (وكلهم يقف ﴿عادا﴾ ويبتدئ ﴿الأولى﴾) اهـــ، ولم يشر محققاه إلى اســـتدراك المؤلـــف. انظر: غاية الاختصار: ٦٦٩/٢، شرح العنوان: ق٢٠٦، الدر المصون: ١٠٩/١٠-١١٣

(4) من الآية (٣٤)

(5) انظر: التيسير:١٧١، الإرشاد: ٤٨٤، وكتبت الكلمة فيه (ودا) بالواو قبل الدال، وهو تصحيف وتحريف.

(6) من الآية (٩١)

(7) في (ز) «فقرأه»

قطع لابن وردان الحافظ أبو العلاء، ورواه من الطريق المذكورة أبو العز في "الإرشاد" و"الكفاية" وابن سوار في "المستنير" وهو رواية العمري عنه.

ورواه سائر الرواه عن ابن وردان بغير نقل، والوجهان صحيحان عنه.

وقطع للأصبهاني فيه بالنقل؛ أبو القاسم الهذلي من جميع طرقه، وهو رواية أبي نصر بن مسرور، وأبي الفرج النهرواني عن أصحابهما عنه، وهو نصّ ابن سوار عن النهرواني عنه، وكذا رواه أبو عمرو الداني نصّاً عن الأصبهاني.

ورواه سائر الرواة عنه بغير نقل، والوجهان عنه صحيحان، قرأت بهما جميعاً عنه وعن ابن وردان، وبهما آخذ، والله أعلم[1]

وأمّا (القرآن) وما جاء منه نحو ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾[2] ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ﴾[3] ﴿فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾[4] فقرأه بالنقل ابن كثير.[5]

وأمّا (واسأل) وما جاء من لفظه نحو ﴿وَاسْأَلُوا اللَّهَ﴾[6] ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[7] ﴿فَاسْأَلِ الَّذِينَ﴾[8] ﴿وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ﴾[9] و﴿فَاسْأَلُوهُنَّ﴾[10] إذا كان فعل أمر، وقبل السين واو أو فاء؛ فقرأه بالنقل ابن كثير، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون الكلمات الأربع بغير نقل.[11]

---

(١) انظر: جامع البيان ٢/ق:٣٨/أ، الكامل: ق: ٢٣٠-٢٣١، المستنير: ٥٠٢/٢، الكفاية الكبرى: ٢٨٨، الإرشاد: ٢٦٧، غاية الاختصار: ١/ ٢٠٤-٢٠٥

(٢) الإسراء: (٧٨)

(٣) الإسراء: (١٠٦)

(٤) القيامة: (١٨)

(٥) انظر: التبصرة: ٤٣٦التيسير: ٧٩

(٦) النساء: (٣٢)

(٧) يوسف: (٨٢)

(٨) يونس: (٩٣)

(٩) الأعراف: (١٦٣)

(١٠) الأحزاب: (٥٣)

(١١) انظر: التيسير: ٩٥

تنبيهات

الأول: لام التعريف؛ وإن اشتدّ اتصالها بما دخلت عليه، وكتبت معه كالكلمة الواحدة، فإنها مع ذلك في حكم المنفصل الذي ينقل إليه، فلم يوجب اتصالها خطاً أن تصير بمنزلة ما هو من نفس البِنْية؛ لأنك إذا أسقطتها لم يختل معنى الكلمة، وإنما يزول بزوالها المعنى الذي دخلت بسببه خاصة؛ وهو التعريف.

٤١٥/١ ونظيرُ هذا النقل إلى هذه اللام؛ إبقاء لحكم الانفصال عليها وإن اتصلت/ خطاً، سكتُ حمزة وغيره عليها إذا وقع بعدها همز كما يسكتون على السواكن المنفصلة، حسبما يجيء في الباب الآتي.[1]

فإذا علمت ذلك؛ فاعلم أن لام التعريف هي عند ‹سيبويه› حرف واحد من حروف التهجي، وهو ‹اللامُ› وحدها، وبها يحصل التعريف، وإنما الألف قبلها ‹ألفُ وَصلٍ›، ولهذا تسقط في الدّرج، فهي إذاً بمنزلة ‹باء› الجر و‹كاف› التشبيه مما هو على حرف واحد، ولهذا كتبت موصولة في الخط بما بعدها.

وذهب آخرون إلى أن أداة التعريف هي: ‹الألف› و‹اللام›، وأن الهمزة تحذف في الدّرج، تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وظاهر كلام سيبويه أن هذا مذهب الخليل، واستدلّوا على ذلك بأشياء منها:

ثبوتها مع تحريك اللام حالة النقل نحو (اَلحَمْر) (اَلرْض)، وأنها **تبدل** أو تسهّل ‹بين بين› مع همزة الاستفهام؛ نحو ﴿آلذّكرين﴾ ، وأنها تقطع في الاسم العظيم في النداء نحو (يا الله).[2]

وليس هذا محلّ ذكر ذلك بأدلته[3]، والقصد ذكر ما يتعلق بالقراءات من ذلك وهو

---

(١) من قوله: الأول لام التعريف... إلى هنا، بنصّه كلام الإمام المالقي في الدر النثير: ٣٩/٣-٤٠

(٢) انظر: الدر النثير: ٣٩/٣-٤٢

(٣) رجّح ابن مالك قول الخليل، وقال: لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل، وموجبة لعدم النظائر.
انظر: شرح التسهيل: ٢٥٣/١-٢٥٧، ابن عقيل: ١٧٧/١-١٧٨

التنبيه. ‹الثاني› فنقول:

إذا نقلت حركة الهمزة إلى لام التعريف في نحو ﴿الأرض﴾ ﴿الآخرة﴾ ﴿الآن﴾ ﴿الإيمان﴾ ﴿الأولى﴾ ﴿الأبرار﴾ وقصد الابتداء على مذهب الناقل؛ فإما أن يجعل حرف التعريف (أل) أو (اللام) فقط.

فإن جعلت (ال) ابتدأ بهمزة الوصل وبعدها اللام المحركة بحركة همزة القطع، فتقول: (الرض) (الاخرة) (الايمان) (البرار) ليس إلا.

وإن جعلت اللام فقط؛ فإما[1] أن يعتد بالعارض؛ وهو حركة اللام بعد النقل، أولا يعتد بذلك، ويعتبر الأصل، فإن اعتددنا بالعارض حذفنا همزة الوصل وقلنا: (لرض) (لاخرة) (ليمان) (لبرار) ليس إلا، وإن لم نعتد بالعارض واعتبرنا الأصل؛ جعلنا همزة الوصل على حالها وقلنا (الرض) (الاخرة) كما قلنا على تقدير أن حرف التعريف (ال).

وهذان الوجهان جائزان في كل ما ينقل إليه من لامات التعريف * لكل من ينقل، ولذلك جازا لنافع، وأبي عمرو، وأبي جعفر، ويعقوب في (الأولى) من ﴿عاداً الأُولَىٰ﴾ كما تقدم، وجازا في ﴿الآن﴾ لابن وردان في وجه النقل*.[2]

وممن نص على هذين الوجهين حالة الابتداء مطلقا؛ الحافظان أبو عمرو الداني، وأبوالعلاء الهمداني/ وأبو علي الحسن ابن بليمة، وأبو العز القلانسي، وأبو جعفر ابن الباذش، وأبو القاسم الشاطبي وغيرهم[3]، وبهما قرأنا لورش وغيره على وجه التخيير، وبهما نأخذ؛ له وللهاشمي عن ابن جماز عن أبي جعفر من طريق الهذلي.

١/٤١٦

وأما الابتداء ب (الاسم)[4] من قوله تعالى ﴿بئس الاسم﴾[5] فقال الجعبري: وإذا ابتدأت ﴿الاسم﴾ فالتي بعد اللام على حذفها للكل، والتي قبلها فقياسها جواز الإثبات

---

(١) في المطبوع (فأما) بفتح الهمزة، وهو تحريف.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (س)

(٣) انظر: التيسير: ٢٠٥، تلخيص العبارات: ٣١، الإرشاد: ٥٧٤، الإقناع: ١/٣٩٤-٣٩٥

(٤) (ب«الاسم») سقطت من المطبوع

(٥) الحجرات: (١١)

والحذف، وهو أوجه[1] لرجحان العارض الدائم المفارق، ولكنيّ سألت بعض شيوخي فقال الابتداءُ بالهمز وعليه الرسم. انتهى.[2]

قلت: الوجهان جائزان، مبنيّان على ما تقدّم في الكلام على **لام** التعريف، والأَوْلَى الهمزُ في الوصل والنقل،[3] ولا اعتبار بعارضٍ دائم ولا مفارق، بل الرواية وَهْي بالأصلِ الأصلُ، ولذلك[4] رسمت، نعم الحذف جائز، ولو قيل إن حذفها من ﴿الأولى﴾ في «النجم»، أولى للحذف[5] لساغ، ولكِنْ في الرواية تفصيلٌ كما تقدّم، والله أعلم.

الثالث: أنه إذا كان قبل لام التعريف المنقول إليها حرف من حروف المدّ أو ساكن غيرهنّ، لم يجز إثبات حرف المدّ، ولا رَدُّ سكون الساكن مع تحريك اللام؛ لأن التحريك في ذلك عارض فلم يعتدّ به، وقدّر السكون إذ هو الأصل، ولذلك حذف حرف المد وحرّك الساكن حالة الوصل، وذلك نحو ﴿وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ﴾[6] و﴿سِيرَتَهَا ٱلْأُولَى﴾[7] ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ﴾[8] ﴿وَأُولِي الأَمْرِ﴾[9] و﴿فِي ٱلْأَنعَامِ﴾[10] ﴿وَيُحْيِي ٱلْأَرْضَ﴾[11] و﴿قَالُوا

---

(1) في (س): «الأوجه» وهو التحريف.

(2) قال الشيخ المتولي: مراده – الجعبري– بالعارض الدائم حركة اللاّم وبالعارض المفارق الابتداء، المسوِّغ لإثبات همزة الوصل قبلها. اهـ انظر: الروض النضير: ق ٤٤٦، كنز المعاني: ٢/٤٩٣

(3) قال المتولي رحمه الله: قول ابن الجزري: (والنقل) لو أسقطه لكان أَوْلى؛ لأنّ حركة اللام إنما هي للتخلص من التقاء حركة الساكنين وليست للنقل؛ لأن همزة (اسم) لا حركة لها كسائر همزات الوصل، حتى تُنقل، وإنما تحذف في الدرج، سواء تحرك ما قبلها نحو ﴿بسم الله﴾ أو سكن نحو ﴿سبح اسم﴾ وتَعرِض ابتداء، توصلاً للنطق بالساكن فقط، ولو كانت للنقل لُحققت في نحو ﴿بسم الله﴾ اهـ الروض النضير: ق: ٤٤٧

(4) في المطبوع: (كذلك) بالكاف وهو تحريف

(5) في حاشية (ك): «يعني لحذفها في الرسم» اهـ

(6) الأعراف: (١٥٠)

(7) طه: (٢١)

(8) الانشقاق: (٣)

(9) النساء: (٥٩)

(10) النحل: (٦٦)

(11) النساء: (٥٨)

عالــن﴾[1] ﴿وأنكحوا الأيامى﴾[2] و﴿أن تؤدوا الأمانات﴾[3] ونحـــو ﴿فمـــن يســـتمع الآن﴾[4] و﴿بل الإنسان﴾[5] و﴿ألم نهلك الأولــين﴾[6] و﴿عــن الآخــرة﴾[7] و﴿مـــن الأرض﴾[8] و﴿من الأولى﴾[9] ﴿وأشرقت الأرض﴾[10] و﴿فلينظر الإنسان﴾[11] وكذلــك لو كان صلة، أو ميم جمع نحو ﴿وبداره الأرض﴾[12] و﴿لا تدركه الأبصار﴾[13] ﴿وهــذه الأنهار﴾[14] و﴿هذه الأنعام﴾[15] ﴿ويلههم الأمل﴾ ﴿وأنتم الأعلون﴾

وهذا مما لا خلاف فيه بين أئمة القراءة، نص على ذلك غير واحـــد؛ كالحـــافظ أبي عمرو الداني، وأبي محمد سبط الخياط، وأبي الحسن السخاوي[16] وغـــيرهم، وإن كـــان جائزا في اللغة وعند أئمة العربية/ الوجهان: الاعتداد بحركة النقل، وعدم الاعتداد بهـــا، ١/٤١٧

---

(١) البقرة: (٧١)

(٢) النور: (٣٢)

(٣) النساء: (٥٨)

(٤) الجن: (٩)

(٥) القيامة: (١٤)

(٦) المرسلات: (١٦)

(٧) الروم: (٧)

(٨) الأنبياء: (٢١)

(٩) الضحى: (٤)

(١٠) الزمر: (٦٩)

(١١) عبس: (٢٤)

(١٢) القصص: (٨١)

(١٣) الأنعام: (١٠٣)

(١٤) الزخرف: (٥١)

(١٥) الأنعام: (١٣٩)

(١٦) النص حرفي من جامع البيان: ١/ق١١٤/ب

وأجروا على كل وجه ما يقتضي من الأحكام، ولم يخصوا بذلك وصلا ولا ابتـــداء، ولا دخول همزة، ولا عدم دخولها، بل قالوا: إن اعتددنا بالعارض فلا حاجة إلى حذف حرف من ﴿في الأرض﴾، ولا إلى تحريك النون من (لان)، وأنشد في ذلك ثعلب[1] عن ســـلمة عن الفراء:[2]

لقد كنت تخفي حُبَّ سمراء خيفة ** فبح لان منها بالذي أنت بائح[3]

وعلى ذلك قرأنا لابن محيصن ﴿يسألونك عن لَّـــهِلَّة﴾ و﴿عن لَّنفال﴾ و﴿من لَّاثمـين﴾ وشبهه؛ بالاسكان في النون وإدغامها، وهو وجه قراءة نافع ومن معه ﴿عَادًا لُّولَـــى﴾ في ‹النجم› كما تقدّم.[4]

---

(١) تقدمت ترجمته ص: ٦٩٩

(٢) يحيى بن زياد، أبو زكريا، إمام المدرسة الكوفية في النحو، تتلمذ على الكسائي، وهو ابن خالة الفقيه الحنفـــي محمد بن الحسن؛ صاحب أبي حنيفة توفي سنة ٢٠٧ هـ،

انظر: طبقات النحويين: ١٣١، معجم الأدباء: ٩/٢٠، غاية النهاية: ٢/٣٧١-٣٧٢

(٣) البيت من قصيدة لعنترة مطلعها:

طربتَ وهاجتك الظباء السوانح * غـــداة غـــدت فيها سنيح وبارح

فما لتْ بيَ الأهواء حتى كأنمـــا * بزندين في جوفي من الوجد قادح

لقد كنت.........

لعمري لقد أعذرت لو تعذريني * وخَشَّنت صدراً غيبه لك ناصح

ورواية البيت في الديوان تختلف عما هنا، وهي:

تعزّيت عن ذكري سهيّة حِقبة * فبح عنك منها بالذي أنت بــــائح

وعليه **فلا شاهد** على هذه المسألة في هذه الرواية.

والشاهد في البيت على رواية المؤلف هو تسكين الحاء التي كانت متحركة لالتقاء الساكنين في (بح الآن) لمـــا تحركت اللام للتخفيف.

وهناك شاهد نحوي آخر في البيت يستشهد به النحويون على جواز حذف العائد على الموصول من جملة الصلة، وذلك في قوله (أنت بائح) والتقدير: بائح به.

انظر: ديوان عنترة: ٤٢، الخصائص: ٣/٩٠، شرح ابن عقيل: ١/١٧٤-١٧٥

(٤) انظر ص: ١١٣٦

ولمّا رأى أبو شامة إطلاق النحاة، ووقف على تقييد[1] القراء؛ استشكل ذلك، فتوسّط وقال ما نصّه: جميع ما نقل فيه ورش الحركة إلى لام المعرفة في جميع القرآن غير ﴿عَـادًا لُولَى﴾ هو على قسمين:

أحدهما: ما ظهرت فيه أمارة عدم الاعتداد بالعارض؛ كقوله تعالى ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً﴾[2] ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي ٱلآخِرَةِ﴾[3] ﴿وَيَدْعُ ٱلإِنسَانُ﴾[4] ﴿قَـالُوا ٱلآنَ﴾[5] ﴿أَزِفَت ٱلآزِفَةُ﴾[6] ونحو ذلك، ألا ترى أنه بعد نقل الحركة في هذه المواضـع؛ لم تـردّ حروف المدّ التي حذفت لأجل سكون اللام، ولم تسكن تاء التأنيث التي كسرت لسكون لام ﴿الآزفة﴾، فعلمنا أنه ما اعتدّ بالحركة في مثل هذه المواضع، فينبغي إذا ابتدأ القارئ له فيها أن يأتي بهمزة الوصل؛ لأن اللام وإن تحركت فكأنها بعدُ ساكنة.

القسم الثاني: ما لم تظهر فيه أمارة نحو ﴿وَقَالَ ٱلإِنسَانُ مَا لَهَا﴾[7] فإذا ابتدأ القـارئ لورش هنا اتجه الوجهان المذكوران. انتهى.[8] وهو حسن لو ساعده النقل، وقد تعقّبه الجعبري فقال: وهذا فيه عدول عن النقل إلى النظر؛ وفيه حظر.[9]

قلت: صحةُ الرواية بالوجهين حالة الابتداء من غير تفصيل؛ بنصّ من يحتج بنقله، فلا وجه للتوقف فيه.

---

(١) في حاشية (ك): «يعني تقييدهم بالابتداء» اهـ

(٢) الكهف: (٧)

(٣) الرعد: (٢٦)

(٤) الإسراء: (١١)

(٥) البقرة: (٧١)

(٦) النجم: (٥٧)

(٧) الزلزلة: (٣)

(٨) النقل حرفياً في إبراز المعاني: ٤٢١/١

(٩) انظر: كنز المعاني: ٤٨٧/٢

فإن قيل: لم اعتد بالعارض في الابتداء دون الوصل وفرق بينهما رواية، مع الجواز فيهما لغة ؟.

فالجواب: أن حذف حرف المد للساكن والحركة لأجله في الوصل سابق للنقل، والنقل طارئ عليه/ فأبقى على حاله لطرآن النقل عليه و لم يعتد فيه بالحركة، وأما حالة الابتداء فإن النقل سابق للابتداء، والابتداء طارئ عليه فحسن الاعتداد فيه، ألا تراه لما قصد الابتداء بالكلمة التي نقلت حركة الهمزة فيها إلى اللام لم تكن اللام إلا محركة، ونظير ذلك حذفهم حرف المد من نحو ﴿وقالا الحمد لله﴾[1] ﴿ولا تسبوا الذين﴾[2] و﴿أفي الله شك﴾[3] وإثباهم له في ﴿ولا تولوا﴾[4] و﴿كنتم تمنون﴾[5] لطرآن الإدغام عليه كما قدمنا، وذلك واضح، والله أعلم.

418/1

الرابع: ميم الجمع، أما لورش فواضح، لأن مذهبه عند الهمزة صلتها بواو، فلم تقع الهمزة بعدها في مذهبه إلا بعد حرف مد من أجل الصلة، وأما من طريق الهاشمي عن ابن جماز فإن الهذلي نص على أن مذهبه عدم الصلة مطلقا[6]، ومقتضى هذا الإطلاق عدم صلتها عند الهمزة، ونص أيضا له على النقل مطلقا[7]، ومقتضى ذلك النقل إلى ‹ميم› الجمع.

وهذا من المشكل تحقيقه؛ فإني لا أعلم له نصاً في ميم الجمع بخصوصيتها بشيء فأرجع إليه، والذي أعوّل عليه في ذلك عدم النقل فيها بخصوصيتها، والأخذ فيها بالصلة، وحجتي في ذلك:

---

(1) النمل: (15)

(2) الأنعام: (108)

(3) إبراهيم: (10)

(4) الأنفال: (20)، وهي على قراءة البزي بتشديد التاء.

(5) آل عمران: (143)، وهي على قراءة البزي.

(6) انظر: الكامل: ق308

(7) انظر: الكامل: 270-271

أني لما لم أجد له فيها نصا؛ رجعت إلى أصوله ومذاهب أصحابه، ومن اشترك معه على الأخذ بتلك القراءة، ووافقه على النقل في الرواية، وهو الزبير بن محمد بن عبد الله بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمري،[1] أحد الرواة المشهورين عن أبي جعفر من رواية ابن وردان، فوجدته يروي النقل نصًا وأداء، وخص ميم الجمع بالصلة ليس إلا، وكذلك ورش وغيره من رواة النقل عن نافع، كلهم لم يقرأ في ميم الجمع بغير الصلة، ووجدت نص من يعتمد عليه من الأئمة صريحا في عدم جواز النقل في ميم الجمع.

فوجب المصير إلى عدم النقل فيها، وحسن المصير إلى الصلة دون عدمها جمعا بين النص بمنع[2] النقل فيها، وبين القياس في الأخذ بالصلة فيها دون الإسكان.

وذلك أني لم أر أحداً نقل عن أبي جعفر، ولا عن نافع؛ الذي هو أحد أصحاب أبي جعفر النقل في غير ميم الجمع وخصصها بالإسكان، كما أني لا أعلم أحدا منهم نص على النقل فيها.

وحمل رواية الراوي على من شاركه في تلك الرواية، أو وافقه في أصل تلك القراءة؛ أصل معتمد مرجوع[3] إليه، ولا سيما عند/ التشكيك والإشكال فقد اعتمده غير واحد من أئمتنا رحمهم الله لما لم يجدوا نصا يرجعون إليه.

٤١٩/١

ومن ثم لم يجز مكي وغيره في ﴿ءأعجمي﴾ و﴿أن كان﴾ لابن ذكوان سوى الفصل بين الهمزتين، قال مكي عند ذكرهما في "التبصرة": لكن ابن ذكوان لم نجد[4] له أصلا يقاس عليه، فيجب أن يحمل أمره على ما فعله هشام في ﴿أينكم﴾ و﴿ءأنذرتهم﴾ ونحوه، فيكون مثل أبي عمرو وقالون، وحمله على مذهب الراوي معه عن رجل بعينه أولى من حمله على غيره انتهى.[5]

---

(١) تقدمت ترجمته ص: ١٦٠٤

(٢) في المطبوع: (يمنع) بالمثناة التحتية على أنه فعل مضارع، وهو تحريف.

(٣) (أمر مرجوع) سقطت من المطبوع، وفيه (عليه) بدل (إليه)، وهو تحريف.

(٤) في التبصرة: (يجر) ولعله تصحيف، التبصرة: ٦٦٦

(٥) ما نقله المؤلف ذكره مكي عند كلامه على ﴿أأعجمي﴾ وذكر نفس الشيء عند ﴿أن كان﴾ إلا أنه زاد علة ثالثة وهي: أنه وجه حسن في التخفيف في أشباه ذلك اهـ

وأمّا مذهب حمزة في الوقف فيأتي في بابه إن شاء الله تعالى.[1]

ثُمَّ رأيت النص عن الهاشمي المذكور لأبي الكرم الشهرزوري، وأبي منصور بن خيرون بصلة ميم الجمع للهاشمي عند همزة القطع، فصحَّ ما قلناه واتضح ما حاولناه ولله الحمد والمنة، وقفت على ذلك في كتاب "كفاية المنتهي ونهاية المبتدي"[2] للقاضي الإمام أبي ذر أسعد بن الحسين بن سعد بن عليّ بن بندار اليزدي[3] صاحب الشهرزوري وابن خيرون المذكورَين، وهو من الأئمّة المعتمدين، وأهل الأداء المحقّقين.

باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره[4]

تقدّم الكلام على ‹السكت› أول الكتاب عند الكلام على ‹الوقف›، والكلامُ هنا على ما يسكت عليه؛ فاعلم أنه لا يجوز السكت إلا[5] على ساكن،* إلا أنه لا يجوز السكت على كل ساكن*[6] فينبغي أن تُعلم أقسام الساكن، ليُعرف ما يجوز عليه السكت مما لا يجوز.

فالساكن الذي يجوز السكت عليه إمّا، أن يكون بعده همزة فيسكت عليه لبيان الهمزة وتحقيقه، أو لا يكون بعده همزة، وإنما يسكت عليه لمعنى غير ذلك.

==

انظر: التبصرة: ٦٦٦ و٧٠٦، الدر النثير: ٤/٢٧٧ و٢٩٥

(١) انظر ص: ١١٦٨

(٢) مفقود، وهو في القراءات العشر، جمع فيه خمسين رواية عن العشرة، وسماه المؤلف في "غايته" : "كفاية" بدل "غاية" انظر: غاية النهاية : ١/١٥٩

(٣) مقرئ، إمام، محقق، قرأ على كثيرين، منهم عمر بن ظفر المغازلي وغيره، توفي في حدود (٥٨٠ هـ) ولم أجد له ترجمة إلا في : غاية النهاية: ١/١٥٩-١٦٠ ، الأعلام: ١/٣٠٠

(٤) هذا الباب نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد، فبعضهم لم يفرده بباب خاص بل أدخله مع الباب الذي قبله وهو باب (النقل) وهذا كما فعله الداني في "التيسير" وبعضهم خصه بباب مفرد كأبي معشر في "التلخيص" وانظر هذا الباب في: السبعة: ١٤٨، التذكرة: ١/٢٤٧، التيسير: ٦٢، الكامل: ق٢٧١، التلخيص: ١٦٩، المصباح: ٣/١٢٠٥-١٢٠٩، غاية الاختصار: ١/٢٦٥-٢٦٦، وغيرها.

(٥) (إلا) سقطت من (ز)

(٦) ما بين النجمتين سقطت من (ز)

فالساكن الذي يسكت عليه لبيان الهمز خوفاً من خفائه؛ إمّا أن يكون منفصلاً؛ فيكون آخر كلمة والهمز أول كلمة أخرى، أو يكون متصلاً؛ فيكون هو والهمز في كلمة واحدة؛ وكلّ منهما إمّا أن يكون حرف مدّ، أو غير حرف مدّ.

١/٤٢٠ فمثال المنفصل بغير حرف المدّ: ﴿من آمن﴾ ﴿خلوا إلى﴾ ﴿ابني آدم﴾ / ﴿جَدِيدٍ أَفْتَرَى﴾[١] ﴿عليهم أأنذرتهم أم لم﴾ ﴿فحدث ألم نشرح﴾ ﴿حامية ألهاكم﴾ ومن ذلك نحو ﴿الأرض﴾ و﴿الآخرة﴾ و﴿الإيمان﴾ و﴿الأولى﴾، وما كان بلام المعرفة وإن اتصل خطّاً على الأصحّ.

ومثاله بحرف المدّ: ﴿بِمَا أُنْزِلَ﴾[٢] ﴿قالوا آمنا﴾ ﴿في آذانهم﴾ ونحو ﴿ياأيها﴾ ﴿يأولى﴾ و﴿هؤلاء﴾ مما كان مع حرفي[٣] النداء والتنبيه، وإن اتصل في الرسم أيضاً.

ومثال المتصل بغير حرف المد ﴿القرآن﴾ و﴿الظَّمْآنُ﴾[٤] و﴿شيء﴾ و﴿شيئاً﴾ و﴿مَسئُولاً﴾[٥] و﴿بَيْنَ الْمَرْءِ﴾[٦] و﴿الْخَبْءَ﴾[٧] و﴿دِفْءٌ﴾[٨]

ومثاله بحرف المد ﴿أولئك﴾ و﴿إسراءيل﴾ ﴿وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾[٩] ﴿وَجَاءُوا﴾[١٠] و﴿يُضِيءُ﴾[١١] و﴿قُرُوءٍ﴾[١٢] و﴿هَنِيئًا﴾ و﴿مَرِيئًا﴾[١٣] و﴿مِنْ سُوءٍ﴾[١٤]

---

(١) سبأ: (٧-٨)

(٢) البقرة: (٤)

(٣) في المطبوع: (حرف) وهو تحريف.

(٤) النور: (٣٩)

(٥) الإسراء: (٣٤)

(٦) البقرة: (١٠٢)

(٧) النمل: (٢٥)

(٨) النحل: (٥)

(٩) غافر: (٦٤)

(١٠) يوسف: (١٦)

(١١) النور: (٣٥)

(١٢) البقرة: (٢٢٨)

(١٣) النساء: (٤)

(١٤) آل عمران: (٣٠)

فورد ‹السكت› في ذلك عن جماعة من أئمة القراءة، وجاء من هذه الطرق عن حمـــزة وابن ذكوان، وحفص، ورويس، وإدريس.

فأمّا حمزة فهو أكثر القراء به عناية، واختلفت الطرق فيه عنه وعن أصحابه اختلافـــاً كثيراً، فروى جماعة من أهل الأداء ‹السكت› عنه[1] من روايتي خلـــف وخـــلاّد في (لام التعريف) حيث أتت، و (شيء) كيف وقعت، أي: مرفوعاً أو مجروراً أو منصوباً، وهـــذا مذهب صاحب "الكافي" وأبي الحسن طاهر بن غلبون من طريق الداني، ومذهبُ أبيـــه[2] عبد المنعم، وأبي عليّ الحسن بن بلّيمة، وأَحَدُ المذهبين في "التيسير" و"الشاطبية"، وبه ذكر الداني أنه قرأ على أبي الحسن ابن غلبون، إلاّ أن روايته[3] في "التذكـــرة" و"إرشـــاد" أبي الطيب عبد المنعم، و"تلخيص" ابن بلّيمة هو المدُّ في ‹شيء› مـــع ‹الســـكت› علـــى ‹لام التعريف› حسبُ لا غير، والله أعلم.[4]

وقال الداني في "جامع البيان": وقرأت على أبي الحسن عن قراءته في روايتيه بالسـكت على ‹لام المعرفة› خاصة؛ لكثرة دورها، وكذلك ذكر ابن مجاهد في كتابه عن حمزة * أي: السكتُ على ‹لام التعريف› *[5] ولم يذكر عنه خلافاً. انتهى.[6]

وهذا الذي ذكره في "جامع البيان" عن شيخه ابن غلبون يخالف ما نَـــصَّ عليـــه في "التيسير"؛ فإنه نصَّ فيه أنه[7] قرأ على الحسن بالسكت على لام التعريـــف و ﴿شـــيء﴾

---

(١) في المطبوع: (ومن) وهو تحريف

(٢) في المطبوع: (أبي) وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: (روايتيه) وهو تحريف.

(٤) انظر: التذكرة: ١/٢٤٧، التيسير: ٦٢، تلخيص العبارات: ٥٣

(٥) ما بين النجمتين سقط من المطبوع، وينبه على أنها كلمة تفسيرية من المؤلّف، وليست من كلام الداني حسب النسخة التي لدي من "جامعه".

(٦) جامع البيان: ١/ق:١١٥/ب

(٧) في (ت): «فيه أي السكت على لام التعريف وبه» وهو سبق نظر، وكذلك هي في المطبوع مما يؤكد أنه طبع على هذه النسخة، والله أعلم.

و﴿شيئاً﴾ حيث وقعا لا غير.[1]

وقال في "الجامع": إنه قرأ عليه بالسكت على لام التعريف خاصة، فإمّا أن يكون سقط[2] ذكر ‹شيء› من الكُتّاب فيوافق "التيسير" أو يكون مع/ ‹المدّ› على ‹شيء›، فيوافق "التذكرة" والله أعلم. ٤٢١/١

وروى بعضهم هذا المذهب عن حمزة من رواية خلف فقط، وهو طريق أبي محمد مكّي، وشيخِهِ أبي الطيّب ابن غلبون، إلا أنه ذكر أيضاً مدَّ (شيء) كما تقدم.[3]

وروى آخرون عن حمزة من روايتيه مع ‹السكت› على ‹لام التعريف› و‹شيء› السكتَ على الساكن المنفصل مطلقاً غير حرف المد، وهذا مذهب أبي الطاهر إسماعيل بن خلف صاحب " العنوان" وشيخِهِ عبد الجبار الطرسوسي، وهو المنصوص عليه في "جامع البيان" وهو الذي ذكره ابن الفحام في "تجريده" من قراءته على الفارسي في الروايتين، وأحد الطريقين في "الكامل" إلا أن صاحب "العنوان"[4] ذكر مدّ (شيء) كما قدّمنا[5].

وروى بعضهم هذا المذهب عن حمزة من رواية خلف حَسْبُ، وهذا مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد، وطريق أبي عبد الله ابن شريح صاحبُ "الكافي"، وهو الذي في "الشاطبية" و"التيسير" من طريق أبي الفتح المذكور، وفي "التجريد" من قراءته على عبد الباقي عن أبيه، عن عبد الباقي الخراساني وأبي أحمد، إلاّ أنّ صاحب "الكافي" حكى المدَّ في (شيء) في أحد الوجهين، وذكر عن خلاّد ‹السكت› فيه وفي ‹لام التعريف› فقط كما تقدّم[6].

---

(١) انظر: التيسير: ٦٢

(٢) عكست العبارة في (ت) هكذا: «ذكر شيء سقط»

(٣) انظر: التبصرة: ٣٦٢-٣٦٣،

(٤) مذهب أبي الطاهر في (السكت) سقط من النسخة المطبوعة من "العنوان" وهو موجود في نسخ "شرح العنوان" لعبد الظاهر بن نشوان (ق:٣٣/أ) كما بيِّن في الدراسة ص:٢١٣ وهو موافق لما ذكره المؤلف هنا. وانظر: جامع البيان: ١/ق:١١٥، الكامل: ق: ٢٧١، التجريد: ق: ١٠/أ،

(٥) انظر: ١٠٢٤ من هذا البحث، وبيّن المؤلّف أنه يمدّها مدّاً متوسطاً. انظر: تحفة الأخوان: ق٦-٧

(٦) انظر: الكامل: ق:٢٧١ ، التيسير: ٦٢

وروى آخرون عن حمزة من الروايتين ‹السكت› مطلقا، أي على ‹المنفصل› و‹المتصل› جميعا ما لم يكن حرف مد، وهذا مذهب أبي طاهر بن سوار صاحب "المستنير"، وأبي بكر بن مهران صاحب "الغاية"، وأبي علي البغدادي صاحب "الروضة" وأبي العز القلانسي، وأبي محمد سبط الخياط، وجمهور العراقيين[1]، وقال أبو العلاء الحافظ: إنه اختيارهم[2]. وهو مذكور أيضا في "الكامل"، ورواه أبو بكر النقاش عن إدريس عن خلف عن حمزة[3].

وروى آخرون ‹السكت› عن حمزة من الروايتين على حرف المد أيضا، وهم في ذلك على الخلاف في ‹المنفصل› و‹المتصل› كما ذكرنا فمنهم من خص بذلك ‹المنفصل› وسوى بين حرف المد وغيره مع السكت على لام التعريف و (شيء)، وهذا مذهب الحافظ أبي العلاء الهمداني صاحب "غاية الاختصار" وغيره، وذكره صاحب "التجريد" من قراءته على/ عبد الباقي في رواية خلاد. ٤٢٢/

ومنهم من أطلق ذلك في ‹المتصل› و‹المنفصل›؛ وهو مذهب أبي بكر الشذائي، وبه قرأ سبط الخياط على الشريف أبي الفضل، عن الكارزيني عنه، وهو في "الكامل" أيضاً[4].

وذهب جماعة إلى ترك السكت عن خلاد مطلقاً، وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد، وأبي محمد مكي، وشيخه أبي الطيب، وأبي عبد الله ابن شريح، وذكره صاحب "التيسير" من قراءته على أبي الفتح[5]، وتبعه على ذلك الشاطبي وغيره، وهو أحد طرق "الكامل"، وهو طريق أبي عليّ العطار عن أصحابه عن ابن[6] البحتري، عن جعفر الوزّان

---

(١) انظر: الغاية: ١٥٨، التيسير: ١/٣٨٣، المبهج: ١/١٩٥، الإرشاد: ١٨٥

(٢) انظر: غاية الاختصار: ١/٢٦٥

(٣) انظر: الكامل: ق ٢٧١، جامع البيان: ١/ق١١٥/ب

(٤) انظر: المبهج: ١/١٩٥، الكامل: ق: ٢٧١

(٥) في المطبوع: (فارس بن أحمد) وليست في بقية النسخ.

(٦) (ابن): سقطت من المطبوع

عن خلّاد، كما سنذكره في آخر باب ‹الوقف› لحمزة[1].

وذهب آخرون إلى عدم السكت مطلقاً عن حمزة من روايتيه، وهو مذهب أبي العباس المهدوي صاحب "الهداية" وشيخه أبي عبد الله ابن سفيان صاحب "الهادي"، وهو الذي لم يذكر أبو بكر ابن مهران في "غايته" سواه[2].

فهذا الذي علمته ورد عن حمزة في ذلك من الطرق المذكورة، وبكل ذلك قرأت من طريق من ذكرت، واختياري عنه السكت في غير حرف المدّ، جمعاً بين النص والأداء والقياس، فقد روينا عن خلف وخلاد وغيرهما، عن سُلَيم، عن حمزة قال: إذا مددت الحرف، فالمدُّ يجزي من ‹السكت› قبل الهمزة، قال: وكان إذا مدَّ ثم أتى بالهمز بعد المدِّ لا يقف قبل الهمز. انتهى[3].

قال الحافظ أبو عمرو الداني: وهذا الذي قاله حمزة من أن ‹المدَّ يجزي من السكت› معنى حسن لطيف، دالّ على وفور معرفته، ونفاذ بصيرته، وذلك أن زيادة التمكين لحرف المدّ مع الهمزة، إنما هو بيان لها لخفائها وبُعْد مخرجها، فيقوّى به على النطق بها محققة وكذا السكوت على الساكن قبلها، إنما هو بيان لها أيضاً، فإذا بُيِّنت بزيادة التمكين لحرف المدّ قبلها، لم تحتج أن تبيّن بالسكت عليه، وكفى المدّ من ذلك وأغنى عنه[4].

قلت: وهذا ظاهر واضح، وعليه العمل اليوم والله أعلم.

وأمّا ابن ذكوان فروى عنه ‹السكتَ› و‹عدمَه› صاحبُ "المبهج" من جميع طرقه على ما كان من كلمة وكلمتين، ما لم يكن حرف مَدٍّ، فقال: قرأت لابن ذكوان/ بالوقف ٤٢٣/١

---

(١) انظر: التيسير: ٦٣

(٢) كذا جاءت العبارة في (ت) وجاءت في بقية النسخ: (في غير غايته سواه) وليس صحيحاً إذ صرح ابن مهران في "المبسوط" أن حمزة يسكت على الحرف الساكن قبل الهمزة. أما في "الغاية" فجعل السكت في رواية أبي رجاء وحماد، وتحرفت العبارة في المطبوع هكذا: (غيره في غايته سواه)

انظر: الغاية: ١٥٨، المبسوط: ١١٠

(٣) رواه الداني عن شيخه الفارسي بسنده. جامع البيان: ق١١٦، وانظر السبعة: ١٣٥-١٣٦، المنتهى: ١٩١، غاية الاختصار: ٢٦٥/١

(٤) جامع البيان: ١/ق:١١٦.

وبالإدراج على شيخنا الشريف، ولم أره منصوصاً في الخلاف بين أصحاب ابن عامر.[1]

وكذلك روى عنه السكت صاحب "الإرشاد" والحافظ أبو العلاء؛ كلاهما من طريق العلويّ عن النقاش عن الأخفش، إلاّ أنّ الحافظ أبا العلاء خَصَّه (بالمنفصل) و(لام التعريف) و(شيء) وجعله دون سكت حمزة، فخالف أبا العزّ في ذلك، مع أنه لم يقرأ بهذا الطريق إلا عليه، والله أعلم[2].

وكذلك رواه الهذلي من طريق الجبني عن ابن الأخرم عن الأخفش، وخصّه بالكلمتين.[3]

والسكتُ من هذه الطرق كلّها مع ‹التوسط› إلا من "الإرشاد" فإنه مع المدّ الطويل فاعلم ذلك، والجمهور عن ابن ذكوان من سائر الطرق على عدم السكت، وهو المشهور عنه وعليه العمل، والله أعلم[4].

وأمّا حفص، فاختلف أصحاب الأشناني في ‹السكت› عن عبيد بن الصبّاح عنه، فروى عنه أبو طاهر ابن أبي هاشم (السكت)، واختلف فيه عنه أصحابه؛ فروى أبو عليّ المالكي البغدادي صاحب "الروضة" عن الحمّامي عنه ‹السكت› على ما كان من كلمة وكلمتين غير المدّ، ولم يذكر خلافاً عن الأشناني في ذلك، وروى أبو القاسم ابن الفحام صاحب "التجريد" عن الفارسي عن الحَمّامي عنه ‹السكت› على ما كان من كلمة[5] وكلمتين، ‹ولام التعريف› و(شيء) لا غير، وروى عن عبد الباقي عن أبيه، عن أبي أحمد السامرّي عن الأشناني ‹السكت› على ذلك وعلى الممدود؛ يعني ‹المنفصل›، فانفرد بالممدود عنه، وليس من طريق الكتاب، والله أعلم.

---

(١) المبهج: ١/٣٢٥

(٢) انظر: الإرشاد: ١٨٥، غاية الاختصار: ١/٢٦٥

(٣) انظر: الكامل: ق:٢٧١

(٤) انظر: الروض النضير: ق: ٦٣-٦٤

(٥) (كلمة و) من (س) فقط، ويؤيّدها عبارة ابن الفحام، وهي:..الأشناني عن عبيد عن حفص يسكت على الساكن سكتة خفيفة، ثم يأتي بالهمزة، وهذه رواية الفارسي. اهـ. انظر: التجريد: ق١٠/أ

وقال الداني في "جامعه": وقرأت أيضاً على أبي الفتح، عن قراءته على عبد الله بن الحسين عن الأشناني بغير سكت في جميع القرآن، وكذلك قرأت على أبي الحسن عن قراءته على الهاشمي عن الأشناني[1].

قال: وبالسكت آخذ في روايته؛[2] لأن أبا طاهر بن أبي هاشم رواه عنه تلاوة، وهو الإتقان والضبط والصدق، ووفور المعرفة والحذق، بموضع لا يجهله أحد من علماء هذه الصناعة، فمن خالفه عن الأشناني فليس بحجة عليه.[3]

قلت: والأمر كما قال الداني في أبي طاهر؛ إلا أن أكثر أصحابه لم يرو[4] عنه ‹السكت› تلاوة أيضاً؛ كالنهرواني/ وابن العلاف والمصاحفي وغيرهم، وهم أيضاً من الإتقان والضبط والحذق والصدق بمحل لا يجهل، ولم يصح عندنا ‹تلاوة› عنه إلا من طريق الحمّامي، مع أن أكثر أصحاب الحمامي لم يرووه عنه، مثل أبي الفضل الرازي، وأبي الفتح ابن شيطا، وأبي علي غلام الهراس، وهم من أضبط أصحابه وأحذقهم.

١/٤٢٤

فظهر ووضح أن الإدراج؛ وهو عدم السكت، عن الأشناني أشهر وأكثر، وعليه الجمهور، والله أعلم. وبكل من ‹السكت› و‹الإدراج› قرأت من طريقه والله تعالى الموفق.

وأما إدريس عن خلف فاختلف عنه:

فروى الشطي وابن بويان ‹السكت› عنه في ‹المنفصل› وما كان في حكمه، و(شيء) خصوصاً، نص عليه في "الكفاية في القراءات الست" و"غاية الاختصار" و"الكامل"[5]،

---

(١) من قوله: (بغير سكت) إلى هنا، سقط من النسخة الخطية التي لدي من جامع البيان.

(٢) في المطبوع: (روايتيه) بالتثنية، وهو تحريف.

(٣) النص بحروفه في جامع البيان: ١/١١٥/ب

(٤) في المطبوع: (يرووه) بالجمع، وهو تحريف

(٥) انظر: غاية الاختصار: ١/٢٦٦، الكامل: ق: ٢٧١

- هذه الانفرادة يقرأ بها لرويس، قال المؤلّف في الطيبة:

...... والخلف عن * إدريس غير المد أطلق واخصص

انظر: شرح الطيبة: ٩٩، التتمة: ١٢٩

وانفرد به عن خلف من جميع طرقه،[1] وروى عنه المطوعي ‹السكت› على ما كان من كلمة وكلمتين عموما، نص عليه في "المبهج"[2].

وانفرد الهمداني عن الشطي فيما لم يكن الساكن واوا، ولا ياء؛ يعني مثل ﴿خلوا إلى﴾ و﴿ابني آدم﴾ ولا أعلم أحداً استثناه عن أحد من الساكنين سواه، ولا عمل عليه والله أعلم، وكلهم عنه بغير سكت في الممدود، والله أعلم.

وأما رويس؛ فانفرد عنه أبو العز القلانسي من طريق القاضي أبي العلاء الواسطي عن النخاس عن التمار عنه ‹بالسكت› اللطيف؛ دون سكت حمزة ومن وافقه، وذلك على ما كان من كلمة وكلمتين في غير الممدود، حسبما نص عليه في "الكفاية"، وظاهر عبارته في "الإرشاد" السكت على الممدود المنفصل[3].

ولـمّا قرأت على الأستاذ أبي المعالي ابن اللبان أوقفته على كلام "الإرشاد" فقال: هذا شيء لم نقرأ[4] به ولا يجوز، ثم رأيت نصوص الواسطيين؛ أصحاب أبي العز، وأصحابهم على ما نصه في "الكفاية" وأخبرني به ابن اللبان وغيره تلاوة، وهو الصحيح الذي لا يجوز خلافه، والله أعلم.

وأما الذي يسكت عليه لغير قصد تحقيق الهمز؛ فأصل مطرد، وأربع كلمات. فالأصل المطرد حروف الهجاء الواردة في فواتح السور نحو: ﴿الم﴾[5] ﴿الر﴾[6] ﴿كهيعص﴾[7] ﴿طه﴾ ﴿طسم﴾[8] ﴿طس﴾[9] ﴿ص﴾ ﴿ن﴾: فقرأ أبو جعفر بالسكت

---

(١) التتمة: ١٢٩

(٢) انظر: المبهج: ٣٢٥/١

(٣) لم ينفرد أبو العز بذلك، بل ذكرها أيضا أبو الكرم وأبو العلاء في مفردة يعقوب.

انظر: المصباح: ١٢٨٨/٤، الإرشاد: ١٨٨، الكفاية الكبرى: ٢١١، التتمة: ١٢٨

(٤) في (س) و(ز) «يقرأ» بالياء المثناة التحتية. ولعل ما أثبت هو الصواب.

(٥) فاتحة سورة كل من (البقرة، وآل عمران، العنكبوت، الروم، لقمان، السجدة)

(٦) فاتحة سورة كل من (يونس، هود، يوسف، إبراهيم عليه السلام، والحجر)

(٧) فاتحة سورة (مريم) عليها السلام.

(٨) فاتحة (الشعراء) و(القصص)

(٩) فاتحة سورة (النمل)

على كل حرف منها، ويلزم/ من سكته إظهار المدغم منها، والمُخْفَى، وقطع همزة الوصل بعدها؛ ليتبيّن[1] بهذا السكت أن الحروف كلّها ليست للمعاني؛ كالأدوات للأسماء والأفعال، بل هي مفصولة وإن اتصلت رسماً وليست بمؤتلفة، وفي كل وواحد منها سرّ من أسرار الله تعالى، الذي استأثر الله تعالى بعلمه، وأوردت مفردة من غير عامل ولا عطف، فسكّنت كأسماء الأعداد إذا أوردت من غير عامل ولا عطف، فتقول: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، هكذا.[2]   ٤٢٥/١

وانفرد الهذلي عن ابن جمّاز بوصل همزة ﴿الله لا إله إلا هو﴾ في أوّل ‹آل عمران› بميم[3] (الـم) كالجماعة.[4]

وانفرد ابن مهران بعدم ذكر ‹السكت› لأبي جعفر في الحروف كلّها[5].

وذكر أبو الفضل الرازي[6] عدم ‹السكت› في السّين من ﴿طس تلك﴾.

والصحيح ‹السكتُ› عن أبي جعفر، على الحروف كلّها من غير استثناء لشيء منها، وفاقاً لاجتماع الثقات الناقلين ذلك عنه نصاً وأداء، وبه قرأت وبه آخذ، والله أعلم.

وأمّا الكلمات الأربع فهي ﴿عِوَجَا﴾ أوّل ‹الكهف›[7] ﴿مَرْقَدِنَا﴾ في ‹يس›[8] و﴿مَن

---

(١) كذا في (س) وفي البقية (لِيُبيّن)

(٢) انظر:

(٣) في المطبوع: (تميم) بالتاء المثناة الفوقية قبل الميم الأولى وهو تحريف.

(٤) انظر: الكامل: ق: ٣١٥

(٥) لم يذكر ابن مهران السكت لأبي جعفر، لأنه صرّح بأنه لم يقرأ بذلك حيث قال: وذكر نحوه -السكت أوائل السور- عن أبي جعفر، ولم أقرأ به. اهـ، المبسوط: ١٦٠

(٦) كذا في جميع النسخ، (أبو الفضل الرازي)، وفيه نظر، حيث إنه ليس له أي طريق في هذا الكتاب في قراءة أبي جعفر من الروايتين، ولعله – والله أعلم – أن المراد: أبو العباس الفضل بن شاذان الرازي، فهو المذكور وله (إحدى وثلاثون) «٣١» طريقاً، من رواية ابن وردان.

ولكن يعكّر على هذا أني رجعت إلى بعض الكتب التي استقى منها المؤلف هذه الطرق وهي: الإرشاد، وغاية الاختصار، والمبهج، وغيرها، فلم أجد فيها ذكراً لهذه الانفرادة. والله أعلم.

(٧) من الآية (١)

(٨) من الآية (٥٢)

رَاقٍ﴾ في ‹القيامة›[1] و﴿بَلْ رَانَ﴾ في ‹التطفيف›[2]، فاختلف عن حفص في ‹السكت› عليها و‹الإدراج›:

فروى جمهور المغاربة، وبعض العراقيين عنه من طريقي عبيد وعمرو ‹السكت› على الألف المبدلة من التنوين في ﴿عِوَجَا﴾ ثم يقول ﴿قَيِّمًا﴾[3] وكذلك على الألف من ﴿مَرْقَدِنَا﴾ ثم يقول: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾[4] وكذلك على النون من ﴿مَنْ﴾ ثم يقول: ﴿رَاقٍ﴾ وكذلك على اللاّم من ﴿بَلْ﴾ ثم يقول: ﴿رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ وهذا هو[5] الذي في "الشاطبية" و"التيسير" و"الهادي" و"الهداية" و"الكافي" و"التبصرة" و"التلخيص"[6] و"التذكرة" وغيرها[7].

وروى (الإدراج) في الأربعة كالباقين أبو القاسم الهذلي، وأبو بكر ابن مهران[8]، وغير

---

(١) من الآية (٢٧)

(٢) من الآية (١٤)

(٣) من الآية (٢)

(٤) من الآية (٥٢)

(٥) (هو) سقطت من المطبوع.

(٦) المراد (تلخيص ابن بليمة) فهو الذي ذكر السكت لحفص في المواضع المذكورة كلّها، أما "تلخيص" أبي معشر فلم يذكر إلاّ في الموضعين الأولين أعني (الكهف) و(يس) وسكت عن موضعي القيامة والتطفيف، والله أعلم. انظر: تلخيص العبارات: ١١٤، التلخيص: ٣١٦ و٣٨٠

(٧) انظر: التيسير: ١٤٢، الكافي: ١٢٤، التبصرة: ٥٧٢-٥٧٣، التذكرة: ٤١٢/٢ و٦٠٥ و٦١٩

(٨) قوله: ابن مهران. فيه نظر، حيث إنه -ابن مهران- قال في موضعي ‹القيامة› و‹التطفيف›: ﴿من راق﴾ مظهر حفص، ﴿بل ران﴾ مظهر حفص. اهـ

هذا ما قاله في "الغاية"، وبيّن في "المبسوط" هذا الإظهار بقوله: ﴿من راق﴾ يقف عليه وقفة يسيرة، وبقوله في ﴿بل ران﴾ بإظهار اللام مع سكتة يسيرة، اهـ، وقال في باب الإدغام والإظهار: ﴿من راق﴾ و﴿بل ران﴾ رواه حفص عن عاصم بإظهار النون واللاّم عند الراء، ولكنه يقف عليهما وقفة خفيفة وهو مع ذلك يصل. اهـ فظهر أن مذهب ابن مهران سواء من "الغاية" أو "المبسوط" -مع أنه ليس من مصادر المؤلّف- هو السكت في موضع ‹القيامة› و‹المطففين›. والله أعلم.

==

واحد من العراقيين، فلم يفرقوا في ذلك بين حفص وغيره.

وروى عنه كلاًّ من الوجهين أبو القاسم ابن الفحام في "تجريده"؛ فروى ‹السكت› في ﴿عِوَجَا﴾ و﴿مَرْقَدِنَا﴾ عن عمرو بن الصبّاح عنه، وروى ‹الإدراج› كالجماعة عن عبيد بن الصبّاح عنه.

وروى ‹السكت› في ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ و﴿بَلْ رَانَ﴾ من قراءته * على الفارسي عن عمرو، ومن قراءته *[1] على عبد الباقي عن عبيد فقط،/ وروى ‹الإدراج› كالجماعة من قراءته على ابن نفيس من طريق عبيد، والمالكيّ من طريقي (عمرو) و(عبيد) جميعاً، والله أعلم.[2]

426/1

واتفق صاحب "المستنير" و"المبهج" و"الإرشاد" على ‹الإدراج› في﴿عِوَجَا﴾ و﴿مَرْقَدِنَا﴾ كالجماعة، وعلى ‹السكت› في (القيامة) فقط، وعلى الإظهار من غير سكت في (التطفيف)[3].

والمرادُ بالإظهار: السكتُ، فإن صاحب "الإرشاد" صرّح بذلك في "كفايته"، وصاحب " المبهج" نص عليه في "الكفاية" له، ولم يذكرا سواه[4].

وروى الحافظ أبو العلاء في "غايته"[5] السكت في: ﴿عِوَجَا﴾ فقط، ولم يذكر في الثلاثة الباقية شيئاً، بل ذكر الإظهار في ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ و﴿بَلْ رَانَ﴾.[6]

==

انظر: الغاية: 151-152، المبسوط: 102 و453 و467

(1) ما بين النجمتين سقط من (ز)

(2) انظر: التجريد: ق: 36/ب و44/أ و50/أ

(3) انظر: المستنير: 838/2 و847، المبهج: 794/2، الإرشاد: 612 و625

(4) انظر: الكفاية الكبرى: 605، الكفاية في الست: في سورة ‹القيامة›

(5) في (س): «كفايته»، ولعله سبق قلم من الناسخ.

(6) لم يتعرض أبو العلاء لهذه الكلمات في سورها إلا موضع الكهف، أما ﴿من راق﴾ فتعرض لها في الإدغام الصغير عند الكلام على لام (بل وهل)، وأما ﴿بل ران﴾ فذكرها عند الكلام على النون الساكنة والتنوين، وأما ﴿مرقدنا﴾ فلم أقف عليها في "غاية الاختصار"، وكلها عبر فيها بقوله: وقفة، وقيفة، بعد أن ذكر الإظهار في

==

قلت: فثبت في الأربعة الخلاف عن حفص من طريقيه، وصحّ الوجهان من ‹السكت› و‹الإدراج› عنه، وبهما عنه آخذ.

ووجهُ ‹السكت› في ﴿عِوَجَا﴾ قصد بيان أنّ ﴿قَيِّمًا﴾ بعده ليس متّصلاً بما قبله في الإعراب، فيكون منصوباً بفعل مضمر؛ تقديره (أنزله قيّماً) فيكون حالاً من ‹الهاء› في (أنزله)[1].

وفي ﴿مَرْقَدِنَا﴾ بيان أن كلام الكفار قد انقضى، وأنّ قوله تعالى ﴿هَـٰذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَـٰنُ﴾ ليس من كلامهم، فهو إمّا من كلام الملائكة، أو من كلام المؤمنين؛ كما أشرنا إليه في ‹الوقف والابتداء›[2].

وفي ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ و﴿بَلْ رَانَ﴾ قصد بيان اللفظ، ليظهر أنهما كلمتان، مع صحّة الرواية في ذلك، والله أعلم.[3]

تنبيهات

الأول: إنما يتأتّى ‹السكت› حال وصل الساكن بما بعده، أمّا إذا وقف على الساكن فيما يجوز الوقف عليه مما انفصل خطّاً؛ فإن السكت المعروف يمتنع، ويصير الوقف المعروف.

وإن وقف على الكلمة التي فيها الهمزة سواء كان متّصلاً أو منفصلاً فإن لحمزة في ذلك مذهباً يأتي في الباب الآتي.

وأمّا غير حمزة؛ فإن كان الهمز متوسطاً كـ﴿القرآن﴾ و﴿الظمآن﴾ و﴿شيئاً﴾

==

موضع ‹القيامة› و‹التطفيف›. والله أعلم.

انظر: غاية الاختصار: ١/١٦٩ و١٧٦، ٢/٥٥٢

(١) انظر: الدر المصون: ٧/٤٣٣

(٢) انظر: الدر المصون: ٧/٤٣٤

(٣) انظر: الدر المصون: ٧/٤٣٥-٤٣٦

و﴿الأرض﴾ فالسكت أيضاً، إذ لا فرق في ذلك بين الوقف والوصل، وكذا إن كان مبتدأ ووصل بالساكن/ قبله، وإن كان متطرفاً ووقف[1] بالروم فكذلك، فإن وقف بالسكون امتنع السكت؛ من أجل التقاء الساكنين وعدم الاعتماد[2] في الهمزة على شيء. ٤٢٧/١

الثاني: تقدّم أنه إذا قرئ بالسكت لابن ذكوان يجوز أن يكون مع المدّ الطويل ومع التوسط؛ لورود الرواية بذلك.[3] فإنْ قرئ به لحفص فإنه لا يكون إلا مع المدّ، ولا يجوز أن يكون مع القصر؛ لأن السكت إنما ورد من طريق الأشناني عن عبيد عن حفص، وليس له إلاّ المدّ، والقصرَ ورد من طريق الفيل عن عمرو عن حفص، وليس له إلاّ الإدراج، والله أعلم.

الثالث: أن من كان مذهبه عن حمزة ‹السكت› أو ‹التحقيق›؛ الذي هو عدم السكت إذا وقف؛ فإن كان الساكن والهمز في الكلمة الموقوف عليها فإنَّ تخفيف الهمز كما سيأتي ينسخ ‹السكت› و‹التحقيق›، وإن كان الساكن في كلمة، والهمز أوّل كلمة أخرى فإن الذي مذهبه تخفيف المنفصل كما سيأتي؛ ينسخ تخفيفه سكته وعدمه، بحسب ما يقتضيه التخفيف كما سيأتي[4]. ولذلك لم يتأت[5] له في نحو ﴿الأرض﴾ و﴿الإنسان﴾[6] سوى وجهين: وهما ‹النقل›، و‹السكت›، لأنّ الساكتين عنه على ‹لام التعريف› وصلاً؛ منهم من ينقل وقفاً، كأبي الفتح عن خلف والجمهور عن حمزة، ومنهم من لا ينقل من أجل تقدير انفصاله، فيقرّه على حاله كما لو وصل، كابني غلبون، وأبي الطاهر؛ صاحب "العنوان"، ومكّي، وغيرهم.

---

(١) في المطبوع: (وقف) بواو واحدة , وهو تحريف.

(٢) في (ز) «الاعتداد»

(٣) انظر ص: ١١٥٦

(٤) انظر ص: ١٢٤٨

(٥) في (س) «يأت»

(٦) في (س): «الآخرة» بدل (الإنسان) وكلاهما صحيح.

وأما من لم يسكت عليه؛ كالمهدوي، وابن سفيان عن حمزة، وكأبي الفتح عن خلاد فإنهم مجمعون على ‹النقل› وقفا، ليس عنهم في ذلك خلاف.

ويجيء في نحو ﴿قد أفلح﴾ و﴿من آمن﴾ و﴿قل أوحي﴾ الثلاثة الأوجه؛ أعني: ‹السكت› و‹عدمه› و‹النقل›، وكذلك[1] تجيء الثلاثة في نحو ﴿قالوا آمنا﴾ و﴿في أنفسكم﴾ و﴿ما أنزل﴾.

وأما ﴿يا أيها﴾ و﴿هؤلاء﴾ فلا يجيء فيه سوى وجهي ‹التحقيق› و‹التخفيف› ولا يتأتى فيه ‹السكت›؛ لأن رواة السكت فيه مجمعون على تحقيقه وقفا، فامتنع ‹السكت› عليه حينئذ، والله تعالى أعلم.

٤٢٨/١ الرابع: لا يجوز مد ﴿شيء﴾ لحمزة حيث قرئ به إلا مع ‹السكت›؛ إما على ‹لام/ التعريف› فقط، أو عليه وعلى ‹المنفصل›، وظاهر "التبصرة" المد على ﴿شيء﴾ لخلّاد مع عدم السكت المطلق، حيث قال: وذكر أبو الطيب مد ﴿شيء﴾ في روايته، وبه آخذ، انتهى[2]، ولم يتقدم ‹السكت› إلا لخلف وحده في غير ﴿شيء﴾.

فعلى هذا يكون مذهب أبي الطيب المد عن خلّاد في ﴿شيء﴾ مع عدم السكت، وذلك لا يجوز؛ فإن أبا الطيب المذكور هو ابن غلبون صاحب كتاب "الإرشاد"، ولم يذكر في كتابه مد ﴿شيء﴾ لحمزة إلا مع ‹السكت› على لام التعريف[3]. وأيضا فإن مد ﴿شيء﴾ قائم مقام ‹السكت› فيه، فلا يكون إلا مع وجه ‹السكت›، وكذا قرأنا، والله أعلم.

باب الوقف على الهمز[4]

وهو باب مشكل، يحتاج إلى معرفة وتحقيق مذاهب أهل العربية، وأحكام رسم المصاحف العثمانية، وتمييز الرواية، وإتقان الدراية.

---

(١) تحرفت في المطبوع إلى: (ولذلك) باللام

(٢) التبصرة: ٤١٩

(٣) انظر: الإقناع: ٤٨٣/١

(٤) انظر: السبعة: ١٣٢، التذكرة: ١٤٧/١، التيسير: ٣٧-٤١، التبصرة: ٣٤٤ - ٣٥٠.

قال الحافظ أبو شامة: هذا الباب من أصعب الأبواب نظما ونثرا في تمهيد قواعـــده، وفهم مقاصده.

قال: ولكثرة تشعبه أفرد له أبو بكر أحمد بن مهران المقرئ رحمه الله تصنيفا حسـنا جامعا وذكر أنه قرأ على غير واحد من الأئمة فوجد أكثرهم لا يقومـون بـه حسـب الواجب فيه إلا الحرف بعد الحرف.[1]

قلت: وأفرده أيضاً بالتأليف؛ أبو الحسن ابن غلبون،[2] وأبو عمرو الداني، وغير واحد من المتأخرين؛ كابن بصخان، والجعبري، وابن جبارة وغيرهم، ووقع لكثير منهم فيه أوهام ستقف عليها.

ولـمّا كان الهمز أثقل الحروف نطقاً، وأبعدها مخرجاً، تنوّع العرب في تخفيفه بأنواع التخفيف، كالنقل، والبدل، وبين بين، والإدغام وغير ذلك، وكانت قريش وأهل الحجـاز أكثرهم له تخفيفاً.

ولذلك أكثر ما يرد تخفيفه من طرقهم؛ كابن كثير من رواية ابن فليح، وكنافع مـن رواية ورش وغيره، وكأبي جعفر من أكثر رواياته؛ ولا سيّما رواية العمري عن أصحابـه عنه، فإنه لم يكد يحقّق همزةً وصلاً، وكابن محيصن قارئ أهل مكة مع ابن كثير وبعـده، وكأبي عمرو، فإن مادّة قراءته عن/ أهل الحجاز، وكذلك عاصم من رواية الأعشى عـن أبي بكر من حيث إن روايته ترجع إلى ابن مسعود. ٤٢٩/١

وأمّا الحديث الذي أورده ابن عدي وغيره من طريق موسى بن عبيدة[3]، عن نافع عن ابن عمر قال: ما همز رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر ولا الخلفاء وإنما الهمز بدعـة ابتدعوها من بعدهم[4]. فقال أبو شامة الحافظ: هو حديث لا يُحتجّ بمثله لضعف إسناده،

---

(١) إبراز المعاني: ٧/٢

(٢) ذكره في كتابه "التذكرة" مرتين: انظر: ١٥٦/١ و١٦٤

(٣) ابن نشيط، أبو عبد العزيز، الربذي، مدني.

انظر: الكنى من الأسماء: ٦٣٩/١، الكامل: ٣٣٣/٦-٣٣٦

(٤) المستدرك على الصحيحين: ٢٥١/٢

فإن موسى بن عبيدة هذا هو؛ الرّبذي[١]، وهو عند أئمّة الحديث ضعيف.

قلت: قال الإمام أحمد: لا تحلّ الرواية عنه، وفي رواية: لا يكتب حديثه[٢].

واعلم أنه من كانت لغته تخفيف الهمز؛ فإنه لا ينطق بالهمز إلا في الابتداء، والقصدُ أنّ تخفيف الهمز ليس بمنكر ولا غريب، فما أحد من القراء إلاّ وقد ورد عنه تخفيف الهمز؛ إمّا عموماً وإما خصوصاً، كما قدمنا ذكره في الأبواب المتقدمة.

وقد أفرد له علماء العربية أنواعاً تخصّه، وقسَّموا تخفيفه إلى؛ واجب وجائز، وكلّ ذلك أو غالبه وردت به القراءة، وصحّت به الرواية، إذ من المحال أن يصحّ في القراءة ما لا يسوغ في العربية، بل قد يسوغ في العربية ما لا يصح في القراءة؛ لأن القراءة سُنَّة متبعة يأخذها الآخر عن الأول.

وممّا صحّ في القراءة وساغ[٣] في العربية؛ الوقفُ بتخفيف الهمز، وإن كان ممّا يحقّق في الوصل؛ لأنّ الوقف محل استراحة القارئ والمتكلم، ولذلك حذفت فيه الحركات والتنوين، وأبدل فيه تنوين المنصوبات، وجاز فيه: الرَّوم، والإشمام، والنقل، والتضعيف، فكان تخفيف الهمز والحالة هذه أحقّ وأحرى.

قال ابن مهران: وقال بعضهم: هذا مذهب مشهور، ولغة معروفة يُحذف الهمز في السكت؛ يعني في الوقف، كما يحذف الإعراب، فرقاً بين الوصل والوقف. قال: وهو مذهب حسن، وقال بعضهم: لغة أكثر العرب الذين هم أهل الجزالة والفصاحة ترك الهمزة الساكنة في الدرج والمتحركة عند السكت[٤].

---

(١) وجاء في حاشية (ك) ربذة: موضع خارج مدينة الرسول ﷺ نزله أبو ذر حتى توفي. اهـ

وتحرفت النسبة في (ت) إلى: (اليزيدي)، وتصحفت في المطبوع وإبراز المعاني إلى: (الزيدي) بالزاي والمثناة التحتية والدال المهملة. انظر: إبراز المعاني: ٢/٦-٧

(٢) قال إبراهيم بن يعقوب: سمعت أحمد يقول: لا تحل عندي الرواية عن موسى بن عبيدة، فقلت: يا أبا عبد الله: لا تحل؟ قال: عندي. اهـ الكامل: ٦/٣٣٤

(٣) تصحفت في المطبوع بالمعجمة ثم المهملة.

(٤) من قوله: (لأن الوقف محل استراحة..) إلى هنا، موجود حرفياً في إبراز المعاني: ٢/٦

قلت: وتخفيف الهمز في الوقف مشهور عند علماء العربية؛ أفردوا له باباً وأحكاماً، واختص بعضهم فيه بمذاهب عرفت بهم، ونسبت إليهم، كما نشير إليه إن شاء الله تعالى./ ٤٣٠/١

وقد اختص حمزة بذلك، من حيث إنّ قراءته اشتملت على؛ شدةّ التحقيق، والترتيل، والمدّ، والسكت، فناسب التسهيل في الوقف، ولذلك روينا عنه الوقف بتحقيق الهمز إذا قرأ بالحدر، كما سنذكره إن شاء الله، هذا كلّه مع صحّة الرواية بذلك عنده، وثبوت النقل به لديه، فقد قال فيه سفيان الثوري: ما قرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلاّ بأثر[1].

قلت: وقد وافق حمزةَ على تسهيل الهمز في الوقف؛ حمران بن أعين، وطلحة بن مصرّف، وجعفر بن محمد الصادق، وسليمان بن مهران الأعمش؛ في أحد وجهيه، وسلاّم بن سليمان الطويل البصري وغيرهم، وعلى تسهيل المتطرف منه؛ هشام بن عمّار؛ في أحد وجهيه، وأبو سليمان عن قالون؛ في المنصوب المنّون.

وسأبيّن أقسام الهمز في ذلك، وأوضّحه، وأقرّبه، وأكشفه، وأهذّبه، وأحرره وأرتّبه؛ ليكون عمدة للمبتدئين، وتذكرة للمنتهين والله تعالى الموفق، فأقول:

الهمز ينقسم إلى ساكن ومتحرّك.

فالساكن ينقسم إلى؛ متطرّف؛ وهو ما ينقطع الصوت عليه، وإلى متوسط؛ وهو ما لم يكن كذلك.

أمّا الساكن المتطرف فينقسم إلى لازم لا يتغير في حاليه، وعارض يسكّن وقفاً، ويتحرك بالأصالة وصلاً.

فالساكن اللازم يأتي قبله مفتوح مثل ﴿اقرأ﴾ ومكسور مثل ﴿نَبِّىء﴾، ولم يأت في القرآن قبله مضموم، ومثاله في غير القرآن (لم يسؤ)[2].

والساكن العارض يأتي قبله الحركات الثلاث، فمثاله وقبله الضمّ ﴿كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُـؤِ﴾[3]

---

(١) انظر: ص: ٦٨٥

(٢) انظر: الدر النثير: ٣/٥٩

(٣) الواقعة: (٢٣)

﴿إِنِ امْرُؤٌ﴾[1] ومثاله وقبله الكسر ﴿مِنْ شَاطِئِ﴾[2] و﴿يُبْدِئُ﴾[3] و﴿قُـرِئَ﴾[4] ومثالـه وقبله الفتح ﴿بدأ﴾ و﴿قال الملأ﴾ و﴿عن النبأ﴾.

وأمّا الساكن المتوسط؛ فينقسم إلى قسمين: متوسط بنفسه، ومتوسط بغيره: فالمتوسط بنفسه؛ يكون قبله ضمّ نحو ﴿المؤتفكة﴾ و﴿يؤمن﴾ وكسرٌ نحو ﴿بئر﴾ و﴿نبّئنا﴾ ومفتـوح نحو ﴿كأس﴾ ﴿ويأكل﴾.

والمتوسط بغيره على قسمين: متوسط بحرف، ومتوسط بكلمة:

فالمتوسط بحرف؛ يكون قبله فتح نحو ﴿فأووا﴾ ﴿وأتوا﴾ولم يقع قبله ضمّ ولا كسر.

والمتوسط بكلمة؛ يكون قبله ضمّ نحو ﴿قَالُوا ائْتِنَا﴾[5] و﴿الْمَلِكُ ائْتُونِي﴾[6] وكسـر نحو ﴿الَّذِي اؤْتُمِنَ﴾[7]/ ﴿للأرض ائتيا﴾[8] وفتح نحو ﴿إِلَـى الْـهُدَى ائْتِنَـا﴾ و﴿قَـالَ ائْتُونِي﴾[9] فهذه أنواع الهمز الساكن. ٤٣١/١

وتخفيفه: أن يبدل بحركة ما قبله؛ إن كان قبله ضمّ أُبدل ‹واواً›، وإن كان قبله كسـر أبدل ‹ياء›، وإن كان قبله فتح أُبدل ‹ألفاً›.

وكذلك يقف حمزة من غير خلاف عنه في ذلك، إلاّ ما شذّ[10] فيه ابن سفيان ومـن

---

(١) النساء: (١٧٦)

(٢) القصص:(٣٠)

(٣) العنكبوت: (١٩)

(٤) الأعراف: (٢٠٤)

(٥) العنكبوت: (٢٩)

(٦) يوسف: (٥٠)

(٧) البقرة: (٢٨٣)

(٨) فصلت (٧١)، وجاءت في المطبوع: ‹والأرض ايتنا› وهو تحريف.

(٩) يوسف:(٥٩)

(١٠) جاء هنا في حاشية (ك): قوله: (إلا ما شذ فيه ابن سفيان...إلخ، قال خاتمة المحقّقين الشيخ أحمد بن.... المغربي في "المقالة الوافية") بعد نقله هذه العبارة قلت: إن ما نسبه لابن شريح وابن الباذش من تحقيق المتوسط بكلمة،

==

تبعه من المغاربة؛ كالمهدوي، وابن شريح، وابن الباذش؛ من تحقيق المتوسط بكلمة لانفصاله، وإجراء الوجهين في المتوسط بحرف لاتصاله؛ كأنّهم أجروه مجرى المبتدأ.

وهذا وَهْمٌ منهم، وخروج عن الصواب؛ وذلك أن هذه الهمزات؛ وإنْ كُنَّ أوائل الكلمات، فإنهنّ غير مبتدآت، لأنهنّ لا يمكن ثبوتهنّ سواكن إلا متصلات بما قبلهنّ فلهذا حكم لهن بكونهنّ متوسطات.

ألا ترى أن الهمزة في ﴿فأووا﴾ ﴿وأمر﴾ و﴿قَالَ ائْتُونِي﴾ كالدال في ﴿فادع﴾ والسين في ﴿فاستقم﴾ والراء في ﴿قال ارجع﴾ فكما أنه لا يقال إنّ ‹الدال› و‹السين› و‹الراء› في ذلك مبتدآت، ولا جاريات مجرى المبتدآت، فكذلك هذه الهمزات؛ وإن وقعن ‹فاء› من الفعل؛ إذ ليس كل ‹فاء› تكون مبتدأة أو جارية مجرى المبتدأ.

وممّا يوضحّ ذلك، أنَّ من كان مذهبه تخفيف الهمز الساكن المتوسط غير حمزة؛ كأبي عمرو، وأبي جعفر، وورش؛ فإنهم خفّفوا ذلك كلّه من غير خُلْف عن أحد منهم، بل أجروه مجرى ﴿يؤتي﴾ و﴿يؤمن﴾ و﴿يألمون﴾ فأبدلوه من غير فرق بينه وبين غيره، وذلك واضح، والله أعلم.

والعجب أنّ ابن الباذش نسب ‹تحقيق› هذا القسم لأبي الحسن ابن غلبون وأبيه وابن سهل[1]، والذي رأيته نصّاً في "التذكرة" هو الإبدال بغير خلاف[2]، والله أعلم.

==

مخالف لما في الإقناع لابن الباذش، حيث نقل الوجهين عن ابن شريح، ونصّه: قال أبو الحسن بن شريح: إن سأل سائل عن الوقف على قوله تعالى ﴿إلى الهدى ائتنا﴾ ففيه جوابان على ما تقدم، أحدهما: التحقيق لأن الهمزة في تقدير الابتداء، والآخر: التسهيل بالبدل، لما ذكرناه من مضارعتها للمتوسط. اهـ وبسط المسألة قبل ذلك بسطاً طويلاً، قال: واعتراض ابن الجزري عليه فيما نسبه لابن غلبون وأبيه وابن سهل مبنيٌّ على رجوعه ﴿إلى الهدى ائتنا﴾ ونحوه، والمتبادر من كلام ابن الباذش أن ذلك راجع إلى كل متوسط بزائد من حروف المعاني، ولولا الطول في عبارته لجلبناها. اهـ منه. كتبه العبد الفقير...

(١) الإقناع: ٤٣٣/١، وعبارته: ‹وهو اختيار ابن غلبون› اهـ وعبارة المؤلف: ‹والعجب...› قد يجاب عن ابن الباذش بأنه رواه عن ابن غلبون رواية، أو أنه نقله عنه في كتابه الذي ألفه في "وقف حمزة" الذي أشار إليه المؤلف، وإن صح هذا التعليل فلا عجب إذن. والله أعلم.

(٢) انظر: التذكرة: ١٤٧/١

واختلف أئمتنا في تغيير حركة ‹الهاء› مع إبدال الهمزة ‹ياء› قبلها في قوله ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ في البقرة ﴿وَنَبِّئۡهُمۡ﴾ في ‹الحجر›:

فكان بعضهم يرى ‹كسرها› لأجل ‹الياء›، كما كسر لأجلها في نحو ﴿فيهم﴾ و﴿يؤتهم﴾؛ وهذا مذهب أبي بكر ابن مجاهد، وأبي الطيب بن غلبون، وابنه أبي الحسن ومن تبعهم.

وكان آخرون يقرونها[1] على ‹ضمتها› لأن الياء عارضة إذ لا توجد إلا في التخفيف، فلم يعتدوا بها، وهو اختيار ابن مهران، ومكي، والمهدوي، وابن سفيان، والجمهور.

وقال أبو الحسن ابن غلبون كلا الوجهين/ حسن[2]. ٤٣٢/١

وقال صاحب "التيسير": وهما صحيحان[3].

وقال في "الكافي": الضم أحسن [4].

قلت: والضم هو القياس وهو الأصح، فقد رواه منصوصا محمد بن يزيد الرفاعي صاحب سليم، وإذا كان حمزة ضم ‹هاء› «عليهم»، و«إليهم»، و«لديهم» من أجل أن الياء قبلها مبدلة من ألف وكان الأصل فيها الضم؛ فضم هذه ‹الهاء› أولى وآصل، والله أعلم.

وأما الهمز المتحرك: فينقسم إلى قسمين؛ متحرك قبله ساكن، ومتحرك قبله متحرك، وكل منهما ينقسم إلى متطرف ومتوسط.

فالمتطرف الساكن ما قبله؛ لا يخلو ذلك الساكن قبله من أن يكون ألفاً، أو ياء، أو واواً؛ زائدتين، أو غير ذلك.

فإن كان ألفاً؛ فإنه يأتي بعده كل من الحركات الثلاث نحو «جاء»، و«عن أشياء»[5]،

---

(١) تحرفت في المطبوع إلى: (يقرؤنها) من القراءة، والعبارة للداني. انظر: التيسير: ٣٩

(٢) التذكرة: ١٥٠/١

(٣) التيسير: ٣٩

(٤) الكافي: ٢٩

(٥) المائدة: ١٠١

و«السفهاء»، و«منه الماء»[1]؛ و«من السماء»، و«من الماء»، و«على سواء»، و«على استحياء»[2]، و«لا نساء من نساء»[3].

وكيفية تسهيل هذا القسم أن يسكن أيضا للوقف، ثم يبدل ألفا من جنس ما قبله.

والوجه في ذلك أن الهمز لما سكن للوقف، لم تعد الألف حاجزا، فقلبت الهمزة من ذلك ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها.

وهل تبقى تلك الألف، أم تحذف للساكن ؟ سيأتي بيان ذلك، وسيأتي أيضاً بيان حكم الوقف بالروم، واتباع الرسم وغيره في آخر الباب.[4]

وإن كان الساكن قبل الهمز ياء، أو واوا؛ زائدتين، فإنه لم يرد في ‹الياء› إلا في ﴿النسيء﴾ و﴿بريء﴾ ووزنهما ‹فعيل›، ولم يأت في الواو إلا في ﴿قروء﴾ ووزنه ‹فعول›، وتسهيله أن يبدل الهمز من جنس ذلك الحرف الزائد، ويدغم الحرف فيه.

وأما إن كان الساكن غير ذلك من سائر الحروف فتسهيله أَنْ تنقل حركة الهمزة إلى ذلك الساكن، ويحرّك بها ثم تحذف هي، كما تقدم في باب ‹النقل›؛ سواء كان ذلك الساكن؛ صحيحاً، أو ياء، أو واواً أصليين، وسواء كانا حرفي مدّ أو حرفي لين، بأيّ حركة تحركت الهمزة.

فالساكن الصحيح ورد منه في القرآن سبعة مواضع:

منها أربعةٌ الهمزةُ فيها مضمومة وهي «دفء»، و«ملء»، و«ينظر المرء»[5]، و«لكل باب منهم جزء»

ومنها موضعان الهمزةُ فيهما مكسورة، وهما ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾[6]/ و﴿بَيْنَ الْمَرْءِ ٤٣٣/١

---

(١) البقرة: ٧٤

(٢) القصص: (٢٥)

(٣) الحجرات: ١١

(٤) انظر ص: ١٢٢٠

(٥) النبأ: (٤٠)

(٦) البقرة: (١٠٢)

وَقَلْبِهِ﴾[1]

وموضع واحد الهمزة فيه مفتوحة وهو ﴿يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾[2]

ومثال الياء الأصلية وهي حرف ‹مد› ﴿الْمُسِيءُ﴾[3] ﴿وَجِـــيءَ﴾[4] و﴿سِـــيءَ﴾[5] و﴿يُضِيءُ﴾[6] ومثالها وهي حرف ‹لين› ﴿شيء﴾ لا غير، نحو ﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ﴾[7] و﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ﴾[8]

ومثال ‹الواو› الأصلية وهي حرف ‹مد› ﴿لَتَنُوءُ﴾[9] و﴿أَنْ تَبُوءَ﴾[10] ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ﴾[11] و﴿لِيَسُوْا﴾ أول ‹سبحان›[12] على قراءة حمزة ومن معه[13]، ومثالهـــا حـــرف ‹لين› ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ﴾[14] ﴿لِلَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ﴾[15]

---

(١) الأنفال: (٢٤)

(٢) النمل: (٢٥)

(٣) غافر: (٥٨)

(٤) الزمر: (٦٩)

(٥) هود: (٧٧)

(٦) النور: (٣٥)

(٧) البقرة: (٢٠)

(٨) الحج: (١)

(٩) القصص: (٧٦)

(١٠) المائدة: (٢٩)

(١١) آل عمران: (٣٠)

(١٢) الإسراء: (٧)

(١٣) قوله: على قراءة حمزة ومن معه: أي ابن عامر وشعبة، وقراءتهم بالياء بدل النون مع نصب الهمـــزة. انظـــر: التيسير: ١٣٩

(١٤) الأنبياء: (٧٤ و٧٧)

(١٥) النحل: (٦٠)

والمتطرف المتحرك المتحرّكُ ما قبله؛ هو الساكن العارض المتطرف، وقد تقدّم حكم تسهيله ساكنا، وسيأتي حكم تسهيله بالرّوم واتّباع الرسم آخر الباب إن شاء الله تعالى.

وأمّا الهمز المتوسط المتحرك الساكن ما قبله فهو أيضاً على قسمين: متوسط بنفسه، ومتوسط بغيره:

فالمتوسط بنفسه لا يخلو ذلك الساكن قبله من أن يكون ألفاً أو ياء زائدة، ولم يقع في القرآن منه واو زائدة: فإن كان ألفاً[1] فتسهيله ‹بين بين› أي بين الهمزة وحركته؛ بأي حركة تحرّك نحو «شركاؤنا»، و«جاؤا»، و«أولياؤه»، و«أوليك»، و«خائفين»، و«الملائكة»، و«جاءنا»، و«دعاءً ونداءً»، وإن كان ياء زائدة أبدل وأدغم كما تقدم في المتطرف وذلك نحو «خطيئة»، و«خطيئاتكم»، و«هنيئًا»، و«مريئًا»، و«بريئون»

وإن كان الساكن غير ذلك فهو أيضاً؛ إمّا أن يكون صحيحاً، أو ياء، أو واواً أصليين؛ حرف مدّ أو حرف لين، فتسهيله بالنقل، كما تقدّم في المتطرف سواء.

فمثال الساكن الصحيح مع الهمزة المضمومة: ﴿مَسْئُولاً﴾[2] و﴿مَذْءُومًا﴾[3].

ومع المكسورة ﴿وَالْأَفْئِدَةَ﴾[4] لا غير.

ومع المفتوحة ﴿الْقُرْآنَ﴾[5] و﴿الظَّمْآنُ﴾[6] و﴿شَطْأَهُ﴾[7] و﴿تَجْأَرُونَ﴾[8] و﴿هُزُؤًا﴾[9]

---

(١) في (ز) «أو ياء زائدة» ولعلها سبق نظر.

(٢) الإسراء: (٣٤) من سورة

(٣) الأعراف: (١٨)

(٤) النحل: (٧٨)

(٥) القيامة: (٢٣)

(٦) النور: (٣٩)

(٧) الفتح: (٢٩)

(٨) النحل: (٥٣)

(٩) الأنبياء: (٣٦)

و﴿كُفُؤًا﴾[1] على قراءة حمزة ومن معه،[2] وكذلك «النشأة»، و«جزءاً»

ومثال الياء الأصلية وهي حرف ‹مدّ› ﴿سِيئَتْ﴾[3] لا غير، ومثالها حرف ‹لين› ﴿كَهَيْئَةِ﴾[4] و﴿اسْتَيْئَسَ﴾[5] وأخواته، و﴿شيئًا﴾ حيث وقع، ﴿وبَيْئس﴾[6].

ومثال الواو وهي حرف ‹مدّ› ﴿السُّوءَى﴾[7] لا غير، ومثالها وهي حرف ‹لين› ﴿سَوْأَةَ أَخِيهِ﴾ و﴿سَوْآتِكُمْ﴾ و﴿سَوْآتِهِمَا﴾ و﴿مَوْئِلاً﴾ و﴿الْمَوْءُودَةُ﴾ / لا غير. ٤٣٤/١

والمتوسط بغيره من المتحرك الساكن ما قبله؛ لا يخلو ذلك الساكن من أن يكون متصلاً به رسماً، أو منفصلاً عنه. فالمتصل يكون ألفاً وغير ألف.

فالألف تكون في موضعين: ‹ياء› النداء، و‹هاء› التنبيه نحو: «يـآدم»، «يـأولي»، «يـأيها» كيف وقع، «وهـأنتم»، و«هؤلاء».

وغير الألف في موضع واحد، وهو ‹لام› التعريف حيث وقع، نحو «الأرض»، و«الآخرة»، و«الأولى»، و«الأخرى»، و«الإنسان»، و«الإحسان» فإنها تسهّل مع الألف ‹بين بين›، ومع ‹لام› التعريف بالنقل.

هذا هو مذهب الجمهور من أهل الأداء، وعليه العراقيون قاطبة وأكثر المصريين والمغاربة، وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد، وبه قرأ عليه الداني وقال هو: إنه[8]

---

(١) الإخلاص: (٤)

(٢) وافقه في الأولى خلف في اختياره، وفي الثانية يعقوب، وخلف أيضاً في اختياره، وقراءتهم بتسكين الزاي من الأولى والفاء في الثانية، انظر: النشر: ٢/٢١٥-٢١٦

(٣) الملك: (٢٧)

(٤) آل عمران: (٤٩)

(٥) يوسف: (١١٠)

(٦) كذا في (س) وهو الصواب وهي رواية شعبة بخلف عنه، وجاء في بقية النسخ ﴿ييْئس الذين﴾ وهو خطأ، إذ هذه الكلمة داخلة تحت قوله (وأخواته). وما أثبته موافق لما في "الدر النثير" الذي أرجّح أن المؤلّف اعتمد عليه في هذا الباب. انظر: الدر النثير: ٣/٨٠

(٧) الروم: (١٠)

(٨) في المطبوع: (إنه هو) وهو تحريف.

مذهب الجمهور من أهل الأداء، واختياري.[1] وبه قرأ صاحب " التجريد" على شيخه الفارسي، ورواه منصوصاً عن حمزة غير واحد، وكذا الحكم في سائر المتوسط بزائد؛ وهو ما انفصل حكماً واتصل رسماً مما سيأتي في أقسامه.

وذهب كثير من أهل الأداء إلى الوقف بالتحقيق في هذا القسم، وإجرائه مجرى المبتدأ، وهو مذهب أبي الحسن ابن غلبون، وأبيه أبي الطيّب، وأبي محمد مكي، واختيار صالح بن إدريس وغيره من أصحاب ابن مجاهد، وورد منصوصاً أيضاً عن حمزة، وبه قرأ صاحب "التجريد" على عبد الباقي.

وذكر الوجهين جميعاً صاحب "التيسير" و"الشاطبية" و"الكافي" و"الهداية" و"التلخيص".

واختارَ في "الهداية" في مثل «هـأنتم»، و«يـأيها» التحقيقَ لتقدير الانفصال، وفي غيره التخفيف لعدم تقدير انفصاله.

وقال في "الكافي": التسهيل أحسن إلا في مثل «هـأنتم»، و«يـأيها»[2].

قلت: كأنهما لَحَظَا[3] انفصال المدّ، وإلا فهو متصل رسماً، فلا فرق بينه وبين سائر المتوسط بزائد. والله أعلم.

والمنفصل رسماً من الهمز المتحرك الساكن ما قبله؛ فلا يخلو أيضاً ذلك الساكن من أن يكون صحيحاً أو حرف علّة، فالصحيح نحو «من آمن»، «قد أفلح»، «قل إنني»، «عذاب أليم»، «يؤده إليك» وقد اختلف أهل الأداء في تسهيل هذا النوع وتحقيقه:

فروى كثير منهم عن حمزة تسهيله / بالنقل، وألحقوه بما هو من كلمة، ورواه منصوصا أبو سلمة عن رجاله الكوفيين، وهذا مذهب أبي عليّ البغدادي صاحب "الروضة" وأبي العزّ القلانسي في "إرشاده" وأبي القاسم الهذلي، وهو أحد الوجهين في "الشاطبية" وذكره أيضاً ابن شريح في "كافيه" وبه قرأ على صاحب "الروضة". ٤٣٥/١

---

(١) جامع البيان: ١/ق١١١

(٢) الكافي: ٣٥

(٣) أصل اللحظ: النظر بمؤخرة العين، ثم استخدم مجازاً بمعنى: راعى. انظر: الأساس والتاج (لحظ)

وهؤلاء خصوا بالتسهيل من المنفصل هذا النوع وحده، وإلا فمن عمم تسهيل جميع[١] المنفصل؛ متحركا وساكنا كما سيأتي من مذهب العراقيين؛ فإنه يسهل هذا القسم أيضا لأنه لم يفرق بينهما.

وروى الآخرون ‹تحقيقه› من أجل كونه مبتدأ، وجاء أيضًا منصوصًا عن حمزة من طريق ابن واصل عن خلف، وعن ابن سعدان؛ كلاهما عن سليم عن حمزة، وهو مذهب كثير من الشاميين والمصريين وأهل الغرب قاطبة، وهو الذي لم يجز[٢] أبو عمرو الداني غيره، ومذهب شيخيه[٣] أبي الفتح فارس بن أحمد، وأبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري من جميع طرقه، وأبي عبد الله ابن سفيان وأبي محمد مكي، وسائر من حقق المتصل خطا من المنفصل، بل هو عنده من باب أولى.

وقد غلط من نسب تسهيله إلى أبي الفتح ممن شرح "قصيدة" الشاطبي فظنَّ أن تسهيله من ‹زيادات› الشاطبي على "التيسير" لا على طرق "التيسير".

فإنّ الصواب أنَّ هذا ممَّا زاده الشاطبي على "التيسير" وعلى طرق الداني؛ فإنّ الداني لم يذكر في سائر مؤلّفاته في هذا النوع سوى ‹التحقيق›، وأجراه مجرى سائر الهمزات المبتدآت.

وقال في "جامع البيان": وما رواه خلف وابن سعدان نصّاً عن سليم عن حمزة، وتابعهما عليه سائر الرّواة وعامّة أهل الأداء من تحقيق الهمزات المبتدآت مع السواكن وغيرها وصلاً ووقفاً فهو الصحيح المعمول[٤] عليه والمأخوذ به.[٥]

قلت: والوجهان من النقل والتحقيق صحيحان معمول بهما، وبهما قرأت وبهما آخذ، والله أعلم.

---

(١) في المطبوع (جمع) تحريف.

(٢) في المطبوع: ‹يجوز› بالواو بعد الجيم، وهو تحريف.

(٣) كذا في (س) بالتثنية، وفي بقية النسخ (شيخه) بالإفراد.

(٤) تحرفت في المطبوع إلى (المعوّل)

(٥) جامع البيان: ١/ق١١١

وإنْ كان الساكن حرف علّة، فلا يخلو إمّا أن يكون حرف لين، أو حرف مدّ، فإن كان حرف ‹لين› نحو ﴿خلو إلى﴾ و﴿ابني آدم﴾ فإنه يلحق بالنوع قبله وهو الساكن الصحيح، كما تقدّم في بابي ‹النقل›/ و‹السكت›؛ فمن روى نقل ذلك عن حمزة روى هذا أيضاً من غير فرق بينهما.

٤٣٦/١

وحكى ابن سوار، وأبو العلاء الهمداني وغيرهما وجهين في هذا النوع، أحدهما: النقل كما ذكرنا، قالوا: والآخر: أن يقلب حرف لين من جنس ما قبلها، ويدغم الأول في الثاني، قالوا: فيصير حرف لين مشدّداً.[١]

قلت: والصحيح الثابت رواية في هذا النوع هو ‹النقل› ليس إلا، وهو الذي لم أقرأ بغيره على أحد من شيوخي، ولا آخذ بسواه والله الموفق.

وإن كان حرف مدّ فلا يخلو من أن يكون ‹ألفاً› أو غيرها، فإن كان ‹ألفاً› نحو ﴿بما أنزل﴾ ﴿لنا ألا﴾ ﴿واستوى إلى﴾ فإنّ بعض من سهّل[٢] الهمز بعد الساكن الصحيح بالنقل، سهّل الهمزة في هذا النوع ‹بين بين›، وهو مذهب أبي طاهر بن أبي[٣] هاشم، وأبي بكر ابن مقسم، وأبي بكر ابن مهران، وأبي العبّاس المطّوّعي، وأبي الفتح ابن شيطا، وأبي بكر بن مجاهد فيما حكاه عنه مكّي، وغيرهم[٤] وعليه أكثر العراقيين، وهو المعروف من مذهبهم، وبه قرأنا من طريقهم، وهو مقتضى ما في "كفاية" أبي العزّ، ولم يذكر الحافظ أبو العلاء غيره، وبه قرأ صاحب "المبهج" على شيخه الشريف عن الكارزيني عن المطوعي.

قال الأستاذ أبو الفتح ابن شيطا: والتي تقع أوّلاً تخفّف أيضاً؛ لأنها تصير باتصالها بما قبلها في حكم المتوسط، وهذا هو القياس الصحيح، قال: وبه قرأت.[٥]

---

(١) المستنير: ٣٨٥/١، غاية الاختصار: ٢٥٢/١ مع التنبيه على أن حكاية القول الثاني وهو لأبي العلاء حرفياً.

(٢) في المطبوع: (سهل هذا) وهو تحريف إذ لا وجه لـ(هذا) كما يتضح من السياق.

(٣) (أبي) سقطت من المطبوع.

(٤) في المطبوع (وغيره) بالإفراد، تحريف.

(٥) هذا النص نقله ابن سوار في المستنير: ٣٨٣/١

قال ابن مهران: وعلى هذا؛ يعني تسهيل المبتدأة حال وصلها بالكلمة قبلها، يدلّ كلام المتقدمين، وبه كان يأخذ أبو بكر بن مقسم، ويقول بتركها كيف ما وجد السبيل إليها، إلا إذا ابتدأ بها فإنه لا بدّ له منها ولا يجد السبيل إلى تركها. انتهى.

وذهب الجمهور من أهل الأداء إلى التحقيق في هذا النوع، وفي كلّ ما وقع الهمز فيه محرّكاً منفصلاً سواء كان قبله ساكن أو متحرك، وهو الذي لم يذكر أكثر المؤلفين سواه وهو الأصحّ رواية، وبه قرأ أبو طاهر بن سوار على غير[1] ابن شيطا، وكذلك قرأ صاحب "المبهج" على شيخه الشريف العباسي عن الكارزيني عن أبي بكر الشذائي.

وروى أبو إسحاق الطبري بإسناده عن جميع من عدّه من أصحاب حمزة؛ الهمزَ في الوقف إذا كانت الهمزة / في أوّل الكلمة، وكذا روى الداني عن جميع شيوخه من جميع طرقه.

٤٣٧/١

فإن كان غير ألف؛ فإمّا أن يكون ‹ياء› أو ‹واواً›؛ فإنَّ من سهَّل القسم قبلها مع الألف أجرى التسهيل معها بالنقل والإدغام مطلقاً؛ سواء كانت الياء والواو في ذلك من نفس الكلمة نحو ﴿تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ﴾[2] و﴿فِي أَنفُسِكُمْ﴾[3] و﴿أَدْعُو إِلَى﴾[4] ضميراً أو زائداً نحو ﴿لَتَارِكُوا آلِهَتِنَا﴾[5] ﴿ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ﴾[6] ﴿قَالُوا آمَنَّا﴾[7] ﴿نَفْسِي إِنْ﴾[8]

وبمقتضى إطلاقهم يجري الوجهان في الزائد للصلة نحو ﴿بِهِ أَحَدًا﴾[9] ﴿وَأَمْرُهُ إِلَى﴾[10] و﴿وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ﴾[11] والقياس يقتضي فيه الإدغام فقط والله أعلم.

---

(١) (غير) سقطت من المطبوع، مما أدى إلى عكس المراد، وانظر: المستنير: ٣٨٢/١

(٢) هود: (٣١)

(٣) البقرة: (٢٣٥)

(٤) يوسف: (١٠٨)

(٥) الصافات: (٣٦)

(٦) النساء: (٩٧) والنحل: (٢٨)

(٧) الأعراف: (١٢١)

(٨) يونس: (١٥)

(٩) الجن: (٢٠)

(١٠) البقرة: (٢٧٥)

(١١) الشعراء: (١٧٠) والصافات: (١٣٤)

وانفرد الحافظ أبو العلاء بإطلاق تخفيف هذا القسم مع قسم الألف قبله كتخفيفه بعد الحركة[1]، كأنّه يلغي حروف المدّ، ويقدّر أن الهمزة وقعت بعد متحرك فتخفّف بحسب ما قبلها على القياس، وذلك ليس بمعروف عند القرّاء، ولا عند أهل العربية.[2]

والذي قرأت به في وجه التسهيل هو ما قدمت لك، ولكنّي آخذ في ‹الياء› و‹الواو› بالنقل إلاّ فيما كان زائداً صريحاً لمجرّد المدّ والصلة فبالإدغام، وذلك كان اختيار شيخنا أبي عبد الله بن[3] الصائغ المصري، وكان إمام زمانه في العربيّة والقراءات، والله تعالى أعلم.

وأمّا الهمز المتوسط المتحرك المتحرك ما قبله، فهو أيضاً على قسمين: إمّا أن يكون متوسطاً بنفسه أو بغيره:

فالمتوسط بنفسه لا تخلو همزته إمّا أن تكون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، ولا تخلو الحركة قبلها من أن تكون ضمّاً أو كسراً أو فتحاً، فتحصّل من ذلك تسع صور:

الأولى: مفتوحة بعد ضمّ نحو «مؤجّلاً»، و«يؤخّر»، و«فؤاد»، و«سؤال»، و«لؤلؤاً».

الثانية: مفتوحة بعد كسر نحو «مئة»، و«ناشئة»، و«ننشئكم»، و«سيآت»، و«ليبطئنّ»، و«سيّئاً»[4]، و«خاطئة».

الثالثة: مفتوحة بعد فتح نحو «شنآن»، و«سألهم»، و«مآرب»، و«مآب»، و«رأيت»، و«تبوّءا»، و«نأى»، و«ملجأً»، و«خَطَأً».

الرابعة: مكسورة بعد ضمّ نحو «كما سئل»، و«سُئِلوا».

الخامسة: مكسورة بعد كسر نحو «إلى بارئكم»، و«خاسئين»، و«متكئين».

السادسة: مكسورة بعد فتح نحو «يئس»، و«تطمئنّ»، و«جبرئيل».[5]

---

(١) غاية الاختصار: ١/٢٥٥

(٢) انظر: الكتاب: ٣/٥٤٨

(٣) (بن): سقطت من المطبوع.

(٤) تصحفت في المطبوع إلى (شيئا) بالشين المعجمة.

(٥) على قراءة حمزة والكسائي: جَبَرئيل، بفتح الجيم والراء وهمزة مكسورة بعدها ياء مدية. انظر: التيسير: ٧٥

السابعة: / مضمومة بعد ضمّ نحو «برؤسكم»، و«كأنه رؤس». ٤٣٨/١

الثامنة: مضمومة بعد كسر نحو «ليطفئوا»، و«أنبئوني»، و«مستهزؤن»، و«سيِّئُه».

التاسعة: مضمومة بعد فتح نحو «رؤف»، «ويدرؤن»، و«يكلؤكم»، و«نقرؤه»، و«تؤزهم».

فتسهّل الهمزة في الصورة الأولى؛ وهي المفتوحة بعد ضمّ، بإبدالها واواً، وفي الصورة الثانية؛ وهي المفتوحة بعد كسر بإبدالها ياء، وتسهيلها في الصور السبع الباقية ‹بين بين›؛ أي بين الهمزة وما منه حركتها، على أصل التسهيل.

وحكى أبو العزّ في "كفايته"[1] في المفتوحة بعد فتح إبدالها ألفاً، وعزاه إلى اللالْكي س[2] والعلويّ وابن نفيس وغيرهم، وذكره أيضاً ابن شريح، ومكّي، وقال: إنه ليس بالمطّرد.[3]

قلت: وهذا مخالف للقياس لا يثبت إلاّ بسماع.

وحكى بعضهم تسهيل الهمزة المضمومة بعد كسر، والمكسورة بعد ضمّ، بين الهمزة وحركة ما قبلها.

والمتوسط بغيره من هذا القسم؛ وهو المتحرّك المتحرّك ما قبله؛ لا يخلو أيضاً من أن يكون متّصلاً رسماً أو منفصلاً رسماً:

فإن كان متّصلاً رسماً[4] بحرف من حروف المعاني دخل عليه، كحروف العطف، وحروف الجر، ولام الابتداء، وهمزة الاستفهام وغير ذلك، وهو المعبّر عندهم بالمتوسط

---

(١) لم أجده في باب ‹وقف حمزة› من "الكفاية" المحقّق.

(٢) تصحفت في المطبوع إلى (المالكي)

(٣) عبّر مكي بقوله: ويحسن أن تبدل منها ألفاً إذا انفتح ما قبلها، وليس بالمطرد. اهـ

وأمّا عبارة ابن شريح فهي: ويجوز أن تبدلها ألفاً إذا كانت مفتوحة وقبلها فتحة.. وليس بالقياس. اهـ

انظر: التبصرة: ٣١٤، الكافي: ٣٠

تنبيه: جاءت العبارة في المطبوع: ‹مكي وابن شريح قال› وهو تحريف؛ لأنه يوهم أن القول لابن شريح، وليس كذلك.

(٤) من (ت) فقط.

بزائد؛ فإنّ الهمزة تأتي فيه مفتوحة ومكسورة ومضمومة، ويأتي قبل كل من هذه الحركات الثلاث؛ كسرٌ وفتح، فيصير ستّ صور:

الأولى: مفتوحة بعد كسر نحو «بأنه»، «بأنهم»، «بـأنكم»، «بـأي»، «فبـأي»، «ولأبويه»، «لأهب»، «لأنفسكم»، «لآدم».

الثانية: مفتوحة بعد فتح نحو «فأذّن»، «أفأمن»، «أفأمنتم»، «كأنـه»، «كـأنهم»، «كأنهنّ»، «كأيّ»، «كأمثال»، «فسأكتبها»، «أأنذرتهم»، «سأصرف».

الثالثة: مكسورة بعد كسر نحو «لبإمام»، «بإيمان»، «بإحسان»، «لإيلاف».

الرابعة: مكسورة بعد فتح نحو «فإنهم»، «فإنه»، «فإمّا»، «وإمّا»، «أئذا»، «أئنا».

الخامسة: مضمومة بعد كسر نحو «لأوليهم»، «لأخراهم».

السادسة: مضمومة بعد فتح نحو «وأوحي»، «وأوتينا»، «وأوتيـت»، «أألقـي»، «فأواري».

فتسهيل هذا القسم كالقسم قبله؛ يبدل في الصورة الأولى؛ وهي المفتوحة بعد الكسر، ياءً، ويسهّل / ‹بين بين› في الصور الخمس الباقية، إلاّ أنه اختلف عن حمزة في تسـهيله، كالاختلاف في تسهيل المتوسط بغيره من المتحرك بعد الساكن، مما اتصل رسماً، نحو ﴿يـا أيها﴾ و﴿الأرض﴾ فسهّله الجمهور كما تقدم، وحقّقه جماعة كثيرون. 439/1

وإن كان المتوسط بغيره منفصلاً رسماً؛ فإنه يـأتي أيضـاً[1] مفتوحـاً، ومكسـوراً، ومضموماً، وبحسب اتصاله بما قبله يأتي بعد ضمّ *، وكسر وفتح فيصير منه كالمتوسـط بنفسه تسع صور:

الأولى: مفتوحة بعد ضمّ*[2] نحو ﴿منه آيات﴾، ﴿يوسف أيـها الصديـق أفتنـا﴾، ﴿السفهاء ألا﴾

الثانية: مفتوحة بعد كسر نحو ﴿من ذرية آدم﴾، ﴿فيه آيات﴾، ﴿أعوذ بـالله أن﴾[3]،

---

(١) (أيضا) سقطت من المطبوع.

(٢) ما بين النجمتين سقط من:(ك)

(٣) جاءت في المطبوع ﴿إن هؤلاء﴾ وهو خطأ.

﴿هؤلاء أهدى﴾.

الثالثة: مفتوحة بعد فتح نحو ﴿أفتطمعون أن﴾، ﴿إن أبانا﴾، ﴿قال أبوهم﴾[1]، ﴿جاء أجلهم﴾.

الرابعة: مكسورة بعد ضمّ نحو ﴿يرفع إبراهيم﴾، ﴿النبي إنّا﴾، ﴿منه إلا قليلاً﴾، ﴿نشاء إلى﴾.

الخامسة: مكسورة بعد كسر نحو ﴿من بعد إكراههنّ﴾، ﴿يا قوم إنكم﴾، ﴿من النور إلى﴾، ﴿هؤلاء إن كنتم﴾.

السادسة: مكسورة بعد فتح نحو ﴿غير إخراج. قال إبراهيم. قال إني. قال[2] إنه. تفي إلى﴾

السابعة: مضمومة بعد ضمّ نحو ﴿الجنة أزلفت﴾، ﴿كلّ أولئك﴾، ﴿والحجارة أُعدّت﴾، ﴿أولياء أولئك﴾.

الثامنة: مضمومة بعد كسر نحو ﴿من كل أمّة﴾ ﴿في الأرض أمماً﴾ ﴿في الكتاب أولئك﴾ ﴿عليه أمّة﴾.

التاسعة: مضمومة بعد فتح نحو﴿كان أمّة﴾ ﴿هنّ أمّ﴾ ﴿منهن أمّهاتكم﴾ ﴿جاء أمة﴾.

فسهّل أيضا هذا القسم مَن سهّل الهمز المتوسط المنفصل الواقع بعد حروف المدّ من العراقيين، وتسهيله كتسهيل المتوسط بنفسه من المتحرك بعد المتحرك؛ تُبدل المفتوحة منه بعد الضمّ واواً، وبعد الكسر ياء، وتسهّل ‹بين بين› في الصور[3] السبع الباقية سواء.

فهذا جميع أقسام الهمز؛ ساكنه[4]، ومتحركه، ومتوسطه، ومتطرفه، وأنواع تسهيله القياسيّ الذي اتفق عليه جمهور أئمة النحويّين والقراء.

وقد انفرد بعض النحّاة بنوع من التخفيف، وافقهم عليه بعض القرّاء، وخالفهم

---

[1] في (س): «قال إبراهيم» وهو خطأ.

[2] (قال) سقطت من المطبوع.

[3] تصحفت في المطبوع بالسين المهملة، مما أدّى إلى تحريف المراد.

[4] كذا وما يليها بالهاء، وتصحفت في المطبوع بالتاء.

آخرون * وكذلك انفرد بعض القرّاء بنوع من التخفيف، وافقهم عليه بعض النحاة وخالفهم آخرون *[1]، وشذَّ بعض من/ الفريقين بشيء من التخفيف لم يوافق عليه، وسنذكر ذلك كلّه مستوفى مبيّناً للصواب بحول[2] الله وقوّته. ١/٤٤٠

فمن القسم الأول: وهو الذي ذكره بعض النحاة؛ إجراءُ الياء والواو الأصليين مجرى الزائدتين، فأبدلوا الهمزة بعدهما من جنسهما، وأدغموهما[3] في المبدلة، من قسمي المتطرف والمتوسط المتصل، حكى سماع ذلك من العرب، يونس والكسائيّ، وحكاه أيضاً سيبويه لكنّه لم يَقسه فخصّه بالسماع، و لم يجعله مطّرداً[4].

ووافق على الإبدال والإدغام في ذلك جماعة من القراء، وجاء أيضاً منصوصاً عن حمزة، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الفتح فارس، وذكره في "التيسير" وغيره، وذكره أيضاً أبو محمد في "التبصرة" وأبو عبد الله ابن شريح في "الكافي"، وأبو القاسم الشاطبيّ وغيرهم، وخَصَّه أبو عليّ بن بليمة «بشيء» و«هيئة» و«موئلا» فقط، فلم يجعله مطّرداً.

و لم يذكر أكثر الأئمة من القرّاء والنّحاة سوى ‹النقل› كأبي الحسن ابن غلبون، وأبيه أبي الطيب، وأبي عبد الله ابن سفيان، وأبي العباس المهدوي، وأبي الطاهر صاحب "العنوان"، وشيخه عبد الجبار الطّرسوسي، وأبي القاسم بن الفحام، والجمهورُ، وهو اختيار ابن مجاهد وغيره، وهو القياس المطّرد إجماعاً.

وانفرد الحافظ أبو العلاء فخصّ جواز الإدغام من ذلك بحرف ‹اللين› و لم يجزه بحرف المدّ[5]، وكأنّه لاحظ كونه حرف مدّ؛ وحرفُ المد لا يجوز إدغامه، وهذا لا يخلّصه فيما إذا كان حرف المدّ زائداً؛ فإنه يجب إدغامه قولاً واحداً نحو «هنيئاً» «وقروء».

والجواب عن ذلك أن الإدغام فيه تقديريّ، فإنّا لما لفظنا بياء مشدّدة، وواوٍ مشدّدة؛

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (ز)

(٢) تحرفت في المطبوع إلى (بحمد)

(٣) في المطبوع (أدغموها) بالإفراد، وهو خطأ

(٤) انظر: الكتاب: ٥٤٨/٣، جامع البيان: ١/ق١٠٧

(٥) غاية الاختصار: ٢٥٢/١

تخفيفاً للهمز، قدّرنا إبدال الهمزة بعد حرف المدّ وإدغام حرف المد في الهمز.

ونظير هذا إدغام أبي عمرو ﴿نودي يا موسى﴾ ﴿هو والذين آمنوا﴾ فإنّ النطق فيه بياء وواو مشددتين، وكوننا سكّنا الياء والواو حتى صارا حرفي مدّ ثمّ أدغمناهما فيما بعدهما تقديري والله أعلم.

وذكر بعض النحّاة الإبدال والإدغام في المنفصل نحو ﴿في أنفسكم﴾ ﴿وقالوا آمنا﴾ وحكاه أبو عمر[١] في "الفَرْخ"[٢] عن بعض العرب ووافق/ على جواز ذلك من القرّاء أبو طاهر ابن سوار، وأبو الفتح بن شيطا، وأجاز نحاة الكوفين أن تقع همزة ‹بين بين› بعد كل ساكن، كما تقع بعد المتحرك، ذكره الأستاذ أبو حيّان في "الإرتشاف" وقال: هذا مخالف لكلام العرب انتهى.[٣]

٤٤١/١

وانفرد أبو العلاء الهمداني من القرّاء بالموافقة على ذلك، فيما وقع الهمز فيه بعد حرف مدّ، سواء كان متوسطاً بنفسه، أو بغيره فأجرى الواو والياء مجرى الألف، وسوّى بين الألف وغيرها؛ من حيث اشتراكهنّ في المدّ[٤].

قلت: وذلك ضعيف جدّاً، فإنهم إنما عدلوا إلى ‹بين بين› بعد الألف؛ لأنه لا يمكن معها النقل ولا الإدغام، بخلاف الياء والواو، والله أعلم.

على أن الحافظ أبا عمرو الداني حكى ذلك في «موئلاً» و«الموءودة» وقال: إنه مذهب أبي طاهر بن أبي هاشم.[٥] وهو قريب في[٦] ﴿موئلاً﴾ من أجل اتّباع الرسم عند من يأخذ به، والله أعلم.

وأجاز بعض النحاة الاستغناء عن النقل بعد الياء والواو؛ إذا كانا حرفي مدّ، بحذف

---

(١) كذا في (م) وهو الصواب، وفي بقية النسخ (عمرو) بواو، وهو خطأ، إذ المراد أبو عمر الجرمي، وتقدمت ترجمته ص: ٢٩٥

(٢) الفرخ: اسم كتاب، تقدم الكلام عنه ص٢٩٥ من الدراسة، وفي (ز) ‹الفرح› بالحاء المهملة، وفي (م) ‹الفرج› بالجيم، وكلاهما تصحيف.

(٣) الارتشاف: ٢٧٣/١، وانظر: شفاء العليل: ١٠٨٧/٣

(٤) انظر: غاية الاختصار: ٢٥٥/١

(٥) انظر: جامع البيان: ١/ق١٠٧-١٠٨

(٦) في (س): «من» بدا «في» وهو تحريف

الهمزة، فيقولون في نحو ﴿تزدري أعينكم﴾ و﴿أدعو إلى﴾[1] ﴿تزدري عينكم﴾ و﴿أدعو لى﴾ و لم يوافق على هذا التخفيف أحد من القراء.

وأجاز النحاة النقل بعد الساكن الصحيح مطلقا، و لم يفرقوا بين ‹ميم جمع› ولا غيرها، و لم يوافقهم القراء على ذلك، فأجازوه في غير ‹ميم الجمع› نحو ﴿قد أفلح﴾ ﴿وقل إني﴾ لا في نحو ﴿عليكم أنفسكم﴾ ﴿وذلكم إصري﴾ فقال الإمام أبو الحسن السخاوي: لا خلاف في تحقيق مثل هذا في الوقف عندنا. انتهى.[2]

وهذا هو الصحيح الذي قرأنا به، وعليه العمل.

وإنما لم يجز ‹النقل› في ذلك؛ لأن ميم الجمع أصلها الضم، فلو حركت بالنقل لتغيرت عن حركتها الأصلية فيما مثلنا به، ولذلك آثر من مذهبه ‹النقل› صلتها عند الهمز؛ لتعود إلى أصلها ولا تحرك بغير حركتها، كما فعل ورش وغيره، على أن ابن مهران ذكر في كتابه في "وقف حمزة" فيها مذاهب:

أحدها: نقل حركة الهمزة إليها مطلقا، فتضم في نحو ﴿ومنهم أميون﴾ وتفتح في نحو ﴿أنتم أعلم﴾ وتكسر في نحو ﴿إيمانكم إن كنتم﴾.

الثاني: أنها تضمّ مطلقاً؛ ولو كانت الهمزة مفتوحة أو مكسورة حذراً من تحرّك/ الميم بغير حركتها الأصلية[3]. ٤٤٢/١

قلت: وهذا لا يمكن في نحو ﴿عليهم آياتنا﴾ ﴿زادهم إيماناً﴾ لأن الألف والياء حينئذ لا يقعان بعد ضمّة.

الثالث: ينقل في الضمّ والكسر دون الفتح، لئلاّ تشتبه بالتثنية[4].

وأجاز بعض النحاة في الساكن الصحيح قبل الهمز المتطرف إبدال الهمزة بمثل حركة ما قبل ذلك الساكن حالة الوقف، وذلك نحو ﴿يخرج الخبء﴾ و﴿ينظر المرء﴾ و﴿دفء﴾ و﴿جزء﴾ فيقولون: ‹هذا الخبا› و‹رأيت الخبا› و‹مررت بالخبا›، و‹هذا الدفي› و‹رأيت

---

(١) يوسف: (١٠٨)

(٢) فتح الوصيد: ١/ق ١٠٣، وليس فيه عبارة: ‹عندنا›، وانظر: إبراز المعاني: ٤٠٨/٢

(٣) قال الجعبري معقّباً عليه: وهو بعيد. اهـ كتر المعاني: ٤٧٥/٢

(٤) إبراز المعاني: ٤٠٨/٢-٤٠٩، كتر المعاني: ٤٧٥/٢-٤٧٦

الدفي› و‹مررت بالدفي›، و‹هذا الجزو› و‹رأيت الجزو› و‹مررت بـالجزو› على سبيل الإتباع، وهذا مسموع مطّرد، ذكره سيبويه وغيره.[1]

و لم يوافق على هذا أحدٌ من القراء إلاّ الحافظ أبو العلاء؛ فإنه حكى وجها آخر في ﴿الخبء﴾؛ تبدل الهمزة ألفاً بعد النقل، فخصّه بالمفتوحة.[2]

وأجاز[3] بعضهم في نحو هذا أيضاً، النقلَ إلى الحرف فقط، فيقول: ‹هـذا الخبو› و‹الدفو› و‹الجزو›، و‹رأيت الخبا› و‹الدفا› و‹الجزا›، و‹مررت بالخبى› و‹الدفئ والجـزى›، ذكره ابن مالك في "تسهيله" مطّرداً، و لم يوافق عليه أحد من القراء.

وأجاز النّحاة في ‹كمأة› ‹كماة›، بالنقل فقط والإبدال، وهو عند البصريّين شاذّ غير مطّرد، وحكاه سيبويه، وقال: هو قليل[4]، وقاس عليه الكوفيّون؛ فيجيزون «يسـالون» و«يجارون» و«النشاة» وحركة الساكن بالفتح في ذلك؛ هي حركة الهمزة، ثم أبدلت الهمزة ألفاً، وقيل: أبدلوا الهمزة ألفاً فلزم انفتاح ما قبلها[5].

و لم يوافق على ذلك أحد من القرّاء إلاّ أبا العلاء الهمداني؛ فذكره وجهاً آخر، وقد ذكره كثير منهم في ﴿النشأة﴾ فقط؛ من أجل أنها كتبت بالألف كما سيأتي.

وأجاز الكوفيّون وبعض البصريّين إبدال الهمزة على حسب إبدالها في الفعل، وروى الفرّاء، وأبو زيد؛ ذلك عن العرب[6].

---

(١) انظر: الكتاب: ٤/١٧٧-١٧٩

(٢) ما ذكره الحافظ أبو العلاء منسوب قراءة إلى ابن مسعود وعكرمة ومالك بن دينار، واستبعده لغةً أبو حـاتم، وخُطِّئ في ذلك. انظر: غاية الاختصار:١/٢٥١، الكتاب: ٣/٥٤٥، إعراب القرآن للنحاس: ٣/٢٠٧-٢٠٨، البحر المحيط: ٧/٦٩

(٣) تحرفت في المطبوع إلى: (أجاب) بالباء بدل الزاي.

(٤) المؤلف ينقل هنا بواسطة أبي حيان، لتشابه الكلام عندهما: أما عبارة سيبويه فهي: ومثله: ‹وهو› والله أعلـم. انظر: الكتاب: ٣/٥٤٥، شرح الشافية: ٣/٤٠، الارتشاف: ١/٢٧٢، شفاء العليل: ٣/١٠٨٧

(٥) انظر: الارتشاف: ١/٢٨٢

(٦) انظر: شرح الشافية للرضى: ٣/٤٠-٤١، الارتشاف: ١/٢٧٢-٢٧٣، النكت الحسان: ١٨٧

فمن أبدل منهم الهمزة في الفعل قال (استهزيت) مثل ‹استقضيت›، و‹اتّكيت› مثل ‹اكتريت› و‹أطفيت› مثل ‹أوصيت›، وتقول من ذلك: هؤلاء ‹مستهزون› مثل ‹مستقضون›، و‹يستهزون› مثل ‹يستقضون›، و‹المتكون› مثل ‹مكترون›، و‹يطفون› مثل ‹يوصون›، و‹يَطَوْن› مثل / ‹يرون›، فيبنون الكلمة على فعلها، فيجب حينئذ ضمُّ ما قبل الواو لذلك إن كان مضموماً، وليست هذه الضمّة ضمّة نقل؛ حتى يلزم من ذلك نقل حركة الهمزة إلى متحرك، كما توهّمه بعضهم.

443/1

قال الزجاج:[1] أما ‹مستهزون› فعلى لغة من يبدل من الهمزة ياء في الأصل، فيقول في ‹استهزأ›؛ ‹استهزيت› فيجب على ‹استهزيت› ‹يستهزون›[2].

وكذا القول في ‹مستهزين› و‹خاسين› و‹خاطين› وهو عندهم صحيح مطّرد، وبه قرأ أبو جعفر فيما تقدّم، ومنه قراءته، وقراءة نافع: ‹الصّبون› و‹الصّبين›.

وقد وافق على ذلك في الوقف عن حمزة، كثير من أهل الأداء، وجاء منصوصاً عنه، فروى محمد بن سعيد البزاز[3] عن خلاّد، عن سليم، عن حمزة: أنه كان يقف ‹مستهزون› بغير همز، ويضمّ الزاي، وروى إسماعيل بن شدّاد[4]، عن شجاع، قال: كان حمزة يقف ﴿مستهزون﴾ برفع الزاي من غير همز، وكذلك ‹متّكون›، و‹الخاطون›، و‹مالون›، و‹ليطفوا› بغير همز في هذه الأحرف كلّها، وبرفع ‹الكاف› و‹الفاء› و‹الزاي› و‹الطّاء›.

وقال ابن الأنباري: أخبرنا إدريس، ثنا خلف، ثنا الكسائي، قال: ومَن وقف بغير همز قال ﴿مستهزون﴾ برفع الزاي بغير مدّ، وكذلك ﴿ليطفوا﴾ برفع الفاء[5]، وكذا ﴿ليواطوا﴾ برفع الطاء وكذلك ﴿يستنبونك﴾ برفع الباء، ﴿فمالون﴾ برفع اللام ونحو

---

(١) انظر ترجمته ص: ١١٢

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ١/٩٠

(٣) بزاءين، أبو جعفر، مقرئ بارع، قرأ على خلف وخلاد، واختار من روايتيهما رواية يقرئ بها، روى عنه القراءة محمد بن إبراهيم السواق وغيره. انظر: غاية النهاية: ٢/١٤٤-١٤٥

(٤) قال عنه الخطيب البغدادي: يقال إنه كان أضبط الناس لقراءة حمزة، قرأ على سُلَيم، وروى عن سفيان بن عيينة. اهـ تاريخ بغداد: ٦/٢٦٣

(٥) تحرفت في المطبوع إلى: (الطاء)

ذلك[1].

قلت: وهذا نص صريح بهذا الوجه، مع صحّته في القياس والأداء.

والعجب من أبي الحسن السخاوي ومن تبعه؛ في تضعيف هذا الوجه وإخماله، وجعله من الوجوه المخملة المشار إليها بقول الشاطبي:

ومستهزءون الحذفُ فيه ونحوُه * وضمٌّ وكسرٌ قَبْلَ قِيلَ وأُخْمِلا.

فحمل ألف ‹أخملا› على ‹التثنية›؛ أي أنَّ ضمَّ ما قبل الواو وكسره حالة الحذف أخملا يعني الوجهين جميعا، ووافقه على هذا أبو عبد الله الفاسي، وهو وَهْمٌ بيِّن، وخطأ ظاهر؛ ولو كان كذلك لقال: قيلا وأخملا.

والصواب أن ‹الألف› من أخملا؛ للإطلاق، وأن هذا الوجه من أصح الوجوه المأخوذ بها لحمزة في الوقف، وممن نص على صحته صاحب "التيسير" في كتابه "جامع البيان" وتبعه على ذلك الشاطبي وغيره.

١/٤٤٤

وإنما الخاملُ الوجهَ الآخر؛ وهو حذف الهمزة وإبقاء ما قبل الواو مكسوراً على/ حاله على مراد الهمز؛ كما أجازه بعضهم، وحكاه خلف عن الكسائي، قال الداني: وهذا لا عمل عليه.[2]

قلت: فهذا الذي أشار إليه الشاطبي بالإخمال، ولا يصحّ رواية ولا قياساً، والله أعلم.

وذهب بعض النحاة إلى إبدال الهمزة المضمومة بعد كسر والمكسورة بعد ضم، حرفا خالصا؛ فتبدل في نحو ‹سنقريك›، و‹يستهزون› ياء، وفي نحو ‹سئل›، و‹اللؤلؤ› واوا، ونسب هذا على إطلاقه إلى أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش[3] النحويّ البصري؛ أكبر أصحاب سيبويه، فقال الحافظ أبو عمرو الداني في "جامعه": هذا مذهب الأخفش

---

(١) من قوله: روى محمد بن سعيد... إلى هنا، بنصه في جامع البيان: ١/ق١٠٩-١١٠ إلا أنه قدم رواية محمد بن سعيد على رواية الأنباري.

(٢) جامع البيان: ١/ق١١٠

(٣) انظر: ترجمته ص: ٤٤٩

النحويّ الذي لا يجوز عنده غيره[1]، وتبعه على ذلك الشاطبي، وجمهورُ النحاة على ذلك عنه.

والذي رأيته أنا في كتاب "معاني القرآن" له، أنه لا يجيز ذلك إلاّ إذا كانت الهمزة ‹لام› الفعل نحو: ‹*مررت بأكمؤك›*[2] و‹اللولو›، وأمّا إذا كانت ‹عين› الفعل نحو (سئل) أو من منفصل نحو ‹يرفع إبراهيم›، و‹يشاء إلى› فإنه يسهلها ‹بين بين› كمذهب سيبويه[3]، والذي يحكيه عنه القراء والنحاة إطلاق الإبدال في النوعين، وأجازه كذلك عن حمزة في الوقف أبو العزّ القلانسيّ وغيره، وهو ظاهر كلام الشاطبي.

ووافق الحافظ أبو العلاء الهمداني على جواز الإبدال في المضمومة بعد بكسر فقط مطلقاً؛ أي في المنفصل والمتصل، فاء الفعل ولامه، وحكى أبو العزّ ذلك في هذا النوع خاصة عن أهل واسط وبغداد، وحكى تسهيل[4] ‹بين بين› عن أهل الشام ومصر والبصرة.

وحكى الأستاذ أبو حيّان النحويّ عن الأخفش الإبدال في النوعين، ثم قال: وعنه في المكسورة المضموم ما قبلها من كلمة أخرى التسهيل ‹بين بين›[5]، فنصّ له على الوجهين جميعاً في المنفصل.

وذهب جمهور أئمّة القرّاء إلى إلغاء مذهب الأخفش في النوعين في الوقف لحمزة، وأخذوا بمذهب سيبويه في ذلك وهو؛ ‹التسهيل› بين الهمزة وحركتها، وهو مذهب أبي الطاهر صاحب "العنوان" وشيخه عبد الجبار الطرسوسي، وأبي العباس المهدوي، وأبي طاهر ابن سوار، وأبي القاسم ابن الفحّام صاحب "التجريد" وأبي الطيّب ابن غلبون، وابنه

---

(١) جامع البيان: ١/١٠٩

(٢) ما بين النجمتين سقط من المطبوع، وجاء بدلاً منه: (نحو: سنقرئك)

(٣) هذا الذي رآه المؤلف نقله الجرمي عن الأخفش نفسه، انظر: معاني القرآن للأخفش: ١/٤٤-٤٥، النكت الحسان: ١٨٣

(٤) تحرفت في المطبوع إلى: (وحي تشهيل)

(٥) الارتشاف: ١/٢٧١، وانظر شرح الشافية: ٣/٤٦

أبي الحسن طاهر؛ ولم يرض مذهب / الأخفش وردَّ عليه في كتابه "وقف حمزة". ١/٤٤٥

وذهب آخرون من الأئمّة إلى ‹التفصيل›، فأخذوا بمذهب الأخفش فيما وافق الرسم نحو ‹سنقرئك›، و‹اللؤلؤ› وبمذهب سيبويه في نحو ‹سئل›، و‹يستهزؤن› ونحوه لموافقته الرسم، كما سنوضّحه من التخفيف الرسمي، وهو اختيار الحافظ أبي عمرو الداني وغيره.

وذهب جماعة من النّحاة إلى جواز إبدال الهمزة المتطرفة في الوقف من جنس حركتها في الوصل؛ سواء كانت بعد متحرك أو بعد ساكن، وحكوا ذلك سماعاً عن غير الحجازيين من العرب؛ كتميم، وقيس، وهذيل وغيرهم، وذلك نحو ‹الملأ›، و‹النبأ›، و‹يدرؤ›، و‹تفتؤ›، و‹العلمؤا›، و‹يشاء›، و‹الخب› فيقولون: جاء الملَوْ، ومررت بالملى، ورأيت الملا، وهذا نَبَوْ، وجئت بنبي، وسمعت نبا، وهؤلاء العلمَاو، ومررت بالعلماي، ورأيت العلما، وهذا الخبو، ومررت بالخبي، ورأيت الخبا، وزيد يدرُو، ويفتُو، ويشاوُ، ولن يدرا ولن يفتا، ولن يشا؛ فتكون الهمزة ‹واواً› في الرفع، و‹ياء› في الجر.

وأمّا في النَّصب فيتفق هذا التخفيف مع التخفيف المتقدّم لفظاً، ويختلفان تقديراً، وكذلك يتفق هذا التخفيف مع المتقدّم حالة الرفع إذا انضم ما قبل الهمز، وحالة الجر إذا انكسر نحو ﴿يخرج منهما اللولو﴾[1]، و﴿من شاطئ﴾ ويختلفان تقديراً؛ فعلى التخفيف الأول تخفف بحركة ما قبلها، وعلى[2] هذا التخفيف بحركة نفسها.

وتظهر فائدة الخلاف في الإشارة بالرَّوم والإشمام؛ ففي تخفيفها بحركة نفسها تأتي الإشارة، وفي تخفيفها بحركة ما قبلها تمتنع، ولا يعتدّ بالألف التي قبل الهمزة؛ لأنها حاجز غير حصين، فتقدّر الهمزة معها، كأنها بعد متحرك في سائر أحكامها.

ووافق جماعة من القراء على هذا التخفيف فيما وافق رسم المصحف، فما رسم منه بالواو وقف عليه بها، أو بالياء فكذلك، أو بالألف فكذلك، وهذا مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد وغيره، واختيار الحافظ أبي عمرو كما أذكره.

والقسم الثاني الذي ذكره بعض القرّاء، التخفيفُ الرسمي، ذهب إليه جماعة من أهل

---

(١) الرحمن: ٢٢

(٢) تحرفت في (س) إلى: (حكى)

الأداء؛ كالحافظ أبي عمرو الداني، وشيخه أبي الفتح فارس بن/أحمد، وأبي محمد مكي بن أبي طالب، وأبي عبد الله ابن شريح، وأبي القاسم الشاطبي، ومن تبعهم على ذلك من المتأخرين. ٤٤٦/١

والمراد بالرسم: صورة ما كتب في المصاحف العثمانية، وأصلُ ذلك عندهم: أن سُلَيماً روى عن حمزة أنه كان يتبع في الوقف على الهمز خط المصحف[١].

ومعنى ذلك أن حمزة لا يألو[٢] في وقفه على الكلمة التي فيها همز اتّباع ما هو مكتوب في المصحف العثماني، المجمع على اتّباعه[٣].

يعني: أنه إذا خفّف الهمز في الوقف فمهما كان من أنواع التخفيف موافقاً لخطّ المصحف؛ خفّفه به دون ما خالفه وإن كان أقيس، وهذا معنى قول الداني في "التيسير": واعلم أن جميع ما يسهّله حمزة من الهمزات فإنما يراعي فيه خط المصحف دون القياس كما قدّمنا.[٤]

يعني بما قدَّمه قولَه قبل ذلك: فإن انضمّت؛ أي الهمزة، جعلتها[٥] بين الهمزة والواو، نحو قوله ‹فادرؤا›، و‹يؤوساً›، و‹لا يؤوده›، و‹مستهزؤن›، و‹ليواطؤا›، و‹يـبنؤمّ› وشبهه، ما لم تكن صورتها ياء نحو ‹أنبئكم›[٦] و‹سنقرئك› و‹كان سيّئه›[٧] وشبهه، فإنك تبدلها ‹ياء› مضمومة اتّباعا لمذهب حمزة في اتّباع الخط عند الوقف على الهمز، وهو قول الأخفش؛ أعني: التسهيلَ في ذلك بالبدل. انتهى[٨]، وهو في غاية من الوضوح.

---

(١) انظر: الإقناع: ٤٤٩/١

(٢) أي: لا يدعه، ولا يزال يفعله، التاج (الو)

(٣) انظر ص: ١١٥

(٤) التيسير: ٤١

(٥) في (ت) «جعلها» وكذلك هي في المطبوع.

(٦) في المطبوع: (قل أؤنبيكم) وهي زيادة ليست في النسخ ولا في التيسير.

(٧) من الآية (٣٨) الإسراء، وكتبت في التيسير ﴿سيئة﴾ وليس صواباً مع أنها قراءة صحيحة لنافع وابن كثير وأبي عمرو.

(٨) التيسير: ٤٠-٤١

ومعنى قوله: ‹دون القياس›: أي المجرّد عن اتباع الرسم كما مثّل به، وليس معناه؛ وإنْ خالف القياس، كما توهّمه بعضهم، فإن اتّباع الرسم لا يجوز إذا خالف قياس العربية كما بيّنّا ونبيّن، ولا بدّ حينئذ من معرفة كتابة الهمز ليعرف ما وافق القياس في ذلك مما خالفه.

فاعلم أن الهمزة؛ وإن كان لها مخرج يخصّها، ولفظ تتميز به، فإنه لم يكن لها صورة تمتاز بها[1] كسائر الحروف.

ولتصرّفهم فيها بالتخفيف؛ إبدالاً ونقلاً، وإدغاماً و‹بين بين›؛ كُتبت بحسب ما تخفَّف به، فإن كان تخفيفها ألفاً أو كالألف؛ كتبت ألفاً، وإن كان ياء أو كالياء؛ كتبت ياء، وإن كان واواً أو كالواو، كتبت واواً، وإن كان حذفاً بنقل أو إدغام أو غيره حُذِفَتْ ما لم تكن أوّلاً، فإن كانت أوّلاً كتبت ألفاً أبداً؛ إشعاراً بحالة الابتداء إذ[2] كانت فيه، لا يجوز تخفيفها بوجه، هذا هو الأصل والقياس في العربيّة ورسم المصاحف / وربّما خرجت مواضع عن القياس المطّرد لمعنى.

١/٤٤٧

فممّا خرج من الهمز الساكن اللازم في المكسور ما قبله ﴿ورءياً﴾[3] في سورة ‹مريم›، حذفت صورة همزتها وكتبت بياء واحدة، قيل: اكتفاء بالكسرة، والصواب: أن ذلك كراهة اجتماع المثلين؛ لأنها لو صُوِّرت لكانت ياء، فحذفت لذلك كما حذفت من ‹يستحي› و‹يُحي› ونحو ذلك لاجتماع المثلين[4].

وكتب ‹هيّء لنا› و‹يهيّء لكم› في بعض المصاحف صورة الهمزة فيهما[5] ألفاً، من أجل اجتماع المثلين، إذ لو حذفت لحصل الإجحاف من أجل[6] أنّ الياء قبلها مشدّدة،

---

(١) (بها) سقطت من المطبوع

(٢) في المطبوع: (إذا) وهو تحريف.

(٣) من الآية (٧٤)

(٤) انظر: المحكم: ١٦٧، المقنع: ٥٦

(٥) في المطبوع: (فيها) وهو تحريف

(٦) في المطبوع: (فيهما) وهي زيادة ليست في النسخ.

نصَّ على تصويرها ألفاً فيهما وفي ﴿مكر السيء﴾ و﴿المكر السيّء﴾ الغازي بن قيس[1] في "هجاء السُّنَّة" له[2].

وقد أنكر الحافظ أبو عمرو الداني كتابة ذلك بألف، وقال: إنه خلاف الإجماع.[3]

وقال السخاويّ: إن ذلك لم يَقُلْه أبو عمرو عن يقين، بل عن غلبة ظَنّ وعدم اطّلاع، ثمّ قال: وقد رأيت هذه المواضع في المصحف الشامي كما ذكره الغازي بن قيس.[4]

قلت: وكذلك رأيتها أنا فيه، وقد نصَّ الشاطبي وغيره على رسم ‹هيّء› و‹يهيّء› بياءين، والله أعلم.

وفي المضموم ما قبله ﴿تؤوي إليك﴾ و﴿تؤويه﴾ حذفت صورة الهمزة كذلك، لأنّها لو صوّرت لكانت ‹واواً›؛ فيجتمع المثلان أيضاً، كما حذفت في ‹داود› و‹ووري›[5] و‹يستوون› لذلك.

وكذلك حذفت في ‹رؤياك› و‹رؤياي› في جميع القرآن، فلم يكتب لها أيضاً صورة، لأنها لو صوّرت في ذلك لكانت ‹واواً› والواو في الخطّ القديم الذي كتبت به المصاحف العثمانية قريبة الشكل بالراء، فحذفت لذلك، ويحتمل أن تكون كتبت على قراءة الإدغام، أو لتشمل القراءتين تحقيقاً وتقديراً؛ وهو الأحسن.

وفي المفتوح ما قبلها ﴿فادّاراتم فيها﴾ من سورة ‹البقرة› حذفت صورة الهمزة منه، ولو صورت لكانت ‹ألفاً› وكذلك حذفت الألف التي قبلها بعد الدال[6].

---

(١) انظر ترجمته ص: ٦٢٢

(٢) قال الشاطبي:

هيّء يهيّء مع السيّء بها ألف * في يائه رسم الغازي وقد نكرا

انظر: العقيلة: ٣٥

(٣) انظر: المقنع:٥٧، دليل الحيران: ٢٤١

(٤) الوسيلة: ٣٩٠

(٥) في المطبوع: (وروي) وهو تصحيف

(٦) انظر المقنع: ٣٤

وإنّما حذفا اختصاراً وتخفيفاً، أو أنهما لو كتبا لاجتمعت الأمثال؛ فإن الألف التي بعد الفاء ثابتة بغير خلاف، تنبيهاً عليها لأنها ساقطة في اللفظ، بخلاف الآخرتين فإنهما؛ وإن حذفتا خطّاً، فإن موضعهما معلوم، إذ لا يمكن النطق بالكلمة/ إلا بهما[1].

٤٤٨/١

وقال بعض أئمتنا: في حذفهما تنبيه على أن اتباع الخط ليس بواجب، ليقرأ القارئ بالإثبات في موضع الحذف، وبالحذف في موضع الإثبات إذا كان ذلك من وجوه القراءات.[2]

وكذلك حذفت صورة الهمزة من ﴿امتلأت﴾ في أكثر المصاحف تخفيفا[3].

وكذلك ‹استاجره› و‹استاجرت› فيما ذكره أبو داود في "التنزيل"[4] وكذلك ﴿يستأخرون﴾ في الغيبة والخطاب، واستثنى بعضهم حرف ‹الأعراف›.

ومّما خرج من الهمز المتحرك بعد ساكن غير الألف ﴿النشأة﴾ في الثلاثة المواضع و﴿يسألون عن﴾ في ‹الأحزاب› و﴿موئلاً﴾ في ‹الكهف› ﴿والسوأى﴾ في ‹الرُّوم› و﴿أن تبوأ﴾ في ‹المائدة› و﴿ليسؤا﴾ في ‹سبحان›، فصوّرت الهمزة[5] في هذه الأحرف الخمسة وكان قياسها الحذف وأن لا تصور؛ لأن قياس تخفيفها النقل، ويلحق بها ﴿هزواً﴾ على قراءة حمزة وخلف، ﴿وكفؤاً﴾ على قراءتهما وقراءة يعقوب.

‹فالنشأة› كتبت بألف بعد الشين بلا خلاف لاحتمال القراءتين؛ فهي في قراءة أبي عمرو ومن معه ممن مدَّ؛ صورةُ المدّة، وفي قراءة حمزة ومن معه ممن سكّن ‹الشين› صورةُ الهمزة[6]

و﴿يسألون﴾ اختلفت المصاحف في كتابتها ففي بعضها بألف بعد السين، وفي بعضها بالحذف، فما كتبت فيه بألف فهي كالنشأة؛ لاحتمال القراءتين؛ فإنه قرأها بتشديد السين

---

(١) انظر: مختصر التنزيل: ١٦٣/١

(٢) قوله: ‹بعض أئمتنا› هو السخاوي، وهذا نص كلامه في الوسيلة: ١٩٣

(٣) انظر: المقنع: ٣٤

(٤) انظر: مختصر التنزيل: ٩٦٤/٣-٩٦٥

(٥) في (س): الهمزة ألفاً، وهو تحريف إذ المراد هو الإخبار عن تصويرها وعدمه، لا كيفية تصويرها، والله أعلم

(٦) انظر: المقنع: ٤٩

والمدّ؛ يعقوب من رواية رويس، وهي قراءة الحسن البصْري، وعاصم الجحـــــدري، وأبي إسحاق السَّبيعي، وما كتبت فيه بالحذف فإنها على قراءة الجماعة الباقين[١].

و﴿موئلاً﴾ أجمع المصاحف على تصوير الهمزة فيه ياء، وذلك من أجل مناسـبة رؤوس الآي قبلُ وبعدُ نحو ‹موعداً› و‹مَصْرِفاً› و‹مَوْبِقاً› ومحافظة على لفظها.

و﴿السوأى﴾ صورت الهمزة فيها ألفاً بعد الواو، وبعدها ياءٌ هي ألف التأنيث، علـــى مراد الإمالة، ولما صورت ألف التأنيث لذلك ياء صورت الهمزة قبلها ألفاً إشعاراً بأنهـــــا تابعة لألف التأنيث في الإمالة[٢]

و﴿أن تبوأ﴾ صورت الهمزة فيه ألفاً؛ و لم تصوّر همزة متطرفة بغير خلاف بعد ســـاكن في غير هذا الموضع[٣].

و﴿ليسؤا﴾ مثلها في قراءة حمزة ومن معه، وأمّا على/ قراءة نافع ومن معه فإنّ الألـــف فيها زائدة، لوقوعها بعد واو الجمع، كما هي في ﴿قالوا﴾ وشبهه، وحذف إحدى الواوين تخفيفاً لاجتماع المثلين على القاعدة

٤٤٩/١

و﴿هزؤاً﴾ و﴿كفؤاً﴾ فكتبتا على الأصل، بضمّ العين[٤] فصوّرت على القيــــاس، و لم تكتب على قراءة من سكّن تخفيفاً.

على أن هذه الكلمات السبع لم تصوّر الهمزة فيها صريحاً إلا في ﴿موئلاً﴾ قطعـــاً، وفي ﴿أن تبوء بإثمي﴾ في أقوى الاحتمالين.

وذكر الحافظ أبو عمرو الداني ﴿لتنوأ بالعصبة﴾ في ‹القصص› مما صوّرت الهمزة فيـــه ألفاً؛ مع وقوعها متطرفة بعد ساكن، وتبعه على ذلك الشاطبي، فجعلها أيضاً مما خرج عن القياس.[٥]

وليس كذلك؛ فإنّ الهمزة من ﴿لتنوأ﴾ مضمومة، فلو صوّرت لكـــــانت واواً كمـــا

---

(١) انظر: المقنع: ١٠٠-١٠١

(٢) انظر: المقنع: ٣٣

(٣) انظر: المقنع: ٤٩

(٤) أي الزاي من الأولى والفاء من الثانية، وهما على وزن فُعُل

(٥) المقنع: ٤٩

صورت المكسورة في ﴿موئلا﴾ ياء، وكالمفتوحة في ﴿تبوء﴾ و﴿النشأة﴾ و﴿السوأى﴾

والصواب أن صورة الهمزة منها محذوف على القياس، وهذه الألف وقعت زائدة كما كتبت في ﴿يعبؤا﴾ و﴿تفتؤا﴾ و﴿لؤلؤا﴾ و﴿إن امرؤا﴾ تشبيها بما زيد بعد واو الجمع، وهذا محتمل أيضا في ﴿أن تبوء بإثمي﴾ والله أعلم.

وذكر بعضهم في هذا الباب ﴿ولا تيئسوا من روح الله إنه لا ييئس﴾ و﴿أفلم ييئس الذين﴾ وليس كذلك، فإن الألف في هذه المواضع الثلاثة لا تعلق لها بالهمز، بل تحتمل أمرين: إما أن تكون رسمت على قراءة ابن كثير، وأبي جعفر؛ من روايتي البزي وابن وردان، كما تقدم في باب ‹الهمز المفرد› والأمر الثاني أنه قصد بزيادتها أن يفرق بين هذه الكلمات وبين ﴿يئس﴾ و﴿يئسوا﴾ فإنها لو رسمت بغير زيادة لاشتبهت بذلك، ففرق بين ذلك بألف كما فرق بزيادة الألف في ‹مائة› للفرق بينه وبين ‹منه› ولتحتمل القراءتين أيضا.

وكذلك زيادة الألف في: ﴿لشآي﴾[1] في ‹الكهف› أو فيها وفي غيرها وفي ﴿وجيء﴾ لا مدخل لها هنا والله تعالى أعلم.

وأمّا ﴿الموؤدة﴾ فرسمت بواو واحدة لاجتماع المثلين وحذفت صورة الهمزة فيها على القياس وكذلك في ﴿مسؤلاً﴾.

والعجب من الشاطبي كيف ذكر ﴿مسؤلاً﴾ مما حذفت منه إحدى الواوين.

وكذلك حذف ألف ﴿قرآنا﴾ في أوّلي[2] ‹يوسف› و‹الزخرف› بعد الهمزة كما كتب في بعض المصاحف، فما حذف اختصاراً للعلم به فليس من/ هذا الباب وكذلك حذف في بعضها من ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ﴾ في ‹سبحان›[3] و﴿قُرآنًا عَرَبِيًّا﴾ في ‹الزمر›[4] فكتب: (ق ر ن ا) كحذف غير ذلك من الألفات للتخفيف.

٤٥٠/١

وخرج من الهمز المتحرك بعد الألف من المتوسط أصل مطّرد وكلمات مخصوصة،

---

(١) من الآية (٢٣)

(٢) في المطبوع: ‹أول›، وهو تحريف، وضبط الكلمة انفردت به (ك).

(٣) الإسراء: (١٠٦)

(٤) الزمر: (٢٨)

فالأصل المطّرد ما اجتمع فيه مثلان فأكثر وذلك في:

المفتوحةِ مطلقاً نحو ﴿نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ﴾[1] ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ﴾[2] ﴿وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ﴾[3] و﴿دُعَاءً وَنِدَاءً﴾[4] و﴿مَاءً﴾[5] و﴿مَلْجَأً﴾[6] و﴿خِطْئًا﴾[7]. وفي المضمومةِ إذا وقع بعد الهمزة واو، نحو ﴿جاؤكم﴾ و﴿يراؤن﴾، وفي المكسورة إذا وقع بعدها ياء نحو ﴿إسرائيل﴾ ومن ﴿ورآى﴾ و﴿شركائي﴾ و﴿اللائي﴾ في قراءة حمزة كما تقدم، فلم يكتب للهمز في ذلك صورة لئلاّ يجمع بين صورتين.

والكلمات المخصوصة ﴿أَوْلِيَاؤُهُم الطَّاغُوتُ﴾ في ‹البقرة›[8] و﴿أَوْلِيَاؤُهُمْ مِن الإِنسِ﴾ في ‹الأنعام› وفيها[9] ﴿لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ﴾[10] وفي ‹الأحزاب› ﴿إِلَى أَوْلِيَائِكُمْ﴾[11] وفي ‹فُصّلت› ﴿نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ﴾[12] فكتب في أكثر مصاحف أهل العراق محذوف الصورة، وفي سائر المصاحف ثابتاً.

---

(١) آل عمران: (٦١)

(٢) الأحزاب: (٤)

(٣) الأنفال: (٣٤)

(٤) البقرة: (١٧١)

(٥) المرسلات: (٢٧)

(٦) التوبة: (٥٧ و١١٨)

(٧) الإسراء: (٣١)

(٨) من الآية (٢٥٧)

(٩) من الآية (١٢٨)

(١٠) من الآية (١٢١)

(١١) من الآية (٦)

(١٢) من الآية (٣١)

وحكى ابن المنادي[1] وغيره أن في بعض المصاحف ﴿إن أوليـــاؤه﴾[2] في ‹الأنفـــال› محذوف أيضاً.

وأجمع المصاحف على حذف ألف البِنْية[3] قبل الهمز في ذلك كلّه ونحوه، والله أعلم.

وإنّما حذفت صورة الهمز من ذلك؛ لأنه لّما حذفت الألف من المخفـــوض، اجتمـــع الصورتان، فحذفت صورة الهمز لذلك، وحُمِل المرفوع عليه، وفي ﴿إن أولياؤه﴾ ليناســب ﴿وما كانوا أولياءه﴾ والله تعالى أعلم.

واختلف أيضاً في ﴿جَزَاؤُهُ﴾ الثلاثة الأحرف من ‹يوسف›[4]، فحكى حذف صــورة الهمزة فيها الغازي بن قيس في كتابه "هجاء السنة"، ورواه الداني في "مقنعه" عن نـافع.[5]

ووجهُ ذلك قُربُ شَبَه الواو من صورة الزاي في الخط القديم، كما فعلوا في ﴿الرؤيـا﴾ فحذفوا صورة الهمزة لشبه الواو بالراء، والله أعلم.

وأجمعوا على رسم تراءا من قوله تعالى ﴿فَلَمَّا تَرَاءَا الْجَمْعَانِ﴾ في ‹الشعراء›[6] بـــألف واحدة، واختلف علماؤنا في الألف الثابتة والمحذوفة، هل الأولى أو الثانية.

فذهب الداني إلى أن المحذوفة / هي الأولى، وأن الثانية هي الثابتة[7] ووجَّه[8] بثلاثـــة أوجه: ٤٥١/١

أحدها: أن الأولى زائدة، والثانية أصلية، والزائـــد أولى بـــالحذف، والأصلـــيّ أولى بالثبوت.

---

(١) تحرفت في (س) إلى: «ابن المبارك»

(٢) من الآية (٣٤)

(٣) بقصد ألف البناء، وهي ألف ‹تفاعل›، انظر: المحكم: ١٥٧

(٤) يوسف: (٧٤ و٧٥)

(٥) رواه عن ابن غلبون بسنده إلى نافع قال: ﴿قالوا فما جزاؤه﴾ ﴿فهو جزاؤه﴾ كلهن فيه واو، يعني في الرســم. ثم قال الداني: وهذا الإسناد الصحيح.. انظر: المقنع: ٤٤-٤٥

(٦) من الآية (٦١)

(٧) عبارة الداني: يجوز أن تكون الأولى وأن تكون الثانية وهو أقيس عندي. اهـــ المقنع: ٣٣

(٨) في (س): ‹ووجهه›

والثاني: أنهما ساكنان وقياسه تغيير الأولى.

والثالث: أن الثانية قد أعلّت بالقلب، فلا تعلّ ثانياً بالحذف، لئلاّ يجتمع عليها إعلالان.

وذهب غيره إلى أن الثابتة هي الأولى، وأن الثانية هي المحذوفة، واستدلوا بخمسة أوجه:

أحدها: أن الأولى تدلّ على معنى[1]، وليست الثانية كذلك، فحذفُها أولى.

والثاني: أن الثانية طرف، والطرف أولى بالحذف.

والثالث: أن الثانية حذفت في الوصل لفظاً، فناسب أن تحذف خَطّاً.

والرابع: أن حذف إحدى الألفين إنما سببه كراهة اجتماع المثلين، والاجتماع إنما يتحقق بالثانية، فكان حذفها أولى.

والخامس: أن الثانية لو ثبتت لرسمت ياء، لأنها قياسها؛ لكونها منقلبة عن ياء.

وأجابوا عن ‹الأول›: بأن الزائد إنما يكون أولى بالحذف من الأصليّ؛ إذا كانت الزيادة لمجرّد التوسع، وأما إذا كانت للأبنية فلا.

وعن الثاني: بأنّا لم نحذف لالتقاء الساكنين؛ بل للمثلين، وأيضاً فقد غيّر الثاني لالتقاء الساكنين كثيراً.

وعن الثالث: بأن محلّ القلب اللّفظ، ومحلّ الحذف الخطّ، فلم يتعدّد الإعلال في واحد منهما.

وخرج من المتطرف بعد الألف كلمات وقعت الهمزة فيها مضمومة ومكسورة؛ فالمضمومة منها ثمان كلمات كتبت الهمزة فيها ‹واواً› بلا خلاف وهي:

﴿شُرَكَاءَ﴾ في ‹الأنعام›[2] ﴿أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَـٰٓؤُا﴾[3] وفي ‹الشورى› ﴿أَمْ لَهُمْ

---

[1] هذا المعنى هو بناء ‹تفاعل› الذي يدل -إذا تقدم- على الاثنين والجماعة، أي على المشاركة.

انظر: المحكم: ١٥٨-١٥٩

[2] انظر: المقنع: ٦٣

[3] من الآية (٩٤)

شُرَكَـــؤُا﴾[1] و‹نشاء›[2] في ‹هود› ﴿أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَـــؤُا﴾[3] و‹الضعفـاء›[4] في ‹إبراهيم› ﴿فَقَالَ الضُّعَفَـــؤُا﴾[5] و‹شفعاء›[6] في ‹الرُّوم› ﴿مِنْ شُرَكَائِهِمْ شُفَعَـــؤُا﴾[7] و‹دعاء›[8] في ‹غافر› ﴿وَمَا دُعَـــؤُا الْكَافِرِينَ﴾[9] و‹البلاء›[10] في ‹الصفات› ﴿إِنَّ هَـــذَا لَهُوَ الْبَلَـــؤُا الْمُبِينُ﴾[11] وفي ‹الدخان› ﴿بَلَـــؤٌا مُبِينٌ﴾[12] و‹برآء›[13] في ‹الممتحنة› ﴿إِنَّـــا بُرَءَاؤُا﴾[14] و‹جزاء›[15] في الأولين من ‹المائدة› ﴿وَذَلِكَ جَزَاؤُا الظَّـــلِمِينَ﴾[16] و﴿إِنَّمَـــا جَزَاؤُا الَّذِينَ﴾[17] وفي ‹الشورى› ﴿وَجَزَاؤُا سَيِّئَةٍ﴾[18] وفي ‹الحشـــر› ﴿وَذَلِـــكَ جَـــزَاؤُا الظَّـــلِمِينَ﴾[19].

---

(1) من الآية (٢١)

(2) انظر: المقنع:٦٤

(3) من الآية (٨٧)

(4) انظر: المقنع: ٦٤

(5) من الآية (٢١)

(6) انظر: المقنع:٦٤

(7) من الآية (١٣)

(8) انظر: المقنع:٦٤

(9) من الآية (٥٠)

(10) انظر: المقنع:٦٤

(11) من الآية (١٠٦)

(12) من الآية (٣٣)

(13) انظر: المقنع: ٦٥

(14) من الآية (٤)

(15) انظر: المقنع: ٦٣

(16) من الآية (٢٩)

(17) من الآية (٣٣)

(18) من الآية (٤٠)

(19) من الآية (١٧)

واختلف في أربع وهي ﴿جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾ في ‹الزمر›[1] و﴿جَزَاءُ مَنْ تَزَكَّى﴾[2] في ‹طه› و﴿جَزَاءً الْحُسْنَى﴾ في ‹الكهف›[3] وفي ﴿عُلَمَٰؤُا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ في ‹الشعراء›[4]/ ٤٥٢/١
و﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَٰؤُا﴾ في ‹فاطر›[5]، وفي ﴿أَنْبَٰؤُا مَا كَانُوا بِهِ﴾[6] في ‹الأنعام›[7] و‹الشعراء›[8].

فما كتب من هذه الألفاظ؛ بالواو فإن الألف قبله تحذف اختصاراً، وتلحق بعد الواو منه ألف، تشبيهاً بواو ﴿يدعوا﴾ و﴿قالوا﴾ وما لا يكتب فيه صورة الهمزة، فإن الألف فيه تثبت لوقوعها طرفاً.

والمكسورة صوّرت الهمزة فيه ياء في أربع كلمات بغير خلاف، وهي ﴿مِنْ تِلْقَاءِى نَفْسِي﴾ في ‹يونس›[9] ﴿وَإِيتَاءِى ذِي الْقُرْبَى﴾ في ‹النحل›[10] ﴿وَمِنْ ءَانَاءِى الَّيْلِ﴾ في ‹طه›[11] و﴿أَوْ مِنْ وَرَاءِى حِجَابٍ﴾ في ‹الشورى›[12] والألف قبلها ثابتة فيها، ولكن حذفت في بعض المصاحف ﴿مِنْ تِلْقَاءِى نَفْسِي﴾ ﴿وَإِيتَاءِى ذِي الْقُرْبَى﴾ .

---

(١) من الآية (٣٤)

(٢) من الآية (٧٦)

(٣) من الآية (٨٨)

(٤) من الآية (١٩٧)

(٥) من الآية (٢٨)

(٦) المقنع: ٦٤-٦٥

(٧) من الآية (٥)

(٨) من الآية (٦)

(٩) من الآية (١٥)

(١٠) من الآية (٩٠)

(١١) من الآية (١٣٠)

(١٢) من الآية (٥١)

قال السخاوي: وقد رأيت في المصحف الشامي الألف محذوفة من ﴿تِلْقَى نَفْسِي﴾[1] ومن ﴿إِيتاءِى ذِي الْقُرْبَى﴾ كما كتبت الَّـئى بغير ألف، وثابتة في ﴿ءَانَاءِى اللَّيْلِ﴾ و﴿وَرَاءِى حِجَابٍ﴾[2] انتهى.

واختلف في ﴿بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ﴾[3] ﴿وَلِقَاءِى ٱلآخِرَةِ﴾[4] الحرفين في ‹الرُّوم›، فنصَّ الغازي بن قيس على إثبات الياء فيهما.

وقال الداني: ومصاحف أهل المدينة على ما رواه الغازي بن قيس بالياء.[5]

وقال السخاوي: وقد رأيت الحرف الأوّل ﴿بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ﴾ من غير ياء، ورأيت الحرف الثاني ﴿وَلِقَاءِى ٱلآخِرَةِ﴾ بالياء[6].

وأمّا ‹الَّـئى› فإنها كتبت في السور الثلاث (الّى) على صورة (إلى) الجارّة، لتحتملها القراءات الأربع؛ فالألف حذفت اختصاراً، كما حذفت ﴿مِنْ تِلْقَى نَفْسِي﴾ وبقيت صورة الهمزة عند من حذف الياء وحقّق الهمزة، أو سهّلها ‹بين بين› وصورة ‹الياء› عند من أبدلها ‹ياءً› ساكنة، وأمّا عند[7] حمزة، ومن معه[8] ممّن أثبت الهمزة والياء جميعاً فحذفت إحدى الياءين لاجتماع الصورتين، والظاهر أن صورة الهمزة محذوفة، والثابت هو ‹الياء›، والله أعلم.

وخرج من الهمز المتحرك المتطرّف المتحرك ما قبله بالفتح كلمات، وقعت الهمزة فيها مضمومة ومكسورة:

---

(١) كذا كتبت في (س)

(٢) الوسيلة: ٣٩٥

(٣) الروم: (٨)

(٤) الروم: (١٦)

(٥) المقنع: ٥٤

(٦) الوسيلة: ٣٩٥-٣٩٦

(٧) في المطبوع: (عند وقف) وهي زيادة خطأ

(٨) في (س) «تبعه»

فالمضمومة عشرة؛ كتبت الهمزة فيه واوا، وهي ﴿تفتؤا﴾ في ‹يوسف›[1] ﴿يتفيـؤا﴾ في ‹النحل›[2] ﴿أتوكؤا﴾[3] و﴿لا تظمؤا﴾[4] كلاهما في ‹طه› ﴿ويدرؤا عنها﴾ في ‹النور›[5] ٤٥٣/١ و﴿يعبؤا﴾ في ‹الفرقان›[6] و﴿الملؤا﴾ في الأول من ‹المؤمنين› وهو ﴿فقال/ الملؤا الذيـن كفروا من قومه﴾[7] في قصة نوح، وفي المواضع الثلاثة في ‹النمل› وهي ﴿الملؤا إنـي﴾[8] و﴿الملؤا أفتوني[9]﴾[10] و﴿الملؤا أيكم﴾[11] و﴿ينشؤا فـي الحليـة﴾ في ‹الزخـرف›[12] و﴿نبؤ﴾ في غير حرف (براءة) وهـو في ‹إبراهيـم› ﴿نبـؤا الذيـن﴾[13] وكذلـك في ‹التغابن›[14] و﴿نبؤا عظيم﴾ في ‹ص›[15] و﴿نبؤا الخصم﴾ فيها[16]، إلا أنه في بعض

---

(١) من الآية (٨٥)

(٢) من الآية (٤٨)

(٣) من الآية (١٨)

(٤) من الآية (١١٩)

(٥) من الآية (٨)

(٦) من الآية (٧٧)

(٧) من الآية (٢٤)

(٨) من الآية (٢٩)

(٩) تحرفت في المطبوع: (فتوانى)

(١٠) من الآية (٣٢)

(١١) من الآية (٣٨)

(١٢) من الآية (١٨)

(١٣) من الآية (٩)

(١٤) من الآية (٥)

(١٥) من الآية (٦٧)

(١٦) من الآية (٢١)

المصاحف كتب بغير واو، و﴿يُنَبَّؤُا الْإِنْسَانُ﴾ في ‹القيامة›[1] على اختلاف فيه، وزيدت الألف بعد الواو في هذه المواضع تشبيها بالألف الواقعة بعد واو الضمير.

والمكسورة موضع واحد صورت الهمزة فيه ‹ياء› وهي ﴿من نبإى المرسلين﴾ في ‹الأنعام›[2] إلا أن الألف زيدت قبلها، وقد قيل: إن الألف هي صورة الهمزة في ذلك، وأن الياء زائدة.

والأوَّل هو الأولى، بل الصواب؛ فإنّ الهمزة المضمومة من ذلك صوّرت واواً[3] بالاتفاق، فحملُ المكسورة على نظيرها أصحّ.

وأيضاً فإنّ الألف زيدت قبل الياء رسماً في ﴿لشاي﴾ من سورة ‹الكهف› وفي ﴿جيء﴾ لغير موجب، فزيادها هنا لموجب الفتحة بعد الهمزة أولى.

وأيضاً فإنّ[4] الكتاب أجمعوا على زيادة الألف في (مائة) قبل الياء، ليفرقوا بينها وبين (منه)، وحَمَلَ علماء الرسم الألف في ﴿يَايْئَسْ﴾[5] على ذلك للفرق بينها وبين ﴿يئس﴾ مع وجود القراءة بهذه الصورة فحملها هنا للفرق بينها وبين ‹بني› و‹نبّي› أولى، والله أعلم.

وتقدم ذكر ﴿السيّء﴾ في موضعي ‹فاطر›، وحكاية الغازي وغيره، أن صورة الهمزة

---

(١) من الآية (١٣)

(٢) من الآية (٣٤)

(٣) جاء في حاشية(ك): قوله: فإن الهمزة.. إلخ الأوجه الثلاثة، قد بسط هذه الأوجه خاتمة المحققين سيدي أحمد بن مبارك، ثم ردّها، ونصّه: وذهب الحافظ في "النشر" إلى أن الياء... الصورة، والألف زائدة، ورجّح على ذلك بثلاثة أمور:

أحدها: أنه كما زيدت الألف في ﴿تفتوا﴾ ونحوه، وصوّرت الواو، فكذلك يكون الألف في ﴿من نبأ﴾ زائدة والياء صورة، والجامع أن كلاً منهما قياسه ألاّ يصور ألفاً لتطرفه، فلما زادوها في الأول حكمنا بزيادها في الثاني. اهـ

(٤) في (س): ‹علماء الكتاب› ولعله تحريف وسبق قلم من الناسخ.

(٥) تحرفت في المطبوع إلى ياء «يس»

فيه كتبت ألفاً على غير قياس، وإنكارُ الداني ذلك وأنها كتبت ياء على القياس[1].

ووجه رسم ما تقدم من مضموم المتطرف ‹واواً› ومكسوره ‹ياء› تنبيهاً على وجه تخفيفها وقفاً كذلك على لغة من يقف عليه بذلك كما قدمنا.

وقيل: تقوية للهمزة في الخط، كما قويت في اللفظ بحرف المد.

وقيل: اعتناء ببيان حركتها.

وقيل: إجراءً للمتطرف مجرى المتوسط باعتبار وصله بما بعده، كما أجروا بعض الهمزات المبتدآت لذلك.

والأوّل هو الصواب؛ لظهور فائدته، وبيان ثمرته، والله تعالى أعلم.

وخرج من الهمز المتوسط المتحرك بعد متحرك أصل مطرد، وهو ما وقع بعد الهمزة فيه/ واو، أو ياء، فلم ترسم في ذلك صورة، وذلك نحو ‹مستهزون›، و‹صابون›، و‹مالون›، و‹يستنبونك›، و‹ليطفوا›، و‹برؤسكم›، و‹يطون› ونحو ‹خاسئين›، و‹صابين›، و‹متكين› وذلك إما لاجتماع المثلين؛ على القاعدة المألوفة رسما، أو على لغة من يسقط الهمزة رأساً، أو لتحتمل القراءتين إثباتاً وحذفاً، والله أعلم. ٤٥٤/١

وكذلك حذفوها من ﴿سيئات﴾[2] في الجمع نحو ﴿كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾[3] و﴿اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ﴾[4] لاجتماع المثلين، وعوّضوا عنها إثبات الألف؛ على غير قياسهم في ألفات جمع التأنيث، وأثبتوا صورتها في المفرد نحو ‹سيئة›، و‹سيئا›. وجمعوا بين صورتها وألف الجمع في ﴿الْمُنْشَئَاتِ﴾[5].

---

(١) انظر ص: ١١٩٤

(٢) انظر: المقنع: ٥٦

(٣) من الآية (٢) من سورة محمد

(٤) من الآية (٢١) من سورة الجاثية

(٥) من الآية (٢٤) من سورة الرحمن، ولم يذكر المؤلف الخلاف في ﴿المنشآت﴾ فقد قال الداني: في مصاحف العراق بالياء من غير ألف وكذلك رسمه الغازي بن قيس في كتابه...كأنهم لما حذفوا الألف أثبتوا الياء. المقنع: ٥٦-٥٧

وخرج من ذلك الهمزة المضمومة بعد كسر، ما لم يكن بعدها واو، نحو ‹ولا ينبئك› و‹سنقرئك› فلم يرسم على مذهب الجادة بواو، بل رسم على مذهب الأخفش بالياء، ورسم عكسه ‹سئل› و‹سئلوا› على مذهب الجادة، ولم يرسم على مذهب الأخفش.

واختلف من المفتوح بعد الفتح في ﴿اطمأنوا﴾ وفي ﴿لأملأنّ﴾ أعني التي قبل النون، وفي: ﴿اشْمَأَزَّتْ﴾[1] فرسمت في بعض المصاحف بالألف على القياس، وحذفت في أكثرها على غير قياس؛ تخفيفاً واختصاراً، إذ كان موضعها معلوماً.

وكذلك اختلفوا في ‹أريت› و‹أريتم› و‹أريتكم› في جميع القرآن، فكتب في بعض المصاحف بالإثبات، وفي بعضها بالحذف؛ إمّا على الاختصار، أو على قراءة الحذف.

وذكر بعضهم الحذف في سورة (الدين) فقط، وذكره بعضهم فيه[2] وفي ﴿أريتم﴾ فقط، والصحيح إجراء الخلاف في الجميع، والله أعلم.

وأمّا ﴿وَنَأَى﴾ في ‹سبحان›[3] و‹فصّلت›[4]؛ فإنه رسم بنون وألف فقط ليحتمل القراءتين؛ فعلى قراءة من قدَّم حرف المد على الهمزة[5] ظاهر، وعلى قراءة الجهمور قُدِّرَ[6] رسم الألف المنقلبة ألفاً، فاجتمع حينئذ ألفان، فحذف إحداهما، ولا شك عندنا أنها المنقلبة، وأن هذه الألف الثابتة هي صورة الهمزة كما سيأتي بيانه.

وكذلك ﴿رأى﴾ كتب في جميع القرآن براء وألف لا غير، والألفُ فيه صورة الهمزة كذلك، وكتب في موضعي ‹النجم› وهما ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾[7] ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ

---

(١) الزمر: (٤٥)

(٢) في المطبوع: (فيها) وهو تحريف

(٣) من الآية: (٨٣)

(٤) من الآية (٥١)

(٥) هم: أبو جعفر وابن ذكوان. انظر: تقريب النشر: ١٣٤

(٦) في المطبوع ‹ قد › بدون راء، وهو تحريف.

(٧) النجم: (١١)

آيات رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾[1] بألف بعدها ياء، على لغة الإمالة، فجمع / في ذلك بين اللغتين، والله أعلم. ١/٤٥٥

وأمّا رسم ‹مائة› و‹مائتين› و‹ملائه› و‹ملائهم› بالألف قبل الياء، فإنّ الألف في ذلك زائدة كما قدمنا، والياء فيه صورة الهمزة قطعاً.

والعجب من الداني والشاطبي ومن قلّدهما كيف قطعوا بزيادة الياء في ‹ملائه› و‹ملائهم› فقال الداني في "مقنعه": وفي مصاحف أهل العراق وغيرها ‹ملائه› و‹ملائهم› حيث وقع بزيادة ياء بعد الهمزة، قال: وكذلك رسمها الغازي بن قيس في كتاب "هجاء السنّة" الذي رواه عن أهل المدينة[2].

قال السخاوي: وكذلك رأيته في المصحف الشامي[3].

قلت: وكذلك في سائر المصاحف، ولكنها غير زائدة، بل هي صورة الهمزة، وإنما الزائدة الألف، والله أعلم.

وخرج من الهمز الواقع أوّلاً؛ كلمات لم تصوّر الهمزة فيه ألفاً كما هو القياس فيما وقع أوّلاً، بل صورت بحسب ما تخفف به حالة وصلها بما قبلها؛ إجراء للمبتدأة في ذلك مجرى المتوسط، وتنبيهاً على جواز التخفيف جمعاً بين اللغتين.

فرسمت المضمومة في ﴿أؤنبئكم﴾ بالواو بعد الألف، ولم ترسم في نظيرها ‹أءنزل› ‹أءلقي› بل كتبا بألف واحدة للجمع بين الصورتين، وكذلك سائر الباب نحو ‹ءأنذرتهم› ‹ءأنتم› ‹ءأشفقتم› ‹ءأمنتم من› ‹ءالله أذن›، وكذلك ما اجتمع فيه ثلاث ألفات لفظاً نحو ﴿أآلهتنا﴾ وكذلك ‹ءإذا› ‹ءإنّا› إلاّ مواضع كتبت بياء على مراد الوصل، كما سنذكره.

ورسم ﴿هؤلاء﴾ بواو، ثم وصل بهاء التنبيه لحذف ألفه؛ كما فعل في ﴿يا أيها﴾.

ورسم ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ في ‹طه›[4] بواو ووصل بنون (ابن)، ثمّ وصلت ألف (ابن) بياء النداء

---

(١) النجم: (١٨)

(٢) المقنع: ٥٤ وفيه: ‹مصاحف أهل المدينة وأهل العراق وغيرهما›

(٣) الوسيلة: ٣٩٣

(٤) من الآية (٩٤)

المحذوفة الألف، فالألف التي بعد الياء هي ألف (ابن)، هذا هو الصواب، كما نصَّ عليه أبو الحسن السخاوي ونقله عن المصحف الشامي رؤية، وكذلك رأيتها أنا فيه؛ غير أن بها أَثَرَ حَكٍّ؛ أظنّه وقع بعد السخاوي، والله أعلم[1].

وهذا المصحف الذي ينقل عنه السخاوي ويشير إليه ‹بالمصحف الشاميّ› هو بالمشهد الشرقي الشمالي الذي يقال له ‹مشهد علي› بالجامع الأموي من دمشق المحروسة.

وأخبرنا شيوخنا الموثوق بهم أن هذا المصحف كان أوّلاً بالمسجد المعروف ‹بالكوشك› داخل دمشق، الذي جَدَّد / عمارته الملك العادل نور الدين محمود بن زنكي رحمه الله، وأنّ السخاوي رحمه الله كان سبب مجيئه إلى هذا المكان من الجامع.

٤٥٦/١

ثمّ إني أنا رأيتها كذلك في المصحف ‹الكبير الشاميّ› الكائن بمقصورة الجامع، الأمويّ، المعروف بالمصحف ‹العثماني›.

ثمّ رأيتها كذلك بالمصحف الذي يقال له ‹الإمام› بالديار المصرية، وهو الموضوع بالمدرسة ‹الفاضلية›، داخل القاهرة المَعَزِّيّة، وكتبت الهمزة من ‹أُمّ› في ﴿ابن أم﴾ في ‹الأعراف› ألفاً مفصولة.

وأمّا ﴿هاؤم اقرؤا﴾ في ‹الحاقة› فالهمزة فيه ليست من هذا الباب، فلم تكن كالهمزة في ‹هؤلاء› و‹هـأنتم› لأنّ همزة ﴿هاؤم﴾ متوسطة[2] حقيقة، لأنها تتمّة كلمة ‹هاء› بمعنى: ‹خذ›، ثم اتّصل بها ضمير الجماعة المتصل و‹هؤلاء› و‹هـأنتم› الهاء فيه للتنبيه دخلت على ﴿أولاء﴾ وعلى ﴿أنتم﴾ فتسهّل همزة ﴿هاؤم﴾ بلا خلاف ‹بين بين› ويوقف ﴿هاؤم﴾ على الميم بلا نظر.

وقد منع أبو محمد مكي الوقف عليها، ظنّاً منه أنّ الأصل (هاؤمو) بواو، وإنما كتبت على لفظ الوصل فحذفت لالتقاء الساكنين كما حذفت في ﴿سندع الزبانية﴾[3] فقال: لا يحسن الوقف عليه، لأنك إن وقفت على الأصل بالواو خالفت الخط، وإن وقفت بغير واو

---

[1] انظر: الوسيلة: ٤٠٧

[2] (متوسطة) سقطت من المطبوع.

[3] العلق: (١٨)

خالفت الأصل[1].

وذكر الشيخ أبو الحسن السخاوي في ‹شرحه› معنى ذلك.

وذلك سهوٌ بيّن فإنّ الميم في ﴿هاؤم﴾ مثل الميم في ﴿أنتم﴾ الأصل فيهما الصلة بالواو على ما تقدم في قراءة ابن كثير وأبي جعفر، ورَسْمُ المصحف في جميع ذلك بحذف الواو فيما ليس بعده ساكن، فما بعده ساكن أولى، فالوقف على الميم لجميع القراء، وإذا كان الذي يصل ميم الجمع بواو في الوصل؛ لا يقف بالواو على الأصل، فما الظن بغيره؟. وهذا مما نَبّهَ[2] عليه الأستاذ أبو شامة رحمه الله.

ورسم ﴿لأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ في ‹طه›[3] و‹الشعراء›[4] في بعض المصاحف بالواو بعد الألف، وكذلك ﴿سأُوْريكم﴾[5] فقطع الداني ومن تبعه بزيادة الواو في ذلك، وأنّ صورة الهمزة هو الألف قبلها، والظاهر أن الزائد في ذلك هو الألف، وأن صورة الهمزة هو الواو؛ كُتبت على مراد الوصل تنبيهاً على التخفيف.

والدليل على ذلك زيادة الألف بعد اللام في نظير ذلك وهو ﴿لأ اذبحنه﴾[6] ﴿ولأاوضعوا﴾[7] وكذلك إذا خفّفنا الهمزة / في ذلك فإنّا نخفّفها بين الهمزة والواو، كما أنّا إذا خففناها في هذا نخففها بين الهمزة والألف، فدّل على زيادة الألف في كلّ ذلك، والله أعلم.

٤٥٧/١

نعم زيدت الواو بإجماع من أئمّة الرسم والكتابة في ﴿أولى﴾، للفرق بينها وبين ﴿إلى﴾ الجارّة، وفي ﴿أولئك﴾ للفرق بينها وبين ﴿إليك﴾، واطّردت زيادتها في ‹أولوا›

---

(١) الكشف: ١٠١/١

(٢) من قوله: لأن همزة هاؤم متوسطة...إلى هنا، هو كلام أبي شامة بحروفه. انظر: إبراز المعاني: ٢٩/٢-٣٠

(٣) من الآية (٧١) وانظر: المقنع: ٥٩

(٤) من الآية (٤٩) وانظر: المقنع: ٥٩

(٥) الأعراف: (١٤٥)

(٦) النمل: (٢١)

(٧) التوبة: (٤٧)

و‹أولات› و‹أولاء› حملا على أخواته.

وهي في ﴿ياأولي﴾ تحتمل الزيادة، وهو الظاهر[1]؛ لزيادتها في نظائرها وتحتمل أن تكون الواو صورة الهمزة، كما كتبت في ﴿هؤلاء﴾ وتكون الألف ألف ‹يا›، وهو بعيد لاطراد حذف الألف من ‹يا› حرف النداء، ولكن إذا أمكن الحمل على عدم الزيادة بلا معارض، فهو أولى، والله أعلم.

ورسمت المكسورة في ‹لئن› و‹يومئذ› و‹حينئذ› ياء موصولة بما قبلها؛ كلمة واحدة.

وكذلك صورت في ﴿أئنكم﴾ في ‹الأنعام› و‹النمل› والثاني من ‹العنكبوت› و‹فصلت› و﴿أَئِنَّ لَنَا﴾ في ‹الشعراء› و﴿أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ في النمل و﴿أَئِنَّا لَتَارِكُوا﴾ في ‹الصافات› و﴿أَئِذَا مِتْنَا﴾ في ‹الواقعة› وكذلك رسم ﴿أَئِنْ ذُكِّرْتُمْ﴾ في ‹يس› و﴿أَئِفْكًا﴾ في ‹الصافات› في مصاحف العراق، ورسما في غيرها بألف واحدة، وكذلك سائر الباب، والله أعلم.

وأما ﴿أئمة﴾ فليس من هذا الباب؛ وإن كان قد ذكرها الشاطبي وغيره فيه[2]، فإن الهمزة فيه ليست أولا؛ وإن كانت ‹فاء›، بل هي مثلها في (يئن) و(يئط) وكذلك في ﴿يئس﴾، وإن كانت ‹عينا› فرسمها ياء على الأصل، وهذا مما لا إشكال فيه، والله أعلم.

وحذفت الهمزة المفتوحة بعد ‹لام› التعريف من كلمتين:

إحداهما ﴿الآن﴾ في موضعي ‹يونس›، وفي جميع القرآن، إجراء للمبتدأة مجرى المتوسطة، وذلك باعتبار لزوم هذه الكلمة الأداة.

واختلف في الذي في سورة ‹الجن› وهو ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ﴾ فكتب في بعضها بألف؛ وهذه الألف هي صورة الهمزة، إذ الألف التي بعدها محذوفة على الأصل اختصارا.

والثانية ﴿الْأَيْكَةِ﴾ في ‹الشعراء› و‹ص› رسمت في جميع المصاحف بغير ألف بعد اللام وقبلها لاحتمال القراءتين، فهي على قراءة أهل الحجاز والشام ظاهرة تحقيقا، وعلى قراءة

---

(١) جاءت العبارة في (س): «تحتمل الزيادة كزيادتها»

(٢) قال الشاطبي رحمه الله:

أئمة وأئن ذكرتمو وأئفـ * ـكا بالعراق ولا نصا فيحتجرا

انظر: الوسيلة: ٤٠٩

الكوفـيِّين والبصريِّين/ تحتمل تقديراً على اللفظ ومراد النقل.

ورسم ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ﴾ في ‹آل عمران›[١] ﴿أَفَإِيْنْ مِتَّ﴾ في ‹الأنبياء›[٢] بياء بعد الألف، فقيل: إن الياء زائدة، والصوابُ زيادة الألف لما أذكره.

ورسم ﴿بأييد﴾ و﴿بأييكم﴾ بألف بعد الباء، وبياءين بعدها، فقيل: إن الياء الواحـدة زائدة، ولا وجه لزيادتها هنا.

والصواب عندي والله أعلم؛ أنَّ الألف هي الزائدة؛ كما زيدت في (مائة) و(مـائتين) والياء بعدها هي صورة الهمزة؛ كتبت على مراد الوصل[٣]، وتنزيلاً للمبتدأة منزلة المتوسطة بغيرها[٤].

وأمّا ﴿بآية﴾ و﴿بآياتنا﴾ فرسم في بعض المصاحف بألف بعد الياء، وياءين بعدهـا، فذهب جماعة إلى زيادة الياء الواحدة.

وقال السخاوي: وقد رأيته في المصاحف العراقية ﴿بآيية﴾ و﴿بآييتنا﴾ بيـاءين بعـد الألف، و لم أر فيها غير ذلك، ثمَّ رأيته في المصحف الشامي كذلك بياءين، قـال: وإنمـا كتب ذلك على الإمالة، فصوّرت[٥] الألف الممالة ياء، وحذفت الألف التي بعد الياء الثانية

---

(١) آل عمران: (١٤٤)

(٢) الأنبياء: (٣٤)

(٣) في (س): «الأصل»

(٤) في (س) وفي (ظ): «لغيرها» وفي البقية: «كغيرها»

(٥) جاء في حاشية (ك): قوله: فصوّرت الألف الممالة، يعني رسمت ياء، والألف قبلها صورة الهمزة، والياء بعدها هي الياء المفتوحة التي حذفت الألف بعدها، فـيصير ثلاثة ألفات:
ألف صورة الهمزة، وألف ممال كتب ياء، وألف حذف بعد الياء المفتوحة.
فقول ابن الجزري في التصويب الأول، ولو قال الألف التي بعد الهمزة من ﴿بآية﴾ لا يصح، لأنه إن أراد بهـا الممالة حتى يكون هي المحذوفة فأي ألف حينئذ كتبت ياء على نية الإمالة، وأي وجه لكتب الياء بعدها عنـها، وإن أراد الألف التي بعد الياء فهو المردود عنده، فالصواب هو التصويب الثاني. اهـ من المقالة الوافية في "شرح القصيدة الدالية" تأليف سيدي أحمد بن مبارك رحمه الله ونفعنا بعلومه. اهـ

من ﴿بآية﴾ و﴿بآياتنا﴾ كما حذفت من ﴿آيات﴾[1]. انتهى.

وقوله: ‹حذفت الألف التي بعد الياء الثانية من ﴿بآية﴾› فيه نظر؛ لأنه ليس بعد الياء في ﴿بآية﴾ ألف، إنما الألف[2] بعد الياء في ﴿بآياتنا﴾، ولو قال: الألف التي بعد الهمزة في ﴿بآيته﴾، والألف التي بعد الياء في ﴿بآياتنا﴾، لكان ظاهراً، ولعلّه أراد ذلك فسبق قلمه، أو لعلّه إنما رأى ﴿بآيته﴾ الجمع مثل﴿بآياتنا﴾ وعليه يصح كلامه؛ ولكن سقط من الناسخ سِنَّةٌ، والله أعلم.

فهذا ما علمناه خرج من رسم الهمز عن القياس المطّرد، وأكثره على قياس مشهور، وغالبه لمعنى مقصود وإن لم يرد ظاهره، فلا بدّ له من وجه مستقيم، يعلمه من قدر للسلف قَدْرهم، وعرف لهم حقّهم.

وقد كان بعض الناس[3] يقول في بعض ما خرج عما عرفه من القياس: هو عندنا ممّا قال فيه عثمان ﷺ: أرى في المصحف[4] لحناً ستقيمه العرب بألسنتها[5].

وقال الحافظ أبو عمرو الداني: ولا يجوز عندنا أن يرى عثمان ﷺ شيئاً في المصحف يخالف رسم الكتابة ممّا لا وجه له فيها فيقرّه على حاله ويقول ‹إن في المصحف لحناً ستقيمه العرب بألسنتها›، ولو جاز ذلك لم يكن للكتابة معنىً ولا فائدة، بل كانت تكون وبالاً لاشتغال/ القلوب بها. ٤٥٩/١

ثمّ قال: وعلّة هذه الحروف وغيرها من الحروف المرسومة في المصحف على خلاف ما جرى به رسم الكتاب من الهجاء، الانتقال من وجه معروف مستفيض إلى وجه آخر مثله في الجواز والاستعمال، وإنْ كان المنتقَل عنه أكثر استعمالاً.[6] انتهى.

---

(١) الوسيلة: ٣٩٠

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: (الألف التي بعد)

(٣) قوله: ‹بعض الناس›: هو ابن المنادي رحمه الله، كما صرّح به الداني في المحكم: ١٨٥

(٤) كذا بالإفراد في (س) و(ك)

(٥) المقنع: ١١٨-١٢١

(٦) المحكم: ١٨٥-١٨٦

والأثر فقد رواه الحافظ أبو بكر بن أبي داود بألفاظ مضطربة مختلفة، وكلّها منقطعة، لا يصحّ شيء منها.[1]

وكيف يصحّ أن يكون عثمان ﷺ يقول ذلك في مصحف؛ جُعِلَ للناس إماماً يقتدى به، ثم يتركه لتقيمه العرب بألسنتها، ويكون ذلك بإجماع من الصحابة، حتى قال عليّ بن أبي طالب ﷺ: «لو وليِّت من المصاحف ما ولّي عثمان لفعلت كما فعل»[2].

وأيضا فإن عثمان ﷺ لم يأمر بكتابة مصحف واحد، إنما كتب بأمره عدة مصاحف، ووجه كلا منها إلى مِصْر من أمصار المسلمين.

فماذا يقول أصحاب هذا القول فيها؟ أيقولون إنه رأى اللّحن في جميعها متفقاً عليه؛ فتركه لتقيمه العرب بألسنتها؟ أم رآه في بعضها ؟

فإن قالوا: في بعض دون بعض؛ فقد اعترفوا بصحّة البعض، ولم يذكر أحدٌ؛ منهم ولا من غيرهم؛ أن اللحن كان في مصحف دون مصحف، ولم تأت المصاحف مختلفة إلا فيما هو من وجوه القراءات وليس ذلك بلحن.

وإن قالوا: رآه في جميعها؛ لم يصح أيضاً فإنه يكون مناقضا لقصده في نصب إمام يقتدى به على هذه الصورة، وأيضاً: فإذا كان الذين تولّوا جمعه وكتابته؛ لم يقيموا ذلك؛ وهم سادات الأمة وعلماؤها؛ فكيف يقيمه غيرهم[3].

وإنّما قصدنا استيعاب ما رسم في ذلك مما يتعلق بالهمز؛ لِأنّا لما أتينا على تخفيفه[4] على مذاهب أهل العربية، وكان منه ما صح نقلاً، وما لا يصحّ تعين أن نأتي على رسم الهمز لنذكر ما صح أيضاً مما لا يصحّ، فإنّ الذين أثبتوا الوقف بالتخفيف الرسمي، اختلفوا

---

(١) المقنع: ١١٩

(٢) المقنع: ١١٨، وانظر ص: ٣٥٤ من هذا البحث.

(٣) قال الزمخشري: وهم -الصحابة- كانوا أبعد همّة في الغيرة على الإسلام، وذبّ المطاعن عنه، من أن يتركوا في كتاب الله ثلمة ليسدها مَن بعدهم، وخَرقاً يَرْفوه من يلحق بهم. اهـ بواسطة التحرير والتنوير: ٦/٣٠

(٤) تصحفت في المطبوع بالمهملة والقافين.

في كيفيته اختلافاً شديداً؛ فمنهم من خصّه بما وافق منه[1] التخفيف القياسي ولو بوجه، كما ذهب إليه محمد بن واصل، وأبو الفتح فارس بن أحمد، وصاحبه أبو عمرو الداني، وابن شريح، ومكّي والشاطبي وغيرهم.

فعلى قول هؤلاء / إذا كان في التخفيف القياسي وجه راجح؛ وهو مخالف ظاهر الرسم، وكان الوجه الموافق ظاهرَه مرجوحاً؛ كان هذا الموافق الرسم هو المختار؛ وإن كان مرجوحاً، باعتبار التخفيف القياسي.

١/٤٦٠

فقد يكون ذلك بالواو المحضة نحو ﴿يعبؤا﴾ و﴿البلؤا﴾ و﴿هزؤاً﴾ ﴿وكفؤاً﴾ مما كتب بالواو.

وقد يكون بالياء المحضة، نحو ﴿من نباءى المرسلين﴾ و﴿من آناءى الليل﴾ مما كتب بالياء.

وقد يكون بالألف نحو ﴿النشاة﴾ مما كتب بألف.

وقد يكون ‹بين بين› نحو ما مثّلنا به عند مَن وقف عليه بالرَّوم الموافق للمصحف كما سيأتي، ونحو ﴿سنقرئك﴾ و﴿سيِّـئُه﴾ و﴿ينبئكم﴾[2]، ونحو ﴿هؤلاء﴾ و﴿أئنكم﴾ عند جمهورهم، ونحو ﴿يابنؤمّ﴾ و﴿يومئذ﴾ ونحو ﴿السوآي﴾ و﴿موئلاً﴾ على رأي.

وقد يكون بالحذف نحو: ﴿يستهزون﴾ و﴿المنشئون﴾ و﴿خاسئين﴾ و﴿متكيين﴾ و﴿دعاء﴾ و﴿نداء﴾ و﴿ملجأ﴾.

وقد يكون بالنقل نحو ﴿أفئدة﴾ و﴿مسولاً﴾ و﴿الظمآن﴾.

وقد يكون بالنقل والإدغام نحو ﴿شئاً﴾ و﴿سوءا﴾.

وقد يكون بالإدغام نحو ﴿رءيا﴾ و﴿تؤي﴾ ونحو ﴿رؤياك﴾ و﴿والرؤيا﴾ عند بعضهم.

وهذا هو الرسميّ[3] القوي، وقد يقال له "الصحيح"، وقد يقال ‹المختار›.

قال أبو عبد الله بن شريح في "كافيه": الاختيار عند القرّاء؛ الوقف لحمزة على

---

(١) (منه) سقطت من (ت) والمطبوع

(٢) ﴿ينبئكم﴾ سقطت من (ت) وكذا المطبوع

(٣) في المطبوع: ‹الرسم›وهو تحريف.

المهموز بتسهيلٍ لا يخالف المصحف[1].

وقال الحافظ أبو عمرو الداني في "جامعه": وقد اختلف علماؤنا في كيفية تسهيل ما جاء من الهمز المتطرف مرسوماً في المصحف على نحو حركته كقوله ﴿فَقَالَ الْمَلَؤُا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وهو الحرف الأوّل من سورة ‹المؤمنين›، وكذلك الثلاثة الأحرف من ‹النمل›[2]، وكذلك ﴿تفتؤا﴾ و﴿نشؤا﴾ وما أشبهه؛ ممّا صورت الهمزة فيه ‹واواً› على حركتها أو على مراد الوصل، وكذلك: ﴿مِنْ نَبَإِي الْمُرْسَلِينَ﴾ وشبهه؛ مما رسمت فيه ‹ياء› على ذلك أيضاً.

فقال بعضهم: تسهّل الهمزة في جميع ذلك على حركة ما قبلها، فتُبدَل ألفاً ساكنة حملاً على سائر نظائره؛ وإن اختلفت صورها فيه، إذ ذلك هو القياسَ، قال: وهذا[3] كان مذهب شيخنا أبي الحسن رحمه الله.

وقال آخرون: تسهَّل الهمزة في ذلك بأن تبدل بالحرف الذي منه حركتها، موافقة على رسمها؛ تبدل واواً ساكنة في قوله ﴿الملؤا﴾ وبابه / وتبدل ياء ساكنة في قوله ﴿مِنْ نَبَاي الْمُرْسَلِينَ﴾ ونحوه، قال: وهذا كان مذهب شيخنا أبي الفتح رحمه الله قال: وهو اختياري أنا؛ وإن كان المذهب الأول هو القياس فإن هذا أولى من جهتين:

٤٦١/١

أحدهما: أن أبا هشام[4] وخلفاً رويا عن حمزة نصّاً[5] أنه كان يتبع في الوقف على الهمزة خطّ المصحف؛ فدلّ على أن وقفه على ذلك كان بالواو وبالياء على حال رسمه دون الألف لمخالفتهما إياه .

---

(١) الكافي: ٣٥

(٢) من الآيات (٢٩ و٣٢ و٣٨)

(٣) تحرفت في المطبوع إلى: (وكان هذا) وما في النسخ موافق لقول الداني في جامعه.

(٤) في (ز) «هاشم» وهو تصحيف، والمراد الرفاعي تقدمت ترجمته ص: ٨٣٧

(٥) في (س) و(ظ) و: « أيضاً» وهو تحريف، والمثبت من (ت) و(ز) وهو الوافق لجامع البيان.

والجهة الثانية: أن خلفاً قد حكى ذلك عن حمزة منصوصاً، ثم حكى[١] ذلك، ثمّ قال: وهذه الكلم في المصاحف مرسومة بالياء والواو، ومع هاتين الجهتين فإن إبدال الهمزة بالحرف الذي منه حركتها دون حركة ما قبلها في الوقف خاصة في نحو ذلك؛ لغة معروفة حكاها سيبويه وغيره من النحويّين.

قال سيبويه: يقولون في الوقف: هذا ‹الكلو›، فيبدلون من الهمزة واواً، ومررت ‹بالكلي›، فيبدلون منها ياء، ورأيت الكلا، فيبدلون منها ألفاً، حرصاً على البيان. وقال؛ يعني سيبويه: وهم الذين يحققون في الوصل.[٢]

قال الداني: فوجب[٣] استعمال هذه اللغة في مذهب هشام وحمزة في الكلم المتقدمة لأنهما من أهل التحقيق في الوصل كالعرب الذين جاء عنهم ذلك.[٤] انتهى.

وقال أيضاً: وقد اختلف أهل الأداء في إدغام الحرف المبدل من الهمزة وفي إظهاره في قوله: ﴿تؤي إليك﴾ و﴿التي تؤيه﴾ وفي قوله ﴿رءيًا﴾ فمنهم من رأى إدغامه موافقه للخطّ، ومنهم من رأى إظهاره لكون البدل عارضاً، فالهمزة في التقدير والنية، وإدغامُها ممتنع.

قال: والمذهبان في ذلك صحيحان، والإدغام أولى لأنه قد جاء منصوصاً عن حمزة في قوله ﴿ورءيًا﴾ ولموافقته رسم المصحف الذي جاء عنه اتباعه عند الوقف على الهمز.[٥]

ومنهم من عمَّم في التخفيف الرسمي فأبدل الهمزة بما صوّرت به، وحذفها فيما حذفت فيه، فيبدلها واواً خالصة في نحو ﴿رؤوف﴾ ﴿أبناؤكم﴾ و﴿تؤزهم﴾

---

(١) أي الداني، وحكايته بسنده إلى خلف، قال: كان حمزة يشمّ الياء في الوقف ما كان فيه ياء مثل ﴿نبأ المرسلين﴾ و﴿تلقاء نفسي﴾ و﴿إيتاء ذي القربى﴾ و﴿من آنائي الليل﴾ روى محمد بن الجهم عن خلف عن سليم عن حمزة أنه كان يقف ﴿يعبؤا﴾ و﴿تفتؤا﴾ و﴿الملؤا﴾ و﴿يدرؤ﴾ بالواو في غير إشارة إلى الهمزة. اهـ جامع البيان: ١/ق١٠٥

(٢) الكتاب: ٤/١٧٧-١٧٩، وكلام سيبويه داخل ضمن النقل عن الداني.

(٣) في (ت): «فواجب» وكذا في المطبوع

(٤) جامع البيان: ١/١٠٥-١٠٦

(٥) هنا نهاية كلام الداني، انظر: جامع البيان: ١/ق١٠٥/ب -١٠٧/أ

و﴿شركاؤكم﴾ ﴿ويذرؤكم﴾[1] و﴿نساؤكم﴾ و﴿أحبّاؤه﴾ و﴿هـؤلاء﴾، ويبدلها ‹ياء› خالصة في نحو ﴿تائبات﴾ ﴿سائحات﴾ و﴿نسائكم﴾ و﴿أبنائكم﴾ و﴿خائفين﴾ و﴿أولئك﴾ و﴿جائر﴾ و﴿موئلا﴾ و﴿لئن﴾، ويبدلها ألفاً خالصة في نحو ﴿سأل﴾ و﴿وامرأته﴾ و﴿سألهم﴾ و﴿بدأكم﴾ و﴿وأخاه﴾، وحذفها في نحو ﴿وما كانوا أولياءه﴾ / ﴿إن أولياؤه﴾ ﴿إلى أوليائهم﴾ ويقول في ‹فادارأتم› ‹فادارتم› وفي ‹امتلأت› ‹امتلت› وفي ‹اشمأزّت› ‹اشمازّت› و‹اشمزّت›، وفي ‹أأنذرهم› ‹أنذرهم› وفي ‹الموؤدة› ‹المودة› على وزن (الموزة).

ولا يبالون ورد ذلك على قياس أم لا، صحّ ذلك في العربية أم لم يصح، اختلّت الكلمة أم لم تختلّ، فسد المعنى أو لم يفسد.

وبالغ بعض المتأخرين من شرّاح "قصيدة" الشاطبي في ذلك، حتى أتى بما لا يحلّ ولا يسوغ، فأجاز في نحو ‹رأيت› و‹سألت› ‹رايت› و‹سالت› فجمع بين ثلاثة سواكن، ولا يسمع هذا إلا في اللسان الفارسيّ، وأجاز في نحو ‹يجئرون› ‹يجرون› و‹يسألون› ‹يسلون› فأفسد المعنى وغيّر اللفظ، وفي ‹برآء› ‹بُرَوا› فغيّر المعنى وأفسد اللفظ، وأتى بما لا يسوغ.

ورأيت فيما ألّفه ابن بصخان في ‹وقف حمزة› أن قال: وما رسم منه بالألف وقف عليه بها نحو ‹وأخاه›، ‹بأهم› وكنت أظنّ أنه إنّما قال ﴿فإنهم﴾[2] على ما فيه، حتى رأيته بخطّه ﴿بأهم﴾ فعلمت أنه يريد أن يقال في الوقف ﴿بَأهم﴾ فيفتح الباء التي قبل الهمزة، إذ لا يمكن أن ينطق بالألف بعدها إلا بفتحها، ثم يمدّ على الألف من أجل التقاء الساكنين.

وهذا كله لا يجوز، ولا صح نقله، ولا ثبتت روايته عن حمزة ولا عن أحد من أصحابه، ولا عمن نقل عنهم، ويقال له ‹الرسمي›، وقد يقال له ‹الشاذ›، وقد يقال له ‹المتروك›، على أن بعضه أشد نكرا من بعض.

فأما إبدال الهمزة ياء في نحو ﴿خائفين﴾ و﴿جائر﴾[3] و﴿أولئك﴾، وواوا في نحو

---

(١) تصحفت في المطبوع بالدال المهملة، وليست في القرآن.

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: (فاتهم) بالتاء الفوقية المثناة.

(٣) تصحفت في المطبوع إلى: (جابر) بالموحدة من أسفل.

﴿أبناؤكم﴾ و﴿أحباؤه﴾ فإنني تتبعته من كتب القراءات ونصوص الأئمة، ومن يعتبر قولهم فلم أر أحدا ذكره، ولا نص عليه، ولا صرح به، ولا أفهمه كلامه، ولا دلت عليه إشارته، سوى أبي بكر ابن مهران؛ فإنه ذكر في كتابه في ‹وقف حمزة› وجها في نحو ﴿تائبات﴾ بإبدال الياء، وفي نحو ﴿رؤف﴾ بإبدال ‹الواو›، ورأيت أبا علي الأهوازي في كتابه "الاتضاح" حكى هذا عن شيخه أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري وقال: لم أر أحدا ذكره ولا حكاه من جميع من لقيت غيره.

قلت: ثم إني راجعت /كتاب الطبري وهو "الاستبصار" فلم أره حكى في جميع ذلك سوى ‹بين بين› لا غير. ٤٦٣/١

والقصدُ: أنّ إبدال الياء والواو محضتين في ذلك؛ هو مما لم تجزه العربية، بل نصّ أئمتها على أنه من اللحن الذي لم يأت في لغة العرب؛ وإن تكلمت به النبط، وإنما الجائز من ذلك هو ‹بين بين› لا غير، وهو الموافق لاتِّباع الرسم أيضاً، وأمّا غير ذلك فمنه ما ورد على ضعف، ومنه ما لم يرد بوجه، وكله غير جائز في[1] القراءة؛ من أجل عدم اجتماع الأركان الثلاثة فيه، فهو من الشاذ المتروك الذي لا يعمل به، ولا يعتمد عليه والله أعلم، وسيأتي النصّ في كل فرد فرد، ليعلم الجائز من الممتنع، والله الموفق.

وذهب جمهور أهل الأداء إلى القول بالتخفيف القياسي؛ حسبما وردت الرواية به دون العمل بالتخفيف الرسمي، وهذا الذي لم يذكر ابن سوار، وابن شيطا، وأبو الحسن ابن فارس، وأبو العزّ القلانسي، وأبو محمد سبط الخياط، وأبو الكرم الشهرزوري، والحافظ أبو العلاء، وسائر العراقيين، وأبو الطاهر ابن خلف، وشيخه أبو القاسم الطرسوسي، وأبو عليّ المالكي، وأبو الحسن ابن غلبون، وأبو القاسم ابن الفحّام، وأبو العباس المهدويّ، وأبو عبد الله ابن سفيان، وغيرهم من الأئمة سواه، ولا عدلوا إلى غيره.

بل ضعّف أبو الحسن ابن غلبون القول به، ورَدّ على الآخذين به، ورأى أن ما خالف جادة القياس لا يجوز اتباعه، ولا الجنوح إليه؛ إلا برواية صحيحة، وأنها في ذلك معدومة[2]، والله أعلم.

---

(١) في (ظ) و(ت) والمطبوع «من» تحريف.

(٢) لم أجد ذكر هذا الرأي في التذكرة، فلعله في كتابه الوقف لحمزة وهشام.

تنبيهات

الأول: يجوز الرَّوم والإشمام فيما لا تبدل الهمزة المتطرفة فيه حرف مدّ، وذلك أربعة أنواع:

أحدها: ما ألقي فيه حركة الهمزة على الساكن؛ نحو ‹دفء› و‹المرء› و‹سوء› و‹من سوء› و‹شيء› و‹كلّ شيء›

والثاني: ما أبدل الهمزة فيه حرفاً وأدغم فيه ما قبله؛ نحو ‹قروء› و‹بريء› ونحو ‹شيء›[1] و‹سَوْء› عند من روى فيه الإدغام.

٤٦٤/١ والثالث: ما أبدلت فيه الهمزة المتحركة واواً/ أو ياء بحركة نفسها، على التخفيف الرسميّ، نحو ‹الملؤا› و‹الضعفؤا› و‹من نباءى› و‹إيتاءى›

والرابع: ما أبدلت فيه الهمزة المكسورة بعد الضمّ ‹واواً›، أو المضمومة بعد الكسر ‹ياء› وذلك على مذهب الأخفش، نحو ‹لؤلؤ› و‹يبدئ›[2].

فأمّا ما يبدل حرف مدّ فلا روم فيه ولا إشمام، وهما نوعان كما قدّمنا في الباب:

أحدهما: ما تقع الهمزة فيه ساكنة بعد متحرك، سواء أكان سكونها لازماً نحو ‹اقرأ› و‹نبّئ› أم عارضاً نحو ‹يبدأ› و‹إن امرؤ› و‹من شاطئ›.

والثاني: أن تقع ساكنة بعد ألف نحو ‹يشاء› و‹من السماء› و‹من ماء› لأنّ هذه الحروف حينئذ سواكن لا أصل لها في الحركة؛ فهنّ مثلهنّ في ‹يخشى› و‹يدعو› و‹يرمي›

الثاني: يجوز الرَّوم في الهمزة المتحركة المتطرفة إذا وقعت بعد متحرك أو بعد ألف؛ إذا كانت مضمومة أو مكسورة كما سيأتي في بابه، وذلك نحو ‹يبدأ› و‹ينشئ› و‹اللؤلؤ› و‹شاطئ› و‹لؤلؤ› و‹عن النبأ› و‹السماء› و‹برءاء› و‹سواء› و‹يشاء› و‹إلى السماء› و‹من ماء› فإذا رمت حركة الهمزة في ذلك سهلّتها ‹بين بين› فتنّزل النطق ببعض الحركة؛ وهو الرَّوم، منزلة النطق بجميعها فتسهّل، وهذا مذهب أبي الفتح فارس، والداني، وصاحب

---

(١) في (س) ﴿سيء﴾ وهو تصحيف وتحريف.

(٢) في المطبوع: ﴿يبتدئ﴾ تحريف وليس في القرآن.

"التجريد" والشاطبي، والحافظ أبي العلاء، وأبي محمد سبط الخياط، وكثير من القراء، وبعض النحاة، وأنكر ذلك جمهورهم وجعلوه مما انفرد به القراء، قالوا: لأن سكون الهمزة في الوقف يوجب فيها الإبدال؛ حملاً[1] على الفتحة التي قبل الألف، فهي تخفف تخفيف الساكن لا تخفيف المتحرك وكذلك[2] ضعفه أبو العز القلانسي.

وذهب أكثر القرّاء إلى ترك الروم في ذلك، وأجروا المضموم والمكسور في ذلك مجرى المفتوح، فلم يجيزوا فيه سوى الإبدال كما تقدّم، وهو مذهب أبي العباس المهدوي، وأبي عبد الله ابن سفيان، وأبي الطاهر بن خلف، وأبي العزّ القلانسي، وابن الباذش وغيرهم، وهو مذهب جمهور النّحاة، وقد ضعّف هذا القول أبو القاسم الشاطبي ومن تبعه، وعدّوه شاذّاً.

والصواب صحة الوجهين جميعاً[3]، فقد ذكر النص على/ الرَّوم كذلك الحافظ أبو عمرو، عن خلف عن سليم عن حمزة. ٤٦٥/١

وروى أبو بكر ابن الأنباري في ‹وقفه› فقال: حدثنا إدريس، عن خلف، قال: كان حمزة يشمّ الياء في الوقف مثل ﴿من نباءى المرسلين﴾ و﴿تلقاءى نفسي﴾ يعني فيما رسم بالياء[4].

وروى أيضاً عنه أنه كان يسكت على قوله ﴿إن الذين كفروا سواء﴾ يمدّ ويشمّ الرفع من غير همز[5].

وقال ابن واصل في كتابه " الوقف": حمزة[6] يقف على ﴿هؤلاء﴾ بالمدّ والإشارة إلى الكسر من غير همز؛ ويقف على ﴿لا تسئلوا عن أشياء﴾ بالمدّ ولا يشير إلى الهمزة، قال:

---

(١) (حملا) سقطت من (ظ) وكذا المطبوع

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: (كذب)

(٣) في (س): ‹معاً›، بدل ‹جميعاً› وكلاهما له وجه.

(٤) الوقف والابتداء: ٤٢٠/١

(٥) الوقف والابتداء: ٤٠٣/١

(٦) في المطبوع: (كان حمزة) وهي زيادة ليست في النسخ.

ويقف على ‹البلاء› و‹البأساء› و‹الضراء› بالمدّ والإشارة، قال: وإن شئت لم تشر، وقال: في قوله ﴿أو من ينشؤا﴾ قال: وإن شئت وقفت على الألف ساكنة، وإن شئت وقفت وأنت تروم الضم.[1]

وابن واصل هذا هو: أبو العباس محمد بن أحمد بن واصل، البغداديّ، من أئمة القراءة الضابطين، روى عن خلف وغيره؛ من أصحاب سُلَيم، وروى عنه مثل ابن مجاهد وابن شنبوذ وأبي مزاحم الخاقاني، وأضرابهم من الأئمة[2].

فدلّ على صحة الوجهين جميعاً، مع أن الإبدال هو القياس، و لم يختلف في صحته، وإنّما اختلف في صحّة ‹الرَّوم› مع التسهيل ‹بين بين›، فلم يذكره كثير من القراء، ومنعه أكثر النحاة لما قدمنا.

و لم أر في كلام سيبويه تعرضاً إلى هذه المسألة، ولا نصَّ فيها في الوقف بشيء، بل رأيته أطلق القول بأن الهمزة تجعل بعد الألف ‹بين بين›، و لم يبيّن هل ذلك في الوقف والوصل، أو مخصوص بالوصل[3]، والله أعلم.

وذهب بعضهم إلى التفصيل في ذلك؛ فما صُوِّرت الهمزة فيه رسماً ‹واواً›، أو ‹ياء›، وُقِف عليه بالرَّوم ‹بين بين›، وما صورت فيه ألفاً، وُقِف عليه بالبدل، اتّباعاً للرسم، وهو اختيار أبي محمد مكّي، وأبي عبد الله ابن شريح وغيرهم، وهو ظاهر ما رواه ابن الأنباري نصّاً عن خلف عن حمزة في ﴿من نباءى المرسلين﴾.

وانفرد أبو عليّ ابن بلّيمة بالروم كذلك فيما وقعت الهمزة فيه بعد ألف، دون ما وقعت فيه بعد متحرك، ووافقه على ذلك أبو القاسم ابن الفحام، إلا أنه أطلقه في الأحوال الثلاث /ضمّاً وفتحاً وكسراً، من غير خلاف، وأجاز الوجهين بعد محرّك في الضمّ والكسر، ووافقه ابن سوار فيما كان بعد ألف. ٤٦٦/١

وشذّ بعضهم فأجاز ‹الرَّوم› بالتسهيل في الحركات الثلاث بعد الألف وغيرها، و لم

---

(١) جامع البيان: ١/١٠٦-١٠٧

(٢) انظر ترجمة ابن واصل ص: ٣٦٣ من الدراسة

(٣) انظر: الكتاب: ٣/٥٤٦-٥٤٧

يفرّق بين المفتوح وغيره، حكاه[1] الحافظ أبو عمرو في "جامعه"، و لم يذكر أنه قرأ بـه على أحد[2] وأبو الحسن طاهر بن غلبون في "تذكرته" و لم يرضه[3]، وحكي نصّاً لحمزة، وفيه نظر، والله أعلم.

الثالث: إذا كانت الهمزة ساكنة لموجب فأبدلت حرف مدّ؛ بقي ذلك الحرف بحاله لا يؤثر فيه الجازم، وذلك نحو ‹نبِّئ› و‹اقرأ› و‹يشأ›[4] و‹يهيّء›.

وشذَّ صاحب "الروضة" أبو عليّ المالكيّ فقال: ويقف على ﴿نبئ عبادي﴾ بغير همز؛ فإن طرحت الهمزة وأثرها قلت (نبّ) وإن طرحتها وأبقيت أثرها قلت (نبّي) انتهى.[5]

وما ذكره من طرح أثر الهمزة لا يصحّ ولا يجوز، وهو مخالف لسائر الأئمة نصّاً وأداء والله أعلم.

الرابع: إذا وقفت بالبدل في المتطرف بعد الألف نحو ‹جاء› ‹السفهاء› و‹من ماء› فإنه يجتمع ألفان، فإمّا أن تحذف إحداهما للساكنين، أو تبقيهما؛ لأن الوقف يحتمل اجتماع الساكنين، فإنْ حذفت إحداهما؛ فإمّا[6] أن تقدّرها الأولى أو الثانية:

فإنْ قدّرتها الأولى فالقصر ليس إلا، لفقد الشرط[7]، لأن الألف تكون مبدلة من همزة ساكنة، وما كان كذلك فلا مدّ فيه كألف ‹يأمر› و‹يأتي›

وإن قدّرتها الثانية جاز المد والقصر؛ من أجل تغيير السبب، فهو حرف مدّ قبل همز مغيّر، كما تقدم آخر باب ‹المد›[8]

---

(1) في المطبوع: (وحكاه)، وهو تحريف.

(2) انظر: جامع البيان: ١/١٠٦

(3) انظر: التذكرة: ١/٢٤٣

(4) تحرفت في المطبوع إلى: (يشاء)

(5) الروضة: ٣٢٨

(6) في (س): ‹فلا بدّ› بدل ‹فإما›

(7) في المطبوع: (إلا أن..) وهو تحريف

(8) انظر ص: ١٠٣٦

وإن بقّيتهما[١] مددت مدّاً طويلاً، وقد يجوز أن يكون متوسطاً لما تقدم في سكون الوقف، كذلك ذكر[٢] غير واحد من علمائنا؛ كالحافظ أبي عمرو، وأبي محمد مكي، وأبي عبد الله ابن شريح، وأبي العباس المهدوي، وصاحب "تلخيص العبارات" وغيرهم.

فنصّ مكيّ في "التبصرة" على حذف إحدى[٣] الألفين، وأجاز المد؛ على أن المحذوف الثانية، والقصر؛ على أن المحذوف الأولى/ ورجح المد.[٤]

٤٦٧/١

ونصَّ المهدوي في "الهداية" على أن المحذوف الهمزة، وذكر في "شرحه" جواز أن تكون الأولى، واختار أن تكون الثانية، وزاد فقال: وقد يجوز أن لا يحذف واحدة منهما، ويجمع بينهما في الوقف فيمدّ قدر ألفين، إذ الجمع بين ساكنين في الوقف جائز.[٥]

وقطع في "الكافي" بالحذف، ومراده حذف الهمزة؛ لأنه قطع بالمدّ، وقال: لأن الحذف عارض، ثمّ قال: ومن القراء من لا يمدّ.[٦]

وقطع في "التلخيص" بالجمع بينهما فقال: تبدل من الهمزة ألفا في حال الوقف بأي حرّكة تحركت في الوصل؛ لسكونها وانفتاح ما قبل الألف التي قبلها، وتمدّ من أجل الألفين المجتمعتين[٧]، وبهذا قطع أبو الحسن ابن غلبون.[٨]

وقال في "التيسير": وإن كان الساكن ألفاً؛ سواء أكانت مبدلة أو زائدة[٩]، أبدلت الهمزة بعدها ألفاً بأيّ حركة تحركت، ثمّ حذفت إحدى الألفين للساكنين، وإن شئت

---

(١) في المطبوع: ‹أبقيتهما› وهو تحريف، لكنه صحيح لغة.

(٢) في المطبوع: ‹ذكره› بالهاء، وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: ‹أحد›، وهو تحريف.

(٤) التبصرة: ٣١٩

(٥) شرح الهداية: ٦٤/١

(٦) الكافي: ٣٣

(٧) تلخيص العبارات: ٣٥

(٨) التذكرة: ١٦٠/١ وعبارة ابن بليمة هي لابن غلبون.

(٩) في خاشية (ك): يعني بالمبدلة مثل جاء، والزائدة مثل السماء اهـ

زدت في المدّ والتمكين، ليفصل ذلك بينهما، و لم تحذف، قال: وذلك الأوجَه، وبه ورد النصّ عن حمزة من طريق خلف وغيره.[1]

فاتفقوا على جواز المد والقصر في ذلك، وعلى أن المدّ أرجح، واختلفوا في تعليله:

فذهب الداني، وأبو الحسن طاهر بن غلبون، وأبو عليّ ابن بلّيمة، والمهدوي، إلى عدم الحذف.

ونصّ على ‹التوسط› أبو شامة وغيره؛ من أجل التقاء الساكنين، وقاسه على سكون الوقف، وقد ردّ القول بالمدّ.[2]

قلت: وليس كما قال، بل[3] هو صحيح نصاً وقياساً وإجماعاً، أمّا النص فما رواه محمد بن يزيد[4] الرفاعي نصّاً عن سليم عن حمزة قال: إذا مدّدت الحرف الهموز ثم وقفت فأخلف مكان الهمزة مدّة؛ أي أبدل منها ألفاً.

وروى أيضاً خلف عن سُلَيم عنه قال: تقف بالمدّ من غير همز، وجائز أن تحذف المبدلة من الهمزة وتُبَقّى هي، فعلى هذا يزاد في تمكينها أيضاً، ليدل بذلك على الهمزة بعدها، وهذا صريح في الجمع بين الألفين.

وأمّا القياس فهو ما أجازه يونس في: ‹اضربانِ زيداً›، على لغة تخفيف النون، قال: إذا وقفت قلت: اضربآا،[5] لأنها تبدل في الوقف ألفاً فيجتمع ألفان فيزاد في المدّ لذلك، وروى عنه ذلك أبو جعفر ابن النحاس، وحكاه الحافظ أبو عمرو الداني.[6] / ٤٦٨/١

الخامس: إنما يكون اتّباع الرسم فيما يتعلق بالهمز خاصة دون غيره، فلا تحذف الألف التي قبل الهمزة في ‹العلمؤا› و‹يشؤا› و‹جزاؤا›، ولا تثبت الألف بعد الواو

---

(١) التيسير: ٣٨

(٢) إبراز المعاني: ١٢/٢

(٣) (بل) سقطت من (ت) وكذا المطبوع

(٤) في المطبوع: (يزيد بن محمد) وهو خطأ

(٥) كذا بألفين وهو الصواب، وتحرفت في المطبوع: (أضربا إلا) وجعلت الألف الثانية همزة إلا، وليس كذلك.

(٦) جامع البيان: ١٠٦/١

بعدها، وهذا بالإجماع ممن رأى التخفيف الرسمي، وكذلك لا تثبت الألف من نحو ‹مائة› و‹لشأى› في ‹الكهف› ونحو ذلك مما كتب زائداً، إذ لا فرق لفظاً بين وجودها وعدمها.

فصل

وانفرد أبو علي الحسن بن عبد الله العطار، عن رجاله، عن ابن البختري، عن جعفر بن محمد بن أحمد الوزان عن خلاد برواية الحدر؛ فلا يسكت ولا يبالغ في التحقيق، وإذا وقف وقف بالهمز في جميع أقسامه كسائر الجماعة، تفرد بذلك دون سائر الرواة، حسبما رواه عنه أبو طاهر ابن سوار في "المستنير".[1]

والمعروف عن الوزان هو تحقيق الهمزة المبتدأة دون المتوسطة والمتطرفة، حسبما نص عليه أبو علي البغدادي في "الروضة"[2] وغيره، والله أعلم.

واختلف عن هشام في تسهيل الهمز المتطرف وقفا؛ فروى جمهور الشاميين، والمصريين، والمغاربة قاطبة، عن الحلواني عنه تسهيل الهمز في ذلك كله، على نحو ما يسهله حمزة، من غير فرق، وهي رواية الحافظ أبي عمرو الداني، وابن سفيان والمهدوي، وابني غلبون، ومكي، وابن شريح، وابن بليمة، وصاحب "العنوان" وشيخه صاحب "المجتبى" وغيرهم، وهي رواية أبي العباس أحمد بن محمد بن بكر البكراوي عن هشام.

وروى صاحب "التجريد" و"الروضة" و"الجامع" و"المستنير" و"التذكار" و"المبهج" و"الإرشادين" وسائر العراقيين، وغيرهم، عن هشام من جميع طرقه التحقيق كسائر القراء.

والوجهان صحيحان بهما قرأنا وبهما نأخذ.

وكلّ من روى عنه التسهيل أجرى نحو ‹دعاء› و‹ماء› و‹ملجأ› و‹موطئا› مجرى المتوسط، من أجل التنوين المبدل في الوقف ألفاً، من غير خلاف عنهم في ذلك، والله أعلم./

٤٦٩/١

خاتمة: في ذكر مسائل من الهمز، نذكر فيها ما أصّلنا من القواعد المتقدمة، مع ما

---

(١) المستنير: ٣٩/١

(٢) الروضة: ٣١٤

ذكره أئمة الأداء، مع بيان الصحيح من غيره؛ ليقاس عليها نظيرها، فيعرف بها حكم جميع ما وقع في القرآن:

فمن القسم الأول وهو الساكن: فمن المتطرف اللازم مسألة الوقف على ‹هيّئ› و‹يهيّئ› و﴿مكر السيّئ﴾ بوجه واحد على التخفيف القياسي، وهو إبدال الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

وحكي فيها وجه ثان وهو؛ الوقف بألف على التخفيف الرسمي كما تقدم ولا يجوز.

ووجه ثالث في ‹هيّئ› و‹يهيّئ› و‹نبّيء› و‹اقرأ› و‹نشأ› ونحوه وهو التحقيق لما تقدم من العلة لأبي عمرو، ولا يصح.

ووجه رابع وهو حذف حرف المد المبدل من الهمزة؛ لأجل الجزم كما ذكره صاحب "الروضة" ولا يجوز.

ومن العارض مسألة: ﴿امرؤ﴾ يجوز فيه أربعة أوجه:

أحدها: تخفيف الهمزة بحركة ما قبلها، على تقدير إسكانها، فتبدل واواً ساكنة، وتخفيفها بحركة نفسها على مذهب التميميين؛ فتبدل واواً مضمومة؛ فإن سكنت للوقف اتّحد مع الوجه قبله، ويتحد معهما وجه اتباع الرسم، وإن وقف بالإشارة جاز الرَّوم والإشمام، فتصير ثلاثة أوجه.

والوجه الرابع: تسهيل ‹بين بين› على تقدير روم حركة الهمزة، ويتحد معه اتباع الرسم، على مذهب مكي وابن شريح.

وكذلك الحكم في ﴿يخرج منهما اللؤلؤ﴾ إلا أن حمزة يبدل الهمزة الأولى منه واواً، وهشاماً يحققها.

وكذلك تجري هذه الأربعة في ‹تفتؤ› و‹أتوكؤا› ونحوه مما رسم بالواو، ونحو ﴿الملؤا﴾ في المواضع الأربعة، و﴿نبأ﴾ في غير ‹براءة› كما تقدّم، ويزاد عليها وجه خامس وهو إبدالها ألفاً لانفتاح ما قبلها وسكونها وقفاً؛ على التخفيف القياسي مذهب الحجازيين والجادّة.

وأما ما رسم بألف نحو ﴿قال الملأ﴾ في ‹الأعراف› و﴿نبأ الذين﴾ في ‹براءة› و﴿يبدأ﴾ فوجهان، أحدهما: إبدالها ألفاً بحركة ما قبلها،/ والثاني ‹بين بين› على الرَّوم، ولا يجوز ١/٤٧٠

إبدالها بحركة نفسها، لمخالفة الرسم وعدم صحته رواية، والله أعلم.

ومن ذلك مسألة: ﴿ينشئ﴾ وشبهه مما وقعت الهمزة فيه مضمومة بعد كسر، قيل فيها خمسة أوجه، أحدها إبدال الهمزة ‹ياء› ساكنة لسكونها وقفا بحركة ما قبلها، على التخفيف القياسي، وإبدالها ‹ياء› مضمومة على ما نقل من مذهب الأخفش، فإن وقف بالسكون فهو موافق لما قبله لفظاً، وإن وقف بالإشارة جاز الروم والإشمام؛ فتصير ثلاثة أوجه، والرابع: رومُ حركة الهمزة، فتسهّل بين الهمزة والواو، على مذهب سيبويه وغيره، وخامسها: الوجه المعضل وهو تسهيلها بين الهمزة والياء على الرَّوم.

ومن ذلك مسألة: ‹من شاطئ› و‹لكل امرئ› ونحوه مما وقعت الهمزة فيه مكسورة بعد كسر، يجوز فيها ثلاثة أوجه:

أحدها: إبدال الهمزة ياء ساكنة[1] بحركة ما قبلها، لسكون الوقف؛ على القياس، وياء مكسورة بحركة نفسها على مذهب التميميين، فإنْ وقف بالسكون فهو موافق ما قبله لفظاً، وإن وقف بالإشارة وقف بالرَّوم؛ يصير وجهين، والثالث تسهيل ‹بين بين› على روم حركة الهمزة أو اتباع الرسم؛ على مذهب مكّي وابن شريح.

وتجيء هذه الأوجه الثلاثة فيما رسم بالياء مما وقعت الهمزة فيه مكسورة بعد فتح، وهو ﴿مِنْ نَبَإِي الْمُرْسَلِينَ﴾ كما تقدّم، ويزاد عليها التخفيف القياسي؛ وهو إبدالها ألفا لسكونها وقفاً وانفتاح ما قبلها فتصير أربعة أوجه.

وأمّا ما رسم منه[2] بغير ياء نحو ﴿عن النبأ العظيم﴾ فليس فيه سوى وجهين: إبدالها ألفاً على القياس، والرَّوم بتسهيل ‹بين بين›، ولا يجوز إبدالها ياء على مذهب التميميِّين لمخالفة الرسم والرواية، إلا أن أبا القاسم الهذلي أجاز في ﴿من ملجأ﴾ ‹الياء› فقال فيه بياء مكسورة للكسرة.[3]

قلت: وقياس ذلك غيره، ولا يصح، والله أعلم.

---

(١) سقطت من (ز)

(٢) (منه) سقطت من المطبوع

(٣) الكامل: ق١٣٨/ب

ومن ذلك مسألة: ﴿كأمثال اللؤلؤ﴾ ونحوه مما وقعت الهمزة فيه مكسورة/ بعد ضمّ، قيل فيها أربعة أوجه:

٤٧١/١

أحدها: إبدال الهمزة واواً ساكنة؛ لسكونها وضمّ ما قبلها على القياس.

والثاني: إبدالها واواً مكسورة، على ما نقل من مذهب الأخفش، فإن وقف بالسكون فهو كالأول لفظاً فيتّحد، وإن وقف بالرّوم فيصير وجهين.

والثالث: التسهيل وهو ما بين[1] الهمزة والياء، على مذهب سيبويه والجماعة. الرابع: الوجه المعضل، وهو بين الهمزة والواو على الرَّوم.

وأمّا ما وقعت الهمزة الأخيرة فيه مضمومة نحو﴿يخرج منهما اللؤلؤ﴾ فوجهان؛ الأول: إبدالهما واواً. والثاني: تسهيل الأخيرة ‹بين بين› على الرّوم؛ كما قدمنا في المسألة الثانية.

فإن كانت الأخيرة مفتوحة نحو ﴿حسبتهم لؤلؤاً﴾ فوجه واحد وهو إبدالهما واوين؛ الأولى ساكنة *والثانية مفتوحة*[2] لوقوعها بعد ضمّة.

ومن ذلك ‹بدأ› و﴿ما كان أبوك امرء﴾[3] ونحوه مما وقعت الهمزة فيه مفتوحة بعد فتح، ففيه وجه واحد وهو؛ إبدالها ألفاً، وحكي فيه وجه ثان وهو بين بين، على جواز الرَّوم في المفتوح، كما تقدم، وهو شاذ لا يصح، والله أعلم.

ومن الساكن المتوسط مسألة ‹تؤوي› و‹تؤويه› و‹رءياً› في ‹مريم›. فيهنّ وجهان صحيحان: أحدهما إبدال الهمزة من جنس ما قبلها؛ فتبدل في ‹تؤوي› و‹تؤويه› واواً وفي ﴿رِءياً﴾ ياء من غير[4] إدغام، والثاني الإبدال مع الإدغام، وقد نصّ على الوجهين غير واحد من الأئمة، ورجّح الإظهار صاحب "الكافي" وصاحب" التبصرة" وقال: إنه الذي عليه العمل[5]، ولم يذكر في "الهداية" و"الهادي" و"تلخيص العبارات" و"التجريد" سواه.

---

(١) في (ز): (روماً) تحريف

(٢) مابين النجمتين سقط من المطبوع

(٣) مريم: (٦٤)

(٤) تحرفت في المطبوع إلى: (دون)

(٥) التبصرة: ٣١١

ورجّح الإدغام صاحب "التذكرة" والداني في "جامع البيان" فقال: هو أولى، لأنه قد جاء منصوصاً عن حمزة ولموافقته الرسم[1]، ولم يذكر صاحب "العنوان" سواه.

وأطلق صاحب "التيسير" الوجهين على السواء، وتبعه على ذلك الشاطبي، وزاد في "التذكرة" في ﴿رءياً﴾ وجهاً ثالثاً وهو التحقيق، من أجل تغيير المعنى[2]، ولا يؤخذ به لمخالفته النص والأداء.

٤٧٢/١

وحكى الفاسي[3] وجهاً رابعاً وهو/ الحذف، أي حذف الهمزة، فيوقف بياء واحدة مخفّفة، على اتّباع الرسم[4] ولا يصح، بل ولا يحلّ، واتباع الرسم فهو متّحد في الإدغام، فاعلم ذلك.

وأمّا ‹الرؤيا› و‹رؤيا› حيث وقع؛ فأجمعوا على إبدال الهمزة منه واواً، لسكونها وضم ما قبلها، واختلفوا في جواز قلب هذه الواو ‹ياء› وإدغامها في الياء بعدها كقراءة أبي جعفر؛ فأجازه أبو القاسم الهذلي، والحافظ أبو العلاء وغيرهما، وسوَّوْا بينه وبين الإظهار، ولم يفرّقوا بينه وبين ‹تؤوي› و‹رءياً› وحكاه ابن شريح أيضاً وضعّفه.

وهو وإن كان موافقاً للرسم فإن الإظهار أولى وأقيس، وعليه أكثر أهل الأداء.

وحكي فيه وجه ثالث وهو الحذف على اتباع الرسم عند من ذكره[5] فيوقف بياء خفيفة كما تقدم في ﴿ريا﴾ ولا يجوز ذلك.

ومن ذلك مسألة: ﴿فادارأتم﴾ فيه وجه واحد، وهو إبدال الهمزة ألفاً؛ لسكونها

---

(١) سبق قبل قليل

(٢) ذكر ابن غلبون هذا الوجه مستدلاً بما رواه عن حمزة أنه قال: إذا كان الوقف على الهمز بغير همز يزيل المعنى لم يقف إلا بالهمز، قال ابن غلبون: فعلى هذه الرواية لا ينبغي أو يوقف على ﴿ورءياً﴾ إلا بالهمز، لئلاً يزول المعنى، وذلك أنه إذا همز كان من الرُّواء وهو ما يظهر على الإنسان من الحُسن في صورته ولباسه، وإذا ترك همزه اشتبه بريِّ الشارب فيزول المعنى. اهـ انظر: التذكرة: ١٦٦/١

(٣) كذا في (ت) و(ز) وهو الصواب، وفي البقية: (الفارسي) وفيها علامة مسح الراء.

(٤) اللآلي الفريدة: ١/ق٦٨

(٥) هو الفاسي، انظر: المصدر السابق

وانفتاح ما قبلها، وذُكر وجه ثان وهو حذف هذه الألف اتّباعاً للرسم، وليس في إثبات الألف التي قبل الراء نظر، لأنها غير متعلقة بالهمزة.

وذكر الحذف أيضاً في ‹امتلأت› و‹استأجرت› و‹يستأخرون› من أجل الرسم، وليس ذلك بصحيح، ولا جائز في واحد منهن؛ فإن الألف من ذلك إنما حذفت اختصاراً للعلم بها، كحذفها في ‹الصّـلحـت› و‹الصّـلحين› وغير ذلك، مما لو قرئ به لم يجز لفساد المعنى.

ولقد أحسن من[1] قال: إن حذف الألف من ذلك تنبيه على أن اتّباع الخط ليس بواجب؛ يعني على حدته، بل ولا جائز، ولا بدّ من الركنين الآخرين:[2] وهما العربية وصحة الرواية وقد فقدا في ذلك فامتنع جوازه. والله أعلم.

ومن ذلك مسألة: ﴿الذي اؤتمن﴾ و﴿الهدى ائتنا﴾ و﴿فرعون ائتوني﴾ فيه وجه واحد وهو إبدال الهمزة فيه بحركة ما قبلها كما تقدم، وذكر فيه وجه ثان وهو التحقيق، على ما ذهب إليه ابن سفيان ومن تبعه من المغاربة، بناءً منهم على أن الهمزة في ذلك مبتدأة، وقد قدمنا ضعفه.

وذكر وجه ثالث وهو زيادة المد على حرف المد المبدل[3]، استنبطه أبو شامة حيث قال: فإذا أبدل هذا الهمز حرف/ مد وكان قبله من جنسه وكان يحذف لأجل سكون الهمزة[4] اتجه وجهان: أحدهما: عود الحرف المحذوف لزوال ما اقتضى حذفه؛ وهو الهمزة الساكنة، فإن الجمع بين حرفي مد من جنس واحد ممكن بتطويل المد، والوجه الثاني: حذفه لوجود الساكن، قال: وهذان الوجهان هما المذكوران في قول الشاطبي:

ويبدله مهما تطرف مثله * ويقصر أو يمضي على المدّ أطولا

قال: وينبني على الوجهين جواز الإمالة في قوله تعالى ﴿إلى الهدى ايتنا﴾ لحمزة ولورش

٤٧٣/١

---

(١) هو السخاوي، انظر: الوسيلة: ١٩٣

(٢) في المطبوع: (الأخيرين) تحريف.

(٣) (المبدل) سقطت من (س)

(٤) جاء في المطبوع بعد كلمة (الهمزة) زيادة ليست في جميع النسخ وهي: «فلما أبدلت»

أيضاً، فإن أثبتنا الألف الأصلية أملنا وإن حذفنا فلا، قال: ويلزم من الإمالة؛ إمالة الألف المبدلة، فالاختيار المنع.[1]

قلت: وفيما قاله من ذلك نظر، وإذا كان الوجهان هما المذكوران في قول الشاطبي: ويبدله -البيت- فيلزمه[2] أن يجري في هذا ثلاثة أوجه وهي؛ المدّ والتوسط والقصر كما أجراها هناك لالتقاء الساكنين، ويلزمه أن يجيز حذف الألف المبدلة كما أجازها ثَمَّ، فيجيء على وجه البدل في ﴿الذي اؤتمن﴾ و﴿لقاءنا ائت﴾ ثلاثة أوجه، وفي ﴿الهدى ائتنا﴾ ستة أوجه؛ ثلاثة مع الفتح، وثلاثة مع الإمالة، ويكون القصر مع الإمالة على تقدير حذف الألف المبدلة، ويصير فيها مع التحقيق سبعة أوجه، ولا يصحّ من كلّها سوى وجه واحد وهو البدل مع القصر والفتح، لأن حرف المدّ أوّلاً حذف لالتقاء الساكنين قبل الوقف بالبدل، كما حذف من ﴿قالوا الآن﴾ و«في الأرض» و«إذا الأرض» للساكنين قبل النقل، فلا يجوز ردّه لعروض الوقف بالبدل كما لا يجوز لعروض النقل.

وأمّا قوله: «إن هذين الوجهين هما الوجهان المذكوران في قول الشاطبي: ويبدله مهما تطرّف »... إلى آخره، فليس كذلك؛ لأن الوجهين المذكورين في البيت هما ‹المدّ› و‹القصر› في نحو ‹يشاء› و‹السماء› حالة الوقف بالبدل كما ذكر، فهما من باب: «وإن حرف مدّ قبل همز مغيّر». لا من أجل أن أحدهما كان محذوفاً في حالة ورجع في حالة أخرى.

وتقدير حذف إحدى الألفين في الوجه الآخر، هو على الأصل؛ فكيف يقاس عليه ما حذف من حرف المدّ للساكنين/ على الأصل قبل اللفظ بالهمز، مع أن ردّه خلاف الأصل، وأمّا الإمالة فقد أشار إليها الداني في "جامع البيان" كما سيأتي في آخر ‹الإمالة›[3].

٤٧٤/١

ومن القسم الثاني: وهو المتحرك؛ فمن المتطرّف بعد الألف مسألة: ‹أضاء› و‹شاء›

---

(١) إبراز المعاني: ١/٤٠٦-٤٠٧

(٢) في المطبوع: (فيلزم) وهو تحريف إذا المراد إلزام أبي شامة.

(٣) انظر ص: ١٣٨٩

و﴿يسفك الدماء﴾ و﴿ترثوا النساء﴾ ونحو ذلك؛ مما الهمز فيه مفتوح، ففيه البدل، ويجوز معه المدّ والقصر، وقد يجوز التوسط كما تقدّم، فيبقى ثلاثة أوجه، وحكي فيه أيضاً ‹بين بين› كما ذكرنا، فيجيء معه المدّ والقصر؛ وفيه نظر، فيصير خمسة.

وتجيء هذه الخمسة بلا نظر فيما كانت الهمزة من ذلك فيه مكسورة أو مضمومة، مما لم يرسم للهمز فيه صورة، فإنْ رسم للهمز فيه صورة جاز في المكسور منه نحو ﴿وإيتاءِى ذي القربى﴾ و﴿من آناءِى الليل﴾ إذا أبدلت همزته ياء على وجه اتّباع الرسم، ومذهب غير الحجازيين مع هذه الخمسة أربعة أوجه أخرى. وهي المدّ والتوسط والقصر مع سكون الياء، والقصر مع رَوْم حركتها فتصير تسعة أوجه.

ولكن يجيء في ﴿وإيتاءِى﴾ ثمانية عشر وجهاً، باعتبار تسهيل الهمزة الأولى المتوسطة بزائد وتحقيقها، ويجيء في ﴿ومن آناءِى﴾ سبعة وعشرون وجهاً، باعتبار السكت وعدمه والنقل.

وجاز في المضموم منه نحو ﴿أمْ لهم فيكم شركـؤا﴾ و﴿في أموالنا ما نشـؤا﴾ مع تلك التسعة ثلاثة أوجه أخرى، وهي المدّ والتوسط والقصر مع إشمام حركة الواو، فيصير اثنا عشر وجهاً، والله أعلم.

وكذلك الحكم في ﴿بُرَءؤا﴾ من سورة ‹الممتحنة› تجري فيها هذه الأوجه الاثنا عشر لحمزة ولهشام في وجه تخفيفه المتطرّف، إلا أن هشاماً يحقّق الأولى المفتوحة، وحمزة يسهّلها بين بين على أصله، وأجاز بعضهم له حذفها على وجه اتباع الرسم، فيجيء معه أوجه إبدال الهمزة المضمومة واواً، لأن ذلك من تتمّة وجه اتّباع الرسم، فتصير تسعة عشر.

وهذا الوجه ضعيف جدّاً، غير مرضيّ، ولا مأخوذ به، لاختلال بِنْية الكلمة ومعناها بذلك، ولأنّ صورة الهمزة المفتوحة إنما حذفت اختصاراً كما حذفت الألف بعدها لا على وجه أن تخفف بحذفها.

واختار الهذلي هذا الوجه على قلب الأولى ألفاً على غير قياس/ فيجتمع ألفان فتحذف إحداهما وتقلب الثانية واواً على مذهب التميميين. ٤٧٥/١

وبالغ بعضهم[1] فأجاز ﴿برواَ﴾ بواو مفتوحة بعد الراء بعدها ألف؛ على حكاية صورة الخط فتصير عشرين وجهاً، ولا يصحّ هذا الوجه، ولا يجوز أيضاً، وهو أشدّ شذوذاً من الذي قبله؛ لفساد المعنى، واختلال اللفظ، ولأنّ الواو إنما هي صورة الهمزة المضمومة، والألف بعدها زائدة؛ تشبيهاً لها بواو الجمع وألفه كما قدمنا ذلك.

وأشدّ منه وأنكر وجه آخر حكاه الهذلي عن الأنطاكي وهو قلب الهمزتين واوين فيقول ﴿برواو﴾ قال: وليس بصحيح.[2]

وذكر بعض المتأخرين فيها ستة وعشرين وجهاً مفرّعة عن أربعة أوجه:

الأول: الأخذ بالقياس في الهمزتين؛ فتسهّل الأولى، وتبدل الثانية مع الثلاثة أو تسهّلها كالواو، مع الوجهين فهذه خمسة.

الثاني: الأخذ بالرسم فيهما، فتحذف الأولى وتبدل الثانية واواً؛ بالإسكان والإشمام، مع كلّ من المدّ والتوسط والقصر، وبالروم مع المدّ والقصر[3]، فهذه ثمانية أوجه.

الثالث: الأخذ بالقياس في الأولى، وبالرسم في الثانية؛ فتسهّل الأولى وتبدل الثانية واواً، وفيها الثمانية الأوجه.

الرابع: الأخذ بالرسم في الأولى، وبالقياس في الثانية، فتحذف الأولى، وفي الثانية الإبدال مع الثلاثة، والتسهيل مع الوجهين، فهذه خمسة، تتمة ستة وعشرين وجهاً على تقدير أن تكون الواوا صورة الثانية.

وزاد بعضهم وجهاً خامساً على أن الواو صورة الأولى، والألف صورة المضمومة، فأجاز ثلاثة مع إبدالها، ووجهين مع تسهيلها، فيكون خمسة، تتمّة إحدى وثلاثين وجهاً، ولا يصح منها سوى ما تقدّم، والله أعلم.

---

(١) لعل المؤلف يقصد عبد الظاهر بن نشوان الحميري، فقد صرح بهذا الوجه في شرحه لكتاب العنوان لأبي الطاهر، وهو قول أيضاً صرّح به الجعبريّ. وذكره قبلهما ابن غلبون، وقال: إنه جيّد وغيره القياس.
انظر: التذكرة: ١/١٦٥، شرح العنوان: ق١٦، كتر المعاني ٢/٥٤١

(٢) انظر: الكامل: ق١٣٩/ب

(٣) (والقصر) مكانها بياض في (س)

ومن المتطرف بعد الواو والياء الساكنتين الزائدتين مسألة: ﴿ثلاثة قروء﴾ فيه وجه واحد وهو الإدغام كما تقدّم، ويجوز أيضاً فيه الإشارة بالرَّوم؛ فيصير وجهين.

وكذلك يجوز هذان الوجهان في ‹بريء› و‹النسيء› إلا أنه يجوز فيهما وجه ثالث وهو الإشمام، وحكي في ذلك الحذف على وجه اتباع الرسم، مع إجراء المدّ والقصر، ولا يصحّ واتّباع الرسم فمتّحد مع الإدغام، والله أعلم./

٤٧٦/١

ومنه بعد الساكن الصحيح مسألة: ﴿يخرج الخبء﴾ فيه وجه واحد وهو النقل مع إسكان الباء للوقف، وهو القياس المطّرد، وجاء فيه وجه آخر وهو ﴿الخبا﴾ بالألف، ذكره الحافظ أبو العلاء، وله وجه في العربية وهو الإشباع[1] حكاه سيبويه وغيره كما ذكرنا.[2]

ويجري الوجه الأول؛ وهو النقل مع الإسكان، فيما همزته مكسورة وهو ﴿بين المرء﴾ ويجوز فيه وجه ثان، وهو الإشارة بالرّوم إلى كسرة الراء.

وتجري الوجهان في ‹ملء› و‹دفء› و﴿ينظر المرء﴾ ويجوز وجه ثالث وهو الإشمام *فيصير ثلاثة أوجه*[3] فتجري الثلاثة في ﴿جزء﴾، وذكر فيه وجه رابع وهو الإدغام، حكاه الهذلي، ولا يصحّ عن حمزة، ولو صح لجاز معه الثلاثة التي مع النقل، فتصير ستة.

ومن ذلك بعد الساكن المعتلّ الأصلي مسألة: ‹جيء› و‹سيء› و‹أن تبوء›[4] ممّا وقعت الهمزة فيه مفتوحة، وكذلك ﴿ليسوء﴾ في قراءة حمزة وهشام فيه وجهان: الأول النقل وهو القياس المطّرد؛ الثاني: الإدغام كما ذكرنا عن بعض أئمة القراءة والعربية وغيرهم.

ويجري هذان الوجهان فيما وقعت الهمزة فيه مكسورة نحو ﴿من سوء﴾ و﴿قوم سوء﴾ و﴿من شيء﴾ إلا أنه يجوز مع كلّ وجه منهما الإشارة بالرّوم، فيصير فيها أربعة، وتجري هذه الأربعة فيما وقعت الهمزة فيه مضمومة نحو ‹يضيء› و‹المسيء› و‹تنوء› و﴿لم يمسسهم سوء﴾ و﴿من الأمر شيء﴾ ويجوز وجهان آخران وهما؛ الإشمام مع كل من النقل

---

(١) كذا في النسخ بالشين المعجمة، ويظهر أنه تصحيف صوابه بالتاء المثناة الفوقية.

(٢) انظر: ص: ١١٨٧

(٣) ما بين النجمتين سقط من المطبوع

(٤) في (ت) والمطبوع: ﴿تبوءا﴾ بالألف بعد الهمزة، وهو خطأ

والإدغام؛ فيصير فيها ستة أوجه، ولا يصحّ فيها غير ذلك، فإنّ اتّباع الرسم في ذلك متّحد كما قدمنا.

وقد قيل: إنه يجوز فيها أيضاً حذف الهمزة اعتباطاً[1] فيمدّ حرف المدّ ويقصر، على وجه اتباع الرسم، ورُجِّح المدّ في ذلك، وحكى الهذلي فيه عن ابن غلبون التسهيل[2] ‹بين بين› وكلٌ ضعيفٌ لا يصحّ، والله أعلم.

ومن المتوسط بعد الساكن إن كان ألفاً مسألة: ‹شركاؤنا› و‹جاؤا› و‹أولياؤه› و‹أحبّاؤه› و‹أولئك› و‹إسرائل› و‹خائفين› و‹الملائكة› و‹جاءنا› و‹شركاؤكم› و‹أولياءه›/ و‹برآء› و‹دعاء› و‹نداء› ونحو ذلك مما تقع الهمزة فيه[3] متوسطة متحركة بعد الألف؛ فإنّ فيه وجهاً واحداً، وهو التسهيل ‹بين بين› بأي حركة تحركت الهمزة، ويجوز في الألف قبلها المدّ والقصر، إلغاء للعارض واعتدادا به كما تقدم في بابه.

٤٧٧/١

وذكر في المضموم منه والمكسور المرسوم فيه صورة الهمزة واواً وياء وجه آخر، وهو إبداله واواً محضة، وياء محضة، على صورة الرسم، مع إجراء وجهي المد والقصر أيضاً، وهو وجه شاذ لا أصل له في العربية ولا في الرواية، واتباعُ الرسم في ذلك ونحوه ببين بين، وذكر أيضاً فيما حذفت فيه صورة الهمزة رسماً؛ إسقاطُه لفظاً، وقيل في نحو ﴿أولياؤهم الطاغوت﴾ و﴿يوحون إلى أوليائهم﴾ و‹نساءنا› و‹نساءكم›؛ و‹أولياهم› و‹نسانا› هكذا بالحذف، فيصير كأنه اسم مقصور، على صورة رسمه في بعض المصاحف، من المضموم والمكسور في جميع المصاحف من المفتوح، مع إجراء وجهي المدّ والقصر، إلغاء واعتدادا بالعارض.

وقيل فيما اختلف فيه من ذلك ستة أوجه، ‹بين بين› مع المدّ والقصر، واتّباع الرسم على رأيهم بمحض الواو والياء مع المد والقصر أيضاً، والحذف معهما أيضاً، وقيل ذلك في

---

(١) أصل الاعتباط في اللغة: الذبح بغير علة، من داء أو كسر، ثم استخدم مجازاً فميا يشبهه. انظر: القاموس والتاج (عبط)

(٢) (التسهيل) سقطت من المطبوع، وانظر: الكامل: ق: ١٣٩/أ

(٣) (فيه) سقطت من المطبوع.

‹جزاؤه› و‹أولياؤه› مع زيادة التوسط، وربما قيل مع ذلك بالروم والإشمام في ‹الهـــاء› ولا يصح فيه سوى وجه ‹بين بين› لا غير كما قدمنا.

وقد يتعذّر الحذف الذي ذهبوا إليه في مواضع كثيرة من القـــرآن نحـــو ‹إســـراءيل› و‹يراؤن› و‹جاؤكم› فإنّ حقيقة اتباع الرسم في ذلك تمتنع لا تمكن فإنّ الهمزة إذا حذفـت بقيت الواو والياء ساكنتين، والنطق بذلك متعذّر، فلم يبق إلا الجمع بين الياءين والواوين، على تقدير أن المحذوف واو البِنْية، ولا يصح ذلك رواية، ولا يوافق حقيقة الرسم علـــى رأيهم، فلم يبق سوى التسهيل ‹بين بين› والله أعلم.

وكذلك الحكم في ‹دعاء› و‹نداء› و‹ماء› و﴿ليسوا سواء﴾ ونحوه مما وقعت الهمزة فيـه متوسطة بالتنوين، فالجمهور فيه على تسهيل ‹بين بين› على القاعدة، وإجراء وجهي المـــدّ والقصر لتغيّر الهمزة.

وانفرد صاحب "المبهج" بوجه آخر فيه وهو الحذف، وأطلقه عن حمزة بكماله، وهـــو وجه صحيح ورد به النص عن حمزة من رواية الضبي/ وله وجه وهو إجـــراء المنصـــوب مجرى المرفوع والمجرور وهو لغة للعرب معروفة؛ فتبدل الهمزة فيه ألفاً ثم تحذف للساكنين، ويجوز معه المد والقصر وكذا التوسط كما تقدم، وهو هنا أولى منـــه في المتطـــرف، لأن الألف المرسومة هنا تحتمل أن تكون ألف البِنية، وتحتمل أن تكون صورة الهمزة، وتحتمـــل أن تكون ألف التنوين.[1]

٤٧٨/١

فعلى تقدير أن تكون ألف البِنْية لا بدّ من ألف التنوين، فيأتي بقـــدر ألفـــين وهـــو التوسط.

وعلى أن تكون صورة الهمزة فلا بدّ من ألف البنية وألف التنوين، فيأتي بقدر ثـــلاث ألفات، وهو المدّ الطّويل.

وعلى أن تكون ألف التنوين، فلا بد من ألف[2] البنية، فتأتي بقدر الألفين أيضاً.

فلا وجه للقصر[3] إلا أن يقدّر الحذف اعتباطاً، أو يراد حكاية الصـــورة، أو يجـــري

---

(١) انظر: المقنع: ٣٤

(٢) تصحفت في (س) إلى: «لفظ»

(٣) في المطبوع: (للقصي) تحريف

المنصوب مجرى غيره لفظاً، ولولا صحته رواية لكان ضعيفاً.

وأمّا ﴿أحبّاؤه﴾ ففي همزته الأولى التحقيق والتسهيل، لكونها متوسطة بزائد ومع كل منهما تسهيل الثانية مع المدّ والقصر، فتصير أربعة مع إسكان ‹الهاء›، وإن أخذ بالرّوم والإشمام في ‹الهاء› على رأي من يجيزه؛ تصير اثني عشر.

وحكي فيها إبدال ‹الواو› في الثانية وعلى اتّباع الرسم عندهم، وذكر فيها إبدال الأولى ألفاً على اتّباع الرسم أيضاً على رأيهم، فيصير في هذين الوجهين أربعة وعشرون، ولا يصحّ منها شيء ولا يجوز، والله أعلم.

وأمّا ‹تراء›[1] من ﴿ترءا الجمعان﴾ في سورة ‹الشعراء› فإنّ ألفها التي بعد الهمزة تحذف وصلاً لالتقاء الساكنين إجماعاً؛ فإذا وقف عليها ثبتت إجماعاً، ولها حكم في ‹الإمالة› يأتي[2].

واختصّ حمزة، وخلف[3] بإمالة ‹الراء› وصلاً، وإذا وقف حمزة سهّل الهمزة ‹بين بين› وأمالها من أجل إمالة الألف بعدها، وهي المنقلبة عن الياء التي حذفت وصلاً للساكنين، وهي ‹لام› تفاعل ويجوز مع ذلك المدّ والقصر لغير حمزة، على القاعدة، وهذا الوجه هو الصحيح الذي لا يجوز غيره، ولا يؤخذ بخلافه.

وذكر فيها وجهان آخران، أحدهما: حذف الألف التي بعد الهمزة، وهي ‹اللاّم› من أجل حذفها رسماً، على رأي بعضهم في اتّباع الرسم، فتصير على هذا متطرّفة فتبدل ألفاً لوقوعها بعد/ الألف، ويفعل فيها ما فعل في ‹جاء› و‹شاء› فيجيء على قولهم ثلاثة أوجه: هي المدّ والتوسط والقصر، وأجروا هشاماً مجراه في هذا الوجه إذا خفّف المتطرف على هذا التقدير.

٤٧٩/١

---

(١) أصل الكلمة: تَرَائَيُ: على وزن تفاعل، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت ثلاث ألفات، ألف البنية تفاعل وهي التي بعد الفاء، والألف الثانية صورة الهمزة، والثالثة المبدلة من الياء، إلا أنهم حذفوا ألفين كراهة اجتماع الصور المتماثلة في الخط.

انظر: المحكم: ١٥٧، اللآلي الفريدة: ق٦٩، فتح المنان: ق٧١، غيث النفع: ٣٠٨

(٢) انظر ص: ١٣٦٤

(٣) ‹خلف›: سقطت من ‹س›

وهذا وجه لا يصحّ ولا يجوز؛ لاختلال[1] لفظه، وفساد المعنى به، وقد تعلّق مجيز هذا الوجه بظاهر قول ابن مجاهد: كان حمزة يقف على ﴿تراء﴾ يمدّ مدّة بعد الراء ويكسر الراء من غير همز انتهى.[2]

و لم يكن أراد ما قالوه، ولا جنح إليه، وإنّما أراد الوجه الصحيح الذي ذكرناه، فعبّر بالمدّة عن ‹التسهيل›، كما هي عادة القرّاء في إطلاق عباراتهم، فلا شكّ أن حذّاق أصحاب ابن مجاهد؛ مثل الأستاذ الكبير أبي طاهر ابن أبي هاشم وغيره أخبر بمراده دون من لم يره ولا أخذ عنه.

قال الحافظ أبو عمرو الداني في "جامع البيان": فوقف حمزة ﴿تراءا﴾ بإمالة فتحة الراء، ويمدّ بعدها مدّة مطوّلة في تقدير ألفين ممالتين، الأولى أميلت لإمالة فتحة الراء، والثانية أميلت لإمالة فتحة الهمزة المسهّلة المشار إليها بالصدر، لأنّها في زنة المتحرك، وإن أضعف الصوت بها و لم يتمّ، فيتوالى في هذه الكلمة على مذهبه أربعة أحرف ممالة، ‹الراء› التي هي ‹فاء› الفعل، و‹الألف› التي بعدها الداخلة لبناء تفاعل و‹الهمزة› المجعولة على مذهبه التي هي ‹عين› الفعل، و‹الألف› التي بعدها؛ المنقلبة عن ‹الياء› التي هي ‹لام› الفعل؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، ثمَّ حكى قول ابن مجاهد الذي ذكرناه بلفظه، ثمَّ قال: وهذا مجاز؛ وما قلناه حقيقة ويحكم ذلك المشافهة. انتهى.[3] وهو صريح بما قلنا من أنّ ابن مجاهد لم يُرِدْ ما توهّمه بعضهم.

وأشار الداني بقوله: (تحكمه المشافهة) إلى قول ابن مجاهد وغيره مما يشكل ظاهره؛ وإنما يؤخذ من مشافهة الشيوخ وألفاظهم، لا من الكتب وعباراتها.

قال الأستاذ أبو عليّ الفارسيّ في كتابه "الحجة" في قول ابن مجاهد هذا: إن كان يريد

---

(١) في المطبوع: (لاختلاف) وهو تحريف.

(٢) لم أجد العبارة نفسها عند ابن مجاهد نفسه، وإنما الذي في ‹السبعة› هو: كان حمزة يقف على ﴿تَـرِآءا﴾ على وزن تراعي، وكذلك قال نصير عن حمزة؛ يأتي بهمزة مكسورة بعد الألف التي بعد الراء، مع كسر الراء. اهـ انظر: السبعة: ٤٧٢

(٣) جامع البيان: ٢/ق١٢٨-١٢٩

بالمدّ ألف تفاعل وإسقاط العين واللام، فهذا الحذف غير مستقيم.[1] .

والوجه الثاني: قلب الهمزة ‹ياء› فتقول: ﴿ترايا﴾ حكاه الهذلي وغيره[2] وهو ضعيف أيضاً.

وقد قيل في توجيهه: إنه لما قرب فتحة الراء من الكسرة بالإمالة، أعطاها حكم المكسورة/ فأبدلَ الهمزة المفتوحة بعدها ‹ياء› و لم يعتد بالألف حاجزة. ٤٨٠/١

قلت: وله وجه عندي هو أمثل من هذا، وهو أن الهمزة في مثل هذا تبدل ‹ياء› عند الكوفيين، وأنشدوا عليه قول الشاعر[3]

غداة تسايلَتْ من كلّ أوبٍ * كنانةُ حاملين لهم لوايا[4]

أراد (لواءا) فأبدل من الهمزة ياء، وهو وجه لو صحّت به الرواية لكان أولى من الذي قبله، وقد حكي عنه أنه وقف على ﴿تبوّءا لقومكما﴾[5] كذلك، وروي أيضاً عن حفص، والصحيح فيه عن حمزة أيضاً ‹بين بين›، والله أعلم.

ومنه بعد الياء الزائدة مسألة: ‹خطيئة› ‹خطيـئـٰت› و‹بريئون› فيه وجه واحد وهو الإدغام كما تقدّم، وحكي فيه وجه آخر وهو ‹بين بين›، ذكره أبو العلاء الحافظ وهو ضعيف.

---

(١) نقل الفاسي نفس العبارة. انظر: اللآلي الفريدة: ق٦٩

(٢) منهم ابن غلبون الابن. انظر: التذكرة: ١/١٧٥، الكامل: ق:١٤٠/أ وفيه أنه حكاه عن أبي عمرو.

(٣) لا يعرف.

(٤) البيت واحد من ثلاثة أبيات ذكرها ثعلب في "مجالسه"، وهي:

فدى لبني خلاوة عمر أمي * بلا نية وكنت لهم قدايا

عشية أقبلت.......... *...................لوايا

فجاؤا عارضا بردا وجئنا * كمثل السيل إذ يربي الغتايا

وأنشد الجوهري وابن الأنباري (عاقدين) بدل (حاملين) وانفرد الجوهري عنه ب(كتائب) بدل (كنانة)

انظر: مجالس ثعلب: ١٢٠، الوقف والابتداء لابن الأنباري: ١/٣٨٠، التذكرة: ١/١٦٧، الصحاح واللسان والتاج (لوى)

(٥) يونس (٨٧)

وكذلك الحكم في ﴿هنيئاً مريئاً﴾ وحكي فيهما[1] وجه آخر وهو الإدغام فيهما؛ كأنه أريد به الاتباع، ذكره الهذلي، وحكى أيضا وجهاً آخر وهو التخفيف كالنقل؛ كأنّه على قصد اتباع الرسم،[2] وذكره بعضهم، فيصير أربعة أوجه، ولا يصح منها سوى الأول.

ومنه بعد ياء وواو أصليتين مسألة ‹سيئت› و‹السوآى› فيهما وجهان: النقل، وهو القياس المطّرد، والإدغام كما ذهب إليه بعضهم إلحاقاً بالزائد. وحكي فيهما وجه ثالث وهو ‹بين بين› كما ذكره الحافظ أبو العلاء وغيره[3]، وهو ضعيف، إلاّ أنه في ﴿السوآى﴾ أقرب عند من التزم اتباع الرسم.

وكذلك الحكم في ‹سوءة› و‹سوآتكم› و‹سوآتهما› و‹شيئاً› و‹كهيئة› و‹استيئس› و‹ياييئس› وبابه، إلا أنه حُكِيَ في ﴿استيئس﴾ وبابه وجه رابع وهو الألف على القلب كالبزي ومن معه، ذكره الهذلي[4].

وأمّا ﴿موئلاً﴾ ففيه وجهان: النقل والإدغام، كما ذكرنا، ويحكى فيه وجه ثالث وهو إبدال الهمزة ياء مكسورة على وجه اتباع الرسم؛ وفيه نظر لمخالفته القياس، وضعفِه في الرواية، وقياسُه على ﴿هزؤاً﴾ لا يصحّ لما نذكره، وقد عدّه الداني من النادر الشاذّ، وحُكِيَ فيه وجه رابع وهو ‹بين بين›، نصّ عليه أبو طاهر/ بن أبي هاشم، وهو داخل في قاعدة تسهيل هذا الباب عند من رآه[5] وهو أيضاً أقرب إلى اتّباع الرسم من الذي قبله، وردَّه الداني، وذُكِر فيه وجه خامس وهو إبدال الهمزة ياء ساكنة، وكسرِ الواو قبلها؛ على نقل الحركة وإبقاء الأثر، حكاه ابن الباذش[6] وهو أيضاً ضعيف قياساً، ولا يصح رواية،

٤٨١/١

---

(١) في المطبوع: (فيه)، وهو تحريف.

(٢) الكامل: ق١٣٩/أ و١٤٠/أ

(٣) انظر: غاية الاختصار: ٢٥٣/١

(٤) الكامل: ق:١٣٩/ب

(٥) في (ت) وكذا في المطبوع: «رواه»

(٦) الإقناع: ٤٤٥/١

وذُكِرَ وجه سادس وهو إبدال الهمزة واوا من غير إدغام، حكاه الهذلي[1]، وهو أضعف هذه الوجوه وأردؤها.

فأما ﴿الموؤدة﴾ ففيه أيضا وجهان: النقل والإدغام، إلا أن الإدغام يضعف هنا للثقل، وفيه وجه ثالث وهو ‹بين بين› نص عليه أبو طاهر بن أبي هاشم وغيره، وذكر وجه رابع وهو الحذف، واللفظ بها على وزن ‹الموزة›، و‹الجوزة›[2]، وهو ضعيف، لما فيه من الإخلال بحذف حرفين، ولكنه موافق للرسم.

ورواه منصوصاً عن حمزة أبو أيوب الضبّي، واختاره ابن مجاهد، وذكره الداني وقال: هو من التخفيف الشاذّ الذي لا يصار إليه إلا بالسماع، إذ كان القياس ينفيه ولا يجيزه، وكأنّ من رواه من القراء، واستعمله من العرب كره النقل والبدل؛ وأمّا ‹النقل› فلتحرك الواو فيه بالحركة التي تستثقل وهي الضمة، وأمّا ‹البدل› فلأجل التشديد والإدغام[3].

ثم قال:[4] ومن العرب من إذا خفف همزة ﴿يسؤك﴾ قال ﴿يسوك﴾ استثقل الضمة على الواو فحذف الهمزة، قال: وهذا يؤيّد ما قلناه؛ يعني من الحذف.[5]

قلت: حذف الهمز لا كلام فيه، والكلام في حذف الواو بعد الهمزة التي تجحف بالكلمة وتغير الصيغة، والله أعلم.

ومنه بعد الساكن الصحيح مسألة ‹مسئولاً› و‹مذؤماً› و‹أفئدة› و‹الظّمْآن› و‹القرآن› ونحوه فيه وجه واحد وهو النقل، وحكي فيه وجه ثان وهو ‹بين بين› وهو ضعيف جدا.

وكذلك الحكم في ‹شطأه› و‹يسئمون› و‹يسئلون› و‹النشأة› وحكي فيها وجه ثالث وهو إبدال الهمزة ألفاً؛ على تقدير نقل حركتها فقط كما قدمنا، وهو وجه مسموع،

---

(١) الكامل: ق:١٣٨/أ

(٢) انظر: التذكرة: ١٥٢/١، الكامل: ق: ١٣٨/أ، الإقناع: ٤٤٠/١-٤٤٢

(٣) ذكر الداني أن الفراء حكاه عن العرب، والنص في: جامع البيان: ١/ق١٠٨

(٤) قوله: ومن العرب..إلى: فحذف الهمزة، صرّح الداني بأنه كلام سيبويه، قال: قال سيبويه: من العرب.. إلخ. انظر: المصدر السابق.

(٥) نفس المصدر.

ورواه الحافظ أبو العلاء[1]، ولكنه قوي في ‹النشاة› و‹يسألون› من أجل رسمهما[2] بـألف كما ذكرنا، وضعيف في غيرهما؛ من أجل مخالفة / الرسم وما عليه عمل أهل الأداء. ٤٨٢/١

وأما ﴿جزءًا﴾ ففيه وجه واحد وهو النقل، وحكي فيه ‹بين بين› على ضعفه، ووجه ثالث وهو الإدغام كما ذكرنا في ﴿جزء﴾ ولا يصحّ، وشذّ الهذليّ فذكر وجهاً رابعاً؛ وهو إبدال الهمزة واواً؛ قياساً على ﴿هزوا﴾ وليس بصحيح[3].

وأما ‹هزؤًا› و‹كفؤًا› ففيهما وجهان:

أحدهما: النقل على القياس المطرد، وهو الذي لم يذكر في "العنوان" غيره، واختاره المهدوي، وهو مذهب أبي الحسن ابن غلبون.

والثاني: إبدال ‹الهمزة› ‹واواً› مع إسكان ‹الزاي›، على اتباع الرسم، وقد رجّحه في "الكافي" و"التبصرة" وهو ظاهر "التيسير" و"الشاطبية" وطريق أبي الفتح فارس بن أحمد ومن تبعه. وقال الداني في "جامعه": وهذا مذهب عامة أهل الأداء من أصحاب حمزة وغيرهم، وهو مذهب شيخنا أبي الفتح، وكذا رواه منصوصاً خلف، وأبو هشام عن سُلَيْم عنه. انتهى.[4]

وقد ضعّفه أبو العباس المهدوي فقال: وأمّا ‹هزؤًا› و‹كفؤًا› فالأحسن فيهما النقل؛ كما نقل في ﴿جزءًا﴾ على ما تقدم من أصل الهمزة المتحركة بعد الساكن السالم، فيقول: ‹هزا› و‹كفا› قال: وقد أخذ له قوم بالإبدال في ‹هزؤًا› و‹كفؤًا› وبالنقل في ﴿جـزءًا﴾ واحتجوا بأنّ ‹هزؤًا› و‹كفؤًا› كتبا بالواو، وأنّ ﴿جزءًا﴾ كتب بغير واو، فأراد اتّباع الخط، قال: وهذا الذي ذهبوا إليه لا يلزم؛ لأنا لو اتبعنا الخط في الوقف[5] على ﴿المـلأ﴾ في مواضع بالواو فقلنا ﴿الملو﴾ وفي مواضع بالألف فقلنا ﴿الملا﴾ قال: وهذا لا يراعى،

---

(١) انظر: غاية الاختصار: ٢٥١/١

(٢) في المطبوع: (رسمها) بالإفراد، وهو تحريف.

(٣) الكامل: ق:١٣٨/ب

(٤) جامع البيان: ١/ق١٠٨

(٥) كذا في جميع النسخ، وفي "شرح الهداية": بعد كلمة (الوقف) عبارة «لقلنا»

قال: ووجه آخر أن ‹هزؤاً› و‹كفؤاً› لم يكتبا في المصحف على قراءة حمزة، وإنّما كتبا على قراءة من يضم الزاي والفاء؛ لأن الهمزة إنّما تصوّر على ما يؤول إليه حكمها في التخفيف، ولو كتبا على قراءة حمزة لكتبا بغير واو ك‹جزءا› فعلى هذا لا يلزم ما احتجّوا به من خطّ المصحف، غير أنّ الوقف بالواو فيهما جائز من جهة ورود الرواية به، لا من جهة القياس. انتهى.[1]

ولا يخفى ما فيه؛ وذلك أن الإبدال فيهما وارد على القياس، وهو تقدير الإبدال قبل الإسكان، ثم أسكن للتخفيف، وقيل على توهّم الضمّ الذي هو الأصل فيهما، وذلك واضح.

وأمّا إلزامه بالوقف على ما كتب/ بالواو من ﴿الملؤا﴾ وما كتب بألف بحسب ما كتب، فلا يحتاج إلى الإلزام به، لأنه من مذهبه، ولو لم يكن من مذهبه؛ لم يلزم أيضاً، لأنّ القراءة سنّة متّبعة. ٤٨٣/١

وأما قوله: ‹إنهما رسما على قراءة الضم› فصحيح لو تعذر حمل المرسوم على القراءتين، وأمّا إذا أمكن فهو المتعيّن، وقد أمكن بما قلنا من تقدير الإبدال قبل الإسكان، والوجهان صحيحان، أخذ بهما جمهور القراء، والأشهر عند جمهورهم الإبدال.

وفيهما وجه ثالث وهو ‹بين بين› كما قدّمنا، ووجه رابع وهو تشديد الزاي؛ على الإدغام، وكلاهما ضعيف، ووجه خامس وهو ضمّ الزاي والفاء مع إبدال الهمزة واواً؛ اتباعاً للرسم، ولزوماً للقياس، وهو يقوّي ما قلنا من وجه الإبدال مع الإسكان.

وقد ذكره الحافظ أبو عمرو في "جامعه" وقال: رواه أبو بكر أحمد بن محمد الأَدَميّ الحمزي[2] عن أصحابه، عن سليم عن حمزة، وقال أبو سلمة عبد الرحمن بن إسحاق، عن

---

(١) نقل المؤلِّفُ النصَّ بتصرف، فما عبّر عنه هنا بالنقل، عبّر عنه المهدوي بإلقاء الحركة.

انظر: شرح الهداية: ٦٨/١-٦٩

(٢) الحمزي لأنه كان عارفاً بحروف حمزة، وهو حاذق متقن، ثقة، قرأ عليه الشطوي وابن شنبوذ وابن أشته وغيرهم، حدث عنه الدارقطني وابن شاهين، وكان ثقة في الحديث وفي القراءة توفي سنة ٣٢٧ هـ

غاية النهاية: ١٠٦/١، المعرفة: ٥٥٥/٢، تاريخ بغداد: ٣٨٩/٤-٣٩٠

أبي أيوب الضبّي: إنه كان يأخذ بذلك، قال: والعمل بخلاف ذلك. انتهى.[1]

ومن المتوسط المتحرك بعد المتحرك المفتوح بعد الفتح، مسألة ‹سأل› و‹سألهم› و‹ملجأ› و‹سألت›[2] و‹رأيت› و‹شنآن› و‹المآب› ونحوه، ففيه وجه واحد وهو ‹بين بين› وحُكِيَ فيه وجه آخر وهو إبدال الهمزة ألفاً؛ ذكره في "الكافي" و"التبصرة" وقال: وليس بالمطّرد[3] وحكى ذلك أبو العزّ عن اللاّلكي[4].

وقد ذكره من يخفّف باتّباع الرسم وليس بصحيح، لخروجه عن القياس، وضعفه رواية، ولا يصحّ في مواضع نحو ﴿سألت﴾ لاجتماع ثلاثة سواكن فيه، ولا[5] يكون ذلك في لغة العرب، ولكن يقوى في نحو ‹ملجأ› و‹متّكأً› على لغة من حمله على فعله.

وقد نصَّ على البدل فيه الهذلي[6]، وقد يكون على لغة من أجرى المنصوب مجرى المرفوع والمخفوض، لكنه لم ترد به القراءة. وكذلك الحكم فيما وقع بعد الهمزة فيه ألف نحو ‹المآب› و‹شنآن› ولكن تحذف الألف من أجل اجتماعهما، فيزداد ضعفاً.

وكذلك حكم ‹نئا› و‹رأى› لايصح فيه سوى ‹بين بين› كما قدّمنا، وعلى الإبدال مع ضعفه يُقدّر الحذف أو الإثبات؛ فيجتمع الساكنان، فيمدّ ويتوسط، وكلّه لا يصح.

ثُمّ إنه لا فرق/ بين ما كان بعده ساكن نحو ﴿رأى القمر﴾ وبين غيره؛ فإن الألف فيه هي صورة الهمزة، والألف بعدها حذفت اختصاراً لاجتماع المثلين، لا لالتقاء الساكنين، والدليل على حذفها اختصاراً للتماثل؛ إثباتُها ياء في حرفي ‹النجم› كما قدّمنا، وعلى أنَّ حذفها ليس للساكنين؛ حذفُها فيما لم يكن بعد ساكن.

٤٨٤/١

---

(١) جامع البيان: ١٠٨/١

(٢) ليست هذه الكلمة في القرآن الكريم، فلعل المؤلف يقصد مطلق التمثيل، لا التنصيص على قرآنية المثال، والله أعلم.

(٣) التبصرة: ٣١٤

(٤) في (ت): «المالكي» تصحيف، وكذا في المطبوع.

(٥) في (ت) و(س) و(ظ): «ورد سكون ذلك» وتحرفت العبارة في المطبوع إلى: (و لم يرد سكون ذلك)

(٦) انظر: الكامل: ق:١٣٨/ب

وتكلَّف بعض المتأخرين في ذلك ما لا يصح، وحَمَّل هشاماً من ذلك ما لا يحمـــل؛ كما زعم في ﴿تراءا﴾ وليس في ذلك شيء يصحّ.

وأمّا ‹اشمأزّت› و‹اطمأنوا› و‹لأملأنّ› و‹أرأيت› وبابه، فقد حُكِيَ فيها وجه ثـــالث، وهو الحذف، على رسم بعض المصاحف، وليس بصحيح؛ وإن كان قد صحّ في ﴿أرأيت﴾ وبابه من رواية الكسائي، فإنه: لا يلزم أن كل ما صح عن قارئ يصح عن قارئ آخـــر، والله أعلم.

وأمّا المفتوح بعد كسر، وبعد ضمّ، فلا إشكال في إبدال همزته من جنس ما قبلـــها، وجهاً واحداً، وما حُكِيَ فيه من تسهيل ‹بين بين› فلا يصحّ.

ومن المضموم بعد الفتح مسألة ‹رؤوف› و‹تؤزّهم› ونحوه، فيه وجه واحد وهو ‹بـــين بين›، وحكي فيه وجه ثان؛ وهو واو مضمومة؛ للرسم، ولا يصح.

وأمّا نحو ‹يطؤن› و‹يطؤهم›[1] ففيه وجه آخر وهو الحذف؛ كقراءة أبي جعفر، نـــصَّ عليه الهذلي وغيره.

ونصَّ صاحب "التجريد" على الحذف في ﴿يؤوده﴾[2] وقياسه ﴿يؤساً﴾ وهو موافـــق للرسم، فهو أرجح عند من يأخذ به، وقال الهذلي: إنه الصحيح.[3]

وحكي وجه ثالث وهو إبدالها واوا، ذكره أبو العز القلانسي، وقال: ليس بشيء.[4]

ومن المضموم بعد الضم مسألة ‹برؤسكم› و﴿رؤس الشياطين﴾ فيه وجهان ‹بين بين› على القياس، والثاني ‹الحذف› وهو الأولى عند الآخذين باتباع الرسم، وقد نص عليه غـــير واحد.

---

(١) في (ت) و(س) وكذا في المطبوع، كلمة ثالثة وهي ﴿يطؤكم﴾ وهو خطأ إذ ليست في القـــرآن، والصـــواب ﴿يطؤها﴾ ولكنها ليست في أي من النسخ.

(٢) في المطبوع: ﴿يؤده﴾ وهو تحريف.

(٣) الكامل: ق: ١٣٩/أ

(٤) لم أجده لا في "الإرشاد" ولا "الكفاية الكبرى"، بل الذي فيهما أن ﴿يؤسا﴾ وشبهه تجعل بين الهمزة والـــواو. انظر: الإرشاد: ١٨٢

ومن المضموم بعد الكسر مسألة ‹ينبّئك› و‹سيّئه› ففيه وجهان:

أحدهما: ‹بين بين›؛ أي بين الهمزة والواو، على مذهب سيبويه، وهو الذي[1] عليه الجمهور/

١/٤٨٥

والثاني: إبدال ‹الهمزة› ‹ياء› على ما ذكر من مذهب الأخفش، وهو المختار عند الآخذين بالتخفيف الرسمي؛ كالداني وغيره كما تقدم.

وحُكِيَ فيه وجه ثالث، وهو التسهيل بين الهمزة والياء، وهو الوجه المعضل كما تقدّم، وحكي فيه وجه رابع وهو إبدال الهمزة واواً، وكلاهما لا يصح.

وأمّا إذا وقع بعد الهمزة واو نحو ﴿قل استهزئوا﴾ و‹يطفئوا› و‹يستنبئونك› ففيه وجه آخر؛ وهو الحذف مع ضمّ ما قبل الواو كما تقدم، وهو المختار عند أبي عمرو الداني ومن أخذ باتباع الرسم، وذُكِرَ فيه كسر ما قبل الواو، وهو الوجه الخامل، فيصير فيه ستة أوجه، الصحيحُ منها ثلاثة وهو التسهيل بين الهمزة والواو، وحذف الهمزة مع ضمّ ما قبلها، وإبدال الهمزة ياء.

وأمّا نحو ‹يستهزؤن› و‹مالئون› و‹متّكئون› مما يجتمع فيه ساكنان للوقف؛ فيجوز في كل وجه من الأوجه المذكورة، كلٌّ من الثلاثة الأوجه؛ من ‹المدّ› و‹التوسط› و‹القصر›.

ومن المكسور بعد الفتح مسألة ‹يئس› و‹تطمئنّ› ونحوه فيه وجه واحد وهو ‹بين بين›، وحُكِيَ فيه وجه ثان وهو إبدالها ياء، ولا يجوز.

وكذلك الحكم في ﴿جبريل﴾ وحكي فيه[2] ياء واحدة مكسورة، اتّباعاً للرسم، ولا يصحّ من أجل أن ‹ياء› البنية لا تحذف؛ وكذلك لا يجوز[3] حذف الهمزة على الرسم أيضاً، لتغيّر البِنية بفتح الراء قبل الياء الساكنة، ونصّ الهذلي على إبدال همزته ياء وهو ضعيف[4]، وكذلك ﴿بعذاب بئيس﴾.

---

(١) في (س): «الذي نص»

(٢) في (س): «فيه زيادة ياء» وهو تحريف.

(٣) في (س): «أن تحذف»

(٤) انظر: الكامل: ق ١٤٠/أ

ومن المكسور بعد الكسر مسألة ﴿بارئكم﴾ فيه وجه واحد وهو ‹بين بين›، وحُكِيَ إبدالها ياء على الرسم، ونصَّ عليه أبو القاسم الهذلي وغيره وهو ضعيف[1].

وأمّا ما وقع بعد همزته ياء نحو ‹الصابئين› و‹الخاطئين› و‹خاسئين› و‹متكئين› ففيه وجه ثان وهو حذف الهمزة، حكاه جماعة، وهو المختار عند الآخذين باتّباع الرسم، وحُكِيَ فيه وجه ثالث وهو إبدال الهمزة ياء، ذكره الهذلي وغيره وهو ضعيف[2]./

٤٨٦/١

ومن المكسور بعد الضم مسألة ‹سئل› و‹سئلوا› فيه وجهان:

أحدهما: بين الهمزة والياء على مذهب سيبويه، وهو قول الجمهور.

والثاني إبدل الهمزة واواً على مذهب الأخفش، نصَّ عليه الهذلي والقلانسي[3]، وجاء منصوصاً عن خالد الطبيب.[4]

فهذه جُمَل من مسائل الهمز المتوسط بنفسه والمتطرف؛ أوضحناها وشرحناها إجمالاً وتفصيلاً؛ ليقاس عليها ما لم نذكره، بحيث لم ندع في ذلك إشكالاً، ولله الحمد.

وأما المتوسط بغيره من زائد اتصل به رسماً ولفظاً، أو لفظاً فقط؛ فلا إشكال فيه لأن حكمه حكم غيره، وقد بيّنّا ذلك فيما سلف، ولكن نزيده بياناً وإيضاحاً ليتم مقصودنا من إيصال[5] دقائق هذا العلم لكل أحد، ليحصل الثواب المأمول من كرم الله تعالى.

مسألة: لو وقف على نحو ‹الأرض› و‹الإيمان› و‹الآخرة› و‹الأولى› و‹الآن› و‹الآزفة› و‹الإسلام› ونحو ذلك فله وجهان:

---

(١) نفس المصدر.

(٢) نفس المصدر.

(٣) أما الهذلي فقد نص عليه كما قال المؤلف، وأما القلانسي فقد نص في "الإرشاد" على أن في نحو (سئلت) التسهيل بين الهمزة والياء. انظر: الكامل: ق: ١٣٩/ب، الإرشاد: ١٨٢

(٤) هو خالد بن يزيد أبو الهيثم، الكوفي، ثقة، عرض على حمزة، وهو من جلة أصحابه، عرض عليه سهل بن محمد وغيره، احتج به البخاري في صحيحه، وهو من قدماء شيوخه. توفي سنة ٢١٥ هـ غاية النهاية: ٢٦٩/١-٢٧٠، المعرفة: ٣٤٩/١-٣٥٠، التاريخ الكبير: ١٨٤/٣، الجرح والتعديل ٣٦٠/٣-٣٦١

(٥) في (س): «اتصال» بالمثناة الفوقية، وهو تصحيف.

أحدهما: التحقيق مع السكت؛ وهو مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي عبد الله محمد بن شريح، وأبي علي ابن بليمة، وصاحب "العنوان" وغيرهم، عن حمزة بكماله، وهو أحد الوجهين في "التيسير" و"الشاطبية" وطريق أبي الطيب ابن غلبون، وأبي محمد مكي عن خلف عن حمزة.

والثاني: النقل، وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد، والمهدوي، وابن شريح أيضاً والجمهور من أهل الأداء، وهو الوجه الثاني في "التيسير" و"الشاطبية".

وحكي فيه وجه ثالث وهو: التحقيق من غير سكت كالجماعة، ولا أعلمه نصاً في كتاب من الكتب، ولا في طريق من الطرق عن حمزة؛ لأن[1] أصحاب عدم ‹السكت› على ‹لام› التعريف، عن حمزة أو عن أحد من رواته حالة الوصل مجمعون على ‹النقل› وقفا، لا أعلم بين المتقدمين في ذلك خلافا منصوصا يعتمد عليه، وقد رأيت / بعض المتأخرين يأخذ به لخلاد؛ اعتمادا على بعض شروح "الشاطبية"، ولا يصح ذلك في طريق من طرقها[2]، والله أعلم.

٤٨٧/١

مسألة ﴿ولله الأسماء الحسنى﴾[3] ونحوه يصح فيه عشرة أوجه؛ وهي الوجهان المذكوران من ‹النقل› و‹السكت› في تلك الخمسة المتقدمة في الهمزة المتطرفة المضمومة، وهي؛ البدل مع المد، والتوسط، والقصر، والروم بالتسهيل مع المد والقصر، ويمتنع وجه عدم السكت، وعدم النقل، كما قدمنا آنفا، لعدم صحته رواية.

ومن المتوسط بزائد مسألة ﴿هؤلاء﴾ ففي الأولى: التحقيق و‹بين بين› مع المدّ والقصر، وفي الثانية: الإبدال بثلاثة، والرَّوم بوجهين، صارت خمسة عشر؛ لكن يمتنع وجهان[4] في

---

(١) في المطبوع: (ولا عن) وهو تحريف.

(٢) في (ز): «طرقنا» وهو تحريف

(٣) الأعراف: (١٨٠)

(٤) جاء في حاشية (ك): قوله: لكن يمتنع وجهان في وجه...إلخ: معناه: أنك إذا أخذت في الثانية بين بين على وجه الروم؛ فإنك إن مددت الألف قبلها يلزمك أيضاً أن تمدّ الألف التي قبل الهمزة الأولى، وإن قصرت الألف قبلها يلزمك أيضاً قصر ما قبل الهمزة الأولى، ولا يجوز مدّ الأول وقصر الثاني ولا عكسه؛ لأنك إذا مددت الأول فإنك بنيت على قول من قال: والمدّ ما زال أعدلا. فإذا قصرت الثاني فإنك بنيت على نقيضه، فتكون في كلمة

==

وجه ‹بين بين› وهما مدُّ الأول وقصر الثاني وعكسُه، لتصادم المذهبين، وذُكِر في الأولى الإبدال بواو، على اتّباع الرسم مع المدّ والقصر، فتُضرَب في الخمسة فتبلغ خمسة وعشرين، ولا يصحّ.

وممّا اجتمع فيه متوسط بزائد وبغير زائد مسألة ﴿قل أونبئكم﴾ في ‹آل عمران› فيه ثلاث همزات:

الأولى: بعد ساكن صحيح منفصل وهو اللاّم.

والثانية: متوسطة بزائد، وهي مضمومة بعد فتح.

والثالثة: وهي مضمومة بعد كسر.

ففي الأولى ‹التحقيق› و‹التسهيل›؛ فإذا حقّقت فيجيء في الساكن قبلها ‹السكت› و‹عدمه›، وإذا سهّلت ‹فالنقل›، وفي الهمزة الثانية ‹التحقيق› و‹التسهيل› وتسهيلها ‹بين بين› فقط، وفي الثالثة ‹التسهيل›؛ على مذهب سيبويه بين الهمزة والواو، وعلى مذهب الأخفش بياء محضة، فيجوز فيها حينئذ عشرة أوجه:

الأول: السكت، مع تحقيق الثانية المضمومة، مع تسهيل الثالثة ‹بين بين› وهذا الوجه لحمزة بكماله في "العنوان" ولخلف عنه في "الكافي" و"الشاطبية" و"التيسير" وطريق أبي الفتح فارس عنه.

الثاني: مثله مع إبدال الثالثة ياء مضمومة، على ما ذكر من مذهب الأخفش، وهو اختيار الحافظ أبي عمرو الداني في وجه السكت، وفي "الشاطبية" و"التيسير" لخلف.

الثالث: عدم السكت على اللاّم مع تحقيق الهمزة الأولى/ والثانية، وتسهيل الثالثة ‹بين ٤٨٨/١

==

واحدة قد أخذت بمذهبين، وهو تركيب ولا يجوز التركيب في الكلمة الواحدة.

ومفهوم قوله: يمتنع في وجه بين بين. أنك إذا أخذت في الثانية بالإبدال، فلك مدّ الألف الأول والثاني وقصرهما، ومدّ الأول وقصر الثاني وعكسه، وهو كذلك إذ لا تركيب، لأنّ من مدّ في الأول يجوز أن يقول بالقصر في الثاني، لاختلاف سبب القصر، لأنه في الأول كون الهمز مسهّلاً، وفي الثاني كونه محذوفاً فقد... في التسهيل أثر الهمز دون الحذف، فيمكن للقائل بالمدّ في الأول أن يقول بالقصر في الثاني، والعكس، لاختلاف السبب فلا يلزم التركيب. اهـ

من المقالة الوافية لخاتمة المحقّقين سيدي أحمد بن مبارك السلجماسي على القصيدة الدالية رحم الله الجميع ءامين.

بين› وهو في "الهداية" و"التذكرة" لحمزة، وهو لخلاد في "التبصرة" و"الكافي" و"الشاطبية" و"التيسير" و"تلخيص" ابن بليمة.

الرابع: مثله مع إبدال الثالثة ياء، وهو في "الشاطبية" و"التيسير" لخلاد، واختيار الداني في وجه عدم السكت.

الخامس: السكت على اللام مع تسهيل الهمزة الثانية والثالثة ‹بين بين› وهو في "التجريد" لحمزة، وطريق أبي الفتح لخلف عن حمزة، وكذا في "الشاطبية" و"التيسير".

السادس: مثله مع إبدال الثالثة ياء، وهو اختيار الداني في وجه السكت أيضاً، وفي "الشاطبية" و"التيسير" لخلف.

السابع: عدم السكت، مع تسهيل الثانية والثالثة ‹بين بين›، وهو اختيار صاحب "الهداية" لحمزة، وفي "تلخيص" ابن بليمة، وطريق أبي الفتح لخلاد، وفي "الشاطبية" و"التيسير".

الثامن: مثله مع إبدال الثالثة ياء، وهو اختيار الداني في وجه عدم السكت، وفي "الشاطبية" و"التيسير".

التاسع: النقل مع تسهيل الثانية والثالثة ‹بين بين›، وهو في "الروضة" و"الشاطبية" ومذهب جمهور العراقيين.

العاشر: مثله مع إبدال الثالثة ياء، وهو في "الكفاية الكبرى" و"غاية " أبي العلاء، وحكاه أبو العز عن أهل واسط وبغداد ولا يصح فيها غير ما ذكرت.

وقد أجاز الجعبري وغيره من المتأخرين فيها سبعة وعشرين وجها، باعتبار الضرب، فقالوا في الأولى ‹النقل› و‹السكت› و‹عدمه› هذه ثلاثة، وفي الثانية ‹التحقيق› و‹بين بين› و‹الواو›؛ اتباعا للرسم، وهذه ثلاثة، وفي الثالثة ‹التسهيل› كالواو، و‹إبدالها ياء› أو[1] تسهيلها ‹كالياء›، على ما ذكر من مذهب الأخفش، فتضرب الثلاثة الأولى في الثلاثة الثانية، بتسعة، والتسعة في الثلاثة الأخرى بسبعة وعشرين.

---

[1] في المطبوع: « و» بدون همزة، وهو تحريف وخطأ.

وقد ذكر ذلك أبو العباس أحمد بن يوسف؛ النحويّ، المعروف بالسّمين[1] في شرحه "للشاطبية"، ونقله عن صاحبه الشيخ أبي عليّ الحسن بن أمّ قاسم[2] حيث نظمه فقال:

سبع وعشرون وجهاً قل لحمزة في * قل أونبئكم يا صاح إن وقَفا

٤٨٩/١

فالنقل والسكت في الأولى وتركهما * وأعط ثانيه حكماً لها أُلِفا/

واواً وكالواو أو حقق وثالثة * كالواو أو يا وكاليا ليس فيه خَفا

واضرب يين لك ما قدمت متّضحاً * وبالإشارة استغنى وقد عُرِفا. انتهى.

ولا يصحّ منها سوى العشرة المتقدمة، فإن التسعة التي مع تسهيل الأخيرة كالياء، وهو الوجه المعضل لا يصح كما قدّمنا، وإبدال الثانية واواً محضة على ما ذكر من اتّباع الرسم في الستَّة لا يجوز، والنقل في الأولى مع تحقيق الثانية بالوجهين لا يُوافق.

قال أبو شامة: نصَّ ابن مهران فيها على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يخفّف الثلاثة؛ الأولى بالنقل، والثانية والثالثة ببين بين.

والثاني: تخفيف[3] الثالثة فقط، وذلك على رأي من لا يرى تخفيف المبتدأة، ولا يعتدّ بالزائد.

والثالث: تخفيف الأخيرتين فقط؛ اعتداداً بالزائد وإعراضاً عن المبتدأة[4].

قال: وكان يحتمل وجهاً رابعاً؛ وهو تخفيف الأولى والأخيرة دون الثانية؛ لولا أنّ من خفّف الأولى يلزمه أن يخفف الثانية بطريق الأولى، لأنها متوسطة صورةً، فهي أحرى بذلك من المبتدأة. انتهى.[5] وهو الذي أردنا بقولنا: «والنقل في الأولى مع تحقيق الثانية

---

(١) نزيل القاهرة، إمام كبير، قرأ على أبي حيان وسمع الكثير منه، وعلى أحمد بن محمد العشاب، وصف المؤلف شرحه للشاطبية بأنه : لم يسبق إلى مثله، اهـ توفي سنة (٧٥٦ هـ) انظر: غاية النهاية: ١٥٢/١

(٢) ابن قاسم بن عبد الله، أبو محمد، بدر الدين، فقيه نحوي لغوي تصريفي بارع، مغربي الأصل، أخذ عن أبي حيان وغيره، شرح التسهيل والألفية والشاطبية، وله تفسير للقرآن في عشر مجلدات، وعلى شرحه للألفية اعتمد الأشموني حذو القذة بالقذة، توفي سنة ٧٤٩ هـ

انظر: غاية النهاية: ٢٢٧/١-٢٢٨، الدرر الكامنة: ٣٢-٣٣، بغية الوعاة: ٥١٧/١

(٣) في المطبوع: (تخفف)، وهو تحريف.

(٤) إبراز المعاني: ٤٠٩/١

(٥) إبراز المعاني: ٤٠٩/١-٤١٠

يُوافَق»، والله أعلم.

ومن ذلك مسألة ﴿قل أأنتم﴾ يجيء فيها خمسة أوجه:

أحدها: السكت على اللام مع تسهيل الهمزة الثانية.

والثاني: كذلك مع تحقيقها.

والثالث: عدم السكت مع تسهيل الثانية.

والرابع: كذلك مع التحقيق.

والخامس: النقل مع تسهيل الثانية، ولا يجوز مع التحقيق لما قدمنا.

وذكر فيها ثلاثة أخرى وهي ‹السكت›، و‹عدمه›، و‹النقل›؛ مع إبدال الثانية ألفاً على ما ذكر في "الكافي" وغيره، وفيه نظر، وحُكِيَ هذه الثلاثة مع حذف إحدى الهمزتين، على صورة اتّباع الرسم، ولا يصح سوى ما ذكرته أولاً.

ومن المتوسط بغيره بعد ساكن أيضاً مسألة ﴿قالوا آمنّا﴾ وذكر فيه خمسة أوجه:

أحدها: التحقيق مع عدم السكت، وهو مذهب الجمهور.

والثاني: مع السكت، وهو مذهب أبي بكر الشذائي، وذكره الهذلي أيضاً، وبه قرأ صاحب "المبهج" على شيخه أبي الفضل، وصاحب "التجريد" على شيخه عبد الباقي في رواية خلّاد. /

٤٩٠/١

والثالث: النقل، وهو مذهب أكثر العراقيين.

والرابع: الإدغام، وهو جائز من طرق أكثرهم، كما قدّمنا من مذاهبهم.

والخامس: التسهيل ‹بين بين›، على ما ذكره الحافظ أبو العلاء، وهو ضعيف.

وتجيء هذه الخمسة في قوله تعالى ﴿من دونه أولياء﴾ مع الخمسة في الهمزة الأخيرة المضمومة، فتبلغ خمسة وعشرين وجهاً، إلا أنّ الإدغام فيها يختار على النقل، كما تقدّم، وأكثر القراء لا يرون التسهيل بالرَّوم كما ذكرنا.

ومن ذلك مسألة ﴿بني إسرائيل﴾ وفيها بحكم ما ذكرنا عشرة أوجه وهي: الخمسة المذكورة أولاً مع تسهيل الهمزة الثانية؛ مدّاً وقصراً، وقيل فيها وجه آخر وهو إبدال الهمزة ياء على اتباع الرسم، وهو شاذّ، فإن ضرب في الخمسة المذكورة صارت خمسة عشر وأشذُّ منه حذف الهمزة واللفظ بياء واحدة بعد الألف، مع أنه غير ممكن، فيصير عشرين، ولا يصحّ.

ومن ذلك مسألة: ﴿بما أنزل﴾ وفيها ثلاثة أوجه:

الأول: التحقيق، مذهب الجمهور.

والثاني: ‹بين بين› طريق أكثر العراقيين، ويجوز معه المدّ والقصر.

والثالث: السكت مع التحقيق لمن تقدم آنفاً.

وتجيء هذه الأربعة في نحو ﴿فَلَمَّآ أَضَاءَتْ﴾ مع تسهيل الثانية بالمد والقصر، فتصح[١] ستة، لإخراج المد مع المد، والقصر مع القصر.

وتجيء أيضاً في ﴿كلّما أضاء﴾ مع ثلاثة الإبدال، فتبلغ اثني[٢] عشر.

وتجيء الثلاثة أيضا مع الخمسة في[٣] الأخيرة من ﴿ولا أبناء﴾ فتبلغ خمسة عشر وجهاً، بل عشرين، لكن يسقط منها وجها التصادم، فتصح ثمانية عشر.

ومن ذلك مسألة: ﴿فسوف يأتيهم أنبـؤا﴾ وفيه باعتبار ما تقدّم في ‹شركـؤا› و﴿في أموالنا ما نشـؤا﴾ أربعة وعشرون وجهاً، وهي مع السكت على ‹الميم› اثنا عشر وجهاً: المدّ والتوسط والقصر مع الإبدال ألفاً، والمدّ والقصر مع الروم، وهذه الخمسة مع التخفيف القياسي، والسبعة الباقية مع اتّباع الرسم وهي المدّ والتوسط والقصر مع إسكان الواو، وهذه الثلاثة مع الإشمام والقصر مع الروم./

٤٩١/١

ولو قرئ بالنقل على مذهب من أجازه؛ لجاء أربعة وعشرون أخرى، وذلك على وجهي فتح ‹الميم› وضمّها، أي حالة النقل كما تقدّم، وكلاهما لا يصح.

ومن ذلك مسألة: ﴿يشاء إلى﴾ ونحوه، وفيه الثلاثة الجائزة لباقي القرّاء وصلاً، وهي التحقيق مذهب الجمهور، وبين بين على مذهب أكثر العراقيين، والواو[٤] المحضة على مذهب بعضهم.

---

(١) في المطبوع: (فتصبح) تحريف

(٢) في المطبوع: (اثنا) خطأ

(٣) (في) سقطت من المطبوع.

(٤) في (ت): «والياء» وهو خطأ، وكذا هي في المطبوع

وتجري هذه الثلاثة في عكسه في نحو ﴿في الأرض أمماً﴾[1]:

وتجيء نحو ﴿في الكتاب أولئك﴾[2] ستة أوجه، وهي هذه الثلاثة في[3] وجهي تسهيل الهمزة المكسورة مع المد والقصر، فَقِسْ على هذه المسائل ما وقع من[4] نظيرها، والله الموفق.

باب الإدغام الصغير[5]

وهو عبارة عمّا إذا كان الحرف الأول منه ساكناً، كما قدّمنا في أول باب ‹الإدغام الكبير› وينقسم إلى: جائز، وواجب، وممتنع، كما أشرنا إليه أول ‹الإدغام الكبير› فيما تقدّم.

فأما الجائز وهو الذي جرت عادة القراء بذكره في كتب الخلاف؛ فينقسم إلى قسمين:

الأول: إدغام حرف من كلمة في حروف متعددة من كلمات متفرقة وينحصر في فصول: ‹إذ›، و‹قد›، و‹تاء التأنيث›، و‹هل›، و‹بل›.

الثاني: إدغام حرف في حرف؛ من كلمة أو كلمتين، أو[6] حيث وقع، وهو المعبَّر عنه عندهم ب(حروف قَرُبَتْ مخارجها).

ويلتحق بهما قسم آخر اختلف في بعضه؛ يذكره جمهور أئمّتنا عقب ذلك، وهو الكلام على أحكام ‹النون الساكنة والتنوين› خاصة، إلا أنه يتعلق به أحكام أخر سوى ‹الإدغام›، و‹الإظهار›، من ‹الإخفاء›، و‹القلب›، والله تعالى أعلم.

---

(١) الأعراف: (١٦٨)

(٢) البقرة: (١٥٩)

(٣) في (ت): «مع وجهي» وفي (س): «الثلاثة وجهَيْ» وتحرفت في المطبوع إلى: «الثلاثة وهي:»

(٤) في المطبوع: «في» تحريف.

(٥) انظر: السبعة: ١١٣-١٢٥، التذكرة: ١/١٨٠-١٨٦، التيسير: ٤١-٤٥، التبصرة: ٣٥٣-٣٦٤، الكافي: ٣٧-٣٩، الروضة: ٣٥٠-٣٦١، المستنير: ١/٣٤١-٣٥٧، الإرشاد: ١٥٧-١٦٥، الكفاية الكبرى: ١٤١-١٤٦، المصباح: ٢/٧٧٠-٧٩٢، غاية الاختصار: ١/١٦٣-١٧٣، الإقناع: ١/٢٣٨-٢٤٥

(٦) في (ت) «إذا» وهو تحريف، وهي ساقطة من المطبوع.

فصل

(ذال: إذ) اختلفوا في إدغامها وإظهارها عند ستة أحرف وهـــي حــروف (تجــد) و‹الصفير›[1]

(فالتاء) ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ﴾[2] ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ﴾[3] ﴿وَإِذْ تَــأَذَّنَ﴾[4] ﴿إِذْ تَأْتِيــهِمْ﴾[5] ﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾ ﴿إِذْ تَقُولُ﴾[6] ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾[7] ﴿إِذْ تَمْشِي﴾[8]

والجيم: ﴿إِذْ جَعَلَ﴾[9] ﴿وإذ جئتم﴾[10] ﴿إِذْ / جَاءَ﴾[11].

والدال: ﴿إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ﴾ في ‹الكهف›[12] ﴿إِذْ دَخَلُوا﴾ في ‹الحجر›[13] و‹ص›[14] و‹الذاريات›[15]

والسين: ﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾[16]

---

(١) سبق بيانها أنها: الصاد والزاي والسين.

(٢) البقرة:(١٦٦)

(٣) المائدة:(١١٠)

(٤) الأعراف: (١٦٧)

(٥) الأعراف: (١٦٣)

(٦) آل عمران: (١٢٤)

(٧) غافر: (١٠)

(٨) طه: (٤٠)

(٩) الفتح: (٢٦)

(١٠) من الآية ( ) من سورة

(١١) الصافات: (٨٤)

(١٢) الكهف: (٣٩)

(١٣) الحجر: (٥٢)

(١٤) ص: (٢٢)

(١٥) الذاريات: (٢٥)

(١٦) النور: (١٢)

والصاد ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا﴾[1]

والزاي ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمْ﴾[2] ﴿وَإِذْ زَاغَتْ﴾[3]

فأدغمها في الحروف الستة: أبو عمرو، وهشام، وأظهرها عندها: نافع، وابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب.

وأدغمها في ‹التاء› و‹الدال› فقط حمزة وخلف.

وأدغمها في غير ‹الجيم› الكسائيُّ وخلاد.[4]

وانفرد صاحب "العنوان" عن خلّاد بإظهار ﴿وَإِذْ زَاغَتْ الْأَبْصَارُ﴾.

وانفرد الكارزيني عن رويس بإدغامها في التاء والصاد.[5]

وانفرد صاحب "المبهج" بالإدغام في الزاي،[6] وأبو معشر في‹ الجيم›.[7]

وأما ابن ذكوان فأظهرها في غير ‹الدال›، واختلف عنه في ‹الدال› فروى عنه الأخفش إدغامها في ‹الدال›، وروى عنه الصوري إظهارها عندها أيضاً[8].

وانفرد أبو العزّ عن زيد، عن الرمليّ عنه؛ بإدغامها في﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾ في ‹الكهف› فقط.[9]

---

(١) الأحقاف: (٢٩)

(٢) الأنفال: (٤٨)

(٣) الأحزاب: (١٠)

(٤) انظر: التذكرة: ١/١٨٠، التيسير: ٤٢، الإرشاد: ١٦٢-١٦٣

(٥) انظر: الإرشاد: ١٦٢

(٦) ذكر السبط أن رويساً، أدغمها عند (التاء) و(الزاي) و(الصاد)، انظر: المبهج: ١/١٦٦، ولعل صواب عبارة المؤلف: "وزاد" بدل "انفرد" والله أعلم. وانظر إيضاح الرموز: ١١٧ فقد نص القباقبي على ما في "المبهج" كما ذكر.

(٧) الذي في التلخيص: السين والجيم، علماً بأن ‹السين› صحِّفت إلى ‹الشين› المعجمة، ولعلّ المؤلف يقصد مذهب أبي معشر في غير "تلخيصه"، والله أعلم. انظر: التلخيص: ١٣٨

(٨) انظر: غاية الاختصار: ١/١٦٦

(٩) الإرشاد: ١٦٢

وانفرد هبة الله عن الأخفش؛ بإظهارها عند ‹الدال›.

وكذلك انفرد النهرواني عن الأخفش بإظهار ﴿إِذْ دَخَلُوا﴾ في المواضع الثلاثة، وإدغام[1] ﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾ فقط[2].

وكذلك روى الفارسي عن الحمامي؛ فانفرد به عن سائر أصحاب الحمامي.

وانفرد أبو العز أيضا عن زيد بإدغام ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ في ‹الأحزاب›، وزاد في "الكفاية" ﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾[3]

وانفرد القباب عن الرملي بإدغام ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ و﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾[4] والله أعلم.

فصل

(دال: قد) اختلفوا في إدغامها وإظهارها عند ثمانية أحرف، وهي: ‹الذال› و‹الظاء› و‹الضاد› و‹الجيم›، و‹الشين›[5] وحروف ‹الصفير›.

فالذال ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾[6]

والظاء ﴿فَقَدْ ظَلَمَ﴾[7] ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾[8]

والضاد ﴿قَدْ ضَلُّوا﴾[9] ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾[10] ﴿قَدْ ضَلَلْتُ﴾[11]

---

(1) في المطبوع: (إدغامها) وهو تحريف

(2) انظر: الروضة للمالكي: ٣٥٤

(3) من الآية (٦١) من سورة يونس، وانظر: الإرشاد: ١٦٢-١٦٣، الكفاية الكبرى: ١٤٤

(4) انظر: المستنير: ١/١٧١-١٧٢ و٣٤٧، المصباح: ٢/٧٧٩

(5) تصحفت عند أبي العلاء إلى (السين المهملة) انظر: غاية الاختصار: ١/١٦٣

(6) الأحزاب: (١٧٩)

(7) الطلاق: (١)

(8) ص: (٢٤)

(9) النساء: (١٦٧)

(10) البقرة: (١٠٨)

(11) الأنعام: (٥٦)

والجيم ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ﴾[1] و﴿قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾[2] و﴿قَدْ جَادَلْتَنَا﴾[3]

والشين ﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾[4]

والسين ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾[5] ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ﴾[6]

و﴿قَدْ سَمِعَ﴾[7] و﴿مَا قَدْ سَلَفَ﴾[8] والصاد ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾[9] ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ﴾[10] ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُمْ﴾[11]

والزاي ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾[12]

فأدغمها فيهنّ: أبو عمرو وحمزة / والكسائي وخلف وهشام. ٤/٢

واختلف عن هشام في ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ في ‹ص›: فروى الجمهور من المغاربة وكثير من العراقيين عنه من طريقيه الإظهار، وهو الذي في "التيسير" و"التبصرة" و"الهداية" و"التلخيص" و"الشاطبية" و"المبهج" وغيرها[13]، وبه قرأ صاحب" التجريد" على عبد

---

(١) التوبة: (١٢٨)

(٢) آل عمران: (١٧٣)

(٣) هود: (٣٢)

(٤) يوسف: (٣٠)

(٥) المائدة: (١٠٢)

(٦) الصافات: (١٧١)

(٧) المجادلة: (١)

(٨) النساء: (٣٢)

(٩) الإسراء: (٤١)

(١٠) سبأ: (٢٠)

(١١) القمر: (٣٨)

(١٢) الملك: (٥)

(١٣) انظر: التيسير: ٤٢، التبصرة: ٣٥٣-٣٥٥، تلخيص العبارات: ٤٢، المبهج: ١٦٤/١، التجريد: ق١٣/ب، العنوان: ٥٦

الباقي بن[1] فارس، وروى جمهور العراقيين وبعض المغاربة عنه الإدغام، وهو الذي في "المستنير" و"الكفاية الكبرى" لأبي العزّ، و"غاية" أبي العلاء وبه قرأ صاحب "التجريد" على الفارسي والمالكيّ، والوجهان جميعاً في "الكافي".[2]

وأدغمها ابن ذكوان في الثلاثة الأُوَل وهي: ‹الذال› و‹الظاء› و‹الضاد› فقط، واختلف عنه في ‹الزاي›؛ فروى الجمهور عن الأخفش عنه الإظهار، وبه قرأ الداني على عبد العزيز الفارسي، وهو الذي في "التجريد" من قراءتِه على نصر بن عبد العزيز الفارسيّ، وهو رواية العراقيين قاطبة عن الأخفش.[3]

وروى عنه الصوري، وبعض المغاربة عن الأخفش؛ الإدغام، وهو الذي في "العنوان" و"التبصرة" و"الكافي" و"الهداية" و"التلخيص" وغيرها، وبه قرأ الداني على أبي الحسن ابن غلبون، وأبي الفتح فارس، وصاحبُ "التجريد" على عبد الباقي وابن نفيس. ورواه الحافظ أبو العلاء عن ابن الأخرم.[4]

وانفرد الشذائي بحكاية التخيير في ‹الشين› عن ابن الأخرم.[5]

وأدغمها ورش في ‹الضاد› و‹الظاء›، فوافق ابن ذكوان فيهما وأظهرها عند باقي الحروف.

وأظهرها الباقون عند حروفها الثمانية، وهم: ابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب وقالون.[6]

---

(١) في المطبوع (في) بدل (ابن) وهو تحريف.

(٢) انظر: المستنير: ١/٣٤٥، الكفاية الكبرى: ١٤٢، غاية الاختصار: ١/١٦٤، التجريد: ق١٤/أ، الكافي: ٣٧

(٣) انظر: جامع البيان: ١/ق١١٧/أ، المفردات: ١٨٣، التجريد: ق:١٤/أ

(٤) انظر: التبصرة: ٣٥٤، جامع البيان: ١/ق١١٧/أ، العنوان: ٥٦، الكافي: ٣٧، تلخيص العبارات:٤٢،

(٥) قال سبط الخياط: قال الشذائي: وكان ابن الأخرم وحده عن الأخفش يرى التخيير عند السين خاصة بين الإظهار والإدغام. اهـ المبهج: ١/١٦٤

ملاحظة: ذكر المؤلف أن التخيير في (الشين) وهي المعجمة، وفي "المبهج" بالمهملة، فالله أعلم بالصواب حيث لم أجد مصدراً آخر للتوثيق.

(٦) انظر: التذكرة:١/١٨١

وانفرد أبو عبد الله الكارزيني عن رويس بإدغامها في ‹الجيم›.[1]

وانفرد أبو الكرم في "المصباح" عن روح بالإدغام في ‹الظاء› و‹الضاد›[2]، والله الموفق.

فصل

(تاء التأنيث) اختلفوا في إدغامها وإظهارها عند ستة أحرف، وهي: ‹الثاء› و‹الجيم› و‹الظاء› وحروف ‹الصفير›.

(فالثاء) ﴿بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾[3] و﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ﴾[4] و﴿رَحُبَتْ ثُمَّ﴾[5]

(والجيم) ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾[6] ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾[7]

٥/٢

(الظاء) ﴿حَمَلَتْ/ظُهُورُهُمَا﴾[8] ﴿حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾[9] و﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾[10]

(والسين) ﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ﴾[11] ﴿أَقَلَّتْ سَحَابًا﴾[12] و﴿مَضَتْ سُنَّةُ﴾[13] ﴿وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ﴾[14] و﴿أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾[15] ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ﴾[16]

---

(١) انظر: التلخيص: ١٣٧

(٢) انظر: المصباح: ٧٧٦/٢

(٣) هود: (٩٥)

(٤) الحاقة: (٤)

(٥) التوبة: (٢٥)

(٦) النساء: (٥٦)

(٧) الحج: (٣٦)

(٨) الأنعام: (١٤٦)

(٩) الأنعام: (١٣٨)

(١٠) الأنبياء: (١١)

(١١) البقرة: (٢٦١) من سورة

(١٢) الأعراف: (٥٧)

(١٣) الأنفال: (٣٨)

(١٤) يوسف: (١٩)

(١٥) سورة محمد: (٢٠)

(١٦) سورة ق: (١٩)

(والصاد) ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[1] في قراءة غير يعقوب[2]، ﴿لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾[3] (والزاي) ﴿خَبَتْ زِدْنَاهُمْ﴾[4].

فأدغمها في الحروف الستة: أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وأدغمها الأزرق عن ورش في ‹الظاء› فقط، وأظهرها خلف في ‹الثاء›، حسب، وأدغمها ابن عامر في ‹الصاد› و‹الظاء›.

وأدغمها هشام في ‹الثاء›، واختلف عنه في حروف (سجز) وهي السين، والجيم، والزاي، فأدغمها الداجوني عن أصحابه عنه، وكذلك ابن عبدان عن الحلواني عنه؛ من طريق أبي[5] العزّ عن شيخه عن ابن نفيس، ومن طريق الطرسوسي؛ كليهما عن السلمرّي عنه، وبه قطع لهشام وحده في "العنوان" و"التجريد"[6]، وأظهرها عنه الحلواني من جميع طرقه، إلا من طريقي أبي العزّ والطرسوسي عن ابن عبدان.

واختلف عن الحلواني في ﴿لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾ فروى الجمهور عنه إظهارها، وهو الذي في "التيسير" و"الشاطبية" و"التبصرة" و"الهداية" و"التذكرة" و"التلخيص" وغيرها، وقطع بالوجهين له صاحب "الكافي"، واستثناها أيضا جماعة ممن روى الإدغام عن الحلواني.[7]

وأضاف بعضهم إليها ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾ فاستثناها أيضاً؛ كصاحب "المستنير" و"الغاية" و"التجريد" وليس ذلك من طريقنا.

وانفرد صاحب "التجريد" أيضاً باستثناء ‹الجيم› و‹الصاد›؛ فأظهرها عندهما؛ وذلك

---

(١) النساء: (٩٠)

(٢) لأن قراءته بنصب التاء مع تنوينها. انظر: التذكرة: ٢/٣٠٩

(٣) الحج: (٤٠)

(٤) الإسراء: (٩٧)

(٥) في المطبوع: (أبو) بالرفع، وهو تحريف، ولكن له وجه صحيح وهو الحكاية.

(٦) انظر: الإرشاد: ١٦٣-١٦٤، التجريد: ق:١٤/أ

(٧) انظر: التذكرة:١/١٨٢، التيسير: ٤٣، التبصرة: ٣٥٤، الكافي: ٣٨، تلخيص العبارات: ٤٣

من قراءته على الفارسي؛ يعني من طريق الجمّال عن الحلواني، والمعروف من طرق[1] الجمال ما قدمنا.[2]

وأظهرها ابن ذكوان عند حروف (سجز) المتقدّمة، واختلف عنه في ‹الثاء›؛ فروى عنه الصوري إظهارها عندها، وروى الأخفش إدغامها فيها، هذا هو الصحيح، وقد اضطربت ألفاظ كتب أصحابنا فيه، وقد نقله الداني على الصواب من نصوص أصحاب ابن ذكوان وأصحاب أصحابه.[3]

واستثنى الصوري من ‹السين› ﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ﴾ فقط، فأدغمها[4].

وانفرد الحافظ أبو العلاء بالإظهار عن الصوري عند ‹الصاد›[5]، وهو وهم، والله أعلم.

وانفرد صاحب "المبهج" عنه باستثناء ‹حصرت› و‹لهدمت› فأدغمها، ولا نعرفه[6]/ ٦/٢

وانفرد الشاطبي عن ابن ذكوان بالخلاف في ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾[7] ولا نعرف خلافاً عنه في إظهارها من هذه الطرق.

---

(١) في المطبوع: (طريق) بالإفراد، وهو تحريف

(٢) انظر: المستنير: ١٦٧/١، التجريد:ق:١٤/أ، المصباح: ٧٨٦/٢، غاية الاختصار: ٧٢/١

(٣) انظر: جامع البيان:١/ق١١٨ و١١٩

(٤) انظر: الإرشاد: ١٦٣، الكفاية الكبرى: ١٤٥

(٥) في المطبوع: (بالضاد) المعجمة، وهو تصحيف، انظر: غاية الاختصار: ١٦٨/١-١٦٩

(٦) علّق المؤلّف على هذا الاستثناء بقوله: وهو غريب. اهـ، وما نقله المؤلّف عن صاحب "المبهج" صرّح به ابن سوار أيضاً فقال: وروى الداجوني عن الثلاثة إدغامها في ﴿حصرت صدورهم﴾ و﴿لهدمت صوامع﴾ و﴿رحبت ثم ﴾ اهـ.
وقد ذكرت هذا لئلاّ يفهم أنه يقدح في قول المؤلّف: (انفرد صاحب "المبهج") لأن ما في "المبهج" وعناه المؤلف هو من طريق الصوري، أما ما ذكره ابن سوار فقد صرح بأنه عن الثلاثة، ومراده بهم الداجوني عن ابن الحويرس وابن ماموبه والبيساني، كما صرّح في طرقه. والله أعلم. انظر: المبهج: ١٦٨/١، الإرشاد: ١٦٤ و١٣٩، تقريب النشر: ٤٨

(٧) وذلك في قوله: [وفي وجبت خلف ابن ذكوان يجتلا]. الشاطبية: ٢٢

وقد قال أبو شامة: إن الداني ذكر الإدغام في غير "التيسير" من قراءته على أبي الفتح فارس بن أحمد لابن ذكوان وهشام معا.[1]

قلت: والذي نصّ عليه في "جامع البيان" هو عند ‹الجيم›، ولفظه: اختلفوا عن ابن ذكوان، فروى ابن الأخرم، وابن أبي داود[2]، وابن أبي حمزة[3]، والنقّاش، وابن شنبوذ، عن الأخفش عنه الإظهارَ في الحرفين، وكذلك روى محمد بن يونس[4] عن ابن ذكوان، وروى ابن مرشد[5] وأبو طاهر[6] وابن عبد الرزاق وغيرهم عن الأخفش عنه ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾ بالإظهار، و﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ بالإدغام، وكذلك روى لي أبو الفتح عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن في رواية هشام[7]. انتهى.

فرواةُ الإظهار هم الذين في "الشاطبية"، ولم يذكر الداني أنه قرأ بالإدغام على أبي الفتح إلا في رواية هشام كما ذكره.

وعلى تقدير كونه قرأ به على أبي الفتح حتى يكون من طرق أصحاب الإدغام؛ كابن

---

(١) إبراز المعاني: ٥١/٢

(٢) جعفر بن حمدان بن سليمان، أبو الفضل، النيسابوري، المؤدب، ضابط، من حذاق أصحاب الأخفش، قرأ عليه الجبني وغيره، وروى عنه الدارقطني، توفي سنة ٣٣٩. غاية النهاية: ١٩١/١

(٣) محمد بن نصير بن جعفر، أبو بكر، الدمشقي، مقرئ جليل ضابط ثقة، أجلّ أصحاب الأخفش وأضبطهم وأشهرهم، أقرأ الناس في حياة شيخه الأخفش، روى عنه القراءة عرضاً محمد بن الحسن الديبلي. غاية النهاية: ٢٦٩/٢

(٤) لم أعرفه.

(٥) محمد بن أحمد، أبو بكر، الدمشقي، مقرئ صالح، أخذ عرضاً عن الأخفش، قرأ عليه عبد الباقي ثلاث ختمات متواليات في دمشق، وقال عنه: كان من خيار المسلمين، وصابر على صيام الدهر ولزوم الجماعة. انظر: غاية النهاية:٨٨/٢

(٦) محمد بن سليمان بن أحمد، البعلبكي، مؤذّن، مقرئ، عالي السند، صالح، أخذ عرضاً عن الأخفش، وأخذ عنه عبد الباقي وغيره، وذكر عنه الداني نقلاً عن شيخه عبد الباقي أنه لم يقرئ إلا عند ما احتاج قبل موته بسنتين عفا الله عنا وعنه. انظر: غاية النهاية: ١٤٨/٢

(٧) انظر: جامع البيان: ١/ق: ١١٨-١١٩

مرشد، وأبي طاهر، وابن عبد الرزاق وغيرهم، فماذا يفيد إذا لم يكن قرأ به من طرق كتابه ؟

على أنّي رأيت نصّ أبي الفتح فارس في "كتابه" فإذا هو الإدغام عن هشام في ‹الجيم› والإظهار عن ابن ذكوان، و لم يفرّق بين: ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ وغيره.[1]

والباقون بإظهارها عند الأحرف الستة، وهم: ابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب، وقالون، والأصبهانيّ عن ورش.

وانفرد الكارزيني عن رويس فيما ذكره السبط، وابن الفحام؛ بإدغامها في ‹السّين› و‹الجيم› و‹الظاء›.[2]

وانفرد في "المصباح" عن روح بالإدغام في ‹الظاء› فقط.[3]

فصل

‹لام› ‹بل› و‹هل›[4]: اختلفوا في إدغامها وإظهارها عند ثمانية أحرف، وهي: ‹التاء› و‹الثاء› و‹الزاي› و‹السين› و‹الضاد› و‹الطاء› و‹الظاء› و‹النون›.

منها خمسة تختصّ ب‹بل› وهي: ‹الزاي› و‹السين› و‹الضاد› و‹الطاء› و‹الظاء›، وواحد يختصّ ب‹هل› وهو/ ‹الثاء›، وحرفان يشتركان فيهما معاً وهما ‹التاء› و‹النون›. ٧/٢

(فالتاء) نحو ﴿هَلْ تَنقِمُونَ﴾[5] و﴿هَلْ تَعْلَمُ﴾[6] و﴿بَلْ تَأْتِيهِمْ﴾[7] و﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ﴾[8]

---

(١) جاء في شرح أبي شامة: وذكر أبو الفتح في "كتابه"، وعن ابن ذكوان الإظهار عند الجيم.... إلخ. وهنا سقط مهمّ جداً في توضيح المقصود وهو: في كتابه [عن هشام الإدغام فيه] وعن...، فسقط من "المطبوع" ما بين القوسين، وقد رجعت في ذلك إلى نسخة خطّية من هذا الشرح ق(٨٦)

(٢) انظر: المبهج: ١٦٩/١

(٣) انظر: المصباح: ٧٨٦/٢

(٤) في (ت): «هل وبل» وكذا في المطبوع.

(٥) المائدة: (٥٩)

(٦) مريم: (٦٥)

(٧) الأنبياء: (٤٠)

(٨) الأعلى: (١٦)

(والثاء) نحو ﴿هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ﴾[1]

(والزاي) ﴿بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ﴾[2] ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ﴾[3]

(والسين) ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ﴾[4]

(والضاد) ﴿بَلْ ضَلُّوا﴾[5]

(والطاء) ﴿بَلْ طَبَعَ﴾[6]

(والظاء) ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ﴾[7]

(والنون) نحو ﴿بَلْ نَتَّبِعُ﴾[8] و﴿بَلْ نَقْذِفُ﴾[9] و﴿هَلْ نَحْنُ مُنظَرُونَ﴾[10] و﴿هَلْ نُنَبِّئُكُمْ﴾[11].

فأدغم ‹اللاّم› منهما في الأحرف الثمانية ‹الكسائي›.

ووافقه حمزة في ‹التاء› و‹الثاء› و‹السين›، واختلفوا عنه في ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ فروى جماعة من أهل الأداء عنه إدغامها، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس في رواية خلاّد، وكذا روى صاحب "التجريد" عن أبي الحسين الفارسي عن خلاّد[12]، ورواه نصّاً عنه محمد بن

---

(١) المطففين: (٣٦)

(٢) الرعد: (٣٣)

(٣) الكهف: (٤٨)

(٤) يوسف: (١٨ و٨٣)

(٥) الأحقاف: (٢٨)

(٦) النساء: (١٥٥)

(٧) الفتح: (١٢)

(٨) البقرة: (١٧٠)

(٩) الأنبياء: (١٨)

(١٠) الشعراء: (٢٠٣)

(١١) الكهف: (١٠٣)

(١٢) انظر: التجريد: ق:١٤/ب

سعيد، ومحمد بن عيسى، ورواه الجمهور عن خلّاد بالإظهار، وبه قرأ الداني علـــى[1] أبي الحسن ابن غلبون،

واختار الإدغام[2]، وقال في "التيسير": وبه آخذ.[3]

وروى صاحب "المبهج" عن المطوعي عن خلف إدغامه[4]، وقـــال ابـــن مجـــاهد في "كتابه" عن أصحابه عن خلف عن سليم:[5] إنه كان يقرأ على حمزة ﴿بل طبع﴾ مدغمـــاً فيجيزه[6].

وقال خلف في "كتابه" عن سُلَيم عن حمزة إنه كان يقرأ عليه بالإظـــهار فيجـــيزه، وبالإدغام فلا يردّه.*[7]

وكذا روى الدوري عن سليم *[8]، وكذا روى العبسي والعجليّ عن حمزة، وهـــذا صريح في ثبوت الوجهين جميعاً عن حمزة، إلا أن المشهور عند أهل الأداء عنه الإظهار.

وأظهرها هشام عند ‹الضاد› و‹النون› فقط، وأدغمها في الستة الأحرف الباقية؛ هـــذا هو الصواب والذي عليه الجمهور، وهو الذي تقتضيه أصوله.

وخصَّ بعض أهل الأداء الإدغام بالحلواني فقط؛ كذا ذكره أبو طاهر ابن ســـوار[9]،

---

(١) في المطبوع: (عن) وهوتحريف

(٢) قراءة الداني بهذا الوجه على ابن غلبون لم أجدها في النسخة الخطية التي لديّ من "جامع البيان"، فلعـــل فيـــها سقطاً، وقد ذكرها الداني في "مفرداته"، ص:٣٤٤-٣٤٥

(٣) التيسير: ٤٣

(٤) المبهج: ١/١٧٠

(٥) في (ز) و(ك): «عن حمزة» ولعله سبق نظر من الناسخ.

(٦) انظر: السبعة: ١٢٣

(٧) انظر: جامع البيان: ١/ق١٢٠

(٨) ما بين النجمتين سقط من (ظ)

(٩) المستنير: ١/٣٥١

وهو ظاهر عبارة صاحب "التجريد" وأبي العز في "كفايته".[1] ولكن خالفه الحافظ أبو العلاء فعمم الإدغام لهشام من طريقي الحلواني والداجوني، مع أنه لم يسند طريق الداجوني إلا من قراءته على أبي العز.[2]

وكذا نصّ على الإدغام لهشام بكماله الحافظ أبو عمرو الداني في "جامع البيان"، وأبو القاسم الهذلي في "كامله" فلم يحكيا عنه في ذلك خلافا.

وأما سبط الخياط فنص في "مبهجه" على/ الإدغام لهشام من طريق الحلواني والداجوني في ‹لام› ‹هل› فقط، ونص على الإدغام له من طريقي الحلواني والأخفش في ‹لام› ‹بل›، ولعله سهو قلم من الداجوني إلى الأخفش، والله أعلم.[3] ٨/٢

واستثنى جمهور رواة الإدغام عن هشام اللام في ‹هل› من سورة ‹الرعد› قوله ﴿هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾[4]، وهذا هو الذي في "الشاطبية" و"التيسير" و"الكافي" و"التبصرة" و"الهادي" و"الهداية" و"التذكرة" و"التلخيصين"[5] و"المستنير" و"غاية" أبي العلاء[6]. ولم يستثنها أبو العز القلانسي في "كفايته"[7]، ولم يستثنها في "الكامل" للداجوني، واستثناها للحلواني.

وروى صاحب "التجريد" إدغامها من قراءته على الفارسيّ، وإظهارها من قراءته على عبد الباقي.[8]

---

(١) الكفاية:١٤٦

(٢) غاية الاختصار:١/١٧٠

(٣) انظر: جامع البيان:١ ق:١٢٠، الكامل: ق:١٩٢، المستنير: ١/٣٥١، المبهج:١/١٧٠، التجريد: ق١٤/ب، الكفاية الكبرى: ١٤٦، غاية الاختصار: ١/١٧٠

(٤) من الآية: (١٦)

(٥) انظر: التذكرة:١/١٨٤، التبصرة:٣٦١، التيسير: ٤٣، الكافي: ٣٩، التلخيص في الثمان:١٤٠، تلخيص العبارات:٤٣

(٦) كذا في (س) و(ظ) بالتثنية وهو الصواب، والمراد تلخيص أبي معشر وتلخيص ابن بليمة وكلاهما استثنى هذا الموضع لهشام، وفي بقية النسخ: (التلخيص)، بالإفراد، ولعله تحريف من النساخ.

(٧) لا يؤخذ هنا بمفهوم المخالفة فيقال: إنه استثناه في الإرشاد، لأن هشاماً ليس له ذكر في الإرشاد، فلينتبه.

(٨) انظر: التجريد: ق:١٤/ب

ونصَّ على الوجهين جميعا عن الحلواني فقط صاحب "المبهج" فقال: واختلف عن الحلواني عن هشام فيها، فروى الشذائي إدغامها، وروى غيره الإظهار، قال: وبهما قرأت على شيخنا الشريف. انتهى.[1] ومقتضاه الإدغام للداجوني بلا خلاف، والله أعلم.

وقال الحافظ أبو عمرو في "جامعه": وحكى لي أبو الفتح عن عبد الله بن الحسين، عن أصحابه، عن الحلواني عن هشام ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي﴾ بالإدغام كنظائره في سائر القرآن؛ قال: وكذلك نصَّ عليه الحلواني في "كتابه". انتهى.[2] وهو يقتضي صحة الوجهين، والله أعلم.

وأظهر الباقون اللاّم منهما عند الحروف الثمانية؛ إلا أبا عمرو فإنه يدغم اللام من ﴿هَلْ تَرَى﴾ في ‹المُلك›[3] و‹الحاقّة›[4]، والله الموفق.[5]

باب حروف قربت مخارجها

وتنحصر في سبعة عشر حرفا:

(الأول) ‹الباء› الساكنة عند ‹الفاء› وذلك في خمسة مواضع؛ في ‹النساء› ﴿أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ﴾[6] وفي ‹الرعد› ﴿وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ﴾[7] وفي ‹سبحان› ﴿قَالَ اذْهَبْ فَمَنْ﴾[8] وفي ‹طه› ﴿فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ﴾[9] وفي ‹الحجرات› ﴿وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ﴾[10] فأدغم

---

(١) المبهج: ١/١٧٢

(٢) جامع البيان: ١/ق:١٢٠

(٣) من الآية (٣)

(٤) من الآية (٨)

(٥) انظر: التبصرة: ٣٦١، التيسير: ٤٣

(٦) من الآية (٧٤)

(٧) من الآية (٥)

(٨) من الآية (٦٣)

(٩) من الآية (٩٧)

(١٠) من الآية (١١)

‹الباء› في ‹الفاء› فيها أبو عمرو، والكسائي، واختلف عن هشام وخلاد:

فأمّا هشام فرواها عنه بالإدغام/ أبو العزّ القلانسي من طريق الحلواني، وكذلك الحافظ أبو العلاء، وكذلك رواه ابن سوار من طريق هبة الله المفسر عن الداجوني عنه، ومن طريق جعفر بن محمد عن الحلواني، ورواه الهذلي عن هشام من جميع طرقه، وبه قـرأ صـاحب "التجريد" على الفارسي من طريق الحلواني. ٩/٢

وبه قطع أحمد بن نصر الشذائي عن هشام من جميع طرقه، وقال: لا خـلاف عـن هشام في ذلك.[١]

وقال الداني في "جامعه": قال لي أبو الفتح عن عبد الباقي عن أصحابه عـن هشـام بالوجهين انتهى.[٢]

ورواه الجمهور عن هشام بالإظهار، وعليه أهل الغرب قاطبة، وهو الذي لم يذكـر في "التيسير" و"الشاطبية" و"العنوان" و"الكافي" و"التبصرة" و"الهداية" و"الهادي" و"التذكـرة" وغيرها سواه، وبه قرأ صاحب "التجريد" على عبد الباقي من طريق الحلـواني، وعلـى المالكيّ والفارسي من طريق الداجوني.

وكذا رواه صاحب "المستنير" عن النهرواني من طريق الداجوني، وبه قرأ الداني علـى أبي الحسن وعلى أبي الفتح عن أبي أحمد عبد الله بن الحسين السامرّي عن أصحابه، عـن الحلواني، قال: وبه قرأت في رواية الحلواني، وبه آخذ.[٣]

وانفرد الرمليّ، عن الصوري، عن ابن ذكوان بإدغامها كما ذكره في "المبهج" و"غاية الاختصار"، وأبو القاسم الهذلي.[٤]

وأما خلاّد: فرواها عنه بالإدغام جمهور أهل الأداء، وعلى ذلك المغاربة قاطبة؛ كـابن شريح، وابن سفيان، ومكّي، والمهدوي، وابني غلبون، والهذلي، وفي "المستنير" من طريـق

---

(١) نقل الداني هذا القول في جامعه: ١/ق١٢١

(٢) نفس المصدر

(٣) نفس المصدر

(٤) المبهج: ١/١٧٣، غاية الاختصار: ١/١٧١

النهرواني، وأظهرها عنه جمهور العراقيين؛ كابن سوار، وأبي العزّ، وأبي العلاء الهمـــداني، وسبط الخياط.

وخصّ بعض المدغمين عن خلّاد الخلاف بحرف ‹الحجرات›، فذكر فيه الوجهين على التخيير، كصاحب "التيسير" و"الشاطبية"[1]، وذكر فيه الوجهين على الخلاف صـــاحب "التجريد"؛ فروى الإدغام من قراءته على عبد الباقي؛ يعني من طريق محمد بن شـــاذان، والإظهار من قراءته على الفارسي والمالكي؛ يعني من طريق الوزان.*[2]

وقال الحافظ الداني في "الجامع": قال لي/ أبو الفتح: خيّر خلاد فيه، فأقرأنيـــه عنـــه بالوجهين.[3] ١٠/٢

وروى فيه الإظهار وجهاً واحدا صاحب "العنوان"

(الثاني) ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ في سورة ‹البقرة›[4]؛ أدغم ‹الباء› منه في ‹الميـــم› أبـــو عمرو، والكسائي وخلف، واختلف عن ابن كثير، وحمزة، وقالون:

فأمّا ابن كثير فقطع له في "التبصرة" و"الكافي" و"العنوان" و"التذكـــرة" و"تلخيـــص العبارات" بالإدغام بلا خلاف.

وقطع لقنبل بالإدغام وجهاً واحداً في "الإرشاد" و"المستنير" و"الكامل" والحافظ أبـــو

---

(١) الإقناع: ٢٦٢/١

(٢) قال الأزميري رحمه الله: فأمّا "التجريد" فالمفهوم من "النشر" الإدغام فقط، ولكني رأيت فيه أنه ذكر الإظـــهار فقط إلا في الحجرات؛ فقرأ بالإدغام على عبد الباقي، وبالإظهار على غيره، ويحتمل تصحيف ما رأيتـــه عـــن كتاب "التجريد". اهـــ

وقال المتولي رحمه الله بعد أن ذكر كلام الأزميري هذا: وقد رأيت فيه ما يوافق كلام الأزميري... وروى عبـد الباقي عن خلاد ﴿من لم يتب فأولئك﴾ في الحجرات بالإدغام فحسب اهـــ

ورجعت إلى النسخة الخطية من "التجريد" وليس فيها (فحسب) التي ذكرها المتولي رحمه الله، ولعل سبب ذلك اختلاف النسخ. والله أعلم.

انظر: التجريد: ق ١٣/ب، بدائع البرهان: ق٢٣٢، تحرير النشر: ق:١٩٠ب، الروض النضـــير: ق: ٢٣٩-٢٤٠

(٣) جامع البيان: ١/ ق: ١٢٠، وانظر: التيسير: ٤٤، الإقناع: ٢٦٢/١

(٤) من الآية (٢٨٤)

العلاء، والهذليّ[1]، وسبط الخياط في "كفايته".

وقطع به للبزي وجهاً واحداً في "الهداية" و"الهادي" وقطع به له من طريق أبي ربيعة صاحب "المستنير" و"المبهج".

وقطع به لقنبل من طريق ابن مجاهد أبو العزّ وسبط الخياط في "مبهجه"[2] وهو طريق ابن الحباب، وابن بنان، وعليه الجمهور عن ابن كثير.

وقطع بالإظهار للبزي صاحب "الإرشاد"، ورواه من طريق أبي ربيعة صاحب "التجريد" و"الكامل" وهو في "التجريد" لقنبل من طريق ابن مجاهد، وفي "الكفاية الكبرى" للنقّاش عن أبي ربيعة[3]، ولقنبل من طريق[4] ابن مجاهد.

وأطلق الخلاف عن ابن كثير بكماله صاحب "التيسير"، وتبعه على ذلك الشاطبيّ، والذي تقتضيه طرقهما هو الإظهار؛ وذلك أن الداني نصَّ على الإظهار في "جامع البيان" لابن كثير؛ من رواية ابن مجاهد عن قنبل، ومن رواية النقاش عن أبي ربيعة، هذا لفظه، وهاتان الطريقان هما اللتان في "التيسير" و"الشاطبية".

ولكنْ لـمّا كان الإدغام لابن كثير هو الذي عليه الجمهور؛ أطلق الخلاف في "التيسير" له؛ ليجمع بين الرواية وما عليه الأكثرون، وهو مما خرج فيه عن طرقه، وتبعه على ذلك الشاطبيّ، والوجهان عن ابن كثير صحيحان، والله أعلم.

وأما حمزة؛ فروى له الإدغام المغاربة قاطبة، وكثير من العراقيين، وروى له الإظهار وجهاً واحداً صاحب "العنوان" وصاحب "المبهج"، وقطع له به صاحب "الكامل" في رواية خلف، وفي رواية خلّاد من طريق الوزّان، وكذلك هو في "التجريد" لخلّاد من قراءته على عبد الباقي، والخلاف عنه من روايتيه جميعاً في "المستنير" و"غاية" ابن مهران،

---

(١) قوله: (أبو العلاء والهذلي) بعد أن ذكر "الكامل" و لم يصرّح "بغاية الاختصار" فيه دلالة على أنه يريد طريقيهما الأدائيين، لكن يعكر على هذا أنه ليس للهذلي طريق أدائية في رواية قنبل، بل ولا قراءة ابن كثير. والله أعلم.

(٢) في (س): «معجمه» تصحيف

(٣) في المطبوع: (ربيعة للبزي) وهي زيادة ليست في النسخ ولا في الكفاية. انظر: الكفاية الكبرى: ٢٧٦

(٤) في المطبوع: (لقنبل عن ابن مجاهد)

ومِمَّن/ نَصَّ على الإظهار محمد بن عيسى عن خلاد، وابن جبير؛ كلاهما عن سُلَيم، والوجهان صحيحان، والله أعلم. ١١/٢

وأمّا قالون فروى عنه الإدغام الأكثرون من طريق أبي نشيط، وهو رواية المغاربة قاطبة عن قالون، وهو الذي عنه في "التجريد" من جميع طرقه، وروى عنه الإظهار من طريقيه؛ صاحب "الإرشاد" وسبط الخياط في "كفايته" ومن طريق الحلواني صاحب "المستنير" و"الكفاية الكبرى" و"المبهج" و"الكامل" والجمهور؛ وكلاهما صحيح، والله أعلم.

وقرأ الباقون من الجازمين بالإظهار وجهاً واحداً، وهو ورش وحده. ووقع في "الكامل" أنه لخلف في ‹اختياره› وهو وَهْمٌ، وكذلك ظاهر "المبهج" للكسائي وهو سَهْوُ قلم، والله أعلم.

(الثالث) ﴿ارْكَبْ مَعَنَا﴾ في ‹هود›[1] أدغمه أيضاً: أبو عمرو، والكسائي، ويعقوب، واختلف عن ابن كثير، وعاصم، وقالون، وخلاد:

فأما ابن كثير فقطع له بالإدغام وجهاً واحداً؛ مكيّ، وابن سفيان، والمهدوي، وابن شريح، وابن بلّيمة، وصاحب "العنوان" وجمهور المغاربة، وبعض المشارقة، وقطع له بالإظهار أبو القاسم الهذلي من جميع رواياته وطرقه، سوى الزينبيّ وليس في طرقنا، وروى عنه الإظهار من رواية البزي النقاش من جميع طرقه، وهو الذي في "المستنير" و"الكفاية" و"الغاية" و"التجريد" و"الإرشاد" و"الروضة" و"المبهج".

وخصّ الأكثرون قنبلاً بالإظهار من طريق ابن شنبوذ، والإدغام من طريق ابن مجاهد، وهو الذي في "الكفاية في الست" و"غاية" أبي العلاء، وأطلق الخلاف عن البزي صاحب "التيسير" والشاطبيّ وغيرهما، والوجهان عن ابن كثير من روايتيه صحيحان.

وأمّا عاصم فقطع له جماعة بالإظهار، والأكثرون بالإدغام، والصواب إظهاره من طريق العُلَيمي عن أبي بكر، ومن طريق عمرو بن الصبّاح عن حفص؛ كما نَصَّ عليه الداني في "جامعه". ورواه ابن سوار عن الطبري عن أصحابه، عن عمرو عن حفص، ولم

---

(١) من الآية (٤٢)

يذكر الهذلي في "كامله" الإدغام لغير الهاشميّ عن عبيد، وقد رَوى الإظهارَ نصّاً عن حفص هبيرةُ، وكلاهما صحيح، والله أعلم.

وأمّا قالون فقطع له بالإدغام في "التبصرة"[1] و"الهداية" و"الكافي" و"التلخيص"[2]/ ١٢/٢ و"الهادي" و"التجريد" و"التذكرة" وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وقطع له بالإظهار في "الإرشاد" و"الكفاية الكبرى"، وبه قرأ الداني على أبي الفتح.

والأكثرون على تخصيص الإدغام بطريق أبي نشيط، والإظهار بالحلواني، وممّن نصّ على ذلك الحافظ أبو العلاء وسبط الخياط في "كفايته"، وعَكَس ذلك في "المبهج"؛ فجعل الإدغام للحلواني، والوجهان عن قالون صحيحان، وهما في "التيسير" و"الشاطبية" و"الإعلان".

وأمّا خلاّد فالأكثرون على الإظهار له وهو الذي في "الكافي" و"الهادي" و"التبصرة" و"التلخيص" و"التجريد" و"التذكرة" و"العنوان"، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن ابن غلبون، وقطع له صاحب "الكامل" بالإدغام، وهو رواية محمد بن الهيثم عنه، وكذا نصّ عليه محمد بن يحيى الخنيسي، وعنبسة بن النضر، ومحمد بن الفضل؛ كلّهم عن خلاّد، وبه قرأ أبو عمرو الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد.

والوجهان جميعاً عن خلاّد في "الهداية" و"التيسير" و"الشاطبية" و"الإعلان" وقد صحّ نصّاً وأداءً.

وقرأ الباقون بالإظهار، وهم: ابن عامر[3]، وأبو جعفر، وخلف[4]، وورش، وخلف عن حمزة.

وروى بعض أهل الأداء الإظهار عن يعقوب؛ كما ذكره في "التذكرة" وفي "الكامل" أيضاً تبعاً لابن مهران، وإنما ورد ذلك من غير روايتي رويس وروح، وهو الذي عليه

---

(١) في التبصرة بالإظهار: ٣٦٣، فلعل ذلك سبق قلم من المؤلف، والله أعلم.

(٢) أي تلخيص ابن بلّيمة: ص١٠٣، أمّا أبو معشر فنص على الاختلاف لقالون: ص١٤٥

(٣) لم يشر المؤلّف إلى أن له الإدغام قولاً واحداً في "العنوان" مع أنه له طريق في رواية هشام.

(٤) في (ز) «وخلف، أي لنفسه»

العمل، وبه قرأت، وبه آخذ.

وانفرد صاحب "المبهج"[١] بالإدغام عن ورش؛ يعني من طريق الأصبهاني، وكذا أبو العلاء عن الحمّامي[٢]، فخالفا[٣] سائر الرواة عن الأصبهانيّ، والله أعلم.

(الرابع) ﴿نَخْسِفْ بِهِمْ﴾ في ‹سبأ›[٤] فأدغم ‹الفاء› في ‹الباء› الكسائيّ، وأظهرها الباقون.

(الخامس) الراء الساكنة عند اللام نحو ﴿وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ﴾[٥] و﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾[٦] ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾[٧] و﴿يَنْشُرْ لَكُمْ﴾[٨] و﴿أَنِ اشْكُرْ لِي﴾[٩] فأدغم ‹الراء› في ‹اللاّم› في ذلك أبو عمرو من رواية السوسي، واختلف عنه من رواية الدوري:

فرواه عنه بالإدغام أبو عبد الله بن شريح في "كافيه" وأبو العز في "إرشاده" و"كفايته"/ وأبو العلاء في "غايته" وصاحب "المستنير" وصاحب "المبهج" و"الكفاية في القراءات الست". ١٣/٢

ورواه بالإظهار أبو محمد مكي في "تبصرته" وابن بليمة في "تلخيصه".

وأطلق الخلاف عن الدوري صاحب " التيسير" والشاطبي، والمهدوي، وأبو الحسن ابن غلبون، وانفرد بالخلاف عن السوسيّ.

قلت: والخلاف مفرع على ‹الإدغام› الكبير؛ فمن أدغم الإدغام الكبير لأبي عمرو، لم

---

(١) المبهج: ١٧٤/١

(٢) غاية الاختصار: ١٧١/١-١٧٢

(٣) في المطبوع: (فخالف) بالإفراد، وهو خطأ.

(٤) من الآية (٩)

(٥) مريم: (٦٥)

(٦) الصف: (١٢)

(٧) الطور: (٤٨)

(٨) الكهف: (١٦)

(٩) لقمان:(١٤)

يختلف في إدغام هذا، بل أدغمه وجهاً واحداً، ومن روى الإظهار اختلف في هذا الباب عن الدوري؛ فمنهم من روى إدغامه، ومنهم من روى إظهاره، والأكثرون على الإدغام، والوجهان صحيحان عن أبي عمرو.

وبالإدغام قرأ الداني على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر، عن قراءته بذلك على أبي طاهر، عن ابن مجاهد، وهي الطريق المسندة في "التيسير"، قال الداني في "جامعه": وقد بلغني عن ابن مجاهد أنه رجع عن الإدغام إلى الإظهار اختياراً واستحساناً، ومتابعة لمذهب الخليل وسيبويه، قبل موته بستّ سنين.[١]

قلت: إنْ صحَّ ذلك عن ابن مجاهد، فإنما هو في وجه إظهار ‹الكبير›، أمّا في وجه إدغامه، فلا، لأنّه إذا أدغم ‹الراء› المتحركة في ‹اللام›؛ فإدغامها ساكنة أولى وأحرى، والله أعلم.

(السادس) ‹اللاّم› الساكنة في ‹الذال› وذلك ﴿من يفعل ذلك﴾ حيث وقع، كقوله ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾[٢] ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ﴾[٣] فأدغمها: أبو الحارث عن الكسائي، وأظهرها الباقون.[٤]

(السابع) ‹الدال› عند ‹الثاء› وهو موضعان في ‹آل عمران› ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا﴾ ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الآخِرَةِ﴾[٥] فأدغم ‹الدال› في ‹الثاء› أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأظهرها الباقون.

(الثامن) ‹الثاء› في ‹الذال›، وهو موضع واحد ﴿يَلْهَثْ ذَلِكَ﴾ في ‹الأعراف›[٦]؛ فأظهر

---

(١) جامع البيان: ١/ ق: ١٢٢، وقد روى ابن الباذش هذا الأثر أيضاً من طريق مكي عن أبي الطيب بن غلبون. انظر: الإقناع: ١٩٠/١

(٢) البقرة: (٢٣١)

(٣) النساء: (١١٤)

(٤) انظر: التيسير: ٤٤-٤٥، غاية الاختصار: ١٧٢/١

(٥) من الآية (١٤٥)

(٦) من الآية (١٧٦)

‹الثاء› عند ‹الذال›: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وعاصم، وهشام، على اختلاف عنهم فيه:

فأمّا نافع فروى إدغامه عنه من رواية قالون؛ أبو محمد مكّي، وأبو عبد الله ابن سفيان، وأبو العباس المهدوي، وأبو علي بن بلّيمة، وابن شريح، وصاحب "التجريد"/ و"التذكرة" والجمهور من المغاربة، وجماعة من المشارقة، ورواه ابن سوار عن أبي نشيط، وكذلك سبط الخياط، والحافظ أبو العلاء، ورواه أبو العزّ عن أبي نشيط، وعن هبة الله بن جعفر عن الحلواني، وبه قرأ أبو عمرو الداني على أبي الحسن من جميع طرقه عن قالون، وعلى أبي الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين السامرّي، وهذان الوجهان في "التيسير" و"الشاطبية".

١٤/٢

ورواه عنه بالإظهار بعض العراقيّين من غير طريق أبي نشيط، وبعضهم من طريق أبي نشيط والحلوانيّ، وذكره صاحب "العنوان" وهو من طريق[١] إسماعيل، وبه قرأ الداني على أبي الفتح عن قراءته على عبد الباقي.

وروى إظهاره عن ورش جمهور المشارقة والمغاربة، وخصَّ بعضهم الإظهار بالأزرق، وبعضهم بالأصبهاني، وروى إدغامه عن ورش من جميع طرقه؛ أبو بكر ابن مهران، ورواه أبو الفضل الخزاعي من طريق الأزرق وغيره، واختاره الهذلي.

وأمّا ابن كثير؛ فاختلف عنه في الإظهار والإدغام؛ فروى له أكثر المغاربة الإظهار، و لم يذكره الأستاذ أبو العزّ* في "كفايته" إلاّ*[٢] من طريق النقاش عن أبي ربيعة عن البزّي و لم يذكره الإمام أبو طاهر ابن سوار إلا من الطريق المذكورة، ومن غير طريق النهرواني عن ابن مجاهد، عن قنبل، وذكره صاحب "المبهج" عن أبي ربيعة أيضاً، وعن قنبل إلا الزينبي، و لم يذكره الحافظ أبو عمرو الداني في "جامع البيان" عن ابن كثير إلا من طريق رواية القوّاس، وذكره الحافظ أبو العلاء من غير رواية ابن فليح، و لم يذكره الخزاعي إلاّ من طريق ابن مجاهد عن قنبل، وكلُّهم روى الإدغام عن سائر أصحاب ابن كثير.

---

(١) معلوم أن هذه الطريق ليست نشرية.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (س)

وأمّا عاصم فاختلفوا عنه أيضاً؛ فقال الداني في "جامعه":[1] أقرأني فارس بن أحمد لعاصم في جميع طرقه من طريق عبد الله؛ يعني أبا أحمد السامريّ بالإظهار، ومن طريق عبد الباقي بالإدغام، قال: وروى أبو بكر الولي عن أحمد بن حميد[2]، عن عمرو، وعن الأشناني، عن عبيد، عن حفص؛ بالإظهار. انتهى.[3]

وقطع له صاحب "العنوان" وأبو الحسن الخبازي؛ من روايتي أبي بكر وحفص وغيرهما بالإظهار.

وذكر/ الخلاف عن حفص صاحب "التجريد"، وروى الجمهور من المغاربة والمشاقة عن عاصم من جميع رواياته الإدغام، وهو الأشهر عنه. ١٥/٢

وأما أبو جعفر فالأكثرون من أهل الأداء على الأخذ له بالإظهار، وهو المشهور، ونص له أبو الفضل الخزاعي على الإدغام وجهاً واحداً، واختاره الهذلي، و لم يأخذ أبو بكر ابن مهران له من جميع طرقه بسواه.

وأما هشام فروى جمهور المغاربة عنه الإظهار، وأكثر المشارقة على الإدغام له من طريق الداجوني، وعلى الإظهار من طريق الحلواني، وهو الذي في "المبهج" و"الكامل" و"المنتهى"، وذكر صاحب "المستنير" له الإدغام، من طريق هبة الله المفسر عن الداجوني.

قلت: فقد ثبت الخلاف في ‹إدغامه› و‹إظهاره› عن من ذكرت، وصحّ الأخذ بهما جميعا عنهم، وإن كان الأشهر عن بعضهم الإدغام، وعن آخرين الإظهار، فإن الذي يقتضيه النظر ويصح في الاعتبار؛ هو الإدغام، ولولا صحة الإظهار عنهم عندي لم آخذ لهم ولا لغيرهم بغير الإدغام. وذلك أن الحرفين إذا كانا من مخرج واحد، وسكن الأول منهما يجب الإدغام ما لم يمنع مانع ولا مانع هنا، فقد حكى الأستاذ أبو بكر ابن مهران الإجماع على إدغامه فقال ما نصه:

وقد أجمعوا على إدغام ‹الثاء› في ‹الذال› من قوله ﴿يلهث ذلك﴾ إلا النقّاش؛ فإنه كان

---

(١) في (ت) وكذا في المطبوع: « جامع البيان»

(٢) المشهور والمعروف بالفيل، والفامي.

(٣) جامع البيان: ١/ ق: ١٢٣

يذكر الإظهار فيه لابن كثير، وعاصم برواية حفص، ونافع برواية قالون، قال: وكذلك كان يذكر البخاريُّ المقرئ[1] لابن كثير وحده، إلا أنه كان[2] يقول ‹بين الإظهار والإدغام على ما يخرج من اللفظ›، قال: وقال الآخرون لا نعرفه إلا مدغماً، قال: وهو الصحيح، والله أعلم.[3]

(التاسع) ‹الذال› في ‹التاء› إذا وقع قبل ‹الذال› ‹خاءٌ› نحو قوله ﴿اتَّخَذْتُم الْعِجْلَ﴾[4] ﴿قُلْ أَفَاتَّخَذْتُمْ﴾[5] و﴿ثُمَّ أَخَذْتُ[6]﴾[7] و﴿لاتَّخَذْتَ﴾[8] فأظهر ‹الذال› عند ‹التاء›؛ ابن كثير، وحفص، واختلف عن رويس:

فروى الحمّامي من جميع طرقه، والقاضي أبو العلاء، وابن العلاّف، والأكثرون عن النخّاس عن التمار عنه الإظهار، وهو الذي في "المستنير" و"الكفاية" و"الإرشاد" و"الجامع" و"الروضة" وغيرها.

وروى/ أبو الطيّب، وابن مقسم؛ كلاهما عن التمار عنه بالإدغام، وكذا روى الخبّازي، والخزاعي، عن النخّاس، عن التمّار عنه، وهو الذي قطع به الهذلي في "كامله" وابن مهران في "غايته". ١٦/٢

وروى الجوهريّ عن التمّار الإظهار في حرف ‹الكهف› وهو قوله ﴿لاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾[9] فقط، والإدغام في باقي القرآن، وكذا روى الكارزيني عن النخّاس، وهو الذي

---

(١) محمد بن إسحاق، أبو عبد الله، مقرئ مشهور، روى القراءة عرضاً عن أبي المنذر عن أصحاب ورش، أخذ عنه القراءة محمد بن الحسين بن بويان وغيره. انظر: غاية النهاية: ٢/٩٩

(٢) (كان) سقطت من المطبوع.

(٣) النصُّ بحروفه في المبسوط: ١٠٠

(٤) البقرة: (٥١)

(٥) الرعد: (١٦)

(٦) في المطبوع: (ثم اتخذتم) وهو تحريف

(٧) فاطر: (٢٦)

(٨) الكهف: (٧٧)

(٩) من الآية (٧٧)

في "التذكرة" و"المبهج"[1]

(العاشر) ‹الذال› في ‹التاء› في ﴿فَنَبَذْتُهَا﴾ من سورة ‹طه›[2]: فأدغمها أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، واختلف عن هشام:

فقطع له المغاربة قاطبة بالإظهار وهو الذي في "التيسير" و"التبصرة" و"الكافي" و"الهداية" و"الهادي" و"العنوان" و"التذكرة" و"التلخيص" و"الشاطبية" وغيرها.

وقطع له جمهور المشارقة ‹بالإدغام›، وهو الذي في "الكفاية الكبرى" و"المستنير" و"الكامل" و"غاية" أبي العلاء وغيرها، ورواه صاحب "التجريد" عنه من طريق الداجوني، وكذا ذكره له صاحب "المصباح"[3] ورواه صاحب "المبهج" من طريق الحلواني.

والوجهان جميعاً[4] عنه صحيحان، إلاَّ أنَّ الحافظ أبا عمرو قرأ بإظهاره[5] من طريق الحلواني.

وانفرد أبو العلاء الهمداني من طريق القباب عن الصوري، عن ابن ذكوان بإدغامه، ولم يذكره غيره[6]، والله أعلم.

(الحادي عشر) ‹الذال› في ‹التاء› في ﴿عذت بربي﴾ في ‹غافر›[7] و‹الدخان›[8] فأدغمها: أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف، واختلف عن هشام:

فقطع له بالإدغام جمهور العراقيِّين؛ كابن سوار، وأبي العز، والحافظ أبي العلاء، والهذلي.

---

(1) انظر: التذكرة: ٤١٨/٢

(2) من الآية (٩٦)

(3) انظر: المصباح: ٨٠٢/٢

(4) (جميعاً) سقطت من المطبوع

(5) في المطبوع: (بالإظهار) وهو تحريف

(6) غاية الاختصار: ١٦٧/١

(7) من الآية (٢٧)

(8) من الآية (٢٠)

وقطع له بالإظهار صاحب "التيسير" و"الشاطبية" و"التجريد" والمغاربة قاطبة، وصاحب "المبهج" من طريقي الحلواني والداجوني، وبه قرأ الداني من طريق الحلواني، وكلاهما صحيح، والله أعلم.

(الثاني عشر) ‹الثاء› في ‹التاء› من ﴿لَبِثْت﴾[1] و﴿لَبِثْتُمْ﴾[2] كيف جاء، فأدغمه: أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وأظهره الباقون.

وانفرد الكارزيني عن أصحابه عن رويس بالإظهار في ‹حرفي› ‹المؤمنين›، وإدغام غيرهما.[3] /

17/2

(الثالث عشر) ‹الثاء› في ‹التاء› أيضاً في ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ في الموضعين من ‹الأعراف›[4] و‹الزخرف›[5]، فأدغمها: أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وهشام.

واختلف عن ابن ذكوان: فرواهما عنه الصوريّ بالإدغام، ورواهما الأخفش بالإظهار، وبذلك قرأ الباقون.

وانفرد في "المبهج" بالإظهار عن هشام من طريق الداجوني[6]، وسائرُهم لم يذكر عن هشام فيهماخلافاً، والله أعلم.

وانفرد في "الكامل" عن خلف بالإدغام[7]، ولم يذكره غيره، والله أعلم.

(الرابع عشر) ‹الدال› في ‹الذال› من ﴿ص ذكر﴾ من أوّل سورة ‹مريم›، فأدغمها أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائيّ، وخلف، وقرأ الباقون بالإظهار.

(الخامس عشر) ‹النون› في ‹الواو› من﴿يس وَالْقُرْآنِ﴾[8] فأدغمها: الكسائيّ،

---

(1) البقرة: (٢٥٩)

(2) الروم: (٥٦)

(3) انظر: التلخيص: ١٤٣

(4) من الآية (٤٣)

(5) من الآية (٧٢)

(6) المبهج: ١٦٢/١

(7) الكامل: ق:٩٩/أ

(8) من الآيتين (١-٢)

ويعقوب، وخلف، وهشام، واختلف عن نافع، وعاصم، والبزّي، وابن ذكوان:

وأمّا نافع فقطع له بالإدغام من رواية قالون؛ أبو بكر ابن مهران، وابـــن ســـوار في "المستنير"، وكذلك سبط الخياط في "كفايته" و"مبهجه"، وكذلك الحافظ أبو العـــلاء في "غايته"، وكذلك جمهور العراقيّين من جميع طرقهم، إلا أنّ أبا العزّ استثنى[1] هبة الله؛ يعني من طريق الحلواني، وبه قرأ صاحب "التجريد" على الفارسيّ؛ مـــن طريـــق أبي نشـــيط والحلواني جميعاً، وعلى ابن نفيس من طريق أبي نشيط.

وقطع له بالإظهار صاحب "التيسير" و"الكافي" و"الهادي" و"التبصـــرة" و"الهدايـــة" و"التلخيص" و"التذكرة" و"الشاطبية" وجمهور المغاربة.

وقطع الداني في "جامعه" بالإدغام من طريق الحلواني، وبالإظهار من طريق أبي نشيط، وكلاهما صحيح عن قالون من الطريقين.

وقطع له بالإدغام من رواية ورش؛ من طريق الأزرق، صاحب "التيسير" و"الكـــافي" و"التبصرة" و"التلخيص" و"الشاطبية" والجمهور، وقال في "الهداية": إنه الصحيـــح عـــن ورش.

وقطع بالإظهار من الطريق المذكورة؛ صاحب "التجريد" حسبما قرأ به على شـــيوخه من طرقهم.

وقطع بالإدغام من طريق الأصبهاني؛ أبو العزّ، وابن سوار والحـــافظ أبـــو العـــلاء و[2]"التجريد" و"المبهج" والأكثرون، وبالإظهار الأستاذ أبو بكر/ بن مهران، والحافظ أبـــو عمرو الداني، والوجهان صحيحان عن ورش. ١٨/٢

وأمّا البزّي: فروى عنه الإظهار أبو ربيعة[3]، وروى عنه الإدغـــام ابـــن الحبـــاب، والوجهان صحيحان من الطريقين المذكورتين وغيرهما، نصَّ عليهما الحافظ أبو عمرو.

وأمّا ابن ذكوان: فروى عنه الإدغام الأخفش، وروى عنه الإظهار الصوريّ، وذكـــر

---

(١) في المطبوع: (استثنى عن هبة) وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: (وصاحب التجريد) والزيادة ليست في النسخ

(٣) (أبو ربيعة) سقطت من (س)

صاحب "المبهج" من طريق الصوريّ الإدغام أيضاً، والجمهور على خلافه، والوجهان صحيحان* عن ابن ذكوان، ذكرهما له الداني في "جامع البيان" من الطريقين المذكورتين*[1].

وأمّا عاصم: فقطع له الجمهور بالإدغام من راية أبي بكر؛ من طريق يحيى بن آدم، وبالإظهار من طريق العُلَيمي، إلا أنّ كثيراً من العراقيّين روى الإظهار عنه من طريق يحيى بن آدم؛ كأبي العز، وأبي العلاء، وكذلك أبو القاسم ابن الفحام في "تجريده" من قراءته على الفارسي، ورواه في "المبهج " عنه من طريق نفطويه، وروى الإدغام عن العليميّ في "كفايته" و"مبهجه" وكلاهما صحيح عن أبي بكر من الطريقين.

وروى عنه الإدغام من رواية حفص؛ عمرو بن الصباح من طريق زرعان وقطع به في "التجريد" من طريق عمرو، وروى عنه الإظهار من طريق الفيل، والوجهان صحيحان من طريق عمرو عنه، ولم يختلف عن عبيد عنه أنه بالإظهار والله أعلم.

وقرأ الباقون بالإظهار وجهاً واحداً، وهم: أبو عمرو، وحمزة، وأبو جعفر، وقنبل.

(السادس عشر) ‹النون› في ‹الواو› أيضاً[2] من ﴿ن والقلم﴾[3]، والخلاف فيه كالخلاف في ﴿يس والقرآن﴾، أدغم ‹النون› في ‹الواو›: الكسائي، ويعقوب، وخلف، وهشام؛ إلا أنه لم يختلف فيه عن قالون أنه بالإظهار، واختلف عن ورش وحده، وعن عاصم، والبزّي وابن ذكوان:

فأما ورش فقطع له بالإدغام من طريق الأزرق؛ صاحب "التجريد" و"التلخيص" و"الكامل" وغيرهم، وقطع له بالإظهار؛ صاحب "التذكرة" و"العنوان".

وقال في "الهداية": إنه الصحيح عن ورش.

وقال في "التيسير": إنه الذي عليه عامة أهل الأداء[4].

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (ز)

(٢) (أيضا) سقطت من المطبوع

(٣) من الآية (١-٢)

(٤) انظر: التيسير: ١٨٣

وأطلق الوجهين عنه جميعاً أبو عبد الله ابن شريح، وأبو القاسم الشاطبي، وأبو محمد مكّي؛ وقال في "تبصرته": إن الإدغام مذهب الشيخ أبي الطيّب[1]،/ يعني[2] ابن غلبون. ١٩/٢

وأمّا عاصم والبزي وابن ذكوان؛ فالخلاف عنهم كالخلاف في ﴿يس﴾ من الطرق المذكورة، إلا أنّ سبط الخياط قطع في " كفايته"[3] لأبي بكر؛ من طريق العُليميّ بالإدغام هنا، والإظهار في ﴿يس﴾، و لم يفرق غيرُه بينهما عنه، والله أعلم.

وأظهر ‹النون› من ‹ن› الباقون، وهم: أبو عمرو، وحمزة، وأبو جعفر، وقالون، وقنبل.

(السابع عشر) ‹النون› عند ‹الميم› من ﴿طسمّ﴾ أوّل ‹الشعراء› و‹القَصَص›، فأظهر ‹النون› عندها؛ حمزة، وأبو جعفر، والباقون بالإدغام.

وأبو جعفر مع إظهاره على أصله في ‹السكت› على كل حرف من حروف الفواتح، كما تقدّم[4]، وإنّما ذكرناه مع المظهرين في هذه الفواتح من أجل موافقتهم له في الإظهار، وإلاّ فمن لازم ‹السكت› الإظهارُ، فلذلك لم يحتج إلى التنبيه له على إظهار ‹الميم› عند ‹الميم› من ﴿الم﴾ فإنه إنما انفرد بإظهارها من أجل ‹السكت› عليها.

وكذلك ‹النون› المخفاة من ﴿عين صاد﴾ أوّل ‹مريم›، و‹النون› من ﴿طس تلك﴾ أوّل ‹النمل›، و‹النون› من ﴿عسق﴾ فإن السكت عليها لا يتمّ إلا بإظهارها، فلم يحتج معه إلى تنبيه، والله أعلم.

وما وقع لأبي شامة من النص على الإظهار في ﴿طس تلك﴾ للجميع[5] فهو سبق قلم[6]، فاعلم.

---

(١) التبصرة: ٧٠٥

(٢) (يعني) سقطت من (ز) ولا بد منها لأنها من كلام المؤلف وليست من كلام مكي.

(٣) انظر: الكفاية في الست: ق: ١٢٥/ب و١٣٣/أ

(٤) انظر ص: ١١٥٩

(٥) انظر: إبراز المعاني: ٦٧/٢

(٦) قوله: (سبق قلم) يعني في تنصيصه للجميع، وإلاّ فإن ابن الباذش ذكر أن أحمد بن صالح عن ورش يظهرها، وقال: ولا ينبغي أن يُنكر هذا عنه، فله أصل عند أهل المدينة. اهـ انظر: الإقناع: ٢٤٥/١

تنبيه: كل حرفين التقيا؛ أولهما ساكن، وكانا مثلين أو جنسين؛ وجب إدغام الأول منهما لغة وقراءة:

فالمثلان نحو ﴿فَاضْرِبْ بِهِ﴾[1] ﴿رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾[2] ﴿وَقَد دَّخَلُوا﴾[3] ﴿إِذ ذَّهَبَ﴾[4] ﴿وَقُل لَّهُمْ﴾[5] ﴿وَهُم مِّنْ﴾[6] ﴿عَن نَّفْسٍ﴾[7] ﴿اللَّاعِنُونَ﴾[8] ﴿يُدْرِككُّمْ﴾[9] ﴿يُوَجِّههُّ﴾[10].

والجنسان نحو ﴿قَالَت طَّائِفَةٌ﴾[11] ﴿أَثْقَلَت دَّعَوَا﴾[12] ﴿وَقَد تَّبَيَّنَ﴾[13] ﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾[14] ﴿بَلْ رَانَ﴾[15] ﴿هَل رَّأَيْتُمْ﴾[16] ﴿قُل رَّبِّ﴾[17]، ما لم يكن أول المثلين

---

(١) سورة ص: (٤٤)

(٢) البقرة:(١٦)

(٣) المائدة: (٦١)

(٤) الأنبياء: (٨٧)

(٥) النساء: (٦٣)

(٦) الأنبياء: (٢٨)

(٧) البقرة: (١٢٣)

(٨) البقرة: (١٥٩)

(٩) النساء: (٧٨)

(١٠) النحل: (٧٦)

(١١) الأحزاب: (١٣)

(١٢) الأعراف: (١٨٩)

(١٣) العنكبوت: (٣٨)

(١٤) الزخرف: (٣٩)

(١٥) المطففين: (١٤)، واستثنى حفص لأن له السكت كما تقدم

(١٦) كذا في جميع النسخ، وليس في القرآن راء بعد (هل) وقد تبع المؤلف في هذا السهو الإمام السيوطي، والمؤلف هنا يقصد التمثيل من حيث اللغة، بدليل قوله (لغة)

(١٧) المؤمنون: (٩٣)

حرف مدّ نحو ﴿قَالُوا وَهُمْ﴾[1] ﴿الَّذِي يُوَسْوِسُ﴾[2] أوْ أوّل الجنسينِ حرف حَلق نحو ﴿فَاصْفَحْ عَنْهُمْ﴾[3] كما قدّمنا التنصيص عليه في فصل ‹التجويد› أوّل الكتاب[4]، وكذلك تقدّم ذكر نحو ﴿أَحَطتُ﴾[5] و﴿بَسَطتَ﴾[6] في حرف ‹الطاء›[7].

وأمّا ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ في ‹المرسلات› فتقدّم أيضاً ما حكى فيه من وجهي ‹الإدغام› المحض، وتبقية الاستعلاء.[8]

وقد انفرد الهذلي عن أبي الفضل الرازي؛ من طريق ابن الأخرم، عن ابن ذكوان بإظهاره، وكذلك حُكي/ عن أحمد بن صالح عن قالون. ٢٠/٢

ولعلّ مرادهم إظهار صفة الاستعلاء، وإلا فإنْ أرادوا الإظهار المحض فإن ذلك لا يجوز، على أنّ الحافظ أبا عمرو الداني حكى الإجماع على أنّ إظهار الصفة أيضاً غلط وخطأ.

فقال في "الجامع": وكذلك أجمعوا على إدغام ‹القاف› في ‹الكاف› وقلبها كافاً خالصة من غير إظهار صوت لها في قوله ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ قال: وروى أبو عليّ بن حبش الدينوري أداء عن أحمد[9] بن حرب، عن الحسن بن مالك، عن أحمد بن صالح، عن قالون مظهرة القاف، قال: وما حكيناه عن قالون غلط في الرواية وخطأ في العربية.[10]

---

(١) الشعراء: (٩٦)

(٢) سورة الناس: (٥)

(٣) الزخرف: (٨٩)

(٤) انظر ص: ٧٨٣

(٥) النمل: (٢٢)

(٦) المائدة: (٢٨)

(٧) انظر ص: ٧٨٦

(٨) انظر ص: ٧٨٧

(٩) في جامع البيان: «إبراهيم بن حرب» وهو خطأ

(١٠) جامع البيان: ١/ ق: ١٢٤-١٢٥

قلت: فإن حمل الداني الإظهار من نصهم على إظهار الصوت، وجعله خطأ وغلطا ففيه نظر فقد نصّ عليه غير واحد من الأئمة.

فقال الأستاذ أبو بكر ابن مهران: وقوله ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّمْ﴾ قال ابن مجاهد في مسائل رفعت إليه فأجاب فيها: لا يدغمه إلا أبو عمرو[1].

قال ابن مهران: وهذا منه غلط كبير، وسمعت أبا علي الصفار يقول: قال أبو بكر الهاشمي المقرئ: لا يجوز إظهاره، وقال ابن شنبوذ: أجمع القراء على إدغامه.

قال ابن مهران: وكذلك قرأنا على المشايخ في جميع القراءات، أعني بالإدغام، إلا على أبي بكر النقّاش فإنه كان يأخذ لنافع وعاصم بالإظهار، ولم يوافقه أحد عليه إلا البخاريّ المقرئ، فإنه ذكر فيه الإظهار عن نافع برواية ورش.

ثم قال ابن مهران: وقرأناه بين الإظهار والإدغام[2]، قال: وهو الحق والصواب لمن أراد ترك الإدغام، فأما إظهار بَيِّن فقبيح، وأجمعوا على أنه غير جائز. انتهى.[3]

ولا شك أن من أراد بإظهاره[4] الإظهار المحض؛ فإن ذلك غير جائز إجماعاً، وأمّا الصفة فليس بغلط ولا قبيح، فقد صح عندنا نصّاً وأداء، وقرأت به على بعض شيوخي، ولم يذكر مكّي في "الرعاية" غيره، وله وجه من القياس ظاهر، إلا أن الإدغام الخالص أصح رواية، وأوجه قياسا، بل لا ينبغي أن يجوز البتة في قراءة أبي عمرو؛ في وجه الإدغام الكبير غيره، لأنه يدغم المتحرك من ذلك إدغاماً محضاً، فإدغام الساكن منه أولى وأحرى، ولعل هذا مراد ابن مجاهد فيما أجاب عنه من مسائله، والله تعالى أعلم.[5]

---

(1) المبسوط: ١٠٢

(2) تصرف المؤلف في عبارة ابن مهران تصرفا أدى إلى غير مراده، حيث إن عبارة ابن مهران: وعن نافع برواية ورش قرأناه... إلخ، والفرق بين العبارتين واضح من حيث العموم والخصوص المفهوم من كل واحدة منهما. والله أعلم. انظر: المبسوط: ١٠٢

(3) المبسوط: ١٠٢ وفيه: أن النقاش كان يأخذ لنافع وابن كثير وعاصم بالإظهار.

(4) في (س): «إظهاره» بدون حرف الجر.

(5) فصل ابن الباذش خلاف العلماء في هذه الكلمة تفصيلا جيدا، ونسب كل قول لصاحبه ومناقشته الأئمة لهذه الأقوال. انظر: الإقناع: ١/١٨٣-١٨٦

٢١/٢ وأمّا ﴿مَالِيه هَلَكَ﴾ في سورة/ ‹الحاقة› فقد حُكِيَ فيه الإظهارُ؛ من أجل كونه ‹هـــاء سكت›، كما حُكِيَ عدم النقل في ﴿كِتَابِيه إِنِّي﴾.

وقال مكّي في "تبصرته": يلزم من ألقى[١] الحركة في ﴿كِتَابِيه إِنِّي﴾ أن يدغم ﴿مَالِيـه هَلَكَ﴾ لأنه قد أجراها مجرى الأصلي[٢] حين ألقى الحركة، وقدّر ثبوتهــا في الوصــل.[٣] قال: وبالإظهار قرأت، وعليه العمل وهو الصواب إن شاء الله[٤].

قال أبو شامة: يعني بالإظهار؛ أن يقف على ﴿مَالِيه هَلَكَ﴾ وقفة لطيفــة، وأمّــا إن وصل فلا يمكن غير الإدغام أو التحريك، قال: وإن خلا اللفظ من أحدهما كان القــارئ واقفاً وهو لا يدري لسرعة الوصل.[٥]

وقال أبو الحسن السخاوي: وفي قوله ﴿مَالِيه هَلَكَ﴾ خُلْفٌ، والمختار فيه أن يوقــف عليه، لأن الهاء إنما اجتلبت للوقف فلا يجوز أن توصل، فإن وصلت فالاختيار الإظـــهار، لأن الهاء موقوف عليها في النية؛ لأنها سيقت للوقف، والثانية منفصلة منها فلا إدغام.

قلت: وما قاله أبو شامة أقرب إلى التحقيق، وأحرى بالدراية والتدقيق، وقد سبق إلى النص عليه، أستاذ هذه الصناعة أبو عمرو الداني رحمه الله تعالى، قال في "جامعه": فمـــن روى التحقيق؛ يعني التحقيق في ﴿كِتَابِيه إِنِّي﴾ لزمه أن يقف على الهاء في قولــه ﴿مَالِيــه هَلَكَ﴾ وقفة لطيفة في حال الوصل؛ من غير قطع، لأنه واصل بنية واقف[٦]، فيمتنع بذلك من أن يدغم في الهاء التي بعدها، قال: ومن روى الإلقاء لزمه أن يصلها ويدغمها في الهـاء التي بعدها؛ لأنها عنده كالحرف اللاّزم الأصلي. انتهى.[٧] وهو الصواب، والله أعلم.

---

(١) في التبصرة: (إلقاء)

(٢) في التبصرة: (الأصل)

(٣) في التبصرة: (الأصل)

(٤) التبصرة: ٣١٠

(٥) إبراز المعاني: ٥٩/٢

(٦) في (س): «لأنه بنية الوقف»

(٧) جامع البيان: ١/ ق: ١١٤

وشذّ صاحب "المبهج" فحكى عن قالون من طريق الحلواني، وابن بويـــان عــن أبي نشيط، إظهار تاء التأنيث عند ‹الدال›[1] ولا يصح ذلك، وكذلك إظهارها عند ‹الطـــاء› ضعيفٌ جداً[2]، والله أعلم./

٢٢/٢

باب أحكام النون الساكنة والتنوين

وهي أربعة: ‹إظهار›، و‹إدغام›، و‹قلب›، و‹إخفاء›.[3]

والنون الساكنة تكون في آخر الكَلمة وفي وسطها؛ كســائر الحــروف الســواكن، وتكون في ‹الاسم› و‹الفعل› و‹الحرف›.

وأمّا ‹التنوين› فلا يكون إلا في آخر الاسم؛ بشرط أن يكون منصرفاً، موصولاً لفظـاً غير مضاف، عَرِيًّا عن الألف واللام، وثبوته مع هذه الشروط إنما يكون في اللفـــظ لا في الخط، إلا في قوله تعالى ﴿وَكَأَيِّنْ﴾[4] حيث وقع، فإنهم كتبوه بالنون.

أما الإظهار: فإنه يكون عند ستة أحرف، وهي حروف الحلق، منها أربعة بلا خلاف وهي: ‹الهمزة› و‹الهاء› و‹العين› و‹الحاء›؛ نحو ﴿وَيَنْـــئَوْنَ﴾[5] ﴿مَنْ آمَنَ﴾[6] ﴿كُلٌّ

---

(١) انظر: المبهج: ١٦٨/١

(٢) ذكر أبو الكرم أن أبا عون عن قالون، والمطوعي عن يحيى بن آدم عن البرجـــمي كلاهما عن شعبة وأبا نشـيط وأبا سليمان عن قالون قرؤا ذلك بالإظهار.

والملاحظ أن المطوعي عن يحيى عن شعبة من طرق "النشر"، و لم يذكر المؤلّف ذلك. انظر: المصبــاح: ٧٨٥/٢ حاشية ١٣

(٣) قال ابن المؤلّف: هذا الباب من حقه أن يذكر في التجويد، وإنما ذكر هنا لوجود الخلاف في بعض أحكامــــه، وأخّر هنا لزيادة ما وقع فيه من الأحكام على أخواته. اهـ شرح الطيبة له: ١١٣. وانظر هـــذا البــاب في: التذكرة: ١٨٧/١-١٨٩، المصباح: ٩٨/٢ وغيرهما.

(٤) الطلاق: (٨)

(٥) الأنعام: (٢٦)

(٦) التوبة: (١٨)

آمَنَ﴾[1] ﴿أَنْهَارٌ﴾[2] ﴿مِنْ هَادٍ﴾[3] ﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾[4] ﴿أَنْعَمْتَ﴾[5] ﴿مَنْ عَمِلَ﴾[6] ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[7] ﴿وَانْحَرْ﴾ ﴿مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[8].

والحرفان الآخران اختلف فيهما، وهما ‹الغين› و‹الخاء› نحو ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾[9] ﴿مِنْ غِلٍّ﴾[10] ﴿إِلَهٍ غَيْرُه﴾[11] ﴿وَالْمُنْخَنِقَةُ﴾[12] ﴿مِنْ خَيْرٍ﴾[13] ﴿قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾[14]، فقرأ أبو جعفر بالإخفاء عندهما، وقرأ الباقون بالإظهار.

واستثنى بعض أهل الأداء عن أبي جعفر ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ و﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا﴾[15] ﴿وَالْمُنْخَنِقَةُ﴾ فأظهروا ‹النون› عنه في هذه الثلاثة.

وروى ‹الإخفاء› فيها أبو العزّ في "إرشاده" من طريق الحنبلي عن هبة الله، وذكرهما في "كفايته" عن الشطويّ؛ كلاهما من رواية ابن وردان، ورواه أبو طاهر ابن سوار في

---

(1) البقرة: (285)

(2) محمد: (15)

(3) الرعد: (33)

(4) التوبة: (109)

(5) الفاتحة: (7)

(6) فصلت: (46)

(7) النور: (23)

(8) فصلت: (42)

(9) الإسراء: (51)

(10) الأعراف: (43)

(11) هود: (84)

(12) المائدة: (3)

(13) آل عمران: (30)

(14) الزخرف: (58)

(15) النساء: (135)

﴿الْمُنْخَنِقَةُ﴾ خاصة من الروايتين جميعاً[1]. و لم يستثنها الأستاذ أبو بكر ابن مهران في الروايتين، بل أطلق الإخفاء في الثلاثة كسائر القرآن، وخصَّ في "الكامل" استثناءها من طريق الحمّامي فقط، وأطلق الإخفاء فيها من الطريقين. وبالإخفاء وعدمه قرأنا لأبي جعفر من روايتيه والاستثناء أشهر، وعدمه أقيس، والله أعلم.

٢٣/٢ وانفرد ابن مهران عن ابن بويان /عن أبي نشيط عن قالون؛ بالإخفاء أيضا عند ‹الغين› و‹الخاء› في جميع القرآن و لم يستثن شيئا، وتبعه على ذلك أبو القاسم الهذلي في "كامله".[2] وذكره الحافظ أبو عمرو في "جامعه" عن أبي نشيط؛ من طريق ابن شنبوذ، عن أبي حسان عنه، وكذا ذكره في "المبهج" واستثنى ﴿إن يكن غنيا﴾ و﴿فسينغضون﴾ وهو رواية المسيبي عن نافع، وكذلك رواه محمد بن سعدان عن اليزيدي عن أبي عمرو.

ووجه الإخفاء عند ‹الغين› و‹الخاء›، قربهما من حرفي أقصى اللسان؛ ‹القاف› و‹الكاف›.

ووجه الإظهار؛ بعد مخرج حروف الحلق من مخرج النون والتنوين، وإجراء الحروف الحلقية مجرى واحدا.[3]

وأما الحكم الثاني وهو الإدغام: فإنه يأتي عند ستة أحرف أيضا، وهي حروف (يرملون)؛ منها حرفان بلا غنة، وهما ‹اللام› و‹الراء› نحو ﴿فإن لم تفعلوا﴾[4] ﴿هدى للمتقين﴾[5] ﴿من ربهم﴾[6] ﴿ثمرة رزقاً﴾[7] هذا هو مذهب الجمهور من أهل الأداء،

---

[1] انظر: الإرشاد: ١٦٥

[2] وذكره أيضا أبو الكرم والسبط وكلها من طرق هذا الكتاب، ومع ذلك فلم يذكر المؤلف هذا الوجه في الطيبة. انظر: الغاية: ١٥٤، الكامل: ق: ١٠٠/أ، المبهج: ١٧٥/١، المصباح: ٢/٧٩٣-٧٩٤

[3] انظر: التمهيد: ١٦٤

[4] البقرة: (٢٤)

[5] البقرة: (٢)

[6] محمد: (٢)

[7] البقرة: (٢٥)

والجلّة من أئمة التجويد، وهو الذي عليه العمل عند أئمّة الأمصار في هذه الأعصار، وهو الذي لم يذكر المغاربة قاطبة، وكثير من غيرهم سواه؛ كصاحب "التيسير" و"الشاطبية" و"العنوان" و"الكافي" و"الهادي" و"التبصرة" و"الهداية" و"تلخيص العبارات" و"التجريد" و"التذكرة" وغيرهم.

وذهب كثير من أهل الأداء إلى ‹الإدغام› مع إبقاء الغنة، وروَوْا ذلك عن أكثر أئمة القراءة؛ كنافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وأبي جعفر، ويعقوب، وغيرهم، وهو رواية أبي الفرج النهرواني؛ عن نافع، وأبي جعفر، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر. نصَّ على ذلك أبو طاهر ابن سوار في "المستنير" عن شيخه أبي علي العطار عنه، وقال فيه: وخيّر الطبري عن قالون من طريق الحلوانيّ، قال: وذكر أبو الحسن الخيّاط عن السوسيّ وأبي زيد كذلك، ثمّ قال: وقرأت على أبي عليّ العطار، عن حمّاد والنقاش بتبقية الغنة أيضاً.[1]

ورواه أبو العزّ في "إرشاديه"[2] عن النهرواني عن أبي جعفر، وزاد في "الكفاية" عن ابن حبش عن السوسيّ، وعن أحمد بن صالح عن قالون، وعن نظيف/ عن قنبل. ورواه الحافظ أبو العلاء في "غايته" عن عيسى بن وردان، وعن السوسي، وعن المسيبيّ عن نافع، وعن النهرواني عن اليزيدي، وانفرد بتبقية الغنة عن الصوريّ عن ابن ذكوان في ‹الراء› خاصّة.[3]

٢٤/٢

وأطلق ابن مهران الوجهين عن غير أبي جعفر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقال: إن الصحيح عن أبي عمرو إظهار الغنّة.[4]

ورواه صاحب "المبهج" عن المطوّعيّ، عن أبي بكر، عند ‹الراء›، وعن الشنبوذي عن أبي بكر فيهما بوجهين، قال: وقرأت على شيخنا الشريف بالتبقية فيهما عندهما، قال:

---

(١) المستنير: ١/٣٥٨-٣٥٩

(٢) في المطبوع: (إرشاده) بالإفراد، وهو تحريف.

(٣) غاية الاختصار: ١/١٧٥

(٤) المبسوط: ١٠٣

وخيّر البزّيّ بين الإدغام والإظهار فيهما عندهما، قال: وبالوجهين قرأت.[1]

ورواه أبو القاسم الهذلي في "الكامل" عن غير حمزة، والكسائي، وخلف، وهشام، وعن غير الفضل عن أبي جعفر، وعن ورش غير الأزرق.

وذكره أبو الفضل الخزاعي في "المنتهى" عن ابن حبش عن السوسيّ، وعن ابن مجاهد عن قنبل، وعن حفص من غير طريق زرعان، وعن الحلواني عن هشام، وعن الصوري عن ابن ذكوان.

وذكره في "جامع البيان" عن قنبل؛ من طريق ابن شنبوذ، في ‹اللاّم› خاصة، وعن الزينبي عن أبي ربيعة عن البزي وقنبل في ‹اللاّم› و‹الراء›، وعن أبي عون عن الحلواني عن قالون، وعن الأصبهاني عن ورش، وعن الشموني عن الأعشى عن أبي بكر، و[2]عن إبراهيم بن عبّاد، عن هشام، ورواه الأهوازي في "وجيزه" عن روح.

قلت: وقد وردت الغنة مع ‹اللام› و‹الراء› عن كلّ من القرّاء، وصحّت من طرق كتابنا نصّاً وأداء عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص[3]، وقرأت بها من رواية قالون، وابن كثير، وهشام، وعيسى بن وردان، وروح، وغيرهم.

والأربعة الأحرف الباقية من (يرملون) وهي: ‹النون› و‹الميم› و‹الواو› و‹الياء› وهي حروف (ينمو) تدغم فيها النون الساكنة والتنوين بغنّة نحو «عن نفس» «حطة نغفر» «من مال» «مثلاً ما» «من وال» و«رعد وبرق» «من يقول» «وبرق يجعلون»

واختلف منها في ‹الواو› و‹الياء›، فأدغم خلف عن حمزة فيهما النون والتنوين بلا غنّه، واختلف عن الدوري عن الكسائي في ‹الياء›:

فروى عنه أبو عثمان الضرير الإدغام بغير غنّة /كرواية خلف عن حمزة، وروى عنه جعفر بن محمد بتبقية الغنّة كالباقين، وأطلق الوجهين له صاحب "المبهج"، وكلاهما صحيح، والله أعلم. ٢٥/٢

---

(١) المبهج: ١/١٧٦

(٢) الواو سقطت من المطبوع، مما أدى إلى تحريف المعنى المراد.

(٣) شرح الطيبة: ١١٤

وانفرد صاحب "المبهج" بعدم الغنّة عند ‹الياء› عن قنبل من طريق الشطوي عن ابن شنبوذ، فخالف سائر المؤلّفين.[1]

وأجمعوا على إظهار النون الساكنة عند ‹الواو› و‹الياء› إذا اجتمعا في كلمة واحدة نحو «صنوان»[2] و«قنوان»[3] و«الدنيا» و«بنيان» لئلاّ يشتبه بالمضعَّف نحو ‹صوّان› و‹قوّان›[4]، وكذلك أظهرها العرب مع ‹الميم› في الكلمة، في نحو قولهم: ‹شاة زَنْماء› و‹غنم زُنْم›،[5] ولم يقع مثله في القرآن.

وقد اختلف رأي أئمتنا في ذكر ‹النون› مع هذه الحروف؛ فكان الحافظ أبو عمرو الداني ممّن يذهب إلى عدم ذكرها معهنّ، قال في "جامعه": والقرّاء من المصنّفين يقولون تدغم ‹النون› الساكنة والتنوين في ستة أحرف، فيزيدون ‹النون› نحو «من نار» «يومئذ ناعمة» قال: وزعم بعضهم أن ابن مجاهد جمع الستة الأحرف في كلمة (يرملون) قال: وذلك غير صحيح عنه؛ لأنّ محمد بن أحمد حدّثنا عنه في كتاب "السبعة" أنّ النون الساكنة والتنوين يدغمان في ‹الراء› و‹اللام› و‹الميم› و‹الياء› و‹الواو›، ولم يذكر ‹النون›، إذ لا معنى لذكرها معهنّ؛ لأنه إذا أتت ساكنة ولقيت مثلها لم يكن بدّ من إدغامها فيها ضرورة، وكذلك التنوين؛ كسائر المثلين إذا التقيا وسكن الأوّل منهما، ثمّ قال: ولو صحّ أن ابن مجاهد جمع في كلمة (يرملون) الستة الأحرف؛ لكان إنما جمع منها النون وما تدغم فيه. انتهى.[6] ولا يخفى ما فيه.

والتحقيق في ذلك أن يقال: إن أريد بإدغام النون والتنوين[7] في غير مثلهما؛ فإنه لا

---

(١) وقد نقل هذا عن المبهج أيضاً ابن نشوان في شرحه للعنوان. انظر: المبهج: ١٧٦/١، شرح العنوان: ق٢٢

(٢) الرعد: (٤)

(٣) الأنعام: (٩٩)

(٤) كذا في (س)، وفي البقية (حيّان) وما أثبته أنسب ل ﴿قنوان﴾ ولعدم قرآنية (حيّان)

(٥) الزنمة: شيء يقطع من أذن الحيوان فيترك معلقاً، انظر: القاموس والتاج (زنم)

(٦) جامع البيان: ١/ ق: ١٢٥-١٢٦

(٧) (التنوين) سقطت من (ت) وكذا المطبوع.

وجه لذكر ‹النون› في حروف الإدغام، وإن أريد بإدغامها مطلق ما يدغمان فيه؛ فلا بدّ من ذكر ‹النون› في ذلك، ولا شك أن المراد هو هذا لا غيره، فيجب حينئذ ذكر ‹النون› فيها، وعلى ذلك مشى الداني في "تيسيره"، والله أعلم.

واختلف أيضاً رأيهم في ‹الغنة› الظاهرة حالة إدغام النون الساكنة والتنوين في الميم؛ هل هي غنّة النون المدغمة، أو غنّة الميم المقلوبة للإدغام ؟.

فذهب إلى الأوّل أبو الحسن ابن كيسان النحوي، وأبو بكر ابن مجاهد المقرئ[1]، وغيرهما[2].

وذهب الجمهور إلى أن/ تلك الغنّة غنّة الميم لا غنّة النون والتنوين؛ لانقلابهما إلى لفظها، وهو اختيار الداني والمحققين[3] وهو الصحيح؛ لأن الأوّل قد ذهب بالقلب، فلا فرق في اللفظ بالنطق بين (من مَّن) و(إن مّن) وبين (هم من) و(أمّ من). ٢٦/٢

وأما ما روي عن بعضهم من إدغام الغنّة وإذهابها عند ‹الميم› فغير صحيح، إذ لا يمكن النطق به، ولا هو في الفطرة ولا الطاقة، وهو خلاف إجماع القرّاء والنحويين، ولعلهم أرادوا بذلك غنّة المدغم[4]، والله أعلم.

وأما الحكم الثالث وهو (القلب) فعند حرف واحد وهي ‹الباء›، فإن النون الساكنة والتنوين يقلبان عندها ميماً خالصة من غير إدغام، وذلك نحو «أنبئهم» و«من بعد» و«صمٌّ بكم» ولا بدّ من إظهار الغنّة مع ذلك، فيصير في الحقيقة إخفاء ‹الميم› المقلوبة عند ‹الباء›، فلا فرق حينئذ في اللفظ بين ﴿أن بورك﴾ وبين ﴿يعتصمْ بالله﴾، إلا أنه لم يختلف في إخفاء ‹الميم› ولا في إظهار الغنة في ذلك، وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة[5]

---

(١) ذكر ابن الباذش أنه مذهب ابن مجاهد في أحد قوليه. الإقناع: ٢٤٧/١

(٢) انظر: التحديد: ٢٤٢، التمهيد: ١٦٧-١٦٨

(٣) وهو قول ابن الباذش الأب، انظر: الإقناع: ٢٤٧/١-٢٤٨

(٤) انظر: السبعة: ١٢٦-١٢٧، الكشف: ١٦٢/١-١٦٣، التحديد: ٢٤٢، جامع البيان: ١/ ق: ١٢٨-١٢٩، الارتشاف: ٧١٣/٢

(٥) لعله يقصد الخراز.

من حكاية الخلاف في ذلك، فوَهْمٌ، ولعله انعكس عليهم من ‹الميم› الساكنة عند ‹الباء›.

والعجب أن شارح أرجوزة[1] ابن بري[2] في قراءة نافع حكى ذلك عن الداني، وإنما حكى الداني ذلك في ‹الميم› الساكنة لا المقلوبة، واختار[3] مع ذلك الإخفاء، وقد بسطنا بيان[4] ذلك في كتاب "التمهيد". والله أعلم.

وأما الحكم الرابع وهو (الإخفاء) وهو عند باقي حروف المعجم، وجملتها خمسة عشر حرفاً، وهي: ‹التاء› و‹الثاء› و‹الجيم› و‹الدال› و‹الذال› و‹الزاي› و‹السين› و‹الشين› و‹الصاد› و‹الضاد› و‹الطاء› و‹الظاء› و‹الفاء› و‹القاف› و‹الكاف› نحو «كنتم» و«من تاب» «جنات تجري» و«الأنثى» «من ثمرة» «قولاً ثقيلاً» «أنجيتنا» «أن جعل» «خلق جديد» «أنداداً» «من دابة» «كأساً دهاقاً» «أأنذرتهم» «من ذهب» «وكيلاً ذرية» «تنزيل» «من زوال» «صعيداً زلقاً» و«الإنسان» «من سوء» «رجلاً سلماً» و«أنشونا» «إن شاء» «غفور شكور» «الأنصار» «أن صدوكم» «جمالت صفر» «منضود» «من ضل» «وكلاً ضربنا» «المقنطرة» «من طين» «صعيداً طيباً»/«ينظرون» «من ظهير» «ظلاً ظليلاً» «فانفلق» «من فضله» «خالداً فيها» «انقلبوا» «من قرار» «سميع قريب» «المنكر» «من كتاب» «كتاب كريم»

٢٧/٢

واعلم أن الإخفاء عند أئمّتنا هو: حال بين الإظهار والإدغام، قال الداني: وذلك أن النون والتنوين لم يقربا من هذه الحروف كقربهما من حروف الإدغام؛ فيجب إدغامهما فيهنّ من أجل القرب، ولم يبعدا منهنّ كبعدهما من حروف الإظهار؛ فيجب إظهارهما عندهنّ من أجل البعد، فلما عُدم القرب الموجب للإدغام، والبُعْد الموجب للإظهار؛ أخفيا عندهنّ، فصارا لا مدغمين ولا مظهرين، إلا أن إخفاءهما على قدر قربهما منهن وبعدهما

---

[1] انظر: القصد النافع: ٢٣٧

[2] أبو الحسن علي بن محمد، الرباطي، التازي، ولد سنة ٦٦٠ هـ، أخذ عن والده وغيره، شرح وثائق الغرناطي، توفي سنة ٧١٥ هـ. انظر: الأعلام: ٥/١٥٦

[3] في (س): «وأجاز»

[4] (بيان) سقطت من (س)

عنهن، فما قربا منه كانا عنده أخفى مما بعدا عنه[1]، قال: والفرق عند القراء والنحويين بين ‹المخفي› و‹المدغم› أن المخفى مخفف والمدغم مشدد. انتهى.[2] والله أعلم.

تنبيهات

(الأول): أن مخرج *النون› و‹التنوين› مع حروف الإخفاء الخمسة عشر من الخيشوم فقط، ولا حظ لهما معهن في الفم؛ لأنه لا عمل للسان فيهما كعمله فيهما مع ما يظهران عنده أو ما يدغمان فيه بغنة[3]، وحكمهما مع ‹الغين› و‹الخاء› عند أبي جعفر كذلك وذلك من حيث أجرى ‹الغين› و‹الخاء› مجرى حروف الفم، للتقارب الذي بينهما وبينهن، فصار مخرج النون والتنوين معهما كمخرجهما معهن، ومخرجهما على مذهب الباقين المظهرين من أصل مخرجهما؛ وذلك من حيث أجروا ‹الغين›[4] و‹الخاء› مجرى باقي حروف الحلق لكونهما من جملتهن دون حروف الفم.[5]

(الثاني) الإدغام بالغنة في ‹الواو› والياء› وكذلك في ‹اللام› و‹الراء› عند من روى ذلك هو إدغام غير كامل؛ من أجل الغنة الباقية معه، وهو عند من أذهب الغنة إدغام كامل، وقال بعض أئمتنا: إنما هو إخفاء، وإطلاق الإدغام/ عليه مجاز[6]. ٢٨/٢

وممن ذهب إلى ذلك أبو الحسن السخاوي فقال: اعلم أن حقيقة ذلك إخفاء لا إدغام، وإنما يقولون له إدغام مجازا، وقال: هو في الحقيقة إخفاء على مذهب من يبقي الغنة، ويمنع تمحض[7] الإدغام، إلا أنه لا بد من تشديد يسير فيهما، قال: وهو قول

---

(١) في المطبوع: (عنده)، وهو تحريف

(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٢٩، التحديد: ٢٤٦، الإقناع: ١/ ٢٦٠، وفيه مزيد بيان.

(٣) انظر: الكتاب: ٤/٤٥٤، التحديد: ٢٤٥، الإقناع: ١/ ٢٥٢

(٤) تصحفت في المطبوع إلى (العين) المهملة

(٥) هذا الكلام الداني. انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٢٥ و١٢٩

(٦) لعله يقصد أبا جعفر بن الباذش حيث قال: الإدغام تجوز في العبارة، وإنما هو إخفاء. اهـ ونسب هذا القول إلى أبي الطيب التائب وأبي بكر الشذائي. انظر: الإقناع: ١/ ٢٥٢ و٢٥٥

(٧) في المطبوع: (تمحيص) تحريف.

الأكابر؛ قالوا: الإخفاء ما بقيت معه الغنّة.[1]

قلت: والصحيح من أقوال الأئمّة أنه إدغام ناقص، من أجل صوت الغنة الموجودة معه، فهو بمنزلة صوت الإطباق الموجود مع الإدغام في «أحطت» و«بسطت» والدليل على أن ذلك إدغام: وجود التشديد فيه، إذ التشديد ممتنع مع الإخفاء[2].

قال الحافظ أبو عمرو: فمن بقى غنة ‹النون› و‹التنوين› مَعَ الإدغام لم يكن ذلك إدغاما صحيحا في مذهبه؛ لأن حقيقة باب الإدغام الصحيح أن لا يبقى فيه من الحرف المدغم أثر، إذ كان لفظه ينقلب إلى لفظ المدغم فيه، فيصير مخرجه من مخرجه، بل هو في الحقيقة كالإخفاء الذي يمتنع فيه الحرف من القلب لظهور صوت المدغم؛ وهو الغنة.

ألا ترى أن من أدغم النون والتنوين و لم يبق غنتهما قلبهما حرفا خالصاً من جنس ما يدغمان فيه ؟ فعدمت الغنة بذلك رأساً في مذهبه، إذ غير ممكن أن تكون منفردة في غير حرف، أو مخالطة لحرف لا غنة فيه؛ لأنها مما تختص به ‹النون› و‹الميم› لا غير.[3]

(الثالث) أطلق من ذهب إلى الغنة في ‹اللام›، وعمم كل موضع، وينبغي تقييده بما إذا كان منفصلا رسما، نحو * ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا﴾[4] ﴿أَن لَّا يَقُولُوا﴾[5] وما كان مثله مما ثبتت النون فيه، أمّا إذا كان متصلاً[6] رسماً نحو*[7] ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ في ‹هود›[8] ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم﴾ في ‹الكهف›[9] ونحوه ممّا حذفت منه النون، فإنه لا غنة فيه لمخالفة الرسم في ذلك، وهذا اختيار الحافظ أبي عمرو الداني وغيره من المحققين.

---

(١) كلام السخاوي هو تهذيب لكلام الداني، انظر: الإقناع: ١/٢٥٢-٢٥٣

(٢) انظر:الإقناع: ١/٢٥٢

(٣) جامع البيان: ١/ ق: ١٢٨

(٤) البقرة: (٢٤)

(٥) الأعراف: (١٦٩)

(٦) في المطبوع: (منفصلا) تحريف

(٧) ما بين النجمتين سقطت من (ك)

(٨) من الآية (١٤)

(٩) من الآية (٤٨)

قال في "جامع البيان": وأختار في مذهب من يبقّي الغنّة مع الإدغام عند ‹الـــلام› ألا يبقيها إذا عدم رسم النون في الخط، لأن ذلك يؤدي إلى مخالفته للفظه بنـــون ليســـت في الكتاب، قال: وذلك في قوله تعالى ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ في ‹هود› وفي قولـــه ﴿أَلَّـنْ نَجْعَلَ/ لَكُمْ مَوْعِداً﴾ في ‹الكهف› و﴿أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ في ‹القيامة›[1]، قال: وكذلـــك ﴿أَلاَّ تَعْدِلُوا[2]﴾[3] ﴿أَلاَّ يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾[4] ﴿أَلاَّ تَطْغَوْا﴾[5] وما أشبهه مما لم ترســـم فيـــه النون، وذلك على لغة من ترك الغنة و لم يبق للنون أثراً.

29/2

قال: وجملة المرسوم من ذلك بالنون فيما حدثنا به محمد بن عليّ الكاتب، عـــن أبي بكر بن الأنباري، عن أئمّته عشرة مواضع:

أولها في ‹الأعراف› ﴿أَنْ لاَ أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلاَ الْحَقَّ﴾[6] و﴿أَنْ لاَ يَقُولُوا عَلَى اللَّـــهِ إِلاَّ الْحَقَّ﴾[7] وفي ‹التوبة› ﴿أَنْ لاَ مَلْجَأَ مِنْ اللَّهِ﴾[8] وفي ‹هود› ﴿وَأَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾[9] و﴿أَنْ لاَ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللَّهَ﴾[10] في قصة نوح عليه السلام، وفي ‹الحج› ﴿أَنْ لاَ تُشْرِكْ بِي شَيْئًا﴾[11] وفي ‹يس› ﴿أَنْ لاَ تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾[12] وفي ‹الدخان› ﴿وَأَنْ لاَ تَعْلُوا عَلَى اللَّـــهِ﴾[13] وفي

---

(1) من الآية (3)

(2) في (ت):﴿تقولوا﴾ بالواو بعد العين، وكلاهما صحيح إن المنبت موافق لعبارة الداني.

(3) النساء: (3)

(4) النمل: (25)

(5) الرحمن: (8)

(6) من الآية (105)

(7) من الآية (169)

(8) من الآية (118)

(9) من الآية (14)

(10) من الآية (26)

(11) من الآية (26)

(12) من الآية (60)

(13) من الآية (19)

‹الممتحنة› ﴿عَلَى أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾[1] وفي ‹ن والقلم› ﴿أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا الْيَوْمَ﴾[2].

قال: وقد اختلفت المصاحف في قوله في ‹الأنبياء› ﴿أَن لَّا إِلَٰهَ إِلَّا أَنتَ﴾[3] قال: وقرأت الباب كله المرسوم منه بالنون، والمرسوم منه بغير نون ببيان الغنة، وإلى الأول أذهب.[4]

قلت: وكذا قرأت أنا على بعض شيوخي بالغنة، ولا آخذ به غالباً، ويمكن أن يجاب على إطلاقهم بأنهم إنما أطلقوا إدغام النون بغنّة، ولا نون في المتصل منه، والله أعلم.

(الرابع) إذا قرئ بإظهار الغنة من النون الساكنة والتنوين في ‹اللام› و‹الراء› للسوسي وغيره عن أبي عمرو، فينبغي قياسا إظهارها من النون المتحركة فيهما نحو ﴿نؤمن لك﴾[5] ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ﴾[6] ﴿تَبَيَّنَ لَهُ﴾[7] ونحو ﴿تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾[8] ﴿خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾[9] إذ النون من ذلك تسكن أيضا للإدغام[10]، وبعدم الغنة قرأت عن أبي عمرو في الساكن والمتحرك،

---

(1) من الآية (١٢)

(2) من الآية (٢٤)

(3) من الآية (٨٧)

(4) جامع البيان: ١/ ق: ١٢٩

(5) الإسراء: (٩٠)

(6) الرعد: (٣٣)

(7) التوبة: (١١٤)

(8) الأعراف: (١٦٧)

(9) الإسراء: (١٠٠)

(10) عقب الشيخ المتولي رحمه الله تعالى على كلام المؤلف هذا بقوله: (ينبغي قياسا إظهارها...) إلخ، لا ينبغي أن يلتفت إلى هذا القياس، لمصادمته للرواية الصحيحة الواردة على الأصل، إذ النون من ﴿نؤمن لك﴾ و﴿تأذن ربك﴾ متحركة في الأصل، وسكونها عارض للإدغام، والأصل ألا يعتد بالعارض، ولما فيه من قياس ما لا يروى على ما روي،... والقياس إنما يصار إليه عند عدم النص وغموض وجه الأداء، وهذا لا غموض فيه، مع أنه حكى الإجماع على تركها في ذلك حيث قال في ‹باب الإدغام الكبير› ما نصه: وكذلك أجمعوا على إدغام النون في ‹اللام› و‹الراء› إدغاما خالصا كاملا من غير غنة، عند من روى الغنة عنه في النون الساكنة والتنوين

==

وبه آخذ.

ويحتمل أن القارئ بإظهار الغنة إنما يقرأ بذلك في وجه الإظهار؛ أي حيث لم يدغم الإدغام الكبير، والله أعلم.

==

عند «اللام» و«الراء» ومن لم يروها. اهـ ولو وردت الغنة في ذلك لخرجت على اعتبار العارض، ووجب قبولها وطرح الأصل الذي هو أقوى من العارض، وبهذا تعلم أن قوله: (ويحتمل أن القارئ بإظهار الغنة إنما يقرأ بذلك في وجه الإظهار حيث لم يدغم الإدغام الكبير بمجرّد توهّم سرى له من تركهم الغنة في المتحرك، وإلا لجزم به و لم يعبّر بالاحتمال، والله أعلم.

قال: وإذا بطل هذا القياس، وفسد هذا الاحتمال، وزال هذا التوهم؛ بقي الحكم في كل باب على ما ثبتت الرواية فيه.

وقال: وقد جرى عمل شيوخنا على منع الغنة في وجه الإدغام الكبير، وما ذاك إلا من كونهم لم يمعنوا النظر في ذلك الاحتمال أو أمعنوا ولا حظوا أن الاحتياط تركها حالة الإدغام، و لم يلمحوا أن الاحتياط لا يصح عند وضوح الدليل، وأي دليل أوضح وأعظم من نقله الإجماع على تركها في المتحرك في مذهب من يرويها في الساكن مع اختياره لها في الأول قياساً على الثاني.

فالحاصل: أننا لو قلنا بالمنع تبعاً لهم لكان منعاً للجائز، ومنع الجائز غير مسلّم، ولو قلنا بالقياس لكان خرقاً للإجماع، وارتكاباً لغير المروي، وهذا لا يخفى ما فيه من الحرج، فوجب العدول عن هذا وهذا إلى إعطاء كل باب حقّه.

قال: وقوله: (وبعدم الغنة قرأت عن أبي عمرو في الساكن والمتحرك وبه آخذ) نصٌّ في أن الغنة له لم تثبت عنده بطريق الأداء، بل بطريق النصّ، كبعض مَن هي لهم على شرط كتابه، فإنه قال: (وقد وردت الغنة مع اللام والراء عن كل من القراء وصحّت من طريق كتابنا نصّاً وأداء عن أهل الحجاز والبصرة والشام وحفص) ثمّ... طريق الأداء بقوله: (وقرأت بها من رواية قالون وابن كثير وهشام وابن وردان وروح وغيرهم) اهـ ومعلوم ضرورة أنّ قوله (وغيرهم) لا يعيّن شخصاً، فإدخال واحد دون غيره فيه تحكّم، وشموله للباقين كلهم باطل، وإلا فما ثمرة التخصيص، بل لو كان ذلك الغير من طريق كتابه لصرّح به كما اصطلاحه. والله أعلم اهـ

الروض النضير: ق: ٥٧/ب-٦٠/ب [وأعتذر عن نقل هذا النص الطويل -مع اختصاره - نظراً لندرة مصدره وأنه لا زال مخطوطاً، إضافة إلى قوّته العلمية في الاستدراك]

باب مذاهبهم في الفتح والإمالة وبين اللفظين.[1]

والفتح هنا عبارة عن: فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف، وهو فيما بعده ألــف أظـــهر، ويقال له أيضا: التفخيم، وربما قيل له ‹النصب›، وينقسم إلى فتـــح ‹شـــديد›/، وفتـــح ‹متوسط›.

٣٠/٢

فالشديد هو نهاية فتح الشخص فمه بذلك الحرف، ولا يجوز في القرآن، بـــل هـــو معدوم في لغة العرب، وإنما يوجد في لفظ عجم الفرس، ولا سيما أهل خراسان، وهـــو اليوم في أهل ما وراء النهر أيضاً.

ولما جرت طباعهم عليه في لغتهم؛ استعملوه في اللغة العربية، وجروا عليه في القـــراءة، ووافقهم على ذلك غيرهم، وانتقل ذلك عنهم حتى فشا في أكثر البلاد وهو ممنوع منـــه في القراءة؛ كما نصَّ عليه أئمتنا، وهذا هو التفخيم المحض.

وممن نبه على هذا الفتح المحض الأستاذ أبو عمرو الداني في كتابه "الموضـــح" قـــال: والفتح المتوسط هو ما بين الفتح الشديد، والإمالة المتوسطة، قال: وهذا الذي يســـتعمله أصحاب الفتح من القرّاء[2] انتهى. ويقال له ‹الترقيق›، وقد يقال له أيضاً التفخيم؛ بمعـــنى أنه ضد الإمالة.

والإمالة: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيرا وهو ‹المحض›، ويقال

---

(١) قال النويري: ذكر الإمالة بعد الأبواب المتقدمة لتأخرها عنها في ﴿أبصارهم﴾ [البقرة: ٧] اهـــ

وهذا باب من أبواب القراءات المهمة، التي لا يخلو مؤلف في اختلاف القراء منها، وقد عني القراء واللغويـــون بدراسة ظاهرة الإمالة، والفتح، وأيهما الأصل، مما سيتطرق المؤلف إلى بعضه باختصار، لأن الموضع هنا ليـــس للبسط والاستدلال، أو لأن المؤلف رأى أن عالمين كبيرين من علماء القراءات أفردا تأليفين في ذلك، أعني: أبـــا الطيب ابن غلبون في كتابه "الاستكمال" وأبا عمرو الداني في كتابه "الموضح"

وللاستزادة في ذلك عند القراء يستحسن الرجوع إلى كتبهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر، ينظـــر: الســـبعة: ١٤١-١٥١، ومواضع متفرقة نحو ص: ٦٧٢ و٦٨٨ وغيرهـــا،، الكـــامل: (ق٨٠/ب-٨٣/ب) وغيرهـــا، التبصرة: ٣٧٠-٤٠٢، التيسير: ٤٦-٥٣، المصباح: ٩٤٨/٣-١١٤٠، الإقناع: ٢٦٨/١-٣٢٣

(٢) وتتمة كلامه: كابن كثير وعاصم وغيرهما. اهـــ، الموضح: ق:٣/ب، ويلاحظ التشابه التام بين كلام المؤلـــف وكلام الداني من أول قول المؤلف: والفتح هنا... إلخ.

لها أيضاً[1] الاضجاع؛ ويقال: البطح، وربما قيل له ‹الكسر› أيضاً[2] وقليلا وهو بين اللفظين، ويقال له أيضاً ‹التقليل› و‹التلطيف› و‹بين بين›.

فهي بهذا الاعتبار تنقسم أيضا إلى قسمين:

إمالة شديدة.

وإمالة متوسطة.

وكلاهما جائز في القراءة، جار في لغة العرب.

والإمالة الشديدة يجتنب معها القلب الخالص، والإشباع المبالغ فيه، والإمالة المتوسطة بين الفتح المتوسط، وبين الإمالة الشديدة.

قال الداني: والإمالة والفتح لغتان مشهورتان، فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم[3]، فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد؛ من تميم وأسد وقيس.

قال: وعلماؤنا مختلفون في أي هذه الأوجه أوجه وأولى، قال: وأختار الإمالة الوسطى؛ التي هي ‹بين بين› لأن الغرض من الإمالة حاصل بها؛ وهو: الإعلام بأن أصل الألف ‹الياء›، أو التنبيه على انقلابها إلى الياء في مواضع أو مشاكلتها للكسر المجاور لها أو الياء[4].

ثم أسند حديث حذيفة بن اليمان أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «اقرءوا القرآن بلحون العرب وأصواتها، وإياكم ولحون[5] أهل الفسق[6] وأهل الكتابين»[7] قال: فالإمالة

---

(١) (أيضا) سقطت من المطبوع.

(٢) انظر: الموضح: ق:٣/ب، شرح النويري: ٣/٤٧-٤٨

(٣) انظر: الموضح: ق:٢/ب، الكامل: ق ٨٠-٨١

(٤) الموضح: ق: ٤/ب

(٥) كذا في (ت) وهو الموافق لما عند الداني، وفي بقية النسخ (وأصوات) بدل (لحون)

(٦) كتب في حاشية (ك): يعني المغنين والمطربين وما يجري مجراهم.

(٧) تتمته: «وسيجيء قوم من بعدي يرجعون القرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح، لا يجاوز حناجرهم، مفتونة

==

٣١/٢

لا شك من الأحرف السبعة، ومن لحون/ العرب وأصواتها.[١]

وقال أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا وكيع.[٢] حدثنا الأعمش عن إبراهيم قال: كانوا يرون أنّ ‹الألف› و‹الياء› في القراءة سواء، قال[٣]: يعني بالألف والياء التفخيم والإمالة.[٤]

وأخبرني شيخنا أبو العباس أحمد بن الحسين المقرئ بقراءتي عليه، أخبرنا محمد بن أحمد الرّقي المقرئ[٥] بقراءتي عليه، أخبرنا الشهاب محمد بن مزهر المقرئ[٦] بقراءتي عليه، أخبرنا الإمام أبو الحسن السخاوي المقرئ بقراءتي عليه، أخبرنا أبو البركات داود بن أحمد بن ملاعب.

ح: وقرأت على عمر بن الحسن المزي[٧] أنبأك علي بن أحمد[٨] عن داود بن ملاعب، حدّثنا المبارك بن الحسن الشهرزوري ، حدثنا أبو الحسن عليّ بن الحسين بن أيوب

==

قلوبهم وقلوب الذين يعجبهم شأنهم» اهـ

والحديث قال عنه ابن الجوزي: لا يصح، وفيه مجهول، وفيه بقية وهو يروي عن الضعفاء ويدلسهم، اهـ وقال الذهبي: الخبر منكر، اهـ وقال الهيثمي: فيه رجل لم يسمَّ. اهـ

انظر: المعجم الأوسط: ١٨٣/٧، العلل المتناهية: ١١٨/١، المغني في الضعفاء: ١٧٨/١، مجمع الزوائد: ١٨٣/٧، شعب الإيمان: ٤٢٩/١، جمال القراء: ٥٠٤/٢، المرشد الوجيز: ٢٠٠

(١) تمام كلام الداني: فإن لحونها وأصواتها: مذاهبها وطباعها. اهـ الموضح: ق٥/ب

(٢) ابن الجراح بن مليح، أبو سفيان، ثقة، عارف بالحديث، حافظ، ربما يخطئ، توفي سنة ١٩٨ هـ.

انظر: تاريخ بغداد ٤٩٦/١٣- ٥١١، الإرشاد: ٥٧٠/٢

(٣) القائل هو الإمام الداني رحمه الله.

(٤) الأثر لم أجده في المصنف لابن أبي شيبة، وانظر: الموضح: ق:٧/أ، جمال القراء: ٥٠٦/٢

(٥) تقدمت ترجمته ص: ٥٣٠

(٦) محمد بن عبد الخالق، أبو بكر، الأنصاري، مقرئ، عالم، له مشاركة في الفقه والنحو، وقف كتبه على دار الحديث الأشرفية، توفي سنة ٦٩٠ هـ غاية النهاية: ١٥٩/٢

(٧) هو ابن أميلة، تقدمت ترجمته

(٨) هو ابن البخاري، تقدمت ترجمته

البزّاز[1]، حدثنا عبد الغفار بن محمد المؤذن[2]، حدثنا محمد بـــنْ أحمـــد بـــن الحســـن الصواف[3]، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثنا محمد بن سعدان الضرير المقـــرئ، حدثنا أبو عاصم الضرير الكوفي، عن محمد بن عبيد الله، عن عاصم، عن زر بن حبيـــش، قال: قرأ رجل على عبد الله بن مسعود (طه) و لم يكسر: فقال عبد الله (طـــه) فكســـر ‹الطاء› و‹الهاء›، فقال الرجل (طه) و لم يكسر، فقال عبد الله (طـــــه) فكســـر، ‹الطـــاء› و‹الهاء›، فقال الرجل (طه) و لم يكسر، فقال عبد الله (طه) فكسر، ثمّ قال: والله لهكـــــذا علّمني رسول الله ﷺ، هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وهـــــو مسلســـل بالقراء[4].

وقد روى الحافظ أبو عمرو الداني في "تاريخ القراء"[5] عن فارس بن أحمـــــد، عـــن بشرى[6] بن عبد الله، عن أحمد بن موسى[7]، عن أحمد بن القاسم بن مساور[8] عن محمد بن سماعة[9] عن أبي عاصم، فذكره.

فأبو عاصم هذا هو محمد بن عبيد[10] الله، يقال لـــــه أيضـــاً المكفـــوف، ويعـــرف بالمسجدي.

---

(1) البغدادي، المقرئ، شيخ. انظر: غاية النهاية: ٥٣٢/١

(2) البغدادي، مقرئ، انظر: غاية النهاية: ٣٩٨/١

(3) لم أعرفه.

(4) انظر: المستدرك: ٢٦٨/٢، المصباح: ٢٧٧/١-٢٧٩، تفسير القرطبي: ١٦٨/١١، جمال القراء: ٥٠٦/٢

(5) هو كتاب "طبقات القراء".

(6) كذا ضبطت في النسخ، وتحرفت في المطبوع إلى (بشر)، و لم أعرفه بعد طول بحث.

(7) هو ابن مجاهد كما صرح به الداني في الموضح: ق٧/أ

(8) الجوهري، حافظ، ثقة، حدث عنه الطبراني وغيره، توفي سنة ٢٩٣ هـــ

انظر: غاية النهاية: ٩٧/١، تاريخ بغداد: ٣٤٩/٤-٣٥٠، السير: ٥٥٢/١٣

(9) أبو عبد الله، قاضي بغداد، حدث عن الليث وغيره، روى عنه محمد بن عمران الضبي وغيره، توفي سنة٢٣٣هـــ

أخبار القضاة: ٢٨٢/٣، تاريخ بغداد: ٣٤١/٥-٣٤٣، تهذيب التهذيب: ٢٠٤/٩

(10) في المطبوع: (عبد الله)، مكبراً، وهو تحريف.

ومحمد بن عبيد الله شيخه هو العرزمي[1] الكوفي؛ من شيوخ سفيان الثوري، وشعبة، ولكنه ضعيف عند أهل الحديث، مع أنه كان من عباد الله الصالحين، ذهبت كتبه فكان يحدث من حفظه، فأُتِيَ عليه من ذلك.

وباقي رجال إسناده كلهم ثقات.

وقد اختلف أئمّتنا في كون الإمالة فرعا عن الفتح، أو أنّ كلاًّ منهما أصل برأسه/ مع اتفاقهم على أنهما لغتان فصيحتان صحيحتان؛ نزل بهما القرآن: ٣٢/٢

فذهب جماعة إلى أصالة كل منهما، وعدم تقدّمه على الآخر، وكذلك ‹التفخيم› و‹الترقيق›، وكما أنه لا يكون إمالة إلا بسبب فكذلك لا يكون فتح ولا تفخيم إلا بسبب. قالوا ووجود السبب لا يقتضي الفرعية ولا الأصالة.[2]

وقال آخرون: إن الفتح هو الأصل، وإن الإمالة فرع؛ بدليل أن الإمالة لا تكون إلا عند وجود سبب من الأسباب، فإن فقد سبب منها لزم الفتح، وإن وجد شيء منها جاز الفتح والإمالة، فما من كلمة تمال إلا وفي العرب من يفتحها، ولا يقال: كل كلمة تفتح ففي العرب من يميلها.

قالوا: فاستدللنا باطراد الفتح، وتوقف الإمالة على سبب[3] على أصالة الفتح، وفرعية الإمالة، قالوا: وأيضاً فإن الإمالة تصيّر الحرف بين حرفين؛ بمعنى أن الألف الممالة بين الألف الخالصة والياء، وكذلك الفتحة الممالة؛ بين الفتحة الخالصة والكسرة، والفتح يبقّي الألف والفتحة على أصلهما، قالوا: فلزم أن الفتح هو الأصل، والإمالة فرع.[4]

قلت: ولكل من الرأيين وجه، وليس هذا موضع الترجيح، فإذا علم ذلك فليعلم أن للإمالة أسباباً ووجوها وفائدة ومن يميل، وما يمال.

---

(١) توفي سنة ١٥٥ هـ، والعرزمي بتقديم الراء، بطن من فزارة، وتحرفت في المطبوع بتقديم الزاي.

انظر ترجمته في: الضعفاء الكبير للعقيلي: ١٠٥/٤-١٠٧، الأنساب: ١٧٨/٤-١٧٩، ميزان الاعتدال: ٦٣٥/٣-٦٤٧

(٢) انظر: الكامل: ق٨٠/أ.

(٣) (على سبب): من حاشية ‹س› فقط وكتب عليها (صح) وهي لا بد منها لتتميم المعنى المراد. والله أعلم.

(٤) من قوله: إن الفتح.....إلى هنا هو كلام المالقي بنصه، انظر: الدر النثير: ١٥٦/٣

فأسباب الإمالة[1] قالوا هي عشرة، ترجع إلى شيئين:

أحدهما: الكسرة.

والثاني: الياء

وكل منهما يكون متقدما على محل الإمالة من الكلمة، ويكون متأخراً، ويكون أيضاً مقدّراً في محل الإمالة.

وقد تكون الكسرة والياء غير موجودتين في اللفظ ولا مقدّرتين في[2] محلّ الإمالة؛ ولكنهما مما يعرض في بعض تصاريف الكلمة.

وقد تمال الألف أو الفتحة لأجل ألف أخرى، أو فتحة أخرى ممالة، وتسمى هذه إمالة لأجل إمالة، وقد تمال الألف تشبيهاً بالألف الممالة.[3]

قلت: وتمال أيضا بسبب كثرة الاستعمال، وللفرق بين الاسم والحرف، فتبلغ[4] الأسباب اثني عشر سبباً[5]، والله أعلم.

فأما الإمالة لأجل كسرة متقدمة؛ فليعلم أنه لا يمكن أن تكون الكسرة/ ملاصقة للألف، إذ لا تثبت الألف إلا بعد فتحة فلا بد أن يحصل بين الكسرة المتقدمة والألف الممالة فاصل، وأقلّه حرف واحد مفتوح، نحو: ‹كتاب› و‹حساب›، وهذا الفاصل إنما حصل باعتبار الألف. ٣٣/٢

فأما الفتحة الممالة فلا فاصل بينها وبين الكسرة، والفتحة مبدأ الألف، ومبدأ الشيء جزء منه، فكأنه ليس بين الألف والكسرة حائل.

وقد يكون الفاصل بين الألف والكسرة حرفين، بشرط أن يكون أولهما ساكناً أو

---

(١) انظر أسباب الإمالة في: الأصول لابن السراج ١٦٠/٣، الإقناع: ٢٦٩/١، التبصرة والتذكرة: ٧١٠/٢

(٢) (في) سقط من المطبوع.

(٣) من قوله: فأسباب.. إلى هنا بنصه هو كلام المالقي في الدر النثير: ١٥٧/٣

(٤) في المطبوع: (فتبع) تحريف.

(٥) ذكر ابن الباذش أن الثلاثة الأخيرة؛ أعني: إمالة الألف تشبهها بالألف الممالة، والاثنين الآخرين اللذين ذكرهما المؤلف هي أسباب شاذة زادها سيبويه. انظر: الإقناع: ٢٦٩/١

يكونا مفتوحين والثاني ‹هاء›، نحو ‹إنسان› و‹يضربَها›[1] من أجل خفاء ‹الهـاء› وكـون الساكن حاجزا غير حصين، فكأنهما في حكم المعدوم، وكأنه لم يفصل بـين الكسـرة والألف إلا حرف واحد، وهذا يقتضي أن من أمال ‹مررت بها›[2] كانت الكسرة عنـد[3] الألف في الحكم وإنْ فَصَلَتِ ‹الهاء› في اللفظ.

وأمّا إمالتهم ‹درهمان›، فقيل: من أجل الكسرة قبل، ولم يعتد بـالحرفين الفـاصلين، والظاهر أنه من أجل الكسرة المتأخرة[4]، والله أعلم.

وأما الياء المتقدمة؛ فقد تكون ملاصقة للألف الممالة، نحو إمالة (أيَّامًا) و﴿الحياة﴾ ومن ذلك قولهم ‹السيال› بفتح السين، وهو ضَرْب من الشجر له شوك، وهي من ‹العضاه›.[5]

وقد يفصل بينهما بحرف نحو ‹شيبان›، وقد يفصل بحرفين أحدهما ‹هاء› نحو: ‹يدهـا›، وقد يكون الفاصل غير ذلك نحو: رأيت يدنا.

وأما الإمالة لأجل الكسرة بعد الألف الممالة نحو: ‹عابد›، وقد تكون الكسرة عارضـة نحو: «من الناس»، و«في النار»، لأنّ حركة الإعراب غير لازمة.

---

(١) بالنصب، أما إذا كانت بالرفع (يضربها) فلا إمالة فيه، قال سيبويه: قالوا: يريد أن يكيلها ولم يكلها، وليـس شيء من هذا تمال ألفه في الرفع إذا قال هو يكيلها، وذلك أنه وقع بين الألف وبين الكسرة الضمة، فصـارت حاجزا فمنعت الإمالة،... وإنما كان في الفتح لشبه الياء بالألف.

انظر: الكتاب: ١٢٤/٤، شرح الشافية:٦/٣، الارتشاف:٥١٩/٢، شرح ابن عقيل: ١٨٥/٤

(٢) يقصد التمثيل، وإلا فإن الكلمة ليست قرآنية.

(٣) كذا في جميع النسخ، وفي الدر النثير – وهو مصدر المؤلف -: عنده تلي... انظره:١٥٨/٣

(٤) قال ابن يعيش:(درهمان) بالإمالة، وهو قليل، والذي حسنه كون الراء ساكنة فلم يكن حاجزا حصينا، والهـاء خفية فهي كالمعدومة لخفائها. اهـ

وقد نص ابن الحاجب وأبو حيان على شذوذ إمالة (درهمان) وذهب ابن مالك إلى جـواز الإمالـة، فقـال: ف (درهماك) من يمله لم يصد.

انظر: شرح المفصل: ٥٧/٩، شرح الشافية: ٦/٣، الارتشاف: ٥١٩/٢، شرح ابن عقيل: ١٨٥/٤

(٥) عضاه؛ كشفاه جمع عضة وأصلها عضهه، فاستثقلوا الجمع بين الهاءين، وهو نوع من الشجر. انظر: اللسـان (سال) والتاج (عضه)

وأمّا الإمالة لأجل الياء بعد الألف الممالة؛ فنحو: ‹مبايع›.

وأمّا الإمالة لأجل الكسرة المقدرة في المحل الممال، فنحو ‹خاف›، أصله: خوف بكسر ‹عين› الكلمة وهي ‹الواو›، فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. / ٣٤/٢

وأما الإمالة لأجل الياء المقدرة في المحل الممال، فنحو: «يخشى» و«الهدى» و«أتى» و«الثرى» تحركت الياء في ذلك وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا.

وأما الإمالة لأجل كسرة تعرض في بعض أحوال الكلمة، فنحو: ‹طاب›، و‹جاء›، و‹شاء›، و‹زاد›، لأن ‹الفاء›[١] تُكسَر من ذلك إذا اتصل بها الضمير المرفوع؛ من المتكلم، والمخاطب، ونون جماعة الإناث، فتقول: طبت، وجئت، وشئت وزدن.[٢] وهذا قول سيبويه[٣].

ويمكن أن يقال: إنّ الإمالة فيه[٤] بسبب أن الألف منقلبة عن ياء، ولكنْ إذا أطلقوا المنقلب عن ياء أو واو في هذا الباب فلا يريدون إلا المتطرف، والله أعلم.

وأما الإمالة لأجل ياء تعرض في بعض الأحوال فنحو: ‹تلا› و‹غزا›، وذلك لأن الألف فيهما منقلبة عن واو ‹التلاوة› و‹الغزو›، وإنما أميلت في لغة من أمالها لأنك تقول إذا بنيت الفعل للمفعول ‹تلا› و‹غزا› مع بقاء عدة الحروف كما كانت حين بنيت الفعل للفاعل.[٥]

وأما الإمالة لأجل الإمالة، فنحو إمالة: «تراءا» أمالوا الألف الأولى من أجل إمالة الألف الثانية المنقلبة عن الياء، وقالوا رأيت ‹عِمَاداَ›[٦]، فأمالوا الألف المبدلة من التنوين لأجل إمالة الألف الأولى الممالة لأجل الكسرة.

---

(١) أي: فاء الكلمة، وهو الحرف الأول.

(٢) في المطبوع: (زدت) بالتاء، وهو تحريف

(٣) انظر: الكتاب: ٤/١٢٠-١٢١، الإقناع: ٣٠٢/١، الارتشاف: ٥٣١/٢، الأصول: ١٦٢/٣

(٤) في المطبوع: (فيه ليست بسبب) وهي زيادة ليست في النسخ، وكذلك ليست في بحر الجوامع (ق:٢٧١/أ)

(٥) انظر: الكتاب: ١١٩/٤

(٦) كذا ضبطت الحروف في (س)

وقيل في إمالة «الضحى» و«القوى» و«ضحاها» و«تلاها» إنما بسبب إمالة رؤوس الآي قبل وبعد، فكانت من الإمالة للإمالة.

ومن ذلك إمالة قتيبة عن الكسائي الألف بعد النون من ﴿إنا لله﴾ لإمالة الألف من (لله)، و لم يمل (وإنا إليه) لعدم ذلك بعده[1].

وأما الإمالة لأجل الشبه، فإمالة ألف التأنيث[2] في نحو ‹الحسنى› وألف الإلحاق في نحو: (أرطي). في قول من قال"مأروط"[3] لشبه ألفيهما بألف (الهدى) المنقلبة عن الياء ويمكن أن يقال: بأن الألف تنقلب ياء في بعض الأحوال، وذلك إذا ثنيت فقلت: الحسنيان والأرطيان[4] ويكون الشبه أيضا بالمشبه بالمنقلب عن الياء، كإمالتهم ‹موسى› و‹عيسى›، فإنه ألحق بألف التأنيث المشبهة بألف ‹الهدى›.

وأما الإمالة لأجل كثرة الاستعمال؛ فكإمالتهم ‹الحجاج› علما لكثرته في/ كلامهم، ذكره سيبويه[5]، ومن ذلك إمالة (الناس) في الأحوال الثلاث، رواه صاحب "المبهج".[6] وهو موجود في لغتهم لكثرة دوره.[7] ويمكن أن يقال: إن ألف (الناس) منقلبة عن ياء كما ذكره بعضهم.

٣٥/٢

وأما الإمالة لأجل الفرق بين الاسم والحرف، فقال سيبويه: وقالوا ‹باء› و‹تاء› في حروف المعجم؛ يعني بالإمالة، لأنها أسماء ما يلفظ به، فليست مثل ‹ما› و‹لا› وغيرها من

---

(١) انظر: جامع البيان: ١/ق١٤٤، التلخيص: ١٨١، جمال القراء: ٥١٢/٢

(٢) انظر: الارتشاف: ٥٣٢/٢، الأصول: ١٦١/٣

(٣) في المطبوع: (مأرط)، وهو تحريف، والأرطى: شجر ينبت بالرمل، رائحته طيبة، والمأروط من الإبل هو الذي يشتكى من أكله. انظر: الصحاح والتاج (أرط)

(٤) من قوله: إن الفتح هو الأصل... إلى هنا: بنصه كلام المالقي، لم يختلف عنه المؤلف إلا بالأمثلة فقط.
انظر: الدر النثير: ١٥٦/٣-١٦٠

(٥) انظر: الكتاب:١٢٧/٤، وانظر: شرح الشافية:٩/٣، النكت الحسان:٢٧٢-٢٧٣، الارتشاف:٥٣٤/٢-٥٣٥

(٦) سيأتي الكلام عنها بالتفصيل

(٧) انظر: الارتشاف: ٥٣٥/٢

الحروف المبنية على السكون، وإنما جاءت كسائر الأسماء. انتهى.[1]

قلت: وبهذا السبب أميل ما أميل من حروف الهجاء في ‹الفواتح›، والله أعلم.[2]

وأما وجوه[3] الإمالة فأربعة ترجع إلى الأسباب المذكورة، أصلها* اثنان وهما: المناسبة، والإشعار.

فأما المناسبة فقسم واحد؛ وهو فيما أميل*[4] *لسبب موجود في اللفظ*[5] وفيما أميل لإمالة غيره، فأرادوا أن يكون عمل اللسان ومجاورة النطق بالحرف الممال وبسبب الإمالة من وجه واحد، وعلى نمط واحد.

وأما الإشعار فثلاثة أقسام:

أحدها: الإشعار بالأصل وذلك إذا كانت الألف الممالة منقلبة عن ياء، أو عن واو مكسورة.

الثاني: الإشعار بما يعرض في الكلمة في بعض المواضع؛ من ظهور كسرة أو ياء، حسبما تقتضيه التصاريف دون الأصل؛ كما تقدم في ‹غزا› و‹طاب›.

الثالث: الإشعار بالشبه المشعر بالأصل، وذلك كإمالة ألف التأنيث، والملحق بها، والمشبه أيضاً.

وأما فائدة الإمالة فهي: سهولة اللفظ، وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع، فلهذا أمال من أمال، وأمّا من فتح

---

(١) النقل هنا عن سيبويه بواسطة أبي حيان؛ لاختلاف العبارة عن "الكتاب"، وتوافقها مع "الارتشاف".

انظر: الكتاب: ١٣٥/٤، الارتشاف: ٥٣٤/٢

(٢) قال أبو حيان بعد أن ذكر كلام سيبويه السابق: وحروف التهجي التي في أوائل السور؛ إن كان في آخرها ألف، فمنهم من يفتح، ومنهم من يميل، فإن كان في وسطها ألف نحو (كاف، وصاد) فلا خلاف في الفتح.اهـ الارتشاف: ٥٣٤/٢

(٣) في المطبوع: (وجود) بالدال بدل الهاء، وهو تحريف.

(٤) ما بين النجمتين سقط من (ك)

(٥) ما بين النجمتين سقط من (ز)

فإنه راعى كون الفتح أمتن أو الأصل[1]، والله أعلم.

إذا علم ذلك: فإن حمزة والكسائي وخلفا أمالوا كل ألف منقلبة عن ‹يـــاء› حيـــث وقعت في القرآن، سواء كانت في ‹اسم› أو ‹فعل›.[2]

فالأسماء نحو: «الهدى»، و«الهوى»، و«العمى»، و«الزنا»، و«مأواه»، و«مـــأواكم»، و«مثواه»، و«مثواكم» ونحو «أدنى»،[3] و«أزكـــى»،[4] و«الأعلـــى»، و«الأشـــقى»، و«موسى»، و«عيسى»، و«يحيى»

والأفعال نحو«أتى»،/ و«أبى»، و«سعى»، و«يخشى»، و«يرضـــى»، و«فســـوّى»، و«اجتبى»، و«استعلى». ٣٦/٢

وتعرف ذوات ‹الياء› من ‹الأسماء› بالتثنية، والأفعال برد الفعل إليك؛ فإنْ ظهرت الياء فهي أصل الألف، وإن ظهرت الواو فهي الأصل أيضاً.

فتقول في اليائي من الأسماء: كـ«المولى» و«الفتى» و«الهدى» و«الهوى» و«العمـــى» و«المأوى»: ‹موليان› و‹فتيان› و‹هديان› و‹هويان› و‹عميان› و‹مأويان›.

وفي الواوي منها كـ‹الصفا› و‹شفا› و‹سنا› و‹أبا› و‹عصـــا›: ‹صفـــوان› و‹شـــفوان› و‹سنوان› و‹أبوان› و‹عصوان›، وكذلك ‹أدنيان› و‹أزكيان› و‹الأشقيان› و‹الأعليان›.

وتقول في اليائي من الأفعال في نحو: ‹أتـــى› و‹رمـــى› و‹ســـعى› و‹عســـى› و‹أبى› و‹ارتضى› و‹اشترى› و‹استعلى›: ‹أتيت› و‹رميت› و‹ســـعيت› و‹عســـيت› و‹أبيـــت› و‹ارتضيت› و‹اشتريت› و‹استعليت›.

وفي الواوي منها في نحو ‹دعا› و‹دنا› و‹عفا› و‹علا› و‹بـــدا› و‹خـــلا›: ‹دعـــوت› و‹دنوت› و‹عفوت› و‹علوت› و‹بدوت› و‹خلوت›.

---

(١) من قوله: وأما وجوه الإمالة... إلى ‹الأصل›، بنصه كلام المالقي. انظر: الدر النثير: ٣/١٦٠-١٦١

(٢) انظر: التيسير: ٤٦، المصباح: ٣/٩٦١، التتمة: ١٧٩

(٣) في المطبوع: (الأدنى)، الأعراف (١٦٩) السجدة (٢١)

(٤) في المطبوع: (الأزكى) وهو تحريف، وليست في القرآن.

إلا إذا زاد الواوي على ثلاثة أحرف، فإنه يصير بتلك الزيادة يائيا، ويعتبر بـالعلائم[1] المتقدمة، وذلك كالزيادة في الفعل بحروف ‹المضارعة› و‹آلة التعدية› وغيره نحو «ترضى»، و«تدعى»، و«تبلى»، و«يدعى»، و«يتلى»، و«يزكـى»، و«زكاهـا»، و«تزكـى»، و«نجانا»، «فأنجاه»، و«إذ ابتلى»، و«تجلى»، «فمن اعتدى»، «فتعـالى الله»، «مـن استعلى».

ومن ذلك ‹أفعل› في الأسماء نحو «أدنى»، و«أربى»، و«أزكى»، و«أعلى» لأنّ لفـظ الماضي من ذلك كلّه تظهر فيه الياء إذا رددت الفعل إلى نفسك، نحو ‹زكيت›، و‹أنجيت›، و‹ابتليت›، وأمّا فيما لم يسم فاعله نحو ‹يدعى›، فلظهور الياء في ‹دعيت›، و‹يدعيان›.

فظهر أن الثلاثي المزيد يكون اسماً نحو ‹أدنى›، وفعلاً ماضياً نحو ‹ابتلـى› و‹أنجـى›، ومضارعا مبنيا للفاعل نحو ‹يرضى›، وللمفعول نحو ‹تدعى›.

وكذلك يميلون كلّ ألف تأنيث جاءت من ‹فَعْلى› مفتوح ‹الفاء›، أو مضمومـها أو مكسورها نحو «موتى»، و«مرضى»، و«السلوى»، و«التقوى»، و«شتى»، و«طـوبى»، و«بشرى»، و«قصوى»، و«الدنيا»، و«القربى»، و«الأنثى»، و«إحدى»، و«ذكـرى»، و«سيما»، و«ضيزى»، وألحقوا بذلك «يحيى»، و«موسى»، و«عيسى»

وكذلك يميلون منها ما كان على وزن ‹فعالى› مضموم الفـاء، أو مفتوحـها نحـو «أسارى»، و«كسـالى»، و«سـكارى»، و«فـرادى»، و«يتـامى»، و«نصـارى»، و«الأيامى»،/ و«الحوايا».

٣٧/٢

وكذلك أمالوا ما رسم في المصاحف بالياء نحو «متى»، و«بلى»، و«يا أسفى»، و«يـا ويلتى»، و«يا حسرتى»، و«أنى» وهي للاستفهام. نحو «أنّى شئتم»[2] «أنّى لك»[3].

واستثنوا من ذلك: ‹حتى›، و‹إلى›، و‹على›، و‹لدى›، و﴿ما زكى منكم﴾ فلم يميلوه.

---

(١) في المطبوع: (العلامة) وهو تحريف

(٢) البقرة: (٢٢٣) وينبه على أن أبا حيان استبعد أن تكون هنا استفهامية أو شرطية. انظـر: البحـر المحيـط: ١٧١/٢

(٣) آل عمران: (٣٧)

وكذلك أمالوا أيضاً من الواوي ما كان مكسور الأوّل أو مضمومه، وهو ‹الربـــوا› كيف وقع و‹الضحى› كيف جاء، و«القوى»، و«العُلــى»

فقيل: لأنّ من العرب من يثنّي ما كان كذلك بالياء وإن كان مـــن ذوات الـــواو، فيقول: رِبَيان وضُحَيان،[1] فراراً من الواو إلى الياء لأنها أخفّ حيث ثقلت[2] الحركـــاتَ، بخلاف المفتوح الأول.

وقال مكّي: مذهب الكوفيين أن يثبتوا ما كان من ذوات الـــواو مضمـــوم الأول أو مكسوره بالياء.[3]

قلت: وقوّى هذا السببَ سببٌ آخر؛ وهو الكسرة قبل الألف في (الربـــا)، وكـــون «الضحى»، و«ضحاها»، و«القوى»، و«العُلــى» رأس آية، فأميل للتناسب.

والسُّورُ الممال رؤوس آيها بالأسباب المذكورة للبناء على النسق هي إحدى عشـــرة سورة وهي: ‹طه›، و‹النجم›، و‹سأل سائل›، و‹القيامـــة›، و‹النازعـــات›، و‹عبـــس›، و‹الأعلى›، و‹الشمس›، و‹الليل›، و‹الضحى›، و‹العلق›.

واختص الكسائي دون حمزة وخلف مما تقدم، بإمالة «أحياكم»، و«فأحيـــا بـــه»، و«أحياها» حيث وقع إذا لم يكن منسوقاً أو نسق بالفاء حسب.

وبإمالة: (خطايا) حيث وقع بنحو: «خطاياكم»، و«خطاياهم»، و«خطايانا» وبإمالة «مرضاة»، و«مرضاتي» حيث وقع، وبإمالة ﴿حق تقاته﴾[4] في ‹آل عمران› وبإمالة ﴿قـــد هدان﴾[5] في ‹الأنعام› ﴿ومن عصاني﴾[6] في ‹إبراهيم› و﴿أنسانيه﴾[7] في ‹الكهف›

---

(١) ضبط الكلمتين من (ز)

(٢) في (ت): «نقلت» بالنون، وفي (ك) «تقلب» بالتاء المثناة الفوقية وفي آخره باء موحدة وكلاهمـــا تصحيـــف وجاءت الكلمة في (ظ) عارية من النقط.

(٣) انظر: التبصرة: ٣٧٣، الكشف: ١/١٩٠-١٩١، إبراز المعاني: ٢/٩٨

(٤) من الآية (١٠٢)

(٥) من الآية (٨٠)

(٦) من الآية (٣٦)

(٧) من الآية (٦٣)

و﴿آتاني الكتاب﴾[1] في ‹مريم› ﴿وأوصاني بالصلاة﴾[2] فيها ﴿وآتاني الله﴾[3] في ‹النمل› ﴿ومحياهم﴾[4] في ‹الجاثية› و﴿دحاها﴾[5] في ‹والنازعات› ﴿وتلاها﴾ [6] و﴿طحاها﴾[7] في ‹والشمس› و﴿سجى﴾[8] في ‹والضحى›.[9]

واتفق مع حمزة وخلف على إمالة[10] ﴿أمات وأحيا﴾[11] وهو في سورة و‹النجم›؛ لكونه منسوقاً بالواو، وهذا مما لا خلاف عنهم[12] فيه.

وانفرد عبد الباقي بن الحسن من طريق أبي علي بن صالح عن خلف ومن طريق أبي محمد بن ثابت عن خلّاد؛ كلاهما عن سُليم عن حمزة بإجراء ﴿يحيى﴾ مجرى ﴿أحيا﴾ ففتحه عنه إذا لم يكن منسوقاً بواو وهو/ ﴿ولا يحيا﴾ في ‹طه› و‹سبِّح›، وبذلك قرأ الداني ٣٨/٢ على فارس عن قراءته على عبد الباقي المذكور[13]، وكذا ذكره صاحب "العنوان"[14]

---

(١) من الآية (٣٠)

(٢) من الآية (٣١)

(٣) من الآية (٣٦)

(٤) من الآية (٢١)

(٥) من الآية (٣٠)

(٦) من الآية (٢)

(٧) من الآية (٦)

(٨) من الآية (٢)

(٩) انظر: المصباح: ٣/٩٧٥-٩٧٦

(١٠) (إمالة) سقطت من المطبوع.

(١١) من الآية (٤٤)

(١٢) (عنهم) سقطت من المطبوع.

(١٣) انظر: جامع البيان: ١/ق١٣٢/أ

(١٤) قوله: وكذا ذكره... إلخ، فيه نظر، وهو أن صاحب "العنوان" لم يذكر ذلك نصاً، بل أخذه المؤلف من مفهوم كلامه، وعبارة "العنوان": فأما ﴿أحيا﴾ و﴿فأحياكم﴾ و﴿أحيا به﴾ كيف تصرف، فإن حمزة لم يمل إلا ما كان قبله واو فقط، ماضيا كان أو مستقبلا، فإن كان قبله فاء أو ‹ثم› أو لم يكونا قبله فتح. اهـ

==

وصاحب "التجريد" من قراءته على عبد الباقي بن فارس عن أبيه، إلا أنه ذكره بالوجهين وقال: إن عبد الباقي بن الحسن الخراساني نص بالفتح عن خلف، قال:[١] وبه قرأت، وذكر أن ذلك في ‹طه› و‹النجم›.

وهو سَهْوُ قلم، صوابه ‹طه› و‹سبح› فإن حرف ‹النجم› ماض وهو بالواو، وليس هو نظير حرف ‹طه›، والله أعلم.

واتفق الكسائي وخلف على إمالة ﴿الرؤيا﴾ المعرف[٢] ‹باللام› وهو في أربعة مواضع: ‹يوسف› و‹سبحان› و‹الصافات› و‹الفتح›، إلا أن موضع[٣] ‹سبحان› يمال في الوقف فقط؛ من أجل الساكن في الوصل.

واختص الكسائي بإمالة: ﴿رؤياي﴾ وهو حرفان في ‹يوسف›؛ واختلف عنه في ﴿رؤياك﴾ في ‹يوسف› أيضا، فأماله الدوري عنه، وفتحه أبو الحارث.

واختلف فيهما عن إدريس؛ فرواهما الشطي عنه بالإمالة، وهو الذي قطع به عن إدريس في "الغاية"[٤] وغيرها، ورواهما الباقون عنه بالفتح، وهو الذي في "المبهج"

==

وقال المؤلف في "التحفة": فتح حمزة ﴿ولا يحيى﴾ في طه وسبح؛ لأن الفعل لم يأت بعد (و) فإنه لم يخصص الماضي كما فعل الشاطبي، بل عمم، وقال: ماضيا كان أو مستقبلا. اهـ

وقد بين شارح "العنوان" المراد – حسب فهمه – من قول صاحب "العنوان": ماضيا أو مستقبلا، فقال: مثال الماضي ﴿أمات وأحيا﴾ ومثال المستقبل كقوله ﴿ثم لا يموت فيها ولا يحيى﴾ اهـ

وبعد هذا كله فقد صرح صاحب "العنوان" بإمالة ﴿يحيى﴾ في ‹سبح› فقال: أمال أواخر آياتها الأخوان. اهـ

وأما موضع ‹طه› فلم يذكر فيه شيئا. والله أعلم.

ويمكن الاعتذار عن المؤلف باختلاف نسخ "العنوان"، حيث ذكر محققه أن عبارة: (وأمال أواخر آياتها الأخوان) غير موجود في بعض النسخ. انظر: العنوان: ٥٩ و ٢٠٧، شرح العنوان: ق٢٥، تحفة الإخوان: ق٨

(١) القائل هو عبد الباقي الخرساني كما يفهم من كلام "التجريد"، وليس صاحب "التجريد" كما قد يتوهم هنا

(٢) في المطبوع: (المعروف) وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: (مواضع) بالجمع، وهو تحريف.

(٤) انظر: غاية الاختصار: ٢٩٦/١ و٣١٤، ولا يذهب الذهن إلى أن المراد (الغاية) لابن مهران، لأن المؤلف ذكر في الأسانيد أن (الشطي) إنما هو من غاية أبي العلاء.

و"الكامل"[1] وغيرهما، وذكره في "كفاية الست" من طريق القطيعي، والوجهان صحيحان والله أعلم.

واختص الدوري في روايته عن الكسائي بإمالة ﴿رؤياك﴾ وهو في أول يوسف كما تقدم، ﴿وهداي﴾ وهو في ‹البقرة› و‹طه› و﴿مثواي﴾ وهو في ‹يوسف› أيضاً، و﴿محياي﴾ وهو في آخر ‹الأنعام› «وآذانهم»، و«آذاننا»، و«طغيانهم» حيث وقع، «وسارعوا»، و«يسارعون»، و«نسارع»، حيث وقع و«الجوار» في ‹الشورى› و‹الرحمن› و‹كورت› و﴿كمشكاة﴾ في ‹النور›، و﴿بارئكم﴾ في الموضعين في ‹البقرة›*[2].

واختلف عنه في ﴿البارئ المصور﴾[3] من سورة ‹الحشر›؛ فروى عنه إمالته وإجرائه[4] مجرى ﴿بارئكم﴾ جمهور المغاربة، وهو الذي في "تلخيص العبارات" و"الكافي" و"الهادي" و"التبصرة" و"الهداية" و"العنوان" و"التيسير" و"الشاطبية"، وكذلك رواه من طريق ابن فرح[5]؛ أعني عن الكسائي، صاحب "التجريد" و"الإرشادين"[6] و"المستنير" وغيرهم،

---

(١) قوله: (والكامل) كان الأولى أن يقول: (والمصباح) لأنه هو الذي من أسانيده في هذه الطريق، أما "الكامل" فلا. انظر: الكامل: ق٩٠/ب، المصباح: ١٠٣٤/٣

(٢) جاءت هذه العبارة في (ت) والمطبوع قبل قوله ﴿وسارعوا﴾

(٣) من الآية: (٢٤)

(٤) في المطبوع: (وأجراه) ولعله تحريف

(٥) ابن فرح عن الدوري ليست من طرقه.

(٦) قوله: (الإرشادين) إن كان يقصد: "الإرشاد" و"الكفاية الكبرى"، فيحتاج إلى توضيح، وهو: أن ما ذكره صحيح بالنسبة للكفاية الكبرى، ففيها الإمالة من طريق ابن فرح، وأما بالنسبة "للإرشاد" فالمفهوم من عبارته – إن أخذنا بمفهوم المخالفة– يكون فيه ‹الفتح› لا ‹الإمالة›، حيث إن عبارة الإرشاد: وروى ابن بكار عن الدوري عن الكسائي إمالة ﴿البارئ﴾ اهـ. فهو هنا سكت عن طريق ابن فرح. كذا جاء في الإرشاد، وذكر محققه أن في نسخة من الإرشاد: (روى عن) بدل: (ابن) وعقب على ذلك بقوله: ولعله سبق قلم. اهـ. والذي يظهر –والله أعلم– أنه ليس سبق قلم، بل هو الصواب؛ لأن طريق الإرشاد عن الدوري هو طريق بكار لا طريق ابن بكار.

فاتضح أن (الإرشاد) لا يدخل ضمن (الإرشادين)، ويمكن أن يجاب عن المؤلف أنه يقصد النسبة إلى "صاحب" وليس إلى الإرشادين. والله أعلم. وقد وجدت البطائحي ذكر مثل ما في "الكفاية"

==

ورواه عنه بالفتح خصوصاً أبو عثمان الضرير؛ وهو الذي في أكثر كتب القراءات، ونصّ على/ استثنائه الحافظ أبو العلاء، وأبو محمد سبط الخياط، وابن سوار، وأبو العزّ، وغيرهم، والوجهان صحيحان عن الدوري. ٣٩/٢

وقال الداني في "جامعه": لم يذكر أحد عنه[1] ﴿البارئ﴾ نصّاً، وإنّما ألحقه بالحرفين اللذين في ‹البقرة› ابنُ مجاهد قياساً عليهما، سمعت أبا الفتح يقول ذلك. انتهى.[2]

واختلف عنه أيضاً في «يواري»، و«أواري» في ‹المائدة›، و﴿يواري﴾ في ‹الأعراف› و﴿لا تمار﴾ في ‹الكهف›؛ فروى عنه أبو عثمان الضرير إمالتها، وهذا مما اجتمعت عليه الطرق عن أبي عثمان نصّاً وأداء، وروى فتح الكلمات الثلاث جعفر بن محمد النصيبي، ولم يختلف عنه أيضاً في ذلك.

وأمّا ذِكْرُ[3] الشاطبيّ رحمه الله ل«يواري»، و«أواري» في ‹المائدة› فلا أعلم له وجهاً؛ سوى أنه تَبِعَ صاحب "التيسير" حيث قال: وروى الفارسيّ[4] عن أبي طاهر، عن أبي عثمان سعيد بن عبد الرحيم الضرير، عن أبي عمر عن الكسائيّ أنه أمال «يواري»، و«فأواري» في الحرفين في ‹المائدة›، ولم يروه غيره، قال: وبذلك آخُذُ[5]؛ يعني أبا طاهر،

==

انظر: الكفاية الكبرى: ٥٧٤، الإرشاد: ٥٨٨، الخلافيات في علم القراءات: ق: ١١٠/ب، وانظر أيضا.

(١) في المطبوع: (عن) وهو تحريف، والضمير يعود على دوري الكسائي.

(٢) ونقل ابن الباذش عن الأهوازي قال: سمعت أبا عبد الله اللألكائي يقول: كسر -إمالة- ﴿البارئ المصور﴾ عن الكسائي قياس لا نص. اهـ انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٤١ الإقناع: ٢٧٦/١

(٣) في المطبوع: (ما ذكره) وهو تحريف

(٤) في (ز) «الفاسي» وهو تحريف، وفي المطبوع: «أبو الفارس» وهو تحريف أيضا.

(٥) في المطبوع: (آخذه) وهو تحريف، وفي "التيسير" المطبوع: «آخذ» وقلت: (المطبوع) لأني وجدت القاهري اطلع على نسخة أخرى فيها الخلاف، حيث قال بعد أن نقل كلام المؤلف: وفي بعض نسخ "التيسير" حكّاً وإصلاحاً: وبذلك قرأت وأخذت بالحرفين من هذا الطريق، وقرأهما من طريق ابن مجاهد بالفتح. اهـ وقال: وهذه النسخة تدل على أن قوله (أخذ) في النسخة الأولى متكلم من المضارع لا ماضي غائب، كما حمله الشيخ ابن الجزري في "نشره" عليه، نعم يرد على "التيسير" أنه ما ارتكب طريق أبي عثمان الضرير فلا يناسب نقله عنه فيه، وتبعه الشاطبي في ذلك في كلمتي المائدة ﴿يواري﴾ ﴿فأواري﴾ وإلا فإمالة ﴿يواري﴾ و﴿فأواري﴾

==

من هذا الطريق وغيره[1]، ومن طريق ابن مجاهد بالفتح. انتهى.

وهو حكاية أراد بها الفائدة على عادته، وإلا فأيّ تعلّق لطريق أبي عثمان الضرير بطرق "التيسير"؟. ولو أراد ذكر طريق أبي عثمان عن الدوري لذكرها في أسانيده ولم يذكر طريق النصيبي، ولو ذكرها لاحتاج أن يذكر جميع خلافه، نحو إمالته ‹الصاد› من ﴿النَّصَارَى﴾ و‹التاء› من ﴿اليتامى﴾ وغير ذلك. مما يأتي، ولذكر إدغامه النون الساكنة والتنوين في ‹الياء› حيث وقع في القرآن كما تقدم.

ثمّ تخصيص ‹المائدة› دون ‹الأعراف› هو مما انفرد الداني، وخالف فيه جميع الرواة. قال في "جامع البيان" بعد ذكره إمالتهما *عن أبي طاهر*[2] عن أبي عثمان: وكذلك رواه عن أبي عثمان سائر أصحابه؛ أبو الفتح أحمد بن عبد العزيز بن بدهن وغيره، قال: وقياس ذلك قوله في ‹الأعراف› ﴿يواري سوءاتكم﴾ ولم يذكره أبو طاهر، ولعلّه أغفل ذكره.[3]

قلت: لم يغفل ذكره، بل ذكره قطعاً، ورواه عنه جميع أصحابه من أهل الأداء نصا وأداء، ولعل ذلك سقط من كتاب صاحبه أبي القاسم عبد العزيز بن محمد الفارسي؛ شيخ الداني/ والله أعلم. ٢/٤٠

على أنّ الداني قال بعد ذلك: وبإخلاص الفتح قرأت ذلك كلّه؛ يعني الكلمات الثلاث للكسائي من جميع الطرق، وبه كان يأخذ ابن مجاهد. انتهى.[4]

وظهر أن إمالة «يواري»، و«فأواري» في ‹المائدة› ليست من طرق "التيسير" ولا "الشاطبية"، ولا من طرق صاحب "التيسير"، وتخصيص ‹المائدة› غير معروف[5]، والله تعالى أعلم.

==

في المائدة ليس من طريق "التيسير" ولا "الشاطبية" فذكرها على سبيل الاستطراد. اهـ

انظر: التيسير: ٥٠، بحر الجوامع: ق:٢٧٧/ب

(١) (غيره): ليست في "التيسير"

(٢) ما بين النجمتين سقط من المطبوع

(٣) جامع البيان: ١/ق:١٤١

(٤) المصدر السابق.

(٥) قال ابن مؤمن: وأما المصريون فإنهم رووا عنه إمالة ﴿فأواري﴾ و﴿يواري﴾ في المائدة فقط. اهـ الكنز: ٩٣

وانفرد الحافظ أبو العلاء عن القباب، عن الرمليّ عن الصوري، بإمالة هذه الكلمات الثلاث وهي ﴿يواري﴾ في ‹الموضعين› ﴿وأواري﴾ و﴿تمار﴾[1]

فصل

ووافقهم أبو عمرو من جميع ما تقدم على ما كان فيه ‹راء› بعدها ‹ألف› ممالة؛ بأي وزن كان، نحو «ذكرى»، و«بشرى»، و«أسرى»، و«القرى»، و«النصارى»، و«أسارى»، و«سكارى»، و«فأراه»، و«اشترى»، و«أرى»،[2] و«يرى» فقرأه كله بالإمالة، واختلف عنه في ياء ﴿بشراي﴾[3] في ‹يوسف›:

فرواه عنه عامة أهل الأداء بالفتح، وهو الذي قطع به في "التيسير" و"الكافي" و"الهداية" و"الهادي" و"التجريد" وغالب كتب المغاربة والمصريين، وهو الذي لم ينقل العراقيون قاطبة سواه، ورواه عنه بعضهم بين اللفظين، وعليه نص أحمد بن جبير، وهو أحد الوجهين في "التذكرة" و"التبصرة" وقال فيها:[4] والفتح أشهر.[5] وحكاه أيضاً صاحب "تلخيص العبارات"، وروى آخرون[6] عنه الإمالة المحضة، ولم يفرقوا له بينها وبين غيرها؛ كأبي بكر ابن مهران، وأبي القاسم الهذلي.

وذكر الثلاثة الأوجه أبو القاسم الشاطبي ومن تبعه، وبها قرأت، غير أن الفتح أصح رواية، والإمالة أقيس على أصله. والله أعلم.

واختلف في ذلك كله عن ابن ذكوان؛ فرواه الصوري عنه كذلك بالإمالة، ورواه الأخفش بالفتح.

---

(١) كذا ذكر المؤلف، إلا أن الموجود في "غاية الاختصار" المطبوع ﴿يواري﴾ و﴿تمار﴾ فقط فلعل ﴿أواري﴾ سقطت من النساخ، و انظر: المصباح: ٣/١٠٢٦-١٠٢٧ حاشية (١)، غاية الاختصار: ١/٢٧٧

(٢) في المطبوع: (ووارى) تحريف.

(٣) من الآية: (١٩)

(٤) في (س): «فيهما» وهو تحريف

(٥) التبصرة: ٥٤٦

(٦) قال ابن الوجيه: ولم ينقل الإمالة المحضة فيها لأبي عمرو سوى الأهوازي، فإنه نقلها عن السلمي عن أبي الأخرم عن الأخفش عن سلام عن أبي عمرو، وذكرها الشاطبي في قصيدته. اهـ الكنز: ٩٠

وانفرد[1] الكارزيني، عن المطّوّعي عن الصوريّ بالفتح، فخالف سائر الرواة عن الصوريّ، والله أعلم.

واختلف عن الأخفش في ﴿أدرى﴾ فقط نحو «أدراك»، و«أدراكم» فأماله عنه ابن الأخرم، وهو الذي في "التذكرة" و"التبصرة" و"الهداية" و"الهادي" و"الكافي" و"العنوان" و"المبهج"/ وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وفتحه عنه النقّاش، وهو الذي في "تلخيص العبارات" و"التجريد" لابن الفحام و"الغاية" لابن مهران، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد.

٤١/٢

وانفرد الشذائي بإمالتها عن الداجوني، عن ابن ماموية عن هشام، لم يروها عنه غيره.[2]

ووافق أبو[3] بكر على إمالة ﴿أدراكم به﴾[4] في ‹يونس› فقط، واختلف عنه في غير ‹يونس›:

فروى عنه المغاربة قاطبة الإمالة مطلقا، وهي طريق شعيب عن يحيى، وهو الذي قطع به صاحب "التيسير" و"الهادي" و"الكافي" و"التذكرة" و"التبصرة" و"الهداية" و"التلخيص" و"العنوان" و"التلخيص" للطبري وغيرها[5].

وروى عنه العراقيون قاطبة الفتح في غير سورة ‹يونس›، وهو طريق أبي حمدون عن يحيى، والعليمي عن أبي بكر، وهو الذي في "التجريد" و"المبهج"[6] و"الإرشاد"

---

(١) انظر: المبهج: ٥٦١/٢

(٢) قوله: (لم يروها عنه غيره) فيه نظر، حيث إن أبا الكرم ذكر ذلك عن ابن ما مويه عن هشام بإطلاق، ولم يحدد من أي طريق، ليشمل الشذائي وزيد بن علي كلاهما عن الداجوني عن ابن ما مويه.
انظر: المبهج: ٢٦١/١، المصباح: ١٠٢١/٣-١٠٢٢ حاشية (١)

(٣) (أبو) سقطت من المطبوع.

(٤) من الآية: (١٦)

(٥) في (س): «غيرهما» بالتثنية، وهو تحريف.

(٦) (المبهج): سقطت من (ز)

و"الكفايتين" و"الغايتين" وغيرها، وذكره أيضاً في "المستنير" من غير طريق شعيب.

واختلف عن أبي بكر في ﴿بشراي﴾ في ‹يوسف›: فروى إمالته عنه العليمي من أكثر طرقه، وهو الذي قطع له به في "التجريد" والحافظ أبو عمرو الداني، والحافظ أبو العلاء، وأبو علي العطار، وسبط الخياط في "كفايته"، وقال في "المبهج": إن الإمالة له في وجه.[1]

ورواها الداني من طريق يحيى بن آدم، من رواية الواسطيين؛ يعني من طريق يوسف بن يعقوب عن شعيب عنه.[2]

وروى عنه الفتح يحيى بن آدم من جمهور طرقه، وهو رواية أبي العز عن العليمي[3]، والوجهان صحيحان عن أبي بكر.

ووافقهم حفص على إمالة ﴿مَجْراهَا﴾ في سورة ‹هود›[4] و لم يمل غيره.

وانفرد أيضاً الشذائي عن الداجوني، عن ابن ماموية عن هشام، بإمالته، وأبو عمرو وابن ذكوان على أصلهما.

واختلف عن ورش في جميع ما ذكرنا من ‹ذوات› ‹الراء› حيث وقع في القرآن فرواه الأزرق عنه بالإمالة ‹بين بين›، ورواه الأصبهاني بالفتح.

واختلف عن الأزرق في ﴿أَرَاكَهُمْ﴾ في ‹الأنفال›[5] فقطع له بالفتح فيه صاحب "العنوان" وشيخه عبد الجبار، وأبو بكر الأذفوي[6]، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس.

وقطع ب‹بين بين›، صاحب "تلخيص العبارات" و"التيسير" و"التذكرة" و"الهداية" وقال: إنه اختيار ورش، وإن قراءته على/ نافع بالفتح.

٤٢/٢

---

(١) المبهج: ٥٦١/٢

(٢) جامع البيان: ٢/ق: ٨٧/ب

(٣) الإرشاد: ٣٨٠، الكفاية الكبرى: ٣٨٤

(٤) من الآية (٤١)

(٥) من الآية (٤٣)

(٦) في المطبوع: (الأدفوي) بالدال المهملة، وهو تصحيف، وانظر ترجمته ص:٥٥٣

وكذلك قال مكي إلا أنه قال: وبالوجهين قرأت.[1]

وقال صاحب "الكافي": إنه قرأه بالفتح، قال: وبين اللفظين أشهر عنه.[2]

قلت: وبه قرأ الداني على ابن خاقان وابن غلبون؛ وقال في "تمهيده": وهو الصواب؛ وقال في "جامعه": وهو القياس، قال: وعلى الفتح عامة أصحاب ابن هلال، وأصحاب أبي الحسن النحاس.[3]

وأطلق له الخلاف أبو القاسم الشاطبي[4]، والوجهان صحيحان عن الأزرق، والله أعلم.

فصل

ووافق من أمال بعض القراء على إمالة بعض ذوات ‹الياء›، فخالفوا أصولهم في إحدى عشرة كلمة وهي «بلى»، و«رمى»، و«مزجاة»، و«أتى أمر الله»، و«يلقاه»، و«أعمى»، و«سوى»، و«سدى»، و«إنه»، و«نئا»، و«رأى»

فأما (بلى): فأماله معهم حيث وقع، أبو حمدون من جميع طرقه عن يحيى بن آدم، عن أبي بكر، وخالفه شعيب والعليمي ففتحه عنه.

وانفرد بإمالته أيضا أبو الفرج النهرواني عن الأصبهاني، عن ورش، فخالف سائر الرواة عنه.[5]

وأما ﴿رَمَىٰ﴾ وهو في ‹الأنفال›[6] فوافق على إمالته أبو بكر من جميع طرق المغاربة، ولم يذكره أكثر العراقيين[7] كأبي محمد سبط الخياط.

---

(١) التبصرة: ٣٨٩

(٢) الكافي: ٤٣

(٣) جامع البيان: ١/ ق: ١٣٣-١٣٤

(٤) وذلك في قوله:.....وفي أرا * كهم وذوات اليا له الخلف جملا

الشاطبية: ٢٦

(٥) انظر: غاية الاختصار: ٢٧٢/١

(٦) من الآية (١٧)

(٧) لكن ذكره أبو الكرم في المصباح: ٩٩٤/٣

وأمّا ﴿مُزْجَاةٍ﴾ وهو في ‹يوسف›[1] و﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ وهو أول ‹النحل›[2] و﴿يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾ وهو في ‹سبحان›[3] فاختلف عن ابن ذكوان في إمالة هذه الثلاثة:

فروى عنه إمالة ﴿مُزْجَاةٍ﴾ صاحب "التجريد" من جميع طرقه، وصاحب "الكامل" من طريق الصوري، وهو نص الأخفش في ‹كتابه الكبير›، عن ابن ذكوان، فإنه قال: يشم ‹الجيم› شيئا من الكسر، انتهى.[4] وكذا روى هبة الله عنه، والإسكندراني[5] عن ابن ذكوان[6].

وروى عنه إمالة ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ الصوريّ، وهي رواية الداجوني عن ابن ذكوان من جميع طرقه، نص على ذلك أبو طاهر ابن سوار، وأبو محمد سبط الخياط، والحافظ أبو العلاء، وأبو العزّ وغيرهم، ولم يذكره الهذلي ولا ابن الفحام في "تجريده"[7] ولا/ صاحب "المبهج" عن المطوّعي. ٤٣/٢

---

(١) من الآية (٨٨)

(٢) من الآية (١)

(٣) من الآية (١٣)

(٤) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٣٦

(٥) محمد بن القاسم بن زيد، مقرئ، أخذ عن ابن ذكوان سنة ٢٤٠ هـ وقرأ عليه المطوعي سنة ٢٩٨ هـ انظر: غاية النهاية: ٢/٢٣٢

(٦) قال ابن الباذش: هبة الله وجعفر بن أبي داود رويا عن الأخفش عن ابن ذكوان ﴿مزجة﴾ بالإمالة، وكذلك نص عليه الأخفش، قال -ابن الباذش-: وابن أبي داود متحقق بالأخفش عرض عليه ستا وثلاثين ختمة، حكى ذلك الخزاعي عن محمد بن عبيد بن الخليل عنه. اهـ انظر: الإقناع: ١/٢٨٤

(٧) استدرك الشيخ المتولي على المؤلف وعلى الأزميري بقوله: وبهذا يعلم ما نسبه الأزميري من الفتح إلى الرملي من "كامل" الهذلي مع أن معتمده النشر؛ لأنه لم يطلع على "الكامل"، ولم يذكر في "النشر" سوى الإمالة للرملي من جميع طرقه، ويحتمل أن النسخة التي وقعت له سقط منها لفظ (من جميع طرقه) من الناسخ حتى وهم في إخراج الهذلي من الطريقين.
قال -المتولي-: وقوله في "النشر": ولا ابن الفحام في "تجريده"، سبق قلم؛ لأن طريق المطوعي، بل الصوري لم يكن في "التجريد" والداجوني هذا هو الرملي بعينه. اهـ. الروض النضير: ق: ٣١٠

وروى عنه إمالة: ﴿يَلْقَاهُ﴾ الصوري من طريق الرملي، وهي رواية الداجوني عن أصحابه عن ابن ذكوان، وكذا رواه صاحب "التجريد" عن النقاش عن الأخفش، وهي رواية هبة الله عن الأخفش أيضاً.

وكل من ‹الفتح› و‹الإمالة› صحيح عن ابن ذكوان في الأحرف الثلاثة، قرأنا به من الطرق المذكورة، وبه نأخذ.

وأما ﴿أَعْمَىٰ﴾ وهو في موضعي ‹سبحان›[1] ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَٰذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾ فوافق على إمالتهما أبو بكر من جميع طرقه، ووافق على إمالة الأول: أبو عمرو ويعقوب.

وانفرد ابن مهران بفتحها عن روح فخالف سائر الناس[2].

وانفرد صاحب "المبهج" عن نفطويه عن يحيى بإمالة ﴿أعمى﴾ في موضعي ‹طه› وهو ﴿وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ﴾[3] ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ﴾[4] فخالف سائر الناس عن يحيى.[5]

وأما ﴿سُوًى﴾ وهو في ‹طه›[6] و﴿سُدًى﴾ وهو في ‹القيامة›[7] فاختلف فيهما عن أبي بكر؛ فروى المصريون والمغاربة قاطبة عن شعيب عنه الإمالة في الوقف مع من أمال، وهي

---

(١) من الآية (٧٢)

(٢) انفرادة لا يقرأ له بها. انظر: الغاية: ١٦٥

(٣) من الآية (١٢٤)

(٤) من الآية (١٢٥)

(٥) قوله: (فخالف سائر الناس عن يحيى) اهـ إن كان مقصوده في المقروء به فمسلم، وإن كان يريد الإطلاق ففيه نظر، وهو أن أبا الكرم ذكر أن الوكيعي عن يحيى عن أبي بكر قرأ بإمالة ﴿أعمى﴾ في موضعي ‹طه›. انظر: المبهج: ١/٢٧٠ ويلاحظ أن عبارته (وروى)، المصباح: ٣/٩٩٩

(٦) من الآية (٥٨)

(٧) من الآية (٣٦)

رواية العجلي[1] والوكيعي[2] عن يحيى بن آدم[3]، ورواية ابن أبي أمية[4] وعبيد بن نُعَيم[5] عن أبي بكر، ولم يذكر سائر الرواة عن أبي بكر من جميع الطرق في ذلك شيئاً في الوقف، والوجهان جميعاً عنه صحيحان، والفتح طريق العراقيين قاطبة لا يعرفون غيره، والله أعلم.

وأمّا ﴿إِنَاهُ﴾ وهو في ‹الأحزاب›[6] فاختلف فيه عن هشام؛ فرواه عنه بالإمالة مع من أمال الجمهورُ من طريق الحلواني، وهو الذي لم يذكر المغاربة والمصريون والشاميون وأكثر العراقيين عنه سواه، ورواه الداجوني عن أصحابه عنه بالفتح وبه قطع صاحب "المبهج" لهشام من طريقيه، والوجهان عنه صحيحان، وبالإمالة آخذ عنه من طريق الحلواني، وبالفتح من طريق غيره.

وانفرد الحافظ أبو العلاء عن النهرواني؛ عن عيسى بن وردان عن أبي جعفر بإمالته ‹بين اللفظين›[7] لم يروه غيره؛ مع أنه لم يسندها إلا عن أبي العز، ولم يذكرها[8] أبو العز في شيء من كتبه، والله أعلم.

وأما ﴿نَأَىٰ﴾ وهو في ‹سبحان›[9] و‹فصلت›[10] فوافق على إمالته في سبحان فقط أبو بكر.

---

(١) عبد الله بن صالح بن موسى، ثقة، مقرئ، أخذ عرضا عن حمزة، وعن سليم عن حمزة، روى عنه الحلواني وغيره، توفي سنة ٢٢٠ هـ انظر: غاية النهاية: ٤٢٣/١

(٢) أحمد بن عمر بن حفص، مقرئ، روى عنه ابنه إبراهيم. توفي سنة ٢٣٥ هـ انظر: غاية النهاية: ٩٢/١

(٣) العجلي، والوكيعي ليسا من طرقه.

(٤) عبد الله بن عمرو، البصري، روى عنه روح وغيره، انظر: غاية النهاية: ٤٣٨/١

(٥) السعيدي، الكوفي، أخذ عن أبيه عن عاصم وأخذ عنه أحمد اليامي، انظر: غاية النهاية: ٤٩٨/١

(٦) من الآية (٥٣)

(٧) انظر: غاية الاختصار: ٢٧٢/١

(٨) الضمير في (يذكرها) يعود على الانفرادة لا على كلمة ﴿إناه﴾ المذكورة في الإرشاد: ٥٠٣، و الكفاية الكبرى: ٤٩٩

(٩) من الآية (٨٣)

(١٠) من الآية (٥١)

وانفرد صاحب "المبهج"/ عن أبي عون، عن شعيب عن يحيى عنه بفتحه.[1] ٤٤/٢

وانفرد ابن سوار عن النهرواني عن أبي حمدون عن يحيى عنه بالإمالة في الموضعين.[2]

وانفرد فارس بن أحمد في أحد وجهيه عن السوسيّ بالإمالة في الموضعين، وتبعه على ذلك الشاطبيّ.

وأجمع الرواة عن السوسي من جميع الطرق على الفتح، لا نعلم بينهم في ذلك خلافاً، ولهذا لم يذكره له في ‹المفردات› ولا عوّل عليه.

واختلف أصحاب[3] الإمالة في إمالة ‹النون› فأمال ‹النون› مع ‹الهمزة›، الكسائيّ وخلف لنفسه وعن حمزة.

واختلف عن أبي بكر في حرف ‹سبحان›؛ فروى عنه العليميّ، والحمامي، وابن شاذان؛ عن أبي حمدون عن يحيى بن آدم عنه الإمالة فيهما، وروى سائر الرواة عن شعيب عن يحيى عنه فتح ‹النون› فيصير لأبي بكر أربع طرق:

أحدها: إمالة الهمزة في ‹سبحان› فقط، وهي رواية الجمهور عن شعيب عن يحيى عنه.

الثاني: إمالة ‹النون› و‹الهمزة› جميعاً في ‹سبحان› أيضاً، وهي رواية العليميّ عنه، وأبي حمدون عن يحيى عنه؛ من طريق الحمّامي وابن شاذان.

الثالث: إمالة ‹الهمزة› فقط في ‹سبحان› و‹فصّلت› جميعاً، وهي طريق ابن سوار عن النهرواني عن أبي حمدون عن يحيى.

الرابع: ‹الفتح› في الموضعين، وهي طريق صاحب "المبهج" عن أبي عون عن شعيب عن يحيى عنه، وكلّ من هذه الأربعة أيضا عن يحيى بن آدم عنه، والله أعلم.

وأما ﴿رأى﴾ فمنه ما يكون بعده متحرك، ومنه ما يأتي بعده ساكن:

فالذي بعده متحرك يكون ظاهراً ومضمراً، فالذي بعده ظاهر سبعة مواضع في

---

(١) المبهج: ٢/٥٩٥

(٢) المستنير: ٢/٦٣٨

(٣) في المطبوع: (واختلف عن...) وهو تحريف.

‹الأنعام› ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾[1] وفي ‹هود› ﴿رَءَا أَيْدِيَهُمْ﴾[2] وفي ‹يوسف› ﴿رَءَا قَمِيصَهُۥ﴾[3] و﴿رَءَا بُرْهَانَ رَبِّهِۦ﴾[4] وفي ‹طه› ﴿رَءَا نَارًا﴾[5] وفي ‹النجم› ﴿مَا رَءَا﴾[6] ﴿لَقَدْ رَءَا﴾[7] فأمال ‹الراء› تبعاً للهمزة: حمزة والكسائي وخلف.

ووافقهم أبو بكر في﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ في ‹الأنعام›، واختلف عنه في الستة الباقية، فأمال ‹الراء› و‹الهمزة› منها[8] يحيى بن آدم، وفتحهما[9] العليمي.

وانفرد صاحب "الكامل" بهذا عن أبي القاسم ابن بابش، عن الأصمّ عن شعيب عن يحيى.

وانفرد صاحب "المبهج" بالفتح في السبعة[10] عن أبي عون عن شعيب عن يحيى، وعن الرزّاز عن العليمي./

٤٥/٢

وانفرد صاحب "العنوان" عن القافلانّي، عن الأصمّ عن شعيب عن يحيى في أحد الوجهين بفتح ‹الراء› وإمالة ‹الهمزة›[11]، فيصير لأبي بكر أربعة أوجه:

أحدها: رواية[12] الجمهور عن يحيى بإمالة ‹الراء› و‹الهمزة› جميعاً في السبعة المواضع.

---

(١) من الآية (٧٦)

(٢) من الآية (٧٠)

(٣) من الآية (٢٨)

(٤) من الآية (٢٤)

(٥) من الآية (١٠)

(٦) من الآية (١١)

(٧) من الآية (١٨)

(٨) (منها) من (ز) و(ك)

(٩) في المطبوع: (فتحها) وهو تحريف.

(١٠) في (س) «السبعة الباقية» وهو تحريف.

(١١) العنوان: ٩١

(١٢) في (س): «إمالة» بدل «رواية»، وهو تحريف.

الثاني: رواية الجمهور عن العليمي إمالتهما في ‹الأنعام›، وفتحهما في غيرها.

الثالث: فتحهما في السبعة، طريق "المبهج" عن أبي عون، عن يحيى، وعن الرزاز عن العليمي.

الرابع: فتح ‹الراء› وإمالة ‹الهمزة›؛ طريق صاحب "العنوان" في أحد وجهيه عن شعيب عن يحيى ووافق أيضا على إمالة ‹الراء› و‹الهمزة› جميعاً في المواضع السبعة ابن ذكوان.

وانفرد زيد عن الرملي عن الصوري بفتح ‹الراء› وإمالة ‹الهمزة› فيها.[1]

وانفرد صاحب "المبهج" عن الصوري بفتح ‹الراء› و‹الهمزة›.[2]

واختلف عن هشام فروى الجمهور عن الحلواني عنه فتح ‹الراء› و‹الهمزة› وهذا هو الصحيح عنه، وكذا روى الحافظ أبو العلاء، وأبو العز القلانسيّ وابن الفحّام الصقلّي، وغيرهم عن الداجوني عنه، وروى الأكثرون عن الداجوني عنه إمالتهما

وهو الذي في "المبهج" و"كامل" الهذلي ورواه صاحب "المستنير" عن المفسر عن الداجوني، وهذا هو المشهور عن الداجوني، وقطع به صاحب "التجريد" عن الحلواني من قراءته على الفارسي في السبعة، ومن قراءته على عبد الباقي في غير سورة ‹النجم›، والوجهان جميعاً صحيحان عن هشام، والله أعلم.

وانفرد صاحب "المبهج" عن أبي نشيط عن قالون بإمالة ‹الراء› و‹الهمزة› جميعاً، وذلك من طريق الشذائي عنه، فخالف سائر الرواة.[3]

وأمال أبو عمرو ‹الهمزة› فقط في المواضع السبعة.

وانفرد أبو القاسم الشاطبي بإمالة ‹الراء‹ أيضا عن السوسي بخلاف عنه، فخالف فيه سائر الناس من طرق كتابه، ولا أعلم هذا الوجه روي عن السوسي من طريق "الشاطبية"

---

(١) انظر: غاية الاختصار: ٢٧٤/١، وفيه أن ابن الأخرم عن ابن ذكوان فتح الراء مع إمالة الهمزة في ﴿رأى كوكبا﴾ في الأنعام حسب.

(٢) المبهج: ٤٨٨/٢

(٣) نفس المصدر.

و"التيسير" بل ولا من طرق "كتابنا" أيضا، نعم رواه عن السوسي صاحب "التجريد" من طريق أبي بكر القرشي[1] عن السوسي، وليس ذلك في طرقنا.

وقول صحاب "التيسير": ‹وقد روي عن أبي شعيب مثل حمزة›.[2] لا يدل على ثبوته من طرقه، فإنه قد صرّح بخلافه في "جامع البيان" فقال: إنه قرأ على أبي الفتح؛ في رواية/ السوسي من غير طريق أبي عمران موسى بن جرير، فيما لم يستقبله ساكن، وفيما استقبله بإمالة فتحة ‹الراء› و‹الهمزة› معا.[3]

٤٦/٢

وأما الذي بعده ضمير؛ وهو ثلاث كلمات في تسعة مواضع ﴿رَآكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ في ‹الأنبياء›[4] و﴿رَآهَا تَهْتَزُّ﴾ في ‹النمل›[5] و‹القصص›[6] و﴿رَآهُ﴾ في ‹النمل›[7] أيضاً، وفي ‹فاطر›[8] و‹الصافات›[9] و‹النجم›[10] و‹التكوير›[11] و‹العلق›[12] فإن الاختلاف فيه كالاختلاف في الذي قبله عن المنفردين وغيرهم، إلا أن العليمي عن أبي بكر فتح ‹الراء›

---

(١) محمد بن إسماعيل، مقرئ، حاذق ضابط، أخذ عرضا من السوسي، وعنه عرضا ابن الجلندا.

غاية النهاية: ٢/١٠٢

(٢) التيسير: ١٠٤، وانظر: تحبير التيسير: ١٠٧-١٠٨

(٣) جامع البيان: ٢/ ق: ٥٥

(٤) من الآية (٣٦)

(٥) من الآية (١٠)

(٦) من الآية (٣١)

(٧) من الآية (٤٠)

(٨) من الآية (٨)

(٩) من الآية (٥٥)

(١٠) من الآية (١٣)

(١١) من الآية (٢٣)

(١٢) من الآية (٧)

و‹الهمزة› جميعاً منه، وأمالهما يحيى عنه على ما تقدم.[1]

واختلف فيه عن ابن ذكوان على غير ما تقدم:

فأمال ‹الراء› و‹الهمزة› جميعاً عنه المغاربة قاطبة، وجمهور المصريين، وهو الذي لم يذكر صاحب "التيسير" والحافظ أبو العلاء عن الأخفش من طريق النقاش سواه[2]، وبه قطع أبو الحسن ابن فارس في "جامعه" لابن ذكوان من طريقي الأخفش والرملي وفتحهما جميعاً عن ابن ذكوان جمهور العراقيين، وهو طريق ابن الأخرم عن الأخفش.

وفتح ‹الراء› وأمال ‹الهمزة› الجمهور عن الصوري، وهو الذي لم يذكر أبو العزّ، والحافظ أبو العلاء عنه سواه، وبالفتح قطع أبو العزّ للأخفش من جميع طرقه، وابن مهران

---

(١) قوله: العليمي عن أبي بكر.. إلخ يفهم منه اشتراك أبي حمدون والصريفيني في ذلك، وهذا يخالف ما في "المصباح" وهو أن الإمالة للأول والفتح للثاني. انظر: المصباح: ١٠٣٩/٣ حاشية (٣)

(٢) قوله: (لم يذكر صاحب "التيسير" سواه) لعله سهو منه رحمه الله، فقد ذكر صاحب "التيسير" الفتح للنقاش، فقال بعد أن ذكر الإمالة لابن ذكوان ومن معه: واستثنى النقاش عن الأخفش ما اتصل من ذلك بمكني نحو ﴿رآك﴾ و﴿رآها﴾ و﴿رآه﴾ بفتح الراء والهمزة فيه، وبذلك قرأت على الفارسي عنه، وكذا أقرأنيه أيضا أبو الفتح عن قراءته على عبد الباقي عن أصحابه عنه عن الأخفش. اهـ

وقال في "جامعه": روى النقاش عن الأخفش عنه فيما قرأت على الفارسي عنه بإمالة فتحة الراء والهمزة مع الاسم الظاهر، وبإخلاص فتحتها مع الاسم المكني. اهـ

وقال الأزميري: ذكر الداني في "التيسير" و"جامع البيان" فتحهما للنقاش، وذكر أبو العلاء في "غايته" فتحهما للأخفش وإمالتهما للصوري، ولم يذكر فتح الراء مع إمالة الهمزة أصلا، وذكر أبو العز في "إرشاده" فتحهما للأخفش وزيد عن الرملي، وفتح الراء مع إمالة الهمزة للشذائي عن الرملي.

قال: فما ذكره في "النشر" مخالف لما في هذه الكتب، ونبه الأستاذ هنا، والشيخ في سورة ‹النجم› مخالفة ما في "النشر" لما في "التيسير"، وسكتا عن مخالفته لما في "جامع البيان" و"غاية" أبي العلاء و"إرشاد" أبي العز لأنهما لم يطلعا على الكتب الثلاثة، وهما معذوران في هذا الباب. اهـ

مراده بالأستاذ هو: عبد الله بن محمد بن يوسف، المعروف بيوسف زادة صاحب كتاب "الايتلاف" والشيخ هو: علي المنصوري، ويعجبني ما أنشده الأستاذ بعد تعقبه على المؤلف حيث أنشد:

فأي جواد لم يعتره كبوة * وأي حسام لم يصبه فلول

انظر: التيسير: ١٠٣-١٠٤، جامع البيان: ٢/ ق: ٥٣، الإرشاد: ٣١١-٣١٣، غاية الاختصار: ٢٧٧/١، الائتلاف في وجوه الاختلاف: ١٣١-١٣٢، بدائع الرهان: ق: ٤١٨-٤١٩ (بخط شيخي المرصفي رحمه الله)

وسبط الخياط وغيرهم.

وأمال الأزرق عن ورش فتحة ‹الراء› و‹الهمزة› جميعاً من هذه التسعة الأفعال؛ التي وقع بعدها الضمير، ومن الأفعال السبعة المتقدمة التي لم يقع بعدها ضمير ‹بين بين›، وأخلص الباقون الفتح في ذلك كله.

وأمّا الذي بعده ساكن، وهو في ستة مواضع أولها ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾ في ‹الأنعام›[1] وفيها ﴿رَءَا ٱلشَّمْسَ﴾[2] وفي ‹النحل› ﴿رَءَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[3] وفيها ﴿وَإِذَا رَءَا ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾[4] وفي ‹الكهف› ﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾[5] وفي ‹الأحزاب› ﴿وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ﴾[6] فأمال ‹الراء› منه وفتح ‹الهمزة› حمزة وخلف وأبو بكر.

وانفرد الشاطبي عن أبي بكر بالخلاف في إمالة ‹الهمزة› أيضا وعن السوسي بالخلاف أيضاً في إمالة فتحة ‹الراء› وفتحة ‹الهمزة› جميعاً.

فأمّا إمالة ‹الهمزة› عن أبي بكر؛ فإنما رواه خلف[7] عن يحيى بن آدم، عن أبي بكر، حسبما نصّ عليه في "جامعه"[8] حيث سوّى في ذلك بين ما بعده متحرك وما بعده ساكن، ونصّ في "مجرده"[9] عن يحيى عن أبي بكر؛ الباب كله بكسر/ ‹الراء›، و لم يذكر ‹الهمزة›.

٤٧/٢

---

(١) من الآية (٧٧)

(٢) من الآية (٧٨)

(٣) من الآية (٨٥)

(٤) من الآية (٨٦)

(٥) من الآية (٥٣)

(٦) من الآية (٢٢)

(٧) قوله: (رواه خلف) قال ابن الباذش: قال الخزاعي: وهي رواية الشذائي عن أبي عون وأبي حمدون عن يحيى، وذكر الأهوازي أنها رواية المعلى وحسين الجعفي عن أبي بكر. اهـ الإقناع: ٣٠٩/١

(٨) كتاب خلف، لم أعثر عليه، فلعله مفقود.

(٩) كتاب خلف، لم أعثر عليه، فلعله مفقود.

وكان ابن مجاهد يأخذ من طريق خلف عن يحيى بإمالتهما؛ ونص على ذلك في "كتابه"[1]، وخالفه سائر الناس، فلم يأخذوا لأبي بكر من جميع طرقه إلا بإمالة ‹الراء› وفتح ‹الهمزة›.

وقد صحّح أبو عمرو الداني الإمالة فيهما، يعني من طريق خلف حسبما نصّ عليه في "التيسير"[2]، فحسب الشاطبي أن ذلك من طريق "كتابه" فحكى فيه خلافاً عنه.

والصواب: الاقتصار على إمالة ‹الراء› دون ‹الهمزة› من جميع الطرق التي ذكرناها في كتابنا، وهي التي من جملتها طرق "الشاطبية" و"التيسير" وأمّا من غير هذه الطرق؛ فإن إمالتهما لم تصحّ عندنا إلا من طريق خلف حسب ما حكاه الداني وابن مجاهد فقط، وإلا فسائر من ذكر رواية أبي بكر من طريق خلف عن يحيى، لم يذكر غير إمالة ‹الراء› وفتح ‹الهمزة›، ولم يأخذ بسوى ذلك.

وأما إمالة ‹الراء› و‹الهمزة› عن السوسيّ فهو مما قرأ به الداني على شيخه أبي الفتح، وقد تقدم آنفاً أنه إنما قرأ عليه بذلك من غير[3] طريق أبي عمران موسى بن جرير.

وإذا كان الأمر كذلك فليس إلى الأخذ به من طريق "الشاطبية" ولا من طريق "التيسير" ولا من طرق كتابنا سبيل.

على أن ذلك مما انفرد به فارس بن أحمد من الطرق التي ذكرها عنه سوى طريق ابن جرير، وهي طريق أبي بكر القرشي، وأبي الحسن الرقي، وأبي عثمان النحوي، ومن طريق أبي بكر القرشي ذكره صاحب "التجريد" من قراءته على عبد الباقي بن فارس عن أبيه.

وبعض أصحابنا ممن يعمل بظاهر "الشاطبية" يأخذ للسوسي في ذلك بأربعة أوجه[4] وهي: فتحهما، وإمالتهما، وبفتح ‹الراء› وإمالة ‹الهمزة›، وبعكسه؛ وهو إمالة ‹الراء› وفتح ‹الهمزة›.

---

(١) انظر: السبعة: ٢٦١

(٢) انظر: التيسير: ١٠٤، جامع البيان: ٢/ ق: ٥٣

(٣) (غير) سقطت من (س)

(٤) هذه الأربعة الأوجه مذكورة في "المكرر" ص:٣٩

ولا يصحّ منها منْ طريق "الشاطبية" و"التيسير" سوى ‹الأول›، وأمّا ‹الثاني› فمن طريق من قدمنا.

وأمّا ‹الثالث› فلا يصح من طريق السوسيّ ألبتة، وإنما روي من طريق أبي حمدون، وأبي عبد الرحمن وإبراهيم ابني[1] اليزيدي، عن اليزيديّ ومن طريقهما حكاه[2] في "التيسير" وصحّحه، على أن أحمد بن حفص الخشاب[3]، وأبا العباس الرافقيَ[4] حكياه أيضاً عن السوسيّ، والله أعلم.

٤٨/٢ وأمّا ‹الرابع› فحكاه ابن سعدان/ وابن جبير عن اليزيدي، ولا نعلمه ورد عن السوسي ألبتة بطريق من الطرق، والله أعلم.

وهذا حكم اختلافهم في هذا القسم حالة ‹الوصل›، فأمّا حالة ‹الوقف› فإن كلاًّ من القراء يعود إلى أصله في القسم الأول الذي ليس بعده ضمير ولا ساكن؛ من ‹الإمالة› و‹الفتح› و‹بين بين›[5] فاعلم ذلك.

فصل

وأمال ورش من طريق الأزرق جميع ما تقدم من رؤس الآي في السور الإحدى عشرة المذكورة ‹بين بين› كإمالته ذوات ‹الراء› المتقدمة سواء، وسواء كانت من ذوات ‹الواو› نحو «الضحى»، و«سجى»، و«القوى» أو من ذات ‹الياء› نحو «هدى»، و«الهوى»، و«يغشى».

وانفرد صاحب "الكافي" ففرّق في ذلك بين اليائي فأماله ‹بين بين›، وبين ‹الواوي› ففتحه.[6]

---

(١) في المطبوع: (ابن) بالإفراد، وهو تحريف.

(٢) الذي حكاه الداني هو عن أبي حمدون وأبي عبد الرحمن فقط، وليس فيه ذكر لأبراهيم. انظر: التيسير: ١٠٤

(٣) المصيصي، قرأ على السوسي، قرأ عليه أحمد بن يعقوب التائب وإبراهيم بن عبد الرزاق. غاية النهاية: ٥١/١

(٤) الوراق، قرأ على السوسي، وقرأ عليه إبراهيم بن عبد الرزاق. غاية النهاية: ١٣٤/١

(٥) تحرفت في المطبوع إلى (...الفتح بين وبين)

(٦) الكافي: ٤٣-٤٤

واختلف عنه فيما كان من رؤوس الآي على لفظ (ها) وذلك في سورة ‹النازعات› و‹الشمس›، نحو «بناها»، و«ضحاها»، و«سواها» و«دحاها»، و«تلاها»، و«أرساها»، و«جلّاها» سواء كان واوياً أو يائياً:

فأخذ جماعة فيها بالفتح، وهو مذهب أبي عبد الله بن سفيان، وأبي العباس المهدوي، وأبي محمد مكّي، وابني غلبون، وابن شريح، وابن بلّيمة وغيرهم، وبه قرأ الداني على أبي الحسن.

وذهب آخرون إلى إطلاق الإمالة فيها ‹بين بين›، وأجروها مجرى غيرها من رؤوس الآي، وهو مذهب أبي القاسم الطرسوسي، وأبي الطاهر بن خلف صاحب "العنوان" وأبي الفتح فارس بن أحمد[1]، وأبي القاسم الخاقاني وغيرهم.

والذي عوّل عليه الداني في "التيسير" هو ‹الفتح› كما صرّح به أوّل السور، مع أن اعتماده في "التيسير" على قراءته على أبي القاسم الخاقاني في رواية ورش، وأسندها في "التيسير" من طريقه، ولكنه اعتمد في هذا الفصل على قراءته على أبي الحسن، وكذلك[2] قطع عنه بالفتح في "المفردات" وجهاً واحداً مع إسناده فيها الرواية من طريق ابن خاقان[3].

٤٩/٢ وقال في كتاب "الإمالة": اختلف الرواة وأهل الأداء عن/ ورش في ‹الفواصل› إذا كنّ على كناية مؤنث، نحو آي ﴿والشمس وضحاها﴾ وبعض آي ﴿والنازعات﴾ فأقرأني ذلك أبو الحسن عن قراءته بإخلاص الفتح، وكذلك رواه عن ورش أحمد بن صالح، وأقرأنيه أبو القاسم وأبو الفتح عن قراءتهما بإمالة ‹بين بين›، وذلك قياس رواية أبي الأزهر، وأبي يعقوب، وداود عن ورش.[4]

---

(١) في المطبوع (حمد) بدون همزة قبل الحاء، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: (فلذلك) تحريف.

(٣) انظر: المفردات: ١٧-١٨

(٤) الموضح: ق٨٥/أ وهذا يدل على أن كتاب "الإمالة" هو نفسه كتاب "الموضح" لا كما توهمه بعضهم بسبب أنه لم يقف على هذا النص في "الموضح"، وانظر: إبراز المعاني: ١١٨/٢-١١٩:

وذكر في ‹باب ما يقرؤه ورش بين اللفظين› من ذوات ‹الياء› مما ليسَ فيه ‹راء› قبل الألف؛ سواء اتصل به ضمير أو لم يتصل: أنه قرأه على أبي الحسن بإخلاص الفتح، وعلى أبي القاسم وأبي الفتح وغيرهما بين[1] اللفظين، ورجّح في هذا الفصل ‹بين اللفظين›، وقال: وبه آخذ، فاختار بين اللفظين.[2]

والوجهان جميعاً صحيحان عن ورش في ذلك من الطريق المذكورة.

وأجمع الرواة من الطريق المذكورة على إمالة ما كان من ذلك فيه ‹راء› بين اللفظين، وذلك قوله: ﴿ذكراها﴾ هذا مما لا خلاف فيه عنه.

وقال السخاوي: إن هذا الفصل ينقسم ثلاثة أقسام:

ما لا خلاف عنه في إمالته، نحو ﴿ذكراها﴾

وما لا خلاف عنه في فتحه نحو ﴿ضحاها﴾ وشبهه من ذوات الواو.

وما فيه الوجهان؛ وهو ما كان من ذوات الياء[3].

وتبعه في ذلك بعض شراح "الشاطبية"[4] وهو "تَفَقُّه" لا تساعده رواية، بل الرواية إطلاق الخلاف في الواوي واليائي من غير تفرقة؛ كما أنه لم يفرق في غيره من رؤوس الآي بين اليائي والواوي إلا ما قدمنا من انفراد "الكافي".

وانفرد صاحب "التجريد" عن الأزرق بفتح جميع رؤوس الآي ما لم يكن رائياً؛ سواء كان واوياً أو يائياً؛ فيه (هاء) أو لم يكن، فخالف جميع الرواة عن الأزرق.

واختلف أيضاً عن الأزرق فيما كان من ذوات ‹الياء› و لم يكن رأس آية، على أي وزن كان نحو: «هدى» و«نأى» و«أتى» و«رمى» و«ابتلى» و«يخشى» و«يرضى» و«الهدى» و«هداي» و«محياي» و«الزنى» و«أعمى» و«يا أسفى» و«خطايا» و«تقاته» و«متى» و«إناه» و«مثوى» و«مثواي» و«المأوى» و«الدنيا»، و«مرضى» و«طوبى»

---

(١) في المطبوع: (من) بدل (بين) وهو تحريف.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/١٣٣/ب

(٣) انظر: إبراز المعاني: ٢/١١٨

(٤) هذه العبارة لأبي شامة، انظر: المصدر السابق.

و«رؤيا» و«موسى» و«عيسى» و«يحيى» و«اليتامى»، و«كسالى» و«بلى» وشبه ذلك:

فروى عنه إمالة ذلك/ كله ‹بين بين›؛ أبو الطاهر بن خلف صاحب "العنوان" ٢/٥٠ وعبد الجبار الطرسوسي صاحب "المجتبى" وأبو الفتح فارس بن أحمد، وأبو القاسم خلف بن خافان وغيرهم، وهو الذي ذكره الداني في "التيسير" و"المفردات" وغيرهما.

وروى عنه ذلك كله بالفتح أبو الحسن طاهر بن غلبون، وأبوه أبو الطيب، وأبو محمد مكي بن أبي طالب، وصاحب "الكافي" وصاحب "الهادي" وصاحب "الهداية" وصاحب "التجريد" وأبو علي ابن بلّيمة[١] وغيرهم.

وأطلق الوجهين له في ذلك الداني في "جامعه" وغيره، وأبو القاسم الشاطبي، والصفراوي، ومن تبعهم، والوجهان صحيحان.

وانفرد صاحب "المبهج" بإمالة جميع ما تقدم عن قالون من جميع طرقه ‹بين بين›، فخالف جميع الناس، والمعروف أن ذلك له من طريق إسماعيل القاضي كما هو في "العنوان".

تنبيه: ظاهر عبارة "التيسير" في ﴿هُدَايَ﴾ في ‹البقرة›[٢] و‹طه›[٣] و﴿وَمَحْيَايَ﴾ في ‹الأنعام›[٤] و﴿مَثْوَايَ﴾ في ‹يوسف›[٥] الفتح لورش من طريق الأزرق، وذلك أنه لما نص على إمالتها للكسائي من رواية الدوري عنه، في الفصل المختص به، وأضاف إليه ﴿رُؤْيَاكَ﴾[٦] نصّ بعد ذلك على إمالة ﴿رُؤْيَاكَ﴾ ‹بين بين› لورش وأبي عمرو، دون الباقي، وقد نصّ في باقي كتبه على خلاف ذلك، وصرّح به نصّاً في كتاب "الإمالة" وهو

---

(١) قوله: (وأبو علي بن بليمة) اهـ فيه نظر، بل يخالف ما ذكره ابن بليمة نفسه، حيث قال في هذا النوع: وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين. اهـ انظر: تلخيص العبارات: ٤٦

(٢) من الآية (٣٨)

(٣) من الآية (١٢٣)

(٤) من الآية (١٦٢)

(٥) من الآية (٢٣)

(٦) من الآية (٥)

الصواب، خلافاً لمن تعلّق بظاهر عبارته في "التيسير"[1].

وكذلك ظاهر عبارة "العنوان"[2] في ‹هود› يقتضي فتح ﴿وَمُرْسَاهَا﴾[3] لورش، وكذا ﴿السُّوأَى﴾ في ‹الرّوم› والصواب إدخال ذلك في الضابط المتقدم في باب الإمالة؛ فيؤخذ له ب‹بين بين› بلا نظر، والله أعلم.

وأجمعوا على أن ﴿مَرْضَاتِي﴾[4] و﴿مَرْضَاةِ﴾[5] و﴿كَمِشْكَاةٍ﴾[6] مفتوح، هذا الذي عليه العمل بين أهل الأداء، وهو الذي قرأنا به، ولم يختلف علينا في ذلك اثنان من شيوخنا من أجل أنهما واويان.

وأما «الربا» و«كلاهما» فقد ألحقه بعض أصحابنا بنظائره من «القوى» و«الضحى» فأماله بين بين، وهو صريح "العنوان" وظاهر "جامع البيان"، والجمهور على فتحه وجهاً واحداً، وهو الذي نأخذ به، من أجل كون ﴿الربا﴾ واوياً و«كلاهما» و«الربا» إنما أميلا من أجل الكسرة.

وإنما أميل ما أميل من الواوي/ غير ذلك ك«الضحى» و«القوى» من أجل كونه رأس آية، فأميل للمناسبة والمجاورة، وهذا الذي عليه العمل عند أهل الأداء قاطبة، ولا يوجد نص أحد منهم بخلافه، والله أعلم.

٥١/٢

---

(١) انظر: التيسير: ٤٨-٥٠، الدر النثير: ٢٢٢/٣-٢٢٣

(٢) عبارة "العنوان" في ‹هود›: ولم يختلفوا في ضم الميم من ﴿مرسها﴾ وأمال ‹السين› الأخوان. اهـ

وأما ﴿السوآى﴾ فلم يذكرها في سورتها بل ذكرها في باب الإمالة. وقال: قرأ نافع ذلك بين اللفظين. اهـ

ولم أجد ﴿السوآى﴾ في المطبوع، فرجعت إلى نسخة من "العنوان" ووجدت أنها في المطبوع قد حرفت إلى ﴿السوى﴾ والله أعلم.

انظر: العنوان: ٥٩-٦٠ و١٠٧ و١٥١، تحفة الإخوان: ق٩

(٣) من الآية (٤١)

(٤) من الآية (١)

(٥) البقرة: (٢٠٧)

(٦) النور: (٣٥)

وكذلك أجمع من روى الفتح في اليائي عن الأزرق على إمالة ﴿رأى﴾ وبابه مما لم يكن بعده ساكن ‹بين بين› وجهاً واحداً؛ إلحاقا له بذوات ‹الراء›، من أجل إمالة ‹الراء› قبله كذلك، والله أعلم.

فالحاصل: أن غير ذوات ‹الراء› للأزرق عن ورش على أربعة مذاهب:

الأول: إمالة بين بين مطلقاً؛ رؤوس الآي وغيرها؛ كان فيها ضمير تأنيث أو لم يكن، وهذا مذهب أبي الطاهر صاحب " العنوان" وشيخه، وأبي الفتح، وابن خاقان.

الثاني: الفتح مطلقا، رؤوس الآي وغيرها، وهذا مذهب أبي القاسم ابن الفحام صاحب "التجريد"

الثالث: إمالة ‹بين بين› في رؤوس الآي فقط، سوى ما فيه ضمير تأنيث فالفتح، وكذلك ما لم يكن رأس آية، وهذا مذهب أبي الحسن ابن غلبون، ومكي وجمهور المغاربة.

الرابع: الإمالة ‹بين بين› مطلقاً، أي رؤوس الآي وغيرها، إلا أن يكون رأس آية فيها ضمير تأنيث، وهذا مذهب الداني في "التيسير" و"المفردات" وهو مذهب مركب من مذهبي شيوخه.

وبقي مذهب خامس وهو إجراء الخلاف في الكلّ، رؤوس الآي مطلقاً وذوات الياء غير (هاء) إلا أن الفتح في رؤوس الآي غير ما فيه (هاء) قليل، وهو فيما فيه (هاء) كثير، وهو مذهب يجمع المذاهب الثلاثة[1] الأول، وهذا الذي يظهر من كلام الشاطبي، وهو الأولى عندي بحمل كلامه عليه، لما بيّنته في غير هذا الموضع، والله أعلم.

وأما ذوات ‹الراء› فكلّهم مجمعون على إمالتها ‹بين بين› وجهاً واحداً إلا ﴿أَرَاكَهُمْ﴾ فإنهم اختلفوا فيها كما تقدم.

وكذا كلّ من أمال عنه رؤوس الآي؛ فإنه لم يفرق بين كونه واويّاً أو يائياً.

وقد وقع في كلام مكّي ما يقتضي تخصيص إمالة رؤوس الآي بذوات الياء[2]، ولعلّ مراده ما كتب بالياء، والله أعلم./ ٥٢/٢

---

(١) في (م): «الثلاثة المذاهب»

(٢) عبارة مكي: وقرأ -ورش- كل ما كان رأس آية من ذوات الياء بعده هاء بين اللفظين. اهـ التبصرة: ٣٩٠

فصل

وأمّا أبو عمرو فقد تقدّمت إمالته ذوات ‹الراء› محضاً، وكذلك ﴿أعمى﴾ أوّل ‹سبحان› و(رأى)، والاختلافُ عنه في ﴿بشرى﴾[1] أمّا غير ذلك من رؤوس الآي، وألفات التأنيث فقد اختلف عنه في ذلك، وفي كلمات أخرى نذكرها.

فروى عنه المغاربة قاطبة، وجمهور المصريين وغيرهم، إمالة رؤوس الآي من الإحدى عشرة سورة غير ذوات ‹الراء› منها ‹بين بين› وهذا هو الذي في "التيسير" و"الشاطبية" و"التذكرة" و"التبصرة" و"المجتبى" و"العنوان" و"إرشاد" عبد المنعم[2]، و"الكافي" و"الهادي" و"الهداية" و"التلخيصين" و"غاية" ابن مهران، و"تجريد" ابن الفحام من قراءته على عبد الباقي.

وأجمعوا على إلحاق الواوي منها باليائي للمجاورة، إلاّ ما انفرد به صاحب "التبصرة" فإنه قيّده بما إذا كانت الألف منقلبة عن ياء[3]، مع نصّه في صدر الباب على «دحاها» و«طحاها» و«تلاها» و«سجى» أنها ممالة لأبي عمرو ‹بين بين› فبقي على قوله «الضحى» و«ضحى» و«القوى» و«العلى».

والصواب إلحاقها بأخواتها، فإنّا لا نعلم خلافاً بينهم في إلحاقها بها وإجرائها مجراها، ولعلّه أراد باليائيّ ما كتب بالياء كما قدّمنا.

وأجمعوا أيضاً على تقييد رؤوس الآي أيضاً بالسور الإحدى عشرة المذكورة، إلاّ ما انفرد به[4] صاحب "العنوان" بإطلاقه في جميع رؤوس الآي، وعلى هذا يدخل ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ في ‹الكهف›[5] ﴿وَمَثْوَاكُمْ﴾ في ‹القتال›[6] في هذا الإطلاق.

---

(١) انظر ص: ١٣٢٠

(٢) معلوم أن "الإرشاد" لابن غلبون ليس له أي طريق في "النشر" في قراءة أبي عمرو ، بل له طريقان أحدهما عن ورش، والثاني عن قنبل. والله أعلم.

(٣) انظر: التبصرة: ٣٨٧

(٤) (به) سقطت من المطبوع.

(٥) من الآية (١٣)

(٦) من الآية (١٩)

وقد كان بعض[1] شيوخنا المصريّين يأخذ بذلك، والصواب تقييده بما قيّده الـــرواة، والرجوع إلى ما عليه الجمهور، والله أعلم.

ثمّ اختلف هؤلاء عنه في إمالة ألف التأنيث من (فعلى) كيف أتت مما لم يكـــن رأس آية، وليس من ذوات ‹الراء›، فذهب الجمهور منهم إلى إمالته ‹بين بين›، وهو الـــذي في "الشاطبية" و"التيسير" و"التبصرة" و"التذكرة" و"الإرشـــاد" و"التلخيصـــين" و"الكـــافي" و"غاية" ابن مهران، و"التجريد" من قراءته على عبد الباقي.

٥٣/٢ وانفرد أبو عليّ البغدادي في "الروضة" بإمالة ألف/ (فعْلى) محضاً لأبي عمرو في روايـــة الإدغام، وليس ذلك من طرقنا فإنّ رواة الإدغام في "الروضة" ليـــس منـــهم الـــدوري والسوسيّ[2]

وذهب الآخرون إلى الفتح، وعليه أكثر العراقيين، وهو الذي في "العنوان" و"المجتـــبى" و"الهادي" و"الهداية" إلا أنّ صاحب "الهداية" خصّ من ذلـــك «موســـى» و«عيســـى» و«يحيى» الأسماء الثلاثة فقط، فأمالها عنه ‹بين بين› دون غيرها.

وانفرد الهذلي بإمالتها من طريق ابن الشنبوذي عنه إمالة محضة، و‹بين بين› من طريـــق غيره، ولم ينصّ في هذا الباب على غيرها.[3]

وأجمع أصحاب ‹بين بين› على إلحاق اسم «موسى» و«عيسى» و«يحـــيى» بألفـــات

---

(١) صرّح المؤلّف أنه ابن اللبان، قال المؤلّف: ولم يخص -أبو الطاهر- أبا عمرو في إمالته ذوات الياء بوزن، بل بما كان رأس آية مطلقاً ‹بين بين› فعلى هذا تمثل بميل ﴿وزدناهم هدى﴾ و﴿متقلبكم ومثوـــكم﴾ لأنه رأس آية.

هكذا رأيت الشيوخ المصريين يذكرون.

قال المؤلف: وأما شيخنا أبو المعالي ابن اللبان الدمشقي فأوقفته على عبارة صاحب "العنوان" وقلت له: إن مقتضى ذلك ألاّ يخصّ رؤس الآي في الإحدى عشر سورة، بل حيث جاءت رأس آية على أي وزن كان يميلها أبو عمـــرو ‹بين بين› فقال ما معناه: إن هذا من العام الذي أريد به الخصوص، وإن صاحب "العنوان" يريد بهذه العبـــارة رؤس آي الإحدى عشرة سورة، قال: ثم إنه رحمه الله أقرأني بفتح ذلك لأبي عمرو. اهـــ تحفة الإخوان: ق: ٩

(٢) الروضة: ٤٩٥

(٣) انظر: الكامل: ق٩١/أ، الروض النضير: ٢٢٨

التأنيث، إلا ما انفرد به صاحب "الكافي" من فتح «يحيى» للسوسيّ.[1]

وقال مكّي: اختلف عنه في «يحيى»؛ يعني عن أبي عمرو من طريقيه، قال: فمذهب الشيخ؛ يعني أبا الطيّب ابن غلبون أنه بين اللفظين، وغيره يقول بالفتح لأنه ‹يَفْعَل›.[2]

قلت: وأصل الاختلاف أن إبراهيم بن اليزيدي نصَّ في "كتابه" على «موسى» و«عيسى» و لم يذكر (يحيى) فتمسّك من تمسّك بذلك[3] وإلا فالصواب إلحاقها بأخواتها.

فقد نصَّ الداني في "الموضح" على أن القرّاء يقولون إنّ (يحيى) فَعلى، و(موسى) فُعلى، و(عيسى) فِعلى، وذَكَرَ اختلاف النحويّين فيها ثمّ قال: إنه قرأها لأبي عمرو بين اللفظين من جميع الطرق[4].

وانفرد صاحب "التجريد" بإلحاق ألف التأنيث من ‹فُعالى› و‹فَعالى› بألف ‹فَعْلى›، فأمالها عنه ‹بين بين›، من قراءته على عبد الباقي أيضاً.

وذلك محكيّ عن السوسي من طريق أحمد بن حفص الخشاب عنه، والأوّل هو الذي عليه العمل وبه نأخذ.

واختلف أيضاً هؤلاء الملطفون عن أبي عمرو في سبعة ألفاظ وهي «بلى» و«متى» و«عسى» و«أنّى»؛ الاستفهامية، و«ياويلتى» و«يا حسرتى» و«يا أسفى».

---

(١) قوله (فتح ﴿يحيى﴾) يفهم منه أن صاحب "الكافي" خصَّ هذه الكلمة بالفتح للسوسي، بينما الأمر ليس كما دل عليه هذا. قال ابن شريح: قرأ أبو عمرو كل ما كان على وزن فَعلى وفُعلى وفِعلى مما لا راء قبل ألفه بين اللفظين نحو ﴿دنيا﴾.. وكذلك: ﴿موسى، وعيسى، ويحيى﴾... والفتح مذهب أبي شعيب. اهـ
فالنص واضح في أن السوسي يفتح وزن (فعلى) مطلقاً ولا يخص (يحيى)

تنبيه: المقصود من (يحيى) هنا هو الاسم، فلا يدخل ﴿يحيى﴾ في ‹طه› و‹سبّح›، فإن مذهب أبي عمرو في "الكافي" هو الفتح كما نص عليه، حيث قال بعد أن ذكر أن ﴿أحيا﴾ و﴿يحيا﴾ حيث وقع أماله الكسائي وحمزة في المعطوف بالواو فقط، ثم قال: وفتح الباقون ذلك كله. اهـ انظر: الكافي: ٤٤ و٤٦

(٢) التبصرة: ٣٨٧

(٣) تهذا التعليل للداني في جامع البيان: ١/ ق: ١٣٥

(٤) الموضح: ق: ٤٠/ب

فأمّا «بلى» و«متى» فروى إمالتهما بين بين لأبي عمرو من روايتيه أبو عبد الله محمد[1] بن شريح في "كافيه" وأبو العباس المهدوي في "هدايته" وصاحب "الهادي".

وأمّا ﴿عسى﴾ فذكر إمالتها له كذلك صاحب "الهداية" و"الهادي"، ولكنهما لم يذكرا رواية السوسيّ من طرقنا.

وأمّا «أنّى» و«يا ويلتى» و«يا حسرتى» فروى إمالتها ‹بين بين› من رواية الدوري عنه؛ صاحب "التيسير" وصاحب "الكافي"/ وصاحب "التبصرة" وصاحب "الهداية" وصاحب" الهادي" وتبعهم على ذلك أبو القاسم الشاطبي. ٥٤/٢

وأمّا ﴿يا أسفى﴾ فروى إمالته كذلك عن الدوري عنه بغير خلاف كلٌّ من؛ صاحب "الكافي" وصاحب "الهداية" وصاحب "الهادي" وهو محتمل ظاهر كلام الشاطبي.

وذكر صاحب "التبصرة" عنه فيها خلافاً، وأنه قرأ بفتحها[2]، ونصّ الداني على فتحها له دون أخواتها، وروى فتح الألفاظ السبعة عن أبي عمرو من روايتيه سائر أهل الأداء من المغاربة والمصريين وغيرهم، وبه قرأ الداني على أبي الحسن.

وروى جمهور العراقيين وبعض المصريين فتح جميع هذا الفصل عن أبي عمرو من روايتيه المذكورتين، ولم يميلوا عنه شيئاً مما ذكرنا؛ سوى ما تقدّم من ذوات ‹الراء› و(أعمى) الأوّل[3] من ‹سبحان› و(رأى) حسب لا غير[4]، وهو الذي في "المستنير" لابن سوار، و"الإرشاد"[5] و"الكفاية" لأبي العزّ، و"المبهج" و"الكفاية" لسبط الخياط، و"الجامع" لابن فارس، و"الكامل" لأبي القاسم الهذلي، وغير ذلك من الكتب.

---

(١) (محمد) سقطت من المطبوع.

(٢) انظر: التبصرة: ٣٨٨

(٣) في المطبوع: (الأولى) بالتأنيث، تحريف.

(٤) انظر: التقريب: ٦١

(٥) قوله: (والإرشاد) لا يتلاءم مع قوله قبل سطرين: (من روايتيه المذكورتين) يعني الدوري والسوسي؛ لأن السوسي لا ذكر له في الإرشاد. والذي فيه هو الدوري وشجاع عن أبي عمرو، فقط.

وأشار الحافظ أبو العلاء إلى الجمع بين الروايتين فقال في "غايته": ومن لم يمل عنه؛ يعني عن أبي عمرو (فعْلى) على اختلاف حركة فائها، وأواخرَ الآي في السور اليائيات وما جاورها من الواويات، فإنه يقرأ جميع ذلك بين الفتح والكسر، وإلى الفتح أقرب، قال: ومَن صَعُب عليه اللفظ بذلك عدل إلى التفخيم لأنه الأصل.[1]

قلت: وكلٌّ من الفتح وبين اللفظين صحيح ثابت عن أبي عمرو من الروايتين المذكورتين، قرأت به وبه آخذ.

وقد روى منهم بكر بن شاذان وأبو الفرج النهرواني عن زيد عن ابن فرح عن الدوري إمالة ﴿الدنيا﴾ حيث وقعت إمالة محضة، نصَّ على ذلك أبو طاهر ابن سوار، وأبو العزّ القلانسي[2] وأبو العلاء الهمداني وغيرهم.[3] وهو صحيح مأخوذ به من الطريق المذكورة[4]، والله تعالى أعلم.

فصل في إمالة الألف التي بعدها راء متطرفة مكسورة:

٥٥/٢ اتفق أبو عمرو من روايتيه، والكسائي من رواية الدوري على إمالة كلّ ألف/ بعدها راء متطرفة مجرورة، سواء أكانت الألف أصلية أم زائدة[5] نحو «الدار» و«الغار» و«القهّار» و«الغفّار» و«النهار» و«الدِّيار» و«الكفّار» و«الفجّار» و«الإبكار» و«بدينار» و«بقنطار» و«بمقدار» و«أنصار» و«أوبارها» و«أشعارها» و«آثارهما»[6] و«آثارهم» و«أبصارهم» و«ديارهم».

---

(١) غاية الاختصار: ٢٩١/١

(٢) ذكرها في "الكفاية" ص٢٠٥، ولم أقف عليها في الإرشاد.

(٣) انظر: المستنير: ٤١٤/١، غاية الاختصار: ٢٩٠/١-٢٩١

(٤) أي طريق بكر والنهرواني عن زيد. انظر: تقريب النشر: ٦١

(٥) في (ت) وكذا في المطبوع: «زائدة عنه» وهو تحريف.

(٦) في (ت) وكذا في المطبوع: «وآثارها» بالتأنيث والإفراد، وهو تحريف، وفي (س) ﴿آثارهم﴾ بالجمع، وهي مكررة.

واختلف عن ابن ذكوان؛ فروى الصوري عنه إمالة ذلك كلّه.

وانفرد أبو الفتح فارس بن أحمد فيما ذكره الداني في "جامع البيان" بفتح ﴿الأبصار﴾ فقط نحو ﴿لِأُوْلِي ٱلْأَبْصَارِ﴾[1] ﴿يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَارِ﴾[2] حيث وقع من لفظه فخالف فيه سائر الناس عنه.[3]

وروى الأخفش عنه الفتح، وهو الذي لم تعرف المغاربة سواه.

وروى الأزرق عن ورش جميع الباب ‹بين بين›.

وانفرد بذلك صاحب "العنوان" عن حمزة، وكذلك رواه عن أبي الحارث[4]، إلاّ أن روايته عن أبي الحارث ليست من طرقنا، ولا على شرطنا[5]، والله أعلم.

وقرأ الباقون الباب كلّه بالفتح.

وخرج من الباب تسعة أحرف وهي: ﴿الْجَارِ﴾ في موضعي ‹النساء›[6] و﴿حِمَارِكَ﴾ في ‹البقرة›[7] و﴿الْحِمَارِ﴾ في ‹الجمعة›[8] و﴿الْغَارِ﴾ في ‹التوبة›[9] و﴿هَارٍ﴾ فيها أيضاً[10]

---

(١) من مواضعه (١٣) آل عمران

(٢) من الآية (٤٣) من سورة النور

(٣) ما ذكره المؤلّف من ذكر الداني لانفراد أبي الفتح عن الصوري لم أجده في "جامع البيان"، حيث قرأت باب الإمالة كلمة كلمة وبتدبر -حسب ظني- بل وجدت ما ذكره هو عن ورش وليس عن ابن ذكوان، وهذا نص الداني: وقرأ نافع في رواية ورش من غير طريق الأصبهاني جميع ما تقدم بين اللفظين - يقصد باب ‹الراء› المتطرفة المكسورة بعد الألف- قال: واستثنى لي فارس بن أحمد عن قراءته في رواية أبي يعقوب الأزرق عنه ﴿الأنصار﴾ -كذا- والصواب ﴿الأبصار﴾ خاصة نحو ﴿لأولي الأبصار﴾ و﴿يذهب بالأبصار﴾ وشبهه من لفظه حيث وقع، فأخذ ذلك عليّ بإخلاص الفتح. اهـ

وقد رجعت إلى الكلمتين في مظانّهما و لم أجده ذكر شيئاً فيهما، فلعل ذلك قصور مني، أو نقص في نسخة الجامع، أو سهو من المؤلّف رحمه الله. انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٣٩/ب، الموضح: ق١٦/ب

(٤) انظر: العنوان: ٦١

(٥) انظر: ص: ٧٣٦

(٦) من الآية (٣٦)

(٧) من الآية (٢٥٩)

(٨) من الآية (٥)

(٩) من الآية (٤٠)

(١٠) من الآية (١٠٩)

و﴿الْبَوَارِ﴾ في ‹إبراهيم›[1] و﴿الْقَهَّارِ﴾[2] حيـــث وقـــع و﴿جَبَّـــارِينَ﴾ في ‹المـــائدة›[3] و‹الشعراء›[4] و﴿أَنْصَارِي﴾ في ‹آل عمران›[5] و‹الصف›[6] فخالف بعض القـــرّاء فيـــها أصولهم المذكورة.

أمّا ﴿الجار﴾ فاختص بإمالته الدوري عن الكسائي، وفتحه أبو عمرو، إلا أنه اختلـــف عنه من رواية الدوريّ:

فروى الجمهور عنه الفتح، وهي رواية المغاربة وعامّة المصريين، وطريق أبي الزعراء عن الدوري، والمطّوعي عن ابن فرح عنه.

وروى ابن فرح من طريق النهرواني، وبكر بن شاذان، وأبي محمد الفحّام؛ من جميـــع طرقهم، والحمّامي من طريق الفارسيّ؛ والمالكيّ، كلُّهم عن زيد عن ابن فرح بالإمالـــة، وهو الذي في "الإرشاد" و"الكفاية" و"المستنير" وغيرها من هذه الطرق، وبه قطع صاحب "التجريد" لابن فرح عنه.

وقطع بالخلاف[7] لأبي عمرو فيه أبو بكر بن مهران؛ وهي رواية بكران[8] الســـراويلي عن الدوري نصّاً[9]، ولم يستثنه في "الكامل" وذلك يقتضي إمالته لأبي عمرو بغير خلاف، والمشهور عن أبي عمرو فتحه[10] وعليه عمل أهل الأداء إلا من رواه عن/ ابن فـــرح، والله أعلم.

٥٦/٢

---

(١) من الآية (٢٨)

(٢) ومن مواضعه (٤٨)

(٣) من الآية (٢٢)

(٤) من الآية (١٣٠)

(٥) من الآية (٥٢)

(٦) من الآية (١٤)

(٧) في المطبوع: (الخلاف) بدون باء، وهو تحريف

(٨) في المطبوع: (بكر)

(٩) انظر: الغاية: ١٦٠

(١٠) المبسوط: ١١١

واختلف فيه عن الأزرق عن ورش؛ فرواه أبو عبد الله ابن شريح عنه ‹بين بـــين›،[١] وكذلك هو في "التيسير" وإن كان قد حكى فيه اختلافاً؛ فإنه نصَّ بعد ذلك علـــى أنـــه ‹ببين بين›[٢] قرأ وبه يأخذ وكذلك قطع به في "مفرداته" ولم يذكر عنه سواه.

وأمّا في "جامع البيان" فإنه نصَّ على أنه قرأ ‹بين بين› على ابن خاقان، وكذلك علـى أبي الفتح فارس بن أحمد، وقرأه بالفتح على أبي الحسن ابن غلبون.[٣]

قلت: والفتح فيه هو طريق أبيه أبي الطيّب واختياره وبه قطـع صـاحب "الهدايـة" و"الهادي" و"التلخيص" وغيرهم.

وقال مكّي في "التبصرة" مذهب أبي الطيب الفتحُ، وغيره بين اللفظين. انتهى.[٤]

وهو يقتضي الوجهين جميعاً، وبهما قطع في "الشاطبية" وكلاهما صحيح، والله أعلم.

وأمّا ﴿حمارك﴾ و﴿الحمار﴾ فاختلف فيهما عن الأخفش عن ابن ذكوان؛ فرواه عنـــه الجمهور من طريق ابن الأخرم بالإمالة، ورواه آخرون من طريق النقاش بالفتح.

وبه[٥] قطع صاحب "الهادي" و"الهداية" و"التبصرة" و"الكافي" و"تلخيص العبـارات" و"التذكرة" وغيرهم، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون؛ يعني مـــن طريـــق ابـــن الأخرم.

وبالإمالة قطع لابن ذكون بكماله صاحب "المبهج" وصاحب" التجريد" من قراءتـــه على الفارسيّ، وصاحب "التيسير" وقال: إنه قرأ به على عبد العزيز بن جعفر، وهو طريق "التيسير" وعلى أبي الفتح فارس، وهي رواية هبة الله بن جعفر عن الأخفش، وبذلك نـصَّ الأخفش في "كتابه" الخاصّ.

---

(١) الكافي: ٤٤

(٢) في المطبوع: (قرأ به) وهو تحريف.

(٣) المفردات: ١٨، جامع البيان: ١/ ق١٣٩/ب

(٤) التبصرة: ٣٨٩-٣٩٠

(٥) كذا في (ت) وفي (س) «بالفتح وبالفتح قطع..» وفي (ز): «آخرون بالفتح من طريق..» علماً بأن كلمة (بـالفتح) كتبت في حاشية كل من (س) و(ز) وسقطت من (ظ) و(ك) و(م)

وانفرد صاحب "العنوان" عنه بفتح ﴿حمارك﴾ وإمالة ﴿الحمار﴾[1] و لم أعلم أحداً فرّق بينهما غيره، والباقون فيهما على أصولهم، والله أعلم.

وأمّا ﴿الغار﴾ فاختلف فيه عن الدوري عن الكسائي، فرواه عنه جعفر بن محمد النصيبي بالإمالة على أصله، ورواه عنه أبو عثمان الضرير بالفتح، فخالف أصله فيه خاصّة.

وانفرد أبو عليّ العطار عن أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري، عن ابن بويان، عن أبينشيط عن قالون بإمالته ‹بين بين›[2].

وكذلك انفرد صاحب "التجريد" به عن عبد الباقي بن فارس، عن أبيه، عن السامّريّ عن الحلواني عنه.

وانفرد أيضاً من قراءته على عبد الباقي المذكور في رواية خلّاد/ فيه خاصة بذلك. ٥٧/٢

وقد وافق في ذلك صاحب "العنوان" لو لم يخصِّص.

وانفرد أبو الكرم عن ابن خشنام، عن روح بإمالته، فخالف فيه سائر الرواة عن روح[3]، والباقون فيه على أصولهم.

وأمّا ﴿هار﴾ وقد كانت راؤه ‹لاماً› فجعلت ‹عيناً› بالقلب، وذلك أنّ أصله: ‹هاير› أو ‹هاور›، من: هَارَ يهير، أو يَهُورُ، وهو الأكثر، فقدّمت ‹اللام› إلى موضع ‹العين›، وأخّرت ‹العين› إلى موضع ‹اللام›، ثم فعل به ما فعل في ‹قاض›، فالراء حينئذ ليست بطرف، ولكنها بالنظر إلى صورة الكلمة طرف، وكذا إلى لفظها الآن، فهي بعد الألف متطرفة، فلذلك ذكرت هنا.

وعلى تقدير الأصل: ليست كذلك، بل بينهما حرف مقدّر، فهو من هذا الوجه يشبه

---

(١) العنوان: ١٩٠

(٢) ذكر هذا عن قالون كل من ابن سوار والشهرزوري، وعبارة ثانيهما مطابقة حرفياً للأول.

انظر: المستنير: ٥٧٨/٢-٥٧٩، المصباح: ١٠١٧/٣ حاشية (١)

(٣) فيه نظر، حيث ذكر ابن سوار ذلك عن ابن خشنام. انظر: المصباح: ١٠١٧/٣، المستنير: ٥٧٩/٢ وكل منهما يمر سنده بالمسافر بن الطيب.

كافر.[1]

وقد اتفق على إمالته أبو عمرو، والكسائي، وأبو بكر، واختلف عن قالون وابن ذكوان.

فأما قالون فروى عنه الفتح أبو الحسن بن ذؤابة القزاز[2] وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون، وهو الذي عليه العراقيون قاطبة من طريق أبي نشيط، ورواه أبو العز، وأبو العلاء الحافظ، وأبو بكر ابن مهران وغيرهم عن قالون من طريقيه.

وروى عنه الإمالة أبو الحسين ابن بويان، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس، وهو الذي لم تذكر المغاربة قاطبة عن قالون سواه وقطع به الداني للحلواني في "جامعه" وكذلك صاحب "التجريد" و"المبهج" وغيرهم.

وكلاهما صحيح عن قالون من الطريقين، نص عليهما جميعا أبو عمرو الحافظ في "مفرداته" والله أعلم.

وأما ابن ذكوان؛ فروى عنه الفتح الأخفش من طريق النقاش وغيره، وهو الذي قرأ به الداني على عبد العزيز بن جعفر، وعليه العراقيون قاطبة من الطريق المذكورة.

وروى عنه الإمالة من طريق أبي الحسن بن الأخرم، وهي طريق الصوري عن ابن ذكوان، وبذلك قطع لابن ذكوان صاحب "المبهج" وابن مهران، وصاحب "التجريد"

---

(١) ما ذكره المؤلّف هو المشهور عند الصرفيين، وهناك قولان آخران:

أحدهما: أن عينه حذفت اعتباطاً؛ أي لغير موجب، من (هاير) وليست مقلوبة منه، فالراء لام الكلمة، وهذا رجّحه ابن الباذش مستدلاً له بقول سيبويه: الحذف أكثر من القلب. اهـ

ثانيهما: أن الكلمة لا قلب ولا حذف فيها، وأصلها: هور أو هير، بزنة كتف، تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفاً حسب القاعدة المعروفة، وهذا القول رجحه السّمين بقوله: وهذا أعدل الوجوه؛ لاستراحته من ادّعاء القلب والحذف اللذين هما على خلاف الأصل لولا أنه غير مشهور عند أهل التصريف. اهـ

انظر: الكتاب: ٣٧٩/٤، الإقناع: ٢٧٤/١، الممتع في التصريف: ٣٤٣/١، الدر المصون: ١٢٥/٦-١٢٦

(٢) علي بن سعيد، مقرئ مشهور ثقة ضابط، أخذ عن ابن مجاهد وغيره، قرأ عليه الدارقطني وغيره.

انظر: غاية النهاية: ٥٤٣/١-٥٤٤

و"العنوان"[١] وابن شريح، ومكّي، وابن سفيان، وابن بلّيمة والجمهور.

ونصّ على الوجهين في "جامع البيان" و[٢] أبو القاسم الشاطبي، وهو ظاهر "التيسير".

وأماله الأزرق عن ورش ‹بين بين›، وفتحه الباقون.

وانفرد صاحب "التجريد" بفتحه عن أبي الحارث من قراءته على/ عبد الباقي. ٥٨/٢

وانفرد أيضاً بإمالته عن خلف عن حمزة من قراءته على الفارسي.

وانفرد سبط الخياط في "المبهج" بوجهي ‹الفتح› و‹الإمالة› عن حمزة بكماله.

وانفرد أيضاً في "كفايته" بإمالته عن خلف في اختياره؛ يعني من رواية إدريس، ولم يذكره سواه[٣]، والله أعلم.

وأمّا ﴿البوار﴾ و﴿القهّار﴾ فاختلف فيهما عن حمزة:

فروى فتحهما له من روايتيه العراقيون قاطبة، وهو الذي في "الإرشادين" و"الغايتين" و"المستنير" و"الجامع" و"التذكار" و"المبهج" و"التجريد" و"الكامل" وغيرها.

ورواهما ‹بين بين› المغاربة عن آخرهم، وهو الذي في "التيسير" و"الكافي" و"الهادي" و"التبصرة" و"الهداية"[٤] و"تلخيص العبارات" و"الشاطبية" وغيرها.

وانفرد أبو معشر الطبري عن حمزة في روايتيه بإمالتهما محضاً[٥]، وكذا أبو عليّ العطار، عن أصحابه، عن ابن مقسم عن إدريس عن خلف عنه، والله أعلم.

والباقون على أصولهم المذكورة في هذا الباب، والله الموفّق.

وأمّا ﴿جبارين﴾ فاختص بإمالته الكسائي من رواية الدوري.

---

(١) العنوان ليس من طرق النشر عن ابن ذكوان.

(٢) سقطت واو العطف من المطبوع، مما أوهم أن جامع البيان للشاطبي.

(٣) المبهج: ٢٥٩/١

(٤) في المطبوع: (والتلخيص وتلخيص..) وهو خطأ، ولم يذكر أبو معشر في تلخيصه إلا الفتح.

(٥) بين المؤلّف في "تقريبه" أن أبا معشر انفرد في "تلخيصه"، ولعله سبق قلم يريد: جامعه، إذا ليس في التلخيص المطبوع ذلك، أو لعل النسخة المطبوعة ناقصة، والله أعلم. انظر: تقريب النشر: ٦٢

وانفرد النهرواني عن ابن فرح عن الدوري عن أبي عمرو بإمالته، لم يروه غيره.[1]

واختلف فيه عن الأزرق فرواه عنه ‹بين بين› أبو عبد الله ابن شريح في "كافيه" وأبو عمرو الداني في "مفرداته" و"تيسيره" وبه قرأ على شيخيه[2] الخاقاني وفارس، وقرأ بفتحه على أبي الحسن ابن غلبون، وهو الذي في "التذكرة" و"التبصرة" و"الكافي" و"الهداية" و"الهادي" و"التجريد" و"العنوان" و"تلخيص العبارات" وغيرها.

وذكر الوجهين جميعاً أبو القاسم الشاطبي، وبهما قرأت وآخذ، والباقون بالفتح، وبالله التوفيق.

وأما ﴿أنصاري﴾ فاختص بإمالته الدوري عن الكسائي، وانفرد بذلك زيد عن الصوري، وفتحه الباقون.

والراء فيه وفي ﴿جبارين﴾ ليست مجرورة، بل مكسورة في موضع رفع في ﴿أنصاري﴾ وفي موضع نصب في ﴿جبارين﴾ ولكونها متطرفة ذكرت في هذا الباب، والله أعلم.

فأما ما وقعت فيه ‹الراء› مكررة من هذا الباب نحو[3] ﴿الْأَبْرَارِ﴾[4] و﴿الْأَشْرَارِ﴾[5] و﴿قَرَارٍ﴾[6] فأماله أبو عمرو، والكسائي، وخلف، ورواه ورش من طريق الأزرق ‹بين بين›، واختلف فيه عن حمزة وابن ذكوان:

فأما حمزة فروى جماعة من أهل الأداء الإمالة عنه من روايتيه، وهو/ الذي في "المبهج" ٥٩/٢

---

(١) قال شيخي المشرف: والصواب أنه رواه غيره كما في المصباح:، إذ طريق ابن الصقر من الطرق المعتمدة في النشر.

اهـ انظر: المصباح: ١٠٥١/٣ حاشية (٢)

(٢) في المطبوع: (شيخه) بالإفراد، وهو تحريف

(٣) ليس في القرآن إلا هذه الألفاظ الثلاثة مع ﴿القرار﴾ المعرف باللام، وهو في الآية (٢٩) من سورة إبراهيم.

وانظر: الدر النثير: ٢٢٨/٣

(٤) من مواضعه (١٩٣) آل عمران

(٥) من الآية (٦٢) ص

(٦) من مواضعه (٥٠) المؤمنون

و"العنوان" و"تلخيص" أبي معشر، و"التجريد" من قراءته على عبد الباقي، وبه قرأ الحافظ أبو عمرو على شيخه أبي الفتح فارس بن أحمد في الروايتين جميعا، ولم يذكره في "التيسير" وهو مما خرج [1] فيه عن طرقه، وذكره في "جامع البيان".

ورواه جمهور العراقيين عنه من رواية خلف، وقطعوا لخلاد بالفتح؛ كأبي العز، وابن سوار، والهذلي، والهمداني، وابن مهران، وأبي الحسن ابن فارس، وأبي علي البغدادي، وأبي القاسم ابن الفحام من قراءته على الفارسي.

وروى جمهور المغاربة والمصريين عن حمزة من روايتيه ‹بين بين›، وهو الذي في "التيسير" و"الشاطبية" و"الهداية" و"التبصرة" و"الكافي" و"تلخيص العبارات" و"الهادي" و"التذكرة" وغيرها، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن.

وأمّا ابن ذكوان: فروى عنه الإمالة الصوري، وروى عنه الفتح الأخفش.

وانفرد صاحب "العنوان" عنه ب‹بين بين› فخالف سائر الرواة.

وكذلك انفرد به[2] عن أبي الحارث، ولكنه لم يكن من طرقنا، ولا من شرطنا.

وانفرد به أيضاً صاحب "المبهج" عن قالون من جميع طرقه، وهو في "العنوان" من طريق إسماعيل عنه، والله أعلم.

وقرأ الباقون بفتح ذلك كلّه.

وانفرد صاحب "المبهج" عن الداجوني عن ابن ماموية عن هشام بالإمالة أيضاً[3].

---

(١) في (ت) وكذا المطبوع «فيما خرج خلف..» وهو تحريف.

(٢) قوله (به) يوهم أن الضمير يعود على (بين بين) بينما صريح عبارة العنوان أنه يعود على الإمالة، وعبارته:

﴿الأبرار﴾ ﴿الأشرار﴾ ﴿قرار﴾ فإن حمزة وأبا الحارث قرآ بالإمالة.

وأيضاً: ليست الإمالة لأبي الحارث مما انفرد بها العنوان، بل ذكرها ابن بلّيمة فقال: وأمال أبو الحارث ما تكررت فيه الراء. اهـ وذكر الإمالة لأبي الحارث أيضاً ابن مهران.

وأيضاً: إن كان مراد المؤلّف التقليل فهو ليس انفرادة للعنوان، بل ذكره أبو الكرم. والله أعلم.

انظر: الغاية: ١٦٠، المصباح: ٣/١٠١١-١٠١٢، العنوان: ٦٢، تلخيص العبارات: ٤٨

(٣) المبهج: ١/٢٥٨

وانفرد أبو عليّ العطار عن النهرواني؛ في رواية ابن وردان عن أبي جعفر فيما قرأ بـــه. عليه[1] ابن سوار بإمالته أيضاً، فخالف فيه سائر الرواة، والله أعلم.

فصل في إمالة الألف التي هي ‹عين› من الفعل الثلاثي الماضي:

أمالها حمزة من عشر أفعال وهي «زاد» و«شـــاء» و«جـــاء» و«خـــاب» و«ران» و«خاف» و«زاغ» و«طاب» و«ضاق» و«حاق» حيث وقعت وكيف جاءت، نحـــو: ﴿فَزَادَهُمْ﴾[2] و﴿زَادُوهُمْ﴾[3] و﴿جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ﴾[4] ﴿وَجَاءُوا أَبَـــاهُمْ﴾[5] ﴿وَجَـــاءَتْ سَيَّارَةٌ﴾ إلا ﴿زَاغَتْ﴾ فقط وهي في ‹الأحزاب›[6] و‹صاد›[7] فإنه لا خـــلاف عنـــه في استثنائه، وإن كانت عبارة/ "التجريد" تقتضي إطلاقه؛ فهو مما اجتمعت عليه الطرق مـــن هذه الروايات.

٦٠/٢

وانفرد ابن مهران بإمالته عن خلاّد نصّاً[8]، وهي رواية العبسي والعجلي عن حمـــزة، وقد خالف ابن مهران في ذلك سائر الرواة، والله أعلم.

ووافقه خلف وابن ذكوان في «جاء» و«شاء» كيف وقعا.

ووافقه ابن ذكوان وحده في ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾[9] أوّل ‹البقرة›، واختلف عنـــه في باقي القرآن:

---

(١) في المطبوع: (على) وهو تحريف.

وقول المؤلّف: فيما قرأ به.. ليس في "المستنير" التصريح بالقراءة، بل عبارته: فيما ذكره أبو علي العطار.

انظر: المستنير: ٤٢٠/١

(٢) من مواضعه (١٠) البقرة

(٣) من الآية (١٠١) هود

(٤) من الآية (٨٣) غافر

(٥) من الآية (١٦) يوسف

(٦) من الآية (١٠) الأحزاب

(٧) من الآية (٦٣) ص

(٨) الغاية: ١٦٨

(٩) من الآية (١٠) من سورة البقرة

فروى فيه[1] الفتح وجهاً واحداً صاحب "العنوان" وابن شريح، وابن سفيان، والمهدوي، وابن بلّيمة، ومكّي، وصاحب "التذكرة" والمغاربة قاطبة؛ وهي طريق ابن الأخرم عن الأخفش عنه، وبه قرأ الداني على أبي الحسن ابن غلبون، و لم يذكر ابن مهران غيره.

وروى الإمالة أبو العزّ في "كتابيه" وصاحب " التجريد" و"المستنير" و"المبهج" وجمهور العراقيين، وهي طريق الصوري والنقاش عن الأخفش، وطريق "التيسير" فإنّ الداني قرأ بها على عبد العزيز بن جعفر، وعلى أبي الفتح أيضاً، وكلاهما صحيح.

واختلف عن ابن ذكوان أيضاً في ﴿خَابَ﴾ وهو في أربعة مواضع، في ‹إبراهيم›[2] وموضعي ‹طه›[3] وفي و‹الشمس›[4] فأماله عنه الصوري، وفتحه الأخفش.

واختلف عن هشام في «شاء» و«جاء» و«زاد» فأمالها الداجوني، وفتحها الحلواني.

واختلف عن الداجوني، في ﴿خاب﴾ فأماله صاحب "التجريد" و"الروضة" و"المبهج" وابن فارس، وجماعة وفتحه ابن سوار [5] وأبو العزّ والحافظ أبو العلاء[6] وآخرون.

واتفق حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر، على إمالة ﴿رَانَ﴾ وهو في ‹التطفيف›[7]

---

(١) في (س): «عنه»

(٢) من الآية (١٥)

(٣) من الآيتين (٦١ و١١١)

(٤) من الآية (١٠)

(٥) قال ابن سوار: روى الداجوني عن صاحبيه -هشام وابن ذكوان- إلا من طريق المفسر إمالة الخاء من ﴿خاب﴾ حيث كانت. اهـ المستنير: ٤١٢/١

(٦) قوله: (أبو العز) عطفاً على ابن سوار -في الفتح- يخالف ما صرح به أبو العز نفسه حيث قال في "الكفاية الكبرى":
وأمال الداجوني عن صاحبيه ﴿خاب﴾ حيث وقع. اهـ ٢١٢
وقال في "الإرشاد":..وافقه -حمزة- الداجوني في إمالة ﴿خاب﴾ اهـ ص١٩٨
فاتّضح أن مذهب أبي العزّ في ﴿خاب﴾ عن الداجوني الإمالة لا الفتح. والله أعلم.

(٧) من الآية (١٤)

﴿بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ وفتحه الباقون.

فصل في إمالة حروف مخصوصة غير ما تقدم

وهي أحد وعشرون حرفاً ﴿التوراة﴾ حيث وقعت و﴿الكافرين﴾ حيث وقع بالياء مجروراً كان أو منصوباً و﴿الناس﴾ حيث وقع مجروراً و﴿ضِعَافًا﴾ في سورة ‹النساء›[1] و﴿آتِيكَ﴾ في موضعي ‹النمل›[2] و﴿الْمِحْرَاب﴾[3] كيف[4] وقع، و﴿عِمْرَانَ﴾[5]/ حيث أتى، ﴿وَالْإِكْرَامِ﴾[6] و﴿إِكْرَاهِهِنَّ﴾[7] و﴿الْحَوَارِيِّينَ﴾ في ‹المائدة›[8] و‹الصف›[9] و﴿لِلشَّارِبِينَ﴾ في ‹النحل›[10] و‹الصّافّات›[11] و‹القتال›[12] ﴿وَمَشَارِبُ﴾ في ‹يس›[13] و﴿آنِيَةٍ﴾ في ‹الغاشية›[14] و﴿عَابِدُونَ وعَابِدٌ﴾ في ‹الكافرون›[15] «والنصارى» و«أسارى»

---

(١) من الآية (٩)

(٢) من الآيتين (٣٩ و٤٠)

(٣) من مواضعه (٣٧) آل عمران

(٤) في (س): ‹حيث› بدل ‹كيف› وهو خطأ وتحريف.

(٥) من مواضعه (٣٣) آل عمران

(٦) من الآيتين (٢٧ و٧٨) الرحمن

(٧) من الآية (٣٣) النور

(٨) من الآية (١١١)

(٩) من الآية (١٤)

(١٠) من الآية (٦٦)

(١١) من الآية (٤٦)

(١٢) من الآية (١٥)

(١٣) من الآية (٧٣)

(١٤) من الآية (٥)

(١٥) من الآية (٣) الكافرون، كذا في جميع النسخ، وهو الصحيح على الحكاية.

و«كسالى» و«اليتامى» و«سكارى» حيث وقع، و﴿تَرَاءَى الْجَمْعَانِ﴾ في ‹الشعراء›.

فأمّا ﴿التوراة﴾ فأماله أبو عمرو، والكسائي، وخلف، وابن ذكوان، واختلف عن حمزة، وقالون، وورش.

فأمّا حمزة فروى الإمالة المحضة عنه من روايتيه العراقيون قاطبة وجماعة من غيرهم، وهو الذي في "المستنير" و"الجامع" لابن فارس، و"المبهج" و"الإرشادين" و"الكامل" و"الغايتين" و"التجريد" وغيرها، وبه قرأ الداني عن شيخه أبي الفتح فارس بن أحمد عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن.

وروى عنه الإمالة بين اللفظين جمهور المغاربة وغيرهم، وهو الذي في "التذكرة" و"إرشاد" عبد المنعم، و"التبصرة" و"الهداية" و"الهادي" و"التلخيص"[1] و"الكافي" و"التيسير" و"العنوان" و"الشاطبية" وبه قرأ الداني على أبي الحسن ابن غلبون، وعلى أبي الفتح أيضاً عن قراءته على عبد الله بن الحسين السامرّي.

وأمّا قالون فروى عنه الإمالة بين اللفظين المغاربة قاطبة، وآخرون من غيرهم، وهو الذي في "الكافي" و"الهادي" و"التبصرة" و"التذكرة" و"التلخيصين"[2] و"الهداية" وغيرها، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون وقرأ به أيضاً على شيخه أبي الفتح عن قراءته على السامري؛ يعني من طريق الحلواني، وهو ظاهر "التيسير".

وروى عنه الفتح العراقيون قاطبة وجماعة من غيرهم، وهو الذي في "الكفايتين" و"الإرشاد"[3] و"الغايتين" و"التذكار" و"المستنير" و"الجامع" و"الكامل" و"التجريد" وغيرها وبه قرأ الداني على أبي الفتح أيضاً عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن؛ يعني من طريق

---

(١) كذا في (ز) و(ك) وهو الصواب، وفي بقية النسخ وكذا المطبوع (التلخيصين) بالتثنية، وهو خطأ؛ لأن المراد هو: "تلخيص" ابن بليمة فهو الذي فيه التقليل لحمزة، أما "تلخيص" أبي معشر ففيه ذكر الإمالة المحضة، والله أعلم.
انظر: التلخيص: ١٨٣، تلخيص العبارات: ٤٥

(٢) في (ز) و(ك): «التلخيص» بالإفراد، وهو خطأ وتحريف.

(٣) الإرشاد لم يذكر إلا المميلين، وسكت عن الباقين، ولم يصرّح هل لهم الفتح أو التقليل. انظر ص:٢٥٧

أبي نشيط وهي الطريق التي في "التيسير"، وذِكرُه[1] غيرَه فيه خروجٌ عن طريقه.

وقد ذكر الوجهين جميعاً الشاطبي والصفراوي وغيرهما.

وأما صاحب "المبهج" فمقتضى ما ذكره في سورة ‹آل عمران› أن يكون له الفتح، ومقتضى ما ذكره في باب الإمالة ‹بين بين›، وهو الصحيح من طرقه.

وأما ورش فروى عنه الإمالة المحضة الأصبهاني، وروى عنه/ ‹بين بين› الأزرق. ٦٢/٢

والباقون بالفتح.

وأما ﴿الكافرين﴾ فأماله أبو عمرو، والكسائي من رواية الدوري، ورويس عن يعقوب. ووافقهم روح في ‹النمل› وهو ﴿مِنْ قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾[2].

واختلف عن ابن ذكوان؛ فأماله الصوري عنه، وفتحه الأخفش.

وأماله ‹بين بين› ورش من طريق الأزرق.

وفتحه الباقون.

وانفرد بذلك صاحب "العنوان" عن الأزرق عن ورش، فخالف سائر الناس عنه.[3]

وانفرد أبو القاسم الهذلي، عن ابن شنبوذ عن قنبل بإمالة ‹بين بين›[4] ولا نعرفه لغيره، والله أعلم.

وأما ﴿الناس﴾ فاختلف فيه عن أبي عمرو من رواية الدوري؛ فروى إمالته أبو طاهر بن أبي هاشم عن أبي الزعراء عنه، وهو الذي في "التيسير" وذلك أنه أسند رواية الدوري فيه عن عبد العزيز بن جعفر الفارسي، عن أبي طاهر المذكور، وقال في باب ‹الإمالة›: وأقرأني الفارسيّ عن قراءته على أبي طاهر، في قراءة أبي عمرو بإمالة فتحة النون من

---

(١) قال الداني: وقد قرأت لقالون كذلك -بالفتح-. اهـ التيسير: ٨٦

(٢) من الآية (٤٣)

(٣) لا يمكن معرفة مذهب القراء في هذه الكلمة -أعني- ﴿الكافرين﴾ و﴿كافرين﴾ من "العنوان" المطبوع، لأن هذا الفصل سقط منه، وبالرجوع إلى كتاب "شرح العنوان" لابن نشوان، وجدته ذكر الإمالة لأبي عمرو ودوري الكسائي، والفتح للباقين. انظر: شرح العنوان: ق: ٣٦/أ

(٤) ذكر الهذلي هذه الكلمة في الكامل (ق٩٣/أ) لكن لم أجد فيه ما ذكره عنه المؤلف. والله أعلم.

﴿الناس﴾ في موضع الجر حيث وقع.[1]

وذلك صريح في أن ذلك من رواية الدوري، وبه كان يأخذ أبو القاسم الشاطبي في هذه الرواية، وهو رواية جماعة من أصحاب اليزيدي عنه عن أبي عمرو؛ كأبي عبد الرحمن ابن اليزيدي، وأبي حمدون، وابن سعدان وغيرهم.

وذلك كان اختيار أبي عمرو الداني من هذه الرواية، قال في "جامع البيان": واختياري في قراءة أبي عمرو من طريق أهل العراق الإمالة المحضة في ذلك؛ لشهرة من رواها عن اليزيدي، وحسن اضطلاعهم[2] ووفور معرفتهم، ثم قال:[3] وبذلك قرأت على الفارسي، عن قراءته على أبي طاهر بن أبي هاشم، وبه آخذ.

قال: وقد كان ابن مجاهد رحمه الله يقرئ بإخلاص الفتح في جميع الأحوال، وأظن ذلك اختياراً منه واستحساناً في مذهب أبي عمرو، وترك لأجله ما قرأه على الموثوق به من أئمته، إذ قد فعل ذلك في غير ما حرف، وترك المجمع فيه عن[4] اليزيدي ومال إلى رواية غيره؛ إما لقوتها في العربية، أو لسهولتها على اللفظ، أو لقربها على المتعلم.

من ذلك: إظهار ‹الراء› الساكنة عند ‹اللام› وكسر ‹هاء› الضمير المتصلة بالفعل المجزوم من غير صلة، وإشباع الحركة في «بارئكم» و«يأمركم»/ ونظائرهما، وفتح ‹الهاء› و‹الخاء› في «يهدي» و«يخصمون»[5] وإخلاص فتح ما كان من الأسماء المؤنثة على ‹فِعلى› و‹فَعلى› و‹فُعلى› في أشباهٍ لذلك ترك فيه رواية اليزيدي واعتمد على غيرها من الروايات عن أبي عمرو ولما ذكرناه. ٦٣/٢

فإنْ كان فعل في ﴿الناس﴾ كذلك، وسلك تلك الطريقة في إخلاص فتحه؛ لم يكن

---

(١) التيسير: ٥٢، عقّب المؤلّف على كلام الداني بقوله: وهذا من الدقائق فاعلمه. اهـ التحبير: ٧٠

(٢) في (ت) و(س) «اطلاعهم» وكذا في المطبوع وهو تحريف، مخالف ما في جامع البيان.

(٣) في (س): «قال لي» وهو خطأ.

(٤) في (س) و(ز): «على» تحريف.

(٥) من الآية (٤٩) يس، وفي جامع البيان: (يختصمون) وهو خطأ.

إقراؤه بإخلاص الفتح حجّة يقطع بها على صحته، ولا يدافع بها رواية من خالفه، على أنه قد ذكر في كتاب ‹قراءة أبي عمرو› من رواية أبي عبد الرحمن في إمالة ﴿الناس﴾ في موضع الخفض، و لم يتبعها خلافاً من أحد من الناقلين عن اليزيدي، ولا ذكر أنه قرأ بغيرها كما يفعل ذلك فيما يخالف قراءتُه روايةَ غيره، فدلّ ذلك على أن الفتح اختيار منه، والله أعلم.

قال: وقد ذكر عبد الله بن داود الخريبي[1] عن أبي عمرو أن الإمالة في ﴿الناس﴾ في موضع الخفض لغة أهل الحجاز، وأنه كان يميله[2]. انتهى.

ورواه الهذلي من طريق ابن فرح عن الدوري وعن جماعة عن أبي عمرو.

وروى سائر الناس عن أبي عمرو؛ من رواية الدوري وغيره الفتح، وهو الذي اجتمع[3] عليه العراقيون، والشاميون، والمصريون، والمغاربة، و لم يرووه[4] بالنص عن أحد في رواية أبي عمرو إلا من طريق أبي عبد الرحمن ابن اليزيدي، وسِبْطه أبي جعفر أحمد بن محمد.[5] والله أعلم.

والوجهان صحيحان عندنا من رواية الدوري عن أبي عمرو، وقرأنا بهما، وبهما نأخذ، وقرأ الباقون بالفتح، والله الموفق.

وأمّا ﴿ضعافاً﴾[6] فأماله حمزة من رواية خلف، واختلف عن خلّاد، فروى أبو علي بن بلّيمة صاحب "التلخيص" إمالته[7]، وأطلق الوجهين صاحب "التيسير" و"الشاطبية" و"التبصرة" و"التذكرة".

---

(١) كذا في (ك)، وهو الصواب وفي البقية: (الحربي) تصحيف، وتقدمت ترجمته

(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٤٢

(٣) في (ز): « أجمع »

(٤) في (س): «يروه»

(٥) انظر: الموضح: ق: ٣١/أ، الإقناع: ١/٢٧٧-٢٧٨

(٦) انظر: الموضح: ق: ٣٢/ب

(٧) هذا يخالف ما في التلخيص المطبوع، حيث فيه: تفرد حمزة بإمالة ﴿خاب..﴾ ثم قال: وبإتمام فتحة العين في ﴿ضعافاً﴾. اهـ ص٤٦

ويحتمل أن في المطبوع تحريفاً صوابه: بإمالة. بدل كلمة: بإتمام. والله أعلم.

ولكن قال في "التيسير": إنه بالفتح يأخذ له.[1]

وقال في "المفردات": إنه قرأ على أبي الفتح بالفتح، وعلى أبي الحسن بالوجهين.[2]

واختار صاحب "التبصرة" الفتح.[3]

وقال ابن غلبون في "تذكرته": واختلف عن خلاّد، فروي عنه الإمالة والفتح، وأنا آخذ له بالوجهين كما قرأت.[4]

قلت: وبالفتح قطع العراقيون قاطبة، وجمهور أهل الأداء، وهو المشهور عنه، والله أعلم.

وأمّا ﴿آتيك﴾ فأماله في الموضعين خلف في اختياره، و[5]عن حمزة واختلف عن خلاّد أيضاً فيهما:

فروى/ الإمالة أبو عبد الله ابن شريح في "الكافي" وابن غلبون في "تذكرته" وأبوه في "إرشاده" ومكي في "تبصرته" وابن بلّيمة في "تلخيصه". ٦٤/٢

وأطلق الإمالة لحمزة بكماله ابن مجاهد، وأطلق الوجهين في "الشاطبية" وكذلك في "التيسير" وقال: إنه يأخذ بالفتح.[6]

وقال في "جامع البيان": إنه هو الصحيح عنه.[7] وبه قرأ على أبي الفتح، وبالإمالة على أبي الحسن، والفتحُ مذهب جمهور من العراقيين وغيرهم.

---

(١) التيسير: ٥١

(٢) المفردات: ٣٤٤

(٣) انظر: التبصرة: ٣٨٥

(٤) انظر: التذكرة: ٣٠٣/٢

(٥) «الواو» سقطت من المطبوع، مما أدى إلى تحريف المعنى.

(٦) السبعة: ٤٨٢، التذكرة: ١٩٩/١، التبصرة: ٣٨٤-٣٨٥، التيسير: ٥١، الكافي: ٤٥، تلخيص العبارات: ٤٦، الشاطبية:٢٧

(٧) جامع البيان: ١/ ق: ١٤٤

وانفرد سبط الخياط في "كفايته" فلم يذكر في رواية إدريس عن خلف في اختياره إمالة، فخالف سائر الناس.[1] والله أعلم.

وأمّا ﴿المحراب﴾ فأماله ابن ذكوان من جميع طرقه إذا كان مجروراً، وذلك موضعان ﴿يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾ في ‹آل عمران›[2] و﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ﴾ في ‹مريم›[3] واختلف عنه في المنصوب، وهو موضعان أيضاً ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ﴾ في ‹آل عمران›[4] و﴿إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ في ‹ص›[5] فأماله فيهما النقاش عن الأخفش من طريق عبد العزيز بن جعفر، وبه قرأ الداني عليه وعلى أبي الفتح فارس، ورواه أيضاً هبة الله عن الأخفش؛ وهي رواية محمد بن يزيد الإسكندراني عن ابن ذكوان.

وفتحه عنه الصوري وابن الأخرم عن الأخفش، وسائر أهل الأداء من الشاميين والمصريين والعراقيين والمغاربة.

ونصّ على الوجهين لابن ذكوان صاحب "التيسير" و"الشاطبية" و"الإعلان" وكذلك هو في "المستنير" من طريق هبة الله، وفي "المبهج" من طريق الإسكندراني، وفي "جامع البيان" من رواية التغلبي[6] وابن المعلّى، وابن أنس كلّهم عن ابن ذكوان، ونصّ عليه الأخفش في "كتابه" ‹الخاص›[7]، والله أعلم.

وأمّا ﴿عمران﴾ وهو في قوله ﴿آلَ عِمْرَانَ﴾ و﴿امْرَأَةُ عِمْرَانَ﴾ و﴿ابْنَتَ عِمْرَانَ﴾ ﴿وَالْإِكْرَامِ﴾ وهو الموضعان في سورة الرحمن و﴿إِكْرَاهِهِنَّ﴾ وهو في ‹النور› فاختلف عن ابن ذكوان فيها:

---

(١) الكفاية في الست: ق: ١٢٢/أ

(٢) من الآية (٣٩)

(٣) من الآية (١١)

(٤) من الآية (٣٧)

(٥) من الآية (٢١)

(٦) في (ت): «الثعلبي» بالمثلثة والمهملة، وهو تصحيف وكذا في المطبوع.

(٧) انظر: التيسير: ٥٢، المستنير: ٤٩٧/٢، الشاطبية: ٢٧

فروى بعضهم إمالة هذه الثلاثة الأحرف عنه، وهو الذي لم يذكر في "التجريد" غيره، وذلك من طريق الأخفش عنه، ومن طريق النقاش وهبة الله بن جعفر، وسلامة بن هارون، وابن شنبوذ، وموسى بن عبد الرحمن؛ خمستهم عن الأخفش.

ورواه أيضاً في "العنوان" وذلك من طريق ابن شنبوذ وسلامة/ بن هارون[1]. وذكره في "التيسير" من قراءته على أبي الفتح[2]، ولكنه منقطع بالنسبة إلى "التيسير" فإنه لم يقرأ على أبي الفتح بطريق النقاش عن الأخفش؛ التي ذكرها في "التيسير" بل قرأ عليه بطريق أبي بكر محمد بن أحمد بن مرشد، المعروف بابن الزَّرْز[3] وموسى بن عبد الرحمن ابن موسى[4] وأبي طاهر محمد بن سليمان البعلبكّي، وأبي الحسن بن شنبوذ وأبي نصر سلامة بن هارون؛ خمستهم عن الأخفش، ورواه أيضاً العراقيون قاطبة من طريق هبة الله بن جعفر عن الأخفش، ورواه أيضاً صاحب "المبهج" عن الإسكندراني عن ابن ذكوان.

٦٥/٢

وروى سائر أهل الأداء من أصحاب الكتب وغيرهم عن ابن ذكوان الفتح، وهو الثابت من طرقنا سوى من ذكرنا من طريق النقاش وكلاهما صحيح عن الأخفش وعن ابن ذكوان أيضاً، وقد ذكرهما جميعاً أبو القاسم الشاطبي والصفراوي[5]، والله أعلم.

وأمّا ﴿الْحَوَارِيِّينَ﴾ فاختلف في إمالته عن الصوري عن ابن ذكوان؛ فروى إمالته في

---

(١) يلاحظ هنا أن المؤلّف أطلق الحكم بالإمالة من "العنوان"، ولم يبين هل هي كبرى أم صغرى، وبالرجوع إلى "العنوان" نجد صاحبه رحمه الله نوّع الإمالة في الألفاظ الثلاثة، فقال في لفظ ﴿عمران﴾ في سورة آل عمران: بإشمام الراء الكسر حيث وقع. اهـ ولكنه ذكر في موضع التحريم: بالإضجاع، فهل الإشمام والإضجاع واحد، الذي أفهمه هو أن الإشمام يراد به التقليل.

وعبّر -العنوان- في موضع النور ﴿إكراههن﴾ بالإشمام، وفي ﴿الإكرام﴾ بالإضجاع.

انظر: العنوان: ٧٩ و١٣٩ و١٩٣

(٢) التيسير: ٥٢

(٣) كذا ضبطت في (ز) وتقدمت ترجمته ص: ١٢٦٤

(٤) أبو عمران، الدمشقي، أخذ القراءة عرضا عن الأخفش، وأخذ عنه عرضاً عبد الباقي بن الحسن.

غاية النهاية: ٢/٣٢٠

(٥) انظر: الروضة: ٥١٩، المبهج: ٢/٦٤٧، الشاطبية: ٢٧

الموضعين زيد من طريق "الإرشاد" لأبي العزّ[1]، وكذلك[2] الحافظ أبو العلاء من طريق القبّاب. ونصّ أبو العزّ في "الكفاية" على حرف ‹الصفّ› فقط، وكذلك في "المستنير" و"جامع" ابن فارس.[3]

والصحيح إطلاق الإمالة في الموضعين عنه كما ذكره الحافظ أبو العلاء[4] والله أعلم.

وأمّا ﴿لِلشَّارِبِينَ﴾ فاختلف فيه عن ابن ذكوان؛ فأماله عنه الصوري، وفتحه الأخفش، ولم يذكر إمالته في "المبهج" لغير المطّوّعي عنه، والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان، والله أعلم.[5]

وأمّا ﴿مَشَارِبُ﴾ فاختلف فيه عن هشام وابن ذكوان جميعاً:

فروى إمالته عن هشام جمهور المغاربة وغيرهم، وهو الذي في "التيسير" و"الشاطبية" و"الكافي" و"التذكرة" و"التبصرة" و"الهداية" و"الهادي" و"التلخيص" و"التجريد" من قراءته على عبد الباقي، وغيرها، وكذا رواه الصوريّ عن ابن ذكوان. ورواه الأخفش عنه بالفتح، وكذا رواه الداجوني عن هشام.[6]

---

(١) الإرشاد: ٣٠١-٣٠٢ و٥٩٣

(٢) قوله: (كذلك) لا يسلّم، انظر: الحاشية بعد الآتية.

(٣) انظر: المستنير: ٥٣٢/٢و٨٢٠، الكفاية الكبرى: ٣١٦ و٥٧٦

(٤) قوله: كما ذكره أبو العلاء.. إلخ، يفهم منه أن أبا العلاء ذكر الإمالة في الموضعين، والأمر ليس كذلك إن كان يقصد "غاية الاختصار" إذ فيها ما في "المستنير" و "الكفاية الكبرى" من أن الإمالة في موضع ‹الصفّ› فقط؛ وعبارته: أمال... ﴿للحواريين﴾ في ‹الصف› فقط. اهـ

وكذلك ذكر المالكي الإمالة في موضع ‹الصف› فقط.

ولم أجد من وافق أبا العز في "الإرشاد" غير صاحب "الكتر" فإنه ذكر الإمالة في الموضعين.

وقال الأزميري: خَصَّص الأكثرون الإمالة بحرف الصف. اهـ.

انظر: الروضة: ٥٢٦-٥٢٧، غاية الاختصار: ٢٧٦/١،الكتر: ٩٣، بدائع الرهان: ق٢٥٥

(٥) انظر: الروضة للمالكي: ٥١٥-٥١٦، الإرشاد: ٤٠٢، غاية الاختصار: ٢٧٦/١

(٦) انظر: التذكرة: ٢١٥/١، التبصرة: ٣٩٣، التيسير: ٥٢، الكافي: ٤٥، الروضة للمالكي: ٥١٥، غاية الاختصار: ٢٧٦/١، تلخيص العبارات: ٤٥، الشاطبية: ٢٧

وأمّا ﴿آنية﴾[1] فاختلف فيه عن هشام؛ فروى إمالته الحلواني، وبه قرأ صاحب "التجريد" على عبد الباقي، وهو الذي لم تذكر المغاربة عن هشام سواه، وروى فتحه الداجوني، وهو الذي لم يذكر العراقيون[2] عن هشام سواه./

٦٦/٢

وكلاهما صحيح، به قرأنا، وبه نأخذ.

وأمّا ﴿عابدون﴾ كلاهما، و﴿عابد﴾ وهي في ‹الكافرون›، فاختلف فيه أيضاً عن هشام؛ فروى إمالته الحلواني عنه، وروى فتحه الداجوني.

وأمّا ‹الألف› بعد ‹الصاد› «من النصارى» و«نصارى» وبعد ‹السين› من «أسارى» و«كسالى» وبعد ‹التاء› من «اليتامى» و«يتامى» وبعد ‹الكاف› من «سكارى» فاختلف فيها عن الدوري عن الكسائي؛ فأمالها أبو عثمان الضرير عنه؛ إتْباعاً لإمالة ألف التأنيث وما قبلها من الألفاظ الخمسة، وفتحها الباقون عن الدوري.[3]

وانفرد صاحب "المبهج" عنه أيضاً عن الدوري بإمالة[4] ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ فخالف سائر الرواة من الطرق المذكورة.

وأمّا ﴿تَرَاءَى الْجَمْعَانِ﴾ فأمال ‹الراء› دون ‹الهمزة› حال الوصل حمزة وخلف.

وإذا وقفا أمالا ‹الراء› و‹الهمزة› جميعاً، ومعهما الكسائي في ‹الهمزة› فقط؛ على أصله المتقدّم في ذوات الياء.

وكذا ورش على أصله فيها من طريق الأزرق ‹بين بين› بخلاف عنه، فاعلم ذلك.

وشذّ الهذلي فروى إمالة «ذلك» و«ذلكم» عن ابن شنبوذ عن قنبل، وأحسبه غلطاً[5]، والله أعلم.

---

(١) تصحفت في "تلخيص" ابن بلّيمة إلى (دانية) بالدال بدل الهمزة

(٢) انظر: الروضة للمالكي: ٥١٥

(٣) انظر: الروضة للمالكي: ٥٢١-٥٢٣، التذكرة: ٢٢٧/١، المصباح: ١٠٢٩/٣

(٤) في المطبوع: (بإمالته) وهو تحريف.

(٥) الكامل: ق: ٨٦/ب

فصل في إمالة أحرف الهجاء في أوائل السور

وهي خمسة في سبع عشرة سورة:

أوّلها: ‹الراء› من ﴿الر﴾ أوّل ‹يونس› و‹هود› و‹يوسف› و‹إبراهيم› و‹الحجر› ومن ﴿المر﴾ أوّل ‹الرعد›.

فأمال ‹الراء› من السور الست أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر.

وهذا الذي قطع به الجمهور لابن عامر بكماله، وعليه المغاربة والمصريون قاطبة وأكثر العراقيين، وهو الذي لم يذكر في "التذكرة" و"المبهج و"الكافي" وأبو معشر في "تلخيصه" والهذلي في "كامله" وغيرهم عنه سواه.

إلا أنّ الهذلي استثنى عن هشام ‹الفتح› من طريق ابن عبدان؛ يعني عن الحلواني عنه، وتبعه على ذلك أبو العز في "كفايته" وزاد ‹الفتح› أيضاً له من طريق الداجوني، وتبعه على الفتح/ للداجوني الحافظ أبو العلاء، وكذلك ذكر ابن سوار، وابن فارس عن الداجوني. ٦٧/٢

ولم يذكر في "التجريد" عن هشام إمالة البتة.[1]

قلت: والصواب عن هشام هو الإمالة من جميع طرقه، فقد نص عليه هشام كذلك في "كتابه"؛ أعني على الإمالة، ورواه أيضاً منصوصاً عن ابن عامر بإسناده.

فقال أبو الحسن ابن غلبون: حدثنا عبد الله بن محمد؛ يعني ابن الناصح[2] نزيلُ دمشق، قال: حدثنا أحمد بن أنس؛ يعني أبا الحسن؛ صاحب هشام وابن ذكوان، قال حدثنا هشام بإسناده عن ابن عامر ﴿الر﴾ مكسورة الراء.

قال الحافظ أبو عمرو الداني: وهو الصحيح عنه، يعني عن هشام، ولا يعرف أهل الأداء عنه غير ذلك، انتهى.[3]

---

(١) انظر: المستنير: ٥٨٥/٢، الكفاية الكبرى: ٣٦٥، غاية الاختصار: ٢٧٣/١ و٥١٣/٢

(٢) أبو أحمد الدمشقي، الشافعي، يعرف بابن المفسر، شيخ مشهور، فقيه، روى عنه ابنا غلبون، توفي سنة ٣٦٥، انظر: غاية النهاية: ٤٥٢/١، السير: ٢٨٢/١٦

(٣) لم أجد هذا النص في التذكرة، ولعل المؤلّف أخذه من الداني. انظر: جامع البيان: ٢/ق: ٧٦

وورواها الأزرق عن ورش بين اللفظين، والباقون بالفتح.

وانفرد ابن مهران عن ابن عامر، وقالون، والعليمي عن أبي بكر، بإمالة ‹بين بين›.[1] وتبعه في ذلك الهذلي عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون.

وانفرد صاحب "المبهج" عن أبي نشيط عن قالون بالإمالة المحضة مع من أمال، وتبعه على ذلك صاحب "الكتر" من حيث أسند ذلك من طريقه.[2]

وثانيها: ‹الهاء› من فاتحة ﴿كهيعص﴾ و﴿طه﴾ فأمّا ‹الهاء› من ﴿كهيعص﴾ فأمالها أبو عمرو، والكسائي، وأبو بكر، واختلف عن قالون وورش.

فأمّا قالون فاتفق العراقيون على الفتح عنه من جميع الطرق، وكذلك هو في "الهداية" و"الهادي" وغيرهما من طرق المغاربة، وهو أحد الوجهين في "الكافي" وفي "التبصرة" إلا أنّه قال في "التبصرة": وقرأ نافع بين اللفظين، وقد روي عنه الفتح، والأول أشهر.[3]

وقطع له أيضاً بالفتح صاحب "التجريد" وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن؛ يعني من طريق أبي نشيط، وهي طريق "التيسير" و لم يذكره؛ فيه فهو من المواضع التي خرج فيها عن طرقه[4].

وروى عنه ‹بين بين› صاحب "التيسير" و"التلخيصين" و"العنوان" و"التذكرة"

---

(١) لم يذكر ابن مهران في الغاية -وهو من مصادر المؤلّف- إلا أصحاب الإمالة فقال: ﴿الر﴾ بكسر الراء كوفي غير عاصم إلا يحيى، وأبو عمرو. اهـ وسكت عن الباقين و لم يبين هل لهم الفتح أو التقليل.. إلا أنه -ابن مهران- زاد المسألة توضيحاً وبياناً في كتابه "المبسوط" حيث ذكر مذاهب القراء من حيث الإمالةُ والفتحُ والتقليل، وفيه ما ذكره المؤلّف عنه هنا من انفراده، وعليه فيكون مصدر هذه الانفرادة عن ابن مهران هو من كتابه "المبسوط" مع أن المؤلّف لم يعتمد عليه في الأسانيد. وقد يسأل سائل: لما ذا ذكر المؤلّف ذلك من "المبسوط" و لم يذكره من الغاية ؟ فالجواب -والله أعلم- ليبين ما أجمله ابن مهران في "الغاية" حتى لا يُظَنَّ أن المسكوت عنهم مذهبُهم جميعاً الفتح، وقد قال في المبسوط: وقرأت لابن عامر وعاصم في رواية حماد بين الفتح والكسر، وكذلك وذكروا لنا عن نافع.اهـ انظر: الغاية: ٢٧٣، المبسوط: ٢٣١

(٢) انظر: المبهج: ٢٧١/١، الكتر: ٩١، وقد قيّد أبا نشيط بطرق العراقيين.

(٣) التبصرة: ٥٨٥

(٤) في (س): ‹طريقه›، بالإفراد، وهو تحريف.

و"الكامل" و"الشاطبية" وهو الوجه الثاني في "الكافي" و"التبصرة" وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وعلى أبي الفتح من قراءته على عبد الله بن الحسين؛ يعني من طريق/ الحلواني. ٦٨/٢

وأمّا ورش فرواه عنه الأصبهاني بالفتح، واختلف عن الأزرق:

فقطع له ببين[1] اللفظين صاحب "التيسير" و"التلخيصين"[2] و"الكامل"[3] و"التذكرة" وهو أحدَ الوجهين في "الكافي" و"التبصرة" على ما ذكرنا.

وقطع له بالفتح صاحب "الهداية" و"الهادي" وصاحب "التجريد" وهو الوجه الثاني في "الكافي" و"التبصرة".

وانفرد أبو القاسم الهذلي ‹ببين بين› عن الأصبهاني عن ورش.

وانفرد ابن مهران عن العليمي عن أبي بكر بالفتح، فخالف في ذلك سائر الناس والله أعلم.

وأمّا ‹الهاء› من ﴿طه﴾ فأمالها أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر، واختلف عن ورش؛ ففتحها عنه الأصبهاني، ثمّ اختلفوا عن الأزرق:

فالجمهور على الإمالة عنه محضاً وهو الذي في "التيسير" و"الشاطبية" و"التذكرة" و"تلخيص العبارات" و"العنوان" و"الكامل" وفي "التجريد" من قراءته على ابن نفيس، و"التبصرة" من قراءته على أبي الطيّب وقوّاه بالشهرة[4] وأحد الوجهين في "الكافي"[5]

ولم يمل الأزرق محضاً في هذه الكتب سوى هذا الحرف، ولم يقرأ الداني على شيوخه بسواه.[6]

---

(١) في المطبوع: (ببين بين اللفظين)، وكلمة (بين) زائدة، وهو تحريف.

(٢) في (ز): «التلخيص» وهو تحريف.

(٣) في (ظ): «الكافي»، وهو تحريف.

(٤) قوله: قواه بالشهرة. ليس في التبصرة ما يدل على ذلك بل ليس فيه الترجيح أصلاً، فلعله سقط من إحدى نسخ التبصرة. انظر: التبصرة: ٥٨٩

(٥) في (س): «الكامل»

(٦) انظر: التيسير: ١٥٠، الشاطبية: ٥٨، التذكرة: ٤٢٩/٢، تلخيص: ١٢٠، العنوان: ١٢٩

وروى بعضهم عنه ‹بين بين› وهو الذي في "تلخيص" أبي معشر والوجه الثاني في "الكافي" وفي "التجريد" أيضاً من قراءته على عبد الباقي، وهو رواية ابن شنبوذ عن النحاس عن الأزرق نصا، فقال: يشم ‹الهاء› الإمالة قليلاً.[1]

وانفرد صاحب "التجريد" بإمالتها محضاً[2] عن الأصبهاني.

وانفرد الهذلي عنه وعن قالون ‹ببين بين›، وتابعه عن قالون في ذلك أبو معشر الطبري وكذا أبو علي العطار، عن أبي إسحاق الطبري، عن أصحابه عن أبي نشيط، إلا أنهما يميلان معها ‹الطاء› كذلك كما سيأتي.[3]

وانفرد في "الهداية" بالفتح عن الأزرق، وهو وجه أشار إليه بالضعف في "التبصرة".[4]

وانفرد ابن مهران بالفتح عن العليمي عن أبي بكر، و‹بين بين› عن أبي عمرو[5]، ولا أعلم أحدا روى ذلك عنه سواه، والله أعلم.

وثالثها: ‹الياء› من ﴿كهيعص﴾ و﴿يس﴾ فأما ‹الياء› من ﴿كهيعص﴾ فأمالها ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر.

وهذا هو المشهور عن هشام، وبه قطع له ابن مجاهد، وابن شنبوذ، والحافظ أبو عمرو/ ٢/٦٩ من جميع طرقه في "جامع البيان" وغيره، وكذلك صاحب "الكامل" وكذلك صاحب "المبهج" وكذلك صاحبا "التلخيص"[6] وهو الذي في "التذكرة" والتبصرة" و"الكافي" وغيرها.

---

(١) النص في جامع البيان: ١/ق ١١٥/أ

(٢) محضا: سقطت من (س)

(٣) انظر: المستنير: ٢/٦٧٢

(٤) حيث عبر عنه بصيغة التمريض: (وقد روي عن ورش الفتح). انظر: التبصرة: ٥٨٩

(٥) الغاية: ٣١٩، وعبر بالكسر بدل (بين بين)

(٦) في (ك): «التلخيصين» بالتثنية، وكذلك هو في المطبوع الذي جاءت فيه زيادة بعد كلمة التلخيصين وهي: "بين بين" وكل ذلك تحريف.

وروى جماعة له الفتح، كصاحب "التجريد" والمهدوي، ورواه أبو العــــزّ، و[١]ابــن سوار، وابن فارس، والحافظ أبو العلاء من طريق الداجوني.[٢]

واختلف عن نافع من روايتيه؛ فأمالها بين اللفظين[٣] من أمال ‹الهاء› كذلـــك فيمــا قدمنا، وفتحها عنه من فتح، على الاختلاف الذي ذكرناه في ‹الهاء› سواء.

وكذلك في انفراد الهذلي عن الأصبهاني، وابن مهران عن العليمي عن أبي بكر.[٤]

وأمّا أبو عمرو فورد عنه إمالة ‹الياء› من رواية الدوري؛ طريق ابن فرح من كتـــاب "التجريد" من قراءته على عبد الباقي، و"غاية" ابن مهران وأبي عمرو الداني من قراءته على أبي الفتح فارس بن أحمد.

ووردت الإمالة عنه أيضاً من رواية السوسي في كتاب "التجريد" من قراءته على عبـد الباقي بن فارس؛ يعني من طريق أبي بكر القرشي عنه، وفي "كتاب" أبي عبـــد الرحمــن النسائي[٥] عن السوسي نصاً، وفي كتاب "جامع البيان" من طريق أبي الحسن علـــي بــن الحسين الرقي * وأبي عثمان النحوي فقط، وذلك من قراءته على فارس بن أحمد لا مـــن طريق*[٦] أبي عمران بن جرير حسبما نصَّ عليه في "الجامع".[٧]

وقد أبهم في "التيسير" و"المفردات" حيث قال عقيب ذكره الإمالة: وكذا قـــرأت في رواية أبي شعيب على فارس بن أحمد عن قراءته.[٨] فأوهم أن ذلك من طريق أبي عمـــران

---

(١) سقط (الواو) من المطبوع، مما أدى إلى إيهام أن أبا العز هو ابن سوار، وليس كذلك.

(٢) انظر: الكفاية الكبرى: ٤٢٩ ولم يذكرها أبو العز في الإرشاد.

المستنير: ٦٦٥/٢، غاية الاختصار: ٢٧٣/١

(٣) (بين اللفظين) سقطت من (س) و(م)

(٤) انظر: ص: ٦٧ ١٣

(٥) أحمد بن شعيب بن علي، الحافظ الكبير، صاحب السنن، تقدمت ترجمته

(٦) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٧) أنظر: جامع البيان: ق: ٢/ق١١٢

(٨) التيسير: ١٤٧

التي هي طريق "التيسير"، وتبعه على ذلك الشاطبي، وزاد وجه الفتح، فأطلق الخلاف عـن السوسي.

وهو معذور في ذلك؛ فإن الداني أسند رواية أبي شعيب السوسي في "التيسـير" مـن قراءته على أبي الفتح فارس، ثم ذكر أنه قرأ بالإمالة عليه، ولم يبين من أي طريق قرأ عليـه بذلك لأبي شعيب، وكان يتعين أن يبينه كما بينه في "الجامع" حيث قال: وبإمالة فتحـة ‹الهاء› و‹الياء› قرأت في رواية السوسي من غير طريق أبي عمران النحوي عنه؛ علـى أبي الفتح عن قراءته.[1] وقال فيه: إنه قرأ بفتح ‹الياء› على أبي الفتح فـارس في روايـة أبي شعيب من طريق أبي عمران عنه عن اليزيدي.[2]

فإنّه لو لم ينبّه على ذلك لكنا أخذنا من إطلاقه الإمالة لأبي شعيب السوسي من كـل طريق قرأ بها على أبي الفتح/ فارس.

٧٠/٢

وبالجملة فلم نعلم إمالة الياء وردت عن السوسي في غير طريق مَن ذكرنـا، وليـس ذلك في طرق "التيسير" أو"الشاطبية" بل ولا في طريق كتابنا، ونحن لا نأخذ به[3] من غـير طريق من ذكرنا.

وأمّا ‹الياء› من ﴿يس﴾ فأمالها حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر، وروح.

هذا هو المشهور عند جمهور أهل الأداء عن حمزة.

وروى عنه جماعة ‹بين بين›، وهو الذي في "العنوان"[4] و"التبصرة"[5]

---

(١) جامع البيان: ٢/ ق: ١١٢

(٢) جامع البيان: ٢/ ق: ١١١

(٣) (به) سقطت من المطبوع.

(٤) العنوان: ١٥٩

(٥) عبارة مكي: قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي بإمالة الياء من ﴿يس﴾ إلا أن حمزة أقرب إلى بـين اللفظـين. اهـ التبصرة: ٦٤٩

و"تلخيص" أبي معشر الطبري[1]، وكذا ذكره ابن مجاهد عنه[2]، ورواه نصّاً عنه كذلك خلف، وخلاّد، والدوري، وابن سعدان، وأبو هشام[3]، وقد قرأنا به من طرق من ذكرنا.

واختلف أيضاً عن نافع؛ فالجمهور عنه على الفتح.

وقطع له ب‹بين بين› أبو عليّ بن بلّيمة في "تلخيصه" وأبو الطاهر ابن خلف في "عنوانه" وبه كان يأخذ ابن مجاهد، وكذا ذكره في "الكامل" من جميع طرقه؛ فيدخل فيه[4] الأصبهاني، وكذا رواه صاحب "المستنير" عن شيخه أبي عليّ العطار، عن أبي إسحاق الطبري، عن أصحابه عن نافع.[5]

وانفرد ابن مهران بالفتح عن روح.[6]

وانفرد أبو العزّ في "كفايته" بالفتح عن العليمي[7]، فخالفا سائر الرواة، والله أعلم.

ورابعها: ‹الطاء› من ﴿طه﴾ ومن ﴿طسمّ﴾ في ‹الشعراء› و‹القصص› ومن ﴿طس﴾ في ‹النمل›.

فأمّا الطاء من ﴿طه﴾ فأمالها حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر، والباقون بالفتح،

---

(١) عبارته: ﴿يس﴾ بكسر الياء شيخان...، وحمزة ألطفهم في الإمالة. اهـ ويلاحظ أن أبا معشر نص على مرتبة ثالثة وهي بين بين. وجعل أصحابها (مدني) فقط، ولم يذكر حمزة معهم. انظر: التلخيص: ٣٧٩

(٢) السبعة: ٥٣٨

(٣) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ١٤٥-١٤٦

(٤) في المطبوع: (به) تحريف.

(٥) انظر: السبعة: ٥٣٨ وعبارته: نافع قراءته وسط من ذلك. اهـ، المستنير: ٢/٧٥٢، العنوان: ١٥٩، تلخيص العبارات: ١٤١

(٦) لم يتعرض ابن مهران في الغاية ل﴿يس﴾ من حيث الإمالة أو عدمها، وإنما تعرض لها من حيث إظهار النون وعدمه، وأما مذاهبهم في الإمالة فقد ذكرها في "المبسوط" فقال: عاصم في رواية حماد ويحيى؛ عن أبي بكر وحمزة والكسائي وخلف ﴿يس﴾ بكسر الياء وقرأ الباقون ﴿يَس﴾. اهـ وقد ذكر أبو الكرم أن القاضي أبا العلاء ذكر الفتح عن روح. انظر: الغاية: ٣٧٢-٣٧٣، المبسوط: ٣٦٨، المصباح: ٤/١٠٦٥ حاشية (٨)

(٧) الكفاية الكبرى: ٥٠٧

إلاّ أنّ صاحب "الكامل" روى ‹بين بين› فيها عن نافع سوى الأصبهاني، ووافقه على ذلك أبو معشر الطبري في "تلخيصه" وكذلك أبو عليّ العطارّ عن الطبري عن أصحابه، عن أبي نشيط فيما ذكره ابن سوار.[1]

وانفرد ابن مهران عن العليمي عن أبي بكر بالفتح[2] لم يروه غيره، والله أعلم.

وأمّا ‹الطاء› من «طسم» و«طس» فأمالها أيضاً حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر.

وانفرد أبو القاسم الهذلي عن نافع ببين اللفظين، ووافقه في ذلك صاحب "العنوان" إلاّ أنه عن قالون ليس من طريقنا.[3]

وخامسها: ‹الحاء› من ﴿حم﴾ في السبع السور[4] فأمالها محضًا حمزة، والكسائي، وخلف، وابن ذكوان، وأبو بكر[5]، وأمالها ‹بين بين› ورش من طريق الأزرق، واختلف عن أبي عمرو:

فأمالها عنه بين اللفظين صاحب "التيسير" و"الكافي" و"التبصرة" و"العنوان" و"التلخيصين"[6]/ و"الهداية" و"الهادي" و"التذكرة" و"الكامل"[7]، وسائر المغاربة، وبه قرأ في "التجريد" على عبد الباقي. ٧١/٢

وقال الهذلي: وعليه الحذاق من أصحاب أبي عمرو.[8]

---

(١) انظر: الكامل: ق٩٤/ب، التلخيص: ٣٢٧، المستنير: ٦٧٢/٢

(٢) الغاية: ٣١٩، المبسوط: ٢٩٢-٢٩٣

(٣) الكامل: ق٩٤/ب، العنوان: ١٤٢

(٤) وهي: غافر وفصّلت والشورى والزخرف والدخان والجاثية والأحقاف.

(٥) ‹أبو بكر›: سقطت من (س)

(٦) في (س): ‹التلخيص› بالإفراد، وهو تحريف.

(٧) انظر: التذكرة: ٥٣٣/٢، التبصرة: ٦٦٢، التيسير: ١٩١، الكافي: ١٦٥،التلخيص: ٣٩٤، وعبارته: بين بين: مدني، وأكثر أصحاب اليزيدي كذلك. اهـ، العنوان: ١٦٧، تلخيص العبارات: ١٤٥،

(٨) الكامل:ق: ٩٤/ب

وبه قرأ الداني على أبي الفتح، عن قراءته على أبي أحمد السامري، عن أصحابه عن اليزيدي[1] وعلى أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر الفارسي، وأبي الحسن ابن غلبون؛ عن قراءتهم من روايتي الدوري والسوسيّ جميعاً.

وفتحها عنه صاحب "المبهج" و"المستنير"[2] و"الإرشادين"[3] و"الجامع" وابن مهران[4] وسائر العراقيين، وبه قرأ الداني على أبي الفتح، عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن في الروايتين، والوجهان صحيحان[5]، والله أعلم. والباقون بالفتح.

وانفرد أبو العزّ بالفتح عن العليمي عن أبي بكر.[6]

وانفرد ابن مهران بالفتح عن ابن ذكوان[7]، فخالف سائر الرواة، والله أعلم.

وقد انفرد الهذلي عن أبي جعفر بإمالة بين اللفظين في ‹الهاء› و‹الياء› و‹الطاء› من فاتحة «مريم» و«طه» و«طسم» و«طس» و«يس» من روايتيه[8]، لم يروه غيره والله أعلم.

---

(١) كذا في (ت) و(ك) وهو الصواب الموافق لما في "جامع البيان"، وفي بقية النسخ: ‹الدوري›، بدل (اليزيدي)، ولعله تحريف. انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ١٥٥

(٢) انظر: المستنير: ٢/٧٧٢، المبهج: ١/٢٧٢

(٣) قوله: (الإرشادين): لم يذكر في "الإرشاد" المطبوع إلا أهل الإمالة، وهم الكوفيون إلا حفصاً، وابنُ عامر، وسكت عن الباقين ومعهم أبو عمروٍ، ولم يبيّن هل لهم الفتح أو التقليل.
أما في "الكفاية الكبرى" فذكر أهل الإمالة فقط وهم السابقون ما عدا هشاماً، وزاد عليه: ابن سعدان عن اليزيدي، وسكت عن الباقين. وربما يقصد "الإرشادين" دون الكفاية.
انظر: الإرشاد: ٥٣٥، الكفاية الكبرى: ٥٢٨

(٤) لم يتعرض لها في الغاية، وذكرها في المبسوط: ٣٨٨

(٥) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ١٥٥

(٦) هذه الانفرادة لأبي العزّ هي من كتابه "الكفاية" حيث خص الإمالة بيحيى عن أبي بكر، أما في "الإرشاد" فقد عمّم، فقال: أبو بكر. انظر: الكفاية الكبرى: ٥٢٨، الإرشاد: ٥٣٥

(٧) هذه الانفرادة من المبسوط، وهو ليس من مصادر المؤلف في الطرق، أما "الغاية" فلم يتعرض للكلمة أصلاً. انظر: المبسوط: ٣٨٨

(٨) انظر: الكامل: ق ٩٤/ب

فالحاصل: أن ‹الهاء› و‹الياء› من ﴿كهيعص﴾ أمالهما جميعاً الكسائي وأبو بكر، وكـذا أبو عمرو من طريق من ذكر عنه في روايتيه.

وأمالهما ‹بين بين› نافع في أحد الوجهين كما تقدّم.

وأمال ‹الهاء› وفتح ‹الياء› أبو عمرو في المشهور عنه كما ذكرنا، وفتح ‹الهاء› وأمـال ‹الياء› حمزة وخلف، وابن ذكوان، وهشام في المشهور عنه.

وفتحهما الباقون وهم؛ ابن كثير، وأبو جعفر، ويعقوب، وحفص، ونافع في الوجـه الآخر، وهشام؛ من طريق من ذكر عنه وكذلك الأصبهاني عن ورش في المشهور عنـه، والعليمي عن أبي بكر من طريق الهذلي.

وأمال ‹الطاء› و‹الهاء› من ﴿طه﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر.

وفتح ‹الطاء› وأمال الهاء أبو عمرو والأزرق عن ورش في أحد وجهيه والأصبهاني من طريق "التجريد" وفتح الطاء وأمال ‹الهاء› ‹بين بين› الأزرق في الوجه الآخر، وقالون مـن طريق من ذكر عنه.

وأمال ‹الهاء› فقط ‹بين بين› الأصبهاني من طريق "الكامل".

وفتحهما الباقون وهم: ابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر[1]، ويعقـوب، وحفـص، والأصبهاني، وقالون في المشهور عنه، والعليمي عن أبي بكر فيما انفرد به/ الهذلي. ٧٢/٢

ولم يمل أحد ‹الطاء› مع فتح ‹الهاء›، والله تعالى أعلم.

تنبيهات

(الأول) أنه كلُّ ما يمال أو يلطّف وصلاً فإنه يوقف عليه كذلك؛ من غير خلاف عـن أحد من أئمة القراءة، إلا ما كان من كلم أميلت الألف فيه من أجل كسـرة، وكـانت الكسرة متطرفة، نحو «الدار» و«الحمار» و«هار» و«الأبرار» و«الناس» و«المحراب» فـإن جماعة من أهل الأداء ذهبوا إلى الوقف في مذهب من أماله في الوصل محضاً أو بين اللفظين بإخلاص الفتح، هذا إذا وقف بالسكون؛ اعتداداً منهم بالعارض، إذ الموجب للإمالة حالـة

---

(١) (وأبو جعفر): سقطت من المطبوع.

الوصل هو الكسر وقد زال بالسكون فوجب الفتح، وهذا مذهب أبي بكر الشذائي، وأبي الحسن ابن المنادي، وابن حبش، وابن أشتة وغيرهم، وحكي[1] هذا المذهب أيضاً عن البصريين، ورواه دواد بن أبي طيبة عن ورش، وعن ابن كيسة[2] عن سليم عن حمزة.

وذهب الجمهور إلى أن الوقف على ذلك في مذهب من أمال؛ بالإمالة الخالصة، وفي مذهب من قرأ ‹بين بين› كذلك بين اللفظين، كالوصل سواء، إذ الوقف عارض، والأصل أن لا يعتدّ بالعارض، ولأنّ الوقف مبني على الوصل، كما[3] أميل وصلاً لأجل الكسرة؛ فإنه كذلك يمال وقفا؛ وإنْ عدمت الكسرة فيه، وليفرّق بذلك بين الممال لعلّة، وبين ما لا يمال أصلاً، وللإعلام بأن ذلك كذلك في حال الوَصل[4] كإعلامهم بالرّوم والإشمام حركة الموقوف عليه، وهذا مذهب الأكثرين من أهل الأداء، واختيار جماعة المحققين.

وهو الذي عليه العمل من عامّة المقرئين[5]، وهو الذي لم يذكر أكثر المؤلّفين سواه؛ كصاحب "التيسير" و"الشاطبية" و"التلخيصين" و"الهادي" و"الهداية" و"العنوان" و"التذكرة" و"الإرشادين" وابن مهران والداني، والهذلي، وأبي العزّ/ وغيرهم، واختاره في "التبصرة" وقال: سواء رمت أو أسكنت. وردَّ على من فتح حالة الإسكان، وقال: إن ذلك ليس بالقوي ولا بالجيّد، لأن الوقف غير[6] لازم والسكون عارض.[7]

٧٣/٢

---

(١) الحاكي هو الداني كما سيأتي.

(٢) علي بن يزيد، أبو الحسن، الكوفي، عرض على سُلَيم وهو أضبط أصحابه، عرض عليه يونس بن عبد الأعلى وغيره. توفي سنة ٢٠٢ هـ وتصحفت ‹كيسة› في ‹س› إلى ‹كبشة› بالباء الموحدة والشين المعجمة. انظر: غاية النهاية: ٥٨٤/١

(٣) في ‹س›: «فما» بالفاء.

(٤) في ‹ز› و‹س›: «الوقف» وهو خطأ، والمثبت موافق لما في جامع البيان.

(٥) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٤٦

(٦) ‹غير› سقطت من ‹س›

(٧) التبصرة: ٤٠٠

قلت: وكلا الوجهين صحاً[1] عن السوسي نصّاً وأداء، وقرأنا بهما من روايتيه[2]، وقطع بهما له صاحب "المبهج" وغيره. وقطع له بالفتح فقط الحافظ أبو العلاء الهمداني في "غايته" وغيره.

والأصحّ أن ذلك مخصوص به من طريق ابن جرير، ومأخوذ به من طريق ابن حبش، كما نصّ عليه في "المستنير" وفي "التجريد" وابن فارس في "جامعه" وغيرهم.

وأطلق أبو العلاء ذلك في الوقف، ولم يقيّده بسكون، وقيَّده آخرون برؤوس الآي؛ كابن سوار، والصقلي.

وذهب بعضهم إلى الإمالة ‹بين بين›، ومن هؤلاء من جعل ذلك مع الرّوم، كما نصّ عليه في "الكافي" وقال: إنه مذهب البغداديين.[3]

ومنهم من أطلق، واكتفى بالإمالة اليسيرة، إشارة إلى الكسر، وهذا مذهب أبي طاهر بن أبي هاشم وأصحابه، وحكى أنه قرأ به على ابن مجاهد، وأبي عثمان، عن الكسائي، وعلى ابن مجاهد عن أصحابه عن اليزيدي.

والصواب تقييدُ ذلك بالإسكان[4]، وإطلاقُه في رؤوس الآي وغيرها، وتعميمُ الإسكان[5] بحالتي الوقف والإدغام الكبير كما تقدم

---

(١) في المطبوع: (صحيحان) وهو تحريف.

(٢) في (ت) و(ز): «روايته» بالإفراد

(٣) الكافي: ٤٤

(٤) قوله: والصواب تقييد ذلك بالإسكان. علّق عليه الشيخ المتولي بقوله: يَعبُر به إلى المذكور قبلُ من وجهي الفتح، وبين اللفظين. اهـ الروض النضير: ق:٧٥

(٥) علّق الشيخ المتولي على قول المؤلّف: وتعميم الإسكان.. إلخ بقوله: أي الصواب: تعميمُ الإسكان المحض. أي تعميم التقييد به في حالتي الوقف، أي بالفتح، وبين اللفظين والإدغام؛ أي مع الفتح، إذ سكون كليهما أي الوقف والإدغام عارض، فما أحدهما أولى بقيد الإسكان من الآخر، ولكن التقييد به على وجه التقليل يصادم ما في الكافي عن البغداديين من أنه مقيّد بالرّوم.

قال المتولي: وتندفع تلك المصادمة بأن يقال: إن الإشارة إلى الفتح المطلق في "غاية" أبي العلاء، و‹بين بين› المطلق، في مذهب ابن أبي هاشم فقط، إذ لا تقييد إلا للمطلق، وإلا فما معنى تقييد المقيّد بقيد يُقيّد غيره، وإلغاء قيده المأثور.

==

ثَمَّ، إذ[1] سكون كليهما عارض، وذلك نحو «النار ربنا» و«الأبرار ربنا» «الغفار لاجرم» «الفجار لفي» وذلك من طريق ابن حبش عن ابن جرير، كما نصَّ عليه أبو الفضل الخزاعي، وأبو عبد الله القصاع وغيرهما، وقد ذكرنا ذلك في آخر باب ‹الإدغام›.

وقد تترجّح[2] الإمالة عند من يأخذ بالفتح من قوله ﴿في النار لخزنة جهنم﴾ لوجود الكسرة بعد الألف حالة الإدغام، بخلاف غيره[3]، قلته قياساً[1]، والله أعلم.

==

قال: ولـمّا كان الإسكان هو الأصل، صوّب التقييد به عند الإطلاق؛ رجوعاً إلى الأصل، ولا يقال إنه ساوي بين حالتي الروم والوصل و لم يجعل فرقاً بينهما، فجعل الرّوم موجباً للإمالة مانعاً من التقليل كالوصل، لأن هذا مع مصادمته النص لو سَلِم لعُدّ الوقف على نحو ﴿المآب﴾ لحمزة بالروم مانعاً من التسهيل، في أنه لم يقل به أحد ممن علمنا. اهـ

ثم علّق على تصويب المؤلّف إطلاق الفتح في رؤوس الآي وغيرها خلافاً لابن سوار والصقلي بقوله: لا أعلم وجهاً، ولعله لم ير فرقاً بين رؤس الآي وغيرها في الاعتداد بالعارض مع أن الفرق ظاهر لأن التقييد بها إنما هو لقصد البيان، كالسكت عليها عند من يراه. اهـ الروض النضير ق: ٧٥-٧٦

(١) تصحفت في المطبوع إلى (إن) بالنون، مما أدى إلى تحريف المراد.

(٢) تعقّب الشيخُ المتولي المؤلّفَ في قوله: وقد يترجح الإمالة.. الإدغام. بقوله: فيه نظر؛ لأن الكسرة هذه هي كسرة لام لا راء، فلا اعتبار بها من وجوه:

أحدها: أنه خروج عن الباب، فيحتاج إلى نقل.

الثاني: أنه اعتداد بعارض الإدغام، فحينئذ يتعيّن الفتح؛ بصرف النظر عن الراء المتطرفة المكسورة التي هي سبب الإمالة الثالث: أنه يلزم من قال بترجيح الإمالة هنا، من أجل الكسرة هذه، عند من أخذ بالفتح، أن يقول يترجح الفتح عند من يأخذ بالإمالة في نحو ﴿النهار لآيات﴾ لوجود الفتحة بعد الألف حالة الإدغام أيضاً، مع أنه لم يُقَل به.اهـ انظر: الروض النضير: ق: ٧٦-٧٧

(٣) نقل الشيخ المتولّي رحمه الله كلام المؤلّف من بداية التنبيه إلى هنا، ثم أتبعه بكلامه السابق في باب الإدغام وهو قوله: كل من أدغم الراء في مثلها، أو في اللام؛ أبقى إمالة الألف قبلها.. إلى قوله: اعتداداً بالعارض. ص

وأردف ذلك بقول المؤلّف أيضاً في أول باب الإدغام: ثم إن لمؤلّفي... والداني وغيرهم ص:

وبعد نقله كلام المؤلّف في هذه الواضع الثلاثة، استدرك وعلّق على هذا كله بما محصّله:

أ- إن التقليل مع الإدغام للسوسي ليس إلا من الكافي فقط، فيختص بحال الوقف والإظهار.

ب- أن التقليل مع الإدغام لا يعرف من أي طريق، ولهذا ينبغي تركه وإن كان هو -المتولي- قد قرأ به. وقال عنه ما نصه: وهو كما قال الأزميري بعيد جداً؛ لأن ابن مجاهد لم يذكر إلا الإدغام في كتابه "السبعة"، ولو فرض أنه ذكره فيه لم يؤخذ به للسوسي؛ لأن ابن مجاهد ليس من طرقه، بل من طريق الدوري، وإلا لكان تحرير الطرق عبثاً، ==

ويشبه إجراءُ الثلاثة؛ من ‹الإمالة›، و‹بين بين›، و‹الفتح لإسكان الوقف›، إجراءَ الثلاثة من ‹المدّ› و‹التوسط› و‹القصر› في سكون الوقف بعد حرف المدّ، لكن الراجح في باب ‹المدّ› هو الاعتداد بالعارض، وفي ‹الإمالة› عكسه، والفرق بين الحالتين أن المدَّ موجبه الإسكان وقد حصل فاعتُبِرَ، والإمالةُ موجِبُها الكسر وقد زال فلم يعتبر، والله أعلم./

٧٤/٢

الثاني:[٢] أنه إذا وقع بعد الألف الممالة ساكن؛ فإنّ تلك الألف تسقط لسكونها ولُقِيِّ ذلك الساكن، فحينئذ تذهب الإمالة على نوعيها؛ لأنها إنما كانت من أجل وجود الألف لفظاً، فلمّا عدمت فيه امتنعت الإمالة بعدها، فإن وقف عليها انفصلت في[٣] الساكن؛ تنويناً كان أو غير تنوين وعادت الإمالة وبين[٤] اللفظين بعودها، على حسب ما تأصّل وتقرّر.

فالتنوين يلحق الاسم مرفوعاً ومجروراً ومنصوباً، ويكون متصلاً به.

فالمرفوع نحو ﴿هدى للمتقين﴾ و﴿أجل مسمى﴾ ﴿لا يغني مولىً﴾[٥] و﴿هو عليهم عمىً﴾[٦].

==

بل لو ذكر الإدغام في "السبعة" من رواية السوسي لم يكن من طريق "الطيبة" لعدم إسناده في النشر إلى السوسي.اهـ

ج- إن التقليل وقفاً مع المد لا يؤخذ به وإن كان الأزميري ذكره لأنه ليس من طريق الطيبة.

قال الأزميري: المدّ مع بين بين لابن أبي هاشم عن ابن مجاهد عن أصحابه عن السوسي ليس من طريق الطيبة، ولكن أخذنا هذا الوجه عن شيوخنا لأنه يكون للدوري وإن لم يذكر التقليل له في الطيبة. اهـ.

انظر: بدائع البرهان: ق٦٦، الروض النضير: ق٧٤

(١) قال الشيخ المتولي: أي لا روايةً، ويريد قياسه على نحو ﴿عابدون﴾ و﴿عابد﴾ لوجود الكسرة بعد الألف في كل من المقيس والمقيس عليه، وفيه ضعف؛ لأنها في المقيس منفصلة حُكماً وإن اتصلت لفظاً؛ لأنها في ابتداء كلمة أخرى، ولا كذلك هي في المقيس عليه، فتأمل. والله يتولى هداك. اهـ الروض: ق:٧٧

(٢) انظر: التبصرة: ٣٩٤-٣٩٥، جامع البيان: ١/ ق: ١٤٧

(٣) في المطبوع: (من) بدل (في) وهو تحريف.

(٤) في المطبوع: (الإمالة بين) بسقوط الواو، وهو خطأ.

(٥) من الآية (٤١) الدخان

(٦) من الآية (٤٥) فصلت

والمجرور نحو ﴿في قرىً محصّنة﴾[1] و﴿إلى أجل مسمىً﴾ و﴿عن مولىً﴾ و﴿من ربـاً﴾ و﴿من عسل مصفىً﴾[2].

والمنصوب نحو ﴿قرىً ظاهرة﴾[3] ﴿أو كانوا غزّاً﴾[4] ﴿وأن يحشر الناس ضحـىً﴾[5] و﴿مكاناً سوىً﴾[6] و﴿أن يترك سدىً﴾[7].

وغير التنوين لا يكون إلا منفصلاً في كلمة أخرى، ويكون ذلك في اسم وفعل.

فالاسم نحو ﴿مُوسَى الْكِتَابَ﴾[8] و﴿عِيسَى ابْنُ مَرْيَـمَ﴾[9] و﴿الْقَتْلَـى الْحُـرُّ﴾[10] ﴿وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ﴾[11] و﴿الرُّؤْيَا الَّتِي﴾[12] و﴿ذِكْرَى الدَّارِ﴾[13] و﴿الْقُرَى الَّتِي﴾[14].

والفعل نحو ﴿طَغَى الْمَاءُ﴾[15] و﴿أَحْيَا النَّاسَ﴾[16].

---

(1) من الآية (١٤) الحشر

(2) من الآية (١٥) محمد ﷺ

(3) من الآية (١٨) سبأ

(4) من الآية (١٥٦) آل عمران

(5) من الآية (٥٩) طـه

(6) من الآية (٥٨) طـه

(7) من الآية (٣٦) القيامة

(8) من مواضعه (٣٥) الفرقان

(9) من مواضعه (١٤) الصف

(10) من الآية (١٧٨) البقرة

(11) من الآية (٥٤) الرحمن

(12) من مواضعه (٦٠) الإسراء

(13) من الآية (٤٦) ص

(14) من الآية (١٨) سبأ

(15) من الآية (١١) الحاقة

(16) من الآية (٣٢) المائدة

والوقف بالإمالة أو بين اللفظين لمن مذهبه ذلك في النوعين هو المأخوذ به، والمعوّل عليه وهو الثابت نصّاً وأداء، وهو الذي لا يوجد[1] نص عن أحد من أئمة القرّاء المتقدمين بخلافه، بل هو المنصوص به عنهم، وهو الذي عليه العمل.

فأمّا النصّ فقد قال الإمام أبو بكر ابن الأنباري: حدّثنا إدريس، قال: حدثنا خلف، قال: سمعت الكسائي يقف على ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ «هُدِي» بالياء، وكذلك: ﴿مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾[2] وكذلك ﴿أَوْ كَانُوا غُزًّى﴾ و﴿مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى﴾ و﴿أَجَلٍ مُسَمًّى﴾[3] وقال: يسكت أيضاً على: ﴿سَمِعْنَا فَتًى﴾[4] و﴿فِي قُرًى﴾و﴿أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ بالياء، ومثله حمزة.

قال خلف: وسمعت الكسائي يقول في قوله ﴿أَحْيَا النَّاسَ﴾ الوقف عليه ﴿أحيى﴾ بالياء لمن كسر الحروف، إلا من يفتح فيفتح مثل هذا.

قال: وسمعته يقول: الوقف على قوله ﴿الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾[5] بالياء، وكذا ﴿مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ﴾[6] وكذا ﴿وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ﴾ وكذا ﴿طَغَى الْمَاءُ﴾ قال: والوقف على ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبًا﴾[7] بالياء.[8]

وروى حبيب بن إسحاق[9] عن داود بن أبي طيبة، عن ورش/ عن نافع ﴿قُرًى ظَاهِرَةً﴾ مفتوحة في القراءة، مكسورة في الوقف، وكذلك ﴿قُرًى مُحَصَّنَةٍ﴾ و﴿سِحْرٌ

75/2

---

(1) في المطبوع: (يؤخذ) وهو تصحيف.

(2) من الآية (١٢٥) البقرة

(3) من مواضعه (١٤) الشورى

(4) من الآية (٦٠) الأنبياء

(5) من الآية (١) الإسراء

(6) من الآية (٢٠) يس.

(7) من الآية (٣٩) الروم

(8) النص رواه الداني بسنده في جامع البيان: ١/ ق: ١٤٧

(9) القرشي الدمياطي، قرأ على عبد الصمد عن ورش، قرأ عليه زكريا بن يحيى الأندلسي.
انظر: غاية النهاية: ٢٠٢/١

مُفْتَرًى﴾[1] قال الداني: و لم يأت به عن ورش نصاً غيره[2] انتهى.

ومن حكى الإجماع على هذا؛ الحافظُ أبو العلاء، وأبو العباس المهدوي، وأبو الحسن ابن غلبون، وأبو معشر الطبري، وأبو محمد سبط الخياط وغيرهم، وهو الذي لم يحك أحد من العراقيّين سواه.[3]

وأمّا الأداء فهو الذي قرأنا به على عامّة شيوخنا و لم أعلم[4] أحداً أخذ عليَّ بسواه،[5] وهو القياس الصحيح، والله أعلم.

وقد ذهب بعض أهل الأداء إلى حكاية[6] الفتح في المنوّن مطلقاً من ذلك في الوقف عمّن أمال، أو[7] قرأ (بين بين)، حكى ذلك أبو القاسم الشاطبي رحمه الله حيث قال:

وقد فخّموا التنوين وقفاً ورقّقوا[8].

وتبعه على ذلك صاحبه أبو الحسن السخاوي فقال: وقد فتح قوم ذلك كلّه.[9]

قلت: و لم أعلم أحداً من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول، ولا قال به، ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءات، وإنما هو مذهب نحوي، لا أدائي، دعا

---

(١) من الآية (٣٦) القصص

(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٤٨ ، الموضح : ق: ١٢١

(٣) انظر: غاية الاختصار: ٣٢٩/١

(٤) في المطبوع: (نعلم) بنون العظمة، وهو تحريف.

(٥) في المطبوع: (سواه) تحريف.

(٦) جاء في حاشية (ك): سمعت شيخنا العلاّمة المؤلّف أنه قال: فرق بين الرواية والحكاية، وكثيرا ما قال صاحب "التيسير" وأبو القاسم الشاطبي شيئاً على سبيل الحكاية فيأخذ به بعض الناس، و لم يدر أنه على سبيل الحكاية لا الرواية حتى لا يأخذ فيه، وهذا الحرف والوجه من تلك الحكايات، والله أعلم. كتبه صاحب المؤلّف: جلال بن محمد بن عبيد الله القايني.

(٧) في المطبوع: (أمال وقرأ) بواو العطف، وهو تحريف.

(٨).الشاطبية: ٢٧

(٩) انظر: إبراز المعاني: ٢/١٤٤-١٤٥

إليه القياس لا الرواية. وذلك أن النحاة * اختلفوا في الألف اللاحقة للأسماء المقصـورة في الوقف، فحكي عن المازني[1] أنها بَدَلٌ من التنوين؛ سواء كان الاسم مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.

وسبب هذا عنده أن التنوين متى كان بعد فتحة أبدل في الوقف ألفاً، ولم يراع كـون الفتحة علامة للنصب، أو ليست كذلك.

وحكي عن الكسائي وغيره أن هذه الألف ليست بدلاً من التنوين، وإنما هي بدل من ‹لام› الكلمة؛ لزم سقوطها في الوصل لسكونها وسكون التنوين بعدها، فلما زال التنويـن بالوقف عادت الألف، ونسب الداني هذا القول أيضاً إلى الكوفيين وبعـض البصريـين، وعزاه بعضهم إلى سيبويه.

قالوا: وهذا أولى من أن يقدّر حذف الألف التي هي مبدلة من حرف أصلي، وإثبـات الألف التي هي مبدلة من حرف زائد، وهو التنوين.

وذهب أبو علي الفارسي وغيره إلى أن الألف فيما كان من هذه الأسماء منصوباً بـدل من التنوين، وفيما كان منها مرفوعاً أو مجروراً بدل من الحرف الأصلي، اعتباراً بالأسمـاء الصحيحة الأواخر، إذ لا يبدل فيها الألف من التنوين إلا في/ النصب خاصة.*[2] ويُنسَب هذا القول إلى أكثر البصريّين، وبعضهم ينسبه أيضاً إلى سيبويه[3].

٧٦/٢

---

(١) بكر بن محمد بن بقية، أبو عثمان، إمام في العربية، واسع الرواية، يقول بالإرجاء، روى عن أبي عبيدة والأصمعـي وغيرهما، وروى عنه المبرد واليزيدي وجماعة، رفض أن يعلّم كتاب سيبويه لرجل يهودي مقابل مبلغ من المال كـان في احتياجه، وقال: إني أكره أن أقرئ القرآن لأهل الذمة فلم يمض وقت طويل حتى عوضّه الله أضعاف ما تركه لله، بسبب إعراب بيت من الشعر وهو:

أظلوم إن مصابكم رجلاً** أهدى السلام تحية ظلم

توفي سنة ٢٤٨ هـ، انظر: طبقات الزبيدي: ٢٨٣، بغية الوعاة: ٤٦٣/١-٤٦٦

(٢) ما بين النجمتين بحروفه في الدر النثير: ٢٣٨/٣

(٣) ذكر ابن عصفور المذاهب الثلاثة ورجح مذهب سيبويه، وضعّف مذهب المازني والكسائي.

و انظر: التكملة: ١٩٩، شرح الجمل: ٣٢٩/٢-٣٣٢، الإقنـاع: ٥٠٥/١-٥٠٦، شـرح المفصـل: ٧٦/٩، الارتشاف: ٨٠٠/٢-٨٠١ ، شفاء العليل: ١١٢٩/٣

قالوا: وفائدة هذا الخلاف تظهر في الوقف على لغة أصحاب الإمالة، فيلزم أن يوقف على هذه الأسماء بالإمالة مطلقاً على مذهب الكسائي ومن قال بقوله، وعلى مذهب الفارسي وأصحابه إن كان الاسم مرفوعاً أو مجروراً، وأن يوقف عليها بالفتح مطلقاً على مذهب المازني، وعلى مذهب الفارسي إن كان الاسم منصوباً؛ لأن الألف المبدلة من التنوين لا تمال.[1] ولم ينقل الفتح في ذلك عن أحد من أئمة القراءة.

نعم؛ حكى ذلك في مذهب التفصيل الشاطبي وهو معنى قوله:

وتفخيمهم في النصب أجمع أشملا[2]

وحكاه مكّي، وابن شريح، عن أبي عمرو، وورش من طريق الأزرق، فذكرا الفتح عنهما في المنصوب، والإمالة في المرفوع والمجرور.

وقال مكّي: إن القياس هو الفتح، لكن يمنع من ذلك نقل القراءة، وعدم الرواية، وثبات الياء في السواد.[3]

وقال ابن شريح: والأشهر هو الفتح.[4]

يعني في المنصوب خاصة، ولم يحكيا خلافاً عن حمزة والكسائي في الإمالة وقفاً.

وأمّا ابن الفحام في "تجريده" فلم يتعرض إلى هذه المسألة في ‹الإمالة›، بل ذكر في باب ‹الراءات› بعد تمثيله بقوله: «قرى» و«مفترى» يفخّم في الوصل، وأما في الوقف فقرأت في الوقف بالترقيق في موضع الرفع والخفض، وفخّمت ‹الراء› في موضع النصب، قال: وهو المختار.[5]

---

(١) النص بحروفه في الدر النثير: ٣/٢٣٩

(٢) الشاطبية: ٢٧

(٣) هذا الصواب، وتصحفت في المطبوع إلى ‹الشواذ›، بالشين والذال المعجمتين، وهو تحريف، والمراد خط المصحف كما كتب تحت الكلمة بخط صغير في(ك)

وكذا حرفت الكلمة في الدر النثير إلى: ‹السواء› بالسين المهملة والهمزة بدل الدال.

انظر: التبصرة: ٣٩٦-٣٩٧، الدر النثير: ٣/٢٤٠

(٤) الكافي: ٤٧

(٥) التجريد: ق: ١٩/أ

وحكى الداني أيضاً هذا التفصيل في "مفرداته" في رواية أبي عمرو فقال: أمّا قوله تعالى في ‹سبأ› ﴿قرى ظاهرة﴾ فإن ‹الراء› تحتمل وجهين: إخلاصَ الفتح، وذلك إذا وقفت على الألف المبدلة من التنوين دون المبدلة من الياء، والإمالةَ[1]، وذلك إذا وقفت على الألف المبدلة من الياء دون المبدلة من التنوين، قال: وهذا الأَوجَهُ وعليه العمل وبه آخذ.[2]

وقال في "جامع البيان": وأوجه القولين وأولاهما بالصحة، قولُ من قال إن المحذوفة هي المبدلة من التنوين، لجهات ثلاث:

إحداهن: انعقاد إجماع السلف من الصحابة رضي الله عنهم على رسم ألفات هذه الأسماء ياآت في كلّ المصاحف.

والثانية: ورود النص/ عن[3] العرب، وأئمة القراءة بإمالة هذه الألفات في الوقف. ٧٧/٢

والثالثة: وقوف بعض العرب[4] على المنصوب المنوّن نحو ‹رأيت زيد› و‹ضربت عمرو› بغير عوض من التنوين، حكى ذلك سماعاً منهم الفراءُ والأخفشُ.

قال: وهذه الجهات كلها تحقّق أن الموقوف عليه من إحدى الألفين هي الأولى المنقلبة عن الياء، دون الثانية المبدلة من التنوين، لأنها لو كانت المبدلة منه لم ترسم ‹ياء› بإجماع، وذلك من حيث لم تنقلب عنها، ولم تُمَلْ في الوقف أيضاً؛ لأن ما يوجب إمالتها في بعض اللغات؛ وهو الكسرة[5] و‹الياء› معدوم وقوعه قبلها، ولأنها المحذوفة لا محالة في لغة من لم يعوّض.

ثمّ قال: والعمل عند القرّاء وأهل الأداء على الأوّل؛ يعني ‹الإمالة›، قال: وبه أقول؛ لورود النص به، ودلالة القياس على صحّته. انتهى.[6]

---

(١) قوله: الإمالة. هو الوجه الثاني، وليس معطوفاً على الياء كما قد يتوهم من المطبوع.

(٢) المفردات:١٢٧-١٢٨، وفيه عبارة (وره الأخذ) شرح الهداية: ١/١١٨، وانظر: الدر النثير: ٣/٢٤١

(٣) في المطبوع: (عند) وهو تحرف.

(٤) هم بنو ربيعة.

(٥) في المطبوع: (الكسر) وهو تحريف.

(٦) جامع البيان: ١/ ق: ١٤٨

فدلّ مجموع ما ذكرنا أن الخلاف في الوقف على المنوّن لا اعتبار به، ولا عمل عليه، وإنما هو خلاف نحوي لا تعلّق للقراء[1] به، والله أعلم.

الثالث: اختلف عن السوسي في إمالة فتحة «الراء» التي تذهب الألف الممالة بعدها لساكن منفصل حالة الوصل، نحو قوله تعالى: ﴿نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾[2] و﴿سَيَرَى اللَّهُ﴾[3] ﴿وَتَرَى النَّاسَ﴾[4] ﴿وَيَرَى الَّذِينَ﴾[5] و﴿النَّصَارَى الْمَسِيحُ﴾[6] و﴿الْقُرَى الَّتِي﴾[7] و﴿ذِكْرَى الدَّارِ﴾[8] فروى عنه أبو عمران بن جرير الإمالة وصلاً، وهي رواية علي بن الرّقي، وأبي عثمان النحوي، وأبي بكر القرشي، كلّهم عن السوسي، وكذلك روى أبو عبد الرحمن ابن اليزيدي، وأبو حمدون، وأحمد بن واصل، كلّهم عن اليزيدي، وهي رواية العباس بن الفضل، وأبي معمر، عن عبد الوارث، كلاهما عن أبي عمرو، وبه قطع الحافظ أبو عمرو الداني للسوسي في "التيسير" وغيره، وهو قراءته على أبي الفتح عن أصحاب ابن جرير.

قال الداني: وأختار الإمالة؛ لأنه قد جاء بها نصاً وأداء عن أبي شعيب أبو العباس محمود بن محمد الأديب[9] وأحمد بن حفص الخشاب، وهما من جلّة[10] الناقلين عنه فهما

---

(1) في (س): «للقراءة»

(2) من الآية (٥٥) البقرة

(3) من الآية (٩٤) التوبة

(4) من الآية (٢) الحج

(5) من الآية (٦) سبأ

(6) من الآية (٣٠) التوبة

(7) من الآية (١٨) سبأ

(8) من الآية (٤٦) ص

(9) أبو العباس، الرافقي الأنطاكي، أخذ القراءة عرضا عن السوسي، أخذ عنه أحمد بن التائب وغيره. ونقل المؤلف عنه قوله: حدثنا السوسي بالرقة في مسجد بني هبار مرارا سنة ٢٥٧ و٢٥٨ هـ.

أنظر: غاية النهاية: ٢/٢٩١-٢٩٢

(10) في الجامع: (جملة) ولا معنى لها.

ومعرفة، قال: وقد جاء بالإمالة في ذلك نصّاً عن أبي عمرو العباس بن الفضل، وعبد الوارث بن سعيد انتهى.[١]

وقطع به أيضاً للسوسي أبو القاسم الهذلي/ في "كامله" من طريق أبي عمران، وطريق ابن غلبون؛ يعني عبد المنعم؛ وهي ترجع أيضاً إلى أبي عمران. ٧٨/٢

وممّن قطع بالإمالة للسوسي أيضاً أبو معشر الطبري، وأبو عبد الله الحضرمي صاحب "المفيد" وصاحب[٢] "التجريد" من قراءته على عبد الباقي بن فارس مطلقاً، ومن قراءته على ابن نفيس في ﴿نَرَى اللَّهَ﴾ ﴿وَسَيَرَى اللَّهَ﴾ خاصّة، وعلى ﴿النَّصَارَى الْمَسِيحُ﴾ فقط من قراءة ابن نفيس على أبي أحمد.[٣]

وروى ابن جمهور وغيره عن السوسي ‹الفتح›، وهو الذي لم يذكر أكثر المؤلفين عن السوسي سواه؛ كصاحب "التبصرة" و"التذكرة" و"الهادي" و"الهداية" و"الكافي" و"الغايتين" و"الإرشادين" و"الكفاية" و"الجامع" و"الروضة" و"التذكار" وغيرهم، وبه قرأ الداني على أبي الحسن ابن غلبون.

وإنما اشتهر ‹الفتح› عن السوسي من أجل أن ابن جرير كان يختار ‹الفتح› من ذات نفسه، كذا رواه عنه فارس بن أحمد، ونقله عنه الداني.[٤]

والوجهان جميعا صحيحان عنه، ذكرهما له الشاطبي والصفراوي وغيرهما.

وسيأتي الكلام على ترقيق ‹اللام› من اسم ‹الله› بعد هذه الراء الممالة في باب ‹اللامات›[٥] إن شاء الله تعالى.

---

(١) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٤٨

(٢) قوله: وصاحب. فاعل (قطع) وليس معطوفاً على (صاحب) التي قبلها حتى لا يوهم أن صاحب "التجريد" هو نفسه صاحب "المفيد"

(٣) لا يخفى أن أبا معشر والحضرمي ليسا من طرقه في رواية السوسي.

(٤) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٤٨، الموضح: ق: ١٢٢

(٥) انظر: ص: ١٤٥٨

الرابع: إنما يسوِّغ إمالة ‹الراء› وجودُ ‹الألف› بعدها، فتمال من أجل إمالة الألف، فإذا وصلت حذفت الألف للساكن وبقيت الراء ممالة على حالها، فلو حذفت تلك الألف أصالة لم تجز إمالة تلك[1] الراء، وذلك نحو قوله ﴿أو لم ير الذين﴾[2] ﴿أو لم ير الإنسان﴾[3] لعدم وجود الألف بعد الراء، من حيث إنها حذفت للجزم.

ومن هذا الباب أمال حمزة وخلف راء ﴿تراءى الجمعان﴾ وصلاً كما ذكرنا[4].

وأمال حمزة وخلف وأبو بكر ‹راء› ﴿رأى القمر﴾ ونحوه كما تقدم[5]، وكذلك ورد عن السوسي من بعض الطرق كما قدّمنا.

وإنما خصّت ‹الراء› بالإمالة دون باقي الحروف كالسّين من ﴿موسى الكتاب﴾ واللاّم من ﴿القتلى الحر﴾ والنون من ﴿جنى الجنتين﴾ من أجل ثقل ‹الراء› وقوّتها بالتكرير و[6]تخصيصها من بين الحروف المستفلة[7] بالتفخيم، فلذلك عدّت من حروف الإمالة وساغت إمالتها لذلك.

٧٩/٢ والعلة/ في إمالتها من نحو ﴿يرى الذين﴾ دون «قرى» و«مفترى» كون الساكن في الأوّل منفصلاً، والوصل عارض، فكانت الإمالة موجودة قبل مجيء الساكن الموجب للحذف، بخلاف الثاني فإنه متّصل، وإثباته عارض فعومل كلٌّ بأصله.

وقيل: من أجل تقدير كون الألف بدلاً من التنوين فامتنع لذلك، وليس بشيء.

الخامس: إذا وقف على ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ﴾ في ‹الكهف›[8] و﴿الْهُدَى ائْتِنَا﴾ في ‹الأنعام› و﴿تَتْرَى﴾ في ‹المؤمنون›:

---

(١) (تلك): من (ت) فقط.

(٢) من الآية (٣٠) الأنبياء

(٣) من الآية (٧٧) يـس

(٤) انظر ص: ١٣٦٤

(٥) انظر ص: ١٣٣٢

(٦) سقطت الواو في المطبوع مما أدى إلى تحريف العبارة.

(٧) في المطبوع: (المستقلة) بالقاف، وهو تصحيف.

(٨) من الآية (٣٣)

أمّا ﴿كِلْتَا﴾ فالوقف عليها لأصحاب الإمالة ينبني على معرفة ألفها، وقد اختلف النحاة فيها:

فذكر الداني في "الموضح" و"جامع البيان" أن الكوفيين قالوا: هي ألف تثنية، وواحد ‹كلتا›: ‹كلت›، وقال البصريون: هي ألف تأنيث، ووزن ‹كلتا› ‹فِعْلى› ك‹إحدى› و‹سيما› والتاء مبدلة[1] من واو، والأصل (كِلْوِيّ).

قال: فعلى ‹الأول› لا يوقف عليها بالإمالة لأصحاب الإمالة، ولا ‹ببين بين› لمن مذهبه ذلك[2] وعلى الثاني يوقف بذلك في مذهب من له ذلك، قال: والقراء وأهل الأداء على الأول.[3]

قلت: نصَّ على إمالتها لأصحاب الإمالة العراقيون قاطبة، كأبي العزّ، وابن سوار، وابن فارس، وسبط الخياط وغيرهم، ونصّ على الفتح غير واحد، وحكى الإجماع عليه أبو عبد الله ابن شريح[4] وغيره.

---

(١) في (س): «منه» وهو تحريف

(٢) علّل الداني عدم الإمالة بقوله: لأن ألف الاثنين لا تجوز إمالتها لكونها مجهولة، لا يعلم لها أصل في ياء ولا واو، ولا هي أيضاً مشبّهة بما أصله ذلك من الألفات. اهـ جامع البيان: ١/ ق: ١٤٨

(٣) نفس المصدر.

(٤) قوله: حكى الإجماع عليه. فيه نظر وهو: أن ابن شريح ذكر الفتح فقط في ﴿كلتا﴾ وحكى الإجماع في الألفات مجهولات الأصل، وعبارته: أما ألف ﴿كلتا الجنتين﴾ ففتحها في الوقف، وكل ألف ليس لها في هذه الأبواب أصل ولا مثال ففتحها إجماع، فافهم ذلك. اهـ.

فقول ابن شريح: (وكل ألف) مرفوع بالابتداء، خبره: فَتحُها إجماع.

ويترجح أن المؤلّف لم ينقل من "الكافي" نفسه، وإنما نقل بواسطة المالقي، وعبارته: قال الإمام -ابن شريح- الوقف بالفتح إجماع. اهـ ويؤيّد هذا النظر -وهو عدم حكاية ابن شريح للإجماع - قولُ المالقي نفسِه: وهو ظاهر قول الحافظ في "الموضح". اهـ وبالرجوع إلى "الموضح" اتضح أن الإجماع الذي حكاه الداني هو في عدم إمالة ألف التثنية، والله أعلم.

والذي يترجح عند البحث أن هناك سبق قلم من المؤلف رحمه الله من (ابن سفيان) إلى (ابن شريح) لأن ابن سفيان هو الذي حكى الإجماع، قال رحمه الله: وأما ﴿كلتا الجنتين﴾ في الوقف على (كلتا) فإن أبا الطيّب زعم أن فتحه إجماع. اهـ انظر: الهادي: ق: ١١/أ، الموضح: ١٢٦٧، الكافي: ٤٨، الدر النثير: ٢٤٣/٣

التنوين نحو ﴿أَشَدَّ ذِكْرًا﴾[1] و﴿مِنْ دُونِهَا سِتْرًا﴾[2] و﴿يومئذ زرقـــاً﴾[3] و﴿عِوَجًـــا وَلاَ أَمْتًا﴾. وعلى الثاني تجوز إمالتها على مذهبه، لأنها كالأصلية المنقلبة عن الياء.

قال الداني: والقرّاء وأهل الأداء على الأوّل، وبه قرأت، وبه آخذ، وهو مذهب ابـــن مجاهد، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وسائر المتصدّرين[4]. انتهى.

وظاهر كلام الشاطبي أنها للإلحاق، ونصوص أكثر أئمتنا تقتضي فتحها لأبي عمـــرو وإن كانت للإلحاق؛ من أجل رسمها بالألف، فقد شرط مكّي، وابن بلّيمـــة، وصـــاحب "العنوان" وغيرهم في إمالة ذوات ‹الراء› له أن تكون الألف مرسومة ‹ياء›، ولا يريـــدون بذلك إلا إخراج ﴿تترا﴾ والله أعلم.

السادس: رؤوس الآي الممالة[5] في الإحدى عشرة سورة متفق عليها، ومختلف فيـــها، فالمختلف فيه مبني على مذهب المميل من العادّين.

والأعدادُ المشهورة في ذلك ستة، وهي المدني الأول[6] والمدني الأخـــير[7] والمكّـــي[8]

---

(١) من الآية (٢٠٠) البقرة

(٢) من الآية (٩٠) الكهف

(٣) من الآية (١٠٢) طه

(٤) جامع البيان: ١/ ق: ١٤٩

(٥) (الممالة): سقطت من (س)

(٦) هو ما يرويه نافع القارئ عن شيخيه أبي جعفر وشيبة، وهذا العدّ يرويه أهل الكوفة عن أهل المدينة دون تعيين أحـــد منهم، بمعنى أنهم إذا قالوا: عدّ أهل المدينة، بدون تسمية أحد فالمراد هذا، وأما أهل البصرة فيروونه عن ورش عـــن نافع عن شيخيه، وقد اعتمد الشاطبي على رواية الكوفيين تبعاً للداني، حيث قال:

فعن نافع عن شيبة ويزيد أو ** ولُ المدني إذ كلّ كوف به يُقري

انظر: البيان في عدّ آي القرآن: ٦٧-٦٨، جمال القراء: ١٨٩/١، بشير اليسر: ١٨-١٩

(٧) هو ما يرويه إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير عن سليمان بن مسلم بن جماز عن أبي جعفر وشيبة. قـــال الشـــاطبي:

والآخر إسماعيل يرويه عنهما ** بنقل ابن جماز سليمان ذي النشر.

أنظر: جمال القراء:١٨٩/١، بشير اليسر: ١٩

(٨) هو ما يرويه عبد الله بن كثير القارئ عن مجاهد عن ابن عباس عن أبي كعب رضي الله عنهما، هذا هو المعتمد، قال

==

وقال مكّي: يوقف لحمزة والكسائي بالفتح، لأنها ألف تثنية عند الكوفيين، ولأبي عمرو بين اللفظين، لأنها ألف تأنيث. انتهى.[1]

والوجهان جيّدان، ولكني إلى الفتح أجنحُ. فقد جاء به منصوصاً عن الكسائي سَوْرَةُ بن المبارك فقال: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ﴾ بالألف، يعني بالفتح في الوقف.

وأمّا ﴿إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا﴾ على مذهب حمزة في إبدال الهمزة في الوقف ألفاً، قال الداني في "جامع البيان": يحتمل وجهين؛ الفتح والإمالة، فالفتحُ: على أن الألف الموجودة في اللفظ بعد فتحة الدال؛ هي المبدلة من الهمزة دون ألف ﴿الهدى﴾ * والإمالة على أنها ألف ﴿الهدى﴾ دون المبدلة من الهمزة، قال: والوجه الأول أقيس، لأن ألف ﴿الهدى﴾*[2] قد كانت ذهبت مع تحقيق الهمزة في حال الوصل، فكذا يجب أن تكون مع المبدل منها، لأنه تخفيف/ والتخفيف عارض[3] انتهى.

٨٠/٢

وقد تقدّم حكاية ذلك عن أبي شامة في أواخر باب ‹وقف حمزة›[4] ولا شك أنه لم يقف على كلام الداني في ذلك.

والحكم في وجه الإمالة للأزرق عن ورش كذلك، والصحيح المأخوذ به عنهما هو الفتح، والله أعلم.

وأمّا ﴿تَتْرَى﴾ على قراءة مَنْ نوَّن فيحتمل أيضاً وجهين:

أحدهما: أن يكون بدلاً من التنوين؛ فتجرى على الراء قبلها وجوه الإعراب الثلاثة؛ رفعاً ونصباً وجرّاً. والثاني: أن يكون للإلحاق[5] أُلحقت ب‹جعفر› نحو ‹أَرْطَى›.

فعلى الأول: لا تجوز إمالتها في الوقف على مذهب أبي عمرو، كما لا يجوز إمالة ألف

---

(١) التبصرة: ٣٩٧-٣٩٨، والنص مختصر.

(٢) ما بين النجمتين سقطت من النسخة التي لدي من "جامع البيان"

(٣) جامع البيان: ١/ ق: ١٤٨

(٤) انظر: ص: ١٢٣١

(٥) أي: ألحق الثلاثة بالرباعي. انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٤٩

والبصري[1] والشامي[2] والكوفيّ.[3]

فلا بد من معرفة اختلافهم في هذه السور، لتعرف مذاهب القراء فيها.

والمحتاج إلى معرفته من ذلك هو عددُ المدني الأخير، لأنه عدد نافع وأصحابه، وعليه

==

الشاطبي:

.............** وذو العدّ المكي أُبيٌّ بلا نُكر

انظر: البيان: ٦٨، بشير اليسر: ٢٠-٢١

(١) هو ما يرويه عاصم الجحدري، وينسب أيضاً إلى أيوب المتوكل، ولا خلاف بين عاصم وأيوب إلا في موضع واحد وهو قوله تعالى ﴿فالحقّ والحقّ﴾ في سورة ‹ص›، عدَّها عاصم وتركها أيوب، وقيل العكس، كما عند الداني، وذهب الشاطبي إلى أن العدّ البصري هو ما يرويه عطاء وعاصم، حيث قال:

وعدّ عطاء بن اليسار كعاصم ** هو الجحدري في كل ما عُدَّ للبصري

انظر: البيان: ٦٩، بشير اليسر: ٢٠

(٢) هو ما يرويه أيوب بن تميم عن يحيى الذماري عن ابن عامر، وقيل هو موقوف على الذماري. قال الشاطبي:

ويحيى الذماري للشامي وغيره

وذكر الداني أن لأهل حمص عدداً خاصاً يروونه عن أبي حيوه شريح الحضرمي، عن خالد بن معدان، وهو من كبار التابعين كانوا يعدون به قديماً يوافق العدّ الدمشقي في مواضع، إلا أنه اندثر من يأخذ به من المتصدرين.

انظر: البيان: ٦٩-٧٠، بشير اليسر: ٢٠-٢١، جمال القراء: ١/١٩٠

(٣) لأهل الكوفة عددان:

أحدهما: مروي عن أهل المدينة، وهو المعروف بالمدني الأول كما سبق.

ثانيهما: ما يرويه حمزة القارئ عن ابن أبي ليلى عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي ﷺ، وأيضاً ما يرويه سفيان عن عبد الأعلى عن السلمي عن علي. قال الشاطبي:

وحمزة مع سفيان قد أسنداه عن ** عليّ عن أشياخ ثقات ذوي خُبر

قال الداني رحمه الله بعد أن ذكر هذه الأعداد الستة:

وهذه الأعداد وإن كانت موقوفة على هؤلاء الأئمة، فإن لها لا شك مادة تتصل بها، وإن لم نعلمها من طريق الرواية والتوقيف، كعلمنا بمادة الحروف والاختلاف، إذ كان كل واحد منهم قد لقي غير واحد من الصحابة، وشاهده وأخذ عنه، وسمع منه، أو لقي من لقي الصحابة، مع أنهم لم يكونوا أهل رأي واختراع، بل كانوا أهل تمسك واتباع.اهـ

انظر: البيان: ٦٩-٧٠، جمال القراء: ١/١٩٠، الروض النضير: ق ٣٤٦-٣٤٩

مدار قراءة أصحابه المميلين رؤوس الآي، وعدد البصري ليعرف به قراءة أبي عمرو في رواية الإمالة.

والمختلف فيه في هذه السور خمس آيات وهي:

قوله في ‹طه› ﴿مِنِّي هُدًى﴾(١) و﴿زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنيَا﴾(٢) عدّهما المدنيان، والمكّي، والبصري/ والشامي، ولم يعدّهما الكوفي.(٣)

٨١/٢

وقوله تعالى في ‹النجم› ﴿وَلَمْ يُرِدْ إِلاَّ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾(٤) عدّها كلّهم إلا الشامي.(٥)

وقوله في ‹النازعات› ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى﴾(٦) عدّها البصري والشامي والكوفي. ولم يعدها المدنيان ولا المكي.(٧)

وقوله في ‹العلق› ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى﴾(٨) عدّها كلّهم إلا الشامي.(٩)

فأمّا قوله في ‹طه› ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى﴾(١٠) فلم يعدّها أحد إلا الشامي.(١١)

وقوله تعالى ﴿وَإِلَهُ مُوسَى﴾(١٢) فلم يعدها أحد إلا المدني الأول، والمكي.(١٣)

---

(١) من الآية (١٢٣)

(٢) من الآية (١٣١)

(٣) البيان: ١٨٣، جمال القراء: ٢٠٨/١

(٤) من الآية (٢٩)

(٥) البيان: ٢٣٤، جمال القراء: ٢١٨/١

(٦) من الآية (٣٧)

(٧) البيان: ٢٦٣، جمال القراء: ٢٢٥/١

(٨) من الآية (٩)

(٩) البيان: ٢٨٠، جمال القراء: ٢٢٧/١

(١٠) من الآية (٧٧)

(١١) البيان: ١٨٣، جمال القراء: ٢٠٨/١

(١٢) من الآية (٨٨)

(١٣) البيان: ١٨٣، جمال القراء: ٢٠٨/١

وقوله في ‹النجم› ﴿عَنْ مَنْ تَوَلَّى﴾[1] لم يعدها أحد إلا الشامي،[2] فلذلك لم نذكرها، إذ ليست معدودة في المدني الأخير ولا في البصري.

إذا علم هذا فليعلم أن قوله في ‹طه› ﴿لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ﴾[3] و﴿فَأَلْقَاهَا﴾[4] و﴿وَعَصَى آدَمُ﴾[5] و﴿ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ﴾[6] و﴿حَشَرْتَنِي أَعْمَى﴾[7] وقوله في ‹النجم› ﴿إِذْ يَغْشَى﴾[8] و﴿عَنْ مَنْ تَوَلَّى﴾ ﴿وَأَعْطَى قَلِيلاً﴾[9] و﴿ثُمَّ يُجْزَاهُ﴾[10] و﴿أَغْنَى﴾[11] و﴿فَغَشَّاهَا﴾[12] وقوله تعالى في ‹القيامة› ﴿أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى﴾ و ﴿ثُمَّ أَوْلَى لَكَ﴾[13] وقوله في ‹الليل› ﴿مَنْ أَعْطَى﴾[14] و﴿لاَ يَصْلاَهَا﴾[15].

فإن أبا عمرو يفتح جميع ذلك من طريق المميلين له رؤوس الآي، لأنه ليس[16] برأس

---

(1) من الآية (٢٩)

(2) البيان: ٢٣٤، جمال القراء: ٢١٨/١

(3) من الآية (١٥)

(4) من الآية (٢٠)

(5) من مواضعه (١٢١)

(6) من الآية (١٢٢)

(7) من الآية (١٢٥)

(8) من الآية (١٦)

(9) من الآية (٣٤)

(10) من الآية (٤١)

(11) من مواضعه (٤٨)

(12) من الآية (٥٤)

(13) من الآيتين (٣٤ و٣٥)

(14) من الآية (٥)

(15) من الآية (١٥) الليل

(16) في (س): «لسن»

آية ما عدا «موسى» عند من أماله عنه فإنه يقرأه على أصله ‹بين بين›.

والأزرق عن ورش يفتح جميعه أيضاً من طريق أبي الحسن ابن غلبون، وأبيه عبد المنعم، ومكّي وصاحب "الكافي" وصاحب "الهادي" وصاحب "الهداية" وابن بلّيمة وغيرهم، لأنه ليس برأس آية، ويقرأ جميعه ‹بين بين› من طريق "التيسير" و"العنوان" وعبد الجبار، وفارس بن أحمد، وأبي القاسم ابن خاقان، لكونه من ذوات ‹الياء› وكذلك ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى﴾ في ‹النازعات› فإنه مكتوب بالياء.

ويترجحُ له عند من أمال الفتحُ في قوله تعالى ﴿لاَ يَصْلاَهَا﴾ في ‹والليل› كما سيأتي في باب ‹اللامات›، والله أعلم.

السابع: إذا وصل نحو ﴿النَّصَارَى الْمَسِيحُ﴾ و﴿يَتَامَى النِّسَاءِ﴾ لأبي عثمان الضرير عن الدوري عن الكسائي، فيجب فتح ‹الصاد› من «النصارى» و‹التاء› من «يتامى»[1] من أجل فتح ‹الراء› و‹الميم› بعد الألف وصلاً، فإذا وُقِفَ عليهما له/ أميلت ‹الصاد› و‹التاء› مع الألف بعدهما؛ من أجل إمالة ‹الراء› و‹الميم› مع الألف بعدهما، والله أعلم. ٨٢/٢

باب إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف[2]

وهي ‹الهاء› التي تكون في الوصل ‹تاء› آخر الاسم نحو: «نعمة» و«رحمة» فتبدل في الوقف ‹هاء›.

وقد أمالها بعض العرب كما أمالوا الألف.

وقيل للكسائي: إنك تميل ما قبل ‹هاء› التأنيث؟ فقال: هذا طباع العربية.[3]

---

(١) في (س): «اليتامى»، وهو خطأ.

(٢) انظر: التذكرة: ٢٣٥/١-٢٣٩، التبصرة: ٤٠٢-٤٠٧، التيسير: ٥٤-٥٥، جامع البيان: ١/ ق: ١٤٩-١٥١، الكافي: ٤٨-٥٠، المستنير: ٤٢٨/١-٤٣١، الإرشاد: ١٧٦-١٧٩، الكفاية الكبرى: ١٩١-١٩٣، المصباح: ١٠٦٨/٣-١٠٨٠، الإقناع: ٣١٤/١-٣٢٠، غاية الاختصار: ٣٠٥/١-٣٠٧

(٣) في (س): «العرب» وكلاهما -والله أعلم- تصحيف، صوابه «العرصة» بالصاد المهملة بعد الراء، كما جاء في "الموضح"، ونقله أبو شامة، والمراد بالعرصة هو ما بينه الداني بقوله: أهل الكوفة.. إلخ.
انظر: الموضح: ق ١٣١، إبراز المعاني: ١٤٨/٢، التتمة: ٢٠٢

قال الحافظ أبو عمرو الداني: يعني بذلك أن الإمالة هنا لغة أهل الكوفة، وهي باقية فيهم إلى الآن، وهم بقية أبناء العرب، يقولون ‹أخذته أخذِه› و‹ضربته ضربِه›، قال: وحكى نحو ذلك عنهم الأخفش سعيد بن مسعدة.

قلت: والإمالة في ‹هاء› التأنيث وما شابهها من نحو «همزة» و«لمزة» و«خليفة» و«بصيرة» هي لغة الناس اليوم، والجارية على ألسنتهم في أكثر البلاد؛ شرقاً وغرباً، وشاماً ومصراً، لا يحسنون غيرها، ولا ينطقون بسواها، يَرَوْن ذلك أخفّ على لسانهم، وأسهل في طباعهم، وقد حكاها سيبويه عن العرب، ثم قال: شُبِّه ‹الهاء› بالألف[1] فأمال ما قبلها، كما يميل ما قبل الألف. انتهى.[2]

وقد اختص بإمالتها الكسائي في حروف مخصوصة، بشروط معروفة؛ باتفاق واختلاف، وتأتي على ثلاثة أقسام[3]، ووافقه على ذلك بعض القراء، كما سنذكره مبيّناً.[4]

فالقسم الأول المتفق على إمالته قبل هاء التأنيث وما أشبهها: خمسة عشر حرفاً يجمعها قوله: (فجثت زينب لِذَوْدِ شمسٍ).[5]

---

(١) نقل ابن الباذش قول سيبويه هذا، وعقّب عليه بقوله: لم يبيّن بأيّ ألف شبّهت، والظاهر أنها شبّهت بألف التأنيث، لاستوائهما في معنى التأنيث، فهاء التأنيث على هذا مثل ألف (طَلَبَنا) في التشبيه بالمشبّه إلا أن ألف (طَلَبَنا) أبعد من الإمالة، لأنه لا تأنيث فيها، ولذلك جَعل سيبويه إمالتها شذوذاً، فأما إمالة هاء التأنيث فأقوى، لأنها تُشْبه ألف (حُبْلَى) لفظاً ومعنى، أما اللفظ فإنها آخر كما أنها آخر، ولاجتماعهما في المخرج والخفاء وانفتاح ما قبلهما، وأما المعنى فما ذكرناه من التأنيث، فجرت في إمالة ما قبلها مجرى ألف التأنيث لمشابهتها إياها من طريق اللفظ والمعنى. اهـ ، هذا، وسيذكر المؤلف في نهاية هذا الباب، في التنبيه الأول هذه المسألة. انظر ص: ، الإقناع: ١/٣١٤-٣١٥

(٢) انظر: الكتاب: ٤/١٤٠-١٤١، الإقناع: ١/٣١٤-٣١٥، شرح الشافية: ٣/٢٤-٢٦، الارتشاف: ٢/٥٣٣

(٣) قال المالقي: أصل هذا التقسيم والتفصيل لابن مجاهد رحمه الله، وتبعه الأئمة على اختياره فاستحسنوه. اهـ الدر النثير: ٤/٢٠

(٤) انظر: ص: ١٤٠٩

(٥) مَتن شطر بيت من قصيدة في القراءات العشر لأبي الخطاب علي بن عبد الرحمن بن هارون، ذكر منها أبو الكرم ثلاثة أبيات وهي:

==

فالفاء ورد في أحد وعشرين اسماً[1] نحو ﴿خَلِيفَةً﴾[2] و﴿رَأْفَـةٌ﴾[3] و﴿الْخَطْفَـةَ﴾[4] ﴿وَخِيفَةً﴾[5]

والجيم في ثمانية أسماء، وهي ﴿وَلِيجَةً﴾[6] و﴿حَاجَةً﴾[7] و﴿بَهْجَةٍ﴾[8] و﴿لُجَّـةً﴾[9] و﴿نَعْجَةً﴾[10] و﴿حُجَّةٌ﴾[11] و﴿دَرَجَةٌ﴾[12] و﴿زُجَاجَةٍ﴾[13]

والثاء في أربعة أسماء وهي ﴿ثَلاَثَةِ﴾[14] و﴿وَرَثَةِ﴾[15] و﴿خَبِيثَةٍ﴾[16] و﴿مَبْثُوثَةٌ﴾[17]

==

أمال خمس عشرة الكسائي ** هنّ حروف قبل حرف الهاء

وهذه الهاء التي تنقلـبُ ** في الوصل تاء وبهاءٍ تكتـب

إن قيل فاجمعهن فهو أصوب ** قل فجثت لذود شمسٍ زينب

انظر: المصباح: ٣/١٠٦٨-١٠٦٩

(١) في (س): «موضعاً»

(٢) من مواضعه (٣٠) البقرة

(٣) من مواضعه (٢) النور

(٤) من الآية (١٠) الصافات

(٥) من مواضعه (٢٠٥) الأعراف

(٦) من الآية (١٦) التوبة

(٧) من مواضعه (٨٠) غافر

(٨) من الآية (٦٠) النمل

(٩) من الآية (٤٤) النمل

(١٠) من الآية (٢٣) ص

(١١) من مواضعه (١٥٠) البقرة

(١٢) من مواضعه (٢٢٨) البقرة

(١٣) من الآية (٣٥) النور

(١٤) من مواضعه (٤) الطلاق

(١٥) من الآية (٨٥) الشعراء

(١٦) من الآية (٢٦) إبراهيم

(١٧) من الآية (١٦) الغاشية

والتاء في أربعة أسماء[1] أيضاً ﴿الْمَيْتَة﴾[2] و﴿بَغْتَةً﴾[3] و﴿الْمَوْتَةَ﴾[4] و﴿سِتَّة﴾[5]

والزاي في ستة أسماء ﴿أَعِــزَّة﴾[6] و﴿الْـعِزَّةُ﴾[7] و﴿بَـارِزَةً﴾[8] و﴿بِمَفَـازَةٍ﴾[9] و﴿هُمَزَةٍ﴾[10] و﴿لُمَزَة﴾[11]

٨٣/٢

والياء وردت في أربعة وستين اسماً نحو/ ﴿شِيَةَ﴾[12] ﴿وَدِيَةٌ﴾[13] و﴿حَيَّةٌ﴾[14] و﴿خَشْيَةِ﴾[15] و﴿زَانِيَةً﴾[16]

والنون في سبعة وثلاثين اسماً نحو: ﴿سَنَةٍ﴾[17]و﴿سِنَةٌ﴾[18] و﴿الْجَنَّةَ﴾[19]

---

(١) الترتيب في الدر: ٢٨/٤

(٢) من مواضعه (١٧٣) البقرة

(٣) من مواضعه (١٨) محمد

(٤) من الآية (٥٦) الدخان

(٥) من مواضعه (٣٨) ق

(٦) من الآية (٥٤) المائدة، وفي المطبوع: (أعز) وهو خطأ

(٧) من مواضعه (٢٠٦) البقرة، وفي الدر: (العزى) خطأ

(٨) من الآية (٤٧) الكهف

(٩) من الآية (١٨٨) آل عمران

(١٠) من الآية (١) الهمزة

(١١) من الآية (١) الهمزة

(١٢) من الآية (٧١) البقرة

(١٣) من مواضعه (٩٢) النساء

(١٤) من الآية (٢٠) طه

(١٥) من مواضعه (٧٤) البقرة

(١٦) من الآية (٣) النور

(١٧) من مواضعه (٩٦) البقرة

(١٨) من الآية (٢٥٥) البقرة

(١٩) من مواضعه (٢١٤) البقرة

و﴿الْجِنَّةِ﴾[1] و﴿أَجِنَّةٌ﴾[2] و﴿لَعْنَةُ﴾[3] و﴿زَيْتُونَةٍ﴾[4]

والباء في ثمانية وعشرين اسماً نحو ﴿حَبَّةٍ﴾[5] و﴿التَّوْبَةُ﴾[6] و﴿الْكَعْبَةِ﴾[7] ﴿وَشَيْبَةً﴾[8] و﴿الإِرْبَةِ﴾[9] و﴿غَيَابَةِ﴾[10]

واللام في خمسة وأربعين اسما نحو: ﴿لَيْلَةً﴾[11] و﴿غَفْلَةٍ﴾[12] و﴿عَيْلَةً﴾[13] و﴿النَّخْلَةِ﴾[14] و﴿ثُلَّةٌ﴾[15] و﴿الضَّلاَلَةَ﴾[16]

والذال في اسمين ﴿لَذَّةٍ﴾[17] ﴿وَالْمَوْقُوذَةُ﴾[18]

---

(1) من الآية (١٥٨) الصافات

(2) من الآية (٣٢) النجم

(3) من مواضعه (٤٤) الأعراف

(4) من الآية (٣٥) النور

(5) من مواضعه (٢٦١) البقرة

(6) من مواضعه (١٧) النساء

(7) من الآيتين (٩٥ و٩٧) المائدة

(8) من الآية (٥٤) الروم

(9) من الآية (٣١) النور

(10) من الآيتين (١٠ و١٥) يوسف

(11) من مواضعه (٥١) البقرة

(12) من مواضعه (٣٩) مريم

(13) من الآية (٢٨) التوبة

(14) من الآيتين (٢٣ و٢٥) مريم

(15) من مواضعه (١٣) الواقعة

(16) من مواضعه (١٦) البقرة

(17) من الآية (٤٦) الصافات

(18) من الآية (٣) المائدة

والواو في سبعة عشر اسماً نحو ﴿قَسْوَةً﴾[1] ﴿وَالْمَرْوَةَ﴾[2] و﴿فَجْوَة﴾[3] و﴿أُسْوَةٌ﴾[4]

والدال في ثمانية وعشرين اسماً نحو ﴿بَلْدَةً﴾[5] و﴿جَلْدَةٍ﴾[6] و﴿عُدَّةً﴾[7] و﴿قِـرَدَةً﴾[8] ﴿وَأَفْئِدَةً﴾[9]

والشين في أربعة أسمـاء نحـو ﴿الْبَطْشَـةَ﴾[10] و﴿فَاحِشَـةً﴾[11] و﴿عِيشَـةٍ﴾[12] و﴿مَعِيشَةً﴾[13]

والميم في اثنين وثلاثين اسمـاً نحـو ﴿رَحْمَـةٌ﴾[14] و﴿نِعْمَـة﴾[15] و﴿أُمَّـةً﴾[16] و﴿قَائِمَةٌ﴾[17] و﴿الطَّامَّةُ﴾[18]

---

(١) من الآية (٧٤) البقرة

(٢) من الآية (١٥٨) البقرة

(٣) من الآية (١٧) الكهف، وتحرفت في المطبوع إلى (نجوة) بالنون.

(٤) من مواضعه (٢١) الأحزاب

(٥) من مواضعه (٤٩) الفرقان

(٦) من الآيتين (٢ و٤) النور

(٧) من مواضعه (٤٦) التوبة

(٨) من مواضعه (٦٥) البقرة

(٩) من مواضعه (٢٦) الأحقاف

(١٠) من الآية (١٦) الدخان

(١١) من مواضعه (٢٨) الأعراف

(١٢) من مواضعه (٢١) الحاقة

(١٣) من الآية (١٢٤) طه

(١٤) من مواضعه (١٥٧) البقرة

(١٥) من مواضعه (٢١١) البقرة

(١٦) من مواضعه (١٢٨) البقرة

(١٧) من مواضعه (١١٣) آل عمران

(١٨) من الآية (٣٤) النازعات

والسين في ثلاثة أسماء وهي:. ﴿خَمْسَةٌ﴾[1] و﴿وَالْخَامِسَةُ﴾[2] و﴿الْمُقَدَّسَةَ﴾[3]

(والقسم الثاني) الذي يوقف عليه بالفتح وذلك إذا[4] كان قبل «الهاء» حرف من عشرة أحرف، وهي (حاع)[5] وأحرف الاستعلاء السبعة (قظ خصّ ضغط) إلا أن الفتح عند الألف إجماع، وعند التسعة الباقية على المختار.

فالحاء وردت في سبعة أسماء وهي ﴿صَيْحَةً﴾[6] و﴿نَفْحَةٌ﴾[7] و﴿لَوَّاحَةٌ﴾[8] ﴿وَالنَّطِيحَةُ﴾[9] و﴿أَشِحَّةً﴾[10] و﴿أَجْنِحَةٍ﴾[11] و﴿مُفَتَّحَةً﴾[12]

والألف وردت في ستة أسماء[13] وهي ﴿الصَّلَاةَ﴾[14]. و﴿الزَّكَاةَ﴾[15] و﴿الْحَيَاةِ﴾[16]

---

(١) من الآية (٢٢) الكهف

(٢) من الآيتين (٧ و٩) النور

(٣) من الآية (٢١) المائدة

(٤) تحرفت في المطبوع إلى: (إن)

(٥) هذه الكلمة لا معنى لها، لقول أئمة اللغة – واللفظ للأزهري-: الحاء والعين لا يأتلفان في كلمة.

(٦) من مواضعه (٢٩) يونس

(٧) من الآية (٤٦) الأنبياء

(٨) من الآية (٢٩) المدثر

(٩) من الآية (٣) المائدة

(١٠) من الآية (١٩) الأحزاب

(١١) من الآية (١) فاطر

(١٢) من الآية (٥٠) ص

(١٣) الألف وردت في أحد عشر اسماً، ذكر المؤلف منها ستة، واستثنى خمسة وهي: ﴿التوراة﴾....

انظر: الدر النثير: ٣١/٤

(١٤) من مواضعه (٣) البقرة

(١٥) من مواضعه (٤٣) البقرة

(١٦) من مواضعه (٨٥) البقرة

و﴿النَّجَاةِ﴾[1] و﴿بِالْغَدَاةِ﴾[2] ﴿وَمَنَاةَ﴾[3].

ويلحق بهذه الأسماء ‹ذات› من ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾[4] ونحوه، مما يأتي في باب ‹الوقف على مرسوم الخطّ›[5] و﴿هَيْهَاتَ﴾[6] و﴿اللاَّتَ﴾ في ‹النجم›[7] ﴿وَلَاتَ﴾ في ‹ص›[8].

وأما «التوراة» و«تقاة» و«مرضاة» و«مزجاة» و«مشكاة» فليس من هذا الباب، بل من الباب قبله، تمال ألفه وصلاً ووقفاً كما تقدّم،[9] وسيأتي إيضاحه آخر الباب.[10]

والعين وردت في ثمانية وعشرين اسماً نحو ﴿سَبْعَةُ﴾[11] و﴿صَنْعَةَ﴾[12] و﴿طَاعَةٌ﴾[13] و﴿السَّاعَةُ﴾[14]

والقاف في تسعة عشر اسماً نحو ﴿طَاقَةَ﴾[15] و﴿نَاقَةُ﴾[16] و﴿الصَّعْقَةُ﴾[17]

---

(1) من الآية (٤١) غافر

(2) من مواضعه (٥٢) الأنعام

(3) من الآية (٢٠) النجم

(4) من الآية (٦٠) النمل

(5) انظر ص:

(6) من الآية (٣٦) المؤمنون

(7) من الآية (١٩) النجم

(8) من الآية (٣) ص

(9) انظر: ص

(10) انظر: ص

(11) من مواضعه (٤٤) الحجر

(12) من الآية (٨٠) الأنبياء

(13) من مواضعه (٨١) النساء

(14) من مواضعه (٣٢) الجاثية

(15) من مواضعه (٢٤٩) البقرة

(16) من مواضعه (٧٣) الأعراف

(17) كذا في جميع النسخ، بفتح الصاد وقصرها أي بدون ألف بعدها، وتسكين العين، وهذا موضع واحد وهو من قوله تعالى ﴿فَأَخَذَتْهُم الصَّاعِقَة﴾ [الذاريات: ٤٤] وهذا على قراءة الكسائي وحده.

==

و﴿الصَّاعِقَةُ﴾[1] و﴿الْحَاقَّةُ﴾[2]

والظاء في ثلاثة أسماء وهي: ﴿غِلْظَةً﴾[3] و﴿مَوْعِظَةٌ﴾[4] و﴿حَفَظَةً﴾[5]

والخاء في اسمين وهما ﴿الصَّاخَّةُ﴾[6] و﴿نَفْخَةٌ﴾[7]

والصاد في ستة/ أسماء وهي: ﴿خَالِصَةً﴾[8] ﴿شَاخِصَةٌ﴾[9] و﴿خَصَاصَةٌ﴾[10] ٢/٨٤

و﴿خَاصَّةً﴾[11] و﴿مَخْمَصَةٍ﴾[12] و﴿غُصَّةٍ﴾[13]

والضاد في تسعة أسماء ﴿رَوْضَةٍ﴾[14] و﴿قَبْضَةً﴾[15] و﴿فِضَّةٍ﴾[16] و﴿عُرْضَةً﴾[17]

==

انظر: التيسير: ٢٠٣، النشر: ٢/٣٧٧

(١) من مواضعه (٥٥) البقرة

(٢) من الآية (١) الحاقة

(٣) من الآية (١٢٣) التوبة

(٤) من مواضعه (٥٧) يونس

(٥) من الآية (٦١) الأنعام

(٦) من الآية (٣٣) عبس

(٧) من الآية (١٣) الحاقة

(٨) من الآيات (٩٤) البقرة و(١٣٩) الأنعام و(٣٢) الأعراف و(٥٠) الأحزاب و(٤٦) من سورة ص

(٩) من الآية (٩٧) الأنبياء

(١٠) من الآية (٩) الحشر

(١١) من الآية (٢٥) الأنفال، والكلمة سقطت من (س)

(١٢) من مواضعه (٣) المائدة

(١٣) من الآية (١٣) المزمل

(١٤) من الآية (١٥) الروم

(١٥) من الآية (٩٦) طه

(١٦) من مواضعه (٣٣) الزخرف، والكلمة، سقطت من (س)

(١٧) من الآية (٢٢٤) البقرة

و﴿فَرِيضَةً﴾[1] و﴿بَعُوضَةً﴾[2] و﴿خَافِضَةٌ﴾[3] و﴿دَاحِضَةٌ﴾[4] و﴿مَقْبُوضَةٌ﴾[5]

والغين في أربعة أسماء ﴿صِبْغَةً﴾[6] و﴿مُضْغَةٍ﴾[7] و﴿بَازِغَةً﴾[8] و﴿بَالِغَةٌ﴾[9]

والطاء في ثلاثة أسماء وهي: ﴿بَسْطَةً﴾[10] و﴿حِطَّةٌ﴾[11] و﴿لَمُحِيطَةٌ﴾[12]

والقسم الثالث الذي فيه التفصيل، فيمال في حال، ويفتح في أخرى،[13] وذلك إذا كان قبل ‹الهاء› حرف من أربعة أحرف وهي حروف[14] (أكهر)[15].

---

(١) من الآية (٢٣٦) البقرة

(٢) من الآية (٢٦) البقرة

(٣) من الآية (٣) الواقعة

(٤) من الآية (١٦) الشورى

(٥) من الآية (٢٨٣) البقرة

(٦) من الآية (١٣٨) البقرة

(٧) من مواضعه (٥) الحج

(٨) من الآية (٧٨) الأنعام

(٩) من مواضعه (٥) القمر

(١٠) من مواضعه (٢٤٧) البقرة

(١١) من مواضعه (٥٨) البقرة

(١٢) من مواضعه (٤٩) التوبة

(١٣) في المطبوع: (أخرى آخر) وهو تحريف.

(١٤) (حروف): سقطت من المطبوع.

(١٥) عبّر عنها صاحب "العنوان" ب(أكره) ومعناه أبغض، وأكهر معناه: الشدة والعبوس، يقال: فلان أكهر: أي شديد العبس، والكهر أيضاً ارتفاع النهار مع شدة الحر، وله عدة معانٍ أخرى مذكورة في كتب اللغة.
قال عبد الظاهر: وإنما استثنى الكسائي الهاء مع هذه الأحرف الأربعة، وجعلها تمال تارة وتفتح معها أخرى؛ لأن هذه الحروف الأربعة ليست من حروف الاستعلاء فتقوى على منع الإمالة بالكلية، ولم تبعد من حروف الاستعلاء بُعداً كلياً فيجب معها الفتح، فتقوى الإمالة كما قويت مع غيرها، فجعلوها تمال مع الكسرة وتفتح مع ما سواها. اهـ

==

فمتى كان قبل حرف من هذه الأربعة ‹ياء› ساكنة أو ‹كسرة›، أميلت وإلا فتحت، هذا مذهب الجمهور وهو المختار، كما سيأتي، فإن فَصَل بين الكسرة و‹الهاء› ساكنٌ لم يمنع الإمالة.

فالهمزة وردت في أحد عشر اسما؛ منها اسمان بعد ‹الياء› وهما ﴿كَهَيْئَةِ﴾[1]، و﴿خَطِيئَةً﴾[2] وخمسة بعد الكسرة وهي «مئة» و«فئة» و«ناشئة» و«سيئة» و«خاطئة» وأربعة سوى ذلك وهي: «النشأة» و«سَوْءة» و«امرأة» و«براءة».

والكاف وردت أيضاً في خمسة عشر اسماً، واحد بعد الياء، وهو ﴿الأَيْكَةِ﴾[3] وأربعة بعد الكسرة وهي: ﴿ضَاحِكَةٌ﴾[4] و﴿مُشْرِكَةٍ﴾[5] و﴿الْمَلَائِكَةِ﴾[6] و﴿وَالْمُؤْتَفِكَةَ﴾[7] وستة سوى ما تقدم وهي: ﴿بِبَكَّةَ﴾[8] ﴿مَكَّةَ﴾[9] و﴿دَكَّةً﴾[10] و﴿الشَّوْكَةِ﴾[11] و﴿التَّهْلُكَةِ﴾[12] و﴿مُبَارَكَةٍ﴾[13]

==

انظر: العنوان: ٦٤، شرح العنوان: ق ٣٢، القاموس: كره، الأساس والتاج: (كهر)

(١) من الآيتين (٤٩) آل عمران و(١١٠) المائدة

(٢) من الآية (١١٢) النساء

(٣) من الآية (٧٨) الحجر و(١٧٦) الشعراء و(١٣) ص و(١٤) ق

(٤) من الآية (٣٩) عبس

(٥) من مواضعه (٢٢١ البقرة)

(٦) من مواضعه (٣١) البقرة

(٧) من الآية (٥٣) النجم

(٨) من الآية (٩٦) آل عمران

(٩) من الآية (٢٤) الفتح، والكلمة ﴿مكة﴾ سقطت من المطبوع.

(١٠) من الآية (١٤) الحاقة

(١١) من الآية (٧) الأنفال

(١٢) من الآية (١٩٥) البقرة

(١٣) من مواضعه (٣٥) النور

والهاء وردت في أربعة أسماء، اثنان بعد الكسرة المتصلة وهي ﴿آلِهَةٌ﴾[١] و﴿فَاكِهَةٌ﴾[٢] وواحد بعد المنفصلة وهو ﴿وِجْهَةٌ﴾[٣] والآخر بعد الألف وهو ﴿سَفَاهَةٍ﴾[٤]

والراء وردت في ثمانية وثمانين اسماً، ستة بعد الياء وهي: ﴿كَبِيرَةٌ﴾[٥] و﴿كَـثِيرَةٌ﴾[٦] و﴿صَغِيرَةٌ﴾[٧] و﴿الظَّهِيرَةِ﴾[٨] و﴿بَحِيرَةٍ﴾[٩] و﴿بَصِيرَةٍ﴾[١٠] وثلاثون بعد الكسرة المتصلة أو المفصولة بالساكن نحو ﴿الآخِرَةُ﴾[١١] و﴿فَنَظِرَةٌ﴾[١٢] و﴿حَاضِرَةَ﴾[١٣] و﴿كَـافِرَةٌ﴾[١٤] ﴿وَالْمَغْفِرَةِ﴾[١٥] و﴿عِبْرَةٌ﴾[١٦] و﴿سِدْرَةِ﴾[١٧] و﴿فِطْرَةَ﴾[١٨] و﴿مِـرَّةٍ﴾[١٩] وفي اثنـين

---

(١) من مواضعه (١٩) الأنعام

(٢) من مواضعه (٥٧) يس

(٣) من الآية (١٤٨) البقرة

(٤) من مواضعه (٦٦) الأعراف

(٥) من مواضعه (١٢١) التوبة

(٦) من مواضعه (٢٤٥) البقرة

(٧) من مواضعه (١٢١) التوبة

(٨) من الآية (٥٨) النور

(٩) من الآية (١٠٣) المائدة

(١٠) من مواضعه (١٠٨) يوسف

(١١) من مواضعه (٩٤) البقرة

(١٢) من الآية (٢٨٠) البقرة

(١٣) من الآية (١٦٣) الأعراف

(١٤) من الآية (١٣) آل عمران

(١٥) من مواضعه (٢٢١) البقرة

(١٦) من مواضعه (١١١) يوسف، وتحرفت في المطبوع إلى (غبرة) بالغين المعجمة، ولا تصح للتمثيل.

(١٧) من الآية (١٤) النجم

(١٨) من الآية (٣٠) الروم

(١٩) من الآية (٦) النجم

وخمسين سوى ما تقدم نحو: ﴿جَهْرَةً﴾[1] و﴿حَسْرَةً﴾[2] و﴿كَـــرَّةً﴾[3] ﴿وَالْعُمْـــرَةَ﴾[4] ﴿وَالْحِجَارَةُ﴾[5] و﴿سَفَرَةٍ﴾[6] و﴿بَرَرَةٍ﴾[7] و﴿مَيْسَرَةٍ﴾[8] و﴿مَعَرَّةٌ﴾[9]

إذا تقرر ذلك فاعلم أن الكسائي اتفق الرواة عنه على الإمالة عند الحروف الخمسة عشر، وهي التي في القسم الأول مطلقاً، واتفقوا على الفتح عند ‹الألف› من القسم الثاني، واتفق جمهورهم على الفتح عند التسعة الباقية من القسم/ الثاني، وكذلك عند الأحرف الأربعة في القسم الثالث ما لم يَكُنَّ بعد ياء ساكنة، أو كسرة متصلة، أو مفصولة بساكن. ٨٥/٢

هذا الذي عليه أكثر الأئمة، وجلّة أهل الأداء، وعمل جماعة القراء، وهو اختيار الإمام أبي بكر بن مجاهد، وابن أبي الشفق[10] والنقاش، وابن المنادي، وأبي طاهر ابن أبي هاشم، وأبي بكر الشذائي، وأبي الحسن ابن غلبون، وأبي محمد مكّي، وأبي العباس المهدوي، وابن سفيان، وابن شريح، وابن مهران، وابن فارس، وأبي عليّ البغدادي، وابن شيطا، وابن سوار، وابن الفحّام الصقلّي، وصاحب "العنوان" والحافظ أبي العلاء، وأبي العزّ، وأبي عليّ العطار، وأبي إسحاق الطبري، وغيرهم، وإياه أختارُ، وبه قرأ صاحب "التيسير" على

---

(١) من مواضعه (٥٥) البقرة

(٢) من مواضعه (١٥٦) آل عمران

(٣) من مواضعه (١٦٧) البقرة

(٤) من الآية (١٩٦) البقرة

(٥) من مواضعه (٢٤) البقرة

(٦) من الآية (١٥) عبس

(٧) من الآية (١٦) عبس

(٨) من الآية (٢٨٠) البقرة

(٩) من الآية (٢٥) الفتح

(١٠) عبد الوهاب بن عيسى، البغدادي، مقرئ معروف، أخذ عرضاً عن الكسائي الصغير، وروى عنه عضاً الشذائي. انظر: غاية النهاية: ١/٤٨٠

شيخه ابن غلبون، وهو اختياره واختيار أبي القاسم الشاطبي وأكثر المحققين.[1]

وقد استثنى جماعة من هؤلاء ﴿فطرة﴾ وهي في ‹الروم›[2]، وذلك أن الكسائي يقف عليه بالهاء على أصله، كما سيأتي فيما كتب ‹بالتاء›[3]، واعتدوا بالفاصل بين الكسرة والهاء، وإن كان ساكنا، وذلك بسبب كونه حرف استعلاء وإطباق، وهذا اختيار أبي طاهر بن أبي هاشم، والشذائي، وأبي الفتح ابن شيطا، وابن سوار، وأبي محمد سبط الخياط، وأبي العلاء الحافظ، وصاحب "التجريد" وابن شريح، وأبي الحسن ابن فارس.[4]

وذهب سائر القراء إلى الإمالة طردا للقاعدة، ولم يفرقوا بين ساكن قوي وضعيف، وهذا اختيار ابن مجاهد وجماعة من أصحابه، وبه قطع صاحب "التيسير" وصاحبا[5] "التلخيص" وصاحب "العنوان" وابنا غلبون، وابن سفيان، والمهدوي، والشاطبي وغيرهم، وذكر الوجهين جميعاً أبو عمرو الداني في غير "التيسير".

وذكر أبو محمد مكي الخلاف فيها عن أصحاب ابن مجاهد[6]؛ وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد، وشيخه أبي الحسن عبد الباقي، وروى عنه فقال[7]: سألت أبا سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي[8] عن هذا الذي اختاره أبو طاهر؛ فقال: لا وجه له؛ لأن هذه ‹الهاء› طرف، والإعراب لا يراعى فيه الحرف المستعلي ولا غيره، قال: وفي القرآن:

---

(1) انظر: التيسير: ٥٤، الإقناع: ١/٣١٧-٣١٩، الدر النثير: ٤/٤٧

(2) من الآية (٣٠) الروم

(3) انظر: ص ١٤٧٥

(4) انظر: المستنير: ١/٤٣١

(5) في المطبوع: (صاحب) بالإفراد، وهو تحريف.

انظر: التلخيص: ١٩٥، تلخيص العبارات: ٤٨

(6) التبصرة: ٤٠٥

(7) القائل هو أبو الحسن، كما بينه الداني في جامع البيان.

(8) المشهور، من أئمة النحو واللغة والعروض، قرأ على ابن مجاهد، شرح كتاب سيبويه، وغيره، توفي سنة ٣٦٨ هـ انظر: غاية النهاية: ١/٢١٨

«أعطى» و«اتقى» و«يرضى» لا خلاف في جواز الإمالة فيه وفي شبهه، فلمّا أجمعوا على الإمالة لقوّة الإمالة في الأطراف في موضع التغيير؛ كانت/ الهاء في الوقف بمثابة الألـف إذا عدمت الألف، نحو «مكّة» و«فطرة» انتهى.[1] والوجهان جيّدان صحيحان.

٨٦/٢

وذهب جماعة من العراقيّين إلى إجراء ‹الهمزة› و‹الهاء› مجرى الأحرف العشرة التي هـي في القسم الثاني، فلم يميلوا عندهما؛ من حيث إنهما من أحرف الحلق أيضاً، فكـان لهمـا حكم أخواتهما، وهذا مذهب أبي الحسن ابن فارس، وأبي طاهر ابن سـوار، وأبي العـزّ القلانسي، وأبي الفتح ابن شيطا، وأبي القاسم ابن الفحام، وأبي العلاء الهمداني وغـيرهم، إلا أن الهمداني منهم قطع بإمالة ‹الهاء› إذا كانت بعد كسرة متّصلة، نحـو: ﴿فاكهـة﴾ وبالفتح إذا فصل بينهما ساكن نحو: ﴿وجهة﴾[2] وهذا ظاهر عبارة صاحب "العنوان" من المصريّين.[3]

ولبعض أهل الأداء من المصريين والمغاربة[4] اختلاف في أحرف القسـم الثـالث في الأربعة، فظاهر عبارة "التبصرة" إطلاق الإمالة عندها، وحكاه أيضاً في "الكافي"[5]

وحكى مكّي[6] عن شيخه أبي الطيب الإمالة إذا وقع قبل الهمزة ساكن، كُسِرَ ما قبله أو لم يكسر، وكذا عند ابن بلّيمة، وأطلق الإمالة عند ‹الكاف› بغير شرط، واعتبر ما قبـل الثلاثة الأُخَر، وكذا مذهب صاحب[7] "العنوان" في ‹الهمزة› يميلها إذا كان قبلها سـاكن، واستثنى من الساكن ‹الألف› نحو ﴿براءة﴾[8]، وما ذكرناه أوّلاً هو المختار، وعليه العمـل،

---

(١) النص في جامع البيان: ١/ق: ١٥٠/ب

(٢) في المطبوع: (وجهه) بالهاء، وهو خطأ.

(٣) العنوان: ٦٤، غاية الاختصار: ١/٣٠٥-٣٠٧

(٤) (المغاربة): ليست في (س)

(٥) التبصرة: ٤٠٤، الكافي: ٤٩

(٦) (مكّي): ليست في (س)

(٧) (صاحب): ليست في (س)

(٨) التبصرة: ٤٠٤، العنوان: ٦٤

وبه الأخذ، والله أعلم.

وذهب آخرون إلى إطلاق الإمالة عند جميع الحروف، ولم يستثنوا شيئا سوى ‹الألف› كما تقدّم وأجروا حروف ‹الحلق› و‹الاستعلاء› و‹الحنك› مجرى باقي الحروف، ولم يفرقوا بينها، ولا اشترطوا فيها شرطاً. وهذا مذهب أبي بكر ابن الأنباري، وابن شنبوذ، وابن مقسم، وأبي مزاحم الخاقاني، وأبي الفتح فارس بن أحمد، وشيخه أبي الحسن عبد الباقي الخراساني، وبه قرأ الداني على أبي الفتح المذكور، وبه قال السيرافي، وثعلب، والفرّاء.[1]

وذهب جماعة من أهل الأداء إلى الإمالة عن حمزة من روايتيه، ورووا ذلك عنه كما رووه عن الكسائي[2]، وروى ذلك عنه أبو القاسم الهذلي في "الكامل" ولم يحك عنه فيه خلافاً، بل جعله والكسائيَّ سواء[3]، ورواه أيضاً عنه[4] أبو العزّ القلانسي، والحافظ أبو العلاء، وأبو طاهر ابن سوار وغيرهم/ من طريق النهرواني، إلا أن ابن سوار خصّ به رواية خلف وأبي حمدون عن سليم[5]، ولم يخص غيرُه عن حمزة في ذلك رواية، بل أطلقوا الإمالة لحمزة من جميع روّاته[6]، وكذا رواه أبو مزاحم الخاقاني، ورواه ابن الأنباري عن إدريس عن خلف، وحكى ذلك أبو عمرو الداني في "جامعه" عن حمزة من روايتي خلف وخلاّد.[7]

٨٧/٢

وانفرد الهذلي بالإمالة أيضاً عن خلف في اختياره، وعن الداجوني عن أصحابه عن ابن

---

(١) انظر: الموضح: ق١٢٩، المبهج: ٢٦٨/١، الإقناع: ٣١٩/١-٣٢٠

(٢) انظر: الروض النضير: ق٨٥-٨٦

(٣) الكامل: ق: ٩٥/أ

(٤) (عنه): سقطت من المطبوع.

(٥) ما ذكره المؤلّف عن ابن سوار هو ما رواه عن شيخه أبي علي العطار عن ابن العلاف والنهرواني، ثم قال بعد ذكره: ولم يرو ذلك من أشياخنا غيره، وقد سطّره في كتابه. اهـ
انظر: الكامل: ق: ٩٥/أ، المستنير: ٤٣١/١

(٦) في (س): «رواياته» جمع رواية، لا جمع (راوي)

(٧) انظر: جامع البيان: ١/ق: ١٥٠/ب

عامر، وعن النحاس[1] عن الأزرق عن ورش وغيرهم، إمالة محضة، وعن باقي أصحاب نافع، وابن عامر، وأبي عمرو، وأبي جعفر، بين اللفظين.[2]

ولـمّا حكى الداني عن ابن شنبوذ عن أصحابه؛ في رواية نافع، وأبي عمرو، إمالة ‹هاء› التأنيث قال عقيب ذلك: ولا يَعرِفُ أحدٌ من أهل الأداء بحرف نافع وأبي عمرو في جميع الأمصار غير الفتح، قال: وأحسب أن الإمالة التي رواها ابن شنبوذ عن نافع وأبي عمرو أنها ‹بين بين› وليست بخالصة.[3]

قلت: والذي عليه العمل عند أئمة الأمصار هو الفتح عن جميع القراء إلا في قراءة الكسائي وما ذكر عن حمزة، والله تعالى أعلم.

تنبيهات

الأول: قول سيبويه فيما تقدم: ‹إنما أميلت الهاء تشبيهاً لها بالألف›[4] مراده ‹ألف التأنيث› خاصة، لا الألف المنقلبة عن الياء.

ووجه الشبه بين هذه ‹الهاء› و‹ألف التأنيث› أنهما زائدتان، وأنهما للتأنيث، وأنهما ساكنتان، وأنهما مفتوح ما قبلهما، وأنهما من مخرج واحد عند الأكثرين، أو قريبا المخرج على ما قررنا، وأنهما حرفان خفيّان قد يحتاج كل واحد منهما أن يبيّن بغيره؛ كما بيّنوا ‹ألف› الندبة[5] في الوقف ‹بالهاء› بعده، في نحو: ‹وازيداه›. وبيّنوا ‹هاء› الإضمار بالواو والياء نحو: ‹ضربه زيد›، و‹مرَّ به عمرو›، كما هو مقرّر في موضعه.

فقد اشتمل هذا الكلام على أوجه من الشبه الخاصّ ‹بالألف› و‹الهاء› اللذين للتأنيث/ ٨٨/٢
وعلى أوجه من الشبه العامّ بين ‹الهاء› و‹الألف› مطلقاً وإن كانتا لغير التأنيث.

---

(١) تحرفت في المطبوع إلى: (النخاس) بالخاء المعجمة.

(٢) الكامل: ق:٩٥/أ

(٣) جامع البيان: ١/ق:١٥١/ب

(٤) انظر: ص: ١٣٩٥

(٥) المندوب هو: المتفجَّع عليه، والمتوجَّع منه، نحو قولهم في الأول: وازيداه، وفي الثاني: واظهراه، ولا يندب إلا المعرفة، فيلحق آخر المنادى المندوب ألف. انظر: شرح ابن عقيل: ٣/٢٨٢-٢٨٣

وإذا تقرّر اتفاق ‹الألف› و‹الهاء› على الجملة، وزادت هذه ‹الهاء› التي للتأنيث * على الخصوص اتفاقها مع ألف التأنيث على الخصوص في الدّلالة على معنى التأنيث، وكانت ألف التأنيث تمال لشبهها بالألف المنقلبة عن الياء أمالوا هذه ‹الهاء› حملاً على ألف التأنيث*[1] المشبّهة في الإمالة بالألف المنقلبة عن الياء.[2] وذلك ظاهر.

الثاني: اختلفوا في ‹هاء التأنيث› هل هي ممالة مع ما قبلها، أو أنّ الممال هو ما قبلها، وأنها نفسها ليست ممالة ؟.

فذهب جماعة من المحقّقين إلى الأوّل، وهو مذهب الحافظ أبي عمرو الداني، وأبي العباس المهدوي، وأبي عبد الله ابن سفيان، وأبي عبد الله ابن شريح، وأبي القاسم الشاطبي وغيرهم.

وذهب الجمهور إلى الثاني، وهو مذهب مكّي، والحافظ أبي العلاء، وأبي العزّ، وابن الفحام، وأبي الطاهر ابن خلف، وأبي محمد سبط الخياط، وابن سوار وغيرهم.

والأول أقرب إلى القياس، وهو ظاهر كلام سيبويه، حيث قال ‹شبّه الهاء بالألف›؛ يعني في الإمالة، والثاني أظهر في اللفظ وأبين في الصورة.

ولا ينبغي أن يكون بين القولين خلاف:

فباعتبار حدّ الإمالة وأنه تقريب الفتحةِ من الكسرة، والألفِ من الياء؛ فإن هذه ‹الهاء› لا يمكن أن يدعى تقريبها من الياء، ولا فتحةَ فيها فتقرّب من الكسرة؛ وهذا مما لا يخالف فيه الداني ومن قال بقوله.

وباعتبار أن الهاء إذا أميلت فلا بدّ أن يصحبها في صوتها حال من الضعف خفيّ يخالف حالها إذا لم يكن قبلها ممال؛ وإن لم يكن الحال من جنس التقريب إلى الياء، فيسمّى ذلك المقدار إمالة، وهذا مما لا يخالف فيه مكّي ومن قال بقوله[3]، فعاد النزاع في ذلك لفظياً، إذ لم يمكن أن يفرّق بين القولين بلفظ، والله أعلم.

---

(١) ما بين النجمتين سقط من (ك)

(٢) هذا التنبيه كله بحروفه في الدر النثير: ٤/٩-١١

(٣) هذا الجمع بين قولي الداني، ومكّي هو بنصه للمالقي. انظر: الدر النثير: ٤/١٩

الثالث: ‹هاء› السكت نحو: ﴿كتابيه﴾ و﴿حسابيه﴾ و﴿ماليه﴾ و﴿يتسنّه﴾ لا تدخلها الإمالة؛ لأنّ من ضرورة إمالتها كسرَ ما قبلها، وهي إنما أتي بها بياناً للفتحة قبلها، ففي إمالتها مخالفة للحكمة التي من أجلها اجتلبت.

وقال الهذلي:/ الإمالة فيها بَشِعة، وقد أجازها الخاقانيّ وثعلب.(١)

٨٩/٢

وقال الداني في كتاب "الإمالة": والنصُّ عن الكسائي والسَّماع من العرب إنما ورد في ‹هاء› التأنيث خاصة، قال: وقد بلغني أن قوماً من أهل الأداء؛ منهم أبو مزاحم الخاقاني، كانوا يجرونها مجرى هاء التأنيث في الإمالة، وبلغ ذلك ابن مجاهد فأنكره أشد النكير، وقال فيه أبلغ قول، وهو خطأ بَيِّن.(٢) والله أعلم.

الرابع: الهاء الأصلية نحو ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ﴾(٣) لا يجوز إمالتها؛ وإن كانت الإمالة تقع في الألف الأصلية، لأن الألف أميلت من حيث إن أصلها الياء، والهاء لا أصل لها في ذلك، ولذلك لا تقع الإمالة في ‹هاء› الضمير نحو ﴿يَسَّرَهُ﴾(٤) ﴿فَأَقْبَرَهُ﴾(٥) و﴿أَنْشَرَهُ﴾(٦) ليقع الفرق بين هاء التأنيث وغيرها. وأما الهاء من هذه فإنها لا تحتاج إلى إمالة لأن ما قبلها مكسور، والله أعلم.(٧)

الخامس: لا تجوز الإمالة في نحو: «الصلاة» و«الزكاة» وبابه مما قبله ألف كما تقدم، لأن هذه الألف لو أميلت لزم إمالة ما قبلها، ولم يمكن الاقتصار على إمالة ‹الألف› مع

---

(١) الكامل: ق ٩٥/ب

(٢) يترجح أن المؤلف رحمه الله نقل هذا التنبيه الثالث كله -ماعدا نص الهذلي- من أبي شامة، حيث الاتفاق الحرفي بينهما، وبالرجوع إلى "الإمالة" للداني وجدت أن النص موجود لكنه ليس بهذا الترتيب، بل فيه تقديم وتأخير وزيادة وحذف، والله أعلم، انظر: الموضح: ق١٣٤/أ، إبراز المعاني: ١٤٩/٢

(٣) من الآية (٢٢) القصص

(٤) من الآية (٢٠) عبس

(٥) من الآية (٢١) عبس

(٦) من الآية (٢٢) عبس

(٧) انظر: إبراز المعاني: ١٤٩/٢ والنص فيه بحروفه، الدر النثير: ٣٩/٤

‹الهاء› دون إمالة ما قبل الألف، والأصل في هذا الباب هو الاقتصار على إمالة ‹الهاء› والحرفِ الذي قبلها فقط، فلهذا أميلت الألف في نحو: ﴿التوراة﴾ و﴿مزجاة﴾ وبابه مما تقدّم[1] لأنها منقلبة عن الياء، لا من أجل أنها للتأنيث.[2]

قال الداني في "مفرداته": إن ‹الألف› وما قبلها هو الممال في هذه الكلمات، لا ‹الهاء› وما قبلها، إذ لو كان ذلك لما جازت الإمالة فيها في حال الوصل لانقلاب الهاء المشبهة بالألف فيه تاء.[3]

وقال في "جامع البيان": إن من أمال ذلك لم يقصد إمالة الهاء، بل قصد إمالة الألف وما قبلها، ولذلك ساغ له استعمالها فيهنّ في حال الوصل والوقف جميعاً، ولو قصد إمالة الهاء لامتنع ذلك فيها لوقوع الألف قبلها كامتناعه في «الصلاة» و«الزكاة» وشبههما، قال: وهذا كلّه لطيف غامض، انتهى.[4]

ويلزم على مذهبه ومذهب أصحابه أن يقال: القَدْر الذي يحصل في صوت ‹الهاء› من التكيّف الذي يسمونه إمالة بعد/ الفتحة الممالة؛ حاصل أيضاً بعد الألف الممالة[5] وإن لم تكن الإمالة بسبب الهاء، ولا يلزم ذلك على مذهب مكّي وأصحابه؛ لأن الإمالة عندهم لا تكون في ‹الهاء› كما قدّمنا، والله أعلم.

٩٠/٢

خاتمة

قوله تعالى ﴿آنِيَةٍ﴾ في سورة ‹الغاشية›[6] يميل منها هشام فتحة الهمزة والألف بعدها

---

(١) انظر: ص: ١٣٤٤

(٢) انظر: الدر النثير: ٣٩/٤

(٣) المفردات: ٣٦٣، لكن عبارة المؤلف (لانقلاب الهاء المشبهة بالألف) ليست فيه، بل فيه بدلاً منها عبارة (ولا تكون الألف المشبهة بالألف...) إلخ ويترجح أن المؤلف نقل النص بواسطة المالقي، والله أعلم.

(٤) جامع البيان: ق: ١/ق ١٥١/ب، الدر النثير: ٣٩/٤

(٥) هذا الإلزام لفظه للمالقي، حيث قال بعد أن أورد كلام الداني في المفردات: إن الألف وما قبلها هو الممال.... وفيه تاء، قال المالقي: فيبقى عليه هنا إشكال وهو أن يقال: القدر الذي... انظر: الدر النثير: ٣٩/٤

(٦) من الآية (٥) الغاشية

خاصة، ويفتح الياء والهاء، والكسائي من طرقنا يعكس ذلك، فيميل فتحة الياء والهاء في الوقف، ويفتح الهمزة والألف[1]. ولا يميل الجميع إلا قتيبة في روايته كما هو معروف من مذهبه، ومعلوم من طرقه.

وأما نحو «الآخرة» و«باسرة» و«كبيرة» و«صغيرة» في رواية ورش من طريق الأزرق حيث يرقّق الراء في ذلك فليس كمذهب الكسائيّ؛ وإنْ سمّاه بعض أئمتنا إمالة؛ كالداني.

وقد فرّق بين ذلك فقال: لأن ورشاً إنما يقصد إمالة فتحة ‹الراء› فقط، ولذلك أمالها في الحالين، والكسائي إنما قصد إمالة ‹الهاء› ولذلك خصّ بها الوقف لا غير، إذ لا توجد ‹الهاء› في ذلك إلا فيه، انتهى. وهو لطيف [2] والله أعلم.

باب مذاهبهم في ترقيق الراءات وتفخيمها[3]

الترقيق: من الرِّقة، وهو ضد السِّمَن، فهو عبارة عن. إنحاف ذات الحرف ونحوله.

والتفخيم من الفخامة، وهي العظمة والكثر[4] فهي عبارة عن: رُبُوِّ الحرف وتسمينه.

فهو والتغليظ واحد، إلا أن المستعمل في ‹الراء› في ضدِّ الترقيق هو ‹التفخيم›، وفي ‹اللام› التغليظُ كما سيأتي[5].

وقد عبَّر قوم عن الترقيق في ‹الراء› بإمالة بين اللفظين كما فعل الداني وبعض المغاربة.[6] وهو تجوّز، إذ الإمالة أن تنحو بالفتحة إلى الكسرة، وبالألف إلى الياء كما تقدّم[7] والترقيق إنحاف صوت الحرف.

---

(١) انظر: الدر النثير: ٤/٤٨

(٢) قوله: وهو لطيف، هو من كلام الداني، انظر: جامع البيان: ١/ق ١٥١/ب

(٣) انظر: هذا الباب في: التبصرة: ٤٠٧-٤١٤، شرح الهداية: ١/١٣٥-١٥٢، التيسير: ٥٥-٥٧، تلخيص العبارات: ٤٩-٥٢، المصباح: ٣/١١٣٠-١١٤٠، وغيرها في كتب القراءات.

(٤) في (ت): «والكثرة» وانظر: اللسان والتاج (رق) و(فخم)

(٥) انظر ص: ١٤٥٠

(٦) انظر: التيسير: ٥٥، العنوان: ٦٢

(٧) انظر ص: ١٣٠٢

فيمكن اللفظ بالراء مرّقّقة غير ممالة، ومفخّمة ممالة، وذلـــك واضـــح في الحِـــسّ[1] والعيان؛ وإن كان لا يجوز رواية مع الإمالة إلا الترقيق.

٩١/٢

ولو كان الترقيق إمالة لم يدخل على/ المضموم والساكن، ولكانت الراء المكســـورة ممالة، وذلك خلاف إجماعهم.

ومن الدليل أيضاً على أن الإمالة غير الترقيق، أنك إذا أملت ﴿ذِكرى﴾ الـــتي هـــي ‹فِعلى› ‹بين بين› كان لفظك بها غير لفظك (بذكراً) المذكّر وقفاً إذا رققت، ولو كـــانت الراء في المذكّر بين اللفظين لكان اللفظ بهما سواء، وليس كذلك.

ولا يقال إنما كان اللفظ في المؤنث غير اللفظ في المذكر لأن اللفظ بالمؤنث ممال الألف والراء، واللفظ بالمذكر ممال الراء فقط؛ فإن الألف حرف هوائيٌّ لا يوصـــف بإمالـــة ولا تفخيم، بل هو تَبَعٌ لما قبله، فلو ثبت إمالة ما قبله بين اللفظين لكان ممالا بالتبعية؛ كمـــا أملنا الراء قبله في المؤنث بالتبعية، ولَمَا اختلف اللفظ بهما والحالة ما ذكر، ولا مزيد علـــى هذا في الوضوح، والله أعلم.

وقال الداني في كتابه "التحديد":[2] الترقيق في الحرف دون الحركة إذ[3] كان صيغتـــه، والإمالة في الحركة دون الحرف إذ كانت لعلّة أوجبتها؛ وهي التخفيف، كالإدغام ســـواء انتهى.[4] وهذا حسن جداً.

وأما كون الأصل في ‹الراء› التفخيم، أو الترقيق فسيجيء الكـــلام علـــى ذلـــك في التنبيهات آخر الباب.[5]

إذا علم ذلك؛ فليعلم أن الراءات في مذاهب القراء عند أئمّة المصريين والمغاربة؛ وهـــم الذين روينا رواية ورش؛ من طريق الأزرق من طرقهم، على أربعة أقسام:

---

(١) في المطبوع: (الحسن)، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: (التجريد) بالجيم والراء، وهو خطأ، وتحريف.

(٣) في المطبوع: (إذا) وهو تحريف.

(٤) التحديد: ٣٥٠-٣٥١، ويلاحظ أن الداني ذكره أثناء كلامه على (اللام) لا على الراء.

(٥) انظر: ص: ١٤٤٦

قسم اتفقوا على تفخيمه.

وقسم اتفقوا على ترقيقه.

وقسم اختلفوا فيه عن كلّ من[1] القراء.

وقسم اختلفوا فيه عن بعض القراء.

فالقسمان الأولان: اتفق عليهما سائر القرّاء، وجماعة من[2] أهل الأداء من العراقيين والشاميين وغيرهم، وهما مما لا خلاف فيهما.

والقسمان الآخران مما انفرد بهما من ذكرنا، وسيأتي الكلام على المتخلف فيه والمتفق عليه من ذلك.

واعلم أن هذا التقسيم إنما يرد على ‹الراءات› التي لم يجر لها ذكر في باب ‹الإمالة› فأمّا ما ذكر هناك نحو «ذكرى» و«بشرى» و«نصارى» و«الأبرار» و«النار» فلا خلاف أن من قرأها بالإمالة أو بين اللفظين يرقّقها[3]، ومن قرأها بالفتح يفخّمها، وسترد عليك هذه مستوفاة إن شاء الله تعالى.

فاعلم أن الراء لا تخلو من أن تكون/ متحركة، أو ساكنة. ٩٢/٢

فالمتحركة لا تخلو من أن تكون مفتوحة، أو مضمومة، أو مكسورة.

فالمفتوحة تكون أوّل الكلمة، ووسطها، وآخرها، وهي في الأحوال الثلاثة تأتي بعد متحرك وساكن، والساكن يكون ياء وغير ياء.

فمثالها أوّل الكلمة بعد الفتح ﴿وَرَزَقَكُمْ﴾[4] و﴿رَاعِنَا﴾[5] و﴿قَالَ رَبُّكُمْ﴾[6].

---

(١) (من): سقطت من المطبوع.

(٢) (من): في (ز) فقط.

(٣) في (ز) و(ك): «بعد يرققها: كما سيأتي» وهو تحريف، لا يناسب قوله: وسترد عليك.

(٤) من مواضعه (٢٦) الأنفال

(٥) من مواضعه (١٠٤) البقرة

(٦) من مواضعه (٢٦) الشعراء

وبعد الكسر ﴿بِرَسُولِهِمْ﴾[1] ﴿لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾[2].

وبعد الضمّ ﴿رُسُلُ رَبِّنَا﴾[3].

وبعد الساكن الياء ﴿فِي رَيْبٍ﴾[4] وغير الياء ﴿بَلْ رَانَ﴾[5] ﴿وَلاَ رَطْبٍ﴾[6] و﴿عَلَى رَجْعِهِ﴾[7] و﴿الرَّاجِفَةُ﴾[8].

ومثالها وسط الكلمة بعد الفتح ﴿فَرَقْنَا﴾[9] و﴿عَرَفُوا﴾[10] و﴿تَرَاضٍ﴾[11].

وبعد الضمّ ﴿غُرَابًا﴾[12] و﴿فُرَاتًا﴾[13] و﴿كَبُرَتْ﴾[14] و﴿فُرَادَى﴾[15].

وبعد الكسر ﴿فِرَاشًا﴾[16] و﴿سِرَاجًا﴾[17] و﴿كِرَامًا﴾[18] و﴿دِرَاسَتِهِمْ﴾[19]

---

(١) من الآية (٥) غافر

(٢) من الآية (٤٨) القلم

(٣) من الآية (٤٣ و٥٣) الأعراف

(٤) من مواضعه (٢٣) البقرة

(٥) من الآية (١٤) المطففين

(٦) من الآية (٥٩) الأنعام

(٧) من الآية (٨) الطارق

(٨) من الآية (٦) النازعات

(٩) من الآية (٥٠) البقرة

(١٠) من الآية (٨٩) البقرة

(١١) من مواضعه (٢٣٣) البقرة

(١٢) من الآية (٣١) المائدة

(١٣) من الآية (٢٧) المرسلات في (ز) و(ظ) «ترابا»

(١٤) من الآية (٥) الكهف

(١٥) من مواضعه (٩٤) الأنعام

(١٦) من الآية (٢٢) البقرة

(١٧) من مواضعه (٦١) الفرقان

(١٨) من مواضعه (٧٢) الفرقان

(١٩) من الآية (١٥٦) الأنعام

و﴿قِرَدَةً﴾[1] ﴿ءاخِرَه﴾[2] ﴿وَازِرَةٌ﴾[3] ﴿صَابِرَةٌ﴾[4] ﴿مُسْـــفِرَةٌ﴾[5] ﴿وَالذَّاكِــرَاتِ﴾[6] و﴿لأَسْتَغْفِرَنَّ﴾[7] ﴿وَلاَ يُشْعِرَنَّ﴾[8] و﴿بَطِرَتْ﴾[9] ﴿وَأُحْضِرَتْ﴾[10].

وبعد الساكن الياء[11] ﴿حَيْرَانَ﴾[12] و﴿الْخَيْرَاتِ﴾[13] و﴿خَيْرَاتٌ﴾[14] و﴿خَيْرًا﴾[15] وغيره، ونحو ﴿صَغِيرَةً﴾[16] و﴿كَبِيرَةً﴾[17] و﴿مَصِيرَكُمْ﴾[18].

---

(1) من مواضعه (٦٥) البقرة

(2) من الآية (٧٢) آل عمران، وفي المطبوع (آخرة) بالتاء بدل الهاء، وهو خطأ، إذ ليس هذا في القرآن. والله أعلم.

(3) من مواضعه (١٦٤) الأنعام

(4) من الآية (٦٦) الأنفال

(5) من الآية (٣٨) عبس

(6) من الآية (٣٥) الأحزاب

(7) من الآية (٤) الممتحنة

(8) من الآية (١٩) الكهف

(9) من الآية (٥٨) القصص

(10) من الآية (١٢٨) النساء

(11) (الياء): سقطت من (س)

(12) من الآية (٧١) الأنعام

(13) من مواضعه (٥٦) المؤمنون

(14) من الآية (٧٠) الرحمن، و﴿خيرات﴾: سقطت من المطبوع.

(15) من الآية (٥) التحريم، و﴿خيرا﴾ سقطت من (ت)

(16) من مواضعه (١٢١) التوبة

(17) من مواضعه (١٢١) التوبة

(18) من الآية (٣٠) إبراهيم

وغير الياء عن[1] ضمّ ﴿الْعُمْرَةَ﴾[2] و﴿غُفْرَانَكَ﴾[3] و﴿سُورَةٌ﴾[4] و﴿يُورَثُ﴾[5]

وعن فتح ﴿أَغْرَيْنَا﴾[6] و﴿أَجْرَمُوا﴾[7] و﴿زَهْرَةَ﴾[8] و﴿وَالْحِجَارَةُ﴾[9] و﴿مُبَارَكَةٍ﴾[10]

وعن كسر ﴿إِكْرَاهَ﴾[11] و﴿وَالْإِكْرَامِ﴾[12] و﴿إِجْرَامِي﴾[13] و﴿إِصْرًا﴾[14] و﴿إِخْرَاجًا﴾[15] و﴿مِدْرَارًا﴾[16]

---

(1) قوله: (عن) أي ‹بعد› قال ابن هشام: وتكون (عن) مرادفة ل‹بعد› نحو قوله تعالى ﴿يحرفون الكلم عن مواضعه﴾ بدليل قوله تعالى في موضع آخر ﴿من بعد مواضعه﴾ ونحو ﴿عما قليل ليصبحنّ﴾ وقوله ﴿لتركبنّ طبقاً عن طبق﴾ ومنه قول الشاعر:

ومنهلٍ وردته عن منهل

انظر: مغني اللبيب: ١/١٥٨-١٥٩

(2) من الآية (١٩٦) البقرة

(3) من الآية (٢٨٥) البقرة

(4) من مواضعه (١) النور

(5) من الآية (١٢) النساء

(6) من الآية (١٤) المائدة

(7) من مواضعه (١٢٤) الأنعام

(8) من الآية (١٣١) طه

(9) من مواضعه (٢٤) البقرة

(10) من مواضعه (٣٥) النور

(11) من الآية (٢٥٦) البقرة

(12) من الآيتين (٢٧ و٧٨) الرحمن

(13) من الآية (٣٥) هود

(14) من الآية (٢٨٦) البقرة

(15) من الآية (١٨) نوح

(16) من مواضعه (٦) الأنعام

ومثلها آخر الكلمة بعد الفتح منوّنة ﴿سَفَرًا﴾[1] و﴿بَشَرًا﴾[2] و﴿نَفَرًا﴾[3] و﴿مُحْضَرًا﴾[4].

وغير منوّنة «البقَر»[5] و«الحجَر»[6] و«القمَر» و«لا وزر».

وبعد الضمّ منوّنة «نشُراً» و«سرراً»[7] و«نذراً».

وغير منوّنة «كبُر» و«لتفجُر».

وبعد الكسر منوّنة «شاكراً» و«حاضراً» و«ظاهراً» و«مبصراً» و«منتصراً» و«مستقراً».

وغير منوّنة «كبائر» و«بصائر» و«أكابر»[8] و«الحناجر» «فلا ناصر» و«ليغفر» و«خسر»[9].

وبعد الساكن الياء منوّنة «خيراً» و«طيراً» و«سيراً» ونحو «قديراً» و«خبيراً» و«كبيراً» و«كثيراً» و«تقديراً» و«تطهيراً» و«منيراً» و«مستطيراً» وغير منونة «الخير» و«الطير» و«غير» و«لا ضير» ونحو «الفقير» و«الحمير» و«الخنازير».

وبعد الساكن غير الياء عن فتح منوّنة «أجراً» و«بداراً»[10].

وغير منوّنة «وفار» و«اختار» و«خرَّ».

---

(١) من الآية (٤٢) التوبة

(٢) من مواضعه (٧١) ص

(٣) من مواضعه (٣٤) الكهف

(٤) من الآية (٣٠) آل عمران

(٥) من الآية (٧٠) البقرة

(٦) من مواضعه (١٦٠) الأعراف

(٧) في المطبوع: (سروراً) وهو تحريف.

(٨) ﴿أكابر﴾ من (ت) و(ك)

(٩) ﴿خسر﴾ ليست في (ز)

(١٠) في (س): «بدراً» وهو تحريف.

وعن ضمّ «عذرا» و«غفوراً» و«قصوراً».

وغير منوّنة ﴿فمن اضطر﴾.

وعن كسر منوّنة «ذكراً» و«ستراً» و«وزراً» و«إمْرًا»[1] و«حجـــراً» و«صـــهراً» وليس في/ القرآن غير هذه الستة. ٩٣/٢

وغير منوّنة «السحر» و«الذكر» و«الشعر» و«وزر أخرى» و«ذكرك» و«الســـرّ» و«البرّ» فهذه أقسام الراء المفتوحة بجميع أنواعها.

وأجمعوا على تفخيمها في هذه الأقسام كلّها، إلا أن تقع بعد كسرة، أو ياء ســـاكنة، والراءُ مع ذلك وسط كلمة، أو آخرها؛ فإن الأزرق له فيها مذهب خالف سائر القـــراء وهو الترقيق مطلقاً، واستثنى من ذلك أصلين:

الأول: أن لا يقع بعد الراء حرف استعلاء، فمتى وقع بعد الراء حرف استعلاء فإنـــه يفخّمها كسائر القراء ووقع ذلك بعد المتوسطة في أربعة ألفاظ وهي:

﴿صراط﴾ كيف جاء؛ رفعاً ونصباً وجرّاً منوّناً وغير منون، نحو ﴿هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ﴾[2] ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ﴾ ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[3] ﴿وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾. و﴿فِـــرَاقُ﴾ وهو في ‹الكهف›[4] و‹القيامة›[5].

والثاني: أن يُكرَّرَ الراءُ بعدُ، ووقع ذلك في ثلاث كلمات ﴿ضِرَارًا﴾[6] و﴿فِـــرَارًا﴾[7] و﴿الْفِرَارُ﴾[8].

---

(١) في المطبوع: (أمراً) بفتح الهمزة، وهو تحريف.

(٢) من الآية (٤١) الحجر

(٣) من مواضعه (٥٤) الحج

(٤) من الآية (٧٨) الكهف

(٥) من الآية (٢٨) القيامة، ويلاحظ أنه معرّف وليس منكرًا، ولا غضاضة في ذلك.

(٦) من الآية (٢٣١) البقرة والتوبة (١٠٧)

(٧) من مواضعه (١٨) الكهف

(٨) من الآية (١٦) الأحزاب

وكذلك يرققها إذا حال بين الكسرة وبينها ساكن، فإنه يرققها أيضا بشروط أربعة:

أحدها: أن لا يكون الفاصل الساكن حرف استعلاء، و لم يقع من ذلك سوى أربعة أحرف:

الأول ‹الصاد› في قوله تعالى ﴿إصرا﴾ في ‹البقرة›[1] و﴿إصرهم﴾ في ‹الأعراف›[2] و﴿مِصرًا﴾ منونا في ‹البقرة›[3]، وغير منون في ‹يونس› موضع[4] وفي ‹يوسف› موضعان[5] وفي ‹الزخرف› موضع.[6]

الثاني: ‹الطاء› في قوله ﴿قِطْراً﴾ في ‹الكهف›[7] و﴿فِطْرَتَ اللَّهِ﴾ في ‹الروم›[8]

الثالث: القاف وهو ﴿وِقْرًا﴾ في ‹الذاريات›[9] وقد فخمها الأزرق عند هذه الثلاثة الأحرف في المواضع المذكورة بلا خلاف.

والحرف الرابع: الخاء في ﴿إِخْرَاجُ﴾[10] حيث وقع، و لم يعتبره حاجزا، وأجراه مجرى غيره من الحروف المستفلة، فرقق الراء عنده من غير خلاف.

الشرط الثاني: أن لا يكون بعده حرف استعلاء، ووقع ذلك في كلمتين ﴿إِعْرَاضًا﴾ في ‹النساء›[11] و﴿إِعْرَاضُهُمْ﴾ في ‹الأنعام› [12]واختلف عنه ﴿الْإِشْرَاقِ﴾ في ‹ص›[13] من أجل

---

(١) من الآية (٢٨٦)

(٢) من الآية (١٥٧)

(٣) من الآية (٦١)

(٤) من الآية (٧٨)

(٥) من الآية (٢١ و٩٩)

(٦) من الآية (٥١)

(٧) من الآية (٩٦)

(٨) من الآية (٣٠)

(٩) من الآية (٢)

(١٠) من مواضعه (٢١٧) البقرة

(١١) من الآية (١٢٨)

(١٢) من الآية (٣٥)

(١٣) من الآية (١٨)

كسر القاف كما سيأتي.

والشرط الثالث: أن لا تكرّر الراء في الكلمة، فإن تكررت فإنه يفخّمها، والــذي في القرآن من ذلك ﴿مِدْرَارًا﴾[١] و﴿إِسْرَارًا﴾[٢]

والشرط الرابع: أن لا تكون الكلمة أعجميــة، والــذي في القــرآن مــن/ ذلــك ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾[٣] و﴿عِمْرَانَ﴾[٤] و﴿إِسْرَائِيلَ﴾[٥] ولم يختلف في تفخيم الراء من هذه الألفــاظ المذكورة[٦].

٩٤/٢

وقد اختلف الرواة بعد ذلك عن الأزرق فيما تقدم من هذه الأقسام في أصل مطّــرد، وألفاظ مخصوصة.

(فالأصل المطرد) أن يقع شيء من الأقسام المذكورة منوّناً، فذهب بعضهم إلى عــدم استثنائه مطلقاً على أيّ وزن كان، وسواء كان بعد كسرة مجاورة، أو مفصولة بســاكن صحيح مظهر، أو مدغم أو بعد ياء ساكنة.

فالذي بعد كسرة مجاورة ثمانية عشر حرفاً وهي[٧] «شاكراً» و«سامراً» و«صــابراً» و«ناصراً» و«حاضراً» و«ظاهراً»[٨] و«غافراً»[٩] و«طــائراً» و«فــاجراً» و«مدبــراً»

---

(١) من مواضعه (٦) الأنعام

(٢) من الآية (٩) نوح

(٣) من مواضعه (٢٤) الذاريات

(٤) من مواضعه (٣٣) آل عمران

(٥) من مواضعه (٣٠) الدخان

(٦) قوله:..ولم يختلف في تفخيم الراء.. إلخ. يقصد من طرقه في هذا الكتاب، وإلا فإن طريق الأزرق عن ورش من كتاب " المصباح " فيها الخلاف. انظر: المصباح: ١١٣٤/٣ حاشية (٨)

(٧) قوله: (وهي) يفهم منه الحصر، وليس كذلك، إذ المذكور (١٨) واحدة منها ليست لفظ قرآن، فيكون المذكور الصحيح (١٧) فقط، وهناك غيرها وهي ﴿مستكبرا﴾ وعليه تتم (١٨).

(٨) في المطبوع: (طاهراً) بالطاء المهملة، وهو تحريف.

(٩) كذا في جميع النسخ (غافراً) بالغين المعجمة بعدها ألف بعده فاء، وهو خطأ إذ ليس هذا اللفظ في القرآن، بــل فيه ﴿غافر﴾ بدون تنوين

و«مبصراً» و«مهاجراً» و«مغيراً»[١] و«مبشراً» و«منتصراً» و«مقتـــدراً» و«خضـــراً» و«عاقراً»[٢].

والمفصول بساكن صحيح مظهر ومدغم، ثمانية أحرف، وهي «ذكـــراً» و«ســتراً» و«وزراً» و«إمراً»[٣] و«حجراً» و«صهراً» و«مستقراً» و«سرًّا».

والذي بعد ياء ساكنة فتأتي الياء حرف لين، وحرف مدّ ولين:

فبعد حرف لين في ثلاثة أحرف وهي «خَيراً» و«طَيراً» و«سَيراً».

وبعد حرف المدّ واللين؛ منه ما يكون على وزن ‹فعيلاً› وجملته اثنان وعشرون حرفـاً وهي[٤] «قديراً» و«خبيراً» و«بصيراً» و«كبـــيراً» و«كثـــيراً» و«بشـــيراً» و«نذيـــراً» و«صغيراً» و«وزيراً» و«عسيراً» و«حريراً» و«أسيراً».

ومنه ما يكون على غير ذلك الوزن، وجملته ثلاثة عشر حرفـــاً وهـــي «تقديـــراً» و«تطهيراً» و«تكبيراً» و«تفجيراً»[٥] و«تبذيراً» و«تدمـــيراً» و«تتبـــيراً» و«تفســـيراً» و«قواريراً» و«قمطريراً» و«زمهريراً» و«منيراً» و«مستطيراً»[٦]، فرّققوا ذلـــك كلّـــه في الحالين، وأجروه مجرى غيره من المرّقق، وهذا مذهب أبي الطاهر ابن خلـــف صـــاحب "العنوان" وشيخه عبد الجبار صاحب "المجتبى" وأبي الحسن ابن غلبون صاحب "التذكـــرة" وأبي معشر الطبري صاحب "التلخيص" وغيرهم، وهو أحد الوجهين في "الكافي"، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن، وهو القياس.[٧]

وذهب آخرون إلى استثناء ذلك كلّه، وتفخيمه من أجل التنوين الذي لحقه - -

---

(١) في (س): «منذراً»

(٢) ﴿عاقرا﴾ ليست في (س) و(ك)

(٣) في المطبوع: (أمراً) بالفتح وهو خطأ.

(٤) قوله: (وهي) يفهم منه الحصر، مع أن المذكور اثنتا عشرة كلمة. وانظر الباقي في الدر النثير: ٥٩/٤

(٥) ﴿تفجيراً﴾ سقطت من المطبوع.

(٦) يلاحظ أن الترتيب نفسه في الدر النثير: ٦٠/٤

(٧) انظر: جامع البيان: ١/ق١٥٣/ب

و لم يستثنوا من ذلك شيئا،[1] وهو مذهب أبي طاهر بن أبي أبي أهاشم، وأبي الطيب/ عبد المنعم بن عبيد الله، وأبي القاسم الهذلي، وغيرهم، وحكاه الداني عن أبي طاهر وعبد المنعم وجماعة. [2] ٩٥/٢

وذهب الجمهور إلى التفصيل، فاستثنوا ما كان بعد ساكن صحيح مظهر، وهو الكلمات الست «ذكراً» و«ستراً» وأخواته، و لم يستثنوا المدغم وهو «سرًّا» و«مستقرًّا» من حيث إن الحرفين في الإدغام كحرف واحد، إذ اللسان يرتفع بهما ارتفاعة واحدة من غير مهلة ولا فرجة، فكأنّ الكسرة قد وليت الراء في ذلك، وهذا مذهب الحافظ أبي عمرو الداني، وشيخه أبي الفتح، والخاقاني، وبه قرأ عليهما، وكذلك هو مذهب أبي عبد الله ابن سفيان، وأبي العباس المهدوي، وأبي عبد الله ابن شريح، وأبي عليّ بن بلّيمة، وأبي محمد مكّي، وأبي القاسم ابن الفحام والشاطبي وغيرهم، إلا أن بعض هؤلاء استثنى من المفصول بالساكن الصحيح ﴿صهراً﴾ فرقّقه من أجل خفاء الهاء، كابن شريح[3]، والمهدوي، وابن سفيان، وابن الفحام، و لم يستثنه الداني، ولا ابن بلّيمة، ولا الشاطبي، ففخّموه[4]، وذكر الوجهين جميعا مكّي. [5]

وذهب آخرون إلى ترقيق كلّ منوّن، و لم يستثنوا ﴿ذكراً﴾ وبابه، منهم[6] أبو الحسن طاهر بن غلبون وغيره، وبه قرأ الداني عليه.

وأجمعوا على استثناء «مصراً» و«إصراً» و«قطراً»[7] و«وقراً»[8] من أجل حرف

---

(١) انظر: المصباح: ١١٣٨/٣ -١١٤٠

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ق١٥٣/أ

(٣) انظر: الكافي: ٥٨-٥٩

(٤) قوله: (فخموه) يفهم منه أن ابن بلّيمة يفخمه، وهو عكس ما صرح به في تلخيصه إذ صرح بترقيقه. انظر: تلخيص العبارات: ٤٧-٤٨، الروض النضير: ق١٢٠

(٥) التبصرة: ٤١٢

(٦) في المطبوع: (فمنهم) وهو تحريف.

(٧) جاء في المطبوع بعد كلمة ﴿قطراً﴾ كلمة ﴿وزراً﴾ وهو تحريف وخطأ، إذ الزاي ليس من حروف الاستعلاء.

(٨) لم يستثن أبو الحسن ابن غلبون ﴿وقراً﴾ مما جعل الداني يلزمه بها. انظر: إبراز المعاني: ١٦٥/٢

الاستعلاء.[1]

تنبيه: قول أبي شامة: ولا يظهر لي فرق بين كون الراء في ذلك مفتوحة أو مضمومة، بل المضمومة أولى بالتفخيم، لأن التنوين حاصل مع ثقل الضمّ، قال: وذلك كقوله تعالى ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ﴾[2]. انتهى.[3]

قلت: وقد أخذ الجعبريّ هذا منه مسلّماً، فغلّط الشاطبي في قوله:

وتفخيمه ذكراً وستراً وبابه[4]

حتى غيّر هذا البيت فقال: ولو قال مثل:

كذكراً رقيق للأقل وشاكراً * خبير لأعيان وسرّاً تعدلا

لَنصَّ على الثلاثة[5]؟

فسوّى بين «ذكراً»[6] المنصوب و«ذكر» المرفوع وتمحّل[7] لإخراج ذلك من كلام الشاطبي فقال: ومثالا الناظم دلاّ على العموم، فـ﴿ذِكْرٌ مُبَارَكٌ﴾[8] مثال للمضموم، ونَصَبَها لإيقاع المصدر عليها، ولو حكاها لأجاد. انتهى[9].

وهذا كلام من لم/ يطّلع على مذاهب القوم في اختلافهم في ترقيق الراءات، ٩٦/٢

---

(١) قال أبو الكرم بعد أن ذكر ﴿مصراً﴾ و﴿قطرا﴾: وقد أغفل -الأزرق- حرفاً واحداً وهو ﴿وقراً﴾ قال: والعلة في إخلاص الفتحة في هذه الحروف، هي موضع حرف الاستعلاء قبلها، إذ كان يتصعد إلى الحنك الأعلى بطلب موضع الفتح، فأخلص الفتح لما بعده، ليعمل اللسان عملاً واحداً من جهة واحدة تقريباً. اهـ المصباح: ١١٣٧/٣

(٢) من مواضعه (٥٠) الأنبياء

(٣) إبراز المعاني: ١٦٤/٢-١٦٥

(٤) الشاطبية: ٢٨

(٥) كنز المعاني: ق: ١٣٠/أ

(٦) في المطبوع: (ذكر) بدون ألف النصب، وهو تحريف.

(٧) أي: تكلّف، انظر: القاموس (محل)

(٨) كتبت كلمة ﴿مبارك﴾ في المطبوع بين قوسين، مما يوهم أن الكلام عليها.

(٩) كنز المعاني: ق:١٢٩/ب

وتخصيصهم الراء المفتوحة بالترقيق، دون المضمومة، وأن من مذهبه ترقيق المضمومة لم يفرّق بين «ذكر» و«بكر» و«سحر» و«شاكر» و«قادر» و«مستمر» و«يغفر» و«يقدر» كما سيأتي بيانه، والله أعلم.

ثمّ اختلف هؤلاء الذين ذهبوا إلى التفصيل فيما عدا ما فصل بالساكن الصحيح؛ فذهب بعضهم إلى ترقيقه في الحالين، سواء كان بعد ياء ساكنة، نحو «خبيراً» و«بصيراً» و«خَيراً» وسائر أوزانه، أو بعد كسرة مجاورة نحو «شاكراً» و«خضراً» وسائر الباب، وهذا مذهب أبي عمرو الداني، وشيخيه أبي الفتح وابن خاقان، وبه قرأ عليهما، وهو أيضاً مذهب أبي علي بن بلّيمة، وأبي القاسم ابن الفحام، وأبي القاسم الشاطبي وغيرهم، وهو أحد الوجهين في "الكافي" و"التبصرة".

وذهب الآخرون إلى تفخيم ذلك وصلاً من أجل التنوين، والوقف عليه بالترقيق؛ كابن سفيان والمهدوي، وهو الوجه الثاني في "الكافي" وذكره في "التجريد" عن شيخه عبد الباقي عن قراءته على أبيه في أحد الوجهين.[1]

وانفرد صاحب "التبصرة" في الوجه الثاني بترقيق ما كان وزنه ‹فعيلاً› في الوقف، وتفخيمه في الوصل، وذكر أنه مذهب شيخه أبي الطيّب.[2]

وأما الألفاظ المخصوصة فهي ثلاثة عشر:

أولها: ﴿إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾ في ‹الفجر›[3]: ذهب إلى ترقيقها من أجل الكسرة قبلها أبو الحسن ابن غلبون، وأبو الطاهر صاحب "العنوان" وعبد الجبار صاحب "المجتبى" ومكّي،

---

(١) جاء في المطبوع بعد كلمة (الوجهين): «في الوقف». اهـ وهي زيادة وتحريف.

(٢) ما ذكره مكي عن أبي الطيب، ذكره أيضاً ابن الباذش وزاد أنه رواه الخزاعي عن أبي عدي أيضاً، ونقل -ابن الباذش- عن أبيه تعليل هذه الانفرادة فقال: شبّه أبو الطيب ﴿خبيراً﴾ وبابه بِقُرىً، وليس مثله لأن التنوين في «قرىً» أذهب الألف التي هي سبب الترقيق، فوجب التفخيم، والياء في «خبيراً» وبابه ثابتة مع ثبوت التنوين وذهابه، فليس مثله في شيء، قال: وقد غلّط أبو الطيب في ذلك. اهـ. انظر: التبصرة: ٤١١، الإقناع: ٣٣٣-٣٣٢/١

(٣) من الآية (٧)

وبه قرأ الداني على شيخه ابن غلبون.[1] وذهب الباقون إلى تفخيمها من أجل العجمـــة، وهو الذي في "التيسير" و"الكافي" و"الهداية" و"الهادي" و"التجريـــد" و"التلخيصـــين"[2] و"الشاطبية".

والوجهان صحيحان من أجل الخلاف في عجمتها.[3] وقد ذكرهما الداني في "جـــامع البيان".[4]

ثانيها: «سراعاً» و«ذراعاً» و«ذراعيه» ففخّمها من أجل ‹العين› صاحب "العنوان"[5] وشيخه، وطاهر بن غلبون[6] وابن شريح، وأبو معشر الطبري، وبه قر الـــداني علـــى أبي الحسن، ورقّقها الآخرون من أجل الكسرة، وهو الذي في "التيسير" و"التبصرة" و"الهداية" و"الهادي" و"التجريد" و"الشاطبية"، وبه/ قرأ الداني على فارس والخاقاني، وذكر الوجـهين ابن بلّيمة، والداني في "الجامع".[7]

٩٧/٢

ثالثها: ﴿افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ﴾[8] و﴿افْتِرَاءً عَلَيْهِ﴾[9] و﴿مِرَاءً﴾[10]

---

(١) انظر: التبصرة: ٤١١، جامع البيان: ١/ ق: ١٥٣،العنوان: ٦٢-٦٣، الإقناع: ٣٢٩/١

(٢) انظر: تلخيص العبارات: ٥٠، و لم أجد الكلمة في "تلخيص" أبي معشر المطبوع، بل ليس فيه باب الراءات، و لم يذكرها في باب الإمالة ولا في سورتها.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٤٦٩/٨، الدر المصون: ٧٨٣/١-٧٨٤

(٤) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٥٣

(٥) العنوان: ٦٣

(٦) قوله: طاهر بن غلبون. يوحي بأن ابن غلبون اقتصر على التفخيم فقط مع أنـــه ليـــس كذلـــك، فعبارتـــه: ﴿سراعاً﴾.. ذهب قوم إلى الأخذ لورش في هذا الموضع بين اللفظين، وقد قرأت بذلك على بعضهم، والفتـــح أجود. اهـــ

وقول ابن غلبون: في "هذا الموضع" لا يقصد موضع ﴿سراعاً﴾ وإنما يقصد وقوع الراء بعدها ألف بعدها عـــين مفتوحة. انظر: التذكرة: ٢٢٣/١-٢٢٤

(٧) جامع البيان: ق: ١/ق١٥٣، تلخيص العبارات: ٥٠، ويلاحظ ترجيحه الفتح كابن غلبون.

(٨) من الآية (١٤٠) الأنعام

(٩) من الآية (١٣٨) الأنعام

(١٠) من الآية (٢٢) الكهف

ففخّمها من أجل ‹الهمزة› ابن غلبون صاحب "التذكرة" وابن بلّيمة صاحب "تلخيص العبارات" وأبو معشر صاحب "التلخيص" وبه قرأ الداني عل أبي الحسن، ورقّقها الآخرون من أجل ‹الكسرة›، وذكر الوجهين الداني[1] في "جامع البيان".

رابعها: ﴿سَاحِرَانِ﴾[2] و﴿تَنتَصِرَانِ﴾[3] و﴿طَهِّرَا﴾[4] ففخّمها من أجل ألف التثنية أبو معشر الطبري، وأبو علي ابن بلّيمة، وأبو الحسن ابن غلبون، وبه قرأ الداني عليه. ورقّقها الآخرون من أجل ‹الكسرة›، والوجهان جميعاً في "جامع البيان".

خامسها: ﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ في التوبة[5] فخَّمها أبو العباس المهدوي، وأبو عبد الله ابن سفيان، وصاحب "التجريد" * وأحسبه من أجل الضمَّة، وذكر الوجهين أبو محمد مكّي، وأبو عبد الله ابن شريح، والآخرون على الترقيق فقط من أجل الياء الساكنة.

سادسها: ﴿حَيْرَانَ﴾[6] فخَّمها من أجل عدم الصرف[7] صاحب "التجريد"*[8] وأبو القاسم خلف بن خاقان، ونصّ عليه كذلك إسماعيل النحاس[9]، قال الداني: وبذلك قرأت على ابن خاقان، وكذلك رواه عامة أصحاب أبي جعفر ابن هلال عنه، قال: وأقرأنيه غيره بالإمالة، قياساً على نظائره. انتهى.[10]

---

(١) في (ت): «الداني الوجهين»

(٢) من الآية (٦٣) طه

(٣) من الآية (٣٥) الرحمن

(٤) من الآية (١٢٥) البقرة

(٥) من الآية (٢٤) التوبة

(٦) من الآية (٧١) الأنعام

(٧) أي لزيادة الألف والنون، قال ابن مالك:

كذاك حاوي زائدَيْ فَعْلانا ** كغطفان وكأصبهانا

انظر: شرح ابن عقيل: ٣/٣٣٠

(٨) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٩) في المطبوع: (النخاس) بالخاء المعجمة، وهو خطأ.

(١٠) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٥٣

ورقّقها صاحب "العنوان" وصاحب "التذكرة" وأبو معشر، وقطع بــه في "التيسـير" فخرج عن طريقه فيه.

والوجهان جميعاً في "جامع البيان" و"الكافي" و"الهدايــة" و"التبصـرة" و"تلخيص العبارات" و"الشاطبية".

سابعها: ﴿وِزْرَكَ﴾[1] و﴿ذِكْرَكَ﴾ في ‹ألم نشـرح›[2] فخمّهـا مكّـي، وصـاحب "التجريد" والمهدوي، وابن سفيان، وأبو الفتح فارس وغيرهم؛ من أجل تناسـب رؤوس الآي، ورقّقه[3] الآخرون على القيـاس، والوجـهان في "التذكـرة" و"التلخيصـين"[4] و"الكافي" وقال: إن التفخيم فيهما أكثر.[5]

وحكى الوجهين في "جامع البيان" وقال: إنه قرأ بالتفخيم على أبي الفتح، وأختـار الترقيق.[6]

ثامنها ﴿وِزْرَ أُخْرَى﴾[7] فخّمه مكّي، وفارس بـن أحمـد، وصـاحب "الهدايـة" و"الهادي"[8] و"التجريد"، وبه قرأ الداني على أبي الفتح، وذكر الوجـهين في "الجـامع". ورقّقه الآخرون على القياس.

---

(١) من الآية (٢)

(٢) من الآية (٤)

(٣) في المطبوع: (رققها) تحريف.

(٤) أمّا تلخيص ابن بلّيمة ففيه ما ذكر ص ٥٠، وأما "تلخيص" أبي معشر فلم أجدها فيه.

(٥) الكافي: ٥٨

(٦) لم أجد هذا النصّ في الكتاب المذكور، والذي فيه -حسب النسخة الخطية عندي- هو قول الداني: أما قولـه تعالى ﴿وزرك﴾ و﴿ذكرك﴾ فإن أبا الحسن قال لنا: إن الراء تحتمل فيها وجهين: الإمالة اليسيرة طرداً للقياس مع الكسرة، والفتحة (كذا) للموافقة بين رؤس الآي التي الراء فيها مفتوحة بإجماع. اهـ ولم يذكر قراءته عليه هل هي بالتفخيم أو غيره، فلعل ذلك موجود في نسخة من نسخ"الجامع" اطلع عليها المؤلف، أو أن المؤلف نقلـه بواسطة، أو أن الداني ذكره في كتابه الخاص "بالراءات"، ومع كلٍّ فالداني لم يذكر أيضاً في "الموضح" إلا مـا ذكره في "الجامع" والله أعلم.انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٥٣/أ، الموضح: ق:١٤٣

(٧) من مواضعها (١٦٤) الأنعام

(٨) (الهادي): سقطت من (س).

تاسعها: ﴿إِجْرَامِي﴾[1] فخمه صاحب "التجريد" وهو أحد الوجهين في "التبصرة" و"الكافي" ورققه الآخرون، ومكي، وابن شريح في الوجه الآخر، وقال: إن ترقيقها أكثر.[2] /

98/2

عاشرها ﴿حِذْرَكُمْ﴾[3] فخّمه مكّي، وابن شريح، والمهدوي، وابن سفيان، وصاحب "التجريد"، وانفرد بتفخيم ﴿حِذْرَهُمْ﴾[4]، ورقق ذلك الآخرون، وهو القياس.

الحادي عشر: منها ﴿لَعِبْرَةً﴾[5] و﴿كِبْرَهُ﴾[6] فخمهما صاحب "التبصرة" و"التجريد" و"الهداية" و"الهادي" ورققهما الآخرون.

الثاني عشر: منها: ﴿وَالْإِشْرَاقِ﴾ في سورة ‹ص›[7] رققه صاحب "العنوان" وشيخه عبد الجبار؛ من أجل كسر حرف الاستعلاء بعد، وهو أحد الوجهين في "التذكرة" و"تلخيص" أبي معشر، و"جامع البيان" وبه قرأ على[8] ابن غلبون، وهو قياس ترقيق ﴿فرق﴾. وفخمه الآخرون، وبه قرأ الداني على أبي الفتح وابن خاقان، وهو اختياره أيضاً، وهو القياس.[9]

والثالث عشر: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[10] فخّمه وصلاً من أجل حرف الاستعلاء بعده صاحب "التجريد" و"الهداية" و"الهادي" ورقّقه الآخرون في الحالين.

---

(1) من الآية (35) هود

(2) انظر: الكافي: 58

(3) من الآية (71) النساء

(4) من الآية (102) من سورة النساء، في المطبوع: (حذركم) بالكاف، وهو خطأ.

(5) من مواضعه (13) آل عمران

(6) من الآية (11) النور

(7) من الآية (18) ص

(8) (على): سقطت من (س)

(9) انظر: جامع البيان: 1/ ق: 152

(10) من الآية (90) النساء

والوجهان في "الكافي".[1] وقال: ولا خلاف في ترقيقها وقفاً. انتهى.[2]

وانفرد صاحب "الهداية" بتفخيمها أيضاً في الوقف في أحد الوجهين.

والأصحُّ ترقيقُها في الحالين، ولا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعـــدُ؛ لانفصالـــه، وللإجماع على ترقيق ﴿الذِّكْرَ صَفْحًا﴾[3] و﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا﴾[4] و﴿الْمُدَّثِّرُ قُـــمْ فَـــأَنذِرْ﴾[5] وعدمُ تأثير حرف الاستعلاء في ذلك من أجل الانفصال، والله أعلم.

وبقي من الراءات المفتوحة ممّا اختص الأزرق بترقيقه حرف واحد وهو ﴿بِشَـــرَرٍ﴾ في سورة ‹المرسلات›[6]، وهو خارج عن أصله المتقدّم، فإنه رقّق[7] لأجل الكسرة المتــأخرة. وقد ذهب الجمهور إلى ترقيقه في الحالين، وهو الذي قطع به في "التيسير" و"الشـــاطبية" وحكيا على ذلك اتفاق الرواة، وكذلك روى ترقيقه أيضاً أبو معشر، وصاحب "التجريد" و"التذكرة" و"الكافي"، ولا خلاف في تفخيمه من طريق صاحب "العنوان" والمـــهدوي، وابن سفيان، وابن بلّيمة.

وقياس ترقيقه ترقيق ﴿الضَّرَرِ﴾[8] ولا نعلم أحداً من أهل الأداء روى ترقيقه؛ وإن كان سيبويه أجازه وحكاه سماعاً من العرب[9].

---

(١) في المطبوع: (جامع البيان) بدل (الكافي) وهو خطأ.

(٢) لم أجد هذا النص في "الكافي"، ووجدته بحروفه في "الدّر النثير"، فلعلّ المؤلّف نقله منه، حيث إن عبارة "الكافي" هي: ﴿حصرت صدورهم﴾ بالتفخيم في الوصل، وبالترقيق في الوقف، وقرأتها بالترقيق في الوصل، أيضاً. اهـــ، فليس فيه ذكر للخلاف وعدمه. انظر: الكافي: ٥٨، الدر النثير: ٥٧/٤

(٣) من الآية (٥) الزخرف

(٤) من الآية (٦) يس

(٥) من الآيتين (١-٢) المدثر

(٦) من الآية (٣٢)

(٧) في (ز): «من أجل»

(٨) من الآية (٩٥)

(٩) تكلم سيبويه عن ﴿الضرر﴾ من حيث إمالة الراء وعدمها فقال:

==

وعلّل أهل الأداء تفخيمه من أجل حرف الاستعلاء قبله[1]، نص على ذلك في "التيسير"[2] و لم يرتضه في غيره، فقال: ليس ذلك بمانع من الإمالة هنا/ لقوّة جرة الراء، كما لم يمنع منها كذلك في نحو «الغار»[3] و«قنطار» انتهى.[4]

99/2

ولا شك أن ضعف السبب يؤثر فيه قوة الإطباق والاستعلاء بخلاف ما مثل به؛ فإن السبب فيه قوي.

وسيأتي علة ترقيقه في الوقف آخر الباب.

وبقي من الراءات المفتوحة أيضاً ما أميل منها نحو «ذكرى» و«بشرى» و«نصارى» و«سكارى» وحكمُه في نوعيه الترقيقُ كما تقدّم، وهذا بلا خلاف، والله أعلم.

وأما الراء المضمومة فإنها أيضا تكون أوّل الكلمة ووسطها وآخرها، وتأتي أيضاً في الأحوال الثلاثة بعد متحرك وساكن، والساكن يكون ياء وغير ياء.

فمثالها أولاً بعد الفتح «وَرُدُّوا» و«رُمّان» و«رُجّت»[5] و«أقرب رُحما»[6].

وبعد الكسر «لِرُقِيِّكَ» و«بِرُؤوسكم».

وبعد الضم ﴿تأويلُ رؤياي﴾.

وبعد الساكن الياء في ﴿رؤياي﴾.

==

باب ما يمال من الحروف التي ليس بعدها ألف إذا كانت الراء بعدها مكسورة:

من ذلك قولك: من الضرر...لما كانت الراء كأنها حرفان مكسوران، وكانت تشبه الياء، أمالوا المفتوح كما أمالوا الألف... إلخ. ولعل سيبويه يقصد بالإمالة هنا الترقيق الذي يقصده المؤلف والله أعلم.

انظر: الكتاب: 4/143، جامع البيان: ق 154، الموضح: ق 145، الارتشاف: 2/538

(1) وهو الضاد.

(2) التيسير: 56

(3) في (س): (الجار) بالجيم، وهو خطأ.

(4) جامع البيان: 1/ ق: 153

(5) «ورجت» من (ز) و(ك) فقط.

(6) ﴿وأقرب رحماً﴾ سقطت من (س)

وغير الياء «الرجعى» و«هم رقود» و«لو ردّوا».

ومثالها وسط الكلمة بعد الفتح «صبروا» و«أمروا» «فعقروها».

وبعد الضمّ «يشكرون» «فاذكروا» و«الحرمات».

وبعد الكسر «الصابرون» و«ممطرنا» و«طـــائركم» و«يبصـــرون» و«يغفـــرون» و«يشعركم».

وبعد الساكن الياء «كبيرهم» و«سيروا» وغيره.

وغير الياء عن فتح «لعمرك» و«يفرط».

وعن ضمّ نحو «وزخرفاً».

وعن كسر نحو «عشرون» و«يعصرون».

ومثالها آخر الكلمة بعد الفتح منوّنة: «بَشَرٌ» و«نَفَرٌ».

وغير منوّنة «القمر» و«الشجر».

وبعد الضم منوّنة «حمر» و«سرر».

وغير منوّنة ﴿تغني النذر﴾.

وبعد الكسر منوّنة «شاكر» و«كافر» و«منفطر» و«مستمر».

وغير منوّنة «الساحر» و«الآخر» و«السرائر» و«المدثر» و«يغفر» و«يقدر».

وبعد الساكن الياء منوّنة «قدير» و«خبير» و«حرير».

وغير منوّنة «العير» و«تحرير» و«أساطير» و«عزير» و«غير» و«الخير».

وبعد الساكن غير الياء منوّنة «بِكْر» و«ذِكْر» و«سِحْر».

وغير منوّنة «السحر» و«الذكر» و«البر» و«يفرّ».

وهذه أقسام المضمومة مستوفاة. فأجمعوا على تفخيمها في كل حـــال إلا أن تجـــيء وسطاً، أو آخراً بعد كسر، أو ياء ساكنة، أو حال بين الكسر وبينها ساكن، فـإن الأزرق عن ورش رقّقها في ذلك على اختلاف بين الرواة عنه.

٢/١٠٠ فروى عنه[١] بعضهم تفخيمها/ في ذلك، و لم يجروها مجرى المفتوحة، وهذا مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون صاحب "التذكرة" وأبي الطاهر إسماعيل بن خلف صاحب "العنوان" وشيخه عبد الجبار؛ صاحب "المجتبى" وغيرهم وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن.

وروى جمهورهم ترقيقها، وهو الذي في "التيسير" و"الهادي" و"الكافي" و"التلخيصين" و"الهداية" و"التبصرة" و"التجريد" و"الشاطبية" وغيرها، وبه قرأ الداني على شيخه الخاقاني وأبي الفتح، ونقله عن عامّة أهل الأداء من أصحاب ورش من المصريين والمغاربة، قال: وروى ذلك منصوصاً أصحاب النحاس[٢] وابن هلال، وابن داود، وابن سيف، وبكر بن سهل، وموّاس بن سهل، عنهم؛ عن أصحابهم[٣] عن ورش.

قلت: والترقيق هو الأصحّ نصّاً ورواية، وقياساً والله أعلم.

واختلف هؤلاء الذين رووا ترقيق المضمومة في حرفين وهما «عشرون» و«[٤]كِبْرٌ ما هم ببالغيه» ففخّمهما منهم أبو محمد صاحب "التبصرة" والمهدوي، وابن سفيان، وصاحب "التجريد"[٥]، ورقّقهما[٦] أبو عمرو الداني، وشيخاه أبو الفتح والخاقاني، وأبو معشر الطبري، وأبو علي بن بلّيمة، وأبو القاسم الشاطبي وغيرهم.

وأمّا الراء المكسورة فإنها مرقّقة لجميع القراء من غير خُلْف عن أحد منهم، وهي تكون أيضاً أوّل الكلمة،ووسطها وآخرها.

فمثالها أوّلا «رزق» و«رجس» و«ريح» و«رجال» و«ركزاً»[٧] و«رضوان» و«ربّيون».

---

(١) (عنه) من (س) فقط

(٢) في المطبوع: (النخاس) بالخاء المعجمة، وهو خطأ.

(٣) كذا في جميع النسخ، وفي جامع البيان: ١/ ق: ١٥٤: «عنه» بالإفراد.

(٤) (و): سقطت من المطبوع.

(٥) انظر: الإقناع: ٣٣٣/١

(٦) في المطبوع: (رققها) بالإفراد، وهو تحريف.

(٧) في المطبوع: (ركز) وهو خطأ، إذ ليس في القرآن.

ومثالها وسطاً «فارض» و«فارهين» و«كارهين» و«الطارق» و«القارعة»، و«بضارهم» و«يواري» و«عفريت» و«إصري».

ومثالها آخراً «إلى النور» و«بالزبر» و«من الدهر» و«الطور» و«المعمور» و«بالنذر» و«الفجر» و«إلى الطير» و«المنير» و«في الحر» وما أشبه ذلك من المجرورات بالإضافة، أو بالحرف، أو بالتبعية، فإن الكسرة في ذلك كلّه عارضة لأنها حركة إعراب.

وكذلك ما كُسِر لالتقاء الساكنين في الوصل نحو ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ﴾[1] و﴿فَلْيَنْظُرِ الإنسَانُ﴾[2] ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ﴾[3] ﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ﴾[4] ﴿وَذَرِ الَّذِينَ﴾[5] و﴿مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ﴾[6].

وكذلك ما تحرك بحركة النقل نحو ﴿وَانْحَرْ إِنَّ شَانِئَكَ﴾[7] ﴿وَانْتَظِرْ إِنَّهُمْ﴾[8] و﴿فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا﴾[9] ﴿وَانظُرْ إِلَى﴾[10].

فأجمع/ القراء على ترقيق هذه الراءات المتطرفات وصلاً، كما أنهم أجمعوا على ترقيقها مبتدأة ومتوسطة إذا كانت مكسورة. ١٠١/٢

فأمّا الوقف عليها إذا كانت آخراً فسنذكره في فصل بعد ذلك إن شاء الله[11].

---

(١) من الآية (٦٣) النور

(٢) من مواضعه (٢٤) عبس

(٣) من مواضعه (٢٥) البقرة

(٤) من مواضعه (٢٥) الإنسان

(٥) من الآية (٧٠) الأنعام

(٦) من الآية (١٢١) الأنعام

(٧) من الآية (٢) الكوثر

(٨) من الآية (٣٠) السجدة

(٩) من الآية (٢٩) الكهف

(١٠) من الآية (٢٥٩) البقرة

(١١) انظر ص: ١٤٤٢

وأما الراء الساكنة فتكون أيضاً أوّلا، ووسطاً وآخراً وتكون في ذلك كلّه بعد ضمّ، وفتح، وكسر.

فمثالها أوّلا بعد فتح «وارزقنا» و«ارحمنا».

وبعد ضمّ: ﴿ارْكُضْ﴾[1].

وبعد كسر ﴿يَـٰبُنَيِّ ارْكَبْ﴾[2] و﴿أَمِ ارْتَابُوا﴾[3] و﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾[4] و﴿الَّذِي ارْتَضَى﴾[5] و﴿لِمَنْ ارْتَضَى﴾[6].

فالتي بعد فتح لا بد أن تقع بعد حرف ‹عطف›، والتي بعد ضمّ تكون بعد همزة الوصل ابتداء، وقد تكون كذلك بعد ضمّ وصلاً، وقد تكون بعد كسر، على اختلاف بين القرّاء كما مثّلنا به.

فإنّ قوله تعالى: ﴿بِعَذَابٍ ارْكُضْ﴾[7] يقرأ بضم التنوين قبلُ؛ على قراءة نافع، وابن كثير، والكسائي، وأبي جعفر، وخلف، وهشام، ويقرأ بالكسر، على قراءة أبي عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب[8] وابن ذكوان، فهي مفخّمة على كل حال لوقوعها بعد ضمّ، ولكون الكسرة عارضة[9].

وكذلك ﴿أَمِ ارْتَابُوا﴾ و﴿يَابُنَيِّ ارْكَبْ﴾ و﴿رَبِّ ارْجِعُونِي﴾ ونحوه فتفخيمها أيضاً ظاهر.

---

(١) من الآية (٤٢) ص

(٢) من الآية (٤٢) هود

(٣) من الآية (٥٠) النور

(٤) من الآية (٩٩) المؤمنون، رسمت في المطبوع بإثبات الياء ﴿ارجعوني﴾ وهو خطأ، وكذلك الآتية.

(٥) من الآية (٥٥) النور

(٦) من الآية (٢٨) الأنبياء

(٧) من الآيتين (٤١-٤٢) ص

(٨) في المطبوع: (وأبي يعقوب) وهو خطأ وتحريف.

(٩) انظر: النشر:٢/٢٢٥

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ قِيلَ لَكُم ارْجِعُوا﴾[1] و﴿يَاأَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِـــي﴾[2] و﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا﴾[3] و﴿الَّذِينَ ارْتَدُّوا﴾[4] و﴿تَفْرَحُونَ ارْجِعْ إِلَيْهِمْ﴾[5] فلا تقع الكسرة قبل الراء[6] في ذلك ونحوه إلا في الابتداء، فهي أيضا في ذلك مفخمة لعـــروض الكسر قبلها، وكون الراء في ذلك أصلها التفخيم.

وأما الراء الساكنة المتوسطة: فتكون أيضاً بعد فتح، وضمّ، وكسر، فمثالها بعد الفتــح «برق» و«خردل» و«الأرض»[7] و«العرش» و«المرجان» و«وردة» و«صرعى» فــالراء مفخمة في ذلك كله لجميع القراء، لم يأت عن أحد منهم خلاف في حرف من الحــروف سوى ثلاث كلمات وهي «قرية» و«مريم» و«المرء»:

فأمّا ﴿قرية﴾ حيث وقعت و﴿مريم﴾ فنصَّ على الترقيق فيهما لجميع القراء أبو عبد الله ابن سفيان، وأبو محمد مكّي، وأبو العباس المهدوي، وأبو عبد الله ابـــن شـــريح، وأبـــو القاسم/ بن الفحام، وأبو عليّ الأهوازي وغيرهم؛ من أجل سكونها ووقوع الياء بعدها. ١٠٢/٢

وقد بالغ أبو الحسن الحصري في تغليط من يقول بتفخيم ذلك، فقال:

وإن سكنت والياء بعد كمريم ** فرقّق وغلّطْ من يفخّم عن قهر

وذهب المحقّقون وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما، وهو الذي لا يوجد نــصٌّ[8] أحدٍ من الأئمة المتقدمين بخلافه وهو الصواب، وعليه العمل في سائر الأمصـــار، وهـــو

---

(١) من الآية (٢٨) النور

(٢) من الآية (٢٧) الفجر

(٣) من الآية (٧٧) الحج

(٤) من الآية (٢٥) محمد

(٥) من الآيتين (٣٦-٣٧) النمل

(٦) (الراء): سقطت من (س)، وكتبت في حاشية (ظ)

(٧) بعد كلمة ﴿الأرض﴾ كتب في حاشية (ك): «ويرجعون»

(٨) في (ز): «نصٌّ عن» وتحرفت في المطبوع إلى: (على)

القياس الصحيح. وقد غَلَّط الحافظ أبو عمرو الداني[1] وأصحابُه القائلين بخلافه.

وذهب بعضهم إلى الأخذ بالترقيق لورش من طريق الأزرق وبالتفخيم لغيره، وهو مذهب أبي عليّ بن بلّيمة وغيره.

والصوابُ المأخوذُ به هو التفخيم للجميع؛ لسكون الراء بعد فتح، ولا أثر لوجود الياء بعدها في الترقيق، ولا فرق بين ورش وغيره في ذلك، والله أعلم.

وأمّا ﴿المرء﴾ من قوله تعالى ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾[2] و﴿الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾[3] فذكر بعضهم ترقيقها لجميع القراء؛ من أجل كسرة الهمزة بعدها، وإليه ذهب الأهوازي وغيره.

وذهب كثير من المغاربة إلى ترقيقها لورش من طريق المصريين، وهو مذهب أبي بكر الأذفوي، وأبي القاسم ابن الفحام، وزكرياء بن يحيى[4]، ومحمد بن خيرون، وأبي علي بن بلّيمة، وأبي الحسن الحصري، وهو أحد الوجهين في "جامع البيان" و"التبصرة" و"الكافي".

إلا أنه قال في "التبصرة": إن المشهور عن ورش الترقيق[5].

وقال ابن شريح: التفخيم أكثر وأحسن[6].

وقال الحصري:

ولا تقرأن را المرء إلا رقيقة ** لدى سورة الأنفال أو قصة السحر

وقال الداني: وقد كان محمد بن علي وجماعة من أهل الأداء؛ من أصحاب ابن هلال وغيره، يروون عن قراءهم ترقيق الراء في قوله ﴿بين المرء﴾ حيث وقع؛ من أجل جرّة

---

(١) وبالمقابل فقد ألّف ابن شريح الابن رسالة في الردّ على الداني في ذلك، سمّاها: (الانتصاف من الحافظ أبي عمرو الداني رحمه الله في ردّه ترقيق راء ﴿مريم﴾ و﴿قرية﴾) ذكرها ابن خير في فهرسته: ٤٠

(٢) من الآية (١٠٢) البقرة

(٣) من الآية (٢٤) الأنفال

(٤) أبو يحيى، مقرئ، متصدر، أندلسي، عرض على أحمد بن إسماعيل التجيبي، روى عنه أصبغ، لم يكن بالأندلس بعد الغاز بن قيس أضبط منه لقراءة نافع، له كتاب حسن في الأصول. انظر: غاية النهاية: ١/٢٩٤-٢٩٥

(٥) التبصرة: ٤٠٨

(٦) الكافي: ٥٩

الهمزة، قال: وتفخيمها أقيس لأجل الفتحة قبلها، وبه قرأت. انتهى.[1]

والتفخيم هو الأصح والقياس لورش وجميع القراء، وهو الذي لم يذكر في "الشاطبية" و"التيسير" و"الكافي" و"الهادي" و"الهداية" وسائر أهل الأداء سواه. / ١٠٣/٢

وأجمعوا على تفخيم ﴿تَرْمِيهِمْ﴾[2] وفي ﴿فِي السَّرْدِ﴾[3] و﴿رَبِّ الْعَرْشِ﴾[4] و﴿الْأَرْضِ﴾[5] ونحوه، ولا فرق بينه وبين ﴿المرء﴾، والله أعلم.

ومثالها بعد الضم «القرآن» و«الفرقان» و«الغرفة» و«كرسيّه» و«الخرطوم» و«ترجي» و«سأرهقه» و«زرتم» فلا خلاف في تفخيم الراء في ذلك كله.

ومثالها بعد الكسر «فرعون» و«شرعة» و«شرذمة» و«مرية» و«الفردوس» و«أم لم تنذرهم» و«أحصرتم» و«استأجره» و«أمرت» و«ينفطرن» و«قِرْن»[6] فأجمعوا على ترقيق الراء في ذلك كله لوقوعها ساكنة بعد كسر.

فإنْ وقع بعدها حرف استعلاء فلا خلاف في تفخيمها، من أجل حرف الاستعلاء.

والذي ورد منها في القرآن ساكنة بعد كسر، وبعدها حرف استعلاء ﴿قِرْطَاسٍ﴾ في ‹الأنعام›[7] و﴿فِرْقَةٍ﴾[8] ﴿وَإِرْصَادًا﴾ في ‹التوبة›[9] و﴿مِرْصَادًا﴾ في ‹النبأ›[10] و﴿لَبِالْمِرْصَادِ﴾ في ‹الفجر›[11].

---

(١) جامع البيان: ١/ ق: ١٥٥

(٢) من الآية (٤) الفيل

(٣) من الآية (١١) سبأ

(٤) من الآية (٨٢) الزخرف

(٥) من مواضعه (٢٠) الغاشية

(٦) على قراءة غير أبي جعفر ونافع وعاصم. انظر: النشر: ٣٤٨/٢

(٧) من الآية (٧)

(٨) من الآية (١٢٢)

(٩) من الآية (١٠٧)

(١٠) من الآية (٢١)

(١١) من الآية (١٤)

وقد شذّ بعضهم فحكى ترقيق ما وقع بعد حرف استعلاء من ذلك عن ورش؛ من طريق الأزرق؛ كما ذكره في "الكافي" و"تلخيص" ابن بلّيمة في أحد الوجهين، وهو غَلَطٌ، والصوابُ ما عليه عمل أهل الأداء، والله أعلم.

واختلفوا في ﴿فِرْقٍ﴾ من سورة ‹الشعراء›[1] من أجل كسر حرف الاستعلاء وهو ‹القاف› فذهب جمهور المغاربة والمصريين إلى ترقيقه، وهو الذي قطع به في "التبصرة" و"الهداية" و"الهادي" و"الكافي" و"التجريد" وغيرها، وذهب سائر أهل الأداء إلى التفخيم، وهو الذي يظهر من نصّ "التيسير" وظاهر "العنوان" و"التلخيصين" وغيرها، وهو القياس. ونصّ على الوجهين صاحب "جامع البيان" و"الشاطبية" و"الإعلان" وغيرها.

والوجهان صحيحان، إلا أن النصوص متوافرة[2] على الترقيق، وحكى غير واحد عليه الإجماع.

وذكر الداني في غير "التيسير" و"الجامع" أن من الناس من يفخّم راء ﴿فِرْقٍ﴾ من أجل حرف الاستعلاء، قال: والمأخوذ به الترقيق؛ لأنّ حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته لتحرّكه بالكسر. انتهى.[3]

والقياس/ إجراء الوجهين في ﴿فرقة﴾ حالة الوقف لمن أمال هاء التأنيث، ولا أعلم فيها نصاً، والله أعلم.[4] ١٠٤/٢

---

(١) من الآية (٦٣)

(٢) في (ت): «متواترة» بالتاء بعد الألف، وهو تحريف، وكذلك هي في المطبوع.

(٣) من قوله: (وذكر الداني) إلى هنا بنصه هو كلام المالقي ما عدا كلمتي (الجامع) و(قال) فهما من زيادة المؤلف، وهذا يدل على أن المؤلف نقل هذا النص بواسطة، وليس عن الداني مباشرة، أو أن مصدرهما واحد. ويترجح -عند البحث- أن قوله: (والمأخوذ به..) إلخ هو من كلام المالقي، وليس من كلام الداني، لأن الداني قال في "الجامع": وقد اختلف أهل الأداء في ﴿فِرْقٍ﴾ فمنهم من يفخّم الراء لأجل حرف الاستعلاء، ومنهم من يرقّقها لوقوعها بين حرفين مكسورين، والأول أقيس على مذهب ورش. اهـ فاتضح من هذا النص أن الداني ذكر التفخيم في "الجامع" خلافاً لعبارة المؤلف رحمه الله، وأيضاً ترجيح التفخيم. والله أعلم.

انظر: جامع البيان: ١/ق:١٥٤/ب، الدر النثير: ٤/١١٠-١١١

(٤) انظر: الروض النضير: ق٢٧٥

وأمّا ﴿مِرْفَقًا﴾ فقد ذكر بعض أهل الأداء في تفخيمها لمن كسر ‹الميم› من أهل البصرة والكوفة؛ من أجل زيادة ‹الميم› وعروض كسرها، وبه قطع في "التجريد" وحكاه في "الكافي" أيضاً عن كثير من القراء، ولم يرجّح شيئاً[1].

والصواب فيه الترقيق، وأن الكسرة فيه لازمة وإن كانت ‹الميم› زائدة كما سيأتي، ولو لا ذلك لم يرقق «إخراجًا» و«المحراب» لورش، ولا فخمت «إرصادًا» و«المرصاد» من أجل حرف الاستعلاء[2] وهو مجمع عليه، والله أعلم. وسيأتي بيان ذلك آخر الباب[3].

وأما الراء الساكنة المتطرفة فتكون كذلك بعد فتح، وبعد ضم، وبعد كسر:

فمثالها بعد الفتح: «يغفر» و«لم يتغير» و«لا يسخر» و«لا تذر» و«لا تقهر» و«لا تنهر».

ومثالها بعد الضم: «فانظر» و«أن اشكر» «فلا تكفر».

فلا خلاف في تفخيم الراء في جميع ذلك لجميع القراء.

ومثالها بعد الكسر «استغفر» و«يغفر» و«أبصر» و«قدر» و«اصبر» و«اصطبر» و«لا تصاعر» ولا خلاف في ترقيق الراء في ذلك كله؛ لوقوعها ساكنة بعد الكسر، ولا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعدها في هذا القسم لانفصاله عنها، وذلك نحو «فاصبر صبرا» و«أن أنذر قومك» و«لا تصاعر خدك».

فصل: في الوقف على الراء

قد تقدم أقسام الراء المتطرفة وهي: لا تخلو في الوصل إما أن تكون ساكنة، أو متحركة، فإذا كانت: ساكنة نحو «اذكر» «فلا تنهر» و«أنذر قومك»، أو كانت مفتوحة نحو «أمر» و«لتفجر» و«لن نصبر» و«السحر» و«الخير» و«الحمير» أو كانت مكسورة لالتقاء الساكنين نحو ﴿واذكر اسم ربك﴾ ﴿وأنذر الناس﴾ أو كانت/ كسرتها منقولة نحو ﴿وانحر إن شانئك﴾ و﴿انظر إلى الجبل﴾ ﴿فاصبر إن وعد الله حق﴾ فإن الوقف

١٠٥/٢

---

(١) انظر: الكافي: ٥٥، الدر النثير: ٤/١١٠

(٢) جاء في حاشية (ك): «بل من أجل عروض الكسرة، وليس كذلك»

(٣) انظر ص: ١٤٤٦

على جميع ذلك بالسكون لا غير.

وإن كانت مكسورة والكسرة فيها للإعراب نحو «بالبر» و﴿نجاكم إلى البر﴾ و«بالحر» و«إلى الخير» و﴿لصوت الحمير﴾. أو كانت كسرتها للإضافة إلى ياء المتكلم نحو «نذر» و«نكير». أو كانت الكسرة في عين الكلمة نحو ﴿يَسْرِ﴾ في ‹الفجر› و﴿الجوار﴾ في ‹الشورى› و‹الرحمن› و‹التكوير› و﴿هار﴾ في ‹التوبة› على ما فيه من القلب كما قدمنا[1]، ونحو ذلك مما الكسرة فيه ليست منقولة، ولا لالتقاء الساكنين؛ جاز في الوقف عليها الروم والسكون كما سيأتي في بابه[2].

فإن كانت مرفوعة نحو ﴿قضي الأمر﴾ و«الكبر» و«الأمور» و«النذر» و«الأشر» و«الخير» و«العير»[3] جاز الوقف في جميع ذلك بالروم والإشمام والسكون كما سنذكره في موضعه .

إذا تقرر هذا فاعلم: أنك متى وقفت على الراء بالسكون أو بالإشمام نظرت إلى ما قبلها؛ فإن كان قبلها كسرة، أو ساكن بعد كسرة، أو ياء ساكنة، أو فتحة ممالة، أو مرققة نحو «بعثر» و«الشعر» و«الخنازير» و«لا ضير» و«نذير» و«نكير» و«العير» و«الخير» و«بالبر» و«القناطير» و«إلى الطير» و«في الدار» و﴿كتاب الأبرار﴾ عند من أمال الألف و﴿بشرر﴾ عند من رقق الراء رققت الراء، وإن كان قبلها غير ذلك فخمتها، هذا هو القول المشهور المنصور.

وذهب بعضهم إلى الوقف عليها بالترقيق إن كانت مكسورة لعروض الوقف، كما سيأتي في التنبيهات آخر الباب.

ولكن قد يفرق بين الكسرة العارضة في حال، واللازمة لكل حال كما سيأتي، والله أعلم.

---

(١) انظر ص: ١٣٤٨

(٢) انظر ص: ١٤٤٩

(٣) في المطبوع: (الغير) بالمعجمة، وهو خطأ وتحريف.

ومتى وقفت عليها بالروم اعتبرت حركتها، فإن كانت كسرة رقّقتها للكلّ وإن كانت ضمّة نظرت إلى ما قبلها، فإن كان كسرة، أو ساكن بعد كسرة، أو ياء ساكنة، رقّقتها لورش وحده من طريق الأزرق، وفخّمتها للباقين، وإن لم يكن قبلها شيء من ذلك فخّمتها للكل، إلا إذا كانت مكسورة فإن بعضهم يقف عليها بالترقيق.

وقد يفرّق بين كسرة البناء وكسرة الإعراب، كما سنذكره آخر الباب[1].

١٠٦/٢ فالحاصل من هذا: أن الراء المتطرفة إذا سكنت في الوقف جرت/ مجرى الراء الساكنة في وسط الكلمة، تفخّم بعد الفتحة والضمة، نحو «العرش» و«كرسيّه» وترقّق بعد الكسرة نحو «شرذمة». وأجريت الياء الساكنة والفتحة الممالة قبل الراء المتطرفة إذا سكنت، مجرى الكسرة. وأجري الإشمام في المرفوعة مجرى السكون، وإذا وقف عليها بالروم جرت مجراها في الوصل، والله أعلم.[2]

تنبيهات

الأول: إذا وقعت الراء طرفاً بعد ساكن؛ هو بعد كسرة، وكان ذلك الساكن حرف استعلاء ووقف على الراء بالسكون وذلك نحو «مصر» و«عين القطر» فهل يعتدّ بحرف الاستعلاء فتفخّم، أم لا يعتدّ فترقّق ؟ رأيان لأهل الأداء في ذلك:

فعلى التفخيم نصّ الإمام أبو عبد الله ابن شريح وغيره وهو قياس مذهب ورش من طريق المصريين. وعلى الترقيق نصّ أبو عمرو الداني في كتابه "الراءات" وفي "جامع البيان" وغيره وهو الأشبه بمذهب الجماعة.

لكني أختار في ﴿مصر﴾ التفخيم وفي ﴿القطر﴾[3] الترقيق، نظراً للوصل، وعملاً بالأصل والله أعلم.

الثاني: إذا وقفت بالسكون على ﴿بشرر﴾ لمن يرقّق الراء الأولى، رقّقت الثانية؛ وإن

---

(١) انظر ص: ١٤٤٩، ١٤٥٠

(٢) من قوله: (إذا تقرر هذا فاعلم...إلخ) إلى هنا، بنصه وحروفه في الدر النثير: ٤/١١٣-١١٤

(٣) في المطبوع: (قصر) بالصاد المهملة بدل الطاء، وهو خطأ وتحريف.

وقعت بعد فتح، وذلك أن الراء الأولى إنما رققت في الوصل من أجل ترقيق الثانية فلمّا وقف عليها رقّقت الثانية من أجل الأولى، فهو في الحالتين ترقيق لترقيق؛ كالإمالة للإمالة.[1]

الثالث: إذا وقفت على نحو «الدار» و«النار» و«النهار» و«القرار» و«الأبرار» لأصحاب الإمالة في نوعيها، رققت الراء بحسب الإمالة.

وشذ مكي بالتفخيم لورش مع إمالة ‹بين بين›، فقال في آخر باب ‹الإمالة› في الوقف لورش بعد أن ذكر أنه يختار له الرَّوم، قال ما نصه: فإذا وقفت له بالإسكان وتركت الاختيار، وجب أن تغلّظ الراء؛ لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة، قال: ويجوز أن تقف بالترقيق كالوصل، لأن الوقف عارض والكسر مَنْوِيّ.[2]/ ١٠٧/٢

وقال في آخر باب الراءات: فأمّا ﴿النار﴾ في موضع الخفض في قراءة ورش، فتقف إذا سكنت بالتغليظ، والاختيار أن تروم الحركة؛ فترقّق إذا وقفت انتهى.[3]

وهو قول لا يعول عليه، ولا يلتفت إليه، بل الصواب الترقيق من أجل الإمالة، سواء أَسْكَنْتَ أم رُمْتَ، لا نعلم في ذلك خلافاً، وهو القياس، وعليه أهل الأداء، والله أعلم.

الرابع: إذا وصلت ﴿ذكرى الدار﴾ لورش من طريق الأزرق، رققت ‹الراء› من أجل كسرة ‹الذال›، فإذا وقفت رقّقتها من أجل ألف التأنيث، وهذه مسألة نبّه عليها أبو شامة رحمه الله، وقال:

لم أر أحداً نبّه عليها، فقال إن ﴿ذكرى الدار﴾ وإن امتنعت إمالة ألفها وصلاً فلا يمتنع ترقيق رائها في مذهب ورش على أصله، لوجود مقتضى ذلك وهو الكسر قبلها، ولا يمنع ذلك حجز الساكن بينهما، فيتحد لفظ ‹الترقيق› وإمالة ‹بين بين› في هذا، فكأنه أمال الألف وصلاً. انتهى.

وقد أشار إليها أبو الحسن السخاوي وذكر أن الترقيق في ﴿ذكرى الدار﴾ من أجل

---

(١) انظر: الدر النثير: ١١٤/٤-١١٥

(٢) التبصرة: ٤٠١

(٣) التبصرة: ٤١٤، وينبه على أن ما نقله المؤلف عن مكي موجود بنصه في الدر النثير: ١١٥/٤

الياء لا من أجل الكسرة، انتهى.[1]

ومراده بالترقيق: الإمالة،[2] وفيما قاله من ذلك نظر، بل الصواب أن ترقيقها من أجل الكسر.

الخامس: الكسرة تكون لازمة وعارضة، فاللازمة ما كانت على حرف أصلـــي، أو منزّل منزلة الأصلي يخلّ إسقاطه بالكلمة، والعارضة بخلاف ذلك، وقيل: العارضة ما كنت على حرف زائد، وإليه ذهب صاحب "التجريد" وغيره.

وتظهر فائدة الخلاف في ﴿مرفقاً﴾ في قراءة من كسر ‹الميم› وفتح ‹الفاء› وهم: أبـــو عمرو، ويعقوب، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف كما تقدم،[3] فعلى الأول تكـــون لازمة فترقق الراء معها، وعلى الثاني تكون عارضة فتفخّم.

والأول هو الصواب لإجماعهم على ترقيق «المحراب» و«إخراجاً» لورش، وأن تفخيـم «مرصاداً» و«المرصاد» من أجل حرف الاستعلاء بعدُ لا من أجل عروض الكسرة قبـــلُ كما قدمنا، والله أعلم./ ١٠٨/٢

السادس: اختلف القراء في أصل الراء هل هو التفخيم؛ وإنما ترقّق[4] لسبب، أو أنهـــا عرية عن وصفي الترقيق والتفخيم، فتخّم لسبب وترقّق لآخر؟ فذهب الجمهور إلى الأول.

واحتجّ له مكّي فقال: إنّ كل راء غير مكسورة فتغليظها جائز، وليس كل راء فيـــها الترقيق، ألا ترى أنك لو قلت «رغداً» و«رقد» ونحوه بالترقيق لغيّرت لفظ الراء إلى نحـــو الإمالة ؟ قال: وهذا مما لا يمال، ولا علّة فيه توجب الإمالة. انتهى.[5]

---

(١) إبراز المعاني: ١٤٣/٢

(٢) قوله: (ومراده بالترقيق الإمالة) هو نص كلام أبي شامة في إبراز المعاني: ١٤٣/٢

(٣) يلاحظ هنا أنه لم يذكر ابن كثير رحمه الله، فهو يقرأ مثل المذكورين، ونبّهتُ عليه لئلا يفهم أن قراءته مثل قراءة المسكوت عنهم، خاصّة وأن المؤلف رحمه الله عندما ذكر هذه الكلمة قبل قليل، قال: أهل البصرة والكوفـــة. اهـ انظر: النشر: ٣١٠/٢

(٤) في المطبوع: (ترقيق)، وهو تحريف.

(٥) الكشف: ٢٠٩/١

واحتج غيره على أن أصل الراء التفخيم؛ بكونها متمكّنة في ظهر اللسان، فقربت بذلك من الحنك الأعلى الذي به تتعلق حروف الإطباق، وتمكّنت مترلتها لما عرض لها من التكرار، حتى حكموا للفتحة فيها بأنها في تقدير فتحتين؛ كما حكموا للكسرة فيها بأنها في قوّة كسرتين.

وقال آخرون: ليس للراء أصل في التفخيم ولا في الترقيق، وإنما يعرض لها ذلك بحسب حركتها، فترقّق مع الكسرة لتسفّلها، وتفخّم مع الفتحة والضمة لتصعّدهما؛ فإذا سَكَنَتْ جرت على حكم المجاور لها.

وأيضاً: فقد وجدناها ترقّق مفتوحة ومضمومة إذا تقدمها كسرة أو ياء ساكنة، فلو كانت في نفسها مستحقة للتفخيم لبعد أن يبطل ما تستحقه في نفسها لسبب خارج عنها كما كان ذلك في حروف الاستعلاء.

وأيضاً: فإن التكرار متحقق في الراء الساكنة؛ سواء كانت مدغمة أو غير مدغمة، أما حصول التكرار في الراء المتحركة الخفيفة فغير بيّن لكن الذي يصحّ فيها أنها تخرج من ظهر اللسان، ويتصور مع ذلك أن يعتمد الناطق بها على طرف اللسان فترقق إذ ذاك؛ أو تمكنها في ظهر اللسان فتغلّظ، ولا يمكن خلاف هذا، فلو نطقت بها مفتوحة أو مضمومة، من طرف اللسان وأردت تغليظها لم يمكن، نحو «الآخرة» و«يسرون»، فإذا مكّنتها إلى ظهر اللسان غلّظت، ولم يمكن ترقيقها، ولا يقوى الكسر على سَلْب التغليظ عنها إذا تمكنت من ظهر اللسان.

إلا أن تغليظها في حال الكسر قبيح في النطق[1]/ ولذلك لا يستعلمه معتبر، ولا يوجد إلا في ألفاظ العوام والنبط، وإنما كلام العرب على تمكّينها من الطرف إذا انكسرت، فيحصل الترقيق المستحسن فيها إذ ذاك، وعلى تمكّينها إلى ظهر اللسان إذا انفتحت أو انضمت، فيحصل لها الغليظ الذي يناسب الفتحة والضمة، وقد تستعمل مع الفتحة والضمة من[2] الطرف فترقق، إذا عرض لها سبب، كما يتبيّن في هذا الباب في رواية ١٠٩/٢

---

(١) في المطبوع: (المنطق) وهو تحريف.

(٢) في (س): «بين»

ورش، ولا يمكن إذا انكسرت إلى ظهر اللسان، لئلا يحصل التغليظ المنافر للكسرة.

فحصل من هذا أنه لا دليل فيما ذكروه على أن أصل الراء المتحركة التفخيم.

وأما الراء الساكنة؛ فوجدناها ترقق بعد الكسرة اللازمة بشرط أن لا يقع بعدها حرف استعلاء نحو ﴿فردوس﴾ وتفخّم فيما سوى ذلك، فظهر أن تفخيم الراء وترقيقها؛ مرتبط بأسباب كالمتحركة، و لم يثبت في ذلك دلالة على حكمها في نفسها.

فأما تفخيمها بعد الكسرة العارضة في نحو ﴿أم ارتابوا﴾ فَلِمَ لا يكون حملاً على المضارع، إذا قلت (يرتاب) بناء على مذهب الكوفيين في أن صيغة ‹الأمر› مقتطعة من ‹المضارع›، أو بناء على مذهب البصريين في أن ‹الأمر› يشبه المقتطع من المضارع، فلم يعتد بما عرض لها من الكسرة في حال الأمر.[1] وعند ثبوت هذا الاحتمال لم يتعيّن القول بأن أصلها التفخيم.[2]

قلت: والقولان محتملان، والثاني أظهر لورش من طرق المصريين، ولذلك أطلقوا ترقيقها واتسعوا فيه كما قدمنا.

وقد تظهر فائدة الخلاف في الوقف على المكسور إذا لم يكن قبله ما يقتضي الترقيق.

فإنه بالوقف تزول كسرة الراء الموجبة لترقيقها؛ فتفخم حينئذ على الأصل؛ على القول الأول، وترقّق على القول الثاني؛ من حيث إن السكون عارض، وأنه لا أصل لها في التفخيم ترجع إليه فيتجه الترقيق، وقد أشار في "التبصرة" إلى ذلك حيث قال: أكثر هذا الباب إنما هو قياس على الأصول، وبعضه أخذ سماعاً، ولو قال قائل إنني أقف في جميع الباب كما أَصِلُ؛ سواء أسكنت أو رمت لكان لقوله وجه من/ القياس مستثبت. والأول أحسن.[3] ١١٠/٢

ومن ذهب إلى الترقيق في ذلك صريحا أبو الحسن الحصري فقال:

وما أنت بالترقيق واصِله فقف ** عليه به إذ لست فيه بمضطرّ

---

(١) انظر هذه المسألة وأدلة الفريقين في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٥٢٤-٥٤٩

(٢) من قوله: (وقال آخرون ليس..) إلى هنا، بنصه كلام المالقي في الدر النثير: ٤/٤٩-٥١

(٣) التبصرة: ٤١٤

وقد خصّ الترقيق بورش أبو عبد الله ابن شريح، وأبو علي ابن بلّيمة وغيرهما، وأطلقوه حتى في الكسرة العارضة، واستثنى بعضهم كسرة ‹النقل›، قال في "الكافي": وقد وقف قوم عن ورش على نحو ﴿واذكر اسم ربك﴾ و﴿فليحذر الذين﴾ بالترقيق كالوصل، واستثنوا ﴿فليكفر إنا﴾ و﴿انحر إن﴾ قال: ولا حجة لهم إلا الرواية.[1]

وكذا قال ابن بلّيمة وزاد فقال: ومنهم من يقف بالترقيق ويصل بالترقيق، ولا خلاف أنها مرقّقة في الوصل، انتهى.[2]

وقد قدّمنا أن القول بالتفخيم حالة السكون هو المقبول المنصور، وهو الذي عليه عمل أهل الأداء، وقد يفرّق بين كسرة الإعراب وكسرة البناء كما أشرنا إليه فيما تقدم، وننبّه عليه بعد هذا، والله أعلم.

وتظهر أيضاً فائدة الخلاف إذا نطقت بالراء ساكنة بعد همزة الوصل في حكاية لفظ الحرف إذا قلت ‹ارْ› كما تقول: ‹ابْ› ‹اتْ› فعلى القول بأن أصلها التفخيم تفخّم، وعلى القول الآخر ترقّق وكلاهما محتمل إذ لا يُعلَم كيف ثبت اللفظ في ذلك عن العرب؟.

والحقّ في ذلك أن يقال: إن من زعم أن أصل الراء التفخيم؛ إن كان يريد إثبات هذا الوصف للراء مطلقاً من حيث إنها راء فلا دليل عليه لما مرّ، وإن كان يريد بذلك الراء المتحركة بالفتح أو الضم، وأنها لـمّا عرض لها التحريك بإحدى الحركتين قويت بذلك على التفخيم فلزمته[3] فلا يجوز ترقيقها إذ ذاك إلا إن وجد سبب، وحينئذ يتصور فيها رعي السبب فترقق، ورفضه فتبقى على ما استحقته من التفخيم بسبب حركتها، فهذا كلام جيّد[4]، والله أعلم.

---

(١) الكافي: ٥٦

(٢) تلخيص العبارات: ٥٢، ويلاحظ أن عبارته نص في تخصيص هذين الموضعين، قال بالترقيق إلا في موضعين ﴿فليكفر إنّا﴾ و﴿وانحر إنّ﴾ والله أعلم.

(٣) (فلزمته) سقطت من المطبوع.

(٤) من قوله: (من زعم أن أصل..) إلى هنا هو نص كلام المالقي في الدر النثير: ٥١/٤، إلا أنه عبَّر عن التفخيم بالفتح، وختمه بقوله: فهذا الكلام حسن مناسب، والله أعلم بالحقائق.

السابع: الوقف بالسكون على ﴿أن أسر﴾ في قراءة من وصل وكسر النون[1] يوقف عليه بالترقيق، أمّا على القول بأن الوقف عارض فظاهر، وأمّا على القول الآخر فإن الراء قد اكتنفها كسرتان، وإن زالت الثانية وقفاً فإن الكسرة/ قبلها توجب الترقيق.

١١١/٢

فإن قيل: إن الكسر عارض فتفخّم مثل ﴿أم ارتابوا﴾ فقد يجاب بما تقدّم؛ أن عروض الكسر هو باعتبار الحمل على أصل ‹مضارعه› الذي هو ‹يرتاب›، فهي مفخّمة لعروض الكسر فيه بخلاف هذه.

والأَوْلى أن يقال: كما أن الكسر قبلُ عارض فالسكون كذلك عارض، وليس أحدهما أولى بالاعتبار من الآخر، فيلغيان جميعاً، ويُرجَع إلى كونها في الأصل مكسورة فترقّق على أصلها.

وأمّا على قراءة الباقين وكذلك ﴿فأسر﴾ في قراءة من قطع ووصل، فمن لم يعتدّ بالعارض أيضاً رقق، وأمّا على القول الآخر فيحتمل التفخيم للعروض، ويحتمل الترقيق فرقاً بين كسرة الإعراب وكسرة البناء إذ كان الأصل ﴿أسرى﴾ بالياء، وحذفت الياء للبناء فيبقى الترقيق دلالة على الأصل، وفرقاً بين ما أصله الترقيق وما عرض له.

وكذلك الحكم في ﴿والليل إذا يسر﴾ في الوقف بالسكون على قراءة من حذف الياء، فحينئذ يكون الوقف عليه بالترقيق أولى، والوقف على ﴿والفجر﴾ بالتفخيم أولى، والله أعلم.

باب ذكر تغليظ اللامات [2]

تقدّم أن تغليظ اللام تسمينها لا تسمين حركتها، والتفخيمَ مرادفُه، إلا أن التغليظَ في ‹اللام› والتفخيمَ في ‹الراء› والترقيق ضدّهما. وقد تطلق عليه ‹الإمالة› مجازاً.

---

(١) قوله: (من (وصل) أي قرأ بهمزة الوصل في ‹اسر› وهو: نافع وابن كثير وأبو جعفر. انظر: النشر: ٢/٢٩٠

(٢) انظر: التذكرة:١/٢٤٦، التبصرة: ٤١٤-٤١٧، التيسير: ٥٨، الكافي: ٥٢-٥٤، التلخيص: ١٩٧-١٩٩، الشاطبية: ٢٩-٣٠

وقولهم: الأصل في اللام الترقيق، أبين من قولهم في الراء إن أصلها التفخيم، وذلك أن اللام لا تغلّظ إلا لسبب؛ وهو مجاورتُها حرف الاستعلاء، وليس تغليظها إذ ذاك بلازم، بل ترقيقها إذا لم تجاور حرف الاستعلاء لازم.[١]

وقد اختصَّ المصريون بمذهب[٢] عن ورش في اللام لم يشاركهم فيها سواهم، ورووا من طريق الأزرق وغيره عن ورش تغليظ اللام إذا جاورها حرف تفخيم.

واتفق الجمهور منهم على تغليظ اللام إذا تقدمها ‹صاد› أو ‹طاء› أو ‹ظاء› بشروط ثلاثة، وهي: أن تكون اللام مفتوحة، وأن يكون أحد هذه الحروف الثلاثة مفتوحاً/ أو ساكناً. واختلفوا في غير ذلك؛ وشذ بعضهم فيها بما لم يروه غيره، وسيرد عليك جميع ذلك مبيّناً.

١١٢/٢

أمّا ‹الصاد› المفتوحة: فتكون اللام بعدها مخفّفة ومشدّدة، فالوارد من المخففة في القرآن «الصلاة» و«صلوات» و«صلاتك» و«صلاتهم» و«صَلَح» و«فَصَلَت» و«يوصل» و«فصل طالوت» و«فَصَّل» و«مفصلاً» و«مفصلات» و«ما صلبوه» والوارد من المشددة «صلّى» و«يصلّي» و«مصلّى» و«يصلّبوا».

ووردت مفصولاً بينها وبين ‹الصاد› بألف في موضعين «يصّالحا» و«فصالاً» .

والصاد الساكنة الوارد منها في القرآن «تصْلى» و«سيصْلى» و«يصْلاها» و«سيصْلون» و«يصْلونها» و«اصْلوها» و«فيصْلب» و«من أصْلابكم» و«أصْلح» و«أصْلحوا» و«إصْلاحا» و«الإصْلاح» و«فصْل الخطاب».

وأما الطاء المفتوحة فتكون اللام بعدها أيضاً خفيفة وشديدة، فالوارد في القرآن من الخفيفة «الطلاق» و«انطلق» و«انطلقوا» و«اطّلع» و«فاطلع» و«بطل» و«معطلة» و«طلباً» والوارد من الشديدة «المطلقات» و«طلقتم» و«طلقكنّ» و«طلّقها» ووردت مفصولاً بينها وبين اللام في حرف واحد وهو ﴿طال﴾.

---

(١) في (ت): «اللازم»، وهو تحريف، وكذلك هو في المطبوع. ويلاحظ أن من قوله: (الأصل في اللام..) إلى هنا بنصه هو كلام المالقي في الدر النثير: ١١٨/٤

(٢) في (س): «بمذاهب» على الجمع.

والطاء الساكنة الوارد منها في القرآن موضع واحد وهو ﴿مطلع الفجر﴾[1] فقط.

وأما الظاء فتكون اللام بعدها أيضاً خفيفة وشديدة، فالوارد في القرآن من الخفيفة «ظلم» و«ظلموا» و«ظلمناهم» ومن الشديدة[2] «ظلاّم» و«ظلّلنا» و«ظلّت» و«ظلّ وجهه»

والظاء الساكنة ورد منها في القرآن «ومن أظلم» و«إذا أظلم» و«لا يظلمون» «فيظللن»[3]

فغلّظ ورش من طريق الأزرق اللام في ذلك كله.

وروى بعضهم ترقيقها مع ‹الطاء› عنه كالجماعة، وهو الذي في "العنوان" و"المجتبى" و"التذكرة" و"إرشاد" ابن غلبون، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن ابن غلبون، وبه قرأ مكّي على أبي الطيب، إلا أنّ صاحب "التجريد" استثنى من قراءته على عبد الباقي من طريق ابن هلال «الطّلاق» و«طلّقتم»[4].

ومنهم من رققها بعد ‹الظاء›/ وهو الذي في "التجريد"[5]، وأحد الوجهين في "الكافي"[6]. ١١٣/٢

وفصّل في "الهداية" فرقّق إذا كانت الظاء مفتوحة نحو «ظلموا» و«ظلّلنا» وفخّمها إذا كانت ساكنة نحو «أظلم» و«يظللن».

---

(١) من الآية (٥) القدر

(٢) في (ت): «المشددة»

(٣) هذا التفصيل كلّه للمالقي بنصه في الدر النثير: ٤/١١٨-١٢٢

(٤) التجريد: ق١٩

(٥) الذي في "التجريد" هو ترقيق اللام المفتوحة بعد الظاء نحو﴿ظلموا﴾ وأما اللام المفتوحة بعد الظاء الساكنة فصرح فيه بالتفخيم.

فعبارة المؤلف توهم الإطلاق، مع أن الذي في "التجريد" مقيّد، وهو ما حدا بالأزميري أن يقول: وجدنا في "التجريد" تفخيم اللام المفتوحة بعد الظاء الساكنة، ونأخذ بالوجهين تبعاً لابن الجزري. اهـ

انظر: التجريد: ق١٩، بدائع البرهان: ق٤٩، الروض النضير: ق١٢٨

(٦) الكافي: ٥٣

وذكر مكّي ترقيها بعدها إذا كانت مشدّدة؛ من قراءته على أبي الطيّب، قال: وقيلس نصّ كتابه يدل على تغليظها وإن كانت مشدّدة[1].

وقال الحافظ أبو عمرو الداني ما نصه: وجماعة من أصحاب ابن هلال كالأذفوي لا يفخمها إلا مع ‹الصاد› المهملة.[2]

واختلفوا فيما إذا وقع بعد اللام ألف ممالة نحو «صلّى» و«سيصلى» و«مصلى» و«يصلاها» فروى بعضهم تغليظها من أجل الحرف قبلها، وروى بعضهم ترقيقها من أجل الإمالة، ففخمها في "التبصرة" و"الكافي" و"التذكرة" و"التجريد" وغيرها، ورققها في "المجتبى" وهو مقتضى "العنوان" و"التيسير" وهو في "تلخيص" أبي معشر[3] أقيس.

والوجهان في "الكافي" و"تلخيص" ابن بلّيمة و"الشاطبية" و"الإعلان" وغيرها.

وفصَّل آخرون في ذلك بين رؤوس الآي وغيرها، فرقّقوها في رؤوس الآي للتناسب، وغلّظوها في غيرها لوجود الموجب قبلها، وهو الذي في "التبصرة" وهو الاختيار في "التجريد" والأرجح في "الشاطبية" والأقيس في "التيسير" وقطع أيضاً به في "الكافي" إلا أنه أجرى الوجهين في غير رؤوس الآي.[4]

والذي وقع من ذلك رأس آية ثلاثة مواضع: ﴿فلا صدق ولا صلى﴾ في ‹القيامة› ﴿وذكر اسم ربه فصلى﴾ في ‹سبِّح› و﴿إذا صَلَّى﴾ في ‹العلق›.

والذي وقع منه غير رأس آية سبعة مواضع ﴿مصلّى﴾ في ‹البقرة› حالة الوقف، وكذا ﴿يصلى ناراً﴾ في ‹سبِّح› و﴿يصلاها﴾ في ‹الإسراء› و‹الليل› و﴿يصلى﴾ في ‹الانشقاق› و﴿تصلى﴾ في ‹الغاشية› و﴿سيصلى﴾ في ‹المسد›.

واختلفوا فيما إذا حال بين الحرف وبين اللام فيه ألف، وذلك في ثلاثة مواضع:

---

(١) التبصرة: ٤١٥-٤١٦

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٥٦

(٣) الأزرق ليس له ذكر في تلخيص أبي معشر. فليتأمل.

(٤) انظر: العنوان: ٦٥، التيسير: ٥٨، الشاطبية: ٢٩

موضعان مع ‹الصاد› وهما ﴿فِصَالاً﴾[1] و﴿يصّالحا﴾ وموضع مع ‹الطاء› وهو ﴿طَالَ﴾. في ‹طه› ﴿أَفَطَالَ عَلَيْكُم الْعَهْدُ﴾[2] وفي ‹الأنبياء› ﴿حَتَّى طَالَ عَلَيْهِم الْعُمُرُ﴾[3] وفي ‹الحديد› ﴿فَطَالَ عَلَيْهِم ٱلْأَمَدُ﴾[4].

114/2 فروى كثير منهم ترقيقها من أجل الفاصل بينهما، وهو الذي في "التيسير" و"العنوان"/ و"التذكرة" و"تلخيص" ابن بلّيمة و"التبصرة" وأحد الوجهين في "الهداية" و"الهادي" و"التجريد" من قراءته على عبد الباقي، وفي "الكافي" و"تلخيص" أبي معشر.

وروى الآخرون تغليظها اعتداداً بقوّة الحرف المستعلي، وهو الأقوى قياساً، والأقرب إلى مذهب رواة التفخيم.

وهو اختيار الداني في غير "التيسير" وقال في "الجامع": إنه الأوجه.[5]

وقال صاحب "الكافي": إنه أشهر.[6]

وقال أبو معشر الطبري: إنه أقيس[7].

والوجهان جميعاً في "الشاطبية" و"التجريد" و"الكافي" و"التلخيص" و"جامع البيان"، إلا أن صاحب "التجريد" أجرى الوجهين مع ‹الصاد› وقطع بالترقيق مع ‹الطاء› على أصله.

واختلفوا أيضاً في اللام المتطرفة إذا وقف عليها، وذلك في ستة أحرف وهي: ﴿أَنْ يُوصَلَ﴾ في ‹البقرة›[8] و‹الرعد›[9] ﴿فَلَمَّا فَصَلَ﴾ في ‹البقرة›[10] ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ﴾ في

---

(1) من الآية (233) البقرة

(2) من الآية (86)

(3) من الآية (44)

(4) من الآية (16)

(5) جامع البيان: 1/ ق: 156

(6) الكافي: 53

(7) لم أجده في "التلخيص" المطبوع.

(8) من الآية (27)

(9) من الآية (21-25)

(10) من الآية (249)

‹الأنعام›[1] ﴿وَبَطَلَ﴾ في ‹الأعراف›[2] و﴿ظَلَّ﴾ في ‹النحل›[3] و‹الزخرف›[4] ﴿وَفَصْلَ الْخِطَابِ﴾ في ‹ص›[5]

فروى جماعة الترقيق في الوقف، وهو الذي في "الكافي" و"الهداية" و"الهادي" و"التجريد" وتلخيص العبارات".

وروى آخرون التغليظ، وهو الذي في "العنوان" و"المجتبى" و"التذكرة" وغيرها.

والوجهان جميعاً في "التيسير" و"الشاطبية" و"تلخيص" أبي معشر، وقال: إن التفخيم أقيس.

وفي "جامع البيان": أوجَهُ.[6]

قلت: والوجهان صحيحان في هذا الفصل والذي قبله، والأرجح فيهما التغليظ، لأن الحاجز في الأول ألف؛ وليس بحصين، ولأن السكون عارض، وفي التغليظ دلالة على حكم الوصل في مذهب من غلّظ، والله أعلم.

واختلفوا أيضاً في تغليظ اللام من ﴿صَلْصَالٍ﴾ وهو في سورة ‹الحجر›[7] و‹الرحمن›[8] وإن كانت ساكنة، لوقوعها بين الصادين، فقطع بتفخيم اللام فيهما صاحب "الهداية" و"تلخيص العبارات" و"الهادي"، وأجرى الوجهين فيهما صاحب "التبصرة" و"الكافي" و"التجريد" وأبو معشر. وقطع بالترقيق صاحب "التيسير" و"العنوان" و"التذكرة" و"المجتبى" وغيرها، وهو الأصحّ رواية وقياسا، حملاً على سائر اللامات السواكن.

---

(١) من الآية (١١٩)

(٢) من الآية (١١٨)

(٣) من الآية (٥٨)

(٤) من الآية (١٧)

(٥) من الآية (٢٠)

(٦) تحرفت العبارة في المطبوع هكذا (وقال الداني إن التفخيم أقيس في جامع البيان أوجه)

(٧) من الآية (٢٦)

(٨) من الآية (١٤)

١١٥/٢

وقد شذّ بعض المغاربة والمصريين فرووا تغليظ اللام في غير ما ذكرنا./ فروى صاحب "الهداية" و"الكافي" و"التجريد" تغليظها بعد ‹الظاء› و‹الضاد› الساكنتين إذا كانت مضمومة أيضاً نحو «مظلوماً» و«فضلُ الله».

وروى بعضهم تغليظها إذا وقعت بين حرفي استعلاء نحو «خلطوا» و«أخلصوا» و«استغلظ» و«المخلصين» و«الخلطاء» و«أغلظ» ذكره في "الهداية" و"التجريد" و"تلخيص" ابن بلّيمة وفي وجهٍ في "الكافي" ورجّحه.

وزادوا[1] أيضاً تغليظها في «فاختلط» و«ليتلطف»، وزاد في "التلخيص"[2] تغليظها في ﴿تلظى﴾.

وشذّ صاحب "التجريد" من قراءته على عبد الباقي فغلّظ اللام من لفظ ﴿ثلاثة﴾ حيث وقع إلا في قوله عز وجل ﴿ثلثة ءالف﴾[3] و﴿ثُلاث ورباع﴾[4] و﴿ظلمات ثلاث﴾[5] و﴿ظل ذي ثلاث شعب﴾[6].[7]

فصل

أجمع القراء وأئمة أهل الأداء على تغليظ اللام من اسم ‹الله› تعالى؛ إذا كان بعد فتحة أو ضمّة، سواء كان في حالة الوصل، أو مبدوءً به، نحو قوله تعالى ﴿شهد الله﴾ و﴿إذ أخذ الله﴾ و﴿قال الله﴾ و﴿ربنا الله﴾ و﴿عيسى ابن مريم اللهم﴾ ونحو ﴿رسول الله﴾ و﴿كذبوا الله﴾ و﴿يُشهِد الله﴾ ﴿وإذ قالوا اللهم﴾.

فإن كان قبلها كسرة فلا خلاف في ترقيقها، سواء كانت الكسرة لازمة، أو عارضة؛

---

(١) تحرفت في المطبوع إلى: (وزاد) بالإفراد، وانظر: التلخيص: ١٩٨

(٢) تلخيص ابن بلّيمة: ٥٢/١

(٣) من الآية (١٢٤) آل عمران

(٤) من مواضعه (٣) النساء

(٥) من الآية (٦) الزمر

(٦) من الآية (٣٠) المرسلات

(٧) انظر: جامع البيان: ق ١٥٧ /أ، الإقناع: ٣١٢/١

زائدة، أو أصلية، نحو ﴿باسم الله﴾ و﴿الحمد لله﴾ و﴿إنا لله﴾ و﴿عن آيات الله﴾ و﴿لم يكن الله ليغفر لهم﴾ و﴿إن يعلم الله﴾ و﴿إن يشإ الله﴾ ﴿حسيباً الله﴾ و﴿أحد الله﴾ و﴿قل اللهم﴾.

فإن فُصِل هذا الاسم مما قبله وابتدئ به فتحت همزة الوصل وغلّظت اللام من أجل الفتحة.

قال الحافظ أبو عمرو الداني في "جامعه": حدثني الحسن بن شاكر[1] البصري، قال: ثنا أحمد بن نصر؛ يعني الشذائي، قال: التفخيم في هذا الاسم؛ يعني مع الفتحة والضمة ينقله قرن عن قرن، وخالف عن سالف، قال: وإليه كان شيخنا أبو بكر ابن مجاهد وأبو الحسن ابن المنادي يذهبان. انتهى.[2]

وقد شذّ أبو علي الأهوازي فيما حكاه من ترقيق هذه اللام يعني[3] بعد الفتح والضمّ، عن السوسي وروح، وتبعه في ذلك/ من رواه عنه كابن الباذش في "إقناعه"[4] وغيره، وذلك مما لايصحّ في التلاوة، ولا يؤخذ به في القراءة، والله تعالى أعلم.[5]

116/2

تنبيهات

الأول: إذا غلّظت اللام في ذوات الياء نحو «صلّى» و«يصلّى» إنما تغلظ مع فتح الألف المنقلبة، وإذا أميلت الألف المنقلبة في ذلك إنما تمال مع ترقيق اللام، سواء كانت رأس آية أم غيرها، إذ الإمالة والتغليظ ضدان لا يجتمعان، وهذا مما لا خلاف فيه.

الثاني: قال أبو شامة: أمّا ﴿من مقام إبراهيم مصلّى﴾ ففيه التغليظ في الوصل؛ لأنه منوّن، وفي الوقف الوجهان السابقان، قال: ولا تترجح الإمالة وإن كان رأس آية، إذ لا مؤاخاة لآي قبلها ولا بعدها. انتهى.[6]

---

(١) سبق البيان أني لم أجد له ترجمة.

(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٥٨

(٣) (يعني) من (ت) فقط.

(٤) انظر: الوجيز: ق٦، الإقناع: ١/٣٣٧-٣٣٨

(٥) يلاحظ أن روح والسوسي من "الوجيز" ليسا من طرق النشر.

(٦) إبراز المعاني: ٢/١٨٩

فجعل ﴿مصلّى﴾ رأس آية، وليس كذلك، بل لا خلاف بين العادّين أنه ليس برأس آية، فاعلم ذلك.

الثالث: إذا وقعت اللام من اسم ‹الله› تعالى بعد الراء الممالة في مذهب السوسي وغيره كما تقدّم من قوله تعالى ﴿نرى الله جهرة﴾ و﴿سيرى الله﴾ جاز في ‹اللام› التفخيمُ والترقيق.

فَوَجهُ التفخيم، عدمُ وجود الكسر الخالص قبلها وهو أحد الوجهين في "التجريد" وبه قرأ على أبي العباس ابن نفيس، وهو اختيار أبي القاسم الشاطبي، وأبي الحسن السخاوي وغيرهم، وهو قراءة الداني على أبي الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين السامّري.

ووجهُ الترقيق: عدم وجود الفتح الخالص قبلها، وهو الوجه الثاني في "التجريد" وبه قرأ صاحب "التجريد" على شيخه عبد الباقي، وعليه نصَّ الحافظ أبو عمرو في "جامعه" وغيره وبه قرأ على شيخه أبي الفتح؛ في رواية السوسي، عن قراءته على أبي الحسن؛ يعني عبد الباقي بن الحسن الخراساني، وقال الداني: إنه القياس.

وقال الأستاذ أبو عمرو بن الحاجب: إنه الأولى لأمرين:

أحدهما: أن أصل هذه اللام الترقيق، وإنما/ فخّمت للفتح والضمّ، ولا فتح ولا ضمّ هنا فعدنا إلى الأصل، قال: والثاني: اعتبار ذلك بترقيق الراء في الوقف بعد الإمالة.[1] ١١٧/٢

قلت: والوجهان صحيحان في النظر، ثابتان في الأداء، والله أعلم.

الرابع: إذا رقّقت الراء لورش من طريق الأزرق[2] في نحو قوله تعالى ﴿أفغير الله أبتغي﴾ ﴿أغير الله تدعون﴾ ﴿ولذكر الله﴾ و﴿يبشر الله﴾ وجب تفخيم اللام من اسم ‹الله› تعالى بعدها بلا نظر؛ لوقوعها بعد فتحة وضمّة خالصة، ولاعتبار بترقيق الراء قبل اللام في ذلك.

وممّن نصّ على ذلك الإمام الأستاذ الكبير أبو عبد الله ابن شريح، قال في كتابه "الكافي" من ‹باب اللامات› بعد ذكر مذهب ورش ما نصّه: وكذلك لم يختلف في تفخيم

---

(١) هذا النصّ نقله المؤلف عن أبي شامة الذي صرّح بأن ابن الحاجب قاله له، قال أبو شامة: قال لي الشيخ أبو عمرو: الترقيق أولى لأمرين... انظر: إبراز ١٩١/٢

(٢) في المطبوع: (الأزرقي) وهو تحريف.

لام اسم ‹الله› إذا كانت قبلها فتحة أو ضمة نحو ﴿فالله هو الولي﴾ ﴿ولذكر الله أكبر﴾[1].

والإمام العلاّمة المحقّق أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل؛ المعروف بـأبي شـامة، في ‹باب اللامات› أيضاً من ‹شرحه› قال: والراء المرّقفة غير المكسورة كغير المرّققـة يجب بعدها التفخيم، لأن الترقيق لم يغيّر فتحها ولا ضمّها[2].

وقال الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري في ‹الباب› المذكور: وهذه الـلام: يعني من اسم ‹الله› إذا وقعت بعد ترقيق خال من الكسر، فهي على تفخيمها نحو ﴿يبشر الله عباده﴾ أو بعد إمالة كبرى فوجهان.[3]

وقال الأستاذ أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي في كتابه "الكتر في القـراءات العشر": فإن أتى؛ يعني اسم ‹الله› بعد حرف مرقّق لا كسرة فيه نحو ﴿ذلك الذي يبشـر الله﴾ في قراءة من رقّق، فليس إلا التفخيم، وإن كان بعد إمالة كقوله تعالى ﴿حتى نرى الله جهرة﴾ ففيه وجهان. انتهى.[4]

وهو مما لا يحتاج إلى زيادة التنبيه عليه وتأكيد الإشارة إليه، لظهوره ووضوحه، ولولا أن بعض[5] أهل الأداء من أهل عصرنا بلغنا عنه أنه رأى ترقيق اسم ‹الله› تعالى بعد الـراء المرققة فأجرى الراء المرقّقة، في ذلك مجرى الراء الممالة، وبنى أصله على أن الضمّة تمـال كما تمال الفتحة، لأنّ سيبويه رحمه الله حكى ذلك في ‹مذْعور› و‹السُّمر› و‹المُنْقُر›[6].

١١٨/٢ واستدل/ بإطلاقهم على الترقيق إمالة، واستنتج من ذلك ترقيق اللام بعـد المرققـة،

---

(١) الكافي: ٥٣

(٢) إبراز المعاني: ١٩١/٢

(٣) كتر المعاني: ق١٣٥/أ

(٤) الكتر: ٩٩

(٥) هو محمد بن محمد، أبو عبد الله القيجاطي حفيد صاحب قصيدة "التكملة المفيدة" والذي أخبر المؤلّف بذلك هو محمد بن ميمون البلوي أو أبو الحسن عليّ بن عيسى الفهري صاحبا المؤلف وتلميذا القيجاطي، قال المؤلـف في ترجمة القيجاطي: وحدّثنا عنه برسالة كتبها في تجويز ترقيق اسم الله تعـالى بعـد ترقيـق الـراء لـورش في نحو......إلخ. غاية النهاية: ٢٤٤/٢

(٦) المُنْقُر: الرّكية(البئر) الكثيرة الماء. انظر: الكتاب: ١٤٣/٤، التاج (نقر) و(ركا)

وقطع بأن ذلك هو القياس الذي لا ينبغي أن يخالف، مع اعترافه بأنه لم يقرأ بذلك على أحد من شيوخه، ولكنه شيء ظهر له من جهة النظر، فاتّبعه لعدم وجود النص بخلافه على ما ادعاه، وذلك كله غير مسلم له ولا موافق عليه.

فأما ادّعاؤه أن الضمة تمال في (مذعور) فإنه غير ما نحن فيه؛ فإنّ حركة الضمة التي هي على العين قربت إلى الكسر ولفظ بها كذلك، وذلك مشاهد حسّاً، والضمة التي هي على الراء في ﴿يبشر﴾ لم تقرب إلى الكسرة ولا غيرت عن حالتها، ولو غيّرت ولفظ بها كما لفظ ب‹مذعور› على لغة من أمال، لكان لحناً وغير جائز في القراءة، وإنما التغير وقع على الراء فقط، لا على حركتها، وهذا هو الذي حكاه ابن سفيان وغيره من أن الراء المضمومة تكون عند ورش بين اللفظين، فعبروا عن الراء، و لم يقولوا إن الضمة تكون بين اللفظين، ومن زعم أن الضمة في ذلك تكون تابعة للراء، فهو مكابر في المحسوس.

وأما كون الترقيق إمالة أو غير إمالة، فقد تقدم الفرق بين الترقيق والإمالة، في أول باب ‹الراءات› وإذا ثبت ذلك بطل القياس على ﴿نرى الله﴾.

وأمّا ادعاؤه عدم النصّ فقد ذكرنا نصوصهم على التفخيم وقولَ ابن شريح إنه لم يختلف في تفخيم اللام في ذلك، والناسُ كلُّهم في سائر الأعصار، وأقطار الأمصار، ممن أدركناهم وأخذنا عنهم، وبلغتنا روايتهم، ووصلت إلينا طرقهم، لم يختلفوا في ذلك، ولا حكوا فيه وجهاً، ولا احتمالاً ضعيفاً ولا قويّاً، فالواجب الرجوع إلى ما عليه إجماع الأئمة، وسلف الأمة، والله يوفقنا جميعاً لفهم الحق واتباعه، وسلوك سبله بمنّه وكرمه.

الخامس: إن قيل: لِمَ كان التفخيم في الوقف على اللام المغلّظة الساكنة وقفاً أرجح، وكان ينبغي أن لا يجوز البتة، كما سبق في الراء المكسورة أنها تفخم وقفاً، ولا ترقق[1] لذهاب الموجب للترقيق؛ وهو الكسر، وهاهنا قد ذهب الفتح الذي هو شرط في تغليظ اللام، وكلا الذهابين عارض./ ١١٩/٢

فالجواب أن سبب التغليظ هنا قائم، وهو وجود حرف الاستعلاء، وإنما فتح اللام شرطٌ فلم يؤثر سكون الوقف؛ لعروضه وقوّة السبب، فعمل السبب عمله لضعف

(١) (ترقيق): سقطت من (س)

المعارض، وفي باب الوقف على الراء المكسورة أن السبب زال بالوقف؛ وهو الكسر فافترقا.[1]

السادس: ولو قيل: لم كانت الكسرة العارضة والموصولة توجب ترقيق اللام من اسم ‹الله› ولا توجب ترقيق الراء ؟

فالجواب: أن اللام لـمّا كان أصلها الترقيق، وكان التغليظ عارضاً؛ لم يستعملوه فيها إلا بشرط أن لا يجاورها مناف للتغليظ؛ وهو الكسر، فإذا جاورتها الكسرة ردتها إلى أصلها، وأما الراء المتحركة بالفتح أو بالضم؛ فإنها لما استحقت التغليظ بعد ثبوت حركتها لم تقو الكسرة غير اللازمة على ترقيقها، واستصحبوا فيها حكم التغليظ الذي استحقّته بسبب حركتها، فإذا كانت الكسرة لازمة أثرت في لغة دون أخرى، فرققت الراء[2] لذلك وفخّمت.[3]

وقيل: الفرق: أن المراد من ترقيق الراء إمالتها؛ وذلك يستدعي سبباً قويّاً للإمالة، وأمّا ترقيق اللام فهو الإتيان بها على ماهيّتها وسجيّتها من غير زيادة شيء فيها، وإنما التغليظ هو الزيادة فيها، ولا تكون الحركة قبل لام اسم ‹الله› إلا مفصولة لفظاً أو تقديراً، وأمّا الحركة قبل الراء فتكون مفصولة وموصولة، فأمكن اعتبار ذلك فيها بخلاف اللام.[4]

السابع: اللام المشددة نحو «يصلّبوا» و«طلّقتم» و«ظلّ وجهه» لا يقال فيها إنه فصل بينها وبين حرف الاستعلاء فاصل، فينبغي أن يجري الوجهان؛ لأن ذلك الفاصل أيضاً لام أدغمت في مثلها[5] فصار حرفاً واحداً، فلم تخرج اللام عن كون حرف الاستعلاء وليها.[6]

---

(١) السؤال والجواب بنصهما وحروفهما لأبي شامة في إبراز المعاني: ١٨٧/٢

(٢) في (ز): «اللام» وهو خطأ.

(٣) السؤال والجواب إلى هنا بنصهما وحروفهما للمالقي في الدر النثير: ١٢٩/٤

(٤) من قوله: (وقيل الفرق..) إلى هنا بنصه وحروفه كلام أبي شامة في إبراز المعاني: ١٩٠/٢-١٩١

(٥) في (س): «فيها» وهو تحريف.

(٦) من قوله: (اللام المشددة)..إلى هنا بنصه -غير الأمثلة- هو كلام أبي شامة في إبراز المعاني: ١٨٦/٢-١٨٧

وقد شذّ بعضٌ فاعتبر ذلك فصلاً مطلقاً، حكاه الداني، وبعضهم قد أثبته فيما تقدّم[1]، والله أعلم./

١٢٠/٢

باب الوقف على أواخر الكلم[2]

تقدّم أول الكتاب حدُّ الوقف، وأن له حالتين:

الأولى: ما يوقف عليه، وتقدّمت ثَمَّ.

الثانية: ما يوقف به، وهو المقصود هنا.

فاعلم أن للوقف في كلام العرب أوجهاً متعدّدة، والمستعملَ منها عند أئمة القـــراءة تسعة وهي: السكون، والرّوم، والإشمام، والإبـــدال، والنقـــل، والإدغـــام، والحـــذف، والإثبات، والإلحاق.

فالإلحاق: لما يلحق آخر الكلم من ‹هاءات› السكت.

والإثبات: لما يثبت من الياءات المحذوفات وصلاً، وسنذكر هذين النوعين في البـــاب الآتي بعد.[3]

والحذف: لما يحذف من الياءات الثوابت وصلا كما سيأتي في باب ‹الزوائد›.

والإدغام: لما يدغم من الياءات والواوات في الهمز بعد إبداله، كما تقـــدم في بـــاب ‹وقف حمزة›.[4]

والنقل: لما تقدّم في الباب المذكور من نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وقفاً.[5]

والبدل: يكون في ثلاثة أنواع:

أحدها:[6] الاسم المنصوب المنوّن؛ يوقف عليه بالألف بدلاً من التنوين.

---

(١) انظر: اللآلي الفريدة: ١/ق١١٢

(٢) انظر: التبصرة:٣٣٤-٣٤٠، التيسير: ٥٨-٥٩، إبراز المعاني:١٩٢/٢-٢٠٥، اللآلي الفريدة:١/ق١١٢/ب

(٣) انظر ص:١٤٨٦ و١٤٩٣

(٤) انظر ص:١١٨٤

(٥) انظر ص: ١١٣٢

(٦) في المطبوع: (أحدهما) بالتثنية وهو تحريف.

الثاني: الاسم المؤنث بالتاء في الوصل، يوقف عليه بالهاء بدلاً من التاء إذا كان الاسم مفردا، وقد تقدم في باب ‹هاء التأنيث› في الوقف.[1]

الثالث: إبدال حرف المد من الهمزة المتطرفة بعد الحركة وبعد الألف؛ كما تقدم في باب ‹وقف حمزة› أيضاً.

وهذا الباب لم يقصد فيه شيء من هذه الأوجه الستة، وإنما قصد فيه بيان ما يجوز الوقف عليه بالسكون، وبالرّوم، وبالإشمام، خاصة.[2]

فأما السكون: فهو الأصل في الوقف على الكلم المتحركة وصلاً؛ لأن معنى الوقف الترك والقطع؛ من قولهم: وقفت عن كلام فلان؛ أي تركته وقطعته[3]،/ ولأن الوقف أيضا ضد الابتداء، فكما يختص الابتداء بالحركة كذلك يختص الوقف بالسكون، فهو عبارة عن تفريغ الحرف من الحركات الثلاث،[4] وذلك لغة أكثر العرب، وهو اختيار جماعة[5] النحاة، وكثير من القراء.[6]

١٢١/٢

وأمّا الرّوم فهو عند القراء: عبارة عن النطق ببعض الحركة.[7]

وقال بعضهم: هو تضعيف الصوت بالحركة* حتى يذهب معظمها.[8] وكلا القولين واحد.

وهو عند النحاة: عبارة عن النطق بالحركة*[9] بصوت خفيّ.

---

(١) انظر ص: ١٣٩٤

(٢) من قوله: (والبدل يكون....) إلى هنا بنصه كلام المالقي في الدر النثير: ١٣١/٤

(٣) انظر: التبصرة: ٣٣٤

(٤) هذا التعريف للمالقي في الدر النثير: ١٣١/٤، وانظر: جامع البيان: ١/ ق ١٦٥

(٥) في المطبوع: (جماعة من) وهو تحريف.

(٦) انظر: الخصائص: ٣٢٨/٢-٣٣١

(٧) هذا التعريف للمالقي في الدر النثير: ١٣١/٤

(٨) انظر: التيسير: ٥٩، إبراز المعاني: ١٩٥/٢

(٩) ما بين النجمتين سقط من (س)

وقال الجوهري[1] في "صحاحه": روم الحركة الذي ذكره سيبويه هو حركة مختلَسة مخفاة بضرب من التخفيف، قال: وهي أكثر من الإشمام لأنها تسمع، وهي بزنة الحركة وإن كانت مختلسة مثل همزة ‹بين بين›. انتهى.[2] والفرق بين العبارتين سيأتي، وفائدة الخلاف بين الفريقين ستظهر.

وأما الإشمام: فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت.[3]

وقال بعضهم:[4] أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضمّ.

وكلاهما واحد، ولا تكون الإشارة إلا بعد سكون الحرف، وهذا مما لا يختلف فيه، نعم؛ حكي عن الكوفيين أنهم يسمّون الإشمام رَوماً، والرّوم إشماماً.

قال مكّي: وقد روي عن الكسائي الإشمام في المخفوض، قال: وأراه يريد به الرّوم؛ لأن الكوفيين يجعلون ما سميناه روماً؛ إشماماً، وما سميناه إشماماً؛ روماً.[5]

وذكر نصر بن علي الشيرازي في كتابه "الموضح" أن الكوفيين ومن تابعهم ذهبوا إلى أن الإشمامَ هو الصوت، وهو الذي يسمع؛ لأنه عندهم بعض حركة، والرّومَ هو الذي لا يسمع؛ لأنه روم الحركة من غير تفوّه به، قال: والأول هو المشهور عند أهل العربية. انتهى.[6] ولا مشاحة في التسمية إذا عرفت الحقائق.

وأمّا قول الجوهري في "الصحاح": إشمام الحرف أن تُشمّه الضمّة أو الكسرة، وهو أقلّ من روم الحركة، لأنه لا يسمع، وإنما يتبين بحركة الشفة العليا ولا يعتد بها حركة لضعفها، والحرف الذي فيه الإشمام ساكن أو كالساكن. انتهى[7]، وهو خلاف ما يقوله

---

(١) انظر ترجمته ص: ٢٩٤

(٢) الصحاح: (روم) والنص موجود في إبراز المعاني: ٢/١٩٥

(٣) هذا التعريف نسبه أبو شامة لشيخه السخاوي، انظر: إبراز المعاني: ٢/١٩٦

(٤) هو السخاوي كما في إبراز المعاني: ٢/١٩٦

(٥) التبصرة: ٣٣٧، إلا أن فيه: (يلقبون) بدل (يجعلون)

(٦) انظر: الموضح: ١/٢١٦

(٧) الصحاح: (شم)، والنص موجود في إبراز المعاني: ٢/١٩٦

الناس في حقيقة/ الإشمام وفي محله، فلم يوافق مذهباً من المذهبين.[1] ١٢٢/٢

وقد ورد النص في الوقف بإشارتي الرّوم والإشمام عن أبي عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، بإجماع أهل النقل.

واختلف في ذلك عن عاصم؛ فرواه عنه نصاً[2] الحافظ أبو عمرو الداني وغيره، وكذلك حكاه عنه ابن شيطا من[3] أئمة العراقيين، وهو الصحيح عنه، وكذلك رواه الشطوي نصّاً عن أصحابه عن أبي جعفر.[4]

وأمّا غير هؤلاء فلم يأت عنهم في ذلك نصّ، إلا أن أئمة أهل الأداء، ومشايخ الإقراء اختاروا الأخذ بذلك لجميع الأئمة، فصار الأخذ بالرّوم والإشمام إجماعاً منهم سائغاً لجميع القراء بشروط مخصوصة، في مواضع معروفة، وباعتبار ذلك انقسم الوقف على أواخر الكلم ثلاثة أقسام:

قسم لا يوقف عليه عند أئمة القراءة إلا بالسكون، ولا يجوز فيه روم ولا إشمام، وهو خمسة أصناف:

أولها: ما كان ساكناً في الوصل نحو ﴿فلا تنهر﴾ ﴿ولا تمنن﴾ ﴿ومن يعتصم﴾ ﴿ومن يهاجر﴾ ﴿ومن يقاتل﴾ ﴿فيقتل أو يغلب﴾

ثانيها: ما كان في الوصل متحركاً بالفتح غير منوّن، ولم تكن حركته منقولة، نحو «لاريب» و«إن الله» و«يؤمنون» و«آمن» و«ضرب»

ثالثها: الهاء التي تلحق الأسماء في الوقف بدلاً من تاء التأنيث نحو «الجنة» و«الملائكة» و«القبلة» و«لعبرة» و«مرة»

رابعها: ميم الجمع في قراءة من حرّكه في الوصل ووصله[5]، وفي قراءة من لم يحرّكه

---

(١) التعليق على كلام الصحاح هو لأبي شامة بنصه. انظر: إبراز المعاني: ١٩٦/٢

(٢) انظر: التيسير: ٥٩

(٣) في المطبوع (عن) وهو تحريف.

(٤) انظر:الإرشاد: ١٧٥، الكفاية الكبرى: ٢١٤، التتمة: ٢٢٣

(٥) (ووصله) سقطت من (س)

ولم يصله نحو ﴿عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ «فيهم» و«منهم» و«بهم» و«آلهم»[1] ﴿وعلى قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم﴾.

وشذ مكّي فأجاز الرّوم والإشمام في ميم الجمع لمن وصلها؛ قياساً على هاء الضمير، وانتصر لذلك وقوّاه.[2]

وهو قياس غير صحيح، لأن هاء الضمير كانت متحركة قبل الصلة؛ بخلاف الميم، بدليل قراءة الجماعة، فعوملت حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات، ولم يكن للميم حركة فعوملت بالسكون فهي كالذي تحرك لالتقاء الساكنين.

خامسها: المتحرك في الوصل بحركة عارضة؛ إما للنقل نحو ﴿وانحر إن﴾ و﴿من إستبرق﴾ ﴿فقد أوتي﴾ و﴿قل أوحي﴾ و﴿خلوا إلى﴾ و﴿ذواتي أكل﴾ وإما لالتقاء الساكنين في الوصل نحو ﴿قم الليل﴾/ ﴿وأنذر الناس﴾ ﴿ولقد استهزئ﴾ و﴿لم يكن الذين﴾ و﴿من يشأ الله﴾ و﴿اشتروا الضلالة﴾ ﴿وعصوا الرسول﴾ ومنه «يومئذ» و«حينئذ» لأن كسرة الذال إنما عرضت عند لحاق التنوين؛ فإذا زال التنوين في الوقف رجعت الذال إلى أصلها من السكون، وهذا بخلاف كسرة ﴿هؤلاء﴾ وضمة ﴿من قبلُ ومن بعدُ﴾ فإن هذه الحركة وإن كانت لالتقاء الساكنين، لكن لا يذهب ذلك الساكن في الوقف لأنه من نفس الكلمة.

١٢٣/٢

القسم الثاني: ما يجوز فيه الوقف بالسكون وبالرّوم، ولا يجوز بالإشمام وهو ما كان في الوصل متحركاً بالكسر[3] سواء كانت الكسرة للإعراب أو للبناء نحو ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ و﴿مالك يوم الدين﴾ و﴿في الدار﴾ و﴿من الناس﴾ ﴿فارهبون﴾ و﴿ارجعون﴾ و«أفّ» و«هؤلاء» و﴿سبع سماوات﴾ و«عتلّ» «وزنيم» وكذلك ما كانت الكسرة فيه منقولة[4] من حرف حذف من نفس الكلمة، كما في وقف حمزة في نحو ﴿بين المرء﴾

---

(١) في (ز) و(ك): «إلهم»

(٢) التبصرة: ٣٤١-٣٤٣

(٣) (بالكسر): سقطت من (س)

(٤) في (س): «مفصولة» وهو تحريف

و﴿من شيء﴾ و﴿ظنَّ السَّوء﴾ و﴿من سوء﴾ ما[1] لم تكن الكسرة فيه منقولة من حرف في كلمة أخرى نحو ﴿ارجع إليهم﴾ أو لالتقاء الساكنين مع كون الساكن من كلمة أخرى نحو ﴿وقالت اخرج﴾ في قراءة من كسر التاء[2] و﴿إذا رجّت الأرض﴾ في قراءة الجميع، أو مع كون الساكن الثاني عارضاً للكلمة الأولى، كالتنوين في ﴿حينئذ﴾ فإن هذا كله لا يوقف عليه إلا بالسكون كما تقدم.

القسم الثالث: ما يجوز الوقف عليه بالسكون، وبالرّوم، وبالإشمام، وهو ما كان في الوصل[3] متحركا بالضمّ؛ ما لم تكن الضمة منقولة من كلمة أخرى، أو لالتقاء الساكنين، وهذا يستوعب حركة الإعراب، وحركة البناء، والحركة المنقولة من حرف حذف من نفس الكلمة.

فمثال حركة الإعراب ﴿الله الصمد﴾ و«يخلق» و﴿عذاب عظيم﴾.

ومثال حركة البناء ﴿من قبلُ ومن بعدُ﴾ و﴿يا صالح﴾.

ومثال الحركة المنقولة من حرف حذف من نفس الكلمة «دفء» و«المرء» كما تقدّم في وقف حمزة.

ومثال الحركة المنقولة من كلمة أخرى؛ ضمّة اللام في ﴿قل أوحي﴾ وضمّة النون في ﴿من أوتي﴾.

ومثال حركة التقاء الساكنين، ضمة التاء في ﴿وقالت اخرج﴾ وضمة الدال/ في ﴿ولقد استهزئ﴾ في قراءة من ضم[4]، وكذلك الميم من ﴿عليهم القتال﴾ و﴿بهم الأسباب﴾ عند من ضمّها ، وكذلك ﴿منهم الذين﴾ ﴿وأنتم الأعلون﴾ وهو المقدّم في

١٢٤/٢

---

(١) في المطبوع: (وما) بزيادة الواو، وهو تحريف.

(٢) وهي قراءة أبي عمرو وعاصم وحمزة ويعقوب. انظر: النشر: ٢/٢٢٥

(٣) (في الوصل) سقطت من (س)

(٤) أي ضم الدال، وهي قراءة غير عاصم وحمزة وأبي عمرو ويعقوب. انظر: النشر: ٢/٢٥٥

الصنف الخامس مما لا يجوز فيه وقفاً سوى السكون.[1]

وأمّا ‹هاء› الضمير: فاختلفوا في الإشارة فيها بالرّوم والإشمام:

فذهب كثير من أهل الأداء إلى الإشارة فيها مطلقاً، وهو الذي في "التيسير"[2] و"التجريد" و"التلخيص" و"الإرشاد" و"الكفاية" وغيرها، واختيار أبي بكر ابن مجاهد.

وذهب آخرون إلى منع الإشارة فيها مطلقاً من حيث إن حركتها عارضة وهو ظاهر من[3] كلام الشاطبي.[4] والوجهان حكاهما الداني في غير "التيسير" وقال: الوجهان جيّدان.[5]

وقال في " جامع البيان": إن الإشارة إليها كسائر المبني اللازم من الضمير وغيرِه أقيس. انتهى.[6]

وذهب جماعة من المحققين إلى التفصيل:

فمنعوا الإشارة بالرّوم والإشمام فيها إذا كان قبلها ضمّ، أو واو ساكنة، أو كسرة، أو ياء ساكنة نحو «يعلمه» و«أمره» و«خذوه» و«ليرضوه» ونحو «به» و«بربه» و«فيه» و«إليه» و«عليه» طلباً للخفة؛ لئلا يخرجوا من ضمّ أو واو إلى ضمّة أو إشارة إليها، ومن كسر أو ياء إلى كسرة.

وأجازوا الإشارة إذا لم يكن قبلها ذلك نحو «منه» و«عنه» و«اجتباه» و«هداه»

---

(١) من قوله: (قسم لا يوقف...) إلى هنا: بنصه وحروفه هو كلام المالقي رحمه الله، لم يتصرف فيه المؤلف إلا بتغيير الأمثلة، وتقديم قسم على قسم. انظر: الدر النثير: ٤/١٣٢-١٣٦

(٢) لم أقف عليه في "التيسير" بل لم يذكره الداني لا في باب هاء الكناية ولا في باب الوقف على أواخر الكلم، قال أبو شامة: هذه المسألة لم تذكر في "التيسير" اهـ ويرجّح عدمَ ذكره في "التيسير" قولُ المالقي: و لم يذكره – الضمير– الحافظ هنا لجواز الرّوم والإشمام فيه عنده. اهـ وذكر قبل ذلك أن الداني أجاز الوجهين في هاء الضمير في غير "التيسير". اهـ، انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٠٥، الدر النثير: ٤/١٣٤ و١٤٧

(٣) (من): سقطت من المطبوع

(٤) انظر: الشاطبية: ٣٠

(٥) انظر: القصد النافع: ٣١١

(٦) انظر: جامع البيان: ٢/ ق ١

و«أن يعلمه» و«لن تخلفه» و«أرجئه» لابن كثير، وأبي عمرو، وابن عـــامر، ويعقـــوب، و﴿يتقه﴾ لحفص، محافظة على بيان الحركة، حيث لم يكن ثقل، وهذا الذي قطع به أبـــو محمد مكّي، وأبو عبد الله ابن شريح، والحافظ أبو العلاء الهمداني، وأبو الحسن الحصـــري، وغيرهم، وإليه أشار الحصريّ بقوله:

واشمم ورم ما لم تقف بعد ضمة* ولا كسرة أو بعد أمَّيْهما فادرِ

وأشار إليه أيضاً أبو القاسم الشاطبي، والداني في "جامعه"، وهو أعدل المذاهب عندي والله أعلم.

وأمّا سبط الخياط فقال: اتفق الكل على روم الحركة في هاء ضمير المفرد الساكن مـــا قبلها نحو «منه» و«عصاه» و«إليه» و«أخيه» و«اضربوه» ونحوه، قال: واتفقـــوا علـــى إسكانها إذا تحرك ما قبلها نحو ﴿ليفجر أمامه﴾ ﴿فهو/ يخلفه﴾ ونحو ذلك،[١] فانفرد بهذا[٢] المذهب فيما أعلم، والله أعلم.

١٢٥/٢

تنبيهات

الأول: قالوا: فائدة الإشارة في الوقف بالرّوم والإشمام هي بيان الحركة التي تثبـــت في الوصل للحرف الموقوف عليه؛ ليظهر للسامع أو للناظر كيف تلك الحركة الموقوف عليها.

وهذا التعليل يقتضي استحسان الوقف بالإشارة إذا كان بحضرة القارئ من يســـمع قراءته، أما إذا لم يكن بحضرته أحد يسمع تلاوته فلا يتأكد الوقـــف إذ[٣] ذاك بـــالرّوم والإشمام، لأنه غير محتاج[٤] أن يبيّن لنفسه، وعند حضور الغير[٥] يتأكد؛ ذلك ليحصـــل البيان للسامع فإن كان السامع عالماً بذلك علم صحة[٦] عمل القارئ، وإن كان غير عـــلم

---

(١) المبهج: ٣٢٧/١

(٢) في المطبوع: (في هذا) وهو تحريف.

(٣) في المطبوع (إذا) وهو تحريف

(٤) كذا في جميع النسخ غير معدّي بحرف الجر.

(٥) انظر الخلاف في هذا الأسلوب، أعني دخول (أل) على (غير) في: تهذيب الأسماء واللغات، (غير).

(٦) في المطبوع: (بصحة) تحريف.

كان في ذلك تنبيه له ليعلم حكم ذلك الحرف الموقوف عليه كيف هو في الوصـــل، وإن كان القارئ متعلماً ظهر بين يدي الأستاذ هل أصاب فيقرّه، أو أخطأ فيعلّمه.[١]

وكثيراً ما يشتبه على المبتدئين وغيرهم ممن لم يوقفه الأستاذ على بيـــان الإشـــارة أن يميّزوا بين[٢] حركات الإعراب في قوله تعالى ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[٣] و﴿إِنِّي لِمَـــا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾[٤] فإنهم إذا اعتادوا الوقف على مثل هذا بالسكون، لم يعرفـــوا كيف يقرءون «عليم» و«فقير» حالة الوصل؛ هل هو بالرفع أم بالجر.

وقد كان كثير من معلّمينا يأمرنا فيه بالإشارة، وكان بعضهم يأمر بالوصل محافظـــة على التعريف به، وذلك حسن لطيف، والله أعلم.[٥]

الثاني: التنوين في «يومئذ» و«كلّ» و«غواشٍ» تنوين عِوَضٍ[٦] من محذوف، والإشارة في ﴿يومئذ﴾ ممتنعة، وفي «كل» و«غواشٍ» جائزة، لأن أصل الذال من ﴿يومئذ﴾ ساكنة، وإنما كسرت من أجل ملاقاتها سكون التنوين، فلمّا وقف عليها زال الذي مـــن أجلـــه كسرت، فعادت الذال إلى أصلها وهو السكون، وذلك بخلاف «كلّ» و«غـــواش» لأن التنوين فيه دخل على متحرك، فالحركة فيه أصلية، فكان الوقف/ عليه بالرَّوم حســـنا،[٧] ١٢٦/٢

---

(١) من قوله: (وهذا التعليل...) إلى هنا بنصّه كلام المالقي في الدر النثير: ١٣٨/٤

(٢) (بين): سقطت من (س)

(٣) من الآية (٧٦) يوسف

(٤) من الآية (٢٤) القصص

(٥) انظر: الدر النثير: ١٣٨/٤

(٦) تنوين العِوَض ثلاثة أقسام:

الأول: عِوَض عن جملة، وهو اللاحق (إذ) عِوَضاً عن جملة تكون بعدها كقوله تعالى ﴿وأنتم حينئذ تنظـرون﴾ أي: حين إذ بلغت الروحُ الحلقـــوم، فحـــذف ﴿بلغـــت الـــروح الحلقـــوم﴾ وعُـــوِّضَ عنـــها بـــالتنوين.

الثاني: عِوَض عن اسم: وهو اللاحق ل(كلّ) عوضاً عما تضاف إليه، نحو: كلٌّ قائمٌ، أي: كل إنسان قـــائم، فحذف (إنسان) وعُوِّض عنه بالتنوين.

الثالث: عِوَض عن حرف وهو اللاحق: ﴿جوارٍ﴾ و﴿غواشٍ﴾ ونحوهما جراً ورفعاً، نحو: هؤلاء جوارٍ، ومـــررت بجوارٍ، فحذفت الياء وعُوِّض عنها بالتنوين. انظر: ابن عقيل: ١/١٧-١٨

(٧) انظر: التبصرة: ٣٣٩-٣٤٠، إبراز المعاني: ٢٠٣/٢

والله أعلم.

الثالث: تظهر فائدة الخلاف بين مذهب القراء والنحويين في حقيقة ‹الرَّوم› في المفتوح والمنصوب غير المنوّن.

فعلى قول القراء لا يدخل على حركة الفتح، لأن الفتحة خفيفة، فإذا خرج بعضها خرج سائرها؛ لأنها لا تقبل التبعيض كما يقبل الكسر والضم بما فيهما من الثقل، والرّوم عندهم بعض حركة.

وعلى قول النحاة يدخل على حركة الفتح كما يدخل على الضم والكسر؛ لأن الرّوم عندهم إخفاء[1] الحركة، فهو بمعنى الاختلاس، وذلك لا يمتنع في الحركات الثلاث.

ولذلك جاز الاختلاس عند القراء في ‹هاء› ﴿يهدّي﴾[2] وخاء ﴿يخصِّمون﴾[3] المفتوحين، ولم يجز الرّوم عندهم في نحو «لا ريب» و﴿أن المساجد﴾.

وجاز الرّوم والاختلاس عند النحاة في نحو (إن يضرب)، فالرّوم وقفاً، والاختلاس وصلاً، وكلاهما في اللفظ واحد.

قال سيبويه في "كتابه": أمّا ما كان في موضع نصب أو جر؛ فإنك تروم فيه الحركة، فأما الإشمام فليس إليه سبيل انتهى[4].

فالرّوم عند القراء غير الاختلاس وغير الإخفاء أيضاً، والاختلاس والإخفاء عندهم واحد، ولذلك عبّروا بكل منهما عن الآخر، كما ذكروا في «أَرْنا» و«نعمّا» و«يهدّي» و«يخصِّمون» وربما عبرَّوا بالإخفاء عن الرّوم أيضاً كما ذكر بعضهم في ﴿تأمنا﴾ توسّعاً.

ووقع في كلام الداني في كتابه "التحديد"[5] أن الإخفاء والرّوم واحد، وفيه نظر.

الرابع: قولهم: لا يجوز الرّوم والإشمام في الوقف على هاء التأنيث، إنما يريدون به إذا

---

(١) في (س) : (إبقاء) وهو تحريف.

(٢) من الآية (٣٥) يونس

(٣) من الآية (٤٩) يس

(٤) الكتاب : ١٧١/٤

(٥) في المطبوع : (التجريد) وهو تحريف، ولم أقف على ما ذكره المؤلف في "التحديد" المطبوع. والله أعلم.

وقف ‹بالهاء› بدلاً من ‹تاء›[1] التأنيث؛ لأن الوقف حينئذ إنما هو على حرف ليس عليه إعراب، بل هو بدل من الحرف الذي كان عليه الإعراب، أمّا إذا وقف عليه بالتاء اتّباعاً لخط المصحف فيما كتب من ذلك بالتاء كما سيأتي في الباب الآتي، فإنه يجوز الوقف عليه بالرّوم والإشمام بلا نظر؛ لأن الوقف إذ ذاك على الحرف الذي كانت الحركة لازمة له، فيسوغ فيه الرّوم والإشمام[2] والله أعلم./

١٢٧/٢

الخامس: يتعيّن التحفظ في الوقف على المشدّد المفتوح بالحركة نحو «صوافّ» و«يحق الحقَّ» و«لكن البرَّ» و«من صدَّ» و«كأنَّ» و«عليهنَّ» فكثير ممن لا يعرف يقف بالفتح من أجل الساكنين، وهو خطأ لا يجوز، بل الصواب الوقف بالسكون مع التشديد، على الجمع بين الساكنين، إذ الجمع بينهما في الوقف مغتفر مطلقاً.

السادس: إذا وقف على المشدّد المتطرف وكان قبله أحد حروف المد أو اللين نحو «دوابّ» و«صوافّ» و﴿اللذانّ﴾ ونحو «تبشرونّ» و«اللذينّ» و«هاتّينّ» وقف بالتشديد كما يوصل، وإن اجتمع في ذلك أكثر من ساكنين، ومدّ من أجل ذلك، وربما زيد في مدّه وقفاً لذلك كما قدمنا في آخر باب المد.

وقد قال الحافظ أبو عمرو في سورة ‹الحجر› من "جامع البيان" عند ذكره ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾[3] ما نصه: والوقف على قراءة ابن كثير غير ممكن إلا بتخفيف النون لالتقاء ثلاث سواكن فيه إذا شددت، والتقاؤهن[4] ممتنع، وذلك بخلاف الوقف على المشدّد الذي تقع الألف قبله نحو «الدوابّ» و«الصواف» و«غير مضارّ» و«لاجانّ» وما أشبهه، وكذلك «اللذانّ» و«هـذانّ» على قراءته، لأنّ الألف للزوم حركة ما قبلها؛ قوي المدُّ بها فصارت لذلك بمترلة المتحرك، والواو والياءَ بتغيّر حركة ما قبلهما وانتقالهما خَلَص السكون بهما، فلذلك يمكن التقاء الساكنين بعد الألف في الوقف، ولم يمكن التقاؤهما بعد

---

(١) في المطبوع: (هاء) وهو تحريف.

(٢) هذا كلام مكّي. انظر: التبصرة: ٣٤٣-٣٤٤، إبراز المعاني: ٢/٢٠٠

(٣) من الآية (٥٤)

(٤) في المطبوع: (التقائهن) وهو لحن.

الواو والياء؛ لخلوص سكونهما وكون الألف بمنزلة حرف متحرك. انتهى.[1]

وهو مما انفرد به، ولم أعلم أحداً وافقه على التفرقة بين هذه السواكن المذكورة، ولا أعلم له كلاما نظير هذا الكلام الذي لا يخفى ما فيه.

والصواب الوقف على ذلك كله بالتشديد والرّوم، فلا يجتمع السواكن المذكورة؛ على أن الوقف بالتشديد ليس كالنطق بساكنين غيره؛ وإن كان في زنة الساكنين، فإن اللسان ينبو بالحرف المشدّد نبوة واحدة فيسهّل النطق به لذلك، وذلك مشاهد حِساً.، ولذلك ساغ الوقف على نحو «صوافّ» و«دوابّ» بالإسكان، ولم يسغ الوقف على/ ﴿أرأيت﴾ ونحوه في وجه الإبدال كما تقدم في آخر باب الهمز المفرد[2]. والله أعلم.

١٢٨/٢

باب الوقف على مرسوم الخط[3]

وهو خط المصاحف العثمانية التي أجمع الصحابة عليها، كما تقدّم أول الكتاب.

واعلم أن المراد بالخط؛ الكتابةُ، وهو على قسمين: قياسيّ واصطلاحي:

فالقياسي: ما طابق فيه الخطُّ اللفظَ.

والاصطلاحي: ما خالفه بزيادة، أو حذف، أو بدل، أو وصل، أو فصل.

وله قوانين وأصول يحتاج إلى معرفتها، وبيان ذلك مستوفى في باب الهجاء من كتب العربية، وأكثر خط المصاحف موافق لتلك القوانين، لكنه قد جاءت أشياء خارجة عن ذلك يلزم اتّباعها ولا يُتعدّى إلى سواها، منها ما عرفنا سببه، ومنها ما غاب عنّا.

وقد صنّف العلماء فيه[4] كتباً كثيرة؛ قديماً وحديثاً؛ كأبي حاتم،[5] ونُصَير،[6] وأبي

---

(١) جامع البيان: ٢/ ق: ٩٢

(٢) انظر: ص: ١١٣١

(٣) انظر: التيسير: ٦٠-٦٢، إبراز المعاني: ٢/٢٠٦

-( ) في المطبوع (فيها) وهو تحريف.

( ) السجستاني، واسم كتابه: "اختلاف المصاحف" منه نسخة في مكتبة برلين، انظر: الفهرس الشامل.

( ) وكتابه مصنف في رسم المصحف، مفقود، ولكن ينقل عنه السخاوي في "الوسيلة" في مواضع عدة.

بكر بن أبي داود،[1] وأبي بكر ابن مهران،[2] وأبي عمرو الداني،[3] وصاحِبه أبي داود،[4] والشاطبي،[5] والحافظ أبي العلاء،[6] وغيرهم.

وقد أجمع أهل الأداء، وأئمة الإقراء على لزوم مرسوم المصاحف فيما تدعو الحاجة إليه؛ اختياراً واختباراً[7] واضطراراً.

فيوقَفُ على الكلمة الموقوف عليها، أو المسئول عنها؛ على وفق رسمها في الهجاء، وذلك باعتبار الأواخر من الإبدال، والحذف، والإثبات، وتفكيك الكلمات بعضها من بعض؛ من وصل وقطع.

فما كتب من كلمتين موصولتين لم يوقف إلا على الثانية منهما، وما كتب منهما مفصولاً يجوز أن[8] يوقف على كل واحدة منهما، هذا هو الذي عليه العمل عن أئمة الأمصار في كل الأعصار.

وقد ورد ذلك نصّاً وأداء عن نافع، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر، وخلف.

ورواه كذلك نصاً الأهوازي وغيره عن ابن عامر.

ورواه كذلك أئمة العراقيين عن كل القراء بالنص والأداء، وهو المختار عندنا وعند

---

(١) واسم كتابه "المصاحف"

(٢) سمّاه "الهجاء" وهو مفقود.

(٣) وسَمَه بـ"المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار" انظر الكلام عليه ص: ٢٥٩

(٤) اسم كتابه "التبيين لهجاء التنزيل" انظر الكلام عليه ص: ٢٤٣

(٥) واسم كتابه "عقيلة أتراب القصائد" المشهورة ب"الرائية" وهي نظم ل"مقنع الداني" مع بعض زيادات، شرحها كثيرون، منهم السخاوي، وشرحه حقق في الجامعة الإسلامية بالمدينة سنة ١٤١٥ هـ للماجستير، وطُبِع شرحها لابن القاصح.

(٦) لم أجد من ذكر عنوان كتابه.

(٧) (واختياراً) سقطت من (ت) وكذا المطبوع.

(٨) (يجوز أن) حرفت في المطبوع إلى: (نحو ران)

من تقدمنا للجميع، وهو الذي لا يوجد نص بخلافه، وبه نأخذ لجميعهم كما أخذ علينا، وإلى ذلك أشار أبو مزاحم الخاقاني بقوله: /

١٢٩/٢

وقف عند إتمام الكلام موافقاً ** لمصحفنا المتلوِّ في البَرِّ والبحرِ[١]

إذا تقرر هذا فليعلم: أن الوقف على المرسوم ينقسم إلى؛ متفّق عليه، ومختلف فيه، وها نحن نذكر المختلف فيه من ذلك قسماً قسماً، فإنه مقصود هذا الباب، ثم نذكر المتفَق عليه آخر كل قسم، لتتمّ الفائدة على عادتنا، فنقول: تنحصر أقسام هذا الباب في خمسة أقسام:

الأول: الإبدال:

الثاني: الإثبات.

الثالث: الحذف.

الرابع: الوصل.

الخامس: القطع.

فأما الإبدال: فهو إبدال حرف بآخر، وهو من المختلف فيه ينحصر في أصل مطرد، وكلمات مخصوصة.

فالأصل المطرد: كل هاء تأنيث رسمت تاء[٢] نحو «رحمت» و«نعمت» و«شجرت» و«جنت» و«كلمت» وهو على قسمين: قسم اتفقوا على قراءته بالإفراد، وقسم اختلفوا فيه.

فالقسم المتفق على إفراده: جملته في القرآن أربع عشرة كلمة، تكرّر منها ستة.

الأول ﴿رحمت﴾ في سبعة مواضع، في ‹البقرة› ﴿أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾[٣] وفي ‹الأعراف› ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾[٤] وفي ‹هود› ﴿رَحْمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ﴾[٥] وفي

---

(١) انظر: قصيدتان في التجويد: ٢٦، البيت رقم (٣٩)

(٢) انظر: التيسير: ٦٠، الدر النثير: ٤/١٥٠-١٥١

(٣) من الآية (٢١٨)

(٤) من الآية (٥٦)

( ) من الآية (٧٣)

‹مريم› ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾[1] وفي ‹الرّوم› ﴿إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾[2] وفي ‹الزخرف›﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾[3] و﴿وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾[4]

الثاني: ﴿نعمت﴾ في أحد عشر موضعاً، في ‹البقرة› ﴿نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنزَلَ﴾[5] وفي ‹آل عمران› ﴿نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ﴾[6] وفي ‹المائدة› ﴿نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ﴾[7] وفي ‹إبراهيم› ﴿بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا﴾[8] و﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾[9] وفي ‹النحل› ﴿وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾[10] و﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَةَ اللَّهِ﴾[11] ﴿وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾[12] وفي ‹لقمان› ﴿فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ﴾[13] وفي ‹فاطر› ﴿نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ﴾[14] وفي ‹الطور› ﴿فَذَكِّرْ فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ﴾[15]

( ) من الآية (٢)
( ) من الآية (٥٠)
(٣) من الآية (٣٢)
(٤) من الآية (٣٢)
(٥) من الآية (٢٣١)
(٦) من الآية (١٠٣)
(٧) من الآية (١١)
(٨) من الآية (٢٨)
(٩) من الآية (٣٤)
(١٠) من الآية (٧٢)
(١١) من الآية (٨٣)
(١٢) من الآية (١١٤)
(١٣) من الآية (٣١)
(١٤) من الآية (٣)
(١٥) من الآية (٢٩)

الثالث: ﴿امرأت﴾ في سبعة مواضع، في ‹آل عمران› ﴿إِذْ قَالَتْ امْرَأَتُ عِمْــــرَانَ﴾[١] وفي ‹يوسف› ﴿قَالَتْ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ في الموضعين[٢] وفي ‹القصص› ﴿وَقَـــالَتْ امْــرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾[٣] وفي ‹التحريم› ﴿امْرَأَتَ/ نُوحٍ﴾[٤] ﴿وَامْرَأَتَ لُوطٍ﴾[٥] ﴿امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ﴾[٦] ١٣٠/٢

الرابع: ﴿سنّت﴾ في خمسة مواضع، في ‹الأنفال› ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الاوَّلِــينَ﴾[٧] وفي ‹فاطر› ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلاَ سُنَّتَ الاوَّلِينَ فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلاً وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّــهِ تَحْوِيلاً﴾[٨] وفي ‹غافر› ﴿سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ﴾[٩]

الخامس: ﴿لعنت﴾ في موضعين؛ أحدهما في ‹آل عمران› ﴿فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَــــى الْكَاذِبِينَ﴾[١٠] و﴿أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ﴾ في ‹النور›[١١]

السادس: ﴿وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ﴾ في الموضعين من ‹المجادلة› [١٢].

وغير المكرّر سبعة وهي ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى﴾ في ‹الأعراف›[١٣] و﴿بَقِيَّتُ اللَّهِ خَيْرٌ

---

(١) من الآية (٣٥)

(٢) من الآية (٥١و٣٠)

(٣) من الآية (٩)

(٤) من الآية (١٠)

(٥) من الآية (١٠)

(٦) من الآية (١١)

(٧) من الآية (٣٨)

(٨) من الآية (٤٣)

(٩) من الآية (٨٥)

(١٠) من الآية (٦١)

(١١) من الآية (٧)

(١٢) من الآية (٨-٩)

(١٣) من الآية (١٣٧)

لَكُمْ﴾ في ‹هود›[1] و﴿قُرَّتُ عَيْنٍ﴾ في ‹القصـــص›[2] و﴿فِطْـــرَتَ اللَّـــهِ﴾ في ‹الــرُّوم›[3] و﴿شَجَرَتَ الزَّقُّومِ﴾ في ‹الدخان›[4] ﴿وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾ في ‹الواقعة›[5] و﴿ابْنَتَ عِمْــرَانَ﴾ في ‹التحريم›[6]

فوقف على هذه المواضع بالهاء خلافاً للرسم: ابن كثير، وأبو عمـــرو، والكســـائي، ويعقوب[7]، هذا هو الذي قرأنا به ونأخذ،[8] وهو مقتضى نصوصهم، ونصوص أئمتنــــا المحققين عنهم، وقياس ما ثبت نصاً عنهم.

وإنْ كان أكثر المؤلّفين لم يتعرضوا لذلك، فيقتضي عدم ذكرهم له؛ ولكثير من هـــذا الباب، أن تكون الجماعة كلّهم فيه على الرسم فلا يكون فيه خلاف، أن[9] الوقف عليـــه بالتاء، فإنّ من حفظ حجّة على من لم يحفظ، وغايةُ من لم يذكر ذلـــك الســـكوتُ، ولا حجّة فيه.

وفي "الكافي" الوقف في[10] ذلك بالهاء لأبي عمرو والكسائي.[11]

وفي "الهداية" للكسائي وحده.

وفي "الكتر" لابن كثير، وأبي عمرو، والكسائي؛ فلم يذكر يعقوب.[12]

---

(١) من الآية (٨٦)

(٢) من الآية (٩)

(٣) من الآية (٣٠)

(٤) من الآية (٤٣)

(٥) من الآية (٨٩)

(٦) من الآية (١٢)

(٧) انظر: التيسير: ٦٠، المصباح: ٤/١٣٤٧-١٣٤٩

(٨) في المطبوع: (نأخذ به) وهو تحريف.

(٩) (أنّ) سقطت من المطبوع.

(١٠) في (ز): «على» بدل (في)

(١١) الكافي: ٦٨، وفيه ابنُ كثير معهما، وهو ما لم يذكره المؤلف.

(١٢) انظر: الكتر: ١٠٧

والقسم الذي قرئ بالإفراد وبالجمع ثمانية أحرف، وهي: ﴿كَلِمَـــةُ﴾ في ‹الأنعـــام› ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا﴾[1] وفي ‹يونس› و﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾[2] و﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾[3] وفي ‹غافر› ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّـــكَ﴾[4] و﴿آيَـٰتٌ لِلسَّائِلِينَ﴾ في ‹يوسف›[5] و﴿فِي غَيَـٰبَتِ الْجُبِّ﴾ في الموضعين من ‹يوسف›[6] و﴿آيَـٰتٌ مِـــنْ رَبِّهِ﴾ في ‹العنكبوت›[7] * و﴿فِي الْغُرُفَـٰتِ آمِنُونَ﴾*[8] في سبأ[9] و﴿عَلَى بَيِّنَـــتٍ مِنْـــهُ﴾ في ‹فاطر›[10] ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ﴾ في ‹فصلت›[11] و﴿جِمَالَتٌ﴾ في ‹المرسلات›[12].

فمن/ قرأ شيئاً من ذلك بالإفراد، وكان من مذهبه الوقف بالهاء كما تقـــدّم، وقـــف بالهاء، وإن كان من مذهبه الوقف بالتاء، وقف بالتاء، ومن قرأ بالجمع وقف عليه بالتـــاء كسائر الجموع، وسيأتي الكلام على ذلك مفصّلاً في أماكنه[13] إن شاء الله تعالى. ١٣١/٢

---

(١) من الآية (١١٥)

(٢) من الآية (٣٣)

(٣) من الآية (٩٦)

(٤) من الآية (٦)

(٥) من الآية (٧)

(٦) من الآيتين (١٠و ١٥)

(٧) من الآية (٥٠)

(٨) ما بين النجمتين تحرف في المطبوع هكذا: (وفي الفرقان آمنون وفي..)

(٩) من الآية (٣٧)

(١٠) من الآية (٤٠)

(١١) من الآية (٤٧)

(١٢) من الآية (٣٣)

(١٣) في (س): «إمالته» وهو تحريف.

وقد اجتمعت[1] المصاحف على كتابة ذلك كله بالتاء، إلا ما ذكره الحافظ أبو عمرو الداني في الحرف الثاني من ‹يونس› وهو ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾[2] قال: تأملته في مصاحف أهل العراق فرأيته مرسوماً بالهاء.[3]

وكذلك اختلف أيضاً في قوله في ‹غافر› ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾[4] فكتابته بالهاء على قراءة الإفراد بلا نظر، وكتابته بالتاء على مراد الجمع، ويحتمل أن يراد الإفراد ويكون كنظائره مما كتب بالتاء مفرداً، ولكن الذين كتب[5] في مصاحفهم بالتاء قرءوه بالجمع[6] فيما نعلمه، والله أعلم.

ويلتحق بهذه الأحرف ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ في ‹النساء› قرأ يعقوب بالتنوين والنصب؛ على أنه اسم مؤنث، وقد نَصَّ عليه أبو العزّ القلانسي، وأبو الحسن طاهر بن غلبون، والحافظ أبو عمرو الداني وغيرهم أن الوقف له[7] عليه بالهاء، وذلك على أصله في الباب[8]، ونصّ أبو طاهر ابن سوار وغيره على أن الوقف بالتاء لكلهم،[9] وذلك يقتضي ‹التاء› له. وسكت آخرون فلم ينصّوا فيه، كالحافظ أبي العلاء، وغيره.

وقال سبط الخياط في "المبهج": والوقف بالتاء إجماع، لأنه كذلك في المصحف، قال: ويجوز الوقف عليه بالهاء في قراءة يعقوب مثل كلمة ﴿وَجِلَتْ﴾[10]

---

(١) في (ز) و(ك): «أجمعت»

(٢) من الآية (٩٦)

(٣) انظر: المقنع: ٨٤، الوسيلة: ٤٨٤-٤٨٥

(٤) من الآية (٦)

(٥) كذا في (س) وهي أوضح العبارات عندي، حيث اختلفت النسخ، ففي (ت) و(ك): «لكن الذي هو في مصاحفهم» وفي (ز): «لمن الذي من»، وفي (ظ): «لكن الذي في..»

(٦) الذين قرؤا بالجمع هم: نافع وابن عامر وأبو جعفر. انظر: التيسير: ١٢٢، النشر: ٢/٢٦٢

(٧) (له): سقطت من المطبوع.

(٨) انظر: التذكرة: ٢/٣٠٩، الإرشاد: ٢٨٧، الكفاية الكبرى: ٣٠٤

(٩) المستنير: ٢/٥٢٠

(١٠) من الآية (٦٠) المؤمنون، ونظر: المبهج: ٢/٤٦٢

وهذا يقتضي الوقف عنده على ما كتب تاءً بهاء[1] كما قدّمنا، والله أعلم.

وأما الكلمات المخصوصة فهي ستّ ﴿يَاأَبَتِ﴾ و﴿هَيْهَاتَ﴾ و﴿مَرْضَاتِ﴾ و﴿وَلَاتَ﴾ و﴿اللَّاتَ﴾ و﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾

أما ﴿يَاأَبَتِ﴾ وهي في ‹يوسف›[2] و‹مريم›[3] و‹القصص›[4] و‹الصافات›[5] فوقف عليه[6] بالهاء خلافاً للرسم: ابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب، ووقف الباقون بالتاء على الرسم.[7]

وأما ﴿هَيْهَاتَ﴾ وهو الحرفان في ‹المؤمنون› [8] فوقف عليها بالهاء: الكسائي، والبزي، واختلف عن قنبل./ ١٣٢/٢

فروى عنه العراقيون قاطبة الهاء كالبزي، وهو الذي في "الكافي" و"الهداية" و"الهادي" و"التجريد" وغيرها[9].

وقطع له بالتاء فيهما صاحب "التبصرة" و"التيسير" و"الشاطبية" و"العنوان" و"التذكرة" و"تلخيص العبارات" وغيرها، وبذلك قرأ الباقون[10] إلا أن الخلاف في "العنوان" و"التذكرة" و"التلخيص" لم يذكر في الأول.

وانفرد صاحب "العنوان" عن أبي الحارث بالتاء في الثانية كالجماعة.[11]

---

(١) في المطبوع: (بها) بدون همزة، وهو تحريف.

(٢) من الآيتين (٤ و١٠٠)

(٣) من الآيات (٤٢و٤٣و٤٤و٤٥)

(٤) من الآية (٢٦)

(٥) من الآية (١٠٢)

(٦) في المطبوع: (عليها)، وهو تحريف.

(٧) انظر: شرح الطيبة: ١٤٤-١٤٥

(٨) من الآية (٣٦) وقوله (في المؤمنون) بالرفع على الحكاية.

(٩) انظر: الكافي: ١٣٩، والتجريد: ق: ٣٩/ب

(١٠) انظر: التذكرة:٢/٤٥١-٤٥٢، التبصرة: ٣٤٣، والتيسير:٦٠، والعنوان: ١٣٦، وتلخيص العبارات: ١٢٦

(١١) رواية أبي الحارث من العنوان ليست من طرق النشر.

وأمّا ﴿مَرْضَاةِ﴾ وهو أربعة مواضع؛ موضعان في ‹البقرة›[1] وموضع في ‹النســـــاء›[2] وموضع في ‹التحريم›[3] و﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ في ‹ص›[4] و﴿اللاَّتَ﴾ في ‹النجـــم›[5] و﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ في ‹النمل›[6] فوقف الكسائي على الأربعة بالهاء هذا هو الصحيح عنه.

وقد اختلف في بعضها في بعض الكتب، فلم يذكر في "تلخيص العبارات" ﴿الـلاَّتَ﴾ و﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ وخَصَّ الدوريّ عنه في ﴿لات﴾ بالهاء.[7]

وفي "التبصرة" روى عن الكسائي في غير ﴿مَرْضَاةِ﴾ الهاء، والمشهور عنه التاء.[8]

و لم يذكر في "التجريد" ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ و﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ ووقف مـــن قراءتـــه علـــى الفارسي يعني في الروايتين على ﴿اللاَّت﴾ بالهاء.[9]

و لم يذكر أبو العزّ ولا كثير من العراقيين ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ وقطع لـــــه في ﴿مَرْضَـــاةِ﴾ بالهاء.[10]

وفي "التبصرة" حكى عن حمزة وحده الوقف فيه بالهاء[11] وكذا حكى غيره.

---

(١) من الآيتين (٢٠٧ و٢٦٥)

(٢) من الآية (١١٤)

(٣) من الآية (١)

(٤) من الآية (٣)

(٥) من الآية (١٩)

(٦) من الآية (٦٠) من سورة النمل

(٧) انظر: تلخيص العبارات: ١٤٣

(٨) انظر: التبصرة: ٤٣٨

(٩) قال ابن الفحام: ذكر الفارسي أن الكسائي وقف على ﴿اللاّت﴾ بالهاء، وذكر الحمّامي أن أبا طاهر ذكر عـــن أبي علي قطرب أنه قال: وقفت الجماعة على التاء لئلا يشبه اسم الله تعالى، قال: وقول الجماعة أولى من قولــه لموافقة المصحف. اهـــ التجريد: ق:٤٨/أ

(١٠) الإرشاد: ٢٤١، الكفاية الكبرى: ١٦١

(١١) التبصرة: ٤٣٨

وقد ورد الخلاف عنه، والصواب التاء، قال الداني في "الجامع": وهذا هو الصحيح عنه.[1]

وقولُ ابن مجاهد في "سبعته": حمزة وحده يقف على ﴿مَرْضَاةِ﴾ بالتاء، والباقون بالهاء.[2] قال الداني: يعني ابن مجاهد أن النصَّ لم يرد[3] بالوقف على ذلك بالتاء إلا عن حمزة ومن سواه غير الكسائي. فالنص فيه معدوم عنه إذ[4] كان نافع وغيره ممن لا نص فيه عنه يقف على ذلك بالتاء على حال رسمه.[5]

وذكر صاحب "الكافي" وصاحب "الهداية" الوقف على ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ و﴿بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾[6] وشبهه عن الكسائي بالهاء.[7]

والمراد ب‹شبهه›: ﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾[8] و﴿ذَاتِ الشَّوْكَةِ﴾[9] و﴿ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾[10] و﴿ذَاتِ حَمْلٍ﴾[11] و﴿ذَاتِ قَرَارٍ﴾[12] و﴿ذَاتِ الْحُبُكِ﴾[13] و﴿ذَاتِ

---

(١) جامع البيان: ١/ ق: ١٥٩

(٢) السبعة: ١٨٠

(٣) في المطبوع: (يرد عنهم) وهو تحريف.

(٤) في المطبوع: (إذا) وهو تحريف.

(٥) جامع البيان: ١/ ق: ١٥٩

(٦) من مواضعه (١٣) الملك

(٧) الكافي: ٦٩

(٨) من الآية (١) الأنفال

(٩) من الآية (٧) الأنفال

(١٠) من الآية (١٨) الكهف

(١١) من الآية (٢) الحج

(١٢) من الآية (٥٠) المؤمنون

(١٣) من الآية (٧) الذاريات

أَلْـوَاحٍ﴾[1] و﴿ذَاتُ الأكْمَـامِ﴾[2] و﴿ذَاتِ الْـبُرُوجِ﴾[3] ﴿ذَاتِ الْوَقُـودِ﴾[4] و﴿ذَاتِ الرَّجْعِ﴾[5] و﴿ذَاتِ الصَّدْعِ﴾[6] و﴿ذَاتِ الْعِمَادِ﴾[7] و﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾[8].

ووقع ﴿ذَاتِ الصُّدُورِ﴾ في موضعي ‹آل عمران›[9]/ وفي ‹المائدة›[10] و‹الأنفـال›[11] و‹هود›[12] و‹لقمان›[13] و‹فـاطر›[14] و‹الزمـر›[15] و‹الشـورى›[16] و‹الحديـد›[17] و‹التغابن›[18] و‹الملك›[19]، وهو ضعيف لمخالفته الرسم، ولأن عمل أهـل الأداء علـى غيره. ١٣٣/٢

---

(١) من الآية (١٣) القمر

(٢) من الآية (١١) الرحمن

(٣) من الآية (١) البروج

(٤) من الآية (٥) البروج

(٥) من الآية (١١) الطارق

(٦) من الآية (١٢) الطارق

(٧) من الآية (٧) الفجر

(٨) من الآية (٣) المسد

(٩) من الآيتين (١١٩ و١٥٤)

(١٠) من الآية (٧)

(١١) من الآية (٤٣)

(١٢) من الآية (٥)

(١٣) من الآية (٢٣)

(١٤) من الآية (٣٨)

(١٥) من الآية (٧)

(١٦) من الآية (٢٤)

(١٧) من الآية (٦)

(١٨) من الآية (٤)

(١٩) من الآية (١٣)

وزعم ابن جبارة أن ابن كثير، وأبا عمرو، والكسائي[1] يقفون على ﴿ذَاتِ الشَّوْكَةِ﴾ و﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾ و﴿بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ بالهاء، ففرّق بينه وبين أخواته، ونصَّ عمن لا نصَّ عنه، ولا أعلمه إلا قاسه على ما كتب بالتاء من المؤنث، وليس بصحيح، بل الصواب الوقف عليه بالتاء للجميع اتّباعاً للرسم، والله أعلم.

والقسم المتفق عليه من الإبدال نوعان:

أحدهما: المنصوبُ المنوَّن غير المؤنث، يُبدل في الوقف ألفاً مطلقاً كما تقدم في الباب قبله نحو ﴿أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً﴾[2] ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾[3] ﴿وَكَانَ حَقًّا﴾[4] و﴿لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾[5]

والثاني: الاسم المفرد المؤنث مما[6] لم يرسم بالتاء؛ تبدل تاؤه وصلاً تاءً، ووقفاً هاءً سواء[7] كان منوّناً أم غير منوّن نحو: ﴿وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ﴾[8] و﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ﴾[9] و﴿مِنَ الْجَنَّةِ﴾[10] ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾[11] و﴿مَثَلاً مَا بَعُوضَةً﴾[12] و﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ﴾[13].

---

(١) في المطبوع: (الكسائي ويعقوب) وهو تحريف وخطأ؛ لأن كتاب ابن جبارة هو شرح للشاطبية، ويعقوب ليس منهم. والله أعلم.

(٢) من الآية (٢٦) البقرة

(٣) من الآية (٢٨) البقرة

(٤) من الآية (٤٧) الرّوم

(٥) من الآية (١٢٤) البقرة

(٦) في المطبوع: (ما) بميم واحدة، وهو تحريف.

(٧) كذا في (ت) فقط، وهو الأصوب -عندي- وفي بقية النسخ: (تبدل تاؤه وصلاً هاء وقفًا سواء)

(٨) من الآية (٢١١) البقرة

(٩) من الآية (٦٣) مريم و(٧٢) الزخرف

(١٠) من مواضعه (٢٧) الأعراف

(١١) من الآية (٧) البقرة و(٢٣) الجاثية

(١٢) من الآية (٢٦) البقرة

(١٣) من الآية (٢٦٥) البقرة

وشذّ جماعة من العراقيين فرووا عن الكسائي وحده الوقف على ﴿مَنَاةَ﴾[1] بالهاء وعن الباقين بالتاء، ذكر ذلك ابن سوار، وأبو العزّ، وسبط الخياط[2] وغيرهم[3]، وهو غلط.

وأحسب أن الوَهْمَ حصل لهم من نَصِّ نُصَيْر على كتابته بالهاء[4]، ونُصَير من أصحاب الكسائي، فحَمَلوا الرسم على القراءة، وأخذوا بالضدّ الباقين، ولم يُرِدْ نُصَير إلا حكاية رسمها، كما حكى رسم غيرها في "كتابه" مما لا خلاف في رسمه، ولا تَعَلُّق له بالقراءة.

والعجب من قول الأهوازي: وأجمعت المصاحف على كتابتها[5] ﴿مَنَوةَ﴾ بواو، والوقف عليه عن الجماعة بالتاء.[6]

فالصواب الوقف عليه عن كل القراء بالهاء على وفق الرسم، والله أعلم.

وأما الإثبات فهو على قسمين:

أحدهما: إثبات ما حذف رسماً.

والثاني: إثبات ما حذف لفظاً.

فالذي ثبت من المحذوف رسماً ينحصر في نوعين:

الأولُ: وهو من الإلحاق كما تقدم في الباب قبله هاءُ السكت.

الثاني: أحدُ حروف العلة/ الواقعة قبل ساكن فحذفت لذلك. ١٣٤/٢

أما "هاء السكت": فتجيء في خمسة أصول مطردة وكلمات مخصوصة:

---

(١) من الآية (٢٠) النجم

(٢) انظر: المستنير: ٨٠٥/٢، الإرشاد: ٥٧٣، الكفاية الكبرى: ٥٦٠، المبهج: ٧٥٨/٢

(٣) (وغيرهم): سقطت من المطبوع.

(٤) قال الشاطبي رحمه الله في الرائية:

.... ** بالها مناة نصير عنهم نَصَرا

انظر: المقنع: ٩٣، الوسيلة: ٤٨٧-٤٨٨

(٥) في (س): «كتابة»

(٦) لم أجده في الوجيز ولا الموجز، فلعله في كتبه الأخرى.

الأصل الأول: ‹ما› الاستفهامية المجرورة بحرف الجر، وقعت في خمس كلمات ﴿عَمَّ﴾ و﴿فِيمَ﴾ و﴿بِمَ﴾ و﴿لِمَ﴾ و﴿مِمَّ﴾ فاختلف[1] في الوقف عليها بالهاء عن يعقوب والبزي.

فأمّا يعقوب فقطع له في الوقف عليها[2] بالهاء، أبو محمد سبط الخياط، وأبو الفضل الرازي، والشريف عزّ[3] الشرف العباسي[4].

وقطع له الجمهور؛ كأبي العزّ وابن غلبون، والحافظ أبي العلاء، وابن سوار، والداني بالهاء في الحرف الأوّل وهو ﴿عَمَّ﴾[5].

وقطع له الأكثرون بذلك في الحرف الثاني وهو ﴿فِيمَ﴾ نحو ﴿فِيمَ كُنتُمْ﴾[6] و﴿فِيمَ أَنْتَ﴾[7] وهو الذي في "الإرشاد" و"المستنير"،[8] وزاد فيه[9] أيضاً الحرف الثالث وهو ﴿بِمَ﴾ نحو ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾[10].

وقطع له الداني بالهاء في الحرف الأخير وهو ﴿مِمَّ﴾ وقطع من قراءته على أبي الفتح في ‹لِمَ› و‹بِمَ› و‹فِيمَ›.[11]

---

(١) في المطبوع: (فاختلفوا) بالإجماع، وهو تحريف.

(٢) (عليها): من (س) فقط.

(٣) في (ك): «وعزّ» وهو خطأ لأن (الشريف)، هو (عز الشرف) وتحرفت في المطبوع إلى: (عن) بالنون ولا يصح أيضاً.

(٤) انظر: المبهج: ١/٣١٣-٣١٤، المصباح: ٣/١٠٨٤

(٥) انظر: التذكرة: ١/٢٤٥، المستنير: ١/٣٩٧، الإرشاد: ٢١٧ و٦١٧، غاية الاختصار: ١/٣٨٨

(٦) من الآية (٩٧) النساء

(٧) من الآية (٤٣) النازعات

(٨) انظر: المستنير: ١/٣٩٧، الإرشاد: ٢١٧

(٩) (فيه) سقطت من المطبوع.

(١٠) من الآية (٥٤) الحجر

(١١) مفردة يعقوب: ٣٢-٣٣

وقطع آخرون بذلك لرويس خاصّة في الأحرف الخمسة، كأبي بكر ابن مهران،[1]

وقطع أبو العزّ بذلك لرويس خاصة في الأحرف الثلاثة الأخيرة، وجعل الحرفين الأولين ليعقوب بكماله كما تقدم آنفا[2].

و لم يذكره عنه في "الكامل" ولا في "الجامع" ولا في كثير من الكتب.

قلت: وبالوجهين آخذ ليعقوب في الأحرف الخمسة لثبوتهما عندي عنه من روايتيه، والله أعلم.

وأمّا البزي: فقطع له بالهاء في الأحرف الخمسة صاحب "التيسير" و"التبصرة" و"التذكرة" و"الكافي" و"تلخيص العبارات" وغيرها، و لم يذكره أكثر المؤلفين، وهو الذي عليه العراقيون.[3]

وانفرد في "الهداية" بالهاء عن ابن كثير بكماله في ﴿عَمَّ﴾ و﴿لِمَ﴾ فقط.

وأطلق للبزي الخلاف في الخمسة أبو القاسم الشاطبي والداني في غير "التيسير".

وبالهاء قرأ على الحسن ابن غلبون، وبغير ‹هاء› قرأ على أبي الفتح فارس بن أحمد، وعبد العزيز بن جعفر الفارسي.

وهو من المواضع التي خرج صاحب "التيسير" فيها عن طرقه، فإنه أسند رواية البزي عن الفارسي/ هذا؛ وقطع فيه بالهاء عن البزي، و لم يقرأ بالهاء إلا على ابن غلبون كما نصّ عليه في "جامع البيان".[4]

١٣٥/٢

و‹هاء السكت› مختارة في هذا الأصل عند علماء العربيّة؛ عوضاً عن الألف المحذوفة[5]

---

(١) لم أجد قول ابن مهران في "غايته" ولا في "مبسوطه"

(٢) الإرشاد: ٢١٧، ويلاحظ أن الذي في "الإرشاد" المطبوع هو (ثم) بالثاء المثلثة، وليس فيه (بم) بالباء الموحدة فلعله تصحيف.

(٣) انظر: التيسير: ٦١-٦٢، التبصرة: ٣٤٢-٣٤٣، التذكرة: ٢٤٤/١، الكافي: ٥٢، تلخيص العبارات: ٥٤

(٤) جامع البيان: ١/ ق: ١٦٥/أ

(٥) واستشهد له بقول الشاعر:

==

الأصل الثاني: (هو) و(هي) حيث وقعا، وكيف جاءا نحو ﴿وهو﴾ ﴿وَلَـهُوَ﴾[1] و﴿أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾[2] ﴿فَإِنَّهُ هُوَ﴾ و﴿لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾ ونحو ﴿مَا هِيَ﴾ و﴿لَهِيَ﴾ و﴿هِيَ﴾ فوقف على ذلك بالهاء يعقوب من غير خلاف عنه.[3]

الأصل الثالث: النون المشددة من جمع الإناث سواء اتصل به شيء، أو لم يتصل نحو ﴿هُنَّ أَطْهَرُ﴾ ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ﴾[4] و﴿أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَـهُنَّ﴾[5] ﴿وَمِـنَ الارْضِ مِثْلَهُنَّ﴾[6] و﴿بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ﴾ فاختلف عن يعقوب في الوقف على ذلك بالهاء:

فقطع في "التذكرة" بإثبات الهاء ليعقوب[7] في ذلك كلّه، وكذلك الحافظ أبو عمرو الداني، وذكره أبو طاهر ابن سوار[8]، وقطع به أبو العز القلانسي لرويس من طريق القاضي، وأطلقه في "الكتر" عن رويس، وقطع به ابن مهران لروح[9]، والوجهان ثابتان عن يعقوب، بهما قرأت، وبهما آخذ.

==

مهما لِيَ الليلة مهما لِيَهْ ** أودى بنعليَّ وسرباليَهْ

وقول الآخر:

يارُبَّ يوم لِـيَ لا أظـلّله ** أرمض من تحتُ وأضحى من عَلُهْ

انظر: الجمل في النحو: ٢٦٥-٢٦٦، شرح المفصل: ٤٥/٩، شرح ابن عقيل: ١٧٧/٤-١٨٠

(١) من مواضعه: (٦٤) الحج

(٢) من الآية (٢٨٢) من سورة البقرة

(٣) التذكرة: ٢٤٥/١، مفردة يعقوب للداني: ٢٨-٣١، التلخيص: ٢٠٨، المستنير: ٣٩٧/١، المصباح: ١٠٨١/٣

(٤) من الآية (٢٢٨) البقرة

(٥) من الآية (٤) الطلاق

(٦) من الآية (١٢) الطلاق

(٧) في (ت) وكذا في المطبوع «عن»

(٨) انظر: التذكرة: ٢٤٥/١، مفردة يعقوب للداني: ٣٠، المصباح: ١٠٨٣/٣-١٠٨٤، المستنير: ٣٩٧/١

(٩) الإرشاد: ٢١٧، الكتر: ١٠٧-١٠٨، وصرّح بأنها من زيادات القاضي عن رويس، وقرأت كتابي ابن مهران (الغاية) و(المبسوط) المطبوعين و لم أجده تعرض لهذا النوع أصلاً. والله أعلم.

وقد أطلقه بعضهم؛ وأحسب أن الصواب تقييده بما كان بعد (هاءٍ) كما نقلوا[1]، ولم أجد أحداً مثّل بغير ذلك، فإنْ نَصَّ على غيره أحد يوثق به رجعنا إليه، وإلا فالأمر كما ظهر لنا.[2]

الأصل الرابع: المشدّد المبنيّ نحو ﴿أَلاَّ تَعْلُوا عَلَيَّ﴾[3] و﴿إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾[4] و﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[5] ﴿وَمَا أَنْتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾[6] و﴿مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ﴾[7] اختلف فيه عن يعقوب أيضاً: فنصَّ على الوقف عليه بالهاء ليعقوب بكماله أبو الحسن طاهر بن غلبون، والحافظ الداني،[8] والأستاذ أبو طاهر ابن سوار، وأبو بكر ابن مهران عن روح وحده.[9]

---

(١) كذا في (ز) و(س) وفي بقية النسخ: «مثّلوا» وفي المطبوع: «مثلوا به» وهو تحريف.

(٢) لكن، ذكر المؤلّف نفسُه في "تحبير التيسير" أن عامة أهل الأداء مثّلوا ب﴿كيدكنّ﴾ وجعلوا الوقف عليها بهاء السكت، وذكر الأزميري أن الداني وابن الفحام في "مفردتيهما" مثّلا ب﴿طلقكنّ﴾ و﴿عليهنّ﴾ ونقل المسحراتي عن "مفردة الداني" أن الداني مثّل ب﴿لكنّ﴾. اهـ ووجدت الداني مَثّل أيضاً ب (إنّ) وذكر أنه يوقف عليه: (إنَّهْ)

انظر: مفردة الداني: ٣٠-٣١، المصباح: ١٠٨٤/٣ حاشية (١)، تحبير التيسير: ٧٨، التتمة: ٢٣١، تحرير النشر: ٣١/ أ، شرح الدرة للنويري: ٢٩٣-٢٩٤ حاشية (١١)

(٣) من الآية (٣١) النمل

(٤) من مواضعه (٩) الأحقاف

(٥) من الآية (٧٥) ص

(٦) من الآية (٢٢) إبراهيم

(٧) من الآية (٢٩) ق

(٨) في المطبوع: (الحافظ أبو عمرو)، وهو تحريف عما في بقية النسخ.

(٩) قوله: (والحافظ الداني..) يفهم منه أنه يعمّم جميع الكلمات المذكورة، لكن وجدت الداني في "مفردته ليعقوب" -حسب النسخة التي عندي- أنه يقصر الحكم على ﴿عليَّ﴾ و﴿إليَّ﴾ و﴿بيديّ﴾ و﴿لَدَيَّ﴾ قال الداني: هذه الأربعة الأحرف فقط حيث وقعت. اهـ ومعنى كلامه هذا أن ﴿بمصرخيَّ﴾ التي مثّلَ بها المؤلّف غير داخلة في الحكم، ثمّ وجدته -الداني- مثّل بها مع ﴿يا بنيّ﴾ و﴿والِدَيَّ﴾ ضمن ما يُسكت عليه بالهاء فهل هذا تعارض منه أو سهو؛ الله أعلم.

وأما ابن سوار وابن مهران، فلم أجدهما تعرضا لهذا النوع. والله أعلم.

==

والأكثرون على حذف الهاء وقفاً، وكلاهما ثابت عن يعقوب، والظاهر أن ذلك مقيَّدٌ بما كان بالياء كما مثَّلنا به، ومَثَّل به المُثْبِتون، فإنْ ثبت غير ذلك/ صير[1] إليه، والله أعلم.

وانفرد الداني بالهاء نصاً[2] في (لكنَّ) و(إنَّ) يعني المفتوحة والمكسورة[3] وقياس ذلك (كأنَّ) والله أعلم.

الأصل الخامس: النون المفتوحة نحو «العالمين» و«الذين» و«المفلحون» و«مؤمنين» فروى بعضهم عن يعقوب الوقف على ذلك كلّه بالهاء، وحكاه أبو طاهر ابن سوار وغيره، ورواه ابن مهران عن رويس، وهو لغة فاشية مطّردة عند العرب، ومقتضى تمثيل ابن سوار إطلاقه في الأسماء والأفعال، فإنه مثَّل بقوله ﴿ينفقون﴾[4]

وروى ابن مهران عن هبة الله عن التمار تقييده بما لم يلتبس بهاء الكناية، ومثّله بقوله: ﴿وَتَكْتُمُواْ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[5] ﴿وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾[6] قال: ومذهب أبي الحسن بن أبي بكر؛ يعني شيخه ابن مقسم، إن هاء السكت لا تثبت في الأفعال.[7]

قلت: والصواب تقييده عند من أجازه، كما نصّ عليه علماء العربية.

والجمهور على عدم إثبات الهاء عن يعقوب في هذا الفصل، وعليه العمل، والله أعلم.

وأما الكلمات المخصوصة. فهي أربع ﴿وَيْلَتَا﴾[8] و﴿أَسَفَى﴾[9] و﴿حَسْرَتَا﴾[10]

---

(١) في المطبوع: (أصبر) وهو تحريف شنيع.

(٢) (نصاً): سقطت من المطبوع.

(٣) انظر: المفردة: ٣٠

(٤) انظر: المستنير: ٣٩٧/١، ويلاحظ أن ابن سوار ذكره بصيغة التضعيف حيث قال: ورُوِيَ عنه (يعقوب...)

(٥) من الآية (٤٢) البقرة

(٦) من الآية (٧٩) آل عمران

(٧) لم أجد ما ذكر في "الغاية" ولا في "المبسوط" فلعله في كتابه الآخر "الشامل" والله أعلم.

(٨) من الآية (٣١) المائدة و(٧٢) هود

(٩) من الآية (٨٤) يوسف

(١٠) من الآية (٥٦) الزمر، وكتب في المطبوع ﴿واحسرتى﴾ وهو خطأ وتحريف.

و﴿ثَمَّ﴾[1] الظرف[2]، فاختلف فيها عن رويس:

فقطع ابن مهران له بالهاء، وكذلك صاحب "الكتر" ورواه أبو العزّ القلانسي عن القاضي أبي العلاء عنه، ونص الداني على ﴿ثَمَّ﴾ ليعقوب بكماله، ورواه الآخرون عنه بغير هاء كالباقين. والوجهان صحيحان عن رويس قرأت بهما، وبهما آخذ.[3]

وانفرد الداني عن يعقوب بالهاء في ﴿هَلُمَّ﴾[4].

وانفرد ابن مهران بالهاء في ﴿إِيَّايَ﴾[5] وقياسه ﴿مَثْوَايَ﴾[6] و﴿وَمَحْيَايَ﴾[7] وكذلك في ﴿أَبِي﴾[8] وقياسه ﴿أَخِي﴾[9] ولا يتأتى ذلك إلا مع فتح الياء، وليست قراءة يعقوب، والله.

وروى عن أبي الحسن بن أبي بكر المذكور ﴿تَسْتَفْتِيَانِ﴾[10] بالهاء من الأفعال خاصة، فخالف في ذلك سائر الرواة مع ضعفه، والله أعلم.[11]

---

(١) من الآية (٢٠) الإنسان.

(٢) المراد (ثَمَّ) المفتوحة الثاء، من مواضعه (٢٠) الإنسان، فتخرج (ثُمَّ) المضمومة الثاء.

و(ثَمّ) اسم يشار به إلى المكان البعيد، وهو ظرف لا يتصرف ولا يتقدمه حرف التنبيه؛ إلحاقاً له بـذي اللام بجامع البعد، ولا يتأخر عنه كاف الخطاب؛ لأنه موضوع للبعيد فلا حاجة له بالكاف الدالة على البعد.

وقول المؤلّف: (للظرفية) قَيدٌ يخرج به (ثُمّ) العاطفة، والله أعلم.

انظر: مغني اللبيب ١/١٢٧-١٢٨، التتمة: ٢٢٨-٢٢٩

(٣) مفردة الداني: ٢٨-٣٠، الإرشاد: ٢١٧، الكفاية الكبرى: ٢١٧، الكتر: ١٠٨، والعجب أنّ (ثَمَّ) ضبطت في الثلاثة الأول كلها بضم الثاء.

(٤) من الآيتين (١٥٠) الأنعام و(١٨) الأحزاب

(٥) من مواضع (٤٠) البقرة

(٦) من الآية (٢٣) يوسف

(٧) من الآية (١٦٢) الأنعام

(٨) من مواضعه (٤٠) يوسف

(٩) من مواضعه (٣١) المائدة

(١٠) من الآية (٤١) يوسف

(١١) لم أجده في "الغاية" ولا في "المبسوط"

وهاء السكت في هذا كله وما أشبهه جائزة عند علماء العربية سماعاً وقياساً، والله أعلم.

وأما النوع الثاني: وهو أحد أحرف العلة الثلاثة: ‹الياء› و‹الواو› و‹الألف›.

فأما الياء: فمنه ما حذف لالتقاء الساكنين، وما هو لغير ذلك، كما يأتي في باب ‹الزوائد›؛ فالمحذوفة رسماً للساكن على قسمين:

أحدهما: ما حذف لأجل التنوين.

والثاني:/ ما حذف لغيره.

١٣٧/٢

فالذي للتنوين: ثلاثون حرفاً في سبعة وأربعين موضعاً ﴿بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ كلاهما في ‹البقرة›[١] و‹الأنعام›[٢] و‹النحل›[٣] ﴿مِنْ مُوصٍ﴾ في ‹البقرة›[٤] ﴿عَنْ تَرَاضٍ﴾ في ‹البقرة›[٥] و‹النساء›[٦] ﴿وَلَا حَامٍ﴾ في ‹المائدة›[٧] و﴿لَآتٍ﴾ في موضعين: في الأنعام[٨] و‹العنكبوت›[٩] ﴿وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ و﴿لَهُمْ أَيْدٍ﴾ كلاهما في ‹الأعراف› [١٠] و﴿لَعَالٍ﴾ في ‹يونس›[١١] و﴿أَنَّهُ نَاجٍ﴾في ‹يوسف›[١٢].

---

(١) من الآية (١٧٣)

(٢) من الآية (١٤٥)

(٣) من الآية (١١٥)

(٤) من الآية (١٨٢)

(٥) من الآية (٢٣٣)

(٦) من الآية (٢٩)

(٧) من الآية (١٠٣)

(٨) من الآية (١٣٤)

(٩) من الآية (٥)

(١٠) من الآيتين (٤١و ١٩٥)

(١١) من الآية (٨٣)

(١٢) من الآية (٤٢)

و﴿هَادٍ﴾ في خمسة مواضع، اثنان في ‹الرعد›[1] وكذلك في ‹الزمر›[2] وآخر في ‹المؤمن›[3].

و﴿وَاقٍ﴾ في ثلاثة مواضع؛ اثنان في ‹الرعد›[4] وآخر في ‹المؤمن›[5].

و﴿مُسْتَخْفٍ﴾ في ‹الرعد›[6] و﴿مِنْ وَالٍ﴾ فيها[7] و﴿وادٍ﴾ في موضعين ﴿بِوَادٍ﴾ في ‹إبراهيم›[8] و﴿وَادٍ﴾ في ‹الشعراء›[9] ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ في ‹النحل›[10] و﴿أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾ فيها[11].

و﴿لَيَالٍ﴾ في ثلاثة مواضع؛ ‹مريم›[12] و‹الحاقة›[13] و‹الفجر›[14] و﴿أَنْتَ قَاضٍ﴾ في ‹طه›[15]

---

(١) من الآيتين (٧ و٣٣)

(٢) من الآية (٢٣ و٣٦)

(٣) من الآية (٣٣)

(٤) من الآيتين (٣٤ و٣٧)

(٥) من الآية (٢١)

(٦) من الآية (١٠)

(٧) من الآية (١١)

(٨) من الآية (٣٧)

(٩) من الآية (٢٢٥)

(١٠) من الآية (٩٦)

(١١) من الآية (١٠١)

(١٢) من الآية (١٠)

(١٣) من الآية (٧)

(١٤) من الآية (٢)

(١٥) من الآية (٧٢)

و﴿إِلاَّ زَانٍ﴾ في ‹النور›[1] و﴿هُوَ جَازٍ﴾ في ‹لقمان›[2] و﴿بِكَافٍ﴾ في ‹الزمر›[3].
و﴿مُعْتَدٍ﴾ في ثلاثة مواضع: في ‹ق›[4] و‹ن›[5] و‹المطففين›[6]

و﴿عَلَيْهَا فَانٍ﴾ في ‹الرحمن›[7] و﴿حَمِيمٍ آنٍ﴾ فيها[8] و﴿دَانٍ﴾ فيها أيضاً[9] و﴿مُهْتَدٍ﴾ في ‹الحديد›[10] و﴿مُلاَقٍ﴾ في ‹الحاقة›[11] و﴿مَنْ رَاقٍ﴾ في ‹القيامة›[12].

وتتمّة الثلاثين ﴿هَارٍ﴾ في ‹التوبة›[13] على أنه مقلوب كما تقدم في ‹الإمالة›.

فأثبت ابن كثير الياء في أربعة أحرف؛ في عشرة مواضع وهي ﴿هـــاد﴾ في الخمســة و﴿واق﴾ في الثلاثة و﴿وال﴾ و﴿باقٍ﴾[14] هذا هو الصحيح عنه.

وانفرد فارس بن أحمد من قراءته على السامرّي، عن ابن مجاهد عن قنبل بإثبات اليــاء في موضعين آخرين وهما ﴿فانٍ﴾ في ‹الرحمن› و﴿راقٍ﴾ في ‹القيامة›، فيما ذكره الــداني في

---

(١) من الآية (٣)

(٢) من الآية (٣٣)

(٣) من الآية (٣٦)

(٤) من الآية (٢٥)

(٥) من الآية (١٢)

(٦) من الآية (١٢)

(٧) من الآية (٢٦)

(٨) من الآية (٤٤)

(٩) من الآية (٥٤)

(١٠) من الآية (٢٦)

(١١) من الآية (٢٠)

(١٢) من الآية (٢٧)

(١٣) من الآية (١٠٩)

(١٤) في المطبوع: (بان) بالنون، وهو تحريف. وانظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٩٢/أ

"جامع البيان"[1] وقد خالف فيهما سائر الناس.

وكأنّ الداني لم يرتضه، فإنه لم يعوّل عليه في "التيسير" ولا في غيره، مع أنه أسند رواية قنبل في هذه المؤلّفات من هذه الطريق[2].

وانفرد الهذلي في "الكامل" عن ابن شنبوذ عن قنبل بالوقف بالياء على سائر الباب، وكذا حكاه ابن مجاهد عن قنبل في "جامعه".[3]

وانفرد ابن مهران عن يعقوب بإثبات الياء في الجميع وقفاً، ولا أعلمه رواه غيره.[4]

وانفرد الهذلي أيضاً عن ابن شنبوذ عن النحاس و[5]عن أبي عديّ، عن ابن سيف؛ كلاهما عن الأزرق/ عن ورش بإثبات الياء في ﴿قاضٍ﴾ وفي ﴿باغٍ﴾ مخيّر، فخالف سائر الرواة، والله أعلم.[6]

١٣٨/٢

والذي حذف لغير تنوين: أحد عشر حرفاً، في سبعة عشر موضعاً، وهي ﴿يؤت﴾ في موضعين ﴿يُؤْتَ الْحِكْمَةَ﴾ في ‹البقرة›[7] في قراءة يعقوب[8] ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ﴾ في

---

(١) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٩٢/أ

(٢) في المطبوع: (الطرق) بالجمع، وهو تحريف.

وقال القاهري: مجرد هذا لا يثبت عدم ارتضائه، لأنه يحتمل أن يكون في هذا الطريق روايتان، فاختار في "الجامع" رواية وفي غيره رواية أخرى. اهـ بحر الجوامع: ق: ٣٤٦/ب

(٣) قال الإمام الداني: نا الفارسي قال: نا أبو طاهر عن قراءته على ابن مجاهد، الأربعة بالياء في الوقف، قال: وكنت سألت أبا بكر عن نظائر ذلك من المنوّن مثل ﴿مستخف﴾ و﴿مفتر﴾ فقال: إذا وصلت بالتنوين، وإذا وقفت فبالياء، فظننت أن ذلك منه غفلة حتى رأيته قد سطّر في "جامعه" عن ابن كثير أنه يقف على﴿هاد﴾ و﴿راق﴾ بالياء، قال: وكذلك ما أشبهه، فدل على أنه أتقن معرفة ذلك. اهـ.

جامع البيان: ٢/ ق: ٩٢، الكامل: ق:١٤٠/ب

(٤) انظر: الغاية: ٤٤٥، المبسوط: ١٥٧ و٢٥٤-٢٥٥

(٥) سقط واو العطف من (ت) وكذا المطبوع.

(٦) انظر: الكامل: ق: ١٤٦/أ

(٧) من الآية (٢٦٩)

(٨) وهي بكسر التاء. انظر: التذكرة: ٢/٢٧٧، التلخيص: ٢٢٢، النشر: ٢/٢٣٥

‹النساء›[1] ﴿وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ﴾ في ‹المائدة›[2] و﴿يَقُصُّ الْحَقَّ﴾ في ‹الأنعام›[3] في قراءة أبي عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف[4]، و﴿نُنجِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ في ‹يونس›[5].

و﴿الواد﴾ في أربعة مواضع ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ في ‹طه›[6] و‹النازعات›[7] و﴿عَلَى وَادِ النَّمْلِ﴾ في ‹النمل›[8] و﴿الْوَادِ الْأَيْمَنِ﴾ في ‹القصص›[9].

و﴿هاد﴾ في موضعين و﴿لَهَادِ الَّذِينَ﴾ في ‹الحج›[10] و﴿بِهَادِ الْعُمْيِ﴾ في ‹الرُّوم›[11] و﴿يُرِدْنِ الرَّحْمَانُ﴾ في ‹يس›[12] و﴿صَالِ الْجَحِيمِ﴾ في ‹الصافات›[13] و﴿يُنَادِ الْمُنَادِي﴾ في ‹ق›[14] و﴿تُغْنِ النُّذُرُ﴾ في ‹اقتربت›[15].

---

(١) من الآية (١٤٦)

(٢) من الآية (٣)

(٣) من الآية (٥٧)

(٤) وهي بإسكان القاف وكسر الضاد المعجمة من القضاء. انظر: النشر: ٢/٢٥٨

(٥) من الآية (١٠٣)

(٦) من الآية (١٢)

(٧) من الآية (١٦)

(٨) (في النمل): سقطت من المطبوع. وهي من الآية (١٨)

(٩) من الآية (٣٠)

(١٠) من الآية (٥٤)

(١١) من الآية (٥٣)

(١٢) من الآية (٢٣)

(١٣) من الآية (١٦٣)

(١٤) من الآية (٤١)

(١٥) من الآية (٥) القمر، المراد: ﴿اقتربت الساعة﴾ سورة القمر، وفي المطبوع (اقترب) وهو خطأ وتحريف يوهم دخول (اقترب للناس) ‹الأنبياء› وليس كذلك. والله أعلم.

و﴿الجَوار﴾ في موضعين ﴿الْجَوَارِ الْمُنشَئَاتُ﴾ في ‹الرحمن›[1] ﴿الْجَوَارِ الْكُنَّسِ﴾ في ‹كوّرت›[2]

وأما ﴿ءَاتَـٰنِ اللَّهُ﴾ في ‹النمل›[3] و﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ﴾ في ‹الزمر›[4] فسيأتيان في باب ‹الزوائد› من أجل فتح ياأيهما[5] وصلاً.

وأمّا ﴿يَاعِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ أوّل ‹الزمر›[6] فلا خلاف في حذفها[7] في الحالين، للرسم والرواية، والأفصح في العربية.[8] إلا ما ذكره الحافظ أبو العلاء عن رويس كما سيأتي.

فوقف يعقوب في المواضع السبعة عشر بالياء، هذا هو الصحيح من نصوص أئمتنا في الجميع، وهو قياس مذهبه وأصله، وقد نصَّ على الجميع جملة وتفصيلاً أبو القاسم الهذلي،

---

(١) من الآية (٢٤)

(٢) من الآية (١٦)

(٣) من الآية (٣٦)

(٤) من الآية (١٧)

(٥) في المطبوع: (يا أيها) وهو تحريف.

(٦) من الآية (١٠)

(٧) في المطبوع: (حذفهما) وهو تحريف.

(٨) تبعاً لقاعدة: أنّ كلّ اسم منادى أضافه المتكلم إلى نفسه فالياء منه ساقطة، كقوله: ﴿ياقوم﴾ و﴿رب اغفر لي﴾ لأن المقرّر في علم العربية أن المنادى إذا كان صحيحاً وأضيف إلى ياء المتكلم تجوز فيه خمسة أوجه، أكثرها استعمالاً عند العرب هو حذف الياء والاستغناء عنها بالكسرة، وهو ما عبّر عنه المؤلف بقوله (والأفصح في العربية) وله شواهد كثيرة منها قول حسان:

يا عينِ بكّي سيّدالناس واسفحي** بدمعٍ فإن أنزفتِهِ فاسكبي الدّما

أراد: يا عيني، فاكتفى بالكسرة عن الياء، وهناك أوجه أربعة أخرى مذكورة في كتب النحو، جمعها ابن مالك في ألفيته:

واجعل منادىً صَحَّ إن يُضَف ليا**كعبدِ عبدي عبدَ عبدًا عبديا

انظر: الوقف والابتداء : ٢٤٦/١-٢٤٨، المقنع: ٤١، شرح ابن عقيل: ٢٧٤/٣

وأبو عمرو الداني.[1]

ونصّ على ﴿مَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ﴾ صاحب "المبهج" و"المستنير" و"الإرشاد" و"الكفاية" و"الكتر" وأبو الحسن ابن فارس، والحافظ أبو العلاء وغيرهم.[2]

ونصّ على ﴿يُؤْتِ اللَّهُ﴾ هؤلاء المذكورون وسواهم.

ونصّ على ﴿وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ﴾ في "المبهج" و"التذكرة" و"الجامع" و"المستنير" و"غاية الاختصار" و"الإرشاد" و"الكفاية" و"الكتر" وغيرها[3].

ونصّ على ﴿يقض الحق﴾ هؤلاء المذكورون وغيرهم، إلا أنه جعله في "الكفاية" قياساً مع تصريحه بالنصّ في "الإرشاد"[4]

ونصّ على ﴿ننجي المؤمنين﴾ سبط الخياط، وابن سوار، وأبو العز، وأبو الحسن الخياط، وأبو العلاء الهمداني وغيرهم.[5]

ونصّ على ﴿بالواد المقدس﴾ في الموضعين أبو الحسن/ بن غلبون وأبو محمد سبط الخياط وأبو طاهر بن سوار، وذكره الحافظ أبو العلاء قياساً.[6] ١٣٩/٢

ونصّ على ﴿واد النمل﴾ صاحب "المستنير" و"الإرشاد" و"الكفاية" و"المبهج" و"التذكرة" و"الغاية" وغيرهم.[7]

---

(١) انظر: انظر: الكامل: ق: ١٤٠/ب، مفردة الداني: ٢٤-٢٧

(٢) انظر: المبهج: ٤١٧/٢ و٤٢٤، المستنير: ٤٨٦/١، الإرشاد: ٢٥٠، الكفاية الكبرى: ٢٧٢، الكتر: ١٨و١٨٦، غاية الاختصار: ٤٣٧/٢

(٣) انظر: المبهج: ٤٦٦/٢، المستنير:٥٢٤/٢، والإرشاد: ٢٩٣، الكفاية الكبرى: ٣٠٨، والكتر: ١٤٨، الجامع لابن فارس: ٢١٥، غاية الاختصار: ٣٦١/١

(٤) انظر: المبهج: ٥٠٣/٢، الجامع: ٢٤٢، المستنير:٥٥٣/٢، والإرشاد: ٣٢٦، الكفاية الكبرى: ٣٣٣، والكتر: ١٥٨، التذكرة: ٣٢٥/٢-٢٢٦، غاية الاختصار: ٣٦١/١

(٥) انظر: المبهج: ٥٤٧/٢، المستنير: ٥٩٣/٢، والإرشاد: ٣٦٧، الكفاية الكبرى: ٢٧٢، الجامع لابن فارس: ٢٧٨، غاية الاختصار: ٣٦١/١

(٦) انظر: التذكرة: ٤٣٧/٢، المبهج: ٦٢٩/٢، المستنير: ٦٨٠/٢، غاية لاختصار: ٣٦٢/١

(٧) انظر: المستنير:٧٢٢/٢، لإرشاد:٤٨٢، الكفاية الكبرى:٤٧٩، المبهج:٦٧٢/٢، غاية الاختصار:٣٦٠/١-٣٦١

==

ونصّ على ﴿الوادي الأيمن﴾ أبو الحسن ابن غلبون، وذكره في "المبهج" و"المستنير" و"غاية الاختصار" قياساً.[1]

ونصّ على ﴿لهاد الذين آمنوا﴾ أبو طاهر ابن سوار، والحافظ أبو العلاء، وأبو الحسن بن فارس، وأبو العزّ القلانسي وغيرهم.[2]

ونصّ على ﴿بهادي العمي﴾ في ‹الرّوم› صاحب "المستنير" وصاحب "غاية الاختصار" وصاحب "التذكرة" وصاحب "الكنز" وغيرهم.[3]

ونصّ على ﴿يردن الرحمن﴾ الجمهور؛ كابن سوار، وأبي العز، وأبي العلاء، واالسبط وغيرهم، و لم يذكره له في "التذكرة". وسيأتي ذكره في ‹الزوائد› من أجل أبي جعفر وصلاً.

ونصّ على ﴿صال الجحيم﴾ ابن سوار، وسبط الخياط، وأبو العلاء الهمداني، وأبو الحسن بن فارس، وأبو العزّ القلانسي وغيرهم.

ونصّ على ﴿ينادي المناد﴾ هؤلاء المذكورون وسواهم.

ونصّ على ﴿تُغْنِ النذر﴾ صاحب "المستنير" وأبو الحسن الخياط صاحب "الجامع"

==

تنبيه: ما ذكره المؤلف من أن "التذكرة" نصّت على هذه الكلمة لم أجده فيها ألبتة. فالله أعلم.

(١) تنبيهان:

الأول: لم أجد أبا الحسن بن غلبون تعرض لهذه الكلمة في "التذكرة"

الثاني: أن قول المؤلف (قياساً) راجع إلى الثلاثة وليس مختصاً بأبي العلاء، قال ابن سوار: قياس مذهب يعقوب الوقف عليه بالياء ولست أعرف عنه نصّاً. اهـ ونفس العبارة بحروفها في "المبهج" إلا كلمة (نصّاً) والله أعلم.

انظر: المبهج: ٦٧٧/٢، المستنير: ٧٢٧/٢، غاية الاختصار: ٣٦٢/١

(٢) انظر: المستنير: ٦٩٢/٢، غاية لاختصار: ٣٦٠/١-٣٦١، الجامع لابن فارس: ٣٦١، الإرشاد: ٤٥١، الكفاية الكبرى: ٤٥٠

(٣) انظر: المستنير: ٧٣٤/٢، غاية لاختصار: ٣٦١/١، التذكرة: ٤٧٨/٢

تنبيه: قوله: (صاحب الكنز) يخالف ما ذكر فيه، قال الواسطي: وكلهم يقف في الرّوم بغير ياء. اهـ والله أعلم.

انظر: الكنز: ٢١٢

وذكره أبو العلاء الحافظ قياساً.[1]

ونُصَّ على *﴿الجوار﴾ في*[2] الموضعين في "الكفاية" و"الإرشاد" و"الكتر" وغيرها وذكره في "غاية الاختصار" قياسا.[3]

وكلٌّ من لم يَنصّ على شيء مما ذكرنا فإنه ساكت؛ ولا يلزم من سكوته ثبوت الرواية ولا عدمها، والنصّ يُقَدَّم على كل حالٍ، لا سيما وقد عضّدها القياس، وصَحَّ بها الأداءُ فوجب الرجوعُ إليها.

ووافقه على[4] ﴿واد النمل﴾ الكسائي، فيما رواه الجمهور عنه، وهو الذي قطع به الداني، وطاهر بن غلبون، وأبو القاسم الهذلي، وأبو عبد الله ابن شريح، وأبو العباس المهدوي، وأبو عبد الله بن سفيان، وأبو عليّ ابن بلّيمة وغيرهم، وبه قرأ صاحب "التجريد" على الفارسي.[5] وزاد ابن غلبون، وابن شريح، وابن بلّيمة عن الكسائي أيضاً ﴿الواد المقدس﴾ في الموضعين. وذكر الثلاثة في "التبصرة" عنه، وقال: والمشهور الحذف، وبه قرأت.[6] وزاد ابن بلّيمة وابن غلبون ﴿الواد الأيمن﴾. ولم يذكر كثير من العراقيين في الأربعة سوى الحذف.

قلت: والأصح عنه هو الوقف بالياء على ﴿واد النمل﴾ دون الثلاثة الباقية، وإن/ كان الوقف عليه بالحذف صحّ عنه أيضاً، لأن سَوْرة بن المبارك روى عنه نصّاً أنه قال: الوقف على ﴿وادي النمل﴾ بالياء، قال الكسائي: ولم أسمع أحداً من العرب يتكلم بهذا المضاف إلا بالياء.[7]

١٤٠/٢

---

(١) انظر: المستنير: ٨٠٨/٢، الجامع لابن فارس: ٤٧٧، غاية الاختصار: ٣٦٢/١

(٢) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٣) انظر: الكفاية الكبرى: ٥٦٦ و٦٠٤، الإرشاد: ٥٧٩ و٦٢٣، الكتر: ٢٤٦ و٢٦١، غاية الاختصار: ٣٦٢/١

(٤) أي يعقوب.

(٥) انظر: التجريد: ق٤١/أ

(٦) التبصرة: ٥٩٠

(٧) رواه خلف عن سورة عنه. انظر: التبصرة: ٥٩٠، جامع البيان: ١/ ق: ١٦٠

قال الداني في "جامعه": وهذه علّة صحيحة مفهومة؛ لأنها تقتضي هـــذا الموضــع[1] خاصة، قال: وقال عنه، يعني سورة بن المبارك ﴿الوادي المقدس﴾ بغير يـــاء لأنـــه غـــير مضاف.[2]

ووافقه أيضاً على ﴿بهادي العمي﴾ في ‹الرّوم› الكسائيُّ على اختلاف عنه فيه:

فقطع له بالياء أبو الحسن ابن غلبون، وأبو عمرو الداني في "التيســـير" و"المفـــردات" وصاحب "الهداية" و"الهادي" و"الشاطبية" وغيرهم.[3] وقطع له بالحذف أبو محمد مكّـــي، وابن الفحام، وابن شريح على الصحيح عنده، وأبو طاهر ابن سوار، والحافظ أبو العـــلاء وغيرهم.

وذكر الوجهين أبو العزّ القلانسي، والداني في "جامعه" ثمّ روى عنه نصّا أنه يقـــف عليه بغير ياء، ثمّ قال: وهو الذي يليق بمذهب الكسائي، وهو الصحيح عندي عنه.[4]

قلت: والوجهان صحيحان نصّاً وأداء، وعلى الحذف جمهور العراقيين.

واختلف فيه أيضاً عن حمزة مع قراءته له ﴿تَهْدِي العمي﴾[5]: فبالياء قطع لـــه أبـــو الحسن في "التذكرة" والداني في جميع كتبه، وابن بلّيمة والحافظ أبو العلاء وغيرهم، وبـــه قرأ صاحب "التجريد" على الفارسي.[6] وقطع له بالحذف المهدوي، وابن سفيان، وابـــن سوار، وغيرهم، ولم يتعرض له أكثر العراقيين.

وأما الذي في سورة ‹النمل› فلا خلاف في الوقف عليه بالياء في القراءتين، من أجـــل رسمه كذلك، والله أعلم.

ووافقه ابن كثير على ﴿يناد المنادي﴾: فوقف بالياء على قول الجمهور، وبـــه قطـــع

---

(١) في المطبوع: (الوضع) وهو تحريف.

(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٦٠

(٣) انظر: التيسير: ١٦٩، المفردات: ٣٨٧

(٤) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٦٠

(٥) أي بتاء مفتوحة وإسكان الهاء ونصب ﴿العمي﴾. انظر: التيسير: ١٦٩

(٦) انظر: التذكرة: ٤٧٨/٢، التيسير: ١٦٩، التجريد: ق ٤١/ب

صاحب "التجريد" و"المبهج" و"غاية الاختصار" و"المستنير" و"الإشاد" و"الكفاية" وابن فارس وغيرهم، وهو الذي في "التيسير".[1]

وروى عنه آخرون الحذفَ، وهو الذي في "التذكرة" و"التبصرة" و"الهداية" و"الهادي" و"الكافي" و"تلخيص العبارات" وغيرها من كتب المغاربة.[2]

والوجهان جميعاً في "الشاطبية" و"الإعلان" و"جامع البيان"[3] وغيرها، والأول أصح، وبه ورد النصّ عنه، والله أعلم.

وانفرد أبو العلاء الهمداني عن رويس بإثبات/ ﴿يا عباد الذين آمنوا﴾ أول ‹الزمر› في الوقف، وخالف سائر الرواة، وهو قياس ﴿يا عباد فاتقون﴾.[4] ١٤١/٢

وانفرد الهذلي عن أبي[5] عدي عن ابن سيف عن الأزرق بالياء في ﴿لصال الجحيم﴾ مثل يعقوب فخالف سائر الرواة.[6]

وأمّا ما حذف منه الواوات رسماً للساكن وهو في أربعة مواضع: ﴿وَيَدْعُ الانسَانُ﴾ في ‹سبحان›[7] ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ في ‹الشورى›[8] و﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ في ‹القمر›[9]

---

(١) التجريد: ق٤٧/ب، المبهج: ٧٥٢/٢، غاية الاختصار: ٣٦١/١، المستنير: ٨٠١/٢، الإرشاد: ٥٦٦، الكفاية الكبرى: ٥٥٥، الجامع لابن فارس: ٤٦٥، التيسير: ٢٠٢

(٢) انظر: التذكرة: ٥٦٣/٢، التبصرة: ٦٨٣، الكافي: ١٧٤، تلخيص العبارات: ٦٣-٦٤

(٣) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ١٦٩/أ وقال بعد أن ذكر الوجهين: وبإثباتها في الحالين قرأت لابن كثير من جميع الطرق. اهـ

(٤) انظر: غاية الاختصار: ٣٥٥/١-٣٥٦

(٥) في المطبوع: (ابن) وهو تحريف.

(٦) الكامل: ق: ١٤٤/أ

(٧) من الآية (١١)

(٨) من الآية (٢٤)

(٩) من الآية (٦)

و﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ في ‹العلق›[1] فإن الوقف عليها للجميع على الرسم، وقد قال مكّي وغيره: لا ينبغي أن يتعمد الوقف عليها ولا على ما شابهها؛ لأنه إن وقف بالرسم خالف الأصل، وإن وقف بالأصل خالف الرسم. انتهى.[2]

ولا يخفى ما فيه، فإن الوقف على هذه وأشباهها ليس على وجه الاختيار، والفرضُ أنه لو اضطر إلى الوقف عليها كيف يكون، وكأنهم إنما يريدون بذلك ما لم تصحّ فيه رواية، وإلاّ فَكَمْ من موضع خولف فيه الرسم وخولف فيه الأصل، ولا حرج في ذلك إذا صحت الرواية، والله أعلم.

وقد نصّ الحافظ أبو عمرو الداني عن يعقوب على الوقف عليها بالواو على الأصل، وقال: هذه قراءتي على أبي الفتح وأبي الحسن جميعاً وبذلك جاء النصّ عنه.[3]

قلت: وهو من إفراده[4] وقد قرأت به من طريقه.

وانفرد ابن فارس في "جامعه" بذلك عن ابن شنبوذ عن قنبل، فخالف سائر الناس، ذكره في سورة ‹القمر›.[5]

وأمّا ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾[6] فقد ذكر الفرّاء[7] أنه حذف أيضاً رسماً، وسائر الناس

---

(١) من الآية (١٨)

(٢) التبصرة: ٤٩٥، وانظر المقنع: ٤٢-٤٣

(٣) المفردة: ٢٦-٢٧

(٤) كذا في جميع النسخ، وتحرفت في المطبوع إلى (انفرادة)

(٥) انظر: الجامع: ٤٧٦

(٦) من الآية (٦٧) التوبة

(٧) تصحفت في المطبوع إلى (القراء) بالقاف، نقله الداني بسنده عن ابن الأنباري، ثم قال: ولا نعلم أن ذلك كذلك في شيء من مصاحف الأمصار، والذي حُكي عن الفراء غلط من الناقل. اهـ ، والذي صرح بأنه وَهْمٌ هو الشاطبي رحمه الله في "رائيته" حيث قال: «وَهْمٌ نَسوا الله».

لكن: قال ابن الأنباري تعقيباً على ما ذكر عن الفراء: والذي مضى حكاه بعض أصحابنا عن الفراء متأوّلاً عليه، وكلام الفراء لا يدل على حذف الواو من ﴿نسوا﴾ في الخط. اهـ

انظر: الوقف الابتداء: ١/٢٧١-٢٧٢، المقنع: ٤٣، الوسيلة: ٣٩٨

على خلافه، وعدّوا ذلك وهماً منه، فيوقف عليه بالواو للجميع.

وأمّا ﴿وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[1] فليس حذف واوه من هذا الباب، إذ هو مفرد، فـاتفق اللفظ، والرسم، والأصل، على حذفه.

وحكمُ ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا﴾ كذلك، كما ذكرناه آخر باب ‹وقف حمزة›[2] فيوقف عليهما بالحذف بلا نظر، كما يوقف على ﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ﴾[3] بحذف الألف، وعلى ﴿وَمَنْ تَـقِ السَّيِّئَاتِ﴾[4] و﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ﴾[5] بحذف الياء، والله أعلم.

وأمّا ما حذف من الألفات لساكن؛ فهو من المختلف فيه كلمة واحدة وهي ﴿أَيُّـه﴾ وقعت في ثلاثة مواضع/ ﴿أَيُّهَ الْمُؤْمِنُـونَ﴾ في ‹النـور›[6] و﴿يَـأَيُّـهَ السَّـاحِرُ﴾ في ‹الزخرف›[7] و﴿أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾ في ‹الرحمن›[8] فوقف عليه بالألف في المواضع الثلاث علـى الأصل[9] خلافاً للرسم؛ أبو عمرو، والكسائي، ويعقوب، ووقف عليها الباقون بـالحذف اتّباعاً للرسم، إلا أن ابن عامر ضمَّ الهاء على الإتباع لضمّ الياء قبلها.[10]

١٤٢/٢

وأما القسم الثاني من الإثبات وهو من الإلحاق أيضاً؛ وهو إثبات ما حـذف لفظـاً، وهو مختلف فيه ومتفق عليه.

---

(١) من الآية (٤) التحريم

(٢) انظر: ص: ١٢٠٩

(٣) من الآية (٣٠) الأنبياء

(٤) من الآية (٩) غافر

(٥) من الآية (١٧٨) الأعراف

(٦) من الآية (٣١) النور

(٧) من الآية (٤٩) الزخرف

(٨) من الآية (٣١) الرحمن

(٩) (الأصل): «أيها» إلا أن الألف سقطت للساكن بعدها. انظر: إبراز المعاني: ٢١٣/٢

(١٠) انظر: التذكرة: ٤٥٩/٢-٤٦٠، التيسير: ٦١، المفردة للداني: ٧٠

فالمختلف فيه سبع كلمات وهي: ﴿يَتَسَنَّهْ﴾ في ‹البقرة›[١] و﴿اقْتَدِهِ﴾ في ‹الأنعام›[٢] و﴿كِتَابِيهِ﴾ في الموضعين و﴿حِسَابِيهِ﴾ كذلك و﴿مَالِيهِ﴾ و﴿سُلْطَانِيهِ﴾ الأربعة في ‹الحاقة›[٣] و﴿مَا هِيَهْ﴾ في ‹القارعة›[٤]

أمّا ﴿يَتَسَنَّهْ﴾ و﴿اقْتَدِهِ﴾ فحذف الهاء منهما لفظاً في الوصل، وأثبتها[٥] في الوقف للرسم: حمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف، وأثبتها الباقون في الحالين، وكسر الهاء من ﴿اقْتَدِهِ﴾ وصلاً ابن عامر، واختلف عن ابن ذكوان في إشباع كسرها:

فروى الجمهور عنه الإشباع، وهو الذي في "التيسير" و"المفردات" و"الهادي" و"الهداية" و"التبصرة" و"التذكرة" و"التجريد" و"التلخيصين" و"الغايتين" و"الجامع" و"المستنير" و"الكفاية الكبرى" وسائر الكتب إلا اليسير منها.[٦]

وروى بعضهم عنه الكسر من غير إشباع كرواية هشام، وهي طريق زيد عن الرملي عن الصوري عنه، كما نصّ عليه أبو العز في "الإرشاد" ومن تبعه على ذلك من الواسطيين كابن مؤمن والديواني وابن زريق الحداد وغيرهم،[٧] وكذا رواه ابن مجاهد عن ابن ذكوان[٨] فيكون ذلك من رواية التغلبي[٩] عن ابن ذكوان، وكذا رواه الداجوني عن

---

(١) من الآية (٢٥٩)

(٢) من الآية (٩٠)

(٣) من الآية (٢٩)

(٤) من الآية (١٠)

(٥) في المطبوع: (أثبتهما) بالتثنية، وهو تحريف.

(٦) انظر: التذكرة: ٣٢٩/٢، الغاية: ٢٤٥، التبصرة: ٤٩٩، التيسير: ١٠٥، المفردات: ١٩٥، الجامع لابن فارس: ٢٣٢، التلخيص: ٢٥٩، المستنير: ٥٤٣/٢، التجريد: ق: ٢٨ /أ، الكفاية الكبرى: ٣٢٥، غاية الاختصار: ٣٨٥/١، تلخيص العبارات: ٨٩

(٧) انظر: الإرشاد: ٣١٤، الكنز: ١٥٤

(٨) انظر: السبعة: ٢٦٢

(٩) في المطبوع: (الثعلبي) بالمثلثة والمهملة، وهو تصحيف.

أصحابه عنه.

وقد رواها أيضاً[1] الشاطبي عنه، ولا أعلمها وردت عنه من طريقه،[2] ولا شك في صحّتها عنه، لكنها عزيزة من طرق كتابنا، والله أعلم.

وأمّا ﴿كتابيه﴾ فيهما و﴿حسابيه﴾ كلاهما، فحذف الهاء منهما وصلاً، وأثبتها وقفاً يعقوب، والباقون بإثباتها في الحالين.

وأما ﴿ماليه﴾ و﴿سلطانيه﴾[3] و﴿ما هيه﴾ فحذف الهاء من الثلاثة في الوصل حمزة، ويعقوب، وأثبتها الباقون في الحالين.

وبقي من المختلف فيه سبعة أحرف/ وهي: ﴿لَٰكِنَّا۠ هُوَ﴾ في ‹الكهف›[4] و﴿الظُّنُونَا﴾ و﴿الرَّسُولَا﴾ و﴿السَّبِيلَا﴾ في ‹الأحزاب›[5] و﴿سَلَاسِلاً﴾ و﴿قَوَارِيرَا﴾ ﴿قَوَارِيرَا﴾ في ‹الإنسان›[6] نذكرها في مواضعها إن شاء الله تعالى.[7]

١٤٣/٢

---

(١) (أيضاً) سقطت من المطبوع.

(٢) في (ت) وكذا في المطبوع: «طريق» وهو تحريف.

والضمير في (عليها) يعود على الرواية، أي رواية الكسر من غير إشباع (عنه) أي عن ابن ذكوان، (طريقه) أي طريق الشاطبي. والله أعلم.

(٣) في (ت) وكذا في المطبوع بعد كلمة ﴿سلطانيه﴾ «الأربعة في الحاقة» وهو تحريف.

(٤) من الآية (٣٨)

(٥) من الآيات (١٠ و٦٦ و٦٧)

(٦) من الآيات (٤و ١٥ و١٦) من سورة الإنسان

(٧) ﴿لكنّا﴾ قرأ أبو جعفر، وابن عامر، ورويس بإثبات الألف بعد النون وصلاً، وقرأ الباقون بغير ألف، ولا خلاف في إثباتها في الوقف اتباعاً للرسم.

﴿الظنونا﴾ ﴿الرسولا﴾ ﴿السبيلا﴾ قرأ المدنيان -نافع وأبو جعفر- وابن عامر وأبو بكر -شعبة- بألف في الثلاثة وصلاً ووقفاً، وقرأ البصريان -أبو عمرو ويعقوب- وحمزة بغير ألف في الحالين، وقرأ الباقون وهم حفص وابن كثير والكسائي وخلف بألف في الوقف دون الوصل، واتفقت المصاحف على رسم الألف في الثلاثة.

﴿سلاسلاً﴾ قرأ المدنيان والكسائي وشعبة والحلواني عن هشام، وأبو الطيب عن رويس بالتنوين، ووقفوا بالألف، والباقون بغير تنوين، ووقف منهم بالألف أبو عمرو وروح، واختلف عن ابن كثير وابن ذكوان وحفص، والباقون بغير ألف.

==

والمتفق عليه لفظ ﴿أنا﴾ حيث وقع نحو ﴿أَنَا لَكُمْ﴾[1] و﴿أَنَا نَذِيرٌ﴾[2] و﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَ أَنَا﴾[3] أجمعوا على حذف ألفه وصلاً، وعلى إثباتها وقفاً، هذا ما لم يلقه همزة قطع، فإن لقيه همزة قطع فاختلفوا في حذفها في الوصل، وسيأتي في ‹البقرة› إن شاء الله تعالى.[4]

ومن المتفق عليه ما حذف من الياءات والواوات والألفات لالتقاء الساكنين، وهو ثابت رسماً نحو ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ﴾[5] و﴿يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ﴾[6] و﴿أُوفِي الْكَيْلَ﴾[7] و﴿بِهَادِي الْعُمْيِ﴾ في ‹النمل› و﴿ادْخُلِي الصَّرْحَ﴾[8]و﴿حَاضِرِي الْمَسْجِدِ﴾[9] و﴿آتِي الرَّحْمَانِ﴾[10]

==

تنبيه: جاء في "تقريب النشر" ص١٨٥ س٤: والباقون بغير ألف﴾وهو تحريف، صوابه: بغير تنوين. والله أعلم.

﴿قواريرا﴾ الأولى وهي رأس الآية قرأها المدنيان وابن كثير والكسائي وخلف وشعبة بالتنوين ويقفون بالألف والباقون بغير تنوين، وكلهم وقف بالألف إلا حمزة ورويسا، واختلف عن روح.

تنبيه: جاء في "تقريب" ص١٨٥ س٦: ويعقوب بالألف، وهو تحريف، صوابه: ويقفون بالألف.

﴿قواريرا﴾ الثانية، قرأه المدنيان والكسائي وشعبة بالتنوين ووقفوا بالألف، والباقون بغير تنوين، ويقفون بغير ألف، سوى هشام من طريق الحلواني فاختلف عنه.

انظر: النشر: ٣١١،٢ و٣٤٧-٣٤٨ و٣٩٤-٣٩٥، تقريب النشر: ١٣٧ و١٦١ و١٨٥

(١) من مواضعه (٤٩) الحج

(٢) من مواضعه (٧٠) ص

(٣) من الآية (١٤) طه

(٤) قرأ المدنيان بإثباتها عند المضمومة نحو ﴿أنا أحي﴾ والمفتوحة نحو ﴿أنا آتيك﴾ واختلف عن قالون عند المكسورة نحو ﴿أنا إلا﴾ انظر: النشر: ٢٣١/٢

(٥) من الآية (٢٦٩) البقرة

(٦) من الآية (٥٤) المائدة

(٧) من الآية (٥٩) يوسف

(٨) من الآية (٤٤) النمل

(٩) من الآية (١٩٦) البقرة

(١٠) من الآية (٩٣) مريم

و﴿أُولِي الأيْدِي﴾[1] و﴿يَاأُولِي الألْبَابِ﴾[2] و﴿مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾[3] و﴿مُهْلِكِي الْقُـرَى﴾[4]، ونحو ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾[5] و﴿قَالُوا الآنَ﴾ و﴿أَنْ تَضِلُّوا السَّـبِيلَ﴾[6] و﴿فَاسْـتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾[7] و﴿إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ و﴿جَابُوا الصَّخْـرَ﴾[8] ﴿وَلاَ تَسُـبُّوا الَّذِيـنَ﴾ ﴿فَيَسُبُّوا اللَّهَ﴾[9] و﴿مُلاَقُو اللَّهِ﴾[10] و﴿أُولُوا الْفَضْـلِ﴾[11] و﴿لَصَـالُوا الْجَحِيـمِ﴾[12] و﴿صَالُوا النَّارِ﴾[13] و﴿مُرْسِلُو النَّاقَةِ﴾[14] ونحو: ﴿وَقَالاَ الْحَمْـدُ لِلَّـهِ﴾[15] ﴿وَاسْـتَبَقَا الْبَابَ﴾[16] و﴿ادْخُلاَ النَّارَ﴾[17] و﴿أَنَا اللَّهُ﴾[18].

---

(١) من الآية (٤٥) ص

(٢) من الآية (١٠٠) المائدة

(٣) من الآية (١) المائدة

(٤) من الآية (٥٩) القصص

(٥) من الآية (٣٩) الرعد

(٦) من الآية (٤٤) النساء

(٧) من الآية (٤٨) المائدة

(٨) من الآية (٩) الفجر

(٩) من الآية (١٠٨) الأنعام

(١٠) من الآية (٢٤٩) البقرة

(١١) من الآية (٢٢) النور

(١٢) من الآية (١٦) المطففين

(١٣) من الآية (٥٩) ص

(١٤) من الآية (٢٧) القمر

(١٥) من الآية (١٥) النمل

(١٦) من الآية (٢٥) يوسف

(١٧) من الآية (١٠) التحريم

(١٨) من مواضعه (١٤) طه

فالوقف على جميع ذلك وما أشبهه بالإثبات، لثبوتها رسماً وحكماً، وهذا أيضاً مما لم يختلف فيه، والله أعلم.

وأمّا ﴿ثمود﴾ من قوله تعالى ﴿أَلاَ إِنَّ ثَمُودَ﴾ في ‹هود›[1] ﴿وَعَادًا وَثَمُودَ﴾ في ‹الفرقان›[2] وفي ‹العنكبوت›[3] وفي ‹النجم›[4] في قراءة من لم ينوّنه فسيأتي بيان الوقف عليه في سورة ‹هود› إن شاء الله.[5]

وأما الحذف فهو أيضاً على قسمين:

أحدهما: حذف ما ثبت رسماً.

والثاني: حذف ما ثبت لفظاً.

فالأول من المختلف فيه: كلمة واحدة وهي ﴿وَكَأَيِّنْ﴾ وقعت في سبعة مواضع، في ‹آل عمران›[6] و‹يوسف›[7] وفي ‹الحج› موضعان[8]، وفي ‹العنكبوت›[9] و‹القتال›[10] و‹الطلاق›[11] فحذف النون منها، ووقف على الياء؛ أبو عمرو، ويعقوب، ووقف الباقون

---

(١) من الآية (٦٨) هود

(٢) من الآية (٣٨) الفرقان

(٣) من الآية (٣٨) ﴿وثمود وقد تبين..﴾

(٤) من الآية (٥٠) ﴿وثمود فما أبقى﴾

(٥) قرأ حمزة وحفص ويعقوب ﴿ثمود﴾ في المواضع الأربعة بغير تنوين، ووافقهم شعبة في موضع النجم، ووقفوا بغير ألف مع أنها مرسومة، وقرأ الباقون بالتنوين، ووقفوا بالألف. النشر: ٢/٢٨٩-٢٩٠

(٦) من الآية (١٤٦)

(٧) من الآية (١٠٥)

(٨) من الآيتين (٤٥ و٤٨)

(٩) من الآية (٦٠)

(١٠) من الآية (١٣)

(١١) من الآية (٨)

بالنون.[1] وهو تنوين ثبت رسماً من أجل احتمال قراءة ابن كثير، وأبي جعفر[2] كما سيأتي، والله أعلم.

ومن المتفق عليه ما كتب/ من الواو[3] والياء صورة للهمزة المتطرفة وهو: ﴿يَتَفَيَّؤُ﴾ و﴿تَفْتَؤُ﴾ و﴿أَتَوَكَّؤُ﴾[4] وما ذكر معه في باب ‹وقف حمزة› على الهمز، وكذلك ﴿مِنْ نَبَإِي﴾ و﴿تِلْقَاءِئ﴾ ﴿وَإِيتَاءِئ﴾ وما معه، مما ذكرناه في الباب المذكور، فلم يختلف في الوقف بغير ما صوّرت الهمزة به، إلا ما ذكر عن حمزة وقد بيّناه.[5]

١٤٤/٢

والقسم الثاني: وهو حذف ما ثبت لفظاً لم يقع مختلفاً فيه، ووقع من المتفق عليه أصل مطّرد وهو: الواو والياء الثابتان في هاء الكناية* لفظاً مما حذف رسماً، وذلك مما[6] وقع قبل الهاء فيه متحرّك نحو «إنّه» و«به» كما تقدم أول باب هاء الكناية.*[7]

ويلتحق بذلك ما وصل بالواو والياء مما اختلف فيه في مذهب ابن كثير وغيره، وكذلك صلة ميم الجمع كما تقدم[8] والله أعلم.

وأمّا وصل المقطوع رسماً فوقع مختلفاً فيه في ﴿أَيًّا مَّا﴾ في قوله تعالى ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾ في آخر سورة ‹سبحان›[9] و﴿مال﴾ في أربعة مواضع ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ﴾ في ‹النساء›[10]

---

(١) انظر: التيسير: ٦٠-٦١، المستنير: ٥٠٥/٢

(٢) قرآ بألف ممدودة بعد الكاف وبعدها همزة مكسورة. النشر: ٢٤٢/٢

(٣) في المطبوع: (بالواو)، وهو تحريف.

(٤) في المطبوع: ﴿يعبؤا﴾ وهي زيادة ليست في النسخ.

(٥) انظر: ص : ١٢٠٤

(٦) في المطبوع: (فيما) وهو تحريف.

(٧) ما بين النجمتين سقط من (ت)

(٨) انظر: ص : ٨٧٩

(٩) من الآية (١١٠)

(١٠) من الآية (٧٨)

و﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ﴾ في ‹الكهف›[1] و﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ﴾ في ‹الفرقان›[2] و﴿فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ في ‹سأل›[3] و﴿إِلْ يَاسِينَ﴾ في ‹الصافات›[4]

أمّا ﴿أَيًّا مَّا﴾ فنصّ جماعة من أهل الأداء على الخلاف فيه؛ كالحافظ أبي عمرو الداني في "التيسير" وشيخه طاهر بن غلبون، وأبي عبد الله ابن شريح وغيرهم، ورووا الوقف على ﴿أَيًّا﴾ دون ﴿ما﴾ عن حمزة والكسائي ورويس، إلا أن ابن شريح ذكر خلافاً في ذلك عن حمزة والكسائي، وأشار ابن غلبون إلى خلاف عن رويس، ونصّ هؤلاء عن الباقين بالوقف على ﴿مَّا﴾ دون ﴿أَيًّا﴾.

وأما الجمهور فلم يتعرضوا إلى ذكره أصلاً بوقف ولا ابتداء، أو قطع أو وصل؛ كالمهدوي، وابن سفيان، ومكّي، وابن بلّيمة، وغيرهم من المغاربة، وكأبي معشر، والأهوازي وأبي القاسم بن الفحام، وغيرهم من المصريين والشاميين، وكأبي بكر ابن مجاهد، وابن مهران، وابن شيطا، وابن سوار، وابن فارس، وأبي العز، وأبي العلاء، وأبي محمد سبط الخياط، وجدّه أبي منصّور وغيرهم من سائر العراقيين.[5]

وعلى مذهب هؤلاء لا يكون في الوقف عليها خلاف بين أئمة القراءة، وإذا لم يكن فيها خلاف فيجوز الوقف على كلٍّ/ من ﴿أَيًّا﴾ومن ﴿مَّا﴾ لكونهما كلمتين انفصلتا[6] رسماً كسائر الكلمات المنفصلات رسماً. ١٤٥/٢

وهذا هو الأقرب إلى الصواب، وهو الأولى بالأصول، وهو الذي لا يوجد عن أحد منهم نصّ بخلافه؛ وقد تتبعت نصّوصهم فلم أجد ما يخالف هذه القاعدة، ولا سيما في هذا الموضع.

---

(١) من الآية (٤٩)

(٢) من الآية (٧)

(٣) من الآية (٣٦)

(٤) من الآية (١٣٠)

(٥) انظر: التذكرة: ٢/٤١٠-٤١١، التيسير: ٦١، الكافي: ١٢٣

(٦) في المطبوع: (انفصلنا) بالنون بعد اللام، وهو تصحيف.

وغاية ما وجدت النصّ عن حمزة وسُلَيْم والكسائي في الوقف على ﴿أيًّا﴾ فنصّ أبو جعفر محمد بن سعدان النحوي الضرير؛ صاحب سُلَيم واليزيدي وإسحاق المسيبيّ وغيرهم على ذلك:

قال ابن الأنباري: ثنا سليمان بن يحيى؛ يعني الضبي[1]، ثنا ابن سعدان؛ قال: كان حمزة وسُلَيم يقفان جميعاً على ﴿أيًّا﴾، ثم قال ابن سعدان: والوقف الجيّد على ﴿ما﴾ لأن ﴿ما﴾ صلة لـ‹أيّ›، ونصّ قتيبة كذلك عن الكسائي[2].

قال الداني: ثنا أبو الفتح، ثنا[3] عبد الله؛ يعني عبد الله بن أحمد بن علي بن طالب البزاز[4] ثنا إسماعيل؛ يعني إسماعيل[5] بن شعيب النهاوندي[6]، ثنا أحمد بن محمد[7] يعني أحمد بن محمد بن سَلَمُويه الأصبهاني[8]، ثنا محمد بن يعقوب يعني محمد بن يعقوب[9] بن يزيد بن إسحاق القرشي الغزّال،[10] ثنا العباس يعني العباس[11] بن الوليد بن مرداس، ثنا

---

(١) أبو الوليد، مقرئ كبير، ثقة، عرض على الدوري، وقرأ على خلف عشرين آية، روى القراءة عنه أحمد بن محمد الأدمي وغيره، وأقرأ ستين سنة توفي سنة ٢٩١ هـ، انظر: غاية النهاية: ٣١٧/١، المعرفة: ٥٠٩/٢

(٢) إيضاح الوقف والابتداء: ٣٣١/١

(٣) (ثنا) سقطت من المطبوع.

(٤) أبو القاسم، البغدادي، نزيل مصري، روى حروف الأعشى عن أبي بكر سماعاً عرض.

انظر: غاية النهاية: ٤٠٧/١

(٥) (إسماعيل) سقطت من: (ك)

(٦) مقرئ، متصدر، مشهور، روى القراءة عنه الحمامي وابن مهران وغيرهما، توفي سنة ٣٥٠ هـ.

انظر: غاية النهاية: ١٦٤/١-١٦٥

(٧) (ابن محمد): سقطت من المطبوع.

(٨) أبو علي، مقرئ، حاذق، ضابط، توفي سنة ٣٣٦ هـ، انظر: غاية النهاية: ١١٦/١

(٩) ما بين النجمتين سقطت من المطبوع.

(١٠) في المطبوع: (الغزالي) بالياء بعد اللام، وهو تحريف.

وهو أبو عبد الله، روى عنه أبو الحسن بن شنبوذ. انظر: غاية النهاية: ٢٨٣/٢

(١١) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

قتيبة، قال: كان الكسائي يقف على الألف من﴿أيّا﴾. انتهى. وهذا غاية ما وجدته، وغاية ما رواه الداني.

ثم قال الداني بإثر هذا: والنص عن الباقين معدوم في ذلك، والذي نختاره في مذهبهم الوقف على ﴿ما﴾، وعلى هذا يكون حرفا زيد صلة للكلام، فلا يفصل من (أي) قال: وعلى الأول يكون اسما لا حرفا، وهي بدل من ﴿أي﴾ فيجوز فصلها وقطعها منها. انتهى.[1]

فقد صرّح الداني رحمه الله بأن النصّ عن غير حمزة والكسائي معدوم، وأن الوقف على ﴿ما﴾ اختيار منه من أجل كون ﴿ما﴾ صلة لا غير، وذلك لا يقتضي أنه لا يجوز لهم الوقف على ﴿أي﴾ وكيف يكون ذلك غير جائز وهو مفصول رسماً، وما الفرق بينه وبين ﴿مَثَلاً مَّا﴾[2] و﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ﴾[3] و﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تُشْرِكُونَ﴾[4] وأخواته مما كتب مفصولاً.

وقد نصّ الداني نفسه على أن ما كتب من ذلك وغيره مفصولاً يوقف لسائرهم عليه مفصولاً وموصولاً، وهذا هو الذي عليه سائر القراء وأهل الأداء.

فظهر أن الوقف جائز لجميعهم على كل من كلمتي ﴿أَيًّا﴾ و﴿مَّا﴾ كسائر الكلمات المفصولات في الرسم، وهذا هو[5] الذي نراه، ونختاره/ ونأخذ به، تبعاً لسائر أئمة القراءة والله أعلم. ١٤٦/٢

وأما ﴿مَالِ﴾ في المواضع الأربعة، فنصّ على الخلاف فيه أيضاً الجمهور من المغاربة والمصريين والشاميين والعراقيين ؛ كالداني ، وابن الفحام ، وأبي العزّ، وسبط الخياط، وابن

---

(١) من قوله: (ابن الأنباري..) إلى هنا بنصّه في جامع البيان: ١/ ق: ١٦٣

(٢) من الآية (٢٦) البقرة

(٣) من الآية (٣٧) الأعراف

(٤) من الآية (٧٣) غافر

(٥) (هو): سقطت من المطبوع.

سوار والشاطبي، والحافظ أبي العلاء، وابن فارس، وابن شريح، وأبي معشر؛ فاتفق كلّهم عن أبي عمرو على الوقف على ﴿ما﴾، واختلف بعضهم عن الكسائي.

فذكر الخلاف عن الكسائي في الوقف عليها أو على اللام بعدها؛ أبو عمرو الداني، وابن شريح، وأبو القاسم الشاطبي، والآخرون منهم اتفقوا عن الكسائي على الوقف على ﴿ما﴾.

وانفرد منهم أبو الحسن ابن فارس فذكر في "جامعه" عن يعقوب أيضاً وعن ورش الوقف على ﴿ما﴾ كأبي عمرو والكسائي.[1]

وانفرد أيضاً أبو العزّ فذكر في "كفايته" الوقف على ﴿ما﴾ كذلك، من طريق القاضي أبي العلاء عن رويس، ولم يذكر ذلك في "الإرشاد".[2]

واتفق هؤلاء على أن الباقين يقفون على ‹اللام›، ولم يذكرها سائر المؤلّفين، ولا ذكروا فيها خلافاً عن أحد، ولا تعرضوا إليها كأبي محمد مكّي، وأبي عليّ ابن بلّيمة، وأبي الطاهر ابن خلف صاحب "العنوان" وأبي الحسن ابن غلبون، وأبي بكر ابن مهران وغيرهم.

وهذه الكلمات فقد كتبت لام الجر فيها مفصولة مما بعدها، فيحتمل عند هؤلاء الوقف عليها كما كتبت لجميع القراء اتّباعا للرسم، حيث لم يأت فيها نص، وهو الأظهر قياسا، ويحتمل أن لا يوقف عليها من أجل كونها لام جر، ولام الجر لا تقطع مما بعدها.

وأما الوقف على ﴿ما﴾ عند هؤلاء فيجوز بلا نظر عندهم على الجميع؛ للانفصال لفظا وحكما ورسما، وهذا هو الأشبه عندي بمذاهبهم، والأقيس على أصولهم، وهو الذي أختاره أيضاً، وآخذ به،[3] فإنه لم يأت عن أحد منهم في ذلك نصّ يخالف ما ذكرنا.

أما الكسائي فقد ثبت عنه الوقف على ﴿ما﴾ وعلى ‹اللام› من طريقين صحيحين.

---

(١) انظر: الجامع: ٢١٠، وليس في النسخة التي عندي ذكر لورش. والله أعلم.

(٢) الكفاية الكبرى: ٣٠٤

(٣) وهو الذي رجّحه أبو الحسن ابن غلبون وضعّف ما خالفه. انظر: التذكرة: ٢/٣١٣

وأما أبو عمرو فجاء عنه بالنصّ[1] على الوقف على ﴿ما﴾ أبو عبد الرحمن وإبراهيم ابنا اليزيدي، وذلك لا يقتضي أن لا يوقف على ‹اللام› و لم يأت من روايتي الدوري والسوسي في ذلك نصّ.

وأما الباقون فقد صرح الداني في "جامعه" بعدم النصّ/ عنهم فقال: وليس عن البلقين في ذلك نصّ سوى ما جاء عنهم من اتّباعهم لرسم الخط عند الوقف، قال: وذلك يوجب في مذهب من روي عنه أن يكون وقفه على اللام.[2] ١٤٧/٢

قلت: وفيما قاله آخراً نظر، فإنهم إذا كانوا يتبعون الخط في وقفهم فما المانع من أنهم يقفون أيضاً على ﴿ما﴾ بل هو أولى وأحرى لانفصالها لفظاً ورسماً، على أنه قد صُرِّح بالوجهين جميعاً عن ورش* فقال إسماعيل النحاس[3] في "كتابه": كان أبو يعقوب صاحب ورش *[4] يعني الأزرق يقف على ﴿فمالِ﴾ ﴿وقالوا مالِ﴾ وأشباهه كما في المصحف، وكان عبد الصمد يقف على ﴿فما﴾ ويطرح اللام. انتهى.[5] فدل هذا على جواز الوجهين جميعاً عنه، وكذا حكم غيره[6] والله أعلم.

وأما ﴿آل ياسين﴾ في ‹الصافات› فأجمعت المصاحف على قطعها:

فهي على قراءة من فتح الهمزة ومدّها وكسر اللام[7] كلمتان مثل ‹آل محمد› و‹آل إبراهيم› فيجوز قطعهما وقفاً. وأما على قراءة من كسر الهمزة وقصرها وسكن اللام،

---

(١) في (س): «النصّ» بدون باء الجر، وهو تحريف.

(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٦٣

(٣) في المطبوع: (النخاس) بالمعجمة، وهو تصحيف، انظر: ترجمته ص:

(٤) ما بين النجمتين سقط من (س)

(٥) جامع البيان: ١/ ق: ١٦٣

(٦) يمكن أن يجاب عنه بأن انفصال اللام الجارة في هذه الكلمات الأربع رسماً عن (ما) بعدها دليلُ اتصالها بكلمة (ما) لعدم استقلالها تلفظاً، كما وقعت جزءاً في كلمة ﴿المال﴾ فعلى مذهب من لم تثبت عنه نصّ في اتصالها وانفصالها بحيث أن يكون الوقف على اللام كما ذكره المحقق الداني لأن قولكم: لانفصالها لفظاً ورسماً، مدفوع بما ذكرنا. اهـ بحر الجوامع ق: ٣٤٣-٣٤٤

(٧) وهي قراءة نافع وابن عامر ويعقوب، انظر: النشر: ٢/ ٣٦٠

فكلمة واحدة[1] وإن انفصلت رسماً، فلا يجوز قطع إحداهما عن الأخرى، وتكون هذه الكلمة على قراءة هؤلاء قطعت رسماً و[2]اتصلت لفظاً، ولا يجوز اتّباع الرسم فيها وقفاً إجماعاً، و لم يقع لهذه الكلمة نظير في القراءة، والله أعلم.

والمتفق عليه من هذا الفصل جميع ما كتب مفصولاً، سواء كان اسماً أو غيره، فإنه يجوز الوقف فيه على الكلمة الأولى والثانية عن جميع القراء.

واعلم أن الأصل في كل كلمة كانت على حرفين فصاعداً أن تكتب منفصلة من التي بعدها، سواء كانت حرفاً أو فعلاً أو اسماً؛ إلا:

"أل" المعرفة، فإنها لكثرة دورها نُزِّلت منزلة الجزء مما دخلت عليه فَوُصِلت.

وإلا (يا) و(ها) فإنهما لـمّا حذفت ألفهما بقيا على حرف واحد فاتصلا[3] بما بعدهما.

وإلا أن تكون الكلمة الثانية ضميراً متصلاً، فإنه كتب موصولاً بما قبله للفَرْق.

وإلا أن يكونا حرفي هجاء، فإنهما وُصِلا رعاية للفظ.

وسيأتي ذلك كلّه مبيَّنا في الفصل بعده.[4]

والذي يحتاج إلى التنبيه عليه ينحصر في ثمانية عشر حرفاً، وهي:

(أَنْ لاَ) و(إنّ ما) و(أَنَّ مَا) و(إِنْ مَا) المخفّفة المكسورة، و(أين ما) و(أَنْ لَمْ) و(إِنْ لَمْ) و(أَنْ لَنْ) و(عَنْ مَا)[5]/ و(مِنْ مَا) و(أَمْ مَنْ) و(عَنْ مَنْ) و(حيث ما) و(كُلَّ ما) و(بئس ما) و(في ما) و(كي لا) و(يومَ هُم)

١٤٨/٢

فأما (أن لا) فكتب مفصولا في عشرة مواضع: في ‹الأعراف› ﴿على أن لا أقول على الله﴾[6]

---

(١) (واحدة): من (ت) فقط.

(٢) الواو: سقطت من المطبوع.

(٣) في المطبوع: (انفصلا) وهو تحريف.

(٤) انظر ص: ١٥٣٠

(٥) في المطبوع: (ماء) بهمزة بعد الألف، وهو تحريف.

(٦) من الآية (١٠٥)

وفيها أيضاً ﴿أَنْ لاَ يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ﴾[1] وفي ‹التوبة› ﴿أَنْ لاَ مَلْجَأَ مِن اللَّهِ﴾[2] وفي ‹هـود› ﴿وَأَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَ هُوَ﴾[3] وفيها ﴿أَنْ لاَ تَعْبُدُوا إِلاَ اللَّهَ﴾ في قصة نوح،[4] وفي ‹الحـج› ﴿أَنْ لاَ تُشْرِكْ بِي شَيْئًا﴾[5] وفي ‹يس› ﴿أَنْ لاَ تَعْبُدُوا الشَّـيْطَانَ﴾[6] وفي الدخـان[7] ﴿وَأَنْ لاَ تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ﴾ وفي ‹الممتحنة› ﴿أَنْ لاَ يُشْـرِكْنَ باللَّـهِ﴾[8] وفي ‹ن› ﴿أَنْ لاَ يَدْخُلَنَّـهَا الْيَوْمَ﴾[9] فهذه العشرة لم يختلف فيها.[10]

واختلفت المصاحف في قوله تعـالى في سـورة ‹الأنبيـاء› ﴿أَنْ لاَ إِلَـهَ إِلاَ أَنْـتَ سُبْحَانَكَ﴾[11] ففي أكثرها مقطوع، وفي بعضها موصول.

و(إِنَّ ما) المكسور المشدّد كتب مفصولاً في موضع واحد وهو في الأنعـام ﴿إِنَّ مَـا تُوعَدُونَ لآَتٍ[12]﴾[13]

واختلف في موضع ثانٍ وهو ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ في ‹النحـل›[14] فكتـب في بعضـها

---

(١) من الآية (١٦٩)

(٢) من الآية (١١٨)

(٣) من الآية (١٤)

(٤) من الآية (٢٦)

(٥) من الآية (٢٦)

(٦) من الآية (٦٠)

(٧) من الآية (١٩)

(٨) من الآية (١٢)

(٩) من الآية (٢٤)

(١٠) انظر: الوقف والابتداء: ١/١٤٥-١٤٦، المقنع: ٧٣-٧٤، جمال القراء: ٢/٦٤٢

(١١) من الآية (٨٧)

(١٢) من الآية (١٣٤)

(١٣) الوقف والابتداء: ١/٣١٣، المقنع: ٧٨، جمال القارء: ٢/٦٣٩

(١٤) من الآية (٩٥)

مفصولاً.[1]

و(أنَّ ما) المفتوح المشدّد فكتب مفصولاً في موضعي ‹الحج› و‹لقمان› ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ[2]﴾[3].

واختلف في موضع ثالث وهو ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ في ‹الأنفال›[4] فكتب في بعضها مفصولاً أيضاً.

و(إن ما) المكسورة المخفّفة، فكتب مفصولاً في موضع واحد ﴿وَإِنْ مَا نُرِيَنَّكَ﴾ في ‹الرعد›[5]

و(أين ما) كتب مفصولاً نحو ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ[6]﴾[7] ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ﴾[8] إلا في ‹البقرة› ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾[9] وفي ‹النحل› ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّهْهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾[10] فإنه كتب موصولاً.

---

(١) هي كتب الأندلسيين، قال السخاوي: وقد كتب أهل الأندلس ﴿إنما عند الله﴾ في النحل مقطوعاً، واختار أبو عمرو فيها الوصل، قال -الداني-: وكذلك هي في مصاحف أهل العراق بالموصل. اهـ
انظر: جمال القراء: ٦٣٩/٢، دليل الحيران: ٢٩٦-٢٩٧

(٢) من الآية (٦٢) الحج، ولقمان (٣٠)

(٣) انظر: المقنع: ٧٨

(٤) من الآية (٤١)

(٥) من الآية (٤٠)

(٦) من الآية (٣٧) الأعراف

(٧) كذا في (ت) و(ك) وهو الصواب؛ لأنه مقطوع باتفاق، وفي بقية النسخ ﴿تعبدون﴾ بدل ﴿تدعون﴾ وهو خطأ، للخلاف الذي سيذكره المؤلف فيها.
وانظر: المقنع: ٧٧-٧٨، جمال القراء: ٦٣٩/٢-٦٤٠، دليل الحيران: ٣٠٤-٣٠٥

(٨) من الآية (٧٣) غافر

(٩) من الآية (١١٥)

(١٠) من الآية (٧٦)

واختلف في ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّم الْمَوْتُ﴾ في ‹النســاء›[1] و﴿أَيْـنَ مَـا كُنْتُـمْ تَعْبُدُونَ﴾ في ‹الشعراء›[2] و﴿أَيْنَمَا ثُقِفُوا﴾ في ‹الأحزاب›[3]، ففـــي بعــض المصــاحف مفصولاً، وفي بعضها موصولاً، والله أعلم.

و(أنْ لم) المفتوح كتب مفصولاً في جميع القرآن نحو ﴿ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ﴾[4] ﴿أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾[5].

وكذلك (إن لم) المكسور كتب أيضاً مفصولاً نحو ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾[6] ﴿فَــإِنْ لَــمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ﴾ في ‹القصص›[7] إلا موضعًا واحداً وهو ﴿فَــإِلَّمْ/ يَسْــتَجِيبُوا لَكُــمْ﴾ في ‹هود›[8] وَوَهِمَ من ذكر[9] وصل موضع ‹القصص›. ١٤٩/٢

(وأن لن) كتب مفصولاً حيث وقع نحو: ﴿أَنْ لَنْ يَقْدِرَ﴾[10] و﴿أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾[11] إلا في موضعين وهما: ﴿أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا﴾ في ‹الكهف›[12] و﴿أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَــهُ﴾ في

---

(١) من الآية (٧٨)

(٢) من الآية (٩٢)

(٣) من الآية (٦١)

(٤) من الآية (١٣١) الأنعام

(٥) من الآية (٧) البلد

(٦) من الآية (٢٤) البقرة

(٧) من الآية (٥٠)

(٨) من الآية (١٤)

(٩) لعله يقصد أبا الكرم، حيث إن هذا الكلام موجود في بعض نسخ المصباح، ورأيت السخاوي صرّح بأن ممــن وَهِمَ في ذلك أبو العباس أحمد بن حرب (توفي بعد سنة ٥٤٠ هـــ) والله أعلم.
انظر: المصباح: ١٣٥٥/٤، الوسيلة ٤٥٠-٤٥١

(١٠) من الآية (٥) البلد

(١١) من الآية (١٤) الانشقاق

(١٢) من الآية (٤٨)

‹القيامة›[1].

و(عن ما) كتب مفصولاً في موضع واحد وهو ﴿عَن مَا نُهُوا عَنۡهُ﴾ في ‹الأعراف›[2]

و(من ما) كتب مفصولا في موضعين وهما ﴿فَمِن مَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَانُكُم﴾ في ‹النســاء›[3] و﴿مِن مَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَانُكُمۡ﴾ في ‹الروم›[4].

واختلف في موضع ثالث وهو ﴿مِن مَّا رَزَقۡنَاكُمۡ﴾ في ‹المنافقين›[5] فكتب في بعضــها مفصولا، وفي بعضها موصولا.

و(أم من) كتب في أربعة مواضع مفصولا وهي ﴿أَم مَّن يَكُونُ عَلَيۡهِمۡ﴾ في ‹النساء›[6] ﴿أم من أسس بنيانه﴾ في ‹التوبة›[7] ﴿أَم مَّنۡ خَلَقۡنَا﴾ في ‹الصافــات›[8] ﴿أَم مَّن يَأۡتِي آمِنًا﴾ في ‹فصلت›[9].

و(عن من) كتب مفصولا في موضعين وهما ﴿عَن مَّن يَشَاءُ﴾ في ‹النور›[10] و﴿عَن مَّن تَوَلَّى﴾ في ‹النجم›[11]

و(حيث ما) كتب مفصولاً حيث وقع نحو ﴿وَحَيۡثُ مَا كُنتُمۡ فَوَلُّوا وُجُوهَكُــمۡ﴾[12]

---

(١) من الآية (٣)

(٢) من الآية (١٦٦)

(٣) من الآية (٢٥)

(٤) من الآية (٢٨)

(٥) من الآية (١٠)

(٦) من الآية (١٠٩)

(٧) من الآية (١٠٩)

(٨) من الآية (١١)

(٩) من الآية (٤٠)

(١٠) من الآية (٤٣)

(١١) من الآية (٢٩)

(١٢) من الآية (١٤٤) البقرة

﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا﴾[1].

و(كلّ ما) كتب مفصولاً في موضع واحد وهو ﴿مِـــنْ كُـلِّ مَـا سَـأَلْتُمُوهُ﴾ في ‹إبراهيم›[2].

واختلف في ﴿كُلَّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا فِيهَا﴾ في ‹النســـاء›[3] ففــي بعــض المصاحف مفصول وفي بعضها موصول.

وكتب في بعضها أيضاً ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ﴾ في ‹الأعراف›[4] و﴿كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّـةً﴾ في ‹المؤمنون›[5] و﴿كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا﴾ في ‹تبارك›[6]، والمشهورُ الوصلُ.

و(بئس ما) كتب مفصولاً في خمسة مواضـع وهـي* في ‹البقـرة› ﴿وَلَبِئْـسَ مَـا شَرَوْا﴾[7]*[8] * وفي ‹آل عمران› ﴿فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾[9]*[10] وفي ‹المـائدة› ﴿وأَكْلِـهِم السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا﴾ في الموضعين[11] و﴿عَنْ مُنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْـسَ مَـا كَـانُوا﴾[12] و﴿يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ﴾[13].

---

(١) من الآية (١٥٠) البقرة

(٢) من الآية (٣٤)

(٣) من الآية (٩١)

(٤) من الآية (٣٨)

(٥) من الآية (٤٤)

(٦) من الآية (٨)

(٧) من الآية (١٠٢)

(٨) ما بين النجمتين من (ت) وحاشية (س)

(٩) من الآية (١٨٧)

(١٠) ما بين النجمتين من حاشية (س) فقط.

(١١) من الآيتين (٦٢ و٦٣)

(١٢) من الآية (٧٩)

(١٣) من الآية (٨٠)

واختلف في ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ﴾ في ‹البقرة›[1] ففي بعضها مفصول[2] وفي بعضها موصول.

و(في ما) كتب مفصولاً[3] في أحد عشر موضعاً، منها موضع واحد لم يختلف فيه، وهو ﴿فِي مَا هَاهُنَا آمِنِينَ﴾ في ‹الشعراء›[4] وعشرة اختلف فيها والأكثر[5] على فصلها وهي:

﴿فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ﴾ وهو الثاني من ‹البقرة›[6] و﴿فِي مَا آتَاكُمْ﴾ في ‹المائدة›[7] و‹الأنعام›[8] و﴿فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ﴾/ في ‹الأنعام› أيضاً[9] و﴿فِي مَا اشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ﴾ في ‹الأنبياء›[10] و﴿فِي مَا أَفَضْتُمْ﴾ في ‹النور›[11] و﴿فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ في ‹الرّوم›[12] وفي ‹الزمر› موضعان ﴿أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾[13] و﴿فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾[14] و﴿فِي مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾ في ‹الواقعة›[15].

١٥٠/٢

---

(١) من الآية (٩٣)

(٢) في المطبوع: (موصول) بالواو وهو خطأ.

(٣) في المطبوع: (موصولاً) وهو خطأ.

(٤) من الآية (١٤٦)

(٥) في المطبوع: (والأكثرون)، بالجمع، وهو تحريف.

(٦) من الآية (٢٤٠)

(٧) من الآية (٤٨)

(٨) من الآية (١٦٥)

(٩) من الآية (١٤٥)

(١٠) من الآية (١٠٢)

(١١) من الآية (١٤)

(١٢) من الآية (٢٨)

(١٣) من الآية (٤٦)

(١٤) من الآية (٣)

(١٥) من الآية (٦١) وانظر: المقنع: ٧٧

و(كي لا) كتب مفصولاً نحو ﴿لِكَيْ لاَ يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ[1]﴾[2] ﴿كَـــيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً﴾[3] إلا أربعة مواضع، وستأتي في الفصل الآتي.[4]

و(يوم هم) مفصول في موضعين: ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾ في ‹غافر›[5] ﴿يَوْمَ هُــمْ عَلَــى النَّارِ﴾ في ‹الذاريات›[6].

وتقدّم فصل لام الجر في ﴿مال﴾ الأربعة مواضع.

وأمّا ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾[7] فإن تاءها مفصولة من ﴿حين﴾ في مصاحف الأمصار السبعة، فهي موصولة ب(لا) زيدت عليها لتأنيث اللفظ كما زيدت في (رُبَّت) و(ثَمَّت) وهذا هو مذهب الخليل، وسيبويه، والكسائي، وأئمة النحو والعربية والقراءة، فعلى هذا يوقف على التاء أو على الهاء بدلاً منها كما تقدّم.[8]

وقال أبو عبيد القاسم بن سَلاّم[9]: إن التاء مفصولة من (لا) موصولة ب(حين)، قال: فالوقف عندي على (لا) والابتداء (تحين) لأنّي نظرتها في الإمام (تحين) التاء متصلة، ولأنّ تفسير[10] ابن عباس يدل على أنها أخت (ليس)[11] والمعروف: لا لا لات،قال: والعـرب

---

(١) وتصحفت في المطبوع تصحيفاً قبيحا: (حرح) بالمهملة بعد الراء.

(٢) من الآية (٣٧) الأحزاب

(٣) من الآية (٧) من سورة الحشر، انظر: المقنع: ٧٩-٨٠

(٤) انظر: ص: ١٥٣٥

(٥) من الآية (١٦)

(٦) من الآية (١٣) وانظر: المقنع: ٨٠، جمال القراء: ٢/٦٣٧-٦٣٨

(٧) من الآية (٣) ص

(٨) انظر: ص: ١٤٨٢

(٩) ذكر السخاوي أن هذا القول لأبي عبيد هو في كتابه "القراءات". انظر: الوسيلة: ٤٦٨

(١٠) وذلك قوله ﷺ: ليس حين نزو وفرار. اهـ

انظر: الطبري: ٢٣/٧٧، الوقف والابتداء: ١/٢٩٢، الوسيلة: ٤٦٩، الدر المنثور: ٧/١٤٤

(١١) (ليس): سقطت من (ك)

تلحق التاء بأسماء الزمان: (حين) و(الآن) و(أوان)[١] فتقول: كان هذا تحين كـان ذاك،[٢] وكذلك تأوان ذاك، واذهب تالآن،[٣] فاصنع كذا وكذا، ومنه قول السعدي:[٤]

---

(١) في المطبوع: (وأو وأن) تحريف.

(٢) في المطبوع: (لك) تحريف.

(٣) أي بمعنى: الآن، ومنه قول ابن أحمر:

نَوِّ لي قبل نأيِ داري جُمانا ** وصِلينا كما زعمت تالانا

نَوِّلي: أمر من النوال وهو القُبلة. وجُمانا: ترخيم جمانة ـــ اسم امرأة.

انظر: تأويل مشكل القرآن: ٤٠٤، الإنصاف:١/ ١١٠، اللسان (حين)

(٤) هو: أبو وَجْزَة، بفتح الواو وسكون الجيم بعدها زاي معجمة، واسمه: يزيد بن عبيد، شاعر ومحدّث ومقـــرئ، قال ابن قتيبة: شاعر مجيد، كثير الشعر، ولا نعلم فيمن حمل الحديث مثله في الشعر، وهو أحـــد مـــن شـــبب بعجوز. اهـــ وقال المؤلّف: وردت عنه الرواية في حروف القرآن، وروى الحروف عنه هشام بن عروة وغـيره، وقال ابن حجر: السعدي الشاعر المدني ثقة. اهـــ توفي سنة ١٣٠ هـــ

والسعدي: نسبة لبني سعد بن بكر بن هوازن، لكنْ: خالف البغدادي نسبة أبي وجزة إلى سعد، وجعله سُلَيْمي، قال: أبو وجزة إنما هو من بني سُلَيْم، بالتصغير، وإنما نشأ في بني سعد فغلب عليه نسبهم. اهـــ

ورواية البيت في الديوان تختلف عما هنا، حيث إنها هنا مركّبة من مصراعين، ولعل المؤلف اتبع روايـــة ابـــن الأنباري والسخاوي والرَّضِي في "الكافية" وصواب إنشاد البيت في الديوان:

العاطفون تحين ما من عاطف ** والمُسْبِغون يداً إذا ما أنعموا

واللاحقون جِفانهم قَمْعَ الذُّرَا ** والمطعمون زمان أين المُطعِمُ

والبيت من قصيدة يمدح بها آل الزبير بن العوام ﷺ

وقبل البيت الشاهد:

وإلى ذَرا آل الزبير بفضلهـــــم ** نِعم الذرا في النائبات لناهمُ

وبعد الشاهد:

والمانعون من الهضيمة جارهم ** والحاملون إذا العشيرة تَغرمُ

الذَّرا بالفتح كل ما استتر به، يقال: أنا في ذرا فلان: أي في كنفه وستره. العاطفون: من العطف وهو الشـفقة، المسبغون: مِن أسبغ الله النعمة، أي: أتمها، الجفان: بالكسر: جمع جَفنة وهي القصعة الكبيرة للطعام، القَمَـــعَ: بفتح القاف والميم: جمع قمعة وهي رأس السنام، الذُّرا: بالضم: جمع ذُروة: بالضم والكسر: أعلى السنام.

انظر: مجالس ثلعب: ٤٤٢، تأويل مشكل القرآن: ٤٠٤، الشعر والشعراء:٣٦٠، الإنصاف: ١١٠، إيضـــاح الوقف والابتداء: ١/٢٩٢-٢٩٣، الوسيلة: ٤٦٩-٤٧٠، تقريب الهذيب: ٣٦٨/٢، الخزانة: ١٧٥/٤-١٨٢

العاطفون تحين لا من عاطف** والمطعمون زمان أين المطعم

قال: وقد كان بعض النحويين يجعلون الهاء موصولة بالنون فيقولون: العاطفونه.

قال: وهذ غلط بيّن؛ لأنهم صيَّروا ‹التاءَ› ‹هاءً› ثم أدخلوها في غير موضعها وذلك أن الهاء إنما تُقحم على النون موضع القطع والسكوت[1] فأمّا مع الاتصال فلا، وإنما هو تحين.

قال: ومنه[2] قول ابن عمر حين سئل عن عثمان ﷺ فذكر مناقبه ثمّ قال: اذهب بهذه تالان إلى أصحابك.[3]

ثمّ ذكر غير ذلك من حجج ظاهرة، وهو مع ذلك إمام كبير، وحجّة في الدين، وأحد الأئمة المجتهدين.

١٥١/٢ مع أنّي أنا رأيتها أيضاً[4] مكتوبة في المصحف الذي يقال له الإمام؛ مصحف/ عثمان ﷺ (لا) مقطوعة، والتاء موصولة ب(حين) ورأيت به أثر الدم وتتبعت فيه ما ذكره أبو عبيد[5] فرأيته كذلك، وهذا المصحف هو اليوم بالمدرسة الفاضلية بالقاهرة المحروسة.

وأمّا قطع الموصول فوقع مختلفاً فيه في ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ و﴿وَيْكَأَنَّهُ﴾ وفي ﴿أَلاَ يَسْجُدُوا﴾ فأمّا ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ و﴿وَيْكَأَنَّهُ﴾ وكلاهما في ‹القصص›[6] فأجمعت المصاحف على كتابتهما كلمة واحدة موصولة.

واختلف في الوقف عليهما عن الكسائي وأبي عمرو ، فروى جماعة عن الكسائي أنه

---

(١) في المطبوع: (السكون) بالنون، وهو تحريف.

(٢) أي: من إدخالهم التاء على (الآن)

(٣) انظر: تفسير القرطبي: ١٤٩/١٥

(٤) (أيضاً): سقطت من المطبوع.

(٥) ذكر البغدادي أن القول المنسوب إلى أبي عبيد وهو: أن التاء في (تحين) زائدة، ليس قوله، وإنما هو لشيخه أبي محمد عبد الله بن سعيد الأموي. وأبو عبيد إنما هو ناقل عنه، بل قد صرح أنه قول الأموي. انظر: خزانة الأدب: ١٧٦/٤-١٧٧

(٦) من الآية (٨٢)

يقف على ‹الياء› مقطوعة من ‹الكاف›، وإذا ابتدأ ابتدأ بالكاف ﴿كأنّ﴾ و﴿كأنّه﴾ وعن أبي عمرو أنه يقف على ‹الكاف› مقطوعة من ‹الهمزة›، وإذا ابتدأ ابتدأ بالهمزة (أنّ) و(أنه).

وهذان الوجهان محكيان عنهما في "التبصرة" و"التيسير" و"الإرشاد" و"الكفاية" و"المبهج" و"غاية" أبي العلاء الحافظ، و"الهداية"[1] وفي أكثرها بصيغة الضعف.

وأكثرهم يختار اتباع الرسم، ولم يذكر ذلك عنهما بصيغة الجزم غير الشاطبي، وابن شريح في جزمه بالخلاف عنهما[2]، وكذلك الحافظ أبو العلاء ساوى بين الوجهين عنهما.[3]

وروى الوقف بالياء[4] الحافظ الداني عن الكسائي من رواية الدوري نصًا[5] عن شيخه عبد العزيز، وإليه أشار في "التيسير" وقرأ بذلك عن الكسائي على شيخه أبي الفتح.[6]

وروى أبو الحسن ابن غلبون ذلك عن الكسائي من رواية قتيبة، ولم يذكر عن أبي عمرو في ذلك شيئاً[7]، وكذلك الداني لم يعول على الوقف على الكاف[8] عن أبي عمرو في شيء من كتبه.

---

(١) انظر: التبصرة: ٦٢٨، التيسير: ٦٠-٦١، الإرشاد: ٤٨٦، الكفاية: ٤٨٣ المبهج: ٢/٦٧٥-٦٧٦، غاية أبي العلاء: ٢/٦٠٨

(٢) الكافي: ١٥٠-١٥١

(٣) لكنه رجح وقفهما كبقية القراء. انظر: غاية الاختصار: ٢/٦٠٨

(٤) في المطبوع: بالياء نصًا، وهو تحريف.

(٥) (نصًا) سقطت من المطبوع.

(٦) انظر: التيسير: ٦١

(٧) انظر: التذكرة: ٢/٤٨٥

(٨) في المطبوع: (الكافي) وهو تحريف.

وقال في"التيسير": ‹ورُوي›[1] بصيغة التمريض و لم يذكره في "المفردات" البتـة، ورواه في "جامعه" وجادة[2] عن ابن اليزيدي، عن أبيه، عن أبي عمرو؛ من طريق أبي طاهر ابـن أبي هاشم، وقال: قال أبو طاهر: لا أدري عن أي ولد اليزيدي ذكره.

ثم روى عنه من رواية اليزيدي أنه يقف عليهما موصلين، وروى من طريق أبي معمـر عن عبد الوارث كذلك من طريق محمد بن رومي عن أحمد بن موسى، قال: سمعت أبـا عمرو يقول: ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ و﴿وَيْكَأَنَّهُ﴾ مقطوعة في القراءة موصولة/ في الإمام.

١٥٢/٢

قال الداني: وهذا يدل على أنه يقف على الياء منفصلة، ثم روى ذلك صريحاً عـن أبي حاتم[3] عن أبي زيد عن أبي عمرو.[4]

والآخرون لم يذكروا شيئا من ذلك عن أبي عمرو ولا الكسـائي؛ كـابن سـوار، وصاحبي "اللخيصين" وصاحب "العنوان" وصاحب "التجريد" وابن فارس وابن مـهران وغيرهم، فالوقف عندهم على الكلمة بأسرها.

وهذا هو الأولى، والمختار في مذاهب الجميع، اقتداء بالجمـهور، وأخـذاً بالقيـاس

---

(١) التيسير: ٦١

(٢) جاء في حاشية (ك): من الوجدان، وهي مصدر ل(وجد) يجد، مولد غير مسموع من العرب، روينا عن المعافى ابن زكريا البهزواني -كذا- العلامة في العلوم: أن المولدين فرعوا قولهم: وجادة فيما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة، من تفريق العرب بين مصادر (وجد) للتميز بين المعاني المختلفة، يعني قولهم: وجد ضالته وجدانا، ومطلوبه وجودا، وفي الغضب موجدة، وفي الغنى وجدا، وفي الحب وجدا.

والوجادة: أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه و لم يلقه، أو لقيه ولكن لم يسمع منه ذلـك الذي وجده بخطه ولا له منه إجازة ولا نحوها، فله أن يقول: وجدت بخط فلان، أو قرأت بخط فـلان، أو في كتاب فلان بخطه، أخبرنا فلان عن فلان، ويذكر شيخه ويسوق سائر الإسناد والمتن، أو يقول: وجـدت أو قرأت بخط فلان عن فلان، ويذكر الذي حدثه عمن فوقه، هذا -أي طريق الوجادة- الذي استمر عليه العمـل قديما وحديثا، وهو من باب المنقطع والمرسل غير أنه أخذ شوبا من الاتصال بقوله: وجدت بخط فلان. اهـ.

(٣) الرازي، وليس السجستاني، وهو: محمد بن إدريس بن المنذر، صاحب "الجرح والتعديل" تقدمت ترجمتـه وانظر: غاية النهاية: ٩٧/٢

(٤) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٦٣-١٦٤

الصحيح، والله أعلم.

وأما ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ فسيأتي الكلام عليها في موضعها من سورة ‹النمل› إن شاء الله تعالى.[1]

والمتفق عليه من هذا الفصل جميع ما كتب موصولا، سواء كان اسما أو غيره، كلمتين أو أكثر، فإنه إنما يجوز الوقف على الكلمة الأخيرة منه من أجل الاتصال الرسمي، وهذا أصل مطرد في كل ما كتب موصولا فإنه لا يجوز فصله بوقف إلا برواية صحيحة، ولذلك كان المختار عند أكثر الأئمة عدم فصل ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ و﴿وَيْكَأَنَّهُ﴾ مع وجود الرواية بفصله، والذي يحتاج إلى التنبيه عليه ينحصر في أصول مطردة وكلمات مخصوصة مطردة وغير مطردة.

فالأصول المطردة أربعة:

الأول: كل كلمة دخل عليها حرف من حروف المعاني وهو على حرف واحد نحو ﴿بسم الله﴾ و﴿بالله﴾ و﴿لله ولرسوله﴾ ﴿كمثله﴾ ﴿لأنتم﴾ ﴿أأنت﴾ ﴿أبالله وآياته ورسوله﴾[2] ﴿سيذّكّر﴾ ﴿فَلَقَاتَلُوكُمْ﴾[3] ﴿وسل﴾ ﴿فسل﴾ ﴿وأمر﴾ و﴿فآت﴾ و﴿لقد﴾ و﴿لسوف﴾

الثاني: كلّ كلمة اتصل بها ضمير متصل؛ سواء كان على حرف واحد أو أكثر، مرفوعاً أو منصّوباً أو مجروراً، نحو ﴿قلت﴾و﴿قلنا﴾ و﴿ربي﴾و﴿ربكم﴾ ﴿ورسله﴾ و﴿رسلنا﴾ و﴿رسلكم﴾ و﴿مناسككم﴾ و﴿ميثاقه﴾ و﴿فأحياكم﴾ و﴿يميتكم﴾

(١) قال المؤلّف: واختلفوا في ﴿ألا يسجدوا﴾ فقرأ أبو جعفر والكسائي ورويس بتخفيف اللام، ووقفوا في الابتلاء (ألايا) وابتدءوا ﴿اسجدوا﴾ بهمزة مضمومة على الأمر.... وقرأ الباقون بتشديد اللام و﴿يسجدوا﴾ عندهم كلمة واحدة مثل: ﴿ألا تعلوا﴾ فلا يجوز القطع على شيء منهما. اهـ

تنبيه: تحرفت كلمة (الابتلاء) في المطبوع إلى (الابتداء) بالدال بدل اللام. انظر: النشر: ٢/٣٣٧

(٢) من الآية (٦٥) التوبة

(٣) من الآية (٩٠) النساء

و﴿يحييكم﴾ و﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[1]

الثالث: حروف المعجم المقطوعة في فواتح السور، سواء كانت ثنائية أو ثلاثية أو أكثر من ذلك، نحو ﴿يس﴾ ﴿حم﴾ ﴿طس﴾ ﴿الم﴾ ﴿الر﴾ ﴿المص﴾ ﴿كهيعص﴾[2] إلا أنه كتب ﴿حم عسق﴾ مفصولاً بين الميم والعين.

الرابع: إذا كان أول الكلمة الثانية همزة؛ وصوِّرت/ على مراد التخفيف، واواً أو ياء كتبتا موصولتين نحو «هؤلاء» و«لئلا» و«يومئذ» و«حينئذ» ١٥٣/٢

والكلمات المطردة: ‹أل› التعريفية، وياء النداء، وهاء التنبيه، و(ما) الاستفهامية[3] إذا دخل عليه حرف جر، و(أَمْ) مع (ما)، و(أَنْ) المفتوحة المخففة مع (ما)، و(إِنْ) المكسورة المخففة مع (لا) و﴿كالوهم﴾ و﴿وزنوهم﴾.

أما (ال) فإنها إذا دخلت على كلمة أخرى كتبتا موصولتين كلمة واحدة، سواء كانت هي حرفاً نحو «الكتاب» «العالمين» «الرحمن» «الرحيم» «الأرض» «الآخرة» «الاسم» أو اسماً نحو ﴿الخالق البارئ المصوّر﴾ و«المقيمين» و«المؤتون» و﴿المسلمين والمسلمات﴾ و﴿المؤمنين والمؤمنات﴾ و﴿القانتين والقانتات﴾[4].

وأما (يا) وهي حرف النداء؛ فإنها حذفت الألف منها في جميع المصاحف، فصارت على حرف واحد، فإذا دخلت على منادى اتصلت به من أجل كونها على حرف نحو «يبني» «يموسى» «يآدم» «يأيها» «يَقَوْمِ» «ينساء» «يبنؤمّ» وكتبت الهمزة في ﴿يبنؤم﴾ واواً ثم وصلت بالنون، فصارت كلها كلمة واحدة، وقد تقدم التنبيه على ذلك في باب ‹وقف حمزة›.

وأما: (ها) وهي الواقعة حرف تنبيه، فإن ألفها كذلك حذفت من جميع المصاحف، ثم

---

(١) من الآية (٢٨) هود

(٢) في المطبوع: (كهعص) بدون ياء، وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: (الاستفامية) بدون هاء، وهو تحريف.

(٤) من الآية (٣٥) الأحزاب

اتصلت بما بعدها من كونها صارت على حرف واحد، ووقعت في القرآن في «هـــؤلاء» و«هذا» [1]وقد صورت الهمزة في ﴿هؤلاء﴾ واواً ثم وصلت بالواو فصارت كلمة، كمـــا تقدم في وقف حمزة، و﴿هأنتم﴾ وبابه.

وأما (ما) الاستفهامية فإنها إذا دخل عليها حروف[2] الجر حذف الألف من آخرهـــا واتصل بها، فصارت كلمة واحدة، سواء كان حرف الجر على حرف واحد أو أكـــثر، ووقعت في القرآن «لَمْ» و«بِمَ» و«فِيمَ» و«مِمَّ» و«عَمَّ» وكذلك إذا دخلت عليـها (إلى) أو (على) أو (حتى)[3] فإن الألف المكتوبة ياء في هذه الأحرف الثلاثة تكتب ألفاً علــى اللفظ علامة للاتصال، وتجيء الميم بعدها مفتوحة على حالها مع غيرها، فتقـــول: عَـــلاَمَ فعلتَ كذا، وإلاَمَ أنتَ[4] كذا، وحَتَّامَ تفعل كذا، وإنما كتبت علـــى اللفـــظ؛ خـــوفَ/ ١٥٤/٢ الاشتباه صورة.

وأما (أَمْ) مع (ما) فإنها كتبت موصولة في جميع القرآن نحو ﴿أَمَّا اشْتَمَلَتْ﴾[5] ﴿أَمَّـاذَا كُنتُمْ﴾[6] ﴿أَمَّا تُشْرِكُونَ﴾

وأما (إِنْ) المكسورة المخففة مع (لا) فإنها كتبت موصولة في جميع القرآن نحـــو ﴿إِلاَّ تَفْعَلُوهُ﴾[7] ﴿إِلاَّ تَنصُرُوهُ﴾[8]

---

(١) في (ت) و(ك) بعد «هذا» جاء: وبابه، وهانتم وبابه.

(٢) في (ت): «حرف» بالإفراد.

(٣) مراد المؤلف بالتمثيل بهذه الحروف الثلاثة كيفية كتابتها في غير القرآن، حيث إنها ليست فيه. والله أعلم.

(٤) في (ز): «إلاَمَ فعلت»

(٥) من الآيتين (١٤٣و١٤٤) الأنعام

(٦) من الآية (٨٤) النمل

(٧) من الآية (٧٣) الأنفال

(٨) من الآية (٤٠) التوبة

وأما ﴿كَالُوهُمْ﴾ و﴿وَزَنُوهُمْ﴾[1] فإنهما كتبتا في جميع المصاحف موصولين؛ بدليل حذف الألف بعد الواو منهما.

وقد اختلف في كون ضمير (هم) مرفوعاً منفصلاً، أو منصّوباً متصلاً، والصحيح أنه منصّوب لما بيّنته في غير هذا الموضع[2] ولاتصالهما رسماً، بدليل حذف الألف بينهما فلا يفصلان.

والكلمات التي هي غير مطردة فهي (ألاّ) و(إنّما) و(أنّما) و(إنْ) المكسورة المخففة مع (ما) و(أينما) و(إنْ) المكسورة المخففة مع (لَمْ) و(أن لن) و(عما) و(مما) و(أمّن) و(عمّن) و(كلما) و(بئسما) و(فيما) و(كَيْلاَ) و(يومهم)

فأما (ألاّ) فإنه كتب متصلاً في غير العشرة المتقدمة في الفصل قبله[3] نحو ﴿ألاَ تَعْلُوا عَلَيَّ﴾ في ‹النمل›[4] و﴿ألاَ تَعْبُدُوا﴾ أوّل ‹هود›[5]، واختلف في موضع ‹الأنبياء› كما تقدم[6]

و(إنّما) كتب موصولاً في غير ‹الأنعام› نحو ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ﴾[7] و﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ﴾[8] واختلف في حرف النحل.

و(أنّما) كتب متصلاً في غير ‹الحج› و‹لقمان› نحو ﴿إِلاَّ أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ﴾ في ‹ص›[9].

---

(١) من الآية (٣) المطففين

(٢) لعله بيّنه في كتابه في الرسم، والله أعلم.

(٣) انظر: ص : ١٥١٧

(٤) من الآية (٣١)

(٥) من الآية (٢)

(٦) انظر ص: ١٥١٨

(٧) من الآية (١٧٨) آل عمران

(٨) من مواضعه (٤٥) الغاشية

(٩) من الآية (٧٠)

و﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ﴾[1] واختلف في ﴿أَنَّما غَنِمْتُمْ﴾.

و(إمّا) موصول في غير ‹الرعد› نحو ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾[2] ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ﴾[3] ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ﴾[4] ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾[5].

و(أينما) كتب موصولاً في موضعين ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا﴾ في ‹البقرة›[6] و﴿أَيْنَمَا يُوَجِّهُّهُ﴾ في ‹النحل› واختلف في ‹النساء› و‹الشعراء› و‹الأحزاب› كما تقدم.[7]

و(إن لم) موصول في موضع واحد وهو ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ في ‹هود›[8]

و(ألّن) كتب موصولاً في موضعين؛ ‹الكهف› و‹القيامة› كما تقدم.[9]

و(عمّا) موصول في غير موضع ‹الأعراف› نحو ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[10]﴿عَمَّا جَاءَكَ﴾[11]

و(مِمّا) كتب موصولاً في غير ‹النساء› و‹الرّوم› نحو ﴿مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾[12] ﴿مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ﴾[13] واختلف في ‹المنافقين› كما تقدم[14]

---

(١) من الآية (٦) الأنفال

(٢) من الآية (٥٨) الأنفال

(٣) من مواضعه (٤٦) يونس

(٤) من الآية (٤١) الزخرف

(٥) من الآية (٢٦) مريم

(٦) من الآية (١١٥)

(٧) انظر: ص : ١٥٣٠

(٨) من الآية (١٤)

(٩) انظر ص: ١٥٢٠

(١٠) من مواضعه (٢٥) سبأ

(١١) من الآية (٤٨) المائدة

(١٢) من الآية (٤) المائدة

(١٣) من مواضعه (٨٨) المائدة

(١٤) انظر ص: ١٥٢١

و(أمّن)/ كتب موصولا في غير المواضع الأربعة المتقدمة[1] نحو ﴿أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ﴾[2] ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ﴾[3] ﴿أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ﴾[4] ١٥٥/٢

و(عمّن) موصول في غير ‹النور› و‹النجم›، ولا أعلمه وقع في القرآن.

و(كلّما) كتب موصولا في غير سورة ‹إبراهيم› نحو ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا﴾[5] و﴿كُلَّمَا خَبَتْ﴾[6] واختلف في ‹النساء› و‹الأعراف› و‹المؤمنين› و‹تبارك›[7] كما تقدم.[8]

و(بئسما) كتب موصولا في موضعين ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْاْ بِهِ﴾ في ‹البقرة›[9] و﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي﴾ في ‹الأعراف›[10] واختلف في ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ﴾[11] كما تقدم.[12]

و(فيما) كتب موصولاً في غير ‹الشعراء› نحو ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ وهو الأول من ‹البقرة›[13] ﴿فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾[14] واختلف في العشرة المواضع كما تقدم.[15]

---

(١) انظر ص: ١٥٢١

(٢) من الآية (٣١) يونس

(٣) من الآية (٦٠) النمل

(٤) من الآية (٦٢) النمل

(٥) من الآية (٣٧) آل عمران

(٦) من الآية (٩٧) الإسراء

(٧) أي المُلك.

(٨) انظر ص: ١٥٢٢

(٩) من الآية (٩٠)

(١٠) من الآية (١٥٠)

(١١) من الآية (٩٣) البقرة

(١٢) انظر: ص: ١٥٢٣

(١٣) من الآية (٢٣٤)

(١٤) من الآية (٢٦) الأحقاف

(١٥) انظر ص: ١٥٢٣

و(كَيْلا) كتب موصولاً في أربعة مواضع، في ‹آل عمران› ﴿لِكَيْلاَ تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾[1] وفي ‹الحج› ﴿لِكَيْلاَ يَعْلَمَ مِنْ[2] بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾[3] وفي ‹الأحزاب› ﴿لِكَيْلاَ يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾[4] وهو الموضع الثاني منها، والقولُ بأن الأول موصول ليس بصحيح. وفي الحديد ﴿لِكَيْلاَ تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾[5].

و(يومهم) موصول في غير ‹غافر› و‹الذاريات› نحو ﴿يَوْمَهُمْ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾[6]

فجميع ما كتب موصولاً لا يقطع وقفاً إلا برواية صحيحة، ولا أعلمه ورد إلا فيما تقدم التنبيه عليه في ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ ﴿وَيْكَأَنَّهُ﴾ و﴿أَلاَ يَسْجُدُوا﴾

وقد ورد عن الكسائي التوسع في ذلك، والوقفُ على الأصل، فنقل الداني عن قتيبة عنه الوقف على ﴿أَنَّ مَا غَنِمْتُمْ﴾ بالقطع و﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ﴾[7] و﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي﴾[8] الوقف على ميم (أم) قال الداني: وهذه المواضع في الرسم موصولة من غير ‹نون› ولا ‹ميم›، وأصلها الانفصال[9] على ما ذهب إليه فيها[10] الكسائي.

وقال: وقد خالف قتيبةَ عن الكسائي في ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ خلفٌ، فحدثنا محمد بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن القاسم عن أصحابه عن خلف قال: قال الكسائي في قوله ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ حرف واحد من قبل ﴿من شيء﴾.

قال خلف: وقد قال الكسائي ﴿نِعِمَّا﴾ حرفان لأن معناه (نِعْمَ الشيءُ) قال: وكتبا

---

(١) من الآية (١٥٣)

(٢) (من): سقطت من (س) وهو خطأ.

(٣) من الآية (٥)

(٤) من الآية (٥٠)

(٥) من الآية (٢٣)

(٦) من الآية (٨٣) الزخرف

(٧) من الآية (٩) الزمر

(٨) من الآية (٢٠) الملك

(٩) أي أصلها في العربية، كما صرّح الداني في جامع البيان:١/ ق: ١٦٤، وانظر: الوقف والابتداء:١/٣٢٢-٣٢٣

(١٠) (فيها): سقطت من (س)

بالوصل، ومن قطعهما لم يُخطّ،[1] قال خلف: وحمزةُ يقف عليهما على/ الكتاب بالوصل، قال خلف: واتباع الكتاب في مثل هذا أحب إلينا إذ صار قطعه ووصله صواباً. انتهى.[2] ١٥٦/٢

وهو يقتضي أن مذهبَ الكسائي التوسعةُ في ذلك بحسب المعنى، كما ذكر، ويقتضي أن ذلك غير محتّم عند خلف، وأنه على الأولوية والاستحباب، وذلك غير معمول به، عند أهل الإتقان، ولا مُعَوَّلٌ عليه عند أئمة التحقيق، بل الذي استقر عليه عمل أئمة الأداء ومشايخ الإقراء في جميع الأمصار، هو ما قدمنا أوّل الباب، فإنه هو الأحرى والأولى بالصواب، وأجدر باتّباع نصّوص الأئمة قديماً وحديثا.

وقد روى الأعشى[3] عن أبي بكر عن عاصم ﴿كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ﴾ حرف واحد[4]، وروى سَوْرَةُ عن الكسائي حَرْفُ[5] مثل قولك: ‹ضربوهم›.

قال الداني في "جامعه": وذلك قياس قول نافع ومن وافقه على اتباع المرسوم.

ثمّ روى عن حمزة يجعلهما حرفين، ثمّ قال الداني: ولا أعلم أحداً روى ذلك عن حمزة إلا عبد الله بن صالح العجلي، قال: وأهل الأداء على خلافه.[6]

قلت: وهذا من الداني حكاية اتفاق من أهل الأداء على ما ذكرنا، وقد نصّ في غير موضع من "كتبه" وصرّح به في غير مكان، وكذلك مَنْ بَعده من الأئمة وهلمَّ جراً، ولا نعلم لهم[7] مخالفا[8] في ذلك.

---

(١) كذا رسمت في (ز) و بقية النسخ: (يُخط).

(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٦٤، وانظر: الوقف والابتداء: ٣٣٦/١

(٣) في المطبوع: (الأعمش) وهو تحريف

(٤) انظر: تأويل مشكل القرآن: ١٧٧، الوقف والابتداء: ٣٤٥/١

(٥) في (م): ‹أي كلمة›

(٦) جامع البيان: ١/ ق: ١٦٥

(٧) في المطبوع: (له) بالإفراد، وهو تحريف.

(٨) ذكر ابن الأنباري أن عيسى بن عمر يقول بأن ﴿كالوهم﴾ حرفان، ويقف على ﴿كالوا﴾ و﴿وزنوا﴾. اهـ انظر: الوقف والابتداء: ٣٤٦/١-٣٤٧

وهذا معنى قول الجعبري رحمه الله: في المنفصلتين: وقف[1] في آخر كل منهما، وفي المتصلتين وقف آخر الثانية.

ثم قال: وجه الوقف على كل من المنفصل أصالة الاستقلال، ووجه منع الوقف على المتصل آخرها التنبيه على وضع الخط، قال: واختياري استفسار المسئول السائل عن غرضه؛ فإن كان ببيان الرسم وقف كما تقدم، أو بيان الأصل وقف على كل من المنفصلتين والمتصلتين ليطابق، قال: ولا يلزم منه مخالفة الرسم في المتصلتين[2] وإلا لخالف واصل المنفصلتين، واللازم منتف. انتهى.[3]

ولعل ما حكي عمن أجاز القطع أن يكون مراده هذا، والله أعلم، كما سيأتي في التنبيه الآتي./ ١٥٧/٢

تنبيهات

الأول: إن ما ذكرناه من المختلف فيه والمتفق عليه وما يشبهه، لا يجوز أن يتعمد الوقف عليه؛ لكونه غير تام، ولا كاف، ولا حسن، ولا يجوز أن يتعمد الوقف إلا على ما كان بهذه الصفة، وما خرج عن ذلك كان قبيحا كما قدمنا في باب الوقف والابتداء، وإنما القصد بتعريف الوقف هنا على سبيل الاضطرار والاختبار.[4]

وهذا معنى قول الداني رحمه الله في باب ‹الوقف على مرسوم الخط› من "جامع البيان": وإنما نذكر الوقف على مثل هذا على وجه التعريف بمذاهب الأئمة فيه عند انقطاع النفس عنده، لخبر ورد عنهم، أو لقياس يوجبه قولهم، لا على سبيل الإلزام والاختيار، إذ ليس الوقف على ذلك ولا على جميع ما قدمناه في هذا الباب بتام[5] ولا كاف وإنما هو وقف ضرورة وامتحان وتعريف لا غير. انتهى.[6]

---

(١) في (ز) و(م) بعد كلمة ‹وقف› زيادة وهي ‹إن شاء› وهذا تحريف، وليس عند الجعبري أيضاً.

(٢) في المطبوع: (المتصلين) وهو تحريف.

(٣) من قوله: في المنفصلتين... إلى هنا هو كلام الجعبري في كنز المعاني: ق: ١٤١/ب

(٤) كذا بالموحدة وهو الصواب، وتصحفت في (ت) والمطبوع إلى المثناة التحتية.

(٥) في المطبوع: (تام) وهو لحن وتحريف.

(٦) جامع البيان: ١/ ق: ١٦٤

الثاني: ليس معنى قول صاحب "المبهج" وغيره عن أبي عمرو والكسائي أنهما يقفان[1] على (ما) من (مالِ) في المواضع الأربعة، ويبتدئان باللام متصلة بما بعدها من الأسماء؛ وعن الباقين أنهم يقفون على (مالِ) باللام، ويبتدئون بالأسماء المجرورة منفصلة من الجار أن يتعمّد الوقف عليها ويتدأ بما بعدها كسائر الأوقاف الاختيارية، بل المعنى أن الابتداء يكون في هذه الكلمات عند من ذكر على هذا الوجه، أي: فلو ابتدأت ذلك لابتدأته على هذا الوجه عند هؤلاء، فكما أن الوقف في ذلك على وجه الاضطرار والاختبار[2]؛ كذلك الابتداء يكون على هذا الوجه[3] لا أنه يجوز الوقف على (ما) ثم يبتدئ ﴿لهذا الكتاب﴾ أو يجوز الوقف على (مالِ) ثم يبتدئ ﴿هذا الرسول﴾ كما يوقف على سائر الأوقاف التامة أو الكافية، هذا مما لا يجيزه أحد.

وكذلك القول في «ويكأنَّ» و«ويكأنّه» وفي سائر ما ذكر في[4] الكتاب[5] إذا وجد فيه قول بعض أصحابنا يوقف على كذا ويبتدأ بكذا، إنما معناه ما ذكرنا، والله تعالى أعلم./

١٥٨/٢

الثالث: قد تكون الكلمتان منفصلتين على قراءة، متصلتين على[6] أخرى، وذلك نحو ﴿أَوَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى﴾ في ‹الأعراف›[7] و﴿أَوْ آبَاؤُنَا﴾ في ‹الصافات›[8] و‹الواقعة›[9]:

---

(١) في المطبوع: (يفقان) بتقديم الفاء، وهو تصحيف.

(٢) في (ت) وكذا المطبوع: (الاختيار) بالمثناة، وهو تحريف.

(٣) جاء في (ت) بعد كلمة الوجه «بهذا الكتاب» وهو تحريف، ووقع أيضاً في المطبوع إلا أنه «لهذا» باللام بدل الباء.

(٤) في (ت): «من» وهو تحريف، وكذلك في المطبوع.

(٥) في (ت): «الباب» وهو تحريم، وكذلك في المطبوع.

(٦) في المطبوع: (على قراءة) وهو تحريف.

(٧) من الآية (٩٨)

(٨) من الآية (١٧)

(٩) من الآية (٤٨)

فإنهما، على قراءة من سكّن الواو[1] منفصلتان، إذ ﴿أو﴾ فيهما كلمة مستقلّة، حرف عطف ثنائية، كما هي في قولك: ضربت زيداً أو عمراً، فوجب فصلها لذلك.

وعلى قراءة من فتح الواو متصلتان، فإن الهمزة فيهما همزة استفهام دخلت على واو العطف كما دخلت على الفاء في ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ﴾[2] وعلى الواو في ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ﴾[3] ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا﴾[4] فالهمزة والواو على قراءة السكون كلمة واحدة، وعلى قراءة الفتح كلمتان ولكنهما اتصلتا لكون كل منهما على حرف واحد، والله أعلم.[5]

الرابع: إذا اختلفت المصاحف في رسم حرف فينبغي أن تتبع في تلك المصاحف مذاهب أئمة أمصار تلك المصاحف، فينبغي إذا كان مكتوباً مثلاً في مصاحف المدينة أن يجري ذلك في قراءة نافع وأبي جعفر، وإذا كان في المصحف المكّي فقراءة ابن كثير، والمصحف الشامي فقراءة ابن عامر، والبصري فقراءة أبي عمرو ويعقوب والكوفي فقراءة الكوفيين، هذا هو الأليق بمذاهبهم وأصوب بأصولهم، والله أعلم.

الخامس: قول أئمة القراءة إن الوقف على اتباع الرسم يكون باعتبار الأواخر من حذف وإثبات وغيره إنما يعنون بذلك الحذفَ المحقّق لا المقدّر مما حذف تخفيفاً لاجتماع المثلين أو نحو ذلك، ولذلك[6] أجمعوا على الوقف على نحو «ماءً» و«دعاءً» و«ملجأً» بالألف بعد الهمزة، وكذلك الوقف على ﴿تراء﴾ و﴿رأى﴾ ونحوه مما حذفت منه الياء وكذا الوقف على نحو ﴿يُحيى﴾ و﴿يستحيي﴾ بالياء.

---

(١) موضع الأعراف فقرأه بالإسكان نافع وأبو جعفر وابن كثير وابن عامر، وأما موضع الصافات والواقعة فقرأه بالإسكان: قالون وأبو جعفر وابن عامر وورش بخلف عنه.
انظر: النشر: ٢/٢٧٠ و٣٥٧

(٢) من الآية (٩٧) الأعراف

(٣) من الآية (١٠٠) الأعراف

(٤) من الآية (١٠٠) البقرة

(٥) انظر: شرح الهداية: ٢/٣٠٦

(٦) في المطبوع: (وكذلك) بالكاف، وهو تحريف

وكذلك يريدون الإثبات المحقّق لا المقدّر فيوقف على نحو ﴿وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى﴾[1] على الهمزة، وكذا على نحو ﴿وَقَالَ الْمَلَؤا﴾[2] لا[3] على الياء والواو[4] إذ الياء والواو في ذلك صورة الهمزة كما قدّمنا، ومن وقف على اتباع الرسم في ذلك؛ وكان من مذهبه تخفيف الهمزة وقفاً يقف بالرّوم أو[5] بالياء وبالواو كما تقدّم النص عليه في بابه.[6]

١٥٩/٢ ولهذا لو وقفوا على نحو ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾/ في سورة ‹الحج›[7] لا يقف عليه بالألف إلا من يقرأ بالنصب،[8] ومن قرأ بالخفض وقف بغير ألف، مع إجماع المصاحف على كتابتها بالألف، وكذا الوقف على نحو ﴿وَعَادًا وَثَمُودَ﴾[9] لا يقف عليه بالألف إلا من نوّن؛ وإن كان قد كتب بالألف في جميع المصاحف، فاعلم ذلك والله أعلم.[10]

السادس: كلّ ما كتب موصولاً من الكلمتين وكان آخر الأولى منهما حرفاً مدغماً فإنه حذف إجماعاً واكتفي بالحرف المدغم فيه عن المدغم؛ سواء كان الإدغام بغنة أم بغيرها، كما كتبوا ﴿أَمَّا اشْتَمَلَتْ﴾[11] ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾ و﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ و﴿أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ﴾[12] و﴿مِمَّا أَمْسَكْنَ﴾[13] بميم واحدة وحذفوا كلاًّ من الميم والنون المدغمتين

---

(١) من مواضعه (٩٠) النحل

(٢) من مواضعه (١٢٧) الأعراف

(٣) (لا): سقطت من (س)

(٤) وهي قراءة حمزة، كما سبق في باب وقفه.

(٥) (أو): سقطت من (ت) والمطبوع.

(٦) انظر ص: ١٢٢٧

(٧) من الآية (٢٣)

(٨) وهم نافع وأبو جعفر وعاصم ويعقوب. النشر: ٣٢٦/٢

(٩) من الآية (٣٨) الفرقان

(١٠) انظر: ٣ :٢٩٠

(١١) من الآية (١٤٣) الأنعام

(١٢) من الآية (٣١) يونس

(١٣) من الآية (٤) المائدة

وكتبوا ﴿إِلاَ تَفعَلُوهُ﴾ و﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ و﴿أَلاَ تَعْلُوا عَلَيَّ﴾ و﴿أَلَّنْ نَجْمَعَ﴾[1] بلام واحدة من غير نون، فقصد بذلك تحقيق الاتصال بالإدغام.

ولذلك كان الاختيار في مذهب من روى الغنة عند اللام والراء حذفها مما كتب متصلاً، عملاً بحقيقة اتباع الرسم كما تقدّم في بابه[2] والله أعلم.

السابع: لا بأس بالتنبيه على ما كتب موصولاً لتعرف أصول الكلمات، وتفكيك بعضها من بعض، وقد يقع الاشتباه بسبب الاتصال على بعض الفضلاء فكيف بغيرهم ؟.

فهذا إمام العربية أبو عبد الله ابن مالك[3] رحمه الله جعل (إلاّ) في قوله تعالى ﴿إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾[4] من أقسام (إلاّ) الاستثنائية، فجعلها كلمة واحدة، ذكر ذلك في "شرح التسهيل" وذَهَل عن كونهما كلمتين: (إن) الشرطية و(لا) النافية.

والأخفش إمام النحو أعرب ﴿وَلاَ الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾[5] أن اللامَ: لامُ الابتداء و﴿الَّذِينَ﴾ مبتدأ و﴿أُولَئِكَ﴾ الخبر، ورأيت أبا البقاء في ‹إعرابه› ذكره أيضا.

ولا شك أنه إعراب مستقيم لولا رسم المصاحف، فإنها كتبت (ولا) فهي (لا) النافية دخلت على ﴿الَّذِينَ﴾ و﴿الَّذِينَ﴾ في موضع جر عطف على ﴿الَّذِينَ﴾ في قوله ﴿وَلَيْسَتْ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ[6]﴾[7]

وأعرب ابن الطراوة[8] ﴿أيهم أشد على الرحمان﴾[1] فزعم أن (أيا) مقطوعة عن

---

(١) من الآية (٣) القيامة

(٢) انظر ص: ١٢٩٧

(٣) انظر: ترجمته ص: ٢٤٥

(٤) من الآية (٤٠) التوبة

(٥) من الآية (١٨) النساء

(٦) من الآية نفسها

(٧) انظر: الإملاء: ١٧٢/١، الدر المصون: ٦٢٦/٣

(٨) سليمان بن محمد بن عبد الله، أبو الحسين، المالقي، نحوي، أديب، سمع "الكتاب" على الأعلم، وروى عن الباجي، وروى عنه السهيلي والقاضي عياض، وله آراء في النحو انفرد بها خالف فيها جمهور النحاة، ألف:

==

الإضافة، فلذلك بُنِيت و﴿هُمْ أَشَدّ﴾ مبتدأ وخبر، وهذا/ غير صحيح لرسم الضمير متصلاً بـ‍(أيّ) ولإجماع النحاة على أن (أيًّا) إذا لم تضف كانت مُعرَبة.[٢] ١٦٠/٢

وأعرب بعض النحاة ﴿إِن هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[٣] على أن (ها) من ﴿هـذان﴾ ضمير القصة، والتقدير حينئذ (إنما ذان لساحران) ذكره أبو حيّان[٤]، ولولا رسم المصاحف لكان جائزاً.[٥]

وأعرب بعضهم[٦] ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ (ما) مصدرية و(هم) ضمير مرفوع منفصل مبتدأ، و(ينفقون) الخبر، أي ومن رِزقنا هم ينفقون، ولولا رسم المصاحف محذوفة الألف متصلة نونها بالضمير لصحّ ذلك، والله أعلم.

الثامن:[٧] قد يقع في الرسم ما يحتمل أن يكون كلمة، أو أن يكون كلمتين، ويختلف فيه أهل العربية نحو (ماذا) تأتي في العربية على ستة أوجه:

الأول: (ما) استفهام، و(ذا) إشارة.

والثاني: (ما) استفهام، و(ذا) موصولة.

==

"الترشيح في النحو" وغيره، توفي سنة ٥٢٨ هـ انظر: بغية الوعاة: ٦٠٢/١

(١) من الآية (٦٩) مريم

(٢) من قوله: (فزعم...) إلى هنا، بنصه كلام ابن هشام دون مخالفة إلا أن المؤلف عبر بقوله: (وهذا غير صحيح) وعبارة ابن هشام (وهذا باطل)

انظر: شرح التسهيل: ٢٠٨/١-٢٠٩، مغني اللبيب: ٨٢/١، ابن عقيل: ١٦١/١-١٦٣

(٣) من الآية (٦٣) من سورة طه

(٤) انظر: البحر المحيط: ٢٥٥/٦

(٥) هذا الردّ لأبي حيان أيضاً. انظر: البحر: ٢٥٥/٦، الدر المصون: ٦٦/٨

(٦) هو الزجّاج، وقد منع أبو البقاء هذا الإعراب وقال: لأن الفعل لا ينفق، اهـ وأجيب عن اعتراضه بأن المصدر هنا مراد به المفعول، وكذلك استبعد القولَ بمصدرية (ما) أبو حيان.

انظر: إعراب القرآن للزجاج: ١٨٢/١، الإملاء: ١٢/١-١٣، البحر: ٤١/١، الدر المصون: ٩٥/١

(٧) جاء في حاشية (ز): «من هنا إلى آخر الباب ألحقه المؤلّف بالمدينة الشريفة سنة ٧٢٣ هـ، كذا، والصواب سنة(٨٢٣)

الثالث: أن يكون كلاهما استفهاماً[1] على التركيب.

الرابع: (ماذا) كلّه[2] اسم جنس، بمعنى شيء.

الخامس: (ما) زائدة، و(ذا) إشارة.

السادس: (ما) استفهام و(ذا) زائدة.[3]

وتظهر فائدة ذلك في مواضع منها:

قوله تعالى ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ الْعَفْوَ﴾[4] فمن قرأ ﴿ الْعَفْوَ﴾ بالرفع، وهو أبو عمرو يترجّح أن يكون (ماذا) كلمتين؛ (ما) استفهام و(ذا) بمعنى الذي: أي الذي ينفقون العفو، فيجوز له الوقف على (ما) وعلى (ذا)، وعلى قراءة الباقين يترجّح أن يكون مركّبة كلمة واحدة أي ينفقون العفو، فلا يقف إلا على (ذا).

وقوله في سورة ‹النحل› ﴿مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْاَوَّلِينَ﴾[5] فهي كقراءة أبي عمرو ﴿العفو﴾ أي ما الذي أنزل، قالوا: الذي أنزل أساطير الأولين، فتكون كلمتين يجوز الوقف على كل منهما لكل من القراء.

وقوله ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾[6] هي كقراءة غير أبي عمرو ﴿العفو﴾ بالنصب، فيترجح أن تكون كلمة واحدة فيوقف على (ذا) دون (ما).

وأمّا قوله تعالى ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا﴾[7] فذكروا[8] فيها قولين:

أحدهما: أن (ما) استفهام، موضعها رفع بالابتداء، و(ذا) بمعنى الذي، و﴿أَرَادَ﴾ صلتُه

---

(١) في المطبوع: (استفهام) بالرفع، وهو لحن.

(٢) في (ز): «كلمة» ولعله تحريف.

(٣) انظر: مغني اللبيب: ١/٣٣٢-٣٣٤، الدر المصون: ١/٢٢٩-٢٣٠

(٤) من الآية (٢١٩) البقرة

(٥) من الآية (٢٤)

(٦) من الآية (٣٠) النحل

(٧) من الآية (٢٦) البقرة

(٨) في المطبوع: (فذكر) بالإفراد، وهو تحريف.

والعائد محذوف/ و‹الذي› وصلتها خبر المبتدأ. ١٦١/٢

والثاني: أن (ما) و(ذا) اسم واحد للاستفهام وموضعه نصب ب﴿أَرَادَ﴾.[١]

قلت: ويحتمل أن يكون (ما) استفهاماً و(ذا) إشارة كقولهم: ‹ماذا التواني› وقول الشاعر:[٢]

ما ذا الوقوف على نارٍ وقد خمدَتْ ** ياطالَ ما أوقدت للحرب نيرانْ

فعلى هذا وعلى الأول هما كلمتان يوقف على كل منهما، وعلى الثاني يوقف على الثاني لأنهما كلمة واحدة، وذلك حالة الاضطرار والاختبار[٣] لا على التعمد والاختيار نعم على التقدير الثالث يجوز اختياراً، ويكون ‹كافياً› على أن يكون في موضع نصب بـ﴿يَقُولُونَ﴾ ويكون ﴿أَرَادَ اللَّهُ﴾ استئنافاً وجواباً لقولهم.

التاسع: قال الأستاذ أبو محمد علي بن سعيد العماني[٤] في كتابه "المرشد في الوقف والابتداء": ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي﴾ في سورة ‹يس›[٥] (ما) كلمة واحدة وهي حرف نفي و(لي) كلمة أخرى، فهما كلمتان، ﴿مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلۡهُدۡهُدَ﴾[٦] (ما لي) كلمة واحدة للاستفهام. انتهى.[٧]

وقال الشيخ أبو البقاء العكبري في ‹إعرابه› في سورة ‹يس›:(ومالي) الجمهورُ على فتح

---

(١) انظر: البيان للأنباري: ١/٦٦-٦٧

(٢) لم أعرفه، وقد استشهد ابن هشام منه بقوله (ما ذا الوقوف) و لم يذكر قائله، وذكره الإمام السيوطي كاملا لكنه لم ينسبه. وأهمله البغدادي في شرحه لشواهد "المغني" والله أعلم.

انظر: مغني اللبيب: ١/٣٣٢، شرح شواهده للسيوطي: ٢/٧١١

(٣) في المطبوع: (الاختيار) بالمثناة التحتية، وهو تحريف.

(٤) انظر: ترجمته في ص: ٥٥٢

(٥) من الآية (٢٢)

(٦) من الآية (٢٠) النمل

(٧) ما ذكره العماني، للأسف هو ضمن الجزء المفقود من "المرشد" حسب النسخة الخطية التي اطلعت عليها في الجامعة الإسلامية.

الياء؛ لأن ما بعدها في حكم المتصل بها إذ كان لا يحسن الوقف عليها والابتداء، و﴿مَا لِي لاَ أَرَى الْهُدْهُدَ﴾ بعكس ذلك. انتهى.[1]

وكلا الكلامين لا يظهر، فليتأمّل، ولكن لكلام أبي البقاء فيما ذكره في الوقف والابتداء وجه[2]، والله أعلم.[3]

باب مذاهبهم في ياءات الإضافة[4]

وياء الإضافة: عبارة عن ياء المتكلّم، وهي ضمير يتصل بالاسم، والفعل، والحرف، فتكون مع الاسم مجرورة المحلّ، ومع الفعل منصوبته، ومع الحرف منصوبته ومجرورته؛ بحسب عمل الحرف، نحو ﴿نَفْسِي﴾[5] و﴿ذِكْرِي﴾[6] و﴿فَطَرَنِي﴾[7] و﴿لَيَحْزُنُنِي﴾[8] و﴿إِنَّ وَلِيِّي﴾[9] وقد أطلق أئمتنا هذه التسمية عليها تجوّزاً مع مجيئها منصوبة المحل غير مضاف إليها، نحو «إنّي» و«آتاني».

والفرق بينها وبين ياءات الزوائد:

أن هذه الياءات تكون/ ثابتة في المصحف، وتلك محذوفة. ١٦٢/٢

وهذه الياءات تكون زائدة على الكلمة، أي ليست من الأصول، فلا تجيء لاماً من

---

(١) الإملاء: ٢/١١٥

(٢) كذا بالرفع في جميع النسخ، والمعروف أن يكون بالنصب (وجهاً)

(٣) تحرفت العبارة في المطبوع إلى: (والله وجه أعلم) فسبحانه تقدست أسماؤه وصفاته.

(٤) تنبيه: جل كتب القراءات لم تفرد هذا الباب، بل اكتفت بذكر الياءات سواء التي زائدة أو التي للإضافة بعد الانتهاء من فرش كل سورة. والله أعلم.

انظر: التيسير: ٦٣-٦٩، الإقناع: ١/٥٣٦-٥٤٤

(٥) من مواضعه (٥٠) سبأ

(٦) من مواضعه (١٠١) الكهف

(٧) من مواضعه (٥١) هود

(٨) من الآية (١٣) يوسف

(٩) من الآية (١٩٦) الأعراف

الفعل أبداً فهي كهاء الضمير وكافه، فتقول في «نفسـي» «نفسُـه» و«نفسك» وفي «فطرني» «فطره» و«فطرك» وفي «يحزنني» «يحزنه» و«يحزنك» وفي «إني» «إنه» و«إنك» وفي «لي» «له» و«لك».

وياء الزوائد تكون أصلية وزائدة فتجيء لاماً من الفعل نحو ﴿إِذَا يَسْرِ﴾[1] و﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾[2] و﴿الدَّاعِ﴾[3] و﴿الْمُنَادِ﴾[4] و﴿دَعَانِ﴾[5] و﴿يَهْدِيَنِ﴾[6] و﴿يُؤْتِيَنِ﴾[7]

وهذه الياءات الخُلْفُ فيها جارٍ بين الفتح والإسكان، وياءات الزوائد الخلاف فيها ثابت[8] بين الحذف والإثبات.

إذا تقرّر ذلك فاعلم أن ياءات الإضافة في القرآن على ثلاثة أضرب:

الأول: ما أجمعوا على إسكانه؛ وهو الأكثر لمجيئه على الأصل نحو: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ﴾[9] ﴿وَاشْكُرُوا لِي﴾[10] ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾[11] ﴿فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي﴾[12] ﴿الَّذِي خَلَقَنِي﴾[13] و﴿يُطْعِمُنِي﴾[14] و﴿يُمِيتُنِي﴾[15] ﴿لِي عَمَلِي﴾[16]

---

(١) من الآية (٤) الفجر

(٢) من الآية (١٠٥) هود

(٣) من مواضعه (١٨٦) البقرة

(٤) من الآية (٤١) ص

(٥) من الآية (١٨٦) البقرة

(٦) من الآية (٢٤) الكهف

(٧) من الآية (٤٠) الكهف

(٨) (ثابت) من (ت) فقط.

(٩) من مواضعه (٣٠) البقرة

(١٠) من الآية (١٥٢) البقرة

(١١) من الآيتين (٤٧ و١٢٢) البقرة

(١٢) من الآية (٣٦) إبراهيم

(١٣) من الآية (٧٨) الشعراء

(١٤) من الآية (٧٩) الشعراء

(١٥) من الآية (٨١) الشعراء

(١٦) من الآية (٤١) يونس

﴿يَعْبُدُونَنِي لاَ يُشْرِكُونَ بِي﴾[1] وجملته خمسمائة وست وستون ياء.

الثاني: ما أجمعوا على فتحه؛ وذلك لموجب؛ إما أن يكون بعدها ساكنٌ؛ لامُ تعريف، أو شبهه، وجملته إحدى عشرة كلمة، في ثمانية عشر موضعاً:﴿ نِعْمَتِي الَّتِي﴾ في المواضع الثلاثة [2] و﴿بَلَغَنِي الْكِبَرُ﴾[3] و﴿حَسْبِي اللَّهُ﴾ في الموضعين[4] و﴿بِي الأَعْدَاءَ﴾[5] و﴿مَسَّنِي السُّوءُ﴾[6] و﴿مَسَّنِي الْكِبَرُ﴾[7] و﴿وَلِيِّي اللَّهُ﴾[8] و﴿شُرَكَائِي الَّذِينَ﴾ في الأربعة المواضع[9] و﴿أَرُونِي الَّذِينَ﴾[10] و﴿رَبِّي اللَّهُ﴾[11] و﴿جَاءَنِي الْبَيِّنَاتُ﴾[12] و﴿نَبَّأَنِي الْعَلِيمُ﴾[13] حُرِّكت بالفتح حملاً على النظير فراراً من الحذف.

أو قبلها ساكنٌ، ألف، أو ياء:

فالذي بعده ألف ست كلمات في ثمانية مواضع: ﴿هُدَايَ﴾ في الموضعين و﴿وَإِيَّايَ﴾ ﴿فَإِيَّايَ﴾ ﴿رُؤْيَايَ﴾ في الموضعين و﴿مَثْوَايَ﴾ و﴿عَصَايَ﴾ وسيأتي ذكر «بشراي» و«يَاحَسْرَتَايَ» في موضعه.[14]

---

(١) من الآية (٥٥) النور

(٢) الآيات (٤٠و٤٧و١٢٢) البقرة

(٣) من الآية (٤٠) آل عمران

(٤) من الآية (١٢٩) التوبة و(٣٨) الزمر

(٥) من الآية (١٥٠) الأعراف

(٦) من الآية (١٨٨) الأعراف

(٧) من الآية (٥٤) الحجر

(٨) من الآية (١٩٦) الأعراف

(٩) على التوالي (٢٧) النحل و(٥٢) الكهف و(٦٢و٧٤) القصص

(١٠) من الآية (٢٧) سبأ

(١١) من الآية (٢٧) غافر

(١٢) من الآية (٦٦) غافر

(١٣) من الآية (٣) التحريم

(١٤) انظر: النشر: ٢/٢٩٣ و٣٦٣

والذي بعد الياء تسع كلمات وقعت في اثنين[1] وسبعين موضعاً وهي: «إليَّ» و«عليَّ» و«يديَّ» و«لديَّ» و«بنيَّ» و«يابنيَّ» و«ابنتيَّ» و«والديَّ» و«مصرخيَّ» وحرّكت الياء في ذلك فراراً من التقاء الساكنين وكانت فتحة حملاً على النظير، وأدغمت الياء في نحو «إِلَيَّ»/ و«عَلَيَّ» للتماثل، وجاز في ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾[2] الكسر لغة،[3] وكذلك في ﴿يَابُنَيَّ﴾[4] مع الإسكان كما سيأتي.

١٦٣/٢

وجملة ذلك من الضربين المجمع عليهما ستمائة وأربع وستون ياء.

والضرب الثالث: ما اختلفوا في إسكانه وفتحه، وجملته مائتا ياء واثنتا عشرة ياء، وقد عدها الداني وغيره وأربع عشرة،[5] فزاد[6] اثنتين وهما: ﴿فَمَا آتَانِيَ اللَّهُ﴾ في ‹النمل› و﴿فَبَشِّرْ عِبَادِي الَّذِينَ﴾.

وزاد آخرون ثنتين أخريين[7] وهما ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ في ‹طه›[8] ﴿إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ﴾ في ‹يس›[9] فجعلوها مائتين وست عشرة.

وذِكْرُ هذه الأربع في باب الزوائد أولى لحذفها في الرسم، وإن كان لها تعلق بهذا

---

(١) في المطبوع: (اثنتين) وهو خطأ

(٢) من الآية (٢٢) إبراهيم

(٣) ذكر قطرب أنها لغة بني يربوع، وأنشدوا لهذا قول الشاعر:

قال لها هل لك ياتافيّ ** قالت له ما أنت بالمرضيّ

الشاهد: كسر الياء في (فيِّ)

انظر: معاني القرآن للفراء: ٢/٧٥-٧٦، شرح الهداية: ١/١٦١-١٦٢، إبراز المعاني: ٣/٢٩٣-٢٩٦

(٤) من مواضعه (١٠٢) الصافات

(٥) في (ز): «أربع عشرة» بدون واو العطف. انظر: التيسير: ٦٣

(٦) في (ت): «فزادوا» بالجمع.

(٧) في المطبوع: (آخرين) وهو تحريف.

(٨) من الآية (٩٣)

(٩) من الآية (٢٣)

الباب من حيث فتحُها وإسكانُها أيضاً، ولذلك ذكرناها ثَمَّ.[1]

وأمّا ﴿يَاعِبَادِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ في ‹الزخرف›[2] فذكرناها في هذا الباب تبعاً للشاطبي وغيره؛ من حيث إن المصاحف لم تجتمع على حذفها كما سنذكره.[3]

وينحصر الكلام على الياءات المختلف فيها في ستة فصول:

الفصل الأول: في الياءات التي بعدها همزة مفتوحة، وجملة الواقع من ذلك في القرآن تسع وتسعون ياء[4] من ذلك:

في ‹البقرة› ثلاث ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا﴾ ﴿إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ﴾ ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾[5] وفي ‹آل عمران› ثنتان ﴿اجْعَلْ لِي آيَةً﴾ ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ﴾[6] وفي ‹المائدة› ثنتان ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ﴾ ﴿لِي أَنْ أَقُولَ﴾[7] وفي ‹الأنعام› ثنتان ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ ﴿إِنِّي أَرَاكَ﴾[8] وفي ‹الأعراف› ثنتان ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ ﴿مِنْ بَعْدِي أَعَجِلْتُمْ﴾[9] وفي ‹الأنفال› ثنتان ﴿إِنِّي أَرَى... إِنِّي أَخَافُ﴾[10] وفي ‹التوبة› ﴿مَعِي أَبَدًا﴾[11] وفي ‹يونس› ثنتان: ﴿لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ.... إِنِّي أَخَافُ﴾[12] وفي ‹هود› إحدى عشرة ﴿فَإِنِّي أَخَافُ﴾ موضعان[13] ﴿وَلَكِنِّي

---

(1) انظر ص: ١٥٩٨

(2) من الآية (٦٨) الزخرف

(3) انظر ص: ١٥٧٤

(4) أي المختلف فيه. انظر: التيسير: ٦٣، غاية الاختصار: ١/٣٣٧-٣٣٨، الدر النثير: ٤/١٧٣

(5) على التوالي (٣٠ و٣٣ و١٥٢)

(6) على التوالي (٤١ و٤٩)

(7) على التوالي (٢٨ و١١٦)

(8) من الآيتين (١٥ و٧٤)

(9) من الآيتين (٥٩ و١٥٠)

(10) من الآية (٤٨)

(11) من الآية (٨٣)

(12) من الآية (١٥)

(13) من الآيتين (٣ و٢٦)

أَرَاكُمْ﴾[1] ﴿إِنِّي أَعِظُكَ﴾[2] ﴿إِنِّي أَعُوذُ بِكَ﴾[3] ﴿فَطَرَنِي أَفَلاَ﴾[4] ﴿ضَيْفِي أَلَيْــــسَ﴾[5] ﴿إِنِّي أَرَاكُمْ﴾[6] ﴿شِقَاقِي أَن[7]ْ﴾[8] ﴿أَرَهْطِي أَعَزُّ﴾[9] وفي ‹يوسف› ثـــلاث عشـرة: ﴿لَيَحْزُنُنِي أَنْ﴾[10] ﴿رَبِّي أَحْسَنَ﴾[11] ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ... إِنِّي أَرَانِي[12] أَحْمِــلُ﴾[13] ﴿إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَات﴾[14] ﴿لَعَلِّي/ أَرْجِعُ﴾[15] ﴿إِنِّي أَنَا أَخُوكَ﴾[16] ﴿يَأْذَنَ لِــي أَبِــي أَوْ﴾[17] ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾[18] ﴿سَبِيلِي أَدْعُو﴾[19] وفي ‹إبراهيم› ﴿إِنِّــي أَسْــكَنتُ﴾[20] وفي

١٦٤/٢

---

(١) من الآية (٢٩)

(٢) من الآية (٤٦)

(٣) من الآية (٤٧)

(٤) من الآية (٥١)

(٥) من الآية (٧٨)

(٦) من الآية (٨٤)

(٧) في المطبوع: (شقاقي إِنْ بكسر الهمزة، وهو خطأ.

(٨) من الآية (٨٩)

(٩) من الآية (٩٢)

(١٠) من الآية (١٣)

(١١) من الآية (٢٣)

(١٢) في المطبوع: (أريني) خطأ.

(١٣) من الآية (٣٦)

(١٤) من الآية (٤٣)

(١٥) من الآية (٤٦)

(١٦) من الآية (٦٩)

(١٧) من الآية (٨٠)

(١٨) من الآية (٩٦)

(١٩) من الآية (١٠٨)

(٢٠) من الآية (٣٧)

‹الحجر› ثلاث ﴿نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي﴾[1] ﴿وَقُلْ إِنِّي أَنَا﴾[2] وفي ‹الكـــهف› خمـــس ﴿رَبِّـــي أَعْلَمُ﴾[3] ﴿بِرَبِّي أَحَدًا﴾[4] موضعان ﴿فَعَسَى رَبِّي أَنْ﴾[5] ﴿مِنْ دُونِـــي أَوْلِيَـــاءَ﴾[6] وفي ‹مريم› ثلاث ﴿اجْعَل لِي آيَةً﴾[7] ﴿إِنِّي أَعُوذُ﴾[8] ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾[9] وفي ‹طه› ست ﴿إِنِّـــي آنَسْتُ.. لَعَلِّي آتِيكُمْ﴾[10] ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾[11] ﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ﴾[12] ﴿وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾[13] ﴿حَشَرْتَنِي أَعْمَى﴾[14] وفي ‹المؤمنون› ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ﴾[15] وفي ‹الشعراء› ثـــلاث ﴿إِنِّـــي أَخَافُ﴾ موضعان[16] ﴿رَبِّي أَعْلَمُ﴾[17] وفي ‹النمل› ثلاث ﴿إِنِّي آنَسْتُ﴾[18]

---

(١) من الآية (٤٩)

(٢) من الآية (٨٩)

(٣) من الآية (٢٢)

(٤) من الآية (٤٢)

(٥) من الآية (٤٠)

(٦) من الآية (١٠٢)

(٧) من الآية (١٠)

(٨) من الآية (١٨)

(٩) من الآية (٤٥)

(١٠) من الآية (١٠)

(١١) من الآية (١٢)

(١٢) من الآية (١٤)

(١٣) من الآية (٢٦)

(١٤) من الآية (١٢٥)

(١٥) من الآية (١٠٠)

(١٦) من الآيتين (١٢ و١٣٥)

(١٧) من الآية (١٨٨)

(١٨) من الآية (٧)

﴿أَوْزِعْنِي أَنْ﴾[1] ﴿لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ﴾[2] وفي ‹القصص› تسع ﴿رَبِّي أَنْ يَهْدِيَنِي﴾[3] ﴿إِنِّي آنَسْتُ... لَعَلِّي آتِيكُمْ﴾[4] ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾[5] ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾[6] ﴿رَبِّي أَعْلَمُ بِمَنْ﴾[7] ﴿لَعَلِّي أَطَّلِعُ﴾[8] ﴿عِندِي أَوَلَمْ﴾[9] ﴿رَبِّي أَعْلَمُ مَنْ﴾[10] وفي ‹يس› ﴿إِنِّي آمَنْتُ﴾[11] وفي ‹الصافات› ثنتان ﴿إِنِّي أَرَى....أَنِّي[12] أَذْبَحُكَ﴾[13] وفي ‹ص› ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ﴾[14] وفي ‹الزمر› ثنتان ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾[15] ﴿تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾[16] وفي ‹غافر› سبع ﴿ذَرُونِي أَقْتُلْ﴾[17] ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ ثلاثة مواضع[18] ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ﴾[19] ﴿مَا لِي أَدْعُوكُمْ﴾[20] ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾[21]

---

(١) من الآية (١٩)

(٢) من الآية (٤٠)

(٣) من الآية (٢٢)

(٤) من الآية (٢٩)

(٥) من الآية (٣٠)

(٦) من الآية (٣٤)

(٧) من الآية (٣٧)

(٨) من الآية (٣٨)

(٩) من الآية (٧٨)

(١٠) من الآية (٨٥)

(١١) من الآية (٢٥)

(١٢) في المطبوع: (إني) بالكسر، وهو خطأ.

(١٣) من الآية (١٠٢)

(١٤) من الآية (٣٢)

(١٥) من الآية (١٣)

(١٦) من الآية (٦٤)

(١٧) من الآية (٢٦)

(١٨) من الآيات (٢٦ و٣٠ و٣٢)

(١٩) من الآية (٣٦)

(٢٠) من الآية (٤١)

(٢١) من الآية (٦٠)

وفي ‹الزخرف› ﴿مِنْ تَحْتِي أَفَلاَ﴾[1] وفي ‹الدخان› ﴿إِنِّي آتِيكُمْ﴾[2] وفي ‹الأحقاف› أربع: ﴿أَوْزِعْنِي أَنْ﴾[3] ﴿أَتَعِدَانِنِي أَنْ﴾[4] ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾[5] ﴿وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ﴾[6] وفي ‹الحشر› ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾[7] وفي ‹الملك› ﴿مَعِي أَوْ رَحِمَنَا﴾[8] وفي ‹نوح› ﴿ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنتُ﴾[9] وفي ‹الجن› ﴿رَبِّي أَمَدًا﴾[10] وفي ‹الفجر› اثنتان ﴿رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾ ﴿رَبِّي أَهَانَنِ﴾[11].

فاختلفو في فتح الياء وإسكانها من هذه المواضع، ففتح الياء منهنّ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وأسكنها الباقون، إلا أنهم اختلفوا في خمس وثلاثين ياء على غير هذا الاختلاف.

فاختصّ ابن كثير بفتح ياءين منها، وهما: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ في ‹البقرة› و﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ في ‹غافر›.

واختص هو والأصبهاني بفتح ياء[12] واحدة وهي ﴿ذَرُونِي أَقْتُلْ﴾ في ‹غافر›.

واتفق ابن كثير، ونافع، وأبو جعفر، على فتح أربع ياءات وهنّ ﴿حَشَرْتَنِي أَعْمَى﴾ في ‹طه› و﴿لَيَحْزُنُنِي أَنْ﴾ في ‹يوسف›، و﴿تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ في ‹الزمر›، و﴿أَتَعِدَانِنِي أَنْ﴾ في ‹الأحقاف›.

---

(١) من الآية (٥١)

(٢) من الآية (١٩)

(٣) من الآية (١٥)

(٤) من الآية (١٧)

(٥) من الآية (٢١)

(٦) من الآية (٢٣)

(٧) من الآية (١٦)

(٨) من الآية (٢٨)

(٩) من الآية (٩)

(١٠) من الآية (٢٥)

(١١) من الآيتين (١٥و١٦)

(١٢) في المطبوع: (بالموحدة) وهو تحريف.

واتفق نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، على فتح ثمان ياءات وهن ﴿اجْعَلْ لِي آيَةً﴾ في ‹آل عمران› و‹مريم› و﴿ضَيْفِي أَلَيْسَ﴾/ في ‹هود› و﴿إِنِّي أَرَانِي﴾ كلاهما في ‹يوسف› و﴿يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾ فيها أيضاً و﴿مِنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ﴾ في ‹الكهف› ﴿وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾ في ‹طه›.

١٦٥/٢

واتفق معهم البزّي على فتح أربع ياءات وهنّ ﴿وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ﴾ في ‹هود› و‹الأحقاف› و﴿إِنِّي أَرَاكُمْ﴾ في ‹هود› و﴿مِنْ تَحْتِي أَفَلاَ﴾ في ‹الزخرف›.

وانفرد الكارزيني عن الشطوي عن ابن شنبوذ عن قنبل بفتح ﴿تَحْتِي أَفَلاَ﴾ فخالف سائر الرواة عنه.[١]

واتفق نافع، وأبو جعفر، على فتح ياءين وهما ﴿سبيلي أدعو﴾ في يوسف، و﴿ليبلوني أأشكر﴾ في ‹النمل›.

واتفق معهما البزي على فتح ﴿فطرني أفلا﴾ في ‹هود›.

وانفرد أبو تغلب عبد الوهاب عن القاضي أبي الفرج[٢] عن ابن شنبوذ عن قنبل بفتحها[٣] فخالف سائر الرواة عن ابن شنبوذ وغيره.[٤]

واتفق نافع، وأبو جعفر، وأبو عمرو أيضا على فتح ﴿عندي أولم﴾ في ‹القصص›. واختلف فيها عن ابن كثير.

فروى جمهور المغاربة والمصريين عنه الفتح من روايتيه، وهو الذي في "التبصرة" و"التذكرة" و"الهداية" و"الهادي" و"التلخيصين" و"الكافي" و"العنوان"[٥] وغيرها[٦]، وهو

---

(١) انظر: المبهج: ٧٣٦/٢

(٢) هو المعافا بن زكريا الجريري، سبق ترجمته

(٣) في (س): «بفتحهما» بالتثنية، وهو تحريف.

(٤) انظر: المستنير: ٦٠١/٢، الكفاية في الست: ق١١٠

(٥) انظر: التذكرة:٤٨٨/٢، التلخيص:٣٦٠، التبصرة:٦٢٩، الكافي:١٤٩، العنوان:١٤٨، تلخيص العبارات:٥٨

(٦) في (س): ‹عنهما› بالتثنية.

ظاهر "التيسير"[1]، وهو الذي قرأ به الداني من روايتي البزي وقنبل إلا من طريق أبي ربيعة عنهما[2] فبالإسكان.

وقطع جمهور العراقيين للبزي بالإسكان، ولقنبل بالفتح، وهو الذي في "المستنير" و"الإرشاد" و"الكفاية الكبرى" و"التجريد" و"غاية الاختصار"[3] وغيرها.

والإسكان عن قنبل من هذه الطرق[4] عزيز، وقد قطع به سبط الخياط في "كفايته" من طريق ابن شنبوذ، وفي "مبهجه" من طريق ابن مجاهد[5]، وكذلك قطع به أبو القاسم الهذلي له من هذين الطريقين وغيرهما[6]، وهو رواية أبي ربيعة عنه، وكذا روى عنه محمد بن الصباح، وأبو الحسن بن بقرة وغيرهم.[7]

وأطلق الخلاف عن ابن كثير أبو القاسم الشاطبي، والصفراوي وغيرهما، وكلاهما صحيح عنه، غير أن الفتح عن البزي لم يكن من طريق "الشاطبية" و"التيسير" وكذلك الإسكان عن قنبل، والله تعالى أعلم.

واتفق نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وأبو جعفر، على فتح ﴿لَعَلِّي﴾ حيث وقعت، وذلك في ستة مواضع: في ‹يوسف› و‹طه› و‹المؤمنين› وموضعي ‹القصص› وفي/ ‹غافر›. ١٦٦/٢

---

(١) قوله: (ظاهر التيسير) لأن عبارة الداني فيه بعد أن ذكر الياءات ومنها ﴿عندي أو لم﴾ قال: فتحهن الحرميان وأبو عمرو، قال: وروى أبو ربيعة عن قنبل وعن البزي ﴿عندي﴾ بالإسكان فقط. اهـ التيسير: ٦٤

(٢) قوله (عنهما) أي من غير "التيسير" لأن أبا ربيعة عن قنبل ليس له طريق فيه، بل هو من "جامع البيان"، وعليه فيكون في "التيسير" الفتح قولاً واحداً عن قنبل. قال في "الجامع": اختلف عن ابن كثير، فروى اللهبي عن البزي، وأبو ربيعة عن البزي وعن قنبل... جميعاً عن قنبل إسكانها، وروى سائر الرواة عن البزي وقنبل فتحها. اهـ انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ١٣٦

(٣) انظر: المستنير: ٧٢٦/٢، والإرشاد: ٤٨٧، الكفاية الكبرى: ٤٨٤، غاية الاختصار: ٣٤٤/١

(٤) في (ت): «الطريق» بالإفراد، ولعله تحريف، وكذا في المطبوع.

(٥) الكفاية في الست: ق: ١٢٤، المبهج: ٦٧٧/٢

(٦) الكامل: ق ١٤٥/أ

(٧) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ١٣٦

واتفق حفص مع الخمسة المذكورين على فتح ﴿مَعِـــي﴾ في الموضعـــين؛ ‹التوبـــة›[1] و‹الملك›[2].

وانفرد الهذلي عن الشذائي، عن الرملي، عن الصوري؛ عن ابـــن ذكـــوان بإســـكان موضعي ‹القصص›.

وانفرد أيضاً عن زيد عنه بإسكان موضع ‹طه›[3].

واتفق[4] نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وهشام،على فتـــح ﴿مَـا لِـي أَدْعُوكُمْ﴾ في ‹غافر›، واختلف عن ابن ذكوان:

فرواها الصوري عنه كذلك، وهو الذي في "الإرشاد" و"الكفاية" و"غاية الاختصـــار" و"الجامع" لابن فارس، و"المستنير"[5] وغيرها، وهو رواية التغلبي، وابن المعلّى، وابن الجنيد، وابن أنس؛ عن ابن ذكوان.[6]

ورواها الأخفش عنه بالإسكان، وهو الذي قطـــع بـــه في "العنـــوان" و"التجريـــد" و"التيسير" و"التذكرة" و"التبصرة" و"الكافي"[7] وسائر المغاربة؛ وبه قطع في "المبهج" مـــن جميع طرقه[8]، وكلاهما صحيح عن ابن ذكوان.

واتفق نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وابن ذكوان، على فتح ﴿أَرَهْطِـــي أَعَزُّ﴾ في ‹هود›، واختلف عن هشام:

---

(١) من الآية (٨٣) التوبة

(٢) من الآية (٢٨)

(٣) من الآية (٣٤) القصص

(٤) الكامل: ق ١٤٥/أ

(٥) انظر: الإرشاد: ٥٣٨، والكفاية: ٥٣٠، غاية الاختصار: ٣٤٥/٢، الجامع لابـــن فـــارس: ٤٣٧، المســـتنير: ٧٧٥/٢

(٦) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ١٥٧، وهؤلاء كلهم ليسوا من طرق النشر.

(٧) انظر: التذكرة: ٥٣٥/٢، العنوان: ١٦٨، التجريد: ق ٣٣/أ، التيسير: ١٩٢، التبصرة: ٦٦٤، الكافي: ١٦٥

(٨) انظر: المبهج: ٢٨٢/١

فقطع الجمهور له بالفتح كذلك، وهو الذي في "المبهج" و"جامع" الخياط، و"المستنير" و"الكامل" و"الكفاية الكبرى"[1] وسائر كتب العراقيين، وبه قرأ صاحب "التجريد" على غير عبد الباقي، وهو طريق الداجوني فيه[2]، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الفتح[3] وهو من المواضع التي خرج فيها عن طريق "التيسير".

وقطع بالإسكان له صاحب "العنوان" و"التذكرة" و"التبصرة"[4] و"التلخيصين"[5] و"الكافي" و"التيسير" و"الشاطبية"[6] وسائر المغاربة والمصريين، وهو اختيار الداني، وقال: إنه هو الذي عليه العمل[7]، وذلك مع كونه قرأ بالفتح على أبي الفتح، وبه قرأ صاحب "التجريد" على عبد الباقي؛ يعني من طريق الحلواني.[8] والوجهان صحيحان، والفتح أكثر وأشهر، والله أعلم.

واختص البزي والأزرق عن ورش بفتح ياء ﴿أَوْزِعْنِي﴾ في ‹النمل› و‹الأحقاف›.

وانفرد بذلك الهذلي عن أبي نشيط فخالف سائر الناس.[9]

والباقي من الياءات وهو أربع وستون ياء هم[10] فيها على أصولهم المذكورة في أول الفصل.

---

(١) انظر: المبهج: ٢٨٢/١، جامع الخياط (هو ابن فارس): ٢٨٦، المستنير: ٦٠١/٢ الكامل: ق: ١٤٥/أ، الكفاية الكبرى: ٣٧٩

(٢) انظر: التجريد: ق ٣٣/أ

(٣) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٨٥

(٤) انظر: العنوان: ١٠٩، والتذكرة: ٣٧٦/٢، والتبصرة: ٥٤٤

(٥) كذا في جميع النسخ، وهو موافق لتلخيص ابن بليمة: ص٥٦-٥٧، أما تلخيص أبي معشر فقال: علوي (حرمي وشامي) وأبو عمرو ﴿أَرَهْطِيَ﴾ بالفتح. ص٢٩٠

(٦) الكافي: ١٠٩، التيسير: ١٢٧

(٧) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٨٥

(٨) انظر: التجريد: ق ٣٣/أ

(٩) الكامل: ق ١٤٥/أ

(١٠) في المطبوع: (فهم) تحريف.

واتفقوا على إسكان أربع ياءات من هذا الفصل وهي ﴿أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ في ‹الأعراف›[1] ﴿وَلاَ تَفْتِنِّي أَلاَ﴾ في ‹التوبة›[2] ﴿وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ﴾ في ‹هود›[3]/ و﴿فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ﴾ في ‹مريم›[4] فلم يأت عنهم فيها خلاف، فقيل للتناسب من حيث إنها وقعت بعد مسكّن إجماعاً، وقيل غير ذلك.

١٦٧/٢

واتفقوا أيضاً على فتح ﴿عَصَايَ أَتَوَكَّأُ﴾[5] ﴿وَإِيَّايَ أَتُهْلِكُنَا﴾[6] ونحو ﴿بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ﴾[7] لضرورة الجمع بين الساكنين، والله أعلم.

الفصل الثاني في الياءات التي بعدها همزة مكسورة

وجملة المختلف فيه من ذلك اثنتان وخمسون ياء في:

‹البقرة› ﴿مِنِّي إِلاَّ﴾[8] وفي ‹آل عمران› ثنتان ﴿مِنِّي إِنَّكَ﴾ و﴿أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾[9] وفي ‹المائدة› ثنتان ﴿يَدِي إِلَيْكَ﴾ ﴿وَأُمِّي إِلَهَيْنِ﴾[10] وفي ‹الأنعام› ﴿رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ﴾[11] وفي ‹يونس› ثلاث ﴿نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ﴾ ﴿وَرَبِّي إِنَّهُ﴾ و﴿أَجْرِي إِلاَّ﴾[12] وفي ‹هود› ست

---

(١) من الآية (١٤٣)

(٢) من الآية (٤٩)

(٣) من الآية (٤٧)

(٤) من الآية (٤٣)

(٥) من الآية (١٨) طه

(٦) من الآية (١٥٥) الأعراف

(٧) من الآية (٧٥) ص

(٨) من الآية (٢٤٩)

(٩) من الآيتين (٣٥و ٥٢)

(١٠) من الآيتين (٢٨ و١١٦)

(١١) من الآية (١٦١)

(١٢) من الآيات (١٥ و٥٣ و٧٢)

﴿عَنِّي إِنَّهُ﴾ ﴿أَجْرِيَ إِلاَّ﴾ في موضعين ﴿إِنِّي إِذًا﴾ ﴿نُصْحِي إِنْ﴾ ﴿تَوْفِيقِـــي إِلاَ﴾[1] وفي ‹يوسف› ثمان ﴿رِبِّي إِنِّي تَرَكْتُ﴾ ﴿آبَائِي إِبْرَاهِيمَ﴾ ﴿نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ.... رَحِمَ رَبِّي إِنَّ﴾ و﴿وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ ﴿رَبِّي إِنَّهُ هُوَ﴾ ﴿بِي إِذْ أَخْرَجَنِي.... وَبَيْـــنَ إِخْوَتِـــي إِنَّ﴾[2] وفي ‹الحجر› ﴿هَؤُلاَءِ بَنَاتِي إِنْ﴾[3] وفي ‹الإســراء› ﴿رَحْمَــةِ رَبِّـــي إِذًا﴾[4] وفي ‹الكـــهف› ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ﴾[5] وفي ‹مريم› ﴿رَبِّي إِنَّهُ كَانَ﴾[6] وفي ‹طه› ثلاث ﴿لِذِكْرِي إِنَّ﴾ و﴿عَلَى عَيْنِي إِذْ﴾ ﴿وَلاَ بِرَأْسِي إِنِّي[7]﴾[8] وفي ‹الأنبياء› ﴿إِنِّي إِلَــهٌ﴾[9] وفي ‹الشـــعراء› ثمـــان ﴿بِعِبَادِي إِنَّكُمْ﴾ ﴿عَدُوٌّ لِي إِلاَّ﴾ و﴿لأَبِـــي إِنَّـــهُ﴾ ﴿أَجْـــرٍ إِنْ أَجْـــرِيَ إِلاَّ﴾ في خمســـة مواضع[10]، وفي ‹القصص› ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ﴾[11] وفي ‹العنكبوت› ﴿إِلَى رَبِّي إِنَّــهُ﴾[12] وفي ‹سبأ› ثنتان ﴿أَجْرِيَ إِلاَّ﴾ ﴿رَبِّي إِنَّهُ﴾[13] وفي ‹يس› ﴿إِنِّي إِذًا﴾[14] وفي ‹الصافات›

---

(١) من الآيات (١٠ و٢٩ و٥١ و ٣١ و٣٤ و٨٨)

(٢) من الآيات (٣٧ و٣٨ و٥٣ و٨٦ و٩٨ و١٠٠)

(٣) من الآية (٧١) من سورة الحجر

(٤) من الآية (١٠٠)

(٥) من الآية (٦٩)

(٦) من الآية (٤٧)

(٧) في المطبوع بعد (إني) كتب: ﴿خشيت﴾ وهي زيادة ليست في النسخ.

(٨) من الآيات (١٤-١٥ و٣٩ و٩٤)

(٩) من الآية (٢٩)

(١٠) من الآيات (٥٢ و٧٧ و٨٦ و١٠٩ و١٢٧ و١٤٥ و١٦٤ و١٨٠)

(١١) من الآية (٢٧)

(١٢) من الآية (٢٦)

(١٣) من الآيتين (٤٧ و٥٠)

(١٤) من الآية (٢٤)

﴿سَتَجِدُنِي إِنْ﴾[1] وفي ‹ص› ثنتان ﴿بَعْدِي إِنَّكَ﴾ ﴿لَعْنَتِي إِلَى﴾[2] وفي ‹غافر› ﴿أَمْرِي إِلَى اللَّهِ﴾[3] وفي ‹فصلت› ﴿إِلَى رَبِّي إِنَّ﴾[4] وفي ‹المجادلة› ﴿وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ﴾[5] وفي ‹الصف› ﴿أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾[6] وفي ‹نوح› ﴿دُعَائِي إِلاَّ فِرَارًا﴾[7].

فاختلفوا في فتح الياء وإسكانها من هذه المواضع ففتحها نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وأسكنها الباقون، إلا أنهم اختلفوا في أربعة وعشرين ياء على غير هذا الاختلاف.

ففتح نافع وأبو جعفر وحدهما ثماني ياءات وهنّ: ﴿أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ في الموضعين[8] ‹آل عمران› و‹الصف› و﴿بِعِبَادِي إِنَّكُمْ﴾ في ‹الشعراء› و﴿سَتَجِدُنِي/ إِنْ﴾ في الثلاثة ‹الكهف›، و‹القصص› و‹الصافات› و﴿بَنَاتِي إِنْ﴾ في ‹الحجر› و﴿لَعْنَتِي إِلَى﴾ في ‹ص›. ١٦٨/٢

واتفق نافع، وأبو جعفر، وابن عامر، على فتح ﴿وَرُسُلِي إِنَّ﴾ في ‹المجادلة›.

واتفق نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وحفص، على فتح إحدى عشرة ياء وهي ﴿أجري﴾ في المواضع التسعة؛ ‹يونس› وموضعي ‹هود› وخمسة ‹الشعراء›، وموضع ‹سبأ› و﴿يَدِي إِلَيْكَ﴾ ﴿وَأُمِّي إِلَهَيْنِ﴾ وكلاهما في ‹المائدة›.

ووافقهم ابن عامر في «أُمِّي» و«أجري».

واتفق نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وابن عامر، على فتح ياءين وهما ﴿آبَائِي إِبْرَاهِيمَ﴾ في ‹يوسف› و﴿دُعَائِي إِلاَّ﴾ في ‹نوح›.

واتفق نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وأبو جعفر، على فتح ﴿تَوْفِيقِي إِلاَّ﴾ في

---

(١) من الآية (١٠٢)

(٢) من الآيتين (٣٥ و٧٨)

(٣) من الآية (٤٤)

(٤) من الآية (٥٠)

(٥) من الآية (٢١)

(٦) من الآية (١٤)

(٧) من الآية (٦)

(٨) في المطبوع: (في آل) وهو تحريف.

‹هود›[1] ﴿وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ في ‹يوسف›.

واختص أبو جعفر والأزرق عن ورش بفتح ياء واحـــدة وهـــي ﴿إِخْوَتِـــي إِنَّ﴾ في ‹يوسف›.

وانفرد أبو علي العطار فيما ذكره ابن سوار عن النهرواني؛ عن هبة الله ابن جعفر مـــن طريقي[2] الأصبهاني عن ورش، وعن الحلواني عن قالون بفتحها أيضاً، فخالف سائر الرواة من الطّريقين.[3]

والعجب من الحافظ أبي العلاء كيف ذكر فتحـــها مـــن طريـــق النـــهرواني عـــن الأصبهاني[4]، وهو لم يقرأ بهذه الطريق إلا على أبي العزّ القلانسي، ولم يذكر الفتحَ أبـــو العزّ في كتبه والله أعلم.

وأما ﴿إِلَى رَبِّي إِنَّ﴾ في ‹فصلت› فهم فيها على أصولهم، إلا أنه اختلف فيـــها عـــن قالون:

فروى الجمهور عنه فتحها على أصله، وهو الذي لم يذكر العراقيون قاطبة عنه ســـواه وهو الذي في "الكامل" أيضا، و"الكافي" و"الهداية" و"الهادي" و"التجريد" وغير ذلك مـــن كتب المغاربة. وروى عنه الآخرون إسكانها، وهـــو الـــذي في "تلخيـــص العبـــارات" و"العنوان"، وأطلق الخلاف في "التيسير" و"الشاطبية" و"التذكرة"[5] وغيرها.[6]

---

(١) (في هود) كتب في حاشيتي (س) و(ظ) ووضع عليه صح.

(٢) في (ز) وكذا المطبوع: «طريق» بالإفراد، وهو تحريف، المراد طريق الأصبهاني عن ورش، وطريق الحلواني عـــن قالون، قال المؤلّف: انفرد العطار عن النهرواني عن الأصبهاني وعن هبة الله بن جعفر عن قالون.. اهـــ النشر: ٢/٢٩٧

(٣) انظر: المستنير: ٢/٦١١-٦١٢

(٤) قال القاهري: وفيه أنه لِمَ لا يجوز أن يقرئ أبو العز الحافظَ أبا العلاء من غير طرق كتبه. اهـــ مع التنبيه على أن قول المؤلف "كتبه" لا يدخل فيه "الإرشاد" المطبوع إذ ليس فيه رواية ورش كما سبق.

انظر: غاية الاختصار: ١/٣٤٧-٣٤٨، بحر الجوامع: ق٢٥٦

(٥) تلخيص العبارات: ٥٩، العنوان: ١٦٩، التيسير: ١٩٤، التذكرة:٢/٥٣٩-٥٤٠

(٦) في المطبوع: (غيرهم) بالجمع، وهو تحريف.

وقال في "التبصرة": روي عن قالون الإسكان، والذي قرأت له بالفتح.[1]

وقال أبو الحسن ابن غلبون في "التذكرة": واختلف فيها عن قالون؛ فروى أحمد بن صالح المصري، عن قالون عن نافع بالفتح، وروى إسماعيل القاضي عن قالون بالإسكان، قال: وقد قرأت له بالوجهين، وبهما آخذ.[2]

وقال الداني في "المفردات": وأقرأني أبو الفتح وأبو الحسن عن/ قراءتهما ﴿إِلَى رَبِّي إِنَّ لِي عِنْدَهُ﴾ بالفتح والإسكان جميعاً، ونص على الفتح عن قالون أحمدُ بن صالح، وأحمد بن يزيد، ونص على الإسكان إسماعيلُ بن إسحاق القاضي، وإبراهيم بن الحسين الكسائي[3].[4]

١٦٩/٢

وقال في " جامع البيان": وقرأتها على أبي الفتح في رواية قالون من طريق الحلواني والشحّام، وأبي نشيط بالوجهين.[5]

قلت: والوجهان صحيحان عن قالون، قرأت بهما وبهما آخذ، غير أن الفتح أشهر وأكثر وأقيس[6] بمذهبه، والله أعلم.

والباقي من ياءات هذا الفصل سبع وعشرون ياء، هم فيها على أصولهم المذكورة أوّلاً.

واتفقوا على إسكان تسع ياءات من هذا الفصل وهي في:

---

(١) التبصرة: ٦٦٦

(٢) يلاحظ أن أحمد بن صالح ليس من طرق التذكرة وإنما ذكره ابن غلبون حكاية. انظر: التذكرة: ٢/٥٤٠

(٣) ابن علي بن دازيل، ويقال: ديزيل، روى القراءة سماعاً عن قالون، بل ذكروا أنه عرض عليه، وله عنه نسخة، ثقة كبير، روى القراءة عنه الحسن بن عبد الرحمن الكرخي وغيره، توفي سنة ٢٨١
انظر: غاية النهاية: ١/١١-١٢

(٤) المفردات: ٤١

(٥) جامع البيان: ٢/ ق: ١٦٠

(٦) في المطبوع: (وقيس) بدون همزة، وهو تحريف

‹الأعراف› ﴿أنظِرْني إِلَى﴾[1] وفي ‹الحجر› ﴿فَأَنْظِرْني إِلَى﴾[2] ومثلها في ‹ص›[3] وفي ‹يوسف› ﴿يَدْعُونَني إِلَيْهِ﴾[4] وفي ‹القصص› ﴿يُصَدِّقُني إِنِّي﴾[5] وفي ‹المؤمن› ثنتان ﴿وَتَدْعُونَني إِلَى﴾ و﴿تَدْعُونَني إِلَيْهِ﴾[6] وفي ‹الأحقاف› ﴿ذُرِّيَّتِي إِنِّي﴾[7] وفي ‹المنافقين› ﴿أَخَّرْتَني إِلَى﴾[8] فقيل لثقل كثرة الحروف، وقيل غير ذلك.

واتفقوا أيضاً على فتح ﴿أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ﴾[9] و﴿رُؤْيَاي إِنْ﴾[10] ونحو ﴿فَعَلَيَّ إِجْرَامِي﴾[11] من أجل ضرورة الجمع بين الساكنين، والله أعلم.

الفصل الثالث: في الياءات التي بعدها همزة مضمومة

والمختلف فيه من ذلك عشر ياءات وهي في:

‹آل عمران› ﴿وَإِنِّي أُعِيذُهَا﴾[12] وفي ‹المائدة› ثنتان ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾ ﴿فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ﴾[13] وفي ‹الأنعام› ﴿إِنِّي أُمِرْتُ﴾[14] وفي ‹الأعراف› ﴿عَذَابِي أُصِيبُ﴾[15] وفي ‹هود› ﴿إِنِّي

---

(١) من الآية (١٤)

(٢) من الآية (٣٦)

(٣) من الآية (٧٩)

(٤) من الآية (٣٣)

(٥) من الآية (٣٤)

(٦) من الآيتين (٤١ و٤٣)

(٧) من الآية (١٥)

(٨) من الآية (١٠)

(٩) من الآية (٢٣)

(١٠) من الآية (٤٣)

(١١) من الآية (٣٥)

(١٢) من الآية (٣٦)

(١٣) من الآيتين (٢٩ و١١٥)

(١٤) من الآية (١٤)

(١٥) من الآية (١٥٦)

﴿أُشْهِدُ﴾[1] وفي ‹يوسف› ﴿أَنِّي أُوفِي﴾[2] وفي ‹النمل› ﴿إِنِّي أُلْقِيَ﴾[3] وفي ‹القصص› ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾[4] وفي ‹الزمر› ﴿إِنِّي أُمِرْتُ﴾[5].

ففتح الياء فيهن نافع وأبو جعفر، إلاّ ﴿أَنِّي أُوفِي﴾ فإنه اختلف فيها عن أبي جعفر:

فروى عنه فتحها ابن العلاّف، وابن هارون، وهبة الله، والحمّامي كلّهم عن الحلواني عن ابن وردان، وكذلك رواه أبو جعفر محمد بن جعفر المغازلي، وأبو بكر محمد بن عبد الرحمن الجوهري؛ كلاهما عن ابن رزين عن الهاشمي، وكذا رواه أبو بكر محمد بن بهرام عن ابن بدر النفاح[6]، وأبو عبد الله ابن نهشل الأنصاري؛ كلاهما عن الدوري، كلاهما؛ أعني الهاشميَّ والدوريَّ، عن/ إسماعيل بن جعفر، عن ابن جمّاز، وهو الذي قطع به أبو القاسم الهذلي، وأبو العزّ وابن سوار، من الطرق المذكورة. ١٧٠/٢

وروى عنه الإسكانَ أبو الفرج النهرواني من جميع طرقه، وأبو بكر ابن مهران؛ كلاهما عن الحلواني عن ابن وردان، وكذا روى أبو عبد الله محمد بن جعفر الأشناني، وأبو العباس المطوعي كلاهما عن ابن رزين، ومحمد بن الجهم السِّمَّري[7] كلاهما عن الهاشمي، ورواه المطوعي أيضاً عن ابن النفاح[8] عن الدوري، كلاهما عن أبي جعفر عن ابن جماز، وهو الذي قطع به الحافظ أبو العلاء، وأبو العزّ، و[9]ابن سوار، وأبو الحسن ابن فارس وغيرهم،

---

(١) من الآية (٥٤)

(٢) من الآية (٥٩)

(٣) من الآية (٢٩)

(٤) من الآية (٢٧)

(٥) من الآية (١١)

(٦) في المطبوع: (النفاخ) بالخاء المعجمة، وهو تصحيف، وكتب في حاشية (ك) النفاح بالحاء المهملة.

(٧) في المطبوع: (الشمّوني)، تحريف.

(٨) في المطبوع: (النفاخ) بالمعجمة، وهو تصحيف

(٩) سقطت واو العطف من المطبوع، مما أوهم أنهما شخص واحد.

من الطرق المذكورة.[1]

والوجهان صحيحان عن أبي جعفر؛ قرأت بهما له، وبهما آخذ، والله تعالى أعلم*[2]

واتفقوا على إسكان ياءين من هذا الفصل وهما في ‹البقرة› ﴿بِعَهْدِي أُوفِ﴾[3] وفي ‹الكهف› ﴿آتُونِي أُفْرِغْ﴾[4] قيل لكثرة حروفهما والله تعالى أعلم[5]. *

الفصل الربع: في الياءات التي بعدها همزة وصل مع لام التعريف.

والمختلف فيه من ذلك أربع عشرة ياء:

في ‹البقرة› ثنتان ﴿لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ و﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي[6]﴾[7] وفي ‹الأعراف› ثنتان ﴿حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ﴾ و﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ﴾[8] وفي ‹إبراهيم› ﴿لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾[9] وفي ‹مريم› ﴿آتَانِيَ الْكِتَابَ﴾[10] وفي ‹الأنبياء› ثنتان ﴿عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ و﴿مَسَّنِيَ الضُّرُّ﴾[11] وفي ‹العنكبوت› ﴿يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾[12] وفي ‹سبأ› ﴿عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾[13] وفي ‹ص› ﴿مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ﴾[14] وفي ‹الزمر› ثنتان ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ

---

(١) في (س): «المذكورات»

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ز).

(٣) من الآية (٤٠)

(٤) من الآية (٩٦)

(٥) هذه الفقرة كلّها سقطت من (ز)

(٦) في المطبوع: (ويميت) وهي تحريف، إذ هي زيادة ليست في النسخ.

(٧) من الآيتين (١٢٤ و٢٥٨)

(٨) من الآيتين (٣٣ و١٤٦)

(٩) من الآية (٣١)

(١٠) من الآية (٣٠)

(١١) من الآيتين (١٠٥ و٨٣)

(١٢) من الآية (٥٦)

(١٣) من الآية (١٣)

(١٤) من الآية (٤١)

﴿اللَّهُ﴾ و﴿يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾[1] وفي ‹الملك› ﴿إِنْ أَهْلَكَنِيَ اللَّهُ﴾[2].

فاختص حمزة بإسكان ياءاتها كلّها.

ووافقه حفص في ﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾.

وابن عامر في ﴿آيَاتِيَ الَّذِينَ﴾ في ‹الأعراف›.

وابن عامر، والكسائي، وروح في ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ في ‹إبراهيم›.

وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب، وخلف في ﴿يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ في ‹العنكبوت› و‹الزمر›.

وانفرد/ الهذلي عن النخاس عن رويس في ﴿عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ في ‹سبأ› فخالف سائر الرواة.[3] ١٧١/٢

واتفقوا على فتح ما بقي من هذا الفصل وهو ثماني عشرة ياء كما تقدّم أول الباب.

والله أعلم

الفصل الخامس: في الياءات التي بعدها همزة وصل مجردة عن اللام وجملتها سبع ياءات:

في ‹الأعراف› ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ﴾[4] وفي ‹طه› ثلاث ياءات ﴿أَخِي اشْدُدْ﴾ و﴿لِنَفْسِي. اذْهَبْ﴾[5] وفي ﴿ذِكْرِي اذْهَبَا﴾[6] وفي ‹الفرقان› ثنتان ﴿يَالَيْتَنِي اتَّخَذْتُ﴾ و﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾[7] وفي ‹الصف› ﴿مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ﴾[8].

---

(١) من الآيتين (٣٨ و٥٣)

(٢) من الآية (٢٨)

(٣) انظر: الكامل: ق: ١٤٤/أ

(٤) من الآية (١٤٤)

(٥) من الآيات (٣٠-٣١ و٤١-٤٢)

(٦) من الآيتين (٤٢-٤٣)

(٧) من الآيتين (٢٧ و٣٠)

(٨) من الآية (٦)

ففتح ابن كثير، وأبو عمرو ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ﴾ و﴿أَخِي اشْدُدْ﴾.
وفتح أبو عمرو ﴿يَالَيْتَنِي اتَّخَذْتُ﴾.
وفتح نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر ﴿لِنَفْسِي اذْهَبْ﴾ ﴿فِي ذِكْرِي اذْهَبَا﴾.
وفتح نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، والبزّي، وروح ﴿إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا﴾.
وفتح نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، وأبو بكر ﴿بَعْدِي اسْمُهُ﴾.
وانفرد أبو الفتح فارس عن روح فيما ذكره الداني، وابن الفحام بإسكانها[1].
ولم يأت من هذا الفصل ياء متفق عليها بفتح ولا إسكان.
وهذا الفصل عند ابن عامر، ومن وافقه ست ياءات؛ لقطعه همزة ﴿اشْدُدْ﴾ وفتحها، فهي عنده تلحق بالفصل الأول، وسيأتي التنصيص عليها في موضعها من سورة ‹طه› إن شاء الله.[2]

الفصل السادس: في الياءات التي لم يقع بعدها همزة قطع ولا وصل، بل حرف من باقي حروف المعجم.

وجملة المختلف فيه من ذلك ثلاثون ياء وهي في:
‹البقرة› ثنتان ﴿بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ﴾ و﴿بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾[3] وفي ‹آل عمران› ﴿وَجْهِيَ لِلَّهِ﴾[4] وفي ‹الأنعام› أربع ﴿وَجْهِيَ لِلَّذِي﴾ و﴿صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾[5] وفي ‹الأعراف› ﴿مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[6] وفي ‹التوبة› ﴿مَعِيَ عَدُوًّا﴾[7]

---

(١) المفردة للداني: ٨٩
(٢) ذكر المؤلّف أن لابن وردان الخلاف في همزتها، من حيث القطع والصلة، ثم قال: ومقتضى أصل أبي جعفر فتحها -الياء- لمن قطع الهمزة عنه، ولكني لم أجده منصوصاً. اهـ النشر: ٢/٣٢٠ و٣٢٣
(٣) من الآيتين (١٢٥ و١٨٦)
(٤) من الآية (٢٠)
(٥) من الآيات (٧٩ و١٥٣ و ١٦٢)
(٦) من الآية (١٠٥)
(٧) من الآية (٨٣)

١٧٢/٢ وفي ‹إبراهيم› ﴿وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ﴾[١] وفي ‹الكهف›/ ثلاث وهنّ ﴿مَعِي صَبْرًا﴾[٢] وفي ‹مريم› ﴿ورَائِي وكَانَتْ﴾[٣] وفي ‹طه› ﴿وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ[٤]﴾[٥] وفي ‹الأنبياء› ﴿ذِكْرُ مَنْ مَعِي﴾[٦] وفي ‹الحج› ﴿بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾[٧] وفي ‹الشعراء› ﴿مَعِي رَبِّي﴾ وفيها ﴿وَمَنْ مَعِي مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٨] وفي ‹النمل› ﴿مَا لِي لاَ أَرَى﴾ وفي ‹القصص› ﴿مَعِي رِدْءًا﴾[٩] وفي ‹العنكبوت› ﴿أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾[١٠] وفي ‹يس› ﴿وَمَا لِي لاَ أَعْبُدُ﴾[١١] وفي ‹ص› ثنتان ﴿وَلِيَ نَعْجَةٌ﴾ و﴿مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ﴾[١٢] وفي ‹فصلت› ﴿شُرَكَائِي قَالُوا﴾[١٣] وفي ‹الدخان› ﴿وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي فَاعْتَزِلُونِ﴾[١٤] وفي ‹نوح› ﴿بَيْتِي مُؤْمِنًا﴾[١٥] وفي ‹الكافرين› ﴿وَلِيَ دِينِ﴾[١٦] وتتمّةُ الثلاثين ﴿يَاعِبَادِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ في ‹الزخرف›[١٧].

---

(١) من الآية (٢٢)

(٢) من الآيات (٦٧ و٧٢ و٧٥)

(٣) من الآية (٥)

(٤) في المطبوع: (مآرب أخرى) و(أخرى) زيادة ليست في النسخ.

(٥) من الآية (١٨)

(٦) من الآية (٢٤)

(٧) من الآية (٢٦)

(٨) من الآيتين (٦٢ و ١١٨)

(٩) من الآية (٣٤)

(١٠) من الآية (٥٦)

(١١) من الآية (٢٢)

(١٢) من الآيتين (٢٣ و٦٩)

(١٣) من الآية (٤٧)

(١٤) من الآية (٢١)

(١٥) من الآية (٢٨)

(١٦) من الآية (٦)

(١٧) من الآية (٦٨)

ففتح هشام وحفص ﴿بيتي﴾ في المواضع الثلاثة، من ‹البقـــرة› و‹الحـــج› و‹نـــوح›، ووافقهما نافع، وأبو جعفر في ‹البقرة› و‹الحج›.

وفتح ورش ﴿بِي لَعَلَّهُمْ﴾ في ‹البقرة› و﴿لِي فَاعْتَزِلُونِي﴾ في ‹الدخان›.

وفتح نافع، وابن عامر، وأبو جعفر، وحفص ﴿وجهي﴾ في الموضعين.

وفتح ابن عامر ﴿صراطي﴾ في ‹الأنعام› و﴿أرضي﴾ في ‹العنكبوت›.

وسكّن أبو جعفر، وقالون، والأصبهاني عن ورش، الياء من ﴿محياي﴾ وهي مما قبـــل الياء فيه ألف، فلذلك لم يختلف في سواها.

واختلف عن ورش من طريق الأزرق عنه:

فقطع بالخلاف له فيها صاحب "التيسير" و"التبصرة" و"الكافي" وابن بلّيمة، والشاطبي وغيرهم.

وقطع له بالإسكان صاحب "العنوان" وشيخه عبد الجبار، وأبو الحسن ابن غلبـــون، وأبو علي الأهوازي، والمهدوي، وابن سفيان، وغيرهم، وبه قرأ صاحب "التجريد" علـــى عبد الباقي عن والده، وبذلك قرأ أيضاً أبو عمرو الداني على خلف بن إبراهيم الخاقـــاني، وطاهر بن غلبون.

قال الداني: وعلى ذلك عامّة أهل الأداء من المصريين وغيرهم، وهـــو الـــذي رواه[١] ورش عن نافع أداءاً وسماعاً، قال: والفتح اختيار منه، اختاره لقوّته في العربية، قال: وبـــه قرأت على أبي الفتح؛ في رواية الأزرق[٢] عنه من قراءته على المصريّين، وبه كان يأخذ أبو غانم المظفر بن أحمد؛ صاحب ابن[٣] هلال ومن أخذ عنه فيما بلغني.[٤]

قلت: وبالفتح أيضاً قرأ صاحب "التجريد" على ابن نفيس عن أصحابه عـــن الأزرق، وعلى عبد الباقي عن قراءته على أبي حفص عمر بن عراك، عن ابن هلال.

---

(١) في (س): «وهو رواية ورش..»

(٢) في المطبوع: (الأزرقي) وهو تحريف.

(٣) (ابن) سقطت من المطبوع.

(٤) جامع البيان: ٢/ ق: ٦٠

والوجهان صحيحان عن/ ورش من طريق الأزرق، إلا أن روايته عن نافع بالإسكان، ١٧٣/٢
واختيارَه لنفسه الفتح كما نص عليه غير واحد من أصحابه.

وقيل: بل لأنه روى عن نافع أنه أولا كان يقرأ ﴿ومحياي﴾ ساكنة الياء، ثم رجع إلى تحريكها، روى ذلك الحمراوي عن أبي الأزهر عن ورش.

وانفرد ابن بليمة بإجراء الوجهين عن قالون، وهو ظاهر "التجريد" وذلك غير معروف عنه بل الصواب عنه الإسكان.[١]

وانفرد أبو العز القلانسي عن شيخه أبي علي الواسطي عن النهرواني عن ابن وردان بفتح الياء[٢] كقراءة الباقين، فخالف في ذلك سائر الرواة عن النهرواني كأبي الحسن ابن فارس، وأبي علي الشرمقاني، وأبي علي العطار، وعبد الملك بن شابور، وأبي علي المالكي وغيرهم، بل الذين رووا ذلك عن أبي العز نفسه خالفوه في ذلك كالحافظ أبي العلاء الهمداني[٣] وغيره.

والصحيح رواية[٤] عن أبي جعفر هو الإسكان، كما قطع به ابن سوار، والهذلي، وابن مهران، وابن فارس، وأبو العلاء، وأبو علي البغدادي، والشهرزوري، وابن شيطا، وغيرهم، والله أعلم.[٥]

وفَتَحَ نافع، وأبو جعفر ﴿ومماتي لله﴾.

وفتح حفص أربع عشرة ياء وهي:

﴿معي﴾ في المواضع التسعة في ‹الأعراف› و‹التوبة›، وثلاثة ‹الكهف›، وفي ‹الأنبياء› وموضعي ‹الشعراء› وفي ‹القصص› و﴿لي﴾ في خمسة مواضع في ‹إبراهيم› و‹طه›، وموضعي ‹ص› وفي ‹الكافرين›.

---

(١) تلخيص العبارات: ٦١، وعبارته: ﴿محياي﴾ أسكنها نافع، بخلاف عنه. اهـ

(٢) انظر: الإرشاد: ٣٢٦

(٣) (الهمداني) من (ت) فقط.

(٤) في (ت): «روايته» تحريف، وكذا المطبوع.

(٥) سيعود المؤلف لمناقشة هذه الكلمة بعد قليل في التنبيه الثالث

ووافقه ورش في ﴿ومن معي﴾ في ‹الشعراء› ووافقه في ﴿ولي فيها مآرب﴾ في ‹طـــه› الأزرق عن ورش.

ووافقه في ﴿ولي نعجة﴾ في ‹ص› هشام باختلاف عنه:

فقطع له بالإسكان صاحب "العنوان" و"الكافي" و"التبصرة" و"تلخيص" ابن بليمـــة، و"التيسير" و"الشاطبية" و"الهداية" و"الهادي" و"التجريد" و"التذكرة"[(١)] وســائر المغاربــة والمصريين، وقطع به للداجوني عنه أبو العلاء الحافظ، وابن فارس، وأبو العزّ وكذلك ابــن سوار من غير طريق ابن العلاّف عن الحلواني.[(٢)]

وقطع له بالفتح صاحب "المبهج" و"المفيد" وأبو معشر الطبري[(٣)] وغيرهم، وكذلـــك قطع به له من طريق الحلواني غير واحد؛ كالحافظ أبي العلاء، وأبي العزّ، وابن فارس، وأبي بكر الشذائي وغيرهم، ورواه ابن سوار عن ابن العلاّف من طريق الحلواني[(٤)]، والوجــهان صحيحان/ عن هشام والله أعلم.

١٧٤/٢

ووافقه في ﴿ولي دين﴾ في ‹الكافرين› نافع وهشام، واختلف عن البزي:

فروى عنه الفتح جماعة، وبه قطع صاحب "العنوان"[(٥)] و"المجتبى" و"الكامل" من طريق أبي ربيعة وابن الحباب، وبه قرأ الداني على أبي الفتح عن قراءته عن السامرّي عـــن ابـــن الصبّاح، عن أبي ربيعة عنه، وهي رواية اللهبيين ومضر بن محمد عن البزي.[(٦)]

وروى عنه الجمهور الإسكان، وبه قطع العراقيون من طريق أبي ربيعة، وهو رواية ابن مخلد وغيره عن البزي، وهو الذي نصّ عليه أبو ربيعة في "كتابه" عن البزي وقنبل جميعـــاً

---

(١) انظر: العنوان: ص١٦٤، الكافي: ص١٦٢، التبصرة: ص٦٥٧، تلخيص ابن بليمة: ص٦١، التيســـير: ١٨٨، التذكرة: ٥٢٧/٢

(٢) انظر: غاية أبي العلاء: ٣٥٣/١، الكفاية الكبرى: ٥٢٢، المستنير: ٧٦٦/٢

(٣) انظر: التلخيص: ٣٨٧

(٤) انظر: المستنير: ٧٦٦/٢

(٥) انظره: ٢١٤، مع التنبيه على أن البزي من "العنوان" ليس من طرق النشر.

(٦) جامع البيان: ٢/ ق: ٢٠٠

وبه قرأ[1] الداني على الفارسي، عن قراءته بذلك على النقاش عن أبي ربيعة عنه، وهـذه طريق "التيسير" وقال فيه: وهو المشهور وبه آخذ.[2] وقطع به أيضا ابن بليمة[3] وغيره.

وقطع بالوجهين جميعا صاحب "الهداية" و"التذكرة" و"التبصرة" و"الكافي" و"التجريد" و"تلخيص" أبي معشر[4]، و"الشاطبية" وغيرهم،[5] وبه قرأ الداني على أبي الحسن ابن غلبون، والوجهان صحيحان عنه، والإسكان أكثر وأشهر، والله أعلم.

وفتح ابن كثير ياءين وهما ﴿من ورائي وكانت﴾ في ‹مريم›، و﴿شركائي قالوا﴾ في ‹فصلت›.

وفتح ابن كثير، وعاصم، والكسائي، ﴿مَا لِـيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ في ‹النمل›. واختلف عن هشام وابن وردان:

أما هشام فروى الجمهور عنه الفتح، وهو عند المغاربة قاطبة، وهو رواية الحلواني عنه، وبه قطع في "المبهج" و"التلخيصين"[6] وغيرها، وبه قرأ في "التجريد" على عبد الباقي؛ يعني من طريق الحلواني.[7]

وروى الآخرون عنه الإسكان، وهو رواية الداجوني عن أصحابه عنه، وهو الذي قطع به ابن مهران.[8]

ونصَّ على الوجهين جميعا من الطريقين المذكورين صاحب "الجـامع" و"المستنير"

---

(١) (قرأ): سقطت من المطبوع.

(٢) التيسير: ٢٢٥، جامع البيان: ٢/ ق: ٢٠٠

(٣) تلخيص العبارات: ٦١

(٤) انظر: التذكرة: ٢/٦٤٦-٦٤٧، التبصرة: ٧٣٣، الكافي: ٢٠٦، التجريد: تلخيص أبي معشر: ٤٨٤

(٥) في المطبوع: (وغيره) بالإفراد، وهو تحريف

(٦) انظر: التلخيص: ٣٥٦، تلخيص العبارات: ٦١

(٧) التجريد: ق:٤١/ب

(٨) الغاية: ٤٤٨

و"الكفاية" والحافظ أبو العلاء وصاحب "التجريد"[1] وغيرهم، وبه قرأ في "التجريد" على الفارسي من طريقي الحلواني والداجوني.[2]

وشذّ النقاش، عن الأخفش، عن ابن ذكوان ففتحها فخالف سائر الرواة، وخالفه أيضاً جميع أهل الأداء حتى الآخذين[3] عنه، والصواب عنه هو السكون كما أجمع الرواة عليه.

وأما ابن وردان: فروى الجمهور عنه الإسكان، وروى النهرواني عن أصحابه عنه الفتح، وعلى ذلك/ أصحابه قاطبة؛ كأبي عليّ البغداديّ وأبي علي الواسطيّ وأبي علي المالكي، وأبي الحسن ابن فارس، وعبد الملك بن شابور، والعطار، والشرمقاني وغيرهم، ونص عليه من الطريق المذكورة أبو العزّ القلانسي، وابن سوار وصاحب "الجامع" و"الكامل"[4] والحافظ أبو العلاء[5] وغيرهم، والوجهان صحيحان عنه، غير أن الإسكان أشهر وأكثر والله أعلم.

١٧٥/٢

وسكّن حمزة ويعقوب وخلف ﴿ما لي لا أعبد﴾ في ‹يس› واختلف عن هشام:

فروى الجمهور عنه الفتح، وهو الذي لا تعرف المغاربة غيره، وروى جماعة عنه الإسكان، وهو الذي قطع به جمهور العراقيين من طريق الداجوني؛ كأبي طاهر ابن سوار، وأبي العزّ القلانسي، وأبي علي البغدادي، وأبي الحسن ابن فارس، وأبي الحسين[6] نصر بن

---

(١) انظر: الجامع: ٣٨٩، المستنير: ٧٢١/٢، الكفاية الكبرى: ٤٧٨، غاية الاختصار: ٣٥٣/١، التجريد: ق٤١/ب

(٢) انظر: ٢/ ٣٤٠

(٣) في المطبوع: (الآخرين) بالراء بدل الذال المعجمة، جمع آخر، وهو تحريف.

(٤) انظر: الروضة للمالكي: ٥٨٣، الإرشاد: ٤٨١، الكفاية الكبرى: ٤٧٨، المستنير: ٧٢١/٢

(٥) قوله: إن أبا العلاء ذكر الفتح في ﴿ما لي لا أرى﴾ موضع النمل عن ابن وردان، يخالف ما ذكره أبو العلاء نفسه في "غايته"، فقد قيّد الفتح بموضع ‹يس› فقط، وعبارته: فتح يزيد... ﴿وما لي﴾ في يس اهـ ولا يرى البحث أن هذا مأخذاً على المؤلف كما ذكر محقق غاية الاختصار، لعدم تصريح المؤلّف بأنه من "الغاية"، بل عمّم. انظر: غاية الاختصار: ٣٥١/١

(٦) في المطبوع: (الحسين بن) وهو تحريف.

عبد العزيز الفارسي، وبه قرأ عليه[1] صاحب "التجريد"[2].

وانعكس على أبي القاسم الهذلي فذكره من طريق الحلواني عنه، وصوابُه من طريق الداجوني، وأن الفتح من طريق الحلواني كما ذكره الجماعة والله أعلم.[3]

وأما ﴿يا عبادي لا خوف﴾ في ‹الزخرف› فاختلفوا في إثبات يائها وفي حذفها، وفي فتحها وإسكانها، وذلك تبع لرسمها في المصاحف، فهي ثابتة في مصاحف أهل المدينة والشام، محذوفة في المصاحف العراقية[4] والمكيّة.

فأثبت الياء ساكنة وصلاً؛ نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وأبو جعفر، ورويس[5] من غير طريق أبي الطيب، ووقفوا عليها كذلك.

وأثبتها مفتوحة وصلاً أبو بكر، وأبو الطيّب عن رويس، ووقفا أيضاً عليها بالياء.

وحذفها الباقون في الحالين، وهم: ابن كثير، وحمزة، والكسائي، وخلف، وحفص، وروح.

وانفرد ابن مهران بإثباتها عن روح[6] وتبعه على ذلك الهذلي، وهو خلاف ما عليه أهل الأداء قاطبة.[7]

---

(١) (عليه): سقطت من (س)

(٢) انظر: المستنير: ٧٥٧/٢، الروضة للمالكي: ٥٩٥، التجريد: ق: ٤٤/ب

(٣) انظر: الكامل: ق: ١٤٤/أ

(٤) انظر: النشر: ٣٧٠/٢

(٥) لم يذكر المؤلّف عند تعرضه للكلمة في سورتها رويساً ضمن المسكّنين، إما اكتفاء بذكره هنا، وإما سهو منه رحمه الله، وكان الأَوْلى أن يذكره لئلا يُتوهم أن خُلْف رويس بين الفتح والحذف، وإليك نصّ عبارته: ﴿يَاعِبَادِي لَاخَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ فتحها أبو بكر ورويس بخلاف عنه، ووقفا -كذا الصواب لا كما في المطبوع (وقف) بالإفراد- عليها بالياء، وأسكنها المدنيان وأبو عمرو وابن عامر، ووقفوا عليها كذلك، وحذفها الباقون في الحالين.اهـ فيلاحظ أنه ذكر وجهاً واحداً لرويس مع تصريحه بالخلف له وعدم بيانه لوجهه الثاني، والله أعلم. انظر: النشر: ٣٧٠/٢

(٦) جاءت العبارة في المطبوع معكوسة هكذا: (عن روح بإثباتها) وهو تحريف.

(٧) انظر: الغاية: ٤٤٥، المبسوط: ٤٠٠، الكامل: ق ١٤٤/أ

وشذ الهذلي بحذفها عن أبي عمرو وقفاً[1]، وهو وَهْمٌ؛ فإنه ظنّ أنها عنده من الزوائد فأجراها مجرى الزوائد في مذهبه، وليست عنده من الزوائد بل هي عنده من ياءات الإضافة فإنه نصّ على أنه رآها ثابتة في مصاحف المدينة والحجاز، كما سنذكره في موضعه.[2]

وإذا كانت عنده ثابتة، وجب أن تكون من ياءات الإضافة، وإذا كانت كذلك وجب إثباتها في /الحالين والله أعلم. ١٧٦/٢

واتفقوا على إسكان ما بقي من هذا الفصل وهو خمسمائة وست وستون ياء كما تقدّم[3]، والله أعلم.

تنبيهات

الأول: إن الخلاف المذكور في هذا الباب هو مخصوص بحالة الوصل، وإذا سكّنت الياء أُجْرِيت مع همزة القطع مُجرى المدّ ‹المنفصل› حسبما تقدم الخلاف فيه في بابه[4] فإن سكنت مع همزة الوصل حذفت وصلاً لالتقاء الساكنين.

الثاني: مَن سكّن الياء من ﴿محياي﴾ وصلاً مدّ الألف مدّاً مشبعاً من أجل التقاء الساكنين، وكذلك إذا وقف كما قدمنا في باب المدّ.[5]

وأمّا من فتحها؛ فإنه إذا وقف جازت له الثلاثة الأوجه من أجل عروض السكون، لأن الأصل في مثل هذه الياء الحركةُ[6] للساكنين؛ وإن كان الأصل في ياء الإضافة

---

(١) لم ينفرد الهذلي بذلك، بل صرح به أيضًا ابن مهران وعبارته:.... إلا أبا عمرو فإنه يقف بغير ياء. اهـ انظر: المبسوط: ٣٧٠/٢

(٢) الضمير في (فإنه) يعود على أبي عمرو، قال المؤلف: وقال الإمام أبو عمرو بن العلاء: رأيتها في مصاحف المدينة والحجاز بالياء. اهـ النشر: ٣٧٠/٢

(٣) انظر ص: ١٥٤٧

(٤) انظر ص: ٩٦٩

(٥) انظر ص: ١٠٠٢

(٦) في المطبوع: (لالتقاء الساكنين) وهو تحريف.

الإسكان، فإن حركة هذه الياء صارت أصلاً آخر من أجل سكون ما قبلها، وذلك نظير ‹حيث› و‹كيف› فإنّ حركة ‹الثاء› و‹الفاء› صارت أصلاً، وإن كان الأصل فيهما السكون، فلذلك إذا وقف عليهما جازت[1] الأوجه الثلاثة.

وهذه الحركة من ﴿محياي﴾ غير الحركة من نحو ﴿دعائي إلاّ فراراً﴾ فإنّ الحركة في مثل هذا عَرضت من أجل[2] التقاء الياء بالهمزة، فإذا وقف عليها زال الموجب، فعادت إلى سكونها الأصلي، فلذلك جاء لورش من طريق الأزرق في ﴿دعائي﴾ في الوقف ثلاثة دون الوصل كما بيّنا ذلك وأوضحناه آخر باب ‹المدّ›، والله أعلم.

الثالث: ما تقدّم من أن ورشاً روى عن نافع أنه كان يقرأ أوّلاً[3] ﴿محياي﴾ بالإسكان ثمّ رجع إلى الحركة، تعلّق به بعض الأئمة، فضعّف قراءة الإسكان، حتى قال أبو شامة: هذه الرواية تقضي على جميع الروايات، فإنها أخبرت بأمرين جميعاً ومعها زيادةُ عِلْمٍ بالرجوع عن الإسكان إلى التحريك، فلا تعارضها رواية الإسكان، فإن الأوّل[4] معترف بها ومخبر بالرجوع عنها، وإنّ رواية إسماعيل بن/ جعفر، وهو أجلُّ رواة نافع موافقة لما هو المختار. ١٧٧/٢

ثم قال أبو شامة: فلا ينبغي لذي لبّ إذا نُقِل له عن إمام روايتان؛ إحداهما أصوب وجهاً من الأخرى أن يعتقد في ذلك إلا أنه رجع عن الضعيف إلى الأقوى. انتهى.[5] وفيه ما لا يخفى.

أمّا قوله: إن رواية الفتح تقضي على جميع الروايات؛ فغير مسلَّم، أن رواية شخص انفرد بها عن الجمّ الغفير تقضي عليهم؛ مع إعلال الأئمّة لها وردَّها.

---

(١) في (س): «جازت هذه» ولعله سبق قلم.

(٢) (من أجل): سقطت من المطبوع.

(٣) جاءت العبارة في (ت) وكذا في المطبوع معكوسة هكذا: «أولاً يقرأ» والمثبت مع أنه في بقية النسخ فهو أيضاً موافق لما في إبراز المعاني: ٢/٢٥٠

(٤) كذا في جميع النسخ، ولعل صوابه: (الأولى) كما في إبراز المعاني: ٢/٢٥٠

(٥) إبراز المعاني: ٢/٢٥٠

وأما قوله: إن رواية إسماعيل بن جعفر عن نافع الفتح فهذا مما لا يعرف في كتاب من كتب القراءات، وهذه الكتب موجودة لم يذكر فيها أحد عن إسماعيل ذلك، و لم يذكر هذا عن إسماعيل إلا ابن مجاهد في كتاب «الياءات» له وهو مما عدّه الأئمة غلطاً كما سيأتي.

وأمّا قوله: فلا ينبغي لذي...إلى آخره فظاهر في البطلان، بل لا ينبغي لذي لبّ قولُه، فإنه يلزم منه تركُ كثير من الروايات، ورفضُ غير ما حَرْفٍ من القراءات المتواترة عن كلّ واحد من الأئمة، والله أعلم.

وقد ردَّ أبو إسحاق الجعبري عليه وأجاب بأن الصحيح إن كان يعني في قوله: (كان نافع أوّلاً يسكّن ثم رجع إلى الفتح) يدلّ على الثبوت من غير انقطاع فيستمرّ.

قال: وقوله: (ثم رجع إلى تحريكها) معناه انتقل، وهذا يدل على الأمرين:

لأن الانتقال لا يلزم منه إبطال المنتقل عنه إلا إذا امتنع، و لم[1] يقل نافع (رجعت) و لم يقل أحد رجع عن الإسكان إلى الفتح.

قال: وقوله: (هذه حاكمة على الإسكان فإنها أخبرت بالأمرين ومعها زيادة علم بالرجوع) لا يدل على الرجوع لعدم التعدية ب‹عن› والتعارضُ وزيادة العلم إنما يعتبر فيما سبيله الشهادات لا في الروايات.

قال: وقوله: (إحداهما أصوب من الأخرى) يُفْهَم منه أن الأخرى صواب، فهذا مناقض لقوله (غير صحيحة)، وإن أراد إحداها صواب والأخرى خطأ؛ فخطأ لما قدمنا، وأخذ الأقوى من قولَيْ إمام إنّما هو في المجتهَدات لا في المنصوصات إذِ اليقين لا يُنقض باليقين.

قال: وقوله: (الرجوع عن الضعيف إلى الأقوى) متناقض من وجهين، ويلزم منه رفع كل وجهين متفاوتين قوّة وضعفاً. انتهى[2].

قلت: أمّا رواية أن نافعاً/ رجع إلى الفتح، فقد ردّه أعرف الناس به، الحافظُ الحجّة أبو ١٧٨/٢

---

(١) في المطبوع: (فلم) بالفاء.

(٢) كتر المعاني: ق١٥٢

عمرو الداني فقال بعد أن أسنده وأسند رواية الإسكان في "جامع البيان": هو خبر باطل لا يثبت عن نافع، ولا يصح من جهتين:

إحداهما: أنه مع انفراده وشذوذه معارض للأخبار المتقدّمة التي رواها من تقوم الحجّة بنقله، ويجب المصير إلى قوله، والانفراد والشذوذ لا يعارضان التواتر، ولا يَردّان قول الجمهور، قال:

والجهة الثانية: أن نافعاً لو كان قد زال عن الإسكان إلى الفتح لعلم ذلك من بالحضرة من أصحابه الذين رووا اختياره ودوّنوا عنه حروفه؛ كإسحاق بن محمد المسيبي وإسماعيل بن جعفر الأنصاري، وسليمان بن جماز الزهري، وعيسى بن مينا، وغيرهم ممن لم يزل ملازماً له، ومشاهداً لمجلسه من لدن[1] تصدّره إلى حين وفاته، ولرَوَوْا ذلك عنه، أو رواه بعضهم، إذ كان محالاً أن يغيّر شيئاً من اختياره ويزول عنه إلى غيره، وَهُمْ بالحضرة معه وبين يديه ولا يعرّفهم بذلك، ولا يوقفهم عليه، ويقول لهم كنت اخترت كذا، ثم زلت الآن عنه إلى كذا، فدوِّنوا ذلك، عنّي وغيّروا ما قد زلت عنه من اختياري، فلم يكن ذلك، وأجمع كلّ أصحابه على رواية الإسكان عنه نصّاً وأداء دون غيره، فثبت أن الذي رواه الحمراوي عن أبي الأزهر عن ورش باطل لا شك في بطلانه، فوجب اطّراحه. ولزم المصير إلى سواه بما يخالفه ويعارضه.

قال الداني رحمه الله: والذي يقع في نفسي؛ وهو الحق إن شاء الله تعالى، أن أبا الأزهر حدّث الحمراوي الخبر موقوفاً عن ورش كما رواه عنه من قدمنا ذكره من جلّة[2] أصحابه، وثقات رواته، دون اتصاله بنافع وإسناد الزوال عن الإسكان إلى الفتح إليه، بل إلى[3] ورش دونه فنسي ذلك على طول الدهر من الأيام، فلمّا أن حدّث به أسنده إلى نافع ووصله به وأضاف القصة إليه فحمله الناس عنه كذلك، وقبله جماعة من العلماء وجعلوه

---

(١) قال الليث: (لدن) في معنى (من عند) تقول: وقف الناس له من لدن كذا إلى المسجد ونحو ذلك. اهـ التاج (لدن)

(٢) في المطبوع: (جملة) وهو تحريف.

(٣) (إلى): سقطت من المطبوع، وفيه: (بل لورش) وهو تحريف.

حجّة، وقطعوا بدليله على صحّة الفتح، ومثل ذلك قد يقع لكثير من نَقَلة الأخبار ورواة السنن، فيسندون الأخبار الموقوفة والأحاديث المرسلة والمقطوعة لنسيان يدخلهم أو لغفلة تلحقهم، فإذا رُفِع ذلك إلى أهل المعرفة ميزّوه ونبّهوا عليه وعرّفوا بعلّته/ وسبب الوهم فيه، فإذا كان الأمر كذلك، فلا سبيل إلى التعلّق في صحة الفتح بدليل هذا الخبر؛ إذ هو عن مذهب نافع واختياره بمعزل.

١٧٩/٢

قال: وممّا يؤيّد جميع ما قلناه، ويدل على صحّة ما تأولناه، ويحقّق قول الجماعة عن ورش ما أخبرناه عبد العزيز بن محمد المقريّ، حدّثنا: عبد الواحد بن عمر، حدثنا: أبو بكر شيخنا، حدثنا: الحسن بن عليّ، حدثنا: أحمد بن صالح عن ورش: أنه كره إسكان الياء من: ﴿محياي﴾ ففتحها، قال الداني: وهذا مما لا يحتاج[1] معه إلى زيادة بيان.

ويدلّ على أن السبب كان ما ذكرناه ما رواه ابن وضّاح عن عبد الصمد أنه قال: أنا أتبع نافعاً على إسكان الياء من ﴿محياي﴾ وأدع ما اختاره ورش من فتحها، حدّثنا الفارسي، حدثنا أبو طاهر ابن أبي هاشم، حدثنا ابن مجاهد[2] عن ابن الجهم، عن الهاشمي، عن إسماعيل، عن نافع أنه فتح ياء ﴿محاي﴾.

قال الداني: وذلك وَهْمٌ وغَلَطٌ من ابن الجهم من جهتين:

إحداهما: أن الهاشمي لم يذكر ذلك في "كتابه" بل ذكر فيه في مكانين إسكان الياء.

والثانية: أن إسماعيل نصَّ عليها[3] في "كتابه" المصنّف في قراءة المدنيّين، وهو الذي رواه عنه الهاشمي وغيره بالإسكان،حدثنا الخاقاني، حدثنا أحمد بن محمد[4] حدثنا أبو عمر[5] *حدثنا ابن منيع،[6]

---

(١) في المطبوع: (يحتاج فيه) وهو تحريف.

(٢) ليس في "السبعة" وإنما في كتابه "الياءات" والذي في "السبعة" الإسكان لنافع. انظر: السبعة: ٢٧٤

(٣) في المطبوع: (عليهما)، بالتثنية، وهو تحريف.

(٤) هو ابن أبي الرجاء، تقدمت ترجمته

(٥) كذا في جميع النسخ و"الجامع" ولعله تحريف من النساخ إذا كان المراد به أبا طاهر بن أبي هاشم، فهو (ابن عمر) وليس (أبا عمر) والله أعلم.

(٦) عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، أبو القاسم البغوي، غاية النهاية: ١/ ٤٥٠

حدثني[1] جدي[2]، حدثنا حسين بن محمد بن أحمد المرّوذي[3] حدّثنا*[4] إسماعيل عــــن نافع ﴿ومحياي﴾ مجزومة الياء. انتهى.[5]

وكذا يكون كلام الأئمة المقتدى بهم قولاً وفعلاً، فرحمه الله من إمام لم يسمح الزمـان بعده بمثله، وقال ذلك[6] في كتاب "الإيجاز"[7] أيضاً، والله أعلم.

باب: مذاهبهم في ياءات الزوائد

وهي الزوائد على الرسم؛ تأتي في أواخر الكلم، وتنقسم على قسمين:

أحدهما: ما حذف من آخر اسم منادى نحو ﴿يَاقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُــــمْ﴾[8] ﴿يَاقَــوْمِ إِنْ كُنتُمْ﴾[9] ﴿يَاعِبَادِي﴾[10] ﴿يَاأَبَتِ﴾[11] ﴿يَارَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ﴾[12] ﴿رَبِّ إِنِّي نَــــذَرْتُ﴾[13] وهذا القسم مما لا خلاف في حذف ‹الياء› منه في الحالين.

والياءُ من هذا القسم ‹ياء› إضافة، كلمةٌ برأسها؛ استغني/بالكسرة عنها، و لم تثبت[14] ١٨٠/٢

---

(١) في المطبوع: (حدثنا) بالجمع، وهو تحريف.

(٢) أحمد بن منيع، غاية النهاية: ١٣٩/١

(٣) روى القراءة أيضاً عن حفصٍ، غاية النهاية: ٢٤٩/١

(٤) ما بين النجمتين سقط من النسخة التي لديّ من "جامع البيان"

(٥) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٦٠٦١

(٦) (ذلك): من (س) فقط.

(٧) ذهب أبو شامة -وهو إمام ثقة حجة- إلى عكس ما ذهب إليه المؤلف، فقال: ولا يُغتــرّ بما ذكره الــداني في كتاب "الإيجاز" من اختياره الإسكان،... فإن غاية ما استشهد به قولُ العرب، (له ثلثا المال) وهذا ضعيف شاذ لم يقرأ مثله. اهـــ إبارز المعاني: ٢٥٠/٢

(٨) من مواضعه (٧٩) الأعراف

(٩) من مواضعه (٨٤) يونس

(١٠) من مواضعه (٥٦) العنكبوت

(١١) من مواضعه (٢٦) القصص

(١٢) من الآية (٨٨) الزخرف

(١٣) من الآية (٣٥) آل عمران

(١٤) في المطبوع: (يثبت) وهو تحريف

المصاحف من ذلك سوى موضعين بلا خلاف، وهما ﴿يَاعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ في ‹العنكبوت›[1] و﴿يَاعِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ آخر ‹الزمر›[2]، وموضع بخلاف وهو ﴿يَاعِبَادِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ في ‹الزخرف› وتقدّمت الثلاثة في الباب المتقدم.[3]

والقراء مجمعون على حذف سائر ذلك إلا موضعاً اختصّ به رويس وهو ﴿يَاعِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾[4] كما سنذكره في هذا الباب.

والقسم الثاني: تقع الياء فيه في الأسماء والأفعال نحو ﴿الدَّاعِي﴾[5] و﴿الْجَوَارِي﴾[6] و﴿الْمُنَادِي﴾[7] و﴿التَّنَادِي﴾[8] و﴿يَأْتِي﴾[9] و﴿يَسْرِ﴾[10] و﴿يَتَّقِي﴾[11] و﴿نَبْغِي﴾[12] فهي في هذا وشبهه ‹لام› الكلمة، وتكون أيضاً ياء إضافة في موضع الجرّ، والنصب، نحو ﴿دُعَائِي﴾[13] و﴿أَخَّرْتَنِي﴾[14] وهذا القسم هو المخصوص بالذكر في هذا الباب.

وضابطه: أن تكون الياء محذوفة رسماً مختلفاً[15] في إثباتها وحذفها وصلاً، أو وصلاً

---

(١) من الآية (٥٦) العنكبوت

(٢) من الآية (٥٣) الزمر

(٣) انظر: ص: ١٥٦٦

(٤) من الآية (١٦) الزمر

(٥) من مواضعه (١٠٨) طه

(٦) من مواضعه (٣٢) الشورى

(٧) من الآية (٤١) ق

(٨) من الآية (٣٢) غافر

(٩) من مواضعه (٦) الصف

(١٠) من مواضعه (٤) الفجر

(١١) من الآية (٢٤) الزمر

(١٢) من مواضعه (٦٥) يوسف.

(١٣) من الآية (٦) نوح

(١٤) من الآية (١٠) المنافقون

(١٥) في (س): «مختلف» بالرفع.

ووقفاً، فلا يكون أبداً بعدها إذا ثبتت ساكنة إلا متحرك.

وضابطه:[1] ما ذكر في باب ‹الوقف على أواخر الكلم› أن تكون الياء مختلفاً في إثباتها وحذفها في الوقف فقط، إذ لا يكون بعدها إلا ساكن.

ثمّ إن هذا القسم ينقسم أيضاً على قسمين:

الأول: ما يكون في حشو الآي.

الثاني: ما يكون في رأسها.

فأما الذي في حشو الآي فهو خمس وثلاثون ياء، منها ما الياء فيها[2] أصلية، وهي ثلاث عشرة ياء، وباقيها؛ وهو اثنان وعشرون ياء وقعت الياء ياء متكلم زائدة.

فالياء الأصلية: ﴿الدَّاعِ﴾ في ‹البقرة› موضع[3] وفي ‹القمر› موضعان[4] و﴿يَوْمَ يَـأْتِ﴾ في ‹هود›[5] و﴿الْمُهْتَدِ﴾ في ‹سبحان›[6] و‹الكهف›[7] و﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ في ‹الكهف›[8] ﴿وَالْبَادِ﴾ في ‹الحج›[9] و﴿كَالْجَوَابِ﴾ في ‹سبأ›[10] و﴿الْجَوَارِ﴾[11] في ‹عسق›[12] و﴿الْمُنَادِ﴾ في ‹ق›[13] و﴿يَرْتَعْ﴾ في يوسف[14] و﴿مَنْ يَتَّقِ﴾ فيها أيضاً.[15]

---

(١) في (ز) «وضابط وما ذكرت» وفي (ظ): «وضابط» بدون ضمير، ولكه تحريف.

(٢) في المطبوع (فيه)

(٣) من الآية (١٨٦)

(٤) من الآيتين (٦ و٨)

(٥) من الآية (١٠٥)

(٦) من الآية (٩٧)

(٧) من الآية (١٧)

(٨) من الآية (٦٤)

(٩) من الآية (٢٥)

(١٠) من الآية (١٣)

(١١) في المطبوع: (الخواري) بالخاء المهملة، وهو تصحيف شنيع.

(١٢) من الآية (٣٢)

(١٣) من الآية (٤١)

(١٤) من الآية (١٢)

(١٥) من الآية (٩٠)

وياء المتكلم ثنتان وعشرون ياء: وهي في ‹البقرة› ياآن ﴿إِذَا دَعَانِ﴾ ﴿وَاتَّقُونِ يَـاأُولِي الأَلْبَابِ﴾[1] وفي ‹آل عمران› ياءان ﴿وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُلْ﴾ ﴿وَخَافُونِ إِنْ﴾[2] وفي ‹المائدة› ﴿واخشون ولا﴾[3] وفي ‹الأنعام› ﴿وَقَدْ هَدَانِ وَلاَ﴾[4] وفي ‹الأعـراف› ﴿ثُمَّ كِيدُونِ فَلاَ﴾[5] وفي ‹هود› ياءان ﴿فَلاَ تَسْأَلْنِ مَا﴾ عند مـن كسـر النـون ﴿وَلاَ تُخْزُونِ﴾[6] وفي ‹يوسف› ﴿حَتَّى تُؤْتُونِ﴾[7]/ وفي ‹إبراهيم› ﴿بِمَا أَشْـرَكْتُمُونِ﴾[8] وفي ‹الإسراء› ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ﴾[9] وفي ‹الكهف› أربع وهي ﴿أَنْ يَهْدِيَنِ﴾ و﴿إِنْ[10] تَرَنِ﴾ و﴿أَنْ يُؤْتِيَنِ﴾ و﴿أَنْ تُعَلِّمَنِ﴾[11] وفي ‹طه› ﴿أَلاَ تَتَّبِعَنِ﴾[12] وفي ‹النمل› موضعان ﴿أَتُمِدُّونَـنِ﴾ و﴿فَمَا آتَانِ اللَّهُ﴾[13] وفي ‹الزمر› موضعان ﴿يَاعِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ و﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾[14] و[15] في

181/2

---

(1) من الآيتين (186 و197)

(2) من الآيتين (20 و175)

(3) من الآية (44)

(4) من الآية (80)

(5) من الآية (195)

(6) من الآيتين (46 و 78) والذين كسروا النون في الأولى، أعني ﴿تَسْأَلْنِ﴾ هم جميع القراء ما عدا ابـن كثـير والداجوني غير المفسر عن هشام، انظر: النشر: 2/289

(7) من الآية (66)

(8) من الآية (22)

(9) من الآية (62)

(10) في المطبوع: (أن) بفتح الهمزة، وهو خطأ.

(11) من الآيات (24 و39 و40 و 66)

(12) من الآية (93)

(13) من الآية (36)

(14) من الآيتين (16 و17)

(15) واو العطف سقطت من المطبوع.

‹غافر› ﴿اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾[1] وفي ‹الزخرف› ﴿وَاتَّبِعُونِ هَذَا﴾[2]

وأمّا التي في رؤوس الآي فستّ وثمانون ياء؛ منها خمسٌ* الياء فيها*[3] أصلية وهي: ﴿الْمُتَعَالِ﴾ في ‹الرعد›[4] و﴿التَّلَاقِ﴾ و﴿التَّنَادِ﴾ في ‹غافر›[5] و﴿يَسْرِ﴾ و﴿بِالْوَادِي﴾ في ‹الفجر›[6].

والباقي وهو إحدى وثمانون الياء فيه للمتكلم، وهي:

ثلاث في ‹البقرة› ﴿فَارْهَبُونِ﴾ ﴿فَاتَّقُونِ﴾ ﴿وَلَا تَكْفُرُونِ﴾[7] وفي ‹آل عمران› ﴿وَأَطِيعُونِ﴾[8] وفي ‹الأعراف› ﴿فَلَا تُنظِرُونِ﴾[9] وفي ‹يونس› مثلها[10] وفي ‹هود› ﴿ثُمَّ لَا تُنْظِرُونِ﴾[11] وفي ‹يوسف› ثلاث ﴿فَأَرْسِلُونِ﴾ ﴿وَلَا تَقْرَبُونِ﴾ و﴿لَوْلَا أَنْ تُفَنِّدُونِ﴾[12] وفي ‹الرعد› ثلاث ﴿مَتَابِ﴾ و﴿عِقَابِ﴾ و﴿مَآبِ﴾[13] وفي ‹إبراهيم› ثنتان ﴿وَعِيدِ﴾ ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾[14] وفي ‹الحجر› ثنتان ﴿فَلَا تَفْضَحُونِ﴾ ﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾[15] وفي

---

(1) من الآية (38)

(2) من الآية (61)

(3) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(4) من الآية (9)

(5) من الآيتين (15 و32)

(6) من الآيتين (4 و9)

(7) من الآيات (40 و 41 و 152)

(8) من الآية (50)

(9) من الآية (195)

(10) من الآية (71) ﴿وَلَا تُنْظِرُونِي﴾

(11) من الآية (55)

(12) من الآيات (45 و60 و94)

(13) من الآيات (30 و 32 و36)

(14) من الآيتين (14 و40)

(15) من الآيتين (68 و69)

‹النحل› ثنتان ﴿فَاتَّقُونِ﴾ ﴿فَارْهَبُونِ﴾[1] وفي ‹الأنبياء› ثلاث ﴿فَاعْبُدُونِ﴾ موضعان ﴿فَلاَ تَسْتَعْجِلُونِ﴾[2] وفي ‹الحج› ﴿نَكِيرِ﴾[3] وفي ‹المؤمنين› ست ﴿بِمَا كَذَّبُونِ﴾ موضعان ﴿فَاتَّقُونِ﴾ ﴿أَنْ يَحْضُرُونِ﴾ ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ ﴿وَلاَ تُكَلِّمُونِ﴾[4] وفي ‹الشعراء› ست عشرة ﴿أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾ ﴿أَنْ يَقْتُلُونِ﴾ ﴿سَيَهْدِينِ﴾ ﴿فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ ﴿وَيَسْقِينِ﴾ ﴿فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ ﴿ثُمَّ يُحْيِينِ﴾[5]

﴿وَأَطِيعُونِ﴾ ثمانية مواضع: اثنتان في قِصَّة نوح[6] ومثلهما في قِصَّة هود[7]* ومثلهما في*[8] قِصَّة صالح[9] وموضع في قِصَّة لوط[10] ومثله في قِصَّة شعيب[11] و﴿إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ﴾[12] وفي ‹النمل› ﴿حَتَّى تَشْهَدُونِ﴾[13] وفي ‹القَصص› ثنتان ﴿أَنْ يَقْتُلُونِ﴾ ﴿أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾[14] وفي ‹العنكبوت› ﴿فَاعْبُدُونِ﴾[15] وفي ‹سبأ› ﴿نَكِيرِ﴾[16] وفي ‹فاطر› مثلها[17]،

---

(١) من الآيتين (٢ و ٥١)

(٢) من الآيات (٢٥ و٩٢ و ٣٧)

(٣) من الآية (٤٤)

(٤) من الآيات (٢٦ و٣٩ و ٥٢ و٩٨ و ٩٩ و ١٠٨)

(٥) من الآيات (١٢ و١٤و٦٢ و٧٨ و٧٩ و٨٠ و٨١)

(٦) من الآيتين (١٠٨ و١١٠)

(٧) من الآيتين (١٢٦ و١٣١)

(٨) ما بين النجمتين سقط من (ز)

(٩) من الآيتين (١٤٤ و١٥٠)

(١٠) من الآية (١٦٣)

(١١) من الآية (١٧٩)

(١٢) من الآية (١١٧)

(١٣) من الآية (٣٢)

(١٤) من الآيتين (٣٣ و ٣٤)

(١٥) من الآية (٥٦)

(١٦) من الآية (٤٥)

(١٧) من الآية (٢٦)

وفي ‹يس› ثنتان ﴿وَلاَ يُنقِذُونِ﴾[1] ﴿فَاسْـمَعُونِ﴾ وفي ‹الصافات› ثنتان ﴿لَـتُرْدِينِ﴾ ﴿سَيَهْدِينِ﴾[2] وفي ‹ص› ثنتان: ﴿عِقَابِ﴾ و﴿عَذَابِ﴾[3] وفي ‹الزمر› ﴿فَـاتَّقُونِ﴾[4] وفي ‹غافر› ﴿عِقَابِ﴾[5] وفي ‹الزخرف› ثنتان ﴿سَيَهْدِينِي﴾ ﴿وَأَطِيعُونِ﴾[6] و[7] في ‹الدخان› ثنتان ﴿أَنْ تَرْجُمُونِ﴾ و[8]﴿فَاعْتَزِلُونِ﴾[9] وفي ‹ق› ثنتان ﴿وَعِيـدِ﴾ كلاهما[10]، وفي ‹الذاريات› ثلاث ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾ و﴿أَنْ يُطْعِمُونِ﴾ ﴿فَلاَ/ يَسْتَعْجِلُونِ﴾[11] وفي ‹القمر› ستٌّ ١٨٢/٢ جميعُهنّ ﴿وَنُذُرِ﴾ موضع في قصة نوح، وكذا في قصة هود، وموضعان في قصة صالح، وكذا في قصة لوط[12]، وفي ‹الملك› ثنتان ﴿نَذِيرِ﴾و﴿نَكِيرِ﴾[13] وفي ‹نوح› ﴿وَأَطِيعُونِ﴾[14] وفي ‹المرسلات› ﴿فَكِيدُونِ﴾[15] وفي ‹الفجر› ثنتان ﴿أَكْرَمَنِ﴾ و﴿أَهَانَنِ﴾[16] وفي ‹الكافرين› ﴿وَلِيَ دِينِ﴾[17].

---

(١) من الآيتين (٢٣ و ٢٥)

(٢) من الآيتين (٥٦ و٩٩)

(٣) من الآيتين (١٤ و٨)

(٤) من الآية (١٦)

(٥) من الآية (٥)

(٦) من الآيتين (٢٧ و ٦٣)

(٧) واو العطف سقطت من المطبوع.

(٨) واو العطف سقطت من المطبوع.

(٩) من الآيتين (٢٠ و٢١)

(١٠) من الآيتين (١٤ و٤٥)

(١١) من الآيات (٥٦ و٥٧ و٥٩)

(١٢) من الآية (١٦ و ١٨و٢١ و٣٠ و٣٧ و٣٩)

(١٣) من الآيتين (١٧و ١٨)

(١٤) من الآية (٣)

(١٥) من الآية (٣٩)

(١٦) من الآيتين (١٥ و١٦)

(١٧) من الآية (٦)

فالجملة مائة وإحدى وعشرون ياء، اختلفوا في إثباتها وحذفها كما سنبين، وإذا أضيف إليها ﴿تَسْأَلْنِ﴾ في ‹الكهف›[1] تصير مائة واثنتين وعشرين ياء، ولهم في إثبات هذه الياءات وحذفها قواعد نذكرها.

فأما نافع، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، فقاعدتهم: إثبات ما يثبتونه[2] منها وصلاً لا وقفاً.

وأما ابن كثير ويعقوب فقاعدتهما الإثبات في الحالين.

والباقون وهم ابن عامر وعاصم وخلف فقاعدتهم[3] الحذف في الحالين.

وربما خرج بعضهم عن هذه القواعد كما سنذكره.

فأمّا اختلافهم في ذلك، ونبدأ أولاً بما وقع في وسط الآي فنقول:

إنّ نافعاً، وابن كثير، وأبا عمرو، وأبا جعفر، ويعقوب؛ هؤلاء الخمسة اتفقوا على إثبات الياء[4] في أحد عشر موضعاً وهي: ﴿أَخَّرْتَنِ﴾ في ‹الإسراء› و﴿يَهْدِيَنِ﴾ و﴿تُعَلِّمَنِ﴾ و﴿يُؤْتِيَنِ﴾ وثلاثتها في ‹الكهف› و﴿الْجَوَارِ﴾ في ‹عسق› و﴿الْمُنَادِ﴾ في ‹ق› و﴿إِلَى الدَّاعِ﴾ في ‹القمر› و﴿يَسْرِ﴾ في ‹الفجر› وكذلك ﴿أَلاَّ تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ﴾ في ‹طه›[5] وكذلك ﴿يَأْتِ﴾[6] في ‹هود› و﴿نَبْغِ﴾ في ‹الكهف›.

---

(١) من الآية (٧٠)

(٢) في المطبوع: «يثبتون به» وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: (قاعدتهما) بالتثنية، وهو خطأ.

(٤) في المطبوع: (الباء) بالموحدة من أسفل، وهو تصحيف وتحريف.

(٥) قال المؤلّف رحمه الله: قد وَهِم ابن مجاهد في كتابه "قراءة نافع" حيث ذكر ذلك عن الحلواني عن قالون، كما وَهِم في "جامعه" حيث جعلها ثابتة لابن كثير في الوصل دون الوقف، فنبه على ذلك الحافظ أبو عمرو الداني. اهـ النشر: ٣٢٣/٢

(٦) (يأت) سقطت من (س)

وهم في هذه المواضع الأحد عشر على قواعدهم المتقدّمة إلا أن أبا جعفر فتح الياء وصلاً من ﴿أَلاَّ تَتَّبِعَنِ﴾ وأثبتها في الوقف.

ووافقهم الكسائي في الحرفين الأخيرين وهما ﴿يَأْتِ﴾ و﴿نَبْغِ﴾ على قاعدته في الوصل.

ووقعت الياء في هذه المواضع العشرة في وسط الآي إلا ﴿يَسْرِ﴾ فإنها من رؤوس الآي كما ذكرنا.

واتفق الخمسة المذكورون أوّلاً ومعهم حمزة على إثبات الياء في ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾ في ‹النمل› على قاعدتهم المذكورة، إلا أن حمزة خالف أصله فأثبتها في الحالين مثل ابن كثير ويعقوب.

وقد تقدّم اتفاق حمزة ويعقوب على إدغام النون منها في آخر باب ‹الإدغام الكبير›[1]

واتفق الخمسة أيضاً سوى الأزرق عن ورش على الإثبات في حرفين وهما ﴿إِنْ تَرَنِ﴾ في ‹الكهف›/ و﴿اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾ في ‹غافر› على قاعدتهم المذكورة. ١٨٣/٢

واتفق الخمسة أيضاً سوى قالون على الياء في موضع واحد وهو ﴿الْبَادِ﴾ في ‹الحج› على أصولهم.

واتفق هؤلاء سوى أبي جعفر؛ أعني ابن كثير، وأبا عمرو، ويعقوب، وورشاً على إثبات الياء في حرف واحد وهي ﴿كَالْجَوَابِ﴾ في ‹سبأ› على أصولهم.

وانفرد الحنبلي عن هبة الله عن ابن وردان بإثباتها وصلاً، وقد تابعه الأهوازي على ذلك، فخالف سائر الرواة في ذلك، والله أعلم.[2]

واتفق ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، على الإثبات في ﴿تُؤْتُونِ﴾ في ‹يوسف› على ما تقدّم من أصولهم، إلا أن الهذلي ذكر عن ابن شنبوذ في رواية قنبل حذفها في الوقف، وهو وهْمٌ.[3]

---

(١) انظر ص: ٩٤٩

(٢) انظر: الإرشاد: ٥١٠

(٣) انظر: الكامل: ق: ١٤٠و١٤١

اتفق أبو عمرو[1]، وأبو جعفر، ويعقوب، وورش، والبزي، على الإثبات في ﴿يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى﴾ وهو الأوّل من ‹القمر›[2].

وذكر الهذلي الإثبات أيضاً عن قنبل وهو وهْمٌ.[3]

واتفق أبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، وورش، على الإثبات في ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ كليهما في ‹البقرة› واختلف فيهما عن قالون:

فقطع له جمهور المغاربة، وبعض العراقيين بالحذف فيهما، وهو الذي في "التيسير" و"الكافي" و"الهداية" و"الهادي" و"التبصرة"[4] و"الشاطبية" و"التلخيصين"[5] و"الإرشاد" و"الكفاية الكبرى" و"الغاية"[6] وغيرها.

وقطع بالإثبات فيهما له[7] من طريق أبي نشيط الحافظ أبو العلاء في "غايته" وأبو محمد في "مبهجه"[8] وهي رواية العثماني عن قالون.

وقطع له بعضهم بالإثبات في ﴿الدَّاعِ﴾ والحذف في ﴿دَعَانِ﴾ وهو الذي في "الكفاية في الست" و"الجامع" لابن فارس، و"المستنير" و"التجريد" من طريق أبي نشيط، وفي "المبهج"[9] من طريق ابن بويان عن أبي نشيط.

وعكس آخرون، فقطعوا له بالحذف في ﴿الدَّاعِ﴾ والإثبات في ﴿دَعَانِ﴾ وهو الذي في "التجريد" من طريق الحلواني، وهي طريق أبي عون، وبه قطع أيضاً صاحب

---

(١) في المطبوع: (أبو عمر) وهو تحريف.

(٢) من الآية (٦) من سورة القمر

(٣) الكامل: ق: ١٤١/أ

(٤) التيسير: ٨٦، الكافي: ٦٧، التبصرة: ٤٥٤

(٥) أما تلخيص ابن بليمة فموافق لما ذكره المؤلّف، وأما تلخيص أبي معشر فقد قال: وأثبت ﴿الداع إذا دعان﴾ بصري وورش، وبخلاف عن قالون. اهـ انظر: التلخيص: ٢٢٥، تلخيص العبارات: ٦٢

(٦) انظر: الإرشاد: ٢٥٦، الكفاية الكبرى: ٢٧٨-٢٧٩، غاية الاختصار: ١/٣٦٤

(٧) (له) سقطت من المطبوع.

(٨) انظر: غاية أبي العلاء: ١/٣٦٤، المبهج: ١/٣٠١

(٩) انظر: الكفاية في الست:ق: ٥، المستنير: ١/٤٩٢، المبهج: ١/٣٠١

"العنوان".[١]

قلت: والوجهان[٢] صحيحان عن قالون، إلا أن الحذف أكثر وأشهر والله أعلم.

وذكر في "المبهج" الإثبات في ﴿الدَّاعِ﴾ من طريق الشذائي عن ابن شنبوذ، عن قنبل، وفيه نظر.[٣]

وذكر ابن شنبوذ عن ورش، من طريق الأزرق الحذف في ﴿دَعَانِ﴾ قال الداني: وهو/ غلط منه[٤]. ١٨٤/٢

قلت: قاله في "الكامل" ولا يؤخذ به.[٥]

واتفق نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، على الإثبات في ﴿الْمُهْتَدِ﴾ في ‹الإسراء› و‹الكهف› على أصولهم.

وذكر في "المستنير" و"الجامع" لابن شنبوذ عن قنبل إثباتها فيها وصلاً، وعُدَّ وَهْماً[٦]

واتفق أبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، وورش، على الإثبات في ﴿تَسْأَلْنِ﴾ في ‹هود›.

---

(١) انظر: العنوان: ٧٧

(٢) قوله: (والوجهان) لم يتضح لي مراده، حيث إن المذكور أربعة أوجه لا وجهان، وهي:

١- الإثبات في الكلمتين.

٢- الحذف فيهما.

٣- الإثبات في الأول والحذف في الثاني.

٤- عكسه.

علماً بأن الأخير ليس من طرق كتابه سواء من "التجريد" أو "العنوان".

(٣) المبهج ٣٠٠/١

(٤) قوله: (وذكر): صرح الداني بأن ابن شنبوذ روى ذلك أداء عن النحاس عن الأزرق. اهـ

انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٢٧

(٥) الكامل: ق: ١٤١/أ

(٦) كذا حكم المؤلف هنا، ولم يذكر هذا الحكم في موضع الكلمة في سورتيها، بل اكتفى بقوله في الإسراء: ورويت عن قنبل من طريق ابن شنبوذ. اهـ وقال في سورة الكهف: ووردت عن ابن شنبوذ عن قنبل. اهـ

انظر: النشر: ٣٠٩/٢ و٣١٦، المستنير: ٦٤٠/٢

وانفرد في "المبهج" بإثباتها عن أبي نشيط فخالف سائر الرواة عنه.[1]

وهم في الإثبات على أصولهم.

واتفق أبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، على إثبات ثمان ياءات وهي:

﴿وَاتَّقُونِ يَاأُوْلِي﴾ في ‹البقرة› ﴿وَخَافُونِ إِنْ﴾[2] في ‹آل عمران› ﴿وَاخْشَوْنِ وَلاَ﴾ في ‹المائدة› ﴿وَقَدْ هَدَانِ﴾ في ‹الأنعام› و﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾ في ‹الأعراف› ﴿وَلاَ تُخْزُونِ﴾ في ‹هود› و﴿بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ﴾ في ‹إبراهيم› ﴿وَاتَّبِعُونِ هَذَا﴾ في ‹الزخرف› وهم فيها على أصولهم، ووافقهم هشام في ﴿كِيدُونِ﴾ على اختلاف عنه:

فقطع له الجمهور بالياء في الحالين، وهو الذي في "الكافي" و"التبصرة" و"الهداية" و"العنوان" و"الهادي" و"التلخيصين" و"المفيد" و"الكامل" و"المبهج"[3] و"الغايتين"[4] و"التذكرة" وغيرها، وكذا في "التجريد"[5] من قراءته على الفارسي؛ يعني من طريق الحلواني والداجوني جميعاً عنه، وبذلك قرأ الداني على شيخيه[6] أبي الفتح وأبي الحسن من طريق الحلواني عنه كما نص عليه في "جامعه"[7]. وهو الذي في طرق "التيسير"، ولا ينبغي

---

(١) المبهج: ٣٠١/١

(٢) سقط من المطبوع عند ذكر هذه الكلمة في موضعها ذكرُ يعقوب، وجاءت العبارة محرفة هكذا: ﴿خافون﴾ أثبتها في الوصل أبو جعفر وأبو عمرو وإسماعيل، ورويت أيضاً لابن شنبوذ عن قنبل كما قدمنا والله تعالى أعلم. اهـ

والعبارة فيها سقط وهو بعد قوله: أبو عمرو: (وأثبتها في الحالين يعقوب) ورويت...

ولعل سبب التحريف هو ما جاء في نسخة (ت): (وأثبتها في الحالين يعقوب وإسماعيل) اهـ علماً بأن (إسماعيل) ليست في بقية النسخ، انظر: النشر: ٢٤٧/٢

(٣) انظر: الكافي: ١٠١، التبصرة: ٥٢١، العنوان: ٩٩، التلخيص:٢٧٢، تلخيص العبارات: ٦٣، الكامل: ق: ١٤١/أ، المبهج: ٣٠٠/١

(٤) غاية الاختصار: ٣٦٨/١، وأما "غاية" ابن مهران فلم أجد فيها ذلك، ولعل مذهبه الحذف، كما صرح به في "المبسوط" الذي هو أصل "الغاية" انظر: المبسوط: ٢١٨

(٥) انظر: التذكرة: ٣٥٠/٢-٣٥١

(٦) في المطبوع: (شيخه) بالإفراد، تحريف.

(٧) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٦٩/ب

أن يقرأ من "التيسير" بسواه، وإنْ كان قد حكى فيها خلافاً عنه[1] فإن ذكرهُ ذلك على سبيل الحكاية.

ومما يؤيد ذلك أنه قال في "المفردات" ما نصه: قرأ؛ يعني هشاماً ﴿ثُمَّ كِيدُونِ فَلاَ﴾ بياء ثابتة في الوصل والوقف، وفيه خلاف عنه، وبالأول آخذ. انتهى.[2]

وإذا كان يأخذ بالإثبات، فهل يؤخذ من طريقه بغير ما كان يأخذ؟

وكذا نصَّ عليه صاحب "المستنير"[3] و"الكفاية"[4] من طريق الحلواني.

وروى الآخرون عنه الإثبات في الوصل دون الوقف، وهو الذي لم يذكر عنه ابن فارس في "الجامع" سواه، وهو الذي قطع به في "المستنير" و"الكفاية"[5] عن الداجوني عنه.

وهو الظاهر من عبارة أبي عمرو الداني في "المفردات" حيث قال: ‹بياء ثابتة في الوصل/ والوقف› ثمّ قال: ‹فيه خلاف عنه›[6]، إن جعلنا ضمير ‹وفيه› عائداً[7] على ‹الوقف›، كما هو الظاهر وعلى هذا ينبغي أن يحمل الخلاف المذكور في "التيسير" إنْ أُخِذ به، وبمقتضى هذا يكون الوجه الثاني من الخلاف المذكور في "الشاطبية" هو هذا، على أن إثبات الخلاف من طريق "الشاطبية" في غاية البُعْد، وكأنه تبع فيه ظاهر "التيسير" فقط، والله أعلم.

١٨٥/٢

وروى بعضهم عنه الحذف في الحالين، ولا أعلمه نصّاً من طرق كتابنا لأحد من أئمتنا، ولكنه ظاهر "التجريد" من قراءته على عبد الباقي، يعني من طريق الحلواني.

---

(١) التيسير: ١١٥

(٢) انظر: المفردات: ٢٢٥

(٣) أي الإثبات في الحالين من طريق الحلواني. المستنير: ٥٦٩/٢

(٤) انظر: الكفاية الكبرى: ٣٤٩

(٥) انظر: المستنير: ٥٦٩/٢

(٦) المفردات: ٢٢٥

(٧) في المطبوع: (عائد) بالرفع، وهو لحن.

نعم هي من رواية ابن عبد الرزاق[1] عن هشام نصّاً، وروايةُ إسحاق بن أبي حسان[2] وأحمد بن أنس[3] أيضاً وغيرهم عنه.

قلت: وكلا الوجهين صحيحان عنه نصاً وأداء حالة الوقف، وأما حالة الوصل فلا آخذ بغير الإثبات من طرق كتابنا والله أعلم.

وروى بعض أئمتنا إثبات الياء فيها وصلاً عن ابن ذكوان، وهو الذي في "تلخيص" ابن بليمة وجهاً واحداً، فقال فيه: وابن ذكوان كأبي عمرو.[4]

وقال في "الهداية": وعن ابن ذكوان الحذف في الحالين، والإثبات في الوصل، وكذا في "الهادي".

وقال في "التبصرة": والأشهر عن ابن ذكوان الحذف، وبه قرأت له، وروي عنه إثباتها.[5]

قلت: ورد[6] إثباتها عن ابن ذكوان من رواية أحمد بن يوسف[7]، وروينا عنه أنه قال: أخبرني بعض أصحابنا أنه قرأ على أيوب بإثبات الياء في ‹الكتاب› و‹القراءة›.[8]

---

(١) هو أبو إسحاق الأنطاكي، تقدمت ترجمته

(٢) إسحاق بن إبراهيم، الأنماطي، أبو يعقوب، مشهور، روى عن هشام، وروى عنه ابن أبي هاشم توفي سنة ٣٠٢ هـ انظر: غاية النهاية: ١/١٥٥

(٣) ابن مالك، أبو الحسن الدمشقي، قرأ على هشام وابن ذكوان وله عن كل منهما نسخة، وروى عنه ابن المفسر والنقاش وغيرهما. انظر: غاية النهاية: ١/٤٠

(٤) انظر: تلخيص العبارات: ٦٣، والنقل بالمعنى.

(٥) التبصرة: ٥٢٢

(٦) سقط في المطبوع حرفا (رد).

(٧) أبو عبد الله، التغلبي، له نسخة عن ابن ذكوان فيها خلاف كثير لرواية أهل دمشق، روى القراءة سماعاً عن أبي عبيد القاسم بن سلام، روى عنه القراءة ابن جرير الطبري وابن مجاهد وغيرهما، انظر: غاية النهاية: ١/١٥٢-١٥٣

(٨) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٦٩

وبعضُ أصحابه هذا هو عبد الحميد بن بكّار[1] الدمشقي؛ صاحب أيوب بن تميـــم؛ شيخ ابن ذكوان، وقوله: في ‹الكتاب›، يعني في ‹المصحف›؛ فإن الياء في هذا الحرف ثابتـة في المصحف ‹الحمصيّ›، نص على ذلك الحافظ أبو عمرو الداني.[2]

والحذف عن ابن ذكوان هو الذي عليه العمل وبه آخذ والله تعالى الموفق.

وروى بعضهم أيضاً إثبات الياء في هذه المواضع الثمانية عن ابن شنبوذ عـــن قنبـــل، واضطربوا عنه في ذلك.

فنصَّ سبط الخياط في "كفايته"[3] على الإثبات عنه وصلاً في ﴿وَاتَّقُونِ﴾ ونـــــصَّ في "المبهج" على إثباتها له في الحالين، وكذلك قطع في "كفايته"[4] على إثبات ﴿أَشْرَكْتُمُونِ﴾ في الوصل.

واختلف عنه في "المبهج"، وكذلك قطع في "المبهج" عنه/ بإثبـــات ﴿كيـــدون﴾ في الحالين ولم يذكرها في "كفايته". ١٨٦/٢

وقطع له بإثبات ﴿تخزون﴾[5] في الحالين في "الكفاية" ولم يذكرها في "المبهج" واتفـــق نصّ "المبهج" و"الكفاية" على الإثبات عنه في الحالين في ﴿وَخَافُونِ﴾ ﴿وَاخْشَوْنِ﴾ وعلـى حذف ﴿واتَّبِعُونِ﴾.

واتفق ابن سوار، وابن فارس على إثبات ﴿خَـــافُونِ﴾ ﴿وَاخْشَـــوْنِ﴾ ﴿وهَـــدَانِ﴾ و﴿كِيدُونِ﴾ و﴿تُخْزُونِ﴾ في الحالين. ﴿وَاتَّبِعُونِ﴾ و[6]على إثبات ﴿أَشْرَكْتُمُونِ﴾ وصلاً لا وقفاً.

واختلفا في ﴿فَاتَّقُونِي﴾ فأثبتها في الحالين ابن فارس وحذفها ابن سوار.

---

(١) قاله الداني ظنّاً، انظر: المصدر السابق.

(٢) جامع البيان: ٢/ ق: ٧٠

(٣) انظر: الكفاية: ق٥

(٤) الكفاية: ق ١١٣

(٥) في المطبوع: (وتخزون) خطأ

(٦) (و) سقطت من المطبوع.

وكذلك اختلفوا عنه في حرفي ﴿الْمُهْتَدِ﴾ وفي ﴿الْمُتَعَالِ﴾[1] و﴿عَذَابِ﴾ و﴿عِقَابِ﴾ و﴿فَاعْتَزِلُونِ﴾ و﴿تَرْجُمُونِ﴾ فبعضهم ذكرها له، وبعضهم لم يذكرها، وأثبتها بعضهم وصلاً، وبعضهم في الحالين، ولم يتفقوا على شيء من ذلك، ولا شك أن ذلك مما يقتضي الاختلاف والاضطراب.

وقد نصَّ الحافظ أبو عمرو الداني على أن ذلك في هذه الياءات غلط، قطع بذلك وجزم[2]، وكذلك ذكر غيره.

وقال الهذلي: كلُّه فيه خلل.[3]

قلت: والذي أعوّل عليه في ذلك هو ما عليه العمل، وصحّ عن قنبل، ونصَّ عليه الأئمة الموثوق بهم، والله تعالى هو الهادي للصواب.

وانفرد الهذلي عن الشذائي عن أبي نشيط بإثبات الياء في ﴿وَاتَّبِعُونِ﴾ فخالف سائر الناس عنه وعن أبي نشيط.[4]

وإنّما ورد ذلك عن قالون من طريق أبي مروان[5] وأبي سليمان والله تعالى أعلم.

واختص رويس بإثبات الياء من المنادى في قوله ﴿يَاعِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ في ‹الزمر› أعني الياء من ﴿عباد﴾ ولم يختلف في غيره من المنادى المحذوف، وهذه رواية الجمهور من العراقيين وغيرهم، وهو الذي في "الإرشاد" و"الكفاية" و"غاية" أبي العلاء، و"المستنير" و"الجامع" و"المبهج"[6] وغيرها.

ووجه إثباتها خصوصاً مناسبة ﴿فَاتَّقُونِ﴾.

---

(١) ﴿المتعال﴾ سقطت من (س)

(٢) في المطبوع: (جزم به) وهو تحريف.

(٣) انظر: الكامل: ق: ١٤١/ب

(٤) نفس المصدر.

(٥) في (س): «هارون» بدل (مروان) وهو خطأ.

(٦) انظر: الإرشاد: ٥٣٤، الكفاية الكبرى: ٥٢٦، غاية أبي العلاء: ٣٥٦/١، المستنير: ٧٧١/٢

وروى آخرون[1] عنه الحذف، وأجروه مجرى سائر المنادى، وهو الذي مشى عليه ابن مهران في "غايته"[2]، وابن غلبون في "تذكرته"[3] وأبو معشر في "تلخيصه"[4] وصاحب "المفيد" والحافظ أبو عمرو الداني[5] وغيرهم، وهو القياس.

وبالوجهين جميعاً آخذ؛ لثبوتهما رواية، وأداء، وقياساً، والله أعلم.

١٨٧/٢ واختص قنبل بإثبات الياء في موضعين وهما/ ﴿يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ و﴿يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ كلاهما في ‹يوسف› وهما من الأفعال المجزومة، وليس في هذا الباب من المجزوم سواهما.

وفي الحقيقة ليسا من هذا الباب؛ من كون حذف الياء منهما لازماً للجازم، وإنما أدخلناهما في هذا الباب لأجل كونهما محذوفي الياء رسماً، ثابتين في قراءة من رواهما لفظاً، فلحقا في هذا الباب من أجل ذلك.

وقد اختلف في كلّ منهما عن قنبل:

فأمّا ﴿يَرْتَعْ﴾ فأثبت الياء فيهما عنه ابن شنبوذ من جميع طرقه، وهي رواية أبي ربيعة، وابن الصبّاح، وابن بقرة، والزينبي ونظيف وغيرهم عنه.

وروى عنه الحذف أبو بكر ابن مجاهد وهي رواية العباس بن الفضل، وعبد الله بن أحمد البلخي، وأحمد بن محمد اليقطيني، وإبراهيم بن عبد الرزاق، وابن ثوبان وغيرهم، والوجهان جميعاً صحيحان عن قنبل، وهما في "التيسير" و"الشاطبية"[6] وإن كان الإثبات ليس من طريقهما، وهذا من المواضع التي خرج فيها "التيسير" عن طرقه، والله أعلم.

---

(١) في المطبوع: (الآخرون) تحريفاً.

(٢) لم أجد ما ذكره المؤلف عن ابن مهران لا في "الغاية" ولا في "المبسوط"

(٣) لم يتعرض لها ابن غلبون، بل عبارته: وفيها -الزمر - من المحذوفات ياء واحدة وهي ﴿فاتقون﴾ أثبتها يعقوب في الوصل والوقف وحذفها الباقون في الحالين. اهـ

فمفهوم عبارته يدل على أن ﴿عباد﴾ ثابتة. والله أعلم. انظر: التذكرة: ٥٣١/٢-٥٣٢

(٤) وعبارته: أثبت يعقوب ﴿فاتقون﴾ اهـ ولم يذكر ﴿عباد﴾. انظر: التلخيص: ٣٩٢

(٥) انظر: مفردة يعقوب: ٨٢

(٦) انظر: التيسير: ١٣١

وأمّا ﴿يَتَّقِ﴾ فروى إثبات الياء فيها عن قنبل ابن مجاهد من جميع طرقه إلا ما شذّ منها، فلذلك لم يذكر في "التيسير" و"الكافي" و"التذكرة"[1] و"التبصرة"[2] و"التلخيص"[3] و"التجريد" و"الهداية" وغيرها سواه، وهي طريق أبي ربيعة وابن الصبّاح، وابن ثوبان، وغيرهم، كلّهم عن قنبل.

وروى حذفها ابن شنبوذ وهي رواية الزينبي وابن عبد الرزاق واليقطيني وغيرهم عنه.

والوجهان صحيحان عنه إلا أن ذكر الحذف في "الشاطبية" خروج عن طرقه والله أعلم.

ووجه إثبات الياء في هذين الحرفين؛ مع كونهما مجزومين إجراءُ الفعل المعتلّ مجرى الصحيح، وذلك لغة لبعض العرب، وأنشدوا عليه:

ألم يأتيك والأنباء تنمى[4]

وقيل: إن الكسرة أُشبعت فتولد منها الياء، وقيل غير ذلك.[5] والله أعلم.

---

(١) انظر: التيسير: ١٣١، الكافي: ١١٤، التذكرة: ٣٨٤/٢

(٢) انظر: التبصرة: ٥٥٢، علماً بأن "التبصرة" سقطت من (ز) و(س) وفي (ظ) كتب في الحاشية.

(٣) هو تلخيص ابن بَليمة، وكان الأولى من المؤلّف التنبيه على ذلك، لئلا يوهم أن المقصود تلخيص أبي معشر، وهو ما يتبادر إلى الذهن أولاً، لو لا أن أبا معشر ذكر الوجهين، وهو ما لا يتفق مع قول المؤلف: لم يذكر... سواها.

انظر: تلخيص العبارات: ٦٤، التلخيص لأبي معشر: ٢٩٦

(٤) صدر بيت من قصيدة عدتها (١١) بيتاً، قائلها قيس بن زهير.

..........................** بما لاقت لبون بني زياد

وبعده:

ومَحبَسُها على القرشيِّ تُشْرى ** بأدراع وأسياف جداد

والبيت المستشهد بصدره من شواهد النحويين سيبويه وغيره.

وذكر البغدادي قصة البيت.

انظر: الكتاب: ١٥/١، ٥٩/٢، الخصائص: ٣٣٣/١، الإنصاف: ٣٠/١، الدر المصون: ١٩٧/٦، الخزانة: ٣٦١/٨-٣٧٢

(٥) قيل: إن (مَن) في قوله ﴿من يتق﴾ بمعنى (الذي) لا شرطية، ويكون الجزم حينئذ على المعنى.

==

فهذا جميع ما وقعت الياء فيه وسط آية قبل متحرّك، وبقي من ذلك ثلاث كلمات وقع بعد الياء فيهن ساكن وهي: ﴿آتَانِ اللَّهُ﴾ في ‹النمل› و﴿إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَـٰنُ﴾ في ‹يس› ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ﴾ في ‹الزمر›.

أمّا ﴿آتَانِ﴾ فأثبت الياء فيها مفتوحة وصلاً نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وحفص، ورويس، وحذفها/ الباقون في الوصل لالتقاء الساكنين. ١٨٨/٢

واختلفوا في إثبات الياء في الوقف، فأثبتها يعقوب وابن شنبوذ عن قنبل، واختلف عن أبي عمرو، وقالون، وحفص:

فقطع لهم في الوقف بالياء أبو محمد مكّي، وأبو علي ابن بليمة وأبو الحسن ابن غلبون وغيرهم، وهو مذهب أبي بكر ابن مجاهد، وأبي طاهر ابن أبي هاشم، وأبي الفتح فارس،[١] لمن فتح الياء.

وقطع لهم بالحذف جمهور العراقيين، وهو الذي في "الإرشادين" و"المستنير" و"الجامع" و"العنوان"[٢] وغيرها.

وأطلق لهم الخلاف في "التيسير" و"الشاطبية" و"التجريد"[٣] وغيرها.

وقد قيّد الداني بعض إطلاق "التيسير" في "المفردات" وغيرها، فقال في "المفردات" في قراءة أبي عمرو: وأثبتها ساكنة في الوقف على خلاف عنه في ذلك، وبالإثبات قرأت وبه آخذ.[٤]

وقال في رواية حفص: واختلف علينا عنه في إثباتها في الوقف؛ فروى لي[٥] محمد بن

==

انظر: شرح الهداية: ٣٦٥/٢، إبراز المعاني: ٢٦٨/٢

(١) في (س): «الفتح بن» وهو خطأ.

(٢) انظر: الإرشاد: ٤٨٢، الكفاية الكبرى: ٤٧٩، المستنير: ٧٢٢، العنوان: ١٤٤

(٣) انظر: التيسير: ١٧٠

(٤) انظر: المفردات: ١٥٣، وفيه: وبالإثبات قراءتي. اهـ

(٥) كذا في جميع النسخ، وفي "المفردات" (روى لي عن)

أحمد[1] عن ابن مجاهد إثباتها فيه وكذلك روى أبو الحسن عن قراءته، وكذلك روى لي عبد العزيز بن[2] أبي غسّان عن أبي طاهر، عن أحمد بن موسى؛ يعني ابن مجاهد، وروى لي فارس بن أحمد عن قراءته أيضاً حذفها فيه[3].

وقال في رواية قالون: يقف عليها بالياء ثابتة،[4] ولم يزد على ذلك.

وقال ابن شريح في "الكافي": روى الأشناني عن حفص إثباتها في الوقف، وقد رُوِيَ ذلك عن أبي عمرو وقالون.[5]

وقال في "التجريد": والوقف عن الجماعة بغير ياء؛ يعني الجماعة الفاتحين للياء وصلاً، قال: إلا ما رواه الفارسي أن أبا طاهر روى عن حفص أنه وقف عليها بياء، قال: وذَكَر عبد الباقي أن أباه أخبره في حين قراءته عليه أن من فتح الياء وقف عليها بياء.[6] انتهى.

ولم يذكر سبط الخياط في "كفايته" الإثبات في الوقف لغير حفص.[7]

ووقف الباقون بغير ياء، وهم: ورش، والبزي، وابن مجاهد عن قنبل، وابن عامر، وأبو بكر[8]، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف.

وانفرد صاحب "المبهج" من طريق الشذائي عن ابن شنبوذ عن قنبل بفتح الياء وصلاً أيضاً كرويس[9]، ولم يذكر لابن شنبوذ في "كفايته" إثباتاً في الوقف فخالف سائر الرواة.

---

(١) أبو مسلم الكاتب، مسند، عالي الإسناد، روى عن ابن مجاهد وغيره، وسمع من ابن دريد وغيره، روى عنه الأهوازي وغيره، توفي سنة ٣٩٩ هـ انظر: غاية النهاية: ٢/٧٣-٧٤

(٢) في المطبوع: (عن) بالعين بدل الباء. وهو تحريف.

(٣) المفردات: ٢٣٩-٢٤٠

(٤) المفردات: ٤١

(٥) الكافي: ١٤٧

(٦) التجريد: ق:٤١/ب

(٧) انظر: الكفاية في الست: ق١٢٤

(٨) (أبو بكر) سقطت من (س) وكذلك من (ظ) إلا أنها كتبت في حاشيتها.

(٩) المبهج: ١/٢٩٨

وأمّا ﴿إِنْ يُرِدْنِ﴾ فأثبت الياء فيها مفتوحة في الوصل أبو جعفر، وأثبتها ساكنة في الوقف أبو جعفر أيضاً، هذا الذي توافقت[1] نصوص/ المؤلفين عليه عنه، وبعض الناس لم يذكر له شيئاً في الوقف، وبعضهم جعله قياساً.

١٨٩/٢

وتقدّم مذهب يعقوب في الوقف عليها بالياء من باب ‹الوقف›.

وحذفها الباقون في الحالين.

وأمّا ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ﴾ فاختص السوسي بإثبات الياء وفتحها وصلاً بخلاف عنه في ذلك:

فقطع له بالفتح والإثبات حالة الوصل صاحب "التيسير" ومن تبعه، وبه قرأ على فارس بن أحمد؛ من طريق محمد بن إسماعيل القرشي، لا من طريق ابن جرير كما نص عليه في "المفردات"، فهو في ذلك خارج عن طريق "التيسير"[2].

وقطع له بذلك أيضاً الحافظ أبو العلاء، وأبو معشر الطبري، وأبو عبد الله الحضرمي، وأبو بكر ابن مهران، وقطع له به[3] جمهور العراقيين من طريق ابن حبش، وهو الذي في "كفاية" أبي العزّ، و"مستنير" ابن سوار، و"جامع" ابن فارس، و"تجريد" ابن الفحام، وغيرها، ورواه صاحب "المبهج" عنه من طريق المطّوّعي، وهذه طريق أبي حمدون، وابن واصل، وابن سعدان، وإبراهيم بن اليزيدي، كلّهم عن اليزيدي، ورواية شجاع، والعباس؛ عن أبي عمرو.

واختلف في الوقف عن هؤلاء الذين أثبتوا الياء وصلاً:

فروى عنهم الجمهور الإثبات أيضاً في الوقف؛ كالحافظ أبي العلاء، وأبي الحسن ابن فارس، وسبط الخياط، وأبي العز القلانسي وغيرهم.

وروى الآخرون حذفها، وبه قطع صاحب "التجريد" وغيره، وهو ظاهر "المستنير"[4]

---

(١) كذا في (س)، وفي (ت) وفي البقية: «توافرت» وكلها تصح.

(٢) انظر: المفردات: ١٧٣، التيسير: ٦٧

(٣) في (ت): «به له»، وفي المطبوع: «له بذلك» وهو تحريف.

(٤) انظر: المستنير: ٧٧١/٢

وقطع به الداني أيضاً في "التيسير" وقال: هو عندي قياس قول أبي عمرو في الوقف على المرسوم.[١]

وقال في "المفردات" بعد ذكره الفتح والإثبات في الوصل: فالوقف في هذه الرواية بإثبات الياء، ويجوز حذفها والإثبات أقيس.[٢]

فقد يقال إن هذا مخالف لما في "التيسير" وليس كذلك كما سنبينه في التنبيهات آخر الباب.[٣]

وقال ابن مهران: وقياس من فتح الياء أن يقف بالياء، ولكن ذكر أبو حمدون وابن اليزيدي أنه يقف بغير ياء؛ لأنه مكتوب بغير ياء.[٤]

وذهب الباقون عن السوسيّ إلى حذف الياء وصلاً ووقفاً، وهو الذي قطع به في "العنوان"[٥] و"التذكرة" و"الكافي"[٦] و"تلخيص العبارات"[٧] وهو المأخوذ به من "التبصرة"[٨] و"الهداية" و"الهادي"، وأبو[٩] عليّ الأهوازي، وهو طريق أبي عمران وابن جمهور؛ كليهما/ عن السوسي، وبه قرأ الداني على أبي الحسن ابن غلبون في رواية السوسي، وعلى أبي الفتح من غير طريق القرشي، وهو الذي ينبغي أن يكون في "التيسير" كما قدّمنا.

١٩٠/٢

وكلٌّ من الفتح وصلاً، والحذف وقفاً ووصلاً، صحيح عن السوسيّ، ثابت عنه رواية وتلاوة، ونصّاً وقياساً.

---

(١) التيسير: ١٨٩

(٢) المفردات: ١٧٣

(٣) انظر ص: ١٦٠٨

(٤) النص بحروفه في المبسوط: ٣٨٦-٣٨٧

(٥) ليس في "العنوان" المطبوع ذكر لهذه الكلمة أصلاً. انظر: ص١٦٦

(٦) انظر: التذكرة: ٥٣١/٢

(٧) لم أجدها في تلخيص ابن بلّيمة المطبوع.

(٨) لم يتعرض لها مكّي، انظر: ص٦٦١

(٩) في (س): «أبي» ولعله سبق قلم.

ووقف يعقوب عليها بالياء على أصله، والباقون بالحذف في الحالين، والله الموفق.

وأمّا الياءات المحذوفة من رؤوس الآي، وجملتها بما فيه أصلي وإضافي ست وثمانون ياء كما قدّمنا[1]، ذكرنا منه ياء واحدة استطراداً وهي: ﴿يسر﴾ في ‹الفجر› وبقي خمس وثمانون ياء أثبت الياء في جميعها يعقوب في الحالين على أصله.

ووافقه غيره في ست عشرة[2] كلمة وهي: «دعاء» و«التلاق» و«التناد» و«أكرمن» و«أهانن» و«بالواد» و«المتعال» و«وعيد» و«نذير» و«نكير» و«يكذبون» و«ينقذون» و«لتردين» و«فاعتزلون» و«ترجمون» و«نذر».

أمّا ﴿دعاء﴾ وهو في ‹إبراهيم› فوافقه في الوصل أبو عمرو، وحمزة، وأبو جعفر، وورش، ووافقه البزي في الحالين، واختلف عن قنبل:

فروى عنه ابن مجاهد الحذف في الحالين، وروى عنه ابن شنبوذ الإثبات في الوصل، والحذف في الوقف، هذا الذي هو من طرق كتابنا.

وقد ورد عن ابن مجاهد مثل ابن شنبوذ* وعن ابن شنبوذ الإثبات*[3] في الوقف أيضاً ذكره الهذلي، وقال: هو تخليط.[4]

قلت: وبكلٍّ من الحذف والإثبات قرأت عن قنبل وصلاً ووقفاً، وبه آخذ والله تعالى أعلم.

وأمّا ﴿التَّلاَقِ﴾ و﴿التَّنادِ﴾ وهما في ‹غافر› فوافقه في الوصل ورش، وابن وردان، ووافقه في الحالين ابن كثير.

وانفرد أبو الفتح فارس بن أحمد؛ من قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه عن قالون بالوجهين؛ الحذف والإثبات في الوقف، وتبعه في ذلك الداني من قراءته عليه،

---

(١) انظر ص: ١٥٨٤

(٢) في المطبوع: (ست عشر) وهو لحن.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ت)

(٤) انظر: الكامل: ق: ١٤١/ب

وأثبته في "التيسير"[1] كذلك فذكر الوجهين جميعاً عنه، وتبعه الشاطبي على ذلك.

وقد خالف عبد الباقي في هذين سائر الناس، ولا أعلمه ورد من طريق من الطرق عن أبي نشيط، ولا الحلواني، بل ولا عن قالون أيضاً في طريق إلا من طريق أبي مروان عنه وذكره الداني في "جامعه"[2] عن العثماني[3] أيضاً.

وسائر الرواة عن/ قالون على خلافه، كإبراهيم[4] وأحمد[5] ابني قالون، وإبراهيم بن دازيل، وأحمد بن صالح[6] وإسماعيل القاضي، والحسن بن علي الشحّام، والحسين بن عبد الله المعلّم[7]، 191/2

---

(١) التيسير: ١٩٢

(٢) جامع البيان: ٢/ ق: ١٧٥

(٣) قول المؤلف: (أيضاً) يوهم أن أبا مروان و(العثماني) شخصان، وليس كذلك كما سيأتي، ولعل سبب ذلك ما ورد في "جامع البيان" حيث قال: وأبو مروان والعثماني. اهـ بواو العطف بين الاسمين، وعندي أن ذلك تصحيف من الناسخ، صوابه: أبو مروان العثماني، كما صرّح به الداني نفسه في "جامع البيان" في باب أسانيد رواية قالون، حيث قال: وأما طريق أبي مروان العثماني عنه -قالون- فأخبرنا بها عبد العزيز بن محمد قال: حدثنا عبد الواحد بن عمر قال: حدثنا أصحابنا، قال: حدثنا أبو جعفر أحمد بن نصر الترمذي قال: حدثنا أبو مروان محمد بن عثمان العثماني قال: حدثنا قالون عن نافع بالأصول. اهـ ١/ ق٣٨

و لم يذكر الداني في رواية قالون أبا مروان أو العثماني غيره.

وأيضاً فإن المؤلّف ذكره في تلاميذ قالون فقال: محمد بن عثمان أبو مروان العثماني. اهـ

وهو: محمد بن عثمان بن خالد، ينتهي نسبه إلى الوليد بن عثمان بن عفان ﷺ، أبو مروان، القرشي العثماني المدني ثم المكي، مقرئ معروف ثقة، روى الحروف سماعاً وعرضاً عن قالون، وله عنه نسخة، روى عنه الحروف أحمد بن نصر الترمذي وأحمد بن الهيثم البلخي، قال البخاري: توفي سنة ٢٤١ هـ

انظر: جامع البيان: ١/ ق: ٣٧، و٢ / ق١٥٧، غاية النهاية: ١/٦١٦، و٢/١٩٦

(٤) قرأ على أبيه، وقرأ عليه محمد بن عبد الله بن فليح. غاية النهاية: ١/٢٢

(٥) روى القراءة عن أبيه عرضاً، وخلفه في القيام بالقراءة بالمدينة، قليل الأصحاب، روى عنه القراءة عرضاً ابن أبي مهران وغيره. غاية النهاية: ١/٩٤

(٦) أبو جعفر المصري، حافظ، أحد الأعلام، قرأ على ورش وقالون وله عن كل منهما رواية، روى عنه القراءة الأشناني وغيره، توفي سنة ٢٤٨ هـ غاية النهاية: ١/٦٢

(٧) روى عن قالون وله عنه نسخة، انفرد عن قالون بإسكان ﴿أني أوفي﴾ و﴿ليبلوني أأشكر﴾ روى عنه القراءة محمد

==

وعبد الله بن عيسى المدني[١] وعبيد الله بن محمد العُمَري[٢] ومحمد بن عبد الحكم[٣] ومحمد بن هارون المروزي[٤] ومصعب بن إبراهيم[٥] والزبير بن محمد الزبيري[٦] وعبد الله بن فليح[٧] وغيرهم.

وأمّا ﴿أَكْرَمَنِ﴾ و﴿أَهَانَنِ﴾ وهما في الفجر فوافقه على إثبات الياء فيهما وصلاً نافع، وأبو جعفر، وفي الحالين البزي، واختلف عن أبي عمرو:

فذهب الجمهور عنه إلى التخيير، وهو الذي قطع به في "الهداية" و"الهادي" و"التلخيص" للطبري[٨].

و"الكامل" وقال فيه: وبه قال الجماعة.[٩]

وعوّل الداني على حذفهما، وكذلك الشاطبّي.

وقال في "التيسير": وخيّر فيهما أبو عمرو، وقياس قوله في رءوس الآي يوجب

==

بن فليح. غاية النهاية: ١/٢٤٣

(١) أبو موسى، القرشي، يعرف بطيارة، أخذ عرضاً وسماعاً عن قالون وانفرد عنه ب ﴿لكنا هو الله﴾ بالألف كابن عامر. روى القراءة عنه محمد بن أحمد الإمام. توفي سنة ٢٨٧ هـ غاية النهاية: ١/٤٤٠

(٢) ينتهي نسبه إلى سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ، روى عن قالون وله عنه نسخة، روى الحروف عنه إبراهيم بن عبد الرزاق، توفي سنة ٢٩٣. غاية النهاية: ١/٤٩٢

(٣) أبو العباس، الرملي، مشهور، أخذ سماعاً عن قالون؛ وله عنه نسخة، انفرد عن قالون بضم الياء وفتح الجيم من ﴿يرجعون﴾ ‹القصص› سمع منه ابن الأعرابي وغيره. غاية النهاية: ٢/١٥٩

(٤) هو أبو نشيط.

(٥) ينتهي نسبه إلى الزبير بن العوام ﷺ، ضابط محقق، قرأ على قالون، وله عنه نسخة، وهو من جلة أصحابه، وروى عن مالك بن أنس رحمه الله، قرأ عليه الفضل بن داود وغيره. غاية النهاية: ٢/٢٩٩

(٦) العُمري، يلقب ب(سُمْنة) إمام جامع المدينة، ثقة، مشهور في قراءة أبي جعفر التي أخذها عن قالون، توفي سنة ٢٧٠ هـ . غاية النهاية: ١/٢٩٣-٢٩٤

(٧) أبو محمد، المدني، روى القراءة عنه ابنه محمد. غاية النهاية: ١/٤٤١

(٨) التلخيص: ٤٦٩

(٩) الكامل: ق: ١٤١/ب

حذفهما وبذلك قرأت وبه آخذ.[1]

وقال في "التبصرة": روي عن أبي عمرو أنه خيّر في إثباتهما في الوصل، والمشهور عنه الحذف.[2]

وقطع في "الكافي" له بالحذف، وكذلك في "التذكرة" و"العنوان"[3] وكذلك جمهور العراقيين لغير ابن فرح عن الدوري، وقطعوا بالإثبات لابن فرح، وكذلك سبط الخياط في "كفايته" لابن مجاهد عن أبي الزعراء من طريق الحمامي[4]، ولم يذكر في "الإرشاد" عن أبي عمرو سوى الإثبات.[5]

وكذلك في "المبهج" من طريق ابن فرح، وزاد فقال: في هاتين الياءين عن أبي عمرو اختلاف نقله أصحابه.[6]

وكذلك أطلق الخلاف عن أبي عمرو أبو عليّ ابن بليمة في "تلخيصه"[7].

والوجهان مشهوران عن أبي عمرو، والتخيير أكثر، والحذف أشهر، والله أعلم.

وفي "الجامع" لابن فارس: إثباتهما في الحالين لابن شنبوذ عن قنبل.[8]

وأمّا ﴿بِالْوَادِ﴾ وهي في ‹الفجر› أيضاً[9] فوافقه على إثباتها وصلاً ورش، وفي الحالين ابن كثير، واختلف عن قنبل عنه في الوقف:

فروى الجمهور عنه حذفها فيه، وهو الذي قطع به صاحب "العنوان" و"الكافي"

---

(١) التيسير: ٢٢٣

(٢) التبصرة: ٧٢٦

(٣) انظر: الكافي: ١٩٧، التذكرة: ٢/٦٢٦، العنوان: ٢٠٩

(٤) انظر: الكفاية في الست: ق ١٣٥

(٥) انظر: الإرشاد: ٦٣٤

(٦) المبهج: ١/٣٠٧، وايس فيه عبارة (نقله أصحابه)

(٧) تلخيص العبارات: ٦٣

(٨) الجامع: ق ٥٣٥

(٩) من الآيتين (٤ و٩) من سورة الفجر

و"الهداية" و"التبصرة" و"الهادي" و"التذكرة"[1] وهو اختيار أبي طاهر ابن أبي هاشم، وبه كان يأخذ، وبه قرأ الداني على أبي الحسن ابن غلبون.

وهو ظاهر "التيسير" حيث قطع به أولاً[2] ولكن طريق "التيسير" هو الإثبات، فإنه/ قرأ به على فارس بن أحمد وعنه أسند رواية قنبل في "التيسير". ١٩٢/٢

وبالإثبات أيضاً قطع صاحب "المستنير" من غير طريق أبي طاهر، وكذلك ابن فارس في "جامعه" وكذلك سبط الخياط في "كفايته" و"مبهجه"[3] من غير طريق ابن مجاهد، مع أن ابن مجاهد[4] قطع بالإثبات له في الحالين في "سبعته"[5].

وذكر في كتاب "الياءات" وكتاب "المكيين" وكتاب "الجامع" عن قنبل الياء في الوصل، وإذا وقف وقف بغير ياء، قال الداني: وهو الصحيح عن قنبل.[6]

قلت: وكلا الوجهين صحيح عن قنبل نصّاً وأداء حالة الوقف، بهما قرأت، وبهما آخذ، والله أعلم.

وأمّا ﴿الْمُتَعَالِ﴾ وهو في ‹الرعد›[7] فوافقه على الإثبات في الحالين ابن كثير من روايتيه من غير خلاف.

وقد ورد عن ابن شنبوذ عن قنبل من طريق ابن الطبر حذفها في الحالين ومن طريق الهذلي حذفها وقفاً.[8] والذي نأخذ به هو الأول، والله أعلم.

---

(١) العنوان: ٢٠٩، الكافي: ١٩٧، التبصرة: ٧٢٦، التذكرة: ٦٢٦/٢

(٢) التيسير: ٢٢٢-٢٢٣

(٣) انظر: المستنير: ٨٥٢/٢، الكفاية في الست: ق: ١٣٥

(٤) في (ت): «مع أنه قطع» وهو تحريف، وكذلك هو في المطبوع.

(٥) السبعة: ٦٨٣

(٦) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ١٩٥

(٧) من الآية (٩) من سورة الرعد

(٨) انظر: الكامل: ق: ١٤١/ب

وأمّا ﴿وَعِيدِ﴾[1] وهو في ‹إبراهيم› وموضعي ‹ق› و﴿نَكِيرِ﴾ وهي في ‹الحج› و‹سبأ› و‹فاطر› و‹الملك› ﴿وَنُذُرِ﴾[2] وهي في ستة مواضع من ‹القمر› و ﴿أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾ في ‹القصص› ﴿وَلاَ هُمْ يُنقَذُونَ﴾ في ‹يس› و﴿لَتُرْدِينِ﴾ في ‹الصافات› و﴿أَنْ تَرْجُمُونِ﴾ و﴿فَاعْتَزِلُونِ﴾ في ‹الدخان› و﴿نَذِيرِ﴾ في ‹الملك› فوافقه على إثبات الياء في هذه الثماني عشرة ياء من المتكلم التسع حالة الوصل ورش.

واختص يعقوب بما بقي من الياءات في رؤوس الآي وهي ستون ياء، تقدّمت مفصّلة، وسيأتي منصوصاً عليها آخر كلّ سورة عقيب ‹ياءات› الإضافة، معاداً ذكر الخلاف في ذلك كلّه مبيّناً مفصّلاً إن شاء الله، وبالله التوفيق.

تنبيهات

الأول: أجمعت المصاحف على إثبات الياء رسماً في خمسة عشر موضعاً مما وقع نظيره محذوفاً، مختلفاً فيه مذكور في هذا الباب وهي:

﴿وَاخْشَوْنِي وَ لِأُتِمَّ﴾ في ‹البقرة›[3] ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ﴾ فيها أيضاً[4] و﴿فَاتَّبِعُونِي﴾ في ‹آل عمران›[5] و﴿فَهُوَ الْمُهْتَدِي﴾ في ‹الأعراف›[6] و﴿فَكِيدُونِي﴾ في ‹هود›[7] و﴿مَا نَبْغِي﴾ في ‹يوسف›[8] ﴿وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ فيها[9] و﴿فَلاَ تَسْأَلْنِي﴾ في ‹الكهف›[10] و﴿فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا﴾ في ‹طه›[11] و﴿أَنْ يَهْدِيَنِي﴾/ في ‹القصص›[12] ١٩٣/٢

---

(١) في المطبوع (عيد) بسقوط الواو، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: (ونذير) وهو تحريف وخطأ.

(٣) من الآية (١٥٠)

(٤) من الآية (٢٥٨)

(٥) من الآية (٣١)

(٦) من الآية (١٧٨)

(٧) من الآية (٥٥)

(٨) من الآية (٦٥)

(٩) من الآية (١٠٨)

(١٠) من الآية (٧٠)

(١١) من الآية (٩٠)

(١٢) من الآية (٢٢)

و﴿يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ في ‹العنكبوت›[1] ﴿وَأَنِ اعْبُدُونِي﴾ في ‹يس›[2] و﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ آخر ‹الزمر›[3] و﴿أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ﴾ في ‹المنافقين›[4] و﴿دُعَائِي إِلَّا﴾ في ‹نوح›[5].

لم تختلف المصاحف في هذه الخمس عشرة ياء أنها ثابتة، وكذلك لم يختلف القراء في إثباتها أيضا.

ولم يجئ عن أحد منهم خلاف إلا في ﴿تسألني﴾ في ‹الكهف›، اختلف فيه عن ابن ذكوان كما سنذكره في موضعه إن شاء الله تعالى.[6]

ويلحق بهذه الياءات ﴿بِهَادِي الْعُمْيِ﴾ في ‹النمل› لثبوتها في جميع المصاحف لاشتباهها بالتي في ‹الروم› إذ هي محذوفة من جميع المصاحف، كما ذكرنا في باب ‹الوقف›.[7]

الثاني: بنى جماعة من أئمتنا الحذف والإثبات في ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ عن السوسي وغيره عن أبي عمرو على كونها رأس آية، فقال عبيد بن عقيل[8] عن أبي عمرو: إن كانت رأس آية وقفت[9] ﴿عباد﴾ وإن لم تكن رأس آية وقفت قلت ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِي﴾ فإن وصلت[10]

---

(١) من الآية (٥٦)

(٢) من الآية (٦١)

(٣) من الآية (٥٣)

(٤) من الآية (١٠)

(٥) من الآية (٦)

(٦) النشر: ٢/٣١٢-٣١٣

(٧) انظر ص: ١٤٩٧

(٨) ابن صبيح، أبو عمرو الهلالي، راو ضابط صدوق، روى عن أبي عمرو، وشبل بن عباد وغيرهما، روى عنه خلف بن هشام وغيره، قال البخاري: مات في رمضان سنة ٢٠٧ هـ غاية النهاية: ١/٤٩٦

(٩) في المطبوع: «وقفت على» وهو تحريف.

(١٠) في المطبوع: (وصلت فقلت) وهو تحريف.

﴿فَبَشِّرْ عِبَادِيَ ٱلذِينَ﴾ قال: وقراءتُه القطعُ[1].

وقال ابن مجاهد في ‹كتاب أبي عمرو›: في رواية عباس وابن اليزيدي دليل على أنّ أبا عمرو كان يذهب في العدد مذهب المدني الأول، وهو كان عدد أهل الكوفة والأئمة قديماً، فمن ذهب إلى عدد الكوفي والمدني الأخير والبصريين حذف الياء في قراءة أبي عمرو، ومن عدّ عدد المدني الأول فتحها واتّبع أبا عمرو في القراءة والعدد.

وقال ابن اليزيدي في كتابه في ‹الوصل والقطع› لما ذكر لأبي عمرو الفتح وصلاً، وإثبات الياء وقفاً: هذا منه تركٌ لقوله إنه يتبع الخط في الوقف، قال: وكأن أبا عمرو أغفل أن يكون هذا الحرف رأس آية.[2]

وقال الحافظ أبو عمرو الداني[3] بعد ذكره ما قدّمنا: قول أبي عمرو لعبيد بن عقيل دليل على أنه لم يذهب عليه[4] أنه رأس آية في بعض العدد، إذ خيّره فقال: إن عددتها فأسقط الياء على مذهبه في الفواصل، وإن لم تعدها فأثبت الياء وانصبها على مذهبه في غير الفواصل وعند استقبال الياء الألف[5] واللام.[6]

قلت: والذي لم يعدّها آية هو المكّي، والمدني الأول، فقط وعدّها غيرهما آية؛ فعلى ما قرّروا: يكون أبو عمرو اتّبع في ترك عدّها المكيَّ والمدنيَّ الأولَ إذ كان من أصل مذهبه/ 194/2 اتّباع أهل الحجاز، وعنهم أخذ القراءة أوّلاً واتّبع في عدّها أهل بَلَدِهِ البصرة وغيرها، وعنهم أخذ القراءة ثانياً، وهو في الحالين متّبع القراءة والعدد، ولذلك خيّر في المذهبين، والله تعالى أعلم.

---

(١) في المطبوع: (وقرأته بالقطع) وهو تحريف. انظر: السبعة: ٥٦١، المبسوط: ٣٨٦-٣٨٧، جامع البيان: ٢/ق: ١٥٤

(٢) من قوله: (فقال عبيد..) إلى هنا بنصه في جامع البيان: ٢/ ق: ١٥٤

(٣) في المطبوع: (أبو الداني) وهو تحريف.

(٤) في (ت): «على» وهو تحريف، وكذا جاء في المطبوع.

(٥) في المطبوع: (بالألف) وهو تحريف.

(٦) جامع البيان: ٢/ ق: ١٥٤

الثالث: ليس إثبات هذه الياءات في الحالين، أو في حال الوصل مما يعد مخالفاً للرسم خلافاً يدخل به في حكم الشذوذ لما بيّناه في الركن الرسمي أول الكتاب(١)، والله تعالى أعلم.

باب: بيان إفراد القراءات وجمعها.

لم يتعرّض أحد من أئمة القراءة في تواليفهم لهذا الباب، وقد أشار إليه أبو القاسم الصفراوي في "إعلانه" ولم يأت بطائل، وهو باب عظيم الفائدة، كثير النفع، جليل الخطر، بل هو ثمرة ما تقدّم في أبواب هذا الكتاب من الأصول، ونتيجة تلك المقدمات والفصول.

والسبب الموجب لعدم تعرض المتقدمين إليه هو عِظَم هِمَمِهم، وكثرة حرصهم، ومبالغتهم في الإكثار من هذا العلم واستيعاب(٢) رواياته، ولقد كانوا في الحرص والطلب بحيث إنهم يقرءون الرواية الواحدة على الشيخ الواحد عدة ختمات لا ينتقلون إلى غيرها.

ولقد قرأ الأستاذ أبو الحسن عليّ بن عبد الغني الحصري القيرواني القراءات السبع على شيخه أبي بكر القصري تسعين ختمة، كلّما ختم ختمةً قرأ غيرها حتى أكمل ذلك في مدّة عشر سنين، حسبما أشار إليه بقوله في ‹قصيدته›:

وأذكر أشياخي الذين قرأتها ** عليهم فأبدأ بالإمام أبي بكر

قرأت عليه السبع تسعين ختمة** بدأت ابن عشر ثم أكملت في عشر

وكان أبو حفص الكتّاني من أصحاب ابن مجاهد، وممّن لازمه كثيراً، وعُرف به، وقرأ عليه سنين لا يجاوز قراءة عاصم، قال: وسألته أن ينقلني عن قراءة عاصم إلى غيرها فأبى عليّ.(٣)

وقرأ أبو الفتح فرج(٤) بن عمر الواسطي أحد شيوخ/ ابن سوار القرآن برواية ‹أبي ١٩٥/٢

---

(١) انظر ص: ٣٧٠

(٢) في (س) و(ظ): «الاستيعاب» وبدون كلمة (رواياته)

(٣) تتمة: فقرأت قراءة ابن كثير على بكار بن أحمد عن ابن مجاهد عن قنبل، اهـ وهذا النص نقله المؤلف والذهبي كلاهما عن الداني، رحمهم الله، انظر: غاية النهاية: ٥٨٧/١، العرفة: ٦٧٩/٢

(٤) في (س) و(ظ): «فرح» بالحاء المهملة، وهو تصحيف.

بكر› من طريق يحيى العليميّ، على[1] أبي الحسن عليّ بن منصور، المعروف بابن الشّعيريّ[2] الواسطي[3] عدّة ختمات في مدة سنين.[4] وكانوا يقرءون على الشيخ الواحد العدّة من الروايات، والكثير من القراءات؛ كلّ ختمة برواية، لا يجمعون رواية إلى غيرها.

وهذا[5] الذي كان عليه الصدر الأول، ومن بعدهم إلى أثناء المائة الخامسة؛ عصر الداني، وابن شيطا، والأهوازي، والهذلي ومن بعدهم فمن ذلك الوقت ظهر جمع القراءات في الختمة الواحدة، واستمر إلى زماننا. وكان بعض الأئمّة يكره ذلك؛ من حيث إنه لم تكن عادة السلف عليه، ولكن استقرّ عليه العمل، والأخذ[6] به، والتقرير عليه، وتلقّيه بالقبول. وإنما دعاهم إلى ذلك فتور الهمم، وقصد سرعة الترقي والانفراد.

و لم يكن أحدٌ من الشيوخ يسمح به إلا لمن أفرد القراءات وأتقن معرفة الطرق والروايات، وقرأ لكل قارئ بختمة على حدة و لم يسمح أحد بقراءة قارئ من الأئمة السبعة أو العشرة في ختمة واحدة فيما أحسب إلا في هذه الأعصار المتأخرة، حتى إن كمال الضرير؛ صهرَ الشاطبي لـمّا أراد القراءة على الشاطبي لم يقرأ عليه قراءة واحدٍ[7] من السبعة إلا في ثلاث ختمات، فكان إذا أراد قراءة ابن كثير مثلاً؛ يقرأ أوّلاً برواية ‹البزي› ختمة، ثمّ ختمة برواية ‹قنبل›، ثمّ يجمع للبزي وقنبل في ختمة، هكذا حتى أكمل القراءات السبع في تسع عشرة ختمة، و لم يبق عليه إلا رواية ‹أبي الحارث› وجمعه مع ‹الدوري› في ختمة، قال: فأردت أن أقرأ برواية أبي الحارث فأمرني بالجمع، فلمّا انتهيت

---

(١) في (ت): «عن» وهو تحريف، وكذا في المطبوع.

(٢) في المطبوع: (الشعير) بدون ياء النسبة، وهو تحريف.

(٣) مقرئ، عرض على يوسف بن يعقوب عن العليمي، توفي بعد سنة ٣٨٠ هـ. غاية النهاية: ٥٨١/١

(٤) في (س): ‹سنتين› ويظهر أنه تحريف، والمثبت هو الصواب، حيث قد بيّنه ابن سوار بقوله: قرأ -فرج- على الشعيري بواسط عدة ختم من سنة نـيّف وسبعين إلى الثمانين وثلاثمائة، اهـ. انظر: المستنير: ٢٢١/١

(٥) في (س): «هو»

(٦) كذا في (س)، وفي البقية: «لكن الذي...العمل هو الأخذ...» وينبه على أن كلمة (العمل) سقطت من (ظ)

(٧) في (ت) و(ظ): «واحدة»

إلى سورة ‹الأحقاف› توفي إلى[1] رحمة الله.

وهذا هو الذي استقرّ عليه العمل إلى زمن شيوخنا الذي أدركناهم، فلم أعلم أحداً قرأ على التقيّ الصائغ الجمع إلا بعد أن يُفرِد للسبعة[2] في إحدى وعشرين ختمة، وللعشرة كذلك.

وقرأ شيخنا أبو بكر بن الجندي على الصائغ المذكور المفردات عشرين ختمة، وكذلك شيخنا الشيخ شمس الدين ابن الصائغ، وكذلك شيخنا الشيخ تقيّ الدين البغدادي رحمهم الله تعالى، وكذلك سائر من أدركناهم من أصحابه.

١٩٦/٢ وقرأ شيخنا عبد الوهاب القروي الإسكندري على شيخه الشهاب أحمد/ بن محمد القوصيّ بمضمّن "الإعلان" في ‹السبع› أربعين ختمة.

وكان الذين يتساهلون في الأخذ، يسمحون أن يقرئوا[3] لكل قارئ من السبعة بختمة، سوى نافع، وحمزة، فإنهم كانوا يأخذون ختمة لقالون، ثمّ ختمة لورش، وختمة[4] لخلف، ثمّ ختمة لخلاد، ولا يسمح أحد بالجمع إلا بعد ذلك.

ولمّا طلبتُ القراءات؛ أفردها على الشيوخ الموجودين بدمشق، وكنت قرأت ختمتين كاملتين على الشيخ أمين الدين عبد الوهاب بن السلاّر؛ ختمة بقراءة أبي عمرو من روايتيه، وختمة بقراة حمزة من روايتيه أيضاً، ثم استأذنته في الجمع فلم يأذن لي وقال: لم تفرد عليّ جميع القراءات، ولم يسمح بأكثر من أن أذن لي في جمع[5] قراءة نافع وابن كثير فقط.

نعم: كانوا إذا رأوا شخصاً قد أفرد وجمع على شيخ معتبَر، وأجيز وتأهّل؛ وأراد أن

---

(١) في المطبوع: (توفي رحمة الله) وهو تحريف.

(٢) في (ت): «السبعة»

(٣) في المطبوع: (يقرأوا) وهو تحريف.

(٤) في (ت): «ثم ختمة» وهو تحريف، وكذا في المطبوع.

(٥) في المطبوع: (جميع) تحريف.

يجمع القراءات في ختمة على أحدهم لا يكلفوله بعد ذلك إلى إفرادٍ، لعلمهم بأنه[1] قد وصل إلى حدّ المعرفة والإتقان، كما وصل الأستاذ أبو العزّ القلانسي إلى الإمام أبي القاسم الهذلي حين دخل بغداد فقرأ عليه بمضمن كتابه "الكامل" في ختمة واحدة.

ولـما دخل الكمال ابن فارس الدمشقي مصر، وقصده قرّاء أهلها لانفراده بعلو الإسناد، وقراءته الروايات الكثيرة على الكندي؛ فقرءوا عليه بالجمع للاثني عشر بكلّ ما رواه عن الكندي من الكتب.

ورحل الشيخ علي الديواني من واسط إلى دمشق، فقرأ على الشيخ إبراهيم الإسكندري بها بمضمن "التيسير" و"الشاطبية" في ختمة.

ورحل الشيخ نجم الدين ابن مؤمن إلى مصر من العراق، فقرأ على الشيخ تقي الدين[2] الصائغ بمضمن عدة كتب جمعاً.

وكذلك رحل شيخنا أبو محمد ابن السلّار فقرأ على الصائغ المذكور ختمة جمعاً بمضمن "التيسير" و"الشاطبية" و"العنوان".

ورحل بعده شيخنا أبو المعالى ابن اللبان فقرأ ختمة جمعا للثمانية بمضمن "عقد اللآلي" وغيرها على أبي حيّان.

وأوّل ما قرأتُ أنا على ابن اللبان قرأت عليه ختمة جمعاً بمضمّن عشرة كتب.

ولـمّا رحلت أولاً إلى الديار المصرية قرأت جمعاً بالقراءات الاثني عشر بمضمّن عدّة كتب على أبي بكر بن الجندي، وقرأت على كل من ابن الصائغ/ والبغدادي، جمعاً[3] بمضمن "الشاطبية " و"التيسير" و"العنوان". ١٩٧/٢

ثمّ رحلت ثانياً وقرأت على الشيخين المذكورين جمعاً للعشرة بمضمّن عدة كتب،

---

(١) عَلِمَ: إذا عديت بالباء كما هنا يكون بمعنى (شَعَر) يقال: ما علمت بخبرك: ما شعُرت به، وعَدَّوْه بالباء لأنه يُراعى فيه أحياناً معنى الإحاطة. علماً بأن في (س) ‹أنه› بدون الباء.

انظر: أساس البلاغة والتاج (علم)

(٢) في المطبوع: (ابن الصائغ) وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: (جميعاً) وهو تحريف.

وزدت في جمعي على البغدادي فقرأت لابن محيصن، والأعمش، والحسن البصري فـــهذه طريقة القوم رحمهم الله، وهذا دأبهم.

وكانوا أيضاً في الصدر الأول لا يزيدون القارئ على عشر آيات، ولو كان مَن كان، لا يتجاوزون ذلك، وإلى ذلك أشار الأستاذ أبو مزاحم الخاقاني حيث قال في ‹قصيدتـــه› التي نظمها في ‹التجويد›، وهو أوّل من تكلم فيه فيما أحسب:

وحكمك بالتحقيق إن كانت آخذاً ** على أحد ألاّ تزيد على عَشْرِ[١]

وكان مَن بعدهم لا يتقيّد بذلك، بل يأخذ بحسب ما يرى من قوّة الطـــالب قليـــلاً وكثيراً، إلا أن الذي استقرّ عليه عمل كثير من الشيوخ هو: الأخذ في الإفراد[٢] بجزء مـــن أجزاء مائة وعشرين، وفي الجمع بجزء من أجزاء مائتين وأربعين.

وروينا الأوّل عن بعض المتقدّمين: أخبرني عمر بن الحسن بقراءتي عليه ظاهر دمشـــق، عن الخطيب أبي العباس أحمد بن إبراهيم الواسطي أخبرنا الحسين بن أبي الحسن الطّيـــبي، أنبأ أبو بكر عبد الله بن منصور، أنبأ أبو العزّ الواسطي قال: قرأت بها؛ يعـــني قـــراءة أبي جعفر، على الشيخ أبي عليّ[٣] وأخبرني أنه قرأ بها على أبي علي الحسين بن علي بن عبيـــد الله الرّهاوي بدمشق[٤] وأخبره أنه قرأ بها على أبي علي أحمد بن محمـــد الأصبـــهاني[٥]، وأخبره أنه قرأ بها على أبي عبد الله صالح بن سعيد الرازي[٦] ختمة كاملة في مدّة أربعـــة

---

(١) قصيدتان في التجويد: ٢٣، البيت رقم (٢٧)

(٢) في المطبوع: (الأفراد) بفتح الهمزة، وهو تحريف.

(٣) هو غلام الهراس.

(٤) أستاذ، حاذق، شيخ القراء بدمشق مع الأهوازي، قرأ على أبي الفرج الشنبوذي وغـــيره، وأكـــثر شـــيوخه لا يعرفون، صنف في القراءات كتاباً حافلاً. توفي سنة ٤١٤ هـــ، الرُّهاوي: بضم الراء، نسبة إلى رُهاء، بلدة بـــين الموصل والشام. انظر: غاية النهاية: ١/٢٤٥-٢٤٦، الأنساب: ٣/١٠٨

(٥) شيخ القراء في وقته، قرأ على النقاش وغيره، قرأ عليه إبراهيم بن أحمد الشامي وغيره، صنف كتباً في القـــراءات ورحل وحال في البلاد. توفي سنة ٣٩٣ هـــ غاية النهاية: ١/١٠١

(٦) لم أجده بهذا الاسم، والذي ذكره المؤلّف: صالح بن مسلم بن عبد الله، أبو عبد الله الرازي، روى القراءة عرضاً عن الفضل بن شاذان، وروى القراءة عنه عرضاً أحمد بن محمد بن الحسن الأصبهاني. فلعله هو المراد، ويكـــون ==

أشهر؛ كلّ يوم جزءاً من أجزاء مائة وعشرين، وأنّ صالحاً قرأ على أبي العباس[1] الفضل بن شاذان الرازي ختمة كاملة في مدة أربعة أشهر على هذه الأجزاء، وأنّ الفضل قرأ على أحمد بن يزيد الحلواني.[2]

وأخذ آخرون بأكثر من ذلك، ولم يجعلوا للأخذ حدّاً كما ذكرنا، وكان الإمام علم الدين السخاوي يختاره، ويحمل ما ورد عن السلف في تحديد الأعشار على التلقين، واستدل بأنّ ابن مسعود ﷺ قرأ على النبي ﷺ في مجلس واحد/ من أوّل سورة ‹النساء› حتى بلغ ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَـٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ كما ثبت في الصحيح.[3] ١٩٨/٢

والذي قاله واضح، فعله كثير من سلفنا، واعتمد عليه كثير ممن أدركنا من أئمتنا.

قال الإمام يعقوب الحضرمي: قرأت القرآن في سنة ونصف على سلاّم، وقرأت على شهاب[4] بن شرنفة[5] في خمسة أيام وقرأ شهاب على مسلمة بن محارب في تسعة أيام.

وقد قرأ شيخنا الشهاب أحمد بن الطحان على الشيخ أبي العباس بن نَحْلَةَ[6] ختمة كاملة بحرف ‹أبي عمرو› من روايتيه في يوم واحد، وأُخبرتُ عنه أنه لـمّا ختم قال للشيخ: هل رأيت أحداً يقرأ هذه القراءة ؟ فقال: لا تقل هكذا، قل: هل رأيت شيخاً يسمع هذا السّماع؟

==

المؤلف سمى أباه (سعيداً) سبق قلم، أو سهواً منه رحمه الله، والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ٣٣٥/١

(١) في (ت) وكذا في المطبوع: «العباس بن..» وهو خطأ وتحريف.

(٢) هذا الإسناد من أبي العز إلى الحلواني موجود في الكفاية الكبرى: ٤٩-٥٠

(٣) انظر: صحيح البخاري : ١٩٢٧/٤ ، صحيح مسلم : ٥٥١/١

(٤) في المطبوع: (شهاب الدين) وهو تحريف.

(٥) في (ك): «شريفة»، وهو تصحيف، وكذا جاء في المطبوع.

(٦) أحمد بن محمد بن يحيى، المعروف بسبط السلعوسي، النابلسي، ماهر، ورع، صالح، قرأ على ابن بصخان والجعبري وغيرهم، وأقرأ بالجامع الأموي احتساباً، قرأ عليه ابن اللبان وغيره، وهو أحد الاثنين اللذين أجازهما ابن بصخان بإقراء القراءات. توفي سنة ٧٣٢ هـ. غاية النهاية: ١٣٣/١

ولـــمّا رحل ابن مؤمن إلى الصائغ قرأ عليه القراءات جمعاً بعدّة كتب في سبعة عشــر يوماً.

وقرأ عليّ شخص[1] ختمة لابن كثير من روايتيه في أربعة أيام، وللكسائي كذلــك في سبعة أيام.

ولـــمّا رحلت أوّلاً إلى الديار المصرية، وأدركني السفر، كنت قد وصلت في ختمـــة بالجمع إلى سورة ‹الحجر› على شيخنا ابن الصائغ، فابتدأت عليه من أول ‹الحجر› يـــوم السبت وختمت عليه ليلة الخميس في تلك الجمعة، وآخر ما كـــان بقـــي لي مـــن أول ‹الواقعة› فقرأته عليه في مجلس واحد.

وأعظم ما بلغني في ذلك قصّة الشيخ مكين الدين عبد الله بـــن منصـــور، المعـــروف بالأسمر، مع الشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن وثيق الإشبيلي وهي:

ما أخبرني به الشيخ الإمام، المحدّث الثقة؛ أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي بكـــر بـــن عزّام الإسكندري في كتابه إليّ من ثغر الإسكندرية، ثمّ نقلته من خطّه بها: أن الشـــيخ مكين الدين الأسمر دخل يوماً إلى الجامع الجيوشي بالإسكندرية، فوجد شخصاً واقفـــاً، وهو ينظر إلى أبواب الجامع، فوقع في نفس المكين الأسمر أنه رجل صالح، وأنه يعزم علـــى الرواح إلى جهته ليسلّم عليه، ففعل ذلك، وإذا به ابن وثيق و لم يكن لأحد منهما معرفـــة بالآخر ولا رؤية، فلما سلّم عليه قال له: أنت عبد الله بن منصور؟ قال: نعم، قال: مـــا جئت من الغرب إلا بسببك لأقرئك القراءات.

قيل: فابتدأ/ عليه المكين الأسمر تلك الليلة الختمة بالقراءات السبع من أولهـــا، وعنـــد طلوع الفجر إذا به يقول ﴿من الجنة والناس﴾ فختم عليه الختمة جمعاً بالقراءات الســـبع في

١٩٩/٢

---

(١) ذكر المؤلف ذلك في جامع أسانيده، ولم يصرح باسم هذا الشخص، ولكني وجدت في حاشية بحر الجوامع بعد أن نقل قول المؤلف هذا: هذا الشخص هو الشيخ الإمام المقرئ الكاتب شمس الدين محمد بن إسماعيل الحلـــبي، المجاور بمكة آخرا. اهـــ ق: ٣٢ / ب

ليلة واحدة.[1]

إذا تقرّر ذلك فليعلم أنه من يريد تحقيق علم القراءات، وإحكام تلاوة الحروف، فلا بدّ من حفظه كتاباً كاملاً يستحضر به اختلاف القراء، وينبغي أن يعرف أوّلاً اصطلاح الكتاب الذي يحفظه، ومعرفة طرقه، وكذلك إنْ قصد التلاوة بكتابٍ غيره ولا بدّ من إفراد القراءات التي يقصد معرفتها قراءة قراءة على ما تقدّم.

فإذا أحكم القراءات إفراداً وصار له بالتلفظ بالأوجه مَلَكَةً لا يحتاج معها إلى التكلف، وأراد أن يحكمها جمعاً فَلْيَرُضْ نفسه ولسانه فيما يريد أن يجمعه، ولينظر ما في ذلك من الخلاف أصولاً وفرشاً، فما أمكن فيه التداخل اكتفى منه بوجه، وما لم يمكن فيه نَظَر؛ فإنْ أمكن عطفه على ما قبله بكلمة أو بكلمتين أو بأكثر من غير تخليط ولا تركيب اعتمده، وإن لم يحسن عطفه رجع إلى موضعٍ ابتدأ حتى يستوعب الأوجه كلّها، من غير إهمال، ولا تركيب، ولا إعادة ما دخل، فإنَّ الأول ممنوع، والثاني مكروه، والثالث معيب.

وذلك كله بعد أن يعرف أحرف الخلاف الواجب من أوجه[2] الخلاف الجائز، فمن لم يميّز بين الخلافين لم يقدر على الجمع، ولا سبيل له إلى الوصول إلى القراءات.

وكذلك يجب أن يميّز بين الطرق والروايات، وإلا فلا سبيل له إلى السلامة من التركيب في القراءات، وسأوضّح لك ذلك كلّه إيضاحاً لا يحتاج معه إلى زيادة بتوفيق الله سبحانه وتعالى وعونه.

فاعلم أن الخلاف: إمّا أن يكون للقارئ؛ وهو أحد الأئمة العشرة ونحوهم، أو للراوي عنه وهو واحد من أصحابه العشرين المذكورين في كتابنا هذا ونحوهم، أو للراوي عن واحد من هؤلاء الرواة العشرين أو مَن بعده وإن سفل، أو لم يكن كذلك.

فإن كان لواحد من الأئمة بكماله؛ أي مما أجمع عليه الروايات والطرق عنه فهو قراءة، وإن كان للراوي عن الإمام فهو رواية، وإن كان لمن بعد الرواة/ وإن سفل فهو طريق، وما كان على غير هذه الصفة مما هو راجع إلى تخيير القارئ فيه كان وجهاً. ٢٠٠/٢

---

(١) ذكر المؤلف القصة بنفس هذا السند في غاية النهاية: ٢٥/١

(٢) في (س): «من أحرف» ولعله سبق قلم.

فنقول مثلا: إثبات البسملة بين السورتين قراءة ابن كثير، وقراءة عاصم، وقراءة الكسائي،وقراءة أبي جعفر، ورواية قالون عن نافع، وطريق الأصبهاني عن ورش، وطريق صاحب "الهادي" عن أبي عمرو وطريق صاحب "العنوان" عن ابن عامر، وطريق صاحب "التذكرة" عن يعقوب، وطريق صاحب "التبصرة" عن الأزرق عن ورش.

ونقول: الوصل بين السورتين؛ قراءة حمزة وطريق صاحب "المستنير" عن خلف، وطريق صاحب "العنوان" عن أبي عمرو، وطريق صاحب "الهداية" عن ابن[1] عامر، وطريق صاحب "الغاية" عن يعقوب، وطريق صاحب "العنوان" عن الأزرق عن ورش، والسكت بينهما: طريق صاحب "الإرشاد" عن خلف، وطريق صاحب "التبصرة" عن أبي عمرو، وطريق صاحبي "التلخيص" عن ابن عامر، وطريق صاحب "الإرشاد" عن يعقوب، وطريق صاحب "التذكرة" عن الأزرق عن ورش.

ونقول: لك في ‹البسملة› بين السورتين لمن بسمل ثلاثة أوجه، ولا نقل ثلاث قراءات، ولا ثلاث روايات، ولا ثلاث طرق.

وفي الوقف على ﴿نستعين﴾ للقراء سبعة أوجه، وفي ‹الإدغام› لأبي عمرو في نحو: ﴿الرحيم ملك﴾ ثلاثة أوجه، ولا نقل في شيء من هذا روايات ولا قراءات ولا طرق.

كما نقول لكل من أبي عمرو، وابن عامر، ويعقوب، والأزرق بين السورتين ثلاث طرق، ونقول للأزرق في نحو: «آمن» و«آدم» ثلاث طرق.

وقد يطلق على الطرق وغيرها أوجه أيضاً على سبيل العدد، لا على سبيل التخيير.

إذا علمت ذلك: فاعلم أن الفرق بين الخلافين.:

أنّ خلاف القراءات والروايات والطرق خلاف نص ورواية، فلو أخلّ القارئ بشيء منه كان نقصاً في الرواية، فهو وضده واجب في إكمال الرواية.

وخلاف الأوجه ليس كذلك، إذ هو على سبيل التخيير، فبأي وجه أتى القارئ أجزأ في تلك الرواية، ولا يكون إخلالاً بشيء منها، فهو وضده جائز في القراءة؛ من حيث إن

(١) (ابن): سقطت من المطبوع.

القارئ مخيّر في الإتيان بأيّه شاء.

وقد تقدّمت الإشارة/ إلى هذا، وذكرنا ما كان يختار فيه بعض أئمتنا، وما يراه شيوخنا في التنبيه ‹الثالث› من الفصل السابع آخر باب ‹البسملة›، وذكرنا السبب في تكرار بعض أوجه التخيير، والمحافظة على الإتيان به في كل موضع، فليراجع مِن هناك، فإنه تنبيه مهمّ، يندفع به كثير من الإشكالات، وترتفع به شبه التركيب والاحتمالات[1]، والله أعلم. ٢٠١/٢

فصل

للشيوخ في كيفيّة الأخذ بالجمع مذهبان:

أحدهما: الجمع بالحرف: وهو أن يشرع القارئ في القراءة، فإذا مرّ بكلمة فيها خلف أصولي، أو فَرْشيّ أعاد تلك الكلمة بمفردها، حتى يستوفي ما فيها من الخلاف، فإنْ كانت مما يسوغ الوقف عليه؛ وقف واستأنف ما بعدها على الحكم المذكور، وإلاّ وصلها بآخر وجه انتهى عليه حتى ينتهي إلى وقف فيقف.

وإن كان الخلف مما يتعلق بكلمتين كمدّ المنفصل، والسكت على ذي كلمتين، وقف على الكلمة الثانية واستوعب الخلاف، ثمّ انتقل إلى ما بعدها على ذلك الحكم.

وهذا مذهب المصريين، وهو أوثق في استيفاء أوجه الخلاف، وأسهل في الأخذ، وأخفّ[2] ولكنه يخرج عن رونق[3] القراءة، وحسن أداء التلاوة.

والمذهب الثاني: الجمع بالوقف: وهو أنّه إذا[4] شرع القارئ بقراءة من قدّمه؛ لا يزال بذلك الوجه حتى ينتهي إلى وقف يسوغ الابتداء بما بعده فيقف؛ ثمّ يعود إلى القارئ الذي بعده إن لم يكن دخل خلفه فيما قبله، ولا يزال حتى يقف على الوقف الذي وقف عليه،

---

(١) انظر ص: ٨٦٥

(٢) في (ت): «وأسهل وأخصر في الأخذ» وفي (ك): «أخصر» بدل «أخف»

(٣) أي: حسنها، انظر: التاج (رنق)

(٤) (إذا) سقطت من المطبوع.

ثمّ يفعل ذلك بقارئ قارئ حتى ينتهي الخلف، ويبتدئ بما بعد ذلك الوقف على هذا الحكم.

وهذا مذهب الشاميين، وهو أشد في الاستحضار، وأسَدُّ[1] في الاستظهار، وأطول زماناً، وأجود إمكاناً، وبه قرأت على عامّة من قرأت عليه؛ مصراً وشاماً، وبه آخذ.

ولكنّي ركّبت من المذهبين مَذْهَباً فجاء في محاسن الجمع طرازاً مُذَهَّباً[2] فأبتدئ بالقارئ وأنظر إلى من يكون من القراء أكثر موافقة له، فإذا وصلت إلى كلمة بين القارئين فيها خُلْف وقفت وأخرجته/ معه، ثمّ وصلت حتى أنتهي إلى الوقف السائغ جوازه، وهكذا حتى ينتهي الخلاف. ٢٠٢/٢

ولما دخلت[3] إلى الديار المصرية، ورأيت الناس يجمعون بالحرف كما قدمت أولاً، فكنت أجمع على هذه الطريقة بالوقف، وأسبق الجامعين بالحرف؛ مع مراعاة حسن الأداء، وجمال القراءة، وسأوضّح ذلك كلّه بأمثلة يظهر لك منها المقصود إن شاء الله تعالى،[4] والله تعالى الموفق.

وكان بعض الناس يختار الجمع بالآية، فيشرع في الآية حتى ينتهي إلى آخرها، ثمّ يعيدها لقارئ قارئ حتى ينتهي الخلاف، فكأنّهم قصدوا بذلك فَصْلَ كلّ آية على حدتها بما فيها من الخلاف، ليكون أسلم من التركيب، وأبعد من التخليط، ولا يخلّصهم ذلك، إذ كثير من الآيات لا يتم الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده، فكان الذي اخترناه هو

---

(١) بالسين المهملة، من (السداد)

(٢) الطراز: الجيد من كل شيء، يقال: هذا الكلام الحسن من طراز فلان، مجازاً، ومنه قول حسان ﷺ:

بِيض الوجوه كريمة أحسابهم ** شُمّ الأنوف من الطّراز الأوّل

ويطلق الطراز على الهيئة والنمط، والموضع الذي تنسج فيه الثياب الجيدة.

والمُذهَّب من قولهم: ذهّبت الشيء فهو مذهّب، إذا طليته بالذهب.

وعبارة المؤلّف:(طرازاً مذهباً) تشبيه حيث شبه؛ قوله بالثوب المطرز المموه بالذهب، ويلاحظ الجناس التام بين: (مَذْهَباً) و(مُذهّباً). انظر: القاموس والتاج والأساس (ذهب) و(طرز).

(٣) كذا في (س) و(ت) وهو صحيح، وفي البقية: «رحلت» بالراء والحاء المهملة.

(٤) (إن شاء الله تعالى): سقطت من المطبوع.

الأَوْلى والله أعلم.

وأمّا قول الأستاذ أبي الحسن علي بن عمر الأندلسي القيجاطي في قصيدته "التكملة المفيدة" التي أشرنا إليها في أوائل كتابنا مما رويناه من كتب القراءات حيث قال فيها: باب كيفية الجمع بالحرف وشروطه ثم قال:

على الجمع بالحرف اعتماد شيوخنا ** فلم أر منهم من رأى عنه معدلا

لأنّ أبا عمرو ترقّاه سلّماً ** فصار له مرقاً إلى رتب العُلا

ولكن شروط سبعة قد وفوا بها ** فحلّوا من الإحسان والحسن منزلا

ثمّ قال عقيب ذلك: كلّ من لقيت من كبار الشيوخ، وقرأت عليه؛ كالشيخ الجليل أبي عبد الله بن مُسْعُون والشيخ الجليل أبي جعفر الطباع[1] والشيخ الجليل أبي علي بن أبي الأحوص وغيرهم ممن كان في زمانهم، إنما كانوا يجمعون بالحرف لا بالآية، ويقولون إنه كان مذهب أبي عمرو، يعني الداني.

قال: وأما الشروط السبعة فترد بعد هذا، ثمّ قال:

فمنها معال يُرتقى بارتقائها ** ومنها معان يتّقى أن تبدّلا

قال: وأمّا المعالي: فما تعلّق بذكر الله تعالى، وذكر رسوله ﷺ، وأما المعاني: فحيث كان الوقف أو الوصل يبدّل أحدهما المعنى أو يغيّره فيجب أن يتقى ذلك، ثم قال:/ ٢٠٣/٢

فتقديسُ قدّوس وتعظيمُ مرسَل ** وتوقير أستاذ حُلاً رَعْيُها عَلاَ

ووصل عذاب لا يليق برحمة ** وفصل مضاف لا يروق فيفصلا

وإتمامه الخلف الذي قد تلا به ** ويرجع للخلف الذي قبل أغفلا

ويبدأ بالرّاوي الذي بدءوا به ** ولكنّ هذا ربما عُدَّ أسهلا

قال: هذه الشروط السبعة قد ذكرت هنا:

فأوّلها: ما يتعلق بذكر الله سبحانه كقوله تعالى: ﴿وما من إله إلا الله﴾ لا يجوز الوقف قبل قوله ‹إلا الله› وكذلك في قوله ﴿لا إله إلا الله﴾ لا يجوز الوقف قبل الاستثناء في ذلك،

---

(١) تصحفت في المطبوع إلى: (الطباخ) بالخاء المعجمة، وتقدمت ترجمته

فهذا وما أشبهه هو الشرط الأول.

وفي ذكر النبي ﷺ في نحو قوله ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَ كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾[1] و﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَ مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾[2] لا يجوز الوقف قبل الاستثناء في مثل هذا، وإن وصل هذا والذي قبله بعد ذلك، وكذلك لا يجوز الابتداء في قوله تعالى ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلاً﴾[3]* بقوله ﴿لَسْتَ مُرْسَلاً﴾*[4] دون ما قبله، وهذا هو الشرط الثاني.

وكذلك يكره أن يقف في قوله: ﴿أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ﴾[5] قبل قوله ﴿أَيْدِيهِمْ﴾ وفي قوله ﴿إِلاَ أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾[6] كذلك، وهذا هو الشرط الثالث.

وكذلك لا يجوز أن يقف في مثل قوله ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾[7] حتى يأتي بما بعده، وكذلك ﴿فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ وَالذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ﴾[8] حتى يأتي بما بعده أيضاً وهذا هو الشرط الرابع.

وأما قطع المضاف من المضاف إليه فما زال الشيوخ يمنعون ذلك، حتى كانوا ينكرون ما يجدون في الكتب من قولهم يوقف على مثل «رحمت» و«نعمت» و«سنّت» و«جنّت» و«شجرت» وما أشبه ذلك بالتاء أو بالهاء. ويقولون كيف يقال هذا وقطع المضاف من المضاف إليه لا يجوز، ويقولون معتذرين عنهم إنما ذلك لو وقع الوقف لكان هذا، وأمّا أن يجوز قطع المضاف من المضاف إليه فلا، وهذا هو الشرط الخامس.

---

(١) من الآية (٢٨) سبأ

(٢) من الآية (١٠٥) الإسراء

(٣) من الآية (٤٣) الرعد

(٤) ما بين النجمتين سقط من (س)

(٥) من الآية (٣٣) المائدة

(٦) من الآية (١١٠) التوبة

(٧) من الآية (١٨-١٩) البلد

(٨) من الآية (٨١-٨٢) البقرة

وأمّا تمام الخُلف إلى آخره فلا يجوز عندهم إذا قرأ لقارئ[1] ثم قرأ بعده للقارئ الآخر/ ثمّ عرض له خلف إلا أن يتمّ قراءة القارئ الثاني إلى انقطاع الآية، ثم يستدرك بعد ذلك ما نقص من قراءة القارئ الأول، حذراً من أن يقرأ أول الآية لقارئ وآخرها لآخر من غير أن يقف بينهما، وهذا هو الشرط السادس. ٢٠٤/٢

وأما الشرط السابع: وهو أن يبدأ بورش قبل قالون، وبقنبل قبل البزي؛ بحسب ترتيبهم، فهذا أسهل الأوجه السبعة، فإن الشيوخ رضوان الله عليهم كانوا لا يكرهون هذا كما كانوا يكرهون ما قبله، فيجوز ذلك لضرورة ولغير ضرورة، والأحسن أن يبدأ بما بدأ به المؤلّفون في كتبهم، انتهى قول القيجاطي في هذا الباب نظماً ونثراً.

وفي الشرط الأخير نظر، وكذلك في الاقتصار على الستة الباقية؛ إذ ليست وافية بالقصد، فإنّ القصد تجنّب ما لا يليق مما يوهم غير المعنى المراد، كما إذا وقف على قوله ﴿فويل للمصلين﴾ أو ابتدأ بقوله ﴿وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم﴾.

وبلغني عن شيخ شيوخنا الأستاذ بدر الدين محمد بن بصخان رحمه الله؛ وكان كثير التندير[2]، أن شخصاً كان يجمع عليه فقرأ: ﴿تبت يدا أبي﴾ ووقف، وأخذ يعيدها حتى يستوفي مراتب المدّ، فقال له: يستاهل الذي بزر[3] مثلك.

فالحاصل: أن الذي يشترط على جامعي القراءات أربعة شروط لا بد منها، وهي: رعاية الوقف، والابتداء، وحسن الأداء، وعدم التركيب.

وأما رعاية الترتيب والتزام تقديم شخص بعينه أو نحو ذلك فلا يشترط، بل الذين أدركناهم من الأستاذين الحذّاق المستحضرين، لا يعدّون الماهر إلا من لا يلتزم تقديم شخص بعينه، ولكنْ من إذا وقف على وجه لقارئ ابتدأ لذلك القارئ، فإنّ ذلك أبعد من

---

(١) في المطبوع: «القارئ» في الموضعين وهو تحريف.

(٢) في (ت) وكذا المطبوع: «التدبّر»، وكلاهما تحريف وتصحيف، وكتب في حاشية (ز): «الإتيان بالنوادر».

التندير: الكلام الغريب الخارج عن المعتاد، انظر: الأساس والتاج (ندر)

(٣) في (ز): «أبرز» وهو تحريف، وكذا جاء في المطبوع.

البَزَر: الولد، يقال: ما أكثر بَزَرُه، أي: ولده. انظر: القاموس والتاج (بزر)

التركيب، وأملك في الاستحضار والتدريب.

وبعضهم كان يراعي في الجمع نوعاً آخر وهو التناسب، فكان إذا ابتدأ مثلاً بالقصر أتى بالمرتبة التي فوقه، ثمّ كذلك حتى ينتهي إلى آخر مراتب المدّ، وإن ابتدأ بالمدّ المشبَع أتى بما دونه حتى ينتهي إلى القصر، وإن ابتدأ بالفتح أتى بعده ب‹بين بين› ثم المحض، وإن ابتدأ بالنقل أتى بعده بالتحقيق، ثمّ السكت القليل، ثم ما فوقه، ويراعي ذلك طرداً/ وعكساً، وكنتُ أتنَوّع بمثل هذه التنوعات[1] حالة الجمع على أبي المعالي ابن اللبان؛ لأنّه كان أقوى من لقيت استحضاراً، فكان عالماً بما أعمل، وهذه الطريق لا تسلك إلا مع من كان بهذه المثابة.

٢٠٥/٢

أمّا من كان ضعيفاً في الاستحضار فينبغي أن يسلك به نوع واحد من الترتيب، لا ينتقل عنه، ليكون أقرب للخاطر، وأوعى لذي الذهن الحاضر.

وكثير من الناس يرى تقديم قالون أوّلاً؛ كما هو مرتب في هذه الكتب المشهورة، وآخرون يرون تقديم ورش من طريق الأزرق، من أجل انفراده في كثير من روايته عن باقي الرواة بأنواع من الخلاف؛ كالمدّ، والنقل، والترقيق، والتغليظ، فإنه يبتدأ له غالبا بالمدّ الطويل في نحو: «آدم» و«آمن» و«إيمان» ونحوه مما يكثر دوره، ثمّ بالتوسط، ثمّ بالقصر، فيخرج مع قَصْره في الغالب سائر القراء، إلى غير ذلك من وجوه الترجيح يظهر في الاختيار.

وهذا الذي أختاره أنا إذا أخذت بالترتيب، وهو الذي لم أقرأ بسواه على أحد من شيوخي، بالشام، ومصر، والحجاز، والإسكندرية.

وعلى هذا الحكم إذا قدّم ورش من طريق الأزرق، يتبع بطريق الأصبهاني، ثم بقالون، ثم بأبي جعفر، ثمّ بابن كثير، ثمّ بأبي عمرو، ثمّ بيعقوب[2]، ثمّ ابن عامر، ثمّ عاصم، ثمّ حمزة، ثمّ الكسائي، ثمّ خلف، ويقدّم عن كل شيخ الراويَ المقدّم في الكتاب، ولا ينتقل إلى من بعده حتى يكمل مَنْ قَبْلُ.

---

(١) في المطبوع: (أنوّع....التنويعات) وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: (يعقوب)

ولذلك كان الحذاق من الشيوخ إذا انتقل شخص إلى قراءة قبل إتمام ما قبلها، لا يدعونه ينتقل، حفظاً لرعاية الترتيب، وقصداً لاستدراك القارئ ما فاته قبل اشتغال خاطره بغيره، وظَنِّهِ أنه قد[1] قرأه، فكان بعض شيوخنا لا يزيد على أن يضرب بيده الأرض ضرباً خفيفاً ليتفطن القارئ من[2] فاته، فإن رجع وإلا قال له:[3] ما وصلت، يعني إلى هذا الذي تقرأ له، فإن تفطن وإلا صبر عليه حتى يذكره في نفسه، فإن عجز قاله الشيخ له.

وكان بعض الشيوخ يصبر على القارئ حتى يكمل الأوجه في زعمه، وينتقل في القراءة إلى ما بعد، فيقول: ما فرغت.

وكان بعض شيوخنا يترك القارئ يقطع القراءة من موضع يقف، حتى يعود ويتفكر من نفسه.

وكان ابن بصخان إذا ردّ على القارئ شيئاً/ فاته فلم يعرفه، كتبه عليه عنده، فإذا أكمل الختمة وطلب الإجازة سأله عن تلك المواضع موضعاً موضعاً؛ فإن عرفها أجازه، وإلا تركه يجمع ختمة أخرى، ويفعل معه كما فعل أولاً. ٢٠٦/٢

وذلك كلّه حرص منهم على الإفادة، وتحريض للطالب على الترقي والزيادة، ففي الصحيح «أن النبي ﷺ دخل المسجد، فدخل رجل فصلّى ثمّ جاء فسلّم على النبيّ ﷺ فردّ عليه السّلام، فقال: ارجع فصلّ؛ فإنك لم تصلّ، فرجع فصلّى، كما صلّى، ثمّ جاء فسلّم على النبيّ ﷺ فقال: ارجع فصلّ فإنك لم تصل -ثلاثاً- فقال: والذي بعثك بالحق لا أحسن غيره، فعلّمني، فقال: إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء...» الحديث.[4] وقد كان رسول الله ﷺ قادراً على أن يعلّمه من أول مرّة، ولكنه ﷺ قصد أن ينبّهه، وينبّه به، ويكون أرسخ في حفظه وأبلغ في ذكره.

---

(١) (قد) سقطت من المطبوع.

(٢) كذا في (س) و(ظ) وفي البقية: «ما»

(٣) (له) سقطت من المطبوع.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ٢٦٣/١ ومسلم ٢٩٨/١ تتمته: قال ﷺ: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعا، ثم ارفع حتى تعتدل قائما، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا، ثم ارفع حتى تطمئن جالسا، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها»

وحيث انتهى الحال إلى هنا، فلنذكر[1] مُثُلاً * من القرآن في روايةٍ*[2] رواية، وطريق طريق؛ تُعلِّم قراءة القراءات، واختلاف الطرق والروايات، ثم نجمع مذاهبهم في بعض الآيات، والتفريعِ على طرق هذا الكتاب، والله تعالى هو الموفّق للصواب.

رواية ورش: إذا قرئ له من طريق الأزرق.[3]

وإلى هنا ينتهي قسم الأصول وهو المقدار المحدد لهذه الرسالة.

والحمد لله رب العالمين.

---

(١) في (ت): «نذكر فرش الحروف إن شاء الله تعالى: باب فرش الحروف..»

(٢) ما بين النجمتين سقط من (س)

(٣) هنا تنتهي (س) و(ظ) و(ك) و(م) وبعدها بياض بمقدار ورقة ونصف ورقة، في جميع النسخ، وكتب في حاشية (ز) بعد قوله ‹رواية ورش›: هذه الرواية مبيّض لها في النسخة المنقول منها هذه النسخة ، هـ.

الملحـــق

هذا ملحق انفردت به نسخة (ز) وقد وجدته منفرداً في رسالة صغيرة في مكتبة الحرم المكي تحت رقم عامٍّ (١٨٣) ورقم (٥٤) مكتوب على ورقة الغلاف:

(رسالة في القراءة لبعض المتقدمين)

وتبتدئ ب: بسم الله الرحمن الرحيم:

هذا من "النشر" المفقود في أكثر النسخ قبل (فرش الحروف) وحيث انتهى الحال إلى هنا فلنذكر مثلاً من القرآن في رواية رواية (كذا) وطريق طريق تعلم قراءة القرآن واختلاف والروايات (كذا) ثم بجميع مذاهبهم في بعض الآيات، والتفريع على طريق هذا الكتاب، والله تعالى هو الموفق للصواب. اهـ

ثم: رواية ورش: إذا قرئ له...

وينبّه على أن هذه النسخة المكية مليئة بالتحريف والتصحيف، وقد أفردتُ هذا مع وجوده في متن نسخة (ز) لأنه اتضح أنه ليس للمؤلف، وإن كان له فقد أدمج فيه ما هو لغيره، حيث إن في ضمنها يقول (كتاب النشر) و(الطيبة) و(قال شيخنا) ويقصد به المؤلف نفسه، والله أعلم.

الأول: ﴿فتلقى آدم﴾ و﴿ءاتـــه الله الملك﴾ ونحو ذلك؛ مما اجتمع فيه المد بعد الهمزة، وذوات الياء، فيه بالتركيب ستة أوجه، يصح من طريق "الشاطبية" أربعة، ومن طريق "التيسير" واحد، ومن طريق "الطيبة" و"النشر" خمسة، وهي:

١- المد مع (بين بين) طريق "العنوان" و"المجتبى" وأحد الأوجه في "الإعلان" و"الشاطبية".

٢- والمد مع (الفتح): طريق "الهادي" و"الهداية" و"التبصرة" وأحد الأوجه في "الإعلان" و"الشاطبية"

٣- والتوسط مع (بين بين) طريق "التيسير" وبه قرأ على فارس وابن خاقان، وأحد أوجه "الإعلان" و"الشاطبية"

٤- والتوسط مع (الفتح) طريق ابن بليمة، والأهوازي، وأحد الأوجه في "الإعلان"، ويحتمل من "الشاطبية"

والقصر مع (الفتح) طريق طاهر بن غلبون، وذكره ابن بليمة أيضا.

فهذه الأوجه الخمسة صحيحة تخرج من نصوصهم، وبقي الوجه (السادس) وهو: القصر مع (بين بين)، قال شيخنا رحمه الله: لا أعلم نصا لأحد عن الأزرق، وإن كان يحتمله كلام (الشاطبي)، ولكن لا آخذ به، وإن كنت قرأت في ذلك ستة، فلا أقرأ إلا بما حققوه.

وقد نظم ذلك شيخنا رحمه الله قديما في بيتين وأنسبها، ورأيت البيتين لكا كنت في (تبريز) مكتوبين في حاشية كتاب لبعض تلاميذته الذي استفاد منه في (الروم) فكتبتهما وذكرتهما للشيخ حين رحلت إليه بشيراز وهما هذان البيتان:

كآتى لورش افتتح بـــمد وقصـــر** وقلل مع التوسط والمد مكملا

لحرز وفي التلخيص فافتح ووسطن** وقصر مع التقليل لم يك للملا

الثاني: ﴿ثم استوى إلى السمآء﴾ و إلى ﴿شيء عليم﴾ يجيء فيها بالضرب أربعة وهي

أ- إمالة ﴿ استوى﴾ و﴿ فسوا ــهن﴾ (بين بين) مع المد في ﴿شيء﴾ والتوسط، وفتحهما مع مده وتوسطه وهي صحيحة من طريق "الطيبة" ومحتملة من "الشاطبية":

فالإمالة مع مد ﴿شيء﴾ طريق صاحب "العنوان" وشيخه صاحب "المجتبى"

والإمالة مع توسط ﴿شيء﴾ طريق "التيسير" وأحد أوجه "الشاطبية"

والفتح مع مد ﴿شيء﴾ طريق المهدوي، وأحد وجهي "الهادي" و"الكافي" ومحتمل من "الشاطبية"، والفتح مع (التوسط) طريق ابن بليمة، وطاهر بن غلبون، والوجه الثاني في "الهادي" و"الكافي" ولا يصح في "التيسير" سوى التوسط مع الإمالة. والله أعلم.

الثالث: ﴿وعلم ءادم الأسماء﴾ إلى ﴿صـــدقين﴾ فيه بالتركيب وهي ثلاثة ﴿ ءادم﴾ و﴿أنبئوني﴾ في ثلاثة ﴿هـــؤلاء إن كنتم؛ يصح منها سبعة وهي: المد مع إبدال الثانية حرف مد: طريق ابن سفيان و"المهدوي" و"التجريد"، وأحد الوجهين في "التبصرة" و"الكافي" وأحد الأوده في "الإعلان" و"الشاطبية"

والتوسط مع التسهيل: طريق "التيسير" و"تلخيص" ابن بليمة في أحد وجهيهما، وأحد الأوجه في "الإعلان" و"الشاطبية"

والمد مع التسهيل: طريق "العنوان" و"المجتبى" والوجه الثاني في "التبصرة" و"الكافي"

والتوسط مع الياء المكسورة: طريق "التيسير" وابن بليمة في ثاني وجهيهما، وأحد الأوجه في "الإعلان" و"الشاطبية"

والقصر مع إبدال حرف مد، يخرج من ظاهر "الإعلان"، ومحتمل في "الشاطبية"، والقصر مع التسهيل طريق أبي الحسن طاهر بن غلبون في أحد الوجهين، ولابن بليمة أيضاً من "تلخيصه" وأحد أوجه "الإعلان" و"الشاطبية"

والقصر مع إبدال ياء مكسورة لابن غلبون في الوجه الثاني، ولابن بلّيمة أيضاً، وأحد الأوجه في "الإعلان" و"الشاطبية"

ويبقى المد مع الياء المكسورة، والتوسط مع إبدال حرف مدّ، قال شيخنا: لا أعلمهما نصّاً، ولكنهما يخرجان من إطلاق "الإعلان" و"الشاطبية" ولّما كنت أقرأ على الشيخ منعني من الوجهين لكن لم يعزم هليّ كعزمه في منع قصر باب (ءامين) مع الإمالة (بين بين)، وإني أقرئ بهما عملاً بظاهر "الشاطبية" و"الإعلان" وإني لم أر نصّاً بامتناعهما، والله أعلم.

الرابع: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الاَخِرِ﴾ فيها ثلاثة أوجه وهي:

المد والتوسط والقصر في الألف بعد الهمزة المحققة والمغيَّرة بالنقل، والثلاثة واضحة عند الجمهور من القراء والمقرئين؛ لكن ههنا وجهان آخران منصوص عليهما وبما يخفان على بعض من لم يترّن في الفن وهما:

مدّ الألف الأولى التي هي بعد الهمزة المحققة مع قصر الألف الثانية التي بعد المغيّرة بالنقل، وكذا توسط الأولى مع قصر الثانية:

فيحصل خمسة أوجه فيها وفي أشباهها مثل ﴿وَيَسْتَنْبِؤُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي﴾ وقال تعالى: و﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلاَئِكَتِهِ﴾ و﴿قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا﴾ ﴿لِئِيلاَفِ قُرَيْشٍ إِيلَـفِهِمْ﴾ وكذا حال المغيرة بالتسهيل مع المحقق نحو ﴿وَلَقَدْ جَاءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ كَذَّبُوا بِءَايَـتِنَا﴾ والمغيّر بالبدل في أول الشعراء إلى قوله ﴿مِن السماء ءاية﴾

الخامس: ﴿ يـبني إسراءيل اذكروا﴾ إلى ﴿ أُوفِ بعهدكم﴾ من ظاهر "الشاطبية" ثلاثة أوجه، وهي: قصر ﴿إسراءيل﴾ مع توسط ﴿ أُوفِ ﴾؛ قال شيخنا: ولا يصح منها سوى وجهين وهما: (قصر) ﴿إسراءيل﴾ مع توسط ﴿ أُوفِ ﴾؛ طريق "التيسير" والداني

٣- وفتح ﴿أدنى﴾ وتفخيم ﴿خير﴾؛ طريق التذكرة وبه قرأ الداني على أبي الحسن ابن غلبون.

٤- وإمالة ﴿أدنى﴾ وتفخيم ﴿خير﴾؛ طريق "العنوان" و"المجتبى".

الثامن: ﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم﴾ الآية؛ يجيء فيها بالتركيب اثنا عشر وجهاً، ويصح منها ستة وهي:

١- ترقيق ﴿البر﴾ مع مد ﴿ءامن﴾ و﴿الآخر﴾ ﴿والنبيين﴾ و﴿آتى المال﴾ مع فتح ﴿القربى﴾ و﴿اليتامى﴾؛ طريق "الهادي" و"الهداية" و"الكافي" و"التبصرة" و"التجريد"، ومن "الشاطبية" و"الإعلان".

٢- والترقيق مع التوسط والإمالة؛ طريق "التيسير"، وبه قرأ على الخاقاني وأبي الفتح، وفي "الشاطبية" و"الإعلان".

ويبقى مع الترقيق المد والإمالة؛ قال شيخنا: ولا أعلمه في كتاب إلا أنه محتمل من "الشاطبية" و"الإعلان".

وأما الترقيق مع التوسط والفتح فمن طريق "تلخيص" ابن بليمة، ومحتمل أيضاً من "الشاطبية" و"الإعلان".

والتفخيم مع المد والإمالة؛ طريق "العنوان" و"المجتبى"، ومع القصر والفتح؛ طريق "التذكرة"، وبه قرأ الداني على أبي الحسن.

ويبقى التفخيم مع التوسط، ومع الفتح والإمالة؛ قال شيخنا: فلا أعلمه في كتاب بنص، وكذا التفخيم مع القصر والإمالة.

فهذه ستة منصوصة، ووجه محتمل، والباقي ممتنع.

التاسع: ﴿ويعلمه الكتاب والحكمة﴾ إلى ﴿مومنين﴾ فيها بالتركيب ثلاثة ﴿إسرائيل﴾ في ثلاثة ﴿آية﴾، تسعة في وجهي ﴿كهيئة﴾؛ ثمانية عشر في وجهي توقيق ﴿طائراً﴾ وتفخيمه؛ ستة وثلاثون في وجهي إمالة ﴿الموتى﴾ وفتحها؛ مائة وأرعة وأربعون، يصح منها بلا شك " أربعة عشر وجهاً: فأما ﴿إسرائيل﴾ و﴿آية﴾ فتقدم في مسألة ﴿بني إسرائيل﴾ و﴿أوف﴾ ستة أوجه، وهي تجيء هنا مع الزيادة عليها:

الأول: قصر ﴿إسرائيل﴾ مع توسط ﴿آية﴾ ومع توسط ﴿كهيئة﴾ مع ترقيق ﴿طائراً﴾

و﴿تدخرون﴾ مع إمالة ﴿الموتى﴾؛ طريق "التيسير" و"الشاطبية".

الثاني: قصر الثلاثة مع ترقيق ﴿طائرا﴾ وتفخيم ﴿تدخرون﴾، وفتح ﴿الموتى﴾؛ طريق "التذكرة"، وقراءة الداني على أبي الحسن.

الثالث: مد الثلاثة مع تفخيم ﴿طائرا﴾ وصلا ومع ترقيق ﴿تدخرون﴾ وفتح ﴿الموتى﴾؛ طريق "الهداية"، وأحد وجهي "الكافي" و"الهادي".

الرابع: توسط ﴿إسرائيل﴾ و﴿آية﴾ مع قصر ﴿هيئة﴾ مع ترقيق ﴿طائرا﴾ و﴿تدخرون﴾ وفتح ﴿الموتى﴾؛ طريق ابن بلينة.

الخامس: مدهما مع قصر ﴿هيئة﴾ مع ترقيق ﴿طائرا﴾ وتفخيم ﴿تدخرون﴾ وإمالة ﴿الموتى﴾؛ طريق "العنوان" و"المجتبى".

السادس: مد الثلاثة وترقيق ﴿طائرا﴾ و﴿تدخرون﴾ وفتح ﴿الموتى﴾ في "الهادي و"الكافي".

السابع: مدهما وتوسط ﴿هيئة﴾، وترقيهما والفتح؛ في "الهادي" و"الكافي".

الثامن: توسطهما وقصر ﴿هيئة﴾ وترقيقهما وفتح ﴿الموتى﴾؛ في "التلخيص".

العاشر: ﴿وقل للذين أوتوا الكتب والأميين ءأسلمتم﴾ يصح فيها ستة أوجه:

١-المد مع الإبدال؛ من "الهادي" وة"الهداية" و"التجريد"، وأحد وجهي "الكافي"

٢- والتوسط مع الإبدال؛ في "التيسير" وأحد وجهي "الإعلان"، ويحتمل لمكي، وبه قرأ الداني على أبي الفتح.

٣- والقصر مع الإبدال؛ أحد وجهي "الإعلان".

٤- والمد مع التسهيل؛ في "العنوان"، وأحد وجهي "الكافي".

٥- والتوسط مع التسهيل؛ اختيار ابن بليمة، وهو في "الوجيز" للأهوازي.

٦- والقصر مع التسهيل؛ وهو الذي في "التذكرة" و"تلخيص" ابن بليمة أيضا، وبه قرأ الداني على أبي الحسن.

الحادي عشر: ﴿فما آتيتموهن شيئا﴾ يجيء بالتركيب ستة أوجه، يصح منها أربعة وهي:

١- مد ﴿آتيتموهن﴾ و﴿شيئا﴾؛ طريق المهدوي و"الهادي"، واختيار الحصري، وهو

الذي قرأنا به من "العنوان" و"المجتبى"، وأحد وجهي "الهادي" و"الكافي" و"الشاطبية"، ويحتمل في "التجريد".

٢- توسطهما؛ من "التيسير" وابن بليمة، ومن "الشاطبية" و"الإعلان".

٣- مد ﴿آتيتموهن﴾ وتوسط ﴿شيئاً﴾؛ الوجه الثاني في "الكافي" و"الهادي"، ومن "الشاطبية"، ويحتمل في "التجريد".

٤- وقصر ﴿آتيتموهن﴾ وتوسط ﴿شيئاً﴾؛ من "التذكرة"، وبه قرأ الداني على ابن غلبون، وذكره ابن بليمة.

وأما توسط ﴿آتيتموهن﴾ ومد ﴿شيئاً﴾، وكذا قصر ﴿آتيتموهن﴾ ومد ﴿شيئاً﴾ فلا يعلمان بنص في كتاب ولا يقرأ بهما.

الثاني عشر: ﴿ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى﴾ في الوقف بالتركيب من طريق الكتاب أربعة؛ وهي صحيح نصّاً:

١- ترقيقهما مع الإمالة؛ طريق "التيسير" و"الشاطبية"، وبه قرأ الداني على أبي الفتح والخاقاني.

٢- وترقيقهما مع الفتح؛ طريق "الهادي" و"الهداية" و"الكافي" و"التبصرة" و"التجريد"، وابن بليمة.

٣- وترقيق ﴿مغفرة﴾ وتفخيم ﴿خير﴾ مع الإمالة؛ طريق "العنوان" و"المجتبى".

٤- وكذلك مع الفتح؛ طريق ابن غلبون، وبه قرأ عليه الداني.

الثالث عشر: ﴿يـبني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم وريشاً ولباس التقوى ذلك خير ذلك من آيات﴾؛ فيها بحسب التركيب أربعة وعشرون وجهاً وهي: ثلاثة ﴿آدم﴾ في وجهي واو ﴿سوآت﴾، ستة في وجهي ﴿التقوى﴾؛ اثنا عشر في وجهي تفخيم ﴿خير﴾ وترقيقه.

بل نقول: فيها ستة وثلاثون وجهاً وهي: ثلاثة ﴿آدم﴾ في ثلاثة واو ﴿سوآت﴾؛ تسعة مضروبة في وجهي ﴿التقوى﴾؛ ثمانية عشر وجهي ﴿خير﴾ يصح منه اثنا عشر وجهاً وهي:

مد ﴿آدم﴾ وأخويه مع قصر الواو، والإمالة، والترقيق؛ أحد الأوجه في "الشاطبية"

و"الإعلان"، وكذلك مع الفتح والترقيق في "الهادي" و"الكافي" و"الهداية" و"التبصرة" و"التجريد"، والوجه الأخير في "الشاطبية" و"الإعلان".

وتوسط الثلاثة مع القصر والإمالة والترقيق من "الشاطبية" و"التيسير"، وقراءة الداني على أبي الحسن والخاقاني.

وقصر الثلاثة مع قصر الواو، والفتح والرتقيق؛ من "تلخيص" ابن بليمة، وأحد الأوجه في "الشاطبية".

وقصر الثلاثة مع قصر الواو والفتح والتفخيم؛ طريق "التذكرة"، وبه قرأ الداني على أبي الحسن ابن غلبون؛ فهذه أوجه.

ويجوز ستة أخرى وهي: مد الأولين مع قصر الواو، وقصر ﴿من آيات﴾ من أجل تغير السبب كما تقدم في ﴿آمن﴾ و﴿الآخر﴾ مع الإمالة والفتح، وكذا توسطهما وقصر الأخيرين، فهذه عشرة أوجه.

الحادي عشر توسطهما؛ طريق الداني، وهما توسط الجميع مع الإمالة، وتوسط الثلاثة الأول مع قصر ﴿من آيات الله﴾ لتغير السبب، والله أعلم.

الرابع عشر: ﴿إن الله لا يخفى عليه شيء﴾ بالتركيب أربعة وهي صحيحة نصّاً:

الإمالة مع مد ﴿شيء﴾؛ طريق "العنوان" و"المجتبى"، ومن "الشاطبية".

والفتح مع مد ﴿شيء﴾؛ من "الهداية"، وأحد وجهي "الهادي" و"الكافي" و"الشاطبية"، ومحتمل في "التجريد".

والإمالة مع توسط ﴿شيء﴾؛ طريق ابن غلبون، وبه قرأ الداني وكذا هو لابن بليمة.

الخامس عشر: ﴿قال كذلك الله يخلق ما يشاء إذا قضى أمراً﴾ فيصح فيه الأربعة الأوجه: إبدال الواو مع الإمالة؛ أحد وجهي "الشاطبية" و"التيسير"، وبه قرأ الداني على أبي الفتح والخاقاني.

والإبدال مع الفتح؛ أحد وجهي "الكافي" و"تلخيص" ابن بليمة و"التذكرة"، وبه قرأ الداني على أبي الحسن ابن غلبون.

والتسهيل مع الفتح؛ طريق المهدوي وابن سفيان، والوجه الثاني، في "الكافي" و"التلخيص" و"التذكرة"، وبه قرأ الداني على أبي الحسن أيضاً، وفي "الشاطبية".

والتسهيل مع الإمالة في "الشاطبية"، وظاهر من "التيسير"، وطريق "العنوان" وشـيخه الطرسوسي.

السادس عشر: ﴿للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السَّوء ولله المثل الأعلى﴾ فيها بحسب التركيب ثمانية عشر وجهاً، يصح منها اثنا عشر وجهاً وهي:

مدّ ﴿الآخرة﴾ و﴿السَّوء﴾ وتقليل ﴿الأعلى﴾ احتمال "الشاطبية"، ومدّ ﴿الآخرة﴾ و﴿السَّوء﴾ وفتح ﴿الأعلى﴾ في "الهداية" والحصري، وأحد الوجهين في "الهادي" و"الكافي" و"الشاطبية" بالنسبة إلى ﴿السَّوء﴾، ويحتمل "التجريد".

ومدّ ﴿الآخرة﴾ وقصر ﴿السَّوء﴾ وتقليل ﴿الأعلى﴾ لصاحب "العنوان" و"المجتبى" ثمّ توسط ﴿الآخرة﴾ و﴿السَّوء﴾ وتقليل ﴿الأعلى﴾ من "التيسير" و"الشاطبية" وتوسطهما وفتح ﴿الأعلى﴾ احتمال "الشاطبية" و"التبصرة" ومذهب الأهوازي، وتوسط ﴿الآخرة﴾ وقصر ﴿السَّوء﴾ وتقليل ﴿الأعلى﴾ من "الشاطبية" و"جامع البيان"، وتوسط ﴿الآخرة﴾ وقصر ﴿السَّوء﴾ وفتح ﴿الأعلى﴾ من "تلخيص" ابن بليمة، وتوسط ﴿الآخرة﴾ وقصر ﴿السِّوء﴾ وفتح ﴿الأعلى﴾ احتمال "الشاطبية"، وقصرهما مع فتح ﴿الأعلى﴾ من "التذكرة" و"التلخيص".

ويجوز في مدّ ﴿الآخرة﴾ وتوسطهما لمن له ذلك قصرها أيضاً عملاً بتغيّر السبب كما تقدم في نظائرهما.

السابع عشر: ﴿يـأيها الذين ءامنوا اذكروا الله ذكراً كثيراً﴾ بحسب التركيب تسعة يصح منها ستة بلا كلام، واثنان بالاحتمال:

مدّ ﴿آمنوا﴾ وترقيق ﴿ذِكراً﴾ مطلقاً، في "العنوان" و"المجتبى" واحتمال "الشاطبية" وأحد وجهي "الكافي" بالنسبة إلى الأخيرين، ومدّ ﴿آمنوا﴾ وتفخيم ﴿ذكراً كثيراً﴾ مطلقاً، مذهب أبي طاهر بن أبي هاشم، والهذلي، ومدّ ﴿آمنوا﴾ وتفخيم ﴿ذكراً﴾ مطلقاً وترقيق ﴿كثيراً﴾ مطلقا، من "الهداية" و"الهادي" و"الشاطبية" وتوسط ﴿آمنوا﴾ وترقيق ﴿ذكراً كثيراً﴾ مطلقاً، المكّي في أحد الوجهين، وكذا عن الداني.

وتوسط ﴿آمنوا﴾ وتفخيم ﴿ذكراً كثيراً﴾ مطلقاً لأبي الطيب، وتوسط ﴿آمنوا﴾ وتفخيم ﴿ذكراً﴾ وصلاً، وترقيق ﴿كثيراً﴾ لابن بليمة، وقصر ﴿آمنوا﴾ وترقيق ﴿ذكراً

كثيرا﴾ مطلقا لابن بليمة، ويحتمل للشاطبي، وقصر ﴿آمنوا﴾ وتفخيم ﴿ذكرا﴾ مطلقـــا، وترقيق ﴿كثيرا﴾ من "التذكرة" و"الشاطبية".

الثامن عشر: ﴿الطلاق مرتان﴾ إلى ﴿آتيتموهن شيئا﴾ فيها بحسب التركيب اثنا عشـر وجها بضرب حالتي ﴿الطلاق﴾ في ثلاثة ﴿آتيتموهن﴾ والستة في وجهي ﴿شيئا﴾ يصــح منها ثمانية وهي:

تفخيم (اللام) ومد ﴿آتيتموهن﴾ و﴿شيئا﴾ من "الهداية" و"الهـــادي" و"الشـــاطبية" والتفخيم مع مد ﴿آتيتموهن﴾ وتوسط ﴿شيئا﴾ من "التبصرة" و"الشاطبية"، والتفخيم مـع توسطهما من "التيسير" و"الشاطبية" و"التبصرة"، وابن بليمـــة، والتفخيـــم مـــع قصـــر ﴿آتيتموهن﴾ وتوسط ﴿شيئا﴾ لابن بليمة و"الشاطبية".

وترقيق (اللام) ومد ﴿آتيتموهن﴾ و﴿شيئا﴾ لصاحب "العنوان" و"المجتـــبى" وترقيـــق (اللام) ومد ﴿آتيتموهن﴾ وتوسط ﴿شيئا﴾ للخزاعي، والترقيق وتوسط ﴿آتيتموهـــن﴾ و﴿شيئا﴾ لمكي من قراءته على أبي الطيب، وترقيق (اللام) مع قصر ﴿آتيتموهن﴾ وتوسـط ﴿شيئا﴾ من "التذكرة".

التاسع عشر: ﴿وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف﴾ إلى ﴿آيات الله هزوا﴾ فيها أربعة في ثلاثة ﴿آيات﴾، يصح منها سبعة وهي:

تغليظ ﴿طلقتم﴾

و﴿ظلم﴾ ومد ﴿آيات﴾ في "الهادي" و"التبصرة" و"الشاطبية" وأحد وجهي "الكـــافي" بالنسبة إلى الظاء،، وتغليظهما مع توسط ﴿آيات﴾ من "التيسير" و"الشاطبية" و"التلخيص" وتغليظهما مع قصر ﴿آيات﴾ من "التذكرة" و"التلخيص" و"الشاطبية"

وترقيق المهملة، وتغليظ المعجمة مع مد ﴿آيات﴾ في "العنوان" و"المجتبى" ومثله لكـــن مع التوسط قراءة مكي على أبي الطيب، ومثله لكن مع قصر ﴿آيات﴾ في "التذكرة".

وتفخيم المهملة، وترقيق المعجمة ومد ﴿آيات﴾ لصاحب "الهدايـــة" وأحـــد وجـــهي "الكافي" بالنسبة إلى الظاء.

العشرون: من طريق الأصبهاني: ﴿ملء الأرض ذهبا ولو افتدى به أولئـــك﴾ النقـــل وتركه في ﴿ملء﴾ ومد (المنفصل) وقصره في ﴿به﴾ فيصير بحسب الضرب أربعة.

واعلم أولاً أن مدّ (المنفصل) لم يرد عنه إلا من كتاب "التجريد" و"الكامل" وأحد وجهي "الإعلان" وقد عُلِم له النقل من طريق الداني وابن سوار وغيهما، وهم ممن رَوَوْا عنه قصر (المنفصل) إلا الهذلي، قال شيخنا: ورواه سائر الرواة عنه بغير نقل، فيصح له ثلاثة أوجه بلا شبهة وهنّ:

النقل وتركه مع القصر، والنقل مع المدّ، فالنقل مع القصر من طريق المذكورين، ومع المدّ طريق الهذلي، وترك النقل كذلك من المسكوت عنهم إلا صاحب "التجريد" وأحد وجهي "الإعلان".

وأما ترك النقل مع المدّ فإن كان في "التجريد" و"الإعلان" فيصح، وإلا فالله أهلم، ولم يكن الكتابان عندي حتى أفتش.

الحادي والعشرون: ﴿وإذ تأذنّ ربكم لئن شركتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد﴾ في ﴿تأذنّ﴾ تسهيل الهمزة وتحقيقها بضرب كل من حالتي ﴿كفرتم إن﴾ أعني المدّ والقصر، يصير أربعة، ويصح الجميع:

أما التسهيل مع المد فمن "الإعلان"، ومع القصر طريق الجمهور من المشارقة والمغاربة، والتحقيق مع المد طريق "التجريد"، ومع القصر طريق "المستنير".

الثاني والعشرون: ﴿ما أنت بنعمة ربك بمجنون﴾ إلى قوله ﴿بأيكم المفتون﴾ فيه بحسب التركيب أربعة، فيصح منها ثلاثة بلا شك:

الأول: القصر مع الإبدال؛ طريق الهذلي والجمهور، وأحد الوجهين من "المبهج".

الثاني: القصر مع التحقيق؛ الوجه الآخر من "المبهج".

الثالث: المدّ مع الإبدال، طريق "التجريد".

وأما المدّ مع التحقيق فيمكن أن يكون في "الإعلان" ولم يكن عندي فأكشفه.

الثالث والعشرون: رواية قالون: ﴿وإن تبدوا ما في أنفسكم﴾ إلى ﴿ويعذب من يشاء﴾ فيه بحسب التركيب ثمانية أوجه باعتبار حالتي (المنفصل) في صلة ميم الجمع وإسكانه، والأربعة في وجهي ﴿يعذب من﴾ يصح منها ستة بلا شبهة وهنّ:

المدّ مع الصلة والإدغام، طريق صاحب "الهداية" وللحلواني، وصاحب "التبصرة" لأبي نشيط، وفي "الشاطبية".

والمدّ مع السكون والإدغام طريق صاحب "الهداية" لأبي نشيط، واختيار "التبصرة" ومن "التيسير" و"الشاطبية" وقراءة الداني على أبي الحسن.

والقصر مع الصلة والإدغام في "التيسير" و"الشاطبية" وقراءة الداني على أبي الفتح.

والقصر مع الصلة والإظهار من "المستنير" من طريق الحلواني، وكذا من "الغاية" لأبي العلاء والقصر مع السكون والإدغام من "التيسير" و"الشاطبية" ومن "الكافي".

والقصر مع السكون والإظهار، من "الإرشاد" من جميع طرقه، ومن "المستنير" من طريق أبي نشيط.

الرابع والعشرون: ﴿قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين﴾ فيها من طريق الكتاب ثمانية أوجه:

الأول: الصلة مع الفتح والقصر، وهو قراءة الداني على أبي الفتح من طريق أبي نشيط، وهو في "الشاطبية" و"التيسير".

الثاني: الصلة مع (بين بين) والقصر، وذلك من طريق الحلواني، وقراءة الداني على أبي الفتح عن السامرّي، وهو في "الهداية" و"تلخيص" ابن بليمة.

الثالث: مع الفتح والمدّ وهو في "الكامل" للحلواني.

الرابع: الصلة مع (بين بين) والمدّ، وهو لأبي نشيط من "تلخيص" ابن بليمة و"التبصرة" لمكي، ويجوز من "الشاطبية"، وهو أيضاً للحلواني في "المبهج".

الخامس: الإسكان مع (بين بين) والمدّ، وذلك من طريق أبي نشيط، وهو في "التيسير" و"الشاطبية" وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وكذا هو في "تذكرته" وفي "الهداية" و"التبصرة" و"الكافي" و"المبهج".

السادس: الإسكان مع الفتح والمدّ وهو لأبي نشيط من "الكامل".

السابع: الإسكان مع (بين بين) والقصر للحلواني من "تلخيص" ابن بليمة، وبذلك قرأ الداني على أبي الفتح عن قراءته على السامرّي من طريق أبي مهران عن الحلواني، وهو أيضاً لأبي نشيط من كتاب "الكافي" لابن شريح، فيصح من "الشاطبية".

ومثلُه قوله تعالى ﴿وقفينا على آثارهم بعيسى بن مريم مصدقاً لما بين يديه من التوراة﴾ مع زيادة وجه إبقاء الغنّة عند اللام، وبهذا الاعتبار يقتضي أن يكون فيها ستة عشر وجهاً،

لكن يسقط الغنة مع وجود (بين بين) ومع الفتح من طريق المغاربة ك"التيسير" و"الشاطبية".

الخامس والعشرون: ﴿ولكنه أخلد إلى الأرض واتبع هواه﴾ الآية، فيه بحسب التركيب ثمانية أوجه صحيحة:

المدّ مع إدغام ﴿يلهث ذلك﴾، والصلة في ﴿لعلهم يتفكرون﴾ من "الهداية" للحلواني، وكذا في "غاية" أبي العلاء، وفي "التبصرة" و"الشاطبية" لأبي نشيط، والمدّ مع الإدغام والإسكان في "الكافي" و"الهادي" لأبي نشيط و"الهادي" واختيار "التبصرة" وبه قرأ الداني على أبي الحسن من جميع طرقه.

والمدّ مع الإظهار والصلة لبعض العراقيين، ومحتملة "الشاطبية"، والمدّ مع الإظهار والإسكان كذلك، والقصر مع الإدغام والصلة من "المستنير" لأبي نشيط، والقصر مع الإدغام والسكون من "العنوان" و"التيسير" و"الشاطبية" و"المستنير" لأبي نشيط، وقراءة الداني على أبي الفتح من طريق عبد الله بن الحسين.

والقصر مع الإظهار والصلة من "المستنير" من طريق الحلواني، وفي "جامع البيان" من قراءة الداني على أبي الفتح، وكذلك مع السكون؛ طريق "المستنير" للحلواني.

السادس والعشرون: ﴿وهي تجري بهم﴾ إلى ﴿اركب معنا﴾ فيها بحسب التركيب أربعة وهي صحيحة:

الصلة وإظهار ﴿اركب معنا﴾ الحافظ أبو العلاء للحلواني، والصلة مع الإدغام صاحب "الهداية" للحلواني، وصاحب "التبصرة" لأبي نشيط، في وجه، وقراءة الداني على أبي الفتح من طريق أبي نشيط، والسكون مع الإظهار في "الإرشاد" وبه قرأ الداني على أبي الفتح من طريق عبد الله بن الحسين، والسكون مع الإدغام من "التبصرة" و"العنوان" و"الكافي" و"التذكرة" وبه قرأ الداني على أبي الحسن، والكل محتمل في "الشاطبية".

السابع والعشرون: ﴿إنهم كانوا هم أظلم وأطغى والمؤتفكة أهوى﴾ فيها ستة أوجه من ضرب ثلاثة وهي أحوال ميم الجمع من حالتي ﴿المؤتفكة﴾ الصلة مع المدّ والهمز؛ من "الهادي" و"التبصرة" و"التيسير" و"الشاطبية" وكذلك من طريق أبي نشيط.

والصلة مع القصر والهمز؛ صاحب "الهداية" للحلواني، وقراءة الداني على أبي الفتح من

الطريقين عن قراءته على عبد الباقي وعلى عبد الله بن الحسين من طريق الحلـــواني إلا أن الداني نسب أبا الفتح إلى الوهن وقال: طريق الحلواني هو الإبدال والصلـــة مـــع المـــدّ، والإبدال غير معروف، ومع القصر من "المستنير" و"الغايتين" و"المبهج" وتصحيح الـــداني للحلواني، تمّ وكمل بعون الله.

الخاتمة

قبل أنهي هذا البحث أرى أنه من المستحسن تقييد بعض النقاط التي تراءت لي خلال كتابته، وألخص هذه النقاط كالتالي:

١- القرآن الكريم هو الحجة وهو المصدر الموثوق به، ولهذا يجب على النحويين واللغويين تعديل قواعدهم التي قَعَّدوها حتى تتفق مع منهجه.

٢- القراءة القرآنية لاتكون صحيحة إلا إذا توفرت فيها ثلاثة شروط.

٣- إذا ثبتت القراءة فإنه يلزم قبولها والمصير إليها ولايجوز لأحد أياً كان مخالفتها فضلاً عن تلحينها والطعن فيها.

٤-إن القراءات الثلاث المتممة للعشرة، قراءات متواترة تواتر القراءات السبعة المشهورة.

٥- القراءات حَكَم على القواعد النحوية لا العكس.

٦-القراءات مقدّمة على كلام العرب نثرهم وشعرهم.

٧- علم القراءات لايزال في حاجة ماسّة إلى تضافر جهود الباحثين الفردية والجماعية، وذلك من أجل إخراج الكثير من كتب هذا الفن التي لازالت رهينة المكتبات الأوربية وغيرها، وفي حاجة أكثر- حسب ظني - إلى دراسات حديثة من المختصين لبيان مكانة وأهمية هذا العلم، وللرد على شبه الطاعنين فيه.

وختاماً.. أسأل الله تعالى أن يغفر لي كل خطأ أو سهو وقع مني في هذا الكتاب، فإني حاولت - قدر جهدي - إخراجه كما أراده مؤلفه رحمه الله، فإن أصبت فذلك فضل من الله، وإن أخطأت فحسبي أني اجتهدت وحاولت.

وآخر دعواي أن الحمد لله رب العالمين.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

الكلمة القرآنية	رقم الآية	السورة	موقعها من الرسالة
مالك يوم الدين	٣	الفاتحة	٣٦٨
إياك نعبد وإياك نستعين	٤	الفاتحة	٧٩٨
الصراط	٥	الفاتحة	٣٦٩
الم ذلك الكتاب	١-٢	البقرة	٧٩٧
الذين يؤمنون بالغيب	٣	البقرة	٨٠٠
مما رزقناهم	٣	البقرة	٧٩٨
وأولئك هم المفلحون	٤	البقرة	٧٩٨
عليهم ءأنذرتهم	٥	البقرة	٨٧٩
على قلوبهم وعلى سمعهم	٧	البقرة	٨٧٩
في قلوبهم مرض فزادهم	١٠	البقرة	٧٩٩
ألا إنهم ...	١٢	البقرة	٧٩٩
خَلَوْا إِلَى...	١٤	البقرة	١٠٢٤
لذهب بسمعهم	٢٠	البقرة	٨٩٤
يا أيها الناس اعبدوا ربكم	٢١	البقرة	٧٩٥
والسماء بناء	٢٢	البقرة	٨١٢
وهم فيها خالدون	٢٥	البقرة	٤٨٦
إن الله لا يستحيي أن	٢٦	البقرة	٨٠١
ونحن نسبح بحمدك..	٣٠	البقرة	٩٠١
لَك قال...	٣٠	البقرة	٩٢٩
هؤلاء إن كنتم...	٣١	البقرة	١٠٣٥
حيث شئتما...	٣٥	البقرة	٩٢٠
فتلقى آدم....	٣٧	البقرة	٣٨٥
يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي...	٤٧	البقرة	٧٩٦

الكلمة القرآنية	رقم الآية	السورة	موقعها من الرسالة
ويستحيون نساءكم...	٤٩	البقرة	٩٠١
إلى بارئكم...	٥٤	البقرة	٣٦٢
لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة..	٥٥	البقرة	٩٣٢
إن الله يأمركم...	٦٧	البقرة	٣٦٢
قالوا الآن جئت بالحق...	٧١	البقرة	١٠٠٨
يكتبون الكتاب بأيديهم...	٧٩	البقرة	٩٤٣
وأشربوا في قلوبهم العجل...	٩٣	البقرة	٧٩٩
وقالوا اتخذ الله ولداً.......	١١٦	البقرة	٣٦٥
جاءك من العلم مالك.......	١٢٠	البقرة	٨٠٣
مثابة للناس وأمناً.......	١٢٥	البقرة	٧٩٨
من مقام إبراهيم مصلى.......	١٢٥	البقرة	٧٩٨
ربنا تقبل منّا	١٢٧	البقرة	٧٩٩
مسلمَيْنِ لك.......	١٢٨	البقرة	٩٣٣
ونحن له مسلمون	١٣٦	البقرة	٩٣٢
ونحن له عابدون.	١٣٨	البقرة	٩٣٢
ونحن له مخلصون.	١٣٩	البقرة	٨٠٠
أم تقولون إن إبراهيم.......	١٤٠	البقرة	٨٠٠
فمن حج البيت أو اعتمر.......	١٥٨	البقرة	٨٠٤
يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون.......	١٥٩	البقرة	٨٨١
إذ تبرأ الذين.......	١٦٦	البقرة	١٢٥٦
بهم الأسباب.	١٦٦	البقرة	٨٨٠
يريهم الله...	١٦٧	البقرة	٨٨٠
والعذاب بالمغفرة.......	١٧٥	البقرة	٩٤٣
الكتاب بالحق.......	١٧٦	البقرة	٨٩٤

الكلمة القرآنية	رقم الآية	السورة	موقعها من الرسالة
شهر رمضان	١٨٥	البقرة	٨٩٥
في المساجد تلك.......	١٨٧	البقرة	٩٢٣
حيث ثقفتموهم.......	١٩١	البقرة	٨٩٥
الشهر الحرام بالشهر الحرام.......	١٩٤	البقرة	٩٣١
فإذا قضيتم مناسككم.......	٢٠٠	البقرة	٨٩٣
أو أشدّ ذكراً.......	٢٠٠	البقرة	٨٩١
زيِّن للذين كفروا.......	٢١٢	البقرة	٨٠٦
ويسألونك ما ذا ينفقون قل العفو...	٢١٩	البقرة	١٠٤٣
ومن يفعل ذلك فقد.......	٢٣١	البقرة	١٢٧٦
لا جناح عليكم.......	٢٣٥	البقرة	٩٢١
النكاح حتى.......	٢٣٥	البقرة	٨٩٥
إلى الملإ من بني إسرائيل.......	٢٤٦	البقرة	٨٠٧
و لم يؤت سعة.......	٢٤٧	البقرة	٨٩٣
وزاده بسطة.......	٢٤٧	البقرة	٣٦٩
تحمله الملائكة.......	٢٤٨	البقرة	٩٥٢
فلما جاوزه هو والذين آمنوا	٢٤٩	البقرة	٩٠١
اليوم بجالوت.......	٢٤٩	البقرة	٩٣١
وقتل داود جالوت.......	٢٥١	البقرة	٩٢٣
تلك الرسل فضلنا بعضهم.......	٢٥٣	البقرة	٨٠٦
من قبل أن يأتي يوم.......	٢٥٤	البقرة	٩٠٦
يشفع عنده إلا.......	٢٥٥	البقرة	٨٩٦
فبهت الذي كفر.......	٢٥٨	البقرة	٨٠١
لم يتسنَّه.......	٢٥٩	البقرة	١٥٠٦
كيف ننشزها.......	٢٥٩	البقرة	٤٠٥

الكلمة القرآنية	رقم الآية	السورة	موقعها من الرسالة
أنبتت سبع سنابل.......	٢٦١	البقرة	٤٠١
الشيطان يعدكم	٢٦٨	البقرة	٨٦٤
يؤتي الحكمة.......	٢٦٩	البقرة	١٥٠٨
ومن يؤت الحكمة.......	٢٦٩	البقرة	١٤٩٦
فليؤد الذي اؤتمن.......	٢٨٣	البقرة	١١٦٩
يحاسبكم به الله فيغفر.......	٢٨٤	البقرة	٨٠٠
وما يعلم ...والراسخون.......	٧	آل عمرن	٧٩٧
والحرث ذلك.......	١٤	آل عمرن	٩١٩
هو والملائكة.......	١٨	آل عمرن	٩٠١
مالك الملك.......	٢٦	آل عمرن	٣٦٨
وكفلها زكريا.......	٣٧	آل عمرن	٣٨٥
ومن يبتغ غير الإسلام.......	٨٥	آل عمرن	٨٩٢
ملء الأرض.......	٩١	آل عمرن	١١٤١
حق تقاته.......	١٠٢	آل عمرن	١٣١٤
وما الله يريد ظلماً.......	١٠٨	آل عمرن	٩٢٥
كمثل ريح.......	١١٧	آل عمرن	٩٣٠
وسارعوا إلى مغفرة.......	١٣٣	آل عمرن	٣٦٦
وأنتم الأعلون.......	١٣٩	آل عمرن	٨٨١
أفإين مات.......	١٤٣	آل عمرن	١٢١٢
ومن يرد ثواب ....نؤته.......	١٤٥	آل عمران	١٢٧٦
الرعب بما	١٥١	آل عمران	٩٤٠
والزبر والكتاب.......	١٨٤	آل عمران	٣٦٥
فمن زحزح عن النار.......	١٨٥	آل عمران	٩٢١
مع الأبرار ربنا.......	١٩٣-١٩٤	آل عمران	٨٩٥

الكلمة القرآنية	رقم الآية	السورة	موقعها من الرسالة
فاستجاب لهم ربهم.......	١٩٥	آل عمران	٤٥٦
به والأرحام	١	النساء	٣٦٤
واحدة فلها النصف.......	١١	النساء	٨٠١
وليست التوبة.......كفار.......	١٨	النساء	١٥٤١
حرمت عليكم أمهاتكم.......	٢٣	النساء	٨١٢
والصاحب بالجنب....	٣٦	النساء	٩٤٢
أو لــمستم النساء	٤٣	النساء	٤١١
وعملوا الصالحات سندخلهم.......	٥٧و١٢٢	النساء	٩١٦
أو يغلب فسوف.......	٧٤	النساء	١٢٦٩
عليهم القتال.......	٧٧	النساء	٨٨٠
فمال هؤلاء القوم.......	٧٨	النساء	١٥١١
بيّت طائفة.......	٨١	النساء	٩١٩
الله لا إلــه إلا هو...	٨٧	النساء	٨٦٤
توفاهم الملائكة ظالمي.......	٩٧	النساء	٩١٩
ولتأت طائفة.......	١٠٢	النساء	٨٩٢
لعنه الله.......	١١٨	النساء	٨٦٤
وسوف يؤت الله.......	١٤٦	النساء	١٤٩٧
يريد ثواب.....	١٣٤	النساء	٩٢٣
وقولهم على مريم بهتاناً	١٥٦	النساء	٩٣٠
المسيح عيسى بن مريم.......	١٥٧و١٧١	النساء	٩٢٠
وما ذبح على النصب.......	٣	المائدة	٩٢١
واخشون اليوم.......	٣	المائدة	١٤٩٧
إذا قمتم إلى الصلاة.......	٦	المائدة	٨٤٧
قال رجلان.......	٢٣	المائدة	٣٨٣

الكلمة القرآنية	رقم الآية	السورة	موقعها من الرسالة
محرمة عليهم.......	٢٦	المائدة	٨١٤
وذلك جزاء.......	٢٩	المائدة	١٢٠١
من أجل ذلك.......	٣٢	المائدة	٨١٤
إنما جزاء	٣٣	المائدة	١٢٠١
فمن تاب من بعد ظلمه.......	٣٩	المائدة	٩٢٥
ينفق كيف.......	٦٤	المائدة	٩٢٩
ثالث ثلاثة.......	٧٣	المائدة	٨٠٦
من الصيد تناله.......	٩٤	المائدة	٩٢٣
الموت تحبسونهما.......	١٠٦	المائدة	٨٩٥
وإذ تخلق.......	١١٠	المائدة	١٢٥٦
إن تعذبهم.......	١١٨	المائدة	٧٦٩
وهو الله في السماوات وفي الأرض..	٣	الأنعام	٨٠٤
أنباء ما كانوا.......	٥	الأنعام	١٢٠٢
فلمسوه بأيديهم.......	٧	الأنعام	٤١١
وهو يطعم ولا يعطم.......	١٤	الأنعام	٤٥٢
إنما يستجيب.......	٣٦	الأنعام	٨٠١
يأتيكم به انظر.......	٤٦	الأنعام	٩٦٧
بأعلم بالشاكرين.	٥٣	الأنعام	٩٣٠
يقص الحق.......	٥٧	الأنعام	١٤٩٧
ثم ردوا إلى الله.......	٦٢	الأنعام	٦٦٣
فلما رءا القمر.......	٧٧	الأنعام	١٠١٨
فلما رءا الشمس.......	٧٨	الأنعام	١٠١٨
وقد هدان.......	٨٠	الأنعام	١٣١٥
فبهداهم اقتده.......	٩٠	الأنعام	١٥٠٦

الكلمة القرآنية	رقم الآية	السورة	موقعها من الرسالة
فيكم شركاء.......	٩٤	الأنعام	١٢٠٠
أنّى يكون له ولد.......	١٠١	الأنعام	٩٣٣
وهو وليهم.......	١٢٧	الأنعام	٩٠١
جزيناهم ببغيهم.......	١٤٦	الأنعام	٨٧٨
حيث شئتما.......	١٩	الأعراف	٩٢٠
سوآهما...	٢٠	الأعراف	١٠٢٣
سوآتكم...	٢٦	الأعراف	١٠٢٣
من جهنم مهادٌ.......غواش.......	٤١	الأعراف	٩٤٣
تلقاء أصحاب.......	٤٧	الأعراف	١٠٧٩
وزادكم في الخلق بصطة.......	٦٩	الأعراف	٣٦٩
السحرة ساجدين	١٢٠	الأعراف	٩١٦
فتمّ ميقات.......	١٤٢	الأعراف	٨٩١
إليك قال.......	١٤٣	الأعراف	٩٢٩
أفاق قال.......	١٤٣	الأعراف	٨٩٧
من حليهم.......	١٤٨	الأعراف	٨٧٨
قومُ موسى.......	١٤٨	الأعراف	٩٣٩
حيث شئتم.......	١٦١	الأعراف	٩٢٠
واسألهم عن القرية.......	١٦٣	الأعراف	١١٤٢
وإذ تأذّن ربك.......	١٦٧	الأعراف	٩٣١
وإن يأهم عرض.......	١٦٩	الأعراف	٨٧٧
يلهث ذلك.......	١٧٦	الأعراف	١٢٧٦
إن وليي الله.......	١٩٦	الأعراف	٨٩١
خذ العفو وأمر.......	١٩٩	الأعراف	٨٤٨
وإما يترغنك.......	٢٠٠	الأعراف	٨٤٨

الكلمة القرآنية	رقم الآية	السورة	موقعها من الرسالة
ذات الشوكة.......	٧	الأنفال	١٤٨٥
الشوكة تكون.......	٧	الأنفال	٨٩٥
ومن يولهم يومئذ.......	١٦	الأنفال	٨٧٧
ويخزهم وينصركم.......	١٤	التوبة	٨٧٧
اثنا عشر شهراً.......	٣٦	التوبة	١٠٠٧
إلا تنصروه.......	٤٠	التوبة	١٥٤١
فقد نصره الله.......	٤٠	التوبة	٩٥٢
إنما الصدقات.......	٦٠	التوبة	٩٧٥
وسيرى الله عملكم.......	٩٤	التوبة	١٣٨٥
ما ينفق قربات.......	٩٩	التوبة	٨٩٧
جنـــت تجري من تحتها..........	١٠٠	التوبة	٣٦٦
فلما تبيّن له.......	١١٤	التوبة	٩٣٢
كاد تزيغ.......	١١٧	التوبة	٩٢٣
زادته هذه.......	١٢٤	التوبة	٩٤٠
لننظر كيف تعملون.	١٤	يونس	٣٦٧
من تلقاء نفسي.......	١٥	يونس	١٢٠٢
من بعد ضراء.......	٢١	يونس	٩٢٥
لا يهدّي إلا.......	٣٥	يونس	٣٦٣
أفأنت تسمع.......	٤٢	يونس	٨٩١
لا يظلم الناس شيئاً.......	٤٤	يونس	٩٢٧
ءالئـــن وقد كنتم.........	٥١	يونس	١٠١٤
ولا يحزنك قولهم.......	٦٥	يونس	٨٠٥
وما نحن لكما.......	٧٨	يونس	٩٣٢
ولا تتبعان سبيل.......	٨٩	يونس	٣٦٤

الكلمة القرآنية	رقم الآية	السورة	موقعها من الرسالة
أدركه الغرق قال.......	٩٠	يونس	٨٩٧
ءالئـــن وقد عصيت	٩١	يونس	١٠١٤
ننجيك ببدنك.......	٩٢	يونس	٤٠٢
ننج المؤمنين.......	١٠٣	يونس	١٤٩٧
وما كان لهم من دون الله أولياء......	٢٠	هود	٨٠٦
وما نحن لك.......	٥٣	هود	٩٣٢
ومن خزي يومئذ.......	٦٦	هود	٩٠٦
فلما رءا أيديهم	٧٠	هود	١٠٤٣
هن أطهر لكم.......	٧٨	هود	٤٠٤
رجل رشيد.	٧٨	هود	٨٩٢
رسل ربك.......	٨١	هود	٩٣٠
إلا امرأتك.......	٨١	هود	٤١٠
في أموالنا ما نشاء......	٨٧	هود	١٢٠١
ومن تاب معك.......	١١٢	هود	٩١٤
وأقم الصلاة طرفي	١١٤	هود	٩١٧
يا أبت.......	٤و١٠٠	يوسف	١٤٨١
يخل لكم.......	٩	يوسف	٨٩٢
ما لك لا تأمنا.......	١١	يوسف	٣٩٣
هيت لك.......	٢٢	يوسف	٣٦٨
ولقد همت به.......	٢٣	يوسف	٨٩١
وشهد شاهد.......	٢٦	يوسف	٩٢٤
إن كان قميصه.......	٢٦و٢٧	يوسف	٨٠٨
طعام ترزقانه إلا.......	٣٧	يوسف	٩٥٤
وادّكر بعد أمة.......	٤٥	يوسف	٤٠٢

الكلمة القرآنية	رقم الآية	السورة	موقعها من الرسالة
قالوا نفقد صواع الملك.......	٧٢	يوسف	٩٢٥
وفوق كل ذي علم عليم.	٧٦	يوسف	٩٢٩
فلما استيأسوا	٨٠	يوسف	١١٢٦
واسأل القرية التي.......	٨٢	يوسف	١١٤٢
ولا تايئسوا من روح الله.......	٨٧	يوسف	١١٢٦
حتى إذا استيأس الرسل.......	١١٠	يوسف	١١٢٦
قد كذبوا.......	١١٠	يوسف	٤٥٢
وإن تعجب فعجب.......	٥	الرعد	١٢٦٩
الحق كمن هو.......	١٩	الرعد	٨٩١
وعملوا الصالحات طوبى لهم.......	٢٩	الرعد	٩١٧
أفلم ييأس الذين.......	٣١	الرعد	١١٢٦
صراط العزيز الحميد.	١	إبراهيم	٧٩٨
وإذ تأذّن ربكم.......	٧	إبراهيم	٩٣١
فقال الضعفاء.......	٢١	إبراهيم	١٢٠١
وما أنتم بمصرخيّ.......	٢٢	إبراهيم	١٤٩٠
ومن عصاني.......	٣٦	إبراهيم	١٣١٤
أفئدة من الناس.......	٣٧	إبراهيم	٣٦٣
لتزول منه.......	٤٦	إبراهيم	٤٥٢
في الأصفاد سرابيلهم.......	٤٩و٥٠	إبراهيم	٩٢٤
ويلههم الأمل.......	٣	الحجر	٨٧٨
فبم تبشرون.	٥٤	الحجر	١٤٧٢
آل لوط.......	٥٩و٦١	الحجر	٨٩٩
جاء آل....	٦١	الحجر	١٠٠٨
والحمير لتركبوها.......	٨	النحل	٩٢٦

الكلمة القرآنية	رقم الآية	السورة	موقعها من الرسالة
سخر البحر لتأكلوا.......	١٤	النحل	٩٢٦
ما ذا أنزل ربكم....... الأولين...	٢٤	النحل	٩٣٠
الذين تتوفاهم الملائكة ظالمي.......	٢٨	النحل	٩١٩
ما ذا أنزل ربكم.......	٣٠	النحل	١٠٤٣
الذين تتوفاهم الملائكة طيبين.......	٣٢	النحل	٩١٧
يخافون ربهم من فوقهم.......	٥٠	النحل	٩٣١
للذين لا يؤمنون بالآخرة.......	٦٠	النحل	٨٠٢
والأرض شيئاً.......	٧٣	النحل	٩٢٩
وإذا رءا الذين أشركوا	٨٦	النحل	١٠١٨
وبشرى للمسلمين.	٨٩	النحل	٤٨٦
وإيتاء ذي القربى.......	٩٠	النحل	١٢٠٢
والبغي يعظكم.......	٩٠	النحل	٩٠٦
بعد توكيدها.......	٩١	النحل	٩٢٣
فاستعذ بالله.......	٩٨	النحل	٨٤٥
يقولون إنما يعلمه بشر.......	١٠٣	النحل	٨١٥
هاجروا من بعد ما فتنوا.......	١١٠	النحل	٤٥٢
إلى سبيل ربك.......	١٢٥	النحل	٩٣٠
ويدع الإنسان.......	١١	الإسراء	١٥٠٣
لمن نريد ثم جعلنا.......	١٨	الإسراء	٩٢٣
وآت ذا القربى.......	٢٦	الإسراء	٨٩٣
إلى ذي العرش سبيلاً.	٤٢	الإسراء	٩٢٧
لمن خلقت طيناً.	٦١	الإسراء	٨٩١
ومن كان في هذه أعمى...أعمى...	٧٢	الإسراء	١١٤٢
قرآن الفجر.......	٧٨	الإسراء	١١٤٢

الكلمة القرآنية	رقم الآية	السورة	موقعها من الرسالة
مخرج صدقٍ.......	٨٠	الإسراء	٩٢١
خزائن رحمة ربي.......	١٠٠	الإسراء	٩٣١
لقد علمت.......	١٠٢	الإسراء	٤٥٣
وقرآناً فرقناه.......	١٠٦	الإسراء	١١٤٢
أيّاً مّا تدعوا.......	١١٠	الإسراء	١٥١١
على عبده الكتاب.......	١	الكهف	٩٥٢
لا مبدل لكلماته.......	٢٧	الكهف	٩٤٣
تريد زينة الحياة الدنيا.......	٢٨	الكهف	٩٢٤
منها منقلباً	٣٦	الكهف	٣٦٦
قال له صاحبه.......	٣٧	الكهف	٩٥١
تذروه الرياح.......	٤٥	الكهف	٩٥٢
مال هذا الكتاب.......	٤٩	الكهف	١٥١١
ورءا المجرمون النار.......	٥٣	الكهف	
من دونه موئلاً	٥٨	الكهف	٣٦٨
لا أبرح حتى أبلغ.......	٦٠	الكهف	٨٩٥
فاتخذ سبيله.......	٦١	الكهف	٩٢٥
وما أنسانيه.......	٦٣	الكهف	١٣١٤
فلا تسألني عن شيء.......	٧٠	الكهف	٣٧٠
جئت شيئاً إمراً.	٧١	الكهف	٨٩١
فله جزاء الحسنى.	٨٨	الكهف	١٢٠٢
لم نجعل لهم.......	٩٠	الكهف	٧٩٦
قال ما مكنّي فيه.......	٩٥	الكهف	٩٥٠
فما اسطاعوا.......	٩٧	الكهف	٣٦٣
واشتعل الرأس شيباً.......	٤	مريم	٩٢٦

الكلمة القرآنية	رقم الآية	السورة	موقعها من الرسالة
فتمثل لها.......	١٧	مريم	٩٤٣
جئت شيئاً فريّاً	٢٧	مريم	٩١٦
في المهد صبيّاً.	٢٩	مريم	٩٢٥
آتاني الكتاب.......	٣٠	مريم	١٣١٥
وأوصاني بالصلاة.......	٣١	مريم	١٣١٥
لعبادته هل.......	٦٥	مريم	٩٠٤
أيّهم أشدّ على.......	٦٩	مريم	١٥٤١
ونسوق المجرمين.......	٨٦	مريم	٨٠٧
لأهله امكثوا.......	١٠	طـه	٩٦٧
بالواد المقدس.......	١٢	طـه	١٤٩٧
ونذكرك كثيراً............	٣٤	طـه	٨٩٧
إنك كنت بنا بصيراً	٣٥	طـه	٨٩٧
ولتصنع على............	٣٩	طـه	٩٤٣
قالوا إن هذان............	٦٣	طـه	٣٦٤
كيد ساحرٍ............	٦٩	طـه	٩٢٤
ومن يأته مؤمناً............	٧٥	طـه	٩٥٤
جزاء من تزكى.	٧٦	طـه	١٢٠٢
فاذهب فإن............	٩٧	طـه	١٢٦٩
ومن آناء الليل فسبح............	١٣٠	طـه	١٢٠٢
أفإن متّ فهم.......	٣٤	الأنبياء	١٢١٢
الريح عاصفة.......	٨١	الأنبياء	٩٢١
وكذلك نـجي المؤمنين.	٨٨	الأنبياء	٣٦٣
زلزلة الساعة.......	١	الحج	٩١٦
الناس سكارى.......	٢	الحج	٨٩٦

الكلمة القرآنية	رقم الآية	السورة	موقعها من الرسالة
للناس سواء.......	٢٥	الحج	٨٩٦
لهاد الذين آمنوا.......	٥٤	الحج	١٤٩٧
وافعلوا الخير لعلكم.......	٧٧	الحج	٩٢٦
قد أفلح.......	١	المؤمنون	٣٩٤
هيهات هيهات لما.......	٣٦	المؤمنون	١٤٨١
وما نحن له.......	٣٨	المؤمنون	٩٣٢
ادفع بالتي هي أحسن السيئة....	٩٦	المؤمنون	٨٤٨
وقل رب أعوذ بك من.......	٩٧	المؤمنون	٨٣٤
فلا أنساب بينهم.......	١٠١	المؤمنون	٩٤٢
عدد سنين.......	١١٢	المؤمنون	٩٢٤
بأربعة شهداء.......	٤و١٣	النور	٩١٦
إذ تلقونه.......	١٥	النور	٤٠٥
أيّه المؤمنون.......	٣١	النور	١٥٠٥
فقراء يغنهم الله.......	٣٢	النور	٨٧٨
يكاد زيتها.......	٣٥	النور	٩٢٤
يكاد سنا برقه.......	٤٣	النور	٩٢٤
ويتقه.......	٥٢	النور	٩٥٤
ومن بعد صلاة.......	٥٨	النور	٩٢٥
لبعض شأنهم.......	٦٢	النور	٩٢٧
وقالوا مال هذا الرسول.......	٧	الفرقان	١٥١١
لقد أضلني.......خذولاً.	٢٩	الفرقان	٧٩٦
ورتلناه ترتيلاً.	٣٢	الفرقان	٧٦٨
أنباء ما كانوا به.......	٦	الشعراء	١٢٠٢
وتلك نعمة تمنها.......	٢٢	الشعراء	٨٩٢

الكلمة القرآنية	رقم الآية	السورة	موقعها من الرسالة
فلما تراء الجمعان.......	٦١	الشعراء	١٠١٨
علماء بني إسرائيل.......	١٩٧	الشعراء	١٢٠٢
وورث سليمان داود.......	١٦	النمل	٩١٩
على واد النمل.......	١٨	النمل	١٤٩٧
وتفقد الطير.......	٢٠	النمل	٧٧٦
ما لي لا أرى الهدهد.......	٢٠	النمل	١٥٤٤
فألقه إليهم.......	٢٨	النمل	٩٥٤
ألاّ تعلوا عليّ.......	٣١	النمل	١٤٩٠
وجعلوا أعزة أهلها.......	٣٤	النمل	٧٩٦
قال أتمدونن	٣٦	النمل	٩٤٩
فما آتان الله خير....	٣٦	النمل	١٣١٥
لا قِبَل لهم بها.......	٣٧	النمل	٨٩٨
فإنما يشكر لنفسه.......	٤٠	النمل	٩٣٨
وكشفت عن ساقيها.......	٤٤	النمل	٣٦٤
مع سليمان لله.......	٤٤	النمل	٩٣٣
قالوا اطيرنا.......	٤٧	النمل	١٠٠٧
ذات بهجة.......	٦٠	النمل	١٤٨٢
الواد الأيمن.......	٣٠	القصص	١٤٩٧
ردءاً يصدقني.......	٣٤	القصص	١١٤١
ما كان لهم الخيرة.......	٦٨	القصص	٨٠٥
ينشئ النشأة.......	٢٠	العنكبوت	١١٩٥
ونحن له مسلمون.	٤٦	العنكبوت	٩٣٢
أو لم يكفهم.......	٥١	العنكبوت	٨٧٧
أساؤا السوأى أن.......	١٠	الروم	١٠٤٣

الكلمة القرآنية	رقم الآية	السورة	موقعها من الرسالة
شفعاء وكانوا.......	١٣	الروم	١٢٠١
فانتقمنا من الذين.......	٤٧	الروم	٨٠٤
بهـد العمي......	٥٣	الروم	١٤٩٧
من بعد ضعف.......	٥٤	الروم	٩٢٥
يا بنيّ إنها....	١٦	لقمان	٣٦٢
فلا يحزنك كفره....	٢٣	لقمان	٨٩٧
لا ريب فيه من....	٢	السجدة	٨٠٥
أفمن كان مؤمناً....	١٨	السجدة	٨٠٧
للنبيّ إن أراد....	٥٠	الأحزاب	١٠٨١
ترجي من تشاء....	٥١	الأحزاب	١١٢٨
بيوت النبيّ إلاّ....	٥٣	الأحزاب	١٠٨١
فاسألوهن من....	٥٣	الأحزاب	١١٤٢
نجازي إلا الكفور....	١٧	سبأ	٤٠٤
قرىً ظاهرة....	١٨	سبأ	١٣٨٤
ربنا باعد....	١٩	سبأ	٤٠٥
ثم تتفكروا....	٤٦	سبأ	٩٤٢
ومكر السيّء	٤٢	فاطر	٣٦٢
إليهم اثنين....	١٤	يـس	٨٨١
وما لي لا أعبد......	٢٢	يـس	١٥٤٤
إن يرد الرحمن	٢٣	يـس	١٤٩٧
إلا صيحة واحدة......	٢٩	يـس	٤٠٥
وما عملته أيديهم.....	٣٥	يـس	٤٠٦
مرقدنا هذا.......	٥٢	يـس	٨٠٣
والصافات...زجراً...	١-٢	الصافات	٩١٦، ٩١٧

الكلمة القرآنية	رقم الآية	السورة	موقعها من الرسالة
فالتاليات ذكراً	٣	الصافات	٩٤١
فاستفتهم أهم....	١١	الصافات	٨٧٧
يا أبت افعل....	١٠٢	الصافات	١٤٨١
البلاء المبين	١٠٦	الصافات	١٢٠١
وإن إلياس....	١٢٣	الصافات	٣٦٤
إل ياسين....	١٣٠	الصافات	١٥١١
وإنكم لتمرون....	١٣٧	الصافات	٧٩٧
صال الجحيم	١٦٣	الصافات	١٤٩٧
ص والقرآن....	١	ص	٨١٢
ولات حين....	٣	ص	١٤٨٢
خزائن رحمة....	٩	ص	٩٣١
إن كلّ إلاّ....	١٤	ص	٨١٢
ذكرى الدار	٤٦	ص	١٣٨٥
خلقت بيدي....	٧٥	ص	١٤٩٠
في ظلمات ثلاث....	٦	الزمر	٨٩٢
يرضه لكم....	٧	الزمر	٩٥٤
يا عباد الذين آمنوا....	١٠	الزمر	١٤٩٨
قرآناً عربياً....	٢٨	الزمر	٧٧٥
والذي جاء بالصدق....	٣٣	الزمر	٨٠٦
جزاء المحسنين	٣٤	الزمر	١٢٠٢
إلى الجنة زمراً....	٧٣	الزمر	٩١٦
وقِهِمْ عذابَ....	٧	غافر	٨٧٨
وقِهِم السيئات....	٩	غافر	٨٧٨
أشد منهم....	٢١	غافر	٤٠٢

الكلمة القرآنية	رقم الآية	السورة	موقعها من الرسالة
إني عذت بربي....	٢٧	غافر	٨٣٤
وقال رجل....	٢٨	غافر	٣٨٣
وإن يك كاذباً....	٢٨	غافر	٨٩٣
وما دعاء الكافرين....	٥٠	غافر	١٢٠١
دار الخلد جزاء....	٢٨	فصلت	٩٢٣
ادفع بالتي....	٣٤	فصلت	٨٤٨
إليه يرد....	٤٧	فصلت	٨٦٤
وللأرض ائتيا....	٧١	فصلت	١١٦٩
أم لهم شركاء....	٢١	الشورى	١٢٠١
وهو واقع بهم....	٢٢	الشورى	٩٠٣
ويمح الله الباطل....	٢٤	الشورى	١٥٠٣
وينشر رحمته....	٢٨	الشورى	٩٣٨
وجزاء سيئة....	٤٠	الشورى	١٢٠١
أو من وراء حجاب....	٥١	الشورى	١٢٠٢
أشهدوا خلقهم....	١٩	الزخرف	١٠٦٩
وسرراً عليها....	٣٤	الزخرف	٧٩٧
وإنه لذكر لك....	٤٤	الزخرف	٨٩٢
يا أيّه الساحر....	٤٩	الزخرف	١٥٠٥
فاصفح عنهم....	٨٩	الزخرف	٩٢٢
بلاء مبين	٣٣	الدخان	١٢٠١
ليجزي قوماً....	١٤	الجاثية	٣٦٤
أتعدانني أن أخرج....	١٧	الأحقاف	٩٤٩
أذهبتم طيباتكم....	٢٠	الأحقاف	١٠٥٢
وتعزروه وتوقروه....	٩	الفتح	٨٠٨

الكلمة القرآنية	رقم الآية	السورة	موقعها من الرسالة
عاهد عليه الله....	١٠	الفتح	٩٥٢
أخرج شطأه....	٢٩	الفتح	٩٢٠
يتب فأولئك....	١١	الحجرات	١٢٦٩
القول لديّ....	٢٩	ق	١٤٩٠
يناد المناد....	٤١	ق	١٤٩٧
والذاريات ذرواً...ذِكراً	١	الذاريات	٩٤١
حديث ضيف	٢٤	الذاريات	٩٢٠
خزائن ربك....	٣٧	الطور	٩٣١
ما رأى	١١	النجم	١٢٠٧
لقد رأى....	١٨	النجم	١٢٠٧
وأنه هو أضحك.... وأحيا....	٤٣و٤٤	النجم	٩٤٤
وأنه هو أغنى....الشعرى	٤٨و٤٩	النجم	٩٤٣
عاداً الأولى	٥٠	النجم	١٠١٤
ربك تتمارى	٥٥	النجم	٩٤٢
الحديث تعجبون	٥٩	النجم	٩١٩
تغن النذر	٥	القمر	١٤٩٧
يدع الداع....	٦	القمر	١٥٠٣
مس سقر	٤٨	القمر	٨٩١
الجوار المنشآت....	٢٤	الرحمن	١٤٩٨
كل من عليها فان....والإكرام....	٢٦و٢٧	الرحمن	٧٩٣
أيه الثقلان....	٣١	الرحمن	١٥٠٥
طلح منضود	٢٩	الواقعة	٤٠٥
وقد أخذ ميثاقكم....	٨	الحديد	٣٨٦
اعلموا أنما الحيــوة.....	٢٠	الحديد	٨٥٠

الكلمة القرآنية	رقم الآية	السورة	موقعها من الرسالة
فإن الله هو....	٢٤	الحديد	٣٦٦
شديد تحسبهم....	١٤	الحشر	٨٩٢
وذلك جزاء....	١٧	الحشر	١٢٠١
يخرجون الرسول وإياكم	١	الممتحنة	٨٠٣
إنا برآء منكم....	٤	الممتحنة	١٢٠١
سبح لله....تفعلون	١-٣	الصف	٧٤٠
أنصار الله	١٤	الصف	٣٦٨
وتركوك قائماً....	١١	الجمعة	٩٠٤
من اللهو ومن	١١	الجمعة	٩٠٤
والـــئي يئسن.......	٤	الطلاق	٩٠٧
حيث سكنتم....	٦	الطلاق	٩١٩
أرضعن لكم....	٦	الطلاق	٩٣٣
وصالح المؤمنين.....	٤	التحريم	١٥٠٥
ادخلا النار....	١٠	التحريم	١٠٠٧
تكاد تميّز....	٨	الملك	٩٢٣
النشور ءأمنتم....	١٥و١٦	الملك	١٠٥٧
أن كان ذا مال...	٢٠	القلم	١٠٥٣
الحديث...سنستدرجهم...	٤٤	القلم	٩١٩
فعصوا رسول ربهم....	١٠	الحاقة	٩٣٠
فهي يومئذ....	١٦	الحاقة	٩٠٤
هاؤم اقرؤا....	١٩	الحاقة	١٢٠٩
كتابيه إني....	١٩و٢٠	الحاقة	٣٨٢
ماليه هلك....	٢٨و٢٩	الحاقة	٣٨٢
ذي المعارج تعرج....	٣و٤	المعارج	٩٢٠

الكلمة القرآنية	رقم الآية	السورة	موقعها من الرسالة
فمال الذين....	٣٦	المعارج	١٥١١
من الأجداث سراعاً....	٤٣	المعارج	٩١٩
دعائي إلاّ....	٦	نوح	١٠١٨
الشمس سراجاً	١٦	نوح	٨٩٦
ما اتخذ صاحبة....	٣	الجن	٩٢٥
فمن يستمع الآن....	٩	الجن	١٢١١
طرائق قددا	١١	الجن	٨٩٧
ورتل القرآن ترتيلا	٤	المزمل	٧٦٨
ما سلككم....	٤٢	المزمل	٨٩٣
أهل المغفرة	٥٦	المدثر	٨٥٨
لا أقسم بيوم....	١	القيامة	٨٥٨
فاتبع قرآنه....	١٨	القيامة	١١٤٢
عينا فيها....	١٨	الإنسان	٨٠٥
ثلاث شعب	٣٠	المرسلات	٩٢٠
الملائكة صفا	٣٨	النبأ	٩١٧
كنت ترابا	٤٠	النبأ	٨٩١
بالواد المقدس طوى	١٦	النازعات	١٤٩٧
وأخرج ضحاها	٢٩	النازعات	٩٢١
عنه تلهى	١٠	عبس	٩٦٧
الأرض شقا	٢٦	عبس	٩٢٩
وإذ النفوس زوجت	٧	التكوير	٩٢٦
وإذا الموءودة...	٨	التكوير	١٠١٣
الجوار الكنس	١٦	التكوير	١٤٩٨
بظنين	٢٤	التكوير	٣٧٠

الكلمة القرآنية	رقم الآية	السورة	موقعها من الرسالة
وما تشاؤو إلاَّ أن يشاء الله....	٢٩	التكوير	٨٠٥
ركبك كلاَّ....	٨-٩	الانفطار	٩٤٤
إن الأبرار لفي....	١٣	الانفطار	٩٢٦
ويل للمطففين	١	المطففين	٨٥٨
أن لم يره....	٧	البلد	٩٥٤
والشمس وضحاها....زكاها	١-٩	الشمس	٨١٣
ثم رددناه....إلا الذين....	٥-٦	التين	٣٤٢
اقرأ باسم ربك...	١	العلق	٨٣٣
سندع الزبانية	١٨	العلق	١٢٠٩
خير من ألف شهر	٣	القدر	٨٠٧
بإذن ربهم....	٤	القدر	١٤٥٢
خيراً يره	٧	الزلزلة	٩٥٤
شراً يره	٨	الزلزلة	٩٥٤
والعاديات ضبحاً	١	العاديات	٩١٧
فالمغيرات صبحاً	٢	العاديات	٩١٧
كالعهن المنفوش	٤	القارعة	٤٠٥
وتواصوا بالصبر	٣	العصر	٨٥٨
ويل لكل همزة....	١	الهمزة	٨٥٨
كيف فعل...	١	الفيل	١٠٢٢
كعصف مأكول	٥	الفيل	٨٩٢
لإيلاف قريش	١	قريش	٨٩٢
إنا أعطيناك ....الأبتر	١-٣	الكوثر	٧٤٣
ذات لهب	٣	المسد	١٤٨٥
قل أعوذ برب الفلق	١	الفلق	٨٣٤
قل أعوذ برب الناس	١	الناس	٨٣٤

فهرس القراءات الشاذة

القراءة	الصفحة	القراءة	الصفحة
مَلاَّكِ يوم:	٤٤٧	طلح نضيد:	٤٠٥
مليك يوم:	٤٤٧	إذ تَلِقونه:	٤٠٥
أَياك:	٤٤٧	تسع وتسعون نعجة أنثى:	٤٠٦
إياك: بالإمالة:	٤٤٧	أو تحرير رقبة مؤمنة:	٤٠٧
....		ومَلِكاً كبيراً:	٤١١

فهرس الانفرادات

الانفرادة	اسم من انفرد بها	الصفحة
﴿آدم من﴾ و﴿نكذّب بآيات ربنا﴾ بالإدغام	عبد الباري عن رويس	٩٤٧
﴿أن تقع على﴾ و﴿طبع على﴾ و﴿جاوزه هو﴾ بالإدغام	القاضي عن رويس	٩٤٧
﴿ومن عاقب بمثل﴾ بالإدغام	ابن العلاف عن رويس	٩٤٨
﴿لا تأمنا﴾ بالإدغام المحض	ابن مهران عن قالون	٩٥١
الإسكان والاختلاس والصلة في ﴿يؤده﴾ و﴿نؤته﴾ و﴿نوله﴾ و﴿نصله﴾	الشذائي عن أبي نشيط عن قالون	٩٥٧
﴿يتقه﴾ كسر الهاء.	الشذائي عن أبي نشيط عن قالون	٩٥٩
﴿يأته﴾ 'سكان الهاء	الخبازي عن زيد عن ابن وردان	٩٦٤
﴿يأته﴾ بالاختلاس	ابن مهران عن روح	٩٦٤
﴿يره﴾ في "الزلزلة" بإشباع الهاء	الكارزيني عن الحلواني عن هشام	٩٦٥
﴿أرجئهْ﴾ همزة ساكنة	الشذائي عن أبي نشيط عن قالون	٩٦٥
﴿أرجِهُ﴾ بغير همزة وضم الهاء من غير صلة	الشذائي عن أبي نشيط عن قالون	٩٦٦
﴿أرجئهُ﴾ بالهمز وإشباع الهاء بالكسر	الخبازي عن ابن ذكوان	٩٦٦
﴿خشي ربه﴾ اختلاس ضمة الهاء في حالة وصلها بالبسملة.	الخياط عن أبي نشيط عن قالون	٩٦٦
إشباع المدّ ست ألفات [١٢حركة]	الهذلي عن ورش	٩٨١
الإشباع	ابن الفحام عن الحلواني عن هشام	١٠٠٢
مدّ ما كان حرفين في فواتح السور	"الكافي" عن ورش	
﴿كهيعص﴾ و﴿عسق﴾ قصر العين فيهما	ابن شريح عن الأزرق عن ورش	١٠٢١
﴿ءأسجد﴾ بالتسهيل	"التجريد" عن هشام بكماله	١٠٤٧
﴿ءأسجد﴾ بالتحقيق	"التجريد" عن ابن ذكوان بكماله	١٠٢٣

الانفرادة	اسم من انفرد بها	الصفحة
﴿ءأنذرتهم﴾ بالتسهيل	هبة الله المفسر عن الداجوني عن هشام	١٠٤٧
تحقيق باب الهمزتين من كلمة كله	الهذلي عن ابن عبدان عن هشام	١٠٤٧
الفصل بين الهمزتين	هبة الله المفسر عن الداجوني عن هشام	١٠٤٧
الفصل في ﴿ءأسجد﴾	الداجوني عن هشام	١٠٤٧
الفصل في ﴿ءأسجد﴾	أبو الطيب ابن غلبون والخزاعي عن الأزرق عن ورش.	١٠٤٨
﴿ءآلهتنا﴾ بالبدل والمد المشبع	الأذفوي عن ورش	١٠٥٠
﴿أن كان..﴾ بتحقيق الهمزتين	المفسر عن الداجوني عن هشام	١٠٤٩، ١٠٥٢
﴿ءأنتم﴾ المواضع الثلاثة بالإخبار	الخزاعي عن الشذئي عن النحاس عن الأزرق عن ورش	١٠٥٧
﴿إذا..﴾ ﴿أئنا﴾ موضع "النمل" الإخبار في الأول والاستفهام في الثاني	صاحب "المبهج" عن النخاس عن رويس	١٠٦٤
تسهيل الهمزة الثانية مع المدّ في ﴿أؤنبئكم﴾ و﴿ءألقي﴾ و﴿ءأنزل﴾	الداني عن الحلواني عن هشام	١٠٦٨
المدّ مع التحقيق في ﴿أؤنبئكم﴾ و﴿ءألقي﴾ والقصر في ﴿أءنزل﴾	الكارزيني عن الشنبوذي عن الحلواني عن هشام	١٠٦٨
﴿أئمة﴾ بالتسهيل في المواضع الخمسة	ابن مهران عن روح	١٠٧٢
﴿أئمة﴾ بالفصل في موضع "الأنبياء" خاصة	النهرواني عن هبة الله عن الأصبهاني عن ورش	١٠٧٦
﴿أئمة﴾ في المواضع الخمسة دون إدخال ألف بين الهمزتين	ابن مهران عن هبة الله عن الأصبهاني عن ورش	١٠٧٦

الانفرادة	اسم من انفرد بها	الصفحة
إسقاط إحدى الهمزتين من كلمتين المتفقتين	الشنبوذي عن النقاش عن أبي ربيعة عن قنبل	١٠٨٠
إسقاط الأولى من المضمومتين	السبط في "كفايته" عن ابن بويان عن قالون	١٠٨٢
إسقاط الأولى من المتفقتين في الأضرب الثلاثة	ابن مهران عن ابن بويان عن قالون	١٠٨٣
تحقيق الأولى وتسهيل الثانية من المضمومتين والمكسورتين	الداني عن الحلواني عن قالون	١٠٨٣
جعلُ الثانية من المضمومتين واواً مضمومة خفيفة الضم	الخاقاني عن الأزرق عن ورش	١٠٨٥
جعلُ الثانية من المضمومتين وسائر المكسورتين ...	السبط في "المبهج" عن ابن بويان عن قالون	١٠٨٥
تسهيل الثانية من المتفقتين من كلمتين	ابن مهران عن روح	١٠٨٦
﴿شاء أنشره﴾ تسهيل الهمزة الثانية	ابن أشته عن روح	١٠٨٦
تحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية في الهمزتين المختلفتين من كلمتين	ابن مهران عن روح	١٠٩٣
﴿ذرأنا﴾ و﴿تبرأنا﴾ فقط بالتحقيق وعدم إبدالهما	ابن مهران عن هبة الله عن الأصبهاني عن ورش	١٠٩٧
﴿يشأ﴾ و﴿يسؤهم﴾ و﴿رئيا﴾ بالخلاف	الصفراوي عن الأصبهاني عن ورش	١٠٩٧
عدم استثناء الأفعال في الإبدال	الهذلي عن الأصبهاني عن ورش	١٠٩٧
﴿رئيا﴾ إبدال الهمزة ياء فتجتمع ياءان ولا إدغام فيها.	صاحب "التجريد" عن عبد الباقي عن السوسي	١١٠١
عدم استثناء أي شيء في إبدال الهمز المفرد	عبد الباقي الخراساني عن زيد عن اليزيدي عن الدوري	١١٠٢

الانفرادة	اسم من انفرد بها	الصفحة
عدم استثناء أي شيء في إبدال الهمز المفرد	ابن مهران عن زيد عن اليزيدي عن الدوري	١١٠٢
﴿بارئكم﴾ في "البقرة" بإبدال الهمزة	أبو الحسن ابن غلبون عن أبي عمرو	١١٠٢
﴿رئياً﴾ بتشديد الياء من غير همز	هبة الله المفسر عن الداجوني عن هشام	١١٠٤
﴿شانئك﴾ بإبدال الهمزة	أبو العلاء عن الأصبهاني عن ورش	١١٠٩
﴿لنبوئنهم﴾ بإبدال الهمزة	الهذلي عن الأصبهاني عن ورش	١١٠٩
عدم الإبدال مطلقاً	ابن مهران عن الأصبهاني عن ورش	١١١٢
﴿خاطئة﴾ و﴿الخاطئة﴾ و﴿مائة﴾ و﴿فئة﴾ وتثنيتهما بتحقيق الهمز.	الشطوي عن ابن وردان	١١٠٨
﴿رؤوف﴾ تسهيل الهمزتين بين بين	الحنبلي عن أبي جعفر	١١١١
﴿تبوؤا الدار﴾ بتسهيل الهمزة	الهذلي عن أبي جعفر	١١٠٩
﴿خاسئين﴾ بحذف الهمزة	الهذلي عن النهرواني عن ابن وردان	١١١١
﴿اطمأنّ به﴾ بتحقيق الهمزة	النهرواني عن الأصبهاني عن ورش	١١١٦
﴿رأيته﴾ و﴿رآها﴾ و﴿رأيتهم﴾ بالتحقيق	ابن سوار عن النهرواني عن الأصبهاني عن ورش	١١١٦
﴿رأيته﴾ و﴿رآها﴾ و﴿رأيتهم﴾ بالتحقيق والتسهيل	السبط في "المبهج" عن الأصبهاني عن ورش	١١١٦
إطلاق تسهيل ﴿رأيته﴾ و﴿رآها﴾ وما شابهه	الهذلي عن الأصبهاني عن ورش	١١١٧

الانفرادة	اسم من انفرد بها	الصفحة
﴿تأخر﴾ و﴿يتأخر﴾ بتسهيل الهمز.	الهذلي عن أبي جعفر	١١١٦
﴿تأذّن﴾ بتسهيل الهمزة	الحنبلي عن هبة الله عن ابن وردان	١١١٨
﴿تطمئنّ﴾ و﴿يئس﴾ بتسهيل الهمزة	الحنبلي عن هبة الله عن ابن وردان	١١١٨
﴿الطائر﴾ تسهيل الهمزة بعد الألف	الحنبلي عن هبة الله عن ابن وردان	١١١٨
﴿كائن﴾ بتحقيق الهمزة	الهذلي عن ابن جماز	١١١٨
﴿كائن من دابة﴾ تسهيل الهمزة مع إدخال ألف قبلها	العطار عن النهرواني عن الأصبهاني عن ورش	١١١٨
﴿هاأنتم﴾ بتسهيل الهمزة	أبو الحسن ابن غلبون عن رويس	١١٢٠
﴿اللائي﴾ في "الأحزاب" بتحقيق الهمزة وبدون ياء	أبو علي العطار عن النهرواني عن الأصبهاني عن ورش	١١٢٥
﴿اللائي﴾ في "المجادلة" بإثبات ياء ساكنة بعد الهمزة	أبو علي العطار عن النهرواني عن الأصبهاني عن ورش	١١٢٦
﴿اللائي﴾ موضعي "الطلاق" تسهيل الهمزة بين بين، وبدون ياء	أبو علي العطار عن النهرواني عن الأصبهاني عن ورش	١١٢٦
﴿النسيء﴾ بالهمز	الهذلي عن الأصبهاني عن ورش	١١٢٦
﴿كهيئة﴾ مدّ الياء مدّاً متوسطاً	الحنبلي عن هبة الله عن ابن وردان	١١٢٦
﴿ييأس﴾ وبابه، بالقلب والإبدال	الحنبلي عن هبة الله عن ابن وردان	١١٢٧
﴿كتابيه إني﴾ بالنقل كورش	الهذلي عن الهاشمي عن ابن جماز	١١٣٤

الانفرادة	اسم من انفرد بها	الصفحة
﴿آلآن﴾ في الموضعين بالتحقيق	الحمامي عن الحلواني عن قالون، والسبط في "كفايته" عن أبي نشيط عن قالون، وأبو الحسن العلاف عن ابن وردان	١١٣٥
﴿عاداً الأولى﴾ نقل حركة الهمزة المضمومة وإدغام التنوين والهمز	الحنبلي عن هبة الله عن ابن وردان	١١٣٧
السكت على الممدود؛ يعني المنفصل	ابن الفحام عن السامري عن الأشناني عن عبيد عن حفص	١١٥٧
السكت على المنفصل و﴿شيء﴾	"الكامل" عن خلف	١١٥٩
السكت على ما لم يكن واواً أو ياء مثل ﴿خلو إلى﴾ ﴿ابني آدم﴾	الهذلي عن الشطي عن خلف	١١٥٩
السكت على ما كان من كلمة أو كلمتين في غير الممدود	أبو العز عن النحاس عن التمار عن رويس	١١٥٩
﴿الـم الله﴾ وصل همزة لفظ الجلالة بالميم	الهذلي عن ابن جماز	١١٦٠
عدم ذكر السكت في الحروف المقطعة	ابن مهران عن أبي جعفر	١١٦٠
تخفيف ﴿قالوا آمنا﴾ وشبهه من المنفصل	أبو العلاء عن حمزة	١١٨٠
تخصيص جواز الإدغام بحرف اللين	أبو العلاء عن حمزة	١١٨٤
جواز الروم فيما وقعت فيه الهمزة بعد الألف دون ما وقعت فيه بعد متحرك	أبو علي ابن بليمة عن حمزة	١٢٢٢
الوقف على الهمزة بالتحقيق	أبو علي العطار عن خلاد عن حمزة	١٢٢٦
الوقف على نحو ﴿دعاء﴾ و﴿نداء﴾ بالحذف	صاحب "المبهج" عن حمزة	١٢٣٧
﴿وإذ زاغت الأبصار﴾ بالإظهار	صاحب "العنوان" عن خلاد	١٢٥٧

الانفرادة	اسم من انفرد بها	الصفحة
إدغام "ذال إذ" في "التاء" و"الصاد"	الكارزيني عن رويس	١٢٥٧
إدغام "ذال إذ" في "الزاي"	صاحب "المبهج" عن رويس	١٢٥٧
إدغام "ذال إذ" في "الجيم"	أبو معشر عن رويس	١٢٥٧
﴿إذ دخلت﴾ بالإدغام	أبو العز عن الرملي عن ابن ذكوان	١٢٥٧
إظهار "ذال إذ" عند "الدال"	هبة الله عن الأخفش عن ابن ذكوان	١٢٥٨
﴿إذ دخلوا﴾ في المواضع الثلاثة بالإظهار	النهرواني عن الأخفش عن ابن ذكوان	١٢٥٨
﴿إذ دخلت﴾ بالإدغام	النهرواني عن الأخفش عن ابن ذكوان، وكذلك الفارسي عن الحمامي عن ابن ذكوان	١٢٥٨
﴿إذ تقول﴾ بالإدغام	أبو العز عن زيد عن الرملي عن ابن ذكوان	١٢٥٨
﴿إذ تفيضون﴾ بالإدغام	أبو العز في "الكفاية" عن زيد عن الرملي عن ابن ذكوان	١٢٥٨
﴿إذ تقول﴾ و﴿إذ تفيضون﴾ بالإدغام فيهما	القباب عن الرملي عن ابن ذكوان	١٢٥٨
التخيير في "دال قد" عند "الشين"	الشذائي عن ابن الأخرم عن ابن ذكوان	١٢٦٠
إدغام "دال قد" في "الجيم"	الكارزيني عن رويس	١٢٦١
إدغام "دال قد" في "الضاد" و"الظاء"	أبو الكرم في "المصباح" عن روح	١٢٦١
إظهار "تاء التأنيث" عند "الجيم" و"الصاد"	صاحب "التجريد" عن الحلواني عن هشام	١٢٦٢

الانفرادة	اسم من انفرد بها	الصفحة
إظهار "تاء التأنيث" عند "الضاد"	أبو العلاء عن الصوري عن ابن ذكوان	١٢٦٣
إدغام ﴿حصرت صدورهم﴾ و﴿لهدمت صوامع﴾	صاحب "المبهج" عن الصوري عن ابن ذكوان	١٢٦٣
الخلاف في ﴿وجبت جنوبها﴾ بين الإظهار والإدغام	الشاطبي عن ابن ذكوان	١٢٦٣
إدغام "تاء التأنيث" في "السين" و"الجيم" و"الظاء"	السبط والفحام عن الكارزيني عن رويس	١٢٦٥
إدغام "تاء التأنيث" في "الظاء"	"المصباح" عن روح	١٢٦٥
إدغام "الباء" الساكنة في "الفاء" في المواضع الخمسة	الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان، كما ذكره "الهذلي" و"المبهج" و"غاية الاختصار"	١٢٧٠
﴿اركب معنا﴾ بالإدغام	صاحب "المبهج" عن الأصبهاني عن ورش، وكذا أبو العلاء عن الحمامي عن الأصبهاني عن ورش.	١٢٧٥
الخلاف في "الراء الساكنة" عند "اللام"	أبو الحسن ابن غلبون عن السوسي	١٢٧٥
إدغام "الذال" في "التاء" من ﴿فنبذتها﴾	أبو العلاء عن القباب عن الصوري عن ابن ذكوان	١٢٨٠
إظهار "الثاء" في "التاء" من ﴿لبثتم﴾ في سورة "المؤمنون" فقط	الكارزيني عن رويس	١٢٨١
إظهار "الثاء" في "التاء" من ﴿أورثتموها﴾	"المبهج" عن الداجوني عن هشام	١٢٨١
إدغام ﴿أورثتموها﴾	"الكامل" عن خلف	١٢٨١

الانفرادة	اسم من انفرد بها	الصفحة
﴿ألم نخلقكم﴾ بالإظهار	الهذلي عن أبي الفضل الرازي عن ابن الأخرم عن ابن ذكوان	١٢٨٦
إخفاء "النون الساكنة" و"التنوين" عند "الخاء" و"الغين"	ابن مهران عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون	١٢٩١
تبقية الغنة عند "الراء" خاصة	أبو العلاء عن الصوري عن ابن ذكوان	١٢٩٣
عدم الغنة عند "الياء"	صاحب "المبهج" عن الشطوي عن قنبل	١٢٩٤
إجراء ﴿يحيى﴾ مجرى ﴿أحيا﴾ فيفتح ﴿ولا يحيى﴾	عبد الباقي بن الحسن عن حمزة	١٣١٥
تخصيص ﴿يواري﴾ و﴿أواري﴾ في "المائدة" دون ﴿يواري﴾ في "الأعراف"	الداني عن الدوري عن الكسائي	١٣١٩
إمالة ﴿يواري﴾ و﴿أواري﴾ و﴿لا تمار﴾	أبو العلاء عن القباب عن الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان	١٣٢٠
الفتح في ذوات الراء ك﴿ذكرى﴾ و﴿بشرى﴾	الكارزيني عن المطوعي عن الصوري عن ابن ذكوان	١٣٢١
الإمالة في ﴿أدرى﴾ حيث تصرفت	الشذائي عن الداجوني عن ابن ماموية عن هشام	١٣٢١
الإمالة في ﴿مجراها﴾	الشذائي عن الداجوني عن ابن ماموية عن هشام	١٣٢٢
الإمالة في ﴿بلى﴾	النهرواني عن الأصبهاني عن ورش	١٣٢٣
الفتح في ﴿أعمى﴾ في موضعي "سبحان"	ابن مهران عن روح	١٣٢٥
الإمالة في ﴿أعمى﴾ في موضعي "طه"	صاحب "المبهج" عن نفطويه عن يحيى عن شعبة	١٣٢٧

الانفرادة	اسم من انفرد بها	الصفحة
التقليل في ﴿إناه﴾ في "الأحزاب"	أبو العلاء عن النهرواني عن ابن وردان	١٣٢٦
الفتح في ﴿نآى﴾ في "سبحان"	صاحب "المبهج" عن أبي عون عن شعيب عن يحيى عن شعبة	١٣٢٦
الفتح في ﴿نآى﴾ في "سبحان" و"فصلت"	ابن سوار عن النهرواني عن أبي حمدون عن يحيى عن شعبة	١٣٢٧
الإمالة في ﴿نآى﴾ في الموضعين	فارس بن أحمد في أحد وجهيه عن السوسي	١٣٢٧
إمالة "الراء" وفتح "الهمزة" من ﴿رأى﴾ الذي بعده ظاهر	صاحب "الكامل" عن ابن بلبش عن يحيى عن شعبة	١٣٢٨
الفتح في المواضع السبعة من ﴿رأى﴾ التي بعدها ظاهر نحو ﴿رأى كوكبا﴾	صاحب "المبهج" عن أبي عون عن شعيب عن يحيى، وعن الرزاز عن العليمي، كلاهما عن شعبة	١٣٢٨
فتح "الراء" وإمالة "الهمزة" في نحو ﴿رأى كوكبا﴾	صاحب "العنوان" عن يحيى في أحد وجهيه عن شعبة	١٣٢٨
فتح "الراء" وإمالة "الهمزة" في نحو ﴿رأى كوكبا﴾	زيد عن الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان	١٣٢٩
فتح "الراء" و"الهمزة" في نحو ﴿رأى كوكبا﴾	صاحب "المبهج" عن الصوري عن ابن ذكوان	١٣٢٩
إمالة "الراء" و"الهمزة" في نحو ﴿رأى كوكبا﴾	صاحب "المبهج" عن أبي نشيط عن قالون	١٣٢٩
إمالة "الراء" و"الهمزة" في نحو ﴿رأى كوكبا﴾	الشاطبي عن السوسي بخلاف عنه	١٣٢٩
إمالة "الهمزة" في نحو ﴿رأى القمر﴾	الشاطبي عن شعبة	١٣٣٢

الانفرادة	اسم من انفرد بها	الصفحة
إمالة فتحة "الراء" وفتحة "الهمزة" في نحو ﴿رأى القمر﴾	فارس بن أحمد والشاطبي عن السوسي	١٣٣٣
التفريق في رؤوس الآي بين اليائي نحو ﴿هدى﴾ فيقلل، وبين الواوي نحو ﴿القوى﴾ فيفتح	صاحب "الكافي" عن الأزرق عن ورش	١٣٣٤
فتح جميع رؤوس الآي ما لم يكن رائيا	صاحب "التجريد" عن الأزرق	١٣٣٦
تقليل ذوات الياء مطلقا ما لم يكن رأس آي	صاحب "المبهج" عن قالون	١٣٣٧
تقييد الألف بانقلابها عن ياء	صاحب "التبصرة" عن أبي عمرو	١٣٤٠
إطلاق جميع رؤوس الآي في جميع القرآن الكريم	صاحب "العنوان" عن أبي عمرو	١٣٤٠
الإمالة في "فعلى" كيف تصرفت في رواية "الإدغام"	أبو علي في "الروضة" عن أبي عمرو	١٣٤١
الإمالة في "موسى" و"عيسى" و"يحيى"	الهذلي عن ابن شنبوذ عن أبي عمرو	١٣٤١
الفتح في "يحيى"	صاحب "الكافي" عن السوسي	١٣٤٢
إلحاق ألف التأنيث من "فالى" و"فعالى" بألف "فعلى" في التقليل	صاحب "التجريد" عن أبي عمرو	١٣٤٢
الفتح في ﴿الأبصار﴾ خاصة	فارس بن أحد عن الصوري عن ابن ذكوان	١٣٤٥
التقليل في الألف التي بعدها راء متطرفة مكسورة	صاحب "العنوان" عن حمزة	١٣٤٥
الإمالة في ﴿الحمار﴾ والفتح في ﴿حمارك﴾	صاحب "العنوان" عن الأخفش عن ابن ذكوان	١٣٤٨

الانفرادة	اسم من انفرد بها .	الصفحة
التقليل في ﴿الغار﴾	أبو علي العطار عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون	١٣٤٨
التقليل في ﴿الغار﴾	صاحب "التجريد" عن الحلواني عن قالون وعن خلاد.	١٣٤٨
الإمالة في ﴿الغار﴾	أبو الكرم عن روح	١٣٤٨
الفتح في ﴿هار﴾	صاحب "التجريد" عن أبي الحارث	١٣٥٠
الإمالة في ﴿هار﴾	صاحب "التجريد" عن خلف عن حمزة	١٣٥٠
الإمالة والفتح في ﴿هار﴾	صاحب "المبهج" عن حمزة بكماله	١٣٥٠
الإمالة في ﴿هار﴾	السبط في "كفايته" عن إدريس عن خلف	١٣٥٠
الإمالة في ﴿البوار﴾ و﴿القهار﴾	أبو معشر عن حمزة	١٣٥٠
الإمالة في ﴿البوار﴾ و﴿القهار﴾	أبو علي العطار عن إدريس عن خلف	١٣٥٠
الإمالة في ﴿جبارين﴾	النهرواني عن الدوري عن أبي عمرو	١٣٥١
الإمالة في ﴿أنصاري﴾	زيد عن الصوري عن ابن ذكوان	١٣٥١
الإمالة في ﴿الأبرار﴾ وبابه	صاحب "العنوان" عن الأخفش عن ابن ذكوان .	١٣٥٢
التقليل في ﴿الأبرار﴾ وبابه	صاحب "العنوان" عن أبي الحارث	١٣٥٢
التقليل في ﴿الأبرار﴾ وبابه	صاحب "المبهج" عن قالون	١٣٥٢

الانفرادة	اسم من انفرد بها	الصفحة
الإمالة في ﴿الأبرار﴾ وبابه	أبو علي العطار عن النهرواني عن ابن وردان	١٣٥٣
الإمالة في ﴿الأبرار﴾ وبابه	صاحب "المبهج" عن الداجوني عن هشام	١٣٥٣
الإمالة في ﴿زاغت﴾ خاصة في "الأحزاب" و"ص"	ابن مهران عن خلاد	١٣٥٣
الفتح في ﴿الكافرين﴾	صاحب "العنوان" عن الأزرق عن ورش	١٣٥٧
التقليل في ﴿الكافرين﴾	الهذلي عن ابن شنبوذ عن قنبل	١٣٥٧
عدم الإمالة في ﴿آتيك﴾ في الوصفين	السبط في "كفايته" عن إدريس عن خلف	١٣٦١
الإمالة في ﴿أول كافر به﴾	صاحب "المبهج" عن أبي عثمان عن الدوري عن الكسائي	١٣٦٤
الإمالة في ﴿ذلك﴾ و﴿ذلكم﴾	الهذلي عن ابن شنبوذ عن قنبل . عبارة المؤلف هنا "شذ" بدل "انفرد"	١٣٦٥
التقليل في ﴿الر﴾	ابن مهران عن ابن عامر وقالون والعليمي عن شعبة، وتبعه الهذلي عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون	١٣٦٦
الإمالة في ﴿الر﴾	صاحب "المبهج" عن أبي نشيط عن قالون، وتبعه صاحب "الكتر"	١٣٦٦
تقليل "الهاء" و"الياء" من ﴿كهيعص﴾	الهذلي عن الأصبهاني عن ورش	١٣٦٦
فتح "الهاء" و"الياء" من ﴿كهيعص﴾	ابن مهران عن العليمي عن شعبة	١٣٦٦

الانفرادة	اسم من انفرد بها	الصفحة
إمالة "الهاء" من ﴿طـه﴾	صاحب "التجريد" عن الأصبهاني عن ورش	١٣٦٧
تقليل "الهاء" من ﴿طـه﴾	الهذلي عن قالون، وتابعه أبو معشر وأبو علي الطبريان	١٣٦٧
تقليل "الهاء" من ﴿طـه﴾	الهذلي عن الأصبهاني عن ورش	١٣٦٦
الفتح في "الهاء" من ﴿طـه﴾	"الهداية" عن الأزرق عن ورش.	١٣٦٨
الفتح في "الهاء" من ﴿طـه﴾	ابن مهران عن العليمي عن شعبة	١٣٦٧
التقليل في "الهاء" ﴿طـه﴾	ابن مهران عن أبي عمرو.	١٣٦٧
فتح "الياء" من ﴿يـس﴾	ابن مهران عن روح	١٣٧١
فتح "الياء" من ﴿يـس﴾	أبو العز في "كفايته" عن العليمي عن شبعة	١٣٦٦
فتح "الطاء" من ﴿طـه﴾	ابن مهران عن العليمي عن شعبة	١٣٧٢
تقليل "الطاء" من ﴿طسم﴾ و﴿طس﴾	الهذلي عن نافع، ووافقه صاحب "العنوان"	١٣٧٢
فتح "الحاء" من ﴿حـم﴾	أبو العز عن العليمي عن شعبة	١٣٧٣
فتح "الحاء" من ﴿حـم﴾	ابن مهران عن ابن ذكوان	١٣٧٣
التقليل في "الهاء" و"الياء" و"الطاء" من فاتحة "مريم" و"طـه" و"طسم" و"طس" و"يس"	الهذلي عن أبي جعفر	١٣٧٤
إمالة هاء التأنيث	الهذلي عن خلف في اختياره، وعن الداجوني عن ابن عامر، وعن النحاس عن الأزرق عن ورش، وبالتقليل عن باقي أصحاب نافع وابن عامر وأبي عمرو وأبي جعفر.	١٤٠٩

الانفرادة	اسم من انفرد بها	الصفحة
ترقيق "الراء" من وزن "فعيل" نحو ﴿خبير﴾ في الوقف وتفخيمه في الوصل.	صاحب "التبصرة" عن الأزرق عن ورش.	١٤٢٧
تفخيم الراء من ﴿حذركم﴾	صاحب "التجريد" عن الأزرق عن ورش	١٤٣١
تفخيم "الراء" من ﴿حضرت﴾ في الوقف.	صاحب "الهداية" عن الأزرق عن ورش.	١٤٣٢
الروم في هاء الضمير المفرد الساكن ما قبله نحو ﴿منه﴾ والإسكان إذا تحرك ما قبله نحو ﴿يخلفه﴾	سبط الخياط.	١٤٦٩
الوقف بالتخفيف على المشدد المتطرف في نحو ﴿صواف﴾ و﴿جان﴾	أبو عمرو الداني	١٤٧٤
الوقف على ﴿هيهات﴾ الثانية بالتاء	صاحب "العنوان" عن أبي الحارث.	١٤٨١
الوقف بهاء السكت على ﴿عم﴾ و﴿لم﴾ فقط	"الهداية" عن ابن كثير	١٤٨٨
الوقف على ﴿لكن﴾ و﴿إن﴾ و﴿هلم﴾ بهاء السكت	الداني عن يعقوب	١٤٩١ و١٤٩٢
الوقف على ﴿إياي﴾ و﴿تستفتيان﴾ بهاء السكت	ابن مهران عن يعقوب	١٤٩٢
إثبات الياء في ﴿فان﴾ و﴿راق﴾	فارس بن أحمد عن ابن مجاهد عن قنبل	١٤٩٥
الوقف على جميع ما حذف للتنوين نحو ﴿باغ﴾...	الهذلي في "الكامل" عن ابن شنبوذ عن قنبل	١٤٩٦
الوقف على جميع ما حذف للتنوين وقفا	ابن مهران عن يعقوب	١٤٩٦

الانفرادة	اسم من انفرد بها	الصفحة
إثبات الياء في ﴿قاض﴾ و﴿باغ﴾ نخير	الهذلي عن النحاس عن الأزرق عن ورش	١٤٩٦
إثبات ياء في ﴿عباد الذين﴾ أول "الزمر" في الوقف	أبو العلاء الهمداني عن رويس	١٥٠٣
الوقف بالياء على ﴿لصال﴾	الهذلي عن الأزرق عن ورش	١٥٠٣
الوقف بالواو على ﴿يدع﴾ و﴿يمح﴾ و﴿سندع﴾	الداني عن الجميع، وابن فارس في "جامعه" عن قنبل.	١٥٠٤
الوقف على "ما" من ﴿مال هذا..﴾	ابن فارس في "جامعه" عن ورش ويعقوب	١٥١٥
الوقف على "ما" من ﴿مال﴾	أبو العز عن رويس	١٥١٥
فتح الياء من ﴿تحتي أفلا..﴾	الكارزيني عن ابن شنبوذ عن قنبل	١٥٥٤
فتح الياء من ﴿فطرني أفلا...﴾	أبو تغلب عن ابن شنبوذ عن قنبل	١٥٥٤
إسكان الياء من ﴿معي﴾ موضعي "القصص"	الهذلي عن الصوري عن ابن ذكوان	١٥٥٦
إسكان الياء من ﴿معي﴾ موضع "طه"	الهذلي عن زيد عن ابن ذكوان	١٥٥٦
فتح الياء من ﴿أوزعني﴾	الهذلي عن أبي نشيط عن قالون	١٥٥٧
فتح الياء من ﴿إخوتي إن..﴾	أبو العطار عن الأصبهاني عن ورش، والحلواني عن قالون.	١٥٦١
إسكان الياء من ﴿عبادي الشكور﴾	الهذلي عن النحاس عن رويس.	١٥٦٦
إسكان الياء من ﴿بعدي اسمه﴾	فارس بن أحمد عن روح	١٥٦٧
إجراء وجهي الفتح والإسكان من ﴿محياي﴾	ابن بليمة عن قالون.	١٥٧٠
فتح الياء من ﴿محياي﴾	أبو العز عن ابن وردان.	١٥٧٠

الانفرادة	اسم من انفرد بها	الصفحة
فتح الياء من ﴿ما لي لا أرى..﴾	النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان، وعبارة المؤلف "شذ" بدل "انفرد"	١٥٧٣
إثبات الياء في ﴿عبادي لا خوف..﴾	ابن مهران عن روح، وتبعه الهذلي	١٥٧٤
حذف الياء في ﴿عبادي لا خوف..﴾	الهذلي عن أبي عمرو وقفا، قال المؤلف: وهو وهم.	١٥٨٨
إثبات الياء وصلا في ﴿كالجواب...﴾	الحنبلي عن هبة الله عن ابن وردان، وتبعه الأهوازي.	١٥٨٨
إثبات الياء في ﴿تسئلني﴾ في "هود"	"المبهج" عن أبي نشيط عن قالون	١٥٩١
إثبات الياء في ﴿واتبعوني﴾	الهذلي عن الشذائي عن أبي نشيط عن قالون.	١٥٩٥
فتح الياء وصلا من ﴿آتاني الله...﴾	صاحب "المبهج" عن ابن شنبوذ عن قنبل	١٥٩٩
حذف الياء وإثباتها في الوقف على ﴿التلاق﴾ و﴿التناد﴾	أبو الفتح عن قالون.	١٦٠٢

فهرس اختيارات المؤلف*

*للاختصار اكتفيت بالإحالة على أرقام الصفحات.

فهرس استدراكات ابن الجزري*

---

*اكتفيت –طلبا للاختصار– بالإحالة إلى أرقام الصفحات.

فهرس الاستدراكات على الكتاب*

---

*اكتفيت في هذا الفهرس بالإحالة على أرقام الصفحات، طلباً للاختصار.

فهرس الأحاديث

الحديث	الراوي	الصفحة
أنزل القرآن على سبعة أحرف		٣٥٣
أني أرسلت إلى أمة	أبيّ	٣٨٧
إني أنزلت عليّ آنفا	أنس	٧٤٣
إني بعثت إلى أمة	أبيّ	٣٨٧
أهل القرآن هم أهل الله	أنس	٣٤٦
استبَّ رجلان	سليمان بن صرد	٨٢٨
اقرأوا القرآن بلحون ...	حذيفة	١٣٠٣
الإيمان بضع وسبعون...		٤٠١
الدين النصيحة		٧٧٣
اللهم أعذني من الشيطان		٨٣٦
اللهم إني أعوذ بك	ابن مسعود	٨٣٦
اللهم إني أعوذ بك		٨٤٠
اللهم اعصمني		٨٤١
انصر أخاك	أنس	٧٤٥
تعوذوا بالله من النار	زيد بن ثابت	٨٣٤
ثلاثة لا يكترثون للحساب	ابن عباس	٣٣٩
خيركم من تعلّم القرآن وعلمّه	عثمان	٣٣٩
خيركم من قرأ القرآن وأقرأه	ابن مسعود	٣٣٩
فأي ذلك قرأتم	عمرو بن العاص	٣٨٩
فصلى الصبح...ثم صلاها		٨٤٨
فمن قرأ بحرف	ابن مسعود	٣٨٩
فنظرت إلى ميكائيل	أبو بكرة	٤٠١
كل شاف كاف	أبو بكرة	٣٨٩
لا تختلفوا ، فإنّ...	ابن مسعود	٤٣١

فهرس الآثار

فهرس الأعلام المترجم لهم

اسم العلم	رقم الصفحة
أبو بكر الرازي	٣٤٣
أبو بكر بن أحمد بن عبد الدائم	٤٩٧
أبو بكر: عبد الله بن قحافة	٣٤٩
أبو بكر: محمد بن عبد الله بن قريش	٣٣٨
أبو بكرة: نفيع بن الحارث	٣٨٩
أبو تغلب: عبد الوهاب بن علي بن الحسن	٥٨١
أبو جعفر: يزيد بن القعقاع	٧٠٩
أبو جهيم: عبد الله بن الحارث	٣٩٠
أبو حاتم: سهل بن محمد	٣٨٠
أبو حفص: عمر بن بكرون	٥١٨
أبو حفص: عمر بن محمد بن عراك	٥٥٣
أبو حمدون: الطيب بن إسماعيل	٦٦٥
أبو خلاد: سليمان بن خلاد	٤٣٤
أبو خليد: عتبة بن حماد	٤٣٦
أبو خليد: عتبة بن حماد	٤٣٦
أبو ربيعة : محمد بن إسحاق بن وهب	٥٨٦
أبو رجاء: عمران بن تيم	٣٥٧
أبو روق: عطية بن الحارث	٨٣٣
أبو زرعة: عمرو بن عمرو	٣٥٧
أبو زيد	٣٥٠
أبو سليمان: سالم بن هارون بن موسى	٩٥١
أبو صالح السمان	٤٤٣
أبو طاهر: محمد بن سليمان بن أحمد	١٢٦٤
أبو طلحة: زيد بن سهل	٣٩٠

اسم العلم	رقم الصفحة
أبو عمرو: زبّان بن العلاء	٦١٣
أبو غانم: المظفر بن أحمد بن حمدان	٥٣٣
أبو كريب: محمد بن العلاء	٨٣٣
أبو محمد: عبد الواحد بن سلطان	٥١٩
أبو معاوية: محمد بن خازم الضرير	٧٧٢
أبو نشيط: محمد بن هارون	٥٦٩
أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم	٤٠٨
أبي بن خلف	٧٩٦
أبي بن كعب	٣٥٠
أحمد بن الصقر	٦٢٣
أحمد بن بندار بن إبراهيم	٧٧٢
أحمد بن قالون	٤٦٩
أحمد بن مالك بن أنس	١٥٩٣
أحمد بن نجدة	٨١٨
إسحاق بن راهوية	٤٠٨
إسماعيل بن جعفر	٧١٠
إسماعيل بن شداد	١١٨٨
إسماعيل بن عبد الله بن المهاجر	٣٥٩
أم أيوب الأنصارية	٣٩٠
أم سلمة: هند بنت أبي أمية	٣٥٠
أوقية: عامر بن عمر	٤٣٤
أيوب بن تميم	٣٧٩
ابن أبي أمية: عبد الله بن عمرو	١٣٢٦
ابن أبي أويس: عبد الحميد بن عبد الله	١١٣٦

اسم العلم	رقم الصفحة
ابن الحباب: الحسن بن محمد	٥٣٣
ابن الحطيئة: أحمد بن عبد الله	٤٨١
ابن الخروف: محمد بن علي بن أبي القاسم	٤٩٦
ابن الخلوف: عبد المنعم بن يحيى بن خلف	٤٨٠
ابن الخياط: محمد بن أبي بكر بن محمد	٦٥
ابن الدورقي: محمد بن جعفر بن محمد	٦٠٦
ابن الدوش: علي بن عبد الرحمن	٤٧٠
ابن السميفع: محمد بن عبد الرحمن	٣٧٧
ابن الشارب: أحمد بن محمد	٥٩٩
ابن الصقر: الحسن بن علي	٦٠٥
ابن الصواف: علي ين محمد بن حميد	٤٩٥
ابن الطباع: أحمد بن علي	٤٨٢
ابن الطراوة: سلمان بن محمد	١٥٤١
ابن العلاف: علي بن محمد بن يوسف	٥٣٤
ابن العماد: عبد الحي بن أحمد	٦٩
ابن الفحام: الحسن بن محمد بن يحيى	٥٤٨
ابن الفرات: محمد بن العباس	٧٢٧
ابن الماسح: علي بن الحسن بن الحسن	٥٠٤
ابن المقرون: محمد بن أبي محمد بن أبي المعالي	٥١٩
ابن المنكدر: محمد أبو عبد الله	٣٨٢
ابن الناصح: عبد الله بن محمد	١٣٦٥
ابن النفاح: محمد بن محمد بن عبد الله	٧١٢
ابن الوكيل: محمد بن عبد الله بن يحيى	٦٠٥
ابن بابوش: يوسف بن محمد بن أحمد	٦٤٢

اسم العلم	رقم الصفحة
ابن برزة: عمر بن محمد	٤٣٥
ابن بشار: الحسن بن علي العلاف	٤٣٥
ابن بشران: علي بن محمد	٥٩٨
ابن بقي: أحمد بن يزيد	٤٨٣
ابن بكار: عبد الحميد الكلاعي	٣٧٩
ابن بويان: أحمد بن عثمان	٥٧٠
ابن بويان: أحمد بن عثمان	٥٧٠
ابن جرير: موسى بن جرير الرقي	٦١٦
ابن جماز: سليمان بن مسلم	٧١٠
ابن جمهور: موسى بن جمهور	٦١٧
ابن حامد: محمد بن أحمد	٦٨١
ابن حبش	٥٩٩
ابن حبش: الحسن بن محمد	٥٩٩
ابن حبشان: علي بن عثمان	٧٢٧
ابن حزم: علي بن أحمد	٤٢٧
ابن خاقان: خلف بن إبراهيم بن محمد	٥٥٢
ابن خروف: علي بن محمد	٧٥٢
ابن خشنام: علي بن محمد بن إبراهيم	٦٠١
ابن خلكان: أحمد بن محمد	٢٣
ابن خليع: علي بن محمد بن جعفر	٦٦٦
ابن خواستي: عبد العزيز بن جعفر	٦٠١
ابن خيرون: أحمد بن الحسن	٦٠٥
ابن دريد: محمد بن الحسن	٧٥
ابن دقيق العيد: محمد بن علي	٣٧٦

اسم العلم	رقم الصفحة
ابن ماموية: أحمد بن محمد	٦٢٥
ابن مجاهد: أحمد بن موسى	
ابن مرشد: محمد بن أحمد	١٢٦٤
ابن مزهر: محمد بن عبد الخالق	١٣٠٤
ابن مسدي: محمد بن يوسف	٥٢٠
ابن مشليون: محمد بن محمد بن أحمد	٤٦٧
ابن مقسم : أحمد بن محمد بن الحسن	٧٢٧
ابن مقسم: محمد بن الحسن	٦٨٧
ابن منيع: أحمد بن منيع	١٥٨٠
ابن منيع: عبد الله بن محمد	١٥٧٩
ابن ناشرة: عبد الرحمن بن مرهف	٤٧٩
ابن نبت العروق: محمد بن أبي الحسن	٥٧٩
ابن نحلة: أحمد بن محمد	١٦١٥
ابن نمير: محمد بن محمد	٥٠١
ابن نهشل: جعفر بن عبد الله	٧١٢
ابن هارون: محمد بن أحمد	٧١٠
ابن هذيل: علي بن محمد	٤٦٥
ابن هلال: أحمد بن عبد الله بن محمد	٥٥٤
ابن وردان	٧١٠
ابن يونس: عبد الرحمن بن أحمد	٧١٢
الأبهري: علي بن أحمد بن علي	٥٠٤
الأثوابي: أحمد بن معمر	٣٤٣
الأخفش: سعيد بن مسعدة	٤٤٩
الأخفش: هارون بن موسى	٦٤٠

اسم العلم	رقم الصفحة
الحلبي: محمد بن ياسين	٦٧٥
الحلواني: أحمد بن علي بن بدران	٥٠٩
الحلواني: أحمد بن يزيد	٥٧٠
الحلي: محمد بن محمد بن الكال	٥١٤
الحمامي: الأنجب بن أبي السعادات	٥٠٦
الحمامي: علي بن أحمد بن عمر	٧١١
الحماني: عبد الحميد	٣٤٢
الحمراوي: الفضل بن يعقوب بن زياد	٥٦٤
الحمزي: أحمد بن محمد	١٢٤٤
الحمصي: فارس بن أحمد بن موسى	٥٣٢
الحميري: حبيب بن محمد بن حبيب	٤٨٥
الحميري: محمد بن محمد بن حسنون	٤٨٢
الحناط: شعبة ابن عياش	٦٦٣
الحنبلي: الحسن بن المذهب	٧٤٣
الحنبلي: حنبل بن عبد الله	٧٤٣
الحنبلي: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب	٣٧
الحنبلي: هبة الله بن الحصين	٧٤٣
الحنفي: إسماعيل بن عثمان	٤٧٣
الحنفي: الحسين بن سليمان بن فزارة	٤٦٨
الحنفي: عبد الغني بن عبد الواحد	٦٤
الخاشع: علي بن إسماعيل	٦٠١
الخباز: علي بن أبي سعد	٥١٠
الخبازي: علي بن محمد	٥٣٥
الخثعمي: بشر بن عمارة	٨٣٣

اسم العلم	رقم الصفحة
الضرير: الحسين بن عثمان	٥٩٧
الضرير: سعيد بن عبد الرحيم	٧٠٠
الضرير: محمد بن الحسن	٥٥٣
الضرير: نصر بن علي، أبو القاسم	٦٩٢
الطائي: خلف بن غصن	٥٣٩
الطاووسي: أحمد بن عبد الله	٦٩
الطبري: عمر بن علي	٥٦٢
الطبيب: خالد بن يزيد	١٢٤٨
الطريثيثي: علي بن الحسين	٥٣٦
الطلحي: سليمان بن عبد الرحمن بن حماد	٦٨٢
الطوسي: المؤيد بن محمد بن علي	٥١٧
الطويل: حميد بن أبي حميد	٧٤٥
الطويل: سلام بن سليمان	٧٢٣
الطيالسي: سليمان بن داود	٣٤٧
الطيان: أحمد بن سهل	٧٠٦
الظاهري: داود بن سليمان	٤٠٨
الظهراوي: عبد الله بن عبد الرحمن	٥٥٧
الظهراوي: قسيم بن محمد بن مطير	٥٥٧
العامري: محمد بن الحسن	٤٧٨
العباس بن الفضل	٣٨٠
العباسي: عبد القاهر بن عبد السلام	٥٣٥
العبدلي: أحمد بن محمد	٦٣
العبسي: علي بن خلف بن ذي النون	٦١٨
العبقسي: يونس بن عبيد بن دينار	٧٢٤

اسم العلم	رقم الصفحة
العتقي: عبد الصمد بن عبد الرحمن	٥٦٥
العجلي: عبد الله بن صالح	١٣٢٦
العجمي: علي بن محمد	٤٨٢
العدل: محمد بن أحمد	٦٣٥
العرزمي: محمد بن عبد الله	١٣٠٦
العشاب: أحمد بن محمد بن إبراهيم	٤٦٤
العطار: أبان بن يزيد	٧٣٤
العطار: إسماعيل بن يحيى	٥١٥
العطار: الحسن بن علي	٣٣٥
العطار: عبد الله بن محمد بن أحمد	٦٣٤
العطار: عبد الملك بن عبدويه	٥٥٠
العطاردي: جعفر بن حيان	٧٢٤
العقبي: رضوان بن محمد	٦٣
العقيلي: بديل بن ميسرة	٣٤٧
العقيلي: عبد الرحمن بن بديل	٣٤٧
العقيلي: عون بن أبي شداد	٤٤٧
العلوي: سيد بن عبد الله الحاج إبراهيم	٨٨
العلوي: عبد الله بن الحسين	٥٤٦
العليمي: يحيى بن محمد بن قيس	٦٦٤
العمري: الزبير بن محمد	١٦٠٤
العنزي: عبد الله بن أبي الهذيل	٨١٧
العوفي: عطية بن الحارث	٨٣٣
الغازي بن قيس	٢٦٢
الغافقي: اليسع بن عيسى	٤٧٠

اسم العلم	رقم الصفحة
القلعي: أحمد بن محمد بن حموشة	٤٩٣
القنطري: إبراهيم بن زياد	٦٩٩
القنطري: أحمد بن محمد	٥٣٣
القهندزي: منصور بن أحمد	٥٣٥
القواس: أحمد بن محمد بن علقمة	٥٨٤
القوسياني: عبد الرزاق بن إسماعيل	٣٤٣
القوصي: محمد بن محمد بن أحمد	٤٧١
القونوي: محمد بن يوسف	٥١
القيجاطي: محمد بن محمد	١٤٥٩
القيرواني: الحسن بن عبد الله بن عمر	٤٩٩
القيسي: عبد الهادي بن عبد الكريم	٤٧٧
الكاتب: الحسن بن عبد الله بن محمد	٥٩٨
الكاتب: الحسن بن علي بن الصقر	٦٠٥
الكاتب: محمد بن أحمد	١٥٩٩
الكارزوني: محمد بن مسعود	٧٢٨
الكارزيني: محمد بن الحسين	٥٣٥
الكاغدي: عمر بن محمد بن نصر	٤٣٥
الكتاني: عمر بن إبراهيم بن محمد	٦٠٠
الكجي: إبراهيم بن عبد الله بن مسلم	٧٤٥
الكراني: محمد بن أبي زيد	٩٧٤
الكرخي: أحمد بن المقرب	٣٣٥
الكرخي: عبد الله بن الحسين	٨٧١
الكسائي الصغير: محمد بن يحيى	٦٩٩
الكسائي: إبراهيم بن الحسين	١٥٦٢

اسم العلم	رقم الصفحة
الكسائي: علي بن حمزة	٦٩٨
الكلابي: عطية بن قيس	٣٥٩
الكمال: علي بن شجاع بن سالم	٤٧٣
الكندي: مسعود بن يزيد	٩٧٥
الكواب: عبد الله بن محمد	٤٨٢
الكوفي: عبد الرحمن بن إسحاق: أبو سلمة	٦٧٧
الكوفي: محمد بن الهيثم	٦٨٨
الكيلاني: محمد بن أبي زيد	٦٦
اللؤلؤي: أحمد بن موسى	٤٣٣
اللبان: أحمد بن محمد أبو المكارم	٣٤٦
اللخمي: عبد الوهاب بن الحسن بن الفرات	٥٠٠
اللخمي: غياث بن فارس	٤٧٧
اللخمي: محمد بن إبراهيم بن إلياس	٤٨٨
اللخمي: محمد بن أحمد	٤٨٤
اللخمي: محمد بن محمد بن وضاح	٤٦٥
اللخمي: موسى بن سليمان	٤٨٩
اللخمي: يزيد بن محمد بن رفاعة	٤٨٨
اللرستاني: محمد بن الحسن بن عيسي	٥٠٤
اللواتي: يحيى بن إبراهيم	٤٧٠
اللورقي: القاسم بن أحمد	٤٦٨
المؤدب: محمد بن حاتم	٧٤٦
المؤذن: عبد الغفار بن محمد	١٣٠٥
المأمون: عبد الله بن هارون الرشيد	٤٢٦
المازني: بكر بن محمد	١٣٨٢

اسم العلم	رقم الصفحة

اسم العلم	رقم الصفحة
المصري: أحمد بن نفيس	٥٤٠
المصري: داود بن أبي طيبة	٥٦٥
المصري: سليمان بن داود بن أبي طيبة	٥٦٥
المصري: يونس بن عبد الأعلى	٥٦٤
المطوعي: الحسن بن سعيد	٥٧٢
المعافري: مواس بن سهل	٥٦٤
المعدل: أحمد بن حرب	٤٣٥
المعدل: أحمد بن حرب	٧٢٨
المعدل: علي بن محمد بن إسحاق	٦٩٣
المعدل: محمد بن يعقوب	٦١٦
المعلى بن عيسى	٧٢٥
المعولي: مهدي بن ميمون	٧٢٤
المغراوي: منصور بن الخـــير	٥٠١
المغيرة بن أبي شهاب	٣٥٨
المفسر: هبة الله بن سلامة	٦٢٣
المقدسي: عبد الغني بن عبد الواحد	٣٤٣
المكفوف: الحسين بن الجنيد	٥٦٥
المكي: عبد الله بن زياد	٥٨٤
المكي: علي بن داود	٦٤٠
المكي: محمد بن أبي عبد الرحمن عبد الله	٥٦٣
الملنجي: أحمد بن محمد بن الحسين	٦٥٥
الملنجي: عبد المجيد بن عبد القوي	١٠٥٤
المليجي: إسماعيل بن هبة الله	٤٧٩
المنذر بن الصباح	٨٣٧

اسم العلم	رقم الصفحة
الوراق: إسحاق بن إبراهيم بن عثمان	٧٣٥
الوزان: القاسم بن يزيد	٦٨٨
الوزان: جعفر بن محمد	٨١٩
الوزيري: إبراهيم بن إسحاق بن إسماعيل	٤٩٤
الوكيعي: أحمد بن عمر	١٣٢٦
الولي: أحمد بن عبد الرحمن بن الحسن	٦٥٨
الولي: عبد الرحمن بن الحسن	٦٨٢
الوليد بن مزيد	٧٤٢
الوليد بن مسلم	٧٤٢
اليزيدي: أحمد بن محمد	٤٣٥
اليزيدي: يحيى بن المبارك	٦١٤
اليسر بن عبد الله	٤٨٣
اليقطيني: محمد أحمد	١١٢٠
با يزيد بن عثمان	٢٨
بشر بن الحارث	٤٣٠
بلقيس بنت هداد	٧٩٦
تيمور لنك بن طرغان	٢٩
ثابت بن بندار	٥٨٠
ثعلب: أحمد بن يحيى	٦٩٩
جابر بن زيد	٣٥٨
جعفر الصادق	٦٨٤
جعفر بن إسماعيل بن خلف	٤٧٨
جعفر بن حمدان بن سليمان	١٢٦٤
جعفر بن حمدان سجادة	٤٣٥

اسم العلم	رقم الصفحة
جعفر بن محمد	٥٧٠
جويبر بن سعيد	٧٧٢
حذيفة بن حسيل	٣٤٩
حفص بن سليمان	٦٦٤
حفصة رضي الله عنها	٣٥٠
حمران بن أعين	٦٨٣
حميد بن ثور	٨٧
حميد بن قيس	٣٥٨
خارجة بن مصعب	٣٧٩
خلاد بن خالد	٦٨٦
خلف بن خليفة	٨١٧
خليد بن سعد	٣٥٨
درباس	٥٨٥
رؤبة بن العجاج	٤٤٥
ربيعة بن عثمان	٨٤٦
رشدين بن سعد	٥٦٣
روح بن عبادة	٧٢٦
رويس محمد بن المتوكل	٧٢٦
زائدة بن قدامة	٦٩٨
زاهر بن رستم	٥١٩
زر بن حبيش	٣٥٦
زرعان بن أحمد بن عيسى	٦٦٨
زفر بن الهذيل	٤٠٨
زكرياء بن يحيى	١٤٣٩

اسم العلم	رقم الصفحة
عبد الرحمن بن واقد	٨٩٨
عبد السيد بن عتاب	٥٦٠
عبد العزيز الناقد	٥١٩
عبد العزيز بن باقا	٥١٠
عبد العزيز بن عبد الملك بن شفيع	٥٣٩
عبد الله ابن عباس	٣٣٦
عبد الله بن أحمد بن حنبل	٣٤٤
عبد الله بن الزبير	٣٥٠
عبد الله بن السائب	٣٥٠
عبد الله بن المبارك	٧٤١
عبد الله بن جعفر	٣٤٦
عبد الله بن سلام	٧٤٠
عبد الله بن عامر	٦٣٧
عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة	٣٥٦
عبد الله بن عمرو بن العاص	٣٤٩
عبد الله بن كثير	٥٨٥
عبد الله بن مسعود	٣٣٩
عبد الملك بن عمير	٣٤٣
عبد الواحد بن عمر	٥٨٧
عبد الوارث بن سعيد	٤٣٣
عبيد بن الصباح	٦٦٦
عبيد بن عقيل	٤٣٣
عبيد بن عمير	٣٥٦
عبيد بن نضيلة	٣٥٧

اسم العلم	رقم الصفحة
عبيدة السلماني	٣٥٤
عثمان بن عفان	٣٣٩
عدي بن زيد	٨٨٣
عروة بن الزبير	٣٥٥
عصمة بن عروة	٤٣٤
عطاء بن أبي رباح	٣٥٦
عطاء بن يسار	٣٥٥
عكرمة بن خالد	٣٥٦
عكرمة بن سليمان بن كثير	٥٨٤
علقمة بن قيس	٣٥٦
علي بن سليم	٨١٩
علي بن فاضل بن صمدون	٤٧٧
علي بن مسهر	٧٤٤
علي بن يوسف بن حسب الله	٦٤
عمر بن أبي سلمة	٣٩٠
عمر بن الخطاب	٣٤٩
عمر بن عبد العزيز	٣٥٥
عمرو بن العاص	٣٤٩
عمرو بن شرحبيل	٣٥٦
عمرو بن ميمون	٣٥٦
عياض بن موسى	٤٣٠
عيسى بن عمر	٣٥٩
قالون: عيسى بن مينا	٥٦٨
قتادة بن دعامة	٣٥٨

اسم العلم	رقم الصفحة
مسروق بن الأجدع	٣٥٦
مسلم بن جندب	٣٥٥
مسيلمة الكذاب	٣٥١
معاذ بن الحارث القارئ	٣٥٥
معاذ بن جبل	٣٥٠
معاوية بن أبي سفيان	٣٥٠
معتمر بن سليمان	٧٤٦
معروف بن مشكان	٥٨٥
معقل بن يسار	٨٣٧
معمر بن سليمان	٧٤١
مقرئ أبي قرة: عبيد الله بن إبراهيم بن محمد	٥٩٣
موسى بن عبد الرحمن بن موسى	١٣٦٢
موسى بن عبيدة	١١٦٦
نافع المدني القارئ	٥٦٧
نصر بن عاصم	٣٥٧
نظيف بن عبد الله	١١٢٠
نفطويه: إبراهيم بن محمد	٦٤٦
هارون بن موسى الأعور	٤٣٣
هبة الله بن جعفر	٥٧٢
هشام بن حكيم	٣٨٦
هشام بن عمار	٦٣٨
هلال بن علي بن أبي ميمون	٧٤١
ورش: عثمان بن سعيد	٥٦٩
يحيى بن أبي كثير	٧٤٠

فهرس الأشعار

قافية الفاء

صدر البيت	القافية	القائل	الصفحة
ياهف	تلهيفي	أبو زبيد	٦٥٣
باتت	الصفوفا	أبو محمد الفقعسي	٩١٩
أمسي	جوفا	أبو محمد الفقعسي	٩١٩

قافية اللام

صدر البيت	القافية	القائل	الصفحة
فاليوم	واغل	امرؤ القيس	٣٦٢
وفاعٍ	الأنامل		٣٦٢
ترى	مجلل	الأخطل	٥٤١
جواباً	تسأل		٤٥٥
سألتني	سأل	النابغة الجعدي	٥٨٤
سألتني	وأكل	النابغة الجعدي	٥٨٤
فأي	فلول		١٣٣١
يا رُبَّ	عله		١٤٨٩
بِيض الوجوه	الأول	حسان	١٦٢٠
ءان رأيت	خبل	الأعشى	١٠٥٦
وإن الذي	يستبيلها	الفرزدق	٧٠٩
على أمر	واعتدالها	ذو الرمة	٧٥٩

قافية الميم

صدر البيت	القافية	القائل	الصفحة
تقول	زعم	عمرو بن شأس	٦٥٣
فَذُق	الزعم	عبيد الله بن عتبة	٦٥٣
عشية	المحرّم	جرير بن خرقاء	٨٨٤
ءان توهمت	مسجوم	ذو الرمة	١٠٥٦

صدر البيت	القافية	القائل	الصفحة
فدعني	الروائم		٨٨٤
فإن تنأ	تعلم		٨٨٤
أظلوم	ظلم		١٣٨٢
يا عين	الدما	حسان	١٤٩٨
العاطفون	المطعم	السعدي	١٥٢٦
واللاحقون	المطعم	السعدي	١٥٢٥
وإلى	همُ	السعدي	١٥٢٥
والمانعون	تغرم	السعدي	١٥٢٥

قافية النون

صدر البيت	القافية	القائل	الصفحة
قد كنت	قالون		٥٦٨
أتطمع	حسن	عمرو بن العاص رضي الله عنه	٦٦٥
نولي	تالانا		١٥٢٥
ما ذا الوقوف	نيران		١٥٤٤
ءان زم	حزين		١٠٥٦
وأتى صواحبها	وجفانا	جميل	١١٢١

قافية الألف المقصورة

صدر البيت	القافية	القائل	الصفحة
فهن	الهوى	أبو ذؤيب	٦١٤

قافية الياء

صدر البيت	القافية	القائل	الصفحة
غداة	لوايا		١٢٤٠
فجاؤا	الغتايا		١٢٤٠
مهما	سرباليه		١٤٨٩
قال لها	بالمرضي		١٥٤٨

أنصاف الأبيات

فهرس الكلمات اللغوية المشروحة

فهرس المصطلحات العلمية

فهرس الأماكن

فهرس القبائل والأمم

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطة:[1]

١-إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع:

محمد بن محمد بن المجراد السلوي. نسخة في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مصورة عن المكتبة الأزهرية، تاريخ نسخها: (١١٥٧ هـ) رقم (٢٧٥) ٢٢٢٨٢

٢- بحر الجوامع:

محمد بن أحمد القاهري من أهل القرن العاشر، منه نسخة فريدة في مكتبة العبدلية بتونس تحت رقم (٣٨٤)

٣- بدائع البرهان:

الشيخ الإزميري. نسخة بخط الشيخ عبد الفتاح المرصفي رحمه الله، (إعارة من شيخي عبد الرحيم محمد الحافظ العلمي)

٤- التبصرة في قراءة الأئمة العشرة:

ابن فارس الخياط. مصورة من الجامعة تحت رقم (٢٩٠) كتبت (١١٤٦ هـ)

٥- التجريد لبغية المريد:

ابن الفحام، مصورة من الجامعة تحت رقم (٢٩٠) كتبت سنة (١١٤٧ هـ)

٦- تحفة الإخوان في الخلف بين الشاطبية والعنوان:

ابن الجزري. نسخة في الجامعة الإسلامية برقم: (٢٢٣٢)

٧- التيسير في القراءات السبع:

أبو عمرو الداني. نسخة في مكتبة المسجد النبوي بالمدينة المنورة تحت رقم (ـــــ) كتبت سنة (٨٠٦)

---

[1] وأدخلت ضمنها الرسائل العلمية المطبوعة على الآلة الكاتبة أو الكمبيوتر.

٨- جامع البيان في القراءات السبع:

أبو عمرو الداني. نسخة في الجامعة الإسلامية برقم (٧٢٦٦) مصورة من دار الكتب المصرية، كتبت سنة (١١٤٦ هـ)

٩- روضة الحفاظ: للشريف المعدّل، نسخة خطية.

١٠- الروض النضير:

الشيخ المتولي. نسخة خاصة بخط الشيخ عبد الفتاح المرصفي رحمه الله (هدية من شيخي: رشاد عبد التواب السيسي)

١١-الروضة: لأبي علي المالكي، رسالة دكتوراه بتحقيق د/نبيل آل إسماعيل، جامعة الإمام.

١٢- شواذ القراءة:

محمد بن عبد الله، أبو نصر الكرماني. موجودة في مكتبة الجامعة (فيلم رقم ١٨٩)

١٣- الكفاية الكبرى

لأبي العز، رسالة دكتوراه بتحقيق د/عبد الله البشري، جامعة الإمام.

١٤- الكفاية في القراءات الست:

سبط الخياط. مصورة من الجامعة الإسلامية تحت رقم (٤٣٦٧)كتبت سنة (١١٤٧هـ)

١٥- المبهج: لسبط الخياط، رسالة دكتوراه، بتحقيق د/عبد العزيز السبر، جامعة الإمام.

١٦- المستنير في القراءات العشر: ابن سوار. موجود في مكتبة الجامعة.

١٧- المصباح:

لأبي الكرم، رسالة دكتوراه، بتحقيق د/إبراهيم الدوسري، جامعة الإمام.

١٨- المنتهى في أداء القراءات:

محمد بن جعفر الخزاعي. موجود في مكتبة الجامعة فيلم رقم (٢٤١٦)

١٩-الموضح في الإمالة:

للداني، بتحقيق د/محمد شفاعت، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية.

٢٠- الوجيز في القراءات الثمان: أبو علي الأهوازي. مصورة من الجامعة الإسلامية، تحت رقم (٢٩٦٦) كتبت سنة (٥٧٧ هـ)

ثانيا: (المطبوعات)[٢]

١- إبراز المعاني في حرز الأماني في القراءات السبع:

عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة، تحقيق الشيخ محمود جادو، مطبوعات الجامعة الإسلامية.

٢- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر:

أحمد بن محمد، البناء، تصحيح: علي محمد الضباع، المشهد الحسيني، (١٣٥٩هـ)

٣- الإتقان في علوم القرآن:

عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة: دار التراث، ط ٣ سنة (١٤٠٥ هـ)

٤- إتمام الفارق بقراءة نافع:

محمد الأمين بن أيدّا الجكني، طبعة المطابع الوطنية بالمدينة، ط (١)

٥- إرتشاف الضرب من لسان العرب:

أبو حيان الأندلسي، تحقيق : د/مصطفى النماس.

٦- إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر:

محمد بن الحسين، أبو العز القلانسي، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، مطبعة المكتبة الفيصلية، ط (١) سنة (١٤٠٤ هـ)

٧- أحكام القرآن:

محمد بن عبد الله، أبو بكر بن العربي، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة: دار المعرفة. ط (٣) سنة (١٣٩٢ هـ)

٨- أساس البلاغة:

محمود بن عمر، الزمخشري، تحقيق: عبد الرحيم محمود، مطبعة: دار المعرفة، سنة (١٣٩٩ هـ)

٩- الإشتقاق:

محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة: دار السيرة، ط (٢) سنة (١٣٩٩ هـ)

---

[٢] اتبعت الترتيب الهجائي.

١٠- **الإصابة في تمييز الصحابة:**

ابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي البجاوي، مطبعة: دار الجيل- بيروت.

١١- **الأصول في النحو:**

محمد بن سهل، ابن السراج، تحقيق: د/عبد الحسين الفتلي، مطبعة: دار الرسالة، ط (١) سنة (١٤٠٥ هـ)

١٢- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن:**

محمد الأمين بن محمد المختار الجكني، مطبعة: مكتبة ابن تيمة، سنة (١٤٠٨ هـ)

١٣- **إعراب القرآن:**

أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: د/زهير زاهد، مطبعة: عالم الكتب، ط (٢) سنة (١٤٠٥ هـ)

١٤- **إعراب القرآن:**

إسماعيل بن محمد الأصبهاني، قوام السنة، تحقيق: فائزة عمر المؤيد، سنة (١٤١٥هـ)

١٥- **الأعلام:**

خير الدين الزركلي، مطبعة دار العلم للملايين، ط (٦) سنة (١٩٨٤ م)

١٦- **الإقناع في القراءات السبع:**

أحمد بن علي، ابن الباذش، تحقيق: عبد المجيد قطامش، مطبعة: دار الفكر، ط (١) سنة (١٤٠٣ هـ)

١٧- **إكمال الإعلام بتثليث الكلام:**

ابن مالك، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي، مطبعة: مكتبة المدني، ط (١) سنة (١٤٠٤ هـ)

١٨- **الأمالي:**

إسماعيل بن القاسم، أبو علي القالي، مطبعة: دار الآفاق الجديدة، (١٤٠٠هـ)

١٩- **الإمام أبو عمرو الداني وكتابه "جامع البيان":**

د/عبد المهيمن طحان، ط(١) سنة (١٤٠٨ هـ) مكتبة المنارة.

٢٠- **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن:**

عبد الله بن الحسين، العكبري، مطبعة: دار الكتب العلمية، ط (١) سنة (١٣٩٩هـ)

٢١- **إنباه الرواة على أنباء النحاة:**

علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة: دار الفكر العربي، ط (١) سنة (١٤٠٦ هـ)

٢٢- **الإنصاف في مسائل الخلاف:**

أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، مطبعة: المكتبة التجارية.

٢٣- **الأنموذج في النحو:**

محمود بن عمر الزمخشري. بدون عنوان للطباعة.

٢٤- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل:**

عبد الله بن عمر، البيضاوي، مطبعة: دار الكتب العلمية، ط (١) سنة(١٤٠٨هـ)

٢٥- **البحر المحيط:**

محمد بن يوسف، أبو حيان، مطبعة: دار الفكر، ط (٢) سنة (١٣٩٨ هـ)

٢٦- **بداية المجتهد ونهاية المقتصد:**

محمد بن أحمد بن رشد، مطبعة: دار قهرمان، استانبول، سنة (١٩٨٥ م)

٢٧- **البرهان في علوم القرآن:**

محمد بن عبد الله، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة: دار المعرفة، ط (٢) سنة (١٣٩١ هـ)

٢٨- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:**

عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة: المكتبة العصرية.

٢٩- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة:**

محمد بن يعقوب، الفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، مطبعة: مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط (١) سنة (١٤٠٧ هـ)

٣٠- البيان في غريب إعراب القرآن:

عبد الرحمن بن محمد، أبو سعيد الأنباري، تحقيق: د/طه عبد الحميد طه، مطبعـــة: الهيئة المصرية للكتاب، سنة (١٤٠٠ هـــ)

٣١- تاج العروس من جواهر القاموس:

محمد بن محمد، السيد المرتضى الزبيدي، مطبعة: دار مكتبة الحياة.

٣٢- تاريخ أبي زرعة:

عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي، تحقيق: شكر الله القوجاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٣٣- تاريخ الدولة العلية العثمانية:

محمد فريد بك، تحقيق: إحسان حقي، مطبعة: دار النفائس، ط (٦) سنة (١٤٠٨هـــ)

٣٤- تاريخ بغداد:

أحمد بن علي الخطيب البغدادي، مطبعة: دار الكتاب العربي.

٣٥- تاريخ جزيرة ابن عمر:

محمد يوسف غندور، مطبعة: دار الفكر اللبناني.

٣٦- التبصرة في القراءات السبع:

مكي بن أبي طالب، تحقيق: د/محمد غوث الندوي، مطبعة: الدار السلفية، ط (٢) سنة (١٤٠٢هـــ)

٣٧- التبصرة والتذكرة:

عبد الله بن علي الصيمري، تحقيق: د/فتحي أحمد، ط (١) سنة (١٤٠٢هـــ)

٣٨- التحرير والتنوير:

محمد الطاهر بن عاشور، مطبعة: الدار التونسية للنشر، سنة (١٩٨٤م)

٣٩- تذكرة الحفاظ:

محمد بن أحمد الذهبي، مطبعة: دار إحياء التراث العربي.

٤٠- التذكرة في القراءات الثمان:

طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، تحقيق: د/ أيمن سويد.

٤١- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك:

القاضي عياض بن موسى السبتي، تحقيق: المجموعة من وزراة الأوقاف المغربية.

٤٢- تعليل القراءات الشاذة:

عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: د/ مصطفى النماس

٤٣- تفسير القرآن العظيم:

إسماعيل بن كثير، مطبعة: دار إحياء الكتب العربية.

٤٤- تفسير غريب القرآن:

عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة: دار الكتب العلمية، سنة (١٣٩٨هـ)

٤٥- التكملة:

الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي، تحقيق: د/كاظم بحر المرجان.

٤٦- تلخيص العبارات بلطائف الإشارات في القراءات السبع:

الحسن بن خلف، ابن بليمة، تحقيق: سبيع حاكمي، مطبعة: دار القبلة للثقافة، ط (١) سنة (١٤٠٩هـ)

٤٧- التلخيص في القراءات الثمان:

أبو معشر الطبري، تحقيق: محمد حسن عقيل، ط() الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن في جدة/ سنة (١٤١٢هـ)

٤٨- التمهيد في علم التجويد:

محمد بن محمد، ابن الجزري، تحقيق: غانم قدوري حمد، مطبعة: مؤسسة الرسالة، ط (١) سنة (١٤٠٧هـ)

٤٩- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد:

يوسف بن عبد البر، ط(٣) وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب.

٥٠- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة:

علي بن محمد الكناني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مطبعة: دار الكتب العلمية، ط (١) سنة (١٣٩٩هـ)

٥١- تهذيب إصلاح المنطق:

يحيى بن عمر، الخطيب التبريزي، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، مطبعة: دار الآفـاق الجديدة، ط (١) سنة (١٤٠٣هـ)

٥٢- تهذيب اللغة:

محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون وجماعة، مطبعة: المؤسسة المصرية للتأليف،

٥٣- التيسير في القراءات السبع:

عثمان بن سعيد، أبو عمرو الداني، تصحيح: أوتوبرتزل، مطبعة: دار الكتاب العربي، ط (٢) سنة (١٤٠٤هـ)

٥٤- جامع البيان عن تأويل آي القرآن:

محمد بن جرير الطبري، مطبعة البابي الحلبي، ط (٣) سنة (١٣٨٨هـ)

٥٥- الجامع الصحيح:

محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمود النواوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة: مكتبة الرياض الحديثة، ط (٢) سنة (١٤٠٤هـ)

٥٦- الجامع لأحكام القرآن:

محمد بن أحمد، القرطبي، مطبعة: دار الكتاب العربي، ط (٢) سنة (١٣٧٢هـ)

٥٧- جمال القراء وكمال الإقراء:

علي بن محمد السخاوي، تحقيق: د/علي حسين البواب، مطبعة: مطبعة المدني، ط (١) سنة (١٤٠٨هـ)

٥٨- جمهرة اللغة:

محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: د/رمزي منير بعلبكي، مطبعة: دار العلم للملايين، ط (١) سنة (١٩٨٨م)

٥٩- حجة القراءات:

عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة: مؤسسة الرسالة، ط (٣) سنة (١٤٠٢هـ)

٦٠- **الحجة في القراءات السبع:**

لابن خالويه، تحقيق: د/عبد العال مكرم، مطبعة: دار الشروق، ط (٢) سنة (١٣٩٧هـ)

٦١- **الحجة للقراء السبعة:**

أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاتي، مطبعة: دار المأمون للتراث، ط (١) سنة (١٤٠٤هـ)

٦٢- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة:**

عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة: دار إحياء الكتب العربية، ط (١) سنة (١٩٦٧م)

٦٣- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:**

عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط(١) سنة (١٤١٣هـ) مكتبة الخانجي

٦٤- **الدارس في تاريخ المدارس:**

عبد القادر بن محمد، النعيمي، تحقيق: جعفر الحسن، مكتبة الثقافة الدينية.

٦٥- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:**

أحمد بن يوسف، السمين، تحقيق: د/أحمد محمد الخراط، مطبعة: دار القلم، ط (١) سنة (١٤٠٦هـ)

٦٦- **الدر المنضد في ذكر أصحاب أحمد:**

عبد الرحمن محمد العليمي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مطبعة: مكتبة التوبة، مطبعة المدني، ط (١) سنة (١٤١٢هـ)

٦٧- **دليل الحيران شرح مورد الظمآن في رسم وضبط القرآن للخراز:**

إبراهيم بن أحمد المارغني، مطبعة: دار القرآن للطباعة والنشر.

٦٨- **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب:**

إبراهيم بن علي، ابن فرحون، مطبعة: دار الكتب العلمية.

٦٩- ديوان الفرزدق:

شرح وضبط علي فاعور، مطبعة: دار الكتب العلمية، ط (١) سنة (١٤٠٧هـ)

٧٠- ديوان جرير:

تحقيق: محمد بن إسماعيل الصاوي، مطبعة: الشركة اللبنانية للكتاب.

٧١- ديوان زهير:

سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب، منشورات دار مكتبة الحياة.

٧٢- ديوان طرفة:

تحقيق: فوزي عطوي، مطبعة: دار صعب، بيروت، سنة (١٩٨٠م)

٧٣- ديوان عمر بن أبي ربيعة:

تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة: دار الأندلس.

٧٤- ذيل اللآلي المصنوعة:

جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد معشوق علي، المطبع العلوي، الهند، ط (١) سنة (١٤٠٣هـ)

٧٥- الرسالة:

محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة: المكتبة العلمية، بيروت

٧٦- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة:

مكي بن أبي طالب، تحقيق: د/أحمد حسن فرحات، مطبعة: دار عمار، ط (٢) سنة (١٤٠٤هـ)

٧٧- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني:

السيد محمود الألوسي، مطبعة: مكتبة دار التراث.

٧٨- زاد المسير في علم التفسير:

عبد الرحمن علي، ابن الجوزي، مطبعة: المكتب الإسلامي،ط(٣) سنة (١٤٠٤هـ)

٧٩- السبعة في القراءات:

أحمد بن موسى، ابن مجاهد، تحقيق: د/شوقي ضيف، مطبعة: دار المعارف ط (٢) سنة(١٤٠٠هـ)

٨٠- **سر صناعة الإعراب:**

عثمان بن جني، تحقيق: د/حسن هنداوي، مطبعة: دار القلم، ط (١) سنة (١٤٠٥هـ)

٨١- **سراج القاري المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي:**

علي بن عثمان، ابن القاصح، مراجعة علي محمد الضباع، مطبعة: البابي الحلبي، ط (٣) سنة (١٣٧٣هـ)

٨٢- **سنن أبي داود:**

سليمان بن الأشعث، إعداد وتعليق: عزت الدعاس وعادل السيد، مطبعة: دار الحديث /سورية.

٨٣- **سنن الترمذي:**

محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: المكتبة السلفية.

٨٤- **سير أعلام النبلاء:**

محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق المجموعة، مؤسسة الرسالة.

٨٥- **شرح أبيات سيبويه:**

أحمد بن محمد، النحاس، تحقيق: د/وهبة متولي سالمة، ط (١) سنة (١٤٠٥هـ)

٨٦- **شرح أشعار الهذليين:**

الحسين بن الحسين السكري، تحقيق: عبد الستار فراج، مطبعة المدني.

٨٧- **شرح ابن عقيل:**

عبد الله بن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المعرفة، ط (٢) سنة (١٩٨٠م)

٨٨- **شرح الدرة:**

محمد بن حسين السنودي، علي محمد الضباع، مطبعة صبيح.

٨٩- **شرح الطيبة:**

أبو القاسم النويري. تحقيق: عبد الفتاح أبو سنة، الهيئة العامة لشئون المطابع سنة (١٤٠٦هـ)

٩٠- **شرح القصائد المشهورات المرسومة بالمعلقات:**

النحاس، مطبعة: دار الكتب العلمية، ط (١) سنة (١٤٠٥هـ)

٩١- **شرح المفصل:**

يعيش بن علي بن يعيش، مطبعة: عالم الكتب.

٩٢- **شرح طيبة النشر في القراءات العشر:**

أحمد بن محمد بن الجزري، تصحيح، علي الضباع، مطبعة: مصطفي البابي الحلبي، ط (١) سنة (١٣٦٩هـ)

٩٣- **شرح طيبة النشر:**

أبو القاسم النويري، نسخة محققة مطبوعة في (٥) أجزاء

٩٤- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ:**

محمد بن عبد الله، ابن مالك، تحقيق: د/عبد المنعم هديري، مطبعة: دار الفكر العربي، ط (١)

٩٥- **الصحاح:**

إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مطبعة: دار العلم للملايين، ط (٣) سنة (١٤٠٤هـ)

٩٦- **الضعفاء الصغير:**

محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، مطبعة: دار الوعي – حلب، سنة (١٣٩٦هـ)

٩٧- **الضعفاء والمتروكين:**

علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: صبحي السامرائي، مطبعة: مؤسسة الرسالة، ط (١) سنة (١٤٠٤هـ)

٩٨- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع:**

محمد بن عبد الرحمن السخاوي، مطبعة: دار مكتبة الحياة، بيروت.

٩٩- **طبقات الشافعية الكبرى:**

عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق: عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي، مطبعة: دار إحياء الكتب العربية.

١٠٠- طبقات الشعراء:

محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود شاكر، مطبعة المدني.

١٠١- الطبقات الكبرى:

ابن سعد، مطبعة: دار صادر، سنة (١٣٨٨هـ)

١٠٢- طبقات المفسرين:

عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مطبعة: دار الكتب العلمية، ط (١) (١٤٠٣هـ)

١٠٣- طبقات المفسرين:

محمد بن علي الداودي، مطبعة: دار الكتب العلمية، ط (١) سنة (١٤٠٣هـ)

١٠٤- طبقات النحويين واللغويين:

محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة: دار المعارف،ط(٢)

١٠٥- طيبة النشر:

محمد بن محمد، ابن الجزري، تحقيق: أنس مهرة، مطبعة: دار الكتب العلمية، ط (١) سنة (١٤١٨هـ)

١٠٦- العواصم من القواصم:

أبو بكر بن العربي، تحقيق: عمار طالبي، مطبعة: دار الثقافة- الدوحة.

١٠٧- غاية الاختصار:

أبو العلاء الهمداني، تحقيق: د/أشرف طلعت، مطبعة: الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة.

١٠٨- غاية النهاية في طبقات القراء:

محمد بن محمد،ابن الجزري، ج/ برجستراسر، مطبعة: دار الكتب العلمية، ط (١) سنة (١٣٥٢هـ)

١٠٩- الغاية في القراءات العشر:

أحمد بن الحسين، ابن مهران، تحقيق: محمد غياث الجنباز، مطبعة: شركة العبيكان للنشر، ط (١) سنة (١٤٠٥هـ)

١١٠ غريب القرآن وتفسيره:

عبد الله بن يحيى، ابن اليزيدي، تحقيق: د/عبد الرزاق حسين، مطبعة: مؤسسة الرسالة، ط (١) سنة (١٤٠٧هـ)

١١٢- الفائق في غريب القرآن:

محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، محمد علي البجلوي، مطبعة: دار الفكر، ط (٣) سنة (١٣٩٩هـ)

١١٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري:

أحمد بن علي بن حجر، مطبعة: دار المعرفة.

١١٤- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير:

محمد بن علي الشوكاني، مطبعة: البابي الحلبي، ط (٢) سنة (١٣٨٣هـ)

١١٥- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية:

سليمان بن عمر الجمل، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

١١٦- فضائل القرآن:

أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: مروان العطية وزميلاه، مطبعة: دار ابن كثير، دمشق، ط (١) سنة (١٤١٥هـ)

١١٧- فهرست ابن خير:

محمد بن خير الإشبيلي، بعناية: فرنسشكه قداره، مطبعة قومش، سنة (١٨٩٣م)

١١٨- القاموس المحيط:

محمد بن يعقوب، الفيروزأبادي، مطبعة مصطفي الباب الحلبي، ط (٢) سنة (١٣٧١هـ)

١١٩- قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين:

أحمد بن عمر الأندرابي، تحقيق: أحمد نصيف الجنابي، مطبعة: مؤسسة الرسالة، ط (٢) سنة (١٤٠٥هـ)

١٢٠- قراءات النبي ﷺ:

حفص بن عمر الدوري، تحقيق: د/حكمت بشير، مطبعة: مكتبة الدار، ط (١) سنة (١٤٠٨هـ)

١٢١- **الكتاب:**

عمرو بن بشر، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة: عالم الكتب.

١٢٢- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:**

محمود بن عمر الزمخشري، مطبعة: دار المعرفة.

١٢٣- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها:**

مكي بن أبي طالب، تحقيق: د/محي الدين رمضان، مطبعة: مؤسسة الرسالة، ط (٤) سنة (١٤٠٧هـ)

١٢٤- **الكفاية في علم الرواية:**

أحمد بن علي، الخطيب البغدادي، مطبعة: دار الكتب العلمية.

١٢٥- **كنز المعاني شرح حرز الأماني:**

محمد بن أحمد، الموصلي، ط (١)

١٢٦- **الكنز في القراءات العشر:**

عبد الله بن عبد المؤمن، ابن الوجيه الواسطي. تحقيق: هناء الحمصي، مطبعة: دار الكتب العلمية.

١٢٧- **لسان العرب:**

محمد بن مكرم بن منظور، مطبعة: دار صادر، ط (٢)

١٢٨- **لمحات الأنوار:**

محمد بن عبد الواحد الغافقي، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، مطبعة: دار البشائر الإسلامية، ط (١) سنة (١٤١٨هـ)

١٢٩- **المبسوط في القراءات العشر:**

أحمد بن الحسين، ابن مهران، تحقيق: سبيع حاكمي، مطبعة: مجمع اللغة، دمشق.

١٣٠- **المثلث:**

عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق: د/صلاح مهدي الفرطوس، مطبعة: دار الرشيد للنشر، سنة (١٩٨١م)

١٣١- مجاز القرآن:

معمر بن المثنى، أبو عبيدة، تحقيق: د/محمد فؤاد سزكين، مطبعة: مؤسسة الرسالة، ط (٢) سنة (١٤٠١هـ)

١٣٢- مجمع الزائد ومنبع الفوائد:

علي بن أبي بكر الهيثمي، مطبعة: مؤسسة المعارف، بيروت، سنة (١٤٠٦هـ)

١٣٣- مجمل اللغة:

أحمد بن فارس، تحقيق: رهير عبد المحسن سلطان، مطبعة: مؤسسة الرسالة، ط (٢) سنة (١٤٠٦هـ)

١٣٤- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها:

عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي، د/عبد الحليم النجار، د/عبد الفتاح شلبي، مطبعة: دار سزكين للطباعة، ط (٢) سنة (١٤٠٦هـ)

١٣٥- المحصول في علم أصول الفقه:

محمد بن عمر الرازي، مطبعة: دار الكتب العلمية، ط (١) سنة (١٤٠٨هـ)

١٣٦- المحكم في نقط المصاحف:

عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: د/عزة حسن، مطبعة: دار الفكر، ط (٢) (١٤٠٧هـ)

١٣٧- المحلى بالآثار:

علي بن أحمد، ابن حزم، مطبعة: دار الفكر.

١٣٨- مختار الشعر الجاهلي:

الأعلم الشنتمري، شرح وتحقيق، مصطفي السقا، مطبعة: البابي الحلبي، ط (٤) سنة (١٣٩١هـ) (١٩٨١م)

١٣٩- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز:

عبد الرحمن بن إسماعيل، أبو شامة، تحقيق: د/طيار آلتي قولاج، مطبعة: دار وقف الديانة التركي للطباعة، ط (٢) سنة (١٤٠٦هـ)

١٤٠- مسند الموصلي:

أحمد بن علي أبو يعلى، تحقيق: إرشاد الحق، مطبعة: دار القبلة -بجدة، وعلوم القرآن -ببيروت ط (١) سنة (١٤٠٨هـ)

١٤١- المسند:

أحمد بن حنبل، مطبعة: دار الدعوة، في استانبول- تركيا.

١٤٢- مشكل إعراب القرآن:

مكي بن أبي طالب، تحقيق: د/حاتم الضامن، مطبعة: مؤسسة الرسالة، ط (٢) سنة (١٤٠٥هـ)

١٤٣- مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور:

إبراهيم بن عمر، البقاعي، تحقيق: د/عبد السميع محمد حسين، مطبعة: مكتبة المعارف، ط (١) سنة (١٤٠٨هـ)

١٤٤- معاني القرآن وإعرابه:

إبراهيم بن السري، الزجاج، تحقيق: د/عبد الجليل عبده شلبي، مطبعة: عالم الكتب، ط (١) سنة (١٤٠٨هـ)

١٤٥- معاني القرآن:

سعيد بن مسعدة، الأخفش، تحقيق: فائز فارس، ط (٢) سنة (١٤٠١هـ)

١٤٦- معاني القرآن:

يحيى بن زياد، الفراء، مطبعة: عالم الكتب، ط (٣) سنة (١٤٠٣هـ)

١٤٧- المعتمد في أصول الفقه:

محمد بن علي، أبو الحسين البصري، مطبعة: المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية.

١٤٨- معجم الأدباء:

ياقوت بن عبد الله الحموي، تحقيق: أحمد فريد رفاعي، مطبعة: دار إحياء التراث العربي.

١٤٩- معجم البلدان:

ياقوت الحموي، مطبعة: دار إحياء التراث العربي

١٥٠- معجم السفر:

أبو طاهر السلفي، تحقيق: شير محمد زمان، مطبعة: مجمع البحوث الإسلامية، إسلام أباد.

١٥١- المعجم الكبير:

سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد، مطبعة: مكتبة ابن تيمية.

١٥٢- معجم المؤلفين:

عمر رضا كحالة، مطبعة: دار إحياء التراث العربي.

١٥٣- معجم مقاييس اللغة:

أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة: البابي الحلبي، ط (٢) سنة (١٣٩٠هـ)

١٥٤- المعجم الأوسط:

سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: محمود الطحان، مطبعة: مكتبة المعارف بالرياض، ط (١) سنة (١٤٠٥هـ)

١٥٥- معرفة القراء الكبار:

محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: دار طيار آلتي قولاج، نشر وزارة الديانة في تركيا.

١٥٦- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء أفريقية والأندلس والمغرب:

أحمد بن يحيى الونشريسي، تحقيق: جماعة من العلماء، بإشراف: د / محمد حجي، مطبعة: دار الغرب الإسلامي، سنة (١٤٠١هـ)

١٥٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:

عبد الله بن يوسف، ابن هشام، مطبعة: عيسى البابي الحلبي.

١٥٨- مفردة القراء السبع:

عثمان بن سعيد الداني، مطبعة: مكتبة القرآن.

١٥٩- المفضليات:

تحقيق: أحمد شاكر، عبد السلام هارون، مطبعة: ط (٦)

١٦٠- المقتضب:

محمد بن يزيد، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة: عالم الكتب.

١٦١- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب أحمد:

إبراهيم بن محمد بن مفلح، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مطبعة: مكتبة الرشـــد، الرياض، ط (١) سنة (١٤١٠هـ)

١٦٢- المقنع في رسم مصاحف الأمصار:

الداني، تحقيق: محمد الصادق القمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية.

١٦٣- من قضايا اللغة والنحو في كتاب "النشر" :

د/فؤاد الحطاب ، ط(١) دار الطباعة المحمدية بالأزهر.

١٦٤- منجد المقرئين ومرشد الطالبين:

محمد بن محمد، ابن الجزري، تحقيق: علي بن محمد العمران، مطبعة: دار عالم الفرائد.

١٦٥- الموضح في تعليل وجوه القراءات:

أحمد بن عمار المهدوي. تحقيق: د/حازم سعيد. مطبعة الرشد

١٦٦- الموضح في وجوه القراءات:

نصر بن علي الشيرازي، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، مطبعة: الجماعة الخيرية بجدة، ط (١) سنة (١٤١٤هـ)

١٦٧- ميزان الاعتدال في نقد الرجال:

الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة: دار المعرفة.

١٦٨- النجوم الطوالع شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع:

إبراهيم المارغني، المطبعة التونسية، سنة (١٣٥٤هـ)

١٦٩- نشر البنود على مراقي السعود:

سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم، مطبعة: دار الكتب العلمية، ط (١)سنة (١٤٠٩هـ)

١٧٠- النشر في القراءات العشر:

ابن الجزري، تحقيق: الشيخ محمد علي الضباع، مطبعة: مكتبة القاهرة.

١٧١- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب:

أحمد بن محمد أ المقري، تحقيق: د/ إحسان عباس، مطبعة: دار صادر.

١٧٢- النهاية في غريب الحديث والأثر:

المبارك بن محمد، ابن الأثير، تحقيق: طاهر الزواوي ومحمود الطناحي، مطبعة: المكتبة العلمية، ط (٤)

١٧٣- الوسيط في تراجم أدباء شنقيط:

أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة: مكتبة الخانجي، ط (٣) سنة (١٣٨٠هـ)

١٧٤- وضح البرهان في مشكلات القرآن:

محمود بن الحسن، بيان الحق، تحقيق: صفوان داودي، مطبعة: دار القلم، ط (١) سنة (١٤١٠هـ)

والله أعلم.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

القسم الدراسي:

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

فهرس الفهارس